شرح

ألفية ابن معطي

الجزء الأول

تأليف الدكتور

علي موسى الشوملي

الناشر مكتبة الخريجي

شرح

ألفية ابن معطي

"تحقيق ودراسة"

د. علي موسى الشوملي

الجزء الأول

الناشر

مكتبة الخريجي



الناشر مكتبة الخريجي
الرياض ـ العليا ـ شارع الإسلام
تلفون : ٤٦٤٤٣٨٤ / ٤٦٤٦٢٥٨
ص.ب ١٧٧٣٢ الرياض ١١٤٩٤
TELEX : 204573 MKTBA S.J.

الطبعة الأولى
١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م

المقدمة:

أثار آهتمامي ومنذ السنة الأولى في الجامعة، عندما كنت أقرأ كتاب «***حاشية الصبان على ألفية ابن مالك***» ماقاله ابن مالك في مقدمة ألفيته.

فائقة ألفية آبن معطي:

ثم مرت السنوات، وحصلت على درجة الماجستير ثم ذهبت إلى تركيا للبحث عن المخطوطات القديمة، وبعد جهد كبير تمكنت من الحصول على مخطوط قديم هو «***شرح ألفية ابن معطي***» الذى أعاد إلى ذاكرتى ماكنت قد مررت به في بداية دراستي الجامعية.

فأثار الرغبة فيّ من جديد للوقوف على هذا التفوق، فأخذت أبحث هنا وهناك عن ابن معطي، وعن شارح هذا المخطوط، وتمكنت من الوصول إلى وجود نسخ ثلاث متفرقة في أنحاء المعمورة. حصلت على هذه النسخ وبدأت دراستي حولها، وكنت سعيداً لما توصلت إليه من أنّ ابن مالك كان مجاوزا للحقيقه عندما قال: فائقة ألفية ابن معطي.

وكفى ابن معط فخرا أنّه قد أوجد هذا النمط التعليمي المتكامل في النحو العربي، بعدأنْ لم يكن موجودا، وأنّه أول من استعمل لفظة الألفية وتبعه الآخرون.

أما شارح الألفية، فقد أثبت من خلال شرحه أنه عالم ومفكر، وأنه على مستوى لايقل عن مستوى ابن مالك والمبرد والأخفش والفراء وغيرهم من أئمة النحو العربي.

وكان الشرح حافلاً بالآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والشواهد الشعرية، والأمثال والأقوال العربية، وبأعلام النحو والشعر، وغير ذلك مما ألجأني للمكتبة العربية، باحثا عن كتب التفسير والقراءات والأحاديث النبوية، وعن كتب سيبويه والمبرد والأخفش والفارسي والزمخشري .. وغيرهم للوقوف على ماقالوه، ومقارنة ذلك مع ماأورده الشارح.

ولجأت كذلك لمجموعات الشعر العربي، ولدواوين الشعراء للوقوف على الشواهد الشعرية ونسبتها إلى أصحابها بعد تخريجها وإكمالها، ثم لجأت إلى كتب التراجم والمعاجم للترجمة للأعلام الذين وردوا في الشرح.

هذا وقد قسمت بحثي إلى فصلين ومقدمة للتحقيق.

جعلت الفصل الأول حول مؤلف الألفية: يحيى بن معط. وقد تضمن هذا الفصل: اسمه ولقبه، حياته، عصره الذي عاش فيه، معاصريه في المغرب والمشرق، شيوخه، مؤلفاته، تلاميذه. ثم عرضت لارائه النحوية وسجلت ماتفرد به من آراء نحوية، وعرضت نماذج على هذا ثم تحدثت عن مذهبه النحوى، وأنه كان بصريا. وقد دعمت وجهة نظرى هذه بأدلة تثبت ذلك. ولكن ابن معطي مع بصريته الواضحة، فقد كان يبيح لنفسة الأخذ بآراء غير البصريين مما يراه موافقا لرأيه.

فقد مال إلى تأييد الكوفيين ببعض المواقف، وإلى الأخذ بآرئهم وعرضت نماذج على هذا. أما بغداديته. فلم تكن واضحة وضوحا كاملا في ألفيته، ولكنها في كتابة الفصول كانت أكثر وضوحا.

ولذا فقد عرضت لنماذج من بغداديته مما ورد في الألفية والفصول، ثم تحدثت بعد ذلك عن ألفية ابن معطي في مؤلفات الآخرين، وعرضت نماذج من هذه المؤلفات التي آستشهدت بآراء ابن معط وابن جمعه في كتبهم، ثم عقدت مقارنة بين ألفية ابن معط وألفية ابن مالك، وضحت فيها طريقة ابن معط في عرض موضوعاته، والحديث عنها، والتعبير عن معانيه وأفكاره، مقارنا هذا بما قاله ابن مالك في تلك الموضوعات نفسها، ثم عرضت نماذج من تقليد ابن مالك لابن معطي.

ثم تحدثت عن الشعر التعليمي، كيف بدأ، وأنه عربي النشأة تمثل في بدايته بأراجيز رؤبة بن العجاج، ولكنه أخذ شكله الكامل في أشعار إبان بن عبد الحميد اللاحقى، ثم تلاه الشعراء الآخرون.

ثم بينت كيف كان ابن معطي رائدا في تقديم النحو بشكل متكامل، وبإطار محدد على شكل ألفية وأنه قد سبق غيره في هذا النمط وهذه التسمية.

أما الفصل الثاني:

فقد قصرته على الشارح عبد العزيز بن جمعه الموصلى، حيث تناولت: حياته وآسمه ولقبه، وعصره الذي عاش فيه، وكيف كانت الجامعة المستنصرية منار هداية للمشرق العربي. فقد عمل بها استاذا للنحو العربي، ومعيدا في مدرسة المذهب المالكي، ثم تحدثت عن شيوخه وعن مؤلفاته وعن تلاميذه.

ثم تحدثت بعد ذلك عن آراء ابن جمعه النحوية وعن مذهبة النحوى، وأنه كان بصريا قلبا وقالبا مع عرض نماذج على هذا وذاك. ثم تحدثت عن منهجه في شرح الألفية، وعن موقفه من العلماء ومن المصنف ابن معطي. ثم تحدثت

عن مصادر الكتاب، وبينت أنّ القرآن الكريم هو مصدره الأول. ثم بينت أن مصادره كانت تجمع بين الكتب العلمية ممثلة بكتب النحو، والكتب الأدبية ممثله بمجموعات ودواوين الشعر العربي، ثم تحدثت بعد ذلك عن تسمية الكتاب وأنهيت الفصل بحديث عن أهمية الكتاب من خلال ماسبق.

أما مقدمة التحقيق فقد اشتملت على قسمين:
وصف المخطوطات ثم منهج التحقيق الذي اتبعته.

والحقيقة التي لابد من ذكرها، أنني ماتوصلت إلى ماوصلت اليه إلا بفضل وتوجيه استاذي الدكتور النعمان القاضي، الذي كان أخا واستاذا ومرشداً لي، وبالرغم من مرضه فقد كان يلاحقني باستمرار للوقوف على ماعملت، ومماأنهيت من عملي.

فاليه أتوجه بجزيل شكرى وعظيم امتناني، معترفا أن الخير في هذه الرسالة عائد إليه، وأن النقص فيها عائد لعجزي أنْ أطبق وأنفذ كل ما أرشدني إليه. فجزاه الله خير الجزاء وأمد في عمره، ومنحه الله الصحة والعافية.

وأتقدم بالشكر ايضا للدكتور عبد الحميد السيوري الذي تفضل بالاطلاع على جزء من عملي.

كما لايسعني إلا أن أتقدم بالشكر لكل من قدم لى المساعدة والعون وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور عبد الكريم خليفة رئيس قسم اللغة العربية في الجامعة الاردنية، ورئيس مجمع اللغة الاردني. كذلك أتقدم بالشكر للاستاذ الكريم سعيد الأفغاني الذي تفضل مشكوراً بمراجعة الجزء الأول من هذا الكتاب.

راجيا الله أن يغفر لى تقصيري،،،

القاهره
رمضان المبارك ١٩٨٢م

القسم الأول

الفصل الأول
يحيى بن معطي

آبن معط[1]

هو يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي المغربي الحنفي زين الدين ويكني بأبي الحسن، وآشتهر بآسم ابن معطي. وتكتب باثبات الياء وبدونها وهو جائز. فقد ورد إثبات الياء في المنقوص المرفوع والمجرور كثيرا.

وينسب ابن معط إلى زواوه، وهي قبيلة كبيرة بظاهر بجاية من أعمال إفريقية، ذات بطون وأفخاذ، ولذا يقال له الزواوي.

ولد ابن معط بالمغرب سنة ٥٦٤ هـ سنة أربع وستين وخمسماية للهجرة، ولم يعين من ترجم له البلدة التي ولد بها، ولكن يمكن القول أنه قد ولد بظاهر بجاية حيث كانت تسكن قبيلته. وبجاية[2]: مدينة على ساحل البحر بين افريقيا والمغرب. ويدعم هذا الرأى ويقويه أنه قد تتلمذ على العالم الجزولي الذي أقام بمدينة بجاية حيث عمل هناك، والتف الناس حوله ينهلون من علمه.[3]

---

(١) انظر ترجمة حياته في كل من:
انباة الرواة ٣٨/٤، شذرات الذهب ١٢٩/٥، معجم الأدباء ٣٥/٢٠، ٣٦، وفيات الأعيان ٢٤٣/٥، دائرة المعارف الإسلامية ٣٩١/١، ٢٨٠/٥، بغية الوعاة ٣٤٤/٢، البداية والنهاية ١٢٩/١٣، ١٣٤ مفتاح السعادة ١٩٦/١، النجوم الزاهرة ٢٧٨/٦، الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية ص ١٧٤.

(٢) مدينة ساحلية على البحر الأبيض المتوسط، تقع الأن ضمن حدود الجمهورية الجزائرية. انظر: معجم البلدان ٤٩٥/١.

(٣) وفيات الاعيان ١٥٧/٣.

أما ابن معط في صباه فلم يذكر عنه شيء، إذ أغفله المؤرخون وكأنهم نسوه أو تنساوه، فلم يفطنوا إليه إلا بعد أن أظهر براعته وعلمه، فقد شارك في عديد من العلوم من تأليف وتصنيف وشرح، حيث لفت الأنظار إليه، واهتم الناس به، وأصبحوا يتابعون أخباره.

ونظرة على المكتبة العلمية التي تركها تعطينا صورة عن هذا العالم الذي كرس صباه على العلم والتعليم، وكفاه فخرا أنه ألف ألفيته المشهورة وهو لم يتجاوز بعد الحادية والثلاثين من عمره. وهذه السن المبكره الفتية أوصلته إلى فهم علوم النحو واتقانها والتأليف فيها شعرا.

عصره:

رأينا سابقا أن آبن معط قد عاش فترة صباه في المغرب حيث ولد وتلقى العلم وأبدع فيه، وعاش في فترة كانت دولة الموحدين تبذل قصارى جهدها في توحيد دولة المغرب، وحيث الدعوة الجديدة إلى تجديد المفاهيم الإسلامية، واكساب المسلمين روح القوة والمنعة في الدفاع عن أنفسهم وعن أرضهم، كى تكون لهن دولة مستقله، تطبق شرع الله، وكان صاحب هذه الدعوة هو مؤسس دولة الموحدين: المهدي بن تومرت.

ومع الدعوة السياسية القوية، ومارافقها من آستعدادات عسكرية لتثبيت أركان الدولة، رافقها أيضا الإهتمام بالأدب والفكر والثقافة، فآزدهرت علوم العربية من نحو ولغة وعروض وبيان وتاريخ وسير..

وشهدت دولة الموحدين علماء أفذاذاً، وعباقرة كبارا في علوم العربية: كالجزولي والسهيلي والشلوبين وابن خروف وابن عصفور وابن مضاء وابن مالك وغيرهم.

وأصبح كل عالم من هؤلاء مدرسة قائمة بذاتها، فانتشرت المدارس النحوية هنا وهناك. فهذه مدرسة فاس، وهذه مدرسة سبتة، وهذه مدرسة طنجة، وهذه مدرسة أشبيلة... وغيرها كثير.

وأصبح الطلاب ينتقلون من مدرسة إلى أخرى، مستفسرين عن مسائل كثيرة لمعرفة مايقوله العلماء عنها، وآنتشر علم النحو، وأصبح لازما لكل شخص. والنحو موضوعاته كثيرة، وأبوابه متعددة، فماذا يعملون؟.

نشأت فكرة نظم المسائل اللغوية والنحوية، فأنشأ العلامة ابن المناصف أرجوزته المسماة بالمذهبية في الحلي والشيات حيث نظمها بمراكش سنة ٦٢٠هـ ثم قام ابن معط وهو الرائد الحقيقي في هذا المجال فنظم ألفيته المعروفة في النحو، كما نظم في العروض والقراءات.

في هذا الجو العلمي نشأ ابن معط، وخطر على فكره أنْ يرحل إلى المشرق، فقد أعجب المغرب العربي بالمشرق العربي اعجابا شديدا حتى أنَّ علماء المغرب قد قلدوا المشارقة في كل شيء.

وجاء الى دمشق حيث الدولة الأيوبية التي اهتمت بالأدب والأدباء اهتمامها بإعداد الجيوش والدفاع عن أرض الإسلام والمسلمين. فالقادة والولاة هم أدباء وعلماء في حقيقتهم، وإنْ ظهروا بالمظهر العسكرى. فقد ذكر المؤرخون أنَّ الملك عيسى الأيوبي المتوفي سنة ٦٢٤هـ وصاحب دمشق قد سمع من التاج الكندي كتاب سيبوبة وشرحه لابن درستويه وكتاب الإيضاح لأبي على الفارسي[١]

(١) وفيات الاعيان ١٦٢/٣، البداية والنهاية ١٢١/٣، نشأة النحو: محمد طنطاوى ص ١٦٦، وكتاب النبوغ المغربي: عبد الله كنون، ص ١٢٦، الطبعة الثانية.

أما تاريخ وفادته على دمشق فلم يشر اليهاأحد ممن أرخ له، وأستطيع القول أنه لربما قدم إلى دمشق في حدود سنة ٥٩٠هـ، قبلها بقليل أو بعدها بقليل حيث انتهى من ألفيته سنة ٥٩٥هـ.

جاء ابن معطي إلى هذا الجو الجديد حيث يعيش الناس أحلى لحظات العمر بانتصارات صلاح الدين الأيوبي، وسحقه للصليبيين الغزاة، الذي غير وجه التاريخ بانتصاراته هذه، وحين قضى على الدولة الفاطمية ، وسحق الصليبيين المتجبرين، ومكن لنشاط فكري ظهرت نتائجه بما أنتجت من كتب ونفائس قيمة أثرت بها المكتبة العربية في كل فن(١).

وقد بلغ من اعجاب الولاة بالعلم والمتعلمين أن وضعوا جوائز تشجيعية لمن يحفظ كتابا معينا. فقد ذكر المؤرخون أن الملك عيسى الأيوبي صاحب دمشق قد وضع جائزة: مائة دينار لكل من يحفظ كتاب المفصل للزمخشري.
وليس هذا غريبا على قادة أمتنا. فقد ذكر التاريخ أن المأمون قد وضع لكل صاحب كتاب جديد وزنه ذهبا.

وأخرج لنا هذا العصر علماء كثرا منهم:

آبن بري المصري(٢)المتوفى سنة ٥٨٢هـ، عثمان بن عيسى البليطي المتوفى سنة ٥٩٩هـ، أبو اليمن الكندي(٣) المتوفى سنة ٦١٣هـ، سليمان بن بنين الرقيقي

---

(١) الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية : أحمد أحمد بدوى. ص ١٧٣،١٧٤.
(٢) بغية الوعاة ٣٤/٢.
(٣) بغية الوعاة ٥٧٠/١.

المتوفى سنة ٦١٤هـ، وابن الرماح علي بن الصمد[1] المتوفى سنة ٦٣٣هـ، وآبن يعيش المتوفى سنة ٦٤٣هـ، وعلم الدين السخاوي[2] المتوفى سنة ٦٤٣هـ، وآبن الحاجب[3] المتوفى سنة ٦٤٦هـ وآبن الخباز[4] المتوفى سنة٦٣٧هـ.

وبين هؤلاء نشأ ابن معط.

رحلاته:

رحلات العلماء في الغالب تكون لسببين: إما طلبا للرزق وإيجاد لقمة العيش، وإما طلبا للعلم. وكأني برحلات ابن معط هنا من النوع الأول.

إذ لو كان طلبا للعلم، فهو متوفر في بلده حيث أتقن علوم عصره حتى وصل إلى رتبة عالية، فأصبح عالما مبدعا. وجو علمي كهذا، وعالم يحب العلم ويعشقه لايتركه إلى سواه خاصة وأنه عندما وصل إلى دمشق جلس للتعليم حيث التف حوله الطلاب ينهلون من علمه، يدرسهم الأدب والنحو وعلوم اللغة.

وشخص هذا موقفه لايأتي طلبا للعلم. وشاهد آخر يقوّي ماذهبت إليه: أبياته الشعرية التي تصور أعماق نفسه وحقيقته كما يراها هو حيث قال بعد أن منح لقب زين الدين.

قالو تقلب زين الدين فهو له ... نعت جميل به أضحى آسمه حسنا
فقلت لاتغبطوه إنَّ ذا لقب ... وقف على كل نحس والدليل أنا

(١) بغية الوعاة ٢/١٧٥.
(٢) بغية الوعاة ٢/١٩٢.
(٣) بغية الوعاة ٢/١٣٤.
(٤) بغية الوعاة ١/٣٠٤.

انسان يعيش في راحة وسعادة، ويجد لقمة العيش ... لايقول مثل هذه الأبيات .. وماأظنه إلا قائلا: إنَّ لقمة خبز يسد بها رمقه أفضل من ألقاب الدنيا قاطبة.

هذا الجو التعس من ضيق ذات اليد، جعله يغادر بلده طلبا في حياة أفضل. وجاء إلى دمشق، واستقبله سلطانها استقبال عالم لعالم، فقد كان الملك عيسى بن محمد الأيوبي سلطان الشام عالما من العلماء[1]، محبا للعلم مكرما للعلماء، عالما بفقه الحنفية وبالعربية. حيث عرف قدره ووضعه في مكانه المناسب، وأكرم وفادته وأبعد عنه غائلة الجوع والعوز.

فولاه النظر في مصالح المساجد، فاستراحت نفسه، وجلس في المساجد يقرىء الناس الأدب واللغة، ثم توفى الملك المعظم عيسى الأيوبي سنة ٦٢٤هـ فتولى الملك الكامل الحكم في العام نفسه سنة ٦٢٤هـ. فاتصل ابن معط بالملك الكامل. وكان هذا الملك كسابقه: محبا للعلم وللأدب وللأدباء، له شعر ودراية بالحديث. وقد ذكره ابن خلكان[2] بقوله:

«كان محبا للعلم، متمسكا بالسنة النبوية، حسن الإعتقاد، معاشرا لأرباب الفضل، وكان يبيت عنده كل ليلة جمعة جماعة من الفضلاء، ويشاركهم في مباحثاتهم، ويسألهم عن المواضع المشكلة من كل فن».

ومما يروى عنه أن قد حضر مجلس الملك الصالح مع جماعة من العلماء فسألهم الملك الكامل وكان عالما: قال: زيد ذهب به. هل يجوز في زيد النصب؟ فقالوا لا.

---

(١) البداية والنهاية ١٢١/٣ ــ ١٣٤، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ص ١٦٦.
الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية ص ١٧٣.

(٢) وفيات الأعيان : لابن خلكان. تحقيق محمد محى الدين. القاهرة ١٩٤٨م، ١٧٢/٤.

فقال ابن معط: يجوز النصب على أن يكون المرتفع بذهب المصدر الذي دل عليه ذهب وهو الذهاب. وعلى هذا فموضع الجار والمجرور الذي هو«به» النصب فيجيء من باب: زيد مررت به. إذ يجوز في زيد النصب فكذلك هاهنا. فاستحسن الملك الكامل جوابه وطلب منه السفر معه إلى مصر فسافر. ولم يحدد المؤرخون له وقت سفره إلى القاهره، ولكنه مابعد سنة ٦٢٤هـ بقليل. وقرر له الملك راتبا على أن يقرىء الناس الأدب والنحو بالجامع العتيق بمصر، وهو جامع «عمرو بن العاص». وبدأ ابن معط بعمله حيث جلس لتدريس الأدب والنحو، ولكن القدر عاجله، ولم يمهله طويلا.

وفاته:

يكاد المؤرخون لترجمة حياته أن يجزموا بأن وفاته كانت سنة ٦٢٨هـ. ولكن آبن كثير[١]يقول: إن آبن معط قد توفى سنة٦٢٩هـ وذهب آبن العماد الحنبلي[٢]إلى أن وفاة آبن معط كانت في ذي القعدة سنة٦٢٨هـ حيث قال: «ومات في ذي القعدة سنة ٦٢٨هـ بمصر، وقبره قريب من تربة الإمام الشافعي».

وذهب أبو شامة[٣]المؤرخ ــ وهو أصدق لأنه شهد جنازته بمصر ــ إلى القول: «وفيها أي سنة ٦٢٨هـ في مستهل ذي الحجة توفى الزين النحوي يحيى ابن معط الزواوي رحمه الله بالقاهرة، وصلى عليه بجنب القلعة عند سوق الدواب وحضر الصلاة عليه السلطان الكامل بن العادل، ودفن بالقرافة في طريق قبة الشافعي رحمه الله، على يسار المار إليها على حافة الطريق، محاذيا لقبر

(١) البداية والنهاية : لابن كثير، ١٣٤/٣. القاهرة ١٣٤٨هـ.
(٢) شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لابن العماد الحنبلى ١٢٩/٥. القاهرة ١٣٥٠هـ.
(٣) الذيل على الروضتين : لأبى شامة ، ص ١٦٠ ، القاهرة ١٣٦٦هـ.

أبي ابراهيم المزني رحمه الله، حضرتُ دفنه والصلاة عليه، وكان آية في حفظ كلام النحويين».

شيوخه:

تروى لنا كتب التراجم أن آبن معط قد تلقى العلم على يد ثلاثة من العلماء، كان لهم الأثر القوي في تكوينه وهم: الجزولي، والتاج الكندي، وآبن عساكر. وهذه لمحة عن حياة كل منهم:

الجزولي[1]:

هو عيسى بن عبد العزيز بن يللبخت بن عيسى بن يوماريلي البربري المراكشي البزدكتني العلامة أبو موسى الجزولي.

وجزوله: بطن من البربر. لزم آبن برى بمصر عندما حج، وعاد فتصدر للاقراء بالمرية وغيرها. وأخذ عنه جماعة منهم: أبو على الشلوبين وآبن معط. كانا إماما فيها لايشق غباره مع جودة التفهيم وحسن العبارة. ولى خطابة مراكش، وشرح أصول آبن السراج، وله المقدمة المشهورة، وهي حواش على جمل الزجاجي. وقال بعضهم: ليس فيها نحو، وإنما هي منطق محدودها وصناعتها العقلية. آخر من روى عنه بالإجازة أبو عمر بن حوط الله وتوفى سنة ٦٠٧ هـ سنة سبع وستمائة. قال الصلاح الصفدي في شرح لامية العجم: أنشدني الشهاب محمود قال: أنشدني لنفسه الشيخ مجد الدين آبن الظهير الأربلي أبياتا كتبها من نظمه على الجزولية.

---

(١) التكملة لابن الأبار ٦٩٠/٢، بغية الوعاة ٢٣٦/٢، وفيات الأعيان ١٥٧/٣، مرآة الجنان ٢٠/٤.

مقدمة في النحو ذات نتيجة تناهت فأغنت عن مقدمة أخرى
حبانا بها بحر من العلم زاخر ولاعجب للبحر أن يقذف الدرا
وأوضحها بالشرح صدر زمانه ولم نر شرحا غيره يشرح الصدرا

يللبخت: بفتح الياء واللام وسكون اللام الثانية وفتح الباء الموحدة وسكون الخاء المعجمة وبعدها تاء مثناة من فوقها وهي آسم بربري معناه ذو الخط. والبزدكتني: بفتح الباء وسكون الزاى وفتح الدال المهملة وسكون الكاف وفتح التاء المثناة من فوقها ثم نون: نسبة إلى فخذ من جزولة. والجزولي: بضم الجيم والزاي وسكون الواو ثم لام نسبة إلى جزولة.

آبن عساكر[1]:

هو قاسم بن على بن الحسن بن هبة الله أبو محمد بن عساكر، محدث من أهل دمشق، زار مصر، وأخذ عن أهلها، وهو آبن صاحب التاريخ الكبير. وله كتب كثيرة منها: فضل المدينة، آلجامع المستقصي في فضائل الأقصى، آلجهاد، مجالس إملاء. له طلاب كثيرون. ومنهم آبن معط صاحب الألفية. ولد سنة ٥٢٨هـ، وتوفى سنة ٦٠٠هـ.

التاج الكندي[2]:

هو زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن بن سعيد بن عصمة بن حمير ابن

---

(١) طبقات السبكى ١٤٨/٥ ، الأعلام ١٢/٦، بروكلمان ٤٠٤/١.
(٢) انظر ترجمة وفيات الأعيان ٨٧/٢ ، معجم الأدباء ١٧١/١١.
الكامل لابن الأثير ١٤٥/١٢، شذرات الذهب ٥٤/٥.
كشف الظنون ٨١٢/٢.

الحارث ذي رعين تاج أبو اليمن الكندي البغدادي ثم الدمشقي النحوي اللغوي المقرىء المحدث.

ولد ببغداد سنة عشرين وخمسمائة، وتوفي بدمشق سنه ٥٩٧ هـ. قرأ النحو على أبي محمد سبط أبي منصور الخياط، وعلى أبي السعادات هبة الله بن الشجري وآبن الخشاب: واللغة على أبي منصور موهوب الجواليقي.

وسمع الحديث من آبن عبد الباقي وآخرين. قدم دمشق فتقدم فيها فتصدر وآزدحم عليه الطلاب وآنتقل من مذهب الحنابلة إلى مذهب الحنفية، فتوغل فيه وأفتى، وآستوزره فرّوخ شاه، ثم آتصل بأخيه صاحب حماة، وآختص به وقرأ عليه الملك المعظم عيسى العربية، فأقرأه كتاب سيبويه والإيضاح لأبي على الفارسي وشرح سيبويه لابن درستويه. وقرأ عليه جماعة: القراءة والنحو واللغة. ومنهم: آبن معط صاحب الألفية. وكانت له خزانة كتب جليلة في جامع بنى أمية.

وله تعليقات على ديوان المتنبي، وأخرى على خطب آبن نباتة، وكتاب نتف اللحية من آبن دحية. رد فيه على آبن دحية الكلبي في كتابه الذي سماه: الصارم الهندي في الرد على الكندي. وكتاب في الفرق بين قول القائل: طلقتك إنْ دخلت الدار، وبين: إنْ دخلت الدار طلقتك. وقد ألفه جوابا عن سؤال ورد إليه. ومن أشعاره:

لامنى في اختصار كتبي حبيب　　فَرّقَتْ بينـه الليالـي وبينـي
ليتني قد أطلت لكـن عذري　　فيه أَنَّ المـداد إنسان عينـي

معاصروه:

عاصر آبن معط العديد من العلماء في المشرق والمغرب، لذلك فقد كانت الفترة الزمنية التي عاشها فترة علم وثقافة ونشاط، فآنتشرت المدارس، وكثر الطلاب وتجمع العلماء هنا وهناك، ينتقلون من مكان إلى آخر يناقشون، ويتعلمون ويُعلمون.

ونظرة للعلماء الذين عاشوا في هذه الفترة، ولماأنتجوه من كتب تعطينا صورة عنهم. وقد عاش ابن معط في فترة زمنية آشتهر فيها العديد من العلماء ومنهم:

في المغرب:

١ ــ أحمد بن مضاء(١)

هو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء بن عمير اللخمي القرطبي أبو العباس عالم العربية، له معرفة بالطب والهندسة والحساب، وله شعر. أصله من قرى شذونه Shidona، ومولده قرطبة ، ولي القضاء بفاس وبجاية ثم بمراكش سنة ٥٧٨هـ. وتوفي بأشبيلية مصروفا عن القضاء.

ومن كتبه:تنزيه القرآن عما لايليق من البيان. والمشرق في إصلاح المنطق، والرد على النحاة وهو مطبوع. ولد سنة ٥١١هـ وتوفي سنة ٥٩٢هـ.

٢ ــ آبن عصفور(٢):

هو على بن مؤمن بن محمد بن على بن عصفور الإشبيلي الحضرمي. وكنيته

---

(١) بغية الوعاة ١٣٩ ، جذوة الإقتباس ص ٧١، تكملة الصلة ١٠٩/١.
الأعلام ١٤٢/١.

(٢) فوات الوفيات لابن شاكر الكتبى ١٨٤/٢ ، بغية الوعاة للسيوطى ٣٥٧، شذرات الذهب لابن العماد ٣٣٠/٥، الذيل والتكملة لأبى عبد الله محمد المراكشى ٤١٣/٥.
شرح جمل الزجاجى لابن عصفور، تحقيق د ــ صاحب إبو جناح ٢١/١، ٢٢

أبو الحسن، يعرف بابن عصفور. ولد بإشبيلية سنة ٥٩٧هـ، وبها نشأ وتعلم. ونشأته باشبيلية قد هيأت له فرصة ملائمة لتلقي علوم العصر ومعارفه المتنوعة على أيدى علماء أفذاذ، تجاوزت شهرتهم موطنهم في الأندلس آمتدت إلى أطراف بعيدة من العالم الإسلامي. تتلمذ على آثنين من شيوخه الذين أخذ عنهم وهما:

أبو على الشلوبين المتوفى سنة ٦٤٥هـ، وأبو الحسن الدباح المتوفى سنة ٦٤٦هـ.

إطلع على علوم العربية، وذكر أنه لم يكن له آهتمام بعلم القراءات أو الفقه أو الحديث، اطلع على علوم العربية وآدبها من نحو وصرف، وترك عدداً من المصنفات في شروحه لأشعار الجاهلية والإسلام، ويقول الغبريني في ترجمته لابن عصفور: وتدل تآليفه على أن له مشاركة في علم المنطق، ولأجل ذلك حسن ايراده تقسيما فيها وحدودا واستعمالا للأدلة.

تصدر للتدريس بعد انتهاء تعلمه عن شيوخه في إشبيلية، ثم آنتقل ليتجول في ربوع الأندلس، فدخل شريش ثم شدونه ثم مالقه ثم لورقه ثم مرسيه، ثم غادر الأندلس إلى أفريقيا، وأقام بتونس مدة ثم آنتقل إلى بجاية ثم عاد إلى تونس ثم إلى الأندلس. وقد وصفه إبن عبدالله المراكشي[1] المتوفى في أواخر القرن السابع الهجري وأوائل القرن الثامن: بأنه كان ماهرا في علم العربية ، ريان من الأدب، حسن التصرف، من أبرع من تخرج على أبي على الشلوبين وأحسنهم تصنيفا في علوم اللسان.

---

(١) عصر المرابطين والموحدين : عبد الله عنان ٢/٧١٠.

٣ ــ الشلوبين[١]

هو عمر بن محمد بن عمر بن عبدالله الأزدي من أهل إشبيلية يكني: أبا على، ويعرف بالشلوبين، وهي بلسان أهل الأندلس: الأشقر الأزرق العينين، وكان والده أشقر أزرق، وقيل نسبة إلى شلوبينة من حصون غرناطة الساحلية. ولد بإشبيلية سنة ٥٦٢هـ وكان والده خبازا فأنفت نفسه من صنعته، وعكف من صباه على النحو حتى برع فيه. روى عن الحافظ أبي بكر بن الجد، وأبي عبدالله بن زرقون وأبي بكر بن حسين وآبن بشكوال وأبي جعفر بن مضاء وغيرهم.

كان إماما في العربية، أقرأها نحو ستين سنة حتى علا صيته وآشتهر ذكره، وكان إلى جانب تبحره في النحو ذا معرفة بالشعر وغيره. قال آبن الزبير[٢]: وقل متأدب من أهل الأندلس لم يقرأ عليه، أو نحوي لايستند ولو بواسطة إليه. ووصفه المقري[٣]: بأنه أية الله تعالى في العربية. كما وصفه آبن عبد المالك المراكشي[٤] بأنه كان ذا معرفة بالقراءات حاملا للأدب واللغة.

آخذا بطرف صالح من رواية الحديث، متقدما في العربية كبير أساتيذها بإشبيلية، مبرزا في تحصيلها، متحققا بها، حسن الألقاء والتعبير عن أغراضها ، وكان آنق أهل عصره طريقة في الخط وأسرعهم كتبا، وأبعدهم في الأستاذية صيتا.

(١) بغية الوعاة ٣٦٤ ، شذرات الذهب ٢٣٢/٥، ابن خلكان ٣٨٢/١، شرح جمل الزجاجى ص ٢٣.

(٢) صلة الصلة ص ٧١.

(٣) نفح الطيب ٤٩٠/٣.

(٤) الذيل والتكملة ٤٦٢/٥.

وقال عنه تلميذه أبو سعيد[1] المتوفى سنة ٦٨٥هـ وكان مع إمامته في النحو مقرئا لمصنفات الأدب الجليلة، قائما بمعرفتها وضبطها وروايتها. ومن مصنفاته شرح الجزولية، التوطئة وتعليقات على سيبويه. توفي بإشبيلية أواخر صفر سنة ٦٤٥هـ. وبهذا شاركه آبن معط في شرح الجزولية.

في المشرق:

١ ــ على بن عبد الصمد الرماح[2]:

هو على بن عبد الصمد بن محمد بن مفرج أبو الحسن المعروف بابن الرماح النحوي المقريء الشافعي. قال الذهبي من أعيان النحاة وأكابر القراء قرأ العربية على يحيى بن عبدالله النحوي، والقراءات على أبي الجيوش بن عساكر ابن على، وغياث بن فارس اللخمي، وسمع من أبي طاهر السلفي وغيره.
وتصدر بالقاهرة مدة لاقراء النحو والقراءات، وقرأ عليه خلق. وكان مقبلا على خويصته، إتصل بخدمة السلطان مدة فلم يتغير عن طريقته، وكان حسن السمت، جيد الإقراء، روى عنه الزكي المنذري. ولد بالقاهرة سنة ٥٥٧هـ، ومات بها السبت ثاني عشر جمادي الأولى سنة ٦٣٣هـ.

٢ ــ سليمان بن بنين[3]:

هو سليمان بن بنين بن خلف تقي الدين أبو عبد الغني الدقيقي النحوي. لازم آبن بري مدة في النحو، وسمع منه، صنف في العروض والنحو، روى عنه المنذري. ومات سنة ٦١٤هـ. ومن تصانيفه:

---

(١) اختصار القدح المعلى لأبى سعيد، ص ١٤٥ ــ ١٥٢.
(٢) بغية الوعاة ٢/١٧٥.
(٣) الأعلام ٣/١٨٣، بركلمان ١/٣٦٦، بغية الوعاة ٢/٢٦١.

لباب الألباب في شرح الكتاب، منتهي الأدب في منتهى كلام العرب، الدرة الأدبية في نصرة العربية، فوائد الأدب وقواعد الإعراب، التنبيه على الفرق والتشبيه، الأحكام الشوافي في أحكام القوافي، معاني التبر في محاسن الشّعر. مكارم الأخلاق لطيب الأعراق، الأقوال العربية في الأمثال النبوية، الكتاب الوافي في علم القوافي . وغيرها من الكتب الجيدة.

٣ ـــ عثمان البلطي[(١)]:

هو عثمان بن عيسى بن منصور بن محمد البلطي أبو الفتح النحوي، وهكذا ينسبونه. وهو من بلط بلدة تقارب الموصل . ذكره العماد في كتاب الخريدة فقال: انتقل إلى الشام وأقام بدمشق برهة يتردد إلى الزبداني للتعليم، فلما فتحت مصر انتقل إليها فحظي بها، ورتب له صلاح الدين يوسف بن أيوب على جامع مصر جاريا، يقريء به النحو والقرآن حتى مات بها لعشر بقين من سنة ٥٩٩هـ، وهي آخر سني الغلاء الشديد بمصر، لأن أولها كان في أواخر سنة ست، وأشدها في سنة سبع، وأخفها سنة تسع، وبقي البلطي ميتا في بيته ثلاثة أيام لايعلم به أحد لاشتغالهم بأنفسهم عنه وعن غيره. وكان يحب الإنفراد والوحدة، وكان قد أخذ النحو عن أبي نزار وأبي محمد سعيد بن المبارك ابن الدهان. وكان البلطي رجلا طويلا جسيما، طويل اللحية، واسع الجبهة، أحمر اللون، يَعْتَمُّ بعمة كبيرة، وكان عالما إماما نحويا لغويا إخباريا مؤرخا شاعرا عروضيا قلَّما سئل عن شيء من العلوم الأدبية إلا وأحسن القيام بها. وكان يخلط المذهبين في النحو، ويحسن القيام بأصولهما وفروعهما. وكان مع ذلك خليعا ماجنا شريبا للخمر منهمكاً في اللذات.

ومن تصانيفه الكثيرة: العروض الكبير في ثلاثمائة ورقة، كتاب العروض الصغير، كتاب العظات المورقات، كتاب النير في العربية، كتاب أخبار

(١) بغية الوعاة ٣٥٢.

المتنبي، كتاب المستزاد على المستجاد من فعلات الأجواد، كتاب علم أشكال الخط، كتاب التصحيف واالتحريف، كتاب تعليل العبادات .. وله موشحة عملها في القاضي الفاضل بديعة مليحة، سلك فيها طريقة المغاربة وحافظ فيها على أحرف العين والذال والضاء.

٤ ــ عبدالله بن بري بن عبد الجبار[١]:

أبو محمد المصري، عرف بآبن بري النحوي اللغوي الأديب، مصري المولد والنشأة، المقدسي الأصل، سلفه من القدس، وولد بمصرسنة ٤٩٩هـ، وبها نشأ. قرأ العربية على مشايخ زمانه من المصريين والقادمين على مصر، وحصل له من ذلك مالم يحصل لغيره، وآنفرد بهذا الشأن، وقصده الطلاب من آفاق بعيدة. كان جم الفوائد، كثير الإطلاع، عالما بكتاب سيبويه وعلله، وغيره من كتب النحو، قيما باللغة وشواهدها، وكان إليه التصفح في ديوان الإنشاء، لايصدر كتاب عن الدولة إلى ملك من ملوك النواحي إلاَّ بعد أنْ يتصفحه وليصلح ما لعلّه فيه من خلل خفي، وكان ينسب إلى الغفلة في غير العلوم العربية حتى مايقوم بمصالح نفسه . وكانت كتبه في غاية الصحة والجودة، وإذا حشاها أتي بكل فائدة . ورأى جماعة من تلاميذه متصدرين متميزين، وأكثر الرؤساء بمصر قد استفادوا وأخذوا منه.

وكان قليل التصنيف، لم يشتهر له شيء سوى مقدمة سماها اللباب. وجواب المسائل العشرة التي سأل عنها أبو نزار ملك النحاة، وحاشية على كتاب الصحاح، فإنها نقلت من أصله وأفردت فجاءت ستة مجلدات وسماها من أفردها: بالتبين والإيضاح عما وقع في كتاب الصحاح. ولما مات رحمه الله وبيعت كتبه حضرها الجم الغفير من الأجلاء بمصر في ذي القعدة سنة ٥٨٢هـ

---

(١) معجم الأدباء : ٥٦/١.

ومن معاصرى ابن معط في المشرق أيضا: ابن يعيش والسخاوي وابن الحاجب. ومن معاصريه في المغرب: الجزولي الذي تتلمذ عليه، والسهيلي وابن مالك. ومنهم أيضاً ياقوت الحموي.

مؤلفاته(١):

ذكر من ترجم لابن معط عددا من مؤلفاته، تشهد بأصالته وعمق فكره، ويكفيه فخرا أنّه أول من اتخذ إطارا متكاملا في علم النحو في إطار منظوم عرف بالألفية . وكذلك بما وضع من أشعار في نظم علوم مختلفه. وقد ذكر المؤرخون المؤلفات التالية:

١ ــ الألفية: وقد شرحت شروحا عدة، وما نقوم به هو تحقيق أحد هذه الشروح.

٢ ــ حواش على أصول ابن السراج.

٣ ــ ديوان خطب.

٤ ــ ديوان شعر.

٥ ــ شرح أبيات سيبويه وهي نظم.

٦ ــ شرح المقدمة الجزلية وهي لشيخه الجزولي . وهي مقدمة في النحو وأصلها حواش على جمل الزجاجي، علقها أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي المتوفى سنة ٦٠٧هـ. ثم أفردها في كتاب فكانت عسيرة المنال لايفهمها إلاّ كبار العلماء . وقد قام آبن معط بشرحها.

وقد نقل عن هذا الشرح السيوطي في كتابه: الأشباه والنظائر وكذلك الشيخ ياسين العليمي في حاشيته على التصريح.

(١) بغية الوعاة ٣٤٤/٢، الفصول الخمسون، ص ٢٧، شذرات الذهب ١٢٩/٥، الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية : أحمد أحمد بدوى ص ١٧٣ ــ ١٧٤.
وفيات الاعيان ٢٤٣/٥، معجم الأدباء ٣٥/٢٠ ، ٣٦.

٧ ــ شرح الجمل في النحو للزجاجي.
٨ ــ العقود والقوانين في النحو.
٩ ــ قصيدة في العروض.
١٠ ــ قصيدة في القراءات السبع.
١١ ــ المثلث في اللغة.
١٢ ــ نظم كتاب الجمهرة في اللغة لابن دريد.
١٣ ــ نظم كتاب الصحاح في اللغة للجوهري، ولم يكمله بسبب وفاته.
١٤ ــ البديع في صناعته الشعر. ولهذا الكتاب نسخ في كل من : مكتبة بليبزج تحت رقم ٤٨٨ /٣. ونسخة بمكتبه أحمد الثالث بالمكتبة السليمانية باستنبول /تركيا تحت رقم ٢٨٣٧ /٨.

وهناك صورة ثالثة بمعهد المخطوطات العربية ــ بجامعة الدول العربية في القاهره ويحمل الرقم (١٨) بلاغة . واسم المخطوط البديع في علم البديع وتقع في تسع ورقات . وهي عبارة عن قصيدة مختلفة الأوزان، تبحث في علم البديع . ومن أمثلة ذلك:

يقول ابن معط في الجناس:

ومــن الجنــاسِ توافــقُ اللَّفْظَيْــن لاأَلْ
مَعْنَــى كقــول حبــيب المتناهــي
مامــات من كرم الزمــان فإنَّــه
يحيــى لدي يحيــى بن عبــد الله

ويقول في المساواة:

وَهــاك في ذكــر الــمساواة قد أَتــى
زُهيــرٌ بهــا مثــلَ الجُمَــانِ المُنَظَّــمِ
ومهمــا يكــن عنــد امــرىء من خَلِيْقَــةِ
وإن خالهــا تخفَــى علــى النــاس تُعْلَــمِ

ويقول في أول المخطوطة:

بَدَأْتُ بحمــــدِ الله نظمــــي مسلِّمَــــا
على أحمــدَ الهــادي إلــى الله داعِيــاَ

وبعــد فانــي ذاكــر لمــن آرْتَضَي
بنظمــي العــروض المجتلــي والقوافيــا

أتــيت بابيـــاتِ البديـــعِ شواهـــدا
أُضمُّ اليهـــا في نظيمـــي الأَسامِيَـــا

وينهي مخطوطته بقوله:

وتـــم مرادي من بديـــع نظمتـــه
وفــي كل نظـــم لي يبيـــن عجـــيبُ

ولاغَـــرْوَ أَنْ تُعْـــزَى إلـــىَّ غَرِيْبَـــةٌ
وُكَـــــلُ غَرِيبٍ للغـــــريبِ نسِيْبُ

١٥ ــ الفصول الخمسون[١]:

كتاب تعليمي قال فيه آبن معط في مقدمته:

«أما بعد: فان غرض المبتدىء الراغب في علم الإعراب حصرته في خمسين فصلا، يشتمل على خمسة أبواب» . ويعلق الطناحي على ذلك فيقول: وقد ذكر آبن معطي في مقدمة الفصول أن عمله تلبية لحاجة المبتدىء . فهل الفصول كتاب للمبتدئين؟.

الحق أن الكتاب بما حوى من مسائل وما تضمن من قواعد، إنما يلبي حاجة المبتدىء والمنتهي على السواء، بل هو أقرب إلى من سار

(١) الفصول الخمسون : تحقيق محمود الطناحى . ص ٨٧.

في درس النحو خطوات وخطوات. وأين المبتدئ من هذه الشواهد، والأمثلة التي ملاء بها ابن معط كتابه؟ بل أين المبتدىء من هذه التعليلات والإشارات الخاطفة لمسائل كثيرة كان للشراح فيها كلام..

وقد شرح كتاب الفصول أكثر من شارح ومنهم إبن إياز الذي يقول في مقدمة شرحه «وبعد فإن كتاب الفصول في النحو للشيخ الإمام الحبر الفاضل المحقق زين الدين أبي زكريا يحيى بن معط بن عبد النور، رحمه الله تعالى، وإنْ كان شديد الإختصار، عريا من التطويل والإكثار، لكنه كثير المسائل، عسير على المتناول، مشتمل على المباحث الغريبة، والنكت العجيبة، والإحترازات اللطيفة، والمقاصد الحسنة الشريفة، ثم إنّ بعض المشغوفين بحفظه والإشتغال به ممن استوجب قضاء حقه، والمسايرة له على ملتمسه، سألني غير مرة أن أشرحه، وأنبيء عن غوامضه وحقائقه، وأُقَرّبَهُ على طالب نكتة ودقائقه.»

وقد قسم ابن معطي في فصوله رؤوس مسائل النحو إلى أبواب، وفروعها إلى فصول . فيقول في الباب الأول:

الفصل الأول: في بيان الكلام والكلم والكلمة والقول.
الفصل الثاني: فيما يأتلف منه الكلام وهو الإسم والفعل والحرف.
الفصل الثالث: في حد الإسم وعلاماته.
الفصل الرابع: في حد الفعل وعلاماته.
الفصل الخامس: في حد الحرف وعلاماته.
الفصل السادس: في بيان الإعراب والبناء.
الفصل السابع: في إعراب الإسم المتمكن.
الفصل الثامن: في إعراب الفعل المضارع وبنائه.

الفصل التاسع: في العلل الموجبة بناء على الإسم.
الفصل العاشر: فيما تبني عليه الكلمة.
وهذا نموذج سما أورده ابن معطي في فصوله:
فيقول في الفصل الأول من الباب الأول:(١)

الفصل الأول
في بيان الكلام والكلم والكلمة والقول:

فالكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع، كقولك: زيد أخوك، وقام زيد . والكلم جنس، واحده: كلمة، يطلق على المركب، مفيداً كان أو غير مفيد . والكلمة: هي اللفظ المفرد الدال على معنى مفرد. والقول: يعم الجميع. والأصل إستعماله في المفرد.

ويقول في الفصل السادس من الباب الخامس(٢)والأخير:

الفصل السادس
في الإمالة والهجاء

وللإمالة موجبات وموانع: فمن موجباتها: أن تكون الألف منقلبة عن ياء نحو: رمى وباع، أو واو مكسورة نحو: خاف أو تكون مجاورة الياء نحو: طغيان، أو بعدها راء مكسورة نحو النار، أو قبلها ألف ممالة نحو قولك: رأيت عمادا.

وألف التأنيث المقصورة موجبة للإمالة، وكذلك كل ماكان تثنيته بالياء.

(١) الفصول الخمسون ، ص ١٤٩.
(٢) الفصول الخمسون ، ص ٢٥٦.

وأما الموانع فهي حروف الإستعلاء، وهي مجموعة في قولك: ضغط قص خظ. نحو سقى، وطغى . وقد أميلت هاء التأنيث بعد حروف يجمعها: ستشحثك خصفة. إلاّ أن يكون قبلها حرف من حروف الإستعلاء . مثال الممال منها: رحمة وجنة، وغير الممال: قدرة ومأأشبه ذلك.

وأما الهجاء: فكل ماكان ثلاثيا من ذوات الياء نحو: رحى، والرحّي فإنه يكتب بالياء. وماكان أصله بالواو نحو: غزا، والعصا فإنه يكتب بالألف.

وان زاد على ثلاثة أحرف كتب بالياء كله . وجميع ما يكتب بالياء يجوز أن يكتب بالألف . وكل ما أميل كتب بالياء . وكل ماظهرت الياء في تثنيته أو بنائه للمتكلم نحو:

رميت، وفتيان فإنه من الياء، وإن ظهرت الواو فهو من الألف نحو عصوان. وهذا إصطلاح الكتاب. كما كتبوا عمرا في الرفع والجر بزيادة الواو . وكتبوا الهمزه المفتوح ماقبلها بالألف على التخفيف نحو: قرأ . والمكسور ماقبلها بالياء . كما يخففها نحو: مئزر، والمضموم بالواو نحو: جؤن، فإذا وقعت أولا فإنها تكتب بالألف على كل حال، وإن وقعت ساكنة آعتبرت بحركة ماقبلها نحو بئر ومؤمن، ورأس وهذا موضع اختصار.

والقارىء لفصول ابن معطي وألفيته يري مقدار الصلة بين الفصول والألفية. هذا وقد شرحت الفصول من قبل عدد من العلماء[1]. وهم:

---

(١) الفصول الخمسون ، ص ١٣٤.

١ ــ العلامة جمال الدين أبي محمد الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله المتوفى سنة ٦٨١هـ[١] وآسم شرحه: المحصول في شرح الفصول.

٢ ــ أحمد بن محمد بن عامر بن فرقد الأندلسي المتوفى سنة ٦٨٩هـ[٢]

٣ ــ محمد بن أحمد بن الخليل بن سعاده بن جعفر بن عيسى شهاب الدين الخويي المتوفى سنة ٦٦٣هـ[٣].

٤ ــ الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي المصري المعروف بابن أم قاسم المتوفى سنة ٧٤٩هـ[٤].

٥ ــ إبراهيم بن موسى بن بلال الكركي الشافعي المتوفى سنة ٨٥٣هـ[٥].

تلاميذه:

لم يسلك ابن معطي في تدريسه الإسلوب السائد في عصره، بأن كان له تلاميذ يلازمونه ويرعاهم، وكأنى باسلوبه في التدريس في كل من دمشق وجامع عمروبن العاص في القاهرة، يشابه إلى حد مااسلوب المحاضرات في وقتنا الحاضر. حيث كان يأتي لمكانه المعروف بالجامع، ثم يبدأ محاضرته على جمع غفير من الناس، يتفرقون بعدها على أمل اللقاء في المحاضرة أو الدرس الثاني وهكذا.

ولذا لم يذكر المؤرخون لحياته سوى عدد قليل من التلاميذ الذين تخصصوا في أخذ العلم عنه. وهم:

---

(١) بغية الوعاة ٥٣٢/١.

(٢) بغية الوعاة ٣٦٧/١.

(٣) بغية الوعاة ٢٣/١ ، ٢٤.

(٤) الدرر الكامنة ١١٧/٢.

(٥) الضوء اللامع ١٧٧/١.

١ ـــ السويدي الحكيم العلامة شيخ الأطباء عز الدين أبو اسحاق إبراهيم آبن محمد بن طرخان الأنصاري الدمشقي المتوفى سنة ٦٩٠هـ[١].

٢ ـــ إبراهيم بن أبي عبدالله بن إبراهيم بن محمد بن يوسف أبو إسحاق الأنصاري الأسكندري الكاتب المعروف بابن العطار[٢]. المتوفى سنة ٦٤٩هـ. وقد ذكر أنه تأدب على ابن معطي.

٣ ـــ أبو بكر عمر بن على بن سالم رضي الدين القسنطيني النحوي الشافعي المتوفى سنة ٦٩٥هـ. وقد ذكر السيوطي[٣]: أنه قد أخذ علوم العربية عن ابن معطي وتزوج بابنته.

٤ ـــ تاج الدين أبو محمد محمود بن عابدين بن حسين التميمي الصرخدي الذي منحه ابن معطي إجازة إقراء.

وأستطيع القول أن تلاميذه كثيرون، وكثيرون جدا في كل من دمشق والقاهرة، ولكنهم غير ملتزمين بالنظام التعليمي من الإلتزام مع الشيخ، ومرافقته في كل مكان يذهب إليه . وكأني بالشيخ ابن معط قد سلك اسلوبا تربويا حديثا وهو الأسلوب التربوي المفتوح.

وهذه لمحة عن بعض تلاميذه:

١ ـــ أبو بكر عمر بن على بن سالم القسنطيني[٤]:

هو أبو بكر بن عمر بن على بن سالم الإمام رضي الدين القسنطيني النحوي الشافعي . ولد سنة سبع وستماية، ونشأ بالقدس، وأخذ العربية

---

(١) العبر في خبر من غبر ٣٦٦/٥، شذرات الذهب ٤١١/٥.

(٢) الطبقات السنية في ترجمة الحنفية. ٢١٦/١.

(٣) بغية الوعاة ٤٧٠/١ ، شذرات الذهب ٤٣٤/٥.

(٤) المصادر السابقة في رقم (٣).

عن آبن معطي وابن الحاجب، وتزوج ابنة معطي، وكان من كبار أئمة العربية بالقاهرة . سمع الحديث من ابن عوف الزهري وجماعة، وكان له معرفة تامة بالفقه ومشاركة في الحديث، صالحا خيرا دينا متواضعا ناسكا ساكنا.

سمع من جماعة كثيرة، وتصدر للإفتاء مدة، وأضر بآخر عمره، وتوفى في سنة ٦٩٥هـ وله ثمان وثمانون سنة.

السويدي الحكيم:[1]

العلامة شيخ الأطباء عز الدين أبو إسحق إبراهيم بن محمد ابن طرخان الأنصاري الدمشقي . ولد سنة ٦٠٠هـ، وسمع من الشمس العطار وابن ملاعب وطائفة . وتأدب على ابن معط، وأخذ الطب عن المهذب الداخور. وبرع في الطب وصنف فيه، وفاق الأقران، وكتب الكثير بخطه الجيد، ونظر في العقليات، وألف كتاب الباهر في الجواهر، وكتاب التذكرة في الطب . و توفى في شعبان.

ابن معطي العالم والنحوي:

ليس غريبا على ابن معطي أن يكون مبرزا في علوم أخرى غير العربية . فهي سمة العصر الذي عاش فيه، بل سمة العصور الإسلامية كلها . حيث كان الأديب أو الشاعر ملما بعلوم أخرى، ومبرزا فيها ومؤلفا للعديد من المؤلفات . فالجاحظ والفارابي والكندي وابن سيناء وابن خلدون ... وغيرهم الكثير الكثير، أمثلة حية على علماء الإسلام ومفكريهم.

---

(١) شذرات الذهب ٤١١/٥، العبر في خبر من غبر ٣٦٦/٥.

أما ابن معط فقد كان مبدعا بعلوم العربية، شهد له معاصروه بهذا الإبداع . فيقول السيوطي[1] عنه «كان إماما مبرزا في العربية، شاعرا محسنا، وكان يحفظ شعرا كثيرا، وأشياء كثيرة . ومن جملة محفوظاته: كتاب الصحاح.

وقد وصف ابن الوردي[2] ألفية ابن معطي بقوله . وهي شاهدة لناظمها بإصابة الصواب، والتفنن في الأدب حتى كأن سيبويه ذا الإعراب قال له: يايحيى خذ الكتاب.

ويقول ياقوت[3]وهو معاصر له: «فاضل معاصر، إمام في العربية، أديب شاعر» ويقول عنه ابن خلكان[4]. كان أحد أئمة عصره في النحو واللغة . ويقول ابن الخباز في ختام شرح ألفية ابن معطي: «حاز في هذه الأرجوزة قصب السبق، حيث جمع بين اللفظ القليل . وكيف لايكون كذلك وقد كان في العربية نَسِيجَ وَحْدِهِ . وأخبرني بعض تلامذته أن الملك الكامل رحمه الله سأله عن قولنا: أزيدا رأيت غلامه، فأملى في الجواب إحدى عشرة ورقة . وحدثني من أثق به أنه أخبره بأنه أشغل الناس في أرجوزته . فقال: سوف أنفذ إليهم ماهو خير منها . فقيل لى أنه صنع واحدة مبلغها عشرة آلاف بيت».

فابن الخباز يرى من خلال كلامه أن آبن معطي يعتبر رائدا في هذا المجال فألفيته أول ألفية مختصة بعلم النحو، مع أنها قد سبقت بملحمة الحريري وغيرها.

---

(١) بغية الوعاة ٣٤٤/٢.
(٢) تاريخ ابن الوردى ١٥٧/٢، القاهرة ١٢٨٥هـ.
(٣) معجم الأدباء ٣٥/٢٠ — ٣٦.
(٤) وفيات الأعيان ٢٤٣/٥.

والحقيقة أن ابن معطي قد وصل إلى درجة عالية من العلم، يشهد بها القاصي والداني، وإن درجته هذه قد خولته بمنح الإجازات للعلماء. فقد ذكر الأستاذ الطناحي في كتابه الفصول[1] أنه رأى أثناء بعثته إلى تركيا صورة إجازة إقراء من ابن معطي لأحد العلماء تدل على فضله.

وقد نقل صورتها وهي:

«الله الموفق لما يحبه ويرضاه».

استخرت الله تعالى وأذنت لسيدنا الفقيه العالم تاج الدين أبي محمد محمود ابن عابدين بن حسين التميمي الصرخدي، أمده الله وسدده، أَنْ يُقْرِىء هذا القسم الملقب بالمشترك من كتاب المفصل لأبي القاسم محمود فخر خوارزم، ثقة مني بعلمه وتنقيبه عن التحقيق، ونهج الصواب حسب ماسمعه مني وقت قراءته إياه عليّ مستسرحا وباحثا عن النكت التصريفية واللطائف الموزعة فيه، والجوالة في تحرى الصواب على ذهنه الثاقب ورأيه الصائب، إن شاء الله تعالى.

وكتب يحيى بن عبد المعطي النحوي الحنفي بالقاهرة المحروسة أدام الله أيام الملك مالكها، وذلك في شهر ربيع الآخر سنة سبع وعشرين وستمائة.

---

(١) الفصول الخمسون ص ٢٢.

آراء ابن معطي النحوية ومذهبه:

آراء ابن معطي النحوية ومذهبه تقع تحت أقسام:

(أ) ماتفرد به.
(ب) مأيد به البصريين.
(ج) مامال به إلى الأخذ برأى الكوفيين.
(د) مامال به إلى الأخذ برأى البغدادين.

وهذه نماذج أعرضها تدليلا على آرائه ومذهبه النحوي:

أـ ماتفرد به:

(**١**)مادام وتقديم خبرها عليها:

تفرد ابن معطي في هذا الموضوع عمن سبقه من النحاة وعمن جاء بعده فقد منع تقديم خبر مادام على آسمها دون غيرها من أخواتها . فقال:

ولايجـــــوز أن تقـــــدم الخبـــــر
علـــى آسم مادام وجـــاز في الأخـــر

ورأيه هذا أدي إلى نقده من النحاة لأنه بهذا يخالف ماورد من أشعار العرب. فقد جاء قول الشاعر[1]:

وأحبسها مادام للزيت عاصر وماطاف فوق الأرض حاف وناعل

(١) القائل : مزرد بن ضرار، شقيق الشماخ، انظر تخريج الشاهد في التحقيق ص: ٨٦٠.

فقوله «عاصر» اسم مادام، والجار والمجرور«للزيت» خبرها تقدم على الإسم.

وقول الشاعر[١]

لاطيب للعيش مادامت منغصة لذاته بادكار الموت والهرم

وقد خرجهما النحاة بتخريجات عدة. وقد ذكر ابن جمعة القواس[٢]: أنه ربما قد نقل ابن معطي هذا الرأى عن ابن الخشاب عن قوم . ويقول: وقد أُعتذر له بأنها لزمت طريقة واحدة وهي الماضي، جرت مجري الأمثال، والأمثال لاتغير ولان مامعها مصدرية، وهي مافي خبرها صلتها . وكأنه يري الترتيب كما تصرف في المصدر.

وقيل: لم يرد خبرها مقدما صريحا في نظم ولا نثر . وقد أُجيب عن البيت الأول: بأنه يجوز أن يكون خبرها محذوفا، والتقدير: مادام للزيت عاصر في الوجود . وهذا أبلغ ، وللزيت: متعلق بعاصر، والتقدير: مادام انسان عاصرا للزيت مستقرا في الوجود.

وبعد هذا ربما كان لابن معطي وجهة نظر محقة، حيث عجز النحاة عن الإتيان بآية قرآنية كريمة. وأما الشواهد الشعرية فقد خرجت على شكل يوافق رأي ابن معطي.

٢ ــ المفعول له: اشترط ابن معطي في المفعول له شرطا لم يذكره أحد غيره فقال في ذلك[٣].

---

(١) القائل : مجهول : وانظر تخريجه في: التصريح ١٧٨/١، الأشمونى ٢٣٢/١، الدرر ٨٧/١، الهمع ١١٧/١.

(٢) انظر الشرح المحقق ص: ٨٦١.

(٣) انظر الشرح ص : ٥٨٢.

ثم الذي سمي مفعولا له ينصب نحو جئت زيدا قتله
مقارنا للفعل فعل الفاعل أعم منه لا بلفظ العامل

فقد اشترط فيه:

(أ) أن يكون مصدرا من أفعال القلوب لامن أفعال الجوارح.
(ب) أن لايكون بلفظ العامل فيه لابمعناه.
(جـ) أن يكون مقارنا للفعل في الوجود.
(د) أن يكون أعم منه، أي: أعم من الفعل، فإن الإكرام نحو جئتك إكراما لك أعم من المجيء، وهذا ما زاده ابن معطي.
(هـ) أن يكون جواباً ل: لِمَ؟
(و) أن يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل، لأنه لما كان هو الباحث على الفعل وجب أن يكون من أغراضه ومطلوباته

٣ ـــ الندبة:

قال ابن معطي في الندبة:

وإن ندبت من تنادي قلتا وازيد واعمرو وإن أردتا
جئت بيا فقلت ياسعيداه وفي المضاف ياعبيد اللاهاه

فقد جاء ابن معطي بضرورة زيادة ألف لما في آخره ألف وها فيقال في عبد الله: عبد اللاهاه. وهذا ما خالفه به ابن مالك وغيره من النحاة. قال السيوطي[1]: إطلاق النحاة يقتضي جواز لحاق الألف لما في آخره ألف وهاء. وبه صرح

(١) همع الهوامع ١/١٨٠.

بعض المغاربة وابن معط في ألفيته . ومنعه ابن مالك لاستثقال ألف وهاء بعد ألف وهاء.

٤ ـــ المبني للمجهول:

أجاد ابن معطي في الحديث عن «مالم يسم فاعله» إذ ذكر في البداية الأسباب التي تؤدي إلى حذف الفاعل ثم بين كيفية بناء الفعل للمجهول . ثم ذكر بعد ذلك أنه إذا حذف الفاعل والمفعول كان الجار والمجرور نائبا عن الفاعل وهو أولى من غيره . ثم رتب ذلك حسب الأولوية كما يراها هو فقال:

لفقـــد مفعـــول به صريـــح تقـــام هذه مع الترجيـــح
فالأسبق المجـــرور والـــمصادر ثم الزمـــان والمكـــان آخـــر

وتفضيله للجار والمجرور لم يقم على شاهد نحوي أو آية قرآنية وفي الإنابة خلاف طويل بين العلماء

٥ ـــ ومن جموع التكسير التي جاء بها ابن معطي قوله:

كذا الأسود ثم مع فعالـــه فعولـــة بعولـــة جِمَالَـــة

ويقول ابن جمعة القواس[(١)]: وهذان البناءان أعني فعولة وفعَالة: هما فُعُول وفِعَال زيد عليهما تاء التأنيث لتأكيد الجمع . وقال ابن الخباز[(٢)]:
وقد الحقوا بفعال وفعول التاء . قالوا: جمالة وذكارة وحجارة وبعولة وفحولة

(١) الشرح ص ١١٨٥.
(٢) الشرح : ص ١٢٥٠.

وصقورة وخؤولة، وعمومة . وفائدة التاء: توكيد التأنيث ومع هذا فإن زيادة التاء على وزن فعولة وفعالة هي من زيادات ابن معطي حتى ظن أنه قد جاء بوزنين جديدين.

٦ـ حذف ما النافية في جواب القسم المنفي بلا.

أجاز ابن معطي حذف ما النافية في جواب القسم المنفي بلا . وبهذا فقد تفرد من بين العلماء، اذ المعروف هو حذف «لا» . وقد ذكر ابن معطي هذا في ألفيته حيث قال:

وإن أتي الجَوَابُ مَنفيّاً بِلَا أَوْمَاكَقَولـي والسَّمَـا مافَعَـلا
فإنـه يجـوزُ حَذْفُ الحَـرْفِ إذْ أَمِنُوا الإلْبَاسَ حالَ الحذْفِ
كقولـه تالله تَفْتَـأُ حُذِفْ «لا» مِنْهُ أيْ لاتَفْتَأُ المَعْنَى عُرِفْ.

ويقول ابن جمعه: والمشهور أن لا يحذف إلاّ «لا» دون ما. وقد أورده السيوطي[١]وابن هشام[٢]

٧ ـ تصغير زُهَيْر:

قال ابن معطي: إنّ تصغير زهير شاذ ولايجوز . وهو بهذا يخالف جمهور النحاة . فقد قال في ألفيته.

وشذ قولهـم زُهَيْـرُ صغـرا مرخمـا كذا عُقَيـم حُقَّـرا

قال ابن جمعة تعليقا على هذ البيت: وآعلم أن هذا النوع من التصغير قياسى

(١) الأشباه والنظائر ٢/٥٧.
(٢) المغنى ٢/٧١٠.

عند جمهور النحاة، شاذ عند ابن معطي . ثم يعلل ذلك لقول ابن معطي فيقول: وقال المصنف هو شاذ لما فيه من كثرة الحذف والألتباس، فهو مقصور عنده على السماع، لأن الشاذ هو الذي لايقاس عليه، فزهير تصغير الترخيم لكل من: أزهر، زاهر، مزهر والتصغير غير المرخم لهذه الالفاظ: أزيهر، زويهر، مزيهر. وقال السيوطي[1]: من التصغير نوع يسمي تصغير الترخيم، وذلك بحذف الزوائد مع اعطاء مايليق به من فُعَيْل او فُعَيْعِل كقولك في أزهر زهير.

٨ ـ حذف حرف النداء مع لفظ الجلالة:

القياس ألا يحذف حرف النداء لكونه نائبا عن الفعل، ولكن النحاة أجازوا حذفه اختصارا، ولدلالة الكلام والسياق عليه . ولكن ابن معطي يمنع حذف اداة النداء مع لفظ الجلالة، ومع الإشارة ومع النكرة المقصودة فيقول:

وأحرف النداء قد تحذف كمثل ربنا ومثل يوسف
إلاعن آسم الله والإشارة فالحذف فيها آحذر اختصاره
لو قلت هذا في النداء والله وشبه هذا وقع اشتباه

وقد علل ابن القواس سبب المنع عند ابن معطي فقال[2].

اما امتناع حذفه عن اسم الله فلئلا يلتبس في بعض الصور الخبر بالنداء، لأنك لو قلت: الله ربي، وأنت تريد ياالله ربي لأوهم أنّه مبتدأ، ورب خبره. وقيل: إنما امتنع حذف حرف النداء منه لأنهم قد عوضوا منه الميم عند حذفه نحو: اللّهم. فلو حذف من غير تعويض لكان حذفا للعوض والمعوض عنه وهو محال . أما ابن الخباز شارح الألفية فيقول في ذلك: وذكر يحيى أن آسم الله لايحذف منه حرف النداء، وآحتج باشتباه النداء بغيره . وفي هذا نظر . لأنه إذا

(١) همع الهوامع ١٩١/٢.
(٢) الشرح ص ٦١٩.

قيل: الله اغفر لى عُلم أنه نداء، وإنما الصواب أنْ يقال: لما رأيناهم قد عوضوا الميم في آخره فقالوا: اللهم لم يحذفوا الحرف لذهاب العوض عنه.
وتعليل ابن جمعة أكثر دقه من تعليل ابن الخباز . فالمثل الذي أتي به الثاني ليس به شك، فالسياق يدل على ذلك، إلا أنه لم يبين لنا وجهة نظره في مثل ماقاله ابن جمعه في قولنا: الله ربي . إذ السياق واللفظ لايوحي لنا بأنه نداء، فقد تكون جملة إسمية، وهو أقوى من النداء .

وقد اتفقا بالتعليل على حذف العوض وهو الجزء الثاني من تعليلهما . وقد أشار إلى هذه القضية كل من السيوطي[١]وابن الأنباري[٢].

٩ ــ علة البنـاء.

لما كان البناء طارئا على الأسماء لكون أصلها الإعراب، لم يكن لها بد من علة توجب عروضه لها . واختلف فيها . فقال أبو الفتح[٣].

إنها شبه الحرف فقط . وقال ابن معط إنها لعلتين . شبه الحرف ووقوعه موقع الفعل . ولذلك قال في ألفيته.

أعنى في الاسم وهو أن يضارعا الحرف أو كان آسم فعل واقعا
كمن وإيه ونزال وهلم ولفظ غير المتمكن يعم

١٠ ــ يضيف ابن معط على الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين «جعلت» فيقول:

(١) الأشباه والنظائر ١٠٢/٢.
(٢) الإنصاف ص ٣٤١.
(٣) الخصائص ١٦٩/١.

وهي ظننت مع حسبت خلت   علمت مع جعلت مع زعمت

فأصبحت هذه الافعال ثمانية لا سبعة كما ذكرها غيره[1] وتجرى مجراها.

١١ ـــ شروط قلب الواو ياء.

اشترط ابن معط شرطين لقلب الواو ياء حيث قال.

والواو ان يسكن وقبله انكسر   فاقلبه ياء نحو ميزان اشتهر

فالشرطان هما (أ) أن تكون الواو ساكنة (ب) أن تسبق بكسرة

وقد ذكر ابن اياز[2] شارح الفصول: أنه لم ير أحدا اشترط هذه الشروط. ويقول ابن جمعه[3]: وآعلم أنّ الواو تقلب ياء إذا سكنت وآنكسر ماقبلها، ولم تكن مدغمة سواء كانت الواو فاء أو عينا أو لاما.

١٢ ـــ الأفعال الخمسة: إعتاد النحاة على إطلاق لفظة: الأفعال الخمسة «على الصيغ المعروفة وهي صيغ خمسة». ولكن ابن معط لم يذكر هذه الصيغ الخمسة بل ذكرها ثلاثاً فقال:

ثم ثبـــوت نون يفعلونـــا   وتفعـــلان مع تفعلينـــا
علامـــة لرفعـــة المبيـــن   وآجزمه وآنصبه بحذف النون

---

(١) أسرار العربية ١٥٩، حاشية الصبان / الأشموني ٢/١٨ ـــ ٢٤.

(٢) المحصول في شرح الفصول ورقة ٢٣٤أ، الفصول الخمسون ٧٣.

(٣) الشرح ص ١٣٥٧.

وكأني بابن معط قد اعتبر: يفعلان وتفعلان صيغة واحدة لقربهما من بعضهما وللتشابه بينهما، وكذلك الحال مع صيغتي يفعلون وتفعلون . فهي خمس قصدا ثلاث لفظا.

١٣ـ المضارع المتصل بنون النسوة معرب أو مبني؟

اشارابن معطي إلى بناء المضارع المتصل بنون النسوة فقال:

ونون يَفْعَلْنَ لأنثي جمعت   يبني لها بالوقف كيف وقعت

ويقول ابن جمعة[1]: إذا اتصل به نون جماعة الإناث يبني على السكون مطلقا في الأعرف فيكون حينئذ البناء عارضا له في هذا الموضوع . والبناء لأمرين:

أحدهما: حملا له على الماضي، وثانيهما: أنَّه يبني تنبيها على الأصل كالقود والحيكة . وأما السكون فلأنه الأصل في البناء، ولأنه لما ضارع الماضي. نحو فعلن باتصال النون به، وآخر الماضي يجب سكونه إذا اتصل به هذا الضمير لتوالى أربع حركات لازمة، وجب سكون آخره حملا على آخر الماضي.

وحكي ابن السراج عن طائفة من المتقدمين أنّ الفعل المضارع المتصل بنون النسوة باق على اعرابه، وإنما منع ظهور الإعراب فيه مانع، كما منع من ظهور الإعراب في الإسم المضاف إلى ياء المتكلم . وقيل إنّه هو الحق، وأنه مذهب أكثر المتقدمين وفي ذلك خطأ . ويعني به إلى قوله من جعله مبنيا . وحجة جمهور النحاة: أن هذه النون لما أوجبت ذهاب الطاريء الذي هو الإعراب قال هؤلاء: وهذا فرق بين المضارع الذي يتصل به النون، وبين الاسم

(١) الشرح ص ٣٧٤.

الذي يتصل به ياء المتكلم، إذ الإسم أصله البناء إنما أصله الإعراب فإذا كان أصله الإعراب فلا ينبغي أن ينتقل عن الأصل ماوجدنا السبيل إليه بوجه. وقد وجدنا السبيل بأن نقول: إن ذهاب الإعراب هنا عارض، والعارض لايعتد به.

(ب) ماأيد به البصريين :

وهذه نماذج مما أيد به البصريين:ـــ

١ ـــ إمّا حرف عطف:

اختلف النحاة في إمّا، هل هي عاطفة أولا. فذهب ابن كيسان وابن عصفور وابن مالك ويونس وأبو على الفارسي والجرجاني، إلى أنها غير[١] عاطفة لملازمتها لحرف العطف ـــ الواو ـــ إذ لايمكن الجمع بين حرفين . وقال ابن معطي: إنها حرف عطف حيث أشار إلى ذلك بقوله:

وأَوْوُأَمَّـــا فيهمـــا مشهـــور الشك والإبهـــام والتخييـــر

وقد أًيد ابن معطي في هذا الرأى أكثر النحاة كما قال ابن هشام[٢]: وإما عاطفة عند أكثرهم . ويقول المبرد[٣]: وأَمَّا إِمَّا «فانها تكون في موضع أو . ومعروف أن أو هي حرف عطف، فعرف أنَّ إِمَّا عاطفة عنده.

٢ ـــ مراتب النـــداء.

قسم ابن معطي النداء إلى مرتبتين هما: القريب والبعيد . فقال:

ياللبعيـــد وهيـــا وإن قَرُب نودي بالهمز وأي نحو: أَرَبْ

---

(١) انظر : الخزانة ٤٤٢/٤، شواهد العيني ١٤٨/٤، المقتضب للمبرد ٢٨/٣. الأشموني ١٠٩/٣، شرح التصريح ١٤٦/٢.

(٢) مغنى اللبيب ٦١/١، ٦٢ ، الأشموني ١٠٩/٣، شرح التصريح ١٤٦/٢.

(٣) المقتضب ٢٨/٣.

وقال غيره من النحاة: ان للنداء ثلاث مراتب كآبن برهان[1] وآبن جمعه الموصلي حيث يقول[2]: والأَولى أنْ يقال مراتبها ثلاث:

الاولى: أيا وهيا للبعيد مسافة وحكما كالنائم والساهي لزياده لفظها الحاصل منه مد الصوت المحتاج إليه لأجل البعد، فإن نودي بها القريب فلحرص المنادي على إقبال المدعو.....

٣ ـ القول في مذ ومنذ:

اختلف النحاة فيهما: هل هما اسمان أو حرفان؟

فسيبويه[3] يقول: وأما منذ فهي حرف جر، وقد ضمت لأنها للغاية . وابن معط يقول إنها تأتي اسما وتأتي حرفا فيقول في ألفيته:

واجرر بحتى حتى مطلع وبعد مذ ومنذ إن شئت ارفع
تقول ماأكلت مذ يومان ومنذ يومان وهما ظرفان

ويقول آبن جمعه القواس[4] يستعملان تارة اسمين وتارة حرفين جارين. فإذا ارتفع ما بعدهما فهما اسمان، والكلام معهما جملتان، ولاموضع للثانية من الإعراب على الأصح. ثم يؤيد رأى سيبويه بأن منذ تكون حرف جر . وأن مذ يغلب عليها الاسمية لأنها محذوفة العين بدليل ردها في التصغير إذا سمى بها نحو: منيذ . ويؤيدهما بذلك ابن السراج حيث يقول: يجوز أن يأتي كل واحد

(١) الأشباه والنظائر ١/٣٠٤، همع الهوامع ١/١٢٧.
(٢) الشرح ص ٥٨٨.
(٣) سيبوية ٢/٤٥.
(٤) الشرح ص ٣٨٣.

منهما اسما، ويجوز أن يكون حرفا جارا . والموضع الذي يكونان فيه اسمين يكونان على ضربين: أحدهما أن يكون بمعنى الأمد من أول الوقت إلى آخره، والآخر أن يكون أول الوقت فقط. فأما الأمد فقولك: لم أرك مذ يومان أي أمد ذلك يومان: فمذ: مبتدأ، ومابعدها خبر لها. ولا تستعمل اسما إلاّ في الإبتداء خاصة.

واما أول الوقت فقولك: مارأيته مذ يوم الجمعة . والمعنى إبتداء ذلك، وأول ذلك يوم الجمعة، فهذا الضرب الثاني لايجوز فيه إلا التوقيت والإشارة إلى وقت بعينه.[١]

ويعبر ابن القواس عن هذا بقوله: ولأنهما مقطوعتان عن الإضافة مع إرادة المضاف إليه في المعنى أول المدة أو جميع المدة.

وقال الفراء: إن أصلها من ذو[٢]، وقال غيره إن أصلها من إذا ثم ركبا..

٤ ــ اعراب الأسماء الستة:

اختلف النحاة في إعرابها . فابن معط يقول في ألفيته:

وستة بالواو رفعا إن تضف والياء في الجر وفي النصب الألف

فيعتبر الألف والواو والياء حروف إعراب، والإعراب مقدر عليها لثقله على الواو والياء، ولتعذره على الألف . وهو بهذا يتابع سيبويه[٣] في رأيه، ويشاركهما في هذا الأخفش في أحد قوليه.

---

(١) الإيضاح لأبى على الفارسي ص ٤٧.

(٢) المغنى ٣٧٣/١.

(٣) سيبوية ٧/١.

أما ابن السراج فيقول: إنها حروف إعراب، وأن الإعراب فيها ليس ظاهرا ولامقدرا، وعلى هذا فهي دلائل الإعراب بهذا التقدير.

وقال الزجاج والسيرافي: إنها معربة بحركات مقدرة في الحروف التي قبل حروف العلة . ومنع من ظهورها كون حروف العلة تطلب حركات من جنسها[1].

وقال المازني: إن الباء في قولنا . جاء أبوك هي حرف إعراب، وأن الواو والألف والياء نشأت عن اشباع الحركات . وفيها أقوال أخرى كثيرة.

وبهذا يظهر لنا رأي ابن معطي وموافقته لإمام النحو سيبويه . وينظر في الموضوع[2].

٥ ــ القول في إسمية أو فعلية حبذا.

اختلف النحاة أيضا في حبذا. هل هي اسم أو فعل؟ وأتي كل فريق بأدلة تثبت صدق رأيه.

(أ) **فمن قال بفعليتها:** الأخفش وابن معطي وغيرهما . وقد أشار ابن معطي إلى فعليتها حين قال:

وجعلوا للمــدح أيضا حبــذا فحب فعـــل وبه يرفـــع ذا

---

(١) الهمع ٣٩/١.

(٢) الأشمونى ٣٦/١، أوضح المسالك الشاهد ٦ ــ ٩، الإنصاف ١٧/١، شرح التوضيح ٧٢/١.

وقد استدل الشارح بأدلة أخرى فقال: حب فعل لازم في الأعرف أصله: حَبُبَ كظَرُفَ، لأنه من أفعال الغرائز الدالة على المبالغة التي أصلها اللزوم . فادغمت إحدى الباءين في الأخرى لاجتماع المثلين . والذي يدل على أنه فَعُلَ بالضم أمران. أحدهما: مجيء اسم الفاعل منه على فعيل نحو: حبيب. والثاني: نقل حركة عينه إلى فائه في قول الشاعر:

وحب بها مقتولة حين تقتل.

فَحُبَّ فعل ولفظه لفظ الماضي من غير الدلالة على الزمان.

(ب) وأما القائلون باسميتها فهم: المبرد[1] وابن السراج والسيرافي والخليل وسيبويه. وقال سيبويه[2] في ذلك ... وزعم الخليل أن حبذا بمنزلة حبّ الشيء، ولكن ذا وحب بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا، وهو اسم مرفوع.

ألا ترى أنك تقول للمؤنث: حبذا ولاتقول حبذه، لأنه صار مع حب على ماذكرت لك، وصار المذكر هو اللازم كالمثل، وذا: اسم إشارة للمؤنث. ونرى ابن معط هنا في هذا الموقف قد أيد بعض البصريين وخالف بعضهم الآخر.

٦ــ حبذا: مركبة أو مفردة:

يتفق كل من الأخفش وابن معطي والشارح وبعض المتقدمين على أن حب فعل، وذا : فاعلها وإنما جعلا معا بمنزلة كلمة واحدة.
ويتفق ابن معطي مع ابن السراج في هذا أن حبذا بمنزلة نعم في العمل فيقول.

---

(١) المقتضب ١٤٣/٢.
(٢) سيبوية ٣٠٢/١.

وجعلوا للمـــدح أيضاً حبــذا فحب فعل وبــه يرفــع ذا
واقترنـــا معـــاً فصارا مدحـــا كحبـذا نصح الشفيـق نصحـا

وأشار إلى أنها كنعم في العمل فقال:

وحبـــذا محمـــــد رســـــولا والحـال والتمييـز في ذا قيلا

ويتفقا في القول: إننا إذا قلنا: حبذا رجلاً زيد، كان بمنزلة: نعم رجلاً زيد. فرجلاً: نصب على التمييز للمضمر لأنه يقع على كل شيء، ورجلاً: تمييز. ويجوز أن يكون منصوبا على الحال من ذا. والحق أن هناك فرقا بين حبذا ونعم. فقولنا : حبذا زيد: مبتدأ وخبر. وقولنا: نعم زيد: فعل وفاعل. ونرى مما سبق توافق ابن معطى وابن جمعه مع أئمة النحو.

٧ــ صيغة: ماأحسن زيداً التعجبية:

اختلف النحاة حول هذه الصيغة آختلافا كبيرا وخاصة في ما[١]:

(أ) **ابن السراج**: قال إنها إسم موصول لاصلة لها. وهو مبتدأ موضعه الرفع، والجملة الفعلية بعده خبر المبتدأ.

(ب) **الأخفش** :قال إنها موصولة أيضا، ولكنه يخالف ابن السراج في أن جملة أحسن زيدا: صلة الموصول. والخبر محذوف وهو باطل.

(جـ) **سيبويه**[٢]**والخليل وابن معطي**:اتفقوا على انها نكرة مبهمة غير موصولة ولاموصوفة. وقد نص على هذا ابن معط في ألفيته حيث قال:

---

(١) انظر في هذا الموضوع : الإنصاف ص ٨١ ــ ٩٥، أسرار العربية ١١٣ ــ ١٢٥.
الأمالي لابن الشجرى ١٣١/٢ ــ ١٣٤، الأشباه والنظائر ١٣١/٢.
شرح المفصل لابن يعيش ١٤٨/٧، حاشية الكافية للرضى ٢٨٨/٢.
والمقتضب ١٧٣/٤ ــ ١٧٧.

(٢) سيبوية ٣٧/١.

تقول ماأحسن خالـدا فمـا مبتـدأ منكـر قد أبهمـا

وزاد ابن السراج ذلك بأن قال: إن الفاعل في التعجب هو المفعول مثل ماكان معناه هو انك اذا قلت شيء أحسن زيدا فليس أن غير زيد حسنه، وإنما شيء منه حسن: أنفه أو عينه[1]. ولم يتعرض ابن معط أوالشارح لمثل هذا.

٨ ـ تقديم خبر كان عليها:

اختلف النحاة في جواز تقديم خبر كان عليها. فقد أجاز ابن السراج تقديم خبر كان عليها ولو كان جملة[2]. وكذلك توسطه بينه وبين إسمها إلاّ أنّ معظم النحويين لايجيزون ذلك إلا إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا.

فلا يجيزون مثل قولنا: كان طعامَكَ زيدٌ آكلًا ولا كان طعامَكَ آكلاً زيدٌ.

فإذا كان معمول الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا جاز أن يلى كان مع تأخير الخبر وتقديمه للتوسع في الظروف والمجرورات.

أما ابن معط فقد كان أكثر تنظيما في هذا الموضوع. فقسمها إلى ثلاثة أقسام:

(أ) **قسم جائز باتفاق.** وقد جمعها بقوله:

وجملة الأفعـال كان أضحـى أصبـح ظل بات صار ليس
والسبعـة الأولـى تقـدم الخبـر فيها عليها وعلى اسمها اشتهر

فنقول: قائما كان زيد، وإنما جاز ذلك لأنها أفعال متصرفة في نفسها، متصرفة في معمولها قياسا على تقديم المفعول، ولوروده في القرآن الكريم. فلو لم يجز تقديم الخبر مطلقا لما كان من جملتها ماهو واجب التقديم. وقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِم ليسَ مَصْرُوفاً عَنْهُم﴾. فيوم: معمول لمصروف.

---

(١) شرح الإيضاح ١/٧٥.

(٢) الهمع ١/١٢٤.

(ب) **قسم ممنوع التقدم**:وقد بين ابن معط عددها وسبب المنع فقال:

ولاتقـــدم الخبـــر المقتـــرن بما عليهـا وهـى خمس بينه

وهي: مازال، ومانفك، ومافتيء ومابرح. وهي لايجوز تقديم أخبارها عليها عند جمهور البصريين. وأجازه ابن كيسان وبعض الكوفيين.

(جـ) **جواز الأمرين**:وهو مايحتمل الأمرين. فحرف النفى إن كان «ما» امتنع التقديم لأنها أمُّ الحروف النافية، فمراعاة جانب النفى فيها أقوى. وإن كان لم ولا وإن جاز التقديم. وأما ليس فذهب الأكثرون إلى جواز تقديم خبرها عليها، ومنع منه المبرد والسيرافي وعبد القاهر وابن الأنبارى.

٩ ــ إسم لا النافية مبنى أو معرب:

اختلف العلماء في آسم لا النافية : هل هو مبنى أو معرب. فذهب ابن السراج إلى القول بأنه مبنى إذا كان مثنى ونسب هذا القول إلى سيبويه والخليل. ولذلك يقول سيبويه[١]: تعمل لا فيما تنصبه بغير تنوين، وترك التنوين لازم لأنها مع مابعدها بمنزلة خمسة عشر. وأما ابن معطى فيقول:

وآبن على الفتح الذى قد وردا منكـراً غيـر مضاف مفـردا

مركبـاً مع لا كخمسة عشر مضمنا من نحو قولي لاوزر

ويقول ابن جمعه القواس[٢]: «واختلف النحاة فيه من جهة أنه معرب أو مبنى. فالأكثر على أنه مبنى اللفظ منصوب المحل. وذهب الزجاج، والسيرافي والرماني إلى أنه معرب، وفتحته فتحة إعرابية. وإليه ذهب الكوفيون».

ثم يقول وأشار المصنف ــ ابن معطى ــ إلى علل البناء فقال :

أحدهما: أنها مركبة مع اسمها، والتركيب يوجب البناء بدليل امتناع الفصل

(١) سيبوية ١/٣٤٨.

(٢) الشرح ص ٩٤٧.

بينهما بالظرف. وإليه أشار بقوله: مركبا مع لا. أي أنه يليها بلا فاصل.

الثاني: أنَّ اسمها متضمن معنى الحرف الدال على عموم النفى.

وقال أبو علي الفارسي: قولك: لايدين بها لك بمنزلة: لاحول لك ولا قوة إلا بالله ألا ترى أنه ليس مضافا إلى شيء، وإذا لم يكن مضافا كان في حكم المفردة المبنية في هذا الباب .....

وهذه بعض النماذج لآراء ابن معطى النحوية التى أيد بها البصريين وأشار إلى هذا التأييد إشارة صريحة في أشعاره.

١٠ ــ الإختلاف في آشتقاق الإسم:

فقد عرض رأي البصريين والكوفيين ثم أشار لتأييده للبصريين فقال:

وآشتق الاسم من سما البصريون ... واشتقه من وسم الكوفيون
والمذهب المقدم الجلي ... دليله الأسماء والسَّمَيُّ

ثم يأتى ابن جمعه شارحا هذا فيقول:

فقد ذهب البصريون إلى أن الإسم مشتق من السمو وهو العلو ووزنه إمافِعْل كعِدْل وإما فُعْل كقُفْل فحذف لامه اعتباطا. وجيء بهمزة الوصل توصلا إلى النطق بالساكن. ووزنه حينئذ إفْعٍ بحذف لامه. وذهب الكوفيون إلى أنه من السمة وهي العلامة، لأن الإسم علامة على المسمى وأصله عندهم وَسْمٌ، فحذفت فاؤه وعوض عنها الهمزة، فوزنه حينئذ إعْل. والأول أظهر لامور.. ثم يذكر ذلك.

١١ ــ الإختلاف في أيهما الأصل : المصدر أم الفعل.

يقول ابن معطى:

واشتق كوفيون أيضا المصدرا ... من فعله نحو نظرت نظرا

واشتق منه الفعل أَهل البصرة وذا الذى تليق به النصرة
إذ كل فَرْع فيه مافي الأصل وليس في المصدر ما في الفعل

فنراه يعرض الرأى الكوفي، ثم الرأى البصرى ويقول: وهو الذى يليق بالانسان أن ينصره. ويعلل ذلك لأن كل فرع فيه ما في الأصل.

والمصدر ليس به مافي الفعل. إذ أن الفعل يدل على الحدث والزمان بينما المصدر لايدل إلا على حدث دون اقتران بزمن معين.

١٢ ــ الترخيم:

قال ابن معطى:

ثم إذا زاد المنادى العلم على ثلاثة فقد يرخم

اشترط البصريون لترخيم المنادى شروطا منها:ــ

١ ــ أن يكون علما.

٢ ــ أن يكون مفردا، أى لايكون جملة في الأصل كبرق نحره.

٣ ــ أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف لأن الثلاثى أقل الأصول في المتمكن وأخفها.

٤ ــ أن يكون مستغاثا به لأنه معرب في النداء.

٥ ــ أن لايكون مندوبا لأن المراد من الندبة مد الصوت، ومن الترخيم حذفه وقطعه فتنافيا.

وقد ذكر ابن معطى في البيت السابق شروطا ثلاثة منها، أيدهم فيها وسكت عن الإثنين الأخيرين.

١٣ ــ لكن العاطفة:

اشترط البصريون لمجيء لكن عاطفة أن تَكون مسبوقة بنفي. وهذا مااشترطه ابن معطي في فصوله[(١)].

(١) ورقة ٤٨أ ، ص ٧٩ من الفصول.

ويقول ابن جمعه القواس[1] في حديثه عن لكن... وإنما لزم أن يتقدم لكن نفي، لأن الإستدراك يقتضي مغايرة ماقبلها لما بعدها، والمغايرة إنما تحصل إذا وقع بعدها مفرد بالإثبات بعد النفي.. ولهذا قدرت إلاّ في الإستثناء المنقطع بلكن. والكوفيون يجيزون العطف بها في الإيجاب قياسا على بل.

١٤ ــ نداء لفظ الجلالة:

أشرت في شاهد سابق إلى رأي ابن معطي في منع حذف أداة النداء مع لفظ الجلالة. ولكن في كتابه الفصول[2] يخفف من حدة هذا الرأي ويقول: إنه قد تحذف أداة النداء في قولنا ياالله. وإذا حذفت فقد يعوض عنها الميم، وهذا مايقول به البصريون بدليل أنهم لايبيحون الجمع بينهما إلاّ في الضرورة.

١٥ ــ العطف على المضمر:

قال ابن معطي :

والمضمر المجرور إنْ عطفتا عليه جيء بمابه جررتا
نحو مضى به وبالغلام وشذ منه بك والأيام

أجمع البصريون على منع العطف على المضمر المجرور إلاّ بإعادة الجار نحو: مررت بك وبزيد. وقد ورد في القرآن الكريم ﴿مِنْكَ وَمِنْ نُوْحٍ﴾[3] وهو المراد بقول المصنف: جيء بما به جررتا. أي جيء بالحرف الذي جررت به المعطوف عليه في المعطوف. وأجاز الكوفيون العطف مطلقا بدون وجود الجار

---

(١) الشرح ص ٧٨٤.

(٢) ورقة ٣٣ ب ص ٧٩.

(٣) سورة الأحزاب آية ٧.

فيجيزون: بك والايامِ. وآحتج البصريون بامور لتأييد رأيهم. وابن معطي في رأيه هذا مؤيد لرأي أبي القاسم الزجاجي[١] أُستاذ أُستاذه.

١٦ ــ استعمل ابن معطي مصطلحات البصريين في ألفيته.

ومن هذه المصطلحات: التمييز الذي يستعمله البصريون. والكوفيون يستعملون كلمة التفسير. ولفظة الجر التي يستعمل الكوفيون بدلها كلمة الخفض وغيرها كثير من المصطلحات البصرية مثل: الممنوع من الصرف، الظرف، العطف، الجار والمجرور، النعت، البدل، المتعدي واللازم، ضمير الفصل، البناء، الإعراب، ألقاب الإعراب.

(جـ) مامال به إلى الكوفيين:

لم يكن ابن معطي متعصبا لدرجة كبيرة للمذهب البصري، كانت له شخصيته المستقلة، يوافق البصريين في كثير من القضايا، ولكنه كان يبيح لنفسه أن يأخذ برأي غيرهم، بما يراه أقرب إلى الصواب من وجهة نظره، ولذا نراه قد أخذ من الكوفيين وأيدهم. ومن هذه المواقف:

١ ــ استعماله لبعض المصطلحات الكوفية ومنها على سبيل المثال: استعمال عبارة الجحد بدلا من النفي التي يستعملها البصريون. ومالم يسم فاعله بدلا من المبني للمجهول، والصفة بدلا من النعت وغيرها.

٢ ــ ذهب ابن معطي في الفصول[٢] إلى أنه يجوز أن نقول: كذا درهمٍ. بالإضافة وهذا مايؤيد رأي الكوفيون.

---

(١) مجالس العلماء ص ٣٢٠ ، ٣٢١.

(٢) ورقة ٥٢ ب ، الفصول ص ٨١.

وقد فرق ابن هشام[1] بين كذا وأي فقال: إن تمييزها (كذا) واجب النصب. فلا يجوز جره بمن اتفاقا، ولابإضافة خلافا للكوفيين، حيث أجازوا في غير تكرار ولاعطف أن يقال: كذا ثوب، وكذا أثواب قياسا على العدد الصريح ولهذا قال فقهاؤهم أنه يلزم بقول القائل له عندي كذا درهم مائة. كذا دراهم ثلاثه. وبقوله: كذا درهما، أحد عشر. وبقوله كذا درهما: عشرون وبقوله كذا وكذا درهما: أحد وعشرون حملا على المحقق من نظائرهن من العدد الصحيح.

وقد وافقهم على هذه التفاصيل غير مسألتي الإضافة: المبرد والاخفش وابن كيسان وابن عصفور. وقد أيد هذا السيوطي[2] حيث قال إن ابن معطي قد تابعهم على ذلك في فصوله.

٣ ـ سكران ومنعها من الصرف:

منع ابن معطي صرف سكران لعلتين: الوصفية والألف والنون. ولذلك يقول:

وزائدا الوصف كمثل سكران   مقابلا سكرى كذا صرف عريان

وهو برأيه هذا يؤيد الكوفيين الذين يقولون إن المانع من الصرف لسكران هو الألف والنون والوصف. وهذا غير صحيح. فهناك كلمات توفرت فيها الوصفية وزيادة الألف والنون ومع هذا صرفت مثل ندمان وعريان.

ويقول البصريون: إن سكران قد منعت من الصرف لمشابهته ألفي التأنيث، وقد أتى ابن جمعه بأدلة تثبت بطلان الرأي الكوفي فقال: وهذا باطل لتحققه في ندمان وعريان مع كونهما مصروفين بالإتفاق. وحول هذه النقطة كلام طويل.

٤ ـ يعد ابن معطي في ألفيته أن العلم هو أعرف المعارف فيقول :

أولها الأعلام وهذا موافق لرأي السيرافي، الذي يري أن العلم هو أعرف المعارف. ويعتبر السيرافي من زعماء المدرسية البصرية.

---

(١) مغنى اللبيب ٢٠٥/١.

(٢) الأشباه والنظائر ١١٨/٤.

(د) ما مال به إلى البغداديين:

أما بغدادية ابن معطي فلم تكن ظاهرة أو واسعة، وقد بدت ملامحها في تأييده لمذهب أبي على الفارسي وابن جني والزجاجي. وهذه نماذج لذلك:

١ ـ تقديم خبراً ليس عليها:

اختلف النحاة حول تقديم خبر ليس عليها بين مجوز لهذا التقديم ومانع. فالذين منعوا التقديم: احتجوا بأن ليس فعل غير متصرف. فلا يجري مجرى الفعل المتصرف، فلما كان غير متصرف في نفسه فينبغي ألا يتصرف في عمله. ومن الذين مانعواالتقديم: االكوفيون والمبرد والزجاج وابن السراج.

وأما الذين أباحوا فقالوا بجواز التقديم مثل: قائما ليس زيد فهم: أبو علي الفارسي وابن برهان وغيرهم. وقد احتجوا بقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ﴾[1] فإنّه قدم معمول خبر ليس عليها. فقوله: يوم يأتيهم متعلق بمصروف الذي تقدم على ليس، ولما تقدم معمول الخبر على ليس فمن باب أولى أن يتقدم الخبر. وقد أجاز ابن معطي التقديم فيقول:

:

.... **أصبح ظل صار بات ليس**

والسبعة الأولى تقدم الخبر فيها عليها وعلى اسمها اشتهر

وقد احتج من أباح التقديم[2] بقوله تعالى: ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم﴾[1].

---

(١) سورة هود آية ٨.

(٢) الإنصاف ٩٢/١ ـ ٩٩، المقتضب ١٩٤/٤، سيبوية ٢٨/١، ٤٥، أسرار العربية ١٤٠، المفصل ٢٦٩.

٢ ــ القول في «مع»

كان لابن السراج وجهة نظر في مع. فقد عدها اسما مستدلا على أن حركة آخرها مع تحرك ماقبلها. وقد علل الزجاج نصب معكم في قوله تعالى: ﴿إِنَّا مَعَكُم إِنَّمَاَ نَحْنُ مُسْتَهْزِئُون﴾[١] على أنها كالظروف منصوبة. وأشار ابن معط لظرفيتها بقوله:

ولدن منها وكـذا عنـد ومـع فهـذه وشبههـا انصبهـا جمـع

ويستدل ابن القواس[٢] على آسميتها بقوله: وما مع فمعناها المصاحبة. ويدل على اسميتها تنوينها ودخول حرف الجر عليها. فالتتوين كقول الشاعر:

تقول وقـد مال الغبيـط بنامعـا ....

وأما دخول حرف الجر عليها فكقولهم: جئت من معه. وعدّ ابن السراج أن الظرف والجار والمجرور، قسم مستقل برأسه وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة. وهذا هو رأى أبى على الفارسى[٣]. ووصفه بأنه مذهب حسن.

٣ ــ اقسام الخبر:

يعتبر ابن معطى أنَّ خبر المبتدأ يأتى على أربعة أقسام[٤]:

١ ــ الجملة من مبتدأ وخبر.
٢ ــ الجملة من فعل وفاعل.

---

(١) سورة البقرة ١٤.
(٢) الشرح ص ٥٤٥.
(٣) ارتشاف الضرب ١٥٦.
(٤) انظر : الفصل الاول من الباب الثالث من الفصول ص ١٩٨ ــ ٢٠٠.

٣ ـــ شرط وجزاء.

٤ ـــ ظرف أو جار ومجرور.

وتقسيمه هذا مأخوذ من أبى على الفارسى

٤ ـــ الإمالة:

يقول ابن معطى[١] أن للإمالة موجبات وموانع...

ويقول ابن إياز:[٢] وقول المصنف لها موجبات سبقه إليه أبو على الفارسى.

ابن معطى والألفية:

يعتبر ابن معط الرائد في استعمال لفظ «الألفية» في أشعاره فقد اطلق على ألفيته هذه التسمية حيث قال:

هذا تمام الدرة الألفية نحوية أشعارهم المروية

تبعه بعد ذلك ابن مالك حيث قال:

فائقة الفية ابن معط وتقتضى رضا بغير سخط

وتبعه بعد ذلك الناس. فقد استعملها أيضا زين الدين أبو التقى شعبان ابن محمد بن داود بن على المصرى المتوفى سنة ٨٢٨هـ حيث ألف ألفية في النحو سماها «كفاية الغلام في إعراب الكلام[٣]». وقد ذكر الأستاذ الزركلى[٤] أن عبد العزيز بن عبد العزيز اللمطى المكناسى الميمونى المتوفى سنة ٨٨٠هـ قد ألف ألفية في النحو. ثم جاء بعده السيوطى المتوفى سنة ٩١١هـ، فألف ألفية

(١) انظر الفصل السادس من الباب الخامس ص ٢٥٦ ـــ ٢٥٧.

(٢) المحصول في شرح الفصول ورقة ٢١٦أ.

(٣) الضوء اللامع ٣/٣٠١، شذرات الذهب ٧/١٨٤، الفصول الخمسون ٣٧، فهرس دار الكتب المصرية ٢/٥٤.

(٤) الأعلام ٤/١٤٥.

جامعة لألفية ابن معط وابن مالك. وهناك ملاحظة هامة وهي إدعاء هؤلاء الشعراء والمؤلفين أنَّ ألفية كل واحد منهم أفضل من ألفية من سبقه. فقد قالها ابن مالك وابن الحاجب والسيوطي ... إلا أنّ ابن معطي لم يذكر هذا لأنه لم يسبق بشعر يحمل هذا الإسم.

ولم تختص هذه التسمية على النحو فقد، فقد وضعت في العلوم الأُخرى: فهناك ألفية في الألغاز ألفها: أبو بكر بن محمد بن إبراهيم الأربابي المتوفى سنة ٦٧٩هـ حيث ألف «الألفية في الألغاز الخفية» ثم تلاه الحافظ العراقي زين الدين عبد الرحيم بن الحسن المتوفى سنة ٨٠٦ هـ[١] حين كتب ألفية في أصول الحديث.

ومحب الدين محمد بن شحنة الحلبي المتوفى سنة ٨١٥هـ[٢] حين ألف ألفية في الفرائض، وشمس الدين محمد بن البرماوي الشافعي المتوفى سنة ٨٣١ هـ حيث ألف ألفية في أُصول الفقه.

والشيخ زين الدين عمر بن مظفر الوردي المتوفى سنة ٧٤٩هـ[٣] حين ألف ألفية في التعبير. وبرهان الدين ابراهيم بن محمد القباقبي الحلبي المتوفى سنة ٦٥٠هـ.[٤]

ألفية في المعاني والبيان: وإلى جانب تفرد ابن معطي بالتسمية بالألفية وسبق غيره، وتقليدهم له، فقد تفرد بشيء آخر، حيث اعتاد الناس أن ينظم الشاعر قصيدته أو أرجوزته على بحر واحد، إلا أن ابن معطي قد خرج على هذه القاعدة ونظم ألفيته على بحرين هما: الرجز والسريع. ومع أن عددا من المشتغلين بالنحو والادب قد اثنوا على مقدرة ابن معطي الفنية في توفيقه بين

---

(١) الأعلام ٥/٢٠٤.
(٢) الأعلام ٧/٢٧٣.
(٣) معجم المؤلفين ٨/٣.
(٤) الأعلام ٦/٣٥٢.

البحرين الرجز والسريع، واعتبروها دليلا على مقدرته الفنية العالية، حيث أن التقارب كبير جدا بين الرجز والسريع حتى لايميزه إلاّ من أوتى أُذنا موسيقية مرهفة، إلاّ أننى أقول إنّ النظم على هذه الطريقة كان من العقبات التى أثرت على انتشار واشتهار ألفية ابن معطى. فالبحر السريع من أثقل البحور الشعرية لما يدخله من زحافات وعلل. ولاأعرف سببا مقنعا لابن معطى لنظمه قصيدة على بحرين مختلفين.

ثم يبين ابن معطى الدواعى لنظم هذه الألفية فيقول:

وذا حدا إخــوان صدق لى أن آقتضوا منى لهم أن أجعلا
أُرجــوزه وجيــزة في النحــو عدتها ألف خلت من حشو
لعلمهــم بأن حفــظ النظــم وفق الذكــى والبعيـد الفهـم
لاسيما مشطور بحر الرجــز إذا بنــى على ازدواج موجز
أو مايضاهيــه من السريــــع مزدوج الشطــــور كالتصريـــــع

ومع هذا فقد أقبل عى دراسة الألفية وشرحها عدد لابأس به من العلماء وكان قد شرحها كل من:ــ

١ ــ أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالى بن منصور بن على بن الخباز الاربلى(١) الموصلى النحوى الضرير المتوفى سنة ٦٣٧هـ.

٢ ــ محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن سجمان جمال الدين أبو بكر الوائلى البكرى الأندلسى الشريشى(٢) المالكى المتوفى سنة ٦٨٥.
واسم هذا الشرح:
التعليقات الوفية بشرح الدرة الألفية. وهو شرح كبير في مجلدين وموجود الآن بالمكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية.

---

(١) نكت الهيمان ص ٦٩، بغية الوعاة ١/٣٠٤، كشف الظنون ١٥٥ ــ ١٥٦.
(٢) بغية الوعاة ١/٤٤، كشف الظنون ١٥٥ ، ١٥٦.

٣ ــ عز الدين أبو قرشت. الحسن بن عبد المجيد بن الحسن[١]. ويعرف بسعفص المراغى النحوى المتوفي سنة ٦٦٦هـ.

٤ ــ محمد بن يعقوب بن إلياس الدمشقى[٢]، بدر الدين المعروف بابن النحوية المتوفى سنة ٧١٨هـ.

٥ ــ أحمد بن محمد بن عبد الوالى جبارة المقدسى المرداوى الصالحى[٣] شهاب الدين المتوفى سنة ٧٢٨هـ.

٦ ــ احمد بن يوسف بن مالك الرعينى الألبيرى ثم الغرناطى أبو جعفر الاندلسى[٤] المتوفى سنة ٧٧٩هـ. وقد ذكر في الدرر الكامنة[٤] في ترجمته: «وشرح ألفية ابن معط شرحا عظيما حافلا في أحد عشر مجلدا بخطه. وهو خط حسن على طريقة المغاربة. أبان في هذا الشرح عن علم جم، وإطلاع كثير، ونظر دقيق». ثم ذكر المستشرق بروكلمان[٥]: أن هذا الشرح موجود في مكتبة برلين برقم (٦٥٥٤).

٧ ــ عبد المطلب بن المرتضى الحسينى الشريف الجزرى المتوفى سنة ٧٣٥هـ قال عنه ابن حجر[٦] «وشرح ألفية ابن معطى وكان سمعها من تقى الدين يوسف بن مطير الجزرى لسماعها من ناظمها.

٨ ــ عمر بن مظفر محمد زين الدين بن الوردى الحلبى الشافعى [٧] المتوفى سنة ٦٤٩هـ واسم شرحه: ضوء الدرة.

---

(١) تلخيص مجمع الآداب لابن القوطى، القسم الأوّل من الجزء الرابع ص ٧٣ ــ ٧٤.
(٢) بغية الوعاة ٢٧٢/١، كشف الظنون ١٥٥ ، ١٥٦.
(٣) الأعلام ــ الزركلى ٢١٤/١، كشف الظنون ١٥٥.
(٤) الدرر الكامنة ٣٦١/١.
(٥) تاريخ الأدب العربي ، بروكلمان ٣٠٦/٥.
(٦) كشف الظنون ١٥٥ ، الدرر الكامنة ٢٨/٣.
(٧) بغية الوعاة ٢٢٦/٢، الدرر الكامنة ٢٧٢/٣.

٩ ــ محمد بن أحمد بن على بن جابر الأندلسي الهوارى المالكى، أبو عبد الله الأعمى النحوى[١]، المتوفى سنة ٧٨٠هـ. وقد قال صاحب كشف الظنون[٢] عن هذا الشرح أنه واقع في ثماني مجلدات.

١٠ ــ محمد بن محمود بن أحمد البابرتى الحنفى أكمل الدين المتوفى سنة ٧٨٦هـ[٣].

١١ ــ يوسف بن الحسن بن محمد أبو الحسن الحموى الشافعى المتوفى سنة ٨٠٩هـ [٤].

وقد جعل هذا الشرح لألفية ابن معطى: السخاوى والشوكانى، على حين جعله لألفية ابن مالك والسيوطى، وابن العماد، وحاجى خليفة والزركلى.

١٢ ــ تقى الدين أبى إسحاق إبراهيم بن عبيد الله بن إبراهيم بن ثابت الطائى والنسخه موجودة بمكتبة عارف حكمت في المدينة المنورة.

١٣ ــ عز الدين أبو الفضل عبد العزيز بن جمعة بن زيد القواس الموصلى[٥] المتوفى سنة ٦٩٦هـ وهو مانحن بصدد تحقيقه الآن. وبعد : فهذه الشروح الكثيرة دليل على جودة الألفية واشتهارها حتى أننا لنرى ان هؤلاء الشراح من مختلف الأقطار الإسلامية.

---

(١) بغية الوعاة ٣٤/١، مفتاح السعادة ١٩٥/١.

(٢) كشف الظنون ١٥٥/١.

(٣) بغية الوعاة ٢٣٩/١، كشف الظنون ١٥٥/١ ، ١٥٦.

(٤) الأعلام ٢٩٩/٩.

(٥) بغية الوعاة ٩٩/٢، تلخيص مجمع الآداب / القسم الأول من الجزء الرابع ص ٢١٠.

أثر ألفية ابن معطى في مصنفات الآخرين :ـــ

يعد ابن معطى من أئمة عصره، ومن المبدعين في هذا الفن. وقد ألّف العديد من المصنفات، شرح بعضها، وفقد بعضها الآخر، ولم يعرف بعد عنه شيء ومن أشهر مؤلفات ابن معطى: ألفيته ثم تلاها: الفصول الخمسون. وكما ذكرت فقد كان ابن معطى رائدا في هذا النمط النحوى الكامل المتكامل.

وقد شارك ابن معطى في القضايا النحوية التى طرحها العلماء وأئمة النحو في عصره وفي عصر من سبقه، وقد أوردت نماذج عن هذا التوافق أو الخلاف بينه وبين غيره من أئمة النحو.

ورجل بلغ هذا المستوى، من سداد الفكر، وقوة المنطق، لابد أن يؤثر في غيره. فأقبل الناس على قراءة الألفية. ودراستها وتدريسها. وكان ممن قام بهذا ابن مالك.

ولهذا فلا غرابة أن يتردد ابن معطى في مؤلفات الآخرين. فقد أخذت منه كتب كثيرة، مستدله على مواقفه ورأيه النحوى. وأذكر هنا بعض النماذج من الكتب التى أخذت أو استشهدت بآراء ابن معطى.

(ا) كتاب اللمحة البدرية في علم العربية لابن هشام.[١]

«لما فرغ من ذكر المعارف شرع في سرد تفاصيلها باختصار مجحف على ماوضعه عليه كتابه، وبدأ فيها بالمضمر لأنه أعرف. وسمعت من ينقل أنه قد قيل في كل من المعارف الخمسة أنه أعرف المعارف وهو غريب[٢]. وأنا وقفت عليه في العلم ورأيت من عزاه الى سيبيويه وكأنه اختيار ابن معطى في فصوله، ولهذا قدمه..

وبعد العودة إلى الفصول: لم يشر ابن معطى إلى مانقله ابن هشام، ولم يشر إلى تقديمه للمضمر لأنه أعرف المعارف، بل ذكر أن ابن معطى في الأصل قال: المعرفة: ماخص واحداً دون الآخر، وهى

(١) رسالة دكتوراه قام بتحقيقها هادى نهر سنة ١٩٧٤/ كلية الآداب جامعة القاهرة.

(٢) انظر ص ١٠٧ من الرسالة المذكورة.

خمسة أقسام: العلم والمضمر والإشارة وماعرف باللام وماأضيف إلى واحد من هذه الأسماء[1].

(ب) ويقول ابن هشام[2]:

ومقتضاه أنّ الكلام لايختص بالمفيد لأن الحد الصادق على كل من جملتى الشرط والجزاء، والجملة الواقعة صلة مع أن كلا ذلك غير مفيد . والمصنف في هذا موافق للزمخشري في مفصلة وابن الحاجب في كافيته. وذهب جماعة إلى أن شرط الكلام الإفادة وهو اختيار الجزولي وابن مالك وابن معطي والحريرى وغيرهم.

وبالعودة الى فصول ابن معطى نراه يعرف الكلام بقوله: هو اللفظ المركب المفيد بالوضع[3].

(جـ) ويقول ابن هشام[4] في أقسام الكلمة:

.. وهي اسم وفعل وحرف. أقول (ابن هشام) لما انتهى من تعريف الكلمة شرع في ذكر أقسامها وهي ثلاثة باتفاق من يعتد به: اسم وفعل وحرف، والدال على ذلك أمران: أحدهما: الإستقراء من أئمة اللغة كأبى عمرو والخليل وسيبويه ومن بعدهم. ويقال أن البادىء بهذه المقالة أمير المؤمنين على ابن أبي طالب رضى الله عنه.

والثاني: القسمة الدائرة بين النفى والإثبات، ولهم فيها طرق: أحدها طريق ابن معطى في فصوله:

---

(١) انظر الفصول الخمسون، ص ٢٢٥.

(٢) ص ٣١ من الرسالة المذكورة.

(٣) الفصول ص ١٤٩.

(٤) كتاب اللمحة البدرية ص ١٥.

وبالعودة إلى فصول[1] ابن معطى نراه يعبر عن هذا بقوله:

إن الكلمة إما أن يخبر عنها وبها وهى الإسم أو لايخبر عنها ولابها وهى الحرف، أو يخبر بها لاعنها وهى الفعل «ووجه فساد هذا الرأى أنها غير جامعة مانعة لهذا التعريف.

(د) ويقول ابن هشام[2]:

.. قدم النظر في الكلمة قبل النظر في الكلام لأن المفرد سابق على المركب طبعا، فانبغى أن يسبقه وضعا. ومن ثم عيب على الجزولى وآبن معطى فانهما عكسا هذا المنهج، وربما حسن بعضهم صنيعهما لأن الكلام هو المطلوب بالذات..

وبالعودة إلى فصول[3] ابن معطى نراه قد بدَأ بالكلام ثم الكلم ثم الكلمة..

٢ ـــ الأشباه والنظائر للسيوطى:

أكثر السيوطى من الإستشهاد بأقوال ابن معطى في الألفية والفصول الخمسون حتى زاد استشهاده على خمسين مرة ضمنها كتابه بأجزائه الأربعة.

(أ) قال السيوطى[4]

وقال ابن القواس: قيل إن تنوين عرفات تنوين الصرف لفظا وصورة، والجر فيها دخل تبعا للتنوين، ولو كانت لاتتصرف لامتنع دخول الجر عليها. وأُجيب

---

(١) الفصول ص ١٥٠.

(٢) اللمحة البدرية ص ٢.

(٣) الفصول ص ١٥٠.

(٤) الأشباه والنظائر ٢٥٦/١.

بأن: الجر دخلها تبعا لتنوين المقابلة وقيل: التنوين عوض عن الفتحة في حالة النصب.

وأُبطل بأنه لو عوض عنها لما حصل إنحطاط الفرع عن رتبة الأصل.

وبالعودة لشرح ابن القواس نراه قد نقل ماقاله السيوطي حقا.

(ب) ويقول السيوطي[1].

وقال ابن القواس في شرح ألفية ابن معطى التصغير وصف في المعنى، وفائدته الإختصار، فإذا قلت: رجل: آحتمل التكبير والتصغير. فإذا أردت تخصيصه قلت: رجل صغير. فإن أردته مع الاختصار قلت: رجيل. وكذلك لايصغر الفعل.

وبالعودة لشرح ابن القواس نراه يقول هذا[2].

(جـ) ويقول[3] **في موضع آخر:**

قال ابن القواس في شرح الدرة: أمس مبني لتضمنه معنى لام التعريف . فإنه معرفة بدليل أمس الدابر، وليس بعلم ولامبهم ولامضاف ولامضمر، ولا بلام ظاهر فتعين تقديرها. والفرق بين المعدول والمتضمن أن المعدول لايجوز اظهار اللام معه، والمتضمن لا. وقولنا: الأمس: اللام دخلت بعد تنكيره، واعرابه كما يعرب إذا أُضيف أو صُغرّ أو ثُنّي أو جُمِع. وقيل: زائدة كالتى في النسر. انتهى.

وبالعودة لشرح ابن القواس نراه يقول هذا[4].

---

(١) الأشباه والنظائر ٣٢/١.

(٢) الشرح ص ١٢١٠.

(٣) الأشباه والنظائر ١٠٥/١.

(٤) الشرح ص : ٢٣٣.

(د) ويقول[1] في مكان آخر:

وقال ابن القواس في شرح الدرة: إنما كان إنْ أصلُ ادوات الشرط لأنها حرف، وأصل المعانى للحروف، ولأن الشرط بها يعم ماكان عينا أو زمانا أو مكانا، ومن ثم اختصت بأمور منها: جواز حذف الفعلين بعدها..

وبالعودة للشرح نراه يقول هذا.

(هـ) ويقول[2] في مكان آخر:

ذكر ابن معطى في الفصول : أن أسماء الإشارة بنيت لشبهها بالحرف. وقال ابن إياز في شرحه: وتعليل بنائها لشبهها بالحروف غريب لم أر أحدا ذكره غيره.

وبالعودة إلى الفصول نراه يقول[3] في العلل الموجبة بناء الإسم وهي : إما شبهه بالحرف كالمضمرات والإشارات والموصلات .....

٣ ـــ خزانة الأدب للبغدادى

وأما البغدادى: فقد نقل ايضا عن ابن معطى وفي أكثر من موضع من الخزانة فيقول[4]فقال ابن القواس في شرح ألفية ابن معطى أنه روى إبقالها بالرفع مسندا الى المصدر.

وبالعودة للشرح[5] نجد أن ابن معطى قد قال: إن ابقالها يروى بالنصب وبالرفع كما ذكره البغدادى.

ويقول[6] في مكان آخر... ومنهم ابن معط، قال: وأبدلوا الفعل من الفعل إذا

(١) الأشباه والنظائر ٢/١٠٩.

(٢) المرجع السابق ٣/٥٦.

(٣) الفصول الخمسون ص ١٦٦.

(٤) الخزانة ١/٢٢.

(٥) الشرح ٤٨٤.

(٦) الخزانة ٢/٣٧٤.

كان بمعناه.. قال ابن الخباز: إنما يكون ذلك إذا ترادف اللفظان كقولك: من يأتي يمشي إليّ أُكلمه وقد أشار إليه ابن الخباز بان هذا في كتاب الفصول.

وبالعودة إلى فصول ابن معطى لم يشر إلى هذا النوع من البدل.

٤ ــ أثر ألفية ابن معطى في ألفية ابن مالك.

أما ابن مالك فالحديث عنه طويل، فقد سبق له أن درّس ألفية ابن معطى لطلابه وَقَبْلَ البدء بتأليف ألفيته. والقارىء لبيت ابن مالك في ألفيته:

....

فائقـــــة ألفيـــــة ابـــــن معطـــــى

يتصور أن تفوقا واسعا وكبيرا بين الأولى والثانية. ولكن القارىء والمطلع على الألفيتين يخرج بانطباع آخر غير الإنطباع الأول.

فهناك فروق بين الألفيتين أذكر بعضا منها:ــ

١ ــ كتب ابن معطى ألفيته على نسق ونمط لم يسبق اليه، فهو رائد في هذا العلم بشكله ونمطه المتكامل في النحو. وجاء ابن مالك مقلدا لابن معطى في عمله. وفرق بين المُقَلِّد والمُقَلَّد،وكفاه فخرا أنه صاحب الفكرة ثم جاء من يقلده بعد ذلك.

٢ ــ ألف ابن معطى ألفيته وهو في ريعان شبابه، ولم يتجاوز بعد الحادية والثلاثين من عمره، فخبرته قليلة، ومعركته مع التأليف في بداية عمرها، وكان على عكسه ابن مالك حيث مارس التأليف، وبعد أن عركته المجالس الأدبية، ونضج عقليا وعلميا.

وبعد أن دَرَّس ألفية ابن معطى ووقف على مواطن القوة فيها. وعلى مواطن الضعف كما تصورها. ثم قام بعد ذلك بتلخيص موسوعته المسماة الكافية على شكل ألفية سماها: ألفية ابن مالك. وبمعنى

آخر: لقد نظم ابن مالك ألفيته بعد أن رسخت قدمه، وطال باعه في درس النحو وتصنيفه.

٣ ــ لخبرة ابن معطى القليلة، كان يدمج المسائل الكثيرة تحت الباب الواحد لكن ابن مالك، ولطول اشتغاله بالنحو، يمتاز بتشقيق المسائل وفصلها في أبواب منفصلة. وبمعنى أن ابن مالك كان أكثر توفيقا في تبويب وتصنيف الموضوعات من ابن معطى.

٤ ــ ومما لاشك فيه أن ابن مالك كان مقلدا لابن معطى حتى في كلماته وأبياته. فكثيرا ماكان يأخذ البيت أو الشطرة، وفي أحيان أخرى يأخذ الفكرة ثم يعيد صياغتها بإسلوبه الخاص، والأمثلة على ذلك كثيرة:

يقول ابن معطى في التوابع:

القول في توابع الكلم الأول	**نعت وتوكيد وعطف وبدل**

ويقول ابن مالك:

يتبع في الإعراب الاسم الأول	**نعت وتوكيد وعطف وبدل**

وفي باب العطف: يقول ابن معطى:

والعطف عطفان بيان ونسق	**عطف البيان شبه نعت قد سبق**

ويقول ابن مالك:

والعطف إما ذوبيان أو نسق	**والغرض الآن بيان ماسبق**

ويقول ابن معطى في عطف البيان:

ومنه ليس بمشتق ولا	**في حكم مشتق فضاهى البدلا**
أكثر مايكون بالأعلام	**وبالكنى كراهة الإبهام**
شاهد يانصر نصر نصرا	**والتارك البكرى بشر جرا**

ويقول ابن مالك:

وصالح لبدلية يرى	**في غير نحو ياغلام يعمرا**
ونحو بشر تابع البكرى	**وليس أن يبدل بالمرضى**

ويقول ابن معطى في باب المبتدأ والخبر:

وان تشأرفعت فعل الفاعل ومثلة أم قصر عواذلى
فمقصر مبتدأ وأغنى فاعله عن خبر في المعنى

ويقول ابن مالك في الباب نفسه:

وأول مبتدأ والثانى فاعل أغنى في أسار ذان

ويعيد ابن معطى بناء الأسماء لشبهها بالحروف فيقول:

أعنى في الإسم وهو أن يضارعا الحرف أو كان اسم فعل واقعا

ويقول ابن مالك:

والاسم منه معرب ومبنى لشبه من الحروف مدنى

ويقول ابن معطى في بيان أوزان الرباعى المجرد:

وللرباعى قمطر سلهب وزبرج ودرهم وجخدب

يأت ابن مالك فيقلده بذكر أوزان هذه الامثال بدلا منها فيقول:

لاسم مجرد رباع فَعْلَلٌ وفِعْلِل وفِعْلَل وفُعْلُلٌ

ثم جاء ابن معطى فقدم الحديث في المقصور عن المنقوص مخالفا بهذا ماسبقه من النحاة. فيأتى ابن مالك مقلدا لابن معطى في هذا ومعيدا صياغة ابيات ابن معطى بصياغة جديدة.

فيقول ابن معطى

وان يكن اخره معتلا بألف الفتى وحبلى
سمى مقصورا به تقدر الحركات كلها لاتظهر
وان يكن ياء وكسر قبله سُمّى منقوصا لنقص حَلّه
نحو الشجى والنصب فيه يظهر والرفع كالجر به يُقَدَّرُ

ويقول ابن مالك:

وسم معتلا من الأسماء ما كالمصطفى والمرتقى مكارما

فالاول الاعـراب فيـه قدرا جميعه وهـو الـذى قد قُصرا
والثانـى منقـوص ونصبـه ظهـر ورفعه ينـوى كذا ايضا يجـر

... وغير هذا كثير. ونظرة ثانية للأبيات تعطينا الفرق في الأداء وفي التعبير .

وكما قال المقرى[1]: «وآعلم أن الألفية مختصرة الكافية كما تقدم، وكثير من أبياتها فيها بلفظها، ومتبوعة فيها ابن معطى. ونظمه أجمع وأوعب، ونظم ابن معطى أسلس وأعذبُ.

لقد صدق المقرى[1]: في قوله: فنظم ابن معطى أسلس وأعذب ومع تكرارنا الكثير لألفية ابن مالك، ومع اعتياد ألسنتنا عليها، ومع سماعنا لها كثيراً، إلا أننا نشعر بسلاسة وعذوبة ألفاظ ابن معطى أكثر من ابن مالك، فكيف الحال معنا لو انعكست الصورة؟

وليس هذا غريبا على ابن معطى، فهو أديب وشاعر، وممارس لهما. وكما ذكر ابن الخباز بأنه ليس في لفظها فضلة. كما فعل الحريرى في ملحته.

٥ ـــ الناظر لألفية ابن معطى يراها مملوءة بالشواهد الشعرية والآيات القرآنية وغيرها، وهذا ماقل في ألفية ابن مالك.

يقول ابن معطى في موضوع أسماء الأفعال:

وهـا وحيهّـل وبلــه الشعــرا وهـات زيــدا وتــراك عمــرا
في شعرهم قد وردت فحاكها تراكهــا من ابــل تراكهــا
مناعهــا من ابــل مناعهــا وقيـل يحتـاج الــى سماعهــا

فقوله: مناعها من إبل مناعها، وتراكها من إبل تراكها: شاهدان نحويان معروفان.

---

(١) نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، للمقرى. تحقيق د. احسان عباس ـــ بيروت ١٩٦٨ ـــ ٢٣٢/٢.

ويقول في مبحث حروف الجر.

والكاف للتشبيه قد تكون اسما وحرفا مثل ماييين

وما أظن ابن معطى في هذا راغبا في التزيد، ولكن رغبة في توضيح الأمور وربطها بما يحفظون من قرآن كريم وشواهد شعرية مكررة، وحتى تثبت القاعدة في ذهن القارىء. ويقول في باب الحال:

والحال مانكر قبله تحل كقوله لمى موحشا طلل

والحال قد تكون تأكيدا كما قال هو الحق مصدقا لما

وقد تكون الحال طورا معرفة في حكم تنكيره ومشتق صفه

كقوله:

ارسلها العراكا وجهده ووجده أتاكا

فقد أدمج في هذه الأبيات شاهدين من الشعر: أرسلها العراك، وموحشا طلل، وآية قرآنية وهي قوله تعالى: ﴿هو الحق مصدقا لما﴾[1]

في قول من جمع بين كامنين وصاليات ككما يؤثفين

ويقول في موضع آخر:

وانته خيرا وراء أو سعا وناقة الله وكل سمعا

فقوله: «ناقة الله» مأخوذة من آية قرآنية وقوله في موضع آخر:

قد سالم الحياة منه القدما الأفعوان والشجاع الشجعما

فهو شاهد نحوى مشهور استشهد به النحاة كثيرا.

وقوله في موضع رُبّ:

ورب إن كفت بما كريما صارت كمثل إنماوَعَلَّمَا

فيقع الفعل والاسم بعدها واضمروا في الشعر رب وحدها

وحيثما له دليل باقى كقوله وقاتم الأعماق

---

(١) سورة الأعراف ١٥٥.

فقوله: وقاتم الأعماق جزء من شاهد نحوى لرؤبة بن العجاج.

وقوله في باب تعدى الأفعال

الرابـع الـذى له مفعـول ثم له لأخـر وصول
لكن بحرف الجر نحو اخترت وقد أمرت وقد استغفـرت
يكـون ساقطـا ومستبينـا كاختار موسى قومـه سبعينـا

فقوله: ك «اختار موسى قومه سبعينا[1]»آية قرآنية. ويقول في أسماء الأفعال:

ومثلها من الظروف دونكـا ثم علـيك مثلهـا وعندكـا
كقولـه عليكـم انفسكـم اى الزموا كما نقول حذركم
ودون في الشعر أي تصديقها دونكهـا يأم لاأطيقهـا
كذلك لو لم يلغ ماانشدكا يأيهـا المائح دلـوى دونكـا

فقد جمع بهذه الأبيات: القرآن الكريم، والشواهد الشعرية المعرفة. ويقول في اعمال (ما) عمل ليس:

يشهـد للحجـاز في لغاتهـم مقالـة: ماهـن أماتهـم
ومن عدا أهل الحجاز رفعوا أخبار ما الا الذين سمعـوا
النصب في القرآن فيما ذكرا ومنـه في يوسف هذا بشرا

فقوله «ماهن امهاتهم»[2] «وماهذا بشرا»[3] آيات قرآنية. ويقول في مكان آخر

كحسبـوا أن لاتكـون فتنـة كن فيكـون مثـل اجعلنـه

فقول: ك : «حسبوا ان لاتكون فتنه»[4] «وكن فيكون»[5] آيتان قرآنيتان كريمتان وغير هذا كثيرا.

---

(١) سورة الاعراف ١٥٥.
(٢) سورة المجادلة ٢.
(٣) سورة يوسف ٣١.
(٤) سورة المائدة ٧١.
(٥) سورة الأنعام ٧٣.

٦ ــ وميزة اخرى امتازت بها ألفية ابن معطى أنه في موضوعات عديدة كان أقرب إلى السهولة واليسر من ابن مالك. ففي موضوع: مالم يسمّ فاعله (النائب عن الفاعل) نراه قد ذكر الأسباب التى تؤدى إلى حذف الفاعل لإنابة غيره مكانه وهذا مالم يتوفر بالفية ابن مالك. يقول ابن معطى:

القول فيما لم يسم فاعله قد يحذف الفاعل لفظا جاهله

أو عالم في حذفه له غرض اذ ذاك في المفعول رفع مفترض

فقد بين ان من أسباب حذف الفاعل: الجهل في الفاعل حقيقة، أو أنه عالم به ولكنه حذفه لسبب من الأسباب كالتحقير أو التعظيم أو الخوف أو غيره. ثم ينتقل بعد ذلك لاصدار الحكم مباشرة بأن المفعول واجب الرفع لإنابته عن الفاعل ثم ينتقل بعد ذلك إلى خطوة أخرى وهى بيان كيفية البناء للمجهول.

أما ابن مالك فقد بدأ بكيفية البناء للمجهول فقال :

ينوب مفعول به عن فاعل فيما له كنيل غير نائل

وإذا أراد أن يبحث في موضوع معين يُعَرّفه أولاً ثم يبدأ بذكر خصائصه. فمثلا يقول في تعريف الاسم..

فالإسم ما أبان عن مُسَمّى في الشخص والمعنى المسمى عَمّا

فقد عرفه هنا ثم بدأ بعد ذلك بوضع مميزات الإسم فقال:

فالإسم عرفه وأخبر عنه وثنه واجمعه أو نونه

واجرره أو ناده أو صغره وانعته أو أنثه أو أضمره

ونرى ابن مالك يتحدث عن الإسم مباشرة دون تعريف فيقول:

بالجر والتنوين والنداء وأل ومسند للإسم تمييز حصل

ولاأجد نفسى مبالغا ومجاوزا للحقيقة إذا قلت أن ابن معطى كان أكثر إجادة من ابن مالك، فقد هيأ نفسية القارىء أولا للموضوع الذى سيتحدث عنه من

خلال تعريفه ثم يبدأ بذكر ميزات وخصائص هذا الموضوع. وهو اسلوب تربوى حديث حيث البدء بالتعريف ثم التفصيل.

ويقول في تعريف الفعل:

والفعل مادل على زمان ومصدر دلالة اقتران

ثم يأتى بعد ثلاثة أبيات ليذكر خصائص وميزات الأفعال فيقول:

والفعل بالسين وسوف عرفا والامر والنهى وقد إنْ صُرِّفا

بينما نرى ابن مالك يضع مواصفات وخصائص الأفعال مباشرة حيث يقول :

بتاء فعلت وأتت ويا افعلى ونون اقبلن فعل ينجلى

وكذلك الحال مع الحرف.

ومنهج ابن معطى في هذا يشابه الى حد كبير الأساليب التربوية الحديثة في طرق التدريس حيث يبدأ الشارح بذكر القاعدة أو الموجز للموضوع ثم يبدأ بالتفصيل.

٧ ـ وميزة اخرى تجلت فيها قدرة ابن معطى على النظم في تلك العنوانات التى صدرت بها الأبواب، حيث صدر كل باب بلفظ القول، وصاغ رؤوس هذه الأبواب. نظما فيقول مثلا.

بالله ربي في الأمور أعتصم ألقول في حد الكلام والكلم

وقال في باب المبنى للمجهول«مالم يسم فاعله»

ألقول فيما لم يسم فاعله قد يحذف الفاعل لفظا جاهله

وقال في صدر المعرب والمبنى:

القول في الإعراب والبناء الأصل في الإعراب للأسماء

وفي إعراب جمع المذكر

القول في جمع المذكر العلم والوصف والواحد فيه قد سلم

ويقول:

القول فيما لم يصرف منه فعل التعجب قد أبنت عنه

ويقول:

القول في المدة للإنكار وقفا وما يحكى في الاستخبار

ويقول:

القول في مفسر الأعداد أولها مرتبة الأعداد

ويقول:

القول في التصريف وهو يشتمل على زيادة وحذف وبدل

ويقول:

القول في الإدغام باختصار وبعده ضرائر الأشعار

واستطيع القول إن عمل ابن معط هذا يشابه تقسيم ابن مالك في ألفيته لأبواب وفصول.

٨ ـ قدرة ابن معطى على توضيح الموضوع الذى يتحدث عنه بأقصر الطرق وأسهل تعبير حتى يسهل حفظها .. فقد حصر مثلا أوزان الخماسى في بيت واحد، ومثل بكلمات دون الأوزان وذلك لسهولة حفظ الكلمات. أما الأوزان فحروفها واحدة والفرق بينها بالشكل مما يؤدى إلى صعوبة الحفظ فقال:

وللخماسي جاء قرطعب له سفرجل جحمرش قذعمله

وكذلك الحال مع أوزان الرباعى فيأتى بامثلة محددة واضحة سهلة الحفظ فيقول:

وللرباعي قمطر سلهب وزبرج ودرهم وجخدب

وعندما أراد ابن معطى الحديث عن النكرة وضح خصائصها ومميزاتها بالأمثلة فقال:

وكل مايقبل رُبَّ أو أل أو كم مضاف عليه تدخل

أومــن للاستغـــراق أوكـــلا له فانـــه منكـــر مثلـــة
رب غلام قد ملكت أوكـم وكـل عبـد مالـه من درهـم

أما ابن مالك فيبدأ تعريفه للنكرة بقوله:

نكـــرة قابـــل أل مؤثـــرا أو واقـع موقـع ماقـد نكـرا

الا ترى أنّ آبن معطى كان أكثر توفيقا من ابن مالك في شمول التعريف وتحديد مفهوم النكرة؟.

٩ ــ تعرض ابن معطى لموضوعات لم يتطرق لها ابن مالك في ألفيته، فقد تطرق لقواعد الإملاء وأغفلها ابن مالك في ألفيته، كما تعرض في باب الإدغام وفي آخر ألفيته إلى إدغام الحروف المتقاربة المخارج، بينما أغفل هذا ابن مالك وتحدث عن ادغام الحروف المتماثلة فقط.

١٠ ــ وميزة اخرى امتاز بها ابن معط، وهي إثارة اهتمام الطلاب وجلب انتباههم، وإثارة روح المنافسة بينهم باثارة مسائل تحتاج إلى سرعة الخاطر وإلى الفطنة. وكأني به عالم نفسي يغير من اسلوبه بين الفينة والفينة ليحصل على المزيد من اهتمام الطلاب بإثارة مثل هذه المسائل فيقول:

مسألـة بهـا امتحــان الــنشأة اعطى بالمعطى به الف مائة
وكسى المـــكسو فردا جبـــة ونقص المـوزون ألفــا حبــة

١١ ــ ويرى محقق كتاب التسهيل لابن مالك في مقدمته أَن ابن معط هو أول من جعل رؤوس المسائل في أبواب، وفروعها في فصول.

وأخيرا ماالحكم الذى نستطيع أن نصدره؟ هل صدق ابن مالك عندما قال: فائقة أَلفية آبن معطى. وهل هى فائقة لألفية ابن معط حقاً ؟.

يقول الشيخ الخضرى[1] تعليقا على قول ابن مالك: بأنها فاقت ألفية ابن معط لفظا لأنها من بحر واحد، وتلك من السريع والرجز. ومعنا: لأنها أكثر إحكاما منها. ويؤيد الشيخ الصبان[2] في حاشيته تفوق ألفية ابن مالك على ألفية ابن معط.

ومع الأعتراف بفضل الشيخ الصبان وغيره ممن فضلوا ألفية ابن مالك على ألفية ابن معط أقول: إن ألفية آبن معطى تفوق ألفية ابن مالك. فآبن معط هو صاحب الفكرة، وهو المبدع، وهناك فرق بين السابق المخترع وبين اللاحق المقلد، فكفاه فخرا أنه أوجدها من العدم بعدأنْ لم تكن. أما آبن مالك فقد سار على منوالها، وأخذ الكثير من كلماتها وأبياتها وألفاظها، فكان يأخذ البيت أو الشطر أو المعنى ثم يعيد ترتيبه بطريقته الخاصة.

والموازنه الحقيقية تكون بين مبدع ومبدع، ومبتكر ومبتكر لابين مبدع ومقلد، وبين مقلد ومبتكر. فلم يُسبق ابن معطى بألفية متكاملة كتلك التى صنعها. ومع هذا فالمقارنة بينهما تظهر فضل ابن معطي في هذا المجال.

الشعر التعليمى

فن قديم، عرفه اليونان منذ القرن الثامن قبل الميلاد على يد شاعرهم العظيم هيود فى عمليه العظيمين «الأعمال والأيام، وأنساب الآلهة» وقد اقترنت نشأة الشعر التعليمى عند العرب مع انتشار المعارف والثقافات والتعلم والتعليم. وأغلب الظن أن سبب انتشار هذا النمط الشعرى عائد للجهود العربية التى بذلها الأدباء والمعلمون فى تلك الأوقات، ولمجارات انتشار التعليم، ولدخول ثقافات متعددة على اللغة العربية حتى شعر المتعلمون والمعلمون بحاجتهم إلى نوع من التأليف يسهل عليهم حفظ المعلومات ونقلها، فلجأوا إلى الشعر لعلمهم أنه

(١) حاشية الخضرى على ابن عقيل ١٢/١، طبعة بولاق.
(٢) حاشية الصبان على منهج السالك ١٧/١.

افضلُ وأسرع وسيلة لذلك. ولذلك فقد أعدت أراجيز رؤبة والعجاج من أوائل الأشعار التعليمية التى قالها لعرب[١].

وقد شمل الشعر التعليمى فى العصر العباسى الموضوعات التالية:ــ الموضوعات الكلامية، الموضوعات التاريخية، الموضوعات العلمية، الموضوعات الأدبية. وكان من أبرز من نظم فى الشعر التعليمى إبان بن عبد الحميد اللاحقى[٢]الذى نظم فى التاريخ والعلوم والفقه والقصص. فقد نظم كليلة ودمنة عن الفارسية ونظم قصيدة أخرى عن الصوم. وله قصائد فى التاريخ مثل سيرة أنوشروان وسيرة أردشير وغيرها.

وشارك فى هذا النمط التعليمى بشر بن المعتمر[٣]أحد أئمة المعتزلة الذي نظم قصيدتين فى التاريخ، حيث أشاد فيهما بقدرة الله وعظمته فى خلقه وصولا إلى قاعدة التوحيد والإعتزال، ورد فيهما على أصحاب الإتجاهات الأخرى كالأباضية ورافضة الشيعة. ثم نظم قصيدة ثالثة فى على بن أبي طالب رضى الله عنه وتفضيله، والرد فيها على الخوارج والرافضة.

وشارك أيضا في هذا النمط الشعرى: على بن الجهم[٤]الذي نظم أرجوزة تاريخية ونظم فيها تاريخ الخلق منذآدم عليه السلام حتى الخليفة المستعين بالله.

---

(١) الشعر التعليمي في القرون الأربعة الأولى : رسالة دكتوراه : عصمت عبد الله غوشة ــ جامعة القاهرة : ١٩٧٠م. ص ٦ ــ ١٣، ٣٠ ــ ٣٩.
(٢) المرجع السابق ص ٤٠ ــ ٦٣.
(٣) المرجع السابق ص ٦٤ ــ ٨٦.
(٤) المرجع السابق ص ٩٢ ــ ١١٠.

وكان في عمله هذا رائدا في النظم التاريخي الذى دخله بعده آبن المعتز وابن عبد ربه. أما مشاركة ابن المعتز[1] في هذا المجال فكانت أرجوزته التي نظمها في الخليفة المعتضد، حيث ذكر فيها الحالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية قبل المعتضد، ثم ذكر توليه الخلافة وأعماله الكبيرة وحروبه التى قام بها.

وجاء ابن دريد[2] بمقصورة طويلة أنشأها في مدح أبي ميكال الذى جمع فيها أكثر أغراض الشعر وفنون الأدب واللغة والبلاغة، ونظم قصائد أخرى كان يهدف فيها إلى تعليم اللغة وإظهار مقدرته وعلمه، كقصيده المقصور والممدود وغيرها.

أما ابن عبد ربه فكانت له أرجوزته التاريخية التى نظم فيها مغازى عبد الرحمن الناصر مرتبة على السنين منذ سنة ٣٠٠هـ سنة ـــ ٣٢٢هـ، وكانت سجلا تاريخيا لانتصارات الناصر ووصفا لكيفية قضائه على أعدائه وكان من أبرز سمات هذا الأرجاز والأشعار التعليمية إعتمادها على الإيجاز التعبيرى عن المعلمومات، مع ذكر بعض التفصيلات في بعض المواقف، وكانت مملوءة بالحكم والأمثال بألفاظ وتراكيب قوية ومتينة وواضحة، ومال بعضهم الى استعمال البديع.

اما الشعر التعليمى المختص بالنحو فقد ذكر أنّ أول من نظم فى النحو هو أحمد بن منصور اليشكرى فقد ذكر السيوطى[3] قال أبو حيان:
وقد نظم هذا أحمد بن منصور اليشكري في أرجوزته وهي أرجوزة قديمة

(١) المرجع السابق ص ١٢١ ـــ ١٤٩.
(٢) المرجع السابق ص ١٦٦ ـــ ٢٠١.
(٣) الأشباه والنظائر ١٢٣/١.

عدتهاثلاثة آلاف بيت إلا تسعين بيتا، احتوى على نظم سهل وعلم جم وقد روى منها قوله:

وماجـــاوزك الغـــلام راكب فليس للجواز يلقـــى ناصب
الا ابن كيسان من المذاهب فانه اجـازا نصب الـــراكب

ومن الذين ساهموا أيضاً فى هذا المجال الحريرى[1] صاحب المقامات المشهورة والمتوفى سنة ٥١٦هـ حيث نظم أرجوزته المسماة «ملحة الإعراب» وتبلغ عدة أبياتها ثلاثمائة وسبعة وسبعين بيتا، وكذلك ساهم أبو العباس أحمد ابن عبد العزيز الشنتمرى بهذا المجال فنظم ارجوزته فى النحو كما ذكر السيوطي[2].

ونظم الحسين بن أحمد بن خيزان البغدادى المتوفى سنة ٦٠٠هـ ارجوزة حميدة فى النحو كما وصفها السيوطى[3] ونظم سالم بن أحمد بن سالم المعروف بالمنتجب[4] المتوفى سنة ٦١١هـ أرجوزته فى النحو. ويعد هذا النظم خطوات على طريق النظم الكامل المتكامل الذى بدأ به ابن معطى، ولذلك لا أجد نفسى مخطئا إن قلت أن ابن معطى هو أول من نظم النحو بشكل منظم متكامل، وأول من سمىّ نظمه بالألفية.

وقد وضعت قواعد أنظمة النحو واسسه على أيدى ثلاثة هم: ابن معطى، ابن الحاجب، ابن مالك وسار على منوالهم بعد ذلك كل من شارك فى هذا

---

(١) بغية الوعاة ٢/٢٥٩.
(٢) بغية الوعاة ٢/٣٢٥ ، ٣٢٦.
(٣) بغية الوعاة ١/٥٣١، لسان الميزان ٦/٢٤٦.
(٤) بغية الوعاة ١/٥٧٥.

المجال. ونظرة لألفية ابن معطى تعطينا صورة عن ابن معطى الشاعر، فليس من السهولة على شخص أن ينظم ألف بيت شعر فى علم هو من أصعب العلوم وأدقها، وينظم أرجوزة أخرى كما ذكر تزيد على عشرة آلاف بيت، إلاّ أن تتوفر لديه القدرة والموهبة الشعرية العظيمة. وقد روت الكتب التى أرخت له نماذج من الشعر الجيد التى تعطى صورة عن شاعريته ومما يؤسف له أن هذه المصادر لم تذكر إلا القليل من هذه الأشعار. ولعل الزمن قد قسا على هذه الأشعار فأضاع الكثير ولم يبق إلا القليل وقد روى ياقوت قول ابن معطى[1].

وإذا طلبت العلم فاعلم أنّه عبُء لتنظر ایَّ عبء تحمل
وإذا علمت بأنــه متفــاضل فاشغل فؤادك بالذى هو أفضل

وقال ايضا

قالوا تلقب زين الدين فهو له نعت جميل به اضحى اسمه حسنا
فقـلت لاتغبطـوه إنّ ذا لقب وقف على كل نحس والدليل أنا

وقد ذكر ابن الوردى[2] أنه لما حج ابن معطى وعاين الكعبة قال:

ولما تبدى لى من السجف جانبا ومقلـة ليلـى من وراء نقابهـا
بعثت رسول الدمع بينى وبينها لتأذن فى قربى وتقبيل بابهـا
فما أذنت إلا بايماض برقهـا ولاسمـحت إلاّ بلثـــم ترابهـــا

ودراسة لهذه الأشعار تعطينا صورة أن قائلها شاعر، ولديه قدرة على أن يقول وأن يكثر من القول، وقد ذكر ياقوت[3] أنّ له ديوان شعر.

---

(١) معجم الأدباء ٣٥/٢٠ ، ٣٦.
(٢) تاريخ ابن الوردى ١٥٧/٢.
(٣) بغية الوعاة ٥٣١/١، لسان الميزان ٢٤٦/٦.

الفصل الثاني

عبد العزيز بن جمعة بن زيد الموصلي

عبد العزيز بن جمعة الموصلي.[(1)].

اسمه ولقبه:

هو عز الدين أبو الفضل عبد العزيز بن جمعه بن زيد بن عزيز القواس الموصلى، نزيل بغداد، المعيد بالمستنصرية، والأستاذ فيها.

ولد بالموصل فى الثانى عشر من محرم سنة٦٢٨هـ، قدم بغداد حيث كان يعمل فيها، وكانت مهنته صناعة القسي، فكان يعمل بنشاط وهمة، ثم مال إلى الأدب والعلم، فتأدب حتى أصبح أديبا عالما.

قرأ النحو على الشيخ جمال الدين أبي محمد بن إياز، وعندما قدم إلى بغداد الشيخ السعيد نصير الله الطوسي، لازمه ابن القواس، واشتغل عليه، وبقى معه حتى توفاه الله سنة ٦٧٢هـ.

ثم انتقل للمذهب المالكى، ورتب معيدا للمذهب المالكي بمدرسة المالكية المستنصرية، ثم صادق أصيل الدين أبا محمد الحسن بن نصير الدين ومدحه وتردد إلى صفى الدين أبي عبدالله محمد بن الطقطقى، وكان كريم الصحبة، وتوفى فى ذى الحجة سنة ٦٩٦هـ. وعندما توفى رثاه صفى الدين بابيات اعتدى عليها الدهر فآزال بعضها ومنها:

---

(١) بغية الوعاة ٣٠٧/١ ، ٩٩/٢ ، كشف الظنون ١٥٦/١.
تاريخ علماء المستنصريه ٢٥٥/١ ، ٢٥٦ ، ٢٦٣ ، طبقات الحنابلة لابن جماعة ٣٧٩/٢، مجمع الآداب في معجم الألقاب ١١/٤، قواعد المطارحة : رسالة دكتوراه، دار العلوم ١٩٧٣.

لما قضى عبد العزيز وقد قضى حق البيان........................
وشهدت يوم وفاته فنظرت كيف الطود........................
ورأيت حامل نعشه للمجد والعلياء حا........................

والقصيدة طويلة.

وقد تولى ابن القواس الإعادة بالمشيخة المستنصرية ــ بمشيخة دار القرآن وهى مدرسة المذهب المالكى، حيث كانت المستنصرية مركز إشعاع فكرى لما تحتوتيه من علماء وعباقرة أثّروا فى نشر الثقافه الإسلامية فى عهد المغول. وكان هؤلاء العلماء من مختلف التخصصات.

عصره.

من البدهيات المسلم بها أن الإنسان يتأثر بالعصر الذى يعيش فيه سلبا وإيجابا. ونظرة إلى العصر الذى عاش به شيخنا تعطينا لمحة سريعه عن التقدم فى مختلف المجالات. ومايهمنا هنا أكثر من أي شيء آخر هو الحركة العلمية فى هذا العصر. فعصر ابن القواس عصر ثقافة وعلم، وكفانا فخرا أن نقول: إن جامعة علمية قد انشأها الخليفة المستنصربالله لتنشر العلم فى ربوع العالم الاسلامى، وعالمنا نشأ وعمل ومات وهو فى الجامعة. لهي أكبر دليل على ثقافة العصر.

فقد أنشأها الخليفة المستنصر بالله سنة ٦٢٥هـ بعد أن تسلم الخلافة بسنتين. حيث أمر أمهر المهندسين والبنائيين ببناء هذه الجامعة على الطراز الإسلامى بحيث تضم أجنحة متعددة، شبيها بما تقوم عليه الجامعات الآن من كليات مختلفة. وقد كلف الخليفة لجنة، وهي ماتشبه الأمانة العامة للجامعة ــ للتخطيط لها واختيار المكان المناسب. وقد اختارت الجانب الشرقى من نهر دجلة وعلى مساحات كبيرة من الأرض تقدر بمئات من الدونمات.

وكانت اللجنة العامة المكلفة بالإعداد والتخطيط والإشراف على شؤون الجامعة برئاسة خليفة المسلمين. وقد ارتأت هذه اللجنة ان تتشعب الجامعة فى تدريسها بحيث تشمل مختلف الأصول والفروع: كعلوم القرآن الكريم والفقه على المذاهب الأربعة، وعلوم العربية والحديث النبوى، والطب، والرياضيات، والفلك والفيزياء .. وباختصار كانت جامعة تشمل مختلف المعارف والفنون(١).

وأظن أن نظامنا الجامعى الحالى لايعتبر جديدا فى التنظيم الجامعى، فقد أعدت اللجنة المشرفه نظاما تعليميا ، حيث جعلت فى كل قسم استاذا كبيرا وهو ما يشابه الأن «استاذ كرسى» ثم اساتذة ومعيدين.

ولكن فارقا هاما بين نظام هذه الجامعة وجامعاتنا الحالية، فالأساتذة يعينون فيها بأمر من الخليفة، وماكان الخليفة ليختار إلا من ثبتت أصالته العلمية وتفرده فى علمه، ومتى توفرت هذه الصفات أصدر الخليفة مرسوما موقعا منه بتعينه. ثم يخلع الخليفة عليه خلعة خاصة لاتعطى لغيره من الناس، ثم تقدم له وسيلة للنقل، وكان أرقى مالديهم من وسائل هى«البغال» ولايركب هذه الواسطة إلاّ من أوتى المركز العالى والمال الوفير والدرجة العالية.

وأجمل من هذا: الإغراءات والحوافز التى وضعها الخليفة لمن يصل إلى مرتبة الاستاذية، فقد كان يقدم إليه فى كل يوم: ستة أرطال من الخبز، ورطلين من اللحم بحوائجها وخضرها وحطبها، وله راتب شهرى مقداره ثلاثة دنانير.

---

(١) ينظر في موضوع عصره كل من : مختصر تاريخ دول العرب والإسلام، المالطى العبرى تحقيق الأب صالحاني ص ٤٢٥، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت.
الدول العباسية قيامها وسقوطها: حسن خليفة. ص ٢٣٨. طبعة القاهرة.
تاريخ علماء المستنصرية : د. ناجى معروف. طبعة بغداد.
بغداد تاريخها وآثارها : بشير فرنسيس، ص ١٢ ، طبعة بغداد.

ومأأظن هذا إلا رغبة فى تفرغ الأستاذ لعمله ليبدع فيه وليفيد.

أما طريقة افتتاح الجامعة وابتداء الدراسة، فقد كان لها ميزاتها الخاصة ومراسيمها المعروفة: حيث يقدم الأستاذ من بيته إلى الجامعة بعد أن يلبس اللباس الخاص به، ثم يركب على «البغلة» وهى هدية الخليفة التى قدمها اليه، يحف به الولاة والحجاب وأصحاب المناصب فى الدولة، ويستمر هذا الموكب من بيته حتى يصل إلى الجامعة، وعند وصوله يجلس على سدة خاصة بالتدريس وهو مايشبه قاعة المحاضرات فى جامعاتنا الآن. يلقى الاستاذ محاضرته أو بحثه وهو يضع طرحة على عمامته للتفريق بينه وبين غيره من الناس، والطلاب يستمعون إليه. وبعد الإنتهاء من إلقاء المحاضرة يخلع هذه الملابس الخاصة ثم يعود إلى ماكان عليه سابقا. ومأأظن هذه العادة إلاّ لبيان أثر العلم والعلماء، وإظهار لميزة المعلم الذى يبذل من نفسه وروحه الشيء الكثير لإيصال العلم إلى عقول تلاميذه[1].

وعود لما قلته سابقا، فقد كونت الجامعة من دوائر متعددة، أو من مدارس مختلفة حسب تخصصها ومن هذه المدارس أو الدوائر:

دائرة اللغة العربيـــة:

اعتنت الجامعة المستنصرية بالنحو عناية كبيرة، لكونه جامعا لجميع

(١) ينظر في الحديث عن جامعة المستنصرية: الحوادث الجامعة: ابن الفوطى ص ٣ ، ٦٠ ، ٢٨٠ ــ ٢٩٥. ، مختصر تاريخ دول العرب قبل الإسلام ، المالطى العبر، ص ٤٢، الدولة العباسية قيامها وسقوطها ، حسن خليفة ص ٢٣٨، تاريخ العلماء المستنصرية د. ناجى معروف ، طبعة بغداد ، بغداد تاريخها وآثارها ص ١٢ الوافى بالوفيات ١٢/٢، رحلة ابن بطوطة ١٤١/١.

التخصصات، فلم يكن مقصورا على دائرة اللغة العربية، بل كان يساهم فى دوائر الحديث والفقه والفلك والفيزياء والرياضيات والطب .... وهذا يعنى الاهتمام التام به. وكان ممن اختير لتدريس مادة النحو: علماء عرفت الجامعة والناس فضلهم ومنهم:

١ ـ ابن اياز البغدادى المتوفى سنة ٦٨١هـ[١].

وهو جمال الدين الحسين بن بدر بن عبد الله بن اياز البغدادى النحوى : قال الصفدى ولى مشيخة النحو بالمستنصرية.

٢ ـ عبد العزيز بن جمعة الموصلى[٢].

وهو عز الدين عبد العزيز بن جمعة القواس الموصلى النحوى بالمستنصرية، وهو ممن شهد له أهل هذا الفن. توفى سنة ٦٩٦هـ.

٣ ـ ابن السباك[٣].

وهو تاج الدين على بن سنجر بن عبد الله البغدادى الحنفى. انتهت اليه رئاسة المذهب والنحو بالمستنصرية. قرأ على ابن اياز، وتوفى سنة ٧٥٠هـ.

٤ ـ يعقوب الانصارى الخزرجى[٤].

وهو يعقوب بن يوسف بن قاسم بن الحسين الأنصارى قرأ عليه البدر بن مالك تسهيل والده وعلى ابن إياز.

٥ ـ هبة الله الذهلى الشهربانى[٥].

هو قوام الدين هبة الله بن أحمد بن هبة الله الشهربانى، الأديب، من

---

(١) تاريخ علماء المستنصرية ٢٠٤/١.

(٢) تلخيص مجمع الآداب ١١/٤.

(٣) الجواهر المضيئة ١٨١/١.

(٤) بغية الوعاة ٣٦٢.

(٥) تلخيص مجمع الآداب ٥٣/٤.

بيت معروف بالتقدم والرئاسة، عرف بالنحو والرياضيات، تولى تدريس النحو بالمستنصرية، توفى سنة ٦٢٨هـ.

٦ ــ **ابن الصيقل الجزرى**[١].

وهو معد بن نصر الله بن رجب الميروقى[٢]الجزرى البغدادى النحوى، شيخ الادب بالمستنصرية، ومصنف المقامات الخمسين المشهوره. توفى سنة ٦٧٧هـ.

٧ ــ **ذو الفقار القرشى**[٣].

وهو فخر الدين أحمد بن علي بن أحمد الهمذاني الكوفى النحوى، الحنفى المذهب، اشتهر بالنحو فدرّسه بالمستنصرية. توفى سنة ٧٥٥هـ.

وهناك مدارس أخرى منها:

دار القرآن الكريم: أو دائرة أو مدرسة القرآن الكريم.

من البدهيات المعروفة أن اهتمام المسلمين كله منصب على خدمة القرآن الكريم حتى وصل إلى حد أنهم لم يتعلموا علماً إلا من أجل خدمة القرآن الكريم، حتى يشهد على ذلك ما تشمله المكتبات الإسلامية من تفاسير مختلفة، وعلوم متنوعة في خدمة دستور هذه الأمة. حيث أنه المصدر الرئيسي للتشريع، ولذا فقد كان الهدف العام من إنشاء مدارس المستنصرية بمختلف فروعها هو خدمة القرآن الكريم. ولذا فقد خصصت له دار كبيرة لتدريسه وما يتعلق به من علوم.

---

(١) نسبة إلى جزيرة في الأندلس.

(٢) بغية الوعاة ٢١٢.

(٣) تاريخ علماء المستنصرية ١٨٤.

وقد اشتملت هده الدار على هيئة التدريس المكونة من شيخ مقرىء متقن صالح يُلَقّن القرآن الكريم، ومن معيد، يعيد على الطلبة مايلقيه عليهم الشيخ ويحفظهم ماكلفوا به.

اما الطـلاب: فمن الشروط التى وضعها الخليفة المستنصر لطلاب هذا القسم أن يكونوا من اليتامى، وأن لايزيد عددهم على الثلاثين[١]. وكانت المدرسة تقبل اليتامى وغيرهم، ولكن رغبة فى الأجر، خصص هذا العدد للأيتام، لإيمانهم أن دراسة القرآن الكريم وفهمه فريضة على كل مسلم يتيما أو غير يتيم.

وشارك في التدريس :ـــ

١ ـــ **فخر الدين عمر بن احمد اليعقوبى.**[٢]

٢ ـــ **كمال الدين محمد بن الحريمى البغدادى** المتوفى سنة ٦٨٩هـ[٣].

٣ ـــ **مظفر الدين المبارك بن عبد الله عتيق ابن الدافعانى الرومى** المتوفى سنة ٦٨١هـ.[٤]وكان من المعيدين الذين شاركوا فى التدريس أيضاً: علم الدين عبدالله بن عبد الغنى الصوفى المتوفى سنة ٦٥٤هـ[٥]

ومن المدارس الأخرى: مدرسة الحديث وهى ماتسمى بدار السنة المستنصرية ومدارس الفقه حيث انقسمت إلى مدارس حسب المذاهب. فهناك المدرسة الشافعية والمدرسة الحنفية والمدرسة الحنبلية والمدرسة المالكية. ولما كان ابن القواس من رواد المدرسة المالكية فسأتحدث ببعض التفصيل عنها:

(١) تاريخ علماء المستنصرين ١٨٤.
(٢) تلخيص مجمع الآداب لابن القوطى ١٧٣/٤.
(٣) المصدر السابق ٢٥٩/٥.
(٤) المصدر السابق ٥٩٠/٥.
(٥) المصدر السابق ٣٠/٤.

المدرسة المالكية، أو دائرة المذهب المالكى:ـــ

من أبرز الأساتذة فى المدرسة المالكية:ـــ

١ ـــ **عز الدين الحسن بن القاسم الحنبلى** المتوفى سنة ٧١٢هـ[١].

٢ ـــ **علم الدين أحمد بن عبد الرحمن الشارمساحى** المتوفى سنة ٦٧٣هـ[٢].

٣ ـــ **أبو الحسن على المغربى** المتوفى سنة ٦٣٢هـ[٣]

٤ ـــ **شهاب الدين عبد الرحمن بن محمد بن عساكر المالكى البغدادى** المتوفى سنة ٧٣٢هـ[٤].

أما المعيدون: فقد كان من أبرزهـم:ـــ

١ ـــ **عز الدين بن جمعه بن القواس الموصلى** المتوفى سنة ٦٩٦هـ [٥].

٢ ـــ **نور الدين بن عثمان بن مسعود المالكى** المتوفى سنة ٦٨٧هـ [٦].

ونحن نعرف أنّ ابن القواس كان شافعى المذهب، إلاّ أنه تحول للمذهب المالكى واجتهد فيه حتى وصل الى درجة أن يكون معيدا فيه.

وبعد هذا الوصف الموجز للجو العلمى الذى عاش به ابن القواس فى المستنصرية العظيمة، ليس غريبا عليه أن يكون إماما فى النحو، واستاذا فى الفقه، وليس غريبا أيضا إلاّ يُذكر تلاميذه. فتلاميذه كثيرون، وكثيرون جدا، ففى

(١) الحوادث الجامعة ٩٠ ـــ ٩١.

(٢) تلخيص مجمع الآداب ٤/٢٧.

(٣) الحوادث الجامعة ص ٥٥.

(٤) أبو النداء ٤/١١٠.

(٥) علماء المستنصرية ١٥٧.

(٦) المصدر السابق ١٦٨.

دائرة اللغة العربية كان استاذا للنحو، وفى دائرة المذهب المالكى كان معيدا فيها.

ولاأجدنى مبالغا إذا قلت أن ابن جمعه يعتبر استاذا لجيل من الطلاب ممن درسوا فى الجامعة المستنصرية.

شيوخه:

تذكر كتب التراجم التى ترجمت له أنه قد لازم استاذا بارزا وأخذ عنه النحو هو الشيخ جمال الدين أبي محمد حسين بن إياز النحوى، وأنه قد أخذ عنه العلم بالمستنصرية، وكانت له صداقات أخرى، ومعارف مع العلماء لاتصل إلى مستوى تلقى العلم عنهم. ومن هؤلاء الذين ارتبط معهم بصلات حميمة وجيدة: الشيخ السعيد نصير الدين الطوسى الذى توفى ببغداد سنة ٦٧٢هـ، وأصيل الدين أبو محمد الحسن بن نصير الدين، وصفى الدين أبو عبد الله محمد ابن الطقطى.

ابن اياز[١].

هو جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز، يكنى بأبى محمد ويلقب بابن إياز النحوى. ولم يذكر المؤرخون محل وتاريخ ولادته. فابن القوطى مؤرخ العراق الكبير الذى عاش تلك الفترة بالذات، واشتغل بالمستنصرية أمينا لمكتبتها لم يذكر شيئا من هذا، وكذلك المؤرخ العراقى ناجى معروف[٢]الذى عنى عناية خاصة بالمستنصرية وعلمائها، إذ ألف كتابا ضخما سماه تاريخ علماء المستنصرية لم يأت بما يشير، وقد أشار إلى أنه من أصل رومى حيث أن

(١) تاريخ علماء المستنصرية ٢٤٠/١، بغية الوعاة ٥٣٢/١، كشف الظنون.

(٢) بتاريخ علماء المستنصرية.

إسمه: جمال الدين حسين بن إياز الايازى الرومى النحوى الأديب. ومن مؤلفاته المشهورة، المحصول فى شرح الفصول لابن معطي.

ويستطيع الباحث أن يكتشف سر اهتمام ابن جمعه بابن معطي من خلال استاذه ابن إياز، فقد شرح كتاب الفصول «وسماه المحصول في شرح الفصول» لابن معطي. ومن البدهيات أن اسم ابن معطي قد تردد على لسان ابن إياز مما أثار اهتمام ابن القواس بهذا العالم، فشارك استاذه في شرح ألفية ابن معطي مبرزا جهود هذا العالم.

نصير الدين الطوسي(١).

هو أبو جعفر. كان هو وابنه فخر الدين يشرفان على مدارس بغداد وأوقافها، ومنها المستنصرية. وكانت وفاة نصير الدين الطوسي ببغداد سنة ٦٧٢هـ، وكان قد وصلها سنة ٦٢٢هـ لتصفح أحوالها والنظر في أمر الوقف. وقد أقام ببغداد يتصفح أحوال الوقف، وأدار أخباز الفقهاء والمدرسين والصوفيين. وأطلق المشاهرات، وقرر القواعد في الوقف، وأصلحها بعد اختلالها.

مؤلفاتـه:

يجمع كل من أرخ لابن جمعة الموصلي أنه قد قام بشرح ألفية ابن معطي، حتى أصبحت ملازمة له تعرف به، ويعرف بها.

ومن الكتب التى قام بشرحها كافية ابن الحاجب الذي أرجو أن انتهي منه في وقت قريب وكتاب الأنموذج.

---

(١) الحوادث الجامعة ص ٣٥٠ ، ٣٧٥، تاريخ علماء المستنصرية ٩٤/١.

ويقول كشف الظنون[1]: وللألفية شراح كثيرون: شرحها عبد العزيز بن جمعه الموصلي ابن زيد النحوي المعروف بالقواس. أولها:

«الحمد لله بارىء النسم ... الخ» ويذكر هذا أيضا بغية الوعاة[2] وتاريخ علماء المستنصريه[3] وغيرها.

تلاميـذه:

اعترف المؤرخون لحياة ابن جمعه بأنه أُستاذ جليل، وعالم فهامة، تولى مسئولية كبيرة، حيث رتب معيدا للمذهب المالكي بالمستنصرية، واستاذا للنحو في مدرسة اللغة العربية، ومع أنه تأدب وتعلم متأخرا وبعد أن كبر سنه، إلاّ أنّ المؤرخين لم يذكروا إلا عددا قليلا من تلاميذه، ممن عرفت أسماؤهم واشتهروا فيما بعد. ومن أبرز هؤلاء: ابن السباك وابن عبد المحمود.

تاج الدين ابن السباك[4]:

هو على بن سنجر بن عبد الله البغدادي ، أبو الحسن بن أبي اليمن الحنفي الملقب بتاج الدين بن قطب الدين المعروف بابن السباك.

قال الصفدي: على بن سنجر الإمام العالم تاج الدين ابن قطب الدين ابي اليمن البغدادي ابن السباك الحنفي، عالم بغداد وواحدها، الذي يطلق عليه أنه

---

(١) كشف الظنون ١٥٦/١.

(٢) بغية الوعاة ٣٠٧/١ ، ٩٩/٢.

(٣) تاريخ علماء المستنصرية ٢٥٥/١ ــ ٢٥٦.

(٤) الدرر الكامنة ٥٥/٣، الجواهر المضيئة ٣٨١/١، منتخب المختار ١٤١ ، ١١٧ ، تاريخ علماء المستنصريه ١٣٢/١.

استاذ. انتهت إليه رئاسة المذهب بالمستنصرية، وتفرد بالعلوم الأدبية، سُئل عن مولده فقال. ولدت في شعبان سنة ٦٦٠هـ أو سنة ٦٦١هـ ببغداد، بها تربى. واختلفوا في موته. فقالوا: مات سنة ٧٥٠هـ وقيل سنة ٧٥٥هـ. وقد صار ابن السباك رئيس الحنفية، وعالم العراق، ومدرس المستنصرية، وله الكتابة الفائقة، والأشعار الرائعة. قيل: نظم شعرا تجاوز به الشِّعْرَى وقيل: إنه درس بمشهد الإمام أبي حنيفة مضافا إلى تدريس المستنصرية، وكان رئيسا للأصحاب ببغداد، وولي القضاء بها والتدريس، وكان ذا رئاسة وفصاحة. ذكر ابن رافع[١] والقرشي[٢]: أنه تتلمذ على ابن القواس، وأنّه أوحد زمانه في فقه الحنفية، عالما فاضلا أديبا شاعرا، يكتب الخط المنسوب، وخطه يشبه خط الرشيد بن ابى القاسم.

ابن عبد المحمود:[٣]

هو جمال الدين يوسف بن عبد المحمود بن عبد السلام البغدادي المقرىء الفقيه الحنبلي الأديب النحوي المتفنن. قرأ بالروايات، وسمع الحديث من محمد بن حلاوة وعلى بن حصبة وعبد الرازق بن القوطي وغيرهم.

وقرأ بنفسه على ابن الطبال، وأخذ العربية والأدب والمنطق وغير ذلك عن الشيخ عز الدين بن جماعة بن القواس الموصلي النحوى بالمستنصرية. وشارح ألفية ابن معطي. واستفاد في الفقه من الشيخ تقي الدين الزيراني. ويقال: إنه قرأ عليه، وكان معيدا عنده بالمستنصرية. وجاء في طبقات ابن رجب[٣]: قال الطوخي استفدت منه كثيرا، وكان نحوي العراق ومقرئه، عالما بالقرآن والعربية

---

(١) منتخب المختار ص ١١٧ ، ١٤١.

(٢) الجواهر المضيئة ٣٨١/١.

(٣) طبقات الحنابلة ٣٧٩/٢.

والأدب، وله حظ من الفقه والأصول والفرائض والمنطق. وقيل: إنه كان من فضلاء العراق، وإليه المرجع في القراءات والعربية. وقال ابن رجب[1] أيضا: ودرس للحنابلة بالبشيرية غربي بغداد، ونالته في آخر عمره محنة، واعتقل بسبب موافقته الشيخ تقي الدين بن تيمية في مسألة الزيارة، وكاتبه عليها مع جماعة من علماء بغداد، وأقرأ العلم مدة، ولايعرف أنّه حدّث. وذكر أنّه توفي سنة ٧٢٦هـ. وقيل في الحادي عشر من شوال من السنة المذكورة.

وذكر في الشذرات[2] أنه توفي في الحادي عشر من شوال أيضا من سنة ٧٢٣هـ ودفن بمقبرة الإمام أحمد وكان كهلا[3].

---

(١) طبقات الحنابله ٣٧٩/٢.

(٢) شذرات الذهب ٧٤/٦.

(٣) وانظر أيضا بالإضافة للمراجع السابقة : تاريخ علماء المستنصريه ٢٨٣/١، وذيل طبقات الحنابله ٣٧٩/٢ ، ٤٦٤/٤.

آراء ابن جمعة ومذهبه النحوي

(أ) آراء ابن جمعة النحوية:

يمتاز ابن جمعة النحوي: برجاحة عقله وصدق احساسه، وبالمستوي الفكري الممتاز الذي يتحلي به، وبأنه عالم لايقل عن أبرز علماء النحو في عصره، مكانة وعلماً وهذه بعض النماذج:

١ ــ ليس حرف أو فعل:

اختلف النحاة حول ليس: فقد زعم بعضهم أنها حرف مستدلين بأدلة منها: أنها لاتتصرف، فلا ياتي منها المضارع أو الأمر وكذل الحال عسى تشاركها بالحرفية. ومن هؤلاء: ابن السراج كما ذكر في المغني[١].

وذهب أبو على الفارسي في البغداديات إلى أنها حرف. بينما يرى البصريون أن ليس فعل ماض ناقص. والدليل اتصالها بالضمائر فيقال: لستُ بضمير الفاعل، وليستْ بتاء التأنيث الساكنه، وهما لايتصلان إلا بالأفعال. وهذا ماقاله سيبويه[٢]. ويشير ابن معطي إلى فعليتها بقوله: وليس فعل ماله مستقبل

ويؤكد ابن جمعه على ذلك حيث يبطل الحجج التي أتى بها القائلون بحرفيتها، ويثبت عكسها فيقول. فإن قيل: فقد اتصلت الضمائر البارزة بأسماء الأفعال وبالحروف نحو: ربت فالجواب: إمّا عن الأول فلأن التاء هي ضمير

---

(١) المغنى ١٦٢/١.

(٢) سيبوية ٢٨/١.

المتكلم، والمخاطب لاتتصل إلاّ بالفعل فيقال لستُ ولستْ فتحذف لهما العين، والحذف تصرف، والتصرف مختص بالفعل. وعن الثاني: أن دخولها أصله في الفعل، ودخولها في الحرف بطريقة الشبه والفرعية. ثم يقول: إن عدم التصرف عارض لشبه الحرف لا في أصل الوضع، وعن الثاني: أنها لما لم تتصرف لزمت طريقه واحدة كعسى..

٢ ـــ حذف مفعولي ظـــن:

يقول ابن جمعة: يجوز حذف معمولي ظن معا قياسا على غيرها من الأفعال لأنها أفعال حقيقية يستقل بمرفوعها كلام. وبدليل قوله تعالى ﴿وظننتم ظن السوء﴾[١]. وقد شارك ابن السراج[٢] ابن القواس في رأيه حيث أجاز حذف مفعولي ظن وأخواتها ولو لم يكن هناك دليل على حذفها محتجا بقوله تعالى ﴿وظننتم ظن السوء﴾[١].

وممن منع: الأخفش والجرمي بحجة أنه لاتحصل فائدة مع حذفهما. إذ لايخلو الإنسان من ظن ما، ولاعلم ما. وقد اباحوا الحذف مع وجود الدليل. فاجازوا الحذف في قول الكميت.

بأي كتاب أم بأيـــة سنـــة ترى حبهم عارا عليّ وتحسب

اي وتحسب حبهم عارا عليّ. أما أبو على الشلوبين[٣] فيجيز الحذف في علمت وظننت وما في معناهما لأجل الإختصار، مما يوافق رأى ابن معطي وابن السراج وابن القواس وغيرهم.

(١) سورة الفتح ١٢.

(٢) الهمع ١/١٥٢.

(٣) التذييل والتكميل ٣/٥٤.

٣ ـ القول في سوف:

اختلف النحاة في سوف: هل هي جزء من الفعل أم لها وضع آخر.
فقال ابن معطي: سوف مع السين لتنفيس الزمن.
وقال ابن جمعة القواس[١]: السين وسوف حرفان موضوعان للإستقبال، ومعناهما التنفيس وهو التوسعة، وهما أخص بمعنى الإستقبال من سائر الحروف الدالة عليه لأنهما لايدلان إلاّ على مجرد الإستقبال. لكن في سوف دلالة على زيادة تنفيس كأنهم جعلوا زيادة الحرف دلالة على زيادة المعنى. ثم يقول: وإنما لم يعملا مع كونهما مختصين بالفعل لتنزلهما منزلة أحد أجزائه كلام التعريف مع الأسماء. ويدلك على ذلك قوله تعالى ﴿ولسوف يعطيك ربك فترضى﴾[٢] لأن هذا اللام إنما تدخل على الإسم والفعل المضارع، فلولا أن سوف قد صارت كأحد حروف الفعل لامتنع دخول اللام عليها. وقاله الرماني في باب الحروف التى تدخل على الفعل خاصة وهي غير عاملة. وكان ابن السراج يعتل في ذلك بأن ماكان عاملا في الفعل يختص بدخوله من أجل عمله فيه كما أن ماعمل في الإسم مايختص بدخوله عليه من أجل عمله فيه. وما لم يعمل في واحد منهما جرى مجرى حروف الإستفهام في أنه يصلح دخوله على كل منها. ثم سأل نفسه عن سوف فقال: هلا عملت إذا اختصت بالفعل؟ وأجاب عن هذا بأنها لم تعمل لأنها صارت مع السين كجزء من الفعل بمنزلة مايزاد في حشو الفعل وهذا الإعتلال يدخل عليه أن تكون غير عاملة لأنها مع الفعل بمنزلة اسم واحد.

٤ ـ تقديم الحال على الجار والمجرور:

منع سيبويه وابن السراج تقديم الحال من المجرور على الجار والمجرور،

---

(١) الشرح ص١٢٨٠.

(٢) سورة الضحى آية ٦.

نحو قولك: مررت راكبا بزيد، وأنت تجعل راكبا لزيد، لأن العامل وإن كان الفعل لكنه لما لم يصل إلى ذى الحال الذى هو زيد إلا بواسطة حرف الجر لم يجز أن يعمل في حالة قبل ذكر ذلك الحرف. وكما لايجوز تقديم صاحب الحال على حرف الجر كذلك لايجوز تقديم الحال عليه.

وأشار ابن جمعه إلى ذلك المنع فقال[1]... بأن الحال لما كانت صفة لذى الحال في المعنى ، كانت معمولة بحرف الجر في المعنى العامل في صاحبها، وكما لايتقدم المجرور على الجار ــ فكذلك ماهو في حكمه. ثم يقول: وإن كان المجرور بالمضاف كقوله : تعالى: ﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيْفاً﴾[2] امتنع التقديم مطلقا، لأن العامل فيه معنى الإضافة وهو ضعيف. وأجازه ابن كيسان[3] قياسا إذا كان العامل في الفعل في الحقيقة. وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَمَاأَرْسَلْنَاكَ إِلاّ كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾[4] وقد عارض النحاة في ذلك من أن كافة هنا وصف من الكف التي بمعنى المنع لحقته التاء التي تلحق الصفات للمبالغة لا للتأنيث، كراوية وداهية وغيرها وهو الأقرب للصواب.

٥ ــ القول في حيهّل:

اختلف النحاة فيها من حيث الإفراد والتركيب فسيبويه[5] يقول: إنها مركبة حيث ذكر البغدادي[6] قال سيبويه: وأما حيهل التي للامر فمن شيئين: يدلك على ذلك: حي على الصلاة.

---

(١) الشرح. ص ٥٦٣.
(٢) البقرة ١٣٠ ، ١٣٥ ، آل عمران ٩٥.
(٣) شرح المفصل ٥٩/٢.
(٤) سورة سبأ آية ٢٨.
(٥) سيبوية ٥٢/٢.
(٦) الخزانة ٤٢/٣.

والأعلم يقول: إنها مركبة في تخريجه للشاهد.

وهيج الحي من دار فظل لهم   يوم كثير تناديـه وحيهلـه[1].

حيث يقول : الشاهد في قوله حيهله، وإعرابه بالرفع لأنّه جعله وإن كان مركبا من شيئين اسما للصوت بمعنى معدي كرب في وقوعه اسما للشخص[2].

أما آبن القواس فيقول بتركيبها مؤيدا بذلك سيبويه يقول[3] : وهي مركبة من حي بمعنى أقبل. ومنه «حي على الصلاة». ومن هل بمعنى الحث لا التي للإستفهام. وابن السراج[4] يقول: إنها مفردة لامركبة، فهي اسم واحد كحضرموت، وينفي أن يكون أحد قد اعتقد بتركيبها غير سيبويه، وهذا غير صحيح.

٦ ــ عامل الرفع في الخبر:

اختلف البصريون والكوفيون في عامل الرفع في المبتدأ يرى البصريون أن المبتدأ يرتفع بالإبتداء، واختلفوا في الخبر[5]. فسيبويه والجمهور على أن عامل الرفع في الخبر هو المبتدأ. والرماني يرى أن عامل الرفع في الخبر الذي هو المبتدأ هو الإبتداء، والأخفش وابن السراج: أن عامل الرفع في الخبر هو الإبتداء فقط، وهما موافقان للرماني في رأيه. والسيرافي: يرى أن الإبتداء هو تعرية الإسم من العوامل اللفظيه ليخبر عنه، وهذه التعرية عاملة فيه لأن العوامل في الإعراب بمنزلة العلامات الدالة على مايجب من الإعراب.

---

(١) القائل : مجهول وهو من البسيط: وقد استشهد به كل من سيبوية ٥٢/٢، الأصول ٩٧/١.، المقتضب ٢٠٦/٣، الخزانة ٤٢/٣.

(٢) سيبويه ٥٢/٢.

(٣) الشرح. ص ١٠٢٧.

(٤) الأصول ٩٦/١ ــ ٩٨.

(٥) الهمع ٩٤/١.

وابن جمعة يرى أَن المبتدأ لما كان مرفوعا لم يكن له بد من رافع، وهذا الرافع إمّا لفظي أو معنوي، ولما خلا اللفظي تعين الثاني. وإنما عمل الرفع لأنه أوّل، والرافع أول فأعطي الأول للأول وعني بذلك الإبتداء.

وهو يوافق كلا من: الرماني وآبن السراج والأخفش. أما رفع الخبر. فيرى ابن القواس أن الإبتداء هو العامل في الخبر، لأنه لما عمل في الأول عمل في الثاني قياسا على العوامل اللفظية. وهو في هذا يتفق أيضا مع الرماني والأخفش وابن السراج ... وإنما جاز تقديم خبر المبتدأ لأنه فيه من التعرية مثل ما في المبتدأ، يقوي هذا قول سيبويه، لأن المبني على المبتدأ بمنزلته. وعلى هذا سَوَّى الكوفيون بين الإبتداء والخبر، فجعلوا كل واحد منهما رافعا للآخر أَيهما تقدم رفع الذي بعده، وأَيهما تأخر رفع الذي قبله.

٧ ــ خروج فاعل المدح عن التعريف:

انقسم النحاة حول امكانية مجيء فاعل نعم وأخواتها نكرة إلى قسمين:ــ

١ ــ الأول: المؤيدون: ومنهم ابن السراج والكوفيون والأخفش فقد أباحوا مجيء الفاعل نكرة مفردة ومضافة. ونقل الأخفش أَنَّ أُناسا من العرب يرفعون بها النكرة المفردة ويقولون: نِعْمَ أخو قوم أنت(١).

٢ ــ الثاني: المعارضون: يقولون بعدم جواز النكرة، ويشترطون أن يكون الفاعل معرفا بأل أو مضافاً إلى ما هو معروف بأل. ومنهم سيبويه(٢) وابن معطي

(١) ارتشاف الضرب ٣١٨.
(٢) سيبويه ١/٣١.

وابن جمعة. ويفصّل ابن جمعه فيقول : وفاعلهما نعم وبئس إما أن يكون ظاهرا أو مضمرا. أمّا الظاهر فلا يكون إلا معرفا باللام نحو: نعم الرجل زيد، أو مضافا إلى ماهو معرف بها نحو: نعم صاحب الرجل زيد.

٨ ــ الجمع بين فاعل نعم والتمييز:

انقسم النحاة حول الجمع بين فاعل نعم والتمييز إلى أقسام:ــ

الأول: يبيح الجمع وعلى رأسهم: المبرد وابن السراج وابن معطي وابن جمعة وابن الفارسي وغيرهم وقد استدل هؤلاء بالشعر العربي. فقداستدل ابن جمعة بقول جرير:

تزود مثل زاد أبيك زادا فنعم الزاد زاد أبيك زادا[١]

واستشهد المبرد وابن السراج والفارسي بقول الشاعر:

نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت رد التحية نطقا أو بإيماء

ويعلل الشارح لنصب التمييز تعليلا جيدا فيقول[٢] :

وإنما كانت النكرة منصوبة على التمييز، لأن الفاعل الناصب لما كان غير متعد لم يكن مفعولا، ولما لم تكن النكرة مشتقة ولا مقدرة به لم تكن منصوبة على الحال. ولايجوز تقديمها على الفعل، فلا يقال: رجلا نعم زيد، لأن الفاعل غير متصرف ولأنها مفسرة لما قبلها.

الثاني: يمنع الجمع بين الفاعل والتمييز وعلى رأسهم سيبويه والسيرافي، ويمنعان منعا مطلقا سواء أفاد معنى زائدا على الفاعل أم لا.

---

(١) القائل جرير. من الوافر. وقد استشهد به كتب النحو.

(٢) الشرح. ص ٩٧٩.

الثالث: حاولوا أن يجمعوا بين الرأيين السابقين فقالوا: إنْ أفاد فائدة زائدة على الفاعل جاز الجمع بينهما نحو: نعم الرجل فارسا زيدٌ، وإن لم يفد فائدة امتنع الجمع . وإن كان الفاعل مضمرا جاز الجمع بينه وبين التمييز اتفاقا نحو: نعم رجلا زيد.

٩ ــ كسر همزة إن على الحكاية:

لم يعط العلماء رأيا صريحا على كسر أو فتح همزة إن على الحكاية في القول: أول ما أقول: فإني أحمد الله. فابن هشام قدّر على أن الخبر محذوف فكسر الهمزة والتقدير: ثابت. وابن السراج قال بالكسر على الحكاية، سيبويه لم يتعرض لها. أمّا ابن القواس فقد فصّل فيه بشكل يزيل اللبس ليجعلها واضحة جلية، فقال[١] : ويجوز الأمران في قولهم: أول ماأقول فإني أحمد الله. أما الفتح فظاهر لأنها في محل المفرد وهو الخبر، وماتحتمل أن تكون مصدرية ونكرة موصوفة. وأما الكسر فلأنها محكية لخبر محذوف وهو القول. والتقدير: أول ماأقول قولي: إني أحمد الله، فلما حذف الخبر بقي معموله دالا عليه.

١٠ ــ الفعل المضارع معرب مع اتصاله بنون النسوة :

أشار ابن معطي إلى بناء المضارع المتصل بنون النسوة إشارة صريحة بقوله:

ونـون يفعلـن لأنثـى جمـــعت ... يبني لها بالوقف كيف وقعت

ويقول الشارح[٢]: إذا اتصل به نون جماعة الإناث يبنى على السكون مطلقا في الأعرف، فيكون حينئذ البناء عارضاً له في هذا الموضع. والبناء لأمرين: أحدهما حملا له على الماضي، وثانيهما: أنه يبني تنبيها على الأصل كالقود

(١) الشرح. ص ٩٣٩.

(٢) الشرح. ص ٣٧٤.

والحبكة. وأما السكون فلأنه الأصل في البناء، ولأنه لما ضارع الماضي نحو فعلن باتصال النون به وآخر الماضي، يجب سكونه إذا اتصل به هذا الضمير لتوالى أربع حركات لازمة وجب سكون آخره حملا على آخر الماضي. وحكي ابن السراج عن طائفة من المتقدمين أن الفعل المضارع المتصل بنون النسوة باق على إعرابه. وإنما منع ظهور الإعراب فيه مانع كما منع ظهور الإعراب في الإسم المضاف إلى ياء المتكلم. قال أبو بكر بن طلحة[1]: إنّه هو الحق، وأنّه مذهب أكثر المتقدمين في ذلك خطأ، ويعني به إلى قول من جعله مبنيا. قال: وحجة جمهور النحاة أنّ هذه النون لما أوجبت ذهاب الإعراب من الفعل، وكان أصل الفعل البناء، رجع إلى أصله، إذ قد ذهب ذلك الأمر الطارىء عليه الذي هو الإعراب. قال: هؤلاء وهذا فرق بين المضارع الذي يتصل به النون وبين الإسم الذي يتصل به ياء المتكلم، إذ الإسم أصله البناء، إنما أصله الإعراب فإذا كان أصله الإعراب فلا ينبغي أن ينتقل عن الأصل ماوجدنا السبيل إليه بوجه. وقد وجدنا السبيل بأن نقول: إن ذهاب الإعراب هنا عارض، والعارض لايعتد به.

١١ ــ أفعال المدح كالأمثال لاتغير:

قال أبو بكر السراج: نعم وبئس وحبذا جعلت كالأمثال لاينبغي أن نستجيز فيها إلا ماأجازوه أي العرب[2]. يعني أن الأمثال لا تغير، وقد سبقه إلى ذلك سيبويه[3] عندما قال: ألا ترى أنّك تقول للمؤنث: حبذا ولا تقول حبذه، لأنه صار مع حب على ماذكرت لك. أي أنَّ ذا وحَبَّ تركبا وصار المذكر هو اللازم لأنه كالمثل. وقال الشارح[4]: وقيل إنما لم يختلف اسم الإشارة باختلاف

---

(١) الأشباه والنظائر ٢٥٧/١.

(٢) الأشباه والنظائر ٨٩/١.

(٣) سيبويه ٣٠٢/١.

(٤) الشرح. ص ٩٨٤.

المشار إليه تثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا، لأنه لما ركب مع حبذا جريا مجرى المثل.

والأمثال لاتغير. وقال المبرد[1]: ولايجوز حبذه لأنهما جعلا اسما واحدا في معنى المدح، فانتقلا عما كانا عليه قبل التسمية كما يكون ذلك في الأمثال.

١٢ ــ أفعال القلوب وتعليقها:

التعليق: قطع الفعل عن العمل لفظا لا تقديرا. وقد تحدث حول التعليق العديد من العلماء. فقد اتفق كل من: ابن السراج والشلوبين والفارسي وابن الباذش على أنه لايكون معلقا من أفعال القلوب نحو الأصل إلا المتعدي إلى اثنين سواء كان عَلَما أو ضده، وماعداه فبالحمل عليه. وذهب المبرد وابن كيسان وثعلب إلى أنه لايعلق إلا العلم منها، وأما الظن فلا يعلق.

أما آبن جمعه فقد تحدث عن التعليق باسلوب علمي محدد، فبعد أنْ عرّف التعليق لغة وآصطلاحا قال[2]: والمعلق لها عن العمل ثلاثة أشياء: لام الإبتداء والنفي والإستفهام. أما اللام فنحو: علمت لزيد منطلق. ولم يمثل ابن معطي باللام. وأما النفي فهو حرف الجحد فنحو: علمت مازيد قائما. أو مازيد قائم. أما الإستفهام فنحو: علمت من ترى أبوك؟ فمن: آسم آستفهام وهو مبتدأ، وأبوك: خبره، وعلمت أزيد عندك أم عمرو. وفي التنزيل: «لنعلم أيّ الحزبين أحصى»[3].

---

(١) المقتضب ٢/١٤٥

(٢) الشرح . ص ٥٠٨.

(٣) الكهف ١٢.

ومحل الجملة بعد هذه الأدوات النصب بدليل جواز العطف عليها بالنصب نحو: علمت لزيد قائم وعمرا منطلقا.

وأتصور أنّ ابن معطي وابن جمعه قد أبدعا في إعطاء الصورة الواضحة عن موضع التعليق.

مذهبة النحوي:

تتمثل بصرية ابن جمعه الموصلي تمثلا واضحا في شرحه، فقد كانت تظهر بأشكال متعددة، مرة بالتصريح، ومرة بالتلميح، ومرة أخرى بابطال آراء الكوفيين وغيرهم وأخرى باثبات صدق ورجاحة وجهة البصريين، وبأشكال أُخرى كثيرة. وهذه بعض النماذج على بصريته.

١ ـ اشتقاق الإسم:

بعد تفسيره لأبيات الألفية في هذا الموضوع مبينا رأي البصريين والكوفيين يقول:[١] والأول (أي رأي البصريين) أظهر لأمور منها:

احدها: تكسيره على أسماء وتصغيره على سُمَيّ برد لامه فيها لأنهما يردان الأسماء إلى أُصولها دون أوسام ووُسَيْم.

وثانيهما: تصريف الفعل منه نحو سميّت وأَسميته وسَميُّك دون وسمت وأوسمت ووسيمك.

وثالثهما: أن التعويض أولا لايكون إلاّ في محذوف اللام غالبا

(١) الشرح . ص ٢١٨.

٢ ــ الفعل والمصدر:

بعد أن شرح أدلة البصريين حول أيهما الأصل الفعل أم المصدر؟ وكذلك بعد بيان رأي الكوفيين والإتيان بأدلتهم. يناقشهم بهذه الأدلة ويثبت خطأها فيقول[١]

والجواب عن الأول: أنه يبطل بنحو: ضربت زيدا، فإنه ليس أحدهما مشتقا من الآخر. وعن الثاني: الذي يقول. إنه عامل المصدر، والعامل قبل المعمول وأصل له. ويقول في ذلك: إن الحروف عاملة وليست أصلا للمعمول. الثالث: أنَّه تابع للفعل في الصحة والإعتلال نحو: قام قياما، وقاوم قواما.

الرابع: إن من الأفعال مالامصادر لها كغير المتصرفة نحو. نعم وبئس وليس وعسى وحبذا وفعلا التعجب، فلو كان الفعل مشتقا منه لوجب أنْ يكون لها أصل يكون لها كاعادة.

٣ ــ منع الصرف لكلمة سكران.

يقول[٢] في هذا: وفي علة امتناعه وجهان: أحدهما البصريين: وهو أنه امتنع لمشابهته ألفي التأنيث، إما لاشتراكهما في الإمتناع من دخول تاء التأنيث عليهما فلا يقال: سكرانة، كما لايقال حمراءة وفي لغة بعض بني أسد: سكرانة وقياسها الصرف. وإمّا لِإن بناء ماذكر كل منهما مخالف لبناء مؤنثهم كسكران وسكرى، وأحمر وحمراء. الثاني للكوفيين. وهو أن المانع له الوصف والألف والنون وهو باطل، لتحققه في ندمان وعريان مع كونهما مصروفين بالإتفاق. وعلم منه أنه ليس مراد المصنف باضافة الألف والنون إلى الوصف اعتباره كما كان في إضافتهما إلى التعريف.

---

(١) الشرح . ص ٢٢١.

(٢) الشرح . ص ٤٥٨.

٤ ــ وفي حديثه عن الضمائر يقول:(١):

وقوله: نحن وأنا إلى آخره تعديد لأقسام المنفصل المرفوع وهو الإثنا عشر المذكورة. فأنا للمتكلم، وحده مذكرا أو مؤنثا، والإسم هو الهمزة والنون والألف لبيان الحركة خلافا للكوفيين. فإن الإسم عندهم عبارة عن المجموع، والأول (رأي البصريين) أظهر. لأن الألف لاتثبت في الوصل في الأعرف.

ولو كانت جزءا من الكلمة لما حذفت، كما لاتحذف في الوقف، ولأن من لغاته أن فعلت بغير ألف وصلا وإنه بهاء السكت.

٥ ــ وفي الإضافة المحضة وغير المحضة يبين خطأ الكوفيين فيقول(٢):

وإنما كانت إضافتها غير محضه لتقدير الموصوف فاصلا بين المضاف والمضاف إليه فتقدير: صلاة الاولى: صلاة الساعة الأُولى، ومسجد الجامع: مسجد الوقت الجامع، وجانب الغربي: جانب المكان الغربي. وإنما قدر حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامة هربا من إضافة الموصوف إلى صفته لأن الصفة هي الموصوف في المعنى، فلو أُضيفت إلى صفته للزم إضافة الشيء إلى نفسه وهو محال. وأجازه الكوفيون محتجين بأن الصفة لما كانت دالة على معنى زائد على الذات وهو الحدث، كانت مغايرة للموصوف بهذا الإعتبار ولاتمنع الإضافة لحصول التغاير، ولأن الأصل عدم التقدير. فعلى قولهم، لاحذف. وقيل: إنما كانت هذه الإضافة غير محضة، لأن المضاف قد أُضيف في اللفظ إلى مايصلح أن يكون صفة له قبل الإضافة، فلو تعرف بالمضاف لأوهم أنَّ التعريف بالصفة وهو محال، وفيه نظر.

---

(١) الشرح . ص ٢٢٣.

(٢) الشرح . ص ٧٣٨.

٦ ــ وفي باب المجرور: يقول[١] شارحا لأبيات ابن معطي.

والمضمر المجرور إن عطفتا عليه جيء بما به جررتا
نحو مضي به وبالغـلام وشذ منـه بك والأيـام

المضمر المجرور المحل لايجوز العطف عليه عند البصريين إلاّ بإعادة الجار نحو:

مررت بك وبزيد. وفي التنزيل﴿منك ومن نوح﴾[٢]وهو المراد بقوله: جيء بما به جررتا. أي: جيء بالحرف الذي به جررت المعطوف عليه كالأمثلة المذكورة وأجازه الكوفيون مطلقا. أما البصريون فاحتجوا بأمور منها. أحدها: أنَّ المضمر المجرور كالجزء من الجار بدليل عدم استقلاله.

الثاني: أنَّ المضمر المجرور يشبه التنوين. أما من حيث أنّه لايفصل بينه وبين ما اتصل به مطلقا بخلاف الظاهر.. وإما لأن المضمر المتصل في غلامي بمنزلة التنوين. أما الكوفيون: فاحتجوا بالقياس والسماع. أما القياس: فلأنه لما كان فضلة كالمضمر المنصوب جاز العطف عليه من غير إعادة العامل.

أما السماع: فبقوله تعالى ﴿تساءلون به والأرحام﴾[٣] على من قرأ بالجر. ثم يناقش هذه الإدعاءات ويبين خطأها فيقول[٤]

والجواب عن الأول : مامر من الفرق في أن المجرور كالجزء وكالتنوين بخلاف المنصوب. وعن الآية أن الواو فيها ليست للعطف بل للقسم. أما

---

(١) الشرح . ص ٧٩٤.

(٢) سورة الاحزاب آية ٧.

(٣) سورة النساء آية ١.

(٤) الشرح . ص ٧٩٤.

بالأرحام نفسه كما أقسم بالزمان في قوله ﴿والضحى والليل إذا سجى﴾[1] أو على تقدير حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه. أي : وَرُبَّ الأرحام، أو أن الأرحام مخفوض بحرف جر مقدر حذف لدلالة الأول عليه.

٧ ــ وفي موضوع مايسد مسد الخبر فيقول[2]

أنه قد يكون الظرف أو الجار والمجرور أو الحال.. وفيه ثلاثة أقوال:

الأول: للبصريين: وهو أن ضربي زيدا حاصل إذا كان قائما،أو وجد قائما، فحذف الخبر لدلالة مايتعلق به وهو إذن عليه، ثم حذفت إذن لدلالة المضاف إليه ثم كان التامة.

وثانيا: للكوفيين وهو أن قائما في «ضربي زيدا قائما» معمول للمصدر الذي هو المبتدأ والخبر المحذوف. والتقدير: ضربى زيدا إذا كان قائما حاصل.

وثالثها: لابن دستوريه. والأظهر ماذهب إليه البصريون ثم يبين سبب ذلك فيقول: امّا أولا: فلأن الحال إذا جعل من تتمة المبتدأ لم يبق مايدل على الخبر، وأما ثانياً فلأن المعنى لا يستقيم إلا إذا جعل المبتدأ عاما بالنسبة إلى ماأضيف إليه، فلو قيد بالحال لخرج بالتقييد عن كونه عاما.

وأما ماذهب إليه الكوفيون ففاسد لفظا ومعنى: أمّا المعنى: فلأن المراد تخصيص الضرب بحال القيام على قولهم. لايبقي إشعار بنفي الضرب عن حالة أُخرى. وأما اللفظ فشرط وجوب حذف الخبر قيام غيره مقامه كما يبين بعد.

---

(١) سورة الضحى آية ١.

(٢) الشرح . ص ٨٣٣.

٨ ـــ **وفي باب الترخيم يقول**[١]:

الإسم المرخم في النداء إن لم تكن فيه تاء التأنيث فله عند البصريين خمسة شروط. أحدها: أن يكون علما، أمّا اولا: فلأن الأعلام منقولة في الأكثر عن وصفها اللغوي إلى وضع ثان. والنقل: تغيير، والترخيم تغيير، وهو يؤنس بالتغيير بدليل حذف الياء من خيفة في النسب دون حنيف.

وأما ثانيا: فلأن الأعلام كثيرا مايتطرق إليها مثل هذا التغيير الذي لايوجبه قياس.

وثانيهما: أن يكون مفردا. أي لايكون جملة في الأصل: كبرق نحره لعدم تأثير النداء فيه. ولأن الجمل تحكى ولاتغير عن وضعها.

وأجاز الكوفيون ترخيم المضاف إليه قياسا على المركب ولقول الشاعر[٢]:

أبا عرو لاتبعد فكل ابن حرة   سيدعوه داعى ميتة فيجيب

بحذف التاء، والتقدير: عروة: والجواب: أمّا عن القياس فلأن المقيس عليه أثّر فيه النداء البناء على الضم بخلاف المقيس فافترقا. وأما عن البيت فرخم فيه ماليس بمنادي ضرورة فلا يقاس عليه.

وثالثهما: أن يكون زائدا على ثلاثة لأن الثلاثي أقل الأصول في المتمكن وأخفها.

وبعد: هذه نماذج من تاييد ابن جمعه للبصريين. أما كوفيته فلم تظهر خلال

---

(١) الشرح . ص ١٠٧٥.

(٢) القائل: غير معروف . والبيت من البحر الطويل. وقد استشهدت به كتب النحو ومنها . الإنصاف ٣٤٨، الخزانة ٣٧٧/١، ابن يعيش ٢٠/٢.

شرحه. وقد عارض المصنف في منع صرف سكران الذي أيد فيها الرأي الكوفي. وقد علق ابن جمعه على هذا بقوله: وهذا باطل ولهذا يعتبر ابن جمعة القواس بصريا قلباً وقالبا، وملتزما بمذهبه البصري.

منهجه في شرح الألفية:

تتناول دراستي هذه منهج الشارح من جوانب ثلاثة:ـــ

الأول: شخصيته وقدرته على الحجاج والمناقشة العلميةللموضوعالذي يبحثه.
الثاني: موقفه من النحاة الآخرين ومعارضتهم واصدار الأحكام على آرائهم.
الثالث: موقفه من المصنف، وآعتراضاته، وآستدراكاته.

الأول:

يلاحظ القارىء لشرح ابن جمعه القواس أن له شخصية مستقلة وأنه أمام إنسان عالم يعرف كيف يدير الأمور، وكيف يناقش القضايا بإسلوب علمي مركز، يبتعد فيه عن التزيد في الكلام. وهذه بعض النماذج على شخصيته وعلى طريقة عرضه للموضوعات.

١ ـــ يأخذ أبيات الألفيه بالشرح والتوضيح، ثم يثير قضايا خلال شرحه ويناقشها، يفترض افتراضات ويرد عليه، بحيث تكون كتابته مشوقه للقارىء، تجذبه معها لمصاحبته للوصل معه إلى نهاية هذا النقاش وهذا الأخذ والعطاء. فنراه يشرح بيت الألفية.

هذا خصوصا معـــرب مرتفـــع واجزمـه وانصبـه بمـا ستسمـع

فيقول[1]: اعلم أنه ليس في الأفعال مايعرب إلاّ المبهم، وهو معنى قوله: هذا

(١) الشرح . ص ٣١٣.

خصوصا معرب مرتفع. أي المبهم أخصه خصوصا. فخصوصا منصوب لأنه مصدر، وفعله محذوف، ومعرب: خبر عن هذا. وقد مرّ الكلام في أن إعرابه عند البصريين استحساني لمناسبة الإسم، وعند الكوفيين بالأصالة لا بالشبه، وإعرابه رفع وجزم ونصب. أما الرفع ففي عامله أقوال: أحدهما للبصريين وهو أنه يرتفع لوقوعه موقع الإسم مطلقا نحو: جاءني رجل يكتب، ورأيت رجلا يكتب ومررت برجل يكتب، لأن علة الرفع لما كانت هي الوقوع لم يعتبر اختلاف العامل لأنه لاتأثير له في الفعل، وكذلك لو قلت: يكتب زيد لرفعته لأنه واقع موقع أخوك زيد، لأن المتكلم له الخيار إن شاء صدر كلامه باسم، وإن شاء بفعل.

فإن قيل: فقد يرتفع إذا وقع صلة، وبعد السين وسوف، وليست من مواضع الإسم، وفي أول الكلام نحو: يقوم الزيدان. ولايقال: قائم الزيدان على الأصح. أجيب بأنه لما ثبت له الرفع في الأغلب الأعم ، حمل عليه الأقل.

وأما وقوعه خبراً لكاد وأخواتها نحو: كاد زيد يقوم، فلوقوعه موقع الإسم في الوصل، ولذلك حكم عليه بأن محله النصب.
وثانيها: للفراء: وهو أنه آرتفع لتجرده عن ناصب وجازم لدوران الرفع مع التجرد عنهما وجودا وعدما. وهو ضعيف لاحتمال أنْ يكون التجرد شرطا فيدور الرفع معه، والمقتضى له أمر وراء ذلك.
وثالثهما: للكسائي[1]: وهو أنه ارتفع بحرف المضارعة، لأن الفعل قبل وجوده كان مبنيا، وبعده صار معربا مرفوعا ولابد له من عامل، وليس إلاّ حرف المضارعة وهو أيضا ضعيف.

---

(١) انظر: أسرار العربية ٢٩، الإنصاف ٣١٩/٢، اللباب ص ٤٥٠.

٢ ـ ويناقش في موضوع التنازع إعمال الأول أو إعمال الثاني:
باسلوب علمي، وبمنطق سليم حيث لايبقي اعتراضا لمعترض فيقول[١] :

قال امرؤُ القيس:

ولـوأَنْ ماأسعى لأدنـى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال

فرفع قليلا بكفاني مع إمكان إعمال أطلب فيه. والجواب: إما عن قول الشاعر[٢]:

إذا هي لم تستك بعود إراكة تنخل فاستاكت به عود اسحل

فلأن المضمر قد تقدم على المظهر إذا كان على شريطة التفسير في غير موضع كما في نعم وبئس، وضمير الشأن وربه رجلا. فلا نسلم أن تقدم الظاهر هو الأصل مطلقا. وأما عن: ولو أن ماأسعى... السابق فليس من هذا الباب، لعدم توجه الفعل الثاني إلى ماوجه إليه الأول، وإلاّ للزم التناقض، لأن التقدير: لو ثبت كون سعي لأدنى معيشة، لكفاني قليل من المال وهما متنافيان، لأن اللازم إذا كان مثبتا في سياق لو، كان منتفيا، فينتفي للزومه لاستلزام نفي اللازم نفي الملزوم. فلو عطف: ولم أطلب على كفاني، لكان مثبتا في سياق لو لكونه منفيا، فيؤدي إلى إثبات طلب القليل المنفي، طلبه بنفي ثبوت كون السعي لأدني معيشة فيلزم اجتماع النقيضين وهو محال.

٣ ـ يفسر أبيات ألفية ابن معطي

أمـــا المعـــارف فخـــمس تذكـــر
أولهـــا الأعـــلام ثم المضمـــر

---

(١) الشرح . ص ٦٥٥.
(٢) القائل : عمر بن أبي ربيعة من الطويل . وقد ذكره سيبويه ١/٤٠، ابن يعيش ١/٧٨.

والمبهـــــم المـــــخصوص والمعـــــرف
بالـــــلام والـــــمضاف لاسم يعـــــرف

يقول[1]: المعارف: جمع معرفة، والمعرفة في الأصل مصدر عرفت الشيء أعرفه معرفة وعرفانا. وفي الصناعة: هي الإسم الدال على حقيقة واحدة معينة، علاماتها أن يصح الإبتداء بها مطلقا من غير شرط، ولايدخلها شيء من العلامات المذكورة. وإنما كانت المعارف خمسا، لأن المعرف: إمّا أنْ يكون لفظيا أو معنويا، واللفظي إنْ كان في أول المعرف فهو باللام أو مافي معناه، وإن كان في آخره فهو المضاف. والمعنوي إنْ لم يحتج بعد تعينه إلى غيره فهو العلم، وإن احتاج إلى ماقبله في الأغلب وهو المضمر. أو إلى مابعده وهو المبهم. ولايقال: باطل لخروج المنادى المقصود.

٤ ــ ويتحدث عن زيادة من الجارة فيقول[2]

وأجاز الكوفيون والأخفش زيادتها في الواجب، محتجين بقوله تعالى: ﴿يغفر لكم من ذنوبكم﴾[3]ويقول العرب: قد كان من مطر فخل عني[4]. ولاحجة فيهما: أما الآية: فلجواز أن تكون للتبعيض، أي يغفر بعض ذنوبكم. ولايقال: لو كانت للتبعيض ولم تكن زائدة، للزم منه منع قوله تعالى في الآية الأخرى: ﴿إنَّ الله يغفر الذنوب جميعا﴾[5] جواز الجمع بين النقيضين وهو محال، لأنا نقول: إنما يلزم ذلك لو اتحد ماعليه الحكم، وهو ممنوع. لأنه يغفر بعضها لقوم وجميعها لآخرين، أو لأن

---

(١) الشرح . ص ٢٣١.
(٢) الشرح . ص ٣٩٩.
(٣) سورة نوح آية ٥٣.
(٤) لم أعثر على قائله.
(٥) سورة الزمر آية ٥٣.

الأولى وردت في قوم نوح، والأُخرى وهي الخطاب بالعموم في حق هذه الأمة تفضيلا لها على غيرها من الأمم. وأما قولهم قد كان من مطر فخل عني: فيحتمل أن تكون للتنبيه، وهي في محل الصفة للفاعل. وهو إما محذوف، والتقدير: قد كان شيء من مطر، وإما مضمر، والتقدير: قد كان كائن من مطر. وأجاز آضمار كائن لتقدم كان عليه.

الثاني:ـــ

موقفه من النحاة:

كان واثقا من نفسه ومن علمه ومن صدق آرائه، ومن قوة حجته وصحة منطقه، ولذلك لم يتوان في مقارعة النحاة الآخرين ومناقشتهم، ومقارعتهم الحجة بالحجة. وتجاوز ذلك إلى إصدار الأحكام عليهم. وهذه بعض النماذج على موقفه هذا:

١ ــ يقول في باب إعراب الأسماء الستة[١]:

ونقل عن سيبويه أنها معربة بالحركات المقدرة بالحروف، ونقل عن الكوفيين أنها معربة بالحركات الظاهرة قبل الحروف، وبالحروف وكلاهما ضعيف. لأن إعراباً واحدا يكفي في الفرق بين المعاني. ثم يناقش الأخفش في رأيه ويبيين خطأه فيقول:

وذهب أبو الحسن الأخفش ومن تابعه إلى أنها دلائل إعراب، ولاحرف إعراب لها، كالأفعال المعربة بالنون. وهو أيضا ضعيف لأنه يؤدي إلى أن يكون في الأسماء المعربة ماهو على حرف واحد وهو فوك وذو مال.

---

(١) الشرح . ص ٢٥١.

ثم يتابع نقده للمازني قائلا: وذهب المازني إلى أنها معربه بالحركات، والحروف نشأت منها للاشباع كما في:

أنظور[1] ....وبمنتزاح[2]....والصياريف[3].

ويضعفه أن الإشباع لايكون إلاّ في الضرورة.

٢ ـ في موضع الفعل المتعدي للمفعولين:

يتعرض للفراء فيقول [4]... ونقل عن الفراء أن الثاني ينتصب بفعل مضمر تقديره: أعطيت زيدا فأخذ درهما، وهو غير مستقيم، لجواز: أعطيت زيدا درهما فلم يأخذه. فلو قدر يأخذ لزم التناقض وهو محال. وفي هذا الجواب نظر. لجواز أن يكون المقدر منفيا وهو مضمر على شريطة التفسير، وإنما تعدى الفعل إليهما عند الجمهور لتوقف فهمه على أخذ من الفاعل ومأخوذ.

---

(١) مأخوذ من قول الشاعر:

اللـــــه يعلــــم إنــــا في تلفتنــــا
يوم الفــــراق إلـــى إخوانــــا صور
وانــــي حيثمــــا يثـنى الهــــوى بصرى
من حيث ما سلكـــوا أدنـــو فأنظـــور

(٢) مأخوذه من قول الشاعر:

وأنت من الغوائــــل حيــــن ترمــــى
ومــــن ذم الرجــــال بمنتــــزاح

(٣) مأخوذة من قول الشاعر:

تنفــي يداهــا الــحصى عن كل هاجــرة
نفــي الدراهيــم تنقــاد الصياريــف

(٤) الشرح . ص ٥٠٣.

٣ ـــ ثم يعود لنقد الاخفش فيقول[١] :

وٱعلم أن ما احتج به الأخفش ضعيف لوجهين. أما الأول: فلأن منع الصرف يتعلق باللفظ. فالمراد يكون الإسم وصفاً في الأصل. إن وضعه لذلك، وحينئذٍ لا يتجرد عن الوصف إلاّ لمانع ـــ ولو لم تعتبر فيه الصفة لما جمع جمعها، ولما دخل عليه الألف واللام.

وأما الثاني : فلأن نحو: حاتم وحارث إنما آنصرف لامتناع آعتبار الصفة والعلمية في حكم واحد لتنافيهما.

٤ ـــ وفي باب ظن وأخواتها يقول[٢]:

وٱعلم أنه يجوز حذف معموليها معا قياسا على غيرها من الأفعال لأنها أفعال حقيقية، يستقل بمرفوعها كلاما، وبدليل قوله تعالى ﴿وإن هم إلا يظنون﴾[٣]. ﴿وظننتم ظن السوء﴾[٤]. ﴿وأين شركاؤكم الذين كنتم تزعمون﴾[٥]. وفي المثل «من يسمع يخل[٦]» ومنع الجرمي حذفهما محتجا بأنه لايكون حينئذ الإخبار بهذه الأفعال في قول القائل: علمت أو ظننت مثلا فائدة، إذ كل فاعل لايخلو من علم أو ظن.

وأُجيب: بانا لانسلم عدم الفائدة مطلقا، وإنما يلزم أن لم يفد بإسنادها إلى الفاعل علما قطعيا أو ظنيا، ولأن ماورد من الآيات والمثل يبطل ماذهب إليه.

---

(١) الشرح . ص ٤٦٦.

(٢) الشرح . ص ٥١٦.

(٣) سورة البقرة آية ٧٨.

(٤) سورة الفتح آية ١٢.

(٥) سورة الانعام آية ٢٢.

(٦) انظر : فرائد اللآل في مجمع الأمثال ٢/٢٦٣.

٥ ــ وفي الحديث عن الحال يقول[١]:

واشتراط الزمخشري وابن الحاجب أنها مؤكدة لجملة اسمية يبطل بما ذكر، ثم ينتقد المصنف فيقول: والمصنف لم يذكر هذه الأقسام إلاّ الأخيرة منها، ونبه على الباقي باتيانه بلفظ قد المفيد مع المضارع التقليل.

٦ ــ ومع أن سيبويه إمام النحو ورائده، ولم يصل أحد إلى مستواه، إلا أن آبن جمعه كان لايتوانى عن ابداء الراي في القضايا التي يطرحها سيبويه فيقول[٢] فى باب المذكر والمؤنث: وسيبويه يرى أن حذف الواو من قوله: وفتح عينها قياسا مطرد بمنزلة فعيلة من غير فرق، لأنه قد جاء عن العرب: شيء في شنوءة. وأما المبرد فيوافقه على حذف الياء دون الواو، محتجا بأنهم قد جمعوا بين واوين فقالوا في النسب إلى عدو: عدويّ. ومذهب المبرد أقوى من جهة القياس إلاّ أنَّ النص مع سيبويه، ولأن ماصار إليه أخف.

٧ ــ ومن اعتراضاته على النحاة قبله في تعريف الإسم يقول:[٣]

فإن قيل: عمّ يتعدى بنفسه فلا حاجه له إلى الجار. قيل: لما تقدم مفعول عليه ضعف التعليق بدليل جواز: لزيد ضربت، وامتناع ضربت لزيد. وقيل على هذا التعريف: إنه قد أدخل في الحد ما لايعرف إلا بعد معرفة المحدود وهو قوله مُسَمّى، لأنه مشتق من التسمية التي هي وضع الإسم، فأفضى إلى الدور، وهذا الجواب فيه نظر. لأنه لايخرج عن كون المسمي مأخوذاً في التعريف في الجملة، والأولى أنْ يقال في

(١) الشرح . ص ٥٦٧.
(٢) الشرح . ص ١٢٦٢.
(٣) الشرح . ص ١٩٨.

حده: إنَّه كلمة يدل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان محصل من الثلاثة . فالكلمة: جنس القريب دون اللفظ، وفي نفسه يفصل الحرف.

وأما ما دل على معنى في نفسه، فإنّه وإنْ كان منها مالا ينصرف، أو كان يدل على الزمان المجرد من المعنى، إلاّ أنَّه في أَصل الوضع يدل على المعنى المقترن بالزمان المعين.

٨ ــ وفي باب الإستثناء يقول(١):

ويقول في باب الاستثناء محتجا على آراء النحاة:

واعلم أّنه لايجوز استثناء المستغرق بالإتفاق ، فلا يقال عشرة إلاّ عشرة. واختلف فيما بعد ذلك. فالنحاة يشترطون أْن يكون المستنثى أقل من نصف المستثنى منه كعشرة إلاّ أربعة.

ومنع أكثرهم من المساوى النصف كعشرة إلاّ خمسة. وأما نحو عشرة إلاّ ستة، فأجازه بعض النحاة، وطائفة من الفقهاء. وأصحاب الشافعي يجيزون نحو: عشرة إلا تسعة ونصفا. واحتج النحاة ومن وافقهم بأمرين: أحدهما: أنَّه لما كان المثبت في النفي أقل من نصف المنفى نحو: ماجاءني أحد إلا زيدا. حمل فيه الإثبات على النفي. وفيه نظر.

٩ ــ ويقول عند ا لحديث عن الحال(٢):

واشتراط الزمخشري وابن الحاجب أنها مؤكدة لجملة إسمية يبطل بما ذكر.

(١) الشرح . ص ٥٩٢.

(٢) الشرح . ص ٥٦٧.

١٠ ــ ويقول في باب الترخيم بعد أنْ عرف الشارح الترخيم في اللغة والإصطلاح:

وأما في غير النداء فيجوز عند سيبويه[١] أن يرخم الشاعر كل اسم يجوز ترخيمه في النداء للضرورة على لغتي الترخيم كقوله:

ألا أضحت حبالكـــم رمامـــا
وأضحت منك شاسعـــة امامــــا[٢]

والمبرد لايجيزه إلاّ على لغة الضم، وطعن في رواية البيت على هذا الوجه. وراه:

وماعهدي كعهدك يا اماما

وهو تعسـف.

الثالث: موقفه من ابن معطي:

كان ابن جمعة القواس مُجِلاّ وموقرا لاستاذه ابن معط، وقد عارض ابن معطى في عدة مواقف، وكان يعبر عن هذه المعارضة بتعبيرات تدل على احترامه للمصنف.

فمرة يقول: وفيه نظر، وأُخرى ينتحل الأعذار لابن معطي، ويتصور أنه قد سبر غور نفسيته، وأنه أراد أن يقول كذا.. بينما كان اسلوبه مع الاخرين من العلماء به شيء من الحدة والقوة فكان يقول، وهذا تعسف، وقد غلط أو أخطأ فلان إلى غير ذلك.

---

(١) سيبويه ٣٤٢/١.
(٢) القائل : جرير وهو من الوافر.

وهذه بعض النماذج لاعتراضات الشارح على المصنف وكيف عبر عن هذه الاعتراضات

(١) **يقول ابن معط في التعدي واللزوم:** فالحرف حتما ليس عنه يفصل. ويقول الشارح[١]: وهو ضربان: أحدهما لايجوز حذف حرف الجر منه نحو: مررت بزيد، ونزلت على عمرو إلاّ للضرورة. والتخفيف: لأنه من وجه كالجزء من الإسم لسده اتصال الجار بالمجرور. ومن وجه كالجزء من الفعل، لأنه به وصل معناه إلى الإسم ، فلو حذف لاختل معناه، وأما في الضرورة فقد جاء حذفه. ويقول: وإنما اطرد معها الحذف لأنهما موصولان لتقديرهما بالمصدر، فاستجيز فيهما الحذف لطولهما بالصلة، ومحلهما بعد الحذف إما الجر وهو رأي الخليل، وأما النصب فهو رأي سيبويه، لأنه لما حذف حرف الجر تعدى الفعل إليهما فنصبهما فقد ظهر أن قوله: فالحرف حتما ليس عنه يفصل في هذا القسم ليس على إطلاقه.

٢ ـ ويقول في باب النعت[٢]:

وقول المصنف: النعت كالمنعوت في الإمور العشرة إنما يريد أنْ يتبعه فيها في القسم الأول دون الثاني، ففي كلامه تساهل. ثم يوضح بعد ذلك أسباب هذا التساهل.

٣ ـ ويقول في موضوع الفعل بعد أن عرفه ابن معط بقوله.

والفعـــــل مادل علـــــى زمـــــان
ومصدر دلالـــــــة اقتـــــــران

(١) الشرح . ص ٤٨٦.

(٢) الشرح . ص ٧٤٨.

وبعد أن يشرح هذا البيت يعلق على رأي ابن معط فيقول: والأَوْلَى أن: يقال في حَدّه: بأنه كلمة تدل على معنى في نفسه مقترن بزمان معين من الثلاثة في أصل الوضع.

فقولنا: بزمان معين من الثلاثة يخرج به كل مادل من الأسماء على زمان لعدم دلالته على زمان محصل، وتدخل في أصل الوضع: الأفعال التي لاتتصرف.

٤ ــ ويعلق على قول ابن معط ولفظ غير المتمكن يعم: بقوله:
يريد أنه يعم المبنيات كلها، لأن المعرب لما كان هو المتمكن، كان المبني هو غير المتمكن، وفيه نظر. لأنه يدخل في غير المتمكن الفعل المضارع إلاّ أن يعني به المبني في الأصل.

٥ ــ ويقول في موضوع الجزم(١):
وآعلم أن الضابط الذي ذكره المصنف وهو قوله: وكل موضع عليه يعتقب إلى آخره، ذكره أبو على مع الذي قبله، ليس بضابط تام، لأنه ينجزم بما بعد فاء الجزاء.

٦ ــ ويقول ابن معط في موضع العلم: مرتجل مثاله محمد.
ويعلق ابن جمعة بقوله(٢): وقول المصنف: مرتجل مثاله محمد ليس بجيد، لأن محمداً ليس مرتجلا. أما أولا فلانه قد دخله الألف واللام....

(١) الشرح . ص ٩٣٨.
(٢) الشرح . ص ٦٣٦.

٧ ــ في النائب عن الفاعل: يقول ابن معط: في كل ماض صح.

فيعترض عليه ابن جمعه: ويقول[١] ليس على إطلاقه، لأن صحيح العين كضرب، ومعتل الفاء كوعد، ومعتل اللام كرُمي، ومعتل العين واللام شُوِيَ، مشتركة في هذا الحكم. ويمكن أن يعتذر له، بأنه استغني بالمثال في قوله ضربا، عن الإحتراز منها.

وبعد: هل أتى ابن جمعه بجديد؟ ، وهل كانت له استدركات وتوضيحات على المصنف؟ هل كانت له آراء جديدة؟ وهل أضاف جديدا لألفية ابن معط؟ أقول: لقد أضاف جديدا، ووضح غامضا، وأزال لبسا، وصحح أُمورا كانت ألفيه ابن معط بحاجة ماسة إليها، حتى تظهر بالكمال والنضج التي هي فيه. وهذه بعض النماذج مما أتى به ابن جمعه.

١ ــ استدراك ابن جمعه على ابن معط في نوني التوكيد. فيقول[٢]:

وآعلم أن المصنف لم يذكر حكم النونين في موضع من الكتاب، ولابد من الإشارة إلى ذلك، ويتعلق بيانها بثلاثة فصول:

الأول:

أنهما يدخلان في المستقبل في ثمانية مواضع: الأمر والنهي والدعاء والإستفهام والتمني والتحضيض وجواب القسم والشرط المؤكد بما وما عداها.

---

(١) الشرح . ص ٧٧٧.

(٢) الشرح . ص ٣٦٦.

الثاني: كل موضع تدخل فيه الثقيلة تدخل فى الخفيفة، إلاّ فعل الإثنين وجماعة المؤنث على الأصح، لئلا يلتقى ساكنا على غير حده.

الثالث: الوقوف على نون التوكيد: أما الشديدة فحكمها حكم غيرها من الحروف، وأما الخفيفة فإن انفتح ماقبلها، أبدلت ألفا كقوله تعالى﴿لنسفعاوليكونا﴾[1] تشبيها لها بالتنوين، لسكونها وانفتاح ماقبلها، وإنْ آنضم وآنكسر حذفت قياسا على تنوين المرفوع والمجرور.

فاكمل ابن جمعه هذا النقص وتحدث عنهما حديثا مفصلا وواضحا.

٢ ــ يدافع ابن جمعه عن ترتيب ابن معط للفصول والأبواب فى كتابه فيقول[2]:

فى حديثه عن الحال: الحال من التحول وهو التنقيل والتغيير، وتذكر وتؤنث، وإنما ذكرها بعد الظرف، لقوة شبهها به، لأنها تقدر بفى، وتعمل فيها المعانى كالظروف، ولها شبه بالصفة من حيث أن كل واحد منها لبيان هيئته ...

٣ ــ وفى حديثه عن الحال :

ذكر ابن معطى خمسة شروط، وأضاف ابن جمعه شرطين آخرين فيقول[3] ولم يذكر المصنف الشرطين الأخيرين. والشرطان هما: وسادسهما: أن تكون جوابا لكيف، وقد تقع فى موضع الحال.

---

(١) سورة يوسف آية ٣٢.

(٢) الشرح . ص ٥٥٣.

(٣) الشرح . ص ٥٥٥.

كقوله تعالى : ﴿كيف تكفرون بالله﴾[1] اى معانديه تكفرون.

وسابعها: أن تقدر بفى لشبهها بالظرف فى التنقل، وتفارقه بأن الحال هو ذو الحال فى المعنى، والظرف ليس بالمظروف، وبأن الحال لايتقدم على العامل المعنوى، والظرف يصح تقدمه عليه كقولهم: كل يوم لك ثوب.

٤ ــ ويقول تعليقا على قول ابن معطى فى العلم :

ثم الــــذى فى النـــاس منـــه مفـــرد

مرتجـــــــل مثالـــــــه محمـــــــد

فبعد أن أصدر حكمه على قول ابن معطى هذا بأنه ليس جيدا، يعود بأسلوب جميل ليخرّج هذا الخطأ فيقول[2]:

وقيل: ليس مراده أن محمدا مرتجل، بل مراده أن محمداً تمثيل للمفرد. والتقدير: ثم الذي فى الناس منه مفرد مرتجل. أي من المفرد: مرتجل فيكون قوله: مثاله محمد تمثيل للمفرد الذى المرتجل منه لا بالمرتجل. ومع أن فى هذا التخريج تكلفاً ، إلاّ أنّه على حق فعالم كابن معطى لا يفوته أنّ محمدا غير مرتجل.

٥ ــ وفى بان إنَّ وأخواتها وكسر همزة إن يقول[3]:

وزيف هذا القول بان المحكى بالقول هو نفس القول، فيكون: إنى أحمد الله هو نفس القول المضاف إليه أول، فيكون الإخبار فى المعنى عن. أول إنى أحمد، وهو الهمزة باعتبار الحروف، وإنى باعتبار الكلمات وهو باطل.

---

(١) سورة البقرة آية ٢٨.

(٢) الشرح . ص ٦٣٧.

(٣) الشرح . ص ٩٣٩.

٦ ــ **ويقول تعليقا على ابن معط فى قوله فى باب لا النافية:**

وآنصب أو آرفع بعد واو عطفا
وإنْ تكرر لافكن مستأنفا
تقول لاحول ولا قوة لى
ستة أوجه بهذين اجعل

قوله: ستة أوجه: الصواب أن يقول خمسة أوجه. ثم يعلل سبب ذلك ويعددها.

٧ ــ **ويعلق على المصنف بقوله:**

إن للنداء مرتبتين: بعيد وقريب..

فيقول: والأوْلَى أنْ يقول: مراتبها ثلاث.

ولابن جمعه مواقف أخرى ذكرتها فى حديثى عن ابن معط وآرائه النحوية، وعن مذهبه النحوى أيضا.

وإنْ أُخذ على ابن معطى عيب فهو نظمه الألفية على بحرين الرجز والسريع.

وكذلك بعض الهفوات البسيطة مثل استعماله لفظة«غير» معرفة، فأدخل عليها أل التعريف مع اجماع النحاة على أنها لاتعرف.

فيقول[1] مثلا: تنزلة منزلة الجزء من ذلك الغير. وقد عبر ابن جمعه عن استغرابه واستهجانه لهذا النمط فى تأليف الألفية على بحرين بقوله: وهذا النمط الذى ارتكبه ابن معطى. فاختياره(ارتكبه) يوحى بعدم موافقته على

---

(١) الشرح . ص ١٢٣١.

هذا النهج، وأنه منهج غريب، مخالف لكل ماعتادت عليه الأذن العربية من سماع القصيدة على بحر واحد.

مصادر الكتاب:

لم يكن ابن جمعه القواس كما ذكرت سابقا مجرد ناقل لآراء غيره من النحاة، بل كان يأخذ الرأى ويناقشه. فإن كان صحيحا كما يعتقد هو دلل على صحته، وإنْ كان ضعيفا دلل أيضا على ضعفه. وكانت له شخصية مستقلة، وقدرة على المناقشة والاستنباط وإصدار الأحكام على غيره من العلماء. والقارىء للشرح يرى شخصية ابن جمعه فيه، حتى لاتخلو صفحة من صفحاته من شخصيته. ولذا فأنا اعتبر ابن جمعه عالما نحويا بارعا لايقل عن الأخفش والمبرد والكسائى.

ومن خلاله أيضا استطعنا أن نتعرف على المصادر الهامة فى تكوين كتابه، من حيث المادة النحوية. ومن هذه المصادر الهامه:

سيبويه وكتابه، والبصريون وكتبهم وعلماؤهم، والكوفيون وكتبهم وعلماؤهم، والبغداديون وعلماؤهم.

أما سيبويه المتوفى سنه ١٨٠ هـ فليس غريباً استشهاد ابن جمعه بارائه فإنه لم يأت كتاب في النحو لم يتعرض لآراء سيبويه، ولم يأخذ منه. فهو أول كتاب جامع في قواعد النحو والصرف، واعتبره الأقدمون الكتاب الذي ينبغي لكل دارس أن ينظر فيه ويأخذ من علمه.

وقال المازنى في كتاب سيبوية: من أراد أن يعمل كتابا كبيرا فى النحو بعد

كتاب سيبويه فليستح. ولذا فقد كان النحويون الكبار[1] يحملون هذا الكتاب ويروونه ويتدارسونه، ويرحل الطلاب لأخذه وروايته عن العلماء.

أما نحاة البصرة: فيعتبر ابن معط واحداً منهم، ولكنه مع إيمانه بمذهبهم إلاَّ أنَّه كان يبيح لنفسه أنْ يخرج عن مذهبهم فى بعض الآراء، وخروجه هذا لم يكن جديداً لدى العلماء. فقد سبقه غيره، ولحق به آخرون عندما خرجوا على مدارسهم ببعض الآراء. فالمازنى والمبرد والأخفش وغيرهم من أعلام المدرسة البصرية، ومع هذا فقد كانت لهم بعض الآراء المخالفة لآراء المدرسة البصرية. ولذا فليس غريبا ان يردد ابن القواس وابن معطي أعلام البصرة بكثرة فى شرحه كالخليل وسيبويه والأخفش والمبرد والمازنى.. وغيرهم، ولاداعى لذكر أمثله على ذلك، فالكتاب كله ملىء بهذا.

أما المذهب الكوفى: فلم يأخذ ابن القواس منه كثيرا، وقد أكثر من تكرار المذهب الكوفى أو الكوفيين، أو علماء الكوفه مثل الكسائى والفراء وثعلب، وكان تكراره هذا، لإثبات ضعف آرائهم والتدليل عليه. وقد كان ملما بآراء غيره، فكان يعرض الآراء المختلفة فى المسألة النحوية، ثم يناقشها مناقشة علمية ليصدر بعد ذلك الحكم الذى يراه. ولم يقف ابن القواس عندآراء أعلام البصريين أو الكوفيين، فقد تجاوزهما إلى معرفة آراء عدد آخر من النحاة اعتمد عليهم فى شرحه مثل: عبد القاهر الجرجانى، ابن الحاجب، ابن كيسان، الجرمى، يونس..وغيرهم.

---

(١) ينظر في المصادر التالية: الإيضاح في علل النحو. تحقيق د. مازن المبارك، تسهيل الفوائد لابن مالك تحقيق: محمد كامل بركات، الخصائص لابن جنى تحقيق: محمد على النجار. سر صناعة الإعراب: تحقيق: مصطفى السقا، سيبويه. تحقيق: عبد السلام هارون: مجالس ثعلب ومجالس العلماء. المدارس النحوية ــ د. شوقى ضيف، المقتضب للمبرد.

أما مصادر الإستشهاد عنده فقد انحصرت في :ـ

١ ـ القرآن الكريم.

٢ ـ الحديث النبوي الشريف.

٣ ـ الأشعار والأمثال والأقوال العربية.

أما القران الكريم: فليس غريبا على هذا العالم أن يستشهد به، وأن يكثر منه، حتى لاتكاد تخلو صفحة من صفحات الكتاب من آية قرآنية. فقد حرص على تطبيق القاعدة النحوية على ماورد في القرآن الكريم. حيث أن عظمة كلام العرب، وسر خلوده لم يكن له أصل إلا بالقرآن الكريم. والكتاب مليء بالآيات القرآنية.

وليس هذا غريبا عليه، فقد كان مدرسا للقرآن الكريم، ومشتغلا في علومه، حيث كان معيدا للمذهب المالكي في الجامعة المستنصرية. وإنسان هذا عمله، يكون مطلعا على القرآن الكريم وعلومه.

أما الحديث النبوي الشريف: فقد كان موقف ابن القواس وسطا بين مذاهب النحاة، من حيث الإستشهاد بالحديث النبوي، فقد استشهد به ولكن بشكل مختصر وقد منع بعض النحاة من الإستشهاد بالحديث النبوي، لجواز رواية الحديث بالمعنى، ووقوع اللحن كثيرا بين الرواة، حيث أن قسما منهم لم يكن عربياً.[1] بينما الذين أباحوا الإستشهاد بالحديث قد اعتمدوا على أن تدوين الحديث، وكثيرا من الروايات، قد وقع في الصدر الأول للإسلام قبل فساد اللسان.

أما الرأي المعتدل، والذي يعتبر ابن القواس من الآخذين به، فقد قبلوا الأخذ

(١) التذييل والتكميل ١٦٨/٥، الخزانة ٨/١، دراسات في فقه اللغة : محمد الخضر حسين ص ١٢٤، الإقتراح ١٦.

بالحديث النبوي إذا ثبت صدوره عن النبي صلى الله عليه وسلم باللفظ، ونقل بالطرق الصحيحة المعتمدة، لأن قسما من كلامه عليه السلام نقله الرواة باللفظ بقصد بيان فصاحته وبلاغته كالأمثال النبوية.

أما الأشعار العربية، فقد كانت ميزة من أبرز ميزات هذا الشرح، حيث لم تخل قضية نحوية إلاّ وقد استشهد بالعديد من الشواهد، حتى بلغ مااستشهد به الشارح من الأبيات الشعرية الكاملة وأنصاف الأبيات، أو بعض كلمات من الشاهد الشعري مايزيد على الألفين.

وكأني بالشارح بالأضافة إلى معرفته الواسعة بالقرآن الكريم وعلومه، كان ذا معرفة واسعة بالشعر العربي، حتى أن بعضا من هذه الأشعار لم ترد في كثير من كتب النحو العربي.

أما الأقوال والأمثال العربية: فلم يكن متزيدا منها، فقد ذكر عدداً قليلا منها، وكان ذكره للمثل إمّا رغبة في دفع ملل، أو لتثبيت قاعدة.

تسمية الكتاب:

لقد سمى ابن معطي ألفيته بالدرة الألفية ونص على ذلك بقوله:

نحويـــــــة أشعارهـــــــم المرويـــــــة
هذا تمـــــام الـــــدرة الألفيـــــة

وجاء بعده الشراح، واختار كل شارح اسما لها، فابن الخباز: إختار لها اسم: «الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية». وجاء محمد بن أحمد أبو بكر الاندلسي ليختار لها اسما آخر هو «التعليقات الوفية بشرح الدرة الألفية».

ونظرة إلى شرح ابن القواس، وإلى النسخ الموجودة لدينا، نرى أن النسخة الأصليه (ص) قد سمّت المخطوط ب:

هذا كتاب شرح ألفية ابن معطي المسمى «بالمباحث الخفية في حل مشكلات الدرة الألفية». وهو اسم طويل يصعب حفظه، وإن حفظه الإنسان فسينساه مرة أُخرى.

ونرى نسخة تركيا تحمل اسم: شرح ألفية ابن معطي لعبد العزيز بن جمعه الموصلي.

ثم نرى نسخة القاهرة تحمل اسم: كتاب شرح الألفية في علم العربية تأليف الشيخ الامام عبد العزيز بن جمعه الموصلي.

وبمقارنة هذه النسخ الثلاث نجدها قد اتفقت على شرح الألفية أو شرح ألفية. وبما أن الأصل (ص) سمته: شرح الفية ابن معطي، ولسهولة حفظه، وسرعة ارتباطه في الذهن، أُسجل هذا الإسم المختصر عنوانا للشرح. وقد كان ابن القواس موفقا في هذه التسمية لسهولته ووضوحه ولسرعة ارتباطه في الذهن خاصة وقد ارتبط بأذهان الناس شرح ألفية ابن مالك، وأخذ يتردد على لسان كل دارس للعربية.

....

أهمية الكتاب:

من الظواهر اللافتة للأنظار، أن الدراسة النحوية في عصر ابن معطي، وعصر بن جمعه لاتقوم على الدراسة التخصصية، فالعالم أو المفكر لايعد عالما أو

مفكرا إلاّ إذا أحاط بثقافة عصره في شتى المواد والعلوم المختلفة، ولذا فإن من العسير جدا، فصل الدراسات النحوية عن الدراسات الأخرى، لأن النحو مادة أساسية لايستغنى عنها في الدراسات الدينية والأدبية، ولأن طابع العصر يلزم ذلك. بأن يكون العالم ملما بعلوم عصره. ونظرة إلى مؤلفات العلماء الذين عاشوا في هذا العصر، نجد أنهم قد كتبوا في مختلف العلوم، كانوا يقومون بتدريس الفقه والقراءات، مع اشتهارهم بعلوم النحو، وكانوا يقومون بتدريس النحو والصرف والبلاغه والعروض. مع اشتهارهم بالعلوم الفقهية. فليس غريبا على شيخنا أن يكون عالما في النحو والأدب والفقه وغيرها من العلوم.

وعودة إلى كتابنا ــ شرح ألفية ابن معطي ــ فإن الناظر إلى هذا الشرح الذي قام به عبد العزيز بن جمعه الموصلي على ألفية ابن معطي يمكن أن يشير إلى الخصائص التالية:

ــ كانت الألفية، وكان الشرح تبعا لها، شاملة لمختلف أبواب النحو العربي في كلياته وفي جزئياته، وكانت تتبع نظام التعميم ثم التخصيص، فهي تعرض لأنواع الكلام الثلاثة من إسم أو فعل أو حرف، ثم تعود لكل واحد منها بالتفصيل، وذكر الجزئيات. وهذه هي الطريقة التي تتبعها أغلب كتب النحو القديمة.

ــ لم يكن ابن جمعه في شرحه ناقلا أو جامعا لآراء غيره، يقدمها للدراسين. بل كانت له مقدرة فائقة في التعليل والترجيح، كما تظهر أحكامه على حظ كبير من السداد والقبول، شأن العالم المعتمد بعلمه، المتأكد من صحة قوله، وتصويب رأيه وعمق ادراكه، وتمكنه من الفهم. وإذا كان شرح ابن جمعه حافلاً بالإستشهاد بأقوال النحاة، وما نقله من غيره من شواهد واحكام،

فإن الكثير ليشهد بأنه لم يكن مجرد ناقل لآراء شيوخه، فهو يناقشهم، ويقارعهم الحجة بالحجة، ولايتردد في إبداء رأيه ولو كان مخالفا لآراء من نقل عنهم، ويخرج عليهم، ولايحجم عن تأييد أقوالهم واستحسانها، وتقبيحها واستبعادها، حتى كانت أقواله وأحكامه وآراؤه إلى جانب أقوال شيوخه وآرائهم. وكذلك الحال مع المصنف ابن معطي.

وفي أبواب : آراء ابن معطي النحوية، وآراء ابن جمعه النحوي نماذج كثيرة على ماذكرنا، ولاداعي لتكرارها خوفا من الإطالة.

ـ ويقلب ابن جمعه القواس المعانى المختلفة للمفردة الواحدة، فيتعرض لها العرض المعجمي للمدلولات المتباينة، وقد يثري الجانب اللغوي من البحث، ويدفع الملل عن الدارس، حينما يخفف عنه عناء متابعة الآراء النحوية ومناقشتها، والتعليق عليها، والأمثلة على ذلك كثيرة.

ـ ففي باب تعدي الأفعال ولزومها يقول[1]: التعدي هو التجاوز في الأصل، يقال عدا فلان طوره أي تجاوزه، وفي الإصطلاح: التعدي هو مانصب المفعول به أي يتوقف فهم معناه على متعلقه غير الفاعل لأن الفعل الحقيقي ينقسم إلى متعدد وهو مانصب المفعول به. وإلى لازم وهو مالا يتجاوزه الفاعل إليه.

ـ ويقول في تفسير بيت الألفية:

فقـــلت غيـــر آمـــن من حاسد
أو جاهـــل أو عالـــم معانـــد

(١) الشرح . ص ٤٧٥.

غيرآمن: حال، وصاحبها: التاء في قلت، فكأنه قال: خائفا، إذْ غير الآمن لايكون إلاّ خائفا، لأنه نقيض الأمن. والحاسد: هو الذي يتمنى زوال نعمة المحسود، وانتقالها إليه، وقيل: هو الذي يتمنى زوال نعمته مطلقا.
والغابط: هو الذي يتمنى أن يكون له مثل ذلك مع عدم الزوال، والمعاند الذي يمتنع من الإنضمام إليك.. وهذا التفسير يشير إلى ثقافته، بل وتخصصه بالعلوم الشرعية.

— ويقول [1] في باب الترخيم شارحا لبيت ابن معطي:

ثم إذا زاد المنـــــادى العلـــــم
علـــى ثلاثـــة فهـــو يرخـــم

فيقول: الترخيم من خصائص النداء وفي غير ضرورة، وفي معناه اللغوي وجهان: أحدهما القطع، ومنه رخمت الدجاجة إذا قطعتها، والآخر التسهيل والتليين وهو من صفاء الصوت، والنطق ومنه قول ذي الرمة:

لهـــا بشر مثـــل الحريـــر ومنطـــق
رخيـــم الحـــواش لاهـــراء ولانـــزر

وأما في الإصطلاح: فهو عبارة عن حذف آخر الإسم المنادى المبني تخفيقا على جهة الإعتباط، وآختص بالنداء.

— ورغبة في عدم إرهاق الطلاب في البحث عن الكلمات الصعبة، والأسماء الغريبة كان يشرح الكلمات والشواهد التي ياتي بها، ولاأكون مبالغا إنْ قلت إنّه يكاد أن يتفرد بهذا الجانب . ومقارنة مع شرح ابن الخباز نجد أنه تفرد

---

(١) الشرح . ص ١٠٧٤.

عنه بالشرح والتوضيح للأمثله التي يأتي بها، أو التي أتي بها ابن معطي في ألفيته فيقول[1] مثلا في باب العلم:

العلم الذي لغير الأناسي ضربان: أحدهما للحيوان وهو إمّا شخصي أو جنسي وذلك كأعوج ولاحق لفرسين، فأعوج علم على فرس مشهور، كان لبني هلال وإليه تنسب الخيل الأعوجيات، ولاينصرف للعلمية ووزن الفعل، وهو منقول من الصفة المشتقه من العوج. ولاحق: علم لفرس كان لمعاوية.

وشدقم وعلقم لفحلين من الإبل، فشدقم كان للنعمان بن المنذر وهو من الشدق وميمه زائدة مثل زرقم، وإليه تنسب الإبل الشدقميات، وخطة وهيلة لعنزين، وضُمْرَان: اسم لكلب، وكساب لكلبة.. وأسامة: للأسد، وثعالة: للثعلب، وأبي براقش: لطائر،وابن داية: للغراب.

ويقول[2] ابن معطي في وزن الرباعي:ـــ

وللرباعـــــي قمطـــــر سلـــــهب
وزبـــــرج ودرهـــــم وجخـــــدب

فيفسِر هذه الكلمات ويقول: قمطر: هو وعاء الكتب، وقيل الشديد، ومنه قوله تعالى: ﴿يوما عبوسا قمطريرا﴾ وسلهب: للطويل . وزبرج: هو الذهب، وقيل النقوش المختلفه الألوان، وقيل السحاب الأحمر... وجخدب وبرثن: وقيل أن جخدبا صفة وهو الضخم، واما الصفة فهر جرشع وهو العظيم من الإبل.

يضاف إلى هذا أن بيت الشعر الصعب كان يشرح معانيه ويعرب بعض الكلمات الصعبة فيه. فيقول في بيت الشاعر التالي:ـــ

(١) الشرح . ص ٦٣٥.
(٢) الشرح . ص ١١٧٦.

رب رفـــــد هرقتــــه ذلك اليـــــو
م وأسرى من معشر أقيـــــــــال

فهرقته صفة لرفد، والعامل محذوف، وكذا من معشر: صفة لأسرى، لأنه معطوف على رِفد، ولايتعلق بأسرٍ لئلا يبقى معمول رب بلا وصف، والرفد: القدح العظيم يقرى به الضيف، وأقيال: جمع قيل وهو العدو، وقيل جمع قيل وهو الملك من ملوك حمير، وأصله قيّل بالتشديد.

وفي موضع آخر نراه يشرح بيت الشعر الشاهد نحو:

عُلِيْـــــنَ بكديـــــون وأشعـــــرن كرة
فهـــــن إضاء صافيـــــات الغلائـــــل

فهن: ضمير الدروع، وإضاء: جمع إضاة وهو الغدير. شبه الدروع لصفائها بالغدير مبالغة، والكديون: دردي الزيت، والكرة: البعر.

ــ ولم يكتف ابن جمعه بشرح المعاني اللغوية فقط، بل تعداها إلى المعانى البلاغية. فذكر المعانى المستفاده من الإستفهام، والأمر والنهي. فيقول[1] مثلا وآعلم أنه لافرق بين لام الامر والدعاء، والنهي والدعاء، من جهة اللفظ والعمل به، بل الفرق من جهة المعنى، لأن طلب الفعل مطلقا إن كان على جهة الإستعلاء فهو أمر، وإن كان بالعكس فهو دعاء، وإن كان التساوي فهو آلتماس.

ــ ولإشعار القارىء بالراحة بعد طول عناء، أثناء مرافقته في مناقشته للقضايا العلمية والمنطقية، وحتى يخفف عنهم هذا الجهد، كان يسرد قصة طريفة بين الحين والحين فيقول[2]: في تفسير عبارة تحت رأسي سرج، وعلى ابيه درع:

(١) الشرح . ص ٣١٩.
(٢) الشرح . ص ٨١٨.

يقول.. ومن كلامهم تحت رأسي سرج وعلى أبيه درع، قالته امرأة يقال لها الزرقاء لتأبط شراً لأنه كان يتردد إليها، وكان لها ابن قد قارب الحلم، فتوعده بالقتل فقالت أمه لتأبط شرا، إنه من شياطين العرب، ولقد علقته وتحت رأسي سرج، وعلى أبيه درع في ليلة حرب، وأنت أحب إليّ منه فاقتله قبل أن يقتلك.

ــ ثم يروي قصة أخرى أكثر طرافة من الأولى فيقول[1] في تفسيره المثل: سرعان ذا إهالة:

واختلف في أصل المثل: فقيل إنّ بعض العرب من الحمقى، اشترى شاة هزيلة يسيل رغامها من أنفها، فقالت أمه: سرعان ذا إهالة. وقيل إن إعرابيا طلب من راع شاةً سمينة ليشتريها، فجاءه بشاة يسيل رغامها، فقال: أين ماطلبت منك؟ فقال ألا ترى شحمها يسيل من منخريها؟ فقال له: ذلك. وقيل: كان لرجل نعجة هزيلة يسيل رغامها فقيل له: مالذي يسيل؟ فقال ودكها. فقال له السائل: سرعان ذا إهالة.

ــ ويسلك ابن جمعه اسلوبا تربويا حديثا في طرق التدريس والشرح، فبعد أن ــ يتعرض للقضية النحوية بالشرح والتفصيل، دون أن يترك نقصا في شرحها، وهو يشعر أنه قد أتى بالكثير، ولم يترك نقصا فيها، وأنه يصعب على الطلاب متابعته، والإلمام بكل ماجاء. يلجأ إلى تلخيص الموضوع بكلمات موجزة معبرة عن الشرح الطويل الذي شرحه. وهذا هو الأسلوب التربوي الحديث في طرق التدريس. فيقول في موضوع الإغراء والتحذير، وحذف العامل، وبعد الشرح المطول يقول[2]: وتلخيص المعنى.. الحق قبل الليل، كأن الرجل والليل

---

(١) الشرح . ص ١١٧٠.

(٢) الشرح . ص ٤٩٥.

يتسابقان إلى أهله. فأمره أن يسابق الليل ليكون عند أهله قبله. وقيل: التقدير بادر أهلك واسبق الليل. والفعل الناصب للاول والثاني يقدر قبل المنصوب، كما ذكر في التمثيل، لأنه اسم ظاهر.

ويقول(١): بعد حديث طويل عن المصدر، حيث يلخص كل ماقيل بعبارات قصيرة موجزة، تشبه إلى حد كبير الكتب الحديثة، عندما تنهي البحث بذكر القاعده أو الخلاصة فيقول:

واعلم أن تلخيص هذا البحث أن يقال: حذف الفعل الناصب للمصدر على ضربين جائز وواجب: أما الجائز فكقولهم: خير مقدم، ولمن وعد ولايفي: مواعيد عرقوب، ولمن غضب على من لايلتفت إليه: غضب الخيل على اللجم.

وأما الواجب فينقسم إلى سماعي وقياس. فالسماعي ليس له ضابط يحصره. نحو: سقيا ورعيا، والقياس ماله ضابط كلي يعرف منه.

ــ وفي باب «معاني الأدوات» وبعد أن تكلم عن جير وفصل فيها، وقبل أن ينتقل إلى شرح أداة أُخرى لخص ماسبق فقال(٢):

«وقول المصنف جير وأي مثل نعم: يريد أنهما مثل نعم في التصديق، أما جير فلايصدق بها إلا في الخبر، وأما أي فيجاب بها كما يجاب بنعم.

ــ تقريب المعاني والمصطلحات بألفاظ جميلة سهلة قريبة من النفس،

---

(١) الشرح . ص ٥٣٦.
(٢) الشرح . ص ١١٣٩.

فيصف القضايا النحوية بألفاظ يصعب نسيانها، وهذا يدل على حساسية الشاعر المرهفة، وعلى تذوقه العالي للألفاظ. فيقول في باب التعدي واللزوم:

ثم السابع من الأفعال المتعدية، إلى ثلاثة مفاعيل، وهو غاية ماتتعدى إليه الأفعال، لأن التعدى بحسب اقتضاء الفعل للمفعول، وتوقف فهمه عليه، فإن اقتضى محلا مخصوصا، كان متعديا إلى واحد، وإن اقتضى آخذ ومأخوذا، نحو أعطيت، أوصفة ومحلا نحو علمت، كان متعديا إلى اثنين، وإن اقتضى مصير عالم بنسبة مركبة نحو: أعلمت زيدا عمرا فاضلا، تعدى إلى ثلاثة.

ـ وللترويح على الدارسين، ولإعطاء نماذج تحتذى عند الإعراب، كان يعرب بعض الشواهد النحوية فيقول: في باب الإختصاص.. كقولك: نحن العرب أقرى للنزل

فنحن: مبتدأ، وأقرى: خبره، والنزل: إما جمع نازل وهو الأضياف، أو مايعد للنزيل، والعرب: منصوب لفعل مصدر واجب الإضمار. فإنه قال: أعنى أو أخص.

ـ ولاننسى أن أهمية الكتاب أيضا ترجع إلى ماورد فيه من آراء نحوية من ابن معطي وابن القواس، وأنهما في مصاف العلماء الأفذاذ، وقد ذكرت بعض النماذج لآرائهم النحوية، ولاداعي لذكرها.

ـ ومن الاشياء الهامه التي جعلتني أعكف على هذا الكتاب، أنه وحتى تسجيل رسالتي ٥ /١٠ /١٩٧٨ في جامعة القاهرة لايعرف الناس شيئا عن ابن معطى وعن ألفيته بشكل حاص الا القليل فهناك الطناحي الذي تعرض للألفيه من خلال تحقيقه لكتاب: «الفصول الخمسون» لابن معطي.

القسم الثاني

١- وصف المخطوطات
٢- منهج البحث
٣- التحقيق

وصف المخطوطات:

تمكنت بعد البحث والتنقيب من العثور على نسخ ثلاثة لشرح ابن جمعه القواس. وهذا وصف موجز لها:ـ

النسخة الاولى:

وهي الموجودة في مكتبة حسين جلبي بمدينة بورصة التركية وتحمل رقم ١٠٧٣، وقد اعتبرتها الأصل في عملي للأسباب التالية:ـــ

١ ــ أنها أقدم النسخ الموجودة، حيث تم نسخها سنة ٦٩٠هـ.

٢ ــ أن هذه النسخه قد نقلت حرفيا عن نسخة منقوله عن الأصل التي كتبها بيده الشارح عبد العزيز بن جمعه الموصلي. حيث ذكر الناسخ هذا النص.

«نقلت جميع هذا الكتاب، وهو الكتاب الموسوم بالمباحث الخفية في حل مشكلات الدرة الالفية من نسخة عليها بخط المصنف رحمه الله تعالى عبد العزيز بن جمعه بن زيد الموصلي».

٣ ــ إن هذه النسخة من أفضل النسخ الموجودة من حيث: الضبط، وعدم النقص، وتمامها، وكمالها من جميع الوجوه. وقد رمزت لها بالرمز(ص) نسبة لمدينة بورصة التركية.

وقد وجد على مغلف النسخة مايلي:ـــ
هذا كتاب شرح ألفية ابن معطي، المسمي: بالمباحث الخفية في حل مشكلات الدرة الألفية. تأليف العلامه: عبد العزيز بن جمعه بن زيد الموصلي.
وقد بدأت الصفحة الأولى من المخطوط بالتالي:ـــ
بسم الله الرحمن الرحيم، لا إله إلاّ الله، عدة للقائه، محمد خير رسله وخاتم أنبيائه. قال العبد الفقير الراجي رحمة ربه عبد العزيز بن جمعه بن زيد النحوي الموصلي المالكي، عفا الله عنه.

الحمد لله بارىء النسم، ومفيض النعم، وموجد الكائنات من العدم، وله الشكر على ماوفقنا لنعمل مالا نعلم، ربنا الذي علم بالقلم، علم الإنسان مالم يعلم، والصلاة على سيد المرسلين محمد أشرف من أقلته قدم، وعلى آله وصحبه الهادين، مصابيح الظلم وبعد...
ومسطرة المخطوط ٢١ × ٢٧ سم، وفي كل صفحة «٢٥» سطرا، وفي كل صفحة مايقارب الست عشرة كلمة. ويقع المخطوط في ٢٦١ ورقة. وقد كتبت بخط نسخي جميل ومقروء. إلاّ أن الصفحة الأولى قد تأثرت بالتقلبات الجوية، فبدت بعض كلماتها غير واضحة، وسهل معرفة هذه الكلمات غير الواضحة بمقارنتها مع النسخ الأخرى.

وفي الصفحة الأخيرة من المخطوط كتب مايلي:ـــ
نقلت جميع هذا الكتاب من نسخة بخط الشيخ الإمام العالم العلامة، صدر الدين المالكي عفا الله تعالى عنه، وشاهدت بخطه على نسخته ماصورته: نقلت جميع هذا الكتاب وهو الكتاب الموسوم بالمباحث الخفية في حل مشكلات الدرة الألفية، من نسخة عليها بخط المصنف رحمة الله عليه ماصورته: فرغ من تأليفه العبد الفقير إلى رحمة الله تعالى عبد العزيز بن جمعه

ابن زيد الموصلي المالكي، عفا الله عنه وعن والديه، وعن جميع المسلمين. وأسأل الله الذى لايخيب قاصده، ولايضل مسترشده، أن ينفع به في الدنيا والآخرة، إنّه ولي الخيرات، ومسع الجود والبركات، ومنه تطلب الحسنات. وكان ذلك في السادس والعشرين من شهر رمضان المبارك سنة تسعين وست مائة من الهجرة النبوية. صلوات الله على صاحبها وسلامه.

وبخطه أيضا ماصورته: قرأ عليّ هذا الجزء والذي قبله، الشيخ الإمام العابد الصالح المقرىء محمد بن عبد الله بن يحيى اليمني، نفع الله به في الدنيا والآخرة، قراءة بحث واتقان، مع مباحث اتفقت في أثناء القراءة والبحث والاطلاع على مافيه من المسائل، وذلك في مجالس آخرها ثامن شوال من سنة ثلاث وتسعين وستمائة بمحروسة بغداد، حماها الله تعالى عن الآفات. وكتب العبد الفقير عفا الله عنه.

وكانت النسخة مكتوبة بالحبر الأسود، أما أبيات ألفية ابن معطي فقد كتبت بالحبر الأحمر.

النسخة الثانيــة:

وهي نسخة القاهرة. وقد رمزت لها بالحرف (ق)، وتقع في ٢٥٠ ورقة من القطع الكبير، ومسطرتها٢١ × ٢٧ سم، ويقع في كل صفحة «٢٦» سطرا، وفي كل سطر مايقارب العشرين كلمة. وقد كتبت بخط نسخي جميل. وبالحبر الأسود، أما أبيات ألفية ابن معطي فقد كتبت بالحبر الأحمر.

وقد كتب على مغلف المخطوط: كتاب شرح الألفية في علم العربية تأليف الشيخ الإمام العلامة، وحيد عصره، وفريد دهره، عبد العزيز بن جمعه بن زيد

النحوي الموصلي، تغمده الله برحمته، وأسكنه بحبوحة جنته، بمنته وكرمه. والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

علقه لنفسه العبد الفقير الى الله سبحانه، الراجي عفو ربه وغفرانه. الشافعي البصري، غفر الله له ولوالديه، ولجميع المسلمين. وأعتقد أن يداً قد امتدت، فأزالت اسم المالك.

وكتب على الجانب الأيسر السفلي من الورقة: ملكه من فضل ربه الغني السيد عمر السيد عثمان الحنفي عفا الله عنه. وفي أعلى الصفحة رقم ترتيبها في مكتبة الايسكوريال وهو (GOD G) وكذلك في أسفل الصفحة . وعلى الجانب السفلي الأيمن كتب عبارات بلغة أجنبية.

اما الصفحة الاولى من المخطوطات فقد بدأت ب:

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما، اللهم سهل ويسر.

قال العبد الفقير إلى رحمة ربه، عبد العزيز بن جمعه بن زيد اللغوي الموصلي، عفا الله عنه: الحمدلله بارىء النسم، ومفيض النعم، وموجد الكائنات من العدم، وله الشكر على ماوفقنا لنعلم مالا نعلم، وبالذي علم بالقلم، علم الإنسان مالم يعلم، والصلاة على سيد المرسلين محمد أشرف من أهله قدم، وعلى آله وصحبه الهادين مصابيح الظلم. وبعد: فإن بعض الإخوان ممن تجب متابعته وكان يقرأ كتاب الدرة الألفية، نظم الإمام العلامة يحيي بن معط برد الله مضجعه وشكر سعيه، وكنت أذكر له في اثناء ذلك مباحث تتعلق بمسائل، مع زيادات استفدتها من شروحه المتقدمة وغيرها، فالتمس مني أن أثبتها في كتاب،

ليكون كالتذكرة له، وقد كان في الشروح كفاية، إلا أنني فقلت ذلك حسب مااقتضاه رأيه. والله الموفق وعليه التكلان.

قال المصنف رحمه الله:

يقـــول راجـــي ربـــه الغفـــور
يحيـــى بن معـــط بن عبـــد النـــور

وينتهي المخطوط بقول الناسخ:

فرغ من نسخه أفقر عبيد الله.. إلى رحمة الله تعالى ــ الشافعي المصروي، غفر الله له ولوالديه، ولمن نظر فيه، ولمن دعا له ولجميع المسلمين. في نهار الخميس تاسع عشر من شوال سنة ثلاث وست وسبعماية. وأظن أنها ثلاث وعشرة وسبعماية. حيث أن الكلمة الواقعة مابين ثلاث وسبعماية غير واضحة، وأقرب الأعداد اليها هو «عشرة» للمشابهة في الكتابة.

وفي نهاية الصفحة كتب الناسخ بيتين من الشعر هما:ــ

لاتحزنـــن علـــى الصبيـــان إذ ضربـــوا
والضرب يفنـــي ويبقـــى العلـــم والأدب
لولا المـــؤدب كان النـــاس كلهـــم
مثـــل البهائـــم لاعلـــم ولاأدب.

عفا الله عن كاتبه

ومن عيوب هذه النسخه: سقوط صفحات وسطور منها،وكتابة كثير من الكلمات غير الواضحة، والتي لايفهم المراد منها، والتي تصعب قراءتها.

النسخة الثالثة:

وهي النسخة التي حصلت عليها من المكتبة السليمانية في اسطنبول، والتي لم يرد لها ذكر في فهارس المخطوطات التي اطلعت عليها.
وتقع هذه النسخه في ٢٥٠ ورقة من الحجم الكبير، ومسطرتها ٢١ × ٢٧ سم ويقع في كل صفحة سبعة وعشرون سطرا، وفي كل سطر مايقارب العشرين كلمة. وتحمل الرقم ٣٢٧٩، وهي في مكتبة «لاللى» في المكتبة السليمانية.
وقد كتبت بخط نسخي واضح، وبالحبر الأسود، أما الألفية فقد كتبت بالحبر الأحمر. وقد رمزت لها بالحرف (ك). ويحمل مغلف المخطوط اسم الكتاب وهو:

شرح ألفية ابن معطي لعبد العزيز بن جمعه بن زيد النحوي الموصلي المالكي. وعلى الجانب الأيسر خاتم المكتبة مسجلا عليه رقم المخطوط في المكتبة، وتحت عنوان المخطوط ترجمة موجزة لابن معطي. ثم تلاه في الثلث الاخير من الصفحة قوله. ألفية ابن معطي في النحو. تأليف زين الدين الشيخ يحيى بن عبد المعطي المتوفي سنة ثمان وعشرين وستمائة وسماه بالدرة الثمينة. أولها:

يقـــول راجـــي ربـــه الغفـــــور
يحيـــى بن معـــط بن عبـــد النـــور

وأتمها سنة خمس وتسعين وخمسمائه. ولها شروح كثيرة. ثم يذكر الشراح. للألفية. وأما الصفحة الأولى منها فتبدأ بقوله:

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم. الحمد لله بارىء النسم، ومفيض النعم، وموجد الكائنات من العدم، وله الشكر

على ماوفقنا لنعلم مالم نعلم، ربنا الذي علم بالقلم، علم الإنسان مالم يعلم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، محمد أشرف من أقلته قدم، وعلى آله وصحبه الهادين، مصابيح الظلم وبعد:

وتنتهي النسخة بقوله: والحمد لله رب العالمين. فرغ من نسخه لنفسه، أفقر حبيب الله إلى عفوه، نفعه الله بالعلم الشريف، محمد بن اسحاق بن عبد الله الزجاجي المالكي، وذلك في ليلة سابع عشر من شهر رجب سنة ثمان وسبعماية. وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

وسمة بارزه على النسخ الثلاثة للمخطوطة: أن ألف المد كانت تحذف من لفظة: ثلاثة حيث تكتب كالرسم القرآني، وكذلك الألف الثالثة تقلب ياء مثل (كذى) بدلا من كذا. وسمة أُخرى أن النساخ لهذا المخطوط كانوا لايراعون الاملاء الصحيح، فاذا ورد الإسم منصوبا حذفوا الألف وكأنهم اكتفوا بالفتحة بدلا من الألف. ففي عبارة «ورد الإسم منصوبا» مثلا تكتب هكذا . ورد الاسم منصوب. وقد بذلت جهدي لإصلاح مثل هذا، وتصحيح الإملاء. وهي مليئة بالاخطاء الإملائية والإعرابية.

منهج التحقيق:

مما يؤسف له، أنني لم استطيع العثور على نسخ أُخرى للشرح الذي أعمل عليه مع طول البحث والتنقيب، إلا انني اكتفيت بالنسخ الثلاثة التي لدي. وقد قمت أولا بنسخ النسخة الأولى التي حصلت عليها، وهي نسخة معهد المخطوطات العربية في القاهرة.

وكما ذكرت في وصف هذه النسخة، فقد وجدت العديد من الأسطر غير

المقروءه، وغير الواضحة. يضاف إلى هذا أنني اكتشفت أن عددا من الصفحات قد سقطت منها هنا وهناك في أماكن متفرقة من المخطوط. ولما تمكنت من الحصول على النسخة الثانية والموجودة في المكتبة السليمانية في اسطنبول، استطعت أن أصلح الكثير من النقص فيما نسخته. وعندما عدت للمرة الثالثة إلى مدينة بورصة في تركيا للإطلاع على النسخة الأم، وجدتها كاملة دون نقص، واضحة لاعيب فيها سوى الصفحة الأولى منها، حيث أن الكلمات الواقعة في وسط الصفحة غير واضحة، مما جعلني أعيد النسخ عن النسخة الأصلية معتبرا نسخة بورصة التي رمزت إليها بالحرف(ص) هي النسخة الأم، ثم قمت بعد ذلك بما يلي:ـــ

ــ حرصت على أن يخرج النص سليما كاملا خاليا من العيوب، وواضحا في القراءة، فاعتبرت نسخة(ص) أصلا مقارنا النسخ الأُخرى بها، مشيرا إلى الخلاف بين (ص) والنسخ الأخرى، واضعا ماأُخذ من النسخ الأخرى بين قوسين كبيرين [ ] اشعارا أن مابين هذين القوسين ليس من النسخه الأصلية، وإنما هو من النسخ الأخرى، اتماما واكمالا للمعنى. وقد أغفلت الفروق الأخرى بين النسخه الأصلية، وقد رمزت للنسخة الأصلية بالحرف (ص) ولنسخة القاهرة بالرمز(ق) ولنسخة تركيا / اسطنبول بالرمز (ك).

ــ خرّجت بعد ذلك الآيات القرآنية الكريمة، وأعدت كل آية إلى السورة التي وردت في المخطوط مرتبة حسب السور.

ــ أما الأحاديث النبوية الشريفة: فقد خرجتها بأسانيدها وابوابها المعروفة في كتب الحديث النبوي الشريف.

ــ عملت بعد ذلك فهرسا للشواهد الشعرية: الأبيات الشعرية الكاملة، ثم أنصاف الأبيات، بعد أن نسبت هذه الشواهد لأصحابها، وإكمالها وتخريجها وذكر عروضها. وقد لاقيت صعوبة كبيرة في هذا، حيث أن هناك عددا من الشواهد كانت عبارة عن كلمة أو كلمتين. وقد أعانني الله على اخراجها وتدوينها في الهوامش بشكل يرضي القارىء ، ويعطيه صورة عن موطن الشاهد، والمراجع والكتب النحوية والادبية التي ورد فيها هذا الشاهد، ولم أكتف بالشاهد الذي ذكر لأجله البيت في المخطوط، فقد ذكرت الشواهد الأخرى في البيت لتكون الصوره واضحة أمام القارىء .

ــ أما الأعلام فقد بذلت جهدي في الترجمة لهم بشكل موجز، يوفي بالغرض ذاكرا حياته، ووفاته وأهم ماأنتج.

ــ أما الأعلام الأخرى ــ أسماء الأماكن وغيرها ــ فقد قدمت وصفا موجزا عنها بحيث تعطى صورة واضحة عن هذا العلم، وكان المصدر الأساسي لهذه المعلومات معجم البلدان لياقوت الحموي، وبعض المعلومات الجغرافية الحديثة.

ولما كانت الألفية قد نظمت نظما متصلا، فقد خلا الشرح من أي فاصل، فكأنها تبحث موضوعا واحدا متصلا. ولذا فقد لجأت إلى تقسيم الشرح إلى أبواب وفصول مثل: باب المبتدأ والخبر، باب كان وأخواتها، باب التعجب، نعم وبئس... ووغيرها

وقد وضعت هذه العناوين الجديدة بين قوسين إشارة إلى أنه جهد خارجي قمت به وليس من الشرح.

ولايفوتني إلا أن أذكر أنني قد بذلت جهدي في إعادة آراء النحاة وأقوالهم في الشرح إلى المصادر الأصلية بقدر مااستطيع، وإني لأرجو أن أكون قد وفقت في عملي، والله المستعان.

هذا الكتاب

شرح النبيه بن سعيلي المسمى

بالمباحث الخفيه في حل

شكلات الدرة الالفيه

تاليف العلامه عبد

العزيز بن جمعه

بن زيد الموصلي

المالكي عفا

برحمته

امين

بسم الله الرحمن الرحيم [illegible] الا الله عدة للقايه محمد خير رسله وخاتم انبيائه
قال العبد الفقير الراجي رحمة [illegible] العزيز بن جمعه بن زيد النحوي الموصلي المالكي عفا الله عنه
الحمد لله بارئ النسم ومنشئ [illegible] كائنات من العدم وله الشكر على ما وفقنا لتعلم ما لا
نعلم ربنا الذي علم بالقلم علم الانسان [illegible] صلوة على سيد المرسلين محمد اشرف من افلته قدم
وعلى اله وصحبه الهادين مصابيح الظلم وبعد [illegible] من الاخوان ممن تجب اجابته كان يقرأ على كتاب
الدرة الالفيه نظم الامام العلامة [illegible] شيخنا يحيى [illegible] مشجعه وشكر سعيه وكنت في اثناء ذلك اذكر
له مباحث تتعلق بتمثيله مع زيادات استفدتها [illegible] رحمه المتقدمة وغيرها فالتمس مني ان اثبته
له في كتاب ليكون كالتذكرة له وقد كان [illegible] كفاية الاتي ففعلت ذلك حسب ما
اقتضاه رأيه والله الموفق وعليه التكلان [illegible] المصنف رحمه الله تعالى
يقول راجي ربه الغفور يحيى بن معطي [illegible] الرجي يقال على معنيين احدهما
الامل كقولهم رجوته اذا املته رجا ورجوا [illegible] المقصور الذي هو الناحية لان الراجي
في ناحيه والمرجو في اخرى وثانيهما الخايف [illegible] وارجوا اليوم الاخر اي خافوا وفيه
ما لكم لا ترجون لله وقارا اي لا تخافون عظمته [illegible] اصله الرجا الذي هو الامل لانه لما
كان عبارة عن الحصول مع الخوف على فواته كان [illegible] على احد مدلوليه من باب اطلاق اسم الكل
على الجزء وهو مجاز فان قيل فهلا كان حقيقة [illegible] مشتركا اجيب بانه اذا دار اللفظ
بين الاشتراك والمجاز كان حمله على المجاز اولى [illegible] الفهم ورب مصدر في الاصل [illegible]
به كما يوصف بالمصادر ويطلق على الباري تعالى [illegible] ومضافا وعلى غيره كالمالك والمصلح
والمربي مضافا فقط واطلاقه على الاول [illegible] المعانيه مطلقا ولذلك اختص باللام
دون غيره وقد جاء دخول اللام عليه في [illegible] في غير الباري قال [illegible]
وهو الرب والشهيد على يوم الحيارين [illegible] والغفور من امثلة المبالغة [illegible]
وهو من الغفر وهو الستر [illegible]
اي غطاها وجزء على الصفة لربه [illegible] خبرا عن الضمير حملا على
الاكثر ويحتمل ان يكون [illegible] وراجي [illegible] على [illegible] منه وقدم عليه [illegible] وقد استشكل [illegible]
للضرورة وان يكون [illegible] وعطف البيان اظهر لعدم احتياجه
الى تقدير العامل [illegible] قوله معطي بن عبد النور [illegible] النور اسم

الصفحة الاولى من نسخة (ص)

وانما ذكرا باحملا للارض على المكان او على حذف مضاف واما تانيث المذكر فضعيف لانه رد اصل الى فرع
بخلاف تذكير المؤنث فمن ذلك قوله تعالى تلتقطه بعض السيارة فيمن قرا بالتا سقطتين من فوق فانث
الفاعل اما حملا على المعنى لان بعض السيارة سيارة واما لانه لما اضيف الى المؤنث اكتسب منه التانيث كما
يكتسب منه التعريف ونحوه وقال جرير اذا بعض السنين تعرقتنا كفى الايتام فقد ابي اليتيم
وقال الاخر لما اتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخشع ومن كلامهم ذهبت بعض
اصابعه فتانيث الفاعل في هذه واشباهها لما ذكر واعلم ان ما ذكر من ضراير الاشعار لا يختص جوازه باشعار
المتقدمين دون المتاخرين نص عليه ابو علي وابو الفتح

تحويه اشعارهم المرويه ... هذا تمام الدرة الالفيه
نظمها يحيى بن معط المغربي ... تذكرة وجيزة للمعرب
وفق مراد المنتهي والناشي ... في الحسن والتبيين والحواشي
والحمد لله به اعتصم ... ثم على نبيه اسلم

يقول ان الاضطرار المتقدم ذكره المتنوع الى الانواع السبعة تحويه اي تجمعه اشعارهم المرويه اي المنقوله
المسنده اليهم كما مر وتمام الشي كماله وانتهاوه والدرة اللولوة الفريدة التي لا نظير لها غالبا والالفيه نسبة
الى الالف وهو عدد هذه الارجوزة وقد مر في صدر الكتاب انها في التحقيق الف وفي وصفه الدرة
بالالفية تورية حسنة لمن تاملها لانه يخيل للتوهم درة نفيسة الفا اي نظمها اي الفها في نظام وعما فيه
وحذف التنوين من معط لالتقا الساكنين والتذكرة ما تذكر به الشي لئلا ينسى والوجيزة المختصرة
القليلة الالفاظ الكثيرة المعاني المعرب المبين لما في نفسه المفصح عنه والوفق الملايم للمراد والناشي
جمع ناشي وهو القريب العهد بالشروع في العلم ويوجد في بعض النسخ الحسن بايه وهو قبيح لاضافة المعرف
الى النكرة وذلك نادر في كلامهم كقولهم الثلثة دراهم والربع دراهم وحكي بعضا والحسن البابه وهو الاصح
وهذا ما تيسر من شرح الدرة الالفيه والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب
ووقع الفراغ من نسخها على يد كاتبها العبد الفقير الى الله تعالى الراجي رحمته وعفوه ورضوانه
عمر بن احمد بن محمد الجرهمي الحنفي بالمدرسة المقدميه الجوانيه الحنفيه رحم الله تعالى واقفها ونور ضريحه
في يوم الخميس سابع عشر من صفر المبارك سنه ثلث واربعين وسبع مايه الحمد لله رب العالمين
وصلى الله على سيدنا محمد خير خلقه وعلى اله وصحبه وسلم تسليما كثيرا الى يوم الدين
بلغ مقابلة على الاصل بقدر الامكان وبالله العظيم المستعان

الصفحة الاخيرة من نسخة (ص)

نقلت جميع هذا الكتاب من نسخة بخط الشيخ الامام العالم العلامه صدر الدين المالكي عفا الله تعالى عنه
وشاهدت بخطه على نسخته ما صورته نقلت جميع هذا الكتاب وهو الكتاب الموسوم بالمباحث
الخفيه في حل مشكلات الدرة الالفيه من نسخة عليها بخط المصنف رحمه الله عليه ما صورته
فرغ من تاليفه العبد الفقير الى رحمه الله تعالى عبد العزيز بن جمعه بن زيد الموصلي المالكي
عفا الله عنه وعن والديه وعن جميع المسلمين واسال الله الذي لا يخيب قاصده ولا يضل مسترشده
ان ينفع به في الدنيا والاخرة انه ولي الخيرات ومسح الجود والبركات ومنه تطلب الحسنات وكان
ذلك في السادس والعشرين من شهر رمضان المبارك سنه تسعين وستمايه من الهجره النبويه
صلوات الله على صاحبها وسلامه وبخطه ايضا ما صورته قرا علي هذا الجزو الذي قبله
الشيخ الامام العابد الصالح المقري محمد بن عبد الله بن يحيى اليمني نفع الله به في الدنيا والاخرة قراءة
تفهم واتقان مع مباحث اتفقت في اثنا القراه والبحث واطلاع على ما فيه من المسايل وذلك في مجالس
آخرها سلخ شوال من سنه ثلث وتسعين وستمايه بمحروسه بغداد حماها الله تعالى عن الافات
وكتب العبد الفقير الى رحمة الله تعالى عبد العزيز بن جمعه بن زيد الموصلي مولف الشرح المذكور عفا الله

الصفحة الاخيرة من نسخة (ص)

Cod 9

كتاب

شرح الالفيه في علم العربيه للشيخ الامام

العالم العلامة وحيد عصره وفريد دهره عبد العزيز بن جمعة بن زيد

الموصلي تغمده الله برحمته واسكنه

بحبوحة جنته بمنه وكرمه

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين

على يد ... العبد الفقير الى الله سبحانه

الراجي عفو ربه وغفرانه ...

... الشافعي ... غفر الله

له ولوالديه ولجميع المسلمين

Abd elaziz Amugui, Commentarium in Grammaticam, dictam Elferat elalfieh, idest gemmam literarum yra egi 736.

n. 588.

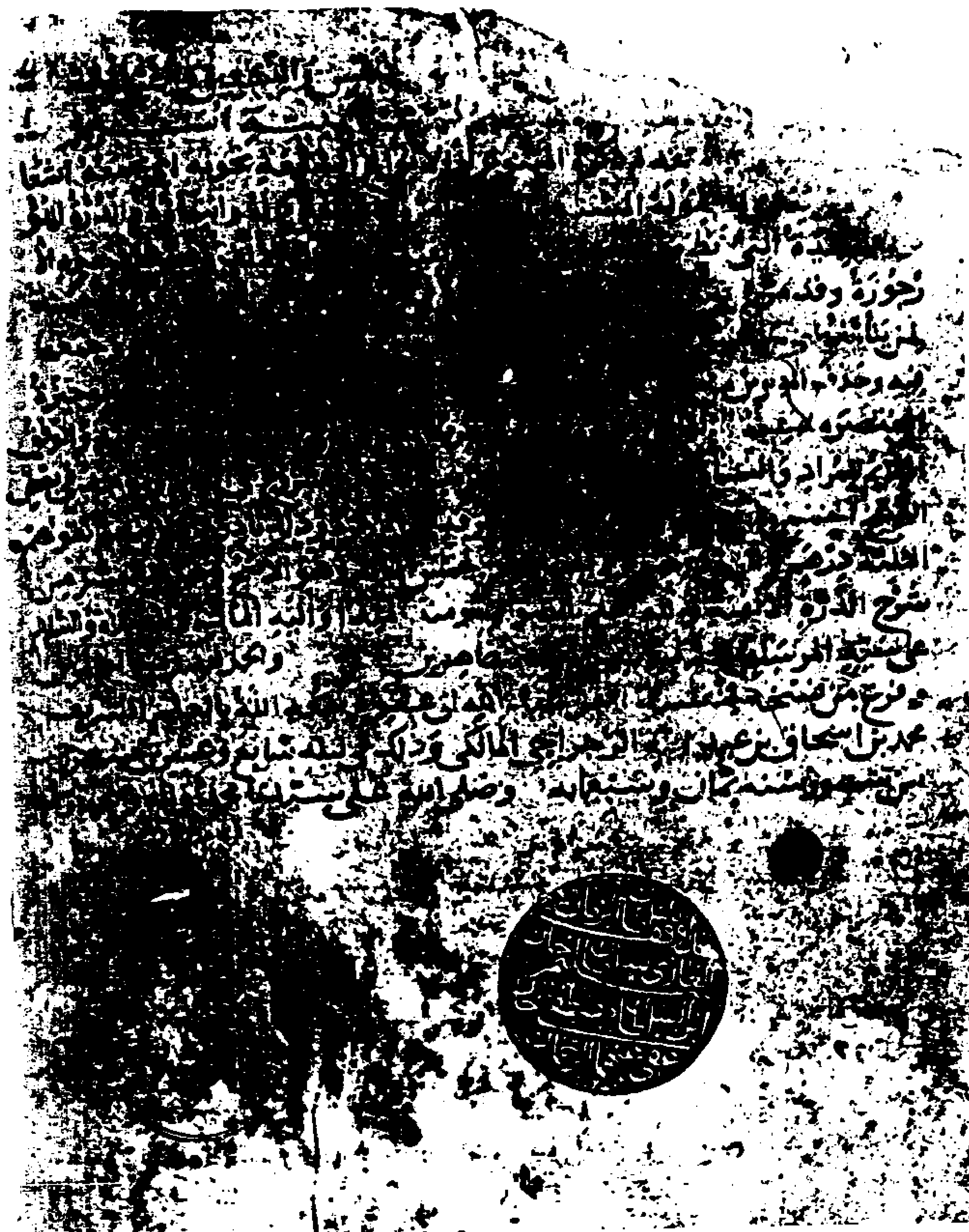
Cod. 9.

غلاف نسخة (ق)

الصفحة الأولى من نسخة (ق)

الصفحة الاخيرة من نسخة (ق)

غلاف نسخة (ك)



الصفحة الاخيرة من نسخة (ك)

بسم الله الرحمن الرحيم

لااله إلاّ الله، عدة للقائه، محمد خير رسله وخاتم أنبيائه.

قال العبد الفقير، الراجي رحمة ربه، عبد العزيز بن جمعه بن زيد النحوي الموصلي المالكي عفا الله عنه.

الحمد لله بارىء النسم، ومفيض النعم، وموجد الكائنات من العدم، وله الشكر على ماوفقنا لنعلم مالانعلم، ربنا الذي علم بالقلم، علم الإنسان مالم يعلم، والصلاة على سيد المرسلين محمد، أشرف من أقلته قدم، وعلى آله وصحبه الهادين مصابيح الظلم وبعد:

قال بعض الإخوان مما ممن تجب متابعته، كان يقرأ عليّ كتاب الدرة الألفية نظم الإمام العلامة يحيى بن معط، برد الله مضجعه، وشكر سعيه، وكنت في أثناء ذلك، أذكر له مباحث تتعلق بمسائل مع زيادات استفدتها من شروحه المتقدمة وغيرها، فالتمس مني أن أُثبتها له في كتاب، ليكون كالتذكرة له، وقد كان في الشروح المذكورة كفاية، إلاّ أنني فعلت ذلك حسب مااقتضاه رأيه، والله الموفق وعليه التكلان.

١ – يقـــول راجـــي ربـــه الغفـــور
يحيـــى بن معـــط بن عبـــد النـــور

الراجي: يقال على معنيين: أحدهما الأَمل لقولهم: رجوته إذا أملته رجاء ورُجُوّاً، وهو من الرجاء المقصود الذي هو الناحية، لأن الراجي في ناحية والمرجو في

أخرى. وثانيهما: الخائف. وفي التنزيل: ﴿وَارْجُو اليَوْمَ الأَخِرَ﴾[1] أي خافوا وفيه ﴿مَالَكُمْ لَاتَرْجُونَ لله وَقَاراً﴾[2] أي لاتخافون عظمة الله تعالى، وأصله الرجاء الذي هو الأمل، لأنه لما كان عبارة عن الحصول مع الخوف على فواته، كان إطلاقه على أحد مدلوليه من باب إطلاق اسم الكل على الجزء وهو مجاز.

فإن قيل: فهلا كان حقيقة فيهما فيكون مشتركا. أجيب: بأنه إذا دار اللفظ بين الاشتراك والمجاز، كان حمله على المجاز أولى [لايخل][3] بالفهم، ورب مصدر في الأصل يوصف كما يوصف بالمصادر، ويطلق عليه البارىء تعالى محلى باللام ومضافا، وعليه غيره كالمالك والمصلح والمربي مضافا فقط. واطلاقه على الأول أولى، لكونه جامعا لمعانيه مطلقا، ولذلك اختص باللام دون غيره. وقد جاء دخول اللام عليه في غير الإسلام مع استعماله في غير البارىء. قال:

وهـــو الــــرَّبُّ والشَّهِيـــدُ عَلَـــى يَوْ
مَ الحيارِيـــــــن والبَـــــــلَاءُ بَلَاءُ[4]

والغفور: من أمثلة المبالغة كضروب وجهول، وهو من الغفر والستر. وإنما وصف به البارى تعالى، لأنه إذا لم يعاقب، فقد ستر ذنوب عباده، أي غطاء لها، وجره على الصفة لربه. ويحيى[5]: قيل منقول من مضارع حَيِيَ، مجردا عن الضمير حملا على الأكثر، ويحتمل أن يكون فاعلا يقول، وراجي: منصوبا على

---

(١) سورة العنكبوت : آية ٣٦.
(٢) سورة نوح : آية ١٣.
(٣) هكذا في (ق) وفي (ص.ك) (لايخلو).
(٤) القائل : الحارث بن حلزة . ديوانه ص ٨٦.
الشاهد في قوله : الرب : حيث دخلت عليه اللام، وانظر اللسان ١/٣٩٩.
(٥) هو يحيى بن معط مؤلف الألفية.

الحال منه، وقدم عليه توسعا. وقد استكن ياراجي للضرورة. وان يكون راجي: فاعل يقول، وهو إما عطف بيان أو بدل منه. وعطف البيان أظهر لعدم احتياجه إلى تقدير العامل الذي هو على خلاف الأصل.

وقوله: معط بن عبد النور: النور: اسم من أسماء الله تعالى، وعبد مضاف اليه، والمجموع اسم علم. وابن عبد النور: صفة لمعط، وتنوين معط ضرورة، لأنه إذا وقع ابن بين علمين [يكون][1] صفة للأول، ومضافا إلى الثاني، حذف من الموصوف التنوين ويحتمل ان يكون بدلا من معط، أو عطف بيان. فعلى هذا لاضرورة، إلاّ أن أكثر ما يستعمل ابن كذلك صفة.

٢ ــ الحمـــــد لله الـــــذي هدانـــــا

بأحمـــــد دينـــــا له ارتضانـــــا

الحمد: مصدر قولك: حمِدْتُ الرجل أَحْمَدَه. وهو مبتدأ ،ولله: الخبر ومتعلق بمحذوف في محل النصب، لأنها المحكية بالقول، لأن الإستقراء دَلّ على أن الجمل التي يحكم على محلها بالإعراب، لاتعدو عشرة مواضع. اثنان بالرفع وهما: خبر المبتدأ وخبر إن، وخمسة بالنصب وهي الواقعة خبر كان ومفعولا ثانيا لظننت، وثالثا لأعلمت، وحالا، والمحكية بعد القول المجرد من معنى الظن، وواحدة بالجر: وهي المضاف إليها الظرف مطلقا. وواحدة: تابعة لما قبلها في الإعراب مطلقا. وهي الواقعة صفة، وأخرى في محل الجزم على الأظهر وهي الواقعة بعد الفاء في جواب الشرط.

ومعنى الحمد: الثناء، وقيل: هو مقلوب المدح، وليس بينه وبين الشكر عموم وخصوص مطلقين لوجود كل منهما بدون الآخر. أما الحمد: فلأنه قد لايكون في مقابلة إحسان لأن المرء قد يثني على من لم يوله ذلك. والشكر لا يكون إلا

(١) هكذا في (ك) وقد سقطت من (ق،ص).

في مقابلة إحسان. وأما الشكر: فلأنه قد يستعمل في الفعل دون القول كما يقال: سجدت لله شكرا، والحمد لايكون إلاّ بالقول. وقد يوجدان معا فيما يكون [الشكر][1] في مقابلة معروف وهو ظاهر، فبينهما إذن عموم وخصوص من وجه.

وفي اسم الله وجهان: أحدهما: أنه علم مرتجل على ذات الباريء تعالى، وليس بمشتق. واللام فيه لازمة فهي كالجزء

الثاني: أنه مشتق، وهو الأظهر بدليل لزوم اللام. ويحتمل أن يكون حينئذ من أَلِهَ بوزن علم إذا تحير لتحير العقول في معرفة ذاته. والاصل إِلَاه بوزن فِعَال بزيادة الألف، ثم حذفت الهمزة التي هي الفاء، وعوض منها الألف واللام فاجتمع مثلان، وهما اللامان، فاسكنت الأولى وأُدغمت في الثانية، وتفتح اللام تعظيما إلا أن يمنع مانع من كسره، أو ياء قبلها، وأن يكون من أله الاهة أي عبد عبادة، فالاه بمعنى مألوه كإمام بمعنى مأموم، والألف زائدة واللام عوض كما مرّ. وقيل هو مشتق من الألَه وهو الفزع إلى الشيء والإعتماد عليه. قال:

أَلَهْتُ إِلَيْهِ والركائِبُ وُقْفُ[2]

وهدانا: أي دلنا وأرشدنا. وأحمد ومحمد مشتقان من الحمد. وقد سمي الله سبحانه وتعالى النبي صلى الله عليه وسلم بهما.

والباء: سببية، وديناً: منصوب بهدانا على حذف الخافض أي الى دين وهو في الأصل الطاعة. والمراد بها ها هنا ملة الإسلام وله ارتضانا: في موضع نصب

---

(١) هكذا في (ك) وفي (ص) الثناء.

(٢) لم أقف على قائله أو تمام البيت.

على الصفة لدين، والمعنى: اختارنا له أي للدين. وإذا ارتضاه لنا، فقد ارتضانا له في المعنى. وقيل محمول على القلب لورود التنزيل على قلبه كقوله تعالى: ﴿وَرَضِيْتُ لَكُمُ الإِسْلَامَ دِيْناً﴾[1] . ومثله قول الشاعر:

ولأتُصِيبُنــــــــى المومـــــــاتُ أَرْكَبُهَـــــــا
إِذَا تَجَـــــاوَبتِ الأَصْدَاءُ في السَّحَــــــرِ[2]

٣ ــ فَلَـــــم يَزَل ينمـــــــى بِهِ الإِسْلَامُ
حتّـــــى آستَبَـــــانت للهُـــــدَى أَعْـــــلَامُ

نمى المال نماء وغيره إذا زاد، وعلى ينمي بالياء وهو الأكثر. وقد يقال: نما ينمو بالواو، ونقل عن الخليل[3] أنه الأفصح. وأما في الخطاب فلا يستعمل إلا بالياء.

والمعنى: أنّ الإسلام يزيد ويرتفع على غيره من الأديان. والباء في به للسببية. والضمير راجع إلى أحمد عليه السلام. والإسلام في الأصل مصدر أسلم، وهو الإتباع والإنقياد. وفي ارتفاعه وجهان:

الأول: أنه فاعل ينمي، والجمل خبر لم يزل، واسمها حينئذ: إمّا ضمير الشأن أو ضمير أحمد.

---

(١) سورة المائدة آية ٣.

(٢) القائل : ابن مقبل. ويروى البيت في الديون على الشكل التالي:

ومـــــا تَهيّبُنـــــى المومـــــاتُ أَركبُهَـــــا
إذَا تجـــــاوَبتِ الأَصْدَاءُ بالسَّحَـــــرِ

الشاهد في قوله: «وما تهيبنى المومات» حيث أن الأصل: أن المومات تتهيبه لا أن يتهيب هو المومات. ولكنه قلبها هنا على هذه الصيغة. وقد استشهد به كل من: اللسان ٢٨٩/٢، الحيوان ٥٩/٧، ابن الشجرى في أماليه ٢٦٧/١، المغنى ٦٩٥، آمالي المرتضى ٢٢٧/١، ديوانه ٧٩، الجمهرة ١١٢/٢، ابن السكيت ٢٠٢، السيوطى ٣٢٨.

(٣) هو الخليل بن أحمد الفراهيدى، أبو عبد الرحمن الأزدى، نحوى ولغوى زاهد. امتنع عن قبول عطايا الملوك. أول من اخترع علم العروض والقوافي، له كتاب «العين»، توفي سنة ١٧٥هـ. انظر: الوفيات ٢٤٤/٢، انباة الرواة ٣٤١/١، بغية الوعاة ٥٥٧/١.

والثاني: أنه اسم لم يزل، وفاعل ينمي مضمر يعود إليه، والجملة في موضع الخبر. والأول أظهر، لأن المعنى على التفخيم والتعظيم. وضمير الشأن يقصد به ذلك، ولأن الأصل عدم تأخير الإسم، واستبانت: بمعنى بانت أي اتضحت وظهرت. وأصل استبان: استبين، نقلت حركة الياء إلى الباء، وقلبت ألفا، ويكون لازما بمعنى ظهر، ومتعديا بمعنى طلب البيان. وللهدى: أي للدلالة على الحق والأعلام العلامات، واحدها عَلَمُ، والأعلام: الجبال والرايات، وقد استعيرت هاهنا لرؤساء الإسلام وعظمائه.

٤ ـ مُؤَيّــدًا منـــــه بخَيْـــــرِ الكُـــــتُبِ
وَحْيــــاً إليــــه بِلِسَانٍ عَرَبِــــي

الأَيْدُ والآد: القوة[١] والمؤيّد: المقوَّى اسم مفعول من أَيِدَ. وفي انتصابه وجهان: أحدهما: أنه حال من الضمير في به، والعامل ينمي. وثانيهما: أنه خبر ثان لقوله: لم يزل على تقدير: جعل اسمها ضمير أحمد. ومنه وبخير الكتب متعلقان بمؤيد. وخير الكتب أفضلها، وهو الكتاب الآلهي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم. وأصل خير: أخير، فحذفت الهمزة، ونقلت الحركة إلى الخاء. ولايثني ولايجمع مادام للتفضيل. والكتب: جمع كتاب. ووحيا: مصدر محذوف الزوائد، والأصل فيه ايحاء، لأن فعله أوحى كاعطاء من أعطى. ويقال: وحيت إليه الكلام وأوحيت، وهو أن تكلمه بكلام خفي فعلى الأخير لا يكون قد حذف منه شيء. والوحي: أيضاً الإشارة والإلهام والرسالة والكتابة والكتاب. كقوله:

....
كمــــا ضَمِــــنَ الوُحِــــيُّ سِلامُهَــــا[٢]

(١) انظر معاني الأيد، والآد الموافقة لما ذكره الشارح في اللسان (أيد) والمعجم الوسيط ١/٣٤.

(٢) القائل: لبيد من معلقته التي مطلعها:

عفت الديــــار محلهــــا فمقامهــــا
بمنــــى تأبــــد غولهــــا فرجامهــــا =

قوله: بلسان عربي: يريد باللسان اللغة، وهو حقيقة في الجارحة، إلا أنه لما كان سببا للفظ الحاصل منه، أطلق اسمه عليه استعمالا للسبب في المسبب، وهو من أحسن وجوه المجاز، ويتعلق بلسان وإليه بذلك المقدر، والأصل عربي فخفف الياء

حين سأل أبا على[1] معترضا على قولهم: كان لامصدر لها بنحو: عجبت من كون زيد قائما، فليس هذا مصدراً لها، فقال: ينبغي أن يكون المصدر في نحو: هذا مجردا عن الدلالة على الحدث، كما جردت كان نفسها. فإن قيل: إذا جرد المصدر من الدلالة على الحدث، ولم يكن فيه دليل على الزمان المحصل، كما في كان، لم تبق له دلالة مطلقا. قيل: لانسلم عدم دلالته مطلقا، فإنه يدل على الزمان المجهول.

وقيل: إنما كانت ناقصة لعدم استقلالها بالمرفو ع كلاما، لا أنها لا مصدر لها والكاف في قوله: كما يتعلق بأشرف لكونه نعتا لمصدر محذوف، أي لكون الكتاب يزيد شرف النطق به على غيره من المنطوق به زيادة، مثل زيادة فضل

= وتمام البيت:

فَمَدافـــــعُ الرَّيَّـــــان عُرِّيَ رَسْمُهـــــا
خَلَقَـــا كمـــا ضَمِـــنَ الوُحِـــيُّ سِلَامُهَـــا

الشاهد في قوله «الوحى» حيث قصد الشاعر به هنا الإشارة أو الرسالة وقد استشهد به الشارح على المعنى اللغوى للوحى.

انظر الخصائص ٢٩٦/١.

(١) أبو على: هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان الإمام أبو على الفارسى المشهور، واحد زمانه في علم العربية، أخذ عن الزجاج وابن السراج، وقيل أنه أعلم من المبرد، ومن طلبته: ابن جنى، وعلى بن عيسى الربعى ، وكان متهما بالإعتزال. صنف : الإيضاح في علل النحو والتكملة في التصريف، الحجة التذكرة، أبيات الإعراب، تعليق على سيبويه، المسائل الحلبية البغدادية. المقصود والممدود، وغير ذلك. توفي ببغداد سنة ٣٧٧هـ. وانظر : بغية الوعاة ٤٩٦/١، انباة الرواة ٢٧٣/١.

الرسول على الخلق. وما: كافة ، ولذلك وقعت بعد الكاف الجملة الإسمية. ويحتمل أن تكون مصدرية. وقد وصلت بالجملة الإبتدائية وهو قليل. ومنه قول سحيم[1].

أَعَلاَقَـــةً أُمَّ الوُلَيِّـــد بعدمـــا
أَفْنَـــانُ رَأسِكِ كالثَّغَـــامِ المُخْـــلِسِ[2]

٥ ـ لكونـــه أَشْرَفَ مابـــه نُطِـــق
كمـــا الـــرسولُ خَيْـــرُ مَخْلُـــوقٍ خُلِـــقْ

اللام في لكونه: للتعليل، والأجود أن يتعلق بفعل دال عليه قوله: وحيا، أو بفعل دل عليه خير. والتقدير: زاد في الخير على غيره لكونه أشرف مابه نطق. وأما

(١) هو سحيم بن وثيل الرياحى بن أبي عمر بن رياح اليربوعى التميمى، شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، وكان مقدما في قومه. له مع زياد بن أبيه أخبار. توفي سنة ٦٠هـ انظر: طبقات الشعراء ١٩١، الخزانة ١٢٦/١ ــ ١٢٩.

(٢) القائل : المرار الأسدى وهو من الكامل. نسبته لسحيم خطأ من الشارح إذ ذكر سيبويه أنه للمرار الأسدى وكذلك البغدادي في خزانته وابن يعيش في شرح المفصل، وعبد السلام هارون في معجم الشواهد العربية، والمبرد في المقتضب حيث قال ٥٤/٢:والبيت للمرار الفقعسي وأعادنا إلى المراجع التالية : اصلاح المنطق ٤٥، تهذيب المنطق ٧٧/١، السيوطى ص ٢٤٦.
* الشاهد في قوله «ك» حيث دخلت على الجملة الإسمية. وهي الجملة الإبتدائية وفيه شاهد آخر وهو قوله: «أم» حيث نصبها بقوله: «علاقة» لانها بدل من لفظ تعلق فعملت عمله.
ومعنى البيت: إنه وصف كبر سنه، وأن الشيب قد شمله فلايليق به الصبا واللهو.
وقد استشهد به كل من : سيبويه ٦٠/١، ٢٨٣، المقتضب ٥٣/٢، ٥٤، آمالى ابن الشجرى ٢٤٢/٢، المقرب ١٢٩/١، الخزانة ٤٩٣/٤، المغنى ٣١١، الهمع ٢٢٠/١.
الدرر اللوامع ١٧٦/١، الإفصاح في شرح أبيات مشكل الإعراب ٢٤٤.

نصب أشرف، فلأنه خبر كون لاحال، بدليل قولهم: عجبت من كون زيد أخاك، فلو كان حالا لم يصح وقوعه معرفة. فإن قيل: كان الناقصة لامصدر لها، فلا يصح نصبه حينئذ على الخبر قيل: من حيث أنها فعل، لها مصدر في الأصل، إلاّ أنه لايستعمل مع خبرها، لأن الخبر عوض منه، ولايجمع بين العوض والمعوض منه. ويؤيده ماذكره أبو الفتح[1] في الدمشقيات[2].

وقوله: به نطق الجار والمجرور في محل الرفع، لقيامه مقام الفاعل. فإن قيل: فالفاعل يمتنع تقديمه، فكذلك ماقام مقامه . أجيب: بأن الجار والمجرور إنّما جاز فيه ذلك اعتباراً بأصله، ونظرا إلى لفظه. ألا ترى ان أبا الفتح قال في قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[3] التقدير: وأبصر بهم. لكن حذف ذلك لدلالة ماقبله، حيث كان بلفظ الفضلة. وإن كان ممتنعا في الفاعل. وآعلم أن هذا التعليل إنّما يصح على قول من قال: أنّ الجار والمجرور في أسمع بهم ونحوه في محل الرفع. وأما من قال هو في محل النصب كما بين في موضعه فلا [4].

٦ ــ صَلّـــى عليـــــهِ الله ثم سَلَّمَـــــا
وآلِـــــهِ وصَحْبِـــــهُ وكَرَّمَـــــا

الصلاة في الأصل : الدعاء، ويختلف معناها بحسب المنسوب إليه، فهو من

---

(١) هو عثمان بن جنى. غير عربى، كان أبوه جنى روميا يونانيا مملوكا لسليمان بن فهد بن أحمد الأزدى. ولد في الموصل سنة ٣٠٢هـ وقيل ٣٢٠ ــ أخذ النحو عن الأخفش والأدب عن أبي على الفارسي. كان معتزليا في فكره كاستاذه الفارسي. بصرى المذهب توفي سنة ٣٩٣هـ. ومن أشهر مصنفاته: الخصائص، التمام، سر الصناعة، تفسير ديوانه المثنى الكبير المنصف، وغيرها. انظر الخصائص ص ٥ ــ ٦٨.

(٢) لم أقف على هذا الكتاب، ولم يشر إليه محقق كتاب الخصائص عند ذكر كتبه.

(٣) سورة مريم آية ٣٨.

(٤) انظر الموضوع في التعجب في كل من : الإنصاف ٨١ ــ ٩٥، المقتضب ١٧٣/٤، أسرار العربية ١١٣ ــ ١٢٥، أمالى ابن الشجرى ١٣١/٢ ــ ١٣٤، الأشباه والنظائر ١٣١/٢، ابن يعيش ١٤٨/٧، الرضى ٢٨٨/٢.

الله تعالى الرحمة والرضوان، ومن الملائكة الإستغفار، ومن الإنسان الدعاء وأما السلام: فهو من الله تعالى السلامة من كل محذور مطلقا. وجر آله بالعطف على المضمر المجرور، ولايجيزه البصريون إلا للضرورة، وأجازه الكوفيون[1] ويجوز نصبه إمّا على أنَّه مفعول معه، وإما على العطف على محل عليه. وأصل آل: أهل، فأبدل من الهاء همزة، ومن الهمزة ألف . وقيل أصله أول فقلبت الواو ألفا كما في باب ومال، واشتقاقه من آل يؤول وهو الظاهر، ولا يستعمل إلا في الأشرف الأخص. والمراد هنا بالآل : العترة.

بدليل عطف الصحب عليهم، والتكريم والتعظيم والتشريف ورفع المنزلة. واختلف في صحب: فذهب سيبويه[2]: إلى أنه اسم جمع، وإن كان من لفظ الواحد.

وذهب الاخفش[3]: إلى أنه جمع، لأنَّ كُلَّ فاعل جمع على فَعْل فهو جمع: كركَبْ وسَقَر وصَحْب. فسيبويه يصغره على لفظه فيقول: صُحَيْبْ كفُلَيسْ.

(١) سيأتى ذكر هذا الموضوع فيما بعد، حيث أفرد له ابن معطى والشارح بابا خاصا للحديث عنه وبالتفصيل.

(٢) هو أبو بشير عمرو بن عثمان بن قنبر إمام البصريين في النحو بدون منازع. فارسي، نشأ بالبصرة، أخذ النحو عن الخليل وعيسى بن عمرو ويونس. وكتابه أعظم كتاب في النحو وحتى الآن. وهو أشهر من أن يعرف. وترجمته موجودة في كتب النحو. اخبار النحويين ٣٧، البغية، المدارس النحوية...

(٣) الأخفش : هو الأخفش الأوسط سعيد بن مسعده المكنى بأبى الحسن، فارسى الأصل. لزم سيبويه ونقل عنه كل علمه بالنحو. وروى له كتابه، وجلس للإقراء والتدريس في البصرة، أخذ عنه تلامذته كالمازني والجرمي، كما أخذ عنه علماء الكوفة كالكسائي. وصنف كتبا في النحو. كالمسائل الكبير والأوسط في النحو، والمقاييس والإشتقاق، وكتاب المسائل الصغير، وكتاب معاني الشعر والعروض وغيرها. توفي سنة ٢١١هـ. انظر البغية ٥٩٠/١، الأعلام ١٥٤/٣، انباة الرواة ٣٦/٢، طبقات الزبيدي ٤٥، الفهرست ٥٢، معجم الأدباء ٥٢٤/١، وفيات الأعيان ٢٠٨/١.

٧ ــ وبَعْــــدُ فالعِلْـــــمُ جَلِيْـــــلُ القَــــدْرِ
وفـــــي قَلِيَلـــــهِ نَفَـــــاذُ العُمْــــــرِ

قوله وبعد: أي بعد حمد الله تعالى والصلاة على نبيه عليه السلام ، فلما قطع بَعْدُ عن الإضافة، بناها على الضم. والعِلْم: إدراك الشيء على ماهو. وجليل القدر: العظيم المبلغ، وقدر الشيء مبلغه، ولاخفاء في جلالة العلم وشرفه.

أما من جهة العقل، فلأن نوع الإنسان يمتاز به على غيره مما يشاركه في جنسه القريب، أعني الحيوان.

وأما من جهة النقل فلقوله تعالى: ﴿أَوَ مَن كَانَ مَيْتاً فَأَحْيَيْنَاهُ، وجَعَلْنَا لَهُ نُوراً يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُ في الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِج مِنْهَا﴾[(١)] وقوله تعالى﴿يَرْفَعِ اللهُ الذِّيْنَ آمَنُوا مِنْكُم والذِّيْنَ أُوتُواَ العِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾[(٢)] وقوله عليه الصلاة والسلام: «فضل العالم على العابد فضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب»[(٣)]

والنفاد: الفناء وفعله نَفِدَ بالكسر. وإنما كان في قليله نفاد العمر، لأن العلم غير متناه ، والعمر متناه، ولانسبة لغير المتناهي إلى المتناهي.

٨ ــ فَأبْــــدأ بمــــا هو الأهَــــمُّ فالأهَــــمْ
فالحــــازِمُ البــــادِيُء فيمــــا يُسْتَتَــــمْ

يقول : إذا كانت العلوم لاتتناهى، والعمر يتناهى، وجب أن يقدم [الأَهَمّ][(٤)]

(١) سورة الأنعام: آية ١٢٢.
(٢) سورة المجادلة : آية ١١.
(٣) حديث نبوى انظر : سنن أبي داوود علم ١، وصحيح الترمذى علم ١٩، وسنن ابن ماجه المقدمة ١٧، ومسند الدارمى مقدمة ٣٢، ومسند أحمد بن حنبل ١٩٦/١٥.
(٤) هكذا في (ق) وفي (ص،ك) ما هو الأهم.

فالأَهَم منها، ولما كان علم النحو آلة لفهم معاني كلام الله تعالى، والإطلاع على دقائقه، كانت البداية به على سائر العلوم واجبة، لتوقف فهمها على الإحاطة بهذه الآلة، ولذلك استدل بعضهم على أنّ تعلمه واجب، لأنه يتوقف عليه معرفة الواجب ومايتوقف عليه معرفة الواجب فهو واجب. ولايقال: لو توقف فهم معناه على الإحاطة بهذه الآلة لكان من لا إحاطة له بها لايدرك معناه. واللازم باطل لأن العرب كانو يفهمون معناه، مع عدم إحاطتهم بها واستغنائهم عنها، لأنا نقول بأنّ العرب وإن لم تكن لهم إحاطة وعلم بهذه الآلة على سبيل التفصيل، فإنهم كانوا يعلمونها على سبيل الإجمال. ولا يلزم من عدم العلم بالشيء على التفصيل، عدم العلم به مطلقا. أو نقول : كون العرب مستغنين عن تعلمها، والإحاطة بها، لايوجب استغناء غيرهم عنها، كما أن استغناء الشاعر والمغني بالطبع عن تعلم العروض والإيقاع، لايوجب آستغناء غيرهما عنه.

والحازم: الثابت الرأي[1] ، ويستتم. أي يطلب تمامه كقولك: مستخرج أي يطلب خروجه. والمعنى: أنّ الأَهَمّ من العلوم مايمكن إتمامه، وأما مطلق العلم فلا.

٩ ــ فإنَّ من يُتْقِـــــنُ بَعْضِ الفَـــــنّ
يُضْطَـــرُّ للباقِـــي ولا يَسْتَغْنِـــي.

الإتقان: الإحكام، يقال: رجل متقن: أي حاذق. والفن: النوع، وبعض الفن جزء منه. ومن أتقن معرفة بعض علم من العلوم، فإنه لايستغني عن باقيه. ويضطر: أَصله يَضْتَرِر وهو يفتعل من الضرر، فأبدلت التاءُ طاء، وسكنت الراء الأُولى وأُدغمت في الثانية. وحرف المضارعة منه مضموم لبنائه للمفعول في

---

(١) انظر اللسان (حزم) المعجم الوسيط ١/١٧٠.

الأعرف. واللام في الباقي تتعلق به، وهي بمعنى إلى، كالتي في قوله تعالى: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا﴾[1] أي إليها.

١٠ ــ وَذَا حَدَاإِخْوَانَ صِدْقٍ لي عَلَى أن اقْتَضُوا مِنّي لَهُم أَنْ أَجْعَلَا

ذا: إشارة الى العلم، وقيل إلى مجموع الأمور التي ذكرها، وهو عدم تناهي العلم، والبداية بالأهم منه، واضطرار من عرف بعض منه إلى باقيه. والمعنى: أن مجموع هذه الأمور حدا إخوان الصدق أن أجعل لهم مختصراً وجيزا محيطا بأصول الفن المذكور وقواعده. ليسهل عليهم تناوله في زمان تفي الأعمار به. ولايقال: لفظ ذا مفرد فلايشار به إلى ماذكر لكونه مجموعا، لأنّا نقول: ذا وإن كان لفظه مفردا فإنه قد أُشير به إلى اثنين فصاعدا، بدليل قوله تعالى: ﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾[2] فأضاف بين إلى ذلك ، ولايضاف إلاّ إلى اثنين فما فوق.
قوله: حدا: أي دعا وحث. ومنه الحادي لدعاية الإبل إلى السّير. والإخوان: جمع أخ، وبجمع على آخاء قال:

وآي بنى الآخاء تنبو مناسِبه[3]

وعلى إِخْوَةٍ كغِلْمَةٍ. ونقل فيه ضم الهمزة، وقيل: أكثر مايستعمل الإخوان في الأصدقاء. والآخاء: الأخوة في الولادة. والصدق: بمعنى المودة وهم الصادقون في مودتهم. ولي: يتعلق بمحذوف وهو صفة إخوان، وعلى المجرور به يتعلق بحدا. واقتضوا: أي طلبو والتمسوا. والمعنى: جعلوا ذلك مني قضاء لحق صداقتهم، واجعل بمعنى أصْنَعُ وأعمل، وفي التنزيل: ﴿اجْعَل لَنَا إِلَهًا﴾[4]

(١) سورة الزلزلة : آية ٥.
(٢) سورة البقرة : آية ٦٨.
(٣) لم أعثر على قائله أو تمامه. والشاهد في قوله: الآخاء حيث جاءت جمع إخوان الذي هو جمع أخ، فهو جمع الجمع كما ذكر الشارح.
(٤) سورة الأعراف آية ١٣٨.

أي اعمل، ولهم يتعلق بفعل مقدر دل عليه آجعل، وإن كان المعنى يقتضي تعلقه بها. لأنها لما كانت صلة أن، وما في حيز الصلة لايتقدم على الموصول، آمتنع أن تكون العاملة نفسها.

١١ ــ أُرجوزَةٌ وجَيزَةٌ في النَّحْوِ عِدَّتُها أَلْفُ خَلَتْ مِنْ حَشْوِ

أُرجوزةً: أُفْعُولة من الرجز، وهو نوع من الشعر، منصوبة باقتضوا. ووجيزة: قصيرة مختصرة، وهي نعت الأرجوزة. والنحو: في الأصل مصدر قصد، ثم غلب على هذا العلم حتى لايفهم منه عند الإطلاق سواه، ويجمع إذا اختلفت أنواعه أو سُمّي به على أنحاء في القلة. ونُحُو في الكثرة وكلاهما على خلاف القياس. أمّا الأوّل: فلأن فَعْلا بسكون العين ليس بابه فِعَالا. وأما الثاني فلأن قياسه نِحِيّ[1] [كعِصِيّ][2]. فان قيل: فَهَلَّا جوزوا تحريك عينه لكونها حرف حلق، قيل: إنما منعوا منه لئلا يؤدي إلى قلب الواو ألفا. وقيل: إنَّ تحريك حرف الحلق ليس بقياس، بدليل عدم سماع التحريك في نَهْج وكَعْب. وأمّا في الصناعة: فهو القصد إلى صواب الكلام العربيّ. وقيل: علم يبحث فيه عن أحوال الكلم العربية مفردة ومركبة، ليتوصل بذلك إلى معرفة الكلام العربي وفهمه والتكلم بمثله. وعرف منه أن موضوعه الكلمة العربية من تلك الجهة.

قوله: عدتها ألف: فيه نظر لأنها في الحقيقة ألفان، لأن الذي جعله مصراعا من بيت، يجعله العروضيون بيتا برأسه. وهو ظاهر في مشطور الرجز والسريع. ويحتمل أن يكون مقصوده ألف مزدوج، أو ألف مماثل للتصريع. وقوله: خلت

---

(١) انظر اللسان (نحى) القاموس المحيط ٣٩٦/٤.
(٢) هكذا في (ق،ك) وفي (ص) (كمعطى).

من حشو: يحتمل وجهين: أنّه لايذكر إلا مالا يستغني عنه، والثاني: أنه لم يذكر كلمة في اثناء النظم لغير فائدة، كما فعل الحريري[1] في ملحته.

وعلم أنه قد رتب الصفات في هذا البيت على السياق الذي تقتضيه العربية. لأنه قدم وجيزة التي هي اسم محض، وشفعها بالجار والمجرور وهو قوله في النحو، وأتى بعد ذلك بالجملة الإسمية، وهي عدتها ألف، وأخر عنها الفعلية وهي خلت حشو، كما جاء في التنزيل: **﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ من آل فرعون يَكْتُمُ إيْمَانَهُ﴾** [2].

١٢ ــ لِعِلْمِهـم بأَنَّ حِفْـظَ النَّظْـمِ وِفْقُ الذَّكِيِّ والبَعِيدِ ٱلفَهْمِ

اللام في لعلمهم متعلق بقوله: اقتضوا، والباء في قوله: بأن زائدة. والنظم بمعنى المنظوم، كقولهم: هذا الدرهم ضَرْبُ الأمير، أي مضروبه. ونَسْج اليمن، أي منسوجه، وهذا المصدر يتحمل الضمير على الأصَحّ لوقوعه موقع اسم الفاعل. ونظم الشعر اتساقه وجودة تأليفه. وإنَّما كان وفق الطبع مطلقا، لأنه لما كان معتدلا في أوزانه، وهيئات تأليفه، كانت النفس أقبل في تلقيها له من غيره، لميلها إلى طرف الإعتدال طبعا.

قوله: وفق الذكي والبعيد الفهم أي ملائم لطبيعتهما. والذكي[3] فعيل من

---

(١) هو القاسم بن على بن محمد بن عثمان البصرى الإمام أبو محمد الحريرى ولد في حدود سنة ٤٤٠هـ، قرأ على الفضل القصبانى، وكان غاية في الذكاء والفطنة والفصاحة والبلاغة. نظم ملحته الإعرابية وهي فصول في النحو على اسلوب شعرى، كان بها تزيد في الكلام. توفي بالبصرة سنة ٥١٦هـ. انظر بغية الوعاة ١٢٨/٢.

(٢) سورة غافر : آية ٢٨.

(٣) انظر اللسان (ذكى)، والقاموس المحيط ٣٣٢/٤.

قولهم: ذَكِيَ الرجل يُذْكي ذَكَاء وهو حِدَّةُ الذهن وتوقده، مأخوذ من ذكاء النار وهو اتقادها.

والبعيد الفهم: البطيء الفهم وهو البليد، والفَهْمُ[1]: بسكون الهاء وفتحها، والفهامية مصادر لقولك: فَهِمَ. وقيل: الذهن: قوة النفس مُعَدَّة لاكتساب الآراء. والفهم: جودة تهيؤ هذه القوة لتصور مايرد عليه، والذكاء: شدة هذه القوة.

١٣ ــ لاسِيَّما مَشْطُورِ بحرِ الرَّجَزِ إذا بُنِي عَلَى آزْدِواجِ مُوْجَزِ

١٤ ــ أو مايُضَاهيهِ مِنَ السَّرِيعِ مُزْدَوِجَ الشَّطُورِ كالتَّصْرِيعِ

لا: نافية للجنس، وسيّ: اسمها، ومعناه المِثْل، وأصله سَوْيٌ، من ساويت فقلبت الواو إلى الياء، وأدغمت إحداهما في الأُخرى. ويجوز جَرُّ مشطور بحر الرجز ورفعه. أما الجر: فباضافة سيّ إليه، وما: زائدة، ولم يتعرف المنفى بالإضافة، كما لم يتعرف مثل. وأما الرفع فعلى وجهين: أحدهما: أن تكون ما نكرة، ومشطور: خبر مبتدأ محذوف. والأخر أن تكون ما: موصولة. والجملة صلتها، والمبتدأ محذوف، ومشطور: هو الخبر، والجر أجود لكثرة الإتساع في زيادة ما. ويجوز نصبه بفعل محذوف دل عليه لاسيما. كأنه قال:أخُصُّ مشطور بحر الرجز. وآعلم أنّ المشطور ماذهب شطره، وهو نصفه. لأن أصله ستة أجزاء، فلما ذهب شطره بقي ثلاثة أجزاء. وهذا النوع هو العروض الثالثة من أعاريض الرجز. وبيته:

مَا هَاجَ أَحْزَاناً وشَجْواً قَدْ شَجَا[2] •

(١) انظر هذه المعانى في : اللسان (فهم)، والقاموس المحيط ١٦٢/٤.

(٢) القائل : رؤبة بن العجاج، وهو أول أرجوزة له. وبعده:

مِنْ طَلَلٍ كالأُتْحَمِيِّ أَنْهَجَا
أَمْسَى لَهَا في الرَّامِسَاتِ مَدْرَجَا =

تقطيعه: ماهَاجَ أَحْ زانَن وَشَجْ وَنْقَدْ شَجَاْ: مستفعلن مستفعلن [مستفعلن][1] قوله: أو مايضاهيه من السريع يريد أو ما يشابه مشطور الرجز من مشطور السريع وهو العروض الثالثة من السريع والرابعة. إلا أن لمشطوره ضربان: الأول موقوف[2]. وبيته:

ينضمن في حافاته بالأبوال[3]

تقطيعه: يَنْضِمْنَ فِيْ حَافَاتِهِنْ بِالْأَبْوَالِ: مستفعلن مستفعلن مفعولات. والثاني مكسوف[4] وبيته:

ياصاحبي رحلى أقلا عذلى[5]

وتقطيعه: يأصَاْحِبَىْ رَحْلِى أَقِل لَا عُذْذَلي مستفعلن مستفعلن مفعولن. والبيت الذي ذكر فيه مشطور الرجز من الرجز ، ومشطور السريع من السريع. ومعنى التصريع: أَنْ يكون حروف الروي من نصف البيت الأول كحرف الروي من نصفه الثاني، تشبيها بمصراعي البيت لأنه يقال له مصراع. وآعلم أنَّ الطريقة التي ارتكبها يحيى لم يسلكها العرب إذْ ليس في نظمها قصيدة من بحرين[6].

= وليس به شاهد نحوي، وأتى به الشارح هنا لبيان كيفية تقطيعه عروضياً. انظر شرح شواهد التخليص ١٠٦/٢، الأعلم وقد نسبه للعجاج ٢٩٩/٢ واستشهد به سيبويه في قول الشاعر من طلل كالاتحمى انهجا.

(١) سقطت من (ص) والمفروض وجودها إكمالا لتفعيلات البيت.

(٢) الوقف : هو تسكين آخر الوتد المفروق من مفعولات.

(٣) هذه الشطرة ليست شاهدا نحويا، وإنما أتى الشارح بها لبيان كيفية تقطيعه عروضيا وسيلة مساعدة لتوضيح الوزن الموسيقى الشعرى الذي يأتى على هذا الشطر.
وانظر اللسان ٣٦٠/٩ حيث لم ينسبه لأحد.

(٤) الكسف : هو حذف متحرك آخر الوتد المفروق من مفعولات.

(٥) ليس شاهدا نحويا، وإنما أتى به الشارح هنا ليبين تقطيعه عروضيا للتدليل على الفرق بين مشطور الرجز ومشطور السريع.

(٦) هذا مظهر من مظاهر عدم موافقة الشارح على اسلوب ابن معطى في النظم على بحرين وتعبيره بلفظه (ارتكبها) دليل على عدم قبوله للنظم على بحرين.

١٥ ــ **فقلت غَيْرَ آمِن من حَاسِدٍ أَوْ جَاهِلٍ أَوْ عَالِمٍ مُعَانِد**

غير آمن: حال وصاحبها التاء في قلت. فكأنه قال: فقلت خائفا إذ غير الآمن لايكون إلاّ خائفا، لأنه نقيض الأمن. والحاسد[١]: هو الذي يتمنى زوالَ نعمة المحسود وانتقالها إليه. وقيل: هو الذي يتمنى زوال نعمته مطلقا. والغابط[٢]: هو الذي يتمنى أن يكون له مثل ذلك مع عدم الزوال. والمعاند: الذي يمتنع من الإنضمام إليك. ولايقال: الترديد بأو غير مستقيم، لتداخل القسمة، لأن الحاسد إمّا جاهل أو عالم معاند، ولايجوز أنْ يخلو من أحدهما، لأنا نقول: قد يمكن أن يكون الحاسد عالما غير معاند، فيصح الترديد حينئذ بهذا الإعتبار.

(حد الكلام والكلم) :

١٦ ــ **بالله رَبِّي في الإمور أَعْتَصِمْ أَلقولُ في حَدِّ الكَلَام وِالكلِم**

الباء في قوله: بالله: تتعلق باعتصم، ووزنه: أفْتَعل، وهو من العصمة[٣] بمعنى الإمتناع، ومحل الجملة الفعلية نصب، لأنها محكية بالقول. لفظ ربي: مجرور إما أنه صفة لاسم الله تعالى، أو بدل منه، ولايحسن أن يكون عطف بيان. أمّا أولا: فلامتناع أن يشاركه في هذا الإسم غيره، وأما ثانيا فلأن عطف البيان لايكون إلاّ في الأعلام غالباً كما سيأتي. والأمور جمع أَمْر وهو الشأن. والحد[٤]: في اللغة المنع، ويقال للحاجز بين الشيئين حَدٌّ. وحَدّ الشيء طرفه. وفي الإصطلاح: هو القول الدال على حقيقة الشيء مطابقة، ويطلقه النحويون على مطلق التعريف، لأن كل ماكان جامعا مانعا أي مطردا منعكسا كان حدا. فالطرد في جانب الوجود، والعكس في جانب العدم. وأما القول: فهو اللفظ الدال على

---

(١) انظر اللسان (حسد) والقاموس المحيد ١/٢٩٨.

(٢) انظر اللسان (غبط) والقاموس المحيط ٢/٣٨٩.

(٣) انظر اللسان (عصم) والقاموس المحيط ٤/١٥٢.

(٤) انظر اللسان (حدد)، والقاموس المحيط ١/٢٩٦.

معنى مطلقا. وهو أَخص من اللفظ لأنه لابد له من دلالة إمّا وضعية: كالمفردات الحقيقية، أَوْ عقلية كالمؤلفات والمجازيات، على رأي من يجعل المركب غير موضوع. فالأول كالإنسان. واحترز بالحقيقة من نحو: تأبط شرا، وبرق نحره، علمين فإنّهما بالوضع الأول كلام، وبالوضع الثاني مفرد، لعدم دلالة جزئه على جزء معناه لعروض العلمية. والثاني نحو: قام زيد، وزيد قائم، وكقول الشاعر:

فَقَالَت لَهُ العَيْنَانِ سَمْعاً وطَاعَةً　　وأَبْدَت كَمِثْلِ الدُّرِّلَمّا يُثَقَّبِ[1]

وأما اللفظ فلا يشترط فيه ذلك، كما يبين بعد. وقيل: لايطلق القول على المركب والأول أصح لقوله تعالى: ﴿مَّايَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إلاّ لَدَيْهِ رَقِيْبٌ عَتِيْدُ﴾[2]. وأما الكلام والكلم فيذكران في موضعهما.

١٧ ــ اللَّفْظُ إنْ يُفِد هو الكَلَامُ　　نحو مضى القَوْمُ وَهُمْ كِرَامُ

اللفظ مصدر بمعنى مفعول، ورسم[3]: بأنه الصوت المعتمد على المخرج ويشمل المهمل والمستعمل لفظا أو تقديرا، لاشتراكهما في الحرف الملفوظ بها كذلك. وقد عرّف المصنف الكلام بأنه اللفظ المفيد. فاللفظ: كالجنس لأنه يشمل الكلام وغيره، واحترز بالمفيد عن غير المفيد. واعلم أن المفيد في عرف النحاة، لايطلق إلاّ على مايَحْسُنُ السكوت عليه، لاعلى ماأَفَاد إفادة ما، لأنه

(١) القائل: امرؤ القيس وهو من الطويل والشاهد في قوله: «فقالت» حيث استعمل هنا بمعنى الحركة والإيماء والطاعة نحو: قال برأسه كذا فنطحني، وقال بيده كذا فطرف عينه.
المعنى: يقول الشاعر: إنه لما أراد انهمال عينيه بالدَّمْع فوافق أنهما قد أطاعتاه فعبر عن ذلك بالقول تشبيها، فكأنَّه قال لهما: انهملا، فقالتا: سمعاً وطاعةً. وقد استشهد به كلّ من الخصائص ٢٢/١، ابن الشجرى في أماليه ٣١٣/١، معاهد التنصيص ١١٩/١ اللسان (قول) شذور الذهب ١٥٦، ديوانه ٥٣.

(٢) سورة ق: آية ١٨.

(٣) الرسم: هو التعريف بالخصائص.

مشتق من الكَلْم وهو الجرح، وكما أن الجرح لابد أن يؤثر ببدن المجروح، فكذلك الكلام، لأنه إنْ كان حسنا أثّر في السامع سرورا، وإنْ كان قبيحا أثّر حُزْناً قال:

وَجَرْحُ اللِّسَانِ كَجَرْحِ اليَدِ(١)

وقوله: إنْ يفد هو الكلام: أراد فهو، فحذف الفاء من جواب الشرط ضرورة ومثله قول الشاعر:

مَنْ يَفْعَلِ الحسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا … والشَّرُّ بالشَّرِ عِنْد الله مِثْلَانِ(٢)

وقيل في حَدّه: هو اللفظ المركب الدال على معنى يحسن السكوت عليه. فاللفظ: يشمله وغيره، وتخرج به الإشارة والكتابة ونحوهما. وكلام النفس على رأي من يقول به. والمركب يفصله عن المفرد، والدال على معنى يحسن السكوت عليه: عن المركب تركيبا ناقصا كغلام زيد، ولايأتلف إلا من فعل وآسم نحو: مضى القوم، أو من اسمين نحو: هُمْ كِرامٌ. ويسميان بالجملة الفعلية والإسمية نظرا إلى الجزء الأول، وهما نوعان لصحة اطلاقه اسماً وخبراً على كل

---

(١) لم أعثر على قائله أو تمامه. وليس المقصود هنا شاهدا نحويا ، وإنما أتى الشارح به للتدليل على أن الجرح قد يترك أثر حزن قبيح، فقال: إن جرح اللسان بآثاره السيئة كجرح اليد بالآلة الحادة الذي يترك أثرا مؤلما .. ابن يعيش ٢١/١.

(٢) القائل : عبد الله بن حسان بن ثابت رضى الله عنهما وهو من البسيط. وقيل لحسان، وقيل لكعب. الشاهد في قوله: «الله يشكره» حيث وردت جملة جوابا للشرط ل : مَنْ والأصل أن يقترن الجواب بالفاء لأنها جملة اسمية، ولكن حذفت الفاء للضرورة.
والأصل: فالله يشكرها. وقد استشهد به كل من : سيبويه ٤٣٥/١ ، ٤٥٨، نوادر أبي زيد ٣١، المقتضب ٧٢/٢، مجالس العلماء ٤٣٢، الخصائص ٢٨/٢، المنصف ١١٨/٣، المحتسب ١٩٣/١، ابن يعيش ٥٢/٩، المقرب ٢٧٦/١، المغنى ٥٦ ، ٩٨ ، ١٣٩، شرح شواهد العيني ٤٢٣/٤، التصريح ٢٥٠/٢، الاشمونى ٢٠/٤.

واحد منهما. وقدم الفعلية إمّا لأنّ عاملها الفعل، وهو قويّ، وإمّا لأنّه يرى أن الفاعل أصل المرفوعات، وسائرها محمول عليه، كما هو رأي الزمخشري(١)وابن الحاجب(١). وإنما انحصر الكلام في هذين النوعين، لأن التراكيب الممكنة لاتعدو ستة أقسام في التحقيق: أربعة منها[لاتفيد](٢) وهو الفعل مع مثله، والحرف مع مثله، والحرف مع الاسم، والحرف مع الفعل. إمّا لعدم وجود مسند اليه، أو لعدم وجود مسند ومسند اليه.

ولايقال: الفعل والحرف قد يسند إليهما في نحو : ضرب فعل ماض، وفي حرف جر، ولأن نحو: يازيد كلام. مع أنه من حرف وآسم. لأنّا نجيب إما عن الأول، فلأن الإسناد إلى لفظة ضرب، وفي لا إلى مُسَمّاهما. والمعنى من الإسناد إلى الشيء، أن يسند إلى مسماه بمجرد ذكره، وأما عن الثاني، فلأن حرف النداء نائب عن الفعل الذي هو أدعو أو أنادي على الأظهر. فإن قيل: لو [ناب](٣) منابه، لاحتمل الصدق والكذب، كما أنّ أدعو زيدا كذلك. أُجيب بأنه إنما يلزم ذلك[إن لم](٤) يكن إنشاء وهو ممنوع. واختلف في أصل وضعه في اللغة. فقال قوله: إنّه مصدر بدليل عمله في قوله:

فإن كَلاَمَيْها شِفَاءٌ لِمَا بِيَا(٥)

وقال آخرون: هو اسم للمصدر. لامتناع كونه مصدر كلم أو تكلم أو تكالم أو كالم. وأُبطل الأول بإعمال اسم المصدر في قوله:

---

(١) انظر في هذا الموضوع : المقتضب ١٤٦/١، سيبويه ١٤/١، أسرار العربية ٧٧ — ٧٨، الأشباه والنظائر ١٠٦/١.

(٢) هذا ما أراه لأن لا نافية لا جازمة، والفعل مرفوع. وفي الأصل (ص) (لاتفد).

(٣) هذا ما أراه لفساد المعنى، وفي الأصل (ص) (لو نابه).

(٤) هذا ما أراه لامتناع اجتماع أن ولو ولفساد المعنى. وفي الأصل (ص) (أن لو لم).

(٥) القائل : ذو الرمة. وتمامة:

=

.... وبَعْدَ عَطَائِكَ المائَةَ الرِّتَاعَا[1].

فإن قيل: فإذا كان اسما للمصدر في الأصل، فلا بد لنقله وتسميته الجمل به من مناسبة، قيل: لما كان اسما للمصدر المؤكد النائب عن تكرار الجملة، طلبا للإختصار، ناسب أن يُجْعَل اسماً لها، ولأن الكلام اسم لمصدر فَعّل الذي بابه التكثير، وأقله اثنان. فإن قيل: كان الأولى أن يبدأ بتعريف الكلمة إذ تعريف الجزء سابق على تعريف الكل.

قيل: إنما بدأ بتعريف الكلام وهو مركب، لأنه أشرف من المفرد، لإفادته جميع ماتفيده أفراده من غير عكس كُلّي، لأنه يفيد زيادة لاتفيدها المفردات، ولأن التركيب هو الغرض من وضع المفردات.

١٨ ــ تأليفه من كَلِمٍ واحِدُهَا كَلِمَةٌ أَقْسَامُهَا أحدّها

التأليف: في اصطلاح أهل العربية أخص من التركيب مطلقا، لأن التأليف من

= فأشفى نفسى من تباريح ما بها فإن كلاميها شفاء لمابيا

وقد استشهد به كل من : الدرر ١٢٨/٢، الهمع ٩٥/٢. ابن يعيش ٢١/١.

(١) القائل : القطامي: واسمه عمير بن شنيم وهو ابن اخت الأخطل التغلبى من قصيدة له من الوافر يمدح فيها زفر بن الحارث الكلابي. وتمام البيت:

أَكُفْراً بعد رَدّ المَوْتِ عَنِّى وَبَعْدَ عَطَائِكَ المائَةَ الرِّتَاعَا

الشاهد في قوله: «عطائك المائة» حيث أعمل اسم المصدر الذي هو قوله عطاء، عمل الفعل فنصب به المفعول الذي هو قوله: المائة بعد إضافته لفاعله وهو ضمير المخاطب. وقد استشهد به كل من : أوضح المسالك رقم ٣٦٧، ابن عقيل رقم ٢٤٧، شذور الذهب ص ٤١٢، الخصائص ٢٢١/٢، أمالى ابن الشجري ١٤٢/٢، ابن يعيش في شرح المفصل ٢٠/١، شواهد العيني ٥٠٥/٣، شرح التصريح ٦٤/٢ الهمع ١٨٨/١، ٩٥/٢، الدرر ١٦١/١، ١٢٧/٢، الأشمونى ٢٨٨/٢، ديوانه ٤١.

الالفة وهي الملاءمة. ولذلك قال: تأليفه ولم يقل تركيبه، وأصله في الأجسام. وانما أُطلق على الألفاظ المتتالية تشبيها لها بها. والهاء من تأليفه تعود الى الكلام. وأما الكلم: فاسم جنس يفرق بينه وبين واحده بالتاء[١]. وليس بجمع على الأصح. إلا أنّه لايجوز اطلاقه على النوع الواحد لكونه لفظا موضوعا لآحاد، بخلاف الكلمة. وقوله: من كلم: من هنا للإبتداء[٢]، لأن الكلام إنما يبتدىء في التأليف من هذه الثلاث وهي مادته.

وقوله: واحدها: أي واحد الكلم. فأنث الضمير العائد إليه. وفيه إشعار بأنه يرى أنه جمع، لأن الجنس مذكر، وهو أعَمّ من الكلام من وجه، لصدقه على المفيد وغيره من المركب من ثلاث كلمات. والكلام أعم منه من وجه لجواز تركبه من كلمتين. وأما الكلمة فواحدة الكلم، وتعرف: بأنها لفظ وضع لمعنى مفرد. فاللفظ كالجنس، لأنه يشمل الكلمة وغيرها. ووضع لمعنى يفصله عن المهمل، ومالحن به العامة، ومادل بالطبع كدلالة آخْ على الوجع، أو بالعقل كدلالة لفظ مهمل اذا سمع من وراء جدار، على أنه صادر من شخص. وتدخل فيه الألفاظ المنقولة، والمجازية. إذ المراد من الوضع تخصيص لفظ بمعنى أولا كان أو ثانيا. ومفرد يفصله عما تضمن كلمتين مطلقا، كالجمل وغيرها. نحو: قام زيد، وغلام زيد والرجل. ويدخل فيه مادل على معنى مفرد، ولفظه مركب نحو: تأبط شرا، أو معدى كرب، لعدم دلالة جزء لفظه على جزء معناه، اذ المراد بالمركب، الذي في مقابله المفرد، مايدل على جزء [المركب][٣] في المسموع على جزء معناه.

---

(١) يعرف المبرد واكثر النحويين اسم الجمع بأنه الذي ليس له واحد من لفظه. كما يعرف اسم الجنس الجمعى بأنه الذي يفرق بينه وبين مفرده بالتاء. انظر المقتضب ٢٠٧/٢ ، ٢٩١ ، الأشمونى ٢٥/١.

(٢) من معانى من : ابتداء الغاية : المقتضب ٤٤/١ ، ١٣٦/٤.

(٣) هكذا في (ق،ك) وفي الأصل (ص) (المترتب).

ومن عرف المفرد: بأنه اللفظ بكلمة واحدة، والمركب اللفظ بكلمتين، لم يدخلا تحت المفرد، وهو جنس قريب لأنواعها الثلاثة، لأنها تصدر في الحد التام لكل واحدة منها، ثم تعقب بالفصل. ولايقال: لو كانت جنسا للكلم الثلاث، وهي فرد من أفراد الإسم لوجود خواص لها، فيلزم المحال من وجهين، وهو إما كون فرد من أفراد الشيء جنسا له، أو كون الفعل والحرف اسمين ضرورة. صدق اسم الجنس على كل واحد من أفراده، وكلاهما باطل. لأنا نقول: الكلمة جنس باعتبار معناها، وهي كونها لفظا وضع لمعنى مفرد لا باعتبار لفظها. واعلم أنّ الكلمة تطلق مجازا على القصيدة المتضمنة للجمل المركبة منها، وهو من إطلاق اسم الجزء على الكل.

فإن قيل: فهلا كان إطلاقها عليها حقيقة فتكون مشتركة. أُجيب: بأنه إذا أمكن الحمل على المجاز، كان أولى لما مّر، وفيها لغتان: كَلِمة بوزن نَبِقَة، وهي حجازية، وكِلْمَة: بوزن كِسْرَة وهي تميمة.

وقوله: أُحُدُّها: أي أُبيّن حقائقَها، وفي هذين الشرطين عيب. لأن الدال في واحدها رَوِيّ، والألف قبلها للتأسيس. وهكذا إذا تقدمت الروي فاصلا بينهما حرف، والهاء: وصل، والألف بعدها: خروج. ثم قال: أحدها فلم يؤسس وذلك لازم.

١٩ ـــ وهي ثَلَاثُ ليس فيها خُلْفُ الإِسْمُ ثم الفِعْلُ ثم الحَرْفُ

هي: ضمير الأقسام، والأقسام: جمع قسم وهو مذكر، فكان يجب أن يقول ثلاثة.

والجواب: إمّا أنه حذف التاء لتأنيث المعدود معنى، لأن كل قسم من أقسام الكلمة كلمة، أو أنه لما أضاف الأقسام إلى ضمير المؤنث أنّثه كقوله تعالى: ﴿فَاقِعٌ لَوْنُهَا تَسُرُّ النَاظِرِيْنَ﴾.[1] بالتاء بنقطتين من فوق.

---

(١) سورة البقرة : آية ٦٩.

واعلم: أنه لم يختلف أحد في انقسام الكلمة إلى هذه الثلاثة، لأنه تقسيم ضروري دائر بين النفي والإثبات، لأنه إمّا أن يصح إسنادها وحدها إلى شيء أولا. والثاني: الحرف. والأول:إمّا أنْ يدل على معنى وزمانه المحصل من الأزمنة الثلاثة أولا. والثاني الإسم، والأول الفعل، ولأن المعبّر عنه لايخلوإمّا أن يكون ذاتاً وحدثاً قائما بالذات، أو رابطا بينهما. فالذات: الإسم، والحدث: الفعل، والرابط: الحرف، والأول أقوى لما مّر. وإنّما قدم الاسم على قسيميه لاستغنائه عنهما في الفائدة، وافتقارهما إليه، فلما تَقَدَّمَ عليهما بالطبع، قدم في الوضع، وقدم الفعل على الحرف، لأنه يكون مع الإسم أحد ركنى الجملة، بخلاف الحرف. وقد رتبها المؤلف بحرف ثم. والعادة جارية في ترتيبها بالواو، وإنما عدل عن المعتاد: إمّا لأنَّ الوزن [يستقيم][1] يتم دون الواو، وإما لأنه أراد أن ينبه على بعد بعضها عن بعض في الأحكام، فأتي بثم المشعرة بذلك.

٢٠ ــ فالإسم ما أبــــان عن مُسَمّـــــي

في الشّخْصِ والمَعْنَــى المُسَمّــى عَمّـــا

بدأ بتعريف الإسم[2]، لأنه الأصل لما مر، فقوله: ماأبان عن مسمى في موضع الجنس. وقوله: عن مسمى: أي عن معنى مسمى، ويراد بالمعنى مايعم المصدر والجوهر، لأن اللفظ يدل على مافي الذهن مطلقا، جوهرا كان ذلك المدلول، أو عرضا. وهو بهذا الإعتبار معنى. وعَمّ: فعل ماضي فيه ضمير يعود إلى معنى يرتفع به، والجملة في محل الجر صفة لمعنى، والتقدير:مادل على معنى مُسَمّى قد عَمّ في دلالته الشخص والمعنى. وقوله: في الشخص والمعنى: يخرج به الفعل والحرف. أما الحرف فظاهر، وأما الفعل فلأن مدلوله الزمان والحدث، وكلاهما معنى، فدلالة الإسم عامة في الأشخاص، وهي الذات مطلقا، والمعاني

---

(١) فى الأصل (تستقيم) وما أخذناه من (ق،ك) أصح.

(٢) حده ابن السراج بقوله: الإسم: ما دل على معنى مفرد غير مقترن بزمن مُحَصّل.
وانظر في ذلك الاصول ٢/١، الإيضاح في علل النحو للزجاج ٥٠، شرح جمل الزجاج لابن عصفور ٨٩ ــ ٩٠.

القائمة بها. والجار في قوله: في الشخص: يتعلق بالفعل الذي هو عَمّا. فإن قيل: عَمّ يتعدى بنفسه فلا حاجة إلى الجار. قيل: لما تقدم مفعوله عليه، ضعف التعلق. بدليل جواز لزيد ضربت، وامتناع: ضربت لزيد. وقيل على هذا التعريف: إنه قد أدخل في الحد مالا يعرف إلا بعد معرفة المحدود. وهو قوله مُسَمّى، لأنه مشتق من التسمية التي هي وضع الإسم، فأفضى إلى الدور. وأُجيب عنه: بأنه مسمى لما كان صفة لمعنى. أي معين مسمى لما يلزم الدور. وهذا الجواب فيه نظر لانه لايخرج به عن كون المسمى مأخوذا من التعريف في الجملة. والأولى أَنْ يُقال في حده: إنه كلمة يدل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان محصل من الثلاثة. فالكلمة جنسه القريب دون اللفظ، وفي نفسه يفصل الحرف، وأما مادل على معنى فى نفسه وغيره، فدلالته على معنى في غيره عارضة، وغير مقترن بزمان يفصل الفعل. فإنه وإنْ كان منه ما لايتصرف أو كان يدل على الزمان المجرد من المعنى، إلاّ أنه في أصل الوضع، يدل على المعنى المقترن بالزمان المعين. وقد دخل في الحد: الصَّبُوح والغَبُوق ومَقْدَم الحاج ومَضْرِبُ الشول. أما الصبوح والغبوق: فلأنهما يدلان على شرب في عَشِيّ أو صباح، لا على زمان مُحَصّل، بدليل تصرفهما إلى الماضي والمستقبل نحو: اصطبح واغتبق. والمنفي في الحد: هو الدلالة على زمان مُحَصّل من الثلاثة. وأما الآخران: فلأن المَقْدَمَ والمضرب، يدلان على نفس الوقت الذي هو زمن القدوم وزمان الضراب، وإنما حصل التعيين بالإضافة. وإلا لو دَلّ مضرب الشول مثلًا على الوقت والضراب، للزم التناقض في نحو قولك: مضى مضرب الشول، ولم يقع فيه ضراب وهو باطل.

فإن قيل :

فالهاء فى قولهم فى نفسه: إما أن تعود إلى الدال، أو إلى المدلول، والقسمان باطلان. أما الأول: فلأنه يدخل في الحد الحرف، لأنه لايصدق عليه أنه كلمة تدل على معنى حاصل فى نفس ذلك الدال أو بنفسه، ولكن يحصل معناه فى غيره.

وأما الثاني: فلأنه يصير معناه: أنه يدل على معني حاصل في نفس ذلك [الدال][(١)]، وهو ظاهر الفساد. أجيب: بأنا لانسلم أنَّه إذا عاد على المدلول يكون فاسدا، لأنه يكون معناه: أن الإسم كلمة تدل على معنى، باعتباره فى نفسه لاباعتبار آخره، بخلاف الحرف، كما يقال: الذهب عزيز فى نفسه، أي ليس عزته متوقفة على غيره وهو ظاهر.

٢١ ـ والفِعْلُ مادَلّ على زَمَانٍ ومَصْدَرٍ دَلَالَـةَ اَقْتِـرَانِ

ثنى بتعريف الفعل لأنه يُكَوّن مع الإسم كلاما. وقوله: مادَلَّ: في موضع الجنس وقوله: على زمان ومصدر: يخرج بالمصدر أسماء الزمان كاليوم والليلة، وأمس ونحوها لأنها تدل على الزمان المجرد. وقوله: دلالة آقتران: يحترز به عن مثل دلالة المشترك كالقُرءْ للحيض والطهر، فإنه إذا أُطلق عند عدم القرينة لايراد به مجموعهما، ويريد بالإقتران: اقتران المصدر بأحد الأزمنة الثلاثة، وإلّا لدخل فيه الصبوح والغبوق ونحوهما.

والأولى: أنْ يُقَاَل فى حَدِّه: أنَّه كلمة تدل على معنى فى نفسه، مقترن بزمان معين من الثلاثة في أصل الوضع، فقولنا: بزمان معين من الثلاثة يخرج به كل مادَلَ من الأسماء على زمان، لعدم دلالته على زمان محصل. وتدخل في أصل الوضع الأفعال التي لا تتصرف، وكان وأخواتها، وكذلك الأفعال الإنشائية نحو: [بعت وطلقت][(٢)]. فإن قيل: فيخرج من الحد الفعل المضارع لعدم دلالته على زمان معين. قيل: لاتسلم عدم دلالته على الزمان، لأنه إذا جُردّ عن القرينة كان للحال لاغير، وإنما يستعمل في غير الحال بالقرينة. وعلى تقدير [ألا][(٣)]

---

(١) هكذا في (ق،ك) وفي الأصل (ص) ذلك المعنى.

(٢) ليس في أفعال الإنشاء بعت وطلقت. ولعل (طلقت) تكون محرفة من طفقت.

(٣) هكذا في (ق،ك) وفي الأصل (أن لا).

يكون عند تجرده للحال، بل يكون مشتركاً بينهما. فالمتكلم عند إطلاقه [لابد أن][1] يريد الدلالة على زمان بعينه، لأن الألفاظ لا تدل بذواتها، بل بإرادة المتكلم بها، إلاّ أنّ اللفظ لما اتفق [أنّ][2] دلالته مشتركة حصل اللبس على السامع لا من جهة الوضع.

واعلم أن الفعل يدل بجوهره أى بمادته على الحدث، وعلى الزمان بصيغته. فالزمان جزء مفهوم الفعل فدلالته عليه بالتضمن، وهو اختيار الجزولى[3]. بدليل قوله المفعول: ماتضمنه الفعل من الحدث والزمان. ولهاتين الدلالتين عمل فى جمع ضروب المصدر والزمان مطلقا، ولايقال: لو كان الزمان جزء مفهومه لما صح أن يستعمل مسلوب الدلالة عليه، وهو باطل بقولنا: خلق الله الزمان، لامتناع أن يكون للزمان زمان، لأنا نقول: لانسلم عدم دلالته على الزمان مطلقا، لأنه من حيث الوضع دال على الزمان، وإنما منع ها هنا من دلالته عليه، أمر خارج عن مفهومه، كما فى نعم وبئس وسائر الأفعال الإنشائية.

٢٢ ــ والحرف لا يفُيدُ مَعنى إلاّ فى غيرِه كَهَلْ أَتى المُعَلّا

هذا حَدُّ الحرف. وقد كان الأَولى أَنْ يقول فى تعريفه: كلمة لاتدل على معنى إلا في غيرها، لأن الكلمة جنس يشمل الحرف وغيره. فيكون التعريف تاماً. وقوله: لا يفيد معنى إلاّ فى غيره: يفصله عما عداه. وفائدة الحصر إخراج الأسماء المناسبة للحروف نحو أَيْن وكَيْف ومَنْ، فإن لها دلالة على معنى فى

---

(١) في الأصل (لابد وأن) وهو تعبير خاطئ إذ لا مجال للواو هنا ولا وظيفة لها.

(٢) هكذا في (ق)، وقد سقطت من الأصل (ص) والأفضل وجودها.

(٣) هو عيسى بن عبد العزيز بن يللبخت بن عيسى بن يوما ريلى البربرى المراكشى البزدكتنى العلامة أبو موسى الجزولى. لزم ابن برى بمصر عندما حجّ، وعاد فتصدر للإقراء بالمريّة. توفي رحمه الله سنة ٦٠٧هـ والجزولى منسوب إلى جزوله.

انظر: بغية الوعاة ٢/٢٣٦، وفيات الأعيان ٣/١٥٧، مرآة الجنان ٤/٢٠.

نفسها من جهة الإسمية، وعلى معنى فى غيرها من جهة مناسبة الحرف. وكذلك المصادر والصفات مما له معنى فى نفسه وفى غيره. قال السيرافى فى تفسير قولهم فى نفسه وفى غيره: أنه إذا قيل مامعنى زيد؟ كان الجواب أنه إنسان من صفته كذا وكذا. وإذا قيل مامعنى قام؟ قيل: حركات واقعة فى زمان ماض، صادرة من شخص. فما قيل فى جواب كل منهما هو مسمى ذلك اللفظ ومدلوله. أمّا إذا قيل: مامعنى مِنْ؟ فإنّ الجواب هو أن تبعض بها الجزء من الكل، أو تبين بها الأجناس، فما ذكر فى الجواب ليس مسمى من كما كان مسمى زيد وقام. لأن ماذكره فى جواب الحرف إشارة إلى مايُفْعَلُ به، ولذلك قيل للحرف أنه أداة.

وقيل: إن معنى كونه لايدل على معنى فى نفسه، أنَّه لايجوز الإقتصار عليه فى الجواب، بخلاف الإسم والفعل. وأما الإقتصار على لا ونعم فى جواب: أقام زيد؟ فلقيامهما مقام الجملة المحذوفة لدلالة حرف الإستفهام عليها.

وآعلم: أن الحرف كما يقال للكلمة التى هى قسيم الإسم والفعل، فقد يطلق على الطريقة والرأى والشك والناقة الهزيلة(١).

(علامات الإسم)

٢٣ ــ فالاسْمُ عَرِّفْه وأَخْبِر عَنْه وثَنّه وآجْمَعْه أَو نَوِّنْهُ

٢٤ ــ وَآجْرُرْهُ أو ناده أَوْصَغِّرْهُ وآنْعَتْهُ أَوْ أَنِّثْهُ او أَضْمِرْهُ

لما فرغ من تعريف الكلمات الثلاث، أخذ يبين خَواصّها، أي علاماتها. والترتيب هنا كما كان ثَمّ إذْ هو تبع له. وإنما قدم الحدّ، أعنى المعرف على

(١) انظر اللسان (حرف) والمعجم الوسيط ١/١٦٥ ــ ١٦٧.

العلامات، لأن الحد يكشف حقيقة المحدود لتركيبه إذَا كان تَامّا من ذاتيات المحدود، بخلاف الخاصة، فإنها تدل على أثر من آثاره. ولأن الحد يكون مطردا منعكسا. والخاصة مطردة لامنعكسة. وقد ذكر له المصنف احدى عشرة علامة وسأبينها على سياق نظمه.

أحدها: قوله: عَرّفه: يريد به مطلق التعريف، عدا تعريف الإضمار، لئلا يكون قوله: أُضمره تكريرا. وإنما آختص الإسم بالتعريف، لأنَّه يعين مايدخل عليه، فيصح الحكم عليه. والفعلُ والحرف لايحكم عليهما، فلم يحتاجا إليه، وإنما قال عَرِّفْه ولم يقل باللام، ليعم اللام والميم كما فى لغة طى، ولأنهم يبدلون من اللام ميما، ولأن المعرف عند سيبويه(1) اللام فقط، والهمزة أتى بها توصلًا إلى النطق بالساكن. وعند الخليل(2): كلاهما. فقال: عرفه: ليعم المذهبين. وأما دخول اللام على الفعل فى قوله:

مَاأَنْتَ بِالْحَكَمِ آلْتُرضَى حُكُومَتُهُ ....(3)

(1) يقول سيبويه في كتابه ٢١٩/١ ــ ٢٢٢ : فالمعرفة خمسة أشياء : الأسماء التي هي أعلام خاصة، والمضاف إلى المعرفة إذا لم ترد معنى التنوين، والألف واللام والأسماء المبهمة ..

(2) وانظر في هذا الى : المغنى ٤٩، الجنى الداني للمرادى ص ٧٥، المقتضب ٨٩/٣، رصف المباني ص ٧٠.

(3) القائل : همام بن غالب/ وهو الفرزدق. وهو تميمي بصرى من شعراء عصر الدولة الأموية الفحول وممن يحتج بشعره. وتمام البيت:

مَا أَنْتَ بالحَكَـــــم أَلْتُـــــرْضَى حُكُومَتُـــــهُ
وَلَا ٱلْأَصِيـــــلِ وَلَاذِى الـــــرَّأْيِ وَٱلْجَـــــدَلِ

الشاهد في قوله: «الترضى» حيث دخلت أل التعريف على الفعل، والأصل دخولهاعلى الأسماء. وقد خرجه النحاة على سبيل الشذوذ. بينما خرجه الشارح هنا على أن أل بمعنى الذي، والذي تتصل بالفعل، فحمل أل على ذلك وهذا رأيه.

وقد استشهد به كل من : الإنصاف ٢٢١، المقرب ٧، الخزانة ١٤/١ شذور الذهب ٨٥/١، شواهد العيني ١١١/١ ، ٤٤٥، التصريح ٣٨/١، ١٤٢، الهمع ٨٥/١، الدرر =

فإن اللام فيه، لمّا كانت بمعنى الذى، والذى توصل بالفعل، حمل عليه وهو فى معناه.

وثانيهما: الإخبار عنه: ولو قال بدل قوله: أخبر عنه: أُسند إليه، لكانت الخاصة أشْمل لأن الإسناد أَعم من الإخبار مطلقا، لدخول الأمر والنهى والإستفهام والتعجب والتمنى فيه دون الاخبار. فكل مُخْبَر عنه مسند إليه، ولاينعكس. ويدخل فى هذه الخاصة كونه فاعلا ومفعولا، ولم يسم فاعله، ومبتدأ ومفعولًا.

أما الفاعل فلأن الفعل صفة قائمة بذاته، فيحكم على تلك الذات بها. فلو أُسند إلى الفعل، للزم قيام الصفة بالصفة وهو محال، وأما الحرف فلأنه فى تقدير جزء الكلمة. فلا يستقل بالمحكومية، ولذلك المبتدأ موصوف بخبره.

فإن قيل: فقد اسند إلى الفعل كقولهم فى المثل «تسمع بالمعيدى خير من أن تراه»[1]. أُجيب: بأنه أوقع الفعل موقع الإسم، أي: سماعك وقيل: هو على حذف إن قوله:

أَلَا أَيُّهــــذا الزّاجــــرِى أَحْضرُ الوَغَـــــى
وأَنْ أَشْهَــدَ اللَّـــذاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلــــدِي[2]

بدليل عطف أنّ عليه. وأما المفعول فلأنه محكوم عليه في المعنى، والفعل

= ١/٦١، الاشمونى ١/١٦٥، يس ٢/٢٢٩، أوضح المسالك رقم ٣، ابن عقيل رقم ٣٠، وليس في ديوانه.

(١) يروى المثل برواية أخرى: لأن تسمع بالمعيدى خيراً، وأن تسمع بالمعيدي لا أن تراه. والمختار : أن تسمع. ويضرب لمن خبره خير من مرآه. قال المفضل: أوّل من قال ذلك: المنذربن ماء السماء. مجمع الأمثال للميداني ١/٨٦.

(٢) القائل : طرفة بن العبد البكرى وهو من الطويل.

الشاهد في قوله : «احضر الوغى» حيث روى بروايتين: الأولى: رفع احضر وقد رواه سيبويه وهو الأصل، حيث ارتفاع المضارع واجب، إذ لم يتقدم عليه ناصب أو جازم، الثانية : أحضرَ: =

والحرف لايحكم عليهما، فلا يكون شيء منهما مفعولا.

وثالثها: التثنية: وإنمااختصت بالإسم لأنها ضم مفرد إلى مثله، ولايصح إلاّ في ثابت متعدد، والفعل عرض لايمكن بقاؤه، فلا يضم، لأن المقصود من التثنية التكثير، ومدلول الفعل جنس يقع على القليل والكثير، فلو ثني لقصد التكثير، ولكان تحصيلا للحاصل. ورابعهما: الجمع مطلقا. وعلة اختصاصه ماذكر في التثنية. وخامسها: التنوين: وهو نون ساكنة زائدة تقبل الحركة غالبا. ولها أقسام منها: تنوين التمكين نحو: رجل وزيد، لأنه الدال على خفة الإسم وتمكنه ليمتاز به عن الإسم المشابه للفعل، فلا معنى لدخوله على الفعل. ومنها: تنوين التنكير[1] نحو: مه وصه، ومررت بأحمدَ وأحمدٍ آخر. واختصاصه بالإسم لدلالته على التنكير الطارىء بعد التعريف، ولأن وضع الفعل على التنكير فلا يحتاج إلى مايدل عليه. ومنها: تنوين العوض نحو: يومئذ وحينئذ لأن إذ تضاف إلى الجملة، فلما حذفت عوض منها التنوين، وكان عوضا عن المضاف إليه لتعاقبهما على آخر الكلمة وكسر الذال من الظرف لالتقاء الساكنين. ومنها: تنوين المقابلة. كمسلمات وليس بتنوين صرف بدليل ثبوته فيما لاينصرف في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ﴾[2] لأن فيها التعريف والتأنيث. ويأتي بيانه في مكانه. ومنها تنوين صرف مالا ينصرف كقوله:

= بالنصب بأن المصدرية المحذوفة. وهذا رأى الكوفيين. وقد عطف عليه بالنصب. وأن أشهد وهو الأقرب. ولكن النحاة قالوا: عدم التقدير أفضل من التقدير، وأيدوا الرأى الأول.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٤٥٢/١، اللسان (حضر،زجر)، ابن يعيش في شرح المفصل ١٦٩، المغنى رقم ٦٢٦، ابن عقيل رقم ٣٣٣، شرح العيني بهامش الخزانة ٤٠٢/٤ الخزانة ٥٧/١، ٥٩٤/٣، المقتضب ٨٥/٢، ١٣٦، شذور الذهب رقم ٧١، مجالس ثعلب ٣٨٣، أمالي ابن الشجرى ٨٣/١، الإنصاف ٥٦٠، الدرر اللوامع ٣/١، ١٢/٢، همع الهوامع ٥/١، ١٧/٢.

(١) الأشمونى ٣٥/١.

(٢) سورة البقرة : آية ١٩٨.

أو الِفا مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ ٱلْحمَي[1]

ومنها التنوين اللاحق للمنادي المفرد في الضرورة كقوله:

سَلَامُ اللهِ يَامَطَرٌ عَلَيْهَا ....[2]

ومنها تنوين الحكاية، كما لو سُمّي رجل أو آمرأة بعاقلة لبيبة، فإنه لايغير لفظه لكونه محكيا. ومنها تنوين الترنم: ولايختص بالإسم، بل يدخل الإسم والفعل والحرف. فالإسم كقوله:

يَاصَاحِ مَاهَاجَ الدُّمُوعَ الذُّرَّفَنْ ....[3]

---

(١) القائل : العجاج وهو من أرجوزة طويلة له. وهو عبد الله بن رؤبة من بني مالك بن سعد بن زيد ابن مناة بن تميم. ويكنى بأبي الشعثاء. والشعثاء ابنته وكان قد لقى أبا هريرة وسمع منه أحاديث، وإنما سمى العجاج لقوله:

حتى يَعِجَّ عندها مَنْ عَجْعَجَا

انظر الشعر والشعراء ٥٩١.

الشاهد في قوله : «أو الفا» حيث جاءت على وزن فواعل، وهي جمع تكسير. وقد جاء صرف تنوين مالا ينصرف. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٨/١، ٥٦، فرائد القلائد ٢٥٨. شرح المفصل لابن يعيش ٧٥/٦ ، ٢١٨/٢ ، الإنتصار ٢٨٣، الأصول ٧١٤/٢، الحجة لابن خالوية ص ١٨٠، الموشح ١٤٨، الأشمونى ٢٩٩/٢ الإنصاف ٢٧٠، ابن عقيل ٩٤/٢.

(٢) القائل : الأحوص الأنصارى، وكان يهوى امرأة ويشبب بها ولا يفصح عنها، فتزوجها رجل اسمه مطر، فغلب الوجد والعشق على الأحوص فقال هذا الشعر. وتمام البيت:

سَلَامُ اللهِ يَامَطَرٌ عَلَيْهَا
وَلَيْسَ عَلَيْكَ يامَطَرُ السَّلَامُ

الشاهد في قوله : «يامطر» حيث جاء المفرد العلم منونا في النداء للضرورة. وقد جاءت لفظة يامطر في الشطر الثاني غير منونة على الأصل. وقد استشهد به كل من : سيبويه ٣١٣/١، المقتضب ٢١٤/٤ ، ٣٢٤، شرح التصريح ١٧١/٢، الأغاني ٥٦٣/١٦، السيوطى ٢٦٠، الدرر ١٢٩/١ ، ١٥/٢، شواهد العينى ١٠٨/١، الخزانة ٢٩٤/١، ابن الشجرى ٣٤١/١، الجمل ١٦٦، الأصول ٢٧٢/١، المحتسب ٩٣/٢، مجالس ثعلب ٩٢ ، ٢٣٩، الإنصاف ١٧٦، الأشمونى ١٤٤/٣، ابن عقيل رقم ٢٠٣، شذور الذهب ص ١١٣.

(٣) القائل : العجاج وهو من رجزة : وتمامة: مِنْ طَلَل كا لاتحمى أَنْهَجَنْ

=

والفعل كقول الاخر:

.... فَقُولِي إنْ أَصَبْتُ فَقَدْ أَصَابَنْ(1)

والحرف كقوله:

فَهَلْ لَهَا أَنْ ترد الخَمْسَ هَلَنْ(2)

ومنها التنوين الغالي: ولايكون إلاّ في القوافي المقيدة ولااختصاص له أيضا كقوله:

.... وصَوْبَ الغَمَامِ وَرِيْحَ الخُزَامَى وَنَشْرَ القُطُرْن(3).

= الشاهد في قوله : «الذرفن» حيث وصل القافية بالنون للتنوين، وهو تنوين الترنم. كما وصلها بحروف المد واللين للبمالغة في الترنم وتحديد الصوت. وقد استشهد به كل من سيبويه ٢٩٩/٢، الأشمونى ٢٢٠/٤.

(١) القائل : جرير بن عطية بن حذيفة الخطفى التميمي، من فحول شعراء الإسلام، ولد باليمامة سنة ٤٣هـ، وتوفي سنة ١١٠هـ. وله ديوان شعر مطبوع. وقصيدته من الوافر. وتمام البيت:

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ والعِتَابَنْ
وَقُولِي إنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ

الشاهد في قوله «أصابن، والعتابن» لأن أصلهما العتابا وأصابا فجئ بالتنوين بدلا من الألف لأجل قصد الترنم. نص عليه ابن يعيش والشارح. والذي عليه المحققون وسيبويه أنه لقطع الترنم الذي يحصل من النون، لأن الترنم وهو التغني يحصل بأحرف الإطلاق لقبولها لمد الصوت فيها، فإذا أنشدوها ولم يترنموا جاءوا بالتنوين مكانها. وقد استشهد به كل من: المقتضب ٢٤٠/١، ابن يعيش ٢٩/٩ ، ٣٣، المغنى ٣٤٢ الهمع ٨٠/٢، الدرر، ١٠٣/١، الأشمونى ٣١/١، حاشية الدمنهورى ٨٨ ديوانه ٦٤.

(٢) لم أعثر على قائله. والشاهد فيه التنوين في قوله: هلن، حيث دخل التنوين على الحرف.

(٣) القائل: امرؤ القيس من قصيدة له من الديوان ص ١٥٧ ، ١٥٨. وتمام البيت:

كأن المدام وصوتَ الغَمَامِ
وريحَ الخُزامى ونَشْرَ القُطُرْ
يُعَلُّ به بَرْدُ أَنْيَابِهَا
إذا طَرَّبَ الطائِرُ المُسْتَحِرّ

الشاهد في قوله : «القطرن» حيث استشهد به الشارح على التنوين الغالى وهو النون الساكن في نهاية القافية المقيدة. انظر الديوان ١٥٧. الخزانة ٤٣/١.

ويسمى غاليا لتجاوزه حد الوزن. وسادسها: الجَر: وإنما اختص بالإسم لأن عاملة إمّا حرف الجر مطلقا أو المضاف، وكلاهما لايصحان في الفعل. أما حرف الجر فلأن مابعده يكون امًّا فاعلا أو مفعولاً في المعنى، ولايكونان إلاّ اسمين لما مر، ولأن حرف الجر وضع ليوصل معانى الأفعال القاصرة إلى الأسماء. فلو دخلت إلى غيرها لكان على خلاف وضعها. وأما المضاف فلأن الغرض من الإسم بالإضافة التعريف، وقد امتنع ذلك في الفعل فيمتنع العرض الذي هو دونه وهو التخصيص حملا للأضعف على الأقوى. وقوله: واجرر يشمل مايُجَرُّ بالحرف مطلقا وبالمضاف. وأما دخول حرف الجر على الفعل في نحو قوله:

والله مالَيْلي بِنَامَ صَاحِبُه ....[1]

والإضافة إليه في قوله تعالى: ﴿ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِيْنَ﴾[2]. فإن حرف الجر في الأول إنما دخل على موصوف محذوف. أي: بليل نام صاحبه. وعن الآية أنّ الإضافة إنما هي إلى المصدر في المعنى، وإليه في اللفظ.

---

(١) القائل : القنانى كما يذكر صاحب معجم الشواهد العربية وهو من الرجز. وتمام البيت:

واللّـــــهِ ما لَيْلـــــى بِنَـــــامَ صَاحِبُـــــه
وَلَا مُخَالِـــــطِ اللّيّـــــانِ جَانِبُـــــهْ

المعنى : يقول الشاعر بأنه أرق في ليلته وطال سهره، وجفا الفراش جوانبه وكأنه نائم على فراش خشن قاس لا لين فيه.

والشاهد في قوله «بنام» حيث دخلت الباء الجارة على الفعل الماضى «نام» وحروف الجر لا تدخل على الأفعال. وقد خُرّج الشاهد على أن الباء داخلة على مقدر ليس مذكورا في الكلام. والتقدير: ما ليلى بليل نام صاحبه. وفيه كلام طويل لاداعى للإطالة فيه. وقد استشهد به كل من: الخصائص ٣٦٦/٢، ابن الشجرى ١٤٨/٢، الإنصاف ١١٢، ابن يعيش في شرح المفصل ٦٢/٣، الخزانة ١٠٦/٤، شواهد العينى ٣/٤، الهمع ٦/١، ١٢٠/٢، الدرر ٣/١، ١٥٣/٢، الأشمونى ٢٧/٣، اللسان (نوم).

(٢) سورة المائدة آية ١١٩.

وسابعها: النداء: وهو قوله: وناده. وإنَّما آخْتَصّ بالإسم لأن المنادى مفعول في المعنى، والمفعول ماكان معمولا للفعل فلو كان الفعل مفعولا للزم كون الشيء معمولا لنفسه وهو محال، ولأن المفعول مخبر عنه ولايخبر إلا عن الإسم. وأما قول ذي الرمة[1].

أَلَا يَا آسْلَمِي يادَارَ مَيّ عَلَى البِلَى ....[2]

ونحوه: فالمنادى فيه محذوف لدلالة المنادى الثاني عليه.

وثامنها: التصغير وهو قوله: أو صغره. وإنما كان من خواص الإسم لأنه يفيد التخصص إذْ هو وصف في المعنى. فُرَجَيْل بمنزلة رجل صغير، فتحصل الفائدة بالإخبار عنه. وأما تصغير الفعل نحو:

.... **ماأُمَيلِحَ**............ ....[3]

فالمراد به المصدر كما أضيف إلي الفعل، والمراد به المصدر ويأتي بيانه في بابه.

---

(١) هو غيلان بن عتبة من بنى صعب بن مالك، ويكنى : أبا الحارث من كبار الشعراء الأمويين المجيدين، ولد سنة ٧٧هـ، وتوفي سنة ١١٧، (طبقات الشعراء ٤٥٢، الشعر والشعراء ٥٢٤/١، الخزانة ١٠٦/١).

(٢) القائل : ذو الرمة وهو من الطويل . وتمام البيت:

أَلَا يَاآسْلَمِـــي يادَارَمَـــيّ عَلَـــى البَلَـــى
وَ لَازَالَ مُنْهَـــلاً بجرعَـــائِكِ القَطْـــرُ

الشاهد في قوله : «ألا يااسلمى يادارمى» حيث جاء : ألا : استفتاحية. يا : أداة نداء المنادى محذوف تقديره : ياهذه وهو مقيس. والقطر: اسم لازال. ومنهلا: خبر مقدم. وقد استشهد به كل من : أمالي ابن الشجرى ١٥١/٢، المغنى ٢٤٣، شواهد العينى ٦/٢، شرح التصريح ١٨٥/١، همع الهوامع ١١١/١، ٤/٢، ٧٠، الدرر اللوامع ٨١/١، ٢٣/٢، الأشمونى ٣٧/١.

(٣) القائل : نسب هذا البيت لأكثر من قائل ومنهم: العرجي، ومجنون ليلى، ذو الرمة والحسين بن مطير. وذكر الإنصاف أنه لرجل بدوى اسمه كاهل الثقفى. وقال : ... وقد عثرت به ثاني =

وتاسعها: الوصف: وهو قوله: وانعته. وإنما آختص بالإسم لما ذكر في التصغير من حيث أنه يخصصه فتحصل الفائدة بالإخبار عنه.

وعاشرها: التأنيث، وإنما كان علم التأنيث مطلقا من خواصه، لأن مدلول اللفظ إن كان مؤنثا حقيقيا وهو ماكان بازائه ذكر من الحيوان، فلا يكون إلا في الأشخاص وهي أسماء، وإن كان غير حقيقي فهو محمول على الحقيقي، ولأن مدلول الفعل جنس وهو مذكر. وأما التاء اللاحقة بالفعل نحو قامت هند فلتأنيث الفاعل لا الفعل.

وحادي عشرها: الإضمار مطلقا: نحو أنا وأنت وهو، وإنما تختص بالإسم لأنه لايكون إلا معرفة، والفعل وضعه على التنكير، فلا يكون مضمرا. وأما الحرف فبتقدير الجزء من متعلقه، وجزء الكلمة لايتحقق فيه تعريف.

وآعلم أنَّ علامات الأسماء ضربان: لفظية ومعنوية. أمّا اللفظية ففي أوله

= ثلاثة أبيات في دمية القصر للباخرزى(ص ٢٢٩ط حلب)وانظر الإنصاف ص ١٢٧. وتمام البيت:

يَامَــــا أُمَيْلَــــحَ غِزْلَانــــاً شَدَنَّ لَنَــــا
من هــؤليائكُـــــنَّ الضَّالِ والسَّمَــــرُ

الشاهد في قوله : «أميلح» فإنه تصغير أملح، وأصل التصغير من خصائص الأسماء، ولهذا قال الكوفيون : إن صيغة أفعل في التعجب اسم بدليل مجيئها مصغرة في هذا البيت. وأنكر ذلك البصريون. وقالوا إن هذا التصغير شاذ.

وقد أجاز الشارح هناعلى أنه قد قصد به المصدر لا الفعل. وقد استشهد به كل من : شرح شواهد الشافية ١/١٩٠، اللسان (الا) ٢٠/٣٢٠، ابن الشجرى ٢/١٣٠، الدرر ١/٤٩، ٥٠، ٢/٢٢٩، الهمع ١/٧٦، ٢/١٩١، الإنصاف ١٢٧، ديوان مجنون ليلى ١٦٨ واللسان ٣/٤٤٠، شواهد العينى ١/٤١٦، ٣/٦٤٣، السيوطى ٣٢٤، الخزانة ١/٤٥ ــ ٤٧، الأشمونى ٣/١٨، ٢٦، الخزانة ٤/٩٥، المغنى رقم ٩٣٧.

وأوسطه وآخره. ففي أوله حرف التعريف، وحرف الجر، وحرف النداء، وفي أوسطه ياء التصغير وألف التكسير وواوه، وفي آخره ياء النسب وتاء التأنيث المبدلة في الوقف ها في الأعرف، وألف التأنيث المقصورة والممدودة، وألف التثنية المنقلبة وياؤها ونونها وواو الجمع المنقلبة وياؤه ونونه، وألف الجمع وتاؤه في نحو مسلمات وألف الندبة، والترخيم. وأمّا المعنوية فمنها صحة الإسناد إليه مطلقا، ومنها كونه مضمرا أو مضافا، وعبارة عن شخص مطلقا. ومنها كونه مشارا إليه، ومنها النعت ومنها كونه مفردا منكرا، ومذكرا مفردا لامتناع كونه الفعل والحرف كذلك. ومن علاماته كونه تمييزا ومنصوبا حالا لفظا وعلاماته كثيرة، وفيماأوردناه كفاية.

(علامات الفعل)

٢٥ ــ والفعل بالسين وسوف عُرّفا والأمر والنهي وقد إن صرفا

لما ذكر علامات الإسم أخذ بذكر علامات الفعل. وإنما سمي هذا النوع من الكلام فعلا لأمرين: أحدهما: أنه يعم الأفعال العلاجية، وغيرها غريزة كان وغيرها وفي التنزيل:﴿لَايُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾(١). ولو سُمي عملا لاختص بالعلاجية.

الثاني: أنّه سُمِّي بآسَم مدلوله وهو المصدر لأنّه فعل حقيقة. فإن قيل: فهلا سُمِّي زمانا لكونه دالا عليه كالمصدر. أجيب: بأن دلالته على المصدر بجوهر لفظه، لأنه مشتق منه على الأصح ودلالته على الزمان بصيغته، ودلالة الجوهر أقوى من دلالة الصيغة. ولايقال: فاذا دَلَّ على الزمان وجب أن يكون مركبا، فلا يكون أحد أنواع الكلمة لكون الإفراد مأخوذا في حَدِّها. لأنّا نقول: المراد بالمركب مايدل بجزئه المترتب في المسموع على جزء المعنى كما تقدم. ولما كانت صيغة الفعل والحروف يسمعان معا لم يكن مركبا.

وإذا تقرر هذا [نقول] (٢): قد ذكر للفعل خمس علامات بشرط كونه متصرفا.

---

(١) سورة الانبياء : آية ٢٣.

(٢) هكذا في (ق) وفي الأصل (ص) (فنقول) وهو خطأ إذ حذف الفاء واجب، لأن جواب الشرط هنا ليس جملة اسمية ولا طلبية ولافعلها جامدا ولا مسبوقا بالسين والسوف، أو قد، أو ما.

الأولى والثانية: حرفا الإستقبال وهما السين وسوف نحو: سيفعل، وسوف يفعل وإنما اختص الفعل بهما لأنهما يخلصان المضارع للإستقبال بعد صلاحيته له وللحال، وهذا لايتأتى إلاّ في الفعل. وزمان سوف أكثر تراخيا من زمان السين لزيادة حروفها، وفي سوف ثلاث لغات ما تقدم، وَسَوْ، وسَفْ. والسين حرف أحادي على الأصح. وقيل هو متنقص من سوف. وقوله: عرف: أي جعلت هذه الحروف دليلا عليه، ومعرفة له من غيره لأنها تختص به.

الثالثة: الأمر: ويشترط كونه مشتقا مأخوذا من مضارع لأنه بهذه القيود طلب إيجاد ماليس بموجود، والأسماء أعيان ثابتة، فالأمر بايجادها أمر بتحصيل الحاصل، وهو محال. فإن قيل: فالمصادر أسماء وليس بأعيان. قلنا: الأمر من المصدر لايمكن إلاّ بصيغة الفعل المشتق منه وهو المطلوب.

الرابعة: النهي. وإنما اختص بالفعل لأنه طلب استمرار الترك. والأسماء أعيان ثابتة في الوجود، لايمكن ذلك فيها كما مر في الأمر. وقيل المراد بقوله الأمر: حرف الأمر، وهو اللام نحو: ليقم زيد، وبالنهي: حرف النهي نحو لا يقم زيد فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، لأن الأمر مشترك بين الإسم والفعل نحو صه وانطلق، وكذلك النهي نحو: إيهاً ولاتتكلم. فلو لم يقدر حذف المضاف وإلا لما كانا من خواصه. وأجيب: بأنه إنما يحتاج إلى هذا التقدير [إن لم] (١) يعلق دخول هذه العلامات الخمس بشرط التصرف، وأسماء الأفعال لاتصَرُّفَ لها، لأن التصرف هو اختلاف صيغة الفعل لااختلاف أزمنته.

الخامسة: قد: ويدخل على الماضي والمضارع. وإنما اختص بالفعل لأنَّه

---

(١) هذا ما أراه إذ لايمكن الجمع بين أن ولو الشرطيتين وفي الأصل (ص) (ان لو لم).

يفيد: إما تقريب الماضي من الحال، أو تقليل الحال والإستقبال، وكلاهما لايصح إلا في الفعل. وآعْلم أنّ علامات الفعل لفظية ومعنوية كما ذكر في الإسم.

فاللفظية في أوله وأوسطه وآخره، أما التي في أوله فعاملة وغير عاملة. وغير العاملة قسمان. مشترك بين الماضي والمضارع نحو قد ولو على الاكثر لأنها حرف شرط، ولايكون إلاّ في الفعل، ومختص: كحرفي الإستقبال وهما السين وسوف. وقد مر ذكرهما.

وحروف المضارعة لأنها يستفاد منها معرفة الفاعل ولايتصور ذلك إلا في الفعل. فإنّ بعض الأسماء وإن تضمن الفاعل إلاّ أنه لم توضع له قرينة دالة عليه. وأما العاملة: فإما ناصب نحو: لن يقوم من النواصب وشبهه، وإما جازم كلام الامر، ولا في النهي، وحرف الشرط، وأما التي في أوسطه فالتضعيف نحو: ضَرّب، وأما التي في آخره فالضمائر المرفوعة البارزة وتاء التأنيث الساكنة، ونونا التوكيد. أما اختصاص الضمائر المرفوعة البارزة فظاهر لأنّها ضمائر الفاعلين، ولاتوجد بهذه الصفة إلا للفعل. وأما تاء التأنيث فلأنها تدل على تأنيث الفاعل الذي هو من لوازم الفعل. واحترز بالساكنة عن المتحركة فإنها من خواص الأسماء. وأما تحريكها إذا لقيها ساكن فلا يعتد به لكونه عارضا. وأما نونا التوكيد فلأنهما ينقلانه إلى المستقبل ويحققان له الفعلية. وأما المعنوية، فلكونه مسنداً أبدا، وأمرا مشتقا مأخوذا من مضارع ، وقد تقدم بيانه.

واعلم: أنَّ كل خاصيّ نوع إمّا أَنْ يتفقا أَو يختلفا، فإِنْ آتفقا امتنع اجتماعهما كالألف واللام والإضافة في الإسم والسين وسوف في الفعل، وإن اختلفا فإن تضادا: لم يجتمعا كالتنوين والإضافة في الإسم، وسوف وتاء التأنيث

في الفعل. لأن سوف تقتضي المستقبل، والتاء تقتضي الماضي. وإن لم يتضادا جاز اجتماعهما كالألف واللام والتصغير وقد وتاء التأنيث.

(علامات الحرف)

٢٦ ـــ والحرفُ فَضْلَةٌ بلفظٍ خَالِ من علم الأسماءِ وآلأفعال
٢٧ ـــ يجيء إمّا رابطا أَو ناقلا أو زائدا مؤكدا أَوْ عاملا

إنما سمي هذا النوع منها حرفا لوقوعه طرفا: أولاً كان أو أخيرا، كالتنوين. لأن طرف الشيء حرفه. ومنه: حرف السيف، وحرف الحبل. وأما خواصه فمنها: كونه فضلة ومعناه ألاّ يكون أحد جزئي الجملة لأنه لايسند ولايسند إليه لما مر. وإن دَلّ على معنى مافي الجملة.

وقوله: بلفظ خال: يشير إلى خاصة أخرى للحرف وهو خُلُوُّهُ من علامات الأسماء والأفعال التي ليست حروفا كصحة الإخبار عن الإسم وكونه شخصاً ومضمرا، أو كالتصريف في الفعل إلى الأزمنة الثلاثة وكونه أمر مشتقا إلى غير ذلك. وعلى هذا لايلزم أن تكون خاصة الحرف خُلُوُّهُ من الحرف لما بيَّن أَنَّ علامةَ الأسْمَاءِ والأفعال ليست هي الحرف فقط.

وقيل: لم توضع علامة ثبوتية لأنه في نفسه علامة، فلو وضع له علامة للزم الدور أو التسلسل. وقوله: يجيء إما رابطا الى آخره. لما بَيَّن أن معنى الحرف لايكو إلا في غيره، أخذ يبين ذلك المعنى وهو الغرض من مجيء الحرف.

واعلم: أن الحرف يجيء إما للربط وهو مايعلق أحد الشيئين بالأخر، ويندرج فيه مايربط بين اسمين أو بين فعلين مجردين عن الضمير تقديرا كحرف العطف

أو بين إسم وفعل كحرف الجر، أو بين جملتين كحرف الشرط وواو الحال. وحرف الجواب. وأما للنقل: كحرف الإستفهام وحرف النفي وحروف التحضيض وجوازم الفعل ونواصبه وحروف المضارعة ولام التعريف والسين وسوف وليت ولعل وكأن نحو: إنّ وأنّ ولام البتداء ونونا التوكيد. وأما للزيادة نحو: إن وما ولا والباء.

وقال ابن السراج[1]: إنه لازائد في كلام العرب لأن كل مايحكم بزيادته فإنه يفيد التوكيد فهو داخل في قسم المؤكد. وأما العامل فمندرج تحت الأقسام وليس قسيما لها. وهو كل حرف يختص بأحد النوعين، ولم يتنزل منزلة الجزء منه. وقد يمكن أن يقال في الحصر أن الحرف لم يكن معناه إلا في غيره . فذلك الغير[2] إما إسم أو فعل أو مركب منهما، وهو الجملة. فإن لم يكن زائدا فلا يخلو إما أن يختص بما يدخل عليه أو لايختص. والمختص إما [بالإسم][3]: وهو إما عامل كحروف الجر، وإما غير عامل كحرف التعريف، وإمّا بالفعل: وهو إما عامل كحرف الجزم والنواصب، أو غير عامل كقد والسين وسوف. وإما بالجملة: وهو إما مغير لمعناها، أو مؤكد له من غير تغيير. والمغير إمّا أن يغير الإعراب نحو: إنّأو لايغير الإعراب نحو لام الابتداء. وغير

---

(١) هو أبو بكر محمد بن السرى المعروف بابن السراج، انتهت إليه رئاسة النحو، نحو أبي إسحاق الزجاج المتوفي سنة ٣١٠هـ، توفي سنة ٣١٦ في خلافة المقتدر. أخذ النحو عن المبرد. وأخذ العلم عنه: أبو القاسم الزجاجي وأبو سعيد السيرافي وأبو الحسن الرماني. أهم مصنفاته: الأصول، جمل الأصول، كتاب الإشتقاق، الموجز في النحو. انظر: الفهرست٦٢، وفيات الأعيان ٤٦٣/٣ انباة النحاة ١٤٩/٣، معجم الأدباء ٢٠٠/١٨.

(٢) دخول أل على غير غير مناسب لأنها موغلة في الإيهام ولاتدخل عليها أل.

(٣) هكذا في (ق،ك) وفي الأصل (ص) (الإسم).

المختص كحرف العطف. وأما الزائد فقد يزاد في الجملة إمّا عاملاً [مثل] (١) بحسبك زيد، وغير عامل كقولك:

وَمَا إنْ طِبُّنَا جُبْنٌ وَلَكِن .... (٢)

وأما في غير الجملة كقوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةً مِنَ اللهِ﴾(٣) وهذا بحسب الأغلب. وينقسم أيضا إلى بسيط(٤) ويراد به ماهو على حرف واحد كالباء واللام ونحوهما. وإلى مركب(٤) إما ثنائي كمن وعن، أو ثلاثي: كعلى، أو رباعي كَحَتّى، أو خماسي نحو لكن، ولايتجاوز أصول الأسماء في العِدَّة.

(آشتقاق الاسم)

٢٨ ــ وآشْتَقَّ الاسمَ مِنْ سَمَا البَصْرِيّونَ   واشتقه مِنْ وَسَمَ الكوُفِيُّونْ

٢٩ ــ والمذهبُ المُقَدَّمُ الجَلِيُّ   دليله الأَسْمَاءُ والسُمَيّ

اختلف في اشتقاق الإسم، فذهب البصريون إلى أنه من السمو وهو العلو ووزنه إما فِعْل كعِدْل، وأما فُعْل كقُفْل، [فحذفت] (٥) لامه اعتباطا. وجيء

---

(١) عبارة (ص) في المخطوط غير مستقيمة. وأضفت كلمة (مثل) لاتمام المعنى.

(٢) القائل : فروة بن مسيك من قصيدة له من الطويل. وتمام البيت:

وَمَا إنْ طِبُّنَا جُبْنٌ وَلَكِن   مَنَايَانا وَدَوْلَةُ آخرِيْنَا

الشاهد في قوله : «وما إن» حيث إنَّ «ما» تعمل عمل ليس، وقد بطل عملها هنا لمجئ إن بعدها حيث اعتبر الأعلم أن «إن» هنا كافة كفت ما عن العمل.

وقد استشهد به كل من : سيبويه ١/٤٧٥، ٢/٣٠٥، سيرة ابن هشام ٩٥٠، الوحشيات ٢٨، المقتضب ١/٥١، ٢/٣٦٤، الخصائص ٣/١٠٨، الكامل ١/٢٠٠، المحتسب ١/٩٢، الخزانة ٢/١٢١، المغنى ٢٥، الهمع ٢/١٢٣، الدرر اللوامع ١/٩٤.

(٣) سورة آل عمران : آية ١٥٩.

(٤) انظر في هذا: رصف المباني في شرح حروف المعاني : للمالقي : تحقيق أحمد محمد الخراط، طباعة دمشق ١٩٧٥، ص : ٥.

(٥) هذا ما أراه. وفي الأصل (ص) (فحذف).

بهمزة الوصل توصلا إلى النطق بالساكن، ووزنه حينئذ إفع بحذف لامه. وقوله: من سما ليس بجيد، لأن الإسم من الأسماء الجارية على الفعل حتى يدعى اشتقاقه منه. بل الأجود ماذكرناه وهو أنه من السمو.

وذهب الكوفيون إلى أنه من السِّمَة[1] وهي العلامة لأن الإسم علامة على المسمى، وأصله عندهم وَسْمٌ، فحذفت فاؤه وعوض عنها الهمزة، فوزنه حينئذ إعْلُ والأول أظهر لإمور:

أحدها: تكسيره على أسماء، وتصغيره على سمى، برد لامه فيهما لأنهما يردان الأسماء إلى أصولها دون أو سَامٍ ووَسُيِمْ.

وثانيهما: تصريف الفعل منه نحو: سميّت وأسميته وسَمِيّكَ دون وسمت وأوْسَمْتُ ووسيمك.

وثالثها: أن التعويض أولا لايكون إلا في محذوف اللام غالبا. ويقوي الأول أيضا كثرة حذف اللام، وقلة حذف الفاء في غير المصادر، واسم ليس منها. وقيل إنّه من السيماء وهي العلامة فهو محذوف العين، ويبطلها ماتقدم. وإذا تحقق صحة الإشتقاق فنقول: إنما نقل من اللغة إلى الإصطلاح لأمرين: أحدهما لسموه على قسميه: إما لعدم افتقاره أو لافتقار غيره إليه. والثاني: لظهور المسمى به بعد خفائه. وفيه خمس لغات:

---

(١) لأنه لو كان من الوسم لجمع على أوسام للتكسير، وصغر على وسيم، والفعل من وسم. ولما كان جمع تكسيره على أسماء وتصغيره على سمى ثبت كون أصله من السمو، لان الجمع والتصغير يردان الأشياء إلى أصولها. وكذلك نقول في فعله سميت. انظر الإنصاف المسألة الأولى.

إسْم بكسر الهمزة، وأُسْمٌ بضمها، سِمٌ بكسر السين كقوله:

بآسْمِ الذّي في كُلِّ سُوْرَةٍ سِمُهْ ....[1]

وَسُمٌ بضمها كقوله:

.... **يدعي أَبَا السَّمْع وقرِضَابٌ سُمُهْ**[2]

وسُمَى بضم السين وإتمامه مع القصر كهدى، فوزنه في الأول: إفْعَ وفي الثانية أُفْعُ وفي الثالثة فِعٌ، وفي الرابعةفُعٌ، وفي الخامسة فعل.

(١) القائل: رؤبة وهو مشطور الرجز، وقيل أنه لرجل من كلب، وتمام البيت:

باسم الـــــذي في كل سورة سمــــة

قد وردت علـــى طريـــق تعلمــــه

الشاهد في قوله : «سِمُه» حيث ورد بكسر السين وضمها. وهذا دليل على أن من العرب من يقول في الاسم: سِمٌ بحذف اللام من غير تعويض، ومعاملته معاملة الصحيح الآخر كيد دوم وأخ وهذا ظاهر.

(٢) القائل: غير معروف، ونسب أيضا لرؤبة وليس في ديوانه. وهي ثلاثة أبيات من الرجز:

وعامنـــا أعجبنـــا مقـدمــــه

يدعـــى أبـــا السمـــح وقـــرضاب سمـــه

مبتركا لكل عظم يَلْحُمُهْ

الشاهد في قوله : «سُمُه» وهو ما ذكر في الشاهد السابق.

وقد استشهد به كل من : شرح تصريف المازنى ٦٠/١، الإنصاف ١٦، نوادر أبى زيد ١٦٦، المقتضب ٢٢٩/١، شرح شواهد الشافية ١٧٦.

(اشتقاق الفعل أو المصدر)(*)

٣٠ ــ وَاَشْتَقَّ كُوفيونَ أَيْضاً المصدرا   من فعله نحو نَظَرْتُ نَظَرَا

٣١ ــ وَاَشْتَقَّ منه الفِعْلَ أَهْلُ البَصْرَة   وَذَا الذي بِهِ تَلِيقُ النُّصْرَةُ

٣٢ ــ إذ كُلُّ فَرْعٍ فيهِ ما في الأَصْلِ   وليس في المصدرِ مافي الفِعْلِ

ذهب البصريون إلى أَنَّ الفعل مشتق من المصدر لوجوه:

أحدهما: أَنَّه لابد أَنْ يكون بين المشتق والمشتق منه تناسب في المادة التي هي الحروف والمعنى، بحيث لاينفك صدق المشتق عن المشتق منه، ولما كان الفعل مستلزما للمصدر من غير عكس لتضمنه المصدر والزمان المحصل، دَلّ على أنَّه مشتق من المصدر.

(*) اختلف العلماء كثيرا أيهما أصل: الفعل أم المصدر؟. فالبصريون يقولون إن المصدر هو الأصل، ومما يدل على ذلك أنّ الفعل يدل على الحدث والزمان، ولو كانت المصادر مشتقة من الأفعال لدلت على ما في الأفعال من الحدث والزمان، وعلى معنى ثالث كما دلت اسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفاعل والمفعول، وكذلك كل مشتق يكون فيه ما في الاصل وزيادة المعنى الذي اشتق له. فلما لما تكن المصادر كذلك علم أنها ليست مشتقة من الأفعال. وذهب الكوفيون إلى أن الأفعال هي الأصل، والمصادر مشتقة منها. واحتجوا في ذلك بأن المصادر تعتل باعتلال الأفعال وتصح بصحتها. ألا ترى أنك تقول: قام قياما فيعتل المصدر اعتلال ألفة باعتلال عين الفعل، فتقلبها ألفا وتقول: لاوذ لواذا، فيصح المصدر، وان كان على زنته لصحة فعله وهو لاوذ... وغيره كثير. ويظهر هنا قوة الرأى البصرى الذى يؤيده شيخنا. وانظر في هذا معظم كتب النحو ومنها الإنصاف، وابن يعيش في شرح المفصل ١١٠/١.

الثاني: أَنَّ المصدر جزء مفهوم الفعل لأنه مركب منه ومن الزمان المعين، والجزء مقدم على الكل، وأصل له. ففي الفعل ما في المصدر وزيادة.

الثالث: أَنَّ المصدر أعمّ من الفعل، لأنّ الفعل من المادة أصل للخاص.
الرابع: أَنَّ المصادر مختلفة الصيغ كاختلاف الأسماء، ولو كانت مشتقة من الفعل لما اختلفت، ولأن المصدر اسم، والأسم أولى بالأصالة لما مر.

وذهب الكوفيون إلى أنَّ المصدر مشتق من الفعل لأمور:
أحدها: أنه يؤكد به الفعل نحو: نَظَرت نَظَرا، والمؤكِد أَصْلٌ للمؤكَدَّ لأنه تابع لَه.
الثاني: أَنَّه عامل المصدر، والعامل قبل المعمول، وأصل له.
الثالث: أَنَّه تابع للفعل في الصحة والإعتلال نحو: قام قياما، وقاوم قواما
الرابع: إنَّ من الأفعال مالا مصادر لها كغير المنصرفة نحو: نعم وبئس وليس وعسى وحبذا وفعلا التعجب. فلو كان الفعل مشتقا منه لوجب أن يكون لها أصل يكون لها كالمادة. والجواب: عن الأول أنه يبطل بنحو: ضربت زيداً زيداً، فإنه ليس أحدهما مشتقا من الأخر. وعن الثاني: أنّ الحروف عاملة وليست أصلا للمعمول. وعن الثالث أنّه لايلزم من التبعية في الإعلال كون التابع فرعا للمتبوع فإن المستقبل يعتل باعتلال الماضي وليس فرعا له، ولأن الفرع قد يتبع الأصل في الإعتلال، فإنَّ أَعِدُ ونَعِدُ وتَعِدُ يحذف معهن الواو حملا عل يَعِدُ والأول أقدم منها في الترتيب.
وعن الرابع: أنه معارض بالمصادر التي لاأفعال لها.

(الإعراب والبناء)

٣٣ ـ القَوْلُ في الإعرابِ والبِنَـاءِ الأَصْلُ في الإعراب للأَسْمَاءِ

الإعراب: منقول من اللغة إلى الإصطلاح، أما من الإعراب الذِي هو البيان، وفي الحديث[1] «البكر تستأمر، والثيب تعرب عن نفسها» أي تبين أو من أعرب اذا أزال الفساد، والهمزة للسلب، أو من التحبب كقولهم: امرأة عروب إذا كانت متحببة إلى بعلها، لأن المتكلم بالإعراب متحبب إلى السامع. وأصل الإعراب للإسم لوجوب قبوله بصيغة واحدة معاني مختلفة بدليل: ماأحسن زيدْ بالسكونين، فإنه يحتمل أن يكون فاعلًا ومفعولًا ومضافا فلولا الأعراب لما فهمت هذه المعاني. وكذلك لو قلت: ماأخذت منك دِرْهَمْ بسكون الميم من درهم فانه يحتمل الإقرار والجحد. فإن نصبت كنت جاحدا، ومانافية، وإن رفعت كنت مقرا، وما موصولة مبتدأ، ودرهم خبر. وإنما قدم الإعراب على المعرب، لأن المعرب مشتق من الإعراب، والمشتق من الشيء متأخر عنه. ومنهم من يقدم المعرب لتقدم المحل على الحال.

---

(١) لم أجده في هذا اللفظ. ويبدو أنه بهذا اللفظ مكون من حديثين. ففي صحيح مسلم من كتاب النكاح، باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق، والبكر بالسكوت. والحديث بلفظة : الثيب أحق بنفسها من وليها، والبكر تستأمر. وفي سنن ابن ماجة في أبواب النكاح الباب١١، والامام أحمد في مسنده ١٩٢/٤: الثيب تعرب عن نفسها، والبكر رضاها صمتها.

(حد الإعراب وأنواعه)

٣٤ ـ وَحَــدُّهُ تَغَيّــرٌ في الآخر بعامـلٍ مُقَدّر أو ظَاهِــر

٣٥ ـ بالرَّفْعِ أَوْ بالنَّصْبِ أو بالجَرِ كمَـرَّ زَيْـدٌ رَاكِبـاً بِعَمْــرِو

قوله: وحَدّه: أي حد الإعراب [تغير][1] الأخر، كالجنس لأنه يشمل المعرب والمبني. ومعنى التغير: تعاقب الحركات لفظا أو تقديرا، وماناب عنها من الحروف على [قول][2] من يرى الإعراب بها. وقوله: بعامل: يفصله عن التغيير الواقع في المبنيات فإنه تغير لابعامل. وقوله: مقدر أو ظاهر: تفصيل للعامل فانه يكون ظاهرا ومقدرا. أما الظاهر فقد مثل به في قوله: مر زيد راكبا بعمرو. وقدّم الرفع لأنه مقتض الفاعلية وهي مُقَدَّمَةٌ، وقدم النصب على الجر لأنه من تأثير الفعل بلا واسطة غالبا. والجر من تأثيره بواسطة حرف الجر. وأخر عنه الجزم لكونه مختصا بالفعل، وهو في الإعراب فرع على الإسم كما يبين بعد. وأما المقدر [في الرفع] [3] كقوله تعالى: ﴿إِنْ امْرِءٌ هَلَكَ﴾[4] فامرء: فاعل فعل مقدر أي هلك امرء، والنصب نحو أهلا وسهلاً. ومنه قوله وتعالى: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ﴾[5] على من قرأ القمر بالنصب أي وقدرنا القمر. والجر كقوله:

رَسْمِ دارٍ ....[6]

(١) هذا ما أراه، وفي الأصل (ص) (فتغير).

(٢) هكذا في (ق) وقد سقطت من الأصل (ص) والأفضل وجودها.

(٣) هذا ما أراه. وفي الأصل (ص) (فالرفع).

(٤) سورة النساء : آية ١٧٦.

(٥) سورة يس : آية ٣٩.

(٦) القائل : جميل بن معمر العذرى وهو صاحب بثينة وهما من عذره. يكنى أبا عمره، شاعر =

أي رب رسم دار. ونحو: في الدار زيد، والحجرة عمرو أو في الحجرة. ولولا تقدير حرف الجر في الحجرة لأدى إلى العطف على [معمولي] [1]عاملين مختلفين، ولايجيزه سيبويه[2]، وقيل: قوله تعالى ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾[3]إنّ الأرحام مجرورة بباء مقدرة، والجزم كقوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا يَرِثُنِى﴾[4] على قراءة جزم[5]يرثني. والعامل ما به يتحقق المعنى المقتضى للإعراب من الفاعلية والمفعولية والإضافة وغيرها. لأنه لو قطع النظر عنه لما تحققت هذه المعاني. وإنما كان حرف الإعراب آخر المعرب لفظا وحكما لأن اللفظ يدل على المُسَمّى، والإعراب يدل على المعنى العارض له فيجب أن يكون بعد تمام الصيغة.

= فصيح مقدم، وأحد الشعراء العشاق المشهورين، عاصر كثير عزة والفرزدق. توفي سنة ٨٢هـ. انظر: الشعر والشعراء ٤٣٤/١، معجم الشعراء ٧٢، الأغاني ٩١/٨، الخزانة ١٩١/١، طبقات الشعراء ١٠٣. وتمام البيت:

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهْ
كِدْتُ أَقْضِي الحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ

الشاهد في قوله: «رسم دار» في رواية الجر، حيث جر قوله «رسم» برب محذوفة من غير أن يكون مسبوقا بأحد الحروف الثلاثة: الواو ــ الفاء ــ بل وذلك شاذ. وقد استشهد به كل من الأضداد للأصمعى ١٠، الأغاني ٨٤٠/٨، السمط ٥٥٧، السيوطى ١٢٦ ــ ١٣٨، شواهد العينى ٣٣٩/٣، الخزانة ١٩٩/٤، شرح التصريح ٢٣/٢، الدرر ٢١١/١، ٤٠/٢، ٨٨، الهمع ٥٥/١، ٣٧/٢، الإنصاف ٢٠٩، ٢١٦، شرح المفصل ٢٨/٣، الأشمونى ٢٣٣/٢، الخصائص ٢٨٥/١، ابن عقيل ٣٢/٢، مجالس ثعلب ٩١.

(١) زيادة لتصحيح التعبير، ولأن قضية العطف على معمولى عاملين مختلفين من القضايا النحوية المعروفة في الإنصاف.

(٢) وانظر في هذا : الخصائص ٢٨٥/١ ــ ٢٨٦، الكامل ١٥٥/٦، شرح المفصل ٧٨/٣.

(٣) سورة النساء : آية ١.

(٤) سورة مريم : آية ٥.

(٥) القارئ هو حمزة. الخصائص ٢٨٥/١.

واعلم: أنّ الأولى أَنّ يُقَالُ في حد الإعراب أنّه تغيُّرُ آخرِ الكلم لفظا أو حكما لتغير العامل الداخل عليها لفظا أو تقديرا. فالتغير كالجنس كما تقدم ولفظا أو حكما: ليدخل فيه الصحيح والمعتل. ولتغير العامل: يفصله عن تغير المبنيات. والداخل عليها [من][1] في حكاية النكرة. فإن آخرها يتغير بتغير العوامل لكن لا الداخلة عليها. ولفظا أو تقديرا تفصيل للعامل الظاهر والمقدر. فإن قيل: فالآخر لايتغير، وانما تتغير هيئته. قلنا: متى تغيرت الهيئة تغير الموصوف بها ضرورة. وقيل: الإعراب ما اختلف آخر المعرب به لأن أنواعه: رفع ونصب وجر وجزم، ويستلزم الجنس. فالإعراب عند الأول وهو رأي الجمهور: عبارة عن نفس الإختلاف الذي هو مسبب للحركات والحروف. وعند الثاني وهو اختيار ابن الحاجب[2] عن نفس الحركات والحروف وألقابه أربعة: رفع ونصب وجر وجزم. فالرفع من رفع المنزلة لكونه علماً لإعراب الفاعل الذي هو أعلى المراتب، والنصب: من نَصَبَهُ الَمَرضُ إذا غيره لكونه علما لإعراب المفعول الذي يتأثر بفعل الفاعل.

والجر: إمّا لأنه يجر معاني الأفعال القاصرة إلى الأسماء، وإما لأنّ كسرة الحرف تقرب الحنك الأعلى من الأسفل، والشفة العليا من السفلى فهو من حَرَرْتُ الشيء اذا سحبتُهُ. والجزم لأنه يقطع الحركة، والحرف فهو من الجزم

---

(١) هكذا في الأصل (ص) وهناك كلمة زائدة (نحو) حذفت من الأصل لأنه لا معنى لها.

(٢) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس أبو عمر بن الحاجب الكردى المقرئ النحوى المالكى. ولد في حدود سنة ٥٧١هـ بأسنا من الصعيد، عمل في صغره في القاهرة، حفظ القرآن الكريم، وأخذ بعض القراءات عن الشاطبى، تفقه على أبي منصور الأبيارى وغيره، وتأدب على الشاطبي وابن البناء، قدم دمشق، ومن مصنفاته: الكافية وشرحها ونظمها. الوافية وشرحها، الشافية وشرحها، شرح المفصل بشرح سماه الإيضاح، الأمالى في النحو. انظر: شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ص ١٠٣ ــ ١٠٦.

الذي هو عبارة عن القطع وخصّت بهذه الألقاب للفرق بينها وبين حركات البناء إيجازا واختصارا. فإنَّ قولنا: رفع أخصر من قولناضَمَّة حدثت بعامل وكذلك سائرها.

(اختصاص الإسم بالجر، والفعل بالجزم)

٣٦ ــ والجَزْمُ من ألقابِهِ كَلَمْ يَرِمِ وليس في الأسْمَاءِ شيء يَنْجَزِمْ

٣٧ ــ وليس في الأفْعَالِ مِا يَنْجَرُّ فعُوِّضَتْ جَزْماً بِهَا يُقَرُّ

أي والجزم من القاب الإعراب، ومثله بقوله كلم يرم. ومعنى لم يرم لم يبرح. وإنما لم يجعل للجزم حظ في الحركة لأن الرفع والنصب والجر لما استوعبت الحركات الثلاث والحروف المشبهة لها لم تبق له علامة فجعل علامته عدم الحركة وهو السكون إن كان الفعل صحيحا وعدم الحرف وهو الحذف إن كان معتلا. فلذلك كانت ألقابة أربعة كما تقدم. ويشترك الإسم المتمكن والفعل المضارع المجرد من موانع الإعراب في الرفع والنصب، لاشتراكهما في نوع العامل، لأن عامل الرفع في المبتدأ وفي المضارع عند البصريين معنوي، والنصب في الفعل بأن وأخواتها، وهي تناسب أنّ العاملة في الإسم عند التحقيق. ويختص الإسم بالجر لكون عامله لايفيد معنى إلا فيه، ولأن الجر ثقيل فانفرد به الإسم لخفته والفعل بالجزم لخفته وثقل الفعل، ولأنه عوض عن الجر فلو دخل الفعل لكان جمعا بين العوض والمعوض عنه وهو معنى قوله: فَعُوِّضَتْ جزما بها يُقَرُّ. أي يثبت فيها ويلزمها. وإنما لم تجزم الأسماء لأمرين: أحدهما: أنَّهَا لو جزمت لحذف منها إمّا الحركة أو التنوين أو كلاهما. لاجائز حذف الحركة وإلا لالتبس المعرب بالمبني، ولأن حذفها يستلزم حذف التنوين لأنه تابع لها فيتوالى الحذف، ولاحذف التنوين، لئلا يلتبس بما لايتصرف. ولما امتنع حذفهما منفردين امتنع مجتمعين.

وثانيهما: أنّ عامل الجزم لايفيد معنى إلّا في الفعل، كما أن عامل الجر لايفيد معنى إلاّ في الإسم. فإن قيل: فهلا آنجْزَمَ الإسم بعوامل غير عوامل الجزم في الفعل كما ارتفع وانتصب بغير العوامل التي للرفع والنصب في الفعل. وكذلك القول في جر الفعل. والجواب أنّه لما كان للرفع والنصب في كلا النوعين عاملان قوي وضعيف أُعْرِب الفعل بالضعيف منهما لكونه فرعا على الإسم في الإعراب على الأصح. ولما لم يكن للجر إلا عامل واحد وهو حرف الجر يعمل إمّا ظاهرا أو مقدرا في المضاف إليه على رأي، امتنع دخوله في الفعل لعدم العامل الضعيف. وأما امتناع الجزم في الإسم فظاهر لما مر.

(البناء)

٣٨ ــ **وَٱلْحَرْفُ مَبْنِيّ بِكُلِ الحَالِ والأَصْلُ في البِنَاءِ للأَفْعَالِ**

إنما كان أصل الحروف والأفعال البناء لعدم مقتضى الإعراب فيهما. ولأن الحروف لما كانت معانيها في غيرها تنزلت منزلة جزء الكلمة، وذلك لايستحق إعرابا. وقد يعرض لكل منهما الإعراب. أما الحرف: إذا سُميّ به، إلّا أنّه يخرج حينئذ عن حد الحرفية. فإن كان على حرف واحد كباء الجر وكاف التشبيه، زيد عليه حرف من جنس حركته، وحرف من جنس الحرف المجانس للحركة، لأن أقَلَّ الأسْمَاء المعربة الثلاثي في الاصل. فإن كانت الحركة كسرة، زدت يائين وادغمت إحداهما في الأخرى، وإنْ كانت فتحة كحركة الكاف. زدت عليه ألفين وقلبت الثانية همزة لالتقاء الساكنين، وإنْ كان على حرفين فإن كان الأخير صحيحا جاز فيه الإعراب من غير زيادة لجريه مجرى يد ودم. وجاز فيه الحكاية والإسكان لجريه مجرى كم ومن. وإن كان معتلا ففيه: الإعراب، والحكاية أيضا. إلاّ أنَّ في حالة الإعراب يزاد عليه حرف من جنس الثاني أبدا. فإن كان آخره واوا أو ياء أُدغمت الأُولى في الثانية نحو لو وكي. قال:

أَلامُ عَلَى لَوٍّ وَلَوْ كُنْتُ عَالِماً بِأَذْنَابِ لَوٍّ لَمْ تَفُتْنِي أواخِرُه[1]

---

(١) القائل: غير معروف وهو من الطويل، ولم ينسب إلى قائل بعينه ويروى عجزه:
بأذناب لو لم تفتنى أواخره.

الشاهد في قوله: «لو» حيث ضعف حرف الواو في «لو» لاعتبارها اسما، لأن الإسم المفرد المتمكن لايكون على أقل من حرفين متحركين، والواو في لو لا تتحرك فضوعفت لتكون كالأسماء المتمكنة. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٣/٢، ما ينصرف وما لاينصرف ص ٦٦، الدرر ٢/١، الهمع ٥/١، شرح المفصل لابن يعيش ٣١/٦ الخزانة ٢٨٢/٣.

وإن كان ألفا قلبت همزة نحو: ماء ولاء. نعم يحكم على ألفها بأنها منقلبة عن واو لكونها عينا والغالب عليها الواو، وعلى اللام بأنها ياء أصلا ليكون من باب طويت وهو ضعيف لأنه يؤدي إلى إعلال اللام والعين وهو ضعيف. ولم يَأْت إلّا في شآءومآء وأصلهما شَوَةٌ ومَوَةٌ. [وعبد القاهر] (١) لايقدر الإنقلاب في الألف مراعاة لحال الحرفية، وأما الفعل فالمبهم لمضارعته الإسم. ويتبين وجه الشبه فيما بعد. وقد نبّه بقوله: والأصل في البناء للأفعال: على أنّ فيها مايخرج عن أصله. ويُعْرَبُ للشبه المذكور من غير تغيير بخلاف الحرف فإنه مبني على كل حال مادام علي صيغته الأصلية ولا معنى للأصالة في البناء إلاّ ذلك، وذهب الكوفيون إلى أنَّ إعرابه بالأصالة لا بالشبه لأمرين: أحدهما أنّ المقتضي للإعراب في الأسماء وهو إزالة اللبس قائم في الأفعال بدليل أنّه يفهم من النصب في نحو قولهم: لاتأكل السمك وتشرب اللبن غير مايُفْهَمُ من الرفع والجزم، وكذلك ما بالله حاجة فيظلِمَكَ، النصب يدل على نفي الظلم والرفع على إثباته. الثاني: أن إعراب الفعل متقدم على إعراب الإسم، فلا يكون فرعا عليه في الإعراب. والجواب على الأول أنّ اللبس حصل في الفعل بحذف أن الناصبة لا بمجرد صيغته. ولذلك لو ظهرت لارتفع اللبس واستغني عن الإعراب. ولأن الواو مترددة بين العاطفة والتي للحال، أو الصرف. والإعراب: ماوُضِعَ لرفع اللبس بين المشتركات في الوضع لكون القرائن والصفات تغني عنها. وعن الثاني :إنا لانسلم أنّ الفعل يعرب حالة الإفراد لكونه لاينفك عن الفاعل أو مايقوم مقامه ولأن الإعراب لايكون إلا بعد التركيب.

٣٩ ــ وحَدُّهُ لزوم آخرِ الكَلِمْ حركةً ما أو سُكُوناً آلْتُزِمْ

لما كان الإعراب عبارة عن تغيير الآخر، والبناء ضده، وجب أن يكون البناء هو اللزوم لامتناع الواسطة بين اللزوم وعدمه الذي هو التغير. وبهذا يظهر فساد

(١) هكذا في (ق) وفي الأصل (ص) (عبد القادر).

من زعم أن المضاف إلى ياء المتكلم لامعرب ولامبني، وقدم الحركة على السكون لأن عدم الحركة والإعدام لاتعرف إلا بملكاتها. وما في قوله حركة ما: يحتمل أنْ يكون اسما ومحلها النصب لكونها صفة لحركة. ويحتمل أن تكون حرفا زيد للعموم. ومراده أي حركة كانت من الحركات الثلاث وقوله: أو سكونا التزم الجملة في موضع نصب صفة السكون. والتقدير أو سكونا ملتزما. وفيه تنبيه على أن السكون أكثر لزوما للبناء من الحركة، وإن كان كل منهما لازما. لأن الإعراب لما كان في مقابلة البناء، وأصله أن يكون بالحركة، وجب أن يكون الأصل في البناء السكون، لكونه في مقابلة الحركة. وسمي بناء لأنه في اللغة عبارة عن وضع الشيء على صفة يراد بها الثبوت. فكان مناسبا لمعناه الصناعي. فإن قيل: من المبنيات مالا يبني على حركة نحو يازيدون ويازيدان، ولاغلامين لأن الأول مبني على الواو، والثاني على الألف، والثالث علي الياء في الأعرف. فالحركة والسكون حينئذ لايعُمّان جمع المبنيات. أُجيب بأن الحركة كما تكون لفظا تكون تقديراً كما في الإعراب بالحركة، فلا يخرج حينئذ شيء من المبنيات من الحركة والسكون.

٤٠ ــ كحَيْثُ أَيْنَ أَمْسِ كم فقس تُصِبْ وَعِلَّةُ البِنَاءِ ذِكْرُها يَجِبْ

لما كمانت ألقاب الإعراب أربعة، والبناء مقابل له، وجب أن تكون ألقابُهُ أيضا كذلك. وإنما افترقا في اللقب لافتراقهما في المعنى لما مرّ في الإعراب، ولأن الإعراب لايكون الاّ بعامل، ولايكون لازما بخلاف البناء، والإفتراق في المعنى يقتضي الإفتراق في اللقب دفعا للإشتراك أو المجاز، وربما عُبّر بأحد اللقبين عن الآخر، وتشترك فيه الكلم الثلاث. أماّ الأسماء فتبني على ضروبه الأربعة، أمّا حيث فاسميتها لأنها ظرف، وبنيت لافتقارها إلى جملة تبين معناها كافتقار الموصول إلى الصلة. ولذلك لاتضاف إلاّ إلى جملة لأن وضعها لمكان النسبة وقد تستعار للزمان كما في قوله:

.... حَيْثُ تَهْدِى سَاقَهُ قَدَمُهْ(١)

فإن جاءت مضافة إلى غير الجملة كان شاذا. ولذلك بقيت على بنائها على الأصح في قوله:

أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعَا ....(٢)

فيمن رواه بالضم وحركت لالتقاء الساكنين. وبالضم تشبيها لها بقبل وبعد. وقد جاء فيها الفتح طلبا للخفة، والكسر على أصل التقاء الساكنين، وبالواو مع الحركات الثلاث، ففيها ست لغات. وأما أين: فاسميتها ظاهرة، وبناؤها لتضمنها معنى الحرف، لأنها إما استفهامية أو شرطية. وفائدة ذلك الإختصار، وحركت لالتقاء الساكنين، وفتحت طلبا للخفة. فإن قيل: فَلِمَ حركت النون دون الياء؟ قيل: إنّ تحريك الأول لايغني عن تحريك الثاني في بعض الصور. ألا ترى أنَّك

---

(١) القائل : طرفة بن العبد وهو من المديد. وتمام البيت:

للفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ
حَيْثُ تَهْدِى سَاقَهُ قَدَمُهْ

الشاهد في قوله : «حيث تهدى» حيث استعملها الشاعر هنا للدلالة على الزمن إذ أنّ الأصل فيها أنْ تكون مضافة إلى جملة. وقد استعارها الشاعر هنا للزمان. وقد استشهد بالبيت كل من : مجالس ثعلب ٣٢٨، العقد الفريد ٤٧٩/٥، أمالى ابن الشجرى ١٦٢/٢، ابن يعيش ٩٢/١٠، الخزانة ١٦٢/٣، الهمع ٢١٢/١، الدرر ١٨١/١، حاشية الدمنهورى ٤٥، وديوان طرفه ١٩.

(٢) القائل : مجهول، لم ينسب إلى قائل معين. وتمام البيت:

أما ترى حَيْثُ سُهَيْلٍ طالعا
نَجْماً يُضِيءُ كالشّهابِ لَامِعَا

الشاهد في قوله: «حيث سهيل» فقد جاءت حيث مضافة إلى اسم مفرد «سهيل» وذلك شاذ عند جمهور النحاة، وإنما تضاف عندهم إلى الجملة. وقد أجاز الكسائي إضافة «حيث» إلى المفرد واستدل بهذا البيت ونحوه. ويروى برفع سهيل على أنه مبتدأ، وطالع: خبره، وحيث مضافة إلى الجملة فلا شاهد في ذلك. وقد استشهد به كل من : ابن عقيل ٤٧/٢، المفصل ٧٩، السيوطى ١٣٤، شرح شذور الذهب ١٣٠، الدرر ١٨٠/١، الهمع ٢١٢/١، الخزانة ١٥٥/٣، شواهد العينى ٣٨٤/٣، الأشمونى ٢٥٤/٢.

لو حركت الياء لوجب تحريك النون إذا لقيها ساكن بعدها نحو: أين الرجل، وبتحريك النون تستغني عن تحريك الياء، فكان أولى. وأما أمس: فمبني لتضمنه معنى لام التعريف، لأنه معرفة بدليل وصفه بما فيه اللام كقولهم: لقيته أمس الأحدث، وأمس الدابر. والوصف كالموصوف في التعريف والتنكير، وليس بعَلَم ولامُبْهَم ولا مضاف ولا مضمر ولا بلام ظاهرة فتعين تقديرها. والفرق بين المعدول والمتضمن، أن المعدول يجوز إظهار اللام معه، والمتضمن لايظهر معه. فإن قيل: فقد يقال الأمس بظهور اللام معه. قيل: اللام دخلت عليه بعد تنكيره وإعرابه، كما يعرب إذا أضيف أو صُغِّر أو ثُنِّي [أو جمع] (١) لزوال سبب البناء. وقيل: اللام زائدة كالتي في النسر، والممتنع معه ظهور لام التعريف، لأن أمس المعرفة هو الذي قبل يومك. وقال الزجاج: بني لتضمنه معنى حرف الإشارة لأن قولك لقيته أمس في معنى: لقيته في ذلك اليوم. وإنما حرك آخره هربا من التقاء الساكنين، وبالكسر على الأصل فيه. ومنهم من يعربه ويمنعه من الصرف إذا لم يكن ظرفا نحو: ذهب أمس بما فيه. فإن كان ظرفا بني مطلقا. وأمّاكم فاسميتها لوجود خصائص الأسماء لها. وبناؤها لأنها إما إستفهامية أو خبرية، فبناء الإستفهامية لتضمنها معنى حرف الإستفهام، وأما الخبرية فلتضمنها معنى حرف الإنشاء تقديرا أو حملا لها على رب لكونها نقيضتها، أو لأن لفظها لفظ الإستفهامية وكان آخرها ساكناً لأنه أصل البناء. وأما الحروف فكالأسماء في بنائها على ضروبه الأربعة نحو: منذ الجارة، وإنْ وجير لتصديق الخبر، وهل. وأما الأفعال فتبني على الوقف والفتح، ولاتبني على ضم ولاكسر. ويأتي بيانها. وقوله: وعلة البناء ذكرها يجب. أي يجب ذكرها في الأسماء، لأن أصلها الإعراب. فلا تبني إلا لعلة، وعلة البناء مرتفع بالإبتداء . وأما ذكرها إن جعلته مبتدأ ثانيا كان يجب هو: هو الخبر له. والجملة خبر عن علة البناء. وإن جعلته بدل اشتمال من العلة كان يجب: خبرا عن علة البناء.

(١) هكذا في (ك) وفي الأصل (وجمع).

(أسباب البناء)

٤١ ـــ أعني في الإسم وهو أَنْ يُضَارِعَا الحرفَ أو كَانَ ٱسْمَ فِعْلٍ واَقِعَا

٤٢ ـــ كمَنْ وإيهِ ونَزَالِ وهَلُمْ ولفظ غيرِ المتمكّنِ يَعُمْ

لما كان البناء طارئا على الأسماء لكون أصلها الإعراب لما مرّ، لم يكن لها بُدّ من علّة توجب عروضه لها. وٱخْتُلِفَ فيها. فقال أبو الفتح(١): إنَّها شَبَهُ الحرف فقط وقد جعلها المصنف اثنتين: شبه الحرف، ووقوعه موقع الفعل. وقوله وهي الضمير للعلة أي: والعلة أن تضارع ويروى وهو، ويحتمل أن يعود على الإسم، ويحتمل أن يعود على العلة، وهي بمعنى السبب. وقال السيرافي(١) إنها متعددة وبه علل أكثر النحاة. الأولى: تضمن الإسم معنى الحرف، وحقيقته أن يؤدى معناه كأسماء الإستفهام والشرط وأمس. الثانية: شبه الحرب، وهو افتقاره إلى مايبين معناه كالمضمرات والموصولات والغايات المقطوعة، وما حمل عليها نحو حيث ولدن. الثالثة: وقوعه موقع المبنى وهو في النداء نحو يازيد، وفي أسماء الفعل كايه ونزال وهلم. أما إيه: فاسم لحدث إذا أمرته بزيادة الحديث. ويستعمل منونا لإرادة التنكير وغير منون للتعريف. قال ذو الرمة(٢):

---

(١) انظر المقتضب ١٧٢/٣ ـــ ١٧٣، شرح الكافية ١١٧/٢، ابن يعيش ١٠٦/٤، أمالى الشجرى ٢٦٠/٢.

(٢) ذو الرمة: هو غيلان بن عتبة من بنى صعب بن مالك، ويكنى أبا الحارث أحد كبار الشعراء الأمويين المجيدين. ولد سنة ٧٧هـ. وتوفى ١١٧هـ انظر: طبقات الشعراء ٤٥٢ ، ٤٦٥، الشعر والشعراء ٥٢٤/١، الأغانى ١١٠/١٦ ـــ ١٢٨، الخزانة ١٠٦/١ ـــ ١٠٨.

وَقَفْنَا فَقُلْنَا إِيهِ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ وَمَابَالُ تَكْلِيمِ الدِّيَارِ البَلاقِعِ[1]

وأنكر الأصمعي[2] عدم التنوين، وكسرت الهاء فيهما لالتقاء الساكنين. وأما نزال فاسم لانزل بدليل إسناد الفعل إليه وتأنيثه في قوله:

.... إِذَا دُعِيَت نَزَالِ..............[3]

---

(١) القائل : ذو الرمة : غيلان بن عقبة وهو من الطويل.

الشاهد في قوله : «آية» فقد وردت غير منونة في هذا البيت. وقد خطأ الأصمعى الشاعر في قوله وكان يحمل له كرها في نفسه. وحجة الأصمعى أنه لابد من التنوين. وايد بعض العلماء هذه الرواية على أن معناها هو طلب الزيادة في الحديث. وإذا كان طلب الزيادة من حديث معين لم تنون أيه. أما إذا كنت تطلب الزيادة من حديث غير معين نونت وهو ما يسمى بتنوين التنكير. وقد أيد هذا ابن سيده حين يقول: والصحيح أن هذه الأصوات إذا عنيت بها المعرفة لم تنون، وإذا عنيت بها النكرة نونت، وإنما استزاد ذو الرمة هذا الطلل حديثا معروفا كأنه قال: حدثنا الحديث أو خبرنا الحديث.. أ هـ وقد استشهد به كل من : شذور الذهب رقم ٥٨، المقتضب ١٧٦/٢ ، ١٧٩، جمل الزجاجى ١٤١، مفصل ابن يعيش ١٢٢/٢، همع الهوامع ١٥٠/٢، الدرر اللوامع ١٠٦/٢، الأشمونى ١٨٧/١، ديوانه ٣٣٢.

(٢) هو عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن على بن أصمع.. أبو سعيد الأصمعى البصرى اللغوى. أحد أئمة اللغة والغريب والأخبار والملح والنوادر. تناظر هو وسيبويه، وكان من أهل السنة. له مصنفات كثيرة منها: غريب القرآن، الأجناس، المقصور والممدود، الإبل، الخيل، والإشتقاق، الأضداد، كتاب اللغات، النوادر، القلب والإبدال. مات سنة ١١٠. (انظر: بغية الوعاة ١١٢/٢، الوفيات ١٧٠/٣، انباة الرواة ١٩٧/٢).

(٣) القائل : زهير بن أبي سلمى في مدح هرم بن سنان من الكامل وتمام البيت:

ولَنِعْـــــمَ حَشْوُ الـــــدِّرْعِ أَنْتَ إِذَا
دُعِــــيَتْ نَزَالِ وَلُــــجَّ في الذُّعْــــرِ

الشاهد في قوله «نزال» حيث جاءت هنا اسما فاسند الفعل «دعيت» إليها مع التأنيث. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٧/٢، المقتضب ٣٧٠/٣، أمالي ابن الشجرى ١١١/٢، ابن يعيش في شرح المفصل ١٠/٤، اصلاح المنطق ٣٣٦، الخزانة ٦٤/٣، شواهد الشافية ٢٣٠، الديوان ٨٧، مختارات ابن الشجرى ٩/٢ الكامل ٢٦٨، الهمع ١٠٥/٢، الدرر اللوامع ١٣٨/٢، شرح السيرافي ٦٦/١ مفاتيح العلوم للسكاكى ٢٨٥، الإنصاف ٢٧٨. ويروى صدر البيت:

=

وحرك لالتقاء الساكنين، وكُسِر على أصله. وأما هلم: فاسم بدليل أنها بلفظ واحد على كل حال كما في اللغة الحجازية. وبنو تميم يصرفونها لأنها عندهم فعل وهي مركبة من ها ولم عند البصريين، فحذف الألف من ها، وعند الكوفيين من هَل التي للحث، وأم التي بمعنى أقصد، فحذفت الهمزة من أم فصار هلمَّ، وحرك لام هل لالتقاء الساكنين. وقيل ألقى حركة الهمزة على اللام ثم حذفت، وتستعمل لازمة ومتعدية، فهي اسم لهات أو أَحْضِر، مقطوعة الهمزة مكسورة الضاد في المتعدية[1]، أو أُحضُر الموصولة الهمزة المضمومة الضادفي اللازمة. وقد جاء في التنزيل ﴿هَلُمَّ شُهَدَائكُمُ﴾[2] على الأول وهلم إلينا على الثاني. وقوله أو كان آسم فعل واقعا. واقع: خبر كان. واسم فعل منصوب على الحال. أي ويكون الفعل واقعا مسمى به الفعل، ويجوز العكس.

الرابعة: مناسبة المبنى كحذام وقطام في اللغة الحجازية. الخامسة. إضافته إلى غير متمكن كيومئذ وحينئذ وفي التنزيل: ﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ﴾[3] وفيه وجهان: الإعراب لأنه الأصل، والبناء لأنه ظرف مبهم أضيف إلى غير متمكن، لأن المضاف يكتسي من المضاف إليه كثيرا من أحكامه. وقد أجروا غيرا ومثلا مجرى الظرف في ذلك لإبهامهما. أمّا غير فكقوله:

لم يَنْفَعِ الشُّرْبَ منها غيرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ في غُصُونٍ ذَاتِ أَوقَالِ[4]

= ولأنت أَشْجَـــعُ من أُسَامَـــةَ إِذَا

....

(١) (ولا قيل) زيادة في الأصل.
(٢) سورة الأنعام: آية ١٥٠.
(٣) سورة المعارج: آية ١١.
(٤) القائل: أبو قيس بن الأسلت وهو من البسيط.
الشاهد في قوله: «غير أن نطقت» فقد رويت «غير» بالفتح مع كونه فاعلا ل: «لم يمنع» فدل ذلك على أنه بناها على الفتح. وقال الأعلم: الشاهد فيه بناء غير على الفتح =

فبنيت على الفتح وهي [فاعل] [(١)] ينفع، لإضافتها إلى غير متمكن. وأما مثل فكقوله تعالى: ﴿مِثْلَ مَاأَنَّكُمْ﴾[(٢)] فإنّ [مثل][(٣)] مبنية لإضافتها إلى أنكم وما زائدة. فإن قيل فإن والفعل في تأويل المصدر وكذلك أنكم مع مابعدها. والمصدر إسم متمكن ولايبنى ما يضاف إليه فلا يكون علة بناءهما إضافتهما إلى غير متمكن حينئذ. أُجيب: بأنهما مصدران في التقدير لا في اللفظ فاعتبر في البناء الملفوظ دون المقدر. وقيل: إنَّ مثلا في الآية مركب مع ما كقول الشاعر:

وَتَداعـــى مَنْخِــراهُ بِدَمٍ مِثْلَ ما أَثْمَرَ حُمَّاضُ الجَبَل[(٤)]

وقيل هو منصوب على الحال من حق وهو رأي الجرمي[(٥)]. وأُبْطِل بأنَّه

= لاضافتها إلى غير متمكن، وإن كانت في موضع رفع. وذلك أن «أن» حرف يوصل الفعل، وإنما تؤولت اسما مع ما بعدها من صلتها لأنها دلت على المصدر ونابت منابه في المعنى، فلما أضيفت غير إليها مع لزومها للإضافة بنيت معها.

وإعرابها على الأصل جائز حسن.. وقد استشهد به كل من سيبويه ٣٦٩/١، ابن الشجرى ٤٦/١ ، ٢٦٤، الإنصاف ٢٨٧، مفصل ابن يعيش ٨٠/٣، ١٣٥/٨، الخزانة ٤٥/٢، ١٤٤/٣، المغنى رقم ٢٦٠، التصريح ١٥/١، الهمع ٢١٩/١، الدرر ١٨٨/١، اللسان (وقل).

(١) هكذا في (ق) وفي الأصل (ص) (فاعله).

(٢) سورة الذاريات : آية ٢٣.

(٣) هكذا في (ق) وفي الأصل (ص) (مثلا).

(٤) القائل : مجهول.

الشاهد في قوله : «مثل ما أثمر» حيث جاء «مثل» مبنيا لاضافته إلى غير متمكن. وما مصدرية وهي مع ما بعدها في تأويل مصدر مضاف إليه. والحرف المصدرى وصلته مبنية لأن مجموعها في محل كذا. وقد استشهد به كل من : الأصول ٢١٢/١، شرح المفصل لابن يعيش ١٣٥/٨، المقرب ١٠٢/١، أمالي ابن الشجرى ٢٦٦/٢، اللسان ٤٠٩/٨.

(٥) الجرمى : هو صالح بن اسحاق أبو عمر الجرمى البصرى. وسمى الجرمى لأنه مولى جرم ابن زبان من قبائل اليمن. أخذ النحو عن الأخفش ويونس، واللغة عن الأصمعى وأبي عبيدة. مات سنة ٣٢٥. انظر: نزهة الألباء ص ٩٨، أنباة الرواة ٨٠/٢، بغية الوعاة ٨/٢.

لاعامل فيها على قوله لامتناع عمل إنّ في الحال، فيكون حالًا من الضمير في حق وهو العامل فيها. ونقل عن أبى الفتح جواز إعْمَال إنّ في الحال. فعلى هذا لايمتنع أن يكون حالا من حق لجواز أن يكون رأي الجرمي. وأما قول الشاعر:

عَلَى حِيْنَ عَاتَبْتُ المَشِيْبَ على الصِّبي .... (١)

فبنى حين لإضافته إلى الفعل وهو أظهر من بناء أنْ نطقت، لكون الظرف هنا مضافا إلى فعل مخصوص. وغير أن نطقت إلى إسم مؤول. وقال ابن السراج(٢): البناء مع الماضي أقوى من البناء مع المضارع، وأما جواز البناء مع الجملة الإسمية نحو هذا يوم زيد قائم فقد منعه عبد القاهر(٢)، وأجازه غيره. وقد تبين من هذا أنَّ البناء [في] (٣)هذا القسم الأخير غير لازم، بخلاف ماقبله. وقوله لفظ غير المتمكن يعم: يريد أنه يعم المبنيات كلها، لأن المعرب لما كان هو المتمكن، كان المبني هو غير المتمكن. وفيه نظر. لأنه يدخل في غير

---

(١) القائل : النابغة الذبياني من الطويل. وتمام البيت:

عَلَى حِيْنَ عَاتَبْتُ المَشِيْبَ على الصِّبَا ... وَقُلْتُ أَلَمَّا أَصْحُ والشَّيْبُ وَازِعُ

الشاهد في قوله : «حين» فإنه يروى بجر «حين» على أنه معرب تأثر بالعامل الذى هو حرف الجر، ويروى بفتحة على أنه مبنى على الفتح في محل جر. والجملة التي أضيفت إليها حين جملة فعلية فعلها ماض. وهو مبنى. فدل ذلك على أن «حين» ونحوها إذا أضيفت إلى مبنى جاز فيها وجهان لكن البناء أرجح. لأن المضاف اكتسب البناء من المضاف إليه: وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٦٩/١، شواهد العينى ٤٠٦/٣ ، ٣٥٧/٤، الخزانة ١٥١/٣، شرح التصريح ٤٢/٢، الكامل ١٠٧/١، السيرافي ٤٨/١، آمالى الشجرى ٢٦٤/٢، اللسان (وزع) ٢٧٠/١٠، الأحاجي النحوية ٦٦، الدرر ١٨٧/١، المفصل ٦٠، شرح المفصل ١٣٦/٨، شذور الذهب ٧٨، الأشمونى ٢٥٦/٢ ، ٢٦٦/٣ ، ٨/٤، الهمع ٢١٨/١، ابن عقيل ١٥٥/٢، اللسان ١٥٠/٥، معانى القرآن ٣٢٧/١، الإنصاف ١٦٦، ديوانه ٥١.

(٢) انظر الإنصاف ١٦٥ ــ ١٦٧.

(٣) هكذا في (ق) وقد سقطت من الأصل. والأفضل وجودها.

المتمكن: الفعل المضارع. إلاّ أنْ يعني به المبني في الأصل. وآعلم: أنَّ كل اسم بني فلا بد فيه من السؤال عن علة بنائه، لخروجه عن أصله. فإن كان ساكنا ففيه سؤال واحد، وإن كان متحركا ففيه ثلاثة أسئلة عن علة البناء، وعن مطلق الحركة، وعن خصوصها. وأَمّا الأفعال والحروف فلا سؤال عن علة بنائها لكونـه الأصل فيها، فإن كانت متحركة ففيها سؤالان عن مطلق الحركة، وعن خصوصها. والأصل في البناء السكون لوجهين: أحدُهما: ماتقدم، والآخر أَنّ حركته لاتدل على معنى فلا حاجة إليها، وإنّما يعدل إلى الحركة لأربعة أسباب. أحدها: لالتقاء الساكنين وهو مشترك نحو أَيْنَ، وَرُدَّ وإِنَّ. الثاني: أن تكون الكلمة معرضة للإبتداء بها، إمّا لفظا كالحروف الأُحادية كالباء واللام والكاف وأمّا. وإما تقديرا نحو أكرمتك، فإن الكاف وإنْ كان متصلا لفظا فهو منفصل تقديرا أو حكما، لكونه ضمير المنصوب. الثالث: عروض البناء، وذلك في المنادى نحو يازيد. والغايات: نحو قبل وبعد. والنكرة مع لانحو لارجل. والمضاف إلى ياء المتكلم نحو غلامي على رأي، والمركب نحو خمسة عشر. والرابع: أنْ يضارع ماضارع المتمكن كالماضي، فإنه ضارع المضارع في وقوعه صفة وخبراً وشرطا وجزاءً. وإنما كان الأصل فيما وجب تحريكه لالتقاء الساكنين الكسر لوجهين: أحدهما: أنّ التقاء الساكنين أكثر ما يكون في الفعل فَحُرِّكَ بحركةٍ لايحرك بها إعرابا ولا بناءً ليكون ذلك كالعوض في دخوله عليه في حال إعرابه وبنائه. وحمل غيره عليه. الثاني: أن الكسرة حركة لا توهم إعرابا، لأنها لاتكون إعرابا إلاّ مع التنوين أو ما يقوم مقامه من ألف ولام وإضافة بخلاف الضمة والفتحة، فلو حرك الساكن بهما لتوهم الإعراب.

٤٣ـ فالمعْرَبُ الاسْمُ الذّى تَمَكَّنَا ثُمّ مُضَارِعٌ سَيَأْتِي بَيِّنَــا

المعرب ما اختلف آخره حكما أو حسًّا لاختلاف العوال [الداخلة] [١]عليه لفظ أو تقديرا. قيل: علة التعريف بالآخر، تعريف بالخارجي، ولايصير ذلك معربا إلا بعد العلم باختصاص الوصف الخارجي بذلك المعرف، لكن العلم باختصاص الوصف به يتوقف على معرفته وعلى معرفة ماعداه. والأول يوجب الدور والثاني الإحاطة بما لانهاية له. والجواب: إنا لانسلم أنَّ التعريف بالخارجي يتوقف على العلم بالإختصاص، بل على نفس الإختصاص، لكن اختصاص الوصف للموصوف، يكون مستفادا من بعض اعتبارات الموصوف، وتحقق الموصوف يكون مستفادا من الوصف فلا دور. ولانسلم توقف التعريف بالوصف الخارجي على معرفة مالانهاية له. فإن قيل: لأن ماعداه لايتناها. قلنا: نعم ولكن يكفي في معرفة تلك تصورها على سبيل الإجمال باعتبار عارض شامل لها فلا يكون تصور ما لايتناهى بهذا الإعتبار محالا. وينقسم المعرب إلى اسم متمكن وفعل مضارع لصدقه عليهما لفظا ومعنى، ولأن ماعداهما من الكلم مبني وهو ظاهر. أمّا المتمكن على رأي أبي الفتح[٢] فهو الإسم الذي لم يشبه الحرف من جهة المعنى المختص بالجر. ومأخوذ إمّا من المُكْنَة[٣] وهي الثبوت، لأنه إذا لم يخرج إلى شبه الحرف كان ثابتا في مكانه الأصلي، وإما من التمكن[٣] بمعنى القدرة، لأن المعرب يتمكن من حراكات الإعراب الثلاث على التعاور. وقيل في تعريفه: هو الإسم الذي لايفتقر إلى غيره في تمام مسماه في أصل وضعه. وأما تعريفه: بأنه المركب الذي لم يشبه مبني الأصل، فلا يستقيم طردا ولاعكسا. أمّا الطرد فلأن من المعربات مايشبه مبني

(١) هكذا في (ق) وفي الأصل (ص) (الداخل).

(٢) انظر في هذا الموضوع: سيبويه ٧/١ شرح الكافية ٣٣/١، شرح المفصل لابن يعيش ٥٨/١، المقتضب ١٧١/٣ حيث تتحدث كلها عن موضوع المعرب من الأسماء.

(٣) انظر المعنوى اللغوى لها في : السان (مكن) والمعجم الوسيط ٨٨١/٢ ــ ٨٨٢.

الأصل نحو: شمّر وسلّم، لأنه عَنَى بمبني الأصل الحرف والفعل الماضي، وأما العكس. فلأن من المبنيات مالا يشبه مبني الأصل من جهة أن معناه غير مقترن بزمان، وأنهِ يدل على معنى في نفسه. وأمّا المضارع: فما أشبه الإسم، يأخذ حروف نأيت مأخوذا من الضرع، لكون أحدهما يشبه الآخرون ومضارعته له في اللفظ والمعنى. أما اللفظ فمن وجوه. أحدها: أنه يجري على حركات اسم الفاعل وسكناته، فيضرب على وزن ضارب، وثانيها: إتصال الواو والنون به فيضربون كضاربون لفظا، وإن اختلف معنى الواو فيهما. وثالثهما: مشاركته الإسم في دخول لام التوكيد عليه في خبر إنّ، وامتناع دخولها على الماضي فيه نحو إنَّ زيدا لقام[1]. فإن جاء ذلك حمل على أنَّها لام قسم مقدرة، وقيل إنّ اللام دخلت بعد حصول المشابهة فلا يجعل ذلك وجها فيها. وأما المعنى فإن كل واحد منهما يصح أن يكون شائعا ومختصا بقرينه في وقتين. وفيه نظر. لأن الماضي المجرد عن القرينة يكون شائعا بين القريب من الحال والبعيد منه فيختص بدخول قد عليه بالقريب منه.

---

(١) الجملة غير صحيحة لغوياً.

(باب إعراب الأسماء)

٤٤ ــ القولُ في إعراب الإسم الواَحِدِ　　كُلّ صَحيحٍ بٱنْصِرافِ وارِدِ

٤٥ ــ فَرَفْعُــهُ بضمـــةٍ تُبيـــنُ　　وَيتْبَــعُ الحَرَكَــةَ التنْوِيـــنُ

٤٦ ــ والنصَّبُ فيه بانفتاحِ الآخرِ　　والجرّ فيه بٱنِكْسَارٍ ظَاهِرِ

لما انحصر المعرب في الإسم المتمكن والفعل المضارع، وكان المتمكن هو الأصل في الإعراب، قدم إعرابه على إعراب المضارع. وينقسم المتمكن إلى مفرد ومثنى ومجموع، ويدخل في المفرد المضاف، والإسمان اللذان جعلا إسما واحدا، وجموع التكسير، لأن المراد بالمفرد ها هنا الإسم المعرب الذي ليس بمثنى ولامجموع على حد التثنية. وقدم المفرد عليهما لكونه أصلا لهما، وهو: إمّا صحيح أو معتل. فالمعتل نبينه بعد هذا الكلام، والصحيح منصرف وغير منصرف. فالمنصرف مادخلته الحركات الثلاث ظاهرة. والتنوين، أو ما يعاقبه من ألِف ولام أو إضافة على رأي. فالحركة بعد حرف الإعراب والتنوين تابع لها وإنما ظهر في الحرف الصحيح الحركات كلها لعدم ثقلها عليه لبعده عنها لفظا ومخرجا. وإنما قال ويتبع الحركة، ولم يقل ويتبع الضمة لعموم الحركة. لأن التنوين يصحب جميع الحركات المذكورة، مالم يمنع مانع، ويثبت وصلا لاوقفا، ولفظا لاخطا. وهو في الأصل مصدر نونت، وسمي تنويناً للفرق بينه وبين النون التي من نفس الكلمة، وإلا فهو في التحقيق نون. ولذلك قال الجزولي[1]

---

(١) الجزولي : هو عيسى بن عبد العزيز بن يلبخت بن عيسى بن يوما ريلي البربرى المراكشى العلامة أبو موسى الجزولي. أخذ عن ابن برى بمصر، أخذ عنه العربية جماعة منهم الشلوبين وابن معط. وكان إماما فيها. شرح أصول ابن السراج، وله المقدمة المشهورة وهي حواش على =

في تعريفه: هو نون ساكنة زائدة تلحق الإسم بعد كماله يفصله عما بعده. وقد أخذ في تعريفه قيودا وقد تقدم ذكرها. وقوله يفصله عمابعده أي يقطعه عن الإضافة. ثم ذكر بعد ذلك الغاية منه. فقال: وفائدته الدلالة على ماهو أصل في نفسه، باق على أصالته. والمراد أن التنوين دال على أن الإسم لم يعرض له مايخرجه إلى شبه الفعل. وقيل فائدته الفرق بين المنصرف وغيره ولايستقيم إلاّ على رأي من يرى أن الصرف عبارة عن الجر والتنوين معا وأما من يرى أنه التنوين لا غير فلايصح لأنه يكون معناه دخل التنوين للفرق بين المنون وغير المنون وهو ظاهر الفساد. وآشتقاق[1] المنصرف من الصرف وهو الخالص، لخلوصه عن شبه الفعل وقيل من التصرف في الجهات. وقيل من الصرف الذي هو الزيادة على الكلمة. وأما غير المنصرف فيذكر بعده.

= الجمل للزجاجي. مات سنة ٦٠٧هـ (انظر : البغية ٢٣٦/٢) وانظر ما قاله في تعريفه للتنوين : اللباب في علل البناء ص ٣٠ وهي رسالة دكتوراه، وانظر الإيضاح العضدى ٩٥ ــ ٩٧.

(١) انظر اشتقاقات كلمة صرف في اللسان. وفي المعجم الوسيط ٥١٣/١ ــ ٥١٤.

(ألمقصور والمنقوص)

٤٧ ــ وإن يكن آخره مُعْتَــلّا بألف نحو الفَتَى وحُبْلَى
٤٨ ــ سُمِيِّ مَقْصُوراً به تُقَــدَّرُ الحَرَكَاتُ كُلّهـا لاتَظْهَــرُ

هذا هو القسم الثاني من القسمة الأولى للمتمكن وهو المعتل. وسُمّي بذلك لشبه حروفه بالعلة المغيّرة للبدن، لاشتراكها في النقل من حال إلى حال. وينقسم إلى مقصور ومنقوص. وإنما آنحصر فيهما لأن الواو والياء إما أن يتحرك [ماقبلها](١)أو يسكن. فإن تحرك فإن كانت الحركة فتحة قلبتا الفا، وصار الإسم مقصورا، وإن كانت كسرة سَلِمَت الياء، وانقلبت الواو ياءً. وإن كانت ضمة أبدل منها كسرة، فتسلم الياء، وتقلب الواو ياءً. نحو أول وأجر فصار منقوصا. وإنما أبدل من الضمة كسرة، لأنه ليس في العربية إسم متمكن مفرد آخره واو قبله ضمة وصلا. وفيه احتراز عن خسروا ويغزوا وهو وأبوك ودلو، وزيدو في لغة ازد السراة. وإن سكن [ماقبلهما] (٢) جرى مجرى الصحيح كما سنبين.

فالمقصور: هو الإسم المعرب الذي في آخره ألف. فبالإسم يخرج نحو يخشى، وبالمعرب نحو ذا ومتى، وآخره ألف يحترز به من قسيمه وقول أبى الفتح(٣) ألف مفردة لاحاجة إليه لامتناع اجتماع ألفين، إلا أن ينظر إلى الأصل. وسمى بذلك إما لأنه قصر فيه الإعراب أي حبس فيه لتعذر تحريك الألف لأنه يؤدي إلى قلبها همزة، أو لأنه نقص من ظهور الإعراب من قوله تعالى: ﴿أَنْ

---

(١) هكذا في (ق) وفي الأصل (ص) (ماقبلها) وهو تصحيف.

(٢) هكذا في (ك) وفي الأصل (ص) (ماقبلها) وهو تصحيف.

(٣) شرح المفصل ٣٦/٦، المقتضب ٢٥٨/١ ، ٧٩/٣.

تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ [1] أي تنقصوا، ولأنه يقابل الممدود لكون امتداد الصوت بألفه أقصر من امتداد الممدود وسواء في ذلك ما كانت ألفه منقلبة عن حرف أصلي أو للإلحاق، أو للتأنيث أو للتكثير. فإذا قلت: هذه عصا ورحا ومعزا وحبلي وقبعثري، فعلامة الرفع ضمة مقدرة في الألف، وكذلك الفتحة في كسرت العصا [والكسرة] [2] في ضربت بالعصا ونحوها. وقيل يقدر فيما لاينصرف في حال الجر على الصحيح، فإن كان المقصور منونا حذفت ألفه لامتناع الجمع بين ساكنين. وكان حذف الألف أولى لدلالة الفتحة عليها، ولأن التنوين يدل على معنى وهو الصرف، والألف لاتدل على معنى بل هي جزء من الدّال، وإن لم يكن منونا إما لوجود اللام مثل العصا، أو لكونه مضافا نحو عصاكم، أو لامتناع صرفه نحو حبلى وسعدى بقيت على حالها مالم يلقها ساكن بعدها

٤٩ ـ وإن يكن ياءً وكسر قَبْلَهُ سُمِّيَ مَنْقُوصاً لِنَقْصٍ حله
٥٠ ـ نحو الشَّجِي والنصبُ فيه يَظْهَرُ والرَّفْـعُ كالجَرِّبِـهِ يُقَـدَّرُ

أي وإن يكن آخر المعتل ياء سمي منقوصا: وهو الإسم المتمكن الذي في آخره ياء قبلها كسرة فبالإسم يخرج نحو يرمي وبالمتمكن نحو ذي وقبلها كسرة نحو ظبي. وسمي منقوصا لأمرين: أحدهما لنقصان مايستحقه من ظهور علامة الرفع والجر. الثاني: لنقصانه بحذف لامه مع نقصان ماله من حركتي الرفع والجر وإنمّا لم تظهر فيه علامة الإعراب حالتي الرفع والجر، وإن كان غير متعذر استثقالا للضمة، والكسرة على الياء. أما الكسرة فلاجتماع الأمثال لأن الياء تعد بكسرتين وقبلها كسرة، وأما الضمة فحملا لها على الكسرة لمناسبتها إياها، بدليل اجتماع أصليهما ردفين دون الألف، ولأن الضمة أثقل من الكسرة، بدليل قلب الواو إلى الياء إذا اجتمعا، والسابق ساكن دون العكس، نحو سيّد وهيّن.

---

(١) سورة النساء : آية ١٠١.

(٢) سقطت من جميع النسخ والأصح وجودها.

وأما ظهور علامة النصب فلخفتها،لأن الفتحة بعض الألف، وهي أخف حروف المد واللين، للزومها السكون. فإن قيل: فَهَلّا أعيدت الواو في النصب لخفة الفتحة على الواو نحو رأيت غازوا وداعوا. أُجيب: بأنه لما ثبت قلبها في حالة الرفع والجر حمل عليها حالة النصب تغليبا للحالتين، وطردا للباب. وقال عبد القاهر: هذا أقيس من حمل أعد وتعد ونعد، لأن الحمل المؤدى إلى إعلال اللام أولى من الحمل المؤدى إلى إعلال الفاء لأنّ اللام محل التغير، ولأن المنقوص حمل فيه حالة على حالتين، وباب يعد حمل ثلاثة أشياء على شي واحد. فإن كان المنقوص منونا في حالتي الرفع والجرِّ نحو هذا قاض ومررت بقاض حذفت الياء لسكونها وسكون التنوين بعدها وكانت الياء أولى بالحذف لدلالة الكسرة عليها، وان كان غير منون نحو القاضي وقاضك، لم تحذف لعدم موجب الحذف. وقد جاء المرفوع والمجرور على الأصل في الضرورة، حملا على المنصوب. أما المرفوع فَقوله:

لَعَمْــرُكَ مَاتَــدْرِى مَتَــى المَــوْتُ جَائِــيٌ
ولكــن أَقْصَى مُدَّةِ العُمْــرِ عَاجِــلُ[1]

---

(١) القائل : غير معروف. ويروى الصدر:
فإنك لا تدرى متـــى المـــوت جائـــي
....

الشاهد في قوله (جائي) حيث جاءت هذه الكلمة على حالتين. همزتين وهمزه وياء متحركة بحركة الإعراب وهي الضمة. وأصل هذه الكلمة جايئٌ بياء ثم همزة فاسم الفعل من جاء: جايئٌ مثل بائع، فانقلبت الياء همزة لوقوعها عين اسم فاعل فعل أعلت فيه، أو لكونها بعد ألف زائدة فصارت جائئٌ بهزمتين. وقياس العربية: قلب الهمزة المتطرفة ياء لكونها ثانية همزتين في موقع اللام من الكلمة، فيقال جائي. ولقد قيل في هذا أن الشاعر عاود الأصل المهجور ورجع إليه، وهذا الرجوع ضرورة من ضرورات الشعر وقد استشهد به الإنصاف رقم ٤٤٩، الأشمونى ١/١٠٠.

وأما قول الآخر:

تراه وقـــد فَاتَ الرُّمـــاةَ كَأَنَّـــهُ
أمـامَ الكـلابِ مُصْغـيُ الخَـدِّ أصْلَـمُ[1]

فالأكثر يروونه برفع مصغي، والأجود نصبه على الحال. لأن المعنى عليه إذْ المراد تشبيه الثور بالأصلم حال الإصغاء. وأما المجرور فكقوله:

مَا إنْ رَأَيْتُ وَلَا أرىَ في مُدَّتِي   كَجَوَارِيٍ يَلْعَبْنَ في الصَّحْرَاءِ[2]

وقد جاء المنصوب على خلاف الأصل حملا على المرفوع والمجرور. وقال المبرد: ومن أحسن الضرورات. ومنه قول الفرزدق[3]:

يُقَلِّبُ رَأساً لَمْ يَكُن رَأْسَ سَيِّدٍ   وَعَيْناً لَهُ حَوْلَاءَ بادٍ عُيُوبُهَا[4]

ولايقال إن عيوبها: مبتدأ، وباد خبره، لامتناع كون المفرد خبرا عن المجموع، فإنَّه لايجوز أنْ يقال: الرجال قائم.

---

(١) القائل : أبو خراش الهذلي وهو من الطويل.
الشاهد في قوله : «مصغى» حيث رويت بالرفع والنصب، والنصب أفضل. وقد استشهد به الشارح للتدليل على أن الياء لم تحذف في حالة الرفع والنصب لأن الكلمة غير منونةوقد استشهد به كل من : تعليقات ديوان الهذليين ١٤٣/٤، المعاني الكبير ٧٣٠، المرتجل ٤٨، الخصائص ٢٥٨/١، المنصف ٨١/٢، ديوان الهذليين ١٤٦/٢.

(٢) القائل : مجهول وهو من الكامل.
الشاهد في قوله : «كجوارى» حيث جاءت مجرورة ومنونة وذلك للضرورة. والقياس غير هذا وقد جاء هنا لأن قوما يجرون حروف «الواو والياء» مجرى الحرف الصحيح فيظهرون الحركات عليهما رفعا ونصبا وجرا. والصحيح أن يقول في هذا الشاهد كجوار بحذف الياء. وقد استشهد به كل من : شرح شواهد الشافية ص ٤٠٣، المفصل ٢١٥، شرح المفصل لابن يعيش ١٠١/١٠، الموشح ١٤٩، الخزانة ٥٢٦/٣.

(٣) هو أبو فراس واسمه همام بن غالب بن صعصعة بن ناحية بن عقال بن محمد بن سفيان من الطبقة الأولى من الشعراء الإسلاميين. قال النويرى في تاريخه مات الفرزدق سنة عشر ومائة وله احدى وتسعون سنة، ومات فيها جرير.

(٤) القائل : الفرزدق وهو من الطويل. وقبله

=

٥١ ــ واليــاءُ والــواوُ إذَا ماكَانَــا في آسْمٍ حَوَى قَبْلَهُمَا اسْكَانَا
٥٢ ــ أَوْ كَانَ مَهْمُوزا كمثل الشَّاءِ والظبي والآى وكالــكساء
٥٣ ــ والعَـدْوِ والعَـدُوِّ والكُـــرْسِيِّ جِئْتَ بإعراب لها جلي

إذا كان في آخر الإسم واو أو ياء قبلها ساكن، مشددتين أو مخففتين، أو كان آخره همزة مطلقا، جرى في الإعراب مجرى الصحيح في تعاقب الحركات عليه. أمَّا الواو والياء فلأنهما لو سكنا لا لتقى ساكنان في الدرج على غير حده. وهو محال. ولأن الثقل زال بسكون ماقبلهما، فكان الساكن كالموقوف عليه، والمتحرك كالمبدؤ به . وأما الهمزة فلأنها قابله للإعراب لكونها حرفا صحيحا، إلاّ أنها لما كان يعرض لها التخفيف، وجعلها بين بين، وابدال حرف العلة منها، أُجريت مجرى الصحيح، تذكر في قسم الصحيح. وقوله: إذا ما كانا في آسم: يحترز به عن الفعل، فإن الواو والياء إذا سكن ماقبلهما في المضارع أُعلّا بنقل حركتهما حملا على الماضي نحو يقوم ويبيع. وآعلم أنَّ ما قبل الواو والياء إذا كان ساكنا فإن كان معتلا، فلا يخلو إمّا أن يكون مابعده مماثلا له أولا، فإن كان مماثلا أدغم الأول وفي الثاني نحو عدوّ وكرسيّ، وإنْ لم يكن مماثلا، امتنع الإدغام مطلقا نحو ظَبْي وآَي أمّا ظبي فظاهر وأمّا آي وهو جمع

= أيحبسنـــي بيـــن المدينــة والتـــي إليهـــا قلـــوب النــاس يهـــوى منيبهـــا
يقــــلب رأسا لم يكـــن رأس سيـــد وعينـــا له حولاء باد عيوبهـــا

وقد قالهما الشاعر في هجاء هشام بن عبد الملك بن مروان، وكان قد حبسه على أثر مدحه للإمام زين العابدين على بن الحسين بن سبط رسول الله ﷺ. الشاهد في قوله : «باد عيوبها» حيث جاء «عيوب» جمعا و«باد» مفرد ولا يجوز أن تكون «عيوب» مبتدأ و«باد» خبرا عن المبتدأ لاختلافهما في الإفراد والجمع. إذ يمتنع أن يكون المبتدأ جمعا والخبر مفردا، ولأنه لايجوز أن يقال : الرجال قائم لأن الأول جمع والثاني مفرد. وقد استشهد به كل من : ابن الشجري في أماليه ٢٨٣/١، وفي شرح شواهد المغنى ٢٥٠، وفي ديوان الشاعر ٥١/١، سيبويه ١٠٥/١ ، ٢٨٣.

آية فلأن ماقبل آخره ألف، والألف لاتدغم لاستطالتها بالمدّ، ولايدغم فيها لسكونها. وأما شاء فآسم جنس، وقيل جمعُ شاة. وأصلها شوهة بدليل شياه وشويهة تكسيرا وتحقيرا، فحذفت الهاء التي في اللام تشبيها لها بحرف العلة لكونها حرفا مهموسا خفيفا. ولذلك يقع وصلا في الشعر كحروف العلة.

وأولى تاء التأنيث الواو، فحركت لامتناع أن يكون ما قبل تاء التأنيث إلا مفتوحة، فقلبت ألفا لتحركه وآنفتاح ماقبلها، فصار شاة. فإذا قصد الجمع حذفت التاء، ورد الهاء المحذوفة لئلا يؤدى إلى بقاء الإسم المتمكن على حرف واحد. والتنوين وأبدل من الهاء همزة لكونهما حرفى حلق، وقد سماه المصنف مهموزا. وهو رأى ابن باب شاذ، لأن ألفه فى نية الحركة، وقيل إنه ليس بمهموز لأن همزته بدل من الهاء وقبلها ألف، والمهموز لايكون كذلك كقارىء ومبتدىء ولا ممدوداً لأن الممدود ماكان آخره همزة وقبلها ألف زائدة، نحو كساء ورداء. وقوله: جئت بإعراب لها: أي لهذه الأسماء ومأأشبهها جلي أي ظاهر كالصحيح.

(الأسماء الستة)

٥٤ ــ وَستَّةٌ بالواوِ رَفْعاً إن تُضفْ والياءُ في الجرِّ وفي النَّصْبِ الأَلِف

٥٥ ــ أَخٌ أبٌ حَمٌ هَنٌ وفــوه ذُو المَالِ قُلْ ولا يَجُوزُ ذُوهُ

هذه الأسماء الستة تكون في الرفع بالواو، وفي النصب بالألف، وفي الجر بالياء. في اللغة المشهورة، بثلاثة شروط: أن لاتكون مكسورة، وأن لاتكون مصغرة، وأن تضاف الى غير ياء المتكلم، لأنها إنْ لم تضف مطلقا أُعربت بالحركات. وفي التنزيل: ﴿إِنْ كَانَ لَهُ أَخٌ﴾[١] و﴿إِنَّ لَهُ أباً شَيْخاً﴾[٢] وإنْ أُضيفت إلى ياء المتكلم، لزمها البناء في الأعرف، أو أُعربت بحركات مقدرة على رأي، أو لايحكم لها بإعراب ولابناء كما مرّ، ولايرد لامها عند إضافتها إليه، لأنه لايحصل برده إلّا الثقل، لوجود ياء مشددة قبلها كسرة. وأجازه المبرد[٣] محتجا بقوله:

.... وأَبِيَّ مالَكَ ذُو المَجَازِ بِدَارِ[٤]

---

(١) سورة النساء آية ١٢.

(٢) سورة يوسف : آية ٧٨.

(٣) المقتضب ١/٢٣٩، ٢/١٥٥، ٤/٢٣١.

(٤) القائل: مؤرج السلمى. وهو شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية. وهو من الكامل وتمام البيت:

قَدَرٌ أَحَلَّكَ ذَا المَجَازِ وَقَدْ أُرَى
وَأَبِيَّ مالَكَ ذُو المَجَازِ بِدَارِ

ولاحجة فيه لاحتمال كونه جمع سلامة بدليل قول الآخر:

كَرِيمٌ طَابَتِ الأَعْرَافُ مِنْهُ وأَشْبَه فِعْلُهُ فِعْلَ الأَبِيْنَا[1]

وإنما أُعربت بالحروف، توطئة للتثنية والجمع، ليكون فى الأصول شيء تجرى الفروع على منهاجه، ولأنها أُشبهت التثنية والجمع فى التكثير، لكونها أُمورا نسبية يتوقف تمام معناها على الإضافة كتوقف التثنية والجمع على الحروف. واختلف فى هذه الحروف، فذهب سيبويه[2] — وهو آختيار المصنف بدليل قوله: بالواو رفعا. ولم يقل علامة الرفع — إلى أنها حروف إعراب. والإعراب مقدر عليه لثقله فى الواو والياء، وتعذره فى الألف، لأن الأصل فى الإعراب الحركات. وقد أمكن فلا يُعْدَلُ عنه، ولأنها لما كانت جزءاً من الكلمة، امتنع جعلها علامة إعراب. وأما الحركات التى قبلها فللإتباع. فإذا قيل فى الرفع: جاءنى أُبوكَ . فاصله. أَبُوُك بضم الواو للإعراب فاستقلت الضمة على الواو لتوالى الضمات، ضمتها وكونها فى تقدير ضمتين، فاسكنت ثم سُلبت الباء حركتها، وحركت بحركة مجانسة للواو. وفى النصب: رأيت أَباك.

= الشاهد في قوله : «أبي» بتشديد الياء على أنه مفرد ردت لامه في الإضافة لياء المتكلم عند المبرد كما ترد في الإضافة للكاف التي للمخاطب. والهاء التي للغائب فيكون الأصل أبوى، قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء وسبق أحدهما بالسكون، ثم أدغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها لئلا تعود الواو. وهذا لاحجة فيه مع أنه قياسي. إذ قد تكون جمعا لأب أضيف للياء التي للمتكلم فالياء الأولى ليست هي لام الكلمة وإنما هي ياء الجمع التي تتصل به في حالتي النصب والجر. فلما أريد اضافته حذفت النون فاجتمع ياءان فادغمتا. وقد استشهد به كل من: مجالس ثعلب ٥٤٤، أمالي ابن الشجرى ٣٧/٢، ابن يعيش في شرح المفصل ٣٦/٣ معجم الأدباء ٢٠٠/١٣، الخزانة ٢٧٢/٢، المغنى ٢٩٢.

(١) القائل : غيلان به مسلم الثقفى من الوافر.

الشاهد في قوله : «الأ بينا» حيث أعربت بالحروف. وقد استشهد به كل من : ابن الشجرى في أماليه ٣٧/٢ ، ٢٩٠، اللسان (أبى).

(٢) انظر : سيبويه ٧/١، المقتضب ١٥٣/٢، ابن الشجرى ٤٠/٢، الإنصاف ١٠/١، شرح المفصل ٥٢/١، الهمع ٣٨/١، الإرتشاف ١٠٦.

وأصله أَبْوَك. فتحركت الواو، وانفتح ماقبلها فقلبت ألفاً وفي الجر: مررت بأبيك، وأصله بأَبْوِكِ. حذفت الحركة من الواو إستقالا، وكسرت الباء لما ذكر، فقلبت الواو ياء. وقال الربعى[1]: الحركات التى قبل الأواخر ليست إتباعا، وإنما هى منقولة من الأواخر رفعا وجرا. ومقدرة نصبا. ففى الرفع سلب ونقل، وفى النصب قلب وفى الجر سلب ونقل وقلب.

ونقل عن سيبويه[2] أنَّها معربة بالحركات المقدّرة وبالحروف. ونقل عن الكوفيين أنها معربة بالحركات الظاهرة قبل الحروف وبالحروف وكلاهما ضعيف. لأن إعرابا واحداً يكفى فى الفرق بين المعانى. وذهب أبو الحسن الأخفش[3] ومن تابعه إلى أنها دلائل إعراب، ولاحرف إعراب لها كالأفعال المعربة بالنون، وهو أيضا ضعيف لأنه يؤدى إلى أن يكون فى الأسماء المعربة ماهو على حرف واحد وهو فوك وذو مال. وذهب المازنى[4] إلى أنها معربة بالحركات والحروف

(١) هو على بن عيسى بن فرج بن صالح الربعى النحوى. أخذ عن أبي سعيد السيرافي ثم لازم أبي على الفارسى مدة طويلة في شيراز، ورجع إلى بغداد توفي سنة ٤٢٠هـ.
انظر : نزهة الألباء ص ٢١٣، بغية الوعاة ١١٨/٢.
وانظر لبيان رأيه في كل من : اللباب في علل البناء ص ٤٢، والمراجع التي ذكرت في هامش (٢).

(٢) انظر سيبويه ٧/١، المقتضب ١٥٣/٢، ابن الشجرى ٤٠/٢، الإنصاف ١٠/١، شرح المفصل ٥٢/١، الهمع ٣٨/١، الارتشاف ١٠٦.

(٣) انظر الإرتشاف ص ١٠٦، وقال ابن السراج وابن كيسان: معنى أنها حروف إعراب ولا إعراب فيها لا ظاهر ولا مقدر، فهى دلائل اعراب بهذا التقدير. ويقول المبرد: والقول الذي نختاره ونزعم أنه لايجوز غيره هو قول أبي الحسن الأخفش. المقتضب ١٥٤/٢.

(٤) المازنى : هو بكر بن محمد بن بقية بن حبيب المعروف بالمازنى من بنى مازن بن شيبان. أخذ عن أبي عبيدة، والأصمعى، وأخذ عنه المبرد والمفضل بن محمد وهو بصرى المذهب. توفي سنة ٢٤٨. انظر: انباة الرواة ٢٤٦/١ ــ ٢٤٧، نزهة الألباء ١٢٤ ــ ١٢٥، بغية الوعاة ٤٦٣/١.
ولبيان رأيه انظر : اللباب في علل البناء٤٥، المقتضب ٢٥٨/٢، تهذيب الألفاظ ٥٥٢، والمراجع التي ذكرت في الصفحة السابقة.

=

نشأت منها للأشباع كما في:...أنضور...وبمنتزاح...والصياريف[1].

ويضعفه أن الأشباع لايكون إلاّ في الضرورة. وذهب الجرمي[2] إلى أن انقلابها هو الإعراب. وقال أبو علي[3] ومن تبعة أنها حروف إعراب ودلائل إعراب.

---

(١) ذهب بعض النحويين إلى أن الواو والألف والياء نشأت عن اشباع الحركات كقول الشاعر:

اللـــــه يعلـــــم إنـــــا في تلفتنـــــا
يوم الفـــــراق إلـــــى إخواننـــــا صور
وأننـــــى حيثمـــــا يثـــــن الهـــــوى بصرى
من حيث ما سلكـــــوا أدنـــــو فأنظـــــور

أراد : فأنظر، فأشبع الضمة فنشأت الواو، وكما قال ابن هرمه في إشباع الفتحة:

وانت من الغوائـــــل حيـــــن ترمـــــى
ومـــــن ذم الرجـــــال بمنتـــــزاح

أراد بمنتزح، فأشبع الفتحة فنشأت الالف. وقال الفرزدق في إشباع الكسرة:

تنفـــــى يداهـــــا الـــــحصى في كل هاجـــــرة
نفـــــى الدراهيـــــم تنقـــــاد الصياريـــــف

أراد الصيارف، فأشبع الكسرة فنشأت الياء. والشواهد في إشباع الضمة والفتحة والكسرة كثيرة جدا، وهذا القول ضعيف لأن إشباع الحركات إنمّا تكون في ضرورة الشعر كهذه الأبيات. وأما في حالة الإختيار فلا يجوز ذلك بالإجماع.

انظر : أسرار العربية ص ٤٥، ابن يعيش في شرح المفصل ١١١/٥، ١٠٦/١٠، الخزانة ٢٥٥/٢، أوضح المسالك رقم ٥٦٧، سيبويه ١٠/١، الخزانة ٥٢١/٣، وابن عقيل ٨٣/٢.

(٢) رأى الجرمي فاسد للأسباب التالية:

١ ــ أن الرفع لا انقلاب فيه مع أنه معرب.

٢ ــ أن الإنقلاب لو كان إعرابا لاكتفى بانقلاب واحد كما كان في التثنية.

٣ ــ أن الإنقلاب في المقصور ليس باعراب فكذلك هاهنا.

انظر اللباب في علل الإعراب والبناء ص ٤٤ ــ ٤٥.

(٣) أبو علي : صاحب الإيضاح والحجة في القراءات والأغفال وغيرها. عاصر الزجاجي وتوفى سنة ٣٧٧هـ. انظر : انباة الرواة ٢٧٣/١، بغية الوعاة ٤٩٦/١، النجوم الزاهرة ١٥٦/٤، نزهة الألباء ٣١٥.

وانظر لبيان رأيه في كل من: علل البناء والإعراب ص ٤٧، والمراجع في الهوامش السابقة.

وآعلم: أنّ هذه الأسماء منها مايلزم الإضافة مطلقا وهو ذو بمعنى صاحب. ومنها مايضاف ولايفرد إلاّ معوضا من واوه ميم وهو فوك. ومنها مايضاف ويفرد مطلقا وهو الأربعة الباقية. أمّا لزوم ذو للإضافة فلئلا يؤدى بقاؤه لو أُفرد على حرف واحد والتنوين. ولايجوز إضافته إلى المضمر. وهو معنى قوله: ولايجوز ذوه. لأنه إنما جيء به توصلا إلى الوصف بالأجناس كما توصل إلى وصف المعارف بالجمل بالذى، وإلى نداء ما فيه اللام بأى والمضمر. لايوصف به فلا يضاف إليه ذو. ولأن المضمر لايشعر بالجنسية، وأجازه المبرد تمسكا بقول الشاعر:

إِهْنَـأ المَعْـرُوفَ مَالَـمْ تُبْتَـذلْ فِيـهِ الوُجُـوهُ
إِنَّمـاَ يَعْـرِفُ ذَا الـفَضْلِ مِنَ النَّـاسِ ذَوُوهُ[1]

ويقول الاخر:

.... أَبَانَ ذَوِى أَرُومَتِهَا ذَوُوهَـا[2]

---

(١) القائل : غير معروف وهما من مجزوء الرمل.
الشاهد في قوله : «ذوه» حيث أضاف ذو إلى الضمير والأصل بها أن تكون مضافة إلى اسم جنس. وأجمع النحاة على أنها لاتضاف إلى الصفة ولا إلى المضمر. وقد وردت هنا على سبيل الندرة. وقد استشهد به كل من : ابن يعيش في شرح المفصل ٥٣/١، ٣٨/٣، الهمع ٥٠/٢ الدرر ٦١/٢، اللسان (ذو)، المقرب لابن عصفور ٢١١/١.

(٢) القائل : كعب بن زهير. انظر حاشية ديوانه ٢١٢. وتمام البيت:

صَبَحْنَـا الخَزْرَجِيَّـة مُرْهَفَـاتٍ
أَبَـانَ ذَوِى أَرُومَتِهَـا ذَوُوهَـا

الشاهد في قوله: «ذوى ـــ ذووها» حيث أن ذو جاءت هنا مضافة إلى الضمير، والأصل بها أن تكون مضافة إلى اسم جنس. ويمتنع إضافتها للصفة وللمضمر لأن دخولها وصلة إلى وصف الأسماء بالأجناس كما دخلت الذي وصلته إلى وصف المعارف بالجمل. وجاء هنا تجاوزا للمعروف. وقد استشهد به كل من : شرح المفصل لابن يعيش ٥٣/١، ٥٦/٣، المقرب لابن عصفور ٢١١/١، همع الهوامع ٥٠/٢، الدرر اللوامع ٦١/٢، شرح ديوان الحماسة ٩٧٩.

والذى جَرّ أهم على ذلك أنَّه لما حذف الموصوف معها أُجريت مُجْرَى أصحاب. فأضيفت إلى الضمير كإضافة أصحاب إليه. وأما فوك فلأنه لو لم يعوض من الواو التى هى عينه ميم عند افراده لحذفها التنوين عند قلبها ألفاً لتحركها وانفتاح ماقبلها.

وخُصَّت الميم بالبدلية لأنها من مخرج الواو. قال:

وَلَمْ تَعُفِر بِمَنْطِقِهَا فَمَا(١)

وليس هذا البدل بقياس فيلزم فى ذو. وأما قوله:

خَالَطَ من سَلْمَى خَيَاشِيْمَ وَفَا(٢)

فإنما هو على حذف المضاف إليه، والتقدير فاها. وإذا أُضيف فالأجود عود الواو لانتفاء علة البدل، وهو الحذف للتنوين. وقد جاء بالميم. قال:

يُصْبِحُ عَطْشَانَ وفي البَحْرِ فَمُهْ(٣)

وهو قليل.

فإن قيل : فلو كان الميم عوضا من الواو. لامتنع الجمع بينهما، ولما لم يمتنع كما في قوله:

---

(١) القائل: لم أعثر على قائله ولا تتمة البيت. الشاهد فيه قوله: «فما» حيث أن أصلها فوه، ولما حذفت الواو عرض عنها الميم، ولا يجوز حذفها لأنها عوض.

(٢) القائل : العجاج وهو من الرجز. الشاهد في قوله: «وفا» حيث أن الأصل «فاها» ولكنه حذف المضاف إليه وأبقى المضاف، وهذا جائز. وقد استشهد به كل من المقتضب ٣٧٥/١، المخصص ١٣٦/١ ــ ١٣٨، ٩٦/١٤، ٧٨/١٥، الهمع ٤٠/١، شواهد العينى ١٥٢/١، يس ١٢٥/١، ملحقات ديوانه ٨٣.

(٣) القائل: رؤبة. ويروى : يُصْبِحُ ظَمْآنَ وَفِي البَحْرِ فَمُهْ

الشاهد في قوله: «فمه» حيث أتى الراجز بالميم مع الفم في حالة الإضافة وليس ذلك ضروريا. وقد استشهد به كل من : الحيوان ٢٦٥/٣، المخصص ١٣٦/١، المقرب ٤٦، الخزانة ٢٢٦/٢، شواهد العينى ١٣٩/١، التصريح ٦٤/١، ٢٩٢/٢، الهمع ٤٠/١، الدرر ١٤/١، الأشمونى ٧٣/١، ديوانه ١٥٩.

هُمَا نَفَثَا في فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا عَلَى النَّابِحِ العَاوِي أَشَدُّ رِجَامِ[1]

دل على أنه ليس بعوض منه. أجيب بأن الميم عوض هاهنا من لام الكلمة وهي مقدمة على العين، ولأنه جمع بينهما للضرورة. وقيل الميم بدل من الواو وليست بعوض، والبدل يجمع مع المبدل منه. وهذا ليس بشيء، لأن الكلام في إبدال الحرف من الحرف، كالف قام، وياء ميزان، وهو يمتنع الجمع فيه بين البدل والمبدل منه. ووزن هذه الأسْمَاءِ فَعَل بفتح العين، لجمعها على أفعال إلا فَوك فوزنه فَعْل بفتح الفاء وسكون العين. وأماذو فلا يدل جمعه على أفعال فى قولهم أذواء اليمن على كونه فعلا. وبالتحريك لاحتمال أن يكون فَعْلا بالسكون وجمع على أفعال، لاعتلال عينه كحوض وأحواض وسوط وأسواط. بل الذي يدل عليه تثنية مؤنثة وهو ذات. كقوله تعالى: ﴿ذَوَاتَا أَفْنَانٍ﴾[2] والأصل ذوتيا

---

(١) القائل : الفرزدق من قصيدة له يهجو بها إبليس وابنه من الطويل.

الشاهد في قوله : «فمويهما» فإنه مثنى الفم مضافاً إلى ضمير الغائبين. وللعلماء في فم أقوال كثيرة أوجزها:

(أ) أكثر العلماء يقولون أن أصل فم: فوه بدليل قولهم: تفوه فلان بكذا. ووزن فم: فع وإذا ثنينا الفم بعد إعادة الأصل تصبح: فوهيهما. ولكن الفرزدق في تثنيته قد جمع بين العوض والمعوض. الميم والواو ولايقع في كلام العرب الجمع بين العوض والمعوض.

(ب) يرى ابن بري أنه قد جاء في الشعر (فما) مقصورة مثل عصا. وعلى هذا جاءت التثنية: فموان.

(جـ) وخرجه الفراء على وجهين آخرين: (١) أن يكون أصله (الفمان) على التثنية فحذف النون. (٢) ان تكون الواو واو المعية (والفما) منصوبة على أنه مفعول معه منصوب بالفتحة الظاهرة وألفه للاطلاق.

(د) ابن جنى يرى أن يكون منصوبا بفعل مضمر كأنه قال: وأحب الفم. ونصبه بالفتحة الظاهرة أيضا، .. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢/٨٣، ٢٠٢، المقتضب ٣/١٥٨، مجالس العلماء ٣٢٧، الخصائص ١/١٧٠، ٣/١٤٧، ٢١١، المحتسب ٢/٢٣٨، والمقرب ٢/١٢٨، الإنصاف ٣٤٥، شرح شواهد الشافية ١١٥، همع الهوامع ١/٥١، الدرر اللوامع ١/٢٦، ديوانه ٧٧١.

(٢) سورة الرحمن : آية ٤٨.

فقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ماقبلها. ولو كانت العين ساكنة لقيل ذَيْتَا بقلب الواو ياء لاجتماعهما وسبق الأولى بالسكون. والتاء في ذات للتأنيث وألفها منقلبة عن واو وهي عينها، وتجري عليها الحركات الثلاث في الإعراب. وفي الجمع يدخلها الرفع والجر وتكسر في النصب. فيقال: ذوات مال. والألف والتاء للجمع وأما لاماتها فذو لامه ياء، حملا على الأغلب لكون العين واوا. وقيل واو لأن [حذف] [1] الواو أكثر ولذلك قال أبو الفتح: إن أصل ظَبَة ظَبْوَةٌ، وبَرَة بُرْوَةٌ حملا على الأكثر. وفوك لامه هاء بدليل فويه وأفواه والأربعة الباقية واو بدليل أبوان وأخوان وحموان وهنوان في التثنية. وقولهم: أُبُوَّتُهُ وأَخَوْتُهُ وحَمَوْتُهَا، أي كنت أباه وأخاه وحماها. وفيها لغتان أخريان غير التي ذكر: أحداهما جعلها مقصورة مطلقا بمنزلة عصا. وقوله:

إنَّ أَبَاهَـــا وأَبَـــا أَبَاهَـــا .... [2]

وفي المثل: مُكْرَهٌ أَخَاكَ لَابَطَلٌ [3]. إلاّ فوك لامتناع ذلك فيه لكون لامه هاءً. والثانية: إعرابها بالحركات مع الإضافة كما في الإفراد كقوله:

---

(١) هكذا في (ق) وفي الأصل (ص) (حرف).

(٢) القائل : ينسب هذا البيت لأبي النجم الفضل بن قدامة العجلي. وينسب أيضا لرؤبة. وتمام البيت:

إنَّ أَبَاهَـــــــا وأَبَـــــــا أَبَاهَـــــــا
قَدْ بَلَغَـــــا في المَجْـــــدِ غَايَتَاهَـــــا

الشاهد في قوله : «وأبا أباها» حيث جاءت «أباها» الأخيرة مجرورة بكسرة مقدرة على الألف مع كونها مضافة لغير ياء المتكلم، فدل ذلك على أن من العرب من يعرب الأسماء الستة مع استيفائها للشروط إعراب المقصور من الأسماء نحو فتى وعصا وأشباههما. وهي إحدى اللغات الثلاثة التي وردت فيها.

وقد استشهد به كل من : الدرر ١/١٢، شرح التصريح ١/٦٥ شواهد العينى ١/١٣٣، ٣/٦٣٦، ابن عقيل ١/٤٦، الهمع ١/٣٩، الأشمونى ١/٧٠، الإنصاف ١١ والحجة لابن خالوية ٢١٧، شذور الذهب ٤٨، آمالي السهيلي ١١٤، شرح المفصل لابن يعيش ١/٥٣، الخزانة ٣/٣٣٧، ملحقات ديوان رؤبة ١٦٨.

(٣) مثل عربى، استهد به الشارح على إحدى حالات الأسماء الستة وهي أن تكون على صيغة =

سِوَى أَبِكَ الأدْنَى فإنَّ مُحَمَّداً   عَلَا كل شيءٍ يَآبْنَ عَمِّ مُحَمَّدِ[1]

وقول الآخر:

....   وَقَدْ بَدا هَنْكِ مِنَ المِئْزَرِ[2]

٥٦ ــ وكُلُّ ما لَمْ يَنْصَرِف تَفْتَحُهْ   جَرّاً كاسحاقِ ويَأْتِي شَرْحُه

هذا قسيم المنصرف وكان الواجب أن يذكره بعده ويمكن أن يعتذر له ان الصحيح المفرد والمعتل كل منهما [يكون][3]منصرفا وغير منصرف. فلما استوفى أقسامها ذكر حكم غير المنصرف مطلقا. وآعلم أن غير المنصرف مايدخله الرفع والنصب، ولايدخله تنوين ولاجر. ويكون في موضع الجر مفتوحا. أما امتناع التنوين، فلكونه دالاً على خفة الإسم، وعدم مشابهته للفعل من وجهين كما يتبين بعد. وأمّا الجر، فلما فيه من مشاكلة آخر المعرب المبني نحو: هؤلاء. وحمل على النصب لما بينهما من المناسبة فى كونهما إعرابا

= واحدة بالألف.. وانظر: جمهرة الأمثال للعسكرى ١٨٥، المستقصى للزمخشرى ٣٤٧/٢، مجمع الأمثال ١٦٠/١، ٢٧٤/٢، والمغنى ص ٢٨٦، الهمع ٣٩/١، الدرر ١٢/٢.

(١) القائل : غير معروف. وهو من الطويل.

الشاهد في قوله : «أبك» وهي من الأسماء الستة حيث أعربها الشارح هنا بالحركات مع إضافتها إلى الضمير، وهذه حالة من حالات الأسماء الستة. وقد استشهد به كل من الخصائص ٣٣٩/١، مجالس ثعلب ٤٦٨، اللسان (أبي).

(٢) القائل : الأقيشر الأسدى. وهو المغيرة بن عبد الله، وكان قد سكر فبدت عورته فضحكت منه امرأته فقال ثلاثة أبيات وهذا منها وهو من السريع وصدر البيت:

رُحْتِ وفــــي رِجْلَــيْكِ ما فيهمــا   وقَــدَ بَدَاهَنْــكِ مِنَ المئْــزَرِ

الشاهد في قوله : «هنك من المئزر» حيث سكن النون من هنك في حالة الرفع تشبيها بما تحرك وسطه بالضم فخفف نحو: عضد، وظرف وما أشبههما وهذا شاذ لايقبل أبدا.

وقد استشهد به كل من : سيبويه ٢٩٧/٢، الخصائص ٧٤/١، ٩٥/٣، المحتسب ١١٠/١، العمدة ١١١/٢، آمالى ابن الشجرى ٣٧/٢، ٤٨/١، الخزانة ٢٧٩/٢، العينى ٥١٦/٤، الدرر اللوامع ٣٢/١.

(٣) هكذا في (ق،ك) وفي الأصل (ص) (قوله).

للفضلات، ولأن الفتحة أقرب إلى الكسرة من الضمة، نحو: اسحق وإبراهيم. وفي التنزيل: ﴿مَكَّنَّا لِيُوسُفَ﴾[1] و ﴿فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾[2] فإن أُضيف أو دخله اللام، كان في الجر مكسورا. واختلف في هذه الفتحة. فذهب سيبويه[3]: إلى أنها فتحة إعراب. وذهب الأخفش والمبرد[4] والزجاج إلى أنها

---

(١) سورة يوسف : آية ٢١.

(٢) سورة النساء : آية ٨٦.

(٣) يقول سيبويه ١/٧: «وجميع مالاينصرف إذا دخل عليه الألف واللام أو أُضيف انجر، لأنها أسماء أدخل عليها ما يدخل على المنصرف، وأدخل فيها المجرور كما يدخل في المنصرف، ولا يكون ذلك في الأفعال وأمنوا التنوين.

ويقول في ٢/١٣: «واعلم أن كل اسم لاينصرف فإن الجر يدخله إذا أضفته أو أدخلت عليه الألف واللام، وذلك أنهم أمنوا التنوين وأجروه مجرى الأسماء».

(٤) المبرد: هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدى النحوى اللغوى المعروف بالمبرد. ولد بالبصرة سنة ٢١٠هـ، طلبه الخليفة المتوكل إلى سر من رأى سنة ٢٤٦هـ، ولما قتل المتوكل سنة ٢٤٧هـ، رحل إلى بغداد حيث توفي سنة ٢٨٥هـ. كان إماما للمدرسة البصرية في عصره، وأبو العباس ثعلب إمام النحويين الكوفيين، أخذ النحو عن أبي عمر الجرمي، وأبي عثمان بن المازنى، وقرأ عليهما كتاب سيبويه. وكذلك أخذ اللغة عن السجستاني. وأخذ الأدب عن التوّزى وأبي الفضل العباسى بن الفرج الرياسي، والجاحظ.

من تلاميذه: الزجاج وابن كيسان وابن السراج وغيرهم.

من تصانيفه: الكامل في الادب، المقتضب في النحو، (أنظر: ياقوت ١٩ /١١٢، الفهرست ٦٠ أخبار النحويين البصريين ٨٠ ــ ٨١، نصوص في النحو العربي السيد بكر ص ٢٦٥.

ويقول المبرد في المقتضب ٣ /٣١٣، وكل ما لاينصرف اذا أدخلت فيه ألفاً ولاما أو أضفته انخفض في موضع الخفض لأنها أسماء امتنعت من التنوين والخفض، لشبهها بالأفعال، فلما أضيفت وأدخل عليها الألف واللام باينت الأفعال وذهب شبهها بها، وإذا دخل فيها مالا يكون في الفعل، فرجعت إلى الأسمية الخالصة وذلك قولك: مررت بالأحمر يافتي، ومررت بأسودكم.

ويذكر ابن السراج في أصوله ٢/٨٠ : «... فجميع ما لاينصرف إذا دخلت عليه الألف واللام أو أضيف جر في موضع الجر، وإنما فعل به ذلك لأنه دخل عليه مالا يدخل على الأفعال وما يؤمن معه التنوين. ألا ترى أن الألف واللام لايدخلان على الفعل وكذلك الأفعال لاتضاف إلى شيء، وأن التنوين لايجتمع مع الألف واللام والإضافة..».

بناء. أمّا الأول فاحتج بأمرين: أحدهما انتفاء سبب البناء وهو شبه الحرف مطلقا. الثاني: أنه لما كان في حالة الرفع والنصب معربا، وجب أن يكون في حالة الجر كذلك، عملا بالإستصحاب. وأمّا الثاني فاحتاج بأن الفتح علم المفعول الذي يقتضيه الفعل بغير واسطة. والجر علم مايقتضيه بواسطة، فتدافعا. والجواب أن الفتح إنما لم يقتضيه الفعل بواسطة إذا لم يكن نائبا عن الكسرة. وأما إذا كان نائبا عنها فلا نُسَلّم أنه لايقتضيه. وقوله تفتحه. وشرحه عيب في القافية لأنْ الأول وقع فيه ثلاثة أحرف متحركة وهي التاء والحاء والهاء بين ساكنين وهما الفاء والواو بعد الهاء ويسمى المتراكب. والثاني وقع فيه حرفان متحركان وهما الحاء والهاء بين ساكنين وهما الراء والواو التي بعد الهاء ويسمي المتدارك.

(الـوقف)

٥٧ ــ وَقِفْ عَلَى المُنْصَرِفِ المَنْصُوبِ   بِألِف عَنْ نُونِهِ مَقْلُوبِ

معنى الوقف السكوت على آخر الكلمة وأصله السكون، لأن النهاية تضاد البداية. ولما كانت البداية بالحركة وجب أن تكون النهاية بخلافها، ولأن المبتدىء متصف بالسرعة للنطق، فكان من لوازمه الحركة. والواقف متصف بالكلال، فلا ينتهي إلى آخر الكلمة إلاّ وهو متشوق للإستراحة. والكلمة الموقوف عليها يعرض لها من التغير ثمانية أنواع وهي: الإسكان والرَّوْمُ والإشمام والتضعيف والنقل والابدال والزيادة والحذف. وإذا تقرر هذا فنقول: الموقوف عليه لايخلو إمّا أن يكون صحيحا أو معتلا. والأول منون وغير منون. والمنون يكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا. أمّا المنصوب فيبدل من نونه أي من تنوينه ألف في الأعرف ما لم يكن مؤنثا بالتاء نحو: رأيت زيدا. أمَّا الإبدال فللمحافظة على التنوين، لأن التنوين زائد لايوقف عليه. إمّا لئلا يلتبس بالنون الأصلية نحو حسن ورسن، أو النون الزائدة نحو ضيفن على رأي. وإمّا لأن التنوين من إمارات الوصل فلا يثبت في الوقف. وأمّا إختصاص الألف فلخفتها، وللفتحة قبل التنوين، ولأن التنوين يشبه حروف العلة. ومن العرب من يقف عليه بالإسكان، وعلى هذه اللغة قوله

....   وآخذ مِنْ كُلّ حَيّ عِصَمْ[1]

---

(١) القائل : الأعشى ميمون من قصيدة له يمدح فيها قيس بن معد يكرب من المتقارب مطلعها:

أتهجر غانية أم تسلم
أم الحبل وامبها منجذم

وتمام البيت:

إلى المرء قيس اطيل السرى
وآخذ في كل حي عصم

=

وقول المصنف: وقف على المنصرف، أراد بالمنصرف المنون بدليل قوله بألف عن نونه مقلوب.

٥٨ ــ وفي سِواهُ قِفْ بِغَيْرِ ابْدَالِ وآحْذِف من المَنْقُوصِ ياء الاعْلَالِ
٥٩ــ وإنْ تُعَرِّفه فَاَثْبِتهُ وَقِـفْ وَقِفْ على المَقْصُورِ خَتْماً بالألفْ

أما المرفوع والمجرور فالوقف عليهما بالإسكان في اللغة الفصحا، نحو هذا زيد، ومررت بزيد، لأنه لو أبدل من تنوين المرفوع وأو لأدّى إلى وقوع واو قبلها ضمة في آخر الإسم، وهو مرفوض في اللغة العربية في الأسماء. ولو أبدل من تنوين المجرور ياء، لالتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم، ويجوز فيهما الإبدال في لغة ازد السراة حملا على المنصوب، وعلامة السكون خاء فوق الحروف، للدلالة على أنه مخفف. وقوله وفي سواه قف، الضمير في سواه يعود إلى المنصوب المنون وما سواه هو المرفوع والمجرور المنونين، وقوله بغير ابدال: يريدأنه لايبدل من تنوينهما ألفٌ لا مطلق الإبدال، لأن تاء التأنيث [تبدل][1] في الوقف هاء في الأعرف مطلقا وأما غير المنون فالوقف عليه بالإسكان مطلقاً لعدم مايبدل منه، وهو التنوين نحو رَأَيْتُ الرجُلَ، وأكرمت أحمد، وكذلك المرفوع والمجرور. وقوله: واحذف من المنقوص ياء الإعلال إلى آخره يشير إلى بيان القسم الثاني وهو المعتلِ، وهو إما منقوص أو مقصور لما مَرّ. أمّا المنقوص فإن كان منونا فلا يخلو إمّا أنْ يكون منصوبا أو مرفوعا أو مجرورا. فإن كان منصوبا أُبْدِل من تنوينة ألف كالصحيح، نحو رأيت قاضيا، وإنْ كان مرفوعا أو مجروراً ففيه وجهان: أحدهما وهو اختيار سيبويه[2]. إبقاء الياء على حذفها، وحذف

= الشاهد في قوله : «عصم» حيث وقف الشاعر على «عصم» المنصوب المنون بالسكون والاصل أن يقول «عصيما». وهذة لغة قوم من أقوام العرب. وقد قال بعض النحاة أنها قبيلة طى. وقد استشهد به كل من : شرح شواهد الشافية ١٩١، الخزانة ٢٦٤/٢، الخصائص ٩٧/٢، ابن يعيش في شرح المفصل ٧٠/٩.

(١) هكذا في (ك) وفي الأصل (ص) (تبدأ).
(٢) انظر سيبويه ١٦١/٢ ــ ١٦٢.

التنوين واسكان ماقبلها نحو: جاءني قاضْ وجوارْ، ومررت بقاضْ وجوارْ. وفي التنزيل ﴿لِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾[1] و﴿مَا لَهُم مِنَ اللهِ مِنْ وَاقٍ﴾[2] على قراءة من حذف التنوين، ووقف على ماقبل الياء. وثانيهما: وهو اختيار يونس[3] إثباتُ الياءِ، وبه قرأ ابْنُ كثيرٍ[4]. أمّا الأول فقاسه على الصحيح، أو لأنه أجرى الوقف مجرى الوصل، ولأن حذف التنوين عارض، فأبقى حكمه بعدم رد الياء، وأمّا الثاني فلا نتفاء الموجب للحذف، وهو التنوين. وقيل: إنّ المنقوص إنْ كان ثلاثيا كعم وشج، فالمختار إعادة الياء، لئلا ينقص عن أقل الأُصول. وإن زاد عليه فالمختار إبقاء الحذف. لطوله وإن كان غير منون فإن كان منصوبا فالوقف عليه بالياء ساكنة لاغير، نحو رأيت القاضي، لأن الياء لما تحركت أشبهت الحرف الصحيح، وإنْ حُذِف التنوين لعدم الصرف نحو رأيت جواري، فالاجودُ الإثبات وإنْ كان مرفوعا أو مجرورا ففي الوقف عليه مذهبان:

أحدهما: إثبات الياء وهو الأجود نحو: جاءني القاضي وجواري، وفي التنزيل: ﴿الْكَبِيرُ المتعالى﴾[5] على قراءة من أثبت الياء لأن التنوين الموجب للحذف معدوم مطلقا. والثاني: حذف الياء وهو قراءة الأكثر للفرق بين الوصل والوقف.

---

(١) سورة الرعد : آية ٧.

(٢) سورة الرعد : آية ٣٤.

(٣) هو يونس بن حبيب الضبى بالولاء، البصرى . أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وسمع من العرب، وأخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء. توفي سنة ١٨٣هـ.
انظر : أخبار النحويين البصريين ٣٣، مراتب النحويين ٢١، نزهة الألباء ص ٣١ بغية الوعاة ٣٦٥/٢، معجم الأدباء ٣٣/٧، الوفيات ٢٤٤/٧.

(٤) ابن كثير : هو عبد الله أبو معبد العطار الدارى الفارسي الأصل، إمام أهل مكة في القراءة. روى عن عبد الله بن الزبير وأبي أيوب الأنصارى، وأنس بن مالك، وروى عنه جماعة منهم: أبو عمرو بن العلاء والخليل. انظر وفيات الأعيان ٤١/٣.

(٥) سورة الرعد : آية ٩.

وإذا نودي المنقوص نحو ياقاض، فالمختار عند سيبويه[1] والخليل[2] إثبات الياء في الوقف، لعدم الموجب للحذف، واختيار يونس الحذف لمناسبة النداء الحذف لأنه موضع تغيير. وأما نحو يامُرِى إسم الفاعل من أرى، فالوقف عليه بالياء اتفاقا لأن عينه وهي الهمزة محذوفة، فلو حذفت لامه لأدى إلى إعلالين. فإن قيل فحذف اللام لازم في الوصل نحو: هذا مرءٌ يافتى ومررت بمرءٍ يافتى، فهلا حُمِلَ الوقف عليه؟ أجيب بأنّ الحذف في الوصل إنما كان لالتقاء الساكنين، فهو إعلال ضروري بخلاف حذف الوقف فإنه للتخفيف لا للضرورة. وأما المقصور فإن كان منونا فالوقف عليه بحذف التنوين، ورد الألف مطلقا. لأنها تعود لعدم التنوين، واختلف فيها فقال سيبويه[2]، الألف في الرفع والجر حرف الإعراب بمنزلة الدال من زيد، ولأنها هي التي حذفت لالتقاء الساكنين، وفي النصب نحو كسرت عصا هي المبدلة من التنوين إجراء للمعتل مجرى الصحيح مطلقا. وإنما رَدَّ الألف في الوقف على المرفوع والمجرور، ولم ترد الياء في المنقوص لخفة الألف، وثقل الياء. ولايلزم من رد الأخَفِّ رد الأثقل. وقال أبو عثمان المازني الوقف في الأحوال الثلاثة على الألف المبدلة من التنوين، لأن الموجب للبدل في النصب،فتح ما قبل التنوين في الصحيح، وهو متحقق في المقصور مطلقا وقال الكسائي[3]

---

(١) يقول سيبويه : وسألت الخليل عن القاضي في النداء فقال : اختار ياقاضي لأنه ليس بمنون، كما اختار هذا القاضي. وقال سيبويه : «في مُرٍ إذا وقعا : هذا مرى». وأما يونس فقال : ياقاض. وقول يونس أقوى لأنه لما كان من كلامهم أن يحذفوا في غير النداء كانوا في النداء أجْدَرْ. لأن النداء موضع حذف، يحذفون النون ويقولون: ياحار وياصاح.
انظر سيبويه ٢/٢٨٩.

(٢) سيبويه ٢/٢٩٠ ــ ٢٩٣.

(٣) الكسائي : هو علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان الإمام أبو الحسن الكسائي من ولد بهمن ابن فيروز. إمام الكوفيين في النحو واللغة، وأحد القراء السبعة المشهورين. سمى الكسائي لأنه أحرم في كساء. ومن سماته: أنه يسمع الشاذ الذي لايجوز إلا في الضرورة فيجعله أصلا.
=

والمبرد وأبو عمرو[1] والسيرافي[2]: الوقف في الأحوال الثلاثة على الألف التي هي حرف الإعراب بدليل إمالتها في موضع النصب في قوله تعالى: ﴿أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدَى﴾[3] ولو كانت بدلا من التنوين لامتنع إمالتها، ولأنها تقع رَوِيًّا كما في الرفع والجر. وإنْ لم يكنٍ منونا نحو العصا وحبلى فالوقف على التي هي حرف الإعراب مطلقا. وآعلم أنَّ من العرب من لايقف على ألف التأنيث، فمنهم من يقلبها ياء في الوقف مطلقا، فيقول هذه حبلى، ورأيت حبلى، ومنهم من يقلبها واو مطلقا نحو هذه حُبلُو طلبا لبيان الألف. وقوم من طي يسوون بين الوقف والوصل. فنقول حُبْلي زيد وحُبْلو زيدٍ. وحكى الخليل[4]: إن من العرب من يبدل من الألف في الوقف همزة مطلقا، كانت للتأنيث أو لم تكن نحو هذه حبلاء، وهو يضربها وإذا سكن ماقبل الواو والياء نحو دَلْو وظَبْي فحكمه في الوقف حكم الصحيح إلا في نقل الحركة إلى ماقبله كما يبين بعد.

٦٠ ــ والرَّوْمُ والإشْمَامُ والتَّضعْيفُ والنَّقْلُ حالاتٌ بها الوُقُوفُ

الروم: عبارة عن اختلاس الحركة بصوت خفي، ويدركة الأعمى والبصير، لأن طريق ادراكه السمع، ويختص بالمرفوع والمجرور. لأن الفتحة لخفتها تسبق في

= ويقيس عليه الهجاء فأفسد بذلك النحو. من مصنفاته: معاني القرآن، مختصر في النحو، القراءات، النوادر، العدد، الهجاء. مات بالرى سنة ١٨٩هـ (الوفيات ٣/٢٩٥، انباة الرواة ٢/٢٥٦، البغية ٢/١٦٢).

(١) أبو عمرو : هو عيسى بن العلاء أبو عمرو مولى خالد بن الوليد، إمام في النحو والعربية والقراءة. أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وعبد الله بن أبي إسحاق، وروى عن الحسن البصرى والعجاج ابن رؤبة وجماعة، وعنه أخذ الأصمعي وغيره. صنف في النحو: الأكمال والجامع. مات سنة ٤٩ وقيل سنة ١٠٥ (بغية الوعاة ٢/٢٣٧).

(٢) سيبويه ٢/٥٧.

(٣) سورة طه : آية ١٠.

(٤) سيبويه ٢/٥٧.

الخروج، فإذا خرج بعضها خرج سائرها، وأجازه سيبويه[1] مطلقا، وعلامته خط بين يدي الحرف. وأما الإشمام: فعبارة عن ضم الشفتين بعد الإسكان من غير صوت، حرصا على بيان الحركة، ولهذا لايدركه الأعمى لأنه عمل بالعضو من غير تصويت. اتفقوا على جوازه في المرفوع والمضموم، وعلى امتناعه في المنصوب والمفتوح، واختلفوا في المجرور والمكسور: فمنعه البصريون لتعذره لأن الكسرة لاتظهر للرائي، لأنها من وسط اللسان بخلاف الضمة فلو قصد إظهارها لأدى إلى تشويه الخلقة، وأجازه الكوفيون قياسا على المرفوع، وعلامته نقطة أمام الحرف. وإنما لم تجعل فوقه لئلا يلتبس بنقط الحرف، وخص بالنقطة لأنه لما كان أقل من الروم كان المبتدأ له، فكان بالنقطة التي هي مبدأ الخط طلبا للمناسبة. وأما التضعيف: فهو أن تزيد على الحرف الموقوف عليه مثله، وتدغمه في الزائد، وعلامته في الخط شين فوق الحرف، ليدل على التشديد. ولجوازه ثلاثة شروط: أحدها: أن يكون ماقبل الآخر متحركا لئلا يجتمع ساكنان. وثانيهما: [أن لا] [2] يكون الموقوف عليه همزة، لثقل تضعيف الهمزة. ولذلك لم يأت ماعينه ولامه همزة. وثالثها: أنْ لايكون منصوبا منونا، لأنَّ التنوين يبدل ألفا، والألف يمتنع تضعيفها وذلك نحو فَرّجَّ وجَعْفَرَّ قال:

كَانَ مَجْرَاهَا عَلَى الكَلْكَلِّ[3]

وقال الاخر:

بِبَازِلٍ وَجْنَاءَ أَوْ عَيْهَلِّ[4]

---

(١) سيبويه ٢/٥٧.

(٢) هكذا في (ك) وفي الأصل (ص) (أن).

(٣) القائل : منظور بن مرثد من مشطور الرجز.
الشاهد في قوله : «الكلكلِّ» حيث أتى الشاعر باللام مشددة في الوصل للضرورة. والأصل أن يكون تشديده عند الوقف ليعلم أنه متحرك في الوصل. وقد استشهد به كل من : سيبويه ٢/٢٨٢، نوادر أبي زيد ٥٣، مجالس ثعلب ٦٠٣، الخصائص ٢/٣٥٩، المحتسب ١/١٠٢، ١٣٧، ٢٧٦، ابن يعيش في شرح المفصل ٩/٦٨، الخزانة ٢/٢٨٣، شواهد الشافية ٢٤٦.

(٤) القائل : منظور بن مرثد من مشطور الرجز. وقبله: =

وأجازه سيبويه[1] في المنصوب غير المنون محتجا بقوله:

ضَخْمٌ يُحِبُّ الخُلُقَ الأَضْخَمَّا[2]

وقول الآخر:

.... **مِثْلَ الحَرِيقِ وافَقَ القَصَبَّا**[3]

وأما النقل فهو أن تنقل الحركة إلى ماقبل الحرف الموقوف عليه كراهة اجتماع الساكنين، وهو إن لم يكن الموقوف عليه همزة فله أربعة شروط: أحدها:

= أن تبخلـــــــي ياهنـــــــد أو تعتلـــــــــي
أو تصبحـــــــي في الطـاعـــــن المولـــــــي

الشاهد في قوله: «عيهل» حيث أتى الشاعر باللام مشددة للضرورة. والأصل أن يكون تشديده عند الوقف ليعلم أنه متحرك في الوصل. وقد استشهد به كل من : سيبويه ٢٨٢/٢، نوادر أبي زيد ٥٣، مجالس ثعلب ٦٠٣، الخصائص ٣٥٩/٢، المحتسب ١٠٢/١، ٢٧٦،١٣٧، ابن يعيش في شرح المفصل ٦٨/٩، الخزانة ٢٨٣/٢، شواهد الشافية ٢٤٦.

(١) انظر سيبويه ٢٨٣/٢.

(٢) القائل: رؤبة وهو من الرجز. الشاهد في قوله: «الأضخما» حيث أراد أن يقول الأضخم، مشدد في الوصل ضرورة تشبيها بما يشدد في الموقف. ولو قال: الأضخم توقف على الميم لم تكن فيه ضرورة، ولكنه لما وصل النافية بالألف خرجت الميم عن حكم الوقف لأن الوقف على الألف لا عليها. وقد استشهد به كل من سيبويه ١١/١، ٨٣/٢، المحتسب ـ١٠١/١، المخصص ٧٨/٢، ملحقات ديوانه ١٨٣.

(٣) القائل : رؤبة بن العجاج. وقيل أنه نسب إلى ربيعة بن ضبع. وهو من مشطور الرجز وتمام البيت:

لقـــــــــد رأيت أن أري جـدبــــــــــا
مثـــــل الحـريــــــق وافــــــق القصبـــــــا

الشاهد في قوله : «القصبا» فأصلها القصب شدد الياء ووقف عليها بالتضعيف مع إن الحقيقية أنه قد وقف باجتلاب ألف الوصل، فلم تكن الباء حال الوقف واقعة في الآخر حتى يعاملها هذه المعاملة، وهذا نموذج من معاملة الوصل معاملة الوقف.

وقد استشهد به كل من : شرح المفصل لابن يعيش ٩٤/٣، ٦٨/٩، شواهد الشافية ١٣٠، شواهد العينى ٥٤٩/٤، شرح التصريح ٣٤٦/٢، أوضح المسالك رقم ٥٥٩، المحتسب ٧٥/١.

أن يكون المنقول إليه ساكنا ليتأتي النقل إليه. وثانيها: أنْ لايكون الساكن حرف علة لثقل الضمة أو الكسرة عليه. وثالثها : ألاّ يخرج بالنقل عن أبنية الأسماء، فيجوز هذا بَكُر لأنّه بمنزلة عَضُد، ومررت بَبكِر، لأنه بمنزلة فَخِذ. ويمتنع نحو هذا حِمُل، ومررت بقفُلْ، لأن الأول بناء معدوم في الأسماء مطلقا، والثاني شاذ فيها. ورابعها أن يكون مرفوعا أو مجرورا، لأن المنصوب إنْ كان منونا أُبدل من تنوينه ألف، وإنْ كان باللام فامتناعه لمعاقبته التنوين. فالمرفوع في قوله:

أَنا ٱبْنُ ماوِيَّةَ إِذَا جَدَّ النَّقُرْ ....[1]

والمجرور في قوله:

عَلَّمَنَا إِخْوانُنَا بَنُو عِجِلْ شُرْبَ النَّبِيذِ وَٱصْطِفَاقاً بالرِّجِلْ[2]

---

(١) القائل : اختلف في نسبة هذا البيت لقائله: نسبة الصاغاني إلى مذكى بن عبد الله المنقرى (اللسان نقر)، وجزم الجوهرى أنه لعبد الله بن ماوية الطائى، ونسبة سيبويه لبعض السعديين من غير تعيين. وتمام البيت:

أنـــــا ابـــــن ماويـــــة إذا جد النقـــــر
وَجَـــــاءَتِ الخَيْـــــلُ أَثَابِـــــيّ زُمَـــــرْ

الشاهد في قوله : «النقْر» فإن أصلها النقر بتسكين القاف، ولكنه عندما أراد الوقف نقل الضمة من الراء إلى القاف قبلها فأصبحت: النقر. وقد استشهد به كل من : سيبويه ٢/٢٨٤، جمل الزجاجي ٣٠٠، الإنصاف ٧٣٢، المغنى ٤٣٤، العينى ٤/٥٥٩، أوضح المسالك رقم ٥٥٥، التصريح ٢/٣٤١، الهمع ٢/١٠٧، الدرر ٢/١٤١، اللسان (نقر).

(٢) القائل غير معروف. وتمام البيت:

علمنـــــا أخوانـــــا بنـــــو عجـــــل
شرب النبيـــــذ واصطفاقـــــا بالرجـــــل

الشاهد في قوله: «عجل، بالرجل»فإن أصل الكلمة الأولى : «عِجْل» بكسر الاول وتسكين الثاني وكذلك الكلمة الثانية: الرِجْل بكسر فسكون وهذه حركات البناء أما كسر اخر الكلمة (اللام) فهي حركة إعراب، إلا أن الراجز حين أراد الوقف نقل حركة اللام إلى الجيم الساكنة قبلها وكذلك في الكلمة الثانية. ويقول ابن منظور إنما حرك الجيم فيهما. للضرورة، لأنه يجوز تحريك الساكن في القافية بحركة ما قبلها فقد استشهد به: كل من : أبو زيد في نوادره ٣٠، اللسان (عجل)، الإنصاف رقم ٤٥٣ ص ٧٣٤.

وقد نقلوا الضمة في الفعل قال:

فَقَرِّبَنْ هَذَا وذا أَزْحِلُهْ[1]

وقال الآخر:

عَجِبْتُ والدَّهرُ كَثِيرٌ عَجَبُهْ ... مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَّنِي لم أَضْرِبُهْ[2]

وإن كان الموقوف عليه همزة، فشرطة إنْ كان منصوبا أنْ لايكون منونا لما مر، وأنْ يكون ماقبلها ساكنا. وفيه مذهبان: أحدهما: نقل حركتها إلى ما قبلها، والوقف عليها ساكنة فيقال: هذا الخبُوءْ والبُطُوءْ والردُوءْ. ورأيت الخِبَأْ البَطَأْ والرِدَأْ، ومررت بالخِبِئْ والبَطِئْ. والرَدِئْ. ومن العرب من يكره الخروج إلى مانظير له، فيتبع الضمة مثلها، فيقول من البُطُؤْ بضمتين، وكذلك الكسرة نحو هذا الرِدِئْ بكسرتين. وثانيهما: نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، وإبدال الهمزة حرف مد ولين من جنس الحركة المنقولة. فيقال: هذا الخَبُوا ورأيت الخَبَا ومررت بالخِبِي، وكذلك البطُوُ والردُوُ ونحوهما. ومنهم من يتبع هربا من الخروج مالا نظير له كما مر. وفي الوقف على ماآخره همزة وقبلها ساكن لغة ثالثة غير النقل، وهو حذف الهمزة، والوقف على الساكن قبلها مطلقا، وفي المتحرك ماقبلها وجهان: أحدهما: إبدالها ألفا مطلقا نحو: هذا الكَلَا، ومررت بالكَلَا والآخر إبدالها حرف لين من جنس حركتها مع بقاء فتح ماقبلها.

---

(١) القائل: أبو النجم : الشاهد في قوله : «أزحله» حيث نقلت حركة الهاء إلى الحرف الذي سبقه وذلك لظهور الوقف عليها، ولأن العرب لاتقف على متحرك بل على الساكن. وقد استشهد به كل من : سيبويه ٢٨٧/٢، المفصل ١٨٨، الأصول لابن السراج ٣٢٥/٢.

(٢) القائل : زياد الأعجم. الشاهد في قوله : «لم أَضْرِبُهْ» إذا الأصل أن يقول لم أَضْرِبْهُ ولكنه عندما وقف جاز نقل حركة الحرف الأخير إلى الساكن قبله فقال: لم أَضْرِبُهْ وهذا جائز في اللغة. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢٨٧/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٧٠/٩، الدرر ٢٣٤/٢، اللسان ٢٨/١٦، السيرافي ٢٤٢/١ شرح شواهد الشافية ٢٦١ التكملة ٤٢، الكامل ٣٣٦/١، المحتسب ١٩٦/١، المفصل ١٨٨، الهمع ٢٠٨/٢، الأشموني ٢١٠/٤.

(باب المثنى)

٦١ ــ ألقولُ في التَّثْنِيَـةِ اللَّفْظِيَّـة الـواوُ للعَطْـفِ بهـا مَنْوِيَّـةْ
٦٢ ــ لأنَّها آسْمَانِ بِلَفْـظٍ وَاحِـدِ فإن تُثَنِّ خَالِداً مع خَالِد
٦٣ ــ في الرفع قلت خَالِدَانِ بالألِفْ والنُّونُ كالتنوينِ فَاحْذِفْ إنْ تُضِفْ
٦٤ ــ والنـصب كالجَرِّ بِيـاءٍ سَاكِنَـة وقَبْلَهَـا الفَتْحَـةُ فِيْهَـا بَائِنَـةْ

التثنية: مأخوذة من ثنيت الشيء إذا عطفته وأصلها العطف بدليل مراجعة الأصل في الضرورة. قال:

لَوْعُدَّ قَبْرٌ وَقَبْرٌ كَانَ أَكْرَمهُمْ بَيْتاً وأَبْعَدُهُمْ عَنْ مَنْزِلِ الذَّأمِ[1]

وهي في الصناعة: عبارة عن ضم مفرد إلى مثله، ومن جهة المعنى بإلحاق آخره ألفاً أو ياءً مفتوحا ماقبلها. ولها ثلاثة أقسام: تثنية في اللفظ والمعنى ك: (رجلان) وهي الأكثر، وفي اللفظ دون المعنى كَلَبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ. وفي التنزيل ﴿ثم آرْجِعِ البَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾[2] والمراد به الواحدة. وكقولهم هو يُوامِرُ نفسه.

---

(١) القائل : عصام بن عبيد الزماني من البسيط وقد قال ذلك كل من : أبو تمام والأعلم الشنتمرى وصاحب الحماسة البصرية في حماساتهم أما الحاحظ فيقول أنه لهمام الرقاشي ويروى في الخزانة برواية أخرى:

لو عد قبـــر وقبـــر كنت أكرمهـــم
ميتـــا وأبعدهـــم عن منـــزل الـــذأم

انظر البيان والتبيين٢/٣١٦، ٣/٣٠٤، ٤/٨٥. المعنى: إذا أحصيت أنساب الموتى وجدتنى أكرمهم نسبا وأبعدهم من الذم. الشاهد في قوله : «لوعد قبر وقبر» حيث عطف الشاعر قبرا على قبر ليس للضرورة بل لإظهار العدد وأن المقصود التكثير، إذا المراد: لو عددت القبور قبرا قبرا، ولم يرد قبرين فقط وإنما أراد الجنس متتابعا واحدا بعد واحد. وقد استشهد به المقرب ٢/٤١.

(٢) سورة الملك : آية ٤.

وقوله:

وأشواط بين المروتين إلى الصَّفَى[1]

وفي المعنى دون اللفظ كقوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[2] ولايكون هذا إلاّ فيما كان في البدن منه شيء واحد، كالقلب والرأس والظهر فرقا بينه وبين مافيه منه شيئان كالعينين واليدين.

وقوله: في التثنية اللفظية احتراز عن المعنوية، وكِلَا وكِلْتَا على الأظهر، لأن المعنوية لاتدخل تحت الحكم المذكور، لأن إعرابها بالحركات ظاهر. وقوله: الواو للعطف بها منوية: أي مقصودة لأن المنوي هو المقصود. فإذا قيل: قام الزيدان فأصله قام زيد و زيد كما تقدم. والياء في بها للسَّببيَّةِ كالتي في قوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِنَ الذِّيْنَ هادُوا﴾[3] لا للظرفية. وذهب الزجاج[4] إلى أنَّها مبنية لتضمنها معنى حرف العطف، وهو باطل. لأنَّ المتضمن للحرف لايجوز ظهور الحرف معه كأَيْنَ وَكَيْف. وٱعْلَمْ أنَّهُ لابد في التثنية من اتحاد اللفظين بالإتفاق، لأن أحَدَهُمَا يحذف، ويقام الآخر مقامه اختصارا. فلو ٱختلفا لما دَلّ أحدُهُما على الأخر. فإن أُتِيَ بحرف العطف أو كُرِّرَ، خرج عن حد التثنية. وأما نحو: القمرين والعمرين في قوله:

---

(١) لم أعثر على قائله أو تمام البيت. والشاهد في قوله: المروتين حيث أراد المروة التي هي ركن السعي بين الصفا والمروة.

(٢) سورة التحريم : آية ٤.

(٣) سورة النساء : آية ١٦٠.

(٤) الزَّجّاج : هو إبراهيم بن السرى بن سهل أبو إسحاق الزجاج. كان يخرط الزجاج ثم مال إلى النحو : لزم المبرد، وله قصة في ذلك. من تصانيفه الكثيرة: معاني القرآن، الإشتقاق، خَلْقُ الإنسان، فعلت وأفعلت، مختصر في النحو، شرح أبيات سيبويه، القوافي، العروض، النوادر... توفي سنة ٣١١هـ بعد أن أمضى سبعين سنة. (أنظر الوفيات ٤٩/١، بغية الوعاة ٤١١/١، انباة الرواة ١٥٩/١).

.... **لنَاَ قَمَرَاهَا والنُّجُومُ طَوَالِعُ**[1]

وقولهم: سُنَّةُ العُمَرَيْنِ[2]؛ فإنه تغليب لأحد اللفظين على الآخر. القَمَرَ لتذكيره، وعُمَرَ لإفراده. وقيل انّه علم باللام على مختلفين كابانين وعمايتين. واختلف في إتحاد الحقيقتين: فمنهم من لم يشترطه، بل جَوّز تثنية مختلفي الحقيقة مطلقا، إما مع تضاد كالجونين للأسود والأبيض، وإما من غير تَضَادٌ كالعينين للينبوع والباصرة قياسا على تثنية الأعلام، لأنَّ لم يُطْلَق لَفْظُ المُشْتَرَكِ على مدلولاته باعتبار معنى جامع لها، مقول عليها بالتواطؤ: كأسماء الأجناس، جرى مجرى العلم في ذلك، لأن العَلَمَ لم يُسَم به باعتبار معنى جامع. ولما كان العلم تثنية جائزة بالإتفاق، كان المشترك كذلك. ومنهم من يشترط اتحادهما، وإلاَّ لالتبس المختلفان في الجنسية بالمتفقين فيها. فإنّه إذا قيل القرآن والعينان، كان محتملا للمختلفين والمتفقين. وأما تثنية الأعلام، فإنما جاز لأن المفهوم منها إذا حصل في العقل مجردا عن المشخصات، صار حكمها حكم أسماء الأجناس، كرجل بالنسبة إلى مسماه. وهذا المعنى هو الذي سوغ دخول اللام والإضافة عليها فيقال: الزيدون وزيدوكم، فصحة تثنية الأعلام لصحة تقديرها أجناسا، وامتناع تثنية الأسماء المشتركة لامتناع ذلك فيها. فعلى الرأي الأخير يعرف المثنى بأنه ما الحق آخره ألفا أوياء مفتوحا ماقبلها،

---

(١) القائل الفرزدق . من الطويل . وتمام البيت:

أَخَذْنَا بأَطْرَافِ السَّمَاءِ عَلَيْكُمُ
لَنَا قَمَرَاهَا والنُّجُومُ الطَّوَالِعُ

الشاهد في قوله: «قمراها» حيث استشهد به الشارح على أن «قمراها» ليس مثنى حقيقة لأنه يريد به الشمس والقمر، وقد غلب اسم المذكر (القمر) عليها وذلك لأجل الخفة، ولذا فلايطلق على هذا اللفظ (قمراها) مثنى حقيقة حسب التعريف الذي وضعه الشارح. وقد استشهد به كل من : المقتضب ٣٢٦/٤، الكامل ٨٤/١، ١٣٠/٢، ديوان الفرزدق ٥١٦/١ ـ ٥٢٢ السيوطى ٣، ابن الشجرى في أماليه ١٤/١، الحيوان ٢٥٠/٣، معانى القرآن ٣٣/٣، اعراب القرآن ٧٨٨.

(٢) قول يستعمله الناس للتغليب على سنة عمر وأبي بكر رضي الله عنهما.

ونونا مكسورة ليدل على أن معه مثله من جنسه. فبمثله خرج نحو: زيدا وعمراً ومن جنسه الأسماء المشتركة. وعلى الأول لايحتاج إلى القيد الأخير. واثنان لفظ مرتجل للتثنية ليس له مفرد من لفظه. قوله: في الرفع قلت خالدان بالألف. اعلم: أن المثنى إنما أعرب بالحروف، إما لزيادته على المفرد المعرب بالحركات أو لأنه لما كان فرعا على الواحد، والإعراب بالحرف فرع أُعْطِي الفرعُ الفرعَ. فالحاق الزيادتين آخر المثنى، لأنهما علم الإعراب والتثنية. وإنما جعلت الألف علماً للرفع لكونها ضمير المثنى المرفوع المحل نحو: الزيدان ضربا، والياء علماً للجر لأنهما من جنس الكسرة التي هي علم الجر في الواحد. ثم حمل النصب على الجر ولأن الأصل فيما إعرب بالحروف من الأسماء أن يجري على قياس الأسماء الستة محادا بالحروف التي هي الفرع في الإعراب بالحركات التي هي الأصل فيه لأن الحركة أخف، والغرض يحصل منها فلا يعدل إلى الأثقل إلاّ لضرورة. فالأصل في المثنى والمجموع على حدة أن يكون في الرفع بالواو إلا أنه عدل في المثنى إلى الألف لخفتها وثقل الواو، لأن التثنية أَعَمّ من الجمع وأكثر وجودا لشمولها ما يعقل وما لايعقل منكرا كان كل منهما أو معرفا نحو الرجلين والزيدين والفرسين والجدارين واختصاص لجمع بالمذكر العاقل وجرت الياء على ماهو الأصل. وعدل عن الألف في النصب لسبق الرفع إليها وأصالته ولأنها لو جعلت علامته لالتبس المثنى بالمجموع، لأن ماقبل الألف لما لم يكن إلاّ مفتوحا لم يبق الفرق بينهما إلاّ بفتح النون في الجمع وكسرها في التثنية. إلاّ أَنّ هذا الفرق لايكون دائما لأن النون يعرض لها فيهما الحذف في الإضافة والسكون في الوقف. فيؤدي إلى ماذكر من اللبس وحمل النصب على الجر، لقوة الجر بالاختصاص، [ولأنهما][(١)] يشتركان في المعنى في كثير من الأفعال نحو: قلت لزيد، وخاطبت زيدا وفي اللفظ تحوله. وأنه ولك، وأنك. دائما كان ماقبل الياء مفتوحا للفرق بين التثنية والجمع، ولم يُعْكَس لعموم التثنية. فإن قيل: ما قبل ياء الجمع في المقصور يكون مفتوحا فلا فرق. أُجيب

(١) هكذا في (ك) وفي الأصل (ص) (وإنما).

بأنا لانُسَلِّم عدم حصول الفرق مطلقا بل لما حصل الفرق بينهما في الرفع من وجه دَلّ على الآخر، فلا لبس. أو نقول لو كُسِرَ ماقبل الياء مع كسر النون لأدى إلى الثقل، ولو ضم لانقلبت الواو ياء فتعين الفتح. وقوله: والنون كالتنوين أي النون في المثنى كالتنوين في المفرد. وقوله: فاحذف إن تضف يريد أن النون تحذف في الإضافة كما يحذف التنوين. وفيه دليل على أنه كالتنوين. وقد تسقط بغير الإضافة كقولهم الضاربا زيدا. وآعلم أنّ النون في التثنية والجمع عوض من حركة المفرد، وتنوينه عند سيبويه[1] لأن محلهما لما صار مشغولاً بالحركة التي يطلبها علامة التثنية والجمع، امتنع الحاقهما بهما. وإنّما حركت هربا من التقاء الساكنين أو فرقا بينها وبين نون الجمع. وأما فتحها في قوله:

أَعْشَقُ مِنْهَا الجِيْدَ وآلْعَيْنَانَا وَمنْخَرَيْـنِ أَشْبَهَـا ظَبْيَانَـا[2]

فشاذ لأنه ضرورة. وفيه إثبات الألف في النصب على لغة من جعل الإعراب في التثنية بالألف مطلقا، والأشكال عليه من وجهين: أحدهما: أنّ الحروف تدل

---

(١) انظر سيبويه ٢/٩٢.

(٢) القائل: نسب كثير من النحاة هذا البيت إلى رؤبة بن العجاج. وقد انشده أبو زيد في نوادره عن المفضل الضبي ونسبه لرجل من بني ضبة. ويروى برواية أخرى:

أَعْـرِفُ مِنْهَـا الأَنْفَ والعَيْنَانَـا

وَمِنْخَرَيْـنِ أَشْبَهَـا ظَبْيَانَـا

الشاهد في قوله: «والعينانا» وفي هذه الكلمة شاهدان للنحويين: الأول: مجئ المثنى بالألف في حالة النصب. والمعروف أن المثنى في الألف رفعا وفي الياء نصبا. وقد وردت هنا على لغة جماعة من العرب منهم كنانة وبنو الحارث ابن كعب وبنو العنبر وبنو لهجيم.

الثاني: فتح نون المثنى بعد الألف. ومن النحاة من قال: أن فتح النون في المثنى قاصر على الذين يلزمون المثنى الألف في أحوالها كلها وهذا ليس صحيحا وجمهور النحاة يروون هذا البيت: ومنخرين أشبها ظبيانا. بالياء على أنه منصوب بالياء نيابة عن الفتحة كلغة جمهرة العرب. وقد استشهد به كل من: نوادر أبي زيد ١٥، شرح المفصل لابن يعيش ١٢٩/٣ ٦٧/٤، الخزانة ٣٣٦/٣، شواهد العينى ١٨٤/١، شرح التصريح ٧٨/١، همع الهوامع ٤٩/١، الدرر اللوامع ٢١/١، شرح الاشمونى ٩٠/١، أوضح المسالك رقم ١٦، ملحقات ديوانه ١٨٧.

على الإعراب، فقد قامت مقام الحركة. والثاني أنَّها لو كانت عوضا من الحركة والتنوين للزم أمران مُحَالَانِ.

أحدهما: امتناع اجتماعهما مع اللام كما يمتنع مع التنوين. وثانيهما: أنْ لايحذف كما لاتحذف الحركة. والجواب عن الأول: أن النون بدل عن مطلق الحركة، والحرف يدل على الحركة المختصة به. وعن الثاني: أنَّ النون لما كان عوضا عن الحركة والتنوين معا، كان له اعتباران. فباعتبار كونه عوضا عن الحركة يثبت مع اللام، وباعتبار كونه عوضا من التنوين يحذف مع الاضافة. فإن قيل: فالنون تلحق بما لاتنوين فيه وهو مالاينصرف ولاحركة وهو المقصور. أُجيب عن الأول: بأن التثنية تبعده عن شبه الفعل، فيعود الى مايستحقه. وعن الثاني: أنَّ الحرف في المقصور يعود إلى أصله. وأما إلحاقه بالمبهمات نحو: اللذان وهذان فلأنها ليست تثنية حقيقة بل هي صيغ مرتجلة لها على الأصح، ولأن النون في «اللذان» عوض من الياء التي في الواحد. وفي «هذان» عن الألف في هذا. وقيل في النون تفصيل فتارة يكون بدلاً من الحركة والتنوين كما هو رأي سيبويه نحو زيد وزيدان وتارة عن الحركة لاغير نحو الرجل والرجلان، وأحمد وأحمدان. ويازيدان، وتارة عن التنوين نحو: غلاما زيد، لأنه يحذف كحذف التنوين. وآعلم: أنه قد اختلف في علامة التثنية نحو: الخالدان والخالدين فمذهب سيبويه[1]. وهو اختيار أكثر المتأخرين أن الألف والياء حرفا الإعراب وعلامة الإعراب لأنها لما زيدت لمعنى، صارت حرفا للإعراب قياسا على تاء التأنيث، وياء النسب. ولأنه لو سمي ب: زيدان ورخم، لوجب حذف الألف والنون. ولايحذف للترخيم إلاّ حرف الإعراب. والنون ليست حرف إعراب لحذفها في الإضافة فتعين أن يكون ماقبلها. فإن قيل: لو كانا حرفي إعراب لما وقعا بعد تاء التأنيث كما في ضاربتان، ولامتنع قلب الألف، كما لاتنقلب ألف

(١) انظر سيبويه ٩٢/٢، ٤/١. ويقول في ذلك: «وآعْلَم أنَّك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان الأولى: منها حرف المد واللين وهو حرف الإعراب. ثم يقول: وإذا جمعت على حد التثنية لحقتها زيادتان الأولى منهما حرف المد واللين والثانية نون...».

فتى. فالجواب: أما عن الأول فلأنها لما جرت في الدلالة مجرى الحركة من وجه، أُستجيز فيها ذلك. وأما عن الثاني فلأن ألف المثنى لو لم تقلب، وتابعه لايكون إلاّ مثله مثنى، لالتبس الفاعل بالمفعول، بخلاف ألف فتى. فإنّ تغير تابعه يغني عن تغير ألفه. ولايقال فاختلاف العامل في المثنى كاف في عدم اللبس لما تبين في باب الإعراب من أنّ الإسم يدل بالصيغة الواحدة على معان مختلفة. وذهب الفراء[1] إلى أن الحروف في التثنية والجمع على حدها هي الإعرابُ. وذهب الأخفش[2] والمبرد[2] والمازني إلى أنّها دلائل إعراب، وذهب الجرمي إلى أنها حروف إعراب، وانقلابها هو الإعراب. وآعلم: أنه إذا سمي بالمثنى ففيه وجهان: أحدهما حكاية لفظه مطلقا مع كسر النون وحينئذ تمتنع التسمية به مرة أُخرى. والثاني جعل النون معتقب الإعراب، وإعرابه إعراب مالا ينصرف للتعريف، والألف والنون الزائدتين، وحينئذ إن لم تُزَد حروفه على الخمسة كرجلان وزيدان، جاز التسمية به مرة ثانية، وإن زاد على ذلك كمستخرجان، امتنع التسمية به مرة ثانية، لأنه يؤدي إلى خروج ما عليه الأسماء.

٦٥ ــ وَكُلُّ مَقْصُور ثُلَاثِيّ البنَا فيهـا بِرَدٍّ أَصْلِـهِ تَعَيَّنَـا
٦٦ ــ فقـل بِوَاوٍ عَصَوَانِ كالقَنَـا وقُـلْ بيـاءٍ رَحَيَـانِ كالفَتَـى

قد تبين أن المعتل إما مقصور أو منقوص. فإذا ثني المقصور لايخلو إمّا أن يكون ثلاثيا أو زائدا عليه. فالثلاثي: إنْ كان معلوم الأصل رُدّ إليه في التثنية

(١) يقول الأرتشاف ص ٦٥: «... وذهب الكوفيون وقطرب والزجاج وطائفة من المتأخرين إلى أن هذه الحروف هي الأعراب نفسها...» انظر الإيضاح ص ٧٣، ١٤١، أسرار العربية ١٥١،١٥٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٣٩/٤، شرح الرضى ٢٣/١، وفي هذا مذهب آخر لم يذكره الشارح وهو مذهب ثعلب: وهو أن الألف في الزيدان بدل من ضمتين كأنه قال: زيد وزيد ثم جمع بينهم فقال زيدان فالألف بدل من ضمتين والواو في الزيدون بدل من ثلاث ضمات.» وهذا القول مرفوض البتة لغرابته وانظر الإيضاح العضدى ص ١٤١.

(٢) المصدر السابق.

مطلقا على الأظهر. فيقال: عَصَوَان وقَنَوَان بالواو بدليل عصوتُهُ، ورَحَيَان وفَتَيَان بالياء بدليل رحيته وفَتَيتُهُ. وذهب الكوفيون إلى أنَّ مكسور الفاء، نحو الرِّبَا، ومضمومها نحو البُكا، يثني بالياء. وإنَّما وجب رَدُّ الألِفِ إلى أَصْلِهَا لأن التثنية فرع، وهو يَرُدُّ الأشياء إلى أصولها، ولأنها لو لم تُقْلَب لحذفت لاجتماع الساكنين ألف المقصور وعلامة التثنية، إذ تحريكُ أَحدهما ممتنع، فيلتبس بالمفرد في الإضافة. وإنْ كان مجهول الأصل: فإن أميل ثني بالياء، فيقال في تثنية من سمي بمتى وبلى متيان وبليان، وإلاّ فبالواو. فيقال: الوان وعلوان فيمن سمي بهما.

٦٧ ــ وإنْ يزد فاليـاء لاتُحَــوَّلُ والياءُ في المَنْقُوصِ لاتَزُولُ

٦٨ ــ تقــولُ قَاضِيَــانِ أَعْلَيَــانِ وشَذَّ في المَقْصُورِ مِذْرَوَانِ

أمّا الزائد على الثلاثي، فإنه يثني بالياء مطلقا نحو مغزيان وملهيان ومصطفيان وجماديان والموسيان والقيسيان. أما التي من ذوات الياء، فلا إشكال في قلبها إلى الياء.

وأما التي من ذوات الواو، فإنما قلبت لوجوب انقلابها إليها في بعض تصاريف الكلمة نحو: أَدنيت وأَغْزَيْتُ، من الزائد على الثلاثة تقلب الواو فيه ياء حملا على يدني ويُغْرِى لانكسار ما قبل الياء. وأصل القلب إنما هو للأفعال ثم حُمِلَت الأسْمَاء عليها، ولأنهم لو ثَنُّوا مازاد على الثلاثة بالواو، لجمعوا بين ثقل الواو وكثرة الحروف في نحو: مصطفى ومستدعي. ولهذه العلة يحذف الكوفيون ألف مازاد على الرباعي مطلقا، فيقولون في تثنية زَبَعْرَي زبعران، وفي قبعثرى: قبعثران وهو القياس، لولا عروض اللبس حالة الاضافة.

أما في الرفع فبالمفرد نحو: قبعثراك. وأما في النصب والجر فبجمع التصحيح وأما المنقوص ثلاثيا كان أو زائدا، فحكمه حكم المقصور الزائد على الثلاثة نحو: شجيان وقاضيان وداعيان، لأنه لايلزم منه إلاّ فتح الياء وهو جائزكما في حالة النصب. وأما قوله: أعليان فتثنية أعلى وكان قياسه الأعليان بالألف واللام،

أو أُعليا القوم بالإضافة لأنه أفعل التفضيل، ولايثني معرفا باللام أو مضافا إلاّ أنّه استعمله مجردا عنهما للضرورة. وقد شذ من المقصور الزائد على الثلاثة من التثنية بالياء، مذروان لطرفي الإلية. إما لأنه وضع في أول مرة مثنى كابانين ولم ينظر فيه إلى الواحد، فصارت الواو فيه كالواو في أُفْعُوان وتلك لاتقلب وإما لأنه لما لم يستعمل إلا مثنى صارت علامة التثنية لازمة، فصححت الواو لعدم وقوعها طرفا كما صححت في [شقاوة وعبائه][1].

٦٩ ـ مِثْلَ شُذوذِ قَوْلِهِم أَلْيَانِ فَحَذَفُوا التَّاءَ كَذَا خُصْيَانِ

المذكر والمؤنث يستويان في التثنية لعدم اختلاف كميتها، لأنها عبارة عن ضم مفرد إلى مثله، بخلاف الجمع، فإنه لما اختلفت كميته خالف المذكر المؤنث في الجمع، فإن كان المؤنث بالتاء وجب إثباتها فرقا بين المذكر والمؤنث نحو: مسلمان ومسلمتان. وقد شذ إليان وخصيان، فحذف منهما التاء. كما شذ في المقصور الزائد على الثلاثي مذروان. ومنه قوله:

تُرْتجُ إلْيَاهُ آرْتِجَاجَ الوَطْبِ[2]

وقول الآخر:

كَأَنَّ خُصْيَيْـهَ من التَّدلْـدُلِ ظَرْفُ عَجُوزِ فيهِ ثِنْتَاحَنْظَلِ[3]

---

(١) هكذا في (ك،ق)، وفي الأصل (ص) (شقاية وعباية).

(٢) القائل : غير معروف مع كثرة الإستشهاد به. وقبله هذه الشطر من الرجز:

كأنمـــا عطيـــةُ بنُ كَعْبِ
ضعينـــة واقفــــة في ركب

الشاهد في قوله : «أليأه» حيث أن: أليه وإلى في معنى، وأليه مثناها: أليتان وألى: أليان وحذف التاء من خصيان وأليان شاذ، إذ لابد من وجود التاء. وقد استشهد به كل من : المقتضب ٤١/٣، الإقتضاب ٩٣، الجواليقى ٣٠٠، الخزانة ٣٦٦/٣، المقرب ٤٥/٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٤٣/٣، الضرائر ١١٢، المنصف ١٣١/٢، المخصص ١١٠/١٢، ١٩٦/١٣، المفصل ١٨٤، آمالى ابن الشجرى ٢٠/١.

(٣) القائل : نسب هذا البيت لأكثر من شخص. فقد نسب للشماء الهذلية ولخطام المجاشعي =

والوجه فيه أن المذكر لايلتبس فيهما بالمؤنث لعدم استعمال مذكريهما. وقيل إنّ حذفها من خصية يدل على الجلد الذي هو الظرف، وإثباتها يدل على المظروف. وقد جاء إثباتها فيهما وهو القياس. والأول أكثر استعمالا. قال:

بَلَى أَيْرُ الحِمَارِ وَخُصْيَتَاهُ ....(١)

وقال الاخر:

.... **روانِفُ إِلْيَتَيْكَ وتُسْتَطَارَا**(٢)

٧٠ ــ وَآرْدُدْ إلىَ الأَصْلِ أَباً وإِخْوَتَه وفي دَمٍ وبابـِه لن تُثْبِتَهْ

= ولجندل بن المثنى ولسلمى الهذلية. الشاهد فو قوله: «ثنتا حنظل» حيث ذكرت التثنية مع المعدود وليس ذلك مستعملا في العربية، وإنما المستعمل أن يثني المعدود فيقال فيه حنظلتان. وقد استشهد به كل من : سيبويه ١٧٧/٢ المقتضب ١٥٦/٢، المنصف ١٣١/٢، دلائل الإعجاز ٣٤٣، آمالى ابن الشجرى ٢٠/١، ابن يعيش في شرح المفصل ١٦/٦، ١٨، المقرب ٦٦، ٨٠، شذور الذهب ٤٥٨، شواهد العينى ٤٨٥/٤، التصريح ٢٧٠/٢، الهمع ٢٥٣/١، الدرر ٢٠٩/١، المفصل ١٨٤.

(١) القائل : الكميت بن ثعلبة. وهو من ثلاثة أبيات له. وتمام البيت

بلى أير الحمار وخصيتاه
أحب إلى فزارة من فزار

الشاهد في قوله : «وخصيتاه» حيث جاء المثنى متصلا بالياء وهذا هو الأصل وقد استشهد به البغدادى في الخزانة ٣٦٥/٢.

(٢) القائل : عنترة بن شداد العبسى، قاله من قصيدة له من الوافر في عمارة بن زياد الذي كان يحسد عنترة ويقول لقومه إنكم أكثرتم ذكره، والله لوددت أنى لقيته خاليا حتى أُعلمكم أنه عبد فبلغ ذلك عنترة فأنشد القصيدة وتمام البيت:

مَتَى ما تَلْقَنِى فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ
رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا

الشاهد في قوله : «اليتيك» حيث جاء المثنى متصلا بالياء وهو القياس. وقد استشهد به كل من : ابن يعيش في شرح المفصل ٥٥/٢، ١١٦/٤، ٨٧/٦، شواهد الشافية ٥٥٥، الخزانة ٢٢٠/٢ عرضا، ٣٥٩/٣، ٤٧٧، شواهد العينى ١٧٤/٣، التصريح ٢٩٤/٢، الهمع ٦٣/٢، الدرر ٨٠/٢، ديوانه ١٠٨.

لا يكون شيء من الأسماء المعربة على حرفين إلاّ وهو محذوف الفاء أو العين أو اللام لامتناع كون المعرب منها على أقل من ثلاثة أحرف. فإن كان محذوف الفاء فلا يرد في التثنية نحو: عِدَتَانِ لقيام العوض وهو التاء قيام المحذوف. وإن كان محذوف العين نحو سَهٍ فكذلك، فيقال: سهاَن. فإن كان محذوف اللام، فإن عوض منه همزة وصل نحو ابن امتنع رد المحذوف فيقال: ابنان، وإنْ لم يعوض فإن رد في الإضافة وجب رَدُّهُ في التثنية فيقال: أبوان وحموان وهنوان. قال:

عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ ولَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ(1)

وقال الآخر:

دَعَتْنِي أَخَاهَا بَعْدَ ماكَانَ بَيْنَنَا مِنَ الأَمْرِ مَالَمْ يَفْعَلُ الأَخَوَانِ(2)

---

(1) القائل : قيل أنه رجل من أزد الشراه، وقيل أنه لعمر الحبش. وقيل لامرئ القيس ويروى صدره:

أَلَا رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ

الشاهد في قوله : «أبوان» حيث أن مفردها «أب» والقاعدة أن التثنية تعيد المحذوف إلى أصله فتقول: أبوان. إذ أن أصله: أبو. وفيه شاهدان آخران: الاول في قوله : «رُبّ» فقد جاءت هنا للتقليل وهو معنى من المعاني التي تأتي إليه فتأتى للتكثير وتأتى للتقليل. والثاني في قوله: «لم يلده» بسكون اللام وفتح الدال. فقد أراد: لم يَلِدْهُ فسكن المكسور تخفيفا، فالتقى هذا الساكن بالدال الساكنة للجازم، فاجتمع ساكنان فحرك الدال بحركة أقرب المتحركات منه وهي الفتحة لأن الياء مفتوحة، ولم يعتد باللام الساكنة لأن الساكن غير حاجز حصين. وقد استشهد به كل من : الأشموني ٢/٢٣٠، سيبويه ١/٣٤١، ٢/٢٥٨، الخصائص ٢/٢٣٣ ابن يعيش ٤/٤٨، ٩/١٢٣، المقرب ١/١٩٩، الخزانة ١/٣٩٧، المغنى ١٣٥، شواهد العينى ٣/٣٥٤، التصريح ٢/١٨، الهمع ١/٥٤، ٢/٢٦، الدرر ١/٣١، شرح شواهد الشافية ص ٢٢.

(2) القائل : غير معروف. الشاهد في قوله : «أخوان» حيث جاءت مثنى للمفرد أخ، والقاعدة أن التثنية تعيد المحذوف إلى أصالته فأصل أخ: أخو. ودل على ذلك التثنية فيقول أخ أخوان وفيه نقطة أخرى حيث غلب المذكر على المؤنث فقال أخوان. ولم يقل اختان. وهنا قاعدة تقول: إذا اجتمع المذكر والمؤنث غلب المذكر لأنه الأصل. المعنى: يقول الشاعر: دعتنى هذه =

ويقال: أبَانِ وأخَانِ. واللغة الأولى هي الأعرف، وإنْ لم يردّ في الإضافة فهو ضربان: أحدهما: مايرد لامه في التثنية مطلقا نحو فوك وذو مال مذكرا. فيقال: فوان وذوا مال. أما فوك فلأنه لما حذفت لامه التي هي الهاء، وعوض من عينه ميم حالة الأفراد، لم يُثَنّ إلاّ بالميم لأن التثنية صادفته معها، وقد مرّ الكلام على قوله فمويهما في الجمع بين العوض والمعوض منه. وأما ذو فلامه ياء، ولايعاد في التثنية إلا في المؤنث كما مر، ولوأُعيدتلامه لأُعيد إلى الياء.

بقوله واردد إلى الواو أبا واخوته. لاتستقيم لأن الرد ليس بعام في كلها، لامتناع رد فوك وذو مال في التثنية إليه، اللهم إلاّ أن يريد بقوله إخوتِهِ أخوك وحموك وهنوك، إذ هي اخوة (أبوك) لاشتراكها في كون لاماتها واوا. وثانيهما: ما فيه وجهان: عدم الرد وهو الأجود، نحو دم و يد فيقال دمان ويدان والرد كما في قوله:

يَدَيَانِ بَيْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ ... قَدْ يَمْنَعَانِكَ عِنْدَهُ أَنْ تُهْضَمَا[1]

= المرأة أخاها بعد أن وقع منى ومنها ما لايكون من الأخوين. يريد ما يكون بين المحبين. وقد استشهد به كل من : المفصل ١١١، الكامل ٧٣/١، الكنايات ٩٩، شرح المفصل لابن يعيش ٢٧/٦.

(١) القائل : غير معروف مع كثرة الإستشهاد به في النحو. وهو من الكامل. ويروى بروايات أخرى مثل: ابن الشجرى: قَدْ تَمْنَعَانِك أَنْ تُذَلَّ وَتُقْهَرَا.
وراوه الجوهرى:

يديـــــــان بيضـــاوان عنـــــــد محـــــــــرق
قد تمنعـــــــانك منهمـــــــا أن تهضمـــــــا

الشاهد في قوله: «يديان» حيث رد اللام في تثنية يد، وجعلها كتثنية رحى وفتى وقد استشهد به كل من : شرح المفصل لابن يعيش ١٥١/٤، شرح شواهد الشافية ١١٣، الخزانة ٣٤٦/٣،٣٤٨، الأشمونى ١١٩/٤، المقتضب ٢٣٢/١، مجالس العلماء ٣٢٧، أمالى ابن الشجرى ٣٥/٢.

وقول الآخر:

فَلَوأَنَّا عَلَى حَجَرٍ ذُبِحْنَا جَرَى الدَّمَيَانِ بالخَبَرِ اليَقِينِ(١)

وقد تحصل من هذا، أن محذوف اللام في التثنية ثلاثة أقسام: أحدها ما يجب رد لامه لوجوب ردها في الإضافة، وهو الأربعة الأُولى. الثاني: مالايجوز رده وهو فوك وذو مال وابن ونحوه. الثالث: مايجوز فيه الامران وهو ماحذف لامه آعتباطا، ولم يعوض منه، ولم يردّ في الإضافة، نحو يد ودم. وقوله: وفي دم وبابه لن تثبته، يريد به في الأظهر.

٧١ ـ والهمز إن يزد فواواً يُبْدلُ وإنْ يَكُنْ أصْلًا فهمزا يُجْعَلُ

٧٢ ـ نقول في الاصليّ قُرَّاءَانِ بالهمز والمزيدُ حَمّـَرَاوَانِ

الإسم الذي في آخره همزة قبلها ألف زائدة، أربعة أقسام: لأن الهمزة إمّا أن تكون أصلا أولا، والثاني إمّا أن تكون بدلا عن حرف أصل أو زائد. والزائد إمّا للألحاق أو للتأنيث. الأول: ماهمزته أصلية نحو وضّاء وقُرّاء وهو كثير القراءة وقيل المتنسّك(٢) فهذه تُقَرُّ في التثنية ولاتقلب. فيقال: قرآءان وقراءيْن قياسا على ما لايتقدمها ألف كرشاء وخطاء. وأجازوا قراوين بالقلب آستثقالا من وقوع الهمزة بين ألفين، أو ألف و ياء. ونظيره تجويز قراويّ في النسب وكلاهما شاذ. الثاني: ماهمزته مبدلة عن حرف أصل نحو: كساء ورداء، لأنه من كسوت ورديت(٣) على الخمسين أي زدت. وفيها وجهان الإقرار وهو الأكثر لشبهها

---

(١) القائل : نسب هذا البيت لأكثر من واحد. ولكن البغدادى في الخزانة يستصوب أن قائله هو علي بن بدال بن سليم. الشاهد في قوله «الدميان» مثنى الدم. والأصل أن نقول: دمان وجاءت الياء هنا للضرورة. وقد استشهد به كل من المقتضب ١/٢٣١، ٢/٢٣٨، مجالس العلماء ٣٢٨، المنصف ٢/١٤٨، أمالي الشجرى ٢/٣٤، الإنصاف ٣٥٧، ابن يعيش في مفصله ٤/١٥١،١٥٢، المقرب ٢/٤٤، الخزانة ٣/٣٤٩، شواهد الشافية ١١٢، الأشمونى ٤/١١٩، يس ٢/٣٣٢.

(٢) من معانى قراء : كثير القراءة، والمتنسك. اللسان (قرأ). المعجم الوسيط ٢/٧٢٢.

(٣) تأتي بمعنى أربى وزاد. اللسان (ردى) والمعجم الوسيط ١/٣٣٧.

بالأصيلة فيقال: كساءان ورداءان وكساءين ، ورداءين، وقلبها واوا لنقصها عن الأصلية. [فيقال]:[1] كساوان ورداوان وكساوين ورداوين. وعن الكساءى: كسايات وروايان بقلبها ياء. الثالث: ماهمزته زائدة للإلحاق نحو: علباء وحرباء. فأصلهما علباى وحرباى، فالألف والياء زائدتان للإلحاق بسرداح وقرطاس، فقلبت الياء همزة لوقوعها ظرفا قبلها ألف زائدة، وفيها الإقرار والقلب من غير ترجيح. فيقال: علباوان وحرباوان تشبيها لها بالزائد، وعلباءان وحرباءان تشبيها لها بالمبدلة عن الأصلي. الرابع: ماهمزته للتأنيث نحو حمراء وصحراء، ولابد من قلبها واواً في الأعرف. فيقال: حمراوان، وحمراوين وصحراوين في النصب والجر. وإنما قلبت فرقاً فرقا بينها وبين ماقبلها من الهمزات، وكانت أولى بذلك لتمحض زيادتها. وإلى الواو لمناسبة الهمزة، بدليل إبداله منها نحو: أقتت وأُجُوه، أو فرقا بين الممدود والمقصور الزائد على الثلاثي.

---

(١) هكذا في (ق) وقد سقطت من الأصل (ص) والأصح وجودها.

(باب الجموع)

٧٣ ــ ٱلْقَولُ في جَمْعِ المُذَكّرِ العَلَمْ والوَصْفُ والوَاحِدُ فيه قد سَلِمْ
٧٤ ــ والعقل شرط فيهما جميعا الإسم إنْ سَلَّمْتَهُ مَجْمُوعَا

الجمع في الأصل مصدر جمعت الشيء إذا ضَمَمْتُ بعضه إلى بعض. وفي الصناعة: ضم مفرد إلى ماهو أكثر منه، بشرط ٱتفاق الألفاظ من غير حرف عطف ولاتوكيد، وأصله العطف، وعدل عنه إيجازا. وفائدته: التكثير على الثلاثة. وهو ثلاثة أقسام: جمع في اللفظ والمعنى، كرجال والزيدين. وفي اللفظ دون المعنى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[1] وفي المعنى دون اللفظ: كرهط وبَشَر. وكل في التوكيد ونحوها مما ليس له واحد من لفظه. وأقل الجمع ثلاثة وقيل إثنان. والأول أظهر، بدليل مغايرة ضمير التثنية لضمير الجمع، نحو قاما وقاموا. ولو ٱشتركا في الجمع، لاشتركا في الضمير، ولامتناع وصف المثنى بالجمع وبالعكس. وينقسم أيضا إلى عام وهو التكسير، لعمومه المذكر والمؤنث مطلقا، وإلى خاص وهو المذكر السالم، وإلى متوسط وهو جمع المؤنث السالم، لأنه إنْ لم يسلم فيه نظم الواحد وبناؤه، فهو مُكَسَّر. وإنْ سَلِمَ فهو إمّا مذكر أو مؤنث. أمّا جمع المذكر السالم، ويسمي جمع تصحيح لصحة لفظ الواحد فيه، وجمعا على حد التثنية، وجمعا علي هجائين. فهو عبارة عن الحاق آخر الإسم واوا مضموما ماقبلها رفعا، وياء مكسورا ماقبلها نصبا وجرا، بمعنى الجمع ونونا مفتوحة مطلقا. وإذ تقرر هذا فقوله جمع المذكر العلم والوصف إلى آخره.

---

(١) سورة التحريم : آية ٤.

فاعلم أن المجموع هذا الجمع إن كان جامدا اشترط لجمعه أربعة شروط: أن يكون مذكرا علما عالماً خاليا من تاء التأنيث. فبالمذكر خرج المؤنث وبالعلم نحو رجل، والصفات مطلقا. وبالعالم نحو لاحق، وبكونه خاليا من تاء التأنيث نحو طلحة وحمزة. أما وجوب اشتراط الذكورية فلأن المذكر لما كان أصلا للمؤنث خُصّ بالجمع العاري عن النقص، ولأن المذكر أشرف. وأما العلمية فلكثرتها فيمن يعقل، ولأن المسمى المعين، أشرف من غير المعين. وأما كونه عالما فلشرفه على غير أولى العلم خص سلامة الإسم الدال عليه. وأما خلوه من تاء التأنيث دون غيرها من العلامة، فلأنه لو جمع بالواو والنون لكان إما مع إثبات التاء أو مع عدمها. والقسمان باطلان. أما الأول فللزوم الجمع بين متضادين، لأن الواو تدل على التذكير، والتاء على التأنيث. وأما الثاني: فلعدم ما يدل عليه التاء لكون الفتحة ليست من جنسها. وأجازه الكوفيون[1] مع حذف التاء واسكان العين.

وابن كيسان[1] مع البصريين مع حذفهما. وتحريل العين قياسا علي مافيه ألف التأنيث مطلقا، ويبطله ماتقدم. ولأن السماع قد ورد بخلافه. قال:

رَحِـمَ اللهُ أَعْظُمـاً دَفَنُوهَـا بِسِجِسْتَانَ[2] طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ[3]

(١) انظر اللباب في علل البناء والإعراب ص ٦٧.

(٢) سجستان : بكسر أوله وثانيه وسين أخرى مهملة وتاء مثناة من فوق وأخره نون. وهي ناحية كبيرة، وولاية واسعة. ذهب بعضهم إلى سجستان اسم للناحية، وان اسم مدينتها زرنج، وبينها وبين هراة عشرة أيام (ثمانون فرسخا) وهي جنوب هراة، وأرضها كلها رملة سبخة). انظر معجم البلدان ٣/١٩٠.

(٣) القائل : عبيد الله بن قيس الرقيات من كلمة يقولها في طلحة بن عبد الله الخزاعى. ويروى في الديوان: ص ٢٠.

نظـــــر اللـــــه أعظمـــــا دفنـــوهـــــا
بسجستـــــان طلحـــــة الطلحـــــات

الشاهد في قوله : «طلحة الطلحات» حيث جمع طلحة على طلحات بزيادة الألف والتاء، ولم يجمعها بالواو والنون حسب الأصل لأنه جمع مذكر سالم. ولكنه لم يسمع قط طلحون.
=

وإنْ كان مشتقا وهو المراد بقوله والوصف، أي في المذكر العلم، والوصف اشترط فيه الذكورية والعلم، وأن لايمتنع مؤنثه من الجمع بالألف والتاء. فبقيد الذكورية خرج نحو علاَّمة. وكل صفة جارية على مؤنث كانت مختصة به نحو: طالق وحائض، أو مشتركة بينه وبين المذكر، نحو فعول ومفعال ومفعيل وفعيل بمعنى مفعول كصبور ومذكار ومعطير وجريح. وأمّا فعيل بمعنى فاعل كعليم وكريم فلا يمتنع جمعه بالواو والنون لاختصاصه بالمذكر. وبقيد العلم صفات ما لايعلم، وهو المراد بقوله والعقل شرط فيهما أي في المذكر العلم والصفة. ولو قال: والعلم شرط فيهما، بدل العقل كما ذكرنا، لكان أولى لتدخل في ذلك صفات الباريء تعالى نحو: ﴿فَنِعْمَ الماَهِدُوْنَ﴾[1] ﴿ونَحْنُ الوَارِثُونَ﴾[2]. لأنه لايوصف بالعقل في العرف، ويوصف بالعلم وبالقيد الأخيرأَفْعَلُ فَعَلَاء كأَحْمر وأبيض، وفعلان فعلى كسكران وغضبان. وإنما لم يجمع هذان الصنفان من الصفات بالواو والنون، لعدم جريانها على الفعل. فإن سمي بهما، خرجا عن الوصفية، وجاز جمعهما هذا الجمع. وأما أَفْعَلَ فُعْلا كالأفضل والفضلى، وفعلان وفعلانه كندمان وندمانة فلايمتنعان من الجمع بهما. أما الأول فللفرق بينه وبين أفعل فعلاء. وفي التنزيل ﴿بالأَخْسَرِيْنَ أَعْمَالا﴾[3]. وأما الثاني فللفرق بينه وبين فَعْلان فَعْلا. وأجازه ابن كيسان[4] في

= وقد استشهد به كل من : اللسان (طلح)، الحيوان ١/١٩٧، الإنصاف ١/٤١، شرح المفصل لابن يعيش ١/٤٧، همع الهوامع ٢/١٢٧، الدرر اللوامع ٢/١٦٢.

(١) سورة الذاريات : آية ٤٨.

(٢) سورة الحجر : آية ٢٣.

(٣) سورة الكهف : آية ١٠٣.

(٤) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان أبو الحسن النحوى. يحفظ المذهب البصرى والكوفي في النحو لأنه أخذ عن المبرد وثعلب، ولكنه ميال للبصريين. من تصانيفه: المهذب في النحو، غلط ادب الكاتب، اللامات، البرهان، غريب الحديث، علل النحو، ما اختلف فيه البصريون من الكوفيون. توفى سنة ٣٢٠هـ. (بغية الوعاة ١٥/١١٨ ١/١١٨، أنباة الرواة ٢/٢٧٦، الوفيات ٣/٣٠١).

أفْعَل فَعْلاء[1] متمسكا بقول الشاعر:

وَمَا وَجَدَتْ بَنَاتُ بَنِي نِزَارِ   حَلَائِـلَ أَحْمرِيـنَ وأَسْودِيـنَ[2]

٧٥ ــ أَلْحَقْتَهُ في الرَّفْعِ وَاواً سُكِّنَتْ   والنَّصْبَ كالجرّ بياء لُيِّنَتْ

٧٦ ــ والضَّمُّ قَبْلَ الواو كالزَّيْدُونَا   والكَسْرُ قَبْلَ اليَاءِ كالزَيْدِيْنَا

لا يخلو هذا الجمع اسما كان أو صفة من أن يكون مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا. فإن كان مرفوعا فعلامة رفعه واو ساكنة مضموم ماقبلها. أمّا الحاق الواو فلأنها تدل على الجمع في نحو: قاموا، أو لأنّ معناها في العطف الجمع المطلق، وأما كونها علامة للرفع فلأنها أخت الضمة في الواحد. وأما ضم ماقبلها فللمجانسة، ولأنَّه لو آنفْتَحَ ماقبلها لالتبس بجمع المقصور، ولو آنكسر لانقلبت الواو ياء، لسكونها وانكسار ماقبلها كميقات وميزان. وإن كان مجروراً فعلامة جره ياء ساكنة مكسور ماقبلها أما الياء فلأنها أُخْتُ الكسرة التي هي علامة الجر في الواحد. وأمّا كَسْرُ ماقبلها، فإمّا طَلَباً للمجانسة، وإمّا فرقا بين التثنية والجمع، لأنَّ النون تُحْذَفُ في الإضافة وتسكن في الوقف أو لأنه لو فتح لالتبس بالمثني حالة الإضافة. ولو انضم والياء ساكنة، لقلبت واوا كموقن وموسر. وأمّا النصب فمحمول على الجر لما مرّ في التثنية، وحرف الإعراب عند سيبويه الواو والياء، والخلاف فيهما ما مَرَّ.

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥/٦٠.

(٢) القائل: حكيم بن الأعور بن عياش الكلبي من شعراء الشام يهجو مصر ويرمى امرأة الكميت بأهل الحبس. من الوافر وَيُرْوَى:

فَمَـــا وَجَـــدَتْ نِسَاءُ بَنِـــى نِزَار   حَلَائِـــلَ أَسْوَدِيْـــنَ وأَحْمَرِيْنَــــا

الشاهد في قوله: «أسودين وأحمرين» حيث جمع أسود وأحمر على وزن أفعل جمع مذكر سالم وهذا شاذ فإن كل صفة لاتلحقها التاء فكأنها من قبيل الأسماء، ولهذا لم يجمع على هذا الجمع أفعل فعلاء ولا فعلان فعلى. وقد استشهد به كل من شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٤٨، شرح المفصل لابن يعيش ٥/٦٠، الخزانة ١/٨٦، شواهد الشافية ١٤٣.

٧٧ـ وَالْفَتْحُ في المقصُوْرِ نائِبُ الألِفْ والنُّونُ مَفْتُوحٌ وإنْ تُضِفْ حُذِفْ

لما بين جمع الإسم الصحيح مطلقا، أخذ يبين المعتل. ويكون جامدا كموسى وعيسى وصفة كمصطفى. وشروط جمعها ماتقدم في الصحيح. فإن كان مقصورا، حذفت الألف لالتقاء الساكنين وفتح ما قبل الواو والياء لتدل الفتحة على الألف المحذوفة. فيقال في الرفع عيسَوْن ومُوْسَوْن ومُصْطَفَوْن. وبالياء في النصب والجر. وأجاز الكوفيون ضم ماقبل الواو وكسر ما قبل الياء، قياسا على المنقوص. لأن ياءه تحذف ولادليل عليها. وهو ضعيف أما أولا فلأن النص في قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمُ ٱلأَعْلَوْنَ﴾(١) ﴿وإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ﴾(٢) على خلافه. وأما ثانيا فلأنّه يُؤَدّى إلى عدم الفرق بين آسْمِ الفاعل وإسم المفعول في بعض الصور، نحو المصطفى والمنتمى. فإن اسم الفاعل منقوص، وآسم المفعول مقصور. وإذا حذفت نونه للإضافة، فإن بقي علامة الجمع بعدها ساكن ضمت إن [كانت] (٣) واوا نحو هؤلاء مصطفوا الله. وكسرت إن كانت ياءً نحو: مررت بمصطفي الله. وإنما حركت لئلا تحذف للساكن بعدها، فيلتبس جمع المفرد المقصور بمثناه. وبالضم في الواو، والكسر في الياء طلبا للتجانس. وإن كان منقوصا، نقلت حركة الياء إلى ماقبلها، وحذفت لسكونها وسكون علامة الجمع بعدها. فيقال: قاضون في الرفع، وقاضين في النصب والجر. وإنما لم يذكر المصنف حكم المنقوص في الجمع، وذكره في التثنية، لأنَّ حكمه حكم الصحيح في أنه يضم ماقبل الواو، ويكسر ماقبل الياء. وقوله: والنون مفتوح إلى آخره. اعلم أن النون في الجمع عوض عن حركة الواحد، وتنوينه على الأصح، وحرك لالتقاء الساكنين، وفتح إما طلبا للخفة، واما للفرق بينه وبين نون التثنية. وتحذف للإضافة نحو: هؤلاء مسلموا زيدومصطفوه

(١) سورة آل عمران : آية ١٣٩، سورة محمد : آية ٣٥.

(٢) سورة ص : آية ٤٧.

(٣) هكذا في (ق،ك) وفي الأصل (ص) (كان).

وقاضوه. وفي التنزيل: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ﴾ [1]. إلا إذا جعل معتقب الإعراب وهو شاذ. وأكثر مايأتي في الأسماء التي جمعت هذا الجمع على خلاف القياس، نحو سنة وبُرّة كقوله:

دَعَانِيَ مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِيْنَهُ　　لَعِبْنَ بِنَا شِيْباًوَشَيَّبْنَنَا مُرْدَا [2]

وقد جاء في أسماء الأعْدَادِ. قال:

وَمَاذَا يَدَّرِي الشُّعَراءُ مِنّي　　وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأرْبَعِينِ [3]

---

(١) سورة المائدة : آية ١.

(٢) القائل : الصمة بن عبد الله القشيرى، وكان قد خطب ابنة عمه فاشتط عليه عمه في المهر ورغب هو إلى أبيه في أن يسوق إلى عمه المهر الذي يطلبه فبخل عليه فخرج مغاضبا لأبيه وعمه وارتحل إلى طبرستان فأقام بها حياته. ومطلع هذه القصيدة:

خليلي أن قابلتنا الهضب أو بدا
لكم سندا لوركاء أن تبكيا جهدا

الشاهد في قوله : «سنينه» حيث نصبه الشاعر بالفتحة الظاهرة على النون فجعل النون فيه كالنون الأصلية في الكلمة وقبلها ياء في نحو مسكين وغسلين، ، ولولا اعتبار النون أصلية لحذفت لأجل الإضافة، وقبيلة بنى عامر وبنى تميم يبقون النون كما ورد. وقد استشهد به كل من : ابن الشجرى في أماليه ٥٣/٢، ابن يعيش في شرح المفصل ١١/٥، شواهد العينى ١٦٩/١، شرح التصريح ٧٧/١، الأشمونى ٨٦/١، أوضح المسالك رقم ١٢، اللسان (سنة).

(٣) القائل : سحيم بن وثيل الرياحي من الوافر. الشاهد في قوله : «حد الأربعين» بكسر النون وخرج هذا الكسر على أنها كسرة الإعراب التي يقتضيها العامل.

وذهب قوم آخرون إلى أن هذه الكلمة معربة إعراب جمع المذكر السالم، فهي مجرورة بالياء نيابة عن الكسرة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وكسر النون للتخلص من التقاء الساكنين. وذهب ابن مالك إلى أن كسر النون لغة من لغات العرب. وقد استشهد به كل من : أوضح المسالك رقم ١٤، المقتضب ٣٣٢/٣،٣٧٤، ابن يعيش في شرح المفصل ١١/٥،١٣، الخزانة ٤١٤/٣، شواهد العينى ١٩١/١ التصريح ٧٧/١، ٧٩، الهمع ٤٩/١، الدرر ٢٢/١، الأشمونى ١٨٩/١، الأصمعيات ١٩.

وفي جمع ابن قال:

فإنَّ لَنَا أَبَا حَسَنٍ عَلِيًّا أَبٌ بَرٌّ ونَحْنُ لَهُ بَنُونُ(١)

وقال عبد القاهر: بنون ليس بجمع سلامة لحذف الهمزة منه. وإذا جعل النون حرف الإعراب، لزمت الياء قبلها غالبا لخفتها. نحو: نصيبين وقنسرين. وأما قول الشاعر:

رُبَّ حَيٍّ عَرَنْدَسٍ ذِي طَلَالٍ لَايَزَالُونَ ضَارِبِينَ القِبَابِ(٢)

فيحتمل وجهين. أحدهما: أن يكون النون مُعْتَقَبَ الإعراب، والقباب مجرور بإضافة ضاربين إليه. والثاني: أن يكون قد أعمل حرف الجر مع حذفه. وٱعْلَم أنَّه إذا سمي بهذا الجمع ففيه وجهان: أحدهما حكاية الجمع في الرفع بالواو وفي النصب والجر بالياء والنون مفتوحة مطلقا. وثانيهما: جعل النون معتقب الإعراب وتلزم الياء قبلها. وقد جاء: نصيبين(٣)وقِنَّسْرين(٤) على المذهبين.

---

(١) القائل : سعيد بن قيس الهمداني. ويروى عجزه ... ونحن له بنينُ. الشاهد في قوله : «بنون» «بنين» حيث جعل الشاعر النون حرفا أصليا وأظهر عليه الحركة الإعرابية ــ الضمة ــ وهذا نادر يحفظ ولا يقاس عليه. وقد استشهد به كل من : المخصص ١٠٣/١٧، الخزانة ٤١٨/٣، شرح التصريح ٧٧/١، شواهد العينى ٢٥٦/١.

(٢) القائل : مجهول وهو من الخفيف: والعرندس: الشديد. وتسمى الناقة الشديدة عرندس وكذلك الأسد. والطلال: الحالة الحسنة والهيئة الجميلة. الشاهد في قوله: «ضاربين» حيث أجراها مجرى غسلين، فظهر الإعراب على النون ولذلك فقد ثبتت بالإضافة. وقد خرجه قوم على أن أصل ضاربين: ضاربي القباب فحذفت «ضاربي» لدلالة ضاربين عليه فأصبحت ضاربين القباب. ويحتمل وجه آخر هو حذف حرف الجر الذي تقدم على القباب وبقى أثره. والقباب على ذلك مجرورة بحرف الجر المحذوف لا بالإ ضافة. وقد استشهد به كل من: الدرر اللوامع ٢٠/١ الهمع ٤٧/١، شرح التصريح ٧٧/١، شواهد العينى ١٧٦/١، الأشمونى ٨٧/١.

(٣) مدينة تقع قرب جبل الجزيرة. ويشرف عليها هذا الجبل. فيها أسواق ومدارس (مراصد الاصلاح على أسماء الأمكنة والبقاع ــ عبد المؤمن بن عبد الحق ١٢١٩/٣).

(٤) قنسرين: بكسر أوله وفتح ثانيه وتشديده، وقد كسره قوم. ثم سين مهملة اسم مدينة. انظر معجم البلدان ٤٠٣/٤ ــ ٤٠٤.

والإسم المركب إنْ كان جملة أو اسْماً وصوتا، أُتي في جمعه بذو مطلقا. وإن كان كمعدي كرب. أُلحقت علامة الجمع آخر الجزء الثاني. وإن كان مضافا كعبد الله اخر الجزء الأول وكذلك حكم المثني.

(جمع التكسير)

٧٨ ــ وأَعْرَبُوا كالفرد جَمْعُ التَّكْسِير وسالمُ التأنيثِ يَتْلُو التَّذْكِيْر

٧٩ ــ كخَلَقَ اللَّهُ السمَّاَوات العُلَى وفي السَّمَاواتِ لجرٍّ مُثِّلَا

جمع التكسير إعرابه كإعراب المفرد بالحركات، إمّا لفظا فيما صح حرف إعرابه كرجال، أو تقديرا فيما اعتل: كجرحي وقتلي وجوار وغواش. وقد يكون منصرفا كرجال، وغير منصرف كمساجد. وإنما أُعرب بالحركات لأن الغرض وهو الفرق بين المعاني يحصل بها. وإذا حصل الغرض بالأخف، فلا يعدل عنه إلى غيره، ولأن بناءه لما كان مخترعا كبناء الواحد، أُعرب كإعرابه، وسُمّي تكسيراً لتغير بناء الواحد فيه، مأخوذا من تكسير الأبنية، وهو إزالة التئام أجزائها. وهو في الإصطلاح: عبارة عما تغير فيه نظم الواحد وبناؤه لفظا أو تقديرا. أما الأوّل: فقد يكون بتغير البناء والنظم، إمّا بزيادة: كأَسَد وأُسود، أُو بنقصان: ككتاب وكُتُب، أو بزيادة ونقصان: كغلام وغلمان. وقد يكون بتغيير البناء دون النظم. كأَسَدٍ وأُسْد، إذ ليس فيه تغيير إلاّ بالحركة، هو ضم الهمزة وسكون السين. وأما الثاني: فنحو فَلَك، فإنه يطلق علي الواحد، [والجمع] (١) فُلُك، وفاؤها مضمومة. لكن التقدير مختلف، أما الواحد فكقوله تعالي ﴿في الفُلْكِ المَشْحُونِ﴾ (٢). وضمة الفاء حينئذ بمنزلة ضم الفاء في قفل. وأما الجمع فكقوله ﴿إِذَا كُنْتُم في الفُلْكِ وَجَرَيْنَ﴾(٣) والضمة بمنزلة ضمة الجمع في

(١) هكذا في (ق،ك)، وقد سقطت من الأصل (ص) ووجودها أفضل.

(٢) سورة الشعراء : آية ١١٩.

(٣) سورة يونس : آية ٢٢.

حُمْر، ومثله: هجان ودلاص، في تقدير الكسرة، والألف في الواحد تارة وفي الجمع أخرى. قوله: وسالم التأنيث يتلو التذكير، أي يتبعه. لِإنَّ التالي هو التابع، لأنه سَلِمَ واحِدُهُ في الجمع كسلامة واحد المذكر، وتلحقه زيادتان في الجمع، وهي الألف والتاء. كما يلحق المذكر الواحد الواو والنون للجمع، وفي بعض النسخ مثل التذكير وهما متغايرتان. وٱعلم أنَّ في الألف والتاء أقوال: أحدها: وهو الأصح أنها للجمع والتأنيث من غير تفصيل، لأنه لما كان يدل على الجمع والتأنيث وهما معنيان فرعيان، الحق به مايكون علما عليهما لأنَّهما يدلان على الجمع نحو رجال وبغالة، وعلى التأنيث نحو حبلى وقائمة. وقيل التاء للجمع والتأنيث، والألف فارقة بين الواحد والجمع وقيل الألف للجمع والتاء للتأنيث. ولايخلو إما أن يستعمل باللام أو الإضافة ومجردا عنهما. فإن كان باللام أو بالإضافة دخلهالرفع والجر من غير تنوين لأن التنوين يدل على خفة مايدخل عليه.

واللام على ثقله لتركبه من كلمتين، والإضافة لكونهما تدل على الإتصال. والتنوين يؤذن بالإنفصال. وحمل نصبه على جره، كما حمل نصب جمع المذكر السالم على جره لئلا يكون الفرع أوسع مجالا من الأصل. وفي التنزيل: ﴿مَاهُنَّ أَمَّهَاتِهِم﴾(١). و﴿إِنَّ المُسْلِمِيْن والمُسْلِمَاتِ﴾(٢) بكسر التاء. وأجاز الكوفيون فتحها في النصب بدليل: ما جاء في نحو استأصل الله عِرْقَاتَهُم. وسمعت لغاتهم. ورأيتهم ثباتا أي جماعات. وقريء شاذا: ﴿فَٱنْفِرُوا ثُبَاتَ﴾(٣) بفتح التاء ولادليل في ذلك. أما عرقاتهم فمن كسر التاء فهو جمع عرق ومن عرق ومن فتحها فهو مفرد، وألفه منقلبة عن حرف الإلحاق بدرهم، والتاء لتأنيث المفرد. وأما لُغات وثُبات فليسا بجمعين، لأنه رَدَّ لامَ الكلمة المحذوفة في لُغَةٍ

(١) سورة المجادلة : آية ٢.
(٢) سورة الأحزاب : آية ٣٥.
(٣) سورة النساء : آية ٧١.

وثُبَةٍ، وأصلهما لُغَوَةٌ وثُبَوَةٌ بوزن حُطَمَة، فقلبت الواو ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلها . وإن لم يستعمل باللام والإضافة دخله الرفع والجر والتنوين. وحمل نصبه على جره. وقوله: كخلق الله السموات العلى. وهو مفعول مكسورالتاء، وهو تمثيل للمنصوب وفي السماوات تمثيل للمجرور.

٨٠ ــ فَالنّصْبُ كالجَرِّ وفي الرفع يُضَمْ وفيه تَنوِينٌ كَنُونٍ مُلْتَزَمْ
٨١ ــأَلَا تَرَى مِنْ عَرَفَاتٍ تُصْرَفُ مع أَنَّها مُؤَنَّثٌ مُعَرَّفُ

قد بينا كيفية إعراب هذا الجمع وعلة حمل نصبه على جره، وقوله وفيه تنوين إلى آخره، يريد أن التنوين فيه تنوين [المقابلة](١) أي التنوين في مسلمات في مقابلة النون الملتزم في مسلمين. ومعنى كونه ملتزما أنه يثبت مع اللام في نحو المسلمين بخلاف التنوين والذي يدل على كونه تنوين مقابلة لاتنوين صرف ثُبُوتُهُ فيما لاينصرف كقوله تعالى: ﴿فإِذَا أَفَضْتُم مِنْ عَرَفَاتٍ﴾ (٢) وفيها التعريف والتأنيث، أما التعريف فدل عليه نصب [الحال] (٣) كما في قولهم: هذه عرفاتُ(٤) مباركً فيها. وأما التأنيث فالإشارة إليها بما يشار به إلى المؤنث، لكونه علما على البقعة المعينة كمصر وقوله: ألا ترى من عرفات تصرف: يريد أن تنوينها مثل تنوين الصرف لفظا وصورة، وأن الجر في عرفات دخل تبعا للتنوين، ولو كانت لاتنصرف لامتنع دخول الجر عليها، لأن ما لاينصرف لايدخله

---

(١) هكذا في (ق،ك) وفي الأصل (ص) (مقابلة).
(٢) سورة البقرة : آية ١٩٨.
(٣) هكذا في (ك) وفي الأصل (ص) و(ق) زيادة (عنهما).
(٤) عَرَفَات: بالتحريك. قيل في سبب تسميتها أن جبرائيل عليه السلام عرف إبراهيم عليه السلام المناسك فلما وقفه بعرفة قال له: عرفت؟ فقال نعم فسميت عرفات. قال ابن عباس : حد عرفة من الجبل المشرف على بطن عرفه إلى جبالها إلى وادي عرفه. وقال البشاري: عرفه: تربة فيها مزارع وخضر وبها دور حسنة لأهل مكة ينزلونها يوم عرفة. معجم البلدان ٤/١٠٤.

الجر من غير لام ولاإضافة. وأُجيب بأن الجر دخلها تبعا لتنوين المقابلة، وإنما يمتنع دخول الجر تبعا للتنوين أَنْ لو كان للصرف وهو ممنوع. وقيل التنوين عوض عن الفتحة في حال النصب. وأُبطل بأنَّه لو عوض عنها لما حصل انحطاط الفرع عن رتبة الاصل. واعلم أنّ تنوين المقابلة يفارق النون المقابل له في أنّه لايثبت مع اللام ولا في الوقف بخلاف النون. وأن النون يجعل حرف إعراب بخلاف التنوين.

(جمع المؤنث السالم)

٨٢ ــ وتحذف التّاءُ التي في الواَحِدَةِ   إذا جَمَعْتَهَا لأجْلِ الوَارِدَهْ
٨٣ ــ وألِـفُ التأنيثِ ياءً تُبْـدَلُ   إلّا إذا مُدَّتْ فوَاواً تُجْعَلُ
٨٤ ــ فَقَصْرُهـا حُبْلَــى وَحُبْلَيَــاتُ   والمَـدّ صَحْـراءُ وَصَحْـرَاوَاتُ

لايخلو المؤنث من أن يكون بعلامة أو بغير علامة، والثاني ليس فيه إلاّ زيادة الألف والتاء من تغيير كهندات وزينبات. والأوَّل قسمان: أحدهما: ماتأنيثه بالتاء نحو فاطمة ومُسْلِمةَ: فيقال: فاطمات ومسلمات بحذف التاء التي في الواحدة لئلا يجتمع في كلمة واحدة علامتا تأنيث. التي في الواحدة والواردة مع الألف للجمع. وخُصَّت الأُولى بالحذف. لأنَّ الثانية تدل على التأنيث والجمع. والأولى تدل على التأنيث فقط ولأنه لو حذفت الثانية دون الأولى لاالتبس المجموع بالمثنى المضاف حالة رفعه، نحو مسلماتكم. ولأن تاء التأنيث لاتكون حشو الكلمة. وثانيهما: ماتأنيثه بالألف فإن كان بالمقصورة نحو حبلى وسعدى وحبارى قلبت ياء لسكونها، وسكون ألف الجمع. فيقال حبليات وسعديات وحباريات. وإنما لم تحذف كما حذفت التاء لئلا يلتبس بناء الجمع ببناء المفرد. فيصير سُعَدات كبُهات لأن الكلمة بنيت عليها من أول وهلة فتنزلت منزلة الحرف الاصلي، بدليل لزومها في النسب والتكسير، وحذفها فيه زائدة على الأربعة كالأصلي بخلاف التاء. وإنما قلبت ياء، لأنها يؤنث بها كالألف نحو هذا وتفعلين وآفعلي ياامرأة. ولأنها تمال إلى الياء في المفرد. وإن كان بالممدودة نحو صحراء وبيداء قلبت واواً فيقال صحراوات. وبيداوات. أما القلب فلثقلها، ولئلا تقع علامة التأنيث حشوا. وكونها واوا للفرق بين المقصور والمدود، ولأن الواو لما كانت تقلب همزة، قلبت الهمزة إليها طلبا للمُعَاوَضَةِ.

وٱعلم: أنَّ كُلَّ مالا يجمع مذكره بالواو والنون، لايجمع مؤنثه بالألف والتاء. فيمتنع حمراوات وسكروات في جمع حمراء وسكرى، ماداما وصفين. كما يمتنع أُحمرون وسكرانون، لئلا يكون للفرع مزية على الأصل، ولايمتنع الفضليات [في][1] جمع الفضلى، مؤنث أفعل التفضيل. لعدم ٱمتناع الأفضلون لما مر. وأما نحو بطحاوات وبرقاوات. وفي الحديث «ليس في الخَضْرَوَاتِ صَدَقَةٌ»[2]. فإنّما جاز جمعها بالألف والتاء، وكل صفة تقع على المذكر والمؤنث بلفظ واحد، نحو فعول وفعيل بمعنى مفعول أو مفعال، ومفعيل، كصبور وقتيل وميقات وفرس مِحْضِير[3]. وكذلك كل صفة مختصة بالمؤنث، ولاعلامة تأنيث فيها. نحو: امرأة طالق، وظبية مُطْفِل ومُشْدِن. أَما ٱمتناع الأول، فلأنه لما استوى فيه المذكر والمؤنث مطلقا، ولاعلامة تأنيث فيه، جرى مجرى غير المؤنث من الصفات. وأما الثاني، فلأن المفرد حذف منه التاء لقصد النسب، أو لكونه غير جار على الفعل، فلو جمع بالألف والتاء، لكان مناقضا لما قصد به في المفرد من ترك العلامة. فإن سمي بشيء من ذلك مؤنث جمع بالألف والتاء كما لو سمي به مذكر جمع بالواو والنون. وكذلك إذا دخلته تاء التأنيث نحو مسكينة وطالقة في قوله: ياجارتا بيني فانك طالقة.

٨٥ ــ ومِثْلُ هِنْدٍ جُمْلَ دَعْدٍ يُجْمَعُ طَوْرًا بِتَخْفِيْفٍ وَطَوْراً تُتْبَعُ

إذا كان المؤنث ثلاثيا، ساكن العين، مجردا عن علامة التأنيث، فإنْ كان مضموم الفاء أو مكسورها كجمل وهند فحكمه حكم غُرْفَةٍ وسِدْرَة، في جواز ٱتباع حركة العين حركة الفاء، وتخفيفها بالإسكان. وإن كان مفتوح الفاء

---

(١) هكذا في (ق) وسقطت من (ك،ص) والأفضل وجودها.

(٢) انظر : السراج المنير في شرح الجامع الصغير ٣١٤/٣، الترمذى ــ كتاب الزكاة رقم ١٣، وسنن الدارقطنى ٩٥/٢. واستشهد به المقتضب ٢١٧/٢.

(٣) الشديدة العدو انظر اللسان (حضر) والمعجم الوسيط ١٨١/١.

كدَعْدٍ، فليس فيه إلاّ تحريك العين في الاختيار، لأنَّ حكمه حكم جَفَنَه. ولايجوز آسكان عينها إلاّ في الضرورة كقوله:

أَتَتْ ذِكْـــــرٌ عَوَّدْنَ أَحْشَاءَ قَلْبِـــــــهِ
خُفوقــــاً وَرَفْضَاتُ الهَــــوَى في المَفَــــاصِلِ[1]

وقول الآخر:

أَوْ تَسْتَرِيْحُ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا[2]

وإذا عرفت هذا فقوله: ومثل هند جمل دعد إلى آخره لايستقيم على إطلاقه، إلاّ أَنْ يخصص بمثل هند وجمل. لأن تحريك مفتوح الفاء لايقال له حركة اتباع كما قالوا: أَرَضَات وأَهَلَات بفتح الراء والهاء في جمع أرض وأهلة. قال الشاعر:

فَهُمْ أُهَلَاتٌ حَوْلَ قَيْسِ بنِ عَاصِمِ إذا أَدْلَجُوا بالليل يَدْعُونَ كَوْثَرَا[3]

---

(١) القائل : ذو الرمة من قصيدة له قالها في الغزل والنسيب وهو من الطويل. وقبله:

إذا قلت ودع وصل خرقـــــــاء واجتـــــــنب
زيارتهـــــا تخلـــــق حبـــــال الوسائـــــل

الشاهد في قوله : «ورفضات» فالاصل فيها أن تفتح الفاء ولكنه سكنها للضرورة لأنها جمع رَفْضَه على وزن فَعْله بفتح الفاء وسكون العين، وإذا كان اسما لا صفة كصعبة وجب فتحها إذا جمعت بالألف والتاء. ورفضه هنا اسم لأنه مصدر محض ليس فيه معنى الوصفية، ولو كان مؤولا بالوصف كرجل عدل لكان للتسكين وجه.

وقد استشهد به كل من : المقتضب ١٩٢/٢، المحتسب ٥٦/١، ١٧١/٢، مفصل ابن يعيش ٢٨/٥، الخزانة ٤٢٣/٣، لسان العرب (عود)، ديوانه ٤٩٤.

(٢) القائل : غير معروف.

الشاهد في قوله : «زفراتها» حيث سكن الشاعر الفاء والأصل أن تكون مفتوحة وجاء التسكين هنا مخالفا للأصل وللضرورة. انظر شرح المفصل لابن يعيش ٢٩/٥.

(٣) القائل : المخبل. وهو من الطويل.

الشاهد في قوله: «أهلات» حيث جمعها الشاعر بالألف والتاء وهي جمع أهله ومعنى أهلات: أنهم أقاربه ملتفون حوله.

=

وليست أهلاتُ جمع أهل كما زعم الزمخشري[1]. لأنَّ أَهْلًا يجمع بالواو والنون. وفي التنزيل ﴿شَغَلَتْنَا أموَالُنَا وأَهْلُونَا﴾ [2]. وهو آسم في الأصل، وُصِفَ به. وقيل إن سكون مفتوح الفاء لغة، فعلى هذا يستقيم الإطلاق. فإن قيل: فإذا جاز الإتباع في مثل هند وجمل وجب الفتح في مثل دَعْد. فقد تغيرت صفة الواحد فلا يكون جمعا مُصَحَّحاً. أُجيب: بأن الإتباع إنما كان للفرق بين الإسم والصفة لا للجمع. وقد جاء في مكسور الفاء، المعتل العين، التخفيف والفتح. قال الكميت[3]:

عِبرَاتِ الفِعالِ والسُّودَدِ ألْعِـ ـدُ إليهِمْ مَحْطُوطَةُ الأعْكَامِ[4]

يروي بفتح التاء وإسكانها:

٨٦ ــ ومِثْلُ جَفْنَةٍ بِفَتْحٍ جُمِعَتْ كالجَفَنَاتِ والصِّفَاتِ أُسْكِنَتْ

إذا كان الثلاثي مفتوح الفاء وفيه تاء التأنيث، فلا يخلو إما أَنْ يكون آسماً، أو صفة. أمّا الإسم فإن لم يكن معتل العين ولامضاعفا فجمعه بالألف والتاء في الاختيار أبدا، بفتح العين نحو جَفْنَة وجَفَنَات، وقَصْعَة وقَصَعَات. وأمّا الصِّفَة فباسكان العين كخَدْلَاتٍ وصَعْبَات. وإنما فُعِلَ ذلك للفرق بينهما. وخُصّ

= وقد استشهد به ابن يعيش في شرح المفصل ٣٣/٥، الخزانة ٤٢٧/٣، اللسان (أهل)، أسرار البلاغة ١٩١/٢.

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٣١/٥.

(٢) سورة الفتح : آية ١١.

(٣) هو الكميت بن زيد، من بنى أسد، ويكنى ابا المُسْتَهَلّ، وكان معلما، بينه وبين الطرماح مودة. كان عدنانيا متعصبا، وكوفيا متعصبا. ترجمته وأخباره في : الشعر والشعراء ٥٨١/٢.

(٤) القائل : الكميت بن زيد من الخفيف.

الشاهد في قوله : «عبرات» حيث استعملها الشاعر بكسر فاء الكلمة وهي العين. ويروى أيضا فتح التاء واسكانها. وقد استشهد به كل من : ابن يعيش في شرح المفصل ٣١/٥، ٣٣، وليس في ديوان الكميت الشعرى:

الإسمُ بالحركة لخفته، وثقل الصفة لمناسبتها الفعل في تحمل الضمير. ثم إنّه يجوز إسكانه للضرورة كما في:

.... رَفْضَاتِ الهَوَى في المَفَاصِلِ[1]

فإن قيل: فقد قالوا: شاة لَجَبَةٌ للتي جف لبنها، وشياة لجبات، وامرأة رَبْعَة ورَبَعَات بتحريك العين. أجيب: إمّا لأنهما في الأصل اسمان، وصف بهما كامرأة كلبة. فحركت العين نظراً إلى الأصل كما اذا سُميّ بالصفة جمعت بالتحريك لزوال الوصف. كما قالوا العَبَلَاتُ لقوم من قريش، أو لأنه قد جاء لَجَبَةٌ بالتحريك في الواحد. فيكون لَجَبَاتٌ على تلك اللغة:.

٨٧ ــ وأُسْكِنَّ المُعْتَلُّ كالعَوْرَاتِ وَمَا حَوَى التَّشْدِيدَ كالشَّدَّاتِ

يريد بالمعتل معتل العين، إلاّ أنه استغنى عن التقييد بالمثال، وهو قوله: كالعَوَرَاتِ. وآعلم: أنّ فَعْلة المعتلة العين كجَوْزة وبيضة وريح رَيْدَةِ أي لينة الهُبُوب[2] لاتحرك عينها آسماً كانت أو صفة. فيقال: جَوْزَات وبَيْضَات ورَيْدَات وفي التنزيل ﴿فِي رَوْضَاتِ الجَنَاتِ﴾[3] ﴿وثَلَاثُ عَوْرَاتٍ﴾[4]. وإنّما لم تحرك لئلا تقلب ألِفاً لتحركها وانفتاح ماقبلها. فيلتبس جَمْعُ فَعْلَة ساكنة

---

(١) القائل : ذو الرمة وهو من الطويل. وتمام البيت:

أَتَتْ ذِكَــــــــرٌ عَوَّدْنَ أَحْشَاءَ قَلْبِــــــــــــهِ
خُفُوقــــــاً وَرَفْضَاتُ الهَــــوَى في المَفَـــــاصِلِ

والشاهد في قوله: رفضات، حيث جاء الشاعر بهذه الكلمة مسكنه الفاء للضرورة.
والأصل أن يقول «رَفَضَات». وتسكينها هنا للضرورة.
وقد استشهد به كل من: المذكر و المؤنث لابن الأنباري ص ٥٦٤، المحتسب ٥٦/١ ١٧١/٢، ديوان الشاعر بشرح الباهلي ١٣٣٧/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٢٨/٥

(٢) انظر صدق المعنى في اللسان (ريد) والمعجم الوسيط ٣٨٥/١.
(٣) سورة الشوري آية ٢٢.
(٤) سورة النور آية ٥٨.

العين بجمع فَعَلَة بتحريكها نحو قامة ودارة. وهذيل تحركها كالصحيح. قال شاعرهم:

أخو بَيَضَاتٍ رَائِحٌ مُتَـأَوِّبُ ....[1]

وقريء شاذاً ﴿ثَلَاثَ عَوَرَاتُ﴾[2]. وإنما لم تقلب ألفا لأن الحركة لما كانت عارضة للجمع لم يعتدوا بها. وقوله: وماحوى التشديد، يريد أن المضاعف نحو: شدات وسلات لاتحرك عينه، كما لم يحرك المعتل لئلا يؤدي إلى توالى مثلين من غير ادغام، مع الموجب له لأنَّ من شأنهم أن يُدغموا الأول في الثاني، لاسيما إذا كان ساكنا.

٨٨ ـ وَمِثْلُ خُطْوَةٍ وسِدْرَةٍ أَتَتْ في جَمْعِهَا لُغَا ثَلاث رُوِيَتْ

لما بين كيفية جمع فعلة المفتوحة الفاء، الساكنة العين مطلقا، أخذ يبين كيفية جمعها مضمومة الفاء ومكسورتها. أما الأول فضربان: آسم وصفة. فالإسم وإنْ لم يكن معتل العين، ولامضاعفا سواء كان معتل اللام كخطوة، أو صحيحا كغرفة. في جمعه ثلاث لغات: خُطُوات بضم العين آتباعا للفاء وهي قراءة ابن عامر[3].

---

(١) القائل: شاعر من هذيل وهو من الطويل. وتمام البيت:

أُخُــــو بَيَضَاتٍ رَائِـــحٌ مُتَـــأَوِّبُ
رَفِيْـــقٌ بِمَسْحِ ٱلْمَنْكِبَيْـــنِ سَبُـــوحُ

الشاهد في قوله: (بيضات) حيث جمع الشاعر بيض على بيضات بفتح العين والقياس بَيْضَاتٍ بتسكين العين. وجاء بالفتح هنا على لغة هذيل.

وقد استشهد به كل من: المحتسب ٥٨/١، الخصائص ١٨٤/١، ابن يعيش في شرح المفصل ٣٠/٥، شواهد الشافية ١٣٢، الخزانة ٤٢٩/٣، شواهد العيني ٥١٧/٤، شرح التصريح ٢٩٩/٢، الهمع ٢٣/١، الدرر ٦/١، الأشموني ١١٨/٤، أوضح المسالك رقم ٥٤٢.

(٢) سورة النور آيه ٥٨.

(٣) ابن عامر: هو ابو عمران عبدالله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة، إمام جمع دمشق و شيخ الإقراء فيها، إمام كبير، تابعي جليل، عالم شهيد، أم المسلمين بالجامع الأموي سنين كثيرة =

وحفص[1] وقنبل[2]. وخُطْوَات بإسكانها لأنَّه الأَصل، وعليه قراءة الباقين. وخُطَوَات بالفتح طلبا للتخفيف، إذ هو قريب من السكون. ولم تُسْمَعَ فيه قراءة وإن كان معتل العين، ولا تكون إلا بالواو لامتناع وجود الياء ساكنة بعد الضمة، كَسُورَة ودُوْلَة. ففيه الإسْكان كَسْوْرَات ودُوْلات لأنَّه الأَصل والفتح طلبا للخفة. ولايجوز فيه الإتباع لثقل الضمة على الواو. وكذلك إذا كان معتل اللام نحو كُلْيَة ومُدْيَة لثقل الضم قبل الياء. وأما المضاعف والصفة فليس فيهما إلا الإسكان كَقُلّات وحَلَوات ومُرَّات لما مرّ في مفتوح الفاء. وأما الثاني فاسمٌ وصفة، فالإسم إنْ لم يكن معتل العين كَسِدْرَة وكِسْرَة ففيه أيضا ثلاث لغات: كَسْرُ العين للإتباع والفتح والإسكان. وإمّا مُعْتَلّ العين ولا يكون إلاّ بالياء، لعدم وجود الواو الساكِنَة بعد الكسرة والصفة، فالإسكان لاغير كديمَة ودِيْمَات وعلجة وعِلْجَات.

ولغا في قول المصنف لَغَا ثلاث جمع لغات لأنه رَدّ لام لُغَةٍ وقلبها ألفاً لتحركها وانفتاح ماقبلها.

٨٩ ــ وشَذَّ قَوْلُهُم سُرَادِقَات جَمْعَ مُذَكَّرٍ وَحمَّامَات
٩٠ ــ مثلَ شذوذِ قَوْلهم سِنُوْنَا وأَرَضُون وكَذا حَرُوْنَا

وقد شذت الفاظ من المذكر فجمعت بالألف والتاء كما شذت ألفاظ من

= من عمر بن عبد العزيز وقبله وبعده، فكان يأتم به وهو أمير المؤمنين، وناهيك بذلك منقبة، ولد سنة ٢١هـ، وتوفي بدمشق عام ١١٨ هـ.
(انظر: النشر في القراءات العشر ١٤٤/١، تهذيب التهذيب ٢٧٤/٥).

(١) قنبل: هو محمد بن عبد الرحيم، انتهت اليه مشيخه الإقراء بالحجاز، توفي عام ٢٩١هـ. انظر النشر ١٢٠/١، طبقات الشعراء ١٦٦/٢.

(٢) حفص: هو حفص بن عمر البغدادي، إمام القراءة في زمانه، ثبت ضابط، قرأ بسائر الحروف، توفي عام ٢٤٦ هـ. انظر طبقات الشعراء ٢٥٥/١.

المؤنث فجمعت بالواو والنون. أما الأول فنحو سُرادِقات وحمامات وساباطات لانها لم تُكَسَّر على: سُرَادق. وحماميم جعل جمعها بالألف والتاء عِوَضاً عن تكسيرها، لأنَ جَمْعَ التكسير يصير به المذكر في حكم المؤنث بدليل: قامت الرجال. فلما فَاتَ الاسْمَ التكسيرُ عوض جمع الؤنث بالألِف والتاء. ولذلك لم يقولوا جوالقات وفَرَاسَنَات حيث كسروهاعلى جَوَالِق وفَرَاسِن. وقد جاء بوانات في جمع بوان بكسر الباء مع أنهم كسروه على بُوْن بضم الباء وسكون الواو وهو نادر. وقيل إنما جمع سُرَادق وحمام بالألف والتاء لأن سرادقا في معنى الخيمة وحماما في معنى البنية كما أنث الكتاب حَمْلًا علي الصحيفة، والصوتَ حملا على الصيحة في قوله: ماهذه الصَّوْتُ. وقد حكي تأنيث الحمام في قوله:

واذا دخلت سمعت فيهاْ هرة[1]

وعلى هذا فلا شذوذ. وأما الثاني فنحو سنون وأرضون وحَرُون وقُلُون وبُرُون وبثُون. وفي التنزيل: ﴿الَّذِيْنَ جَعَلُوا القُرآنَ عِضِيْنَ﴾[2]. أي أجزاء متفرقة. وإنما جمعت هذا الجمع جَبْراً لها لما دخلها من الوهن، إما بحذف لامٍ أو تاء تأنيث أو ادغام. أما سَنَة فأصلها سَنْوَة أو سَنْهَة بدليل: سنوات ومسانَهَةٍ وسانهت والأول أكثر لأن حذف حرف العلة لثقلة أولى من حذف الهاء. فلما حذف لامُها على كلا القولين اعتباطا جُبِر نَقْصُها بأن أُلْحِقَتْ بمن يعقلُ في جمعه وكسرت سينها آشعارا بأن هذا الجمع ليس لها بالأصالة كما قالوا: ثِبُون وقِلُون بالكسر. ومنهم من لايكسر في هاتين. وأما أرض فأصلُهُ أرضة بدليل ظهورها في التصغير نحو: أُرَيْضَة. فلما حذفت تاء التأنيث الفارقة عوض منها هذا الجمع لتنزلها منزلة اللام المحذوفة من المكبر الظاهرة في المصغر نحو: يد ويُدَيّة، وتحرك الراء بالفتح فيقال: أَرَضُون إما تنبيها علي عدم الأصالة وإما لملاحظة الفتحة في أرضاتٍ. وقد جاء إسكانها فى الأصل. وقال:

---

(١) لم أعثر على قائله أو تمام البيت.

(٢) سورة الحجر آية ٩١.

قَدْ سَأَلَتْنِـــي بِنْتَ عَمِّـــي عَنِ الأَرْضِيْنَ إِذْ تُنْكِرُ أَعْلَامَها[1]

واما حَرّة وهي الأرض ذات الحصا السود[2]، فإنما جمعت بالواو والنون لما دخلها من الإعلال بادغام الراء الأولى في الثانية، لأن عند اجتماع الأمثال تَعْدُ تارة بالإدغام وتارة بالحذف كما في ضِلْت ومَسْت. وقالوا آخرون بفتح الهمزة فزادوا حرفا في الجمع اشعارا بالتغيير. وأما قوله تعالى: ﴿رَأَيْتُهُم لِي سَاجِدِيْنَ﴾[3] ﴿وَقَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِيْنَ﴾[4] إنما أُجريت مجرى أُولى العلم في الجمع لأنها وصفت بصفات من يعقل وهو السجودُ والطاعَةُ. وقيل في طائعين أنه على حذف مضاف أي أهل السماوات والأرض. وقيل على التغليب أي: أتينا ومافينا طائعين. وأما عشرون إلى تسعين فصيغ موضوعة للجمع وليست جموعا على الأصح، لأن عشرين لو كان جمع عشرة لكان ثلاثين، لأن أقل الجمع ثلاثة لما مر. ومثل لما كان يوصف بها من يعقل وغيرهم جرت مجرى صفات من يعقل تغليبا لمن [يعقل][5] .

---

(١) لم أعثر على قائل هذا البيت في المراجع التي عدت إليها.

(٢) المعجم الوسيط ١/١٦٥.

(٣) سورة يوسف آية ٤.

(٤) سورة فصلت آية ١١.

(٥) هكذا في (ق) وفي الأصل (يفعل) وهو تصحيف وكذلك في (ك).

(باب الأفعال)

٩١ ــ القول في أزْمِنَةِ الأفْعَالِ الحَالِ والمَاضِي والاسْتِقْبَالِ

الأفعال تنقسم بالنسبة إلى الزمان إلى: ماض وحال ومستقبل لأن وجود الفعل إنْ كان متقدما على الإخبار به فهو الماضي وإلا إنْ كان مقارناً لزمن الإخبار به فهو الحاضر، وإنْ تأخر عنه فهو المستقبل. وإنما انقسمت الأفعال بأقسام الزمان لأن المقصود بوضعها تعيين أزمنة المصادر الواقعة فيها، لأن المصادر لما لم تدل إلا على الأحداث المطلقة في الزمن المطلق، فلو قصد تعيين زمان المصدر بغير صيغة الفعل كما يقال مثلا لزيد ضَرْبٌ أمسِ أو غدا أو الآن لكان ذلك عدولا عن الأخصر إلى الأطول. فإن قيل: الحال لاوجود له لأنه نهاية الماضي وبداية المستقبل فهو حَدّ مشترك والحدود المشتركة لا وجود لها بذاتها. أجيب: بأنه لولا وجود زمن الحال وإلاّ لكان الفعل الواقع إما في زمن معدوم لأن الماضي والمستقبل معدومان، أو لا في زمان مطلقا، والقسمان باطلان. وآعلم أن في هذا الجواب نظرا. لأن المراد بالحال إن كان هو الآن الذى هو طرف موهوم بين الماضي والمستقبل فلا جود له، لأن الزمان متصل بذاته لاجزء له بالفعل، ولايلزم من عدمه المحال المذكور، لأن الفعل حركة وهي غير قارة(١). وإنْ أُريد بالحال زمان صغير على جنبي الآن المذكور كما هو مراد النحاة فلا يتأتي انكاره، لأن التنزيل قد ورد بهذا التقسيم في قوله تعالى:﴿لَهُ مَابَيْنَ أَيْدِينَاَ وماخَلْفَنَاوَمَا بَيْنَ ذَلِكَ﴾(٢). ومنه قول زهير:(٣):

---

(١) بمعنى سكن واطمأن انظر اللسان (قرر) والمعجم الوسيط ٢/٧٢٤.

(٢) سورة مريم آية ٦٤.

(٣) وهو والد كعب صاحب بانت سعاد. واسم ابي سلمى هو ربيعة بن رباح المزني أحد الشعراء =

وأَعْلَـــمُ مافِـــي اليَـــوْمِ وِالأَمْسِ قَبْلَـــهُ
وَلَكِنَّنِـــي عَنْ عِلْـــمِ مَا فِي غَدٍ عَمِـــي[1]

وقيل لأنا وجدناهم قد وضعوا لم ولما لنفي الماضي، ولا ولن لنفي المستقبل، وما لنفي الحال ولابد من وجوده ليصح نفيُهُ. وفيه نظر. لأن المعدوم يصح نفيُهُ كما يقال: لاشريك للباري.

٩٢ ــ بأمْس قَدِّرْ ما مَضي نَحْوَ قَعَدْ والآن للحَاضِرِ والآتي بِغَدْ

الماضي فعل يدل بالوضع على زمان قبل زِمانك، ويقدر بأَمْسِ أي يعرف بإِعْمَاله في الظرف الماضي نحو: قَعَدَ أَمْسِ وأولَ من أَمْسِ. والحال فِعْلٌ يدل على مقارنةِ الحدث بزمانك ويعرف بالآن، وما في معناها نحو يكتب الآن والساعة وهذا الوقت. وبما النافية وليس على الأكثر والمستقبل فعل يدل على وقوع حدث بعد زمانك، ويعرف بإعماله في الظرف المستقبل نحو: يقعد غدا أو بعد غدٍ. وبدخول حرفي التنفيس عليه نحو سيقوم وسوف يقوم، ولام الأمر والدعاء ونونا التوكيد الثقيلة والخفيفة ولا في النهي، والنواصب كلها إلا الملغاة وأدوات الشرط إلاّ لو. واعلم: أنّ الماضي ينقسم إلى ماض في اللفظ والمعنى كما مرّ في المثال آنفاً، وإلى ماض في اللفظ دون المعنى. وهو المصروف بقرائن الشرط كلها إلى الإستقبال إلاّ لو ولما الظرفية نحو: إنْ قام زيد قمت.

= الجاهلين الثلاثة المقدمين على سائر الشعراء بالإتفاق، من أصحاب المعلقات، وصاحب الحوليات. توفي قبل البعثة بسنة واحدة. انظر ترجمته: طبقات الشعراء ٢٥، الخزانة ١/٣٧٥، بلوغ الأرب ٢/٢٧٧، الأغاني ١٠/٢٩٨ ــ ٣٢٣.

(١) القائل: زهير بن ابي سلمى. انظر المعلقة.
الشاهد: ليس في هذا البيت شاهد نحوي، فقد أتي الشارح بهذا البيت لتدليل على أن الأفعال ثلاثة أقسام: ماض وهو ماعبر عنه الشاعر بقوله (أمس) وحاضر وهو ماعبر عنه بقوله «اليوم» ومستقبل وهو ما عَبّر عنه بقوله «غد». انظر شرح الأجرومية ص ٧١ تحقيقنا/ رسالة ماجستير. وجمهرة أشعار العرب ص ٥١، شرح القصائد الطوال ٢٨٩، شرح القصائد التسع المشهورات ١/٣٥٥. شرح القصائد العشر ٦٦، ديوانه ٢٩.

وماضي في المعنى دون اللفظ وهو المجزوم بلم ولما نحو لم يَقُمْ ولما يَقُمْ.

٩٣ ــ والحَالُ لا لَفْظَ لَهُ بِهِ آنْفَرَدْ لٰكِنّ لفظَ الحَالِ والآتي آتّحَدْ

الماضي له صيغة لايشاركه فيها غيره كفَعَلَ مطلقا وفَعْلَلَ نحو ذَهَبَ وعَلَّمَ وضَرُفَ ودحرج. وأمّا الحال فليس له صيغة تختص به، لأنّ يَفْعَل وهو لفظ المضارع، مشترك بينه وبين المستقبل عند تجرد القرائن، لأنّ معنى الإشتراك وضع اللفظ الواحد لمعان متعددة علي السَّويَّة، وهو موجود في المضارع لإطلاقه على الحال والإستقبال إطلاق العين على مسمياتها. وقيل: إنّ صيغة يَفْعَلُ حقيقة في الحال، مجاز في الإستقبال، لأنّ الأصل في الخبر أنْ يكون مطابقاً للمخبر عنه، ولأنَّ مِنْ المناسبة أن نجعل له صيغة تختص به كما لقسيميه. وقيل إنها حقيقة في الاستقبال، مجاز في الحال على العكس. أما لِمَا في الحال من الخلاف: لأنَّ منهم من لايثبتُهُ كما مَرَّ، وإمّا لأنّه على تقدير ثبوته سريع الزوال. والمستقبل ممتد الزمان فهو أولى بأن يجعل حقيقة فيه.

٩٤ ــ وإنَّمـا صِيْـغَ للاسْتِقْبَـالِ الأمْرُ كَآضْرِب وَهْوَ غَيْرُ حَالِ

المستقبل له لفظان: أحدهما صيغة يَفْعَلُ إذا عملت في الظرف المستقبل أو اقترن بها مايُخَلِّصُها له، وهي غير مختصة كما تبين. وثانيهما صيغة الأمر للفاعل المخاطب مطلقا وهي مختصة به نحو: اضرب وضارب ودَحْرِج وأَكْرِم والْزِم لأن الأمر طلب إيجاد الفعل، فلا بد وأن يكون غير موجود، وإلا لكان تحصيلاً للحاصل. وأما قول السّيد لِعَبْدِهِ: كُلْ وهو يأكل ونحوه فإنما يراد به الأزدياد في الأكل وهو مستقبل. أو أنَّه دَلّ على الحال بقرينة فلا يرد نقضا. وقوله: وهو غير حال، معناه أنّ هذه الصيغة ليست مشتركة بين الحال والاستقبال كما كانت صيغة المضارع.

٩٥ ــ وَآبْنِ عَلَى الفَتْحِ المُضيّ حَتّى يَأْتِي الضَّمِيْرُ نحو قُمْتُ قُمْتَا

الماضي مبني على الفتح إمّا لفظا نحو قام وقعد وأكرم واستخرج ودحرج. أو

تقديرا نحو رمى وغزا. أما بناؤه فلأنّه الأصل في الأفعال كما تقدم. وعلى حركة تفضيلا له على فعل الأمر لوقوعه موقع المضارع. وهو بعد حرف الشرط نحو: إنْ قُمْتَ قُمْتُ. وصفة نحو: مرت برجل أكرم زيدا. وخبرا نحو: زيد قام. وصلة: نحو جاءني الذي قام. وحالا نحو: جاء زيد قد قام أبوه. ولاشيء من الأمر يقع في هذه المواطن إلاّ على تأويل. فإنْ قيل: فلم حكم في هذه المواضيع بأنه واقع موقع المضارع ومنها ماهو للإسم، قيل: لبُعْدِ مناسبته للإسم. بدليل عدم إعرابه وامتناع دخول لام الابتداء عليه، وفتح طلبا للخفة لأن الفتحة أقرب إلى السكون. ألاتراهم قلبوا الهمزة المفتوحة المضموم ماقبلها واوا نحو جؤن، كقلب الساكنة نحو جونة وكذلك إذا انكسر ماقبلها نحو مئر كقلبها في بير، ولأن منه مالامه ياء نحو رَضِيَ. فلو ضُمَّ أو كسر لثَقُل جدا للزوم الحركة. وقيل بني على الفتح لأن واو الضمير قد تحذف في بعض اللغات وتبقي الضمة دالة عليها كقوله:

وَلَوْ أَنَّ الأَطِبَّاءَ كَانُ حَوْلِي وَكَـانَ مَع الأَطِبَّـاءِ الأُسَاةُ[1]

فلو بني على الضم لالتبس فعل الواحد بفعل الجماعة في هذه اللغة، ومنع من الكسرة لأنها أُختُ الضمة فتعين الفتح وهو ضعيف. أما أولا: فلأن هذه اللغة نادرة جدا. وأمّا ثانيا فلأن الحذف لايكون إلا مع دلالة القرائن، فلا يحصل لبس. وقال الفراء[2]: بني ضرب على الفتح حملا على ضَرْباً لامتناع أن يكون

---

(١) القائل: غير معروف وهو من الوافر ويروي العجز بروايتين: وكان مع الأطباء شفاة، وكان مع الأطباء السقاة.
الشاهد في قوله: «كانُ حولي» فإن أصلها كانوا حولي بواو الجماعة التي تعود إلى الأطباء فحذف الشاعر الواو واكتفى بالضمة للدلالة عليها، وقد استشهد به كل من الإنصاف ٣٨٥، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ١٤٧شرح المفصل لابن يعيش ٥/٧، مجالس ثعلب ١٠٩، الخزانة ٣٨٥، شواهد العيني ٥٥١/٤، همع الهوامع ٥٨/١، الدرر اللوامع ٣٣/١.

(٢) هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمي، إمام العربية أبو زكريا المعروف بالفراء. وقيل =

ماقبل الألف غير مفتوح وهو ضعيف أيضا، لأن حمل فِعْل الواحد الذي هو الأصل على فعل الاثنين الفرع. وتبين منه ضعف قول ابن الدهان في الغرّة حيث حمل ضرب في الفتح على ضَرَبَتْ. وأما إسكانه في قوله:

إنَّمَا شِعْرِيَ شَهْدٌ قَدْ خُلِطْ بالجُلْجُلَانِ(١)

فإما تنبيها على الأصل أو حملا للضمير المستكن فيه على البارز. وقوله: حتى يأتي الضمير يريد أنه إذا اتصل بالماضي ضمير مرفوع بارز متحرك سكن لامه كراهة لاجتماع أربع متحركات لوازم، فيما هو كالكلمة الواحدة لِتَنَزُّل الفاعل منزلة الجزء من الفعل وذلك ثمانية ضمائر: اثنان للمتكلم، وخمسة للمخاطب وواحد لجماعة الإناث من الغائب نحو: ضَرَبْتُ وضَرَبْنَا، وَضَرَبْتِ وضَرَبْتُمَا وضَرَبْتُمْ وضَرَبْتُنَّ وضَرَبْنَ. وآعْلَم: أنَّه إذا اتصل به الواو ضُمَّ ماقبلها نحو ضربُوا ورَضُوا لِيُدلّ على شدة امتزاج الفعل بالفاعل إلا مافي آخره ألف فإنه يفتح ليدل

= له الفراء لأنه كان يفري الكلام، كان أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي، أخذ عنه واعتمد عليه، وأخذ عن يونس. من مصنفاته: معاني القرآن، البهاء فيما تلحن فيه العامة، اللغات، المصادر في القرآن، المقصور والممدود، فعل وأفعل، المذكر والمؤنث. توفي عام ٢٠٧ هـ. (انظر: الوفيات ١٧٦/٦، انباة الرواة ١/٤، بغية الوعاة ٣٣٣/٢).

(١) القائل: غير معروف، وكمال البيت كالتالي:

ضحك النـــاس وقالـــوا
شعـــر وضاح اليمانـــي
إنمـــا شعـــري قيـــد
قد خلـــط بجلجـــلان

وماورد هنا أفضل. الشاهد في قوله: «خلط» حيث أسكن اللام تنبيها على الأصل وحملا للضمير المستكن فيه على البارز. والمفروض أن يكون مبنياً على الفتح. فخُلط أصله: قد خَلَطْتُهُ وقد ذكره كل من: العقد الفريد ١٣/٣. وقد رواه برواية اخرى:

عجب الناس وقالوا... واللسان ١٣٠/١٣ (جلل) ونسبة لوضاح وروايته.
انما شعري ملح قد خلط بجلجلان.
والجلجلان: حب كالكزبرة. أنظر أيضا: ارتشاف الضرب ١١٣٨.

على الألف المحذوفة. وفي التنزيل ﴿دَعَواْ هُنَالِكَ ثُبُوراً﴾ [(١)].

٩٦ ــ وَالأَمْرُ كَاضْرِبْ بالسُّكُونِ يُبْنَى وَاحْذِفْ عَلِيْلًا كَامضِ واغْزُ واغْنا

فعل الأمر للمخاطب الفاعل إن كان آخره حرفا صحيحا بني على السكون نحو: اضرب وانطلق واكرم، لأنه الأصل في البناء. وإن كان معتلا حذف منه حرف العلة مطلقا كامض واغزوا واغن، لأنهم لما حملوا المجزوم الصحيح على الأمر فسكنوه، حملوا فعل الأمر المعتل في الحذف على المعتل في الجزم. وذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم بلام مقدرة. أما القائل بالبناء فاحتج بأمرين: أحدهما أن الأصل في الأفعال البناء. واعرابها إنما هو شرط وجود حرف المضارعة في أولها، والشرط منتف ها هنا فيجب انتفاء المشروط. الثاني: أنه لو لم يكن مبنيا لما بني ماوقع موقعه من الأسماء نحو: صهٍ ونَزَالِ وكلاهما ضعيف . أما الأول فلأن الشرط منتف لفظا لاتقدير. ولأن الخصم لايسلم أنّ إعراب المضارع بالمشابهة. وأما الثاني فلأن أسماء الأفعال بنيت لتضمنها معنى لام الأمر كما ذكره ابو الفتح[(٢)] في التمام[(٣)] واختاره. واحتج القائل بالإعراب بأمرين: أحدهما: القياس وهو أنه تحذف حروف العلة والنون من الأمثلة الخمسة منه كما تحذف في الجزم.

الثاني: أنه قد جاء الجزم باللام محذوفة كقوله:

---

(١) سورة الفرقـان آية ١٣.

(٢) أنظر: سيبويه ٤/١، المقتضب ٣/٢، ٤٤، ٨١/٤، الإنصاف ٤، ٥، شرح المفصل ٦١/٧، المرتجل ١٢٤، ١٢٥.

(٣) التمام: هو تفسير ما أغفله السكّري من أشعار الهذليين ويبلغ على حسب مايذكر المؤلف أن حجمه خمسمائة ورقة وقد ورد ذكر هذا الكتاب بطرق متعددة. فقد ذكره ابن جني في كتابه الخصائص مرة بعنوان: (كتابنا في شعر هذيل) الخصائص ١٢٤/١، وبعنوان: (كتابي في ديوان هذيل) الخصائص ١٥١/١، وورد ذكره في الخزانة ١٥٣/٣ باسم (التمام) الذي ذكره الشارح هنا. ولم أعثر على هذا الكتاب. وانظر الخصائص ٦١/١.

مُحَمَّدُ تُفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ   إِذَا مَاخِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالَا[1]

والجواب عن الأول أَنَّ هذه الحروف لما حذفها الجازم الظاهر لتنزلها منزلةَ الحركات، حمل الأمر في الحذف على الجزم كما تقدم. وعن الثاني أن تفد: خبر يراد به معنى الدعاء. وإنما حذفت للضرورة. والحق أنَّ الجازم أَضْعَف من الجار، والجار حذفه نادر. فالجازم أولى. وعلى تقدير التساوي فالحذف غير مطرد

واعلم: أنّ فعل الامر مبني إذا أُسند إلى الفاعل المخاطب مطلقا، لأن اللام لاتثبت معه اختصارا، لكثرة استعمال الأمر للمواجهة. وأما إذا أسند إلى الغائب المتكلم أو كان مبنيا للمفعول فهو معرب مجزوم مطلقا واللام لازمة. وأمّا قوله تعالى: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْيفَرْحُوا﴾[2] فيمن قرأ بالتاء فإنما أثبت اللام مع المواجهة وأعربه للدلالة على أن أمر الباري يعم الحاضرين والغائبين. وقول الشاعر:

لِتَقُمْ أَنْتَ يابْنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ   لِتَقْضِي حَوَائِجَ المُسْلِمِيْنَا[3]

(١) القائل: اختلف النحاة في نسبة هذا البيت. فنسبه الرضي في باب فعل الأمر ٢/٢٤٩ إلى حسان بن ثابت، وليس في ديوانه، ونسبه ابن هشام في الشذور إلى أبي طالب. ونسبه البغدادي للأعشى.

الشاهد في قوله: (تفد) فعل مضارع لم يتقدمه في اللفظ ناصب أو جازم، وجاء على صورة المجزوم، لذلك خرجه العلماء على أنه مجزوم بلام الأمر المحذوفة تقديره «لتفد». وقد أباح سيبويه ذلك. أما الأعلم فقد اعتبرها من أقبح الضرورات، لأن الجازم أضعف من الجار، وحرف الجر لايضمر. وقد استشهد به كل من سيبويه ١/٤٠٨، المقتضب ٢/١٣٢، آمالي ابن الشجري ١/٣٧٥، الإنصاف ٥٣٠، شرح المفصل لابن يعيش ٧/٢٥، ٩/٢٤، المقرب ١/٢٧٢، الخزانة ٣/٦٢٩، الشذور ٢١١، المغني ٢٢٤، ٦٤١، شواهد العيني ٤/٤١٨، شرح التصريح ٢/١٩٤، الهمع ٢/٥٥، الدرر ٢/٧١، الأشموني ٤/٥، أسرار العربية ١٢٥.

(٢) سورة يونس آية ٥٨.

(٣) القائل: غير معروف.

الشاهد في قوله: «لتقم» حيث أن الشاعر استعمل أمر المخاطب بالفعل المضارع المقرون بلام الأمر وهو الأصل. وقد استشهد به كل من: المغني رقم ٣٧٩، شرح التصريح ١/٥٥، ٢/٢٤٦، العقد الفريد ٥/٣٩٤، السيوطي ٢٠٥، الخزانة ٣/٦٢٠، الإنصاف ٥٢٥.

شاذ لا يُعَرَّجُ عليه. والمصنف لما مثل بقوله كاضرب اكتفى به من التقييد المذكور.

٩٧ ــ والمُبْهَمُ المُعْرَبُ للتَّشْبِيــــه بالإسْمِ حرفٌ من أَنَيْتُ فيهِ

لما ذكر أحكام الماضي والأمر في البناء إذ هو الأصل في الفعل، أخذ يبين أحكام المعرب منه وهو المضارع. ويقال له المبهم لكونه مشتركا، وهو اختيار المصنف بدليل إطلاقه عليه وقد تقدم وجه مشابهته للإسم. وهو كل فعل فيه أي في أوله إحدى الزوائد الأربع آلدالة على آلتكلم وآلخطاب وآلغيبة، وتجمعها كلمة أنيت، وهي الهمزة والنون والياء والتاء، وتسمى حروف المضارعة. وقد آحترز بزيادتها في أوله عن زيادتها في آلفعل غير أوّله وحينئذ لايقال له مضارع. وبالتكلم عن الهمزة في أكرم، وبالخطاب عن التاء في تكلم، فإنهما لايدلان على التلكم والخطاب.

٩٨ ــ نحو أَنَا أَضْرِبُ ونَحْنُ نَضْرِبُ وأَنْتَ تَضْرِبُ وزَيْدٌ يَضْرِبُ

ألهمزة للمتكلم مطلقا نحو أنا أضرب. والنون للمتكلم مطلقا إذا كان معه غيره في الإخبار نحو نحن نضرب وللواحد المعظم لقيامه مقام الجمع. وفي التنزيل: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ﴾(١). والتاء للمخاطب مطلقا نحو: تَضْرِبُ أَنْتَ. وللغائبة نحو: هِنْدُ تَقُوم، وللغائبتين نحو: الهندان تقومان. وفي التنزيل ﴿وَوَجَدَ مِنْ دُوْنَهِم آمْرأَتَيْنِ تَذُوْدَانِ﴾(٢) ولا تستعمل في الغائبات. وحكي في الكشاف(٣): ﴿ تَكَادُ السَّمٰواَتُ يَتَفَطَّرْنَ﴾(٤) بالتاء والياء للغائب المذكر وتثنيته وجمعه نحو زيد يقوم، والزيدان يقومان والزيدون يقومون. ولجمع الغائبات: الهندات يقمن. وإنما زيدت هذه الأحرف للدلالة على الفاعل وعلى الزنة التي

(١) سورة يوسف آية ٣، سورة الكهف آية ١٣.

(٢) سورة القصص آية ٢٢.

(٣) تفسير للقرآن الكريم للزمخشري ركز فيه على الجانب اللغوي، مع اظهار الفكر المعتزلي.

(٤) سورة مريم آية ٩٠

تضارع بها الإسم. وخصت الزيادة بها دون غيرها من الحروف، لأن أُولى مازيد حروف المد واللين، لامتناع خلو الكلام عنها وعن أبعاضها التي هي الحركات، لأن الألف تتقدر زيادتها أولا لسكونها. فعدل عنها إلى الهمزة، لأنها من مخرجها، ولأنها تبدل من الألف، وتبدل الألف منها. والواو لو زيدت أولا لأدى إلى اجتماع ثلاث واوات عند دخول حرف العطف على فعل فاؤه واو وهو مستهجن، فأُبدل منها التاء كما أُبدلت من تراب وتجاه. وأما الياء فزيدت لعدم المانع من الزيادة. وأما النون فزيادتها لأنها أشبهت حروف المد واللين من وجوه: أحدها أن فيها غُنَّة كالمد. وثانيها أنها تكون علامة للرفع في الأمثلة الخمسة كما أن الألف والواو علامة الرفع في التثنية والجمع. وثالثها: أن النون تكون ضميرا لجمع المؤنث. كما أن الواو ضمير لجمع المذكر. وجعلت الهمزة للمتكلم، لأنه أول والهمزة أول المخارج. والنون للجمع والواحد المعظم القائم مقام الجمع، لأنها تكون للجماعة في نحو فَعَلْنَ ولمشابهتها الواو التي هي ضمير الجمع كما تقدم. والتاء للمخاطب مطلقا وللغائبة والغائبتين. لأنها تكون للمخاطب نحو أنت قمت، وللغائبة نحو هند قامت، وللغائبتين نحو الهندان قامتا، والياء للغائب وللغائبين لأنها لخفائها تناسب حال الغائب. وقيل: إنها اختصت بهذه الحروف لأنها أبعاض الضمائر الموضوعة لما دلت عليه هذه الحروف فالهمزة مأخوذة من أنا، والنون من نحن، والتاء من أنت، والياء من هي. ولم تؤخذ الواو من هو. وان كان الأصل لكونه مذكرا للمانع المذكور.

٩٩ ــ هَذَا خُصُوصاً مُعْرَبٌ مُرْتَفِعٌ وآجْزِمْهُ وآنْصِبْهُ بِمَا سَتَسْمَعُ

اعلم أنه ليس في الأفعال مايعرب إلا المبهم وهو معنى قوله: هذا خصوصا مُعْرَبٌ مرتفع ــ أي المبهم أخصه خصوصا. فخصوصاً: منصوب لأنه مصدر. وفعله محذوف. ومعرب خبر عن هذا. وقد مر الكلام في أن إعرابه عند البصريين استحساني لمناسبته الإسم. وعند الكوفيين بالأصالة لا بالشبه، وإعرابه رفع وجزم ونصب. أما الرفع ففي عامله أقوال: أحدها: للبصريين وهو أنه

يرتفع لوقوعه موقع الإسم مطلقا نحو جاءني رجل يكتب، ورأيت رجلا يكتب، ومررت برجل يكتب. لأن علة الرفع لما كانت هي الوقوع، لم يعتبر اختلاف العامل لأنه لا تأثير له في الفعل، وكذلك لو قلت يكتب زيد لرفعته، لأنه واقع موقع أخوك زيد لأن المتكلم له الخيار إنْ شاء صدر كلامه باسم، وإن شاء بفعل. فإن قيل: فقد يرتفع إذا وقع صلة، وبعد السين وسوف، وليست من مواضع الإسم. وفي أول الكلام نحو يقوم الزيدان. ولايقال: قائم الزيدان علي الاصح. أُجيب بأنه لما ثبت له الرفع في الأغلب الأعم حُمِلَ عليه الأقَلُّ، فَعِلَّةُ الرفع مطردة لا منعكسة. وأما وقوعه خبرا لكاد وأخواتها نحو: كاد زيد يقوم. فلوقوعه موقع الإسم في الأصل. ولذلك حكم عليه بأن محله النصب. وثانيها: للفراء. وهو أنه آرتفع لتجرده عن ناصب وجازم لدوران الرفع مع التجرد عنهما وجودا وعدما وهو ضعيف، لاحتمال أنْ يكون التجرد شرطا، فيدور الرفع معه. والمقتضي له أمر وراء ذلك. وثالثها: للكسائي[1] وهو انه آرتفع بحرف المضارعة لأن الفعل قبل وجوده كان مبنيا، وبعده صار معربا مرفوعا، ولابُدَّ له من عامل وليس إلاّ حرف المضارعة، وهو أيضا ضعيف لوجهين. أحدهما: أن حرف المضارعة لما اتصل به صار جزءا من المضارع، بدليل اختلاف معناه بحذفه، وجزء الشيء لايعمل فيه. الثاني: أنّه لو كان عاملاً وهو لفظى، لما صح دخول

(١) يقول في ذلك: أبو البقاء العكبري في اللباب ص ٤٥١:
«ومذهب الكسائي فاسد فيتعين التعليل. واستنتج الكسائي بأن الفعل قبل حرف المضارعة مبني وبعد وجوده وحده مرفوع، والرفع عمل لابد له من عامل، ولم يحدث سوى الحرف فوجب أن يضاف العمل إليه، وإنما بطل عمله بعامل آخر لأنه أقوى منه، كما أن الشرطية يبطل عملها بلم. ويذكر ابن الأنباري في أسرار العربية ص ٢٩ ذلك فيقول: فأما قول الكسائي فظاهر الفساد لأنه لو كان الزائد هو الموجب للرفع لوجب ألا يجوز نصب الفعل ولا جزمه مع وجوده لأن عامل النصب والجزم لايدخل على عامل الرفع، فلما و جب نصبه بدخول النواصب وجزمه بدخول الجوازم دل على أن الزائد ليس هو العامل انتهى. وانظر الإنصاف ٣١٩/٢، أسرار العربية ٢٨ ـــ ٢٩، شرح الرضي ٢٥٦/٢، اللباب ص ٤٥٠.

الناصب والجازم عليه لامتناع اجتماع عاملين مختلفين على معمول واحد، وهو ظاهر البطلان. فإن قيل: فإذا دخل على حرف المضارعة عامل بطل عمله لقوة الطاري وضعفه، كما أن حرف الشرط وهو أن يبطل عمله مع لم. أجيب بالفارق: فإن حرف الشرط بطل عمله بما بعده، بخلاف حرف المضارعة، فإن العامل قبله. وقيل: ارتفع لمضارعته الإسم، واستحق الإعراب لوقوعه موقع الإسم.

(جزم الفعل المضارع ـ لفعل واحد)

١٠٠ ـ فَجَزْمُهُ بِلَمْ ولَمَّاً وألَمْ ... ولامِ أَمْرٍ وبِلَا النَّهْي آنْجَزَمْ

الجزم في الأصل عبارة عن القطع[1]، ومنه: الأمر الجازم. وفي الإصطلاح: عبارة عن حذف حركة أو حرف من حروف العلة، أو ماشبه به بعامل. وهو مشبه بالدواء، لأنه إن صادفَ فضلة وهي الحركة حذفها، وإلا قطع بعض أجزاء الفعل كما أن الدواء كذلك. وحروفه خمسة وهي قسمان: جازم لفعل واحد، وجازم لفعلين. فالجازم لفعل واحد أربعة: لم ولمّا ولام الامر ولا. في النهي امّا لم فلنفي الماضي مطلقا، لأنها تقلب معنى المضارع إلى المضي بدليل جواز لم يقم زيد أمس. وقيل تقلب لفظ الماضي الى المضارع دون معناه، والأول هو الأعرف. وتأتي بمعنى أن الناصبة كقوله تعالي: ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ﴾[2] فيمن قرأ بالفتح. وأما لما فتشارك لم في النفي والقلب وتفارقهما من أربعة أوجه. أحدها: أنّ لم لنفي الماضي مطلقا أي بغير قد، ولما لنفي الماضي المقترن بقد. فاذا قيل قام زيد، فنفيه: لم يقم زيد. وإذا قيل: قد قام زيد، فنفيه: لما يقم زيد. وثانيها: أنَّ لم مفردة، ولمّا مركبة، لأن أصلها لم، زيدت عليها ماالنافية لتكون دالة على

(١) انظر هذا المعنى في اللسان (جزم) والمعجم الوسيط ١/١٢٠.

(٢) سورة الشرح آية ١.

زيادة المعنى وفيه نظر لجواز أن تكون الصيغة بكمالها تدل على المعنى المقصود. وثالثها: أنه قد يحذف الفعل بعد لما. ويكتفي بها في الجواب اختصارا. فإذا قيل: أقد قام زيد؟ قلت: جئت ولمّا أي: ولما يقم. كما يحذف بعد قد في قوله

.... **وكأن قد**(١)

لاشتراكهما في التقابل بأحد طرفي النقيض. وأما لم فلا يحذف الفعل بعدها إلا في الضرورة كقوله:

أَجْلَحَ لَمْ يَشْمَطْ وَقَدْ كَادَ وَلَمْ(٢)

وقول الآخر:

---

(١) القائل: النابغة الذبياني وهو من ا لكامل. وهو زياد بن معاوية وهو شاعر مفلق، كان ممن يجالس النعمان بن المنذر وينادمه، وكان عنده بمكانة، وسمي بالنابغة لأنه لم يقل شعراً حتى صار رجلا وساد قومه فلم يفجأهم إلا وقد نبغ عليهم بالشعر بعدما كبر فسمي بالنابغة. وقد قال هذه القصيدة في المتجردة امرأة النعمان. وأولها:

من آل ميـــة رائـــح أو مغتـــد
عجـــلان ذا زاد وغيـــر مزود

وتمام البيت:

أَفِـــدَ التَّرَحُّـــلُ غَيْـــرَ أَنَّ رِكَابَنَـــا
لَمَّـــا تَزُلْ بِرِحَالِنَـــا وَكَـــأَنْ قَدِ

الشاهد في قوله: « وكأن قد» حيث حذف الشاعر الفعل بعد قد وهذا جائز ومستعمل في العربية. وقد استشهد به كل من: الخصائص ٣٦١/٢، ١٣١/٣، ابن يعيش في شرح المفصل ٥/٨، ١١٠، ١٤٨، ١٨/٩، ٥٢، الخزانة ٢٣٢/٣، ٧٢٦، ٣٦٢/٤، ٥٠٥، المغني ١٧١، ٣٤٢، شواهد العيني ٨٠/١، ٣١٤/٢، شرح التصريح ٢٦/١، الهمع ١٤٣/١، الدرر ١٢١/١، الأشموني ٣١/١، ديوانه ٢٧.

(٢) القائل غير معروف، وهو من الرجز. وقبله:

يارُبَّ شَيْـــخٍ من لكيـــذ ذِي غَنَـــمْ
في كَفِّـــهِ زَيْـــغٌ وفـــي فِيـــه فَقَـــمْ

الشاهد في قوله: «ولم» حيث استشهد به الشارح للتفريق بين لم ولما، وأن من خصائص لم

.... إنْ وَصَلْتَ وإنْ لَمِ[1]

أي لم يصل. ورابعها: أنّ لمّا تفيد اتصال النفي إلى زمن الإخبار لأنه إذا قيل: ندم إبليس| ولما ينفعه الندم، أفاد أن عدم النفي مستمر إلى وقت الإخبار بخلاف لم. فإن النفي بها منقطع. فإذا قيل: نَدِم آدم ولم ينفعه الندم، أفاد أن عدم النفع إنما هو عقيب الندم، وقيل إن اختصاص لما بذلك من جهة المعني كما في الصورة المتمثل بها. وإنما عملا الجزم أعني لم ولما حملا لهما على حرف الشرط لمشاركتهما له في نقل الفعل من زمان إلى زمان لأنهما ينقلانه إلى الماضي وحرف الشرط إلى المستقبل، ولأنهما لما نقلا معنى المضارع إلى الماضي ازداد ثقلا بقلب معناه على كونه فعلا فخفف بالحذف. وتدخل عليهما همزة الإستفهام، ومعناها معهما التقرير. وفي التنزيل ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُم﴾[2] ويتوسط بينهما وبين الهمزة واو العطف وفاؤه وفي التنزيل، ﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُمْ﴾[3] ﴿أَفَلَمْ يَسِيْرُوا فِي الأَرْضِ﴾[4] وإذا دخل حرف الشرط علي لم أبطل نقلها إلى

= أنه قد يحذف مجزومها للضرورة فحذف الفعل هنا وتقديره ولم يشمط. وقد استشهد به: شرح المفصل لابن يعيش ١١١/٨، الخزانة ٣/ ٦٢٨

(١) القائل: ابراهيم بن علي بن محمد الهرمي من الكامل. وتمام البيت:

إحْفَظْ وَدِيعَتَكَ التي استُودِعْتَها
يَوْمَ الأعازِبِ إنْ وَصَلْتَ وإنْ لَمِ

الشاهد في قوله: «وإن لم» حيث حذف بعدها الفعل الذي دخلت عليه للضرورة. والتقدير هنا: وإن لم تصل. واستودع: مبني للمجهول:، والتاء: نائب فاعل، وهي المفعول الأول والهاء مفعول ثاني. وقد استشهد به كل من: الخزانة ٣٢٨/٣، المغني ٢٨٠، شواهد العيني ٤٤٣/٤، شرح التصريح ٢٤٧/٢، الهمع ٥٦/٢، الدرر ٧٣/٢، الأشموني ٦/٤.

(٢) سورة يس آية ٦٠.

(٣) سورة فاطر آية ٣١.

(٤) سورة يوسف آية ١٠٩، سورة الحج آية ٤٦، سورة الروم آية ٩، سورة فاطر آية ٤٤، سورة غافر آية ٢١.

الماضي لقوة الشرط. وفي التنزيل ﴿فإنْ لَمْ تَفْعَلُوا ولن تَفْعَلُوا﴾[1] وقوله : وألم يوهم أنه قسم أخر وليس كذلك، لما بينا. وأما لام الأمر فإن كان الفعل مبنيا للمفعول لزمته مطلقا نحو: لِتَضْرِبَ يَازَيْدُ، ولتنزه علياً . وإن كان مبنيا للفاعل لزمته مع فعل المتكلم نحو لنكرم زيدا. وفي التنزيل﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾[2] ومع فعل الغائب نحو ليقم زيد. وفي التنزيل﴿لِيقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾[3]

وأما فعل المخاطب فلا يدخل عليه لما فيه من ترك الاختصار مع الاستغناء عنه كمابيناه. وانما عملت لاختصاصها بالفعل، وكان عملها الجزم حملا على صيغة الأمر للمخاطب، لأنهما لما اشتركا في معنى الأمر جعل لفظ المعرب كلفظ المبني. ولأن لام الامر نظير لام الجر، فعملت الجزم كما عملت تلك الجر. لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء. وأصل هذه اللام السكون إلا أنها حركت لامتناع الإبتداء بالساكن، وكسرت حملا على لام الجر. فإذا دخلت عليها الواو والفاء، فالأولى السكون لتوالى الحركات. وإذا تم فالأولى تحريكها لأنها لاتُعَدُّ جزءا لكثرة حروفها. وامّا لا في النهي فتدخل على فعل المخاطب مطلقا. وفي التنزيل ﴿وَلَاتَدْعُ مَعَ اللهِ﴾[4] ﴿وَلَاتُلْقُوا بِأَيْدِيْكُم﴾[5] وعلى فعل الغائب نحو: لايقم زيد. وإنما عملت لاختصاصها بالفعل، وكان عملها الجزم حملا على الأمر وآعلم: أنه لافرق بين لام الامر والدعاء والنهى من جهة اللفظ والعمل، بل الفرق من جهة المعنى، لأن طلب الفعل مطلقا. إن كان على جهة الاستعلاء فهو أمر، وإنْ كان بالعكس فهو دعاء. وإنْ كان مع التساوي فهو التماس.

---

(١) سورة البقرة آية ٢٤.
(٢) سورة العنكبوت آية ١٢.
(٣) سورة الحج آية ٢٩.
(٤) سورة القصص آية ٨٨.
(٥) سورة البقرة آية ١٩٥.

(الجازم لفعلين)

١٠١ ــ وآجْزِمْ بحرفِ الشَّرطِ وَهْو إنْ ومَـا
ضُمِّـنَ مَعْنَـاهُ فمنـه مَنْ وَمَـا

١٠٢ ــ ومنـه أيُّ وَمتـي ومَهْمَـا
وحَيْثُمـا وأَيْنَمَـاَ وإذْمَـا

١٠٣ ــ ومنـه أيَّانَـا ومنـه أنَّـي
وآجْـزِمْ جَوَابَ الشَّرْطِ إنْ لَمْ يُبْنَـي

الجازم لفعلين قسمان: حرف وهو خامس الحروف المذكورة، واسم يتضمن معناه. أما القسم الأول وهو الحرف، فإن الشرطية وحدها في الأعرف، والفعلان المتعلقان بها يسمي الأول شرطا، والثاني جزاء. لأن الشرط في اللغة هو العلامة[1]ومنه: أشراط الساعة. كان وقوع الفعل الأول علامةلوقوع الثاني. وإنما عمل حرف الشرط لاختصاصه بالفعل، وعمل الجزم. لأنه لما طال بمقتضاه للفعلين جزمهما طلبا للتخفيف، وحمل سائر أسماء الشرط عليه في العمل لأمور أحدها: أنَّه حرف وأصل المعاني للحروف. وثانيها: أنه يجوز حذف الفعل معه، وبقاء معموله جوازا مطردا. وفي التنزيل: ﴿إن آمْرُءٌ هَلَكَ﴾[2] ﴿وإنْ أَحَدٌ من المُشْرِكِينَ آسْتَجَارَكَ﴾[3]وقال الشاعر:

.... إنْ ظَالِماً أبدًا وإنْ مَظْلُوما[4]

---

(١) انظر هذا المعنى في المعجم الوسيط ١/٤٧٩.

(٢) سورة النساء آية ١٧٦.

(٣) سورة التوبة التوبة ٦.

(٤) القائل: ليلى الأخيلية من الكامل. وتمام البيت:

لاتَقْرَبَـنَّ الدَّهْـرَ آل مُطَـرِّفٍ
إنْ ظَالِمـاً أَبَـدًا وإنْ مَظْلُومَـا

الشاهد في قوله: «إنْ ظالما» حيث جاء ما بعد إن منصوبا على تقدير حذف الفعل. والتقدير: =

ولايحذف مع غيره إلاّ في الضرورة. كقوله:

صَعْدَةٌ نابِتَــةٌ في حَائِــرٍ أَيْنَمَا الرِّيحُ تُميِّلْهَا تَمِلْ(١)

وثالثها: أَنَّ االشَّرْطَ بها يعم ما كان عينا أو زمانا أو مكانا. وآعلم أَنَّ الشرط لايكون إلا فيما يمكن وُقُوعُهُ وعدم وقوعه لأنَّه عبارة عن تعليق وقوع أحد الجائزين أو عدمه بوقوع الآخر أو عدمه فلا يجوز إن طلعت الشمس زرتك. ولا إن تكلم الحجر آتك. لأن الأول واجب، والثاني ممتنع. وأما القسم الثاني من الجازم لفعلين فضربان: اسم وظرف. والظرف زماني ومكاني. فالإسم: مَنْ وَمَا ومهما وأي وكيف. والزماني: متي وإيان وإذما على رأي، وإذا في أحد وجهيها. والمكاني: أين [وأنى](٢) وحيثما فهذه كلها مبنية إلا أيّا. أما بناؤها فلتضمنها معنى حرف الشرط وما حرك منها هربا من التقاء ساكنين. وفائدة وضعها الإيجاز والإختصار لما فيها من العموم لذوي العلم والأمكنة والأزمنة وغيرها. ألا

= إن كنت ظالما. والمعنى: تمدح الشاعرة قومها لاتقربنهم ظالما فإنك لاتستطيعهم ولا مظلوما منهم طلبا للإنتصار منهم، فإنك تعجز عن مقاومتهم لعزتهم وقوتهم. وقد استشهد به كل من: سيبويه ١٣٢/١، آمالي القالي ٢٤٨/١، آمالي ابن الشجري ٤٣١/١، ٣٤٧/٢، شواهد العين ٤٧/٢٢، ٨٧، التصريح ١٩٣/١، الهمع ١٢١/١، الدرر ٩٠/١، حماسة ا لبحتري ١٦٠٩، ديوانها ١٠٩.

(١) القائل: كعب بن جعيل بن قمير ــ بضم القاف ــ ابن عجرة أحد بني تغلب بن وائل. وهو شاعر اسلامي كان في عهد معاوية بن أبي سفيان وهو من الرمل.
الشاهد في قوله: «اينما الريح تميلها » حيث وقع اسم مرفوع بعد أداة الشرط ووقع بعد هذا الإسم المرفوع فعل مضارع مجزوم للضرورة. وقد خرج النحاة ذلك على أن الإسم المرفوع فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل المتأخر وهو فعل الشرط وسبب ذلك أن أدوات الشرط تختص بالأفعال، ولا يجوز أن تليها الأسماء المرفوعة على الإبتداء. فإن وليها اسم مرفوع، فإن كانت الأداة «أن» والفعل المتأخر ماضيا جاز ذلك...
وقد استشهد به كل من: سيبويه ٤٥٨/١، الخزانة ٤٥٧/١، ٦٤٠/٣، ابن عقيل رقم ٣٣٦، شواهد العيني ٤٣٤/٤، ٥٧١، المقتضب ٧٥/٢، أمالي ابن الشجري ٣٣٢/١، الإنصاف ٦١٨، ابن يعيش في مفصله ١٠/٩، الهمع ٥٩/٢، الدرر ٧٦/٢، الأشمونى ١٠/٤.

(٢) هكذا في (ق) وفي الاصل (أنا).

ترى أنّك لو قلت: إن يقم زيدا أو خالد أو بكر قمت لطال الكلام. فإذا قلت: من يقم أقم معه، حصل العموم مع الإختصار، وكذلك سائرها. وإما إعراب أيّ فللتنبيه على أنَّ الأصل في هذه الأسماء الإعراب كالقود واستحوذ. وقيل إعربتا لملازمتها الإضافة إلى المفرد أو التنوين إن لم تضف. أما من فلمن يعقل وفي التنزيل ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهْ، وَمَنْ يَعْمَل مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرّاً يَرَهْ﴾[1]. وقال زهير:

.... وَمَنْ لَا يُكَرّمْ نَفْسَهُ لَايُكَرَّمِ[2]

وأما من قرأ: ﴿ فَإنَّه مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبْرْ﴾[3] باثبات الياء، فامّا لأنه أجرى المعتل مجرى الصحيح فحذف الحركة، وإما لأنّه أشبع الكسرة. وامّا ما فلما لايعقل. وفي التنزيل﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ﴾ [4] و ﴿مايَفْتَحِ اللهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾[5]. وقال طرفة:

أَرَىَ العُمْرَ كِنْزاً نَاقِصاً كُلَّ لَيْلَةٍ ... وما تُنْقِصُ الأَيّامُ والدهرُ يَنْفَدِ[6]

---

(١) سورة الزلزله آية ٧.

(٢) القائل زهير بن أبي سلمى. وتمام البيت:

ومن يغترب يحسب عدوا صديقه ... ومن لايكرم نفسه لايكرم

الشاهد في قوله: «من» حيث استعملها الشاعر هنا للعاقل. وهذا هو الأصل فيها. انظرح شرح المعلقات العشر للزورني مطبعة السعادة سنة ١٣٤٤هـ.

(٣) سورة يوسف آية ٩٠.

(٤) سورة البقرة آية ١٩٧.

(٥) سورة فاطر آية ٢.

(٦) القائل: طرفة بن العبد. ورواية الديوان:

أرى المال كنزا ناقصا كل ليلة ... وما تنقص الأيام والدهر ينفذ

الشاهد في قوله: «وماتنقص» حيث استعمل الشاعر «ما» هنا لما لايعقل. وذلك للتفريق بن ما ومن. انظر ديوان الشاعر ص ٣٢ مع شرح الأعلم الشنتمري طباعة سنة ١٩٠٠ م.

وأمامهما: فحكمها حكم مانحو : مهما تصنع أصنع. وفي التنزيل: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِه مِنْ آيةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾[١] وقال الشاعر: وَمَهْمَا يَطُلْ عَهْدُهُ يَخْلَقِ.[٢]وقد اختلف فيها فقيل: إنها حرف وأُبطل بعود الضمير عليها بما تقدم آنفا. والقائل بالإسمية فريقان: أحدهما قائل بأنها اسم مفرد بوزن فعلى لأن التركيب على خلاف الأصل. والآخر أنها مركبة ثم اختلف في أصل التركيب. فقال: الخليل[٣]: إن أصلها ما ما. الأولى الشرطية والثانية زائدة للتوكيد، فأبدل ألف الأولى هاء كراهة اجتماع المثلين. وقال الأخفش[٣] إن أصلها مَهْ للكَفّ زيدت عليها ما التي للجزاء فلفظها مركب من غير تغيير. وقد جاءت للاستفهام في قوله:

مَهْمَا لِيَ اللَّيْلَةَ مَهمَا لِيَهْ أَوْدي بِنَعْلِـيَّ وَسِرْبَالِيَـهْ[٤]

وأما أي: فبعض مما يضاف إليه كقولك: أي الرجال يأتيني أُكرمه. وأيّ حين تقدم أُكْرِمْكَ. وأيّ مكان تَجْلِسْ أَجْلِسْ. وفي التنزيل ﴿أَيًّا ماتَدْعُوا فله الأَسْمَاء الحُسْنَى﴾[٥] فأي جازمه لتدعوا. ومازائدة. وأي منصوب بتدعوا، ولايلزم منه الدور،لاختلاف جهتي عملها، لأن العامل مايتضمنه اَيّ من معنى حرف الشرط. وتدعوا عامل في أي بذاته. وآعلم: أنه إذا قال الرجل: أيُّ عبيدي ضربك فهو حُرّ. فضربه الجميع لزمه عتقهم، لعموم الفعل بعموم فاعله، لأن الفاعل،

---

(١) سورة الأعراف آية ١٣٢.

(٢) لم أعثر على قائله أو تمام البيت.

(٣) انظر سيبويه ٤٢٣/١، المقتضب ٤٨/٢.

(٤) القائل: عمر بن ملقط من السريع، وهو قصيدة له رواها أبو زيد في نوادره.
الشاهد قي قوله: «مهما» فقد جاءت للإستفهام في هذا البيت، واختلف العلماء في أصلها. فقال الأخفش إن أصلها مه زيدت علها ما التي للجزاء فهي مركبة. وقال الخليل إن أصلها ماما فقلب الألف ها. وقد استشهد به كل من: نوادر أبي زيد ٦٢، ابن يعيش في شرح المفصل ٤٤/٧، الخزانة ٦٣١/٣، المغني ١٠٨، ٣٣٢، همع الهوامع ٥٨/٢، الدرر اللوامع ٧٤/٢.

(٥) سورة الاسراء آية ١١٠.

ضمير أي، والفاعل كالجزء، فصار كالكلمة الواحدة فلم يختلفا في العموم. ولو قال: أيَّ عبيدي ضَرَبتَهُ فهو حر، فضرب الجميع، لم يلزمه إلا عتق الأول، لعدم العموم في الفعل، لأنه مستند إلى ضمير المخاطب، ولاعموم فيه. ولايقال: ضمير المفعول عام لعوده على أي فيلزمه في الجمع كما في الصورة الأولى لأنا نقول: لما كان المفعول في حكم المنفصل، وليس كالجزء، لم يلزم من عمومه عموم الفعل. وأما كيف فلا يجازي بها، لامتناع كون الإنسان على حالة تكون لغيره، ولذلك لم يذكرها المصنف. وأجازه الكوفيون تمسكا بقولهم: كيف تَصْنَعُ أَصْنَعُ، برفع الفعلين معا. إذ المعنى في الرفع والجزم واحد. والجواب بعد تسليم صحة وروده أنّ جوازه لأن المراد منه تخصيص حال معلومة بقرينة تميزها، بخلاف الجزم، فإنه يقتضي عموم الأوقات. فلا يصح معه التخصيص مطلقا. وقيل: كيف نصب على الحال من ضمير اصنع الأخير، ويصنع الأول في موضع نصب وصفا لكيف. وأما متي : فيُجَازي بها مجردة عن ما، وغير مجردة. فالأول كقوله:

مَتي تَأتِهِ تَعْشُو إِلَي ضَوْءِ نَارِهِ   تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرَ مَوْقِدِ(١)

والثاني كقوله:

متى مايَرىَ النَّاسُ الغَنِيّ وجارُهُ   فَقِيرٌ يقولوا عَاجِزٌ وَجَلَيْدُ(٢)

---

(١) القائل: الحطيئة من قصيدة له من الطويل.
الشاهد في قوله: «متى» حيث جزمت متى فعلين الأول: فعل الشرط «تأته» والثاني جواب الشرط «تجد» وهو مع هذا ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب بتجد. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٤٤٥/١، مجالس ثعلب ٤٦٧، المقتضب ٦٥/٢، جمل الزجاجي ٢٢٠، آمالي ابن الشجري ٢٧٨/٢، ابن يعيش في مفصله ٦٦/٢، ١٤٨/٤، شواهد العيني ٤٣٩/٤، المفصل ١٣٤، الأغاني ٦١٨/٢، الخزانه ٣٧٦/٢، الأشموني ١٠/٤، ديوانه ٢٥.

(٢) القائل: اختلف الناس في نسبة هذا البيت إلى صاحبه. فيقول البغدادي في خزانته إنه لرجل من بني قريع، وهو قريع بن عوف بن كعب بن زيد بن مناة. وأيده أبو تمام في الحماسة. وكذلك =

وتكون استفهاما عن الزمان المعين، فإنه إذا قيل متى قدمت؟ قلت يوم الجمعة. ولايجوز يوما أو وقتا. وقد تأتي بمعنى وسط قال:

.... مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ(1)

وأما إيان فنحو: إيّان تقدم أقدم. ومنه قوله:

.... فَإيّانَ مَا تَعْدِل بِهَا الدَّلْوَ تَنْزِلِ(2)

= في حماسة الأعلم. وابن جني يقول في إعراب الحماسة: انه للمعلوط بن بدر التشريعي. وفي حاشية صحاح الجوهري للمعلوط السعدي ويروي أيضا لسويد بن حذاق. وابن يعيش في مفصله يقول انه نسب لعبد الرحمن بن حسان. وفي اللسان ينسبه للمعلوط بن بدل القريعي وهو من الطويل. الشاهد في قوله: «متى ما» حيث جاءت ما زائدة وليست كافة وكأنها جزء أساسي من متى فلم تكفها عن العمل. وقد استشهد به كل من: مفصل ابن يعيش ١٠٥/٤، الخزانة ٥٣٦/١، حماسة المرزوقي ١١٤٨. اللسان (حظظ).

(١) تمام البيت:

شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثُم تَرَفَّعَتْ
مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

القائل أبو ذؤيب الهذلي يصف السحاب من الطويل.

المعنى: يدعو الشاعر لامرأة اسمها أم عمرو بالسقيا بماء سحب موصوفة بأنها شرعت من ماء البحر وأخذت ماءها من لجج خضر، ولها في تلك الحال صوت عال مرتفع. الشاهد في قوله: «متى لجج» حيث جاءت متى حرف جر فجر بها قوله لجج. وقد استشهد به كل من: الخصائص ٨٥/٢، المحتسب ١١٤/٢، ابن الشجري في أماليه ٢٧٠/٢، الخزانه ١٩٣/٣، المغنى ١٠٥، ١١١، ٣٣٥، شواهد العيني ٢٤٩/٣، ٤٢٢/٤، التصريح ٢/٢، الهمع ٣٤/٢، الدرر ٣٤/٢، الأشموني ٢٠٥/٢، الهذليين ٢٥١/١، أوضح المسالك ٢٨٧، شرح قطر الندي ١١٢.

(٢) القائل: لم أعثر على قائله وهو من الطويل. وتمام البيت

إذا النجمة الأدماء كانت بقفزة
فَإيّانَ ماتَعْدِلْ بِهِ الرِّيحُ تَنْزِلِ

ويروي البيت برواية اخرى: فايان ماتعدل به الدلو تنزل. الشاهد في قوله: «فايان ما تعدل به تنزل» حيث جاءت إيان جازمة فجزمت فعلين. الأول (تعدل) والثاني جواب (تنزل). وقد استشهد به كل من: الهمع ٦٣/٢، الدرر ٨٠/٢ الأشموني ١٠/٤.

والمجازات بها قليل. وأكثر ماتأتي استفهاما في التنزيل ﴿إِيَّانَ مُرْسَاهَا﴾[1] ﴿إِيَّان يَوْمُ الدِّيْن﴾[2] وأصلها أيّ أوان. فخففت بحذف الياء، والثانية من أي، وهمزة أو أن فاجتمعت الواو والياء وسبقت الأُولى بالسكون فقلبت الواو إلى الياء وأدغمت إحداهما في الأُخرى. وأما إذما فكقوله:

إذْ مَاأَتَيْت على الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ حَقًّا عَلَيْكَ إذاَ اَطْمَاَنَّ المَجْلِس[3]

وأصلها إذ زيدت عليها ما لتكفها عن إضافتها إلى الجملة مطلقا، ولايجازى بها إلا كذلك. وذهب سيبويه[4]: إلى أنها عند التركيب حرف، لأنها قبل التركيب كانت تدل على الزمان الماضي، من غير أن يشترط بها، وبعده تدل على المستقبل مع الإشتراط بها، فلما نقلت من مُسمّاها الأصلي، إلى مسمى آخر وجب أن يحكم بحرفيتها إلى أن يقوم دليل على الإسمية. وذهب المبرد[5]

---

(١) سورة الأعرف آية ١٨٧.

(٢) سورة النازعات آية ٤٢.

(٣) القائل: عباس بن مرداس من الكامل في غزوة حنين. وقبل هذا البيت:

يا أيها الرجل الذي تهوي به وجناء مجمرة المناسم عرمس

وبعده

ياخير من ركب المطي ومن مشى فوق التراب إذا تعد الأنفس

إنا وفينا بالذي عاهدتنا والخيل تقدع بالكماة وتفرس

الشاهد في قوله: «إذ ما» حيث أبقى حرف الذال ساكنا مع وجود ما، وبقيت على شرطيتها إذ أتى بالفاء جوابا لها في قوله: فقل له. المعنى: إنْ أتيت على الرسول ﷺ فقل له كذا. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٤٣٣/١، المقتضب ٤٧/٢، جمل الزجاجي ٢٢٢، الخصائص ١٣١/١، ١٣١/٣، ٤٣٦/٣.

(٤) الكتاب ٤٣٣/١ حيث يقول: «...ولايكون هذا من حروف الجزاء فاذا ضممت إليها ماصارت بمنزلة إنْ وماأشبهها...» وإن من الحروف وليست من الأسماء وهذا موافق لما ذكره الشارح.

(٥) انظر: المقتضب ٤٠/٢ ــ ٤٥، المغني ٨٧/١، سيبويه ٤٣٠/١ ــ ٤٣٥.

إلى أنها اسم كما كانت قبل النقل، لأن دخول ماعليها لايخرجها عن حقيقتها. وأما دلالتها على المستقبل، فلتركبها مع ما، لأن الشي يجوز أن يحصل له بالتركيب حكم لايكون حالة الإفراد. وأما إذا فلا يجوز بها إلا في الضرورة. ولذلك لم يذكرها المصنف، ومنه قول الفرزدق:

تَرَفَّعَ لي خِنْدِفٌ واللهُ يَرْفَعُ لِي ... نَاراً إِذَا خَمَدَتْ نِيْرَانُهُمْ تَقِدُ[1]

وإنما لم يجزم بها في الإختيار، لأنها موضوعة لزمن معين واجب الوقوع، والشرط المقتضي للجزم، لايكون إلاّ فيما يحتمل الوقوع والاّ وقوع. وقد جاءت في ممتنع الوقوع كقوله:

إِذَاَ شَابَ الغُرَابُ أَتَيْتُ أَهْلِي[2]

وفي محتملة نحو: إذا جئتني أكرمتك. فلما خالفت الشرط لم تعمل. وأجاز الصيمري[3]: أن يجازى بها مطلقا إذا لحقتها ما، لأنها تكفها عن الإضافة كما في قوله:

....

وَكَانَ إِذَا مَايَسْلُلِ السَّيْفَ يَضْرِبِ[4]

وأجيب بأن الرواية الصحيحة متى ما. وعلى تقدير تسليمها تكون ضرورة.

---

(١) القائل: الفرزدق وهو من البسيط.
المعنى: يقول الشاعر: ترفع لي قبيلتي من أشرف ما هو في الشهرة كالنار المتوقدة إذا قعدت بغيري قبيلته. الشاهد في قوله: «اذا خمدت..تقد» حيث استعمل «إذا» هنا بمعنى متى إذا قد تجزم في الشعر فعلين. فإن جملة خمدت في محل جزم شرط إذا وتقد جواب الشرط وهو مجزوم وكسرة الدال للروى.
وقد استشهد كل من: سيبويه ٤٣٤/١، الخزانة ١٦٢/٣، شرح الأشموني ١٣/٤، إعراب القرآن ٨٨٥، المقتضب ٥٦/٢، أمالي ابن الشجري ٣٣١/١.

(٢) لم اعثر على قائله أو تمام البيت.

(٣) هو عبد الله بن اسحق الصيمري النحوي أبو محمد ـــ له: التبصرة في النحو، وهو كتاب جليل يشتغل به أهل المغرب. انظر: بغية الوعاة ٤٩/٢

(٤) القائل: الفرذدق من الطويل ـــ وتمام البيت:

=

وأما أَيْنَ: فيجازى بها مقرونه بها للتوكيد كقوله تعالى ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ[1]﴾ وفي المثل[2] أينما أذْهَبُ أَلْقَ سعدا. وغير مقرونة بما كقول الشاعر:

أَيْنَ تَضْرِبْ بِنَا العُدَاةُ تَجِدْنَا
نَصْرِفُ العِيْس بَعْدَهَا للتَّلَاقِي[3]

وأما أي فكقول لبيد:

وَأَصْبَحْتَ أَنَّي تَأْتِهَا تَلْتَبِسْ بِهَا
كِلَا مَرْكَبَيْهَا تَحْتَ رِجْلِكَ شَاجِرُ[4]

ولايجازي بها إلاّ غير مقرونة بما، لأن الزيادة على خلاف الأصل. وأما

= فَقَامَ أَبُو لَيْلَى إليهِ ابن ظَالِمٍ
وكَانَ إذَا مايَسْلُلِ السَّيْفَ يَضْرِبِ

الشاهد في قوله: «إذا مايسلل.. يضرب» حيث جاءت إذا مكفوفة بما وقد عملت. فجزمت فعل الشرط وهو «يسلل» وكسرت اللام لدفع التقاء الساكنين، وجزم الجواب «بضرب» وكسرت الباء للروي. ونقل عن بعض النحاة انهم جوزوا الجزم باذا المكفوفة بما، واستدلوا على ذلك بهذا الشاهد الشعري. وقد استشهد به كل من: الخزانة ١٨٥/٣، ابن يعيش في مفصله ١٣٤/٨.

(١) سورة النساء آية ٧٨.

(٢) ويرويه مجمع الأمثال: إنما أوجه الق سعدا. كان الأضبط بن قريع سيد قومه فرأى منهم جفوة فرحل عنهم إلى آخرين، فرأهم يصنعون بسادتهم مثل ذلك فقال هذا القول. انظر مجمع الأمثال ٣٥/١.

(٣) القائل: جبد الله بن همام السلولي من الطويل. ويروي عجزه:
نصرف العيس نحوها للتلاقي. الشاهد في قوله: «اين» حيث جاءت جازمة لفعلها وجوابها لأن معناها: ان تضرب بنا العداة نصرف العيس نحوها. وجاءت ان هنا غير مقرونة بما. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٤٣٢/١، المقتضب ٤٨/٢، الاشموني ١٠/٤، الإقتضاب ١٦٣، الإغفال ٣٨٩/١، شرح المفصل ١٠٥/٤، ٤٥/٧.

(٤) القائل: لبيد بن ربيعة العامري. أدرك الإسلام وترك الشعر، وهو أحد أصحاب المعلقات (م سنة ٤١ هـ). قالها من قصيدة له من الطويل مخاطبا عمه الذي اعتدي على جار لبيد فيقوله له: =

حيثما: فلا يجازي بها إلا إذا كفت بما عن الإضافة. وإلا لكانت جارة وجازمة في حالة واحدة.

وهو محال . قال الشاعر:

.... حَيْثُما يَكُ أَمْرٌ صَالِحٌ أَكُنْ[1]

وقول المصنف: واجزم جواب الشرط إنْ لم يبنى، يحتمل وجهين أحدهما: أن الضمير في يبنى، يعود على الجواب ومعنى يبني: يجعل خبرا على نية التقديم، كقوله:

.... إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ[2]

إنك ركبت أمرا لاخلاص لك منه، فأنت بمنزلة من ركب ناقة صعبة لايقدر على النزول عنها سالما لأن رجليه اشتبكتا بركابئها وكلا مركبيها لايستقر عليه إنْ ركب على مركبها المقدم وهو الرحل وحده مركبا صعبا، وإن ركب على مركبها المؤخر وهو الكفل مال به وصرعه. انظر ديوانه ٢٢٠. الشاهد في قوله: «أني تأتها» حيث ورد المضارع «تأتي» مجزوما بأنى على انه فعل الشرط وذلك حملا لأني على اين معناهما واحد وكلاهما للجزاء. وتلتبس: فعل مضارع مجزوم جواب أني. وقد استشهد به كل من سيبويه ٤٣٢/١، المقتضب ٤٨/٢، جمل الزجاجي ٢٢٧، الخزانة ١٩٠/٣.

(١) القائل: لم أعثر على قائله. وتمام البيت:

حارِ لَكَ اللهُ ما أَتَــــــــــاكَ مِنْ حَسَنٍ
وَحَيْثُمَــــا يَقْضِ أَمْــــراً صَالِحــــاً تَكُــــنْ

الشاهد في قوله: «وحيثما» حيث جاءت هنا للمجازاة وقد وافقت الشرط لعملها حيث اتصلت بما. إذ لو لم تتصل بما لكانت جاره وجازمه في حالة واحدة. وقد استشهد بها: الفراء في معاني القرآن ١٠٣/٢، كتاب المقتضد للجرجاني ١٠٥٧/٢ وهي رسالة دكتوراه سنة ١٩٧٥، جامعة القاهرة /كلية الآداب.

(٢) وتمام البيت:

ياأَقْــــرَعُ بنَ حَابِسٍ ياأَقْــــرَعُ
إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أَخُــــوكَ تُصْرَعُ

القائل: جرير بن عبد الله البجلي وهو من الرجز.

وثانيهما: أن يكون الضمير عائدا على الشرط. أي واجزم جواب الشرط ضرورة، إن لم يبين الشرط، لأن الشرط إذا كان ماضيا، لم يجب جزم الجواب كما يبين بعد.

وآعلم: أن الكلمات التي يُجازي بها، غير حرف الشرط إنْ كانت اسما، فمحلها من الإعراب رفعا بالإبتداء، وإن كان متعديا، فإن لم يأخذ ضمير المفعول: نحو: مَنْ يَضْرِبْ أَضْرِبْ كان المحل نصبا، وإن أخذ مفعوله، فمحلها أَيْضاً رفع بالابتداء. ويجوز الحكم عليها بالنصب بفعل مضمر يُفَسِّرُ مابعده. وإنْ كانت ظروفا كانت منصوبة المحل مطلقا. واختلف في الناصب لها فقيل: فعل الشرط، وقيل جوابها، والأول هو المختار. لأن جوابها قد يكون جملة «اسمية» لاعمل لها، فتحتاج في تقدير العامل إلى تكلف لاحاجة إليه.

١٠٤ـ تَقُـــولُ إنْ تُلْمِـــمْ بِنَـــا نُكْرِمْكَـــا
وأيُّ شيـــــءٍ تُعْطِنَـــــا نَشْكُرْكَـــــا

لما ذكر أن حرف الشرط ومايتضمن معناه يجزم فعلين، أورد لهما مثالا. واعلم: أنه لايخلو فعلا الشرط والجزاء من أربعة أحوال احداها: أن يكونا مستقبلين لفظا ومعنى، وحينئذ يجب جزمهما، لإمكان ظهور تأثير الجازم. وفي التنزيل ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ المَوْتُ﴾[1] إلاّ أنْ يكون الأخير منهما في نية التقديم كما في قوله:

= الشاهد في قوله: «تُصْرَعُ» حيث رفع جوابا للشرط وبقي على رفعه، والمفروض أن تجزم وذلك ضعف في الشاعر وللضرورة. وقد استشهد به كل من: سيبوية ٤٣٦/١، سيرة ابن هشام ٥٠، المقتضب ٧٢/٢، ابن الشجري في أماليه ٨٤/١، الإنصاف ٦٢٣، ابن يعيش في مفصله ١٥٧/٨، المقرب ٣٧٥/١، الخزانة ٣٩٦/٣، ٤٥١/٤، المغني ٥٣٢، شواهد العين ٤٣٠/٤، التصريح ٣٤٩/٢، الهمع ٧٢/١، ٦١/٢، الدرر ٤٧/١، ٧٧/٢، الأشموني ١٨/٤.

(١) سورة النساء آية ٧٨.

.... إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ[1]

فيصرع الأخير مرفوع، لأنه خبر على نية التقديم، وجواب الشرط محذوف لدلالة ماقبله عليه، وهو رأي سيبويه[2]. وذهب المبرد[3] إلى أنه على حذف الفاء من ا للفظ وهي مرادة معنى. وارتفاعه لأنه خبر مبتدأ محذوف، ولايجوز نية التقديم.

الثانية: ان يكونا ماضيين لفظا لامعنى كقوله تعالى: ﴿أَفإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنْقَلبتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ﴾[4]، ومحلهما الجزم لعد مسوغ الإعراب في اللفظ.

الثالثة: ان يكون الشرط ماضيا والجزاء مستقبلا لفظا ومعنى، كقوله تعالى ﴿مَنْ كَانَ يُرِيد الحَيَاةَ الدُّنْيَا وزينَتَهَا نُوفِّ آلَيْهِم أَعْمَالُهم فِيْهَا﴾[5] فالشرط مجزوم المحل، لامتناع تعليق العامل مبني اللفظ، لعدم مسوغ الإعراب. وأما الجزاء فيجوز فيه وجهان: الجزم كما في الآية وهو الأجود، لعدم المانع من الإعراب، والرفع إما على نية التقديم، على رأي سيبويه[6] وإما على حذف الفاء عند المبرد[7]. ومنه قول الشاعر:

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيْلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لَاغَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمُ[8]

---

(١) تم شرحه وتخريجه في الصفحة قبل السابقة.

(٢) سيبويه ١/٤٣٢، ٤٣٦.

(٣) المقتضب ٢/٤٦.

(٤) سورة آل عمران آية ١٤٤.

(٥) سورة هود آية ١٥.

(٦) انظر: التذييل والتكميل ٥/١٥٢، الإنصاف ٢/٣٥٢، أسرار العربية ٣٣١، ٣٥٧، شرح الرضي ٢/٢٨٢، سيبويه ١/٤٣٥، المقتضب ٢/٤٩، مجالس العلماء ٨٨.

(٧) المقتضب ٢/٤٥ ــ ٤٧، ٦٨، ٦٩.

(٨) القائل: زهير بن أبي سلمى المزني من قصيدة له من البسيط يمدح فيها هرم ابن سنان المري ومطلعها:

قف بالديــــــار لم يعفهـــــــا القـــــــدم
بلــــــــى وغيرهــــــا الأرواح والديـــــــــم

=

وقيل لما لم يعمل الجازم في الشرط، لم يعمل في الجزاء طلبا للمناسبة.

الرابعة: ان يكون الشرط مستقبلا، والجزاء ماضيا، وهي قليلة لاتأتي إلا في الشعر. قال:

وإنْ تَقْطَعُوا مِنّا مَنَاطَ قِلَادَةٍ قَطَعْنَا بِهِ مِنْكُم مَنَاطَ قَلَائِدِ[1]

وإنما ضعفت لوجوب عمل الجازم في لفظ الشرط دون الجزاء، الذي هو أَقْعَدُ في الاستقبال ضرورة أنه مُسَبَّبٌ، والمسبب بعد السبب. وفي العامل في فِعْلَي الشرط والجزء أقوال: أحدها لسيبويه[2]: وجمهور البصريين. وهو أن أداة الشرط عملت في الشرط، وكلاهما عمل في الجزاء. ونقل عن سيبويه[2]: أن أداة الشرط عملت فيهما، لأنها تقتضيهما. لكن عمله في الشرط بلا واسطة. وفي الجزاء بواسطة الشرط.

وثانيها: لأبي الحسن[3]: وهو أن أداة الشرط عملت في الشرط، والشرط عمل

= الشاهد في قوله «يقول» حيث جاء جواب الشرط مضارعا مرفوعا، وفعل الشرط ماض وهو قوله «أتاه» وذلك على اضمار الفاء عند الكوفيين والمبرد. أي: أتاه فيقول. وهو عند سيبويه على التقديم والتأخير أي: يقول إن أتاه خليل يوم مسألة لاغائب.... الخ فيكون جواب الشرط على ماذهب إليه سيبويه محذوفا والمذكور إنما هو دليله. وقد استشهد به كل من سيبويه ٤٣٦/١، الأصول ١٦٢/٢، الجمهرة ٦٩/٢، المحتسب ٦٥/٢، ديوانه ١٥٣، شرح المفصل لابن يعيش ١٥٧/٨، شرح شذور الذهب ٣٤٩، ابن عقيل ٢٩٢، الإنصاف ٦٢٥، شواهد العيني ٤٢٩/٤، السيوطي ٢٨٣ المفصل ١٧٦، المقتضب ٦٨/٢، الأشموني ١٧/٤، الدرر ٧٦/٢، الهمع٦٠/١، شرح التصريح ٢٤٩/٢.

(١) القائل: غير معروف.
ومناط القلادة: خيطها. والشاعر يفتخر بقبيلته ويقول: نقابل الإساءة بأضعافها كناية عن القوة. الشاهد في قوله: «وإن تقطعوا... قطعنا» حيث جاء فعل الشرط مضارعا والجواب ماضيا. وهذه حالة من حالات فعل وجواب الشرط. وقد ذكره ابن إياز في المحصول في شرح الفصول وهو مخطوط بدار الكتب المصرية، الخزانة التيمورية رقم ١٩٠٨.

(٢) سيبويه ٤٣٥/١ ــ ٤٣٦.

(٣) التذييل والتكميل ١٥٢/٥، الإنصاف ٣٥٢/٢، أسرار العربية ٣٣١، شرح الرضي ٢٨٢/٢، المقتضب ٤٩/٢، مجالس العلماء ٨٨.

في الجزاء، لئلا يعمل عاملان في معمول واحد. وثالثها: أنَّها عملت فيهما معا من غير توسط، لاقتضائها الفعلين. ورابعها: للكوفيين: وهو أنها عملت في الشرط، والجزاء مجزوم، إما على الجواب، أو لأنه مجاور المجزوم، كما يجر الإسم إذا جاور المجرور: كقوله:

كَأَنَّ نَسْجَ العَنْكَبُوتِ المُرْمَلِ[1]

وخامسها: للمازني[2] وهو أنّ الفعلين سكنا، لأنهما وقعا حيث لاتقع الأسماء، فهما مبنيان. وقيل مذهبه أَنَّ الثاني مبني دون الأول. وآعلم: أن جواب الشرط يكون بأحد ثلاثة أشياء: إمّا بالفعل، وإما بالفاء، وإما بإذا للمفاجآت. أما الفعل فلا يخلو إما أن يكون ماضيا متصرفا، أو لايكون. فإن كان الأول فإن أَثَّرتْ فيه أداة الشرط تقديرا، تَصرِفْهُ إلى الإستقبال آمتنع دخول الفاء مطلقا نحو: إنْ قَامَ زَيْدٌ غَداَ اكرمتُهُ.

وإن لم تؤثر فيه، بل كان المُضِيُّ فيه محققا، لزمته لعدم قبوله الصَّرْفَ إلى المستقبل نحو: إنْ اكرمتني اليوم فقد اكرمتُكَ أَمْسِ. وإن كان الثاني: فإن لم يكن طلبا، جاز أن يجعل نفس الجواب، فلا تدخل الفاء مثبتا كان أو منفيا، وهو الأكثر. وجاز أن يقدر خبرا لمبتدأ محذوف فتدخل الفاء. في التنزيل: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ مِنْهُ﴾[3] و﴿فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْساً﴾[4] وإن كان طلبا لزمته الفاء مطلقا.

---

(١) القائل: العجاج من الرجز المشطور. ويروي برواية أخرى: كأن غزل العنكبوت المرسل الشاهد في قوله: «المرسل» . فقد جاء مجرورا، وهو صفة لنسج العنكبوت المنصوب لكونه اسم كأن، ولكونه مجاورا للمجرور، والنعت يجب أن يطابق منعوته في الإعراب. وقد استشهد به كل من سيبويه ٢١٧/١، الخصائص ٢٢١/٣، الخزانه ٣٢١/٢.

(٢) التذييل والتكميل ١٥٢/٥، الإنصاف ٣٥٢/٢، أسرار العربية ٣٣١، شرح الرضي ٢٨٢/٢، المقتضب ٤٩/٢، مجالس العلماء ٨٨.

(٣) سورة المائدة آية ٩٥.

(٤) سورة الجن آية ١٣.

(اقتران جواب الشرط بالفاء)

وأما الفاء فتلزم في مواضع. فمنها: الجملة الإسمية مطلقا: نحو: إن قام زيد فهو مكرم. ومنها الطلبية: نحو إن قام زيد فاكرمه. وفي التنزيل: ﴿وإنْ كُنْتُمْ جُنُباً فَاطَّهَرُوا﴾[1] ﴿وَمَنْ يَعْمَلَ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُو مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْماً﴾[2] على قراءة من جزم يخف. واما من رفع فهو خبر مبتدأ محذوف. ومنها المستقبل المنفي بِلَنْ نحو: إنْ زُرْتَني فَلَنْ اكرمك. والمنفي بما نحو: إنْ يقم زيد فما يقوم عمرو. والمثبت المقترن بالسين وسوف كقوله تعالى:﴿وإنْ خِفْتُم عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾[3]. ومنها الماضي المحقق. وفي التنزيل: ﴿إنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾[4]. ولايقال إذا كان الجزاء ماضيا لفظا ومعنى، والشرط مستقبلا، يلزم تقدم الجزاء على الشرط لفظا ومعنى وهو محالا. لأن الشرط متقدم على الجزاء ضرورة تقدم الشرط على المشروط. لأنا نقول: إنما يلزم ذلك لو لم يكن الشرط سببا في قولهم واخبارهم عنه ﴿فَقَدْ سَرَقَ﴾[5] وهو ممنوع، وإخبارهم عنه حينئذ متأخر عن الشرط. ومنها الأفعال غير المتصرفة نحو: نعم وبئس وليس وفعلا التعجب وعسى. وفي التنزيل: ﴿فإنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً﴾[6] وإنما لزمت الفاء، لأنه لما امتنع تأثير أداة الشرط في هذه الأمور، أتي بالفاء للربط توصلا إلى المجازاة بها. وكانت الفاء دون الواو لأن معناها التعقيب من غير مهلة. والجزاء يجب وقوعه عقيب الشرط. وأما إذا التي للمفاجآت فكقوله تعالى﴿وإنْ تُصِبْهُم سَيئة بِماَ قَدَّمَتْ

---

(١) سورة المائدة آية ٦.

(٢) سورة طه آية ١١٢.

(٣) سورة التوبة آية ٢٨.

(٤) سورة يوسف آية ٧٧.

(٥) سورة يوسف آية ٧٧.

(٦) سورة النساء آية ١٩.

أَيْدِيْهِم إذا هُمْ يَقْنَطُون﴾[1] وتختص بالجمل الإسمية، وتلزم لزوم الفاء. وإنما وقعت موقع الفاء في الجواب [لأن][2] المفأجاة تعقيب، فناسب دلالته دلالة الفاء ومحل الفاء. وإذا مع مابعدهما جزم، بدليل قرآءة الكسائي ﴿وَمَنْ يُضَلِلِ اللهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُم في طُغْيَانِهِم يَعْمَهُون﴾[3] فجزم يذرهم لأنه معطوف على محل«فلا هادي له» وقدتحذف الفاء في الضرورة كقوله:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا ....[4]

وقرئ شاذا: ﴿أينما تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ المَوْتُ﴾[5]

١٠٥ـ وَٱجْزِمِ جَوَابَ الأَمْرِ وَالتَّمَنِي وَالعَرْضِ وَالتَّحْضِيضِ إنْ لَمْ تَبْنِي

١٠٦ـ نحو ألا تنزل فينا تكرم وهكذا الجواب للمستفهم

جزم المضارع بأَنْ مضمرة إذا وقع جوابا: للأمر والنهي والدعاء والتمني والإستفهام والعرض والتحضيض. وأما النفي فإنه ينصب جوابه ولا يجزم. وإنما

---

(١) سورة الروم آية ٣٦.

(٢) هكذا في (ك) وفي الأصل (لأنها).

(٣) سورة الأعراف آية ١٨٦.

(٤) القائل: حسان بن ثابت وهو من البسيط. وتمام البيت:

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان

ويروي العجز سيبويه: والشر بالشر عند الله سيان.

الشاهد في قوله: «الله يشكرها» حيث حذفت الفاء الرابطة في جواب الشرط. وحذفها هنا للضرورة، وليس لعلة نحوية. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٤٥٣/١، نوادر ابي زيد ٣١، المقتضب ٧٢/٢، مجالس العلماء للزجاجي ٤٣٢، الخصائص ٢٨/٢، المحتسب ١٩٣/١، شرح المفصل لابن يعيش ٩/٢، ٣ المقرب ٥٩، الخزانة ٦٤٤/٣، ٤٥٧/٤، المغني ٩٨،٥٦، ١٣٩، شواهد العيني ٤٢٣/٤، التصريح ٢٥٠/٢، الأشموني ٢٠/٤، أمالي ابن الشجري ٨٤/١.

(٥) سورة النساء آية ٧٨.

حُكِمَ بأن الجازم حرف الشرط مقدرا بعد هذه الامور، لاهي أنفسها، لأنها لاتقتضي جوابا لعدم توقف شئ منها في الفائدة على غيرها. وجواب الشرط مالايتم المشروط إلا به. إلاّ أنه لما دَلّ لفظ الأمر ونحوه على الجازم المحذوف، سُمّي المجزوم بحرف الشرط المقدر جوابا مجازا. فإذا قيل مثلا: أكرمني أكرمك. فالتقدير: إنْ تكرمني أكْرمك. وأما النفي فلا دلالة على حرف الشرط، لأنه خبر فلا يجزم جوابه. وذهب الخليل: إلى أن هذه المعاني جزمت، لتضمنها معني حرف الشرط من غير تقدير إن. أما الأمر فمثاله ماتقدم، وأما النهي فيجوز جزم جوابه لا مطلقا، بل في بعض الصور دون بعض نحو: لاتدن من الأسد تنج، ولا تعص الله يدخلك الجنة جائز. ولاتدن من الأسد يأكلك، ولاتعص الله يدخلك النار، ممتنع خلافا للكسائي، لأنه لما لم يشترط أن يكون المقدر من جنس الظاهر منفيا، أجازهما، وجعل الشرط المقدر مثبتا، وهو ضعيف. لعدم وجود قرينة لفظية تدل على الإثبات. وأما الدعاء فكقوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِيْ مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّايَرِثُنِي﴾[1] تقرأ بالرفع والجزم. فالجزم على الجواب، والرفع صفة لولي، وهو أقوى. لأنه طلب ولداً موصوفا بالوارثة. وأما التمني: فليت لي مالا أنفقه. وأما الاستفهام فنحو أتأتيني أكرمك. وأين بيتك أزرك. والتقدير: أتأتيني إنّك إنْ تأتيني أكرمك، وإن تعرفني بيتك أزرك. وأمّا العرض فنحو: ألا تنزل تصب خيرا. وأما التحضيض فنحو: هلا تسافر تغنم. وفي التنزيل: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَي أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وأَكُنْ﴾[2]. قريء بجزم أكن، حملا على موضع أصدق قبل دخول الفاء كما حمل: وتذرهم على محل قوله: ﴿فَلَا هَادِيَ لَهَ﴾[3]. واعلم: أنه يجوز رفع الفعل الواقع بعد هذه الأمور، والعدول عن الجواب على أحد ثلاثة أوجه. أحدها: الاستئناف والقطع: نحو: لاتذهب به

---

(١) سورة مريم آية ٥.

(٢) سورة المنافقون آية ١٠.

(٣) سورة الأعراف آية ١٨٦.

تُغْلَبُ عليه. أي لاتذهب به، فإنك تغلب عليه. وفيه معنى التعليل، كأنه لما قيل له: لاتذهب به قال: لأي سبب قيل له ذلك. فتكون العلة سببا لعدم الذهاب به ومنه قوله:

وَقَالَ قَائِلُهُمْ أَرْسُوا نُزَاوِلُهَا ....[1]

فرفع نزولها على القطع، لأن المزاولة سبب الإرساء. الثاني: الصفة: اقْصِدُ رَجُلًا يُحْسِنُ إِلَيْكَ. وفي التنزيل: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَأَرْسَلْهُ مُعَي رِدْءًا يُصَدِّقُنِي﴾[2] على قراءة الرفع. الثالث: الحال كقوله تعالى: ﴿ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾[3]

ومن قول الشاعر:

تَعَالُوا نَخُوضُ ٱلْحَرْبَ بالسَّيْفِ إِنَّمَا
يَنَالُ العُلَا مَنْ لَمْ يَنَمْ عَنْ وَقُودِهَا[4]

---

(١) القائل: الأخطل وهو من البسيط. ويروي برواية أُخرى مع تمام البيت.

وَقَالَ رَائِدُهُم أَرْسُوا نُزَاوِلُها
فَكُلُّ حَتْفِ آمرِئٍ يَمْضِي لِمِقْدَارِ

ويروي العجز أيضا: فكل حتف امرىء يقضي بمقدار. شرح المفصل ٥١/٧ الشاهد في قوله: «نزوالها» بالرفع حيث رفعها الشاعر على القطع لأن المزوالة سبب الإرساء وفي هذا الشاهد كلام كثير بين العلماء لاداعي لذكره. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٤٥٠/١، ابن يعيش في شرح المفصل ٥٠/٧، ٥١، الخزانة ٦٥٩/٣، معاهد التنصيص ٩٢/١، وليس في ديوان الأخطل.

(٢) سورة مريم آية ٥.

(٣) سورة الأنعام آية ٩١.

(٤) لم أعثر على قائله: والشاهد فيه قوله: «ينال» حيث جاء مرفوعا على الحال أي أن الجملة الفعلية حال.

وأما قول الاخطل:

كُرُّوا إلـــى حَرَّتَيْكــمْ تَعْمِرُونَهَـــا
كمــا تَكَــرُّ الَــي أَوْطَانِهَـــا البَقَـــرُ[1]

فرفع تعمرونها يحتمل الحال والقطع. وإذا عرفت هذا فقوله: إن لم تبن أي واجزم جواب أحد هذه الإمور، إن لم تبن الفعل على ماقبله، بأن تجعل خبرا أو صفة أو حالا، ولم يجعله جوابا.

١٠٧ وَأَحْرُف التَّحْضِيضِ مِنْهَا هَلّاَ لَوْلَا ولَوْمَــا مِثْلُهَــا وإلاَّ

لما ذكر أن هذه الإمور تجزم الفعل إذَا كان جوابا لها، ومنها التحضيض. نَبَّه على عدة حروفه وهي أربع: هلّا ولولا وإلّا ولوما. والأجود أنّها مفردة، لأن التركيب على خلاف الأصل. وقيل: إنها مركبة. فَهَلّا من هَلْ الإستفهامية، ولا النافية. فحدث من تركيبهما التحضيض وهو الحث على طلب الشي. وقيل هي مركبة من هَلْ التي للحث، ولا الإستفهامية. وأصل الّا هلا، فأبدل من الفاء همزة كقولهم: أرقت الماء وهرقته، وقيل من أن ولا. فقلبت النون لاما، وأدغمت في لام لا. ولولا ولوما مركبين من لو وحرفي النفي، وهذه الأحرف مختصة بالأفعال، لأن معناها لايصح إلا فيها. فإن وليها الماضى كانت للتوبيخ على ترك فعله لامتناع طلب فعل الماضى. وإن وليها المضارع كانت تحضيضاً على فعله لإمكان طلبه. ونقل عن سيبويه أن معناها التحضيض مطلقا، وتَأَوَّلَ تحضيض الماضي، على أنه إن فاته فعله، فلا يفوته فعل مثله. فإن وليها اسم مرفوع ومنصوب

---

(١) القائل: الأخطل. قاله في هجائه لقيس وبني سليم. من البسيط.
الشاهد في قوله: «تعمرونها» حيث وقعت حالا والتقدير: كروا عامرين. أي مقدرين هذه الحال صائرين إليها. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٤٥١/١، مفصل ابن يعيش ٥٢/٧، المقرب ٢٧٣/١، الأشموني ٣٠٩/٣، الديوان ١٠٨.

فبتقدير فعل. فالمرفوع نحو: هلا زيد قام. والمنصوب كقول جرير:ـــ

تَعُدُّونَ عَقْرَ النيب أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بني ضَوْطَرى لولا الْكَمِيَّ الْمُقَنَّعَا[1]

وإذا قيل هلا من ذلك. جاز الرفع بتقدير: هلا كان منكم خير من ذلك. والنصب بتقدير هلا تفعل خيرا من ذلك.

(نصب الفعل المضارع)

١٠٨ ونصبه بأَنْ ولَنْ ثمّ إذَنْ وَأحْرُفٍ فيها أَتي آضْمَارُ أَنْ

عامل النصب في الفعل ليس إلا الحرف، وينقسم إلى مايعمل ظاهرا، وإلى مايَعْمَلُ مقدرا. أما الأول فإن ولن وإذن وكي في أحد وجهيها. واختلف فيها فقيل إن أصلها أَنْ، لأنها تعمل ظاهرة ومضمرة، ثم حملت الباقية عليها، لأنها أشبهتها في نقل الفعل إلى المستقبل. وقيل: كل واحد منها أصل بنفسه، وإنما عملت إن في الفعل لاختصاصها به. وعملت النصب حملا على الثقيلة، لأن لفظها كلفظها، إذا خففت، ولأن الجملة بعدها تصير في تأويل المفرد كالثقيلة، ولفظها مشترك بين المخففة والناصبة. أما المخففة فيأتي بيانها فيما بعد. وأما الناصبة فيتعين عملها إذا لم يقع قبلها فعل علم ولاظن، كقوله تعالى:﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي﴾[2] ﴿وأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾[3] لأنها لما اختصت بالفعل وليست مخففة من الثقيلة، وجب أن تعمل توفية لمقتضاها.

---

(١) القائل: جرير وهو من الطويل.
الشاهد في قوله: «لولا الكميّ» حيث جاء بعد لولا اسم منصوب، والأصل أن يأتي بعدها فعل ولكن وجود الإسم بعدها منصوب تعين أن يكون نصبه لفعل محذوف تقديره: لولا تعدون الكمي. وقد استشهد به كل من: الكامل ١٢٨، جمل الزجاجي ٤٥، الخصائص ٤٥/٢، أمالي ابن الشجري ٢٧٩/١، شرح المفصل لابن يعيش ٣٨/٢، ١٠٢، ١٤٤/٨، الخزانة، ٤٩٨/٤، المغني ٢٧٤، الهمع ١٤٨/١، الدرر ١٣٠/١، الأشموني ٥١/٤، ديوانه ٣٣٨.

(٢) سورة الشعراء آية ٨٢.

(٣) سورة البقرة آية ١٨٤.

وأما قوله تعالى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾[1] بالرفع في قراءة مجاهد. وقول الشاعر:

أَنْ تَقْرآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُما　　مِنِّي السَّلَامَ وأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدَا[2]

إنما لم يعمل فيهما، حملا لها على المصدرية، لاشتراكهما في المعنى. وقيل رفع المضارع بعدها لغة لطيء. وأما لن: فلنفي المستقبل، وقيل إنها لتأبيد النفي. ويُبْطِلِهِ قولُهُ تعالى: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾[3] لإنها لو كانت موضوعة للتأبيد لما آحتيج إليه، ولأنها نزلت في حق اليهود، ونفي تمني الموت مختص بالدنيا، لأنهم يتمنوه في الآخرة بدليل قوله: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[4] إلا أن النفي بها أبلغ من النفي بلا، وإن اشتركا في نفي المستقبل. لأنه إذا قيل: لاأُكْرِمُكَ. فإذا قصد التوكيد قيل: لن أكرمك. وفي التنزيل: ﴿لَا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ﴾[5] و﴿حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي﴾[6]، و﴿لَنْ تَرَانِي﴾[7]. وإنما عملت لاختصاصها بالفعل، ونصبت حملا لها على أَنْ. وعن الخليل[8]في احد

---

(١) سورة البقرة آية ٢٣٣.

(٢) القائل: غير معروف.

الشاهد في قوله: «أن تقرآن» حيث أثبت نون الإعراب في الكلمة مع تقدم أداة النصب وهذا غير جائز. وقد خرجه النحاة بأن قوما من العرب يهملون «أن» المصدرية كما يهملون ما المصدرية لاستوائهما في الدلالة على معنى واحد. وتقرآن فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة. وقد استشهد به كل من: مجالس ثعلب ٣٩٠، الإنصاف ٥٦٣، شرح المفصل لابن يعيش ١٥/٧، ١٤٣/٨، شرح الأشموني ٢٨٧/٣، الخزانة ٥٥٩/٣، أوضح المسالك رقم ٤٩٣، المغني رقم ٣٥.

(٣) سورة البقرة آية ٩٥.

(٤) سورة الزخرف آية ٧٧.

(٥) سورة الكهف آية ٦٠.

(٦) سورة يوسف آية ٨٠.

(٧) سورة الأعراف آية ١٤٣.

(٨) انظر سيبويه ٤٠٧/١، المقتضب ٧/٢.

الروايتين أنها مركبة من لا أَنْ، فحذفت الهمزة تخفيفا، فبقيت النون ساكنة وقبلها ألف، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين فالنصب مستفاد من أن،والنفي من لا. وقال سيبويه[1]. إنها مفردة، لأنه الأصل، ولأنّ جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو: زيدا لن أَضْرِبَ يدل على عدم التركيب، لأن ما في صلة أن لايتقدم عليها. وقال الفراء[2]: أصلها لا، فأُبدل من ألفها النون، وهو مجرد دعوى من غير دليل.

وأما كي: فمعناها العلة التي لأجلها الفعل. والأظهر أنّها إذا دخل عليها اللام كانت الناصبة كقوله تعالى: ﴿لِكَي لَاتَأْسَوْا عَلَى مَافَاتَكُمْ﴾[3] لامتناع الجمع بين حرفي جر. وإذا ظهرت أن بعدها. يقول جميل:

فَقَالَتْ أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحاً　　لِسانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا[4]

كانت الجارة لامتناع الجمع بين ناصبين. وإن تجردت منهما نحو: جئت كي تكرمني، جاز أن تكون ناصبة بنفسها، وأن تكون جارة. والنصب باضمار إن. وإنما عملته لتنزلها منزلة إنْ في إخلاصه للإستقبال. وقال الأخفش[5]: النصب بعدها باضمار إن مطلقا، وهي حرف جر، لأن الأصل عدم الإشتراك. وأجاب

---

(١) انظر سيوبه ٤٠٧/١.

(٢) انظر سر صناعة الإعراب ٣٠٤/١، شرح السيرافي ٢٠/١، المقتضب ٨/٢.

(٣) سورة الحديد آية ٢٣.

(٤) القائل: جميل بن معمر العذري. وهو من الطويل.
الشاهد في قوله: «كيما اَنْ تَغُرَّ» حيث اجتمعت كي مع أن فلزم اعتبار كي حرفا دالا على التعليل واعتبار أن مصدريه ناصبة وامتنع أن تكون كي مصدرية لئلا يتوالى حرفان معناهما واحد. وهذا غير مقبول. وقد استشهد به كل من: أوضح المسالك رقم ٢٩٠، شرح المفصل لابن يعيش ١٤/٩، الخزانة ٥٨٤/٣، المغنى ١٨٣، شذور الذهب ٢٨٩، شواهد العيني ٢٤٤/٣، شرح التصريح ٣/٢، ديوانه ٢٥، الهمع ٥/٢، الدرر ٥/٢، الأشموني ٧٩/١، ٢٠٤/٢.

(٥) انظر كتاب المرتجل لابن الخشاب /تحقيق ودراسة ص ٥٢ وسيبويه ٤٢٥/١، المقتضب ٥/٢، ٢٥، الإنصاف ٣٣٦/٢، ٥٥٥.

عن دخول اللام عليها، بأن منع من اجتماع حرفي جر، كما لايمتنع اجتماع حرفي عطف وحرفي جزم نحو: إن لم تقم أقم. وحرفي استفهام نحو: أهل تكرمني. وقال الكوفيون هي الناصبة مطلقا من غير إضمار أَنْ. وقد تُكَفُّ بما فلا تعمل كقوله:

إذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَع فَضُرَّ فَإِنَّمَا يَكُونُ الفَتي كَيْمَا يَضُرُّ ويَنْفَعُ[1]

ولم يذكر يحيى كي في قسم الناصب بنفسه، وكأنه يعتقد مذهب الأخفش[2]. وأما إذَن: فهي مفردة على الأصح، وإليه ذهب سيبويه[3]. وقال الخليل[3]: إنها مركبة من إذْ أَنْ، فالقيت حركة الهمزة على الذال وحذفت نحفيفاً. ويبدل من نونها ألف في الوقف تشبيهاً له بالتنوين على الأظهر. وقيل: إذا عَمِلَتْ كتبت بالألف: وإذا أُلغيت كتبت بالنون للفرق بينها وبين إذا الزمانية. ومعناها الجواب، والجزاء لكلام إما محقق او مقدر. أما الأول فيقول: أنا ازورك

---

(١) القائل: قيس بن الخطيم من الطويل. وقد اسنده الأشموني إلى النابغة. فقال: قيل للنابغة الذبياني وقيل للجعدي. انظر ملحقات ديوان قيس ١٧٠، ويروي:

إذا أنت لم تنفـــــع فضر فإنمـــــا
يرجـــــى الفتـــــى كيمـــــا يَضُرُّ ويَنْفَـــــعُ

الشاهد في قوله: «كيما» حيث دخلت كي على مافكفتها عن العمل وجاء الفعل بعدها مرفوعا. أما الأخفش فيعتبرها غير كافه. وينصف المضارع بعدها. ودخول كي على ما المصدرية نادر. وقد استشهد به كل من: أوضح المسالك رقم ٢٨٩: الخزانة ٥٩١/٣، المغني ١٨٢، شواهد العينى ٢٤٥/٣، التصريح ٣/٢، الاشموني ٢٠٤/٢.

(٢) انظر كتاب المرتجل لابن الخشاب /تحقيق ودراسة ص ٥٢ وسيبويه ٤٢٥/١، المقتضب ٥/٢، ٢٥، الإنصاف ٣٣٦/٢، ٥٥٥.

(٣) يقول سيبويه في ذلك: اعلم أنَّ إذَن إذا كانت جوابا وكانت مبتدأة عملت في الفعل عمل أرى في الإسم إذا كانت مبتدأة وذلك قولك إذن أجيئك وإذن آتيك.. ومن ذلك إذن والله أجيئك. والقسم هنا بمنزلته في أرى إذا قلت: أرى والله زيدا فاعلا ولاتفصل بين شيء مما ينصب الفعل وبين الفعل سوى إذن لأن إذن أشبهت أرى فهي في الأفعال بمنزلتها في الأسماء.. سيبويه ٤١٠/١ ــ ٤١١.

فيقول: إذن اكرمك. فالإكرام جواب لكلامه، وجزاء لزيارته. وأما الثاني فكقول الشاعر:

أُرْدُدْ حِمَارَكَ لايَرْتَعْ بِرَوْضَتِنَا إِذَنْ يُرَدَّ وقَيْدُ العَيْرِ مَكْرُوبُ[1]

فكأنه قال: وماذا يكون إذا رتع. فقال اذن يُرَدُّ. ولها ثلاثة أحوال. حال يجب لها العمل، وحال يمتنع. وحال يجوز فيه الأمران. أما الحال الأولى فانما تتحقق بخمسة شروط. أحدها: أن تكون جوابا كما مر. وثانيها: أن تتقدم على الفعل، لأنه مظنة القوة. وثالثها: أنْ يكون الفعل بعدها مستقبلا. لأنها لاتعمل في الحال، لشبهه بالإسم، ولأنها جزاء يقتضي الإستقبال. فإن كان الفعل بعدها حالا وجب رفعه. تقول لمن يحدثك: إذاً أَظُنك صادقا. فالظن ثابت في الحال. ورابعها: أن لايعتمد ماقبلها على ما بعدها. أي لاتقع بين شيئين، أحدهما مفتقر إلى الآخر. إما على مبتدأ نحو زيد إذا يقوم أو على شرط نحو: إن تقم إذن أقم، أو على قسم نحو: والله إذن لا أقوم ولئن كافئتني إذن لأكافئك. قال كثير:[2]

لَئِنْ عَادَ لِي عَبْدُ العَزِيزِ بِمِثْلِهَا وأَمْكَنَنِي مِنْهَا إِذَنْ لا أُقِيلُهَا[3]

---

(١) القائل: عبد الله بن عنمه الضبي وهو البسيط.
الشاهد في قوله: «إذن يرد، لايرتع بروضتنا». حيث نصب الفعل المضارع «يرد» بإذن الواقعة في ابتداء الجواب. «وقوله لايرتع بروضتنا» جوز الكسائي أن يكون مجزوما على اعتبار لا ناهية، وليس الجزم هنا لوقوعه في جواب الأمر.
وقد استشهد به كل من: سيبويه ٤١١/١، المقتضب ١٠/٢، ابن يعيش في شرح المفصل ١٦/٧، الخزانة ٥٧٦/٣، حماسة البحتري ٥٨٦، المفضليات ٣٨٣.

(٢) هو كثير بن عبد الرحمن بن الأسود الخزامي أبو صخر المعروف بكثير عزه، أحد الشعراء العشاق والمشهورين، من أهل المدينة. أكثر إقامته بمصر توفي ١٠٥ هـ. انظر: طبقات الشعر ١٨٢، معجم الشعراء ٢٤، وفيات الأعيان ٢٦٥/٣.

(٣) القائل: كثير عزه واسمه كثير بن عبد الرحمن. وكان قد مدح عبد العزيز بن مروان فاعجبته مدحته. فقال له: احتكم فطلب أن يكون كاتبه وصاحب أمره، فرده وغضب عليه. انظر ديوانه ٧٨/٢.

=

فرفع أُقيلها لأنه جواب قسم متقدم على الشرط. وإنما لم تعمل متوسطة لضعفها. فإن قيل: فقد عملت متوسطة بين اسم إن وخبرها في قوله:

لا تَتْرُكَنّي فيهمُ شَطِيْـرَا ... إنّي إذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيْرَا(١)

فأهلك منصوب بدليل عطف أطير عليه. أجيب: بأن نصب أطير إنما هو باضمار أن بعد أو، بمعنى إلا أن. نحو الزمه أو يقضيني حقي، لا بالعطف على أهلك وقيل خبر إن محذوف وهي عاملة، وقيل الخبر هو المجموع أعني: إذن أهلك كما تقول: زيد لن يقوم.

وخامسها: أن لايفصل بينهما وبين الفعل بغير القسم والدعاء والنداء، نحو إذن والله أُحسن إليك، واذن أحسن الله جزاءك أجازيك، واذن يازيد أكرمك. وإنما لم يعتد بهذه فصلا، لأن الفعل بعدها معتمد عليها، وبعده لها تأثير لها إلا توكيد الكلام. وأما الفصل بالظرف لمن قال: أنا أزورك إذن عند ذلك أكرمك، فإنه يبطل عملها لضعفها وعدم فائدة الفصل. وإنما عملت عند اجتماع هذه الشرائط لأنها بوجودها تصير مختصة بالفعل، فتقوى جهة العمل ومن العرب من

= الشاهد في قوله: «إذن لاقيلها» حيث رفع الفعل المضارع الواقع بعد إذن لكونها غير مصدرية أي واقعة في صدر الجمله. ومن شروط النصب بها أن تكون في صدر الكلام. وقد استشهد به كل من: أوضح المسالك رقم ٤٩٤، سيبويه ٤١٢/١، جمل الزجاجي ٢٠٥، شرح المفصل لابن يعيش ١٣/٩، ٢٢، الخزانة ٢٨٠/٣، ٥٤٠/٤، شذور الذهب ٢٩٠، المغني ٢١، شرح شواهد العيني ٣٨٢/٤، شرح التصريح ٤٣٤/٢، الهمع ٧/٢، الدرر ٥/٢، الأشموني ٢٨٨/٣.

(١) القائل: مجهول وهو من الرجز.

الشاهد في قوله: «إني إذن أهلك» حيث جاء بالفعل المضارع منصوبا «أهلك» وقال بعض النحاة: إن جملة «إذن اهلك» خبر إن، ونصب المضارع بعد إذن هنا لضرورة الشعر. والمحققون من العلماء قالوا إن هذا هو القياس حيث أن خبر إن محذوف، وإذن واقعة في صدر جملة مستأنفة. وقد استشهد كل من: اللسان (شطر)، الخزانة ٥٧٤/٣، المغني رقم ٢١، أوضح المسالك رقم ٤٩٦، الإنصاف رقم ١٠٥، ابن يعيش ١٧/٧، المقرب ٥٦، شواهد العيني ٣٨٣/٤، التصريح ٢٣٤/٢، الأشموني ١٨٨/٣، اللسان (شطر)، الدرر ٦٢/٢.

لايعملها أصلا. وزعم عيسي بن عمر[1] أن من العرب من يلغيها متقدمة، كما تلغى ظننت متقدمة، مع أنها أقوى منها في العمل وهو شاذ. وأما الحال الثانية وهي التي تمتنع أن تعمل فيها، فعند انتفاء الشروط المعتبرة في إعمالها، وأما الحال الثالثة: وهي التي يجوز فيها الأمران، فأن يتقدم عليها حرف العطف أو فاؤه. كقولك مجيبا لمن قال: أنا آتيك واذن أكرمك بنصب أكرمك ورفعه. وفي التنزيل: ﴿وإِذَنْ لا يَلْبثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيْلَا﴾[2] ﴿فإِذَنْ لَايُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيْرَاَ﴾[3] على قراءة الرفع، وهي الأكثر، وقريء ﴿واذن لايلبثوا﴾ بالنصب. أمّا الرفع باعتبار العطف على الجملة الصغرى التي هي خبر المبتدأ، فيكون حكمها في كونها خبراً، فيصير مابعدها معتمدا على ماقبلها، فتلغى لوقوعها حشوا. وأما النصب فباعتبار العطف على الجملة الكبرى، لأنها حينئذ يبتدأ بها في الجملة الثانية، فيعتمد الفعل عليها وإذا قلت: إن تأتني آتك واذن أكرمك جاز في أكرمك الرفع والنصب والجزم. [فالنصب][4] على الاستئناف، والرفع على تقدير مبتدأ، أي وأنا إذن أكرمك. والجزم مطلقا عل جواب الشرط.

١٠٩ ــ كَيْ لَامُ كَيّ لامُ الجُحُودِ حَتّـــىّ
والفـــــاءُ والـــــواوُ إذَا أَجَبْتَـــــا

---

(١) هو عيسى بن عمر الثقفي البصري المقرىء، حجة في القراءات أخذ عن عبدالله بن اسحاق وغيره، وأخذ عنه الخليل توفي ١٤٩هـ (مراتب النحويين ٢١،انباة الرواة ٢/٣٧٤، نزهة الالباء ص ١٢) ويضع أبو البقاء العكبري شروط عمل إذن فيقول: «وإذن تعمل بخمسة شرائط احداها: ان تكون جوابا، والثانية ألا يكون معها حرف عطف. الثالثة: أن يعتمد العقل عليها. والرابعة: ألا يفصل بينها وبين الفعل بغير اليمين. والخامسة أن يكون الفعل مستقبلا. انظر اللباب في علل البناء ص ٤٥٨. ويقول المبرد في المقتضب ٢/١٠ : واعلم أن إذن في عوامل الأفعال كظننت عامل الأسماء لأنها تعمل وتلغي كظننت.

(٢) سورة الإسراء آية ٧٦.

(٣) سورة النساء آية ٥٣.

(٤) هكذا في (ق) وقد سقطت من الأصل (ص) و الأصح وجودها.

١١٠ — الأمْــرَ والنَّهْــي وآلاستفهامَــا
كَجِــيْءِ لنــا فَنُولِــيَ الإِكْرَامَــا
١١١ — والعَــرضَ والتَــحضيضَ والتمنِّيَــا
نحــو أَلَا تزورُنــا فَنُعْطِيَــا
١١٢ — ومــا أُعــيبَ فِعْلَــهُ فاعْذُلَــهْ
ولاتَــعِبْ فِعْــلَ آمْــرِيءٍ وَتَفْعَلَــهْ
١١٣ — وَسِرتُ حَتَّى أَدْخُلَ البَلْدَةَ أيْ سِرْتُ
إِلَــى أَنْ أَوْ عَلَــى تَقْدِيــرِ كَيْ
١١٤ — وَأَوْ كَمِثْــلِ آلْزَمــهُ أَوْ تَقْيضَنَــي
فَآنْصِبْ بِإِلاَّ أَنْ لِمَعْنَــي بَيِّــنِ

هذا هو القسم الثاني، وهو ما يكون الناصب بعده مضمرا، وهو سبعة أحرف: أربعة جارة وهي كي الجارة ولام كي ولام الجحود وحتى، وثلاثة عاطفة وهي: الفاء والواو وأو بمعنى إلاّ أن. أما الأربعة الأولى فمذهب البصريين: أنَّ النصب بعدها بأن مقدرة، لأنها لما كانت حروفا مختصة بالإسم لم تدخل على الأفعال إلا إذا قدر معها ما يجعلها في تأويل الإسم، ولا يؤول الفعل بالإسم إلا بحرف مصدري يصير به مقدرا بالمصدر. والحروف المصدرية التى تلى الفعل أنّ وما وكي. وغير جائز أن تقدر ما، لأن ما ظهر في الفعل من النصب، يمتنع أن يقدر معه، لأنها لاتعمل لعدم آختصاصها. ولا وكي لفساد المعنى، لأنها إن قدرت مع لامها لزم التكرار من جهة المعنى، ومع كي لزم التكرار من جهة اللفظ. وأما حتى فلأنه لو قيل في نحو سرت حتى تطلع الشمس كي تطلع الشمس لاختل المعنى. وأما آمتناع تقديرها مع لام الجحود فظاهر. وذهب الكوفيون إلى أن هذه الأحرف هي الناصبة، لأن التقدير على خلاف الأصل. وأما الفاء والواو وأو، فلأنها عواطف، وحرف العطف لايعمل لعدم آختصاصه،

وإلا لعمل مطلقا، وأما وجوب آضمار حرف مصدري بعدها، فلأنه لو لم يقدر المعطوف بالمصدر في مثل: زرتني فأكرمك، لما صح العطف لامتناع عطف الخبر على الأمر. وقد تقدم أنه لايضمر من الحروف المصدرية إلا أن. وذهب الجرمي(١) إلى أن الفاء والواو هما الناصبتان للفعل من غير اضمار، ويبطله ما تقدم.

وذهب الكوفيون إلى أنه ينتصب على الخلاف، لأن الثاني خبر، والأول ليس بخبر، فلما خالفه في الإعراب وهو أيضا ضعيف، لأن الخلاف يحصل بنصب الأول، كما يحصل بنصب الثاني، فتخصيصه بأحدهما يكون ترجيحا بلا مرجح. ولأن المعطوف بلا ولكن، مخالف لما قبله، ولا يوجب فيه النصب. أمّا كي فقد تقدم الكلام عليها، ويجب إضمار أن بعدها، لأنه لما كان أصلا مرفوضا، ولم تدع حاجة إلى الإظهار، ترك على أصله. وأما قوله:

أَرَدْتُ لِكَيمَا أَنْ تَطِيْرَ بِقِرْبَتِي
فَتَتْرُكَهَا شَنًّا بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ(٢)

فإنما أَظهر أَنّ بعدها للضرورة. وقيل إنها الناصبة، وليست الجارة. فتكون إن حينئذ زائدة للتوكيد. وأما لام كي فيجوز إضمار أَنْ بعدها وإظهاره إذا لم تلحقها

(١) هو صالح بن اسحاق أبو عمر الجرمي البصري، وسمي الجرمي لأنه مولى جرم بن زبان من قبائل اليمن أخذ النحو عن الأخفش ويونس، واللغة عن الأصمعي وابن عبيدة، مات ٣٢٥هـ. انظر: نزهة الألباء ص ٩٨، انباة الرواة ٢/٨٠، بغية الوعاة ٢/٨. وانظر المقتضب للوقوف على رأيه ٢/١٠ — ١٣.

(٢) القائل: غير معروف من الطويل.
الشاهد في قوله: «لكيما أن تطير» حيث يجوز في كي وجهان: الأول: أن تكون تعليلية مؤكدة للام، والثاني: أن تكون مصدريه مؤكدة بأن زائدة غير عاملة، لأن كيما تنصب الفعل بنفسها ولايجوز ادخال ناصب على ناصب. وقد استشهد به كل من: الإنصاف ٥٨٠، ابن يعيش في شرح المفصل ١٩/٧، الخزانة ٥٨٥/٣، أوضح المسالك رقم ٤٩٢، المغني ١٨٢، شواهد العيني ٤٠٥/٥، شرح التصريح على التوضيح ٢٣١/٢، الأشموني ٢٨٠/٣.

لا بالإضمار. كقوله تعالى: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ﴾[1] والإظهار كقوله ﴿وأُمِرْتُ لِأَن أَكُونَ﴾[2] فإن توسطا بينهما لا امتنع الإضمارُ. كقوله تعالى ﴿لِئَلا يَعْلَمَ أَهْلُ الكِتَابِ﴾ [3] ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ﴾[4] أما جواز الإضمار، فللفرق بينهما وبين لام الجحود، وأما امتناعه مع لا فلئلا يدخل حرف الجر على حرف النفي، ولكراهة توالي اللامات. أما لام الجحود فهي التي تأتي بعد النفي. وفي التنزيل ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾[5] ﴿وَمَا كَانَ الله لِيَذَرَ المُؤْمِنِيْنَ﴾[6] ويجب إضمار إنْ بعدها لطول الكلام، واللام تتعلق بمحذوف لأنه خبر كان. وقال ابن الدهان:[7] أنه لايجب إضمار إن بعدها إلاّ إذا وقع اللام في خبر كان. وأما حتى فيجب اضمار الفعل بعدها، إمّا لأنها صارت كالعوض عن أنّ، ولايجمع بين العوض والمعوض، أو لأنه أصل مرفوض، أو طلبا للخفة. وللفعل بعدها حالتان. الأولى: إن يكون منصوبا، ويشترط أن يكون مستقبلا بالنظر إلى ماقبله مطلقا لأن فعل الحال لاتعمل فيه أن لتنافيها. تقول سرت حتى أدخل المدينة، قبل الدخول. وسرت حتى أدخلها بعد الدخول، لأنه إخبار عن دخول كان منتظرا عن السير من غير نظر إلى حصوله. والمنصوب قد يكون بمعنى كي نحو. أسلمت حتى أدخُلَ الجنة، فيكون ماقبلها علة وسببا لما بعدها. وقد تكون غاية بمعنى إلى أن نحو: سرت حتى تطلع الشمس، ويكون الرفع على هذا الأخير

(١) سورة الفتح آية ٢.
(٢) سورة الزمر آية ١٢.
(٣) سورة الحديد آية ٢٩.
(٤) سورة البقرة آية ١٥٠.
(٥) سورة الأنفال آية ٣٣.
(٦) سورة آل عمران آية ١٧٩.
(٧) هو الحسن بن محمد بن علي بن رجاء أبو محمد اللغوي المعروف بابن الدهان، أحد الأئمة المشهورين بالفضل والتقدم متبحرا في اللغة، يتكلم في الفقه والأصول، أخذ العربية عن الربعي ويونس والسيرافي والرماني. أخذ عنه الخطيب التبريزي. توفي عام ٤٤٧هـ. (أنباة الرواة ٣٠٤/١، بغية الوعاة ٥٢٣/١).

ممتنعاً. لأنه لايصح إلاّ إذا كان الأوّل سببا لحصول الثاني، والسير لايكون سببا لطلوع الشمس، وكذلك إذا كان ما قبلها نفيا أو مستفهما عنه فإن قلت: أيُّهم سار حتى يدخلها؟ جاز الرفع والنصب، لأن الإستفهام عن السائر.

الثانية: أن يكون مرفوعا وذلك إذا أريد بالفعل بعدها الحال إما تحقيقا كقولك سرت حتى أدخل البلدة، وأنت في حال الدخول أو تقديرا كقولك: سرت حتى أدخلها، وقد وجد الدخول، ولكن قصدت حكاية الحال. وفي التنزيل: ﴿وزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾[1] في قراءة الرفع على حكاية الحال، وحينئذ يجب أن يكون ماقبلها سببا لما بعدها، لأنها لاتكون إلا حرف ابتداء تستقل بما بعدها، فلو لم يكن ماقبلها سببا له، لامتنع الربط مطلقا بخلاف النصب، فإنها لما كانت فيه حرف جر، لم تحتج إلى تعلق السببية، لكونها جزءا مما قبلها مرتبطة، وأما نحو مرض حتى لايرجونه، فالرفع واجب، لأن عدمَ الرجاء ثابت في الحال لشدة خطر المرض. فلو نصب لقدرت معه أَنْ المختصة للإستقبال، فيلزم الجمع بين متنافيين، وهو محال. وإذا قلت: كان سيري حت أدخلها جاز الرفع والنصب، لإنك إنْ جعلت كان ناقصة لزم النصب لوجوب تعلق حتى بمحذوف لأنه ليس في الكلام مايصلح خبرا إلا الجار و المجرور. وإن جعلتها تامة، جاز الرفع والنصب و هو ظاهر. ويأتي بيان باقي حكمها في موضعه. وأما الفاء: فينصب الفعل بعدها باضمار إن بشرطين: أحدهما: أن يكون ماقبلها سببا لما بعدها. والثاني: أن تقع جوابا لأحد الإمور الثمانية وهي: الأمر والنهي والدعاء والإستفهام والعرض والتحضيض والتمني والنفي. وإنما سميت الفاء جوابا، وهي في الحقيقة عاطفة لمصدر على مصدر، لأن ماقبلها لما كان سببا لما بعدها أشبهت الشرط والجزاء. مثال الأمر زرني فاكرمك. و منه قول الشاعر:

---

(١) سورة البقرة آية ٢١٣.

يَانَـــاقُ سِيْـــــرِي عَنَقَـــــا فَسِيْحَـــــا

إلَـــــى سُلَيْمَـــــانَ فَنَسْتَرِيحَـــــا[1]

والنهي: لاتَشْتِمْهُ فَيَشْتِمُكَ. وفي التنزيل: ﴿لاتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِباً فَيَسْحَتَكُم﴾[2] ﴿ولاتَطْغَوا فيهِ فيحِلَّ عَلَيْكُم غَضَبِي﴾[3]. والدعاء: اللهم لاتؤاخذني بذنبي فأهلك. والإستفهام: أين بيتك فأزورك. وفي التنزيل: ﴿فهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا﴾[4] والعرض: أَلا تَنْزِلَ عِنْدَنَا فتصيبَ خيرا. والتحضيض: هلا زرتني فأكرمك. وفي التنزيل ﴿لَوْلَا أُنْزِلَ إليه مَلَكَ فَيَكُونَ مَعَهُ نَذِيْرَا﴾[5]. و﴿لولا أَخَّرْتَنِي إلَى أَجَلٍ قَرِيْبَ فَأَصَّدَّقَ﴾[6] والتمني: ليت لي مالا فاصدق به. وفي التنزيل: ﴿ياليْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عظيماً﴾[7]. والنفي: ماأعيب فعله فاعذ له. وفي التنزيل: ﴿لايُقْضَي عَلَيْهِم فَيَمُوتُوا﴾[8]. وأما قولهم: ماتأتينا فتحدثنا، فيجوز فيه النصب والرفع. وأما النصب فله معنيان. أحدهما: انتفاؤها معا لأن انتفاء السبب وهو الإتيان يستلزم انتفاء المسبب، وهو الحديث. وثانيهما: انتفاء المجموع من حيث هو مجموع، وهو إما بانتفاء الجزئين معاً،

---

(١) القائل: أبو النجم العجلي واسمه الفضل بن قدامة| وهو من الرجز.
المعنى: يأمر الشاعر ناقته أنْ تَسِيْرَ في سيرها حتى تصل إلى ممدوحه ليعطيه العطاء الجزل الذي يرتاح بعده من عناء الأسفار لتحصيل المال.
الشاهد في قوله: «فنستريحا» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو نستريح بأن مضمره وجوبا بعد فاء السببية الواقعة في جواب الأمر والمدلول عليه بقوله سيرى. وقد استشهد به كل من: شذور الذهب ص ٣٠٥، أوضح المسالك رقم ٥٠٠، ابن عقيل رقم ٣٢٤، سيبويه ٤٢١/١، شرح قطر الندى رقم ١٨، الأشموني باب اعراب الفعل.

(٢) سورة طه آية ٦١.

(٣) سورة طه آية ٨١.

(٤) سورة الأعراف آية ٥٣.

(٥) سورة الفرقان آية ٧.

(٦) سورة المنافقون آية ١٠.

(٧) سورة النساء آية ٧٣.

(٨) سورة فاطر آية ٣٦.

وهو المعنى الأول. أو بانتفاء أحدهما، لأنه لايلزم من نفي المجموع نفي كل واحد من أجزائه، وحينئذ إمّا أنْ يكون بنفي الإتيان وإثبات الحديث، أو بالعكس. والأول باطل لامتناع وجود المسبب عند إنتفاء السبب فيتعين الثاني، وهو أن يكون الإتيان ثابتا، والحديث منتفيا. أي منك اتيان كثير ولاحديث منك. وأما الرفع فله معنيان أيضا أحدهما: أن تكون الفاء عاطفة للحديث على الإتيان فيشتركان في النفي. وثانيهما أن يكون مابعد الفاء مرتفعا على القطع، فيكون الحديث ثابتا والاتيان منتفيا. والمعنى: ماتأتينا فأنت تحدثنا الآن. والفاء عاطفة جملة مثبتة على جملة منفية، فانتصب الفعل بعد الفاء ولم يكن جوابا لشيء مما ذكر كقوله:

سَأَتْـــرُكُ مَنْزِلــــي لِبَنــــي تَمِيْــــمِ
وأَلْحَــــقُ بالحِجَــــازِ فَأَسْتَرِيحَــــا[1]

فلا يقاس عليه لأنه للضرورة. وأما الواو فتنصب الفعل بعدها باضمار أن في المواضع التي انتصب بعد الفاء، وتفيد معنى الجمع.

مثال الأمر زرني وأكرمك قال الشاعر:

فَقُــلْتُ ادّعــي وأَدْعُــوَ إنَّ أَنْــدَى
لِصَوْتٍ أَنْ يُنَــادِيَ دَاعِيَــانِ[2]

(١) القائل: المغيره بن حبناء وهو من الوافر.
الشاهد في قوله: «فأستريحا» حيث جاء الفعل المضارع منصوبا بعد فاء السببيه مع أنها ليست مسبوقة بنفي أو طلب، وذلك على سبيل الضرورة التي لاتقع في الشعر إلا نادرا. وقد خرجه بعض العلماء على أن الفعل «استريحا» فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألف لأجل الوقف وهذا نادر أيضا. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٤٢٣/١، ٤٤٨، شذور الذهب ٣٠١، شواهد العيني ٤٩٠/٤، همع الهوامع ٧٧/١، ١٠/٢، ١٦، الدرر اللوامع ٧/٢، ١٠، ٩٠ شرح الأشموني ٣٠٥/٣.

(٢) القائل: نسب لأكثر من شاعر. فنسبه سيبويه للأعشى ونسب للحطيئة وكذلك إلى دثار ابن

فالنصب يدل على الجمعية وهو المراد بقوله: أن ينادي داعيان. بخلاف الرفع والنهي: لا تأكل السمك و تشرب اللبن. ومنه قول الشاعر:

لاتَنْـــهَ عَنْ خُلُـــقٍ وتَأْتِـــيَ مِثْلَـــهُ
عَارٌ عَلَـــيْكَ إِذَا فَعَـــلْتَ عَظِيْـــمُ[1]

أي لاتجمع بينهما. وأما قوله تعالى: ﴿ولاتَلْبِسُوا الحَقَّ بالبَاطِلِ وَتكْتِمُوا الحَقَّ﴾[2] فيحتمل أن يكون منصوبا، والواو للجمع. وأن يكون مجزوما وهو الأظهر، لأن النهي يتناول كلا منهما على انفراده، فتستلزم النهى عن الجمع، ولاينعكس.

والدعاء: اللهم اعطني مطلوبي وتغفر لي.

والإستفهام: أتجلس وتحدثنا. ومنه قوله:

أَلَـــمْ أَكُ جَارَكُـــمْ وتَكُـــونَ بَيْنِـــي
وَبَيْنَكُـــمُ المَـــوَدَّةُ والإخـــاءُ[3]

= شيبان النمري، وإلى ربيعة بن جشم وإلى الفرزدق. وهو من الوافر.

الشاهد في قوله: «وأدعو» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو قوله: ادعو بأن مضمرة وجوبا بعد واو المعية الواقعة في جواب الأمر المدلول عليه بقوله (ادعى) وقد استشهد به كل من: سيبويه ٤٢٦/١، ابن عقيل رقم ٣٢٧، أوضح المسالك رقم ٥٠١، شذور الذهب رقم ١٥٤، مجالس ثعلب ٥٢٤، أمالي القالي ٩٠/١١، الإنصاف ٥٣١، ابن يعيش ٣٣/٧، المغني ٣٩٧، شواهد العيني ٣٩٢/٤، التصريح ٢٣٩/٢، الأشموني رقم ١٣٥

(١) القائل: أبو الأسود الدؤلي. وهو من الكامل. وقد نسبه سيبويه للأخطل ونسب أيضا إلى المتوكل الليثي وغيره. الشاهد في قوله: «وتأتي» فإن الفعل مسبوق بواو المعية ولايسمى مفعولا معه لأنه فعل، والمفعول اسم. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٤٢٤/١، أوضح المسالك رقم ٤٩٩، القطر رقم ٢٣، ابن عقيل رقم ٣٣٤، جمهرة الأمثال ٢٧٩/٢، العقد الفريد ٣٠٠/٢، المقتضب ١٦/٢، جمل الزجاجي ١٩٨، حماسة البحتري ١٧٤، ابن يعيش ٢٤/٧، الخزانة ٦١٧/٣، الأشموني ٢٠٧/٢، التصريح ٢٣٨/٢، شواهد العين ٣٩٣/٤، المغني ٣٦١، معجم المرزباني ٤١٠، ملحقات ديوانه ٢٩٩.

(٢) سورة البقرة آية ٤٢.

(٣) القائل: الحطيئة يهجو ابن الزبرقان بن بدر وقومه، ويمدح آل بغيض بن شماس وهو من الوافر.
=

والعرض: ألا تجلس وتحدثنا، والتحضيض هلا يزورنا زيد ونكرمه. والتمني: ليته يزورنا ويحدثنا. وفي التنزيل: ﴿يَالَيْتَنَا نُرَدُّ ولانُكَذِّبُ بآياتِ رَبِّنَا ونَكُونَ مِنَ المُؤْمِنِينَ﴾[1] قرء بنصب الفعلين، وهما الثاني والثالث. والنفي: ما تأتينا وتحدثنا. وفي التنزيل: ﴿وَلَمّا يَعْلَمِ اللّهُ الذينَ جَاهَدُوا مِنْكُم وَيَعْلَمَ الصَّابِرِيْنَ﴾[2] ومنه قول الشاعر

قَتَلْتُ بِعَبْدِ اللّهِ خَيْرَ لِدَاتِهِ
ذُؤَاباً فَلَمْ أَفْخَرْ بِذَاكَ وأَجْزَعَا[3]

وقولهم: لايسعني شيء ويعجزَ عنك. فنصب يعجز على معنى لايجتمع في شيء أن يسعني ويعجز عنك. ويجوز رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف، والجملة حال. ولايجوز رفعه على العطف لفساد المعنى.

وأما أو: فلها قسمان: أحدهما: أنْ تكون لأحد الشيئين أو الأشياء على حكمها في العطف. والثاني: أن يكون الفعل قبلها كالعام في كل زمان، والفعل بعدها كالمخرج من عمومه، فإنك إذا قلت لألْزِمَنَّهُ أو يعطيني حقي، كان الإلزام عامّا في جميع الأوقات التى يقع فيها الإعطاء. والفعل منصوب بعدها باضمار أن.

= الشاهد في قوله: «ويكون» حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوبا بعد واو المعية في جواب الاستفهام الإنكاري المدلول عليه بالهمزة في قوله: ألم أك جاركم.. وقد استشهد به كل من : سيبوية ٤٢٥/١ الشذور ١٥٥، القطر ٢٢، المقتضب ٧٢/٢، المغني ٦٦٩، الهمع ٢١٣/٢، ديوانه ٢٦، الأشموني ٣٠٧/٣.

(١) سورة الأنعام آية ٢٧.

(٢) سورة آل عمران آية ١٤٢.

(٣) القائل: دريد بن الصمه وهو من الطويل.

الشاهد في قوله: «وأجزعا» حيث نصبت باضمار أن على تأويل لم يكن مني أن أفخر بقتله وأن أجزعا. أي لم أجمع بين الفخر والجزع.

ومعنى البيت: أن دريدا يقول: لقد فخرت بقتله وإدراك ثأر أخي غير جازع من قومه لعزتي ومنعتي، وقد كان ذؤاب الأسدي أو أحد قومه قد قتل عبدالله بن الصمه أخا دريد، فقتله دريد بأخيه. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٤٢٥/١، ابن الشجري في أماليه ٣٧٣/١.

وسيبويه[1] يقدرها بالّا أن. ومنهم من يقدرها بالى أن للغاية أَوْ حتى أَنْ. وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِم أَوْ يُعَذِّبَهُمْ﴾[2] يحتمل أن يكون بمعنى إلا أن أو إلى أن. وكذلك قول امريء القيس:

فَقُلْتُ لَهُ لَاتَبْكِ عَيْنُكَ إِنَّمَا
نُحَاوِلُ مُلْكاً أَوْ نَمُوتَ فَنُعْذَرَا[3]

أي نحاول ملكا إلاّ أَنْ نموت أو إلى أن نموت. ويجوز الرفع إمّا عطفا على نحاول، أو أَنَّهُ خبر مبتدأ محذوف أي ونحن نموت. ويكون نصب فنعذرا حينئذ إما على أنه جواب النفي في إنما، أو أنه نصب في الواجب للضرورة. وأما قوله تعالى: ﴿تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ[4]﴾ بالرفع يحتمل وجهين: أَحدهما أن تكون عاطفة يسلمون على تقاتلون. والثاني: أن تعطف جملة إسمية على جملة فعلية والتقدير: وهم. وقريء شاذا: أَوْ يُسْلِموا بالنصب على معنى إلاّ أَنْ أَوْ وإلى أن والفرق بين الرفع والنصب، أن الرفع على معنى وجود أحد هذين الأمرين أي يكون القتال أو الإسلام.

والنصب استغراق القتال لكل زمان يأتي إلى أن يحصل الإسلام. واضمار إنْ بعد هذه الثلاثة أحرف أيضا واجب، إما ايجازاً لكثرة الإستعمال وطول الكلام، كما التزموا حذف خبر المبتدأ الواقع بعد لولا، وإما لأنها لو ظهرت للزم عطف الإسم في اللفظ على الفعل، وهو باطل. لأن حرف العطف، لايعطف الإسم على الفعل. ولا بالعكس. وأما قوله:

(١) سيبويه ٤٨٥/١ ـــ ٤٩٠.

(٢) سورة آل عمران آية ١٢٨.

(٣) القائل: امرؤ القيس وهو من الطويل.
الشاهد في قوله: «أو نموت» حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة لأنه لم يرد معنى العطف وإنما أراد أن يقول: إنه يحاول طلب الملك إلا أن نموت فنعذرا. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٤٢٧/١، المقتضب ٢٨/٢، جمل الزجاجي ١٩٧،
الخصائص ٢٦٣/١، الخزانة ٦٠١/٣، الأشموني ٢٩٥/٣، ديوانه ٦٦.

(٤) سورة الفتح آية ١٦

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي
أَحَبُّ إِلَيّ مِنْ لِبْس الشُّفُوفِ[1]

فإنما جاز لأنه عطف مصدراً مقدراً على الملفوظ به، بدليل نصب تقر. فقد تحصل من هذا أن لأن بالنسبة إلى إضمارها بعد الحروف المذكورة ثلاثة أقسام: أحدها: ما يجب فيه الإضمار، وهو بعد حتى ولام الجحود والفاء والواو وأو. والثاني: ما يجوز فيه الإضمار وهو بعد لام كي إذا وقع بعدها لا النافية.

والثالث: ما يجوز فيه الأمران: وهو بعد لام كي إذا لم يكن معها لا، وبعد حرف العطف إذا عطف به فعل في اللفظ على مصدر كذلك.

فصل:

ويجوز رفع الفعل بعد الفاء والواو، إما على العطف، أو القطع، أو الإستئناف. أما العطف بالفاء فكقوله تعالى: ﴿وَلَايُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾[2] وقوله: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾[3]. وأما قطع مابعدها عما قبلها فكقول الشاعر:

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ القَوَاءَ فَيَنْطِقُ
وَهَلْ تُخْبِرَنْكَ اليومَ بَيْدَاءَ سَمْلَقُ[4]

---

(١) القائل: ميسون بنت بجدل الكلبية وهو من الوافر.
المعنى: ان لبسي كساءً غليظاً، مع سروري وراحتي أَحَبُّ إلى نفسي من لبس الثياب الرقيقة الشفافة مع ألمي وحزني. الشاهد ففي قوله: «وتقر» حيث نصب الفعل المضارع «تقر» بأن مضمرة جوازا بعد الواو العاطفة على اسم ظاهر الإسمية، ولايؤول بفعل. وهذا جائز. وقد استشهد به كل من: الخزانة ٥٩٣،٢٩٣/٣، المقتضب ٢٧/٢، الصاحبي في فقه اللغة ص ١١٨، شرح المحتسب لابن جني ٣٢٦/١، شرح المفصل لابن يعيش ٢٥/٧، سر صناعة الإعراب ٢٧٥، أوضح المسالك رقم ٥٠٤، سيبويه ٤٢٦/١، الدرر ١٠/٢، القطر ١٥، شرح الأجرومية ٨٥.

(٢) سورة المرسلات آية ٣٦.

(٣) سورة القلم آية ٩.

(٤) القائل: جميل بن معمر العذري وهو من الطويل.

=

أي فهو ينطق، لأن الهمزة لما دخلت على النفي أفادت التقرير. وخرج إلى معنى الإيجاب. ومما يتعين فيه الرفع لفساد معنى النصب نحو: أتريدُ أَنْ أَزُوَركَ فَيَمْنَعُنِي البواب. وقوله:

يُرِيْدُ أَنْ يُعْرِبَهُ فَيعْجِمُهُ(1)

وأما العطف بالواو فنحو: ألا تزورنا وتحدثنا. وأما قطع ما بعدها عما قبلها، فكقول الشاعر:

عَلَى آلحكَمِ المَأْتِيِّ يوماً إذا قضى
قَضِيَّتَهُ أَنْ لا يجورَ ويَقْصِدُ(2)

فيقصد لايجوز فيه الرفع، لأنّ المراد نفي الجور، وإثبات القصد وهو العدل. فلو عطف على يجور، للزم نفي الجور والقصد معاً، وهو باطل لفساد المعنى.

= الشاهد في قوله: «فينطق» حيث رفع الفعل المضارع الذي هو ينطق بعد الفاء مع كون هذه الفاء مسبوقة بالإستفهام وذلك بسبب أن هذه الفاء ليست دالة على السببيه وإلا لنصب الفعل بعدها. وليست عاطفة وإلا لجزم الفعل بعدها لكونه حينئذ يكون معطوفا على مجزوم وهو «تسأل». وإنما هذه الفاء في هذا الموضع حرف دال على الاستئناف. وقد ذكر الشارح أنها للقطع. وقد استشهد به كل من: أوضح المسالك رقم ٥٠٢، الشذور ٣٠٠، سيبويه ٤٢٢/١، جمل الزجاجي ٢٠٤، الاغاني ١٤٥/٨، ابن يعيش ٦٣/٧، الخزانة ٦٠١/٣، المغني ١٦٨، التصريح ٢٤٠/٢، الهمع ١١/٢، ١٣١، الدرر ٨/٢، ١٧١، ديوانه ١٤٤.

(1) القائل: الحطيئة من رجز له وهو يجود بنفسه، وقد قال له قومه: أوص فقال:

الشِّعْرُ صَعْبٌ وَطَوِيلٌ سُلَّمُهُ
إذا ارتقى فيه الذي لا يَعْلَمُهُ
زَلّت به إلى الحضيض قَدَمُهُ
يريد أن يعربه فيعجمه

الشاهد فيه قوله: «فيعجمه» حيث تعين الرفع هنا لفساد المعنى لو نصب الفعل «فيعجمه» إذ يصبح المعنى متناقضا. وتقدير السياق: يريد أن يعربه فهو يعجمه. وقد اشتهد به كل من: ابن يعيش في شرح المفصل ٤٠/٧، ٥٥، المغني رقم ٣٠٢، سيبويه ٤٣٠/١، شرح ديوان الحطيئة ٣٥٦.

(2) القائل: عبد الرحمن بن أم الحكم وهو من الطويل.

=

ولايجوز أن تكون الواو للحال، لأن المراد نفي الجور مطلقاً، فلا يقيد بالقصد.
وأما قوله:

وَمَــا أَنَــا لِلشَّيْءِ الَّـــذِي لَيْسَ نَافِعِـــي
وَيَــغْضَبَ مِنْـــهُ صَاحِبِـــي بِقَـــؤُلِ[1]

فيجوز رفع يغضب إما على القطع، أي وهو يغضب، أو على العطف على الصلة، أي وما أنا للشيء الذي ليس ينفعني والذي يغضب منه صاحبي. ويجوز نصبه بالعطف على الشيء. ولابد من آضمار أن ليقدر الفعل بالمصدر، لامتناع عطف الفعل على الإسم من غير أن يقدر باسم لما مر. وآعلم: أَنّ ما بعد الفاء والواو، إذا كان منصوبا لم يكن له بد من موضع من الإعراب لوجوب تقدره بالمصدر. وهو على ثلاثة أقسام: الأول: أن يكون محله رفعا، وذلك إذا كان الفعلان لفاعلين نحو: زرني فأكرمك، أي لتكن منك زيارة فإكرام مني. الثاني: أن يكون محتملا للرفع والنصب وهو أن يكون [الفعلان][2] لفاعل واحد. نحو: أذهب فتدرك خيرا. لأنّه إنْ قُدّرَ: ليكن منك ذهاب، فادراك خير، فالمحل رفع

= الشاهد في قوله: «ويقصد» بالرفع حيث وردت الواو هنا للاستئناف، إذ لو كانت للعطف للزم النصب عطفا على «يجوز» ولأدى ذلك إلى فساد المعنى، إذ العطف يجعله شريكا في النفي فيلزم التناقض، ولهذا ورد الفعل بالرفع.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٤٣١/١، المحتسب ١٤٩/١، ابن يعيش ٣٨/٧، الخزانة ٦١٣/٣، مغني اللبيب ٣٥٩، اللسان (قصد).

(١) القائل: كعب الغنوي وهو من الطويل.

الشاهد في قوله: «ويغضب» حيث يروي بالرفع والنصب. وفي رفعه حالتان: الأولى القطع فتصبح: أي وهو يغضب أو عطفا على الصلة، أي وما أنا للشيء الذي ليس ينفعني والذي يغضب منه صاحبي. أما النصب فبالعطف على الشيء ولابد منه إضمار أن ليقدر الفعل بالمصدر لامتناع عطف الفعل على الإسم من غير أن يقدر باسم. وقد استشهد به كل من: المنصف ٥٢/٣، شرح المفصل لابن يعيش ٣٦/٧، الخزانة ٦١٩/٣، الأصمعيات ٧٦، سيبويه ٤٢٦/١.

(٢) هكذا في (ك). وفي الأصل (ص) (الفعل) والأصح ماذكر.

وإن قدر أَفْعَلْ ذهابا فادراك خير، فالمحل النصب. الثالث: أن يكون محله نصبا مطلقا، كقوله تعالى: ﴿يَالَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوْزَ فَوْزاً عَظِيْماً﴾[1] أي ياليت لي بهم صحبة ففوزا. وهذا مختص بليت وحدها لأن مابعدها ينتصب بها.

١١٥ ـ وَٱرْفَـع مُضَارِعـاً صَحِيْـحَ الآخِرِ
مثـل يَقُـومُ بانضِمـاَمٍ ظَاهِـرِ
١١٦ ـ وٱنْصِبْهُ بالفَتْح وإنْ تَجْـزِمْ سَكَـنْ
والرَّفْـع في مُعْتَلِّـهِ لَمْ يُستَبَـنْ
١١٧ ـ والنَّصْبُ فيـهِ بَانَ إلاّ في الألِـفْ
وفَـي ٱنْجِزَامِـه أَخِيـرُهُ حُذِفْ

إذا كان المضارع صحيح الآخر، ولم يتصل به ضمير التثنية والجمع، أو علامتهما أو ضمير المخاطبة المؤنثة على رأي، أو نونا التوكيد، أو ضمير جماعة المؤنث، أو علامته، فرفعه بضمة ظاهرة نحو: يقومُ، ونصبُهُ بالفتح نحو لن يقومَ، وجزمه بالسكون: نحو: لم يَقُمْ. وقد جاء آسكان المرفوع للضرورة كقول امريء القيس:

فَالْيَـوْمَ أَشْرَبْ غَيْـرَ مُسْتَحْـقِبٍ
إِثْمـاً مِنَ اللَّـهِ وَلَا وَاغِـلِ[2]

(١) سورة النساء آية ٧٣.

(٢) القائل: امرؤ القيس وهو من السريع.
الشاهد في قوله: «اشرب» فهو فعل مضارع لم يتقدمه جازم وسكن آخره. وفي التسكين أقوال منها: أنه ضرورة دعا إليها النظم أي لغه وجاءت هذه اللغة في القرآن الكريم. ومنها أنه لما توالى في الكلمة مع مابعدها ثلاث حركات فتحة وضمة وفتحة. . ولما توالت هذه الحركات الثلاث أشبهت عضد في وجوه فتحه تتبعها ضمه، والعرب تجوز تسكين ضاد عضد ونحوه. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢٩٧/٢، نوادر أبي زيد ٣١٣، الخصائص ٧٤/١، شرح المفصل لابن يعيش ٤٨/١، ديوانه ١٢٢.

أما لأنه نوى الوقف، أو لأنه أجرى المنفصل مجرى المتصل، فرفع كَعَضُدٍ، فأسكن استثقالا للضمة، بخلاف المنصوب. فإنه لايجوز آسكانه لخفة الفتحة. وقيل هو مجزوم بلام مقدرة، فكأنه أمر نفسه. وإن كان معتلا بالواو والياء والألف نحو: يَغْزُوا ويَرْمِي ويخشا، قدرت الضمة عليها مطلقا، لثقلها في الواو والياء، وتعذرها في الألف. وتظهر الفتحة في الواو والياء لخفتها. وتقدر في الألف لتعذر تحريكها، وفي الجزم بحذف الجميع. لأن الجازم لابد له من تغير. فلما لم يكن في آخره حركة، وحرف العلة جار مجرى الحركات، حذف لحذفها. وقد جاء في الشعر خلاف ذلك للضرورة. أما إسكان الواو والياء في النصب فكقوله:

وَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وِراثَةٍ
أَبَى اللَّهُ أَنْ أَسْمُو بأُمٍّ ولَا أَبِ[1]

وكقول الآخر

فَآلَيْتُ لا أَرْثِي لَهَا مِنْ كَلالَةٍ
ولا مِنْ جَفَى حَتَّى تُلَاقِي مُحَمَّدا[2]

(١) القائل: عامر بن الطفيل سيد بني عامر. وهو من قصيدة من الطويل.
الشاهد في قوله: «أن أسمو» حيث سكن الواو مع وجود أداة النصب «أن» وذلك للضرورة.
وأن مصدرية والتقدير: أبى الله سموي وسيادتي بأم و لا أب. أي من جهة الآباء والآمهات.
وقد استشهد به كل من المحتسب ١٢٧/١، ابن يعيش في مفصله ١٠/١٠٠، ١٠١، الخزانة ٣٢٧/٣، المغني ٦٧٧، شواهد العين ٢٤٢/١، الأشموني ١٠١/١، ديوانه ١٠.

(٢) القائل: الأعشي: ميمون بن قيس من قصيدة له من الطويل كان قد أعدها ليمدح بها سيدنا رسول الله ﷺ فلما علم بها رجال قريش تلقوه في مقدمه إلى الرسول فصدوه عنه. الشاهد في قوله «حتى تلاقى» فقد أتى الشاعر بالياء ساكنة في الفعل تلاقى مع أن عامل النصب موجود وهو أن المصدرية المضمرة بعد حتى، وكان الأفضل أن يقول «حتى تلاقيَ» باظهار الفتحة على الياء. ولكن الشاعر عندما اضطر لإقامة الوزن عامل الياء كما يعامل الألف فقدر عليها الفتحه كما يقدرها على الألف. وقد استشهد به كل من: المفصل ٢١٤، السيوطي ١٩٦، السيره ١٣٣/٣، الأشباه والنظائر ١٧٢/٣، شرح المفصل ١٠/١٠٠ ــ ١٠٣، ابن الشجري في آماله ١١٢/١، ديوانه ١٣٥.

والأصل حتى تلاقيَ بفتح الياء. ويحتمل أن يكون أصله تلاقين، فحذف النون. وفيه على هذا الإنتقال من الغيبة إلى الخطاب ويسمى التكوين. وأما إثبات الجميع في الجزم فأما الواو فكقوله:

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا
مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ(1)

وأما الياء فكقول الآخر:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأنْبَاءُ تَنْمِي
بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ(2)

(١) القائل: ينسبه بعض النحاة إلى عمرو بن العلاء واسمه زبان يقوله للفرزدق الشاعر المعروف وكان قد هجاه ثم اعتذر إليه. وهو من البسيط (انظر شرح الشافية ٤٠٧) الشاهد في قوله: «لم تهجو» حيث أسكن حرف العلة الواو مع امكانية حذفها وهو الأصل والبقاء على الواو من قبيل الشذوذ. وخرج برواية أخرى أنه نزل الواو منزلة الحرف الصحيح فقدر فيه الحركة فكأن الجازم دخل ولفظ الفعل «تهجو» ومع هذا فإن هذا التكلف ضعيف في البيت. وقد استشهد به كل من: أمالي ابن الشجري ٥٨/١، الإنصاف ٢٤، شواهد الشافيه ٤٠٦، شواهد العيني ٢٣٤/١، شرح التصريح ٨٧/١، الهمع ٥٢/١، الدرر ٢٨/١، الأشموني ١٠٣/١.

(٢) القائل: قيس بن زهير العبسي الجاهلي وهو من قصيدة له من الوافر.
الشاهد في قوله «يأتيك» حيث جاء الفعل المضارع «يأتي» المعتل الآخر مجزوما بأداة الجزم. وبقيت الياء موجودة والأصل أن تحذف فيقال: ألم «يأتك» وقد خرجه النحاة بوجهين: الأول: أن الياء هي لام الفعل واكتفى الشاعر بحذف الحركة كما يفعل مع الفعل الصحيح الآخر وأبقى الياء. والثاني: أن الضرورة الشعرية جعلت الشاعر يبقى الياء التي هي مكونه عن اشباع كسرة التاء. وهي ليست لام الكلمة. وقد استشهد به كل من: سيبويه ١٥/١، ٥٩/٢، الأغاني ٦٤٩١/١٨، شواهد العيني ٢٣٠/١، الخزانة ٥٣٤/٣، الدرر ٢٨/١، نوادر ابي زيد ٢٠٣، السيوطي ١١٣، ٢٧٣، امالي ابن الشجري ٨٤/١، شرح شواهد الشافية ٤٠٨، اللسان ٣٨٤/٦، الهمع٥٢/١، الإنصاف ٣٠، سر الصناعة ٨٨/١، شرح المفصل ٢٤/٩،المفصل ٢١٥، شواهد التوضيح ٢١، الخزانة ٤ /١٦١، معاني القرآن ١٨٨/٢، الأشموني ١٠٣/١، ٤٤/٢، المنصف ٨١/٢، ١١٤، المحتسب ٦٧/١، الأصول ٣٠١/٢.

وأما الألف فكقوله:

وتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ
كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيراً يَمَانِيَا(1)

(1) القائل: عبد يغوث بن وقاص الحارثي. من الطويل. الشاهد في «لم ترى» حيث بقيت الألف مع جزم الفعل للضرورةوفيه شاهد آخر، في قوله: «شيخه» حيث جاء بالتاء فرقا بين المذكر والمؤنث. فقال شيخه ليدل على أن المقصود مؤنث. واستشهد به: جمل الزجاجي ٢٥٧، أمالي القالي ١٣٢/٣، ابن يعيش ٩٧/٥، ١١١/٩، الأشموني ١٠٣/١، المفضليات ١٥٨.

(الأفعال الخمسة)

١١٨ ـ ثُمّ ثُبُـــــوتِ نُوْنَ يَفْعَلُونَـــــــا
وتَفْعَـــــــلَانِ مَعْ تَفْعَلِيْنَـــــــــا

١١٩ ـ عَلَامَـــــةٌ لِرَفْعِـــــهِ المبيــــــنِ
وَٱجْزِمْـــهُ وٱنْصِبْـــهُ بِحَـــذْفِ النُّـــونِ

من المضارع خمسة أمثلة رفعها باثبات النون، ونصبها وجزمها بحذفه. وذلك إذا اتصل به ضمير الإثنين وهو الألف، أو ضمير جماعة المذكرين العاقلين في الوضع، وهو الواو. وضمير الواحدة وهي الياء، وكان سالما مما وجب له البناء. نحو: انتما تفعلان وهما يفعلان، وأنتم تفعلون وهم يفعلون، وأنت تفعلين. ولم يذكر يحيى[1] منها إلا ثلاثة لأن يفعلان وتفعلان في اللفظ واحد، وكذا يفعلون وتفعلون. واختلف في هذه الألف والواو والياء. فذهب سيبويه[2]: إلى أنها ضمائر مطلقا. وذهب المازني: إلى أن الألف علامة مطلقاً. والأخفش إلى أن الياء من تفعلين علامة للتأنيث، وأن الفاعل مضمر، وتحرك النون لئلا يلتقى ساكنان. وتكسر مع الألف على الأصل، أو حملا على نون التثنية. وتفتح مع الواو والياء. أما طلبا للخفة، أو حملا على نون الجمع. وهذه الأمثلة معربة وليس لها حرف إعراب. أما كونها معربة فلأن المقتضي لإعراب المضارع متحقق فيها من غير مانع، ولأن الناصب والجازم يحذفان النون. وفي

---

(١) أي يحيى بن معط/ المصنف.
(٢) سيبويه ٦/١.

التنزيل ﴿فإنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعلُوا﴾[1] وإمّا أنّه ليس لها حرف إعراب. فلأنه حينئذ لايخلو إمّا أن يكون قبل الضمائر، أو الضمائر نَفْسَهَا، أو النون، والأقسام كلها باطلة. أما الأول فلأن ماقبل الضمير وهو ما كان حرف إعراب قبل الحاق الضمائر صار مشغولاً بالحركة التي تطلبها الضمائر. فإن قيل. فهلا كان الإعراب مقدرا على ما قبل الضمائر كالمضاف إلى ياء المتكلم عند من يرى أنه معرب. أجيب: بأنه لما تخطاها الناصب والجازم، وحذف النون، آمتنع أن يكون الإعراب مقدرا. وإلا لكان لعامل واحد عملان. واما الثاني: فلأنها ضمائر الفاعلين، والضمائر لاتكون حروف إعراب الكلمة. وأما الثالث: فلأن النون حرف صحيح قابلة للحركات. فلو كانت حرف إعراب، لضمت في الرفع، وفتحت في النصب، وسكنت في الجزم دون الحذف. وإنما جعلت النون إعرابا لهذه الأمثلة، لأن الإعراب إمّا بالحركات، أو بالحروف المجانسة لها. والأسماء قد استغرقت الحركات والحروف المجانسة لها إفراداً وتثنية وجمعا. ولما لم يكن بد لهذه من إعراب، وقد تعذر أن تعرب بالحركات والحروف المجانسة لها، جعل إعرابها بالنون، لأنه يشبه الحروف المجانسه للحركات. أما شبهه بالواو والياء فلأنها تدغم فيهما. وأما بالألف فلأنها تبدل فيها في الوقف، ولأن فيها غنة وهو صوت زائد، كما أن مع حرف العلة مدا. وإنما جعل ثبوتها علامة للرفع، لأنه لما كان أسبق أنواع الإعراب وقوعا لعدم آفتقاره إلى عامل لفظي مطلقا. وكان الثبوت سابقا على الحذف لأنه إزالة ما كان ثابتا، جعل السابق وهو الثبوت، علما للسابق وهو الرفع طلبا للمناسبة، والحذف المتأخر عن الثبوت علما للجزم المتأخر عن الرفع. وحمل النصب على الجزم في الحذف، لما حمل النصب على الجر في تثنية الأسماء، وجمعها لأن الجزم في الفعل نظير الجر في الأسماء، من حيث آختصاص كل منهما بالنوع العارض لها.

(١) سورة البقرة آية ٢٤.

وأعلم أنه قد جاء حذف النون في الرفع واثباتها في النصب والجر للضرورة. أما الجزم في الرفع فكقول الشاعر:

أَبِـــيْتُ أَسْرِي وَتَبِيتـــــي تَدْلُكِــــــي
وَجْـــهَكِ بالعَنْبَـــرِ والــــمِسْكِ الذَّكِـــيِّ[1]

ومنه قول الآخر:

....
قد رُفِـــع اَلفَـــخُّ فَمَـــاذَا تَحْـــــذَرِي[2]

فإن قيل كيف جاز حذفها للتخفيف وهي متحركة. أجيب: بأنّ أصلها السكون وحركتها عارضة لالتقاء الساكنين. وذلك غير معتد به. ألا ترى أنه لم يرد المحذوف في مثل: قم الليل وبع الثوب. وأما اثباتها في الجزم فكقوله:

لَوْلَا فَوَارِسُ مِنْ نُعْمٍ وأُسْرَتِهَا يَوْمَ الصُّلَيْفَاء لم يُوفُونَ بالجَارِ[3]

---

(١) القائل: غير معروف، ولم ينسب إلى قائل معين.
الشاهد في قوله: «وتبيتي تدلكي» حيث حذف نون الأفعال الخمسة وهو علامة الرفع دون سبب وهو حذف نادر. والأصل «تبيتين تدلكين»
وقد استشهد به كل من: الدرر ٢٧/١، الهمع ٥١/١، شرح التصريح ١١١/١، الخزانة ٥٢٥/٣، الخصائص ٣٨٨/١، اللسان (دلك) ٣١٠/١٢، الأشباه والنظائر ٣٥/١. شواهد التوضيح ١٧٣.

(٢) القائل: غير معروف. وتمام البيت:

قد ذهب الصيـــــــــــــاد عنك فأبشرى
ورفـــــع الفـــــخ فمـــــاذا تحـــــذري

الشاهد في قوله: «تحذري» حيث حذف منه نون الرفع مع عدم توفر سبب الحذف إذ أصله: تحذرين.، ولكنه حذف هذه للضرورة، انظر أيام العرب ١٤٣/١.

(٣) القائل: غير معروف وهو من البسيط ويروي الصدر: لَوْلَا فَوَارِسَ من نُعْمٍ وأُسْرَتُهُمْ.
=

وأما في النصب [فكقول الآخر:

وَنَحْنُ مَنَعْنَا ٱلْبَحْرَ أَنْ يَشْرَبُونَهُ وَقَدْ كَانَ مِنكُم مَاؤُهُ بِمَكَانِ][(1)]

= شاهد في قوله: «لم يوفون» حيث جاء بلم هنا غير جازمة، والأصل أن تكون جازمة. ولو كانت عاملة لحذف النون من الفعل «يوفون» لأنه سيكون مجزوما بحذف. فالأفعال الخمسة ترفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذفها. وجاء هنا على سبيل الشذوذ. وقد استشهد به كل من: المحتسب ٤٢/٢، ابن يعيش في مفصله ٨/٧، الخزانة ٦٢٦/٣، المغني ٢٧٧، العيني في شواهده ٤٤٦/٤، التصريح ٢٤٧/٢، الدرر ٧٢/٢، الأشموني ٦/٤، اللسان (صلف).

(١) هكذا في (ق) ومابين المعقوفين سقط من الأصل «ص» والأفضل وجوده. وقائل البيت الشعري مجهول وهو من الطويل. والشاهد فيه قوله: «أن يشربونه» حيث أبقى نون الأفعال الخمسة متصلة بالفعل مع تقدمه باداة النصب (أن) والمفروض ان تحذف. وقد استشهد به العيني في شواهده ١٧٣/٣.

(نونا التوكيد)

١٢٠ ونــون يَفْعَلْــنَ ويَفْعَلَنَّــا مُؤكِـدّاً حَلّ بِهِ لِيبُنَـى

إذا اتصل بالمضارع نونا التوكيد الثقيلة والخفيفة، حصل له تغييران، أحدهما: في لفظه وهو البناء. والثاني: في معناه وهو تخليصه للإستقبال. أما البناء فلأنه لما عرض له التركيب مع النون، بني كما بني لارجل في الدار، ولأن حركة آخرة تصير دالة على كون الفاعل واحدا إن كانت فتحة، أو جماعة مذكرا، إن كانت ضمة، أو مؤنثا إن كانت كسرة، وليست هذه الحركة لالتقاء الساكنين على الأصح، بدليل رد المحذوف لها في نحو: قُولَنَّ [وَسِيْرَنَّ][1] ومنه قوله:

.... وَمُوتَنْ بِهَا حُرّاً وَجِلْدُك أَمْلَسُ[2]

وعدم رده لحركة التقاء الساكنين نحو: قم الليل وبع الثوب، لأنها عارضة كما مر. فإن قيل: تجيء مؤكدا حل به ليبني، ليس بمستقيم لأنه يُشعر أن الغرض بالنون البناء لا التوكيد. قيل: ا للام في قوله ليبني لام العاقبة كالتي في

---

(١) هكذا في (ق، ك) و في الأصل (ص) (سيدن) وهو تصحيف.

(٢) القائل: المتلمس. تمام البيت:

فَلَا تُقْبَلَـــنْ ضَيْمــاً مَخَافَــةَ مِيْتَـــةٍ
وُمُوتَـــنْ بِهَـــا حُرًّا وجِلْـــدُكَ أَمْـــلَسُ

الشاهد في قوله: «موتن» إذا أن أصله مات وأتي بنون التوكيد لتصبح على هذه الحالة لتدل على أن المخاطب جماعة وليس مفردا وهذه الحركة ليست لالتقاء الساكنين. وقد استشهد به كل من ديوان الحماسة ١٩٢/١، المقاييس ٣٥٠/٥، كتاب الفرق بين الحروف الخمسه لابن السيد البطليوسي / رسالة ماجستير ص ٣٥٠.

قوله تعالى:

﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ عَدُوّاً وَحَزَناً﴾[1] لا للتعليل. وقيل لما كان التوكيد بالنون سببا للبناء أقام المسبب مقام السبب تجوزا. وأما تخليصه للإستقبال فلأن المراد من التأكيد الحمل على مالم يقع ليصير واقعا. فلو أكد به الواقع الحاضر لكان تحصيلا للحاصل، وعلم منه آمتناع تأكيد الماضي. وآعلم: أن هذين النونين لتأكيد الفعل في مقابلة تأكيد الإسم بأن واللام. فإن قيل: فلم خصت النون بالزيادة آخر الفعل فالجواب: أما زيادة النون فلأن أولى ما زيد للمعاني حروف المد واللين، لأنها لا تخلو عنها ولا عن أبعاضها كلمة لكن لو زيدت آخر الفعل لأوهمت أنها ضمائر، فعدل عنه إلى النون لمشابهتها إياها كما مر. وأما كونها آخر الفعل، فلأن الإسم لما كان يلحقه التأكيد في أوله، جعل تأكيد الفعل في آخره حَطًّا لرتبة الفرع عن الأصل، ولأنه لو زيد في أوله لاجتمع زيادتان حرف المضارعة والنون. وآعلم: أن المصنف لم يذكر حكم [النونين][2] في موضع من هذا الكتاب، ولابد من الإشارة إلى ذلك.

ويتعلق بيانها بثلاثة فصول:

الأول: أنهما يدخلان في المستقبل في ثمانية مواضع: الأمر والنهي والدعاء والإستفهام والتمني والتحضيض وجواب القسم والشرط المؤكد بما وماعداها. فدخولها فيه إما ضرورة وإما شاذ، وإما لضرب من التأويل. وإنما أُكِّدَ الفعل مع هذه المعاني، لما فيها من معنى الطلب المتعلق بغير الواقع. ولهذا لم يدخُلا في الخبر، وإن كان مستقبلا نحو: زيد يقوم غدا لعدم الطلب المتعلق بالمستقبل. فالتأكيد مع الأمر إمّا بالشديدة فكقوله:

---

(١) سورة القصص آية ٨

(٢) هكذا في (ق، ك) وفي الأصل (ص) (التنون) والأصح ماذكر: لأن ابن معطي لم يتعرض لنوني التوكيد في الفيته.

وَٱسْتَقْدِرِ ٱللَّهَ خَيْراً وَٱرْضَيَنَّ بِهِ   فَبَيْنَمَا العُسْرُ إِذْ دَارَت مَيَاسِيْرُ[1]

وأما بالخفيفة فكقوله:

....   وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ واللَّهَ فَٱعْبُدَا[2]

والنهي أما بالتشديد نحو قوله:

وَلَا تَضِيْقَنَّ إِنَّ السِّلْمَ آمِنَةٌ   مَلْسَاءُ لَيْسَ بِهَا وَعْثٌ وَلَاضِيْقُ[3]

---

(١) القائل: عثير بن لبيد العذري، وقيل لعثمان بن لبيد العذري وهو من البسيط.
الشاهد في قوله: «وارضين» حيث جاء الفعل مؤكدا بالنون الثقيلة مع صيغة الأمر. وهذه حالة من حالات استعمال نون التوكيد الثقيلة والخفيفة. وفيه شاهد آخر وهو قوله: «إذ» فإنها تدل على المفاجأة يدل على ذلك معنى البيت فبين الأوقات التي العسر فيها حاصل يفجؤك دوران مياسير. وقد استشهد به كل من: اللسان ٣٨٠/٥، الدرر ١٧٣/١، ١٧٨، سيبويه ١٥٨/٢، أمالي ابن الشجري ٢٠٧/٢، اللسان ٣٨٤/٦، السيوطي ٨٦، شذور الذهب ١٢٦، الهمع ١٧٣/١، ٢١١، مجالس ثعلب ٢٦٥.

(٢) القائل: الاعشى ميمون من قصيدة من الطويل. وتمام البيت:

وإيَّـــاك والمَيْتَـــاتِ لا تَقْرَبَنَّهَـــا
ولاتَعْبُـــدِ الشَّيْطَـــانَ والله فَاعْبُـــدَا

الشاهد في قوله: «فاعبدا» اذ أصله فاعبدن بالنون الخفيفة، فابدلت النون ألفا للوقف، واختلف في الفاء فيها فقيل: جواب لأم مقدرة وقيل زائدة وقيل عاطفة. أي: تنبه فاعبد الله. فحذف تنبه، وقدم المنصوب على الفاء اصلاحا للفظ كيلا يقع الفاء صدرا. وقد استشهد به كل من: سيبويه ١٤٩/٢، ابن الشجري في أماليه ٣٨٤/١، ٢٦٨/٢، الإنصاف ٦٥٧، ابن يعيش في مفصله ٣٩/٩، ٨٨، المغني ٣٧٢، شواهد العيني ٣٤٠/٤، الهمع ٧٨/٢، الدرر ٩٥/٢، التصريح ٢٠٨/٢، الأشموني ٢٢٦/٣، دمنهوري ٧٨، ٨٨.

(٣) القائل: لم ينسب لقائل معين في المراجع التي ذُكِرَ فيها و هو من البسيط ويروي:

فلا تضيقـــن إن السلـــم واسعـــة
ملساء ليس بهـــا وعث ولاضيـــق

الشاهد في قوله: «ولاتضيقن» حيث أكد الفعل بنون التوكيد الثقيلة و الفعل قد تقدمه النهي «وآمنه» في البيت: اسم مكان، انظر: المذكر والمؤنث للفراء ص ٢٠، التبريزي ١٦٨، شرح القصائد السبع الطوال ص ٢٦٢، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٣٦١.

واما الخفيفة فكقوله:

.... وَمُوئِنْ بِهَا حُرًّا وَجِلْدُكَ أَمْلَسُ[1]

والدعاء بصيغة الأمر فنحو: اللهم آرْحَمَنّا بالثقيلة، وآعْفُوَنْ بالخفيفة، وأما بصيغة النهي بالتشديد فنحو: لاترحمنَّه. وبالخفيفة كقوله:

لاتَبْعَدَنْ قَوْمِي الذِّيْنَ هُمُ سَمُّ العُدَاةِ وآفَةُ الجُزْرِ[2]

ومع الإستفهام بالثقيلة نحو قوله:

هَلْ تَرْجَعَنَّ لَيَالٍ قَدْ مَضَيْنَ لَنَا[3]

وبالخفيفه كقوله:

هَلْ تَرْجَهَنْ لِي لِمَّتي إنْ خَضَبْتُهَا[4]

والتمني نحو: ليتك تخرجَنَّ ونَقُومنّ. والتحضيض نحو: هلا تزورن زيدا، ولو تأتيَنَّ عَمْراً. وجواب القسم إما بالشديد أو بالخفيفة. وفي التنزيل: ﴿تَاللَّهِ لأَكِيْدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾[5] ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُوناً مِنَ الصَّاغِرِيْنَ﴾[6] والشرط المؤكد

---

(١) تم شرحه في الصفحة السابقة.

(٢) القائل: الخِرْنِق أُخت طرفه بن العبد ترثي زوجها بشر بن عمرو بن مرثد ومن قتل معه من بنيه وقومه وهو من الكامل. الشاهد في قوله: «لا يبعدن» حيث أكد الفعل المضارع بنون التوكيد الخفيفة مسبوقة بنهي. وقد استشهد به كل من: سيبويه ١٠٤/١، جمل الزجاجي ٨٢، المحتسب ١٩٨/٢،أمالي ابن الشجري ٢٤٤/١، الانصاف ٤٦٨، الخزانة ٣٠١/٢، شواهد العيني٦٠٢/٣، ٧٢/٤، شرح التصريح ١١٦/٢، همع الهوامع ١١٩/٢، ا لدرر ١٥٠/٢، الأشموني ٢١٤/٣.

(٣) لم أعثر على قائله، أو تمام البيت.

(٤) القائل: يقول السيوطي ص ٨٧: رأيت هذا البيت في الأغاني ومما يشير إلى أنه من شعر عبد الله بن المعتز. الشاهد في قوله: «ترجعن» حيث اتصلت نون التوكيد الخفيفة بالفعل المضارع مع وجود هل الإستفهامية. وقد استشهد به كل من: السيوطي ص ٨٧، الدرر ١٧٣/١، الهمع، ٢٠٥/١، نوادر أبي زيد ١٨٤.

(٥) سورة الأنبياء آية ٥٧.

(٦) سورة يوسف آية ٣٢.

بما: ﴿فَأَمَّا تَرَيِنَّ مِنَ البَشَرِ أَحدًا﴾(1)، ﴿فاما تَثْقِفَنَّهُمْ فِي الحَرْبِ﴾(2) ﴿فَأَمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً﴾(3). وهذه المعاني تنقسم إلى مايلزم تأكيد الفعل معه وإلى ماهو مختلف فيه، وإلى مايجوز فيه التأكيد وعدمه. فالأول جواب القسم إذا كان مضارعا مثبتا مطلقا. وباللّام على الأكثر. أما لزومه مع عدم اللام، فلما يأتي في جواب القسم. وأما مع اللام، فللفرق بين لام القسم التي لاتدخل إلا على المستقبل وبين لام التوكيد التي هي للحال. والثاني: الشرط المؤكد بما. فذهب الزجاج وجماعة إلى لزوم تأكيده كالقسم، لأن اللام وما فيها للتأكيد، ولأنه لم يأت في التنزيل إلاّ مؤكدا.

وذهب أبو علي إلى عدم اللزوم لكثرة مجيئه في الشعر غير مؤكد. قال:

زَعَمَتْ تُمَاضِرُ أَنَّنِي إمّا أَمُتْ ... يَسْدُدْ أُبَيْنُوهَا الأَصَاغِرُ خِلَّتِي(4)

وقال الآخر:

فَأَمَّا تَرَيْــنِ وَلِــي لِمَّــةٌ ... فإنَّ الحَـوَادِثَ أَوْدَى بِهَـا(5)

---

(1) سورة مريم آية ٢٦

(2) سورة الأنفال آية ٥٧.

(3) سورة الأنفال آية ٥٨.

(4) القائل: سلمى بن ربيعه وهو من الكامل.
الشاهد في قوله: «امّا أَمُتْ». حيث ذهب الشارح إلى جواز تأكيد فعل الشرط المسبوق باداة الشرط المتصلة بما المؤكدة. والزجاج يلتزم بتوكيده. والصحيح يجوز الأمران: التوكيد وعدمه. وقد استشهد به كل من: الدرر ٢/٧٩، اللسان ١٣/٢٢٨، آمالي ابن الشجري ١/٤٣، ٢/٦٩، نوادر أبي زيد ١٢١، الخزانة ٣/٤٠٠، الحماسة ٥٤٧، الهمع ٢/٦٣، الإغفال ١/١١٠، شرح المفصل ٩/٥، ٤١.

(5) القائل: الأعشى الكبير ميمون قيس من قصيدته التي مطلعها:
أَلَـــم تَنْـــهَ نَفْسَكَ عَمّـــا بِهَـــا ... بَلَـــى عَادَهـــا بَعْضُ أَطْرَابِهـــاَ
=

والثالث: ماعداهما. وأما دخولُها في غير هذه المواضع الثمانية فمنها قولهم: بجد ماتَبْلُغَنَّ وَبِعَيْن ماأَرَيَنَّكَ. كأنهم شبهوا ماقبل الفعل بلام القسم، لاشتراكهما في التأكيد. ومنها نحو: كم تَمْكُثَنَّ، ومتى تفعلن حملا للإستفهام بالإسم على الإستفهام بالحرف. ومنها دخولها مع اسم الشرط تشبيها بحرفه المؤكد. كقوله:

وَمَهْمَا تَشَأْ منه فَزَارَةُ تُعْطِهِ وَمَهْمَا تَشَأ منه فَزَارَةُ تَمْنَعَا[1]

ومنها دخولها في النفي تشبيها له بالتمني كقوله:

يَحْسَبُهُ الجَاهِلُ مَالَمْ يَعْلَمَا شيخاً عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا[2]

= الشاهد في قوله: «فأما ترين» حيث جاء الشعر بالفعل مجردا من نون التوكيد مع تقدم أداة الشرط عليه، وهذا مدعما رأي أبي على الفارسي في وجهة نظره. انظر ديوان ميمون قيس/الأعشى ص ١٧٣

(١) القائل: نسبه كثير من النحاة لعوف بن الجزع، وهو غير موجود في ديوانه. والحقيقة أنه للكميت بن ثعلبة من قصيدة أوردها أبو محمد الأعرابي في ضالة الأديب أولها:

من مبلـــغ عليـــا معـــد وطيئـــا
وكنـــدة من أصغـــى لهـــا وتسمعـــا

الشاهد في قوله: «تمنعا» وقد اؤكدت بنون التوكيد الخفيفة التي قلبت ألفا في الوقف. وقد أجاز ذلك بعض النحاة. واعتبرها سيبويه على سبيل الشذوذ.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ١٥٢/٢، الخزانة ٥٥٩/٤، شواهد العيني ٣٣٠/٤، شرح التصريح ٢٠٦/٢، الهمع ٧٩/٢، الدرر ١٠٠/١، الأشموني ٢٢٠/٢.

(٢) القائل: أبو حيان الفقعسي في وصف جبل قد شمله الخصب وأحاط به النبات من كل جانب. وهو من الرجز. الشاهد في قوله: «مالم يعلما» حيث أن الأصل مالم يعلمن، فقد أكد الفعل المضارع بنون التوكيد الخفيفة بعد جزمه بلم، وهذا نادر. وقد استشهد به كل من: سيبويه ١٥٢/٢، مجالس ثعلب ٦٢١، أمالي ابن الشجري ٣٨٤/١، شرح المفصل لابن يعيش ٤٢/٩، المقرب ٧٤/٢، الخزانة ٥٦٩/٤، المغني ٣٢٩، شرح شواهد العيني ٣٢٩/٤، الدرر ٩٧/٢، الأشموني ٢١٨/٣.

وبعد رب لما فيها من التقليل الذي هو نفي في المعنى قال:

رُبَّماَ أَوْفَـيْتُ في عَلَـمٍ تَرْفَعَـنْ ثَوْبِـي شَمَـالَاتُ[1]

وقالوا: قل مايقولن ذلك لما في قل من معنى النفي. وحكى سيبويه[2] جواز ايت تفعلن في الضرورة.

الفصل الثاني: كل موضع تدخل فيه الثقيلة تدخل فيه الخفيفة، إلا فعل الإثنين وجماعة المؤنث على الأصح. لئلا يلتقي ساكنان على غير حده. والأفعال التي تؤكد أربعة أقسام: صحيح ومعتل العين، ومعتل اللام، والمضاعف. وكل واحد منها، يؤكد مع الفاعل مفردا ومثني ومجموعا، مذكرا ومؤنثا. والنون الثقيلة مفتوحة إلا مع فِعْلِ الإثنين وجماعة المؤنث. فإنها تُكْسَرُ معهما تشبيها بنون التثنية لوقوعها بعد الألف. وأما الخفيفة فلا تكون إلا ساكنة. وأما حكم ماقبل النون، فإن فاعل الفعل المتصل به، إن كان مضمرا مذكرا مستترا، أو ظاهرا كيف كان، فهو مفتوح مطلقا. فالمضمر المذكر نحو: إِضْرِبَنْ يازيدُ وقُولَنْ وبِيْعَنْ واغزوَنْ وارمِيَنْ ورُدَّن. والظاهر نحو: هل يضربن زيد والزيدان والزيدون. وهل يقولن زيد والزيدان والزيدون. وفي التنزيل: ﴿لَيَقُولَنَّ الَّذِيْنَ كَفَرُوا﴾[3]. وقس عليه مفرده المؤنث الظاهر، ومثناه ومجموعة مع سائر الأفعال. وإن كان الفاعل مضمرا بارزا. فإن كان ضمير الإثنين، فلا يؤكد الا بالثقيلة لِمَا

---

(١) القائل: جذيمة الأبرش وهو من المديد.

الشاهد في قوله: «ربما أوفيت» حيث جاءت رب مكفوفة عن العمل لوجود ما. وقد دل على كفها عن العمل دخولها على الجملة الفعلية، ولو كانت عاملة لدخلت على الإسم لتجرده. وقد استشهد به كل من: سيبوية ١٥٣/٢، المقتضب ٥/٢. الأشموني ٢٣١/٢، ٢١٧/٣، شرح المفصل لابن يعيش ٥٤/٩، المقرب ٧٤/٢، معنى اللبيب ١٣٥، ١٣٧، ٣٠٩، شواهد العيني ٣٣٤/٣، ٣٢٨/٣، شرح التصريح ٢٢/٢، ٢٠٦، همع الهوامع ٣٨/٢، الدرر ٤١/٢، ٩٩، أوضح المسالك رقم ٣١١.

(٢) سيبويه ١٥٣/٢.

(٣) سورة الروم آية ٥٨.

مَرَّ نحو: اضربانّ وقولانّ وبيعانّ وأرْمِيَانّ واغزوانّ وردانّ. وأمّا من قرأ: ﴿ولا تَتَّبعَانّ سَبيلَ الذّيْنَ لا يَعْلَمُونَ﴾[1] بنون خفيفة مكسورة فليست نون التوكيد بدليل كسرها، فتكون لا حينئذ نافية، والفعل مرفوع. والجملة في موضع الحال. وإن كان ضمير جماعة المذكورين، فلا يخلو إمّا أنْ يكون ماقبل الواو مفتوحا أولا. فإن لم يكن، ضم ماقبل النون، لأن الواو تحذف لالتقاء الساكنين، وتبقى الضمة دالة عليها نحو: يازيدون اضرِبُنَّ وقولنّ وبيعُنَّ واغزُنَّ وردُّنّ. وإن كان ماقبلها مفتوحا نحو أَخْشَوُنَّ وهل تَخْشَونّ. وفي التنزيل ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُم﴾[2]، حركت بالضم هربا من التقاء الساكنين، وآمتنع حذفها لعدم دلالة الفتحة عليها. ولاتختص التحريك والحذف بنون التوكيد، بل حكم الساكن المنفصل من الكلمة، حكم نون التوكيد في الحذف، إذا انضم ماقبل الواو نحو: يازيدون اغزُوا القوم. والتحريك إذا انفتح ما قبلها كقوله تعالى: ﴿ولاتَنْسُوا الفَضْلَ بَيْنَكُم﴾[3]، وإن كان ضمير الواحدة وهي الياء حذفت وبقيت الكسرة دالة عليها إن لم يكن قبلها فتحة نحو: ياهند اضرِبنَّ وقولِنَّ وبيعَنَّ واغزِنّ وارمِنّ وردِنَّ. وإن كان قبلها فتحة، حركت بالكسر، لئلا يلتقي ساكنان. وآمتنع الحذف لعدم دلالة الفتحة عليها. نحو: لاتَرْضَيَنَّ ياهِنْدُ. وفي التنزيل ﴿فأمَّا تَرَيِنَّ﴾[4] وحكم المنفصل من الكلمة، حكم ماقبل نون التوكيد في الحذف عند انكسار ماقبل الياء. وفي التحريك عند انفتاح ما قبلها نحو: ياهند ارمِ القومَ، واخشِ الناس، وفي التنزيل ﴿ياصَاحِبَيِ السِّجْنِ﴾[5]. وإن كان ضمير جماعة المؤنث وهو النون، فلا بد من الفصل بين النونات بألف نحو: اضربنان

(١) سورة يونس آية ٨٩.
(٢) سورة آل عمران آية ١٨٦.
(٣) سورة البقرة آية ٢٣٧.
(٤) سورة مريم آية ٢٦.
(٥) سورة يوسف آية ٣٩، ٤١

وقلنان ونحوهما، لئلا يؤدي إلى اجتماع النونين، لأنه لايقع بعدها إلا الثقيلة لما مر. فإن قيل: فقد جمع بين ثلاث نونات. نحو النساء جُنَينّ في الماضي، ويُجْنَنَّ في المضارع. أُجيب بأنَّه لما كان منها نونان من نفس الكلمة وواحدة زائدة وهو ضمير الفاعل، جاز ذلك بخلاف اضربنان. فإن الأولى ضمير، وثنتان للتوكيد. وهما زائدتان. فالثلاثة زوائد على أصل الكلمة. والثقل إنما يحصل بالزائد.

الفصل الثالث: الوقف على نون التوكيد، أما الشديدة: فحكمها حكم غيرها من الحروف، وأما الخفيفة فإن انفتح ما قبلها، أبدلت ألفا، كقوله تعالى: ﴿ليسجنن وليَكُوْنَا﴾[1] تشبيها لها بالتنوين لسكونها وانفتاح ماقبلها، وإن انضم أو آنكسر، حذفت قياسا على تنوين المرفوع والمجرور فيقال: هل تضربون وتضربين،فترد نون الإعراب لانتفاء موجب البناء، فيعود المعرب إلى أصله. واضربُوا وآضربي. فترد الواو والياء لزوال الموجب لحذفهما، فيُرَدّ المبني إلى أصله فإن لقي الخفيفة ساكن بعدها وجب حذفها لالتقاء الساكنين نحو: اضرب ابنك، وقوم اليوم ومنه قول الشاعر:

لَاتُهينَ الكَرِيمَ عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْماً والدَّهرُ قَدْ رَفَعَه[2]

وأصله لاتهيننّ بدليل عدم جزمه. وإنما حذفت ولم تحرك كالتنوين في قوله

---

(١) هكذا في القرآن الكريم، وفي الأصل (لنسفعا) وليس في القرآن الكريم آية كهذه. وهي من سورة يوسف آية ٣٢.

(٢) القائل: الأضبط بن قريع الأسدي من قصيده له من الخفيف.

الشاهد في قوله: «لاتهين» بكسر الهاء وسكون الياء آخر الحروف وبالنون. والأصل: لاتهينن بنونين أولها مفتوحة و الثانية ساكنه، فحذفت النون الخفيفة تخلصا من التقاء الساكنين اللذين هما نون التوكيد وأل التعريف فيالكريم، وفيه شاهد آخر في قوله «علك ان تركع» حيث أسقط اللام الأولى من لعل على أن أصلها «عل» لالعل. وقد استشهد به كل من: شرح شواهد الشافية ١٦٠، الدرر ١/١١١، الحماسة الشجرية ١/٤٧٤، الخزانة ٤/٥٥٨، شرح
=

تعالي: ﴿أخذ الله﴾[1] ليكون لما يتصل بالأصل مزية على مايتصل بالفرع.

١٢١ ونُونُ يَفْعَلَنْ لأُنْثَى جُمِعَت   يُبْنَى لها بالوَقْفِ كَيْفِ وَقَعَتْ

كما أن المضارع إذا آتصل به نونا التوكيد، عرض له البناء لما مر، كذلك إذا اتصل به نون جماعة الإناث، يبني على السكون مطلقا في الأعرف، فيكون حينئذ البناء عارضا له في هذين الموضعين. أما البناء فلأ مرين: أحدهما بني حملا على الماضي.

قال سيبويه:[2] يبنى يَفْعَلَنْ كما بني فَعَلْنَ، يريد أن المضارع لما أُعرب لمشابهته الإسم وليس من نوعه، فحمله على الماضي، إذ شابهه لفظا أولى لاتفاقهما في النوع، وثانيهما: أنه بني تنبيها على الأصل كالقَوْدِ والحيْكَةِ. وإما السكون فلأنه الأصل في البناء، ولأنه لما ضارع الماضي نحو فَعَلْنَ باتصال النون به، وآخر الماضي يجب سكونه إذا اتصل به هذا الضمير، لتوالي أربع حركات لازمة، وجب سكون آخره حملا على آخر الماضي.

واعلم: : أن هذه النون تكون ضميراً كما تقدم، وقد تكون علامة مجردة للجمع، إذا تقدم الفعل نحو: يَقُمْنَ النِّسَاءُ. قال الفرزدق:

وَلَكِـنْ دِيَافِـيٌّ أَبُـوهُ وأُمُّـهُ   بِحَوْرَانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهُ[3]

= التصريح ٢٠٨/٢، شواهد العيني ٣٣٤/٤، الشعر والشعراء ٣٨٣/١، السيوطي ١٥٥، المعاني الكبير ٤٩٢، الأغاني ٦٩٠٣/١٩، الأشموني ٢٢٥/٣، اللسان (ركع) ٤٩٣/٩، المقرب ١٨/٢، أمالي ابن الشجري ٣٨٥/١، المرزوقي (الحماسة) ١٥١، المفصل ١٨٠، الكامل ٣٢١/١، الإنصاف ٢٢١، الهمع ١٣٤/١، ٧٩/٢.

(١) لم أعثر على هذه الآية في المعجم المفهرس لالفاظ القرآن الكريم.

(٢) سيبوية ٢٣٥/١ ـــ ٢٣٧.

(٣) القائل: الفرزدق: وهو همام بن غالب. شاعر أموي وهو من شعراء المناقضات مع جرير والأخطل. شعره جيد وله ديوان مطبوع (اللسان) ١٨٦/١٠ ـــ ١٨٧. والبيت من البحر الطويل.

=

فالنون في يعصرن حرف لمجرد إمارة الجمع، وليست بضمير بدليل ظهور الفاعل بعدها.

فقوله: يبني لها بالوقف كيف وقعت، يريد أنه يبني معها مطلقا ضميراً كانت أو مجردة. وقد يتفق لفظ المذكر والمؤنث فيما لامه واو، وإن اختلفا في التقدير نحو: الرجال يدعون ويعفون. والنساء يدعون ويعفون. وفي التنزيل ﴿رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مما يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾(١) و﴿إِلاَّ أَنْ يَعْفُونَ﴾(٢) والفرق بينهما أن الواو التي هي لام الكلمة محذوف مع المذكر، والواو ضمير الفاعل، والنون علامة الرفع. ومع المؤنث: الواو لام الكلمة والنون ضمير الفاعل. ولذلك لم يحذفها الناصب في قوله: ﴿إلا أنْ يَعْفُونَ﴾(٢)، وحذفها في قوله: ﴿وإِنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ للتقْوىَ﴾(٢). لما كانت علامة للرفع، لأن الفعل مبني مع المؤنث، ومعرب مع المذكر.

١٢٢ وَآبْن أَفْعَلَاهُ وأَفْعَليه وَآفْعَلُوا   بالحَذْفِ كالمجزومِ ذَاك يُجْعَلُ

كل فعل مضارع يتصل به ضمير الإثنين أو الواحدة أو جماعة المذكرين، وهي الأمثلة المذكورة، فعلامة بناء الأمر منها حذف النون نحو افعلا وافعلي وافعلوا لأن ثبوتها لما كان علامة الرفع في المضارع، كالضمة، وفعل الأمر مبني، وجب حذفها كما تحذف الضمة في الأمر والجزم. فقوله: بالحذف أي يحذف النون منها في الأمر كما كما يحذف في الجزم، إلاّ أن الحذف في الأمر بلا عامل، وفي الجزم بعامل.

= الشاهد في قوله: «أقاربه» حيث جاء هذا المثال على لغة أكلوني البراغيث. فأقاربه: فاعل يعصر والنون علامة لكون الفاعل جمعا كتاء التأنيث. وهذا تخريج له. ويمكن إعرابه: النون: فاعل، أقاربه: بدل من النون.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢٣٦/١، الخصائص ١٤٩/٢، أمالي ابن الشجري ١٣٣/١، شرح المفصل لابن يعيش ٨٩/٣، ٧/٧، الخزانة ٣٨٦/٢، ٢٩٣/٣، ٥٥٤/٤، همع الهوامع ١٦٠/١، الدرر ١٤٢/١، ديوانه ٥٠.

(١) سورة يوسف آية ٣٣.

(٢) سورة البقرة آية ٢٣٧.

(باب حروف الجر)

١٢٣ القول في ذكر حروف الجرِّ والقسمُ آعْتَقَبَها في الذِّكْرِ
١٢٤ مِنْ وإلَي وفي ورُبَّ وعَلَى وعَنْ وحَاشَى وعَدَا ثمّ خَلَا
١٢٥ والكافُ واللَّامُ ومُذْ والبَاءُ والـواوُ لِلْقَسَم ثم التَّـــاءُ
١٢٦ وَمَعْ وَحَتَّى ثّم مُنْذُ ثَمَّتْ لَوْلا على خُلْف وكَيْ فَتَمَّتْ

إنما عقبها بذكر القسم لأن أصل حروفه الباء وهي من حروف الجر، وتسمى حروف الجر وحروف الإضافة. أما الأول: فإما لأنها تجر معاني الأفعال القاصرة إلى الأسماء، وإما لأنها أُضيفت إلى عملها، كما يقال: حروف النصب وحروف الجزم. وأما الثاني فلأنها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء. ويعبر عنها الكوفيون بحروف الخفض، كأن اللسان ينخفض أي يستفل طرفه عند النطق بالكسرة، وإنما عملت لاختصاصها بالإسم، وليست كجزء منه. وعملت الجر لأنه الحركة المختصة بالإسم، لأن الرفع والنصب قد دخلا الفعل، ولأن الفعل قد استبد بالرفع والنصب عملاً، فلم يبق إلا الجر. وقيل لما كانت تزاد في الفاعل والمفعول، كان أثرها متوسطا بين الأمرين المختصين بهما، وهو الجر، لأنه أخف من الرفع، وأثقل من النصب. وجملة ما ذكر عشرين حرفا. وتنقسم إلى مايلزم الحرفية وهي من وإلى وفي ورب على الأصح، والباء واللام وحتى وواو القسم وتاؤه وكي ولولا. وإلى مالايلزم وهو إما أن يستعمل اسما نحو: على وعن والكاف ومذ ومنذ. وإما فعلا نحو حاشى على رأي، وعدا وخلا. فإن قيل: فمنها ما يكون اسما وفعلا وحرفا نحو على فتكون الأقسام أكثر. أجيب بأن القسمة إنما هي باعتبار اللفظ والمعنى معا، وعلى هذا فلا تكون علا الفعلية مشتركة، لأن ألفها منقلبة عن واو، لأنه من علا يعلو. فلما تحركت الواو وانفتح

ماقبلها قلبت ألفا، بخلاف المشتركة، فإن ألفها ليست منقلبة. فلا تكون من لفظها، وكذلك كل ما لألفه أصل، فإنه لايكون مشتركا نحو: مِنْ إذَا كانت فعل أمر وإلى بمعنى النعمة.

١٢٧ مثالُ كَيْ كَيْمَه في الاسْتِخْبَارِ فَمَا عَلَيْهَا آحْكُمْ بالانْجِرَارِ

ذهب جمهور البصريين إلى أن كي في نحو كيمه حرف جر دخل على ما الإستفهامية، فحُذِفَ ألفها، وعوض عنها ها السكت، كما تحذف ف مع فيمه، وعمه ولمه وما في محل الجر. وذهب الكوفيون إلى أنها الداخلة على الفعل وما في محل النصب بالفعل المقدر بعدها، وهو اختيار صاحب المفصل[١]. كأن قائلا قال: أنا أزور زيدا كيما يكرمني. فسمعه المخاطب ولم يفهم ما بعد كي فقال كَيْمَهْ أي كي تفعل ماذا. وهذا ضعيف لأن ما الإستفهامية لايحذف ألفها إلا إذا دخل عليها حرف الجر، ولأن الإستفهام، لا يعمل فيه ماقبله. ومما يدل على أن كي حرف جر، ظهور إن بعدها إذا دخلت على المضارع في قوله

.... **كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا**[٢]

---

(١) المفصل: للزمخشري. وانظر: شرح المفصل ٨/٤٩.

(٢) القائل: جميل بن معمر وهو من الطويل. وتمام البيت.

فقالت أَكُلُّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحاً ... لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا

الشاهد في قوله: «كيما أن تغر» حيث دخلت كي على أن، وكلاهما للنصب، وقد خرج هذا على اعتبار أن الناصب هو أن المصدرية، وأن كي حرف جر جاءت للتعليل وذلك خوفا من توالي حرفين بمعنى واحد وهذا غير جائز.

وقد استشهد به كل من: أوضح المسالك رقم ٤٩، الأشموني ٢/٢٠٤، شرح المفصل لابن يعيش ٩/١٤، الخزانة ٣/٥٨٤، المغني ١٨٣، شذور الذهب ٢٨٩، شواهد العيني ٣/٢٤٤، ٤/٢٤٤، ٤/٣٧٩، شرح التصريح ٢/٣، ٢٣٠، الهمع ٢/٥، الدرر ٢/٥، ديوانه ٢٥.

وأن معناه التعليل كما أن معنى اللام كذلك.

١٢٨ وسيبويه جَرّ بَعْدَ لَوْلَا لَوْلَاكَ لَوْلَاهُ رآه أَوْلَـــي

١٢٩ في قوله كَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَا وَٱبْنَ يزيد رَدّ هَذَا الرأْيَا

اعلم أن لولا التي هي لامتناع الشيء لوجود غيره، تقع بعدها الظاهر والمضمر فالظاهر: مرفوع بالإبتداء عند البصريين، وخبره واجب الحذف إذا كان عاما كما يبين بعد. أو بالفاعلية، كما ذهب إليه الكوفيون. وأما المضمر فالأجود أن يكون مرفوعا منفصلا، قياسا على الظاهر، وفي التنزيل: ﴿لَوْلَا أَنْتُم لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾(١)

وقول الشاعر:

.... وَلَوْلَا نَحْنُ أَدْرَكَهُ حُسَامُ(٢)

وقد يقع بعدها المضمر المتصل نحو لولاي ولولاك وفروعها كالتثنية والجمع. قال عمر بن أبي ربيعة(٣):

أَوْمَتْ بِعَيْنَيْهَا مِنَ الهَوْدَجِ لَوْلَاكَ هَذَا العَامَ لَمْ أَحْجُجِ(٤)

---

(١) سورة سبأ آية ٣١.

(٢) لم أعثر على قائله أو تمام البيت في الكتب التي اطلعت عليها.
الشاهد في قوله: (لولا نحن) فقد جاء الضمير نحن منفصلا مرفوعا بعد لولا.

(٣) سماه عمر رسول الله ﷺ، وكان في الجاهلية يسمى بجيرا بن أبي ربيعة، وكان يلقب بذي الرمحين، من أشهر شعراء الغزل والمجون في زمانه ولد سنة ٢٣هـ (وتوفي سنة ٩٣ هـ الشعر والشعراء ٢/٥٥٣، وفيات الأعيان ١/٣٥٣، الأغاني ١/١٦).

(٤) القائل عمر بن أبي ربيعه وهو من السريع.
الشاهد في قوله: «لولاك» حيث وقع الضمير المتصل الذي يكون في محل الجر أو النصب بعد لولا. وهذا جائز. وفيه كلام كثير للنحاة لاداعي لذكره.
وقد استشهد به كل من: الخزانة ٢/٤٢٩، الصناعتين ١٢٠، الدرر ٢/٣٣، الهمع ٢/٣٣، ديوانه ٨٠، الموشح ١٤٤، أمالي ابن الشجري ١/١٨١، الإنصاف ٦٩٣، المفصل ٦٤، ابن يعيش في شرح المفصل ٣/١١٨.

وقال يزيد بن الحكم الثقفي[١]:

وَكَـــمْ مَوْطِـــنٍ لَوْلَايَ طِحْتَ كَمَــا هَوَى
بأَجْرَامِـــه مِن قُلَّـــةِ النَّيِّـــقِ مُنْهَـــوِي[٢]

واختلف في محله من الإعراب. فذهب سيبويه[٣] وحكاه عن الخليل[٣] ويونس أن محله الجر بلولا، لأنها هنا حرف، ولاتتعلق بشيء كالباء في بحسبك زيد. وآختصاصها بالمضمر المتصل دون الظاهر، كاختصاص لدن بنصب غدوة دون ماعداها. وذهب الأخفش[٣] والكوفيون إلى أن محله الرفع. ومنع المبرد[٣] من وقوع المضمر المتصل بعدها مطلقا، وأن نحو لولاي ولولاك خطأ لأنه لم يحك عن فصيح. أما سيبويه: فاحتج بأنه يمتنع أن يكون محله مرفوعا، لأنه ليس من الضمائر المرفوعة ولا منصوبا لعدم الناصب فتعين أن يكون مجرورا، ولأن الحكم بأن لولا حرف جر لايؤدي إلاّ إلى تغير واحد، وهو تغيير الحرف والضمائر معه جارية على قياسها. والحكم بأنه في محل الرفع، يؤدي إلى تعدد التغيير، لأن هذه الضمائر تبلغ اثني عشر مضمرا. ولاشك أن الحكم بتغيرواحد أولى، ولأن تغير المعمول لفظي، وتغير العامل معنوى وتقديري، وهو أسهل من التغيير اللفظي وأما الأخفش فاحتج بالإستصحاب في العمل وبأن تغيير العامل لم يعهد إلاّ في لَدُنْ، بخلاف تغيير الضمائر. فإن ضمير المرفوع يستعار كثيرا

---

(١) هو يزيد بن الحكم بن أبي العباسي بن بشر بن عبد بن دهمان الثقفي، من أعيان العصر الإموي وشعرائه، ومن أهل الطائف، ولاه الحجاج كوة فارس، ثم عزله قبل أن يذهب إليها، توفي سنة ١٠٥هـ. انظر سمط اللآلى ٢٣٨، رغبة الأمل ٤٠/٨، الخزانة ٥٤/١.

(٢) القائل: يزيد بن الحكم من الطويل.
الشاهد في قوله: «لولاي» حيث اتصل بلولا الضمير «ي» وهو ضمير المخاطب وهذا جائز. حيث ورد العديد من الشواهد الشعرية على ذلك.
وقد استشهد به كل من: المقتضب ٧٣/٤، المقرب ٤١، الخزانة ٤٩٦/١، سيبويه ٣٨٨/١.

(٣) انظر سيبويه: ٣٨٨/١، المقتضب ٧٣/٤.

لتأكيد المجرور، نحو مررت بك أنت، وبه هو، وبنا نحن. ولتأكيد المنصوب نحو أكرمتك أنت. وأكرمتنا نحن، وأكرمته هو.

١٣٠ وَٱجْرُ بحَتّى نحو حتَّى مَطْلَعِ وبعد مُذْ ومُنْذُ إنْ شِئْتَ ٱرْفَعِ

١٣١ تقول ما أَكَلْتُ مُذْ يَوْمَانِ ومُنْـذُ يَوْمَـانِ همـا ظَرْفَـانِ

حتى تكون جارة وعاطفة وحرف ابتداء، فقياسها إذن لا تعمل لعدم اختصاصها اللهم إلا أن يقال: إنّ الجارة غير الداخلة على الجملة وغير العاطفة. وحينئذ لايخلو إما أن يكون المجرور بها اسماً صريحاً مطلقاً، ولايكون إلاّ غاية، بمعنى إلى كقوله تعالى: ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الفَجْرِ﴾[١]، أو في تأويل الإسم الصريح كالفعل المنصوب بأن بعدها مضمرة. وتكون غاية بمعنى إلى، ومعللة بمعنى كي، كما تبين في نواصب الأفعال. والأول على ضربين: أحدهما: أن يكون ما بعدها داخلاً فيما قبلها نحو: **أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتّى رَأْسِهَا**. فالرأس مأكول، وبأكله انتهى الفعل. ولهذا يجوز نصبه لأنه مفعول.

الثاني: أن يكون مابعدها غير داخل فيما قبلها نحو: نمت البارحة حتى الصباح. فالصباح انتهى الفعل عنده لابه. ولهذا يمتنع نصبه لأنه ليس بمفعول. وذهب الكسائي إلى أن الجر بعدها بإلى مقدرة وهو ضعيف لأن الجار لايعمل مقدراً إلاّ في الضرورة. واعلم: أنها وإن شاركت إلى في الغاية، إلاّ أنها تفارقها من أوجه.

أحدها: أن المجرور بها يجب أن يكون آخر جزء مما قبلها أو يلاقي آخر جزء منه كما مر آنفا، لأن الغرض من الفعل المعدى بها، أن ينقضي شيئا بعد شيء، حتي يأتي عليه. فيقول: أكلت السمكة حتى رأسِها. ونمت البارحة حتى الصباح. ولا نقول حتى نصفها أو ثلثها كما نقول إلى نصفها وإلى ثلثها.

وثانيها: أن ما بعد حتى لايكون إلا من جنس ما قبلها، بدليل جواز: قام القوم

---

(١) سورة القدر آية ٥.

حتى زيد، وآمتناع: ركبت الخيل حتى الحمار،ولا يلزم ذلك في إلى، بدليل: ذهب الناس إلى السوق. وإنما وجب ذلك في حتى، إما لأن مابعدها يدخل فيما قبلها لإفادة التعظيم أو التحقير. فيجب أن يكون من جنسه لامتناع أن يكون ظرفا، وآخره ليس من جنسه. وإمّا لأن الفعل المنجز بها، لما كان الغرض منه أن يتقضى شيئا بعد شيء حتى ينتهي إلى الجزء الأخير الذي يطلب تمييزة بالتعظيم أو التحقير على سائر الأجزاء وجب مجانسته لسائر الأجزاء. وثالثها: أنَّ حتى لاتقع مع مجرورها خبرا عن المبتدأ، بخلاف إلى فإنها مع مجرورها يقعان خبرا نحو: الأمر إليك.

ورابعهما: أنها لاتدخل على مضمر، فلا يقال: قام القوم حتاه، بخلاف إلى، لأن ما بعد حتى لما وجب أنْ يكون جزءاً مما قبلها، فالضمير إن عاد إلى ماقبلها وهو عين ما يعود إليه لزم أن يكون جزء الشي كله وهو محال. وإنْ عاد إلى الجزء فهو محال أيضا لعدم تقدم لفظ مفرد ظاهر، ولأنها لو دخلت على المضمر لالتبست بالعاطفة.

وقيل لو دخلت عليه فإما أن تبقى ألفها غير منقلبة، وهو مخالف لباب الألفات التي لا أصل لها في واو ولاياء، وإما أن تقلب وهو مخالفة للقاعدة المستمرة في أن المضمر لايغير الكلمة. وأجازه المبرد قياسا على إلى لمجيئه في الشعر كقوله:

فَلَا وٱللَّهِ لَا يُلْفِي أُنَاسٌ فَتىً حَتَّاكَ يَاٱبْنَ أَبِي زِيَادِ[1]

وأما العاطفة فيجوز دخولها على المضمر نحو ضربت القوم حتى إياك، وقام

---

(١) القائل: غير معروف وهو من الوافر.

المعنى: أن الناس لايجدون فتى يرجونه لقضاء مطالبهم حتى يبلغوا الممدوح، فإذا بلغوه فقد وجدوا ذلك الفتى.

الشاهد في قوله: «حتاك» حيث دخلت «حتى» الجارة على الضمير وهو شاذ و قد استشهد به كل من: ابن عقيل ٢/٩، المقرب ١/١٩٤، الخزانة ٤/١٤٠، شواهد العيني ٣/٢٦٥، الهمع ٢/٢٣، الدرر ٢/١٦، الأشموني ٢/٢١٠.

القوم حتى أنت. وإذا قيل: مررت بالقوم حتى زيد، آحتمل الجارة والعاطفة. والأجود إعادة الباء مع العاطفة، لئلا يلتبس بالجارة. وأما نحو مررت بهم حتى بزيد فلابد من إعادة الجار، لأن المعطوف عليه مضمر. وأما حرف الإبتداء، وما في الكلام على العاطفة فيتبين في موضعه.

واما مُذْ ومُنْذُ: فيستعملان تارة آسمين، وتارة حرفين جارين. فإذا آرتفع ما بعدهما فهما آسمان. والكلام معهما جملتان ولاموضع للثانية من الإعراب على الأصح. وإن انجر فهما حرفان ويتعلقان بما قبلهما، والكلام حينئذ جملة واحدة. وقيل: المختار جر ما بعد منذ مطلقا ورفع ما بعد مذ إذا كان ماضيا، وجره إذا كان حاضرا. والأغلب على مذ الإسمية، لأنها محذوفة العين، بدليل ردها في التصغير إذا سمي بها نحو مُنَيْذ، والأغلب على منذ الحرفية لسلامتها. وقيل إنهما اسمان كما مر. وقيل: إنهما اسمان على كل حال، وجر مابعدهما بالإضافة. وإنما بنيا إذا كانا آسمين لموافقتهما مذ ومنذ إذا كانا حرفين لفظا ومعنى، ولأن وضع مذ على حرفين كوضع الحروف، ثم حملت منذ عليها لاتفاقهما في أصل المعنى، ولأنهما مقطوعتان عن الإضافة مع إرادة المضاف إليه في المعنى، لأنهما بمعنى أول المدة أو جميع المدة. وإنما لزمتا البناء لأن المضاف إليه لايذكر معهما، بخلاف قبلُ وبعدُ . وحرك منذ هربا من التقاء الساكنين. وبالضمة لاتباع ضمة الميم. وأُسكن مذ لأنَّهُ الأصْلُ في البناء فإن لقيها ساكن بعدها حركت بالضم، لأنها حركة الأصل. وزعم الفراء[1] أن أصلهما من ذو التي بمعنى الذي. وقال غيره مِنْ إذ ثم رُكِّبا. وضم الميم دليل على التركيب. والحق أنهما مفردان لأن التركيب على خلاف الأصل، فلا يصار

(١) قال ابن هشام في المغني: قال الأخفش والزجاج والزجاجي: ظرفان مخبر بهما عن بعدهما و معناهما بين بين مضافتين. فمعنى مالقيته مذ يومان: بيني وبين لقائه يومان. ثم يقول ولاخفاء بما فيها من التعسف. المغني ٣٧٣/١، الانصاف ٣٨٢.

إليه إلا بدليل، أما إذا كانا اسمين، فيراد بهما معنيان أحدهما أول المدة وثانيهما مجموع المدة. فما كان جواباً لمتى فهو لأول المدة، لأنها سؤال عن وقت معين وما كان جوابا لكم فهو لجميع المدة لأنها سؤال عن كمية المدة. ويلزم على الأول أن يليهما المفرد المعرفة، نحو مارأيته منذ يوم الجمعة أي أول المدة التي انتفت فيها الرؤية يوم الجمعة. وإنما لزمها ذلك لتعيين الأولية المقصودة، لأنه لو قيل: مارأيته منذ يوم أو عشرون لم يفد أول المدة انتفاء الرؤية الذي هو المقصود. ويلزم على الثاني أن يليها ماهو المقصود من العدد نحو مارأيته منذ يومان، أي جميع المدة التي انتفت الرؤية فيها يومان. فيومان لبيان المدة التي هي المقصودة.

(١)

واختلف في محلهما من الإعراب. فذهب جمهور البصريين [١] وهو الأظهر، إلى أنهما المبتدأ وما بعدها الخبر عنهما، لأنهما بمعنى أول المدة أو جميع المدة. وهما معرفتان بالإضافة. وذهب الزجاج[٢] إلى أن ما بعدهما المبتدأ وهما الخبر لأن المعنى بيني وبين انقطاع الرؤية يومان وهو ضعيف، لأنهما اسمان للزمان، ولايتعلقان بمحذوف. وإنما يبتدأ بالنكرة إذا كان خبرهما ظرفا مقدما يتعلق بمحذوف، ولأن ما بعدهما قد يكون نكرة غير مخصوصة نحو يومان. ولا يصح حينئذ أن يجعل مبتدأ. وذهب الفراء[٢] إلى أن ما بعدهما خبر مبتدأ محذوف، والجملة صلة ذو. والتقدير: مارأيته من الذي هو يومان. وذهب غيره وهو القائل أيضا بالتركيب إلى إنهما فاعل فعل محذوف. والتقدير: مارأيته من إذ مضا يومان وهما ظاهرا البطلان مما مر، ولاختصاصهما بالزمان إذا وقع بعدهما فعل أو مصدر أو أنَّ. وجب أن يقدر زمان مضاف إليه نحو:

---

(١) انظر سيبويه ١٧٢/٢، المتصف ٣١/٣، رصف المباني ٣١٩ ــ ٣٢٢ شرح اللمع لابن جنى ١١١.

(٢) المراجع التي ذكرت في المرجع السابق.

مارأيته مذ سافر، ومذ قيام زيد ومذ أن الله خلقني، أي منذ زمن سافر زيد ومنذ زمن قيام زيد، ومنذ زمن أن الله خلقني.

١٣٢ وإنْ جَرَرْتَ فهما حَرْفَانِ حَرْفَا آبْتِداءِ غَايَةِ الزَّمانِ
١٣٣ هما كَمِنْ في غَايَةِ المَكَانِ تقولُ في مِنْ سِرْتُ مِنْ عُمَانِ

وأما إذا كان حرفين جارين، فلا يدخلان أيضا إلا على الزمان. فإن كان ماضيا كانا لابتداء غاية، كما أن من لابتداء الغاية في المكان. تقول مارأيته مذ سنة ومنذ شهر، أي ابتدأت السفر ومفارقتي إياه من هذا الوقت كما تقول سرت من البصرة ومن عمان، أي ابتدأت. وإن كان حاضرا كانا للظرفية لأنهما بمعنى في والحاضر ماتضيفه إلى نفسك أو تدل عليه قرينة كقولك مارأيته منذ يومنا ومنذ شهرنا ومنذ الليلة التي نحن فيها، أي في الشهر وفي الليلة. وذهب الكوفيون إلى أن من قد تشاركهما في ابتداء غاية الزمان، وهو آختيار ابن درستويه(١) والمبرد(٢) والبصريين. واحتجوا بقوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾(٣). وبقول الشاعر:

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرِ(٤)

---

(١) هو عبدالله بن جعفر بن دُرُستورية ابن المرزبان النحوي أبو محمد، صحب المبرد، ولقي ابن قتيبة، وأخذ عن الدار قطني وغيره، بصري متشدد في النحو واللغة، ولد سنة ٢٥٨هـ و توفي سنة ٣٤٧ هـ. صنف: الإرشاد في النحو، شرح الفصيح، الرد على المفضل في الرد على الخليل، المقصور والممدود، أخبار النحاة.... وغير ذلك (بغية الوعاة ٣٦/٢).

(٢) انظر المقتضب ١٣٦/٤، ٤٤/١، سيبويه ٣٠٧/٢، شرح المفصل ١٣/٨، المغني ٣١٨/١، الأصول ٣٢٧/١، الأشموني ٢١٢/٢.

(٣) سورة التوبة آية ١٠٨.

(٤) القائل: زهير بن أبي سلمى وهو من الكامل. ويروي: أقوين مذ حجج ومذ دهر. الشاهد في قوله: مذ (من) حججٍ ومن (مذ) دهر. =

وأجيب: بأنه على حذف مضاف والتقدير من تأسيس أول يوم، ومن مرّ حجج. فإن قيل: هذا التقدير لايجعلها داخلة على المكان، لأن التأسيس والمر ليسا من المكان. قيل: المراد أن تدخل على الزمان وهو حاصل على هذا التقدير. فتكون حينئذ لبيان الجنس أو لغيره. وقيل إن مذ لما كانت أقوى من منذ لكثرة التصرف فيها دخلت على الزمان والمكان.

١٣٤ أَمّـا إلَـي فَلانْتِهَـاء الغَايَـةْ مَبْدَؤُهَـا مِنْ وإلَـي النِّهَايَـةْ

من وإلى متقابلان، لأن من لابتداء غاية فعل الفاعل، وإلى لانتهائهما. وقيل إن من لابتداء غايتي فعل الفاعل والمفعول معا في المكان، إذا كانا لفعل مشتركا بينهما كقولك: رأيت الهلال من الدار من ضلل السحاب فتبدأ رؤيتك مكانك، ومبدأ كونه مرئيا ضلل السحاب، وهي أكثر حروف الجر تصرفا، لانفرادها عن أخواتها بالدخول على عند. ولها أقسام. أحدها: ابتداء الغاية في المكان على الأصح، وتعرف بأنها في مقابلة إلى، أما في اللفظ نحو سرت من البصرة[1] إلى بغداد[2] كما تقدم، وأما في المعنى فنحو زيد أفضل من عمر،

= ١ ــ استشهد به الكوفيون على أن (من) يجوز استخدامها لإبتداء الغاية الزمانية كمايجوز أن تأتي لابتداء الغاية المكانية

٢ ــ استشهد البصريون على أن (مذ) حيث وردت لابتداء الغاية الزمانية. وقد جرت الزمن الماضي وهو قليل، والأكثر جرها للزمن الحاضر.

وقد استشهد به كل من: جمل الزجاجي ١٥٠، الإنصاف ٣٧١، مفصل ابن يعيش ٩٣/٤، ١٠/٨، ديوانه ٥٨٦، الخزانة ١٢٦/٤، الأشموني ٢٢٩/٢.

(١) البصرة: وهما بصرتان: العظمى بالعراق والأخرى بالمغرب. وأما البصرتان: فالكوفة والبصرة. قال ابن الأعرابي البصرة حجارة صلاب. قال: إنما سميت بصرة لغلظها وشدتها. ذكر ابن القطامي أن المسلمين حين وافوا مكان البصرة للنزول بها نظروا إليها من بعيد، وأبصروا الحصى عليها، فقالوا: إن هذه أرض البصرة. وقيل سميت البصرة لأن فيها حجارة سوداء صلبة. معجم البلدان ٤٣/١.

(٢) مدينة السلام على نهر دجلة حاضرة الدولة الإسلامية العباسية. وهي عاصمة العراق الآن. يقول ابن الأنباري إنها تذكر وتؤنث. معجم البلدان ٦٨/١.

ولأن معناه زيادة الفضل على عمر، وانتهاؤه في الزيادة إلى زيد.
وثانيها: التبين كقوله تعالى: ﴿فَٱجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ﴾[1] ولها معه علامتان: أن يصح وضع النهي موضعها كقوله: آجتنبوا الرجس الذي هو وثن، وأن يصح وقوعها صفة لما قبلها، وقيل هي فيه راجعة إلى الإبتداء، لأن الرجس جاء مع الأوثان وغيرها. فإذا قيل من الأوثان فمعناه الإبتداء من هذا الصنف. وقيل لاتنفعك عن معنى التبين مطلقا. وثالثها: التبعيض ولها علامتان: أن يصح وضع بعض موضعها، كقولك في نحو: أخذت من الدراهم أخذت بعض الدراهم، وأن يعم ماقبلها مابعدها عند حذفك إياها، وقيل إنها للإبتداء، والتبعيض مستفاد من القرينة.
ورابعها: البدل وفي التنزيل: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُم مَلَائِكَةً فِي الأَرْضِ﴾[2] أي بدلكم، ﴿أَرَضِيْتُم بالحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ﴾[3]، أي بدلا منها ومحلها مع مجرورها النصب على الحال.
وخامسها: التعليل ويقدر باللام وفي التنزيل: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُم مِنْ إِمْلَاقٍ﴾[4] ﴿ومِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي آسْرائِيلَ﴾[5]، أي لاجل ذلك.
وسادسها: بمعنى الباء كقوله تعالي: ﴿يَحْفَظُونَه مِنْ أَمْر اللَّه﴾[6] أي بأمر الله.
وسابعها: بمعنى على كقوله تعالي: ﴿وَنَصَرْنَاه مِنَ القَوْمِ الَّذِيْنَ﴾[7].
وثامنها: الزيادةفي غير الواجب ويتبين فيما بعد.

---

(١) سورة الحج آية ٣٠.
(٢) سورة الزخرف آية ٦٠
(٣) سورة التوبة آية ٣٨
(٤) سورة الأنعام آية ١٥١.
(٥) سورة المائدة آية ٣٢.
(٦) سورة الرعد آية ١١.
(٧) سورة الأنبياء آية ٧٧.

وأما إلى: فلها ثلاثة معان. أحدها: الإنتهاء وهي معارضة لِمِنْ كما تقدم، واختلف في دخول مابعدها في حكم ماقبلها. فقيل لايدخل إلاّ مجازا، لأنها تدل علي غاية الشيء ونهايته، التي هي حَدُّه وما بعد الحد لايدخل في المحدود ولذلك لم يدخل شيء من الليل في الصوم في قوله تعالى: ﴿أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾(١) وقيل على العكس أي أنه يدخل ولايخرج إلا مجازا بدليل قوله تعالى: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ.. وَأَرْجُلَكُم إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾(٢). وقيل هي مشتركة فيهما لوجود الدخول وعدمه، وقيل إن كان ما بعدها من جنس ما قبلها، أو جزءا كالمرافق دخل، وإلا فلا.

وثانيها: بمعنى مع كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُم إِلَى أَمْوَٰلِكُمْ﴾(٣) ﴿وَمَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾(٤). وثالثها: بمعنى في كقول النابغة:

ولاتَتْرُكَنِّـــي بالوَعِيــــدِ كَأَنَّنِــــي
إِلَـــى النَّـــاسِ مَطْلِـــيٌّ بِهِ القَـــارُ أَجْـــرَبُ (٥)

وقيل هي فيهما على بابها، لاحتمال أن يرد إليه التأويل. وألفها من المظهر سالمة، ومع المضمر منقلبة ياء نحو إليك وإليه.

(١) سورة البقرة آية ١٨٧.
(٢) سورة المائدة آية ٦.
(٣) سورة النساء آية ٢.
(٤) سورة آل عمران آية ٥٢، سورة الصف آية ١٤.
(٥) القائل: النابغة. وهو من الطويل ويروى مطلعه:

فلا تتركنـــي بالوعيـــد كأننـــي
....

الشاهد في قوله: «إلى» حيث جاءت بمعنى «في» وهذا معنى من المعاني الكثيرة لها.
وقد استشهد به كل من: ابن الشجري ٢٦٨/٢، الخزانة ١٣٧/٤، المغنى ٧٥، الهمع ٢٠/٢، الدرر ١٣/٢، الأشموني ٢١٤/٢، ديوانه ١٣.

١٣٥ **والكافُ للتشبيهِ قد تَكونُ اسماً وَحَرْفاً مثل ما يُبيْنُ**
١٣٦ **في قول مَنْ جَمَعَ بين كَافَيْنِ وَصَالِيَاتٍ كَكَما يُؤَثْفَيْن**

معنى الكاف التشبيه، كقولك زيد كالأسد وكالبحر، إذَا أُريد به المبالغة في الشجاعة وفي غزارة العلم، وتكون اسما وحرفا. أما الإسمية: فإذا دخل عليها حرف الجر، أو كانت فاعلا. أما الأول: فكقوله:

.... **وَصَالِيَاتٍ كَكَما يُؤَثْفَيْن**(١)

فالكاف الأولى حرف جر، والثانية اسم لدخول حرف الجر عليها، وآمتناع دخول حرف الجر على مثله إذا لم يكن أحدهما زائدا، ولايصح جعل الأولى اسما، والثانية حرفا، لئلا يؤدي إلى الفصل بين المضاف والمضاف اليه. ومعنى يُؤَثْفَيْنِ: يجعلن أثافي تحت القدر. والصاليات: المسودات من النار. وواحد الأثافي آثفية، وأصلها: إما أُفعوله بدليل سقوط الهمزة في نحو ثفيت القدر إذا جعلتها على الأثافي، ووزن يؤثفين حينئذ يؤفعين على حد قوله:

.... **لأن يُؤَكْرَمَا**(٢)

---

(١) القائل: خطام المجاشعي وهو من مشطور الرجز، وقبل هذه الشطره:

وغيـــــــر ود جاذل أو وديـــــــن
وصاليـــــــات ككمـــــــا يؤثفيـــــــن

الشاهد في قوله «كما» حيث جاءت الكاف الأولى حرف جر، والكاف الثانية اسما بمعنى مثل ودليل ذلك دخول الكاف الأولى عليها، ولو كانت حرفا لما دخلت الكاف الاولى. وقد استشهد به كل من سيبويه ١٣/١، ٢٠٣/٢، الخصائص ٣٦٨/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٤٢/٨.

(٢) القائل: أبو حيان الفقعسي. وهو من الرجز. وتمام الشطرة:

.... فَإِنَّهُ أَهْلٌ لأن يُؤَكْرَمَا

الشاهد في هذا الشطر هو أن الشارح أتى به ليبين على أن وزن يؤكرما هو وزن يؤثفين في البيت الذي سبق.

وقد استشهد بهذا الشطر في موضع آخر في التوكيد. وقد ذكره كل من: المقتضب ٩٨/٢، المخصص ١٠٨/١٦، الإنصاف ١١، ٢٣٩، الخصائص ١٤٤/١، الخزانة ٣٦٨/١، شرح شواهد =

لأن الهمزة زائدة. وإما فعلية، والهمزة أصل، ووزن يؤثفين حينئذ يئفلين ومن دخول حرف الجر عليه قول الشاعر:

.... **يَبْسُمْنَ عَنْ كَالبَرِدِ المُنْهَمِّ**[(١)]

أي عن مثل البرد الذائب. وأما الثاني فكقول الأعشى:

أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كالطَّعْنِ يَهْلَكُ فيهِ الزَّيتُ والفُتُلُ[(٢)]

الشافيه ٥٨، شواهد العيني ٥٧٨/٤. التصريح ٣٩٦/٢، الهمع ٢١٨/٢، الدرر ٢٣٩/٢، الآشموني ٣٤٣/٤، اللسان (كرم).

(١) القائل: العجاج بن رؤبة يصف فيه مجموعة من النساء. وهو من الرجز. وتمامه:

بِيْضٌ ثَلاثٌ كَنِعَاجٍ جُمِّ
يَضْحَكْنَ عن كالبَرِدِ المُنْهَمِّ

الشاهد في قوله: «عن كالبرد» فقد جاءت الكاف هنا اسما بمعنى مثل بدليل دخول حرف الجر عليها وهو عن، ولو لم تكن اسما لما دخل عليه حرف الجر وهذا ما اتفق عليه العلماء في جميع حالاته مثل: ابن مالك والفارسي والأخفش وغيرهم. وقد استشهد به كل من: أوضح المسالك رقم ٣٠٣، المخصص ١١٩/٩، ابن يعيش ٤٢/٨، الخزانة ٢٦٢/٤، المغنى ١٨٠، شواهد العيني ٢٩٤/٣، شرح التصريح ١٨/٢، الهمع ٣١/٢، الدرر ٢٨/٢، الأشموني ١٢٥/٢، ملحقات ديوانه ٨٣.

(٢) القائل: الأعشى ميمون بن قيس من قصيدته اللامية المشهورة التي مطلعها:

ودع هريرة إن الركب مُرْتَحِلُ
وهل تُطيقُ وَدَاعاً أيّها الرَّجُلُ

المعنى: لاينهى الجائرين عن جورهم، ولايردع الظالمين عن ظلمهم مثل الطعن البالغ الذي ينفذ إلى الجوف فتغيب فيه الفتائل. يريد أنه عميق الغور.

الشاهد في قوله: «كالطعن» فإن الكاف فيه اسم بمعنى مثل «وهي فاعل لقوله ينهى. وقد استشهد به كل من: الكامل ٤٥/١، الدرر ٢٩/٢، الهمع ٣١/٢، الإيضاح ٢٦٠، سر الصناعة ٢٨٥/١، اللسان (دنا) ٢٩٨/١٨، الخزانة ١٣٢/٤، شواهد العيني ٩١/٣، آمالي ابن الشجري ٢٢٩/٢ ــ ٢٨٦، شرح المفصل لابن يعيش ٤٣/٨، الأصول ٣٥٢/١، السيرافي ١٨٥/١، الحيوان ٤٦٦/٣، المقتضب ١٤١/٤، الخصائص ٣٦٨/٢، ابن عقيل ٢٢/٢.

أي ينهى مثل الطعن. والكاف فاعل ينهى. فإن قيل: فهلا جوزت أن يكون الفاعل محذوفا والكاف حرف جر، والجار والمجرور صفة قامت مقام الفاعل والتقدير شيء كالطعن. أجيب بأنه لايقال جاءني في الدار، والمراد شيء في الدار إلاّ على ضعف. نعم يجوز أن يكون فاعل ينهى مضمرا مستترا يعود إلى الوعيد، والكاف صفة لمصدر محذوف، أي ولن ينهى الوعيد نهيا كالطعن.

وأما الحرفية فضربان: زائدة وغير زائدة. أما غير الزائدة فنحو: أنت الذى كزيد. فالكاف حرف بمنزلة انت الذي في الدار يتعلق بفعل يكون مع فاعله صلة. وإلاّ لو كان اسما، للزم أن يوصل الذي بمفرد وهو لايوصل إلا بجملة، ولا يقال: يكون اسما بمعنى مثل وهو خبر مبتدأ محذوف. والجملة صلة الذى. لأنا نقول حذف جزء الصلة على خلاف الأصل، لاسيما إذا كان ذلك الجزء هو العائد. وأما الزائد فكقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِه شَيْءٌ﴾[1] أي ليس مثله شيء، فالكاف زائدة، وإلاّ للزم اثبات المثل للباري تعالى وهو محال. لأنها تفيد نفي المثل عن مثله لا عنه، ولأنه لولا الحكم بزيادتها لأدى إلى محال آخر، وهو أنه إذا لم يكن مثل شيء، لزم أن لايكون شيئا، لأن مثل المثل مثل. وقيل: المراد بمثل الشيء ذاته وحقيقته، كما يقال مثلي لايفعل كذا. أي أنا لاأفعله، فعلى هذا لا: تكون زائدة. وأما قول رؤبة:

لَوَاحِقُ الأَقْرَابِ فِيهَا كالمَقَقْ[2]

فلا تكون إلاّ زائدة لأن التقدير فيها المقق وهو الطول. وآعلم: أن سيبويه[3]

---

(١) سورة الشورى آية ١١.

(٢) القائل: رؤبة بن العجاج. وهو من ارجوزة طويلة له وصف في بعضها حمارا وحشيا وأتانة. الشاهد في قوله «كالمقق» حيث جاءت الكاف هنا حرف جر زائد لا يدل على معنى التشبيه. وقد خرجه على ذلك أبو علي الفارسي وابن جني وابن السراج. وغيرهم. و قد استشهد به كل من: المقتضب ٤١٨/٤، الخزانة ٣٦٦/٤، الإنصاف ٢٩٩، الأشموني ٢٢٥/٢، ديوانه ١٠٦.

(٣) يقول سيبويه:.. إلا أن الشاعر إذا اضطر أضمر في الكاف فيجرونها على القياس ٣٩٢/١.

لايجيز دخولها على المضمر استغناء عنها بمثل، ولئلا يلزم فيه جواز الجمع بين الكاف الجارة والكاف الضمير. وأجازه المبرد، كما أجازه في حتى. واحتج بقوله:

فَلَا أَرَى بَعْلًا ولا حَلَائِلا كَهُ ولا كَهُنَّ إلّا حَاطِلَا[1]

وقول الآخر:

وأُمَّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا.[2]

وهما عند سيبويه[3] شاذان.

١٣٧ واللاّم للتَخْصِيْصِ والتَّمِلْيْكِ كما تَقُولُ المَالُ لِلْمَلِيْكِ

للام معان. منها: الإختصاص: ومعناه أنها تدل على أن بين الأول والثاني

---

(١) القائل: رؤبة بن العجاج يصف حمارا وحشيا وأتان وحشيات، وجعله بعلهن وهن حلائله. ويروى البيت:

فَلَا تَرَى بَعْلًا ولا حَلَائِلَا
كَهُ ولا كَهُنَّ إلّا حَاظِلا

الشاهد في قوله: «كه.. كهن» حيث دخلت الكاف على الضمير. وهذا مخالف لسيبويه. بينما أباح ذلك المبرد محتجا بهذا البيت وغيره.

وقد استشهد به: أوضح المسالك رقم ٢٩٢، سيبويه ٣٩٢/١ المقرب ٤١، شواهد العيني ٢٥٦/٣، التصريح ٤/٢، الهمع ٣٠/٢، الدرر ٢٧/٢، ديوانه ١٢٨.

(٢) القائل: العجاج من أرجوزة له مطلعها.

ماهاج دمعا ساكبا مستسكبا
نحن الذيات شمالا كتبا

الشاهد في قوله «كها» حيث دخلت الكاف على الضمير (الهاء) وهذا قبيح وشاذ عند سيبويه. وقد أجاز ذلك المبرد على القياس لأن المضر عقيب المظهر، وقد نطقت به العرب. أما ابن عصفور فيقول ذلك ضرورة. والحكم في سعة الكلام ألا تجر الكاف إلا الظاهر، والضمير المنفصل مثل: ليس أنت كأنا وليس أنا كأنت.

وقد استشهد به كل من: ابن يعيش ٤٤/٨، العيني ٢٥٣/٣، التصريح ٣/٢، سيبويه ٣٩٢/١، ديوانه ٧٤.

(٣) يقول سيبويه:.. إلا أن الشاعر إذا اضطر أضمر في الكاف فيجرونها على القياس ٣٩٢/١.

نسبة، باعتبارها دل عليه، متعلقة نحو: هذا صديق لزيد وأخ له.

وثانيها: الملك وهو أخص من الإختصاص لاستلزامه إياه من غير عكس. وهو إما حقيقي كالمال لزيد، أي مالكه ومستحقة، وإما مجازي كالمسجد للإمام، والفرس للسائس. ومنها: التعليل نحو: أكرمتك لإحسانك إلى زيد. ومنها: العاقبة: كقوله تعالى: ﴿فَٱلْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُم عَدُوًّا وحَزَنًا﴾(1) وقول الشاعر:

وَلِلْمَوْتِ وَمَاتَلِدُ الوَالِدَة(2)

ومنها التعجب في القسم كقوله:

لِلّه يَبْقَى عَلَى الأَيَّامِ ذُوْ حَيَدٍ ....(3)

(1) سورة القصص آية ٨.

(2) لم ينسب لأحد. وقد ذكره ابن هشام في المغنى ٢١٤.

(3) ينسب هذا الشاهد لأكثر من واحد. فمنهم: أبو ذويب الهذلي، وأمية بن عائد الهذلي، ومالك ابن خالد الخناعي، وعبد مناة الهذلي... وغيرهم. وهو من البسيط. وتمام البيت:

لله يَبْقَى عَلَى الأيامِ ذُوْ حَيَدٍ
بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَانُ والآسُ

ويروي الصدر: تالله يبقى... وبرواية ثالثة: تالله لاتعجز الأيام ذو حيد. الشاهد في قوله: «لله» حيث دخلت اللام على لفظ الجلالة في القسم لمعنى التعجب وقد استشهد به كل من: شرح أشعار الهذليين ٢٢٧/١، سيبويه ١٤٤/٢، السيوطي٥٧، ١٩٥، شرح المفصل ٩٨/٩، الهمع ٣٢/٢، ٣٩، الدرر ٢٩/٢، ٤٤، الأشباه والنظائر ١٤٢/٣، المقتضب ٣٢٤/٢، المفصل ٢٩٣، الخزانة ٣٦١/٣، اللسان ١٣٧/٤، أمالي ابن الشجري ٣٦٩/١، الأصول ٣٤٤/١،

ويروى البيت برواية أخرى ولشاعر آخر:

تَالله يَبْقَى عَلَى الأَيَّامِ مُبْتَقِلٌ
جَوْنُ السَّرَاة رَبَاعٌ سِنُّهُ غَرِدُ

القائل: أبو ذَؤيب الهذلي.

=

وقيل اللام في قوله تعالى: ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ﴾[1] للتعجب. أي اعجبوا لإيلافهم. ويتعلق إما بجعلهم كعصف، وإما بقوله: فليعبدوا. ومنها: الإستغاثة نحو: يالَزيدٍ ومعناها الإختصاص. ومنها: التعدية كقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُم للرُّؤيَا تَعْبُرُونَ﴾[2]. فاللام فيه للتعدية لأنَّ الفعل يضعف بتقديم المفعول عليه.

ومنها: الزيادة كقوله تعالى: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾[3]. وقول الشاعر:

وَمَلَّكْتُ مَابَيْنَ العِرَاقِ وَيثْرِبِ ... مُلْكاً أَجارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدِ[4]

ومنها: أن تأتي بمعنى عن مع القول. كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِيْنَ كَفَرُوا لِلَّذِيْنَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْراً مَاسَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾[5] أي عن الذين آمنوا. وليس المعنى خطابهم

= الشاهد: بالإضافة إلى ماذكر في الجزء الأول فهناك شاهد آخر في قوله «يبقى» حيث حذف الشاعر لا النافية، والذي سوغ هذا الحذف عدم التباسه بالفعل الموجب، لأن الموجب يقتضي لام التوكيد ونونه أو أحدهما. وقد استشهد به كل من: شرح أشعار الهذليين ٥٦/١، ١/٣، ديوان الهذليين ١٢٤/١، شواهد الإيضاح للقيسي ص ٦٦، اللسان ٤٧١/٦، ٤٧٢، (حيد) ١٣٧/٤، تاج العروس ٢٣١/٧، اللسان ٦٤/١٣. وقد نسب هذا البيت لمالك بن خويلد الهذلي وهذا وهم وتحريف. فمالك من ختاعة وليس من خزاعة وهذا ما اثبته صاحب اللسان في (حيد) ١٣٧/٤، اصلاح المنطق ٣٦٥، شرح المفصل لابن يعيش ٩٧/٩، ٩٨، ١١/٧، الإيضاح ٢٦٤، المفصل ٣٤٥.

(١) سورة قريش آية ١.

(٢) سورة يوسف آية ٤٣.

(٣) سورة النمل آية ٧٢.

(٤) القائل: ابن ميادة وهو من الكامل.

الشاهد في قوله: «لمسلم» حيث جاءت اللام هنا زائدة. وقد استشهد به كل من: الدرر ٣٢/٢، السيوطي ١٩٧، التصريح ١١/٢، العيني ٢٧٨/٣، الأغاني ٧٤٤/٢، الوحشيات ٢٧٠، فرائد القلائد ٢١٤، ديوانه ١٩٧، الهمع ٣٣/٢.

(٥) سورة الاحقاف آية ١١.

بذلك، إذ كان يجب أن يكونا سبقتمونا. وبمعنى على كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينْ﴾[١].

وبمعني بعد كقوله عليه السلام: «صوموا لرؤياه وافطروا لرؤياه»[٢]. وقيل إن التي بمعنى على وبعد للإختصاص، لأنه لازم لجميع أقسامها لاينفك عنها فهو أعم أحوالها. وتفتح مع المضمر غير الياء وتكسر مع الظاهر إمّا للفرق بينها وبين لام الإبتداء، وإمّا لمجانسة عملها. ولذلك لما لم يظهر عملها في المضمر، خرجت عن أصلها. أو لأن المُضْمَر يَرُدَّ الشئَّ إلى أصله.

١٣٨ والبـــاءُ للإلصاق قد تُزَادُ كمـــا تُزَادُ مِنْ فَلَا تُرَادُ
١٣٩ شَاهِـدُهُ كَفَـى به شَهِيْــدَا وما به مِنْ أَحَدٍ من زِيْدَا

للباء معان أعمها: الإلصاق: لأنها وضعت لتعدية الفعل القاصر إلى المفعول. وإذا عديته إليه فقد ألصقته به. وإضافته إليه. نحو: مررت بزيد. أي التصق مروري بالمكان الذي فيه زيد. وبه داء أي التصق به. وقيل معنى الإلصاق إضافة الفعل إلى مالولاها لما أمكنت الإضافة إليه نحو: خاض الماء به. ويقال: الإلصاق والإلزاق والإلساق بالصاد والزاي والسين. ومنها: الإستعانة: وذلك إذا دخلت على كل آلة متوسطة بين الفاعل والمنفعل نحو: قطعت بالمدية وكتبت بالقلم. ومنها: المصاحبة: وهي باء الحال نحو: خرج بدرعه، ودخل بثياب السفر أى ملابسا ومصاحبا. وأما قوله تعالى ﴿تَنْبُتُ بالدُّهْنِ﴾[٣] ففيه وجهان: أحدهما المصاحبة أي تنبت وفيها الدهن. والآخر الزيادة، أي تُنْبتُ الدُّهْنَ.

---

(١) سورة الصافات آية ١٠٣.

(٢) نسبه المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ٤٥٤/٢، الى : النسائي باب الصيام ٨، ابن حنبل ٢٢١/٤.

(٣) سورة المؤمنون آية ٢٠.

ومنها: الظرفية: نحو زيد بمكة وجلست بالمسجد وفي التنزيل ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُصْبِحِيْنَ وباللَّيْلِ﴾[1] ومنه: المقابلة نحو: بعت هذا بهذا.
ومنها: البدل كقوله:

فَلَيْتَ لِي بِهِمُ قَوْماً إِذَا رَكِبُوا ....[2]

أي بدلهم. ومنه: أن تكون بمعنى عن وبمعنى من وبمعنى اللام. وفي التنزيل: ﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيْرًا﴾[3]. أي عنه. ﴿وَعَيْناً يَشْرَبُ بِهَا المُقَرَّبُون﴾[4] أي منها: ﴿فَبِظُلْمٍ مِنَ الّذِيْنَ هَادُوا حَرَّمْنَا﴾[5]. أي لاجل ذلك. وقيل هي قول الشاعر:

أَرَبٌ يَبُولُ الثُّعْلُبَانُ بِرَأْسِهِ ....[6]

---

(١) سورة الصافات آية ١٣٧، ١٣٨.

(٢) القائل قريط بن أنيس وهو من البسيط. وتمام البيت:

فَلَيْتَ لِي بِهُمُ قَوْماً إِذَا رَكِبُوا
شَنُّوا الإِغَارَةَ فُرْسَاناً وَرُكْبَانَا

الشاهد في قوله: «بهم والإغارة» فقد جاء حرف الجر في قوله: «بهم» ليفيد معنى البدل حيث أن الباء لها معاني كثيرة ومنها أنها تفيد البدل. والإغارة: مفعول لاجله وجاءت هنا معرفة باللام. وقد استشهد به كل من: المغنى ١٠٤، شواهد العيني ٧٢/٣، الهمع ١٩٥/١، ٢١/٢، الدرر ١٦٧/١، الأشموني ٢٢٠/٢، شرح ديوان الحماسة ٣١.

(٣) سورة الفرقان آية ٥٩

(٤) سورة المطففين آية ٢٨.

(٥) سورة النساء آية ١٦٠.

(٦) القائل: راشد بن عبد ربه السلمي. ونسب لأبي ذر الغفاري، وقيل لعباس بن مرداس. وهو من الطويل. وتمام البيت.

أَرَبٌ يَبُولُ الثُّعْلُبَانُ بِرَأسه
لَقَدْ هَانَ مَنْ بَالَتْ عَلَيْهِ الثَّعَالِبُ

الشاهد في قوله «برأسه» حيث جاء حرف الجر «الباء» بمعنى على. وهذا من معانيها الكثيرة

بمعنى على أي على رأسه. ومنها أنها قد تزاد كما تزاد من فلا تراد، أي لو سقطت لم يختل معنى الكلام من حيث هو كلام. أما زيادة الباء ففي الفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر. أما مع الفاعل فينقسم إلى لازم كما في أحد صيغتي التعجب على رأي نحو: أحسن بزيد. وإلى غير لازم كقوله تعالى: ﴿وَكفى باللَّهِ شَهِيْدَا﴾[1]. والباء زائدة، والله فاعل، وشهيدا نصب على الحال. وقيل: الفاعل مقدر. والتقدير: كفى الاكتفاء بالله، فحذف المصدر وبقي معموله دالا عليه وفيه نظر. لأن الباء إذا سقطت ارتفع اسم الله على الفاعلية كقوله:

....

كَفــــي الشَّيّبُ والإِسْلَامُ للمـــــرءِ نَاهِيَـــــا[2]

ومن زيادتهما في الفاعل قوله:

= حيث تفيد الإستعلاء في هذا البيت، وكأن المعنى: يبول الثعلبان على رأسه. وقد استشهد به كل من: ابن الشجري ٢٧١/٢، المغني ١٠٥، الهمع ٢٢/٢، الدرر ١٤/٢، اللسان (ثعلب).

(١) سورة النساء آية ٧٩، ١٦٦، سورة الرعد آية ٤٣، سورةالإسراء آية ٩٦.

(٢) القائل: سحيم بن وثيل الرياحي المعروف بعبد بن الحسحاس. وهو من الطويل. وتمامه:.

عميــــــرة ودع إن تجهــــــزت غازيـــــــا
كفــــــى الشيب والإسلام للمــــــرء ناهيـــــا

المعنى: يقول الشاعر: اترك مواصلة الغواني والتودد إليهن إذا كنت قد عزمت على أن تقطع مابينك وبين شواغل الدنيا. ثم بين أن الإسلام والشيخوخة يردعان من لايرتدع عن الغي والضلال.

الشاهد في قوله: «كفى الشيب» حيث جاء فاعل كفى مجردا عن الباء الزائدة. وهذا يدل على أن الباء غير لازمة في فاعل كفى حيث لايجوز حذفها في مثل: اجمل بالمجتهد. فالباء هنا لايجوز اسقاطها من الكلام أصلا.

وقد استشهد به كل من: أوضح المسالك رقم ٣٧٩، قطر الندى رقم ١٤٧، سيبويه ٣٠٨/٢، ديوانه ١٦، الخصائص ٤٨٨/٢، الانصاف ١٦٨، ابن يعيش ١٥/٢، المغنى ١٠٦، شواهد العيني ٦٦٥/٣، التصريح ٨٨/٢، الأشموني ١٩/٣.

مَهْمَا لِيَ اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَهْ أَوْدَى بِنَعْلِــي وَسِرْبَالِيَــهْ[1]

أي أودى نعلاي. وأما زيادتهما في المفعول فكقوله تعالى: ﴿ولاتُلْقُوا بِأَيْدَيكُمْ إِلَى التَّهْلَكَة﴾[2] في أحد وجهيها. وقول الشاعر:

.... سُوْدِ المَحَاجِرِ لايَقْرَأْنَ بالسُّورِ[3]

وقــوله :

.... نَضْرِبُ بالسَّيْفِ ونَرْجُوا بِالْفَرَجْ[4]

---

(١) القائل عمرو بن ملقط الطائي. وهو من السريع. الشاهد في قوله «بنعلي» حيث اتصلت الباء الزائدة بالفاعل.
وفيه شاهد آخر في قوله: «مهما» حيث استعملها الشاعر هنا للإستفهام. ويذكر أبو علي أن أصل مهما: ماما. فقلبت الألف إلى هاء لأنه يريد مالي الليلة. وتستعمل ما في الإستفهام على حد استعمالها في الجزاء أي غير موصوله فيهما.
وقد استشهد به كل من: ابن يعيش في مفصله ٤٤/٧، نوادر ابي زيد ٦٢، الخزانة ٦٣١/٣، ١٠٨.

(٢) سورة البقرة آية ١٩٥.

(٣) القائل: الراعي النميري. وهو من البسيط. وتمام البيت:

هُنَّ الحَرائِــــرُ لا ربــــاتُ أحْمِــــرَةٍ
سودُ المَحَاجِــــرِ لا يَقْــــرأن بالسُّورِ

الشاهد في البيت قوله: «بالسور» حيث جاءت الباء زائدة في المفعول به. قال ابن هشام في المغنى: ضمن يقرأن معنى يرقين ويتبركن. وأصبح المعنى: جاء لأجل التبريك. وقد استشهد به كل من: اللسان ٥٢/٦، المعاني الكبير ١١٣٨، شرح أدب الكاتب ٢٧٨، الإقتضاب ٢٦٠، الخزانة ٦٦٧/٣، الصحاح ٦٩٠/٢، المخصص ٢٠١/١٤، الصاحبي ١٠٧، مجالس ثعلب ٣٦٥، جمهرة اللغة ٤١٤/٣، المرتجل ٣٧١، مجاز القرآن ٤/١، المفصل ١٥٥، اللسان ١٢٣/١، ديوانه٨٧.

(٤) القائل: ينسب للجعدي النابغة. وهو من مشطور الرجز. وقبل البيت قوله:

نحــن بنــو جعــدة أصحــاب الفلــج
نضرب بالسيــف ونرجــو بالفــرج

=

وأما في المبتدأ فنحو بحسبك زيد أي حسبك وقوله:

بِحَسْبِكَ فِي القَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا بِأَنَّكَ فِيهِم غَنِيّ مُضِرُّ[1]

وأما الخبر فكقوله: ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾[2] وقد اطرد زيادتها في النفي والإستفهام نحو: ليس زيد بقائم. وهل زيد بقائم. ونقل عن ابن كيسان أنها للتبعيض كما في قوله: ﴿وَٱمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ﴾[3] وبه قال الشافعي. وقيل يعرف أنها للتبعيض بدليل منفصل شرعي. وأما مِنْ فلا تزاد عند سيبويه[4] إلا في غير الواجب مطلقا، أعني النفي والنهي والإستفهام داخلة على نكرة. أما النفي والإستفهام فيزاد فيهما مع المبتدأ نحو ما بها من أحد. فأحد مبتدأ وبها خبره. وفي التنزيل: ﴿مَالَكُم مِنْ إِلَه غَيْرُ اللهِ﴾ [5] وهل فيها من أحد. ومع الفاعل: ماجاك من أحد

وفي التنزيل ﴿هَلْ يَرَاكُمْ مَنْ أَحَدٍ﴾[6]، ﴿ماَ جَاءَنَا مِنْ بَشِيْرٍ ولا نَذِيْرٍ﴾[7] ومع المفعول نحو ما رأيت من أحد. وأما النهي فلا يزاد فيه إلا مع الفاعل أو

= الشاهد في قوله: «بالسيف» حيث جاء بحرف الجر زائدا، إذ أصله: نضرب السيف وقد جاءت هنا للضروة كما يذكر ابن عصفور.
وقد استشهد به كل من الإنصاف ٢٨٤، الخزانة ١٥٩/٤، المغني ١٠٨، ديوانه ٢١٦.

(١) القائل: الأشعر الرقبان، وهو من المتقارب.
الشاهد في قوله: «بحسبك» حيث جاءت الباء زائدة مع المبتدأ، وهذا وارد في اللغة. وقد استشهد به كل من: نوادر ابي زيد ٧٣، الخصائص ٢٨٢/٢، ١٠٦/٣، ابن يعيش ١١٥/٢، اللسان (ضرر).

(٢) سورة يونس آية ٢٧.

(٣) سورة المائدة آية ٦.

(٤) سيبويه ٣٠٧/٢.

(٥) سورة القصص آية ٧١.

(٦) سورة التوبة آية ١٢٧.

(٧) سورة المائدة آية ١٩.

المفعول نحو: لايقم من أحد، ولايضرب من أحد. وإنما قصر سيبويه[١] زيادتها على هذه المواضع، لأن الحرف وضع للإختصار عن ذكر الفعل، فلا يحكم بزيادته إلاّ في محل التأكيد، وذلك لايصح إلا في غير الواجب بدليل آمتناع مات من رجل. وأجاز الكوفيون والأخفش زيادتها في الواجب محتجين بقوله تعالي: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذِنُوبِكُم﴾[٢] وبقول العرب: قد كان من مطر فخل عني[٣]، ولاحجة فيهما. أما الآية فلجواز أن تكون للتبعيض، أي يغفر بعض ذنوبكم. ولايقال: لو كانت للتبعيض ولم تكن زائدة، للزم منه منع قوله تعالى في الآية الأخرى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذِّنُوبَ جَمِيْعًا﴾[٤] جواز الجمع بين النقيضين وهو محال، لأنا نقول: إنَّما يلزم ذلك لو اتحد ماعليه الحكم، وهو ممنوع، لأنه يغفر بعضها لقوم وجميعها لأخرين، أو لأن الأولى وردت في قوم نوح، والأخرى وهي الخطاب بالعموم في حق هذه الأمه تفضيلا لها على غيرها من الأمم، وأما قولهم: قد كان من مطر فيحتمل أن تكون للتنبيه وهي في محل الصفة للفاعل وهو إما محذوف والتقدير قد كان شيء من مطر، وإما مضمر

والتقدير قد كان كائن من مطر، وجاز إضمار كائن لتقدم كان عليه. فإن قيل: نحذف الموصوف مجازاً وكذلك زيادتها فما المرجح للحكم بالحذف آجيب: بأن حذف الموصوف قد جاء في غير موضع واحد وفي التنزيل ﴿أَنْ إِعْمَل سَابِغَاتٍ﴾[٥] إي دروعا ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِم ظِلَالُهَا﴾[٦] أي وجنة دانية. ومنه قول الشاعر:

---

(١) سيبويه ٢/٣٠٧.
(٢) سورة نوح آية ٤.
(٣) لم أعثر على قائله أو تمام البيت.
(٤) سورة الزمر آية ٥٣.
(٥) سورة سبأ آية ١١.
(٦) سورة الإنسان آية ١٤.

لَوْ قلتَ ما في قَوْمِهَا لم تِيثَمِ   يَفْضُلُهَا في حَسَبٍ ومَيْسَمِ[(١)]

وهو كثير حتى أن من الموصوفات مالم تستعمل في اللغة أصلا. واعلم: أنَّ من الزيادة على ضربين. أحدهما: أن تكون زائدة في اللفظ والمعنى، أي يكون دخولها في الكلام كخروجها، كقول الشاعر:

....   وَمَا بالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ[(٢)]

لأنها لو حذفت لكان الإستغراق مستفادا من لفظ أحد، لأنه لايستعمل إلاّ للعموم في النفي. وبهذا حكم: بأنه لايثنى ولايجمع بأن همزته ليست مبدلة من الواو، كما كانت في أحد عشر لتباين المعنيين. وثانيهما: أن تكون زائدة في

---

(١) القائل: أبو الأسود الحاني من الرجز يصف فيه امرأة.
الشاهد في قوله: «مافي قومها يفضلها» حيث حذف المنعوت وأبقى النعت، وهو جملة يفضلها. وأصل الكلام لو قلت ما في قومها أحد يفضلها.
وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٧٥/١، الخصائص ٣٧٠/٢، ابن يعيش في شرح المفصل ٥٩/٣، ٦١، الخزانة ٣١١/٢، شواهد العيني ٧١/٤، الأشموني ٧٠/٣، أوضح المسالك رقم ٣٩٨.

(٢) القائل: النابغة الذبياني. من قصيدة له من البسيط والتي مطلعها.
يادار ميــــة بالعليـــاء فالسنــــد   أقــوت وطــال عليهــا سالــف الأمــد
وتمام البيت:
وَقَفْتُ فيهــا أُصَيْلَانــاً أُسَائِلُهــا   أَعْيَتْ جَوَابــاً وَمَــا بالرَّبْــعِ مِنْ أَحَــدِ
الشاهد في قوله: «وما بالربع من أحد» حيث جاء «بالربع» جار ومجرور خبر مقدم. ومن حرف جر زائد، وأحد: مبتدأ مجرور لفظا مرفوع محلا.
وقد إستشهد به كل من: سيبويه ٣٦٤/١، معاني الفراء ٢٨٨/١، المقتضب ٤١٤/٤، الإنصاف رقم ١٠١، ابن يعيش في شرح المفصل ٨٠/٢، ١٢/٨، ٤٥/١٠، شواهد الشافية ٤٨٠، شواهد العيني ٥٧٨/٤، التصريح ٢٦٧/٢، همع الهوامع ٢٢٣/١، ٢٢٥، الدرر ١٩١/١، الأشموني ٢٨/٤، ديوانه ١٦.

اللفظ دون المعنى. نحو ما جاءني من رجل. أما في اللفظ فلأنها لو سقطت، لم يختل الكلام من جهة الإسناد، وأما عدم زيادتها في المعنى فلأن الإستغراق يزول بحذفها، بدليل آمتناع ما جاءني من رجل بل رجلين، وجواز ماجاءني رجل بل رجلان.

١٣٩ وَرُبَّ لِلتَّقْلِيلِ في المُذَكَّرِ كرب ضَيْفٍ طارق لَيْلًا قُرِي

ومعنى رب التقليل في أصل الوضع وقد يستعمل للتكثير مجانا في معرض المدح كقوله:

فإنْ تَمْسِ مَهْجُورَ الفَنَاءِ فرُبَّماَ أَقَامَ بِهِ بَعْدَ الوُفُودِ وُفُودُ(١)

وهي عند جمهور البصريين حرف جر، لافتقارها إلى ماتتعلق به كسائر حروف الجر. وذهب الأخفش(٢) والكوفيون إلى أنها اسم(٣) بدليل صحة الإخبار عنها في قوله:

إنْ يَقْتُلُوكَ فإنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عاراً عليكَ وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ(٤)

---

(١) القائل: أبو عطاء السندري يرثي بها يزيد بن هبيره الفزاري.
الشاهد في قوله: «فربما» حيث جاءت هنا للتكثير وليس للتقليل كما يفهم منها. لأن المقام مقام مدح لايناسب التقليل. ولو كانت للتقليل لكانت رب مكفوفة بما عن الجر. وقد استشهد به كل من: الخزانة ١٦٧/٤، شرح ديوان الحماسة ٨٠٠.

(٢) انظر: الإنصاف ٤٩٧/٢، شرح الرضي ٣٦٦/٢.

(٣) يقول أبو البقاء العكبري في الرد على الكوفيين والأخفش بأن رب اسم ويصح الإخبار عنها بقوله:
«... أما الإخبار عن رب فغير مستقيم لان رب ليس لها معنى في نفسها حتى تصح نسبة الخبر إليه ولذلك تكون الصفة تابعة للمجرور برب في التذكير والتأنيث و الإفراد والجمع، ورب متحدة المعنى فعلم أن الخبر ليس عن رب. وأما قوله: رب قتل عار فشاذ...» ص ٢٩٨.

(٤) القائل: ثابت بن قطنه من قصيدة له من الكامل. يرثي بها يزيد بن المهلب بن أبي صفرة.
=

فعار خبر عنها، وبأنها نقيضة كم، وهي اسم فما يقابلها اسم. والجواب: إما عن البيت فلأن عارا خبر مبتدأ محذوف، أي ورب قتل وهو عار، والجملة في محل الصفة لقتل، بدليل ظهور المبتدأ في قوله:

.... يَارُبَّ هَيْجَا هِيَ خَيْرُ مِنْ دَعَهْ[1]

وأما عن كونها نقيض كم فلأنه لايلزم من كون معناها الذي هو التقليل، نقيضا لمعنى كم أن تكون اسما، بدليل أن معانى الحروف اسماء نحو من: للتبعيض، وما للنفي، ولايلزم من ذلك اسميتها. فلا يبعد حينئذ ان يكون معنى الحروف من حيث أنَّه إسم مناقض لمعنى الإسم. وأشهر لغاتها ثلاث: رُبَّ بضم الراء وفتح الباء وتشديدها، ورُبَ بضم الباء وتخفيفها، وربت في قول الشاعر:

= الشاهد في قوله: «ورب قتل عار» فقد استشهد به الأخفش على اسمية رب. فرب: مبتدأ، وعار: خبره. وقد خرج على أكثر من وجه. فقيل: إنّ عار: خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو عار، والجملة صفة المجرور «القتل». وقيل أيضا أن رب: حرف جر زائد وقيل مبتدأ مجرور لفظا مرفوع محلا، وعار: خبر المبتدأ.

وقد إستشهد به كل من: الهمع ٣٨٠/١، الدرر ١٥٦/١، المقرب ٢٢٠/١ الخزانه ١٨٤/٤، شرح شواهد المغني ٨٩/١، الأغاني ٢٦٢/١٤.

(١) القائل: لبيد وهي من الرجز والبيت السابق عليه:

لاتزجــــر الفتيـــان عن سوء الرعــــه
يارب هيجـــا هي خيـــر من دعــــه

الشاهد: في قوله: «هي خير من دعه» حيث جاءت الجملة الإسمية وهي: هي مبتدأ، خير: خبر والجملة نعت للهيجا التي هي مجرور رب.

وقد استشهد به كل من: الأغاني ٩١/٤، العمدة ٢٧/١، الخزانة ١٧١/٤، الهمع ٢٥/٢، الدرر ١٧/٢، ديوانه ٣٤٠.

مَاوِيَّ يارُبَّتَمَـــــا غَارَةٍ شَعْواءِ كاللَّذْعَـةِ بالمِيسَمِ[1]

ولها أحكام تختص بها دون حروف الجر: الأول: أن عملها يختص بالنكرة لأن وضعها للتقليل ولاتقبله إلاّ النكرة لكونها لشيء لايعنيه بخلاف المعرفة ولأنها لتقليل نوع من جنس، وذلك يحصل بالنكرة، فَلَوْ عرفت لكان التعريف مجردا عن الفائدة. فإن قيل: فقد عملت في المعرفة مباشرة رُبَّهُ رجلا، وغير مباشرة نحو: رب رجل أخيه. فالجواب أما عن الأول: فلأنه إنما جاز لكون الضمير مجهولاً لايرجع إلى ماقبله كما يبين بعد. وأما عن الثاني فلأن التابع يجوز فيه مالا يجوز في المتبوع، بدليل جواز كل شاة وسخلتها. وآمتناع كل سخلتها، ولأن الأخ مضاف إلى ضمير معمول رب، فلو أضيف إلى غير ضميره لما جاز.

الثاني: أنه يلزم تقدمها على الفعل الذي يتعلق به نحو رُبَّ رَجُلٍ لَقِيْتُهُ، لأن معناه إنشاء التعليل وهو يقارب النفي الذي له صدر الكلام، ولأنها نقيضة كم، فحملت عليها في التصدر كما حملت تلك عليها في البناء. الثالث: أن مجرورها يلزم وصفه إذا كان ظاهرا على الأصح، لأنه أبلغ في التقليل، إذ يصيرها الوصف نوعا من جنس، لأن النكرة، الموصوفة أخص من مطلق النكرة، أو لأن ذلك جعل عوضا عن حذف عاملها، ويوصف بالمفرد والجملة مطلقا.

---

(١) القائل: ضمرة بن ضمرة النهشلي من السريع. اللسان (رب)، الخزانة ٤/١٠٤، ويروى بروايات أخرى:

ماوى بل ربتمـــــــــــــا غارة
شعـــــــــواء كاللذعـــــــة بالمـــــــــيسم

ويروى في الدرر: أما ماوى ياربتما غارة. الشاهد في قوله: «ربتما غارة» حيث اتصلت التاء برب فبقيت على عملها مع وجود ما الزائدة. وغارة: مجرورة برب، و لاتصل تاء التأنيث برب جاء مجرورها مؤنثا. وقد استشهد به كل من: ابن الشجري في أماليه ٢/١٥٢، الإنصاف ١٠٥، ابن يعيش في شرح المفصل ٨/٣١، شواهد العيني ٣/٣٣، همع الهوامع ٢/٣٨، الدرر اللوامع ٢/٤٢، ابن عقيل رقم ٢١٦، الخزانة ٤/١٠٤.

الرابع: ان العامل فيها وفي مجرورها، لايكون إلاّ ماضيا، لأن قولك رُبَّ رَجُلٍ كريم رأيت، جواب لمن قال: هل رأيت رجلا كريما.

وقوله: ضيف طارق ليلا، فليلا: منصوب بطارق، ولا يكون صفة لطارق ولا حالا من الضمير، ولاصفة لضيف ولا حالا من الضمير في قريء، لأن ظرف الزمان لايقع حالا للجثة، ولا حالا ولاوصفا ولاصلة.

١٤٠ وَبَعْدَ وَصْفِ الإِسْمِ يأتي مظهَرا عَامِلُ رُبَّ أو يكونُ مُضْمَرَا

اختلف النحاة في العامل في رب، أي الفعل الذي يتعلق به فمنهم من ذهب إلى أنه لايجوز إظهاره إلاّ في الضرورة لكون لزوم الوصف عوضا عنه. ومنهم من أجاز إظهاره وحذفه مطلقا وهو الصحيح. إلاّ أنَّ الأكثر حذفه لكثرة الإستعمال كما في متعلق بسم الله، ولأنه جواب، والجواب يحذف اختصارا، فإذا أخذ الفعل مفعوله ولم يذكر الموصوف، فالفعل صفة والعامل محذوف لقيام الصفة مقامه نحو: رُبّ رجل أكرمته، فأكرمته صفه، والعامل محذوف والتقدير لقيت أو صادفت. ومنه قول الأعشى:

رُبَّ رَفْدٍ هَرَقْتُهُ ذَلِكَ اليَوْمَ وأَسْرَى مَنْ مَعْشَرٍ أَقْيَالِ[1]

فهرقته صفة لرفدٍ والعامل محذوف، وكذا من معشر صفة لأسرى، لأنه معطوف علي رفد، ولايتعلق بأسرى. لئلا يبقي معمول رب بلا وصف. والرفد

---

(١) القائل: الأعشى. وهو من الخفيف.

الشاهد في قوله «رب رفد هرقته... وأسرى من معشر» حيث جاء مجرور رب موصوفا في الشطر الأول بجملة فعلية «هرقته» سوا أكانت مذكورة كما ورد في الصدر. أم في مقدرة كما في قوله: «وأسرى من معشر» فأسرى مجرورة برب المذكورة بطريقة التبعية ومن معشر متعلق بأسرى، وصفه أسرى محذوف تقديرة حصلت لي، ولا جواب لرب في الموضعين. وقد آستشهد به كل من: الدرر ٥/١، المفصل ٢٨٦، الخزانة ١٧٦/٤، الإيضاح ٢٥٢، شواهد العيني ٢٥١/٣، الهمع ٩/١، ديوانه ١٣، ابن يعيش ٢٨/٨، المغنى ٥٨٧.

القدح العظيم[1] يُقْرى فيه الضيف. وأقيال: جمع قيل وهو العدو[2]، وقيل جمع قيل وهو الملك من ملوك حمير، وأصله قيّل بالتشيد. وإن ذكر الموصوف جاز اظهار الفعل وحذفه.

فإن قيل: يلزم من الإظهار في نحو: رب رجل كريم لقيت. تعدية الفعل المتعدي بحرف جر. أجيب: بأنه لما لزم تقديم معموله، ألزم تعديته بحرف الجر، لضعف تعلقه بلزوم تقدم معموله. لأن الفعل الذي يجوز تأخيره عن معموله، لما عدى لضعفه بالتأخر بحرف الجر في قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُم لِلرُّؤيا تَعْبُرُونَ[3]﴾ كان تعدية لازم التأخر به أولا.

١٤١ وَرُبَّ إنْ كُفَّت بما كرُبَّمَا صَارَت كَمِثْلِ إنَّمَا وقَلَّمَا

الكف المنع عن الشيء، والعامل قد يكف فلا يعمل. وقوله: صارت كمثل إنما وقلما، معناه أن رب إذا كفت عن الجر صارت مثل إن إذا كفت بما عن النصب. وقل إذ كفت بما عن رفع الفاعل، فالمكفوف حينئذ إما جار وهو إما حرف كرب أو إسم ككل إذا كانت ظرفا وفيها معنى المجازاة، أو ناصب كأن وأخواتها من الحروف، أو رافع نحو: قلما وطالما من الأفعال.

١٤٢ فَيَقَعُ الفِعْلُ والاسْمُ بَعْدَهَا وأضْمَرُوا في الشِّعْرِ رُبَّ وحَذْهَا
١٤٣ وَحَيْثُمَا لَهَا دَلِيلٌ بَاقِي كقولـه: وَقَاتِـمِ الأعْمَـاقِ

اعلم أن رب تلحقها ما على ثلاثة أوجه: أحدها: أن تكون كافة فيبطل

---

(١) انظر هذا المعنى في اللسان (رفد)، وفي المعجم الوسيط ٣٥٩/١.
(٢) أنظر هذا المعنى في اللسان (قيل)، وفي المعجم الوسيط ٦٧٧/٢
(٣) سورة يوسف آية ٤٣.

عملها لعدم اختصاصها، لأنها تليها الجملتان الإسمية والفعلية. أما الفعلية فكقوله:

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ في عَلَمٍ ترْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالَاتُ[1]

وأما الإسمية فكقول الشاعر:

رُبَّماَ ٱلْجَامِلُ ٱلمؤبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيجُ حَوْلَهُنَّ ٱلْمهَارُ[2]

ويستفاد بدخولها إما تقليل النسبة نحو: ربما زيد قائم. وإما تكثيرها كما في قوله:

.... فربما .... بعد الوُفُودِ وُفُودُ[3]

وقيل: إنها لتحقيق النسبة، وقيل: إذا دخلت على الفعلية اختصت بالماضي.

---

(١) القائل: جذيمه الأبرش وهو من المديد.
الشاهد في قوله: «ربما أوفيت» حيث جاءت رب مكفوفة عن العمل لوجود ما. وقد دل على كفها عن العمل دخولها على الجملة الفعلية، ولو كانت عاملة لدخلت على الإسم لتجره، وقد إستشهد به كل من: سيبويه ١٥٣/٢، المقتضب ٥/٢، الأشموني ٢٣١/٢، ٢١٧/٣، ابن يعيش ٥٤٠/٩، المقرب ٧٤/٢، المغنى ١٣٥، العيني ٣٣٤/٣، شرح التصريح ٢٢/٢، الهمع ٣٨/٢.

(٢) القائل: أبو داود الإيادي من الخفيف.
الشاهد في قوله: «ربما» حيث دخلت ما على رب فكفتها عن العمل، وقد وليها هنا آسم. وسيبويه لايجوز أن يليها إلا فعل، وإذا ورد آسما فهو على سبيل الشذوذ. والنحاة يقولون بدخولها على الجملة الإسمية والفعلية عند دخول ما عليها. وممن أجاز دخولها على اسم: المبرد، والزمخشري وآبن مالك وغيرهم. وقد آستشهد به كل من: أمالي ابن الشجري ٢٤٣/٢، مفصل ابن يعيش ٢٩/٨، الخزانة ١٨٨/٤، المغنى ١٣٧، شواهد العيني ٣٢٨/٣، التصريح ٢٢/٣، الهمع ٢٦/٢، ٣٨، الدرر ٢٠/٢، ديوانه ٣١٦.

(٣) القائل: أبو عطاء السندي من الطويل يرثي بها يزيد بن هبيرة الفزاري. وتمامه:
=

ولايجوز ربما يقوم زيد. وقوله تعالي ﴿رُبَّماَ يَوَدُّ الّذِيْنَ كَفَرُوا﴾[1] على تقدير كان أونيابة المستقبل عن الماضي. والمعني ربما ود الذين، لأن خبره تعالى لابد من وقوعه. ونقل عن أبى على[2] جواز وقوع المستقبل بعدها، وحينئذ يصح وقوع الفعل بعدها مطلقا. وقيل: لاتدخل على الإسمية إلاّ في الضرورة. حكاه الشلوبين[2] في شرح الجزولية عن سيبويه[3] وحكم إن وأخواتها، وقل وطال في وقوع الجملتين بعدها عند الكف حكم رب. أما إنّ فكقوله تعالى: ﴿إنَّماَ اللّهُ واَحِدٌ﴾[4] ﴿وإنَّماَ يَنْهَاكُمُ اللّهُ﴾[5]، وأما قلما فكقول الشاعر:

صَدَدْتِ وَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وَقَلّماَ وِصَالٌ عَلَى طُوْلِ الصُّدُودِ يَدُومُ[6]

= فإنْ تُمْسِ مَهْجُــــــورَ الفِنَــــــاءِ فَرُبَّمَــــــا
أقــــــام بَهَ بَعْــــــدَ الوُفُــــــودِ وُفُــــــودُ

الشاهد في قوله: «فربما أقام» حيث استعمل الشاعر «رب» هنا لإفادة التكثير وهذا ظاهر في البيت. وذلك لأن المقام مقام مدح ولا يناسبه التقليل بل التكثير. والا لكان المعنى ذما. وهي هنا مكفوفة عن العمل لاتصال ما الكافة بها.

وقد استشهد به كل من: الخزانة ١٦٧/٤، حماسة أبي تمام للمرزوقي ٨٠٠، الشعر والشعراء ٧٦٩/١، أمالي المرتضي ٢٢٣/١، أمالي القالي ٢٧٧/١، اللسان (عهد).

(١) سورة الحجر آية ٢.

(٢) انظر قواعد المطارحة ص ١٧٠ـــ ١٧١.

(٣) المصدر السابق. وقد أجاز ابن الشجري وابن الحاجب ذلك ولم ينبها عليه.

(٤) سورة النساء آية ١٧١.

(٥) سورة الممتحنة آية ٩.

(٦) القائل: المرار الفقعسي من الطويل. وقد نسبه سيبويه لعمر بن أبي ربيعه.

الشاهد في البيت قوله: «قلما» حيث اتصلت ما بقل فكفتها عن العمل. وتتصل أيضا بثلاثة أفعال «قل، طال، كثر» فتكفها عن العمل، والإسم بعدها فاعل لفعل محذوف. وفيه شاهد آخر: أطولت حيث صحت فيه عين الفعل مع أن القياس أن تعتل بقلبها ألفا ثم تحذف الألف عند الإتصال بالضمائر المتحركه في لغة جمهرة العرب. ويفسر ذلك بعض العلماء على الشذوذ وبعضهم على أنه لغه. وقد استشهد به كل من: سيبويه ١٢/١، المقتضب ٤٨/١، =

فما كفت الفعل وصيرته بمنزلة الحرف الذي يقع بعده الجملة ولا فاعل له. ورفع وصال بفعل مقدر يفسره يدوم. وقيل: ما زائدة، ورفع وصال بقل. وقيل: إن ما مصدرية، وهي وصلتها في محل الرفع. ووصال على هذا فاعل فعل مقدر يفسره ما بعده.

الثاني: أن تكون ما زائدة فلا يبطل عملها كقول الشاعر:

رُبَّماَ ضَرْبَةٍ بِسَيْـفٍ صَقِيْـلٍ بَينَ بُصْرَى وَطَعْنَـةٍ نَجْـلَاءِ[1]

الثالث: أن تكون نكرة موصوفة كقوله:

رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْرِ لَهُ فَرْجَـةٌ كَحَـلِّ العِقَـــالِ[2]

= المحتسب ٩٦/١، ابن الشجري ١٣٩/٢، الإنصاف ١٤٤، ابن يعيش ٣٤/٤، المغنى ٣٠٧، التصريح ٢٦٩/١، الهمع ٨٣/٢، الدرر ١٠٧/٢، اللسان (طول).

(١) القائل: عدى بن الرعلاء الغساني.
الشاهد في قوله: «ربما ضربة» حيث جاءت ما زائدة في رب، والمشهور عنها أن تكف عن العمل، ولكن هنا بقيت عاملة حيث جرّت الاسم الموجود بعدها، وهو قليل. وقد استشهد به كل من: ابن الشجري ١٦١/١، أوضح المسالك رقم ٣٠٨، ديوانه ١١/١

(٢) القائل: ينسب هذا البيت لأكثر من شاعر: وممن ينسب إليهم: أبو قيس اليهودي، وابن صرمة الأنصاري، وحنيف بن عمير اليشكري، ونهار ابن اخت مسيلمة الكذاب. والمشهور أنه لأمية ابن أبي الصلت، وقد ذكر هذا سيبويه والمقتضب، وهو من الخفيف.
الشاهد في قوله: «ربما» حيث دخلت رب على ما لأنها نكرة موصوفة، ولأن رب لايكون مجرورها إلا نكرة وما هنا ليست كافة بدليل عودة الضمير عليها في قوله «له فرجة» وقد استشهد به كل من سيبويه ٢٧٠/١، ٣٦٢، المقتضب ٤٢/١، مجالس العلماء ١٦٦، ابن الشجري ٢٣٨/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٢/٤، ٣٠/٨، الخزانة ٥٤١/٢، ١٩٤/٤، المغني ٢٩٧، شذور الذهب ١٣٢، شواهد العيني ٤٨٤/١، همع الهوامع ٨/١، ٩، الدرر اللوامع ٤/١، ٦٩، الأشموني ١٥٤/١، اللسان (فرج)، ديوانه أميه بن أبي الصلت ص ٥٠، الحيوان ٤٩/٣، البيان والتبيين ٢٦/٣.

وقوله: وأضمروا في الشعر رب وحدها. فاعلم: أن رب تضمر وحدها، أي دون حرف الجر بعد ثلاثة أحرف عاطفة. الواو وهو الأكثر. والفَاء وبَلْ. أما الواو: فكقوله:

وَقَاتِمِ الأعمَاقِ خَاوِي ٱلْمخْتَرَقْ   مُشْتَبِهِ الأعْلَامِ لَمَّاعِ الخَفَقْ[1]

وقولـــه

وَبَلَــدٍ عَامِيَّـــةٍ أَعْمَـــاؤُهُ   كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَـــاؤُهُ[2]

---

(١) القائل: رؤبة بن العجاج من الرجز.
المعنى: كثير من الأمكنة التي لايهتدي أحد إلى السير فيها لشدة التباسها وخفائها قد أعملت فيها ناقتي وسرت فيها. ويرد بذلك أنه شجاع شديد الإحتمال وأنه عظيم الخبرة بمسالك الصحراء.

الشاهد في قوله: «وقاتم» حيث جر «قاتم» برب المحذوفة بعد الواو. وفيه شاهد آخر في قوله: «المخترقن، الخفقن» حيث نونا مع اقترانهما بأل. وهو مايسمى بالتنوين الغالي الذي يلحق القوافي المقيدة وقد مر هذا الشاهد في موضع سابق ــ علامات الأسماء ــ. وقد استشهد به كل من: الدرر ٣٨/٢، السيوطي ٢٥٩، الخصائص ٢٢٨/٢، ٢٦٠، المنصف ٣/٢، اللسان (عمق) ١٤٣/٢، العيني ٣٠١/٢، الأشموني ٣٢/١، الهمع ٣٦، العقد الفريد ٥٠٦/٥، ابن يعيش ١١٨/٢، اللسان ٣٧٦/٤، ابن عقيل ١٩/١، الإيضاح ٢٥٤، المفصل ١٨١، ديوانه ١٠٤.

(٢) القائل: رؤبة بن العجاج وهو من الرجز. ويروى صدره:

وَبَلَـــدٍ مُغْبَـــرَّةٍ أَرْجَـــاؤُه
كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَـــاؤُهُ

الشاهد في قوله: «وبلد» حيث حذف حرف الجر الذي هو «رب» وأبقى عمله كما ترى بعد الواو وذلك في العربية كثير جدا. وقد استشهد به كل من: شواهد العيني ٥٥٧/٤، معاهد التنصيص ٦٣/١، الأشباه والنظائر ٢٧١/١، اللسان (عمى) ٣٣٢/١٩، أمالي أبن الشجري ٣٦٦/١، شرح التصريح ٣٣٩/٢، السيوطي ٣٢٨، المرتجل ٢٧٥، القوافي ص ١٤، المخصص ١١٧/١٠، الإنصاف ٢٠٩، ٢٧٥، شرح شذور الذهب ٣٢٠، شرح المفصل لابن يعيش ١١٨/٢، مفتاح العلوم ١٠١، شرح الشواهد الكبرى بهامش خزانة الأدب ٥٥٧/٤، شرح شواهد المغنى ٣٢٨،.

فمذهب سيبويه[1] أن الجر برب مقدرة بعد الواو خلاف للكوفيين والمبرد[2].

فإن الجر عندهم بالواو نفسها، قياسا على واو القسم.. والأول أظهر. لأن الواو حرف عطف في الأصل وهو لايعمل، ولأن الجر بعد الفاء وبل بِرُبّ مضمرة بالإتفاق، فوجب ان تضمر بعد الواو حملا لحالة على حالتين، ولأنها قد جرت مع عدم الواو في قوله:

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلَهْ   كِدْتُ أَقْضِي الحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ[2]

وأما الفاء فكقوله:

فَحُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عِينٍ   نَوَاعِمَ في آلْبُرُوْدِ وَفي الرِّيَاطِ[3]

---

(١) انظر الإنصاف ٢٣١/١، شرح الرضي ٣٦٩/٢، المغني ٢٣٥/٢، المقتضب ٣١٩/٢، يقول المبرد في المقتضب: لأن الواو من مخرج الياء، ومخرجهما جميعا من الشفة فلذلك أبدلت منها كما أبدلت من رب. ويقول ابن الشجري في أماليه ١٤٣/١:

«اختلف النحويون في هذه الواو، فذهب طائفة من المحققين منهم أبو علي وابن جني إلى أنها عاطفة جملة على جملة، ورب هي الجار ومضمره بعدها. وجاز إعمال الجار مضمراً لأن اللفظ بالواو سد مسده. وقال من خالفهم: بل الواو وهي الجارة ولكنها صارت عوضا من رب فعملت عملها بحكم نيابتها عنها...». انظر اللباب ص ٢٩٩، وقواعد المطارحة ١٧١.

(٢) القائل: جميل بن معمر العذري وهو من الخفيف.

الشاهد في قوله: «رسم دار» في رواية الجر حيث جر قوله «رسم» برب محذوفة من غير أن يكون مسبوقاً بأحد الحروف الثلاثة: الواو — الفاء — بل. وذلك شاذ.

وقد استشهد به كل من: أضداد الأصمعي ١٠، الأغاني ٨٤٠/٨، السمط ٥٧، السيوطي ١٢٦، ١٣٨، شواهد العيني ٣٣٩/٣، الخزانة ١٩٩/٤، شرح التصريح ٢٣/٢، الدرر ٢١١/١، ٤٠/٢، الهمع ٥٥/١، الإنصاف ٢٠٩، شرح المفصل ٢٨/٣، الأشموني ٢٣٣/٢، الخصائص ٢٨٥/١، ابن عقيل ٣٢/٢، ديوانه ١٨٨.

(٣) القائل: مالك بن عويمر، الذي يلقب بالمتنخل الهذلي وهو من الوافر. ويروي عجزه:

=

وأما بل: فكقولـه:

بَلْ بَلَدٍ مِلءِ ٱلْفِجَاجِ قَتَمُهْ لَايُشْتَرَى كَتَّانُهُ وَجَهْرَمُـــهْ[1]

وأما إضمار غيرها من حروف الجر فنادر. ومما جاز إضمار الباء في قول رؤبة:

خَيْرٍ لمَا قِيلَ كَيْفَ أَصْبَحْتَ[2]

واللام في نحو: لاه أبوك أي: لله أبوك فحذف اللام الجارة بعد حذف لام التعريف، وهي مرادة بدليل جر الإسم .. واللام الموجودة في لاه فاء الكلمة، بدليل فتحها خلافاً للمبرد، فإنه يزعم أن المحذوف لام التعريف، والتي هي لام الكلمة، والموجودة لام الجر. وإنما لم تكسر لئلا تقلب الألف ياء. فقوله وحدها: يريد به في الأعرف. وقيل يريد بقوله وحدها أنهم يضمرونها تارة، ولم يجعلوا عليها دليلا كما في قوله:

=

نَوَاعِـــــمَ فِي المُـــــرُوطِ وفـــــي الرِّيَـــــاطِ

الشاهد في قوله: «فحور» حيث جر لفظ «حور» برب المحذوفة بعد الفاء وقد استشهد به كل من: الإنصاف ٣٨٠، ٥٢٩، ابن يعيش في مفصله ١١٨/٢، شرح شواهد العيني ٣٤٩/٣، الأشموني ٢٣٢/٢، ديوان الهذليين ١٩/٢.

(١) القائل: رؤبة بن العجاج وهو من الرجز.
الشاهد في قوله: «بلد» أي بل رب بلد ملء الطرق. حث أُضْمِرت رب وبقي عملها. وقوله: جهرمه: أي جهرمية بياء النسبة. وهو بُسْطٌ من الشعر تنسب إلى قرية بفارس. وقد استشهد به كل من: ابن الشجري في أماليه ١٤٤/١، ابن الأنباري في إنصافه ٥٢٩، ابن يعيش في شرح المفصل ١٠٥/٨، المغني ١١٢، شذور الذهب ٣٢٣، العين في شواهده ٣٣٥، الهمع ٣٦/٢، الدرر ٣٨/٢، الأشموني ٢٣٢/٢، اللسان (جهرم) ديوانه ١٥٠.

(٢) القائل: رؤبة انظر معجم شعراء العربية ٥/٢. الشاهد في قوله (خير) حيث جاءت مجرورة بباء المحذوفة. والتقدير: بخير.

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ ....(1)

وتارة يضمرونها ويبقى عليها دليل، وهو الواو والفاء وبل وهو الأفصح. ولم ينبه المصنف إلاّ على الواو لكثرته.

١٤٤ وفي مَعِ الخُلْفُ فَقِيلَ ظَرْفُ وَقِيلَ إِنْ أُسْكِن فَهْوَ حَرْفُ

معني مع المصاحبة. واختلف فيها على ثلاثة أقوال: أحدها: أنها اسم وظرف مطلقا نحو: جئنا معاً. ومنه قوله:

تَقُولُ وَقَدْ مَالَ الغَبِيْطُ بِنَا مَعَا ....(2)

ودخل حرف الجر عليها نحو: جئت من معه. الثاني: أنها حرف مطلقا لعدم وجود علامة الأسماء لها، ولأنها جاءت ساكنة في قوله:

إِذَا صَعْبُهَا جَاشَ مَعْ دِلِّهَا تَمُـدُّ بِلَهْزَمَتَيْهَـا الوَتِيْنَـا(3)

(١) سبق شرحه في الصفحة السابقة.

(٢) القائل: امرؤ القيس وهو من الطويل. وتمام البيت:

تقول وقد مال الغبيط بنا معا
عقرت بعيري ياامرأ القيس فانزل

الشاهد في قوله: «معا» حيث استشهد به الشارح على أن إحدى حالات مع أن تكون اسما دالة على الظرفية كما ذكره الشاعر. والدليل على اسميتها التنوين لأنه من خصائص الأسماء. انظر شرح المعلقات العشر للزوزني ص ١٠ مطبعة السعادة بمصر ١٣٤٤هـ والخزانة ٦٥/٢، أمالي ابن الشجري ٩٣/٢.

(٣) القائل: أمية الهذلي. وهو أمية بن إبي عائذ العمري أحد بني عمرو بن الحارث بن تميم ابن سعد بن هذيل. وهو شاعر اسلامي مخضرم. من شعراء الدولة الأموية. الشاهد في قوله «مع» حيث جاءت حرفا وقد ذكره ابن الخباز، وذكر أنه في الخزانه ٤٣٥/٢.

ولأنه ليس في العربية اسم متمكن على حرفين إلا وقد حذف منه شيء، ولا دليل عليه، فتعين أن تكون حرفا. ولايجوز إسكان الإسم المنصوب إلاّ إذا كان منقوصا حال الضرورة.

الثالث: التفصيل: وهو إن سكنت كانت حرفا كَهَلْ وعَنْ لما مَرّ، وإنْ تحركت كانت ظرفا، لوجود خصائص الإسم حينئذ لها. وقيل إنها في قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَعَ العُسْرِ يُسْرًا﴾[1]، بمعنى بعد. كما أن بعد في قوله تعالى ﴿عُتِلٍّ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيْم﴾[2] بمعنى مَعْ.

١٤٥ وَعَنْ إذَا جَرَرْتَهُ اسْمٌ وعَلَى   مِنْ عَنْ يَمِيْنٍ مِنْ عَلَيْهِ نُقِلَا

عن وعلى: يستعملان تارة حرفين جارين، وتارة اسمين. أما عن الحرفية: فمعناها المجاوزة إما حقيقة نحو: أطعمه عن الجوع، وكساه عن العري، ورميت عن القوس. لأنه يجعل الجوع والعري مجاوزين عنه، والقوس مجاوزا عن السهم. وإما مجازا نحو: أخذت عن زيد العلم، لأن العلم معنى قائم بالنفس، فلا يتصور انتقاله إلاّ مجازا، لأنه لما تلقى منه صار كأنه منتقل إليه. وأما الإسمية: فإذا دخل عليها حرف الجر كقولهم: جلست من عن يمينه أي من عن جانب يمينه. قال الشاعر:

أَقُولُ لِلرَّكْبِ لَمَا أَنْ عَلَا بِهِمُ   مِنْ عَنْ يِمِينِ الحُبَيَّا نَظْرَةٌ قَبَلُ[3]

---

(١) سورة الشرح آية ٦.

(٢) سورة القلم آية ١٣.

(٣) القائل: القطامي من قصيدة له من البسيط مطلعها:

إنـا محيـوك فاسلـم أيهـا الطلـل   وإن بليـت وإن طالت بك الطيـل

=

والحبيا: اسم موضع. وقال الآخر:

.... مِنْ عَنْ يمِينِى تَارَةً وأَمامِيَ[1]

وإنما بنيت لمشابهتها الحرفية لفظا ومعنى. وإضافتها لاتُوجِبُ لها الإعراب. ألا ترى أن لدان يضافان وهما مبنيان. وتجيء الحرفية بمعنى بعد. كقوله:

﴿عَمَّا قَلِيْلٍ﴾[2] وقول العجاج:

وَمَنْهَلٍ وَرَدْتُهُ عَنْ مَنْهَلِ[3]

أي بعد قليل، وبعد منهل. وقل الآخر:

قَرِّبا مَرْبِطَ النَّعَامَةِ مِنّي لَقِحَتْ حَرْبُ وَائِلٍ عَنْ حِيَالِ[4]

= الشاهد في قوله: «عن» حيث وردت هنا اسما بدليل دخول حرف الجر عليها، وجاءت هنا بمعنى جانب أوجهه. ويكثر دخول من على «عن» في اللغة.

وقد آستشهد به كل من: جمل الزجاجي ٧٣، ابن يعيش في مفصله ٤١/٨، المقرب ١٥٩/١، شواهد العيني ٢٩٧/٣، جمهرة القرشي ١٥٢، لسان العرب (حيا) ديوانه ٥.

(١) القائل: قطري بن الفجاءة وهو من الكامل وتمام البيت:

وَلَقَد أَرَانِي للرِّمَاحِ دَرِيئَةً مِنْ عَنْ يَمِيْنِي تَارَةً وأَمَامِيَ

الشاهد في قوله: «من عن» حيث جاءت عن هنا اسما بمعنى جانب ودليل ذلك دخول حرف الجر «من» عليها إذ لو كانت حرفا لما دخل حرف على حرف. وقد استشهد به كل من: ابن يعيش ٤٠/٨، الخزانة ٢٥٨/٤، العيني ٥٠٠/٣، التصريح ١٩/٢، الهمع ١٥٦/١، ٣٦/٢، الأشموني ٢٢٦/٢، حماسة البحتري ١٣٦.

(٢) سورة المؤمنون آية ٤٠.

(٣) القائل: العجاج وهو من رجزه.

الشاهد في قوله: «عن» حيث جاءت لتفيد المرادفة أي حالة بعد حالة وكأنه أراد أن يقول: ومنهل بعد منهل. وهذا من معانيها الكثيرة.

وقد آستشهد به كل من: المغنى ١٤٨، ابن الشجري ٢٦٩/٢، المخصص ٦٧/١٤.

(٤) القائل: الحارث بن عباد بن ضبيعه بن قيس بن ثعلبة من حكام ربيعة وفرسانها المعدودين =

أراد بعد حيال، يعني أنها هاجت بعد سكونها. والنعامة: اسم فرس. وبمعنى من كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِى يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾(١) وبمعنى الباء كقوله تعالى ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الهَوَى﴾(٢) أي بالهوى، وبمعنى على. قال الشاعر:

لاه آبْـــــنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ
عَنِّـــــي وَلَا أُنْتَ دَيَّانِـــــي فَتَخْزُونِـــــي(٣)

أي عليّ ومعنى تخزوني تسوسني وتقهرني. وأما على: الحرفية فمعناها الإستعلاء إما حقيقة نحو: زيد على السطح، وعلى الفرس، وعليه درع. وفي التنزيل ﴿فَإِذَا آسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى آلْفُلْكِ﴾(٤). وإما مَجَازاً نحو: عليه دين. كَأَنَّهُ يلزمه له علا عليه. ولذلك يقال: ركبه الدين. وفلان علينا أمير. لأنه

= وكان قد اعتزل حرب بني وائل.

الشاهد في قوله: «عن حيال» حيث جاء حرف الجر «عن» بمعنى بعد وهذا جائز ومستعمل في حروف الجر، إذ قد يؤدي الحرف أكثر من معنى. وقد استشهد به: الخزانه١/٢٢٦، ابن الشجرى ٢/٢٧٠ الإقتضاب في شرح أدب الكتاب ٢٤٩، ٤٤٣، المنصف ٣/٥٩.

(١) سورة الشورى آية ٢٥.

(٢) سورة النجم آية ٣.

(٣) القائل: ذو الإصبع العدواني واسمه الحارث بن محرث. وكان قد نهشت حية أصبعه فشلت، فلقب بذي الإصبع لذلك. وهو من البسيط.

الشاهد في قوله: «عنى» حيث جاءت بمعنى على وهي تفيد الإستعلاء. وفيه شاهد آخر في قوله «عنى» حيث جاءت بمعنى على وهي تفيد الإستعلاء وفيه شاهد آخر وذلك في قوله «لاه» حيث أن اصلها «لله» فحذف لام الجر وأبقى عملها ثم حذف لام أل من لفظ الجلالة.

واستشهد به أوضح المسالك رقم ٢٩٩، مجالس العلماء ٧١، الخصائص ٢٨٨، آمال ابن الشجري ٢/١٣، الإنصاف ٣٩٤، ابن يعيش في شرح المفصل ٨/٥٣، المقرب ٤٢، الخزانة ١/٢٢٢، ٤/٢٤٣، المغنى ١٤٧، شواهد العيني ٣/٢٨٦، التصريح ٢/١٥، الأشموني ٢/٢٣٣، المفضليات ١٦٠، ١٦٢.

(٤) سورة المؤمنون آية ٢٨.

علا عليهم في المنزلة والرتبة. وأما نحو توكلت على الله واعتمدت عليه، وقوله تعالى: ﴿وَتَوَكَّل عَلَى ٱلْحَيِّ الذيِّ لَايَموتُ﴾[1] فهي بمعنى الإضافة والإسناد، أي أضفت توكلي وأسندته إلى الله لا للإستعلاء. فإنها لاتفيده هاهنا حقيقة ولا مجازا. وأما الإسمية فمعنى فوق. ومن قول الشاعر يصف قطاة:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَاتَمّ ظِمْؤُهَا ... تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِبَيْدَاء مَجْهَلِ[2]

ويروي بزيزاء والظِمء: مابين الشُّرْبَيْنِ[3]، ويروى خمسها وهو الذي يرد الماء في اليوم الخامس من يوم الورود. وتصل: تصوت حشاها من يبس العطش[4]. والقيض: قشر البيض الأعلى، وهي مبنية لأن لفظها كلفظ الحرفية. ولذلك تقلب ألفها ياء في الإضافة إلى الضمير، كما تقلب ألف الحرفية. والإسم المعرب لاتقلب ألفه معه نحو عصاه فرقا بين المتمكن وغير المتمكن. وفيها لغات:

---

(١) سورة الفرقان آية ٥٨.

(٢) القائل: مزاحم بن الحارث العقيلي من الطويل. ويروى عجزه:

....

تصل وعـــــن قيض بزيـــــزاء مجهـــــل

الشاهد في قوله: «من عليه» فقد جاءت «على» هنا اسما لاحرف بدليل دخول حرف الجر عليه وهو من. وحروف الجر لاتدخل إلا على الأسماء. وهناك أمثلة أخرى كثيرة في الشعر العربي. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣١٠/٢، نوادر أبي زيد ١٦٣، المقتضب ٥٣/٣، الكامل للمبرد ٤٨٨، جمل الزجاجي ٧٣، مفصل ابن يعيش ٣٧/٨، ٣٨، المقرب ١٩٦/١، الخزانة ٢٥٣/٤، المغنى ١٤٦، شواهد العيني ٣٠١/٣، التصريح ١٩/٢، الهمع ٣٦/٢، الدرر اللوامع ٣٦/٢، الأشموني ٢٢٦/٢، أوضح المسالك رقم ٣٠٥، اللسان (علا).

(٣) الظمء: مابين الشربين، و الجمع: اظماء وفي المثل: لم يبق منه إلا قدر ظمء الحمار. أي لم يبق من عمره إلا اليسير لأن الحمار قليل الصبر على الظمأ. انظر اللسان (ظمء). والمعجم الوسيط ٥٥٧/٢.

(٤) انظر اللسان (صَلّ) والمعجم الوسيط ٥٢١/١.

عَلَوُبضم الواو وفتحها وكسرها، وعَلُ بضم اللام، وعَلٍ بكسرها وتنوينها، وعلا بالألف، وعال ومعال. وقيل إنها في هذه اللغات مبنية على الضم إن قدر المضاف إليه المحذوف معرفة، ومعربة إنْ قدر نكرة. وتجيء الحرفية بمعنى من كقوله تعالى: ﴿كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا﴾[1] أي كان الورود حتما مقضيا من ربك وبمعنى عن كقول الشاعر:

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ   لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا[2]

أي رضيت عنى. وبمعنى الباء كقولهم: ارْكَبْ على اسم الله. اي باسم الله.

وبمعني في قوله:

وصل علي حين العشيات والضحى[3]

أي العشيات. وبمعنى عند كقوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنْبٌ﴾[4]. أي عندي . وقد يمكن رد هذه إلى الإستعلاء بضرب من التأويل. واعلم: أنه قد بقي من الحروف التي لم تشرح في. ومعناها الوعاء والظرفية مطلقا، نحو زيد في الدار، وفي يوم الجمعة، والبياض في الثلج والسواد في القار. وقد يتجوز فيها فيقال: زيد ينظر في الكتاب ويسعى في الحاجة، لاشتمال الكتاب مطارح نظره واختلاط

---

(١) سورة مريم آية ٧١.

(٢) القائل: القحيف العقيلي من البسيط يمدح به حكم بن المسيب القشيري.
الشاهد في قوله: «على» حيث جاء حرف الجر هنا بمعنى عن. حيث أن لعلى معاني كثيرة منها أن تأتي بمعنى عن. والتقدير: إذا رضيت عني بنو قشير.
وقد استشهد به كل من: الخزانة ٢٤٦/٤، ٢٨٢/٣، الخصائص ٣١١/٢، ٣٨٩، المقتضب ٣٢٠/٢، الدرر اللوامع ٢٢/٢، المغنى ٢٢٥، أوضح المسالك رقم ٢٩٨، شرح شواهد المغنى ٤١٦/١، ٩٥٤/٢، منار السالك ٢٦٣/٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٢٠/١.

(٣) لم أعثر على قائله أو تمامه.

(٤) سورة الشعراء آية ١٤.

الحاجة. وفلان ينظر في العلم لاشتمال العلم على النظر كاشتمال الظرف على مظروفه. وتكون بمعنى: على كقوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُم فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[1] أي على جذوعها. وقوله: ﴿أَمْ لَهُمْ سُلَّم يَسْتَمِعُونَ فيهِ﴾[2] أي عليه. وقال الشاعر:

هُمُ صَلَبُوا العَبْدِيَّ في جذع نَخْلَةٍ   فَلَا عَطِشَتْ شَيْبَانُ إِلَّا بأَجْدَعَا[3]

وقال الزمخشري:[4] هي على بابها من الظرفية، لأن المصلوب متمكن بحلوله في الجذع تمكن الكائن في الظرف. وتكون بمعنى: إلى كقوله تعالى: ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ في أَفْوَاهِهِمْ﴾[5] أي إلى أفواههم. وبمعنى: مع كقوله تعالى: ﴿فَادْخُلِي فِي عِبَادِي﴾[6] أي مع عبادي. وبمعنى بعد: كقول تعالى: ﴿وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ﴾[7]. أي بعد عامين. وقيل هي في الجميع على بابها. وإذا دخلت

---

(١) سورة طه آية ٧١.

(٢) سورة الطور آية ٣٨.

(٣) القائل: ذكر جامع الشواهد العربية أنه لسويد بن أبي كاهل. وخالفه في ذلك ابن يعيش في شرح المفصل. فقد ذكر أنه لامرأة من العرب لم يذكر اسمها. وهو من الطويل. الشاهد في قوله: «في جذع نخلة» حيث جاء حرف الجر «في» بمعنى على لاستحالة أن يفيد الظرفية، لأن الشجرة لاتشق وتستودع الثياب. والمعنى المقصود هنا أنهم صلبوا الناس على ظاهر الجذع. وقد رواه أبن يعيش في مفصله على رواية اخرى.

ونحن صلبنا الناس في جذع نخلة
ولا عطبت شيبان إلا بأجذع

وقد استشهد به كل من المقتضب ٣١٩/٢، الكامل ٤٨٨، الخصائص ٣١٣/٢، ابن الشجري في آماله ٢٦٧/٢، ابن يعيش ٢١/٨، اللسان (عبد)، المغنى ١٦٨.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٢٠/٨.

(٥) سورة ابراهيم آية ٩

(٦) سورة الفجر آية ٢٩.

(٧) سورة لقمان ١٤.

على ياء المتكلم، كانت ياؤه مفتوحة. وهي إحدى لغتيها، ولايجوز الأخرى فرارا من التقاء الساكنين. وحكي الزجاج فيها الكسر وانشد:

قَالَ لَهَا هَلْ لَكِ يَاتَافِيّ   قَالَتْ لَهُ ما أَنْتَ بالمَرْضِيِّ [1]

(١) القائل: الأغلب العجيلي. وهو من الرجز.. الشاهد في قوله: «بالمرضى» حيث دخلت الباء الجارة على ياء المتكلم فأبقتها مفتوحة. وهي إحدى لغتيها. ولايجوز الأخرى فرارا من التقاء الساكنين. وقد استشهد به في: حاشية ياسين على التصريح ٢/٦٠.

(القسم)

١٤٦ والتَّاءُ في القَسَم فَرْعُ الوَاوِ ... في الله حَسْبُ لهما التَّسَاوي
١٤٧ والواوُ فَرْعُ الباءِ ثم كَثُرَا ... ومعه فِعْلُ اليمِيَنِ أُضْمِرَا

القسم في الأصل اسم لمصدر أقْسِمُ مصدره الإقسام، والمراد به في عرف النحاة نفس اليمين، وهو تعظيم الأمر المقسم به، لأنه يذكر لقصد حمل الإنسان نفسه على الفعل المقسم به، والأفعال الموضوعة له. أقسمت وآليت وحلفت. وفي التنزيل: ﴿وأَقْسَمُوا باللَّهِ﴾(١)
وفي الشعر:

آلَيْتُ حُبَّ العِرَاقِ الدَّهْرَ أُطْعَمُهُ ....(٢)

---

(١) سورة الانعام آية ١٠٩.
(٢) القائل: المتلمس جرير بن عبد المسيح وهو من البسيط. وتمام البيت:
آلَيْتُ حُبَّ العِرَاقِ الدَّهْرَ أُطْعَمُهُ ... والحَبُّ يأكُلُهُ في القَرِيَةِ السُّوسُ
الشاهد في قوله: «آليت» حيث جاء للقسم لتشارك «أقسمت وجعلت» في تأدية المعنى. وقد أتى الشارح بها هنا للتدليل على أن آليت هي للقسم. وفيه شاهد آخر وهو «حب العراق» حيث حذف منه حرف الجر للضرورة ونصبه.
وقد آستشهد به كل من: سيبويه ١٧/١، شرح التصريح ٣١٢/١، مختارات ابن الشجرى ٣٢/١، الأصول ١٢٧/١، السيرافي ٢٨/١، أمالي ابن الشجرى ٣٦٥/١، شواهد العيني ٥٤٨/٢، الإنتصار ص ٢٧، الأشموني ٩٠/٢.

و حَلَفْتُ لَهَا باللّهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ ....[1]

وهو خبر في اللفظ، إنشاء في المعنى، بمنزلة قول القائل عاقدا للبيع: بعت واشتريت. ومزيلا للملك: طلقت وأعتقت وأبريت. ولما كانت الأفعال الموضوعة للقسم غير متعدية، لم يكن لها بُدّ من حروف تعديها. والحروف المستعملة في القسم خمسة: الباء والواو والتاء واللام ومن. الباء: أصلها لأمور: أحدها أنها تظهر مع فعل القسم دون غيرها. وثانيها: أنها تدخل على الظاهر نحو: بالله لأنطلقن. وعلى المضمر نحو: به لأفعلن. قال الشاعر:

أَلَا نَادَتْ أُمَامَةُ بِٱحْتِمَالٍ لِتحزُنَني فَلَابِكِ ما أُبَالِي[2]

وإنما اختصت بالمضمر دون سائرها، لأنها تجره في غير القسم كقوله تعالى: ﴿فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الأَرْضَ﴾[3]. وثالثها: أنها يقسم بها على وجه الطلب والإستعطاف دون غيرها، ولا يحتاج إلى ما يجاب به القسم لقيام الطلب أو ما في معناه مقامه. نحو: بالله أخبرني. قال

بالله رَبِّكَ إِنْ دَخَلْتَ فَقُلْ لَهُ هذا ٱبْنُ هَرْمَةَ وَاقِفاً بِالبَابِ[4]

---

(١) القائل: امرؤ القيس. وهو من الطويل وتمام البيت:

حلفت لها بالله حلفة فاجر لنا موا فما أن من حديث ولا صالي

الشاهد في قوله: «حلفت» حيث أستشهد به الشارح هنا للاستدلال على معنى القسم وأنه يأتي بألفاظ منها أقسمت وحلفت. وقد استشهد به كل من: المغنى ١٧٣، ٤٣٦، ديوانه ٣٢، الدرر ٩٦/١، ٤٨/٢، الخزانة ٢٢١/٤، شرح المفعصل لابن يعيش ٢٠/٩، ٢١، ٩٧، الهمع ١٢٤/١، ٤٢/٢، المقرب ٤٤.

(٢) القائل: غوية بن سلمى بن ربيعة. الشاهد في قوله: «بك» حيث جَرَّ الباءُ الكافَ وهذا من عمل الباء حيث تجر الإسم الظاهر والضمير وهي هنا للقسم. واستشهد به: الخصائص ١٩/٢، ابن يعيش ٣٤/٨، المسائل العسكريات ص ٣٧، المخصص ٥٢/١٤.

(٣) سورة القصص آية ٨١.

(٤) القائل: ابن هرمه وهو من الكامل.

=

وقال الآخر

بِدِينِكَ هَلْ ضَمَمْتَ إِلَيْكَ لَيْلَى وَهَلْ قَبَّلْتَ بَعْدَ النَّوْمِ فَاهَا[1]

وقيل: إنها في الإستعطاف للإستعانة، وتتعلق بفعل القسم. وقيل تتعلق بفعل بمعنى استعطف أو بالفعل المذكور بعدها، أو بما يدل عليه فعل الطلب. ولذلك يقال: أخبرني بالله، وبالله أخبرني. وأما الواو: فإنها بدل من الباء لاتفاقهما معنى ومخرجا. أما المعنى فلأن الواو للجمع المطلق، والباء للإلصاق وهما متقاربان، لأن المجامع ملاصق وبالعكس. وأما المخرج فلأنهما شفهيتان إلا أنها مع كونها فرعا أكثر استعمالا بدليل أنها تدخل على كل اسم مظهر مُقْسَم به، وهو معنى قوله: ثم كثيرا ولايستنكر كثرة الفرع، وقلة الأصل بدليل

= الشاهد في قوله: «بالله» فإن الباء وهي حرف جر تأتي لمعان كثيرة منها أن يكون المقصود الحلف على سبيل الاستعطاف. وقد استشهد به ابن يعيش في مفصله ١٠١/٩.

(١) القائل: المجنون ابن أبي عامر. وهو من البسيط ويروي بروايات متعددة منها:

بدينك هل ضممت إليك نعما
قبيل الصبح أو قبلت فاها

وبعده:

وهل رفت عليك قرون ليلى
رفيف الأقحوانة في نداها

الشاهد في قوله: «هل ضممت إليك ليلى» حيث أجمع النحاة عدا ابن مالك على أنه ليس بقسم لأن القسم إنما يدخل على الجمل الخبرية التي تحتمل الصدق والكذب ليؤكد مضمونها. وقال ابن جني: القسم جملة إنشائية يؤكد بها جملة خبرية. أما العلامة الرضى فقد استشهد بهذا البيت على أن جواب القسم الذي هو قولك «بدينك» وهو قسم سؤال، ويقال له القسم الاستعطافي لأنه يستعطف به المخاطب، وتبع بذلك ابن مالك. وخرج ابن عصفور ذلك بقوله: أنه ليس قسما وإنما أراد به استعطاف المخاطب والتقدير: اسألك بدينك، واسألك بالله. إلا أنهم أضمروا الفعل لدلالة المعنى عليه. وقد يحذفون الباء وينصبون في الضرورة. انتهى. وقد استشهد به كل من: ابن يعيش في شرح المفصل ١٠٢/٩، الأغاني ٢١/٣، الخزانة ٢١٠/٤، المغنى ٥٨٤، ديوانه ٢٨٦.

كثرة: نعم الرجل، وهو الفرع وقلة نعم الرجل وهو الأصل. ولأن الواو يختص بالقسم دون الباء المختص بكثرة الإستعمال. وإنما لم يظهر الفعل معها، لعدم صلاحيتها لتعديته، أو لأنها عوض من الفعل. والباء جميعا طلبا للإختصار، ولايجمع بين العوض والمعوض منه.

واما التاء فبدل من الواو، ولأنها طلب للتوسعة في أدوات القسم. وإنما حكم بابدالها من الواو، لكثرة ابدالها منها في نحو: تراث وتخمة وتجاه، ولأن في التاء همسا، وهو صوت خفي يقارب اللين الذي في الواو. ويتساويان في الدخول على اسم الله تعالى، وتنقص عن الواو باختصاصها من المظهر باسم الله تعالى لكونها فرع فرع. وفي التنزيل: ﴿لأَكِيْدَنَّ أَصْنَامكُم﴾[1] ﴿وتَاللَّهِ تَفْتَوءُ تَذْكُرُ يُوْسُفَ﴾[2] وحكى الأخفش شاذا تربى ورب الكعبة. ولايظهر معها الفعل كالواو.

١٤٨ وَيَظْهرُ الفعْلُ مع البَـــاءِ فَقَـــطْ وينْصِبُ الإسْمَ إذَا الحَرْفُ سَقَطْ
١٤٩ تَقُولُ واللّـــهِ وأقسمت به وقد تقول الله حالَ نَصْبِهِ

قد تقدم أن فعل القسم لايظهر إلا مع الباء لأصالتها، ولأن فعل القسم يتعدى بها دون غيرها وفي التنزيل: ﴿ويَحْلِفُونَ باللَّهِ لَكُمْ﴾[3] والأكثر حذف الفعل معها لتدل على إنشاء القسم وقوله: وُيَنْصَبُ الإسم إذا الحرف سقط. فاعلم: أنه قد يحذف حرف القسم والتعويض عنه فينصب الاسمُ المُقْسَمُ به، ويقع في بعض النسخ وينصب الفعل، ومعناه أنه إذا حذف فعل القسم والحرف، تعدى الفعل المقدر إلى الإسم المقسم به فنصبه. وهو الأجود. ومنه قوله:

---

(١) سورة الأنبياء آية ٥٧، وفي (ق) تالله لأكيدن.
(٢) سورة يوسف آية ٨٥.
(٣) سورة التوبة آية ٦٢.

أَلَا رُبَّ من قلبي له اللهَ نَاصِحٌ   ومَنْ قلبه لي في الظِّبَاءِ السَّوَانِح[1]

ومنهم من يجوز فيه الجر فيقول: الله لأذهبن، باضمار الجار، ولا يكون عند البصريين إلا في اسم الله تعالى. وأجازه الكوفيون مطلقا نحو: أبيك لأفعلن، وهو ضعيف. لأن الجار لايضمر من غير عوض إلاّ في الضرورة. وإنما جاز في اسم الله تعالى لكثرة استعماله. بل الوجه النصب نحو: إياك لأنطلقن. وقوله تقول والله: هو مثال لإضمار الفعل مع الواو، وأقسمت به مثال لإظهاره مع الباء. وقوله: وقد تقول الله حال نصبه مثال لنصب الإسم المقسم به.

١٥٠ وقل هَاَ لِلّهِ وآللّهِ وَجُـرْ   إِذْ نَابَ ها والها عن حرف يجر

قد عوضوا عن الواو في القسم ثلاثة أحرف: هاء التنبيه، وألف الإستفهام وقطع همزة الوصل، فجروا بها لنيابتها عنها بدليل امتناع الجمع بين هذه الأحرف وبينها. أما ها فنحو قولهم: أي ها الله ذا لاها الله ذا. ويجوز في ألف ها الحذف لالتقاء الساكنين والإثبات، لأن مابعدها مدغما. وأما قطع همزة اسم الله، فلا يجوز إلا في الضرورة. وفي ذا قولان: أحدهما للخليل: وهو أنه من جملة المقسم عليه، والتقدير والله للأمر هذا، فحذف المبتدأ واللام الرابط وقدم ها، وفصل بينها وبين اسم الإشارة.

---

(١) القائل: ذو الرمه. وقد روى عجز البيت: ومن هو عندي في الظباء السوانح.
انظر ملحقات ديوانه ٦٦٤. الشاهد في قوله: «الله» فقد ورد لفظ الجلالة منصوبا والأصل به أن يكون مجرورا لأن المعنى: ألا رب من قلبي بالله ناصح. فحذف حرف الجر الذي هو الباء فعمل الفعل فنصب لفظ الجلالة على المفعولية.
وقد استشهد به كل من: ابن يعيش في شرح المفصل ٤/٤، ١٠٣/٩، سيبويه ٢٧١/١، ١٤٤/٢، المخصص ١١١/١٣، السيرافي ٢٣٢/٤، الأصول ٣٤٦/١.

وثانيهما: للأخفش وهو أن ذا في محل الجر، إمّا بدل من اسم الله، وهو مقسم به والمقسم عليه محذوف. بدليل أنهم يأتون بالمقسم عليه بعده نحو: لاها الله ذا القدر كان كذا وكذى. وإما صفة له لأن المعنى: لا والله الحاضر أو الشاهد، كما قال الله تعالى في هذا المعنى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُم﴾[1] فالحاضر مجرور صفة لاسم الله المقسم به، وقول أبي بكر رضي الله عنه في قتيل أبي قتادة[2]: لا ها الله إذن لايعمد الي أُسْدِ الله يقاتل عن دين الله يعطيك سَلَبُه. الظاهر أن إذن من تصحيف الرواة لأنه إنما يقال لا ها الله ولا يقال: لا ها الله إذن. وأما ألف الإستفهام: فنحو: اللّهِ لأفعلنَّ، وإنما جروا بها لمشاركتها الواو في اقتضاء الجواب. وأما قطع همزة الوصل، فلا يكون إلا مع ألف الإستفهام، وتوسط الفاء العاطفة نحو: أفاِ للّه لأفعلنَّ. وإنما تعين ذلك لأن الفاء للعطف، وهي فاصلة بين حرف الإستفهام والمعمول فلا ينسب العمل إليها. وقوله: ها الله [الهاء][3] تمثيل بحرف التنبيه، وألف الإستفهام. وقوله: وجُرّ أي جرّ الإسم بهما كما يجر بالواو ولنيابتها عنها، وهو معنى قوله إذ ناب ها، والهمز عن حرف يجر، ولم يذكر قطع همزة الوصل. واعلم: أن هذا العوض إنما يكون في اسم الله تعالى، لكثرة دورانه على ألسنتهم دون غيرها.

١٥١ وفي أَمانَةُ وعَهْدُ الله الرفعُ والنَّصْبُ بلا ٱشْتِبَاهِ

قالوا في القسم: أمانة الله لأنطلقن، وعهد الله لأفعلنّ ويمين الله لأقومن تارة بالرفع وأخرى بالنصب. أما الرفع فبالإبتداء، والخبر محذوف. والتقدير: أمانةُ الله قسمي وعهد لازمي، وكذلك الآخر. وأما النصب فبتقدير حذف الفعل بعد اقضائه ونصبه ومنه قوله:

---

(١) سورة الحديد آية ٤.

(٢) هو قتادة بن دعامة أبو الخطاب السدوسي البصري الأعمى المفسر، أحد الأئمة في حروف القرآن وله ٱختيار ماروى عن أنس، يروى بحفظه المثل، مات عام ١١٧هـ.
أنظر: وفيات الأعيان ٤/٨٥، نكت الهميان ٢٣٠، معجم الأدباء ٦/٢٠٢.

(٣) هكذا في (ق، ك) وفي الأصل (ص) (والله).

إِذَا ما الخُبْزُ تأْدِمُهُ بِلَحْمٍ   فَذَاكَ أَمانَـةَ اللَّـهِ الثَّرِيْـدُ[1]

وقال الآخر

فَقُلْتُ يَمِيْنُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا   ....[2]

يروي فيهما الرفع حملا على الجملة الإسمية، والنصب حملا على الفعلية، وهو الأظهر. لأن الأصل في القسم بالأفعال كما مر.

١٥٢ وفي لَعَمْرُ وأَيْمُنُ الرَّفْعُ وَجَبْ   وعَمْرٌ مَصْدَرٌ بفعله آنْتَصَبْ

لعمر ولأيمن تستعملان على ضربين: أحدهما أن يقرنا باللام، وحينئذ يجب رفعهما بالإبتداء لتصدرهما بلامه، والخبر محذوف لسد الجواب مسده، نحو:

(١) القائل: غير معروف. وقيل إنه من صنع النحويين وهو من الوافر.
الشاهد في قوله: «أمانة» حيث وردت منصوبة على تقدير حذف حرف الجر، وقيل الأفضل اعتباره منصوبا بتقدير أقسم أو أحلف أو نحوهما من الأفعال.
وقد استشهد ب كل من: سيبويه ١/٤٣٤، ٢/١٤٤، مفصل ابن يعيش ٩٢/٩، اللسان «أدم».

(٢) القائل: امرؤ القيس من الطويل. وتمام البيت:
فَقُلْتُ يَمِيْنُ الله أَبْرَحُ قَاعِداً   ولو قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وأَوْصَالِي
الشاهد في قوله: «يمين الله» حيث وردت بروايتين: الرفع على أنه مبتدأ مرفوع، والخبر محذوف ويروى بنصب يمين الله حملا على الفعلية: حلفت يمين الله. وفيه شاهد آخر «أبرح» حيث حذف حرف النفي. وقد استشهد به كل من: سيبويه، ١٤٧/٢، المقتضب ٢٣٦/٢، ابن يعيش في شرح المفصل ١١٠/٧، ٣٧/٨، ١٠٤/٩، الخزانة ٢٠٩/٤، ٢٣١، المغني ٦٣٧، شواهد العيني ١٣/٢، شرح التصريح ١٨٥/١، الهمع ٣٨/٢، الدرر ٤٣/٢، الأشموني ٢٢٨/١، ديوانه ٣٢، جمل الزجاجي ٨٥، الخصائص ٢٨٤/٢، امالي ابن الشجري ٣٦٩/١.

لعمرك لأقومن ولأيمُنُ الله لأذهَبَنَّ والتقدير: لَعَمْرُكَ قَسَمي، ولأيمن الله ماأحلف به، والعَمْرُ بمعنى العُمُر، وفيه لغتان ضم العين وفتحها. فاختير للقسم الفتح تخفيفا، وأيمن عند البصريين اسم مفرد مشتق من اليمن والبركة، وهمزته للوصل بدليل سقوطها في الدرج في قول الشاعر:

وَقَالَ فَرِيْقُ القَوْمِ لَمّا نَشَدّتُهُمْ نَعَمْ وفَرِيْقٌ لَيْمُنُ اللَّهِ مَانَدْرِي(١)

وعند الكوفيين هو جمع يمين وهمزته قطع ووزَنَه أفعل محتجين بقول أبي النجم:

يَأْتِي لها من أَيْمُنٍ وأَشْمُلِ(٢)

وبأنه أَفْعُلُ وليس في الآحاد أفعل. وأَمّا آنُك وأَدْرُجُ فشاذان. وفيه عشر لغات: أَيْمُن بكسر الهمزة وفتحها. إِيْمُ الله بحذف النون والهمزة مكسورة

---

(١) القائل: نصيب وهو من الطويل. ويروى: فقال فريق... لَيْمُنُ الله ماندري. الشاهد في قوله: «ليمن الله». حيث أراد الشارح اثبات أن همزة أيمن في القسم هي همزة وصل وذلك أنه لما أتى باللا استغنى عن الهمزة فحذفها لأنه إنما يضطر إليها حين لايكون قبل الياء التي هي حرف ساكن حرف آخر متحرك يفتتح به الكلام لكنه غير محتاج إليها لمكان اللام من الكلمة. وقد استشهد به كل من: ابن السيرافي ٦٤٥، السيوطي ١٠٤، الدرر ٤٤/٢، سيبويه ١٤٧/٢، المنصف ٥٨/١، الإنصاف ٤٠٧، المقتضب ٢٢٨/١، ٩٠/٢، ٣٣٠، المخصص ١١٥/١٣، الهمع ٤٠/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٣٥/٨، ٩٢/٩،٣٦، الأصول ٣٤٧/١، السيرافي ٢٣٤/٤.

(٢) القائل: أبو النجم و هو الفضل بن قدامة بن عبيد الله من عجل وهو راجز اسلامي. انظر معجم الشعراء ٣١٠، الخزانة ٤٩/١. والبيت من الرجز:

الشاهد في قوله: «أيمن و أشمل» حيث جاء كل منهما على وزن أفعل وهما جمع يمين وشمال. واستشهاد الشارح بهذا الشطر لبيان أن وزن أيمن وأشمل هو أفعل. وقد استشهد به كل من: سيبويه: ١١٣/١، ٤٧/٢، ١٩٥، نوادر أبي زيد ١٦٥، الخصائص ١٣٠/٢، ٦٨/٣، ابن الشجري في أماليه ٣٠٦/١، الإنصاف ٤٠٦، ابن يعيش في شرح ا لمفصل ٤١/٥، ٩٢/٩، الخزانة ٤٠١/٤.

ومفتوحة. وَمُ الله بضم الميم وكسرها، ومُنُ الله بضم الميم وكسره. وأُمُ الله بحذف النون والياء مع فتح الهمزة وكسرها. الثاني: أن يتجردا من اللام فيجب نصبهما نحو عَمْرُكَ اللّه وأيمنُ الله وفيه وجهان: أحدهما: أنه نصبا على المصدر. وهو اختيار المصنف والتقدير: أما عَمَّرت الله تعميرا، أي أقررت له بالدوام ووصفته بذلك، أو عمرك الله تعميرا أي أطال الله عمرك. وإسم الله منصوب بالمصدر على أول التقديرين كقوله:

.... عَمْرَكَ اللَّهُ لَيْسَ يَجْتَمِعَانِ(1)

ومرفوع على ثانيهما، لأنه فاعل المصدر على كلا التقديرين، عِمْرُ محذوف الزوائد وهي التاء والياء. الثاني: أنهما نصبا أسماء القسم. المحذوف عنها حرف الجر كأنه قال: اقسم عليك بتعميرك الله أو بأيمن الله. وقيل: إن عمرا في الدعاء ينصب على المصدر. كقوله:

عَمْرَكِ اللَّه سَاعَةً حَدِّثينا ....(2)

---

(1) القائل: عمر بن أبي ربيعة وهو من الطويل. وتمام البيت:

أَيُّهَا المُنْكِحُ الثُّرَيَّا سُهَيْلًا
عَمْرَكَ اللهُ لَيْسَ يَجْتَمِعَانِ

ويروى العجز: عمرك لله كيف يَلْتَقِيَانِ.

الشاهد في قوله: «عمرك اللهُ» حيث يجوز في «عمرك» النصب على أنه منصوب على المصدر والتقدير عَمَّرتَ الله تعميرا أو عمرك الله تعميرا. ولفظ الجلالة منصوب بالمصدر «عمرك» وقد استشهد به كل من: الخزانة ١/٣٣٨، شواهد العيني ٣/٤١٣، الأغاني ١/١٢٢، ٢٣٤، الكامل ١/٣٧٨، الشعر والشعراء ٢/٥٥٨، أمالي المرتضى ١/٣٤٨، اللسان (عمر)، ٦/٢٧٩، أمالي ابن الشجرى ١/٣٤٩، المقتضب ٢/٣٢٨، ديوانه ص: ٤٩٥.

(2) القائل: لم أعثر على قائله، ولم ينسبه اللسان لأحد. وهو من الخفيف، وتمام البيت:

عَمْرَكِ اللهَ ساعةً حَدِّثِيْنَا
وَذَرِيْنَا مِنْ قَوْلِ مَنْ يُؤْذِيْنَا

=

وفي القسم نصب اسماء القسم. وقيل إن عمرا ليس بمتمحض للقسم، بل يشوبه سؤال واستعطاف، وكذلك قَعَدَكَ اللّهُ، وقعيدك الله أن لافعلت، أي اثباتك. ومنه: قواعد البيت لثباتها أي باعتقادك بقاء الله ودوامه، وهما مصدران منصوبان بفعل القسم المقدر، واسم الله تعالى منصوب بهما. وقيل هما بمعنى الحفيظ والرقيب كقوله تعالى: ﴿عَنِ اليَمِيْنِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيْدٌ﴾[1]

١٥٣ وَقِيْلَ لِلَّهِ وَمِنْ رَبِّي قَسَمْ وَمِيْمُهُ مَكْسُوْرَةٌ وَقَـدْ تُضَمْ

قد بينا أن حروف القسم خمسة، وقد مر ذكر ثلاثة منها، وقد بقي منها اللام ومن.

أما اللام: فمختص باسم الله تعالى ولا تستعمل إلا في التعجب نحو قولك: لله لَتُبْعَثَنَّ وتُحَاسَبَنَّ لمن ينكر ذلك، ولله لايؤخر الأجل، لتشجيع النفس على الإقدام في الحرب. ومنه قوله:

لِلَّهِ يَبْقَي عَلَى الأَيَّامِ ذُوْحِيَدٍ بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيانُ والآسُ[2]

واما مِنْ: فتختص بربي. نحو: من ربي لأَفْعَلَنَّ، وهي مِنْ الجَارَّةِ عند

= الشاهد في قوله: «عَمَرك» حيث جاءت منصوبة وهو على المصدر كما ذكر الشارح. وقد ذكره كل من المحتسب ١/١٠٠، واللسان (عمر) ٤/٦٠١.

(١) سورة ق آية ١٧.

(٢) القائل: نسب هذا البيت لأكثر من شخص ومن هؤلاء: مالك بن خويلد الهذلي، أبو ذؤيب وهو من البسيط. ونسبه معجم الشواهد العربية لأمية بن أبى عائذ.

الشاهد في قوله: «لله» حيث دخلت اللام على لفظ الجلالة في القسم لأجل التعجب. والمعنى أن الأيام يغنى على مرورها كل حي حتى الوعل المتحصن بشواهق الجبال. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢/١٤٤، شرح اشعار الهذليين ١/٢٢٧، ٤٣٩، السيوطي ٥٧، ١٩٥، شرح المفصل ٩/٩٨، اللامات ٧٣، الهمع ٢/٣٢، ٣٩، الدرر ٢/٢٩، ٤٤، الأشباه والنظائر ٣/١٤٢، المقتضب ٢/٣٢٤، المفصل ٩٣، الخزانة ٢/٣٦١، ٤/٢٣١، اللسان (حيد) ٤/١٣٧، ٨/٥٦، المخصص ١٣/١١١، أمالي ابن الشجري ١/٣٦٩، الأصول ١/٣٤٤، الجمهرة ١/١٧.

سيبويه(١) وعند الكوفيين هي من أيمن. والأول أصح، وإلاّ لاختصت باسم الله تعالى. ولأن حذف الهمزة والياء مما لادليل عليه، وفي ميمها الضمُ والكسرُ. وقد يحذف نونها نحو: مُ الله وتكسر الميم وتضم. وقيل إن الميم من أيم لاختصاصها باسم الله كاختصاص أيمن به. واعلم: أنه يوجد في بعض النسخ بدل قوله: لله: مالله بالميم. فقيل هي بدل من الواو لأنها من مخرجها، وقيل هي حرف برأسه. وقيل هي مأخوذة من لفظة من المستعملة في المقسم كما تقدم.

١٥٤ والجُمْلَةُ التي يُجَابُ القَسَمُ بِهَا تَكُونُ آسْمِيَّةً فَتَلْزَمُ
١٥٥ إنّ وقد أُدْخل قوم لاما مكانَ إنَّ أَكَّدَ الكَلاَمَا
١٥٦ تَقُولُ: وَالله لَزَيْدٌ مُفْضِلُ وَآللّه إِنَّ خالِداً مُفَضَّلُ

لما كان القسم يذكر توكيدا إما للحمل على الفعل، وإما للمنع منه، وإما لإثبات الصدق عند السامع، لم يكن له بدٌّ من جملة خبرية مؤكدة، مقسم عليها وهي الجواب، وحرف يربط الجملة المقسم عليها بالمقسم بها، لكون كل منهما مستقلا بنفسه وهو أربعة: اللام وإنَّ وهما للإثبات، ولا وما وهما للنفي. ومنهم من يزيد إنْ النافية فتصير خمسة. وعلل ذلك بأن حروف القسم لما كانت خمسة، جعل الجواب بازائها كذلك، ولا يخلو المقُسْمُ عليه من أن يكون جملة اسمية أو فعلية. وكلاهما إما مثبتة أو منفية، فهذه أربعة أقسام: الأول: الإسمية المثبتة وتربط بأَنَّ المُشَدَّدَةُ نحو: والله إنَّ زَيْدًا لقائم، وباللام نحو: والله لزيد قائم. وتلزم أن الجملة الإسمية لاختصاصها بها من حيث أنها عاملة بخلاف اللام، فإنها تدخل على الإسمية والفعلية، ويجوز الجمع بين اللام

(١) يقول سيبويه: وآعلم أن مِنَ العرب من يقول: مِنْ رَبّي لَأَفْعَلَنَّ ذلك ومُنْ ربي إنَّك لأشر، يجعلها في هذا الموضع بمنزلة الواو والياء سيبويه ١٤٥/٢.

وإن للمبالغة في التوكيد. وفي التنزيل: ﴿والصَّافَاتِ صَفًّا﴾[١]. إلى قوله: ﴿إِنَّ الهكم لَوَاحِدٌ﴾[٢]. وتربط بأن المخففة نحو: والله إنْ زَيْدٌ لقائم، فإن أعملتها لم تحتج إلى اللام لامتيازها عن النافية بالعمل.

١٥٧ وَٱلْفِعْلُ إنْ تُجِبْ به فجيء بِقَدْ والللامِ نحو والسَّماَ لَقَدْ رَشَدْ

هذا هو القسم الثاني وهو الفعلية المثبتة، ولا يخلو فعلها من أن يكون ماضيا أو مضارعا. فإن كان ماضيا فالربط بقد واللام نحو: والله لقد قام زيد. وفي التنزيل: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا﴾[٣]، ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا﴾[٤] وهو كثير. اما اللام فللربط، وأمّا قد فلأنها تقرب الماضي من الحال، فيتعين زمانه بدخولها عليه. وقيل: دخولها كان محتملا للوقوع في جميع أزمنة الماضي، فلا يكون معينا، والمقسم عليه لايكون إلاّ معينا. وقد تحذف قد وهي مرادة. قال امروء القيس:

حَلَـفْتُ لَهَـــا بِاللّـــهِ حَلْفَـــةَ فَاجِـــرِ
لَنَامُـــوا فَمَـــا إنْ مِنْ حَدِيْثٍ ولا صَالِـــي[٥]

---

(١) سورة الصافات آية ١.
(٢) سورة الصافات آية ٤.
(٣) سورة هود آية ٢٥، ٩٦، سورة الرعد آية ٣٨.
(٤) سورة المؤمنون آية ١٧، سورة ق آية ١٦.
(٥) القائل: امرؤ القيس وهو من الطويل.
الشاهد في قوله: «لناموا» فقد جاءت جواب القسم. وجاز الربط باللام من غير قد للضرورة. ويجب أن تقدر «قد» بعد اللام، لام الإبتداء لاتدخل على الماضي المجرد. وقد رد النحاة على القول بالضرورة، ولاداعي لذكرها لطول النقاش. وقد استشهد به كل من: السيوطي ١١٨، الدرر ١/٩٦، ٢/٤٨، المقرب ٤٤، الهمع ١/١٢٤، ٢/٤٢، ديوانه ٣٢، الخزانه ٤/٢٢١، شرح المفصل لابن يعيش ٩/٢٠، ٢١، شرح التوضيح ١٦٨.

وقد تحذف اللام لطول الكلام وتبقي قد. وفي التنزيل: ﴿والشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾[1] إلى قوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾[2] ولايجوز حذفهما معا، كما لاتحذف اللام والنون من المضارع. وقوله: والفعل إن تجب، يريد به الماضي بدليل تمثيله بقوله: والسما لقد رشد. وقوله: فجيء بقد يريد به إما ظاهرة أو مقدرة كما بينا.

١٥٨ وَفِي المُضَارِعِ آَئْتِ باللامِ وَزِدْ نُوناً مُؤَكِّداً عليه يَعْتَمِد
١٥٩ شُدِّد أَوْ خُفِفَ بالسَّواءِ ومنه ما با للام حسبُ جاء

وإن كان الفعل مضارعا، أعني في الجملة الفعلية المثبتة، فإن أُريد به الحال أُجيب به القسم مقترنا باللام وحدها. نحو: والله ليقوم زيد وهو قليل. وإنما يكثر إذا كان في خبر إن نحو: والله إنَّ زيداً لَيَقُوم. ولا تدخله النون لأنها تدل على الإستقبال.

وقيل لام القسم لايدخل إلا على المستقبل. وأما اللام الداخلة على خبر إن فيه فإنها لام الإبتداء. وإن أُريد به الإستقبال، فله ثلاثة أحوال. أحدها: وهو الأكثر: الجمع بين اللام، ونون التوكيد مشددة ومخففة . وفي التنزيل: ﴿لَيُسْجَنَنْ وليكونا مِنَ الصَّاغِرِيْنَ﴾[3]. أما اللام فللربط، وأما النون فللفرق بينه وبين الحاضر، ولأنها مختصة بتأكيد ما فيه معنى الطلب، ولايتصور إلا في المستقبل. وقيل للفرق بين لام القسم ولام الإبتداء فقوله: وفي المضارع ايت باللام وزد نونا. يريد: المضارع المستقبل. لأن نون التوكيد لاتدخل إلا عليه كما بينا. وثانيها: أن تأتي بالنون وحدها كقول الشاعر:

---

(١) سورة الشمس آية ١.
(٢) سورة الشمس آية ٩.
(٣) سورة يوسف آية ٣٢.

وَقتيْـل مُرَّةَ آثْــأَرَنَّ فإِنَّـــهُ فَرغٌ وإِنْ أَخاكُمُ لَمْ يَثْأَرِ[1]

وثالثها: أن تأتي باللام وحدها كقوله تعالى ﴿لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَامَةِ﴾[2] في قراءة قنبل. وأنشد الفراء[3].

لَئِنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيّ بِيُوتُكُمْ لَيَعْلَمُ رَبّي أَنَّ بَيْتِي أَوْسَعُ[4]

أي والله ليعلمن. وقوله: شدد أو خفف بالسواء: يريد به نون التوكيد وليس على إطلاقه. فإنَّ الفعل إذا كان لاثنين أو لجماعة الإناث، لايجوز تخفيفها كما مر. وآعلم أن جواز تعاقب اللام والنون، إنما هو رأي الكوفيين، ونقل جوازه أيضا عن أبي علي[5].

---

(١) القائل: عامر بن طفيل وهو من الكامل.

الشاهد في قوله: آثأرن حيث أكد الفعل بنون التوكيد الثقيلة، وقد استغنى عن اللام لوجود النون، والأفضل وجودها إذ الأصل أن يقول «لأثأرن» وذكر ابن مالك : إن كان أول الجملة مضارعا مثبتا مستقبلا غير مقارن حرف تنفيس ولا مقدم معموله لم تغن اللام عن نون التوكيد، وقد يستغنى بها عن اللام.

وقد استشهد به كل من: ابن الشجرى في أماليه ٣٦٩/١، ٢٢١/٢، المغنى ٦٤٥، الخزانة ٢١٦/٤، المفضليات رقم ١٠٧ ص ٣٦٤، الأصمعيات رقم ٧٨.

(٢) سورة القيامه آية ١٥.

(٣) أنظر الخزانة ٢٢٠/٤.

(٤) القائل: الكميت بن معروف، وهو من الطويل.

الشاهد في قوله: «ليعلم» حيث جاء فعلا مضارعا مثبتا باللام ولم تدخله نون التوكيد. وأصله ليعملن، فحذفت النون ليبقى على «ليعلم».

وفيه شاهد آخر وهو قوله: «لئن تك» حيث و رد فعل الشرط مضارعا غير مجزوم بلن، والقاعدة: أن كل موضع استغنى فيه عن جواب الشرط لايكون فعل الشرط فيه إلا ماضي اللفظ أو مضارعا مجزوما بلم. وجاء هنا للضرورة. وأجازه الكوفيون إلا الفراء. وقد استشهد به كل من: الخزانة ٢٢٠/٤، معاني القرآن ١٣١/٢، شرح التصريح ٢٥٤/٢، الأشموني ٢٦٥/٣، ٣٠/٤، شواهد العيني ٣٢٧/٤.

(٥) يقول أبو البقاء العكبري في اللباب ص ٤٨٤: لاتدخل النون الخفيفة على فعل الإثنين وجماعة النسوة. وقال يونس: والكوفيون يجوز. ويقول سيبويه ١٥٧/٢، وأما يونس وناس من النحويين =

١٦٠ وإنْ أتى الجَوابُ مَنْفِياً بِلَا أو ما كَقَوْلِي والسَّماَ مافَعَلَا
١٦١ فإنّه يَجُوزُ حَذْفُ الحَرْفِ إذْ أَمِنُوا الإلْبَاسَ حالَ الحَذْفِ
١٦٢ كقوله تَا للّه تَفْتَوءُ حُذِفْ لامِنْهُ أي لا تَفْتَوءُ المَعْنَى عُرِفْ

هذان هما القسمان الآخران من الجواب وهما الجملة الإسمية والفعلية المنفيين. أما الإسمية فتربط بما ولا نحو: والله مازيد قائما، أو مازيدٌ قائمٌ على اللغتين جميعا، ووالله لا رجل أفْضَلُ منك، ولا رجلٌ أَفْضَلَ منك. ولا زيد فيها ولاعمرو. وإنما جيء في النفي بحرفين ليكونا بازاء حرفي الإيجاب. وأما الفعلية ففعلها إن كان ماضيا فللربط بما نحو: والله ما قام زيد. لأنها تقربه من الحال. وإليه أشار بقوله:
والسما مافعلا. وقد تنفى بلا فيصير معناه مستقبلا كقوله:

حَسْبُ المُحبّينَ فِي الدُّنْياَ عَذَابَهُمُ والله لاعَذَّبَتْهُمْ بَعْدَهَا سَقَرُ[1]

أي لاتعذبهم. واذا قيل والله لاقمتُ، قُدِّرَ معه لفظة أبدا لتكون فارقة بين

= فيقولون: اضربان زيدا واضربنان زيدا فهذا لم تقله العرب وليس له نظير في كلامها. المقتضب ٢٤/٣، الإنصاف ٣٨١/٢.

(١) القائل: المؤمل بن أميل المحاربي. قاله من قصيدة له في امرأة يحبها من أهل الحيرة يقال لها هند، وهي قصيدة مشهورة من البسيط. ومطلعها:

شفـــــا المؤمـــــل يوم الحيـــــرة النظـــــر ليت المؤمـــــل لم يخلـــــق له بصر
قتـــــلت شاعـــــر هذا الحـــــي من مضر واللـــــه يعلـــــم ماتـــــرضى بذا مضر

الشاهد في قوله: «لاعذبتهم» حيث جاء الفعل منفيا في جواب القسم فانصرف الفعل إلى الإستقبال بدل المضي وقد استشهد به كل من: الأغاني ١٥٠/١٩، الخزانة ٥٢٢/٣، ٢٢٨/٤، المغنى ٢٤٣.

الماضي بمعنى المستقبل وبين الماضي الذي كلمة لا معه بمنزلة لم. كقوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾(١) وإن كان مضارعا فالربط بما ولا. أمّا ما فتخلصه للحال نحو: والله مايقوم زيد الآن. اما لافتخلصه للإستقبال نحو: والله لايقوم زيد غدا. ويجوز حذف حرف النفي من المضارع لأمن اللبس، لأنه إذا كان مثبتا كان باللام وأحد النونين في الأظهر، والمشهور أنه لايحذف إلا كلمة لا دون ما. وفي التنزيل: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾(٢) أي لاتفتأ. وقال الشاعر:

تَاللَّه يَبْقَي عَلَى الأَيَّامِ مُبْتَقِلٌ جَوْنُ السَّرَاةِ رَبَاع سِنَّةُ غَرِدُ(٣)

وقول الآخـر:

فَقُـلْتُ يمـينَ اللَّـهِ أَبْـرَحُ قَاعِـداً
وَلَـوْ قَطَعُـوا رأْسِي لَدَيْكِ وَأَوْصَالِـي(٤)

---

(١) سورة القيامة آية ٣١.

(٢) سورة يوسف آية ٨٥.

(٣) القائل مالك بن خويلد الخزاعي الهذلي وهو من البسيط. وهو ليس من قبيلة خزاعة المعروفة لأن خزاعة من الأزد، وإنما سميّ بذلك لأن قومه تخزعوا عن قومهم أي ٱقتطعوا أنفسهم منهم وأقاموا بمكة. والصواب. أن نقول: «خناعي».

الشاهد في قوله: «تالله يبقى» حيث جاء الفعل المنفي في المعنى جوابا للقسم بلا لام. وقد قيل هذا لأنه لا يلتبس بالفعل الموجب إذ لو كان موجبا لجاء معه باللام التي للتوكيد وبنون التوكيد، فلما كان ذلك في الموجب لازما لابد منه سَهُل حذف حرف النفي في المنفى. وقد استشهد به كل من: مفصل ابن يعيش ٧/١١١، ٩/٦٩، ٩٨، ديوان الهذلين ١/١٢٤.

(٤) القائل: امرؤ القيس بن حجر الكندي من قصيدته من الطويل والتي مطلعها:

ألا عم صباحـا أيهـا الطلـل البالـي
وهـل يعمـن من كان في الـعصر الخالـي

الشاهد في قوله: «يمين الله» فقد روي بأكثر من رواية: الرفع على تقدير مبتدأ أو الخبر محذوف تقديره لازمي أو مافى معناه. ورواية النصب: اختلف فى ناصبه فقيل بفعل محذوف تقديره الزم نفسي يمين الله. وبتقدير أخر أن أصله: أحلف بيمين الله. فحذف حرف الجر، فانتصب اليمين بوصل فعل القسم إليه بنفسه، ثم حذف فعل القسم وبقى منصوبا. وقد

ومن الكلام الملغز، إذا قلت لصاحبك: والله أبغضك كنت محبا. وإذا قلت لمن تُبْغِضُهُ: والله أُحبك كنت مبغضا له. ونقل عن بعض المتأخرين جواز حذف ما لاشتراكها في الحرفية والنفي، وهو ضعيف لعدم مايدل على الحذف مطلقا.

وقوله: فإنّه يجوز حذف الحرف، يحتمل أَنْ يريد به لا وحدها، على الرأي المشهور. واستغنى عنه بتمثيله وهو قوله تعالى: ﴿تَالَله تَفْتَوأ﴾(1). ويحتمل أن يريد به حرف النفي مطلقا، على الرأي المتأخر. فإن قيل: فإذا دخل حرف النفي على تفتؤا وإخوانه نحو: يبرح ويزال صار الكلام إيجابا، لأن النفي إذا دخل على النفي نفاه. فالجواب أنهم راعوا لفظ حرف النفي، لأنها في صورة المنفي، وإن كان المعني إيجاباً. ويأتي لهذا مزيد بيان في موضعه إن شاء الله.

وآعلم: أنه قد يحذف جواب القسم أعنى المقسم عليه تارة. والمقسم به أُخرى، وهما فيه على ثلاثة أقسام:

أحدها: حذف الجواب لفظا دون المعنى. نحو: زيد والله قائم، فإن المعنى القسم على قيام زيد، وإن كان ملغا في اللفظ.

الثاني: أن يحذف لقيام غيره مقامه. نحو: أما والله لولا زيد لأكرمتك، فإنّ لولا سدت مسد الجواب.

الثالث: حذف المقسم به، وإبقاء المقسم عليه. وفي التنزيل: ﴿لَتُسْئَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيْمِ﴾(2)، ﴿لَتُبْلَوُنَّ في أَمْوَالِكُم﴾(3).

= استشهد به كل من: سيبويه ١٤٧/٢، جمل الزجاجي ٨٥، المقتضب ٣٢٦/٢، الخصائص ٢٨٤/٢، ابن الشجرى ٣٦٩/١، ابن يعيش في شرح المفصل ١١٠/٧، ٣٨/٢، الدرر اللوامع ٤٣/٢، الأشموني ٢٨٨/١، ديوانه ٣٢، الخزانة ٢٠٩/٤، المغنى ٦٣٧، شواهد العيني ١٣/٢، التصريح ١٨٥/١، الهمع ٣٨/٢.

(1) سورة يوسف آية ٨٥

(2) سورة التكاثر آية ٨.

(3) سورة آل عمران آية ١٨٦.

(باب الممنوع من الصرف)

١٦٣ القَوْلُ في غير بَيَانِ المُنْصَرِفْ الصرفُ في الأسْمَاءِ أَصلٌ آسْتُخِفْ

غير المنصرف مافيه علتان من تسع، أو واحدة تقوم مقامهما. والأصل في الأسماء الصرف، إما لأنها معربة، فيجب أنْ تستوفي الحركات الدالة على معانيها والتنوين. وإما لأنَّ منع الصرف يتوقف على وجود العلل المانعة منه، وهي فروع زوائد على أصل الإسم، والأصل عدم الزائد. فإذا تجرد الإسم منها كان أخف مما هي فيه. وهو معني قوله: الصرف في الأسماء أصل آسْتخف. أي علامة الخفة كما يتبين بعد.

١٦٤ وَهْو في الإسْمِ الأمْكَن الأصْلُ يَقَعْ والصرف بالتَّنْوِين والجَرّ تَبَعْ

الضمير في قوله وهو يرجع إلى الصرف المذكور في البيت الأول. أي: الصرف يقع في الإسم الأمكن. الأصل إمّا كونه أمكن فلأنه أتم تمكنا من غير الأمكن والذي هو قسيمه، لأن المتمكن هو المعرب مطلقا. والأمكن: هو المعرب الذي يشبه الفعل من وجهين. فهو أخص من المتمكن مطلقاً. وأما كونه أصلا فلأن الإسم الذي فيه شي من الأوصاف التسعة الآتي ذكرها فرع على ماهو مجرد عنها لأن الأصل أن يكون الإسم نكرة مفردا مذكرا عربي الوضع ليس بصفة، ولامزيدا، ولامعدولا، ولاجمعا خارجا عن أمثلة الآحاد، ولا على وزن الفعل الغالب عليه، ولا المختص به. وآختلف فيه على المنصرف من جهتين:

إحداهما من حيث الإشتقاق، والأُخرى في حقيقته. أما الأولى فقيل هو مأخوذ من الصريف وهو صوت خفي كصوت الفحل حَكَّ نابه ونحوه قال:

.... **لَهُ صَرِيْفٌ صَرِيْفَ القَعْوِ بالمَسَدِ**(١)

وقيل من التصرف في الجهات، وقيل من الصرف الذي هو الزيادة. كما مر(٢)، وأما الثانية فقيل: إنه عبارة عن الجر والتنوين، وإليه ذهب السيرافي(٣) وقيل عن التنوين فقط، وإليه ذهب الجمهور، وهو آختيار المصنف. أما الأول فاحتج بأمرين. أحدهما: أنه من التصرف وهو التقلب، وهو مع الجر أكثر. وثانيهما: أن الجَرّ من خصائص الأسماء فكان بمنزلة التنوين.وأما الثاني فاحتج بأمور: أحدها أن الشاعر إذا اضطر لإقامة وزن جاء بالتنوين، ويقال صرفه ضرورة، وإن لم يجره أصلا. الثاني: أن عصا منصرف، وحبلى غير منصرف، ولافارق إلاّ وجود التنوين وعدمه. الثالث: أنه مأخوذ من الصريف الذي هو الصوت، وليس في آخره صوت إلا التنوين. فإن قيل: فإذا لم يكن الجر من الصرف فما المانع من دخوله

---

(١) القائل: النابغة الذبياني من البسيط. وتمام البيت:

مَقْذُوفَـــــةٍ بِـــدَخِيْـــسِ النَّــــــحْضِ بَازِلُهَـــــا
لَهُ صَرِيْـــفٌ صَرِيْـــفُ القَعْـــوِ بالـــمَسَدِ

الشاهد في قوله: «صريف القعو» حيث جاء منصوبا على المصدر المشبه به والعامل فيه فعل مضمر دل عليه قوله: له صريف. فكأنه قال: بازلها يصرف صريفا مثل صريف القعو. ويجوز رفعه «صريف» على البدلية وأراد الشارح هنا اثبات أن الصريف هو الصوت الخفي.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ١٧٨/١، الهمع ١٩٣/١، الدرر ١٦٦/١ ديوانه ١٨.

(٢) انظر هذا المعنى في اللسان (صرف) المعجم الوسيط ٥١٣/١.

(٣) السيرافي: هو الحسن بن عبد الله المرزبان القاضي أبو سعيد السيرافي النحوي.

وهو كما يصفه أبو حيان التوحيدي: شيخ الشيوخ، وإمام الأئمة معرفة بالنحو والفقه واللغة والشعر . أفتى في جامع الرصافة خمسين سنة على مذهب أبي حنفة، فما وجد له خطأ. وله تصانيف كثيرة منها:ـــ شرح كتاب سيبويه وهو لم يسبق إلى مثله، الإقناع في النحو، شواهد سيبويه، المدخل إلى كتاب سيبويه، أخبار النحاه البصريين (أنظر: تاريخ بغداد ٣٤١/٧، انباة الرواة ٣١٣/١، بغية الوعاة ٥٠٧/١، الوفيات ٧٨/٢).

على غير المنصرف؟ قيل: إنما امتنع منه لما فيه من مشاكلة آخر المعرب آخر المبني نحو: هؤلاء. ولأنه كان يلتبس به في نحو حذام على أحد اللغتين، وبالمضاف إلى ياء المتكلم، لأنه حكى المازني حذفها، وآبقاء الكسرة في غير النداء. ومنه قوله:

شَرِقَتْ دِمُوْعِ بِهِنَّ فهي سُجُومُ(١)

وحمل الجر على النصب لما بينهما من المناسبة في كونهما إعرابا للفضلات، وهو معنى قوله: والجر آتبع. أي الجر تبع للتنوين في الحذف.

١٦٥ والصَّرْفُ مَمْنُوعٌ مِنْ آسْمٍ مشْبِهٍ   لِلْفِعْلِ من وَجْهَيْنِ أَوْ مِنْ أَوْجهِ

إنما امتنع الصرف أعني التنوين من الإسم المشبه للفعل من وجهين: لاشتراكهما في كون كل منهما فرعا على أصل الإسم من وجهين: أما فرعية الفعل من الوجه الأول، فلأنه مشتق من المصدر على الأصح، وهو اسم، والمشتق من الشيء فرع عليه. والثاني: آفتقاره إلى الإسم في الفائدة، وعدم افتقار الإسم إليه. وأما فرعية غير المنصرف، فلأنه إذا اجتمع فيه سببان من موانع الصرف وهما زائدان، صار بهما فرعا على ماهو مجرد عنهما، فمنع التنوين لكونه دالا على خفة الإسم، وعدم مشابهة الفعل من الوجهين المذكورين، وأما الجر فمنع منه تبعا للتنوين لما تقدم. فإن قيل: فهلا بني الإسم إذا أشبه الفعل من وجهين كما يبني إذا أشبه الحرف. فالجواب أن الإسم إذا أشبه الفعل لم يسر معنى الفعل إليه، بخلاف المشبه للحرف. وقوله: أو من أوجه، ليدخل فيه

---

(١) القائل: لم أعثر على قائله.

الشاهد في قوله «سجوم ودمو ع» حيث أن علة منع الصرف إنما أزالت التنوين خاصة وليس الجر من الصرف، وإنما حذف مع التنوين كراهة أن يلتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم لأنه حكى حذف ياء المتكلم وأبقاء الكسرة في غير النداء. وقد ذكره السيوطي في الأشباه والنظائر ٢٧١/١.

نحو ماه وجور[1] اسما بلدين، فإن فيهما العجمة والعلمية وهما لايؤثران في الثلاثي الساكن الوسط على رأي، بل ولا في الثلاثي مطلقاً على رأي. وحينئذ لايكون مشبه الفعل من وجهين يمنع الصرف كيف كان، بدليل صرف: نوح ولوط مع وجود الوجهين المانعين من الصرف. فلو لم يجتمع في نحو ماه وجور ثلاثة أسباب وهي، العجمة والعلمية والتأنيث لما آمتنع من الصرف.

وَآعلَمْ: أَنَّ شبه مالا ينصرف بالفعل من الوجهين المذكورين، إنما يستقيم على رأي البصريين.وإما على رأي الكوفيين فلا. لأن المصدر عندهم فرع على الفعل، بل الوجه في كونه عندهم يشبه الفعل من وجهين: آفتقاره إلى الإسم في الفائدة، وكونه بمنزلة المركب، والإسم بمنزلة المفرد، والمفرد أصل للمركب.

١٦٦ وهي فروعٌ تسعةٌ إِذَا آجْتمَعَ منها في الاسْمِ اثنان فالصرفُ آمتَنَعَ
١٦٧ عَدْلٌ وتأنيثٌ وجَمْعٌ أَقْصَى وعُجْمَـةٌ وَوَزْنُ فِعْـلٍ خُصَّا
١٦٨ ونونُ فَعْلَانَ المزيد في الصِّفَةْ وآسْمٌ مُركَّبٌ والاسمُ المَعْرِفَةْ

اختلفوا في الأوجه التى بها أَشْبَه الإسم الفعل، فذهب جمهور النحاة إلى أنها تسعة، وهي التي ذكرها المصنف في البيتين. لأنهم سبروا الأمور التي يصير بها فرعا فلم تزد عليها، وذهب السيرافي إلى أنها عشرة، فزاد شبه ألف الإلحاق بألف التأنيث. وذهب عبد القادر[2] إلى أنها ثمانية، فحذف منها الألف والنون

(١) مدينة بفارس، بينها وبين شيراز عشرون فرسخا، العجم تسميها كور، وكور اسم للقبر في الفارسية، وكان عضد الدولة ابن بوية يكثر الخروج إليها للتنزه، فيقولون «ملك بكورفت» ومعناه الملك ذهب إلى قبره، فكره عضد الدولة ذلك فسماه فيروزباد ومعناه. أتم دولته ــ وقال ابن الفقيه: بني أردشير بن بابك ملك ساسان مدينته جور بفارس، وكان موضعها صحراء فمر بها اردشير فأمر ببناء مدينته هناك وسماها اردشيرخره، وسمتها العرب جور... معجم البلدان ١٨٢/٢.

(٢) يقول: «... وتلك الأسباب التسعة: وزن الفعل الذي يخص الفعل... والألف والنون

الزائدتين. وزادها آبن بابشاذ[1] الشبه بالإسم الأعجمي.

وهو الجمع إذا سمي به، وأبو على الحمل على الموازن كما في سراويل. وإنما كانت فروعا، لأن المعدول فرع عن المعدول عنه، لكونه مسبوقا بالصيغة المعدول عنها. والتأنيث على التذكير، لأنه لايدرك إلاّ بأمر زائد، ولاندرجه تحت شيء، وهو مذكر، والجمع فرع على الواحد لتقدمه عليه بالطبع. والعجمة على العربية لكونها دخيلة في كلامهم، مسبوقة بأوضاعهم. ولذلك تأتي مخالفة لأوزانهم غالبا، ووزن الفعل فرع على وزن الإسم، كما أن الفعل فرع على الإسم مطلقا، ولأن الفعل لكثرة مقتضايته تنزل منزلة المركب، والإسم منزلة المفرد، والألف والنون الزائدان فرع على غير المزيد فيه، والوصف فرع على الموصوف لافتقاره إليه، وكونه تابعا له لفظا، والتركيب فرع عل الإفراد لامتناع تحققه بدون المفرد، والتعريف فرع على التنكير، لأن نسبته إليه نسبة الخاص إلى العام، والخاص فرع من فروع العام، لامتياز الخاص عنه بأوصاف زائدة على الحقيقه المشتركة، وفيه نظر.

وآعلم:أن المعتبر من المعارف إنما هو العلمية دون غيرها، لأنها لازمة للإسم بسبب الوضع بغير آلة، بخلاف التعريف باللام والإضافة. فإنها لاتلزم إلا في استعمال المتكلم لا بالوضع، وأما المضمر المبهم فلا مدخل لهما في منع

= المشابهتان لألفي التأنيث..» ثم يعود بعد ذلك يقول:.. فالإسباب على الحقيقة ثمانية، وإنما جعلوها تسعة رغبة في التقريب.. كتاب المقتصد في شرح الإيضاح وهو رسالة دكتوراة ـــ آداب جامعة القاهرة، الصفحات ٩٠٠، ٩٠٣

(١) ابن بابشاد: هو طاهر بن أحمد بن باب شاد النحوي المصري. جاء العراق تاجرا في اللؤلؤ، أخذ عن علمائها. وعاد الى مصر. عمل في ديوان الرسائل كانت له حلقة اشتغال بجامع مصر. من تصانيفه: شرح جمل الأحاجي، المحتسب في النحو، شرح النخبة، تعليق في النحو يقارب خمسة عشر مجلدا.

انظر حياته في البغية ص ١٧، ورأيه النحوي في شرح المقدمه النحوية ص ١٠ وهي رسالة دكتوراه/جامعة القاهرة /دار العلوم.

الصرف لأنهما مبنيان، فهذه إذا آجتمع منها في الإسم لاكيف آتفق، فإنّ الواحد منها لايؤثر مع الآخر إلا بشرط خصوصية ذلك الآخر كما يُبَيَّنُ بَعْدُ، أو يتكرر السبب الواحد كما في التأنيث اللازم. والجمع الأقصى آمتنع من الصرف. وإنما لم يمنع الصرف السبب الواحد، لأن الخفة التي هي سبب الصرف إذا قاومنه ضعف تأثيره، ولأنه لو اعتبر السبب الواحد لخرج أكثر الأسماء عن أصالتها، وأجاز الكوفيون والأخفش وأبو علي منع الصرف بالعلمية وحدها في ضرورة الشعر، ومنعه سيبويه وأكثر البصريين. احتج المجوز بوروده في كلامهم كقوله:

وَمَا كان حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ في مِجْمَعِ[1]

ولأنه ليس حذف التنوين أولى من حذف بعض الكلمة كما في قوله:

دَرَس آلْمَنَا بِمَتَالِـعٍ فَأَبَانِ ....[2]

أراد المنازل، والجواب إما عن البيت: فإنا لانسلم صحة الرواية، فإن منهم

---

(١) القائل: عباس بن مرداس الصحابي رضي الله عنه من قصيدة من المتقارب. الشاهد في قوله: «مرداس» حيث جاء ممنوعا من الصرف، وهو مصروف للضرورة ومنعه من الصرف هنا لعلة واحدة وهي العلمية، والمفروض توفر علتين.

وقد استشهد به كل من: الإنصاف ٤٩٩، الخزانة ٧٣/١، ١٢٢، شواهد العيني ٣٦٥/٤، التصريح ١١٩/٢، الهمع ٣٧/١، الدرر ١١/١، الاشموني ٢٧٥/٣.

(٢) القائل: لبيد العامري من الكامل ــ وتمام البيت:

دَرَسَ آلْمَنَـا بِمَتَالِـعٍ فَأَبَـانِ
فَتَقَـادَمَتْ بالحَـبْسِ والسُّوبَـانِ

الشاهد في قوله المنا إذ أصله المنازل. فحذفت منه الزاي واللام وهو حذف قبيح. وقد استشهد به كل من: الخصائص ٨١/١، ٤٣٧/٢، المحتسب ٨٠/١، شواهد الشافيه ٣٩٧، شواهد العيني ٢٤٦/٤، التصريح ١٨٠/٢، الهمع ١٥٦/٢، الدرر ٢٠٨/٢، الأشموني ١٦١/٣، ديوانه ١٣٨.

من يرويه شيخي، وعلي تقدير تسليمها لاحجة فيه لاحتمال أن يكون أصله مرداسي بالإضافة، ثم أبدل من الياء ألفاً وحذفها، وأبقى الفتحة دالة عليها، وإما عن بعض الكلمة والتنوين، فإنَّ حَذْفَ الحروف الأصلية لايخل بالمعنى لدلالة باقي الكلمة عليها، وحذف التنوين يخل بمعنى الصرف لدلالته عليه فافترقا، وأما غير المنصرف فيجوز صرفه إما للضرورة كما يتبين في آخر الكتاب، وإما للتناسب كقوله تعالى: ﴿سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا﴾[1]

١٦٩ فَالْعَدْلُ والتَّعْرِيفُ نَحْو عُمَرَا والوَزْنُ والتَّعْرِيْفُ نحو بَذَّرا

أخذ يبين واحدا واحدا مما فيه علتان من التسع المذكورة، وكيفية تأثير كل واحد منها مع الآخر. وبدأ بالعدل ووزن الفعل. أما العدل فهو الإنصراف عن صيغة إلى أخرى مشاركةٍ لها في الحروف الأصلية والمعنى، تقديرا أو تحقيقا. أما المقدر فهو المعدول عن المعرفة، ولايؤثر إلا معها كعُمَرَ وزُفَرَ. كأنهم قصدوا التسمية أولا بعامر وزافر، ثم عدلوا الى عُمَر وزُفَر، لرفع لَبْس الصفة، وخِفَّة اللفظ. لأنَّ فاعلًا أَصْلُ وضعه الصفة وفيه نظر. لأن فُعَلًا يأتي صفة كحُطَم فلا يزول اللبس، وإنما حكم فيهما بتقدير العدل، لعدم مايدل على تحقيقه، ولتوقفه على أمر خارج، وهو منع الصرف، لو لم يردا غير مصروفين لما حكم فيهما بالعدل. فإن قيل: فقد جاء زفر في النكرات مصروفا في قولهم: رجل زُفَرٌ، وقد دخل عليها الألف واللام في قول الأعشى[2]:

---

(١) سورة الإنسان آية ٤.

(٢) الأعشى: هو ميمون بن قيس أبو بصير، جعله ابن سلام في الطبقة الاولى من فحول الجاهلية، يدعى بصناجة العرب، ولد بقرية باليمامة، وبها دفن. وقد وفد على الرسول ﷺ ومدحه بقصيدة.

انظر: طبقات فحول الشعراء ٦٥/١، معجم الشعراء ٣٢٥، ٣٢٦.

.... يأبي الظُّلَامَةَ مِنه النَّوفَلُ الزُّفَرُ[1]

قيل إن هذا آتفاق وقع بين اللفظين، والتقدير مختلف، لأن زفرا النكرة بمعنى الكثير العطاء، والمعدول عن زافر بمعنى ناصر أو بمعنى حامل أو فاعل من الزفير، ولاينكرن ذاك، لأنه قد أتى في اللغة العربية نحو هجان للواحد والجمع، ولعدم الفرق بين الصورتين غلط صدر الأفاضل[2] شارح المفصل[3] وشنع على النحاة. ومنهم من جعل باب حذام وقطام من المعدول المقدر، لأنه لما جاء هذا النوع في لغة بني تميم معربا غيرمنصرف إلا ماكان في آخره راء، فإن أكثرهم يوافقون الحجازيين على بنائه، وليس فيه إلاّ العلمية وجب تقدير العدل لاستقلال المنع بالعلمية والتأنيث.

وآعلم: أن فَعَلَ ياتي في كلام العرب علي تسعة أضرب، ثلاثة منها لاتنصرف وهي عُمَرُ، وجُمَعُ، وأُخَرُ، وواحد مبني وهو نحو: يافُسَقُ في النداء وخمسة

---

(١) القائل: الأعشى من قصيده له من البسيط، رثى بها المنتشر بن وهب الباهلي.
وتمام البيت:

أخـــو رغـــائب يعطيهـــا ويسألهـــا
يأبـــى الظلامـــة منـــه النوفـــل الزفـــر

الشاهد في قوله «الزفر» حيث جاءت زفر معرف بأل لتدل على الإسمية. وإنها ليست نكرة وقد استشهد به كل من: أسرار البلاغه ٣٨٠، الخزانة ٨٩/١.
جمهرة القرشي ١٣٦، الأصمعيات ٩٠

(٢) هو قاسم بن الحسين بن محمد أبو محمد الخوارزمي النحوي. ولد تاسع شعبان سنة ٥٥٥هـ حنفي سني، برع في علم الأدب، وفاق في نظم الشعر، ونثر الخطب. صنف: التجمير في شرح المفصل، شرح سقط الزند، شرح المقامات، شرح الإنموذج، المحصل في البيان وغير ذلك.
انظر: بغية الوعاة ٢٥٣/٢، معجم الأدباء ٢٣٨/١٦، ٥٢٣.

(٣) هو مفصل الزمخشري.

مصروفة. أحدها: المصدر نحو: تُقًى، وهُدًى، وثانيها الصفة نحو حُطَم في قوله:

.... قَدْ لَفَّهَا اللَّيْلُ بِسَوّاقٍ حُطَمْ[1]

ولبد في قوله تعالى ﴿أَهْلَكْتُ مَالًا لُبَدًا﴾[2]. وثالثها: جمع كغُرَف وظُلَم وعُمَر جمع عمرة. ورابعها: مفرد [كصُرَدٍ][3] ونُغَر لطائرين.
وخامسها: آسم جنس كرُطَب. فهذه الخمسة إذا سمّي بها آنصرفت، لأنه معدول عن آسم نكرة مصروف. وأما المحقق فيأتي بيانه في موضعه. وأمّا وزن الفعل فالمعتبر في منع الصرف منه قسمان: آحدهما المختص به، والآخر الغالبُ استعمالُهُ فيه، أما المختص فهو الوزن الذي لايكون إلا للفعل ثم ينقل ويسمي به. وهو ماكان على وزن فعّل المضاعف العين نحو: بذّر اسم ماء، لأنه للتكثير أو التعدية، وهما من خواص الفعل، وقيل إنه غير مختص لكثرة مجيئه في الأسماء نحو: عثّر اسم موضع، وخَضّم لقب العنبر[4] من بني تميم، وقيل

(١) القائل: الحطمه القيسي واسمه شريح بن ضبيعة، وكان شريح قد غزا اليمن فغنم وسبى ثم أخذ على طريق مفازة فضل بهم دليلهم ثم هرب منهم وهلك منهم ناس كثير بالعطش. وجعل الحطم يسوق بأصحابه سوقا عنيفا حتى نجوا ووردوا الماء.
وهو من الرجز. وتمام البيت:

هذا أوان الشد فاشتـــــدى زيـــــم
قد لفهـــا الليـــل بسواق حطـــم

الشاهد في قوله: «بسواق حطم» حيث جاءت «حطم» نعتا لسواق وهو غير معدول عن حاطم وهذا جائز لوروده شعرا. وقد استشهد به كل من: سيبويه ١٤/٢، المقتضب ٥٥/١، البيان والتبيين ٣٠٨/٢، المقتضب ٣٢٣/٣، الكامل ٢٢٤، المخصص ٢٢/٥، شرح المفصل لابن يعيش ١١٢/٦، اللسان (حطم).
(٢) سورة البلد آية ٦
(٣) هكذا في (ك) وفي الأصل (ص) (صدد) وهو تصحيف.
(٤) هو العنبر بن عمرو بن تميم. انظر: القاموس المحيط لمعانيها: ١٠٩/٤.

اسم ماء. وسَلَّم اسم بيت المقدس[1]، وبقّم[2] وهو ظاهر. وأجيب بأنها صيغ منقولة من الوزن المختص، وسمي بها، ولذلك لم يرد في كلامهم إلا غير مصروفة. وامّا بقّم فأعجمي، ومن المختص ما كان على فُعِل وفُعّل مخففا ومشددا. وفَوْعِل وآنفعل وآفْعَلّ وآفعالّ ونحوها كضُرِبَ وضَرّب وأنطلق وآحْمَرَّ وآحْمَارَّ. وأما انفحل وَدُئِل فلا عبرة بهما لشذوذهما، ولايؤثر هذا القسم إلاّ مع العلمية. فإن سميّ يُضْرِب مخفف العين صرف عند سيبويه مطلقا لزوال بناء الفعل، وخالفه المبرد[3] فقال: إن كان التخفيف قبل التسمية انصرف، وإن كان بعدها لم ينصرف. فإن سمي بمثل قيل وبِيْع ورُدَّ وشُدَّ آنصْرف مطلقا لخروجه بالإعتلال والإدغام عن البناء المختص بالفعل إلى مايكثر في الأسماء إذا قيل بيع بوزن دِيْك وفِيْل ورُدَّ، وشُدَّ بوزن جُرَّ وبُرَّ. وقوله: والوزن والتعريف، إنما ذكر وزن الفعل مع العدل لاشتراكهما في كون التعريف شرطا في مطلق العدل ووزن الفعل. وإن كان المعدول عن المعرفة والمختص من وزن الفعل لايؤثران إلا معه.

١٧٠ وأَحْمَدٍ وتَغْـلِبِ ويَشْكُـرا والوَزْنُ والوَصْفُ كمثل أَحْمَرَا

هذا هو القسم الثاني من قسمي وزن الفعل وهو الغالب، ومعنا أن يكون على وزن يكثر في الأفعال، وتشركه فيه الأسماء، وهو ضربان: أحدهما: ماهو على زنة المضارع، والآخر ماهو على زنة الأمر. أما الأول فيؤثر مع العلمية والصفة. أما العلمية فنحو تغلب وأحمد ويشكر. فأحمد لاينصرف للعلمية ووزن الفعل الغالب، وكذلك تغلب ويشكر. وقيل إن هذه الأسماء منقولة من الفعل. فأحمد إما أن يكون ماضيا في الأصل من أَحْمَدْتُ الشَّيء إذا وجدته محمودا أو يكون

(١) انظر اللسان (سلم) والقاموس المحيط ١٣٣/٤.

(٢) البقم: خشب شجره عظام، وورقه كورق اللوز، وساقه أحمر يصبغ بطبخه، ويلحم الجراحات، ويقطع الدم المنبعث من أي عضو كان. اللسان (بقم) والقاموس المحيط ٨٢/٤

(٣) المقتضب ٣٠٩/٣ ــ ٣٢٥.

مضارع حَمِدْتُ. وقد سُمِّيَ به مع تجرده عن الضمير، وتغلب ويشكر مضارعين نقلا وسمي بهما مجردين عن الضمير. وقيل أحمد منقول من أفعل التفضيل، كقولك: زيد أَحْمدُ منك. وأما الوصف فنحو أحمر وزيد أفضل منك. ولتأثير وزن الفعل مع الوصف أربعة شروط. أَحدها: أن يكون وصفا في الأصل فيمتنع أدهم للقيد، وأرقم للحية على الأصح، نظرا إلى الصفة الأصلية وكذلك أبرق لكل مكان آجتمع فيه سواد وبياض، وأبطح لكل مكان متسع وينصرف أربع من نحو: مررت بنسوةٍ أَرْبَعٍ. وإن كان فيه الوصف ووزن الفعل، لأنه آسْمٌ للعدد في الأصل. والوصف به عارض. وأما أَجْدَلُ للصقر، وأخيل لطائر، وأفعى للحية. فالأجود صرفها لأنها ليست صفات في الأصل. ومنهم من ترك صرفها وتأَوَّل في أَجدل معنى القوة وفي أخيل معنى التلون، وفي أفعى معنى الخبث. وثانيها: أن لايقبل التاء فيصرف أرمل ويعمل وصفين، لأن الفعل لايقبل التاء المتحركة، فإذا دخلت على الإسم خرج بقبوله إياها عن شبه الفعل، ولأن أصل هذا الباب ومداره على أَفْعَلَ فعلاء، وهو لاتلحقه التاء. وأما قولهم أَسوده للحية، فلحوق التاء إنما طرأ بعد استعماله اسما. وثالثها: أن لايحذف منه شيء فيصرف خَيْرٌ وشَرٌّ مكبرين لزوال وزن الفعل بحذف الهمزة. فان صُغِّرَا نحو: أُخَيِّر وأُشَيِّر لم يصرفا لوجود الحروف التي بها صيغة الفعل.

ورابعها: أن لاتدخل عليها ياء النسب فيصرف نحو أَعجميّ وأَسْوَدَيٌّ وأَحْمَرِيّ لمضارعة يا النسب تاء التأنيث، كما يبين بعد. وأما الثاني من الغالب فقسمان أحدهما: ما في أوله همزة وصل، ويجب قطعها للإشعار، وبالنقل نحو: اضرب واستخرج واصمت في قوله: وحش إِصْمِتَ[1]

والأخر ماليس في آخره همزة نحو: قُمْ وبع فهذه الأمثلة غالبة في الفعل لاطرادها فيه، ولكون الزيادة التي في أولها في الفعل لمعنى، وفي الإسم لمعنى.

---

(١) جزء من بيت شعر. سيأتي الحديث عنه في باب العلم.

فإن قيل: فالغلبة مجهولة، فلا يصح أن يجعل ضابطا. أجيب: يمنع كونها مجهولة لأنّه لما كان لكل واحد من هذه الحروف معنى لايصح إلّا في الفعل، عُلِمَ أنّه لايوجد غالبا إلا فيه، لأن الحرف يكثر حيث يوجد معناه، ولأن الغَلَبَةَ منقولة عن أئمة اللغة. ولايمكن رَدُّها. ولذلك إذا قالوا ليس في الكلا فَيْعِلٌ في الصحيح بكسر العين يجب أن يُقْبَلَ، وأما غير المختص والغالب من الأوزان، فلا يعتبر منع الصرف. فلو سُمِّيَ بنحو ضَرَبَ أو عَلِمَ أو ظَرُفَ او دَحْرَجَ لانصرف ذلك أجمع خلافا ليونس(١) وعيس بن عمر(١) فإنهما يعتبران وزن الفعل مطلقا، وآحتجا بقول الشاعر:

أَنَا آبْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَايَا مَتَى أَضَعُ العِمَامَةَ تَعْرِفُونِي(٢)

ولاحُجَّة فيه. امَّا أَوَّلًا فلأنه يحتمل أن يكون جلا صفة لموصوف محذوف اي: ابن رجل جلا: كقوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُم قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ أَتْرَابٌ﴾(٣) أي: حور قاصرات الطرف. وأما ثانيا: فإنه سمي به وفيه ضمير كقوله:

عَارِي الأَشَاجِعِ مِنْ ثَقِيفٍ أَصْلُهُ عَبْدٌ ويَزْعُمُ أَنَّهُ من يَقْدُمُ(٤)

---

(١) الأشموني ٥٩/٣ ــ ٦١، الهمع ٣/١.

(٢) القائل: سحيم بن وثيل الرياحي وهو من الوافر.
الشاهد في قوله: «أنا ابن جلا» فإن عيسى بن عمر استدل به على أنه إذا سمي بنحو ضرب ودحرج منع الصرف وأنه ليس من باب الحكاية، وليس فيه ضمير. ورد بأنه سمي بجلا من قولك: زيد جلا: ففيه ضمير مستتر فهو من التسميه بالفعل المحكى. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٧/٢، الخزانه ١٢٣/١، ٣١٢/٢، الشعر والشعراء ٦٤٣، الأصمعيات ١٧، شواهد العيني ٣٥٦/٤، الدرر اللوامع ١١/١، السيوطي ١٥٧، ٢٥٤، الأشموني ٢٦٠/٣، الهمع ٣/١.

(٣) سورة ص آية ٥٢.

(٤) القائل: لم أعثر على قائله.

=

١٧١ وٱلْوَصْفُ وٱلْعَدْلُ كمَثَلِ أُخرا ومِثْلُ مَثْنَى وثُلَاثَ ٱشْتَهَرَا

يريد بيان العدل المحقق الذي هو قسيم المقدر، وهو على أقسام منها: أُخَرُ وهي لاتنصرف للعدل والوصف. وفي التنزيل ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾[١] وتحقيق العدل فيها أنها جمع أُخرى التي هي مؤنث آخَر، وآخَرُ أفْعَل التفضيل من التأخر، وقياسه إذا قطع عن الإضافة ومن أن يستعمل باللام، فاللفظ شيء، والمراد غيره. فإن قيل: فالمعدول عن لام التعريف يجب أن يكون معرفة كسحر، ولو كان أُخَرُ معرفة، لامتنع وصف النكرة به وهو باطل. أُجيب بأنه معدول عن استعمال لفظ من معها كقوله: مررت بنساء أُخَرَ من غيرهن أي أَشَدُّ تأخراً من غيرهن، وفيه نظر. لأن المقترن بمن لايثنى ولايجمع، وهذا يثني ويجمع فلا تكون مرادة. ومنه العدد ولها صيغتان: مفعل كمَوْحَد ومَثْني ومَثْلَث ومَرْبَع وفُعَالَ: كأُحَادَ وثُنَاءَ ورُبَاعَ. قال الشاعر:

وَلَكِنَّماَ لَيْلَى بِوَادٍ أُنِيسُهُ ذِئَابٌ تَبَغَّي النَّاسَ مَثْنَى ومَوْحَدُ[٢]

ولم يأت في التزيل إلا إلى رُبَاع. وآختلف فيما جاوز ذلك. فمنهم من لم يتجاوزه، ومنهم من أجازه إلى العشرة، نحو مَعْشَر وعُشَار. وقيل لم يسمع عشار إلا في بيت الكميت وهو قوله:

= اللغه: عاري: مكشوف، الأشاجع: جمع أشجع وهي اصول الأصابع التي تتصل بعصب ظاهر الكف. والشاعر هنا يهجو صاحبه ويصفه بالضعف، واختار عاري الأشاجع كناية عن الضعف الذي لايستطيع به حمل السلاح بالنسبه للحرب، ويصفة بلؤم النسب أيضا. الشاهد في قوله: «يقدم» حيث جاءت على وزن الفعل وسمي به. وقد استشهد به كل من: الفيروزبادى في القاموس المحيط (الشجاع).

(١) سورة البقرة آية ١٨٤.

(٢) القائل: ساعده بن جويئة يصف فيه بعده عن أهله وشوقه اليهم و حنينه نحوهم وهو من الطويل ويروي صدره: ولكنما أهلي بواد أنيسه...

الشاهد في قوله: «ولكنما أهلي بواد» حيث دخلت ما الكافة على لكن فكفتها عن العمل =

لم يَسْتَرِيثُوكَ حَتَّى رُمِيتَ فَوْقَ الرِّحَالِ خِصَالًا عُشَارًا[1]

ومعني تحقيق العدل فيه أن مَوْحَد وأُحَادَ أصلهما واحد، وكذلك البواقي. لأن أسماء الأعداد المستعملة من الواحد إلى العشرة، إنما هي واحد. واخواتُهُ. فلما قيل مِوحد وأُحاد، عُلِمَ أنه قد عُدِلَ بهما عن ذلك لضرب من المبالغة والإختصار. أما المبالغة، فلأن واحدا مدلوله الفرد، فإذا قيل: جاء القوم أُحَادَ، فلا يعلم عددهم، والمعنى جاءوا مفترقين. وأما الإختصار: فلأنه عدل من واحد إلى آحاد. وآختلفوا في المانع له عن الصرف، والمشهور أنَّه العدلُ والوصفُ وفي التنزيل ﴿أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾[2]. وقيل المانع التعريف والعدل بمنزلة عُمَر. وإذا وقع بعد نكره حمل على البدل. وعلى المشهور إذا وقع بعد نكرة كان صفة، وبعد المعرفة يكون حالا نحو جاء القوم رُبَاعَ أي منحصرين في أربعة أربعة، من غير زيادة ولانقصان. وقيل إنه معدول في اللفظ والمعنى. أما اللفظ فظاهر لخروجه عن صيغته الأصلية، وأما المعنى فلإفادة التكرير المعنوي للتكثير، فان سُمِّيَ به آنصرف عند الجمهور خلافا لِلْجَرْمِي[3].

= ولم يكن مابعدها منصوبا بها، وقد زال اختصاصها بالأسماء فأصبحت بحيث يجوز أن يليها المبتدأ والخبر وكذلك الفعل والفاعل.

وفيه شاهد أخر هو قوله: «مثنى وموحد» فقد جاءت معدولة عن واحد واثنين و تمنع من الصرف لذلك. وقد استشهد به كل من: سيبويه ١٥/٢، المقتضب ٢٨١/٣ ابن يعيش في مفصله ٦٢/١، ٥٧/٨، المغنى ٦٥٤، شواهد العيني، ٣٥٠/٤ ديوان الهذليين ٢٣٧/١.

(١) القائل: الكميت في مدح أبان بن الوليد بن عبد الله بن مروان وهو من المتقارب ويروى:

وَلَمْ يَسْتَرِيثُوكَ حَتَّى عَلَوْتَ فَوْقَ الرِّجَالِ خِصَالًا عُشَارًا

الشاهد في قوله: «عشارا» حيث جاءت معدولة عن عشرة. وقد استشهد به كل من: الخصائص ١٨١/٣، آمالي ابن الشجرى ٦٢/١، الإقتضاب ٤٦٧، شرح أدب الكاتب للجواليقي ٣٩٣، الخزانة ٨٢/١، الهمع ٢٦/١، الدرر ٨٨/١ ديوانه ١٩١/١.

(٢) سورة النساء آية ٣.

(٣) انظر: شرح الرضى ٤٣/١، الأصول ٩٠/٢، كتاب المرتجل لابن الخشاب رسالة ماجستير تحقيق ودراسة / جامعة القاهرة ص ١٠٧، الهمع ٢٧/١.

وقوله: مثنى وثلاث اشتهر.

فاعلم: أن مراده بالإشتهار أن العدل في هذه الكلمات أعني أخر ومثنى وثلاث ونحوها. يعلم بأدنى تَأمُّلٍ، بخلاف العدل المُقَدَّر في نحو عُمَرَ وزُفَرَ ونحوهما. ومن العدل المحقق ماعدل عن طريقة الجمع نحو: جُمَع وأخواته في التوكيد، والمانع له التعريف والعدل. أما التعريف فلأنها صيغ مرتجلة لتأكيد المعارف على الأصح، فكانت أعلاما، فقيل عن جُمْعٍ، لأنه جَمْعُ لجَمْعَاء مؤنث أجمع، وقياس فَعْلَاء أَفْعَل أن تجمع على فُعْل بالاسكان. كحمراء وحُمْر لا على فُعَلٍ بالتحريك.وقيل عن جماعي لأنه قياس الإسم، وجُمْعٍ بالإسكان قياسُ الصفة. وقيل عن جمعاوات.

١٧٢ وعلم أُنّثَ نَحْوُ حَمْزَةْ وزَيْنَبٍ وحَلَبٍ وعَزَّةْ

التأنيث إما لفظي أو معنوي. فاللفظي بالتاء، والمعنوي شرطه العلمية سواء كان كل منهما حقيقيا كعزة بالعين غير المعجمة وزينب، أو غير حقيقي كحمزة وحلب[1] علم على البلدة المعروفة. وإنما آشترط فيهما العلمية، لأنه لايلزم الإسم إلاّ إذا كان علما بدليل صرف مررت بآمرأة قائمة وجريح. لعدم لزوم التأنيث إذا وصف بهما المذكر، وكذلك حمزة وطلحة بحذف التاء لارادة الجنس، ويلزم بالعلمية فذو التاء يمتنع من الصرف مطلقا قلت حروفه كَثُبَةْ وبُرَةْ

(١) حلب: بالتحريك: مدينة عظيمة واسعة، كثيرة الخيرات، طيبة الهواء صحيحة الأديم والماء، وهي قصبة من جند قنسرين. والحلب في اللغه مصدر قولك حلبت أحلب حلبا. قال الزجاجي: سميت حلب لأن إبراهيم عليه السلام كان يحلب فيها غنما في الجمعات، ويتصدق به فيقول الفقراء: حلب حلب فسمي به.
وقال بطليموس: طول مدينة حلب تسع وستون درجة وثلاثون دقيقة، وعرضها خمس وثلاثون درجه، وخمس وعشرون دقيقة وكتب كلاما طويلا.
انظر: معجم البلدان ٣/٣١١.

علمين، أو كثرت كطلحة وعائشة. وأما المعنوي فإن كان زائدا على ثلاثةِ أحرف امتنع من الصرف مطلقا لتنزل الحرف الرابع منزلة تاء التأنيث، ولذلك إذا سُمِّيَ بها مذكرا لم ينصرف بخلاف الثلاثي المعنوي، فإنه إذا سمي به مذكرا آنصرف. تحرك الوسط أو لم يتحرك لفوات المعنى، ومايقوم مقام التاء جميعا، وسواء في ذلك المرتجل نحو زينب، والمنقول من الجنس كَعَقْربَ وعناق. والمنقول من التذكير، كجعفر لنقله من الأخف إلى الأثقل، وإن لم يكن زائدا على الثلاثه، فإن كان متحرك الوسط كحَلَبِ وسَقَرِ ولَظَى آمتنع من الصرف لتنزل الحركة منزلة الحرف الزائد على الثلاثة، ولذلك وجب حدف ألف جَمَزَى في النسب، كوجوب حذف ألف مصطفى. وجاز حذف ألف حبلى وقلبها مع مشاركتها [لها](1) في الحروف. وإن كان غير متحرك الوسط كهند ودعد فيأتي حكمه.

١٧٣ وأَلِفُ التَّأْنِيْثِ نحو سَكْرَي ونحو حَمْراءَ ونحو بُشْرَى
١٧٤ تُعَدُّ فَرْعَيْــنِ فلا يَنْصَرِفُ ماهي فيه نَكّرُوا أو عَرَّفُوا

ألف التأنيث المقصورة والممدودة نحو سكرى وبُشْرَى وحمراء وصحراء، لاينصرف ماهي فيه مطلقا، لأنها للزومها الإسم تعد فرعين: التأنيث ولزوم التأنيث.

فقوله: وألف التأنيث مبتدأ وخبره في البيت الذي بعده يُعَدُّ فرعين. أما التأنيث فظاهر، وإما لوزمه فلامتناع تجرد الكلمة عنهما. فلا يقال: سُكْرٌ وحُمْرٌ كما يقال في قائمةٍ قائم، ولأنهما يبدلان في النسب، ولايحذفان كحُبْلَوِيّ وصحراوِيّ بخلاف التاء فإنها تحذف كبَصْرِيّ، ولأنها لايحذفان في الجمع مطلقا. أما جمع السلامة فلأن المقصورَ يُبْدَلُ فيه ياء نحو: حُبْلَيَاتٍ. والممدودةُ واواً نحو

(١) هكذا في (ك) وقد سقطت من الأصل (ص) ووجودها يوضح المعنى الأكثر.

صحراوات. وأما جمع التكسير فإنهما يثنيان من غير قلب نحو: حبلى وحبالى، وصحراء وصحارى، وتحذف التاء من نحو مسلمات وقواسر في جمع مسلمة وقوسرة، فلما كانت ألف التأنيث لازمة للكلمة على كل حال، والتاء غير لازمة، جعل للازم على غير اللازم مزيّة. فإن قيل: إنْ ألف الجمع في نحو حبالى وصحارى ليست بألف التأنيث، بل هي منقبلة عن ألف التأنيث، لأن قياس الجمع كَسْرُ مابعد ألف التكسير، ثم فتحت طَلَبا للخفة، فآنقلبت الياء ألفا. قلنا هذا لايضر في الغرض، لأنهّا لمّا لم تحذف كتاء التأنيث، كان لها عليها مزية في الجملة، كما ذكر وقال أبو على إن حمراء[1] لاتنصرف للوصف والتأنيث، ولاحاجة إلى آعتبار الوصف، لاستقلال المنع دونه بدليل علامة في صحراء، وآمتناعها من الصرف. فاذا سُمّي بهذ النوع مذكر، لم ينصرف لوجود المانع.

١٧٥ وهَكَذَى الجَمْعُ العَدِيْمُ المثِلْ   في المفردَاتِ مَالَهُ مِنْ شَكِل
١٧٦ يُعَدُّ فَرْعَيْنِ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ   نحو مَحارِيْبَ مَسَاجِدَ عُرِفْ
١٧٧ ثالثه الألــفُ ثم بَعْــدَهُ   حَرْفَانِ أو ثَلاثَةٍ أو شَدَّة

المراد من الجمع المعتبر في منع الصرف جمع التكسير لا مطلق الجمع. لأن الواحد سالم في لفظ المصحح، وهو من حيث هو واحد لايمنع الصرف، وشرطه أن يكون ثالثة ألفا وبعدها حرفان متحركان كمساجد، وحرف مُشَدَّدٌ كَدَوابّ ومخاد، أو ثلاثة أَوْسَطُها ياءٌ، نحو محاريب ومصابيح، وأن لايكون في

---

(١) يقول سيبويه ٦/٢: «كل فَعْلَى في الكلام أو فِعْلَى كانت ألفها لغير التأنيث انصرف، وإن كانت الألف جاءت للتأنيث لم ينصرف». وإن شئت صرفت وجعلت الألف لغير التأنيث. ويقول ايضا: كل «فعلى» في الكلام لاينصرف في الكلام البتة. ويقول المبرد في المقتضب ٣٨٥/٣ «وكذلك كل «فَعْلَى» في الكلام لاينصرف. هذا المثال لايكون الا للتأنيث نحو حمراء وصحراء».

آخره تاء كصياقلة وفرازنة، ولاياء النسب كمدايني ومعافِري. أما التاء فلأنها تلحقه نحو رفاهية وكراهية، فيصرف لشبهة بالآحاد. وأما ياء النسب فلمناسبتها لتاء التأنيث في تخليص المفرد من الجنس، كما يتبين فى موضعه. وأما نحو كراسيّ ونجاتي فإنه لاينصرف لأن التاء لما وجدت فى المفرد والجمع بَعُدَت عن شبه تاء التأنيث فى تخليص المفرد من الجنس. وآختلف في اعتبار هذا الجمع دون غيره. فقال أبو علي[1]: لأنه جمع لا نظير له في الآحاد. الأول فكونه جمعا سَبَبٌ، وعدم النظير أي المثل سبب أخر، فهو في منع الصرف نظير التأنيث اللازم لاشتراكهما في كون كل واحد منهما يقوم مقام علتين، ولهذا ذكره المصنف عقيبه بدليل قوله: وهذا الجمع العديم المثل.

فإن قيل: فأجمال وأَكْعُب جمعان وليس لهما نظير في الآحاد، وهما مصروفان. فالجواب: إنما صرفا لجريهما مجرى الآحاد، من وجوه. أحدها: تصغيرهما علي لفظ الواحد نحو أُجَيْمَال وأكيعب. وثانيها جمعها نحو: أَكْلُب وأَكَالِب وأَعْرَاب وأَعاريب، بخلاف مساجد فإنه لايصغر على لفظه ولايجمع مطلقا، كما تصغر وتجمع الآحاد، وهو المراد بكون هذا الجمع عديم المثل في الأحاد. وثالثها: انهما قد جاءا مفردين. أما أفعال فبدليل وصف المفرد به نحو: ثوب أَسْمَال. وأما أَفْعُل فنحو أَذْرُج آسم للمكان الذي آجْتَمَع فيه الحكمان في قوله:

كَأَنَّ أَبَا مُوسَى عَشِيَّةَ أَذْرُجٍ نظيف بلُقْمَانِ الحَكِيمِ مَرَازِبُهْ[2]

ولايقال: أن المكان مُسَمّى بالجمع، لأن النقل على خلاف الأصل، فلا يصار إليه إلا بدليل، وقيل لأنه صيغة منتهى الجمع، فكأنَّه جمع مرتين إمّا تحقيقا نحو: أناعيم وأكالب او تقديرا نحو قناديل ومساجد، فيكون الجمع

---

(١) انظر اللباب ص ٤٢٢

(٢) لم أعثر على قائله في كتب النحو التي أطلعت عليها. والشاهد فيه كلمة أذرج كما ذكرها الشارح.

علة، ونهاية الجمع علة أُخرى، فتكون إحدى العلتين متعلقة باللفظ، والأُخرى بالمعنى.

فإن قيل: حضاجر اسم مفرد، لأنه علم على الضَبُع، وسراويل اسم لهذه الآلة وطفانن في قوله: يسير ليس فيه طفانن[1]. أي فُتُور وقد جاءت غير مصروفه. وهي على مثال الجمع فيلزم: إمّا ألا يكون اشتراط عدم النظير في الآحاد شرطا لكونها مفردة، أو عدم اشتراط كون المؤثر بتلك الصيغة جمعا. أجيب بأن حضاجر في الأصل جمع حضجر وهو العظيم البطن، ثم نقل وسمي به كما سمي بمساجد ومدائن. وأما سراويل ففيه وجهان الصرف وعدمه. أما صرفه فلا إشكال فيه لانه اسم جنس مفرد أعجمي ولاعبرة بالعجمة الجنسية، وأما عدم صرفه فقيل: لأنه جمع سروالة إما تقديرا أو تحقيقا في قوله:

عَلَيْهِ من اللُّؤْمِ سِرْوَالَــةٌ فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَضْعَفِ[2]

عند من يرى أنه مفرد سراويل الذي هو تمام اللباس، لأنه قطعة خرقة. وقيل إنّه أعجمي، حمل على موازنه في العربية، فأجري مجراه. وأما ظعائن فيحتمل أن يكون جمعا، وقع موقع المفرد كقولهم. بعير ذو عثانين وشابت مفارقه.

أو تكون الأصل فيه طفان كعبالة فحرك النون الأُولى كراهة التقاء الساكنين، فانفك الإدغام. كما كرهه في نحو دابة من همز، أو يكون بني من الضبن تفاعل. كما قيل تفاوت الأمر تفاوتا، فيكون حينئذ تفاننا، ثم أُبدل من التاء طاء.

وآعلم: أنه إذا كان آخر هذا الجمع ياء نحو جواري وغواشي، لحقه التنوين

---

(١) لم أقف على قائله أو على تمام البيت.

(٢) القائل: مجهول. وهو من المتقارب ويروى عجزه: فليس يرق لمستعطف.

الشاهد في قوله: «سروالة» حيث احتج به النحاة على أن سراويل جمع سروالة وأن سراويل قد منع من الصرف لمجيئه على صيغة الجمع. وقد استشهد به كل من المقتضب ٣/٣٤٦، ابن يعيش في مفصله ٦٤/١، الخزانة ١١٣/١، شواهد الشافيه ١٠٠، شواهد العيني ٣٥٤/٤، التصريح ٢١٢/٢، الهمع ٢٥/١، الدرر ٧/١، الأشموني ٢٤٧/٣.

رفعا[وجرا][١] أما الرفع فبالإتفاق. وفي التنزيل ﴿لَهُمْ مِنْ جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾[٢] وأما الجر ففيه لغتان: إحداهما الحاقه بالمرفوع وهي المشهورة، والأخرى الحاقه بالمنصوب حملا للمعتل على الصحيح، وهي قليلة. واختارها الكسائي وأبو زيد[٣] وعليها قول الفرزدق[٤]

وَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللهِ مَوْلًا هَجَوْتُهُ   وَلَكِنَّ عَبْدَ اللهِ مَوْلَى مَوَالِيَا[٥]

واختلف النحاة في تنوين مولا فذهب سيبويه إلى أنه تنوين صرف، وذهب الزجاج إلى أنه عوض عن حركة الياء والإسم غير منصرف. أما الأول فاحتج بأن الياء لما كان قبلها كسرة وهي في جمع مستقل مرفوع أو مجرور، حذفت من اللفظ تخفيفا، فصار على وزن جناح وصلاح فانصرف لنقصانه كما انصرف

---

(١) هكذا في (ق) وقد سقطت من الأصل (ص).

(٢) سورة الأعراف آية ٤١.

(٣) أبو زيد: هو سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، من مشاهير أئمة اللغة والغريب والنحو. توفي سنة ٢١٥هـ، من أهم مؤلفاته: النوادر.
انظر: النزهة ١٧٣، البغية ٢٥٤.

(٤) الفرزدق: شاعر أموي، من شعراء المناقضات. آشتهر بولائه للأموين، وبنقائضه مع جرير والأخطل.. انظر اللسان ١٨٦/١٠.

(٥) القائل: الفرزدق من كلام له من الطويل يهجو به عبد الله بن أبي اسحاق النحوي الحضرمي بالولاء. وكان عبد الله يلحق الفرزدق كثيرا حتى أنه قال: لما بلغه هذا البيت: قولوا له هجوتني فلحنت أيضا.
الشاهد في قوله: «مواليا» حيث عامل المنقوص الممنوع من الصرف غير العلم في حالة الجر معاملة الصحيح فأثبت الياء وجره بالفتحة نيابة عن الكسرة. وهذا شاذ عند جميع النحاة. وقد استشهد به كل من سيبويه ٥٨/٢، ٥٩، الشعر والشعراء ٣٦، المقتضب ١٤٣/١، طبقات الزبيدي ٢٧٥/٢، الهمع ٣٦/١، الدرر اللوامع ١٠/١، الأشموني ٢٧٣/٣، اللسان (ولي)، أوضح المسالك رقم ٤٨٩، شرح المفصل ٦٤/١، شرح التصريح ٢٢٩/٢.

خير وشر. وأما الثاني: فاحتج بأن الياء في حكم المنطوق، لأن الكسرة تدل عليها. وقال ابن الحاجب: إن التنوين عند سيبويه تنوين عوض، وهو خلاف المشهور. وأما في حالة النصب فلا خلاف في منع صرفه لتمام البناء لأن الياء لم تحذف لتحصنها بالحركة. وفي التنزيل ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ﴾[1].

١٧٨ وزائــدا مُعَــرِفٍ كعِمْــرَان ونحو عُثْمَان ونحو عَفّـان

١٧٩ وَغَطَفَـــان وآنصْرِاف حَسّان إذنونـه أَصْلٌ كذاك تَبّـان

الألف والنون الزائدتان على ثلاثة أحرف أُصول. فما زاد عليها إذ هما مراد المصنف هنا بقوله: وزائدا معّرف، بدليل تمثيله بما فيه زائدتان لا يخلو ماهما فيه من أن يكون اسما غير صفة أو صفة. أمّا الإسم فإنْ كان علماً امتنع من الصرف للعلمية والألف والنون المضارعتين لألفي التأنيث، لأن العلمية تمنع من قبول التاء كمنع ألفي التأنيث إياه وذلك نحو: عمران وعثمان، وعفان وغطفان لأن العلمية تمنع من قبول التاء كمنع ألفى التأنيث إياه وذلك نحو عمران وعثمان وعفان وغطفان، لأن العلمية تمنع من الزيادة، كما تمنع من النقصان. أما عمران فمشتق من العمر أو من العمارة. وأما عثمان فنكرة في الأصل وهو ولد الحيه.[2] وأما عفّان فمن العفة[3]، وأما غطفان فمن الغطف وهو لين العيش[4] وأما حسّان: فإن أخذ من الحسَّ بفتح الحاء وهو القتل[5] أو من الحِسِّ بكسرها، وهو الإدراك بالحواس[5]، آمتنع من الصرف لأن الألف والنون زائدتان. قال:

مَاهَاجَ حَسَّانَ رُسُومُ المُقَامِ ....[6]

(١) سورة النساء آية ٣٣.

(٢) انظر القاموس المحيط ١٤٩/٤، واللسان (عثم).

(٣) انظر القاموس المحيط ١٨٢/٣، واللسان (عفّ).

(٤) انظر القاموس المحيط ١٨٧/٣، واللسان (غطف).

(٥) أنظر القاموس المحيط ٢١٤/٢، واللسان (حسن، حسّ).

(٦) القائل: لم أعثر على قائله. الشاهد في قوله «حسان» حيث استشهد به الشارح هنا في هذا =

وإن أخدته من الحسن، انصرف لأن النون أصل. وكذلك ثبّان إذا سمي به إن أخذ من الثّب وهو القطع، أو من الثبات لم ينصرف. وإن أُخذ من الثبن آنصرف لأن نونه أصلية، وإن كان الإسم غير علم آنصرف نحو: سعدان لضرب من المرعى لعدم مشابهة الألف والنون فيه لألفي التأنيث لدليل قبوله التاء فإنه يقال: سَعَدَان للجنس وسَعَدَانَة للواحد. وعنه احترز المصنف.

بقوله: مُعَرّف. فإن سمي به آمتنع من الصرف.

١٨٠ وزائدا الوصف كمثل سَكْرَانْ   مُقَابِلًا سَكْرَى كَذَا آصْرِفْ عُرْيَانْ.

يرد بيان القسم الثاني، وهو أن يكون الألف والنون الزائدن في آسم صفة. فإن كان مؤنثه فَعْلَى كسكران وسكرى، وغضبان وغضبى، وحرّان وحرّا فلا ينصرف. وفي علة آمتناعه وجهان: أحدهما للبصريين وهو أنه آمتنع لمشابهته ألفى التأنيث إمّا لاشتراكهما في الإمتناع من دخول تاء التأنيث عليهما فلا يقال سكرانة، كما يقال حمراءة. وفي لغة بعض بني أسد سكرانة وقياسها الصرف. وإمّا لأن بناء مذكر كل منهما مخالف لبناء مؤنثة كسكران وسكرى، وأحمر وحمراء. الثاني: للكوفيين وهو: أن المانع له الوصف، والألف والنون وهو باطل لتحققه في ندمان وعريان، مع كونهما مصروفين بالإتفاق. وعلم منه أنه ليس مراد المصنف باضافة الألف والنون إلى الوصف اعتباره كما كان في إضافتها إلى التعريف، وإن كان مؤنثة فعلانة كعريان وعريانة، وندمان وندمانة، انصرف لبعده عن شبه فعلاء بدخول تاء التأنيث عليه. فإن سمي به لم ينصرف لما مر. وأما رحمان فالأكثر أنه لاينصرف إما لامتناع دخول التاء، وإما حملا له على الأكثر في هذا الباب، ومنهم من صرفه لانتفاء وجود فعلاً له، لأن شرط فعلان

= المقام على أنه ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون. فهو مأخوذ من الحس أما لو كان مأخوذا من الحسن لصرف.

الذي لاينصرف صفة وجود فَعْلَى. وَآعْلَم أَنَّ الألف والنون على ثلاثة أقسام: أحدها: أن يقوم الدليل على زيادتهما، إما بالإشتقاق كسكران من السكر، وإمّا بعدم النظير كمَرْجَان، لأنه ليس في الكلام فَعْلَالٌ، مالم يكن مضاعفا كفلفال. وأمّا ناقة خزعال فنادر. الثاني: أن تقوم الدلالة على أصالة النون كمنّان. الثالث: أنْ يحتمل الأمرين كحسان وتبان، وآختلف في رمان إذا سمي به. فسيبويه[1]: يمنعه من الصرف، لأنه من الرم لاكتنازه. وذهب الأخفش[2]: إلى صرفه لأصالة النون، لأنه من رَمَنَ بالمكان إذا أقام فيه. والرمان يطول مكثه، ولإن فُعَّالًا كثير في النبت كالحماض والتفاح، ولو سمي بأصيلال لا تصرفه، لأن اللام بدل من النون. كما إذا اسميّ ببهران لأن النون بدل من الهمزة. ونقل عن المبرد أن سكران، إن لم ينصرف لأن نونه بدل من همزة التأنيث في فعلاء نحو حمراء وصفراء، فكما لاينصرف فعلاء لم ينصرف فَعْلَان لأنه فرعها. ونظيره إبدال النون من همزة التأنيث في بهراني وصنعاني.

١٨١ وَعَلَمِيَّـةُ الـذِي تَرَكَّبَـا كَحَضْرَمَوْتَ وكَمَعْـدِي[3]كَرِبَا

التركيب المعتبر في منع الصرف جعل الإسمين آسْماً واحدا، لا على جهة

---

(١) انظر سيبويه ١١/٢.

(٢) انظر التذييل والتكميل ٥٠/٥، ابن الشجرى في أماليه ٧٣/٣، شرح الشافيه ٢٣٨.

(٣) اسم لأربعة رجال:

١ ــ معديكرب بن جشم بن حاشد من قبيلة همدان، هو أبو قبيلة شعب.

٢ ــ معديكرب بن الحارث بن عمرو بن حجر آكل المرار الكندي من قحطان يماني.

٣ ــ معديكرب بن سميفع من أقيال سبأ في اليمن أيام أبرهة الحبشي.

٤ ــ معديكرب بن اليفع يثع، ملك جاهلي يماني قديم، تولى ملك حضرموت الى أن مات.

انظر الأعلام ١٨٢/٨ ــ ١٨٣.

الإضافة والإسناد. ما لايتضمن أحدهما معنى الحرف، ولايؤثر إلا مع العلمية لتنزيل الجزء الثاني منه منزلة تاء التأنيث في طلحة، بدليل بناء الجزء المتقدم على الفتح كبناء ماقبل التاء، وحذف الجزء الأخير في النسب، وجعل الجزء الثاني حرف الإعراب كالتاء، ولما كان المؤنث بالتاء شرطه العلمية، أُجْرِي مجراه ماهو بمنزلته فإن كان الجزء الأول صحيحا بني على الفتح طلبا للخفة لثقل التركيب، وإعراب الجزء الثاني إعراب ما لاينصرف كحضرموت[١] وهو اسم بلد باليمن. قال:

أَحْضَرْتَ أَهْلَ حَضْرَمَوْتَ مَوْتًا[٢]

وحكى أبو زكريا ضم الميم في حضرمُوت، والأعرف الفتح. إن كان الجزء الأول ياء بني على السكون مطلقا على الأصح كمعدي كرب، وهو اسم رجل ومعناه عداه الفساد لأن الكرب الفساد. وللعرب في هذا النوع من التركيب مذهبان آخران: أحدهما أن تضيف أحد الإسمين إلى الآخر وتعرب الأول إعراب المضاف والثاني إعراب المضاف إليه. فإن كان الثاني يستوجب الصرف صرف كقولك: هذه حضرموت وإلاّ منع من الصرف كرامهرمز[٣] وماسرجس لانهما أعجميان.

---

(١) حضرموت: إمارة معروفة تقع جنوب الجزيرة العربية، وهي تتبع الآن جمهورية اليمن الجنوبية وقد ذكر معجم البلدان أن حضرموت قد سميت من قبل «بحاضر ميت» وهو أول من نزلها ثم خفف باسقاط الألف. وقال أبو عبيدة: حضرموت به قحطان نزل هذا المكان فسمي به، وهي ناحية واسعة شرقي عدن بالقرب من البحر، وبها قبر هود عليه السلام وبينها وبين صنعاء اثنان وسبعون فرسخا (المعجم ٢/٢٨٤)

(٢) القائل: رؤبة بن العجاج. وليس هذا البيت في المطبوع من ديوانه ولا في فوائته. المقتضب ٤/٢٣، والشاهد فيه حضرموت حيث أنه اسم مركب وأعرب الجزء الثاني إعراب ما لاينصرف.

(٣) لفظة مركبة معناها مقصود هرمز، وهي مدينه مشهوره بنواحي خوزستان. معجم البلدان ٤/٢١١.

ومنه قول جرير:

قَالَ الأُخَيْطِلُ إذْ رَأى أَرْمَاحَنَا ياماسَرْجِيسَ لاَنُرِيدُ قِتَالاَ[1]

ففتحة السين في سرجس تدل على أنه أراد به هذا النوع من التركيب، وأنه غيرمصروف، وإلا لضمه لكونه منادي مفردا. ويجوز في معدي كرب[2] وجهان في الإضافة. الصرف لأنه مذكر، ومنعه لأنه اسم قبيلة. الثاني: بناؤهما على الفتح وهو أضعفهما، وعلتهما كعلة خمسة عشر من تضمين الجزء الأخير معنى حرف العطف كما يبين بعد.

١٨٢ أَمّا مِثَالُ عُجْمَةِ الأَعْلاَمِ فَنَحْو آسْحَاقَ وَابْرَاهَام

العجمة تنقسم إلى جنسية وعلمية. أما الأول: فنحو سندس وابريسيم وديباج ولجام وآجر، ولاتأثير له في منع الصرف، لأن العرب كما تصرفت فيه بادخال أداة التعريف والإضافة، جرى مجرى الأجناس العربية فلم يعتد بعجمته. فإن سُمِّي بواحد منها مذكر انصرف، وإن سُمِّي به مؤنث آمتنع للتعريف والتأنيث، لا للعجمة. وكذلك لو سُمي ببقم وأجر لم ينصرف للوزن والتعريف. وأما الثاني: فيشترط في منعه الصرف كون الإسم علما في العجم، زائدا على ثلاثة أحرف. نحو اسحق وإبراهيم. ويقال: ابراهام بالألف، وابراهيم وابرهم، أما كونه علما في

---

(١) القائل: جرير وهو شاعر إسلامي/أموي، من شعراء المناقضات مع الأخطل والفرزدق وشعره معروف، والبيت من الوافر. الشاهد في قوله: «مارسرجيس» حيث جاءت ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة وقد أستشهد به كل من: سيبويه ٤٩/٢ المقتضب ٢٣/٤، شرح المفصل ٦٥/١، ديوانه ٤٣٦.

(٢) بعض النحاة يعتبر الجزء الثاني كأنه اسم مؤنث ولهذا يمنعه من الصرف. ويصرفه إذا نكر. سيبويه ٥٠/٢، المقتضب ٢١/٤، ٣١

العجم، فلأن العملية حينئذ تمنعه من تصرف العرب بادخال اللام عليه ونحوهما كما مر. وأما الزيادة على ثلاثة أحرف فلحصول الثقل بها.

وآعلم: أنه يعرف أن الإسم أعجمي بأمور: أحدها: أن لايكون على وزن من الأوزان العربية. كابراهيم واسماعيل وجالينوس وموسى النبى عليه السلام. وأما موسى لما يلحق به فعربي، ووزنها فَعْل من [أوسمت][1] رأسه. ولاتكون فعلى من ماس يميس، لأنه قد سُمِعَ هذه موسى خَدِمَةٌ بالتنوين. ولو كانت فُعْلَى لم تنون، وإذا سُمى بها لم تنصرف للتأنيث والتعريف. وثانيها: جَهْلُ الإشتقاق مطلقا. وثالثها: تركيب الإسم من حروف لايتركب من مثلها العربي كقبيج وكرجّ وجَصّ لأن العرب لاتجمع بين القاف والجيم والكاف والجيم، والجيم والصاد في كلمة واحدة. ورابعها: بالنقل أنه ليس من لغة العرب، وإن جاز وجود مثله في العربية كاسحاق علما فإن مثله اسحاق مصدر أسحق الثوب إذا بلى.

١٨٣ الا ثُلَاثِيًّا بِهِ قَدْ سُكِّنَا ثانية فالصَّرْفُ كَنُوحٍ عُيِّنَا

إذا كان الإسم الأعجمى ثلاثيا ساكن الوسط كنوح وهود ولوط، انصرف على الأصح. وفي التنزيل: ﴿آمْرَأَةُ نُوْحٍ وَامْرَأَةُ لُوْطٍ﴾[2] ﴿وإِلَى عَادٍ أَخَاهُمْ هُوْداً﴾[3] ومنهم من جَوَّزَ فيه الصرف وعدمه، قياسا على المؤنث الثلاثى. نحو هِنْد ودَعْد، وهو ضعيف. لأن التأنيث يؤثر في المسمي به معنى بخلاف العجمة. وإن كان متحرك الوسط كحقر انصرف في الأعرف لخفة الثلاثى. وقيل لاينصرف قياسا على سقر. قوله: إلا ثلاثياً استثناء متصل من قوله: أما مثال عجمة الأعلام. والمعنى أن مثال عجمة الأعلام لاينصرف منه إلا الثلاثي.

(١) هكذا في (ك) وفي الأصل (ص): (أوست)

(٢) سورة التحريم آية ١٠.

(٣) سورة الأعراف آية ٦٥.

وقوله: قد سكن ثانية يوهم أن المتحرك الوسط منه لاينصرف، وقد بينا مافيه، والضمير في قوله : به يرجع إلى الثلاثى، والتقدير إلا ثلاثيا قد سكن ثانية به، أى فيه، ويجوز أن يرجع إلى مثال ععجمة الأعلام. والياء بمعنى في.

١٨٤ الا مُؤَنَّثاً كمِصْرَ المَعْرِفَة فذا كهِنْدٍ بَعْضُهُم ماصَرَفَهْ.

هذا استثناء من الإستثناء وهو قوله: إلا ثلاثيا. وهو متصل أيضا فكأنه قال: الثلاثى الساكن الوسط الأعجمى يتعين صرفه إلا المؤنث منه، فإنه يمتنع من الصرف مطلقا. وأما مصر المعرفة، فقد جاء فيه الصرف كقوله تعالى: ﴿اهبطوا مِصْراً﴾[١]. وعدمه كقوله تعالي ﴿ٱدْخُلُوا مِصْرَ﴾[٢]. كما جاء في هند الوجهان وفي قوله:

لم تَتَلَفَّع بَعْضَ مِئْزَرِهَا دَعْدٌ ولم تُسْقَ دَعْدُ فِي العُلَبِ[٣]

فإنه صرف الأولى، ومنع الثاني من غير ضرورة. ولقائل أن يقول: مصر المعرفة فيه ثلاثة أسباب: العجمة والتأنيث والعلمية، فاذا قاوم سكون الوسط أحد

(١) سورة البقرة آية ٦١.

(٢) سورة يوسف آية ٩٩.

(٣) القائل: جرير. وقد رواه ابن يعيش في مفصله:

لم تَتَلَفَّـــــعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَـــــا دَعْــــــدُ
وَلَـــــمْ تُسْقَ دَعْــــــدُ في العُــــــلَبِ

الشاهد في قوله: «دَعد ــ دعد» حيث أتى الشاعر بلفظ دعد مرة في حاله الصرف حيث نونه، والأخرى بدون صرف/ أي ممنوع من الصرف وماورد من الصرف في هذا البيت فعلى الضرورة والحق جواز الأمرين.

انظر شرح المفصل لابن يعيش ٧٠/١، سيبويه ٢٢/٢، جمل زجاجي ٢٢٧، الخصائص ٦١/٣، ٣١٦، الإقتضاب ٣٦٧، شذور الذهب ٤٥٦، الأشموني ٢٥٤/٣ اللسان (دعد) ديوان جرير ص ١٠٢١.

الأسباب بقي منه شيئان بخلاف هند، فإنه ليس فيه إلا سببان. وأما مصر المصروف فإنه منكر لأنه لم يقصد به شيء بعينه. وقيل إن مصرا في الأصل مذكر ثم نقل من التذكير إلى التأنيث، وسمى به البلدة المعروفة فصار فيه التعريف والتأنيث والنقل من الأخف إلى الأثقل وهو المؤنث. فعلى هذا يمتنع من الصرف مطلقا على رأي، ويتصرف مطلقاً على رأي، فلا وجه للتسوية بينهما.

١٨٥ وكـل مالـم يَنْصَرِف مُنكَّراَ   لَمْ يَنصَرِف مُعَرَّفاً كأَحْمَرَا

الإسم الذي لاينصرف منكر ضربان. أحدهما: لايتصرف في حال التنكير كأحد وبابه، إذا سُمّي به انصرف عند الجمهور، خلافا للجرمي[1]، لانتقاء الوصف والعدل بالتسمية. أما الوصف فلمضادته العلمية. وأما العدل: فلأنه لم يعدل به إلا وهو منكر. فإن نكر بعد التسمية فقياس. وقول سيبويه[2]: إنه لاينصرف نظرا إلى أنه صفة في الأصل والعدل يلازمها، وينصرف على قياس قولة الأخفش[1]، لانتفاء الوصف والعدل بالتسمية، وعدم عودها بالتنكير. الثاني: لاينصرف مطلقا، وينقسم إلى ما للتعريف فيه أثر، وإلى لا أثر له فيه. فالأول نحو: أفعل صفة، فإنه لاينصرف نكرة للوصف والوزن، ولامعرفة للتعريف والوزن، وفعلان الذي مؤنثه فعلى فإنه لاينصرف نكرة للألف والنون المضارعتين لألفى التأنيث، ولامعرفة للتعريف والزيادتين المذكورتين. والثاني: فعلى كسكرى، وفعلاء كحمراء، أو صيغة منتهى الجموع بغيرها كمساجد. فإن السبب الواحد في هذه يقوم مقام سببين. فلا تأثير للعلمية في المنع إذا سمى بشيء منها. وإذا

---

(١) انظر: شرح الرضى ٤١/١، الأصول لابن السراج ٩٠/٢، الهمع ٢٧/١.
(٢) انظر سيبويه ١٣/٢.

تقرر هذا يتبين أن إتيان المصنف بلفظه كل، لايستقيم لأنها للعموم، فلا يصح أن يقال: وكل مالم ينصرف منكرا، لم ينصرف معرفا إلا على رأي الجرمي[1]. ولعل مذهبه ذلك.

١٨٦ وإن تعرقّــه بلامٍ أَوْتُضِفْ   اوُ نُكِّرَ العَلَمُ فهو مُنْصَرِفْ

مالاينصرف إذا دخله لام التعريف، أو أُضيف دخله الجر اتفاقا نحو: بالأحمرِ وأحمرِكم، وبابراهيمِكم وأحمدِكم. وفي التنزيل: ﴿بِأَحْسَنِ مَاكَانُوا يَعْمَلُونَ﴾[2] وهل هو حينئذ منصرف فيه خلاف. فمنهم من ذهب إلى أنه غير منصرف. وبه قال سيبويه[3]: ومن تبعه. لأن الصرف عبارة عن التنوين، ولا تنوين فيه، ولأن الألف واللام والإضافة، لايزيلان شبه الفعل. ومنهم من ذهب إلى أنه منصرف، لأنه بدخول اللام والإضافة بعد عن شبه الفعل، لأنهما يحدثان فيه التعريف المتنع وجوده في الفعل، فيعود إلى أصله بخلاف غيرهما من الخواص، كحروف الجر ونحوها. ومنهم من قال: إن زال أحد السببين بدخولهما كالعلمية، فإنها تزول بالإضافة كأحمدكم انصرف، وإن لم يزل كالحمراء وغضبانكم لم ينصرف. وخالف سيبويه[4] الأخفش[5] في نحو: أحمر وأبيض إذا سمى بهما ثم نكرا. فسيبويه[4] لايصرفهما بعد التنكير، نظرا إلى الصفة الأصلية، قياسا على أدهم وأرقم، والأخفش يصرفه محتجا بأنه بعد التسمية قد يجرد من معنى الوصفية مطلقا، ويبقي اسما محضا بدليل تسمية الأبيض بأسود والأسود بأحمر وبالعكس. وأما أدهم فلما لم يكن فيه ماينافي الوصفية، وهو العلمية، اعتبرت بخلاف محل النزاع. فإنه لما كان فيه ماينافي الوصفية، لم يمكن اعتبارها،

---

(١) انظر: شرح الرضى ٤١/١، الأصول لابن السراج ٩٠/٢، الهمع ٢٧/١.

(٢) سورة النحل آية ٩٦، ٩٧.

(٣) سيبويه ١٣/٢.

(٤) انظر سيبويه ٢/٢ ــ ٤.

(٥) انظر المقتضب ٣١٢/٣، ماينصرف وما لاينصرف ص ٧.

ولأنه لو صح اعتبار الصفة الأصلية مطلقا في منع الصرف، لصح اعتبارها مع العلمية، واللازم باطل. وإلا لامتنع ماسمي به من الصفات، كحارث وحاتم للعلمية والصفة الأصلية. ولاقائل به، وقيل: إن المازني[1] سأل الأخفش[1]: لم صرفت أربعا من نحو: مررت بنسوة أربعٍ فأجاب: بأنه في الأصل اسم للعدد، والوصف به عارض، فلم يعتد به. فقال: هلا اعتبرت أحمر إذا نكرته بعد التسمية، فلم يأت بمقنع. وأجيب عن هذا الإعتراض: بأن أربعا لم يتجرد عن معنى العدد، بخلاف أحمر. وبأن الأصل لما كان هو الصرف، لم يفتقر إلا إلى أدنى شبهة بخلاف منع الصرف.

وأعلم: أن ماآحتج به الأخفش ضعيف لوجهين: أما الأول: فلأن منع الصرف يتعلق باللفظ، فالمراد بكون الإسم وصفا في الأصل، أن وضعه لذلك، وحينئذ لايتجرد عن الوصف إلا لمانع، ولو لم تعتبر فيه الصفة لما جمع جمعها، ولما دخل عليه الألف واللام. وأما الثاني: فلأن نحو حاتم وحارث، إنما انصرف لامتناع اعتبار تأثير الصفة والعلمية في حكم واحد لتنافيهما.

١٨٧ وإن أتاك اسما لحي أو لأب تَصْرِفْهُ نحو قُرَيْشٍ وَعَـرَبْ

١٨٨ وأَنْ تُرِد قَبِيْلَـةً أَوْ أُمَّـا لَمْ يَنْصَرِفْ كتَغْلِب ولَخُمَا

أسماء القبائل ضربان. أحدهما: ماغلب عليه التذكير، نظرا إلى معنى الحي والأب، فيصرف نحو قريش وثقيف ومِعَدّ. وفي التنزيل ﴿لايلَافِ قُرَيْشٍ﴾[2] وإن جعلت قريشا اسما للقبيلة لم تصرفه. قال الشاعر:

(١) يذكر ابن الأنباري في أسرار العربية ص ٣١٠ فيقول: «وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنه إذا سمي به ثم نكر آنصر لأنه لما سمي به زال عنه الوصف، وإذا نكر بقي وزن الفعل وحده، فوجب أن ينصرف. والصحيح أنه لاينصرف لأنه إذا نكر رجع إلى الأصل وهو الوصف فيجتمع فيه علتان وهما وزن الفعل والوصف. انظر اللباب ص ٤٣٠.

(٢) سورة قريش آية ١.

غَلَبَ المَسَامِيـــحَ الوَلِيْـــدُ سَمَاحَـــةً
وكَفَـــى قُرَيْشَ المُـــعْضِلَاتِ وَسَادَهَـــا [(١)]

فمنع قريش الصرف لأنه أراد به اسمالقبيلة ففيه التعريف والتأنيث. وأما عرب فلم ينقل أنه علم، بل هو اسم جنس، بدليل دخول لام التعريف عليه.

الثاني: ماغلب التأنيث نحو: تميم وطيء وقيس وسدوس. قال:

فَإِنْ تَبْخَلْ سَدُوسُ بِدِرْهَمَيْهَا فَإِنَّ الرِّيحَ طَيِّبَـــةٌ قَبُـــولُ[(٢)]

فلاينصرف للتأنيث والتعريف نظرا إلى القبيلة والأم. ويجوز صرفهما على معنى إرادة الحي والأب، ومنع الصرف أكثر. وأما نحو: باهلة وتغلب، فلا يصرفان سواء قصد بهما الحي أو القبيلة، لوجود التعريف والتأنيث ووزن الفعل فيهما. ولذلك

---

(١) القائل: عدى بن الرقاع العاملي في مدحه للوليد بن عبد الملك بن مروان وهو من الكامل الشاهد في قوله «قريش» حيث جاءت ممنوعة من الصرف. والقول في منعه:
(أ) أنه للضرورة وذلك إذا أريد به الحي أو الرجل. وأيد ذلك الكوفيون (ب) ممنوع من الصرف لغير ضرورة إذا أريد به القبيله حيث أجتمعت فيه علتان: العلمية والتأنيث وهذا هو الأصل. وقد استشهد به كل من مهذب الأغاني٢/١٠٢، التمام ٥١، المذكر والمؤنث ٢٨١ الأنباري، الخزانة ١/٥٨، سيبويه ٢/٢٦، المقتضب ٣/٣٦٢، الإنصاف رقم ٣٢٦، اللسان (قرش).

(٢) القائل: الأخطل من الوافر.
المعنى: يمدح الأخطل سيدا من سادات بني شيبان حيث فرض له على أحياء شيبان وعلى كل رجل منهم درهمين، فدفعوا كلهم إلاّ بنى سدوس، فقال يعاتبهم بأن الريح طيبه قبول، فطاب لى ركوب البحر والإنصراف عنكم مستغنيا عن درهميكم عاتبا عليكم.
الشاهد في قوله: «سدوس» حيث منعه من الصرف حملا على معنى القبيلة، ولو حمل على معنى الحي لجاز صرفه.
وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢/٢٦، جمل الزجاجي ٢٢٩، الأغاني ٧/١٧٤ الخصائص ٣/١٧٦، ديوانه ١٢٦.

لم يعتبر وصفه بالمذكر فى قولهم: باهلةُ بنْ أَعْصُرٍ[1] لوجود التاء فيه. وأمّا لَخْمُ فإن قصد به اسم لأم القبيلة أو الحى، فيجوز فيه الأمران، وكذلك سبأ وثمود، فإنهما قريء بصرفهما حملا على الحي والأب، وبعدم صرفهما نظرا إلى القبيلة.

١٨٩ كَذَا إِذَا أَرَدْتَ بِالبُلْـــدَانِ تَأْنِيثَ تَعْرِيفٍ كَمِنْ عُمَـانِ

١٩٠ لم يَنْصَرِفْ إِذْ بُقْعَةٍ أَرَدْتَا وإِنْ أَرَدّتَ مَوْضِعاً صَرَفْتَـا

١٩١ كَوَاسِطٍ وَدَابِــقٍ وفَلْـــجِ دَلِيْلُهَا في الشِّعْرِ لِلْمُحْتَـجِّ

كما أن أسماء القبائل والأحياء إذَا قُصِدَ بها القبيلة لم تصرف، وإن قصد بها الحي صرفت، كذى أسماء البلدان، فإنه إنْ أُريد بالإسم البلد أو المكان صرف. وإن أريد به البقعة أو الأرض أو البلدة لم يصرف. فذا من قوله وكذا إشارة إلى أسماء الأحياء، والقبائل. وهي على ثلاثة أقسام:ـــ

أحدها: ماغلب التأنيث كعُمان[2]. والأجود فيه منع الصرف للتعريف والتأنيث على إرادة البقعة والجهة، وكذلك خراسان[3] وبغداد ودمشق[4] وفارس ونجران[5]

---

(١) أراد الشارح اثبات أن لفظة باهله ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث ووزن الفعل حتى ولو وصفت بمذكر كما في قوله: باهلة بن ـــ فابن صفة وهو مذكر وصف بها باهلة ـــ ومع هذا بقي ممنوعا من الصرف.

(٢) آسم مدينة عربية على ساحل بحر اليمن والهندي شرقي هجر. وهي الآن تحمل اسم دولة عربية على الساحل انظر معجم البلدان ٢١٥/٦.

(٣) خراسان: بلاد واسعة، حدودها مابين العراقين والهند وطخارستان، وتشتمل على بلاد واسعه و كبيرة، واختلف في سبب تسميتها. وقيل في ذلك أقوال كثيرة. معجم البلدان ٤٠٧/٣ ـــ ٤٠٩.

(٤) دمشق: بكسر أوله وفتح ثانيه: البلدة المشهورة، قصبة الشام، وهي جنة الأرض بلا خلاف لحسن عماره، ونضارة بقعه، وكثرة مياهه.. وقيل: سميت بذلك لأنهم دمشقوا في بنائها أي أسرعوا. وناقة دمشق: سريعة وفي تسميتها أقوال كثيرة. وقد أطال في الحديث عنها. المعجم ٧٢/٤ ـــ ٨٢.

(٥) نجران: بالفتح ثم السكون وآخره نون. والنجران في كلامهم خشبة يدور عليها رتاج الباب. قال =

وهجر[1]. وفي المثل: كَجَالِبَ التَّمْرِ إلى هَجَرَ[2] قال الشاعر:

مِثْلُ القَنَافِذِ هَدّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانَ أَوْبَلَغتْ سوآتِهِمْ هَجَرُ[3]

الثاني: ما عليه التذكير نظرا إلى المكان والموضع نحو: فَلْج[4] ودابق[5] قال:

وَإِنَّ الّذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ القَوْمُ كُلُّ القَوْمِ يا أُمَّ خَالِدِ[6]

وقال الآخـر:

= ابن دريد: نجران الباب: الخشبة التى يدار عليها، وهي عدة مواضع نجران في مخاليف اليمن من ناحية مكه، وسَمي أشخاص بهذا الإسم. دخل أهلها في النصرانية بسبب رجل نصراني اسمه فيميون. وكان رجلا صالحا مجتهدا في العبادة. معجم البلدان ٢٥٩/٨.

(١) هجر: مدينة في جنوب اليمن. (القاموس المحيط ١٦٤/٢).

(٢) انظر مجمع الأمثال ١٢٩/٢، وقد ورد بصيغة أخرى: كمستبضع التمر الى هجر.
قال أبو عبيد: هذا من الأمثال المبتذلة ومن قديمها وذلك أن هجر معدن التمر، وآستبضع إليه مخطيء. ويقال أيضا كمستبضع التمر إلى خيبر.

(٣) القائل: الأخطل. وهو من البسيط. الشاهد فيه قوله هجر حيث جاءت ممنوعه من الصرف للعلمية والتأنيث.
وفيه شاهد آخر في قوله: «بلغت سوآتهم هجر» فقد جاء هذا البيت مخالفا القاعدة ــ المعروفة من وجوب رفع الفاعل ونصب المفعول، وقد رفع «هجر» هنا على الفاعلية وهي في الأصل مفعول به، ونصب «سوآتهم» على أنه مفعول به والأصل أن يرفعها على الفاعلية. وهذا شاذ لايقاس عليه. وقد ورد مثل ذلك في قولهم: خرق الثوب المسمار. وقد استشهد به كل من: المحتسب ١١٨/٢، جمل الزجاجي ٢١١، ابن الشجرى في أماليه ٣٦٧/١، المغنى ٦٩٩، ٣٢٨، الهمع ١٦٥/١، الدرر ١٤٤/١، الأشموني ٧١/٢، ديوانه ١١٠. وأيضا على أن هجر ممنوعة من الصرف.

(٤) فلج: اسم بلد، ومنه قيل لطريق نأخذه من طريق البصرة إلى اليمامة طريق بطن فلج. وهناك روايات شتى.
انظر معجم البلدان ٢٧٢/٤.

(٥) دابق: ذكر البكري في معجمه ٥٣١/٢، إنها مدينة في أقصى فارس. وذكر ياقوت في معجمه بفتح الباء على أنها قرية قرب حلب.

(٦) القائل: الأشهم بن رميله وهو من الطويل. الشاهد في قوله: بفلح حيث صرفت لغلبة التذكير عليه. =

بِدَابِقٍ وَأَيْنَ مِنّي دَابِقُ[(١)]

وكذلك بدر[(٢)]، وحنين[(٣)]. وفي التنزيل: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾[(٤)] ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللهُ بِبَدْرٍ﴾[(٥)]. الثالث: مايستوي فيه التذكير والتأنيث. فما ذكر حملا على معنى الموضع والمكان انصرف، وما أنث حملا على معنى البقعة لم ينصرف كواسط[(٦)] قال:

كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ   غَسَقَ الظَّلَامِ من الرَّبَابِ خَيَالَا[(٧)]

وفيه شاهد آخر في قوله «الذي» حيث حذف النون منها وهي دلالة الجمع، والأصل أن يقول «الذين» وقد حذف النون هنا لطول الجملة.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٩٦/١، مفصل ابن يعيش ١٥٤/٣، المغنى ٣١٥، شواهد العيني ٤٨٢/١، الهمع ١٦٧/١، الدرر ٢٤/١، ٩٠/٢، شرح شواهد المغنى ٥١٧/٢، المقتضب ١٤٦/٤، المحتسب ١٨٥/١.

(١) القائل: غيلان بن حريث وهو من الرجز.

الشاهد في قوله: «دابق» حيث جاءت مصروفة حملا على معنى البقعة والبلدة و هو جائز.

وقد استشهد به: سيبويه ٢٣/٢، الصحاح (دبق)، اللسان (دبق)

(٢) بدر: اسم مكان يتجمع فيه المياه. وموقع لمعركة إسلامية سميت باسمه. وقد ورد قوله تعالى ﴿ولقد نصركم الله ببدر﴾ وهو مذكر. معجم البلدن ٢١٦/١، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص: ٤٧٠.

(٣) حنين: يجوز أن يكون تصغير الحنان وهو الرحمه تصغير ترخيم، ويجوز أن يكون تصغير الحن وهو حي من الجن. وقال السهيلي: سمي بحنين بن قانية. وهو قريب من مكة، وقيل هو واد قبل الطائف. وقيل بجنب وادي ذي المجاز وقال الواقدي: بينه وبين مكة ثلاث ليال. وقيل بينه وبين مكة بضعة عشر ميلا. وهو يذكر ويؤنث. فإن قصدت به البلدة والبقعة أنثته ولم تصرفه. معجم البلدان ٣٥٤/٣.

(٤) سورة التوبة آية ٢٥.

(٥) سورة آل عمران آية ١٢٣.

(٦) واسط: عدة مواضع، أولها واسط الحجاج لتوسطها بين البصرة والكوفه، وواسط الحجاز، وواسط الجزيرة، وواسط اليمامة، وواسط العراق، المعجم ٣٧٩/٨.

(٧) القائل: الأخطل وهو من الكامل من قصيدة يهجو بها جريرا. ويروى البيت:

=

- وقال آخر

مِنْهُنَّ أَيَّامُ صِدْقٍ قَدْ عُرِفْتُ بِهَا أَيَّامَ وَاسِطَ والأَيَّامُ مِنْ هَجَرَا[1]

وسمى هذا البلد بواسط، لتوسطه بين البصرة والكوفة.[2]

وأعلم: أن أسماء البلدان والأماكن، لايخلو إما أن يكون فيها الألف واللام، أو

= كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ غَلَسَ الظَّلَامِ مِنَ الرَّبَابِ خَيَالَا

الشاهد في قوله: «كذبتك عينك أم» حيث جاء بأم المنقطعه بعد الخبر حملا على قولهم: «إنها لأبل أم شاء» ويجوز أن تحذف ألف الإستفهام ضرورة لدلالة أم عليها والتقدير: أكذبتك عينك أم رأيت. وأيضا في (واسط) حيث يجوز الوجهان للصرف والمنع كما ذكر الشارح وقد استشهد به كل من: سيبويه ٤٨٤/١، المقتضب ٢٩٥/٣، المغنى ٤٥، التصريح ١٤٤/٢، مجاز القرآن ٥٦/١، ١٣٠/٢، اللسان ٢٠٠/٢، آمالي ابن الشجرى ٣٣٥/٢، الكامل ٣٨٤/١، الخزانه ٤٥٢/٤، الأغاني ٢٥٢/٧، ديوانه ٤١.

(١) القائل: الفرزدق وهو من البسيط. ويروى البيت برواة أخرى:

مِنْهُنَّ أَيَّامُ صِدْقٍ قَدْ بُلِيتُ بِهَا أَيَّامُ فَارِسَ والأَيَّامُ مِنْ هَجَرَا

الشاهد: في قوله «هجرا وواسط». فقد استشهد الشاعر في لفظة هجرا على استعمالها في حالة التأنيث، وتستعمل هي في الأصل للمذكر والمؤنث معا وحسب الموقع. أما «واسط» فقد جاءت ممنوعة من الصرف لأنها أنثت حملا على معنى البقعة من الأرض ولذلك منعت من الصرف.

وقد استشهد به كل من سيبويه ٢٣/٢، المخص ٤٧/١٧، ماينصرف ومالا ينصرف ٥٣، معجم البلدان (واسط)، جمل الزجاجي ٢٣١، ديوانه ٢٣٥/١.

(٢) الكوفة: مدينة كبيرة وهامه في العراق. وهي المصر المشهور بأرض بابل من سواد العراق، ويسميها قوم: خد العذراء. قال أبو بكر بن محمد بن القاسم: سميت الكوفة أخذا من قول العرب: كوفانا وكوفانا، بضم الكاف وفتحها للرميلة المستديرة. وقيل: سميت الكوفة كوفة لاجتماع الناس بها من قولهم: قد تكوف الرمل. وقيلت أقوال كثيرة في تسميتها. انظر المعجم ٤٩٠/٤.

لا، فإن كان: فحكمها الصرف مطلقا، كالبصرة والمَوْصِل[1]. وإن لم يكن فيها الألف واللام. فإن كان فيها سببان ظاهران امتنع مطلقا نحو: غَزَّة وَمكَّةَ[2] ويَثْرِبَ[3]، وتُوْضَح[4]: أما غزة ومكة فللتأنيث والتعريف. وأما يَثْرِبُ وتُوْضَحْ فللتعريف ووزن الفعل. وإن لم يكن فيها سببان ظاهران كان تأنيثها وتذكيرها موقوفين على التأويل، وقد تقدم ذكر أقسامه وأمثلته:

١٩٢ كذاك لاتُصْرَفُ أسماءُ السُّوَرْ   كَهُوَد والتَّأْنِيْثُ فيها يُعْتَبَرْ

١٩٣ مالم تكن في نِيَّةِ الإضَافَةِ   إذْ ذَاكَ فَاصْرِفْ مَااَقْتَضَى آنْصِرَافَهْ

١٩٤ ومثل حامِيم وياسِينْ بُنِي   وقِيلَ بَلْ بِتَرْكِ صَرْفِهَا آعْتُنِي

أسماء سور القرآن أيضا كاسماء الأحياء والقبائل، لأنهم إنْ قصدوا بهود اسم السورة، امتنع من الصرف للتعريف والتأنيث والنقل من الأخف إلى الأثقل.

---

(١) الموصل: بالفتح وكسر الصاد: المدينة المشهورة العظيمة، أحد قواعد بلاد الإسلام، قليلة النظير كبرا، وعظما وكثرة خلق، فهي محط رجال الركبان، ومنها يقصد إلى جميع البلدان، فهي باب العراق، ومفتاح خراسان تقع على نهر دجلة ومن أكبر المدن اهتماما بالعلم والعلماء. معجم البلدان ١٩٦/٨ ــ ١٩٨.

(٢) مكة: بيت الله الحرام. قال ابن الأنباري: سميت مكة لأنها تملك الجبارين، أي تُذهب نخوتهم وقيل: لازدحام الناس بها. ويقال: مكة للمدينة وبكة للبيت. وفي التسمية أقوال كثيرة. معجم البلدان ١٣٥/٨ ــ ١٣٧.

(٣) يثرب: بفتح أوله وسكون ثانيه وكسر الراء وباء موحدة. قال أبو القاسم الزجاجي: يثرب مدينة رسول الله ﷺ. سميت بذلك لأن أول من سكنها عند التفرق يثرب ابن قانين بن مهلائيل ابن رام بن عبيل. وقيل إن الإسم جاء من الحديث «لاتثريب عليكم اليوم». وقال ابن عباس رضي الله عنه: من قال للمدينه يثرب فليستغفر الله ثلاثا، إنما هي طيبه. معجم البلدان ٤٩٨/٨ ــ ٤٩٩.

(٤) توضح: كثيب أبيض من كثبان حمر بالدهناء قرب اليمامة. وقيل من قرى قرقرى باليمامة وهي زروع ليس لها نخل. وقد ذكرها امرؤ القيس في أشعاره. معجم البلدان ٤٣٠/٢.

وإن قصد به اسم النبي، ونوي به حذف المضاف اي سورة هود، انصرف لفوات التأنيث. لانه لما حُذِفَ المضاف، وهو السورة، وأقيم المضاف إليه مقامة، أعطي حكمه. وآعلم: أن اسم السورة إن لم يكن من حروف المعجم، فلا يخلو: إما أن يكون مفردا أو جملة. فالمفرد إنْ كان فيه ا لألِفُ والاَّمُ نحو: النساء، والأنعام والأعراف، كان حكمه الصرف مطلقا، وإن لم يكن فيه الألف واللام، فإما أن يكون عربيا أو أعجميا. فإن كان عربيا كمحمد، فإن جعلته اسما للسورة لم يتصرف للتأنيث والتعريف، وإلا صرفته لتقدير المضاف. وإن كان أعجميا فإن زاد على ثلاثة أحرف، لم ينصرف سواء جعل اسما للسورة نحو: قرأت يونس ويوسف وابراهيم، أو قدر حذف مضاف. أي سورة يونس ويوسف. وإن لم يزد على الثلاثة. فإن جعل اسما للسورة، لم ينصرف كنوح وهود لأنه قد آنضم إلى العجمة والعلمية فيهما التأنيث كما في فاء وجور. وإن قُدِّر مضافا، انصرفا لما مَرّ. وأما الجملة فتحكي ولا تغير نحو: قرأت ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾[1] و ﴿آقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ﴾[2] و ﴿قُلْ أُوْحِىَ إِلَىَّ﴾[3] وإن كان من حروف المعجم. فإن زاد على ثلاث أحرف كهيعص، حمعسق، حكى كما تحكى الجمل. وإن لم يزد فإن كان حرفا واحداً جاز أن يحكى، وأن يُعْرَبَ وهو في الإعراب بمنزلة هند، يجوز فيه الصرف وعدم الصرف، لأنَّ حروف المعجم تذكر وتؤنث قبل التسمية بها. هذا نص سيبويه[4] قال: لأنه بمنزلة امرأة سميتها بِقِدْرِ أو شمس. وذلك نحو: قاف ونون. وأما صاد فالجمهور على اسكان الدال على الحكاية. وقرأ الحَسَنُ[5] بكسر الدال، إما لالتقاء الساكنين.

---

(١) سورة الإخلاص آية ١.

(٢) سورة القمر آية ١.

(٣) سورة الجن آية ١.

(٤) انظر الكتاب ٢/٣٠.

(٥) هو الحسن بن يسار أبو سعيد، إمام أهل البصره، وحبر الأمة في زمانة، ولد في المدينة، وشب =

وإما لأنه أمر من صَادَى يُصَادِي أَيْ صادِ بالقرآن عملك، أي قابله به. وقرأ عيسى بن عمر بفتح الدال، إما لأنه اسم للسورة، أو لالتقاء الساكنين. وإن كان على حرفين، نحو: حم ويس جاز أن يحكى، لأنه على حرفين، وأن يعرب إعراب مالا يتصرف. أما الإعراب: فلأنه بوزن قابيل وهابيل، وهما معربان، لدخولهما في كلام العرب. وأما امتناع الصرف فللتعريف والتأنيث، وهو معنى قوله ومثل حم ويس بنى. أي يجوز أن يحكى فيبنى، لأن الحكاية سبب البناء إلاّ أنه أقام السبب مقام المسبب مجازا. وقوله: وقيل بل يترك صرفها، اعتنى اي أُعْرِب ومنع الصرف، وإن كان على ثلاثة أحرف نحو: طسم، فإن ركبت طس مع الميم وجعلته اسما للسورة أعربته ومنعته الصرف للتركيب والتعريف وإلا حكيته.

= في كنف على بن أبى طلب. ثم سكن البصرة، ومات فيها سنة ١١٠ هـ. (ميزان الإعتدال ١/٢٥٤، المرتضى /١٠٦).

(باب تعدى الأفعال ولزومها)

١٩٥ القَوْلُ في الأَفْعَالِ في التَّعَدّي   وَتَنْتَهي لِسَبْعَةٍ في العَدّ.

التعدي هو التجاوز في الأصل يقال: عد فلان طوره أي تجاوزه. وفي الإصطلاح: المتعدي هو مانصب المفعول به. أي يتوقف فهم معناه على متعلق غير الفاعل، لأن الفعل الحقيقي ينقسم إلى مُتَعَدّ: وهو مانصب المفعول به، وإلى لازم: وهو مالايتجاوزه الفاعل إليه، فالفصل بينهما هو نصب المفعول به وعَدَمُ نصبه. فإن قيل: فكلامه في تعدي الأفعال، واللازم قسيم المتعدي ومقابل له، فلو قسم المتعدي إلى متعد ولازم، لكان قسمين الشىء قسما منه و هو محال. أجيب: بأنه يريد القول في تعدي الأفعال ولزومها، إلا أنّه حذفه لإقامة الوزن، واختصاراً لدلالة القرينه عليه، وحينئذ يكون مورد القسمة هو الفعل مطلقا. ويريد بالتعدي المتجاوز اللغوي كما ذكرناه. ويحتمل أن يريد بالتعدي التعدد. فأبدل الياء من أحدى الدالات هربا من ثقل التضعيف. كما قالوا: تظنيت وأصله تظننت بثلاث نونات.

١٩٦ أَوّلها لَمْ يَتَجَاوَزْ فَاعِلَا   إِذْ ليس لِلْمَفْعُولِ ذَاكَ قَابِلَا
١٩٧ كَطَالَ وٱحْمَرّ ومثل ظَرُفَا   ومِثْلَ راحَ وٱغْتَدَى وٱنْصَرَفَا

الأفعال تنقسم بحسب اللزوم والتعدي سبعة أقسام: الأول: اللازم وهو الذي لم يتجاوز فاعله إلى مفعول به مطلقا، وإنما كان أول الأفعال لأنه لايتوقف فهم

معناه إلاّ على الفاعل وحده، وأما المتعدي: فيتوقف على الفاعل والمفعول به. ومايوقف على شيء واحد كان متقدما على مايتوقف على شيئين. واللازم يكون غالبا. أما انفعال الطبيعة، وانفعال النفس وانفعال الجسم، ودليل الحصر الإستقراء. وقد مثل بالإنفعالات الثلاثة. فالأول. قوله طَالَ وآحْمَرّ. والثاني قوله: كَظرُفَ. والثالث قوله: رَاحَ وآغْتَدَى وآنصَرَفَ. واعلم أنّ الأبنية التي لاتقع إلا عبارة عن هذه المعاني اللازمة قسمان: ثلاثية وغير ثلاثية. فالثلاثى فَعُلَ بضم العين نحو ظَرُفَ وشَرُفَ. ولم يأت منه متعديا في كلامهم إلا قولهم: رَحُبَكُمُ الدّخُولُ لأنه بمعنى وَسَعَكُم. وقيل إنّه لم يسمع ممن يُوْثَقُ بعربيته. وأما غير الثلاثى: فهو إما خماسي وهو ضربان أحدهما مافي أوله تاء غالبا، نحو تَفَعْلَلَ كتَدَحْرَجَ وتفوعل كتحوقل، وَتَفيْعَلَ كتشَيْطِنَ، وتَفَعْنَلَ كتَقَلْنَسَ، وتَفَعْلَى كتَقَلْسَى وهذه كلها مطاوعة لأفعال متعدية، كدحرجته فتدحرج، وقَلْنَسْتُهُ فَتَقَلَّسَ، وكذلك سائرها. ولم يخرج من هذه الأمثلة على معنى المطاوعة إلاّ نحو: ترهول إذا ماج في مشيته. وثانيهما: مافي أوله همزة نحو: آنفعل كانطلق وانكسر، ولايكون إلا مطاوعا، والمطاوعة: لاتكون إلا حيث يكون تأثير وعلاج. ولذلك امتنع أن يقال: انعدم لاستحالة التأثير في المعدوم، وإما امتناع انفسد. فلكون فَسَدَ غير متعد، ولايكون انفعل إلاّ مطاوع فَعَلَ المتعدي، لأنّ معنى المطاوعة أن يكون الفعل دالا على معنى حصل عن تعلق فعل آخر متعد نحو: كسرته فانكسر أي قام به. ويأتي لهذا مزيد تقدير في موضعه إن شاء الله تعالى.

وآفْعَلَّ كآحْمَرّ وآسْوَدّ وابيضّ وهي طبيعة. وأما سداسية نحو: آفْعَالَّ كآحْمَارّ وآسْوَادَّ وهما طبيعيان. وافعنلل كاحر نجم واسحنكك. فاحر نجم بدني، واسحنكك طبيعي، وآفْعَلَلَّ كآقْشَعَرَّ وآطْمَأَنَّ. فاقشعر واطمأن نفسي. وما عدا هذه الأمثلة من الأفعال يأتي متعديا وغير متعد، نحو: فَعِلَ بكسر العين، فاللازم منه إذا كان للعلل والأحزان والأمراض وأضدادها نحو: مَرِض وسَقِم وحزِن وبَطِرَ وأَشِرَ، وفي الألوان نحو شَهِبَ وسَوِدَ..

١٩٨ **وكُلُّ فِعْلٍ رَافِعٌ فَاعِلَــهُ ولَايكُونُ الفِعْلُ إلّا قَبْلَـهُ**

كل فعل تام متعديا أو غير متعد فإنه يرفع فاعله. والمصنف قد أطلق لفظة كل من غير أن يُقَيّدَ الفعل لكونه تاما. وتدخل فيه الأفعال الناقصة. ولايسمى المرفوع بها فاعلا في الأعرف، ولايكون الفعل إلا متقدما عليه لأنَّ الفاعل في اصطلاح النُحاةِ: كُلُّ آسْمٍ واجب التقدم عليه ماأسند إليه من فعل حقيقي مُقَرٍّ على صيغته، أو اسم في معناه. نحو. قام زيد، وزيد قائم أبوه، وإنما وجب أنْ يؤثر الفعل في فاعله الرفع لأمرين: أحدهما: أنَّ الفاعل لايكون إلاّ واحدا، لامتناع اسناد فعل إلى أكثر من واحد. والمفاعيل تكون متعدية فجعل أثقل الحركات بازاء المتحد، وأخفها بازاء المتعدد طلبا للتناسب. والثاني: أنَّ الفعل لما كان مستلزماً للفاعل، كان ركنا من الجملة الفعلية، لايستغني عنه في التركيب. بخلاف المفعول والمضاف، فأعطي أقوى الحركات وهي الضمة. وأما وجوب تقديم الفعل أو ماهو في معناه على الفاعل، وهو معنى قوله: ولايكون الفعل إلا قبله. فلأنه لو أخر عن الفاعل لالتبس بالمبتدأ، ولأنه بمنزلة الجزء الأخير من الفعل بدليل سكون لام الفعل له نحو ضَرَبْتُ وَآلْحَاقُ علامة الإعراب بعده نحو يضربان والنسب إليهما نحو: كُنْتِي. ولأنه عامل، ورتبة العامل التقديم مع كون المعمول كالجزء الأخير. وأجاز الكوفيون تقديم الفاعل عليه واحتجوا بقول الشاعر:

فَظَلَّ لَنَا يَوْمٌ لَذِيْذٌ بِنِعْمَةٍ فَقِلْ في مَقِيْلٍ نَحْسُهُ مُتَغَيَّبُ(١)

والتقدير: مُتَغَيَّبٌ نَحْسُهُ. ويقول الآخر:

---

(١) القائل: امرؤ القيس وهو من الطويل.

الشاهد في قوله: «نحسه متغيب» حيث تقدم الفاعل «نحسه» على العامل وهو متغيب وهذا تدعيم لرأي الكوفيين. وقد ذكره الزجاجي في مجالس العلماء ٣١٩، واللسان (غيب) ١/٥٦٤.

مااللْجِمَـالِ مَشْيُهَـا وَئِيْـداَ أَجَنْدَلًا يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيْداَ[1]

والتقدير: وئيدا مَشْيُهَا. والجواب عن الأول من وجهين: أحدهما أَنَّ أصله متغيب عنى، فحذف حرف الجر وإضافة إلى ياء المتكلم، وحذفها وبقيت الكسرة دالة عليها. الثاني: أنه أراد ياء النسب، أي نَحْسُهُ مُتَغَيِّبِيٌّ، ثم حذف الياء وآجتزأ بالكسرة. وعن الثاني أنّا لانسلم رفع مشيها، بل الرواية جَرُّهُ على أنه بدل اشتمال من الجمال. وأما قولنا: حقيقي. فاحتراز عن الأفعال الناقصة، نحو كان وأخواتها، ومُقَرٌّ على صيغته من فعل مالم يسم فاعله. ويدخل في حَدّ الفاعل المثبت نحو: قام زيد، والمنفي نحو ماقام زيد. والحقيقي نحو ضرب زيد، وغير الحقيقي نحو: مات زيد وآنْقَضَّ الجِدَارُ، لأن حقيقة رفعه بالمسند لشرط الإسناد وهو متحقق في جميع ماذكر. وقيل: أنه يرتفع بالفاعلية، وهو باطل لعدم اطراده، وقيل باسناد الفعل إليه وهو أيضا ضعيف، لأن العامل في الفاعل لفظي والإسناد معنوي.

---

(١) القائل: الزباء. من الرجز المشطور. قالته في الأخذ بثأر أبيها من قاتله.
الشاهد في قوله: «مشيها وئيدا». فقد وردت بثلاث روايات.
(أ) الرفع «مشيُها» على أنه فاعل مقدم لوئيدا. وهذا مايراه الكوفيون والتقدير عندهم أي شيء ثابت للجمال حال كونها وئيدا مشيها. ويمانع في ذلك البصريون ولايجيزون تقدم الفاعل على عامله.
(ب) النصب: «مشيَها» حيث تعرب مفعولا مطلقا لفعل محذوف تقديره: تمشي مشيها، و ئيدا: حال من المصدر. وجملة الفعل المحذوف وفاعله في محل نصب حال من الجمال ولاشاهد فيه.
(جـ) الجر «مشيها» ويعرب عند ذلك على أنه بدل من الجمال وهو بدل اشتمال و ضمير الجمال مضاف إليه، ووئيدا حال من المشي.
وقد استشهد به كل: الكامل ٢٧٩، امالي الزجاجي ١٦٦، المغني ٥٨٢، شواهد العيني ٤٤٨/٢، التصريح ١٧١/١، الهمع ١٥٩/١، الدرر ١٤١/١، الأشموني ٤٦/٢، أوضح المسالك ٢٠١.

١٩٩ وَيَسْتَوِي الظَّاهِرُ والضَّمِيْرُ والفِعْلُ حَتْماً وَضْعُهُ التَّذْكِيْرُ

لافرق بين كون الفاعل ظاهراً نحو: قام زيد وضرب عمرو، أو مضمرا: إما بارزا نحو قمت وضربت أو مستكنا نحو: زيد قام. فإن في قام ضمير مرتفع المحل به، يعود على زيد، لما مرّ من أن الفاعل يمتنع تقديمة وبدليل ظهوره في التثنية والجمع نحو الزيدان قاما، والزيدون قاموا، وإنما وجب ظهوره في التثنية والجمع، لأنهما لما زاد على المفرد، وجب مفارقة حكمهما لحكمه، ويمتنع تقديم الفاعل المضمر على فعله، كما امتنع تقديم الظاهر عليه لاتحادهما في جهة الفاعلية، بل امتناع تقديم المضمر أولاً لأن منه متصلا مستترا وهو يتعذر تقديمه.

وآعلم: أنه لما كان دلالة الفعل على الفاعل دلالة الإلتزام ضرورة كون مسمى الفعل خارجا عن مسمى الفاعل آمْتَنَعَ استتار الضمير في حروف الفعل، فهو محذوف في اللفظ، موجود في المعنى، لاستلزام وجود الملزوم وجود اللازم، ولأن الفعل عَرَضٌ فلا يستقل من غير شيء يقوم به. فإذا لم يكن موجودا في اللفظ، فهو موجود في المعنى، ولأنه خبر وعامل، فلابد له من مخبر عنه ومن معمول.
قوله: والفعل حتما وضعه التذكير، إنما كان أصل الفعل التذكير لأمرين: أحدهما: أن مدلوله المصدر وهو مذكر، لأنه جنس ولذلك إذا أطلق الفعل نحو ضرب، لم يفهم منه إلا مطلق الضرب، ولايفهم المختص منه إلا بالحاق أمر زائد، كالتاء ونحوها مما يجعله مختصا. الثاني: أنه عبارة عن آنتساب الحدث إلى فاعله في الزمن المعين، ولا معنى للتأنيث فيه لكونه معنويا.

٢٠٠ وإنمــا تَأْنِيْثُــهُ للفَاعِـــلِ تقول قَامَتْ دَعْدُ غَيْرَ فَاصِلِ

لما بين أن الفعل مذكر لكون مدلوله جنسا، استشعر أن يقال: لو كان مذكرا

لما لحقته التاء الساكنة نحو ضربت وقامت. فقال: إنما لحقته للدلالة على تأنيث الفاعل لاعلى تأنيثه. فإن قيل: فعلامة الشيء كيف تجعل في غيره. قيل: لما تنزل الفاعل منزلة الجزء منه. صح أن تجعل علامته منه لِشِدَّةِ امتزاجهما. وآعلم: أنه إذا اسند الفعل إلى ظاهر المؤنث، فإما أن يكون حقيقيا أو غير حقيقي. أما الحقيقي فلا يخلو إما أن يُفْصَلَ بينه وبين الفعل أو لايفصل. فإن لم يُفْصَل وجب الحاق علامة التأنيث وهي التاء به. نحو: قامت دعد وانطلقت الناقة على الأفصح، وفي حال السعة، لأنه حكى سيبويه[1] عن العرب: قال فلانة. وأجاز بعضهم قام هند. قال الرماني[2] التذكير أصل، فلا يَبْعِدُ العود إليه. ومنعه المبرد[3]. وإنما لزمت العلامة للزوم التأنيث، وخيفة اللبس. لأن المؤنث قد ينقل ويسمى به المذكر وبالعكس فالأول نحو: هند كقوله:

تَجَاوَزْتُ هِنْداً رَغْبَةً عِنْ قِتَالِهِ إلَى مَالِكٍ أَعْشُوا إلَى ضَوْءِ نَارِهِ[4]

فهند هنا اسم مذكر بدليل عود الضمير إليه مذكرا. والثاني كقوله:ـــ

---

(١) سيبويه ٢٣٥/١.

(٢) الرماني: هو علي بن عيسى بن علي بن عبد الله أبو الحسن الرماني. كان يعرف بالأخشيدي وبالوراق، كان إماما في العربية، علامة في الأدب، وفي طبقة الفارسي والسيرافي. وكان معتزليا. ولد سنة ٢٧٦هـ، أخذ عن الزجاج وابن السراج وابن دريد، صنف الرماني الكتب التاليه: التفسير، الحدود الأكبر، الأصغر، شرح أصول ابن السراج، شرح موجزه، شرح سيبويه، شرح مختصر الجرمي، شرح الألف واللام للمازني، شرح المقتضب وغير ذلك. مات سنة ٣٨٤هـ. (أنظر: الوفيات ٤٩٩/٣، بغية الوعاة ١٨٠/٢ ـــ ١٨١، أنباة الرواة ٢٩٤/٢).

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٥.

(٤) القائل: أبو جندل الطعان وهو من الطويل.

الشاهد في قوله: «تجاوزت هند رغبة عن قتاله» فقد جاء اسم هند للتذكير لا للتأنيث لأنه يدل على مذكر. ودل على ذلك عودة الضمير عليه مذكرا في قوله: قتاله وهذا وراد في اللغة. واستشهد به كل من: اللسان ٣٩٥/١٢، شواهد العيني ٥٥٨/٤، شرح التصريح ٣٣٩/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٥.

ياجَعْفَرا ياجَعْفَرا ياجَعْفَرُ إنْ أَكُ دَحْدَاحاً فَأَنْتِ أَقْصَرُ[1]

فجعفر في البيت مؤنث بدليل كسر التاء. فإن قيل: فهلا وجب الحاق علامة التثنية والجمع إذا كان مثنى أو مجموعا، كما وجب إذا كان مؤنثا. قيل لما لم يلزما لكونهما يحصلان بالإجتماع وهو غير لازم لم تلزم علامتهما. وأما قوله تعالى ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِيْنَ ظَلَمُوا﴾[2] وقول الشاعر:

يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيلِ قَوْمِي وَكُلُّهُمُ أَلْوَمُ[3]

وقال الآخر:

.... يَعْصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهْ[4]

(١) القائل: غير معروف وهو من الرجز. ويروى صدره بالرفع: ياجعفر ياجعفر ياجعفر..
الشاهد في قوله: «جعفر» حيث سمي به اسم امرأة، وأثبت ذلك بقوله «فأنتِ أقصر» بالتأنيث. وهذا جائز في اللغة كما يجوز التسمية لفظ المذكر بمؤنث مثل: يزيد و غيرها. وقد استشهد به ابن يعيش في مفصله ٥/٩٣.

(٢) سورة الأنبياء آية ٣.

(٣) القائل: أمية بن أبي الصلت من المتقارب. ويروى بروايات أخرى منها: أهلي فكلهم ألوم. و الصواب: يلومونني في أشتراء النخيل قومي فكلهم يعذل.
الشاهد في قوله: «يلومونني.. أهلي» حيث وقعت واو الجماعة فاعلا للفعل يلوم مع أن هناك فاعلا ظاهر للفعل وهو قوله «أهلي» وهذه لغة طي. وهي ماتسمى بلغة: أكلوني البراغيت. وقد استشهد به كل من: ابن الشجري في أماليه ١/١٣٣، المغنى ٣٦٥، العيني ٢/٤٦٠، التصريح ١/٢٧٦، الهمع ١/١٦٠، الدرر اللوامع ١/١٤٢، الأشموني ٢/٤٧، أوضح المسالك رقم ٢٠٧.

(٤) القائل: الفرزدق من قصيدة له من الطويل يهجو بها عمرو بن عفر الضبي. وتمام البيت:
وَلَكِنْ دَيَّافِي أَبُوهُ وأُمُّهُ
بِحَوْرَانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهْ
الشاهد في قوله: «يعصرن السليط أقاربه» حيث جاءت على لغة أكلوني البراغيت. فنون النسوة تسد مسد الفاعل، مع وجود الفاعل بعدها «أقاربه». وقد خرج هذا البيت وأمثاله على

وقولهم أكلوني البراغيث. فالأصح أنها ضمائر، ومابعدها بدل، أو مابعدها مبتدأ. والجمل أخبار مقدمةٌ يُنْوى بها التأخير.

٢٠١ فَإِنْ فَصَلْتَ الفِعْلَ عِنْ فَاعِلِهِ   لَمْ تَجِبِ التَّاءُ لَهُ فِيْ فِعْلِهِ

أي وإنْ فُصِل بين الفعل وفَاعِلِهِ، لم يجب الحاقُ العلاقة بالفعل، خلافا للمبرد نحو جاءَ اليوَم هِنْدٌ. وفي كلامهم حضر القاضي اليومَ امرأةٌ ومنه قول الشاعر.

لَقَدْ وَلَدَ الْاخَيْطِلَ أُمُّ سُوءٍ   عَلَي بابِ آسْتِها صُلُبٌ وَشَامُ[1]

وإنما لم يجب الحاق العلامة، لأن الفعل صار كالعوض عن علامة التأنيث، ولأن ثبوتها لكون الفاعل كالجزء، ولما وقع الفصل امتنع تقدير الجزئية، إلا أن الأجود اثبات العلامة كضربت زيدا هندٌ.

٢٠٢ وَهَكَذَا التَّخْيِيرُ في المُؤَنثِ   غيـر الحَقِيقـي فلا تكتـرث

= عدة تخريجات منها: أن النون فاعل الفعل، وأقاربه: بدل أو على أن اقاربه: مبتدأ. وجملة يَعْصِرْنَ: خبر مقدم. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢٣٦/١، الخصائص ١٩٤/٢، أمالي ابن الشجرى ١٣٣/١، ابن يعيش في شرح المفصل ٨٩/٣، ٧/٧، الخزانة ٣٨٦/٢، ٢٩٣/٣، ٣٣٤، ٥٥٤، ـــ الهمع ١٦٠/١، الدرر ١٤٢/١، ديوانه ٥٠.

(١) القائل: جرير من الوافر انظر ديوانه ٥١٥.

الشاهد في قوله «ولد الأخيطل أم سوء» فإن (ولد) فعل ماض والفاعل قوله «أم» ولم يؤنث الفعل بتاء التأنيث وذلك لأن الفاعل المؤنث الحقيقي يجب أن يؤنث له الفعل بوصله بتاء التأنيث. ولم يؤنث الفعل هنا لكونه قد فصل بينه وبين فاعله بالمفعول الذي هو قوله: «الأخيطل».

وقد استشهد به كل من: الأشموني ٥٢/٢، أوضح المسالك رقم ٢١٣، المقتضب ١٤٨/٢، ٣٤٩/٣، الخصائص ٤١٤/٢، ابن الشجرى في أماليه٥٢/٢، ١٥٣ الإنصاف ١٧٥، ابن يعيش في شرح المفصل ٩٢/٥، شرح شواهد العيني ٤٦٨/٢ التصريح ٢٥٩/١.

وأما المؤنث غير الحقيقي بالوضع والإصطلاح، يختلف باختلاف أوضاع اللغات كالشمس والعين، فلأفعله مطلقا نحو طلع الشمس، وإن شئت طلعت. وفي التنزيل ﴿فَمَنْ جَاءهُ مَوْعِظَةٌ﴾(١) وقد جاءتكم موعظة، والأجود اثبات التاء حملا له على الحقيقي، لأن الأصل أن يطابق اللفظ المعنى. فقوله: وهكذا التخيير لم يرد به التنويه، لأن اثباتها مع الحقيقي في الفصل أولى، بل مراده أنَّ المتكلم بالإختيار في ذلك، أي يجوز لها الحاقها وهو الأجود، وتركها. فإن فصل بين الفعل والفاعل، فالأحسن حذف العلامة ليظهر فضل الحقيقي، إذا كان إثباتها في فعل الحقيقي مع الفصل أحسن.

٢٠٣ وإنْ يُؤَنّث فاعلٌ ضَمِيْـــرُ فَلَيْسَ في تأنيثِهِ تَخْيِيـــرُ

إذا أسند الفعل إلى ضمير المؤنث، وجب إلحاق العلامة به، سواء كان الضمير الحقيقي نحو هند قامت أو لغير حقيقي نحو الشمس طلعت. وفي التنزيل ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيء﴾(٢) ﴿واذَا آلسَّمَاءُ آنْفَطَرَتْ﴾(٣) و﴿إذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾(٤) وإنما لزمت العلامة مع المضمر دون الظاهر، لأن المضمر أشد اتصالا بالفعل، ولأن الفعل في موضع الخبر، وأصله بالإسم الذي يلزم فيه التاء إذا وقع خبرا عن مؤنث، ولأنه لو لم يلحق به التاء لحصل اللبس. أما أولا ففيها يجتمع ظاهران: أحدهما مذكر نحو زيد ودعد قام. والشمس والقمر طلع. فلم يتعين عود الضمير إلى واحد منهما. وأما ثانيا فلأنه لو قيل الشمس طلع مثلا لاحتمل ضوءها أو قرنها ونحوه، وأما قول الشاعر:

---

(١) سورة البقرة آية ٢٧٥.

(٢) سورة الأعراف آية ١٥٦.

(٣) سورة الانفطار آية ١.

(٤) سورة التكوير آية ١.

فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا   وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالُهَا(١)

فروي بنصب إبقالها ورفعه. أما النصب فهو مفعول أبقل وهو مسند إلى ضمير الارض، وكان يجب أن يقال: اَبْقَلَتْ، إلا أنه أعاد ضمير الفاعل مذكرا حملا على المعنى. إمّا أَنَّهُ أراد بالأرض الموضع والمكانَ، أو أَنَّه على حذف مضاف أي مكان أرض، فأعاد الضمير على الفاعل المحذوف، وضمير ابْقَالَها على الأرض. وأما الرفع فلا إشكال فيه. وآعْلَمَ: أَنَّهُ إذا أسند الفعل إلى ظاهر الجمع، فإن كان مصححا لمذكر، فلا تلحق العلامة فعله. نحو: قام الزيدون لوجود لفظ المفرد المذكر. وأجاز ابن باب شاذ الحاقها به نظرا إلى أنه جماعة، وأما قوله:

.... لَمْ تَسْتَبِحْ بَنُو اللَّقِيْطَةُ ....(٢)

---

(١) القائل: عامر بن جوين الطائي وهو من المتقارب.

المعنى: يصف الشاعر أرضا قد عمها الخصب والنماء فيقول: لم تر سحابة أمطرت مثل مأامطرت هذه السحابة، «ولا أرضا ابقل» حيث حذف تاء التأنيث من الفعل «أبقل» وهو مسند إلى ضمير يعود إلى الأرض التي هي مؤنث. وقد استشهد به كل من: سيبويه١/١٤٠، الخصائص ٤١١/٢، المحتسب ١١٢/٢، ابن الشجرى ٢٤٠/١، ابن يعيش في شرح المفصل ٩٤/٥، المقرب ٣٠٣/١، الخزانه ٢١/١، ٣٣٠/٣ المغنى ٦٥٦، شواهد العيني ٢٦٤/٢، التصريح ٢٧٨/١، همع الهوامع ١٧١/٢، الدرر اللوامع ٢٢٤/٢، الأشموني ٥٣/٢، أوضح المسالك رقم ٢١١.

(٢) القائل: قريط بن أنيف العنبري من قصيد من البسيط مكونة من ثمانية أبيات من البسيط وتمام البيت:

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تُسْتَبِحْ إِبِلِي
بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهْلِ بنِ شَيْبَانَا

الشاهد في قوله: «لم تستبح ابلى بنو» حيث أن «بنو» عوملت هنا معاملة جمع التكسير وذلك لتغير صيغة المفرد عن الجمع، ولذا أنث الفعلَ المسند إليه فقال «تستبح»

وقد استشهد به كل من: المغنى ٢١، ٢٥٧، السيوطي ٥٥، الخزانة ٣٣٢/٣ المفصل ١٤، مجالس ثعلب ٤٧٣.

فأما الشبهة بجمع التكسير لعدم سلامة الواحد فيه، وكذلك ذهب عبد القاهر إلى أنه مكسر، وإمّا لأنه أراد بني اللقيطة القبيلة وهي مؤنث، أو لأنه لما أضيف إلى القبيلة، اكتسى منه التأنيث. وإن كان مصححا لمؤنث حقيقي كالهندات، جاز الحاق العلامة وتركها. فالتذكير نظرا إلى أنه جمع، والتأنيث وهو الأجود لوجود صيغة التأنيث نظراً إلى أنه جماعة، وكذلك إن كان للمذكر كالطلحات. فالتذكير لأن واحده مذكر، والتأنيث لأن فيه الألف والتاء. وإن كان جمعا مكسرا، أو اسما للجمع ظاهرا، جاز اثبات العلامة حملا على الجماعة، وحذفها حملا على الجمع. وفي التنزيل: ﴿قَالَتِ الأَعْرَابُ﴾ (١)، ﴿وقَالَتِ اليَهُودُ﴾(٢) و﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوْحٍ﴾(٣) ﴿وقَالَ نِسْوَةٌ﴾(٤) ﴿وكَذَّبَ أَصْحَابُ الأَيْكَةِ﴾(٥) مجمع بين اللغتين، وإن كان ضمير جمع فلا يخلو إما أن يكون لمن يعقل، أولا يكون. أما الأول: فإن كان لمذكر جاز. الرجالُ ضَرَبْتَ وضَرَبْوا. وإن كان لمؤنث جاز: النساء ضربت وضَرَبْنَ. وأما الثاني: فسواء كان لمذكر أو لمؤنث، فإنهما يشتركان في الحاق التاء والنون بفعلهما نحو: العيونُ والليالي فعلت وفعلن، والسيوف قطعت وقطعن، والأيام فعلت وفعلن. فيشترك الجميع مطلقا في التاء، نظرا إلى أنه ضمير جماعة بمنزلة ضمير الواحد المؤنث. واختصّ المذكر بالواو والمؤنث، وما حمل عليه بالنون للفرق بينهما.

٢٠٤ الآخر التالية ذُو الوصول بأَحْرُفِ الجَرِ إلى المَفْعُولِ
٢٠٥ وهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ أَمَّا الأَوَّلَ فالحَرْفُ حَتْماً عنه ليس يُفْصَلُ
٢٠٦ والآخر الذّي أَجازوا فَصْلَهُ مثاله أُشْكُرْ خالِداً وَآشْكُرْ لَهُ

---

(١) سورة الحجرات آية ١٤.
(٢) سورة التوبة آية ٣٠.
(٣) سورة الشعراء آية ١٠٥.
(٤) سورة يوسف آية ٣٠.
(٥) سورة الشعراء آية ١٧٦.

القسم الثاني من الأفعال: وهو التالى للأول ما يتعدى إلى المفعول مطلقا بحرف الجر ونحوه. مما يصل به الفعل اللازم إلى المفعول. وهو ضربان: أحدهما: لايجوز حذف حرف الجر منه نحو مررت بزيد، ونزلت على عمرو، إلا للضرورة والتخفيف، لأنه من وجه كالجزء من الإسم لشدة اتصال الجارٍّ بالمجرور، أو من وجه كالجزء من الفعل، لأنَّه به وصل مَعْنَاهُ إلى الإسْمِ، فلو حذف لاختل معناه. وأما في الضرورة فقد جاء حذفه ومنه قوله:

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ ولـم تَعُوجُـوا كَلامُكُـمُ عَلَـيَّ إذَنْ حَرَامُ[١]

وأما التخفيف فمطرد وغير مطرد. فغير المطرد: ما كان مقصورا على السماع نحو: دخلت الدار، وذهبت الشام في الاعرف، وفي التنزيل ﴿إلاَّ مَنْ سَفِهَ نَفْسَه﴾[٢] ﴿وبَطِرَتْ مَعِيْشَتَهَا﴾[٣] والمطرد مع أَنَّ وأَنْ نحو: عجبت مِنْ أَنَّك قَائِمٌ، وعجبت أَنَّكَ قائم، ورغبت في أن أُكْرِمَكَ وأَنْ أُكرِمَكَ. وإنما اطرد معهما الحذف، لأنهما موصولان لتقديرهما بالمصدر فاستجيز فيهما الحذف لطولهما بالصلة، ومحلها بعد الحذف. أما الجر وهو رأي الخليل[٤]، وأما النصب وهو راي سيبويه[٥] لأنه لما حذف حرف الجر تعدى الفعل إليهما فنصبهما. فقد ظهر أن قوله: فالحرف حتما ليس عنه يفصل في هذا القسم ليس على اطلاقه.

---

(١) القائل: جرير وهو من الوافر.
الشاهد في قوله: تمرون الديار حيث أن الفعل «تمرون» قد تعدى إلى المفعول «الديار» بحرف الجر الذي حذف للضرورة. وأصله: تمرون بالديار.
وقد استشهد به كل من المغنى ١٠٢، ٤٧٣، ابن يعيش في شرح المفصل ٨/٨، ٩/١٠٣، المغربي ١/١١٥، الخزانة ٣/٦٧١، همع الهوامع ٢/٨٣، الدرر اللوامع ٢/١٠٧، ابن عقيل ١/٤٥٦، شرح شواهد العين ٢/٤٦٨ ـــ ديوانه ٥١٢

(٢) سورة البقرة آية ١٣٠.

(٣) سورة القصص آية ٥٨.

(٤) انظر كتاب اللباب في علل البناء والإعراب لأبى البقاء العبكري ص ٢١١.

(٥) سورة البقرة آية ١٥٢.

وآعلم: أنَّ أسباب التعدي كثيرة، وإنما اقتصر منها على حرف الجر، لأنه تتعدي به الأفعال مطلقا، ثلاثية كانت، أو غير ثلاثية. ويأتي بيانها في موضعه.

الثاني: مايجوز فيه اثبات حرف الجر وحذفه، فيتعدى تارة بنفسه، وأخرى بحرف الجر، وذلك ستة أفعال وهي: شكرت ونصحت ووزنت وعددت وكلت وجئت. تقول: شكرت زيدا، وشكرت لزيد، وفي التنزيل ﴿وآشْكُرُوا لي، وَلَاتَكْفُرُونِ﴾[1] وفي الحديث: لا يَشْكُرِ اللهَ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ[2]، ونصحت زيدا ونصحت له. قال: .

نَصَحْتُ بَنِي عَوْفٍ فَلَمْ يَقْبَلُوا نُصْحِي

....[3]

---

(١) سورة البقرة آية ١٥٢.

(٢) حديث نبوي شريف فقد ذكر الترمذي في سننه ٣٣٩/٤: من لا يشكر الناس لا يشكر الله وفي سنن أبي دواد ٥٥٥/٢ «لاتشكر الله من لايشكر الناس» وينظر النهاية ٤٩٣/٢، ومعجم ألفاظ الحديث الشريف ١١٦/٣ ومسند الإمام أحمد بن حنبل ١٤٨/٦.

(٣) القائل: النابغة الذبياني وتمام البيت: ويروى: نصحت بنى عوف فلم يقبلوا نصحي وتمامه:

نصحت بني عوف فلم يتقبلوا وصايتي ولم ينجح لديهم وسائلي

الشاهد في قوله «نصحت بني» حيث استشهد الشارح على أن الفعل نصح يتعدى للمفعول بحرف الجر وبدونه. وهنا أخذ مفعولا بدون حرف الجر. وقد استشهد به كل من: ابن الشجري في أماليه ٣٦٢/١، التذيل والتكميل ١٥٣/٢ وقد نسب صاحب الإرتشاف ٣٢٦ أن الكسائي قد منع من استعمل نصح متعديا. وفي التذييل والتكميل ١٥٣/٢ يقول: قال أبن عصفور: وزعم بعض النحويين أنه لا يتصور أن يوجد فعل يتعدى تارة بنفسة وتارة بحرف لأنه محال أن يكون الفعل قويا ضعيفا في حالة واحدة، ولا المفعول محلا وغير محل للفعل في حين واحد وهو الصحيح. قال: فينبغي إذن أن يجعل نصحت زيدا وأمثاله الأصل فيه نصحت لزيد، ثم حذف حرف الجر منه في الإستعمال وكثر فيه الأصل والفرع لأن النصح لا يحل بزيد. انتهى وقد ورد الفعل «نصح» في القرآن الكريم في خمسة مواضيع. وجاء لازما فيها كلها.

سورة الأعراف آية ٧٩، ٩٣ سورة التوبة آية ٩١، سورة الأعراف آية ٦٢، سورة هود آية ٣٤.

وفي التنزيل: ﴿وَنَصَحْتُ لَكُم﴾[1] ووزنته ووزنه له، وفي التنزيل: ﴿وإذَا كَالُوهُمْ أَوْوَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾[2] وعددته وعددت له، وكلته وكلت له. وجئتك وجئت إليك.

وآعلم أن هذه الأفعال لايقاس عليها بل يقتصر فيها على السماع. وأما قوله تعالى ﴿يُرِيْدُونَ لِيُطْفِوءُا نُورَ الله بأَفْوَاهِهِم﴾[3] وقال الشاعر.

أُرِيدُ لأنسْيَ ذِكْرَهَا فَكَأنَّمَا تُمَثَّلُ لي لَيْلَى كَكُلِّ شَفِيعِ[4]

فقيل هو محمول على المعنى تقديره إرادتهم. لأنه يجوز تعدية المصدر واسم الفاعل بحرف الجر لنقصهما عن الفعل. فتقول: أعجبني ضربك لزيد ولا تقول: ضربت لزيد. وقيل: اللام زائدة كالتى في قوله تعالى ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾[5]. وأما «لِلرُّؤيَا تَعْبُرُون»[6] فلتقدمه.

٢٠٧ الثَّالِثُ النَّاصِبُ مَفْعُولاً فَقَط وكَوْنُــه مُؤخَّــراً لايُشْتَــرَط

٢٠٨ الا لِلَبْسٍ لَوْ أتَى مَعْكُوسَا كَمَا تَقُولُ زَارَ عِيْسَى مُوْسَى

القسم الثالث من الأفْعَال: مايتعدى إلى مفعولٍ واحدٍ، وهو مايتوقف فهمه على متعلق واحد غير فاعلة بلا واسطة. نحو: ضربت زيداً، وأبصرت عمراً،

---

(١) سورة الأعراف آية ٧٩.

(٢) سورة المطففين آية ٣

(٣) سورة الصف آية ٨

(٤) القائل: عمرو بن معدي كرب: ويرويه اللسان لكثير.

الشاهد في قوله: «أريد لا أنسى ذكرها» حيث عدى «أريد» حملا على المعنى تقديره إرادتهم. ولأنه يجوز تعدية المصدر واسم الفاعل بحرف الجر لنقصهما عن الفعل. انظر المصون ١٥٤، الأصمعيات ١٧٣. ويرويه اللسان:

أريــــد لأنسى ذكرهــــــا فكأنمــــــا
تمثــــل لي ليلــــى بكــــل سبيــــل

(٥) سورة النمل آية ٧٢.

(٦) سورة يوسف آية ٤٣.

وأفعال الحواس كلها تتعدى إلى واحد نحو: وأَبْصَرْتُ وشَمِمْتُ وذُقْتُ ولَمِسْتُ، إلا سمعت فإنه يتعدى إلى اثنين نحو: سمعت زيدا يقول. فالجملة في موضع المفعول. وهو رأي أبي على[1]. وذهب الرماني[1] إلى أنها في موضع نصب على الحال، وإنما تعدى إلى اثنين دون أخواته لتوقفه على سماع سامع بخلافها. وفي ناصب المفعول أقوال: أحدها: أنه الفعل وهو الأصح لاقتضائه إيّاه. الثاني: أنه الفاعل لكونه مؤثراً فيه، وأُبطل بأن الفاعل قد يكون مضمراً، والمضمر لايعمل. الثالث: أنه الفعل والفاعل جميعا، وبطلانه بأن الفعل والفاعل جملة، والجمله من حيث هي جملة غير متصرفة، فلو عملت في المفعول لامتنع تقديمه عليها، وهو ظاهر البطلان. الرابع: للكوفيين وهو أنه انتصب على الخلاف، لأنه لما خالف الفاعل في المعنى خالفه في الإعراب. وقوله: وكونه مؤخرا لايشترط. أي لايشترط في المفعول أن يؤخر عن الفاعل. وقوله: إلا للبس استثناء من قوله وكونه مؤخرا، أي يجب أن يؤخر المفعول إذا خيف اللبس عند انتفاء الإعراب أو القرينة ونحوها. وآعلم: أن الأصل تقديم الفاعل لأنه لازم للفعل وكالجزء. ثم أنه يعرض لكل واحد منهما مايخرجه عن أصله إما وجوبا أو جوزاً. فالأقسام ثلاثه: أحدها مايجب فيه تقديم الفاعل، وذلك في صور منها: أن ينتفي الإعراب الفارق بينهما مطلقا، والقرينة فيجب التقديم مخافة اللبس نحو: زار موسى عيسى، وأكرم هذا هذا. وأما لو انتفي الإعراب دون القرينة، فالتقديم غير واجب. والقرينة إما لفظية نحو: ضرب عيسى الطويل موسى، فإنه بنصب الطويل يعلم أن عيسى هو المفعول، لامتناع تقدم الصفة على موصفها. وأما المعنوية فنحو: أكل موسى كمثرى. ومنها: أن يكون الفاعل مضمرا متصلاً نحو: ضربت زيدا وضربتك. لأنه لو أُخّر لأدى إلى انفصاله مع امكان اتصاله. وهو باطل لأنه لايؤتي بالمنفصل إلا عند تعذر المتصل لكونه أخصر. ومنها أن يقع المفعول بعد إلاّ أو مافي معناها نحو: ماضرب زيد إلاّ عمرا، وإنما ضرب زيد عمراً لأنه يستفاد منه حصر فعل الفاعل في المفعول، لأنك نفيت أنه له

---

(١) انظر مجاز القرآن ٨٧/٢، التمام في تفسير أشعار هذيل ٢١٧، أمالي ابن الشجرى ٤٤/١.

مفعولا مطلقا إلا عمرا، ولايمتنع أن يكون له فاعل آخر، فلو قدم المفعول لانعكس المعنى. الثاني: مايجب فيه تقديم المفعول على الفاعل، وله أيضاً صور منها: أن يكون متصلا، والفاعل غير متصل. نحو: أكرمني زيد، وأكرمك عمرو. لأنه لو أخر المفعول لصار المتصل منفصلا مع عدم مايوجب انفصاله وهو محال. وأما إذا كانا متصلين نحو ضربتنى وأكرمتني فإنه يجب تأخيره. ومنها: أن يقع الفاعل بعد إلا، وما في معناها. نحو: ماضرب عمرا إلا زيد، وإنما ضرب عمرا زيد. ويستفاد منه حصر الفاعلية في عمرو، ونفيها عما عداه وهو عكس الصور المتقدمة في وجوب تقدم الفاعل. ومنها أن يتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول نحو: ضرب زيدا غلامه. وفي التنزيل: ﴿وإِذْ ٱبْتَلَى ٱبْرَهِيْمَ رَبُّهُ﴾[1] ﴿ولاَيَنْفَعُ نَفْساً إِيْمَانُهَا﴾[2] لأنه لو تقدم الفاعل لأدى إلى الإضمار قبل الذكر. فيعود الضمير إلى مابعده لفظا ومعنى وهو محال. وأما قوله:

جَزَى رَبُّـــهُ عَنِّـــى عَدِىَّ بْنَ حَاتِـــمٍ
جَزَاءَ الكِـلَابِ ٱلْعَاوِيَـــاتِ وقَـــدْ فَعَـــلْ[3]

---

(١) سورة البقرة آية ١٢٤.

(٢) سورة الأنعام آية ١٥٨.

(٣) القائل: اختلفوا في نسبة هذا البيت: فقال قوم لأبي الأسود الدؤلي. وقال آخرون للنابغة الجعدي وقيل لعبد الله بن همارق. ولعله قد روى لكل واحد من هؤلاء جميعا. فإنه قد روى براويات مختلفة مما يجوز معه أنه قد وقع في شعر أكثر من واحد وهو من الطويل. الشاهد في قوله: «ربه عدى بن حاتم» حيث أعاد الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر. فكان هذا الضمير عائدا على متأخر في اللفظ والرتبة جميعا. وتأخره في اللفظ ظاهر. وفي الرتبة لأن رتبة المفعول أن يتأخر في الكلام عن الفاعل الذي اتصل الضمير به. والتقديم شاذ. وقد استشهد به كل من: النقائض ٩٩، جمل الزجاجي ١٣١، الأغاني ١١١، والخصائص ٢٩٤/١،العمدة ٩٤/١، أمالي ابن الشجرى ١٠٢/١، ابن يعيش في شرح المفصل ٧٦/١، الخزانة ١٣٤/١، شذور الذهب ١٣٧، شواهد العيني ٤٨٧/٢، التصريح ٢٨٣/١، الهمع ٦٦/١، الدرر ٤٤/١، الأشموني ٥٩/٢، ديوان النابغة ٧٩، ملحقات ديوان أبي الأسود ١٢٤.

فالضمير فيه عائد على المصدر، ولأنه ضرورة. وأجاز الأخفش[١] وابن جني[٢] عود الضمير على المفعول مطلقا وإن تأخر لأنه ينوى به التقديم كالفاعل، لاشتراكهما في الإتحاد. إذ أحدهما موجد، والآخر قابل.

الثالث: مايجوز فيه التقديم والتأخير وهو ماعدا القسمين المذكورين نحو: ضرب زيد عمرا، فإنه يجوز تقديم كل واحدا منهما على الآخر توسعا في الكلام. واعلم: أنه قد يحذف المفعول، وهو ضربان. أحدهما: أن يحذف تخفيفا وهو في حكم المنطوق به، وذلك إذا وقع في صلة أو صفة أو حال أو خبر. فالصلة كقوله تعالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللهُ رَسُولًا﴾[٣] والصفة كقوله:

أَبَحْتَ حِمَى تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ
وَمَاشَيُّء حَمِيْتَ بِمُسْتَبَاحِ[٤]

أي حميته. والحال نحو: مررت بزيد يضرب عمرو. والخبر نحو: البر المربستين. كما يبين بعد. وثانيها: أن يقصد وقوع الفعل من الفاعل لاغير، لإدارة عموم الفعل على الاطلاق كقولهم: فلان يعطي ويمنع، ويضرب وينفع.

---

(١) انظر سيبويه ١٧/١، ٣٦٧/١، ٤١٠، شرح الرضى ٤٧/٢ وانظر الخائص ١٨٦/٢

(٢) ابن جنى: هو أبو الفتح عثمان بن جنى. ولد في الموصل قبل ٣٣٠هـ، وتوفى في بغداد سنة ٣٩٢هـ وهو من أب مملوك رومي لسليمان بن فهد بن أحمد الأزدي الموصلي كان إماما في النحو والصرف، أخذ عن أبي علي الفارسي المتوفي عام ٣٧٧ هـ وصاحبه مدة طويلة. أشهر مصنفاته: الخصائص، سر صناعة الأعراب، المنصف (نصوص في النحو العربي ــ السيد بكر ص ١٢٠).

(٣) سورة الفرقان آية ٤١.

(٤) القائل: جرير من الوافر انظر ديوانه ٩٩

الشاهد في قوله: «حميت» حيث استشهد به لجواز حذف الهاء من الفعل إذا كان في موضع النعت، لأنه مع المنعوت كالصلة مع الموصول، والحذف في الصله حسن بالغ، فشابهه النعت فحسن الحذف فيه. وأصل الفعل: «حميته».

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٤٥/١، ٦٦، أبن الشجرى في أمالية ٢٥/١، ٧٨، المغنى ٥٠٣، شواهد العيني ٧٢/٤، التصريح ١١٢/٢

وفي التنزيل: ﴿فأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَٱتَّقَى﴾[1] وحذف المنادى من حذف المفعول. ويأتي بيانه في بابه.

(التحذير والاغراء)

٢٠٩ وَيَنْصِبُ المَفْعُولَ فِعْلٌ مُضْمَرٌ تَقُولُ إِيّاكَ وَشَيْئاً يُنْكَرُ

الأصل في الفعل الناصب للمفعول أن يكون ظاهرا، لأن الحذف على خلاف الأصل. وقد يكون مضمرا أي محذوفا، وهو علي ضربين: واجب الحذف وجائزه. وكل واحد منهما سماعي وقياسي. ولم يميز المصنف بين الواجب والجائز، فمن الواجب قولهم إياك و شيئا ينكر. والتقدير: إياك باعد واحذر، وما يجري هذا المجرى. ولايقدر الفعل الناصب إلا أخيرا لأنه لو قدر مثله عاد المنفصل متصلا نحو: باعدك واحذرك. وشيئا ينكر فيصير ضمير الفاعل والمفعول لشيء واحد ولم يأت ذلك إلا في أفعال القلوب وليس باعد واحذر منهما، وشيئا معطوف على إياك، وينكر صفة الشيء. وإنما وجب الإضمار طلبا للخفة، ولأن كل موضع كان الإسم فيه محذرا مكررا، وذكر المحذر منه بعد المحذر المخاطب بحرف العطف أو بحرف الجر حذف الفعل منه. أما المكرر فلقيام التكرير مقام الفعل لما فيه من الدلالة على زيادة المعنى، كقولهم: الأسد الأسد، الصبيّ الصبيّ، الجدار الجدار إذا حذّره الأسد وأيضا الصبي والجدار المتداعي. وأما المذكور بحرف العطف، أو بحرف الجر فلسدّ طول الكلام بهما مَسَدٍّ الفعل نحو: إياك والأسد، وإياك عن الأسد، وإياك والشر وعن الشر. ولو قلت إياك وزيدا. جاز رفع زيد ونصبه. فالنصب بالعطف علي إياك. والرفع بالعطف على الضمير في الفعل المحذوف، لأنَّ كُلَّ موضع

(١) سورة الليل آية ٥.

يمتنع فيه إظهار الفعل، ففيه ضمير لنيابته عن المحذوف، ولايجوز رفع الأسد لأنه غير مأمور، وإنما المأمور المخاطب، والمختار في الرفع أن تقول: إياك أنت وزيد، لأن المضمر المرفوع المتصل لايعطف عليه إلا بعد توكيده على الأصح، قال الشاعر:

فأيّاك أَنْتَ وَعَبْدَ المَسِيْح أَنْ تَقْرَبَا قِبْلَةَ المَسْجِدِ[1]

٢١٠ وَمِثْلُهُ مَكَّةَ والهِلَالا لَمّا رَأى الأُهْبَةَ والإهْلَالا

من الجائز الإضمار، قولك لمن أَعَدّ أُهبة الحج من الزاد والراحلة: مكة،[2] أي يريد مكة أو يقصد مكة، وللمنتظرين رؤية الهلال إذا سمعت هلالهم أي صياحهم الهلال والله أي رأو الهلال. وإنما حذف الفعل لوجود القرينة الدالة علي خصوصيته كالأهبة للحج الدالة على حذف الفعل الناصب مكة والاهلال عقيب توقعهم للرؤية الدالة على حذف الفعل الناصب للهلال، وانما كان جائزا لاواجبا لأنه ليس في الكلام مايقوم مقام الفعل المحذوف.

وقوله : ومثله مكة والهلالا. الضمير في مثله يعود علي إياك وشيئا ينكر. فإن

---

(١) القائل: جرير وهو من المتقارب.
الشاهد في قوله: «وعبد المسيح» حيث عطف عبد المسيح على لفظة إيّاك على تقدير احذر نفسك وعبد المسيح. ويجوز الرفع عطفا على أنت أي: احذر أنت عبد المسيح.
المعنى: لاتقرب المسجد فلست على الملة لميلك إلى النصاري ومداخلتك لهم.
وقد استشهد به كل من: سيبويه ١/١٤٠، المقتضب ٣/٢١٣، ابن السيرافي ٢٧٨.

(٢) مكة بيت الله الحرام. قال أبو بكر الأنباري: سميت مكة لأنها تمك الجبارين أي تذهب نخوتهم، وقال: إنما سميت مكه لازدحام الناس بها من قولهم قد إمْتَكَّ الفصيل ضرع أمه إذا مصّه مصا شديدا وسميت بكة لازدحام الناس بها. ويقال: مكة اسم المدينه، وبكه اسم البيت و قال آخرون مكة هي بكة والميم بدل من الباء.
وقال الشرقي بن القطامي: إنما سميت مكة لأن العرب في الجاهلية كانت تقول: لايتم حجنا حتى نأتي مكان الكعبة فنمك فيه أي نصفر صفير المكاء حول الكعبه وكانوا يصفقون بأيديهم إذا كانوا بها...المعجم ٥/١٨٥.

قيل: فيلزم أن يكون واجب الإضمار لأن المماثلة تقتضي الإشتراك في الحكم وهو باطل لما ذكرتم. أجيب بأنهما لما اشتركا في مطلق الحذف حصل بينهما مماثلة من هذا الوجه، وهي أعم من أن تكون علي سبيل الوجوب أو الجواز، ولايلزم من وجود العام وجود الخاص، ولما لم يكن في الكلام مايَسُدّ مَسَدّ المحذوف دل على أنه من قسم الجائز لا الواجب، فهو مثله في جواز الحذف لافي وجوبه. ومن الجائز الحذف لوجود القرينة المذكورة قولك لمن قص رؤيا: خيرا لنا وماسر، وشرا لعدونا أي: رأيت. ولمن ذكر رجلا أهلا لذاك اي ذكرت. قال الشاعر:

تَذَكَّرْتُ أَرْضاً بِهَا أَهْلُهَا أَخْوَالَهَا فيهــا وأَعْمَامَهَــا[1]

أي تذكرت أخوالها وأعمامها. ولمن حَدَسْتَ إصابة: رمية القرطاس أي يصيب وقوله:

لَنْ تَرَاهَا وَلَوْ تَأَمَّلْتَ إِلَّا وَلَهَا فِي مَفَارِقِ الرَّأْسِ طِيبًا[2]

أي ترى. ونحو قولهم: كاليوم رجلا أي مارأيت رجلا كرجل اليوم. ومنه قوله:

---

(١) القائل: عمرو بن قميئة وهو من السريع.
الشاهد في قوله: «أخوالها فيها وأعمامها» حيث حذف الشاعر العامل لوجود قرينة سابقة عليه، ولعدم فساد المعنى، فكأنه قال: «وتذكرت أخوالها وأعمامها» وقد استشهد به كل من: سيبويه ١/١٤٤، الخصائص ٢/٤٢٧، المحتسب ١/١١٦ شرح المفصل لابن يعيش ١/١٢٦، ديوان الشاعر ص ٦٢.

(٢) القائل: عبد الله بن قيس الرقيات. وهو من الخفيف.
الشاهد في قوله «طيبا» حيث نصب على إضْمار «ترى» الموافقة لما جرى من ذكرها في صدر البيت والتقدير: لن تراها إلا رأيت في مفارق الرأس طيبا. هذا ماذكره سيبويه ويذكر ابن يعيش في مفصله أن قوله: لن تراها ولو تأملت.. أي وترى لها.
وقد استشهد به كل من: سيبويه ١/١٤٤، المقتضب ٣/٨٤، ابن يعيش في مفصله ١/١٢٥، المغني ٦٠٧، الخصائص ٢/٤٢٩، ملحقات ديوانه ١٧٦.

حَتّــــــى إِذَا الكِــــلَابُ قَالَ لَهَـــــا
كَالْيَـــــوْمِ مَطْلُوبـــــاً وَلَاطَلَبـــــا[1]

٢١١ شأْنَكَ والحَجَّ أَيْ اَلْزَمْ شَأْنَكَ أَهْلَكَ وَاللَّيْلَ أَيْ الْحَقْ اَهْلَكَ

ومن الواجب الإضمار قولهم شأنك والحج، وأهلك[2] والليل. أما الأول فتقديره أي الزم شأنك إذا صاحبت الحج. وتفسيره: عليلك شأنك مع الحج. والواو بمعنى مع. وليس المراد من الشأن أمرا وراء الحج، بل المراد مقدمات الحج، ولذلك كانت الواو معين لئلا يكون المأمور به شيئين. أحدهما: الشأن والآخر الحج. ومعنى الشأن القصد. يقال: شأنت شأنه أي قصدت قصده. وأما الثاني فتقدير ناصبه الحق أهلك وبادر الليل، فالليل معطوف على الأهل والمبادرة السابقة، فأضمر الفعل الناصب لليل على حسب المعنى. وتلخيص المعنى: الحق أهلك قبل الليل كأن الرجل والليل يتسابقان إلي أهله. فأمره أن يسابق الليل ليكون عند أهله قبله، وقيل التقدير، بادر أهلك واسبق الليل، والفعل الناصب للأول والثاني يقدر قبل المنصوب كما ذكر في التمثيل لأنه اسم ظاهر.

---

(١) القائل: أوس بن حجر. وهو من الكامل.
الشاهد في قوله: «مطلوبا» حيث نصب على المفعولية لفعل محذوف تقديره: لم أر اليوم مطلوبا. ويجوز الأمرين: إظهار الفعل وعدمه.
وقد استشهد به كل من: المفصل ٣٥، أمالي المرتضى ٧٣/٢، أمالي ابن الشجرى ٣٦١/١، ابن يعيش في مفصله ١٢٥/١، ديوانه ٣.

(٢) في مجمع الأمثال ٥٢/١ أي: اذكر أهلك وبعدهم عنك، وأحذر الليل وظلمته، فبهما منصوبان باضمار فعل، ويضرب في التحذير والأمر بالحزم.
وفي الخصائص ٢٧٩/١ باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى.. وذلك كقولهم في تفسير قولنا «أهلك والليل معناه: الحق أهلك قبل الليل. فربما دعا ذلك من لادربة له أن يقول: أهلك والليل فيجره، وإنما تقديره: الحق أهلك وسابق الليل.
في سيبويه ١٢٨/١: ومثل ذلك: أهلك والليل، كأنه قال: بادر أهلك قبل الليل. وإنما المعنى أن يحذره أن يدركه الليل، والليل محذر منه.

٢١٢ وهكذى كِلَيْهِمَا وَتَمْراَ إيّاك إيآك المراءَ الشَّرَّا

أي وهكذا وجب الإضمار في كليهما وتمرا، فذا إشارة إلى وجوب الإضمار، وأصل هذا المثل أن رجلا من العرب أشرف على آخر وبين يديه زبد وسنام وتمر فقال له من أيهما تحب أن أطعمك أمن الزبد أو من السنام؟ فقال له كليهما وتمرا، أي اعطني كليهما وزدني تمرا. ويروى كلاهما وتمرا، فيرفع كلاهما بالإبتداء والخبر المحذوف. وينصب تمرا، والتقدير كلاهما لي وزدني تمرا. وأما قوله: إيَّاكَ إيَّاكَ المِرَاءِ فصدر بيت من أبيات الكتاب وهو:

إيَّاك إيَّاك المِرَاءَ فَإنَّهُ إلَى الشَّرِّ دَعَّاءٌ ولِلشَّرِّ جَالِبُ(١)

فإياك الأولى منصوب بتقدير فعل، وإياك الثاني: تأكيد له. وفي ناصب المراء قولان أحدهما لسيبويه(٢): وهو أنه منصوب بفعل آخر أي: احذر المراء أو اتّق.

وثانيهما: أنّ ناصبه الفعل الناصب لإياك، والتقدير: إياك باعد عن المراءِ، فلما حذف حرف الجر نصبه، ويعزى هذا القول إلى ابن أبي اسحاق(٣) وهو ضعيف. لأن حرف الجر لاتحذف إلا مع أن نحو: إياك أن تحذف الارنب، و إياك أن تقوم، والأصل إياك من أن تحذف، وإياك من أن تقوم. وأمّا إيَاك من

---

(١) القائل: الفضل بن عبد الرحمن القرشي وهو من الطويل.

الشاهد في قوله: «فإيك إياك» حيث جاء التوكيد لفظيا فأكد اللفظ مره ثانية للتأكيد وإياك الأولى مفعول به لفعل محذوف تقديره احذر أو انبه. وقد استشهد به كل من: سيبويه ١٤١/١، المقتضب ٢١٣/٣، الخصائص ١٠٢/٣، ابن يعيش في المفصل ٢٥/٢، شواهد العيني ١١٣/٤، ٣٠٨، الخزانة ٤٦٥/١، التصريح ١٢٨/٢، الأشموني ٨٠/٣، ١٨٩، المرزباني ٣١٠.

(٢) انظر سيبويه ١٤١/١ حيث يقول: زعموا أن ابن أبي اسحق أجاز هذا البيت في شعر إياك إياك المراء .. كانه قال:إياك، ثم أضمر بعد إياك فعلا آخر فقال: اتق المراء.. المراء مصدر ماريته مماراة ومراء أي جادلته. ويقال: ماريته أيضا إذا طعنت في قوله: تزييفا للقول وتصغيرا للقائل، ولايكون المراء اعتراضا بخلاف الجدال فإنه يكون ابتداء واعتراضا. ورأى المبرد في إعراب البيت صريح في أن المراء منصوب باضمار فعل بعد إياك على كلامين كما يراه سيبويه.

(٣) انظر المقتضب ٢١٣/٣، الخصائص ١٠٢/٣.

الأسد، فلا يحذف الجار منه. فلا يقال: إياك الأسد، ولايقال المراء مصدر، وأن مع الفعل الذي بعدها في تأويل المصدر، فيجوز في كل واحد منهما ماجاز في الآخر. لأن نقول: يجوز مع أن من حذف حرف العطف، وحذف حرف الجر مالا يجوز في غيرها مصدرا كان أو غيره. ولذلك جاز أن يقال: أنا راغب في أن ألقاك، وراغب أن ألقاك. وامتنع أنا راغب لقاءك على تقدير إرادة حرف الجر، أي في لقاك. وأما قوله: الشرَّ فمن مسئلة أُخرى ضائق فيها النظم. والتقدير إياك أن تكون، باعد والشر، أو من الشر. ويحتمل نصبه بفعل مقدر، والتقدير: احذر الشر، ثم حذفه لدلالة التحذير المذكور قبله عليه. فإن قيل: كيف يصح العطف في نحو: إياك والشر وإياك والأسد. والعطف يقتضي اشتراك المعطوف و المعطوف عليه في كل شيء، وليس هاهنا كذلك. فإن المعطوف محذر منه، والمعطوف عليه محذر، فالجواب أنه لايلزم اشتراك المعطوف والمعطوف عليه إلا فيما كان الإعراب بسببه وهو الفعل. فقد اشتركا في اسناد الفعل إليهما، واختلاف معناهما من كون المخاطب خائفا، والأسد مثلا مخوفا لايمنع من عمل الفعل فيهما. بدليل أعطيت زيدا درهما. فإن العمل فيهما موجود مع حصول التغاير بينهما.

٢١٣ وَآتَتِهِ خَيْراً وَوَرَاءَ أَوْسَعَا وَنَاقَةَ الله وكُلَّ سُمِعَا

في ناصب قوله تعالى: ﴿آنْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ﴾[١] ثلاثة أقوال: أحدها: للخليل وسيبويه[٢] وهو أن التقدير: انتهو أو آتواخيرا لكم. لأنه لما قال: انتهوا فقد أخرجهم من أمر، وأدخلهم في غيره. والمعنى: آنتهوا عن الشرك، واتوا خيراً لكم وهو التوحيد. الثاني: للكسائي وهو أن خيرا خبر كان، والتقدير وانتهوا يكن الانتهاء خيرا لكم.

---

(١) سورة النساء آية ١٧١.

(٢) انظر سيبويه ١٤٣/١.

الثالث: للفراء وهو أنّه صفةُ لمصدر محذوف تقديره: انتهوا انتهاء خيرا لكم. وأما ووراء أوسع، فلفظ المسألة وراءك أوسع لك، فوراءك منصوب بفعل مضمر، وأوسع نعت لمحذوف، أي حل مكانك و إن مكانا أوسع لك. وقول الشاعر يخاطب ناقة:

تَروّحي أَجْدَرُ أَنْ تَقِيْلِي غَداً بِجَنْبَي بَارِدٍ ظَلِيْـلِ(١)

تقديره: تروحي وآتي مكانا أجدر أن تقيلي فيه .. وفيه من الإتساعات حذف الفعل والموصوف وحَرْفُ الجر ثم حذف الضمير، وإقامة الصفة مقام الموصوف. وأما ناقة الله فمنصوبة بفعل محذوف تقديره: احذروا ناقة الله، أي احذروا عقر ناقة الله

٢١٤ قَدْ أَضْمَرُوا أَعْطِ وَزِدْنِي وَآحْذَرِ واتَّقِ وَأْتِ مِثْلَ ذَاكَ يُضْمَرُ

ذكر في هذا البيت الأفعال المقدرة الناصبة للمفاعيل المذكورة. فأَعْطِ ناصبٌ كليهما، وزدني ناصب ثمرا، واحذر ناصب المراء، وناقة الله، واتق ناصب الشر، وات ناصب خير. قوله: مثل ذاك يضمر معناه أنه لايتعين اضمار هذه الافعال بخصوصيتها، بل لك أن تضمر لفظا آخر مناسبا لكل واحد منها. فيجوز أن يقال عوض اتق احذر، لأن معناه وكذلك سائرها..

وأعلم: أنّابيّنا أن حذف الفعل ضربان، سماعي وقياسي. فالسماعي فيه نحو: انتهوا خيرا، ووراءك أوسع لك، وشأنك والحج، وأهلك والليل، وكليهما

---

(١) القائل: أحيحه بن الجلاخ من أبيات مرجزة له.
الشاهد في قوله: «أجدر» فإنه أفعل التفضيل استعمل بغير ذكر من لكونه صفة لمحذوف تقديره: تزوجي واتي مكانا أجدر أن تقيلي فيه.
وقد استشهد به كل من: شرح التصريح ١٠٣/٢، شواهد العيني ٣٦/٤ الأشموني ٦٣/٣، الإيضاح في شرح المفصل/رسالة دكتوراه ٣٣٦/١

وتَمْرَا[١]. وقد تقدم الكلام عليها. ومنه أَهْلًا وسهلا ومرحبا والتقدير: أتيت أهلالا أجانب، ووطئت سهلا من البلاد لاحزنا، وأصبت رُحْباً لاضيقا. وقيل: أنها مصادر لأفعال من ألفاظها، وامرءا ونفسه اي دع امرءا مع نفسه، وعذيرك بتقدير أَحْضِرْ. واختلف في عذير. فذهب سيبويه[٢]: إلى أنه مصدر بمعنى العُذْرِ كالنذير والنكير. وذهب المفضل[٣] إلى أنه بمعنى عاذر كشاهد وشهيد. ومنه هذا أولا زعمائك أي هذا الحق لاتوهم زعمائك ومن انت وزيدا. اي تذكر وإن تأتيني فأهل الليل وأهل النهار، أي فإنك تأتي أهلك بالليل والنهار. وهذه الأفعال واجبة الإضمار. أما التي تقدم ذكرها فلا حاجة إلى إعادتها، وأما الباقية، فلأنها لما كثر استعمالها استغني عن إظهار فعلها، لأنها جرت مجرى الأمثال. وإِظْهَارُ الفعل يُغَيِّرُهَا. واما القياس فما عدا هذه وقد مر بيانه.

٢١٥ ومنه مَفْعُولٌ عَلَى المَعْنَى حُمِلْ أُضْمِرَ فِعْلُهُ كَبَيْتٍ قَدْ نُقِلْ
٢١٦ قَدْ سَالَمَ الحَيَّاتُ مِنْهُ القَدَمَا الأُفْعُوَانَ والشُّجاعَ الشَّجْعَمَا[٤]

---

(١) يروى كلاهما وتمرا. أول من قال ذلك عمرو بن حمران الجعدي وكان حمران رجلا لسنا ماردا وأنه خطب صدوف وهي امرأة كانت تؤيد الكلام وتشجع في المنطق وكانت ذا مال كثير، وقد أتاهم قوم كثير يخطبونها فردتهم وكانت تتعنت خطابها في المسألة وتقول لاأتزوج إلا من يعلم مأأسأل عنه ويجيبني بكلام على حده لايعدوه. فلما انتهى إليها حمران قام قائما لايجلس وكان لايأتيها خاطبا إلا جلس قبل اذنها، فقالت مايمنعك من الجلوس قال حتى يؤذن لي.. والقصة طويله وطريفة انتهت بزواجه منها. مجمع الأمثال ٦٥/٢.

(٢) سيبويه ١٤٥/١ — ١٤٨.

(٣) هو المفضل به مسلمة بن عاصم أبو طالب النحوي الكوفي. أخذ عن أبيه وعن ابن السكيت وثعلب، وخالف طريقة أبيه. كان مليح الخط، منقطعا إلى الفتح بن خاقان.
صنف: معاني القرآن، البارع في اللغة، الإشتقاق، آلة الكتابة، المدخل الى علم النحو المقصور والممدود، الإستدارك على العين (بغية الوعاة ٢٩٦/٢، طبقات ابن قاضي شهبة ٢٥٤/١. توفي سنة ٣٠٠هـ).

(٤) القائل: اختلف في قائله فقد نسب لأكثر من شاعر، ومن هؤلاء: عبد بن عيسى، أبو حيان

أي ومن المفعول والذي ينصب بفعل مضمر، مفعول ضمر فعله لدلالة معنى الكلام عليه، وهو البيت الذي استشهد به. لأن القياس يقتضي رفع الأفعوان، ومابعده على البدل من الحيات لأنه تفصيلها، لكنه نَصَبَهُمَا حملا على المعنى، لأن الحيات مرفوعة بسالم، والقدم منصوب به، والمسالمة مفاعلة ولاتكون غالبا إلا من شيئين، وهو لايتعدى إلا إلى مفعول واحد. فكأنه قال: سالم القَدَمُ الافعوانَ والشجاعَ. فأضمر لهما ناصبا، وكل واحد من الحيات والقدم فاعل ومفعول باعتبارين. لأن الحيات وإن كانت مسالمة للقدم، فالقدم ايضا سالمتها. وذهب الفراء إلى أن «القدما» مثنى وقد حذفت نونه لغير الإضافه هربا من هذا التأويل. والتقدير: القدمان وهو فاعل سالم، والحيات منصوبة به، والأفعوان بدل منه.

٢١٧ الرّابِعُ الَّذِي لَهُ مَفْعُولُ ثم له لآخِرِ وُصُولُ

٢١٨ لَكِنْ بِحَرْفِ الجَرِّ نَحْوَ اخْتَرْتُ وَقَدْ أَمَرْتُ وَقَدْ اسْتَغْفَرْتُ

٢١٩ يَكُونُ سَاقِطاً ومُسْتَبِيْنَا كَاخْتَارَ مُوْسَى قَوْمَهُ سَبْعِيْنَا

القسم الرابع: ومن الأفعال مايتعدى إلى مفعولين: أحدهما بنفسه، والآخر

= الفعسي، مساور العيسى، العجاج. وقيل الدبيري وغيرهم.

الشاهد: «الحيات من القدما الأفعوان» حيث استشهد ابن معطي وجعله من ألفيته للتدليل على القاعدة التي يرغب في تقعيدها وهو نصب المفعول بفعل مضمر.

فقد رفع الحيات ونصب القدما والأفعون وما بعده بفعل مضمر دل عليه سالم من المسالمة وفيه رأي آخر وهو أن الحيات فعوله وكذلك القدما لأن كل واحد منهما فاعل ومفعول في المعنى والتقدير: سالمت القدم الحيات وسالمت الحياة القدم، وفيه شاهد آخر وهو جواز حذف نون التثنية من القدما إذ الأصل القدمان. والقدما: مرفوع لأنه فاعل سالم، والحيات منصوب به. والإفعوان وما بعده بدل منهما.

وقد استشهد به كل : سيبويه ١٤٥/١، المقتضب ٢٣٨/٢جمل الزجاجي ٢١٤، الخصائص ٤٣٠/٢، المخصص ١٠٦/١٦، المغنى ٧٩٩، الأشمونى ٦٧/٣، الدرر ١٤٤/١، اللسان (شجم، ضرزم).

بحرف الجر. نحو: آخترت وآمرت وآستغفرت. تقول: اخترت الرجال زيدا أي من الرجال. وفي التنزيل: ﴿وَٱخْتَارَ مُوْسَى قَوْمَهُ سَبْعِيْنَ رَجُلَا﴾(١) وقيل إن سبعين رجلا بدل بعض من قومه، وهو باطل لأن الفعل وهو اختار، يقتضي مختارا أو مختارا منه، فامتنع اقامة أحدهما مقام الآخر لفساد المعنى، وهو ذهاب المختار منه. لأن في البدل المقصود هو الثاني.. وأما قول الشاعر:

ومنّا الذي آختِيْرَ الرِّجَالَ سَمَاحَةً وَجُوداً إِذَا هَبَّ الرِّيَاحُ الزَّعَازِعُ(٢)

فالمفعول الأول قائم مقام الفاعل لبناء الفعل للمفعول. والثاني منصوب باسقاط الجار. أي اختير من الرجال. وأمرتك الخير اي بالخير. قال الشاعر:

أَمَرْتُكَ آلْخَيْرَ فَآفْعلْ ماأَمَرْتُكَ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَامَالٍ وَذَا نَشَبِ(٣)

---

(١) سورة الأعراف آية ١٥٥.

(٢) القائل: الفرزدق: وهو من الطويل.

الشاهد في قوله: «اختير الرجال» حيث نصب الرجال بنزع الخافض إذ الأصل أن نقول: اختير من الرجال وهو المفعول الثاني للفعل اختير. والمفعول الأول هو النائب عن الفاعل الذي يقدر بالضمير.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ١/١٨، المقتضب ٤/٣٣٠، مجالس العلماء ١٩٣، أمالي ابن الشجرى ١/١٨٦، ابن يعيش في مفصلة ٨/٥٠، الخزانه ٣/٦٧٢، الهمع ١/١٦٢، الدرر ١/١٤٣. ديوانه ٥١٦.

(٣) القائل: ينسب إلى عمرو بن معدي كرب الزبيدي، ونسبه المبرد في الكامل ١/٢١ إلى إياس ابن عامر وهو من البسيط.

الشاهد في قوله: أمرتك الخير ـــ أمرت به «فأمرتك» تعدى فيها إلى مفعولين بنفسه، «وأمرت» تعدى إلى الأول منهما بنفسه وهو النائب عن الفاعل، وإلى الثاني بحرف الجر. وكلام سيبويه والأعلم يدل على أنهما يعتبران الأصل في هذا الفعل أنه يتعدى إلى ثاني مفعوليه بحرف الجر، ثم قد يحذف حرف الجر فيصل الفعل إلى المفعول الثاني بنفسه فيدل ذلك على أن النصب عندهما على نزع الخافض وأنه يقتصر فيهما على المسموع.

وقد استشهد به كل سمن: سيبويه ١/١٧، المقتضب ٢/٣٦، ٨٦، جمل الزجاجي ٤٠، المحتسب ١/٥١، ٢٧٢، ابن الشجرى في أماليه ١/١٦٥، ٢/٢٤٠، ابن يعيش في مفصله ٢/٤٤، ٨/٥٠، المغنى ٣١٥، شذور الذهب ٣٦٩، الخزانة ١/١٦٤، الهمع ٢/٨٢، الدرر ٢/١٠٦.

وأَسْتَغْفِرُ الله ذنبا أي من ذنب.

أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْباً لَسْتُ مُحْصِيَهُ   رَبَّ العِبَادِ إليهِ القَوْلُ والعَمَلُ[1]

ويجوز اسقاط حرف الجر واثباته نحو: أمرتك الخير، وأمرتك به، والإقتصار على أحد المفعولين. وإنما جاز حذف حرف الجر لأنه لما كثر استعمال هذه الأفعال خففوها [بحذف][2] الجار، وليس هذا بقياس. فلا يقال: أجلست زيدا عمرا. والمراد إلى عمرو، خلافا للسيرافي. فإنه جعله قياسا مطردا، وكان يسمى المفعول الثاني مفعولا منه. والمختار هو الأول، لأن حذف حرف الجر ضعيف فلا يقاس عليه.

٢٢٠ الخَامِسُ النَّاصِبُ مَفْعُولَيْنِ   نحو كَسَوْتُ العَبْدَ حُلَّتَيْنِ

القسم الخامس: مايتعدى إلى مفعولين بنفسه، وأحدهما غير الآخر، وهو ضربان. أحدهما: مايتعدى بنفسه مطلقا نحو: كسوت زيدا حُلَّةً، وسألت الله حاجة. والثاني: ماكان متعديا إلى مفعول، فَعُدِّيَ بالنقل إلى آخَرَ نحو: أعطيت

---

(١) القائل: غير معروف وهو من البسيط ويروى عجزه:

....   رَبُّ العِبَادِ إليهِ الوَجْهُ والعَمَلُ

الشاهد في قوله: «أستغفر الله ذنبا» حيث نصب بأستغفر مفعولين، وعداه إليهما بدون توسط حرف جر. إذ أن الأصل: من ذنب. فحذوف حرف الجر ونصب ذنبا على أنه مفعول ثاني.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ١٧/١، الخزانة ٤٨٦/١، شذور الذهب ٣٧٠، المقتضب ٣٢١/٢، ٤٣١، الخصائص ٢٤٧/٣، شرح المفصل لابن يعيش ٦٣/٧، ٥١/٨، شرح شواهد العيني ٢٢٦/٣، التصريح ٣٩٤/١، همع الهوامع ٨٢/٢، الدرر ١٠٦/٢، الأشموني ١٩٤/٢، أدب الكاتب لابن قتيبه ص ٥٢٠ تحقيق محمد محي الدين.

(٢) هكذا في (ق) وفي الأصل (ص) (بحرف) والأصح ماورد ب (ق).

زيدا درهما، لأن أَصْلَهُ عطوتُ الدرهم، أي تناولته، ثم يعُدّى إلى الآخر بالهمزة. ونقل عن الفراء أنّ الثاني ينتصب بفعل مضمر تقديره أعطيت زيدا، فأخذ درهما وهو غير مستقيم، لجواز: أعطيت زيدا درهما فلم يَأْخُذْهُ. فلو قُدِّرَ بأخذ لزم التناقض وهو محال. وفي هذا الجواب نظر. لجواز أن يكون المُقَدَّرُ منفيا وهو مضمر على شريطة التفسير. وإنما تعدى الفعل إليهما عند الجمهور لتوقف فهمه على أخذ من الفاعل، ومأخوذ، ويجوز تقديم الثاني عند عدم اللبس، كما في الأمثلة المذكورة. ويمتنع عند حصوله نحو: أعطيت زيدا عمرا، ويجوز حذف المفعولين معا نحو: فلان يعطي ويمنع. وفي التنزيل: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَٱتَّقَى﴾(١) وحذف أحدهما نحو أعطيت زيدا، ولاتذكر ماأعطيته، وأعطيت درهما ولاتذكر من أعطيته.

(١) سورة الليل آية ٥.

(ظن وأخواتها)

٢٢١ وَسَادِسٌ لَهَاثَمَــانٍ تُطْــلَبُ مبتــدأً وَخبَــراً فَتَــنْصِبُ
٢٢٢ وهي ظَنَنْتُ مع حَسِبْتُ خِلْتُ عَلِمْتُ مع جَعَلْتُ مع زَعَمْتُ
٢٢٣ وَجَدْتُ مع رَأَيْتُ وهي كُلُّهَا تُلْغَى أخيرةً وقد تُعْمِلُهَا

القسم السادس: مايتعدى إلى مفعولين، وأحدهما هو الآخر، على معنى أن مايصدق عليه الأول يصدق عليه الثاني، لأنهما مبتدأ وخبر في الأصل. والمشهور أنّها سبعة: ثلاثة للشك وهي: ظننت وحسبت وخلت بمعنى ظَنَنْتُ، وثلاثة لليقين: وهي علمت ورَأَيْتُ ووجدت، إذا كان بمعنى علمت. وواحد محتمل للأمرين وهو زعمت ولذلك يقال: أنه قول مقرون باعتقاد. فإن صح ذلك الإعتقاد كان يقينا، وإلا كان شكا. وزادها يحيى[١] جَعَلْتُ فهي ثمانية. وتجري مجراها الأفعال السبعة التي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل إذا بنيت للمفعول. وقد ألحق بها سبعه أفعال أُخَرُ وهي: شعرتُ ودريت وألفيت. وفي التنزيل ﴿ومايُشْعِرُكُم أَنَّهَا إذَا جَاءَت لايُؤْمِنُونَ﴾[٢] ﴿وماأدراكَ مالَيْلَةُ ٱلْقَدْرِ﴾[٣] و ﴿إِنَّهُمْ أَلْفَوَا آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ﴾[٤]. وتوهمت وَهَبْ بمعنى حسَبَ في قوله:

هبوني امرءا منكم أضل بعيره.[٥]

---

(١) أي يحيى بن معط.

(٢) سورة الأنعام آية ١٠٩.

(٣) سورة القدر آية ٢.

(٤) سورة الصافات آية ٦٩.

(٥) لم أعثر على قائله. والشاهد في قوله: «هبوني» حيث جاءت من الفعل «وهب» الذي يتعدى إلى مفعولين. الأول: الضمير في الفعل هبوني، والثاني امرءا.

واتخذ في قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيْلاً﴾(١). وقلت في لغه بني سُلَيْم، لأنهم يُجْرُونَه مُجْرَى الظن مطلقا. وغيرهم يجرونه مجراه بشروط يأتي ذكرها. فالمجموع اثنان وعشرون فعلا، وتسميها النحاة أَفْعَال القلوب وأفعال الشك. أما الاول: فلأن ثاني مفعوليها محكوم به على الأول، والحكم على الشيء أَمْرٌ عقلي، فعبر عن الحكم بالقلب. وأما الثاني: فبالتغليب لأحد الأقسام المذكورة. والمراد بالشك ها هنا ترجيح أحد الجائزين، مع تجويز نقيضه وهو الظن، لاما يُفْهَمُ من الشك أنه تردد النفس بين أمرين، لامزيّة لأحدهما على الآخر، لأن ذلك يستلزم عَدَم الحكم، فلا يوجد مع الحكم مطلقا. واعلم: أن الغرض من ذكر هذه الأفعال مع المبتدأ والخبر الدلالة على كيفية نسبته الخبر إلي المبتدأ. لأن الإخبار من قولك: زيد قائم يحتمل أن يكون علما وأن يكون ظَنًّا. فإذا قُصِدَ رفع الإحتمال أتى معه بأحدها. وإنما انتصبا لأنهما بعد فعل وفاعل فضلتين، ولأنهما من مقتضياتها. أما الثاني: فلأن المتعلق بالظن او العِلْم مثلا وأما الأول فلأنه محل الثاني لايقوم إلا به، ولأنها لما اثرت في الجملة أثرت في لفظها.

٢٢٤ وإنْ تَوَسَّطَت أتِى التَّخْيِيرُ لَكِنّها إِعْمَالُها المَشْهُـــوُر
٢٢٥ وإنْ تَقَدَّمَتْ فَأَعْمِلْ مطلقا مالم تُصَادف بعدها مُعَلِّقَا
٢٢٦ لامٌ ابْتِدَاء وحروف الجحد وحـرف الاستفهـــام لاتُعَــدِّ
٢٢٧ نحو: عَلِمْتُ منَ تُرَىَ أَبُوكَا وَقَـدْ ظَـنَنتُ مَاهُنَـا أُخُوكَـا

يريد بيان أحوال هذه الأفعال في الإلغاء والتعليق. أما الإلغاء وهو إبطال عملها مطلقا، [فلها](٢) بحسبه ثلاثة أحوال: الأولى: التقديم ويجب إعمالها. نحو: علمت زيدا منطلقا، لأن تقدم الفعل، يدل على قوته والعناية به، بدليل لزيد ضربت، وامتناع ضربت لزيد فلو ألغى للزم الجمع بين متنافيين، لأن الغاءه يدل على ضعفه وإهماله. وأما قول الشاعر:

---

(١) سورة النساء آية ١٢٥.

(٢) هكذا فى (ك، ق) وفى الأصل (ص) (فلا).

أَرْجُو وآمُلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُنَا وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ[1]

وقول الآخــر

....

إِنِّــــي وَجَـــدْتُ مِلَاكُ الشِّيمَـــــةِ الأَدَبُ[2]

---

(١) القائل: كعب بن زهير أبي سلمى المزني من قصيدة له في مدح محمد رسول الله ﷺ ومطلعها:

بانت سعــــاد فقلبـــــي اليــــوم متبـــــول
متيـــم إثرهــــا لم يُفْــــدَ مَكْبُـــولُ

ويروي صدره: أرجو وأمل أن تدنو مودتها... و هو من البسيط.

الشاهد في قوله: «وما إخال لدينا منك تنويل» فظاهر البيت يوحى بأنه قد ألغى «إخال» مع كونها متقدمة. وهذا الظاهر غير مسلم به عند جمهور البصريين، وهو الذي اختاره ابن هشام في أوضح المسالك. ولهذا فقد أوّلوا البيت بما يخرجه عن استشهاد أهل الكوفه به، ولهم فيه توجيهات عدة منها: أنه من باب التعليق، ومنها أنه من باب الإلغاء بسبب وقوع العامل وسطا كما قرره المؤلف.

وقد استشهد به كل من: الخزانة ٧/٤، شواهد العيني ٤١٢/٢، التصريح ٢٥٨/١، الهمع ٥٣/١، الدرر ٣١/١، الاشموني ٢٩/٢، أوضح المسالك رقم ١٩٠، ديوانه ٩ برواية تعجيل.

(٢) القائل: نسبه البغدادي في الخزانه وغيره إلى بعض الفزاريين وهو من البسيط وتمام البيت:

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّــــــى صَارَ مِنْ خُلُقِـــــــي
أَنِّـــــي وَجَـــــدْتُ مِلَاكُ الشِّيمَـــــــةِ الأَدَبُ

الشاهد في قوله: «وجدت ملاك الشيمة الأدب» حيث ألغى عمل «وجدت» بدون سبب ومع تقدمها. وهذا ضعف وقبيح وقد خرج هذا البيت على تقدير وجود لام الإبتداء وعلق الفعل لوجود لام الإبتداء، والجملة الإسمية في محل نصب مفعولي وجدت. وخرج أيضا بتخريج آخر: حيث قدر ضمير الشأن، وحذف وهو المفعول الأول، والجمله الإسمية بعده في محل نصب مفعول به ثاني.

واستشهد به المقرب ٢٢، الخزانة ٥/٤، شواهد العين ٤١١/٢، شرح التصريح ١٥٨/١، الهمع ١٥٣/١، الدرر ١٣٥/١، الأشموني ٢٩/٢، شرح الحماسة ١١٤٦ برواية (الادبا)

فعلى حذف ضمير الشأن وهو المفعول الاول، والجملة في محل النصب لأنها المفعول الثاني.

الثانية: التوسط ويجوز فيها الأمران، نحو زيدا علمت منطلقا. أما الإعمال وهو الأظهر فلأنها أفعال، والأصل فيها العمل، وتقديمها على أحد الجزئين يرجح ذلك. وأمّا الإلْغَاءُ فلضعفها في التوسط. ومنه قول الشاعر:

أَبَا الأَرَاجِيزِ يَابْنَ اللُّؤمِ تُوعِدُني
وفي الأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤمُ والخَوَرُ[1]

ويروى والفشل فاللؤم مبتدأ، والخور معطوف عليه، والأراجيز: خبره، وخلت: ملغاة.

الثالثة: التأخر نحو: زيداً منطلقا علمت. ويجوز الغاؤها وهو الأجود، وإعمالها. أما الإلغاء فلضعفها بتقدم المفعولين. وأما الإعمال فلأنها أفعال، ولها تعلق بالجملة. وقول الشاعر:

والْقَوْمُ في اثَرِي ظَنَنْتُ فإنْ يَكُنْ
مَاقَدْ ظَنَنْتُ فَقَد نَجَوْتُ وخَابُوا[2]

---

(١) القائل: العين المنقرى وآسمه: منازل بن ربيعه المنقرى، وقيل منازل بن زمعه المنقرى وهو من قصيدة يهجو بها رؤبة بن العجاج.

الشاهد في قوله: «وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور» حيث ألغى عمل «خال» وذلك لتوسطها بين الخبر المقدم «في الأرجيز» والمبتدأ المؤخر: اللؤم. ولو كان السياق: خلت اللؤم والخور في الأراجيز لنصب الإثنين على المفعولية. ولكن توسط الفعل بين المبتدأ والخبر أبطل عملها.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٦١/١، شرح المفصل لابن يعيش ٨٤/٧، الخزانه ١٢٤/١، شرح شواهد العيني ٤٠٤/٢، شرح التصريح على التوضيح ٢٥٣/١، همع الهوامع ١٥٣/١، الدرر اللوامع ١٣٥/١، شرح قطر الندى ٧١.

(٢) القائل: لم أعثر على قائله.

الشاهد في قوله: «والقوم» حيث ورد كما ذكر الشارح بالنصب والرفع فالنصب على إعمال ظن، والرفع على إلغاء عملها.

يروى برفع القوم ونصبه. فمن رفع ألغاها، ومن نصب أعملها. وفى حالة الإلغاء تقدر بالظرف. فإذا قلت: زيد منطلق ظننت، كان في قوة قولك: زيد منطلق في ظني. وإنما اختصت هذه الأفعال بالإلغاء لاستقلال الجملة بالفائدة، بخلاف غيرها من الأفعال. وأما التعليق: فهو عبارة عن قطعها عن العمل لفظا لاتقديرا، مأخوذا من قولهم: امرأة معلقة، إذا كانت خاليه عن البعل، وليست مطلقة، وهذا بخلاف الإلغاء، فإنه عبارة عن قطعها عن العمل مطلقا وهو المراد بقوله: فاعل مطلقا. أي في حالة التقديم، ويريد بالتعليق ماذكرنا. والمعلق لها عن العمل ثلاثة أشياء: لام الإبتداء، والنفي والإستفهام. أما اللام فنحو: علمت لزيد منطلق. ولم يمثل المصنف باللام. وأما النفي فهو حرف الجحد فنحو: علمت مازيد قائما أو مازيد قائم وظننت ماهنا أخوك. فأخوك مبتدأ، وهنا خبره. وأما الإستفهام فنحو: علمت من ترى أبوك؟ فمن اسم استفهام وهو مبتدأ. وأبوك خبره، وعلمت أزيد عندك أم عمرو؟ وفي التنزيل: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾[1] ومحل الجملة بعد هذه الأدوات النصب بدليل جواز العطف عليها بالنصب. نحو: علمت لزيد قائم وعمرا منطلقا.

فقوله: لاتعدي: أي لاتعديها في اللفظ دون المعنى. وإنما علقتها هذه الأدوات عن العمل لفظا، لأن لها صدر الكلام فلا يتخطاها العامل. وآعلم: أنهم قد اختلفوا في صورتين. أحدهما: علمت زيدا من أبوه. والثانية: علمت هل زيد منطلق. أما الأولى فالمختار نصب زيد لعدم الفاصل بينه وبين الفعل، ومنهم من يرفعه لعموم الإستفهام، الجملة المتضمنة للمفعول الأول. وأما هل زيد منطلق. فمنهم من أجازها قياسا على علمت أزيد منطلق أم عمرو. ونظرا إلى حصول الجملة في الموضعين، ومنهم من لايجيزها، لأن الإستفهام لايعلق إلا بالنظر إلى جوابه، و الهمزة وأَمْ لطلب التعيين، فيكون المعنى علمت أحدهما غير معين. وأما هل فلا يصح تعلق العلم به لعدم طلب التعيين به. ولايقال إن أسماء الإستفهام نحو مَنْ، وما وأي ليست لطلب التعيين، فلا تعلق، لأنا نقول: لانسلم

---

(١) سورة الكهف آية ١٢.

أنها ليست لطلب التعيين، لأنها لمّا تضمنت معنى همزة الإستفهام، بدليل بنائها كان جوابها معينا تقديرا. ولهذا قيل أن المانع لها عن العمل: إما لفظي وإما تقديري. وأما عدم بناء أيّ في الإستفهام فقد مر الكلام فيه.

٢٢٨ وإِنْ تَصِلْ بِهَا ضَمِيرَ الشَّأْنِ فَارْفَع كخِلْتُهُ هُنَا الزَّيْدَانِ

إذا اتصل بهذه الأفعال ضمير الشأن، ارتفع الإسمان بعدها كما كان قبل دخولها، كما مثل به في قوله: خلته هنا الزيدان. فالزيدان: مبتدأ، وهنا:خبره والجملة في محل النصب، لأنها المفعول الثاني. والهاء في خلته ضمير الشأن وهو المفعول الأول. وقد يحذف الضمير للضرورة، كما قد تحذف مع غير هذه الأفعال، مما يدخل على المبتدأ والخبر. أنشد أبو علي:

فَلَيْتَ دَفَعْتَ الهَمَّ عَنّي سَاعَةً فَبِتْنَا عَلَى مَاخَيَّلَتْ نَاعِمَىْ بَالِ(١)

أراد فليته. وكما مر في البيتين المتقدمين.

٢٢٩ وإِنْ تَصِلِ بِهَاضَمِيْرَ المَصْدَرِ أَو الزَّمَانِ أَوْ مَكَان مُضْمَرِ
٢٣٠ فَإنَّهــا تَنْصِبُ مَفْعُولَيْــنِ وإن تَكُنْ رَأَيْتَ رَاىَ العَيْنِ

إذا اتصل بها ضمير المصدر أو الزمان أو المكان، فإنها تنصب المفعولين

---

(١) القائل: عدى بن زيد وهو من الطويل.
الشاهد في قوله: «فليت دفعت الهم» حيث وقع الفعل بعد ليت، ومعروف أن ليت تختص بالدخول على الجمل الإسمية، ولذلك خرج النحاة أن اسم ليت محذوف وتقديره فليتك دفعت الهم. ويمكن تقدير ضمير الشأن وهو المحذوف وتقدير الكلام: فليته أي «الحال والشأن» دفعت الهم...
وقد استشهد به كل من: الإنصاف ١٨٣، المغنى ٢٨٩، الهمع ١/١٣٦، الدرر ١/١١٤، نوادر أبي زيد ٢٥، ابن الشجرى في أماليه ١/١٨٣، ٢٩٥، ديوانه ١٦٢.

كما تنصبهما مع ظاهرها. أما اتصالها بضمير المصدر فنحو: ظننته زيدا منطلقا. فإن نصبت كان ضميرا لمصدر. وإن رفعت كان ضمير الشأن، ويقبح ذكر المصدر الظاهر معها وهي ملغاة نحو: زيد ظننت ظنا قائم، لأنه مؤكد، والمؤكد يزيدها قوة. والالغاءُ يَدُلُّ على الضعف، فالجمع بينهما كالجمع بين المتنافيين. فإن أضمر زال القبح. إلا أنّه ضعيف لما ذكر. وأما ضمير الزمان فنحو: اليوم أظنه زيدا قائما، والليلة أظنها عَمْراً ذاهبا. وأما ضمير المكان فنحو عَنْدَكَ أظنه زيدا قائما، وأمامك حسبتُهُ عَمْراً جَالِساً.

٢٣١ فإنَّها تَنْصِبُ مَفْعُولًا فَقَطْ وفي الجَمِيْعِ فِعْلُ قَلْبٍ يُشْتَرَطْ

يريد أن رأيت لاتنصب مفعولين إلا إذا كانت من أفعال القلوب لا من رُؤْيَةِ العين وكذلك سائرها. لأن الثاني محكوم به على الأول، والحكم أَمْرٌ عقلي، فلا يصح إذا كان من أفعال الجوارح، ولتذكر معانيها على التفصيل لتحصل به الإحاطة التامة. أما ظننت فلها ثلاثَةُ مَعَانٍ: أحدها ترجيحُ أَحَد الجائزين، مع جواز نقيضه وهو الأصل فيها نحو: ظننت زيدا منطلقا. وفي التنزيل ﴿وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً﴾[١] . وثانيها: اليقين. وفي التنزيل: ﴿وتَظُنُّونَ باللَّهِ الظُّنُونَا﴾[٢] أي توقنون. وقال الشاعر:

فَقُلْتُ لَهُمْ ظُنُّوا بأَلْفَي مُدَجَّجِ سَرَاتُهُمْ فِي الْفَارِسّي المُسَرَّدِ[٣]

---

(١) سورة الكهف آية ٣٦

(٢) سورة الأحزاب آية ١٠

(٣) القائل: دريد بن الصمة طويل. الشاهد في قوله «ظنوا» فقد جاءت بمعنى أعلموا ذلك وتيقنوا لأنه أخرجه مخرج الوعيد، ولايحصل ذلك إلا مع اليقين.

وقد استشهد به كل من: المحتسب ٣٤٢/٢، جمل الزجاجي ٢٠٨، مفصل ابن يعيش ٨١/٧، شرح ديوان الحماسة ٨١٢، الأصمعيات ١٠٧، اللسان (ظنن)

أي تيقنوا. وثالثها: اتهمت وتتعدى إلى مفعول واحد. وفي التنزيل: ﴿وَمَا هُوَعَلَى الغَيْب بِظَنِيْن﴾[1] أي بِمُتَّهَمٍ على من قرأ بالظاء. ومن قرأ بالضاد فهو بمعنى بخيل. وأما حسبت فلها معنيان: أحدهما: الظن، والثاني: اليقين، وتتعدى إلى مفعولين مطلقا، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَنْ لَاتَكُونَ فِتْنَة﴾[2] فمن قرأ بالنصب فمعناها الظن، ومن قرأ بالرَّفع فمعناها اليقين، وهي منقولة من الحساب العددي. فمعنى حَسِبْتُ زيدا عَالِماً أدْخَلْتُهُ في العلماء بغير علم، ومضارعها يَحْسِبُ بكسر العين وفتحها، ومصدرها حُسْبَان ومَحْسَبَة. وقيل: تكون حسبت بمعنى احْمَرّ شعري، فعلى هذا لايلزم نصب المفعولين. وأما خِلْتُ بكسر الخاء فمعناها الظن، واشتقاقها من الخيال الذي يتخيل من غير تحقيق ومصدرها خَيَلان وخَيْلُولَة ومَخْيَلَة[3]. وهي من ذوات الباء، بدليل كسر الهمزة في اخال. وقيل تأتي بمعنى نظرت فتنصب مفعولا واحد كقوله:

فَبِتُّ لَدَى البَيْتِ العَتِيقِ أَخِيْلُهُ ....[4]

---

(١) سورة التكوير آية ٢٤.

(٢) سورة المائدة آية ٧١

(٣) انظر اللسان (خيل) والمعجم الوسيط ٣٨٣/٣.

(٤) القائل: ينسب هذا البيت لعلي الأحول الأزدي وهو من الطويل وتمام البيت:

فبت لدى البيت العتيق أخيله
ومطواى مشتاقان له أرقعان

ويروى الصدر:

فَظِلْتُ لدى البيت العتيق أُخِيْلَهُ
....

الشاهد في قوله: «أخيله» حيث أوردها الشاعر على أنها بمعنى نظرت التي تتعدى إلى مفعول واحد. ومعنى: مطواى: صاحباى، وضمير «أخيله» «وله» عائد على البرق في البيت السابق على الشاهد.

وقد استشهد به كل من الخصائص ١٢٨/١، الخزانة ٤٠١/٢.

وأما خُلت بالضم فبمعني: تعهدت، وليست من الباب، لأنها من ذوات الواو.
وأما علمت: فلها ثلاثة معان: العلم القطعي في النسبة الخبرية وتتعدى إلى مفعولين. نحو: علمت زيداً منطلقاً. وثانيها: لمعرفة الذات من غير صفة نحو: علمت زيداً أي عرفتُهُ. ويتعدى إلى مفعول واحد.

وثالثها : الظن كقول جرير.

يَرْضَى عَنِ اللهِ أَنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا   أَنْ لَايُدَانِيْنَا مِنْ خَلْقِهِ بَشَرُ(١)

فنصب الفعل بعدها بأن، يدل على أنها للظن لا للعلم القطعي. وأما رأيت: فلها خمسة معان أحدها: العلم اليقيني، ويتعدي إلى مفعولين نحو: رأيت الله قادرا. وثانيها: الظن: وقد اجتمعا في قوله تعالي: ﴿إنَّهم يَرَوْنَه بَعِيْدَا وَنَرَاهُ قريبا﴾(٢) أي يظنونه بعيدا ونعلمه قريبا. وثالثها: رُؤيَةُ العينِ وتنصب مفعولا واحدا كقولك: رأيت زيدا اي أبصرته. فإن وقع بعدها منصوب فهو حال. ورابعها: الرأي والاعتقاد ويتعد أيضا إلى واحد [كقولك](٣): فلان يري رأي الشافعي أي يعتقد. ومنه قوله:

وإنَّا لَقَوْمٌ لاترى القَتْلَ سُبَّةً   إِذَا ما رَأَتْهُ عَامِرٌ وَسَلُولُ(٤)

---

(١) القائل: جرير من البسيط. ويروى:

نَرْضَى عَنِ اللهِ أَنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا
أَنْ لا يُدَانِيْهَا مِنْ خَلْقِهِ بَشَرُ

الشاهد في قوله: «أن لايدانينا» حيث نصب الفعل المضارع بعد أن ومع سبقها بفعل علم. وهذا غير جائز واعتبر من قبيل الشذوذ. لأنه مخالف لابن مالك القائل بنصب المضارع بشرط ألاّ يكون بعد علم وأي فعل من أفعال اليقين.

وقد استشهد به كل من: الهمع ٢/٢٢، الأشموني ٣/٢٨٢، ديوانه ٢٦١.

(٢) سورة المعارج آية ٧.

(٣) هكذا في (ق) وغير موجودة في الأصل (ص). ووجودها أفضل.

(٤) القائل: السموأل بن عاديا وهو من الطويل

الشاهد في قوله: «نرى القتل» حيث جاء الفعل (نرى) متعديا إلى مفعول واحد وذلك لأن معناه الإعتقاد والرأي. وقد استشهد به كل من الجاحظ في البيان والتبيين ٤/٦٨، الحيوان ٦/٤٢٣، أمالي القالي ١/٦٩، الحماسه ١/٢٨ ــ ٣١.

وخامسها: إصابة الرِّية فتنصب مفعولا واحدا نحو: رأيت زَيْداً أي أصبت رِيَّته. وأما وجدت: فلها خمسة معان: أحدها: بمعنى العلم، وينصب مفعولين نحو: وجدت الله راحما. وفي التنزيل: ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْراً﴾[1] ومصدرها وجوداً. وثانيها وجدان الضالة: فتتعدى إلي واحد. تقول وجدت الضالة أي أصبتها. وثالثها: الغني تقول: وجدت وَجْداً وَجْدَةً إذا استغنيت.
ورابعها: الحزن نحو: وَجَدت وَجْداً وَمَوْجَدَة. وخامسها: العتب: يقال وجدت على فلان إذا عتبت عليه. والثلاثة الأخيرة لازمة.
وأما: زعمت: فعبارة عن القول المقترن بالإعتقاد. وقد يكون الإعتقاد حقا كقوله:

.... وإِنَّ اللَّهَ مُوفٍ لِلْعَبْدِ مازَعَمَا[2]

وقد يكون باطلا كقوله تعالى: ﴿زَعَمَ الَّذِيْنَ كَفَرُواأَنْ لَنْ يُبْعَثُوا﴾[3] ويقال زعمت الله غافرا. أي قلته باعتقاد. قال الشاعر:

فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمْ
فإِنِّي شَرَيْتُ الحِلْمَ بَعْدَكِ بالجهْلِ[4]

---

(١) سورة المزمل آية ٢٠.
(٢) القائل: النابغة الجعدي من المنسرح وتمام البيت:
نودي قم واركبن بأهلك
إن الله موف للناس مازعما.
الشاهد في قوله: «مازعما» حيث جاء زعم بمعنى اعتقد.
وقد استشهد به كل من: الخزانة ٣/٤، اللسان (زعم)، ديوانه ١٣٦.
(٣) سورة التغابن آية ٧.
(٤) القائل: أبو ذؤيب الهذلي من الطويل.
المعنى: يقول الشاعر: إن كنت تزعمين أني كنت أجهل في هواي لكم وصوتي إليكم فقد شريت بذلك الجهل والصبا حلما وعقلا ورجعت عما كنت عليه.
الشاهد في قوله: «تزعميني» حيث جاء تزعم عاملة فيما بعدها لأنها مقدمة عليه فلا يحسن الإلغاء.
=

والجملة بعدها في محل النصب، لأنها المفعول الثاني. وتأتي زَعَمْتُ بمعنى ضَمِنْتُ. وفي الحديث: الزعيم غارم[1]. وأما: جعل فلها معان منها: أن تكون بمعنى صَيّر، فتتعدى إلى مفعولين وهو ضربان: أحدهما يتعدى بنفسه مطلقا، والآخر إلى الثاني بحرف الجر، والأول على ثلاثة أقسام: أحدهما بمعنى القول والتسمية. كقولك: جعلت حسني قبيحا. أي سميته بذلك. وثانيها: التّوهُمُ والإعتقاد كقوله تعالى ﴿وَجَعَلُوا الملائِكَةَ الّذِيْنَ هُمْ عُبَادُ الرّحْمَنِ إنَاثَا﴾[2] وعند أبي على: أنها في الآية من قسم التي بمعنى التسمية وهو ضعيف. لأن الكفر يوجبه الإعتقاد لا التسمية.

وثالثها: النقل من حال إلى حال، كقولك جعلت الطين خزفا والتمر خلا والواحد اثنين. وفي التنزيل: ﴿فَجَعَلَهُمْ جُذَاذًا﴾[3]. الثاني: وهو مايتعدى بحرف الجر نحو: جعلت السرج على الدابة. وفي التنزيل: ﴿ثم آجْعَل عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهِنّ جُزْءًا﴾[4] ومنها أن تكون بمعنى خلق فتتعدى إلى مفعول واحد كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلمُاَتِ والنُّورَ﴾[5] ومنها: أن تكون لمقارنة الفعل والشروع فيه. كقولهم جعل يقول كذا. وقال الشاعر:

= وقد استشهد به كل من: سيبويه ٦١/١، المغنى ٤١٦، شواهد العيني ٣٨٨/٢، الهمع ١٤٨/١، الدرر ١٣١/١، شرح أشعار الهذليين ٣٦/١، ٩٠، شواهد المغنى رقم ٦٥٤، الأضداد للسجستاني ١٠٧، اللسان (زعم) ١٥، ١٥٦، الإيضاح ٣٤، ابن عقيل ٣٦٠/١.

(١) أنظر سنن أبي داود/البيوع ٨٨ و سنن الترمذي/البيوع ٣٩، وابن ماجة الصدقات ٩، وابن حنبل ٢٦/٥، ٢٩٣.
(٢) سورة الزخرف آية ١٩.
(٣) سورة الأنبياء آية ٥١.
(٤) سورة البقرة آية ٢٦٠.
(٥) سورة الأنعام آية ١.

وَقَدْ جَعَلَتْ نَفْسِي تَطِيْبُ لِضَغْمَةٍ   لِضَغْمِهِمَاهَا يَقْرَعُ العَظْمَ نَابُهُ[1]

---

(١) القائل: مغلس بن لقيط، شاعر جاهلي من قصيدة له من الطويل يرثى بها أخاه اطيطا و يروى عجزها: نابها بدلا من نابه.

الشاهد في قوله: «جعلت نفسي» حيث جاء الفعل «جعل» بمعنى الشروع فأصبح المعنى: شرعت نفسي تطيب لضغمه... وفيه شاهد أخر وهو قوله: «لضغمهماها» حيث اجتمع ضميران الأول: في موضع خفض بالإضافة وهو فاعل في المعنى يرجع إلى الرجلن المذكورين في البيت السابق وهما مدرك ومرة. والضمير الثاني في موضع نصب على المفعولية وهو عائد إلى الضغمة والتقدير: وقد جعلت نفسي تطيب بضغمة بقرع العظمة نابها لأجل ضغمهما إياها مثل هذه الضغمة التي التي اصبتها. والقياس في الضمير الثاني الإنفصال.

وقد استشهد به كل من: شواهد العيني ٣٣٣/١، الخزانه ٤١٥/٢، أمالي ابن الشجرى ٨٩/١، ٢٠١/٢، سيبويه ٣٨٤/١، الأشموني ١٢١/١، الإيضاح ٣٤، المفصل ٦٢، اللسان ١١٧/١٣.

فصل (حذف معمولي ظن)

اعلم: أنه يجوز حذف معموليها معا قياسا على غيرها من الأفعال، لأنها أفعال حقيقية، يستقل بمرفوعها كلاما، وبدليل قوله تعالى: ﴿وإِنْ هُمْ إلّا يَظِنُّونَ﴾(١) ﴿وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ السُّوءِ﴾(٢) ﴿وأين شُرَكَاؤُكُم الّذِيْنَ كُنْتُم تَزْعُمُونَ﴾(٣) وفي المثل: مَنْ يَسْمَع يَخَلْ(٤). ومنع الجرمي حذفهما محتجا بأنه لايكون حينئذ للإخبار بهذه الأفعال في قول القائل: علمت أو ظننت مثلا فائدة إذ كل فاعل لايخلو من علم أو ظن. وأجيب بأنا لا نسلم عدم الفائدة مطلقا، وإنما يلزم إنْ لم يفد بإسنادها إلى الفاعل علما قطعيا أو ظنيا، ولأن ماورد من الآيات والمثل يُبْطِل ماذهب إليه. وأمّا حَذْفُ أحدهما دون الآخر فمنعه الجمهور لأنهما متلازمان، لافتقار كل منهما إلى صاحبه، لأنهما مبتدأ وخبر في الأصل، كما مَرّ. ولايقال فهلا جاز حذف أحدهما، كما جاز حذف المبتدأ والخبر عند وجود القرينة لأنّا نقول: إنّما لم يجز حذف أَحِد مفعوليها، لئلا يلتبس المتعدي منها إلى مفعولين، بما يتعدى إلى مفعول واحد بخلاف خبر المبتدأ.
وأما قول الشاعر:

وَمَاأَعْرِفُ الأَطْلَالَ لَكِن أَخَالُها ....(٥)

---

(١) سورة البقرة آية ٧٨.

(٢) سورة الفتح آية ١٢.

(٣) سورة الأنعام آية ٢٢.

(٤) مثل يضرب في مجانبة أخبار الناس لأنه من يسمع أخبار الناس ربما يعنى صحتها. والشاهد في المثل حذف معمولي يخل. انظر: فرائد اللآل في مجمع الأمثال ٢٦٣/٢، ابن يعيش في شرح المفصل ٨٣/٧.

(٥) لم أعثر على قائله.

فأخال هنا بمعنى أتوهم. وقولهم: ظننت ذاك، الإشارة إلى المصدر. والمفعولان محذوفان. وقولهم: ظننت بزيد ظَنَّ خير. والمفعولان محذوفان. والباء كالظرف لبيان موضع الظن، والتقدير: ظننت بزيد ظن خير وُدَّهُ باقيا.

واعلم: أنه لو ذهب ذاهب إلى جواز حذف أحد المفعولين عند وجود قرينة دالة عليه، لما امتنع لقوله تعالى: ﴿ولايَحْسَبَنَّ الّذِيْنَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْراً لَهُمْ﴾(١) لأن من قرأ بالياء فالمفعول الأول محذوف لدلالة الفعل عليه. والتقدير: البخل هو خيرا لهم. ومن قرأ بالتاء، فعلى حذف مضاف من الأول، أي بخل الذين. فقد تحصّل من هذا أن لهذه الأفعال خواص لايشاركها فيها غيرها من الأفعال المتعدية. منها أن مفعوليها مبتدأ وخبر في الأصل. ومنها أنه لايجوز الإقتصار على أحد مفعوليها غالبا كما جاز في باب أعطيت. ومنها الإلغاء ومنها التعليق. وقد تقدم ذكرها. ومنها جواز كون ضميري الفاعل والمفعول لشيء واحد، نحو: ظننتني قائما، وعلمتني منطلقا، والمخاطب ظننتك منطلقا. أي ظننت نفسك. والغائب زيد رأه عالما. اي رأي نفسه. وفي التنزيل: ﴿أَنْ رَآهُ آسْتَغْنَى﴾(٢) أي رأى نفسه. وإنما جاز ذلك فيها دون غيرها لأمرين: أحدهما: أنه لما كان المقصود هو الثاني، لتعلق العلم والظن به، لأنه محلهما، بقي الأول كأنه غير موجود، بخلاف ضربتني وضربتك. فإن المفعول محل الفعل، فلا يتوهم عدمه. وثانيها: أَنَّ عِلْمَ الإنسان وظنه بأمور نفسه أكثر من علمه بأمور غيره، فلما كثر فيها، وقَلَّ في غيرها، جمع بينهما حملاً على الأكثر. فإذا قصد الجمع بين المفعولين في غيرها من الأفعال، أبدل المفعول بالنفس نحو: ضربت نفسي، وضربتَ نفسك. وقد حملوا عَدِمْتُ وَفَقَدْتُ في ذلك على أفعال القلوب. فقالوا: عدمتني وفقدتني. قال:

= والشاهد فيه قوله: أخالها حيث جاءت كما ذكر الشارح هنا بمعنى أتوهم. ولذا لايشترط أن تأخذ مفعولين.

(١) سورة آل عمران آية ١٨٠.

(٢) سورة العلق آية ٧.

لَقَــــدْ كَانَ لِي عَنْ ضَرَّتَيْــــنِ عَدِمْتُنــــي
وَعَمّــــا أُلَاقِــــي مِنْهُمَــــا مُتَزَحْــــزَحُ(١)

لأنه لما كان دعاء على نفسه، كان الفعل في المعنى لغيره، فكأنه قال عدمني غيري.

(مايتعدى إلى ثلاثة مفاعيل)

٢٣٢ السَّابِعُ الَّذِي عَلَيْـهِ يُدْخَـلُ   الهَمْـزُ أَوضُعِّـفَ ثم يُنْقَـلُ
٢٣٣ الـى ثَلَاثَـةٍ نَقُـولُ أَعْلَمَــا   القَوْمُ خَالِداً إِيَّـاك الأَكْرَمَا
٢٣٤ كذى تعـدّى لِثَلَاثَـةٍ أَرَى   كَذَاكَ أَنْبَـا وَكَـذَاك أَخْبَـرَا

القسم السابع من الأفعال المتعدية إلى ثلاثة، وهو غاية ماتتعدى إليه الأفعال. لأن التعدي بحسب اقتضاء الفعل للمفعول، وتوقف فهمه عليه. فإن آقْتَضَى محلا مخصوصا كان متعديا إلى واحد. وإن اقتضى آخذا ومأخوذا نحو: آعطيت. أوصفة ومحلا نحو: علمت، كان متعديا إلى اثنين. وإن اقتضى مصير عالم بنسبة مركبة نحو أعلمت زيداً عمراً فاضلا. تعدى إلى ثلاثة. وطريقة

---

(١) القائل: جران العود وهو لقبه واسمه المستورد وقيل عامر وهو من الطويل.. ويروى

لَقَــــدْ كَانَ فِي ضَرَّتَيْــــنِ عَدِمْتُنِــــى
وَعَمّــــا أُلَاقِــــي مِنْهُمَــــا مُتَزَحْــــزَحُ

المعنى: يقول الشاعر: لقد كان لي متزحزح عن الجمع بين ضرتين بأن لا أجمع بين ثنتين لو كنت أعلم بالذي سينالني من أذاهما وشرورهما.

الشاهد في قوله: «عدمتني» حيث جاءت وهي جمله من فعل وفاعل ومفعول معترضه بين خبر كان واسمها، واستعمالها هنا كأفعال القلوب حيث جمع فيه بين ضمير الفاعل وضمير المفعول.

وقد استشهد به كل من: المفصل ٢٦٢، أمالي ابن الشجرى ٣٩/١، شرح المفصل ٨٨/٧، ديوانه ٤٠

الإستقراء لأنه لايوجب الإنسان لأكثر من واحد، حتى يصير بذلك عالما، ولأنه لما كان اللازم من الأفعال لايتعدى إلاّ إلى ثلاثة، وهي المصدر والزمان والمكان، ودلالته على الأوَلَيْنِ منها لفظية، وعلى الأخير معنوية، جعل أقصى مايتعدى إليه المتعدى منها ثلاثة، لكون دلالته عليه معنوية مطلقا وهي تابعة للفظية. وقيل لما كان انقسامها إلى الزمان ثلاثة، بطريق دلالة الصيغة عليها، جعل دلالتها على المفعول به ثلاثة، طلبا للمناسبة، ولتكون الدلالة المعنوية تابعة للدلالة اللفظية. واختلف في المفعول على السعة فيما يتعدى إلى ثلاثة. نحو: اليوم أعلمتُهُ زَيْداً عَمْراً ذاهبا. فمنهم من لم يجزه، لأنه ليس له أصل يحمل عليه، وأجازه الأخفش[1] لأنه ليس مفعولا حقيقة، حتى يخرج إلى غير أصل. وأما المتعدي إلى واحد، وإلى اثنين فيجوز فيه السَّعَة بالإتفاق. والأفعال المتعدية إلى ثلاثة سبعة: أَعْلَمَ وأَرَى وأَنْبَأَ ونَبَّأَ وأخبر وخَبَّر وحَدَّثَ. أما أعلم وأرى:[2]

فمنقولان من التعدي إلى اثنين بالهمزة بالإتفاق، واختلف فيما عداها من أفعال القلوب. فأجاز الأخفش[2] قياسا عليهما، ومنعه سيبويه[3] ومن تابعه، لأن التعدية بالهمزة من وضع اللغة. ولذلك يقال: كلمت ولايقال أكلمت. واللغة لاتؤخذ

---

(١) انظر: أمالي ابن الشجرى ١/٣٠٠، شرح الرضى ٢/٣٥٧.

(٢) يقول صاحب الإرتشاف: وهذان الفعلان مجمع على تعديتهما إلى ثلاثه.
وزاد سيبويه نبّأ. وقال ابن هشام: وأنبأ. وذكر الفارسي والجرجاني هذه الأربعة وزاد الفراء: أخبر وخبر، وزاد الكوفيون حدث. قالوا: ولم يحفظ عن العرب ماتعدى إلى ثلاثة غيرها ولم يذكر المتقدمون من البصريين أخبر وخبر وحدث. وقد ذكر جماعة من المتأخرين كالزمخشري وأكثر أصحابنا، وذكر الحريري علم المتعدية بالتضعيف المنقولة من علم المتعدية إلى اثنين، وذكر أدرى في نحو قوله: «ومادراك مايوم الدين». وزاد الأخفش قياساً واختاره ابن السراج: أظن وأحب وأخال وأزعم وأوجد. وزاد بعضهم رأي الحلمية و أختاره ابن مالك. وقال: ابن هشام اللخمي: أعرف وأشعر المنقولين من عرف وشعر. وزاد عبد القاهر استعطيت زيدا عمرا درهما. ٣٣٤.

(٣) انظر سيبويه ١/١٧، شرح الرضي ٢/٣٠٤، الهمع ١/١٥٩

بالقياس على الأظهر، ولأنه لم يرد إلاّ فيهما. قال تعالى ﴿كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِم﴾(١) ولم يأت التعدي بالتضعيف في أَعْلَمْتُ وأَرَيْتُ.

وأمّا: أنبأت ونبأت وأخبرت وخبرت وحدثت، فإنها في أصل الوضع للتعدي إلى ثلاثة، وليست الهمزة والتضعيف فيها للنقل. لأنها لم تستعمل إلا كذلك. وإنما تعدت إلى ثلاثة تشبيها لها بأَعْلَمْتُ لأنك إذا نَبّأتَهُ أو خبرته أو حدثته فقد أعلمته. وقيل: تتعدى في الأصل إلى واحد وإلى ثان بحذف الجار كما تحذف باب اخترت الرجال زيدا. وفي التنزيل: ﴿مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا﴾(٢) أي بهذا. وأما قوله تعالى ﴿قَدْ نَبَّأَنَا اللهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ﴾(٣) فقال الأخفش أن من زائدة، والمفعول الثالث محذوف وهو ضعيف. أما أولا: فلزيادة من في الواجب. وأما ثانيا: فلحذف المفعول الثالث. وقيل: إنه يتعدى إلى واحد في الحقيقة، لأنه لايتوقف فهمها على أكثر منه. والمفعول الثاني والثالث هما نفس المصدر الذي هو النبأ والخبر، والحديث. وإنما عدل إليها لإرادة بيان النوع كرجع القهقري، لأنه لافرق بين أنبأت زيدا انباءً وأنبأت زيدا عمرا عالما. إلا عموم النبأ وخصوصه. وإلا ظهر أنه لايجوز حذف المفعول الأول من هذا الباب لأنه فاعل في المعنى ولأنه يؤدي إلى اللبس من نحو: أعلمت زيدا عمر عاقلا. ومنهم من أجازه لأنه فضلة كأحد مفعولي ظننت. وأما حذف الأخيرين فجائز على الأصح لأنها من حكم مفعولي ظننت أو في حكم الثاني من باب كسوت. ولايجوز حذف أحدهما في الأعرف، لأنه في حكم الثاني من باب علمت، ولايجوز تعليقها ولا الغاؤها، ولا اضمار الشأن فيها لأن المفعول الأول معلم وضمير الشأن لايتصور إعلامه لكونه مجهولا. واعلم: أنا قد ذكرنا فيما مر أن أسباب التعدى كثيرة: فمنها حرف الجر وقد مرّ بيانه في القسم الثاني من الأفعال. وأنه يعدى الفعل ثلاثيا كان أو غير ثلاثي. ومنها الهمزة وتختص بالثلاثي نحو: أذْهَبْتُهُ.

---

(١) سورة البقرة آية ١٦٧

(٢) سورة التحريم آية ٣

(٣) سورة التوبه آية ٩٤

والتضعيف: نحو: ذَهَّبْتُهُ وهو مختص بها أيضا. ومنها: سين استفعل نحو خرج واستخرجته، وألف المفاعلة نحو جلس زيد وجالسته. ومنها: أن يتضمن الفعلِ معنى فعلٍ آخر، نحو رحبكم الدار بمعنى وسعكم. ومنها الفتحة نحو: حَزِنَ زَيْدٌ وحزنْتُهُ. ومنها واو مع والا في الإستثناء ويأتي ذكرهما. فهذه يصير الفعل بها متعديا بعد أن كان لازماً، وإلى اثنين بعد أن كان متعدياً إلى واحد، وإلى ثلاثة بعد أن كان يتعدى إلى اثنين.

فصل: واعلم أن رفع الفاعل ونصب المفعول هو الأصل المتفق عليه. وقد جاء فيهما القلب عند عدم اللبس لدلالة القرينة. قال:

مِثْلُ القَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانَ أَوْبَلَغَتْ سَوْآتِهِم هَجَرُ(١)

لأنه لايشك بأن السوءات هي البالغة، ونجران وهجر المبلوغة. ومن كلامهم: أدخلت القلنسوة رأسي، وعرض الحوض على الناقة. وأما قوله:

غَدَاةَ أُحِلَّتْ لابْنِ أَصْرَمَ طَعْنَةً
حَصَيْنٍ غَبِيْطَاتُ السَّدَائِفِ والخَمْرِ(٢)

---

(١) القائل: الأخطل وهو من البسيط.

الشاهد في قوله: «بلغت سوآتهم هجر» فقد جاء هذا البيت مخالفا القاعدة المعروفة من وجوب رفع الفاعل ونصب المفعول. وقد رفع «هجر» هنا على الفاعلية وهو في الأصل مفعول به، ونصب «سوآتهم» على أنه مفعول به والأصل أن يرفع على الفاعلية. وهذا شاذ لايقاس عليه. وقد ورد مثل ذلك في قوله: خرق الثوبُ المسمارَ. وقد استشهد به كل من: المحتسب ١١٨/٢، جمل الزجاجي ٢١١، آمالي ابن الشجرى ٣٦٧/١، المغنى ٦٩٩، ٣٢٨، الهمع ١٦٥/١، الدرر ١٤٤/١، الأشموني ٧١/٢، وديوانه ١١٠.

(٢) القائل: الفرذق. وهو من قصيدة رائية من الطويل أولها:

=

فيروى بنصب طعنة، ورفع غبيطات على القلب. ويروى بالعكس على الأصل.

= ومغبوقـــــة قبـــــل العيـــــال كأنهـــــا
جراد تجـــــلاه عن الفـــــزع الفجـــــر

الشاهد في قوله: «طعنة.. وعبيطات» حيث روى بحالتين في الأولى نصب طعنة ورفع عبيطات وهذا تجاوز للمفهوم. ويروى أيضا على مفهوم معنى البيت بتغير حكم الفاعل الأصيل وكذلك المفول الأصيل برفع: طعنة ونصب عبيطات وهذا جائز أيضا.

وقد استشهد به كل من: المخصص ١٧٩/١، الخصائض ٣٨/١، والخزانه ٤٥٦/٢.

(باب المنصوبات)

٢٣٥ أَلقَولُ في تَعْدِيَةِ الأفْعَالَ لسبعةٍ تَأْتِي على التَّوَالِي

يريد بيان تعدية الأفعال اللازم منها والمتعدي إلى سبعة. وهي: المصدر والظرف مطلقا، والحال والتمييز والمفعول له ومعه والمستثنى. ويأتي بيانها مفصلا. والذي منها من لوازم الفعل، المصدر والزمان مطلقا، والمكان المبهم والممدود منه دون المختص، والحال والمفعول وأما التمييز والمفعول معه والمستثني فلا يلزم الفعل. أما التمييز والمستثنى فلأنهما مخصصان، والأصل عدم المخصص. وأما المفعول معه فللإستغناء عن الصاحب. فالخمسة الأولى يتعدى الفعل إليها بلا واسطة، وأما الأخيران: وهما المفعول معه والمستثنى، فيتعدى إليهما بواسطة، فهذة السبعة إن كان الفعل لازما، تعدى إليها إما مطلقا أو بواسطة. وإنْ كان متعديا إلى واحد صار، يتعدى إلى [اثنين](١) وإن كان يتعدى إلى اثنين صار يتعدى إلى [ثلاثة](٢) وعلى هذا القياس إن كان متعديا إلى ثلاثة. واعلم: أن المنصوبات تنقسم إلى مفعول ومشبه به. أما المفعول فهو الأصل لتعلق الفعل به حقيقة. وهو خمسة: المفعول به وقد تقدم ذكره، والمفعول المطلق والمفعول فيه الزماني والمكاني والمفعول معه، لإنه وإن دل عليه الفعل بمادته، فهو المطلق أو بصيغته فهو الزمان، أو باقتضاء مايقع فيه الحدث وهو المكان أو به وهو المفعول به أوله، وهو المفعول من أجله أو

(١) هكذا في (ك) وفي الأصل (ص) (ثمانية)
(٢) هكذا في (ك) وفي الأصل (ص) (تسعة)

بمقارنته وهو المفعول معه. وزاد أبو اسعيد[1] المفعول منه، ومنهم من نقص المفعول له لدخوله عنده في المطلق، وإلاّ ظهر أنها الخمسة المذكورة، لأن الفعل يتعلق بها إما من جهة اللفظ أو من جهة المعنى، لأن التعلق إما لأنه هو الذي فعل أو فعل به أو فيه أو لاجله أو معه. وأما المشبه بالمفعول فالحال والتمييز والمستثني والمعرفة المنصوبة بالصفة المشبهه باسم الفاعل، وخبر كان و اسم إن، ولا التي لنفي الجنس، وخبر ما ولا المشبهتين بليس.

---

(١) لم أتوصل الى معرفته. وأظن أنه قد دخل الإسم شيء من التحريف والتصحيف.

(المصدر ـــ المفعول المطلق)

٢٣٦ الـمَصْدَرُ المُبْهَـمُ للتأْكِيْـدِ مِثْلُ بَيَانِ النَّوْعِ والمَحْدُودِ

إنما قدم المصدر وهو المفعول المطلق على السبعة المذكورة، لأن دلالة الفعل[1] عليه أقوى من دلالته عليها، لأنه يدل عليه بلفظه ومعناه. فإن قيل: فالفعل يدل على الزمان بصيغة وهي جزؤه على الأصح، فيلزم تقدمه لما ذكر، ثم أجيب: بأنه لما كانت دلالته على المصدر المعين لاتختلف مطلقا لامتناع وجود مثال الفعل بدون حروفه الأصلية، ودلالته على الصيغة المخصوصة تختلف بحسب تصرفه، كانت دلالته على المفعول المطلق أقوى من دلالته على الزمان. ويسمى مصدرا ومفعولا مطلقا. أما الأول فلصدور الفعل عنه، لأنه أصله على الأصح، مأخوذا من مصدر الإبل، وهو الموضع الذي توليه صدورها بعد الشرب. وأما الثاني: فلأنه إما فعل الفاعل حقيقة، وإما لأنه لم يقيد بشيء من حروف الجر. وينقسم إلى: مبهم ومؤقت فالمبهم: هو الذي لايدل على أكثر مما دل عله الفعل، عدا الزمان. والمؤقت ماستفيد معه زيادة لم تحصل من الفعل. وهذه الزيادة إمّا ان تفيد النوع، وإما تفيد العدد، فهذه ثلاثة. مبهم، ولبيان النوع، ولعدد المرات وهو المحدود. لأن العدد يحصر أجزاء المعدود،

(١) قال الكوفيون إن المصدر مشتق من الفعل.. وقد عرض الزجاجي لهذه المسألة في كتابه: الإيضاح في علل النحو، وأوردها كذلك ابن الأنباري في كتابه الإنصاف ١٤٤/١، وفي أسرار العربية كذلك. والمذهب البصري يرجع إلى قول سيبويه ٢/١: وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء .. فليرجع إليها من يريد المزيد، وسبق الإشارة اليها بايجاز في صفحه سابقة من هذا الجزء.

كما يحصر الحد أجزاء المحدود. وقيل: المحدود ماكان للمرة الواحدة. أما المبهم: فلتأكيد الفعل نحو ضربت ضربا. وفي التنزيل ﴿دُكَّتِ الأَرْضُ دَكاً دَكًّا﴾[1]، ﴿وَكَلَّمَ اللهُ مُوْسَى تَكْلِيْمَا﴾[2] ولايثنى ولايجمع، لأنه موضوع للحقيقة المشتركة. بدليل صحة اطلاقه على القليل والكثير. وأما بيان النوع فنحو: ضربت ضربا شديدا وحسنا. وفي التنزيل ﴿وَسَرِّحُوهُنَّ سِرَاحاً جَمِيْلَا﴾[3] ورجع القهقرى عند سيبويه[4]، وقعدت جلوسا على رأي المازني[4]، وجِلْسَة بكسر الجيم لأن فعله بكسر الفاء، مصدر يدل على النوع، والمرة الواحدة. وبالفتح على المرة الواحدة لاغير. ففائدته أن الجنس إذا كان تحته أنواع ولفظه لايتناولها، لعدم دلالة العام على الخاص مطلقا. وقصد بيانها ذكر معه مايخصصه. وهذا يثنى ويجمع، لإمكان ضم نوع إلى مثله، وإلى ماهو أكثر منه. فيقول: قمت قيامين، أحدهما في الدار، والآخر في المسجد. وفي التنزيل: ﴿وتَظِنُّونَ باللهِ الظُّنُونَا﴾[5] وقال الشاعر:

هَلْ مِنْ حَلُومٍ لأَقْوَامٍ فَتُنْذِرُهُمْ ....[6]

---

(١) سورة النساء آية ١٦٤.

(٢) سورة الفجر آية ٢١.

(٣) سورة الأحزاب آية ٤٩.

(٤) ويقول في ذلك: سيبويه: «.. واعلم أن الفعل الذي لايتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحَد ثَانِ الذي أخذ منه لأنه إنما يذكر ليدل على الحدث. ثم يقول ذلك قولك: ذهب عبد الله الذهاب الشديد وقعد قعدة السوء، وقعد قعدتين، لما عمل في الحدث عمل في المرة والمرتين. ومايكون ضربا منه فمن ذلك قعد القرفصاء واشتمل الصماء ورجع القهقري لأنه ضرب من فعله الذي أُخذ منه. (سيبويه ١/١٥) وانظر: أسرار العربية ١٧٦، شرح التكمله بان المصدر الجزء الأول، الأصول ١/١٩١، شرح المفصل لابن يعيش ١/١٢٢، شرح الرضي ١/١٢٣.

(٥) سورة الاحزاب آية ١٠.

(٦) القائل: جرير. وتمام البيت:

هَلْ مِنْ حَلُـــــومٍ لِأَقْـــــوَامٍ فَتُنْذِرُهُـــــــمْ
مَاجَـــــرَّبَ النَّـــــــاسُ مِنْ عَضَّى وَتَضْرِيْسِي =

وأما عدد المرات فنحو: ضربت ضربة وضربتين وثلاث ضربات. وفي التنزيل ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[1] ﴿فَاجْلِدُوهُم ثَمَانِيْنَ جَلْدَةً﴾[2] ومائة جلدة.

- الشاهد في قوله: «حلوم» وهي مصدر لبيان النوع وقد جاء مجموعا. وقد استشهد به كل من: ابن سيدة في المخصص ١٧/٣، ٨٠/١٣، اللسان (حلم) ٣٢/١٥، والتاج ٢٥٦/٨، وشروح سقط الزند/الخوارزمي ١٦٢٣/٤ و قال ابن سيدة: إن الحلوم أحد مايجمع من المصادر، وذكر أنه يجمع أيضا على أحلام

(١) سورة الحاقة آية ١٣.

(٢) سورة النور آية ٤

(نائب المفعول المطلق)

٢٣٧ والكُلُّ مَنصُوبٌ إذَا ماوَقَعَا عَلَيْهِ فِعْلٌ كطَمِعْتُ طَمَعاً
٢٣٨ ومِنْ بَيَانِ النّوْعِ عادَ القَهْقَرَى وآشْتَملَ الصَمَّاءَ يَمْشِي الخطَرَا

كل واحد من أقسام المصدر، أعنى المبهم وقسيمه منصوب بفعله الواقع عليه، لأنه فضلة، ولافرق بين معرفة ومنكرة في ذلك. تقول: طمعت طمعا وقمت قياما. والقيام الذي يعرف، ولاينصب الفعل مصدرين معا، ولاظرفي زمان، مالم يكن أحدهما بدلا من الآخر. وآعلم: أن المفعول المطلق لايخلو من ثلاثة أقسام: الأول: أن يلاقي الفعل في اللفظ والمعنى وهو ضربان: جارٍ عليه كطمعت طمعا ولاخلاف في عمله. وغير جار عليه كقوله تعالى: ﴿أَنْبَتَكُم مِنَ الأَرْضِ نَبَاتًا﴾[١] ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيْلَا﴾[٢] وفي انتصابه ثلاثة أقوال أحدها: أن الناصب له الفعل المذكور، لاتفاقهما لفظا ومعنى. وثانيهما: لسيبويه[٣] وهو أن الناصب له فعل مقدر، أي أنبتكم فنبتم نباتا. وثالثها: أنه على حذف الزوائد. القسم الثاني: أن يلاقية في المعنى دون اللفظ نحو: قعدت جلوسا، وحبسته منعا، وأبغضته كراهية. وقوله:

---

(١) سورة نوح آية ١٧

(٢) سورة المزمل آية ٨.

(٣) يقول سيبويه ٢/٢٤٤: هذا باب ماجاء المصدر فيه على غير الفعل لأن المعنى واحد وذلك قولك: اجتوروا تجاورا، وتجاوروا اجتوارا، لأن معنى اجتوروا وتجاوروا واحد، ومثل ذلك إنكسر كسراً. وقال الله تعالى: ﴿والله أنبتكم من الأرض نباتا﴾، لأنه إذا قال: أنبته فكأنه قال: قد نبت، وقال عز وجل «وتبتل إليه تبتيلا» لأنه إذا قال: تبتل فكأنه قال: بتل...

فَرُمْتُ رَشْقــــاً صائِبَــــا ....[1]

وفي انتصابه قولان: أحدهما لسيبويه[2] وهو أن ناصبه فعل من لفظه، لأنه لما لم يكن الفعل المذكور مشتقا من لفظ المصدر، قدر له ماهو مشتق منه. لأن عمل الفعل في المصدر، تابع له. وثانيهما للمازني[3]: وهو أن ناصبه الفعل الظاهر لاتفاقهما في المعنى. الثالث: أن يكون اسما لنوع من المصدر بغير لفظه، كرجع القهقرى، واشتمل الصماء، ويمشي الخطر. وفي ناصبه ثلاثة أقوال. أحدهما لسيبويه: أنه الظاهر لأنه لما عمل في الجنس عمل في النوع لاندراجه تحت الجنس. وثانيها للمبرد وابن السراج[3]: أنها صفات لمصادر محذوفة، أي رجع الرجعة القهقرى ونحوها. وثالثها أنه منصوب بفعل مختزل من لفظه تقديره رجع فتقهقر القهقرى. وإنما حذف لدلالة رجع عليه، وهو مذهب طائفة من الكوفيين، وكذلك اشتمل الصماء، ويمشي الخطرا. والقهقرى: المشي إلى خلف، والصماء: هو أن يشتمل بإزار يعم جميع البدن. وقيل الصماء: اشتمال القصارين. والخطرا: نوع من المشي.

---

(١) القائل: لبيد يصف سهما: وتمام البيت:

فَرَمَـــيْتُ القَـــوْمَ رَشْقـــاً صَائِبــــاً لَيْسَ بالـــــعُصْلِ ولا بالمُقْتَعِــــلْ

رَقَمِيَّـــــاتٌ عَلَيْهَــــا نَاهِضٌ تُكْلِـــــحُ الأَرْوَقَ مِنْهُـــــم والأَيِلْ

اللسان ١٠/٦٨.

(٢) انظر سيبويه ١/١٥ ــ ١٧، شرح الرضي ١/١٢٣، شرح المفصل لابن يعيش ١/١٢٢، الأصول ١/١٩١، أسرار العربية ١٧٦، شرح التكملة جـ ١ باب المصدر.

(٣) انظر: سيبويه ١/١٥ ــ ١٧، شرح التكملة جـ ١ باب المصدر، أسرار العربية ١٧٦، الأصول لابن السراج ١/١٩١، ابن يعيش في شرح المفصل ١/١٢٢، شرح الرضى ١/١٢٣.

(نائب المصدر عن المفعول المطلق)

٢٣٩ وَقَدْ ضَرَبْتُهُ أَشَدَّ الضَّرْبِ   سَوْطَيْنِ أو أَلفاً كَهَذَا الضَّرْبِ

قد يصحب الفعل أسماء تنتصب انتصاب المصادر، وليست بمصادر. فمنها أفعل التفضيل إذا أضيف إلى المصدر. نحو: ضربته أشد الضرب، لأنه لما كان بعض مايضاف إليه، انتصب انتصابه. فأشد مصدر فى المعنى، لاضافته إليه ومنها كل وبعض نحو ضربته كل الضرب، وبعض الضرب. قال:

لَعَمْرِي لَقَدْ أَحْبَبْتُكَ الحُبَّ كُلَّهُ   وزتك حُبًّا لَمْ يَكُن قَطُّ يُعْرَفُ(١)

لأن كلا وبعضا من جنس مايضفان إليه. فكلية الضرب وبعضه: ضرب. وكذلك ضربته أي ضرب وأيما ضرب، لأن أيا بعض مايضاف إليه. ومنها أن يكون اسما للآلة التي يفعل بها، نحو: ضربته سوطين. والأصل ضربته ضرباً بسوطين. فسوطان صفة المصدر المحذوف، ثم حذف حرف الجر، وأقيم السوطين مقام المصدر. أو يكون أصله ضربته ضرباً ذا سوطين، فحذف المضاف، وأُقيم المضاف إليه مقامه. ومنها أن يكون عددا له نحو ضربته ألفاً، أي ألف ضربة،

---

(١) القائل: غير معروف وهو من الطويل ويروى البيت برواية أخرى:

لَعَمْـــرِى لَقَـــدْ أَحْبَبْـــتُكَ الـــحُبَّ كُلَّـــهُ

وَزِتُّكَ حُبًّـــا لَمْ يَكُـــنْ قَبْـــلُ يُعْـــرَفُ

الشاهد في قوله: «الحُبَّ كُلَّهُ» إذا أن أصله كل الحب باضافة كل إلى المصدر وكل هنا أضيفت إلى الضمير العائد إلى المصدر. وهو هنا في النائب عن المفعول المطلق. وقد استشهد به كل من الخصائص ٤٤٨/٢، المحتسب ٢٣٨/١.

وألفَ سوطٍ، لأن العدد إذا ميز بالمصدر كان مصدرا، وكذلك ضربته ثلاث ضربات، وعشرين ضربة. وفي التنزيل: ﴿فَٱجْلِدُوهُم ثَمَانِيْنَ جَلْدَةً﴾[1] ومائة جلدة ومنها: أن توصف بالمصدر نحو: ضربته هذا الضرب، وأنواعا من الضرب. وقيل إن نحو: ضربته أنواعا من الضرب وأي ضرب، وأيما ضرب، صفة لمصادر محذوفة. أي ضربا متنوعا، وضربا أي ضرب. وأما نحو مررت بهم جميعا، وكلا وعامة وقاطبة وطرا. فالأخفش ينصبها على المصدر مطلقا. والخليل ينصب كلا وجميعا على الحال، والباقي على المصدر.

٢٤٠ والفِعْلُ تَارَةً يَكُونُ مُضْمَرَا ويُنْصَبُ الذّي يَكُونُ مَصْدَرا

٢٤١ تَقُولُ خَيْرَ مَقْدَمٍ وَسَقْياً ومَرْحَباً ونِعْمَةً ورَعْيَا

المصدر ينتصب بفعل مضمر كالمفعول به، واضماره ضربان: جائز وواجب. أما الجائز فكقولهم: خير مقدم. والتقدير: قدمت مقدما خير مقدم فحذف المصدر وأقيم الصفة مقامه كما في: ضربته أشد الضرب. تم حذف الفعل الناصب لخير، لدلالة الحال عليه، لأنه يقال دعاء للقادم من السفر. ويجوز رفعه بالإبتداء، أي قدومك خير مقدم. وأما الواجب: فقد ذكر منه أمثلة منها: سقيا وهو دعاء. ويقال سقيا ورعيا. قال الشاعر:

نُبِّئْتُ نُعْمَي على الهِجْرانِ عَاتِبَةً سَقْياً وَرَعْياً لِذَاكَ العَاتِبُ الزَّارِي[2]

وإنما وجب حذف الفعل معه، لأنه جعل عوضا عن الفعل، ودالا على خصوصيته. ومنها نُعمة بضم النون، ويستعمل بعد الحرف المستعمل في الجواب، وهو نعم. فإذا قيل: فعلت كذا، قلت: نعم ونعمة. أيْ نعمت عينك

(١) سورة النور آية ٤.

(٢) لم أعثر على قائله، ولم أجده في المصادر التي اطلعت عليها. وقد ذكر الشارح السبب في الإستشهاد بهذا البيت.

نعمة، أي رأت مايكون لها نعيما. ويقال نعام عين بالفتح، ونعمى. ومنها مرحبا. وفي نصبه وجهان. أحدهما: أنه مصدر صار بدلا عن لفظ فعله، أي رحبت بلادك رحبا، لأن المصادر تجيء على مفعل ومعناه السعة. وثانيها لسيبويه[1]: وهو أنه مفعول به أي صادفت رحبا لاضيقا. ويقال مرحبا وأهلا وسهلا. والكلام فيها كالكلام في مرحب، ويجوز رفعها. فيقال مرحب وأهل وسهل. والتقدير: لك مرحب أو شأنك مرحب. قال:

وبـــالسَّهْبِ مَيْمُـــونُ النَّقِيْبَـــــةِ قَوْلُـــــهُ
لَمُلْتَـــمِسِ المَعْـــرُوفِ أَهْـــلٌ وَمَـــرْحَبُ[2]

٢٤٢ وَمِنْـهُ لَبَّيْكَ وَوَيْـلًا كَيْـلَا ومنـه سُبْحَـانَ وَوَيْـلًا عولا

أي ومن المصادر التي يجب اضمار فعلها لبيك[3]، وهو مبني عند سيبويه[3]

---

(١) سيبويه ١/١٤٨.

(٢) القائل: طفيل الغنوي من الطويل.
الشاهد في قوله: «أهل ومرحب» حيث جاء مرفوعا على إضمار مبتدأ والتقدير: هذا أهل ومرحب، ويجوز أن يكون الموجود مبتدأ، والمحذوف الخبر والتقدير: لك أهل ومرحب. وقد استشهد به كل من: سيبويه ١/١٤٩، شرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٩، الدرر ١/١٤٥، الوحشيات ١٢٦، ابن السيرافي ١٣٣، المقتضب ٣/١٢٩، الاقتضاب ١١٨، الهمع ١/١٦٩، ديوانه ٣٨.

(٣) يقول سيبويه في ذلك: وزعم يونس أن لبيك اسم واحد ولكنه جاء على هذا اللفظ في الإضافة كقولك عليك وزعم الخليل أنها تثنية بمنزلة حواليك لأنا سمعناهم يقولون حنان. وبعض العرب تقول لَبّ فيجريه مجرى أمس وغاق، ولكن موضعه نصب، وقال في ص ١٧٤: وذلك قولك حنانينك كأنه قال: تحننا بعد تحنن، كأنه يسترحمه ليرحمه ولكنهم حذفوا الفعل لأنه صار بدلا منه.
وفي غاية الأرب للمفضل بن سلمه أيضا ص ٢٢٣: وكان أصله لببك فاستثقلوا ثلاث باءات فقلبوا إحداهن ياء كما قالو: تظنيت يريدون تظننت.
وانظر الفاخر ص ٣ يقول: ومن جماعة سيبويه: السيرافي والمبرد. وقال السيرافي في شرحه =

يراد به التكبير طلبا للمبالغة، والتوكيد كما في قوله تعالى ﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾(١) مأخوذ من ألبّ بالمكان إذا قام به. فكأنه قال: أنا مقيم على طاعتك إقامة بعد إقامة. أي الباب بعد الباب. وإنما وجب حذف فعله، لنيابة تكرير التثنية مناب اللفظ بالفعل، ودلالة المصدر على خصوصيته. وذهب يونس إلى أنه اسم مفرد مقصور، قلبت ألفه ياء لإضافته إلى المضمر، كما قلبت في إليك وعليك. ورد بأن ألفه قلبت ياء مع إضافته إلى الظاهر في قوله:

دَعَوْتَ لِمَا نَابَنِي مِسْوَرَا ... فَلَبَّى فَلَبَّــى يَدَيْ مِسْوَرِ(٢)

ومنها ويل. وهو من الألفاظ التي تستعمل في المدعو عليه ولافعل له. والتقدير: الزمه الله ويلا. ومنهم من يُقَدِّرُ له فعلا من معناه. أي هلك هلاكا، وهو الأجود. لأنه على التقدير الأول يصير مفعولا به لامصدرا. وقد يدعى به في معرض التعجب ممن يجب. ولايخلو إما أن يضاف أويفرد، فإن أُضيف نصب كقولك ويلك ويل زيد. وإن أفرد أختير رفعه بالإبتداء، والجار والمجرور بعده خبر. نحو ويل لزيد، وويل له. وفي التنزيل ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾ (٣) ﴿وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ﴾(٤) ولكل: نعت للويل أي كثير. ومنه سبحان. ولايستعمل غالبا إلاّ

= ٤٨٧/١: قال أبو سعيدان: التثنيه في هذا الباب الغرض منها التكثير وانه شي يعود مرة بعد أخرى فلا يراد به اثنان فقط من المعنى الذي يذكر فالدليل على التكثير بلفظ التثنية أنك تقول: ادخلو الأول فالأول فإنما غرضك أن يدخل كل واحد. وانظر المقتضب ٢٢٣/٣ — ٢٢٤.

(١) سورة الملك آية ٤.

(٢) القائل: إعرابي من بني عامر وهو من المتقارب

الشاهد في قوله: «فلبى يدي» حيث جاءت لبى مضافة إلى اسم ظاهر، والأصل بها أن تكون مضافة إلى ضمير مثل دواليك إليك ولبيك. يقول الأشموني: إنها من الأسماء التي تلزم الإضافة إلى المضمر. وقد جاءت هنا شذوذا.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ١٧٦/١، المحتسب ٧٨/١، ٣٢/٢، مفصل ابن يعيش ١١٩/١، الخزانه ٢٦٨/١، ٥٧٨، شواهد العيني ٢٨١/٣، شرح التصريح ٣٨/٢، همع الهوامع ١٩٠/١، الدرر اللوامع ١٦٥/١، الأشموني ٢٥١/٢، اللسان (لبب).

(٣) سورة المطففين آية ١

(٤) سورة الهمزة آية ١

مضافا ومعناه براءة الله من السوء. ولايتصرف، أي أنه يلزم النصب، ولايقع فاعلا ولامفعولا وهو علم على التسبيح ينتصب كا ينتصب مسماه، وهو التسبيح، كأنك قلت: سبحت الله تسبيحا، ثم جعل مكان تسبيح سبحان، وصار بدلا من اللفظ بالفعل. ويدل على أنه اسم للمصدر. وليس بمصدر أمران أحدهما: أن فعله صبح، ومصدره التسبيح. الثاني: أنه جاء في حال الإفراد غير مصروف كقوله:

أَقُولُ لَمّا جَاءَنِي فَخْرُهُ سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفَاخِرِ(١)

وليس فيه إلاّ زيادة الألف والنون. فلو لم يكن كمروان لما امتنع صرفه. وأما قوله:

فسُبْحَانَهُ ثُمّ سُبْحَاناً نَعُوذُ بِهِ
من قَبْلِنَا سَبَّحَ الجُودِيُّ والجُمُدُ(٢)

---

(١) القائل: الأعشى وهو من السريع.
الشاهد في قوله: «سبحان» حيث جاءت هنا ممنوعة من الصرف ولم تنون وذلك للعلمية وزيادة الألف والنون.
وقد استشهد به كل من: سيبويه ١٦٣/١، الخزانه ٤١/٢، ٢٥١/٣، المقتضب ٢١٨/٣، الخصائص ١٩٧/٢، أمال ابن الشجرى ٣٤٧/١، مفصل ابن يعيش ٣٧/١، ١٢٠، المقرب ١٤٩/١، الهمع ١٩٠/١، ٥٢/٢، الدرر ٦٤/١، اللسان ٢٩٩/٣، جمهرة اللغة ٥٢٢/١، ديوانه ١٣٩.

(٢) القائل: أمية بن أبي الصلت من قصيدة له من البسيط. ويروى:
سبحانه ثم سبحانا نعوذ به
وقبلنا سبح الجودى والجمد
الشاهد في قوله: «سبحانه ثم سبحانا» حيث جاءت لفظة سبحان مقطوعه عن الإضافة والأصل فيها أن تكون كذلك. ولكن إذا قطعت عن الإضافة مؤنث كما جاء في هذا البيت، وقد ذكر سيبويه في هذا الشاهد أن التنكير والتنوين هنا في هذا المثال للضرورة. وقد استشهد به كل من: سيبويه ١٦٤/١، اللسان ٣٠٠/٣، ١٠٥/٤، ١١٣/٤، أمالي ابن الشجرى =

فإنما صرفه للضرورة. وقيل إنه مصدر سبح كغفر غفرانا، والأول أظهر لما مرّ. ومنها العَوْل ومعناه الغلبة. ومنه عيل صبره. فيقال: ويلا عولا وويله عوله ولايستعمل إلا تابعا لويل. ولذلك ذكر ويل معه مرة أخرى.

٢٤٣ وَخَيْبَةً وَجَنْدَلاً وَبَهْرَا وصِبْغَةَ الله وجَدْعَا عَقْرَا

هذه الكلمات أيضا كلها واجبة النصب. فمنها خيبة في الدعاء عليه. أي خيبّه الله. والمعنى: لا أظفره الله بمراده. ومنهم من يرفعه. قال:

أَقَامَ وَأَقْوَى ذَاتَ يَوْمٍ فَخَيْبَةٌ لأَوَّلِ مَنْ يَلْقَى وَشَرٌّ مُيَسَّرُ(١)

ومنه: جندل. وهو اسم عين وليس بمصدر، لأنه عبارة عن الحجر، وإنما يقام مُقَام المصدر في معرض الدعاء عليه. ويقال تَرَباً وجندلاً. فمعنى الأول الخيبة والثاني الهلاك كأنه قال: خاب خيبة وهلك هلاكا. ويجوز رفعها بالإبتداء قال:

لَقَد أَلَبَ الوَاشُونَ أَلْباً لبينهم فَتُرْبٌ لأَفْوَاهِ الوُشَاةِ وجَنْدَلُ(٢)

= ٢٥٠/٢، معجم ماإستعجم ٣٩١، مجاز القرآن ٢٩٠/١، ابن السيرافي ١٤١، الأغاني ٩٦٧/٣، الخزانه ٣٧/٢، ٢٤٧/٣، الدرر ١٦٣/١، الروض الأنف ٢١٧/١، المقتضب ٢١٧/٣، الهمع ١٩٠/١، أمالي ابن الشجرى ٣٤٨/١، المخصص ٨٦/١٤، ١٦٣/١٧، ديوانه ٣٠.

(١) القائل: أبو زبيد الطائي، وهو من الطويل.

الشاهد في قوله: «وشر ميسر» حيث جاء بالمصدر مرفوعا وهو قليل. والأصل الإتيان بالمصدر محذوفا إذا حذف عامل المصدر مع وجود قرينة لفظية مثل: حجا مبرورا وسعيا مشكورا... وسيبويه لايعمم في ذلك ويقول لابد من الإقتصار على ماسمع. أما الأخفش فيناقض سيبويه في رأيه. وقد استشهد به كل من: سيبويه ١٥٧/١، المخصص لابن سيده ١١٤/١٢، مفصل ابن يعيش ١١٤/١، همع الهوامع ١٨٨/١، الدرر اللوامع ١٦٢/١، اللسان (يسر) ديوانه ١٦١.

(٢) القائل: غير معروف وهو من الطويل. ويروى:

لقد ألب الواشون ألبا لبينهم
فترب لأفواه الوشاة وجندل

ومنها بهرا: ومعناه تعسا في الدعاء بالهلاك، ولافعل له. وأما بَهْرَ من بَهَرَ القمر والكواكب إذا غطاها. وبهرا بمعنى التعجب. وبهر فلان فلانا إذا غلبه. فله فعل. ومنها: صبغة الله وهو مصدر مؤكد لنفسه، مضاف إلى الفاعل، وصارت الإضافة إليه كأنها قد قامت مقام الفعل، ولذلك إذا ظهر الفعل بطلت الإضافة نحو: صبغ الله صبغة. وصبغة الله: عبارة عن الدين، لأنه قد تقدم قبلهاأشياء من أمور الدين. وقيل: إنه مفعول بتقدير اتبعوا. وقيل: إنه بدل من قوله تعالى: ﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيْمَ﴾[1]. وقيل يجوز رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي هي صبغة الله. ومنها: جدعا في الدعاء عليه، ومعناه القطع. وهو مختص بالأنف. والتقدير: جدعه الله جدعا. ومنها: عقر أيضا في الدعاء، وتقديره: عقره الله عقرا، وهو قطع القدم. والعقيرة: الرجل المقطوعة[2]. ومنه قولهم: رفع عقيرته. واعلم: أن تلخيص هذا البحث أن يقال حذف الفعل الناصب للمصدر على ضربين: جائز وواجب. أما الجائز فكقولهم: خير مقدم، ولمن وعد ولا يفيء: مواعيد عرقوب[3]. ولمن غضب على من لا يلتفت إليه: غضب الخيل على اللجم[4].

= والشاهد في قوله: «فترب لأفواه» حيث رفع ترب على أنه مبتدأ مع أنه نكره. وقد أباح لما فيه من معنى المنصوب. وقد استشهد به كل من سيبويه ١/١٥٨، المقتضب ٣/٢٢٢، شرح المفصل ١/١٢٢، الهمع ١/١٩٤، الدرر اللوامع ١/١٦٦، المخصص ١٢/١٥٨، شرح الحماسه ٣/٢٧٣، شروح سقط الزند ١١٦٦.

(١) سورة البقرة آية ١٣٠، ١٣٥، سورة آل عمران آية ٩٥، سورة الأنعام آية ١٦١، سورة الفجر آية ٢١

(٢) انظر اللسان (عقر) القاموس المحيط ٢/٩٦

(٣) قال ابو عبيده: هو رجل من العماليق، أتاه أخ له يسأل فقال له عرقوب: إذا طلعت هذه النخلة فلك طلعها، فلما أطلعت أتاه للعدة فقال: دعها حتى تصير بلحاً، فلما أبلحت قال: دعها حتى تصير زهراً، فلما زهرت قال: دعها حتى تصير رطبا، فلما أرطبت قال: دعها حتى تصير تمرا، فلما أتمرت عمد إليها عرقوب من الليل فجدها ولم يعط أخاه شيئا فصار مثلا في الخلف. انظر مجمع الأمثال للميداني ٢/٧٧

(٤) يضرب هذا المثل في الغضب الذي لاينفع ولاطائل منه والتقدير غضبت غضب الخيل على اللجم. انظر مجمع الأمثال للميداني ٢/٥٦

فاظهار الفعل لزيادة البيان، واضماره لدلالة قرينة الحال عليه. وأما الواجب فينقسم إلى: سماعي وقياسي. فالسماعي ليس له ضابط كلي يعرف منه. وذلك في صور: منها أن يقع المصدر مثبتا بعد نفي، أو ما في معنى النفي، داخل على اسم لايصح أن يكون المصدر خبرا عن ذلك الإسم. نحو: ما أنت إلاّ سيرا، وسير البريد، وإنما أنت سيرا. وإنما وجب حذف الفعل لدلالة قرينة الحال على خصوصيته. وقيام لفظ إلا أو مافى معناها مقام الفعل المحذوف. فلو فلو فقد شرط آمتنع حذف الفعل. نحو: زيد سيرا، وماسيرك إلا سير شديد. ومنه أن يقع مكررا نحو: زيد سيرا سيرا، لقيام التكرار مقام الفعل، وليس ذلك مثل قوله تعالى: ﴿إِذَا دُكَّتِ الأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾[1] لأن المراد تكرار المصدر في موضع الخبر. ولايصح أن يكون خبرا. ومنها أن تتقدم جملة تقتضى أثرا مجملا باعتبار معناها، فإذا ذكر ذلك الأثر مفصلا بلفظ المصدر، استغنى عن ذكر الفعل كقوله تعالى: ﴿فَشُدُّوا الوِثَاقَ فأمّا مَنًّا بَعْدُ وأمّا فِدَاء﴾[2] لأن الجملة لما اقتضت أثرا، وقع لفظ المصدر موقعه مفصلا، وهو المن أو الفداء أو الاسترقاق أو القتل، وجب حذف الفعل. ومثلها: ايتني إمّا مشيا أو ركوبا. ومنها: أن تذكر المصدر للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعنى المصدر، وعلى صاحبه. نحو: مررت بزيد فإذا صوتٌ صوتَ حمار. أي يصوت تصويتا مثل تصويت حمار. فأُقيم اسم المصدر مقام المصدر. وإنما وجب حذف الفعل لدلالة القرينة عليه، لوقوع الجملة موقعه. وقيل: الناصب له المصدر المذكور وقيل: إنه نصب على الحال. أي يصوت مشبهاً صوت حمار. فإن أُضيف إلى المعرفة امتنع منه الحال. وقيل: يجوز رفع صوت حمار إما على الصفة أو على البدل. وأما نحو: له علم علم زيد، فالرفع لاغير، لأن الغرض الثبوت لا الحدوث. ومنها:

---

(١) سورة البلد آية ٢١

(٢) سورة محمد آية ٤

أن يقع مضمون جملة، إما محتملة غيره نحو: هذا زيد حقا، والحق لا الباطل. أي أحق حقا. ويسمى توكيدا لغيره ولا يحتمل غيره. ويسمى توكيدا لنفسه نحو: له عليَّ ألف درهم اعترافا. فإن الجملة لاتحتمل غير الإعتراف. ومنه قوله [تعالى][1] ﴿صُنْعَ اللهِ﴾[2] و﴿وَعْدَ اللهِ﴾[3] و﴿كِتَابَ اللهِ﴾[4] على الأصح و﴿صِبْغَةَ اللهِ﴾[5] وإنما وجب حذف الفعل لدلالة القرينة عليه، ووقوع الجملة موقعه. ومنها أن يقع مثنى نحو: لبيك وسعديك ودواليك وقد تقدم ذكره.

---

(١) هكذا في «ق» وقد خلت من الأصل (ص) والأفضل وجودها.
(٢) سورة النحل آية ٨٨.
(٣) سورة الفتح آية ٢٩
(٤) سورة البقرة آية ١٠١.
(٥) سورة البقرة آية ١٣٨.

(باب ظرف الزمان والمكان)

٢٤٤ والظَّرْفُ ظَرْفَانِ فَأَمَّا الأَوَّلُ فهو زَمَانُ الفِعْلِ فِيْهِ يَفْعَلُ

الظرف هو الوعاء لغة، وفي اصطلاح النحاة: مافعل فيه فعل مذكور من زمان أو مكان. فبقيد مذكور خرج منه الظرف المنقول إلى الإسمية مثل: يوم الجمعة طَيِّبٌ. ولذلك يشترط في نصبه تقدير في، لأنها إذا ظهرت وجب الخفض بها، وصار مابعدها اسما صريحا. وينقسم إلى زماني ومكاني. فالزمان هو: العرض القائم بحركة الفلك الأعلى من حيث هو مقدار. وينقسم إلى سنين وشهور وأيام وليال وساعات. والمراد به هاهنا: الزمان الذي يفعل فيه الفعل بتقدير في، وإنما قدم ظرف الزمان على المكان لأمرين:ـــ

أحدهما: أن دلالة الفعل عليه أقوى من دلالته على المكان، لأنه يدل عليه وعلى المصدر معا، مطابقة على الأظهر، وعلى كل واحد منهما تضمنا. إما على المصدر فبمادته، وإما على الزمان فبصيغته. وبهذه القوة تعدى الفعل إلى المبهم والمختص منه مطلقا، لازما كان الفعل أو متعديا.

وثانيهما: أن الفعل يدل على الزمان الخاص، وكلما دل على الخاص، دل على العام. لوجوب استلام الخاص العام من غير عكس. وأما المكان فلا يدل إلا على العام منه ولادلالة له على الخاص.

٢٤٥ تَقُولُ في المُبْهَمِ سِرْتُ دَهْراً وفي الّذي يَخْتَصُّ سِرْتُ شَهْراً

ظرف الزمان ينقسم إلى: مبهم ومؤقت، وكلاهما معدود وغير معدود. أما المبهم غير المعدود فما كان مجهول المقدار، غير معين الوقت. كقولك: سرت دهرا ووقتا وزمانا وبرهة ونحوها. وأما المبهم المعدود: فما كان معلوم المقدار غير معين الوقت كقولك: سرت شهرا و سنة ويوما وليلة. وأما المؤقت غير المعدود فما كان مختصا بوقت معين، غير مبين الكمية. كغدوة وبكرة وسحر معينات. وأما المؤقت المعدود فما كان مع ذلك معلوم الكمية نحو: سرت يوم الجمعة، وصمت رمضان. والضابط: أن ماكان جوابا لمتى، فهو مؤقت. لأنها سؤال عن تعيين وقت الفعل. وقد يقع الفعل فيه كله، إذا لم يكن الفعل متجزئا. وقد يقع في بعضه. وما كان جوابا لكم فهو معدود. ويقع الفعل في كله إلا إذا قصد المبالغة تجوزا. وقد يكون شيء واحد جوابا لكم ولمتى باعتبارين. كالصيف والشتاء. لأنه إذا قيل: كم صمت أو متى صمت صحا في جوابهما. أما في جواب متى فلأن زمانهما معين. واما كم فلكونهما معلومي المقدار. واعلم: أن المشتمل على العدد من ظروف الزمان إذا كان معرفا نحو: المحرم، وشهر المحرم لايمنع تعريفه أن يقع جوابا لكم، لأن التعريف لاينافي العدد، كما لم ينافي العدد صحة وقوعه جوابا لمتى. ومنهم من فرق بين المحرم وشهر المحرم، فأجاز وقوع الأول جواب كم دون الثاني. لأنه لما اجتمع تخصيص التوقيت وتخصيص التعريف بالإضافة بعد ذلك عن جواب كم، تعين لجواب متى لطلبها لتخصيص الجواب.

٢٤٦ فَمِنْهُ مَالَـمْ يَنْصَرِفْ مُذَكَّرَا مَعْرِفَـةً عُدِلَ أَعْنِـي سَحَـرَا
٢٤٧ ومنـه مااتَّنْكِيـرُهُ قَدْ آسْتَمَـر نَحْوَ مَسَاءٍ وَصَبَاحٍ وَبَكَـرْ
٢٤٨ ومنه ما أُنِّثَ وهو مَعْرِفَة كَغُدْوَةٍ وبَكْـرَةٍ لَنْ تَصْرِفَهْ
٢٤٩ ومنـه ماتَنْقلـه فَتُخْبِـرُ عَنْـهُ وتـارَةً به تُخَبِّـرُ

ظرف الزمان المعرب ينقسم باعتبار التصرف والإنصراف وعدمهما، أو عدم

أحدهما فقط إلى أربعة أقسام: منصرف متصرف ومقابله وهو: ماليس بمنصرف ولامتصرف. وإلى منصرف غير متصرف ومقابله. وهو: المنصرف غير المتصرف. أما الأول: فكيوم وليلة ودهر وحين. وأما صرفه فلدخول التنوين عليه، وعدم مايمنعه من الصرف. وأما تصرفه فلعدم لزومه الظرفية، ونقله إلى حيز الأسماء، وجواز الإخبار عنه وبه. نحو مضى اليوم، ويوم الجمعة حسن، والمبارك يوم الجمعة، وإلى هذا القسم أشار بقوله: ومنه ماتنقله فتخبر عنه، أي تنقله عن الظرفية فيخبر به، ويخبر عنه، كما مر من الأمثلة، والضمير في منه في أوائل هذه الأبيات، يعود إلى ظرف الزمان. وأما: الثاني وهو مقابل الأول فنحو سحر ليوم بعينه. أما عدم تصرفه فللزومه الظرفية سماعا. وأما عدم صرفه، فللعلمية والعدل عن لام العهد، وإلى هذا الوجه أشار بقوله: معرفة عدل أعنى سحر. [وقيل امتناعه من الصرف للتأنيث والعلمية، لأنه عبارة عن قطعة من الزمان. فإن أُريد به سحر غير][1] معين تصرف وآنصرف. فإن قيل: كيف يمكن دعوى العدل في سحر، وصيغة المعدول والمعدول عنه واحدة، ويجب اختلافهما. أجيب: بأنّ اللام لما كانت لازمة له قبل العدل، تنزلت منزلة الجزء من الكلمة. فلما عدل بها عن اللام، اختلفت الصيغتان. وأما الثالث: فنحو مساء وصباح معينين وَبكَر بفتح الكاف والباء. أما انصرافها فلأن التنكير لازم للفظها وتعريفها من جهة المعنى، لا من جهة اللفظ والوضع. وهو لايعتد به في منع الصرف، بدليل صرف عشية وعتمة وصحوة، لأوقات معينة. ولو كانت أعلاما بالوضع لامتنعت من الصرف للعلمية والتأنيث. وأما عدم تصرفها فللزومها الظرفية، ومأخذه السماع. فإن كان الصباح غير معين أو مساء انصرفا. قال الشاعر:

خَلِيْلٌ لا يُغَيِّـرُهُ صَبَـاحٌ عَنِ الخُلْقِ الجَمِيل ولامَسَاءُ[2]

(١) هكذا في (ق) وقد سقطت من الأصل (ص) والأصح وجودها.

(٢) لم أعثر على قائله:

الشاهد في قوله: «صباح» حيث صرفه الشاعر لأنه غير معين.

وإلى هذا القسم أشار بقوله: ومنه ماتنكره قد استمر إلى آخره.

وأما الرابع: وهو مقابل الثالث فنحو: غدوة وبكرة معينين. أما تصرفها فلقولهم: سير عليه يوم الجمعه غدوة، برفع غدوة لقيامها مقام الفاعل. وأما امتناعها من الصرف، فللتأنيث والعلمية. وإلى هذه العلة أشار بقوله ومنه ماأنث فهو معرفة. فإن نكرا صرفا. وفي التنزيل: ﴿وَلَقَدْ صَبَّحَهُمْ بُكْرَةً﴾(1) وقال الشاعر:

لَدُنْ غُدْوَةً حَتَّــى إذَا امْتَــدَّتِ الضُّحَـــى
.... (2)

فنون غدة ونصبها بعد لدن

أما تنوينها فلكونها نكرة، وأما نصبها فلأن بعض العرب ينصب يكون غدوة خاصة إذا هي لازمة الإضافة، تشبيها لنونها بنون ضاربتين في الإثبات والحذف وقيل تنوينها لإزالة اللبس لا للصرف. لأنه لو نصبها بغير تنوين لالتبست بانها حركة جر فيما لايتصرف.

٢٥٠ أما المكان فالجهات الست مثاله يمنة خلف تحت
٢٥١ وعكسها فوق أمام يسره ومثلها ماسأتبين أمره

---

(1) سورة القمر آية ٣٨

(2) القائل: ذو الرمة وهو من الطويل وتمام البيت.

لدن غدوة حتـــى إذا امتــــدت الضحــــى
وحَثُّ القَطِيـــــنَ الشحشان المُكَلَّـــــفُ

الشاهد في قوله: «غدوة» حيث جاءت منونه منصوبة. وتنوينها عائد لأنها نكرة. أما النصب فلأن بعض العرب ينصبها بلدن إذا كانت ملازمة الإضافة تشبيها لنونها بنون المثنى في الإثبات والحذف. وقيل أيضا إنها جاءت هنا منونه لإزالة اللبس لأنه لونصبها بغير التنوين لالتبست بأنها حركة جر فيما لاينصرف. وقد استشهد بها: ابن يعيش في شرح المفصل ١٠٢/٤، المفصل ١٣٢ البيان والبيتين ٢٧٤/٢، اللسان (شحح لدن)، ديوانه ٣٧٤.

أي: أما ظرف المكان المنصوب بتقدير في فالجهات الست، والمكان: فعال من مكن يمكن إذا ثبت وآستقر. وسمي بذلك: إما لثبوته أو للثبوت فيه، وهو عبارة: عن السطح الباطن من الجسم، الخاوي المماس للسطح الظاهر من المَحْوِيّ. ويكون حقيقة كالماء في الكوز. ومجازيا كقولك:

زيد ينظر في العلم، وأنت في قلبي.

وينقسم إلى مبهم وغير مبهم، والثاني إلى معدود مختص. فالمبهم: ماكان مجهول المقدار والصورة. وقيل: ماكان اسمه بالنسبة إلى غيره كالجهات. وهي : يمنه وخلف وتحت وعكسها أي مقابلها فوق وأمام ويسرة. وما في معناها وما ألحق بها. وهو معنى قوله: ومثلها ما سأبين أمره. فهذه وما في معناها ينصبها الفعل مطلقا بتقدير في. لشبهها في ظرف الزمان في انتقالها وتغيرها. ألا ترى أنك قد تستقبل جهه في وقت كنت تستدبرها في آخر، فيصير ماكان خلفا أماما، وما كان يمينا يسارا، كما أن المستقبل يصير حالا، والحال ماضيا.

٢٥٢ منه تُجاه وَكَـذَى حِذَاءُ ومنــه تِلْقَــاءُ كَذَا إزَاءُ

هذه الكلمات من الظروف التي في معنى الجهات الست. فقوله منه الضمير يعود إلى المبهم وهي: تجاه وحذاء وتلقاء وازاء. اما تجاة فأصله: وجاه فابدل من الواو تاء، وتضم التاء وتكسر. وأما حذاء فمأخوذ من حذا يحذو إذا قصد، فأصل لامه إذا واو، فلما وقعت ظرفا قلبت همزة، كما قلبت في كساء، ويقال حذة في معنى حذاء. وأما تلقاء: فلامه ياء كلام رداء، وهو مما يتلقاه من الجهات، وفي التنزيل ﴿وَلَمّا تَوَجَّهَ تِلْقَاءَ مَدْيَنَ﴾(١) وقد تأتي مصدرا بمعنى لقاء كقوله:

---

(١) سورة القصص آية ٢٢

.... **فَالْيَوْمَ قَصَّرَ عَنْ تِلْقَائِكَ الأَمَلُ**(١)

٢٥٣ وَدُوْنَ مِنْهاَ وَكَذَا عِنْدَ وَمَعْ فَهَذِهِ وَشِبْهِهَا انْصِبْهَا جُمَعْ

دُون لها معنيان، أحدهما أنها من الأمكنة المبهمة، وهي أشد إبهاما من الجهات الست، لاحتمالها كل واحد منها. قال:

فإنّ المَوْعِدِيّ يُرَوْنَ دوني أُسُودَ خَفِيَّةَ الغُلْبِ الرِّقَابَا(٢)

اي يرون ذلك من كل جهاتي. وقيل: هي ظرف يدل على السفل في المكان أو المنزلة كقولك: زيد دون عمرو. وثانيهما: الرديء من الشيء وهو ظاهر. وأما عند فتقع على مابالحضرة حقيقة، وما غاب عنه تجوزا، بخلاف لدى فانها لاتقع إلا على ما بالحضرة وفيها ثلاث لغات: ضم العين، وفتحها، وكسرها. والكسر أفصح. ولاتجر إلا بمن كقوله تعالى ﴿قُلْ كُلّ مِنْ عِنْدِ اللهِ﴾(٣). وأما مع فمعناها المصاحبة، ويدل على اسميتها تنوينها، ودخول حرف

---

(١) القائل: الراعي. وهو من البسيط. وتمام البيت:

أَمَّلْتَ خَيْرَكَ هَلْ تَأْتِي مَوَاعِدَه
فَالْيَوْمَ قَصَّرَ عَنْ تِلْقَائِكَ الأمَلُ

الشاهد في قوله: «تلقائك» بالكسرة وهو بمعنى اللقاء والمطرد في المصادر إذا بنت للمبالغة زيادة التاء أن تكون على تفاعل بفتح التاء نحو التضراب لاالتلقاء والتبيان فانهما شذا. فاتيا بالكسر تشبيها لهما بالأسماء غير المصادر وهو في الأسماء كثير.

وقد استشهد به كل من سيبويه ٢/٢٤٥، الحيوان ١/٢٣١، ٣/٤٧، البيان والتبين ١/١٨٠ ديوانه ١١٢.

(٢) القائل للبيت جرير. ويروى:

يَرَى المُتَعِبدُونَ عَلَيّ دُوْنِي
أُسُودَ خَفِّيَةَ الغُلْبِ الرِّقَابَا

الشاهد في قوله: «دوني» حيث استعملها الشاعر هنا مبهمة لاحتمال كل جهة من الجهات الستة. وقد ذكر هذا البيت في تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهرى ٣/١٣٣ وفي ديوان جرير ص ٦٤.

(٣) سورة النساء آية ٧٨

الجر عليها. أما التنوين فكقوله:

تَقُولُ وَقَدْ مَالَ الغَبِيْطُ بِنَا مَعَاً ....[1]

أي مصطحبين. وأما دخول حرف الجر فكقولهم: جئت من معه. واختلف في ألفها حالة النصب. فذهب الخليل: إلى أنها بدل من التنوين، بمنزلة: أرقت دما. وذهب يونس إلى أنه بدل من لامها بمنزلة عصا فهي عكس أخوك، لأن لامها حينئذ يرد في الإفراد، ويحذف في الإضافة. وقوله: فهذه وشبهها انصبها جمع. يريد به ماأشبه الملحق بالجهات في الإبهام نحو: صدوك، صيفك وقريبك، وقريبا منك، وحولك. واعلم أن الظرف متى أوْ غَل في الإبهام زمانيا كان أو مكانيا، لم يستعمل لعدم الفائدة. فلا يقال: جلست زمانا ووقتا ومكانا وموضعا لكونه معلوما للسامع.

٢٥٤ وَهَكَذَا تَفْعَلُ في المَمْدُوْدِ كالمِيْلِ والفَرْسَخِ والبَرِيْدِ

يريد بيان القسم الثاني من ظرف المكان وهو المعدود. واعلم أن المعدود منه، ماكان معلوم المقدار، مجهول الصورة كالميل والفرسخ والبريد. وإنما كانت هذه معلومة المقدار، لأن الفرسخ: آثنا عشر ألف ذراع، والميل: ثلثه، والبريد: أربعة فراسخ على مااصطلح عليه الحساب. ومجهول الصورة لأن

---

(١) القائل: امرؤ القيس وهو من الطويل وتمام البيت:

تقول وقد مال الغبيط بنا معا
عقرت بعيري ياامرأ القيس فانزل

الشاهد في قوله: «معا» حيث استشهد الشارح بهذا البيت على أن «مع» تأتي اسما ودليل اسميتها التنوين. وقد جاءت هنا منونة. انظر شرح المعلقات العشر للزوزني ص ١٠، مطبعة السعادة مصر ١٣٤٤ هـ. والخزانة ٦٥/٢، أمالي ابن الشجرى ٩٣/٢

الفرسخ ونحوه لم يتعين لشيء معين. ولذلك جرى مجرى المبهم في تعدي الفعل اللازم إليه بلا واسطة. وهو معنى قوله: هكذي تفعل في المعدود: أي تفعل فيه النصب كفعلك في الجهات الست، وما في معناها، بالفعل اللازم بلا واسطة.

٢٥٥ والظَّرْفُ قَدْ يَدْخُلُه البِنَاءُ كمثل من قَبْلُ ومن وَرَاءُ

وقبل وبعد ومأأشبههما من الظروف المبهمة نحو: فوق وتحت وأمام ووراء وخلف وأسفل ودون وأول ومن عل. إذا قطعت عن الإضافة، وكان المضاف إليه مرادا، بنيت على الضم. وفي التنزيل: ﴿لله الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾[1] وقال الشاعر:

إِذَا أَنَا لَمْ أُومِنْ عَلَيْكَ وَ لَمْ يَكُنْ
لِقَاؤُك إِلّا مِنْ وَرَاءُ وَرَاءُ[2]

وقال الآخر:

لَعَنَ الإِلَهَ تَعِلَّةَ بنَ مُسَافِرٍ لَعْناً يُصَبُّ عليه مِنْ قُدَّامُ[3]

---

(١) سورة الروم آية ٤

(٢) سورة القائل: عتى به مالك العقيلي وهو من الطويل. الشاهد في قوله: «من وراء وراء» حيث جاءت وراء ظرفا مبهما مرويا بالضم مع تقدم حرف الجر عليه وذلك لأنه مبني على الضم. ويظهر أثر حرف الجر لو كان معربا، وسبب ذلك حذف المضاف إليه ونية معناه. وقد استشهد به كل من الكامل للمبرد ٣٧/١، قطر الندى رقم ٧، شرح المفصل لابن يعيش ٨٧/٤، شذور الذهب رقم ١٠٣، همع الهوامع ١٢٠/١، الدرر اللوامع ١٧٧/١، شرح التصريح ٥٢/٢، اللسان (روى).

(٣) القائل: رجل من بني تميم من الكامل. ويروى عجزه: لعنا يشن عليه من قدام. الشاهد في قوله: «قدام» حيث جاء ظرف مكان مبني على الضم إذا أن أصله من قدامه فلما قطع عن الإضافة ونواها بناه على الضم. وقد استشهد به كل من: شرح التصريح ٥١/٢، الأشموني ٢٦٨/٢، الكامل ٣٧١، شواهد العيني ٤٣٧/٣، الهمع ٢٧/١، الدرر ١٧٧/١.

اما البناء فلأمرين: أحدهما: أنها مع ماتضاف إليه بمنزلة كلمة واحدة، فلما حذف المضاف إليه وهو مراد، جرت مجرى بعض الكلمة، وصارت حدودا ينتهي إليها، ولذلك تسمى غايات، وبعض الكلمة لايستحق إعرابا. وثانيهما: أن المضاف إليه يتنزل منزلة التنوين لمعاقبة إياه، فلما حذف صار كأنه يتضمن معنى الحرف الذي هو التنوين. وإنما قيد البناء ويكون المضاف إليه مرادا، لأنه إذا لم يرد إعربت لتمامها. كقوله:

وَسَاغَ لِيَ الشرَّابُ وكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغَصُّ بالماءِ الفُرَاتِ(١)

وقرىء: ﴿لله الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾(٢) بالتنوين. وقيل: معنى قبل على البناء والزمان المتقدم على هذا الزمان. ومعناه بالتنوين: زمن لأزمنة المتقدمة. وأما كون البناء على حركة، فلأن لها أصلاً في التمكن، وكانت ضمة لأنها حركة، ولاتكون للظرف. واعلم: أن قبل وبعد ظرفا زمان على الأصح، لأن التقدم والتأخر الذين لايجتمعان من خواص الزمان. وقيل: وظرفا مكان لقطعهما عن الإضافة، وقيل بحسب مايضاف إليه. وقد أجرو لاغير وحسب مجرى الظروف، فبنوهما على الضم إذا كانا مقطوعين عن الإضافة، ولم يكونا ظرفين، لكون المضاف إليه مرادا. فإن اضيفا أعربا لقوله:

.... **فَحَسْبُكَ والضَّحَّاكُ سَيْفٌ مُهَنَّدُ**(٣)

---

(١) القائل: يزيد بن الصعق من الوافر وقد نسبه العيني والصبان إلى عبد الله بن يعرب. الشاهد في قوله: «قبلا» فقد وردت منصوبة من التنوين، وجاز التنوين لقطعها عن الإضافة في اللفظ والنية، حيث أنه لم ينو المضاف إليه لا لفظه ولا معناه ولو نوى المضاف إليه لما نونه لأن المنون كالثابت. وقد استشهد به كل من قطر الندى رقم ٥٠، أوضح المسالك رقم ٣٤٥، الأشموني ٢٩٦/٢، شذور الذهب رقم ٤٧، ابن يعيش في شرح المفصل ٨٨/٤، همع الهوامع ٢١٠/١، الدرر ٦١/٢.

(٢) سورة الروم آية ٤.

(٣) القائل ومجهول. وتمام البيت: =

٢٥٦ وفـي به تقـدر الظــروف فهو إذا نصبتها محـذوف

قد تقدم أن من شرط انتصاب الظرف صحة تقديره في معه، وإذا وجب الخفض به، وكان مابعده اسماً صريحا وإذا حذف تعدى الفعل إلى الظرف. فنصبه وهو المراد بقوله: وفي به تقدر الظروف. أي لاينصب على الظرفية إلا بتقديره. لايقال إذا كان مقدرا تضمن الظرف معناه، فوجب بناؤه لتضمنه معنى الحرف، لأنا نقول: لايلزم من كونه مقدرا معه، كونه متضمنا له. لأن المتضمن لمعنى الحرف لايصح ظهور ذلك الحرف معه كأين وكيف. فإنهما لما تضمنا معنى همزة الإستفهام، امتنع ظهورها معهما بخلاف فى. فإنها لايمتنع ظهورها مع الظرف، لأنه يقال: سرت اليوم، وسرت فيه. وأما امتناع ظهور في مع عند، فلكونه ظرفا ناقصا لايخفض إلا بمن لما مر. واعلم: أنه لما كان نصب الظرف مشروطا بتقدير في، لم يلزم منه أن كل ماكان مقدرا بفي، كان منصوبا على الظرف كقوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ والنَّهَارِ﴾(١).

والتقدير: بل مكر في الليل والنهار.

وقول الشاعر:

يَاسَارِقَ اللَّيْلَةِ أهْلَ الدَّارِ ....(٢)

=

إذا كانت الهيجـــاء وانشقت العـــصى
فحسبك والضحـــاك سيـــف مهنـــد

الشاهد في قوله: «فحسبك» حيث يجريها النحاة مجرى الظرف فتبنى على الضم في حالة قطعها عن الإضافة. وجاءت هنا ظرفا متصرفا فأعربت مبتدأ. وذلك لإضافتهما لكاف المخاطب. وقد استشهد به كل من: ابن يعيش في شرح المفصل ٤٨/٢، ٥١، المغنى ٥٦٣.

(١) سورة سبأ آية ٣٣

(٢) القائل: غير معروف. وهو من الرجز.

الشاهد في قوله: «ياسارق الليلة» حيث جاء الظرف «الليلة» ظرفا متصرفا فأضيف إلى سارق
=

لأن الشرط قد يكون أعم من المشروط، فلايلزم حينئذ من وجوده، وجود المشروط لامتناع استلزام العام الخاص.

٢٥٧ ولايجـــوزُ حَذْفُ مايُعَــدى من أمكن خُصّت إليها عدى
٢٥٨ كالـدّارِ والمسَجْدِ والأسواقِ والشّامِ المُشْرِقــةِ والعِــرَاقِ

الثالث من المكان المختص وهو ماكان معلوم القدر والصورة، كالدار والمسجد والشام والمشرق والعراق. ولايتعدى الفعل القاصر اليها إلا بفى وهو المراد بقوله ولايجوز: حذف مايعدي. أي لايجوز حذف الحرف الذي يعدي الفعل اللازم إلى المكان، عن أمكن خصت عدّى الفعل إليها. فالضمير في عدي يعود إلى الفعل، وإن لم يجر له ذكر. إما لأنه معلوم من قوله: عدى [أو أن][1] مفهوم التعدية مخصوص بالفعل. فكأنه قال: لايجوز حذف مايُعَدى الفعل، لأنه مفعول بعدي، والمفعول فضلة يجوز حذفها. وإنما لم يتعد الفعل اللازم إليها إلا بحرف الجر، لأنها لما تعينت بناياتها وحدودها المحصورة، جرت مجرى الأشخاص، كما أن الفعل اللازم لايتعدى إليها إلا بحرف الجر، فكذلك ماأُجري مجراه. فيقال: جلست في الدار، وصليت في المسجد.

= وهو وصف وقد روى بعض النحاة البيت في نصب الليلة وخفض أهل: ياسارق الليلة أهل الدار. و أعرب أهل منصوبا باسقاط الجار، ومفعوله الأول محذوف والمعنى ياسارق الليلة لأهل الدار متاعا. فسارق متعد لثلاثة مفاعيل الليلة والثاني بعد إسقاط حرف الجر، والثالث مفعول حقيقي والصواب أن الليلة هو المفعول الأول وأهل الدار بدل منها ومنصوب بسارق آخر لأن البدل على نيه تكرار العامل، والمفعول الثاني حذف لارادة النعيم. (الخزانة ٤٨٥/١) وفيه آراء أخرى.

وقد استشهد به كل من سيبويه ٨٩/١، ابن الشجرى في أماليه ٢٥/٢، ابن يعيش ٤٥/٢، ٤٦، الخزانة ٤٨٥/١، ١٧٢/٢، الدرر ١٧٢/١، الهمع ٢٠٣/١.

(١) هكذا في (ك) وفي الأصل (ص) (وان) والأفضل ماذكر.

ولايقال: جلست الدار، وصليت المسجد. فإن انتصب شيء من هذه بفعل متعد، فانتصابه على المفعول به لا المفعول فيه، وقد جاءت الفاظ المختص منصوبة بعد اللازم بتقدير في . قال:

لَدْنٌ يَهُزّ الكَفّ يَعْسُلُ مَتْنُهُ   منه كما عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ[1]

وقال الآخر:

فَلَابْغِيَنّكُـمُ قَنَــاً وعَــوَارِضاً   وَلأُقْبِلَنّ الخَيْلَ لابَةَ ضَرْغَدِ[2]

أي في قنا وعوارض، وفي لابة ضرغد. لأنها مواضع مخصوصة. وأما ذهبت الشام فمنصوب بفقد الخافض على الأظهر، كأنهم أرادوا به المكان، فأقيم [الخاص][3] مقام العام. واختلف فيما بعد دَخَلْتُ الدارَ، فذهب الأكثرون إلى أن دخلت فعل لازم، ومابعده منتصب باسقاط الخافض. أما أولا: فلأن مصدره

---

(١) القائل: ساعده بن جوية الهذلي من قصيده من الكامل.
الشاهد في قوله: «الطريق» حيث نصبها بتقدير في توسعا، وإجراء اللازم مجرى المتعدى. وهو هنا للضرورة أيضا. وقد استشهد به كل من الأشموني ٩١/٢، ٩٧، سيبويه ١٦/١، ١٠٩، الخصائص ٣١٩/٢، ابن الشجرى في أماليه ٤٢/١، ٤٤٨/٢، الخزانه ٢٧٤/١، المغنى ١١، ٥٢٥ شواهد العيني ٥٤٤/٢ التصريح ٣١٢/١، الهمع ٢٠٠/١، ٨١/٢، الدرر ١٦٩/١، ١٠٥/٢، ديوان الهذليين ٩٠١/١.

(٢) القائل: عامر بن الطفيل من الكامل. وهو من بني عامر بن صعصعة، فارس قومه، وأحد فتاك العرب وشعرائهم وساداتهم في الجاهلية. توفي سنة ١١هـ ولم يسلم. وقيل إنه لعاتكة بنت زيد. المعنى: لقد وعد الشاعر أعداءه بتتبعهم والإيقاع بهم حيث حلوا من المواضع المتبعة، ولأبغينكم أي لأطلبنكم. وقنا وعوارض: جبلان. ولابه: جره. والضرغد : اسم جبل. الشاهد في قوله: «قنا وعوارضا» حيث نصبهما على ا سقاط حرف الجر تعدى الفعل إليهما فنصبهما على أنهما مفعول به. وقد استشهد به كل من: الإيضاح العضدي ١٨٢/١، أسرار العربية ١٨٠، سيبويه ٨٢/١ ، أمالي ابن الشجرى ٢٤٨/٢، الخزانه ٤٧٠/١.

(٣) هكذا في (ق) وفي ا لأصل (ص) (الحاضر).

على فعول ولايكون غالبا إلا لغير المتعدى. وأما ثانيا: فحملا على نظيره وهو عبرت ونقيضه خرجت وهما لازمان. وذهب المبرد إلى أنه متعد لتوقف فهم معنى الدخول على متعلقة وهو المدخول إليه. وٱعلم: أن ظرف المكان ينقسم إلى لازم الظرفية: نحو: عند وبين، ووسط متحرك العين ودخول من على عند دون شيء من حروف الجر، لايخرجها إلى التمكن وسواء على الأصح. وأما قوله:

.... **وَمَاقَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَالِسوَائِكَا**(١)

وقال الآخــر:

فَلَمْ يَبْقَ مِنْهَا سِوَى هَامِدٍ ....(٢)

أي سوي هامد فللضروة. فلا يقاس عليهما.

وإلى غير لازم الظرفية كقوله تعالى: ﴿عَنِ اليَمِيْنِ وَعَنِ الشِّمَالِ﴾(٣) وقول الشاعر:

---

(١) القائل: الأعشى وهو من الطويل. وتمام البيت:

تَجَانَفَ عَنْ جَوِّ اليَمَامَةِ نَاقَتِي
وَمَاقَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَائِكَا

الشاهد في قوله: «لسوائكا» حيث أن سوى تقع ظرفاً مكانيا منصوبا على الظرفية ولكنه في هذا الشاهد قد خرجه عن كونه ظرفا الى كونه اسما متصرفا لقبوله حرف الجر.

وقد استشهد به كل من الإنصاف ٢٩٥، ابن منظور في اللسان (سوى)، الخزانه ٥٩/٢، سيبويه ١٣/١، ٢٠٣، المقتضب ٣٤٩/٤ أمالي ابن الشجرى ٢٣٥/١، ٤٥/٢، ١١٩، ١٢٤ وابن يعيش في شرح المفصل ٤٤/٢، ٨٤، الخزانة ٥٩/٢ الأشباه والنظائر ٦٦/٣، ٦٩الهمع ٢٠٢/١، الدرر ١٧١/١، ديوانه ٩٥٥

(٢) لم أعثر على القائل ولم أجده في المراجع التي عدت اليها. ومواطن الشاهد ذكره الشارح في حديثه.

(٣) سورة ق آية ١٧

فَعَدَتْ كِلَا الفَرْجَيْنِ تَحْسِبُ أَنَّهُ مَوْلَى المَخَافَةِ خَلْفُهَا وأَمَامُهَا[(١)]

وأما قولـــه:

.... وَكَانَ الكَأْسُ مَجْرَاهَا اليَمِيْنَا[(٢)]

فمجراها إن جعل بدلا من الكأس على تقدير حذف مضاف من اليمين. اي فكأن مجرى الكأس مجري اليمين، فاليمين اسم، وإن جعل مبتدأ وبدلا من الكأس، واليمين خبرا يتعلق بمحذوف فهي ظرف.

---

(١) القائل: لبيد بن ربيعة العامري من معلقته المشهورة التي مطلعها وهو من الكامل انظر ملعقته واللسان (كلا)

عفت الديـــــار محلهـــــا فمقامهـــــا
بمنـــــى تأبـــــد غولهـــــا فرجامهـــــا

الشاهد في قوله «خلفها وأمامها» حيث جاء بدلا من «كلا» التي وقعت مبتدأ. وبدل المرفوع مرفوع. وهذان الظرفان متصرفان يخرجان عن النصب على الظرفية إلى حالات أخرى. وقد استشهد به كل من شذور الذهب ١٦٢، سيبويه ١/٢٠٢ المقتضب ٣/١٠٢، ٤/٣٤١، شرح المفصل لابن يعيش ٢/٤٤، همع الهوامع ١/٢١٠، الدرر اللوامع ١/١٧٨، اللسان (كلا).

(٢) القائل عمرو بن كلثوم من معلقته المشهورة وهو من الوافر. وتمام البيت:

صَدَدْتِ الكَـــــأْسَ عَنّـــــا أُمَّ عَمْـــــرو
وكــــانَ الكــــأسُ مِجْرَاهــــا اليَمِيْنَــــا

الشاهد في قوله «اليمينا» حيث نصب على الظرفية. قال الأعلم: الشاهد فيه نصب اليمين على الظرف، وكونه في موضع الخبر عن المجرى. والتقدير: وكان الكأس جريها عن ذات اليمين. وقد استشهد به كل من سيبويه ١/٢٠١، شذور الذهب ٢٣٢، الهمع ١/٢٠١، الدرر ١/١٩٩.

(باب الحال)

٢٥٩ والحَالُ هَيْئَةٌ شَبِيْه الوَصْفِ كجاءَ زَيْدٌ خائفاً يَسْتَخْفِي

الحال من التحول وهو التنقل والتغير، وتذكر وتؤنث، وإنما ذكرها بعد الظرف لقوة شبهها به، لأنها تقدر بفي، وتعمل فيها المعاني كالظرف، ولها شبه بالصفة من حيث أن كل و احد منهالبيان هيئة. ويفترقان بأن الصفة لبيان هيئة الذات مطلقا، والحال لبيان هيئة مقيدة. ولذلك تعرف بأنها: لفظ دال على بيان هيئة فاعل أو مفعول لفظا أو معنى. فهي لبيان هيئة ذات مقيدة بكونها فاعلا أو مفعولا. أما الفاعل في اللفظ فقد مثله بقوله: جاء زيد خائفا يستخفي. فخائفا: بيان لهيئة زيد وهو المجيء بقيد كونه فاعلا له. وقوله: يستخفي: جملة وهي حال ثانية من الضمير في الحال الأولى. وتقول: ضربت زيدا قائما، تجعله حالا من أيها شئت. وأما في المعنى فنحو: زيد في الدار قائما، ومالك واقفا، وفي التنزيل: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِيْن﴾[1] وأما المفعول معنى فنحو: هذا زيد قائما. أي نبهت عليه، أو أشرت إليه قائما وفي التنزيل: ﴿هَذَا بَعْلِي شَيْخاً﴾[2]. وهي مؤكدة لأنها لم ترد أن تخبر أنه بعلها في حال كونه شيخا دون غيرها. وآعلم: أنه يجوز وقوعها من الفاعل والمفعول معا لجواز اشتراكهما في حال واحدة. فإن كانا متفقين جاز الجمع والتفريق. وأما الجمع فكقوله:

---

(١) سورة المدثر آية ٤٩

(٢) سورة هود آية ٧٢

مَتَى مائلْقَنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا[1]

وكقول الآخــر:

فَلَئِـنْ لَقِيْـتُكَ خَالِيَيْـنِ ....[2]

وأما التفريق فنحو: ضربت زيدا قائما. وإن كانا مختلفين وجب تفريقهما نحو لقيته مصعدا منحدرا، ورأيته راكبا ماشيا. ويجب تقديم حال الفاعل وتأخير حال المفعول إن لم يكن كل واحد منهما معلوما للمخاطب، وهل يجوز أن يكون للواحد أحوال غير متضادة فيه خلاف. فمنهم من أجازه وهو الأظهر، نحو هذا زيد واقفا ضاحكا متحدثا. لأن الحال زيادة في الخبر. والمبتدأ الواحد

(١) القائل: عنترة العبسي الجاهلي من ثلاثة عشر بيتا خاطب بها غمارة بن زياد العبسي وهو من الوافر. اللغة: الروانف: جمع رانفة بالراء المهملة والنون التاء وهي طرف الإلية الذي يلي الأرض إذا كان الإنسان قائما. وتستطارا: بمعنى تطلب منك أن تطير خوفا و جبنا.

الشاهد في قوله «فردين» حيث جاءت حالا من الفاعل والمفعول «معا» وهذا جائز. وقد استشهد به كل من ديوانه ١٠٨ وشرح شواهد الشافيه ٥٠٥، شرح التصريح ٢/٢٩٤، الخزانه ٣/٣٥٩، ٢/٢٠٠، شواهد العيني ٣/١٧٤، أمالي ابن الشجري ١/١٩، الدرر ٢/٨٠، المفصل ٦١، اللسان (الا) ١٨/٤٥، (حض) ١٨/٢٥٢، الهمع ٢/٦٣، الأشموني ٤/١٠.

(٢) القائل: غير معروف. وتمام البيت وهو من الكامل:

فَلَئِـنْ لَقِيـتُكَ خَالَيَـيْنِ لِتَعْلَمَـنْ
أَيِّـي وَأَيُّكَ فَارِسُ الأحْـزَابِ

الشاهد: «خاليين» حيث جاءت حالا من الفاعل وهو الضمير «التاء» وكذلك من المفعول وهو الكاف في لقيتك. وذلك لأن الأصل: ولقد لقيتك خاليا وخاليا. ولما كان لفظ الحال واحدا اكتفى بكلمة واحدة دون كلمتين. وفيه شاهد آخر وهو قوله «أي وأيك» حيث أضاف لفظ «أى» إلى مفرد معرفه لأنه تكرر، ولولا هذا التكرار لم تجز إضافته للمعرفة المفردة.

وقد استشهد به أوضح المسالك تحت رقم ٣٤١، شواهد العيني ٣/٤٣٢، التصريح ٢/١٣٣، ١٣٨، الهمع ٢/٥١، الدرر ٢/٦٣، الأشموني ٢/٢٦١.

يكون له خبران فصاعدا. ومنهم من لم يجزه. محتجا بأن العامل الواحد لايعمل إلا في حال واحدة، قياسيا على امتناع عمله في المصدرين والظرفين مطلقا. وعلى هذا تكون الحال الثانية من المضمر في الحال وهي العاملة فيها.

٢٦٠ مَنصُوبَــةٌ مُشْتَقَّــةٌ مَنكُــورَةٌ حَالٌ مِنَ المَعْرِفَةِ المَذْكُورَةْ
٢٦١ بعد كلام تم فَهي فَضْلَةٌ فِيْهَا ضَمِيرٌ وتَكُونُ جُمْلَةْ

للحال شروط لايصح نصبها إلا بها: أحدها: أن تكون منصوبة لفظا أو محلا لأنها أشبهت المفعول في كونها فضله.

وثانيها: أن تكون مشتقة أو في حكمه، لأنها صفة في المعنى، ولتمتاز على التمييز. وابن الحاجب لايشترط الإشتقاق، لأن عنده كل مادل على هيئة، صح أن يقع حالا مطلقا. والخلاف في هذا لفظي. وثالثها: أن يكون نكرة أو في حكمها، لأنها نوع من الخبر، وأصله أن يكون نكرة. ولأنها جواب لكيف. وهي سؤال عن حال نكرة. أو لئلا يلتبس بالصفة في بعض الصور. ورابعها: أن تقع بعد المعرفة، أي صاحبها لايكون إلاّ معرفة غالبا. لأن بتنكيرها وتعريف صاحبها يتحقق الفرق بينهما وبين الصفة، لأن النكرة [أحوج][(١)] إلى الصفة. وخامسها: أن تأتي بعد كلام تام، أو مافي حكمه. نحو: ضربي زيدا قائما لتحقيق كونها فضلة. وسادسها. أن تكون جوابا لكيف. وقد تقع في موضع الحال كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ﴾[(٢)] أي معاندين تكفرون. وسابعها: أن تقدر بفي لشبهها بالظرف في التنقل، وتفارقه بأن الحال هو ذو الحال في المعنى. والظرف ليس بالمظروف. وبأن الحال لا يتقدم على العامل المعنوي، والظرف يصح تقدمه عليه كقولهم: كل يوم لك ثوب. ولم يذكر المصنف منها

(١) وهكذا في (ق) وفي الأصل (ص) (اخرج).
(٢) سورة البقرة آية ٢٨

الأخيرين. وقوله: فيها ضمير ليس بشرط لأن شرط كونها مشتقة يغني عنه، وإنما هو حكم لها. لأنه قد تذكر لها أحكام خمسة: أن يكون فيها ضمير، لكونها مشتقة، وأن لايكون خلقة لازمة فلا يقال: مررت بزيد أعرج. فإن أريد أنه متعارج في الوقت جاز، وأن يكون لها لونا. فلا يقال: مررت باليُسْرِ أحمر إلا إذا أُريد احمراره في الوقت، وأن يكون عامل لكونها معربة، وأن يكون لها صاحب، لكونها صفة في المعنى. وأما قوله: وتكون جملة فيأتي بيانه فيما يلي هذا البيت. ويريد بالجملة. مايحتمل الصدق والكذب، وهي الخبرية.

٢٦٢ فَتَلْزَمُ الوَاوَ وطَوْراً تُحْذَفُ   والحَالُ مِنْ عَامِلها مايَضْعُفُ

لما ذكر أن الحال تكون جملة قال: فتلزم الواو أي تلزمها الواو تارة، وتارة تحذف وإنما تكون الحال جملة لأنها لما كانت صفة في المعنى، والصفات تكون مفردات وجملا، صح مجيئها جملة. لأن الجمل نكرات، ولاتخلو إمّا أنْ تكون اسمية أو فعلية. أما الإسمية: فإن خلت من الضمير مطلقا نحو. جاء زيد وعمرو منطلق وقوله:

وَقَدْ أَغْتَدِى والطَّيْرُ في وُكُنَاتِهَا   ....(١)

(١) القائل: امرؤ القيس في معلقته المشهورة من الطويل وتمام البيت:

وَقَـد أغتـدَى والطيـرُ في وُكُناتَهـا   بُمْنجَـردٍ قَيْـدِ الأوابِـدِ هَيْكَـلِ

الشاهد في قوله: والطير في وكناتها حيث جاءت حالا وهي جملة اسمية وقد سبقها الواو وخلت من الضمير.

وفيه شاهد أخر وهو قوله: «قيد الأوابد» حيث وصف به النكرة التي قبله وهي قوله: منجرد وذلك مع كون الوصف مضافا إلى مافيه أل لأنه في حكم اسم الفاعل وهو لايستفيد بالإضافة التعريف. وقد استشهد به كل من الخصائص ٢٢٠/٢، المحتسب ١٦٨/١، ٢٣٤/٢، ابن يعيش في مفصله ٥١/٣، الخزانة ٥٠٧/١ ١٧٩/٢، المغنى ٤٦٦.

أو كان المبتدأ فيه ضمير ذوي الحال. نحو: جاء زيد وهو راكب. وفي التنزيل: ﴿لاتَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾[1] لزمت الواو مطلقا. وأما الأول فلوجوب مايربط بين الحال وذي الحال. وأما الثاني فلأنه لولا الواو لما كان في الجملة مايشعر بكونها فضلة لاستقلالها بالضمير. ولذلك تقدر باذ، إشعارا بأن الجملة معمولة لما قبلها كإذ. واختص الواو بذلك لإفادتها الجمع مطلقا. وإن كان معها ضمير غير ماذكر، جاز حذف الواو واثباتها نحو: جاء زيد ويده على رأسه وقال الزمخشري[2]: مجيئها بالضمير بلا واو في الإسمية ضعيف، ورد عليه بالسماع . وفي التنزيل: ﴿وَيَوْمَ القِيَامَةِ تَرَى الَّذِيْنَ كَذَبُوا عَلَى اللهِ وُجُوهُهُم مُسْوَدَّةٌ﴾[3] وقال الشاعر يصف غائصا بطول النفس:

نَصَفَ النَّهارِ المـاءُ غَامِرُهُ   وَرَفِيقُـهُ بالغَيْـبِ لايَـــدْرِي[4]

---

(١) سورة النساء آية ٤٣.

(٢) الزمخشري: هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشري أبو القاسم جار الله واسع العلم كثير الفضل، غاية في الذكاء، معتزليا قويا في مذهبه. ولد سنة ٤٩٧هـ أخذ الأدب عن أبي الحسن على بن المظفر النيسابوري والأصبهاني. جاور بمكه وتلقب بجار الله من تصانيفه: الكشاف في التفسير، الفائق في غريب الحديث المفصل في النحو، المقامات المستقصى في الأمثال، أطواق الذهب، شرح أبيات الكتاب، الأنموذج في النحو، شرح بعض مشكلات المفصل، الأحاجي النحوية وغير ذلك. مات يوم عرفة سنة ٥٣٨هـ. (بغية الوعاة ٢٧٩/٢)، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٦٥/٢.

(٣) سورة الزمر آية ٦٠

(٤) القائل: الأعشى: ميمون يمدح في هذه القصيدة قيس بن معدي كرب الكندي، وقد أجادالتغزل بمحبوبته.

الشاهد في قوله «الماء غامرة» على أن ضمير الحال إذا كان في آخر الجملة الحالية فلا شك في ضعفه وقوته. فالماء مبتدأ وغامرة خبر والجملة حالة من ضمير نصف العائد إلى الغائص والضمير الذي ربط جملة الحال بصاحبها في آخرها وهذا على رواية نصب النهار على أنه مفعول به. وقد استشهد به كل من الخزانة ٥٤٢/١، الدرر ٣/١، أمالي ابن الشجرى ١٩٠/٢، ٢٧٨، الإقتضاب ٣٧٨، الهمع ٣٤٦/١، ابن يعيش ٦٥/٢، شرح شواهد المغنى ٢٩٧، الأشموني ١٩٢/٢.

أي: انتصف النهار على الغائص وحاله هذه. وقالوا كلمته فوة إلى فيّ. وجاء زيد عليه جبة وشي. وأما الفعلية. فإن كان فعلها مضارعا مثبتا لزم الضمير، وامتنع الواو في الأكثر، كما يمتنع اثباته مع اسم الفاعل نحو: جاء زيد يضحك. وفي التنزيل «وَجَاءَوا آبَاهُم عِشَاءً يَبْكُون»[1] وان لم يكن مثبتا وكان الفعل ماضيا مثبتا أو منفيا جاز اثبات الواو والضمير معا نحو: جاء زيد وما يتكلم غلامه، وقد خرج غلامه وماخرج غلامه، وثلاثة بالواو من غير ضمير نحو: جاء زيد ولم يتكلم عمرو، وماتكلم عمرو، وثلاثة بالضمير من غير واو نحو: جاء زيد مايتكلم غلامه، قد تكلم غلامه. ماتكلم غلامه واعلم: أنه لايقع الماضي المثبت حالا إلا مع قد. إما ظاهرة كما مر في الأمثلة أو مقدرة. كقوله تعالى: ﴿أَوْجَاؤُكُم حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[2] ﴿أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ﴾[3] وقال الشاعر:

.... كمَاَ انتَفَضَ العَصْفُوْر بلَّلَهُ القَطْرُ[4]

---

(١) سورة يوسف آية ١٦

(٢) سورة النساء آية ٩٠

(٣) سورة الشعراء آية ١١١

(٤) القائل أبو صخر الهذلي من قصيدة له من الطويل ومطلعها:

عرفت الديـــــار كرقـــــم الـــــدواة
يزبرهـــــا الكـــــاتب الحميـــــر

وتمام البيت:

وأنـــــي لتعرونـــــي لذكـــــراك هزة
كمـــا انتـــفض العصفـــور بللـــه القطـــر

الشاهد في قوله: «بلله القطر» حيث وقعت الجملة حالا وهي جملة فعلية ماضوية مثبتة خالية من قد، وقد خرج ذلك على تقدير قد ليصبح الكلام: وقد بلله القطر. وأجاز الكوفيون والأخفش ذلك دون تقدير. وفيه شاهد آخر وهو قوله لذكراك: فاللام هنا للتعليل وذكراك بلام التعليل وليست مفعولا لأجله وذلك أنها مصدر وهو علة العرو والهزة. ولكن على الذكرى هو المتكلم، وفاعل العر الذي هو قوله هزة. فلما اختلف المصدر الذي هو علة وفاعل المعلل =

وأجاز الكوفيون والأخفش وقوعه حالا مطلقا، لأن التقدير على خلاف الأصل، وقياسا على وقوعه صفة للنكرة من غير تقدير وفيه نظر. ولايجوز وقوع المستقبل حالا لما بينهما من المنافاة. فلا يقال: جاء زيد سيركب، أو سوف يركب. ويجوز وقوعه صفة كقوله:

.... وإلا فهبها ذِمّةً سَتَضِيْعُ[1]

وقوله: والحال من عاملهما مايضعف: لما فرغ من بيان حقيقة الحال وشرائطها وانقسامها إلى مفرد وجملة. وكانت مشبهة بالمفعول لما مرّ مفتقرة إلى عامل، أخذ يتكلم فى العامل. وينقسم إلى قوى وضعيف فالقوي يجوز تقدمها عليه، والضعيف يمتنع كما يبين فى البيت الذي يلي هذا.

٢٦٣ فَلَا تُقَدِّمْهَاعَلَى تَنْبِيهِ ولا إشَارَةٍ وَلَا تَشْبِيْهِ
٢٦٤ وَلَا عَلَى ظَرْفٍ لَهُ فِيْهَا عَمَلْ وفِي سِوَاهَا إن تُقَدَّم لاتُبَلْ

قد ذكرنا أن العامل في الحال ضربان. قوي وضعيف. ويقال: لفظي ومعنوي أما الأول فكالفعل وما يتصل به من أسماء الفاعلين والمفعولين والصفة المشبهة باسم الفاعل والمصدر ونحوهما. وهذا القسم يجوز فيه تقديم الحال على العامل نحو: جاء زيد راكبا، وراكبا جاء زيد، وزيد ضارب عمرا ضاحكا. وضاحكا زيد ضارب عمرا. فإن كان في اسم الفاعل والمفعول الألف واللام أو

وجب أن يجره بحرف دال على التعليل. ولم يجزله أن ينصبه مفعولا لأجله. وهكذا فعل. وقد استشهد به كل من أوضح المالك رقم ٢٥٣، قطر الندى رقم ١٠٢، الشذور رقم١١٠ ابن عقيل رقم ٢٠٤، التصريح ٣٣٦/١، الدرر اللوامع ١٦٦/١، الإنصاف رقم ١٥٢، حاشية الخضري ٣٠، ١٩٥ حاشية الشجاعي ٨٤/٢، الخزانة ٥٥٢/١، شعر الهذليين ٣٢٨، الشوارد ٦٩٦، الأشموني ١٢٤/٢، شرح الأجروميه ٣٣٩ ابن يعيش ٦٧/٢.

(١) لم أعثر على قائله ولم أجده في المراجع التي عدت إليها. والشاهد كما ذكره الشاعر.

كان العامل مصدرا وجملة معها واو الحال، أو فعلا جامد امتنع التقديم مطلقا. وفي تقديم الحال من اسم ليس عليها خلاف كالخلاف في خبرها. ومنع الفراء(1) تقديم الحال على العامل اللفظي إن كان ذو الحال ظاهرا مطلقا، لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر. وأجازه إن كان مضمرا لاشتراكهما في العود على مايفسرهما وهو ضعيف، لأن الإضمار قبل الذكر إنما يمتنع في غير الصور المعروفة إذا لم يكن في نيه التأخير. ومن كلامهم: شتى تؤب الحلبة(2)
وقال الشاعر:

مُزْبِداً يَخْطُرُ مَالَمْ يَرَنِي فإذَا أَسْمَعْتُهُ صَوْتِي انقمع(3)

وأما الثاني وهو: العامل الضعيف فلا يجوز تقديمها عليه، لأن العامل لم يكن متصرفا في معموله. وهو أقسام. وقد ذكر المصنف منها أربعة: أحدها:

(1) ينسب هذا المذهب للكسائي أيضا: انظر: الإرتشاف ٢٣٤، الإنصاف ١٥٨/١ أسرار العربية ١٩٢، الهمع ٢٤١/٢، ويمنع الفراء التقديم بحجة أنه يلزم من تقديم الضمير على مايرجع إليه، وهذا ليس بشيء لأن النية به التأخير فيصير كقوله تعالى «فأوجس في نفسه خيفة موسى» سورة طه آية ٦٧.

(2) مثل يضرب في اختلاف الناس وتفرقهم في الأخلاق، وشتي فَعْلَى من شتى يشت إذا تفرق، وشتى في موضع الحال أي يؤب الحلبة متفرقين، وأصله القوم يوردون إبلهم وهم مجتمعون فإذا صدروا اشتغل كل منهم بحلب ناقته ثم يؤوب الأول فالأول. (انظر مجمع الأمثال للميداني ٢٤٣/١).

(3) القائل: سويد بن أبي كاهل. مجزؤ الرمل وبعده

ويحييـــــــــــــي إذا لاقيتـــــــــــــه
وإذا يخلـــــو له لحمـــــى رتـــــع

الشاهد في قوله: مزبدا يخطر حيث تقدم الحال «مزبدا» على عامله اللفظي وهو قوله: يخطر. وهو ضعيف على رأي الفراء. وقد استشهد به كل من الخزانه ٥٤٧/٢، أمالي ابن الشجرى ١٢٠/١، شرح المفضليات ٤٠٢ الاغاني ٦١٣/١٣ الشعر والشعراء ٤٢١/١، الأصول ١٦٢/١، المقتضب ١٧٠/٤.

التنبيه نحو هذا زيد قائما. فالناصب للحال ها لأنه بمعنى أنبه، ولايجوز قائما هذا زيد لامتناع تقدمها على العامل. ويجوزها قائما ذا زيد لأنك لم تقدمها على العامل. وثانيها: اسم الإشارة. ويمتنع التقديم عليه مطلقا نحو: ذا زيد قائما، وهذا زيد قائما. ويجوز تقديمها على ذي الحال مطلقا قال:

.... وَهَذَا عَرُوساً باليَمَامَةِ خالِدُ(١)

وثالثها: التشبيه: كقوله:

كَأَنَّهُ خارِجاً مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ   سَفُّودُ شَرْبٍ نَسُوهُ عِنْدَ مُفْتَأَدِ(٢)

وكذلك التمني والترجي دون أخواتهما لقوتهما في التغيير اللفظي والمعنوي بخلاف ذلك وحرف النداء كقوله:

.... يَابُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّاراً لأَقْوامِ(٣)

---

(١) القائل: لم أعثر على قائله. وتمام البيت:

اتـرضى بأنـا لم تجـف دماؤنـا
وهـذا عروس باليمامـة خالـد

الشاهد في قوله «عروس» حيث جاءت حالا متقدمة على صاحبها. وهذا جائز وقد ذكره كل من: ابن السراج في الأصول ١٨٢/١، شرح السيرافي ٤/١، نسخة البغدادي، اللسان ١٠٣، تقويم اللسان ١٥٧، لحن العامة للزبيدي ٢٥.

(٢) القائل: النابغة من قصيدة له من البسيط يمدح بها النعمان بن المنذر، ويعتذر إليه فيها مما بلغه عنه. الشاهد في قوله «كأنه خارجا» فقد جاء خارجا حال من الفاعل المعنوي وهو الهاء في كأنه والعامل في الحال مافي كأنه من معنى الفعل. وقد استشهد به كل من: الخصائص ٢٧٥/٢، ابن الشجري في أماليه ١٥٦/١، ٢٧٧/٢، الخزانه ٥٢١/١.

(٣) القائل: النابغة الذبياني، وكان بنو عامر قد طلبوا إلى قبيلة النابغة أن يقاطعوا قبيلة بني أسد فجهلهم النابغة في ذلك وهي من البسيط. وتمام البيت:

قالت بنـو عامـر خالـوا بنـي أسد
يابـؤس للجهـل ضرارا لأقـوام

الشاهد في البيت: به شاهدان: الأول في قوله: «للجهل» حيث أقحم الشاعر اللام بين

وتقول: زيد مثل عمرو متكلما فيعمل فيها مثل لما فيها من معنى التشبيه ولا يجوز التقديم. ورابعها: الظروف: نحو زيد خلفك قائما، وزيد في الدار جالسا. وأجاز الأخفش تقديم الحال على الظرف مطلقا أن تقدم المبتدأ نحو زيد واقفا خلفك، وزيد واقفا في الدار. ولم يجزه سيبويه(١). أما الأخفش(٢) فتمسك بقوله تعالى: ﴿والسَّمَواتُ مَطْوِّياتٍ بِيمَينِهِ﴾(٣) على قراءة من نصب مطويات. وقراءة من قرأ:﴿ مَافِي بُطُونِ هَذِهِ الأَنْعَامُ خَالِصَةً لِذُكُورِنَا﴾(٤). بالنصب على الحال من الضمير في: لذكورنا.

وقوله: وفي سواها إن تُقَدّمْ لم تُبَلْ. يريد في سوي هذه المواضع التي ذكرت وهو الفعل ومايتصل به يجوز في الحال التقديم والتأخير كما مر. واعلم: أن الحال في المجرور إن كان بحرف الجر نحو مررت بزيد قائما. والحال منه زيد

المضاف والمضاف إليه في قوله: يابؤس للجهل وذلك توكيد للإضافة وهذا جائز. الثاني في قوله: يابؤس للجهل ضرارا فقد وردت ضرارا حال من المنادي وهو بؤس. ومن المعلوم أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها. والعامل هنا هو حرف النداء: الذي ناب مناب الفعل أدعو وكأنه قال: أدعو بؤس الجهل أدعوه حال كونه ضرارا لأقوام.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٤٦/١، المقتضب ٢٥٣/٤، المحتسب ٢٢١/١، جمل الزجاجي ١٨٧، الخصائص ١٠٦/٣، ابن الشجرى ٨٠/٢، الإنصاف رقم ٢٠٥، ابن يعيش في مفصله ٦٨/٣، ١٠٤/٥، الخزانة ٥٨٥/١، ١١٩/٢ الهمع ١٧٣/١، الدرر ١٨٤/١، ديوانه ٧١.

(١) سيبويه ٢٧٧/١ ــ ٢٧٨.

(٢) يذكر التذييل والتكميل ٨٦/٣: وغير الأخفش يمنع تقديم الحال الصريحة على العامل الظرفي مطلقا، والصحيح جوازه محكوما بضعفه، ولايجرى مجرى العامل في الظروف غيره من العوامل المعنوية باتفاق لأن في العامل الظرفي ماليس في غيره من كون الفعل الذي ضمن معناه من حكم المنطق به لصلاحيته أن يجمع بينه وبين الظروف دون استقباح بخلاف غيره، فإنه لازم التضمن غير صالح للجمع بينه وبين لفظ تضمن معناه، فكان للعامل الظرفي بهذه مزية على غيره من العوامل المعنويه. انظر اللباب في علل البناء والإعراب ص ٢٣٢.

(٣) سورة الزمر آية ٦٧

(٤) سورة الأنعام آية ١٣٩

فَالأَكْثَرُون منعوا من تقديمها محتجين بأن الحال لما كانت صفة لذي الحال في المعنى، كانت معمولة بحرف الجر في المعنى العامل في صاحبها. وكما لايتقدم المجرور على الجار فكذلك ماهو في حكمه. ومنهم من أجازه محتجا بأن العامل فيها الفعل، لأنه يعمل النصب في محل صاحبها بدليل العطف عليه منصوبا. وبقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَةً لِلنَّاسِ﴾[1].

وقول الشاعر:

إِذَا المَرْءُ أَعْيَتْهُ المُرُوْة نَاشِئاً   فَمَطْلَبُهَا كَهْلًا عَلَيْهِ شَدِيْدُ[2]

فكهلا حال من الضمير في عليه، وشديد العامل فيه. وإن كان المجرور بالمضاف كقوله تعالى ﴿مِلَّةَ آبْرَاهِيْمَ حَنِيْفاً﴾[3] امتنع التقديم مطلقا، لأن العامل فيه معنى الإضافة وهو ضعيف. فإن كان المضاف إليه فاعلا في المعنى نحو: اعجبني ضرب زيد ضاحكا، أو مفعولانحو:ضرب زيد باكيا. فالحال كثيرة لوجود الناصب، وإلا فهي قليلة. فإن قيل: فالحال يشبه الظرف، والظرف يعمل فيه المعنى متقدما عليه نحو: كل يوم لك ثوب. أجيب بأن الظرف يجوز فيه الإتساع مالا يجوز في غيره، ولذلك يفصل به بين المضاف والمضاف إليه، ويقدم على اسم إن إذا كان خبرا لها.

٢٦٥ وَحَالُ مَانُكِّر قَبْلَهُ يُحَلْ   كَقَوْلِهِ لَمَيَّ مُوْحِشاً طَلَلُ

---

(١) سورة سبأ آية ٢٨

(٢) القائل: المخبل السعدي (الخزانة) وقيل: لسويدن خذاق. وهو من الطويل.
الشاهد في قوله: «فمطلبها كهلا عليه» حيث جاءت الحال «كهلا» متقدمة على صاحبها وهو الضمير في «عليه» وهذا وارد في العربية.
وقد استشهد به كل من: عيون الأخبار ٢٤٧/١، الخزانه ٥٣٦/١، شرح الأشموني ١٧٨/٢، شرح ديوان الحساسة للمرزوقي ص ١١٤٨.

(٣) سورة البقرة آية ١٣٠، ١٣٥، آل عمران ٩٥، سورة النساء آية ١٢٥، سورة الانعام آية ١٦١.

قد تقدم أن صاحب الحال شرطة أن يكون معرفة غالبا، فإن جاء نكرة فلا بخلو إما أن يتقدم على الحال أو يتقدم عليه. فإن تقدم فإما أن يوصف أو لايوصف. فإن لم يوصف فمجيء الحال عنه نكرة قبيح، لإمكان الحمل على الصفة مع المخالفة في الإعراب. فإن وصفت قرنت من المعرفة وزال القبح. وفي الحديث[1] جاء: «على فرس له سابقا». فالنكرة موصوفة، على أن المعنى هاهنا يتوقف على النصب على الحال لكونه سابقا في حال المجي. بخلاف الصفة، فإنها تدل على السبق مطلقا. وقوله تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۞ أَمْرًا﴾[2] فنصبه عند الأخفش على الحال لوصف النكرة. وإن تقدمت الحال عليه زال القبح ووجب نصبه لامتناع تقدم الصفة على الموصوف. وهو معنى قوله: وحال مانكر قبله يحل أي يقع قبله. وذلك نحو: جاء راكبا رجل. وقول الشاعر:

لمَيَّــــة مُوْحِشاً طَلَــــلُ يَلُــوحُ كَأنَّــــهُ خِلَــــلُ[3]

وإليه أشار بقوله: لمي موحشاً طلل. والبيت المشهور: لعزة موحشاً طلل. فموحشا: صفة لطلل. فلما تقدم عليه وجب نصبه. ولايقال: لو كان موحش حالا من طلل . للزم المحال من وجهين. أحدهما: أنه لايصدق عليه حد الحال لكونه هيئة للمبتدأ، والحال يجب أن يكون هيئة فاعل أو مفعول. والثاني:

(١) أخرجه أبو داود من حديث ابن عمر رقم ٢٥٧٧، وروى أيضا: سبق رسول الله ﷺ بين الخيل على فرس سابقا.

(٢) سورة الدخان آية ٤.

(٣) القائل: كثير عزه وهو من الرجز

الشاهد في قوله: «موحشا» فإنه جاء حالا من قوله «طلل» وهو نكرة. والذي سوغ مجيء الحال من النكرة تقدمه عليها. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢٧٦/١ مجالس العلماء للزجاجي ١٧٤، الخصائص لابن جني ٥٣٣/١، المغنى ٨٥، شذور الذهب ٢٤، التصريح ٣٧٥/١، ١٢٠/٢، الأشموني ١٧٤/٢، أوضح المسالك رقم ٢٦٩، ديوانه ٢١٠/٢.

أنه يؤدي إلى أن يكون الإبتداء عاملاً فى الخال لوجوب كون العامل فى الحال عاملاً فى صاحبها وهو محال.

وإنما يصح أن يجعل حالاً على قول من يرفع طللا بالجار والمجرور وهو مذهب الأخفش والكوفيين. وأما على قول سيبويه[1] والجمهور فإن الحال من الضمير فى الظرف المرتفع به وحينئذ يبطل كونه شاهداً على تقديم الحال على صاحبها.

لأنا نقول: بأنا لانسلم عدم صدق حد الحال عليه. فإن النكرة التى هي طلل مفعولة فى المعنى، والتقدير: اختصت عزة بطلل فى حال كونه موحشاً. وقد تكون فاعلة فى المعنى كقوله:

وَتَحْتَ العَوَالِي والقَنَا مُسْتَظِلَّةً ... ظِبَاءٌ أَعَارَتْهَا العُيُونَ الجآذِرُ[2]

٢٢٦ وَٱلْحَالُ قَدْ تَكُونُ تَأْكِيداً كَمَا ... قَالَ هُوَ الحَقُّ مُصَدِّقاً لِمَا

للحال أربعة أقسام: أحدها أن تكون متنقلة وهى الأصل لكونها بيان الهيئة. وهي تنتقل نحو: جاء زيد راكبا. ولذلك سميت حالاً.

الثاني: أن تكون مقدرة بالمتنقلة وهي التي تذكر قبل وجودها كقوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ المَسْجِدَ الحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللهُ آمِنِيْنَ﴾[3]. وقولهم: مررت برجل معه

---

(١) سيبويه ٢٧٧/١.

(٢) القائل: ذو الرمة من الطويل

الشاهد في قوله: «مستظلة ظباء» حيث قدم الصفه على الموصوف، والأصل فيها: ظباء مستظلة ولما قدم الصفة أعربت حالا لأن الصفة لايجوز تقدمها على الموصوف، لأنها كالصلة من الموصول ومن شروط ذلك أن تكون النكرة لها صفة تجري عليها ويجوز نصب الصفة على الحال والعامل في الحال شيء متقدم. ثم تقدم الصفه لغرض يعرض فيحنئذ تنصب على الحال ويجب ذلك لامتناع بقائه صفة مع التقدم. وقد اسشتهد به كل من: سيبويه ٢٧٦/١، شرح المفصل ٦٤/٢، ديوانه ٢٤٥.

(٣) سورة الفتح آية ٢٧.

صقر صائدا به غدا الثالث: أن تكون موطئة نحو: مررت بزيد رجلًا صالحاً فرجلا نصب على الحال، وصالحا نعته وهو الحال في الحقيقة. وفي التنزيل: ﴿قُرْآناً عَرَبياً﴾(١) ﴿وَلِسَاناً عَرَبِيّا﴾(٢) فعربيا حال، وقرآنا ولسنا موطئين لها أي ممهدين لكونهما ليسا بمشتقين. وقال الشاعر:

فَاْشرَبْ هَنِيْئـاً عَلَـيْكَ التَّـاجُ مُرْتَفِقـاً
فِي رَأْسِ غُمْـدَانَ دَاراً مِنْكَ مِحْـلَالَا(٣)

الرابع: المؤكدة وهي التي لو لم تذكر لاستفيد معناها من الجملة قبلها وتأتي بعد الإسمية والفعلية. أما الإسمية فكقوله تعالى ﴿وَهُوَ الحَقُّ مُصَدِّقاً لِمَا مَعَهُمْ﴾(٤) ﴿وهَذَا صِراَطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيْمَا﴾(٤). وقول الشاعر:

أَنـا ابْـنُ دَارَةَ مَعْرُوفـاً بِهَـا نَسَبِـي
وَهَـلْ بِدَارَةْ يَالَلنَّـاسِ مِنْ عار(٦)

---

(١) سورة يوسف آية ٢، سورة طه آية ١١٣، سورة الزمر آية ٢٨.

(٢) سورة الأحقاف آية ١٢

(٣) القائل: أمية بن أبي الصلت من البسيط
الشاهد في قوله: هنيئا حيث نصبت على الحال ووقعت موقع الفعل بدلاً من اللفظ به، فلا يجوز ظهور الفعل معه لأنه قام مقامه فصار عوضا عنه. فقوله: هنيئا لاتعلق له باشرب لأنه وقع موقع لهنيئك أو هنأك. والتقدير: ليهنئك شربك أو هنأك شرابك.
وقد استشهد به كل من: أمالي ابن الشجرى ١/١٦٢، ١٦٩، ٢/٢٧٤، ٣٢٩، دلائل الإعجاز ١٣٤، ديوانه ٥٢

(٤) سورة البقرة آية ٩١

(٥) سورة الأنعام آية ١٢٦.

(٦) القائل: سالم بن دارة من قصيدة طويلة من البسيط يهجو بها فزارة. ويروي الصدر:
أَنَـا آبْـنُ دَارَةَ مَشْهُـوراً بِهَـا نَسَبِـي
....
=

وأما الفعلية فكقوله تعالى: ﴿وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِيْن﴾(١) ﴿فتَبَسَّم ضَاحِكَا﴾(٢) ﴿وأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولَا﴾(٣) وقول الشاعر:

.... وَقَدْ فَرَّ عَمْرٌو هَارِباً مِنْ مِنَيَّتِهِ (٤)

واشتراط الزمخشري (٥) وابن الحاجب أنها مؤكدة لجملة اسمية يبطل بما ذكر. والمصنف لم يذكر من هذه الأقسام إلا الأخير منها، ونبه على الباقي باتيانه بلفظ قد المفيدة مع المضارع التقليل: واعلم: أنهم قد اختلفوا في العامل في الحال المؤكدة الاسمية. فمنهم من ذهب الى أنه الخبر، وأبطل بأنه صاحب الحال وهو لايعمل فيها، كما أن الموصوف لايعمل في الصفة. فإن قيل: فيكون حالا من الضمير في الخبر لا من الخبر نفسه. أجيب بأن الخبر قد يكون مصدرا كقوله تعالى: ﴿هُوَ الحَقُّ مُصَدِّقاً﴾(٦). وهو لايتحمل الضمير وفيه نظر. وذهب الأكثرون إلى أنه فعل واجب الحذف لوجود القرينة الدالة على خصوصية المحذوف. ولفظ الجملة الواقع موقعه وهو إما بتقدير: أحقُّهُ أو أُثبتُهُ

= المعنى: أنا ابن هذه المرأة ونسبي معروف بها، وليس فيها من المعرة مايوجب القدح في النسب أو الطعن في الشرف. الشاهد في قوله: «معروفا» فقد جاء حالا مؤكدة لمضمون الجملة الإسمية «أنا ابن دارة»

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢٥٧/١، الدرر ٢٠٢/١، الخزانة ٥٥٧/١، شواهد العيني ١٨٦/٣، الخصائص ٢٦٨/٢، الأشموني ١٨٥/٢، ابن عقيل ٥٥٢/٢، شذور الذهب ٢٤٧، الهمع ٢٤٥/١.

(١) سورة التوبة آية ٢٥

(٢) سورة النحل آية ١٩

(٣) سورة النساء آية ٧٩

(٤) القائل: لم أعثر عليه، ولم أجد هذه البيت في المراجع التي اطلعت عليها والشاهد في قوله «هاربا» حيث جاءت حالا وتقدم العامل وهو جملة فعلية «فرّ» وهو مؤكد لمضمون الجملة قبله

(٥) انظر شرح المفصل ٦٥/٢ ــ ٦٩، قواعد المطارحة ص١٣٨.

(٦) سورة البقرة آية ٩١

إن جعلت حالا من ضمير المفعول العائد إلى الخبر، وإما بتقدير: ثبت الحق مصدقا إن جعل حال فاعلاً، وإذا لم يصح تضمُنُ الخَبَرِ لمعنى الحال المؤكدةلم يصح. فلا يقال: زيد أبوك منطلقا وعمرو وأخوك ذاهبان إن قصدت النسب لايتقيد بحال دون غيرها. وإن قصد التبني والصداقة صح لتقيدها بحال دون حال فتكون منتقلة. وقد تبين أن الحال المؤكدةتختص بأمور لاتوجد في غيرها. منها أنها لازمة غير منتقلة، لأن الحق لاينتقل عن تصديق لما صدقه. ومنها: أن معناها يفهم قبل ذكرها لدلالة الجملة التي قبلها عليها. ومنها أنها تأتي بعد جملة اسمية لاعمل لها فيها.

٢٦٧ وَقَدْ تَجيء الحَالُ طَوْراً مَعْرِفَةْ   في حُكْمِ تَنْكِيْر وَمُشْتَقٍّ صِفَهْ
٢٦٨ كَقَوْلِـــهِ أَرسَلَهَـــا العِرَاكَـــا   وجُهْـــدَهُ وَوَحْـــدَهُ أَتاكَـــا

قد تقدم أن للحال شرائط لاتتحقق دونها، وقد تجيء على خلاف ذلك ظاهرا فترد بالتأويل إليه فمنها: أنها قد تجيء معرفة في حكم النكرة، وجامدة في حكم المشتق وهو على ضربين مصدر وغير مصدر. فمن المصدر قول لبيد:

فَأرسَلَهَا العِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا   وَلَمْ يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخَالِ[1]

وفيه وجهان: أحدهما: أحد الأمرين وهو إما أن يكون العراك مصدرا في

(١) القائل: لبيد بن ربيعة وهو من الوافر.

الشاهد في قوله: «العراك»: حيث نصب على الحال، والحال لايكون معرفة. وجاز هنا لأنه مصدر، والفعل يعمل في المصدر معرفة ونكرة، فكأنه أظهر فعله ونصبه به ووضع ذلك الفعل موضع الحال فقال: ارسلها تعترك الإعتراك.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ١٨٧/١، شواهد العيني ٢١٩/٣، الخزانه ٥٢٤/١، اللسان ٣٦٨/٨، شرح التصريح ٣٥٣/١، المعاني الكبير ٤٤٦، أمالي ابن الشجرى ٢٨٤/٢، المخصص ٩٩/٧، ٢٢٧/١٤، شرح المفصل لابن يعيش ٦٢/٢، ٥٥/٤، أسرار العربية ١٩٣، ديوان لبيد ص ٦٨، الإنصاف ٨٢٢، الهمع ٢٧٩/١.

موضع الحال مقدرا بالنكرة، أي: فارسلها معتركة، وإما لأن العراك وإن كان بلفظ المعرفة إلا أنه اسم جنس، تعريفه كتنكيره. الثاني: أن العراك مصدر منصوب بفعل محذوف ذلك الفعل هو الحال. والتقدير: أرسلها تعترك العراك وهو اختيار أبي علي[١] والسيرافي[١]، وعلى هذا لايحتاج إلى تأويل لكون الفعل نكرة، وإنما يحتاج إلى تقدير العامل. ومن المصدر قولهم: طَلَبَهُ جُهْدَهُ والتقدير: إما مجتهدا أو يجتهد جهده كما مر في أرسلها العراك. ومنه: أتاك وحده. وآختلف في نصبه على ثلاثة أقوال: أحدها لسبويه ومن تابعه: أنه مصدر محذوف الزوائد واقع موقع المصدر، فوحده في موضع ايحاد، وايحاد في موضع موحد، أي منفرد. وثانيها: للكوفيين ويونس[٢] في أحد قوليه: أنه ظرف لأنه بمعنى على حياله فيتعلق بمحذوف لكونها ظرفا في موضع الحال. وثالثهما: للزجاج[٢] وهو أنه ينتصب على المصدر ويلزم النصب ولايتغير لفظه تذكيرا وتأنيثا وتثنية وجمعا ولم يستعمل من لفظه فعل ولم ينجر بالإضافة إلا في أربع صور: الأولى مدح: وهي قولهم نسيج وَحْدِهِ[٣]، وثلاثة ذم وهي: جُحَيْش[٤]

---

(١) انظر الخزانة ١/٥٢٣ ـــ ٥٢٤.

(٢) انظر الخزانة ١/٥٢٤.

(٣) يقول المبرد في المقتضب ٣/٢٤٢: قولهم: هذا نسيج وحده فلا معنى له إلا الأضافة لأنه يخبر أنه ليس في مثاله أحد، فلو لم يضف اليه لقال: هذا نسيج افرادا، فالإضافة في الحقيقة إلى المصدر. ويقول ابن يعيش في ذلك ٢/٦٣: «قالوا: هو نسيج وحده، عيير وحده وجحيش وحده. وأما نسيج وحده فهو مدح وأصله أن الثوب اذا كان رفيعا فلا ينسج على منواله معه غيره، فكأنه قال: نسيج أفراده. يقال للرجل إذا أقر بالتفضيل.. وفي مجمع الأمثال للميداني يقول: وذلك أن الثوب النفيس لاينسج على منوالة عدة أثواب. قال ابن الإعرابي: معنى نسيج وحده أنه واحد في معناه، ليس له فيه ثان كأنه ثوب نسيج على حدته لم ينسج معه غيره. وكما يقال: نسيج وحده يقال رجل وحده ويروى عن عائشة أنها ذكرت عمر رضي الله عنهما فقالت: كان والله أحوذيا ويروى بالزاء، نسيج وحده قد أعد للإمور أقرانها.

(٤) يقال الرجل المعجب برأيه لايخالط أحداً في رأي، ولا يدخل في معونة أحد. ومعناه أنه ينفرد بخدمة نفسه. انظر شرح الكافية ١/١٨٥.

وَحْدِهِ وَعُيَيْرُ وَحْدِهِ[1] ورُجَيْلُ وَحْدِهِ ومنه: رجع عودة على يديه. والمعنى: رجع ناقضا مجيئه. وأما غير المصدر فكقولهم: جاءوا الأول. فالأول أي مترتبين، ومررت بهم الجمى الغفير والتقدير: جامين غافرين أي جميعا، وكلمته فاه إلى فيّ. والتقدير: إما كلمته جاعلا فاه إلى في أو كلمته مشافهة. ويجوز الرفع والجملة في موضع الحال.

وقول الشاعر:

فَمَا بَالَنا أَمْس أَسْدَ العَرِينِ وَمَا بَالُنا اليَوْمَ شاءَ النَّجَفْ[2]

أي فما بالنا أمس شجعاء ومابالنا اليوم جبناء.

وآعلم: أنه يقع في موضع الحال خمسة أشياء. أحدها المصدر وهو إما معرف كما مر وإما منكر نحو : جاء زيد ركضا. وفيه حينئذ ضمير لنيابته عن اسم الفاعل. وفائدته المبالغة، وقال المبرد هو منصوب بفعل مقدر: أي يركض ركضا. والأول أولى لعدم الحذف، وإفادته المبالغة. وقال السيرافي: وهو مفعول مطلق وناصبه جاء. فهو من باب: قعد القرفصاء. الثاني: اسم عين كقوله:

بَدَتْ قَمَراً وَمَالَتْ خوْطَ بَانٍ وَفَاحَتْ عِنْبَراً وَرَنَتْ غَزَالًا[3]

---

(١) عبير وحده: يضرب لمن لا يخالط الناس. وقال بعضهم: أي يعاير الناس والأمور يقيسها بنفسه من غير أن يشاور. انظر: مجمع الأمثال ١٣/٢، شرح الرضى ١٨٥/١ المقتضب ٢٤٢/٣.

(٢) القائل: أحد أصحاب الإمام على بن أبي طالب رضي الله عنه. وهو من المتقارب الشاهد في قوله: «أسد العرين» «شاء النجف» حيث وقعا حالين على تقدير مثل، أو على تأويلها بوصف أي شجعانا وضعافا.

وقد استشهد به كل من: الخزانه ٥٢٨/١، وقعة صفين ١٦٥.

(٣) القائل: المتنبي في مدحه بدر بن عمار بن اسماعيل الأسدي وهو من الخفيف.

الشاهد في قوله: «قمرا، خوط بان، عنبرا، غزالا» حيث وقعت كلها أحوالا مؤولة بالمشتق أي: بدت مضيئة كالقمر، ومالت متثنية كالخوط بان، وفاحت طيبة النشر كالعنبر، ورنت مليحة المنظر كالغزال. وهذا النمط يسمى التدبيج في الشعر. وقد استشهد به كل من: دلائل الإعجاز ١٩٨، ٢٨٢، أسرار البلاغه ٢٢٢، الخزانه ٥٣٧/١، ابن الشجرى في أماليه ٢٧٤/٢، ديوانه ١٦٢/٢، ياسين ٤٦٠/١.

ومنه كلمته فاه إلى فيّ. الثالث: الظرف: نحو هذا زيد عندك.

والرابع: الجار والمجرور نحو: جاء زيد بسلاحه. الخامس: الجملة وقد تقدم ذكرها وقد يحذف العامل في الحال كما يحذف العامل في المفعول. وهو إما واجب الحذف نحو: زيد أبوك عطوفا، ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقاً﴾[1] لوجود القرينة الدالة على خصوصيته كما مر في الحال المؤكدة. وإما غير واجب فلقولهم للمسافر راشدا مهديا: أي سافرت، وأخذته بدرهم فصاعدا أي فذهب الثمن صاعدا ولمن حدث صادقا أي قلته.

(١) سورة البقرة آية ٩١.

(التمييز)

٢٦٩ والأَصْلُ في التّمْيِيزِ تَفْسِيرُ العَدَد والكيلِ والوزنِ وممسوح تُحَد

التمييز: تفعيل من الميز وهو تخليص الشيء بعضه من بعض. ويقال له التبيين والتفسير، وهي في الأصل مصادر نقلها النحاة إلى المعنى المذكور. وهو رفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة، بنكرة جامدة ناصة على أحد محتملاته. فرفع الإبهام جنس لأنه يشمل التمييز وغيره. والمستقر يفصله عن مثل أبصرت عينا جارية، فإن جارية وإن رفعت الإبهام إلا أنه ليس بمستقر في ذات. فإن العين في أصل وضعها لكل واحد من مدلولاتها على التعيين والإبهام إنما حصل عند انتفاء القرائن، وهو معين في ذهن المتكلم. وهذا بخلاف العشرين فإنها في أصل الوضع لذات مبهمة وذات عن الحال والمصدر من نحو: رجع القهقرى، فإنها لبيان هيئة الفاعل والمفعول، والرجوع لا لذات الفاعل وذات الرجوع. وبنكرة جامدة عن صفة النكرة نحو: رأيت رجلا عالما، فإنها ترفع الإبهام المستقر على ذات، لأن رجلا نكرة لم يوضع لواحد معين أصلاً، بل هو صالح لكل واحد من الأفراد على البدل. فهو كعشرين. وقولنا عن ذات مذكورة أو مقدرة تفصيل لمجمل التمييز لأنه ينقسم إلى مايرفع الإبهام عن ذات مذكورة كالأعداد ومايجري مجراها من المقادير، وإلى مايرفعه عن ذات مقدرة نحو: طاب زيد نفسا، فإن طاب مسند إلى زيد في اللفظ وفي المعنى إلى مقدر متعلق بزيد وهو الذات وكانت مبهمة لاحتمالها وجوها كثيرة. وقوله: والأصل في التمييز تفسير العدد، إنما كان كذلك لأن لفظ العدد لما كان مبهما بالوضع احتاج إلى مايرفع ابهامه وكذلك الكيل والوزن والمساحة فإنها

تجري مجري الأعداد لتبين كميات المقداير. وأما غير الأعداد فمحمول عليه بضرب من التأويل.

٢٧٠ بِوَاحِدٍ مَنْكُورٍ آسْمَ جِنْسِ مُقَدّرٍ بِمِنْ مُزِيْلِ اللَّبْسِ

المميز: هو الإسم المنكور المقدر بمن غالبا المذكور لإزالة اللبس، وإنما وجب أن يكون اسما، لأن ا لمميز كما تقدم قسمان: أحدهما أن ينتصب عن تمام المفرد والثاني: أن ينتصب عن تمام الجملة أو مافي معناها فإن انتصب عن تمام المفرد كان معرضا لدخول من عليه نحو: عشرون درهما، وإن انتصب عن تمام الجملة فهو إما فاعل في الأصل أو مفعول. وهذا بأسره مختص بالأسماء. أما المنتصب عن تمام المفرد فيشترط أن يكون واحدا منكرا مقدرا بمن. أما كونه واحد فلأن العدد يتبين به الكمية فلا يحتاج إلى الزيادة على الواحد. وقوله: بواحد: الباء تتعلق بالتفسير في البيت الذي قبله. أي تفسير العدد بواحد. وأما كون منكرا فلأن الغرض بيان الجنس والنكرة أخف وهي الأصل. وأما قول الشاعر:

.... لَقَدْ عَلِمَ الأَيْقَاظُ أَخْفِيَةَ الكَرى[1]

فنصب أخفية على التشبيه بالمفعول به لاعلى التمييز. وأما تقديره بمن فلأن الغرض من المميز البيان. والتبيين أحد معاني من. وأما كونه اسم جنس فليس بشرط بل هو مصحح للزومه الإفراد لأن مميز المفرد إن كان جنسا ولم تقصد به الأنواع وجب افراده، لأنه لما دل على الحقيقة المشترك فيها مطلقا استغنى عن تثنيته وجمعه وإلاّ جاز تثنيته وجمعه في غير العدد.

٢٧١ نَحْوَ ثَلاثِيْنَ مَنا شَرَابَـا ونَحْـو قَدْر رَاحَـةٍ سَحَابَا

---

(١) لم أعثر على قائله. والشاهد فيه كما ذكره الشارح هو نصبه أخفية على التشبيه بالمفعول به لا على التمييز.

٢٧٢ يُنصَبُ عَنْ نُونٍ وَعَنْ تَنْوِيْنِ وعَنْ إِضَافَةٍ عَلَى التَّبْيِيـنِ
٢٧٣ مُشَبَّـهٍ بِضَارِبَيْـنَ رَجُـلَا تَقُولُ لِي مِلْءُ الأَنَاءِ عَسَلَا

المنتصب عن تمام المفرد ماكان مقدارا عاليا وذلك خمسة أنواع: أحدها العدد نحو: عندي ثلاثون عبدا، وثانيها: الموزون نحو: منا شرابا، ومنوان سمنا وهو تثنية منا وهو مائة وثمانون مثقالا، كل مثقال درهم وثلاثة أسباع فجملته مائتا درهم وخمسون درهما وسبع درهم. والرطل نصفه. وثالثها: المساحة وهو تقدير الممسوحات بسطح مربع مجعولا مقدارا معلوما. وهو للسطوح كالوزن والكيل للمكيلات، والموزونات نحو: له جريب نخلا، وما في السماء قدر راحة سحابا. ورابعها: المقاييس نحو: ملء الإناء عسلا وَرَاقُوْد خِلًّا وعلي التمرة مثلها زبدا. وخامسها: المكيل نحو: قفيزان بُرًّا، ومكوكان دقيقا.

فقوله: ثلاثين منا ميز به ثلاثين، وشرابا ميز به منا وسحابا لقدر راحة. وعسلا لملء الإناء، ولم يمثل بميز المكيل. وقوله: ينصب عن نون وعن تنوين، يريد بيان مايتم به الإسم. وقوله: وعن إضافة على التبيين. يريد بالتبيين التمييز لأنهما بمعنى واحد كما مر. واعلم: ان المراد من تمام الإسم أن تمتنع إضافته. ومابه التمام أربعة أشياء: التنوين ونون التثنية ونون الأعداد من عشرين إلى تسعين. والمضاف إليه. فإن كان التمام بالتنوين ونون التثنية جاز في المميز النصب وجاز الإضافة نحو: رطل زيت ومنوان سمنا، ومنوا سمن، لأن البيان يحصل بالإضافة كما يحصل بالتميز. وإن كان منون العدد أو بالإضافة نحو عشرون رجلا وملئه عسلا وجب نصبه وامتنع فيه الإضافه. أما امتناع إضافة العدد إلى المميز فلأنه فرع على اسم الفاعل والصفة المشبهة في العمل، فلو تصرف فيه بالإضافة قصر فهما للزم مساوات الفرع الأصل وهو محال، ولأن عشرين صفة في الأصل،والمعنى في عشرين درهما دراهم عشرون. فلو أضيف لكان من إضافة الصفة إلى موصوفها و هو باطل. وأما قوله:

.... وسُتُّوكَ قَدْ كَرُبَتْ تَكْمُلُ[1]

فالعدد فيه مضاف إلى صاحبه وهو غير ممتنع بخلاف اضافة الصفة إلى المميز. وأما امتناع الإضافة بعد تمام المضاف إليه، فلأنه لو أضيف لكان لايخلو إما أن يحذف المضاف إليه أو لايحذف، والقسمان باطلان. أما بطلان الأول فلفساد المعنى، لأنه لو قيل: ملء عسل للزم أن يكون العسل ممتلئا بغيره، لأن الملء يقتضي أن يكون مالئا لما يضاف إليه. وأما بطلان الثاني فلأنه إما أن يضاف إليه الأول أو الثاني أو المجموع منهما لاجائز أن يضاف إليه الأول بانفراده لئلا يفصل بين المضاف والمضاف اليه بالثاني ولفساد المعنى أيضا. ولا أن يضاف الثاني بانفراده لئلا يتخصص البيان مثلا بالعسل وهو فاسد. وأما إضافة المجموع فظاهرة البطلان لاستحالة إضافة شيئين إلى شيء واحد، ولفساد المعنى لما مر. وقوله: مشبه بضاربين رجل فاعلم: ان المميز لما كان فضلة كان منصوبا لأنه مشبه بالفمعول في اللفظ، فإن عشرين رجلا كضاربين رجلا، ومنوان كضاربان. إلا أن رجلا من نحو: ضاربين رجلا مفعول حقيقي ومن نحو عشرين رجلا مشبه به وليس بحقيقي وكذلك ملء الإناء عسلا فإنه مشبه بنحو: أعجبني ضرب زيد عمرا.

٢٧٤ وَٱسْتَعْمَلُوهُ بَعْدُ فِي أَفْعَالِ مَعْمُولُهـا يُؤْذِنُ بِانْتِقَـالِ
٢٧٥ تَقُولُ مِنْهَا طَابَ زَيْدٌ نَفْسَا والْأَصْلُ طَابَتْ نَفْسُ زَيْدٍ عَكْسَا

---

(١) القائل: الكميت بن يزيد من قصيدة له من المتقارب يمدح فيها عبد الرحمن بن عتبه بن سعيد ابن العاص بن أمية. وتمام البيت:

ومـــــــاأنت ويك ورسم الديـــــــار
وستـــــــــوك قد كربت تكمـــــــــل

الشاهد في قوله «وستوك» حيث أضيف العدد «ستون» إلى صاحبه وهو الكاف أو الأصل: وستون سنة من عمرك. فأضيف العدد هنا إلى صاحبه وحذفت نون الجمع وأضيف إلى كاف وهذا جائز. وقد استشهد به البغدادي في الخزانة ٥٥٨/١. ديوانه ٢٩/٢، الدرر ٢٢١/١، الهمع ٢٥٤/١.

يريد بيان القسم لثاني وهو المنتصب عن تمام الجملة أو مافي معناها. أما الأول فهو إما فاعل في الأصل كطاب زيد نفسا. وفي التنزيل: ﴿وَٱشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾[1]. أو مفعول كقوله تعالى ﴿وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا﴾[2]. والأصل طابت نفس زيد، وفجرنا عيون الأرض، وإنما عدل عن الأصل وأسند الفعل إلى مايلابسه الفاعل والمفعول لضرب من المبالغة والتوكيد. لأن الشيء إذا ذكر مبهما توفرت الدواعي إلى طلب فهمه، فإذا فسر بعد ذلك فقد ذكر مرتين، فلما فعلوا ذلك وأخرج الفاعل والمفعول مخرج الفضلات، انتصبا على التمييز. أما انتصاب الأول فلأنه لاوجه لرفعه على الفاعلية، لامتناع أن يكون لفعل واحد فاعلان، ولا الجر لعدم الموجب له. وأما الثاني فامتناع ا لرفع والجر فيه ظاهر، وقد أخرج عن كونه مفعولا فتعين النصب على التمييز. وهذا القسم إن نقل عن جمع جاز فيه الجمع والإفراد فيقال طابوا به نفوسا، وقروا به عيونا، وطابوا نفسا وقروا عينا، لأن المعنى مفهوم. وإن نقل عن مفرد فإن كان في الشخص منه واحد تعين الإفراد نحو: طبت به نفسا وضقت به ذرعا. فإن كان أكثر من واحد جاز فيه الجمع.

قــال:

فَاصْدَعْ بِأَمْرِكَ مَاعَلَيْكَ غَضَاضَةٌ وَآبْشِرِ بِذَاكَ وقَرَّ مِنْكَ عُيُونَا[3]

---

(١) سورة مريم آية ٤

(٢) سورة القمر آية ١٢

(٣) القائل: أبو طالب عم الرسول ﷺ من الكامل. ويروى العجز:

....

وآبشر بذاك و قر منــــه عيونــــا.

الشاهد في قوله: «عيونا» وهي جمع عين، والمخاطب به واحد، ولذا فله عينان لاعيونا كثيرة. ولكن جاز جمع المؤنث هنا في التمييز إذا لم يحدث لبس. وكان الظاهر أن يقول: وقر منه عينين أو عينا، لكنه جمعه لعدم اللبس، ولأن أقل الجمع اثنين على رأي.

وقد استشهد به كل من: الخزانة ٥٧١/١، السيوطي ٢٣٥.

وآعلم: أنه قد يختلف معنى الكلام بافراد المميز وجمعه. فإنك إذا أردت المفاضلة في أكثر من عبد واحد، وجب أن يجمع المميز فيقول: زيد أفره الناس عبيدا، لأنه يجوز أن يوصف زيد بالفراهة في عبد واحد، وفي عبيد كثيرة فلو أفرد في موضع الجمع لالتبس، وكذلك تختلف أيضا بجر المميز ونصبه. فإذا قلت: زيد أفره عبد بالجر، فالعبد هو زيد نفسه، لأن أفعل لايضاف إلى ماهو بعضه. فإن نصبت عبدا كان العبد لزيد، وليس زيد بعبد. لأن التقدير: عبد زيد أفره العبيد. فأفره وصف للعبيد، وقد جرى خبرا على زيد. وأما الثاني وهو الذي في معنى الجملة. فنحو: زيد طيب أبا، ويعجبني طيبته أبا. فالطيب منسوب إلى الضمير العائد إلى المبتدأ، وإنما كان في معنى الجملة، لاشتراكهما في ذات مقدرة مبهمة تتعلق بالمذكور. لأن: طاب زيدا، أو طيبة، لاإبهام في واحد منهما، وإنما نشأ الإبهام من نسبة الطيب إلى الشيء المحتمل أن يكون أبا أو غيره فإذ فسر، ارتفع الإبهام المستقر عن الذات المقدرة منها، كما ارتفع عن الذات المذكورة كما مر. وآعلم أن مميز النسبة مطلقا، لايخلو من أن يكون اسما، أو صفة. فإن كان اسما فإما أن يصلح لأن يجعل لمن ينسب إليه الحكم أو لايصلح له. فإن صلح وجاز أن يجعل له جاز أن يجعل لمتعلق له الحكم. نحو: طاب زيد أبا فإنه يجوز أن يكون زيد هو الأب والطيب له، ويجوز أن يكون المراد أبا زيد، والطيب لأبيه، وإن لم يصلح له، لم يكن إلا لمتعلقه. نحو: طاب زيد دارا أو علما. فيكون الطيب لداره وعلم لا غير. والإسم المميز حينئذ إما أن يكون جنساً أو لا يكون. فإن لم يكن وجب أن يطابق به ماقصد فيهما، أعنى في زيد وفي متعلقه من إفراد وتثنية وجمع، إن قصد بأن زيدا هو الأب نحو: طاب زيد أبا، والزيدان أبوين والزيدون آباء، وإن لم يقصد بالأب زيد، بل قصد به أب له وجب مطابقة المتعلق في الإفراد والتثنية والجمع دون زيد. نحو: طاب زيد أبا، وطاب زيد أبوين لأبيه وأمه، وطاب زيد آباء لجماعة من آبائه. وإن كان جنسا، وجب الإفراد إن قصد به الحقيقة المشتركة نحو: طاب

زيد أبوه وعلما ودارا، وإن قصد الأنواع جاز تثنيته وجمعه، وإن كان المميز صفة فلابد من مطابقته للمضاف إليه نحو: لله دره فارسا، ودرهما فارسين ودرهم فرسانا. واختلف في هذا النحو من التمييز، فقيل إنه من تمييز المفردات، والأصح أنه من تمييز النسبه التي في الجمل، لأنه نسب الذات إلى المضاف إليه على سبيل المدح، باعتبار مايتعلق به من الفروسية وغيرها. فهو من قبيل: يعجبني طيبة أبا. وقيل: إنه منصوب على الحال وهو ضعيف. لأنه يؤدي إلى تقيد مدحه بحال الفروسية:

٢٧٦ ولاتُؤَخّر عَامِلَ التّمْييزِ وحَكَمُوا في الفِعْلِ بالتّجَويْزِ

عامل التمييز إن كان معنى الفعل كالعامل في مميز المفرد، امتنع تقديم المعمول عليه اتفاقا، فلايقال درهما عشرون لضعف العامل، وإن كان فعلا أو ملحقا به، فقد اختلف فيه. فسيبويه[1] ومن تابعه من البصريين: لايجوزون تقديم المفعول عليه. وأجازه الكوفيون والمازني[1] والمبرد[1]. أما سيبويه فاحتج بامور: أحدها أن المميز المنتصب بغير الجملة فاعل في المعنى، والفاعل لايتقدم على الفعل لما مر. فإن قيل: فقد يكون مفعولا، وهو لايمتنع تقديمة على الفعل قيل: لما خرج عن كونه مفعولا، وانتصب فضلة مشبهة بالمفعول على التمييز، كما

(١) انظر سيبويه ١٠٥/١ ونسبه ابو البقاء في شرح التكملة/ باب التمييز للأخفش ولأبي علي الفارسي. وفي المقتضب ٣٦/٣ يقول: «.. فإن شئت فقدمت فقلت: شحما تفقأت وعرقا تصببت، وهذا لايجيزه سيبويه لأنه يراه كقولك عشرون درهما. وفي الإرتشاف و٢٤٥ يقول: «واختلف النحاة في تقديمه على الفعل المتصرف إلى منعه وبه قال أبو علي في شرح الأبيات وأكثر متأخري أصحابنا ــ وذهب الكسائي والجرمي والمازني والمبرد إلى جواز ذلك وهو اختيار ابن مالك وهو الصحيح لكثرة ماورد من الشواهد على ذلك.
انظر أيضا: الأصول ٢٧٠/١، الإنصاف ١ /٤٩٣ ــ ٤٩٦، أسرار العربية ١٩٦ شرح الرضي ٢٤٢/١، الهمع ٢٥٢/١.

خرج الفاعل امتنع تقديمة كالفاعل في الأصل، ليجرى الباب على سنن واحد، وثانيهما: أن الأصل في عامل التمييز أن يكون وصفا لما آنتصب عنه مطلقا. فالأصل في منوان سمنا: سمن منوان، وفي طبت نفسا أي: نفس طيبة، لأن التمييز وصف للفاعل في الحقيقة، فلما تجوز فيه بالنقل، امتنع أن يتجوز فيه بالتقديم كراهة للجمع بين مجازين. وأما المجوزون[1]: فآحتجوا بالقياس والسماع. أما القياس فعلى الحال لاشتراكهما في رفع الإبهام، والعامل فيهما فعل متصرف. وأما السماع فكقول الشاعر:

أَتَهْجُرُ سَلْمَى بالفِرَاقِ حَبِيبَها وَمَاكَانَ نَفْساً بالفِرَاقِ تَطِيْبُ[2]

فقدم نفسا والعامل فيه تطيب. والجواب: أما عن القياس فممنوع لقيام

---

(١) منهم: أبو عثمان المازني، وأبو العباس المبرد وجماعة من الكوفيين/ شرح ابن يعيش ٧٤/٢

(٢) القائل: ينسب هذا الشاهد لأكثر من قائل: فقد نسب للمخبل السعدي ولاعشى همدان وقيل أيضا أنه لقيس بن الملوح العامري. وقد أجمع أغلب الرواة على أنه للمخبل وهو من الطويل. ويروى صدرة:

أتـــؤذن سلمـــــى بالفـــــراق حبيبهـــــا
....

أتهجـــــــر ليلــــــى بالفـــــراق حبيبهـــــا
....

الشاهد في قوله: «نفسا تطيب» فقد جاءت نفسا تمييز، والعامل فيه قوله تطيب وقد تقدم عليه. والأصل أن تقول: «تطيب نفسا» وقد جوز ذلك التقدم الكوفيون والمازني والمبرد ومنعه غيرهم، و منهم الشارح.

وقد استشهد به كل من: ديوان المخبل ١٢٤، سيبويه ١٠٨/١، الخصائص ٣٨٤/٢، اللسان ٢٨١/١ جامع الشواهد ١٣/١، شواهد العيني ٢٣٥/٣، الدرر ٢٠٨/١، المقتضب ٣٧/٣، الهمع ٢٥٢/١، أسرار العربية ١٩٧، الأصول ١٦٧/١، الأشموني ٢٠١/٢، الإنصاف ٤٤٧، ابن عقيل رقم ١٩٤، المفصل ٣٦، الإيضاح ٢٠٣، الإنتصار ٥٨، المرزوقي ١٣٣، المرتجل ١٩٢.

الفارق لأنك إذا قلت: جاء زيد ضاحكا، وقد استوفي الفعل فاعله لفظا ومعنى، فبقي المنصوب فضلة، وفي نحو: طاب زيد نفسا استوفي الفعل الفاعل لفظا لامعنى، وأما البيت فلا حجة فيه. أما أولا فلأن الزجاج[1] وأكثر النحاة يروونه. وماكان نفس بالفراق تطيب. وأما ثانيا فلاحتمال أن يكون اسم كان ضمير حبيبها، ونفسا خبرها، وتطيب صفتها. وإنما ذكر الفعل، لأن النفس عبارة عن الإنسان أو أن النفس خبر على تقدير حذف مضاف. أي: وماكان حبيبها ذا نفس [طيبة][2] بالفراق. والفعل صفة المضاف، ومن رواه بالتاء بنقطتين من فوق فهو صفه المضاف إليه أي: وماكان ذا نفس طيبه بالفراق ـ [وقول][3] المصنف: وحكموا في الفعل بالتجويز فيه إطلاق. والمراد حكم بعضهم. فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه، وهو ضمير المجرور مقامه فارتفع بالفعل.

٢٧٧ وَمَا أَتَى مِثْلَ الحِسَانِ الأَعْبُداَ وَلَمْ يَكُنْ مُنَكَّراَ مُوَحَّدَا
٢٧٨ فَلَيْسَ تَمْيِيزاً وَوَجْهُ نَصْبِهِ تَشْبِيْهُــــهُ لَفْظاًبِمَفْعُــــولٍ بِهِ

قد تقدم أنه يشترط في المميز أن يكون منكرا، فإن جاء مايوهم خلاف ذلك كان مؤولا. فاذا قلت: قولك الحسان الأعبدا جاز جر الأعبد بالإضافة ونصبه تشبيها بالمفعول به، لاعلى التمييز. أما كونه مشبها بالمفعول فلأن الصفة التي هى الحسان، فعلها لازم لايتعدى إلى المفعول، وأما امتناع كونه مميزا، فلأنه معرفة وهي لاتكون تمييزا كما مر. وأجاز الكوفيون وقوع التمييز معرفة مطلقا. واحتجوا بقوله تعالى ﴿إِلَّا مَنْ سَفِه نَفْسَهُ﴾[4] وقول الشاعر:

---

(١) شرح المفصل ٧٤/٢ لابن يعيش.
(٢) هكذا في (ك) وفي الأصل (ص) (طيبا)
(٣) هكذا في (ق) وقد سقطت من الأصل (ص)
(٤) سورة البقرة آية ١٣٠

رَأَيْـــتُكَ لَمَّـــا أَنْ عَرَفْتَ جِلَادَنَـــا
رَضِيْتَ وَطِـبْتَ النَّـفْسَ يَازَيْـدُ عَنْ عَمْـروِ[1]

وقول الآخـر:

أَهْـوَى لَهَـا أَسْفَـعُ الخَدَّيْـنِ مُطَّـرِقٌ
رِيشَ القَـوَادِمِ لم يُنْصَبْ لَهَـا شَرَكُ[2]

ولأنه تحصل بها معرفة الجنس كما تحصل بالنكرة. والجواب: أما عن الآية فإن نفسه منصوب على تقدير حذف الخافض، أي في نفسه ويكون سَفِهَ بمعنى سَفَّه، بتشديد الفاء التي هي عن. ونفسه على هذا مفعول به. أو يكون سفه بمعنى جهل ونفسه أيضا مفعول به. وأما البيت: فالألف واللام زائدة. والتقدير: طبت نفسا. فإن قلت: قومك الحسان أعبدا جاز نصبه على التمييز والتشبيه بالمفعول به. والثاني أولى لكونه جمعا، فإن أفردته نحو: الحسان عَبْدَا، فالوجه التمييز.

---

(١) القائل: رشيد بن شهاب البكري. من الطويل. وللبيت رواية أخرى:

رأيـــتك لمـــا أن عرفت وجوهنـــا
صددت وطـبت النـــفس ياقـــيس عن عمـــرو

الشاهد في قوله: «طبت النفس» حيث جاء التمييز «النفس» معرفا بأل التعريف والمفروض أن يكون نكرة وقد جاء هنا للضرورة. وفيه أقوال كثيرة. وقد استشهد به أوضح المسالك رقم ٦٣، شواهد العيني ٥٠٢/١، ٢٢٥/٢، شرح التصريح ١٥١/١، ٣٩٤، الدرر ٥٣/١، ٢٠٩، شرح المفضليات ٦١٥، الأشموني ١٨٢/١، وابن عقيل ١٥٨/١، الهمع ٨٠/١، ٢٥٢.

(٢) القائل: زهير بن أبي سلمى من البسيط. ويروى عجزه: ريش القوادم لم ينصب لها الشبك. وصف الشاعر صقرا انقض على قطاة. والسفعة: سوادٌ في خديه، الإطراق والمطارقة تراكب ريشة، والقوادم: ريش مقدم الجناح. الشاهد في قوله: «مطرق ريش القوادم» حيث نصب «ريش». بمطرق تشبيها له في العمل باسم الفاعل المتعدى، لأنه صفة مثله جار على فعله كجريه، ويلحقه من التثنية والجمع والتذكير والتأنيث مايلحقه فعمل لذلك فيما كان من سببه. واستشهد به كل من: سيبويه ١٠٠/١، اللسان ٢٤٧/٢٠، الأشباه والنظائر ١٥١/٣، ديوانه ١٧٢

(المفعول لـه)

٢٧٩ ثُمّ الّذِي سُمِّيَ مَفْعُولًا لَهُ   يُنْصَبُ نَحْوَ: جِئْتُ زَيْداً قَتْلَهُ

المفعول له: هو العلة التي لأجلها يفعل الفاعل فعله المذكور، ولذلك كان جواب لِمَ. لأنها سؤال عن العلة، وبهذه العلة قيد باللام دون سائر المفاعيل، لاقتضاء معناها لها، ولأن الفاعل إنما أوجد الفعل له أي لأجله نحو: جئت زيدا قتله. فإن قيل: فالقتل لايحصل إلا بعد المجيء، فلو كان علة للمجيء لزم تقدم المعلول على العلة، وهو محال. فالجواب: أن القتل لما كان علة غائية للمجيء، كان متقدما عليه في العقل، من حيث تصور معناه، وأما تأخره عن المجيء، فمن حيث وجوده. وهو باعتباره معلول لاعلة، كسائر العلل الغائية. ولأنه على تقدير حذف مضاف. أي إرادة قتله، وتصور إرادة القتل متقدم على المجيء. وأما نصبه فبالفعل المعلل على الأصح بشرط تقدير اللام معه، لأنها إذا ظهرت انتقلت العله إليها، وخرج مابعدها عن العلة، فإذا قيل: فعلته مخافة الشر، كان الأصل لمخافة الشر، فلما حذف اللام، تعدي الفعل إليه فنصبه. ولذلك لو ظهرت لم تعلق إلا بالفعل، وذهب الزجاج[1] والكوفيون إلى أنه ينتصب انتصاب المصدر الملاقي للفعل في معناه دون لفظه. نحو: قعدت جلوساً لأنه كما يفهم من نحو: قعدت الجلوس يفهم من نحو: زرتك طمعاً الزيارة، والطمع وهو ضعيف لأن قعدت يفهم منه الجلوس، وإن لم يقترن أحدهما بالآخر بخلاف زرتك فإنه لايفهم منه الطمع إلا إذا اقترن به.

(١) انظر اللباب في علل البناء والإعراب ص ٢٢١.

٢٨٠ مُقَارِناً لِلفِعْلِ فِعْلِ الفَاعِلِ أَعَمَّ مِنْهُ لا بِلَفْظِ العَامِلِ
٢٨١ بل مَصْدَراً جَوَابَ لِمَ مُقَدَّرا بالـلّام إلا فَيَكُون مُظْهِـرَا

قد ذكر للمفعول له ست شرائط: أحدها: أن يكون مقارنا للفعل في الوجود لأنه علة، والعلة لاتنفك عن معلولها. الثانية: أن يكون فِعْلًا لِفَاعل الفعل المعلل. لأنه لما كان هو الباعث على الفعل، وجب أن يكون من أغراضه ومطولباته. الثالثة: كونه أعم منه أي آعم من الفعل، فإن الإكرام في نحو: جئتك إكراما لك، أعم من المجيء. الرابعة: أنه لايكون بلفظ العامل ولابمعناه، وإلا لكان علة لنفسه. الخامسة: أن يكون مصدرا من أفعال القلوب، لا من أفعال الجوارح، لأنه عرض وغاية للفعل، والأعيان لاتصلح لذلك. ولهذا لايقال: جئت زيداً ضربا له. لأن الضرب من أفعال الجوارح، إلا أن يقدر حذف مضاف، أي إرادة الضرب كما مر. السادسة: أن يكون جواب لِمَ. اللام في لم حرف جر والميم اسم. وأصله لما، فحذف ألف ما الإستفهامية بعد حرف الجر فرقا بينهما وبين الموصولة. وإنما قدر بلم لأنها سؤال عن العلة.

فقوله: مقارنا للفعل: إشارة إلى الأولى، ومقارنا حال من الضمير في ينصب الذي في البيت الذي قبله، أي ينصب في حال كونه مقارنا للفعل. وقوله: فعل الفاعل: إشارة إلى الثانية. وقوله: أعم منه إلى الثالثة. وقوله: لا بلفظ العامل، إشارة إلى الرابعة. وقوله: بل مصدر إشارة إلى الخامسة. وقوله: جواب لم إلى السادسه. فهذه الأشياء شرط في نصبه، وصحة تقدير اللام وحذفها منه. فإن اختل شيء منها، امتنع تقدير اللام، ويلزم حينئذ إما ظهورها أو امتناع كونه من هذا الباب. وهو معنى قوله: إلا فيكون مظهرا مثال انتفاء الشرط الأول، وهو عدم المقارنه في الزمان، جئتك اليوم لمخاصمتك زيدا أمس. ومثال انتفاء كونه فعلا للفاعل: جيئتك لإكرامك الزيدين. فالإكرام لغير الجاءي. ومثال انتفاء كونه من غير لفظ العامل: طمعت طمعا، لأن طمعاً منصوب لكونه مفعولا مطلقا لا

مفعولا له. ويفهم منه انتفاء كونه أعم. ومثال انتفاء كونه مصدر: جئتك للسَّمْنِ واللَّبَنِ وقد يسقط اللام مع انتفاء بعض هذه الشروط لكونها تكون مرادة في تقدير الوجود نحو: جئتك اكرامك زيدا، كما تراد فيما استوفى فيه هذه الشروط نحو: ضربته للتأديب. وحروف التعليل خمسة: اللام ومن الباء والكاف وكي. أما اللام: فلا يكون المجرور بها إلا مختصا في الأعرف نحو: جئتك لإكرامك. وأما الباء ومن فكقوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِيْنَ هَادُوا﴾[1] ﴿ومِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا﴾[2] ويقدر الباء ومن مع أن المصدرية نحو: لأكلمك إن شتمت زيدا. أي فإن شتمت زيدا، أو من أن شتمت. ويجوز تقدير اللام معها أيضا. وأما الكاف فكقولهم: كَمَا أَنَّهُ لايَعْلَمُ فَغَفَرَ اللهُ لَهُ. وأما كي: فلا تدخل إلا على الفعل إما لفظا أو لفظاً ومعنى، أو على ما الإستفهامية: وقيل إن كلمة لولا صريحة في التعليل كقولك: لولا ابتغاء الخير لما أكرمتك.

٢٨٢ وَجَاءَ بالتَّعْرِيفِ والتَّنْكِيْرِ ... يَرْكَبُ كُلَّ عَاقِرٍ جُمْهُورِ

٢٨٣ مَخَافَةً وَزَعَلَ المَحْبُورِ ... والهَوْلَ مِنْ تَهَوُّلِ الهُبُورِ

المفعول له يأتي معرفة ونكرة. أما النكرة فبالإتفاق. وأما المعرفة فقد خالف فيه الجرمي، لأن المفعول له عنده ينتصب انتصاب المصادر التي تقع حالا نحو: جاء ركضا، وقتلته صبرا، وهي لاتكون إلا نكرة. وكلما كان منها مضافا فهو في حكم الإنفصال. وأبطل بقوله تعالي: ﴿يُنْفِقُونَ أَمْوالَهُم ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللهِ وَتَثْبِيْتاً مِنْ أَنْفُسِهِم﴾[3] وقول العجاج:

---

(١) سورة النساء آية ١٦٠

(٢) سورة المائدة آية ٣٢

(٣) سورة البقرة آية ٢٦٥.

يَرْكَبُ كُلُّ عَاقِرٍ جُمْهُورِ مَخَافَةً وَزَعَلَ المَحْبُورِ
والهَوْلَ مِنْ تَهَوُّلِ الهُبُورِ[1]

فجمع بين النكرة والمعرفة بالإضافة، وهو زعل المحبور، والمعرف باللام وهو الهول، لأنه معطوف على مخافة، وهو مفعول له، ويجوز أن يكون معطوفا على كل عاقر فيكون مفعولا به. اي يركب الهول. والعاقر: الرملة التى لاتنبت. والجمهور معظم الشيء، آي يركب كل رملة عظيمة لاتنبث مخافة أن تصاد، لأنه يصف الثور الوحشي. وإذا لم يكن في الرملة ثبات، لم يكن للصائد فيها مايستره عن الثور، فيراه فيهرب منه. والزعل: النشاط، والحبور المسرور. والمهبور: جمع هبرة وهي القطعة من الرمل.

---

(١) القائل: العجاج من ارجوزه له يصف بعيره فيها بسرعة السير، ويشبهة بثور الوحش. الشاهد: «مخافة وزعل المحبور» حيث جاءت «مخافة» مفعولا له وهو نكرة وزعل والهول كذلك وهما معرفتان وهذا مذهب سيبويه. وأنكر الرباشي مجيء المفعول له معرفة.
والمعنى: أن هذا الثور يصعد تلال الرمل من خوف الصائد، ونشاط فيه ويركب الفزع من خوف الأماكن المنخفضة لئلا يكون الصائد، قد كمن له فيها.
وقد استشهد به كل من المفصل ص ٦٠، أسرار العربية ص ١٨٧، ونصوص في النحو العربي ص ٤٢، الخزانة ٤٤٨/١، سيبويه ١٨٥/١، ابن يعيش في شرح المفصل ٥٤/٢، ديوانه ص ٢٨.

(المفعول معه)

٢٨٤ ثُمّ الّذِي سُمِّيَ مَفْعُولًا مَعَهْ تنصبة إذْ مَعَ وَاوٍ مَوْضِعَهْ

المفعول معه: ماتعدى إليه فعل أو معناه بواسطة الواو، التي بمعنى مع. فما تعدى إليه: يشمله وغيره، أو معناه: ليخرج المفعول به، لأنه يعمل فيه عامل معنوي. وبتوسط الواو التي بمعنى مع: يخرج به ماعداه. وهذه الواو مع كونها تقتضي المعية، هي العاطفة. ولذلك إذا لم يتقدمها فعل، أو معناه، وجب العطف والتشريك في الإعراب. إلاّ أنَّ العاطفة لاتقتضي المعية. فإذا قيل: قام زيد وعمرو بالعطف. جاز قيامهما معا، وتقدم زيد وتأخره على الأصح. وأما بالنصب فليس فيه إلا المعيه. ولايشترط في الإسم الواقع بعدها، صحة عطفه، كما نقل عن أبي الحسن[١] وأبي الفتح[١]. ولذلك لم يجيزا: قام زيد والحجر، لتعذر العطف في مثل قوله تعالى: ﴿أَجْمِعُوا أَمْرَكُم وشُرَكَاءَكُم﴾[٢] عند من نصب الشركاء على المفعول معه. وفي نحو: استوي الماء وسطح الدار. أما الأول فلأنه لايقال: أجمعت أمري وأجمعت شركائي، بل جمعت شركائي. وأما الثاني فلأن المعنى: ساوى الماء سطح الدار، فلو قدر العطف لفسد المعنى. وسمي مفعولا معه لايجاد الفاعل الفعل معه لابه. وقوله: تنصبه إذ مع واو موضعه يحتمل أمرين: أحدهما: أن المفعول معه ينتصب لأن مع التي يتعدى الفعل إليها

---

(١) انظر: الإنصاف ١٥٥/١، سر صناعة الإعراب ١٤٤، أسرار العربية ١٨٣.

(٢) سورة يونس آية ٧١.

بلا واسطة لكونها ظرفا، قد خلفها الواو الذى يتعدى الفعل إلى مابعده بتوسطه، فتعين النصب مالم يجز العطف. وثانيهما: أنه لما كان تأثير الفعل في مع نصبا، كان تأثيره فيما بعد الحرف الذي بمعناها كذلك، واختلف في ناصبه. والمختار النصب، أنه الفعل وهو رأى سيبويه[1] ومن تابعه أو معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع. لأن الواو لما علقت الفعل بالإسم بعدها، تعدى الفعل إليه، نصبه كما عدت الهمزة والياء الفعل اللازم إلى المفعول به. فإن قيل فإذا كانت الواو للتعدية فهلا جرت كحرف لاشتراكهما في التعدية. أجيب: بأنها لم تجر لعدم اختصاصها، فإنها في الأصل عاطفة، وحرف العطف لايختص. وذهب الأخفش[2] إلى أنه ينتصب انتصاب الظرف، لأنه ناب عن مع الظرفية، كما أن غير لما ناب عن إلا، والإسم المنصوب بعدها انتصب، وأبطل بأن مع ظرف وليس زيد كذلك. وذهب الزجاج[3]: إلى أن الناصب له فعل مضمر بعد الواو، وهو لابست وصاحبت، هربا من الفصل بين الفعل والمفعول معه بالواو إذ ليست عنده للتعدية بدليل امتناع ضربت وزيدا. ولو كانت الواو للتعدية، لصيّرت الفعل واقعا بالمفعول. لأن الواو إذا كانت معدن كالجزء، فلم يعتد بها فصلا بين العامل والمعمول. وعلى قوله ليس في الكلام مفعول به. وذهب الكوفيون إلى أنه ينتصب على الخلاف، لأنه لما امتنع تكرار الفعل في نحو: استوى الماء

(١) انظر سيبويه ١/١٥٠، وهذا هو رأي البصريين. وانظر الإنصاف مسأله ٣٠

(٢) انظر: اللباب في علل البناء ٢٢٣، الإنصاف ١/١٥٥ ــ ١٥٨، سر صناعة الإعراب ١٤٤، أسرار العربية ١٨٢ ــ ١٨٥، قواعد المطارحه ص ١٣٥.

(٣) يقول أبو البقاء العكبري في اللباب ص ٢٢٢ ــ ٢٢٣: «... وقال الزجاج الناصب له فعل محذوف تقديره قمت ولابست أو صاحبت زيدا، ولايعمل الفعل المذكور لحيلوله الواو بينهما وهذا ضعف لأن الفعل المذكور إذا صح أن يعمل لم يجعل العمل لمحذوف وقد صح بما تقدم. وأماالواو فغير مانعة لوجهين: أحدهما: أن بها ارتباط الفعل بالإسم فأثر فيه في المعنى، فلا يمنع من تأثيره فيه لفظا. والثاني: أنها في العطف لاتمنع كقولك: ضربت زيدا وعمرا، فالنصب لعمرو الفعل المذكور لا الواو ولا فعل محذوف.

والخشبة، إذ لايراد بالإستواء ضد الإعوجاج فقد خالفه، فوجب نصب الإسم الأول لتحقق المخالفة من الطرفين، لأن ما خالفك فقد خالفته. وهذا الباب مقيس عن جمهور البصريين لأنه مفعول كسائر المفاعيل، وهو لايقتصر فيها على المسموع. ومنهم من قصره على السماع [لإقامة][1] الواو مقام مع لاختلاف نوعيهما، ولأنه لم يكثر كثرة غيره من المفاعيل.

٢٨٥ نحو استوى الماء وسطح الدار ومالزيد وارتكاب العار
٢٨٦ ونحو ماأنت وهذا القولا والرفع في هذا الأخير أولي

الإسم الواقع بعد الواو التي بمعنى مع بالنسبة إلى النصب خمسة أقسام: الأول: مايجب فيه النصب وهو ماكان العامل فعلا لفظا أو معنى، ولم يكن هناك مايسوغ العطف. أما اللفظي فنحو: استوى الماء وسطح الدار. لأن المراد أن الماء ساوى سطح الدار وعادله بالإرتقاء إليه، ولايصح ذلك في السطح،وكذلك ماصنعت وزيدا فوجوب النصب على المفعول معه لوجود الفعل، وامتناع الرفع لعدم المؤكد.

واما قوله

قُلْتُ إذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى ....[2]

(١) هكذا في (ك) وفي الأصل (ص) (لأن اقامة).

(٢) القائل: عمر بن ابي ربيعة المخزوني، وهو من الخفيف. وتمام البيت:

قلت إذ أقبلت وزهر تهادى
كنعاج الفلا تعسفن رملا

الشاهد في قوله: «أقبلت وزهر» حيث قام الشاعر بعطف الإسم الظاهر «وزهر» على الضمير المستتر في الفعل «أقبلت» من غير توكيد للضمير المستتر بضمير منفصل وهذا النوع من التأكيد مقبول عند الكوفيين وجائز. أما جمهور البصرين وسيبويه فيقبلون به على الضرورة.

=

برفع زهر من غير تأكيد فللضرورة. لأنه تهادى لما كان حالا من الضمير في أقبلت كان فصلا في المعنى، فلا يحتاج إلى تأكيد. وأجاز الكوفيون الرفع مطلقا. وأما المعنوي فنحو: مالك وزيدا. ومنه قوله:

فَمَا لَكَ والتَّلَدُّذُ حَوْلَ نَجْدٍ   وَقَدْ غَصَّتْ تُهَامَةُ بالرِّجَالِ(١)

وإنما وجب النصب لامتناع العطف على المضمر المجرور من غير إعادة حرف الجر على الأصح، لتنزيله منزلة جزء الكلمة. الثاني: مايجوز نصبه: ويترجح فيه الجر، وذلك إذا وقعت الواو بعد مجرور ظاهر نحو: مالزيد وارتكاب العار. لأنه لما لم يتقدمه فعل، والإضمار على خلاف الأصل، كان جره أولى. الثالث: مايستوي فيه الرفع والنصب مطلقا وهو مايكون العامل فيه لفظيا، وأكد ضمير الفاعل نحو: قمت أنا وزيد وزيدا. فالنصب على المفعول معه لمصاحبة الفعل، والرفع عطفا على المضمر لوجود المؤكد المسوغ. ومنه قوله:

وَكُونُوا أَنْتُمُ وَبَنِي أَبِيكُمْ   مَكَانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحَالِ(٢)

= وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٩٠/١، شرح المفصل لابن يعيش ٧٤/٣، ٧٦، الأشموني ١١٤/٣، ابن عقيل رقم ٢٩٧، شرح العيني ١٦١/٤، على هامش الخزانة، الخصائص ٣٨٦/٢، الكامل ١٨٩/١، ٣٩/٢، الإنصاف رقم ٢٩٩، ملحقات ديوانه ٤٩٠

(١) القائل مسكين الدرامي من الوافر.

المعنى يقول الشاعر: مالك تقيم بنجد وتتردد فيها مع جدبها، وتترك تهامة مع لحاق الناس بها لخصبها.

الشاهد في قوله: «والتلذذ» حيث نصب باضمار فعل، أو لم يكن عطفه على المضمر المجرور، وقد كان النصب فيما يمكن فيه النصب من نحو قولك: ماأنت وزيدا جائزا، فقد صار هنا لازما.

وقد استشهد به كل من سيبويه ١٥٥/١، الكامل ١٩٦، جمل الزجاجي ٣٠٨، ابن يعيش في مفصله ٢٤٨/٢، ٥٠، الخزانه ٥٠٠/١، ديوانه ٦٦.

(٢) القائل: غير معروف وهو من الوافر.

=

الرابع: مايجوز فيه الرفع والنصب على العطف. والنصب أرجح نحو: جاء البرد والطيالسة، ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها. وإنما ترجح النصب للإشعار بالمعية. الخامس: مايجوز فيه النصب والرفع. والأولى الرفع نحو: ماأنت وهذا القول. وقول الشاعر:

يَازِبْرِقَــانُ أَخَابَنِــي خلَــفٍ ماأَنْتَ وَيْبَ أَبِيْكَ والفَخْرُ[1]

وإنما كان الرفع أولى لخلو الجملة الأولى عن الناصب مطلقا، ولعدم احتياجه إلى الإضمار فما استفهام مبتدأ وأنت خبره، وهذا معطوف على أنت. والقول نعت بهذا، ويجوز النصب على معنى: ماتصنع وماتلابس. أو على تقدير كان ويكون. قال سيبويه[2]: لأن كنت وتكون تضمر هنا كثيرا. وآعلم: أنك إذا

= الشاهد في قوله: «وبنى أبيكم» فقد ورد في الواو رأيان: الأول: أنها حرف عطف وبنى معطوف على الضمير. والثاني أن الواو للمعية، وبنى مفعول معه. وهو الأرجح كما نقل ذلك الدماميني عن شرح التسهيل لابن مالك. والمعنى: أن الشاعر يحض جماعته على الائتلاف والتقارب في المذهب وضرب لهم المثل بقرب الطحال من الكليتين واتصال بعضهما ببعض.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ١/١٥٠، مجالس ثعلب ١٢٥، شرح المفصل لابن يعيش ٢/٤٨، ٥٠، شواهد العيني ٢/١٠٢، التصريح ١/٣٤٥، همع الهوامع ١/٢٢٠، الدرر ١/١٩٠، الأشموني ٢/١٣٩، أوضح المسالك رقم ٢٥٧.

(١) القائل: المخبل السعدي في هجاء بني خلف وهم رهط الزبرقان به بدر وهو من الكامل وبعده:

هل أنت إلا في بنـــي خلـــف كالاسكتيـــن علاهمـــا النظـــر

الشاهد في قوله: «والفخر» حيث عطفها مرفوعة على الضمير «أنت» مع إشعار الواو بالمعية، وامتنع النصب هنا لعدم وجود فعل مثله يتعدى إليه فينصبه. وقصد بالويب: التحقير والتصغير أي مسبة لهم. واستشهد به كل من سيبويه ١/١٥١، شرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٥١، الخزانة ٢/٥٣٥، الهمع ٢/٤٢، الدرر ٢/١٩٦

(٢) انظر سيبويه ١/١٥٣ ويقول: «لأن كنت وتكون يقعان هنا كثيرا وانظر اللباب في علل البناء ص ٢٢٤.

قلت: قم أنت وزيد كنت آمرا لهما بالقيام، وإذا قلت وزيدا بالنصب كان المأمور واحدا، لأنك أمرته أن يتابع زيدا مصاحبا له في الزمان. ولايجوز تقديم المفعول معه على الفعل ولا على الفاعل، لأن العطف مراعى في الجملة، ولاتحذف هذه الواو. ومنهم من أجاز حذفها محتجا بقوله:

والشَّمْسُ طَالِعَةٌ لَيسَتْ بِكَاسِفَةٍ ... تَبْكِي عَلَيْكَ نُجُومَ اللَّيْلِ والقمرا(١)

والتقدير: تبكي عليك ونجوم الليل، ولأنها في الأصل العاطفة، والعاطفة قد حذفت. وفي التنزيل: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُم﴾(٢) والتقدير: ورابعهم بدليل ظهورها في قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وثَامِنُهُمْ كلبهم﴾(٢)

---

(١) القائل: جرير من البسيط. الشاهد في قوله: «نجوم الليل» حيث أنها جاءت مفعولا معه، والأصل أن يصطحبها الواو فنقول: «ونجوم الليل» ولكنه حذف الواو هنا على رأي وهو ضعيف. وقد استشهد به كل من: شرح شواهد الشافيه ٢٦، أمالي المرتضي ٥٢/١، الكامل ٤٠٢/١ اللسان ٢٠٨/١١، القاموس والصحاح (كسف)، اللسان ٨٩/١٨، ٤١٨/٧، ديوانه ٧٣٦.

(٢) سورة الكهف آية ٢٢.

(الإستثناء)

۲۸۷ هَذَا مَكَانُ ذِكْرِ الإسْتِثْنَاءِ إذ هو عَدّى الفِعْلَ للأَسماءِ

إنما كان هذا مكان ذكر الإستثناء، لمشاركته المعمول معه في كونه منصوبا بالفعل أو معناه، بتوسط حرف وهو في الأصل الإستفعال، إما من ثنيت الشيء إذا ضاعفته، لأنه ضوعف به الخبر مرتين، أو من ثنيت الشيء إذا عطفته ، كان المخرج بعضا من كل، يعطف على الكل فيقتطع منه البعض، أو من الشيء الذي هو الصرف. لأن الإستثناء يشعر بصرف الكلام عما يقتضيه سياقه. وأما في الصناعة: فهو عبارة عن إخراج الشيء عن الحكم الذي دخل فيه غيره، أو إدخاله في الحكم الذي خرج منه غيره بإلا أو مافي معناها. وهذا يشمل المتصل والمنفصل، لأن الشيء يشملهما، والإخراج موجود فيهما. وآعلم: أنه لايجوز آستثناء المستغرق بالإتفاق. فلايقال: عشرة إلا عشرة. وآختلف فيما بعد ذلك. فالنحاة يشترطون أن يكون المستثني أقل من نصف المستثني منه، كعشرة إلاّ أربعة. ومنع أكثرهم من المساوى، كعشرة إلا خمسة. وأما نحو عشرة إلا ستة فأجازه بعض النحاة، وطائفة من الفقهاء، وأصحاب الشافعي يجيزون نحو: عشرة إلاّ تسعة ونصفا. احتج النحاة ومن وافقهم بأمرين: أحدهما: أنه لما كان المثبت في النفي أقل من نصف المنفي نحو: ماجاني أحد إلاّ زيدا، حمل فيه الإثبات على النفي وفيه نظر. وثانيهما. أن الإستثناء بعد الإقرار، يتضمن إنكار المستثني لرفعه الإقرار، إلا أنه ترك العمل به فيما دون النصف لقلته. ولايقال الإستثناء في لغة العرب متعذر، لأنه إذا قيل: جاء القوم إلاّ زيدا

فلا يخلو إما أن يكون داخلا في القوم أو غير داخل. والقسمان باطلان: أما الأول: فلأن الفعل لما نسب إليه مع القوم، آمتنع اخراجه من النسبة، وإلا لزم توارد الإثبات والنفي على موضع واحد، وهو محال. وأما الثاني: فلأن ما لايدخل، لايصح إخراجه. لأنا نقول. إنما يلزم توارد الإثبات والنفي على محل واحد. ولو لم يكن الحكم بالنسبة بعد الإخراج، وهو ممنوع لأنه إذا قيل: قام القوم إلا زيدا. فهم منه القيام بمفرده والقوم بمفرده، وإن منهم زيدا. وفهم إخراج زيد من القوم بقوله: إلا زيداً. ثم حكم بنسبة القيام إلى القوم بعد إخراج زيد. وعلى هذا يندفع الإشكال الذي يورد على قوله تعالى: ﴿فَلَبِثَ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِيْنَ عَامًا﴾[1] لأن العالم بلغة العرب، لايحكم على كلام المتكلم بالإسناد إلاّ بعد تمامه، ولقوة هذه الإشكال آختلف في تفسير الإستثناء، فقال بعضهم: إنه مثل التحضيض في أنه مبين لغرض المتكلم. وقال القاضي قول القائل: عشرة إلا ثلاثة موضوعة بازاء سبعة من غير إخراج حتى كأنهما لفظان مترادفان، وكلاهما ضعيف.

أما الأول: فلاتفاقهم على أن الإستثناء المتصل إخراج، ولأن النص لايتطرق إليه تخصيص. وإنما التخصيص في الظاهر، وأما الثاني: فلأنه خارج عن قانون اللغة، إذ لم يُعْهَدْ فيها لفظ مركب من ثلاثة ألفاظ وضع لمعنى واحد، وله فائدتان: أحدهما: إذا أُريد إثبات الفعل لقوم، ونفيه عن واحد منهم، لم يحصل الإثبات والنفي صريحا إلاّ بالإستثناء، ألا ترى أنك لو قلت ماقام زيدا لم يثبت أن غيره ماقام. وإذا قلت: قام القوم إلا زيدا. أو ماقام إلا زيد حصل الإثبات والنفي صريحا. وثانيهما: أنك إذا عرفت من وجد منه الفعل دون من لم يوجد منه الفعل، فإنما تحصل الفائدة بقولك: ماجاءني إلا زيد، فتثبت الفعل لزيد وتنفيه عن غيره. وإذا عرفت من وجد منه الفعل ومن لم يوجد منه، فإنما تحصل

(١) سورة العنكبوت آية ١٣.

الفائدة بقولك: قام القوم إلا زيدا، ولو أردت الإثبات والنفي على غير هذا الوجه، لم يُفِد السامع. ألا ترى أنك لو رأيت جماعة، قام بعضهم دون بعض فقلت: قام قوم ولم يقم قوم، لم يُفِد السامع.

٢٨٨ إلّا هو الأصل وماعَــدَاهُ أَشياءُ قَدْ تَضَمَّنَتْ معْنَاهُ

للإستثناء أدوات من الحروف والأسماء والأفعال، وأصلها إلا لوجهين: أحدهما: أنها تقع حيث لايقع غيرها، لأنها تقع في المتصل و المنفصل والمفرغ، وغيرها ليس كذلك. والثاني: أنها حرف بالإتفاق، وإنما تفيد المعاني الحروف، وغيرها يفيد ذلك بالنيابة. لأن ماعدا إلاّ من الأدوات، لما كان مابعدها مخالفا لما قبلها، أفادت فائدة إلا في إخراج مابعدها من الحكم الذي يتناوله. وما قبلها. فهذا هو المراد من كونها تتضمن معنى إلا. والالوجب أن يبني نحو غير وسِوىَ وسواء لتضمنها معنى الحروف في الإستثناء.

٢٨٩ تَقُولُ قَامَ القَوْمُ إلّا جَعْفَرَا وقَدْ أَجَازُوا النَّعتَ في الذّي تَرىَ

إذا كان الإسم المستثني بإلا من كلام موجب لفظا أو معنى، وجب نصبه مالم تكن الاّ نعتا. نحو: قام القوم إلاّ جعفرا. وفي التنزيل: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلاَّ قَلِيْلًا﴾[1]، وإنما وجب نصبه، لامتناع البدل فيه، لأن البدل يحل محل المبدل منه. ولو قيل: قام إلا جعفر على البدل، لما صح لخلو الكلام عن مستثنى منه لفظا أو معنى. وآختلف في ناصبه فالأصح أنه الفعل المقدم أو معناه. وإليه ذهب جمهور البصريين لأن إلا عَدّته وأوصلته إلى الإسم كما توصله الواو التي بمعنى مع، ولأنه لما وقع فضلة بعد تمام الكلام، أشبه المفعول. فإن قيل: لو

(١) سورة البقرة آية ٢٤٩.

كان معديا لعمل الجر، لجاز تقدمه على الفعل، ولأن الحرف المعدى يوصل معنى الفعل المعدى نحو: مررت بزيد وأقمت زيدا. وإلاّ بعكس ذلك. ألا ترى أنك إذا قلت: قام القوم إلا زيدا لم يكن القيام واصلا إليه. وأجيب عن الأول بأنها إنما لم تعمل لعدم اختصاصها، فإنها تدخل على الإسم تارة وعلى الفعل أخرى وعن الثاني: أن المستثنى مشبه بالمفعول معه وهو لايتقدم، لأن أصل واوه العطف. وعن الثالث: أن الحرف إنما يوصل معنى الفعل إذا كان الحرف مقتضيا له. وأما إذا كانت إلا نعتا، لم يجب النصب فيجوز حينئذ رفع جعفر في المثال المذكور نعتا للقوم إذا قصد بإلا المغايرة دون الإخراج، وهو المراد بقوله: وقد أجازوا النعت في الذي ترى، ووقوع إلاّ صفة بعد المعرفة قليل.

وأعلم: أن غيرا أصل في الصفة، وإلاّ أصل في الإستثناء، ثم قد يحمل كل واحد منهما على الآخر فيما هوله. وتقع إلا وصفا بثلاث شرائط. إحداها: وجود الموصوف بخلاف غير، فإنها لايشترط فيها ذلك. لأنها آسم متصرف تصرف الأسماء، ومن ثم جاز: لو كان فيهما غير الله لفسدتا. وامتنع: لو كان فيهما إلا الله لفسدتا، إلاّ أن يذكر آلهة. الثانية: أن يقع بعدهامفرد، حملا على غير، فلو قلت: ماجاءني أحد إلا خير منه زيد، آمتنع أن يكون إلا صفة. الثالثة: أن يقع قبلها جمع لمنكر غير محصور غالبا نحو: جاءني رجال إلا زيد. فإلا ها هنا لاتكون إلاّ وصفا، لامتناع الإستثناء، لأن الشرط أنْ يدخل المستثنى، لو سُكِتَ عَنْهُ في المستثنى منه، لأنه نكرة في سياق الإثبات، فلا يستوعب جميع الأفراد، ومن ثم وجب أن يكون إلا صفة في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيْهِمَا آلِهَةٌ إلاّ اللهُ لَفَسَدَتَا﴾[1] لأنها لو كانت للإستثناء لكان آسم الله تعالى مستثني إما من إيجاب أو من نفي. والقسمان باطلان. اما الأول فلأن الإستثناء من الإيجاب نفي، فيكون إمتناع الفساد ومتعلقا بنفيه، وهو محال. وأما الثاني: فلأن المستثني

(١) سورة الأنبياء آية ٢٢

المنفي اما أن يجعل بدلا أو منصوبا على أصل الإستثناء، وكلاهما محال. أما البدل فلأنه هو المقصود بالإثبات دون المبدل منه، فيصير التقدير: لو كان فيهما إلا الله لفسدتا. وهو باطل لفساد المعنى. وأما النصب على الإستثناء، فلأنه حينئذ يكون مستثني من آلهة، ويكون المعنى: لو كان فيهما آلهة مستثنى الله منها لفسدتها. فيصير المفهوم أن الفساد امتنع لكون الله تعالى مستثنى من آلهة وهو محال، ولأنه لما امتنع البدل امتنع النصب لاشتراكهما في أصل الإستثناء، ومنهم من أجاز وقوع إلا صفة مطلقا، سواء تعذر الإستثناء أو لم يتعذر، محتجا بأن بعدها لما كان الغرض منه مغايرة ما قبلها دون الإخراج وهو حاصل في الجميع، لم يكن لتخصيصه بما لايصح الإستثناء منه وجه. ومنه قوله:

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُــهُ أَخُــوهُ لَعَمْرُ أَبِيْكَ إلّا الفَرْقَـدَانِ(١)

وهو عند الأولين شاذ.

٢٩٠ فإنْ أتى مِنْ بَعْدِ حَرْفِ النَّفْيِ أَوْ حَرْفِ الاسْتِفْهَامِ أَوْ لا النَّهِي
٢٩١ وكان الاسمُ فَضْلَةً فإنْ تُصِبْ فعَلى الإسْتِثْنَاءِ وإن تُبْدِلْ تُصِبْ
٢٩٢ في مثل: ما في الدَّارِ منهم بَشَرُ يَجوزُ إلّا جَعْفَراً وجَعْفَرُ

إذا أتى الإستثناء بعد كلام غير موجب من نفي أو نهي أو آستفهام، فلا يخلو إما أن يكون الإسم فضلة، أي لايقتضيه العامل الذي قبله أو لايكون. فإن

(١) القائل: عمرو بن معدي كرب. من الوافر. ويروى لسوار بن المضرب.
الشاهد في قوله: «الا الفرقدان» حيث استشهد به الكوفيون على أن إلا حرف عطف بمنزلة الواو. ويرى سيبويه أن «الا» هنا اسم بمعنى غير وهي صفة لكل ولذا إرتفع مابعدها. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٧١/١، المقتضب ٤٠٩/٤، حماسة البحتري ٢٠٢، الكامل ٣٥٧/٢، امالي المرتضى ٨٨/٢، الإنصاف ٢٦٨، ابن يعيش في مفصله ٨٩/٢، الخزانة ٥٢/٢، ٧٩/٤، المغنى ٧٢، الهمع ٢٢٩/١، الدرر ١٩٤/١، الاشموني ١٥٧/٢.

كان الأول، والإستثناء متصل، ففي المستثني وجهان: أحدهما: البدل مما قبله مطلقا نحو: ماقام أحد إلا زيد وهو المختار، وإليه أشار بقوله: وإن تبدل تصب. ويجب أن يفهم النفي من قوله: من بعد حرف النفي ما كان نفيا في اللفظ والمعنى، وألاّ ينتقض بنحو: مازال الرجال إلا زيد جالسين، فإنه لايجوز إلا نصب زيد، والآخر النصب على أصل الإستثناء. وإنما أُختير البدل لأمرين: أحدهما: المناسبة لما قبله في الإعراب، كما في قولهم: جُحْرُ ضَبّ خَرِبٍ [1] بالجر. والثاني: أنه إذا كان مرفوعا كان فاعلا في المعنى، فرفعه أولى من جعله فضلة وحمل النصب والجر عليه لاشتراكهما في الثبوت بعد إلا، ولأن ستة من القراء قرأوا: ﴿مَافَعَلُوهُ إلاّ قَلِيْلٌ مِنْهُم﴾[2] ولم يقرأ بالنصب إلا ابن عامر[3]. وهو بدل بعض من كل. ولايقال لو كان بدل بعض، للزم الإشكال من وجهين: أحدهما: أنَّ بدل البعض لايخلو من الضمير، كما في الإبدال البعضية، ولاضمير هاهنا. الثاني: البدل والمبدل منه يجب أنْ يتفقا في الحكم، وها هنا الحكم منفي عن الأول مثبت للثاني، لأنا نجيب: أما عن الأول فالضمير محذوف في اللفظ، مراد في المعنى. والتقدير: ماقام أحد إلا زيد منهم، وعن الثاني بأنا لانسلم أن الإختلاف في الحكم يمنع البدلية، قياسا على جواز اختلاف الصفة والموصوف نحو: مررت برجل لاكريم ولاشجاع. والجامع بينهما: أن الثاني هو الأول، وإن كان الثاني، وهو أن يكون العامل قبل إلا مقتضيا مابعدها، وهو المفرغ، فيعمل فيه معها كما يعمل مع عدمها. فإذا قلت قام إلاّ زيد، فزيد فاعل، وما رأيت إلا زيدا، فزيد مفعول رأيت. ومامررت إلاّ بزيد فزيد يتعلق بمررت، قال الشاعر:

(١) في مثل عربي استشهد به سيبويه ٢١٧/١، الخصائص ٢٢٠/٣، اللمحة البدرية في علم العربية ص ٣٦٣، ومعظم كتب النحو.

(٢) سورة النساء آية ٦٦

(٣) ابن عامر: هو عبد الله بن عامر، قرأ على جماعة من الصحابة، وكان شيخ القراء في الشام، توفي سنة ١١٨هـ.(انظر: النشر ١٤٤/١، طبقات القراء ٤٢٣/١).

كأنها جملٌ دُهْمٌ ومابَقِيَتْ الا النحيزةُ والألواحُ والعُصُبُ[1]

فوقعت بين الفاعل والفعل. ولك أن توسطها بين شيئين، وأحدهما متعلق بالآخر. وفي التنزيل: ﴿وَمَاأَمْرُنَا إِلاَّ وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالبَصَرْ﴾[2]، ﴿وَمَاكَانَ حُجَّتُهُم إِلاَّ أَنْ قَالُوا﴾[3]، ﴿وَمَانُرْسِلُ المُرْسَلِيْنَ إِلاَّمُبشرِيْنَ﴾[4].

واعلم: أن المستثني المفرغ مخرج في المعنى من مستثنى منه محذوف بدليل جواز: ما قام إلاّ هند في الكلام. ولولا أن التقدير: ماقام أحد إلا هند لما جاز حذف التاء من المؤنث الحقيقي وفيه نظر. ولأن المستثني لايكون إلا من مستثنى منه، إلاّ أنه لايجوز أن يقدر فاعلا من كل وجه، خلافا للفراء. لأن الفاعل لايحذف مطلقا، ولأن تاء التأنيث قد جاءت في الفعل المسند إلى مابعد إلاّ. قال الشاعر:

.... وَمَابَقِيَتْ إِلاّ العِظَامُ الجَرَاشِعُ[5]

---

(١) القائل: ذو الرمة وهو من البسيط.
اللغة والشرح: الدهم الذكر الضخم من الإبل، النحيزة: الطبيعة، الألواح: العظام العريضة. الشاعر يصف ناقته وضخامتها قبل السفر وماصنع بها السفر من هزال. الشاهد في قوله: «وما بقيت الا النحيزة» حيث جاء الاستثناء هنا مفرغا. ووقعت الا بين الفعل «بقيت» والفاعل «النحيزة». وهذا من مواصفات الإستثناء المفرغ. وقد استشهد به كل من اللسان (دهم)، الاشتقاق ٣٩٢، المفضليات ٦٥٢ وديوان الشاعر ص ١٤.

(٢) سورة القمر آية ٥٠

(٣) سورة الجاثية آية ٢٥.

(٤) سورة الأنعام آية ٤٨، سورة الكهف آية ٥٦.

(٥) القائل: ذو الرمة. وهو غيلان بن عقبة بن مسعود ويكني أبا الحارث وهو من الطويل. وتمامه:

يَرَى النَّحْزَ والأَجْرَازَ مافي غروضها
فما بقيت إلا الضُّلُوعُ الجَرَاشِعُ

ويروي أيضا (الاشموني)

طَوَىَ النَّحْزُ والإِجْرازُ مافِي غُروضِها
فَمَا بَقِيَتْ الّا الضُّلُوعُ الجَرَاشِعُ

=

فالحق التاء بالفعل نظرا إلى مابعد إلا، لا إلى المحذوف، فدل على أنه لايكون محذوفا مطلقا ولا مرادا مطلقا. وأما قول الشاعر:

يُطَالِبُنِي عَمّي ثَمَانِيْنَ نَاقَةً وَمَالِيَ يَاعَفْرَاءُ إلّا ثَمانِيَا[1]

فشاذ لايقاس عليه. فإن قيل: فلم لا يجوز الإستثناء المفرغ إلا في غير الموجب؟ فالجواب: أنه في غير الموجب يمكن تقدير المستثنى منه عاما كما مر، بخلاف الموجب. لأنك لو قلت: قام إلا زيد على التفريغ، لم يصح تقدير قام كل أحد إلا زيدا، ولايصح اتيان الفعل من كل من تعلمه، لأنه يصح في النفي بدلالة عموم النفي على المحذوف العام، ولايصح في الإثبات. ويعلم منه امتناع البدل. وأما قوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إلّا قليلٌ مِنْهُم﴾[2] على قراءة الرفع

= ويروى العجز أيضا: فما بقيت إلا الصدور الجراشع. ومنها: .. إلا العظام.. المعاني: النحز: مرض يصيب الإبل فتسعل به شديدا، الأجراز: الهزال، ويأتي أيضا الأرض التي لاتنبيت أو التي لم يصبها مطر. الغروض: جمع للغرض وهو مكان السرج وحزامه الذي يشد به. الجراشع: العظيم من الإبل والخيل. ومعنى البيت: أن هذه الناقة قد هزلها المرض وأضعفها حتى لم يبق منها إلا صدرها العظيم. الشاهد في قوله: «فما بقيت إلا الضلوع حيث أنث الفعل (بقيت) التأنيث المستثنى «الضلوع» مع وجود أداة الإستثناء وهذا كثير.

وقد استشهد به كل من المحتسب ٢/٢٠٧، شرح المفصل ٢/٨٧، الأشموني ٢/٥٢، العيني ٢/٤٧٧، ديوانه ٣٤١.

(١) القائل: عروة بن حزام وهو من الطويل. ويروى بروايات أخرى منها:

يكلفني عمي ثمانين ناقة ومالي ياعفراء غير ثمان

ويروى أيضا:

يكلفني عمي ثمانين ناقة ومالي والرحمن غير ثمان

الشاهد في قوله: «الإثمانيا» فقد أجاز الفراء النصب في ثمانيا على الإستثناء المفرغ نظرا إلى المقدر. والمستثنى منه محذوف تقديره: ومالي نوق الإثمانيا. واعتبره غير شاذا. ومنهم ابن جمعه. وقد استشهد به كل من: الخزانة ٢/٣١، أمالي القالي ٣/١٦٠، ديوانه ٤.

(٢) سورة البقرة آية ٢٤٩.

محمول على المعنى.

٢٩٣ والنَّصْبُ في التَّكْرِيرِ والتَّقْديمِ والانْقِطَاعِ وَاجِبُ اللـــزُومِ

اعلم أن نصب المستثني بعد إلا خاصة، يجب في أربعة مواضع: الأَّول: إذا كان من كلام موجب لفظا، أو معنى، ولم تكن إلا نعتا لما قبلها. وقد مر ذكره. الثاني: التكرير نحو: ماجاءني إلا زيد إلا عمرا، فيجب نصب أحدهما ورفع الآخر، ولايجوز رفعهما معا ولانصبهما معا. أما عدم جواز الرفع، فلامتناع أن يكون لفعل واحد فاعلان من غير اشتراك بحرف عطف. ولايجوز أن يرفع الثاني أيضا على البدل لأنه غير الأول، وليس هو بعضه، ولا مشتملا عليه. وأجاز الأخفش(١) والصقلي(٢) رفع الثاني على إرادة حرف العطف، أو على تقدير نيابة إلاّ عن الواو. وهو رأي الكوفيين، أو على بدل الغلط، أو على أنه وضع الخاص موضع العام. فإذا قيل: ماجاءني إلا زيد إلا عمرو كان في تقدير: ماجاءني أحد إلا زيد وعليه قول الشاعر:

فلما بلغنا الامهاتُ وَجَدْتُمُ بَنِي عِمّكُم كانُوا كِرَامَ المَضَاجِعِ(٣)

---

(١) شرح المفصل ٢/٨١ ــ ٨٣.

(٢) هو محمد بن عبد الله بن محمد بن ظفر المكي الصقلي حجة الدين أبو جعفر النحوي اللغوي، ولد بمكة ثم قدم مصر في صباه وقصد أفريقيا ثم إلى صقلية ثم إلى مصر ثم إلى حلب. أعلم باللغة من النحو. من مصنفاته: التفسير الكبير، الإشتراك اللغوي، القواعد والبيان في النحو، المطول في شرح المقامات. (بغية الوعاة ١/١٤٢).

(٣) القائل: يزيد بن الحكم الكلابي من أبيات له في الحماسة وهو من الطويل.
اللغة والشرحه: المضاجع: كناية عن الأزواج. يخاطب الشاعر بني عمه فيقول:
نظرنا فإذا أبناء العم سواء في الشرف ونزيد عليهم ونفضلهم بكرم الأمهات.
الشاهد في قوله: «وجدتم» حيث أراد الشاعر وجدتمونا. أنظر شرح حماسة التبريزي ١/٢٢٩.

اراد وجدتمونا. وأما عدم جواز نصبهما، فلامتناع حذف الفاعل، لكون الفعل مفرغا. وإذا امتنع رفعهما ونصبهما تعين رفع أحدهما ونصب الآخر. أما رفع الأول فعلي الفاعلية، وأما نصب الثاني فلأنه مستثنى من موجب لانتفاء النفي بإلا الأولى، فإن جعل الإسمان لشيء واحد، جاز رفع الثاني بدلا من الفاعل كقولك: ماجاءني إلا زيد إلا أبو محمد، إذا جعلت أبا محمد كنية لزيد. فإن أدخلت حرف العطف وجب رفعهما نحو: ماقام إلاّ زيد وإلاّ عمرو، وعلى قياس قول الفراء يجوز نصبهما. الثالث: يقدم على المستثنى منه نحو: ماقام إلا زيد أحد قال الكميت:

فَمَا لِيَ إلاَّ آلَ أَحْمَدَ شِيْعَةٌ وَمَالِي الاّ مَذْهَبَ الحقِّ مَذْهَبُ[1]

وقال الآخر:

النَّاسُ أَلْبٌ عَلَيْنا فِيْكَ لَيْسَ لَنَا إلاّ الرِّمَاحَ وأَطْرَافَ القَنَا وَزَرُ[2]

(١) القائل: الكميت بن زيد الأسدي من قصيدة هاشمية له من الطويل يمدح فيها آل الرسول ﷺ. الشاهد في قوله: «إلا آل أحمد، إلا مذهب الحق» حيث نصب المستثنى في الموضعين لأنه تقدم على المستثنى منه. وأصل الكلام أن نقول: ومالي شيعة إلا آل أحمد، ومالي مذهب إلا مذهب الحق.

وقد استشهد به كل من: ابن عقيل رقم ١٦٦، أوضح المسالك رقم ٢٦٢، شذور الذهب ٣٦٣، التصريح ٣٥٥/١، المقتضب ٣٩٨/٤، جمل الزجاجي ٢٣٨، الإنصاف ٢٧٥، ابن يعيش ٧٩/٢، العيني ١١١/٣، الأشموني ١٤٩/٢، مجالس ثعلب ٦٠، الأغاني ١١٩/٥.

(٢) القائل: كعب بن مالك الأنصاري من البسيط، قاله للنبي ﷺ ويروى عجزه:

....

إلا السيـــــوف وأطـــــراف القنـــــا وزر

الشاهد في قوله: «إلا السيوف وأطراف القنا وزر» حيث قدم المستثنى «السيوف» على المستثنى منه (وزر). والتقدير: ما لنا وزر إلا السيوف. بالرفع والنصب. فالرفع على البدلية، والنصب على الإستثناء. فلما قدم المستثنى امتنع الرفع على البدلية، ووجب النصب على الإستثناء.

لأن البدل الذي يجوز رفعه قد بطل لتقدمه، فإن قدم على صفة المستثنى منه نحو: ماقام أحد إلا أبوك خير من زيد، فاختيار سيبويه[1] والمبرد[2]. البدل لأن النصب إنما يلزم إذا تقدم المستثنى على ذات المستثنى منه، ولما لم يتقدم عليها هنا لم يلزم. واختيار المازني[3]: النصب لأن الصفة والموصوف كالشيء الواحد، ومنهم من جوز الوجهين من ترجيح لتعارض الأدلة. وأما تقدمه على الجملة فمنعه البصريون.

الرابع: الإستثناء المنقطع: في لغة أهل الحجاز نحو: ماجاءني أحد إلا حمارا، وسمي بذلك لانقطاعه مما قبله. وإنما لزم النصب لانهما لما اختلفا في النوع، وجب اختلافهما في الإعراب لامتناع البدل. وفي التنزيل: ﴿وَمَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ آتِبَاعَ الظَّنِّ﴾[4] لأن آتّباع الظن ليس من العلم. فإن قيل: فما الفائدة في الإتيان بالمنقطع؟ أُجيب: بأنه اثبات معنى يذهب السامع إلى تجويزه. ألا ترى أنه إذا قال: مامررت بأحد، جاز أن يكون قد مر بحمار، لأنه

---

(١) يقول سيبويه ٣٧٢/١ «... فان قلت: ما أتاني أحد إلا أبوك خير من زيد، وما مررت بإحد إلا عمروٌ خيرٍ من زيد، وما مررت بأحد إلا عمرو خيرٍ من زيد كان الرفع والجر جائزا، وحسن البدل لأنك قد شغلت الرافع والجار، ثم أبدلته من المرفوع والمجرور، ثم وصفت بعد ذلك... وقد قال بعضهم: مامررت بأحد إلا زيدا خير منه، وكذلك من لي إلا زيدا صديقا، ومالي أحد إلا زيدا صديق كرهوا أن يقدموه وفي أنفسهم من صفته إلا نصبا، كما كرهوا أن يقدم قبل الإسم إلا نصبا...

(٢) يقول المبرد في المقتضب ٣٣٩/٤ «... وإنما سمي البدل بدلا لدخوله لما عمل فيه ما قبله على غير جهة الشركة. وكان سيبوية يختار: ما مررت بأحد إلا زيد خير منك لأن البدل إنما هو من الإسم لا من نعته ..» والقياس عندي: قول سيبويه ٤٠٠/٤

(٣) يقول المازني: إذا أبدلت من الشيء فقد اطرحته من لفظي، وإن كان في المعنى موجوداً فكيف أنعت ماقد سقط؟ المقتضب ٣٩٩/٤.

(٤) سورة النساء آية ١٥٧

لايلزم من نفي المرور عن الأحد نفيه عن الأحمرة. وقال عبد القاهر(١): شبهت إلا بلا العاطفة، لكون الإستثناء والنفي متقاربين. والعطف يقع بين مختلفين كقولك: جاءني رجل لاحمار. وأما بنو تميم: فإنهم يجرونه مجرى المتصل في جواز البدل والنصب وإن كان مما يمكن أن يدخل تحت الأول مجازا بضرب من التأويل. نحو: مافي الدار أحد إلا حمار وإلا زيد. ومنه قوله:

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيْسُ إلا اليَعَافِيْرُ وإلَّا العِيْسُ(٢)

ووجهه أنهم أجروا أحداً و نحوه مجرى شيء في عمومه، فاطلق على من يعقل و غيره، وغُلّبَ من يعقل، ثم استثنى مما لايعقل. وقيل: إنّ الحمار بالنسبة

---

(١) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني النحوي، الإمام المشهور أبو بكر. أخذ النحو عن ابن اخت الفارسي، من كبار أئمة العربية والبيان، شافعي أشعري. صنف: المغنى في شرح الإيضاح المقتضد في شرحه، إعجاز القرآن الكبير والصغير، الجمل العوامل المائة، العمدة في التصريف، دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة. مات سنة ٤٧٤هـ. (الوفيات ٢/٢٥٥، أنباة الرواة ٢/١٨١، البغية ٢/١٠٦)

(٢) القائل: عامر بن الحارث المعروف بحران العود من الرجز. ويروى في الديوان برواية أخرى:

الـــذنب أو ذو لبـــد همـــوس
بابــــا ليس به أنـــيس
إلا اليعافيـــر و إلا العـــيس
وبقـــر ملمـــع كنـــوس

الشاهد في قوله: «إلا اليعافير وإلا العيس» حيث جاء: «اليعافير والعيس» بدلين من كلمة أنيس مع اختلافهما عنه في موضوعه وماهيته. وقد ذهب سيبويه إلى التوسع في المستثنى منه حتى يعم المستثنى وغيره فيصبح استثناء متصلا. كأنه قال ليس بها شيء إلا اليعافير وإلا العيس. وقد استشهد به كل من: سيبويه ١/١٣٣، ٣٦٥، معاني الفراء ١/٤٧٩، المقتضب ٢/٣١٩، ٣٤٧، ٤/٤١٤، الإنصاف ٢٧١، ابن يعيش في شرح المفصل ٢/٨٠، ١١٧، ٧/٢١، ٨/٥٢، الخزانة ٤/١٩٧، شذور الذهب ٢٦٥، شواهد العيني ٣/١٠٧، التصريح ١/٣٥٣، الهمع ١/٢٢٥، ٢/١٤٤، الدرر ١/١٩٢، ٢/٢٠٢، الأشموني ٢/١٤٧، ديوانه ٥٣.

إلى هذا القائل كالأحد لغيره. ومنه قولهم: عِتَابُكَ[1] السيف. وقول أبي ذؤيب

فَإِنْ تُمْسِ فِي قَبْرٍ بِرَهْوَةَ ثَاوِياً أَنِيسُكَ أَصْدَاءُ القُبُورِ تَصِيحُ[2]

فجعل الأصداء أنيسا له، لأنها أنيس الموتى، كما أن الأحياء أنيس الأحياء.
وإن لم يمكن دخوله تحت الأولى مطلقا، فيوجبون نصبه كأهل الحجاز. كقوله تعالى: ﴿فَنَفَعَهَا إِيْمَانُها إلاّ قَوْمَ يُونُسَ﴾[3]

٢٩٤ ثُمّ الذِّي ضُمِّنَ مَعْنَى إلاّ يَجِيءُ آسْماً وَيَجِيءُ فِعْلا
٢٩٥ فالإِسْم غَيْرٌ وسَوَاء وسُوَى والفِعْلُ حَاشَا وعَدَا ثمّ خَلا

الأدوات التي تتضمن معنى إلا أي المشبهة بها أسماء وغير أسماء: فالأسماء غير و سواء بالمد وفتح السين وكسرها والقصر وضم السين وكسرها.
وأما غير الأسماء فضربان: فعل باتفاق وهو: ماخلا وماعدا في الأعرف، ومتردد بين الفعل والحرف على رأي، وهو حاشا وخلا وعدا غير مقرونتين بما. وقد

---

(١) قول عربي يقصد به التمثيل ومثله قولهم: وتحيتك الضرب وهو مأخوذ من قول الشاعر:
وَخَيْلٍ قَدْ دَلَفْتُ لهم بِخَيْلٍ
تَحِيَّةَ بِيْنِهِم ضَرْبٌ وَجِيْعُ
انظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/٨٠.

(٢) القائل: أبو ذؤيب الهذلي. وهو من الطويل.
الشاهد في قوله: «أنيسك أصداء...» حيث جعل الأصداء أنيس الموضع اتساعا ومجازا لأنها تقوم في استقرارها بالمكان وعمارتها له مقام الأناسي. وقوى بهذا مذهب بني تميم في بدل مالا يعقل ممن يعقل إذا قالوا: ما في الدار أحد إلا حمار. والنصب في هذا أجود لانقطاعه من جنس الأول وهو مذهب أهل الحجاز. وقد استشهد به كل من: شرح أشعار الهذليين ١/١٥٠، سيبويه ١/٣٦٤، شواهد العيني ٢/٣، اللسان ١٩/٦٢.

(٣) سورة يونس آية ٩٨

يستثنى بليس، ولايكون ولاسيما لمشاركتها إلاّ من حيث أنها يخالف مابعدها ماقبلها. أما ليس ولايكون فهما فعلان ناقصان، والمنصوب بعدهما خبر لهما، واسمهما مضمر فيهما لايظهر إذا استثني بهما نحو قام القوم ليس زيدا، ولايكون بكرا. قال الشاعر:

فَأَصْبَحَ مَا فِي الأَرْضِ مني تَقِيَّةً لِنَاظِرِهَا لَيْسَ العظامَ العَوَالِيَا[1]

فليس هنا بمعنى إلاّ والتقدير: ليس بعضهم زيدا، ولايكون بعضهم بكرا. ولايعود الضمير على المستثني منه، وإلا لوجب ابرازه في نحو: قام القوم ليسوا زيدا ولايكونون بكرا. وهو باطل بالإجماع، لأنه كناية عن بعض. وقيل: إنما لم يثن ولم يجمع، ولايؤنث، لأنه بمنزلة فاعل كان الملغاة. فإن قيل: فقد أجاز سيبويه الوصف بهما كما يوصف بغير نحو: ماجاءني أحد ليس زيدا ولايكون بكرا. فيلزم عود الضمير على ماقبلهما. أُجيب بأن الممنوع عود الضمير على ماقبلهما في الإستثناء. وأما إذا وقعا وصفين أو حالين فلا. وإنما امتنع ظهور اسمهما في الإستثناء، لأنهما فرعان على إلاّ، وهي مع مابعدها جزءان فقط، فلم يوقعوا موقعها جملة مبقاة على لفظها من رافع ومرفوع ومنصوب. وإلاّ لكان الفرع أوسع مجالا من الأصل، وهو محال. وأما لاسيما بلا حرف نفي، وهي بمعنى مثل. وهو مبني مع لا على الفتح، وقد تخفف ياؤه وتثقل وهو الأصل. وخبرها محذوف تقديره ثابت أو موجود، وهو مشتق من التسوية بين الشيئين، فأصله سوى، فاجتمعت الواو والياء،، وسبقت الأولى منهما بالسكون، فقلبت

---

(١) القائل: غير معروف. حيث لم ينسبه اللسان لأحد وكذلك ابن سيده. ويروى:

وأصبح مافي الأرض مني تقية لنظاره ليس العظام العواليا

الشاهد في قوله: «ليس» حيث جاءت للإستثناء، والمنصوب بعدها يكون منصوبا على أنه خبر لها. وقال ابن سيده أن ليس من حروف الإستثناء. وقد ذكره اللسان (ليس) ٢١١/٦.

الواو ياء، وأدغمت إحداهما في الأخرى. ويجوز فس المستثني بها الرفع والجر والنصب. قال امروء القيس:

.... ولاسِيَّمَا يَوْماً بِدَارَةَ جُلْجُلِ[1]

يروى برفع يوم وجره ونصبه. أما الرفع فيحتمل وجهين: أحدهما: أن تكون مانكره موصوفة، والمبتدأ محذوف. والثاني: أن ما موصولة، والجملة صلتها، ويوم أيضا خبر مبتدأ. وأما الجر وهو الأجود لقلة الحذف ففيه وجهان: أحدهما: ان تكون ما زائدة، والإسم مجرور بالإضافة. والآخر: أن تكون بمعنى شيء، ويوم بدل منها. واما النصب وهو قليل ففيه أيضا وجهان: الأول: مافي شيء من معنى المماثلة، فإن الظرف يعمل فيه، أو في مشابهة الفعل، والثاني: أنه منصوب بفعل محذوف أي أغنى.

وآعلم أنه إذا قيل: قام القوم لاسيما زيد مثلا، كان معناه أن زيدا مشارك لهم في القيام، ويفضلهم بأنه اشد قياما منهم. والتقدير: قاموا إلاّ مثل قيام زيد، فقد

---

(١) القائل: امرؤ القيس وهو حندج بن حجر حامل لواء الشعر وسابقهم من الطويل.
وتمام البيت:

أَلَا رُبَّ يومٍ كَانَ مِنْهُـــــنَّ صَالِـــــحٌ
ولاسيمـــــا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُـــــلِ

الشاهد في قوله «يوم» حيث روى مع ثلاثة أوجه: الرفع والنصب والجر فالجر على اعتبار ما: زائدة للتوكيد وهو الجيد، والرفع على اعتبار ما بمعنى الذي وأضمر مبتدأ، والمعنى: ولاسيما هو يوم وهذا أقبح جدا لأنه حذف اسما منفصلا من الصلة وليس هذا بمنزلة قولك: الذي أكلت خبز لأن الهاء متصلة فحسن حذفها. أما النصب مع اعتبار أنه تمييز. وأفضل الوجوه السابقه هو الجر لقلة الحذف.

وقد استشهد به كل من: ابن يعيش في شرح المفصل ٨٦/٢، الأشموني ١٦٧/٢. وقد سقط البيت من نسخة (ق)، الخزانه ٦٣/٢، المغنى ١٤٠، ٣١٣، ٤٢١، شرح التصريح ١٤٤/١، الهمع ١٣٤/١، الدرر ١٩٩/١.

أخرج مثل مما قبله كما يخرج إلا المستثني لما قبله وإن كان زيدٌ موجوداً. فلهذا المعنى الحقت بأدوات الإستثناء، وقد تحصل من هذا أن المتضمن معنى إلا قسمان: مفرد ومركب، والمفرد اسم وهو غير وسَواءُ وسُواً ولغاتهما وفعل وهو ليس ولا يكون وعدا وحشى وخلا على رأى. والمركب إما من كلمتين نحو: ماعدا وماخلا، وإما من ثلاث كلمات نحو لاسيما.

٢٩٦ وكـلُّ مُسْتَثْنَي بالإسم جُرَّهُ وآنْصِبْ سواء مَدَّه وقَصْرَهُ

كل ما استثني بالإسم فهو مجرور بإضافة الأول إليه. وسواء ممدود ومقصور وظرف مكان، لازم النصب في الإستثناء عند البصريين. أما المد فظاهر، وأما القصر فمقدر، والذي يدل على أنه ظرف أمران: أحدهما وقوعه صلة نحو: جاءني الذي سواك.

الثاني: أن العامل يتخطاها ويعمل فيما بعدها كالظروف. قال الشاعر

وأبْـذُلْ سَوَامَّ المـالِ إنّ سَوَاءَهـا دُهْمـاً وَجُوْنـاً[(١)]

فدهما وجونا اسم إن، وسواءها منصوبا على الظرف وهو خبر مقدم، ولو لم يكن ظرفا لامتنع تقديمه، وإنما لزم النصب في الإستثناء لأنه لما ثبت له النصب قبل الإستثناء، وجب أن يكون بعده كذلك استصحابا للحال. وذهب الكوفيون إلى أنها لاتلزم الظرفية بدليل قوله:

---

(١) القائل: لبيد بن ربيعه العامري من عامر بن صعصعة بن معاوية. من مجزوء الرجز.
الشاهد في قوله: «إن سواءها دُهْمَا» حيث جاءت سواء هنا ظرفا والتدليل على ذلك إن: العامليتجاوزها في عملها، فقد عملت إن ونصبت دهما على أنه اسمها مع وجود الفاصل بينهما وهو سواء. وهذا هو رأي سيبويه والجمهور. فسواء عندهم لاتخرج عن النصب لأنها ظرف مكان. وابن مالك والزجاجي على أنها بمعنى غير فتقع صفة واستثناء. وقد استشهد به ابن يعيش في شرح المفصل ٨٣/٢.

كُلُّ آمْرِيءٍ ظَنَّ أَنَّ المَوْتَ يُخْطِئُهُ   مُعَلَّلٌ بِسَوَاءِ الحَقِّ مَكْذُوبُ(1)

وقول الآخــر:

....   وَمَاقَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَا(2)

وهما شاذان. والفرق بين سوى وبين غير أن في سوى معنى الإستغناء. فإذا قلت: مررت برجل سِوَاك وسَوَاك كان معناه مغنيا عنك و قائما مَقَامَكَ، وإن كان غيرك. وإذا قلت: مررت برجل غيرك كان معناه ليس إيّاك. ولأن غيرا يفرغ لها العامل مطلقا، ولايفرغ لسوى إلا في الشعر.

٢٩٧ وغير كاسم بعد إلاّ تُعْرِبُهْ   فَصِفْ بِهِ طَوْراً وَطَوْراً تَنْصِبُه

---

(١) القائل: أبو داود وهو جويرية بن الحجاج من البسيط. ويروى البيت برواية أخرى:

وكـــل من ظن أن المـــوت يخطئـــه   معلـــل بسواء الحـــق مكـــذوب

الشاهد في قوله: «بسواء الحق» حيث جاءت سواء متأثرة بالعامل الذي هو حروف الجر، وهو دليل الكوفيين بأنها لاتلزم النصف على الظرفية كما يقول سيبويه والخليل.

وقد استشهد بد كل من: الخيل لأبي عبيده ١٤٧، الإنصاف ١٨٠، شرح المفصل ٨٤/٢، الخزانة ٦/٢، الهمع ٢٠٢/١، الأشموني ١٥٩/٢، ديوانه ٢٩٤.

(٢) القائل: الأعشى وهو من الطويل. وتمام البيت:

تجانـــف عن جو اليمامـــة ناقتـــي   ومـــاقصدت من أهلهـــا لسوائكـــا

الشاهد ف قوله: «لسوائكا» حيث جر سواء بحرف الجر، وظهرت حركة الإعراب عليها، ولذا فان سواء تخرج عن الظرفية إلى الوقوع في مواقع الإعراب المختلفة.

وهذا رأي الكوفيين ويعتبره مؤلف الكتاب هنا شاذا. وقد استشهد به كل من: سيبويه ١٣/١، ٢٠٣، اللسان (سوى)، الخزانة ٥٩/٢، المقتضب ٣٤٩/٤، أمالي ابن الشجرى ٢٣٥/١، ٤٥/٢، الإنصاف رقم ١٧٩، ابن يعيش في شرح المفصل ٤٤/٢، ٨٤، همع الهوامع ٢٠٢/١، الدرر اللوامع ١٧١/١.

إعراب غير إذا استثني بها كإعراب الإسم الواقع بعد إلا في الإستثناء، فيجب نصبه في الموجب نحو: جاءني القوم غير زيد، وفي التقديم نحو: ماجاءني غير زيد أحد. وفي المنقطع في لغة أهل الحجاز نحو: ماجاءني أحد غير حمار، ويجوز النصب ويختار البدل في غير الموجب نحو: ماجاءني أحد غيرُ زيد. وغيرَ زيد. وإنما عملت فيه العوامل لأنه اسم معرب قابل للإعراب، وهو مضاف إلى المستثني تعين وقوع الإعراب عليه، ولاكذلك إلاّ. فإنها لما كانت حرفا لاتقبل الإعراب، تجاوزها العامل وعمل فيما بعدها. فإن قيل: فكيف عمل الفعل اللازم فيه من غير معد. قيل: لما أشبه الظرف من جهة إبهامه عمل فيه بلا واسطة كما يعمل في الظرف المبهم. واعلم أن الأصل في غير أن تكون وصفا، فحملت على إلاّ في الإستثناء كما حملت إلا عليها في الوصف. وإذا وقعت صفة فحكمها حكم الصفات في تبعها الإعراب ماقبلها. وتدل على المغايرة. أما في الذات فقط كقولك: مررت برجل غيرك، تريد بانسان آخر وأما في الصفة، وإن كانت الذات واحدة كقولك: دخلت بوجه غير الوجه الذي خرجت به. فإن قيل: فما الفرق بين غير في الصفة والإستثناء؟ قيل بأنها في الإستثناء تقتضي إخراج مابعدها مما قبلها كإلا، فتكون في الإيجاب نفيا وفي النفي ايجابا. وأما في الصفة فتدل على مغايرة مابعدها لما قبلها من غير اخراج فإذا قيل: له عندي مائة غير درهم بالنصب لزمة تسعة وتسعون درهماً لاخراج الدرهم المستثنى. ولو قيل: مائة غير درهم بالرفع على الوصف لزمه المائة لعدم الإخراج.

٢٩٨ وعِنَدَ سِيَبويَه حاشي تَخْفِضُ وَمَنْ سواه الجَرَّ لايَعْتَرِضُ

معنى حاشي التنزيه والبراءة من الشيء. فإذا قيل: كذب الناس حاشي زيد فمعناه: أُنزه زيدا من الكذب وأبعده عنه. وللنحاة فيها أربعة أقوال. أحدها: لسيبويه[1] أنها حرف لا غير لأنه قد جاء الجر بها في قوله:

(١) يقول سيبويه في كتابه: «وأما حاشى فليس باسم ولكنه حرف يجر مابعده كما تجر حتى مابعدها وفيه معنى الإستثناء ٣٧٧/١.

حَاشَي أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ أَبَا ثَوْبَـانَ لَيْسَ بِزِمِّيــلِ فَدْمِ[1]

ولا قائل بالإسمية فتعين أن تكون حرف جر، ولأنها تدخل على ضمير المتكلم من غير أن تعمل بنون الوقاية. قال:

فِي فِتْيَةٍ جَعَلُوا الصَّلِيْبَ الهَهُمْ حَاشَايَ إِنِّي مُسْلِمٌ مَعْذُورُ[2]

ولأنها لو كانت فعلا لأميل ألفها، ولدخل عليها ما المصدرية قياسا على عدا وخلا. وثانيه: للمازني[3] والكسائي[3] أنه فعل لاغير، واحتجا بأنها تتصرف تصرف الأفعال كقوله:

---

(١) القائل: الجمع الأسدي واسمه المنقذ بن الطماح الأسدي، وهو من الكامل. ويروى بروايات عديدة منها:

حاشا أبـــــا ثوبـــــــان إن أبـــــا
توبـــــــــان ليس بيكمـــــــــــة فدم

ويروى:

حاشا أبـــــــــي ثوبـــــــــان إنّ به
ضنـــــــأ عن الملحـــــــاة والشتـــــم

الشاهد في قوله: «حاشا أبي ثوبان» حيث جر حاشا ما بعده. وروى أبا ثوبان بالنصب فدل على أنه يأتي حرفا وفعلا. وهو حجة على سيبويه في التزام حرفيته. وقد استشهد به كل من: العيني ١٢٩/٣، السيوطي ١٢٧، الدرر ١٩٦/١، الأصمعيات ٢١٨، شرح المفضليات ٧١٨، اللسان (حشا) ١٩٨/١٨، الهمع ٢٣٢/١، المفصل ١٥٧، الإنصاف ١٦٢، الخزانه ١٥٠/٢، الأشموني ١٦٥/٢، المحتسب ٣٤١/١، شرح المفصل لابن يعيش ٨٤/٢، ٤٧/٨، مجاز القرآن ٣١٠/١.

(٢) القائل: الأقيشر الأسدي، واسمه المغيره بن الأسود ولقب بالأقيشر لأنه كان أحمر الوجه أقشر وهو من الكامل.

الشاهد في قوله: «حاشاى» حيث لم تلحق بها نون الوقاية كما تلحق غيرها، وألفها لاتقبل التحريك ولذلك لا تلحقها نون الوقاية إذا قدرت بفعل.

وقد استشهد به كل من: شواهد العيني ٣٧٧/١، شرح التصريح ١١٢/١٤، الهمع ١٣٢/١، الدرر ١٩٧/١.

(٣) انظر الإنصاف ١٧٨/١، أسرار العربية ٢٠٧، ٢٠٨، الهمع ٢٣٢/١.

.... وَلَاأُحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ[1]

ولأنه قد جاء ا لنصب بها عن بعض فصحاء العرب فيما حكاه أبو زيد[2]

وأبو عمر الشيباني[3]: «اللَّهُمَّ ٱغْفِرْ لِي وَلِمَنْ يَسْمَعُ حَاشَا الشَّيْطَانَ وأَبَا الإِصْبَع»[4]لأنه كان منهمرجل يقالله أبو الإصبع،فجعله قرين الشيطان بتبعيده من الغفران، ولأن الجار يتعلق بها ويحذف ألفها. والجواب عن الأول: أن المتصرف فعل بمعنى جانب مأخوذ من الحشا وهو الجانب. قال الشاعر:

---

(١) القائل: النابغة الذبياني من معلقته المشهورة وتمام البيت

وَلَا أرى فاعِــــــلًا في النَّـــــــاسِ يُشْبِهُــــــــهُ
وَلَا أُحَــــــاشِي مِنَ الأَقْــــــوَامِ مِنْ أَحَـــــــدِ

الشاهد في قوله: «ولا أحاشَي» فإنه جاء هنا مضارعا بمعنى استثنى وهو متصرف وليس حرفا جامد لا يتصرف. وحاشى: فعل يؤخذ من الماضي والمضار ع وغيره وهذا مايؤيد الكوفيين الذين يقولون بفعلية حاشا. يضاف إلى ذلك أن المجرور بعدها يتعلق بها مثل: حاشا لله.

وقد استشهد به كل من: جمل الزجاجي ١١٤/٢، ٢٤٠، المغنى ١٢١، الهمع ٢٣٣/١، الدرر ١٩٨/١، الأشموني ١٦٧/٢، الإنصاف ٢٧٨، الخزانة ٤٤/٢، مجالس ثعلب ٥٠٤، ابن يعيش ٨٥/٢، ٤٨/٨، ديوانه ٢١.

(٢) أبو زيد: هو سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير بن قبد بن زيد... الخزرج أبو زيد الأنصاري إمام مشهور، كان إماما نحويا، صاحب تصانيف أدبية ولغوية، وغلبت عليه اللغة والنوادر والغريب، من تصانيفه: لغات القرآن، التثليث، الإبل والشاء، اللامات، إيمان عثمان، الجمع والتثنية، المقتضب، الوحوش، غريب الأسماء، الأفعال.. توفى سنة ٢١٥هـ عن ثلاث وستين سنة بالبصرة.

انظر : بغية الوعاة ٥٨٢/١.

(٣) انظر: المغنى ص ١٦٥.

(٤) قول عربي لم ينسب لأحد والشاهد فيه قوله: «حاشا الشيطان» حيث نصب بحاشا لفظة «الشيطان» على أن حاشا هنا للإستثناء وهي بمنزلة إلا، ولذلك نصبت المستثنى بها. أنظر المغنى ص١٦٥/ طبعة دار الفكر بيروت، الأشموني ١٦٥/٢.

....

بأيّ الـــحَشَا أَمْسَى الخَلِيْـــطُ المُبَايِـــنُ[1]

واتفاق الألفاظ لايدل على اتفاق المعاني. ألا ترى إلى قوله:

لو سَاوَفَتْنَا بِسَوْفٍ من تَحِيَّتِها ....[2]

كيف اتفق لفظ ساوفتنا ولفظ سوف. ولا قائل بأن سوف فعل. وعلم منه ضعف الإستدلال بكلام العربي. وعن الثالث: أن اللام زائدة فلا تتعلق بشيء، كما في قوله تعالى: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾[3]. وعن الرابع: أن الحذف قد دخل الحرف نحو رب إذا خففت، وسو في سوف وعل في لعل. وفي هذا نظر. وثالثها: للفراء[4] أنها فعل لا فاعل له وهو ظاهر البطلان. ورابعهما: للمبرد[5]: أنها تكون تارة حرف جر لورود الجر بها، وتارة فعلا لتصرفها.

---

(١) القائل: المعطل الهذلي وهو من الطويل. الشاهد في قوله: «الحشا» حيث أوردها الشاعر اسماً بمعنى جانب، وهي تخالف في هذا المعنى الذي تستعمل له في معظمه الأحيان. وهو الإستثناء. وقد استشهد به كل من: ابن يعيش في شرح المعضل ٨٥/٢، ٤٨/٨، شرح ديوان الهذليين ٤٥/٣.

(٢) القائل: تميم بن مقبل وهو من البسيط وتمام البيت:

لَوْ سَاوَفَتْنَـــــا بِسَوْفٍ مِنْ تَحِيَّتِهـــــا
سَوْفَ العَيُـــوفِ لَرَاحَ الـــرَّكْبُ قَدْ قَنِـــعْ

الشاهد في قو له: «ساوفتنا بسوف» حيث أن الكلمتين متشابهتان، وقد جاءت كلمة «سوف» بمعنى التسويف واستقبال الشيء، وجاءت «ساوفتنا» بمعنى وعدتنا وعدا مستأنفا وفيه شاهد آخر وهو قوله: «قنع حيث أن اصلها قنعوا» وحذفت واو الجماعة كما تحذف الواو الزائدة وهذا قبيح. وقد استشهد به كل من: اللسان ٦٥/١١، ابن السيرافي ٧١٣، سيبويه ٣٠١/٢، الخصائص ٣٤/٢، المحتسب ٢٩٨/١، ديوانه ١٧٢.

(٣) سورة النمل آية ٧٢.

(٤) انظر الإنصاف ١٧٨/١، أسرار العربية ٢٠٧، الهمع ٢٣٢/١.

(٥) انظر المقتضب ٣٩١/٤ وهو رأي الكوفيين أيضا.

٢٩٩ وإنْ أَتَتْ ما مَعْ خَلَا ومع عَدَا   فَنَصْبُ مُسْتَثْنَاهُمَا فَرْض بَدَا

عدا وخلا إن لم يكن معهما ما، جاز أن يكونا فعلين فينصبان نحو: قاموا عدا زيدا، أو جاءوا خلا جعفرا. فزيد وجعفر مفعولان، وفى عدا وخلا ضمير مرتفع بهما، وجاز أن يكونا حرفي جر فيجران، لأنه قد حكى الأخفش[١]: الجر بهما. ووافق سيبويه[٢] على الجر بخلا، ومنعه في عدا. وإن كان معهما ما فلا يكونان إلا فعلين، والنصب بها واجب. ومنه قول لبيد:

أَلَا كُلُّ شَيءٍ مَاخَلَا اللهَ بَاطِلُ   وَكُلُّ نَعِيْم لَا مَحَالَةَ زَائِلُ[٣]

وإنما وجب نصب المستثني بعدهما، لأنهما لما وصلت بهما ما المصدرية تعينا للفعلية لكونها لاتوصل إلا بالفعل غالباً، لا بحرف الجر. والفعل ينصب المفعول به في غيرالإستثناء. فإن قيل: فهلا كانت ما موصولة معهما. قيل:

---

(١) انظر الأشموني ١٦٥/٢، المقتضب ٢٦٤/٤، الأصول في النحو ٣٥٠/١، معاني الحروف ١٠٦، المفصل للزمخشري ٦٧، ابن يعيش ٧٧/٢، المرتجل لابن الخشاب ١٨٨، المغنى ١٣٣/١، الهمع ٢٢٦/١، الأشموني ١٦٢/٢.

(٢) سيبويه ٣٧٧/١، ٣٤٩/٢.

(٣) القائل: لبيد. وهو من قصيدة لأمية من البحر الطويل أولها قوله:

ألّا تسألان المـــــرء ماذا يحـــــاول   أنـــحب فيـــقضى أم ضلال وباطـــل

الشاهد في قوله: «ماخلا الله» حيث ورد لفظ الجلالة منصوبا حيث استخدمت خلا هنا فعلا مسبوقا بما المصدرية، وفي هذه الحالة تعين إعراب لفظ الجلالة منصوبا على المفعولية وإذا استعملت ما مصدرية وجب أن يكون مابعدها فعلا وفاعله مستتر وجوبا. أما إذا وردت ما زائدة جاز لنا اعتبار «خلا» حرفا.

وقد استشهد به كل من: ابن يعيش في شرح المفصل ٧٨/٢، شذور الذهب ٢٦١ المغنى ١٣٣، ديوانه ٢٥٦.، شرح التصريح على التوضيح ٢٩/١، همع الهوامع ٢٣/١، ٢٢٦، الدرر اللوامع ٢/١، ١٩٣، الأشموني ٢٨/١.

لأمرين. أحدهما: لأن الموصولة تقع موقع الصفة والموصوف جميعا، بدليل جواز: اشتريت ماتعلم، وامتناع اشتريت العبد ماتعلم. ولما ذكرها هنا المستثني قبلها دل على أنها ليست موصولة.

الثاني: لو كانت موصولة لصح وقوع مَنْ موقعها، وعود الضمير على ماقبلها. وأجاز الربعي[1] الجر بهما، لأنه يجعل ما زائدة لا مصدرية، فعلى هذا لا يجب النصب بهما ومعهما ما.

---

(١) يذكر التذييل و التكميل ٣/٤٨:وأجاز الكسائي والجرمي وأبو علي في كتاب الشعر والربعي الجر بعد ماخلا وماعدا. فعلى قولهم تكون ما زائده، وخلا وعدا أحرف جر. الإنصاف ١٧٨.

(باب مالم يسم فاعله)

٣٠٠ القَوْلُ فِيْمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُه قَدْ يحذِف الفاعلَ لَفْظاً جاهِلُه
٣٠٢ أو عَالِمٌ في حَذْفِهِ لَهُ غَرَضْ إِذْ ذَاكَ في المَفْعُولِ رَفْعٌ مُفْتَرَضْ

يحتمل أن يراد بما لم يسم فاعله الفعل المبني للمفعول، أو المفعول الذي أقيم مقام الفاعل، والأول أظهر لأنه يقال: هذا فاعل الفعل، ولايقال فاعل المفعول بل فاعل به كما يقال: فاعل بزيد لافاعِلُ زيد. فالهاء في قوله فاعله ضمير الفعل المعبر عنه بما. ولايقال أن الهاء يجب عودها على المفعول بدليل قوله فيما بعده و فعله يُضَمّ منه الأول. فالهاء في فعله تعود على المفعول لا على الفعل، لامتناع أن يقال فعل الفعل. لأنا نقول: إنما قال ذلك بعد ذكر المفعول في قوله: إذا ذاك في المفعول رفع مفترض، فلايلزم من عوده على المفعول ثانيا، عوده عليه أولا. وإنما يحذف الفاعل لإمور. أحدها: الجهل به نحو سُرِقَ المتاع. وثانيها: العلم به نحو: أُنْزِلَ المَطَرُ. وثالثها: ايثارا لغرض السامع لئلا يعلمه غيره، أو لأن غرضه متعلق بالمفعول دون الفاعل. ورابعها: لتعظيم الفاعل أن يذكر مع المفعول نحو: قُطِعَ اللّصُ. وخامسها: عكسه نحو: ضُرِبَ الأمير. ولايذكر مَنْ ضربه لخسته. وسادسها: الإيجاز ولايكون إلاّ حيث يعلم الفاعل كقوله تعالى: ﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾[1] وسابعها: الإبهام لأنه قد يُعْلَمُ الفاعل ويقصد إبهامه لغرض خوف منه أو عليه وهو ظاهر. وثامنها: التوافق. وهو إما في

(١) سورة الحجر آية ٩٤.

فواصل الأي كقوله تعالى: ﴿وَمَالأَحَدٍ عِنْدَه مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى﴾[١] بني الفعل للمفعول لينقلب لام الفعل ألفا للفتحة قبلها، فتوافق الألفات في سائر السورة قبلها وبعدها، كالأعلى وترضى. وأما في قوافي الشعر وهو أن يوافق حرف الروي في بيت، حرف الروي الذي مثله كقوله الشاعر:

وَمَاالمَالُ والأَهْلُونَ إلاّ وَدَائِعٌ ولابُدَّ يَوْماً أَنْ تُرَدَّ الوَدَائِعُ[٢]

فلو بني للفاعل لانتصب حرف الروي وهو مرفوع. وذلك عيب يسمى الإصراف وهو اقواء بالنصب. وتاسعها: لإقامة الوزن كقوله:

.... وَلَوْ تُسَامُ بِهَا في الأَمْنِ أُغْلِيْنَا[٣]

فلو سُمّي الفاعل بأن قال أغليناها لانكسر الوزن. وعاشرها: التقارب في السجع. نحو: كَثُرَ الطِعَانُ وَجُدِّلَتِ الفُرْسَانُ، فلو سمي الفاعل لزادت كلمات السجعة الثانية على الأولى، واختلف الإعراب. فهذه هي الأمور التي يحذف لها الفاعل، وقد اقتصر المصنف منها على ذكر الأمرين الأولين، وهما الجهل به والعلم به.

وقوله: في حذفه له غرض أي يكون المتكلم عالما بالفاعل، ولكن له في

(١) سورة الليل آية ١٩.

(٢) القائل: لبيد بن ربيعه وهو من الطويل.

الشاهد في قوله «الودائع» حيث أنه لاشاهد نحوي هنا و أتى الشاهد من حيث الروى حيث أن نهاية العجز هي نفسها نهاية الصدر، ولأنه لو نصب الودائع وهو مرفوع فيصبح عند ذلك مايسمى بالإقواء.

وقد استشهد به الجرجاني في أسرار البلاغة، وفي ديوان الشاعر ١٧٠.

(٣) لم أعثر على قائله. والشاهد في البيت كما ذكره الشارح حيث حذف الفاعل محافظة على الوزن الشعري.

حذفه غرض. وقد تبلغ الأغراض الأمور التي ذكرت، فهي داخلة تحت قوله بالقوة. وقوله: إذ ذاك إشارة إلى حذف الفاعل وذاك مبتدأ، والخبر محذوف. أي إذا الحذف كائن أو حاصل، ورفع خبر مبتدأ محذوف. وقوله مفترض أي واجب، وإنما وجب رفع المفعول لقيامه مقام الفاعل، ولما يبين بعد. وآعلم أنه إنما ذكر الفعل الذي لم يسم فاعله عقيب القول في تعدية الأفعال، لأنه عكس ماتقدم. بدليل انْ الفعل المتعدى إلى واحد إذا بني للمفعول صار غير مُتَعَدٍّ، وإن كان متعديا إلى اثنين تعدى إلى واحد، وإن تعدى إلى ثلاثة تعدى إلى اثنين.

٣٠٢ وفعْلُــهُ يُضَمّ مِنْــهَ الْأَوَّلُ وَكَسْرُ ماقَبْلَ الأخِيْرِ يُجْعَلُ
٣٠٣ في كُلِّ مَاضٍ صَحّ نَحْوَ ضُرِبَا وآفْتَحْهُ في الآتي وقُلْ لَنْ يُضْرَبَا
٣٠٤ وإنْ يكـن أوْسَطُهُ عَلِيْـلَا فَآكْسِرْ بِهِ الأوَّلَ نحو قِيْلَا
٣٠٥ وَقَدْ يُشَمُّ الضَّمُ في أوّلِهِ ثم الذي يَنُوبُ عَنْ فَاعِلِهِ

اختلف في فعل المفعول الذي لم يسم فاعله. فقال قوم: انه مُغَيّر عن صيغة المبني للفاعل، وفرع عليه. بدليل أن الفاعل لما كان لازما للفعل والمفعول غير لازم، كان أصلا للمفعول وأولا له، ويلزم منه أن يكون فعله أصلا، لأنه كالجزء منه. وقال آخرون: إنه غير مُغَيَّرٍ ، بل هو أَصْلٌ مستقل لازمُ الَأفعَال مالم يبنى [للفاعل][1] أَصْلًا نحو: غبن الرجل ووضع في تجارته. وقوله: وفعله أي فعل المفعول، وإضافته إلى ضمير المفعول تجوزا، لأنه في الحقيقة للفاعل. وقوله يضم منه الأول: فاعلم أنه لايخلو فعله من أن يكون ماضيا أو مضارعا. أما الماضي: فإن كان صحيح الوسط، أي العين ضم أوله وكسر ماقبل آخره. نحو:

---

(١) هكذا في (ك) وفي الأصل (ص) (الفاعل).

ضرب زيد. وإنما اختص بهاتين الحركتين ليكون على صيغة ليست للأسماء ولا للأفعال المبنية للفاعل. وأما نحو: دُول في الأسماء فشاذ.

فإن قيل: فهلا عكس وكان الغرض حاصلا؟ أُجيب: بأنه إنما عدل عنه لثقله، ولذلك لم يأت على مثاله اسم ولافعل. وأما نحو حِبُكٌ فإن صح ثبوته فهو على التداخل من اللغتين، وإنما جمع بينهما لئلا يلتبس بنحو: عَلِمَ ولو اقتصر على الضم لالتبس بالمضارع فيما أوله همزة من الرباعى، إذا كان للمتكلم في حال الوقف. فإنك إذا قلت: أُعْلِمْ ووقفت على الميم ساكنة لم يعلم هل هو ماض أو مضارع، فإن زاد الماضي على ثلاثة أحرف، فإن كان أوله همزة وصل نحو: اقتطع وانطلق ضم مابعد الساكن، وضمت همزة الوصل اتباعا، وإن لم يكن في أوله همزة وصل، ضم أوله وثانيه نحو: تُعُلِّقَ به وتُدُحْرِجَ بالحجر. لأنه لو اقتصر على ضمة واحدة لالتبس بالرباعي المسمى الفاعل وقفا نحو: أنت تُدحرج. وإن كان معتل العين كسر أوله وسكن ثانية إن أُعِلَّ في بنائه للفاعل نحو قيل وبيع وأصلها قُوِل وُبيع فاستثقلت الكسرة على حرف العلة فحذفت الضمة من الفاء، ونقلت الكسرة إليها من العين، فصحت الياء وآنقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها كما يعل ميعاد وميقات. ومن العرب من يكسر أَوّل المضاعف حملا على معتل العين، وقد يشم الضم في أول معتل العين تنبيها على الأصل لأنه لايلتبس بغيره من الأبنية، وإلى هذه اللغة أشار بقوله: وقد يشم الضم في أول. أي في أول معتل العين، وقد يجعل أوله ضمة خالصة، وتحذف الكسرة من العين لثقلها فتنقلب الياء واوا، لانضمام ماقبلها نحو بُوْعَ، وتشم الواو نحو قُولَ لعدم موجب القلب. وإنما حوفظ على الضمة لمخافة اللبس. فإنه إذا قيل: بِعْتَ ياعبدالله بالكسر احتمل أن يكون العبد هو البائع، واحتمل أن يكون مبيعا. فإذا ضمت الياء انتفى اللبس. وإن كان الفعل مضارعا ضم أوله وفتح ماقبل آخره. أما ضم أوله فلما مر. وأما فتح ماقبل الآخر فلأنه لو كسر لالتبس بالرباعي المبني للفاعل، ولو ضم لكان ثقيلاً، ويلزم ماقبل

الآخر في معتل اللام والعين قلب لام الكلمة وعينها ألفا نحو: يُغْزَى ويُرْمَى. ويُقَال ويُبَاع. وأما معتل الفاء، فإن كانت ياء قلبت واواً لانضمام ماقبلها، وإن كان واواً محذوفة، ردت لعدم موجب الحذف نحو يُوعَدُ ويُوْزَنُ. وقول المصنف: في كل ماض صح: ليس على إطلاقه، لأن صحيح العين كضرب ومعتل الفاء كوعد، ومعتل اللام كرمى ومعتل العين واللام كشوى، مشتركة في هذا الحكم، و يكمن أن يعتذر له بأنه استغني بالمثال في قوله: ضربا عن الإحتراز عنها، ولأنه قال: فيما بعد وإن يكن أوسطه عليلا، فاحترز به عنها. ولايقال: ينتقض بنحو عُوِّر اليوم، وصيد في المكان، لأنه لما لم يعتل حرف العلة جرى مجرى الصحيح، ولأن الأصل فيه أعْوَرّ، ولأن تمثيله أغنى عنه. وقوله: ثم الذي ينوب عن فاعله يبين حكمه في البيت الذي يلي هذا البيت

٣٠٦ يَكُونُ مَفْعُولًا كغِيْضَ ٱلْمَاءُ وَقُضِيَ ٱلامْرُ ويُشْفَى الدَّاءُ

لما كان الفعل مسندا دائما، لم يكن له بُدٌّ عند حذف الفاعل من مفعول يقوم مقامه. لئلا يخلو الكلام من مسند إليه، والأشياء التي يسند الفعل إليها عند حذف الفاعل خمسة: المفعول، والجار والمجرور، والمصدر والمفعول فيه وهو الظرفان. فإن كان الفعل متعديا وجب أن يسند إلى المفعول دونها. وفي التنزيل: ﴿وَغِيْضَ المَاءُ وقُضِيَ الأَمْرُ﴾(١). لأن الفعل المتعدى، يقتضي المفعول بالمحلية كما يقضي الفاعل، ولأن المفعول يصح جعله فاعلا نحو: ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْراً، فإنك لو رفعت أيهما كان : صح جعله فاعلا. وأجاز الكوفيون إقامة الجار والمجرور مقامه مع وجود المفعول به. واحتجوا بقول الشاعر:

(١) سورة هود آية ٤٤.

لقد وَلَدَتْ فَقِيْرَةُ جِرْوَ كَلْبٍ لَسُبَّ بذلك الجِرْوِ الكِلَابَا[1]

وهذا لاحجة فيه لان سُبّ فعل أمر وليس بمبني للمفعول، والتقدير: لقيل سب بذلك الجرو. وكقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الذِّيْنَ آسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيْمَانِكُم﴾[2]. أي فيقال لهم: أكفرتم. ومنهم من جوز اقامة المصدر مع وجود المفعول الصريح محتجا بقوله تعالى: ﴿لِيجْزِيَ قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾[3] ويقوله: ﴿نُجّي المُؤْمِنِينَ﴾[4] بنون واحدة، وتشديد الجيم في قراءة من نصب قوما، والمؤمنين في الآيتين. فإنه لزم إقامة المصدر فيهما مقام الفاعل مع وجود المفعول به. وأجيب: أما عن الآية الأولى فلأن القائم مقام الفاعل أحد المفعولين لأن يجزي يتعدي إلى مفعولين أي: ليجزي الخبرقوما، وأما عن الثانية فإنه إنما يلزم أن لو كان الفعل ماضيا، وهو ممنوع. لأن أصله ننجي، ثم أخفيت النون اخفاء لاتبلغ رتبة التشديد، وأدغمت في الجيم. وإن كان قليلا.

وقوله: يكون مفعولا يريد ماقدمنا من أن الذي ينوب عن فاعله يكون مفعولا

(١) القائل: جرير في هجاء للفرزدق من الوافر. ومطلع القصيدة:

أقلي اللوم عاذل والعتابا وقولي إن أصبت لقد أصابا

ويروى البيت:

فلو ولدت فقيره جِرْوَ كَلْبٍ فسُبَّ بذلك الجرو الكلابا

الشاهد في قوله: «لسب بذلك الجرو الكلابا». حيث ناب الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به. واعتبر ابن جنى ذلك في خصائصه من أقبح الضرورات. وأيد ابن جني في ذلك العديد من علماء النحو: وقد استشهد به كل من الخصائص ٣٩٧/١، ابن الشجرى في أماليه ٢١٢/٢، ابن يعيش في شرح المفصل ٧٥/٧، الخزانة ١٦٣/١، الهمع ١٦٢/١، الدرر ١٤٤/١.

(٢) سورة آل عمران آية ١١٦.

(٣) سورة الجاثية آية ١٤.

(٤) سورة الأنبياء آية ٨٨.

به إذا كان الفعل متعديا. وقوله في التمثيل: كغيض الماء، وقضي الأمر، إشارة إلي وروده في التنزيل. وقد اجتمع له في الآية التمثيل بالمعتل العين ومعتل اللام، إلاّ أنّ معتل اللام جار مجري الصحيح كما مر. وقوله ويشفي الداء مثال المضارع.

واعلم: أنه لايخلو الفعل المتعدي من أن يتعدى إلى واحد أو إلى أكثر، فإن تعدى إلى واحد تعين أن يسند الفعل إليه كما مر، وإن تعدى إلى أكثر فإن كان من باب كسوت، فالمختار اسناده إلى الأول لأنه فاعل في المعنى، ويجوز إسناده إلى الثاني مالم يعرض لبس في مثل: أُعطي زيد عمر، وإن كان من باب اخترت، تعين أن يسند إلى التعدى بنفسه، إن كان موجودا نحو: اختير زيد الرجال، وإن لم يوجد جاز إقامة الآخر مقامه كقوله:

وَمِنّا الذّي أُختِيْرَ الرِّجَالَ سَمَاحَةً ....[1]

وان كان من باب ظننت تعين للأول دون الثاني، لأنه مسند إلى الأول دون الثاني، فلو أُقيم مقام الفاعل لصار مسندا، فيلزم أن يكون الشيء الواحد مسندا ومسندا إليه في كلام واحد. وقيل: إن كان الثاني نكرة، جاز اقامته مقام الفاعل نحو: ظن قائم زيدا، لعدم اللبس. وامتنع إن كان معرفة أو جملة أو ظرفا وغيره.

---

(١) القائل: الفرزدق من الطويل. وتمام البيت:

ومنـــا الــــذي أختيــــر الرجــــال سماحـــــة
وَجُـــــــوداً إذا هَبّ الرِّيـــــاحُ الزَّعَـــــازِعُ

الشاهد في قوله: «اختير الرجال» «حيث جاء الرجال منصوبا على نزع الخافض والأصل: من الرجال وهو المفعول الثاني المقيد بحرف الجر لاختار، فإنه يتعدى إلى الأول بنفسه وإلى الثاني بحرف الجر. والمفعول الأول هنا نائب الفاعل وهو الضمير العائد إلى الذي في اختير، وهذا الحذف كثير الإستعمال. وقد استشهد به الخزانة ٦٧٢/٣، شرح المفصل لابن يعيش ٥١/٨، المقتضب ٣٣٠/٤، سيبويه ١٨/١، الكامل للمبرد ٣٣/١، الأصول في النحو ٢١٥/١، شرح المفصل ٥١/٨.

وإن كان من باب أعلمت جاز أن يسند إلى الأول مطلقا. وأما الثالث: فحكمه حكم الثاني من باب ظننت، وأما الثاني فإن أمن فيه اللبس جاز إسناد الفعل إليه نحو: أُعْلِمَ يعقوبَ يُوسُفُ أحْسَنَ الأخوةِ برفع يوسف، وإلا فيمتنع مطلقا. ومهما ارتفع أحد المفعولين أو المفعولات، فالبواقي منصوبات على ماكانت.

وآعلم: أنه لايقام المفعول له ولا المفعول معه مقام الفاعل لبطلان معناهما. أما المفعول له، فإن لم تقدر فيه اللام امتنع كونه مفعولا له، وإن قدرت فيه وجب نصبه. واقامته مقام الفاعل يوجب رفعه فتدافعا. وأما المفعول معه فإن أقيم مقام الفاعل مع الواو اقتضى أن يكون الفعل مسنداً إلى شيء قبله. لأن الواو في الأصل للعطف، وإقامته مقام الفاعل يوجب أن يكون مسندا إليه، فيكون في حالة واحدة مسندا إليه وغير مسند إليه فيلزم التناقض، وهو محال. وإن لم يقم مع الواو لم تعلم المعية. وكذلك لايقام مقامه الحال والتمييز، لأن مايقام مقام الفاعل يجوز آضماره، والحال والتمييز لايقبلان التعريف فلا يجوز آضمارهما.

٣٠٧ وأحْرُفُ الجَرِّ مَع المَجْرُورِ تُرْفَعُ مَوْضِعاً علي التَّقْدِيْرِ

٣٠٨ كمُرِّبي وسِيَربي وقد بُنِي فِعْلُ المَفَاعِيلِ لِظَرْفِ الزَّمَنِ

٣٠٩ ولِلْمَكانِ والمَصَادِرِ الأُوَلْ والإخْتِصَاصُ شرط كُلِّها شَمِل

٣١٠ لفقدِ مَفْعُول بِهِ صَريح تُقَامُ هَذِهِ مَعَ التَرْجِيْح

٣١١ فلا سبق المجرورُ والمَصَادِرُ ثم الزَّمَانُ والمَكَانَ آخِرُ

إذا لم يكن الفعل متعديا، فالأصل أن يبني للمفعول لئلا يبقي مسندا إليه، لكنه لما كان يتعدى إلى المفعول بحرف الجر والمصدر وظرف الزمان مطلقا والمكان المبهم. والمعدود منه وهي الأربعة الباقية المتقدم ذكرها، جاز أن يبني للمفعول. أما الجار والمجرور فنحو: مُرِّبي، وسِيْرَبي وبزيد. فالجار والمجرور في محل الرفع تقديرا لقيامه مقام الفاعل. وإنما جاز أن يسند الفعل إليه وهو

مجرور لأنه لما كان معديا له كالهمزة، كان المجرور به مفعولا. فكما أن زيدا في نحو: أذهبت زيدا مفعول به فكذلك المجرور نحو: ذهبت بزيد بدليل العطف على محله بالنصب في نحو: مررت بزيد وعمرا. وفي التنزيل: ﴿غَيْرِ المَغضُوبِ عَلَيْهِم﴾(١) فعليهم في موضع رفع باسم المفعول. ويشترط ألا يكون حرف الجر متعلقا بمحذوف إما حالا نحو: خرج زيد بثيابه، وإما صفة نحو: اعجبني رجل من بني تميم. وأن لايفيد التعليل نحو: سرت لاكرام عمرو. ولأن اللام لما كان فيها معنى العرض، امتنع أن يقام المجرور بها مقام الفاعل لما مر، وقيل لاحاجة إلى الشرط الأخير، لأن الكلام في المفعول به. وأما ظرفا الزمان والمكان، فلقيامهما مقام الفاعل شرطان: أحدهما أن يكونا متصرفين، لأن الظرف لايقوم مقام الفاعل مالم ينقل عن الظرفية، ويجعل مفعولا على الإتساع. فيجوز: سير عليه يوم الجمعه وفرسخان. ويمتنع: سير عليه سَحَرُ وعند إذا اريد به سحر يوم بعينه. وثانيهما: أن يكونا متخصصين فيجوز: سير عليه يومان وفرسخان لكونهما معلومي الكمية ويمتنع سير عليه وقت أو مكان. وأما المصدر فيبني الفعل له ايضا بشرطين: أحدهما: ألا يكون لازما للنصب كسبحان الله ومعاذ الله.

وثانيهما: أن يكون مخصصا إما باللام أو الإضافة أو الصفة أو العدد. نحو: سرت السَّيْرُ، أو سيْرٌشديدٌ أو سيرُ الإبل، وجُلِسَ جلسة وجلستان وعشرون جلسة. وفي التنزيل: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّوْرِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾(٢)، وإنما وحب ذلك لأن لفظ الفعل يتضمن مفهوم المصدر، فلم يكن في ذكره فائدة لم [يفدها](٣) الفعل . وقد ظهر أن قوله: والإختصاص شرط كلها شمل يعود إلى ظرف الزمان

(١) سورة الفاتحة آية ٧.

(٢) سورة الحاقة آية ١٣.

(٣) هكذا في (ك) وفي الأصل (ص) (بعدها) وهو تصحيف.

والمكان والمصدر،لا إلى المصدر دونهما. وقوله: لفقد مفعول به صريح إلى آخره يريد أن هذه إنما تقام مقام الفاعل عند عدم المفعول به، وأنها لاتقام مقامه مالم ينقل إلى المفعول به على الأصح اتساعا. واختلف في أي هذه الأربعة أرجح. أي أولى باقامته مقام الفاعل فقيل: الجار والمجرور أولى، لأنه مفعول حقيقي كما مر، وقيل المصدر لدلالة الفعل عليه بحروفه دون الزمان والمكان، وقيل المصدر، والظرفان أولى لظهور الإعراب فيها. وقيل لا أولوية فيها مطلقا.

٣١٢ فَإنْ تَقُلْ سِيْرَ بزَيْدٍ سَيْرَا يَوْمَيْن فَرْسَخَيْـن كَانَ خَيْـرَا

٣١٣ فإنْ رَفَعْتَ وَاحِداً فَالْبَاقِـي يَنْصِبهُ الفِعْلُ على آسْتِحْقَاقِ

اعلم أن الترجيح والأولوية إنما يكونان في هذه الأربعة إذا اجتمعت. فإذا قيل سير بزيد سيرا شديدا يومين فرسخين. فالأولى عند المصنف أن يقام الجار والمجرور مقام الفاعل، والمصدر بعده، وبعد المصدر الزمان والمكان. بدليل قوله في البيت الأول:

فالأسبق المجرور والمصادر ثم الزمان والمكان آخر. فعطف بثم الدال على الترتيب والتعقيب. فالباء وما عملت فيه في موضع رفع، بدليل امتناع تقديمه على الفعل في الأعرف، وجواز العطف على المجرور بالرفع. والثلاثة الباقية منصوبة على ماكانت عليه، ويجوز أن نؤخر المصدر عن الزمان، ويجوز أن نرفع واحدا من الثلاثة التي هي غير الجار والمجرور، وتنصب الباقية إما لفظا أو محلا، على مايستحقه من الإعراب. بشرط أن يخصص فيقال: سير بزيد سير شديد يومين فرسخين. ولم يصف المصنف المصدر في تمثيله. إما لأجل إقامة الوزن، وإما لأنه لما نبه عليه فيما مر استغنى عن ذكره.

٣١٤ وَحَالُ ذَا المَفْعُولِ حَالُ الفَاعِلِ   في الرَّفْعِ والتَّرتِيبِ في الأوَائِلِ

يريد أن حكم هذا المفعول، أعني الذي لم يسم فاعله، حكم الفاعل في الرفع والترتيب في الأوائل. أما الرفع فلأنها لما أُقيم مقام الفاعل أُعطي حكمه، لأنه مسند إليه كاسناده، ولئلا يخلو الكلام من مرفوع. وأما الترتيب في الأوائل فلأنه إذا قيل: أعطيت زيدا عمراً وجب الترتيب، ورفع الأول دون الثاني، لئلا يلتبس الآخذ منهما بالمأخوذ، كما يجب تقديمه على الفاعل على الأصح، لقيامه مقام الفاعل. فإذا قيل: زَيْدٌ ضُرِبَ كان مبتدأ وضرب خبره. فإن كان جارا ومجرورا امتنع تقديمة مطلقا، لأنه إذا تقدم اشتغل الفعل بضميره. والإبتداء لايتطرق عليه لأجل حرف الجر.

فإن قيل: فقد صح الإبتداء به مع وجود حرف الجر نحو بحسبك زيدا. أجيب بأنه إنما صح الإبتداء به، لأن حرف الجر زائد، ليس له متعلق فهو في حكم العدم. ومنهم من أجاز تقديمه محتجا بقوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّمْعَ والبَصَرَ والفُؤَادَ كُلُّ أولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُلا﴾(١). فعنه: في محل رفع بمسؤل، لأن مالم يسم فاعله مفعول في المعنى

٣١٥ مسألةٌ بهَا ٱمْتِحَانُ النَّشْأَةْ   أُعْطِيَ بالمُعْطَي به أَلْفُ مِائَةْ

٣١٦ وَكُسِي المكسو فرو جبة   ونُقِصَ المَوْزُوْنُ أَلْفَاَحَبَّهْ

ٱعلم: أن هذه المسئلة وأمثالها، تذكر في هذا الباب لامتحان النشأة بها، ولإفادة الرياضة والتدرب، ولها أربع صور: الأولى: أن يشتغل الفعل وإسم المفعول بالباء نحو: أُعطي بالمعطي به ألف مائة. فأعطى: فعل مالم يسم فاعله ويتعدى في الأصل إلى مفعولين والمعطي اسم المفعول وهو بمنزلة فعل مالم

(١) سورة الإسراء آية ٣٦.

يسم فاعله، ويتعدي أيضا إلى اثنين فلابد لها من أربعة مفاعيل اثنين لأعطى، واثنين للمعطى. أما أعطى فمفعوله الأول مائة، والثاني بالمعطي، ويتعين رفع المائة بأعطي لوجوب قيامها مقام الفاعل، وامتناع قيام الجار والمجرور مقامه مع وجود المفعول به الصريح لما مر، وبالمعطى في محل النصب على ماكان أولا. وأما المعطي فمفعوله الأول ألف، ويتعين رفعه لقيامه مقام الفاعل. والثاني في محل النصب وهو الضمير المجرور بالباء الذي هو به، لامتناع قيامه مقام الفاعل. فإن قيل: فهلا جعلت المائة مرتفعة بالمعطى والألف بأعطى. أجيب: بأن الألف واللام لما كانتا في المعطى اسما موصولا بمعنى الذي على الأصح، ومابعدهما من اسم المفعول، وما عمل فيه الصلة امتنع رفع المائة لامتناع الفصل بين الصلة والموصول بأجنبي وهو الألف. والضمير في به يعود على الألف واللام في المعطي. لأن التقدير: أعطيت بالثوب المعطي به زيد ألفا مائة. فما حذف الفاعل منهما، وبنيا للمفعول، أقيم المائة والألف مقامه كما مر. الثانية: أن يجرد من حرف الجر نحو: كسي المكسو فروا جبة. فالمكسو مرفوع بالفعل الذي هو كسي، وجبة منصوبة لأنها مفعوله الثاني. وفي المكسو ضمير يعود على الألف واللام وهو قائم مقام فاعله. وفروا: منصوب لأنها المفعول الثاني للمكسو. ولايجوز أن يكون الفرو منصوبا بكسي، لامتناع الفصل بين الصلة والموصول. ويجوز أن يرفع الفرو والجبة لقيامها مقام الفاعل. وينصب المكسو والضميرالذي كان في اسم الفاعل، فيعود منفصلاً منصوبا. فيقال: كسي المكسو إياه فروجبة لعدم اللبس. كما يجوز: أعطي زيدا درهم. الثالثة: أن يشتغل الفعل بالباء ويجرد اسم المفعول فيقال: أعطي بالمعطي الفا مائة. فيتعين رفع المائة لقيامها مقام فاعل أعطي لاشتغال الفعل عن المعطي بالباء. وأما الألف فالأولى نصبه لقيام الضمير المستكن في المعطي مقام الفاعل، ويجوز رفع الألف، وجعل الضمير منصوبا على العكس. الرابعة: أن يجرد الفعل، ويشتغل اسم المفعول بالباء، فيقال اعطي المعطي به ألف مائة، فيقام المعطي مقام الفاعل لعدم اشتغاله بحرف، وتنصب المائة، ويجوز أن تقام المائة مقام الفاعل، وينصب المعطي على العكس. وأما الألف فيتعين رفعه بالمعطي، لقيامه

مقام الفاعل وامتناع قيام الجار والمجرور مقامه. وأما قوله: ونقص الموزون ألف حبة، فالأولى أن يحمل نقص على ضدة وهو زاد. ووزن على نظيره وهو نقد، وإلا لم يتصور فيهما ماذكر، لكونهما لايتعديان إلى مفعولين. وبعد ماتقرر فلا يخفى على الفطن مايتعدى إلى ثلاثة. فيقال: اعلم بالمعلم به زيد أخاه عبدالله غلامه. وضابطه أن المعلم أحد مفاعيل أعلم ومفاعيل المعلم بعده حتي يستوفيها، لأن الألف واللام في اسم المفعول بمنزلة الموصولة. وهو ومتعلقاته صلة. فالمجمو ع بمنزلة الكلمة الواحدة، فإذا تمت الصلة فالباقي مفاعيل أعلم.

(باب النكرة والمعرفة)

٣١٧ القَولُ في التَّعْرِيفِ والتَّنْكِيرِ تَنْكِير الاسمِ الأَصْلُ كالتَّذْكِيرِ
٣١٨ أَلَا تَرَى عِمُومَ شَيء أَوَّلُ وكَانَ قَبَلَ زَيْدٍ اسماً رَجُلُ

التعريف والتنكير في الأصل مصدران تعرفت ونكرت إذا جعلته معرفة ونكرته وإذا جعلته نكرة. إلا أنّ النحاة نقلوهما إلى المعنيين الآتي ذكرهما اصطلاحا. والنكرة هي الأصل لوجهين: أحدهما: أن نسبة النكرة إلى المعرفة نسبة العام إلى الخاص، والعام مقدم على الخاص. أما الأول: فلأن النكرة يصح اطلاقها على كل واحد من المعاني على سبيل البدل. ألا ترى أن كل واحد منها على التعيين يطلق عليه شيء ولاينعكس. وهو المراد بقوله: ألا ترى عموم شي أوّل فعموم شيء: مبتدأ، وأول: خبره. وأما الثاني فلأن العام أكثر وجودا من الخاص. وأحلى عند العقل.

وثانيهما: أن مامن مسمى باسم خاص إلا ويتقدمه آسم عام. فإن لفظ رجل يقال على الواحد من نوع الإنسان، قبل أن يوضع له اسم يخصه، وعلى كل واحد من أفراد نوعه. وهو معنى قوله: وكان قبل زيد اسما رجل. أي كان لفظ رجل آسما قبل لفظ زيد. فاسما: منصوب على الحال من زيد، إن جعلت كان تامة، وإن جعلت ناقصة كان خبرها.

٣١٩ وَكُلُّ مايَقْبَلُ رُبّ أَوْ أَلْ أَوْكَمْ مُضَافَةً عليه تُدْخَلْ
٣٢٠ أَو مِنْ للإسْتِغْرَاقِ أو كُلَّا لَهُ فإنَّهُ مُنَكَّر مَثَّلَهُ
٣٢١ رُبَّ غُلَامٍ قد مَلَكْتُ أَوْكَمْ وكُلُّ عَبْدٍ ماله من درهم

لما بين أن النكرة هي الأَصل، بدأ بها. وحَدُّها: ماوضع لواحد لا بعينه على سبيل البدل. وقيل: ماشاع في أمته، وهو قريب من الأول. لأن الشائع هو المنتشر في جميع أفراده، متناولا لكل واحد على البدل. وأما خصائصها فقد ذكر المصنف منها خمس علامات: أحدها: قبول الإسم رب كقوله: رب غلام قد ملكت. لأنها لاتعمل مباشرة إلاّ في النكرة كما مر. وأما قولهم ربه رجل، فيأتي ذكره في موضعه.

الثانية: قبول أل: أعني الألف واللام التي للتعريف، كرجل وفرس. لأن المعرفة لايصح تعريفها لامتناع تحصيل الحاصل. وأما نحو: الزيد وزيدكم فإنما صح فيه ذلك بعد تأويله بواحد نكرة. الثالثة: دخول كم عليه عاملة لفظا، خبرية كانت أو استفهامية. لأن ماتدخل عليه على كلا الحالين مميز، والمميز لايكون إلاّ نكرة لما مر.

فقوله: مضافة. تخصيصه بالإضافة يوهم أنها لاتدخل على النكرة إلا إذا كانت مضافة وليس كذلك لما مر. الرابعة: دخول من للإستغراق في غير الواجب على الأصح نحو: ماله من درهم، وماجاءني من رجل، وهل عندك من أحد. لأنه إذا قيل:

ماله درهم بحذف من، لايستغرق النفي جميع آحاد الدرهم بخلاف اثباتها. ولهذا جاز: ماله درهم بل درهمان وامتنع ماله من درهم بل درهمان كما مر. الخامسة: دخول كل عليه أي للإستغراق. والمراد أنها إذا وقع بعدها مفرد، وأُريد به عموم الأشخاص على البدل لايكون إلاّ نكرة كقولك: كل رجل يأتينى فله درهم. وفي التنزيل: ﴿وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ﴾[1] وآحترز بمفرد عن لفظه الجمع كقوله تعالى ﴿وَكُلُّهُم آتيهِ﴾[2] ومن علامات النكرة أن يؤدي

---

(١) سورة الإسراء آية ١٣.

(٢) سورة مريم آية ٩٥.

الإسم بمعنى لايكون إلاّ نكرة نحو: ايهٍ وصهٍ منونتين أي حديثا وسكونا. فإن لم ينونا كانا معرفتين. ومنها أن يكون اسم لا التي لنفي الجنس، وأن تعمل فيها لا التي بمعنى ليس آسما وخبرا. ومنها أن يجري وصفا على النكرة كقوله تعالى: ﴿هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا﴾[1] وكقول الشاعر:

.... **بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأَوَابِدِ هَيْكَلِ**[2]

---

(١) سورة الأحقاف آية ٢٤.

(٢) القائل: امرؤ القيس في معلقته المشهورة من الطويل. وتمام البيت:

وَقَدْ أَغْتَدِى والطَّيْرُ في وُكُنَاتِهَا
بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأَوَابِدِ هَيْكَلِ

الشاهد في قوله: «قيد» حيث وصف به النكرة التي قبله و هي قوله: «منجرد» وذلك مع كون الوصف مضافا إلى مافيه أل لأنه في حكم اسم الفاعل وهو لايستفيد بالإضافة التعريف. وفيه شاهد آخر في قوله: والطير في وكناتها حيث جاء في هذه الجملة حالا من الضمير المستتر في اغتدى. والتقدير: أغدو إلى الصيد ملابسا لهذه الحالة. وقد استشهد به كل من الخصائص ٢٢٠/٢، المحتسب ١٦٨/١، ٢٣٤/٢، ابن يعيش في مفصله ٥١/٣، ٩٥/٩، الخزانة ٥٠٧/١، ١٧٩/٢، المغنى ٤٦٦.

(المعارف)

٣٢٢ أما المعارف فَخَمْسٌ تُذْكَرُ أوّلهَا الأعْلَامُ ثم المُضْمَرُ
٣٢٣ والمُبْهَمُ المَخْصُوصُ والمُعَرَّفُ باللامِ والمُضَافُ لاسمٍ يُعْرَفُ

المعارف جمع معرفة، والمعرفة في الأصل مصدر عرفت الشيء أعرفه معرفة وعرفانا، وفي الصناعة هي: الإسم الدال على حقيقة واحدة معينة، وعلاماتها: أن يصح الإبتداء بها مطلقا من غير شرط، وألا يدخلها شيء من العلامات المذكورة للنكرة. وإنما كانت المعارف خمسا، لأن المعرف: إما أن يكون لفظيا، أو معنويا. واللفظي إن كان في أول المعرف فهو باللام أو في معناه. وإن كان في آخره فهو المضاف. والمعنوي: إن لم يحتج بعد تعينه إلى غيره، فهو العلم. وإن احتاج: فإما إلى ماقبله في الأغلب وهو المضمر، أو إلى مابعده وهو المبهم، ولايقال الحصر باطل لخروج المنادى المقصود، وألفاظ التوكيد غير المضافة منه وهي معارف بالإتفاق لأنا نقول: المنادى محمول على المضمر، ولذلك بني وفتح لام الجر معه في الإستغاثة. وأما ألفاظ التوكيد فالمضاف إليه منوي مراد فيها بدليل مراجعة الشاعر الأصل في قوله:

.... إنَّ الخَلِيْطَ اليَوْمَ بَاِك أَجْمَعُهْ[1]

فاجمعه تأكيد للضمير في باك، فهي إذن داخلة في المضاف. فإن قيل:

(١) لم أعثر على قائله. ولم أجده في المراجع التي عدت إليها. وذكر الشارح. الشاهد في هذا البيت حيث جاءت «أجمعه» توكيدا للضمير في باك.

فلو كانت الإضافة مرادة، لما جاز وجود النون في أجمعين لتنافيهما، ولوجب بناء هذه الأسماء لقطعها عن الإضافة كالظروف. أُجيب: أما عن الأول فلأن ذلك إنما يلزم أنْ لو كان المضاف إليه موجودا لفظا لاتقديرا، وهو ممنوع. وأما عن الثاني: فلأن الظروف إنما وجب فيها البناء لصحة تقدير لفظة في فيها، مع كونها مقطوعة عن الإضافة. فالعلة مركبة بخلاف هذه الأسماء.

وإنما قدم ذكر العلم لأنه عنده أعرف المعارف، بدليل قوله: أولها الأعلام. وهو مذهب السيرافي(١)، ونقل عن الكوفيين. ثم المضمر، ثم المبهم، ثم المعرف باللام ثم المضاف. لأن العلم لايقع فيه شركة إلا بالعرض لا بالوضع، فهو بالوضع لايتناول إلاّ واحداً بعينه، وأما المضمر فإنه مع تناوله لواحد بعينه، لايمنع أن يتناول ماأشبهه. ألا ترى أن قولك: أنا يطلق على كل واحد من المتكلمين، وليس موضوعا لمتكلم دون غيره، ولأن العلم لازم لمسماه. والمضمر لايلزم مسماه، بل ينتقل فيكون المتكلم مخاطبا وغائبا وبالعكس. ولايخفى أن اللام أقوى، ولأن المضمر يعود على نكرة، وتدخل على رب ومفتقر إلى مايوضحه. وذهب سيبويه(٢) إلى أن أعرفها المضمر لأنه لايضمر إلا وقد عرف، ولهذا لايفتقر إلى الوصف كغيره من المعارف، لأن معظم فائدة الوصفية إزالة

---

(١) انظر: الإنصاف ٤١٧/٢، ابن يعيش ٨٧/٥، الإرتشاف و ١١٩، سيبويه ٢٢٣/١.

(٢) يقول سيبويه في ذلك ٢٢٣/١: «.. وآعلم أن المضمر لايكون موصوفا من قبل أنك إنما تضمر حين ترى أن المحدث قد عرف من تعنى، ولكن لها أسماء تعطف عليها نعم وتؤكد..« وفي الإرتشاف و ١١٩».. ومذهب الفراء أن المبهم أعرف من العلم وبه قال جماعة منهم ابن السراج وابن كيسان وهو مذهب المنطقيين. «وفي أسرار العربية ص ٣٤٥» وذهب أخرون إلى أن أعرف المعارف الإسم العلم لأنه في أول وضعه لايكون له مشارك به ثم المضمر ثم المبهم ثم ماعرف بالألف واللام وهو قول أبي سعيد السيرافي. ورأي ابن السراج أن اسم الإشارة أعرف من المضمر ومن العلم، والكوفيون أن العلم أعرف من الجميع انظر: ابن يعيش ٨٧/٥، الإنصاف ٤١٧/٢.

الإشتراك، ولايضاف ولا يبدل من مضمري المتكلم والمخاطب بدل كل لتناهيهما في الإيضاح، ولأنه إنما جيء به للإيجاز، وإزالة اللبس، ولا يزال اللبس إلا بما ليس فيه. وذهب ابن السراج[1] إلى أن أعرفها المبهم، ثم المضمر على الترتيب المذكور، لأن تعريفه بالعين والقلب فهو بشيئين، وغيره لايتعرف إلا بشيء واحد، ولأنه لايقبل التنكير مطلقا، بخلاف المضمر والعلم نحو ربه رجلا، ومررت بزيد، وزيد آخر، ولأنه يقدم على العلم نحو هذا زيد، وماذاك إلا لقوة تعريفه. وقوله: والمبهم المخصوص: احترز به عن النكرات، فإنها مبهمة لشياعها. فلا تكون معرفة لأنها ليست بمخصوصة. ويذكر الفرق بين الإبهام والتنكير عند الكلام في المبهمات إن شاء الله تعالى.

وقوله: والمضاف لاسم يعرف، يحترز به عن المضاف إلى النكرة، فإنه لايتعرف المضاف بها، لأنها ليست بمعرفة في نفسها، فلا تعرف غيرها، ويحتاج إلى قيدين آخرين وهو أن يضاف إليها إضافة مختصة، وأن يكون المضاف إليه التعريف ليخرج بالأول اسم الفاعل لغير الماضي، والصفة المشبهة به، ونحوها. وبالتالي نحو مثل وغير وشبه كما يتبين في موضعه.

---

(١) يقول سيبويه في ذلك ٢٢٣/١: «.. وآعلم أن المضمر لايكون موصوفا من قبل أنك إنما تضمر حين ترى أن المحدث قد عرف من تعنى، ولكن لها أسماء تعطف عليها نعم وتؤكد...« وفي الإرتشاف و ١١٩».. ومذهب الفراء أن المبهم أعرف من العلم وبه قال جماعة منهم ابن السراج وابن كيسان وهو مذهب المنطقيين. «وفي أسرار العربية ص ٣٤٥» وذهب أخرون إلى أن أعرف المعارف الإسم العلم لأنه في أول وضعه لايكون له مشارك به ثم المضمر ثم المبهم ثم ماعرف بالألف واللام وهو قول أبي سعيد السيرافي. ورأي ابن السراج أن اسم الإشارة أعرف من المضمر ومن العلم، والكوفيون أن العلم أعرف من الجميع انظر: ابن يعيش ٨٧/٥، الإنصاف ٤١٧/٢.

(العلم)

٣٢٤ فالعَلَمُ المَوْضُوعُ للأنـاسِي يَكُونُ مِثْلُهُ لِغَيْرِ النَّـاسِ
٣٢٥ مِمّـا يُلَابِسُونَـهُ كالنَعَـمِ كأَعْوَجٍ ولَا حِقٍ وشَدْ قَمِ

العلم مأخوذ إما عَلَمِ الامير أو من عَلَمِ الثوب لكونه علامه على المسمى، أو من العِلْم. إذ به يُعْلِمُ المُسَمّي بعينه عند ذكره، وهو في الإصطلاح ماعُلِقَ على شيء بعينه غير متناول ماأَشْبَهَهُ. فبالقيد الأول وهو بعينه خرج اسم الجنس، لأنه عند النحاة ماعلق على شيء وعلى كل ماأشبهه، أي أنه يدل على معنى واحد موجود في كثيرين. وبالقيد الثاني وهو غير متناول ماأشبهه، خرج باقي المعارف. ويراد بالتناول: تناول وضعي، لأنه قد يتناول مااشبهه تناولا اتفاقيا كرجال اسم كل واحد منهم زيد، أو مالايشبهه في الحقيقة كرجل وامرأة، سمي كل واحد منهما بغداد. وقيل: العلم ماوضع لتعيين المسمى، وأصله أن يوضع لأشخاص الأناسي لاحتياج كل واحد منهم إلى معرفة الآخر، والإشارة إليه، والتمييز بينه وبين غيره من نوعه بلفظ لايشاركه فيه غيره، لكنه لما كان غير نوع الإنسان قد تعرض إليه ملابسة للإنسان بوجه ماأجروه مجرى أشخاص الإنسان في ذلك. وقد يستعمل لما لايلابس. وإذا تقرر هذا فنقول: العلم: الذي لغير الأناسي ضربان:

أحدهما: للحيوان وهو إما شخصي أو جنسي. فالشخصي لما يلابسونه أي يتخذونه ويألفونه من الخيل والإبل والغنم والكلاب وذلك: كأعوج ولاحق لفرسين. فأعوج: علم على فرس مشهور كان لبني هلال، وإليه تنسب الخيل الأعوجيات، ولايتصرف للعلمية ووزن الفعل وهو منقول من الصفة المشتقة من

العوج، ولاحق علم لفرس كان لمعاوية وهو مشتق من لحقت الشيء إذا أدركته. وقوله: مما يلابسونه كالنعم يريد أن الخيل تلابس كما تلابس النعم، لا أنها من النعم، ولذلك شبهها بالنعم، ولو كانت من النعم لما جاز أن يشبه بها لامتناع تشبيه الشيء بنفسه. وشد قم وعلبان لفحلين من الإبل. فشد قم: كان للنعمان ابن المنذر، وهو من الشدق، وميمه زائدة مثل زرقم، إليه تنسب الإبل الشدقميات. وهيلة لعنزين، وضمران: اسم كلب، وكساب: لكلبة. وأما الجنسي فلما لايلابس ولايؤلف، والعلم فيه للجنسي بأسره، لعدم الحاجة إلى تعيين أفراده كأسامة للأسد وثعالة للثعلب، وابي براقش لطائر، وابن داية للغراب، وإنما حكم لها بالعلمية لامتناع صرفه، وامتناع دخول لام التعريف عليها، وامتناع إضافتها ونصب الحال عنها. والفرق بين علم الجنس واسم الجنس مع كون كل واحد منهما يطلق على كل واحد من أفراده، هو أن علم الجنس موضوع للحقيقة المتحدة الذهنية، بمنزلة التعريف باللام للمعهود، وإطلاقه على الواحد الخارجي باعتبار مطابقة تلك الحقيقة له مطابقة الكلي لجزئياته الخارجية، لاعلى أنه مقصود بالوضع. وأما اسم الجنس فموضوع لكل فرد من الأفراد على سبيل البدل. والثاني: لغير الحيوان. وهو إما للجماد كالأعلام الموضوعة للبلاد ونحوها، كمكة وأبانين[1]. وأما لغير الجماد كعلم المعاني والأزمنة والمصادر والأعلام التي يوزن بها والكني.

٣٢٦ ثُمّ الذِّي فِي النَّاسِ مِنْهُ مُفْرَدٌ مُرْتَجَلٌ مِثَالُهُ مُحَمَّدٌ

العلم ينقسم إلى مفرد ومركب، والمراد بالمفرد مايدل على حقيقة واحدة قبل النقل وبعده، ولايدل جزء لفظه على جزء معناه كمحمد وزيد. وبالمركب مايدل بعد النقل على حقيقة واحدة، وقبله كان يدل على أكثر منها. أي كان جزء لفظه يدل على جزء المعنى المراد منه. وينقسم أيضا إلى مرتجل ومنقول. أما

(١) اسم جبلين سيأتي الحديث عنهما.

المرتجل ويسمي المخترع وهو ماوضع وضعا أوليا من غير أن ينقل من مسمى إلى غيره، مأخوذ إما من ارتجل القصيدة إذ أنشأها من غير روية، وإما من ارتجل الحجر إذا أخذها من تحت رجله ليرمي بها. وهو إما قياسي وهو ماكان جاريا على قانون كلامهم غير مخالف للإصول، نحو غطفان وحَمْدَان فإن نظيرها شَقْرَان وعلجان وسرحان. أو غير قياسي وهو ماكان خارجا عن قانون كلامهم، مخالفا لإصول الأسماء، ويسمى الشاذ. وهو إما صحيح يجب إعلاله كمكوزة وحيوة، وإما مفكوك يجب آدغامه كمَحْبَبْ، أو مفتوح يجب كسره كمَوْهَبْ وموضب فقياس الأول حَيّة ومكازة، أما حية فلأن الياء والواو إذا اجتمعا، وسبقت إحداهما بالسكون، قلبت الواو ياء، وأُدغمت في الياء كسيد. وأما مكوزة فقياسها مكازة كمفازة ومقامة. وقياس الثاني. مَحَبّ لاجتماع المثلين كَمَرَدّ، وقياس الثالث: الكسر لأن الفعل إذا كانت فاؤه واواً، كسرت عينه في مفعل كالمورد والموقف.

وقوله: مرتجل مثاله محمد، ليس بجيد. لأن محمداً ليس مرتجلا أمّا أولاً فلأنه قد دخله الألف واللام في قوله:

....

إلَـــى المَاجِــدِ القَـــرْمِ الجَـــوادِ المُحَمَّـــدِ[1]

(١) القائل: الأعشى. وهو من الطويل. وتمام البيت

إلَـــيكَ أَبَـــيْتَ اللَّعْـــنَ كَانَ كَلالُهَـــا
إلـــى الوَاجِـــدِ الْفَـــرْدِ الجَـــوَادِ المُحَمَّـــدِ

الشاهد في قوله: «المحمد» حيث جاء به على أن اسم محمد هو مرتجل. وليس ذلك صحيحا لدخول أل التعريف عليه، ولأنه منقول عن الصفة لأنه اسم مفعول من التحميد، ولأنه يدل على الكثرة بعكس محمود الذي لا يدل على الكثرة. وكان هذا سبب تسمية الرسول ﷺ بهذا الإسم. فعندما قام عبد المطلب بتسمية الرسول «محمد» قال العرب له: ماهذا من أسماء آباءك فقال لهم: أردت أن يحمد في السموات و الأرض. وقد استشهد به ابن يعيش في مفصله ٦/١، ديوانه ١٣٢، اللسان (حمد).

أما ثانيا فلأنه اسم مفعول من التحميد، فهو منقول عن الصفة. ولايقال: فقعس وخنتف مرتجلان مع كونهما مشتقين. لأن الأول لحيّ من أسد، وهو مشتق من الفقعسة وهي البلادة. والثاني اسم ابن أوس الحميري وأخوه سيف. وهما الخنتفان، واشتقاق ختنف من الخنف، النون زائدة كعنسل. لأنا نقول ليس من شرط المرتجل أن يكون مشتقا، بل من شرطه أن لايكون على وزن المشتقات، ومحمد بزنة المشتق كمكرم ومشرف.

فإن قلت: يحتمل أن يكون مصدرا كالممزق. قلنا: وعلى تقدير تسليمه، لايخرج عن كونه منقولا. وقيل ليس مراده أن محمداً مرتجل، بل مراده أن محمدا تمثيل للمفرد والتقدير: ثم الذي في الناس منه مفرد مرتجل. أي من المفرد مرتجل فيكون قوله: مثاله محمد تمثيلا للمفرد الذي المرتجل منه لا بالمرتجل. وفيه من التكلف ماترى.

٣٢٧ وضِدُّه المَنْقُولُ نَحْوَ الفَضْلِ وأَسَدٍ وَنَقَلُوا عن فِعْلِ
٣٢٨ نحو يَزِيْدَ وأتى عن أَمْرِ كَآصْمِتٍ وأَطْرِقَا في الشِّعْرِ

المنقول ماله أصل في النكرات، ثم نقل وصار علما بالنقل لا بالوضع الأول فهو ضد المرتجل، وهو أكثر استعمالا في الأعلام من المرتجل، وهو إما مفرد أو مركب. أما الأول: فينقسم إلى اسم وفعل وحرف، لضرورة الحصر في الثلاثة. كما مر. وأما الحرف فلم يسم به العرب. وأما الإسم فمنه صوت [كنبه][1] في الأعرف وهو نبر[2] عبد الله بن الحرث، وغير صوت كصفة وغير صفة. فالصفة اسم عين لاغير. أما فاعل كحاتم وطاهر، أو مفعول كمنصور ومحمود، وغير

---

(١) هكذا في (ك) وفي الأصل (ص) (كببه).

(٢) نبر الشي: نَبْراً: رفعه، ويقال: نَبَرَ في قرائته رفع صوته، والحرف همزة والنبر في النطق: إبراز أحد مقاطع الكلمة عند النطق. والنبرة: كل شيء مرتفع اللسان . اللسان (نبر) والمعجم الوسيط ٨٩٧/٢.

الصفة إما اسم عين: كأسد وثور في المفردات [وأبانين][1] والبحرين في المثني، وكلاب وعرفات[2] في الجمع وزهير وحريث في المصغر. وأما معنى كفضل وإياس. وإما الفعل فهو إما ماض كَشَمَّر وهو اسم فرس في قوله:

.... وجَدِّي ياحَجَّاجُ فَارِسُ شَمَّرا[3]

(١) هكذا في (ك) وأما في الأصل (ص) (وأمابين) وهو تصحيف.

ويقول سيبويه ٢٦٨/١: وتقول هؤلاء عرفات حسنه، وهذا أبانان بينين، وإنما فرقوا بين أبانين وعرفات وبين زيدين وزيدين من قبل أنهم لم يجعلوا التثنية والجمع علما لرجلين ولا لرجال بأعيانهم... الأ ترى أنهم لم يقولوا: امرر بأبان كذا وأبان وأبان كذا لم يفرقوا بينهم لأنهم جعلوا أبانين اسما يعرفان به بأعيانهما. وليس هذا في الأناس ولا في الدواب، إنما يكون هذا في الأماكن والجبال وما أشبه ذلك.

وأبان: جبل. وهما أبانان: أبان الأسود وأبان الأبيض وقد وردا في شعر ا لمهلهل:

لو بأبانين جاء يخطبها

ضرج ماأنف خاطب بدم

وانظر: معجم (ابن)، اللسان (ابن)، الإشتقاق ص ٧٧، المغنى ١٠/٢، والبحرين: مثنى بحر ويقال به ماقيل في ابانين. وهي اسم دويلة في الجزيرة العربية معروفة.

(٢) عرفات: بالتحريك: قيل في سبب تسميتها بعرفة أن جبريل عليه السلام عرف ابراهيم عليه السلام المناسك، فلما وقفه بعرفه قال له: عرفت؟ قال نعم فسميت بعرفة. قال ابن عباس: حد عرفه من الجبل المشرف على بطن عرفه إلى جبالها إلى وادي عرفة.

وقال البشاري: عرفة قرية فيها مزارع وخضر وبها دور حسنه لأهل مكة ينزلونها يوم عرفة. وهي مكرمة عند المسلمين حتى أن الرسول ﷺ قال الحج عرفة.

انظر معجم البلدان ١٠٤/٤.

(٣) القائل: جميل بن معمر العذري، صاحب بثينة من الطويل. وتمام البيت:

أُبُوكَ حُبَابٌ سَارِقُ الضَّيْفِ بُرْدَهُ

وَجَدِّيَ ياحَجَّاجُ فَارِسُ شَمَّرَا

الشاهد في قوله: «شَمرا» حيث جاء ممنوعا من الصرف لكونه علما جاَء على وزن الفعل وهو علم منقول من الفعل الماضي شَمَّرَ فهو على وزن: قدّم، كرّم، كلّم وغيرها. ووزنه هذا لايكون إلا في الفعل.

وقد استشهد به شذور: الذهب ص ٤٥٤، الأشموني ١٣١/١، ديوان حماسة المرزوقي ٣١٥/١، طبقات فحول الشعراء ٦٤٧/٢، دلائل الإعجاز ١٢٥.

وإما مضارع كيزيد مجردا عن الضمير، وتغلب ويشكر في قوله:

وَيَشْكُرُ اللهُ لايَشْكُرُ ....(1)

وإما أمر نحو: إِصْمِتْ وأَطْرِقَا. أما إِصْمِتْ فهو علم على مكان بعينه، يغلب فيه الخوف، حتى يقول الرجل لصاحبه: اصمت يُسْكِتُهُ يسمع حساً لأجل الخوف. قال الشاعر:

أَشْلَى سَلُوقِيَّةً بَاتَتْ وَبَاتَ بِهَا
فِي وَحْشِ إِصْمِتَ فِي أَصْلَابِهَا أَوَدُ(2)

وقيل: إنّ وحش آصمت أعني المضاف والمضاف إليه علم على كل مكان قفر، كعلم الجنس. وأما: كَسْرُ مِيْمِ اصْمِتَ، والمسموع في مضارعه الضم دون

---

(1) القائل: غير معروف. ويروى: ويشكر الله لايشكره.
الشاهد في قوله: «يشكر» حيث جاء على وزن المضارع وهو ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل. وقد استشهد به الأشموني ١/١٣١.

(2) القائل: الراعي النميرى من قصيدة له من البسيط يمدح بها عبد الله بن معاوية بن أبي سفيان. ومطلعها:

طاف الخليل بأصحابي وقد هجروا
من أم علوان لاجود ولا صدد

الشاهد في قوله: «إِصْمِتَ» حيث جاء به اسم علم منقول عن فعل الأمر. وإنما كسرت ميمه مع أنه من باب نصر ينصر. والقياس يقتضي ضمها لأنه جاء صمت يصمت من باب ضرب يضرب. وقيل: إنما كسرت الميم إشعارا بالنقل.

والمعنى: أن الصائد أغرى كلابا سلوقية باتت تلك الكلاب وبات ذلك الصائد بذلك الموضع، وأن في أصلاب تلك الكلاب اعوجاجا. وإنما وصفها بذلك ليدل على شدة سرعتها في عدوها.

وقد استشهد به كل من: المفصل ص ٧، الخزانة ٣/٢٨٤، اللسان ٢/٣٦٠، معجم البلدان (اصمت) المعاني الكبير ٢٢٠، مفصل ابن يعيش ١/٢٩، ٣٠، ديوانه ٤٦.

الكسر، فلأنه لما غير وضع الكلمة من مسمى إلى مسمى، ناسب ذلك تغيير بعض حركات المنقول دليلا على اخراجه عن وضعه الأول، إلى وضع ثان، كما غيروه بقطع همزة الوصل لخروجه إلى حيز مانقل فيه همزة الوصل، لأن أصلها أن تدخل على الأفعال والمصادر الزائدة على أربعة أحرف. وقيل: أن فعل يأتي مضارعه مضموما ومكسورا، أو عدم نقل يفعل لايدل على عدم وجدانه وفيه نظر. وقيل هو لغة. وأما أطرقا فاسم لموضع بعينه في الأعرف. قال الهذلي:

عَرَفْتُ الدِّيَارَ كَرَقْمِ الدُّويّ يَزْبِرُهُ الكَاتِبُ الحِمْيَرِي[1]
على أَطْرِقَا بَالِيَاتِ الخِيَامِ إلاّ التَّمَامُ وإلاّ العِصِيّ[1]

وأصله: أن الأمير قال لصاحبيه: أطرقا: أي أرميا ببصركما إلى الأرض، وعلى أطرقا في موضع الحال من الديار، وكذلك باليات الخيام على رواية النصب وهي الأظهر. وأما على رواية الرفع فتكون جملة تقدم خبرها، ويروى التمام بالنصب والرفع. أما النصب: فعلى الإستثناء من موجب وهو الأظهر. وأما الرفع: فيجوز أن يكون مبتدأ محذوف الخبر، لدلالة ماتقدم عليه. أي إلاّ التمام والعصى لم تبل، أو تكون إلا بمعنى غير للوصف على المحل. لأن باليات مضافة إلى فاعلها، أي باليات خيامها غير التمام وغير العصى، أو يكون مستثني من منفي في المعنى، لأن مايلى كالمنفي. ويروي بنصب التمام ورفع العصى،

---

(١) القائل: ابو ذؤيب الهذلي. جاهلي إسلامي توفى زمن خلاف عثمان رضي الله عنه بطريق مكة.
الشاهد في قوله: «أطرقا» وهو اسم علم لمفازة وقد نقل من فعل الأمر. وهو من أطرق إذا سكت ونظر إلى الأرض. وسميت بذلك لأن السالك فيها يقول لصاحبيه: أطرقا مخافة ومهابة.
وقد استشهد به كل من: شرح أشعار الهذليين ١/١٠٠، شواهد العيني ١/٣٩٧، معجم ما استعجم ١٦٧، اللسان (طرق) ١٢/٩٤، شرح المفصل لابن يعيش ١/٢٩، ٣١، المفصل ص ٦، شرح التوضيح ص ٤٤، الأشموني ١/١٣٢، الإيضاح في شرح المفصل ١/٢٩، أمالي ابن الحاجب ١٠١، ديوان الهذليين ١/٦٤، الصحاح (زبر) ٢/٦٦٢.

وهو إما مبتدأ والخبر محذوف. أي وإلا العصى لم تبل، أو معطوف على المحل. لأنه لما قال بليت إلاّ التمام كان بمعنى نفي التمام. فإن قيل: فكيف جعل اطرقا منقولا من المفرد وهو مركب؟ لأن الألف فيه ضمير الفاعل المثني. قيل: إنه سُمي بفعل الأمر مع قطع النظر عن الفاعل، وأن الألف بدل من نون التوكيد الخفيفة.

٣٢٩ وَمُتَرَكِّبٌ كمَعْـدِي كَرِبَـا وجُمْلَةٌ مَحْكِيَّة لَنْ تُعْرِبَا
٣٣٠ كشَابَ قَرْنَاهَا وذَرَّي حَبّا ومِنْهُ بَيْتٌ قَدْ نَمَتْهُ الْأَنْبَا
٣٣١ نُبِّئتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيْدُ ظُلْماً عَلَيْنَا لَهُمُ فَدِيْـدُ

القسم الثاني من المنقول المركب وقوله: متركب مجرور، لأنه معطوف على فعل من قوله: ونقلوا عن فعل. ويروى عن مركب بوجود عن، وهو ضربان: جملة في الأصل، وغير جملة. وغير الجملة: مضاف وغير مضاف، والمضاف: كنية وغير كنية. فالكنية: مافي أوله أب أو أم كأبي محمد وأُم كلثوم، وغير الكنية: كعبد الدار، وامرء القيس. وغير المضاف: إما اسم وصوت كسيبويه وعمرويه، وإما اسمان جعلا اسما واحداً كمعدي كرب وهو مفعل من عداه الكرب. أي تجاوزه الفساد. ثم نقل وجعل علما على رجل بعينه، وإن كان مفعلا من معتل اللام نادرا. لأن الأعلام تجري على غير القياس غالبا، ويجوز أن يكون على وزن مفعول بتشديد الباء، ثم خففت بحذف الياء الأخيرة بدليل قوله:

أَنا آبْنُ مَعْدِيّ ومَحْمُودِ الشِّيَمْ[1]

والقياس يقتضي أن يفتح آخر الجزء الأول من معدي كرب، كحضرموت وبعلبك[2]. إلا أنهم أسكنوا الياء لثقل الحركة عليها، ومنهم من يحركها بالفتح

---

(١) لم أعثر على قائله أو تمام البيت.

(٢) بعلبك: بالفتح ثم السكون وفتح اللام والباء الموحدة، والكاف المشددة: مدينة قديمة فيها أبنية =

قياسا على المنقوص، والأول أظهر. لأن حركة التركيب لازمة، وحركة المنقوص غير لازمة. واللازم أثقل من غير اللازم، والجملة فعلية لاغير. لأن العرب لم تسم بالجملة الإسمية وذلك نحو تأبط شرا[1] وشاب قرناه في قوله:

.... **بَنِي شَابَ قَرْنَاهَا تُصِرُّ وَتَحْلُبُ**[2]

وقرناه: فاعل شاب، والقرنان: الذؤابتان من الشعر[3]، وقيل: جانبا الرأس فكأنهم قالوا: شابت ذؤابتها، ثم غلبت عليها فسميت به. وذرى حبا في قول الآخر:

إنَّ لَهَا مَرْكَّنا إرْزَبَّا كَأنَّهُ جَبْهَةُ ذَرَّي حَبَّا[4]

= عجيبه، وآثار عظيمة وقصور على أساطين الرخام، لانظير لها في الدنيا، وبينها وبين دمشق أثنا عشر فرسخا من جهة الساحل، وهي اسم مركب من بعل: اسم صنم وبك أصله من بك عنقه أي دقها، وتباك القوم اي ازدحموا..

وهي مدينة معروفة في لبنان شهيرة بآثارها .. المعجم ١/٤٥٣ ـــ ٤٥٥.

(١) هو ثابت بن جابر الفهمي الشاعر. وترجمة حياته وأخباره في: الشعر والشعراء ١/٣١٢.

(٢) القائل: شاعر من بني أسد وهو من الطويل. وتمام البيت:

كَذَبْتُم وَبَيْتِ الله لَاتَنْكِحُونَهَا بِنِي شَابَ قرناها تُصِر وتَحْلُبُ

الشاهد في قوله: «شاب قرناه» حيث سمي بالجملة الفعلية المكونة من الفعل والفاعل شخصا على الحكاية، فحكى لهذه الصيغ، وهو نمط من الأسماء وجد في اللغة العربية. وقد استشهد به كل من: سيبويه ١/٢٥٩، ٢/٧، ٦٤، المقتضب ٤/٢٩، ٢٢٦، المقرب ١/٦٥، الخصائص ٢/٣٦٧.

(٣) المعجم الوسيط ٢/٧٣١.

(٤) البيت لراجز به بني طهية وهو من الرجز.

الشاهد في قوله: «ذرى حبا» حيث ورد اسما منقولا من جملة فعلية من فعل وفاعل محذوف ومفعول به، وقد ورد في العربية الكثير من ذلك، إذا يسمون بجمل فعلية وغيرها قيل: شاب قرناه، وتأبط شرا، وذرى حبا وهو نمط من أنماط الأسماء المركبة. وقد استشهد به كل من سيبويه ٢/٦٤، المقتضب ٤/٩ شرح المفصل لابن يعيش ١/٢٨، اللسان ١/٢٨٧، ٤٠١، الإستدراك ١٠.

وسُمي بذلك لأنه كان كثير الشغف بالزراعة وتذرية الحب. وأما قول الآخر:

نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ ظُلْماً عَلَيْنَا لَهُمُ فَدِيدُ[1]

ففي يزيد ضمير لأنه مأخوذ من قولهم: المال يزيد، فيكون فيه ضمير مستكن مرتفع بيزيد، وإلا لو كان مجردا عن الضمير لكان في موضع الجر مفتوحا، لكونه مفردا لايتصرف، ويروى التاء المعجمة بنقطتين من فوق، وبالياء وهو الأصح. لأن الذي بالتاء مفرد لا جملة، بدليل إعرابه ومنعه الصرف في قوله:

يَعْثُرْنَ في حَدِّ الظُّبَاتِ كَأَنَّمَا كُسِيَتْ بُرُودَ بَنِي تَزِيْدَ الأَذْرُعُ[2]

وهو تزيدُ بنُ حُلْوَانَ أب القبيلة، وإليه تنسب البرود التزيدية. وقوله: قد نمته الأنباء أي نقلته الأخبار. والأجود في إعرابه أن تكون بني صفه لأخوالي الذي هو

---

(١) القائل: رؤبة بن العجاج. من الرجز.
الشاهد في قوله: «بنى يزيد» حيث جاء «يزيد» ممنوعا من الصرف للعلمية ووزن الفعل. ويزيد هنا علم منقول من الفعل.
وقد استشهد به كل من: الأشموني رقم ١٣٢/١، التصريح ١١٦/١، ٢٢١/٢، الخزانة ١٣٠/١، ٣٨٨، ٣٧/٤، المقرب لابن عصفور ٢٤، مجالس ثعلب ٢١٢/٤، ابن يعيش ٢٨/١، المغنى ٦٢٦، شواهد العيني ٣٨٨/١، ٣٧٠/٤، الأشموني ٢٦٠/٣، اللسان (فدد) ملحقات ديوانه ١٧٢.

(٢) القائل: أبو ذؤيب الهذلي من الكامل ورواية ديوان الهذليين «يزيد» بدلا من «تزيد» وقال العسكري: قرأته على ابن دريد بياء تحتها نقطتان.
اللغة: الظبات: جمع ظبة وهو طرف النصل، والضمير يعود على حمر الوحش. برود بني تزيد: برود منسوبة إلى تزيدبن عمران في قضاعة.
الشاهد في قوله: «تزيد» حيث جاءت ممنوعة من الصرف للعلمية ووزن الفعل.
وقد استشهد به كل: ديوان الهذليين ١٠/١، مايقع فيه التصحيف والتحريف ص ٣٢٨، الخصائص ٣١٤/١، المنصف ٢٧٩/١، الإيضاح في شرح المفصل رسالة دكتوراه ٢٦/١، المحتسب ٨٨/٢، المفضليات ٤٢٦.

مفعول ثان لنبئت، وقيل إنه بدل منه، والأول أظهر. لأن جعله صفة لايفتقر إلى تقدير، وجعله بدلا يقتضي تقدير موصوف، لأن الوصف غالب فيه. فإذا لم يكن الموصوف موجودا كان مقدرا، ولهم فديد: في محل نصب مفعول ثالث. وظلما: يحتمل نصبه أربعة أوجه: أحدها: على المفعول له، والعامل فيه فعل تفسيره فديد أن يصيحون ظلما علينا. وثانيها: أنه مصدر في موضع الحال، والعامل فيه الفعل المقدر، ولايعمل فيه فديد، لأنه مصدر كالشهيق والنهيق. والفديد: شدة الصوت[1]. وثالثها: أن يكون تمييزا، أي تصيحون ظلما علينا لا إنصافا، والجملة المحذوفة في محل المفعول الثالث، والموجودة مفسرة. ورابعها: أن يكون مفعولا ثالثا بمعنى ظالمين، أو ذوي ظلم، والجملة بعده مفسرة. وأما جعله حالا من ضمير المجرور فضعيف، لتقدمه على العامل المعنوي، بخلاف علينا إذا تعلق بلَهُم. لأن الظرف يجوز تقديمه على عامله الضعيف، ولايعمل فيه فديد، لامتناع تقدم معمول المصدر عليه. وهذا الصنف من التركيب يسمى جملة محكية، لأنها لم تغيرها عما كانت عليه، أو لأنه لما كان الغرض من التسمية بالجملة تشبيه حال المسمى بها بالوصف الذي تتضمنه الجملة، لم تغير صورتها بشبهها بحكاية الأمثال، ولأنها لو أُعربت بعد نقلها مركبة للزم اجتماع إعرابين في آخر الكلمة وهو محال. أما اللزوم فلأن الجملة قد أُعربت بالتركيب الإسنادي وأحد جزئيها، أو هما معربان، وأما استحالة اللازم فلتعذر محل الإعراب. لأن حرف الإعراب قد استغل بالأعراف الحاصل بالتركيب الأول. واعلم أن هذه الجملة أي المحكية لها أحكام ومنها: أنها تحكى ومنها أنها لاترخم، ومنها أنها لاتصغر، ومنها أنها لاتثني ولاتجمع بل يقال: جاني ذوا ذرى حبا، وذوو ذرى حبا. أي صاحبا هذا الإسم أو أصحاب هذا الإسم. ويشاركها في هذا الحكم المركب من الإسم والصوت نحو عمرويه على الاصح.

---

(١) انظر اللسان (فدد) والمعجم الوسيط ٦٧٧/٢.

ونقل عن أبي على أنه لايصح الإخبار عنها. فإذا قيل: جاءني تأبط شرا فكأنه قال: الذي يقال فيه تأبط شرا.

(الضمير)

٣٣٢ والمُضْمَرُ الـذِّي لَهُ مُفَسِّرٌ مُقَـدَّمُ أَوْ بَعْـدَهُ مُؤَخَّـرُ
٣٣٣ أَوْ بِسِيَاقِ القَوْلِ أو حُضُورِ أَوْ كَانَ مَعْلُوماً بِلَا تَفْسِيْرِ

المضمر مشتق من الإضمار، وهو مأخوذ إما من الإخفاء كقولهم: أضمره في نفسه إذا أخفاه، وفلان أضمرته البلاد أي أخفته. قال:

يَبْدُو وَتُضْمِرُهُ البِلَادُ كَأَنَّـهُ سَيْفٌ عَلَى شَرَفٍ يُسَلُّ وَيُغْمَدُ[1]

وأما من الإضمار الذي هو الهزال كقولهم: فرس مضمر إذا كان خفيف اللحم[2]. لأنه منه ماهو على حرف واحد كالتاء في قمت، والياء في غلامي، والمراد به هنا الضمير الذي في مقابلة الظاهر، والمبهم لامطلق المضمر لدخول المقدر فيه. وقيل في تعريفه: أنه الإسم الدال على معنى. وإعرابه لا بالتسمية قصدا، بل بجهة النيابة عن الظاهر، وإنما جيء به للإيجاز ورفع اللبس. أما الإيجاز فظاهر. لأنه يستغنى بالحرف الواحد عن الإسم بكامله، وأما رفع اللبس فلأنه إذا قيل: جاءني زيد وأكرمت زيدا لم يجزم السامع بأن الأول هو الثاني

(١) القائل: الطرماح بن حكيم.
الشاهد في قوله: «وتضمره» حيث جاء الفعل بمعنى تخفيه. وهذا البيت ليست شاهدا نحويا في هذا الموضع وإنما أتى به الشارح للتدليل على أن معنى الإضمار هو الإخفاء.
وقد استشهد به كل من: الشعر والشعراء ١/١٧١، ٢/٥٩٠، الحيوان ٣/٤٦٥، ديوان المعاني ٢/١٣١، المرتجل ٣٣٥، ديوانه ١٤٦.

(٢) انظر اللسان (ضمر) المجمع الوسط ١/٥٤٣.

لكثرة الإشتراك في الأعلام، فإذا قيل: أكرمته لم يشك أن المكرم هو الذي جاء. وأما قوله تعالى: ﴿ٱلْحَاقَّةُ مَا ٱلْحَاقَّةُ﴾[1]، فعدل إلى الظاهر عن المضمر للتفخيم، لأن المظهر هو الأصل، ولما كان المضمر نائبا عن غيره اختصارا، احتاج إلى مفسر. وهو إما متكلم أو مخاطب أو غائب، والأول والثاني يفسرهما الحضور، والغائب يفسره ماقبله، إما لفظا أو تقديرا، أو مابعده، أو مايفهم من سياق الكلام أو مايكون معلوما بين المخاطبين، فيستغني عن ذكر المفسر، فقد انقسم المضمر بالنسبة إلى التفسير إلى خمسة أقسام: مضمر يفسره الحضور، ومضمر يفسره ماقبله، ومضمر يفسره مابعده، وما يفهم من سياق الكلام، وماتفسيره في النفس. وهذه الجملة يأتي تفصيلها فيما بعد، وقد ظهر أن الغائب أشد احتياجا إلى التفسير من غيره لأن حضور المتكلم والمخاطب ومشاهدتهما قائما مقام ذكر اسميهما بخلاف الغائب فإنه إذا قيل قام أو ضربته أو مررت به كان المضمر محتملا لكل من يصح عود الضمير إليه. وآعلم أنه لافرق بين المضر والمكني عند الكوفيين، بل هما من الألفاظ المترادفة. وأما عند البصريين فالكناية أعم من الإضمار مطلقا، لأنها عبارة عن وضع الإسم موضع غيره. إما تورية وإما إيجازا واختصارا. وذلك يكون بالمضمر بالظاهر نحو فلان وفلانة في الأناسي، والفلان والفلانة في البهائم، وهن وهنه وهنات وهنوات في الشيء المحقر. والأصح أنها كناية عن الأجناس. وكيت وكيت عن الحديث، وكذا وكذا وكم عن العدد. فالمضمر نوع من المكني.

٣٣٤ أَمّا الـذِّي قُدِّمَ مَايُـفَسِّرُهْ   فنحو زَيْدٌ جاء عَمْراً خَبَرُهْ

لما بين أن المضمر بالنسبة إلى التفسير له خمسة أقسام على سبيل

---

(١) سورة الحاقة آية ١.

الإجمال أخذ يبينها على سبيل التفصيل، ولما كان ضمير الغائب أشد احتياجا من غيره إلى التفسير، بدأ به. أما القسم الأول: وهو الذي يفسره ماقبله، أي يعود إلى ظاهر قد سبق ذكره، فلا يخلو إما أن يكون في جملة أو في غير جملة. فالذي في الجملة يربطها بما قبلها. وقد مثله بقوله: فنحو زيد جاء عمرا خبره. فالهاء في خبره ضمير زيد، وهي التي ربطت الجملة الفعليه بالمبتدأ، وكذلك كل جملة وقعت خبر قبل دخول العوامل عليها وبعدها كوقوعها خبر إن وكأن، وثاني مفعول ظننت، وثالث مفاعل أعلمت أو كانت حالا أو صفة، والذي في غير الجملة مثل أن يعود من مفعول إلى فاعل كضرب زيدٌ غلُامهُ أو بالعكس كضرب زيداً غلامُهُ وكالمضمر الذي في التوكيد، نحو قام القوم كلهم، أو في البدل نحو: رأيت زيدا أباه، وفي المعطوف نحو: رأيت زيدا وأخاه.

واعلم: أن المضمر يعود إلى ماقَبْلَهُ إما لفظا أو معناً كما مر في المثال السابق، وكضرب زيدٌ غلامَهُ لأن الهاء تعود على زيد وهو فاعل ومرتبته التقديم، وهو مقدم في اللفظ والمعنى أو معنى لفظا نحو: ضرب غلامَهُ زيْدٌ فزيد هو المفسر للضمير، وهو متقدم في المعنى لأنه فاعل وإن كان مؤخرا في اللفظ. أو لفظا لامعنى نحو: ضرب زيدا غلامه. فالمفسر متقدم لفظا والنية به التأخير لأنه مفعول. وفي التنزيل: ﴿وَلَا يَنْفَعُ نَفْساً إِيْمَانُهَا﴾(١) [وقد مر بيانه](٢) عند ذكر الفاعل. وأما تقدم المضمر على المفسر الظاهر لفظا ومعنى فنحو: ضرب غلامه زيدا وصاحبها في الدار، فباطل لتقدم المضمر على المُظْهَر لفظا ومعنى، وأجازه الأخفش والكوفيون وقد مربيانه.

٣٣٥ أَمّا الذَّي مِنْ بَعْدِهِ التَّفْسِيْرُ فَنَحْـوَ نِعْـمَ رَجُـلًا جَرِيْــرُ

٣٣٦ وَبِئْسَ عَبْداً قَدْ مَلَكْتُ رِقَّهُ وَرُبَّـه عَبْـداً أَرَدْتُ عِتْقَــهُ

---

(١) سورة الأنعام آية ١٥٨.

(٢) هكذا في (ق) وقد سقطت من الأصل (ص).

هذا هو القسم الثاني من المضمر، وهو الذي يفسره ما بعده لفظا ومعنى ذلك في أربعة مواضع. أحدها: المضمر في نعم وبئس نحو: نعم رجلا جرير، وبئس عبدا عمرو. ففاعل نعم وبئس مضمر مستتر فيهما، لايجوز إبرازه على الأصح مفسر بنكرة منصوبة على التمييز. والتقدير: نعم الرجل رجلاً جرير. ويجوز أن يثنى ويجمع بحسب الممدوح. فيقال: نعم رجلين الزيدان، ونعم رجالاً الزيدون. أى نعم هذا الجنس إذا فضلوا رجلين رجلين أو جماعة جماعة. وإن كان الفصيح هو الإفراد. وثانيها: المضمر المجرور برب مجملا نحو: ربه رجلا. وهو مفسر أيضا بواحد نكرة منصوبة على التمييز، ولايرجع إلى مذكور قبله لفظا ولا تقديرا. ولذلك يجب افراده وتذكيره وعدم مطابقته للمميز مطلقا. فيقال: ربه رجلا وربه نساء خلافا للكوفيين، فإنهم لما أعادوه على ماقبله تقديرا أو حسبوا مطابقته للمميز تثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا. والعامل في المميز المنصوب أما الأول فنعم وبئس، وأما الثاني فرب على الأصح وقيل: المضمر لأنه لإبهامه منصوب على الحال والمعنى: أقلل به في الرجال وهو غريب.

٣٣٧ وَمِنْــهُ مائفسِيْــرُهْ بِجُمْلَــةْ وَهْوَ ضَمِيْرُ الشَّأْنِ حَلّ مِثْلَه

٣٣٨ مَوْقِعِــهُ فِي الإِبْتِـدَاءِ وانّــا وَبابُ كَانَ مع بَابِ ظَنَّا

٣٣٩ كقوله جَلّ هُوَ اللهُ أَحَدْ وَمِنْـهُ مَافُسِّرَ بِاَسْمٍ اَنفَـرَدْ

الموضع الثالث من المضمر الذي يفسره مابعده: ضمير الشأن. ويفسر بجملة. إما اسمية أو فعليه، ولايكون إلاّ للغائب دون المتكلم. والمخاطب كقوله تعالى: ﴿هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾(١) فهو مبتدأ، والله: مبتدأ ثان، وأحد: خبر عن المبتدأ الثاني، وهما جميعا خبر عن المبتدأ الأول. ولايقال: لو كانت الجملة خبرا، لوجب أن يكون فيها عائد على المبتدأ، لأنا نقول: لما كانت الجملة هي

(١) سورة الإخلاص آية ١.

المبتدأ في المعنى، لم يحتج إلى عائد. بخلاف ما إذا كانت غيرة. ويجوز أن يقول: هِيَ زَيْدٌ قَائِمٌ فيؤنث على تقدير القصة. لأن الجملة التي تقع بعد الضمير مفسرة له شأن وقصته. فالضمير في التحقيق هو الجملة التي هي شأن وقصة. وقوله: وهو ضمير الشأن حل قبله الضمير في قبله يعود إلى الشأن، أي حل الضمير قبل الشأن. ويحتمل أن يعود على تفسيره، أي حل قبل تفسيره. والغرض من الإتيان بهذا الضمير التفخيم والتعظيم، لأن الشيء إذا ذكر مبهما، ثم فسر كان أوقع في النفس، ولذلك سمي ضمير الشأن والقصة، لدلالتهما على التعظيم. ويسميه الكوفيون مجهولا لعدم عوده على مذكور.

وقوله: موقعه في الإبتداء أو أنا إلى أخره. فآعلم: أن موقع هذا الضمير في أربعة أبواب: الإبتداء، وإن وأخواتها، وكان وأخواتها، وظننت وأخواتها. أما الإبتداء فقد مر بيانه، ولايكون فيه إلا منفصلا. وأما إنّ فكقوله تعالى: ﴿فَإِنَّها لا تُعْمَىَ الأَبْصَارُ﴾[1] أي أن عمى الأبصار لايعد عمى، وإنما المعتد به هو عمى البصائر والقلوب. ولايكون إلاّ بارزا، لأنه ضمير منصوب، وقد يحذف للضرورة. قال:

إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكَنِيْسَةَ يَوْماً يَلْقَ فِيْهَا جآذرا وظبـاء[2]

وإنما لزم حذفه مع أن المفتوحه إذا خففت تشبيها له بالحذف من الصلة، لأن المفتوحة موصولة، ومعمولها صلتها. وأما كان فنحو: كان زيد قائم، ولايكون

---

(١) سورة الحج آية ٤٦.

(٢) القائل: الأخطل التغلبي وهو من الخفيف.

الشاهد في قوله: «إن من يدخل» حيث حذف ضمير الشأن وهو الهاء من أن للضرورة. والأصل أن نقول «إنه من يدخل» ومن هنا شرطية بدليل جزمها لفعليها وحق مَنْ هذه. أن تكون في صدر الكلام ولذا فهي هنا مبتدأ ولو لم تكن كذلك لكانت اسما لأن. وقد استشهد به كل من: المقرب ١٠٩، ٢٧٧، جمل الزجاجي ٢٢١، شرح المفصل لابن يعيش ١١٥/٣، شرح شواهد العيني ١٢٢/١، أمالي ابن الشجرى ٥٩٥/١، الخزانة ٢١٩/١، ٤٦٣/٢، المغنى ٣٧، ٥٨٩، الهمع ١٣٦/١، الدرر ١١٥/١.

إلا مستترا، لأنه مرفوع متصل، وزيد مبتدأ، وقائم خبره، والجملة في محل النصب خبر كان. والتقدير: كان الشأن زيد قائم. ومنه قول الشاعر:

إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ وأخرُ مُثْنٍ بالذِّي كُنْتُ أَصْنَعُ[1]

ويجوز كانت على تقدير تأنيث القصة. وأما قراءة ابن عامر ﴿أَوَ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ﴾[2] فقيل في كان ضمير الشأن، لئلا يكون اسمها نكرة وخبرها معرفة، وهو ضعيف. لأن لم لنفي الماضي، وأن يعلمه: يدل على المستقبل، ولايمكن الجمع بين الماضي والمستقبل، لامتناع وجود المستقبل في الماضي، فلا يكون. لأن يعلمه تعلق بكان لفساد المعنى، فالأجود أن يكون: أية: اسمها، ولهم: الخبر، وأن يعلمه: خبر لمبتدأ محذوف. وأما باب ظننت فنحو: ظننته زيد ذاهب، فالهاء: ضمير الشأن، وزيد: مبتدأ، وذاهب خبره، وهما في محل نصب مفعولا ثانيا لظننت، ولا يكون إلا بارزا غالبا لما مر.

وآعلم: أن لهذا الضمير خصائص وهي: ألا يعود على مذكور قبله لفظا، وأن يكون لغائب، وأن لايجوز إظهاره مطلقا، ولا يعطف عليه، ولايبدل منه، ولايؤكد، وأن يفسر بجملة، وأن لايقدم عليه، وأن لايكون فيها ضمير يعود عليه، وأن لايخبر عنه بالذي. وأما قوله: ومنه مافسر باسم انفرد، فيتبين معناه في الآيات التي تلى هذا الشطر.

---

(١) القائل: العجير السلولي وهو من الطويل.
الشاهد في قوله: «كان الناس صنفان» حيث أضمر في كان ضمير الشأن، إذ لو لم يكن هناك إضمار لنصب المثنى بدل الرفع. ولقال: كان الناس صنفين، وهذا النوع موجود بكثرة في اللغة. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٦/١، نوادر أبي زيد ١٥٦، جمل الزجاجي ٦٣، أمالي ابن الشجرى ٣٣٩/٢، مفصل ابن يعيش ٧٧/١، ١١٦/٣، شرح شواهد العيني ٨٥/٢، الهمع ٦٧/١، ١١١ الدرر ٤٦/١، ٨٠.

(٢) سورة الشعراء آية ١٩٧.

(التنازع)

٣٤٠ وَذَاكَ فِي عَطْفِ عَوَامِل عَلَى عَوَامِل تَنَازعُ آسْماً آنْجَلَى
٣٤١ كَمِثْل زَارَنِي وُزْرتُ عَمْرًا ومنه آئُونِي أُفْرِغْ قِطْرَا
٣٤٢ فسيبويه يُعْمِلُ الأخِيْرَا في ظَاهِر ويَجْعَلُ الضَّمِيْرَا
٣٤٣ في أَسْبَقِ الفِعْلَيْنِ وهَوْ أَوْلَى وعَكَسَ الكُوفِّي هَذَا القَوْلَا
٣٤٤ يَشْهَدُ هَاؤُمُ آقْرَءوا كِتَابِيَهْ لسيبويه واللغاتُ العَالِيَةْ

هذا هو الموضع الرابع الذي يفسره مابعده. وقوله: باسم انفرد يحتمل وجهين: أحدهما أنه انفرد عما قبله مطلقا، أي امتاز في الوصف والحكم، لأن مفسر المضمر في نعم ورب منصوب على التمييز، ومفسر ضمير الشأن جملة، فقد آنفرد هذا الصنف من هذا النوع من المضمر وهو الذي يفسره مابعده، فإنه لايكون مفردا منصوبا على التمييز ولا جملة. وثانيهما: أنه لما بين أن ضمير الشأن يفسر بجملة، وذكر هذا القسم بعده، نبه على أنه يفسر بالمفرد، لئلا يتوهم أنه يفسر بجملة كالذي قبله. وحينئذ يكون فيه احتراز عن ضمير الشأن وحده، فلا وجه لجعله غير سديد. وقوله: وذاك إشارة إلى الإسم المنفرد عما قبله، المذكور أي ذاك الإسم المذكور يكون في عطف عوامل على عوامل. وقوله: تنازع اسما انجلي: أي اسما ظاهرا لا مضمرا. فإن نحو: قمت وقعدت ليس من هذا القبيل، لأن الفعلين ماتوجها إلى معمول واحد. ومن شرط تنازعهما، أن يوجها إلى معمول واحد. وقوله: عوامل على عوامل أجود من أن يقال: إذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما. لأن العامل أعم من كونه فعلا أو اسما. وينبغي أن لايفهم من قوله في عطف عوامل، اشتراط العطف في العوامل. فإنه غير لازم

كما في قوله تعالى: ﴿أتُونِي أُفْرِغْ عليه قِطْرًا﴾(١) و﴿هَاؤُم ٱقْرءَوُا كِتَابِيَهْ﴾(٢)، ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللهُ يُفْتِيْكُم في الكَلَالَةِ.﴾(٣) وهذا التنازع الذي فيه الإضمار قبل الذكر، قد يكون على جهة الفاعلية نحو: قام وقعد زيد، وقد يكون الأول على جهة الفاعلية، والثاني على جهة المفعولية كمثل: زارني وزرت عمرا، وهو الذي تمثل به. ففي زراني ضمير يفسره عمرو الذي هو معمول الفعل الثاني. فقد جعل الضمير إذا كان فاعلا أسبق الفعلية، وهو اختيار البصريين. وأما الكوفيون فاختارو إعمال الأول في الظاهر على العكس. ومما احتج البصريون به على أن الأَوْلى اعمال الثاني في الظاهر وان لم يكن من باب الإضمار قبل الذكر قوله تعالى: ﴿أتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾(١) ﴿وهَاؤُمْ ٱقْرَؤُا كِتَابِيَهْ﴾(٢) ولو أعمل الأول لقال: أفرغه عليه، فإن المفعول وإن جاز حذفه، إلا أن الأولى اثباته إذا عمل الأول في الظاهر. لأن الضمير يربط المفعول بالموجود لعوده عليه، ويمنع تعلق الفعل الثاني بغيره، ولا يليق بفصاحة القرآن ترك الأولى وهو المراد بقوله: يشهد هاؤم اقرؤا كتابيه.

وآعلم أن العاملين إذا توجها إلى معمول واحد ظاهر بعد هما، فإما على جهة الفاعلية نحو: قام وقعد زيد، أو المفعولية نحو: ضربت وأكرمت زيدا، أو على جهة الفاعلية والمفعولية مختلفين نحو: زارني وزرت عمرا وعكسه زرت وزارني عمرو. فإن أعمل الثاني في الظاهر، فالأول إما أن يقتضيه على جهة الفاعلية، أو جهة المفعولية. فإن اقتضاه على جهة الفاعلية، وهما القسم الاول والثالث، جاز إعمال الثاني عند البصريين مطلقا، ووجب الإضمار في الأول على وفق الظاهر، لئلا يؤدي إلى حذف الفاعل. وأجازه الكسائي(٤) من غير إضمار هرّبا من

(١) سورة الكهف آية ٩٦.
(٢) سورة الحاقة آية ١٩.
(٣) سورة النساء آية ١٧٦.
(٤) ابن يعيش ٧٩/١.

الإضمار قبل الذكر، لأنه يرى الحذف أسهل من الإضمار قبل الذكر. ومنعه الفراء مطلقا، لأنه لما لزم من إعمال الثاني، إمّا الإضمار قبل الذكر، أو حذف الفاعل، وكلاهما على خلاف الأصل، لم يجوز إعماله، وأوجب إعمال الأول إن كان الثاني يقتضي مفعولا، لتعذر عمل الفعل عملين مختلفين، ورفع الفاعل بهما إن كان يقتضي فاعلا لتوافقهما في العمل. والمذهبان ظاهرا البطلان. أما مذهب الكسائي(١): فإن الفاعل لايجوز حذفه من غير أن يقوم مقامه شيء مطلقا لامتناع تحقق المسند بدون المسند إليه. ولايقاوم ذلك الإضمار قبل الذكر فإنه قد ثبت لا في موضع واحد. وأما مذهب الفراء(٢): فلأنه يؤدي إلى اجتماع اثرين متنافيين وهو القيام والقعود معا من مؤثر واحد، في حالة واحدة، وهو محال. وإن اقتضاه على جهة المفعولية، والثاني أيضا إما فاعل أو مفعول، وهما القسم الثاني والرابع، وجب حذفه إن لم يكن مفعولا لايستغني عنه لئلا يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر من غيره ضرورة. فإن لم يستغن عنه كالثاني من مفعولي ظننت وأخواتها وجب إظهاره نحو: حسبني منطلقا، وحسبت زيدا منطلقا. لأنه لو أضمر فقيل مثلا: حسبني إياه لأضمر المفعول قبل الذكر، ولو حذف لحذف مالابد منه لتعلق الظن به بخلاف خبر المبتدأ. ولو جوز مُجَوِّزٌ حذف المفعول الثاني عند وجود قرينة، لما كان بعيدا عن الصواب، وإما إنْ أعمل الأول وجب الإضمار في الثاني إن كان الثاني مقتضيا له على جهة الفاعلية نحو: ضربت وضربني زيدا. ولم يكن إضمار قبل الذكر، لأن زيدا متقدم في المعنى. وآختير أن آقتضاه على جهة المفعولية نحو: ضربته وأكرمته زيدا. لأنه لايلزم منه الإضمار قبل الذكر لعوده على متقدم في المعنى. فإن عرض مايمنع الإضمار

---

(١) انظر في هذا الموضوع الخلافي ماورد في كل من: الإنصاف ٦١ ــ ٦٦، الخصائص ٣٨٧/٢، شواهد العيني ٢٥/٣ ــ ٣٧، ابن يعيش ٧٩/١.

(٢) انظر في هذا الموضوع الخلافي ماورد في كل من الإنصاف ٦١ ــ ٦٦، الخصائص ٣٨٧/٢، شواهد العيني ٢٥/٣ ــ ٣٧ ابن يعيش ٧٩/٢.

والحذف، وجب الإظهار نحو: حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا. لأنه لو أضمر منطلقين مفردا، لأدى إلى جعل المفعول الثاني مفردا، والأول مثنى وهو محال. ولو أضمر مثنى لعاد ضمير المثنى منطلق، وهو مفرد وذلك محال، ولو حذف لحذف مفعول لايستغني عنه. وآختلف الذين اتفقوا على جواز إعمال الثاني مطلقا في الأولوية، فاختار البصريون إعمال الثاني، والكوفيون إعمال الأول، أما البصريون فاحتجوا بأن إعمال الأول يؤدي إلى الفصل بين العامل والمعمول بالجملة، ولأن إعمال الثاني أولى لقربه من المعمول، بدليل جر مايجب رفعه لقربه من المجرور. نحو: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ[1] ويقول طفيل الغنوي:

وَكُمْتـــــاً مُدَمَّـــــاةً كَأَنَّ مُتُونَهَـــــا
جَرَى فَوْقَهَـــا وَآسْتَشْعَـــرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ[2]

(١) يقول سيبويه ٢١٧/١: «ومما جرى نعتا على غير وجه الكلام: هذا جحر ضب خرب فالوجه الرفع وهو كلام أكثر العرب وأنصحهم وهو القياس، لأن الخرب نعت للجحر، والجحر رفع. ولكن بعض العرب يجره وليس بنعت للنصب ولكنه نعت للذي أضيف إليه النصب فجروه لأنه نكره كالضب ولأنه في موضع يقع فيه نعت الضب، ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد. ويقول ابن جني بخصائصه ١٩١/١ فما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بديء هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت، مارأيته أنا في قولهم هذا جحر ضب خرب. وانظر اللمحة البدرية ص ٣٦٣.

(٢) القائل: طفيل بن عوف الغنوي من قصيدة من الطويل في وصف حباء وخيل.
الشاهد في قوله: جرى واستشعرت لون مذهب حيث توجه الفعلان إلى معمول واحد ظاهر وبعدهما وهو قوله «لون مذهب» ويرى البصريون ضرورة إعمال الأقرب إلى المعمول خوفا من الفصل بين العامل والمعمول بفاصل، وعلى هذا ففاعل الأول مضمر تقديره: جرى هو. والشارح يؤيد البصريين في وجهة نظرهم.
وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٩/١، ابن السيرافي ١٣٣، الإنصاف ٨٨، الرد على النحاة ١٠٨، ١١١، اللسان ٢٩٥/١٨، شواهد العيني ٢٤/٣، الأشموني ١٠٤/٢، المقتضب ٧٥/٤، المفصل ١٣، الإيضاح ٦٨، جمل الزجاجي ١٢٧، شرح المفصل ٧٨/١، ديوانه ٢٣.

فنصب لون مذهب من غير ضرورة مع إمكان رفعه يجري ويحذف المفعول. ويقوي مذهبهم حذف المفعول من الأول كما في قوله تعالى: ﴿أَتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾[1]، و﴿هَاؤُمُ اقْرَؤُا كِتَابِيَهْ﴾[2] ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللهُ يُفْتِيكُمْ فِي الكَلَالَةِ﴾[3] لأنه لو أعمل الأول لكان الأولى إظهاره في الثاني كما مر. وآحتج الكوفيون بالقياس والسماع. أما القياس فلأن إعمال الأول يقتضي تقدم الظاهر على المضمر وهو الأصل، وإعمال الثاني على العكس، ولأن الأول يقتضي مزية قوة لتقدمه. وأما السماع فلمجيئه في كلامهم. قال عمر بن أبي ربيعة:

إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودِ أَرَاكَةٍ   تُنُخِّلَ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُودُ إِسْحَلِ[4]

فرفع عود اسحل بتنخل، ولو أعمل الثاني لقال: فاستاكت بعود اسحل، لأن استاكت لايتعدى بنفسه. وقال آمرؤ القيس:

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ
كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ[5]

---

(١) سورة الكهف آية ٩٦.

(٢) سورة الحاقة آية ١٩.

(٣) سورة النساء آية ١٧٦.

(٤) القائل: عمر بن أبي ربيعة من الطويل. كما ذكر الأصمعي. وهو من قصيدة يصف فيها امرأة تدعى سعدى. وقيل أنه لطفيل الغنوى.
الشاهد في قوله: «تنخل فاستاكت» حيث تنازعا عود اسحل. فاعمل الأول «تنخل» وأضمر الثاني فأصبح كأنه قال: «تنخل عود اسحل فاستاكت به». واحتج الكوفيون بهذا البيت على أولويه إعمال الأول. والصحيح أن هذا يدل على الجواز لا الأولوية. وقد استشهد كل من: سيبويه ١/٤٠، شرح المفصل لابن يعيش ١/٧٨،٧٩، شواهد العين ٣/٢٢، الهمع ١/٦٦، الدرر اللوامع ١/٤٦، الأشموني ٢/١٠٥، ديوانه ٣٧.

(٥) القائل: امرؤ القيس. من الطويل، وهو من قصيدته التي مطلعها: =

فرفع قليلا بكفاني مع إمكان إعمال أطلب فيه. والجواب أما عن الأول فلأن المضمر قد تقدم على المظهر إذا كان على شريطة التفسير في غير موضع، كما في نعم وبئس وضمير الشأن وربه رجلا. فلا نسلم أن تقدم الظاهر عليه هو الأصل مطلقا، وأما الثاني فمعارض بالقرب وبعدم الفصل. وأما عن البيت الأول فلأنه اضطر إلى زيادة الهاء التي هى الضمير، فأعمل الأول، فلا تكون فيه على هذا حجة. وأما البيت الثاني فليس من هذا الباب لعدم توجه الفعل الثاني إلى ماوجه إليه الأول، وإلا للزم التناقض لأن التقدير: لو ثبت كون سعى لأدنى معيشة لكفاني قليل من المال، وهما منتفيان. لأن اللازم إذا كان مثبتا في سياق لو، كان منتفيا. فينتفي للزومه لاستلزام نفي اللازم نفي الملزوم. فلو عطف: ولم أطلب على كفاني لكان مثبتا في سياق لو، لكونه منفيا فيؤدي إلى اثبات طلب القليل المنفي طلبه بنفي ثبوت كون السعي لأدنى معيشة، فيلزم اجتماع النقيضين وهو محال: فإن قيل: إنما يلزم ذلك لو لم يكن الواو للحال وهو

= ألاعم صباحا أيها الطلل الباكي وهل يعمن من كان في العصر الخالي

الشاهد في قوله «كفاني ولم أطلب قليل» فقد زعم الكوفيون أن هذا البيت من التنازع لتقدم فعلين على اسم واحد. وقد أعمل الأول (كفاني) في الإسم المتأخر «قليل» والدليل على ذلك أنه لو أعمل الثاني لنصب «قليل»، لأنه يطلب مفعولا. وهذا غير صحيح لفساد المعنى إذ يصبح المعنى: لو ثبت كون سعى لأدنى معيشة كفاني قليل من المال ولم أطلب ذلك القليل، وهذا كلام متناقض. والصحيح أنه لايجوز أن يكون من باب التنازع لأنه لايصح تسلط كل واحد من الفعلين على المعمول المتأخر محافظة على المعنى المراد. وهناك شاهد آخر وهو قوله «الأدنى» فاللام هنا للتعليل لكنه لايقال أنه من باب المفعول لأجله، لأن شرط ذلك أن يكون مصدرا، وهذا ليس بمصدر بل فعل تفضيل. وقد استشهد به كل من: سيبويه ١/١٤، المقتضب ٤/٧٦، الخصائص ٢/٣٨٧، الإنصاف ٨٤، ابن يعيش في شرح المفصل ١/٧٨، المقرب ١/١٦١، الخزانه ١/١٥٨، شذور الذهب ٢٧، المغنى ٥٦، ٥٠٨، شواهد العيني ٣/٣٥، الهمع ٢/١١٠، الدرر ٢/١٤٤، الاشموني ٢/٩٨، ٤/٤٠، ديوانه ٣٩، ١١٣، شرح ديوان الحماسة ٤٥.

ممنوع. أجيب: بأن سياق الكلام يدل على أنها للعطف بدليل أنه يطلب الملك لا القليل من المال، لأنه قال بعده:

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ
وَقَدْ يُدْرِكُ ٱلْمَجْدَ المُؤَثَّلَ أَمْثَالِي[1]

وأعلم: أنه لايصح التنازع في المضمرات نحو: ضربت وأكرمت، وزيد ضرب وأكرم، لعدم توجه الفعلين إلى شيء واحد. وأما نحو: ماضرب وأكرم إلا أنا وإلا أنت وإلا هو، فمعناه الحصر. ولا يتم إلا بالحذف، أي ماضرب إلا أنا، وما أكرم إلا أنا، وإلا لوجب اتصال ضمير الفاعل فيقال: ماضربت وأكرم إلا أنت، وحينئذ يفسد المعنى، لأنه يلزم نفي الضرب عنه والمعنى اثباته.

٣٤٥ أمَّا سِيَاقُ القَوْلِ فَهْوَ مِثْلُ بَلْ هُوَ شَرٌّ والمُرَادُ البُخْلُ

القسم الثالث من القسمة الأولى للمضمر مايُفَسِّرُهُ مَايُفْهَمُ من سياق القول. والمراد منه أن يذكر فعل، وبعده ضمير له، يتقدمه اسم صريح يعود إليه كقوله. تعالى: ﴿ولا يَحْسَبَنَّ الّذِيْنَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْراً لَهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَهُمْ﴾[2] فهو مبتدأ، وشر: خبره. والمبتدأ أعني هو يعود إلى مادل عليه

(١) القائل: امرؤ القيس من الطويل. وقد أتى الشاعر بهذا البيت للتدليل على معنى البيت السابق له وهو:

ولو أن ماسعى لأدنى معيشة
كفاني ولم أطلب قليل من المال

ولذلك فالشاهد هنا من حيث المعنى أنه تأكيد لما ورد في معنى البيت الأول، ولم يأت به استدلالا لشاهد نحوي. انظر الهمع ١١٠/٢ ، ديوانه ٣٩، اللسان (أثل)، المغنى ٢٨٤، ابن يعيش في شرح المفصل ٧٩/١، شواهد العيني ٤٥/٣، ورصف المباني ٣١٩.

(٢) سورة آل عمران آية ١٨٠.

يبخلون من البخل، لأنه وقع في سياق فعل، ولم يذكر قبله مايصح عوده عليه صريحا. وأما الضمير الأول: فمن قرأ بالتاء المعجمة بنقطتين من فوق كان فصلا. والذين: مفعول أول، وخيرا: مفعول ثان، والذين على حذف مضاف أي: بخل الذين يبخلون لامتناع أن يكون خير خبرا عن الذين، لأن الخبر هو المبتدأ في المعنى، وليس المراد أن أنفسهم خير لهم من غيرهم، لأن العلم يكون كل أحد خيرا لنفسه، من غيره ضروري فلا يحصل للمخاطب بالإخبار فائدة لم تكن. ولأنه كان يجب أن يقال: هم خيرا، فيؤتى بالضمير بصيغة الجمع، ومن قرأ بالياء بنقطتين من تحت كان الذين فاعلا، وخيرا مفعولا ثانيا، والمفعول الأول محذوف لدلالة يبخلون عليه. أي لايحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله بخلهم هو خيرا لهم، وهو أيضا فضل. فمن ذهب إلى أن الفضل حرف، لم تكن فيه دلالة على عوده على المصدر قبله، ومن ذهب إلى أنه آسم، أو كان مبتدأ وخبر مرفوع بعده على أنه خبره، صح ذلك. ويكون على القراءة الأولى الإِضْمَارُ وقع على أصله، لتقدم يبخلون على البخل، وعلى القراءة الثانية يكون اضمار قبل الذكر، إلا أنه لما كان منتظرا، صار كأنه قد ذكر. ومن الضمير العائد على المصدر قولهم: ظننته زيدا قائما أي ظننت الظن ومن كذب كان شرا له أي كان الكذب شرا له. وقول الشاعر:

هَذَا سُرَاقَـةُ للقُـرآنِ يَدْرُسُهُ ....(١)

---

(١) القائل: مجهول لم يعرف قائله. وتمام البيت:

هَذَا سُرَاقَـــــــةُ للقــــــــرآنِ يَدْرُسُهُ
والمـــــرءُ عِنْـــــدَ الـــــرُّشَا إِنْ يَلْقَهَـــــا ذِئْبُ

ويرويه المغني:

هذا سراقـــــة للقـــــرآن يدرسه
يقطـــــع الليـــــل تسبيحـــــا وقرآنـــــا

الشاهد في قوله: «يدرسه» حيث عاد الضمير على المصدر في يدرسه والتقدير: =

أي يدرس الدرس، وإن جعل القرآن متعلقا بمحذوف على أنه حال، كان الهاء مفعولا. وقول الآخر:

إِذَا نطَقَ السَّفِيْهُ جَرَى إِلَيْهِ[1]

وإنما صح عود الضمير على المصدر، وإن لم يذكر صريحا، لقوة دلالة الفعل المذكور عليه. إما لأنه جزؤه، والكل يدل على الجزء تضمنا، وإما لأنه معموله، والعامل يدل على المعمول، ولقوة هذه الدلالة يصغر الفعل في نحو: ياما أميلح[2]، ويضاف إليه نحو قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[3]. والمراد بهما المصدر.

أي يدرس الدرس، وإن جعل القرآن متعلقا بمحذوف على أنه حال كان الهاء مفعولا.

وقد استشهد به كل من: التصريح ٣٢٦/١، سيبويه ٤٣٧/١، الخزانة ٢٨٣/١، ٢٣٨/٢، ٥٧٢/٣، ٦٤٩، ١٧٠/٤، مغنى اللبيب٢١٨، أمالي ابن الشجرى ٣٣٩/١، السيوطي ٢٠٠، الدرر ٣٢/٢، الهمع ٣٣/٢، الأشباه والنظائر ١٨٩/٣، اللسان (سرق) ٢٣/١٢.

(١) القائل: لم أعثر على قائله فيما عدت إليه من المراجع وهو من الوافر. والشاهد فيه كما ذكره الشارح.

(٢) اختلف العلماء في نسبة هذا البيت. فقد نسب إلى: كاهل الثقفي، وقال العيني هو من قصيدة للعرجي، ونسبه جماعة للمجنون ، وقوم ينسبونه لذي الرمة وآخرون يذكرون أنه للحسين بن عبد الله، وتمام البيت:

يَامَا أُمَيْلِحَ غِزْلَاناً شَدَنَّ لَنَا
من هَؤُلَيَائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ

الضال: السدر البرى واحده ضالة. السمر: بفتح فضم: شجر الطلح. وشدن: قوى. الشاهد في قوله: «أُميلح» حيث جاء الفعل مصغرا مع أن التصغير من خصائص الأسماء. وفيه شاهد آخر. في قوله: «هؤليائكن» حيث أطلق هؤلاء على الغزلان وهي لاتعقل. ويستشهد به الكوفيون إلا الكسائي على أن صيغة التعجب اسم لافعل من جهة أن أميلح وقع هنا مصغرا والتصغير من خصائص الأسماء. وقد استشهد به ابن يعيش في شرح المفصل ١٣٤/٣.

(٣) سورة المائدة آية ١١٩.

(ضمائر الرفع المنفصلة)

٣٤٦ أمّا الذّي فَسَّرَهُ الحُضُورُ فنحو أنْتَ وأنا الضَّمِيْرُ

القسم الرابع من القسمة الأولى للمضمر: مايفسرة الحضور وهو ضمير المتكلم والمخاطب نحو: أنا وأنت لأن حضورهما أغنى عن ذكر اسم ظاهر يعودان إليه، إذ المراد بالإسم الظاهر، حصول العلم بمن يعود الضمير إليه، ولاشيء أظهر من المشاهد الحاضر.

٣٤٧ أمّا الذّي تَفْسِيرُه في النّفْسِ نَحْوَ تَوارَتْ فيه ذِكْرُ الشَّمْسِ

هذا هو القسم الخامس: وهو ماكان معلوما بلا تفسير كقوله تعالى: ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بالحِجَابِ﴾(١) فالضمير في توارت يعود إلى الشمس لدلالة قرينة الحال عليها، لأنه لما قال: ﴿إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بالعِشّي الصَّافِنَاتِ الجِيَاد﴾(٢) كان ذكر العشي مشعرا بالقصة وهو المراد بقوله: تفسيره في النفس أي معرفته ثابته مستقرة في النفس. وقال المجاشعي: يجوز أن يعود الضمير إلى الخيل. وآعلم أن منهم من يجعل مُفَسِّرِ الضمير ثلاثة أقسام: مايفسره ماقبله، ومايفسره مابعده، ومايفسره الحال. وهي إما حال مشاهدة كضميري المتكلم والمخاطب، وإما مجازاة، أو مواعدة كقولهم: إذا كان غدا فإنني . وأما مقاربة ومصاحبة كقوله تعالى: ﴿حَتّى تَوَارَتْ بالحِجَاب﴾(١).

(١) سورة ص آية ٣٢.
(٢) سورة ص آية ٣١.

٣٤٨ وَكُلُّ مُضْمَرٍ فَحُكْمُهُ البِنَا مَفْصُولُه في الرّفع نَحْنُ وأَنَا
٣٤٩ وأَنْتَ أنتِ أَنْتمُـاَ أَنْتُنَّـا أَنْتُم هُوَ هِيَ هُمَا هُمْ هُنّا

إنما بني المضمر. لإمور. أحدها: لشبهه بالحرف لافتقاره إلى ظاهر يرجع إليه، كافتقار الحرف إلى غيره، لايتم معناه إلا به.

الثاني: أن صيغها المختلفة لما كانت دالة على أنواع الإعراب، أغنى ذلك من إعرابها.

الثالث: أن منها ماهو على حرف واحد، والحرف الواحد لايعرب.

الرابع: أنه كالجزء من الظاهر نحو: زيد أكرمته، وجزء الكلمة لايستحق إعرابا.

وينقسم إلى منفصل ومتصل، فالمنفصل ما آستقل بنفسه، ويكون إما مرفوعا أو منصوبا، ولايكون مجرورا كما يبين بعد، والمتصل مالا ينفك عن كلمة ويكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا. فصارت المضمرات بحسب الإنفصال والإتصال، وأحوال الإعراب خمسة أقسام وأحوال. من تعود إليه بحسب الغيبة والحضور ثلاثة: متكلم ومخاطب وغائب. وكل واحد من هذه الثلاثة إما مذكر أو مؤنث، وكل منهما إما مفرد أو مثنى أو مجموع. فهذه ثلاثة أحوال للمذكر ولمؤنثه،فإذا ضربت هذه الستة في الأحوال الثلاثة، وهي التكلم والخطاب والغيبة، بلغت ثمانية عشرة صنفا، تضرب في خمسة أحوال بحسب الإعراب، فيحصل تسعون مضمرا. لأن القياس يقتضي أن يكون لكل واحد من هذه لفظ يُعَبّر به عنه، ويمتاز به عن غيره، لكن الواضع مَا وَفَى بذلك، بل جعل للمتكلم لفظين أحدهما يشترك فيه المذكر والمؤنث، والآخر يشترك فيه المثني والمجموع مذكرا كان أو مؤنثا، ولم يذكر له لفظ يدل على المثنى مطلقا.

وآشترك المذكر والمؤنث والمخاطب في المثنى، وكذلك الغائب، فسقط من ثمانية عشر ستة، فعاد إلى اثني عشر، فإذا ضربت في الجملةالمذكورة حصل

ستون مضمرا. البارزة منها ثمانية وخمسون. وإن قلنا أن التاء في تضربين ضمير، كانت البارزة تسعة وخمسين، لأن فيها خلافا كما يبين في موضعه هذا إذا نظرنا إلى الأصل، وأما إذا لم ينظر إليه قيل وضع للمتكلم لفظان وللمخاطب خمسة وللغائب خمسة وذلك اثنا عشر. فإذا ضربت في خمسة أحوال الإعراب صارت ستين. وإذا تقرر هذا فلنرجع الى المتن.

فقوله: مفصوله في الرفع: إنما بدأ بالمنفصل، لأنه يجري مجرى المظهر لقيامه بنفسه. فهو أصل للمتصل، وإليه ذهب أبو علي [1]. وقيل: المتصل هو الأصل في باب المضمرات، لأنه أحضر وهو رأي الأكثر، وبدأ بالمرفوع منه لأنه أسبق من المنصوب، لتوقف وجود المنصوب على وجود المرفوع من غير عكس كما مر. وقوله: نحن وأنا إلى آخره تعديد لأقسام المنفصل المرفوع، وهو الإثنا عشر المذكورة. فأنا للمتكلم وحده مذكرا كان أو مؤنثا، والإسم هو الهمزة والنون والألف لبيان الحركة، خلافا للكوفيين. فإن الإسم عندهم عبارة عن المجموع، والأول أظهر لأن الألف لاتثبت في الوصل في الأعرف. ولو كانت جزءا من ا لكلمة لما حذفت، كما لاتحذف في الوقف. ولأن من لغاته أن فعلت بغير ألف وصلا، وإنه بهاء السكت. قال:

إنْ كُنْتُ أدْرِي فَعَلَـــيَّ بَدَنَـــهْ
من كَثْـرةِ التَّخْلِيـطِ أدْرِي مَنْ أَنَـهْ[2]

---

(١) ابن يعيش ٣/٨٦ ــ ٨٧.

(٢) القائل: غير معروف وهو من الرجز. ويروى عجزه من كثرة التخليط في من أنه. الشاهد في قوله: «من أنه» حيث وقف على أنا بهاء السكت فقال: «أنه» ويرى ابن جنى أن الهاء هي بدل من الألف في أنا، لأنه هو الأكثر استعمالا، والهاء قليلة جدا. ويجوز أيضا أن تكون الهاء ملحقة في أنا لإظهار الحركة. ولا تكون بدلا منها، بل قائمة بنفسها كالتي في قوله تعالى: كتابيه، حسابيه، ماليه، ماهيه..الخ وقد استشهد به كل من: ابن يعيش في شرح المفصل ٣/٩٤، الخزانة ٢/٣٨٩، شواهد الشافية ٢٢٢.

واحتج المخالف بما حكاه الفراء[1]: أن فَعَلْتُ بتقديم الألف على النون، ولو كانت لبيان الحركة، لامتنع تقديمها وهو ضعيف لاحتمال أن تكون الألف نشأت من الفتحة. وأما نحن فللمتكلم إذا كان معه غيره مطلقا. وقد يكون للواحد المعظم. كقوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ الْوَارِثُونَ﴾[2] وحركت نونه هربا من التقاء الساكنين، وفي اختصاصها بالضم أقوال: أحدهما: أنه ضمير مرفوع. والضمة من علامة الرفع.

وثانيها: للزجاج[3] وهو أنها لما كانت دالة على الجمع والواو كذلك، حركت بالضمة لكونه من الواو. وثالثها: للمبرد[4]: أن ضمتها تشبيها لها بقبلُ وبعدُ من حيث أنها لاثنين فصاعدا، كما أن قبل وبعد يصلحان بعد حذف المضاف إليه كذلك. وقيل: أصلها نحن فنقلت ضمة الحاء إلى النون. وأما أنت فللمخاطب. والأصح أن الإسم هو الألف والنون كما كان في ضمير المتكلم. إلا أن النون أسكنت لئلا تتوالى الحركات. والتاء لمجرد المخاطب. وعند الفراء: الإسم عبارة عن المجموع فهي جزء من الكلمة، وحركت لئلا يلتقي ساكنان. وبالفتح طلبا للخفة، ولتدل الفتحة على المذكر. وأما أنت

---

(١) الهمع ١/٦٠.

(٢) سورة الحجر آية ٢٣.

(٣) الهمع ١/٦٠.

(٤) انظر المحصل ٢/٤٠، شرح المفصل ٣/٩٤، ولم أجده في المقتضب.

فالكلام عليها كالكلام على المذكر. وكسرت التاء لدلالتها على التأنيث وأما أنتما فللمخاطبين مطلقا. والأصح أن الألف والميم مجموعهما للتثنية، لأنه لما فارق المظهر في المعنى لامتناع تنكيره، فارقه في اللفظ بأن جعل فيه علامة التثنية حرفان. ولايجوز حذف الألف إما لخفته أو لئلا يلتبس بالجمع. وقيل: الألف علامة التثنية بانفرادها قياسا على سائر الأسماء المثناة. والميم إنما زيد معها لئلا يلتبس بألف الإشباع وأما أنتم: فللمذكرين. وأصله انتموا بالواو. وبه قرأ ابن كثير. لأن علامات الجمع في مقابلة علامة التثنية. ولما كان علامة التثنية حرفين، وجب أن تكون علامة الجمع كذلك. وهل الميم والواو مجموعهما الجمع، أو الواو بانفرادها. فيه ماذكر في التثنية. وأما أنتن فلجماعة المؤنث. والتاء هي الضمير. والنون حرف يدل على الجمع على الأصح، ولايجوز حذف النون كالواو، لعدم الدليل عليه، أو لتحصنه بالإدغام. وأما هو وهي: فالأول للمذكر الغائب، والثاني للمؤنث مثله، وهما اسمان بكمالهما على الأصح خلافا للكوفيين. فإنهم ذهبوا إلى أن الإسم عبارة عن الهاء لاغير، والواو والياء إشباع للحركة قياسا على المتصل نحو: ضربته وهو ضعيف. لأن المتصل لاتصاله بغيره يستغنى عن كثرة الحروف، بخلاف المنفصل. فإنه لما كان قائما بذاته وجب أن يكون على أكثر من حرف واحد، وفيهما ثلاث لغات: الأولى: هو وهي بفتح الواو والياء. أما الحركة فتقوية لهما، وأما كونها فتحة فلطلب الخفة.

والثانية سكونهما وهو الأصل في البناء. الثالثة: بتشديد الواو والياء كراهة للواو والياء المتطرفة المتحرك ماقبلها قال:

وَإِنَّ لِسَانِي شَهْدَةٌ يُتَّقَي بِهَا وَهُوَّ عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللهُ عَلْقَمُ[١]

---

(١) القائل: غير معروف من الطويل. وقد روى برواية أخرى: وإن لساني شهدة يشتفي بها. وورد =

وحكى فيهما لغة رابعة وهي: أن تحذف الواو والياء فتبقي الهاء متحركة. وأما هما فللغائبتين مطلقا. والأصَحّ أنّها صيغة مرتجله للتثنية، وليست تثنية حقيقية. وأما هم: فللمذكرين الغائبين، وأصله هو بدليل مجيئه في الشعر على الأصل في قوله:

فَهُـــمْ بِطَانَتُهُـــمْ وهُـــمْ وُزَرَاؤُهُـــم
وَهُـــمُ الـــقُضَاةُ وَفيْهُـــمُ الحُكّـــامُ(١)

والأصح أنَّه صيغة مرتجلة للجمع كالتثنية، يختص بمن يعقل. وأما هُنّ فلجمع المؤنث الغائب، ولايختص بالعقلاء، وهي صيغة مرتجلة لجمع المؤنث على الأظهر. وقيل النون علامة الجمع. وهذا المضمر يكو مبتدأ نحو: أنا زيد.

= بالخزانة على رواية اخرى: وان لساني شهدة يهتدى بها. الخزانة ٢/٤٠٠ المعنى: يقول الشاعر: إن لساني مثل العسل يشتفي به الناس، ولكنه مثل العلقم على من سلطه الله عليه. الشاهد في قوله: «وهو» حيث شدد الواو وهو لغة همدان، وفيه أيضا شواهد أخرى الأول: تعليق الجار بالجامد لتأويله بالمشتق وذلك لأن قوله: هو علقم مبتدأ وخبر. الثاني حذف العائد المجرد بالحرف مع اختلاف المتعلق إذا التقدير وهو علقم على من صبه الله عليه وهو شاذ. وفيه شذوذ أخر وهو اختلاف متعلق الحرفين. فإن على الظاهر يتعلق بقوله علقم المقدر، وعلى المقدر يتعلق بقوله: صبه.

وقد استشهد به كل من ابن يعيش في شرح المفصل ٣/٩٦، المغنى ٤٣٤، شواهد العيني ١/٤٥١، التصريح ١/١٤٨، الهمع ١/٦١، ٢/١٥٧، الدرر اللوامع ١/٣٧، ٢/٢١٦، الأشموني ١/١٧٤.

(١) القائل: غير معروف وهو من الوافر.

الشاهد في هذا البيت هو حرف «الميم» حيث ورد. فقد جاءت الميم بحالاتها الثلاثة: السكون، الضم، والكسر. فالساكن على الأصل، والمكسور للتخلص من السكونين ليس إلا، أو على لغة هذيل، والضم يحتمل و جهين: الأول: أن يكون رجوعا في الحركة التى هى أصل عند بعض العرب. والثاني: أن يكون للتخلص من التقاء الساكنين. وقد استشهد به كل من: ابن يعيش في مفصله ٣/١٣٢، الخصائص ٣/١٣٢.

وخبرا نحو: زيد أنا واسم ما نحو: «مَاهُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ»[1]، وخبر إنّ نحو: إنّ الكريم أنت وفاعلا واسم كان ومفعولا لم يسم فاعله بشرط الإقتران بإلا كقولك: ماضرب زيد إلا أنا، وقوله:

.... ماقَطَّرَ الفَارِسَ إلّا أنا[2]

وماكان قائما إلا أنت، وماضُرِبَ إلا أنت. أو آسناد الصفة الجارية على غير من هي له إليه. نحو: هند زيد ضاربته هي. وتأكيدا للمضمر المتصل نحو: اضرب أنت، وفضلا ويأتي بيانه عقيب مانحن فيه.

---

(١) سورة المجادلة آية ٢.

(٢) القائل: ينسبه العسكري في الصناعتين لعمرو بن معدى كرب، وينسب أيضا للفرزدق وهو من السريع.

قَدْ عَلِمَتْ سَلْمَى وَجَارَاتُهَا
ماقَطَّرَ الفَارِسَ إلّا أنَا

الشاهد في قوله: «إلا أنا» حيث جاء بالضمير منفصلا، والأصل أن يكون متصلا وذلك بسبب الفاصل، إلا: أداة الإستثناء. وقد استشهد به كل من: المفصل ص ١٢٩، سيبويه ٣٧٩/١، دلائل الاعجاز ٢٢١، شرح المفصل لابن يعيش ١٠١/٣، المغنى ٣٠٩، اللسان (قطر)، حماسة أبي تمام ٤١١.

(ضمائر الفصل)

٣٥٠ والفَصْلُ بَيْنَ المُبْتَدأ والخَبَر   إنْ عُرِفاَ آخْتُصَّ بهذا المضمرِ
٣٥١ يجيءُ فِي كانَ وبابِ أنا   وبَابِ مَا أَيْضاً وبَابِ ظَنّا
٣٥٢ كمثل إنَّهُ هُوَ الغَفُورُ   فَهُو فَصْلٌ زائد ضَمِيْرُ

هذا الصنف من قسم المضمر المرفوع، يسمى فصلا في اصطلاح البصريين، لكونه فارقا بين النعت والخبر، ويسميه الكوفيون عمادا لأنه يعتمد به على هذا المعنى، لأن القائم مثلا في نحو: زيد القائم يحتمل أن يكون خبرا، ويحتمل أن يكون نعتا. فإذا قيل: زيد هو القائم تعين أن يكون خبرا، لأن الصفة لما كانت كالجزء من الموصوف، لم يفصل بينهما بشيء، ولا كذلك الخبر. فإنه ليس كالجزء من المخبر عنه، ولا تتحقق فضيلته إلا بأربعة شروط، أحدها: أن يقع بين معرفتين كما مر من المثال. وهو المراد بقوله: إن عرفا أو معرفة، والخبر فعل من كذا ولم يذكره. أما اشتراط كون ماقبله معرفة، فلأن الفصل يجري مجرى التوكيد، والتوكيد لايكون إلا في المعارف. وأما اشتراط كون مابعده كذلك، فلأن الخبر لايلتبس بالوصف إلا إذا كان معرفة يمكن حمله على الصفة، فإذا جيء بالفصل زال ذلك الإحتمال، وكان مطابقا لما هو المقصود منه. وأما كونه: أفعل من كذا، فلمضارعته المعرفة. بدليل امتناع دخول لام التعريف عليه والإضافة فإن قيل: فالمضاف نحو غلام رجل يمتنع دخول لام التعريف عليه، فهلا وقع الفصل قبله. أُجيب: بأن أفعل أشد مضارعة للمعرفة من المضاف، وإن اشتركا في امتناع دخول لام التعريف عليهما، لأن من الدالة على

المفاضلة لما كانت معاقبة للام الدالة على الأفضلية، كانت اللام موجودة معنى لدلالة أحد المتعاقبين على الآخر. الثاني: أن صيغته صيغة مرفوع منفصل، وإليه أشار بقوله: اختص بهذا المضمر، أي من المضمر المرفوع المنفصل لأنه لو كان منصوبا نحو: ظننته إياه القائم، لكان إياه بدلا لا فصلا. الثالث: أن يتوسط بين المبتدأ والخبر وما أصله كذلك. وقد نبه عليه بقوله: بين المبتدأ والخبر. وأما قوله تعالى: ﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ﴾(1) على قراءة من نصب أطهر، فأكثر القراء على خلافها. لأن الفصل لايتوسط إلاّ بين المبتدأ والخبر، قبل دخول العوامل أو بعدها تحقيقا لمعناه. وأطهر: منصوب على الحال. وإنما سوغها على ضعفها، كون الحال خبرا في المعنى. الرابع: أن يكون مطابقا لما قبله كيفية وكمية مطلقا. أما الكيفية ففي المتكلم والخطاب والغيبة والتذكير والتأنيث. وأما الكمية ففي التثنية والجمع، ولوجوب تحقق المطابقة احتج في قوله:

وَكَائِنْ بالأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيْقٍ يَرَانِي لو أُصِبْتُ هُوَ المُصَابَا(2)

إلى حذف مضاف في أحد الوجهين. أي يرى مصابي هو المصابا، لأن قبله ضمير المتكلم وهو للغائب. وقوله: يجيء في كان وباب أنا إلى آخره. يريد أن

---

(1) سورة هود آية ٧٨.

(2) القائل: جرير بن الخطفي من الوافر.

الشاهد في قوله: «لو أصبت هو المصابا» حيث جاء بضمير الفصل (هو) مناسبا للضمير الذي سبقه من حيث الإفراد. والتقدير: يرى مصابي هو المصابا. وفيه شاهد أخر هو قوله: «كائن» فإنه لغة في كأين. فقد جاء في معنى كم الخبرية. كائن وكأين هي الأكثر استعمالا ويليها كائن كما ورد في الشاهد وهو لغة.

وقد استشهد به كل من: ابن الشجرى في أماليه ١٠٦/١، ابن يعيش في مفصله ١١٠/٣، ١٣٥/٤، المقرب ١١٩/١، الخزانة ٤٥٤/٢، المغنى ٤٩٥، الهمع ٦٨/١، ٢٥٦، الدرر ٤٦/١، ٢١٣، ٩٢/٢، شرح الأشموني ٨٧/٤ ديوانه ١٧.

هذا الفصل يقع في خمسة أبواب: أحدها في باب المبتدأ والخبر. على الشروط المذكور.

الثاني: في باب كان كقوله تعالى: ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيْبُ عَلَيْهِم﴾(١).

الثالث: في باب إن كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ هُوَ الغَفُورُ﴾(٢).

الرابع: في باب ما نحو: مازيد هو القائم.

الخامس: في باب ظننت نحو: ظننت زيدا هو القائم، وفي التنزيل: ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾(٣). ﴿وتَجِدُوهُ عِنْدَ اللهِ هُوَ خَيْراً﴾(٤) وفي قول الشاعر:

.... يَرَاني لَوْ أُصِبْتُ هو المُصَابَا(٥)

كما تقدم. وآعلم: أنه لاتثبت فصليته نصا إلا في باب كان وظننت معملة، وما الحجازية. لأن مابعده لايكون إلا منصوبا، فلا يصح رفعه بالإبتداء وما بعده الخبر. وأما في باب المبتدأ وإن فيحتمل أن يكون فصلا، ومابعده خبر عن الأول. والجملة خبر عن الأول. وآختلف في آسميته: فمنهم من ذهب إلى أنه

---

(١) سورة المائدة آية ١١٧.

(٢) سورة الزمر آية ٥٣.

(٣) سورة الكهف آية ٣٩.

(٤) سورة المزمل آية ٢٠.

(٥) القائل: جرير بن الخطفي من الوافر.

الشاهد في قوله: «لو أصبت هو المصابا» حيث جاء بضمير الفصل (هو) مناسبا للضمير الذي سبقه من حيث الإفراد. والتقدير: يرى مصابي هو المصابا. وفيه شاهد أخر هو قوله: «كائن» فإنه لغة في كأين. فقد جاء في معنى كم الخبرية. كائن وكأين هي الأكثر استعمالا ويليها كائن كما ورد في الشاهد وهو لغة.

وقد استشهد به كل من: ابن الشجرى في أماليه ١٠٦/١، ابن يعيش في مفصله ١١/٣، ١٣٥/٤، المقرب ١١٩/١، الخزانة ٤٥٤/٢، المغنى ٤٩٥، الهمع ٦٨/١، ٢٥٦، الدرر ٤٦/١، ٢١٣، ٩٢/٢، شرح الأشموني ٨٧/٤ ديوانه ١٧.

اسم للاستصحاب، ودفع الإشتراك. ومنهم من ذهب إلى أنه لاموضع له من الإعراب. ويلزمه القول بكونه حرفا، لأن الإسم لاينفك عن الإعراب لفظا أو تقديرا أو محلا. والقائلون بأنه اسم اختلفوا. فمنهم من ذهب إلى أن له موضعا من الإعراب، لأنه ضمير، والضمير له محل من الإعراب عند التركيب قبل وقوعه فضلا. فوجب استصحاب حكمه. واختلف هؤلاء في محله من الإعراب. فقال قوم هو معرب بإعراب ماقبله، جار عليه مجرى التوكيد. وقال آخرون: هو تابع لما بعده في الإعراب، لأنه يقع مع ما بعده كالشيء الواحد، ولذلك تدخل عليه لام الإبتداء.وذهب الخليل[1] وغيره من البصريين إلى أنه لاموضع له من الإعراب مع القول باسميته، لأنه إنما دخل للفصل كما دخلت الكاف في اولئك وذلك. ولهذا لايعطف عليه ولايؤكد.

٣٥٣ وإنْ وَصَلْتَهُ بفعل قلتـا قُمْتُ وقُمْنَاقُمْتِ قُومِي أَقُمْتَا
٣٥٤ وقُمْتُمَا وقُمْتُمُ قُمْتُنَّ قَامَا وقَامَتَا وقَامُوا قُمْنَا

الهاء في قوله وصلته تعود إلى ضمير المرفوع المتصل وهو ثلاثة عشر ضميرا. اثنان للمتكلم وهما: قمت وقمنا. وستة للمخاطب وهي: قمتَ قمتِ قومي قمتما قمتم قمتن، وخمسة للغائب وهي: قام، قامت، وقاما، وقامتا وقاموا وقمن لجماعة المؤنث. اما التاء في قمت فللمتكلم وحده مطلقا، وإنما حركت تقوية لها بالحركة، لأنها اسم على حرف واحد قابل للحركة. ولايقال الواو والياء قابلان لها فهلا حركا، لأنا نقول: إنما لم يحركا استثقالا للحركة عليهما، ولأن

(١) يذكر صاحب الإرتشاف و ١٢٨، فيقول: ذهب الكسائي إلى أن موضعه كموضع الإسم الأول وذهب الفراء إلى أن موضعه كموضع الخبر، فإذا قلت: كان زيد هو القائم فهو في موضع رفع على قول الكسائي. وفي موضع نصب على قول «الفراء». وفي الهمع ٦٨/١، جاء العكس إذ نسب القول بالنصب للكسائي والرفع للفراء. وانظر الإنصاف ٤١٥/٢، واللباب في علل البناء والإعراب ص : ٤١٦، ٤١٧.

التاء لو لم تحرك لا لتبست بتاء التأنيث وكانت الحركة ضمة لأنهم لما أرادوا أن يفرقوا بين تاء المتكلم والمخاطب والمخاطبة جعلوا تاء المتكلم مضمومة لقوته، ولأن محلها الرفع، لأنها فاعل فحركت بحركته. وأما النون والألف في قمنا فالأصح أنهما عبارة عن الضمير وهو المتكلم ومن معه مطلقا. وقيل: الضمير النون وحدها، والألف زائدة، لئلا يلتبس جمع المتكلم بضمير جماعة المؤنث المغيب. وقيل الألف والنون زيدت للفرق بينه وبين ضمير المثني. وأما التاء في قمت فالأول للمخاطب المذكر والثاني للمخاطبة. والكلام في تحريكهما كالكلام في تاء المتكلم. وخص الأول بالفتح حملا له على أنت، ولأنه كالمفعول. الثاني: بالكسرة لأن الكسر من الياء التي يدل بها على التأنيث. وأما الياء في قومي فالأصح أنها ضمير المخاطبة خلافا للأخفش. وأما الألف والميم في قمتما فمجموعهما عبارة عن ضمير المخاطبين مطلقا لأنه لما فارق المظهر في المعنى لامتناع تنكيره فارقه في اللفظ، وكان ماقبل الميم مضموما حملا لها على الواو. وأما قمتم فللمذكرين المخاطبين، وأصله بالواو بدليل عودها مع الضمير في قوله تعالى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾[1]. وأما قمتن فلجماعة المخاطبات. والتاء ضمير الفاعل على الأصح والنون حرف يدل على الجمع. وقد تقدم الكلام على هذه الثلاثة، أعني ضمير المثنى وجمع المذكر والمؤنث في المنفصل، وما فيها من الخلاف. وأما قام في نحو زيد قام فللمذكر الغائب وليس له لفظ يدل عليه. وإنما استتر وبرز ضمير المتكلم والمخاطب لأن القرينة الدالة على الغائب لما كانت لفظية أغنت لقوتها عن ابرازه، بخلاف قرينة المتكلم والمخاطب فإنها خالية. ولأن الغائب أخفى من الحاضر، فناسب أن يكون ضميره أخفى من ضميره. وأما قاما وقامتا فالألف فيهما للغائبين مذكرا كان أو مونثا، والتاء مع المؤنث للفرق بينهما. وأما قاموا فللمذكرين الغائبين، وهي في أصل الوضع للعاقلين، بخلاف الألف فإنها تصلح للمثنى مطلقا. وأما قوله

(١) سورة هود آية ٢٨.

تعالى: ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ﴾[1] يعني الأصنام. ﴿وادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ﴾[2]، ﴿وفِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾[3] ونحوها فلاجرائها مجرى العقلاء. وأما قمن فالنون لجمع المؤنث، ولما لايقعل من المذكرين كقوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا كُنْتُم فِي الفُلْكِ وَجَرَيْنَ﴾[4]

(١) سورة الشعراء آية ٧٢.
(٢) سورة النمل آية ١٨.
(٣) سورة يس آية ٤، سورة الأنبياء آية ٣٣.
(٤) سورة يونس آية ٢٢.

(ضمائر النصب المنفصلة)

٣٥٥ واللَّفْظُ بالمَنْصُوبِ إنْ فَصلْتَهُ إيّـايَ إيَّانـا وَمَـنْ خاطَبْتَـهُ
٣٥٦ إيَّـاكَ إيـاكِ وقُـلْ إيَّاكُمَـا إياكُـمُ إيَّاهُـمُ إياهُمَـا
٣٥٧ إيَّـاهُ إيَّاهَـا وايَّاهُنَّـا جَمْعُ الأنـاثِ مِثْلُ إيَّاكُنَّا

لما فرغ من المضمر المرفوع المحل بقسيميه، أخذ يذكر المنصوب وهو منفصل ومتصل كالمرفوع كما بيناه وبدأ بالمنفصل منه قبل المتصل على سياق مافعل في المرفوع وهو اثنا عشر مضمرا. اثنان للمتكلم وهما: إياي له وحده وإيانا له ولمن معه مطلقا. وخمسة للغائب: إياه لمذكره وإياها لمؤنثه وإياهما للإثنين منه مطلقا وإياهم لجمع المذكرين وإياهن لجمع الإناث. واختلف النحاة في هذا المضمر على أقوال. أحدها: لسيبويه[١] والأخفش[١] ومن تابعهما وهو اختيار أبى علي: أن أيا هو المضمر، ومابعدهم من الياء والكاف والهاء والنون لمجرد الدلالة على كمية المضمر وكيفيته، من حضور وغيبة. فهي حروف لاحظ لها في الإعراب. وثانيهما للخليل والمبرد[١] والمازني[١]: أن أيا اسم مضمر مضاف إلى مابعده من الضمائر. وثالثها: أنه آسم ظاهر أُضيف إلى مضمر. ورابعها: أن أيا عماد ومابعدها مضمر. وخامسها: أن أيا بكمالها مضمر. وقيل: إن أيا لاظاهر ولامضمر، بل هو مبهم

(١) انظر سيبويه ١/٣٨٠، ٣٤٢، سر صناعة الإعراب ١٠، الإنصاف ٢/٤٠٦، أسرار العربية ٣١١.

كُنِيَ به عن ظاهر. ويعزى أيضا إلى سيبويه[1]. احتج سيبويه[2] على القول الأول بأمور أحدها: أنها إذا اختلفت عليها أحوال الإعراب تغيرت صيغها كسائر الضمائر. الثاني: أنها في الدلالة على المفعولية كالضمير المنصوب المتصل فقولك: ماأكرمني إلا أنت بمنزلة ماأكرمت إلا إياك. الثالث: أن أيا لو لم يكن مضمرا لما لزم النصب، لأنه ليس في الأسماء الظاهرة مايلزم النصب إلا الظروف والمصادر غير المتمكنة.

واحتج الخليل[3] على القول الثاني بما سمع من عربي «إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب»[4] بجر الشواب، وهي جمع شابه وإذا ثبت إضافته إلى الظاهر وجب الحكم بإضافته إلى الضمير وهو ضعيف. لأن المضمر لايضاف لعدم حصول الفائدة.

وأما الثالث: فاحتج بانه اسم ظاهر بدليل تحقق اشتقاقه من تأنيثه إذا قصدته فأدغمت ا لياء في الياء، والظاهر لايمتنع إضافته. ويبطله مامر من لزومه النصب وليس مصدرا غير متمكن ولا ظرفا كذلك. أما الرابع فاحتج بأن هذه هي الضمائر في أكرمني وأكرمتك. فلما أُريد فصلها عن العامل إما بالتقديم وإما بالتأخير عنه، ولم تكن مما تقوم بنفسها عمدت بأيا وجعلت وصلة إلى اللفظ بها وهو ضعيف لأنه لايلزم من الإشتراك في اللفظ الإشتراك في الحكم. فإن التاء في أنت لفظها لفظ التاء في قمت، وليس ضميرا معهودة بالإتفاق. وأما الخامس: فاحتج بأن الكلمة لو لم تكن بكمالها اسما، لكان الحكم على

---

(١) انظر: سيبويه ١/١٤١.

(٢) انظر: سيبويه ١/١٤١، الإنصاف ٢/٤٠٦، أسرار العربية ٣٤٢، سر صناعة الإعراب ١/٣١١.

(٣) انظر: سيبويه ١/٣٨٠، ١/١٤١.

(٤) مثل استشهد به سيبويه نقلا عن الخليل. في كتابه ١/١٦٧. انظر (شوب) بالقاموس المحيط ١/٩٠، سيبويه ١/١٤١، الإنصاف ٦٩٧، والشوبة: الخديعة.

بعضها بالإسمية، والبعض بالحرفية مجرد تحكم. الجواب إنا لانسلم أنها كلمة واحدة، بل هي مركبة من كلمتين بمنزلة أسماء الإشارة إذا اقترن بها حرف الخطاب. وأما السادس: فالقائل به تمسك به ليس ظاهرا للزومه النصب، ولامضمرا لمخالفته المضمرات. ولذلك حكم بإضافته، وبكونه مشتقا. ولايخفى ضعفه مما مر على كونها أسماء مضمرة. وآعلم أن المنفصل المنصوب يقع مفعولا به بشرط أن يقدم على العامل، وإلا لانقلب متصلا كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[1] أو يفصل بينهما كقولك: ماضربت إلا إياك، أو مفعولا مطلقا نحو: قيام زيد إياه قمت. فإياه ضمير القيام الذي هو المصدر، ومفعولا معه. كقوله:

فَكَانَ وإيَّاهَا كَحَرَّانَ لَمْ يُفِقْ[2]

ومفعولا فيه على السعة نحو: يوم الجمعة ماسرت إلا إياه. ويوم الخميس إياه سرت. بشرط التقديم، أو الفصل واسم إن بواسطة العطف كقوله تعالى: ﴿وإنّا وإيَّاكُم لَعَلَى هُدَى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِيْنٍ﴾[3] ومستثني في حال الإختيار كقولك: زيد قام إلا إياه. وخبر مازيد إياه. وخبر كان وأخواتها على الأفصح كقوله:

لَئِنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بُعْدُنَا عن العَهْدِ وَالإِنْسَانُ قد يَتَغَيَّرُ[4]

---

(١) سورة الفاتحة آية ٥.

(٢) لم أعثر على قائله والشاهد في البيت كما ذكره الشارح.

(٣) سورة سبأ آية ٢٤.

(٤) القائل: عمر بن أبي ربيعة المخزومي من قصيدة له من الطويل: بدأها:

أمــــن آل نعــــم أنت غاد فمبكــــر
غداة غيــــر أم رائــــح فمنهجــــر

الشاهد في قوله: «كأن إياه» حيث أتى بالضمير الواقع خبرا لكان الناسخه للمبتدأ أو الخبر ــ وهو قوله إياه منفصلا، والمجيء بالضمير منفصلا في هذه الحالة جائز لاضرورة فيه ولاشذوذ. والإتيان به متصلا جائز أيضا. =

وقول الآخــر:

لَيْسَ إِيَّـــاىَ وَإِيَّـــا كَ وَلَانــخْشَى رَقِيْبَـــا[1]

وإنما كان الأفصح لانها لما سلبت الدلالة على المصدر المقتضي للعمل، لم تقو على اتصال ضميرين، كما تقوى عليه الأفعال الحقيقية. وقد جاء متصلا حملا له على المفعول. قال:

= وقد استشهد به كل من: ابن يعيش في مفصله ١٠٧/٣، المقرب ٩٥/١، الخزانة ٤٢٠/٢، شواهد العيني ٣١٤/١، التصريح ١٠٨/١، الأشموني ١١٩/١، أوضح المسالك رقم ٢٨، ديوانه ٨٦.

(١) القائل: عمر ابن أبي ربيعة المخزومي من مجزوء الرجز ونسب في الأغاني إلى عبد الله ابن عمرو بن عثمان بن عفان وتمام الأبيات:

لَيْتَ هَذَا اللَّيْـــلَ شَهْـــرٌ
لَانــرَى فِيْهَـــا غَرِيْبَـــا
لَيْسَ إِيَّـــايَ وإيـــاكَ
وَلَا نَخْشَى رَقِيْبَـــا

الشاهد: استشهد به النحاة لأكثر من موقف:ـ

(أ) ابن يعيش في قوله: «إياي إياك» فقد عطف الضمير على الضمير.

(ب) سيبويه وغيره في فصل الضمير في خبر كان وأخواتها، قال الأعلم: الشاهد في اتيانه بالضمير بعد ليس منفصلا لوقوعه موقع خبرها. والخبر منفصل من المخبر عنه فكان الاختيار فصل الضمير إذا وقع موقعه واتصاله بليس جائز لأنه فعل، وإن لم تقو قوة الفعل الصحيح. وليس هنا تحتمل وجهين:ـ

الأول: أن تكون موضع الوصف لقوله: غريبا. وكأنه قال: لانرى أحداً غيري وغيرك.

الثاني: أن تكون دالة على الإستثناء دلالة إلا. وغريب حينئذ بمعنى معرب أي متكلم يحدث عنا. والمعنى على هذا لانرى متكلما يخبر عنا و يعرب عن حالنا. وقد استشهد به كل من: شرح المفصل لابن يعيش ٧٥/٣، الخزانة ٣٢/٢، سيبويه ٣٨١/١،المقتضب ٩٨/٣، ديوانه ٤٣١.

وإلاّ يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوهَا غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلبَانِهَا[1]

٣٥٨ وَإِنْ تَصِلِ بالْفِعْلِ قُلْتَ صَدَّنِي التُّونُ واقٍ وكَذَاك إِنَّنِي

٣٥٩ وَصَدَّنَا وَصَدَّهُ وَصَدَّكَا وَثَنّ وآجْمَع وكَذَاك إِنَّكَا

٣٦٠ وَقِسْ فَكُلّ مابَقِي مَفْهُومٌ وهَكَذَا مَغِيبُهُ مَعْلُومٌ

ضمائر المنصوب المتصل أيضا إثنا عشر كالمنفصل. فصدني للمتكلم مطلقا، وصدناله إذا كان معه غيره مطلقا. والأخير يشبه صيغة الفاعل، والفرق بينهما سكون ماقبل ضمير الفاعل، وفتح ماقبل ضمير المفعول، وإعلال لام الفعل مع المفعول نحو: دعانا ورمانا، وعدم إعلاله مع الفاعل لعدم موجب التحريك. وأما المخاطب فالكاف يفتح مع المذكر ويكسر مع المؤنث. وأما نحو: صدكما وصدكم وصدكن فالكاف هي الإسم، ومابعدها يدل على التثنية والجمع على الأصح. والواو محذوفة بدليل ظهورها في قوله تعالى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوْهَا﴾[2] وأما صده فالهاء هي الإسم بالإتفاق، لعدم احتياج المتصل إلى كثرة الحروف. والواو التي تتبعه في اللفظ للإشباع. وأما نحو صدها فالضمير عبارة عن الهاء والألف عند البصريين، وعند الكوفيين هو الهاء، والألف صلة للفتحة. وأما نحو صدهما وصدهم وصدهن فقيل: الهاء ضمير المفعول ومابعدها علامة للتثنية والجمع. وقيل: الضمير هو المجموع. وقوله: وقس فكل مابقى مفهوم، يريد أن مابقى من تمام الإثنى عشر تقيسه على ماتقدم من

(١) القائل: أبو الأسود الدؤلي من الطويل.
الشاهد في قوله: « لايكنها أو تكنه» حيث جاء بخبر تكن ويكن ضميرا متصلا وهو الهاء والقياس أن يكون ضمير منفصلا مثلا:« مالا يكن إياها أو تكن إياه...» وقد استشهد به كل من سيبويه ٢١/١،الخزانة ٤٢٦/٢،ابن يعيش في شرح المفصل ٤٢٧، الأشموني رقم ٥١، الإنصاف رقم ٥٠٠، المقتضب ٩٨/٣، ديوانه ٨٢.

(٢) سورة هود آية ٢٨.

المضمرات، لأنه مثله. لأنه لما تمثل من المنصوب المحل المتصل بأربعة ضمائر وهي صدني وصدنا وصده وصدك، ثم قال: وثن واجمع بعد الأمثلة المذكورة، أمر بأن يقاس الباقي على ما مرّ بأنْ يجعل للمتكلم اثنين، وللمخاطب خمسة، وللغائب خمسة. وقوله وهكذا مغيبه معلوم، أي معلوم مما مر في المنفصل. وقوله والنون وإن يريد أن المضمر المذكور إذا كان ياء المتكلم، لزمته نون، تقيه من الكسر أي تحفظه لوجوب لزوم الكسرة قبله، فتسمى لذلك نون الوقاية. ويسميه الكوفيون نون العماد، لأن معتمد الكسرة التي قبل الياء تصير عليها. فإذا اتصلت بالفعل: فإن كان ماضيا أو مضارعا مجردا عن نون الإعراب، لزمته النون مطلقا نحو: صدني وأعطاني ويصدني ويعطيني. وإنما لزمته صونا للفعل من الكسر الذي لايوجد في الفعل إلا بناءً لازما، ولا إعرابا. فإذا لزمت النون كانت الكسرة عليها، وبقي آخر الفعل على حركته لفظا، أو تقديرا، إعرابية كانت الحركة أو بنائية. وإنما زيدت النون دون غيرها، لأن أولى مازيد حروف المد واللين، فاتت لمانع. فأولى ماخلفها في الزيادة منها النون، لما بينهما من الشبه. إذا الغُنَّةُ الزائدة فيه تشبه المد. وقد مر بيانه، ولأنه يزاد كثيرا في آخر الكلمة. وإن لم يكن المضارع مجردا من نون الإعراب كما في الأمثلة الخمسة، كنت مخيرا في الإتيان بها وعدمه. وقيل: الإتيان بها أولى، محافظة على حركة نون الإعراب، فإذا اجتمع نون الإعراب ونون الوقاية، جاز إدغام أحدهما في الأخرى، لأنهما مثلان التقيا في كلمة واحدة.

ويجوز الإظهار. وإذا لم يجتمعا فالأجود وهو اختيار سيبويه، أن المحذوف نون الإعراب لأمرين: أحدهما: أن نون الإعراب هي المعرضة للحذف بالنصب والجزم. وثانيهم : أن نون الوقاية لما كانت لازمة في ماليس معه نون إعراب كانت ثابتة في ما معه ذلك عملا بالإستصحاب. وقيل نون الوقاية أولى بالحذف، لأن نون الإعراب تدل على معنى هو الرفع، ولايحذف إلا لناصب، أو

جازم. ولأن الثقل ينشأ من الثانية فكان حذفها أولى. وإذا حذفت قامت الكسرة بنون الإعراب. وقد جاء اثباتها وحذفهافي قوله تعالى: ﴿أَتُحَاجُّونِّي﴾[1] قرىء بتشديد النون وتخفيفها و﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾[2] فيمن قرأ بكسر النون. وقوله: وكذلك انني، يريد أن هذه الأحرف وهي إنّ وأنَّ وكأن ولكن وليت ولعل تجرى مجرى الأفعال في إلحاق نون الوقاية، فنقول: الأربعة الأولى إذا اتصل بها ياء المتكلم جاز معه اثبات نون الوقاية محافظة على حركات أواخرها تشبيها لها بالفعل. وجاز حذفه كراهة التعضيف مع كثرة الإستعمال. وأما ليت فيلزمها معه النون، لعدم اجتماع الأمثال. ولايحذف منها إلا في الضرورة. قال:

كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إذْ قَالَ لَيْتِي أُصَادِفُهُ وأُفْقِدُ جُلَّ مَالِي[3]

وأما لعل فالمختار فيها معه حذف النون لكونها قريبة من اللام، ولذلك تدغم فيها، وتبدل منها في نحو أصيلال. ولأن من لغاتها لَعَنّ فتحذف في اللغة الأخرى، حملا على هذه. وفي التنزيل: ﴿لَعَلّي أَطَّلِعَ﴾[4] وأما قوله:

---

(١) سورة الأنعام آية ٨٠.

(٢) سورة الحجر آية ٥٤.

(٣) القائل: زيد الخير الطائي، وهو الذي سماه الرسول ﷺ بهذا الاسم إذا كان اسمه في الجاهلية زيد الخيل لفروسيته.

الشاهد في قوله: ليتي حيث حذف نون الوقاية من ليت الناصبة لياء المتكلم والرأي الذي أتى به الشارح مؤيد لرأي سيبويه حيث يقول في كتابه «وقد قالت الشعراء «ليتي» إذا اضطروا كأنهم شبهوه بالإسم حيث يقول في كتابه «....وقد قالت الشعراء ليتى إذا اضطروا كأنهم شبهوه بالإسم حيث قالو الضاربي «. وقد استهد به كل من سيبويه ٣٨٦/١، نوادر أبي زيد ٦٨، الخزانة ٤٤٦/٢، المفصل ٦٥، اللسان ٣٩٣/٢٠، شواهد العيني ٣٤٦/١،الدرر ٤١/١، مجالس ثعلب ١٢٩، المقتضب ٢٥٠/١، ابن عقيل ٩٨/١، الأشموني ١٢٣/١، الموشح ١٥٤، الهمع/٦٤.

(٤) سورة القصص: آية ٣٨

وأَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ البُيُوتِ لَعَلَّنِي   أُحَدِّثُ عَنْكَ النَّفْسَ يَامَيّ خَالِيَا (١)

فإنما ألحقها النون للتشبيه بأخواتها. وآعلم أن هذه النون تدخل على الأفعال وقد تقدم، وعلى الأسماء والحروف. أما الأسماء فدخولها فيها على ضربين مطرد وغير مطرد. فالمطرد في الأسماء المبنية نحو لون وقط وقد. أما لدن فيجوز فيها معه اثبات النون نحو لدني، وإدغام نون لدن في نون الوقاية محافظة على سكونها. ويجوز لدني مخففا، لئلا يجتمع مثلان. وقيل: إلحاقها بلدن عند سيبويه(٢) لازم. والأول أظهر، لأنه قد جاء الوجهان في حال السعة. وفي التنزيل: ﴿قَدْ بَلَغْتُ مِنْ لَدُنّي عُذْرًا﴾(٣). قريء بالتشديد والتخفيف، وأما قط، وقد فقيل: لما كان على حرفين، كان الأجود فيهما اثبات النون محافظة على سكونهما نحو: قطني وقدني قال:

آمتلأ الحَوْضُ وَقَالَ قَطْنِي   .... (٤)

أي حسبي. ويجوز عدم الحاقها بهما نظرا، إلى أنهما اسمان. وقد جمع الشاعر اللغتين قال:

---

(١) القائل: لم أعثر على قائله. الشاهد في قوله «لعلني» حيث ألحق الشاعر بها النون إلحاقا بأخواتها.

(٢) سيبويه ٣٨٧/١.

(٣) سورة الكهف آية ٧٦.

(٤) القائل: رجز لم يعرف قائله. وبعده: مهلا رويدا قد ملأت بطني.
الشاهد في قوله: «قطني» حيث اتصل به نون الوقاية لأنه مكون من حرفين وجاءت هنا بمعنى حسبي. وقد استشهد به كل من: مجلس ثعلب ١٨٩، الخصائص ٢٣/١، المخصص ٦٢/١٤، آمالي ابن الشجرى ٣١٣/١، ١٤٠/٢، ابن يعيش في شرح المفصل ١٣١/٢، ١٢٥/٣، شواهد العيني ٣٦١/١، الأشموني ١٢٥/١.

قَدْني مِنْ نَصْرِ ٱلْخُبَيْبَيْنِ قَدِي ....[1]

وغير المطرد في المعربة كقوله:

.... وَلَيْسَ حَامِلُنِي إِلاّ ٱبْن حَمَّال[2]

حمل اسم الفاعل على الفعل. وأما الحروف فإما متحركة وهي إن وأخواتها، وقد تقدم بيانها. وإما ساكنة نحو من وعن. والأظهر الحاقها معها نحو: منّي وعنّي بالتشديد والإدغام، محافظة على سكونها. وقد جاء في الشعر مخففين. قال:

---

(١) ذكرى الجوهري في الصحاح انه لحميد بن ثور الهلالي: وذكر ابن منظور أنه لحميد الأرقط ونسبه ابن يعيش لابن بحدله. وتمام البيت

قَدْنـــي من نَصْرِ الخُبَيْبَيْـــنْ قَدِى
ليسَ الإمـــامُ بالشَّحِيـــح المُلْحِـــد

الشاهد في قوله: «قدني وقدي» فقد وصل الشاعر (قد) بنون الوقاية في المرة الأولى عندما أضاف الكلمة إلى ياء المتكلم، ولم يأت بهذه النون في المرة الثانية، وهذا يدل على أن الوجهين جائزان في هذه الكلمة. أما اقترانهما بالنون فللمحافظة على مابنيت عليه الكلمة وهو السكون. وللنحاة آراء متعددة حول ذلك. وماذكرناه هو الخلاصة دون نسبة الرأي إلى صاحبه. وقد استشهد به كل من: الأشموني ١/ ١١٢، الصحاح (لحد)، اللسان (لحد)، شرح المفصل لابن يعيش ٤٤٢، سيبويه ٣٨٧/١، الخزانة ٤٥٣/٢.

(٢) القائل: أبو محمد السعدى. وتمام البيت:

أَلَا فَتَـــى من بنـــى ذُبْيَـــانَ يَحْمِلُنِـــى
وَلَـــيْسَ حَامِلُنـــى إلا آبـــن حَمَّـــالِ

الشاهد فى قوله: «حاملني» حيث لحقت نون الوقاية الإسم عند إضافته إلى ياء المتكلم وذلك شاذ والقياس أن يقترن الإسم بياء المتكلم من غير توسيط النون بينهما في الإسم الجامد أو المشتق. وقد استشهد به كل من: الخزانة ١٨٥/٢، الكامل ٢١٣/١، الإنصاف ١٢٩.

أيُّها السَّائِلُ عَنْ قَيس وَعَنِي لا أنا مِنْ قَيسٍ وَلَا قَيسُ مِنِي[1]

وأما ما في آخره ألف نحو: لدى وعلى وإلى، فلا يلحقها معه النون مطلقا لأمنهم الكسرة فيها.

٣٦١ والمُضْمَرُ المَجْرُورُ حَتْماً يَتَّصِلِ بالإِسْمِ أَوْ بِآلْحَرْفِ لَيسَ يَنْفَصِلِ
٣٦٢ نحو غُلَامِي لِي عَلَى ماقُدِّما وأَشْرِعُ الأنَ أُبينُ المُبْهَمَا

إنما كان المضمر المجرور المحل واجب الإتصال بعامله، لأن منها ماهو على حرف واحد فلايمكن النطق به مستقلا، لاحتياجه إلى حالة ابتداء، وحالة وقف، ولأن عامل الجر لايتأخر عن معموله لضعفه. فلا تدعو الحاجة إلى اتصاله وهو المراد بقوله: حتما يتصل أي يجب اتصاله. ولايقال: أن قوله بعد ذلك ليس ينفصل لاحاجة إليه، لأن قوله حتما يتصل يُغْني عنه، لأنا نقول: لما كان المرفوع والمنصوب كل واحد منهما يكون متصلاً حتما لامتناع اتصال المتصل لا لضرورة ويكون غيره متصل، ذكر أن المجرور يكون حتما متصلاً ولاينفصل كغيره من المضمرات. قوله: نحو غلامي لي تمثيل لما يتصل به. فغلامي تمثيل بالإسم ولي بحرف الجر. والأصل في هذه الياء التحريك، لأنها نظيرة كاف الخطاب، أو لأنه على حرف واحد فقوي بالحركة. ويجوز إسكانها إما تشبيها

---

(١) القائل: غير معروف وهو من المديد. ويروى

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي
لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ ولا قيسُ مِنِي

الشاهد في قوله: «عني ومني» حيث حذفغ نون الوقاية منهما شذوذا وللضرورة وقد استشهد به كل من: ابن عقيل ١/١٠٠، الأشباه والنظائر ١/٣٧، فرائد القلائد ٣٧، الأشموني ١/١٢٤، شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٢٥، الحجة لابن خالوية ٢٠٣، الخزانة ٢/٤٤٨، شواهد العيني، ١/٣٥٢، شرح التصريح ١/١١٢، الدرر ١/٤٣، الهمع ١/٦٤.

بالألف، أو طلبا للتخفيف. فإن كان قبلها حرف ساكن فليس إلا الفتح نحو: على وعصاى: وقوله: على ماقدما يريد أن لهذا المضمر اثني عشر صيغة على ترتيب مامر في المضمرات المذكورة. فللمتكلم اثنان وقد مثلهما، وللمخاطب غلامكَ وغلامُكِ لك غلامكما لكما، غلامُكُمْ لكم ، غلامكن لكن. وللغائب غلامُهُ له، وغلامها لها، غلامهما لهما، غلامهم لهم، غلامهن لهن.

٣٦٣ فالمبهم الموصول والإشارة شرطت في كليهما انحصارة

يريد بيان القسم الثالث من المعارف وهو المبهم. وينقسم إلى موصول وإشارة. وقوله: شرطت في كليهما انحصاره: أي شرطت انحصار المبهم في كلا هذين النوعين، وسمي هذا الضرب من المعارف مبهما. لأنه في أصل الوضع لم يختص بمعنى معين. فإن قولك هذا يصلح لكل مشار إليه في أصل الوضع. إلا أنه لما كان حال الإستعمال لايشار به إلا إلى مخصوص معين عُدَّ في المعارف، وكذلك الموصول. فإن قيل: فاطلاق الإبهام عليهما ينافي تعريفهما. أُجيب: بأنا لانسلم المنافاة. لأن الذي ينافي التعريف إنما هو التنكير، وأما الابهام فإنما ينافي البيان والتعيين وحينئذ يصدق الإسم كونه مبهما معرفة، ولايصدق عليه كونه منكرا معرفة.

(الأسماء الموصولة)

٣٦٤ وَذَلِكَ ٱلْمَوْصُولُ يَحْتَاجُ صِلَهْ بِجُمْلَةٍ فِيْهَاضَمِيْـرٌ عَادِلَـةْ
٣٦٥ وَهْـي تَكُـونُ خَبَرِيَّـةً يَصِحْ الصِّدْقُ والتَّكْذِيْبُ فيها مُتَّضِحْ

الموصل هو الذي لابد له في دلالته على معناه من جملة أو معناها. وتسمى تلك الجملة صلة. ولايتوهم من هذا التعريف لزوم الدور من حيث ذكر فيه الجملة التي هي الصلة، لأن الغرض منه تعريفه في اصطلاح النحاة. والصلة معلومة عندهم فلا تتوقف معرفة المحدود على معرفتها. وقوله: يحتاج صلة، أي يحتاج إلى صلة. وقوله: بجملة[1] يحترز به عن المفرد فإنه لايقع صلة إلا للألف

(١) يجيز المبرد أن تكون الصلة شبه جملة فيقول ١٩٤/٣ «... وتقول على هذا: جاءني الذي كان زيدا أخوه، ورأيت الذي ليته عندنا...» ويقول في هذا الرضى في شرح الكافية ٥٦/٢ في قول الشاعر:

ومـــاذا عسى الـــواشون أن يتحدثـــوا
سوى أن يقولـــوا إننـــي لك عاشق

قيل: ذا: فيه زائدة لا موصولة، إذ الصلة لاتكون إلا خبرية وعسى ليس بخبر. وقال أبو على الفارسي في الإيضاح: جاء في بيت:

وإنـــي لراج نظـــرة قبـــل التـــي
....

الصلة غير خبر، والصلة لا تكون إلا خبرا كما أن الصفة كذلك. وجعل ابن هشام في المغنى ٥٠/٢، الصلة في البيت جملة (أزورها) وماقبلها اعتراض بين الصلة والموصول. وقال في ١٤٦/٢: باضمار القول أو أن الصلة جملة أزورها.

وللام بمعنى الذي. وإنما احتاج الموصول إلى جملة، لأنه لما وضع وصلة إلى وصف المعارف بالجمل التى هي نكرات فى الأصل، وكان تعريفه لايتم الا بالجملة لأنها لاتكون صلة إلا إذا كانت معلومة للمخاطب. قوله فيها ضمير أي فى الجملة قوله: عادلة أي يكون الضمير عائدا للموصول. فقوله: خبرية أي لاتكون انشائية كالأمر والنهي والإستفهام. وقوله: الصدق والتكذيب فيها متضح. تعريف للجملة الخبرية، فإنها تعرف بأنها كلام يصح أن يقال لقائله إنه صادق أو كاذب. وهذا التعريف إنما هو شرح اسم الخبر، إذا لو كان تعريفا لحقيقته مع أن الصدق لايعرف إلا بأنه الخبر المطابق للمخبر، والكذب إلا بأنه الخبر غير المطابق لكان ذلك تعريفا دوريا. فإذا عرف اسم الخبر بما يقال لقائله أنه صادق فيه أو كاذب، وعرف الصدق والكذب بماهيّة الخبر فلا دور.

وآعلم: أنّ الجمل التي تقع صلة أربع: اسمية وفعلية وشرطية وظرفية. وهي في التحقيق جملتان، لأن الشرط لايكون إلا بالفعل. وأما الظرفية[1]: فإن علقت بفعل فهي فعلية وإن علقت باسم فهي إسمية علي الخلاف الذي تذكره فيه.

ولا موضع للجملة من الإعراب على الأصح، لأنها كالجزء من الموصول.

ويشترط في وقوعها صلة أربعة شروط: أحدها: أن تكون خبرية[2] محتملة للصدق والكذب موجبة كانت أو سالبة، لأنها لو كانت أمْراً أو نهياً أو انشائية كالإستفهام والتمني والترجي ونحوها، لما حصل منها إيضاح الموصل الذي هو المقصود من الصلة، لأن ماهو مبهم في نفسه لايحصل به التوضيح والتخصيص لغيره.

---

(١) يذكر ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي شرط الظروف والمجرورات فيقول ص ٨٩: ويشترط في الظروف والمجرورات أن تكون تامة، ومعنى تامة أن يكون في وصل الموصل بها فائدة نحو: جاءني الذي في الدار والذي عندك. ألا ترى أنك لو قلت: جاءني الذي اليوم أو جاءني الذي لك لم تستفد بها فائدة.

(٢) يقول في ذلك ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي: ص ١٨٠ ويشترك في الجمل أن تكون محتملة الصدق والكذب، عَرِّيَةً من معنى التعجب فلا يجوز جاءني الذي ما أحسنه ولا الذي هل ضربته ولا الذي لاتضربه لأن معنى الجملة لايحتمل الصدق والكذب.

وفي وقوع التعجب والقسم صلة من غير اضمار القول خلاف. الثاني: أن تكون الجملة معلومة للمخاطب. فلا يقال: جاءني الذي قدم من الحضرة، إلا لمن عرف أن شخصا قدم من الحضرة وبلغه ذلك، لأن الصلة بمنزلة الصفة، والصفة لابد وأن تكون معلومة بخلاف الخبر. وقيل: لايشترط أن تكون الصلة معلومة، إلا إذا كان الموصول مخبرا عنه، لوجوب اشتراط كون المخبر عنه معلوما معرفة. والموصول لايتعرف إلا بالصلة، فوجب أن تكون معلومة. فإن قيل: فالجملة نكرة فلا تكون معرفة كغيرها. قيل: لما كانت مشتملة على ضمير هو معرفة، حصل [لها][1] التعريف. والحق أن التعريف إنما حصل بها لكونها معلومة للسامع. الثالث: أن الجملة يجب أن تكون مشتملة على ضمير يعود على الموصول مطابقا له، إفرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا. لأنها لما كانت مستقلة بذاتها، افتقرت إلى رابط يعلقها بالموصول. ولايخلو إمّا أن يكون مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا. فإن كان الأول فاعلا، امتنع حذفه. لأن الفاعل لايحذف. وإن لم يكن فاعلا فقد جاء حذفه في قراءة بعضهم ﴿تَمَاماً عَلَى ٱلَّذِي أَحْسَنَ﴾[2] أي الذي هو أحسن. وهو قليل. والأجود ألا يحذف. وإن كان الثاني: فإن لم يكن معه ضمير وكان متصلا بفعل، جاز حذفه تخفيفا لطول الكلام بالصلة. وفي التنزيل: ﴿أَهَذَا ٱلَّذِي بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾[3] وإن كان معه أكثر من ضمير واحد نحو: الذي أكرمته في داره، لم يجز حذفهما معا، ولاحذف الأخير منهما. لأن الدار لايعلم أنها للذي إلا بالضمير، فلو حذف لحصل اللبس. وأما حذف الأول، واثبات الثاني فجائز، لعدم اللبس. وإنْ لم يكن متصلا بفعل، امتنع الحذف مطلقا. وإن كان الثالث فمنهم من منع من حذفه مطلقا لئلا يؤدي إلى اللبس في بعض الصور نحو: الذي رغبت. فإنه

(١) هكذا في (ق) وفي الأصل (بها).

(٢) سورة الأنعام آية ١٥٤.

(٣) سورة الفرقان آية ٤١.

يحتمل أن يكون عنه وفيه. وأجاز حذفه سيبويه والأخفش[1] مطلقا اتساعا في الظروف. وفي التنزيل: ﴿أَنسجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا﴾[2] أي لما تأمرنا فالسجود له. وقال ابن السراج[3] يجوز حذفه إن اتفق الفعلان نحو: سررت بالذي سرت، ومررت بالذي مررت. أي الذي سرت إليه، والذي مررت به، لدلالة الأول عليه. ويمتنع إن اختلفا نحو: مررت بالذي سرت.

الشرط الرابع: أن تكون الجملة الواقعة صلة لاتعلق بها قبل الموصول. فلا توصل بالجملة التي تدخل عليه لكن واذن وحتى. لأن معانيها لما اقتضت التعلق بما مثل الموصول، امتنع أن يقع ماتدخل عليه صلات، لأن أجزاء الكلمة لاتقتضي شيئا غيرها. وللصلة والموصول أحكام لابد من معرفتها منها: إنه لايخبر عن الموصول، ولايتبع مطلقا ولايتثنى منه إلا بعد تمامه بالصلة والعائد، لتنزله منزلة جزء الكلمة، وجزء الكلمة لايصح عليه شيء من أحكام الأسماء. فلا يجوز الذي ضربته قائم عندك، إن علقت عندك بضربت. وإنْ علقته بقائم جاز. ومنها أن الصلة لايجوز أن تتقدم على الموصول، ولاشيء منه. لأنها تجرى مجرى الجزء على الأصح. والصفة وكلاهما لايتقدم على متبوعه. واختلف في تقديم الظرف والجار والمجرور إذا كان فضلة. فمنعه الجمهور، وأجازه الأخفش والكوفيون لقوله :

.... وَعَزَّةُ عَنَّى المَعْرِضَ المُتَجَافِي[4]

---

(١) أنظر الحجة لابن خالوية ص ٣٢٣.

(٢) سورة الفرقان آية ٦٠.

(٣) الأصول ٢/٢٨٠ ــ ٢٨٤، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٨١.

(٤) القائل: كثير عزة. وتمام البيت:

وعـــزة أحلـــى النـــاس عنـــدي مودة
وعـــزة عنـــي المعـــرض المتجافـــي

الشاهد في قوله: «عني المعرض المتجافي» حيث قدم الجار والمجرور على متعلقه وهذا =

ولادليل فيه. لاحتمال أن يتعلق فيما دل عليه الصلة. ومنها أن لايفصل بين الصلة والموصول وأجزائها بأجنبي، لتنزلها منزلة الجزء كما مر. ومنها أن الصلة لايجوز أن تعمل في الموصول، ولا فيما قبله مطلقا. أما الأول فظاهر، لأن بعض أجزاء الكلمة، أو ماهو كالجزء، لايعمل في البعض الآخر. وأما الثاني فلامتناع تقدم الصلة على الموصول، لأن العامل يقع حيث يقع المعمول. وأما عمل الصلة فيما بعدها فجائز، من حيث أنه تتمة الموصول كما أن المضاف إليه يمتنع أن يعمل فيما قبله. ويجوز أن يعمل فيما بعده. ومنه أنه لايجوز حذف الموصول على الأصح لإخلاله بالمعنى المقصود منه، وأما الصلة فالأكثر أنها لاتحذف، لأن حذفها يخل بغرض الإتيان بها، وهو ايضاح الموصول وتتمته. وقد جاء حذفها في قوله:

بعد اللَّتَيَّا واللَّتِي والّلاتِي زَعَمْنَ أَنْ قَدْ كَبِرْتُ لَدَاتِي[1]

وإنما حذوفها طلبا لتفخيم الأمر وتعظيمه، وأن الشدة قد بلغت مبلغا تقصر العبارة عنه.

٣٦٦ نَحْوَ الّذي قَامَ وَمِثْلُهُ آلّتِي وَمَنْ وَمَا والجَمْعُ وآلتَّثْنِيَةِ

= مايؤيد رأي الأخفش والكوفيين. وقد ورد في كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب وهو رسالة دكتوراه ص ٣٧٣/١ و في ديوان كثير ص ١٤٨.

(١) القائل: لم ينسب هذا البيت لقائل معين. ويروى برواية أخرى:

من اللواتي والتي واللاتي زعمن أني قد كبرت لداتي

الشاهد في قوله: «اللتيا والتي واللاتي» أسماء موصولة خلت مما يفسرها وهو صلة الموصول وذلك طلبا لتفخيم الأمر وتعظيمه.

وقد استشهد به كل من الخزانة ٥٣٠/٢، ٥٥٩، أمالي ابن الشجرى ٢٤/١، مجازات القرآن ١١٩/١، اللسان (لتي) ١٠٥/٢٠

٣٦٧ نحو آللَّذَيْنِ وآللَّذيْنَ وآلْاولَى وآللَّاءِ وآلّاتِي وذُو قَدْ نُقِلَا
٣٦٨ عن طَيِّءٍ في ذُوْ حَفَرْتُ شَاهِدُ كذى الأُلَى في الشِّعْرِ أَيْضاً وَارِدُ
٣٦٩ وَذَا الذي مع مافَقُل مَاذَا تَرَى مَعْنَاهُ مَا الذِّي تَرَى مُسْتَخْبِرَا
٣٧٠ وأَيُّ المَوصُوْلُ واللَّامُ الّتِي توصل كالمُعْطَي به بالصِّفَةِ

الأسماء الموصولة على ضربين متفق على اسميته ومختلف فيه. فالمتفق على اسميته: الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما ومن وما وذو الطائية وأي مؤنثة وذا إذا كان معها ما الإستفهامية. وأريد بها معنى الذي. والمختلف في اسميته: الألف واللاّم إذا أُدخلت على أسماء الفاعلين والمفعولين. وما المصدرية. وهذه الأسماء كلها مبنية لأنها أشبهت الحرف. إمّا لافتقارها إلى الصلة كافتقار الحرف إلى مايكون معناه فيه. وأما لأنَّ منها ماوضعه وضع الحرف كمن وما، وحمل الباقي عليها إلا أيا فإنها معرفة، إما لتمكنها بالإضافة، وأما حملا على نظيرها وهو بعض، أو نقيضها وهو كل. أما الذي والتي فمختصّان بالتوصل إلى وصف المعارف بالجمل، لأن الجمل لما كانت نكرات، وأرادوا أن يصفوا بها المعارف، ولم يمكن ذلك مع بقاء الجملة على تنكيرها، توصلوا إلى ذلك بالذي. ونظيره ذو بمعنى صاحب. فإنهم توصلوا بها إلى وصف الأجناس. وأي إلى نداء مافيه الألف واللام. فإن قيل: من وما لايوصف بهما، قلنا قد كان القياس يقتضي الوصف بهما، إلا أنه امتنع ذلك فيهما، إما لأنهما على لفظ الحرف، أو لإن لفظهما لفظ النكرة. وإن كانا معرفتين وأصل الذي والتي: لذا ولت كعم وشح فاللام فاء والذال عين والياء لام. وذهب الكوفيون إلى أن أصل الكلمة الذال وحدها لحذف الياء في التثنية ومجيئها محذوفة الياء ساكنة الذال في بعض لغاتها في الشعر.

والأول أظهر لامتناع أن يكون اسم غير مضمر ولا مخفف بالحذف على حرف واحد. وأما حذف الياء في التثنية فللفرق بين المعرب والمبني. وأما

الحذف والإسكان فإنه في بعض لغاتها. والألف واللام زائدتان لازمتان لهما لتحسين اللفظ لا للتعريف. لأن الموصول إنما يتعرف بصلته بدليل تعريف سائر الموصولات المجردة عن اللام. فلو كان للتعريف للزم اجتماع مُعَرفَيْن في محل واحد وهو محال. وفي الذي لغات أربع: الذي بتخفيف الياء وهي الأعرف. والذي بتشديدها قال:

وَلَيْسَ المَالُ فَاعْلَمْهُ بِمَالٍ وإنْ أغْنَاكَ إلا للَّذِيِّ[1]

وهل هي مبنية: إما على الضم أو الكسر على لغة التشديد، أو معربة فيه خلاف. والذِ اكتفاء بالكسرة قال:

والَّذِي لَوْ شَاءَ لَكُنْتُ صَخْراً أَوْ جَبَلًا أَشَمَّ مُشْمَخِرًّا[2]

---

(١) القائل: لم أعثر على قائله. ويروى عجزه: من الأقوام الا للذيّ. وبعده بيت آخر:

يُرِيدُ به العَلَاءَ وَيَمْتَهِنُهُ
لِاقْرَبِ أَقْرَبِيْهِ وللْقَصِيِّ

الشاهد في قوله: «للذِيِّ» حيث وردت بذال مكسورة وياء مشددة مكسورة، وكسرة الياء كسرة بناء لا الكسرة التي تقتضيه اللام في الإسم المعرب، وذلك لأن الموصولات مبنية لشبهها بالحرف شبها افتقاريا. وقد استشهد به كل من: الدرر اللوامع ٥٥/١، الهمع ٨٢/١، الخزانه ٤٩٧/٢، أمالي ابن الشجرى ٣٠٥/٢، الإنصاف ٦٧٥، اللسان (ضمن) ١٢٨/١٧، ١١١/٢٠، ماينصرف وما لاينصرف ٨٣.

(٢) القائل: غير معروف. ويروى البيت برواية أخرى:

اللَّذِ لَوْ شَاءَ لكانت بَرًّا
أَوْ جَبَلًا أَصَمَّ مُشْمَخِرًّا

الشاهد في قوله: «اللذِ» حيث وردت الرواية فيه بكسر الذال مع حذف الياء خوفا من انكسار وزن البيت فلا يستقيم وزنه إلا بكسر الذال. ولم ينقل أنه تحرك بغير الكسر. فدل ذلك على أن من العرب من ينطق بهذه الكلمة على هذا الوجه. وقد استشهد به كل من الخزانة ٤٩٨/٢، ابن الشجرى في أماليه ٣٠٥/٢، الإنصاف ٦٧٦، همع الهوامع ٨٢/١، الدرر اللوامع ٥٦/١.

والذ بحذف الياء وإسكان الذال. كقوله:

كالَّذْ تَزَبَّى زُبْيَةً فَاصْطِيْدَا[1]

وقد تحذف بأسرها، وتكتفي باللام وهو من جملة ماتمسك به الكوفيون في أن إصلها الذال كما مر. وتثنية الذي: اللذان رفعا واللذين نصبا وجرا. وقد تحذف النون لطوال الكلام بالصلة كقوله:

أبني كُلَيْبٍ إنّ عمّيَ اللّذا قَتَلا الملوكَ وَفككَا الأغْلاَلاَ[2]

وقد تشدد النون إما للمبالغة أو عوضا عن الياء المحذوفة. وجمعه الذين بالياء رفعا ونصبا وجراً تنبيها على أنه في التثنية مبني كما هو في الجمع. وربما قيل الذون في الرفع والذين في النصب والجر. وهي لغة هذيل. وقد جاء حذف النون منه في اللغتين جميعا إما مع الواو فكقوله:

---

(١) القائل: غير معروف: والبيت من الرجز المشطور. وقبله:

فَظَلْتُ في شَرٍّ من اللذاكِيْدَا
كاللَّذْ تَزَبّى زُبْيَةً فَاصْطِيْدَا

الشاهد في قوله: «اللذ، كاللذ» حيث جاءت بحذف الياء وسكون الذال إذ أن الأصل اللذي، والحذف هو لغة من لغات العرب.

وقد استشهد به كل من: اللسان ٣٤٣/٢، الخزانة ٤٩٧/٢، الإنصاف ٦٧٢، ابن يعيش في شرح المفصل ١٤٠/٣، يس ٤٢/١، شرح السكري ٦٥١.

(٢) القائل: الأخطل انظر ديوانه ٤٤.

الشاهد في قوله: «اللذا» حيث حذف نون التثنية لطول الكلام، والأصل أن يقول اللذان. وجائز هذا في الشعر.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٩٥/١، ١٨٦، شواهد العيني ٣٢٤/١، الدرر ٢٣/١، أوضح المسالك رقم ٤٣، حاشية الخضري ٢٣٥، منار السالك ١٣٦/١، تهذيب الألفاظ ٤٦١، الشعر والشعراء ١١٩، المقتضب ١٤٦، الاشتقاق ٣٣٨، أمالي ابن الشجرى ٣٠٦/٢.

قَوْمِـــي الَّـــذُو بِعُكَـــاظَ طَيَّـــرُوا شَذَرَا
مِنْ رُوسِ مَؤْمِكَ ضَرْبـــاً بالمَصَاقِيـــلِ[(١)]

وأما مع الياء فكقوله:

وَأَمَّـــا الَّـــذِي حَانَتْ بِفَلْـــجٍ دِمَاؤُهُـــمْ
هُمُ القَـــوْمُ كُلُّ القَـــوْمِ ياأُمَّ خَالِـــدِ[(٢)]

وأما قوله تعالى: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾[(٣)] فيحتمل وجهين. أحدهما: عود ضمير الفاعل على الذي إمّا على هذه اللغة، وإما على أنه اسم جنس يصلح لفظه للواحد والجمع. وثانيهما: أن يكون العائد عليه محذوفا والتقدير: كالذي خاضوه ويكون الذي حينئذ مفردا صفة لمصدر محذوف أي خضتم خوضا كالذي خاضوا. والأصح أن هذه صيغ مرتجلة للتثنية والجمع، وأن التغيير الذي فيها ليس بإعراب، لأن المقتضي للبناء قائم لايزول بالتثنية والجمع. وأما التي فمؤنث الذي. واللغات التي ذكرت في المذكر جارية فيه، وتثنيته اللتان رفعا واللتين نصبا وجرا، وتحذف النون للطول، وتشدد وتخفف. وأما جمعه ففيه لغات كثيرة وليست بجارية على الواحد وأصلها اللاءي واللاتي، وقد ذكرهما المصنف في قوله واللائي واللاتي. ومنها اللات واللواتي واللائي واللاء. فاللاّت هي اللائي،

---

(١) القائل: أمية بن أسكر الكناني. الشاهد في قوله: «الذو» حيث حذف النون من اسم الموصول «اللذون» وهذا جائز. وقد استشهد به في الخزانة ٥٠٣/٢.

(٢) القائل: أشهب بن رميلة من البحر الطويل. الشاهد في قوله: «الذي» فإن الأصل أن يقول «الذين» ولكنه حذف النون استخفافا. ودل على إرادته الجمع قوله: دماؤهم. ويجوز أن يكون الذي واحدا يؤدي عن الجمع لابهامه، ويكون الضمير محمولا على المعنى فيجمع. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٩٦/١، اللسان ١٧٣/٣، ٣٤٢/٢٠، شواهد العين ٤٨٢/١، المقتضب ١٤٦/٤، المحتسب ١٨٥/١، المنصف ٦٧/١، السيوطي ١٧٥، معجم مااستجم ١١٢٨، مجاز القرآن ١٩٠/٢، الدرر ٢٤/١، ٩٠/٢، الهمع ٤٩/١،٢، ٧٣/٢، شرح التصريح ١٣١/١، أمالي ابن الشجرى ٣٠٧/٢، المفصل ٦٨، الخزانة ٥٠٨/٢.

(٣) سورة التوبة آية ٦٩.

ثم حذفت الياء منها تخفيفاً، وكسرت التاء للدلالة على المحذوف. واللواتى جمع اللاتي. فهى جمع جمع. وقيل إن اللات واللواتي جمع اللاي. وأما اللاءي بهمزة وبعدها ياء بوزن الداعي فهو اسم جمع. وأما اللاء بهمزة من غير ياء بوزن فاع فهو اللاء محذوف عنه الياء قال:

من اللّاء لم يَحْجُجْنَ يبغينَ حِسْبَة .... [1]

وقد جاء اللوا في جمع التي بحذف التاء والياء. قال:

.... **من اللّوا شَرِبْـــنَ بالصِّرَارِ** [2]

وجاء فيه أيضا القصر من غير واو. قال:

فَدُومِي عَلَى العَهْدِ الَّذي كَانَ بَيْنَنَا أَمْ أنتِ من اللّا ما لَهُنّ عُهُودُ [3]

وأما ذو فلا تكون بمعنى الذي إلا في لغة طي. والأفصح فيها الإفراد والتذكير على كل حال. تقول مررت بذو قام. قال:

---

(١) القائل: لم أعثر على قائله. الشاهد في قوله: «اللاء» حيث حذفت الياء إذ أصلها اللاءى.

(٢) القائل: مجهول. وتمام البيت:

جمعتهـــــــــــــــا من أينـــــــــــــــق عشار
من اللــــــــــــــــو شربــــــــــــــــن بالصرار

الشاهد في قوله «من اللوا» حيث جاءت من الأسماء الموصولة وهي للمؤنث وأصلها اللواتي حذفت التاء والياء. وتأتي هذه على صيغ أخرى كثيرة منها اللائي، اللاتي، اللواتي (واللا واللوا) مع القصر. وقد استشهد بها الشاعر هنا على القصر اللوا.

(٣) القائل: غير معروف وهو من الطويل. الشاهد في قوله: «اللا» حيث أنه اسم موصول وأصله «اللواتي» جمع التي وقد قصر هذا الإسم فحذفت التاء والياء وبقي مقصورا دون واو. وهذه صيغة من الصيغ التي تستعمل فيه الأسماء الموصولة. وقد استشهد به ابن الشجرى في أماليه ٣٠٩/٢.

.... وَبِئْرِي ذُوْ حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ(1)

أي التي حفرت والتي طَوَيْتُ. فلم يؤنث ذو وإن كان نعتا للبئر. وأكثر مايوصل بالجملة الفعلية، ولايستعمل إلا بالواو رفعا ونصبا وجرّا. وعلة بنائها ماذكر في الذي.

وأما الأولى بوزن الهدى في قوله: كذا الأولى في الشعر أيضا وارد، فاسم جمع الذي من غير لفظه يُفْهَمُ منه مايفهم من الذين قال الشاعر:

فإنّ بَنِي عَمِّي الأُولَى يَخْذِلُونني عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ إذْ يَتَقَلَّبُ(2)

وقيل: يطلق على المذكر والمؤنث. وأما ذا التي مع ما في قوله: وذا التي مع ما فلا يكون اسما موصولا بمعنى الذي إلا مع ما الإستفهامية عند سيبويه.

(1) القائل: سنان بن الفحل الطائي. وهو من قصيدة له من الوافر. وتمام البيت:

فإنَّ الْمَــــاءَ ماءُ أَبِــــي وَجَــــدِّي
وَبِئْــــرِي ذُو حَفَــــرْتُ وَذُو طَوَيْتُ

المعنى: يقول الشاعر: انه ليس من حقكم ورود هذا الماء لأنه ماء آبائي وأجدادي من قبل، وأنا الذي حفرته والذي بنيت دوائره، فحقي لايجاري بوروده.

الشاهد في قوله: «وبئري ذو حفرت وذو طويت» حيث جاءت «ذو» اسما موصولا بمعنى التي، للتأنيث دون وجود دليل على تأنيثها. وقد استشهد به كل من: الأشموني ١٥٨/١، أوضح المسالك رقم ٥١، قطر الندى رقم ٣، شرح المفصل ١٤٧/٣ الهمع ٨٤/١، الدرر ٥٩/١، شرح التصريح ١٣٧/١، اللسان (ذا)، حاشية السجاعي ٤٩، أمالي ابن الشجرى ٣٠٦/٢، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٩٨، شرح الآجرومية ٢٢٣، الخزانة ٥١١/٢.

(2) القائل: عمرو بن أسد الفقعي.

ويروى الصدر بروايات أخرى منها:

رأيت بني عمي الأولى يخذلونني. وبرواية :رأيت موالي الأولى يخذلونني الشاهد في قوله: «الأولى» اسم موصول بمعنى الذين وهي على وزن العلى. وتأتي للعقلاء المذكرين.

المعنى: رأيت أبناء عمي هم الذين يقعدون عن نصرتي على تقلب الزمان وتصرفات الحدثان.

وقد استشهد به كل من: التصريح ١٣٢/١، الهمع ٨٣/١، الدرر ٥٧/١، الحماسة البصرية ٧٥/١، الخزانة ٤٤٩/١، المرزوقي ٢١٣.

وأجاز الكوفيون استعماله وغيره من أسماء الإشارة بمعنى الذي مطلقاً لأنه لما صح استعماله بمعنى الذي في صورة صح في كل صورة. وفي التنزيل ﴿وَمَاتِلْكَ بِيَمِينِكَ يامُوسَى﴾[1] مجردا عن ما الإستفهامية قال:

عَدَسْ مَا لِعَبّادِ عَلَيْكِ إمَارَةٌ أَمِنْت وهذا تَحْمِلينَ طَلِيْقُ[2]

واحتج سيبويه بأمرين أحدهما: أن الموصول لايتم إلا بصلته وآسم الإشارة لايفتقر إليها فلو استعمل موصولا لزم كون التام ناقصا وهو محال.

وثانيهما: أن وضع اسم الإشارة ينافي الموصول ضرورة كون الأول يشار به إلى الحاضر. والثاني يدل على الغائب، فاستعمال أحدهما مكان الآخر على خلاف الأصل. ويستعمل مع ماذا على وجهين: أحدهما: أن تكون موصولة كقولك: ماذا صنعت؟ فما اسم تام، والدال على الإستفهام وهي مبتدأ. وذا هو

---

(١) سورة طه آية ١٧.

(٢) القائل: يزيد بن مفرغ الحميري. يقولها وقد خرج من سجن عبيد الله بن زياد أخي عباد ابن زياد وإلى سجستان في عهد معاوية بن أبي سيفان /طويل. المعنى: يخاطب الشاعر فرسه ويزجرها ويدفع عنها الخوف ويقول لها: لاتخافي فقد خرجنا من البلاد التي لعباد إمارة عليها، وصرنا بمنحى منه.

الشاهد في قوله: «وهذا تحملين طليق» حيث زعم الكوفيون أن «ذا» اسم موصول وصلته: «تحملين» لأنه لايلزم عندهم لاعتبار «ذا» اسم موصول أن يسبقه اسم استفهام كما يلزم عند البصريين. ولايمنع من اعتباره موصولا عندهم تقدم حرف التنبيه: عليه. أما البصريون فقالوا: إذا تقدم عليه حرف التنبيه لزم أن يكون ذا اسم إشارة، وإذا لم يتقدم حرف التنبيه: فإن تقدم عليه ما أو من الإستفهاميتان ووجدت الصلة كان اسما موصولا. وأما الجملة الفعلية فهي عندهم حالية. وقد استشهد به كل من: الشعر والشعراء ٣٢٤، المحتسب ٩٤/٢، آمالي ابن الشجرى ١٧/٢، الإنصاف رقم ٤٤٣ ص ٧١٧، ابن يعيش في مفصله ١٦/٢، ٢٣/٤، الخزانة ٥١٤/٤، ٨٩/٣، المغنى ٤٦٢، شذور الذهب ١٤٧، شرح شواهد العيني ٤٤٢/١، ٢١٦/٣، التصريح ١٣٩/١، ١٤٠، الهمع ٨٤/١، الدرر ٥٩/١، الأشموني ١٦٠/١، شرح القطر ٣٣، اللسان (عدس) ديوانه ١١٥.

الموصول، ومابعده صلته وهو الخبر. وقد يذكر العائد وقد يحذف وهو الأكثر. ويجوز أن يكون الموصول هو المبتدأ. وماهي الخبر على العكس. وثانيهما أن يكون ماذا بكاملها اسما مفردا. ويحكم على محلها من الإعراب بحسب ماتقتضيه العوامل، ويظهر الفرق بالجواب. ففي الأول يختار رفع الجواب، وفي الثاني نصبه ليكون مطابقا للسؤال باعتبار القرينة. فمن الأول قول لبيد:

ألا تسألان ٱلْمَرءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلالٌ وَبَاطِلُ(١)

فرفع البدل وإعادة همزة الإستفهام معه يدل على أن ذا موصولة. و من الثاني قول جميل:

ومَاذَا عَسَى الوَاشُونَ أَنْ يَتَحَدَّثُوا سِوىَ أَنْ يَقُولُوا إنَّنِى لَكَ عَاشِقُ(٢)

فذا لايكون ها هنا بمعنى الذي لامتناع أن تكون عسى صلة لعدم احتمالها

---

(١) القائل: لبيد بن ربيعة العامري من الطويل. وهو لبيد بن ربيعة بن عامر من بني عامر ابن صعصعة، مخضرم، توفي بالكوفة في خلافة عثمان رضي الله عنه. انظر طبقات الشعراء ٤٣، ٤٨، ٤٩، الشعر والشعراء ٢٧٤/١، الخزانة ٣٣٧/١. الشاهد في قوله: «ماذا يحاول» حيث استعمل «ذا» موصولة بمعنى الذي، وأخبر بها عن ما الإستفهامية وأتي لها بصلة هي جملة «يحاول». وقد وردت فيها أقوال كثيرة واستفسارات متعددة فقيل مثلا: لماذا لاتكون ماذا استفهامية، وتكون ذا قد ألغيت لتركبها مع «ما» حتى صارت كلمة واحدة؟ فقيل جواباً على ذلك: لو كان الشاعر قد ركب ذا مع «ما» وصيرها كلمة واحدة لكان موقعها مفعولا به مقدما ليحاول، وأنه ليمنع من ذلك أنه جاء بالبدل مرفوعا، ولذا فقد رفض هذا الوجه. وقيل: لماذا لاتكون ماذا مبتدأ وجملة يحاول خبره؟ ورد على ذلك. لو كان ذلك كذلك لكان الرابط بينهما محذوفا. وهو محذوف حتى أن سيبويه قد رفضه ولم يجوزه.. وقد استشهد به كل من: أوضح المسالك رقم ٥٣، سيبويه ٤٠٥/١، معاني الفراء ١٣٩/١، المعاني الكبير ١٢٠١، جمل الزجاجي ٣٣١، المخصص ١٠٣/١٤، أمالي ابن الشجرى ١٧١/١، ٣٠٥، ابن يعيش في مفصله ١٤٩/٣، ٢٣/٤، الخزانه ٣٣٩/١، ٥٥٦/٢، المغنى ٣٠٠، شواهد العيني ٧/١، ٤٤٠، لسان العرب (ذو، حول).

(٢) القائل: جميل العذري. وقيل المجنون. الشاهد في قوله «ماذا» فقد قيل أن ذا: زائدة لا =

الصدق والكذب. وقد قرىء قوله تعالى: ﴿يَسْئَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ العَفْوَ﴾[1] بالرفع والنصب على الوجهين جميعا. فالرفع على جواب ما لأنها مبتدأ. والموصول خبرها. والنصب على أن ما وذا كلمة وهي في محل النصب بما بعدها وهو ينفقون. أي يسألونك أي شيء ينفقون. ولو كانت ذا موصولة لما صح أن يعمل فيها مابعدها لامتناع أن تعمل الصلة فيما قبل الموصول. والعفو منصوب بفعل دل عليه الأول، ويجوز رفعه على أنه خبر مبتدأ مقدر أي: المنفق العفو كما كان في الموصولة فيكون الفرق بامتناع النصب في الأولى وجوازه في الثانية. وأما أي: فتأتي لمعان. والمراد منها ها هنا الموصولة. ولهذا قيد بقوله: وأي الموصول. فإذا وصلت بالجملة الإسمية فإن لم يحذف صدر صلتها كانت معربة كقولك: مررت بأيهم هو قائم لتمامها بتمام صلتها، وإن حذف وكانت مضافة كقوله :

إِذَا مالَقِيْتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ[2]

= موصولة. وقد ذهب ابن جني إلى أن «ماذا» مركبة بمعنى المصدر مبتدأ وقد استشهد به كل من: المقتضب ١٩٥/٣، الخزانة ٥٥٨/٢ الأشموني ١٦٣/١، شرح ديوان الحماسة ١٣٨٣، ديوانه ٢٠٣.

(١) سورة البقرة آية ٢١٩.

(٢) القائل: غسان بن عله بن مرة بن عباد من المتقارب. ويروى: إذا مالقيت بني مالك، الشاهد في قوله: «على أيهم أفضل» حيث أتى بأي مبنية على الضم فدل على أنها موصولة لأن غير الموصول معربة لا مبينة، وسبب بنائها كونها مضافة، وصدر صلتها محذوف وهو المبتدأ وتقديره: هو أفضل. وقد استشهد به كل من الإنصاف ٧٢٥، شرح المفصل لابن يعيش ١٤٧/٣، الخزانة ٥٢٢/٢، المغنى ٧٨، ٤٠٩، ٥٢٢، التصريح ١٣٥/١، همع الهوامع ٨٤/١، ٩١، الدرر ٦٠/١ شرح الأشموني ١٦٦/١، أوضح المسالك رقم ٥٠.

كانت مبنية على الضم والتقدير: أَيُّهُمْ هو أفضل وهو اختيار سيبويه(١). أما علة البناء فلأنها لما نقص من صلتها مايوضحها، رجعت إلى ما عليه أخواتها. وأما كون الحركة ضمة فلأنهَّا لما حذف منها جزء الصلة تضمنته تضمن قبلُ وبعدُ لمضافيهما وقيل: هي معربة مطلقا لقيام المقتضي للإعراب. وأما قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيْعَةٍ أيهم أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾(٢) على قراءة الضم وهو الأكثر فقيل أي بمعنى الذي وهو مبني كما تقدم. وقيل: معرب مرتفع لشيعة أي: ثم لتنزعن من كل فريق يُشَيِّعُ أَيُّهُم. فأيهم فاعل. وهو بمعنى الذي، وقال الخليل(١) ان أيّا آسْتِفْهَام ورفعها على الحكاية. وفيها أقوال أُخَرُ أضربنا عنها مخافة الإسهاب.

وحكم أَيَّةٍ المؤنث حكم المذكر. وقد يستعمل بغير تاء في المذكر والمؤنث جميعا والمشهور هو الأول. وأما المختلف في اسميته فالألف واللام وما المصدرية. أما الألف واللام فالأخفش (٣) والمازني(٣) ذهبا إلى أنها حرف التعريف وهو اختيار أبي علي(٤). وذهب ابن السراج(٥) والرماني(٥) إلى أنها اسم وهو اختيار المصنف، بدليل ذكرها في قسم المعارف وهو قوله: واللام التي. احتج الأول بأنه لو لم يكن حرفا لما تخطاه العامل إلى الصلة كالضارب زيدا كما يتخطاه لام التعريف، ولما كان اللازم باطلا كان الملزوم مثله. ولأنه لو كان

(١) انظر سيبويه ٣٩٧/١، ٨١/٢، ٨٢، الإنصاف ٧٠٩/٢، ٧١٧، الأصول في النحو ٤٢٠/٢، معاني الحروف ١٥٩، ١٦٠،ابن الشجرى في أماليه ٢٩٥/٢، شرح المفصل ٢١/٤، المغنى ١٠٧، المقتضب ٢٩٤/٢ ــ ٢٩٩.

(٢) سورة مريم آية ٦٩.

(٣) وهو مذهب المازني كذلك، وحجتهم أن العامل يتخطاها نحو: جاء الضارب كما يتخطاها مع الجامد نحو جاء الرجل، وهي مع الجامد معرفة اتفاقا فتكون مع المشترك كذلك. انظر شرح التصريح ١٦٣/١.

(٤) انظر الأشموني ١٥٦/١.

(٥) وحجتهم بالإسمية احتياجها إلى عود الضمير إليها. انظر اللباب ص ٥٣٠.

اسما لامتنع أن يتقدم عليه ماكان في حيز الصلة وهو باطل. لأنه قد جاء مقدما في قوله تعالى: ﴿وَكَانُوا فيهِ مِنَ الزَّاهِدِيْنَ﴾[1]. وهذا الأخير ضعيف لاحتمال أن يكون الجار والمجرور يتعلق بمحذوف دل عليه مابعده. واحتج الثاني بعود الضمير عليه مفردا ومثنى ومجموعا في نحو: المعطي والضاربَيْنِ والضَارِبِيْنَ وهو من خصائص الأسماء. ولايقال الضمير يعود على محذوف مقدر، إما موصوف كالرجل في قولك الضاربُ فإنَّ معناه الرجل الضارب، وإما على الذي بواسطة اللام، كما يعود الضمير على المصدر بواسطة الفعل نحو: من كذب كان شرا له. لأنا نقول: عود الضمير على غير مذكور، وحذف الموصول أو تقدير عوده على موصول مقدر على خلاف الأصل فلايصار إليه للضرورة.

وأما ما المصدرية فمن أوجب عود الضمير جعلها آسما، ومن لم يوجبه جعلها حرفا، والإسم هو المصوغ منها كسائر الحروف الموصولة نحو: إنّ الثقيلة وأنْ الخفيفة المفتوحة الهمزة. وقوله: يوصل كالمعطي به بالصفة تقديره: يوصل بالصفة كالمعطي به، وهو الذي ذكره في قوله أعطي بالمعطي به. وآعْلَم أن اللام لا توصل إلاّ بالجملة الفعلية ليصح أن يسبك منها مفرد اسم فاعل أو اسم مفعول بحسب المعنى، وهذا لايصح في غير الفعلية. وإنما صيغ من الجملة الفعلية اسم فاعل مفرد، أو اسم مفعول مراعاة لِلَفْظِ اللام. لأنَّ لفظها لفظ لام التعريف والذي يدل على أن اسم الفاعل والمفعول الواقع صلة للام في معنى الفعل أنه يعمل عمل فِعْلِهِ من رفع ونصب مطلقا كما يتبين بعد. فإن قيل: فإذا كان اسم الفاعل في معنى الفعل وهو نكرة، واللام ليس للتعريف فبم تتعرف الصفة؟. أجيب: بأن الأسماء الموصولة إنما تتعرف بالوضع لا بصلاتها كما مَرّ.

---

(١) سورة يوسف آية ٢٠.

٣٧١ ومِنْهُ بَابٌ آسْمُهُ الأَخْبَارُ   بأَلْ وبالّذي كما تَخْتَارُ
٣٧٢ وذاك أن يقال كيف تُخْبَرُ   عن ذا بِأَلْ وبالّذي فَتَنْظُرُ

الذي[1] وفروعه والألف واللام تختص بالوقوع في باب الأخبار دون سائر الموصولات، لأنهما يقعان على من يعقل وعلى مالا يعقل. قوله: ومنه الضمير في منه يعود إلى الموصول أي ومن الموصول باب يسمي الإخبار، وليس المراد من الإخبار بالذي والألف واللام جعهلما خبرين عن غيرهما كما هو المفهوم من الإخبار بالإسم عن غيره، بل المراد جعلهما أول الكلام، ونقل الإسم إلى آخره. والإسم المذكور خبرا عن الموصول، وما بين الخبر والموصول صلة للموصول. فتقول في قام زيد إذا أخبرت عن زيد الذي قام زيدا فالذي مبتدأ، وقام صلته وفيه ضمير يعود إلى الموصول، وزيد خبر عن الذي. وفائدة الإخبار أن تعلم أنه إذا كان عندك علم بنسبة حُكْمٍ إلى مُبْهَمٍ أو بشيء نسب إليه حكم مبهم كيف يخبر عنه. فإن قيل فالمخبر عنه ليس هو زيدا بل الموصول. فكيف تقول المخبر عنه زيد، وهو خبر لا مخبر عنه. قلنا: الخبر في هذا الباب وهو زيد مثلا لما كان هو المبتدأ في المعنى، وهو الإسم الموصول، صار زيد كأنه هو المخبر عنه في المعنى. وإن كان في اللفظ خبرا. قوله: بأل وبالذي:

---

(١) يقول ابن السراج في الأصول ٢٧٢/١ عن الذي: «فالذي عند البصريين أصله (لذى) مثل (عمى) ولزمته الألف واللام فلا يفارقانه ويثنى فيقال (اللذان) في الرفع (واللذين) في الخفض والنصب ويجمع فيقال: (الذين) في الرفع وغيره ومنهم من يقول (اللذون) و(اللذين) في الخفض والنصب... ثم يقول ص ٢٧٣/١: وقال غير البصريين أن أصل (الذي) هذا، وهذا عندهم أصله ذال واحدة، وما قالوه بعيد جدا لأنه لايجوز أن يكون اسم على حرف واحد في كلام العرب إلا المضمر المتصل. ولو كان أيضا الأصل حرفا واحداً ماجاز أن يصغر، لأن التصغير لايدخل إلا على اسم ثلاثي.. وقال سيبويه ٤٠٥/١: إن (ذا) تجري بمنزلة (الذي) وحدها، وتجري مع (ما) بمنزلة اسم واحد. فأما آجراؤهم (ذا) بمنزلة (الذي) فهو قولك: ماذا رأيت فتقول: متاع حسن...».

يريد بأل الألف واللام. وأما الذي فظاهر. وفيه إشارة إلى أنه لايخبر في هذا الباب إلا عنهما كما ذكرنا، قوله كما تختار أي أنت مخير في أن تخبر عن أيهما شئت، بشرط أن تكون الصلة فعلا متصرفا. ولذلك قيد الأخبار بالشرط فى قوله: بعد إن كان عامل له تصرفا. ويريد بقوله وذاك أن يقال كيف تخبر عن ذا بأل وبالذي الإخبار في المعنى دون اللفظ، لأن الإخبار في اللفظ لابهما كما مر.

٣٧٣ إنْ كَانَ عَامِلٌ لَهُ تَصَرَّفَا وكَانَ مِمَّا جَازَ أَنْ يُعَرَّفَا
٣٧٤ وَكَانَ مِمَّا جَازَ أَنْ تُضْمِرَهُ وأَنْ تُعِيدَ للَّذي مضمرهُ

يريد أن تذكر للأخبار شروطا لايتحقق بدونها. فلا يخبر[1] عن الألف واللام إلا إذا كانت الجملة التي يقع الإخبار فيها متصرفة ليصح سبك اسم الفاعل كما مر. فلا يصح بالإسمية لعدم تصرفها، ولا بالأفعال الجوامد كنعم وبئس وليس وعسى وحبذا وفعل التعجب. وأما الذي فيقع الإخبار عنه بالجملة الإسمية

(١) يقول المبرد في ذلك: الإبتداء وهو الذي يسميه النحويون «الألف واللام» اعلم أن هذا الباب عبرة لكل كلام، وهو خبر، والخبر ماجاز على قائله التصديق والتكذيب. فإذا قلت قام زيد، فقيل لك: أخبر عن «زيد» فإنما يقول لك: ابْنِ مِنْ قام فاعلا، و الحقه الألف واللام على معنى الذي، واجعل زيدا خبرا عنه، وضع المضمر موضعه... فالجواب في ذلك أن تقول: القائم زيد، فتجعل الألف واللام في معنى الذي، وصلتهما على معنى صلة الذي، وفي القائم ضمير يرجع إلى الألف واللام، وذلك الضمير فاعل... ويقول في شرح الكافية للرضي ٤٢/٢ «لاتخبر بالألف واللام إلا عن اسم في الجملة الفعلية خاصة... ويشترط في الفعل أن يكون متصرفا، إذ غير المتصرف نحو: نعم وبئس وليس لايجيء منه اسم فاعل ولامفعول...».
ويجب ألا يكون في أول ذلك الفعل حرف لايستفاد من اسم الفاعل واسم المفعول معناه كالسكين وسوف وحرف النفي وحرف الإستفهام.
المقتضب ٨٩/٣.

والفعلية مطلقا. فأنت مخير في الإخبار بالذي في الجملتين مطلقا دون الألف واللام. فكل مايُخْبَر عُنه بالألف واللام يصح أن يخبر عنه بالذي، إلا أن يمنع مانع من غير عكس.

وقوله: إنْ كان عامل له تصرفا، فعامل اسم كان وله صفة لعامل وتصرفا خبر كان على تقدير حذف مضاف أي ذا تصرف. والضمير في قوله له يعود إلى الإسم المخبر به، المفهوم من قوله في البيت المتقدم الإخبار بأل أو بالذي. ويجوز أن يعود على عامل. وقيل يريد بقوله إن كان عاملا له تصرفا أن يكون بفعل متصرفا في الإخبار. ويحترز به الأمر والنهي. والأظهر هو الأول. وقوله: وكان مما جاز أن يعرفا يريد: أنّ مالايصلح تعريفه يمتنع الإخبار عنه، لأن ما لايصح تعريفه لايصح اضماره، وما لايصح اضماره لايصح الإخبار عنه، فلا يخبر عن المجرور برب ولا عن الحال ولا عن التمييز، واسم ما ولا ونحوها. قوله: وكان مما جاز أن تضمره يريد أنه لايخبر إلا عن مايصح اضْمَاره، فلا يخبر عن الموصوف ولا عن صفته، لامتناع أن يوصف المضمر أو يضمر الوصف ولا عن المصدر العامل نحو: اعجبني ضرب زيد عمرا، وضربي زيدا قائما وكذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل، وأفعل التفضيل، لأن المضمر لايعمل. وكذلك المجرور برب غالبا ومذ ومنذ وكاف التشبيه وتاء القسم وواوه وحتى لامتناع كون الشيء منها مضمرا.

قوله: وأن تعيد للذي مضمره أي وجاز أن تعيد للذي مضمره. ويحترز به عن المضمر الذي يستحقه شيء غير الموصول نحو: زيد ضربته لأنك لو أخبرت عن الضمير في ضربته، وهو عائد على زيد الذي هو المبتدأ، لَبَقِيَ الموصول بلا عائد. لأنه إذا جُعِلَ موضعه مضمر، بقي على ماكان عليه في عوده إلى زيد، لأنه يستحق العود عليه قبل الموصول. ولأنه على تقدير عدم الإستحقاق. فامتناع الإخبار أيضا حاصل، لأنه لما كان كل منهما يقتضي عائدا، فإما أن يعود عليهما وهو باطل، لأن لفظ المضمر لايفي بذلك وإما على

أحدهما فيكون ترجيحا من غير مرجح. فإن قيل فالضمير المتقدم يعود على زيد والمتأخر على الموصول. قيل: العائد على الموصول. يجب أن يكون من صلته والمؤخر لايكون إلا بعد تمام الموصول فتدافعا. وكذلك لو كان هذا المضمر مستترا نحو زيد منطلق، فإنه يمتنع الإخبار عن الضمير في منطلق كما امتنع في البارز وتعين ماذكر. وآعلم أن الإسم المخبر عنه بالذي أو بالألف واللام لايخلو إما أن يكون مضمر أو مظهرا. أما المضمر فشرطه أن لايلزمه التقديم كضمير الشأن لامتناع أن يوضع مكانه ضمير، وأن لايستحقه شيء غير الموصول كالهاء في نحو ز يد ضَرَبْتُهُ وفي منطلق من نحو زيد منطلق وكذلك لايصح الإخبار عن الإسم المشتمل على ضمير المستحق لغير الموصول لما مرَّ، ولأنه لو أخبر عن الغلام فقيل مثلا: الذي زيد ضربِتهُ غلامه لأدى إلى وقو ع الضرب على زيد. والمضروب هو الغلام. وأما الظاهر فشرطه أن يصح تعريفه فلا يخبر عن المجرورات[1] المذكورة.

ولاعن التمييز والحال ونحوهما كما تقدم، وأن يصح اضماره بعد تعريف فلا يخبر عن الموصوف ولاعن صفته ولا عن المصدر العامل واسم الفاعل والصفة المشبهة ونحوها. ولا عن الكني والأعلام المضافة نحو: عمرو من أبي عمرو، وقبان من حمار، لكونهما كالكلمة الواحدة. وأن لايكون اظهاره نائبا عن اضماره نحو: نعم الرجل، وأن يصح رفعه فلا يخبر عن المصادر والظروف اللازمة للنصب نحو: سبحان الله، ومعاذه. وعند وسوى وذات مرة وأن لايزول معناه بالإخبار فلا تخبر عن مذ ومنذ وجاري بيت بيت لارتفاع معناها بالإخبار.

---

(١) يجيز المبرد الإخبار عن المجرور فيقول في المقتضب ٩٠/٣: «.. فإن قيل لك: أخبر عن (الدار) في قولك: زيد في الدار، قلت: التي زيد فيها الدار، فالهاء في قولك (فيها) مخفوض في موضع الدار، لأن الدار في المسألة ها هنا خبر التي فهذا وجه الإخبار. وفي حاشية ياسين ٣٠٩/٢ يقول: يجوز الإخبار عن المجرور وحده بشرط ألا يلزم الجار طريقة واحدة، فلا يخبر عن مجرور منذ ومذ وحتى ورب، كما يجوز الإخبار عن الجار والمجرور رفعا.

٣٧٥ فَانْقُل لآخِرِ الكَلَامَ الإسمَا وآجْعَل مَكَانَهُ ضَمِيْراً حَتْمَا
٣٧٦ وأتِ بأل وبالَّذي ابتداءِ خَبَـرُهُ مَافِـي الأخِيْـر جاءَ
٣٧٧ نحو الذي يقوم مِنّا عَمْرُو والضارب الغلام منا بكـر
٣٧٨ ففي يقوم مضمر الذي آستتر كذاك في الضارب ذِكْرُ مَاظَهَرْ
٣٧٩ وثن واجمع ثم أنث مخبرا بِشَرْطِ أَنْ يَأتِي الكَلَامُ خَبرا

يريد بيان كيفية الإخبار وهو أن ينقل الإسم المخبر عنه عن موضعه إلى آخر الكلام ويجعل مكانه ضمير غائب مطابق له إعرابا وتذكيرا وتأنيثا وتثنية وجمعا، ويكون مستترا وبارزا ومتصلا ومنفصلا. ويؤتي بالإسم الموصول أول الكلام. والإسم المنقول إلى آخر الكلام خبرا عن الموصول، ومابين الخبر والموصول صلة للموصول فقوله: فآنقل لآخر الكلام الإسماء: إشارة إلى ماذكرنا من نقل الإسم المقصود بالإخبار عنه [عن][1] موضعه إلى آخر الكلام. وفيه إشارة إلى أن ضمير الشأن لايصح الإخبار عنه للزومه صدر الكلام وامتناع أن يكون له ضمير يعود إليه.

قوله: واجعل مكانه ضميرا حتما: إنما وجب أن يجعل مكان الإسم المؤخر المخبر به عن الذي ضمير مطابق له فيما ذكر ليربط الصلة بالموصول قوله: وأت بأل أو بالذي ابتداء إنما وجب الإتيان بالموصول. ابتداء أي أول الكلام لأنه لما كان هو المقصود بالإخبار عنه صدر الكلام به. قوله خبره مافي الأخير جاء أي يكون الموصول مبتدأ وخبره الإسم المنقول إلى آخر الكلام ويجب أن يكون مطابقا له إفرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا كما مر في ضمير الإسم المؤخر. ولما فرغ من بيان كيفية الإخبار أخذ في التمثيل لكل واحد من قسمي الموصول أعنى الذي والألف واللام. أما الذي:

(١) هكذا في (ق) وقد سقطت من الأصل (ص) والأفضل وجودها.

فقوله نحو الذي يقوم منا عمرو. والمراد أنه إذا قيل: كيف تخبر عن عمرو من قولك يقوم عمرو قلت: الذي يقوم عمرو فالذي مبتدأ وعمرو خبره، ومابينهما من الفعل والفاعل صلة الذي والعائد على الذي الضمير المستتر في يقوم وهو الفاعل المذكور بعينه. وقد أشار إليه بقوله ففي يقوم مضمر الذي استتر. وأما الألف واللام. فقوله: والضارب الغلام منا بكر. وضارب صلة الألف واللام وفيهما ضمير يعود عليهما. وإليه أشار بقوله كذلك في الضارب ذكر ماظهر أي في اسم الفاعل ضمير مفرد يرجع إلى اللام. وهو ضمير الذي ظهر وهو بكر في المثال المذكور. أي في الضارب ضمير الإسم المذكور المخبر به يعود إلى الألف واللام كما كان في نحو الذي يقوم منا عمرو. ويعود إلى الذي.

وقوله: وثن واجمع إشارة إلى ماذكرنا من أنه يجب أن يكون الموصول مطابقا للمخبر عنه افرادا وتثنية إلى آخره. وقوله بشرط أن يأتي الكلام خبرا تحترز به عن الإستفهام ومعمول الأمر والنهي. فإنه لايخبر عن الإسم في شيء منها لامتناع كون الشيء منها صلة.

وآعلم أن باب الإخبار واسع كثير التفاريع. وأكثر ماتذكره النحاة رياضة للمتعلمين. فإن فيه تدريبا وتشحيذا للذهن. ونظيره مسائل الأبنية في التصريف، ولنذكر من ذلك مسائل يستعان بها في هذا الباب ليصير بها ملكة للناظر فيه، فيأمن وقوع الغلط. وينحصر المقصود منه في أربعة فصول: الأول: في مسائل المرفوعات أما المبتدأ وخبره نحو زيد قائم فلا يصح الإخبار فيه إلا بالذي كما مر. فإن أخبرت عن زيد قلت: الذي هو قائم زيد: فالذي مبتدأ وهو ضمير منفصل لعدم مايتصل به مطلقا جعل موضع زيد ومحله الرفع بالإبتداء، وقائم خبره والجملة صلة الذي وهو خارج عن صلته. وأن أخبرت عن قائم[قلت][1] الذي زيد هو قائم. فالذي مبتدأ وقائم خبره ومابينهما وهو زيد والضمير

---

(١) هكذا في (ق) وقد سقطت من الأصل (ص) والأصح وجودها.

الموضوع موضع قائم صلة الذي، والعائد عليه منها هو الضمير المذكور، ولايجوز الإخبار عن الضمير في قائم لئلا يبقى إما الموصول أو المخبر عنه بلا عائد كما مر. وتقول: أنت منطلق. فإن أخبرت عن أنت قلت: الذي هو منطلق أنت. فالذي مبتدأ وأنت خبر ومابينهما صلة الذي، وجعلت موضع أنت الذي هو ضمير المخاطب ضمير غائب. وإن أخبرت عن منطلق قلت: الذي أنت هو منطلق جعلت موضع منطلق ضمير على ماتقدم. وأما الفاعل نحو قام زيد فإن أخبرت عن زيد بالذي قلت: الذي قام زيد. في قام ضمير موضع زيد يعود على الذي وزيد خبر الذي ومابينهما الصلة. والضمير المذكور العائد بالألف واللام القائم زيد. ففي القائم ضمير يعود على الألف واللام على الأصح. وزيد هو الخبر.

ولو قلت مررت برجل قائم أبوه لم يجز الإخبار عن أبوه لئلا يبقي أحدهما وهو إما الموصوف أو الموصول بلا عائد كما مر. وتقول: طلعت الشمس. فإن أخبرت بالذي قلت التي طلعت الشمس. وبالألف واللام الطالعة الشمس. ومن قال: طلع الشمس بحذف العلامة الحق التاء ليعود على الموصول الضمير مؤنثا. وأما ما يقوم مقام الفاعل في باب ما لم يسم فاعله فكله يجوز الإخبار عنه إلا الجار والمجرور لامتناع اضمار الحرف. وأما باب كان وأخواتها فيجوز الإخبار عن اسم كان وصار وأصبح وأمسى وأضحى وبات. بالذي والألف واللام لامكان سبك اسم الفاعل منها، ولايجوز الإخبار عن سائرها إلا بالذي لتعذر بناء اسم الفاعل منها. فإن أخبرت عن زيد من قولك كان زيد منطلقا قلت الذي كان منطلقا زيد. وبالألف واللام: الكائن منطلقا زيد، وكذلك سائرها. وتقول: ليس زيد قائماً فإن أخبرت عن زيد قلت: الذي ليس قائماً زيد. وإما خبر إن فلا يخبر فيه إلا بالذي إن زيداً قائم. فإن أخبرت عن قائم قلت: الذي إن زيدا هو قائم. وتقول: بلغني أن زيدا قائم. فإذا أخبرت عن قائم قلت: الذي بلغني أن زيدا هو القائم. وعن خبر كأن في قولك: كأن زيداً الأسد: الذي كأن زيداً هو

الأسد. ولايجوز الإخبار عن معمول ليت ولعل ولكن. أما ليت ولعل فلامتناع وقوع الجملة التي دخلا عليها صلة لعدم احتمالها الصدق والكذب. وأما لكن فلافتقار مابعدها إلى ماقبلها. وأما اسم ما ولا المشبهين بليس ولا التي لنفي الجنس فكيفية الإخبار عنها معلوم مما مرّ.

الفصل الثاني في المنصوبات

وتنقسم إلى مفعول ومشبه به كما مر. أما المفعول فخمسة أنواع: أحدها.

الأول : المصــدر :

ولا يخبر إلا عن المتمكن منه لما مر فتقول: ضربت ضرب الامير. فإن أخبرت: قلت: الذي ضربته ضرب الأمير. والضاربُهُ أنا ضرب الأمير.

الثاني: المفعول به :

وهو إما واحد نحو: ضربت زيدا. فإذا أخبرت عن زيد قلت: الذي ضربته زيد. ويجوز حذف الهاء كما مرّ. والضاربُهُ أنا زيد تبرز الضمير لجريه على غير من هو له. ولايجوز حذف الهاء من اسم الفاعل لضعفه وقوة الفعل. وإما أكثر من واحد. وهو إما اثنان وأحدهما غير الأول نحو: أعطيت زيدا درهما. فإن أخبرت عن زيد قلت: الذي اعطيته درهما زيد. ويجوز حذف الضمير من أعطيت وبالألف واللام المعطيه أنا درهما زيد. والأجود ألا يحذف الضمير مع الألف واللام كما حذف مع الفعل. وإن أخبرت عن الدرهم قلت: الذي أعطيته زيدا درهم. وإن شئت الذي أعطيت زيدا درهم بحذف ضمير المفعول. وبالألف واللام المعطي أنا زيدا إياه درهم. وأبرز الضمير وهو أنا لأن اسم الفاعل جرى على غير من هو له. لأن الألف واللام للمفعول، والفعل للمتكلم. فقد جرى فعل المتكلم صلة للألف واللام، وهما لأحد المفعولين. وأتي بضمير المفعول الثاني في موضعه وهو إياه منفصلا توطئة لإزالة اللبس في بعض الصور. وهو فيما يصلح أن يكون كل واحد منهما آخذا ومأخوذا. وأما اثنان وأحدهما هو الآخر

في المعنى نحو: ظننت فإذا أخبرت عن زيد من نحو ظننت زيداً أخاك. قلت الذي ظننته أخاك زيد، ويجوز حذف الضمير. وبالألف واللام: الظانُّهُ انا أخاك زَيْدٌ. وإن أخبرت عن الأخ قلت: الذي ظننت زيدا إياه أخوك. وبالألف واللام: الظان أنا زيدا أخوك. وإن أخبرت عن التاء قلت: الذي ظن زيدا أخاك أنا. وهو من قسم الفاعل وقد مر ذكره. وأما ثلاثة مفعولين نحو: آعلم الله زيدا عمرا خير الناس. أما الإخبار عن الفاعل فقد مر ذكره، وأما عن المفعول الأول فتقول: الذي أعلمه الله عمرا خير الناس زيد. وعن الثاني: الذي أعلم الله زيدا إياه خير الناس عمرو، وعن الثالث: الذي أعلم الله زيدا عمرا إياه خير الناس. وبالألف واللام عن الاول: المعلمُهُ الله عمراً خير الناس زيد. وعن الثاني: المعلم الله زيدا اياه خير الناس عمرو. وعن الثالث: المعلم زيداً عمراً إياه خير الناس.

الثالث: المفعول فيـه:

ولايخبر عنه إلا إذا كان متصرفا. زمانيا كان أو مكانيا. أما الزماني: فنحو: سرت يوم الجمعة وقمت الليلة. فإن أخبرت عنه بالذي قلت: الذي سرت فيه يوم الجمعة. والتي قمت فيه الليلة. وبالألف واللام. السائر أنا فيه يوم الجمعة، والقائم أنا فيها الليلة. وإن جعلته مفعولا على العكس قلت الذي سرت والتي قمتها والسائرها أنا. وأما المكاني فنحو: جلست مكانك فإن أخبرت عنه بالذي قلت: الذي جلست فيه مكانك. وبالألف واللام. الجالس أنا فيه مكانك. وعلى السعة الذي جلسته مكانك. والجالسه أنا مكانك.

الرابع: المفعول له:

ولايخبر عنه لأنه لايصح اضمـــاره.

الخامس: المفعول معه :

نحو: قمت وزيدا. فإن أخبرت عن زيد قلت الذي قمت وإياه زيد، والقائم أنا وإياه زيد. ولو قلت مالك وزيداً لامتنع الإخبار لأن الإستفهام له صدر الكلام.

وأما المشبه بالمفعول فالحال والتمييز لايخبر عنهما لما مر. ويخبر عن المستثنى. فإذا أخبرت عن زيد في نحو: قام القوم إلا زيدا قلت: الذي قام القوم إلا إيّاهُ زيد، والقائم القوم إلا إياه زيد، وعن خبر كان نحو كان زيد أخاك. فتقول: الذى كانه زيد أخوك. ويجوز حذف الهاء كما في ضمير المفعول والإتيان به منفصلا نحو الذي كان زيد إياه أخوك، وبالألف واللام الكائنة زيد أخوك والكائن زيد إياه أخوك. ولايحذف الضمير من اسم الفاعل لما مر. ويقاس عليها مالا يخبر عنه إلا بالذي وما يخبر عنه بكليهما. فإذا أخبرت عن قائم مثلا من قولك ليس زيد قائما قلت: الذي ليس زيد قائم والذي ليس زيد قائم، والذي ليس زيد إياه قائم. وعن اسم إن فيقال في إنَّ زيدا قائم: الذي إنه قائم زيد. ولايخبر بالألف واللام وعن خبر ما النافية فيقال: في مازيد منطلقا الذي مازيد إياه منطلق وقس عليه خبر لا التي بمعناها واسم لا التي لنفي الجنس.

الفصل الثالث في المجرورات

وتنقسم إلى مجرور بحرف ومجرور باضافة. أما الأول فقد بينا في الشروط المتقدمة ما يمنع الإخبار عنه فلا حاجة إلى ذكره. ويخبر عن المجرور بمن إذا لم تكن زائدة، وإلى وعن وعلى وفي واللام والباء وحاشا وخلا وعدا في الإستثناء. فيقال في نحو: سرت بزيد: الذي سرت به زيد. وبالألف واللام السائر أنا به زيد، يجعل موضعه ضمير غائب يعود على الموصول. ويقال: في المال لك الذي المال له أنت. وزيد على الفرس: الذي زيد عليه الفرس. وقس عليها سائرها. وأما الثاني وهو المجرور بالإضافة فيقال في الإخبار عن زيد من نحو: قام غلام زيد: الذي قام غلامه زيد وقد ذكرنا أن ما هو كالكلمة الواحدة من المضاف لا يصح الإخبار عنه.

الفصل الرابع في التوابع

فالصفة والتوكيد وعطف البيان فالأظهر أنها لايخبر عنها لما مر. وأما البدل فالأجود أن يخبر عن المبدل منه إذا كان البدل بعده، ومنهم من يجيز الإخبار عن كل واحد منهما على انفراد. ثم إن كان المبدل منه مجرورا بالحرف وجب إعادة حرف الجر مع ضميره لامتناع كون ضمير المجرور منفصلا. فيقال في نحو مررت برجل زيد على الأول: الذي مررت به رجل زيد. فالذي مبتدأ، ورجل خبره، وزيد بدل من رجل، ومابينهما الصلة. وبالألف واللام المار أنا به رجل زيد. وكذا إن أخبرت عن زيد على البدل. وأما على الثاني فإن أخبرت عن المبدل منه قلت: الذي مررت به زيد رجل، والمار أنا به زيد رجل. وهذه لاتصح إلاّ على رأي من لاينوي بالمبدل منه الطرح. وأما من ينوي به ذلك فلا يصح لعدم مايعود على الموصول. وأما عن البدل بانفراده فالأكثرون منعوا من الإخبار عنه لأنه يلزم منه تكرير العامل مع ضميره. ومنهم من أجازه. فيقول: الذي مررت برجل به زيد، والمار أنا برجل به زيد، وأما العطف فتقول في قام زيد وعمرو إن أخبرت عن زيد. الذي قام هو وعمرو زيد، فتؤكد الضمير في قام بهو ليصح عطف الظاهر عليه. وإن أخبرت عن عمرو قلت: الذي قام زيد وهو عمرو. ويجوز أن تخبر عنهما فتقول: الذي قاما زيد عمرو. وتقول: قام زيد أو عمرو، فلا تخبر إلا عن أحدهما لعدم اشتراكهما في الفعل. وفي هذه المسائل وتفاريعها مزيد بسط وفيما أوردناه كفاية لمن له فطانة فلا نطول بذكرها.

٣٨٠ وتُدْخِلُ الفَـاءُ إذَا وَصِلَتَهَـا بِالْفِعْلِ أو ظَرْفٍ كَمَا أَدْخَلْتَهَا

٣٨١ فِي خَبَرِ المَوْصُوف أَيْضاً بِهِمَا إذا شُبِّهَا بالشَّرْطِ حَيْثُ أُبْهِمَا

٣٨٢ نَحْوَ الَّذي يُعْطِي فَجَاوِزْ عَنْهُ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنْهُ

الأسماء على ضربين أحدهما: مايتضمن معنى الشرط مطلقا فلا يجوز دخول الفاء في خبره لامتناع عطف الخبر على المبتدأ. فلا يقال: زيد فمنطلق لأن العطف يؤذن بالتغاير مطلقا. والخبرية بالإتحاد من وجه فتنافيا إلا على تقدير زيادة الفاء ولايجيزه سيبويه[1]. وأجازه الأخفش لوجوب زيادة [أحد][2] ا لفائين في قوله:

.... وإذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاْجْزَعِي[3]

ولأنه حكي عن العرب زيد فوجد الثاني: مافيه معنى الشرط. وينقسم إلى ما دخول الفاء لازم في خبره، وهو الأسماء المتضمنة لمعنى الشرط: نحو: من يأتيني فله درهم. وخبر المبتدأ بعد إما للتفضيل نحو: إما زيد فمنطلق، فإن

---

(١) سيبويه ١/٦٧، ٦٨.

(٢) هكذا في (ق) وقد سقطت من الأصل (ص) والأفضل وجودها.

(٣) القائل: النمر بن تولب من قصيدة يصف نفسه بالكرم ويعاتب امرأته على لومه فيه. وكان قد نزل به أضياف فنحر لهم أربع قلائص، وآشترى لهم زق خمر فلامته زوجته على ذلك. وتمام البيت:

لَا تَجْزَعِي إنْ مُنْفِساً أَهْلَكْتُهُ
وإذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاْجْزَعِي

المعنى: يقول لزوجته: ليس لك أن تجزعي إذا أنفقت نفائس الأموال، فإني أُعوضها لك. واجزعى إذا أنا هلكت لأنك لاتجدين خلفاً مني.

الشاهد في قوله : «وإذا هلكت فاجزعي» حيث جاء جواب الشرط مقترناً بالفاء وهذا جائز في اللغة. وفيه شاهد آخر وهو قوله: «إنْ منفساً» حيث نصب منفساً بفعل محذوف تقديره: لا تجزعي إن هلكت منفساً أهلكته. وهذا على رأي البصريين. أما الكوفيون فيروونه بالرفع على إضمار فعل رافع لمنفس. أي: إن هلك منفس. وهذا جائز أيضاً.

وقد استشهد به كل من : المفصل ٥٣، سيبويه ١/٦٧، المقتضب ٢/٧٦، ابن الشجري ١/٣٣٢، ٣٤٦، ابن يعيش في شرح المعضل ٢/٣٨، الخزانة ١/١٥٢، ٤٥٠، ٣/٦٤٢،٤١٠ ، المغنى ١٦٦، شواهد العيني ٢/٥٣٥، الأشموني ٢/٥٧.

حذف الخبر جاز حذفها اتباعا له كما في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾[1] أي فيقال لهم أكفرتم. وإلى مادخولها فيه غير لازم وهو خبرُ الموصول. أما جملة فعلية أو ظرفية أو النكرة الموصوفة بهما بشرط أن تكون فيهما معنى العموم. وهو المراد بقوله: وُتدْخِلُ الفاء إذا وصلتها، أي إذا وصلت هذه الموصولات بفعل أو ظرف جاز دخول الفاء في خبر الإسم الموصول بهما كما جاز دخولهما في خبر النكرة الموصوفة بهما، أي بالفعل أو بالظرف. قوله: بهما يريد بأحدهما، وإنما اشترط أن يكون الموصول أو الموصوف بأحدهما، لأن الشرط لايكون إلا بالفعل والظرف ينوب مناب الفعل. ولهذا يمتنع دخول الفاء إذا كانت الصلة أو الصفة فيهما جملة اسمية. نحو الذي أبوه قائم فله درهم. وكل رجل أبوه قائم فله درهم. لفوات معنى الشرط بالجملة الإسمية. وأما اشتراط معنى العموم فيهما فلأن به يحصل شبههما بالشرط، لأن الشرط مبهم. فإذا كان فيهما معنى الإبهام حصلت المناسبة. وقد أشار إلى هذه العلة بقوله: إذ شبهًا بالشرط حيث أبهما، أي شبههما بالشرط إنما هو من جهة الإبهام، والمراد به أن لايكون الموصول لشيء معين وأن لاتكون النكرة غير عامة، لأن الموصول لو كان مخصوصا نحو: زيد الذي يأتيني له درهم أو النكرة غير عامة نحو: رجل كريم يأتيني له درهم لم يصح دخول الفاء لبعده عن شبه الشرط.

فإن قيل: يجوز أن يقال: إن أتاني زيد فله درهم، وهو مخصوص. فهلا جاز في زيد الذي يأتيني فله درهم. أجيب: بأن حرف الشرط لما دخل على الجملة صَيَّرها مبهمة محتملة للوقوع واللا وقوع. فالإبهام حاصل في الجزئين أعني الشرط والجزاء، فخصوصه لايتعلق بخصوص أحد جزئيه، بخلاف نحو: زيد الذي يأتيني. فإنه ليس فيه إبهام بوجه مطلقا، لأن الشرط فيه ليس بصريح.

---

(١) سورة آل عمران آية ١٠٦.

وقوله: نحو الذي يعطي فجاوز عنه: تمثيل للموصول بالفعل، فالذي مبتدأ، ويعطي صلته والفاء داخلة علي جملة هي خبر المبتدأ. والتقدير: الذي يعطي فأنت جاوز عنه. وقوله ﴿وَمَابِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ﴾[1]. تمثيل للموصول أيضا ولكن بالظرف فما مبتدأ. وبكم ظرف وهو صلته، ويتعلق بمحذوف. والفاء في قوله فمنه داخلة على مبتدأ محذوف تقديره فهو منه. وفيه إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَمَابِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ﴾[2] أي الذي استقر بكم من نعمة فهو من الله. ولم يمثل بالنكرة. ومثال الموصوفة بالفعل: كل رجيل يأتيني فله درهم. وبالظرف: كل رجل في الدار فله درهم. والفرق بين ثبوت الفاء في الجواب وعدمها أن ثبوتها يؤذن بأن الأول سبب للثاني، كما في الشرط. وأما مع عدمها فيجوز أن يكون سببا وأن لايكون. فإذا قلت: كل رجل يأتيني فله درهم دل على أن الإتيان سبب لاستحقاق الدرهم.

وإذا حذفتها جاز أن يكون مستحقا بالإتيان وغيره. فإن قيل لو كان الأول سببا للثاني للزم أن يكون استقرار النعمة من المخاطبين في قوله تعالى: ﴿وَمَابِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ﴾[1] سببا في كونها من الله تعالى، وهو باطل. فالجواب: أن النعمة لما كان كونها من الله مجهولا عندهم، كان استقرارها بهم مع عدم العلم بها، سببا للأخبار بأنها من الله. فإذا دخل دخل على المبتدأ الموصول أو النكرة الموصوفة بهما ليت ولعل ومايغير معنى الإبتداء مطلقا، امتنع دخول الفاء في خبرهما. لأن مابعد الفاء لايكون إلا خبرا محتملا للصدق والكذب، وما بعد ليت ولعل ونحوهما لايحتملهما فتنافيا، وآختلف في أَنَّ فنقل عن سيبويه[3] جواز دخول الفاء معهما في خبرهما، ومنعه الأخفش. وقيل: بل الأمر بالعكس أي

(١) سورة النحل آية ٥٣.

(٢) سورة النحل آية ٥٣.

(٣) انظر سيبويه ٦٧/١.

الأخفش يجيز دخولها، وسيبويه يمنعه. نقله عنه عبد القاهر وتبعه ابن الحاجب. والأول أظهر. لأن سيبويه لايجيز زيادة الفاء والأخفش يجيزها. احتج المجوز بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِيْنَ قَالُوا رَبُّنَا الله ثم اسَتَقَامُوا فَلَاخَوْفٌ عَلَيْهِم وَلَاهُم يَحْزَنُون﴾[1] وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِيْنَ يُنْفِقُونَ أَمْولَهُم باللَّيْلِ والنَّهَارِ سِراً وعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُم عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾[2]. وقوله: ﴿إِنَّ الذِّينَ فَتَنُوا المُؤْمِنيْنَ والمُؤْمِنَات ثُمّ لَم يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ﴾[3]. والأخفش يجعل الفاء زائدة وهو ضعيف. ولو قيل أن الخبر محذوف في هذه الآيات لدلالة ماقبلها أو لدلالة الحالة عليه، والفاء عاطفة، لما كان بعيدا. واحتج المانع بأنها لمّا لم تعمل في الشرط. والجواب: أنه لايلزم من عدم دخولها على الشرط لما ذكر من المانع عدم دخولها على مايشبه الشرط، لأن مايشبه الشيء ليس له حكمه من كل وجه.

---

(١) سورة فصلت آية ٣٠.

(٢) سورة البقرة آية ٢٧٤.

(٣) سورة البروج آية ١٠.

(أسماء الإشارة)

٣٨٣ أمّا الإشارات فَفِيْها رُتَبُ في القُرْبِ والبُعْدِ كما تُرَتَّبُ
٣٨٤ هَذَايَلِيْــهِ ذَاكَ ثم ذلكــا هَاتَا تَلِيْهَا تِيْــكَ ثم تَالِكَا
٣٨٥ هَذَان ثم ذَانِ ثم ذَانِكَا هَاتَـانِ ثم تَانِ ثم تَانِكَـا
٣٨٦ وَهَــؤُلاءِ وأُولْــىَ أولائكــا وفي المُخَاطَبَةِ قل مِنْ ذَلِكَا

هذا هو القسم الثاني من قسمي المبهم. وهو أسماء الإشارة. فقوله: أما الإشارات، يريد أسماء الإشارة فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه للعلم به. لأنه ليس المراد بها نفس الإشارة، بل الأسماء التي يشار بها، وهي مبنية. إما لتضمنها معنى الحرف، لأن الإشارة معنى والموضوع لإفادة المعانى هو الحروف. فقد تضمنت معنى ذلك الحرف ، وإنْ لم ينطق به. وإما لأن منها ما وَضْعُهُ بالأصالة وضع الحرف نحو ذواتا، ثم حمل الباقي عليهما. واستعمالها على أربعة أوجه. أن تتجرد عن حرف التنبيه والخطاب، وأن تقترن بهما معا، وأن يقترن بها أحدهما. وقوله ففيها رُتَبُ: أي لكل واحد منها رتبة، أي منزلة لايقع غيره فيها. فلا يقع القريب في مرتبة البعيد، ولا بالعكس، والمتوسط في مرتبة الطرفين أعني القريب والبعيد. وقال في القرب والبعد ولم يقل وما بينهما اكتفاء بذكر الطرفين المتضادين، وهما القرب والبعد عن ذكر الوسط لامتناع تصورهما بدونه.

قوله: كما تُرَتَّبُ: أي كما تبين مرتبتة ولأنه أتى في التمثيل بكلمة ثم المفيدة للترتيب فقال: هذا يليه ذاك ثم ذلك. فهذا للمذكر القريب، وذاك

لمتوسطه، و ذلك للبعيد. ونبه بقوله يليه على وقوع كل واحد منهما في مرتبته. ثم مثل بالمؤنث المقابل للمذكر في المراتب الثلاث فقال: هاتا تليها تيك ثم تالك. فهاتا للمؤنث الحاضر، وتليها تيك وهي للوُسْطَى، وتالك للبعيدة. وبعد التمثيل بالمذكر والمؤنث من المفرد، مثّل بالمثنى والمجموع منهما. أما مثنى المذكر فقوله: هذان ثم ذان ثم ذانك. فهذان لمثنى القريب منه وكذلك ذان، إلا أنّ الأول منهما مقرون بحرف التنبيه دون الثاني. وذانك لمثنى المتوسط. منه. ولم يذكر مثال المثنى البعيد من المذكر وهو ذانّك بالتشديد فالنون الثانية عوض من اللام التي تدل على البعيد فيكون ذانك بتخفيف النون لمثنى المتوسط وأما مثنى المؤنث فقد مثله بقوله هاتان ثم تان ثم تانك، والقول فيه كالمذكر. وأما قوله: وهؤلاء وأولى أولئك فأمثلة الجمع ويشترك فيها المذكر والمؤنث. فهؤلاء بالمد وأولى بالقصر للحاضر مطلقا. وها مع الأول للتنبيه واولئك للبعيد. وقد تبين مما ذكر أن الأسماء التي يشار بها، يجب أن تكون ستة. لأن مايدل بها عليه. إمامُفْرَدٌ أو مثني أو مجموع. وكل واحد منها إما مذكر أو مؤنث، إلاّ أنَّ صيغ الجمع لما كانت مشتركة بين المذكر والمؤنث، لأمر يرجع إلى الواضع رجعت الأقسام إلى خمسة: أربعة نصوص وهو: ذا وذان وتا وتان. وواحد مشترك وهو أولى. ولنذكر أحكامها مفصلة.

أما ذا. فقيل: إنه من مضاعف الياء لأن سيبويه حكى فيه الإمالة، وهي توجب أن تكون ألفه عن ياء. وإذا كانت عينه ياء كانت لامه كذلك تقديرا، لامتناع حَيْوَت في الكلام. فالأصل أن يقال: ذيّ بالتشديد، فحذفت الياء التي هي اللام فبقي ذا بوزن كي، فقلبت الياء ألفا لئلا يبقى الإسم على مثال الحرف. وقيل: إن عينه واو، ولامه ياء. فأصله ذوى بفتح اللام. لأن باب شويت وطويت أكثر من باب حَيِيْتُ، وحذفت اللام مبالغة في الإبهام، فتحركت الواو التي هي العين، وانفتح ماقبلها، قلبت ألفاً. ولا يقال: الإمالة تمنع أن تكون من الواو لانا نقول قد أُميل ما أصله من الواو فلا تكون الإمالة دليلا قاطعا على الياء.

وقيل المحذوف هو العين، والموجود اللام على العكس. وإلا لامتنع القلب لانتفاء علته، وهو عدم حركة العين، ولأن العين ساكنة، والساكن أولى بالحذف. وقال الكوفيون: الاسمُ هو الذال وحده والألف للتكثير، وحرك الذال بالفتح لأجل الألف. وهذا ليس بشيء أما أولا فلأنه لما وصف ووصف به، جرى مجرى الأسماء الظاهرة، وليس فيها ماهو على حرف واحد. وأما ثانيا: فلأنه يُصَغَّرُ على ذيا والتصغير يرد الشيء إلى أصله، وهو للواحد المذكر القريب. ويزاد عليه الكاف فيدل على المتوسط نحو: ذاك، واللام على البعيد نحو ذلك كما مر. وإنما اختصت اللام بالدلالة على البعيد، لأنها تدل على المعهود الغائب وهو بعيد وحرك اللام إمّا لئلا يحذف الألف فتبقى الكلمة على حرف واحد، أو لئلا يلتقي ساكنان إن لم تحذف وكسرت على أصل التقاء الساكنين.

وأما ذان بالألف فللمذكر المثنى الحاضر رفعا، وذين بالياء نصبا وجرا. ويقال: ذانك للمتوسط وذينك. وللبعيد ذانّك وذينّك بتشديد النون، فهي بمنزلة اللام الدالة على البعيد. وهذه الصيغ مرتجلة مبنية لوجود علة البناء، ويفهم منها التثنية كتثنية الأسماء المضمرة وليست بتثنية حقيقية. وقيل: إنها معربة لاختلاف أواخرها لاختلاف العامل وهو ضعيف.

أما أولا: فلأنها لو كانت حقيقة لوجب قلب ألفها كما يقلب ألف المقصور نحو: عصا ورحا، وتنكر كما تنكر الأعلام في التثنية. وأما ثانيا: فلأن التثنية الحقيقية لايُشَدَّدُ نونها بالإتفاق. ونون ذان قد جاء مشددا في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَاذَانّ لَسَاحِرَانِ﴾[1] في قراءة ابن كثير، وأما تا فللواحدة القريبة. ويقال أيضا: ذي وتي وتهي وذهي، والأصل في هذه اللغات ذي لأنها بازاء لفظ المذكر وهو ذا. لأن أصل المؤنث أن يكون من لفظ المذكر. وقيل: تاوذي أصلان، وماعداهما فرع عليهما، لأن ماكان غير متمكن فالغالب منه أن يخالف لفظ

(١) سورة طه آية ٦٣.

مؤنثه لفظ مذكره. وأما التاء التي في أول الكلمة منها، فقيل للفرق بين المذكر والمؤنث. وقيل للدلالة على تأنيث الكلمة، والألف في تاء منقلبة عن حرف أصلي إما عين أو لام كما مَرَّ في ذا، وكذا حُكْمُ تِي وذِي. وأما تهي وذهي فالياء فيها ناشئة عن اشباع الكسرة. وإذا اتصل بها حرف الخطاب مجردا عن اللام نحو تيك دلت على المتوسط. فإن كان معها اللام دلت على البعيد نحو: تِلْك. فاللام حينئذ بدل من الياء في تيك ولا يثني من الألفاظ المختصة بالمؤنث إلاّ تا، لأنها لاتلتبس بالمذكر فيقال في القرب تان في الرفع، وتين في النصب والجر. وفي المتوسط تانك وتينك، وفي البعد تانّك وتينّك بتشديد النون لما مر. وأما أولى وأولاء فصيغتان مرتجلتان للجمع، يشترك فيهما المذكر والمؤنث، مستويا فيهما أولو العقل وغيرهم. قال جرير[1]:

ذُمَّ الْمنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللَّوَى والعَيْشَ بَعْدَ أُولَئِكَ الأَيَّامِ[2]

فالأولى مقصورة ووزنها فعل، والثانية ممدودة ووزنها فعال.

فإن قيل: فالمقصور لايطلق إلاّ على المُعْرَبِ. قيل إنما أُطْلِق عليه ذلك بالنسبة إلى أولاء الممدود لأَنَّهُ أَقْصَرُ لفظا منه، وتلحقه الكاف فيصير للمتوسط نحو: أُوْلَئِكَ للدلالة على البعيد كقوله:

---

(١) هو جرير بن عطية الخطفي أحد كبار الشعراء الأمويين ولد سنة ٢٨هـ وتوفى سنة ١١٠ هـ. انظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء ٢٤٩، ٣١٥٦، الشعر والشعراء ٤٦٤/١، ٤٧٠، الأغاني ٣٢٤/٩.

(٢) القائل جرير بن عطية وهو من الكامل. الشاهد في قوله: «أولئك الأيام» حيث استعمل أولئك في غير العقلاء كما في قوله تعالى: ﴿إن السمع والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا﴾ وقد ساقه الزمخشري شاهدا على أن أولئك يستعمل في العقلاء وغيرهم. والايام: بالجر صفة أو عطف بيان وروى العجز: والعيش بعد أولئك الأقوام.

وقد استشهد به كل من: المقتضب ١٨٥/١، ابن يعيش في شرح المفصل ١٢٦/٣، ٣٦/٤، ٦٧، شواهد الشافية ١٦٧، شواهد العيني ٤٠٨/١، شرح التصريح ١٢٨/١، الأشموني ١٣٩/١، الخزانة ٤٦٧/٢، ديوانه ٥٥١.

أُولَئِكَ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أُشَابَةً وهَلْ يَعِظُ الضِّلِّيلَ إلّا أُولِئِكَ[1]

وحرك آخر الممدود لئلا يلتقي ساكنان وبالكسر على أصله.

٣٨٧ كَيْفَ تَرىَ ذَاكَ ٱلْفَتى يَاسَعْدُ وكيف ذَلِكَ الفَتى يادَعْدُ
٣٨٨ وكَيْفَ ذاكُمُ الفَتَى يافِتْيَتِي وكيف ذَا كُنَّ الفَتَى يانِسْوَتِي
٣٨٩ فَذَا وَتَا آسم مَنْ لَهُ أَشَرْتَا والكَافُ حَرْفٌ مَنْ لَهُ خَاطَبْتَا

الكاف الملحق بأواخر أسماء الإشارة حرف لمجرد الخطاب، كالكاف في إياك، والتاء في أنت. لأنه لو كان اسما لوجب أَنْ يَكُونَ لَهُ مَحَلٌّ من الإِعْرَابِ وهو باطل. أما الرفع فلعدم الرافع، ولأنه ليس من صيغ الضمائر المرفوعة، وأما النصب فلعدم عامله لأن، أسم الإشارة وإن عَمِلَ في الحال، لايعمل في المفعول به، وأما الجر فلامتناع إضافة اسم الإشارة لكونه معرفة، ولأنه يجتمع مع النون في نحو ذانك، ويتصرف الكاف تصرف المخاطِبِ والمخاطَب. باعتبار المعنى لايزيد على ستة كالمضمر، واحد مشترك بين المذكر والمؤنث وهو المثنى، وأربعة نصوص. وكذلك المشار إليه ستة باعتبار المعنى، وخمسة باعتبار اللفظ.

---

(١) القائل: الأعشى وهو من الطويل ونسبه معجم الشواهد العربية لشخص اسمه أخو الكلحية. ويروى البيت برواية أخرى:

أولك قومـــي لم يكونـــوا إشابـــة
وهـــل يَعِـــظُ الضليـــل إلا أولالكـــا

الإشابة: الجمع المختلط. والشاهد في هذا البيت: «أولالك.. الاأولالكا» فقد استعمل أولى مقصورة مع لام البعد مرتين. أول البيت ونهايته. وقد اختلفوا في مرتبة أولاء الممدوة فقيل: هي مع ها التثنية للإشارة إلى المتوسط ومثلها أولاك المقصورة مصاحبة لكاف الخطاب. وقيل: الممدوة للبعيد مثل أولالك مع لام البعد وكاف الخطاب. وقد استشهد به كل من: شرح المفصل ٦/١٠، نوادر أبي زيد ١٥٤، إصلاح المنطق ٣٨٢، المنصف ٢٦/٣، اللسان ٣٢١/٢٠، المفصل ٢٠٠، شرح التصريح ١٢٩/١، الدرر ٤٩/١، الهمع ٧٦/١.

فإذا ضربت ستة في مثلها حصلت ستة وثلاثون صورة باعتبار المعنى، وباعتبار اللفظ خمسة وعشرون صورة. وهو الحاصل من ضرب خمسة في مثلها. والضابط في الخطاب أنك إذا سألت كل واحد منها عن مثله، وعن الباقية تجعل ذا للمسئول عنه، لأنه وإن كان يشار به إلى الحاضر إلا أنه لمّا تَوَجَّه السؤال للمخاطب بعد ذا، صار كالغائب والمخاطب ينبه عليه، والحضور باق فيها مع الخطاب، ويجعل الكاف للمسئول عنه، وتصرفه على حسب أحواله. فإذا سألت رجلا عن مثله قلت: كيف ذاك الرجل يارجل؟ فذا: للمسئول عنه وهو مبتدأ، وكيف: الخبر. وقيل: كيف مبتدأ، وذا: هو الخبر. فإن قيل: كيف يصح جعل كيف مبتدأ وهي نكرة، وخبرها ذا وهو معرفة. قيل: إنما جاز ذلك لما فيهما من معنى العموم. ونظيره: كم جريبا أرضك؟ في صحة جعل النكرة مبتدأ لما فيها من العموم. وقيل اسم الإشارة مرتفع بكيف على من جعلها ظرفا. ولم يشترط الإعتماد. وإذا سألت امرأة عن امرأة قلت: كيف تلك المرأة ياآمرأة؟ وإن خالفت بينهما قلت كيف ذلك الرجل ياامرأة؟ اتيت باسم الإشارة وهو ذا لأن المسئول عنه مذكر، وكسرت الكاف لكون المخاطب مؤنثا. وإذا سألت اثنين عن و احد قلت: ذلكما وعن جماعة قلت ذلكم. ويجوز إفراد الكاف، وانت تخاطب غير الواحد، لأن الكاف حرف لايقبل التصرف، ولأنه يؤول المثنى والمجموع. والأول هو الأصل. وحُمِلَ قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ أَدْنَى أَلاَّ تَعُولُوا﴾[1] وقوله: ﴿ذَلِكَ يُوْعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ﴾[2]. في الإثنين على بابه، لأن المخاطب به النبي عليه السلام. وقول المصنف: كيف ذاك الفتى ياسعد. الكاف في ذاك مفتوح، لأنه مثال لسؤال المذكر عن مثله. وقوله: كيف ذلك الفتى يادَعْدُ؟ الكاف مكسور لأنه سؤال المؤنث عن مذكر. وكان المؤنث

---

(١) سورة النساء آية ٣.

(٢) سورة البقرة آية ٢٣٢.

مكسورا في الخطاب كتابة. وقوله. وكيف ذاكم الفتى يافتيتى؟ زاد الميم والواو على الكاف، لأنه لجماعة المذكرين عن مذكر مفرد. وقوله: وكيف ذاكن الفتى يانسوتي؟. زاد على الكاف نونا مشددة لأنه سؤال لجماعة المؤنث عن مفرد مذكر، وإنما كانت النون مشددة لأنها في مقابلة حرفين وهما الميم والواو.

وقوله: فذا وتا اسم من له أشرتا إلى آخره يريد أن الإسم من ذاك هو ذا في المذكر، ومن تالك هو تا في المؤنث، والكاف حرف خطاب لا موضع له من الإعراب كما مر. والخطاب والمخاطبة مصدران لقولك خاطب يخاطب خطابا ومخاطبة.

(المعرف بلام التعريف)

٣٩٠ ثم المُعَرَّفُ بِلَامِ المَعْرِفَةَ فَمِنْهُ تَعَرِيفٌ لِجِنْسٍ وصِفَهْ
٣٩١ ومنه تعريف لمعهود سَبَقْ فَهْوِ بذَا مثلُ الضَّمِيْرِ بل أَحَقْ
٣٩٢ نحو أتي عبد فقال العَبْدُ الأَولُ الثاني فَبَانَ العَهْدُ

هذا هو القسم الرابع من المعارف وهو المعرف بلام التعريف. وهي التي تَدخُلُ على الإسم فيصير بها معينا بوجه ما، بعد أن كان لواحد لا بعينه. وقوله: بلام المعرفة، فالمعرفة مصدر في معنى التعريف، وآختلف فيها: فذهب سيبويه[1] إلى أن المعرف هو اللام وحده، والهمزة للوصل. وذهب الخليل[1] إلى أن مجموعهما هو المعرف. أما سيبويه فاحتج بأمور. أحدها: أن التعريف في مقابلة التنكير، ودليل التنكير حرف واحد، فكذلك مايقابله. وثانيها: أنها لو كانت جزءا من المعرف، لما حذفت في الدرج، لامتناع حصول التعريف بدون المجموع، لكنها تحذف بالإتفاق. وثالثها: إنما يتخطاها العامل إلى مابعدها. فيقال: مررت بالرجل لامتزاج اللام بما بعدها، وصيرورتها كالجزء منه بدليل نقلها الإسم من طبيعته التنكير إلى طبيعة التعريف، ولذلك جاز تواليها في قافيتين، ولايعد ذلك إبطاء. وأما الخليل فاحتج بوجوه ثلاثة: **الأول:** أنّها لو كانت للوصل لوجب أن تكون مكسورة قياسا على غيرها من همزات الوصل الداخلة على الأسماء والأفعال. ولما لم تستعمل إلا مفتوحة دلت على أنها

(١) سيبويه ٢/٢٧٣، ٢٩٤.

ليست للوصل. **الثاني**: أنَّها لو كانت حرفا واحد لما جاز الوقف عليه، وقطعه عما بعده، وكلاهما باطل. أما الأول: فلقولهم في التذكير إلى تذكر مافيه الألف واللام كالكتاب ونحوه. وأما الثاني فلقول الشاعر:

يَاخَلِيْلَيَّ أَرْبَعَا وَٱسْتَخْبِر أل مَنْزِلَ الدَّارِسَ مِنْ أَهْلِ الحَلَالِ[1]
مِثْلَ سَحْقِ ٱلْبُرْدِ عَفَّى بَعْدَكَ ٱلْ قَطْرُ ومَغْنَاهُ وتَأْوِيبُ ٱلشَّمَالِ[1]

فقطعها وجعلها عروضا. **الثالث**: أنّها قد تثبت في الوصل في قوله تعالى: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾[2] ولو كانت للوصل لامتنع اثباتها، والجواب عن الأول: أنها إنما فتحت طلبا للخفة لكثرة الإستعمال. وعن الثاني: أنه إنما جاز الوقف عليها وقطعها لمصاحبتها الهمزة. وعن الثالث: أنها تثبت لئلا يلتبس الخبر بالإستفهام.

فإن قيل: فلم جعلوا اللام للتعريف دون غيرها من الحروف. فالجواب: أنه لما كان مرادهم امتزاج المُعَرِّف بالكلمة، ليصير كالشيء الواحد، أتوا بحرف يصح فيه ذلك، وليس إلا اللام، لأنها تدغم في حروف كثيرة من حروف الفم كما بين. وذلك يدل على مقارنتها لأكثر الحروف، وزيدت أول الكلمة إما اهتماما بها، أو محافظة عليها، لأن الآخر محل التغيير فيؤدي إلى حذفها. وإنما سكنت لأن الأصل هو السكون، ولأن المتحرك يقوى بحركته، فلا يمتزج مع غيره، ولأنها لو كسرت لالتبست بلام الجر في بعض الصور، ولو فتحت

---

(١) القائل: عبيد بن الأبرص من الرمل. الشاهد في قوله: «أل منزل ، أل قطر» حيث أن الخليل قد استدل به على أن أل حرف التعريف لا اللام ووحدها وذلك بفصل الشاعر أل من المعرف بها. ولو كانت اللام وحدها حرف تعريف لما جاز الفصل لاسيما واللام ساكنة. وقد استشهد به كل من الخصائص ٢٥٢/٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٧٠/٩، الخزانة ٢٣٦/٣ الأشموني ١٧٧/١، حاشية الدمنهوري ٥٧، ديوانه ٥٨.

(٢) سورة الأنعام آية ١٤٣.

لالتبست بلام الإبتداء، والضم ثقيل فتعين السكون وقد تأتي الميم للتعريف وذلك في لغة حمير ونفر من طيء. فيقولون: جاءني أم رجل. فعند قوم الميم بدل من اللام، وعند قوم هو بدل من لام التعريف، واللام إما لتعريف الجنس أو لتعريف العهد أو لتعريف الحقيقة. لأنَّه إنْ نُظِر إلى المعرف بها من حيث العموم، فدخولها عليه وهو بحيث يشترك فيه كثيرون سواء كان مشتركا بين كثيرين مختلفين بالحقائق كالحيوان أو بالعدد فقط. كقولك: الرجل خير من المرأة، فإنه يسمى في عرف النحاة[جنسا](١) ومنهم من فرق بين الجنس وبين استغراق الجنس، فإن اللام إن دخلت على مفرد كان المعرف بها جنسا كالرجل ونحوه، وإن دخلت على جمع كان المعرف بها مستغرقاً للجنس كقوله تعالى: ﴿الرِّجالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾(٢) ذكره عبد القاهر. وقيل أن اللام التي للاستغراق هي التي تصح أن تقع موقع كل كقولك: كل: انسان يشبعه رغيف واحد. وإن نظر إليه من حيث هو لواحد معين كانت لتعريف العهد. وإن نظر إليه من حيث هو هو كان ذلك تعريفا للحقيقة. كقولك: اسقني الماء واشتر اللحم. فإنك لم ترد به الجنس الشامل، ولا ماء أو لحما معينين، بل المراد به تعريف الطبيعة المعينة ويتبين لها دون غيرها من الحقائق.

وقوله فمنه تعريف لجنس وصفة، يريد أن المعرف باللام التي للجنس ينقسم إلى مايكون الجنس فيه اسما نحو الرجل خير من المرأة كما مر في المثال السابق. وقد يكون فيه صفة كقولك: المصلي خير من غير المصلي. قوله: ومنه تعريف المعهود سبق إشارة إلى لام العهد، ويريد بالسبق المتقدم إما بالذكر وإما بالعلم. كما أنك تشير إلى شخص جرى ذكره.

---

(١) هكذا في (ق) وقد سقطت من الأصل (ص) والأصح وجودها.

(٢) سورة النساء آية ٣٤.

أو سبق لمن يخاطبه علم به. أما الأول فكقوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا، فَعَصَى فِرْعَونُ الرَّسُولَ﴾[1] فجاء به أولا منكرا فلما أعاد ذكره عرفه تعريف العهد. فعلم أن الرسول المذكور ثانيا هو الاول، وأما الثاني كقولك لقيت الرجل وأنت تريد به من تقدم بينك وبين مخاطبك عهد به، وإن لم يجر له ذكر لفظي.

وقوله: فهو بذا مثل الضمير. يريد أن الثاني هو الأول، كما أن المضمر إذا ذكر بعده مظهر كان هو ذلك المظهر. وقوله: بل أَحَقّ إنّما فضل لام العهد على الضمير لأن الثاني بلفظ الأول فهو دال عليه بالوضع بخلاف الضمير. والفرق بين لام العهد ولام الجنس أن لام العهد تفتقر إلى قرينة تتقدمها إمّا ذِكْرَاً أو عِلْماً كما مرّ ولا كذلك لام الجنس. وأن لام العهد يفيد مضمر ماتدخل عليه مايفيده مظهره. ألا ترى أنه لو قال تعالى: فعصاه فرعون لأفاد ماأفاده المظهر، وهذا بخلاف الجنسية. وإن ماتدخل عليه العهدية شخص معين لايحتمل الشركة، وما تدخل عليه الجنسية بخلاف ذلك كما مَرّ. وقوله أتى عَبْدُ إلى آخره تمثيل للام العهد.

٣٩٣ وتَلْـزَمُ الّـلامُ كَلَامِ الآنا والله والذّيـنَ والرَّبَّانـا
٣٩٤ وَقَدْ تُزَادُ مِثْلَ لَامِ النَّسْرِ وَقَوْلُـه بَاعَـدأُمُّ الْعَمْـرِو

اللام: إما اسم وقد تقدم بيانه في الموصلات، وإما حرف وينقسم إلى لازم وغير لازم. وكلاهما زائد وغير زائد ويتضح ذلك بتفسير ماذكره المصنف. أما الآن: فاسم عند البصريين، ولايكون زمانا، لأنه نهاية الماضي وبداية المستقبل، فهو حد مشترك. وقد يطلق على الزمان الذي يقع فيه أول كلام المتكلم. وأصله

---

(١) سورة المزمل آية ١٦.

أوان فحذفت الألف بعد الواو، وقلبت الواو ألفا، واللام فيه لازمة إما للتعريف وهو رأي المبرد، وإما زائدة وهو رأي أبي علي والزجاج وهو مبني على الفتح. أما علة البناء ففيها أقوال. أحدها للمبرد وهو أنه و قع في أول أحواله معرفا باللام، وحكم مايتعرف بها أن يتقدم تنكيره على تعريفه، فلما خالف سائر المعرفات بها في عدم اختلافه أشبه الحرف في لزومه طريقة واحدة. وثانيها: للزجاج. أنه مبني لتضمنه معنى حرف الإشارة، لأن الآن بمعنى هذا الوقت فهو يشاركه في الإشارة إلى الحاضر.

وثالثها: لأبي علي، أنه بني لتضمنه لام التعريف، لأن اللام التي فيه لما كانت لازمة، لم تكن للتعريف لامتناع كون لام التعريف لازمة، فتعين الحكم بزيادتها بمنزلة اللام في الذي، واذا ثبت زيادتهاوليس هو صنفا من المعارف، وجب تعريفه بلام مقدرة كأمْس. ورابعها: للفراء أنها فعل من آن يئين إذا قرب دخل عليه الألف واللام وترك على ماكان عليه من الفتح، كما دخلت على القيل والقال وهما فعلان. وهوضعيف لاحتمال أن يكون القيل والقال مصدرين. وأما كونه على حركة فلئلا يلتقي ساكنان، وكانت فتحة طلبا للخفة. وأما الله فاللام فيه لازمة إما لأنه غلب عليه العلمية وفيه اللام فهي كالجزء منه، فلو فارقته لامتنع فهم العلمية منه، وإما لأنها فيه عوض عن همزة اله كما مرّ بيانه في صدر الكتاب وأما الذين فاللام فيه وفي أخواته لازمة لإصلاح اللفظ وتحسينه، لا للتعريف. لأنها تتعرف بصلاتها كما مر. وأما الربانا فاللام فيه للعهد، لأنه علم على منزل من منازل القمر، فهي منه كالجزء، فلو حذفت لاختل أمر العلمية.

وأما قوله: وقد تزاد مثل لام النسر إلى آخره. فأما النسر فاللام فيه زائدة بالإتفاق وهو علم على صنم. قال الشاعر.

أَمَا والدِّمَاء المَائِرَاتِ تَخالُهَا ... عَلَى قُنَّةِ العُزَّى وبالنَّسْرِ عِنْدَمَا[1]

(١) القائل: عمرو بن عبد الجن، الشاهد في قوله: «وبالنسر» حيث ألحق أل التعريف بالعلم «نسر» وهو علم على صنم كان قوم نوح يعبدونه. ودخول أل تعريف هنا زيادة للضرورة. وقال =

والذي يدل على زيادتها حذفها منه وبقاؤه على العلمية. وفي التنزيل: ﴿وَلَايغُوثَ ويَعُوقَ ونَسْرًا﴾[1] وأما لام العمر في قوله:

بَاعَدَ أُمَّ العَمْرِ عن أَسِيْرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا[2]

فقال قوم هي زائدة لإقامة الوزن. وقال آخرون لتعريف العهد. وأما غير الزائدة فالمعرفة وقد مر بيانها. واعلم: أن اللام تكون إمّا اسما كالضارب وإما حرفا. وهي إما للجنس كالرَّجل خَيْرٌ مِنَ المَرْأَةِ، أو لِلْعَهْدِ كقوله تعالى: ﴿أَنْ جَاءَه الأَعْمَى﴾[3] يريد به عبد الله بن أم كلثوم، أو لتعريف الحضور نحو هذا الرجل، أو للغلبة نحو: الثريا. فإنها تفيد أن الإسم صار علما بالغلبة لابالوضع، أو للمح الصفة: الحرث والعباس أو لإصلاح اللفظ نحو الذي والتي أو للعوض من جزء الكلمة كاللام في اسم الله تعالى، أو زائدة إما مطلقا كلام النسر، أو على رأي كلام العمر، أو للتفخيم رأي كقولك الفصل، أو للعوض من تعريف الإضافة نحو: مررت بالحسن الوجه. وقيل هي فيه عوض من الضمير إذا الأصل حَسَنٌ ووَجْهُهُ كالتي في قوله تعالى: ﴿وأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الهوَىَ فإِنَّ الجَنَّة هي المَأْوَى﴾[4] أي هي مأواه.

= ابن جني في سر الصناعة: إن اللام في النسر زائدة. وقد استشهد به العديد من علماء النحو. وقد استشهد به كل من الخزانة ٣/٣٤٠، شواهد العيني ١/٥٠٠، ابن الشجرى في أماليه ١/١٥٤، ٢/٣٤١، الإنصاف رقم ١٩٥، اللسان (أيل).

(١) سورة نوح آية ٢٣.

(٢) القائل: أبو النجم العجلي واسمه المفضل وهو من رجاز الاسلام الفحول المقدمين.
الشاهد في قوله: «أم عمرو» حيث أدخل الالف واللام على العلم. وقد خرجها بعض العلماء على أنها زائدة لإقامة الوزن، وآخرون على أنها لتعريف العهد. حيث أن العلم معرفة ولا يعرف باللام. وقد استشهد به كل من: المفصل ص ٩، شرح المفصل لابن يعيش ١/٤٤، ٢/١٣٢، ٦/٦٠، الدرر ١/٥٣، الهمع ١/٨٠، الإنصاف ٣١٧، أمالي ابن الشجرى ٢/٥٢، اللسان (دبرا) ٧/١٢٣، السيوط ص ٦٠، السيرافي ٢/٢٠٤، المقتضب ٤/٤٩، الإنتصار ص ١١٦.

(٣) سورة عبس آية ٤.

(٤) سورة النازعات آية ٤٠.

(باب الإضافة)

٣٩٥ ثُمَّ الإضَافَةُ آلَّتِي تُعَرِّفُ اَلإسْم فالمَحْضَة وَهْيَ تُعْرَفُ
٣٩٦ بأَنَّهـاَ إضَافَـةٌ مُقَـدَّرَهْ بلام تَخْصِيصٍ كعبد حَيْدَرَه
٣٩٧ وتَارَةً قُدِّرَ مِنْ في المَحْضَة كخاتِمِ الفِضَّةِ أيْ مِنْ فِضَّة

هذا هو القسم الخامس من المعارف. والإضافة في الأصل أي في اللغة معناها الإسناد قال:

وَلَمّا دَخلْنَاهَا أَضَفْنَا ظُهُورَنَا إلى كل حَارِيّ قَشِيبٍ مُشَطَّبِ[1]

وأما في الصناعة فاتصال آخر الإسم الأول، بأول الإسم الثاني، من غير فصل غالبا، اتصالا يعقبه جر الثاني لفظا أو محلا. فقولنا اتصال آخر الإسم الأول بالثاني ليدل على حذف التنوين من المضاف. لأن التنوين يشعر بتمام الإسم وانفصاله عما بعده، وإضافته إلى الثاني تشعر باتصاله واحتياجه إليه

(١) القائل: امرؤ القيس بن حجر الكندي من قصيدة له من الطويل فاخر بها علقمة الفحل ويروى البيت:

فلمـــا دخلنـــاه أضفنـــا ظهورنـــا
إلـــى كل حاريّ جديـــد مشطب

الشاهد في قوله: «أضفنا» فقد جاء بها الشاعر بمعنى أسندنا. وعلى هذا يكون معنى الإضافة التي هي مصدر أضاف الإسناد.

وقد استشهد به كل من: شرح التصريح ٢٣/٢، شذور الذهب ٣٢٥، ديوانه ٥٣.

فتنافيا. واحترز ب «غالبا» عن الفصل بين المضافين بالظرف في الشعر ونحوه. وقولنا يعقبه جر الثاني عن مثل أحمد قائم. وقولنا لفظا أو محلا ليدخل فيه المعرب والمبني نحو: غلام زيد وغلامك. وقيل: ضم آسم إلى اسم، ليس بخبر عنه، ولا مركب معه، ولا تابع له، من غير فاصل سوى اللام ضما معنويا. وقد أَخَلَّ فيه بالإحتراز عن الظرف. وتنقسم أعنى الصناعية إلى: محضة وغير محضة، كما ذكر في الكتاب. لأنه إن أُضيف الأول إلى الثاني لفظا ومعنى سميت محضة أي خالصة، وإن أضيف إليه لفظا لامعنى، كانت غير محضة. أما المحضة فما أفادت الإسم أي المضاف تعريفا أو تخصيصا غالبا. لأن المضاف إليه إن كان معرفة أفادت المضاف تعريفا كغلام زيد، وإن كان نكرة أفادته تخصيصا من غير تعريف، كغلام آمراة. وقول المصنف الإضافة التي تُعَرِّفُ الإسْمَ. فالمحضة ليس على إطلاقه، لأنها إنما تعرفه إذا كان الثاني معرفة، ولكن أن يقال: لما مثل بما يعرف به الأول وهو قوله كعبد حيدرة إذ المضاف إليه علم دل على أن مراده ذلك، وهي أعني المحضة إما مقدرة بلام التخصيص كما مر من المثال، وإما مقدرة بمن كخاتم فضة. والفرق بينهما من وجوه. أحدها: أن التي بمعنى اللام لايصح أن يكون المضاف نوعا من المضاف إليه، والتي بمعنى من على العكس من ذلك. فإن نحو خاتم فضه و ثوب خز: الخاتم فيها نوع من الفضة/ والثوب نوع من الخز.

وثانيها: أن التي بمعنى اللام لايصح فيها الإخبار بأحد الأسمين عن الآخر. وثالثها: أن التي بمعنى اللام لا يصح أن يجعل المضاف إليه وصفا للمضاف بخلاف التي بمعنى من. ولهذ الأوجه كانت يد زيد، ووجهه وبعض القوم بمعنى اللام. وكذلك إضافة كل لأنها لمجموع أجزاء الشيء. فأمرها على العكس من الإضافة التي بمعنى من. لأن المضاف فيها جزء من المضاف إليه. وكل عبارة عن مجموع أجزاءه. وكذلك إضافة الظروف إلى ماهي له كخلفك وأمامك وعندك لا متناع كون المكان جزء من المتمكن، ولاختلاف معنى الأداتين إذا

قيل له: عندي ظرف عسل مثلا. إن قدَّرَ باللام كان القياس لزوم الظرف لا المظروف، فإن قدر بمن كان القياس لزوم الظرف لا المظروف. وأما إضافة العدد فنحو ثلاثة رجال بمعنى اللام، لأن الثلاثة عدد، والرجل معدود، والعدد غير المعدود. وأما نحو ثلاث مائة رجل فإضافة الثلاث إلى المائة بمعنى من لأنهما عددان، وإضافة المائة إلى الرجل بمعنى اللام لأنهما متغايران. وقد تقدر الإضافة المحضة بفي وهي قليلة. وشرطها أن يقدر المظروف مضافا إلى ظرفه كقوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ الَّيْلِ والنَّهَارِ﴾(١) وقولهم: «فُلَانٌ ثَبْتُ الغَدَرِ»(٢) بتحريك الغين والدال وهي المواضع الخشنة. فضرب مثلا لمن هو ثابت الرأي في الأمور. وكقول الشاعر:

ألا إنَّ قَتَلَى الطَّفِّ مِنْ آلِ هَاشِمٍ   أَذَ لَّتْ رِقَابَ ٱلْمُسْلِمِيْنَ فَذَلَّتِ(٣)

وٱعْلَم: أن ليس المراد من قولهم أن الإضافة تقدر بمعنى اللام أو بمعنى من، أن الإسم إذا كان مضافا بنفسه أو بحرف الجر كان معناهما واحدا. لأن الإسم النكرة إذا كان مضافاً بحرف الجر لايتعرف مطلقا، وإن كان مضافا بنفسه، كان بحسب مايضاف إليه كما مر، بل المراد أَنَّ الإِضَافَةَ التي بمعنى اللام أو من تؤدي المعنى الذي يؤديه اللام أو من بحسب ما وضعا له. واختلف في العامل في المضاف إليه، فذهب قوم إلى أنه حرف الجر المقدر لأنَّ الأَصْلَ عمل الجر للحرف، فنسبة العمل إليه أولى، ولأنه لايجوز ظهوره في قوله:

---

(١) سورة سبأ آية ٣٣.

(٢) يقال رجل ثبت أي ثابت ومعناه ثبت في الغدر أي ثابت في قتال أو كلام لايزال في موضع الزلل. انظر مجمع الأمثال ١/١٠٣.

(٣) لم أعثر على قائله في المصادر والمراجع التي عدت إليها. وقد استشهد به الشارح في قوله: قتلى الطف حيث أراد قتلى أهل الطف.

يَابُــؤْسَ لِلْحَــرْبِ الَّتِـــي ....[1]

وذهب قو وهو اختيار عبد القاهر[2] إلى أنه المضاف إليه لنيابته عن حرف الجر. ولا يقال: لو كان نائباً عن الحرف لوجب أن يتضمن معناه، فيكون مبنياً. لأنا نقول: المتضمن للحرف لايصح ظهور ذلك الحرف معه. ولما صَحّ ظهور لام التخصيص ومن التي للتبعيض مع المضاف، امتنع أن يكون متضمناً له. وقيل: إنما عمل المضاف لا باعتبار كونه اسماً، بل باعتبار اقتضاءه المضاف كاقتضاء كل عامل لمعموله.

ومنهم من ذهب إلى أن العامل هو الإضافة، لأن أعمال الإسم لما كان عنده ضعيفا للشبهة المذكورة، وإعمال حرف الجر مع حذفه لايكون إلا في ضرورة الشعر كقوله:

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ ....[3]

---

(١) القائل: سعد بن مالك. تمام البيت:

يَابُــــــؤْسَ لِلحَـــــــرْبِ الَّتِـــــــي
وَضَعَتْ أَرَاهِــــــطَ فَاسْتَرَاحُــــــوا

الشاهد في قوله: «يابؤس للحرب» حيث أقحمت اللام بين المضاف والمضاف إليه. إذ الأصل يابؤسَ الحربِ. وقيل أن السبب في جر المضاف إليه هو حرف الجر الأصيل الذي حذف وبقى أثره. وقد استشهد الشارح على ذلك بهذا البيت. وقد استشهد به كل من: المغنى ٢١٦، المقتضب ٢٥٣/٤، شرح المفصل ١٠/٢.

(٢) انظر اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري ص ٢١٩ ــ ٢٢٠.

(٣) القائل: جميل بن معمر وهو من المنسرح وتمام البيت:

رَسْمِ دَارٍ وَقَـــــفْتُ في طَلَلـــــــهْ
كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَـــــاةَ مِنْ جَلَلِـــــهْ

الشاهد في قوله: «رَسْمِ دَارٍ» في رواية الجر، حيث جر قوله: «رسم» برب المحذوفة من غير أن يكون مسبوقا بأحد الحروف الثلاثة: الواو ــ الفاء ــ بل وذلك شاذ. وقد استشهد به كل من: أضداد الأصمعي ١٠، الأغاني ٨٤٠/٨، السمط ٥٧، السيوطي ١٢٦، ١٣٨، شواهد العيني ٣٣٩/٣، الخزانة ١٩٩/٤ شرح التصريح ٢٣/٢، الدرر ٢١١/١، ٤٠/٢، =

جعل العامل هو الإضافة، وهذا باطل. لأن الإضافة هي المعنى المقتضي للإعراب، والعامل مابه يتقوم المعنى المقتضي له، فلا تكون عاملة، لامتناع تقوم الشيء بنفسه.

٣٩٨ وَغَيْرُ مَحْضَةٍ بِنُـونٍ قُدِّرَا فلم تُعَرِّفْهُ كَمَالَوْ ظَهَـرَا
٣٩٩ مِنْهُ آسْمَ فَاعِلٍ أُرِيدَ آلْحَالُ فيـه مضافاً أو آلاسْتِقْبَالُ
٤٠٠ كَضَارِبِ العَبْدِ وكاسي زيد دَلِيلُهُ غَيْـرَ مُحِلِّـى آلصَّيْـدِ
٤٠١ وَمِثْلُ ذَاكَ كَاشِفَـاتُ ضُرِّهِ وَقَدْ رُوِي كَذَا مُتُّم نُورِهِ

غير المحضة من الإضافة، وهي القسم الثاني. منها مالا يفيد إلا تخفيفا في اللفظ، لأن الأول لايتخصص بالثاني ولايتعرف. ولايقال أن ضاربا في قولنا: ضارب زيد الآن يتخصص بإضافته إلى زيد. لأنا نقول: التخصيص إنما حصل له لكونه عاملا في زيد النصب، لأن الإضافة إنما كانت بعد أن كان ناصبا، فالتخصيص حاصل قبل الإضافة لا بها. ولها أربعة أقسام: الاول إضافة اسم الفاعل إلى المفعول إذا أريد به الحال أو الاستقبال، كضارب زيد غدا، وراكب الفرس الساعة. وإنما كانت إضافة غير محضة، لأنها في تقدير الإنفصال لكون التنوين مرادا، وإنما حذف للتخفيف. وإذا كان مرادا كان فاصلا، فلم يحصل به تخصيص فضلا عن التعريف. وقد أشار إلى هذا التعليل بقوله: لنون قدرا. ويريد بالنون التنوين إذ هو نون الساكنة كما مر. وإنما أتى بلفظ النون دون التنوين، لعموم لفظ النون المفرد نحو قوله: كضارب العبد. والتثنية كقولك ضاربا زيد، والجمع كقوله تعالى: ﴿غَيْرَ مُحِلِّى الصَّيْدِ﴾[1]والتقدير: ضاربا ومحلين الصيد،

= ٨٨،الهمع ١/٥٥، ٣٧/٢، الإنصاف ٢٠٩، ٢١٦، شرح المفصل لابن يعيش ٢٨/٣، الأشموني ٢٣٣/٢، الخصائص١/٢٨٥، ابن عقيل ٣٢/٢، ديوانه ١٨٨.

(١) سورة المائدة آية ١.

فحذف النون للإضافة. فلو أتي بلفظ التنوين لم تدخل فيه التثنية ولا الجمع لكون المحذوف منهما نون متحركة.

وقوله: فلم تُعَرِّفْهُ يريد أن المضاف لم يتعرف بالمضاف إليه في الإضافة غير المحضة. أعني غير الحقيقة كما بينا. وكان يجب أن يقال: ولم يخصصه لأن نفي التخصيص يستلزم نفي التعريف من غير عكس، إذ التخصيص أعم من التعريف، ونفي الأخص أعم من نفي الأعم. وقوله: كما لو ظهرا، أي كما ظهر التنوين يريد أن حال اسم الفاعل في عدم التنوين وجره كحاله في ظهور التنوين ونصبه. وكما لايتعرف إذا كان منونا، لايتعرف إذا كان غير منون مرادا به الحال او الإستقبال. إذ ضارب كيضرب في عدة حروفه وحركاته وسكناته، وكما لايتعرف يضرب، لم يتعرف ضارب. ولذلك يصح دخول خواص التنكير عليه في حال إضافته إلى المعرفة نحورُبَّ في قوله:

يَارُبَّ غَابِطَنَـــا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُـــمْ
لَاقَـــى مُبَاعَـــدَةً مِنْكُـــم وَحِرْمَانَـــا[(١)]

وجريه وصفا على التنكير في قوله تعالى: ﴿هَدْياً بَالِغَ الكَعْبَةِ﴾[(٢)] وقوله:

سَلِ الهُمُومَ بِكُلِّ مُعْطِي رَأْسِهِ ....[(٣)]

---

(١) القائل: جرير من قصيدة له من البسيط يهجو فيه الأخطل. انظر ديوانه ١٦٣. الشاهد في قوله: «غابطنا» فإن الإضافة فيه غير محضة، فلهذا دخلت عليه رب من غبطته بما نال أغبطه غبطة. وقد استشهد به كل من سيبويه ٢١٢/١، الدرر ٥٦/٢، المقتضب ١٥٠/٤، السيوطي ٢٤٢، ٢٩٨، اللسان (عرض) ٣٦/٩، شرح التصريح ٢٨/٢، شواهد العيني ٣٦٤/٣، الأشموني ٢٤٠/٢، الهمع ٤٧/٢، المقتضب ٢٢٧/٣، ٢٨٩/٤.

(٢) سورة المائدة آية ٩٥.

(٣) القائل: المرار الأسدي وهو من الكامل. وتمام البيت:

=

والإخبار به عن النكرة في قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ المَوْتِ﴾(١). فإن أُريد به المضي نحو ضاربِ زيد أَمْسِ تعرف بما يضاف إليه عند البصريين، لأن إضافته محضة لازمة، لأنه لما لم يشبه الفعل تنزل منزلة الجوامد.

وقوله: كضارب العبد تمثيل باسم الفاعل الثلاثي المفرد. وقوله: وكاسي زيد تمثيل بالمعتل. واستدلاله بقوله تعالى: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ﴾(٢)، ﴿كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ﴾(٣) تمثيل باسم الفاعل المجموع المصحح. الأول مذكر، والثاني مؤنث فإنه يعمل مجموعا كما يعمل مفردا، وقد قُرِيءَ بعدم التنوين فيهما وهو الأكثر. وبالتنوين. وأما قوله ﴿مُتِمٌّ نُوْرَهُ﴾(٤) فتمثيل باسم الفاعل من الرباعي، وجمعه بين نوره وضره عيب في القافية يسمي سِنَادُ الرِّدْفِ.

٤٠٢ وَأَلْحَقُوا بِذَاكَ عِنْ تَشْبِيهِ مُشْبِهَةً كَحَسَنِي الوُجُوهِ

الثاني من الإضافة غير المحضة، الصفة المشبهة باسم الفاعل. وهي الصفة المضافة إلى فاعلها في المعنى، كما كانت في القسم الذي قبله، مضافة إلى

= سَلِ الهُمُومَ بِكُلِّ مُعْطِى رَأْسِهِ ناجٍ مُخَالِطِ صُهْبَةٍ مُتَعَيِّسِ

الشاهد في قولهه: «معطى رأسِهِ» حيث أضيف معط الى الرأس مع نية التنوين والنصب. والدليل على ذلك إضافة كل إليه لأن كلا هنا لاتضاف إلاّ إلى نكرة ونعته بناج ومابعده وهو نكرة. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٨٥/١، ٢١٢ ابن السيرافي ٧٧، الإيضاح ١٤٣، اللسان (عروس) ١٣/٨، المحتسب ١٨٤/١،المخصص ٦٣/٧، أسرار العربية ١٨٨، شرح المفصل ١٢٠/٢.

(١) سورة آل عمران آية ١٨٥.

(٢) سورة المائدة آية ١.

(٣) سورة الزمر آية ٣٨.

(٤) سورة الصف آية ٨.

مفعولها نحو: حسن الوجه، وجائل الوشاح، وقَائِمُ الأبِ. وإذا أُضيفت إلى الفاعل فإنما تضاف إليه بعد انتصابه على التشبيه بالمفعول به، ليحصل التغاير بين المضاف والمضاف إليه، لأن الصفة هي الفاعل. فلو أُضيفت إليه في اللفظ لزم إضافة الشيء إلى نفسه وهو محال. وقوله: والحقوا بذاك عن تشبيه، أي باسم الفاعل. وقوله: مشبهة اي مشبه اسم الفاعل وهو الصفة المذكورة. ووجه شبهها به أنها تثني وتجمع وتذكر وتؤنث كاسم الفاعل، إلا أن اسم الفاعل يجري على الفعل في عدد حروفه وحركاته وسكناته، بخلاف الصفة فكان اسم الفاعل أقرب إلى الفعل منها. وهي إنما تشبه الفعل بواسطة شبهها به، وكما لايتعرف اسم الفاعل بالمضاف إليه مراداً به الحال أو الاستقبال، فكذلك لايتعرف به ماهو مشبه به، بتعيين ما مر في اسم الفاعل. وقوله كحسنى الوجوه أراد كحسنين فحذف التنوين وأضاف.

٤٠٣ وأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ إنْ أُضِيْفَا لَمْ يُعْطَ مِنْ مُضَافِهِ التَّعْرِيْفَا

الثالث من غير المحضة إضافة أفعل التفضيل إلى المعرفة التي هي بعضه نحو أفضل القوم. وآختلف في إضافته فقال قوم: إنها غير محضة مطلقا. وقال آخرون إنها محضة مطلقا، وقال الكوفيون وآبن السراج[1] وأبو على[1] والجرجاني[1] وهو اختيارالجزولي[1] أنه أريد به معنى من كانت إضافته غير

(١) يقول الرضي ٣١٥/١: هو في حال الإضافة على ضربين: أحدهما يراد به تفضيل صاحبه على كل واحد من أمثاله التي دل عليها لفظ المضاف إليه، وثانيهما لايراد به ذلك أن إضافته بالمعنى الأول فيه خلاف. فعند ابن السراج وعبد القاهر وأبي علي والجزولي هي غير محضة لكونها بمعنى من. ومذهب سيبويه أن إضافة أفعل التفضيل حقيقة مطلقا. وانظر اللباب في علل البناء والإعراب ٣٢١/٢.

محضة، وهو نكرة وإن لم يرد به معنى من كانت إضافته محضة وهو معرفة. حجة الأول بأن إضافته لو كانت محضة كانت إما بمعنى اللام أو بمعنى من. فإن كان الأول كانت إضافته غير محضة، لأن غير المنصرف وإن لم يكن التنوين فيه ظاهراً كان مقدرا. بدليل نصبة للتمييز من غير تنوين ظاهر، ولا مايعاقبه. وإذا كان مقدرا كان فاصلا في التقدير. وإن كان الثاني كانت من في حكم المنطوق به. وإنما حذفت من اللفظ تخفيفا، فيكون الفصل بها أقوى من الفصل بالتنوين المراد ، فلا يكون معرفا، ولايقال: لو كان تقدير من مانعا من التعريف لمنع في نحو ثوب الخز.

وكذلك تقدير اللام في نحو غلام زيد، لأنا نقول: إنما يُمْنَعُ أن لو كانت مع تقديرها مرادة، كما في أفعل التفضيل وهو ممنوع. واحتج الثاني: بأن أفعل لما كان غير منصرف، لم يكن فيه تنوين ليقدر فاصلا بين المضاف والمضاف إليه، كما كان ذلك في الصفات وهو ضعيف لما مر، ولأن التنوين فيما لاينصرف لو لم يكن مقدرا لما جاز نصب المفعول به في نحو: هن حواج بيت الله. احتج الثالث: بأنه إذا أُريد به معنى من كان متضمناً معنى الفعل والمصدر، لأن التقدير يزيد فضله على مايضاف إليه فلا يتعرف، كما لايتعرف الفعل. وأما إذا لم يرد به معنى من أي لايراد به الزيادة في الفضل. والخصلة التي شاركه غيره فيها بل أخذ مطلقا له الزيادة ثم أُضيف لمجرد التخصيص والتعريف، فيتعرف بالإضافة مطلقا. لأنه بمنزلة مالا تفضيل فيه. ومنه قول عمر رضي الله عنه لنصيب هو أشعر أهل جلدته أي شاعرهم.

واعلم: أن أفعل إذا كان للتفضيل لايضاف إلاّ إلى ماهو بعضه. فيقال:

الكُمَيْتُ[1] أَفْرَهُ[2] الخيل، لأنه منها، ولايقال هو أفره الحمير، لأنه ليس منها.

٤٠٤ كَذَاكَ قَوْلُهُم صَلاَةُ الأُولَى وَمَسْجِدُ الجَامِعِ حَيْثُ قِيْلاَ

الرابع من غير المحضة إضافة الإسم إلى مايصلح أن يكون صفة له كقولهم: صلاة الأولى، ومسجد الجامع، وجانِبِ الغربي. فقوله: كذا إشارة إلى أفعل التفضيل وما قبله من اسم الفاعل والصفة المشبهة به، وإنما كانت إضافتها غير محضة، لتقدير الموصوف فاصلا بين المضاف والمضاف إليه. فتقدير صلاة الأولى. صلاة الساعة الأُولى، ومسجد الجامع: مسجد الوقت الجامع. وجانب الغربي جانب المكان الغربي. وإنما قُدّر حَذْفُ الموصوف وإقامة الصفة مقامه هربا من إضافة الموصوف إلى صفته، لأن الصفة هي الموصوف في المعنى، فلو أضيف إلى صفته للزم إضافة الشيء إلى نفسه وهو محال. وأجازه الكوفيون محتجين بأن الصفة لما كانت دالة على معنى زائد على الذات وهو الحدث كانت مغايرة للموصف بهذا الإعتبار، ولا تمتنع الإضافة لحصول التغاير. ولأن الأصل عدم التقدير. فعلى قولهم: لاحذف. وقيل: إنما كانت هذه الإضافة غير محضة لأن المضاف قد أُضيف في اللفظ إلى مايصلح أن يكون صفة له قبل الإضافة، فلو تعرف بالمضاف، لأوهم أن التعريف بالصفة وهو محال وفيه نظر.

٤٠٥ والأوّل المُضَافُ أَعْرِبْهُ بِمَا يَقْضِي لَهُ العَامِلُ كَيْفَ حَكَمَا
٤٠٦ وجَــرّ ماتُضِيْفُــهُ إِلَيْــهِ وَالْحَذْفُ يَطْرأ مثله عَلَيْهِ

---

(١) الكُمَيْتُ من الخيل (للمذكر والمؤنث) ما كان لونه بين الأسود والأحمر، وهو تصغير أكمت ترخيما، والجمع كُمْتُ. المعجم الوسيط ٧٩٧/٢.

(٢) فَرِهَ فَرَهًا: بَطِرَ وأَشِرَ فهو فَرِهٌ. وأَفْرَهُ: يقال أَفْرَهُ من فلان: تفضيل من حسن الوجه ونوره. المعجم الوسيط ٦٨٦/٢.

لما ذكر أقسام الإضافة، أخذ في بيان أحكام المضاف والمضاف إليه، وبدا بالمضاف لتقدمه على المضاف إليه. أما لفظا فظاهر حِسًّا، وأما معنى فلأن المضاف عامل في المضاف إليه على الأظهر أو نائب مناب العامل، وأن كان اغنى المضاف إليه من حيث التصور معا في العقل. وقوله والأول المضاف أعربه إلى آخره. يريد أن المضاف من جهة الإعراب لاتختلف حاله كما لو كان غير مضاف، لتعاقب العوامل عليه قبل الإضافة وبعدها. فيقال في الرفع: قام غلام زيد، وفي النصب: رأيت غلام زيد، وفي الجر: مررت بغلام زيد. وهو المراد بقوله بما يقضي له العامل أي أعربه بالإعراب الذي يوجبه له العامل.

وقوله: وجر ما تضيفه إليه: يريد أن كل واحد منهما يؤثر في الآخر. أما المضاف فيؤثر في المضاف إليه الجر. أما في المحضة فظاهر لتعلق معنى الحرف به لأنه نائب عن اللام، أو من أو في كما مرّ. وأما غير المحضة فحمول على المحضة، وأما المضاف إليه فيؤثر في المضاف. أما التعريف أو التخصيص أو الشرط أو الإستفهام أو العموم أو التأنيث أو البناء أو التنكير. أما التعريف والتخصيص فقد تقدم أن المضاف يتعرف أو يتخصص بالمضاف إذا كانت إضافته محضة إلا أسماء قد أوغلت في الإبهام نحو: مثل وشبه وغير. إذا لم يقع بين ضدين فإنها لاتتعرف بالمضاف إليه، لكونها محتملة أمورا غير متناهية، إذ هي إضافة نسبية، والإضافة غير محصورة. وأما الشرط نحو: غلام من تضرب أضرب. وأما الإستفهامية فنحو: غلام من عندك؟

وأما العموم فنحو: عندي غلامُ كُلِّ رجل لأن كلا معناه العموم. وأما التأنيث فكقولهم: ذهبت بعض أصابعه. ومنه قوله:

وَتَشْرَقُ بالْقَوْلِ الذّي قَدْ أَذَعْتَهُ   كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاةِمِنَ الدَّمِ[1]

---

(١) القائل: الأعشى ميمون بن قيس من الطويل. انظر ديوانه ١٢٣.
يخاطب الشاعر بهذا البيت يزيد بن مسهر الشيباني وكانت بينهما مباينة ومهاجاة فيقول

فالحق التاء بالفعل الذي هو شرقت، وإن كان فاعله مذكر: وهو الصدر، لأنه لما أضيف إلى الفتاة المؤنثة وهو جزء منها أثرت فيه معنى التأنيث. وأما تأثير البناء فنحو: يومئذ، ﴿وَيَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِيْنَ﴾(١) ﴿وإنّه لَحَقٌّ مثل ما أنَّكُم تَنْطِقُونَ﴾(٢)

..... غَيْـرُ أَنْ نطَـقَتْ ....(٣)

وقد مر بيانه في علل البناء. وأما التنكير فإذا أُضيفت المعرفة إلى النكرة

= له: يعود عليك مكروه ماأذعت عني من القول ونسبته إلى من القبيح فلا تجد منه مخلصا. الشاهد في قوله: «شرقت صدر» حيث أنث الفعل مع أن الفاعل مذكر وهو «الصدر». والقياس أن يقول شرق بالتذكير. ولكن لما كان الصدر الذي هو مضاف إلى المؤنث (الفتاة) والمضاف هو بعض المضاف إليه فاعطى حكمه وهو التأنيث، فأنث لذلك الإسم (المصدر) وقد استشهد به كل من: الأشموني: ٢٤٨/٢، سيبويه ٢٤/١، ٢٥، اللسان (صدر) ١١٥/٦، الكامل ٣٢٤/١، معاني القرآن ٣٧/٢، شواهد العيني ٣٧٨/٣، السيوطي ٣٩٨، الدرر ٥٩/٢ الأشباه والنظائر ١٩٠/١، الهمع ٤٩/٢، المقتضب ١٩٧/٤، الأشموني ٢٤٨/٢ الأصول ٧٣٢/٢، الخصائص ٤١٧/٢.

(١) سورة المائدة آية ١١٩.

(٢) سورة الذاريات آية ٢٣.

(٣) القائل: غير معروف. وتمام البيت:

لم يَنْفَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرُ أَنْ نَطَقَتْ
حَمَامَةٌ في غُصُونٍ ذَاتِ أَوْقَالِ

الشاهد في قوله: «غير أن نطقت» فقد رويت «غير» بالفتح مع كونها فاعلا «لم ينفع» فدل ذلك على أنه بناها على الفتح. وقال الأعلم: الشاهد فيه بناء غير على الفتح لإضافتها إلى غير متمكن، وإن كانت في موضع رفع ذلك أن «أن» حرف يوصل بالفعل، وإنما تؤولت إسما مع مابعدها من صلته لأنها دلت على المصدر ونابت منابه في المعنى، فلما أضيفت غير إليها مع لزومها للإضافة بنيت معها، وإعرابها على الأصل جائز حسن. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٦٩/١، ابن الشجرى في أماليه ٤٦/١، ٢٦٤/٢، الإنصاف ٢٨٧، ابن يعيش في شرح المفصل ٨٠/٣، ١٣٥/٨، الخزانة ٤٥/٢، ١٤٤/٣، المغنى رقم ٢٦٠، شرح التصريح ١٥/١، الهمع ٢١٩/١، الدرر ١٨٨/١، اللسان (وقل).

نحو: زيد رجل لأنه قبل الإضافة معرفة، فلما أضيف تنكر وتميز عن غلام امرأة. وقوله: والحذف يطرأ مثله عليه يريد أن الحذف قد يطرأ تارة على المضاف، وتارة على المضاف إليه، وقد يطرأ عليهما جميعا. أما حذف المضاف فلأنه لما كان الغرض منه وضع اللفظ الدالة على المعنى، جاز حذف المضاف اختصارا في حال السعة، لقيام قرينة حالية أو مقاليّة. وإذا حذف المضاف أعطى المضاف إليه حكمه من إعراب وعود الضمير ونحوهما. أما الإعراب فكقوله تعالى: ﴿وَٱسْأَلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾(١) والتقدير: أهل القرية. لأن السؤال إنما يصح لمن يفعل. وأما عود الضمير فكقوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ اَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتاً أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾(٢) أنث الضمير العائد على القرية وذكر العائد على أهل المحذوف. أما حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على إعرابه فضعيف. لأن المضاف إنما عمل في المضاف إليه نيابة عن حرف الجر وحذف حرف الجر مع بقاء عمله ضعيف، فكذلك ماناب عنه. وأما قولهم في المثل(٣): مَاكُلُّ سوداء تَمْرَةً، و لا بيضاء شحمة، فإنما ترك المضاف إليه وهو بيضاء على إعرابه وهو الجر، ولم يعرب بإعراب المضاف وهو كل، المحذوف المرفوع عند الخليل وسيبويه، لاستحالة العطف على عاملين، لأنّ إسم ما، وهو كل مرفوع بها وسوداء مجرور بكل، وتمرة منصوبة بما أيضا، لأنها خبرها. فإذا عطف بيضاء على سوداء، وشحمة على تمرة، فقد عطف على عاملين وهما ما الناصبة لتمرة، وكل

---

(١) سورة يوسف آية ٨٢.

(٢) سورة الأعراف آية ٤.

(٣) مثل عربي استشهد به سيبويه ٦٦/١. وقد ذكر في كتابه قال: «قال السيرافي: إحتج بعض الناس أن هذا عطف على عاملين وذلك أن بيضاء جرت عطفا على سوداء والعامل فيه كل. وشحمة: نصب عطفا على تمرةَ خبر ما.».

وقال سيبويه: ليس ذلك عطفا على عاملين وتأوله على أن بيضاء مجرور بكل أخرى مقدرة بعد لا، وليست بمعطوفة على سوداء وذلك تأول سيبويه في قول أبي داود، انظر مجمع الأمثال ١٥٦/٢.

الجارة، وأما من جوز العطف على عاملين، فليس عنده من حذف المضاف. وأما حذف المضاف إليه فعلى ضربين أحدهما: مايبنى معه المضاف نحو قبلُ وبعدُ، والثاني: مايبقي المضاف معه على إعرابه كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ كُلٍّ تَأْكُلُونَ﴾[1] ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ﴾[2].

وأمّا حذفهما معا فكقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾[3] أي من فعال ذوي تقوى القلوب. وكقول الشاعر يصف غيثا:

.... آسْأَلِ البِحَارَ..................[4]

ومعناه اسأل سقيا سحابة البحار. وقوله مثله عليه يريد أن الحذف يطرأ على الثاني مثل طريانه على الأول. فالضمير في مثله يعود على المصدر الذي هو الطريان، الذي يدل عليه قوله يطرأ، والهاء في عليه ضمير المضاف إليه فيعود على ما من قوله ماتضيفه إليه.

---

(١) سورة فاطر آية ١٢.

(٢) سورة الزخراف آية ٣٢.

(٣) سورة الحج آية ٣٢.

(٤) القائل: أبو داود الإيادي. وتمام البيت:

أَيَـــا مَنْ رَأَى لي رَأْيَ بَرْقٍ شَرِيْـــقِ
أَسأَلَ البحـــار فَانْتَحـــى لِلْعَقِيْـــقِ

الشاهد في قوله: «اسأل البحار» حيث حذف المضاف والمضاف اليه الأول واكتفى بالمضاف إليه الثاني، والأصل: اسأل سقيا سحابة البحار. فحذف المضاف وهو سقيا والمضاف إليه وهو سحاب، ولم يبق إلا المضاف إليه الثاني، وهو الضمير المجرور بإضافة سحاب، فلما اتصل بالفعل وأقيم مقام المضاف ارتفع فاستتر.

وقد استشهد به كل من الزمخشري في المفصل ص ١٠٧، شرح المفصل لابن يعيش ٣١/٣، وديوان الشاعر ص ٣٢٧.

(باب التوابع)

٤٠٧ القَوْلُ في تَوَابِعِ الكَلْمِ الأَوَلْ نَعْتٌ وَتُوكِيْدٌ وعَطْفٌ وَبَدَلْ

التوابع هي التواني المشاركة للأول في الإعراب من جهة واحدة. فقولنا التواني يشمل التوابع وغيرها. وبالمشاركة في الإعراب يخرج خبر كان وإن، ومن جهة واحدة خبر المبتدأ، والمفعول الثاني والثالث من باب علمت و أعطيت وأعلمت. ومعنى اتحاد الجهة اشتراك التابع والمتبوع في الجهة التي نسبت إلى المتبوع، لأنه إذا قيل مثلا: زيد الجاهل عمرا العاقل، كانت الصفة مشاركة للموصوف في جهة الفاعلية والمفعولية، بخلاف المبتدأ وخبره، فإنهما مختلفا الجهة، إذ إعراب أحدهما من جهة أنه مسند إليه والآخر من جهة أنه مسند. وكذلك المفعول الثاني لعلمت والثالث لأعلمت. وأما مخالفة المفعول الثاني للأول من باب أعطيت فظاهر. لأن الأول آخذ والثاني مأخوذ. وقوله: الكَلْمُ أصله الكَلِمُ بالكسر فأسكن اللام تخفيفا، لأن مكسور العين من الأسماء والأفعال يجوز اسكانه ــ وقوله: الأول يريد بالأول ها هنا الكلم التي يباشرها العامل بلا واسطة، أو التي لايصح الوقوف عليها. التوابع خمسة. لأنه إن قصد بالتابع النسبة مع متبوعه فهو عطف النسق، وإن لم يقصد فإن قرر أمر المتبوع في النسبة والشمول فهو التوكيد. وإن لم يقرر، فإن دل على معنى في متبوعه فهو الصفة مطلقا، وإن لم يدل فهو البدل إن قصد بالنسبة دون المتبوع، وعطف البيان إن لم يقصد، واختلفوا في العامل في التوابع. فقال قوم: العامل في الثاني هو العامل في الأول مطلقا. وقال قوم: العامل فيه غير العامل في الأول مطلقا.

وقال قوم: العامل في عطف النسق والبدل غير العامل في الأول. وفيما عداها العامل هو الأول.

(النعت)

٤٠٨ فالنَّعْتُ مُشْتَقٌ يُبِيْنُ الأَسْمَا أَوْ مَاحَوىَ مَعْنَى ٱشْتِقَاقٍ حُكْمَا

النعت والوصف والصفة بمعنى واحد. وقيل النعت يكون بالحِلْيَةِ نحو طويل وقصير، والصفة بالأفعال نحو: ضارب وقاتل. فعلى هذا يقال للبارىء موصوف. ولايقال له منعوت. وقيل: النعت يستعمل فيما يتغير، والوصف فيما يتغير وما لايتغير. وامتناع آطلاق الأول على البارىء أيضا ظاهر. ويُعَرَّفُ: بأنه اللفظ الدال مطلقا على شيء باعتبار معنى هو المقصود. فاللفظ جنس يشمل الصفة وغيرها، وبالدال مطلقا يخرج الحال لأن دلالته غير مطلقة بل مقيدة بهيئة الفاعل والمفعول على شيء يَعَمُّ الذات والمعنى، وباعتبار معنى هو المقصود يخرج باقي التوابع. ونحو رجل وامرأة فإنهما وإن دَلاّ على الذكورية والأنوثية، فإن المقصود منهما الدلالة على الذات لا على المعنى الزائد على الذات، الذي هو مقصود من الصفة. ويدخل فيه نحو هذا الرجل، لأن اسم الإشارة يدل على ذات مبهمة الحقيقة، فيزيل الرجل ابهام تلك الحقيقة. فقد دَلّ على شيء باعتبار معنى هو المقصود، وهو إزالة الإبهام. وقوله: مشتق إنما كان النعت مشتقا أي مأخوذ من الفعل لما بينا أنه لفظ يدل على شيء باعتبار معنى مقصود وذلك لايحصل إلا بالألفاظ المشتقة، وقيل الغرض به في غالب الأحوال الفرق بين المشتركين في الإسم ولا يحصل إلا بالمعاني القائمة بالأعيان. وقوله: يبين الإسم أي يميزه إما بازالة اشتراك عارض في معرفة أو تخصيص نكرة. أما الأول فنحو زيد العاقل. فإن الوصف أزال الاشتراك العارض بينه وبين غير العاقل، لأن

اشتراك الأعلام اتفاقي ليس بمقصود بالوضع، بخلاف اشتراك النكرات. وأما الثاني فنحو رجل عالم. فعالم خصص من عموم رجل، الصالح لكل أفراد النوع على سبيل البدل. قوله أو ماحوى معنى اشتقاق حكما، يريد أن الوصف إما مشتق كما مر، وفي تقدير المشتق نحو: مررت بقاع عَرْفَجٍ كُلِّهِ أي حسن، وبسرج خزٍ صِفَتُهُ، أي ناعم. وبرجل ذي مال أي مُتَمَوِّل أو صاحب مال وبِإبِلٍ مائة أي كثيرة. وبرجل أي رجل أي كامل. ويحتمل أن يريد بقوله أو ماحوى معنى اشتقاق، أن كل مادل على معنى في المتبوع مطلقا، يصح أن يكون نعتا مشتقا كان أو غير مشتق، ولذلك عطفه بأو. فإن من لايشترط الإشتقاق، لا يحتاج إلى تأويله بالمشتق، فيكون النعت عنده إما مشتق أو ماحوى معنى المشتق . واعلم أن فائدة الوصف إما التبيين وهو إما بازالة الإشتراك اللفظي أو التخصيص كما مر، وإما مجرد المدح والتعظيم نحو صفات الباري عز اسمه كقوله تعالى: ﴿هُوَ اللهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ المَلِكُ القُدُّوسُ﴾(١) إلى آخرها. وإما مجرد الذم نحو: الشيطان الرجيم، ومررت بزيد الفاسق الخبيث، إذا لم يكن هناك مسمى بزيد غيره. وإما التوكيد: نحو ماجاء في قوله تعالى: ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾(٢) وألهين اثنين وأمس الدابر. ومنه قوله:

صَدَعَتْ غَزَالَةُ قَلْبَهُ بِفَوَارِسٍ ... تَرَكَتْ جُمُوعَهُمُ كَأَمْسِ ٱلْدَّابِرِ(٣)

٤٠٩ والنَّعتُ كَالْمَنْعُوتِ في الإعْرابِ ... كَذَاكَ في الأرْبَعَةِ الأبْوَابِ

---

(١) سورة الحشر آية ٢٣.

(٢) سورة الحاقة آية ١٣.

(٣) القائل: عمران بن حطان، من الكامل. ويروى البيت برواية أخرى:

خَبَلَتْ غَزَالَةُ قَلْبَهُ بِفَوَارِسٍ ... تَرَكَتْ مَنَازِلَهُ كَأَمْسِ الدَّابِرِ

ويرويه الأصمعي برواية أخرى:

=

التوابع تشترك كلها في تبعية الإعراب لمتبوعاتها، لأن العامل لما لم يبق له سبيل إلى العمل في المتبوع، أُجرى على التابع إعراب المتبوع. ويريد بالأربعة الأبواب: التوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل. وأما فيما عدا الإعراب فقد توافق التوابع فيه لمتبوعاتها وقد تخالفها. أما الوصف والتوكيد فيساويان في مطابقتهما للمتبوع، في التعريف والتنكير والتذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع. وأما عطف البيان فلا تشترط مطابقته لمتبوعه في التنكير على الأصح، لجواز مررت بغلام زيد. فيكون زيد عطف البيان من النكرة. وأما العطف بالحرف والبدل فلا تلزم مطابقتها لمتبوعهما فيما عدا الإعراب مطلقا.

٤١٠ والنّعتُ كَالْمَنعُوتِ في التّذْكِيرِ وَضِدِّه كَذَاكَ في التّنكِيْرِ
٤١١ وَضِدِّهِ وَالْجَمْـعِ والإِفْـرَادِ والضِّدُّ أَغْنَانِي عِنِ التَّعْدَادِ

النعت أي الوصف إمّا أن يكون هو الموصوف وهو الأصل. على معنى أن يكون قائما به لا أن يكون هو هو بعينه. فإن ذاك محال لامتناع فهم الموصوف من مجرد الصفة، وإما أن يكون لشيء من سببه. فإن كان الأول طابقه في عشرة

= وأبـي الّـذِي تَرَكَ المُلُـوكَ وجَمْعَهُـم
بِصُهَـابَ هامِـدة كَأمْسِ الدَّابِـرِ

أنشده الأصمعي: وذكر ياقوت في صهاب: أنه اسم مكان، ولم يحله بوصف وقد أورد الشطر الأخير نقلا عن أبي علي في الحجة. الشاهد في قوله: «أمس الدابِر» حيث جاءت الدابر وصفا ل «أمس» والقصد منها التوكيد.

ويقال أن غزالة التي وردت بالرواية الثانية هي امرأة من الخوارج كانت تحارب مع الخوارج الحجاج، ولما دخلت الكوفه بجيش الخوارج تحصن الحجاج منها وأغلق عليها قصره. الخصائص ٢٦٧/٢، الأغاني (بولاق) ١٥٥/١٦، الكامل ١٥٤/٦، مجاز القرآن ١١٥/١، العقد الفريد ٢٥١/٣، ٣٢١، الإقتضاب ٤٦٦، الدرر اللوامع ٧/٢، شرح جمل الزجاجي. لابن عصفور ١٩٥.

مواضع: في رفعه ونصبه وجره، وإفراده وتثنيته وجمعه وتعريفه وتنكيره وتأنيثه وتذكيره. نحو: مررت برجل حسن، وامرأة حسنة، ورجلين حسنين، وامراتين حسنتين، ورجال حسنين، ونساء حسناتٍ. وكذلك في التعريف والتنكير. وأما الثلاثة الأول فقد ذكرها في البيت السابق في قوله: والنعت كالمنعوت في الإعراب. وأما الباقية فقال في التذكير وضده وهو التأنيث. وفي التنكير وضده وهو التعريف. والجمع والإفراد. ولم يذكر التثنية صريحا، لأنه لايتصور وجود الجمع بدونها لاستلزامه إياها. وإنما اشترط في هذا القسم مطابقة الصفة للموصف في الإمور العشرة المذكورة، لأنها لما كانت عبارة عن الموصوف في المعنى لأنها تنقله من النوع الأعم إلى الأخص بدليل أن رجلا ظريفا أخص من رجل مطلقا، وجب أن يكون تابعه له في حكمه، لامتناع أن يكون للشيء الواحد حكمان متقابلان في حالة واحدة. وإن كان الثاني وهو أن يوصف الشيء بفعل ماهو من سببه تبعه في رفعه ونصبه و جره وتعريفه وتنكيره، دون الباقية. لأن الصفة إذا لم تكن له بل بسببه، لم يكن فيها ضمير يرتفع بها، بل كانت مستندة إلى الظاهر جرت مجرى الفعل، فتوحد مع المثني والمجموع، وتذكر مع المؤنث، وتؤنث مع المذكر على الأفصح، نظرا إلى الفاعل. نحو مررت برجل منيع جاره، ورجلين منيع جاراهما،ورجال منيع جارهم، وبامرأة رحب فناؤها وبرجل قبيحة امرأته ونحوها. وفي التنزيل: ﴿الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾[1] و ﴿ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفاً أَلْوَانُهَا﴾[2] وقول المصنف: النعت كالمنعوت في الإمور العشرة، إنما يريد أن يتبعه فيها في القسم الأول دون الثاني، ففي كلامه تساهل. وقوله: والضد اغناني عن التعداد، معناه أن لفظ الضد أغناني عن ذكر العشرة التي تتبع الموصوف فيها مطلقا، لأنه لما قال: التنكير وضده علم أن ضد التنكير التعريف، وكذلك سائرها. فإن قيل فقد وصف المفرد بالجمع في

(١) سورة النساء آية ٧٥.
(٢) سورة فاطر آية ٢٧.

قولهم: بُرْمَةٌ أعْشَار، وثَوْبٌ أسْمَالُ. والمذكر بالمؤنث نحو رجل علامة ونسابة وبالعكس، نحو: امرأة عَدُوّ، وكفٌّ خضيب فبطل اشتراط المطابقة. فالجواب: إما عن الأول فإن ذلك إنما صح فيه نظرا إلى المعنى، لأن كل قطعه من البرمة عشر، وكل قطعة من الثوب سمل. وعن الثاني: أن الرجل إذا كان كثير العلم تنزل منزلة الجماعة، فكأنه قيل جماعة علامة. وعن الثالث: إنما حذفت التاء من الصفة وهو فعيل، لعدم اللبس. لأنه إنما يكون ذلك إذا ذكر الموصوف. وقيل حذفت التاء للفرق بينه وبين فعيل بمعنى فاعل نحو سميع وعليم.

٤١٢ والنَّعْتُ مِنْهُ حِلْيَةٌ ونَسَبُ ومِنْهُ ماهو عِلَاجٌ يُنْصِبُ
٤١٣ ومنه صَنْعَةٌ وَفِعْلُ النَّفْسِ غَيْرُ العِلَاجِ رَافِعٌ للَّبْسِ
٤١٤ كَزَيْدِ العَالِمِ والمُصَلِّي وهندِ الفارِك ذَاتِ الدَّلِّ
٤١٥ وعمروٌ العَلَّامَةُ المَكِّيّ ورجل أَحْرَقٌ أَسْوَدِيّ

فذكر للصفة من جهة المعنى خمسة أقسام[1]. أحدها: الوصف بالحلية وهو كل صفة ظاهرة على الشيء، مُدْرَكَةٍ بالبصر من لون أو طول أو قصر أو عيب. كرجل أسود وأبيض، وطويل وقصير وأعور. وبدأ بها للزومها وظهورها. وثانيها: بالنسبة إما إلى قبيلة نحو: هَاشِمِيّ، وإما إلى بلد نحو مكي وبصري. وإما إلى صناعة كنحوي وإبلي ونجار. وثالثها: بالعلاج وقد مثله بقوله: المصلي.

---

(١) يذكرها ابن السراج في أصوله ٢٢/٢ بصورة أخرى فيقول: «... والصفة كل مافرق بين موصفين مشتركين في اللفظ وهي تنقسم على خمسة أقسام:
القسم الأول: حلية للموصوف تكون فيه أدنى شيء من سببه.
القسم الثاني: فعل للموصوف يكون به فاعلا أو شيء من سببه.
القسم الثالث: وصف ليس بعمل ولا بحلية.
القسم الرابع: وصف ينسب إلى أب أو بلدة أو صناعة أو ضرب من الضروب.
القسم الخامس: الوصف «بذي» التي في معنى صحب لا بذو التي في معنى (الذي).

ولما كان العلاج هو مايفعل بالجوارح كضارب وقاتل وقائم وقاعد. قال ينصب أي يتعب. ورابعها: بالغريزة أي فعل النفس كزيد العالم في مثاله وهند الفارك. أي المبغضة، وذات الدل، و عمرو العلامة، ورجل أخرق. ولما كانت هذه الصفات كلها يعبر عنها بالغريزة، أي أفعال النفس. وأفعال النفس، إما محمودة أو مذمومة ومثل بهما جميعاً. أما المحمودة فالعالم والعلامة. وأما المذمومة فالفارك والأخرق. وخامسا: الوصف بذو التي بمعنى صاحب مال. ومثله بقوله: ذات الدل فذات مؤنث ذو، والتاء فيها للتأنيث، وإنما كتبت بتاء ممدودة في الخط، للزومها الوصل بلزومها الإضافة وتجوز بالهاء لأنه قياس المؤنث بالهاء إذ الخط تابع للوقف، وتاء التأنيث يوقف عليها بالهاء في الأعرف. وقد مر الكلام في أصل ذو، وفي الأسماء الستة، وهذه الأوصاف كلها تجري في المعرفة والنكرة، وله ولسببه إلاّ أفعل التفضيل وذو مال فلا يقال فيهما مررت برجل أفضل منك أبوه، وبرجل ذي مال أبوه بجر ذي إلاّ على ضعف.

واعلم أنه يوصف بالجمل الأسماء النكرة، كما يوصف بالمفرد. لأن الجمل نكرات إذ هي أحكام في الأصل، والأحكام نكرات في المعنى. وإن تعرفت في بعض الصور لاستحالة الحكم بالمعلوم على المعلوم، ولا تكون إلا محتملة للصدق والكذب، لأن المقصود من الوصف إيضاح الموصوف والجمل الانشائية مبهمة لا ايضاح فيها. فإن جاء شيء على خلاف ذلك، كان مسؤولا. وكذلك الظروف مطلقا، فإنها كالجمل في و صف النكرات. فإذا اجتمعت مع المفرد، فالأولى تقديمه. ثم الظرف ثم الجملة كما مر في ديباجة الكتاب في قوله تعالى: ﴿وقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتِمُ إيمَانَهُ﴾[1] ويجوز أن تقدم الجملة على المفرد.

---

(١) سورة غافر آية ٢٨.

٤١٦ وَكُلُّ مُضْمَرٍ فَلَمْ يُنْعَتْ ولَمْ يُنْعَت به شيٌّ ويُنْعَتُ العَلَمْ
٤١٧ بِكُلِّ مابَقِـي من المَعَـارِف أما الإشارات فَنَعْتُهَا خَفِـيّ
٤١٨ لأنّها آسْم جَامِد كالرَجُـلِ معـــرَف بالـــلّام كالمُمَثَّـــلِ

الأصل ألا توصف المعارف مطلقا، لأن وضعها على التخصيص. إلاّ أنه لما كان يعرض في شيء منها شركة، احتاج إلى الوصف لإزالة الشركة العارضة كما مر. أما المضمر منها فلا يوصف ولا يوصف به. أما الأول فلأن ما يفسره يعينه، فلا يحصل له بسببه اشتراك يزيله الوصف، إذا هو في غاية الإيضاح. لأن المتكلم والمخاطب قرينتهما الدالة عليه تغني عن وصفهما. والغائب الظاهر الذي يفسره، يغني عن وصفه، لأنه لايُضْمَرُ غالبا إلا بعد أن يُعْرَف، ولأنه لما أَوْغَل في شبه الحرف، امتنع من الوصف الذي لايقبله الحرف. وفي الأخير نظر، لأنه لايلزم من الشبه المساواة في سائر الأحكام وإلا لامتنع الإخبار عن المضمر كما يمتنع عن الحرف. وأما الثاني فلعدم دلالته على المعنى الذي هو مقصود الوصف، لأنه ليس مشتقا ولا في حكمه، بل هو موضوع للذات من غير معنى كالعلم. وأجاز الكسائى وصف ضمير الغائب نحو مررت به المسكين. لأنه لما جاز وصف المفسر وهو الظاهر، جاز وصف المفسر الذي هو المضمر. والأولى أن يحمل هذا وأمثاله على البدل. وأما العلم فيوصف بباقي المعارف. أما اسم الإشارة فنحو مررت بزيد هذا. فاسم الإشارة وصف لزيد على رأي من جعل العلم أعرف منه، ويدل على رأي من لم يجعله أعرف وأما بما فيه اللام فنحو زيد العالم. وأما المضاف إلى شيء من المعارف فنحو: زيد صاحبك وصاحب عمرو وصاحب هذا، وصاحب الرجل. وأما الوصف به فممتنع لعدم دلالته على المعنى المقصود بالوصف، كما مر في المضمر. وقوله: وينعت العلم بكل مابقي من المعارف. الباقي منها هو الثلاثة المذكورة: المبهم وذو اللام والمضاف إلى المعرفة، لأن المعارف لما كانت خمسة، وقد تبين امتناع

الوصف منها بالمضمر والعلم، تعين أن يبقي ثلاثة، وأما أسماء الإشارة فتوصف بها كما تقدم لكونها في حكم المشتق كالحاضر، والمشاهد والقريب والبعيد. وتوصف باسم جامد مُعَرَّفٍ باللام للجنس، لكون الصفة فيه مقصودة دون الموصوف. وإنما أتي باسم الإشارة لبيان أن اللام لتعريف الحضور دون العهد وغيره، وهو المراد بقوله: أما الإشارات فنعتها خفي. أي لما كان نعتها اسما جامدا وهو المقصود دون الصفة، كقولك: مررت بهذا الرجل كان خفيا. وأشار إلى هذا التعليل بقوله: لأنه اسم جامد كالرجل. لأن هذا مجهول الجنس، فبين جنسه باسم الرجل، والصفة من شأنها أن تبين ذات الموصوف ويجوز أن يوصف اسم الإشارة بالمشتق. والأجود أن يكون مما يخص النوع. ولذلك: كان مررت بهذا الكتاب أحسن من هذا الطويل.

فإن قيل: فهلا جوزوا وصف أسماء الإشارة بالمضاف إلى مافيه الألف واللام للجنس كفاعل نعم، لأن الإضافة إلى مافيه الألف واللام يقوم مقام تعريفه باللام، لاكتسابه المضاف حكم المضاف إليه. أجيب بأن وصف اسم الإشارة لازم لبيان حقيقته بدليل امتناع الفصل بينه وبين صفته بالظرف. فلو وصف بالمضاف لأدى إلى جعل ثلاث كلمات كالكلمة الواحدة، بخلاف فاعل نعم. فإذا قيل: مررت بهذا صاحب الرجل، أو غلام الرجل، كان المضاف بدلا لا وصفا لاسم الإشارة.

٤١٩ ثم المُعَرَّفُ بِلَام وَصْفُــهُ بِمِثْلِهِ أو مالــه تُضِيْفُــهُ
٤٢٠ ثم المضاف صفا به وَصِفْهُ فالنـعت قد أبنتُـه فَاَعْرِفْـهُ

المعرف باللام يوصف به، لأنه قد يكون مشتقا أو في حكمه، فيدل على الذات المتصفة بالحدث. ويوصف إمّا بمثله أو بما فيه الألف واللام نحو: الرجل العالم، أو بالمضاف إلى مثله أي بالمضاف إلى مافيه الألف واللام نحو:

الرجل صاحب الدار، وهو المراد بقوله: أو ماله تضيفه أي تصفه بما تضيفه إلى مافيه اللام. فاللام في له بمعنى إلى، والهاء تعود إلى مثله، فكأنه قال: المعرف باللّام يوصف بمثله. أو بالذي تضيفه إلى مثله، ويحتمل أن تعود الهاء إلى المعرف باللام والتقدير: أو بالذي تضيفه إلى المعرف باللام. وإنما لم يوصف المعرف باللام إلا بمثله، أو بما يضاف إلى مثله، لأن الموصوف يجب أن يكون أخص من الصفة. أي أعرف منها أو مساويا لها في التعريف، والمضاف إلى غير ذي اللام أخصّ من المضاف إلى اللام، ومن حكم بأنه أعرف من المضاف إلى المضمر، والعلم والمبهم، فالقياس وصفه به لكون أخص منها عنده. قوله ثم المضاف صِفْ به وَصِفْهُ: المضاف إلى المعرفة يوصف به إذا كان فيه معنى الحدث، ويوصف بالمضاف إلى مثله وإلى مادونه في التعريف، ولايوصف بالمضاف إلى ماهو أعرف منه، فلا يوصف المضاف إلى مافيه اللام بالمضاف إلى المضمر، والعلم والمبهم، لكونها أعرف منه. وكذلك باقيها تترتب بحسب ترتبها في التعريف، ويجوز وصف المضاف إلى المضمر، والعلم والمبهم بما فيه اللام على من جعلها أعرف منه لكونها أخص من الصفة عنده.

واعلم أن الموصوف لايخلو إما أن يكون نكرة أو معرفة. فإن كان نكرة جاز أن يكون أعم من الصفة نحو: شيء طويل، وجوهر متحير، وجسم متكون. لأن الغرض من وصفها، تقليل عمومها مع تساويها في عدم التعيين، فلذلك لم يراع فيها تقديم الأعم على الأخص، وإن كان معرفة وجب أن تكون الصفة أعم منه، أو مساوية في العموم والخصوص. ولايجوز أن يكون الموصوف أعم من الصفة عند النحاة. فلا يجوز عندهم: الشيء الكاتب والموجود الضاحك، لأنه لما كان وضع الصفة أن يدل على شيء ما قام بالموصوف ووضع الموصوف أن يدل على أصل الذات، وجب من ذلك أن يكون الإسم الدال على أصل الذات أخص، ليكون أشهر وأقرب إلى فهم السامع، ولايقال لو كانت الصفة أعم من الموصوف لما كانت موضحة ومبينة له، لامتناع كون العام مبينا للخاص، لأنا

نقول: البيان إنما يحصل بمجموع الصفة والموصوف، ومجموعهما أخص من كل واحد منهما بانفراده. فإن زيدا العالم أخص من زيد وحده، ومن العالم وحده. وفي العامل في الصفة ثلاثة أقوال: أحدها لسيبويه(1): وهو أن العامل فيها هو العامل في الموصوف. وثانيها: للأخفش(1) وهو أن العامل فيها معنوي كالعامل في المبتدأ وهو كونها تابعة. وثالثها: أن العامل فها مقدر من جنس العامل في الموصوف. احتج الأول: بأن الصفة لما كانت مطابقة للموصوف وجب أن يكون عاملهما واحدا، وإلا لامتنعت المطابقة. وأما الثاني: فاحتج بأن العامل الواحد لايقوى على العمل في شيئن، ولأن الموصوف قد يكون مبنيا نحو: يازيد الظريف وبالعكس نحو مررت بزيد الذي في الدار، فلا يمكن نسبة العمل إلى واحد لاختلاف حكمهما. وأما الثالث: فتمسك بأن الأولى في كل معمول أن يكون له عامل بانفرده، ولما لم يكن موجودا كان مقدرا.

---

(1) قال الرضي: ٢٣٧/١: وأما الكلام في عوامل التوابع ففيه تفصيل: أما الصفة والتأكيد وعطف البيان ففيها ثلاثة أقوال: قال سيبويه: العامل فيها العامل في المتبوع. وقال الأخفش: العامل فيها معنوي كما في المبتدأ والخبر وهو كونها تابعة. وقال بعضهم: إن عامل الثاني مقدر من جنس الأول. وفي الإرتشاف و ٢٩٦ يقول: فذهب الخليل وسيبويه والجرمي وأكثر المحققين إلى أن العامل في النعت تبعيته للمنعوت، ثم يقول: وذهب المبرد وابن السراج وابن كيسان إلى أن العامل في النعت هو العامل في المنعوت، وأنه ينصب عليهما إنصبابه واحدة. قيل وهو مذهب الجمهور وينسب إلى سيبويه.

انظر: سيبويه ٢٤٧/١، المقتضب ٣١٥/٤، أسرار العربية ٢٩٥، اللباب في علل البناء ٣٣٧.

(التوكيد)

٤٢١ وَهَاكَ في التأكِيْدِ حَدًّا يَجْمَعُه   تَحْقِيْقُ مَعْنَى عِنْدَ شَخْصٍ يَسْمَعُهْ

يقال توكيد وتأكيد بالواو الخالصة والهمزة وهما لغتان فيه، لا أن أحد الحرفين بدل من الآخر، وهو في الأصل مصدر وَكَّدَ الشيء إذا أحكمه. وفي التنزيل: ﴿وَتَنْقِضُوا الإِيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾[1]. وفي الصناعة وهو ماذكره: وهو تحقيق المعنى في نفس السامع. وهو تعريف بالغرض من التوكيد، إذ المراد منه تمكين المعنى، أي تحقيقه وتثبيته عند السامع. وقيل: الغرض منه نفي احتمال التجوز، واثبات الحقيقة. والأول أعَم لأن التوكيد على ضربين، وتحقيق المعنى في نفس السامع يشملهما. وقيل: الغرض من اللفظي رفع توهم المتكلم أن السامع لم يسمع ماذكره كما يبين بعد. أما اللفظي: فهو أن يعيد المؤكد بلفظه، وهو عام في الإسم والفعل والحرف والجمل. أما الإسم فكقوله: وتلقفها رجل رجل. وكقول الآخر: أين أين الفرار؟ واما الفعل فنحو: قام قام زيد. ومنه قوله:

....

أَتَــاكِ أَتَــاكِ اللَّاحِقُــونَ آحْــبِسِ آحْــبِسِ[2]

---

(١) سورة النحل آية ٩١.

(٢) القائل: غير معروف وتمامه:

فَأَيْـنَ إِلَـى أَيْـنَ النَّجَـاةُ بِبَغْلَتِـي
أَتَـاكِ أَتَـاكِ اللَّاحِقُـونَ آحْـبِسِ آحْـبِسِ

الشاهد في قوله: «احبس احبس» «أتاك، أتاك» حيث أتى الشاعر بثلاث كلمات مؤكدة =

وأما تكرار الحرف فكقول جميل:

لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ بَعْدَمَا أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاثِقاً وَعُهُودَا(١)

وأما تكرير الجملة فنحو كلمات الأذان وهو ظاهر وأما المعنوي فهو تكرير المعنى بلفظ آخر مغاير للأول، وهو بالفاظ معدودة. وقيل: الغرض منه تقرير أمر المتبوع في النسبة أو في الشمول أو فيهما. أما الأول: فإذا قيل: وقع الأمير لزيد جاز أن يكون الأمير وقع له، وجاز أن يكون قد أمر له بالتوقيع. فإذا قيل: وقع الأمير نَفْسُهُ فقد قرر نسبة التوقيع إلى الأمير، وزال ذلك الإحتمال. وأما الثاني: فإذا قيل: جاء القوم، احتمل أن يكون المتكلم تَجَوَّزَ في كلامه، بأن وضع القوم وهو العام موضع البعض وهو الخاص. فإذا قيل: جاء القوم كلهم زال ذلك الإحتمال. وإما الثالث: فإذا قيل: جاء القوم. احتمل أن يكون قد نسب المجي إليهم مجازا، لكون المجيء مسندا حقيقة إلى شيء من متعلقاتهم. فإذا قيل: أنفسهم زال ذلك الإحتمال. وبقي احتمال اسناد المجيء إلى القوم تجوزا لاحتمال أن يكون قد جاء البعض. فإذا قيل: كلهم انتفي الإحتمال الثاني. وألفاظ التوكيد تسعة: نفسه و عينه وكل وأجمع وأجمعون وجمعاء وجُمَعُ وكلا وكلتا.

= لمثلها في هذا البيت. وموطن الشاهد هنا «احبس، أتاك» الثانيةحيث جاءت مؤكدة للكلمة السابقة عليها توكيدا لفظيا. وقد استشهد به كل من: الخزانة ٣٥٣/٢، شواهد العيني ٩/٣، ٩٧، الخصائص ١٠٣/٣ أمالي ابن الشجرى ٢٤٣/١، الأشموني ٩٨/٢، الهمع ١١١/٢، ١٢٥، الدرر ١٤٥/٢، ١٥٨، وابن عقيل ١٦٨/٢.

(١) القائل: جميل بثينة من الكامل. ويروى الصدر:

لا لا أبـــوح بحب بثنـــة إنهـــا

....

الشاهد في قوله: «لا لا أبوح» حيث كررت لا لتأكيد النفي. وهنا التكرار لحرف. وقد استشهد به كل من: الدرر ١٥٩/٢، الخزانة ٣٥٢/٢، شرح التصريح ١٢٩/٣، الهمع ١٢٥/٢، شواهد العيني ١١٤/٤، الأشموني ٨٤/٣ ديوانه ٧٩.

وهو على ثلاثة أقسام: أحدها: ما لايستعمل إلا تابعا كقولك: أجمعون إلى آخره وكذلك جمعاء وجمع. والثاني: مايجوز فيه الأمران من غير ترجيح، كالنفس والعين. وثالثها: ماالأجود أن يكون تابعا نحو كل. ويأتي بيانها مفصلا.

٤٢٢ كَجَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ أو عَيْنُهُ كُرِّرَ مَعْنَى لِيَزُولَ لَبْسُهُ
٤٢٣ وَثَنِّ وَٱجْمَعْ ثم في الإحَاطَةِ قُلْ كلّه واُعْرِفْ لذا آشْتِرَاطَهُ
٤٢٤ وَهْيَ التَّجَزِّي بخلاف الأوَّلْ وَجَاءَ بَعْدَ كُلِّه المُمَثَّلْ

التأكيد المعنوي ضربان: تكرار بغير إحاطة، وتكرار بإحاطة. أما الأول فله لفظان هما: النفس والعين. وقد مثل بهما في قوله: كجاء زيد نفسه أو عينه أي إن شئت قلت: جاء زيد عينه. وإن شئت وقلت: جاز زيد نفسه. وإن بالغت في التوكيد جمعت بينهما فقلت: جاز زَيْدٌ عينُهُ.نَفْسُهُ. وقوله: كرر معنى يحترز عن التوكيد اللفظي. وقوله: ليزول لبسه يريد به أن يقرر معنى الحقيقة ويرفع احتمال المجاز كما مر. والمراد بالنفس والعين حقيقة الشيء لا مايفهم منه أن النفس عبارة عن الجوهر المدبر لبدن الإنسان، وأن العين عبارة عن هذه الآلة. ويَعُمَّان باختلاف صيغهما، فإنهما يؤكد بهما المذكر والمؤنث، إفرادهما وتثنيتهما وجمعهما. فيقال: جاء زيد نفسه عينه، والزيدان أنفسهما أعينهما ويجوز نفساهما عيناهما على اللغات الثلاث في قوله:

.... ظَهْرَاهُمَا مِثْلَ ظُهُورِ التُّرْسَيْنِ[1]

---

(١) القائل: خطام المجاشعي. من مشطور السريع. وقيل إنه لهميان بن قحافة. وتمامه:

وَمَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرْتَيْنْ
ظَهْرَاهُمَا مِثْلَ ظُهُورِ آلتُّرْسَيْنْ

الشاهد في قوله: «ظهراهما مثل ظهور الترسين» حيث أن الشاعر قد جمع بين اللغتين فانه أتى بتثنية المضاف في «ظهراهما» وبجمعه في ظهور. وقد استشهد به سيبويه على تثنية
=

والزيدون أنفسهم أعينهم، وجاءت هند نفسها عينها، والهندان أنفسهما أعينهما على اللغات المذكورة. والهندات أنفسهن أعينهن. ومعنى قوله وثن وآجمع: إما تثنية النفس والعين إذا كان المؤكد مثنى فلأنها الأصل، وإما الجمع فلعدم اللبس، لأن بإضافتهما إلى ضمير المثنى لايحصل اللبس. وأما جمعهما إذا كان المؤكد مجموعا فظاهر إذ هو الأصل. وتقع المخالفة بين جمع المذكر والمؤنث بالإضافة إلى الضمير، لأن صيغة ضمير المذكر مخالفة لصيغة المؤنث، وكذي في مفردي المذكر والمؤنث فإن المخالفة تحصل بين النفس والعين بالإضافة إلى الضمير نحو: جاء زيد نفسه، وقامت هند نفسها. وأما المخالفة بين التثنية والجمع، فتارة بالضمير ليس إلا نحو: قام الزيدان أنفسهما، وتارة بالصيغة والضمير نحو: قام الزيدان نفساهما. وأما الثاني وهو التكرار مع الإحاطة في قوله: ثم في الاحاطة قل كله. فيشترط فيه أن يكون المتبوع متحريا إما لفظا أو حكما. أما اللفظ فهو أن يكون موضوعا لأشياء مجتمعة نحو القوم والناس، وأما الحكم فهو أن يكون راجعا إلى العامل فتقول: اشتريت العبد كله، ولا تقول جاءنى زيد كله.

وقوله واعرف لذا إشارة إلى كل. والهاء في اشتراطه تعود إلى ذا أي واعرف لتأكيد الإحاطة اشتراط التجزي، إما بحسب العامل أو بحسب المعمول كما بينا. وقوله: بخلاف الأول، أي بخلاف النفس والعين. فإنه يقال: جاز زيد نفسه، وقام زيد نفسه، وقام زيد عينُهُ. ولايقال: قام زيد كُلُّهُ لانتفاء التجزي مطلقا.

٤٢٥ أجْمَعُ أَكْتَعُ يليـه أَبْصَعُ أَبْتَعُ والكلّ لِكُلٍّ يَتْبَعُ

= المضاف على الأصل. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢٤١/١، ٢٠٢/٢، البيان والتبين ١٥٦/١، جمل الزجاجي ٣٠٣، إعراب القرآن للزجاجي ٧٨٧، المخصص ٧/٩، شرح المفصل لابن يعيش ١٥٥/٤، ١٥٦، الخزانة ٣٧٤/٣، شرح شواهد الشافية ٩٤، شواهد العيني ٨٩/٤، الهمع ٦٢/٢، المغنى ٣١٦، الأشموني ٧٤/٣، يس ١٢٢/٢.

٤٢٦ كَمَثل ماوَرِدَ في القُــرآنِ والنَّـفْسُ والعَيْــنُ مُقَدَّمَــانِ
٤٢٧ كَذَا في نَفْسَيْهِمَا عَيْنَيْهِمَـا وَمَا لِما ثُنِّي سِوَي كِلَيْهِمَا

لتأكيد الإحاطة ستة ألفاظ وهي: كل وكلا وأجمع وأكتع وأبصع وأبْتَع. ويتفرع منها بحسب أحوال المؤكد تثنية وجمعا وتذكيرا و تأنيثا ألفاظ كثيرة. واختلاف هذه الفروع قد يكون بتغير مضافها فقط مثل: كل. وقد يكون بتغيير صيغها نحو أجمع و جمعاء إلى غير ذلك. أما كل وفروعه فيؤكد به الواحد المذكر، فإن اجتمع مع الفروع وجب تقديمه على سائرها. فيقال: جاء الجيش كله أجمع أكتع أبصع أبتع. لأنَّ كلاً لما كان يلى العوامل، أشبه المتبوع الذي له رتبة التقديم، ولأن أجمع مشتق من الإجتماع فالتبعية فيه أظهر. وأما توابع أجمع فالمشهور ترتيبها فتقدم بعد أجمع أكتع لأنه من تكتعت الجلد إذا انقبضت، ففيه معنى الإجتماع. وقيل أتى حول كتيع أي تام، وهو من اجتماع الإيام ثم أبضع من تبضَّعَ العَرَقُ إذا سال. ولايسيل حتى يجتمع، والمشهور بالصاد ويقال بالضاد المعجمة، ثم ابتع وهو شديد المفاصل. وقيل هو طول العنق مع شدة مغرزة. وكل ذلك يدل على اجتماع القوة. وإلى هذا الترتيب أشار المصنف بقوله: أجمع إلى آخره. فاجمع فاعل جاء المذكور في البيت المتقدم، أي جاء بعد كله المُمَثَّل به أجمع. وقوله: يليه أبصع أي أبصع يلي أكتع وأبتع يلي أبصع وأكتع يلي أجمع. وأجمع يقدم على مابعده كما ذكرناه. وعن ابن كيسان أن تبدأ بأيتهن شئت بعد أجمع. وأما قوله: والكل لكل يتبع يريد أنه لايستعمل أجمع ومابعدها إلا تابعا لكل. ومنهم من أجاز حذف كل مع وجوب رعاية الترتيب بين الثلاثة الباقية. واحتج بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِيْنَ﴾[1] فأكد الضمير بأجمعين بدون كل، ومنهم من أجاز

(١) سورة الحجر آية ٤٣.

حذفه مع عدم الترتيب في الباقية. وعلى هذا يكون قوله والكل لكل يتبع يريد به حالة اجتماع كل مع الفروع لا مطلقا. وقيل أن أجمعين في الآية حال لاتوكيد، وحينئذ لاتستعمل أجمع إلا بعد كل. وقوله: كمثل ماورد في القرآن يشير إلى الإستدلال بقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ المَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[1] على تقديم كل على أجمعين. لأن كلا تفيد الإحاطة بجميع الأفراد. وأجمعون يفيد أن السجود وقع منهم دفعة واحدة، فهو هيئة للأفراد متأخرة عنها. ولاينصرف أجمع وأخواته للتعريف بالإضافة المنويَّه على الأصح، ووزن الفعل كما مَرَّ في بيان غير المنصرف.

وقوله: والنفس والعين مقدمان يريد أنه إذا اجتمعت ألفاظ التوكيد كلها فالواجب أن تقدم النفس ثم العين على كل وما بعدها، فيقال: جاء الجيش نفسُهُ عينُهُ كلُهُ أَجْمَعُ إلى آخرها على الترتيب المذكور. وإنما قدمت النفس على العين لأنها وإن كانت ها هنا عبارة عن الذات كالعين، إلا أنها أشرف لشرف مسماها الأصلي، وإنما تأخرت كل عنهما لأنها تدل على الإحاطة وهي من أحوال الذات، وهما يدلان على أصل الذات، ولما كان حال الشيء متأخرا عن ذاته بالطبع، كان مايدل عليه متأخراً على ما يدل على أصل الذات بالوضع. ولأن كلاً لا يؤكد بها إلا ما يتجزىء كما مرّ، وهما يؤكد بهما ما يتجزىء وما لايتجزىء. فهما في التوكيد أعم منها فكانت متأخرة عنهما تأخر الخاص عن العام.

وقوله: كذاك في نفسيهما عينيهما. يريد أن المثنى إذا أُكّدَ بالنفس والعين قدما على مايؤكد به المثنى وهو كلا وكلتا كما يقدمان على كل لما مر.

قوله: وما لمثنى سوى كليهما يريد أن المثنى لايؤكد بعد النفس والعين بشيء من ألفاظ التوكيد سوى كلا وكلتا، لأنهم استغنوا بكليهما عن أجمعين وبكلتيهما عن جمعاوين ومابعدهما وكلا للمذكر وكلتا للمؤنث وأجاز الكوفيون:

(١) سورة الحجر آية ٣٠، وسورة ص آية ٧٣.

قام الرجلان كلاهما أجمعان أبصعان أبتعان. ولم يرد به سماع، وهما عند البصريين مفردان في اللفظ، مثنيان في المعنى. كما أن كلا لفظه مفرد اجماعا. ومعناه الجمع. وعند الكوفيين مثنيان لفظا ومعنى. فالألف فيهما علامة التثنية وسقطت النون للإضافة. أما البصريون فاحتجوا بأمرين: أحدهما: إفراد الخبر في قول الشاعر:

كِلَا يَوْمَيْ أُمَامَةَ يَوْمُ صَدّ وإنْ كَانَتْ زِيَارَتُهَا لِمَامَا[1]

وبإعادة الضمير مفرداً على كلتا في قوله تعالى: ﴿كِلْتَا الجَنَّتَيْنِ أَتَتْ أُكُلَهَا﴾[2]. الثاني: أنها إذا أضيفت إلى الظاهر كانت بالألف على كل حال في الأعرف بخلاف المثنى الحقيقي. واحتج الكوفيون بأنها مع المضمر بالألف والياء كالمثنى، وباستعمال مفردها في قوله:

فِي كِلْتَ رِجْلَيْهَا سُلَامَي وَاحِدَهْ ....[3]

---

(١) القائل: جرير بن عطيه. قالها من قصيدة له في هريم وهلال بن أحوز المازني. وأولها:

الا حيّ المنازل والخياما
وسكنا طال فيها ما أقاما

ويروى البيت برواية أخرى:

كلا يومي أمامة يوم صدّ
وإن لم نأتها إلا لماما

الشاهد في قوله: «كلا يومي أمامة يوم» حيث أخبر بيوم وهو مفرد عن كلا وذلك يدل على أن كلا مفردة هنا في هذا البيت وهو ماقصده الشاعر. وقد استشهد به كل من الإنصاف رقم ٢٧٩، أسرار البلاغة ١٥٦.

(٢) سورة الكهف آية ٣٣.

(٣) القائل: مجهول. وهو من الرجز. وتمام البيت:

فِي كِلْتَ رِجْلَيْهَا سُلَامَى وَاحِدَهْ
كِلْتَاهُمَا مَقْرُونَةٌ بِزَائِدَهْ

الشاهد في قوله: «كلت» حيث استشهد به البغداديون والفراء على أن «لكلتا» مفرد هو =

واعلم أن كلا وكلتا لايستعملان إلا مضافين: إمّا إلى ظاهر وإمّا إلى مضمر بخلاف كل. فإنه يجوز قطعه عن الإضافة حملا على أجمعون، فإن أُضيف إلى ظاهر كانا بالألف مطلقا، والإعراب مقدر عليهما كالمقصور. وإنْ أضيفا إلى مضمر كانا بالألف رفعا وبالياء نصبا وجرا. وهذا الإختلاف بالحروف وإن منهم منه الإعراب إلا أنه ليس بإعراب حقيقة، لأن إعرابه مقدر. بل هو تشبيه بكذا وعلى للزومهما الإضافة. وكان التشبيه في النصب والجر لأن على وكذا لاحظ لهما في الرفع، وإنما كانا أعنى كلا وكلتا مع المظهر بالألف مطلقا، ومع المضمر كالمثنى. لأن المظهر لما كان أصلا للمضمر، والمفرد أصل للمثنى، جعل حكمه مع الأصل كالأصل، ومع الفرع كالفرع طلبا للتانسب. وقيل إنما كان مع المضمر كالتثنية لأنهما لايضافان إليه إلا إذا جريا توكيدا على المثنى، فجعلا في بعض الصور بلفظه تنبيها على أن يؤكد المثنى بمثله، ومنهم من يجعله مقصورا مطلقا. وحكى عن الكوفيين أنهم يجعلونهما مع المظهر بالألف والياء كالمضمر. ولايعرفه البصريون. واختلف في ألف كلا فقيل: مبدلة عن ياء لإمالتها، ولأن اللام متى جهلت حملت على الياء. وقيل عن واو لإبدال التاء منها، كما في كلتا لأن الياء تبدل من الواو كثيرا، وألف كلتا زائدة للتأنيث كألف ذكرى. وقيل: التاء زائدة للتأنيث، فوزنها على الأول فعلى وعلى الثاني فعتل.

٤٢٨ والجَمْعُ أَجْمَعُوَن أَكْتَعُــونَ وَبَعْــدُ أَبْصَعُــونَ أَبْتَعُــونَ
٤٢٩ وَقُـلْ رَأَيْتُ دَارَه جَمْعَــاءَ كَتْعَاءَ بَصْعَـاءَ وَقُـلْ بَتْعَـاءَ

= كلت فقد جاءت للواحدة. وقد رفض البصريون وسيبويه هذا الرأي لاعتقادهم أن «كلا وكلتا» مفردين في اللفظ ومثنيين في المعنى. والألف فيهما هي لام الكلمة لا علامة تثنية كما زعم غيرهم. وقد استشهد به كل من: الخزانة ٦٢/١، الدرر ١٦/١ الهمع ٤١/١، اللسان «كلا» ٩٣/٢٠، أسرار العربية ٢٨٨، معاني القرآن ١٤٢/٢، شواهد العيني ١٥٩/١، الإنصاف ٣٤٩، الأشموني ٧٧/١، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٦٧٤.

٤٣٠ وقُلْ لأُنثى جُمَعَ إذْ تُجْمَعُ والنكرات لم تُؤَكَّد جُمَعُ

كما أن المثنى لايؤكد بعد النفس والعين إلا بكلا وكلتا، فكذلك الجمع لايؤكد به النفس والعين وكلهم إلاّ بأجمعون وتوابعه. وهي اكتعون أبصعون أبتعون. فقوله: والجمع مجرور لأنه معطوف على محل ما في قوله: وما لما ثني. ولايؤكد بأجمعون وتوابعه بعد كلهم إلا جمع المذكرين العاقلين. فيقال: جاء القوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون. وليس أجمعون بجمع لأجمع، لأن أجمع معرفة. والمعرفة إذا جمعت تنكرت. فلا يجري توكيدا على المعرفة، ولأنه لو تنكر لجاز تعريفه باللام نحو الأجمعون. وهو باطل، بل صيغ موضوعه للتوكيد معرفة، إما بالإضافة المنوية أو العلميّة كا مرّ. وحال أكتعون وما بعده كحال أجمعون. ومعناها شِدَّة التوكيد أي الزيادة فيه. وقيل هي اتباعات مثل جائع نائع والفرق بين كلهم وأجمعين أن كُلَّهُمْ يفيد الإحاطة مطلقا، وأجمعون تفيدها مع زيادة. وهي حصول الفعل من الجميع في وقت واحد كما مر في كل وأجمع. وأما جمعاء وتوابعها فيؤكد بها المؤنث المفرد بعد كلها، بشرط التجزي مطلقا فيقال: رأيت داره كُلَّها جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء وليس جمعاء وتوابعها تأنيث أجمع على الأصح حمراء من أحمر. لأن أجمع معرفة وأفعل فعلاء إنما يكون في الصفات، ولأن أفعل فعلاء لايجمع بالواو و النون مادام وصفا، بخلاف أجمع. وإنما لم تصرف لكونها على صيغة المؤنث. وأما جُمَعُ في قوله: وقل لأُنثى جمع إذ تجمع، فيؤكد به وبتوابعه جمع المؤنث مطلقا بعد كل. فيقال: جاء الهندات كلهن جُمَع كُتَعُ بُصَعُ بُتَعُ وهذه غير مصروفه كجُمَع لما مر في بيان غير المنصرف. ويجوز أن يجزي اللفظ الذي يجريه على الواحد المؤنث على الجمع منه. تقول: رأيت النساء كلها جمعاء إلى آخره. وحكم جمع المذكر غير العاقل حكم جمع المؤنث فتقول: مررت بقصورك كلها جمعاء إلى آخره. قوله: والنكرات لم تؤكد جمع يريد به المعنوي، لأن التوكيد إذا كان لفظيا فلا

خلاف بين النحاة في جواز توكيد النكرة منه مطلقا نحو: جاءني رجل رجل وقرأت كتابا كتابا. وأما المعنوي فمنعه البصريون مطلقا. وأجازه الكوفيون في النكرة المحدودة احتج البصريون بأمرين: أحدهما: أن الفاظ التوكيد معارف، والمعارف لاتؤكد بها النكرات. أما كونها معارف فلأنها إن كانت مضافة إلى الضمير فذلك فيها ظاهر، وإن لم تكن مضافة فهي في معنى المضاف. ولذلك عوضت عن الإضافة الجمع بالواو والنون، كما عوضوا أرضون الجمع بالواو والنون عن التاء. وأما أنها لايؤكد بها شيء من النكرات، فلئلا تؤدي إلى الجمع بين متنافيين، لأن مدلول النكرة غير معين، ومدلول المعرفة معين. وثانيهما: أن النكرة من حيث أنها شائعة لم تثبت لها حقيقة معينة، ليصح رفع مجازها كالمعرفة لامتناع رفع مجاز ما لايُعْلَم. وأما الكوفيون فاحتجوا: بأن النكرة المحدودة تقارب المعرفة من حيث أنها معلومة القدر، ممتازة عن غيرها. ويقول الشاعر:

.... يَالَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ[1]

بجر كله على أنه تأكيد لحول. وقول الآخر:

---

(١) القائل: عبد الله بن مسلم بن جندب الهذلي. وتمام البيت:

لَكِنَّهُ شَاقَهُ أنْ قِيْلَ ذَا رَجَبُ
يَالَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ

الشاهد في قوله: «حول كله» حيث أكد النكرة «حول» لما كانت النكرة محدودة لأن العام معلوم الأول والآخر، وكان لفظ التوكيد من الألفاظ الدالة على الإحاطة وهو قوله: «كله». وقد استشهد به كل من الإنصاف ٤٥١، ابن يعيش في شرح المفصل ٣٥/٣، شذور الذهب ٤٢٩، شواهد العيني ٩٦/٤، التصريح ١٢٥/٢، الأشموني ٦٦/٣، أوضح المسالك ٤٠٢، أشعار الهذليين ٩١.

قَدْ صَرَّتْ البَكْرَةُ يَوْماً أَجْمَعَا[1]

والحجة ضعيفة لأن التعيين لايخرجها عن العموم المنافي للتخصيص. وأما البيتان فالرواية الصحيحة فيهما حَوْلَي ويَوْمَي وهما معرفتان، ولو سلمت صحة الرواية فلا يقاس عليهما لأنهما شاذان.

٤٣١ والْقَطْعُ والْعَطْفُ إذَا أَكَّدْتَا امْتَنَعَا والنَّعْتُ إنْ كَرَّرْتَا

٤٣٢ أَجَزْتَ في الذِّي جَعَلْتَ وَصْفاً اتْبَاعَــه وَقَطْعَــهُ والعَطْفَــا

ألفاظ التوكيد لايجوز قطعها عن المؤكد، ولا عطف بعضها على بعض. أما القطع: فلأن معناه أن يعرب التابع بغير إعراب المتبوع، فلو قطع لفظ التوكيد مطلقا على إعراب المتبوع لخرج عن أَصْلِ وضعه، لأن وضعه لتقوية ما أفاد اللفظ الأول في النفس بحقيقته. فقطعه يخرجه عن تحقيق معنى الأول، وتمكينه في نفس السامع، لاستقلاله بعامل يخصه. ولأن منها ما لايلى العامل مطلقا كأجمع وأجمعون وتوابعهما والنفس والعين تدلان على حقيقة الشيء، فقطعهما كقطع الشيء عن نفسه، وهو محال. وأما كل فلا يلي من العوامل إذا أضيف إلى المضمر إلاّ المعنوي، وكلا وكلتا ككل في عدم دخول العامل اللفظي عليهما إذا أضيفا إليه إلا قليلا. فالحق الأقل بالأكثر طردا للقاعدة. وأما امتناع العطف في التأكيد المعنوي فلما يلزم منه من عطف الشيء على نفسه، لأن ألفاظه بمعنى واحد غالباً، ولأنها لما لم تل العوامل امتنع العطف عليها لأن حرف العطف نائب عن العامل. وأما النعت في قوله والنعت إن كررتا.

(١) القائل: لم أعثر على قائله:

الشاهد في قوله: «يوما أجمعا» حيث أكد قوله: «يوما» وهو نكرة محددة ذات مبدأ ونهاية بقوله: أجمع وللعلماء وجهة نظر في هذا البيت. وقد استشهد به كل من:

الإنصاف رقم ٢٨٧، ابن يعيش في شرح المفصل ٣/٤٥، المقرب ٥١، الخزانه ١/٨٧، ٢/٣٥٧، شواهد العيني ٤/٩٥، الهمع ٢/١٢٤، ابن عقيل ٢/١٦٨، الدرر ٢/١٥٧، الأشموني ٣/٧٨، اللسان (أجمع).

فاعلم أنّ الصفات إذا تكررت جاز فيها وجهان. أحدهما: الإتباع للأول ولبعضها بعضاً. إما بغير حرف عطف وهو الأصل نحو: جاءني زيد الكريم الظريف العاقل. وإما بعطف على بعض نحو: زيد الكريم والظريف العاقل. قال:

إلَى المَلِكِ القَرْمِ وآبْنِ الهُمَامِ   وَلَيْثِ الكَتِيبَةِ في المُزْدَحَمْ(١)

ولاتعطف الصفة الأُولى على الموصوف، لأنه يؤدي إلى عطف الشيء على نفسه. لأن الصفة هي الموصوف في المعنى، بخلاف عطف الصفات بعضها على بعض. فإنها لما كانت معانيها متغايرة، جاز عطف بعضها على بعض. إذ كل صفة تدل على معنى لايدل عليه غيرها. وثانيها: القطع. والأحسن فيه إذا تكررت الصفات، وكان فيها معنى مدح أو ذم. ويجوز قطع الصفة الأُولى بخلاف العطف وقوله: أجزت في الذي جعلت وصفا اتباعه وقطعه والعطفا. ليس على إطلاقه، لأن العطف لايكون إلاّ في الثانية وما بعدها لما مر. وأما الإتباع والقطع فيجوز مطلقا، والقطع إما بالرفع أو النصب. فالرفع. باضمار مبتدأ، والنصب باضمار فعل. وكلاهما لايجوز إظهاره. فتقول في قطع الصفة الواحدة: مررت بزيد الظريفُ برفع الظريف ونصبه. ويدل على جوازه قوله تعالى: ﴿وامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الحَطَبِ﴾(٢) فيمن قرأ بنصب حمالة. وفي المتكررة: مررت

---

(١) القائل: لم أعثر على قائله وهو من المتقارب. الشاهد في قوله: «إلى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة» حيث استشهد الشارح بهذا البيت على تكرار الصفات وأن الشاعر معنا قد استعمل حرف العطف «الواو» لتعطف هذه الصفات بعضها على بعض.

وقد استشهد به كل من: الخزانة ٢١٦/١، معاني القرآن ١٠٥/١، ٥٨/٢ الإنصاف ص ٤٦٩، قطر الندى رقم ١٣٧، شرح الكافية في باب النعت.

(٢) سورة المسد آية ٤.

بزيد الظريفُ العاقِلَ. فيجوز رفع الظريف والعاقل ونصبهما. ورفع أحدهما ونصب الآخر، واتباعهما للموصوف. ومنه قول الخرنق[1]:

لايَبْعَدَنْ قَوْمِي الذِّينَ هُمُ سُمُّ العُـدَاةِ وآفَـةُ الجُـزُرِ[2]
النازلِيـنَ بِكُـلِّ مُعْتَـرَكٍ والطَّيِّبُونَ مَعَاقِـدَ ٱلأُزُرِ[2]

يروي بنصب النازلين والطيبين ورفعهما. ونصب الأولى ورفع الثانية، وبالعكس. ولايقال: إذا قطعت الصفة صارت جملة مستقلة، ولاتجري على المعرفة إذ هي نكرة. فكيف ساغ اطلاق الصفة عليهما؟ لأنا نقول: إنما جاز ذلك إما نظرا إلى الأصل أو لأنها جملة في التقدير. إذ المحذوف لايظهر، فلا يقدم ذلك في كونها صفة.

---

(١) هي الخرنق بنت بدر بن هفان بن مالك. وهي أخت طرفة بن العبد لأمه. وآسمها وردة، وهي شاعرة جيدة، وأكثر شعرها وفي رثاء طرفة وفى رثاء زوجها بشر بن عمرو بن مرثد، سيد بنى أسد. ماتت قبل الإسلام بنحو ستين سنة. ولها ديوان شعر مطبوع.

(٢) القائل: الخرنق من الكامل. ترثي زوجها بشر بن عمر بن مرثد ومن قتل معه من بنيه وقومه.
الشاهد في قوله: «النازلين والطيبون» فيجوز فيهما: الرفع على الإتباع لقومي، أو على القطع باضمار مبتدأ تقديره هم النازلون وهم الطيبون. ويجوز نصبهما أيضاً على القطع باضمار فعل تقديره: : أمدح أو أذكر أو أخص. ويجوز أيضا رفع الأول: «النازلون» على الإتباع لقومي أو على القطع باضمار ضمير تقديره هم النازلون، ويجوز نصب الثاني وهم «الطيبون» على القطع أو باضمار فعل تقديره: امدح أو أذكر. ويجوز العكس وهو نصب الأول ورفع الثاني على القطع فيهما لا على الإتباع في الثاني لأنه مسبوق بنعت مقطوع. والاتباع بعد القطع لا يجوز لما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة أجنبية وقد استشهد به كل من: سيبويه ١٠٤/١، جمل الزجاجي ٨٢، المحتسب ١٩٨/٢، أمالي ابن الشجرى ٢٤٤/١، الإنصاف ٤٦٨، الخزانة ٣٠١/٢، شواهد العيني ٦٠٢/٣، ٧٢/٤، شرح التصريح ١٦٦/٢، همع الهوامع ١١٩/٢، الدرر اللوامع ١٥٠/٢، الأشموني ٦٨/٣، ٢١٤، أوضح المسالك رقم ٣٩٦، ديوانها ٢٩، الكامل ٤٠/٣.

(العطف)

٤٣٣ والعَطْفُ عَطْفَانِ بَيَانٌ وَنسَقْ عَطْفُ البَيَانِ شِبْهُ نَعْتٍ قَدْ سَبَقْ

٤٣٤ لَكِنَّـه لَيْسَ بِمُشْتَـــقٍّ وَلَا في حكم مُشْتَقٍّ فَضَاهَا البَدَلَا

٤٣٥ أَكْثَرُ مَا يَكُونُ في الأَعْلَامِ وَبِالكُنَـى كَرَاهَــةَ الإِبْهَــامِ

٤٣٦ شَاهِـدُهُ يائصْرُ نَصْرٌ نَصْراَ والتَّارِكِ البَكْـرِيِّ بِشْرٍ جَرًّا

العطف في اللغة هو الرجوع عن الشيء والإنصراف عنه(١). قال الشاعر:

وَلَقَدْ أَعْطِفُهَا كَرَاهَةَ حَيْـنٍ وَللنَّفْسِ مِنَ المَوْتِ هَرِيْرُ(٢)

وهو ضربان. عطف بيان وعطف نسق. لأنه إنْ احتاج الثاني إلى حرف لكونه مغايرا للأول لفظا ومعنى فهو عطف النسق، وإنْ لم يحتج إلى حرف فهو عطف البيان. لأن المعطوف هو المعطوف عليه في المعنى. فما يُنْسَبُ إلى المتبوع ينسب إلى التابع. وانما سمِّيَ عَطْفُ بيان لأَنَّهُ يبيين معنى الأول ويوضحه، إذ الغرض منه ايضاح مايجري عليه الإشتراك الكائن فيه، فهو كالصفة في إزالة الإشتراك والإيضاح. إلا أنه لايكون وصفا لمانع فيه وهو عدم الإشتقاق، لأنه لايكون غالبا إلا بالأَعْلام الصريحة غير المأخوذة من الفعل. وهو معنى قوله: لكنه ليس بمشتق ولا في حكم المشتق. أي لايدل على معنى في متبوعه كالصفة، ولايتأول بالمشتق كما تتأول الصفة، ولم يفرد له سيبويه بابا، بل

(١) اللسان (عطف) المعجم الوسيط ٦٠٨/٢.

(٢) لم أقف على قائله، ولم أجده في كتب النحو التي أطلعت عليها. والشاهد في قوله (أعطفها) حيث جاءت بمعنى الرجوع عن الشيء.

ذكره ضمن الأبواب وكذلك الكوفيون. وقد اختلفت العبارات في تعريفه. فقال أبو علي: هو أن يجري الإسم الذي ليس بحلية ولافعل ولانسب على الإسم الذي قبله فيبينه كما يبين هذه الأسماء التي هي صفات ماتجرى عليه. وقال الجزولي: هو الإسم الجاري على اسم دونه في الشهرة، ويبينه كما يبينه النعت. وهو قريب من الأول. وقال أبو الفتح: هو أن تقيم الأسماء الصريحة غير المأخوذة من الفعل مقام الأوصاف المأخوذة منها. وقال الزمخشري[1] هو اسم غير صفة تكشف عن المراد كشفها، وتتنزل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من العربية إذا ترجمت بها. فهذا يؤذن بأنه يزيل الإشتراك ويوضحه كالصفة. إلا أنه لايكون صفة لعدم اشتقاقه. وأنه يجب أن يكون الأول مفسَّراً باسم آخر، مرادف له، أشهر منه في العرف والإستعمال. ومثل بقول الشاعر:

أَقْسَمَ باللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَر ....[2]

لأنّه لَمّا تَوَهم الإشتراك في الكنية أزالها بقوله: عمر حين كان أعرف منها. وقال ابن الحاجب: تابع غير صفة يوضح متبوعه. فأخرج الصفة إذ لايشاركه في ايضاح المتبوع غيرها. فهو اذن يشبهها من وجوه و يفارقها من وجوه. أما الشبه: فمن حيث أنه يبين المتبوع كالصفة وإن العامل فيهما واحد كالصفة

---

(١) انظر المفصل للزمخشري ص ١٢٢، الطبعة الثانية، دار الجيل للطباعة والنشر.

(٢) القائل: هذا أول رجز لعبد الله بن كيسبة وبعده:

مَامَسَّهَا من نَقَبٍ ولا دَبَر
فَاغْفِر له اللَّهُمَّ إنْ كَانَ فَجَرْ

الشاهد في قوله: «أبو حفص عمر» حيث جاء عمر عطف بيان ل: «أبو حفص» وهذا وارد في اللغة. وقد استشهد به: ابن عقيل ١٧١/١، المخصص ١١٣/١، ابن يعيش ٧١/٣، الخزانة ٣٥١/٢، شذور الذهب ٤٣٥، شواهد العيني ٣٩٢/١، شرح التصريح ١٢١/١، ١٣١، معاهد التنصيص ٩٤/١.

في الأظهر، وأنه لايجري على المضمر وأنه يطابق المتبوع في التعريف وهو الأكثر. وفي التنكير في قوله عليه السلام: «ليس فيما دون خَمْسٍ ذود صدقة»[1] بتنوين خمس وهو قليل. وأما وجوه الإفتراق فمنها: أن الصفة يكثر مجيئها في النكرات لكون الإشتراك فيها بالوضع. ويقل في عطف البيان لما مر، ومنها أن الصفة بالمشتق غالبا، وهو لايكون إلا بالجوامد. ومنها أن الصفة لاتكون إلا أعم أو مساوية للموصوف. ولايشترط ذلك في عطف البيان. ومنها أن الصفة يجوز فيها القطع عن الموصوف بخلافه. وقوله: فضاها البدلا أي أشبه في كونه غير مشتق، بل هو بالجوامد كالبدل، ولأنه عبارة عن المتبوع كبدل الكل، ولأنه أخص من متبوعه كالبدل. ويفارقه في المعنى وفي اللفظ. أما المعنى فلأن عطف البيان أكثر مايكون في الأعلام كنية كانت أو غير كنية. واحترز بقوله أكثر مايكون بالإعلام عن ما مر من الحديث بخلاف البدل، ولان عطف البيان يطابق متبوعه في التعريف والتنكير في الأعرف. بخلاف البدل، ولأن عطف البيان لايجري على المضمر، وأنه ليس مقصودا بالنسبة، بخلاف البدل على رأي. وأن عطف البيان هو المتبوع في المعنى، بخلاف البدل فإنه قد يكون غير المبدل منه، كما في بدل البعض والإشتمال. وأما في اللفظ ففي موضعين. أحدهما: النداء فإن البدل يستقل فيه البناء نحو: ياأخانا زيد. وعطف البيان يجري على الأول نحو ياأخانا زيدا. وأما قول الشاعر:

إِنّي وأَسْطَارٍ سُطِرْنَ سَطْرَا لَقَائِــلٌ يانَصْرُ نَصْرٌ نَصْرَا[2]

---

(١) حديث نبوي صحيح، أنطر البخاري باب الزكاة ٣٢، ٥٦، ٤٢، مسلم/باب الزكاة الحديث رقم ٢، ٥، ٧.

(٢) القائل: رؤبة. وهو من الرجز. الشاهد في قوله: أ ــ أني وأسطارا سطرن سطرا. حيث فصل مابين إن وخبرها بفاصل طويل هو قوله: «إني وأسطار سطرن سطرا» حيث جاءت الياء في إني اسما لها وقائل خبرها.

=

وهو الذي أشار إليه المصنف. فنصر الأخير ليس فيه إلا النصب، لأن القافية كذلك. وفيه وجهان. أحدهما: أنه عطف بيان على المحل كالوصف. والثاني: أنه منصوب على المصدر. وأما نصر الثاني فيروى مرفوعا ومنصوبا ومضموما بغير تنوين. أما الرفع فلأنه عطف بيان على اللفظ. ولذلك نونه. ولو كان بدلا لامتنع تنوينه، وأما النصب فعل الوجهين المذكورين في نصر الأخير. وأما الضم فيحتمل البدل أو التأكيد اللفظي. وأما نصر الأول فليس فيه إلاّ الضم لكونه علما. الموضع الثاني: اسم الفاعل المعرف بالألف واللام إذا أُضيف إلى ماهما فيه، واتبع المضاف إليه بعلم مجرور نحو: مررت بالضارب الرجل زيد، فإنه يتعين جعل زيد عطف بيان، ولايجوز جعله بدلا لامتناع الضارب زيد على الأصح، لأن هذه الإضافة لاتفيد تعريفا ولاتخفيفا. قال أبو علي: اللام في الضارب إن كان بمعنى الذي كان في تقدير الجملة وهي لاتضاف، وإن كان للتعريف فامتناعه ظاهر، ويأتي له مزيد ايضاح. ومنه قول الشاعر:

أَنَا ٱبْنُ التَّارِكِ البَكْرِّي بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا[1]

= ب ــ وفيه شاهد آخر على رواية سيبويه: يانصر نصرا نصرا حيث جاء «نصرا نصرا» منصوبا حملا لهما على موضع يانصر الأولى حيث جاءت منادى مبني في محل نصب. ولو جاءت مرفوعة لجاز ذلك أيضا على اعتبار أنه عطف بيان للإسم الأول. وخالفه هنا بعض النحاة على اعتبار النصب فجاءت نصرا منصوبة على انها مفعول مطلق. والتقدير أنصرني نصرا. ونصرا الثانية للتوكيد. وقد استشهد به كل من: الخصائص ١/٣٤٠، الخزانة ١/٣٢٢، شرح شواهد المغنى ٢/٨١٢، سيبويه ١/٣٠٤،ديوان رؤبة ص ١٧٤.

(١) القائل: المرار بن سعيد الأسدي. وهو من الوافر.

الشاهد في قوله: «التارك البكري بشر» فإن قوله: «بشر» عطف بيان على قوله البكري ولايجوز أن يكون بدلا منه لأن البدل على نية تكرار العامل. وهذا ما يمتنع هنا.

وقد استشهد به كل من الخزانة ٢/١٩٤، أوضح المسالك رقم ٤١١، القطر رقم ١٣٩، ابن عقيل رقم ٢٨٥، الشذور رقم ٢٣٠، ابن يعيش ٣/٧٢، سيبويه ١/٩٣، ١٨٢، شرح التصريح ٢/١٣٣، الدرر ٢/١٥٣، حاشية الخضري ٢/٦٠، المقرب ١/٢٤٨.

بجر بشر على أنه عطف بيان للبكري. ولايجوز جعله بدلا، لأن البدل في حكم تكرير العامل على الأظهر. وإليه أشار بقوله: والتارك البكري بشر جرا. واحترز بقوله جرا عن نصب بشر، لأن المبرد روى بشرا منصوبا على البدل من المحل. وأنكر الجر. وقيل إن سيبويه[1]: نقله عن الفصحاء مجرورا، وأنه لايبعد عن القياس، لكون عطف البيان ليس في حكم تكرير العامل. وفي امتناع البدل في حالة الجر. على راى سيبويه[1] نظر. لأن البدل عنده ليس في حكم تكرير العامل، ولأنه لايجوز في التابع ما لايجوز في المتبوع بدليل كل شاة وسخلتها.

(١) سيبويه ١/٩٣.

(عطف النسق)

٤٣٧ والنَّسَقُ الحَمْلُ على المَعْطُوفِ عَلَيْهِ مَعْطُوفاً بذي الحُرُوفِ

النسق(١) بالفتح بمعنى المنسوق. وبالسكون المصدر. وإنما سمي هذَا الضَّرْبُ من العطف نسقا: إما لمتابعته الأول، مأخوذا من نسقت الشيء إذا أتيت به متتابعا، وإما لمساواته الأول في الإعراب من قولهم ثغر نسق إذا كان مستوى الأسنان، والمقصود ها هنا هو الأول إذ هو من التوابع. فالثاني وهو المعطوف يتبع الأول وهو المعطوف عليه بواسطة حرف العطف ونصب معطوفا بالمصدر وهو الحمل. والتقدير والنسق أن يحمل على المعطوف عليه معطوفا. وعليه في محل رفع لقيامه مقام الفاعل. وعرف بأنه تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة في الأعرف. وجيء به للإختصار، لأنه يكفي فيه ذكرا العامل مع الثاني. نحو قام زيد وعمرو. وقالوا: أغنت عن تكرير الفعل. واختلف في عدد أدواته على أقوال. الأول: أنها عشرة وهي التي ذكرها المصنف وهو المشهور، وثانيها: أنها ثلاثة: الواو والفاء وثم فالواو وهي الأصل لأنها تشرك بين الثاني والأول في المعنى والإعراب. والفاء بدل منها وثم بدل من الفاء لتقارب مخارجها. وثالثها: أنها أحد عشر. فزيد فيها ليس كقوله:

---

(١) نَسَقَ الشَّيَّ نَسْقاً: نظمه، يقال: نَسَق الدُّرّ، ونَسَق كُتُبَه: والكلام عطف بعضه على بعض. وحروف النَّسْقِ: حروف العطف. ويقال:
هذا نَسْقٌ على هذا: عطف عليه.
انظر هذا المعنى في: اللسان (نسق)، المعجم الوسيط ٩١٨/٢.

وإذَا جُوزِيْتَ خَيْـراً فأَجِـزْهُ إنَّماَ يَجْزَي الفَتَى لَيْسَ الجَمَلُ[1]

ووجهه أنه شبه ليس بلا فحملت عليها في العطف كما حملت لا عليها في العمل. ورابعها: أثنا عشر. فزيد عليها ليس وكيف وكلاهما ضعيف. أعني هذا القول والذي قبله، لأن ليس فعل وكيف اسم، فلا يعطف بهما، ولأن كيف للإستفهام فلا يتعلق مابعدها بما قبلها لكونها حرف جر. وخامسها: لأبي علي[2] وبه قال الزجاج[2] أنها تسعة. فأسقط منها إما المكررة. احتج أبو علي[2] بأنها لو كانت عاطفة لكان العطف، إما بالأولى أو بالثانية أو بهما. لاجائز أن يكون بالأولى لأنها لم يتقدمها شيء تعطف عليه. وبه تبين كون العطف بهما معا، ولاجائز أن يكون بالثانية للزوم الواو وإياها، ولو كان العطف بها لاستقل به من غير واو، ولأنه لايجمع بين حرفي عطف. وأُجيب: بأن العطف بمجموعهما، وأن الواو لعطف الأولى على الثانية حتى صار كالشيء الواحد. والمعطوف عليه مقدم على الجزء الثاني. وأما تقديم الأول عليه فبالنظر

---

(١) القائل: لبيد بي أبي ربيعة. وهو من الرمل

ويروى برواية أخرى:

واذا أقْــــــرِضَتْ قَرْضاً فأجــــــزه

إنّمـــا يُجْـــزَي الفَتَـــى غَيْـــرُ الجَمَـــلْ

الشاهد في قوله (الفتى ليس الجمل) على الرواية الموجودة. وعلى الرواية الثانية «الفتى غير الجمل» ففي الرواية الأولى عملت ليس عملها المعتاد. فالجمل اسمها مرفوع وخبرها محذوف. والجمل: بالنصب خبر ليس، واسمها محذوف تقديره. ليس الجازىء الجمل. والرواية الثانية غير الجمل. فقد جاءت غير مرفوعة على أنها نعت للفتى وذلك لأن أل في الفتى للجنس لا تخص واحداً بعينه. ولما كان الفتى مقارباً للنكرة وغيرنكرة ولكنها مقاربة للمعرفة لكونها أضيفت للمعرف بأل جاز وقوع غير نعتاً للمعرفة ـــ الفتى ـــ

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٧٠/١، المقتضب ٤١٠/٤، دلائل الإعجاز ٢٩٩، الخزانة ٦٨/٤، شواهد العيني ١٧٦/٤، التصريح ٢٩١/١، ١٣٥/٢، ديوانه ١٧٩، حماسة البحتري ٢٥٢، مجالس ثعلب ٥١٥.

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٨٩/٨.

إلى أنهما كالشيء الواحد. ومنهم من جعلها ثمانية وأسقط منها أمّا لما مر، وحتى لكونها حرف جر. فإن قيل: فلم جاز تقديم المعطوف على المعطوف عليه في الشعر كقوله:

جَمَعْتَ وَفُحْشاً غِيْبَةً وَنَمِيْمَةً
ثَلاثُ خِصَالٍ لَسْتَ عَنْهَا بِمَرْعَوِي[1]

وامتنع في بقية التوابع مطلقا. قيل: إنما جاز في العطف لأن فيه مايؤذن بالتبعية والتأخير وهو حرف العطف بخلاف سائر التوابع. وأما قوله:

أَلَا يَانَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلَامُ[2]

فيحتمل أن يكون من تقديم المعطوف وهو رحمة الله على المعطوف عليه وهو السلام. ويحتمل أنه عطفها على الضمير من غير تأكيد للضرورة.

---

(١) القائل: يزيد بن الحكم بن العاص الثقفي من قصيدة له من الطويل.
الشاهد في قوله: «وفحشا» حيث أن الواو للعطف وقد سبق المعطوف عليه «النميمة» وقد قدم ذلك للضرورة. وقد خرج ابن جني هذا الشاهد على أن الواو للمعية، وفحشا مفعول معه منصوب والتقدير: جمعت مع فحشي غيبة.
وقد استشهد كل من: أمالي القالي ٦٨/١، الخصائص ٣٨٣/٢، الخزانة ٤٩٥/١، شواهد العيني ٨٦/٣، التصريح ٣٤٤/١، ١٣٧/٢، الهمع ٢٢/١، الدرر ١٩٠/١، الأشموني ١٣٧/٢.

(٢) القائل: الأحوص من الوافر.
الشاهد في قوله: «ورحمة الله السلام» حيث عطف بواو العطف الجملة الإسمية على الضمير المستتر في «عليك» العائد إلى السلام. لأن تقديره: السلام حصل عليك. فحذف حصل ونقل ضميره إلى عليك واستتر فيه. وخرّجه بعض العلماء بتخريجات أخرى. وفيه شاهد آخر وهو نصب «نخلة» النكرة موصوفة بالجار والمجرور.
وقد استشهد به كل من: مجالس ثعلب ٢٣٩، أمالي الزجاجي ٨١. جمل الزجاجي ١٣٩، الخزانة ١٩٢/١، ٣١٢، المغنى ٣٥٧، ٦٥٩، شرح التصريح ٣٤٤/١، الهمع ١٧٣/١، الدرر ١٤٨/١، ١٦٩/٢، ديوانه ١٨٥، الخصائص ٣٨٦/٢.

إنما بدأ بالواو: لأنها أصل حروف العطف، لأنها تفيد الجمع المطلق من غير ترتيب في الأعرف. وغيرها من حروف يفيد الجمع مع زيادة معنى. فكان مدلولها بمنزلة المفرد، ومدلول غيرها بمنزلة المركب. والمفرد أصل للمركب .. وقال ابن باب شاذ[1] وأنه مذهب البصريين مطلقا وأكثر الكوفيين. ونقل عن الكسائي[2] والفراء[2] وثعلب[3] أنها تفيد الترتيب[4] وبه قال بعض الفقهاء: أما الأول فاحتج بوجوه سماعية وقياسية. أما السماعية فقوله تعالى حكاية عن الكفار ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾[5] أي نحيى في الدنيا ونموت، لأنهم لايعترفون بالحيوة للبعث بدليل قولهم: ﴿وَمَانَحْنُ بِمَبْعُوثِيْنَ﴾[5] وقوله تعالى: ﴿يامَرْيَمُ أُقْنُتِي لِرَبكِّ وَٱسْجُدِي وَٱرْكَعِي﴾[6] فقدم السجود على الركوع. وقوله: ﴿وَٱدْخُلوا البَّابَ سُجَّداً وَقُوْلُوا حِطَّةٌ﴾[7]، وفي الأخري ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ وَٱدْخُلُوا البَابَ سُجَّداً﴾[8] والقصة واحدة. وأن الصحابة لما سمعوا قوله تعالى: ﴿إِنَّ

(١) انظر شرح المفصل ٨٨/٨، ابن عقيل ٢٢٥/٢، أسرار العربية ٣٠٢.

(٢) انظر شرح الرضي ٤٣/٢، المغنى ٣١/٢، الهمع ١٢٩/٢، شواهد العيني ١٢٥/٤.

(٣) هو أحمد بن يحي بن يسار الشيباني أبو العباس ثعلب إمام الكوفيين في النحو واللغة. ولد سنة ٢٠٠ هـ ابتدأ النظر في العربية وعمره ستة عشر، حفظ كتب الفراء فلم يشذ منها حرف. صنف الكتب التاليه: المصون في النحو، اختلاف النحويين، معاني القرآن، معاني الشعر، القراءات، التصغير، غريب القرآن، الفصيح... وغيرها توفي سنة ٢٩٦هـ.

انظر: مراتب النحويين ٩٥، معجم الأدباء ١٠٥/٥، طبقات القراء ١٤٨/١، طبقات الألباء ٢٢٨، طبقات الحفاظ ٢٩٠.

(٤) انظر المغنى ص ٤٦٤ تحقيق مازن المبارك وجماعه. دار الفكر ـــ سنة ١٩٧٣ ـــ الطبعة الثالثة.

(٥) سورة المؤمنون آية ٣٧.

(٦) سورة آل عمران آية ٤٣.

(٧) سورة البقرة آية ٥٨.

(٨) سورة الأعراف آية ١٦١.

الصَّفَا والمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللهِ﴾[1] قالوا يارسول الله: بم نبدأ؟ ولو فهموا منها الترتيب لم يكن لسؤالهم وجه. وقول الشاعر:

وَمَنْهَـــــــلٍ فِيـــــــهِ الغُـــــــرَابُ مَيْتُ
سَقَـــيْتُ مِنْـــهُ ٱلْقَـــوْمَ وَٱسْتَقَـــيْتُ[2]

يريد استقيت وسقيت. وقول الآخر:

أغْلِي السِّبَاءَ بِكُلِّ أَدْكَنَ عَاتِقٍ أَوْ جَوْنَةٍ قُدِحَتْ وفُضَّ خِتَامُهَا[3]

والقدح من الجونة وهو دن الخمر بعد فض ختامها. وأما القياس فلأنها تستعمل في موضع لايصح فيه الترتيب نحو المال بين زيد وعمرو، ولايقال بين

---

(١) سورة البقرة آية ١٥٨.

(٢) القائل: غير معروف حيث لم ينسبه اللسان. وهو من الرجز ويروى:

وَمَنْهَلٍ فيه الغُرَابُ مَيْتُ
كَأَنَّهُ مِنَ الأُجُون زَيْتُ
سَقَيْتُ مِنْهُ القَوْمَ وَٱسْتَقَيْتُ

الشاهد في قوله: «وسقيت» حيث أن الواو لا تفيد الترتيب والتعقيب فقد يكون المقصود هنا استقيت وسقيت ــ انظر اللسان (غفف) ٢٧١/٩.

(٣) القائل: لبيد بن ربيعة العامري من الكامل من معلقته التي مطلعها:

عفت الديـــــار محلهـــــا فمقامهـــــا
بمنـــــى تأبـــــد غولهـــــا فرجامهـــــا

الشاهد في قوله: «وفض ختامها» حيث استشهد به على أن الواو لاتفيد الترتيب والتعقيب. فإن الفعل «فض» يتقدم في معناه وفعله على الفعل «قدحت» ومعنى قدحت: غرفت، ومنها للمعرفة مقدحة. وفض: كسر.

وقد استشهد به كل من: ابن يعيش في مفصله ٩٢/٨، الخزانة ٣٩٦/٤، شواهد العيني ١٢٥/٤.

زيد فعمرو بالفاء، لأن بين تقتضي التفريق والواحد لايصح فيه ذلك حسا. وأما قوله:

.... بَيْـنَ الدَّخُـولِ فَحَوْمـلِ[1]

فقيل: أراد بين مواضع الدخول. وقيل الرواية بالواو، وقيل وضع الفاء موضع الواو توسعاً. وكذلك قولهم سيان زيدٍ وعمرو، يمتنع دخول الفاء فيه لأن المساوات نسبة تقتضي شيئين، ولأنه يقال اختصم زيدٌ وعمرو، وتقاتل خالد وبكر، ولو كانت للترتيب للزم فيه وقوع الفعل من فاعل واحد وهو محال. لأن الإفتعال والتفاعل لايصلح من فاعل واحد، بدليل امتناع دخول الفاء. لأنها لو كانت للترتيب مع كون الفاء وثم يدلان عليه، لأدىء إلى بطلان مايدل على الجمع من غير ترتيب مطلقا، ولأنه يلزم منه القول بالإشتراك، والأصل عدمه. وأما الفاء: فتفيد الترتيب والتعقيب، أي ترتيب مابعدها على ماقبلها من غير فاصل بينهما، بل الثاني يعقب الأول. ولذلك تقع في جواب الشرط، لأنه سبب في جوابه. والمسبب لايتخلف عن السبب ويقع مع إذا التي للمفاجأة نحو: خرجت فإذا زيد لاتفاقهما في المعنى وهو عدم التراخي. قال الزجاج[2]: معنى

---

(١) القائل: آمرؤ القيس وهو من الطويل، وأول بيت في قصيدته المشهور وتمامه:

قِفَانَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيْبٍ وَمَنْزِلِ
بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

الشاهد في قوله: «فحومل» حيث جاءت الفاء بمعنى إلى للعطف. والمعروف عن الفاء الذي يفيد الترتيب والتعقيب، فيصبح المعنى: إلى منازل بين الدخول إلى حومل إلى ...

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢٩٨/٢، شرح شواهد الشافية ٢٤٢، السيوطي ١٥٨، الدرر ١٦٦/٢، ١٧٠، الهمع ١٢٩/٢، ١٣١، الخزانة ٣٩٧/٤، شرح سقط الزند ١٥٨٧، المحتسب ٤٩/٢، السيرافي ٤٧٧/٥، الأصول ٣٢٦/٢، المنصف ٢٢٥/١، الأشموني ٣٠٩/٣.

(٢) انظر: اللباب في علل البناء ص ٣٥٢، شرح المفصل لابن يعيش ٩٢/٨ — ٩٦، شرح الرضي ٤٠٨/٢.

الفاء التفرق عن مواصلة يريد أن الثاني عقيب الاول من غير تراخ وهو معنى قوله الفاء للتريتيب والتعقيب، ولأن الترتيب لما كان أعم من التعقيب، لأنه قد يكون مع الإتصال ومع عدمه، كما في ثم وحتى لم يقتصر على الترتيب وأردفه بالتعقيب. فإن قيل فقوله تعالى ﴿ثُمّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا العَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا المُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا العِظَامَ لَحماً﴾(١) يدل على المهلة دلالة ظاهرة. أُجيب: بأن المهلة بين الثاني والأول بالنسبة إلى زمن الفعل، وأما بالنسبة إلى نفس الفعل فوجود الثاني عقيب الأول من غير مهلة.

٤٣٠ وَثُمّ للمُهْلَةِ أَمَّا حَتّى فنحو صُمْتُ الدَّهْرَ حَتّى السَّبْتَا

الفاء وثم وحتى: ثلاثتها تشترك في إفادة الجمع والترتيب، وكون الثاني بعد الأول في الوجود، كما هو في اللفظ أما الفاء فتفيد مع الترتيب، التعقيب وهو الاتصال وعدم التراخي. وقد مرّ بيانه. وأما ثم فتفيد معه المهلة والتراخي ولذلك قال سيبويه(٢): إذا قلت مررت برجل ثم امرأة، فالمرور ها هنا مُرُوَرانِ، يريد أن المرور بالثاني لم يقع إلا بعد انقضاء المرور الأول، ولدلالتها على التراخي لم تقع في جواب الشرط. قال الرماني(٣): إنما اختصت ثم بالمهلة دون الفاء لزيادة حروفها. لأن زيادة الحروف تدل على زيادة المعنى، حملا للمعنى على اللفظ. قال ابن الدهان(٣): إنما تقتضي المهلة والترتيب في المفردات دون الجمل، كقوله تعالى: ﴿فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُم ثُمَّ اللهُ شَهِيْدٌ عَلَى ما يَفْعَلُونَ﴾(٤) إذ شهادة الله سبحانه متقدمة على المرجع، وقيل هي الترتيب مطلقا. لأنها مع الجمل تدل على ترتب خبر على خبر، لاعلى ترتيب المخبر عنه، وأما قول الشاعر:

(١) سورة المؤمنون آية ١٤.
(٢) سيبويه ٢١٨/١.
(٣) انظر المقتضب ١٤٨/١.
(٤) سورة يونس آية ٤٦.

أراني إذَا مابِتُّ بتُّ عَلَى هَوَىً فثُمَّ إذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَادِيَا[1]

فادخل الفاء على ثم مع اختلافهما في المعنى. فالجواب عنه أن ثم أفادت التراخي في المعنى، لأن الإصطباح متراخ عن مجيئه غاديا، وأما الفاء أفادت التعقيب في اللفظ والحكم، لأن الإخبار بالأمرين ليس أحدهما متراخيا عن الآخر وأما حتى: فتفيد مع الترتيب المهلة. إلا أن المهلة التي فيها أقل من التي في ثم وقيل لامهلة فيها كالفاء، وقيل هي بمنزلة الواو، والأول أظهر. لأن شرطها في العطف أن يكون مابعدها جزءا مما قبلها، فلو لم تفد الترتيب للزم جواز تقديم جزء الشيء المتأخر عليه، وهو محال. وإنما اشترط أن يكون المعطوف بها جزءاً من المعطوف عليه. لأن مابعدها لما كان غاية وظرفا لما قبلها امتنع أن يكون مغايرا له، ولهذا كان فيها معنى التعظيم أو التحقير أو القوة أو الضعف. لأن الشيء إذا أخذ من أعلاه فأدناه غايته وهو الحقير، وإذا أخذ من أدناه فأعلاه غايته وهو التعظيم، وكذلك حال القوة والضعف. فإذا قيل مات الناس حتى الأنبياء، فالأنبياء غاية الناس إذا ابتدىء من الطرف الأدنى، وإذا قيل قدم الحاج حتى المشاة فالمشاة غاية الحاج، إذا ابتدىء من الطرف الأعلى، والطرف الآخر الذي هو النهاية. أما أن يكون جزاء ينتهي به الشيء، كالسبت في قوله. صمت الدهر حتى السبت. لأنه جزء من الدهر انتهى الصوم به. وكقولهم أكلت السمكة حتى رأسها، ويجوز فيه العطف والجر، وأما أن يكون جزءا

---

(١) القائل: زهير بن أبى سلمى من الطويل ــ يروى البيت برواية أخرى:

أرانــــي إذا أصبــــحت أصبــــحت ذا هوى

فثــــم إذا أمسيت أمسيت عاديـــــا

الشاهد في قوله: «فثم إذا أمسيت» حيث جاءت ثم زائدة لا عمل لها على رأي الأخفش والكوفيين وقد خرج البيت ابن جنى وابن هشام وغيرهما على أن الفاء زائدة. وقد وردت زيادتها في الشعر العربي.

وقد استشهد به كل من: ابن الشجرى في أماليه ٣٢٦/٢، ابن يعيش في مفصله ٦٩/٨، الخزانة ٥٨٨/٣، ٤٢١/٤، المغنى ١١٧، الهمع ١٣١/٢، الدرر ٩١/٢، الأشموني ٩٥/٣.

ينتهى عنده أن يكون جزءا يلاقي آخر جزء مما قبله، كنمت البارحة حتى الصباح وهذا يمتنع فيه العطف، وَٱعْلَم: أن حتى لما كان العطف بها ضعيفا لكونها حرف جر في الأغلب، اشترط للعطف بها أن يكون مابعدها جزءا مما قبلها كما مر. وأن يكون أقل مما قبلها، وأن يكون مظهرا في الأعرف. ومنهم من أجاز كونه مضمرا أو منفصلاً نحو قام القوم حتى نحن، وأكرم الأمير الناس حتى إيانا. ولايكون المعطوف عليه بها إلا جمعا أو في حكمه. وإذا عطف بها على مجرور فالوجه أن يعاد الجار ليعلم أنها العاطفة لا الجارة.

٤٣١ وَأَوْ وإمّا فِيهِمَا مَشْهُورُ الشَّكُّ والإِبْهَامُ والتَّخْيِيرُ

أو، وإما: لأحد الشيئين لا بعينه أو الأشياء تقول قام زيد أو عمرو تريد أحدهما بدليل وجوب إفراد الضمير في نحو زيد أو عمر قام، وامتناع قاما. ويقعان في الخبر والطلب والإستفهام. أما أو: فإن وقعت في الخبر فلها معنيان أحدهما الشك وهو تردد النفس بين أمرين لا مزية لأحدهما على الآخر. كقولك قام زيد أو عمرو. ويسرى معها الشك من آخر الكلام وهو الأكثر. وثانيها الإبهام وهو إخفاء الأمر على السامع مع العلم به كقوله تعالى: ﴿وأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مَائِةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيْدُونَ﴾(١) فإنه أبهم لمصلحة لا يطلع عليها. وقيل أو في الآية بمعنى بل وقيل بمعنى الواو كالتي في قوله:

بَكَيْتُ عَلَى عَجِير أَوْ عَفَافِ ....(٢)

وهو ضعيف، لحصول الإبهام في قوله أو يزيدون. وقيل: هي الشك وهو

---

(١) سورة الصافات آية ١٤٧.

(٢) لم أعثر على قائله ولم أجده، في كتب النحو التي أطلعت عليها.

والشاهد في قوله أو عفاف حيث جاءت «أو» بمعنى الواو كما ذكر الشارح.

بالنسبة إلى المخاطبين، والتقدير: لو رأيتموهم لقلتم أنهم مائة ألف أو يزيدون خبرا مبتدأ محذوف في محل رفع، والتقدير أوهم يزيدون، وجاز عطف الإسمية على الفعلية بأو لاشتراكهما في مطلق الجملة. وإن وقعت في الطلب فلها معنيان: أحدهما: التخيير كقولك خذ من مالى دينارا أو ثوبا. ويقتضي ها هنا أحد الشيئين التحيير، لأن الآخر لاينصرف إلا إلى أحدهما، ويبقى الآخر على المنع. الثاني: الإباحة وهو أن يكون أحدهما مباحا كقولك تعلم فقها أو نحوا. فإذا تعلم أحدهما فقد عمل بمقتضى أو، وإذا تعلم الآخر فبدليل من خارج، وهو كونه غير محظور. وإذا ورد النهي على الإباحة جاز صرفه إلى مجموعهما وهو ماكان يجوز له فعله، وإلى أحدهما وهو مايقتضي أو. وأما قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أو كَفُورَا﴾[1] فمعناه لاتطع أحد هذين، وإذا منع من طاعة كل واحد منهما على انفراده، وأحدهما يصدق على كل واحد منهما، لزم منه امتناع طاعتهما. وأما إمّا: المكسورة فالعاطفة مفردة على الأصح لأنه الأصل. ونقل عن سيبويه[2] أنها مركبة من أن الشرطية وما النافية، وهمزتها مكسورة وحكي قطرب[2] فتحها وحكمها حكم أو في العطف لكن الفرق بينهما أن الشك في أو يسري من آخر الكلام إلى أوله لما مر، بخلاف أما فإنك تبتدأ بها شاكا من أول الكلام وإن أما يلزمها التكرير غالبا أو مايقوم مقامه بخلاف أو، فهذه أربع معان لأو وأما. وذكر المصنف منها ثلاثة وهي الشك والإبهام والتخيير لأنها هي الأشهر. ولأن معان آخر منها: التفصيل وفي التنزيل:

(١) سورة الإنسان آية ٢٤.

(٢) يذكر أبو علي الفارس في الإيضاح ص ٨٩ فيقول «وليست إما بحرف عطف لأن حروف العطف لاتخلو من أن تعطف مفردا على مفرد أو جملة على جملة، وأنت تقول ضربت إما زيدا وإما عمرا فنجدها عارية من هذين القسمين، ويقول. أما عمرا: فتدخل عليه الواو ولا يجتمع حرفان لمعنى، وجاء في المفصل للزمخشري ص ٣٠٥ (طبعة التقدم): ولم يعد الشيخ أبو علي الفارس أما من حروف العطف لدخول العاطف عليه. ووقوعها قبل المعطوف عليه.
انظر شرح المفصل ١٠٣/٨، سيبويه ٢٠٩/١، الكامل ١٥٥/٣.

﴿كُونُوا هُوْداً أَوْ نَصَارىَ﴾[1] وتقول: كنت في المدينة آكل السمك أو اللحم. أي في زمنين. ولم يرد الشك. ومنها الإضراب إذا قدرت ببل كقوله:

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْنَقِ الضُّحَى
وَصُورَتِهَا أَوْ أَنْتِ لِلْعَيْنِ أَمْلَحُ[2]

ومنها أن تكون بمعنى إلا أن أو إلى أن كما مرّ في نواصب الأفعال. وتكون إما شرطية كقوله تعالى: ﴿فإمَّا تَرَيِنَّ﴾[3]، وأصله أن ما فقلبت النون ميماً وأدغمت أحدهما في الأخرى.

٤٣٢ وأَمْ كإذَّنَ أَمْ أَقَامَا وَلَكِن آسْتَدْرِكْ بِهَا الكَلَامَا
٤٣٣ هَذَان يَعْطِفَانِ ما لم يُفْصَلَا وبَلْ لإضْرَابٍ عَنْ اسمٍ أَوَّلا
٤٣٤ ولا بعكسها فَهذِى عَشْرَةْ تُوجِبُ عَطْفَ الكَلِمِ المُؤَخَّرَة
٤٣٥ عَلَى الذي مِنْ قَبْلِهَا فَاْجعَلْ لَهَا إعْرابَها حَتّى تكونَ مِثْلَها

أم: معناها الإستفهام، وتشارك أو وأما في كونها لأحد الأمرين، وتفارقهما في الإستفهام، لأن السائل بأو وأما غير عالم بثبوت أحد الأمرين، والسائل بأم عالم بثبوت أحدهما لاعلى التعيين. فإذا قيل: أعندك زيد أو عمرو؟ فجوابه لا أو نعم فيسئل بعد ذلك بأم فيقال: أزيد عندك أم عمر؟ فجوابه زيد أو عمر. ولايجاب بلا ولا نعم لكونه عالما بالثبوت. وإنما سأل بهما عن التعيين. وهي إمّا متصلة

---

(١) سورة البقرة آية ١٣٥.

(٢) القائل: ذو الرمة. من الطويل.
الشاهد في قوله: «أو أنت أملح» حيث جاءت «أو» بمعنى بل. وهذا مايؤكد رأي الكوفيين، ويخرجه البصريون على أن أو هنا للشك. وقد استشهد به كل من الإنصاف ٤٧٨، المحتسب ٩٩/١، الخصائص ٤٥٨/٢، الخزانة ٤٢٣/٤، معاني الفراء ٧٢/١.

(٣) سورة مريم آية ٢٦.

أو منقطعة. أما المتصلة ففلا تحقق إلا بثلاثة شروط: أحدها: أن تكون معادلة بهمزة الإستفهام دون هل. والمراد بالتعادل أن يليها أحد الأمرين المستويين، ويلي الهمزة الأمر الآخر. أي يلي أم من نو ع ما ولي الهمزه كقوله: آذان أم أقا ما. فولى أم فعل كما ولى الهمزة. ومن ثم جاز: أزيدا ضربت أم عمرا؟ لكونها تلى اسما كما تلي الهمزة. وامتنع أرأيت زيدا أم عمرا؟ لعدم تساوي ما بينهما، لأن الذي يليها اسم والذي يلي الهمزة فعل. وإنما المعادلة دون هل، لأنها أصل أدوات الإستفهام بدليل استعمالها في الإستفهام وغيره، كالتقدير والتوبيخ والإنكار والتسوية ونحوها. وثانيهما: أن يكون السائل عالما بأحدهما لا بعينه كما مر. وثالثها: أن لا يعطف بها إلا مفرد على مفرد، إما اسمين متعلقين بحكم واحد كقولك: أزيد عندك أم عمرو؟ أو فعلين منسوبين إلى فاعل واحد. آآذان أم إقاما. فآذان وأقام فعلان مستندان إلى فاعل واحد وإنما لم تقع بعدها جملة إذا كانت متصلة، لأنها والهمزة تقدران بأي، وأي مفرد، ولايكون خبره إلا مفردا. فلو كان بعدها جملة مستقلة، لامتنع تقدير أي. واحترز بالمستقلة عن نحو أتقوم أم تقعد. وكذلك قوله آآذان أم أقاما، فإنها في حكم المفرد لكون الفعل الواقع بعدها مسندا إلى ما أسند إليه الفعل الواقع بعد الهمزة. وإنما قدرا أعني الهمزة وأم بأي لأنهما بمنزلته في التعيين.

والمنقطعة يأتي بيانها وأما لكن: فلا يخلو إما أن يقع بعدها مفرد أو جملة. فإن وقع بعدها مفرد كانت متصلة كأم. ومعناها الإستدراك، ولزم تقدم النفي عليها، وهو معنى قوله: هذان يعطفان مالم يقصلا. أي ما لم يقع بعدهما جملة، لأن الجملة كلام مستقل لايتصل بما قبله. فإذا وقع بعدهما مفرد كانا متصلين كما مر في أم، وإنما لزم أن يتقدم لكن نفي، لأن الإستدراك يقتضي مغايرة ما بعدها لما قبلها، والمغايرة إنما تحصل إذا وقع بعدها مفرد بالإثبات بعد النفي. ولهذا قدرت إلا في الإستثناء المنقطع بلكن. فإن كان معها الواو فالعطف بها ولكن لمجرد الإستدراك. فإذن قد اشتركت أم ولكن في العطف في

أنهما لايعطفان في الإتصال إلا مفردا على مفرد، وأن لايقعا إلا بعد حرف مخصوص، إما بعد الهمزة، ولكن بعد حرف النفي فإن وقع بعدها جملة فلا يلزم أن يتقدمها نفي. يجوز أن تقع بعد النفي والإثبات، إلا أن مابعدها يجب أن يكون مخالفا لما قبلها مطلقا. فإن وقع بعدها جملة نحو ما قام زيد لكن عمرو، وقام زيد لكن عمرو لم يقم فهي إذن لعطف جملة على جملة لمغايرة مابعدها لما قبلها. وقيل التى يقع بعدها الجمل ليست بعاطفة بل هي حرف ابتداء. فعلى الأول يمتنع الوقف عليها.

وعلى الثاني لايمتنع. وقال يونس[1]: إنها ليست بعاطفة مطلقة لدخول الواو عليها، وإعراب الإسم بعدها باضمار العامل لا بالعطف وهو ضعيف. لأنه يؤدي إلى إضمار حرف الجر. وقوله: وبل لإضراب عن اسم أولا. فاعلم أن: لكن وبل ولا: تشترك في أن المعطوف بها يخالف المعطوف في إثبات أحد الأمرين معينا، أما لكن: فقد تبين أنها للإستدراك بعد النفي، فهي لإثبات الحكم للثاني، وأما بل فللإضراب عن الأول وإثبات الحكم للثاني ايجابا أو نفيا. وأما لا فلنفي الحكم الثابت للأول عن الثاني، فهي عكس بل ولكن. وقوله: ولا بعكسها أي بعكس بل. إلا أن لا يعطف بها في الإيجاب دون النفي، لأنها لنفي ماثبت للأول. إلا أن لايعطف بها في الإيجاب دون النفي، لأنها لنفي ماثبت للأول. فإذا كان منفيا بكل ما وضعت له. ولايظهر الفعل معها لئلا يلتبس بالدعاء نحو قام زيد لاعمرو. فإن دخلت الواو عليها، تجردت للنفي، وكانت الواو هي

---

(١) أم العاطفة: حرف عطف ولكن لا يكون الكلام بها إلا آستفهاما، وتكون على قسمين: أم المتصلة وهي التي تتقدمها إلا همزة الإستفهام، وأم المنقطعة وهي التي تأتي لقطع الكلام الأول واستئناف غيره ويكون ما بعدها قائما بنفسه. وانظر:
سيبويه ٤٧٣/١، المقتضب ٢٨٨/٣، شرح المفصل لابن يعيش ٩٧/٨، ٩٨، شرح الكافية ٣٧٤/٢، الأشباه والنظائر ٦٠/٤، المقترب ٢٣٠/١ ومغنى اللبيب ٤١/١.

العاطفة لما مر في لكن. واعلم: أن بل: لايخلو إما أن يعطف بها في النفي أو في الإثبات فإن كان الأول نحو: ماجاءني زيد بل عمرو،فالمشهور جواز العطف بها، وأنها تفيد الإستدراك قياسا على لكن، في مخالفة ما بعدها لما قبلها. وخالف المبرد[1] في ذلك. لأنه أوجب تقدير حرف النفي بعدها لتحقق المطابقة في الإضراب عن منفى إلى منفى، كما يتحقق عن موجب إلى موجب. ويجب أن يقال: إن كان المعطوف غلطا قُدّرَ حرف النفي ليشتركا في نفي الفعل عنهما، وان لم يكن غلطا لم يقدر حرف النفي، لأن الفعل ثابت له فلا ينفي عنه. وإن كان الثاني وهو أن يعطف بها بعد الإثبات فلها معنيان. أحدهما الغلط وسبق اللسان نحو قام زيد بل عمرو، لأنك أردت اسناد الفعل إلى عمرو فسبق اللسان إلى زيد وحينئذ يفيد الإضراب بها إبْطَالَ الأول مطلقا، وثانيهما أن يفيد الخروج من قضية إلى غيرها من غير إبطال الحكم الأول. كقوله تعالى: ﴿ أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ العَالَمِيْنَ﴾[2] ثم قال ﴿بَلْ أَنْتُم قَوْمٌ عَادُونَ﴾[3]. ومنع الكوفى العطف بها بعد الإيجاب لمخالفة مابعدها لما قبلها، فلا يصح معه حملها على لكن بخلاف النفى. فأن معه يصح توفية معناها وهو الإضراب عن المنفى وإثبات الحكم للثانى. وقوله: فهذه عشرة أى هذه عشرة أحرف للعطف فى الأعرف كما مر. وقوله: توجب عطف الكلمة المؤخرة على التى من قبلها. أى هذه الحروف توجب عطف الكلمة المؤخرة عنها على الكلمة التى من قبلها. قوله: فآجعل لها إعرابها إلى آخره، أى اجعل للكملة المؤخرة عن هذه الحروف إعراب الكلمة المقدمة عليها، فهى تشرك بين المتقدمة والمتأخرة فى الرفع والنصب والجر والجزم. إلا أنه يشترك فى الفعل اتحاد الزمانين. فلا يعطف فعل على

---

(١) انظر المقتضب ١/١٢، ٣/٢٠٥، ٤/٢٩٨.

(٢) سورة الشعراء آية ١٦٥.

(٣) سورة الشعراء آية ١٦٦.

مايخالفه فى الزمان. وآعلم أن هذه الحروف على ضربين. أحدهما: مايشترك بين المعطوف والمعطوف عليه لفظا ومعنى. أعنى الإعراب والحكم، وهو الواو والفاء وثم وحتى. والثانى: يشترك بينهما لفظا لا معنى وهو باقيها. ولذلك قال: فآجعل لها إعرابها ولم يقل حكمها، لأن الإعراب تشترك فيه جميع الحروف بخلاف الحكم. وآختلف فى العامل فى المعطوف. فقيل العامل مقدر وهو اختيار أبى على[٣] وأبى الفتح[١] لأنه يجىء فيما يمتنع عمل الأول فيه نحو: يازيد وعمر لأنه لو لم يقدر حرف النداء فى الثانى لامتنع بناؤه على الضم لوجود حرف العطف فاصلا، ولا يقال: لو قدر العامل لامتنع اختصم زيد وعمرو وهو جائز بالإتفاق لأنا نقول: لما لم يظهر المقدر صار كأنه غير مقدر، لأن الواو صار عوضا عنه أو استغنى بالأول. وقيل: العامل حرف العطف، لأن الأول لما آستوفى معموله، وتقدير عامل آخر على خلاف الأصل، كان نسبة العمل إلى الحرف أولى، لنيابته عن العامل. وقيل: العامل هو الأول، يتوسط الحرف كالواو فى المفعول معه. وهو الأظهر بدليل: قام زيد وعمرو الظريفان، فلو لم يكن العامل فيهما الأول لما جاز الجمع بين وصفيهما. وآمتناع التقدير فى نحو: رب شاة وسخلتها. ويازيد والضحاك.

٤٣٦ وأَمْ بِهِ آسْتَفْهِم وَبَلْ مَعْنَاهُ   فى إِنَّهَا لإِبِــلٌ أَمْ شَاةُ

قد ذكرنا أن أم: إما متصلة وقد مرّ بيانها، وإما منفصلة وتقع فى الإستفهام والخبر. أما الإستفهام ففى موضعين: أحدهما بعدالهمزة إذا وقع بعد أم جملة كقولك: أعندك زيد أم عندك عمرو؟ والثانى بعد هل وغيرها من كلمات الإستفهام كقولك: هل قام زيد أم عمرو؟ وأين تذهب؟ أم أين تجلس؟ وتقدر ببل وهمزة الاستفهام معاً، أي بل أعندك عمرو؟ لأنها لما تضمنت العطف والإستفهام قدرت بما يدل عليهما، وإنما قدم بل على الهمزة لأنها أصل فى الإضراب، والهمزة فرع عليها، والأصل يقدم على الفرع. قوله: وبل معناه يريد به أن معنى أم

(١) المحصل في شرح المفصل لابي البقاء ٢/٢٤، اللباب في علل البناء ص ٣٦٢.

للإضراب كما فى بل. ولم يرد أن مابعد أم متحقق كتحقق ما بعد بل، وسميت منفصلة أى منقطعة لانقطاع ما قبلها عما ما بعدها. ولذلك قدرت بما يدل على الإنقطاع. وهو بل والهمزة لكون الكلام جملتين. ولم يقدر بما يدل على الإتصال وهو أى وجوابها بلا أو نعم مثل جواب أو لعدم تيقن أحدهما. وأما الخبر فهى فيه على ضربين. الأول: أن تكون للإستفهام: فتقدر ببل والهمزة لتضمنها معنى الإستفهام ومعنى حرف العطف الذى يدل على ترك كلام إلى كلام كقول بعض العرب:

إنها لابل أم شاء[1]. أى بل أهى شاء. فشاء خبر مبتدأ محذوف. كأنه رأى أشخاصاً فآعتقد أنها إبل، فلما تأملها علم أنها ليست بإبل، وشك فى كونها شاء فترك الخبر وآستأنف السؤال. والثانى أن تستعمل للعطف مجردة عن آستفهام كقوله تعالى: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِى الظُّلُمَاتُ والنُّورُ﴾[2] أى بل هل تستوى. وقول الشاعر:

أَمْ هَلْ كَبِيْرٌ بَكَى لَمْ يَقْضِ عَبْرَتَهُ ... إِثْرَ الأَحِبَّةِ يَوْمَ البَيْنِ مَشْكُوْمُ[3]

---

(١) قال سيبويه: هذا باب أم المنقطعة ... وذلك قولك: أعمرو عندك أم عندك زيد فهو ليس بمنزلة: أيهما عندك. ألا ترى أنك لو قلت: أيهما عندك عندك لم يستقم الا على التكرير والتوكيد. ويدلك على أن هذه الآخر منقطع من الأول قول الرجل: إنها لابل أم شاء ياقوم، فكما جاءت أم هنا بعد الخبر منقطعة كذلك تجيء بعد الإستفهام، وذلك أنه حين قال: أعمر عندك فقد ظن أنه عنده ثم أدركه قبل ذلك الظن في زيد بعد أن استغنى كلامه ومثل ذلك إنها لابل أم شاء، إنما أدركه الشك حين مضى كلامه على اليقين...» آنتهى.
أنظر: آبن يعيش في شرح المفصل ٩٧/٨، المغنى ٦٦، سيبويه ٤٨٤/١.

(٢) سورة الرعد آية ١٦.

(٣) القائل: علقمة الفحل من البسيط.
المعنى: يستفسر الشاعر فيقول: هل تكتم الحبيبة وتحفظ ماعلمت من ودها لك وما استودعته منها من قولها:

أنا على العهد أم انصرم حبلها منك لبعدها عنك

الشاهد في قوله: «أم هل كبير بكى» حيث دخلت أم المنقطعة على هل وهذا جائز. أما أم =

أى: بل هل كبير. فلو لم تكن ها هنا مجردة عن الإستفهام لادى إلى دخول الإستفهام على مثله.

٤٣٧ والوَاوَ تَخْتَصُّ بِهَا المُفَاعَلَةْ نحو المُضَارَبَــة والمُقَاتَلَــةْ

الواو: تختص بالعطف بما لا يصح إلا من اثنين كالتفاعل والإفتعال نحو: آختصم زيد وعمرو، وتقاتل خالد وبكر. وكذلك الحال بين زيد وعمرو لاقتضاء بين التفريق حسا. وأما المفاعلة فى قوله كالمضاربة والمقاتلة، فقيل لا تحتاج إلى الواو لأنها تصح من فاعل واحد نحو: ضارب زيد عمرا فى تقدير: ضارب عمرو زيدا. ولهذا يروى قوله:

قَدْ سَالَمَ الحَيَّاتُ مِنْهُ القَدَمَا ....(١)

= المتصلة فلا تدخل على أدوات الإستفهام. وهذا ما يؤيده سيبويه. وقد ذكر في الخزانة ٥١٦/٤ أنه يجوز أن تأتي «هل» بعد أم وليس فيه جمع بين آستفهامين. ويقول المغاربة: إنها ليست بعاطفة لا في مفرد ولا في جملة.

وذكر آبن مالك أنها قد تعطف المفرد كقول العرب: أنها لا بل أم شاء فأم هنا لمجرد الإضراب عاطفة مابعدها على ماقبلها.

وقد آستشهد به كل من: سيبويه ٤٨٧/١، المقتضب ٢٩٠/٣، ابن يعيش في شرح المفصل ٢١٨/٤، ١٥٣/٨، الخزانة ٥١٦/٤، همع الهوامع ٧٧/٢، ١٣٣، الدرر اللوامع ٩٣/٢، المفضليات ٣٩٧،امالي آبن الشجرى ٣٣٤/٢، ديوانه ١٥٩.

(١) القائل: نسب الى أكثر من قائل. وممن نسب اليهم: أبو حيان بن الفقعسي ومسادر العبسي، والعجاج، وقيل الدبيري، وقيل عبد ربه عبس من قصيدة مرجوزة. وتمامه:

....

الأُفْعُــــــوَانَ والشُّجَـــــــاعَ الشَّجْعَمَــــــــا

الشاهد في قوله: «الحيات القدما» فقد رفع الحيات على الفاعلية ونصب القدما على المفعولية، ثم نصب الأفعوان ومابعده بفعل مضمر دل عليه سالم، وقد وجه البيت توجيها آخر: بنصب الحيات والقدما على أن كل واحد منهما فاعل ومفعول في المعنى. والتقدير: سالم القدم الحيات، وقيل أيضا أن الشاهد في قوله «القدما» حيث أن أصلها القدمان فحذفت النون. وهذا دليل على جواز حذف نون التثنية. وقد استشهد به كل من: سيبويه ١٤٥/١، المقتضب ٢٣٨/٢، جمل الزجاجي ٢١٤، الخصائص ٤٣/٢، المنصف ٢٦٩/٣، المخصص ١٠٦/١٦، المغنى ٧٩٩، شواهد العيني ٨٠/٤، الهمع ١٦٥/١، الدرر ١٤٤/١، الأشموني ٦٧/٣، اللسان (شجعم).

بنصبهما لأن كل واحد منهما فاعل ومفعول فى المعنى. والتقدير: سالمت القدمُ الحياتِ، وسالمت الحياتُ القدمَ. ولولا تقدير الواو عاطفة لما صح ذلك ويحتمل أن يريد بالمفاعلة التفاعل تجوزا لأن التفاعل نحو: تضارب زيد وعمرو، يوجد بوجود المقاتلة، وينتفى بآنتفائها، لأن ضارب بزيادة التاء يصير تفاعل، فلو فرضنا عدمه لم يبق التفاعل.

شرح

ألفية ابن مُعطي

الجزء الثاني

تأليف الدكتور

علي موسى الشوملي

الناشر مكتبة الخريجي

شرح ألفية ابن مُعْطي

" تحقيق ودراسة "

د. علي موسىٰ الشوملي

الجزء الثاني

الناشر
مكتبة الخريجي



الناشر مكتبة الخريجي
الرياض ـ العليا ـ شارع الأسلام
تلفون : ٤٦٤٤٣٨٤ / ٤٦٤٦٢٥٨
ص.ب ١٧٧٣٢ الرياض ١١٤٩٤
TELEX : 204573 MKTBA S.J.

الطبعة الأولى
١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

(العطف على المضمر وتوكيده)

٤٣٨ والمُضْمَرُ المَرْفُوعُ إنْ وَصَلْتَهُ فَاَعْطِفْ عَلَيْهِ بَعْدَ ما أَكَّدتَهُ

٤٣٩ كَمِثْلِ سِرْنَا نَحْنُ والغُلَامُ ولا تَسِرْ أَنْتَ ولا الأَقْوَامُ

لا يعطف على المضمر المرفوع المتصل عند البصريين إلا إذا أكد بمضمر منفصل أو يكون فى الكلام مايقوم مقام التوكيد. أما التوكيد فقد ذكر له مثالين أحدهما: المضمر المرفوع فيه بارز وهو قوله: سرنا نحن والغلام. فسرنا: فعل وفاعل، ونحن تأكيد للفاعل والغلام معطوف على الفاعل.

وثانيهما: المضمر المرفوع فيه مستكن وهو قوله: ولا تسر أنت ولا الأقوام فأنت تأكيد للضمير المستكن وهو الفاعل، والأقوام معطوف عليه. وفى التزيل: ﴿آسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الجَنَّةَ﴾[1]. وأما الذى يقوم مقامه فكقوله تعالى: ﴿ماأشْرَكْنَا ولا آباؤُنا﴾[2]. فعطف الآباء على الضمير المرفوع حين فصل بين حرف العطف والمعطوف بحرف النفى، ولم يذكر المصنف مايقوم مقام الفصل. وكان الواجب أن يقول: فاعطف عليه بعدما أكدته مع عدم الفصل وجوبا، ومع الفصل جوازا. وإنما لم يجوزوا العطف من غير تأكيد لأنه إن كان مستترا كان العطف عليه كعطف لفظ الإسم على لفظ الفعل، وإن كان بارزا كان كعطفه على جزء الفعل. وأما قوله:

---

(١) سورة البقرة آية ٣٥، سورة الأعراف آية ١٩.

(٢) سورة الأنعام آية ١٤٨.

قُلْتُ إذْ أقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى   كَنِعَاجِ الفَـلَا تَعَسَّفْـنَ رَمْـلَا[1]

فضرورة لا يقاس عليه. ويمكن أن يقال: أن تهادى حال من الضمير فى أقبلت فهو كالفعل فى المعنى. وآعلم: أنه لا يخلو من أن يعطف اسم ظاهر على مثله، ومن عطف المضمر والعطف عليه. أما الأول فإنما يصح عند اختلاف الإسمين. وإلا لو آتفقا أغنت التثنية والجمع عن العطف، وإذا عطف أحد اللفظين المختلفين على الآخر فلا بد من آشتراكهما فى الحكم المنسوب إلى الأول. ولذلك جاز قام زيد وعمرو، وآمتنع: تكلم زيد والحجر. وأما الثانى: فإنْ كان المضمر منفصلا مرفوع الموضع، أو منصوبه، فحكمه حكم الظاهر. فيعطف مرفوع على مثله نحو: أنا وأنت قائمان، ومنصوب على مثله كقوله:

لَيْسَ إيَّـــــاىَ وإيَّـــــا   كَ وَلَا نَخْشَى رَقِيبَـــــا[2]

ويعطفان على الظاهر. والظاهر عليهما إما عطف المرفوع منهما على الظاهر فنحو: زيد وأنت ذاهبان. وأما عطف الظاهر عليه فنحو: أنا وزيد قائمان. قال:

.... وَإنَّمَا   يُدَافِعُ عَنْ أحْسَابِهِمْ أنَا أو مِثْلِى[3]

---

(١) القائل: عمر بن أبي ربيعة من البحر الخفيف.
الشاهد في قوله: «وزهر» حيث عطف الإسم الظاهر على الفاعل المستتر للفعل أقبلت من غير توكيد ولافصل. وهذا مذهب الكوفيين. وقد خرجه بعض النحويين على سبيل الشذوذ. وبعضهم على أن الواو للحال لا للعطف. ويروى عجز البيت: كنعاج الفلا تعسفن رملا.
وقد آستشهد به كل من: سيبويه ٣٩/١، الخصائص ٢/٢، ٣٨٦، الإنصاف ٤٧٥، ابن يعيش في مفصله ٧٤/٣، شواهد العيني ١٦١/٤، الأشموني ١١٤/٣، ملحقات ديوانه ٤٩٠.

(٢) القائل: نسب البيت ل: عمر بن أبي ربيعة، ونسب أيضا للعرجي.
الشاهد في قوله: «إياي وإياك» حيث عطف الضمير المنصوب «إياك» الثانية على الضمير المنصوب المنفصل الأول. وهذا جائز. وقد آستشهد به كل من: سيبويه ٣٨١/١، المقتضب ٩٨/٣، شرح المفصل لابن يعيش ٧٥/٣، الخزانة ٤٢٤/٢، ديوان عمر ٤٣١.

(٣) القائل: الفرزدق من الطويل في رده على جرير بعد أن نذر ألاّ يهاجي أحداً، ووضع نفسه فى قيد. فلجّ جرير في هجائه والنيل منه وقذف نسائه. فقال قصيدة يهجو بها جريرا. ومنها هذا البيت، وتمامه:
=

وأما عطف المنصوب على الظاهر فنحو: أكرمت زيدا وإياك. قال:

.... **فَاللهُ يَرْعَى أبَا حَرْبٍ وَإِيَّانَا**[1]

وعطف الظاهر عليه: نحو: إياك وزيدا أكرمت. وإنْ كان متصلا فالمرفوع الموضوع لا يعطف عليه إلا بعد تأكيد أو ما يقوم مقام التأكيد، وقد مر بيانه. وإن كان منصوب الموضع جاز العطف عليه مطلقا لكونه فى حكم المنفصل لا كالجزء نحو رأيتُهُ وزيدا. وفى التنزيل: ﴿فَنَجَّيْنَاهُ وأَهْلَهُ﴾[2]. وإن كان مجرور الموضع فلا يعطف عليه إلا باعادة حرف الجر. ويأتى بيان حكمه.

٩٤٠ كَذَاكَ أَكِّد بَعْدَ تَأْكِيْدٍ ظَهَرْ بالنَّفْسِ والعَيْنِ بَدَا أو آسْتَتَرْ

إذا أكد المضمر المرفوع المتصل مطلقاً بالنفس والعين فلا بد من تأكيده قبلهما بمضمر مرفوع منفصل نحو: زيد قام هو نفسه، وقمت أنت نفسك، وهند قامت هى نفسها وكذلك قام هو عينه. فذا من قوله: كذاك إشارة إلى العطف

= أنـــــا الذائـــــد الحامـــــي الذمـــــار وانما
يدافـــــع عن أحسابهم أنـــــا أو مثلي

الشاهد في قوله: «وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي» حيث قصد الشاعر هنا النفي والإثبات. فيريد: ما يدافع عن أعراضهم إلا أنا. ولذلك فصل الضمير حيث كان المعنى: ما يدافع إلا أنا. ومثله كثير في الشعر العربي. وقد آستشهد به كل من: المحتسب ١٩٢/٢، دلائل الإعجاز ٢١٤، ٢٢٣، آبن يعيش في مفصله ٩٥/٢، ٥٦/٨، المغنى ٣٠٩، شواهد العيني ٢٧٧/١، التصريح ١٠٦/١، همع الهوامع ٦٢/١، الدرر اللوامع ٣٩/١، الأشموني ١١٦/١، معاهد التنصيص ٨٩/١، ديوانه ٧١٢.

(١) القائل: لم أعثر على قائله وهو من البسيط. وتمامه:

مُبَـــرَّأً من عيـــوبِ النَّـــاسِ كلِّهـــمُ
فالله يَرْعَـــى أَبـــا حَرْبِ وإيَّانَـــا

الشاهد في قوله: «وايانا» حيث عطف الضمير «ايانا» على الإسم الظاهر وهو قوله: أبا حرب وهذا ظاهر وجائز في اللغة.

وقد آستشهد به كل من: آبن يعيش في مفصله ٧٢/٣، الهمع ٦٣/١، الدرر ٤٠/١.

(٢) سورة الشعراء آية ١٧٠.

بعد التأكيد أى كما يعطف على المضمر المتصل بعد التأكيد بالمضمر المنفصل كذلك. أكده بالنفس والعين بعد تأكيده بمضمر منفصل، ويريد بقوله: ظهر التأكيد بالمضمر المنفصل. وإنما وجب تأكيده بالمنفصل قبلهما لئلا يلتبس التابع بغيره لأنهما يليان العوامل اللفظية والمعنوية. لأن المتصل المستتر لما لم يكن له فى اللفظ علامة تدل عليه أكد بمضمر منفصل لئلا يكون فى اللفظ كالتأكيد للفعل، ثم حُمِلَ المتصل البارز عليه لاشتراكهما فى كونهما كالجزء من الفعل. وقيل: لما كان المتصل المرفوع لا يستقل بنفسه، والنفس والعين مستقلان، كرهوا أن يؤكد ماليس بمستقل بالمستقل. فأكد بالمنفصل ليصير كالمستقل، وقيل: الضمير المنفصل تأكيد للمتصل، والنفس والعين كلاهما تأكيد للمضمر المنفصل. فإن قيل: فلم كان هذا الحكم مختصا بالنفس والعين دون كل وأجمع وأخواته؟ قيل: لأن النفس والعين أقوى من كل. وكذلك إذا اجتمعا معها قدما عليها، ولأن اللبس بكل أقل لملازمتها التبعية، وحمل على كل: أجمع وما كان من لفظه لكونه أضعف فى التبعية.

وقوله: بدأ أو استتر يريد به ضمير المرفوع المتصل بارزا كان أو مستترا دون المرفوع منه ودون المنصوب والمجرور. فإنما لم يشترك معهما التأكيد بضمير قبلهما لأنهما لا يكونان إلا بارزين، فلا يحصل معهما لبس بخلاف المرفوع.

٤٤١ والمُضْمَرُ المَجْرُوْرإنْ عَطَفْتَا عَلَيْه جِىءْ بِمَا به جَرَرْتَا

٤٤٢ نَحْوَ مَضَى بِهِ وبالغُلَامِ وشَذَّ مِنْـهُ بكَ والأَيَّـامِ

المضمر المجرور المحل لا يجوز العطف عليه عند البصريين إلا باعادة الجار نحو: مررت بك وبزيد. وفى التنزيل: ﴿مِنْكَ وَمِنْ نُوْحٍ﴾(١) ﴿وبَيْنِى وَبَيْنِكُم﴾(٢)، وهو المراد بقوله: جىء بما به جررتا. أى جىء بالحرف الذى جررت به المعطوف عليه فى المعطوف كالأمثلة المذكورة. وأجازهُ الكوفيون مطلقا. أما البصريون فآحتجوا

(١) سورة الأحزاب آية ٧.

(٢) سورة الانعام آية ١٩، سورة الرعد آية ٤٣، سورة العنكبوت آية ٥٢.

بأمور: أحدهما: أن المضمر المجرور كالجزء من الجار بدليل عدم آستقلاله، فلو عطف عليه من غير إعادة الجار لكان كالعطف إما على جزء الكلمة أو كعطف الإسم على الحرف. وكلاهما باطل.

الثانى: أن المضمر المجرور يشبه التنوين. إما من حيث أنه لا يفصل بينه وبين ما اتصل به مطلقاً بخلاف الظاهر، فإنه يفصل بينه وبين العامل كما فى المضاف والمضاف إليه. وإما لأن المضمر المتصل فى غلامى بمنزله التنوين بدليل حذفه فى النداء نحو: ياغلام كحذف التنوين أو لأنه على حرف واحد ساكن كالتنوين. وكما لا يعطف على التنوين لا يعطف على ما أشبهه.

الثالث: أنه لما امتنع عطف الضمير المجرور على المظهر فى نحو: مررت بزيد وك إلا باعادة الجار، لم يعطف الظاهر على المضمر إلا بإعادته.

وأما الكوفيون فاحتجوا بالقياس والسماع. أما القياس فلأنه لما كان فضلة كالمضمر المنصوب جاز العطف عليه من غير إعادة العامل. كما يعطف على المضمر المنصوب وأما السماع فبقوله تعالى ﴿تَسَاءَلُوْن بِهِ والأَرْحَامِ﴾[1] على من قرأ الأرحام بالجر. وقول الشاعر:

فَالْيَــــوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَــــا وَتَشْتِمُنَــــا
فَاذْهَبْ فَمَــــابِكَ وَالأَيَّــــامِ مِنْ عَجَبِ[2]

---

(١) سورة النساء آية ١.

(٢) القائل: مجهول وهو من البسيط.

الشاهد في قوله: «والأيام» فقد جاء به معطوفا على الضمير المجرورو في «بك» من غير إعادة لحرف الجر. وجَوَّزَ ذلك الكوفيون ويونس والأخفش وقطرب وآبن مالك وغيرهم. وآعتبره البصريون على سبيل الشذوذ. وقد آستشهد به كل من: سيبويه ٣٩٢/١، الكامل ٤٥/٢، الإنصاف ٤٦٤، آبن يعيش في مفصله ٧٨/٣، ٧٩، المقرب ٢٣٤/١، الخزانة ٣٣٨/٢، شواهد العيني ١٦٣/٤، الهمع ١٢٠/١، ١٣٩/٢، الدرر ٩٠/١، ١٩٢/٢، الأشموني ١١٥/٣، آبن عقيل رقم ٢٩٨، شواهد التوضيح ٥٥.

والجواب عن الأول مامر من الفرق فى أن المجرور كالجزء وكالتنوين بخلاف المنصوب. وعن الآية أن الواو فيها ليست للعطف بل للقسم. أما بالأرحام نفسها كما أقسم بالزمان فى نحو: ﴿والضُّحَى واللَّيْلِ إِذَا سَجَى﴾[1] أو على تقدير حذف المُضَاف وإقامة المضاف إليه مقامه. أى وربِّ الأرحام أو أن الأرحام مخفوض بحرف جر مقدر حذف لدلالة الأول عليه. وأما البيت فشاذ أو مجرور بحرف الجر مقدرا.

(١) سورة الأضحى آية ٢.

(البــدل)

٤٤٣ وَالبدَلُ أَقْدِرْهُ مَكَانَ المُبْدَلِ منه فَأَعْرِبْهُ بِماَ فِي الأَوّلِ

البَدَلِ والبِدْلُ والبديل بمعنى واحد[1]. وهو فى اللغة عبارة عن ما قام مقام الشيء أو العوض عن الشيء. يقال: أخذت هذا بدلا عن هذا. أى عوضا عنه. وأما فى الإصطلاح فقيل فى تعريفه: بأنه إِعْلَامُ السامع بمجموع الإسمين على جهة البيان من غير أن ينوى بالأول منهما الطرح. وهذا فى الحقيقة تعريف للإبدال لا للبدل. لأنَّ البدل عبارة عن الإسم الثانى الذى هو أحد التوابع. والإبدال عن جعل الثانى بدلا من الأول فهو الذى ينطبق عليه إعلام السامع بمجموع الإسمين. وقيل: هو تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه. فتابع كالجنس ومقصود بما نسب إلى المتبوع يخرج التوابع كلها إلا المعطوف. وبقيد دونه ليخرج المعطوف لاشتراكهما فى القصد بالنسبة. ويدخل فيه جميع أصناف البدل. وآختلف النحاة فى المبدل منه. فذهب المبرد[2] إلى أنه فى حكم المطرح، لأن الثانى لما كان هو المقصود بالذكر والبيان كان مقصودا بالنسبة إلى استقلاله بالحكم من غير احتياج إلى الأول فى المعنى وهو ظاهر فى بدل البعض والإشتمال. لأن الثانى يستقل

---

(١) انظر اللسان (بدل)، والمعجم الوسيط ٤٤/١.

(٢) يقول المبرد في ذلك في المقتضب ٣٩٩/٤: وأما من بدل منه فيقول الوصف تابع مستغني عنه، وإنما أبدل من الموصوف لا من وصفه، وليس المبدل منه بمنزلة ماليس في الكلام، إنما أُبدلت للتبين، ولم تقل أنه نعت، لأنه جوهر لا ينعت به. ثم يقول: ولو كان البدل يبطل المبدل منه لم يجز أن تقول: زيد مررت به أبي عبد الله.
آنظر المقتضب ٣٩٩/٤، سيبويه ٣٧٢/١، شرح الجمل و ٨٨.

بالفائدة والبيان من غير حاجة إليه. وذهب الجمهور إلى أنه لا ينوى به الطرح وإلا لما صح قولنا: زيد رأيت غلامه رجلا صالحا، وزيدا رأيت أباه عمرا على البدل من الأب والغلام. وكذلك كل صورة يحتاج فيها إلى ضمير إذا أُبْدِل الظاهر من ذلك الضمير، ولانه يمتنع أن ينوى بالأول الطرح فى قوله:

وَكَأَنَّـهُ لَهَـقُ السَّرَاةِ كَأَنَّـهُ ... مَاحَاجِبَيْـهِ مُعَيَّـنٌ بِسَوَادِ[1]

لأن الهاء لو كانت فى نِيَّةِ الطَّرْح لصار التقدير كأن حاجبيه معين بسواد فيلزم الإخبار عن المثنى بالمفرد. والجواب: أمّا عن الأول فإنهَ فى نِيّةِ الطَّرْحِ فى الأكثر الأغلب. فلا يقدح ما عرض من النقص فى بعض الصور فى مطلق الحكم، نظراً إلى الأعم الأغلب، ونظيره أن الفاعل يطرد جواز تقديمه على المفعول فى الأكثر كما هو الأصلَ فيه. ولا يقدح فى ذلك إذا منع منه مانع عارض فى بعض الصور. أما عن البيت فلأن مُعَينا مصدرا كالممزق يطلق على الواحد والكثير، لأنه جنس، فيصح الإخبار به عن المثنى نظرا إلى عمومه، ولأنه على حذف مضاف أى ذوا مُعَيّنِ. وأما قول الآخر:

إنَّ السُّيُـوفَ غُدُوَّهَـا وَرَوَاحَهَـا
تَرَكَتْ هَوَازِنَ مِثْـلَ قَرْنِ الأَعْضَبِ[2]

(١) القائل: الأعشى من الكامل.
الشاهد في قوله: «ماحاجبيه» فقد جاءت بدلا من الضمير في كأنه، وآعتبره آبن السيد من قبيل بدل الإشتمال. وما زائدة وأبو علي قال: إنها بدل من الضمير، وما: زائدة. وقيل: إن الحاجبين لما لزم أحدهما الأخر صار الإخبار عنهما كالاخبار عن الشيء الواحد.
وقد آستشهد به كل من: سيبويه ٨٠/١، الدرر ٢٢١/٢، إعراب القرآن ٥٧٩، الهمع ١٥٨/٢، الخزانة ٣٧٠/٢، اللسان ١٧٧/١٧، الروض الأنف ١٦٥/٣.

(٢) القائل: الأخطل من الكامل.
الشاهد في قوله: «تركت هوازن» فقد جاء الفعل مؤنثا بالتاء وذلك لان «غدو و رواح» لما أضيف الى ضمير المؤنث أنث الفعل له لاكتسابه صفة التأنيث.
وقد آستشهد به كل من: الخزانة ٣٧٢/٢، اللسان ١٠٠/٢، الأشموني ١٣٢/٣، ديوانه ٣٢٩.

فإنما ألحق التاء بالفعل وهو تركت لأن الغدو والرواح لما أضيف إلى ضمير المؤنث اكتسى منه التأنيث. وقول المصنف: والبدل أقدره مكان المبدل يحتمل وجهين الأول: أنه يريد بقوله أقدره مكان المبدل اطرح الأول، لأنه يرى مذهب المبرد[1]، ولوجوب ذلك فى بدل الغلط.

الثانى: أنه يريد به أن البدل قائم بنفسه لا أن يراد بالأول تنحيته واطراحه كما قال السيرافى. وقيل: المراد بتقدير البدل مكان المبدل منه معه. وإذا قدر العامل معه فقد وليه كما يلى المبدل منه. وقوله: فاعربه بما فى الأول، أى بإعراب المبدل منه وهو الأول، وهل هو فى حكم تكرير العامل أم لا. فيه خلاف. فذهب سيبويه[2] والمبرد[2] والسيرافى[2] إلى أن العامل فيها متحد. وذهب الأخفش والرمانى[2]، وأبو على [3] ومن تابعهم من المتأخرين إلى أنه فى حكم تكرير العامل.

أما الأول فآحتج بأنه لو كرر العامل لفسد المعنى فى نحو: ضربت زيدا رأسه، وأعجبنى الجاريةُ حسنها، واشتريتها نصفها لأنه يؤدى إلى أن يكون زيد والرأس مضروبين، والجارية وحسنها معجبين، وكذلك الجارية مشتراة. وليس الأمر كذلك. بل الضرب واقع بالرأس لاغير، والإعجاب بالحسن والشرى بالنصف، وآحتج الثانى بأمرين: أحدهما القياس وهو أن الثانى لما كان مقصودا بالذكر بدليل عدم اشتراط

---

(١) انظر المقتضب ٢١١/٤.

(٢) يذكر الإرتشاف ذلك و ٣٠١ فيقول: «ذهب بعض النحويين ومنهم المبرد الى أن العامل فيه هو العامل في المبدل منه، وليس على نية تكرار العامل وهو ظاهر قول سيبويه في بعض كلامه: ونسب أبو حيان المذهب الأول لسيبويه أيضا ورقه ٣٠١، وأكثر النحاة على أن العامل في البدل مقدر وهو بلفظ الأول فهو في جملة ثانية لا من الجملة الأولى، ولاينوي بالأول الطرح. وقد صرح سيبويه بأن البدل من جملة الثانية. وفي الرضى ٣٢٧/١: ومذهب سيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري والمصنف أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه اذ المتبع في حكم الطرح، فكأن عامل الأول باشر الثاني، ونسب الرضي المذهب الأول للأخفش والرماني والفارسي ولأكثر المتأخرين.

انظر أيضا: سيبويه ٢١٨/١، ٢١٩، المقتضب ٢٩٥/٤، ٣٩٩.

(٣) أنظر أسرار العربية لابن الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبعة الرقي بدمشق سنة ١٩٥٧.

مطابقته الأول فى التعريف والتنكير، ناسب أن يكون مستقلا بعامل غير الأول. وثانيهما: السماع وهو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ مِنَ الَّذِيْنَ فَرَّقُوا دِيْنَهُمْ ﴾[١]. فكرر العامل صريحا.

وقوله: ﴿وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا﴾[٢]. وقول الشاعر:

رُبّ حَيٍّ لِمَعَدّ عَلِمُوا لِفَقِيْرٍ وَلِجَارٍ وَآبْنِ عَمْ[٣]

٤٤٤ مِثَالُهُ جِئْتَ أَخَاكَ جَعْفَرَا عَرَّفْتَ أَوْ نَكَّرْتَهُ أَوْ أُضْمِرَا

البدل يناسب التأكيد، والصفة وعطف البيان فى تبعية الأول فى الإعراب. ورفع المجاز وتقويته وايضاحه. فقد آجتمع فيه ما افترق فيها. ويفارقها من حيث أن تلك يشترط فيها أن تكون مطابقة لمتبوعها فى التعريف والتنكير لانها تتمة لمتبوعها بخلاف البدل. وإنما لم يشترط فى البدل المطابقة فى التعريف والتنكير، لأنه إن كان فى حكم تكرير العامل فظاهر، لأنه يصير كالجملتين، ولا يلزم التطابق فيهما. وإن كان متحدا، فالمتبو ع لما لم يكن مقصودا بالشبه، لم يلزم أن يطابقه التابع. ومسائل البدل بالنسبة إلى التنكير والتعريف والإظهار والإضمار تنحصر فى آثنين وثلاثين مسئلة، لأن البدل كما تبين ينحصر في أربعة أقسام. وكل واحد منها ينقسم بآعتبار التعريف والتنكير أبعة أقسام، وبآعتبار الإظهار والإضمار أيضا كذلك، وثمانية فى أربعة اثنان وثلاثون. ستة عشرة صورة باعتبار التنكير والتعريف، ومثلها باعتبار الإظهاروالإضمار. ويأتى بيانها مفصلا.

٤٤٥ وَهْوَ عَلَى أَرْبَعَةٍ قَدْ قُسِمَا كُلٌّ مِنَ الْكُلِّ كَمَا تَقَدَّمَا

المشهور أن البدل ينحصر فى أربعة أقسام: بدل الكل من الكل، وبدل البعض من الكل، وبدل الإشتمال، وبدل الغلط لأنه لا يخلو إما أن يكون الأول مدلول

(١) سورة الروم آية ٣١، ٣٢.

(٢) سورة الأنعام آية ٩٩.

(٣) لم أعثر على قائله. والشاهد في قوله «لفقير ولجار» حيث كسر العامل و هو اللام حرف الجر.

الثانى أو لا. فإن كان الأول فهو بدل الكل من الكل، وإن لم يكن فإما أن يكون بعضا له أو لايكون. فإن كان الأول فهو بدل البعض، وإن لم يكن بعضا له. فإن كان بينه وبين الأول ملابسة فهو الإشتمال. وإلا فهو الغلط. وأما بدل الكل من البعض نحو: نظرت إلى القمر فَلَكِهِ. وبدل البعض بما تحتمله القسمة فى بادىء النظر فلا يخرج عما ذكرنا. أما الأول: فلأنه فى الحقيقه بدل [اشتمال][1]. وأما الثانى: فهو بدل العين من العين، وإلا فهو بدل الغلط. ولا يقال فى قوله تعالى: ﴿فاؤلئكَ يَدْخُلُون الجَنَّةَ ولا يُظْلَمُون شَيْئًا، جَنَّاتِ عَدْنٍ﴾[2] بدل الكل من البعض فيها ظاهر، لأنا نقول الجنة جنس، وجنات عدن بعض منها، فهو بدل البعض من الكل. وأما قول الشاعر:

رَحِـمَ اللهُ أعْظُمًـا دَفَنُوهَـا بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةُ الطَّلْحَاتِ[3]

فهو على حذف مضاف أى أعظم طلحة الطلحات، لاعلى ما يتوهم أنه بدل الكل من البعض. فقوله: وهو أربعة قد قسما، يريد أن أقسامه منحصرة فى الأربعة المذكورة، وقوله: كل من الكل كما تقدما، أى كما تقدم من مثاله السابق وهو حيث

---

(١) هكذا في (ك) وفي الأصل (ص) (الإشتمال) وكلاهما جائز.

(٢) سورة مريم آية ٦٠.

(٣) القائل: عبيد الله بن قيس الرقيات من الخفيف. من كلمة قالها في طلحة بن عبد الله الخزاعي. ويروى:

نظـــــر اللـــــه أعظمـــــا دفنوهـــــا
بسجستـــــان طلحـــــة الطلحـــــات

الشاهد في قوله: «بسجستان طلحة الطلحات» حيث حذف المضاف، وأبقى المضاف اليه والتقدير: «بسجستان أعظم طلحة الطلحات».

وفيه شاهد آخر: حيث جمع المذكر العلم على جمع المؤنث السالم فقال: الطلحات ولم يقل الطلحون، بزيادة الواو والنون. وذلك لندرة هذا الجمع ولأنه لم يسمع إلا على صيغة المؤنث. وقد آستشهد به كل من: اللسان (طلح) الحيوان ١٩٧/١، الإنصاف ٤١/١، شرح المفصل لابن يعيش ٤٧/١، همع الهوامع ١٢٧/٢، الدرر اللوامع ١٦٢/٢، شرح الأجرومية ٢٦٥، ديوانه ٢٠.

أخاك جعفر. وهو مثال لبدل الكل من الكل وهو القسم الأول من أقسام البدل، وفائدته أن من الناس من يعرف المذكور بأحد الإسمين دون الآخر ففى جمعهما فضل بيان. وقيل الأولى أن يقال بدل الشيء من الشيء أو بدل هو هو. لأن الألف واللام لا يدخلونها على كل. إذ هى فى تقدير الإضافة، فهى معرفة بدليل نصب الحال عنها فى نحو: مررت بكل قائما. وإن كان بلفظ النكرة، لأن تقديره: مررت بكلهم. وقد ذكرنا أن مسائل البدل منحصرة فى اثنين وثلاثين مسئلة، لأن كل واحد من الأربعة له ثمانية أقسام. أما المعرفة من المعرفة من بدل كل. فمثاله قوله: جئت أخاك جعفرا. وفى التنزيل: ﴿إِهْدِنَا الصِّرَاطَ المُسْتَقِيم، صِرَاطَ الَّذِيْنَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِم غَيْرِ المَغْضُوبِ﴾[1]. وأما النكرة من النكرة فنحو: مررت برجل غلام، وفى التنزيل: ﴿إن لَلمُتَّقِيْنَ مَفَازاَ، حَدَائِقَ وَأَعْنَابَا﴾[2] فحدائق بدل من مفازا. وكل واحد منهما نكرة غير موصوفة. وأما النكرة الموصوفة من نكرة غير موصوفة فكقول كثير:

وَكُنْتُ كَذِى رِجْلَيْنِ رِجْلِ صَحِيْحَةِ ... وَرِجْلِ رَمَى فِيْهَا الزَّمَانُ فَشُلَّتِ[3]

---

(١) سورة الفاتحة آية ٥.

(٢) سورة النبأ آية ٣٢.

(٣) القائل: كثير عزة من قصيدة له من الطويل.

المعنى: آختلف في معنى هذا البيت فقيل: إنه تمنى أن تشل إحدى رجليه وهو عندها حتى لايرحل عنها. وقيل: لما خانت عزة العهد فزلت عنه، وثبت هو عليها صار كذي رجلين: رجل صحيحة وهو ثباته عليها، وأخرى مريضة وهو زللها عنه. وقيل غير ذلك.

الشاهد في قوله: «رجل صحيحة ورجل رمى» حيث جاء البدل «رجل» نكرة وهي بدل من رجلين وهي نكرة أيضا وعطف على البدل بقوله: ورجل رمى لان المبدل منه مثنى. ولذلك أتى باسمين ولم يكتف باسم واحد «رجل صحيحة» وهذا مايسمى ببدل المفصل من المجمل. ويجوز فيهما الرفع على تقدير: أحدهما رجل صحيحة والأخرى رجل رمى فيها.

وقد آستشهد به كل من: سيبويه ٢١٥/١، أمالي المرتضى ٤٦/١، السيرافي ٢٧٥، الخزانة ٣٧٦/٢، شواهد العيني ٢٠٤/٤، مجاز القرآن ٧٨/١، المقتضب ٢٩٠/٤، المخصص ١٨٩/١٦، الأشموني ١٢٨/٣، شرح المفصل ٦٨/٣، ديوانه ٩٩.

والمعرفة من النكرة نحو: مررت برجل زيد. وفي التنزيل: ﴿وإنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ، صِرَاطِ اللهِ﴾[1]. والنكرة من المعرفة. ويلزم وصفها عند الكوفي، واليه ذهب عبد القاهر والزمخشري[2] كقوله تعالى: ﴿بالنَّاصِيَةِ، نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾[3]. لأن البدل للإيضاح، والشيء لا يوضح بما هو أخفى منه.

وأما عند جمهور البصريين فلا يلزم وصفها نحو مررت بزيد رجل. قال الشاعر:

فَلَا وأَبِيكِ خَيْرٍ مِنْكِ أنِّي ... لَيُؤْذِينِي التَّحَمْحُمُ والصَّهِيلُ[4]

فخير نكرة وهو بدل من أبيك ولم يصفه. وقيل: أغنى تخصيصه بمنك عن الصفة. وأما قول الآخر:

إنَّا وَجَدْنَا بَنِي خَوْلَانَ قَاطِبَةً ... كَسَاعِدِ الضَّبِ لا طُوْلٍ وَلَا قِصَرِ[5]

---

(١) سورة الشورى آية ٥٢.

(٢) انظر المفصل للزمخشري ص ١٢١.

(٣) سورة العلق آية ١٦.

(٤) القائل: شمير بن الحرث الضبي من الوافر. وهذا البيت من سبعة أبيات له رواها أبو زيد في نوادره. الشاهد في قوله: «خير» فقد رويت بالجر على أنها بدل من وأبيك. ولما كان المبدل منه معرفة وجب أن يكون البدل معرفة كذلك، ولذلك قوله «خير منك» أغنى عن الوصف وجعل البدل جاريا على القاعدة. ويروى برواية أخرى وهي رفع خير على تقدير: هو خير منك. أي خبر المبتدأ محذوف تقديره هو. وآستشهد به كل من: المقرب ٢٤٥/١، الخزانة ٣٦٢/٢، ٣٦٥، نوادر أبي زيد ١٢٤.

(٥) القائل: غير معروف وهو من البسيط. ويروى البيت:

إنا وجدنا بني خولان كلهم ... .

الشاهد في قوله: «لاطول ولا قصر» حيث جاءت بدلا من «كساعد الضب» وهو نكرة والمبدل عنه معرفة. وقد خرج البيت بتخريج آخر: اذ أولّت بتقدير: «لا ذي طول ولا ذي قصر» ليصح =

وطول: نكرة غير موصوفة مطلقا، وهى بدل من ساعد الضب المعرفة. وأما المظهر من المظهر من بدل كل فقد تقدم مثاله وهو الذى ذكره. والمضمر من المضمر نحو: رأيتك إياك. فإياك بدل من الكاف فى رأيتك. وقد جاء بدل المضمر الغائب من مثله فى قوله عليه السلام لعمر رضى الله عنه: «لاولكن انحرها إياها»(١). وينبغى أن يلاحظ الإظهار والإضمار مع قطع النظر عن جهتى التعريف والتنكير. وبالعكس لئلا تتداخل الأقسام. والمضمر من المظهر: نحو: ضربت زيدا إياه. والمظهر من المضمر نحو: مررت به زيد، ورأيته زيدا. قال:

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أنَّ فِى القَوْمِ حاَتِماً   عَلَى جُودِهِ لَظَنَّ بالماءِ حَاتِمِ(٢)

فجر حاتما لأنه بدل من الهاء فى جوده. ولا يجوز أن يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل إلا من ضمير الغائب عند البصريين. أما امتناع إبدال الظاهر من ضمير المتكلم، فلأن المراد من البدل بيان المبدل منه، وضمير المتكلم أبين من الظاهر وأعرف منه. والشيء لا يبين بما هو دونه فى الإيضاح. وأما امتناع إبداله من ضمير المخاطب، فلعدم احتياجه إلى بيان، ولامتناع بيان الأظهر بالأخفى. وأجازه الكوفيون(٣) فيهما، ووافقهم الأخفش(٣) فى الثانى دون الأول. واحتجوا عليه بأنه يجوز إبدال النكرة من المعرفة اتفاقاً. وإن كان أحدهما أبين من الآخر وأظهر.

= جعله بدل كل من كل اذ لولا التأويل لكانا متغايرين.
وقد آستشهد به كل من: الخزانة ٣٦٤/٢، الحيوان ١١٢/٦.

(١) أنظر: الإمام أحمد ج٢ من المسند ص ١٤٥، وسنن أبي داود في كتاب المناسك باب ١٦ باب تبديل الهدى، وآبن خزيمة في صحيحه جـ ٤ ص ٢٩١ ورقم الحديث ٢٩١ من كتاب المناسك باب: استحباب المغالات بثمن الهدى.

(٢) القائل: الفرزدق من قصيدة له من الطويل يفتخر فيها بايثاره بالماء غيره.
الشاهد في قوله: «على حالة» حيث أنث لفظة الحال بالتاء وهي لغة فيه. وفيه شاهد آخر هو قوله: «حاتم» حيث جاء بدلا من الضمير المجرور في «جوده» وقد جاء مجرورا.
وقد آستشهد به ابن هشام في شذور الذهب ص ٢٤٥، ٤٤٢، والمبرد في الكامل ١٣٨/١.

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٧٠/٣، البيان في إعراب القرآن ٣١٥/١.

ولذلك يجوز إبدال الظاهر من المضمر مطلقا. وبقوله تعالى: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُم إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[1] ﴿الَّذِيْنَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ﴾[2]. فالذين بدل من ضمير المخاطب بدل الكل من الكل.

ويقول الشاعر:

فَلَأَحْشَأَنَّكَ مِشْقَصًا أَوْسَاً أُوَيْسُ مِنَ الهَبَالَةْ[3]

فنصب أوسا على أنه بدل من الكاف. والجواب عن الأول: أن النكرة تحصل منها فائدة لم تكن فى الأول، إن اشترط فيها الوصف، وإن لم يشترط فيها ذلك حصل من المجموع فائدة لم تحصل لكل واحد منهما على انفراده، بخلاف ضمير المتكلم والمخاطب فإنهما لشدة ايضاحهما لم يحتاجا إلى البيان مطلقا.

وأما الآية فلا دليل فيها لاحتمال أن يكون الذين منصوبا على الذم، أو يكون مبتدأ والخبر محذوف، أو خبر والمبتدأ محذوف. وكذلك أوسا فى البيت فإنه يجوز أن يكون منصوبا على الذم أو على المصدر من أَسَهُ أَوْساً إذا أعطاه. وأما بدل البعض والإشتمال، فيجوز أن يبدل فيهما الظاهر من ضميرى المتكلم والمخاطب، لأنه يحصل منهما فائدة لم توجد فى الأول، وهو نسبة الحكم إلى البعض دون الكل. وإلى المعنى الملتبس بالأول بخلاف بدل الكل، فإن مدلول الثانى فيه هو مدلول الأول.

---

(١) سورة النساء آية ٨٧، سورة الأنعام آية ١٢.

(٢) سورة الأنعام آية ١٢.

(٣) القائل: أسماء بن خارجة، وكان الذئب قد طمع في ناقته الهبالة وهو من الكامل وقبله:

لي في كل يوم من ذؤاله
ضغث يزيد على اباله

ذؤاله: الذئب، ضغث يزيد على أباله: أي بلية على بلية، لأحشأنك

يقال: حشأه سهما: رماه به، المشقص: سهم عريض النصل.

الشاهد في قوله: «أوسا» جاءت بدلا من الكاف في قوله «لاحشأنك». وقد آستشهد به كل من: الخصائص ٧٢/٢، سمط اللآلي ٤٣٧، اللسان (حشا، أوى) مجمع الأمثال ٢١٣/١.

٤٤٦ وَبَعْضُهُ مِنْ كُلِّهِ نحو أَكَلْ زَيْدٌ رَغِيفًا ثُلُثَيْهِ أَوْ أَقَلْ

القسم الثانى من البدل: بدل البعض من الكل. وفائدته تخصيص الحكم ببعضه ولا بد له من ضمير يربطه بالمبدل منه إما ظاهرا أو مقدرا. وفيه أيضا ثمانى مسائل. أما المعرفة من المعرفة فنحو: أكلت الرغيف ثلثيه. وفى التنزيل: ﴿ولله عَلَى النَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنْ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيْلًا﴾[1]. فمن استطاع بدل من الناس وهو بعضهم والضمير محذوف. ويحتمل أن يكون من استطاع فاعل المصدر، لأنه مضاف إلى المفعول. أى: ولله على الناس أن يحج البيت من استطاع إليه سبيلا. كقوله:

أَمِنْ رَسْمِ دَارٍ مُرْبِعٌ وَمَصِيْفُ ....[2]

واما النكرة من النكرة نحو: أكلت رغيفا ثلثا منه. والمعرفة من النكرة نحو: أكلت رغيفا ثلثيه وهو الذى مثل به.

وقوله: أو أقل: معطوف على ثلثيه. والتقدير: أو أقل من ثلثيه مما يصدق عليه أنه بعض، والنكرة من المعرفة: أكلت الرغيف ثلثا منه.

وأما المظهر من المظهر فقد تقدم. والمضمر من المضمر: الرغيف ثلثيه أكلته

---

(١) سورة آل عمران آية ٩٧.

(٢) القائل: الحطيئة وهو مطلع قصيدة من الطويل مدح بها سعيد بن العاص الأموي عندما كان واليا على الكوفة لعثمان بن عفان، وتمام البيت:

أَمِنْ رَسْمِ دَارٍ مُرْبِعٌ وَمُصِيْفُ
لِعَيْنَيْكَ مِنْ ماءِ الشؤونِ وَكِيْفُ

الشاهد في قوله «مربع ومصيف» حيث جاء بدلا من رسم دار وهو بدل بعض من كل. فان رسم دار مصدر مضاف الى مفعوله ومربع فاعله، ورسم هنا مصدر رسم الخطر الدار أي صيرها رسماً بأن عفاها. ولا يصح أن يراد هنا بالرسم ماشخص من آثار الدار لان ذلك عين لا معنى، والذي يعمل هو المعنى لاغير.

وقد آستشهد به كل من ديوان الحطيئة ٣٩، أمالي ابن الشجرى ٣٥١/١، اللسان (رسم) ١٣٢/١٥، الأغاني ٦٥٢٠/١٨، الخزانة ٤٣٦/٣، الإيضاح ١٥٨، شرح المفصل لابن يعيش ٦٢/٦، أمالي المرتضى ٤٧/٢.

إياه، فالهاء تعود إلى الرغيف، وإياه إلى الثلث. والمظهر من المضمر نحو: الرغيف أكلته ثلثه. والمضمر من المظهر نحو: ثلث الرغيف أكلت الرغيف إياه. ولا فرق فى ذلك بين ضمير الغائب والمتكلم والمخاطب فنحو: اشتريتني نصفي واشتريتك نصفك. وفى التنزيل: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللهَ واليَوْمَ الآخَرَ﴾(١). فلمن بدل من ضمير المخاطبين وهو الكاف فى لكم. وأما قول الشاعر:

أوْعَدَنِـي بالسِّجْـنِ وَالأَدَاهِـمِ   رِجْلِي فَرِجْلِي شَثْنَةُ المَناسِمِ(٢)

فليس المعنى على أن تكون رجلي فيه بدلاً من ضمير المتكلم، بل المعنى: أوعدني بالسجن وأوعد رجلي بالقيد.

٤٤٧ وَذُو اشْتمـالٍ ثَالِثٌ مِثَالُـهُ   أعْجَبَنِـي مُحَمَّـدٌ جمَالُـهُ

الثالث: بدل الاشتمال، والمختار أن الأول مشتمل على الثانى اشتمال المِلْكِ، وقيل: الثانى على الأول لاتصال الثانى به، وتنزل منه منزلة الجزء. وقيل لا اشتمال لأحدهما على الآخر. وإنما الإشتمال للخبر المسند إلى الأول لأن اسناد الإعجاب فى نحو: أعجبنى زيد عقله مثلا، ليس لأنه زيد، وإلا لدخل فى هذا الحكم كل من له

---

(١) سورة الأحزاب آية ٢١.

(٢) القائل: عديل بن الفرخ كما ذكره العيني في شواهده وهو من الرجز.
الشاهد في قوله: «أوعدني... رجلي» حيث جاء بالبدل وهو الإسم الظاهر «رجلى» بدلا من الضمير الحاضر في «أوعدني» وهو ياء المتكلم، وهو بدل بعض من كل. وقد خرجه الشارح هنا على أن رجلى لايقصد بها البدلية بل يقصد بها المشاركة في الحكم أي أوعدني بالسجن وأوعد رجلى بالقيد.
وقد آستشهد به كل من: شواهد العيني ١٩٠/٤، الخزانة ٣٦٦/٢، ١٩٠/٤، الدرر ١٦٤/٢، ابن عقيل ١٩٦/٢، شرح شذور الذهب ٤٤٢، الهمع ١٢٧/٢، شواهد التوضيح ٢٠٦، آبن السيرافي ٩٣، اصلاح المنطق ٢٢٦، ٢٩٤، اللسان (وعد) ٤٧٩/٤، ١٠٠/١٥، المحكم ٢٣٧/٢، الحروف لابن السكيت ٢٣٩، مقاييس اللغة ١٢٥/٦، شرح اليقين ١٦٠/٢، شرح المفصل ٧٠/٣، إعراب القرآن ٢٠٧، الأشموني ١٢٩/٣، مجالس ثعلب ٢٧٤.

هذا الإسم. وإنما المراد به أن الإعجاب وقع بشيء من خواصه كالعقل وغيره، ولا بد له من ضمير يربطه بالأول. إما ظاهرا أو مقدرا كبدل البعض. وفيه ثماني مسائل: أما المعرفة من المعرفة فكقوله: أعجبنى محمد جمالُهُ. وفى التنزيل: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ، النَّارِ ذَاتِ الوَقُودِ﴾(١). فالنار بدل من الأُخدود بدل اشتمال. إما على تقدير حذف الضمير أي ذات الوقود فيه، أو أن الألف واللام قاما مقام الضمير. وقيل: النار بدل الكل على تقدير حذف مضاف، أى أصحاب الأُخدود أُخدود النار. وأما النكرة من النكرة فنحو: أعجبنى رجل جمال له. ومنه قول الشاعر:

لَقَدْ كَانَ فِىْ حَوْلٍ ثَوَاءٍ ثَوَيْتُهُ تَقَضَّى لُبَانَاتٍ وَيَسْأَمَ سَائِمُ(٢)

فثواء بدل من حول، والجملة صفته، والعائد على المبدل محذوف أى ثويته فيه. والنكرة من المعرفة نحو: أعجبنى محمد جمالٌ لَهُ. وفى التنزيل: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾(٣). لأن الشهر الحرام معلوم عندهم. وحقيقة سؤالهم عن حكم يقع فيه من قتال وغيره. وقيل مثال مجرور على الجوار. والمعرفة من النكرة نحو: أعجبنى رجل جَمَالُهُ. وأما المظهر من المظهر فمثاله مامر. والمظهر من المضمر نحو: الجارية حسنها أعجبت هو. فهو ضمير الحُسْنِ بدل من ضمير

(١) سورة البروج آية ٥.

(٢) القائل: الأعشى من الطويل.

الشاهد في قوله: «حول ثواء» فقد جاءت «ثواء» بدلا من «حول» المجرور بحرف الجر في. والجملة المكونة من الفعل والفاعل والمفعول به (ثويته) صفته. والعائد محذوف تقديره: ثويته فيه. وفيه شاهد آخر في قوله: «ويسأم سائم» حيث رفع الفعل يسأم لأنه خبر واجب معطوف على تقضي. وآسم كان مضمر فيها والتقدير: لقد كان الأمر تقضي لبانات في الحول الذي ثويت فيه ويسأم من أقام به لطوله.

وقد آستشهد به كل من: سيبويه ٤٢٣/١، المقتضب ٢٧/١، ٥٦/٢، ٢٩٧/٤، جمل الزجاجي ٣٨، ابن الشجرى في أماليه ٣٦٣/١، ابن يعيش في شرح المفصل ٦٥/٣، المغنى ٥٠٦.

(٣) سورة البقرة آية ٢١٧.

الجارية. والمظهر من المضمر نحو: الجارية أعجبتنى حسنها. والمضمر من المظهر نحو: حسن الجارية أعجبتنى الجارية هو. ويبدل من ضمير المتكلم والمخاطب نحو: أعجبتنى علمى، وأعجبتنى حلمى. ومنه قوله:

ذَرِيْنِي إِنْ أَمْرَكِ لَنْ يُطَاعَا وما أَلْفَيْتِنِي حِلْمِي مُضَاعَا[1]

واعلم: أن بدل الإشتمال لا يكون إلا بالمصادر وبالأشياء المتلبس بها، وبدل البعض بأجزاء المبدل منه وبه يَفْسُدُ قَوْلُ من جَعَل بدل الإشتمال من قبيل بدل البعض، ولأن فى بدل الإشتمال لا يتوقف تشوف النفس على المبدل منه بخلاف بدل البعض، فإنها لا تتوقف على غير المبدل.

٤٤٨ وأَبْدَلُوا الفِعْلَ مِنَ الفِعْلِ إِذَا كَانَ مَعْنَاهُ وَذَاكَ مِثْلُ ذَا

٤٤٩ إِنَّ عَلَـيَّ اللهِ أَنْ تُبَايِعَـا تُؤْخَذَ كُرْهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا

إذا ترادف فعلان لفظا وزمنا على معنى، جاز إبدال أحدهما من الآخر إبدال الكل من الكل، لأن الترادف يقتضى كون الثانى عبارة عن الأول فى المعنى، فلا وجه للإشتمال والبعضية. ومنهم من جوز فيه جميع الإبدال إلا بدل البعض، لأن الفعل لا يُبَعَّضُ وذلك نحو قولك: إن تأتنى تجى أكرمك. فتجيء مجزوم بدل من تأتني لأنه فى معناه. وفى التنزيل: ﴿وَمَنْ يَفْعَل ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا، يُضَاعَفْ لَهُ العَذَابُ﴾[2]. لأن مضاعفة العذاب ملقى الآثام. وهو المراد بقوله إذا كان بمعناه. أى إذا كان الفعل المبدل فى معنى المبدل منه. واحترز به عما إذا كان أحدهما

---

(١) القائل: عدى بن زيد العبادي من الوافر.
الشاهد في قوله: «الفيتني حلمي» حيث أُبدل الإسم الظاهر وهو قوله «حلمي» من الضمير للحاضر وهو ياء المتكلم من قوله «الفيتني» على سبيل بدل الإشتمال. وقد آستشهد به كل من: سيبويه ٧٨/١، ابن يعيش في مفصلة ٦٥/٣، ٦٠، الخزانة ٣٦٨/٢، شذور الذهب ٤٤٣، شواهد العيني ١٩٢/٤، الهمع ١٢٧/٢، الدرر ١٥/٢، ديوانه ٣٥.

(٢) سورة الفرقان آية ٦٨.

مباينا للآخر، فإنه يمتنع البدل نحو: إنْ تأتنى تضحك أُكُلِمْكَ فتضحَكُ. مرفوع فى موضع الحال من الفاعل، لأنه ليس فى معنى تأتنى.

وقوله: إنّ على الله إلى آخره. البيت الذى استشهد به من أبيات الكتاب والشاهد فيه أنه نصب تؤخذ وما بعده على البدل، لأن المبايعة تتضمن إما الكره والطوع، لأنها لا تخلو عن أحدهما. ومنه قول الشاعر وهو أيضا من أبيات الكتاب:

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيارِنَا   تَجِدْ حَطَباً جَزْلًا وَنَاراً تَأَجَّجَا[1]

فجزم تلمم لأنه بدل من تأتنا إذ هو بمعناه.

٤٥٠ وَالْبَدَلُ الرَّابِعُ يُدْعَى الغَلَطَا   كَمِثْلِ جِئْتُ دَعْدَ زَيْداً غَلَطَا

٤٥١ والأَجْوَدُ الإِضْرَابُ عَنْ ذَاكَ بِبَلْ   وَهْوَ عَلَى المَجَازِ سُمّى بالبَدَلْ

القسم الرابع بدل الغلط. ولم يأت فى كلام فصيح، ولذلك لم يأت فى التنزيل، لأنه يصدر عن سبق اللسان. وإنما ذكر من جملة أقسام البدل، وإنْ كان الغلط لاثبوت له حتى يذكر. لأن الثانى هو المقصود وليس بغلط، وإنما الغلط الأول. وأُضيف إلى الغلط لأنه يذكر بعده فصار كالسبب له. فاطلاق الغلط عليه من اطلاق اسم السبب على المسبب. وهو مجاز وهو معنى قوله: وهى على المجاز سمى بالبدل. وفيه ثمانى مسائل: أما المعرفة من المعرفة فكقوله: جئت دعداً زيدا. أراد أن يقول جئت زيدا فسبقه لسانه الى ذكر دعد، ثم ظهر له الغلط فتداركه. والنكرة من النكرة نحو: رأيت رجلا حمارا. والمعرفة من النكرة نحو: رأيت رجلا الحمار.

(١) القائل: عبد الله بن الحر من الطويل.

الشاهد في قوله: «تأتنا تلمم» فقد جاء الفعل تلمم بدلا مطابقا من الفعل تأتنا. والمعروف أن بدل المطابق على نية تكرار العامل، فاننا لو قلنا: متى تلمم بنا في ديارنا... لتم المعنى ولما تغير شيء.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٤٤٦/١، ابن يعيش في المفصل ٥٣/٧، ٢٠/١٠، الإنصاف ٣٧٧/١، الدرر اللوامع ١٦٦/١، النظر رقم ٣٠، شرح الأجرومية ٢٦٢، الخزانة ٦٦٠/٣، المقتضب ٦٣/٢، ٦٦/١، الأشموني ١٣١/٣، يس ١٦٢/٢.

والنكرة من المعرفة نحو: رأيت زيدا حمارا. وأما المظهر من المظهر فقد تقدم مثاله. والمضمر من المضمر: زيد الحمار كَرِهْتُهُ إياه. والمضمر من المظهر — زيد كرهته الحمار.

وآعلم: أن بدل المضمر من المظهر فى بدل البعض والإشتمال والغلط،إنما يقوى جوازه على رأى من جعل العامل فيهما واحدا لكون العائد على المبتدأ من جملته. وأما من لم يجعله فيهما واحدا، فلم ينو جوازه، لأنهما يكونان جملتين، فلا يكون العائد على المبدل منه من جملته.

وقوله: والأجود الإضراب عن ذاك ببل: أى الأجود استعمال الإسم بعد بل للدلالة على الإضراب. فتقول جئت دعدا بل زيدا. فإن لم يحصل لبس جاز حذفها لظهور معناها، وإلا تعين ظهورها نحو: رأيت رجلا حمارا. لاحتمال وصفه بالبلادة. وأما إذا لم يكن عن غلط سبق إليه اللسان، بل ذكر الاول عامدا ثم بدأ له رأى فجاز تركه إلى الثانى فإنه يسمى بداء لا غلطا. ومثل هذا يعتمده الشعراء كثيراً للمبالغة والتفنين فى الفصاحة.

(باب المبتدأ والخبر)

٤٥٢ أَلْقَوْلُ فِي بَيَانِ الإِسْمِ المُبْتَدَأ   المُبَتَدأُ يُرْفَعُ إِذَ تَجَرَّدَا
٤٥٣ مِنْ كُلِّ عامِلٍ لَهُ لَفْظِى   فَأَرْفَعَ بِأَمْر فيه مَعْنَوِىّ
٤٥٤ أعنى ابتداءٍ وَهْوَ رَافِعُ الخَبَرْ   مِثَالُهُ زَيْدٌ مُصِيْحٌ لِلْخَبَرْ

إنما سمى الجزء الأول من الجملة الإسمية مبتدأ، لأنه من ابتدأت الشيء إذا جعلته أولا لفظا أو معنى. والإبتداء عبارة عن مجموع وصفين هما التجرد والإسناد. وقال الجزولى: هو جعل الإسم أولّ الكلام معنى مسندا إليه الخبر، فكلا العبارتين تدل على أنه معنى مركب من وصفين. ومنهم من جعله علة ذات أوصاف ثلاثة. التجرد من العوامل اللفظية لفظا أو تقديراً، والتعرض لدخولها، والإسناد. والعوامل اللفظية كان وأخواتها، وظننت وأخواتها وإن واخواتها، والباء فى بحسبك زيد. ومن فى:

....   وَمَا فِى الرَّبْعِ مِنْ أحَدِ(١)

---

(١) القائل: النابغة الذبياني من قصيدته التي مطلعها:

يادار مَيــــــة بالعليــــــاء فالسنـــــــد
أقـــــوت وطــــال عليها سالـــــف الأمـــــد

وتمام البيت:

وَقَـــــفْتُ فِيهـــــا أُصَيْلَانــــــا أُسَائِلُهَـــــا
أعْـــيَتْ جَوَابـــاً وَمَـــا بالرَّبْـــع مِنْ أَحَـــدِ

=

والتقدير في نحو: ﴿وإنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِيْنَ آسْتَجَارَكَ﴾(١) و﴿إذَا السَّمَاءُ آنْشَقَّتْ﴾(٢). فإن التجرد فيهما لفظ لا تقدير. ويخرج منه ماتضمن معنى الشرط والإستفهام نحو: أيهم تقم أقم معه. وأيهم عندك؟ لعدم تعرضه للعوامل لامتناع دخولها عليه. وأما تعريف المبتدأ فقد قيل: هو الإسم المجرد من العوامل اللفظية المفتقر إلى جزءٍ ثانٍ يُتِمُّ به كلاما. ويدخل فيه نحو: أقائم الزيدان، لأن الجزء الثانى إن أسند إلى المبتدأ نحو: زيد قائم فهو خبر، وإن أسند المبتدأ إليه فهو فاعله، كالمثال المذكور. وقد ذكر المصنف فى تعريفه قيودا. فقوله: الإسم احتراز من الفعل، لأنه لا يكون مبتدأ لامتناع الإخبار عنه. وأما قولهم فى المثل: تسمع بالمعيدى خير من أن تراه(٣). فأصله أن تسمع فحذف أن من تسمع لدلالة الثانية عليها، وأن مع الفعل بمنزلة الإسم. فلذلك صح الإخبار عنه. وقيل التقدير سماعك. فأوقع الفعل موقع اسم الفاعل.

وقوله: يرفع إذا تجردا من كل عامل له لفظى. يحترز به عن اسم كان وأخواتها

= الشاهد في قوله: «ما بالربع من أحد» حيث جاءت من زائدة بين المبتدأ والخبر. ولذلك فهى عامل لفظي فقط لم يؤثر في الحقيقة على سياق الجملة. وهذا موطن آستشهاد الشارح به. وقد آستشهد به كل من: سيبويه ٣٦٤/١، معاني الفراء ٢٨٨/١، المقتضب ٤١٤/٤، الإنصاف ١٧٠، ٢٦٩، ٦٣٧، شرح المفصل لابن يعيش ٨٠/٢، ١٢/٨، ١٤٣/٩، ٤٥/١٠، ٤٦، شواهد الشافية ٤٨٠، شواهد العيني ٥٧٨/٤، التصريح ٢٦٧/٢، الهمع ٢٢٣/١، ٢٢٥، الدرر ١٩١/١، ديوانه ١٦.

(١) سورة التوبة آية ٦.

(٢) سورة الإنشقاق آية ١.

(٣) مثل عربي. وقائله غير معروف.
والشاهد في قوله: «تسمع» حيث جاء الفعل بدون أن والأصل: أن تسمع فحذف أن الأولى لدلالة الثانية عليها. والمعيدي: تصغير رجل منسوب الى معد. وكان الكسائي يرى التشديد في الدال. آنظر اللسان (معد) ويروى لان تسمع بالمعيدي خير، وأن تسمع.
وقد آستشهدت به معظم كتب النحو. أنظر سيبويه ٤٤/٤، البيان والتبيين ١٧١/١، مجمع الأمثال ٨٦/١.

واسم إن وأخواتها.والأول من مفعولى ظننت. وكان الواجب أن يقال لفظا أو تقديرا ليخرج به نحو: ﴿وإِنْ أَحَدٌ مِنْ المُشْرِكِيْنُ ٱسْتَجَارَكَ﴾[1] لمامر.

وقوله: فارفع بأمر فيه معنوى أعنى ابتداء: يريد أن المبتدأ لما كان مرفوعا لم يكن له بد من رافع. وهو إما لفظى أو معنوى. والأول ليس بموجود فتعين الثانى.وإنما عمل لأنه أول. فأعطى الأوُلُ الأوَلَ، ولأن المبتدأ يشبه الفاعل فى كونه مخبرا عنه، وفى كونه سابقا فى الوجود على الخبر كالفاعل.

وقوله:وهو رافع الخبر: يريد أن الإبتداء أيضا هو العامل فى الخبر. لأنه لما عمل فى الأول، عمل فى الثانى قياسا على العوامل اللفظية، ولأن الإبتداء لما كان عبارة عن مجموع أمرين. الأولين وآقتضاء الثانى عمل فيهما. وقد أشعر بهما المصنف معا لأن قوله: المبتدأ يفهم أنه أول. ومن قوله هو رافع الخبر يفهم منه أنه يقتضى ثانيا، وأنه لا بد وأن يكون التجريد لاجل الإسناد. ومتى انتفى أحدهما انتفى الرافع. أما الأولوية فبدخول العوامل اللفظية، وأما الإقتضاء فبأن يجرد لغير الإسناد كما جاء فى الحروف المقطعة فى صدور السور.

وقوله: زيد مصيخ للخبر مثال للتجريد والإسناد. ومعنى مصيخ مستمع[2]، للخبر أى للحديث. ولايقال التجرد فيه عدمى فجعله علة أو جزءا منها على خلاف الأصل لأنا نقول: التجرد مع الإسناد صفة قائمة بالإسم وهى وجودية، ولأنا لو سلمنا أنه عدم، لكان العامل إمارة على العمل لا موجب بالذات، والعدم يَجُوُز أنْ يُجْعَلَ أمارة على الشيء. وآعلم: أن فى العامل فى المبتدأ والخبر أقوالا أحدها: الإبتداء وهو ما اختاره المصنف وإليه ذهب المحققون من البصريين وقد مر بيانه.

---

(١) سورة التوبة آية ٦.

(٢) أصاخ له، وإليه: استمع، وعن الأمر: رجع، وعلى حق فلان: سكت عنه وتغاضى. المعجم الوسيط ٢٥٨/١.

الثانى: أن الإبتداء عمل فى المبتدأ، والمبتدأ عمل فى الخبر. وإليه ذهب أبو على[1] وأبو الفتح[2]. أما أولا: فلأن المبتدأ لقربه من الخبر لا يؤثر فيه غيره، وأما ثانيا فلعدم اقتضاء الإبتداء له، لأن الإبتداء ليس وصفا للخبر. الثالث: للمبرد[2]. وهو أن الإبتداء عمل فى المبتدأ وكلاهما فى الخبر قياسا على حرف الشرط وفعله العاملين فى الجزاء.

الرابع:للكسائى[2]، والفراء[2] أن المبتدأ والخبر يترافعان، لأن العمل بحسب الإقتضاء ولما اقتضى كل منهما الأخر عمل فى صاحبه بدليل قوله تعالى: ﴿أَيًّامَّا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى﴾[3]. فان أيا منصوب بتدعوا. وتدعوا مجزوم بها، ويبطله وجوب تقدم كل منهماعلى الآخر من جهة العاملية، وتأخره من جهة المعمولية من حالة واحدة. وهو محال، ولأن الخبر قد يكون موصولا. فلو عمل فى المبتدأ، لعملت الصلة فيما مثلها وهو محال. وأما قولهم: لأن العمل بحسب الإقتضاء فليس على إطلاقه، لأن الإقتضاء لا يوجب عملا، لأن كل واحد من الفاعل والمفعول مقتضى للآخر، مع كونهما غير متعاملين. وأما الآية فالجواب عنها من وجهين:

أحدهما: أن أياّ ليست عاملة بالأصالة لإنها اسم، والإسم أصله أن لايعمل، بل عمل إما لشبه الفعل أو لشبه الحرف. فالعامل فى تدعوا مايتضمنه أى من

---

(١) أنظر في هذا أسرار العربية ص ٧٩ — ٨٤، المغنى ١٤٤/٢ — ١٤٥، المقتضب ١٢٨/٤ — وقد زعم الكوفيون والأخفش أن المبتدأ قد رفع لفعله عند قولنا عبد الله قام.

(٢) يرى سيبويه أن المبتدأ عامل في الخبر فيقول: «فإن المبني عليه يرتفع به كما آرتفع هو بالابتداء وذلك قولك عبد الله منطلق، أرتفع عبد الله لأنه ذكر ليبني عليه المنطلق، وآرتفع المنطلق لان المبني على المبتدأ بمنزلته.

ويرى المبرد: أن الخبر رفع بالمبتدأ أو الأبتداء. ويرى الكوفيون أنهما يترافعان.

أنظر سسيبويه ٢٧٨/١، المقتضب ٤٩/٢، ١٢/٤، ١٢٦، الإنصاف ٤٤/١ — ٥١، ٣١/١، الإرتشاف و ١٥١، الهمع ٩٤/١، أسرار العربية ٧٦.

(٣) سورة الإسراء آية ١١٠.

معنى حرف الشرط. وتدعوا عامل بذاته فى أى. فليس عملها من وجهة واحدة.

الثانى: أن أيا وإن كان مقدما فى اللفظ فهو مؤخر فى المعنى لأنه مفعول. والمفعول مرتبته التأخير لما مر، وماعرض له من تضمنه معنى حرف الشرط. وإن منع تأخيره لفظا لا يمنع منه تقديرا، بخلاف خبر المبتدأ. فإنه إذا تقدم عندهم بطلت خبريته وآرتفع المبتدأ به على جهة الفاعلية.

القول الخامس: لبعض الكوفيين: وهو أن المبتدأ يرتفع بما يعود إليه من الضمير فى الخبر، والخبر بنفس المبتدأ وهو باطل.. لأنه يلزم منه تقدم الشيء على نفسه بمرتبتين من حيث أن المبتدأ عامل فى الخبر، والخبر عامل فى الضمير العامل فى المبتدأ. ولأن الضمير قد يكون فى الصلة نحو: زيد الذى قام. ولأن تعمل الصفة ولا شيء منها فيما قبلها، ولأن الضمير لا يعمل مطلقا بدليل امتناع مروري بزيد حَسَنٌ، وهو بعمرو قبيح، لئلا يتعلق حرف الجر بالضمير. وفيه أقوال أُخر لم نذكرها لظهور فسادها ولئلا يطول الكلام بها.

٤٥٥ وَكـلّ ما ابتـدأ به عَرِّفْـهُ وإنْ تُنَكّر صِفْهُ أو أضِفْهُ

المبتدأ على ضربين. معرفة ونكرة. فالمعرفة: هو الأصل، لأنه محكوم عليه، والحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته، ولأن الفائدة لا تحصل إلا اذا أُسند مجهول إلى معلوم، لامتناع اسناد مجهول إلى مجهول. ولأن المراد من الكلام إفادة السامع ما فى نفس المتكلم. فلو كان المحكوم عليه مجهولا، صار الحكم بالنسبة إلى المخاطب مجهولا، وآمتنع الحكم. فهذا هو المراد من قوله: عرفه أى اجعله معرفة عند المخاطب، كما هو عند المتكلم بخلاف الخبر فإنه لا يكون معلوما الا للمتكلم ليحصل به للمخاطب علم لم يكن لأن الشيء إذا تعين جهلت أحواله، فإذا نسب للمتكلم شيئا منها علم المخاطب أن ذلك الحكم منسوب إلى الذات المعنية دون غيرها. ولهذا قالوا: المبتدأ معتمد البيان، والخبر هو معتمد الفائدة. أى يعتمد

فى بيان النسبة على المبتدأ، وفى بيان الفائد على الخبر. وأما النكرة فلا يصح الحكم عليها إلا إذا تخصصت بوجه ما، لامتناع الحكم على المجهول المطلق وذلك فى اثنى عشر موضعا.

(تقديم الخبر):

٤٥٦ أو قَدِمِ الخَبَر ظَرْفاً أو وعا	**مَعْنَى تَعَجُّبِ وّنَفْى وَدُعَا**
٤٥٧ أَوْ فيهِ مَعْنَى الشَّرْطِ أو مَسْتَفْهَمٌ	**بِهِ أو الجَوَابُ أو مُعَمَّمُ**
٤٥٨ أَوْ قَبْلَهُ ما يُوجِبُ التَّصَدُّرَا	**تقول فى الدَّارِ غُلَامٌ مُخْبِرَا**
٤٥٩ وإن تَشَأْ رَفَعْتَ رَفْعَ الفَاعِلِ	**ومثلُـهُ أَمُـقَصِّرٌ عَوَاذِلِـى**
٤٦٠ فَمُقَصِرٌ مبتداً وأغْنَـى	**فَاعِلُهُ عن خَبَرفى المَعْنَى**

قد بينا أن أصل المبتدأ أن يكون معرفة، وأن النكرة إنما يبتدأ بها إذا تخصصت بوجه تقرب به من المعرفة. والأمور التى تقرب بها منها فى اثنى عشر موضعا.

الأول: أن تكون النكرة موصوفة كقوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾[1] ﴿ولَمَغْفِرَةٌ مِنَ الله وَرَحْمَةٌ خَيْرٌ مما تَجْمَعُونَ﴾[2]. فالرَّحْمَةُ وإنْ لم تكن موصوفة، فإنها مشاركة للنكرة الموصوفة بالعطف. وإنما صح الإبتداء بالنكرة الموصوفة إمّا لتخصصها بالصفة وإما لإضمارها فى الصفة قبل الخبر، لأن فى الصفة ضميرا يرتفع بها هو الموصوف.

الثانى: الإضافة إلى النكرة كقولك: غلام رجل خير من غلام امرأة. لتخصصها بذلك كالموصوفة، وإلى هذين الموضعين أشار فى البيت السابق بقوله:

وان تنكر صفه أو أضفه ....

(١) سورة البقرة آية ٢٢١.
(٢) سورة آل عمران آية ١٥٧.

الثالث: أن يكون خبرها ظرفا بشرط أن يكون الخبر معرفة نحو: فى الدار رجل. وأجازه الكوفيون بشرط التقديم مطلقا، وإنما صح الابتداء بالنكرة ها هنا لأمرين. أحدهما: أنها تخصصت بتقديم الخبر من حيث أنه لم يُبْدأ بها إلا بعد أن صار مخصوصا بوصف الخبر كما فى الفاعل إذا كان نكرة.

وثانيهما: أنه لوتقدم المبتدأ لا لتبس بالصفة، فإذا تأخر تمحض الظرف للخبرية لامتناع تقدم الصفة على الموصوف. واليه أشار بقوله: أو قدم الخبر ظرفا. واحترز به عن تقديمه غير ظرف نحو: قائم رجل.

الرابع: قوله: أووعا: نحو: خلفك رجل. والكلام فيه كالظرف ومن كلامهم[1]: تحت رأسي سرج، وعلى أبيه درع. قالته امرأة يقال لها الزرقاء[2] لتأبط شرا[3] لأنه كان يتردد إليها، وكان لها ابن قد قارب الحُلُمَ فتوعده بالقتل. فقالت أمّه لتأبط شرا: إنه من شياطين العرب، ولقد علقته وتحت رأسي سرج[3] وعلى أبيه درع[4] فى ليلة حرب، وأنت أحب إلى منه فاقتله قبل أن يقتلك.

---

(١) تكرم الشارح بشرح هذا القول أثناء شرحه.

(٢) هي الزرقاء بنت عدى بن غالب بن قيس الهمذانية، خطيبة، من ذوات الشجاعة من أهل الكوفة، شهدت مع قومها واقعة صفين، وخطبت فيها مرات تحرض الناس على قتال معاوية، ولما تم الأمر لمعاوية استدعاها فأُحضرت اليه، وحاورته طويلا ثم عادت، وقد أعجب بفصاحتها فبعث اليها بمال.
الأعلام ٣/٧٦، أعلام النساء ١/٤٤٤.

(٣) تأبط شرا: هو ثابت وكنيته أبو زهير بن جابر بن سفيان بن عميثل بن عدى بن كعب ابن حرب بن تميم بن سعد بن فهم بن عمرو بن قيس غيلان. وأمه أميمة من قين وهو بطن من فهم. انظر جمهرة آبن حزم ٢٣٢، الاغاني ١٨/٢٠٩، الشعر والشعراء ٢٧١، الإشتقاق ١٦٢.

(٤) انظر إلى شرح المفصل ١/٨٦.

فإن قيل: فما الفرق بين الظرف والوعاء؟ قيل: أن سيبويه يطلق اسم الظرف على حروف الجر لتعلقها بالفعل كتعلق الظرف، ولأن منها فى وهى الأصل فى اقتضاء الظرفية، ولذلك إذا ظهرت خرج مادخلت عليه الظرفية وصارت هى المقتضية لها. وأما الوعاء فهو المكان الذى يقع فيه الفعل ويحويه.

وآعلم: أن هذا التأويل إنما صير إليه لأنه ردد بين الظرف والوعاء بأو.

الخامس: أن يكون فيها معنى التعجب عند سيبويه[1] نحو: ما أحسن زيدا. لأن مبنى التعجب على الإبهام، ولأن المقصود ليس الإخبار بل التعجب. وأما عند الأخفش فما موصولة وهى معرفة. وإليه أشار بقوله:

معنى تعجب.

السادس: أن يكون فى النكرة معنى النفى نحو: أقل رجل يقول ذلك إلا زيد. فإنه فى معنى مايقول ذلك رجل إلا زيد. وهو المراد بقوله: نفى أى تكون النكرة اسما فيه معنى النفى، ويحتمل أن يريد بقوله نفى أن تكون النكرة معتمدة على حرف النفى نحو: ماأحد خير منك. أو مارجل خير منك، لأنها فى سياق النفى تعم المعرفة وغيرها. فجاز الإبتداء بها لعمومها. إلا أن قوله بعد ذلك أو قبله ما يوجب التصدر يغنى عنه.

السابع: أن تكون النكرة متضمنة لمعنى الدعاء نحو: سلام عليكم، وويل له، إما لأنه تخصص بكونه سلاما من المتكلم، لأن أصله: أسلم سلاما عليكم، ثم حذف الفعل واقتصر على دلالة المصدر، ثم رفع المصدر طلبا للثبوت، وإما لأن أصل الدعاء أن

---

(١) سيبويه ١/٣٧.

يكون بالفعل، وهو لايكون إلا نكرة. وقيل المراد سلام منى عليكم، فحذف للعلم به.

الثامن: أن تكون النكرة متضمنة لمعنى الشرط كقولك: من يقم أقم معه. وجاز الإبتداء بها لما فيها من معنى العموم. وأشار اليه بقوله: أو فيه معنى الشرط.

التاسع: أن تكون النكرة متضمنة معنى الإستفهام نحو: من عندك؟ وهو المراد بقوله: أو مستفهما به، أى بالمبتدأ. وإنما صح الإبتداء به لعموم مَنْ الإستفهامية النائبة عن تعداد المعارف.

العاشر: أن تدخل النكرة فى عموم السؤال كقولك لمن قال: مَنْ جاءك رَجُلٌ، أىّ رَجُل جاءنى. لأن الجواب: لما كان من شأنه أن يطابق السؤال، جاز الإبتداء فيه بالنكرة، كما جاز فى السؤال.

وقوله: والجواب يعنى جواب المستفهم.

الحادى عشر: أن تفيد النكرة معنى العموم وهو معنى قوله: أو معمما. كقولك: كل رجل خير من آمرأة. وفى التنزيل: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ المَوْتِ﴾[1] لأنه كالمعرف بلام الإستغراق. فإن قيل: فالشرط والإستفهام فيهما معنى العموم فيكون هذا القسم مكررا. أُجيب: بأنه إنما ذكر لكونه لمجرد العموم بخلاف الشرط والإستفهام. فإن فيهما مع العموم معنى آخر.

الثانى عشر: أن تعتمد النكرة على حرف له صدر الكلام كالنفى والإستفهام وهو المراد بقوله: أو قبله ما يوجب التصدر. أو لا يخلو إما أن تقع بعد الحرف المذكور صفة أولا. أما الاول فنحو: أقائم الزيدان، وما ذاهب غلاماك. فقائم مبتدأ والزيدان فاعل سد

---

(١) سورة آل عمران آية ١٨٥.

مسد الخبر. وكذلك ذاهب. وإنما جاز الإبتداء بالنكرة لأنه لما كان المراد من المبتدأ ها هنا انتساب المصدر إلى ما بعده استغنى عن تعريفه لتنزله منزلة الفعل من حيث أن المرتفع به فاعل. يقوم مقام الخبر. فإن قلت: أقائم زيد جاز أن يكون مبتدأ وزيد مرتفع به، وجاز أن يكون خبرا مقدماً بخلاف أقائم الزيدان ونحوه. فإنه لا يجوز أن يكون قائم إلا مبتدأ. والزيدان مرتفع به، لامتناع أن يكون المفرد خبرا عن المثنى. وإن لم تقع بعده صفة تعين أن تكون النكرة مبتدأ نحو: أرجل فى الدار أم امرأة. وإنما جاز الإبتداء بها، لأن الحكم لما [كان][1] معلوم الثبوت لأحدهما، تخصص المبتدأ به. وإنما يسئل عن التعيين بأم لما مر.

وقوله: تقول فى الدار غلام مخبرا. مثال للخبر المتقدم ظرفا لا للمستفهم عنه بدليل قوله: مخبرا. وقوله: وإن تشأ رفعت رفع الفاعل يريد أن الصفة الواقعة بعد حرف النفى أو الاستفهام، وهو الذى يوجب التصدر، وكانت مفردة وما بعدها كذلك. ولم يمثل به. وقد ذكرنا مثاله. وأما نحو: أمقصر عواذلى[2] فما بعده لا يكون إلا فاعلا لما مر. فإن قيل: فعلى هذا لا يكون أمقصر عواذلى مثل: أقائم زيد. لأن الأول: يجب فيه أن يرتفع ما بعد الصفة بالفاعلية. والثانى: لا يجب فيه ذلك، فكيف قال ومثله أمقصر عواذلى؟ قيل: لما كان ما بعد الصفة فى أقائم زيد فاعل فى أحد الوجهين. وكان ما بعد الصفة فى نحو: أمقصر عواذلى فاعلا مطلقا كان مثله فى أحد وجهين.

وقوله: وأغنى فاعله عن خبر فى المعنى: يريد أن المرتفع فى الصفة المذكورة ليس خبرا فى اللفظ إلا أنه أغنى عن الخبر لكونه جزءا ثانيا من الجملة. والكلام قد تم

---

(١) هكذا في (ق، ك) وفي الأصل (ص) (كان على).

(٢) وذلك لأن المبتدأ وصف، ويأخذ فاعلا يسد مسد الخبر. وقد سبق الوصف بالإستفهام: وشبيهه:أقائم الزيدان. فالزيدان فاعل سد مسد الخبر.

به كالخبر. فهذه المواضع الاثنى عشر التى ذكرها وقد فاته النكرة المصغرة نحو: رجيل فى الدار، وأفعل التفضيل نحو: خير منك خير من زيد. وأن يكون فى معنى الفاعل نحو: شر أهر ذا ناب [١]. ويمكن أن يدخل فيما ذكره بضرب من التأويل.

٤٦١ وَخَبَـرُ المُبْتَـدَأِ المُفِيـدُ اشْتُقَّ أَوْ كَانَ بِهِ جُمُودُ

لما بين أقسام المبتدأ وشروطه أخذ يبين أقسام الخبر. وقوله: المفيد: إنما وصف الخبر بكونه مفيدا، لأن الإعتماد فى حصول الفائدة عليه لما مر. وهو على ضربين مفرد وجملة. فالمفرد هو الأصل لأنه جزء الجملة، وجزء الشيء أصل له، ولأنه يظهر فيه الإعراب إما لفظا أو تقديرا بخلاف الجملة. فإنها يحكم على محلها بالإعراب، ولأنه قد يكون هو المبتدأ فى المعنى. أى إنما يصدق عليه المبتدأ أى يصدق عليه الخبر. وينقسم الى مشتق وجامد. لأنه إن كان مأخوذا من فعل نحو: زيد منطلق وعمرو قائم وبكر حسن سمىّ مشتقا، وإلا سمى جامدا. وهو ضربان. أحدهما: أن يكون هو المبتدأ فى المعنى نحو: زيد أخوك، وهند أمك. الثانى: يتنزل منزلة المبتدأ على سبيل المبالغة والمجاز. وهو إما فى الذوات كقولهم: أبو يوسف أبو حنيفة فقها، وجرير زهير شعرا. قال النابغة يصف دروعا:

عُلِيْنَ بِكَدْيُوْنٍ وأُشْعِرْنَ كُرَّةً فَهُنّ إضَاءٌ صَافِيَاتُ الغَلَائِلِ [٢]

---

(١) الهرة: جملة على الهرير وهو صوت دون النباح. وذو الناب: الكلب هنا. يضرب في ظهور إمارات الشر ومخايله.
انظر: مجمع الأمثال ٣٧١/١، اللسان (هرر)، المغنى ٦٠٩، سيبويه ٣٢٩/١، حاشية الخضري ٩٨/١.

(٢) القائل: النابغة الذبياني. من الطويل. ويروى صدره:
عُلِيْـــنَ بِكَدْيُـــوْنٍ وأَبْطَـــنَّ كُرَّةً
....
الشاهد في قوله: «هن إضاء» حيث جاء المبتدأ هو نفس الخبر وعلى سبيل المجاز. وإضاء: بكسر الهمزة جمع إضاة بفتحها وهو جمع نادر.
وقد آستشهد به كل من: الإيضاح ٤٩، اللسان ١٩٠/١، ٤٥٢/٦، جمهرة اللغة ٤٢٢/٣،

فهن ضمير الدروع. وإضاء[1] جمع إضاة وهى الغدير. شبه الدروع لصفائها بالغدير مبالغة. والكِذْيَوْنُ دُرْدِىّ الزيت. والكرة البَعَر. وأما فى الذوات والمعنى كقوله:

تَرْتَعُ مَارَتَعَتْ حَتّى إِذَا ادَّكَرَتْ فإنما هِىَ إِقْبَالٌ وإِدْبَارُ[2]

وعكسه الشعر زهير، والنحو سيبويه. وأما فى المعانى كقولهم: الصدق نجاة والكذب هلاك. واعلم: أن المصنف لما قسم خبر المبتدأ إلى مشتق وجامد استغنى بذكرها عن المفرد لأنهما من خصائص الأفراد لأنَّه بعد يذكر الجملة.

٤٦٢ وَيَسْتَوِى التَّعْرِيفُ والتَّنْكِيرُ وَفِى الَّذِى تَشْتَقُّه ضَمِيرُ

٤٦٣ تقول رِبِّىَ اللّهُ واللّهُ أَحَدُ والنَّضْرُ خَوَّافُ وخَالِدُ أَسَدْ

الأصل أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة. أما المبتدأ فلما مر، وأما الخبر فلأن المراد به انتساب أصل المعنى إلى المبتدأ. فهو نظير الفعل الذى لا يكون إلاّ نكرة بالنسبة إلى الفاعل. ويكونا معرفتين بضرب من التأويل. ويجب أن يكون المبتدأ منهما أقوى تعريفا لأنه المحكوم عليه. فإن قيل: فإذا كان المبتدأ وخبره معرفتين فهما معلومان، فما الفائدة التى حصلت بالخبر؟. أجيب بأنهما معلومان من جهة تصور كل واحد على انفراده لكن نسبة أحدهما إلى الآخر مجهولة. فإذا أُسند

- الاقتصادي ١٩٣، المعاني الكبير ١٠٣٣، ١٠٣٦، شرح المفصل لابن يعيش ٢٢/٥، المخصص ٧٢/٦، ١٥/٣ ١٥ وديوانه ٧١.

(١) اللسان ١٩٠/١.

(٢) القائل: الخنساء من البسيط.

المعنى: تصف الشاعرة في هذا البيت ناقة أو بقرة فقدت ولدها، فكلما أغفلت عنه رتعت، فاذا ذكرته حنت إليه فأقبلت وأدبرت، فضربتها مثلا لفقدها أخاها صخرا.

الشاهد في قوله: «إقبال وإدبار» حيث وردتا مرفوعتين على السعة. والمعنى: ذات إقبال وإدبار، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه. ولو نصب على معنى، فإنما هي تقبل إقبالا وتدبر إدبارا، ووضع المصدر موضع الفعل لكان أجود.

وقد آستشهد به كل من: سيبويه ١٦٩/١، ابن السيرافي ٢٠٢، اللسان ١٧٧/٩، ٥٤/١٤، الشعر والشعراء ٣٤٧/١، المقتضب ٣٠٥/٤، ٢٣٠/٣، الأشموني ١١٩/٢، الديوان ٢٦.

أحدهما إلى الآخر حصلت فائدة لم تكن، وفى تمثيله إشعار بذلك وهو قوله: ربى الله. أى ربى الذى أتخذه ربا هو الله لاغير، ففائدته نفى الشرك.

وقوله: ويستوى التعريف والتنكير يريد به فى صحة الإخبار بهما، وإن كان الأصل التنكير لما مر. وقوله: وفى الذى تشتقه ضمير. يريد أن الخبر إذا كان مشتقا لم يكن له بد من تحمل الضمير، لأنه لما عمل فى الظاهر نحو: زيد قائم أبوه وجب أن يعمل فى المضمر كالفعل، والجامع بينهما كونهما دالين على صفة لذات غير معينة. ولأنه يؤكد نحو زيد حسن كله. وقد مثله بقوله: والنضر خواف. ففى خواف ضمير يرتفع به ارتفاع الفاعل بفعله. وأما الجامد فلا يتحمل ضميرا عند جمهور البصريين خلافا للكوفيين[1] والرمانى[1]، والربعى[1] احتج الأول بأن الإسم لا يتحمل الضمير إلا إذا كان فى معنى الفعل. والجامد ليس كذلك. ولهذا لايرفع الظاهر، ولأن الجامد لا يدخل إلا على أصل الذات، والذات لايوجد لذات أخرى، فلو كان فيه ضمير لدل على وجوده لذات أخرى. وهو محال. وأصبح الثانى بأنه لما كان أحد الجزئين محكوما به على الآخر، لم يكن له بد من ضمير يكون رابطة بينهما. والجواب أن الضمير المذكور إن أُريد به النسبة التى هى الفصل فى اصطلاح النحاة. والرابطة فى اصطلاح المنطقيين كان ذلك حقا، إلا أنه لا يجب ذكرها لشعور الذهن بمعناها. وإن أريد به أن يكون ضميرا يرتفع بالجامد كما يرتفع بالفعل وبالأسماء المتصلة به فهو ممنوع لبعد الجامد عن شبه الفعل. لايقال لو لم يكن فيه ضمير لما أكد فى نحو قولهم: هذا قاع عرفج كله، ولما انتصب حالا نحو هذا بسرا أطيب منه رطبا[2]. لأنا نقول: لأنهما إنما تحملا الضمير لكونهما فى معنى المشتق. فعلى هذا يكون المشتق على نوعين. أحدهما مشتق بصورته ومعناه،

(١) أسرار العربية ٧٢، مغنى اللبيب ٢/٢٧٦، من أسرار اللغة/ إبراهيم أنيس ٣١٨، في النحو العربي للمخزومي ٤٢.

(٢) قول عربي يستشهد به على الحال الجامدة غير المشتقة والتي لا تؤول بمشتق حيث دل على طور واقع فيه التفاضل. ويستشهد به على هذا الموطن. وقد ذكره ابن هشام في أوضح المسالك ٢/٨٠ وذكره غيره من النحاة.

والآخر مشتق بمعناه دون صورته. والجامد لا يكون واحد منهما. نقول: ربى الله. تمثيل للخبر المعرفة الجامد. فإن اسم الله غير مشتق على رأى.

وقوله: والله أحد تمثيل بالنكرة المشتقة، لأن أحدا فى الإثبات مشتق من الوحدة والهمزة بدل من الواو. ومثال المعرفة المشتق: زيد هو القائم. وأما قوله: وخالد أسد فمثال للجامد النكرة وهو مثال لما يتنزل منزلة المبتدأ مبالغة فى التشبيه والتقدير زيد مثل الأسد. وآعلم: أنه لا يخلو المبتدأ والخبر إذا كانا مفردين من أربعة أقسام أحدها: أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة. والثانى: أن يكونا معرفتين. وقد مر بيانهما. والثالث: أن يكونا نكرتين ولا يصح إلا إذا تخصصت النكرة بأحد الوجوه المذكورة كما مر. وأما قولهم شىء ماجاء بك. وقوله:

فَيَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا ... وَيَوْمٌ نُسَاءُ وَيَوْمٌ نُسَرْ (١)

فشىء إنما صح الإبتداء به لأنه موصوف بما. وقيل: لأنه فى معنى الفاعل. وأما يوم فعلى حذف الخبر. الرابع: أن يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة وهذا القسم لا يجىء فى الكلام إلّا مع العوامل اللفظية الداخلة على المبتدأ والخبر كقوله:

.... وَلَايَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ آلْوَدَاعَا (٢)

---

(١) القائل: النمر بن تولب من المتقارب.

الشاهد في قوله: «يوم نساء ويوم نسر» حيث جاء الخبر جملة فعلية وضميره محذوف تقديره: يوم نساء فيه، ونسر فيه.

وقد آستشهد به كل من: سيبويه ١/٤٤، شواهد العيني ١/٥٦٥، التمثيل والمحاضرة ٥٦، نهاية الأرب ٣/٦٧، الدرر ١/٧٦، ٢/٢٢، الهمع ١/١٠١، ٢/٢٧، حماسة البحتري ١٢٣، ديوانه ٥٧.

(٢) القائل: القطامي عمر بن سنيم من قصيدة له من الوافر. وتمام البيت:

قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَاضُبَاعَا
وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوَدَاعَا

الشاهد في قوله: «ولايك موقف منك الوداعا» حيث جاء اسم يك «موقف» نكرة وخبرها «الوداعا» معرفة. وأصلهما مبتدأ وخبر. ولا يجوز أن يكون الخبر معرفة والمبتدأ نكرة الا في مثلٍ

لامتناع الحكم على المجهول بالمعلوم. وأما قوله:

فلا تحسبن هنداً لها الغدر وحدها سجية نفس كل غانية هند[1]

فهو على حذف مضاف. أى مثل هذا لامتناع كون الخاص نفس العام. وأما نحو: أقائم الزيدان، فالمعرفة فاعل فهى مخبر عنها فى المعنى كما مر. ويشترط فى الخبر المفرد مطابقته للمبتدأ فى أمرين. أحدهما: فى الضمير لما قبله من متكلم أو مخاطب أو غائب. وثانيهما: فى الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والإعراب مالم يكن من فعل السبب. فإنه لا يشترط فيه إلا المطابقة فى الإعراب. وأما قولهم:

راكب الناقة طليحان[2]

فإنما جاز فيه تثنية الخبر والمبتدأ مفرد، لأنه على تقدير حذف مضاف. أى أحد طَلْحَيْن. وقيل على تقدير حذف المعطوف على المبتدأ فيكون الخبر مطابقا فى التقدير. وقيل على حذف خبر الاول، ومبتدأ الثانى أى راكب الناقة طليح وهما طليحان.

= هذه الحالة بوجود عوامل لفظية داخلة على المبتدأ والخبر.

وقد آستشهد به كل من: سيبويه ٣٣١/١، المقتضب ٦٣/٤، جمل الزجاجي ٥٩، شرح المفصل لابن يعيش ٩١/٧، الخزانة ٣٩١/١، ٦٤/٤، المغنى ٤٥٣، الهمع ١١٩/١، ١٨٥، الدرر ٨٨/١، ١٦٠، الأشموني ١٧٣/٣، ديونه ٣٧.

(١) القائل: أبو تمام من قصيدة له في مدح محمد بن الهيثم من الطويل.

الشاهد في قوله: «كل غانية هند» حيث جاءت «هند» خبراً للمبتدأ «كل» وهى معرفة والمبتدأ نكرة. ولذلك فقد خرجه النحاة على تقدير مضاف حتى يتناسب المبتدأ مع الخبر. فأولوا: كل غانيه مثل هند فمثل هنا هي الخبر وهي نكرة تناسب المبتدأ.

وتروى: «سجية» بالرفع على أنها خبر للمبتدأ «الغدر» وبالنصب على أنها حال والخبر قوله «لها». وقد غالى الشاعر عندما قال بأن كل غانية غادرة أو قاطعة أو خائنة أو نحو ذلك، دلائل الإعجاز ٣١١، الخصائص ٢٧١/٣، ديوانه ١٢٠.

(٢) قول عربي يستشهد به النحاة على آختلاف الخبر عن المبتدأ في الإفراد والتثنية. وقد خرجه النحاة عدة تخريجات منها على تقدير حذف مضاف أي راكب الناقة أحد طليحين. فأحد: خبر للمبتدأ راكب. ومنها: على تقدير حذف المعطوف اذ التقدير: محمد وراكب الناقة طليحان.

٤٦٤ وَتَارَةً أُخْرَى يَكُونُ الخَبَرُ ظَرْفًا وجُمْلَةً وَفِيْهَا مُضْمَرُ

لما فرغ من ذكر المفرد وأحكامه، أخذ فى بيان الخبر إذا كان جملة وهى والكلام مترادفان فى عرف النحاة. وهى من أجملت الشىء إذا جمعت أجزاءه. وكل ما احتمل التفصيل هو مجمل وجملة. واختلف النحاة فى تقسيمهما. فذهب أبو على إلى أنها أربعة أقسام، وتبعه جماعة، وإليه ذهب المصنف: اسمية وفعلية وشرطية وظرفية. ولايقال لو كان الظرف من الجملة لما صح أن يعطفها عليه. لأنا نقول: لما اختلف لفظاهما جاز عطف أحدهما على الآخر، وإن اتفقا فى المعنى. ولأن الظرف أخص من الجملة مطلقا على هذا الرأى عليه باعتبار مغايرة الخاص العام. ومنهم من ذهب إلى أنهما جملتان اسمية وفعلية، وأدخل الشرطية فى الفعلية لأن الشرط لا يكون إلا بالفعل، ولذلك إذا وقع بعد أداة الشرط اسم كان معمولا لفعل مقدر على الأصح. وأما الظرفية فإن علقت بفعل فهى فعلية وإن علقت باسم فهى اسمية على الخلاف الذى تذكره، ويمكن أن يقال: إن الجملة الشرطية لما اختصت بالتركيب من جملتين أخرج كل واحد منهما من الكلامية بادخال حرف الشرط والجزاء عليهما، وجعلا جملة واحدة. والظرفية لما حذف متعلقها رأسا جعل كل واحدة منهما قسما بانفراده نظرا إلى الصورة. وإنما جاز الإخبار بالجملة عن المفرد لامور: أحدها: أن الجملة لما لزم فيها ضمير يعود على المبتدأ أو ما يقوم مقامه كان الإخبار بها معه ضرب من المبالغة. الثانى: أن الجملة يوصف بها المفرد والخبر وصف فى المعنى.

الثالث: أن فى الإخبار بها توسعا فى العبارة، ولابد فى الجملة الواقعة خبرا من ضمير يعود على المبتدأ لأنها لما كانت مستقلة بنفسها لا تعلق لها بغيرها وجب أن يكون فيها ضمير يربطها بما تقع خبرا عنه، ولأن أصل الخبر أن يكون هو نفس المبتدأ على الوجه الذى تقدم. فلما لم تكنه وجب أن يشتمل على ماهو نفس المبتدأ ليصح أن يكون خبرا عنه. وهذا الضمير قد يكون جزء الجملة نحو: زيد قام. ففى قام ضمير يعود على زيد وهو فاعل قام، وقد يكون فضلة نحو: زيد ضربته

وهذا هو المراد من قوله: وفيها مضمر. ويجب أن يقيد بما لم يكن الخبر نفس المبتدأ كضمير الشأن، أو تكون فيها ما يقوم مقام الضمير. وقد يحذف الضمير من الجملة لفظا، إما للعلم به، وإما لوجود ما يقوم مقامه فى الجملة. أما الأول فكقولهم: البُرُّ الكُرُّ بستين، والسمنُ منوانٌ بدرهم. فالبر مبتدأ والكر مبتدأ ثان، وبستين خبر الكر. ويتعلق بمحذوف. والجملة خبر البر. والعائد محذوف للعلم به وهو التسعير يشعر بذكر المُسَعَّر. والتقدير: الكُرُّ منه بستين، وهو فى موضع الحال من الكر. وكذلك السمن منوان بدرهم. لأن السمن مبتدأ، ولا يجوز أن يكون منوان خبره لأن الخبر إذا كان مفرداً كان هو المبتدأ فى المعنى، أو يتنزل منزلته لما مرّ. والمنوان ليس واحداً منهما فيرتفع بالإبتداء وهو نكرة ولا بد له من مخصص، وليس ذلك فى اللفظ، فوجب أن يكون فى المعنى لما مر، والتقدير: منوان منه بدرهم. فمنه يتعلق بمحذوف وهو فى موضع الصفة لمنوين لأنه نكرة والضمير عائد إلى السمن. وأما الثانى: وهو الذى يقوم مقام العائد فأمور منها: عموم الجنس كما فى نعم الرجل زيد، وعموم الإشارة: حبذا رجلا زيد. ومنها عموم النفى كقوله:

فَأَمّا الصُّدُوْرُ فَلَا صُدُورَ لِجَعْفَرٍ ....(1)

---

(1) القائل: توبة بن الحمير، وقيل أنه للحرث بن خالد المخزومي من قصيدة له هجا بها قديما ابن أسد ابن أبي العيص وهو من الطويل. وتمام البيت:

فأمـــــا الصُدُورُ لا صدورَ لِجَعْفَـــــر
ولكِـــــنَّ أَعْجَـــــازاً شَدِيْـــــداً صَرِيْرُهَـــــا

الشاهد في قوله: «فلا صدور لجعفر» حيث أنه في الجمل الخبرية لابد من توفر العائد، والعائد هنا عموم النفي. فصدور مبتدأ، ولا صدور لجعفر جملة في موضع الخبر، ولما كان النفي عاما شمل صدور الأولى، والثانية صار بمنزلة الذكر العائد.

وقد آستشهد به كل من: المقرب ١٩، الإيضاح ٨٦، اللسان (ضرر) ١٥٦/٦، الخزانة ٣١٧/١، ٣٦٧/٣، ٥٥١/٤، شرح المفصل لابن يعيش ١٣٤/٧، ١٢/٩، أسرار العربية ١٠٦.

ومنها الفاء: كما فى قولهم: الذى يطير فيغضب زيد الذباب[1]. ومنها أن يكون المبتدأ ضمير الشأن نحو: هو زيد قائم.

٤٦٥ وَأَحْرُفُ الجرِّ مَعَ المَجْرُورِ كالظَّرْفِ فى الإِخْبَارِ والتَّقْدِيرِ

الجار والمجرور يجرى مجرى الظرف فى جواز الإخبار به عن المبتدأ. نقول: المال لزيد، كما نقول: زيد خلفك. وفى التقدير: أى يقدر حرف الجر تقدير الظرف وهو المراد من قوله: كالظرف فى الإخبار. والتقدير لأن الظرف إذا كان خبرا وهو منصوب لم يكن له بد من متعلق خلافا للكوفين، فإنه ينتصب عندهم على الخلاف، وكذلك الجار والمجرور. وإنما وجب أن يكون له متعلق لأنه معمول، وكل معمول فلابد له من عامل. وإذا لم يكن محققا فلابد وأن يكون مقدرا. واختلف فيه فذهب الأكثرون إلى أنه فعل وهو اختيار أبى على[2]. وذهب قوم منهم ابن السراج[3] وأبو الفتح[3] إلى أنه اسم فاعل. احتج من قال بأنه فعل بأمرين أحدهما: أنه الأصل فى عمل الرفع والنصب فتقديره أولى. وثانيهما: أن الظرف إذا وقع صلة أو صفة للمبتدأ النكرة التى تدخل الفاء فى خبره فلا يقدر إلا الفعل اتفاقا فيجب أن يقدر فى محل الخلاف طردا للباب، ولأنه قد وقع مفسرا لضمير الشأن والصفة فى نحو: أول ما أقول ﴿أَنَّهُ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾[4] واحتج الآخر بأنه إذا قدر اسم الفاعل كان مفردا وهو الأصل فى كونه خبرا لما تقدم، وقياسا على الصفة والحال، ولأنه إذا قدر بالفعل كان مركبا لاستلزامه الفاعل، والمفرد أصل للمركب، ولأنه يقع فاصلا بين أما وجوابها وهو الفاء نحو: أما خَلْفَكَ زيد، ولا يفصل بينهما إلا بالمفرد. ولا يقال: قد فصل بالجملة فى قوله تعالى:

---

(١) قول عربي يستعمله العرب، ويستشهد به النحاة على أن العائد الذي يربط بين المبتدأ والخبر أنواع. ومنها الفاء. فجاءت متصلة بالفعل «يغضب» للتدليل على نمط من أنماط العائد.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٩٠/١، شرح قطر الندى ١٢٠، ابن عقيل ٢١٠/١ — ٢١١.

(٣) الأصول في النحو ٦٨/١، شرح المفصل لابن يعيش ٩٠/١، التوطئة للشلوبين ٢٠٤.

(٤) سورة النمل آية ٣٠.

﴿فإمّا إن كَاَن مِنَ المُقَرَّبِيْنَ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾(١). لأنا نقول: إنما جاز الفصل بالشرط لأنه جزء من الجملة كالمفرد. واختلف فى انتقال الضمير الذى فى متعلق الظرف. فذهب أبو على(٢) إلى أنه ينتقل منه إلى الظرف ويرتفع به كما يرتفع بمتعلقه. وذهب السيرافى(٢) إلى أنه يحذف كما يحذف متعلقه. حجة الأول من وجهين: أحدهما: أنه لو لم يكن فى الظرف ضمير يرتفع به لما امتنع تقديم الحال عليه نحو: قائما فى الدار زيد، لأن الظرف عامل ضعيف بخلاف المتعلق، فامتناع تقديم الحال عليه يدل على وجوده فى الظرف لا فى المتعلق. الثانى: أنه لو لم يكن فيه ضمير لما صح الإبدال منه، والعطف عليه وتوكيده ونصب الحال عنه، ولما صحت، دل على أنه موجود. أما البدل فكقوله تعالى :﴿والوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ﴾(٣) فيومئذ خبر، والحق بدل منه. فإن قيل: فالحق وصف للوزن فلا يكون فيه دليل. قلنا يمتنع جعله وصفا لأنه قد أخبر عنه. وأما العطف فكقوله:

.... عَلَيْكَ وَرَحْمَـةُ الله السَّلَامُ(٤)

لئلا يتقدم المعطوف على المعطوف عليه. وأما التأكيد فكقول الشاعر:

---

(١) سورة الواقعة آية ٨٩.

(٢) الأصول ٦٨/١، أسرار العربية ٧٣، اللباب في علل البناء والإعراب ص ٩١، ٩٢.

(٣) سورة الاعراف آية ٨.

(٤) القائل: الأحوص من مجزؤ الوافر. وتمام البيت:

أَلَا يَانَخْلَـــــــــــــــةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ
عَلَـــــــــيْكِ وَرَحْمَـــــــــــةُ الله السَّلَامُ

الشاهد في قوله: «ورحمة الله السلام» حيث عطف بواو العطف الجملة الإسمية على الضمير المستتر في عليك العائد إلى السلام لأن تقديره: السلام حصل عليك. فحذف حصل ونقل ضميره إلى عليك واستتر فيه، وخرجه بعض العلماء بتخريجات أخرى.

وقد آستشهد به كل من: مجالس ثعلب ٢٣٩، أمالي الزجاجي ٨١، جمل الزجاجي ١٥٩، الخزانة ١٩٢/١، ٣١٢، المغنى ٣٥٧، ٦٥٩، شرح التصريح ٣٤٤/١، الهمع ١٧٣/١، الدرر ١٤٨/١، ١٦٩/٢، حواش ديوانه ١٨٥.

فَإنْ يَكُ جُثْمَانِى بأَرْضٍ سِوَاكُمُ فَإنَّ فُؤَادِى عِنْدك الدَّهْرَ أَجْمَعُ[1]

فأجمع تأكيد للضمير فى عندك. وأما نصب الحال عنه فكقوله تعالى: ﴿وأَمّا الّذِيْنَ سُعِدُوا فَفِى الجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيْهَا﴾[2]. وحجة الثانى أن الإسم إنما يرفع إذا كان بينه وبين الفعل مناسبة من جهة الإشتقاق والظرف جامد.

واعلم: أنه لايجوز إظهار ما يتعلق به الظرف استعمالا إذا كان عاما كالكون والاستقرار لما فى الظرف من الدلالة عليه فلا يجمع بينهما. وأما إذا كان خاصا فيمتنع حذفه. فلا تقول: زيد خلفك وأنت تريد قائم خلفك، لأنه لا يلزم من كونه خلفك كونه قائما لامتناع استلزام العام الخاص.

فإن قيل: فقد استعمل المتعلق كما فى قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَآهُ مُسْتِقَراً عِنْدَهُ﴾[3] فالجواب عنده من وجهين: أحدهما: أن العامل فى الظرف رأه لا مستقرا. والثانى أن مستقرا بمعنى الساكن الذى هو مقابل المتحرك لا بمعنى الكون. وقيل: إنما يمتنع اظهاره إذا صار أصلا مرفوضا، وأما إذا لم يحذف فلا يمتنع اظهاره.

٤٦٦ وَالظَّرْفُ للزَّمَانِ أَخْبِر عَنْ حَدَثْ به ولا تُخْبِر بِهِ عَنْ الجُثَثْ

إذا كان الظرف خبرا فإما أن يكون زمانيا أو مكانيا. فإن كان زمانيا: أخبر به عن الحدث دون الجثة، وإن كان مكانيا: أخبر به عن الحدث والجثة. أما الأول: وهو جواز الإخبار بالظرف الزمانى عند الحدث، وامتناع الإخبار به عن الجثة. فهو أن الحدث لما كان عبارة عن أحوال متجددة من أفعال وحركات وغيرهما.

(١) القائل: جميل بن معمر يتغزل بمحبوبته بثينة من الطويل.
الشاهد في قوله: «عندك الدهر أجمع» حيث أكد الضمير المستتر في الظرف، والضمير لا يستتر إلا في عامله، ولايصح أن يكون توكيد الضمير محذوفا مع الإستقرار، لأن التوكيد والحذف متنافيان، ولابد لإسم إن من الرفع بالإبتداء، لأن الطالب للمحل قد زال.
وقد آستشهد به كل من: أمالي ابن القالي ٢١٧/١، السمط ٥٠٥، أمالي ابن الشجرى ٥/١، ٣٣٠، الخزانة ١٩٠/١، المغنى ٤٤٣ شواهد العينى ٥٢٥/١، التصريح ١٦٦/١، الهمع ٩٩/١، الدرر ٧٥/١، الأشموني ٢٠١/١، ديوانه ١١٨.

(٢) سورة هود آية ١٠٨.

(٣) سورة النحل آية ٤٠.

ولايكون شيء من ذلك إلا في زمان وجب أن يكون لكل حدث زمان مختص به دون غيره. وأما الجثة فلما كانت موجودة مجردة عن الحدث كانت نسبتها إلى جميع الزمان سواء. فلا يصح تخصيصها ببعضها دون بعض. فإن وصف ظرف الزمان جاز وقوعه خبرا عن الجثة كقولك: زيد في زمن طيب. ومن قوله:

....

وَهَلْ يعمن مَنْ كَانَ فِي ٱلْـعُصُرِ الخَالِـــي(١)

ولقائل أن يقول الأخبار ها هنا بالجار والمجرور، ولأنه لما ذكر لفظة في معه تجرد عن الظرفية. ومنهم من يجيز وقوع إذا خبرا عن الجثة، لما فيها من معنى الشرط. وأما قولهم: اليوم خمر وغدا أمر، والجباب شهرين والليلة الهلال. وقول الشاعر:

أَكُلَّ عَامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَــه يُلْقِحُــهُ قَوْمٌ وتَنْتِجُونَـــهُ(٢)

---

(١) القائل: امرؤ القيس بن حجر الكندي. وهو من أول قصيدة طويلة قالها الشاعر من الطويل. وتمام البيت:

أَلَا عِمْ صَبَاحاً أَيُّها الطَّلَلُ البَالِي
وَهَلْ يَعِمَنَ مِنْ كَانَ فِي العُصُرِ الخَالِي

الشاهد في قوله: «العصر الخالي» حيث جاء ظرف الزمان خبرا عن الجثة، وجوز مجيئه خبرا عن الجثة أن وصف الخالي أما إذا لم يوصف فلا يجوز وقوعه خبرا.

وفيه شاهد آخر وهو يعمن حيث أن أصلها ينعمن: وهو فعل مؤكد بالنون، والفاعل «من» بعده. وقد استعملها هنا في غير العقلاء تنزيلا لها منزلة العقلاء.

وقد آستشهد به كل من: سيبويه ٢/٢٢٧، أمالي ابن الشجرى ١/٢٧٤، شرح المفصل لابن يعيش ٧/١٥٣، المغنى ١٦٩، شرح شواهد العيني ١/٤٣٣، شرح التصريح ١/١٣٣، همع الهوامع ٢/٨٣، الدرر اللوامع ٢/١٠٧، الأشموني ١/١٥١، ديوانه ص ٢٧.

(٢) القائل: قيس بن حصين بن يزيد الحارثي وهو من الرجز.

الشاهد في قوله: «أكل عام نعم» وذلك بمجيء ظرف الزمان خبرا عن الجثة. وخرج هذا البيت على تقدير مضاف محذوف هو: أكل عام حدوث نعم أو إحراز نعم. وخرج أيضا بتخريجات أخرى.

وقد آستشهد به كل من: ابن السيرافي ص ٨٩، الخزانة ١/١٩٦، الكامل لابن الأثير ١/٣٨٠، حيث نسبه لقيس بن عاصم المنقري، وسيبويه ١/٦٥، المخصص ١٧/١٩، الأغاني ١٧/٦٢ ٦١، مجاز القرآن ١/٥٢٩، اللسان (نعم) ١٦/٦٥، شواهد التوضيح ٩٥، الانصاف ٤٥، شواهد العيني ١/٥٢٩.

فإنما هو على حذف مضاف. والتقدير: اليوم شرب خمر، وغدا حدوث أمر ولبس الجباب شهرين. وأما الليلة الهلال، فيجوز رفع الليلة ونصبها. فالنصب على تقدير حذف مضاف أى الليلة طلوع الهلال، أو حدوث الهلال. وأما الرفع فعلى تقدير فعلى تقدير حذف‌مضاف خبرعن الليلة.أى الليلة ليلة الهلال أو على جعل الليلة الهلال تجوزا.وأما البيت فعلى‌حذف مضاف أى:أكل عام حدوث نعم أو احراز نعم،أو تكون‌الجملة الأولى صفةالنكرة والثانية خبر عنها وهى عاملة في الظرف.لأن الخبر يعمل‌فيها قبل المبتدأ، والصفة لاتعمل فيما قبل الموصوف. ويجوز أن يكون نعم‌مرتفع بفعل حكاه أبوالفتح. وأجاز الأخفش[1]نصبه بفعل محذوف يفسره مابعده. وأما الثانى هو صحة الإخبار بالظرف المكانى عن الجثة والحدث فلأن لكل جثة وحدث نسبة خاص إلى مكان خاص وهى كونهما فيه دون غيره، لامتناع أن يكون فى مكانين معا فى حالة واحدة. ويجوز الإنتقال عن ذلك المكان إلى غيره. فإذا حكم بذلك،حصل القطع بأحد الجائزين وهو حقيقة الخبر.

٤٦٧ وَرُبَّمَا سَدَّ مَسَدَّ الخَبَــرِ　　لِلمُبْتَدَأ حَالٌ كَقَوْلِ المُخْبِرِ

٤٦٨ أَخْطَبُ مَايَكُوْن عَمْرٌو قَائِمَا　　ومِثْلُهُ ضَرْبِىَ زَيْداً نَائِماً

الحال قد يسد مسد الخبر كما يسد الظرف وحرف الجر مسده، لأنها تشبه ظرف الزمان من حيث أنها تقدر بفى، وأنها منتقلة غالبا. وأن الجملة الواقعة حالا إذا كان معها الواو، قدرت بإذْ، ولأن الخبر قد يحذف وجوبا عند وجود قرينةٍ حاليّة أو مقالية تَسُدُّ مَسَدَّهُ. ولما التزم حذف الخبر هنا، ولم يجز إظهاره، دل على أن الحال سَدَّ مَسَدَّهُ، ولا يجوز ذلك إلا إذا كان المبتدأ مصدرا كقولهم: ضربى زيدا قائما. وأخطب مايكون الأمير قائما، وأكثر شربى السويق ملتوتا ونحوها. وفيه ثلاثة أقوال:

أحدها للبصريين وهو أن ضربى زيدا حاصل إذا كان قائما، أو وجد قائما فحذف الخبر لدلالة ما يتعلق به وهو إذا عليه. ثم حذفت إذا لدلالة المضاف إليه عليه ثم كان التامة.

(١) انظر الأشموني ٢/٢٠٢، أسرار العربية ٧٥.

وثانيها: للكوفيين وهو أن قائما معمول للمصدر الذى هو المبتدأ والخبر محذوف. والتقدير: ضربى زيدا إذا كان قائما حاصل.

وثالثها: لابن درستويه[1] وابن باب شاذ أنه قام من حيث المعنى كما فى: أقائم الزيدان. وماذاهب غلاماك. والتقدير: ضربت زيدا قائما. ويجوز أن يكون حالا من الفاعل ويجوز أن يكون من المفعول. وإلا ظهر ما ذهب إليه البصريون. أما أولا فلأن الحال إذا جعل من تتمة المبتدأ، لم يبق مايدل على الخبر. وأما الثانية فلأن المعنى لا يستقيم إلا إذا جعل المبتدأ عاما بالنسبة إلى ما أضيف إليه. فلو قيد بالحال لخرج بالتقييد عن كونه عاما. وأما ماذهب إليه الكوفيون ففاسد لفظا ومعنى. أما المعنى فلأن المراد تخصيص الضرب بحال القيام. وعلى قولهم لا يبقى إشعار بنفى الضرب عن حالة أخرى. وأما اللفظ فشرط وجوب حذف الخبر قيام غيره مقامه كما يبين بعد، وفى جعله من تتمة المبتدأ لا يوجد هذا الشرط، فلا يبقى الوجوب لانتفاء شرطه. وأما بطلان القول الثالث فيعلم من جهة المعنى وهو عدم إفادته عموم النفى عن حال أخرى غير القيام. وأما قوله: أخطب ما يكون عمرو قائما. فأخطب مبتدأ ومامصدرية. أما غير زمانية وتكون تامة وهى صلتها، وما وصلتها فى موضع جر بإضافة أخطب اليها. وأخطب: أفعل تفضيل ولا يضاف إلّا إلى ماهو بعض منه. فأخطب حينئذ مصدر لإضافته إلى المصدر، لأن بعض المصدر مصدر. وما هذه تقدر بالكون. والكون بمعنى الوجود. والتقدير: أخطب مايكون عمرو إذا كان قائما. جعل وجوده خطيبا مبالغة واتساعا. وإذاً تتعلق على هذا بمحذوف وهى فى محل نصب، بدليل أنه حكى عن العرب: أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة. وأما أن تكون ما زمانية. وأفعل بعض ماتضاف إليه على مامر. فأخطب حينئذ زمان. وإذا فى محل رفع خبر عنه من غير تعلق بمحذوف. والتقدير: أخطب أوقات عمرو إذا كان قائما. تجعل الأوقات خطيبة تجوزا للإتساع كقولهم: نهارك صائم وليلك قائم. وقد جاء عنهم: أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة.

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١/٩٥ ــ ٩٨.

وأما قوله: ومثله: ضربى زيدا نائما. فالمراد به أن هذه المسئلة مثل الاولى فى الحذف والتقدير: من غير فرق أى: ضربى زيدا إذا كان قائما إن كان المعنى للاستقبال. وإذا كان قائما إن كان للمضى. وإنما قدر ظرف الزمان، لأن الإخبار به يختص بالأحداث لما مر، وكانت إذا وإذ أولى بالتقدير من غيرهما، إما لكثرة دورهما أو لاستغراقهما جميع الماضى والمستقبل.

وكان تامة وهى ومابعدها فى محل الجر بإضافة الظرف إليها، وحذف الظرف لدلالة الحال عليه لشبهه بها، ولأنها من متعلقات الخبر. ونائما حال من فاعل كان المضمر. فإن قيل: فلم لايجوز أن يكون خبر كان وهى ناقصة حينئذ. فالجواب: إنما لم يجز لعدم دلالته حينئذ على الظرف المحذوف ولامتناع تعريفه مطلقا.

٤٦٩ والمُضْمَرُ العَائِدُ إمّا غَائِبٌ أوْ مُتَكَلِّمٌ أوُ المُخَاطَبُ

٤٧٠ تَمْثِيلُ ذَاكَ فِى الخِطَابِ بُيِّناَ فى أنا أَنْتَ القَاتِلِي أَنْتَ أنا

يريد أن الظرف والجملة مطلقا إذا كان فيهما مضمر يعود إلى المبتدأ وجب أن يكون مطابقا له فى التكلم والخطاب والتعيين كما مر فى الخبر المفرد.

فقوله: المضمر العائد اللام فى المضمر للعهد، وهو يرجع على قوله: ظرف وجملة وفيها مضمر. أما الغائب فتجوز: زيد قام أبوه، وزيد أبوه قائم. وأما المتكلم فنحو: أنا قمت وأنا قائم أبى. وأما المخاطب فنحو: أنت قمت وأنت قائم أبوك. وقد اجتمع ذلك فى قوله:

.... أنا أَنْتَ القَاتِلِي أَنْتَ أنا[1]

كَيْفَ يَخْفَى عَنْكَ مَاحَلَّ بِنَا أنا أَنْتَ القَاتِلِي أَنْتَ أنا[1]

(١) القائل: بعض النحاة من الرجز.

الشاهد في قوله: «أنا أنت» حيث إجتمع ضمير المتكلم وضمير المخاطب معا في بيت من الشعر. وفيه شاهد آخر وهو «القاتلي» حيث أخطأ القائل، والمفروض أن يقوله: القاتله، حيث أبدل الهاء بالياء وذلك ليكون التقدير: الذي قتلته أنا. لأن أل في القاتل: اسم موصول لمعنى الذي، وحق العائد أن يكون بضمير الغائب لا بضمير المتكلم لئلا يصير الإخبار لغواً إذ

فأنا: الذى هو ضمير المتكلم مبتدأ أول، وأنت: الذى هو ضمير المخاطب مبتدأ ثان، والألف واللام فى القاتلى: مبتدأ ثالث وهى أى الألف واللام للمتكلم. والصلة وهى قاتلى لأنت أى لضمير المخاطب. فقد جرى اسم الفاعل الذى هو للمخاطب صلة للألف واللام التى للمتكلم، فقد جرى اسم الفاعل على غير من هو له، فوجب ابراز ضمير الفاعل من القاتلى المرتفع به وهو أنت الثانى، وأنا الأخير خبر عن الألف واللام فى القاتلى وهو عبارة عنهما لأنهما للمتكلم الأول، والقاتلى خبره ضمير عن أنت الأول، وأنت وما بعده خبر عن أنا الأول، والعائد على المبتدأ الأول الذى هو تأخير المبتدأ الأخير الذي هو أنا الثاني، والعائد على أنت الأول الذي هو المبتدأ الثانى، أنت الثانى، الذى هو فاعل صلة الألف واللام، والعائد من الصلة على الموصول وهو الألف واللام والياء فى اسم الفاعل حملا على المعنى، لأنهما عبارة عن المتكلم. ولو حمل على اللفظ لقيل: القاتلة. ومثله قوله:

وأنَا الذّي قَتَّلْتُ بَكْرًا بالقَنَا ... وَتَرَكْتُ تَغْلِبَ غَيْرَ ذَاتِ سَنَامِ[1]

٤٧١ وَقَدْ يَجِيءُ المَبْتَدأ مُؤَخَّرَا ... وقَبْلَه الذّى بِه قَدْ أُخْبِرَا

٤٧٢ نحو عَلَى التَّمْرَةِ زُبْد مثلُهَا ... وكَيْفَ زَيْدٌ ولِخَالِدٍ لُهَا

٤٧٣ وتَارةً يَسْتَوْجِبُ التَّصَدُّرَا ... إن يَعْتَمِد أو عُرّفَا أو نُكّرَا

٤٧٤ أو مُخْبَراً عنه بِفِعْلٍ أُخّرِا ... وقَدْ تَكُون تَارَةً مُخَيَّرَا

تأخير المبتدأ عن الخبر على خلاف الأصل، لأن المبتدأ محكوم عليه فيجب

- التقدير: الذي قتلتني. وقد ذكر أنه لا يجوز الحمل على المعنى، وأيد هذا ابن السراج في أصوله. أنظر الخزانة ٥٢٧/٢.

(١) القائل: غير معروف. ويروى:

وأنـــا الـــذي قتـــلت بكـــرا بالقنـــا ... وتـــركت مرة غير ذات سنـــام

الشاهد في قوله: «الذي قتلت» حيث أعاد الضمير على الذي بلفظ الحاضر لجريان الذي على حاضر وهو المتكلم. وإن كان لفظه من ألفاظ الغيبة. وهذا قليل ويعتبر من الشواذ.
وقد آستشهد به: المقتضب ١٣٢/٤، ابن يعيش في شرح المفصل ٢٥/٤.

تقدمه على المحكوم به عقلا. فإذا قدم فى اللفظ كان ذلك الأصل ليطابق اللفظ المعنى، إلا أن يمنع مانع، ولأن الخبر وصف للمبتدأ فى المعنى وهو متأخر عن الموصوف، ولأنه بالتقديم يمتاز عن الفاعل فى نحو: أزيد قائم.

وقد يعرض للخبر ما يوجب له التقدم تارة، والتأخر أخرى. فهو بالنسبة إلى تقديمه على المبتدأ ثلاثة أقسام: واجب وممتنع وجائز. أما الأول وهو الواجب ففى صور: أحدها أن يتصل المبتدأ بضمير يعود على شىء فى الخبر نحو: فى الدار صاحبها. وقوله: على التمرة زبد مثلها، فعلى التمرة: خبر مقدم، وزبد: مبتدأ، ومثلها: بدل منه. والبدل هو المقصود بالنسبة، فيكون المبتدأ بالحقيقة. وإنما وجب تقديم الخبر ليصح عود الضمير إليه. وإلا لأدى إلى الإضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وهو محال. وثانيها: أن يكون الخبر مفردا متضمنا معنى الإستفهام نحو: كيف زيد ومتى القتال؟ لأن الإستفهام له صدر الكلام، لأنه سؤال، والسؤال يجب أن يقدم على المسئول عنه، ولأن المعانى تشتمل على مافى خبرها. فلا تتقدم عليها، وإنما قيد بكونه مفردا احترازا من وقوعه خبر جملة نحو: زيد من أبوه؟ وعمرو متى خروجه؟ فإنه لا يجب تقديمه لكونه جملة. وقد وقع الإستفهام فيها فى أول جملته على مايقتضيه التقديم. فإن قيل: كيف سؤال وزيد مسئول عنه. والسؤال غير المسئول عنه، والخبر إذا كان مفردا كان هو المبتدأ فى المعنى. أجيب: كيف ظرف يتعلق بمحذوف وهو الخبر. والتقدير: على أي حال زيد كائن. لأن كيف سؤال عن الحال. وثالثها: أن يكون المبتدأ نكرة والخبر ظرفا كقولك: لخالد لُهاً. فلُهاً: مبتدأ وهو نكرة ولخالد: الخبر. وإنما وجب تقديمه لأن لا مسوغ للإبتداء بالنكرة ها هنا إلا تقدم الخبر كما مر. واللها: المال. فهذه الصور الثلاث التى ذكرها. ومما يجب تقديم الخبر فيه إذا وقعت أن المفتوحة وماعملت فيه مبتدأة نحو: عندى أنك ذاهب. وإنما وجب تقديمه لئلا تبقى أن عرضة لدخول إن المكسورة عليها، فيؤدى إلى اجتماع حرفين لمعنى واحد، ولأنها لو تقدمت لا لتبست بأن التى بمعنى لعل. لأن لتلك صدر الكلام لما فيها من معنى الإنشاء. فإذا وقعت بعد لولا كقوله تعالى:

﴿فَلَوْلَا أَنَّه كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِيْنَ﴾(١) أو بعد إذا كقوله:

.... إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ القَفَا واللَّهَازِمِ(٢)

جاز تقديمها لعدم وجود المانع لأن التى بمعنى لعل والمكسورة لا يقعان بعد لولا وإذا وأما الثانى: وهو الممتنع: فقد أشار إليه بقوله: وتارة يستوجب التصدرا. لأنه إذا امتنع تقدم الخبر وجب تقديم المبتدأ وذلك فى مواضع. وقد ذكر منها أربعة. أحدها: أن يعتمد المبتدأ مع كونه صفة رافعة لظاهر على حرف استفهام أو نفى كقولك: أقائم الزيدان، وماذاهب غلاماك. أما وجوب التقديم: فظاهر لأنه رافع مابعده. الثانى: أن يكونا معرفتين متساوى الرتبة نحو: زيد أخوك ومحمد صاحبك. فأيهما قدمت تعين للمبتدأ وامتنع أن يكون خبرا مقدما لئلا يلتبس بالمبتدأ. لأن كل واحد منهما صالح للإخبار عنه، وإليه أشار بقوله: أو عرفا. أى يكون المبتدأ والخبر جميعا معرفتين. وأجاز ابن كيسان جعل الأخير مبتدأ. ولا يقال: قوله: أو عرفا ليس على إطلاقة لأنهما إذا كان معرفتين، والمبتدأ يتنزل منزلة الخبر جاز تقديم المبتدأ وتأخيره لقول الشاعر:

---

(١) سورة الصافات آية ١٤٣.

(٢) القائل: غير معروف. وتمام البيت:

وَكُنْتُ أَرَى زَيْداً كَمَا قِيْلَ سَيِّداً
إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ القَفَا واللَّهَازِمِ

الشاهد في قوله: «إذا أنه عبد القفا» حيث روى بوجهين:

الأولى: فتح همزة إن على اعتبار أنها مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر مبتدأ.

والثاني: كسر همزة إن على تقدير أن ما بعدها جملة غير محتاجة إلى شيء.

وقد استشهد به كل من: الخزانة ٢/٢٢٤، ٤/٣٠٣، الخصائص ٢/٣٩٩، المقتضب ٢/٣٥١، سيبويه ١/٤٧٢، الأشموني ١/٢٧٦، أوضح المسالك رقم ١٣٤، ابن عقيل رقم ٩٨، شرح التصريح ١/٢١٨، الدرر اللوامع ١/١١٥، حاشية السجاعي ٢/٢٠٦، حاشية الخضري ١٣٢، منار السالك ١/٢٨٤، شرح الأجرومية ١٧٨.

بَنُونَا بَنُـو أَبْنَائِنَـا وَبَنَاتِنَــا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ[١]

لأنا نقول إنما قدم الخبر فيه للضرورة، لأن التقديم فيه واجب كما يتبين بعد. وبهذا البيت تمسك ابن كيسان فى الجواز.

الثالث: أن يكونا نكرتين متساويتى الرتبة نحو: خير من زيد خير من عمرو، وغلام رجل صاحب امرأة وهو المراد بقوله: أو نكرا. لان مع التساوى لا يترجح أحدهما للإبتداء إلا بالتقديم.

الرابع: أن يكون المبتدأ مخبرا عنه بفعل مسند إلى ضمير المبتدأ وهو مستكن نحو زيد قام. وهو المراد بقوله: أو مخبرا عنه بفعل أُخر. لأنه لو قدم الفعل لالتبس المبتدأ بالفاعل، ولأن العامل اللفظى أقوى من المعنوى، فنسب العمل إليه. ومنهم من أجاز التقديم إذا كان فى الفعل ضمير بارز نحو: الزيدان قاما، والزيدون قاموا لانتفاء اللبس مع وجود علامة التثنية والجمع، لأن الفعل إذا اشتغل بهما لا يرفع الظاهر إلا على لغة من قال: أكلونى البراغيث. وهى ضعيفة. على أنه يحتمل أن تكون البراغيث مبتدأ والجملة المتقدمة هى الخبر. ومن المواضع التى يجب فيها التقديم ولم يذكرها: أن يتضمن المبتدأ معنى ماله صدر الكلام كالشرط والاستفهام نحو: من أخوك؟ وأيهم أبوك؟ وأيهم يقم أقم بعد. ومنها أن يضاف إلى مايضمر ذلك نحو: غلام من أنت؟ وغلام من تضربه اضربه. ومنها أن يدخل على المبتدأ لام الإبتداء نحو: لزيد قائم، لأن لها صدر الكلام. ومنها: أن يكون المبتدأ ما التعجبية

---

(١) القائل: ينسب هذا البيت للفرزدق همام بن غالب ــ انظر ديوانه ٢١٧.

الشاهد في قوله: «بنونا بنو أبنائنا» فقد قدم الخبر «بنونا» على المبتدأ «بنو أبنائنا» مع استوائهما في التعريف، وذلك لأنه يريد تشبيه أبناء الابناء بالأبناء في المحبة والعطف عليهم، ولايمكن أن يتسرب إلى فهم أحد أن غرضه تشبيه الأبناء بأبناء الأبناء، فإن أصل المحبة والحنان والعطف للأبناء. والغرض: إثبات أن أبناء الأبناء مثلهم في هذه الخلال لا العكس.

وقد آستشهد به كل من: شرح الكافية ٨٧/١، أوضح المسالك رقم ٧١، مغنى اللبيب ٧٠٢، دلائل الإعجاز ٢٤، الإنصاف ٦٦، مفصل ابن يعيش ٩٩/١، ١٣٢/٩، الخزانة ٢١٣/١، التصريح ١٧٣/١، الهمع ١٠٢/١ الدرر ٧٦/١.

نحو: ماأحسن زيدا. لأن التعجب لما فيه معنى الإنشاء له صدر الكلام، ولأنه يجرى مجرى الأمثال وهى لا تغير. ومنها: أن يكون المبتدأ ضمير الشأن كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾[1] لأن وضعه أن يفسر بجملة بعده هى الخبر،لأن ذكره أولا مشعر بالتعظيم. فلو قدم الخبر عليه لكان مناقضا للغرض. ومنها أن يكون المبتدأ مشبها بالخبر ومتنزلا منزلته نحو: أبو يوسف أبو حنيفة لأن الغرض منه تشبيه الأول بالثانى. فلو عكس الترتيب. لاختل المعنى. وقد جاء مقدما فى الشعر كما مر.

وأما الثالث: وهو الجائز: فهو أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة أو ظرفا أو جملة وقد أشار إليه بقوله: وقد تكون تارة مخيرا. فالبصريون يجيزون فى هذا النحو تقديم الخبر على المبتدأ لفظا توسعا فى العبارة واهتماما به خلافا للكوفيين[2] والأخفش[2]. فإنهم منعوا من تقديمه مطلقا، لأن بتقديمه يرتفع به الظاهر عندهم. ويخرج عن كونه خبرا. أما البصريون فاحتجوا بقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ مَحْيَاهُم وَمَمَاتُهُم﴾[3]. وقول الشاعر:

فَتَىً ما ٱبْنُ ٱلأَغَرِّ إذَا شَتَوْنَا وَحُبُّ الزَّادِ فى شَهْرَىْ قِمَاحِ[4]

ففتى خبر مقدم ومازائدة. ومن كلامهم. تميمى أنا ومشنوء من يشنؤك[5] وأما

---

(١) سورة الإخلاص آية ١.

(٢) المفصل للزمخشري ص ٢٤، ابن عقيل ١٨١/١ — ١٨٤.

(٣) سورة الجاثية آية ٢١.

(٤) القائل: مالك بن خالد الهذلي.

الشاهد في قوله: «فتى ما ابن الأغر» فقد جاءت جملة إسمية. فتى ما: خبر مقدم. ابن الأغر: مبتدأ مؤخر يمتنع اعراب فتى: مبتدأ لأنه نكرة، ولايجوز الإبتداء بنكرة إلا بوجود مسوغ من المسوغات.

وقد استشهد به كل من: الإنصاف ص ٦٦، اللسان (قمح)، ديوان الهذليين ٣/٥.

(٥) قول عربي يستعمله الناس ويستشهد به النحاة على جواز تقديم الخبر إذ أن الأصل: أنا تميمي، ولكنه قدم هنا للتدليل على جواز تقديم الخبر، مع استوائهما في التعريف، فالأول مبتدأ والثاني خبر أو العكس. سيبويه ٢٧٨/١.

الكوفيون فاحتجوا بأمرين. أحدهما: لو قدم الخبر مفردا كان أو جملة للزم منه الإضمار قبل الذكر وهو محال. وثانيهما: أن الخبر صفة فى المعنى قائمة بالذات فلا يكون قبل الموصوف. والجواب: أما عن الأول فإنه ليس بمحال إذا كان التقديم فى اللفظ، والنية به التأخير. وإنما يمتنع أن لو كان مقدما لفظا ومعنى كقولهم: فى بيته يؤتى الحكم[1]. وفى التنزيل: ﴿ فَأَوْجَسَ فى نَفْسِه خيفةً مُوْسَى﴾[2] وأما عن الثانى فإنه يدل على أولية التأخير لا على وجوبه. وذلك مما لانزاع فيه.

٤٧٥ وَتَارَةً يَجُوزُ حَذْفُ المُبْتَدأ والحَذْفُ فى الخَبرِ أَيْضاً وَرَدَا

٤٧٦ فى قوله صَبْرٌ جَمِيْلٌ قُدِرَا مُبْتَدأً قومٌ وقَــوْمٌ خَبَــرَا

٤٧٨ ومِثْـلُ كُلّ رَجُـلٍ وضَيْعَتَـهْ بحذف مَقْرُونَانِ لستَ تُثْبِتُهْ

قد يحذف كل واحد من المبتدأ والخبر إذا دل عليه دليل من قرينة لفظية أو معنوية أو هما جميعا، أو لوجود لفظ ما سد مسده. ولما كان التقديم والتأخير أقل تغييرا من الحذف قدم عليه. والحذف: إما واجب وإما جائز. أما وجوب حذف المبتدأ ففى قولهم: لاسواء. واتفق سيبويه والمبرد[3] على أن تقدير المبتدأ قبل لا أى هذان لا سواء، واختلفا فى وجوب الحذف. فأوجبه سيبويه ولم يوجبه المبرد. وإنما أوجب سيبوية حذفه لأمرين. أحدهما: لأن لا بمنزلة العوض عن إظهاره. فلو أظهر لكان كالجمع بين العوض والمعوض.

الثانى: إنما لزم المبتدأ الحذف طلبا للمناسبة فى اللفظ بين لا التى بمعنى غير والتى بمعنى ليس. فإن الأولى تقتضى التكرير دون الثانية، وأما جوازه فكقول المستهل الهلال. أى هذا الهلال. وإذا قيل: كيف أنت فقيل صالح أى أنا صالح. وقال الشاعر:

يَوْماً يَمَانٍ إذَا لَاقَيْتَ ذَايَمَنٍ وإنْ لَقِيْتُ مِعَدِّيًا فَعَدْنَانِى[4]

---

(١) أنظر مجمع الأمثال للميداني ١٣/٢.

(٢) سورة طه آية ٦٧.

(٣) المقتضب ٣٠٧/٤، ٣٢١، ٣٢٢.

(٤) القائل: عمران بن حطان من أبيات قالها ضمن حادثة رواها المبرد في الكامل ٨٩٨/٣ ويروي

يعنى: أنا يمان. وأما قوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[1] فيحتمل أن يكون المبتدأ محذوفا. والتقدير: أمرى صبر جميل، ويحتمل أن يكون المحذوف الخبر. أى: صبر جميل أمثل من غيره. فصبر مبتدأ. وجميل صفته والنكرة إذا وصفت جاز الإبتداء بها لمامر. وقيل: إن حذف المبتدأ فى هذه الآية أولى. إما لوجود قرينة حالية دالة عليه. وهو قيام الصبر به بخلاف حذف الخبر. فإنه لا قرينة تدل على خصوصيته. وإما لأنه إذا قال: أمرى أو شأنى صبر جميل. أخبر أن ذلك واقع منه فكان فيه دلالة على مدح الصابر، وعلى حذف الخبر يكون المدح للصبر. ولما احتملت هذه الآية الأمرين جميعا من حذف المبتدأ على تقدير، وحذف الخبر على تقدير آخر، مثل بها وأشار إلى الإحتمالين بقوله: قدرا مبتدأ قوم وقوم خبرا. وأما **وجوب حذف الخبر**: فهو فيما التزم فى موضعه لفظ ودل قرينه عليه بخصوصيته وذلك فى خمسة مواضع:

أحدها: بعد لولا نحو: لولا زيد لهلك عمرو. ولأن لولا الإمتناعية تفيد امتناع الشيء لوجود غيره، أى امتناع الجواب لوجود المبتدأ. ووجود المبتدأ هو الخبر. فالعلم بالخبر الذى هو موجود استفيد من كلمة لولا بخصوصيته. وسد غيره مسده. هذا إذا أردت وجودا عاما. فإن أردت وجودا خاصا فلا يجوز الإضمار فضلا عن الوجوب. فإن قيل: فقد ظهر الخبر بعدها وهو عام فى قوله:

فَلَوْلَا سِلَاحِي عِنْدَ ذَاكَ وَغِلْمَتِي ....[2]

= البيت: عجزه:

....

وإن لقـــــيت معديـــــا فعدنـــــان

الشاهد في قوله: «فعدناني» حيث حذف الشاعر المبتدأ، والأصل أن يقول فأنا عدناني. ولذا جاز هنا حذف المبتدأ.

وقد ذكر هذا البيت في كل من: الخزانة ٤٣٨/٢، الكامل ٨٩٨/٣.

(١) سورة يوسف آية ١٨، ٨٣.

(٢) لم أعثر على قائله. والسبب الذي آستشهد به الشارح موضح بالتفصيل في الشرح ولا داعي لذكره.

وقوله تعالى: ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ﴾[1] فالجواب أن عند ليس بخبر ولا حال، لأن الخبر إذا لم يظهر فالفضلة أولى بعدم الظهور. وإنما هو ظرف يتعلق بما فى سلاحى من معنى القوة والشدة، وأما سيفه فصفة لكتاب. والخبر محذوف.

الثانى: الحال نحو: ضربى زيدا قائما. وقد مر بيانه.

الثالث: لعمرك لأفعلن. فلعمرك مبتدأ وخبره محذوف للعلم به ولقيام جواب القسم مقامه بوقوعه فى محله. ولم يصح أن يكون هو الخبر لعدم الربط من الجملة مطلقا.

الرابع: نحو زيد فى الدار. والتقدير: استقر أو مستقر لما مر. فحذف الخبر للعلم به ولوقوع الظرف موقعة.

الخامس: ماذكره المصنف وهو قوله: كل رجل وضيعته. فكل رجل مبتدأ. وضيعته معطوف عليه. وفيه وجهان أحدهما: أن الخبر محذوف. والتقدير: مقرونان. ووجوب حذفه لحصول الأمرين. أحدهما: الدلالة على خصوصية الخبر لما فى الواو من الدلالة على المعية والإقتران. ووقوع المعطوف موقع الخبر.

وثانيهما: أن الواو بمعنى مع. وكما أنه لا يحتاج إلى تقدير الخبر معها، لم يحتج إليه مع الواو التى بمعناها. وفى هذا الأخير نظر. لأنه مع إنما لم يحتج إلى الخبر معها لكونها ظرفا يصح أن يكون خبرا بخلاف الواو. فإنها لا يصح وقوعها خبرا لكونها حرفا. وقوله: ومثل كل رجل وضيعته يحتمل أن يريد به مثل هذه المسئلة فى وجوب حذف الخبر من المسائل التى مر ذكرها. وإن أُريد به ما يماثلها من نحو: زيد وشأنه، والرجال وأعضاؤها. وأما جواز حذف الخبر فكقولك: زيد لمن قال: من عندك؟ أى زيد عندى. فمن حذف فلطلب التخفيف، ومن أظهر فللعناية ورفع التوهم.

---

(١) سورة الأنفال آية ٦٨.

(الإشـتغال)

٤٧٩ وإنْ أتى الخَبَرُ وَهْوَ جُمْلَةْ فِعْلِيَّـة فِيْهَـا ضَمِيْـرُ فَضْلَـةْ
٤٨٠ يعُـودُ للمبتَـدَإ المُقَـدَّمِ كمثـل زيـدٍ زرتُـهُ لِلْكَـرَمِ
٤٨١ فَأْتِ لِنَصْبِهِ بفعـل مُضْمَـرِ مِنْ جِنْسِ ذَا ٱلْفِعْلِ الأَخِيرِ المُظْهِرِ

هذا النوع من الكلام تسميه النحاة ماأضمر عامله على شريطة التفسير، وهو مركب من المبتدأ والخبر والفعل والفاعل، فمنهم من يذكره بعد المبتدأ والخبر، لأنه من فروعه، ومنهم من يذكره بعد الفعل والفاعل، لجواز نصبه وعوده إلى جملة فعلية. وله شروط:

الأول: أن يتقدم اسم وبعده جملة. واحترز بالجملة عن المفرد نحو: زيد ضارب. فلو نصبت زيدا لم يبق ضارب مستقلا.

الثانى: أن تكون الجملة فعلية أو ما فى معناها.

الثالث: أن تكون الجملة أو مافى معناها مشتملة على ضمير الإسم المتقدم لأنها لو خلت منه نحو: زيدا ضربت لوجب نصبه بالفعل الظاهر، وامتنع نصبه بفعل مضمر، فلا يكون منه. وأجاز سيبويه[1] الرافع مع خلو الجملة من الضمير فى الشعر وأنشد:

قَدْ أصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعِى عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أصْنَعِ[2]

(١) انظر سيبويه ١/٤٣ ـــ ٤٤.

(٢) القائل: أبو النجم العجيلي من الرجز.

الشاهد في قوله: «كله لم أصنع» حيث جاءت جملة الخبر «لم أصنع» خالية من الضمير العائد على المبتدأ وهذا الضمير يجوز حذفه قياسا عند الفراء اذا كان منصوبا مفعولا به والمبتدأ لفظ كل.

ورده المبرد[1] وقال: لاضرورة فى نصبة.

الرابع: بأن يكون الضمير المذكور فضلة أى تكون الجملة مشتملة عليه أو على مايتعلق به على جهة المفعولية. لأن الفعل لو تناوله على جهة الفاعلية بحيث يكون الضمير جزءا من الجملة نحو: زيد قام والزيدان قاما. وجب رفع الإسم المتقدم.

الخامس: أن يكون الفعل المذكور أو مافى معناه بحيث لوسلط على الإسم المتقدم أو مناسبهما لكان معمولا لهما ولمناسبهما. واحترز به عن الإسم المتقدم عليه حرف لايعمل مابعده فيما قبله. فإنه ليس فيه إلا الرفع كالإستفهام. والشرط وما النافية. وإذا تقرر هذا فنعود إلى المتن. قوله: وإن أتى الخبر وهو جملة إشارة إلى الشرط الأول. وقوله: فعلية إلى الثانى. وفيه احتراز عن الجملة الإسمية. ولو قال: فعليه أو مافي معناه لكان أولى كما ذكرنا ليدخل فيه نحو: زيد ضاربه عمرو، فإنه منه وليس الخبر جملة فعلية. وقوله: فيها ضمير إشارة إلى الشرط الثالث. وقوله: فضله إلى الرابع. وقوله: يعود المبتدأ المقدم أى يرجع الضمير من الجملة الفعلية إلى الإسم المذكور، ليصح جعلها خبرا عنه. وقوله كمثل زيد زرته للكرم. مثال: للحكم المتقدم. وفيه تنبيه على الشرط الخامس نحو: زيد هل ضربته وعمرو ماأكرمته، لأنه لو حذف الضمير من الفعل لما تسلط على الإسم المتقدم. لأن للإستفهام والنفى صدر الكلام. نعم لو كان بدل ما النافية أو لا أو لن لجاز النصب فى الإسم المذكور، لأنه يتخطاها العامل، بخلاف ما النافية. قوله: فأت لنصبه بفعل مضمر. يريد أن الإسم المتقدم يجوز رفعه ونصبه. أما الرفع وهو المختار فعلى الإبتداء نحو: زيد ضربته. والجملة بعده هى الخبر. وإنما اختير الرفع لأنه لا يتوقف على تقدير محذوف الذى هو على خلاف الأصل. وأما النصب فبفعل مضمر. لأن الظاهر قد استوفى مايقتضيه لفظا فلا يقتضى غيره. لأن الفعل

— وقد استشهد به كل: الخزانة ١/١٧٣، ٣/٤٤، سيبويه ١/٤٤، السيوطي ١٨٥، شواهد العيني ٤/٢٢٤، المحتسب ١/٢١١، معاهد التنصيص ١/٢٨، ٥٢، الخصائص ٢/٦١، ٣/٣٠٣، المقتضب ٤/٢٥٢، معاني القرآن ٣/٩٥، الهمع ١/٩٧، أمالي ابن الشجرى ١/٨٠، ٩٣.

(١) انظر المقتضب ٤/٢٥٢.

المذكور لايتعدى إلى مفعولين، ولأنه لما وجب الإضمار فى نحو: زيدا مررت به لامتناع نصبه بمررت لكونه غير متعد وجب نصبه مطلقا لئلا يختلف الباب. وذهب الكوفيون إلى أن الناصب له هو الفعل المذكور، لأن التقدير على خلاف الأصل. فلا يصار إليه ما أمكن الحمل على الظاهر، ولأن الضمير عبارة عن الإسم المذكور، فإذا نصبت الضمير كان ناصبا له فى المعنى لأنه ليس غيره. والضمير إما عائد إلى المصدر أو بدل من الإسم المتقدم بدل المضمر من المظهر.
قوله: من جنس ذا الفعل الأخير المظهر: أى يقدر الناصب للإسم فى نحو: زيدا زرته فعلا من لفظ المتأخر عن الإسم، لأنه مهما أمكن أن يقدر من لفظ الفعل لم يعدل إلى غيره لما فيه من توفيه اللفظ والمعنى ولا موضع للفعل المتأخر من الإعراب لكونه مفسرا للمضمر.

٤٨٢ وإنْ تَعَدَّى للضَّمِيْرِ فِعْلُهُ بِحَرْفِ جَرّ فَهُوَ أيْضاً مِثْلَهُ

٤٨٣ يَنْصِبَهُ فِعْلٌ بِمَعْنَى مَاظَهَر والرَّفْعُ أوْلَى فيهِ والفِعْلُ خَبَرْ

الفعل المفسر المشتمل على ضمير الإسم المتقدم على ثلاثة أقسام:

أولا: مايتصل بالمضمر المذكور بنفسه نحو: زيدا زرته وهو أقواها لدلالته على المتقدم بلفظه ومعناه وقد تقدم بيانه.

الثانى: مايتصل بضميره بواسطة حرف الجر. وهذا يقدر فيه الناصب للإسم المتقدم من معناه لا من لفظه نحو: زيدا مررت به. والتقدير: جاوزت زيدا مررت به. لأن المرور مجاوزة وملاقاة. وهو المراد بقوله: ينصبه فعل بمعنى الفعل الظاهر لا من لفظه. لأن الظاهر لما لم يكن متعديا دل على المضمر بمعناه دون لفظه. وقوله: والرفع أولى، والفعل خبر أى خبر عن الإسم المتقدم المرفوع بالإبتداء. وإنما كان الرفع أولى فيه لما مر فى القسم الذى قبله.

الثالث: أن يقع الفعل على مايلابس ضمير الإسم المتقدم أى على شىء من سببه.

أما على سبيل الإهانة فنحو: زيد ضربت غلامه أى أهنت زيدا، لأن ضرب غلام الإنسان إهانة له.

وأما لاعلى سبيل الإهانة نحو: زيدا أنت. أنت محبوس عليه. والقسم الأخير يقدر فيه فعل من لوازم الفعل الظاهر كأهنت ولابست. لأن سبب الأول لما اتصل بضميره وصار كأن الضمير هو المنصوب، ولأن وقوع الفعل على شيء من سبب الإنسان كالوقوع عليه.

واعلم: أن كل موضع ضعيف بالنصب قوى للرفع، وإن كان الرفع هو المختار مطلقا. فالأول أقوى من القسم الثاني، والثاني من الثالث. والفعل المقدر لايظهر استغناء عنه بالمفسر لئلا يؤدى ظهوره إلى الجمع بين المفسر والمفسر.

٤٨٤ وإنْ أتى الشَّرْطُ والتَّحْضِيْضُ مِنْ قَبْلُ فالنَّصْبُ هو المفروض

٤٨٥ كمثل هَلَّا خَالِداً أعْطَيْتَهُ وإنْ سَعِيْداً زُرْتَهُ أرْضَيْتَهُ

النصب فى هذا الباب إما واجب أو جائز أو ممتنع. أما الممتنع فهو أن يتوسط بين الإسم المذكور والفعل الواقع بعده حرف له صدر الكلام، إلا ما استثنى منه. وقد مر بيانه. وأما الجائز فثلاثة أقسام: ما يترجح فيه الرفع على النصب. وقد تقدم بيانه، ومايترجح فيه النصب، وما يستوى فيه الأمران. وسيأتى بيانهما. وأما الواجب النصب فإذا وقع الإسم بعد حرف لا يليه إلا الفعل كحروف الشرط وحروف التحضيض كقوله: هَلّا خالداً أعطيته، وأن سعيداً زرته. والتقدير: هلا أعطيت خالداً وهلا زرت سعيدا. وإنما وجب النصب لوجوب اقتضاء حرف الشرط والتحضيض الفعل. وإذ ليس ظاهرا، وجب أن يكون مضمرا ليتوفر عليهما مقتضاهما. ولأن الشرط لما كان سببا للجزاء كان مقتضيا لتعليق حكم على حكم، والأحكام تختص بالأحداث بخلاف الذوات فإنها لما كانت متحققة الوجود ولم تقبل التعليق المحتمل للوجود وعدمه. فإن ارتفع الإسم بعدهما فعلى الفاعلية لا على الإبتداء. ومنه قول الشاعر:

لا تَجْزَعِي إنْ مُنفِساً أهْلَكْتُهُ فإذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي[1]

---

(١) القائل: النمر بن تولب من الكامل. ويروى: «إن منفس».
الشاهد في قوله: «إن منفسا» فقد ورد بروايتين النصب والرفع.
=

يروى بنصب منفس ورفعه. فالنصب لما مر، والرفع باضمار: إن هلك منفس ونقل عن الأخفش[1] جواز الرفع بعد أن بالإبتداء. وعن الفراء[1] أن أحدا من قوله تعالى: ﴿وإِنْ أَحَدٌ مِنَ المُشْرِكِيْنَ آسْتَجَارَكَ﴾[2]. مرفوع بالعائد عليه من ضمير الفاعل بعده. وقول المصنف: وإن أتى الشرط والتحضيض من قبل يريد به من قبل الإسم المتقدم الظاهر. ومنه احتراز من وقوع الإسم قبلهما نحو: زيد إن تكرمه يكرمك، وخالد هلا أكرمته، فإنه يتعين رفعه بالابتداء، ويمتنع نصبه لامتناع أن يعمل فيهما ماقبلهما كما مر. وقوله: فالنصب هو المفروض يشير به إلى وجوب النصب بعدهما وفيه نظر. لأنه إن أراد أن النصب واجب ولا يجوز الرفع بالابتداء كان حقا، وإن أراد أنه لا يجوز الرفع مطلقاً فباطل لما مرّ فى البيت. وقوله: ﴿وإِنْ أَحَدُ مِنَ المُشْرِكِيْنَ﴾[2] ﴿إِن آمْرَءٌ هَلَكَ﴾[3]. وقول الشاعر:

.... إِنْ ذُو لُوْثَـــةٍ لَأَنَـــا[4]

= فالنصب وهو رأي جمهور البصريين وسيبويه على أنه منصوب بفعل محذوف مفسر بفعل من لفظ الفعل المذكور بعده والتقدير: إن أهلكت منفسا أهلكته.
والرفع وهو رأي الكوفيين حيث أعرب «منفس» مبتدأ وجملة: أهلكته خبره. ويستدل به على جواز وقوع الجملة الإسمية بعد إن وإذا. وهناك فريق يعرب «منفس» بالرفع على أنه فاعل للفعل المذكور بعده. وفيه خلاف كثير. وقد استشهد به كل من: سيبويه ١/٦٧، الخزانة ١/٢، ٤٥٠، ٦٤٢/٣، ٤/٤١٠، أمالي ابن الشجرى ١/٣٣٢، السيوطي ١٦١، ٢٨١، الكامل ٢/١٨٤، شواهد العيني ٢/٣٥، المقتضب ٢/٧٦، الإنتصار ٣١، السمط ٤٦٨، الأشموني ٢/٧٥، شرح المفصل ٢/٣٨، ابن عقيل ١/٤٤١.

(١) شذور الذهب ص ٢٧٠، الطبعة الحادية عشر ـــ سنة ١٩٦٨.

(٢) سورة التوبة آية ٦.

(٣) سورة النساء آية ١٧٦.

(٤) القائل: قريط بن أنيف من البسيط. وتمام البيت:

إِذَا لَقَـــــامَ بِنَصْرِي مَعْشَرٌ خُشُنٌ
عِنْـــدَ الحَفِيْظَـــةِ إِنْ ذُوْ لُوْثَـــةٍ لَأَنَا

الشاهد في قوله: «إن ذو لوثة» حيث جاء «ذو» مرفوعا بفعل محذوف مقدر تقديره «ان كان ذو لوثة» واستشهد به الشارح على أن الإسم يأتي مرفوعا بعد إن الشرطية. =

٤٨٦ وإنْ أَتَتْ هَمْزَةُ الاسْتِفْهَـامِ أَوْ حَرْفُ نفى أَوَّلَ الكَلَامِ
٤٨٧ أو كَانَ أَمْرٍ فى مَكَانِ الخَبَرِ أو قَبْلَهُ منصوبُ فِعْلٍ مُضْمَرِ
٤٨٨ كَمِثْلِ زَيْداً آضْرِبَنّ عَبْدَهُ وجَعْفَراً لَا تُخْلِفَنَّ وَعْدَهُ
٤٨٩ أَوْ قَبْلَ الاسْمِ جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ كَعِبْتُهُ والنَضْرَ عِبْتُ زِيَّهُ
٤٩٠ فالنَّصْبُ فى جَمِيْعِ هَذَا أَجْوَدُ والرَّفْعُ أَيْضاً عَرَبِىٌّ جَيِّدُ

لما ذكر مايترجح فيه الرفع على النصب، ومايجب فيه النصب، ويمتنع الرفع على الابتداء أخذ يذكر مايترجح فيه النصب على الرفع. وقد ذكر له خمسة مواضع:

أحدها: أن يقع الإسم بعد حرف الأولى به أن يلى الفعل وهو قسمان: أحدهما: حرف النفى، والثانى: حرف الإستفهام. وأما حرف الإستفهام فنحو: أزيدا ضربته؟ وإنما كان النصب أجود لأن حرف الإستفهام أولى بالفعل من الإسم، لأنه لايستفهم إلا عما يتجدد ويَحْدَثُ، وذلك هو الفعل. وليس أزيد ذهب به منه لفساد المعنى.

وقوله: وإن أتت همزة الإستفهام فيه احترازان. أحدهما: الإسم المستفهم به نحو: أيهم ضربته فإن الإختيار فيه الرفع فهو راجع إلى القسم الذى بدأ بذكره لأن الإستفهام عن الإسم لا عن الفعل. وثانيهما: عن الإستفهام بهل نحو: هل زيدا ضربته فإنه شاذ، سواء رفع ما بعدها أو نصب. لأن الهمزة أعم تصرفاً منها ولأن هل قد تكون بمعنى قد، وقد لايقع بعدها الإسم: وأما حرف النفى فنحو: ما زيداً ضربته لأن النفى لا يتعلق إلا بالخبر من حيث هو سلب للحكم، والفعل لا يكون إلا خبرا فكان أولى به.

قال الشاعر:

فَلَا حَسَباً فَخَرْتَ بِهِ لِتَيْمٍ ولا جَدًّا إِذَا آزْدَحَمَ الجُدُودُ[1]

= وقد أستشهد به كل من: المغنى ص ٢١، حماسة المرزوقي ٢٥، المفصل ص ١٤، أمالي ابن الشجرى ٢/٢٨٨.

(١) القائل: جرير من الوافر.

الشاهد في قوله: «حَسَباً» حيث جاءت منصوبة على تقدير: فلا ذكرت حسبا. وللأخفش رأي

أى لا ذكرت حسبا فخرت به، لأن الضمير فى به يعود على حسب وهو فى محل النصب بفخرت. وقال الآخر:

فَلَا ذَا جَلَالٍ هِبْنَهُ لِجَلَالِهِ   وَلَا ذَا ضَيَاعٍ هُنّ يُتْرَكْنَ لِلْفَقْرِ(١)

أى هبن ذا جلال. وقوله: أول الكلام: احترز به عن وقوع حرف الإستفهام والنفى بعد الإسم وقبل الفعل نحو: زيدٌ أضربته، وزيد ما ضربته. فإنه يجب رفع الإسم لامتناع أن يعل ما بعد حرفى الإستفهام والنفى فيما قبلهما لمامر. ويجب أن يفهم من حرف النفى مادون لا ولم ولن لأنها يجوز نصب الإسم الواقع قبلها لأن ما أصلن حروف النفى.

الثالث: أن يكون فى الفعل الواقع بعد الإسم المذكور معنى الطلب كالأمر والنهى والدعاء وهو المراد بقوله: أو كان أمرا فى مكان الخبر. أما الأمر فكقوله: زيدا آضْرِبَنَّ عَبْدَهُ، وأما النهى فكقوله: وجعفر لا تخلفن وعده. وأما الدعاء فكقول أبى الاسود الدؤلى(٢)يمدح عليا عليه السلام وابن عباس:

= في لا ولات فيقول: إنهما لا يعملان شيئان لأنهما حرفان وليسا فعلين. فاذا وقع بعدهما مرفوع فبالإبتداء والخبر محذوف. واذا وقع بعدهما منصوب فباضمار فعل (شرح المفصل ١٠٩/١). وقد استشهد به كل من: سيبويه ٧٣/١، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٩/١، ٣٦/٢، الخزانة ٤٤٧/١، ديوانه ١٩٥.

(١) القائل: هدبة بن خشرم من الطويل.
الشاهد في قوله: «ذا جلال» حيث نصب ذا، ودل عليه الفعل الذي جاء بعده «هبنة» وتقديره: هبنه ذا جلال، وقد قال بهذا الرأي سيبويه على أنه إذا كان بعد الإسم فعل أمر أو نهي واقع على ضميره أو ماإتصل بضميره فإنه يختار النصب. وسبب اختيار النصب أن الأمر والنهي لايكونان إلا بالأفعال، لأنك إنما تأمره بايقاع فعل وتنهاه عن ايقاع فعل. وذلك أننا عندما نأمره فإننا نطلب منه إيقاع ما ليس بموجود وكذلك النهي. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٧٢/١، أمالي ابن الشجرى ٣٣٤/١، مفصل ابن يعيش ٣٧/٢.

(٢) هو ظالم بن عمرو بن ظالم بن سفيان بن عمر بن حِلْس. أول من أسس علم النحو. كان من سادات التابعين، شيعيا شاعرا، سريع الجواب، روى عن عمر وعلي وابن عباس وأبي ذر وغيرهم وعنه ابنه ويحيى بن يعمر. شهد مع علي رضي الله عنه موقعة صفين. أول من نقط المصحف، معدود في التابعين والمحدثين والشعراء والأشراف. مات سنة ٦٩هـ بطاعون الجارف (انظر أنباة الرواة ١٣/١، الوفيات ٥٣٥/٢، بغية الوعاة ٢٢/٢).

أَمِيْرَيْنِ كَانَا أَخيَّانِى كِلَاهُمَا فَكُلًّا جَزَاهُ اللهُ عَنِّى بِمَا فَعَلْ[1]

وانما ترجح النصب لامتناع أن يقع الأمر والنهى والدعاء خبرا لا على تأويل. والأصل عدمه، ولأن الأمر طلب الفعل، والنهى طلب تركه، ولا يتحقق ذلك إلا فى الفعل، وأما قوله تعالى: ﴿فالسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فَاْقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾[2] فليس من هذا الباب. أما عند سيبويه[3] فلأن الخبر فى الجملة الأولى محذوف والتقدير: فيما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة. والفاء فى الثانية لعطف جملة على جملة. ويمتنع أن يكون الفعل المفسر من جهة أخرى. وأما عند المبرد[4] فوجوب الرفع لكون اللام بمعنى الذى واسم الفاعل بمعنى الفعل والفاء للسببية مثل: الذى يأتينى فله درهم فلو عدل إلى النصب لزال معنى السببية.

الرابع : أن يتقدم الإسم المذكور اسم منصوب بإضمار فعل. إما أن يفسره مابعده نحو: زيدا ضربته وعمرا أكرمته. فيختار فى الثانى النصب. ومنه قوله:

.... وَلَاجَدًا إِذَا آزْدَحَمَ الجُدُودُ[5]

---

(١) القائل: أبو الأسود الدؤلي. من الطويل. ويروى البيت:

أميران كانـــــا أخيـــــانى كلاهما فكـــــلا جزاه الله عنـــــي بما فعـــــل

الشاهد في قوله: «فكلا» حيث نصبه باضمار فعل يفسره الفاعل المذكور بعده. وقد وصف الشاعر في هذا البيت أميرين من أمراء قريش أخيار، أحسنا إليه فدعا لهما بحسن الجزاء.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ١/٧١، ابن يعيش في شرح المفصل ٢/٣٧، ٣٨، ديوانه ٤٦، الأغاني ١١/١١١.

(٢) سورة المائدة آية ٣٨.

(٣) سيبويه ١/٧١، ٧٣.

(٤) المقتضب ٢/١٧٦، ٢٩٩.

(٥) جرير. من الوافر. وتمام البيت:

فَلَا حَسَبـــــاً فَخَـــــرْتَ بِهِ لِتَيْـــــمٍ ولا جَدَّ إِذَا ازْدَحَـــــمَ الجُـــــدُودُ

=

فاختير النصب فى جد لأن قبله: فلا حسبا فخرت به. وهو منصوب بفعل مضمر كأمر. وأما أن لا يفسره ما بعده نحو: الأسد وزيدا إحذر منه. وإلى هذا القسم أشار بقوله: أو قبله منصوب فعل مضمر. وقد اعتبر وجود المنصوب أى جعله قسما أخر، ولم يجعله من خبر الجملة الفعلية. وسيبويه لم يعتبره.

الخامس: أن يقع قبل الإسم جملة فعلية ويعطف الإسم المذكور عليها، ولم يكن هناك ما يصرف الكلام إلى الإبتداء كاما وإذا للمفاجآت نحو: لقيت زيدا وعمرا أكرمته. وفى التنزيل: ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ والظَّالِمِيْنَ أَعَدّ لَهُم عَذَاباً أَلِيْمَا﴾[1]. وإلى هذا القسم أشار بقوله: أو كان قبل الإسم جملة فعلية.

وقوله: والنَّضْرُ عِبْتُ زَيَّهُ: هو الإسم المذكور المعطوف على المتقدم، وإنما ترجح النصب ها هنا طلبا للتناسب. لانك إذا قدرت فعلا كنت عاطفا لجملة فعلية على مثلها، واحترز بقوله: فعلية عن الإسمية إذا عطف عليها الإسم المذكور نحو: زيد قائم وعمرو أكرمته. فإنه يترجح الرفع للتناسب المذكور.

وقوله: فالنصب فى جميع هذا أجود أى فى جميع هذا المذكور من المواضع الخمسة التى مر ذكرها. النصب أجود من الرفع لوجود مرجح النصب فيها وقوله: والرفع أيضا عربى جيد. أى الرفع فى المواضع المذكورة وليس بممتنع بل هو قوى فصيح. وأما القسم الثالث: من الجائز وهو الذى يستوى فيه الرفع والنصب فلم يذكره، وهو كل موضع تجرد عن القرائن الموجبة والمرجحة مطلقا نحو: زيد ضربته

= الشاهد في قوله: «ولَاجد» حيث اختير له النصب بفعل مضمر يفسره المذكور بعده، وفيه شاهد آخر وهو: «فلا حسبا» حيث نصب حسبا على أنه مفعول به لفعل محذوف وصل إلى مفعوله مباشرة دون واسطة تقديره: ولاذكرت حسبا فخرت به ونحوه.

ومعنى البيت: قصد الشاعر في بيته مخاطبة عمر بن لجأ وهو من تيم عدى قائلا له: لم تكسب لهم حسبا يفخرون به، ولذلك جد شريف تعول عليه عند ازدحام الناس للمفاخر. أي ليس لك قديم ولا حديث. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٧٣/١، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٩/١، ٣٦/٢، الخزانة ٤٤٧/١، ديوانه ١٦٥.

(١) سورة الإنسان آية ٣١.

وعمرو لقيته فى طريقه. وإنما آستوى فيه الأمران من غير ترجيح، لأن الجملة الأولى ذات وجهين. لأنه إذا نظر إلى الجملة الكبرى كانت اسمية. واختير الرفع لأنه مبتدأ وخبر. وإن نظر إلى الجملة الصغرى كانت فعلية وآختير النصب.

[فإن قيل][1]، فالرفع أولى لعدم الحذف الذى هو خلاف الأصل. قيل: النصب أولى لقرب الجملة الفعلية، لأن مشاكله القريبة أولى من مشاكله البعيدة.

---

(١) هكذا في (ك) وقد سقطت من الأصل (ص) والأفضل وجودها.

(بـاب النواسـخ)

٤٩١ القَوْلُ فيما يَرْفَعُ الأَسْمَاءُ ويَنْصِبُ الأَخْبَارَ حيثُ جَاءَ
٤٩٢ من ذاك أفعال وَمِنْهُ حَرْفُ والحَرْفُ فى اللُّغَاتِ فيهِ الخُلْفُ

لما فرغ من بيان المبتدأ والخبر ومايتفرع عليهما أخذ يبين العوامل اللفظية الداخلة عليهما. وتنقسم الى أفعال وحروف. أما الأفعال فضربان حقيقية كظننت وأخواتها وهى تنصبها وقد تقدم ذكرها، وغير حقيقية وهى كان وأخواتها، وترفع الأول ويقال له اسمها وتنصب الثانى ويقال له خبرها. لأنها لما نقصت عن درجة الأفعال الحقيقية أطلق على معمولها مايطلق على معمول الحرف، ولأن معمولها الثانى هو الأول فى المعنى بخلاف المفعول مع الفاعل. وأما الحروف فضربان: أحدهما يرفع الأول وينصب الثانى وهو: ماولا المشبهتان بليس فى لغة أهل الحجاز. وثانيهما: بنصب الأول وبرفع الثانى وهو إن وأخواتها ولا التى لنفي الجنس.

وقوله: فيما يرفع الأسماء إلى آخره يريد بالأسماء المبتدأة مطلقا، وبالأخبار أخبارها، وبالأفعال: كان وأخواتها. والحرف ما المشبهة بليس فى لغة أهل الحجاز. وأما بنوتميم فلا يعملونها وكذلك قال فيها الخلف.

(كـان واخواتهـا)

٤٩٣ وَجُمْلَةُ الأَفْعَالِ كَانَ أَضْحَى   أَصْبَحَ ظَلَّ بَاتَ صَارَ أَمْسَى
٤٩٤ لَيْسَ وَمَا زَالَ وما آنْفَكَّ   وما فَتِيءَ مابَرِحَ مادام وما
٤٩٥ صَرَّفْتَهُ منها تقول كَانَـــا   زَيْدٌ شُجَاعاً لم يكن جَبَانَا

إنما بدأ بالأفعال لأصالتها فى العمل. ومنهم من سماها حروفا كالزجاجى[1]. وآستدل الجمهور على فعليتها بأمور [منها][2]: آتصال الضمائر البارزة المرفوعة المحل بها، وتاء التأنيث الساكنة وتصرفها إلى الماضى والمستقبل، ودخول قد والسين وسوف عليها. وأما الزجاجى فآحتج بأمور: أحدها: أن معانيها فى غيرها لأنها وضعت لتقرير الخبر للمبتدأ على صفة.

وثانيها: أنه لا يتم الكلام بمرفوعها إلا بآنضمام الخبر إليه.

وثالثها: أنها لا تؤكد بالمصدر.

ورابعا: عدم دلالتها على الحدث.

والجواب عن الاول والثانى: ماتقدم من الأمور الدالة على فعليتها. وعن الثالث أن الخبر قد صار عوضا عنه. فلو أكد به للزم الجمع بين العوض والمعوض عنه. وعن الرابع إما لأنها جعلت مشبهة على أن أصل الأفعال إنما جيء به للدلالة على تعيين زمن الحدث، لأن الحدث يستفاد من المصدر من غير تعيين زمن، وإما لأن المراد من وضعها لما كان تعيين زمن الجملة لم تحتج إلى الدلالة على الحدث.

---

(١) وعدّها ابن السراج مشبهات بالأفعال ونسب هذا للمبرد: أسرار العربية ١٣٢، الأصول في النحو ٩٢/١، ٩٣، الهمع ١٠/١.

(٢) هكذا في (ق) وقد سقطت من الأصل (ص) و (ك) ووجودها أفضل.

ولذلك سميت أفعالا ناقصة. ومنهم من يفسر النقصان بأنها لا يتم بها مع مرفوعها كلام. ولا يقال: إن كان تدل على الحدث فى نحو: كان زيد قائما لأنه قد استفيد منها القيام لأنا نقول: إنما آستفيد القيام من الخبر لا من كان، بدليل تغيير الحدث بتغيير الخبر. فإنك تقول: كان زيد قاعداً فتستفيد القعود منه. ولو استفيد من كان نفسها لم يتغير. وأما نحو: عجبت من كون زيد قائما هو مصدر كان التامة أو الناقصة. فقد مر الكلام فيه فى أول الكتاب. وإنما عملت هذه الأفعال الثلاثة عشر، لأنها تفتقر إلى آسم تسند إليه كسائر الأفعال. فلما أسندت إلى مرفوع يشبه الفاعل وليس الفاعل حقيقة وجب نصب الثانى تشبيها له بالمفعول. وقيل: لما كان معناها تقدير الشيء على صفة لم يكن بد من ذكر الشيء وصفته.

والأول يجب له الرفع لإسنادها إليه. فتعين نصب الثانى. وذهب الكوفيون إلى أن خبرها منصوب على الحال. وهو ضعيف. أما أولا فلأن الحال يتم الكلام دونها بخلاف خبر كان الناقص. وأما ثانيا: فلان خبرها قد يكون مضمرا أو معرفا باللام من غير تأويل بخلاف الحال. وقد الحقوا بها ستة أفعال أخر. اثنان لازمان لما ورد فيه فلا يخرجان عن موردهما فيما تكلمت به العرب وهما: جاء وقعد. وأربعة متصرفة فى جميع الكلام وهى غدا وراح وعاد وآض. أما جاء ففى قولهم: ما جاءت حاجتك. وما يحتمل أن تكون نافية وآسمها يعود على سابق أى: ماجاءت الغرارة[١] قدر حاجتك. ويحتمل أن تكون استفهامية، ويجوز رفع الحاجة على أنها الإسم. وماخبرها مقدما. ويجوز نصب الحاجة على أنها الخبر وآسمها ضمير يعود على ما وصح تأنيثه للإخبار عنه بالمؤنث كقولهم: من كانت أمك[٢]. وأما قعد ففى قولهم: أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة[٣]. ولايقال:قعد زيد كاتبا لكونه

(١) غَرّ الرجل غرارة وغِرَّة: جَهِل الْأُمُورَ وغفل عنها فهو غِرٌّ، والماء نَضَبَ، وفلانا خدعة وأطمعه بالباطل. وفلانا: أصاب غرته ونال منه مأأراد. انظر اللسان (غرر) والمعجم الوسيط ٦٤٨/٢.

(٢) قول عربي يستعمله العرب للتدليل على أن ·ميا! تقع على مؤنث. كما قال بعض العرب ما جاءت حاجتك. انظر سيبويه ٢٤/١.

(٣) قول مشهور لاعرابي: انظر شرح المفصل ٢٩٠/٧، التوطئة لابن علي الشلوبين/ رسالة ماجستير

مخصوصا بمحله، والحق أنه لا يمتنع أن يقال: قعد كأنه سلطان دون قعد كاتبا. لعدم مناسبة المسموع. ومنهم من لم يلحق هذه النسبة بها بل يجعل المنصوب بعدها حالا. أما من ألحقها فلما رأى من افتقارها إلى خبر كآفتقار كان إليه. وأما من لم يلحق فلما رأى من قصورها عنها، وأنها تتعدى فى الأكثر بحرف الجر نحو: عاد إلى كذا. وأما سيبويه[1] فلم يذكر منها إلا أربعة وهى كان وصار ومادام وليس. ثم قال: ونحوهن مما لا يستغنى عن الخبر.

وقوله: وماصرفته منها. فآعلم: أن الأفعال المذكورة فى التصرف ثلاثة أقسام: أحدها: لماضيه مضارع وأمر وهى السبعة التى ليس فى أوائلها ما.

الثانى: لماضيه مضارع لاغير. وهى التى فى أوائلها ما النافية.

الثالث: لامضارع له ولا أمر وهو ليس ومادام. أما ليس فإنما لم تتصرف لأنها كما سرى العمل منها إلى ماكذلك سرى من ما إليها الجمود. وأما مادام: فمنع من التصرف إما لأنه جرى مجرى المثل، أو لأن المقصود منه طول المدة، والماضى أطولها لعود المستقبل إليه، أو لأنه لما كان للتوقيت والتأبيد دخل فيه المستقبل. أما التوقيت فكقوله تعالى: ﴿ مَادُمْتُ حَيًّا﴾[2]وأما التأبيد فكقوله تعالى: ﴿خَالِدِيْنَ فِيْهَا مَادَامِتِ السَّمَاوَاتُ والأَرْضُ﴾[3]. وقد آجتمع الوجهان فى قول الشاعر:

إِلْبَانُ أبلِ تعلّة بنَ مُسَافِرٍ ... مادَامَ يَمْلُكُهَا عَلَـيَّ حَرَامُ[4]
وطَعَامُ حَجْنَاءَ بنَ أَوْفَى مِثْلُهَا ... مَادَامَ يُسْلَكُ فِي الحُلُوقِ طَعَامُ[4]

= ص ١٨١، شرح الكافية لابن الحاجب ص ١١٢، الأشموني ٢٢٩/١، همع الهوامع ١١٢/١، الإيضاح في شرح المفصل ٦٩٨/٢.

(١) انظر سيبويه ٣٥/١.

(٢) سورة مريم آية ٣١.

(٣) سورة هود آية ١٠٧.

(٤) القائل: تميمي من البحر الكامل. =

واعلم: أن حكم جميع هذه الأفعال ماتصرف منها ومالم يتصرف فى العمل واحد. فماضيها ومضارعها وأمرها ونهيها وآسم الفاعل منها واسم المفعول. فأما مافى أوله ما وليس فلا ينبى منها اسم فاعل ولا مفعول.

٤٩٦ وَالْسَّبْعَةُ الْأُوَلَى تَقَدُّم الخَبَر فِيهَا عَلَيْهَا وَعَلَى آسْمِهَا آشْتَهَرْ

هذه الأفعال بالنسبة إلى تقديم أخبارها ثلاثة أقسام: قسم يجوز تقديم خبرها عليها نفسها عند البصرى بالإتفاق خلافا للكوفى لأن الخبر لما كان عنده حالاً، آمتنع تقديمه لما يؤدى إلى الإضمار قبل الذكر، وقد تقدم الكلام عليه فى خبر المبتدأ. وقسم فيه خلاف. أما القسم الأول فهو السبعة الأولى التى ليس فى أولها ما، وهو الذى بدأ به المصنف. وقسم لا يجوز بالإتفاق مطلقا. تقول: قائما كان زيد. وإنما جاز ذلك، لأنها أفعال متصرفة فى أنفسها، فتصرفت فى معمولها قياسا على تقديم المفعول، ولوروده فى التنزيل وهو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنتُمْ﴾(١) فإن أين خبر كان وهو لازم التقديم، فلو لم يجز تقديم الخبر مطلقا لما كان من جملتها ما هو واجب التقديم. وأما أسماؤها فلا تتقدم عليها وهى مرتفعة بها لأنها مشبهة بالفاعل وهو لا يجوز تقديمه فكذلك ماأشبهه. فإن دخلت على هذه السبعة ماأو كان آسمها ضمير الشأن والقصة، آمتنع تقديم أخبارها عليها إجماعاً.

٤٩٧ وَلَا تُقَدِّمْ خَبَرَ المُقْتَرِنَـةْ بِمَا عَلَيْهَا وَهْىَ خَمْسٌ بَيِّنَه

٤٩٨ وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُقَدِّمَ الخَبَرْ على آسْمِ مَادَامَ وَجَازَ فى الأُخَرْ

يريد بيان القسم الثانى والثالث. أما الأول منهما: فهو كل فعل فى أوله حرف [النفى](٢) أما التى فى أوائلها حرف النفى فأربع وهى: مازال ومآنفك وما فتىء

الشاهد في قوله: «مادام» حيث جاءت دام هنا لتفيد معنيين التوقيت والتأبيد. حيث وقّت الشاعر في الشطر الثاني من البيت الأول، بينما أفاد التأبيد في الشطر الثاني من البيت الثاني. وقد آستشهد به كل من: البيان والتبين ٣/٣٠٦، الكامل ٣٧، امالي ابن الشجرى ١/٣٢٩، ٢/٢٦٣.

(١) سورة الحديد آية ٤.

(٢) هكذا في (ك) وفي الأصل (ص) (وليس) ـــ وهو ليس ضروريا لأن النفي يعم ليس وغيرها.

ومابرح. فهذه لا يجوز تقديم أخبارها عليها عند جمهور البصريين. وأجازه ابن كيسان[1] وبعض الكوفيين. حجة المانع أن حرف النفى له صدر الكلام فلا يقدم ما فى حيزه عليه كالإستفهام. وتمسك المجوز بأن معانى هذه الأفعال النفى وإذا دخل النفى على النفى صار إيجابا بدليل امتناع: مازال زيد إلا قائما، ومازال زيد بقائم. والجواب: أن معناها وإن كان إيجابا إلا أن لفظ النفى باق. فبالنظر إلى اللفظ يمتنع تقديم أخبارها عليها، وبالنظر إلى المعنى يمتنع دخول إلا والباء. ومنهم من فرق: فقال: حرف النفى إن كان ما آمتنع التقديم لأنها أم حروف النفى، فمراعاة جانب النفى فيها أقوى. وإن كان لم ولا ولن جاز التقديم. وأما ليس فذهب الأكثرون إلى جواز[2] تقديم خبرها عليها. ومنع منه المبرد[3]والسيرافى[4]. والكوفيون. وهو اختيار عبد القاهر[4] وآبن الأنبارى[5]. أما الأول فأحتج بقوله

(١) وممن شارك في هذا الفراء. انظر شرح الرضى ٣٢٩/٢، الإنصاف ٩٩/١..

(٢) يقول في الإرتشاف و ١٦٧: وأما تقديم خبر ليس عليها فذهب جمهور الكوفيين والمبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي وأبو علي وابن عبد الوارث والجرجاني والسهيلي وأكثر المتأخرين إلى أنه لايجوز. وذهب قدماء البصريين، والفراء وأبو علي «في المشهور» وابن برهان والزمخشري إلى جواز ذلك. واختاره ابن عصفور، واختلف في ذلك سيبويه فنسب الجواز والمنع اليه.

(أنظر سيبويه ٢١/١، الإيضاح العضدي ١٠١، شرح الرضى ٣٢٩/٢، الإنصاف ١٠٣/١، أسرار العربية ١٤٠).

وممن أجاز التقديم جمهور البصريين، وآبن برهان والزمخشري والشلوبين وابن السراج والسيرافي والفارسي والجرجاني وأكثر المتأخرين.

وأنظر أيضا: المقرب ٩٥/١، المفصل ٢٦٩، التوطئة ٢١٤، الأشموني ٢٣٤/١.

(٣) يقول المبرد في المقتضب: ١٩٤/٤: «وليس تقديم الخبر وتأخيره فيها سواء».

(٤) سيبويه ٤٥/١، ٢٠٠، المفصل للزمخشري ٢٦٩، الإنصاف مسألة ١٧، المقتضب ١٩٤/٤.

(٥) انظر الإنصاف ١٦٤/١. وهو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسين بن بيان ابن سماحة، الإمام أبو بكر بن الأنباري النحوي اللغوي.

كان من أعلم الناس بالنحو والأدب، فاضلا دينا خيرا من أهل السنة، كان يحفظ مائة وعشرين تفسيرا بأسانيدها. وله كتب كثيره منها: الأضداد والمشكل، المذكر والمؤنث، الواضح في النحو، اللامات، المقصور والممدود وغيرها كثير. ولد يوم الأحد لاحدى عشرة ليلة خلت من رجب سنة ٢٧١ هـ، وتوفى ليلة النحر من ذي الحجة ٣٢٧ هـ ببغداد. (بغية الوعاة ٢١٢/١).

تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِم لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُم﴾[1]، فيوم معمول لمصروف، والمعمول إنما يقع حيث يقع العامل. ولا يقال بأنه منصوب بفعل مضمر. أى يلازمهم العذاب يوم يأتيهم. لأنا نقول: التقدير والحذف على خلاف الأصل، فلا يصار إليه إلا للضرورة، وأما الثانى فآحتج بأنه فعل غير متصرف، فلا تتصرف فى معمولها، ولأنه قد أُختلف فى فعليتها، ولأنها تشبه ما النافية. ولذلك بعض العربى يلغى إعمالها فى نحو: ليس الطيب إلا المسك، ولأنها لم تعل بالقلب، فحطت عن درجة الأفعال. وأما الثانى من القسمين المذكورين فما دام نحو: لا أكلمك مادام زيد قائما، لأن مامعها مصدرية زمانية، والمصدر لا يتقدم معموله عليه، لأنه كالجزء منه، وجزء الشىء لا يتقدم عليه. وقد ظهر أن ما فى أوله خمسة أفعال: الأربعة التى فى أوائلها ما النافية، وواحدة فى أوله ما المصدرية وهو مادام. وأما تقديم أخبارها على أسمائها فجائز بالإتفاق لا إشكال فيه. لأنه ليس فيه إلا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله. وفى التنزيل: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِيْنَ﴾[2] وأما قول المصنف: ولا يَجُوزُ أَنْ يُقَدَّم الخَبَرُ على آسم مادام وجاز فى الأخر، فمما آنفرد به. وقيل نقله ابن الخشاب عن قوم وأبطل بقوله:

وَأَحْبِسُهَـــــا مَادَامَ لِلْـــــزَّيْتِ عَاصِرٌ
وَمَـــا طَافَ فَوْقَ الأَرْضِ حَافٍ ونَاعِـــلُ[3]

ولأنها فعل كسائر أخواتها ولأنها أولى من ليس بالجواز لكون جمودها عرض بالتركيب، ولهذا إذا زال التركيب عادت إلى الأصل كقوله:

---

(١) سورة هود آية ٨.

(٢) سورة الروم آية ٤٧.

(٣) القائل: فردبن ضرار ، أخو الشماخ.
الشاهد في قوله: «مادام للزيت عاصر» حيث قدم خبر مادام «للزيت» على اسمها «عاصر» وهذا الشاهد دليل على جواز تقديم خبر مادام على اسمها وهو مناقض لما قاله المؤلف ابن معطي. انظر المفضليات ص ٩٨.

.... ما خَيْـــــرُ وُدٍ لَا يَدُوْمُ[1]

وقد آعتذر له بأنها لما لزمت طريقة واحدة وهى الماضى جرت مجرى الأفعال. والأفعال لا تغير، ولأن مامعها مصدرية، وهى وما فى حيزها صلتها، وكأنه يرى الترتيب فى آخر الصلة. ولأنها لما لم تكن مصدرا صريحا كانت فرعا عليه، فلم يتصرف فيها بالتقديم كما تصرف فى المصدر. وقيل لم يسمع خبرها مقدما صريحا فى نظم ولا نثر. وأجيب أيضا عن البيت بأنه يجوز أن يكون خبرها محذوفا والتقدير: مادام للزيت عاصر فى الوجود. وهذا أبلغ. وللزيت متعلق بعاصر. والتقدير: مادام إنسان عاصر للزيت مستقرا فى الوجود.

٤٩٩ وَكُلُّهَا دَلَّتْ عَلَى آقْتِرَانِ فائـــدةِ الجُمْلَـــةِ بالزَّمَـــانِ

فائدة الجملة نسبة أحد جزئيها وهو الخبر إلى الآخر وهو المبتدأ. نحو: زيد قائم. ولا بد لايقاع هذه النسبة هو حصول قيام زيد من زمان معين. والجملة من حيث هي لا تدل على زمان معين، لأن مضمونها شائع بين الحال وغيره. ولما كانت هذه الأفعال تدل على مجرد الزمان دون الحدث، بخلاف الأفعال الحقيقية، فإنها تدل على اقتران الحدث بزمان معين أُتى بها مع الجملة ليدل على اقترانها بالزمان المعين. ولذلك لم يجوزا وقوع خبر كان فعلا ماضيا. فلا يقال كان زيد قام لأن تعيين الزمان قد علم من لفظ كان، فإن آقترن الماضى بقد جاز ذلك، لأنها تقربه من الحال لأنه لم يتعين بكان. وأما قوله تعالى: ﴿وإِنْ كَانَ قَمِيْصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ﴾[2] فإنما جاز ذلك لأنه فى معنى المستقبل لكونه شرطا وهو جائز بالإتفاق.

---

(١) القائل: يزيد بن الحكم وتمام البيت:

دُمْ لِلْخَلِيْـــــــــــــل بِوُدِّهِ
ما خَيْـــــــــــــرُ وُدٍّ لَا يَدُوْمُ

الشاهد في قوله: «ماخير ود لايدوم» حيث تقدم معمول «يدوم» عليها فاصلا ما بينها وبين ما. وهذا جائز.

وقد ذكر هذا البيت في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٩٠.

(٢) سورة يوسف آية ٢٧.

٥٠٠ فَكَانَ للماضِي الذى مَا ٱنْقَطَعَا وإنْ أَتتْ كان بِمَعْنَى وَقَعَا

٥٠١ كَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ كُنْ فَيَكُونُ مِثْلَه ٱجْعَلْنَـــهُ

٥٠٢ فَٱرْفَعْ بها الفَاعِلَ لا غَيْرُ وَقَدْ زِيْدَتْ فلم تَعْمَل كَذَاكَ قَدْ وَرَدْ

٥٠٣ نَحْوَ علَى كَان المسوّمَاتِ وما عَدَا كَانَ لحالٍ آتِى

ٱختلف النحاة فى كان من جهة دلالتها على الإنقطاع والإستمرار. فقال السيرافى: ماتدل عليه كان فى الزمان الماضى منقطعا بمعنى غير ثابت فى حال الإخبار نحو: كان زيد غنيا، وهو الآن فقير. وقد يكون غير منقطع كقوله تعالى: ﴿وكَانَ اللهُ غَفُوْراً رَحِيْمَا﴾[1] لأنه موصوف بذلك فى كل حال.

وقيل لا دلالة لها على الإستمرار مطلقا، لأن وضعها للدلالة على الخبر فى الماضى، فلا يتعدى زمانها إلى الحال. وأما الآية: فإن الدوام والإستمرار لم يستفد فيها من كان نفسها بل بما دل من البراهين على دوام تلك الصفات لدوام المتصف بها. وقول المصنف: فكان للماضى الذى ماٱنقطعا يعطى ظاهره أن مراده أنها تدل على الإستمرار مالم يدل دليل على انقطاعه. وقيل إنه لم يرد بقوله: ما انقطعا الدوام والإستمرار، وإنما يريد به أن كان لمطلق الزمان الماضى بخلاف بقية أخواتها. فإن بات تختص بالليل، وظل بالنهار، وصار بالإنتقال كذلك سائرها.

وٱعلم: أنه إنما بدأ بكان لأنها هى الأصل فى هذا الباب، لأنها يعبر بها عن كل زمان حدث ولا تخص وقتا دون غيره بخلاف سائر أخواتها كما تقدم، ولأنها أكثر تصرفا. ولذلك كثرت أقسامها. وقوله: وإن أتت كان بمعنى وقعا. فٱعلم: أن لكان خمسة أقسام وقد ذكر منها ثلاثة. أحدها: الناقصة وهى التى تدل على ٱقتران مضمون الجملة بزمانها مطلقا وقد ذكر معنى نقصانها.

الثانى: التامة: وهى فعل حقيقى يدل على الحدث وزمانه ويوكد بالمصدر ويفسر بوقع نحو: كان الأمر أى وقع ويوجد وحدث كقوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾[2] أى توجد. وهو الذى مثل به المصنف. ومنه قول الشاعر:

---

(١) سورة النساءآية ٩٦.

(٢) سورة المائدة آية ٧١.

إذَا كَانَ الشتَاءُ فَأدْفِئُونِى فإنّ الشّيْخ يُهْرِمُهُ الشتَاءُ[1]

وقوله: كن فيكون مثله آجعلَنْه أى مثل المثال المذكور فى الآية فى كونها تامة والتقدير: أحدث فيحدُثُ. وإنما سميت تامة لاستغنائها عن الخبر. وهو المراد بقوله: فارفع بها الفاعل لا غير وقد. والفرق بين التامة والناقصة: أن التامة يخبر بها عن ذات. إمّا متقض حدوثها أو متوقع. وأما الناقصة والغرض بها الإخبار إما بانقضاء الصفة الحادثة من الذات، وإما بتوقعها. وأما الذات فموجودة قبل حدوث الصفة وبعد حدوثها، ولأن التامة المرفوع بها فاعل يتم الكلام به وتؤكد بالمصدر، وتعمل فى الظرف والحال والمفعول له. ويعلق بها الجار. والناقصة بخلافها فى ذلك كله.

الثالث: الزائدة: ولها شرطان: أحدهما أن تكون بلفظ الماضى لاشتراكها فى البناء، وأصل الزيادة للحرف. وثانيهما: أن لا تكون أول الكلام، لأن التقدم يدل على العناية، والزيادة تدل على عدمها فتنافيا، وإنما زيدت لمجرد التوكيد أو الدلالة على الزمان، ولا فاعل لها عند آبن السراج[2] وأبى على[2] لئلا تكثر الزيادة بالجملة. وعند السيرافى[2] فاعلها مصدرها لعدم خلو الفعل عن فاعل.

ومواقع زيادتها خمسة: بين المبتدأ والخبر، وبين الفعل والفاعل، وبين الجار والمجرور وبين الصفة والموصوف، وبين المعطوف والمعطوف عليه. أما الأول فنحو:

---

(١) القائل: الربيع بن ضبع الفزاري. وهو ممن عمر طويلا وهو من الوافر.
الشاهد في قوله: «كان الشتاء» فقد جاء الفعل «كان» تاما لا يحتاج الى مفعول به. وهو تام دال على مجرد حصول حدث أي: إذا حصل الشتاء ونحو ذلك.
وقد استشهد به كل من: شذور الذهب ص ٣٥٤، رقم ١٧٧، جمل الزجاجي ٦٢، الهمع ١١٦/١، الدرر ٨٤/١.

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب ١٢١، ١٢٢، شرح السيرافي ١٩٧/١، شرح الرضى ٣٥٥/٢، المقتضب ١١٦/٤، التذييل والتكميل ١٢/٢، ويذكر أن لافاعل لها. مذهب الفارسي نقله عنه ابن عصفور. واستدل الفارسي بأن الفعل اذا استعمل استعمال مالا يحتاج الى فاعل استغنى عن الفاعل، ويدل على ذلك «قلما» فعل لكن العرب استعملته للنفي فقالت: قلما يقوم زيد في معنى مايقوم زيد فلم يحتج الى فاعل.

زيد كان قائم. فزيد مبتدأ وقائم خبره، وكان زائدة لاعمل لها. ومعنى الزائدة هو الذى لو سقط لم يختل معنى الكلام من حيث الإسناد، وإن كان له معنى فى الجملة وهو المراد بقوله: زيدت فلم تعمل. ومن زيادتها بين المبتدأ والخبر: قولهم فى التعجب: ماكان أحسن زيدا. فما مبتدأ، وأحسن خبرها. وكان زائدة على الأصح كما يبين فى موضعه. وأما الثانى: فكقولهم: لم يوجد كان مثلهم، أى لم يوجد مثلهم. قال الشاعر:

وَلَبِسْتُ سِرْبَالَ الشَّبَابِ أَزُورُهَا وَلَنِعْمَ كَانَ شَبِيبَةُ المُحْتَالِ(١)

وأما الثالث فكقول الشاعر:

سُرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى عَلَى كَانَ المُسَوَّمَةِ العِرَابِ(٢)

أى على المسومة. فزادها بين الجار والمجرور. وإلى هذا البيت أشار بقوله: على كان المسومات. محرفة إلى لفظ الجمع لأجل الوزن. وأما الرابع: فكقوله:

فى غُرْفَةِ الجَنَّةِ العُلْيَا التِي وَجَبَتْ لَهُمْ هُنَاكَ بِسَعْيِ كَانَ مَشْكُورِ(٣)

---

(١) القائل: مجهول وهو من الوافر.
الشاهد في قوله: «ولنعم كان شبيبة» حيث جاءت كان زائدة بين الفعل نعم وفاعلها شبيبة. وهذا موطن من مواطن زيادة كان.
وآستشهد به الأشموني ١/ ٢٤٠.

(٢) القائل: لم أعثر على قائله: وهو من والوافر.
الشاهد في قوله: « على كان المسمومة» حيث جاءت كان زائدة بين الجار والمجرور. وهذا موضع من المواضع التي تأتي فيها كان زائدة لا عمل لها.
وقد استشهد به كل من: ابن يعيش في شرح المفصل ٩٨/٧، ١٠٠، الخزانة ٣٣/٤، شواهد العيني ٤١/٢، شرح التصريح ١٩٢/١، همع الهوامع ٨٩/١، الأشموني ٢٤١/١.

(٣) القائل: غير معروف وهو من البسيط، ويروى صدر البيت:
في غُرَفِ الجَنَّةِ العُلْيَا التِّي وَجَبَتْ
....
الشاهد في قوله: «بسعي كان مشكورِ» حيث جاءت كان زائدة بين المضاف والمضاف اليه وهو موطن من مواطن زيادة كان.
وقد استشهد به الأشموني ١/ ٢٤٠.

فزادها بين الصفة والموصوف. وأما الخامس: وهو زيادتها بين المعطوف والمعطوف عليه فكقوله:

.... **فِي الجَاهِلِيَّةِ كَانَ والإِسْلَامِ**(١)

وأما قول الفرزدق:

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتَ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيْرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ(٢)

فكان زائدة عند سيبويه(٣) لأن المراد وصف الجيران بالكرم مطلقا لا فيما مضى، فلولا الحكم بزيادتها لما آستقام هذا المعنى. ولأن لنا وصفا للجيران فهو محله. فلو قدر خبرا لنوى به التأخير وهو على خلاف الأصل. وذهب المبرد(٤) إلى أنها ناقصة، لأن الحكم بزيادتها مع وجود آسمها وخبرها ضعيف. وأما القسمان اللذان لم يذكرهما: فالأول منهما التى يضمر فيها الشأن وهى من قسم الناقصة فى التحقيق لافتقارها إلى خبر. لكن أفرد عنها لاختصاصها بأحكام منها: أن آسمها لا يكون إلا مضمراً، وأن ذلك المضمر لا يكون إلا مبهما يفسره مابعده، وأن خبرها

---

(١) القائل: الفرزدق وهو من الكامل. وتمام البيت:

فِي لُجَّةٍ غَمَرَتْ أَبَاكَ بُحورُها فِي الجَاهِلِيَّةِ كَانَ والإِسْلَامِ

الشاهد في قوله: «في الجاهلية كان والاسلام» حيث جاءت «كان» زائدة بين المعطوف والمعطوف عليه.

وقد استشهد به كل من: الأشموني ٢٤٠/١، الخزانة ٣٥/٤، ديوانه ٨٥٠.

(٢) القائل: الفرزدق من قصيدة من الوافر يمدح بها هشام بن عبد الملك.

الشاهد في قوله: «وجيران لنا كانوا كرام» حيث جاءت «كانوا» زائدة وملغاة عن العمل لوقوعها بين الصفة والموصوف إذ التقدير: وجيران كرام كانوا كذلك. وهذا رأي سيبويه ٢٩٠/١، أما ابن هشام فقد قال: أنه ليس من زيادتها قوله: فكيف إذا مررت بدار قوم... الخ لرفعها الضمير خلافا لسيبويه، لأنها مسندة إلى الضمير الذي هو الواو. وذلك يدل على الإهتمام بها.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢٨٩/١، جمل الزجاجي ٦٢، المغنى ٢٨٧، شواهد العيني ٢/٤، التصريح ١٩٢/١، الأشموني ٢٤٠/١، الخزانة ٣٧/٤ ديوانه ٨٣٥.

(٣) انظر سيبوية ٢٩٠/١،.

(٤) المقتضب ١١٦/٤.

لا يكون إلا جملة ليس فيها ضمير يعود على اسمها كقولك: كان زيد قائم. فاسم كان مضمر فيهما، وزيد: مبتدأ، وقائم: خبره، والجملة خبر كان، ومعناه: كان الحديث وهو زيد قائم، أو كانت القصة وهى هند قائمة، وأجاز السيرافى اضمار القصة مع المذكر نحو: كانت عمرو قائم. ومما جاء على اضمار الشأن قوله تعالى: ﴿ماكَانَ يَصْنَعُ فِرْعَونُ وقَوْمُهُ﴾[1] ﴿وإنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيْهُنَا﴾[2] على أحد الوجهين . وقول الشاعر:

إذا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ وآخر مُثْنٍ بالّذِى كُنْتُ أصْنَعُ[3]

الثاني: بمعنى صار وهى أيضا من أقسام الناقصة لآفتقارها إلى خبر كقوله تعالى: ﴿فَأَنْفُخُ فيهِ فَيَكُونَ طَيْراً﴾[4]. وقول الشاعر:

بتَيْهَاءَ قَفْرٍ والمطىّ كَأنهَّا قَطَا الحَزْنِ قَدْ كَانَتْ فِرَخاً بُيُوضُهَا[5]

---

(١) سورة الأعراف آية ١٣٧.

(٢) سورة الجن آية ٤.

(٣) القائل: العجير بن عبد الله السلولي من قصيدة له من الطويل. ويروى صدره:

اذا مت كان النـــاس نصفـــان شامت

....

الشاهد في قوله: «كان الناس صنفان» حيث أن اسم كان جاء ضمير الشأن، والجملة الإسمية: الناس نصفان خبر لكان. وورد «صنفين» على أنه خبر كان ولا شاهد في ذلك.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٦/١، شواهد العيني ٨٥/٢، نوادر أبي زيد ١٥٦، الخزانة ٦٥٢/٣، ابن السيرافي ١٠٧، الدرر ٤٦/١، ٨٠، الهمع ٦٧/١، ١١١، الأشموني ٢٣٩/١، أسرار العربية ١٣٦، آمالى ابن الشجرى ٣٣٩/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٧٧/١، ١١٦/٣.

(٤) سورة آل عمران آية ٢٩.

(٥) القائل: ابن أحمر وهو من الطويل، ويروى في الديوان برواية أخرى:

أريهم سهيـــلا و المطـــي كأنها

قطـــا الحزن قد كانت فراخـــا بيوضهـــا

الشاهد في قوله: «قد كانت» حيث جاءت كان هنا بمعنى صارت، بل يجب أن يقدر معناها بصار ليصح المعنى. ولو بقيت كان على أصل معناها لفسد المعنى لكونه محالا.

وقد آستشهد به كل من: ابن يعيش في المفصل ١٠٢/٧، الخزانة ٣١/٤، الأشموني ٢٣٠/١.

أى صارت. لأن البيض ما كانت فراخا، بل الأمر بالعكس. وأما قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي المَهْدِ صَبِيًّا﴾(١) فيحتمل أن تكون بمعنى صار تامة، وصبيا: حال من الفاعل المضمر المستكن فيها، وزائدة وصبيا: حال من الضمير فى الظرف. وإنما لم يذكر المصنف هاذين القسمين أعنى التى فيها ضمير الشأن والتى بمعنى صار وذكر الثلاثة الأولى لكونهما راجعين إلى معنى الناقصة كما بينا. لكن الناقصة يعرض لها أن يكون اسمها ضمير الشأن والقصة وتارة معنى صار. وأما على رأى السيرافى فيكون اثنين لأن التامة تعرض لها الزيادة. وقوله تعالى: ﴿لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾(٢) فيحتمل الثلاثة. وأما قوله تعالى: ﴿ماكَانَ اللهُ لِيَذَرَ المُؤْمنينَ﴾(٣) ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُم وأَنْتَ فِيهِم﴾(٤) وما شاكله. الكلام يتعلق بمحذوف هو الخبر. أى مريدا. وقيل الخبر الفعل الداخل عليه اللام وهو ضعيف لأن ما يدخل عليه لام كى يجوز حذفه وخبر كان لا يحذف.

٥٠٤ كمثل ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وإنْ أَتَتْ فِعْــلَا لِوَقْتِ حَدًّا

٥٠٥ كمثل أَمْسَيْنَا وَبِتْنَا نَقْتَبِسْ فَارْفَع بِهَا الفاعِل لا غير وَقِسْ

يريد أن يشير إلى معانى سائر الأفعال المذكورة. فقوله فى البيت السابق: وماعدا كان يريد به أخوات كان.

وقوله: لحال يريد به لمعان يأت بيانها مفصلا. فإن منها مايستعمل تاما وناقصا وزائدا. وقوله: وإن أتت فعلا لوقت حدا: يريد به الدخول فى وقت معين. لأن المحدود هو المعين أى الوقت الذى هى مشتقة منه كالمساء والصباح والضحى. ولنذكر معانيها على سياق ماذكره. أما ظل فلها معنيان: أحدهما: اقتران مضمون الجملة بالوقت الذى للشمس فيه ظل وهو النهار لكونها مشتقة من الظل.

---

(١) سورة مريم آية ٢٩.
(٢) سورة ق آية ٣٧.
(٣) سورة آل عمران آية ١٧٩.
(٤) سورة الأنفال آية ٣٣.

ولذلك: جاز ظل زيد سائرا. وآمتنع ظلت الشمس طالعة لأن طلوعها لا يكون إلا نهارا بالضرورة.

والثاني: بمعنى صار وتكون عامة في جميع الأوقات كقوله تعالى: ﴿وإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بالأُنْثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسوداً﴾(١). ومن المعلوم أنه ليس سواد وجه المبشر مختصا بزمان وجود النهار دون غيره، ولا تستعمل إلا ناقصة. وأما بات: فلها معنيان: ناقصة وتامة. فالناقصة: تفيد اقتران مضمون الجملة ليلا. ولا تدل على اليوم بدليل قوله:

.... بَاتَتْ طِرَاباً وبَاتَ اللَّيْلَ لَمْ يَنَمِ(٢)

وأما التامة: فتأتى بمعنى عَرَّسَ(٣) وهو النزول آخر الليل. ومنه قولهم: (سِرْ وَبِتْ).

وقوله: وبتنا نقتبس: مثال للتامة. وموضع نقتبس حال، لأن بات تامة ولا يلتبس بالخبر لقوله: فارفع بها الفاعل لاغير. وأما أمسى وأصبح فلهما ثلاثة أحوال: النقصان، والتمام، ومعنى صار. أما النقصان فلا فادة آختصاص الخبر بالأوقات المشاركة لها فى الحروف. فإذا قلت: أمسى زيد غنيا وأصبح فقيراً أفاد [نسبة](٤)

---

(١) سورة النحل آية ٥٨.

(٢) القائل: ساعدة بن جؤية من قصيدة من البسيط رثى بها من أصيب يوم معيط. وتمام البيت:

حَتَّى شَآهَا كَلِيلٌ مُوْهِناً عَمِلٌ
بَاتَتْ طِرَباً وَبَاتَ اللَّيْلَ لَمْ يَنَمِ

الشاهد في قوله: «باتت» حيث جاء الفعل بات ناقصا حيث أفاد اقتران مضمون الجملة ليلا محددا بهذا الزمن من الليل لا النهار. وفيه شاهد آخر في قوله: «كليل موهنا» حيث جاءت موهنا مفعولا به لكليل لانه بمعنى مكل مغير منه لمعنى التكثير. وكليل على وزن فعيل الذي هو من صيغ المبالغة. وفاعل اذا حول إلى فعيل عمل كفاعل عند سيبويه. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٥٨/١، المقتضب ١١٥/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٧٢/٦، المقرب ١٢٨/١، الخزانة ٤٥٠/٣، المغنى ٧٥/٢.

(٣) أنظر المعاني اللغوية لبات في المعجم الوسيط ٧٨/١، واللسان (بات).

(٤) هكذا في (ق) وقد سقطت من الأصل (ص) والأصح وجودها.

الخبر إلى آسميهما وقت الصباح والمساء. وإن كان الإخبار به فى غير المساء والصباح. وأما التمام فمعناه الدخول فى الأزمنة المذكورة. تقول أمسينا وأصبحنا: أى دخلنا فى المساء والصباح. وفى التنزيل: ﴿سُبْحَانَ اللهِ حِيْنَ تُمْسُونَ وَحِيْنَ تُصْبِحُونَ﴾[١]. وأما التى بمعنى صار فلانتقال الشيء من حالة إلى حالة. أما أمس فكقوله:

إنْ أُمْسِ مَاشَيْخاً كَبِيْراً فَطَالَماَ عَمِرْتُ ولَكِنِ لا أَرَى العُمْرَ يَنْفَعُ[٢]

وأما أصبح فكقوله:

أَصْبَحْتُ لا أَمْلِكُ السِّلَاحَ وَلَا أَمْلِكُ رَأْسَ البَعِيْر إِنْ نَفَرَا[٣]

وقال الأخفش: يكونان زائدتين لأنه روى ما أصبح أبردها وما أمسى أدفاها. وأما أضحى: فتشتمل على جميع الأوقات كظل. وقيل: تختص بزمن الضحى نظرا إلى الإشتقاق. ولها ثلاثة أحوال: النقص والتمام ومعنى صار: أما الناقصة فكقولك: أضحى زيد عالما. وتفيد آقتران مضمون الجملة بوقت الضحى. وأما التمام فللدخول فى الزمان المذكور كأُظْهَرَ إذا دخل فى الظهر. ومنه قوله:

ومن فَعَلَاتِي أَنَّنِي حَسَنُ القِرَى إذا اللَّيْلَةُ الشَّهْبَاءُ أَضْحَى جَلِيْدُهَا[٤]

---

(١) سورة الروم آية ١٧.

(٢) القائل: لم أعثر على قائله في المراجع التي اطلعت عليها.
الشاهد في قوله: «ان أمس» حيث جاءت أمس بمعنى صار لتفيد التحول من حال إلى حال وهذه الحالة الثالثة من حالات أمس التي تأتي بمعنى صار كما ذكر الشارح.

(٣) القائل: الربيع بن ضبع بن وهب بن بغيض من المنسرح، وكان قد عاش ٣٤٠ سنة وقال هذا البيت من مجموعة أبيات أخرى عندما بلغ من العمر ٢٤٠ سنة.
الشاهد في قوله: «أصبحت» حث أوردها هنا بمعنى صرت، أي أصبح بمعنى صار دون أن يراد بها مخصوص. وقد استشهد بها كل من: سيبويه ٤٦/١، نوادر أبى زيد ١٥٩، جمل الزجاجي ٥٢، ابن الشجرى في أماليه ١١٨/٢، ابن يعيش في مفصله ١٠٥/٧، التصريح ٣٦/٢.

(٤) القائل: عبد الواسع بن أسامة. وهو من الطويل.
الشاهد في قوله: «أضحى جليدها» حيث جاءت أضحى بمعنى الدخول وهي تامة هنا تكتفي بفاعلها. وقد استشهد به كل من: ابن يعيش في المفصل ١٣/٧، الهمع ١١٦/١، الدرر اللوامع ٨٥/١، الأشموني ٢٣٦/١.

وأما التى بمعنى صار فكقول الآخر:

ثُمّ أَضْحُواكَأَنَّهُمْ وَرَقٌ جَفَّ فَأَلْوتْ به الصَّبَا والدَّبُــورُ[1]

وأما صار فتستعمل ناقصة وتامة. فالناقصة تفيد آقتران مضمون الجملة بزمن الوجود ومعناها: الإنتقال[2]. أما فى الذات: كصار الطين خزفا. والخمر خلا. وأما فى الصفة كصار الماء حارا، وصار زيد فقيها. وقد يكون الإنتقال لمجرد نسبة: كصار زيد قريبا. وفيها اتساعان: أحدهما خلع الحدث. والثانى: اختصاصها بالحال أى انتقل الأن، بخلاف بقية أخواتها. وأما التامة فبمعنى رجع[2]. ومنه قوله تعالى : ﴿وَإِلَيْنَا المَصِيْر﴾[3]. وقول الشاعر:

كُلُّ حَيّ صَائِرُ لِلــزَّوَالِ ....[4]

ويتعدى بالى ولا يفارقها معنى الإنتقال. وأما مادام: فمعناها توقيت لما يصحبها بمدة ثبوت خبرها لاسمها. فإذا قلت اجلس مادمت واقفا. فالمعنى: توقيت الجلوس بمدة ثبوت الوقوف متسربا إلى المخاطب. ولابد أن يتقدمها عامل، لأنها مصدرية واقعة موقع الظرف كخفوق النجم. ولا بد للظرف من مظروف ولا تكون إلا ناقصة غير متصرفة إذا ركبت مع ما. فإذا لم تركب معها كانت تامة كقوله:

---

(١) القائل: عدى بن زيد وهو من البسيط. الشاهد في قوله «أضحو» حيث جاءت بمعنى صارت، يشاركها في ذلك التحول الى معنى صار كل من: كان، ظل، أصبح ، أمسى، وبقيت على عملها. وقد استشهد به كل من: عيون الأخبار ١١٥/٣، أمالي ابن الشجرى ١٠٤/١، ١٠٥، الهمع ١١٤/١، الدرر ٨٤/١، الأشموني ٢٣٠/١، ديوانه ٩٠.

(٢) انظر لهذه المعاني في اللسان (صير)، المعجم الوسيط ٥٣١/١.

(٣) سورة ق آية ٤٣.

(٤) القائل: الحارث بن عباد. وتمام البيت:

كل حي صائـــــــــــــر للـــــــــــــــزوال
غير ربي وصالح الأعمــــــــــــــــــــــال

ويروى الصدر: كل شيء مصيره للزوال

الشاهد في قوله: «صائر» تامة لا ناقصة وبمعنى رجع: كل شيء راجع للزوال. انظر أيام العرب ١٦٠/١.

دُمْ لِلخَلِيْـــــــــلِ بِوِدِّهِ ماخَيْـــــــــرُ وُدٍ لَا يَدُوْمُ[1]

ومنه دام المطر إذا آتصل. وأما ما فى أوله حرف النفى وهو مازال وأخواتها فتدل على استمرار الخبر لذى الخبر مُذْ صَلَحَ له. وتستعمل ماضية لفظا ومعنى بما. وماضية معنى لا لفظا بلم، وغير ماضية بلا ولن.

أما مازال: فلها ثلاثة معان. أحدها: أن تكون ناقصة وهى التى من هذا الباب ووزنها فَعِل بالكسر يَفْعَل وعينها ياء بدليل قولهم زايلت أفعل كذى. لوكانت واوا لقالوا زاولت ولا تستعمل إلا بحرف النفى إما ظاهرا نحو: مازال زيد قائما. وإما مقدرا كقوله:

تَزَالُ حِبَالُ مُبْرَمَاتٌ أُعِدُّهَا لَهَا مامَشَى يَوْماً عَلَى خُفِّهِ جَمَلُ[2]

وثانيها: زال الشيء يزول إذا فارق موضعه [3]. وهى لازمة. وعينها واو.

وثالثها: زال زيد الشيء يزيلُهُ وعينه ياء ووزنه فَعَل يَفْعِل وهو متعد.

وأما ما برح: فمبعنى مازال وليس من بَرِحَ الخَفَاء، ولابد معها من حرف النفى أما ظاهر نحو: مابرح زيد قائما. وأما مقدر كقوله:

فَقُلْتُ يَمِيْنُ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِداً ....[4]

---

(١) القائل: يزيد بن الحكم. من الرجز.
الشاهد في قوله: «ماخير ود لايدوم» حيث جاءت دام هنا تامة وليست ناقصة من أخوات كان.
وإذا لاتكون ناقصة إلا إذا اتصلت بما. وهنا انفصلت عن ما فاكتفت بفاعلها.
وقد ذكرها المرزوقي في شرح ديوان الحماسة ص ١١٩٠.

(٢) القائل: ليلى امرأة سالم بن قحفان. وقد جاء إلى سالم أخ امرأته زائرا فأعطاه بعيرا من إبله وقال لامرأته هاتي حبلا يقرن به ما أعطيناه إلى بعيره، ثم أعطاه بعيرا آخر وقال مثل ذلك. ثم أعطاء مثل ذلك. فقالت: مابقى عندي حبل. فقال عليّ الجمال وعليك الحبال. الشاهد: «تزال» حيث جاءت جواب قسم وحذف منه حرف النفي أي: لاتزال. وقد استشهد به كل من: شرح المفصل لابن يعيش ١٠٩/٧، الخزانة ٤٨/٤، ديوان الحماسة ١٧٢٧.

(٣) انظر اللسان (زال) والمعجم الوسيط ٤٠٧/١.

(٤) القائل: امرؤ القيس من قصيدة له من الطويل مطلعها:
ألا عم صباحا أيها الطلل البالي =

وأما مافتيء: فبمعنى مازال. ولابد لها من حرف النفى كقوله:

لا تَفْتَؤُا الدَّهْرَ مِنْ سَبْحٍ بأَرْبَعَةٍ كَأَنَّ إِنْسَانَها بالصَّابِ مُكْتَحِلُ(١)

وقد يقدر كقوله تعالى: ﴿تَاللهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾(٢). وأما إنفك: فإنه من إنفك الشيء إذا تفرقت أجزاؤه(٣). ففيه معنى النفى ولابد من حرف النفى معه ظاهرا أو مقدار كأخواته. قال:

تَنْفَكُّ تَسْمَعُ مَاحَيِيـ ـتَ بِهَالِكٍ حَتّى تَكُونَهْ(٤)

= وتمام البيت:

فَقُلْتُ يَمِيْنُ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِداً وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وأَوْصَالِي

الشاهد في قوله: «أبرح» حيث جاءت مثبتة، والأصل أن تكون مسبوقة بحرف نفي. وإن لم يكن ظاهرا لابد أن يكون مقدرا أي «لا أبرح» وهذا يتناسب مع سياق البيت والمعنى. وفيه شاهد آخر هو «يمين الله» حيث روى على صورتين: الأولى: الرفع على الإبتداء، والخبر محذوف أي: يمين الله قسمي أو لازمي... والثانية: النصب على أن أصله: أحلف بيمين الله، فلما حذف حرف الجر وصل فعل القسم إليها بنفسه ثم حذف فعل القسم وبقى منصوبا به. وقد استشهد به كل من سيبويه ١٤٧/٢، المقتضب ٣٢٦/٢، جمل الزجاجي ٨٥، الخصائص ٢٨٤/٢، أمالي ابن الشجرى ٣٦٩/١، شرح المفصل لابن يعيش ١١٠/٧، ٣٧/٨، الخزانة ٢٠٩/٤، ٢٣١، المغنى ٦٣٧، شواهد العيني ١٣/٢، شرح التصريح ١٨٥/١، الهمع ٣٨/٢، الدرر اللوامع ٤٣/٢، الأشموني ٢٢٨/١، ديوانه ٣٢.

(١) لم أعثر على قائله: والشاهد في قوله: «لاتفتوأ» حيث سبقت فتيء باداة النفي لا.

(٢) سورة يوسف آية ٨٥.

(٣) اللسان (فلك)، المعجم الوسيط ٦٩٨/٢.

(٤) القائل: خليفة بن براز وهو شاعر جاهلي. والبيت من مجزؤ الكامل. الشاهد في البيت: به عدة شواهد:

الأول: «تنفك» حيث جاءت دون أن تسبق بأداة النفي، والأصل أن تكون مسبوقة بأداة نفي ظاهرة أو مقدرة، وجاءت هنا مقدرة، وقد خرجت على سبيل الشذوذ. اذ التقدير: لاتنفك.

الثاني: في قوله «تنفك» حيث استعملت هنا بصيغة المضارع، ولما كانت لاترد الا بصيغتي المضارع والماضي أصدر العلماء حكماً بأنه فعل متصرف تصرفا غير كامل أي ناقص.

الثالث: بقوله: «تكونه» حيث جاء بخبر كان ضميرا متصلا، والإسم ضمير مستتر محذوف. وقد =

وأكثر ما يأتى الحذف فى غير الماضى. والمعنى الجامع لهذه الأربعة المفارقة وهى فى معنى النفى. فإذا دخل عليها حرف النفى صار معناها اثباتا، لأن نفى النفى إثبات. ولذلك آمتنع: مازال زيد إلا قائما. لأن شرط التفريع أن يقع بعد النفى. وأما قول ذى الرمة:

حَرَاجِيْجُ مَاتَنْفَكُّ إلّا مُنَاخَةً على الخَسْفِ أوْ نَرْمِى بِهَا بَلَداً قَفْراً[1]

فمناخة منصوب على الحال من الضمير فى تنفك وهى تامة لاتحتاج إلى خبر. وعلى الخسف يتعلق بمناخة. أى ماتنفصل هذه الإبل عن السير إلا فى حال إناختها. وقد روى مناخة بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف ومحل الجملة حال. وقيل أن إلا زائدة، ومناخة الخبر. وقيل أنها ناقصة، وخبرها على الخسف. ومناخة حال من الضمير وهو ضعيف. أما أولا فلأنه يؤدى إلى تقديم الحال على العامل المعنوى وهو الجار والمجرور. ولا يجيزه سيبويه[2]. وأما ثانيا فلأن الحال المفرغة لا تكون فى الإيجاب. وبه تبين ضعف القول الأول. وأما ليس فيأتى بيانها بعد. وها هنا بحث نذكر فيه مايتعلق بمسائل هذا الباب ويتبين حالها بثلاثة فصول.

= استشهد به كل من: الخزانة ٤٧/٤، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٩/٧، الإنصاف رقم ٥٠١ ص ٨٢٤، شرح شواهد العيني ٧٥/٢، همع الهوامع ١١١/١، الدرر اللوامع ٨١/١.

(١) القائل: ذو الرمة غيلان بن عقبة. من الطويل. الشاهد في قوله: «إلا مناخة» حيث خطأ الأصمعي وأبو عمرو بن العلاء ذا الرمة في هذا البيت. ولكن العلماء خرجوا هذا بخمسة أوجه: الاول: أن الرواية هي: ماتنفك إلا، والال: الشخص وهو خبر تنفك ومناخة: صفة. الثاني: أن تنفك هنا تامة وليست ناقصة. الثالث: أن تنفك ناقصة وخبرها متعلق الجار والمجرور على الخسف. ومناخة: حال. الرابع أن تنفك ناقصة. وخبرها محذوف، ومناخة حال، وعلى الخسف: متعلق بمناخة. الخامس: أن تنفك ناقصة، ومناخة خبرها، والا: حرف زائد لايدل على معنى، والممتنع هو دخول الا الدالة على الإستثناء على خبر تنفك. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٤٢٨/١، الرضى ٢٧٥/٢، خزانة الادب ٤٩/٤، الأشموني ٢٤٦/١، المحتسب ٣٢٩/١، ابن الشجرى ١٢٤/٢، ابن يعيش في مفصله ١٠٦/٧، الإنصاف ١٥٦، المغنى ٧٣، الهمع ١٢٠/١، ٢٣٠، الدرر ٨٨/١، ١٩٥، ديوانه ١٧٣.

(٢) أنظر سيبويه ٤٢٨/١، ٤٢٩.

(زيادة توضيح)

الفصـل الأول:

لاتخلو هذه الأفعال من أن يكون آسمها وخبرها إما معرفتين أو نكرتين أو الإسم معرفة والخبر نكرة وبالعكس. أما الأول: فإن كانا متساويين فى التعريف كنت مخيراً فى رفع أحدهما ونصب الأخر متقدما كان المنصوب أو متأخرا كقوله: وكان الأفضل المتفضل. لأنه لا يلتبس الإسم بالخبر لتغايرهما فى الإعراب بخلاف خبر المبتدأ، وإن تفاوتا فى التعريف كان الأعرف أولى بالإسم كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلّا أَنْ قَالُوا﴾[1] فأن والفعل أولى بالإسم. أما أولا: فلأن الإسم الواقع بعد إلا أَخَصُّ مما قبلها لأنه اثبات بعد النفى، والأَخَصّ أحق بالإسم، والأعم أحق بالخبر. وأما ثانيا فلأن ماقبل إلا لما كان منفيا ومابعدها مثبتا كان المثبت أولى بالإسم والمنفى أولى بالخبر، لأن النفى يتناول الخبر. وأما الثانى فإن كانا فى سياق الإيجاب فلابد من كون الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا أو مقدما كما فى خبر المبتدأ. نحو: كان عندك مال، وصار لك عبد. قال:

.... مَادَامَ فِيهُــنَّ فَصِيْــلٌ حَيَّــا[2]

---

(١) سورة الاعراف آية ٨٢.

(٢) القائل: ابن ميادة وهو الرماح بن ابرد بن ثوبان المرى، ويكنى أبا شرحبيل وهو من الرجز. وتمام البيت:

لَتَقْرَبُــــــنَّ قَرَبــــــاً جُلْدِيَّــــــا
مادَامَ فِيْهُــــنَّ فَصِيْــــلٌ حَيَّــــا

الشاهد فى قوله: «مادام فيهن فصيل» حيث تقدم خبر دام وهو الجار والمجرور على اسمها الذي هو نكرة. إذ يتقدم الخبر على المبتدأ إذا كان المبتدأ نكرة، وكان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا. وقد =

وإن كان فى سياق النفى فإن تساويا كنت مخيرا: أيهما شئت جعلت نحو: ماكان غلام رجل غلام آمرأة. وإن تفاوتا، فالأخص الإسم والأعم الخبر نحو: ما كان أحد مثلك. فأحد وإن كان أعم من مثل فى اللفظ، إلا أنه واقع موقع إنسان. لأن المماثلة فى الإنسانية لا ينفك عنها أحد. وإذا قلت: ماكان رجل صالح مشبها زيدا فى الدار، كنت مادحا له. لأنك أثبت شبه الرجل الصالح له وإذا قلت: ما كان رجل صالح مشبه زيدا فى الدار. كنت مادحا له لأنك أثبت شبه الرجل الصالح له. وفى الدار خبر كان. وأما الثالث: وهو أن يكون الإسم معرفة والخبر نكرة فهو الأصل. وقد تقدم فى نحو: ﴿وَكَانَ اللهُ غَفُوراً رَحِيْمَا﴾[1]، وهو ظاهر. وأما الرابع فلا يأتى إلا فى الضرورة كقوله:

قِفِي قَبْلَ التَّفَـرُقِ يَاضُبَاعَـا وَلَايَكُ مَوْقِـفٌ مِنْكِ الوَدَاعَـا[2]

وقول الآخر:

فَإِنَّكَ لَا تُبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ أَظَبْـيٌ كَانَ أُمُّكَ أَمْ حِمَـارُ[3]

= استشهد به كل من: سيبويه ٢٧/١، نوادر أبي زيد ١٩٤، المقتضب ٩٤/١، ابن يعيش في شرح المفصل ٣٣/٣، ٩٦/٧، ١١٥، الخزانة ٥٩/٣، اللسان (جلد، هيا).

(١) سورة النساء آية ٩٦.

(٢) القائل: القطامي. وهو عمير بن ستيم من البحر الوافر. الشاهد في قوله: «ولايك موقف منك الوداعا» حيث جاء اسم يك نكرة والخبر معرفة ولايرد هذا إلا في الضرورة. وفيه شاهد آخر: «ياضباعا» حيث أوردها مرخمة والأصل ياضباعة اسم امرأة. وعوض الألف عن الهاء في حالة الوقف. وقد استشهد به كل من: الأشموني ١٧٣/٣، سيبويه ٤٢٨/١، المحتسب ٣٢٩/١، أمالي ابن الشجرى ١٢٤/٢، المفصل لابن يعيش ١٠٦/٧، الإنصاف ١٥٦، الخزانة ٤٩/٤، المغنى ٧٣، الهمع ١٢٠/١، ٢٣٠، الدرر ٨٨/١، ١٩٥، يس ١٨٥/١، ديوانه ٣٧.

(٣) القائل: الخداش بن زهير من الوافر. الشاهد في قوله: «أظبى كان أمك» حيث جاء اسم كان نكرة وخبرها معرفة وتقدير الكلام «أظبى كان ظبى امك» وجاء هنا للضرورة. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢٣/١، السيوطي ٣١٠، المقتضب ٩٤/٤، ابن السيرافي ١٦٤، حماسة البحتري ٢١٠، الخزانة ٢٣٠/٣، ٦٧/٤.

فسيبويه[1] استدل بهذين البيتين ونحوهما على كون كان نكرة وخبرها معرفة. أما البيت الأول فالذى سوغ فيه ذلك أن موقفا تخصص بوصفه بالجار والمجرور. والوداع مصدر وتعريف المصدر يقارب تنكيره. وقيل: لما كان آسمها مشبها بالفاعل، والفاعل لا يشترط فيه التعريف جاز أن يقع نكرة وقيل: الوداع مفعول.

وقيل: مفعول له وخبر يك محذوف. وأما البيت الثانى ففيه وجوه: أحدها ما اختاره سيبويه[2]: أن ما بعد الهمزة وهو ظبى مرفوع بكان مقدره يفسرها كان الظاهرة. وخبرها مثل خبرها والتقدير: أكان ظبى أمك. ولا يقال إذا أقدر كان بعد الهمزة لم تكن أم معادلة للهمزة لعدم مناسبة مابعدها لما بعد الهمزة والمراد المعادلة. لأنا نقول: لما وجب حذفها لأجل المفسر بعدها كانت فى حكم العدم. فلم يعتد بتقديرها بعد الهمزة، وما بعد أم خبر مبتدأ محذوف أى هو حمار. الثانى: أن ظبيا مبتدأ، وفى كان ضمير وهو معرفة. وعلى هذا لايكون اسم كان نكرة. فإن قيل: فضمير النكرة يجب أن يكون نكرة، لأنها تُفَسِّره، والمَفُسَّر لا يكون أعرفُ من المُفَسِّر. فالجواب أنّا لا نسلم أن المفسر لا يجب أن يكون أعرف من المفسر مطلقا.

فإن الضمير فى قولك: زيد ضربته أعرف مما يعود عليه وهو زيد، ولأنه لو لم يكن معرفة لما صح الإبتداء به وهو باطل. بدليل جواز ضربت رجلا وهو راكب اتفاقا. الثالث: أنه من باب القلب، لأن الأصل نصب ظبى ورفع الأم. فلما عكس علم أنه حمل على القلب فى الصورة دون المعنى لأمن اللبس. ولا يقال: يلزم منه إذا لم يتغير المعنى تقديم آسم كان عليها وهو محال. لأنا نقول إنما يلزم أن لو كان اسماً حقيقة أى فى اللفظ والمعنى وهو ممنوع. وأما قول حسان:

كَأَنَّ سَبِيْئَةً مِنْ بَيْتِ رَاسٍ ... يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ[1]

---

(١) انظر سيبويه ١/٢٢، ٢٣.

(٢) القائل: حسان بن ثابت من قصيدة له من الوافر. قالها قبل فتح مكة وفيها مدح الرسول ﷺ وهجا بها أبا سفيان من أجل هجائه للرسول ومطلعها. =

ويروى كأن سلافة. ففيه وجوه: أحدها رواية سيبويه[1] بنصب المزاج ورفع العسل. إما بأن مزاجها نصب على الظرف فخبرها ظرف مقدم، وإما بأن العسل جنس تقرب نكرته من معرفته. الثانى: رفعهما معا لأن المزاج مبتدأ والخبر عسل وماء. وفى كان ضمير الشأن والقصة. الثالث: رفع المزاج ونصب العسل وهو ظاهر. ورفع ما لأنه فاعل فعل مقدر أى: ومازجها ماء. وأما على أنه مبتدأ محذوف الخبر. الرابع: يروى تكون بالتاء. فيكون فيه ضمير يعود على سبيئة والخبر هو الجملة التى هى مزاجها عسل وماء. وهى فى محل النصب. وقيل: خبر كان فى البيت الذى بعد هذا البيت، وهو قوله:

عَلَى أَنْيَابِهَا أَوْ طَعْمِ غَضٍ   من التُّفَّاحِ أَهْصَرَهُ آجْتِنَاءُ[2]

= عفت ذات الاصابـــع فالجواء
إلى عذراء منـــزلها خلاء

الشاهد في قوله: «يكون مزاجها عسل» حيث ورد خبر يكون معرفة وهي مزاجها، واسمها نكرة وهذا دليل على جواز الإخبار في بابي كان وإن بمعرفة عن نكرة وذلك في الإختيار. واعتبر الزمخشري هذا النوع على سبيل الضرورة. وخرج البيت تخريجا آخر: إذ اعتبر ابن البقاء «يكون» زائدة وهو موضع الشاهد. أي قد تزاد كان في حالة المضارع كما زيدت في حالة الماضي. وعلى هذا يرفع «مزاجها» وهو مبتدأ، وعسل: خبرها. وزيادة يكون أو كان يصح لا اسم لها ولا خبرا. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢٣/١، المقتضب ٩٢/٤، جمل الزجاجي ٥٨، المحتسب ٢٧٥/١، ابن يعيش في مفصله ١٣/٧، الخزانة ٤٠/٤ ، ٦٣، المغنى ٤٥٣، الدرر ٨٨/١، الهمع ١١٩/١، ديوانه ص ٣.

(١) سيبويه ٢٣/١.

(٢) القائل: حسان بن ثابت من الوافر.

الشاهد في هذا البيت: ليس به شاهد في هذا الموقف، ولكنه تابع للبيت السابق عليه، حيث خرج بعض النحاة على أن في هذا البيت خبرا لكان الموجودة في البيت السابق عليه. وهذا البيت والذي سبقه من قصيدة واحدة لحسان.

الفصل الثانـي:

إنك إذا قلت ماكان فيها أحد خير منك. فالأحسن عند سيبويه[1] تقديم الظرف. وإذا قلت: ماكان أحد خيرا منك. كان الأمر بالعكس، أى الأحسن عنده تأخيره. أما الأول فلأنه خبر كان فهو أحد الجزئين المحتاج إليه. وحينئذ يتعلق بمحذوف. وأما الثانى: فلأنه لغو أى فضلة لاتتعلق بمحذوف لأن خيرا هو الخبر فكان في تأخيره اشعار بكونه فضلة. وأجاز المبرد[2] التقديم مطلقا واحتج بقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾[3] فقدم الظرف وهو ملغى فلغى. والجواب من وجوه: أحدها: إنا لا نسلم أن له فضلة بل هو الخبر. وكفؤا منصوب على الحال، لأنه نعت للنكرة وقد تقدم عليها. الثانى: أنه لما لم يكن الغرض نفى الكفؤا مطلقا بل عنه وله كان جزءا من الخبر فلا يتم الكلام إلا به. الثالث: أنه لو أخر لتغيرت الفواصل، وتصحيح الفواصل أهم من تأخير اللغو. الرابع: أن الضمير المتصل بالظرف لما كان عائدا إلى آسم الله تعالى لكون السورة دالة على وحدانيته تعالى، وجب تقديمه للإهتمام. وقال سيبويه: وأهل الجفاء يقرأون: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوا أَحَد﴾[3]. وأراد بأهل الجفاء الأعراب الذين لا يعلمون كيف هو مكتوب في المصحف ولم يتفطنوا لحكمة التقديم فقرأوا على ما فى أنفسهم.

---

(١) انظر سيبويه ١/٥٩، ٢/١٣١، وشرح المفصل ٧/١١٢، ١١٣.
(٢) انظر المقتضب ٤/٨٨.
(٣) سورة الإخلاص آية ٥.

الفصل الثالـث:

لايجوز أن يفصل بين كان ومعمولها بأجنبى منها غير ظرف. فأما قولهم: كانت زيدا الحمى تأخذه. فالحمى مبتدأ وتأخذ الخبر، وزيدا منصوب بتأخذ. وفى كان ضمير الشأن لئلا يؤدى إلى الفصل المذكور وأما بالظرف فجائز نحو: كان اليوم زيد قائما، وكان فى الدار زيد قائما: لكثرة الإتساع فى الظروف. وأما كانت تأخذ زيدا الحمى فجائز لأنه لما تقدم الخبر بمعموله فكأنه وليها خبر لها.

(الحروف العاملة عمل ليس)

٥٠٦ وَلَيسَ فِعلٌ مَالَهُ مُستَقْبَلُ والحَرْفُ مَا وَهْوَ كَلَيْسَ يُجْعَلُ

آختلف النحاة فى ليس. فالجمهور على أنها فعل لوجود خصائص الأفعال العامة لها وهى اتصال الضمائر البارزة المرفوعة بها وتاء التأنيث الساكنة كما مر فى أخواتها. وأما آمتناع بعض الخواص عليها فلا يخرجها عن كونها فعلا، لأن الخاصة تطرد ولا تنعكس كما مر. فإن قيل: فقد اتصلت الضمائر البارزة بأسماء الأفعال وبالحرف نحو: ربت. فالجواب: أما عن الأول فلأن التاء التى هى ضمير المتكلم والمخاطب لاتتصل إلا بالفعل فيقال: لَسْتُ ولَسْتَ فتحذف لهما العين. والحذف تصرف، والتصرف مختص بالفعل. وعن الثانى: أن دخولها أصله فى الفعل، ودخولها فى الحرف بطريق الشبه والفرعية. وذهب أبو على[1] فى البغداديات إلى أنها حرف لما مر من الشبهتين المذكورتين، ولعدم تصرفها، ولأنها لنفى الحال كالحرف، ولأنها يعوض بها عن اسم إن فى قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلَّا مَاسَعَى﴾[2] وأجيب عن الأول: بأن عدم التصرف عارض لشبه الحرف لا فى أصل الوضع. وعن الثانى: أنها لما لم تنصرف لزمت طريقة واحدة كعسى.

وعن الثالث: أن التعويض بها على تقدير تسليمه لما فيها من معنى النفى لا لكونها حرفا وهى فعل ماض لانتفاء حرف المضارعة من أولها ووزنه فَعِل بالكسر. وإلا لكان إما فَعَل بالفتح أو فَعُل بالضم وكلاهما محال. أما الأول فلأن المفتوح لا

(١) انظر الخصائص ١/١٢٥، ١٦٧، ٢/٢٦٠، الإنصاف ١٠٧ ــ ١١١، أسرار العربية ١٤٣ ــ ١٤٥ وأمالي الشجرى ٢/٢٣٨، ٢٣٩، وسيبويه ١/٢٨.

(٢) سورة النجم آية ٣٩.

تسكن عينه إلا فى الضرورة وأما الثانى فلأن ذوات الياء لا تجىء على فعل ولا تستعمل إلا ناقصة لأنها للنفى، والنفى يتناول الأخبار دون الذوات. والأكثر أنها لنفي الحال. فلا يجوز وقوع المستقبل خبرها. فلا يقال: ليس زيد قائماً غداً. ولا يقوم غدا ولا الماضى نحو ليس زيد قام. وقيل: إنها للنفى مطلقا بدليل قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِم لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُم﴾(١)، ولا دليل فيه لجواز أن تكون حكاية حال مستقبله، ويضمر فيها الشأن كقوله:

.... وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُولُ(٢)

وبنوتميم يجرونها مجرى مافلا يعملونها إذا إنتقض النفى بالا. فيقولون: ليس الطيب إلا المسكُ بالرفع ومنهم من يجعل الخبر محذوفا أى ليس الطيب فى الدنيا إلا المسك. وأما الحرف فى قوله: والحرف ما وهو كليس يجعل. فيريد به ما أشار إليه فى أول الباب وهو قوله:

مِنْ ذَاكَ أَفْعَالٌ وَمِنْهُ حَرْفُ والحَرْفُ فى اللُّغَاتِ فِيهِ الخُلْفُ

والمعنى أن الحرف الذى ذكرنا أنه يرفع الإسم وينصب الخبر هو ما(٣).

---

(١) سورة هود آية ٨.

(٢) القائل: هشام أخو ذي الرمة. من البسيط. في وصف امرأة يحبها وهي تهجره وتمام البيت:

هي الشِّفَاءُ لِدَائِي لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا
وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُولُ

المعنى: يبين الشاعر مقدار حبه لهذه المرأة فيقول إن وصالها شفاء لما يجده من داء حبها ولو بذلت له شيئا من هذا الحب لنال الشفاء. الشاهد في قوله: «وليس منها شفاء» فقد أضمر في «ليس» والجملة التي بعدها تفسير للمضمر في موضع الخبر وتقديره: وليس الامر الذي هو شفاء ذاتي مبذولا منها. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٦/١، ٧٣، المقتضب ١٠١/٤، جمل الزجاجي ٦٤، شرح المفصل لابن يعيش ١١٦/٣، المغنى ٢٩٥، همع الهوامع ١١١/١، الدرر اللوامع ٨٠/١.

(٣) في سيبويه ٢٨/١ «باب ماأجرى مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز»... وذلك الحرف (ما) تقول: ما عبد الله أخاك، وما زيد منطلقا. وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل وهو القياس لأنها ليست بفعل، وليس (ما) كليس ولا يكون فيها إضمار. وأما أهل الحجاز فيشبهونها
=

والخلاف الذى فيه إنما هو باعتبار اللغات كما يتبين بعد.

٥٠٧ فِى لُغَةِ الحِجَازِ إنْ لَمْ يَبْطُلِ النَّفْىُ مِنْهَا وإذَا لَمْ يُجْعَلُ
٥٠٨ خَبَرُهَا مُقَدَّماً عَلَى آسْمِهَا حِيْنَئِذٍ تُزِيْلُهَا عَنْ حُكْمِهَا
٥٠٩ يَشْهَدُ لِلحِجَازِ فى لُغَاتِهِمْ مَقَالَةُ مَاهُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ
٥١٠ وَمِنْ عَدَا أَهْلُ الحِجَازِ رَفَعُوا خبرَ مَا إلّا الّذِيْنَ سَمِعُوا
٥١١ النصبَ فى القُرآنِ فيما ذُكِرَا ومنه فى يُوْسُفَ هَذَا بَشَرَا

الأصل فى ما أن لا تعمل، لأن الحرف لما لم يختص بأحد نوعى الإسم والفعل. فقياسه أن لا يعمل لأنه لو عمل وهو غير مختص، فإما أن يعمل فى أحدهما دون الآخر وهو ترجيح من غير مرجح أو فيهما معا وهو محال. لأن الحرف فى العمل فرع على الفعل. ولما لم يعمل الفعل مع أصالته إلا فى نوع واحد وهو الإسم، وجب أن لا يعمل الحرف إلا إذا كان مختصا، وإلا لا نحط الأصل عن الفرع وهو محال. إلا أن أهل الحجاز أجروها مجرى ليس فى العمل لشبهها بها، والشبه من أوجه: أحدها مطلق النفى، وثانيها: خصوصه وهو أنها لنفى الحال كليس. وثالثها: دخولها على المبتدأ والخبر، ورابعها: دخول الياء فى خبرها. ومقتضى الشبه أن ينقل بعض أحكام أحدهما إلى الآخر إمارة على تحقق الشبه. والكوفى يزعم أن خبرها منصوب باسقاط الخافض وهو باطل. لأن هذا إنما يكون فى الحرف المعدى للفعل وهو منتف ها هنا. قال آبن الدهان: ومما يدل على أن العرب لحت فى ما العمل أنهم كفوها عن العمل فقالوا: ماإن زيد قائم. ولايكف إلا العامل. لكنها مع حصول المشابهة من هذه الوجوه لا يعملونها إلا بشروط لكونها فرعا. الأول: أن لا ينتقض النفى، وإليه أشار بقوله: إن لم يبطل النفى منها. أى من ما. وبطلان النفى بثلاثة أمور:

= بليس اذا كان معناها كمعناها، كما شبهوا بها (لات) في بعض المواضع، ومثل ذلك قوله عز وجل: «ماذا بشرا» في لغة أهل الحجاز، وبنو تميم يرفعونها الا من عرف كيف هي في المصحف. انظر المقتضب ١٨٨/٤، الخصائص ١٢٥/١، ١٦٧، ٢٦٠/٢، الإنصاف ١٠٧ — ١١١ أسرار العربية ١٤٣ — ١٤٥ أمالي ابن الشجرى ٢٣٨/٢ — ٢٣٩، سيبويه ٢٨/١.

أحدها: إلا أو ما فى معناها نحو: مازيد إلا قائم، لأن النفى أقوى جهات الشبه، وقد بطل بدخول إلا. فلو عملت لتوارد النفى والإثبات على حكم واحد وهو محال. وأما قول الشاعر:

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجَنُونًا بِأَهْلِهِ   وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذَّبـاً(١)

فليس منجنونا ومعذبا منصوبين بما مع بطلان النفى، بل إما انتصاب المصادر أى يدور دورانا كما تقول: ماأنت إلا سيرا وإلا تعذب تعذيبا. وإما أن يكون الخبر محذوفا والمنصوب مفعول أى الّا يشبه منجنونا وهو الدولاب فى دورانه وإلا يشبه معذبا.

وثانيها: إنْ المخففة النافية نحو: ماإنْ زيد قائم. قال:

وَمَا إِنْ طِبُّنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ   مَنَايَانَـــا وَدُوْلَـــة آخرِيْنَــــا(٢)

لأن النفى لما دخل على النفى صار اثباتا. وقيل أن المخففة كافة كفت ما عن العمل اقتصاصا كما كفت ما إنْ. وأما قول الشاعر:

بَنِى غَدَايَةَ ما إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ   ولا صَرِيْفٌ ولَكِنْ أَنْتُمُ الخزَفُ(٣)

---

(١) القائل: نسب البيت لبني سعد، ونسبه ابن جنى لبعض العرب وهو من الطويل.
الشاهد في قوله: «إلا منجنونا، إلا معذبا» حيث وردت ما التي تعمل عمل ليس. ومن شروط عملها ألا يكون خبرها منتقضا بالا. ومع وجود إلا، إلّا أنها عملت في هذا البيت واعتبر ذلك شاذا. إلا أن يونس قد استدل على إعمال ما مع وجود الإستثناء وخرج البيت بتخريجات أرى أن اعتبارها على سبيل الشذوذ أفضل. وقد استشهد به كل من: المقرب ١/١٠٣المغنى ٧٣، التصريح ١/١٩٧، الأشموني ١/٢٤٨، شرح المفصل ٧٥/٨، الخزانة ٢/١٢٩، شواهد المغنى ٢١٩/١.

(٢) القائل: فروة بن مسيك المرادي من الوافر. الشاهد في قوله: «فما أن» حيث بطل عمل ما الثانية التي تعمل عمل ليس بسبب وجود أن. وهي هنا كافة لما عن العمل كما كفت ما إن عن العمل. وذكر آبن هشام في المغنى أن «إن» تزاد بكثرة بعد ما النافية إذا دخلت على جملة فعلية أو اسمية كما في هذا البيت. وقد استشهد به كل من: سيبويه ١/٤٧٥، ٢/٣٠٥، سيرة ابن هشام ١٥٠، الوحشيات ٢٨، المقتضب ١/٥١، ٢/٣٦٤، الخصائص ٣/١٠٨، المحتسب ١/٩٢، الخزانة ٢/١٢١، المغنى ٢٥، الهمع ١/١٢٣، الدرر ١/٩٤، الصحاح (طبب).

(٣) القائل: غير معروف. وهو من البسيط. ويروى البيت: =

فإنما أعملها نظرا إلى أنها لمجرد الزيادة.

وثالثها: أن يعطف على خبرها بحرف يوجب لما بعده نحو: بل ولكن فيقال: مازيد قائما بل قاعد، وما محمد مقبلا بل ذاهب. وإنما وجب رفع المعطوف على الخبر، لأن بل ولكن بمنزلة إلا فى أنهما يثبتان لما بعدهما. فلو عمل النفى فيما بعدهما لزم ماذكرنا من توارد الإثبات والنفى على محل واحد وهو محال. ورفع ما بعدهما إمالأنه خبر مبتدأ محذوف أو معطوف على موضع الخبر على تقدير عدم النفى. الشرط الثانى: أن لا يتقدم خبرها على آسمها. وإليه أشار بقوله: وإذا لم يجعل خبرها مقدما على اسمها وإنما بطل عملها بتقديم الخبر، لأن التقديم مؤذن بالقوة ولا قوة لأنه عامل ضعيف من جهة الحرفية ومن جهة مخالفة القياس، ولأنها لو قدم خبرها على اسمها وهى فرع على ليس التى يجوز تقديم خبرها لزم مساواة الفرع الأصل وهو محال. وأما قول الفرزدق:

فَأَصْبَحُوا قد أعادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإِذْ ما مِثْلَهُم بَشَرُ(١)

= بنــــــي غدانـــــــة ما إن أنتم ذهبـــــــا
ولا صريفـــــــا ولكـــــــن أنتم الخزف

المعنى: يقول الشاعر: أنتم يابنى غدانة لستم من أفاضل الناس، وإنما أنتم من أراذلهم.

الشاهد في قوله: «ما إن أنتم ذهب» حيث أهمل ما النافية فلم يعملها ولو أعملها لنصب بها الخبر وقال: «ما إن أنتم ذهبا» وإنما أهملها بسبب وجود إن الزائدة بعدها. وفي البيت رواية بالنصب على الإهمال «ما إن انتم ذهبا» لكن العلماء المحققين قرروا في مثل هذه الحالة أنه ينبغي أن تقدر «أن» حينئذ نافية مؤكدة للنفي المستفاد من ما لا زائدة ، و لا نافية لنفي ما فيصبح الكلام إثباتا لأن نفي النفي إثبات. وقد استشهد به كل من: قطر الندى رقم ٥٠، أوضح المسالك رقم ١٠١، الشذور رقم ٩٠، الخزانة ٢/١٢٤، المغنى ٣١، التصريح ١٩٦، شواهد العيني ٢/٩١، الهمع ١/١٢٣، الدرر ١/٩٥، ملحقات مجالس ثعلب ٨٠٩.

(١) القائل: الفرزدق همام بن غالب بن صعصعة من قصيدة له يمدح فيها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز وهو من البسيط. الشاهد في قوله: «ما مثلهم بشر» فإن بعض النحاة مثل الفراء قد ذهبوا إلى أنه يجوز إعمال «ما» النافية عمل ليس، ولو تقدم خبرها على اسمها، واستدلوا بهذا البيت من قول الفرزدق وقالوا ما: النافية تعمل عمل ليس، مثل: خبرها، والجمهور يرفضون ذلك ويقولون =

«بنصب مثلهم». فالجواب عن الأول من وجوه: أحدها: أنه منصوب على الحال والتقدير وإذ ما فى الدنيا مثلهم بشر. فمثلهم صفة لبشر، فلما قدم نصبه على الحال. ويضعفه إعمال المعانى محذوفة. وثانيها: أنه منصوب على الظرف أى مامثل حالهم فى الشرف بشر. وثالثها: أنه من غلط الشاعر فى التقديم لأنه خلاف لغته لأنه تميمى، فظن أن أهل الحجاز يعملونها مطلقا.

الشرط الثالث: أن لا يفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف. لأنه متى فصل بغير الظرف بطل عملها نحو: مازيد طعامك آكل. وأما الفصل بالظرف فلا يبطل به العمل لكثرة الإتساع فيه. وفى التنزيل: ﴿فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِيْنَ﴾(١)

فمن: زائده. وأحد: اسمها، وحاجزين خبرها. وجاء جمع الخبر حملا على معنى أحد لما فيه من معنى الإستغراق. وقيل: إن حاجزين صفة لأحد على اللفظ، وهو مبتدأ ومنكم خبر مقدم. وأما تقديم الخبر على ما نفسها فممتنع نصب الخبر أو رفعه، لأن النفى له صدر الكلام وأجازه الكوفيون. وقوله حينئذ نزيلها عن حكمها: معناه أن تقديم الخبر وبطلان النفى يزيلان حكم عملها. وأما بنو تميم فإنهم لما اعتبروا مع الشبه الإختصاص الذى هو الأصل فى العمل لم يعملوها لعدم اختصاصها ولأن الشبه معنى لالفظا. ولقائل أن يقول: إن الداخلة على الإسم التى بمعنى ليس غير الداخلة على الفعل. وإنما حصل الإشتراك فى اللفظ وهو لا يوجب الإشتراك فى الحكم، ويؤكده اجماع القراء على لغة أهل الحجاز فى قوله

= بورود الرواية برفع مثلهم على أنها خبر مقدم، وإن كان قد ورد بنصب مثل فهذا خطأ من الفرزدق ويخروجونه بتخريجات أخرى.

وقد استشهد به كل من سيبويه ٢٩/١، المقتضب ١٩١/٤، مجالس ثعلب ١١٣، المقرب ١٠٢/١، الخزانه ١٣٠/٢، المغنى ٨٢، شواهد العيني ٩٦/٢، شرح التصريح ١٩٨/١، الهمع ١٢٤/١، الدرر اللوامع ١٩٥/١، الأشموني ٢٣٠/١، أوضح المسالك رقم ١٠٤، ديوانه ٢١٩.

(١) سورة الحاقة آية ٤٧.

تعالى: ﴿مَاهَذَا بَشَرًا﴾[1] و﴿مَاهُنّ أُمَّهَاتِهم﴾[2] ولم يقرأ على لغة بنى تميم إلا شاذ. ونقل عن عاصم[3]: ﴿ماهُنَّ امهاتُهم﴾[2] بالرفع.

وقوله: يشهد للحجاز فى لغاتهم: يريد به السماع المذكور وهو قراءة أمهاتهم بكسر التاء، لأن الكسر فى جمع المؤنث علامة النصب والجر. والجر منتف هاهنا لعدم عامله، فيتعين النصب. وقوله: ومن عدا أهل الحجاز رفعوا خبر ما. يريد بمن عدا أهل الحجاز بنى تميم. قوله: إلا الذين سمعوا استثناء من الواو. فى قوله رفعوا. والمعنى: أن بنى تميم لما ورد النصب فى القرآن تابعوه فى القراءة ولم يقرأوا بالرفع على لغتهم، بل قرأوا بالنصب. وقول سيبويه[4] وبنوا تميم يرفعون إلا من درى كيف هى فى المصحف. يؤذن بأن لكل أحد أن يقرأ على حسب لغته. وذلك لا يجوز إلا مع التوقيف. وقوله: فيما ذكر يعنى بما ذكره من قوله تعالى: ﴿ماهُنَّ أُمَّهَاتِهِم﴾[2]. وقوله ومنه ﴿فى يُوْسُفَ﴾[5] أى فى سورة يوسف وقوله ﴿هَذَا بَشَرَا﴾[1] يريد به قوله تعالى: ﴿مَاهَذَا بَشَرا﴾[1].

واعلم أن الخلاف إنما هو فى نحو: مازيد قائما على رأى أهل الحجاز، وما زيد قائم على الأخرى. وأما نحو ما زيد إلا قائما وما قائما زيد فممتنع بالإتفاق. وماقائم زيد، ومازيد إلا قائم فجائز بالإتفاق.

٥١٢ وأَدْخلُوا البَاء على خَبَرِمَا ... كَلَيْسَ للتَّأكِيْد زَيْدَ فِيهِمَا

٥١٣ تَقُولُ لَيْسَ قَوْلُهُ بِكَذِبِ ... وَجُرّ مائَعْطِفُهُ أو انْصِبِ

٥١٤ تقول مازَيْدٌ بِعَالِمٍ وَلَا ... مُفَضَّلٍ وإن تَشَأْ مُفَضَّلَا

---

(١) سورة يوسف آية ٣١.

(٢) سورة المجادلة آية ٢.

(٣) هو عاصم بن أبي النجود، أو ابن بهدلة، أحد القراء السبعة، توفى سنة ١٢٧ هـ ، انظر: طبقات القراء، ومعرفة القراء الكبار ٧٣/١، تاريخ الاسلام ٨٩/٥، طبقات ابن سعد ٢٢٤/٦.

(٤) سيبويه ٢٨/١.

(٥) سورة يوسف آية ٧.

تزاد الباء فى خبر مازيادة مطردة للتأكيد، كما تزاد فى خبر ليس وهو المراد بقوله: كليس للتأكيد زيد فيهما. أى أن الباء تزاد فى خبر ما كما تزاد فى خبر ليس. فزيادتها فى خبرهما لتأكيد النفى بمنزلة اللام الداخلة على المبتدأ لتأكيد الإيجاب. فيكون ليس زيد قائما نفيا لقولك زيد قائم. وقولك: ليس زيد بقائم نفيا لقولك: لزيد قائم. واختلف فى أيهما هو الأصل فى الزيادة. فالأصح أن أصل زيادتها فى ليس لانها فِعْلٌ، وأصل الزيادة فى المفعول، فحملوا ماعليها وخصت الباء بالزيادة لأنها لما كانت للإلصاق واللام للتأكيد، كان بينهما مناسبة من جهة أن ملاصقة الشىء للشىء تؤكد العلاقة بينهما. وهذه الباء لاتتعلق بشىء لانها ليست مُعْدِية، ولا تدخل فى خبر ما فى الأكثر، إلا إذا كانت عاملة. فلايقال: مابقائم زيد. لأنها إنما تدخل فى خبرها للشبه بليس. وقد بطل بالتقديم. وأما قوله:

لَوْ أَنَّكَ يَاحُسَيْنُ خُلِقْتَ حُرًّا وَمَا بِالحُرِّ أَنْتَ وَلَا الصَّدِيْقِ[1]

فأحل الباء على لغة بنى تميم وهو نادر. وإذا عطف على خبر ليس وما على تقدير [زيادة][2] الباء ففيه وجهان: أحدهما العطف على اللفظ وهو أولى نحو: ليس زيد بقائم ولا قاعد وهو ظاهر. والآخر على المحل نحو: ليس زيد بقائم. ولا قاعدا. وهو المراد بقوله: وجر ماتعطفه أو نصب. أى ماتعطف على المجرور بالباء فى خبر ليس. أو فى خبر ماإذا أعملتها عمل ليس. قال:

---

(١) القائل: مجهول. وهو من الوافر. ويروى البيت:

أمـــــا والـلـــــــه أن لو كنت حرا
ومـــــــا بالحر أنت ولا العتيــــــــق

الشاهد في قوله: «وما بالحر أنت» حيث دخلت الباء الزائدة على خبر «ما» وهو الحر مع كونه متقدما على الإسم الذي هو «أنت» واختلف النحاة في الباء وخرجت بأكثر من تخريج. وقد استشهد به كل من: الإنصاف ٢٠٠، معاني القرآن ٢/٤٤، ٣/١٩٢، شواهد العيني ٤/٤٠٩ الخزانة ٢/١٣٣، ٤/٢٢٥، شرح التصريح ٢/٢٣٣، السيوطي ٤١، الدرر ٢/١٢، ٤٥، الهمع ٢/١٨، ٤١.

(٢) هكذا في (ك) وقد سقطت من الأصل (ص). والأفضل وجودها.

مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فأسجح فَلَسْنَا بِالجِبَالِ وَلَا الحَدِيْدَا[١]

فعطف الحديد على موضع المجرور بالباء على مارواه سيبويه[١]. ولا يلتفت إلى ما يقال أن هذا البيت من قصيدة مجرورة، لأن سيبويه[٢] إنما رواه من قصيدة منصوبة وقبله:

.... وَلَا تَرْمُوا بها البَلَدَ البَعِيْدَا[٣]

إلى أن قال: ولا الحديدا. وقد يعطف بالمجرور على المنصوب على توهم وجود الباء كقوله:

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ ماَ مَضَى وَلَا سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِياَ[٤]

٥١٥ كَذَاكَ ما زَيْدٌ كَرِيْماً عَمُّهُ وَلَا كَرِيْمَةً عَلَـيْكَ أُمُّــهُ

---

(١) القائل: عقيبة بن هبيرة الأسدي. من الوافر. وفي مخاطبته لمعاوية بن أبي سفيان في شكواه من جور عماله. الشاهد في قوله: «ولا الحديدا» حيث عطف الحديدا وهو منصوب على الجبال وهو مجرور بالنظر إلى موضع الجبال وهو النصب. وقد أيد ذلك سيبويه فقال: «ومما جاء من الشعر في الإجراء على الموضع قول عقيبة الاسدي وأنشده. وقد آستشهد به كل من: سيبويه ٣٤/١، ٣٥٢، ٣٧٥، ٤٤٨، المغنى رقم ٧٤٠، الخزانة ٣٤٣/١، الشعر والشعراء ٤٥، المقتضب ٢٣٨/٢، ١١٢/٤، الإنصاف ٣٣٢، أمالي القالي ٣٦/١، جمل الزجاجي ٦٨، ابن يعيش في مفصله ١٠٩/٢، ٩/٤ سمط ١٤٨،.

(٢) انظر سيبويه ٣٤/١.

(٣) القائل: عقيبة بن هبيرة الأسدي. وليس في شطر البيت شاهد نحوي إنما استشهد به الشاعر على أن قافية القصيدة التي أخذ منها الشاهد السابق كان منصوبا دليلاً على صحة رأيه.

(٤) القائل: زهير بن أبي سلمى المزني من الطويل. الشاهد في قوله: «ولا سابق» حيث عطف بالجر على خبر ليس وهو «مدرك» بالنصب بسبب توهم زيادة الباء وذلك لكثرة دخول الباء الزائدة على خبر ليس. وقد توهم أنه أدخل الباء على خبر ليس لكونه مما يجرى على لسانه كثيرا. فجر المعطوف على هذا التوهم. قال الأعلم «حمل قوله ولا سابق على معنى الباء في مدرك لأن معناها لست بمدرك، فتوهم الباء وحمل عليها. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٨٣/١، ١٥٤، ٢٧٨/٢، جمل الزجاجي ٩٦، الخصائص ٣٥٣/٢، ٤٢٤، الإنصاف ١٩١، ٣٩٥، ابن يعيش في مفصله ٥٢/٢، ٥٦/٦، الخزانة ٦٦٥/٣، المغنى ٩٦، ٢٨٨، شواهد العيني ٣٦٧/٢، ٣٥١/٣، الهمع ١٤١/١، الدرر ١٩٥/٢، ديوانه ٢٨٧.

٥١٦ فَٱنْصِبْ كَرِيمَةً وإن شِئْتَ آرْفَعِ وإنْ تَشأ جَرَرْتَ فالكُلُّ وُعِي
٥١٧ وإنْ تَقُل وَلَا كَرِيمٌ جَعْفَرُ فَآرْفَعْهُمَا مُبتدأ وخَبَرُ

إذا عطف على الخبر المنصوب بما بحرف لا يوجب لما بعده. فلا يخلو إما أن يكون فى المعطوف ضمير يعود على المعطوف عليه أولا يكون. فإن كان فيه سواء كان ذلك الضمير مرتفعا بالمعطوف أو مضافا إليه ما ارتفع به، والخبر المعطوف مقدما على المرتفع به نحو: مازيد كريما ولا كريمة أمه، جاز فى المعطوف المقدم نحو: كريمة النصب والرفع والجر. أما النصب فبالعطف على كريم وهو المختار، وأمه مرتفعة بكريمة المعطوف على كريم. كأنك قلت: مازيد كريمة عليك أمه، لأن حكم المعطوف حكم المعطوف عليه. وأما الرفع فمن وجهين. أحدهما: الإبتداء. وأمه فاعلة سدت مسد الخبر. والثانى: أن تكون أمه مبتدأ وكريمة خبرا مقدما.

وأما الجر فبالعطف على توهم وجود الباء فى خبرما. كما عطف بالنصب مع وجود الباء على تقدير عدمها. وأمه فاعلة كريمة. وهو قليل. وقد مر بيانه فى العطف على خبر ليس. فقوله: فانصب كريمة إشارة إلى الأول. وقوله: وإن شئت ارفع إلى الثانى وقوله: وإن تشأ جررت إلى الثالث. وإنما أخره لضعفه. فإن تأخر الخبر المعطوف نحو مازيد قائما ولا أخوه قاعدا جاز النصب عطفا على معمول ما. والرفع على الإستئناف. وإن لم يكن فى المعطوف ضمير كما أشار إليه بقوله: ولاكريم جعفر. أى مازيد كريما، ولا كريم جعفر. امتنع النصب والجر. لأنك إن رفعت جعفرا بكريم، آمتنع أن يكون كريم خبرا عن زيد لعدم الرابطة، وإن رفعته بما وكان عطف جملة لزم اعمال مافى الخبر مقدما، وهو ممتنع فى الأصل الذى هو المعطوف عليه، فآمتناعه فى الفرع أجدر. وإذا امتنع النصب آمتنع الجر، وإذا بطل النصب والجر تعين رفع كريم بأنه خبر، وجعفر مبتدأ. وقد تأخر المبتدأ عن الخبر. وأما فى ليس فيجوز أن نقول: ليس زيد قائما ولا قاعدا عمرو. فيكون عمرو معطوفا على اسم ليس، وقاعدا خبره مقدما عليه وهو منصوب بليس لأن خبرها يقدم على اسمها بخلاف خبرما. وأما رفعه بليس مع جر قاعد فيؤدى إلى العطف

على عاملين وهما: ليس والباء. ولايجيزه سيبويه[1]

٥١٨ وَشَبَّهُوا لَاتَ بِلَيْسَ فِي العَمَلْ والاسْمُ مُحْذَوفٌ بِهَا قد اتَّصَلْ
٥١٩ وَرَفْعُ لاتَ حِيْنَ قَدْ يُبَاحُ فلَاتَ حينُ مِثْلُ لَا بَرَاحُ

قد شبهوا لا بليس فأعملوها عملها فى نحو: لا رَجُلٌ أَفْضَلَ منك ولاشتراكهما فى النفى وفى الدخول على المبتدأ، والخبر. وهى أضعف من ما لكونها لمطلق النفى. وما للنفى الخاص بليس. ولهذا كان إعمال ما أكثر بل ربما لم يأت آعمال [لا][2] إلا فى الشعر كقوله:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيْرَانِهَـــــا فَأَنَا آبْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاحُ[3]

وأما ما: فقد جاءت عاملة فى التنزيل كما مر، ولأن ما تعمل فى المعرفة والنكرة بخلاف لا، فإنها لاتعمل إلا فى النكرة خلافا للكوفيين. ويبطل عملها بما يبطل به عمل ما.

فيقال: لا رجلٌ إلا أَفْضَلُ منك، ولا أفضلُ منك رجلٌ. برفعهما. ولا يأتى

---

(١) سيبويه ٣٣/١.
(٢) هكذا في (ك) وفي الأصل (ص) (ما). وما ذكر أصح لتناسب الشاهد النحوي بعدها.
(٣) القائل: سعد بن مالك من الكامل يعرض بالحارث بن عباد فارس النعامة حيث اعتزل الحرب التي نشبت بين بكر وتغلب ابنى وائل، وهي الحرب الضروس حرب البسوس.
الشاهد في قوله: «لا براح» حيث عملت لا عمل ليس فرفعت الإسم «براح» وحذف خبرها.
وقد استشهد به سيبويه على إجراء «لا» مجرى ليس في بعض اللغات.
وقد اسشتهد به كل من: سيبويه ١:/٢٨، ٣٥٤، المقتضب ٣٦٠/٤، ٢٣٩/١، ٢٢٤/٢، جمل الزجاجي ٢٤٢، الإنصاف ٣٦٧، ابن يعيش في مفصله ١٠٨/١، الخزانة ٢٢٣/١، ٩٠/٢، المغنى ٢٣٩، ٦٣١، شواهد العيني ١٥٠/٢، التصريح ١٩٩/١، الأشموني ٢٥٤/١، الهمع ١٢٥/١، الدرر ٩٧/١، ديوان الحماسة ٥٠٦.

خبرها مع اسمها إلا نادرا. وأما لات[1]: فهى لا المشبهة بليس عند سيبويه[2] ومن تابعه من البصريين، لأن تاء التأنيث المتصلة بها من خواص الفعل، فوجب أن تكون بمعنى ليس ليقوى شبهها. وزيادة التاء إما على تأويل الكلمة، كالتاء فى ربت وثمت، وإما للمبالغة كالتى فى نسابة وعلامة، وفتحت لا لتقاء الساكنين. وقيل للفرق بينهما وبين الداخلة على الفعل. وفى التنزيل: ﴿ولاتَ حِيْنَ مَنَاصٍ﴾[3]. والتقدير: ولات الحين حين مناص. أى مفر. فاسم لات المرفوع بها محذوف، وليس بمضمر فيها على الأصح، لأن الحرف لايضمر فيه. وحين مناص منصوب لأنه خبرها. وألزموا اسمها الحذف كما ألزموا اضمار آسم ليس إذا آستثنى بها تحقيقا للمشابهة. فالحذف فى لات كالإضمار فى ليس. وإليه أشار بقوله: والإسم محذوف بها قد اتصل. أى اتصل حذفه بها ودام دواما متصلا. ومنهم من أجاز اضمار اسمها فيها لقوة شبهها بالفعل. ولايلزم من الإضمار فيما قوى شبهه بالفعل الإضمار فى غيره. ومنهم من يرفع حين مناص فى الآيه وهو قليل على أنه اسمها وخبرها محذوف. أى ليس حين مناص موجودا. وإليه أشار بقوله ورفع لات حين قد يباح.. وأما قوله: فلات حين مثل لابراح. فيشير به إلى البيت الذى تقدم ذكره فى عمل لا. والمراد أنه مثله فى حذف الخبر لا فى الإستعمال. فإن لات لاتعمل إلا فى الحين خاصة. والأخفش[4] ينصب حين مناص بفعل محذوف أى لا أرى

---

(١) لات عند الجمهور مكونه من: لا النافية وتاء التأنيث، وحركت لالتقاء الساكنين قال أبو عبيدة وابن الطرواة: كلمة وبعض كلمة، وذلك أنها مكونة من لا النافية والتاء الزائدة، وقيل: هي كلمة واحدة وهي فعل ماض، وعلى هذا هل هي ماضي بليت بمعنى نقص استعملت للنفي أو هي ليس بكسر الياء قلبت الياء ألفا وأبدلت السين تاء، وهو إبدال شاذ كما قال ابن أبي الربيع قولا حكاه في المغنى.
أنظر التصريح على التوضيح ــ حاشية ياسين ١/١٩٩، ٢٠٠.

(٢) سيبويه ١/٢٨.

(٣) سورة ص آية ٣.

(٤) شرح الرضى ١/٢٩٦، الارتشاف و ١٧٣، اللباب في علل البناء والإعراب ص ١٢٨.

حين مناص. وذهب الكوفيون إلى أنها النافية للجنس لأنها أكثر آستعمالا من التى بمعنى ليس. وقيل: التاء متصلة بحين، وحين وتحين لغتان وهى نافية للجنس. وقيل فى قوله:

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ ....(١)

حرف جر. وقيل هى ليس قلبوا ياءها ألفا اجتزاء بأحد الشرطين. فأبدلوا من السين تاء. والأصح مذهب سيبويه(٢). لأن نسبة العمل إلى المحذوف على خلاف الأصل. ولأن الفرع قد يكون أكثر استعمالا من الأصل بدليل ياء القسم وواوه، فإنه ليس فى القرآن ياء القسم إلا نادرا. ولأن التاء مفصولة من حين فدعوى اتصالها على خلاف الأصل، ولأن البدل والقلب لا يصار إليهما إلا بدليل ولا دليل. وأما القول بأنها حرف جر فضعيف لعدم ما يتعلق به.

واعلم أن لات تنقص عن لا من وجهين. أحدهما: أن الأكثر حذف اسمها لضعفها لكونها فرعا عليها بخلاف لا. فأنها أكثر ما يحذف خبرها. والثانى: أنها لا تعمل إلا فى الحين، كما أن التاء لا تجر إلا آسم الله تعالى فى القسم ولدن لاتنصب إلا غدوة. وأما قول الشاعر:

---

(١) القائل:أبو زبيد الطائي من الخفيف. وتمام البيت:

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ
فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءُ

الشاهد في قوله: «لات» حيث استشهد به الشارح على كونها حرف جر. وقيل فيها إن أصلها ليس. قلبت الياء الفا ثم أبدلوا من السين تاء. وهذا زائد وفيها أقوال كثيرة نكتفي بما استشهد لأجله الشارح. وقد استشهد به كل من: السيوطي ٢١٩، الدرر ٩٩/١، المخصص ٨٢/١٤، الخزانة ١٥١/٢، ١٤٤، الإنصاف ١٠٩/١ شواهد العيني ١٥٦/٢، الأصول ١١٨/٢، المخصص ١١٩/١٦، الأشموني ٢٥٦/١، شذور الذهب ٢٠١، الخزانة ١٤٩/٣، شرح المفصل لابن يعيش ٣٢/٩، معاني القرآن ٣٩٨/٢، فرائد القلائد ١٠٦، تأويل مشكل القرآن ٤٠٣، الهمع ٢٦/١.

(٢) انظر سيبويه ٢٨/١.

حَنَّتْ نُوَارُ وَلَاتَ هُنَّا حَنَّتِ وَبَدَا الَّذِى كَانَتْ نَوَارُ أَجَنَّتِ[1]

فإنما أعملت فى هنا لأنه إشارة إلى الوقت وهو بمعنى حين. والتقدير: ليس الحين حين حنينها. وقيل هو إشارة إلى المكان، فأعملها فى غير الحين وهو شاذ. فأقوى المراتب فى العمل ليس ثم ماثم لا ثم لات. وأما إنْ النافية فلم يعملها سيبويه[2] عمل ليس وأجازه المبرد[3].

---

(١) القائل: حجل بن نضلة. من الكامل. وكان قد أسر بنت عمرو بن كلثوم، وركب بها المفاوز، فلما ابتعدت عن ديار أهلها تلهفت إليهم، واشتقاقت اليهم وحنت ، فقال أبياتا منها هذا البيت. وقيل شبيب بن جعيل. الشاهد في قوله: «هنا» حيث استعيرت من المكان للزمان، وأضيفت للجملة الفعلية وهو حنت ويريد أن لات مع هنا عاملة عمل ليس أيضا لا مهملة، والا لما احتاج إلى هذا التأويل في هنا. وقد استشهد به كل من: المؤتلف ٨٤، ابن يعيش في مفصله ١٥/٣، ١٧، الخزانة ١٥٦/٢، المغنى ٥٩٢، شواهد العيني ٤١٨/١، الهمع ٧٨/١، ١٢٦، الدرر ٩٩/١، الأشموني ١٤٥/١، ٢٥٦.

(٢) لم يذكرها سيبويه خلال حديثه عن ما ولا ولات. انظر سيبويه ٢٨/١ ــ ٣٤.

(٣) المقتضب ٥٠/١.

(كـاد وأخواتها)

٥٢٠ وألْحَقُوا بكـانَ كَادَ وَعَسَى ... دَلِيلُـهُ عَسَى الغُوَيْـرُ أبْـؤُسَا
٥٢١ وعنهمُ مِاكِدْتُ آيِـاً سُمِـعْ ... فالخبر آنْصِبْه والإسْمُ يَرْتفِعْ
٥٢٢ وَفِيْهِمَا بالفِعْلِ حَسْبُ تُخْبَرُ ... تَقُولُ كَادَ سِرُّ زَيْدٍ يَظْهَرُ
٥٢٣ وفى عَسَى تَأْتِى بِأنْ فى الخَبَرِ ... نحو عَسَى مُحَمَّدٌ أنْ يَشْتَرِى
٥٢٤ وإنْ تَصِلْ عَسَى بِأنْ سَدّ مسَدّ ... آسْمِ لَهَا وَخبَرٍ وَقَدْ وَرَدْ
٥٢٥ أنْ مع كَادَ فى شذوذٍ وضحا ... قَد كاد من طولِ البَلَى أنْ يَمْصَحَا
٥٢٦ وَتُرِكُ أنْ أوْلِي بِذَاكَ ورَدَاَ ... كَادُوا يَكُونُـونَ عَلَيْـهِ لِبَـدَا
٥٢٧ وَآسْتَعْمَلُوا طَفِقَ أيْضاً وَكَرَبْ ... بِغَيْرِأنْ كَكَادَ فى الّذِى آقْتَرَبْ

الذى يدل على كون هذا الكلم أفعالا وجود خصائص الأفعال لها كاتصال ضمائر الفاعل البارزة بها، وتاء التأنيث نحو: عسيت وعسيتا وعسيتم إلى آخرها وانقلاب لام عسى وعين كاد ألفا. وبه يبطل قول من زعم أن عسى حرف. وقوله: والحقوا بكان كاد وعسى: إنما الحقت بها لأنها لتقدير الفاعل على صفة ككان وأخواتها، ولأنها لاتتم بمرفوعها كلاما، وتستعمل تامة وناقصة. فحقها إذن أن تكون من أخواتها، لكن أفردت عنها لامتيازها بكون خبرها لا يكون إلا فعلا مضارعا غالبا. وإنما بدا بكاد وعسى، لأن بقية أخواتها محمولة عليها. أما أوشك فمحمول على عسى، ولذلك تدخل أن فى خبرها. وأما طفق وأخذ وجعل وأنشأ وكرب فمحمولة على كاد بدليل قوله: وآستعملوا طفق أيضا وكرب بغير أن ككاد فى الذى اقترب. وهذه الأفعال تدل على المقاربة، إما رجاء أو حصولا أو شروعا.

فهذه ثلاثة أقسام: الأول عسى: تقول عسى الله أن يشفى مريضك تريد أن قرب شفائه مرجو من الله تعالى مطموع فيه. والثانى: كاد كقولك: كادت الشمس تغرب. يريد أن قربها من الغروب قد حصل. الثالث: طفق وكرب ومنها جعل وأوشك وأخذ وأنشأ. أما عسى ففعل غير متصرف، إنما التزم فيه ذلك، إما لأنه دخله معنى الإنشاء أو حملا له على لعل، لأن كل واحد منهما للطمع فى أن يكون، والإشفاق فى أن لا يكون. ولذلك ذهب ابن السراج(١) إلى أنه حرف وهو ضعيف. لأن شبه الحرف لا يوجب الحرفية وتستعمل ناقصة وتامة. فالناقصة تحتاج إلى اسم وخبر ككان. ويدل على ذلك ظهور النصب فى خبرها فى قول الزباء(٢):

عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُساً(٣)

---

(١) يقول ابن الخشاب في كتاب المرتجل: فأما عسى فمعناها الطمع والإشفاق، والدليل على أنها فعل: اتصال الضمير بها على حد له اتصاله بالفعل الذي لاشك فيه تقول: عسيت أن أقوم... ص ١٥٤، ولم أجده في كتاب الأصول.

(٢) هي الزباء بنت عمرو بن الظرب بن حسان بن أذينة بن السميدع، الملكة المشهورة في العصر الجاهلي، صاحبة تدمر وملكة الشام والجزيرة يسميها الإفرنج zenobie وأمها يونانية من ذرية كليوبطرة ملكة مصر: كانت غزيرة المعارف، بديعة الجمال، مولعة بالصيد والقنص، تحسن أكثر اللغات الشائعة في عصرها. وليت تدمر فكانت تابعة للرومان بعد وفاة زوجها. والعرب تقول بعد مقتل أبيها سنة ٢٦٧م.
واستولت على مصر مدة. وتاريخها حافل.
أنظر: الأعلام ٧١/٣.

(٣) القائل: هذا المثل قالته الزباء في مناسبة مرت معها. الشاهد في قوله: «أبؤسا» حيث جاء خبر عسى اسما مفردا، والأصل أن يكون جملة فعلية مقترنا بأن. وورد هنا على سبيل الشذوذ. والأمثال كثيرا ما تخرج عن أصولها. وورده هنا على هذا الشكل شاذ.
وقد استشهد به كل من: مجالس ثعلب ٢٥١، ٣٧٢، الخصائص ٩٨/١، ابن يعيش في مفصله ١٢٢/٣، ١٢٣/٥، المقرب ١٧، التصريح ٢٠٣/١، معجم البلدان (غوير)، اللسان (عسى) ٣٢١/٧، مجمع الأمثال للميداني ١٧/٢، ٤٢٤/١، سيبويه ٥١/١.

وهو الذى استدل به على إلحاقها بكان لظهور النصب صريحا فى خبرها فى البيت المذكور. والأبؤس: جمع بأس وهو القوة. وقيل جمع بؤس وهو خشونة العيش والتقدير: عسى الغوير أن ييأس. فقال أبؤس فجاء به منبها على الأصل. ثم آستدل أيضا على إلحاق كاد بكان لظهور النصب فى خبرها وهو قوله ماكدت أيبا[1] ويأتى بيانه. وبيت الزباء شاذ من وجهين: أحدهما أنه جمع المصدر الذى هو بؤس. والثانى: لوقوعه موقع أن والفعل. والأول إن تأول فيه عسى بمعنى صار وهى للتحقيق لا للمقاربة، بأن يقدر عسى الغوير أن يكون ذا بؤس لما فيه من حذف الموصول وصلته. ولا يجيزه البصريون.

واعلم أن خبرها لا يكون إلا مع أن والفعل غالبا كما ذكرنا أولا كقوله عز وجل ﴿عَسَى اللهُ أَنْ يَأْتِيَ بالفَتْحِ﴾[2]. أما أن فإنها تخلص المضارع للإستقبال فيصير مطالبا لمعنى عسى الذى هو الترجى لأنه لا يكون إلا مستقبلا، ولأن الخبر فى تأويل الإسم فى الأصل، وأن مع الفعل فى تأويل الإسم. وأما الفعل المضارع فلدلالته على ماهو المقصود فى الرجاء. وأشار إلى استعمال خبرها بأن بقوله عسى محمد أن يشترى. وقد جاء خبرها بغير أن للدلالة على شدة المقاربة كقوله:

عَسَى الهَمُّ الَّذى أَمْسَيْتَ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ[3]

---

(١) جزء من بيت يتم شرحه بعد قليل.

(٢) سورة المائدة آية ٥٢.

(٣) القائل: هدبة بن خشرم العذري من قصيدة له قالها وهو في السجن. من الوافر ويروى صدره:

عسى الكرب الذي أمسيت فيه ....

الشاهد في قوله: «عسى الكرب.. يكون» حيث استعمل عسى استعمال كاد في أن خبرها مضارع بغير أن وهو قليل. والأصل أن يقول: عسى الكرب.. أن يكون وهذا جائز في اللغة. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٤٧٨/١، المقتضب ٧٠/٣، جمل الزجاجي ٢٠٩، المرزباني ٤٨٣، ابن يعيش في مفصله ١١٧/٧، ١٢١، المقرب ٩٨/١، المغني ٢٣٥، ٥٧٩، الخزانة ٨١/٤، شواهد العيني ١٨٤/٢، الهمع ١٣٠/١، الدرر ١٠٦/١، التصريح ٢٠٦/١، الأشموني ٢٦٠/١، ٢٦٤، ابن عقيل رقم ٨٦.

وقيل إن موضع أن مع الفعل فى نحو: عسى زيد أن يقوم. الرفع حكاه بعض المتأخرين عن الكوفيين، وهو باطل لأنه فى المعنى مفعول، لأنه يقدر بقارب زيد القيام، ولأن الفعل قد يأتى بغير أن، والفعل لا يبدل من الإسم.

فإن قيل: فإذا استعملت عسى مشفوعة بأن فى الأكثر، فلا يصح أن تكون للمقاربة. أجيب: بأن القرب إنما هو بالنسبة إلى الراجي لأن الشيء المرجو يكون حصوله عند الراجى له أقرب من فوته. فإن قيل: فيلزم من كون خبرها أن مع الفعل أن يكون المصدر خبرا عن الجثة وهو محال. أجيب: بأنه إنما صح لأنه فى تأويل المفعول، أو على حذف مضاف. أى عسى زيد صاحب قيام. وأما التامة: فهى التى تدخل على أن والفعل ويقدر بقرب نحو: عسى أن يقوم زيد. وإليه أشار بقوله: وإن تصل عسى بأن سد مسد اسم لها وخبر. وفى التنزيل:﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئَاً وَهْوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾[1] وآستغنى فيها بأن والفعل عن الجزئين كما استغنى عن مفعولى ظننت فى نحو: ظننت أن يقوم زيد لاشتمالها على مسند، ومسند إليه. وفى ارتفاع زيد من نحو عسى أن يقوم زيد وجهان: أحدهما: أنه فاعل يقوم، وأن والفعل فاعل عسى وهى بمنزلة لازم. ولذلك قدرت بقرب. الثانى: أن يكون مرتفعا بعسى والنية التقديم. وفى يقوم ضمير الفاعل والأول هو الوجه. وعليه قوله تعالى: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُودَا﴾[2] وأما على الثانى فلا يصح لأنه لو كان ربك مرتفعا بعسى، ومقاما محمودا بيبعثك للزم الفصل بين الصلة والموصول بأجنبى وهو محال. هذا حالها مع الظاهر وأما مع المضمر فلها حالتان:

احداهما: أن يتصل بها الضمير المرفوع المحل نحو: عسيت أن أفعل وعسينا وعسيتما إلى عسين بكسر السين والفتح أعرف. وفى التنزيل: ﴿عَسَيْتُم أَنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ القِتَالُ﴾[3] وهى هنا بمنزلة عسى زيد أن يفعل. فزيد: اسمها، وأن يفعل: خبرها.

---

(١) سورة البقرة آية ٢١٦.
(٢) سورة الإسراء آية ٧٩.
(٣) سورة البقرة آية ٢٤٦.

وثانيهما: أن يتصل بها الضمير المنصوب المحل نحو: عساك أن تفعل إلى عساكن. فسيبويه[1] يجعل الضمير المتصل فى موضع نصب بمنزلته فى لعل، كما أدخلوا أن فى خبر لعلل تشبيها لها بعسى. قال:

لَعَلَّكَ يَوْماً أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ ....[2]

والأخفش يجعلها على بابها، ويوقع الضمير المنصوب موقع المرفوع مجازا واتساعا. وفى كليهما تغيير. أما سيبويه[1] فغير عسى لأنه تغيير واحد معنوى بخلاف الضمير، فإن تغييره متعدد لفظى. والأخفش[3] غير الضمير لوجوب ثبوت الرفع فى نحو: عسيت وعسينا عملا بالإستصحاب. والمبرد[4] يجعل اسمها مضمرا فيها، والكاف خبرها وفيه تغيير لجعله الخبر غير فعل مضارع مقترن بأن. ويلزم على قوله: أن تبقى أن والفعل بعدها فى نحو: عساك أن تفعل ملغى. وأما كاد ففعل متصرف كسائر الأفعال فى الظاهر. وفى المضمر بخلاف عسى. تقول: كاد زيد يفعل، وكدت أفعل إلى كدت وكدتن. ويقال: كُدت بضم الكاف. إما للفرق بين فعل المقاربة وفعل المكيدة أو لأنه من ذوات الواو لمجيئه فى مصدره. يقال: لا أفعل ذلك ولا كودا ولاهما. فمن كسر جعلها بمنزلة خاف، ومن ضم جعلها من كاد يكاد، ومعناها مقاربة حصول الخبر ولا يكون خبرها إلا فعلا

---

(١) انظر سيبويه ١/٤٧٧ – ٤٧٨.

(٢) القائل: متمم بن نويره. من الطويل يخاطب به الشامت بهلاك أخيه مالك. وتمام البيت:

لَعَلَّكَ يَوْماً أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ ... عَلَيْكَ مِنَ اللَّائِي يَدَعْنَكَ أَجْدَعَا

الشاهد في قوله: «أن تلم» حيث جاء خبر لعل فعلا مضارعا مقرونا بأن حملا لها على عسى. وقد استشهد به كل من: ديوانه ص ١١٩، السيوطي ص ١٩٠، اللسان (علل) ١٣/٥٠٢، الكامل ١/١١٤، ٢٦٠، الخزانة ٢/٤٣٣، شرح سقط الزند ص ٥٥٧، المقتضب ٣/٧٤، المفصل ١٦٤، المغنى رقم ٤٧٣.

(٣) انظر اللباب في علل البناء والإعراب. ص ١٤١.

(٤) المقتضب ٣/٧٢.

مضارعا بغير أن فى الأعرف. أما الأول فلأنه لما أتى به لشدة الدلالة على تقريب الشيء من الحال، جعل خبرها مضارعا لتكون فيه دلالة على الحال، أو ماقاربه. وأما الثانى فلأن كاد يدل على الحال بدليل امتناع دخول السين عليها. وأن مخلصة للإستقبال فتنافيا. وفى التنزيل: ﴿كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾[1] قالوا: واسمها والفعل وما بعده فى محل نصب على الخبر بدليل مجيئه اسما صريحا فى قوله:

.... **وَمَا كِدْتُ آيِبًا** ....[2]

على رواية كدت. وأما ورود أن فى خبرها فى قوله:

.... **قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ البَلَى أَنْ يَمْصَحَا**[3]

فتشبيه لها بعسى لاشتراكهما فى أن الفعل معدوم الحصول وهو شاذ. ولذلك قال: وترك أن أولى بذاك، أى أولى من ورودها فى خبر كاد. وينبغى أن يفهم من

---

(١) سورة الجن آية ١٩.

(٢) القائل: تأبط شرا وهو ثابت بن جابر وهو من الطويل وتمام البيت:

فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَاكِدْتُ آيِبًا ... وَكَمْ مِثْلُهَا فَارَقْتُهَا وَهْيَ تُصْفِرُ

الشاهد في قوله: «وماكدت آيبا» حيث جاء خبر كاد اسما صريحا «آيبا» والأصل أن يأتي جملة. ويروى البيت: وماكنت آيبا وعند ذلك فلا شاهد فيه. وقد آستشهد به كل من: الدرر ١٠٧/١، شواهد العيني ١٦٥/٢، الخصائص ٣٩١/١، اللسان (كبد) ٣٨٧/٤، الأغاني ٨٣٤٣/٢٤، شرح التصريح ٢٠٣/١، الخزانة ٥٤٠/٣، المرزوقي ٨٣، إعراب القرآن ٩٣٣، الهمع ١٣٠/١، الإنصاف ٥٤٤، الإشموني ٢٥٩/١، ابن عقيل ٢٧٨/١، شرح المفصل لابن يعيش ١٣/٧.

(٣) القائل: رؤبة بن العجاج وهو من الرجز المشطور. وقبله:

رَبْعٌ عَفَاهُ الدَّهْرُ طُولًا فَانْمَحَى

قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ البَلَى أَنْ يَمْصَحَا

الشاهد في قوله: «كاد ان يمصحا» حين اقترن المضارع الواقع خبرا لكاد بأن المصدرية. وقد ذكر سيبويه أن المستعمل في الكلام دون أن. ووجود أن معها للضرورة. وهي بهذا تشبه عسى. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٤٧٨/١، المقتضب ٧٥/٣، جمل الزجاجي ٢١٠، الإنصاف ٥٦٦، شرح المفصل لابن يعيش ١٢١/٧، المقرب ١٧، الخزانة ٩٠/٤، ١٥٠/٢، الهمع ١٣٠/١، الدرر ١٠٥/١، اللسان (مصح) ملحقات ديوانه ٧٢.

الأولوية الوجوب لا الجواز تمثيله بقوله تعالى: ﴿كَادُوا يَكُونُونَ﴾[1].

وأعلم أن فى دلالة كاد على النفى والإثبات خلافا. فقال قوم: إنها فى الإثبات تدل على الإثبات، وفى النفى تدل على النفى كسائر الأفعال. وقال قوم: إنها فى النفى إثبات، وفى الإثبات نفى خلافا لسائر الأفعال. ومنهم من قال إن لم تدخل عليها نفى، دلت على الإثبات ماضيا كان لفظها أو مستقبلا. وإن دخل عليها نفى: فلفظها إن كان ماضيا دلت على الإثبات، وإن كان مستقبلا دلت على النفى كغيرها من الأفعال، والأول أصح. لأن الأصل فى كل فعل أن يدل على ماوضع له. فإذا دخل عليه النفى نفى المعنى الثابت. وكاد فعل موضوع لإثبات المقاربة، فإذا دخله النفى نفى تلك المقاربة. أما الثانى: فاستدل بأنه إذا قيل فى الإثبات كاد زيد يقوم. أو يكاد [زيد][2] يقوم، فالقيام غير حاصل ولامعنى للنفى إلا ذلك، لأن النفى يتعلق بالخبر. وأما فى النفى فبقوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كادوا يَفْعَلُونَ﴾[3] وقد فعلوا. وقوله: ﴿إِذْ أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَد يَرَاهَا﴾[4] ومن تخطئة الشعراء لذى الرمة فى قوله:

إذَا غَيَّرَ النَّأىُ المُحِبّين لَمْ يَكَدْ رَسِيسُ الهَوَى من حُبِّ مَيّة يَبْرَحُ[5]

(١) سورة الجن آية ١٩.

(٢) هكذا في (ك، ق) وقد سقطت من الأصل (ص) والأصح وجودها.

(٣) سورة البقرة آية ٧١.

(٤) سورة النور آية ٤٠.

(٥) القائل: ذو الرمة من الطويل.
الشاهد في قوله: «لم يكد» حيث يقول بعض النحاة أن كاد نفيها إثبات، وإثباتها نفي. وهذا غير صحيح فاذا قال قائل: كاد زيد يبكي فمعناه: قارب زيد البكاء ولكنه لم يبك. وإذا قيل لم يكد يبكي فمعناه لم يقارب البكاء ولم يبك. ومعنى لم يكد في هذا البيت اذا تغير حب كل محب لم يقارب حبى التغيير وإذا لم يقاربه فهو بعيد منه.
وقد استشهد به كل من: مفصل ابن يعيش ١٢٤/٧، الخزانة ٤/ ٧٤، شواهد الفية العيني ٢٧٨/٣، الأشموني ٢٦٨/١، ديوانه ٨٦.

لأنهم لو لم يفهموا من قوله: لم يكد رسيس الهوى الإثبات وهو زوال رسيس الهوى من حب مية، لم يكن لتخطئتهم له وجه. والجواب عن الأول: أن القيام إذا كان غير حاصل فى الإثبات، لا يلزم منه أن يكون كاد نفيا، لأن كاد موضوعة لمقاربة الفعل لا لوجوده. ولايلزم من عدم دلالته على الوجود الذى هو خارج عن مدلوله، أن يكون نفيا. وعن الآية الأولى إن وجد الفعل فهم من قوله ذبحوها. وأما قوله ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُون﴾(١). لايدل إلا على نفى مقاربة الفعل قبل الفعل، بدليل ماسبق من تعنتهم واقتراحهم أمرا بعد أمر. وهذا دأب من لايفعل ولا يقارب الفعل. وفعلهم بعد ذلك لا ينافى نفى مقاربتهم الفعل قبل. وعن الثانية وهى قوله ﴿لَمْ يَكَد يَرَاهَا﴾(٢) يجب أن يحمل على نفى مقاربة الرؤية، وإلا لفسد المعنى لدلالة ماقبله عليه وهو أبلغ من نفي نفس الرؤية. ولا يجوز أن يكون لم يكد هنا للماضى لدخول أدات الشرط عليها. وأمابيت ذى الرمة فلا يدل فهمهم منه الإثبات. على أنه للإثبات فى نفس الأمر، لاحتمال أن يكون مذهب من خطأه أنه للإثبات. والأولى أن يحمل على نفى مقاربة الزوال للمبالغة. والمعنى أنه لم يقارب الزوال. وأما الثالث فلم يخالف إلا فى الماضى لقوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾(١) وقد فعلوا. وجوابه ماتقدم. وقد جاءت كاد بمعنى أراد فى قوله:

كَادَتْ وكِدْتُ وتِلْكَ خَيْرُ إرادَةٍ ....(٣)

وأما كرب: فبمعنى كاد. يقال: كرب زيد يفعل. والمعنى: قارب الفعل ومنه قوله:

---

(١) سورة البقرة آية ٧١.

(٢) سورة النور آية ٤٠.

(٣) لم اعثر على قائله فيما اطلعت عليه من المراجع. والشاهد كما ذكر الشارح مجيء كاد بمعنى أراد.

.... وَقَدْ كَرَبَتْ أَسْبَابُ نَفسِي تَقَطَّعُ[1]

وأما أوشك فمأخوذ من قولهم أوشك يوشك بكسر الشين فى مضارعه إذا أسرع. ويستعمل استعمال كاد للدلالة على مقاربة الفعل من غير رجاء كقوله:

يُوشِكُ مَنْ فَرّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غرَاّتِهِ يُوَافِقُهَا[2]

واستعمال عسى فى النقصان والتمام نحو: يوشِكُ زيد أن يقوم. ويوشك أن يقوم زيد. وأما طفق وانشأ وجعل فى بعض معانيه، فلدنو الخبر والأخذ فيه والشروع. وفى التنزيل: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَان﴾[3] ولاتستعمل أخبارها إلا بالمضارع غالبا مجردا

---

(١) القائل: أبو زيد الأسلمي من قصيدة له من الطويل يهجو فيها إبراهيم بن هشام بن المغيرة والي المدينة وتمام البيت:

سَقَاهَا ذَوُو الأَحْلَامِ سَجْلًا عَلَى الظَّمَا وَقَدْ كَرَبَتْ أَسْبَابُ نَفْسِي تَقَطَّعُ

ويروى العجز:

وقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعَا.

الشاهد في قوله: «وقد كربت» حيث جاء الفعل كرب بمعنى قارب. وفيه شاهد آخر على الرواية الثانية حيث جاء الخبر مقترنا بأن وهذا نادر.

وقد آستشهد به كل من: الكامل ١٠٩/١، العيني ١٩٣/٢، الدرر ١٠٥/١، الهمع ١٣٠/١، ابن عقيل رقم ٩٣، الشذور ٢٧٤، المقرب ٩٩/١، شرح التصريح ٢٠٧/١، الأشموني ٢٦٢/١، أوضح المسالك رقم ١٢٨.

(٢) القائل: نسبه المبرد في كامله لأمية بن أبي الصلت، ونسبه أبو الحسن في تعليقاته على الكامل للمبرد ٤٤/١، إلى رجل من الخوراج قتله الحجاج بن يوسف الثقفي وذكر أن ذلك هو الصحيح. والشاهد موجود في ديوان أمية بن أبي الصلت ص ٤٢.

الشاهد في قوله: «يوشك من فر... يوافقها» حيث أتى بخبر يوشك مضارع أوشك فعلا مضارعا مجردا من أن المصدرية، وذلك قليل حيث أن الأصل أن يقترن خبرها بأن.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٤٧٩/١، الكامل ٤٤/١، ٢٠٧، ابن عقيل رقم ٩١، أوضح المسالك رقم ١٢٥، شذور الذهب ٢٧١الهمع ١٢٩/١، ١٣٠، ا لدرر ١٠٣/١، الدرر ١٠٣/١، ١٠٦، الأشموني ١٦٢/١، دمنهوري ٨٧، ٩١، ٩٦. ابن يعيش ١٢٦/٧.

(٣) سورة الاعراف آية ٢٢، سورة طه آية ١٢١.

عن أن لما بينهما من المنافاة لوجوب تحقق أخبارها فى الحال وأن للإستقبال. وقوله: بغير أن يعنى أن طفق وكرب يستعملان بغير أن لما ذكرنا. وقوله ككاد أى فى الإستعمال بغير أن. وقوله: فى الذى اقترب يريد به كرب دون طفق لما بينا أن طفق للأخذ فى الشيء والشروع فيه بسرعة.

(إن وأخواتها)

٥٢٨ القول فيما يَرْفَعُ الأَخبارا وينصِبُ الأَسْمَاءَ حَيْثُ صَارَا
٥٢٩ وهي حُرُوفٌ عَامِلاتٌ عَمَلَا تَخْتَصُّ بالإسم تُعَدّ عن ولا
٥٣٠ إنَّ وأنَّ وَكَأَنَّ ولَعَلْ ولَيْتَ خامِس ولَكِنَّ وَعَلْ
٥٣١ تَقُولُ إنَّ خالِداً كَرِيْمٌ وَلَيْتَ بَكْراً عِنْدَنا مُقِيْمُ

إنما عملت هذه الحروف لاختصاصها بالأسماء وليست كالجزء. أما الإختصاص فلما مر من أن الحرف لايعمل مالم يختص. وأما قيد «فليس كالجزء» فللإحتراز عن لام التعريف والسين وسوف وقد، لأنها كالجزء مما تدخل عليه لتخصيصها له. وجزء الشيء لا يعمل فيه. وذلك ظاهر فى لام التعريف والسين وسوف. وأما قد فتخصيصها تقريب الماضى من زمن الحال، وتقليل الإستقبال. وكان قياسهاأن تعمل الجر، لأن كل حرف اختص بنوع. فالأصل فيه أن يعمل العمل المختص بذلك النوع. وإنما نصبت الأسماء ورفعت الأخبار، لأنها أشبهت الأفعال لفظا ومعنى. أما اللفظ فمن وجوه أحدها: أن أواخرها مبينة على الفتح كالفعل الماضى. وثانيها: أنها تخفف من مضاعفها كالأفعال. وثالثها: اتصال نون الوقاية بها إذا دخلت على ياء المتكلم كالأفعال. ورابعها: أنها مركبة من ثلاثة أحرف فصاعدا كعدد الأفعال. وأما المعنى فلأن معانيها كمعانى الأفعال. فمعنى إن وأن أكدت، وكأن شبهت، وليت تمنيت، ولعل ترجيت ولكن: استدركت. والفرق بين التمنى والترجى: أن الترجى لما يمكن وقوعه، والتمنى لما يمكن ولما يمتنع. فإن الإنسان يتمنى عود الشباب وهو ممتنع. ولأن هذه الأحرف مختصة بالأسماء كاختصاص الأفعال بها. وهذه الأوجه إن وجد بعضها فى غيرها من الحروف أو

كان بعضها غير مقتض للعمل لكن مجموعها مختص بها ومقتض للعمل. فلما أشبهت هذه الحروف الفعل، وكان منه ما يتعدى إلى مفعول عملت العمل المختص به وهو النصب والرفع وهو المراد بقوله عاملات عملا يختص بالفعل وإنما عملت فى الجزئين، أعنى المبتدأ والخبر، لأنها تقتضيهما معا، ولأن منها ماهو لتأكيد النسبة والنسبة لاتكون إلا بين شيئين، فعملت فيما آقتضته النسبة من الجزئين، فشابهت الفعل المتعدى فرفعت أحدهما ونصبت الآخر. لأن الجر ليس من عمل الفعل، فلاحظ لها فيه. ولا يجوز رفعهما. أما أولا: فلأنه كان يلتبس بالمبتدأ والخبر، فيتوهم أنها ليست عاملة. وأما ثانيا: فلأنها مشبهة لكان، وهى ترفع وتنصب فكذلك ماأشبهها. ولا يجوز أن ينصبهما إما لأنه يؤدى إلى خلو الجملة من مرفوع، وإما لأن ظننت تنصبهما فيؤدى إلى مساواة فرع الفرع الأصل. وإنما لزم فيها تقديم المنصوب على المرفوع وإن كان المرفوع بها مشبها بالفاعل الذى أصله التقديم، والمنصوب مشبها بالمفعول. إما لأن كان يعمل ذلك فيؤدى إلى مساواة الفرع بالأصل وهو محال، وإما للتنبيه على أن عملها فرع على الفعل أو لئلا يلتبس بالأفعال، لأنها أشبهتها لفظا ومعنى. ولايكفى عدم التصرف فارقا، لأن من الأفعال مالا يتصرف، ولئلا يتصل بها ضمير المرفوع البارز الذى لايتصل إلا بالفعل.

وأما قوله: تعد عن ولا: عدها سته. فقد قيل: أن هذه الحروف تعد ستة فيزاد فيها كأن. لأنها لما ركبت من كاف التشبيه وإن، تغير حكمها. وقيل تعد سبعة وتزاد عليها عسى على مذهب سيبوية[1] نحو: عساك أن تفعل وقد مر بيانه. وقوله: وليت خامس ولكن وعل. يوهم أن عل حرف آخر وليس كذلك، بل هى لعل نفسها. واللام إما زائدة وإما أنّ لعل وعل لغتان[2] وهو الأصح. وقد جاء الجر بها

(١) انظر سيبويه ٤٧٧/١.

(٢) يذكر النحاة أن اللام في لعل زائدة ومن هؤلاء أحمد المالقي في كتابه رصف المباني حيث يقول:... وقد تقدم أن اللام في أولها زائدة عليها، والإحتجاج لها في باب اللام وعملها في الوجهين

تنبيها على أن الأصل فى هذه الحروف الجر وهو قليل كقوله:

فَقُلْتُ ادعُ أُخْرَىَ وآرْفَعِ الصَّوْتَ مُعْلِنَا
لَعَلَّ أبِي آلمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ[1]

ويحتمل أن تكون مخففة وفيها ضمير الشأن، وأدغمت لامها فى لام الجر بعد فتحها مع المظهر حملا على المضمر، ولأنه قد روى بكسر اللام. وقريب مبتدأ. أى جواب قريب، ولابى المغوار خبره، والجملة خبر لعل. وفيها لغات: لَعَلَّ وعَلّ ولَعَنَّ، وعَنّ والأَنَّ وأنَّ، ورغَنَّ، ورَعَلّ، ولَعاَ.

وآعلم أن هذه الحروف بالنسبة إلى الإفراد والتراكيب ثلاثة أقسام: فإنّ وأنّ وليت مفردة باتفاق. وأما كأن فقيل أنها مركبة من كاف التشبيه وأن. وفتحت الهمزة للتركيب، وقيل: إنها حرف مفرد موضوع للشبه: كليت للتمنى. وأما لكن فمفردة خلافا للكوفيين. فإنها عندهم مركبة من لا وإن. والكاف زائدة والهمزة محذوفة بعد نقل كسرتها إلى الكاف وهو ضعيف، لأن التركيب على خلاف الأصل ولا دليل على دعواهم من الزيادة والحذف والنقل. وأما لعل فقيل: إنها مركبة من اللام وعل. وقيل إنها مفردة. وقد مربيانه.

= — لعل وعل — في المبتدأ والخبر نصبا ورفعا ك: إن المذكورة ... رصف المباني ٣٧٣.

(١) القائل: كعب بن سعد الغنوى من قصيدة له من الطويل في رثاء أخيه أبي المغوار واسمه هرم. ويروى الصدر كالتالي:

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة

....

الشاهد في قوله: «لعل أبي المغوار» حيث جر بلعل وهو حرف ترج وجر شبيه بالزائد — لفظ «أبى» على لغة عقيل. وروى البيت أيضا: لعل أبا لمغوار. أبا: اسم لعل، وقريب: خبره. وقد آستشهد به كل من: ابن عقيل رقم ١٩٦، شواهد العينى ٣٤٧/٣، الخزانة ٣٧٠/٤، المغنى ٢٨٦، ٤٤١، الهمع ٣٣/٢، ١٠٨، الدرر ٣٣/٢، ١٤٢، التصريح ١٥٦/١، ٢١٣، الأشموني ٢٠٥/٢، الأصمعيات ٩٦.

٥٣٢ واللَّامُ فِي خَبَرِ إِنَّ تَدْخُلُ تَقُولُ إِنَّ خَالِداً لَمُفْضِلُ

إنما دخلت اللام فى خبر إن المكسورة دون غيرها لعدم المنافاة بينهما، لأن اللام للإبتداء، والمكسورة لا تغير معنى الإبتداء بدليل جواز العطف على محلها بالرفع بعد مضى الخبر كما يبين بعد. ولأنهما قد اشتركا فى التأكيد والإيجاب، وتلقى القسم بكل منهما. وكل منهما لايغير معنى الإبتداء لأنهما يدخلان على المبتدأ لتأكيده، والمؤكد للشيء لا يغير معناه بل يقربه ويمكنه فى النفس، بخلاف أخواتها. فإنها لما أحدثت فى المبتدأ معنى لم يكن له فى الأصل كالتشبيه والتمنى والترجى، لم يدخل على إخبارها لما بين لام التوكيد وهذه المعانى من المنافاة. وأما إن المفتوحة وإن كانت لاتغير الخبر، إلا أنها لما كانت معمولة لما قبلها، ومن شأن اللام أن تعلق ماقبلها عن العمل لم تدخل فى خبرها. وأماقوله:

أَلَم تَكُنْ حَلَفْتَ بِاللهِ العَلِيّ أَنَّ مَطَايَاكَ لَمِن خَيْرِ المِطِى(١)

فاللام فيه زائدة كما زيدت فى خبر أمسى فى قوله:

.... قَالَ الَّذى سَأَلُوا أَمْسَى لَمَجْهُودَا(٢)

وأما لكن فقد أجاز الكوفيون دخول اللام على خبرها بدليل قول الشاعر:

---

(١) القائل: لم اعثر على قائله: وهو من الرجز. الشاهد في قوله: «إن مطاياك لمن خير المطى» حيث جاءت اللام متصلة بخبر إن المفتوحة على الضرورة، إذ الأصل ألا تزاد اللام في خبر أن، ولكنها جاءت زائدة للضرورة. وقد آستشهد به كل من: الخصائص ٣١٥/١، الهمع ١٤٠/١، الدرر ١١٦/١، الخزانة ٣٢٨/٤.

(٢) القائل: غير معروف. وتمام البيت: وهو من البسيط.

مَرُّوا عِجَالي فَقَالُوا كَيْفَ صَاحِبُكُمْ
قَالَ الَّذِي سَأَلُوا أَمْسَى لَمَجْهُودَا

الشاهد في قوله: «لمجهودا» حيث دخلت اللام على خبر أمسى دخولا شاذا، فهي زائدة. وقد استشهد به كل من: مجالس ثعلب ١٥٥، الخصائص ٣١٦/١، ٢٨٣/٢، ابن يعيش في شرح المفصل ٦٤/٨، ٨٧، الخزانة ٣٣٠/٤، الهمع ١٤٤/١، الدرر ١١٧/١، شواهد العيني ٣١٠/٢، الأشموني ٢١٤/٢.

.... وَلَكِنَّـي مِنْ حُبِّهَـا لَعَمِيـدُ[1]

ولأنها لا تغير معنى الخبر وهذا ضعيف. أما أولا فلأنه لا دليل فى البيت، لأنه مثل: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّى﴾[2]. والأصل: لكن إنما هو الله ربى، فنقلت حركة الهمزة إلى النون قبلها وحذفت ثم أدغمت فيما بعدها لاجتماع المثلين كما هو قاعدة الإدغام. ويوقف على لكن بالألف كما يوقف على أنا. وأما ثانيا فلأن لكن موضوعة لمخالفة مابعدها لما قبلها. فلها تعلق بما قبلها. واللام تقطع التعلق والقياس فى هذه اللام أن تتقدم على أن، لأنها قبل دخول أن على الجملة كانت واجبة التقديم عليها، فيجب ذلك بعده عملا بالإستصحاب، ولذلك علقت علمت إذا دخلت على خبرها عن العمل فيها، إلا أنها أخرت لئلا يتوالى حرفا تأكيد. وكانت اللام أحق بالتأخير لأن تأخيرها يبطل عملها لامتناع أن يعمل الحرف متأخرا بخلاف اللام. وأما قول الشاعر:

أَلَا يَاسَنَا بَرْقٍ عَلَى قُلَلِ الحِمَى لَهِنَّكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَيَّ كَرِيْمُ[3]

---

(١) القائل: غير معروف وهو من الطويل: وتمام البيت:

يَلُومُونَنـــي فِي حُبِّ لَيْلَـــى عَواذِلِـــي
وَلَكِنَّنِـــى مِنْ حُبِّهَـــا لَعَمِيـــدُ

الشاهد في قوله: «لعميد» حيث جاءت اللام مع خبر لكن التي تفيد التوكيد وقد اعتبره البصريون على سبيل الشذوذ، وقد أباحه الكوفيون، وقد استشهد به كل من: شرح المفصل لابن يعيش ٦٢/٨، الخزانة ٣٤٣/٤، المغنى ٢٣٣، الإنصاف ٢٠٩، شرح شواهد العيني ٢٤٧/٢، شرح التصريح على التوضيح ١١٢/١، همع الهوامع ١٤٠/١، الدرر اللوامع ١١٦/١، الأشموني ٢٨٠/١.

(٢) سورة الكهف آية ٣٨.

(٣) القائل: نسب هذا البيت إلى محمد بن سلمه، و الصحيح أنه لرجل من بنى نمير لم يسمه الرواة. وهو من الطويل. الشاهد في قوله: «لهنك» حيث حذف همزة إنك وأبدلها هاء. والهمزة والهاء يتعاقبان في كلام كثير من العرب، وربما زادوا بعد الهمزة هاء وذلك إمارة تقاربهما وتجانسهما عندهم مثل: هرقت الماء بمعنى أرقته وأهرقته. وقد استشهد به كل من: مجالس ثعلب ١١٣، الخصائص ٣١٥/١، ١٩٥/٢، ابن يعيش في مفصله ٦٣/٨، ٢٥/٩، المقرب ١٠٧/١، الخزانة ٣٣٩/٤، المغنى ٢٣١، الهمع ١٤١/١، الدرر ١١٨/١، اللسان (لهن).

فإنما جمع بين اللام والهمزة لتغير لفظ إن بإبدال الهمزة هاء. ولها أربعة أحوال. أحدها: أن تدخل على الخبر نحو: إن زيدا لقائم. وفى التنزيل: ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ﴾(١) ﴿وإنّه لَمِنَ الصَّادِقِيْنَ﴾(٢). ويشترط أن لا يلى أن الخبر كما لوكان ظرفا نحو: إن أمامك بكرا، وإن فى الدار زيدا، وأن لا يكون الخبر جملة فعلية فعلها ماض. الثانية: على اسمها إذا فصل بينه وبينها كقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لأَيَةً﴾(٣) لامتناع الجمع بينهما لما مر. الثالثة: على الفضلة بشرط تقدمها كقوله:

إِنِ آمراً خصَّنِي عَمْداً مَوَدَّتَهُ ... عَلَى الشَّائي لَعِنْدِى غَيْرُ مَكْفُورِ(٤)

أى لعندى مشكور غير مكفور. والعامل فى الظرف وهو لعندى حينئذ. أما مكفور لأن غير بمعنى لا وهو رأى الزجاج. كأنه قال: لعندى لامكفور. وأما أن يكون العامل فيه محذوفا دل عليه مكفور. وإن تأخرت الفضلة امتنع دخولها نحو: إن زيدا آكل طعامك، لأن الفضلة من قبيل الزيادة. والزيادة لا تؤكد. فإذا تقدمت صح تأكيده باللام لوقوعها فى محل الخبر. الرابعة: الفصل كقولك: إن زيدا لهو الظريف. وفى التنزيل: ﴿إِنَّهُم لَهُمُ المَنْصُوُرُون﴾(٥)

٥٣٣ وإنْ تُخَفَّفْ إنَّ فَهِى تَعْمَلُ ... نحو وإنَّ كُلاً وَقَوْمٌ ثَقَّلُوا

---

(١) سورة الطارق آية ٨.

(٢) سورة يوسف آية ٥١.

(٣) سورة الحجر آية ٧٧، سورة النحل آية ١٦.

(٤) القائل: أبو زبيد الطائي وهو من البسيط. ويروى البيت برواية أخرى:

إن امـــــرأ خصنـــــي يومـــــا مودتـــــه ... على الشنـــــائي لعنـــــدي غير مكفـــــور

الشاهد في قوله: «لعندي غير مكفور» حيث ألغى الظرف عندي إذ لا يتقدم المضاف على المضاف إليه وكذلك لا يتقدم معموله حيث أن عند هي معمول مكفور. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢٨١/١، الإنصاف ٤٠٤، المغنى ٦٧٦، الهمع ١٣٩/١، ٤٩/٢، الدرر اللوامع ١١٦/١، ٥٩/٢، الأشموني ٢٨٠/٢، ديوانه ٧٨٠.

(٥) سورة الصافات آية ١٧٢.

هذه الحروف يجوز تخفيف المضاعف منها إلا لعل إما لعدم السماع به وإما ليكون آمتناعها منه منبهة على الأصل. وقوله: وإن تخفف أن يريد به المكسورة الهمزة. وقوله: فهى تعمل يريد أنها تعمل النصب والرفع كالثقيلة. والقياس أن لاتعمل إذا خففت لانتفاء الشبه اللفظى بينها وبين الأفعال، ولعدم الإختصاص الموجب للعمل. ومن أعملها نظر إلى أن الحذف لا يوجب إبطال العمل قياسا على الفعل نحو: لم يك زيد منطلقا. ولأن شبه الفعل وإن انتفى لفظاً فالشبه المعنوى باق وهو التأكيد والتحقيق، ولأن المحذوف مراد، ولأن التخفيف لا يبطل العمل كما فى رب لأنها تعمل بعد التخفيف اجماعا. وقوله: نحو وإنّ كُلّا إشارة إلى الدليل على إعمالها بقوله تعالى: ﴿وإنَّ كُلَّا لَمّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُم﴾[1] بتخفيف أن ونصب كل على أنه آسمها على قراءة النصب والخبر ليوفينهم. ولمّا: إماّ مخففة أو مشددة. وقد قرىء بهما. فإن كانت مخففة جاز أن تكون ما زائدة للفصل بين لام إن وهى الأولى، ولام القسم وهى الثانية فى ليوفينهم، لامتناع الجمع بين حرفين للتأكيد بلفظ واحد، وجاز أن يكون نكرة وهى الخبر أى ﴿وإنْ كُلًّا لَمّا لَيُوَفَينهَّم﴾[1]، وإن كانت مشددة فما هى الخبر أيضا والأصل لمن ما، ثم ادغم نون من فى ميم ما، ويجوز أن تكون لما بمعنى إلا. وأن بمعنى النافية. ونصب كلا حينئذ بفعل محذوف دل عليه ليوفينهم. وفى أن كلا أربعة أوجه: تشديد أن ولما وتخفيفهما، وتخفيف أن وتشديد لما وبالعكس وهو المراد بقوله. وقوم ثقلوا يعنى نون أنّ.

واعلم أن لهذه الحروف بالنسبة إلى التخفيف والكف حالتين: حالة يبطل بها عملها وهو الأكثر، وحالة لا يبطل ومنها: إذا خفف لا يعمل مطلقا كلكن على الأصح، ومنها مالا يخفف نحو: لعل ويأتى بيانه بعد.

٥٣٤ وأُلْغِيَتْ فى نَحْو إنْ كُلُّ لمَاَ ... كمثل مَا تُلْغَى إذَا كُفَّتْ بِمَا

٥٣٥ كإنَّمـاَ وَلَيْتَمَـا المَكْفُوفَـةْ ... وحيث أُلْغيْتَ إن الخفِيْفة

(١) سورة هود آية ١١١.

٥٣٦مِنَ الثَّقِيْلَةِ فَأَوْجِبْ لَامَـــا تجْعل وَاجِبًا بِهَا الكَلَامَا
٥٣٧نحو وإِنْ كادوا لَيَفْتِنُونَكَـــا وهَكَـــذَا لامُ لَيُزْلِقُوْنَكَـــا

قد بينا أن هذه الحروف إذا خففت جاز إعمالها والغاؤها. وهو الأصل لما مر. ومعنى الغائها إهمالها واطراح عملها. وفى التنزيل: ﴿وإِنْ كُلّ لمَاّ جَمِيْعٌ لَدَيْنَا مُحضَرُون﴾(١). وإليه أشار بقوله: وألغيت فى نحو إن كل لما. فكل: مبتدأ، وجميع: الخبر، وما: زائدة والتقدير: وأن كل لجميع لدينا محضرون. ومن شدد لما جعلها بمعنى إلا وإن نافية. وقولة: كمثل ماتنفى إذا كفت بما. يريد أنها يبطل عملها بالكف كما يبطل بالتخفيف، لأن العلة الموجبة للإلغاء بالتخفيف وهى عدم الإختصاص وزوال شبه الفعل قائمة فى الكف. ولذلك شبه إلغاءها بالتخفيف بالغائها بالكف. ولأنه قد كف ماهو أقوى من هذه الحروف عن العمل وهو الفعل وحرف الجر. فالفعل نحو: قلما وطالما. لأن ماكفتهما عن اقتضاء الفاعل، وهيأتها لدخولها على الفعل. وقيل: الكف كان ذلك ممتنعا. وأما حرف الجر فنحو: ربما وقد مر بيانه.

وآعلم: أن آتصال مابهذه الحروف على ضربين. أحدهما: أن تكون حرفا زائدا للكف فى الأعرف، فيجعلها صالحة للدخول على الجملتين فيبطل عملها على الأفصح. أما الإسمية فنحو: إنَّمَا زيد قائم. وفى التنزيل: ﴿إِنَّما إِلَهُكُم إِلَهُ وَاحِدٌ﴾(٢)

وقول الشاعر:

وَلَكِنَّمَا أَهْلِى بِوَادٍ أَنِــيْسُهُ ....(٣)

---

(١) سورة يس آية ٣٢.

(٢) سورة الكهف آية ١١٠.

(٣) القائل: ساعدة بن جؤية من الطويل. يصف فيه بعده عن أهله وشوقه إليهم وحنينه نحوهم وتمام البيت:

وَلَكِنَّمَـــا أَهْلِـــي بِوَادٍ أَنِـــيْسُه
ذِئَـابٌ تَبَغَّـى النَّـاسَ مَثْنَـى وَمَوْحَـدُ =

وقول الآخر:

....لَعَلَّمَا أَنْتَ حَالِمٌ[1]

وأما الفعلية فكقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللهُ﴾[2]. ﴿وكَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى المَوْتِ﴾[3]

وقول الشاعر:

..............................لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الحِمَارَ الْمُقَيّدا[4]

= الشاهد في قوله: «ولكنما أهلي بواد» حيث دخلت ما على لكن فكفتها عن العمل ولم تنصب ما بعدها حيث زال اختصاصها. وقد استشهد بها كل من: سيبويه ١٥/٢، المقتضب ٢٨١/٣، ابن يعيش في شرح المفصل ٦٢/١، ٥٧/٨، المغنى ٦٥٤، شواهد العيني ٣٥٠/٤، ديوان الهذليين ٢٣٧/١.

(١) القائل: سويد بن كراع العقلي من الطويل. وتمام البيت:

تَحَلَّلْ وَعَالِجْ ذَاتَ نَفْسِكَ وَانْظُرَنْ
أَبَا جُعَلٍ لَعَلَّمَا أَنْتَ حَالِمُ

الشاهد في قوله: «لعلما أنت حالم» حيث جاءت «لعل» وهي من أخوات إن ملغاة عن العمل لاتصال ما الكافة فيها. وأنت: مبتدأ، وحالم خبره. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢٨٣/١، شرح المفصل لابن يعيش ٥٤/٨، ابن الشجرى في أماليه ٢٤١/٢، فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة ص ٦٤، الإيضاح في شرح المفصل ٧٨٦/٢، المفصل ١٥٨، الخزانة ٢٩٧/٤.

(٢) سورة الممتحنة آية ٩.

(٣) سورة الأنفال آية ٦.

(٤) القائل: الفرزدق من كلمة له يهجو بها جريرا ويندد بعبد قيس وهو رجل من عدى بن جندب ابن العبز. وكان جرير قد ذكره في قصيدة له يفتخر فيها من الطويل.

وتمام البيت:

أَعِدْ نَظَراً يَاعَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا
أَضَاءَتْ لَكَ آلنَّارُ الحِمَارَ آلْمُقَيَّدَا

الشاهد في قوله: «لعلما أضاءت» حيث اتصلت لعل بما الزائدة فكفتها عن العمل، والأصل بها الدخول على الجمل الإسمية. ودخولها على الفعلية لسبب دخول ما وكفها عن العمل. وقد استشهد به كل من: قطر الندى ٥٥، شرح المفصل ٥٤/٨، ٥٧، أمالي ابن الشجرى ٤٢١/٢، الدرر ١٢٢/١، الأشموني ٢٨٤/١، ديوانه ٢١٣.

وأما قول النابغة:

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الحَمامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ[1]

فيروى بنصب الحمام ورفعه. فالنصب على جعل مازائدة غير كافة، والرفع على أنها كافة. ويجوز فى لعلما وكأنما ولكنما ماجاز فى ليتما لقوة شبهها بالفعل، وابطال معنى الإبتداء، لأنها تغير اللفظ والمعنى، وضَعُفَ فى إِنَّمَا وأَنَّمَا لعدم تغييرها المعنى. فقوله: كفت بما يحترز به عن الزائدة لأنها يبطل عمل إنّ بها. قوله كأنما وليتما المكفوفة. يريد المكفوفين بها وكأنما وليتما. أما فاعل كفت أو فاعل تلغى على الخلاف فى باب تنازع الفعلين . وإنما خص بالذكر كأنما وليتما لما بينا من أنهما يغيران معنى الإبتداء ودخول ماهذه على أن تفيد مايفيده النفى والإثبات من الحصر، لأنها للكف، والكف فى معنى النفى. لأن الشيء لا يكف إلا بما يناقضه. وإلا لم يبطل عملها.

الثانى: أن يكون اسما بمعنى الذى وتكتب منفصلة كقوله تعالى: ﴿إِنْ مَا اتَّخَذْتُم مِنْ دُوْنِ اللهِ أَوْثَاناً مَوَدَّةٌ بَيْنَكُم﴾[2] على من قرأ برفع مودة، والعائد

---

(١) القائل: النابغة الذبياني من البسيط من قصيدته التي مطلعها:

يادار ميــــــة بالعليـــــــاء فالسنـــــــــد
أقـــوت وطـــــالت عليها سالـــــف الأمـــــد

المعنى: شاهدت المرأة سربا من الحمام الطائر فتمنت أن يكون هذا السرب لها أو نصفه فتزيد مالديها من حمام.

الشاهد في قوله: «ليتما هذا الحمام» حيث يروى بروايتين:

الأولى بنصب الحمام على أنه بدل من هذا التي تعرب مبتدأ، وليت عند ذلك مهملة. ويستدل من هذا على أن ليت إذا اتصلت بها ما الزائدة جاز فيها الإهمال والإعمال. وقد استشهد به كل من: الخزانة ٦٧/٤، أمالي ابن الشجرى ١٤٢/٢، الخصائص ٤٦٠/٢، الحيوان ٣ /٤٧٨، سيبويه ٢٨٢/١، شرح المفصل ٤٥/٨، ٥٨، شذور الذهب رقم ١٣٨، مغنى اللبيب رقم ٩٢، الهمع ٦٥/١، الأشموني ٢٨٤/١، الدرر ٤٤/١، القطر رقم ٥٦، أوضح المسالك رقم ١٣٨، الإنصاف ٣٠٢، المقرب ١١٠/١، شرح شواهد المغنى ٢٢٠/١، حاشية السجاعي ٦٢، ديوانه ٢٤.

(٢) سورة العنكبوت آية ٢٥.

محذوف وهو المفعول الأول، ومودة: خبر إنّ، وإمّا على قراءة النصب. فما: كافة، وتكتب موصولة. وقوله: وَحَيْثُ ألغيت إنْ الخفيفة من الثقيلة إلى آخر البيت. يريد أوجب دخول اللام للفرق بينها وبين إن النافية. وآعلم أن المكسورة إذ خففت فلا تخلو إما أن يدخل على اسم أو فعل. فإن دخلت على اسم جاز فيها الإعمال والإلغاء. فإن أُعملت لم تحتج إلى اللام الفارقة بينها وبين النافية لحصول الفرق بظهور العمل. إلا أنه قد جاء فى التنزيل إعمالها على قراءة النصب، والتخفيف نحو: ﴿وإنْ كُلًّا لَمّا لَيُوفِيَنَّهم﴾(١) مع دخول اللام فى خبرها كما مر. كأنهم التزموا اللام فى الخبر. إما ليكون فى العمل وعدمه هي طريقة واحدة. أو لأن من الأسماء ما لا يظهر فيه العمل نحو: إنْ سعدى لذاهِبَةٌ فتحتاج إلى اللام، فأجروا الباقى مجراه. وإن لم تعمل فلابد من اللام للفرق بينها وبين النافية. لأنك إذا قلت: إنْ زيد قائم كانت نافية. وإذا قلت: إنْ زيد لقائم كانت مخففة. وفى التنزيل: ﴿إِنْ كُلُ نَفْسٍ لَمّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾(٢) ﴿وإِنْ كُلٌ لَمّا جَمِيْعٌ﴾(٣) وقد مر بيانه.

وإن دخلت على الفعل فالبصريون لا يجيزون أن يكون ذلك الفعل إلا مما يدخل على المبتدأ والخبر، لأن الأصل فيها أن تدخل عليهما. فإذا فاتها ذلك دخلت على مايقتضيهما. وفى التنزيل: ﴿وإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ﴾(٤). وقد أشار إليه المصنف لأن كاد من أفعال المقاربة المشبهة بكان كما مر. وكذا قوله: وهكذا لام ليزلقونكا: يريد به قوله تعالى: ﴿وإِنْ يَكَادُ الّذِيْنَ كَفَرُوا لَيَزْلِقُوْنَكَ بأَبْصَارِهِمْ﴾(٥) وفيه ﴿وإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الكَاذِبِيْنَ﴾(٦) و﴿إِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرُهُم لَفَاسِقِيْن﴾(٧). واللام الفارقة لازمة أيضا. وقد أشار إليها بقوله: لام ليزلقونك. والمراد

---

(١) سورة هود آية ١١١.

(٢) سورة الطارق آية ٤.

(٣) سورة يس آية ٣٢.

(٤) سورة الإسراء آية ٧٣.

(٥) سورة القلم آية ٥١.

(٦) سورة الشعراء آية ١٨٦.

(٧) سورة الأعراف آية ١٠٢.

أن هذه اللام تجعل إن واجبة لا نافية، لإن النفى، يدخل على النفى كما يدخل على الإسم. فإن قيل: فقد جاءت مع الفعل بغير لام في قولهم. أما أن جزاك الله خيرا. قيل: إنما جاز لعدم اللبس. لإن الفعل لما كان للدعاء لم يلتبس بالنفى. وأجاز الكوفيون دخولها على الأفعال مطلقا نحو: إن ضربت لزيدا وإن قتلت لعمرا. واحتجوا بقوله:

بالله رَبِّكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ[1]

ويما رُوِىَ عن العرب: إن تزيُنكَ لَنَفْسُكَ، وإن تشينُكَ لَهِيَهْ[2]. وهو ضعيف. أما أولا: فلأنه شاذ على خلاف استعمال الفصحاء. ولهذا لم يأت فى التنزيل داخلة على فعل إلا وهو مما يدخل على المبتدأ والخبر. ووجه الشذوذ أنهم أجروا الجملة الفعلية مجرى الإسمية لما لم يظهر عملها على إنما زيد قائم، وإنما قام زيد. وأما ثانيا فلاحتمال أن يكون اللام بمعنى إلا. وأن نافية كما ذهب إليه الكسائى[3]. ويجوز أن تكون اللام زائدة وهو أولى من جعلها بمعنى إلا. وآعلم أن اللام الداخلة على إن المخففة عند أبى على[3] ومن تابعه للفصل لا للتأكيد، لامتناع آجتماع الحذف

---

(١) القائل: عاتكة بنت زيد من الكامل. ترثي زوجها الزبير بن العوام رضي الله عنه وتدعو على عمرو بن جرموز قاتله ويروى:

شلت يمينك إن قتلت لمسلما
حلت عليك عقوبة المتعمد

الشاهد في قوله «إن قتلت لمسلما» حيث خففت «إن» من الثقيلة ووليها فعل ماض غير ناسخ وهو «قتلت» وذلك شاذ لايقاس عليه إلا عند الأخفش. وقد استشهد به كل من المحتسب ٢/٢٥٥، مفصل ابن يعيش ٨/٧١، ٧٢، المقرب ١/١١٢، الإنصاف ٦٤١، الخزانة ٤/٣٤٨، المغنى رقم ٢٢، أوضح المسالك رقم ١٤٧، ابن عقيل رقم ١٠، شواهد العيني ٢/٤٧٨، التصريح ١/٢٣١، الهمع ١/١٤٢، الدرر ١/١١٩، الأشموني ١/٢٩٠.

(٢) قول عربي: استشهد به الشارح هنا على أن «إن» إذا خففت دخلت على الإسمية ويجوز إعمالها. وإذا دخلت على الجملة الفعلية بطل عملها وجوبا، ولا تدخل إلا على فعل ناسخ. ودخلت هنا على فعل غير ناسخ على سبيل الندرة والضعف. وقد استشهد به العديد من النحاة منهم المغنى ص ٣٧.

(٣) انظر: سيبويه ٣/١٦٣، ١٦٤، المقتضب ٣/٧، الأصول ١/٢٨٧، شرح أبيات سيبويه لابن

الذى هو طلب التخفيف مع التأكيد. والأكثرون على أنها للتأكيد لأن دخول اللام تقوية لتأكيدها عند التخفيف، بدليل دخولها فى خبرها إذا عملت. وإن كانت مخففة نحو: إنْ زيدا لقائم، ولا يجيز إيضا أن يقدر بعد المكسورة ضمير الشأن إذا خففت حطا لها عن مرتبة المشددة، لأنها يكثر عملها مخففة فى الظاهر بخلاف أن المفتوحة. فعلى هذا إذا دخلت المكسورة على الفعل كانت ملغاة مطلقا.

٥٣٨ كذاك أنَّ وكَـأنَّ خُفِّفَـا فى الشِّعْر والقُرآنِ ذَاكَ عُرِفَا

٥٣٩ نحو كَأنْ لَمْ تَغْنَ أنْ لا يَرْجِعُ أنْ هَالِكٌ فى الشعر أيضا يُسْمَعُ

أنّ المفتوحة وكأنّ إذا خففا يجوز إعمالهما والغاؤهما كإنّ المكسورة. فقوله كذاك إشارة إلى تخفيف إن المكسورة أى كتخفيف إن المكسورة تخفف أن المفتوحة. أما إعمال أن المفتوحة فنحو: بلغنى أنّ زيدا قائم وأنك منطلق. قال:

وَلَوْ أنْكِ فِي يَوْمِ الرَّخاءِ سَألْتِنِي فِرَاقَكِ لَمْ أبْخَلْ وَأنْتِ صَدِيْقُ(١)

إلا أن إعمالها فى الظاهر مخففة قليل. وأما الغاؤها فلا تخلو إما أن تليها الجملة الإسمية أو الفعلية. فإن وليتها الإسمية لم تحتج إلى اللام الفارقة كما آحتاجت إليها المكسورة وكذلك قال فى المكسورة، فأوجب لاما دون المفتوحة لأن المفتوحة لا تكون نافية، والجملة الإسمية بعدها فى محل خبرها. وآسمها محذوف لفظا، مراد

- النحاس ١٦٦، الفصول الخمسون لابن معطي ٢٠١، ٢٠٢ شرح المفصل ٧١/٨، المقرب ١١٠/١، المفصل ٢٩٧.

(١) القائل: لم اعثر على قائله وهو من الطويل. الشاهد في قوله: «فلو أنك سألتني» حيث خففت أنْ المؤكدة، وأعملها في الإسم والخبر، فجاء اسمها ضميرا من ضمائر النصب المتصلة وهو الكاف، وجاء بخبرها جملة فعلية وهي قوله: «سألتني فراقك» وأكثر العلماء يرون أن مجيء اسم أن المخففة ضمير مخاطب شاذ. وقد استشهد به كل من: ابن يعيش في شرح المفصل ٧١/٨، اللسان (علم)، الأشموني ٢٩٠/١، الخزانة ٤٦٥/٢ مغنى اللبيب رقم ٣٨، ابن عقيل رقم ١٠٥، الإنصاف رقم ١٢٧، المقرب ١١١/١، الخصائص ٤٦٥/٢، ٤٥٢/٤، شواهد العيني ٣١١/٢، الهمع ١٤٣/١، الدرر ١٢٠/١.

معنى وهو ضمير الشأن. لأنها لما لم تكن إلا معمولة زال معنى الجملة إلى الإفراد فلم يبق للإبتداء وجه. ومه قول الأعشى:

فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا ... أنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ(١)

فكل مبتدأ، وهالك خبر مقدم عليه، وآسم أن: ضمير الشأن والتقدير: أنه هالك كل من يحفى. ولا يجوز أن يكون كل من يحفى آسمها. وهالك هو الخبر. وقد تقدم على الإسم لامتناع تقديم خبرها على آسمها مخففة كانت أو غير مخففة، إلا إذا كان ظرفا. وإن وليها الفعلية فلابد لها من التعويض، إما عن حذف آسمها لفظا أو عن تخفيفها بحذف أحد نونيها ودخولها على الفعل، إلا إذا كان الفعل دعاء أو سادا مسد العوض، والحروف التى يعوض بها قد والسين وسوف فى الإثبات. ولا ولن ولم فى النفى. وقد عوضوا بما وهو قليل. ثم لا تخلو الفعلية من أن يكون فعلها مثبتا أو منفيا. أما المثبت فإن كان ماضيا فلابد معه من قد نحو علمت أن قد خرج زيد. وقد تحذف قد وهى مرادة كقوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللهُ عَلَيْنَا﴾(٢) إستغناء عنها بلا قبلها. وإن لم يكن ماضيا جاز معه العوض بقد وسوف والسين نحو: علمت أن قد يقوم. وأن سوف يقوم وأن سيقوم. وفى التنزيل:

---

(١) القائل: الأعشى. وهو من معلقته من البسيط: وقبله:

وقـد غدوت إلى الحانـوت يتبعنـي ... شاد مشـل شلـول شلشل شول

المعنى: يريد الشاعر القول بأنه غدا إلى بيت الخمار معه غلام يشوى اللحم خفيف في عمله، في فتيه كريمة يهينون مالهم في اللذات. إذ هم على ثقة أنهم ميتون فهم يبادرون اللذات قبل أن يخترمهم الأجل.

الشاهد في قوله: «أن هالك» فقد خففت أن مع حذف الإسم، والتقدير: أنه هالك.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢٨٢/١، الخزانة ٥٤٧/٣، الخصائص ٤٤١/٢، الإنصاف ١٩٩، شرح المفصل لابن يعيش ٧٤/٨، شرح العيني ٨٧/٢، همع الهوامع ١٤٢/١، الدرر اللوامع ١١٩/١، ديوانه ٤٥.

(٢) سورة القصص آية ٨٢.

﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونَ مِنكُم مَّرْضَى﴾[1]. وأما المنفي فإن كان ماضيا لفظا ومعنى فلا وجود أن ينفى بما نحو: علمت أن ماقام زيد. لأنه لو نفى بلا لا لتبس بالدعاء. وإن كان ماضيا فى المعنى دون اللفظ نفى بلم كقوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَّمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾[2] وإن لم يكن ماضيا مطلقا فنفيه بلا ولن. وفى التنزيل: ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾[3] فإن كان الفعل دعاء كقوله تعالى: ﴿أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ﴾[4] لم يحتج إلى عوض، لأن الدعاء معنى من المعانى. وأصله بالحرف. وقد جاء الفعل بعدها من غير عوض مطلقا كقوله تعالى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ﴾[5] بالرفع. فإن مخففة وفيها ضمير الشأن والتقدير: أنه يتم. وقول الشاعر:

أَنْ تقرآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا ... مِنّي السَّلَامَ وأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدا[6]

وأما قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلَّا مَاسَعَى﴾[7] فلم يفتقر إلى عوض وأن فيه مخففة بدليل عطف المثقلة عليها. إما لأن مافى ليس من معنى النفى أغنى عنه. وإما لأن الفعل غير المتصرف لايمكن دخول العوض عليه. وإنما الزموها التعوض مع

---

(١) سورة المزمل آية ٢٠.
(٢) سورة البلد آية ٧.
(٣) سورة البلد آية ٥.
(٤) سورة النمل آية ٨.
(٥) سورة البقرة آية ٢٣٢.
(٦) القائل: مجهول وهو من البسيط. الشاهد في قوله: «أن تقرآن» حيث أهملت أن عن العمل. وجاءت هنا بدلا من حاجة في قول الشاعر:

ان تقضيا حاجة لي خف محملها ... تستوجب منه عندي لها ويدا

أو في محل رفع على أنه خبر مبتدأ محذوف وتقديره هي أن تقرآن... وقد استشهد به كل من: شواهد العيني ٤/٣٨٠، المفصل ١٧٣، الخزانة ٣/٥٥٩، شرح التصريح ٢/٢٣٢، الخصائص ١/٣٩٠، المنصف ١/٢٧٨، الأشموني ٣/٢٨٧، الإنصاف ٢٩٧، شواهد التوضيح ١٨٠، مجالس ثعلب ٣٩٠، الأشباه والنظائر ١/١٣٩، السيوطي ص ٣٧، اللسان ١٦/١٧٥.
(٧) سورة النجم آية ٣٩.

الفعل دون الإسم لأنها لحقها معه ضربان من التغيير. أحدهما: حذف آسمها من اللفظ، والآخر وقوع الفعل بعدها. فإن قيل: فلم خصوا المفتوحة عند دخول الفعل عليها بالتعويض دون المكسورة؟ أجيب: بأن المفتوحة لما كان اسمها ضمير الشأن وهو محذوف لفظا لامعنى. التزم معها ذلك ليكون عوضا عن اللفظ بخلاف المكسورة، لأنه ليس فيها ضمير الشأن على الأصح، ولأنها لو لم يعوض لالتبست بالناصبة للفعل بخلاف المكسورة. وإنما لم تعوض الناصبة إما لمخالفة معناها معنى العوض إن لم يوافقها، أو لزوم التكرار إن وافقها. والفرق بين موقع المخففة والناصبة بالنظر إلى الفعل المتقدم عليهما. فإن كان مخففا كعلمت ووجدت ورأيت بمعنى علمت كانت مخففة لأنها للتحقيق كالمشددة. فلا يعمل فيها إلا ما يوافق معناها. وإن كان غير محقق كالرجاء والطمع والإرادة فهى الناصبة. وفى التنزيل ﴿والَّذِى أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي﴾(١) لأن معانى هذه الإستقبال، والناصبة تصرف العقل إليه. وإن كان الفعل محتملا للتحقيق وعدمه كحسبت وظننت وخلت جاز فيها الأمران: المخفنة والناصبة. لأنه إن قوى أحد الجائزين حتى صار كالعلم فهى المخففة، وإن لم يقو، بل كان ظنا فهى الناصبة. وقرىء ﴿وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾(٢) برفع تكون ونصبها. فالرفع على أنها مخففة من الثقيلة، لأنهم جزموا بذلك، وصار كالعلم. وإن كان جزمهم جهلا، وتكتب لا مفصولة من أن لتقدير الهاء التى هى اسمها فاصلا بينهما. والنصب على معنى أنهم توهموا ورجوا أن لاتكون فتنة، وحينئذ تكتب لا متصلة بأن لعدم الفاصل.

وقوله: أن لا يرجع مثاله لأن المخففة وهو إشارة إلى قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لايَرْجِعُ إِلَيْهِم قَوْلًا﴾(٣). وأما كأن: فحرف مفرد معناه التشبيه على الأصح. وقيل مركب من كان التشبيه وأن، فالأصل فى قولك: كأن زيدا الأسد. إن زيدا

---

(١) سورة الشعراء آية ٨٢.

(٢) سورة المائدة آية ٧١.

(٣) سورة طه آية ٨٩.

كالأسد. فقدمت الكاف للعناية والإهتام بالتشبيه ليكون معلوما من أول الأمر، وفتحت الهمزة للتركيب، فإذا خففت فمنهم من يعملها فى الظاهر. كقوله:

.... كَأَنْ وَرِيدَيْـــهِ رِشَاءُ خُلْبِ(١)

ومنهم من لم يعملها فى الظاهر، وتدخل حينئذ إما على الجملة الإسمية كقوله:

وَنَحْـــرٍ مُشْرِقِ اللَّــوْنِ كَأَنْ ثَدْيَـــاه حُقَّـــانِ(٢)

وأما على الفعلية كقوله تعالى: ﴿كَأَنْ لَمْ تُغْنِ بِالْأَمْسِ﴾(٣) والتقدير كأنها لم تغن بالأمس. فلم تغن فى محل الرفع خبر كأن. وآسمها ضمير الشأن.

وآعلم أنها إذا كانت ملغاة ففيها ضمير الشأن كأن المفتوحة على رأى من

---

(١) القائل: رؤبة بن العجاج. انظر التصريح ١/٢٨٢، وهو من الرجز المشطور وقبله:

ومعتـــــــــد فظ غليــــــــظ القـــــــــلب

كأن وريديـــــــــــــــــــه رشاء خلب

ويروى: كأن وريداه. الشاهد في قوله: «كأن وريديه» حيث خفف كأن التي تدل على التشبيه ثم أتى بعدها باسمها منصوبا وبخبرها مرفوعا كما كان يفعل ذلك وهي مثقلة. فيدل ذلك على أن الحرف الذي يعمل لشبهه بالفعل إذا خفف لم يجب أن يبطل عمله. وقد استشهد به كل من: سيبويه ١/٤٨٠، المقتضب ١/٥٠، الإنصاف ١٩٨، ابن يعيش ٨/٧٢،٨٣، المقرب ٢٠، الخزانة ٤/٣٥٦، شواهد العيني ٢/٢٩٩، التصريح ١/٢٣٤، اللسان (خلب) ملحقات ديوانه ١٦٩.

(٢) القائل: مجهول وهو من الرجز يروى البيت:

ووجـــــــــه مشرق اللـــــــــــــون

كأن ثديـــــــــــــاه حقـــــــــــــان

الشاهد في قوله: «كأن ثدياه حقان» حيث أتي بكأن مخففة من الثقيلة وحذف اسمها وجاء بالخبر جملة اسمية من المبتدأ والخبر وهو «ثديان حقان». ولكون الخبر جملة اسمية لم يحتج الى فاصل يفصلها من كأن. وقد استشهد به كل من: سيبويه ١/٢٨١، ٢٨٣، أوضح المسالك رقم ١٥٢، القطر رقم ٦٠، ابن عقيل رقم ١٠٩، شذور الذهب ٢٨٥، المحتسب ١/٩، المنصف ٣/١٢٨، ابن الشجرى في أماليه ١/٢٣٧، ٢/٣، الإنصاف ١٩٧، ابن يعيش في مفصله ٨/٧٢، الخزانة ٤/٣٥٨، شواهد العيني ٢/٣٠٥، التصريح ١/٢٣٤، الهمع ١/١٤٣، الدرر ١/١٢٠، الأشموني ١/٢٩٣.

(٣) سورة يونس آية ٢٤.

يقول: بأنها مركبة والجملة بعدها خبرها. وأما على رأى من لم يقل بالتركيب فلا ضمير عنده بل هى ملغاة مطلقا. وقول الشاعر:

وَيَـــــوْمٍ تُوَافِيْنَـــــا بِوَجْـــــهٍ مُقَسَّمٍ
كَأَنْ ظَبْيَـــةٌ تَعْطُـــوا إِلَـــى وَارِقِ السَّلَـــمِ(١)

يروى بنصب ظبية على إعمالها مخففة ورفعها على أنها خبرها، وآسمها ضمير المرأة. أيها كأنها ظبية. وجرها على زيادة أن.

٥٤٠ وَكُلُّ مَوْضِعٍ بالإِسْمِ آنْفَرَدَا أَوْ كَانَ مَخْصُوصاً بِفِعْلٍ أَبَدَا
٥٤١ تُفْتَحُ إن فيـه نحو قِيلِى لو أنّه أتـاك أنّـى مُوْلَـى

إنّ المكسورة والمفتوحة يشتركان فى التأكيد والعمل، ويفترقان بأن المكسورة تبقى الجملة معها على استقلالها، والمفتوحة تخرجها عن كونها جملة وتدخلها فى

---

(١) القائل: نسب هذا الشاهد إلى عدد من الشعراء: فقد نسبه الأعلم لباعث بن صريم اليشكرى، ونسب لعلباء بن أرقم، ونسب لكعب بن أرقم اليشكرى الذي قاله في امرأته. ويذكر الأمالي عبارة «وهو الصحيح» أي نسبته إلى كعب. و في خزانة الآدب ينسب إلى باغت بن صريم، وينسبه البكرى في اللآلى لراشد بن شهاب اليشكري.
المعنى: يصف الشاعر امرأة جميلة بأن لها وجها جميلا حسنا، وعنقا كعنق الظبية وهو من الطويل
الشاهد في قوله: «كأن ظبية» حيث رويت ظبية على ثلاثة أوجه: الرفع والجر والنصب فمن رفعها فعلى أنها خبر كأن واسمها محذوف. ومن نصبها فعلى أنها اسم كأن وخبرها محذوف.. ومن جرها فلا شاهد فيها في هذا الباب. وتروى برواية أخرى:

ويومـــــا توفينـــــا بوجـــــه مقسم
كأن ظبيـــــة تعطـــــوا إلى وارق السلـــــم

وقد استشهد بها كل من: اللسان (قسم)، الأضداد ص ١٠٧، الخزانة ٣٦٤/٤، الكامل ٢٥٠/١، الأمالي ٢٠٦/٢، سيبويه ٢٨١/١، الأشموني ٢٩٣/١، المغنى رقم ٤٢، القطر رقم ٦٢، شرح شواهد المغنى ٤١/١، حاشية الخضري ١١١/٢، حاشية السجاعي ٦٤/١، المقرب ١١١/١، أمالي ابن الشجرى ٣/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٧٢/٨، الهمع ١٤٣/١، شرح الآجرومية ١٧٢.

حيز المفرد. أما المكسورة فلأنها وقعت فى محل لا يقبل تأثير ماقبله فيه فكانت الجملة معها على استقلالها، لعدم تعلقها بما قبلها. وأما المفتوحة فلأنها وقعت فى محل يقبل تأثير العمل لأنها بتأويل المصدر من خبرها. ولهذا آفتقرت إلى جزء آخر لعدم آستقلالها وتعلقها بما قبلها ولم تقع صلة الذى بخلاف المكسورة. فإن قيل: فكيف لا تكون المفتوحة مستقلة وهى تدخل على المبتدأ أو الخبر. قيل: إنما لم تستقل لكونها موصولة بما بعدها كما أن الذى يوصل بالجملة، ولا تفيد كلاما إلا بضميمه. وقد ذكر ضابطا تعرف به المواضع التى تفتح إن فيه والتى تكسر. أما الفتح فقد ذكر له موضعين. أحدهما: مايختص بالإسم المفرد، والآخر ما يختص بالفعل. وأشار إلى الأول بقوله: وكل موضع بالاسم انفردا. ويريد بالإسم المفرد. وإلى الثاني بقوله: أو كان مخصوصا بفعل أبدا. ثم أنه مثل بكل واحد من الموضعين. أما الثانى: فبقوله: لو أنه. وأما الأول فبقوله: أتاك أنى مولى. أما فتحهما بعد لو فلانها فى محل الفاعل. والفاعل لا يكون إلا آسما مفردا. والتقدير: لو ثبت أنه. ولأن لو تختص بالأفعال، ووجب حذف الفعل لحصول الأمرين وهما الدلالة على خصوصيته بما فى أن من معنى الثبوت، ووقوعها موقعه. وأما بعد أتاك فلأنه فعل وأنى مولى فاعله.

وآعلم أن ماذكره وهو قوله. وكل موضع بالإسم انفردا إلى آخره ضابط كلى. لما **تفتح أن** فيه. ولابد من معرفة المواضع التى يشتمل عليها الضابط المذكور لتحصل به الإحاطة وهى عشرة:

أحدها: فى محل الفاعل وقد مر ذكره. وثانيها: المفعول نحو عرفت أنك قائم. وثالثها: بعد لولا: كقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا أَنَّه كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِيْنَ﴾[1] لأنها وقعت موقع المبتدأ وحده لأن الخبر لا يظهر. وكذلك: عندى أنك قائم. أى عندى قيامك لأن أن وما عملت فيه فى موضع اسم مفرد مبتدأ. ورابعها: بعد لو. وفى

(١) سورة الصافات آية ١٤٣.

التنزيل: ﴿وَلَوْ أَنَّ مَافِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾[1] لأنها فى محل الفاعل وقد مر بيانه. وخامسها: فى محل المجرور نحو: عجبت من أنك منطلق. ويحذف الجر معها قياسا مطردا. وفى التنزيل: ﴿وأَنَّ هَذِه أُمّتكم﴾[2] أى ولأن. والأصح أنها فى محل النصب إذا حذف الجار لوجوب النصب عند إسقاط الخافض، ولئلا يؤدى إلى إعمال حرف جر مع حذفه وهو ضعيف. وسادسها: إذا عطف بها على اسم أو ما أوّل بالإسم: فالأول نحو: سرنى قيامك، وأنك ضارب. والثانى كقوله تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ أَنْ لَا تَجُوعَ فِيْهَا وَلَا تَعْرَى﴾[3]. ﴿وأَنَّكَ لا تَظْمَأُ فِيْهَا وَلَاتَضْحَى﴾[4] فإنك معطوف على أن لاتجوع فيها. وسابعها: أن تبدل من الإسم كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَرواكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِنَ القُرُوْنِ أَنَّهُم إِلَيْهِم لا يَرْجِعُونْ﴾[5] فأنهم بدل من كم على قراءة الفتح، لأنها مفعولة أهلكنا حملا على المعنى. وثامنها: إذا كانت خبرا لمبتدأ كقوله تعالى: ﴿وآخِرُ دَعْوَاهُم أَنِ الْحَمْدُ لله رَبِّ الْعَالَمِيْن﴾[6] على من قرأها مشددة. وتاسعها: بعد مذ مطلقا نحو: ما رأيته مذ أن الله خلقنى. ولابد من تقدير مضاف لاختصاصها بالزمان كما مر. وعاشرها: بعد ظننت وأخواتها. إذا لم يكن معها اللام نحو ظننت أنك قائم. فالأخفش يفتحها لأنها فى محل المفعول الأول. والثانى هو ظاهر إلا أن فيه آستلزام وجوب حذف خبرها من غير ضرورة. وأما سيبويه[7] فلانها عنده سدت مسد مفعولين محكوم به ومحكوم عليه ولاحذف. ولا يقال يلزم على قول سيبويه اختلال الضابط المذكور لأن فتحها فى محل الجملة، لأنا نقول: إنما يلزم ذلك لو لم تكن الجملة فى

(١) سورة لقمان آية ٧٢.
(٢) سورة الأنبياء آية ٩٢.
(٣) سورة طه آية ١١٨.
(٤) سورة طه آية ١١٩.
(٥) سورة يس آية ٣١.
(٦) سورة يونس آية ١٠.
(٧) سيبويه ٤٨١/١، ٤٨٢.

حكم المفرد، وهو ممنوع. لأن الجملة المستقلة لا تغيرها العوامل. وظننت لما نصبهما جعلهما فى قوة المفرد. وإنما فتحت أن فى هذه المواضع لأنها مختصة بالمفرد فهى معمولة لما قبلها وهى فى أكثرها منصوبة المحل فجعل لها الحركة الدالة على المفعولية، وحمل الباق عليه.

٥٤٢ وَكُلّ مَوْضِع عَلَيْه يَعْتَقِبْ الإِسْمُ والْفِعْلُ فَكَسْرُهُ يَجِبْ

٥٤٣ فَاكْسِرْه بَعْدَ الْقَوْلِ أو اللام وَالاِبْتِـداءِ وَمَـعَ الأَقْسَامِ

لما بين المواضع التى تفتح أن فيها وهى التى تختص بالمفرد، أخذ يبين المواضع التى تكسر فيها وهى التى لاتختص بل تقع فيها الجملة الإسمية والفعلية. وهو المراد بقوله: وكل موضع عليه يعتقب أى يعتقب الإسم والفعل عليه، ولا يختص بأحدهما، فكسر الحرف وهى أن يجب فيه. وقوله فاكسره: يريد فاكسر أن. وإنما ذكر الضمير فيه، وفيما قبله نظرا إلى الحرف لأنه مذكر. ولما ذكر لمواضع الكسر أيضا ضابطا كليا ذكر بيانها مفصلة وهى عشرة أيضا. وقد ذكر منها أربعة: الأول: بعد القول المجرد من معنى الظن وما تصرف منه كالماضى والأمر والنهى والمصدر واسم الفاعل والمفعول نحو: قال زيد إن عمرا منطلق. وإنما اطلق المصنف قوله فاكسره بعد القول ولم يقيده بما ذكرنا من كونه مجردا عن معنى الظن لأنه يريد أن يذكره فى البيت التالى لما ذكره فيه، وإنما كسرت بعد القول المجرد من معنى الظن لأنه تعتقبه الجملتان: الإسمية والفعلية نحو: قال زيد عمرو منطلق، وقال زيد انطلق عمرو. الثانى: إذا دخل اللام فى خبرها كقوله تعالى: ﴿واللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُه﴾(١) لأن اللام فى نية التقديم. فتعلق ماقبلها عن العمل. وأشار اليه بقوله أو اللام. الثالث: الإبتداء. ويريد به ابتداء الكلام نحو: إن زيدا قائم. لأن من ابتدأ كلاما كان مخيرا بين أن يبدأ بالإسم وأن يبدأ بالفعل. وفى التنزيل: ﴿إن الله وملَائكِتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبىَ﴾(٢). الرابع: بعد القسم كقولك: والله إن زيدا قائم.

---

(١) سورة المنافقون آية ١.

(٢) سورة الأحزاب آية ٥٦.

وفى التنزيل: ﴿وَالْعَصْرِ إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِى خُسْرٍ﴾[1] لأن جواب القسم تقع فيه الجملتان الإسمية والفعلية كما مر فهذه التى ذكرها. الخامس: إذا وقعت صلة كقوله تعالى: ﴿وآتَيْنَاهُ مِنَ الكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنوءُ بالعُصْبَةِ﴾[2]. السادس: بعد واو الحال نحو: جاء زيد وإنّه يضحك. السابع: بعد حتى الإبتدائية نحو: قام القوم حتى إنَّ زيدا قائم. إن قدرت موضع الجملة كسرت، وإن قدرت موضع المبتدأ وحده فتحت. وإنما قيد بالإبتدائية لتخرج العاطفة والجارة، لأنها تفتح بعدها. الثامن: بعد ألا التى للتنبيه كقوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُم فى مِرْيَةٍ مِنْ لِقَاءِ رَبِّهِم﴾[3]. التاسع: بعد أما نحو: أما إنّه منطلق. العاشر: إذا وقعت مفعولا ثانيا لعلمت أو خبرا لكأن أو لأن، والإسم الذى قبله جثة. نحو: علمت زيدا إنه منطلق، وكأن زيدا إنه قائم. وقوله:

إِنَّ ٱلْخَلِيْفَةَ إِنَّ اللهَ سَرْبَلَهُ ....[4]

وإنما وجب كسرها لأنها لو فتحت للزم منه أن يكون المصدر خبرا عن الجثة لوجوب تقديرها به مفتوحة.

وآعلم: أن الضابط الذى ذكره المصنف وهو قوله: وكل موضع عليه يعتقب إلى آخره، ذكره أبو على مع الذى قبله، وليس بضابط تام، لأنه ينجزم بما بعد فاء الجزاء نحو قولك: من يكرمنى فإنى أكرمه. فهذا الموضع يتعاقب عليه الإسم والفعل، ولايتعين فيه الكسر، بل يجوز فيه الفتح والكسر. فالكسر بتقدير. فأنا أكرمه فهي واقعة موقع الجملة، والفتح بتقدير: فجزاؤه أنى أكرمه، فهى فى موضع خبر المبتدأ. وقد قرىء قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَه فإِنّ لَهُ نَارَ

---

(١) سورة العصر آية ١.

(٢) سورة القصص آية ٧٦.

(٣) سورة فصلت آية ٥٤.

(٤) لم أعثر على قائله. ولم أجده في كتب النحو التي اطلعت عليها.
والشاهد وجوب كسر همزة إن كما ذكر الشارح وفرارا من أن يكون المصدر خبرا عن الجثة في حالة فتح الهمزة. لأنها تؤول هي واسمها وخبرها بمصدر.

جَهَنَّمَ﴾[1] بالفتح على تقدير: فجزاؤه أن له نار جهنم. بالكسر وهو الأكثر. ولايقال مابعد فاء الجزاء لا يصح فيه إلا، وفروع الإسم إما لفظا وهو ظاهر، وإما تقديرا لأن فى نحو: من يكرمنى فأكرمه. وإن كان فعلا إلا أنه فى تقدير الإسم. أى فأنا أكرمه لأنا نجيب: أما أولا فلأنه قد يقع الفعل بعدها ويمتنع تقدير الإسم مطلقا نحو: من يكرمنى فليكرم زيدا. وأما ثانيا: فلأن على تقدير تسليمه يجب الفتح لا الكسر. ومن المواضع التى يقع فيها أن. ويجوز فيها الأمران قولهم: أول ماأقول فأنى أحمد الله. أما الفتح فظاهر لأنها فى محل المفرد وهو الخبر وما تحتمل أن تكون مصدرية ونكرة موصوفة. وأما الكسر فلأنها محكية لخبر محذوف هو القول. والتقدير أول ما أقول: قولى إنى أحمد. فلما حذف الخبر بقى معموله دالا عليه. وذكر أبو على للكسر وجها آخر وهو أنها محكية بالقول، والخبر محذوف. أى أول قولى أنى أحمد الله ثابت أو موجود. وزيف هذا القول بأن المحكى بالقول هو نفس القول. فيكون أنى أحمد الله هو نفس القول المضاف إليه أول فيكون الإخبار فى المعنى عن أول أنى احمد وهو الهمزة باعتبار الحروف، وأنى بآعتبار الكلمات وهو باطل. ومنها بعدأما التى للتنبيه نحو: أما إن زيدا منطلق. فالكسر على معنى إلا، والفتح على معنى حق، لأنها تصير حينئذ بمنزلة الفاعل. لأنك إذا قلت: أحقا أنك منطلق كان حقا منصوب على الظرف بدليل ظهور فى معه فى قوله:

أفى حقٍ مُوَاسَاتى أخَاكُم بِمَالى ثُمَّ يَظْلِمُنِى السَّرِيْسُ[2]

ومنها بعد إذا للمفاجأة نحو: خرجت فإذا إنه عبد. ومنه قوله:

---

(١) سورة الجن آية ٢٣.

(٢) القائل: أبو زبيد الطائي النصراني من قصيدة له من الوافر مطلعها:

ألا أبلـــغ بنـــي عمـــرو بن كعب
بأني في مودتكـــم نفـــيس

الشاهد في قوله: «أفي حق» حيث جاء «حقا» منصوبا على الظرفية. ودلالة ذلك مجيْ في مع حق وهذا ظاهر من الشاهد. وقد استشهد به كل من: الخزانة ٣٠٩/٤، الاغاني ٤٣٠٢/١٢، اللسان ٤١٠/٧، الأحاجي النحوية ٨٢، الحماسة للمروزوقي ٩٨٣، ديوانه ١٠١.

وَكُنْتُ أَرَى زَيْداً كَما قِيلَ سَيّداً إِذَا أَنَّه عَبْدُ القفا واللهازم[1]

أما الفتح فعلى تقدير أنها فى محل المفرد وهو المبتدأ وحده. والظرف هو الخبر زمانية كانت إذا التى للمفاجآت أو مكانية. لأن المبتدأ معنى ويتعلق بمحذوف والتقدير إذا العبودية حاصلة. وأما الكسر فبتقدير وقوعها فى محل الجملة أى فإذا هو عبد. والعامل فى إذا ما فى عبد من معنى الذل.

فإن قيل: فيلزم منه أن يعمل ما فى حيز إن فيما مثلها وهو محال. قلنا: إنما يلزم أن لو كان تقدير العمل عند وجودها وهو ممنوع. فإن تقدير عملها إنما يكون عند عدمها.

٥٤٤ وإنْ أتى مع أتقُولُ إنّـا فَتَحْتَ إنْ كُنْتَ تُرِيْدُ الظَّنّا

٥٤٥ وذَا فى الاَسْتِفْهَام والخِطَابِ غير حكايـــة ولا إيجاب

قد تقدم أن القول إذا كان بمعنى الظن ووقعت إن فيه فتحت لأنها تكون واقعة موقع المفرد، لأن القول إذا كان بمعنى الظن، لا يقع بعده إلا الإسم، كما أن ظننت كذلك . وبنو سليم يجرون القول مجرى الظن مطلقا، وغيرهم لا يجريه مجراه إلا بشروط. وقد ذكرها المصنف وهى خمسة شروط: الأول: أن يكون الفعل مضارعا، وقد أشار إليه بتمثيله وهو قوله: أتقول. الثانى: أن تقترن به همزة الإستفهام. الثالث: أن يكون الفعل للمخاطب. وأشار إليهما بقوله: وذا فى الإستفهام والخطاب الرابع: ألا يفصل بين الفعل والإستفهام إلا بالظرف أو بأحد جزئى الجملة التى بعده. أما الظرف فنحو: عندك تقول إياك قائماً، وإما بأحد جزئي

---

(١) القائل: الفرزدق من قصيدة له من الطويل. وليس في ديوانه. الشاهد في قوله: «إذا أنه عبد القفا» حيث روى بوجهين: الأول: بفتح همزة أن على اعتبار أنها مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر مبتدأ، واختلف العلماء في خبره. فقال المبرد والأعلم: إذا ظرف وهو متعلق بمحذوف خبر. وقال ابن مالك وجماعة إذا: حرف، والخبر محذوف. والوجه الثاني بكسر همزة إن على تقدير أن مابعدها جملة غير محتاجة إلي شيء. وقد استشهد به كل من: شواهد العيني ٣١٤/٢، ، الأشموني ٢٧٥/١، ابن عقيل ٣٠٥/٢، رقم ٩٨، شرح شذور الذهب ٢٠٧، سيبويه ٤٧٢/١، أوضح المسالك رقم ١٣٤.

الجملة التى بعدها. أما الظرف فكقوله:

أَجُهَّالاً تَقُولُ بَنِي لُؤَيّ لَعَمْرُ أَبِيْكَ أَمْ مُتَجَاهِلِيْنَا(١)

الخامس: قوله: غير حكاية. والمراد أن هذه الشروط مع وجودها إذا قصد بما بعد القول الحكاية وجب كسر إن بعدها. لأن معنى الحكاية أن يحاكى باللفظ الثانى اللفظ الأول. وقوله: ولا إيجاب لا حاجة إليه. لأن الإستفهام لا يكون إيجابا. وقوله: إن كنت تريد الظنا لأنك لو لم تقصد بالقول الظن كنت حاكيا فلا يجوز الفتح. وذا إشارة إلى فتح أن. وآعلم أن للعرب فى القول أربعة مذاهب: أحدها: أن تحكى بعده الجملة كقولك: قلت قام زيد. فالجملة فى محل النصب بدليل أنه لو قيل: ما قال زيد: لقيل: حقا أو باطلا، ولا يفتقر إلى رابط لكون المفعول فضلة، ويجب كسر إن بعده لاغير. الثانى: أن يجرى مجرى الظن بالشروط المذكورة. ومنه قوله:

.... فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا(٢)

الثالث: أن يجرى مجرى الظن بشرط الخطاب فقط. الرابع: أن بنى سليم

---

(١) القائل: الكميت بن زيد الأسدي من الوافر. الشاهد في قوله: «أجهالا تقول بني لؤى» حيث أعمل تقول عمل تظن وهو مضارع مبدوء بالتاء التي تدل على الخطاب، ومسبوقة بهمزة الإستفهام. وقد فصل بينه وبين الهمزة بأحد المفعولين وهو قوله جهالا. وقد استشهد به كل من: أوضح المسالك رقم ١٩٨، ابن عقيل رقم ١٣٦، سيبويه ٦٣/١، المقتضب ٢٤٩/٢، ابن يعيش في مفصله ٨٧/٧، الخزانة ٤٢٣/١، ٢٣/٤، شذور الذهب ٣٨١، شواهد العيني ٤٢٩/٢، التصريح ٢٦٣/١، الهمع ١٥٧/١، الدرر ١٤٠/١، الأشموني ٣٧/٢.

(٢) القائل: عمر بن أبي ربيعة من الكامل. وتمام البيت:

أَمَّا الرَّحِيْلُ فَدُوْنَ بَعْدَ غَدٍ
فَمَتَى تَقُولُ الدَّارُ تَجْمَعُنَا

الشاهد في قوله: «تقول الدار» حيث استعمل الشاعر هنا القول «تقول» بمعنى النصب فنصب بها «الدار» على أنها معمولة له. واستشهد به كل من: سيبويه ٦٣/١، ديوانه ص ٤٣٤، شرح التصريح ٢٦٢/١، ابن السيرافي ١٣٠، اللسان (قول) ٩٣/١٤، المقتضب ٣٤٩/٢، المفصل ص ١٣٨، اللسان (رحل) ٢٩٦/١٣، ١٥٧/١٥.

يعملون القول مطلقا عمل الظن من غير الشروط المذكورة. وتفتح أن بعد القول فى الثلاثة الأخيرة.

٥٤٦ وَكُلُّها لا يَتَقَدَّمُ الخَبَرْ عَلَى آسْمِهَا إلا ظُروفاً تُعْتَبَرْ

٥٤٧ تَقُولُ لَيْتَ بيننَا مُحَمَّدَا كقوله: إنّ عَلَيْنَا لَلهُدَى

إنما آمتنع تقديم أخبار إن واخواتها وهو المراد بقوله: وكلها على آسمائها: إما لأنها لا تنصرف في أنفسها لكونها حروفا فلا تتصرف فى معمولها، وإما لئلا يساوى الفرع الأصل، وإما لأن خبرها يكون مضمرا منفصلا نحو: إن الكريم أنت. فلو قدم لصار متصلا وتغيرت صيغة الحرف كما مر. قوله: إلا ظروفا تعتبر: يريد أن الخبر يمتنع تقديمه إلا إذا كان ظرفا كقولك: إن فى الدار زيدا، ولعل عندك بكرا، فإنه يجوز تقديمه لاتساعهم فى الظروف حتى أنهم فصلوا بها بين المضاف إليه وبين همزة الإستفهام. والقول الجارى مجرى الظن وبين ما وفعل التعجب. لأن الظرف لما لزم المظروف تنزل منزلته بشدة التباسه به فاتسع فيه مالا يتسع فى غيره. وقيل: إنما جاز تقديم الظرف وهو خبر، لأنه لا يضمر وهو أحد مامنع تقديم الخبر. وقيل: لو لم يقدم الخبر إذا كان ظرفا لامتنع أن يكون آسم إن نكرة كقوله تعالى: ﴿إنَّ فى ذَلِكَ لَأيَة﴾(١) لأن المبتدأ إذا كان نكرة وخبره ظرفا مطلقا لا مسوغ للإبتداء به إلا تقديم الخبر ولزوم تأخيره. وقيل: إن الخبر حقيقة ليس هو الظرف بل ماتعلق به وهو مقدر بعد الإسم. فكان الخبر فى الحقيقة غير مقدم فيكون قوله حينئذ إلا ظروفا آستثناء منقطع لكون الظروف ليست فى الحقيقة أخبارا. وقوله: تعتبر: يحترز به عن الظروف الناصبة، فإنها لا تصلح أن تكون أخبارا كما يبين بعد: وإنما قال ظروفا والمراد بها الظرف وحرف الجر لأن سيبويه(٢) يطلق آسم الظرف على حرف الجر لكونها تتعلق بعامل كالظروف. ولأن الفعل اللازم يعمل فيها كما يعمل فى الظرف. وقد مثل بهما. إما بالظرف فبقوله: ليت بيننا محمدا. وإما بحرف الجر

(١) سورة البقرة آية ٢٤٨، سورة آل عمران آية ٤٩.

(٢) سيبويه ١/٥٩، ٢/١٣١، ١٣٢.

فبقوله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَى﴾(١). فإن قيل: فإذا لم يكن الحرف عاملا فى الظرف، وقد فصل به فهلا جاز الفصل بالجملة. أجيب: بأن الظرف يقدر له معه عامل. وأما الجملة فالحرف هو العامل فى محلها وإن لم يعمل فى لفظها.

٥٤٨ وإنْ أتى ظَرْفٌ يَكُونُ خَبَرَا وخَبَرٌ فَاجْعَلْهُ حَالًا مُظْهِرَا

٥٤٩ أو اجْعل الظَّرْفَ مُعَلَّقًا به خُيِّرْتَ بَيْنَ رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ

٥٥٠ تَقُولُ إنَّ المَالَ عِنْدِى هَيِّنٌ أَوْ هَيِّناً فالنّصْبُ فيهِ حَسَنُ

إذا وقع الظرف خبرا أو كان تاما وهو الذى يصح وقوعه خبرا عن المبتدأ مطلقا نحو: زيد فى الدار. فإن كان معه نكرة مشتقة فى باب إن وأخواتها نحو: إن زيدا عندك قائما. فإنه يجوز نصب النكرة وهى قائما، ورفعها. فالنصب على الحال من الضمير فى الظرف، والظرف هو الخبر. والرافع إما على أنه هو الخبر والظرف معلق به، أو على أن يكونا خبرين. قال:

وإِنَّ لَكُم أَصْلَ البِلَادِ وَفَرْعَهَا والخَيْرُ فِيكُم ثَابِتاً مَبْذُولَا(٢)

فاصل البلاد آسم إن ولكم هو الخبر، والخبر معطوف على آسم إن، وثابتا حال من الضمير فى الظرف الذى هو خبر الخير المعطوف على آسم إن، وهو فيكم. أى والخير حاصل فيكم ثابتا مبذولا. ومبذولا إما حال ثانية، أو حال من الضمير فى الحال الأولى. فإن لم يكن تاما نحو: زيد بك واثق لم يجز إلا الرفع، لأن الظرف لا يصح وقوعه خبرا.

---

(١) سورة الليل آية ١٢.

(٢) القائل: مجهول. من الكامل. ويروى البيت برواية أخرى:

إن لكـــــم أصل البـــــلاد وفرعهــــــا
فالخير فيكـــــم ثابتـــــا مبـــــذولا

الشاهد في قوله: «ثابتا» حيث نصب على الحال والاعتماد فيه على المجرور في الخبر. والرفع فيه حسن.

وقد استشهد به سيبويه ٢٦٢/١. ولم أجده في غيره.

وآعلم: أن هذا الحكم لا يختص بباب إن، بل هو جار فى باب المبتدأ والخبر، أو ماأصله ذلك تقول: زيد عندك قائما. فزيد مبتدأ، وعندك إن جعلته خبرا نصبت قائما على الحال من الضمير فى الظرف، وإن رفعت قائما كان هو الخبر والظرف معلقا به، وكذلك إذا دخلت عليه كان وظننت وأخواتها كقولك: كان زيد عندك قائما. فإن جعلت الخبر الظرف كان قائما حالا. وإنما ذكره فى باب إن دون غيرها من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر لظهوره فى أن، لأنه فى باب كان وظننت منصوب مطلقا. ولذلك قال: فأجعله حالا مظهرا. أى يظهر فى باب إِنَّ أنه حال. وقوله: إن المال عندى هين، أو هينا مثال للنصب والرفع. فإن نصبت هينا فهو حال، والعامل فيه عندى، وإن رفعته فهو العامل فى عندى وهو المراد بقوله: أو آجعل الظرف معلقا به أى معلقا بالخبر إن رفعته ولا ضمير فى الظرف حينئذ. إلا أن النصب هو الأحسن، لأن الكلام تم بالظرف وهو عندى فوقع هينا فضلة فالنصب على الحال. ولك فى مثل: فى الدار زيد جالس، وابن عمرو قائم أربعة أوجه: جعل الظرف والنكرة المشتقة خبر. وأن تكون النكرة حالا والظرف خبرا أو بالعكس. وأن تكون النكرة خبرا والظرف يتعلق بها كما مر.

(لا النافية للجنــس)

٥٥١ ويَجْعَلُونَ لا كَأَنّ فى العَمَل تَقُولُ لا ذَا نَجْدَةٍ غَيْرُ بَطَلْ

القياس يقتضى أن لا تعمل لا لعدم آختصاصها لما مر. وإنما أعملوها لشبهها بأن، لأنها تقتضيها. وربما جعلوا أحد المتناقضين مشابها للآخر من حيث أن كل واحد منها ينافى الآخر، ولتنبه الذهن لهما معا ولأنها لتوكيد النفى، لأن نفى الجنس توكيد فى المعنى، كما أن إن لتوكيد الإثبات، ولأنهما يدخلان على المبتدأ والخبر ويطلبان التصدر، ويتلقى بهما القسم. وقيل: إن لا مشبهة بأن الخفيفة لأنها على حرفين ثانيهما ساكن. والمخففة تعمل وتلغى، فكذلك لا. فلما أشبهتها عملت عملها ليظهر بذلك تأثير الشبه. وقيل إن لا هذه غير التى تدخل على الأفعال لآختلاف معنييهما. قال أبو على الذى يدل على أنها ليست الداخلة على الفعل أنها تنفى جميع المفردات. فقولك: لا رجل فى الدار نفى لاستغراق الجنس. وقولك: لا يقوم فهو نفى للقيام فى المستقبل فقط فهو لنفى نوع ما، وفيه نظر. وإذا تقرر هذا فقوله: ويجعلون لا كأن فى العمل. أى يجعلون لا فى العمل وهو نصب الإسم، ورفع الخبر كأن فى ذلك. وكان ينبغى أن يقول: ويجعلون لا كأن فى العمل فى النكرة إذ أوليتها. إلا أنه لما مثل بقوله لا ذا نجدة غير بطل اكتفى عن القيد المذكور. وأقسام لاكثيرة ولا تعمل إلا نافية أو ناهية. فالنافية: إن دخلت على الفعل لم تعمل شيئا، وإن دخلت على الإسم فتارة تحمل على ليس فتعمل عملها، وتارة على أن فتعمل عملها للمشابهة المذكورة. فهى أذن فرع عليها فى العمل. فهى منحطة عنها ولا تعمل إلا بثلاثة شروط: أحدها: أن معمولها لا يكون

إلا نكرة اسما وخبرا، لأنها لما كانت تفيد النفي العام بدليل امتناع: لا رجل فى الدار بل رجلين، كانت متضمنة معنى من. لأن النكرة فى سياق النفى لاتقتضى العموم إلا إذا كانت معها من ظاهرة أو مقدرة، وأما المعرفة فلا يمكن تقدير من معها. وأما قوله:

.... لَيَالِيَ لَا أَمْثَالَهُنَّ لَيَالِيَا(1)

فإن مثلا لا يتعرف بالإضافة. الثانى: لايفصل بينها وبين اسمها مطلقا، لأنها فرع إن الذى لا يفصل بينها وبين معمولها إلا بالظرف. والفرع لابد أن ينحط عن رتبة الأصل لعدم الفصل مطلقا. الثالث: أن لا تتكرر لأنها بالتكرار تكون جوابا عن كلام عمل بعضه فى بعض من المبتدأ والخبر والفعل والفاعل. فأعيد الجواب على وفق السؤال. ولا تخلو النكرة التى تليها من أن تكون مفردة أولا. والأول يأتى بيانه فى الذى بعد ما نحن فيه. والثانى إما أن يكون مضافا أو مشتبها به. فالمضاف لا ذا نجدة غير بطل. وهو الذى مثل به. ونحو: لا غلام رجل عندك. والمشبه به نحو: لا حسنا وجهة ولا صاعدا جبلا عندك، ولا عشرين درهما لك. ولم تذكره لفرعيته على المضاف، ولا خلاف فى نصبهما، وآمتناع بنائهما. أما المضاف فلا متناع جعل ثلاثة أشياء كالشىء الواحد. ولا ينتقض بالصفة لأنها هى الموصوف فى المعنى. والمضاف غير المضاف إليه، ولأن المضاف إليه يعاقب التنوين. وما فيه تنوين تمكن فلا يبنى. وأما المشبهة بالمضاف فحمل على المضاف لمشابهته له من

---

(1) القائل: ذو الرمة. من الطويل وتمام البيت:

هِيَ الدَّارُ إِذْ مَيٌّ لأَهْلِكِ جِيْرَةٌ
لَيَالِيَ لَا أَمْثَالَهُنَّ لَيَالِيَا

الشاهد في قوله: «لا أمثالهن لياليا» فنصب أمثالهن بلا لأن المثل نكرة، وإن كان مضافاً إلى معرفة، وإنما نصب ليالى على التبيين لأمثالهن على مثال قولنا: لا مثلك رجلا فرجل تبيين للمثل على اللفظ.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ١/٣٥٢، المقتضب ٤/٣٦٤ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢/١٠٣، السيوطي ٥٢، ديوانه ص ٦٥٠.

حيث أنه عامل فى الثانى كالمضاف. وأن الثانى مخصص له كتخصيص المضاف بالمضاف إليه. وإنما بدأ بالمضاف قبل المفرد لأمرين. أحدهما أن المضاف معرب اتفاقا. وفى المفرد خلاف. وثانيهما أن المضاف يظهر عمل لها فيه بخلاف المفرد.

وآعلم. أنه لا خلاف فى أن لا هى العامل فى الخبر إذا كان اسمها مضافا أو مشبها به. وأما إذا كان مبنيا ففيه خلاف. فسيبويه[1]. ذهب إلى أنه يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها، لأنها لما كانت فرعا على أن فى العمل وجب أن لا تعمل فى الخبر لئلا تلزم مساوات الفرع الأصل. وذهب الأخفش[1] والمبرد[1] ومن تابعهما إلى أنه يرتفع بها قياسا على أن، ولأنها تقتضيهما فيجب أن تعمل فيهما قياسا على سائر العوامل، ولأنها تعمل فى الصفة فعملها فى الخبر أولى.

٥٥٢ وَآبْنِ عَلَى الفَتْحِ الَّذِى قَدْ وَرَدَا مُنَكَّراً غَيْـرَ مُضَافٍ مُفْـرَدَا

٥٥٣ مركبا مع لا كَخَمْسَةَ عَشَر مُضَمَّناً مِنْ نحو قَوْلِى لا وَزَر

٥٥٤ والأَصلُ لَا مِنْ وَزَرِ ثُمّ حُذِفْ ويُحْذَفُ الخَبَرُ فى لا إِذْ عُرِف

هذا هو القسم الذى يليه لا وهو مفرد نكرة وهو المقابل للقسمين المذكورين. فقوله: منكر يحترز به عن المعرفة. وقد مر بيان العلة فى عدم عملها فى المعارف. وقوله: غير مضاف احترز به عن المنكر المضاف، فإنها تعمل فيه لكنه لا يبنى لما مر. وقوله: مفرد يغنى عن قوله غير مضاف. وكأنه ذكره توكيدا، والأَشْبَه أنه احترز به عن المشابه للمضاف، فإنه غير مضاف ولا مفرد لعمله فيما بعده، ولأن ما بعده من تمامه. وآختلف النحاة فيه من جهة أنه معرب أو مبنى. فالأكثر على أنه مبنى اللفظ منصوب المحل. وذهب الزجاج[2] والسيرافى[2] والرمانى[2] إلى أنه

---

(١) انظر: سيبويه ١/٣٥٤، ٢/٢٧٥، الأصول لابن السراج ١/٤٧٢، المفصل للزمخشري ٧٤، المقرب ١/١٦٠، شرح الكافية ١/٢٥٥، الجني الداني ٢٩٠ ـــ ٢٩٢، المقتضب ٤/٣٥٩، شرح الكافية للرضي ١/٢٣٧، الخزانة ١/٢٤، ٢/٨٩، والفصول الخمسون لابن معطي ص ٢٠٢ حيث يقول ان لا لا تعمل في المعارف.

(٢) يجمع النحاة على أن لا لا تعمل في المعارف فيكون اسمها نكرة، ويبني على الفتح لأنه يركب مع

معرب، وفتحته فتحة إعرابية، وإليه ذهب الكوفيون أيضا. وإنما حذف التنوين للفرق بين ماهو جواب: هل من رجل؟ وبين ما هو جواب هل رجل؟ وللتنبيه على ضعف عملها وحطا لها عن درجة أن. وكلام سيبويه(1) يحتمل الأمرين. لأنه قال: تعمل لا فيما ينصبه بغير تنوين. وترك التنوين لازم لأنها مع ما بعدها كخمسة عشر. فذكر النصب يدل على الإعراب لأنه لقب يختص به فى الأعرف. وذكر خمسة عشر يدل على البناء. أما القائلون بالبناء فآحتجوا بأمرين ذكرهما المصنف: أحدهما أنها مركبة مع اسمها. والتركيب يوجب البناء بدليل امتناع الفصل بينهما بالظرف. وإليه أشار بقوله: مركبا مع لا أى أنه يليها بلا فاصل. ولا يقال: بأن التركيب يبطل عملها لأن التركيب إنما يكون بعد العمل وقوله: كخمسة عشر يريد فى التركيب والبناء على الفتح. الثانى: أن آسمها متضمن معنى الحرف الدال على عموم النفى لما بينا أن حرف التنوين إنما كان للفرق بين جواب: هل من رجل وبين هل رجل. فجواب الأول: لامن رجل. والثانى لا رجل ليكون الجواب مطابقا للسؤال. فلو لم تكن من ظاهرة أو مقدرة مع الأول لتدل على الإستغراق لما حصل الفرق بين الجوابين. ولما لم تكن ظاهرة فهى إذن مقدرة. وإليه أشار بقوله: مضمنا من. وإنما قدرت مع اسمها ولم يظهروها. لأن بظهورها يبطل عمل لا ولو لم يقدر لبطل حكم الإستغراق المذكور. فراعوا جانب كل واحدة من الكلمتين. أعنى من ولا. فحذفوا من وبنوا النكرة لتضمنها معناها. فكان البناء وافيا بمقتضى من وهو المراد بقوله: والأصل لا من وزر أى حذف من العلة المذكورة. وقيل: لو لم يكن مبنيا لامتنع حذف التنوين منه إلا بمعاقب، ولا معاقب. وبنى على حركة تقوية له لأن بناءه عارض. وعلى الفتح طلبا للخفة. وأما القائلون بالإعراب فآحتجوا بأمور:

= (لا) تركيب «خمسة عشر» انظر:
سيبويه ٢/٢٧٤، ٢٧٥، الأصول في النحو لابن السراج ١/٤٦١، ٤٦٢، اللامات للزجاجي ١٠٤ ــ ١٠٩، شرح أبيات سيبويه لابن النحاس ٦١/٦٢، معاني الحروف للرماني ص ٨١، الجمل للجرجاني ١١.

(١) سيبويه ١/٣٤٨.

أن المضاف والمشبه به لما كانا معربين معا وجب أن يكون المفرد معربا عملاً بالإستصحاب. الثانى: أنه ليس من حكم العامل جعل المعرب مبنيا ولا بالعكس. الثالث: أنه لو لم يكن معربا لما صح العطف على لفظه بالمعرب ولا وصفه والإخبار عنه به. وعملها فيها واحدوكلها ضعيفة أما الأول فلأن المضاف والمشبه به إنما لم يبن شيء منهما لوجود المانع بخلاف المفرد. فإن بناءه لوجوب سبب البناء وانتفاء المانع. فلما افترقا فى هذين الوصفين لم يلزم من إعراب أحدهما إعراب الآخر. وأما الثانى فلأنا لم ندع أن العامل هو الموجب للبناء، بل الموجب له تضمنه معنى الحرف. وأما الثالث: فلأنه لم يبين المعطوف والخبر والصفة لانتفاء سبب البناء عنها، ولأنه معارض بعطف المعرب على المبنى كما فى النداء، وبصنعته وبالأخبار عن المعرب المبنى فى نحو: إن هؤلاء كرام. لأن الإسم مبنى والخبر معرب. وقوله: ويحذف الخبر من لا أى من باب لا. فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه. وقوله: إذ عرف أى لأنه قد عرف. فإذ تفيد هنا التعليل. وإنما عرف لأنه جواب سؤال. والجواب قد يحذف شيء منه لدلالة السؤال على المحذوف. وقد يحذف كله، ويجتزأ بالحرف كنعم أولا فى جواب من قال: هل قام زيد.

وآعلم أن أهل الحجاز يظهرون خبر لا ويحذفونه كثيرا لاسيما إذا كان ظرفا عاما كقولهم: لا بأس، ولا مال ولا أهل أى لا بأس عليك، ولا مال لك ولا أهل لنا. وأما كلمة التوحيد نحو لا إله إلا الله فالخبر فيه محذوف. والتقدير: لا إله فى الوجود. ولا يقال: اسم الله تعالى هو الخبر لأنه خاص، وآسم لا عام. والخاص لايكون خبرا عن العام، ولأنه معرفة وهى لا تعمل إلا فى النكرة اسما وخبرا. وهذا الأخير إنما يصح عند من يجعل لا هى العاملة فى الخبر وإلا فلا. وأما بنو تميم فيحذفونه مطلقا إن لم يكن ظرفا خاصا. فإن كان خاصا نحو: لا رجل فى الدار، فإنه يحتمل عندهم أن يكون خبرا، وأن يكون صفة. وقد يحذف الإسم فيقال لا عليك أى لا بأس عليك.

٥٥٥ وَقَدْ تَقُولُ لا أَباً لِعَمْـرِو ولا يَدَىْ لَهُ بِدَفْعَ الشَّرّ

٥٥٦ واللاّمُ مُقْحَمٌ كَأَنْ لَمْ يَثْبُتِ وَمِثْلُهُ يابُؤْسَ لِلْحَرْبِ الّتِى

قوله: وقد تقول لا أبا لعمرو يريد أنها لغة قليلة بدليل أنه يأتى بلفظة قد مع المضارع الدال على تقليل الحكم. واعلم: أن فيها وفيماأشبهها ثلاث لغات الأولى وهى الأفصح: أن تقول: لا أب لك. فأب اسم لا وهو مبنى لأنه مفرد ولك خبره. ويحتمل أن يكون صفة والخبر محذوف. وقد حذفت لام الكلمة لأن الأسماء الستة لا تثبت لاماتها إلا فى الإضافة نحو: أبوك وعليها قوله:

فَلَا أَبَ وَآبْناً.......................... ....(١)

وقول الأخـر:

أَبِى الإِسْلَامُ لا أَبَ لِي سِوَاهُ ....(٢)

---

(١) القائل: الفرزدق. وينسب أيضا للكميت الأسدي وللكميت بن معروف وهو من الطويل وتمامه:

فَلَا أَبَ وَآبْنَـــاً مِثْـــلُ مَرْوَانَ وَآبْنِـــهُ
إِذَا هُوَ بالمَجْــدِ آرْتَــدىَ وَتَــأَزَّرَا

الشاهد في قوله: «فلا أب وابنا» حيث جاء «أب» خاليا من الإضافة ومن الحرف المحذوف إذ أن الاصل أبو، ولا تثبت لام الكلمة إلا في الإضافة، ولذلك لم تثبت هنا في هذا الشاهد. وفيه شاهد آخر حيث عطف على اسم لا النافية للجنس ولم يكرر لا، وجاء بالمعطوف منصوبا ووجهه أنه عطفه على محل اسم لا النافية للجنس كله وحده فإنه مبني على الفتح في محل نصب. وقد استشهد به كل من: شواهد الكشاف ص ١١٣، سيبويه ٣٤٩/١، الأشموني ١٣/١، الاغفال ٥٦٠/١، اللامات ١٠٩، الدرر ١٩٧/٢، الهمع ١٤٣/٢، المقتضب ٣٧٢/٤، المفصل ٤٢ شواهد العيني ٣٥٥/٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٠١/٢، معاني القرآن ١٢٠/١، شرح التصريح ٢٤٣/١، الخزانة ١٠٢/٢.

(٢) القائل: نهار بن توسعة من الوافر. وتمام البيت:

أَبِي الإِسْلَامُ لَا أب لِي سِوَاه
إِذَا آفْتَخَــرُوا بِقَــيْسٍ أَوْ تَمِيْــمِ

الشاهد في قوله: «لا أب لي» حيث جاء «أب» خاليا من الإضافة ومن لام الكلمة اذ الأصل أبو. ولما لم يضف أب حذف لام الكلمة، وبقيت على حرفين. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٤٨/١، الدرر ١٢٥/١، الكامل ١١٦/٢،شرح المفصل لابن يعيش ١٠٤/٢، شعر الخوارج ١٣، المفصل ٣١، الهمع ١٤٥/١.

الثانية: لا أبا لك وهى التى ذكرها فى الكتاب وعليها قوله:

ياتيم تيم عَدِىّ لاأَبالَكُــمُ ....(1)

فالمنقول عن سيبويه ومن تابعه أن الإسم المنفى مضاف إلى المجرور بدليل ثبوت الألف. فإنها لا تعود إلا فى الإضافة. ولما لم تعمل لا إلا فى النكرات. أتوا باللام فاصلة لتأكيد الإضافة، لأنها تمنع من الإضافة لفظا، فلا يتعرف المضاف فى اللفظ.فزيادة اللام تقتضى التنكير فى اللفظ وثبوت الألف يقتضى التعريف فى المعنى. والإسم على هذا معرف لإضافته إلى ما بعد اللام معنى. ثم هو مجرور بالإضافة على رأى لا باللام لأنها زائدة. وعلى رأى باللام وهو الأظهر لأنها حرف جر وهو لايعلق عن العمل. وقيل: إن لا أبا لك فى هذه اللغة مبنية كالتى قبلها، والألف نشأت من اشباع الفتحة وهو ضعيف. لأنه لا يكون إلا فى الضرورة. وقيل الإسم مقصور كما فى قوله:

إِنَّ أَبَاهَــا وأَبَــا أَبَاهَــا ....(2)

---

(1) القائل: جرير. من البسيط وتمام البيت:

ياتيم تيم عَدِىّ لَا أَبَــــا لَكُـــــمَ
لا يُلْقِيَنَّكُـــــمُ فِي سَوءةٍ عُمَـــــرُ

الشاهد في قوله: «لا أبا لكم» حيث استشهد به الشارح للتدليل على أن الإسم المنفي مضاف إلى المجرور بدليل ثبوت الألف: وهي لاتعود إلا في الإضافة، ولما كانت لا النافية للجنس لاتعمل الا في النكرات، أتوا باللام فاصلة لتأكيد الإضافة لأنها تمنع من الإضافة لفظا فلا يتعرف المضاف في اللفظ. وفيه شاهد: وهو تكرار «تيم» حيث اقحمت بين تيم الأولى وبين ماأضيف إليه، والتقدير ياتيم عدى تيمها، فحذف الضمير من تيمها اختصارا، وقدم تيما فاتصل بِعَدِىّ فوجب له النصب. وقد استشهد به كل من: سيبويه ١/٢٦، ٣١٤، المقتضب ٤/٢٢٩، جمل الزجاجي ١٧٠، الخصائص ١/٣٤٥، أمالي ابن الشجرى ٢/٨٣، ابن يعيش في شرح المفصل ٢/١٠، ١٠٥ ٣/٢١، العمدة ٢/١٣٦، الخزانة ١/٣٥٩، ٢/١١٦، ٤/٢٧٣، المغنى ٤٥٧، شواهد العيني ٤/٢٤٠، الهمع ٢/١٢٢، الدرر ٢/١٥٤، الأشموني ٣/١٥٣، ديوانه ٢٨٥.

(2) القائل: ينسب هذا البيت لأبي النجم الفضل بن قدامة العجلي، وينسب أيضا لرؤبة وهو من

وهو نكرة مفرد وهى كالتى قبلها أيضا. الثالثة: لا أباك بغير لام وهى أضعفها وعليها قوله:

.... وأىّ كَرِيمٍ لا أبَاكَ يُخَلَّدُ(١)

وقول الآخـر:

أبِا المَوْتِ الَّذى لَابُدَّ أنّى مُلَاقٍ لا أبَـاكِ تُخَوِّفِينِـى(٢)

= الرجز وتمام البت:

إنَّ أَبَاهَـــا وأبـــا أَبَاهَـــا

قَدْ بَلَغَـــا فِي المَجْـــدِ غايَتَاهَـــا

الشاهد في قوله: «وأبا أباها» حيث جاءت «أباها» الأخيرة مجرورة بكسرة مقدرة على الألف مع كونها مضافة لغير ياء المتكلم. فدل ذلك على أن من العرب من يعرب الأسماء الستة مع استيفائها للشروط إعراب المقصور من الأسماء نحو فتى وعصا وماشابههما وهي احدى اللغات الثلاث التي وردت فيها. وقد استشهد به كل من: الدرر اللوامع ١٢/١، شرح التصريح ٦٥/١، ولابي النجم في العيني ١٣٣/١، ٦٣٦/٣ ابن عقيل ٤٦/١، الهمع ٣٩/١، الأشموني ٧٠/١، الإنصاف ١١، والحجة لابن خالوية ٢١٧، شذور الذهب ٤٨، أمالي السهيلي ١١٤، شرح المفصل ٥٣/١، الخزانة ٣٣٧/٣، ملحقات ديوان رؤبة ١٦٨.

(١) القائل: مسكين الدرامي. وهو من الطويل. وتمام البيت مع رواية أخرى:

وَقَـــدْ مَاتَ شِمّـــاخٌ وَمَـــاتَ مُزَوِّدٌ

وأيّ كَرِيْـــمٍ لا أَبـــاكَ يُمَتَّـــعُ

الشاهد في قوله «لاأباك» حيث جاءت «أبا» مضافة الى الكاف دون اللام وهو ضعيف كما ذكر الشارح في اللغة ولا يقاس عليه. وقد استشهد به كل من المقتضب ٣٧٥/٤، الكامل ٣٥٠/١، ١٣٨/٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٥/٢، الخزانة ١١٦/٢، سيبويه ٣٤٦/١، السيرافي ٨٦/٣، الأصول ٣١٠/١، ديوانه ٥٠.

(٢) القائل: أبو حية النمري. وينسب أيضا للاعشى وهو من البحر الوافر. الشاهد في قوله: «لا أباك» حيث جاءت أبا: إسما للا النافية للجنس، وقد أضيفت إلى ضمير المخاطبة. والقول: لا أبا لك من باب الإضافة واللام مقحمة بين المضاف والمضاف اليه وهذا أحد أقوال كثيرة في هذا التعبير. وكما يذكر ابن هشام انه لم يرد في العربية سوى بيت آخر غير هذا. وهو ماورد قبل هذا الشاهد (الشذور ص ٣٢٩). وفيه شاهد آخر وهو قوله: «تخوفيني» حيث حذف نون الرفع وأبقى نون الوقاية والذي سوغ هذا الحذف هو اجتماع المثلين. وأصل العبارة تخوفينني بنونين احداهما نون

أما أنه حذف اللام وهى مرادة، أو أن المضاف فى تقدير التنكير. وأما قوله ولا يدى له. فالأصل فيه لا يدين. فحذف النون لاجل الإضافة. وأتى باللام المذكورة فاصلة لئلا يبطل عمل لا كما مر. وإنما زيدت اللام فيهما دون غيرها من حروف الجر لعدم منافاتها الإضافة فى أصل معناها لأنها تفيد الملك والإستحقاق الذين تفيدهما الإضافة. ولهذا لم يجز: لا أبا فيهما ولا رقيبى عليها لأن فى وعلى لا مدخل لهما فى الإضافة هنا. وأما نحو: لا ثوبى من خز فجائز لاشتراكهما فى أصل التخصيص. وقوله: واللام مقحم أى زائد فى محل لا تزاد فيه. فالمقحم زائد مخصوص، لأن مابين المضاف والمضاف لا يقبل توسط شيء آخر. ولذلك وجب حذف التنوين من المضاف أو النون. وقوله: كأن لم تثبت أى أنه زائد لأنه لو لم يقدر غير ثابت لامتنع النصب فى نحو: لاأبا لك ولا يدى لك. لأن الإسم فيهما معرب فى معنى لا أب لك. ولايدين لك فهذه اللام زائدة من وجه معتد بها من وجه. أما وجه الزيادة فلأن لام الكلمة التى هى الألف لاتثبت إعرابا إلا فى الإضافة، وأما وجه الإعتداد بها فلئلا يبطل عمل لا لامتناع عملها فى المعارف من غير تأويل. وقد شبه هذه اللام فى كونها زائدة لتأكيد الإضافة وأنها في تقدير العدم فى قوله:

يَابُــؤْسَ لِلْحَــرْبِ الَّتِـــــى وَضَعَتْ أَرَاهِـطَ فَاسْتَرَاحُـوا[1]

— الرفع والثانية نون الوقاية وفيها كلام كثير لا داعي لذكره. وقد آستشهد به كل من: الكامل ٣١٣، ٥٦٣، المقتضب ٣٧٥/٤، الخصائص ٣٤٥/١، أمالي ابن الشجرى ٣٦٢/١، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٥/٢، المقرب ٤١، الخزانة ١١٨/٢، شذور الذهب ٣٢٨، التصريح ٢٦/٢، الهمع ١٤٥/١، الدرر ١٢٥/١، اللسان (أبى).

(١) القائل: سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة جد طرفه بن العبد الشاعر من مجزؤ الكامل. الشاهد في قوله: «يابؤس للحرب» حيث جاءت اللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه وذلك لتأكيد الإضافة. وكذلك لفظ «أراهط» فقد اختلف فيه النحويون. فزعم قوم أنه جمع أرهط الذي هو جمع رهط على خلاف القياس. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣١٥/١، جمل الزجاجي ١٨٩، الخصائص ١٠٢/٣، المحتسب ٩٣/٢، ابن الشجرى في أماليه ٢٥٧/١، ٨٣/٢، ابن يعيش في مفصله ١٠/٢، ١٠٥، ٣٦/٤، ٦٨/٣، ٧٢/٥، المغنى ٢١٦، يس ١٩٩/١، ديوان الحماسة ٥٠.

لأنه أراد يابؤس الحرب فزاد اللام لتأكيد الإضافة. فقوله: ومثله أى ومثل لا أبا لك يابؤس الحرب. فإن قيل: فاللام فى يابؤس للحرب زائدة من كل وجه فكيف تكون مثلها؟ قلنا: ليس من شرط المماثلة أن تكون من كل وجه وإلا لامتنعت الإثنينية. بل هى مماثلة لها فى أنها مقحمة بين المضاف والمضاف إليه لا فى تحقيق الإضافة وتعريف الأول بالثانى، ولا بأنها معتد بها فاصلة كما فى لا أبالك. والفرق بين هذه اللام وبين اللام فى لا أبالك: أن اللام فى لا أب لك متعلقة بمحذوف فيها مستكن غير زائدة اجماعا. بخلاف اللام فى لا أبالك.

٥٥٧ وأنْ تَصِفْ مَبْنِيَّ لا فَٱبْنِ مَعَهْ وَقَدْ تَجِيءُ صِفَةً مُرْتَفِعَة
٥٥٨ وَتَارَةً تَنْصِبُهَا مُنَوَّنَهْ تَقُولُ لَا رَجُلَ خَوَّاناً هُنَهْ
٥٥٩ وإنْ تَصِفْهُ بالمُضَافِ فَٱنْصِبِ تَقُولُ لَا عَبْدَ كَرِيمَ الحَسَبِ

اسم لا المبنى وهو المفرد النكرة. يجوز فى وصفة الأول إذا كان مفردا، ولم يفصل بين الصفة والموصوف ثلاثة أوجه: البناء على الفتح والإعراب. إما بالنصب وإما بالرفع. فالأول نحو: لا رجلَ ظريفَ إما لأن فتحة الصفة فتحة بناء لأن الصفة والموصوف جعلا كالشيء الواحد كخمسة عشر، ثم دخل عليهما لا بعد التركيب ولا يجوز أن يكون دخولها قبل التركيب، وهما معربان ثم بنيا معا لأنه يؤدى إلى جعل ثلاثة أشياء كالشيء الواحد، ولأن فتحة الصفة فتحة إعراب، وحذف التنوين لمشاكلته الأول. والثانى لا رجل ظريفا. وإنما جاز نصبه حملا على اللفظ، لأن حركته لما أشبهت حركة المعرب لاطرادها فى كل نكرة تقع فى هذا الموطن، جاز أن يحمل على لفظه، وإن لم تكن حركة إعراب. ونظيره: يازيد الظريف بالرفع حملا على اللفظ. وإن كان الموصوف مبنيا، وقيل النصب محمول على الأصل الذى يجب للإسم لو لم يتضمن معنى الحرف. الثالث: لا رَجُلَ ظريفٌ بالرفع حملا على محل الموصوف. لأن محله الرفع بدليل رفعه عند الفصل. وهذا هو الأصل فى إعراب المبنيات. نحو: جاءنى هؤلاء الكرام. قال ابن برهان: إذا قلت لا رجلَ فاضلٌ عندك فقد ألغيت لا. وما بعدها فى موضع المبتدأ، وخبرها مرتفع بما ارتفع به خبر المبتدأ لأن العامل فى الصفة هو العامل فى الموصوف.

وقوله: وأن تصف مبنى لا، احترز بمبنى لا عن المعرب. فإنه لا يجوز بناء الصفة معه، بل يُعْرَبُ كالموصوف نحو: لا غلام رجلٍ ظريفٍ عندك. وقوله: فابن معه ليس على اطلاقه بل كان ينبغى أن يقول: إذا وليته الصفة الأولى مفردة فإنه لو فصل بين الصفة والموصوف نحو: لا رجل فى الدار ظريفا أو كان الموصوف هو الثانية أو الثالثة بعد اسم لا نحو: لا رجل ظريف عاقلا، فإنه لا يجوز فيه إلا الإعراب. وكذلك لو كانت الصفة غير مفردة فإنه يمتنع بناؤها. وقوله: وقد تجىء صفة مرتفعة إشارة إلى الوجه الثالث. وقوله: وتارة تنصبها منونه إلى الوجه الثانى. وقوله منونة ينبه على الخلاف الذى فى الصفة المفتوحة بغير تنوين. فإن منهم من ذهب إلى أن فتحها إعرابية لكن حذف التنوين لمشاكلة الأول كما تقدم. فنبه بقوله: منونة على أن الفتح بلا تنوين لا يكون إعرابا. وقوله: لا رجل خوانا هنه مثال للصفة المفردة المنصوبة. ويجوز حذف التنوين من خوان ورفعه كما مر. وقوله وأن تصفه بالمضاف فانصب. يريد به أن الصفة إذا كانت مضافة كقوله لا عبدَ كريمَ الحَسَبِ أو مشابهة له نحو: لا رجُلَ ضارِباً زيدا لا يجوز فيها إلا الإعراب، لأن الموصوف لما لم يجز فيه إلا الإعراب إذا كان مضافا كانت الصفة كذلك. ولو قال: فأعرب لكان أعم من قوله: فأنصب. لأن صفة المنفى المضافة يجوز رفعها ونصبها[1].

نص عليه الثمانينى[2] كما أن اسم لا المضاف يجوز فى صفته الرفع والنصب نحو:لا غُلَامَ رَجلٍ ظريفٌ وظريفاً. وقيل: يجب نصب الصفة المضافة كما يجب نصب صفة المنادى المضموم إذا كانت مضافة.

---

(١) الأصول ٤٦٧/١، المرتجل لابن الخشاب ١٧٩، شرح جمل الزجاجي ٢١٩/٢، الأشباه والنظائر ٢٧٨/١.

(٢) هو عمر بن ثابت أبو القاسم الثمانيني النحوي الضرير. إمام فاضل أديب، أخذ عن ابن جنى. كان يقرأ عليه عوام الناس، والخواص يقرأون على ابن برهان. صنف: شرح اللمع، شرح التصريف الملوكي، المقيد في النحو. توفى سنة ٤٤٢هـ.
واسمه أخذ من «ثمانين» بلفظ العدد، قرية صغيرة بالموصل. (البغية ٢١٧/٢).

٥٦٠ وَٱنْصَبْ أو ٱرْفَع بَعْدَ واوٍ عَاطِفَا وإن تُكَرِّرْ لَا فَكُنْ مُسْتَأْنِفَا
٥٦١ تَقُولُ لَا حَوْلَ ولا قُوَّةَ لى سِتَّةَ أوْجُهٍ بِهَذَيْنِ ٱجْعلِي
٥٦٢ فَتْحُهُمَا والرَّفْعُ فيهمَا مَعاً وفَتْحُ قُوَّة وحَوْلٌ رُفِعَا
٥٦٣ وعكسُهُ وجَعْلُ لَا المؤَخَّرَةْ كلَيْسَ أَوْ زَائِدَةً مُكَرَّرَةْ

المعطوف على آسم المفرد إن كان نكرة نحو: لا غلام وآمرأة عندك. جاز فيه الإعراب إما نصبا على اللفظ كقوله:

فَلَا أبَ وَآبْناً مِثْلَ مَرْوَانَ وَآبْنِهِ إذَا هُوَ بِالْمُجْدِ آرْتَدَى وَتَأَزَّرَا[1]

لما مر من أن حركته تشبه حركة الإعراب لإطرادها أو رفعا على المحل. ولا يجوز البناء لامتناع جعل أربعة أشياء كالشيء الواحد وهو المراد بقوله: فآرفع أو آنصب بعد واو عاطفا. وعاطفا حال من قوله وآنصب. وإن كان معرفة وجب الرفع عطفا على المحل، ولا يجوز نصبه لامتناع عمل لا فى المعرفة نحو لاغلام لك والعباس. وهذا التعليل إنما يصح على رأى من يجعل العامل فى المعطوف هو العامل فى المعطوف عليه. قوله وإن تكرر لا فكن مستأنفا يريد أنك إذا أتيت بعد حرف العطف بلا جاز العطف والإستئناف. والمراد بالإستئناف أن تفتح الإسم بعد لا. وقوله: لا حولَ ولا قوةَ تمثيل لتكرير لا، وفتح قوة يدل على أن الثانية مستأنفة لأنه جواب آستفهام فيه من، كما أن الأولى كذلك. قوله: ستة أوجه. الصواب أن يقول خمسة أوجه لأن الأول إما أن يكون مفتوحا أو مرفوعا. ولا يجوز أن يكون منصوبا منونا لأنه مفرد. فإن كان مفتوحا جاز فى الثانى ثلاثة أوجه. الفتح بناء على الإستئناف والنصب على لفظ المبنى والرفع على محل لامع آسمها. وإن كان مرفوعا فليس فى

(١) القائل: قيل للفرزدق وليس في ديوانه. وقيل هو لرجل من عبد مناة ابن كنانة وهو من الطويل: الشاهد في قوله: «وابنا» حيث جاء بالمعطوف منصوبا على لفظ اسم لا. ويجوز أيضا الرفع عطفا على المحل. وقال أبو علي: يحتمل أن يكون «مثل» صفة وأن يكون خبرا بالنصب والرفع.
وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٤٩/١، المقتضب ٣٧٢/٤، ابن يعيش في مفصله ١٠١/٢، ١١٧، الخزانة ١٠٢/٢، شواهد العيني ٣٥٥/٢، التصريح ٢٤٣/١، الهمع ١٤٣/٢، الدرر ١٩٧/٢، الأشموني ١٣/٢.

الثانى إلا الفتح والرفع، لأن نصبه إما عطفا على محل الأول أو على لفظه. وكلاهما باطل لرفعه. فهذه خمسة أوجة لا مزيد عليها. وجهان فى الأول وثلاثة فى الثانى. فإن قيل: تجعل لا الثانية كليس أو زائده مكررة كما ذكره. قيل فعلى هذا ترتقى الأوجه إلى اثنى عشر وجها. فلا وجه لحصرها فى الستة. لأنه إذا رفع ما بعد لا الثانية جاز أن يكون رفعه بالإبتداء، وأن تجعل لابمعنى ليس، وأن تعطفه على محل لا الأولى، والخبر محذوف فى الجميع. وجاز أن تكون لا الثانية زائده فترفعة على محل لا الأولى مع آسمها. فهذه أربعة أوجه على تقدير رفع مابعد لا الثانية وإذا رفع مابعد لا الأولى جاز فيه وجهان: الرفع بالإبتداء، وأن تكون بمعنى ليس فصارت ستة أوجة فى الرفع وحده. وإذا نصب الثانى بالتنوين جاز أن تكون لا زائدة كما فى الأعلام وجارية، فهذه الوجوه إنما تنشأ من جهة الحكم. وأما من جهة ما يجوز فى المنفى، فليس إلا خمسة أوجه: أحدها بناء الإسمين معا على الفتح، نحو لا حول ولا قوة. وفى التنزيل: ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ﴾[1] وكل واحد منهما جملة مستقلة وخبرها محذوف. وثانيها رفعهما معا لمامر. ومنه قوله:

.... **لَانَاقَةٌ لِيَ فِي هَذَا وَلَا جَمَلُ**[2]

وثالثها: بناء الأول على الفتح ونصب الثانى نحو: لا حولَ ولا قوةً عطفا للثانى على لفظ الأول، ولا زائدة كما مر ومنه قوله:

---

(١) سورة ابراهيم آية ٣١.

(٢) القائل: الراعي عبيد بن حصين من البسيط وتمام البيت:

فَمَا هَجَرْتُكِ حَتّى قُلْتِ مُعْلِنَةً ... لَانَاقَةٌ لِيَ فِي هذَا وَلَاجَمَلُ

الشاهد في قوله: «لاناقة لي في هذا ولا جمل» حيث عملت لا عمل ليس عندما كررت وهي جملة مقول القول. وقوله «لي» في محل الرفع لأنها صفة لناقة.

«وفي هذا» خبر لا. وجملة: «ولا جمل» معطوف على السابق وخبرها محذوف تقديره: لاجمل لي في هذا. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٥٤/١، ابن يعيش في شرح المفصل ١١١/٢، شواهد العيني ٣٣٦/٢، التصريح ٢٤١/١، الأشموني ١١/٢.

لَانسَبَ اليَوْمَ وَلَاخُلَّةَ ... اتّسَعَ الخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ[1]

وقال الزمخشري[2] إنه منصوب بفعل مضمر أى ولا أرى خلة. ولا حاجة إلى هذا التأويل لامكان العطف على اللفظ مع زيادة لا. ورابعها: لاحولَ ولا قوةٌ بفتح الأول ورفع الثانى إما بالعطف على محل الأول على أن لا زائدة، أو أنها بمعنى ليس. ومنه قوله:

.... لَاأُمَّ لِي إنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ[3]

---

(١) القائل أنس بن العباس بن مرداس من السريع. المعنى يقول: إنه لا ينفع فيما جرى بيننا من أسباب القطيعة نسب ولا صداقة لان الخطب قد تفاقم حتى صعب رتقه.
الشاهد في قوله: «لا نسب اليوم ولا خلة» حيث ألغى لا الثانية وجعلها زائدة للتأكيد ونونها وعطف «خلة» على محل اسم لا «نسب» وبعض النحاة مثل يونس بن حبيب لا يلغون لا الثانية، إنما يعملونها ويقدرون خبرها محذوفا اذ تقديره: لا نسب اليوم ولا خلة اليوم. وقد استشهد به كل من: ابن عقيل رقم ١١١، أوضح المسالك رقم ١٦٤، شذور الذهب رقم ٣٢، سيبويه ٣٤٩/١، ابن يعيش ١٠١/٢، ١١٣، المغنى ٢٢٦، ٦٠٠، شرح التصريح ٢٤١/١، الهمع ١٤٤/٢، ٢١١، الدرر ١٩٨/٢، الاشموني ٩/٢.

(٢) انظر المفصل للزمخشري/ الطبعة الثانية، دار الجيل ص ٧٥.

(٣) القائل: اختلف في قائل هذا البيت. فقال سيبويه إنه لرجل من مذحج، وقيل إنه لهمام بن مرة أخو جساس بن مرة. وقيل: إنه لرجل من بني عبد مناف. وقال الحاتمي إنه لابن الأحمر. وقال أبو الفرج إنه لضميرة بن ضمرة. وهو من الكامل وتمام البيت:

هَذَا وَجَدِّكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ ... لا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ

ورواية أخرى: هذا لعمركم.......
المعنى: إن هذا الذي تضعونه بي هو الذل والهوان بعينه، فإن وجد مني قبول لتلك الحالة فإني لقيط لايعرف لي بين الناس أب ولا أم.
الشاهد في قوله: «ولا أب» حيث جاء معربا معطوفا على «لا أم» المبنية. والغي لا الثانية عن العمل بالعطف على محل لا الأولى. ويجوز أن تكون لا الثانية عاملة عمل ليس. وقد استشهد به كل من: المفصل ٧٩، سيبويه ٣٥٢/١، المقتضب ٣٧١/٤، جمل الزجاجي ٢٤٣، شرح المفصل لابن يعيش ١١٠/٢، شذور الذهب ٨٦، المغنى ٥٩٣، شرح التصريح على التوضح ٢٤١/١، همع الهوامع ١٤٤/٢، الدرر اللوامع ١٩٨/٢، شرح الأشموني ٩/٢، اللسان (حيس).

وخامسها: رفع الأول وفتح الثانى. ومنه قوله:

فَلَا لَغْوٌ وَلَا تأْثِيْمَ فِيْهَا وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَداً مُقِيْمُ[1]

وقوله وفتح قوة وحول رفعا يشير به إلى الوجه الخامس. وقوله: وعكسه وهو رفع قوة وفتح حول إلى الوجه الذى قبله وهو الرابع.

وآعلم أن المبرد[2] يجيز رفع مابعد لا بالإبتداء فى المعرفة والنكرة من غير تكرير ولا ضرورة فيكون رفع ما بعد لا بالإبتداء على مذهبه. وأما على رأى سيبويه[2] فلا تكون لا إذا ارتفع ما بعدها من غير فصل ولا تكرير إلا بمعنى ليس. واحتجوا للمبرد[2] بأن لا ومامتساويتان فى النفي. وقد جرى الإستعمال مع المفرد بما فلو جرى بلا لما آمتنع. واستغنى فى ذلك بما عنها كما آستغنى بترك عن وذوروا لاختيار ما إلينا رجوعها. فإن قيل: فلم آختص المفرد بما وجاز غيره بلا. قيل: المرجع فى ذلك إلى السماع. وقيل: رجوعها فى البيت وهو قوله:

---

(١) القائل: أمية بن أبي الصلت. من الطويل. وهو مكون من بيتين هما:

فلا لغـــــو ولا تأثيم فيها ولا حين ولا فيها مليم

وفيها لحم ساهـــــرة وبحر ومـــــا فاهـــــو به أبـــــدا مقيم

المعنى: إن أهل الجنة لايتكلمون بالباطل، ولا ينسب بعضهم بعضا إلى الاثم، لأنه لايقع من أحدهم حتى ينسب إليه. الشاهد في قوله: «فلا لغو ولا تأثيم» حيث رفع الإسم «لغو» بعد لا على نية الإلغاء أو على إعمالها عمل ليس. ثم أعمل لا الثانية عمل ان فنصب الإسم بعدها «تأثيم». وقد استشهد به كل من: أوضح المسالك رقم ١٦٣، ابن عقيل رقم ١١٣، شذور الذهب رقم ٣٣، آمالي ابن الشجرى ١/١٣١، ملحقات ديوانه ١٩٦، الأغاني ١٧/١٦٥.

(٢) يقول سيبويه في كتابه في هذا الموضع: «وآعلم أنك لاتفصل بين «لا» وبين المنفى كما لا تفصل بين «من» وما تعمل فيه. وذلك أنه لايجوز لك أن تقول لافيها رجل، كما أنه لايجوز لك أن تقول في الذي هو جوابه: هل من فيها رجل. ومع ذلك أنهم جعلوا «لا» ومابعدها بمنزلة خمسة عشر، فقبح أن يفصلوا بينهما بعندهم، كما لايجوز أن يفصلوا بين خمسة وعشرين بشيء من الكلام لأنها مشبهة بها ١/٣٤٥، وانظر: سيبويه ٢/٢٩٥، الجمل للجرجاني ١٩، المفصل ٨٠ ــ ٨١، شرح المفصل ١٠٩/٨، المقرب ١/١٨٩، المقتضب ٤/٣٦١.

قَضَتْ وَطَراً وَآسْتَرْجَعَتْ ثم آذَنَتْ رَكَائِبُها أنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا[1]

فاعل فعل تقديره: لا يقع إلينا رجوعها. فإذا كررت لا ورفع ما بعدها جاز أن تكون بمعنى ليس. والخبر فى محل النصب. وأن تكون زائدة وأن تكون مبتدأ على رأى المبرد، والخبر فى محل الرفع.

٥٦٤ وَآعْطِفْ عَلَى الموضع فى إنّ كلا بالرفْع بَعْدَ خَبَرٍ تَكَمَّلا

العطف بالنصب على آسم إن جائز قبل الخبر وبعده. قال:

إِنَّ الرَّبِيْعَ الجَوْدَ وَآلْخَرِيْفَا يَدَا أَبِى العَبَّاس والصُّيُوفَا[2]

فعطف على اللفظ بالنصب قبل الخبر وبعده، وهذا لا يختص بأن بل يشترك فيه سائر أخواتها. وأما جواز العطف بالرفع على الموضع فمما تتفرد به إن آتفاقا نحو: إن زيدا منطلق وعمرا وعمرو. قال جرير:

---

(١) القائل: غير معروف. وهو من الطويل. ويروى البيت براوية أخرى:

بكت جزعـــــــا واسترجـــــــعت ثم آذنت
ركائبها أن لا إليـــــــــا رجوعهـــــــــا

الشاهد في قوله: «لا إلينا رجوعها» حيث أن الأصل تكرار لا، وهنا جوز عدم تكرارها كل من: ابن كيسان والمبرد. ويعتبر عدم التكرار عند غيرهما على سبيل الشذوذ. وللعلماء تخريجات أخرى حول هذا البيت. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٦١/٤، أمالي ابن الشجرى ٢٢٥/٢، ابن يعيش في مفصله ١١٢/٢، ٦٥/٤، ٦٦، المقرب ١٨٩/١، الخزانة ٨٨/٢، الهمع ١٤٨/١، الدرر ١٢٩/١، الأشموني ١٨/٢، ٤٠٢، يس ١٩٩/٢.

(٢) القائل ينسب لرؤبة بن العجاج. وهما مشطوران من الرجز. المعنى: شبه مطر الربيع والخريف ومطر الصيف بيدي الممدوح في عموم النفع وكثرة ما ينال الناس من نعمه. وهو من التشبيه المقلوب لقصد المبالغة في وصف الممدوح بالكرم، والأصل تشبيه يديه بالأمطار الواقعة في هذه الأزمنة. الشاهد في قوله: «والخريفا» حيث عطف بالنصب على الربيع الذي هو اسم إن قبل المجيء بخبر ان الذي هو قوله: يدا أبي العباس. وقوله: «الضيوفا»: حيث عطفه على اسم إن بالنصب بعد أن جاء بخبرها. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢٨٥/١، المقتضب ١١١/٤، شواهد العيني ٢٦١/٢، شرح التصريح ٢٢٦/١، الهمع ١٤٤/٢، الدرر ٢٠٠/٢، أوضح المسالك ١٣٩، ملحقات ديوانه ١٧٩.

إنَّ الخِلَافَةَ والنُّبَّوةَ فِيْهُمُ والمَكْرُمَاتُ وَسَادَةٌ أَطْهارُ[1]

فالنصب على اللفظ وهو أولى لأنه حمل على حقيقة الإعراب، والرفع على المحل، وهو حمل على مجازه. والمراد من الوضع فى قوله: وآعطف على الموضع محل اسمها قبل دخولها لأن الحروف لا موضع لها من الإعراب. وقيل المراد به محلها مع آسمها لأنها فى محل المبتدأ. وإنما حمل إن فى العطف على موضع آسمها على لا، لأن لا مركبة مع المفرد كامر. فهى مع ما بعدها بمنزلة كلمة واحدة. فهى أولى بالعطف على موضعها. ولذلك يعطف على موضعها قبل الخبر عند من يرى أنها عاملة فيه. فلما كانت أدخل من أن فى العطف على المحل أو أقوى منها شبهها بها. لأن المشبه به فى حال لابد وأن تكون أقوى من المشبه فيها، وإنما اتفقوا على اختصاص أن بذلك لأنها لا تغير معنى الإبتداء ولم تخرج الكلام من الأخبار إلى غيره بخلاف ليت ولعل. وأما لكن المشدة فمنهم من منع العطف[2] على محل

(١) القائل: جرير بن عطية يمدح فيها بني أمية. من الكامل. ويروى الصدر براوية أخرى:

إن الخلافـــــــــــــــــــــة والمروءة فيهم

....

الشاهد في قوله: «والمكرمات» بالرفع حيث عطفها بالرفع على محل اسم إن، وقد خرجت بتخريج آخر على أن المكرمات: مبتدأ والخبر محذوف تقديره: وفيهم المكرمات. وقيل أيضا: إن المكرمات معطوف على الضمير المستتر في الظرف وهو فيهم وهو ضعيف. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢٨٦/١، مفصل ابن يعيش ٦٦/٨، شواهد العيني ٣٦٣/٢.

(٢) يذكر ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي ص ٤٥١ هذا الموضوع فيقول:

«... وزعم الكسائي ومن أخذ بمذهبه من أهل الكوفة أن هذه الحروف تنقسم قسمين: قسم لايجوز فيه إلا العطف على اللفظ وهو أن وكأن وليت ولعل. تقول: كأن زيدا وعمرا قائمان... ولايجوز الرفع. ويقول ص ٤٥٢، وقسم يجوز فيه العطف على اللفظ وعلى الوضع فتقول: إن زيدا وعمرا قائمان، ولكن عمرا وزيدا ذاهبان. وإن شئت فرفعت عمرا فيأت على قولهم: إنك وعمرو ذاهبان، لأن لكن بمنزلة إن في أنها لم تغير معنى الخبر كليت... ومذهب الفراء كمذهب الكسائي في كل شيء إلا أنه لايجوز عنده الرفع في المعطف على اسم إن ولكن، إلا إذا لم يظهر الإعراب في الإسم، لأنه لم يسمع من كلامهم الرفع في المعطوف إلا حيث لايظهر الإعراب في المعطوف عليه وهو: أنك وعمرو ذاهبان.

وانظر ايضا معاني القرآن للفراء ٣١١/١، مجالس ثعلب ٢٦٢، الأصول ١٩٥/١.

آسمها بالرفع محتجا بأن ما فيها من معنى الإستدراك أبطل معنى الإبتداء. ولذلك منع البصريون دخول اللام فى خبرها. وأجازه سيبويه[1] وآختاره الزمخشرى والجزولى وآبن الحاجب من المتأخرين. لأن الإستدراك إنما هو بالنظر إلى مغايرة ما بعدها لما قبلها بخلاف العطف فإنه لايتعلق بما يتقدمها، وإنما هو بآعتبار ما بعدها. وما بعدها لم يتغير حكمه ومعناه بدخولها كما لم يتغير بأن. وأما آمتناع دخول اللام عندهم فلمابينا من المنافاة من حيث أن الإستدراك يقتضى التعلق بما قبلها واللام يقطعها عنه. ولذلك علقت علمت عن العمل فى إنَّ. وأما أنَّ المفتوحة فأجاز أبو الفتح العطف على محلها مع اسمها مطلقا. ونقل عن سيبويه جواز العطف إذا وقعت بعد علمت وأخواتها لكونها بعدها فى حكم المكسورة لاستقلال الجملة. ومنعة الأخفش محتجا بأن معنى الإبتداء ليس بباق بدليل كونها فى محل المفرد ومعمولة لغيرها.

وإذا آنتفى الإبتداء فلا جواز للعطف على المحل. وأما التمثيل بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ بَرِىُء مِنْ الْمُشْرِكِيْنَ وَرَسُوْلَهُ﴾[2]. وأن المفتوحة وهى فى تقدير المكسورة. وقول الشاعر:

وإلّا فَآعْلَمُوا أَنّا وَأَنْتُم ... بُغاةُ مابَقِيْنا فِي شِقَاقِ[3]

---

(١) سيبويه ١/٢٨٥، ٢٨٦، أسرار العربية ١٥١.

(٢) سورة التوبة آية ٣.

(٣) القائل: بشر بن حازم من الوافر.

الشاهد في قوله: «أنا وأنتم بغاة» حيث ورد فيه ما ظاهره أنه عطف بالرفع قوله «وانتم» على محل اسم إن الذي هو «نا» قبل أن يأتي بخبر أن الذي هو قوله: «بغاة» وقد تمسك بهذا الظاهر جماعة من النحويين كالكسائي والفراء، فأجازوا أن يعطف بالرفع على محل اسم أن، وإن لم يكن قد جاء خبرها. وقد استشهد به كل من:

أوضح المسالك: رقم ١٤٣، سيبويه ١/٢٩٠، دلائل الاعجاز ٢٤، الإنصاف رقم ١١٤، ابن يعيش في شرح المفصل ٦٩/٨، ٧٠، الخزانة ٣١٥/٤، التصريح ٢٢٨/١، شرح شواهد العيني ٣١٥/٤، ديوانه ١٦٥.

أى إنا بغاة وأنتم بغاة. فعطف أنتم على محل ضمير المنصوب فلا يفيد. أما الأن فلأن رسوله يحتمل أن يكون معطوفا على الضمير فى الخبر. وقد سد طول الكلام مسد التأكيد، أو أنه مبتدأ محذوف الخبر دل عليه ماتقدم أى ورسوله برىء. فلا يتعين للعطف على المحل. وأما من قرأ بالنصب فهو عطف على اللفظ. وأما قراءة الجر فعلى القسم وإلا لفسد المعنى. وأن البيت فلأن بغاة خبر عن أنتم. وخبر الأول محذوف لدلالة الثانى عليه، وليس من العطف على المحل، وإلا للزم العطف على المحل قبل الخبر. وسيبويه[1] لايجيزه وأجرى الزجاج الصفة مجرى المعطوف. فأجاز رفع الصفة على محل إن وعليه حمل قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّى يَقْذِفُ بالحَقّ عَلَّامُ الغُيُوبِ﴾[2] ويحتمل أن يكون خبرا بعد خبرأو بدلا من ضمير الفاعل، ومن نصبه فعلى الحال. فالعطف على المحل فى باب إن على ثلاثة أقسام: جائز بالإتفاق، وممتنع بالإتفاق ومختلف فيه[3]. فالجائز بالإتفاق فى إن المكسورة والمختلف لكن وأن المفتوحة، والممتنع بقية أخواتها. وأما قول الشاعر:

فَلَيْتَ كَفَافًا كَانَ خَيْرُكَ كُلُّهُ
وَشَرُّكَ عَنِّى مَا ٱرْتَوىَ ٱلمَاءَ مُرْتَوِى[4]

---

(١) سيبويه ١/٢٩٠، ٢٩٥.

(٢) سورة سبأ آية ٤٨.

(٣) البصريون لايجوزون العطف على الموضع قبل ذكر الخبر، والكسائي يجوز ذلك نحو: إن زيدا وعمرو قائمان. أما الفراء فلا يجوز إلا في ما لم يتبين فيه عمل ان مستشهدا بقوله تعالى: ﴿ان الذين آمنوا...﴾ وسيبويه يعد أنك وزيد ذاهبان خطأ من بعض الأعراب.
أنظر: الإنصاف مسألة ٢٣، شرح المفصل ٦٩/٨.

(٤) القائل: يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي من الطويل. يقولها في عتاب ابن عمه عبد الرحمن ابن عثمان بن أبي العاص. الشاهد في قوله «ليت كفافا كان خيرك» فإن هذه العبارة تحتمل وجهين: الأول: أن يكون كفافا: خبر كان فقدم عليها وعلى اسمها جميعا والاصل عندها: «ليت كان خيرك كفافا». واسم ليت عند ذلك إما ضمير شأن وإما ضمير المخاطب. الثاني أن يكون كفافا: اسم ليت، وجملة كان في محل رفع خبر ليت، واسم كان ضمير مستتر فيها يعود على كفافاً. ويكون «خيرك» بالنصب خبر كان. وقد استشهد به كل من: حماسة البحتري ٢٢٨، أمالي ابن الشجرى ١٨٢/١، ٢٨٥، ٢٩٤، الإنصاف ١٨٤، الخزانة ٣٩/٤، المغنى ٢٨٩.

فالأجود أن يكون كفافا خبر كان. وخيرك وشرك آسمها. وآسم ليت ضمير شأن محذوف أى لين. وجاز وقوع كفافا خبرا عن شيئين، وهو مفرد لكونه مصدرا. والتقدير ليته كان خيرك وشرك مكفوفين عنى. وماظرفية كقوله:

لا أُكَلّمُــه ما حَنَّتِ النِّــيَبُ[1]

وآنتصب باسقاط الجار. ومرتوى: فاعل وذا تقرر هذا. فقوله: وآعطف على [الموضع][2] فى أن يريد آسم إن. وقوله: بعد خبر فيه: آحتراز من موضوع الإسم بالرفع قبل الخبر. وقوله: تكملا يحترز به عن الظرف الناقص إذا كان من تتمة الخبر كقولك: إن زيدا فيك وعمرو راغب. فإنه لا يجوز رفع عمرو بالعطف على موضع إن، وإن كان فيك متقدما لكونه جزءا من الخبر لأنه من متعلقاته. وآعلم أن البصرى لا يجيز العطف على الموضع إلا بعد مضى الخبر مطلقا. وأما العطف قبل الخبر فالنصب لا غير نحو: إن زيدا وعمرا قائمان. ولابد من تثنية الخبر. وأجاز الكوفيون العطف قبل الخبر بشرط عدم ظهور الإعراب فى الإسم نحو: إنى وزيد قائمان. وأجازه الكسائى مطلقا. أما البصرى فآحتج بأنه لو عطف على المحل قبل الخبر للزم أن يعمل فى [المحل][3] عاملان مختلفان. وهما أن والإبتداء وهو محال. فإن قيل هذا المحال إنما يلزم على رأى البصرى، وأما على رأى الكوفى فلا. لأنه يعمل الإبتداء وإن فى الخبر. قلنا: يلزمه المحال من وجه أخر وهو أنه إذا جوز أن زيدا وعمرا ذاهبان كان آرتفاع ذاهبين بعاملين أيضا وهما زيد وعمرو لأنه خبر عنهما. وقد تقدم أنهما عنده يترافعان. وأما الكوفى فاحتج بقوله تعالى: ﴿إِنّ الّذِيْنَ آمَنُوا والّذِيْنَ هَادُوا والصّابئونَ والنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بالله وآلْيَوْمِ الآخِرِ﴾[4] وقول الشاعر:

---

(١) لم أعثر على قائل هذا القول. وقد استشهد بها الشارح هنا للتدليل على ان ما هنا ظرفية إذ التقدير لا أكلمه زمنا أو مدة.

(٢) هكذا في (ق) وفي الأصل (ص + ك) (الموضوع). والموضع هو ماورد في الألفية.

(٣) هكذا في (ق) وفي الأصل (ص + ك) (العمل).

(٤) سورة المائدة آية ٦٩.

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِيْنَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيْبُ[1]

وبالقياس على محل لا مع آسمها نحو: لا غلام وجارية فى الدار فإنه جائز قبل الخبر بالإتفاق. والجواب: أما عن الآية فمن وجهين:

أحدهما: أن خبر أن محذوف آستغناء عنه بخبر الصابئين فى النية مؤخرا، وخبره محذوف دل عليه خبر إن أى: والصابئون كذلك. وأما عطف الصابئين على الضمير فى هادوا، فلا يصح: أما أولا فلأنه متصل مرفوع وليس بمؤكد، ولا مايقوم مقامه.

وأما ثانيا: فلأنه يؤدى إلى مشاركة الصابئين لليهود فى اليهودية لوجوب مشاركة المعطوف المعطوف عليه فى الحكم. وأما عن البيت فلأنه يحتمل أن يكون قيار على رواية الرفع مبتدأ، وبها خبره، ولغريب خبر إن، والجملة فى موضع الحال. أو يكون خبر قيار محذوفا لدلالة خبر إن عليه. وأما عن القياس على لا. فأما من يعملها فى الخبر. فبالفارق لأن لا لما ركبت مع آسمها صارت كجزء الكلمة. وكأنه لم يعمل فى الخبر عاملان لضعفها بالتركيب.

---

(١) القائل: ضابىء بن الحارث البرجمي. وهو من الطويل. الشاهد في قوله: «فإني وقيار» فإنه عطف قيار بالرفع على محل اسم إن وهو الضمير في أني. وخرجه المحققون على أنه مرفوع بالإبتداء وخبره محذوف. والتقدير فأني بها لغريب وقيار غريب كذلك.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٨/١، مجالس ثعلب ٣١٦، ٥٩٨، الإنصاف ٩٤، ابن يعيش في مفصله ٦٨/٨، الخزانة ٣٢٣/٤، المغنى ٤٧٥، ٦٢٢، الهمع ١٤٤/٢، الدرر ٢٠٠/٢، معاهد التنصيص ٦٥/١، التصريح ٢٢٨/١، الأشموني ٢٨٦/١.

(باب التعجب)

٥٦٥ اَلْقَوْلُ فِيمَا لَمْ يُصَرَّف مِنْهُ   فِعْلُ التَّعْجُبِ أَبَنْتَ عَنْهُ

يريد بما لم يتصرف الأفعال الجامدة. والأصل فى الأفعال أن تكون متصرفة لأن التصرف هو آختلاف الصيغ لاختلاف المعانى: كضرب يضرب آضرب. وهو نظير الإعراب فى الأسماء، فعدم التصرف فى الأفعال كعدم الإعراب فى الأسماء، وكما أن عدم الإعراب عارض للإسم. فعدم التصرف أيضا كذلك. وهو إما للإستغناء عنه بغيره كما آستغنى بتصرف ترك عن تصرف وذر ويدع. وإما لعروض معنى الحرف له. والأفعال التى لاتتصرف ستة: فعل التعجب ونعم وبئس وحبذا وليس وعسى. أما الأربعة الأولى فهى التى ذكرها فى هذا الباب. وأما ليس وعسى فقد تقدم بيانهما. وقوله: منه أى من الذى لا يتصرف فعل التعجب. فالضمير منه يعود إلى مامن قوله فيما لا يصرف. قوله: أبنت عنه. أى عن فعل التعجب أى ذكرته فى هذا الباب مبنيا، وإنما لم يتصرف فعل التعجب مطلقا إما لدلالته على الأشياء المنافى المنصرف لكونها دالا على الخبر، وإما لتضمنه معنى الإنشاء الذى أصله أن يكون بالحرف. وعرف التعجب: بأنه آنفعال النفس عند إدراك ماخفى سببه. وخرج عن نظائرة. ولذلك لا يطلق على البارىء تعالى. فإن جاء مايوهم خلافه فهو مؤول. والمراد بالتعجب مايُبَوَّبُ له فى النحو وهو ماوضع لإنشاء التعجب لا مطلق التعجب، وإلا لوجب أن يكون نحو: تعجبت من زيد، ولله دره فارسا من هذا القبيل وهو باطل لكونها أخبارا. والتعجب المصطلح عليه إنشاء.

٥٦٦ تَقُولُ ماأَحْسَنَ خَالِداً فما   مُبْتَدأ مُنَكّـر قَدْ أُبْهِمَا

٥٦٧ وخَالِدٌ مُنتصِبٌ بأَحْسَنَا   وإنْ تَقُل أَحْسِنْ بِخَالِدٍ هُنَا

٥٦٨ **فاللَّفظُ لَفظُ الأمْرِ والمَعْنَى خَبَرْ   معناه ما آحْسَنَهُ وَقَدْ ظَهَرْ**

لفعل التعجب صيغتان ما أفعل وأفعل به. نحو: ماأحسن زيدا، وأحسن بزيد. وقد تمثل بهما المصنف. أماَ الأولى فهو له: ماأحسن خالدا. وأما الثانية فبقوله: أحسن بخالد، لأن المراد من الباب معرفة الصيغة المستعملة فيه وبيان أحكامها. فذكر الصيغة الأولى وأخذ فى بيان أحكامها فقال: فما مبتدأ إلى آخره. وآعلم: أن ماف نحو: ماأفعل اسم بدليل عود الضمير عيها، وإنما لم يبرز لكونه يعود على مالا يثنى ولا يجمع. وآختلف فيها بعد آتفاقهم على أنها مبتدأ. فذهب سيبويه[1] والخليل[1] ومن تابعهما إلى أنها نكرة مبهمة غير موصولة ولا موصوفة، وهو آختيار المصنف بدليل قوله: فما مبتدأ منكر قد أُبهما، أى وضعه مبهما، والجملة بعده وهى الفعل والفاعل خبره. فالفعل أحسن، والفاعل الضمير المستكن فيه، وهو العائد على المبتدأ من الجملة، وخالد مفعول به وهو المراد بقوله: وخالد منتصب بأحسن، أى منصوب بوقوع الفعل عليه. وذهب الأخفش[1] إلى أن ما موصولة، والجملة بعدها الصلة والخبر محذوف وهو باطل. أما أولا: فلأن فيه إلزام حدف الخبر دائما مع عدم القرينة. وأما ثانيا: فلأن الصلة لإيضاح الموصول وبيانه. وذلك ينافى ماوضع عليه التعجب من الإبهام لخفاء سببه. وذهب الفراء[2] إلى أنها آستفهامية دخلها معنى التعجب وهو ضعيف. لأن الإستفهام إنشاء، فلا ينقل إلى إنشاء آخر بخلاف الخبر، فإن نقله إلى الإنشاء سائغ معروف. وأما الصيغة الثانية وقد أشار إليها بقوله: وإن تقل أحسن بخالد هنا ففيها مذهبان. أحدهما لجمهور النحاة واختاره المصنف وهو أن لفظه الأمر ومعناه التعجب، فالأصل فى

---

(١) انظر سيبويه ١/٣٧، المقتضب ٤/١٧٣، المفصل للزمخشري ص ٢٧٧.

(٢) لعل الفراء هو أول من ذهب هذا المذهب، ثم تبعه طائفة من النحاة ومن بينهم الزجاج ففي الارتشاف و ٣٢١ يقول: ذهب الفراء والزجاج والزمخشري إلى أنه أمر حقيقة، والهمزة للنقل، وبزيد فعول والباء زائدة، والمخاطب. قال ابن كيسان، وتبعه ابن الطرواة وهو ضمير المصدر الدال على الفعل كأنه قال: ياحسن أحسن بزيد أي الزمه ودم به... أمالي السهيلي ٩٤، شرح الرضى ٢/٣٤٤، أمالي ابن الشجرى ٢/١٤٦، اللباب في علل البناء والإعراب ص ١٥٢ ــ ١٥٣.

أحسن بزيد: أحسن زيد. أى صار ذا حسن كقولهم: أجرب الرجل أى صار ذا إبل جربى. وهو المراد بقوله: فاللفظ لفظ الأمر والمعنى خبر. وأوضح مراده بقوله: فى المثال معناه ماأحسنه. وقوله: وقد ظهر أى وقد ظهر معناه. وإنما عدل إلى لفظ الأمر تأكيدا ومبالغة كان المتكلم به يستدعى من يتعجب منه.

وثانيهما: للأخفش، وحكى عن الكوفيين والزجاج[1] وآختاره الزمخشرى[1] فى فى المفصل أنه أمر حقيقة. فعلى الأول الباء زائدة فى الفاعل زيادة لازمة لأنه يجرى مجرى المثل بخلاف الباء فى ﴿كَفَى بِاللهِ شَهِيْدَا﴾ [2]، ولأنها لزمت زيادتها للفرق بين الأمر والتعجب. لأنه إذا قيل: أكرم بزيد على أنه تعجب، ولوقيل: أكرم زيدا لم يعلم ذلك. قال آبن برهان[3]: الجار والمجرور فى محل رفع، لأنه فاعل كما فى ﴿كَفَى بِاللهِ شَهِيْدَا﴾[2] أى كفى الله. وأفعل صيغته صيغه الأمر والمراد به الخبر وعلى الثانى كما قال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ فى الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾[4]

(١) يقول الزمخشري في ذلك... وأما أكرم بزيد فقيل أصله اكرم زيد، أي صار ذا كرم كأغيد البعير أي صار ذا غدة، إلا أنه أخرج على لفظ الأمر ما معناه الخبر، كما أخرج على لفظ الخبر ما معناه الدعاء في قولهم رحمه الله. والباء مثلها في: كفى بالله. وفى هذا ضرب من التعسف. وعندى أنه أسهل منه مأخذا أن يقال: إنه أمر لكل أحد بأن يجعل زيداً كريماً أي بأن تصفه بالكرم. والباء مزيدة قبلها في «ولا تلقوا بأيديكم» للتأكيد والإختصاص، أو بان تصيره ذا كرم، والباء للتعدية، هذا أصله، ثم جرى مجرى المثل فلم يغير عن لفظ الواحد في قولك يارجلان أكرم بزيد ويارجال أكرم بزيد ويارجال أكرم بزيد. أ. هـ. أنظر شرح المفصل ١٤٧/٧، المفصل ٢٧٧ وعلق ابن يعيش على رأي الزمخشري بقوله: وذلك بعيد عن الصواب وذلك لإمور منها: أنه وإن كان بلفظ الأمر فليس بأمر وإنما هو خبر محتمل للصدق والكذب. فيصح أن يقال في جوابه: صدقت أو كذبت لأنه في معنى حسن زيد جدا، ومنها لو كان أمرا لكان فيه ضمير المأمور فكان يلزم تثنية وجمعه وتأنيثه على حسب أحوال المخاطبين. ومنها أنه كان يصح أن يجاب بالفاء كما يصح ذلك في كل أمر نحو: أكرم بعمرو فيشكرك وأجمل بخالد فيعطيك، على حد قولك: أعطني فأشكرك، فلما لم يجز شيء من ذلك دل على ماذكرناه. ابن يعيش ١٤٨/٧.

(٢) سورة الفتح آية ٢٨، سورة الرعد آية ٤٣، سورة النساء آية ٧٦، ١٦٦.

(٣) انظر كتاب المرتجل لابن الخشاب ص ١٧٦.

(٤) سورة مريم آية ٧٥.

فهذه صيغة الأمر. والمراد به الخبر. وعلى الثانى: الفاعل مضمر، والجار والمجرور فى موضع نصب. والتقدير: أمَّا ياحُسْنُ حُلَّ بِزَيْدٍ أى دم به أو يَاكُلَّ من رأى زيدا أثبت الحسن له. احتج الأول بعدم اختلاف الضمير تثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا، ولأنه لو كان أمرا حقيقة لجاز أن يؤكد بالنون وأن يجاب بالفاء وأن يجزم جوابه. واللوازم كلها باطلة. وآحتج الثانى: بأنه إخراج اللفظ عن حقيقته إلى مجازه من غير ضرورة. ولأنه يؤدى إلى زيادة الباء مع الفاعل.

٥٦٩ ولا تُصَرِّفُهُ ولا تُقَدِّمَا مَعْمُولَهُ ولا تَحُلْ بَيْنَهُمَا

قوله: ولا تصرفه يريد به فعل التعجب وقد مر بيانه. وقوله: ولا تقدما: أراد به ولا تقدمن. فأبدل من النون الخفيفة ألفا فى الوقت. والمراد أن معمول فعل التعجب وهو المتعجب منه لا يجوز تقديمه عليه ولا على ما. فلا يقال: مازيدا أحسن ولازيدا ماأحسن، لأنه فاعل فى المعنى بدليل امتناع حذفه. والفاعل لايقدم على الفعل، ولأنه لما لم يتصرف فى نفسه لم يتصرف فى معموله. أو أنه جرى مجرى المثل، وآتفق على آمتناع الفصل بين ما وفعل التعجب بغير كان. وآختلف فى الفصل بين فعل التعجب ومفعوله بالظرف نحو: ما أحسن فى الدار زيدا وماأحسن اليوم زيدا. فأجازه الجرمى وغيره قياساً على أن فى قولـه:

.......................فإنَّ بِحُبِّهَا أخَاكَ مُصَابُ اَلْقَلْبِ جَمٌّ بَلَابِلُهْ[١]

وعلى نعم وبئس فى قوله تعالى: ﴿بِئْسَ للظَّالِمِيْنَ بَدَلَا﴾[٢] وبدليل قولهم:

(١) القائل: غير معروف وهو من الطويل. وتمام البيت:

فَلَا تَلْحَنِي فِيْهَا فإنَّ بِحُبِّهَا
أَخَاكَ مُصَابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلَابِلُهْ

الشاهد في قوله: «فإن بحبها» حيث قدم معمول خبر «إن» وهو قوله «بحبها» على الإسم «أخاك» والخبر «مصاب القلب». وأصل الكلام: إن أخاك مصاب القلب بحبها. فقدم الجار والمجرور على الإسم، وفصل به بين إن واسمها مع بقاء الإسم مقدما على الخبر. وقد استشهد به كل من: سيبويه ١/٢٨٠، الأشباه والنظائر ١/٢٣٩، الأصول ١/١٥٠، السيرافي ٣/٥، الهمع ١/١٣٥، الدرر ١/١١٣، الخزانة ٣/٥٢٩، شواهد العيني ٢/٣٠٩، الأشموني ١/٢٧٢، السيوطي ٣٢٧، ابن عقيل ١/٢٩٨.

(٢) سورة الكهف آية ٥٠.

ماأحسن بالرجل أن يصدق. ومنعه الأَخفش[(١)] والمبرد[(٢)] وجماعة لجريانه مجرى المثل. ولذلك لزم فاعله الإضمار بخلاف نعم وبئس. وأما تقديم: ماأحسن بالرجل أن يصدق، فلأن ضمير الفاعل فى يصدق يعود إلى الرجل. فلو أُخر لصار إضمارا قبل الذكر على غير حده وهو محال. قال آبن الدهان[(١)]: إنما امتنع الفصل بين ما وأحسن بغير كان بالإتفاق، واختلف فى الفصل بين أحسن وزيدا، لأن أحسن خبر عن ما، وآتصال الخبر بالمخبر أشد من آتصال الفعل بالمفعول. وعورض بأن هذا المفعول فاعل فى المعنى لما مر. واتصال الفاعل أقوى من آتصال الخبر. فقد تحصل بفعل التعجب ثلاث خواص: الأولى عدم التصرف.. الثانية: أن يتقدم معموله عليه مطلقا. الثالثة: ألا يفصل بينه وبين معموله مطلقا على رأى. وعلى رأى بالظرف وحرف الجر. وأما بالأجنبى فممتنع بالإتفاق ولايعطف على فاعله ولا يؤكده ولا يبدل منه.

٥٧٠ ـ لَكِنَّ كَانَ قَدْ يَجِيءُ زَائِداً تَقُولُ مَاكَان أَشَدَّ خَالِدَاً

إنما جاز الفصل بين ماوفعل التعجب بكان دون غيرها لأنها إنما دخلت تقوية لمعنى فعل التعجب فى الفعلين، لأنه صار بها كأنه ماض حقيقة. فكأن الفصل لم يحصل. قيل: لما جاز الفصل بها بين الجار المجرور نحو:

.... **عَلَى كَانَ المُسَوَّمَةِ العِرَابِ**[(٣)]

(١) انظر شرح الكافية ٢/٢٨٧، الهمع ١/٩١.

(٢) المقتضب ٤/١٧٧ ــ ١٧٨.

(٣) القائل: غير معروف وهذا عجز بيت من الوافر وتمامه:

سُرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى عَلَى كَانَ المُسَوَّمَةِ العِرَابِ

ويروى الشطر الاول: جياد بني أبي بكر تسامى.

الشاهد في قوله: «على كان المسمومة» حيث جاءت كان زائدة بين الجار والمجرور وهو موطن من مواطن زيادة كان، وهي هنا فضلة لا أثر لها.

وقد استشهد به كل من: أسرار العربية ١٣٦، الأزهرية ١٩٧، اللسان ١٧/٢٥٣، شرح شواهد العيني ٢/٤١، شرح المفصل لابن يعيش ٧/٩٨، ١٠٠، الخزانة ٤/٣٣، الأشموني ١/٢٤١.

جاز بين ماوأحسن بها لأن اتصال الجار والمجرور أقوى من اتصال مابفعل التعجب فإذا قيل: ماكان أشد خالدا. ففى كان ثلاثة أقوال: أحدها أنها زائدة والتقدير: ماأشد خالدا وهو الأظهر. وإنما زيدت دون أخواتها إما لأنها أم الباب فلها من التصرف ماليس لغيرها، أو لأنها لمطلق الزمان الماضى، بخلاف أصبح وأمسى وبات. وقد شذ ماأصبح أبردها، وما أمسى أدفاها. وثانيها: للزجاج[1] وهو أنَّ كان ناقصة، وأشد فى موضع نصب لأنه خبرها وهو ضعيف لدخول ما التى للتعجب على كان دون أشد. وثالثها: أنها تامة وأشد فى موضع نصب على الحال وهو أضعف من الثانى، لأن فعل التعجب حينئذ يصير فضلة. وإذا قيل: ماأحسن ماكان زيد. فما الأولى للتعجب، والثانية مصدرية. أى ماأحسن كون زيد. ومنهم من أجاز نصب زيد، وجعل آسم كان ضمير ما، وهو باطل. لأن آسمها هو الخبر فى المعنى. وما لما لا يعقل فلا تكون عبارة عن زيد بخلاف ماأحسن ماكان ثوبك، فإنه لا يمتنع نصبه وهو ظاهر. وإذا قيل: ماكان أحسن ماكان زيد فكان الأولى زائده على الأصح. وأما الثانية مصدر وقد تقدم حكمها. وإذا قيل: أحسن من كان زيد وجب النصب وآمتنع الرفع لأن من لا تكون مصدرية.

٥٧١ واللَّوْنُ والخِلَق ان عَجِبْتَا بَنِيْتَ منها مَصْدَراً وَجِئْتَا

٥٧٢ بالفِعْـلِ نحو ماأَشَدَّ حُمْرَتَـهْ ونحو ماأَوْضَحَ مِنْـهُ بُلْجَتَـهْ

٥٧٣ إِذْ فِعْلُ كُلّ خِلْقَة وَلَوْنِ مُجَاوِزٌ ثَلاَثَـة فى اللَّـوْنِ

لبناء صيغتى التعجب شروط: أحدها: إلا يبنيا إلا من فعل ثلاثى مجرد من الزيادة، لأن أفعل منقول بالهمزة من اللزوم إلى التعدى ليصير ماكان فاعلا مفعولا، وهذا لا يتأتى إلا فى الثلاثى، لأن الهمزة لما أحدثت فى الفعل معنى وهو التعدى صارت كالجزء منه، فلو زيدت فى الرباعى لصار بها على خمسة أحرف، وذلك بناء معدوم فى الأفعال، وأما عدم بناءه من المزيد فيه فلتعذره مع وجود الزائد. الثانى:

(١) انظر شرح السيرافي ١٣٧/١، شرح الرضى ٣٤٣/٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/٧، التذييل والتكميل ١٧٩/٢.

أن يكونا مأخوذين من فَعُلَ بضم العين فى الأصل أو منقولا إليه نحو: ظَرُفَ وشرف لأنه من أفعال الغرائز ولا يبنى فعل التعجب إلا منها. الثالث: أن لا يبنيا من الألوان والخلق والعيوب الظاهرة. أما الألوان فلأن غالب أفعالها لا تأتى إلا على أَفْعَل وإفْعَال نحو: أسود وإحمار. وهما زائدان على الثلاثى. وكذلك الخلق والعيوب الظاهرة. فلا يقال مأأيداه وما أعوره. وأما العيوب غير الظاهرة كالحمق والرعونة فلا يمتنع بناء فعل التعجب منها فيقال مأأحمقه وأرعنه. وأجاز الكوفيون مأأسوده ومأأبيضه فيهما، خاصة لأنهما أصلا الألوان. وهو ضعيف لمامر. وأما قول الشاعر:

جَارِيَةٌ فِي دِرْعِهَا الفَضْفَاضِ أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بني إِبَاضِ[(١)]

فأبيض ليس للتفضيل بل صفة لموصوف محذوف. أى فى درعها جسم أبيض أو شخص أبيض. ومن فى محل الرفع صفة الأبيض وقول أبى الطيب:

---

(١) القائل: رؤبة بن العجاج يستشهد بهذا البيت على أن الكوفيين أجازوا بناء أفعل التفضيل من لفظي السواد والبياض وهو شاذ عند البصريين. وينسب هذا الرجز لرؤبة لأن له أرجوزة على هذا النحو، والغالب أن هذا منها، وهناك روايات لهذا البيت، رواه ابن هشام في المغنى:

جاريـــة في رمضان الماضي
تقطـــع الحديث بالايماضي

ويروى:

ياليتنـــي مثـــلك في البيـــاض
أبـــيض من أخت بنـــى إبـــاض

ويروى:

لقـــد أتى فى رمضان الماضي
جاريـــة في درعهـــا الفضفـــاض
تقطـــع الحديث بالايماض
أبـــيض من أخت بنـــي إبـــاض

وانظر: التمام في تفسير أشعار هذيل/٩٥، المغنى ٨٧، أمالي السيد المرتضى ٦٣/١، ٩٢، وابن يعيش في شرح المفصل ٩٣/٦، والخزانة ٤٨١/٣، اللسان (بيض) ٣٩١/٣، وشروح سقط الزند ١٧٤، الأصول ٦٢/١، الإنصاف ١٤٩.

.... لَأَنْتَ أَسْوَدُ فى عَيْنِى مِنَ الظُّلَمِ(١)

فقيل إن من حال من الضمير المستكن فى أسود كأنه قال: لأنت مسود كائنا من الظلم. وقيل ارتكب فيه مذهب الكوفى. وإذا تقرر هذا فلنرجع إلى تفسير المتن. وقوله: اللون والخلق. أما اللون فيريد به البياض والسواد والحمرة والصفرة وماتركب منها. فلا يقال: ماأبيض من البياض وماأسوده من السواد لما تقدم. وماأسود زيدا من السيادة، وماأحمره من البلادة وماأصفره من صفر إذا خلا كقوله:

.... وَلَوْ أَدْرَكْتَهُ صَفِرَ الوِطَابِ(٢)

فيجوز بناؤهما منها لأن أفعالها ثلاثية وأما الخلق فالمراد به الأعضاء كاليد والرجل والوجه. فلا يقال: ماأيداه وماأوجهه. فإن أردت ما أوجهه من الوجاهة جاز. وقوله: بنيت منها مصدرا إلى آخره: معناه أنك إذا أردت أن تتعجب من هذه وأمثالها بنيت فعل التعجب من أفعال ثلاثية توجد فيها الشروط المذكورة. وأتيت

---

(١) القائل: المتنبي وهو من البسيط وتمام البيت:

أَبْعِد بَعِدْتَ بَيَاضاً لا بياض له ... لأَنْتَ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي من الظُّلَمِ

الشاهد في قوله «أسود من الظلم» حيث جاء أسود على وزن أفعل التفضيل وهذا غير جائز، بل شاذ وقد خرجه الشارح هنا على أن من: حال من الضمير المستكن في أسود وكأنه قال: لأنت مسود كائنا من الظلم. وقيل إنه مذهب كوفي، وقد استشهد به كل من المغنى رقم ٩٤٣، الخزانة ٤٨٤/٣، ديوانه ٣٠٠/٢.

(٢) القائل: امرؤ القيس وتمام البيت:

وأفلتهن علباء جريضا ... ولو ادركته صفر الوطاب

اللغة: علباء: اسم رجل، الجريض: الذي قارب الموت، الوطاب: جمع وطب وهو سقاء اللبن أو العسل، ويجوز أن يقصد به جسمه تشبيها. الشاهد في قوله «صفر» حيث استشهد به الشارح هنا على أن صفر لاتدل على اللون، ولذلك يجوز أن يتعجب منها إذ أن معناها هنا (خلا) إذ أن الألوان يمتنع التعجب منها مباشرة كما هو معروف. وقد استشهد به كل من: المخصص ١٢٥/٦، الخزانة ١٧٦/٤، حماسة التبريزي ٧٧/١، قواعد المطارحة/ وهي رسالة ماجستير للسيد على الفضلي ص ٣٤٧، وديوان الشاعر ٧٨.

بمصدر الفعل الذى يبنى الألوان والخلق والعيوب والظاهره منه مضافا الى فاعله معمولا منصوبا. وقد تمثل بكلا النوعين. أعنى اللون والخلق. أما اللون فبقوله: ماأشد حمرته. فأشد فعل ثلاثى على فَعُلَ بضم العين بدليل شديد لأن اسم الفاعل لا يأتى على فعيل إلا من فَعُلَ غالبا كشريف وعظيم. وأما الخلق فبقوله: ماأوضح من بلجته. والبلجة: بياض مابين الحاجبين[1]. ثم علل آمتناع بناء فعل التعجب منها بقوله: إذ كل خلقة لونٌ مجاوز ثلاثة. أى ثلاثة أحرف. فإذا للتعليل كأنه قال: لأن فعل كل خلقة ولون أكثر من ثلاثة أحرف. وقد مر بيانه.

وأما قولهم فى السكران: ماأشد سكره. وإن لم يكن فعله زائدا على ثلاثة أحرف فليفصلوا بينه وبين ماأسكره للنهر، ولما يقولوا: ماأقعده فى المكان ليمتاز عما أقعده فى النسب. وآعلم: أن كل مالا يبنى منه أفعل التفضيل لا يبنى منه فعل التعجب والقوة الملازمة بينهما فى صحة البناء وعدمه، ذهب الكوفى إلى أن أفعل فيما أفعله آسم وهو باطل، وإلا لما آتصل به نون الوقاية. ولما كان آخره مفتوحا دائما، ولم صح أن تنصب المعرفة لأن أفعل لا ينصب إلا النكرة. وأما تمسكهم بتصغيره نحو: ماأميلح[2] وبعدم تصرفه وبتصحيح عينه نحو: ماأقومه فضعيف. أما الأول: فلأن المراد به تصغير المصدر، ويأتى بيانه فى موضعه. وأما الثانى فلما مر من دلالته على الإنشاء أو مشابهة الحرف. وأما الثالث: فإنما صحح إما حملا على أفعل لاشتراكهما فى المعنى أو لانه لما جمد أشبه الأسماء فلم يعل ولا يخرجه ذلك عن الفعلية بدليل آستحوذ وأعيلت المرأة.

٥٧٤ وشَذّ مَا أعْطَاهُ فى الرُّبَاعِى   وَمِثْلُهُ يَحْتَاجُ للسَّمَاعِى

اختلف فى التعجب من أفعل الرباعى بزيادة الهمزة فمنعه الجمهور، لأن همزة فعل التعجب لا تدخل إلا على الثلاثى، ولأنه يؤدى إلى حذف حرف، فلا يعلم

---

(١) اللسان (بلج)، والمعجم الوسيط ٦٨/١.

(٢) جزء من بيت شعري وقد سبق شرحه.

أهو من الرباعى أم من الثلاثى فيحصل اللبس حينئذ. وأجازه سيبويه[1] متمسكا بقولهم: ماأعطاه للدرهم وما أولاه للمعروف وما أفقره. لأنه يرده إلى الفعل الثلاثى المضموم العين نحو: عطا يعطوا. ثم يتعجب ثم يدخل عليه همزة التعدية. وهو ضعيف لأن معنى عطا تناول، وما أعطاه ماأكثر عطاءه. فالأولى حمله على الشذوذ. كما ذهب إليه الجمهور وهو المراد بقوله ماأعطاه فى الرباعى، أى أن مثل هذا، وهو ما أوله همزة نحو: أعطا شاذا لا يقاس عليه. فلا يقال: ماأجوبه، بل ما أسرع جوابه.

---

(١) سيبويه ٢/٢٥٠، ٢٥١، المقتضب ٤/١٨١، شرح المفصل لابن يعيش ٧/١٤٦، الإنصاف ١/١٤٨ ــ ١٥٥.

(أفعال المدح والذم)

٥٧٥ ومنه نِعْمَ وَهْوَ فِعْلُ المَدْحِ وبِئْسَ للذَّمِ وذِكْرِ القُبْحِ
٥٧٦ فالمدح نِعْمَ العَبْدُ عَبْدُ الله والذَّمّ بِئْسَ العَبْدُ عَبْدُ لاَهِي

قوله: فمنه: أى مما لم يتصرف نعم وبئس. وإنما لم يتصرفا لأنهما لما وضعا لإنشاء المدح والذم العامين منعا من التصرف لاخراجهما عن أصلهما إلى شبه الحرف، ولأن التصرف مناف للإنشاء. وقوله: فعل ينبه به على الخلاف الذى فيهما لأنهما فعلان ماضيان عند البصرى[1] والكسائى[1] خلافا لسائر الكوفيين. أما الاول فآحتج على فعليتهما باتصال تاء التأنيث الساكنة، وآستتار الضمير المرفوع وإبرازه متصلا بهما فيما حكى الكسائى نحو: نعما رجلين ونعموا رجالاً.

ورفعهما للفاعل الظاهر، ودخول لام القسم فى قوله:

يَميناً لَنِعْمَ السَّيِّدانِ وَجَدْتُمَا ....[2]

---

(١) يقول ابن الخشاب في كتاب المرتجل ١٦٢: اعلم أن نعم وبئس فعلان جامدان غير متصرفين. وانظر اللباب في علل البناء ١٣١/١، الإنصاف ٦٦/١، ابن يعيش ١٢٧/١، شرح الرضى ٣٤٩/٢.

(٢) القائل: زهير ابن أبى سلمى من الطويل وتمام البيت:

يمينا لنعم السيدان وجدتما
عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ سَحِيْلٍ ومُبْرَمِ

الشاهد في قوله: «لنعم السيدان وجدتما» حيث جاء هذا البيت للتدليل على أنه قد يدخل الفعل الناسخ على المخصوص بالمدح أو الذم سواء أتقدم المخصوص أو تأخر كما في هذا البيت وأصله: لنعم السيدان أنتما. فدخل عليه الناسخ وجدتما. فضمير التثنية نائب فاعل لوجد وهو المفعول الاول له وقوله: لنعم السيدان جواب القسم. والقسم جوابه في محل نصب المفعول الثاني لوجد. ولقد استشهد به كل من: الخزانة ١٠٥/٤، ١٠٧، الهمع ٤٢/٢، الدرر ٤٧/٢.

وفى التنزيل: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِيْنَ﴾[1]، وعطفه على الماضى كقوله تعالى:﴿ولقد نَادَانَا نُوْحٌ فَلَنِعْمَ الْمُجِيْبُونَ﴾[2]. فآحتج المخالف بعدم التصرف وبدخول حرف الجر فى قوله: ماهى بنعم الولد.. وقول الشاعر:

أَلَسْتُ بِنِعْمَ الجَارِ يُؤْلِفُ بَيْتَهُ أَخَاقِلَّةٍ أَوْ مُعْدِمَ المالِ مُصْرِمَا[3]

وبدخول حرف النداء فى قولهم: يانعم المولا. ولعدم صحة آقترانها بالزمان فإنه لا يقال: نعم الرجل أمس. ولقولهم: نعم الرجل زيد. وفعيل من أوزان الأسماء. والجواب عن الأول مامر من المقتضى لمنع تصرفهما. وعن الثانى: أن حرف الجر محمول على الحكاية أى يقول فيه ذلك. وعن الثالث: بأن المنادى محذوف والتقدير يارب أنت نعم المولى. وعن الرابع: أن عدم صحة آقترانهما بالزمان لعروض الإنشاء لهما كما مر. وعن الخامس: أنه شاذ وبتقدير: صحية فالتاء نشأت من الكسرة. وفيهما أربع لغات. فَعِل بفتح الفاء وكسر العين بوزن عَلِم وهو الأصل بدليل قوله:

.... نَعِمَ السَّاعُونَ فى الأَمْرِ المُبِرّ[4]

---

(١) سورة النحل آية ٣٠.

(٢) سورة الصافات آية ٧٥.

(٣) القائل حسان بن ثابت الأنصاري من الطويل: الشاهد في قوله «بنعم الجار» حيث زعم الكوفيون أن «نعم» اسم بمعنى المدح بدليل دخول حرف الجر عليه وحروف الجر لا تدخل إلا على الأسماء. والبصريون يعتبرون نعم وبئس فعلان جامدان بدليل دخول تاء التأنيث عليهما. واستدلوا على ذلك بأحاديث وأقوال عربية صحيحة. وقد استشهد به كل من: ابن الشجرى ١٤٧/٢، الإنصاف ٩٧، ابن يعيش في مفصله ١٢٧/٧، ديوانه ٣٦٩.

(٤) القائل: طرفة بن العبد من قصيدته الرائية المشهورة على الرمل وقبله:

ففـــــــداء لبنـــــــــــى قيس على
ماأصاب النـــــــــــاس من سر وضر

وتمام البيت:

ما اقـــــــــلت قدمـــــــــــي أنهم
نعـــــــم الساعـــــون في الأمـــــر المبر

ويروى:

ما أَقَـــــــــلَّتْ قَدَمٌ ناعِلَهَـــــــــا
نَعِـــــمَ السَّاعُـــــونَ في الْأَمْـــــرِ المُبَـــــرّ =

ويقال: نعم الرجل إذا أصاب نعمة وبئس إذا أصاب بؤسا. وإذا ثبتت الحركة علم منه أن السكون عارض. وفعل بفتح الفاء وكسرها وسكون العين، وفعل بكسر الفاء والعين معا. وكذلك كل آسم أو فعل ثلاثى عينه حرف حلق كفخذ وشهد. والظاهر أن هذه اللغات فيهما مثل الإنشاء.

وقوله: وهو فعل المدح نعم فعل معناه المبالغة فى المدح، وبئس معناه المبالغة فى الذم، ولما ثبت أنهما فعلان لم يكن لهما بد من فاعل. وفاعلهما إما أن يكون ظاهرا أو مضمرا. أما الظاهر فلا يكون إلا معرفا باللام نحو: نعم الرجل.. وكمثاليه فى الكتاب. أو مضافا إلى ماهو معرف بها نحو: نعم صاحب الرجل زيد. وأما قوله:

وَنِعْمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لا سَلَاحَ لَهُمْ   وَصَاحِبُ الرَّكْبِ عُثْمَانُ بنُ عَفَّانَا[1]

إنما جاز مجيئه غير معرف باللام ولا بما هو مضاف إلى ماعرف بهما مع شذوذه، لذكر الألف واللام فى المعطوف. وقيل هى لغة. وأجاز المبرد[2] وقوع الذى فاعلها إذا قصد به العموم. وآختلف فى اللام[3]. فذهب الأكثرون إلى أنها

= المعنى: يقول الشاعر: نفسي فداء هذه القبيلة ما أقلت قدمي جسمي لأنه نعم الساعون في الأمر الشديد الذي لايطيق غيرهم القيام بمثله. وقد استشهد به كل من المفصل ٢٧٣، المقتضب ١٤٠/٢، الإنصاف ١٢٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٠١/٤، الهمع ٨٤/٢، الدرر ١٠٨/٢، ديوانه ٧٣.

(١) القائل: كثير بن عبد الله النهشلي المعروف بابن الغريرة. أدرك معاوية رضي الله عنه، وهو من البسيط. الشاهد في قوله: «فنعم صاحب قوم» حيث رفع نعم صاحب على أنه فاعل له مع أنه نكرة مضافة وهي لغة قوم من العرب. وقد حكاها الأخفش عن هذه القبيلة أنهم يرفعون بنعم النكرة مفردة ومضافة. ولا سلاح لهم: صفة القوم. وقد استشهد به كل من: ابن يعيش في مفصله ١٣١/٧، المقرب ٦٦/١، الخزانة ١١٧/٤، شواهد العيني ١٧/٤، الهمع ٨٦/٢، الدرر ١١٣/٢، الأشموني ٢٨/٣.

(٢) المقتضب ١٤٣/٢.

(٣) ظاهر كلام سيبويه ٣٠٠/١ ــ ٣٠١ أن أل في فاعل نعم وبئس للعهد. قال: واعلم أنه محال أن تقول: عبد الله نعم الرجل، والرجل غير عبد الله، كما أنه محال ان تقول: عبد الله هو فيها وهو غيره. وفي التصريح ٩٥/٢ نسب إلى سيبويه أنها للجنس حقيقة. وابن الحاجب في شرحه للكافية =

لتعريف الجنس، وإلا لما آندرج المخصوص بالمدح فيه. فيحتاج إلى عود ضمير إلى المبتدأ. وهو خلاف الواقع وقيل هى لتعريف واحد مبهم فى الوجود ومطابق لمعهود ذهنى نحو: أدخل السوق وآشرب الماء. وإلا لو كان للجنس لامتنع أن يفسر بالمفرد. ولما جاز تثنتيه وجمعه وهما ظاهرا البطلان. وأما المضمر فيفسر بنكرة على شريطة تفسير منصوبه على التمييز نحو: نعم رجلا زيد. فرجل مميز مفسر للمضمر المستكن والتقدير: نعم الرجل رجلا زيد. وإنما كانت النكرة منصوبة على التمييز، لأن الفعل الناصب لما كان غير متعد لم يكن مفعولا، ولما لم تكن النكرة مشتقة ولا مقدرة به لم تكن منصوبة على الحال. ولا يجوز تقديمها على الفعل. فلا يقال رجلا نعم زيد، لأن الفعل غير متصرف، ولأنها مفسرة لما قبلها. فلو قدمت لكانت خلفا، وقد يفسر المضمر أيضا فيها بما النكرة غير الموصوفة. كقوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّاهِيَ﴾[1] أى فنعم الشيء شيئا هى. وقد يجمع بين الفاعل الظاهر والنكرة المفسرة تأكيدا كقول جرير

تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيْكَ فِيْنَا فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيْكَ زَادَا[2]

= ١١٦ يرى أنها لتعريف العهد الذهني، وكذلك الجامي في شرح الكافية ٢٣٢، وابن يعيش يرى أنها لتعريف الجنس وليست للعهد ١٣٠/٧، والمبرد صرح بأنها للجنس ١٤١/٢. وانظر الهمع ٨٤/٢.

(١) سورة البقرة آية ٢٧١.

(٢) القائل: جرير بن عطية من قصيدة له من الوافر. يمدح فيها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز. ديوانه ٥٣/١

المعنى: يخاطب الشاعر ممدوحه بقوله: سر بنا السيرة الحميدة التي كان أبوك يسيرها، وعش بيننا العيشة المرضية التي كان يعيشها أبوك، واتخذ عندنا من الأيادي البارة كما كان يتخذه أبوك، فقد كانت سيرة أبيك عاطرة، وأنت خليق بأن تقفو أثره. الشاهد في قوله: «فنعم الزاد.... زادا» حيث جمع الشاعر في كلامه بين الفاعل الظاهر «الزاد» المعرفة، والتمييز، وهو قوله «زادا» النكرة وهذا غير جائز عند البصريين. وقد استشهد به كل من: ابن عقيل ١٣٠/٢، اللسان (زود) ١٨١/٤، الإيضاح ص ٨٨، السيوطي ٢١، ٢٩٢، شواهد التوضيح ١٠٩، المقتضب ١٥٠/٢، المرتجل ١٦٩، الأشموني ٢٠٣/٢. الدرر ١١٢/٢، الخصائص ٨٣/١، ٣٩٦، شرح المفصل ١٣٢/٧

٥٧٧ وَكُلُّ مَمْدُوحٍ ومَذْمُومٍ رُفِعْ بالإِبْتِدَاءِ والمِثَالِ قَدْ سُمِعْ
٥٧٨ والفِعْلُ والفَاعِلُ قَبْلُ خَبَرِهِ أو خَبَرٌ والمُبْتَدأ تُقَدِّرُهْ
٥٧٩ وفى عِمُومِ اللاَّمِ ما يُغْنِيكَا عِنْ رَاجِعٍ للمُبْتَدأ يَأْتِيكَا
٥٨٠ وَلَو أتَى الضَّمِيْرُ فيها لَمْ يَعُدْ كَنِعْمَ مَوْطِناً حِرَاءُ وأُحُدْ

قد بينا أنه لما كانا فعلين لم يكن لهما بد من فاعل، إما ظاهرا أو مضمرا. ولما كانا للمدح والذم احتاجا مع ذلك إلى مخصوص بالمدح والذم لفظا أو نية، ولأجله آنعقدت هذه الجملة، وإنما احتاجا إليهما لإفادة الإبهام أولا ثم إلى التفسير ثانيا، فيكون ذلك أبلغ وأوقع فى النفس، ولأن مدح الجنس أو ذمه لأجل بعض أفراده تفخيم لذلك المفرد وتعظيم لشأنه.

وقوله: وكل ممدوح يريد به المقصود بالمدح والذم من الجنس نحو: نعم الرجل زيد. فالرجل مرفوع لأنه فاعل نعم. وزيد مخصوص بالمدح. وفى رفعه وجهان. أحدهما: أنه مبتدأ والجملة المتقدمة عليه خبره. وإليه أشار بقوله رفع بالإبتداء. وقوله: بعده والمثال قد سمع. أى قد ذكر فلا يكرر بإعادته. الثانى: أنه خبر مبتدأ محذوف كأنك لما قلت نعم الرجل قيل لك: من الممدوح؟ فقلت هو زيد فعلى الأول يكون جملة واحدة وعلى الثانى جملتان. وقوله: والفعل والفاعل قبل خبره إشارة إلى الوجه الأول. قوله: أو خبر والمبتدأ تقدره إشارة إلى الثانى. والمعنى أن المخصوص بالمدح أو الذم خبر مبتدأ محذوف كما ذكرناه، وإنما قدم رفعه بالإبتداء على الوجه الآخر، لأن من النحاة من لا يجيز أن يكون خبر مبتدأ محذوف، لأن عوامل المبتدأ تدخل عليه نعم فتنصبه وترفعه نحو: الرجل كنت، ونعم الرجل وجدت. ومنه قوله:

يَمِيْنًا لَنِعْمَ السَّيِّدَانِ وَجَدْتُمَا ....(١)

ولو كان خبرا للزم. أما دخول عوامل المبتدأ على الخبر، أو حذف المفعول الأول من مفعولى ظننت وهو محال. وفيه نظر. فإن قيل على الوجه الأول خبر المبتدأ إذا

(١) تم شرحه قبل صفحات قليلة.

كان جملة وجب أن يكون فيها ضمير لفظا أو نية لما مر فى خبر المبتدأ. فالجواب أن هذا ليس على إطلاقه، بل الواجب أن يكون فيه ضمير أو مايقوم مقام الضمير. وهاهنا لما كان الألف واللام فى فاعل نعم وبئس للجنس المستغرق فى الأظهر لاشتماله على المخصوص وغيره. أغنى ذلك عن الضمير لجريه مجراه فى الربط. وهو المراد بقوله: وفى عموم اللام مايغنيك. أى يغنى عموم الجنس وشموله للفرد المخصوص منه عن العائد. ونظيره قوله:

فَأمّا القِتالُ لَاقِتالَ لَدَيْكُمُ ....(١)

فالقتال مبتدأ ولا قتال خبره ولا ضمير فيه، لأن النفى لما كان عاما للجنس دخل تحته المذكور وغيره. وكذلك لو جعل اللام للعهد على رأى من يرى ذلك، فإن المخصوص بالمدح أو الذم لما كان مفسرا لذلك المبهم فى الوجود المعهود، وعبارة عنه لم يفتقر إلى عائد. وقيل: عليه لو كانت للعهد لامتنع أن يقال: نعم المرأة

(١) القائل: الحرث بن خالد المخزومي، من الطويل. في هجاء له لقديم بن أسد بن أبي العيص ابن أمين بن عبد شمس وقبله:

فَضَحْتُم قُرَيْشاً بالفِرار وأَنْتُمُ
قَمُدُّون سُوْدَانٌ عِظَامُ المَنَاكِبِ

وهما من الطويل. وتمام البيت:

فأمّا القِتَالُ لا قِتَالَ لَدَيْكُمُ
وَلَكِنَّ سَيْراً في عِرَاضِ المَوَاكِبِ

الشاهد في قوله: «لاقتال لديكم» فقد جاءت القتال الاولى: مبتدأ، ولا قتال: خبره، والمفروض وجود ضمير رابط بين المبتدأ والخبر، و قد خلى المثال من الرابط، لأن النفي لما كان عاما للجنس دخل تحته المذكور وغيره، وقد حذفت الفاء التي تدخل بعد إما وهي الرباط. وفيه شاهد آخر «ولكن سيرا» حيث جاء اسم لكن محذوفا وكذلك الخبر. وسيرا هنا مفعول مطلق وعامله محذوف وهو الواقع خبرا تقديره: ولكنكم تسيرون سيرا. وفي «سيرا» وجه آخر حيث يجوز أن يكون اسم لكن، والخبر محذوف تقديره: ولكن لكم سيرا. وقد استشهد به كل من: المقتضب ٧١/٢، أمالي ابن الشجرى ٢٨٥/١، ٢٩٠، ٣٤٨/٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٣٤/٧، ١٢/٩، المغنى ٥٦، شواهد العيني ٥٧٧/١، ٤٧٤/٤، شرح التصريح ٢٦٢/٢، همع الهوامع ٧٦/٢، الدرر ٨٤/٢، شرح الأشموني ١٩٦/١، ٢٤٤، ٤٥/٣، الخزانة ٢١٧/١.

هند. بحذف علامة التأنيث، وما ذاك إلا لتذكير الجنس. ومن أنث راعى لفظ التأنيث. وقوله: ولو أن الضمير فيها لم يعد معناه أن الضمير فى نعم أو بئس لم يعد على شيء، لأنه اضمار قبل الذكر. ويحتمل أن يريد به أنه لم يعد على المبتدأ المذكور بعده أى لا يتوهم أن مثل قوله نعم موطنا حراء، أن الضمير فى نعم يعود على حراء، لأنه مفسر بظاهر بعده وهو موطن، لأن المضمر المفسر بشيء طلبا للتفخيم، لا يعود على غير ذلك الشيء. كضمير الشأن ونحوه كما مر. وأما المخصوص بالمدح أو الذم فى النية لا فى اللفظ كقوله تعالى: ﴿فَنِعْمَ المَاهِدُونَ﴾[1] أى نحن ونعم العبد، أى أيوب. وإنما جاز حذفه لفظا لأنه معلوم من سياق الآيتين. وآعلم: أنه يشترط فى المخصوص بالمدح أو الذم أن يكون مطابقا للفاعل إفرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا، لكونه هو الفاعل فى المعنى. وأن يكون من جنسه بمعنى أنه يصدق عليه، وإلا لم ترتبط الجملة قبله. ولذلك جاز نعم الرجل زيد، وآمتنع نعم الفرش زيد. وأما قوله تعالى: ﴿بِئْسَ مَثَلِ القَوْمِ الّذِيْنَ كَذَّبُوا﴾[2] فهو إما على حذف المضاف أى بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا، وأما أن مثل القوم فاعل، والذين صفته فى موضع جر، والمخصوص محذوف أى مثلهم وهذا الأخير إنما يصح على رأى من يجيز وصف فاعلهما وإلا فلا.

٥٨١ وَجَعَلُوا لِلمَدْحِ أَيْضاً حَبَّذَا ... فحَبَّ فِعْلٌ وَبِهِ يُرْفَعُ ذَا

٥٨٢ وآقْتَرَنَا مَعاً فَصَارَا مَدْحَا ... كَحَبَّذَا نُصْحُ الشَّقِيْقِ نُصْحَا

حبذا لإنشاء المدح بمنزلة نعم، فإذا دخل عليه لا صار بمعنى بئس لأنها ضد نعم قال:

لَاحَبَّذَا أَنْتِ ياصَنْعَاءُ مِنْ بَلَدٍ ... ولا شُعُوبٌ هَوىَ مِنّي ولا نُقُمُ[3]

---

(١) سورة الذرايات آية ٤٨.

(٢) سورة الجمعه آية ٥.

(٣) القائل: زياد بن منقذ العدوى من البسيط. وقيل أيضا: أنه لزياد بن جمل، وقيل: أنه لمرار ابن منقذ. الشاهد في قوله «لاحبذا» حيث جاء باسم الإشارة (ذا) مفردا مذكرا مع حب، مع أن الإسم مؤنث بالألف الممدودة. وقد استشهد به كل من: ابن يعيش في مفصله ١٣٩/٧،

وهو فعل لازم فى الأعرف أصله: حَبُبَ كظَرُفَ لأنه من أفعال الغرائز الدالة على المبالغة التى أصلها اللزوم. فأُدغمت إحدى الباءين فى الأخرى لاجتماع المثلين وأمانحو: رحبتكم الدار. فهو محمول على وسعتكم. وأما مجيء حب متعديا فى قول الشاعر:

فَوَاللهِ لَوْلَا تَمْرُهُ مَاحَبَبْتُـــهُ ....(١)

كما حكاه أبو زيد فنادر. والذى يدل على أنه فَعُل بالضم أمران: أحدهما: مجيء اسم الفاعل منه على فعيل نحو حبيب. وهو من فعل غالبا. والثانى نقل حركة عينه إلى فائه فى قوله:

.... وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِيْنَ تُقْتَلُ(٢)

وقوله: فحب قتل يريد ماذكرناه ولفظه الماضى من غير الدلالة على الزمان. أما

المصون ٧١، السمط ٧٠، الهمع ٨٩/٢، الدرر ١١٧/٢، معجم البلدان (نقم) الحماسة للمرزوقي ١٣٨٩، السيوطي ٤٩، شواهد العيني ٢٥٧/١.

(١) القائل: غيلان بن شجاع النهشلي من الطويل وتمام البيت:

فو اللـــــــــه لولا تمره ما حببتــــــــــــــه
وَلَـــــــوْ كَانَ أَدْنَـــــــى مِنْ عُبَيْـــــــدٍ وَمِشْرَقِ

الشاهد في قوله: «ماحببته» حيث جاء الفعل متعديا، والأصل به أن يكون لازما، فأخذ مفعولا وهو الضمير. وهذا نادر وقد استشهد به كل من الخصائص ٢٢٠/٢، الميداني ٣٦٢/١، ابن يعيش في شرح المفصل ١٣٨/٧، المغنى ٣٦١، اللسان (حبب).

(٢) القائل: الأخطل التغلبي من الطويل يمدح فيها خالدا بن عبد الله بن أسيد أحد أجواد العرب. وتمام البيت:

فَقُـــــلْتُ اقْتُلُوهَــــــا عَنْكُـــــــمْ بِمِزَاجِهَــــــا
وَحُبَّ بها مَقْتُولَـــــــةً حِيْـــــــنَ تُقْتَـــــــلُ

الشاهد في قوله: «وحب بها» فإنه يروى بفتح الحاء من «حَبَّ» والفاعل غير ذا. وكلا الوجهين جائز. فإن كان الفاعل ذا تعين فتح الحاء. وقد استشهد به كل من: ابن عقيل رقم ٢٧٨، اللسان ٦٨/١٤، شرح شواهد الشافية ١٤، شواهد العيني ٢٦/٤، الخزانة ١٢٢/٤، الدرر ١١٨/٢، الأغاني ٢٧٩/١، شرح سقط الزند ١٣٩٥، الهمع ٨٩/٢، تهذيب إصلاح المنطق ٥٤/١، الأصول ٧٣/١، الأشموني ٤٢/٣، ديوانه ٦٣.

الأول فلأنه مدح. والمدح إنما يكون لما ثبت. وأما الثانى فلتنزله منزلة نعم فى عدم التصرف، وإبهام الفاعل والتفسير بالمخصوص بعد الإبهام. وقوله: وبه يرفع ذا لما ثبت أنه فعل وجب أن يكون له فاعل. وإنما خص بذا فاعلا لأنه اسم مبهم والغرض منه الإبهام، ثم التفسير بعد الإبهام ليكون أوقع فى النفس. وقوله: واقترنا معا: يريد به ذا مع حب. ولا يستعمل ذا معه إلا مجردا عن حرف التنبيه لأنهما لما آقترنا معا وركبا، صارا كالكلمة الواحدة. فلو ضم إليهما حرف التنبيه لجعل ثلاثة أشياء واحدا وهو باطل. وركب حب دون أحب لخفة الثلاثى إذا آقترن بذا، فمعناه تقريب الممدوح من القلب كقوله: حبذا نصح الشقيق لأن ذا إشارة إلى الحاضر فى الذهن لا فى الوجود، وإلا لوجب أن يكون مطابقا للمشار إليه مطلقا. وقيل: إنما لم يختلف اسم الإشارة بآختلاف المشار إليه تثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا، لأنه لما ركب مع حبذا جريا مجرى المثل. والأمثال لا تغير. وآختلف فيه لدى التركيب على ثلاثة أقوال: أحدها: أنهما لما ركبا تنزل منزلة المفرد لعدم استقلالهما، فحكم عليهما بانهما اسم تغليبا لجانب الإسمية. وثانيهما: أنه فعل تغليبا لحب لتصدره. وثالثها: أنه لا تغليب فيه لأحد الجزئين على الآخر، بل كل واحد منهما على حقيقته، كما كان قبل التركيب.

٥٨٣ وحَبَّــــذَا مُحَمَّــــدٌ رَسُولَا والحَالُ والتَّمْيِيزُ فى ذَا قِيلَا

فاعل حبذا يفسر بما يفسر به فاعل نعم المضمر لإبهامه. فإن كانت النكرة المفسرة جامدة كقوله: نصح الشقيق نصحا. كانت منصوبة على التمييز. ويجوز تثنيتها وجمعها إذا آختلفت الأنواع دون آسم الإشارة. وإن كانت غير جامدة كقوله: حبذا محمد رسولا فعلى الحال. ويجوز أن يكون تمييزا، على حذف الموصوف وهو المراد بقوله: والحال والتمييز فى ذا قيلا. والأول أولى لعدم الحذف وقوله: ذا إشارة إلى المشتقة غير الجامدة. وآعلم: أن مفسر المضمون فى نعم لازم نحو نعم رجلا زيد. ومفسر فاعل حبذا غير لازم. ومنه قوله:

ياحَبَّذَا القَمْرَاءُ واللَّيْلُ السَّاجْ   وطُرُقٌ مِثْلُ مُلَاءِ النَّسَّاجْ(١)

أما لزوم المفسر مع فاعل نعم فلكونه مضمرا مفتقرا إلى التفسير. ولأنه لو حذف لا لتبس الفاعل بالمخصوص المعرف باللام نحو: نعم رجلا العالم. فلو حذف المفسر لأوهم أن العالم هو الفاعل والمخصوص محذوف. وأما عدم لزومه مع فاعل حبذا فلأنه لما لم يكن مضمرا لم يحتج إلى المفسر. وأما قول الشاعر:

ياحَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ من جَبَلِ   وحَبَّذَا سَاكِنُ الرَّيَّانِ مَنْ كَانَا(٢)

فمن يجوز أن تكون نكرة موصوفة على التمييز، وأن تكون موصولة بمعنى الذى، بدلا من ساكن الريان، وأن تكون شرطية يدل على أخواتها ماتقدم.

٥٨٤ وَذَلِكَ المَمْدُوحُ فِيْهَا خَبَرا   لِحَبَّذَا أو مُبْتَدَأً يُقَدَّرُ

يريد بيان إعراب المخصص بالمدح بعد حبذا فقوله: وذلك الممدوح: إشارة إلى ما ذكره من المثال المتقدم وهو حبذا نصح الشقيق. وقد ذكر فى رفعه وجهين، أحدهما: أن يكون نصح الشقيق خبرا، وحبذا مبتدأ بالنظر إلى تغليب جانب الإسمية فى حبذا وهو المراد بقوله خبر لحبذا. كأنه قال المحبوب نصح الشقيق.

(١) القائل: ينسبه اللسان إلى الحارثي، وأورده الكامل ١٤٨/٣ غير معزو لأحد. والقمراء: الليلة المنيرة بنور القمر، والملاء: جمع ملاءة، وفي شرح الكامل للمرصفي: شبه خيوط الطرق وقد سطع نور القمر عليها بخيوط ملاءة بيضاء قد نسجت.. الخصائص ١١٥/٢، الشاهد في قوله: «ياحبذا القمراء» حيث استشهد الشارح على أن مفسر المضمر في نعم لابد من وجوده وذلك لأن الفاعل محذوف وبحاجة إلى مفسر. أما مفسر حبذا فوجوده ليس لازما لأن الفاعل ظاهر. وهذا موطن الشاهد. انظر الخصائص ١١٥/٢.

(٢) القائل: جرير بن عطية من البسيط من قصيدته التي مطلعها:

بان الخليط ولو طوعت ما بانا   وقطعوا من حبال الوصل أقرانا

الشاهد في قوله: «ياحبذا» حيث استشهد الزاعمون بأن «حبذا» اسم، والدليل على اسميتها: أنها سبقت بأداة النداء. وقد أجيب على هذا الكلام بأن «يا» هنا ليست حرف نداء وإنما هي لمجرد التنبيه. وقد خرج أيضا بتخريج آخر بأن المنادى الذي تقتضيه الياء محذوف. وكأن أصل الكلام. ياهذا حبذا. وقد استشهد به كل من جمل الزجاجي ١٢٢، ابن يعيش في شرح المفصل ١٤٠/٧، المقرب ٧/١، الهمع ٨٨/٢، الدرر ١١٥/٢، ديوانه ٥٩٦.

الثانى: أن يكون نصح الشقيق مبتدأ، وحبذا خبره كما فى نعم. والإبهام فى ذا قائم مقام العائد وهو المراد بقوله: أو مبتدأ يقدر، ويجوز فى رفع المخصوص بالمدح أوجه أخرى. لأنك إذا قلت حبذا زيد. يجوز أن يكون زيد فاعل حب، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف كأن قائلا قال: من المُقَرَّبِ من القلب؟ قلت زيد. ويجوز أن يكون عطف بيان لذا وأما جعله بدلا منه فضعيف. لأن البدل فى حكم تكرير العامل، ولو كان كذلك لجاز طرحه. وحب لا يعمل إلا فى ذا واحدة وبه يظهر ضعف من جعل ذا زائدة. وزيد فاعل حب. ولأن الرمانى نص على جواز زيد حبذا. والفاعل لا يتقدم. وآعلم: أن حبذا وإن شاركت نعم فى إنشاء المدح، إلا أنها تختص بأحكام لفظية وهى أن فاعلها لا يكون إلا آسم إشارة، وأنه لايجب ذكر مميزها فى حال، وأن لا يطابق فاعلها للمدح تثنية وجمعا.

«باب المصـادر (المشتقات)»

٥٨٥ القَوْلُ فى بيانِ الإسْمِ العامِلِ كالفِعْلِ فى المَفْعُولِ أو فى الفَاعِلِ

الأفعال تعمل الرفع والنصب بالأصالة، لأنها لا تنفك منه بخلاف الإسم. فقوله: الإسم آحترز به عن غير الإسم من العوامل مطلقا. وقوله: العامل فيه احتراز عما لا يعمل من الأسماء مطلقا وهو الأصل. وإنما يعمل منها ماكان مشابها للفعل من جهة مشاركته له فى الإشتقاق وأن فيه حروفه. وقوله: كالفعل فيه احتراز عن الأسماء التى تعمل عمل الحرف. لأن من الأسماء مأشبه الفعل فعمل العمل المختص به وهو الرفع والنصب. ومنها ما يعمل عمل الحرف، أما الجر: كالأسماء المضافة، وأما الجزم كأسماء الشرط. قوله: فى المفعول يحترز به عن المشبه بالمفعول نحو رطل زيتا. فإنه لا يعمل النصب من جهة شبه الفعل بل من جهة شبه الفاعل كما مر. وكلما عمل فى المفعول فقد عمل فى الفاعل من غير عكس. فقوله أو فى الفاعل يجب أن يقيده بقوله فقط كما ذكرنا. والأسماء التى تشبه الفعل ثمانية، والذى يعمل عمل الفعل منها خمسة: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل، والمصدر واسم الفعل. فهذه تعمل لمشابهة الفعل إما لأنها كالمصدر، وإما لمشاركتها لها فى الإشتقاق من المصدر للمعانى المذكورة، إما مطلقا على الأصح أو بواسطة.

٥٨٦ فالأَوَّلُ آسْمُ فَاعِلٍ لِلْحَالِ أَوْ آسْمَ فَاعِلٍ للاسْتِقْبَالِ
٥٨٧ يَنْصِبُ مَفْعُولًا به كالْفِعْلِ يَقُولُ زَيْدٌ مُبْغِضٌ ذَا الْبُخْلِ
٥٨٨ والشَّرْطُ فِي إِعْمَالِه أَنْ يَعْتَمِد عَلَى مُصَدَّرٍ إِلَيْهِ يَسْتَنِدْ

الأول من أقسام آسم العامل آسم الفاعل. وهو المشتق من المصدر اسما لمن ينسب إليه ذلك المصدر، جاريا على فعله المضارع. والمراد بجريانه عليه أنه فى عدة حروفه وحركاته وسكناته. وإنما قدمه على سائر الأقسام لأنه أقوى شبها بالفعل من غيره، ولذلك يجوز أن يتقدم معموله عليه إذا لم يكن فيه الألف واللام بالإتفاق بخلاف بقية الأقسام. وإنَّما يعمل اسم الفاعل لمضارعته المضارع من أوجه. أحدها: جريانه عليه وهو كونه على عدد حروفه وحركاته وسكناته، والمراد منه أن يكون مطلق حركة بازاء مطلق حركة. فإن المعتبر نوع الحركة لا شخصها. الثانى: أن تلحقه علامة التثنيه والجمع نحو: ضاربان وضاربون كما يلحقان الفعل نحو يضربان ويضربون وإنْ آخْتَلَفَا حكما..

الثالث: أن آسم الفاعل مشترك بين الحال والإستقبال، كما أن المضارع كذلك ولا يعمل إلا بشرطين. الأول: أن يراد به الحال أو الإستقبال والثانى: أن يعتمد على ماقبله وهو أحد ستة أشياء من: مبتدأ أو موصوف أو صاحب حال أو موصول أو همزة آستفهام أو ما النافية. أما الشرط الأول فلأنه إذا كان لأحد الزمانين أعنى الحال أو الإستقبال كان موافقا للفعل المضارع الجارى عليه فى المعنى واللفظ لما مر، من مشابهته له فتقوى لذلك جهة العمل. وإذا كان للماضى كانت منتفية عنه، فلا يعمل. فيجوز: زيد ضارب عمرا الآن أو غدا، ويمتنع زيد

ضارب عمرا أمس. وأجازه الكسائى[1] محتجا بقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بالوَسِيْط﴾[2]. فإن ذراعية نُصِبَ بِبَاسِطٍ بالقياس على الضارب زيداً أمس.

والجواب: أما عن الأول فلأنها حكاية حال ماضية تقصد بها التعبير عن ذلك الفعل حال وقوعه. وأما عن الثانى فلأن الألف واللام فى الضارب زيدا، لما كان عند التحليل ينفك إلى الذى والفعل عَمِل عَمَلَ الفعل مطلقا. فالألف واللام إلى الذى وآسم الفاعل إلى ضَرَبَ. فإن قيل: فبم يتعلق الجار والظرف فى نحو هذا مار بزيد أمس. قيل بفعل يدل عليه آسم الفاعل. أى مَرَّ به أمسِ كما فى قولهم: هذا معطى زيد أمسِ دِرْهَماً، ولَأَنَّ الجار والمجرور بمنزلة الظرف تعمل فيه رائحة الفعل. وأما الشرط الثانى: فلأن اسم الفاعل لما كان فرعا على الفعل فى العمل، والفِعْل يعمل مطلقا من غير آشتراط آعتماده على أحد هذه الأمور ليظهر أثر قوة الأصل على الفرع. وأجاز الأخفش والكوفيون إعماله مطلقا، لأن الشبه بالفعل أغنى عن اعتماده. فقائم أخوك: جائز غير ممتنع عند الجمهور. أما أولا: فلامتناع كونه خبرا مقدما لعدم المطابقة، وأما ثانيا: فلأنه لا يعمل عندهم إلا معتمدا، ولا آعتماد. فآسم الفاعل إذن ينحط عن درجة الفعل، فإنه لايعمل إلا مقيدا بالحال أو الإستقبال على الأصح، وأنه لا يعد جملة مع فاعله. ولذلك لايقع صلة للذى، وأنه

(١) جاء في التذييل والتكميل ٣/٢١٠ بقوله: وذهب الكسائي وهشام وأبو جعفر بن مضاء صاحب كتاب المشرق إلى جواز إعماله ماضيا، واستدلوا بأنه إنما عمل لكونه يطلب في المعنى، وكذا هذا فيعمل ولا يختص به ماض من مستقبل. ونسب الرضى ٢/٢٢٢ هذا المذهب للمبرد، وفي المقتضب ٤/١٤٨ خلاف ذلك.
وذهب الأخفش والكوفيون إلى أنه لا يشترط في إعماله الإعتماد، واستدل الأخفش على إعماله غير معتمد بقوله تعالى: ﴿ودانية عليهم ظلالها﴾ في قراءة من رفع دانية، فدانية عنده مبتدأ، وعليهم متعلق به، وظلالها فاعل بدانية.
انظر: اللباب في علل البناء ٣٦٧ ــ ٣٦٩، الأشموني ٢/٢١٨، شواهد العيني ٢/٢١٨، قواعد المطارحة ص ٦٣، شرح الرضى ٢/٢٢٢.

(٢) سورة الكهف: آية ١٨.

إذا جرى على غير من هو له برز منه الضمير على الأصح، وأنه يجوز أن يتعدى بحرف الجر. وإن كان فعله متعديا كقوله تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِمَا يُرِيْدُ﴾(١)، والفعل بخلاف ذلك كله. وإذا تقرر هذا فقوله: آسم فاعل للحال: آحترز به عن آسم الفاعل الذى يراد به المضى. فإنه لا يعمل عمل الفعل بل يضاف إلى مابعده إضافة محضة. وقوله: أو الإستقبال يريد أنه يعمل إذا كان لأحد الزمانين الحال أو الإستقبال، وهو إشارة إلى الشرط الأول من الشرطين المذكورين. وقوله: زيد مبغض ذا البخل. زيد مبتدأ ومبغض خبره، الفاعل مستكن فيه، وذا البخل مفعول به وقوله: والشرط فى إعماله إشارة إلى الشرط الثانى. والضمير فى إعماله يعود على اسم الفاعل. قوله: أن يعتمد على مُصَدَّرٍ إليه يستند: يريد بالمصدر أحد الأمور الستة. وهو إما أن يكون صاحبه أو يقع بعد حرف هو بالفعل أولى كحرفى النفى والإستفهام. أما الأول فالصاحب المبتدأ نحو: زيد ضارب عمرا، وكمثاله فى نحو: زيد مبغض ذا البخل. ولم يمثل إلاّ به. والموصوف نحو: مررت برجل ضارب أبوه زيدا. والحال نحو هذا زيد ضاربا أبوه عمرا. وأما الثانى فنحو: ماقائم غلاماك، وأقائم أخواك؟ وقد مر بيانه. وآعلم أن آسم الفاعل يجرى فى اللزوم والتعدى مَجْرَى فِعْلِه. فاللزوم نحو: زيد قائم أبوه وأما التعدى فإما إلى واحد نحو: زيد ضارب عمرا. وإما إلى مفعولين نحو: زيد معط عمرا درهما، وكان خالدا منطلقا. وأما إلى ثلاثه نحو: زيد معلم أباه عمرا منطلقا.

٥٨٩ فإنْ تُرِد بِهِ المْضِىَّ فَأضِفْ وإنْ تُعَرِّفْــه بلام وألِـــفْ

٥٩٠ فالنَّصْبُ لازِمٌ بكـلِ حَالِ فى الحَالِ والمَاضِى والإسْتِقْبَالِ

٥٩١ كَزَيْدِ الضارِبِ عَمْرا والرجُلْ وإنْ تَكُن ثنيت أوْ جَمَعْتَ قُلْ

٥٩٢ الضَّارِبَانِ العَبْدَ والنون ثَبَتْ ولُغَةٌ بالحَذْفِ والنَّصْبِ أَتَتْ

الضمير فى به يعود على اسم الفاعل. أى وأنْ ترد باسم الفاعل المضى. قوله: فأضف أى اسم الفاعل المراد به المضى. وإضافته عند البصرين إذا كان مجردا من

(١) سورة هود آية ١٠٧، سورة البروج آية ١٦.

اللام، واجبةعلى الأصح. ويتعرف بإضافته إلى المعرفة، لأنّه لَمّا لم يشابه الفعل تنزل متزلة الجوامد، ولذلك نص الأخفش على أنه لا يتحمل ضميرا. وفى التنزيل: ﴿وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَناً﴾(١) على الأظهر. وأما قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾(٢) وهذا معطى زيداً درهما أمس، ومارٌ بزيد أمس فقد تقدم الكلام عليها. وقوله: وإن تعرفه بلام وألف يريد: وأن تعرف اسم الفاعل بألف ولام فَقَدّم وأَخَّرَ. لأن الواو لا تفيد الترتيب: قوله: فالنصب لازم إلى آخره: اسم الفاعل المحلى بالألف واللام نصب لازم مطلقا، أعنى فى الحال والماضى والإستقبال نحو: الضارب زيدا أمس أو الأن أو غدا، ولايقدم معموله عليه وهو منصوب عند سيبويه بأنه مفعول به، لأنه فى تقدير الذى ضرب زيدا. والأخفش ينصبه على التشبيه بالمفعول به، وأبوعلى لا يعمله وفيه الألف واللام إلا فى الماضى دون الحال والإستقبال. وذكر أن غدا فى قول جرير:

فَبِتُّ وَٱلْهَمُّ تَغَشَّانِى طَوَارِقُهُ مِنْ خَوْفِ رِحْلَةِ بَيْنَ الظَّاعِنِيْنَ غَدَا(٣)

متعلق ببين أو برحلة لا بالظاعنين. وقيل هو منقول عن سيبويه محتجا بأن الحال والإستقبال لا يفتقران إليهما فى العمل، وإنما يفتقر إليهما الماضى لأنه لا يعمل إلا بدخولهما عليه، ولأنهما لما أشبها الفعل بدليل آمتناع تعريفهما بالإضافه، لم يدخلا عليهما كما لم يدخلا على الفعل. وآعلم أن اسم الفاعل المراد به المضى وفيه الألف واللام نحو الضارب زيد يمتنع إضافته مطلقا، لأنها لما كانت محضة تفيد

(١) سورة الانعام آية ٩٦.

(٢) سورة الكهف آية ١٨.

(٣) القائل: جرير من البسيط.

الشاهد في قوله: «الظاعنين غدا» حيث يحتمل نصب «غدا» بأحد عوامل ثلاثة وهي: رحلة وبين والظاعنين. وقد ذكر أبو علي في إيضاحه هذا البيت وقال فيه: حذف. والتقدير: من خوف الإرتجال وخوف الفراق.

وفيه شاهد آخر قوله: «فبت والهم تغشاني» حيث جاءت بات هنا تامة والواو للحال والهم مبتدأ. وجملة تغشاني طوارقه: خبر، والجملة في محل نصب حال وقد استشهد به كل من: الخزانة ٤٤٣/٣، ديوانه ١٥٨.

التعريف آمتنع الجمع فيها بين تعريفين. وأما إذا كان للحال أو الإستقبال نحو: الضارب زيد الأن أو غدا، فإضافته ممتنعة عند البصريين. وأجازها الفراء[1] قياسا على الضارب الرجل والضاربك. وعلى قوله:

أَلْوَاهِبُ المائَةِ الهِجَانِ وَعَبْدِهَا ....[2]

والجواب عن الأول: أن الضارب الرجل إنما جاز حملا له على الحسن الوجه، كما حمل الحسن الوجه بالنصب على الضارب الرجل. فلا يلزم من جواز الضارب الرَّجلِ الضاربَ زيد. وعن الثاني وهو الضاربُك ونحوه أن الكاف في محل النصب بالمفعولية عند الأخفش.[3] وأما عند سيبويه[4]: فإنه في محل الجر بإضافة الضارب إليه. قياسا على الضارباك. فإنه مضاف إليه بالإتفاق، والباب واحد، ولأن الضمير المتصل يشبه التنوين من حيث أن كلا منهما لا ينطق به مستقلا. فحذف التنوين معه لما بينهما من المعاقبة. ولا كذلك الإسم الظاهر. فإنه لاستقلاله لم يشبه التنوين فجاز نصبه مع وجود التنوين. وأما نحو:

هُمُ الآمِرونَ الخَيْرَ والفَاعِلُونَهُ ....[5]

(١) شرح الرضى ٢/٢٢٢، اللباب في علل البناء والإعراب ٣٦٩.

(٢) سيأتي شرحه.

(٣) قواعد المطارحه ص ٦٧.

(٤) انظر سيبويه ١/٩٤.

(٥) القائل: مجهول. وهو من الطويل. وتمام البيت:

هُمُ الآمِرُونَ الخَيْـــــرَ والفَاعِلُونَـــــهُ
إذَا ماخَشُوا من مُحْـــدَثِ الأَمْـــرِ مُعْظَمَـــا

ويرويه سيبويه: هم القائلون الخير والآمرونه.

الشاهد في قوله: «الفاعلونه» حيث جمع بين النون والضمير. ومن حق الضمير أن يعاقب النون والتنوين لأنه بمنزلتهما في الضعف والإتصال فهو معاقب لهما إذا كان المظهر مع قوته وانفصاله قد يعاقبهما.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ١/٩٦، الكامل ٢٠٦، مجالس ثعلب ١٥، ابن يعيش في شرح المفصل ٢/١٢٥، الخزانة ٢/١٨٧، الهمع ٢/١٢٧، الدرر ٢/٢١٥، الصحاح ٦/٢٠٥٩ برواية «مفظعا».

أَبَنِي كُلَيْبٍ إِنَّ عَمَّيَّ اللَّذَا ....(1)

قوله: إذ صلة الموصول لام وألف. الضمير فى صلة يعود على اسم الفاعل أى دخل اسم الفاعل الألف واللام وهما الموصول. والموصول فاعل صلة ولام وألف بدل من الموصول بدل نكرة من معرفة. وإذ ومابعدها تعليل لحذف النون. وآعلم: أنّ لاسم الفاعل ثلاثة أحوال: أحدها: أن يكون محلا بالألف واللام. وثانيها: أن يكون منونا عاملا مرادا به الحال أو الاستقبال، مفردا كان أومثنى أو مجموعا بشرط الإعتماد، وقد مر بيانهما. وثالثها: أن يكون مضافا، ولا يضاف المتعدى منه إلا إلى المفعول دون الفاعل لئلا يلزم منه إضافة الشيء إلى نفسه. ولايقال هذا لازم فى اللازم منه، والصفة المشبهة به. فإنهما يضافان إلى الفاعل، لأنا نقول: إنما جاز ذلك لأنه يقدر أولا نصب المضاف إليه على التشبيه بالمفعول، ثم الإضافة ثانيا بدليل أن فى المضاف ضميرا يعود على الموصوف. ذلك فى العطف على مايضاف إليه اسم الفاعل الجر، حملا على اللفظ. والنصب حملا على المعنى، وفيه تفصيل يستدعي بيانه مطولا.

٥٩٣ وَكُلُّ مَاكَانَ مِنِ اسْم فِاَعِلِ تُجْرِيه فى الأعمال مُجْرَى فَاعِلِ

٥٩٤ فيستوى مفْعِل ومُفْعِلُ بفاَعِلِ وهَكَذَى مُسْتَفْعِلُ

اسم الفاعل إن كان من الثلاثى فصيغته على فاعل، وبه سُمّى لكثرة الثلاثى. وإن كان من غير الثلاثى فهو على صيغةالمضارع بميم مضمومة كان حرف

---

(١) القائل: الأخطل من الكامل:

أَبَنِــــــي كُلَـــــيْبِ إنَّ عَمَـــــيّ اللّـــــــذَا
قَتَـــــلاَ المُلُـــــوكَ وَفَكَّكَـــــــا الأغْـــــــلاَلاَ

الشاهد في قوله: «اللذا» حيث حذف نون التثنية لطول الكلام، والأصل أن يقول اللذان وهذا جائز. وقد استشهد به كل من: تهذيب الالفاظ ٤٦١، الشعر والشعراء ١١٩، المقتضب ١٤٦/٤، الإشتقاق ٣٣٨، أمالي ابن الشجرى، ٣٠٦/٢، سيبويه ٩٥/١، ١٩٦، شواهد العيني ٣٢٤/١، الدرر اللوامع ٢٣/١، أوضح المسالك رقم ٤٣، حاشية الخضري ٢٣٥، منار السالك ١٣٦/١ شرح الأجرومية ٥٦، ديوانه ٢٨٧.

المضارعة مضموما أو مفتوحا نحو: ضارب وعالم ومدحرج ومُعْلم ومُكَرم ومقاتل ومستخرج.

وقوله: وكل ماكان من اسم فاعل إلى آخره يريد بفاعل الأول الصفه مطلقا أو بفاعل الذى فى آخر البيت من قوله: تجريه مجرى فاعل المثال الذى هو الوزن للثلاثى فلا يكون على هذا إبطاء لاختلاف معنييهما. قولة: فيستوفى مُفَعّل ومُفْعِل بفاعل يريد أنه يستوى ماهو على مثال مُفّعِل ومُفْعِل فى العمل، إنما هو على مثال فاعل. فالأول نحو: مُعَلِمّ والثانى نحو مُكْرِم. فتقول: زيد معلم عمرا ومكرم خالدا كما تقول: زيد ضارب عمرا. وقوله: وهكذا مستفعل يريد مثال مستفعل نحو: زيد مستخرج عمرا.

وأما الثانى وهو فعيل فكقول الشاعر:

حَتَّى شَآهَا كَلِيْلٌ مُوْهِناً عَمِلٌ بائَتْ طِرَاباً وَبَاتَ اللَّيلَ لَمْ يَنَمِ(١)

فنصب موهنا بكليل. فإن قيل: فكليل غير متعد لأنه من أكلّ إذا أعيى، ولا يقال فيه كل زيد عمرا. وهو عبارة عن البرق الضعيف. وموهنا ظرف وهو الساعة من الليل، وحينئذ لاحجة فيه. قلنا: لانُسَلّم بل كليل بمعنى مكل كأنه أكل حُمُرَ الوَحْشِ أى أتعبها وأعياها بالمشى إلى جهته. ولذلك وصفه بأنه لم ينم يعنى البرق كاليم بمعنى مؤلم، وسميع بمعنى مُسْمع فتكون بمعنى متعبها ولا يقال أن فعيلا لا يأتى إلا من فَعُل بضم العين وهو من الغرائز كشَرُف فهو شريف وكَرُمَ فهو كريم، ولايكون إلا لازما فلا يصح أن يكون عاملا لأنّا نقول قد بينا أن فعيلا قد تأتى لغير الغرائز. ومنه قولهم: زيد رحيم عمر. قال:

إذَا مَاصَنَعْتِ الزَّادَ فَاَلْتَمِسِي لَهُ أَكِيْلًا فإنّى لَسْتُ آكِلَهُ وَحْدِى(٢)

فأكيل بمعنى آكل. وأما الثالث وهو مِفْعَال فنحو: زيد مطعام عمرا. قال الشاعر:

= وقد استشهد به كل من: أبو تمام في حماسته ١٣/١، الشعر والشعراء ٦٧٧، علل البناء والإعراب للعكبري ٣٧٠/٢.

(١) القائل: ساعدة بن جؤيه من البسيط:
الشاهد في قوله: «كليل موهنا» حيث نصب موهنا بكليل حيث أنها جاءت على فعيل بمعنى مفعل كسميع بمعنى مسمع. وقد استشهد به كل من سيبويه ٥٨/١، المقتضب ١١٥/٢، ابن يعيش في شرح المفصل ٧٢/٦، المقرب ١٢٨/١، المغنى ٤٣٥، يس ٦١/٢، ديوان الهذليين ١٩٨/١.

(٢) القائل: حاتم الطائي. وقد نسبه الأغاني لقيس بن عاصم المنقري.
الشاهد في قوله: «أكيلا» على وزن فعيل فقد جاءت بمعنى آكل على وزن فاعل وأكيل جاء هنا للمبالغة.
وقد استشهد به كل من: ديوان حاتم الطائي ص ٩، السيوطي ١٩٩، الأغاني ٤٩٤٢/١٤، محاضرات الأدباء ٣١٣/١.

شُمٌّ مَهَاوِيـــــنُ أَبْـــــدَانَ الجَـــــزُورِ
مَخامِـــيْصُ العَشِيَّـــاتِ لَا خُوْرٌ ولا قُزُمُ[1]

فنصب أبدان الجزور بمهاوين وهو جمع مهوان، ومن كلامهم: إنه لمنحار بوائكها[2]. وأما الرابع: وهو فَعُول فكقول أبي طالب يرثي أمية بن المغيرة:

ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْـــفِ سُوقَ سِمَانِهَـــا
إِذَا عَدِمُـــوا زَاداً فإِنَّك عَاقِـــرُ[3]

---

(١) القائل: الكميت بن زيد من البسيط.
الشاهد في قوله «أبدان الجزور» حيث جاءت أبدان منصوبة لمهاوين لأنه جمع مهوان تكثير مهين. حيث عمل الجمع عمل الواحد.
وقد وصف الشاعر قومه بالعزة والشرف فيقول: هم شم الأنوف أعزة يهينون للأضياف والمساكين أبدان الجزور ويؤخرن العشاء تربصا على ضيف يطرق، فبطونهم خميصة في عشياتهم لتأخيرهم الطعام.
الخور الضعفاء، القزم: الحقراء الأذلاء، الأرذال. ويروى أبداء الجزور وهو أفضل أعضائها إذا فصلت.
وقد استشهد به سيبويه ٥٩/١، ابن يعيش في شرح المفصل ٧٦/٦، همع الهومع ٩٧/٢، الإيضاح في شرح المفصل ٥٤٩/١، ارتشاف الضرب من لسان العرب ص ١٠٥٨.

(٢) قول عربي: استشهد به الشارح ليدل على وزن مفعال صيغة المبالغة حيث وردت لفظة منحار على وزن مفعال وهي صيغة مبالغة. وفي اللسان. ومن كلامهم أنه لمنحار بوائكها، والناقة البائكة: سمينة خيار فتية حسنة.
انظر: سيبويه ٥٨/١، اللسان (نحر، باك).

(٣) القائل: أبو طالب بن عبد المطلب بن هاشم من الطويل من كلمة له يرثي بها أمية بن المغيرة المخزومي.
الشاهد في قوله: «ضروب.. سوق سمانها» حيث أعمل صيغة المبالغة وهي «ضروب» عمل الفعل، فرفع بها الفاعل وهو الضمير المستتر فيه ونصب المفعول وهو سوق سمانها. وقد استشهد به كل من: أوضح المسالك رقم ٣٧٣، قطر الندى رقم ١٣٠، سيبويه ٥٧/١، المقتضب ١٤/٢، جمل الزجاجي ١٠٤، ابن الشجرى ١٠٦/٢، ابن يعيش في مفصله ٦٩/٦، الخزانه ١٧٥/٢، ٤٤٦/٣، شذور الذهب ٣٩٣، شواهد العيني ٥٣٩/٣، التصريح ٦٨/٢، الهمع ٩٦/٢، الأشموني ٢٩٧/٢، ديوانه ١١.

(اســم المفعــول)

واسم المفعول يجرى مجرى اسم الفاعل فيما ذكر من العمل، ولايبنى إلا من فعل مُتَعَدّ لكونه جاريا على فعل مالم يسم فاعله. وكما لا يبنى إلا من المتعدى كذلك ماهو جار مجراه. فإن عدى اللازم بحرف الجر جاز بناء اسم المفعول منه وفى التنزيل: ﴿غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِم﴾(١) فإن كان من الثلاثى فصيغته على مفعول نحو مضروب ومقتول. وبه سمى لكثرة الثلاثى. وكان قياسه مُضْرَب ومُقْتَل ليكون جاريا على يُضْرَب ويُقْتَل لكن عدل عنه لئلا يلتبس باسم المفعول من أفعل، وإنما زيد فى الثلاثى لقلة حروفه، وإن كان من الزائد على الثلاثى فلا تخالف صيغته صيغة اسم الفاعل إلا بفتح ماقبل آخره، وكسر ماقبل اسم الفاعل حملا على فعليهما اللذين جريا عليهما. وأما نحو مختار ومجتث وإن اتحدا فيهما صيغة لما يوجبه الإعلال والإدغام. فإنهما مختلفان تقديرا. ثم إنَّ فعله الجارى عليه إنْ تعدى إلى واحد ارتفع مفعوله به وبطل نصبه، كما كان فى فعله نحو: زيد مضروب غلامُهُ. وإن تعدى إلى اثنين ارتفع به الأول وبقى الثانى منصوبا على حاله. وكذلك المتعدى إلى ثلاثة. وكل ماذكر فى اسم الفاعل من اشتراط الزمانين. والإعتماد يشترط فى اسم المفعول. وحكم مثناه ومجموعه حكم اسم الفاعل فى العمل إذا رفعا المضمر. وأما إذا ارتفع به الظاهر فلا يثنى ولا يجمع لقوة شبهه بالفعل. ولذلك لم يجمع المغضوب عليهم.

---

(١) سورة الفاتحة آية ٧.

(الصفه المشـبهه)

٥٩٩ ويُشْبِهُ ٱسْمَ الفَاعِلِ الإسْمُ الصّفَةْ كَيْفَ أَتَتْ نَكِرَةً أَوْ مَعْرِفَةْ
٦٠٠ فى سبب لا أجْنَبِىّ أُعْمِلَتْ إذْ ثُنِّيَتْ وجُمِعَتْ وأُنِّثَتْ

يريد بيان القسم الثالث من الأسماء العاملة وهى الصفة المشبهة باسم الفاعل والمراد بها كل صفة لم تجر على فعلها فى حركاته وسكناته وعدد حروفه مما لا مبالغة فيه. وإن كان اسم الفاعل والمفعول ومافيه معنى المبالغة ونحوها صفات فى المعنى، فهى أخص من مطلق الصفة بالشبه باسم الفاعل. وقوله: كيف أتت نكرة أو معرفة: يريد أنها تشبه اسم الفاعل فى العمل نكرة كانت أو معرفة، لأنها تجرى على موصوفها فى الإعراب والتنكير والتعريف. وتشبه اسم الفاعل من وجوه وتفارقه من وجوه. أما وجه الشبه فأربعة: التثنية والجمع والتذكير والتأنيث وقد ذكر منها ثلاثة فقال: إذا ثنيت وجمعت وأنثت. أى أشبهت اسم الفاعل لأن ثنيت وجمعت وأنثت. ولم يذكر التذكير لأنه قد فهم من التأنيث إذ هو فرع عليه. فيقال: حسن وحسنان وحسنون وحسنة وحسنتان وحسنات كما يقال: :ضارب وضاربان وضاربون وضاربة وضاربتان وضاربات. ويريد بالجمع من قوله: جمعت جمع السلامة مطلقا. وأما وجوه المفارقة فكثيرة. وقد أشار إلى واحد منها، وهو أنها لا تعمل إلا فى السببي دون الأجنبى لنقصانها عن مرتبة اسم الفاعل. فإنه يعمل إذا كان متعديا فى السببى والأجنبى. وأما اللازم منه فحكمه حكم الصفه فتقول: زيد حسن وجه عمرو وكما يجوز ضارب وجه عمرو. ومنها: أن لا يتقدم معمولها عليها. فلا يقال: زيد وجها حسن كما يقال: زيد عمرا ضارب. ومنها: عدم جريانها على

الثانيه: مررت برجل حسن وجهه بالنصب. إما تشبيها بالمفعول به وإما على التمييز على رأى الكوفى وعليها قوله:

.... كُوْمَ الذُّرى وَادِقَةً سُرَّاتُهَا[1]

ويروى سُرَّاتَها.

الثالثة: مررت برجل حَسَنٍ وَجْهِهِ بإضافة الصفة إلى الوجه. وأجازها سيبويه متمسكا بأن الضمير يجرى مجرى الألف واللام، فيجوز كما جاز حسن الوجه. ويقول الشماخ:

أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفَا   كُمَيْتَا الأَعالِي جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا[2]

فكميتا الأعالي وجونتا صفتان لجارتا، وضمير مصطلاهما عائد إلى جارتا فهو مثل: جاءنى رجلان حسنا وجوههما. ومنعها الباقون. واحتجوا بأنه يلزم منه إضافة

---

(١) القائل: لم ينسب الى قائل محدد، وقد رواه ابن الأعرابي في نوادره. وتمام البيت:

أَنْعَتُهـــا إنّـــي مِنْ نُعَّاتِهـــا
كُومَ الـــذُّرَى وادِقَـــةً سُرَّاتِهَـــا

الشاهد في قوله: «وأدقة سراتها» حيث نصب سراتها «بوادقة» التي هي صفة مشبهه وفاعلها ضمير مستتر فيها، والنصب على التشبيه بالمفعول به. وقال أبو علي هذا البيت على حد هند حسنة وجهها.. وقد استشهد به شرح المفصل لابن يعيش ٨٣/٦، ٨٨، والخزانة ٤٧٨/٣، شرح جمل الزجاجي ص ٥٧٥، المفصل ٢٣٢، اللسان (ورق)، الضرائر ٢٦٣.

(٢) القائل: الشماخ من قصيدة له طويلة من الطويل:

المعاني: جارتا صفا: فاعل أقامت. وأراد الشاعر بهما: الإنفيتين. الصفا: الجبل، كميت الأعالي: صفة جارتا أي شديدتا الحمرة، جونتا مصطلاهما: أسافلهما مسودة. المصطلي: موضع النار.

الشاهد في قوله: «جونتا مصطلاهما» حيث جاءت «جونتا» صفة مشبهة من جان يجون أضيف إلى ما أضيف إلى ضمير موصوفهما أعنى مصطلاهما. وضمير مصطلاهما يعود إلى جارتا فهي حينئذ مثال: مررت برجل حسن وجهه بالإضافة. والمبرد يمنعه مطلقا، وسيبويه يخصه. وأجازته الكوفية في السعة وهو الصحيح (الأشموني ١٢/٣).

وقد استشهد به كل من: سيبويه ١٠٢/١، الخصائص ٤٢٠/٢، شواهد المرتضى ٣٠/٢، ابن يعيش في شرح المفصل ٨٣/٦، المقرب ١٤١/١، الخزانة ١٩٨/٢، ٤٧٧/٣، شواهد العيني ٥٨٧/٣، الأشموني ١١/٣، ديوانه ٨٦، الدرر ١٣٢/٢.

الشىء إلى نفسه. وأجابوا عما تمسك به سيبويه[1]. أما أولا: فبالفارق لأن الأصل وهو المقيس عليه لما كان الضمير فيه موجودا فى الصفه لكونه منقولا من معمولها إليها وليس موجودا فى الفرع الصفة لعدم النقل إليها، لم يكن بينهما جامع فافترقا. وأما ثانيا: فمنعوا أن يعود الضمير فى مصطلاهما فى البيت على جارتا، وأعادوه على الأعالى. فإن قيل: فالأعالى جمع والضمير مثنى فلا يصح عوده عليها. قيل: يصح ذلك إذا كان الجمع فى موضع التثنيه كقوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[2] والجمع هنا فى موضع التثنية، لأن جارتا صفا عبارة عن اثنيتين نصبا فى أصل جبل. والجبل الثالث وليس لهما إلا أعليان. وأجيب عن ذلك بمنع لزوم إضافة الشىء إلى نفسه. وإنما يلزم ذلك أن لو كان مدلولهما شيئا واحدا كالحبس والمنع وهو ممنوع. لأنه إما أن يراد بإضافة الشىء إلى نفسه إضافة حسن إلى الوجه أو إضافته إلى الضمير. فإن أريد به الأول فهو من باب إضافة العام إلى الخاص، لأن أحدهما وهو حسن أعم من الآخر وهو الوجه. فهو كخاتم حديد، وإن أريد به الثانى فهو من إضافة البعض إلى الكل. وعن الثانى أن الضمير لو عاد إلى الأعالى للزم أن يكون أعلى الحجرين أسود لعود الضمير المصطلى عليه وأن لا يُسَوّد لبعده عن النار فيلزم منه اجتماع النقيضين وهو محال. فإن قيل فقد نقل النحاة ضعف هذه المسئلة عن سيبويه[3] فيما ذكره عبد القاهر. قلنا: الكلام إنما هو فى جوازها لا فى ضعفها.

الرابعة: حَسَنُ الوَجْهُ بالرفع. إما على أنه بدل من الضمير الذى فى الصفة وهو بدل البعض، ولا قبح حينئذ فيها لوجود الضمير فى الصفة. وإنما المحذوف العائد من بدل البعض وهو جائز. وإما على أنه فاعل ولا ضمير فيها وهو قبيح لخلو الصفة من العائد مطلقا.

---

(١) انظر: سيبويه ١/١٠٢.

(٢) سورة التحريم آية ٤.

(٣) سيبويه ١/١٠٢، المبرد ٤/١٥٨.

(أفعل التفضيل)

٦٠٥ وأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ لَيسَ يَرْتَفِع مَظْهَرُهُ إلّا شُذُوذاً قد سُمِعْ
٦٠٦ في ما رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ فِي عِيْنَيْه كُحْلٌ منه فى عين الصَفِىّ
٦٠٧ إمّا أَضَفْتَهُ وإمّا نصبْتا كخَيْر حَافِظٍ وخَيْر عُقْبَا

أفعل التفضيل هو الإسم المشتق من فعل على جهة الزيادة على غيره. ولايكون إلا على صيغة أفعل، إلا أن يكون قد حذف منه شيء كخير وشر. ولايبنى أفعل التفضيل إلا مما يبنى منه فعل التعجب لما بينهما من المشاركة. أى يشترط أن يكون من: فعل ثلاثى مجرد مما هو على وزن فَعُل بضم العين أو هو مردود إليه إن لم يكن على زنته مما ليس بِلَوْن ولا عَيْبٍ ظاهر كما مر. وقد شذ من ذلك: هو أعطى للدينار والدرهم. وأولاهم للمعروف. ونحوها وقيل: إنّ بناءه من عند سيبويه قياسا مطردا كالثلاثى برجوعه للثلاثى بحذف همزته. والأخفش يقصره على السماع. والمبرد يجيز بناء أفعل من كل فعل ثلاثى مزيد فيه مطلقا نحوه استفعل وافتعل وهو ضعيف: لَأَنَّهُ لَوْبُنِيَ من الزائد لأدى إلى اختلال فى اللفظ والمعنى، لأنه لو قيل من دحرج أَدْحَرَ ومن آسْتَخْرَج: أخرج بالحذف لم يعلم أنه من الدحرجة والإستخراج أو من الدَّحْر والخروج. وإذا تقرر هذا فقوله ليس يرتفع مظهره يريد به مظهر أفعل التفضيل، لأن أفعل إن لم يكن للتفضيل جاز رفع المظهر به اجماعا نحو: مررت برجل أحمر أبوه، وإن كان للتفضيل، فإنه يرفع المضمر وينصب التمييز اتفاقا نحو: زَيْدٌ أَحْسَنُ منك وَجْهاً. ففى أَحْسَنَ ضمير فاعل مرتفع به. ووجها منصوب على التمييز. وآحترز بقوله: يرتفع عن نصب الظاهر على التمييز. وأما

الظاهر فلا يعمل فيه لا فاعلا ولا مفعولا به. وأما قول الشاعر:

.... وأَضْرَبَ مِنّا بالسيُّوفِ القَوَانِسَا[1]

فمنصوب بفعل محذوف. وقوله: إلا شذوذا يريد أن المظهر لا يرتفع به إلا آرتفاع شذوذ. وقد مَثَّلَهُ بقوله: ما رأيت رجلا أَحْسَنَ فى عينيه كُحْلٌ منه فى عين الصفى. فرجلا مفعول رأيت وأحسن صفه له. وفى عينيه متعلق بأحسن فهو فى موضع نصب وكحل فاعل مرفوع بأحسن، ومنه متعلق بأحسن. والهاء ضمير الكحل، وفى عينى الصفى: حال من الضمير فى منه، وقيل إنه يعمل فى الظاهر، فى كل موضع كان لشيء وهو فى المعنى لمسبب مفضل باعتبار الأول على نفسه باعتبار غيره منفيا كالمثال المذكور. فأحسن: صفة لرجل. وهو فى المعنى صفه لمُسَبِّبِ وهو الكحل. والكحل مفضل باعتبار الرجل. ومفضل على نفسه باعتبار غير الرجل، أعنى عين زيد حال كون هذا التفضيل منفيا. وإنما عمل عند حصول هذه الشروط لأن بها يصير فى معنى الفعل الذى هو حسن. أى مارأيت رجلا حَسُنَ فى عينيه الكحل حسنه فى عين زيد. وفى الأثر «مامن أيام أحب إلى الله

(١) القائل: عباس بن مرداس الصحابي. من الطويل. قالها في جاهليته قبل الإسلام. انظر ديوانه ٦٩ ومطلع القصيدة:

لأسماء رسم أصبح اليوم دارسا ... وأقفر الأرحران فراكسا

وتمام البيت:

أَكَرَّ وأَحْمَى للحَقِيْقَةِ مِنْهُمُ ... وأَضْرَبَ مِنَّا بالسُّيُوفِ القَوَانِسَا

الشاهد في قوله «القوانسا مفعول به منصوب بفعل محذوف يدل عليه الفعل اضرب تقديره: «تضرب أو ضربنا القوانس» حيث يمتنع أن يكون منصوباً لا ضرب، لأنها على وزن أفعل التي للمبالغة والتي تجري مجرى فعل التعجب.

وقد استشهد به كل من: شرح المفصل لابن يعيش ١٠٥/٦، ١٠٦ الخزانة ٥١٧/٣، المغنى ٦١٨، المغنى ٦١٨، شرح التصريح على التوضيح ٣٣٩/١، شرح الأشموني ٥٦/٣، الأصمعيات ٢٠٥، نوادر أبي زيد ٥٩، شرح الحماسة للمرزوقي ٤٤١، ١٧٠٠، حماسة البحتري ٤٨، الأشباه والنظائر ٢٠٤/٢.

لأن المقصود بوضعه وهو الزيادة على المفضل لا يتأتى إلا بأحدها إما بمن والإضافه فظاهر، لأن المُفَضَّل عليه مذكور معهما، وأما اللام فلأنها تفيد تعريف المعهود على صفة الزيادة فتدخل عليه فى المعهود به. وقد أجيب عن قوله صغرى وكبرى أنه استعملهما استعمال الأسماء كدُنى، لا استعمال الصفات، أو أنهما بمعنى كبيرة وصغيرة لا للمفاضلة، أو أراد صغراها وكبراها فنوى الإضافه. ولا يجوز اجتماع اثنين منها، بل يلزمه إما التنكير مع من أو التعريف. أما باللام أو الإضافه وأما قوله:

فَلَسْتُ بِالأَكْثَرِ مِنْهُم حَصاً ....[1]

فمن فيه ليست للتفضيل، بل إما أن تكون حالا من آسم ليس وهو التاء، وإما أن تتعلق بالأكثر تعلق الظرف، وقيل اللام زائدة وقيل شاذ.

---

(١) الأعشى ميمون بن قيس من الرجز من كلمة له يهجو بها علقمة بن علاقة ويمدح عامر ابن الطفيل وتمامه:

فَلَسْتُ بالأَكْثَرِ مِنْهُم حَصَى
وإِنَّمَا العِزَّةُ لِلْكَاثِرِ

الشاهد في قوله: «بالأكثر منهم» فإن ظاهره أنه جمع بين أل الداخلة على أفعل التفضيل «ومن» الجارة للمفضول عليه، وقد أجاز الجمع بينهما أبو عمرو الجرمي مستدلا بهذا البيت. ومنعه الجمهور. ويخرجونه على:

١ ـــ أن «من» تبعيضية وهي متعلقة بمحذوف حال من تاء المخاطب في لست.

٢ ـــ أن «أل» في قوله بالأكثر: زائدة والممنوع هو اقتران من بمدخول أل المعرفة.

٣ ـــ أن «من» ليست متعلقة بالأكثر المذكور في الكلام، ولكنها متعلقة بأكثر منكرا محذوفا يدل عليه هذا.

وقد استشهد به كل من: التكملة ١١٧، شرح التصريح ١٠٤/٢، القبس ١٠٩، نوادر أبي زيد ٢٥، الجمهرة ٤٠/٢، الخصائص ١٨٥/١، ٢٣٤/٣، شروح سقط الزند ٤٥٢، ١٧٢٠، اللسان (كثر) ٤٤٦/٦، ١٩٩/١٨، شواهد العيني ٣٨/٤، السيوطي ٣٠٥، الخزانة ٤٨٩/٣، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٠/٦، ١٠٣، المخصص ١٢٣/٣، ابن عقيل ١٤٢/٢، الأشموني ٤٧/٣.

(المصـــدر)

٦٠٨ ويَعْملُ المَصْدَرُ مَهْمَا قُدّراَ بأنْ وفعلٍ مِنْهُ مائتَكّــرَا
٦٠٩ كَسَرَّنِي ضَرْبٌ سَعِيْدٌ عَمْـرَا وسَاءَنِى إغْضَابُ عَمْرٍو بَكْرَا
٦١٠ يُضَافُ لِلمَفْعُولِ كَآسْمِ الفَاعِلِ وقـد يُضَافُ تارةً للفَاعِـلِ
٦١١ وإنْ يَكُنْ باللّامِ قَدْ تَعَرَّفَا كالضَّرْبِ مِسْمَعاً فقالوا ضَعُفَا

هذا هو القسم الرابع من الأسماء العاملة وهو المصدر، وقد مر أنه أصل للفعل على الأصح من جهة الإشتقاق، وهو فرع على الفعل فى العمل لأنه اسم، وحقه أن لا يعمل، لأنَّ العمل بالأصالة إنّما هو للفعل، وإنّما عمل المصدر لمشاركته الفعل فى حروفه، وقيل: إنه يعمل بنفسه لا بالنظر إلى الفعل لاقتضائه المعمول كالفعل، فيكون على هذا أصلا مطلقا. فقوله: ويعمل المصدر مهما قدرا بأن وفعل: يريد أنّ المصدر لا يعمل إلا إذا صح تقديره بأن. وفيه آحتراز عن المصدر المؤكد للفعل والمبين للنوع وعدد المرات لامتناع تقديرها بأن والفعل. وإنّما اشترط فى إعماله صحة تقديره بأن و الفعل ليقوى شبهه به، لأنه فى العمل فرع على الفعل فى الأظهر، بدليل أنه لا يعمل إذا صغر أو وصف. وإنما عدل عن أن والفعل لقصد إبهام الزمان. وآختلف فى المصدر الذى هو بدل من لفظ الفعل نحو: ضربا زيدا أو قتلا عمرا فأجازه أبو على[1] محتجا بقوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ

(١) يذكر الارتشاف و ٣٥٨: «اختلف في العامل في المفعول، فذهب سيبويه والأخفش والزجاج والفارسي إلى أن المصدر نفسه هو الناصب للمفعول لما جعلته العرب بدلا منه، وورث العمل الذي كان للفعل، وذهب المبرد والسيرافي إلى أن النصب في المفعول هو بالفعل المضمر الناصب للمصدر. انظر: اللباب في علل البناء ص ٣٧٦، سيبويه ١٦٢/١، ١٦٣، ١٧٩، ١٨٩.

الشيء إلى نفسه. الثالث: أن يضاف إلى المفعول ولا يذكر الفاعل كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ﴾(١) أي بسؤاله. الرابعة: أن يضاف إلى الفاعل ولا يذكر المفعول كقوله تعالى: ﴿يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ﴾(٢) أى بعبادتكم إياهم. والمصدر فى جميع الأحوال يتعرف بالمضاف إليه إن كان معرفة مطلقا، بخلاف اسم الفاعل. فإنه لايتعرف منه إلا المراد به المضى، وأما الثالث: وهو المصدر المعرف باللام فهو أضعفها، إما لأنه بدخول اللام عليه يقوى فيه معنى الإسمية، فيبعد عن شبه الفعل الذى لايكون إلا منكرا، أو يضعف تقديره بأن والفعل لامتناع دخول الألف واللام على أن والفعل ولذلك لم يأت عاملا فى المفعول به الصريح إلا فى الشعر. ومنه قوله:

لَقَــد عَلِـمَتْ أُولِـى المُغِيْـرَةِ أَنَّنِــى
كَرَرْتُ فَلَــمْ أَنْكُــلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَــا(٣)

وإليه أشار بقوله: كالضرب مسمعا. فمسمع: اسم رجل وهو منصوب بالضرب، ومنهم من يرويه لحقت فيكون هو العامل، لأن الفعل أولى بالعمل. ولا يقال العامل فى مسمع كررت، لأن كررت لا يتعدى إلا بحرف الجر، وحذفه على خلاف الأصل. وقيل: إن مسمعا منصوب بمصدر آخر مقدر منكر، دَلَّ عليه المعرف. وأما فى التنزيل فلم يعمل إلا فى فضلة من جار ومجرور أو ظرف كقوله

---

(١) سورة ص آية ٢٤.

(٢) سورة فاطر آية ١٤.

(٣) القائل: المرار الأسدي من الطويل: وينسبه بعض النحاة لمالك ابن زغبة الباهلي. الشاهد في قوله: «الضرب مسمعا» حيث نصب مسمعا والعامل في نصبه هو المصدر «الضرب» مع وجود الألف واللام. وقد أنكر بعض النحاة عمل المصدر وفيه الألف واللام لخروجه عن شبه الفعل فينصب ما بعده باضمار مصدر منكور مقدر تقديره. الضرب ضربا مسمعا.
وقد استشهد به كل من: سيبويه ٩٩/١، ابن السيرافي ص ٤٥، شواهد العيني ٤٠/٣، ٥٠١، شرح المفصل لابن يعيش ٦ /٦٤، الخزانة ٤٣٩/٣، الدرر ١٢٥/٢، المرتجل ٢٩٩، الإيضاح ١٦١، الأشموني ١٠٠/٢، ٢٨٤، ابن عقيل ٧٩/٢، الهمع ١٢٥/٢، ديوانه ١٦٩.

تعالى: ﴿لا يُحِبُّ اللهُ الجَهْرَ بالسُّوءِ من القَوْلِ﴾[1] وقوله: [تعالى][2] ﴿لِمَنِ المُلْكُ اليَوْمَ للهِ﴾[3] ﴿وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ﴾[4]

٦١٢ وَكُلُّ مَصْدَرٍ فِي الاسْمِ قَدْ عَمِلْ   مَعْمُولُه أُخِرّ إِذْ بِهِ وُصِلْ

إنما لم يتقدم معمول المصدر عليه لأنه موصول بمعموله لتقديره بأن والفعل وكما لا يتقدم معمول الفعل إذا ظهرت أن عليه لكونها حرفا موصولا، كذلك لا يجوز أن يتقدم ماهو مقدر. وقد أشار إلى هذا بقوله: [تعالى][5] إذ به وُصِل والتقدير: إذ وصل المصدر بمعموله: فأما قول الشاعر:

فَمَا يَرْجُو آبْنَ عَمّي عَنْهُ دَفْعِي[6]

وقول الآخـــر:

.... **كَانَ جَزَائِي بالعَصَا أنْ أُجْلَدَا**[7]

فلا يتعلق عنه، وبالعصا بما بعدهما من المصدر والفعل الذى هو صلته أن بل

---

(١) سورة النساء آية ١٤٨.

(٢) هكذا في (قَ) وقد سقطت من الأصل (ص) والأفضل وجودها.

(٣) سورة غافر آية ١٦.

(٤) سورة سبأ آية ٢٣، والآية سقطت من نسخة (ص).

(٥) هكذا في (ق، ك) وفي الأصل (ص) (التعليل).

(٦) لم أعثر على قائله في المراجع التي عدت إليها.

(٧) القائل: العجاج من رجزه، وتمام البيت:

رَبَّيْتُــــهُ حَتّـــــى إذَا تَمَعْـــــدَدَا
كَانَ جَزَائِـــي بالـــعَصَا أَنْ أُجْلَــــدَا

الشاهد في قوله: «بالعصا أن أجلدا» فقد جاءت «بالعصا» معمولة «لأن أجلدا» وقد تقدم عليها و هذا جائز. وقد أنكر هذا البصريون. وقالوا: إن معمول الصلة من تمام الصلة فكما لا يجوز تقديم الصلة على أن كذلك لايجوز تقديم معمولها عليها. وخرجه بعض العلماء على أن «بالعصا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر تقديره ذلك الجزاء بالعصا وهي جملة معترضة. وقد استشهد به كل من: المحتسب ٣١٠/٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٥١/٩، الخزانة ٥٦٢/٣، شواهد العيني ٤١٠/٤، الدرر اللوامع ٣/٢، ٨٢/١، شرح الأشموني ٢٨٤/٣، ملحقات ديوانه ٧٦.

(أســماء الأفعــال)

٦١٣ وَيَعْمَل اسْمَ الفِعْلِ إن تَعَدّى نحو رُوَيْدَ وهَلُمّ سُعْــدَا

هذا هو القسم الخامس من الأسماء العاملة، وهى أسماء الأفعال. وهى كلمات سميت بها الأفعال. فهى كالأعلام عليها، لأنّ منها المرتجل نحو: مَهٍ وصه والمنقول نحو: دونك وعِنْدَكَ، والمشتق نحو: نزال وتراك. وإنما جيء بها مبالغة وآختصارا. والذى يدل على اسميتها أمور: أحدها: صِدْقُ حَدّ الإسم عليها طردا وعكسا. ولا يقال لا يدخل تحت حد الإسم لدلالتها على المعنى المقترن بالزمان، لأنا نقول دلالتها على الزمان إنما كان لدلالة مُسَمَّاهَا الذى هو لفظ الفعل عليه فالزمان مدلول مدلولها. فدلالتها عليه بالعرض لا بالذات، والمنفى فى الحد دلالتها عليه بالذات كما يتبين. وثانيها: التنوين نحو: صهٍ ومهٍ. ونحوهما فى التنكير. وثالثها: قبولها التعريف والتنكير بخلاف الأفعال. فإن وضعها على التنكير. ورابعها: التأنيث وخامسها: إسناد الفعل إليها كقوله:

وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أنْتَ إذَا دُعِيَتْ نَزَالِ وَلَجّ فى الذُّعُرْ(١)

---

(١) القائل: زهير من الكامل:
الشاهد في قوله «نزال» وهو اسم فعل لقوله: انزل. ودل على أنه مؤنث دخول التاء في فعله وهو دعيت، وإنما أخبر عنها على طريق الحكاية، وإلا فالفعل وماكان اسما له لاينبغي أن يخبر عنه.
وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٧/٢، شرح المفصل ٢٦/٤، ٥٠، المقتضب ٢٧٠/٣، الخزانة ٦١/٣، شرح شواهد الشافية ٢٣٠، الإنصاف ٥٣٥، السيرافي ٦٦/١، الدرر ١٣٨/٢، شرح التصريح ٥٠/١، الشعر والشعراء ١٣٩/١، أمالي ابن الشجرى ١١١/٢، ماينصرف ومالا ينصرف ٧٥، المخصص ٦٧/١٧، الهمع ١٠٥/٢، ديوانه ٢٨١.

فأسند الفعل إلى نزال، وألحق بفعله تاء التأنيث. وأما قول جميل:

.... **وَحُقَّ لِمِثْلِي يَابُثَيْنَةُ يَجْزَعُ**(١)

فليس حق فيه مسند إلى يجزع بل إلى أن المصدرية لأنها مرادة. والتقدير: أَنْ يَجْزَعَ. فالإسناد فى المعنى إلى الإسم لا إلى الفعل. وسادسها: أنَّها ليست على أمثلة الأفعال. فامتنع أن يكون أفعالا ولا حروفا لدلالتها على معان فى أنفسها، فتعين أن تكون أسماء. وقيل: إنها ليست أسماء صريحة لاستقلالها بالفائدة، ولا أفعال لعدم تصرفها. ويبطله ماتقدم من الأدلة على اسميتها، وإذا ثبت أنها أسماء فنقول أنها مفردة، وإن كان فيها ضمير مستكن يحسب من هوله لصحة إسناد الفعل إليها،|وآمتناع ذلك فى الجملة على الأظهر، فلابد لها من موضع من الإعراب لوجود السبب المقتضى للإعراب لفظا أو محلا وهو التركيب على جهة الإسناد، وموضعها إما رفع بالإبتداء، وفاعلها الضمير المستتر فيها أغنى عن الخبر كما أغنى فى أقائم الزيدان، وإما نصب على المصدر. كأنه قيل فى رويد زيدا: أروادا زيدا. أى أرود إروادا زيدا، لأن التنوين ماينون منها، وتنكيره يناسب أن يقع موقع ماكان من المصادر منكرا والأول أظهر، لأن المصادر معربة، فلا يبنى مايقع موقعها، ولأنها أسماء مجردة عن العوامل اللفظيه، فلا تحتاج إلى تقدير عامل لفظى الذى هو على خلاف الأصل، ولا يقال أن فاعلها لما كان غير بارز لم يسد مسد الفاعل بخلاف الصفة، لأن فاعلها لما كان ظاهرا، أغنى عن الخبر، وصير الصفة فى معنى الفعل

---

(١) القائل: جميل من الطويل ــ وتمام البيت:

جَزَعْتُ حِذَارَ البَيْـــــنِ يَوْمَ تَحَمَّلُـــــوا
وحُـــقَّ لِمِثْلِـــي يابُثَيْنَـــةُ يَجْـــزَعُ

الشاهد في قوله «وحق لمثلي يابثينة يجزع» إذ الأصل أن يجزع فحذفت أن، وارتفع الفعل وهو نائب فاعل. وقد ذكر ابن جنى بقوله: «وقد حملهم كثرة حذف أن مع غير الفاعل على أن استجازوا ذلك مع اسم مالم يسم فاعله وإن كان جاريا مجرى الفاعل وقائما مقامة.

وقد استشهد به كل من: الخصائص ٤٣٥/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٢٧/٤، ٤٣/٨، الخزانة ٣ /٦٢٣، ديوانه ١١٨.

لأنا نقول لما كان مدلولها الفعل مع فاعله، جاز فيها بالنظر إلى مدلولها مالم يجز فى الصفه. وقيل لا موضع لها من الإعراب مطلقا، لكون مسمياتها التى هى الجمل لا موضع لها من الإعراب. وبناأوها إما لوقوعها موقع مالا تمكن له فى الأصل وهو الجملة. وهو أولى من قول من زعم أنها مبنية لبناء مسمياتها. فإن منها أف بمعنى أتضجر وهو مضارع معرب، وإمّا لَأَنَّ منها ماوضعه وضع الحرف كصَهٍ ومَهٍ، فإنها على صيغة هل وبل. وقد مر بيانه. وإذا تقرر هذا فقوله: ويعمل اسم الفاعل إن تعدى، يريد أنه يعمل النصب إن تعدى، لأن اسم الفعل يعمل مطلقا، فلا وجه لتعليق عمله بشرط التعدية. أما رُوَيْدَ فاسم لأَرْود بمعنى أمهل وهو متعد. يقال: أَرْوِدْ زَيْداً أى أمهله. وكان أصلة المصدر الذى هو إروادَ، لكنّه صغر بحذف الزوائد تصغير الترخيم. وقد جاء فيه رَوْدٌ مكبرا وهو المَهَلْ. قال:

يَمْشِي فلا تُكَلِّمُ البَطْحَاءُ وَطْأتُهُ كَأنَّهُ ثَمِلٌ يَمْشِي عَلَى رَوَدِ[1]

أى على مهل. وحينئذ لا يكون تصغيره تصغير الترخيم. وقيل: إنه ليس منقولا عن شيء، بل هو مرتجل. لأنّه وأخواته لما كانت كالأعلام على الأفعال، وكان المرتجل هو الغالب فيها، كان حمله عليها أولى، ويستعمل على أربعة أوجه: أحدها: ماذكر من أنه اسم للفعل وفيه ضمير مطابق للمخاطب وعليه قوله:

رُوَيْدَ عَلِيًّا جُدّ مَاثَدْىُ أُمِّهِمْ إلَيْنَا وَلَكِنْ بُغْضُهُمْ مُتَبَايِنُ[2]

(١) القائل: الجموح الظفرى من البسيط ويرويه اللسان برواية أخرى (٣/١٨٩)

تكـــاد لاتثلـــم البطحـــاء وطـــائتها كأنـــــــــــه ثمل يمشي على رود

الشاهد في قوله: «رود» حيث جاءت بمعنى على مهل. وتصغيرها يأتي على رويد. وسيبويه يقول: أن رود هي اسم فعل، ولذا قالوا رويدا أي أمهله ولذا فلم يثن ولم يجمع ولم يؤنث وتصغيره رويد. وقد استشهد به كل من: مفصل ابن يعيش ٢٩/٤، اللسان رود ١٨٩/٣، السبع الطوال ٤٠٣.

(٢) القائل: الهذلي من الطويل ـــ انظر ديوان الهذليين ٤٧٧/١:

الشاهد في قوله: «رويد عليا» فقد جاءت «رويدا» وهي اسم فعل عاملة عمل الفعل، فأخذت مفعولا وهو «عليا» وهي معدولة عن قولك أرود، ومعناها أمهل. وقد استشهد به كل من: ابن

فنصب عليا وهو اسم قبيلة برويد. وجُدّ: قُطِعَ، ومازائده وثدى أمهم مرتفع به. وكنى بالثدى عن القرابة، لكون الرضاع الذى هو سبب للقرابة يكون به. ويلحق به كاف الخطاب فيقال: رويدك زيدا. وهو حرف لتبيين المخاطب مطلقا وإلا لو كان اسما لوجب أن يكون له محل من الإعراب. إمّا رفعٌ أو نصبٌ أوجرّ وكلها محال. أما الأول فلأن رويد لا يتعدى إلا إلى واحد، كما أن أرود كذلك بدليل امتناع رويد زيدا عمرا. وأما الثانى فلأنها ليست من ضمائر المرفوع، ولأنها تحذف من غير أن يقوم مقامها شيء ولا كذلك الفاعل. وأما الثالث: فلامتناع اضافتها لامتناعه فى مدلولاتها التى هى الأفعال. وهو فى هذا القسم مبنى لما مر. ومحرك لا لتقاء الساكنين، وبالفتح طلبا للخفة، وثانيها أن يكون حالا نحو: ساروا رويدا أى مرودين ثم صغر تصغير الترخيم. وقيل يحتمل أن يكون صفه مصدر محذوف. والأجود أنه إذا ذكر المصدر كان صفة، وإن لم يذكر كان حالا لأن حذف الصفة وإقامة الموصوف مقامه ضعيف. وثالثها: أن يكون صفة نحو: ساروا سيراً رويداً. أى مُرْوِداً. فحذفت الميم وصغر. ورابعها: أن تكون مصدرا بمعنى الإرواد وهو مصغر تصغير الترخيم تقول: رويدا زيدا. أى أرود زيدا إروادا. فحذف الفعل وأقيم المصدر مقامة وهو فى هذا الثلاثة معرب، لعدم موجب البناء. وأما قوله:

رُوَيْداً بَنِي شَيْبَانَ بَعْضَ وَعِيْدِكُمْ ....(1)

- السيرافي ٧٥، سيبويه ١٢٤/١، اللسان ٨٢/٤، ٢٨٢/١٧، المخصص ٧٩/١٤، المقتضب ٢٠٨/٣، ٢٧٨، الأشموني ٢٠٢/٣، شرح المفصل لابن يعيش ٤٠/٤، معجم ما استعجم ٧٣٨/٣.

(١) القائل: لوداك بن تميل المازني من الطويل ــ وتمام البيت:

رُوَيْـــداً بَنِـــي شَيْبَـــانَ بَعْضَ وَعِيْدِكُـــم
تُلاقُـــوا غَداً خَيْلِي عَلَـــى سَفَـــوانِ

الشاهد في قوله: «رويدا» حيث جاء مصدرا منونا عاملا عمل الفعل فنصب «بعض» على أنه معموله. وهو مصدر نائب عن الفعل الذي هو أرودوا وقصد به معنى اتركوا. و بني شيبان: منادى جاء فاصلا ما بين العامل والمعمول.

وقد استشهد به كل من: ابن يعيش في شرح المفصل ٤١/٤، شواهد العيني ٣٢١/٤، الحماسة

فيروى بالتنوين على أنه مصدر وبغير تنوين. ويحتمل أمرين: أحدهما: أن يكون مصدرا مضافا كقوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾(١) وثانيهما: أن يكون [آسما](٢) للفعل.وأما هلم فقد مر الكلام فى علة بنائها وتركيبها فى صدر الكتاب. وتتعدى بنفسها تارة كقوله تعالى: ﴿هَلُمَّ شُهَدَائِكُم﴾(٣) أى هاتوا وآحضروا. وتارة بحرف الجر كقوله تعالى: ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾(٤) أى أقبلوا. وقوله: هلم سعدا. فسعد: مفعول به منصوب بهلم. أى أحضر سعدا، واستعمالها على هذين الوجهين أعنى التعدى بنفسها وبحرف الجر دليل على أنها اسم للفعل. وأما بنوا تميم فإنها عندهم فعل ولذلك يلحقونها الضمائر. فيقولون للواحد هَلُمَّ وللواحدة هَلُمّى وللاثنين هلما ولجماعة المذكورين هلموا، وللمؤنثين هلميمن، مثل: آرددن. وأجاز الفراء هَلُمَّنَّ بضم اللام وفتح الميم والنون مشددتين وحكى: هَلُمِّينَ يانسوة بياء ساكنة مثل ضمير الفاعل. والأصح أنها اسم كما فى اللغه الحجازية بدليل: إفرادها مع المفرد والمثنى والمجموع مطلقا ولو كانت فعلا لما اختلف حالها. لأنه ليس لفعل من الأفعال حال تتصل به الضمائر البارزة على حسب اختلاف المخاطب. وحال بخلافها. وقيل: إنها عند بنى تميم اسم، وإن ألحقوها الضمائر. لأنهم مجمعون على فتح الميم من هَلُمّ من غير ضمير ولا كسر. ومختلفون فى آخر الأمر من المضاعف نحو شُدَّ وفِرَّ وعَضَّ، لأن منهم من يُتْبعُ مطلقا ومنهم من يكسر مطلقا. ومنهم من يفتح مطلقا. فلو كانت فعلا لجاز فيها ماجاز فى نظائرها من المضاعف. ولقائل أن يقول: لما حُكِمَ عليها بالتركيب وهو على الأكثر على اختلاف الرأيين معا كما مر لزمت الفتح لثقل التركيب.

= للمرزوقي ١٢٧، معجم ماستعجم ٧٤٠، السيوطي ٢٨٩، المغنى ٨٦/٢، اللسان (رود) ١٧٣/٤، المحتسب ١٥٠/١.

(١) سورة محمد آية ٤.

(٢) هكذا في (ك) وفي الأصل (ص) (اسم). ويمكن أن يكون كذلك بحذف (أل) من الفعل فتصبح (اسم فعل). وكلاهما جائز.

(٣) سورة الأنعام آية ١٥٠.

(٤) سورة الأحزاب آية ١٨.

٦١٤ وَهَا وَحَيَّهَلْ وَبَلْهَ الشِّعْرَا وهَاتِ زَيْداً وتَرَاكِ عَمْرَا
٦١٥ فِىْ شِعْرِهِم قَدْ وَرَدَتْ فَحَاكِهَا تَرَاكِاً مِنْ إِبِلٍ تَرَاكِهَا
٦١٦ مَنَاعِهَا من إِبِلٍ مَنَاعِهَا وَقِيلِ يُحْتَاجُ إلى سَمَاعِهَا
٦١٧ وَقِيلِ بَلْ يُبْنَى عَلى فَعَالِ كُلّ ثُلاثِىّ مِنَ الأَفْعَالِ

ها: اسم لخذ، وهو متعد مطلقا نحو: ها زيدا وفيها لغات: أجودها وقوع همزة بعد الألف، وتفتح مع المذكر وتكسر مع المؤنث. وهى لغة [هذيل][1] وهاؤما للإثنين، وهاؤم لجمع المذكورين، وهاؤن يانسوة كهاكن. الثانية: ها بألف مفردة ساكنة للواحد والإثنين والجمع والمذكر والمؤنث. الثالثة: أن تلحق هذه الألف كاف الخطاب وتصرفها نحو: هاكَ، وهاكِ إلى هاكُنّ. الرابعة: أن تجمع بين الهمزة والكاف نحو: هاك زيدا، وهاك إلى هاكن وهو من الجمع بين المبدل والمبدل منه على تقدير أن الهمزة بدل من الكاف. الخامسة: أن تلحقها همزة مكسورة وتصرفها تصرف نادر فتقول: هاء يارجل. السادسة: هَأْ بهمزة ساكنه وهاء مفتوحة مطلقا على مثال هب. وأما حيهل فتارة يتعدى بنفسه نحو حيهل الثريد بمعنى إيت أو أحضر كما يتعدى الفعل مسماه، وتارة بحرف الجر. أما بالباء إذا كانت بمعنى: أيت. وفى الحديث «إذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر»[2] أى أيتو بعمر فهو منهم. وأما بإلى وعلى إذا كانت بمعنى أقبل، وهى مركبة من حى بمعنى أقبل. ومنه حى على الصلاة. ومن هل بمعنى الحث لا التى للإستفهام. ومنه قوله:

أَلَا حَيِّيَا لَيْلَى وَقُولَا لَهَا هَلَا ....[3]

---

(١) هكذا فى (ق) وفى الأصل (ص) (التنزيل). انظر: المغنى ٣٨٥/١ ابن يعيش ١١٣/٨، رصف المبانى ٤٠٤ — ٤٠٦.

(٢) حديث نبوي شريف: انظره في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي (حي) وأحيل إلى مسند الإمام أحمد بن حنبل ١٤٨/٦.

(٣) القائل: النابغة الجعدي من أبيات له من الطويل في هجاء ليلى الأخيلية.
وتمام البيت:
أَلَا حَيِّيَا لَيْلَى وَقُولَا لَهَا هَلَا
فَقَدْ رَكِبَتْ أَمْراً أَغَرَّ مُحَجَّلَا =

وقال أبو على إن فى كل واحد من مفرديها ضميرا استصحابا لحالة الإفراد. إلا أن ضمير الفاعل بعد التركيب لا يستقل به أحدهما بل هو فيهما جميعا ونظيره خبر المبتدأ نحو: هذا حلو حامض. وفيها ست لغات: حَيَهَلَ بفتح ياء حى ولام هل كخمسة عشر. وحى هلا بالتنوين للتنكير. وحيهلا بزيادة الألف بعد اللام من غير تنوين كقوله:

بحَيَّهَلَا يُزْجُونَ كُلَّ مَطِيَّةٍ ....[1]

وَحَيْهَلْ بفتح الهاء وسكون اللام كقوله:

يَتَمَارَى فى الَّذِى قُلْتُ لَهُ وَلَقَدْ يَسْمَعُ قَوْلِى حَيَّهَلْ[2]

= ويروى صدرهُ: ألا أبلغا ليلى وقولا لها هلا ....

الشاهد في قوله: «هلا» حيث جاء اسم فعل بمعنى أسرعي، والمشهور أنه اسم لزجر الدابة لتذهب فتكون من أسماء الصوت. وقد استعمل «هلا» منفردا بعد فصله من (حي). والمعنى: يقول الشاعر: حييا ليلى وقولا لها اسكنى وكفى عن هجوى، فقد ركبت في التعرض لمهاجاتي أمرا واضحا، وقد أجابته بأبيات غلبته فيها.

وقد استشهد به كل من: ديوانه ١٢٣، الخزانة ٣١/٣، الإقتضاب ٣٩٧، شواهد العيني ٥٦٩/١، اللسان (أول) ٣٦/١٣، شرح المفصل لابن يعيش ٤٧/٤، المفصل ١٥٤.

(١) القائل: النابغة الجعدي من الطويل وهو حسان بن قيس بن عبد الله من جعدة ونسب أيضا لمزاحم العقيلي.. وتمام البيت:

بحَيَّهَلَا يُزْجُونَ كُلَّ مَطِيَّةٍ

أَمَامَ المَطَايَا سَيْرُهَا المُتَقَاذِفُ

الشاهد في قوله: «بحيهلا» حيث استشهد الشارح بها على حالة من حالات حيهلا وهي بزيادة الألف بعد اللام من غير تنوين.

والمعنى: أنهم يسرعون في السير فهم يسوقون المطايا بهذا الصوت لتسرع في سيرها. وقال إمام المطايا لأنها اذا سبقت الأولى فما بعدها أولى.

وقد استشهد به كل من: المفصل ص ١٥٣، شرح المفصل لابن يعيش ٤٦/٤، سيبويه ٥٢/٢، الخزانة ٤٣/٣، المقتضب ٢٠٦/٣، ملحقات ديوان النابغة ص ٢٤٧.

(٢) القائل: لبيد بن ربيعه العامري من الرمل:

الشاهد في قوله «حَيَّهَلْ» حيث سكنت اللام، وقالوا أيضا حَيْهَلَ بسكون الياء، وفتح اللام «وحَيهْلَا» بسكون الهاء مع الالف. وإنما سكنوا الهاء لأنها لما ركبت وصارت كلمه واحدة =

وَحَيَّهَلْ: بسكون الهاء وفتح اللام. وحَيَّهْلَا بزيادة ألف من غير تنوين وسكون الهاء وأما قول الشاعر:

وَهَيَّجَ الحَيَّ مِنْ دَارٍ فَظَلَّ لَهُمْ ... يَوْمٌ كَثِيرٌ يُنَادِيهِ وَحَيَّهَلُهْ[1]

فمعرب مرفوع لأنه لم يرد به الحث بل أخبر عنه، أنه يوم كثير فيه هذا اللفظ الذى معناه الحث. وأما بَلْهُ: فيستعمل على وجهين. أحدهما: اسم فعل لِدَعْ تقول: بله زيدا أى دعه. ومنه قول الشاعر:

يَمْشِي القَطُوفُ إذَا غَنَّى الْحُدَاةُ لَهُ ... مَشْىَ الجَوَادِ فَبَلْهَ الجِلَّةَ النُّجُبَا[3]

وقوله: بَلْهَ الشعر أى دع الشعر. فالشعر منصوب ببله. الثانى: أن يكون مصدرا بمعنى الترك، فيضاف إلى مفعوله فيقال: بَلْهَ زيدٍ كما يقال: ضَرْبَ زَيْدٍ ففتحته على الأول بنائية تابعة لفتحة أوله، وعلى الثانى إعرابية. وحكى عن الأخفش[4] فيها مذهبان آخران. أحدهما: رفع مابعد بَلْهَ على أنه بمنزلة كيف

= استثقلوا اجتماع المتحركات، فسكنوا الهاء كما سكنوا السين في إحدى عشرة ونظائره لاجتماع المتحركات.

وقد استشهد به كل من الخصائص ٣٦/٣، ابن يعيش في المفصل ٤٢/٤، ٤٥، الخزانة ٣٩/٣، ديوانه ١٨٣.

(١) القائل: مجهول من البسيط.

الشاهد في قوله: «حيهله» حيث جاء مرفوعا وإن كان مركبا من شيئين فقد جاء اسما للصوت وهو بمنزلة الإسم المركب مثل معدى كرب. وقد وصف الشاعر جيشا سمع به وخيف منه فانتقل عن المحل من أجله وبودر بالإنتقال قبل لحاقه. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٥٢/٢، الأصول ٩٧/١، السيرافي ١٢٩/٤، المفصل ٧٣، شرح المفصل لابن يعيش ٤٦/٤، المقتضب ٢٠٦/٣، الخزانة ٤٢/٣، ماينصرف ومالاينصرف ١٠٧.

(٢) القائل: ابن هرمة من البسيط وهو إبراهيم بن علي بن سلمة بن هرمة من بني الحرث.

الشاهد في قوله: «فبله الجلة» حيث نصب الجلة بدليل اتباعه بالوصف المنصوب والعامل هو بله حيث جاءت بمعنى الفعل، لأن الفعل الذي هو دع أو اترك هو الذي يقتضي نصب مابعده. وقد استشهد به كل من: ابن يعيش في مفصله ٤٩/٤، اللسان ٣٧١/١٧، التوضيح ٢٠٥.

(٣) يذكر صاحب اللباب في علل البناء والإعراب ص ٣٨٤، فيقول: وأما بله فيكون مصدرا بمعنى غير فيجر ما بعده، وقد يكون اسما لدع فينصب مابعده وقد جاءت بمعنى كيف فترفع مابعدها.

فيقال بله زيدٌ، كما يقال: كيف زيد؟ وقول الشاعر:

تَذَرُ الجَمَاجِمَ ضَاحِياً هَامَاتُهَا بَلْهَ الأَكُفِ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ[1]

يروى بنصب الأكف وجرها ورفعها على الأوجه الثلاثة. المذهب الثانى: أنها حرف جر يستثنى بها بمنزلة حاشي. وقيل اسم بمنزلة سوى. ومن العرب من يقلبه فيقول بَهْلَ وهو مختص بالمصدر لكونه معربا فيحتمل التغيير. وأما هات فقال أبو على[2]: هى اسم للفعل، ومعناه أعطنى، وهو اختيار المصنف لذكره إياها فى أسماء الأفعال. وقوله: وهات زيدا. فزيد منصوب على المفعول به بهات، لأنه متعد على الأظهر، وكسرت التاء لسكونها وسكون الألف قبلها. وقيل: إنها فعل صريح لتصرفها نحو: هاتى يهاتى مُهَاتَاةً. مثل: راما يرامى مراماة ولا دليل فيه لاحتمال أن يكون تصريف الفعل مشتق من لفظها كما آشتق الفعل من لفظ الحرف فى نحو: سألته حاجة. فلولا أى قال لولا كذى لفعلت. وأما تراك فى قوله: وتراك عمرا. فاسم لاترك، وعمرو منصوب، ومناع لامنع وقوله: فى شعرهم قد وردت يريد أن

---

(١) القائل: كعب بن مالك الصحابي من كلمة قالها في غزوة الخندق من الكامل، وسبقه البيت التالي: انظر ديوانه ٢٤٥:

نصل السيــــــوف إذا قصرن بخطونـــــــا
قدمـــــا ونلحقهـــــا إذا لم تلحــــــق

المعنى: وصف سيوفه بأنها شديدة الفتك بأعدائهم، عظيمة النيل منهم، وذكر أن السيوف تفصل رقابا كثيرة من رقاب أعدائهم فتتركها على أرض المعركة بارزه ظاهرة للشمس. فأما الأكف التي تنذرها سيوفهم فيقول: لاتذكرها ولا تتعرض للبحث عنها، فإنا نعتبرها كأن لم تخلق وذلك لأنهم أكثروا من قطعها. الشاهد في قوله: «بله الأكف» وقد خرجت على أن: بله: اسم فعل أمر، و فاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت، والأكف: مفعول به لاسم الفعل بله، وبهذا نرى أن (بله) تستعمل مصدرا فيجر ما بعدها بالإضافة، واسم فعل أمر فينصب مابعدها على أنه مفعول به.

وقد استشهد به كل من: أوضح المسالك رقم ٢٤٧، سيرة ابن هشام ٧٠٥، ابن يعيش في شرح المفصل ٤٧/٤، ٤٨، الخزانة ١٠/٣، المغنى ١١٥، شذور الذهب ٤٠٠، شرح التصريح ١٩٩/٢، الهمع ٢٣٦/١، الدرر ٢٠٠/١، الأشموني ١٢١/٢.

(٢) المقتضب ٢٠٢/٣، ٢٠٥، المفصل للزمخشري ١٥٢.

تراك ومناع قد ورد فى الشعر عن العرب، أما تراك فكقوله:

تَرَاكِهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَاكِهَا وبعده أَمَا تَرَى المَوْتَ لَدَى أَوْ رَاكِهَا[1]

أى اتركها من إبل وتراكها الثانى توكيد للأول. وأما مناع فكقوله:

مَنَاعِهَا مِنْ إِبِلٍ مَنَاعِهَا وبعده أَمَا تَرَى ٱلْمَوْتَ لَدَى أَرْبَاعِهَا[2]

والأصل فى هذا أن الرجل كان يغير على القبيلة فيسوق إبلها فيدركه أول مدرك منهم فيقول له: تراكها من إبل تراكها ومابعده. فيقول له المغير: مناعها من إبل إلى آخره. وقد مر الكلام فى علة بناء فعال لاسم الفعل كنزال، وحكمه أن يكون آخره ساكنا، لأن ماوقع موقعه كذلك فى الأعرف، لكن لما التقى فى آخره ساكنان حرك وخص بالكسر، إما للأصل، وإما لأنه مؤنث، والكسرة مما يؤنث بها، وٱختلف فى اطرادها فى الثلاثى. فذهب سيبويه[3] إلى جواز اطرادها فيه. وهو اختيار المصنف بدليل قوله: فَحَاكِهَا أى قِسْ عليها. ومنعه المبرد وجعله مقصورا على السماع كالرباعى فلا يقال قوام ولاقعاد فى معنى قم وٱقعد. وفرق سيبويه بين الثلاثى والرباعى فقال: فعال قد كثر مجيئه فى الثلاثى بخلاف الرباعى فإنه لم يأت منه إلا لفظان. أحدهما: قرقار فى قوله:

قَالَتْ لَهُ الرِّيحُ الصَّبَا قَرْقَارِ وَٱخْتَلَطَ المَعْرُوفُ بالإِنْكَارِ[4]

---

(١) القائل: البيتان لطفيل بن يزيد الحارثي وهما من الرجز:
الشاهد في قوله: «تراكها ومناعها» حيث جاءت اسم فعل من الفعل الثلاثي ترك ومنع على وزن فعال، وبنيا على الكسر وجوبا وكان حقهما السكون، وكسرا لالتقاء الساكنين، وخصا بالكسر لانهما مؤنثان والكسر يختص بالمؤنث. وقد استشهد به كل من: ابن السيرافي ٦٠٧، سيبويه ٣٦/٢، ٢٣/١ المقتضب ٣٦٩/٣ ماينصرف وما لا ينصرف ٧٢، الإنصاف ٥٣٧، الخزانة ٣٥٤/٢، شرح المفصل ٥١/٤، أمالي ابن الشجري ١١١/٢، الشذور ٩٠، اللسان (ترك)، المعانى الكبير ٨٦٨، الكامل ٢٧٩/١.

(٢) تابع للشاهد الذي سبقه.

(٣) سيبويه ٣٦/٢ ــ ٤٢.

(٤) القائل: أبو النجم العجلي.. وهو من الرجز:
الشاهد في قوله: «قرقار» وهو اسم لقوله «قرقر» كما أن نزال اسم لقولك: انزل وحق هذا المعدول

أى قالت للسحاب قرقر بالرعد، والآخر عرعار فى قوله:

مُتَكَنِّفِى جَنْبَىْ عُكَاظَ كِلَيْهِمَا يَدْعُو وَلِيَدَهُـمُ بها عَرْعَـارِ[1]

والعرعرة لعبة للصبيان. ونقل عن الأخفش جواز اطرادها فى الرباعى وهو ضعيف، ومنع المبرد من كونهما اسمى فعل وجعلهما اسمين لحكاية المرور من صوت الرعد فى قرقار وصوت الصبيان فى عرعار. كما يقال: غاق غاق فى حكاية صوت الغراب، وفيه نظر. لأن حكاية الصوت لا يخالف الأول فيها الثانى كالمثال المذكور فى حكاية صوت الغراب. وقوله: وقيل يحتاج إلى سماعها: إشارة إلى مذهب المبرد. فإنه لا يجيز منها إلا المسموع وقوله: وقيل بل يبنى على فعال إلى آخره إشارة لمذهب سيبويه[2]. وآعلم أن فعال يأتى فى الكلام على ثلاثة أضرب: ضرب معرب مطلقا: كصباح وجواد، وضرب مبنى مطلقا. وضرب فى إعرابه خلاف. أما المبنى مطلقا والذى فيه خلاف فثلاثة أقسام: أحدها: اسم الفعل كتراك ونزال وقد تقدم بيانه. وثانيها: الصفات المعدولة وهى ضربان مختص بالنداء،

= أن يكون في باب الثلاثي خاصة، وقرقر فعل رباعي فسمي باسم معدول عن الرباعي عن طريق الشذوذ.

وقد استشهد به كل من: الخزانة ٥٨/٣، اللسان (قرر) ٣٩٩/٦، سيبويه ٤٠/٢، ماينصرف ومالاينصرف ص ٧٧، المفصل ٧٤، المخصص ١٠٥/٩، الاشموني ١٦٠/٣، شرح المفصل لابن يعيش ٥١/٤، معجم مااستعجم ص ٢٣٨، الانتصار ٢٠٢.

(١) القائل: النابغة الذبياني وهو من الكامل.

المعنى: يقول الشاعر: إنهم آمنون في إقامتهم هناك لعزهم وكثرتهم وصبيانهم، يلعبون بهذه اللعبة لبطرهم ورفاهيتهم. والعرعار: اسم لعبة يلعبها الصغار. الشاهد في قوله: «عرعار» حيث اختلف العلماء فيها. فقال سيبويه: إنها معدولة عن عرعرت. وقال الأعلم: .. عرعارهم إسم من قولك عرعر، والمعدول حقه أن يأتي من باب الثلاثي. وهنا جاء شاذا. وقال المبرد: لم يرد المعدول عن الرباعي، ولذلك أخطأ سيبويه. وعرعار هنا حكاية للصوت. وشارك فيها الكثير من العلماء. ولا مجال لذكر هذه الاراء كلها.

وقد استشهد به كل من: الخزانة ٦٠/٣، ابن يعيش في شرح المفصل ٥٢/٤، الخصائص ٦٠/٣، الأشموني ١٦٠/٣، الإنتصار ٢٠٢، ديوانه ١٠٢.

(٢) سيبويه ٣٦/٢.

وغير مختص به. فالمختص به نحو قولهم: يالكاع ويافساق وياخباث، فهذا معدول عن الوصف كما عدلوا بَرْحَمَان عن راحم، ومَلْأَمَان عن لئيم لضرب من المبالغة. ولا يكون إلا للمؤنث، وهي معرفة بدليل وصفها بهما نحو: يافساق الخبيثة. وأما غير المختص به فنحو: حلاق وحياد للمنية لأنها تحلق كل شيء وتحيد الأرواح. وللسنة المجدبة كلاح وجداع وازام من الكلوح وهو العبوس، والجداع والجدع: القطع،والأزم وهو الشدة. وللشمس: براح وحناذ وهي الريح الحارة، والحنذ وهو شدة الحر. وإنما بني هذا القسم بكلا نوعيه إما حملا له على باب نزال لمشاركته له في كثير من أحكامه مثل التأنيث والعدل والوزن. وتحمل الضمير والإختصاص بصنف من الكلام، وإما لأنه متضمن تاء التأنيث أو ألفه الممدودة، لأنه لما عدل بفساق عن فاسقة ولكاع عن لكعاء، تضمن معناهما فصار مؤنثا لفظا ومعنى.

وثالثها: ماكان علما وهو ضربان: جنسي وشخص. أما الجنسي: فإنه أبداً معدول عن المصدر ولا يكون ذلك المصدر إلا معرفة نحو بداد في قوله:

.... **والخَيْلُ تَعْدُو فِي الصَّعِيْدِ بَدَادِ**[1]

وفجار في قوله:

---

(١) القائل: عوف بن عطية بن الخرع من الكامل من قصيدة له يرد فيها على لقيط بن زرارة وتمامه:

وَذَكَرْتُ من لَبَنِ المُحَلَّقِ شَرْبَةً ... والخَيْلُ تَعْدُو في الصَّعِيْدِ بَدَادِ

هلا كررت على ابن امك معبد ... والعامري يقوده بصفاء

الشاهد في قوله: «بداد» وهو اسم للتبدد معدول عن مؤنث كأنه سمي المتبدد: بده ثم عدلها إلى بداد. وزعم الرضى أن بداد وصف مؤنث معدول عن متبدده أي متفرقة فهو حال وذلك يخالف ماعليه سيبويه.

وقد استشهد به كل من: شرح المفصل لابن يعيش ٤/٥٤، الخزانة ٣/٨٠، الهمع ١/٢٩، الدرر ١/١٠، الأشموني ٣/٢٧٠، اللسان (بدد، حلق) وانظر: ديوان حسان ١٠٨، ديوان النابغة الجعدي ٢٤١.

.... وَحَمَلْتُ بَرَّةَ واحْتَمَلَتَ فَجَارِ[1]

علم معدول عن الفجرة، ولذلك قرنها ببرة وهى علم على المعنى أيضا، بدليل امتناعها من الصرف مع التأنيث وهو لا يمنع إلا مع العلمية، وهو اختيار سيبويه[2]. وقال السيرافى: الأجود عندى أن تكون فجار صفة غالبة، لأنه قابل بها بّرة وهى صفة غالبة، وعلة بناء هذا القسم ماذكر فى الذى قبله. وأما الشخصى فنحو: حذام وقطام وسجاح. فحذام علم على امرأة ومنه قوله:

إذَا قَالَت حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا فإنَّ القَوْلَ مَاقَالَتْ حَذَامِ[3]

وهو معدول عن حاذمة. والحذم: القطع، وقطام معدولة عن قاطمة والقطم قطع الشيء بأطراف الأسنان وهى علم أيضا قال:

---

(١) القائل: النابغة زياد بن معاوية الذبياني، من قصيدة من الكامل له يهجو بها زرعة بن عمرو ابن خويلد الفزاري.. وتمام البيت:

إنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا
فَحَمَلْتُ بَرَّةَ وَاحْتَمَلْتَ فَجَارِ

الشاهد في قوله: «برة واحتملت فجار» حيث جاءت برة ممنوعة من الصرف للتعريف والتأنيث، وفجار علم للفجور وهي معدولة عن فجرة وهي علم غير مصروف. وقال سيبوية: إنها معدولة عن الفجرة تفسير على طريق المعنى لا على طريق اللفظ. أي أنها معدولة عن فجرة علما، وأنها لم تستعمل سابقا علما.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٨/٢، مجالس ثعلب ٤٦٤، جمل الزجاجي ٢٣٤، الخصائص ١٩٨/٢، ٢٦١/٣، ٢٦٥، أمالي ابن الشجرى ١١٣/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٣٨/١، ٥٣/٤، الخزانة ٦٥/٣، شواهد العيني ٤٠٥/١، الهمع ٢٩/١، الدرر ٩/١، الأشموني ١٣٧/١، ديوانه ٣٤.

(٢) انظر: سيبويه ٣٦/٢.

(٣) القائل: ديسم بن طارق أحد شعراء الجاهلية من الوافر:

الشاهد في قوله: «حذام» فقد جاءت اسما مبنيا في الموضعين ومكانها الرفع على الفاعلية والبناء وجعل الحركة الإعرابية لا تظهر والاسم المبني في محل رفع فاعل. وقد استشهد به كل من: ابن الشجرى في أماليه ١١٥/٢، الخصائص ١٧٨/٢، ابن يعيش في مفصله ٦٤/٤، التصريح ٢٢٥/٢، الأشموني ٢٦٨/٣، أوضح المسالك رقم ٤٨٢، شرح قطر الندى /١ المغنى ٢٢٠، شذور الذهب ٩٥.

أَتارِكَــةٌ تَدَلُّلَهَــا قَطَــامِ وَضنًــا بالتَّحِيَّــةِ والسَّلَامِ[1]

وأما سجاح فعلم على امرأة وهى التى ادّعت النبوة. وهو من قولهم: وَجْهٌ أَسْجَح أى حسن مستقيم. ومنه ظفار لمدينه اليمن. وسكاب وحصاف لفرسين وهما من سكب الجرى وهو كثرته. ومنه ناقة محصاف أى سريعة وآختلف فيه فأهل الحجاز يبنونه على الكسر مطلقا أما لتضمنه معنى تاء التأنيث، وإما لأنه محمول على باب نزال. وأما بنو تميم فاتفقوا على إعرابه مالم يكن آخره راء. ومنعه من الصرف للعلمية والتأنيث والعدل كما هو رأى عبد القاهر وابن الحاجب كما مر. وأما مافى آخره راء نحو: وبار علم لأرض، وحضار لأحد المحلفين وهما نجمان يطلعان قبل سهيل، أحدهما حضار والآخر الوزن وسميا بذلك لأن الذى يبصر أحدهما يحلف أنه سهيل. فإنهم يوافقون أهل الحجاز فى بنائه على الكسر إلا القليل منهم. فإنهم يجرون فيه على قياس لغتهم فى الإعراب ومنع الصرف. ومنه قول الأعشى:

فَمَـرَّ دَهْرٌ عَلَــى وَبَــارِ فَهَلَــكَتْ جَهْــرَةً وَبَــارُ[2]

---

(١) القائل: النابغة الذبياني، مجزؤ الوافر ويروى عجزه: وظنا بالتحية والكلام. الشاهد في قوله: «قطام» فإن محلها الرفع على الفاعلية، وعوملت هنا معاملة الإسم المبني، إذ لو لم تكن مبنية لرفعت. وهي مبنية على الكسر تشبيها لها بنزال وحذام. وهذا مذهب الحجازيين. وأما بنو تميم فانهم يجرونها مجرى مالا ينصرف.

وقد استشهد به كل من: مفصل ابن يعيش ٦٤/٤، أمالي ابن الشجرى ١١٥/٢، ديوانه ٧٥.

(٢) القائل: الأعشى ميمون بن قيس من مجزؤ البسيط:

الشاهد في قوله: «وبار» حيث وردت مرتين. الأولى مكسورة والثانية مرفوعة. وكسر الأولى لأنها مبنية على الكسر، لأنها جاءت على وزن فَعَالِ ولو كانت معربه لجاءت مفتوحة، لأنها ممنوعة من الصرف. وجاءت الثانية مرفوعة على الفاعلية، ولأن القافية في القصيدة مرفوعة أيضا والشاعر استعمل هذه الكلمة بحالتين البناء والإعراب.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٤١/٢، اللسان ١٣٤/٧، أمالي ابن الشجرى ١١٥/٢، الأشموني ٢٦٩/٣، الدرر ٨/١، شواهد العيني ٣٥٨/٤، الأصول ٧٤/٢، السيرافي ٧١/١، الموجز ٧٢، المخصص ٦٧/١٧، شرح التصريح ٢٢٥/٢، المقتضب ٥٠/٣، ٣٧٦، شذور الذهب ٩٧،ماينصرف ومالاينصرف ٧٧، الهمع ٢٩/١، مفصل بن يعيش ٦٤/٤، ديوانه ٢٨١.

وإنما بنى ماآخره راء فى الأكثر، لأن الراء حرف فيه تكرير، وله فى الإمالة حصة تخصُهُ وهم كثيرا مايستحسنون الإمالة فى لغتهم. فلو أعْرَبُوْه لامتنعت الإمَالَةُ فى حالة الرفع.

٦١٨ ومِثْلُهَا مِنَ الظّروفِ دُوْنَكَا ثمّ عَلَيْكَ مِثْلَهَا وَعِنْدَكَا

٦١٩ كقولــه عَلَيْكُــمُ أنْفُسَكُــمْ أىْ إلْزَمُوا كما تقول حِذْرَكُمْ

٦٢٠ وَدُونَ فى الشّعْرِ أتى تَصْدِيقُهَا دُوْنَكَهَا ياأُمّ لا أُطِيْقُهَـــا

يريد أن هذه الظروف مثل أسماء الفعل فى العمل. فدونك وعندك فى الأصل ظرفا مكان نقلا وسمى بهما الفعل، فإذا قلت دونك زيدا وعندك عمرا. فزيد وعمرو: منصوبان بهما لأنهما صارا اسمين لقولك: خذ زيدا. أو الزم عمرا، وفى كل منهما ضمير مرفوع به لأنه فاعله. وبنيا لما ذكر من العلة فى بناء آسم الفعل، وعلى الفتح لأنه لما سُمِّىَ بهما وهما مضافان. والمضاف مع ماأضيف إليه كشىء واحد، فتح الأول فتح المركبات نحو: حَضْرَ مَوْتَ، وخمسةَ عَشَرَ. وأما عليك فمنقول من الحرفية لأنَّه فى الأصل حرف جر فلما نقل صار اسما كقولك الزم. وقوله: ثم عليك مثلها أى عليك مثل دونك فى كونها آسما للفعل. فإذا قلت عليك زيدا. فزيد منصوب بعليك وفيه ضمير مستكن مرفوع به، ويتعدى بنفسه نحو عليك زيدا وقد يعدى بحرف الجر نحو عليك بزيد. ولا تتعلق هذه الظروف بشىء لأنها عاملة غير معمولة كما لاتتعلق مسمياتها وهى الأفعال بشىء وهذه الألفاظ تختص بالإغراء، لأنَّ دونك لما يتقاصر عَنْكَ وهو بحضرتك، وعندك لما حضرك من أى جهة كان من جهاتك وعليك لما آستعلى عليك [والتعلى][(١)] فى هذا الضرب من الظروف. والجار والمجرور مقصور على السماع فلا يقال: أمامك زيدا ووراءك عمرا خلافا للكسائى، فإنه أجازه قياسا مطردا. وقوله: كقوله عليكم أنفسكم إشارة إلى قوله تعالى: ﴿ياأيُّها الّذِيْنَ آمِنُوا عَلَيْكُمْ أنْفُسَكُمْ﴾[(٢)] فنصب أنفسكم بعليكم ثم

(١) هكذا في (ق)، وفي الأصل (ص) (والنقل)، وهنا أفضل.

(٢) سورة المائدة آية ١٠٥.

فسره المصنف بقوله: أى الزموا. وقوله: كما تقول حذركم، إنما شبه عليكم بحذركم فى العمل فى المفعول لا فى المعنى. لأن معنى حذرك زيدا وحذارك أى آحذر، ومعنى عليك الزم، وحذرك مصدر مضاف إلى مابعده، وهو بدل من اللفظ بالفعل، وليس حذرك مبنيا بل منصوب على المصدر كضرب الرقاب. وقوله: ودون فى الشعر أتى تصديقها: يريد أن دون قد جاء فى الشعر تصديق الإغراء بها. روى أبو الفتح فى سر الصناعة أن امرأة من العرب قالت لابنتها:

وفَيْشِيَّةً قَدْ آسْتَقَرّ جَوْفُها[1]

فقالت لها البنت:

دُوْنَكَهَا يا أُمُ لِا أُطِيقَهَا[1]

فالضمير الذى بعد الكاف فى محل النصب لأنه مفعول به:

٦٢١ كَذَاك لَوْ لَمْ يُلْغ ماأُنْشِدكا   يَاأَيَّها المَائِحُ دَلْوِى دُوْنَكَـا

لايجوز تقديم شيء من معمول هذه الظروف عليها مطلقا لعدم تصرفها. وأجازة الكوفيون محتجين بقول الشاعر:

يَاأَيُّها المَائِحُ دَلْوِى دُوْنَكَـا   إنّى رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمِدُونَكَا[2]

---

(١) القائل: غير معروف:
الشاهد في قوله: «دونكها» حيث استعملت دونك اسم فعل أمر بمعنى خذي والكاف مفعول.
انظر شرح شذور الذهب ص ٤٠١.

(٢) القائل: من كلام راجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم.
الشاهد في قوله: «دلوى دونكا» حيث استدل الكسائي وابن مالك على جواز تقدم مفعول اسم الفاعل عليه وجوز ابن مالك في كتابه التسهيل أن يعمل اسم الفاعل متأخرا في مفعول متقدم عليه. والحقيقة أن «دلوى» معمول لفعل محذوف من معنى اسم الفعل. وخرج أيضا على وجه أخر هي: دلوى: مبتدأ، دونك اسم فعل أمر، وفاعله محذوف، والجملة خبر.
وقد استشهد به كل من: أوضح المسالك رقم ٤٦٢، شذور الذهب ٤٠٨، أمالي القالي ٢/٢٤٣، العقد الفريد ٥/٢١١، أمالي الزجاجي ٢٣٧، ابن يعيش في مفصله ١/١١٧، المقرب ١/١٣٧، الإنصاف ٢٢٨، الخزانة ٣/١٥، المغنى ٦٩، ٦١٧، شواهد العيني ٤/٣١١، التصريح ٢/٢٠٥، الدرر ٢/١٣٨، الأشموني ٢/٢٠٦، اللسان (ميح) الهمع ٢/١٠٥.

ولاحجة فيه لاحتمال أن يكون مبتدأ أو دونك خبره، وفيه تنبيه للمخاطب. وأما قوله تعالى: ﴿كِتَابُ اللهِ عَلَيْكُم﴾(١) فكتاب الله مصدر منصوب بفعل مضمر دل عليه ماتقدمه، لأنه لما قال: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهاتُكُمْ﴾(٢) دل على أن التحريم قد كتب عليهم. وقوله: كذالك إشارة إلى قوله: «دونكها ياأم لا أطيقها» أى يأتى معمولها مؤخرا كقول المرأة. وقوله: «لو لم يلغ ماأنشدكا». يريد لو لم يطرح التقديم فيما أنشده الكوفيون دليلا عليه بما ذكره البصريون من التأويل.

٦٢٢ وَكُلُّ ذَا تُغْرِى بِهِ المُخَاطَبَا وَلَا تَقُلْ عَلَيْهِ زَيْداً غَائِبَا

٦٢٣ أمّا علىّ ذَا بمعنى أوْلِنِى وَقَوْلُهُم عَلَيْهِ شَخْصاً لَيْسَنِى

٦٢٤ فَهُو شُذُوذٌ لاتَقِسْ عَلَيْهِ ....

قد بينا أن هذه الألفاظ أعنى الظروف تختص بالإغراء. ومعنى الإغراء الإلصاق بالشىء فى الأصل، مأخوذ من غَرِىَ به إذا التصق. فكأنَّ المُغْرى بالشىء يأمر بلزومه فذا من قوله: وكل ذا إشارة إلى الظروف المذكوره مطلقا. ولما كان مسماها أمراً، وأصل الأمر أن يكون للحاضر، فالإغراء لايكون إلا للمخاطب اتفاقا وهو المراد بقوله: ولا تقل عليه زيدا غائبا. أى لا تغرى به الغائب لما ذكرنا. وغائبا: حال من الضمير المرفوع فى عليه وهو الفاعل، أو من ضمير المجرور به أو من زيد.وأما قولهم: علىّ ذا فقيل إنه إغراء للمتكلم، وقيل ليس بإغراء له، لأنه لا يأمر نفسه بل يأمر غيره. وإليه ذهب المصنف. ولذلك قال هو بمعنى أولنى. وذا اسم إشارة فى محل النصب بعلى، والمضمر المستكن بعلى المرفوع بعلى ضمير المخاطب لا ضمير المتكلم، لأن على ذا اسم لقولك: أولنى ذا. فكما أن أولنى ضمير المخاطب فكذلك فاعل على. وأما قولهم: رجلا ليسنى فشاذ. أما أولا فلأنه إغراء للغائب أى عليه رجلا غيرى. فليسنى بمعنى غيرى، وأما ثانيا فلأنه جعل خبر ليس مضمرا متصلا، والأجود أن يجعل منفصلا أى ليس إياى. وهو المراد

(١) سورة النساء آية ٢٤.

(٢) سورة النساء آية ٢٣.

بقوله: فهو شذوذ لاتقس عليه. أى إغراء المتكلم. والغائب عنده لايقاس عليه، أما الغائب فشاذ بالإتفاق. وأما المتكلم ففيه خلاف ومن شذوذ إغراء الغائب قوله:

شَهيدِي الوَليدُ عَلَى حُبِّها أَلَيْسَ بِعَدْلٍ عَلَيْهَا الوَلِيْـدُ[1]

فنصب الوليد على الإغراء. واسم ليس مضمر فيها. وأما ماجاء فى الحديث وهو قوله عليه السلام ومن لم يستطع فعليه بالصوم. فإنما حَسَّنَه تقديم ذكر الخطاب وهو قوله: «يامعشر الشباب. من استطاع منكم الباءة فليتزوج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم[2]». وعداّه بالباء لأن الإغراء الصاق. كما تقدم كأنه قال: فليلتصق

٦٢٤ .... والظَّرفُ إنْ أَكَّدْتَ مُضْمَرَيْهِ

٦٢٥ رَفَعْتَ تأكيدَ الضَّمِيرِ المستَتِرْ وإِنْ تُؤَكِّدْ كافَةَ المجرورَ جُرْ

٦٢٦ فَارْفَعْ عليك نَفْسُكَ الفَلاَحَا وآجْرُرُ عليك نَفْسِكَ النَّجَاحا

٦٢٧ وَذَاكَ مخصوص بذِي الظُّرُوفِ إذ كافُهَا لَيْسَ مِنَ الحُرُوفِ

٦٢٨ فكافها كالكاف فى حِذَارَكَا ليست بحرف مثل كاف هاءكا

يجوز تأكيد ضمير الفاعل فى هذه الظروف والعطف عليه بعد أن يؤكد بمضمر مرفوع منفصل اتفاقا. وأما الكاف فقال آبن باب شاذ: إنه حرف لمجرد الخطاب كالكاف فى ذلك، لأنها لما نقلت وسمى بها الفعل لم يحكم بإضافتها كما لم يضف الفعل. وذهب الجمهور إلى أنه آسم فيجوز تأكيده مطلقا والعطف عليه بإعادة حرف الجر على رأى البصريين، ومطلقا عند الكوفيين. لأن النقل والتسمية كالجزء من الكلمة بدليل نقل عبد الله من النعت والتسمية به. فقوله: والظرف إن أكدت مضمريه: يريد بالمضمرين المرفوع المستكن فى الظرف وهو أنت والمجرور البارز وهو الكاف. واحترز بقوله الظرف نحو: رويدك زيدا. فإنه ليس بظرف ولا

(١) القائل: لم أعثر على قائله، والشاهد في قوله «الوليد» حيث نصب على الإغراء وهو غائب. وذلك شاذ.

(٢) حديث صحيح: انظر صحيح البخاري: النكاح باب ٢، ٣، وانظر مسند مسلم/النكاح — حديث رقم ١.

فيه مضمران بل مضمر واحد وهو المرفوع المستتر، لأن الكاف فيه حرف لمجرد الخطاب لا موضع له من الإعراب لما مر. وقوله: رفعت تأكيد الضمير المستتر إلى آخره: يريد إن جعلت التأكيد للضمير المستتر رفعته كما فى قوله: عليك نفسه الفلاحا، فنفسك تأكيد لأنت، والفلاح منصوب بعليك. وإنما أتى بالفلاح ليتعين أن تكون النفس تأكيدا، ولما كان المضمر المتصل المستتر من شرطه أن لا يؤكد بالنفس والعين إلا بعد أن يؤكد بمضمر مرفوع منفصل كما تبين فى العطف، اكتفى عنه هاهنا بالمضمر المجرور فضلا، لأنه يقوم مقام التأكيد، وإن جعلت التأكيد للمضمر المجرور وهو الكاف جررته كما فى قوله: عليك نفسك النجاحا. ولو لم يأت بالنجاح منصوبا لما تعين أن تكون النفس تأكيدا للكاف المجرور بعليك لجواز أن تكون هى المفعول كما فى قوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾[1] وقوله: «وذاك مخصوص بذى الظروف». يريد أن جواز الرفع والجر فى المؤكد مخصوص بالظروف المستعملة فى الإغراء لا أحدهما فقط بانفراده، لأن التأكيد بالرفع لا يختص. فإنه يجوز أن يقال: رويدك أنت نَفْسُك زيدا برفع النفس لاغير وكذلك سائرها. وقوله: إذ كافها ليس من الحروف. تعليل لتخصيص التأكيد فيها بجواز الأمرين، لأن المتصل بها ليس بحرف على الأصح، فلذلك جاز فى تأكيده الجر بخلاف الكاف فى رويدك ونحوه. وقوله: كالكاف أى أن الكاف فى عليك وأخويه من الظروف اسم مجرور المحل، كما أن الكاف فى حذارك اسم مجرور المحل، بإضافة حذار إليه وهو مصدر مضاف إلى الفاعل. فتقول: حِذارِك زيدا بكسر الحاء، ومؤكدا الكاف حينئذ يكون مجرورا نحو: حِذارِك نَفْسَك زيدا. قوله: ليست بحرف مثل كاف هائكا. يريد أن الكاف فى هائك حرف خطاب بخلافه فى عليك فيقال: هاءك أنت نفسك زيدا برفع النفس. ولايقال نفسك بالجر، لأن كافه حرف لا موضع لها من الإعراب. وتقول: عليكم كلكم أجمعون زيدا، فيرتفع كلكم وأجمعون تأكيدا للضمير المستتر. وإن شئت جررت تأكيدا للكاف.

(١) سورة المائدة آية ١٠٥.

(باب المنادى)

٦٢٩ أَلْقَوْلُ فى النّدَاءَ والمُنَادَى يا وأَيا وأَىْ بها يُنَادَى
٦٣٠ يالِلْبَعِيْدِ وَهَيَا وإِنْ قَرُب نُودِىَ بالهَمْزِ وأَىْ نحو أَرَبْ

النداء من نَدَوْتُ إذا جلست فى النادى وهو المكان الذى ينادى فيه بعضهم بعضا. فلامه واو إلا أنها لما وقعت طرفا وقبلها ألف زائدة قلبت همزة، ويجوز فى نونه الضم والكسر. وهو فى الإصطلاح: عبارة عن تصويتك لمن تريد إقباله عليك لتخاطبه. وقيل: آستدعاء مطلوب من مخاطب أو فى تقدير مخاطب باسمه مع يا وأخواتها لفظا أو تقديرا. وأما المنادى فهو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعوا لفظا أو تقديرا. فالمطلوب إقباله جنس، وتدخل فيه الجمادات، لأن المنادى يتخيل منها الإقبال مجازا، وبحرف نائب مناب أدعوا يفصله عن غيره، ولفظا أو تقديرا تفصيل للحرف. والمشهور أن حروفه الخمسة[1] هى التى ذكرها المصنف وهى: يا وأيا وهيا وأى والهمزة. وأما وا فليست فى التحقيق منها لاختصاصها بالندبة، والمندوب ليس بمنادى لأن المنادى هو المطلوب والمندوب هو المتفجع عليه فتنافيا، ومنهم من يذكرها فى حروف النداء لمشاركة المندوب فى كثير من أحكامه. وروى عن الكسائى[2]: آى بالمد فهى أذن سبعة، وأصلها يا وكذلك تستعمل فى القريب

(١) يوافق ابن معطي سيبويه في عدد حروف النداء إذ يقول سيبويه في كتابه ٣٢٥/١ «فإن الإسم غير المندوب فينبه بخمسة أشياء: بيا، وأيا، وهيا، وآي، وبالألف نحو قولك: أحار بن عمرو، إلا أن الأربعة غير الألف قد يستعملونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم، أو للإنسان المعرض عنهم الذي يرون أنه لايقبل عليهم باجتهاد ، أو النائم المستثقل..

(٢) شرح المفصل ١١٨/٨.

والبعيد. فإن زاد البعد زدت على يا حرفا آخر وهو الهمزة فقلت [أيا](1). وأما هيا فالهاء بدل من الهمزة كقولهم: هَيّاك فى أياك. وأما أى والهمزه فللقريب لقلة لفظهما وعدم الحاجة إلى مد الصوت وهو المراد بقوله: وإنْ قَرُب أى وأن قَرُبَ المنادى نودى بأى والهمزة، والأولى يقال مراتبها ثلاث: الأُولى أيا وهيا للبعيد مسافة وحكما كالنائم والساهى لزيادة لفظها الحاصل منه مد الصوت المحتاج إليه لأجل البعد. فإن نودى القريب فلحرص المنادى على إقبال المدعو. الثانية: أى والهمزة للقريب، وقيل أن أى للبعيد مسافة وحكما، وقيل أنها بمنزلة يا فى كونها تصلح للقريب والبعيد. ولذلك قيل هى مقلوبة منها. الثالثة: يا للمتوسط. وقد تستعمل للبعيد لما مر، وقد ينادى بها القريب لحرص المنادى على إقبال المنادى. وأما آى بالمد فلا يستعمل إلا فى المرتبة الأولى. ووا في الندبة وتشاركهافيه يا ولاتقع فى باب الإستغاثه والإختصاص إلا يا فهى أعمها ولذلك هى أم الباب.

٦٣١ وكُـلّ مانادَيْتَـهُ مَفْعُـولُ وهو لِفِعْلٍ مُضْمَرٍ مَعْمُولُ

إنما كان المنادى مفعولا لأن قولك: يازيد فى معنى أدعو زيدا، وأنادى زيدا ولذلك يظهر النصب فى المضاف والمشابه له والنكرة وغير المقصودة. وإنما أتى بلفظ العموم وهو كل لِيَدْخُلَ فيه أصناف المنادى، وهو المنصوب لفظا أو محلا. وإذا ثبت أنه مفعول فلابد له من عامل. وآختلف النحاة فى عامله. فذهب سيبويه(2) وجمهور البصريين إلى أنه منصوب بفعل واجب الإضمار، وهو آختيار المصنف. بدليل قوله: وهو لفعل مضمر معمول. ومنهم من ذهب إلى أنه منصوب بحرف النداء، ويعزى إلى المبرد(3) وأبى على. ومنهم من زعم أنها أسماء أفعال، والأول

(١) هكذا في (ق، ك) وفي الأصل (ص) (يا) والأصح ماذكر. وقد سقطت الهمزة من الأصل.

(٢) انظر سيبويه ١/٣٠٣.

(٣) يقول الرضى ١/١٤١، وأجاز المبرد نصب المنادى على حرف النداء لسده مسد الفعل وليس ببعيد، لأنه يمال إمالة الفعل، فلا يكون إذن من هذا الباب أي مما ينتصب المفعول به بعامل واجب الحذف. ويقول المقتضب ٤/٢٠٤، خلاف مانسبه الرضى إليه. فهو يعتمد مذهب سيبويه. وفي الإرتشاف و ٣٤٤: وقيل الناصب الأداة وهي اسم فعل. والرضى ينسب هذا

أظهر. لأن الفعل هو الأصل فى العمل. فإذا قُدِّرَ قُدِّرَ ماهو الأصل. وأما الحروف فإنما ينصب منها ماشابه الفعل. وإذا أمكن أن يعمل الفِعْلُ الذى هو الأصل فلا يعدل عنه إلى الحرف. وقد أمْكَن فوجب القول به. احتج المبرد[1] ومن تابعه بأن هذه الحروف قوية المشابهة للفعل بدليل إمالتها وتعلق الجار بها نحو يا لزيد. ونصبها للحال كقوله:

.... يَابُؤْسَ لِلْحَرْبِ ضَرَّاراً لأقْوَامِ[2]

ولاحجة فيها. أما الإمالة فلأنها لا توجب لها عملا بدليل إمالة بلى مع عدم عملها، وأما تعلُقُ الجار بها ونصب الحال فممنو ع، وإنما هو بالفعل المقدر، ولأنه يلزم أن يفيد الحرف مع الإسم من غير تقدير فعل، وهو محال. لا متناع أن يكون الحرف خبرا أو مخبرا عنه لما مر. وأما القول بأنها اسم لفعل فظاهر البطلان أما أولا فلأن أسماء الأفعال لا يوجد فيها ماهو على حرف واحد. فلو حكم بأن هذه أسماء أفعال للزم منه أن يكون اسم الفعل على حرف واحد، لأن من جملتها الهمزة وهى

= المذهب لأبي علي الفارسي. ففي جـ ١٤٢/١: وقال أبو علي في بعض كلام أن «يا» وأخواته أسماء أفعال ومنع بأن أسماء الأفعال لا تكون على أقل من حرفين، والهمزة من أدوات النداء انتهى. انظر المقتضب ٢٠٢/٤.

(١) المقتضب ٢٥٨/٤ ـــ ٢٥٩.

(٢) القائل: النابغة الذبياني: من البسيط حيث كان بنو عامر قد طلبوا إلى قوم النابغة أن يقاطعوا بنى أسد فجهلهم النابغة في ذلك وتمام البيت حيث يروى برواية أخرى:

قالت بنو عامر خالوا بني أسد
يابؤس للجهل ضرارا لأقوام

الشاهد في قوله: «يابؤس للحرب ضرارا» حيث زيدت اللام في «للحرب» وأصل الكلام: يابؤس الحرب فقد أقحم اللام بين المضاف والمضاف إليه في قوله: «يابؤس للجهل» (الحرب) توكيدا للإضافة. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٤٦/١، شرح الكافية في باب المنادى ١٢٠/١، الخزانة ٢٨٥/١، ١١٩/٢، المقتضب ٢٥٣/٤، المحتسب ٢٥١/١، جمل الزجاجي ١٨٧، الخصائص ١٠٦/٣، أمالي ابن الشجرى ٨٠/٢، ٨٣، الإنصاف ٣٣٠، شرح المفصل لابن يعيش ٦٨/٣، ١٠٤/٥، الهمع ١٧٣/١، الدرر اللوامع ١٤٨/١، ديوانه ٧١.

واحد. وأما ثانيا فلأن أسماء الأفعال لابد لها من مرفوع، ولا مرفوع هاهنا، فامتنع أن تكون أسماء أفعال. فإن قيل: فالفاعل يكون مضمرا فيها. أجبنا: بأنه لو كان فيها ضمير لكان لا يخلو إما أن يعود إلى غائب أو متكلم أو مخاطب. والأول محال لعدم تقدم من يعود عليه، والثانى لامتناع كون آسم الفاعل المتكلم بل لمخاطب أو غائب. وأما الثالث: فظاهر الفساد لأنه يؤدى إلى أن يكون المخاطب هو الداعى بالنسبة إلى ضمير الفاعل. والمدعو بالنسبة إلى وقوع اسم الفعل عليه. وإذا ثبت أن الحق هو الأول فوجب اضمار الفعل عندهم إما لكثرة الإستعمال، إذ الحاجة إليه ماسة فالتزم حذف الفعل معه طلبا للتخفيف، أو أن النداء إنشاء، والحروف تدل عليه قطعا. [وصيغة](١) الفعل مشترك بين الإخبار والإنشاء. فلو أظهر الفعل لحصل اللبس، ولايلتفت إلى مايقال من أن الصفة إذا نوديت كانت خبرا، بدليل ايجاب الفقهاء الحد على القاذف فى نحو: يازانى، لأنه وصفه بالزنا المحتمل للوقوع والاوقوع. ولو كانت عبارة عن التصوت لما وَجَبَ الحد. لأنا نقول: إن وجوب الحد إنما يلزم من الخبر بعد وجود النداء، لالنفس النداء.

٦٣٢ وإنّما يُبْنَى عَلَى الضَّمّ العَلَمْ أو مُتَنَكّــرٌ مواجَــةٌ يُضَمْ

٦٣٣ تقــول يازيــدُ وياغــــلامُ فيستوى المنكـور والأعــلامُ

لما ذكر أن المنادى مفعول، وكان كل مفعول منصوبا إما لفظا أو محلا، أخذ فى بيان كل واحد من النوعين. وبدأ بالقسم الثانى وهو المنصوب محلا، وأشار إليه بقوله: وإنما يبنى على الضم العلم إلى آخره، ويجب أن يقول: وإنما يبنى على الضم العلم المفرد، مالم يكن مبنيا قبل النداء. أما الأول فلأن نحو امرء القيس وعبد الدار أعلام، ولا يبنى على الضم لفوات الإفراد. وأمّا الثانى فلان نحو حزام مفرد وهو مبنى على الكسر قبل النداء كذلك. فالمبنى على الضم فى النداء المنصوب محلا ماكان معرفة قبل النداء. وهو العلم نحو: يازيد. وما تخصص بالنداء نحو: يارجل. وقد تمثل بهما فى قوله: يازيد وياغلام. وقوله: فيستوى المنكور والأعلام يريد فى البناء

(١) هكذا في (ق، ك) وفي الأصل (ص) (وصفة) وهو تصحيف.

على الضم. وفى معناهما: ياأيها الرجل وياهذا الرجل، وياحذام، ويازيدان. ويازيدون لأن هذه كلها من أقسام المفرد، إذ المراد بالمفرد هنا ماليس بمضاف ولا مشبه به، والأولى أن يقال: المفرد يبنى على ما ارتفع به ليكون شاملا للمفرد والمثنى والمجموع على رأى. وإنما يبنى المفرد فى الأعرف لأمرين: أحدهما أنه أشبه المضمر لفظا ومعنا. أما لفظا فلأنه مفرد كلفظ المضمر، وإما معنى من حيث التعريف والخطاب، لأن المنادى مخاطب فى المعنى فالأصل فى يازيد: ياأنت بدليل قوله:

يَاأَبْجَرُ بْنَ أَبْجَرٍ يَاأَنْتَا ....[1]

وإنما عدل عنه إلى لفظ الغائب لرفع اللبس، لأن المخاطب قد يكون بعيدا. وإذا قيل ياأنت لم يُعْلَم مَنْ المقصودُ. فإذا قيل: يازيدُ عُلِمَ أَنَّهُ يقصده. الثانى: أنه أشبه الأصوات، لأن الغرض من النداء التنبيه بالصوت، وتحريك المدعو للقبول لا الإخبار. والأصوات مبنيه كهلا وعَدْس. فإن قيل: فهذا بعينه موجود فيما جاء منعه معربا. قلنا: قد كان القياس فيها ذلك،إلا أن النكرة بعدت بالتنكير من الصوت. والمضاف بالإضافه، فَتَخَلَّفَ مُوجِبُ البناء لمانع، فبقى على الأصل، وبنى على حركة، إما لئلا يؤدى إلى آجتماع الساكنين فيما قبل آخره ساكن نحو: زيد وعمرو، وإما لأن له أصلا فى التمكن، لأن بناءه عارض. ولذلك مثله سيبويه[2] بياحكم لئلا يتوهم أنه بنى على حركة هربا من التقاء الساكنين. وخص بالضمة

---

(١) القائل: سالم بن دارة قاله في مربن واقع وهو من الرجز وصواب إنشاده:

يامُرُّ ياآبنَ وَاقِعٍ يَاأَنْتَا
أَنْتَ الذِّي طَلَّقْتَ عَامَ جُعْتَا

الشاهد في قوله: «ياأنتا» حيث نادى الضمير المنفصل الذي يقع في موطن الرفع مناداة الإسم العادي لأن قولنا: يازيد يعني ياأنت.

وقد استشهد به كل من الخزانة ١/٢٨٩، شرح مفصل لابن يعيش ١/١٢٧، ١٣٠، المقرب ١/١٧٦، الخزانة ١/٢٨٩، شرح شواهد العيني ٢٣٢، شرح التصريح مع التوضيح ٢/١٦٤، همع الهوامع ١/١٧٤، الدرر ١/١٥١، شرح الأشموني ٣/١٣٥، أوضح المسالك رقم ٤٣١ الإنصاف ٣٢٥، ابن الشجرى ٢/٧٩.

(٢) سيبويه ١/٣٠٣ ــ ٣٠٦.

لإمور. أحدهـا: تقويـة له لأن له أصلا فى التمكـن. وثانيها: أنه لو لم يُضَمَّ لكان إما مفتوحا أو مكسورا. وكلاهما محال. لأن فى الأول يلتبس بغير المتصرف والمضاف إلى ياء المتكلم بعد قلبها ألفا والإجتزاء بالفتحة. وفى الثانى المضاف إلى ياء المتكلم إذا آجتزى بالكسرة. وثالثها: أنه إذا كان مضافا أو نكرة مبهمة كان مفتوحا، ومضافا إلى ياء المتكلم مكسورا، فُضُمَّ فى الإفراد لتستوفى الحركات كما فعلوا فى قَبْلُ وبَعْدُ لاشتراكهما فى الغاية. وآختلف فى تعريف العلم المفرد بعد ندائه. هل هو بما كان قبل النداء أو تعريف بالقصد. فذهب آبن السراج[1] إلى أنه باق على تعريفه للإستصحاب، ولأن من الأعلام مالاشركة فيه ليصح تنكيره كالفرزدق، ولأن النداء يخصص ولا يعرف. وذهب السيرافى[2] والمبرد[2] إلى أن تعريفه بالقصد قياسا على النكرة. والمقصودة بعد سلب العلمية لئلا يجتمع على آسم واحد تعريفان.

٦٣٤ أما المُضَافُ والذى يشابِهُهْ وَمُفَرَدٌ بالـقَصْد لا تُواَجِهُـهْ

٦٣٥ فإنّهـا ثَلاثَـةٌ تَنْـتَصِبُ لأنَّها لم تُبْنَ فَهْى تُعْرَبْ

٦٣٦ نصبـا كَيَـارَبَّ العِبَـادِ رَبَّنـا ياغَافِراً ذَنْبَ المُسِيءِ مُحْسِنَا

٦٣٧ وغَيْرُ مَقْصُودٍ كقول أعْمَى يارَجُلاً هَلْ مِنْ طَرِيْقٍ ثَمَّا

يريد ماكان منصوبا لفظا ومحلا. وهو المضاف والمشبه به والنكرة غير المقصودة وهى الثلاثة الذى ذكرها. ثم علل إعرابها بقوله لأنها لم تبن فهى تعرب. يريد أن علة البناء إذا كانت منتفية وجب الرجوع إلى الأصل وهو الإعراب فى الأعرف، وإذا وجب الإعراب تعين النصب. لأن المنادى مفعول على مامر بيانه، ولأن المضاف منها تعريفه بما أُضيف إليه لابوقوعه موقع المضمر لفظا وعلة بناء المنادى المفرد مشابهة المضمر لفظا. وأما المشابهة له فلأنه بعض الإسم، وبعض الإسم لايبنى. ولأنه محمول على المضاف لمضارعته له. وأما النكرة غير المقصودة فلبعدها

(١) الأصول ٤٠٥/١، ٤١٤، ارتشاف الضرب ٣٤٤، الهمع ١٧١/٢، ١٧٢.

(٢) المقتضب ٢٠٢/٤ ــ ٢٠٥، سيبويه ٣٠٣/١، الإنصاف ٣٢٣/١ ــ ٣٣٥.

عن شبه المضمر الموجب للبناء، لأن النكرة لواحد لا بعينه، والمضمر لواحد بعينه فالمضاف: كيارَبَّ العِبَاد فى مثاله: وكقوله ربَّنا. والتقدير: يارَبَّنَا ولا فرق بين أن يكون معرفة كمثاله أو نكرة كياغلام رجل. وأما المشابه للمضاف فكقوله ياغافرا ذنب المسيء. فذنب المسيء: منصوب لغافر. وعمله فى الثانى النصب، إما لفظا كما فى المثال المذكور، وإما محلا نحو: ياخيرا من زيد. والرفع نحو: ياحسنا وَجْهُهُ. ومحسنًا حال من الضمير فى غافر. والمشابهة له من ثلاثة أوجه أحدها: أن الأول عامل فى الثانى، كما أن المضاف عامل فى المضاف إليه. وثانيها: أنه يتخصص بالثانى كتخصص المضاف بالمضاف إليه. وثالثها: أنه يفتقر فى تمام معناه إلى ماينضم إليه كالمضاف بالنسبه إلى المضاف إليه. ولافرق فى نصب المشابه للمضاف بين أن يكون مسمى به علما أو نكرة مقصودة أو نكرة مبهمة، لأن نصبه إنما كان لمشابهة المضاف مطلقا لكن المسمى به والنكرة المقصودة توصف بالمعرفة دون المبهمة. وأما النكرة غير المقصودة فكقول الأعمى: يارجلا خذ بيدى. لأن الأعمى لم يقصد واحداً بعينه. ومنه قوله:

فَيَارَاكِباً إمّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ ... نَدَامَاىَ مِنْ نَجْرَانَ أنْ لاتَلاَقِيَا(1)

على الأصح. وٱعلم أن النكرة إن كانت مخصصة كقوله

أَدَاراً بِحُزْوَى هِجْتِ لِلعَيْنِ عَبْرَةً ... فَمَاءُ الهَوَى يَرْفَضُّ أوْ يَتَرَقْرَقُ(2)

(1) القائل: عبد يغوث بن وقاص الحارثي من قصيدة له قالها يوم أسره في يوم كلاب وهو من الطويل.
الشاهد في قوله: «أياراكبا» حيث جاء نكرة غير مَقصودٍ بها مُعَيَّن، فهو أسير ويريد إبلاغ قومه على ألسنة الناس بأنه لن يلقاهم بعد اليوم فهو لايقصد راكبا معينا وهذا دليل على نداء النكرة غير المقصودة.
وقد استشهد به كل من: شذور الذهب ٥٥١، أوضح المسالك رقم ٤٣٤، قطر الندى رقم ٨٣، ابن عقيل رقم ٣٠٢، سيبويه ٣١٢/١، المقتضب ٢٠٤/٤، الجمل للزجاجي ١٥٨، الخصائص ٤٤٩/٢، ابن يعيش في مفصله ١٢٧/١، ١٢٩، الخزانه ٣١٣/١، شواهد العيني ٤٢/٣، ٢٠٦/٤، التصريح ١٧٦/٢، الأشموني ١٤/٣، المفضليات ١٥٦.

(2) القائل: ذو الرمة غيلان بن عقبة من الطويل:
الشاهد في قوله: «أدارا» حيث جاءت مناداة وهي نكرة ولكنه خصصت بجزوى وهذا جائز

فنداؤها جائز اتفاقا. وإن كانت مبهمة فقد أجازه البصريون، ومنعه الكوفيون. وزعموا أن النكرة فى قوله: فياراكبا مقصودة. وأصله: ياراكبا وهو ضعيف إذ لا دليل عليه.

٦٣٨ وأحْرُفُ النِّدَاءِ قَدْ تَنْحَذِفُ   كمثـل رَبَّنَـا ومثـلِ يُوسُفُ

٦٣٩ إلّا عَنِ آسْمِ اللهِ والإشَارَهْ   فالحَذْفُ فِيهِما آحْذرَ اخْتِصَارَه

٦٤٠ لَوْ قُلْتَ هَذَا فى النداءِ واللهِ   وشبـهَ هَذا وَقَـع آشْتِبَـاهُ

القياس أن لا يحذف حرف النداء لكونه نائبا عن الفعل، لكنهم تجوزوا فى حذفه آختصارا لدلالة الكلام عليه. فإن قيل: فكيف جاز حذف النداء، وحروف المعانى لاتحذف، لأنه أتى بها اختصارا. ولهذا كان حذف حرف الإستفهام شاذا فى قوله:

.... **بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أمْ بِثَمَانِ**[(١)]

قيل لما كان المنادى مخاطبا مشاهدا جاز حذفه عند وجود قرينة دالة عليه لأن حذفه لا يخل بالكلام. أو لأنه نائب عن الفعل فجاز حذفُهُ كالفعل، أو لأنه لما

= اتفاقا وفيه شاهد آخر وهو قوله: «بجزوى» حيث صحت فيه الواو لكونه اسما لا وصفا. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣١١/١، جمل الزجاجي ١٦٠، الخزانه ٣١١/١، شواهد العيني ٢٣٦/٤، التصريح ٨٠/٢، الأشموني ١٣٩/٣، ٣١٢/٤، ديوانه ٣٨٩.

(١) القائل: عمر بن أبي ربيعة في عائشة بنت طلحة بن عبيد الله من الطويل وتمامه:

لعمـــــــرك ماأدرى وإن كنت داريـــــــا
بسبـــــــع رمين الجمـــــــر أم بثمان

ويروى الصدر أيضا:

فو اللـــــــه ماأدري وإن كنت داريـــــــا
....

انظر ديوانه ٢٥٨. الشاهد في قوله «بسبع» حيث حذف همزة الإستفهام لدلالة سياق الكلام عليها، وهذا جائز في الشعر للضرورة. والمقصود: أبسبع. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٤٧٥/١، المقتضب ٣٩٤/٣، المحتسب ٥٠/١، أمالي ابن الشجرى ٢٦٦/١، ٣٣٥/٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٥٤/٨، الخزانه ٤٤٧/٤، المغنى ١٤، شواهد العيني ١٤٢/٤، الهمع ١٣٢/٢، الدرر ١٧٥/٢.

كثر استعمال المنادى، ارتكب فيه ضَرْبٌ من الحذف للتخفيف. ولا يحذف من حروف النداء إلا يا لكونها أمّ الباب نص عليه الرمانى[1]. والمنادى فى غاية القرب لأن البعيد يحتاج إلى مد الصوت، وحذف الحرف يخل به. ولا يكون المنادى مستغاثا به ولا مندوبا لحاجتهما أيضا إلى مد الصوت ولا يحذف إلا إذا كان المنادى مضافا كمثل ربنا فى مقاله. وكقوله: ﴿رَبِّى أَرِنِى كَيْفَ تُحْيِى الْمَوْتَى﴾[2] أو كان علما كقوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾[3] أو كان المنادى أيانحو أيها الرجل وأيتها المرأة. قال:

أَيُّهَا الشَّاتِمِى لِيُحْسَبَ مِثْلِى   إِنّما أنْتَ فى الضَّلَالِ تَهِيْمُ[4]

ويمتنع حذفه عن اسم الله والإشارة والنكرة المقصودة والمبهمة. أما امتناع حذفه عن اسم الله تعالى، فلئلا يلتبس فى بعض الصور الخبر بالنداء، لأنك لو قلت: الله ربى وأنت تريد يا الله ربى لأوهم أنه مبتدأ، وربى خبره وقيل: إنما آمتنع حذف حرف النداء منه لأنهم قد عوضوا منه الميم عند حذفه نحو: اللهم. فلو حذف من غير تعويض لكان حذفا للعوض، والمعوض عنه وهو محال. وأما اسم الإشارة فلأن نداءه يدل على اقتران الإشارة بحرف النداء، وفى غير النداء يدل على الإشارة المطلقة. فلو حذف منه حرف النداء لالتبس النداء بغيره، ولأنه يصح أن يكون وصفا لأى. وأجازه الكوفيون محتجين بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُم هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ﴾[5].

---

(١) انظر: معاني الفراء ٩٢، شرح المفصل ١١٨/٨، المقرب ١٧٥/١، شرح الكافيه ٣٨١/٢، ارتشاف الضرب ٣٤٤، البرهان في علوم القران ٣٤٥/٤.

(٢) سورة البقرة آية ٢٦٠.

(٣) سورة يوسف آية ٢٩.

(٤) القائل: عبد الرحمن بن حسان من الخفيف:

الشاهد في قوله: «الشاتمي» حيث أن الشاتم لما أضيف إلى ياء المتكلم حذفت منه النون وقال ابن يعيش: والصواب أن الياء في موضع نصب اتفاقا.

وقد استشهد به كل من: المفصل ٨٥، ابن يعيش في شرح المفصل ١٢٣/٢، ديوانه ٥١.

(٥) سورة البقرة آية ٨٥.

قالوا أراد ياهؤلاء. وبالقياس على نداء العلم ولاحجة فيه. أما الأية فلاحتمال أن تكون خبر أنتم وتقتلون حال، أو يكون منصوبا بإضمار أعنى على الإختصاص. وتقتلون خبر أنتم. وأما القياس على العلم فبالفرق من الوجوه المذكورة. وأشار المصنف إلى علة آمتناع حذف حرف النداء من هذين الضربين بقوله: لو قلت هذا فى النداء والله، وشبه هذا وقع آشتباه. أما الإشتباه الواقع فى آسم الله فقد مر بيانه. وأما آسم الإشارة فلما ذكر فى الآية من أنه يحتمل غير النداء. وقوله: فالحرف فيهما احذر اختصاره. ليس على إطلاقه. فإن آسم الله تعالى يحذف منه حرف النداء لكن بشرط التعويض. لكن اختصار مع التعويض، وأما امتناع حذفه مع النكرة المقصودة والمبهمة فيتبين بعد.

٦٤١ وَمَالَنَا آسْمٌ فيهِ لَامٌ وَأَلِفْ نُودِى بِلَا أَىِّ سوى الله وصُفِ

٦٤٢ تَمْثِيلُ أىْ فِى نِدَاءِ المَعْرِفَه يَاأَيُّهَا الإِنْسَانُ والقصدُ الصِّفَهْ

٦٤٣ ولا تقل رَجُلٌ تعنى يارَجُلْ وماعَدَا ذَيْنِ فكَيْفَ شِئْتَ قُلْ

لا يجوز نداء مافيه الألف واللام عند البصريين، لامتناع آجتماع معرفتين على معرف واحد، لأن حرف النداء يقيد تعريف القصد، واللام إما لتعريف العهد أو الحضور وهو المراد بقوله: ومالنا اسم فيه لام وألف نودى. أى ومالنا اسم فيه ألف ولام فقدم وأخر، لأن الواو لا تقتضى الترتيب لما مر. وقوله: بلا أى وصف، الضمير فى وصف يعود على أي. والتقدير نودى بلا أى وصف به. ولايقال فيلزم منه أن لا يجتمع تعريف العملية والإضافة مع حرف النداء. لأنا نقول: أما العلم فتعريفه منوى، أو قد سلب التعريف منه لما مر. والممتنع توارد معرفين على محل واحد. وأما الإضافة فلم يجتمع المعرفان فيها على محل واحد أيضا. فإن قيل: فيلزم على هذا جواز الجمع بين اللام والإضافة لعدم تواردهما على محل واحد. فالجواب: أن تعريف اللام والإضافة يستغنى بأحدهما عن الآخر لتساويهما فى رفع العموم. وأما تعريف النداء والإضافة فإن أحدها لا يقوم مقام الآخر لتغايرهما. فإن تعريف النداء بالقصد بخلاف تعريف الإضافة. وأجاز الكوفيون نداء مافيه الألف واللام

مطلقا قياسا على نداء المضاف والعلم لقول الشاعر:

مِنْ أَجْلِكِ يَاالَّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِي وأَنْتِ بَخِيْلَةٌ بالوَصْلِ عَنِّي(١)

وقولهم: يالله. والجواب أما عن القياس فما تقدم، وأما عن البيت فلأن اللام تنزلت منزلة جزء الكلمة لأنها ليست للتعريف، لأن الموصول يتعرف بصلته. وأمّا عن اسم الله. فمن قال أنه علم مرتجل وليس بمشتق واللام لازمته كالجزء فجاز اجتماعها مع حرف النداء لذلك. ومن قال بأنه مشتق وهو الأظهر، لما مرّ فى أول الكتاب، فاجتماعه مع حرف النداء لتنزله منزلة الجزء لكونه عوضا عن فاء الكلمة. والذى يدل على أن الألف واللام عوض لا للتعريف. قولهم: يا الله بقطع همزة الوصل. وقيل: إنما نودى آسم الله وفيه الألف واللام لكثرة استعماله، إذ الحاجة داعية إلى ندائه، وإنما لم يوصف به أى لأنه عَلَمٌ. وأى إنما يوصف بالأجناس لا بالأعلام. فلا يقال: ياأيها الصَّعِقُ بل يقال يامن هو الصعق فيوصل إلى ندائه بمن الموصولة. ويجعل العلم خبر المبتدأ الذى هو جزء الصلة، وهو المراد بقوله: سوى الله. أى ليس لنا اسم نودى وفيه ألف ولام، ولم يجعله وصفا لأى إلا آسم الله. لأن اللفظ لم يكن نكرة ثم عرف باللام.

وقوله: نودى بلا: أى يريد أنه باشره حرف النداء بلا واسطة. وإلا فجميع الأعلام التى يلزمها اللام كالصعق ينادى بلا أى بل بواسطة من كما مَرَّ بيانه. قوله:

---

(١) القائل: مجهول وهو من الوافر ويروى البيت:

فديـــتك يااللتـــي تيـــمت قلبـــي
وأنت بخيلـــة بالـــود عنـــي

الشاهد في قوله: «ياالتي» حيث جمع بين حرف النداء والمعرف بأل التعريف وأل هنا لازمة لا إضافية، لأنه لايجوز إسقاطها لأنها من بنية الكلمة. والجمع هنا على سبيل الشذوذ. ويروى البصريون أن هذا أخف شذوذا من قولنا يا الغلامان، لأن أل التعريف هنا ليست من بنية الكلمة وإنما هي مزادة على الكلمة.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣١٠/١، الهمع ١٧٤/١، الأشباه والنظائر ٢١٦/١، الدرر ١٥٢/١، المقتضب ٢٤١/٤، الخزانة ٣٥٨/١، الإنصاف ٣٣٦، أسرار العربية ٢٣٠، شروح سقط الزند ١١٦، شرح المفصل ٨/٢، ــ اللسان (لتا) ١٠٦/٢٠، الأصول ٣١٨/٢.

تمثيل أي لنداء المعرفة يريد أن المعرف باللام لما آمتنع نداؤه وفيه اللام توصلوا إلى ندائه بشيئين: أى وآسم الإشارة. أما الأول: فقد تمثل به فى قوله: يا أيها الإنسان. فأى اسم مبهم مفرد منادى مبنى على الضم، مشفوعا بحرف التنبيه إما لأنه عوض عمايُضَافُ إليه أى، وإمّا عوض عن حرف النداء من الصفة المقصودة بها لإفادتها التنبيه كحرف النداء ومافيه اللام صفة لأى. وقيل خبر مبتدأ محذوف، والجملة صلة لأى. والأول أظهر لعدم مايدل على [حذف](١) المبتدأ الذى هو على خلاف الأصل، ولشدة آقتضاء أى الصفة لابهامها. ويجب رفع الصفة مطلقا خلافا للمازنى(٢). فإنه أجاز نصبها قياسا على صفة العلم وهو ضعيف. لأن المقصود بصفة العلم الإيضاح، والمنادى هناك هو العلم وهاهنا الصفة هى المنادى، وأى وصلة إلى ندائه. ولذلك لا يوقف على الوصلة دون الصفة بخلاف العلم. وإليه أشار بقوله: والقصد الصفة. وإذا كان الوصف هو المنادى فى المعنى، وجب رفعه لتناسب حركته حركة المنادى وإن كانت حركة إعراب. وقيل: إنها حركة بناء، وهو باطل.لأنها لما لم تباشر حرف النداء لم تقع موقع المضمر، وإنما الواقع موقعه أى، ولذلك بنيت. وقد توصف أى باسم الإشارة نحو: يا أيهذا الرجل. قال:

أَلَا أَيُّهَــذَا اللّائِمــى أَحْضُرُ الوَغَــى
وأَنْ آشْهَــدَ اللَّــذَاتِ هل أَنْتَ مُخْلِــدِى(٣)

فأى هو المنادى، وذا صفته. وإنما وصف أى به إمّا لأن المقصود بالنداء صفة

---

(١) هكذا في (ق، ك) وفي الأصل (ص) (حرف) وهو تصحيف.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٦٤/١، إعراب القرآن للنحاس ٢٦/١، الإرتشاف ٣٤٧، الهمع ١٧٥/١، أمالي ابن الشجرى ٢٩٩/٢، شرح الكافية ١٤٢/١، شذور الذهب ٨٥٤.

(٣) القائل: طرفة بن العبد من معلقته المشهورة وهو من الطويل ويروى صدره: ألا ايهذا الزاجري.. الشاهد في قوله: «أيهذا الزاجري» حيث جاء بنعت «أي» باسم الإشارة ثم نعت اسم الإشارة بالإسم المحلي بالألف واللام «اللائمي» ، و «الزاجري» وهذا هو الغالب في «أي» إذا نعتت باسم الإشارة.
وفيه شاهد آخر هو قوله: «أحضر» حيث نصب بأن المصدرية المحذوفة عند من روى الفعل

اسم الإشارة، ولا يوصف إلا بما فيه اللام، فكان الوصف به كالوصف بما فيه اللام، وأما لتأكيد الإشارة لكون النداء إشارة. وأما الثانى: فما يتوصل به إلى نداء ما فيه الألف واللام وهو اسم الإشارة فيجوز: ياهذا الرجل إن جعلت ذا وصلة إلى نداء مافيه اللام وجب رفع الصفة، وكان حكمهُ حكم ياأيها الرجل إلا أن اسم الإشارة يجوز ذكره من غير صفته. ويمتنع حذف حرف النداء منه بخلاف أى فيهما. وإن لم يجعله وصلة إلى ندائه جاز فى الصفة الرفع والنصب قياسا على يازيدُ العاقلُ والعاقلَ. قوله: ولا تقل رجل تعنى يارجل يريد بيان امتناع حذف حرف النداء من النكرة المقصودة و المبهمة. أما النكرة المقصودة فلأن الأصل فى يا رجُلُ: ياأيها الرجل، فخفف وآختص بناء على بيان يا ودلالتها عليه، فلو حذفت لكان اجحافا بارتكاب حذف ثلاثة أشياء. وأما النكرة المبهمة نحو: يارجلا. فآمتناع الحذف منه لئلا يلتبس بغيره من المفاعيل، ولأنه يصح إن يوصف به أى. وقد شذ من ذلك افتد مخنوق(١) وأصبح ليل(٢) وأطرق كرا(٣) لكونها أمثالا جرت مجرى

= منصوبا وهم الكوفيون. والذي أباح ذلك ذكر «أن» مع المعطوف في قوله: وأن أشهد. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٤٥٢/١، شواهد العيني ٤٠٢/٤، الخزانة ٥٧/١، ٢٩٤/٣، ٦٢٥، المقتضب ٨٥/٢، ١٣٦، شذور الذهب ١٥٣، الاغراب في جدل الإعراب ٦٧، ابن عقيل ٨٩/٣، أمالي السهيلي ٨٣، السيوطي ٢٧٠، المحتسب ٣٣٨/٢، الإنصاف ٥٦٠، الدرر ١٢/٢، ٣/١، الهمع ١٧/٢، ٥/١، ١٧٥، ديوانه ٢٧، امالي ابن الشجرى ٨٣/١، مجالس ثعلب ٢٨٣، شرح المفصل لابن يعيش ٧/٢، ٢٨/٤، ٥٢/٧، المغنى ٣٨٣.

(١) هو قول قاله شخص وقع في الليل على سليك بن سلكة وهو نائم مستلق، فخنقه وقال: افتد مخنوق، فقال له سليك: الليل طويل وأنت مقمر، أي أنت آمن من أن أغتالك ففيم استعجالك في الأسر؟ ثم ضغطه سليك فضرط فقال سليك، أضراطا وأنت الأعلى. فذهبت كلها أمثالا. ويضرب لكل مشفوق عليه مضطر. أنظر: شرح الكافيه للرضى ١٤٦/١، أمثالي الميداني ٧٨/٢، المقتضب ٢٦١/٤.

(٢) أي أدخل في الصباح، وصر صبحا قالته أم جندب زوجة امرىء القيس وكان مفركا ويقال: أنه سألها عن سبب تفريكهن له فقالت له: لانك ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الإراقة، بطيء الإفاقة. (انظر: شرح الكافية ١٤٦/١، أمثال الميداني ٤٠٣/١، المقتضب ٢٦١/٤)

(٣) رقية يصيدون بها الكرا ويقولون: أطرق كرا إن النعام في القرى. ما أن أرى هنا كر فيسكن، =

الأعلام، ولكثرة الإستعمال. وأما قوله: وماعدا ذين فكيف شئت قل: فذان إشارة إلى آسم الله وآسم الإشارة والنكرة المقصودة، لأنه جعل آسم الله والإشارة قسما واحدا لاشتراكهما فى التعريف ومخالفتهما للنكرة فيه. وقد يحذف المنادى كقوله: ﴿آسْجدُوا﴾[1] فى قراءة الكسائى. والتقدير: ياقوم. وعلى قراءة الجماعة الفعل منصوب بأن والنون مدغمة فى لام لا.

٦٤٤ وأن تُضِف للياءِ فِي النّدَاءِ قُلْ ياغُلَامِى بِسُكُونِ اللَّامِ

٦٤٥ وان تَشَأ فَتَحْتَ أوْ حَذَفْتَهَا وَقِفْ بهاءِ السَّكْتِ إنْ فَتَحْتَها

٦٤٦ وان تَشَأ قَلَبْتَ ياءَهُ أَلِفْ كياء غُلَامَا وبهاء السَّكْتِ قِفْ

إذا نودى المضاف إلى ياء المتكلم وكان صحيحا نحو: يا غلامى ويا أخى. وفى التنزيل: ﴿يَاعِبَادِى﴾[2] أو جاريا مجراه ففيه ست لغات. الأولى: ياغلامىْ باثبات الياء ساكنة قياسا على المظهر نحو: يا غُلَامَ زَيْدٍ، وعلى الألف فى قاما. والواو فى ضربوا لأنهما اختاها فى الإعتلال، ولأن الأصل فى البناء السكون. الثانية: ياغلامىَ بفتح الياء قياسا على كاف الخطاب، والتاء فى قمتُ لأنها مثلها فى كونها للمتكلم، فحركت تقوية لها لضعفها وخفائها، وكانت الحركة فتحة لثقل الضمة والكسرة على الياء. الثالثة: وهى أجودها ياغُلَامِ بحذف الياء وابقاء الكسرة دالة عليها، إما طلبا للتخفيف لكثرة الإستعمال مع ابقاء مايدل عليها. وإما لمناسبتها للتنوين لعدم قيامها بنفسها. والتنوين يحذف فى النداء فكذلك ماحل فى محله، ولك الحاق هاء السكت فى الوقف نحو: ياغلامية محافظة على فتح الياء لعدم مايدل عليها. والوقف على حرف ساكن.

الرابعة: ياغلاما: بقلب الكسرة فتحة، وقلب الياء ألفا طلبا للخفة التى فى

= ويطرق حتي يصاد.. والمعنى أن النعام الذي هو أكبر منك قد أصطيدا و حمل إلى القرى. انظر: شرح الكافية ١٤٦/١، وأمثال الميداني ٤٣١/١ ــ ٤٣٢، المقتضب ٢٦١/٤.

(١) سورة الكهف آية ٥٠، سورة الإسراء آية ٦١.

(٢) سورة الزخرف آية ٦٨.

الألف، وهربا من ثقل الياء والكسرة قبلها. وفى التنزيل: ﴿ياأَسَفَى عَلَى يُوسُفَ﴾(١) ويجوز الوقف بهاء السكت فيقال: ياغلاماه لخفاء الألف.

الخامسة: ياغلامَ بحذف الألف والإجتزاء بالفتحة كما بالكسرة التى قبل الياء. السادسة: ياغلامُ بحذف الياء والضم مع إرادة الإضافة. وإنما يفعل ذلك فى الأسماء الغالب عليها الإضافة. فإذا لم تضف إلى غير الياء مطلقا علم أنها مضافة إلى الياء حملا على الغالب.

وإذا تقرر هذا فقوله: وإن تضف للياء فى النداء، يريد به الصحيح ومايجرى مجراه بدليل تمثيله بقوله ياغلامى، لأن المقصود إذا أضيف إلى ياء المتكلم لم يجز حذف الياء منه لامتناع إنكسار ماقبلها، ولا قلبها ألفا لأنه يؤدى إلى الجمع بين ساكنين ولا اسكانها. وقوله للياء يريد إلى الياء. فاللام بمعنى إلى. واحترز بقوله فى النداء عن غير النداء، لأن الوجوه المذكورة لا تجوز إلا فى النداء. وقوله: بسكون الياء إشارة إلى اللغة الأولى. وقوله: وإن تشأ فتحت إلى الثانية. وقوله: أو حذفتها إشارة إلى الثالثة، والسادسة. وهو حذف الياء مع إبقاء الكسرة دالة عليها، وحذفها مع الضم ويدخل فيه الخامسة إن نظرنا إلى أن أصل الألف الياء. وقوله: وقف بهاء السكت إن فتحتها. إشارة إلى مدهاء السكت بها مفتوحة قوله: وإن تشأ قلبت ياءه ألف إشارة إلى الرابعة. وقوله وبهاء السكت قف إشارة إلى الوقف، وبهاء السكت مع الألف. وآعلم أنه إذا لم يكن المنادى مباشرا فى الإضافة ياء المتكلم بل مضاف إلى آسم ذلك الإسم مضاف إليها نحو ياغُلَامَ غُلَامِى امتنع حذفها لبعدها عن المنادى. وقد جاء فى نحو: ياابْنَ أمّ، ويابن عمّ أربعة أوجه: وجهان منها جاريان على قياس غيرهما. اثبات الياء وقلبها قال أبو النجم:(٢)

---

(١) سورة يوسف اية ٨٤.

(٢) هو الفضل بن قدام بن عجل بن بكربن وائل أحد مشهورى الرجاز في العصر الأموي، ومن الطبقة الأولى، توفي سنتة ١٣٠ هـ (طبقات الشعراء ١٤٩، الشعر والشعراء ٦٠٣/٢، معجم الشعراء ٣١٠، معاهد التنصيص ١٨/١).

يَابِنْتَ عَمَّا لا تَلُومِى وَٱهْجَعِى ....[1]

والوجهان الأخران: حذف الياء وإبقاء الكسرة، وحذف الألف وإبقاء الفتحة. وهما مخصوصان بذلك دون غيرهما. وقالوا: يا أَبَتِ ويا أُمَّتِ فى النداء خاصة. واختلف فيها فذهب الكوفى إلى أنها للتأنيث، وياء المتكلم مقدرة بعدها. وذهب إلى أنها عوض عن ياء المتكلم، بدليل ٱمتناع الجمع بينهما فلا يقال: ياأبتى و ياأمتى وخصا بذلك تفخيما لهما أعنى الأب والأم. ولأنها تقلب فى الوقف هاء، ولو كانت ياء المتكلم مقدرة لامتنع قلبها لتوسطها.

٦٤٧ ونَعْتُ ماتضاف إنْ عَرَفْتَهُ   باللّامِ جازَ الضَّمُّ أو نَصَبْتَهُ

٦٤٨ نقول يازيدُ الكَرِيمُ ذا الحسب   وإن أضَفْتَ النَّعْتَ فالنَّصْبُ وَجَبْ

يريد بما يضم المفرد المبنى مطلقا غير المبهم، لأن نعت المعرب لا يجوز فيه إلا النصب لأنه نعتُ لمعرب، وكما أنَّ المُعْرَبَ في غير النِّدَاء نعته تابه له كذلك فى النداء فيدخل فى قوله مايُضَمُّ العلم والنكرة المقصودة نحو يا رجل الكريمُ. وكان يجب أن يقول غير المبهم ليخرج منه: ياأيها الرجل. فإنه ليس فى نعته إلا الرفع على الأصح. لو قال: ونعتُ ما يضم لفظا أو تقديرا لكان أعم ليدخل فيه نحو: ياحذام وياسُعْدَى. فإن فى لغتهما الوجهين وليست مضمومة. فالأولى: أن يقال المنادى المضموم لفظا أو تقديرا. غير المبهم لا يخلو إما أن ينعت بمفرد أو مضاف، فإن كان الأول جاز فيها وجهان. الرفع والنصب. كقولك: يازيد الكريم فالرفع على اللفظ والنصب على المحل. أما الحمل على اللفظ فلأن بناءه لما كان عارضا شبهت حركته بحركة الإعراب فى كونها عارضة. وفى اطرادها مع حرف النداء كاطراد الفاعل. ولذلك ينون ضرورة وعليه جاء قوله:

---

(١) القائل: أبو النجم الفضل بن قدامه العجلي. وهو من الرجز المشطور وبعده.

يااابنـــة عمـــا لاتلومـــي واهجعـــي

حتـــى إذا داراك أفـــق فارجعـــي

الشاهد في قوله: «ياابنة عما» حيث أثبت الالف المنقلبة عن ياء المتكلم ضرورة.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣١٨/١، أوضح المسالك ٩١/٣.

ياحَكَمُ الوَارِثُ عَنْ عَبْدِ المَلِكْ ....(1)

وقال الأخفش(2): نعت المنادى مبنى لأن حركته لما كانت تابعة لحركة بناء وجب أن يكون بناءاً قياسا على تبع صفة منفى لا فى حركته. ولأنه لو كان مرفوعا لافتقر إلى عامل. وكلاهما ضعيف. لأن وجود اللام فى النعت يمنع من بنائه مطلقا.. حركة النعت لطوله بالنعت المضاف، وتنزله منزله الكلمة الواحدة ولخفة حركة المبنى وقوة حركة المعرب. واشترط كونه مضافا إلى علم سواء كان العلم المضاف إليه ابن أو ابنه اسماً أو كنية أو لقبا، لأنه لكثرة استعماله يفتح طلبا للخفة. وإن أُضيفا إلى غير علم كيازيد ابن أخينا، وياهند ابنة عمنا، أو كان غير العلم كيارجل ابن عمرو، فليس فى المنادى إلا الضم. وأما الصفة فلا يجوز فيها إلا النصب. فقوله: فإن نعت بابنة أو ابن. يريد إن نعت بهما العلم المفرد مضافين إلى علم بدليل ماتمثل به من قوله ياعمر بن معمر لما مَرّ من امتناع الإتباع فى غير العلم الموصوف بهما، أو العلم الموصوف بهما مضافين إلى غير علم. قوله فافتحه: أى فافتح المنادى. قوله وآبن يريد أن الفتح فى العلم بناء لا إعْرَاب. لأَنه مفرد أى: وابن العلم المنادى على الفتح اتباعا لصفته. وهذا عكس قولهم: يازيد الكريم برفع الكريم. فإنهم أتبعوا فيه حركة الإعراب حركة البناء. وقوله: ياعُمَرَ ابن

---

(1) القائل: بيتان من الرجز المشطور من أرجوزة رؤبة بن العجاج يمدح فيها الحكم بن عبد الملك ابن بشر بن مروان:

ياحَكَـــمُ الـــوَارِثُ عَنْ عَبْـــدِ المَـــلِكْ

أُوْدَيْتُ إنْ لَمْ تَحْبُ حَبْـــوَ المُعْتَـــنِكْ

الشاهد في قوله: ياحكم الوارث فإن حكم: منادى مبني على الضم لأنه مفرد علم، والوارث: نعت مقترن بأل، و قد روى برفع الوارث ونصبه فدل على أن النعت إذا كان بهذه المنزلة مقترنا بأل، وكان المنادى مبنيا جاز في النعت الوجهان.

وقد استشهد به كل من: قطر الندى رقم ٨٧، المغنى رقم ١٥، اللسان (ع ن ك)، الخصائص ٣٨٩/٢، ٣٣١/٣، المقتضب ٢٠٨/٤، أمالي ابن الشجرى ٢٩٩/٢، الإنصاف رقم ٤٠٤، شرح المفصل لابن يعيش ٣/٢، ديوانه ١١٨.

(2) اللباب في علل البناء والإعراب ٢٦٩/٢.

مَعْمَرِ فمن صدر بيت العجاج وهو:

ياعُمَرَ بْنَ مَعْمَرِ لا مُنْتَظَر ....(1)

وقد روى بالفتح. وأما قوله: وإن ضممت مبدلا، فمعناه وإن ضممت الأول مبدلا للضمة من الفتحة التى للإتباع لم ينكر ذلك لأنَّه الَأصْلُ فى المفرد، وإن لم يحصل تخفيف كما كان في الإتباع. وقد جاء الفتح والضم في قوله:

يَاحَكَمُ بْنَ المُنْذِرِ بْنِ الجَارُودْ ....(2)

وإنما لم تتبع هاهنا حركة الصفة حركة الموصوف، لأنها لما كانت حركة إعراب لصفة مضافة كانت أولى بالتبعية، ولعدم حصول الخفة المقصودة بالإتباع. وقيل إن حركة المنادى تشبه باطرادها حركة الإعراب وأما [على](3) المحل فهو القياس لأنه لما كان مفعولا منصوب المحل لم يعتد بحركته، كما لم يعتد بحركة هؤلاء فى قولك: ضربت هؤلاء الرجال. وعليه قوله. ياعمر الجوادا. والأصمعى يمنع من وصف المنادى مطلقا، ويجعله خبر مبتدأمحذوف إذا ضم، ومنصوبا بفعل وهو أغنى إذا

---

(1) القائل: العجاج وهو من الرجز:

الشاهد في قوله: «ياعُمَرَ بْنَ» حيث بنى عمر على الفتح اتباعا لحركة الإبن لأن النعت والمنعوت كاسم ضم إلى اسم مع كثرة الإستعمال وهو يشبه في قوله: ياتيم تيم عدى... والرفع في عمر أكثر جودة لأنه اسم نُعِتَ بمضاف. وقياسه أن يكون بمنزلة قولهم: يازيد ذا الجمة.

وقد استشهد به: سيبويه ٣١٤/١، ديوانه ١٨.

(2) القائل: ينسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج، وينسب كذلك إلى رجل من بنى الحرمان وتمامه:

ياحكـــــــم بن المنـــــــذر بن الجارود
سُرَادِقُ المَجْـــــدِ عَلَـــيْكَ مَمْـــــدُوْدْ

الشاهد في قوله: «ياحكم» حيث يجوز أن يعرب:

أ ــ منادى مبنى على الضم في محل نصب.

ب ــ منادى مبنى على الفتح للإتباع محل نصب.

بن: نعت للحكم باعتبار محله منصوب بالفتحة الظاهرة. وقد اختار البصريون الفتح: «ياحَكَمَ»

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣١٣/١، المؤتلف و المختلف ص ١٧٠، المعارف لابن قتيبة ٣٣٩.

(3) هكذا في (ق، ك) و في الأصل (ص) ولما هو تصحيف.

نصب. لأنه لما وقع المضمر المخاطب لم يوصف كما لم يوصف المضمر وهو ضعيف. لأن الشيء إذا شابه الشيء من بعض الوجوه لم يعط حكمه مطلقا. ولما كان لفظه باقيا على الغيبة وصف بالنظر إلى اللفظ، وإن كان الثانى، فإن كانت إضافته محضة نحو: يازيد صاحب عمرو. ومنه قوله:

أَزَيْدُ أَخَا وَرْقَاء إِنْ كُنْتَ ثَائِراً فَقَدْ عَرَضَتْ أَحْنَاءُ حَقٍ فَخَاصِمِ(١)

فليس فيه إلا النصف حملا على المحل، لأنه لو ولى النعت حرف النداء لفظا لوجب نصبه، فكذلك إذا وليه حكما. ولأن المتبوع لو كان مضافا لوجب نصبه، فكذلك تابعه وإن كانت غير محضة جاز فيها الرفع والنصب، فإن ناديته فليس فيه إلا النصب. فقوله: إن عرفته باللام: إشارة إلى القسم الأول وهو النعت بمفرد. ويريد بقوله: الضم والرفع، فأوقع اللفظ العام موقع الخاص. قوله وإن أضفت النعت إشارة إلى القسم الثانى وهو المضاف. وقد جمع فى قوله: نقول يازيد الكريم ذا الحسب للمنادى [بين](٢) نعتين. أحدهما: مفرد وهو الكريم، فيجوز فيه الأمران، والثانى: مضاف وهو ذا الحسب، فإن جعلته نعتا للمنادى وجب نصبه لما مر، وإن جعلته نعتا للكريم. فإن كان منصوبا وجب نصب صفته المضافة، وإن كان مرفوعا وجب رفعها. فإن تقدم النعت المضاف على المفرد إن جعلته وصفا للنعت المضاف تعين نصبه، وإن جعلته نعتا لزيد المنادى جاز رفعه ونصبه.

٦٤٩ وإنْ نَعَتَّ بِأَبْنَةٍ أَوْ اِبْـنِ فَافْتَحْهُ إِتْبَاعًا للابـن وابْـنِ

(١) القائل: غير معروف من الطويل ويروى البيت برواية أخرى:

أزيـــد أخــا ورقـــاء إن كنت ثائـــرا
فقـــد عرضت أحنـــاء أمـــر فخـــاصم

الشاهد في قوله: «أخاورقاء» حيث جاء منصوبا لأنه لما كان وصفا للمنادى المفرد مضافا كان منصوباً حتما. المعنى: يقول الشاعر: وقد ظهر من الأمور المشكلة، مايوجب الخصام والنزاع، فإن كنت مصرا على الطلب بثأرك فقم فخاصم.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٠٣/١، شرح المفصل لابن يعيش ٤/٢، المفصل ٣٨، اللسان ٢٢٣/١٨.

(٢) هكذا في (ق،ك) وفي الأصل (ص) (بغير).

٦٥٠ كَقَوْلِـهِ: ياعُمَـر بنَ مَعْمَـرِ وإن ضَمَمْتَ مُبْدَلاً لم يُنْكرِ

إذا نعت المنادى المفرد العلم بابن أو ابنة مضافين إلى علم مطلقا، ففى المنادى وجهان. البناء على الضم، والبناء على الفتح وهو الأكثر اتباع حركة المنادى وحركة الصفة حركتا بناء، لأنهما صارا بالتركيب بمنزلة خمسة عشر. وقيل إنهما حركتا إعراب، لأن الكلمة الأولى لما اتبعت الثانية، تعدى حكم الثانية إليها. والحق أن الأولى حركة بناء، والثانية حركة إعراب لكونها صفة لما مر.

٦٥١ والضَّمُّ فى إبْـدَالِ مَايُضَمُّ كَقَوْلِـهِ يائصْرُ نصْرٌ حَتْمُ

حكم المبدل والمعطوف بحرف وليس فيه اللام حكم المباشر مطلقا، أما البدل فإن كان مفردا نحو: ياغلام زيد ويازيدُ زيدُ إذا أريد به البدل لا التوكيد وجب بناؤه على الضم، لأنه إن كان فى حكم تكرير العامل فلا إشكال، وإن لم يكنه فلأنه المقصود بالذكر. والمتبوع كالتوطئة له. فإن لم يختص بالحكم دون المتبوع فلا أقل من المساواة. وإن كان مضافا نحو: يازيد أبا عبد الله وجب نصبه، لأنه فى حكم المباشر بحرف النداء، ولأنه لما وجب نصب الصفة المضافة إضافة حقيقية بالبدل أولى لما بينا، وإن كان المنادى مضافا فالبدل إن كان مفردا نحو: ياأبا عبد الله زيد وجب ضمه. وإن كان مضافا وجب نصبه كالمنادى. فقوله والضم فى ابدال مايضم يريد به أن يجب الضم فى إبدال مايضم. واحترز بقوله إبدال مايضم عن المضاف، ومن المفرد غير المقصود نحو: يارجلا رجلا فإنه لا يجوز فيه إلا النصب إذا لم يقصد به التأكيد، إلا أن يوهم أن البدل المفرد من المضاف لا يضم وليس كذلك فإنه متى كان البدل مفردا وجب ضَمُّهُ مطلقا. لكن مثاله كشف عن مراده.

وقوله: يانَصْرُ نَصرٌ. هو بيت لرؤبة قد مر ذكره فى عطف البيان أوله:

إنّى وأسْطَارِ سُطِرْنَ سَطْراً لِقَائِـلِ يائصرُ نَصْرٌ نَصْرَا[1]

---

(١) القائل نسبه سيبويه وإبن جنى الى رؤبة العجاج. ونسبه ابن هشام لذى الرمة. الشاهد في قوله: «يانصر نصر نصرا» حيث جاءت نصر الأولى منادى مبنى على الضم في محل نصب، ونصرا =

فنصر الأولى يجب فيه الضم لأنه منادى مفرد. وضم الثانى من غير تنوين لأنه بدل من الأول كأنه قال: يانصر نصر. ونصب الثالث على المصدر أى آنصرنى نصرا.

أو الأغراء كأنه قال: عليك نصرا، أو تأكيد للاول، أو عطف بيان له. ويجوز رفع الثانى منونا ونصبه فالرفع على لفظه، والنصب على محله. والأجود أن يجعل تأكيدا للأول لأنه من لفظه. والثالث: حينئذ أما توكيد للثانى على أنه عطف بيان للأول أو عطف بيان على محل الأول، أو محل الثانى إن كان مضموما.

٦٥٢ والعَطْفُ فِي يازيدُ والضَّحَّاكُ فى الرَّفْعِ والنَّصْبِ لَهُ آشْتِرَاكُ

المنادى المعطوف على المفرد إن كان فيه ألف ولام فالنصب والرفع جائز. وآختلف فى الأولوية: ضعيف لأن وجود اللام فى النعت يمنع من بنائه مطلقا، ولما مر من كون حركة المنادى تشبه باطرادها حركة الإعراب. وأما على المحل فهو القياس، لأنَّهُ لما كان مفعولا منصوب المحل لم يعتد بحركته لما لم يعتد بحركة هؤلاء فى قولك ضربت هؤلاء الرجال. وعليه قوله:

.... **ياعُمَـــــــرُ الجَـــــــوَادَا**[1]

= الثانية عطف بيان على نصر الأولى باعتبار اللفظ.، ونصرا الثالثة عطف بيان على نصر الأولى باعتبار المحل، أو نصبت على المصدرية، أو تأكيد للأولى، ولايجوز في أي من نصر الثانية أو الثالثة أن تكون بدلا من المنادى، لأن البدل كما هو معروف على نيه تكرار العامل.وهذا لايتأتى بهما مع تكرار أداة النداء، ولهذا صح في هذا البيت أن يكون «نصر نصرا» عطف بيان لا بدل.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ١/٣٠٤، المقتضب ٣/٢٠٩، الخصائص ١/٣٤٠، الخزانة ١/٣٢٥، المغنى ٣٨٨، شذور الذهب ٣٤٧، ٤٥٠.

(١) القائل: جرير بن عطية يمدح فيها عمر بن عبد العزيز بن مروان من قصيدة له من الوافر مطلعها:

أبت عينـــــــــاك بالحسن الرقـــــــــــــادا
وأنكـــــــــــــرت الأصادق والبـــــــــــــلادا

وتمامه:

فمــــا كعب بن مَامــــة وابــــن سُعْــــدَى
بأجْــــــوَدَ مِنْكَ ياعُمَــــــرُ الجَــــــوَادَا =

فاختار الخليل[1] وسيبويه[1] والمازنى[1] الرفع حملا على اللفظ مطلقا، واختيار أبى عمرو[1] ويونس[2] والجرمى[2] النصب حملا على المحل مطلقا. وأما المبرد[2] فذهب إلى الفرق وهو أن المعطوف إن كان علماً نحو الحارث والعباس اختار الرفع. وإن كان جنسا كالطير والغلام اختار النصب. أما الأول فاحتج بأن حرف النداء وإن كان يمتنع ظهوره مع مافيه اللام، فإنه لايمتنع تقديره. وإذا لم يمتنع كان حكمه المباشر لحرف النداء، ولأنه يجوز فى التابع مالا يجوز فى المتبو ع. وأما الثانى فآحتج بأنه لما آمتنع أن يباشر حرف النداء مافيه اللام فى الجملة كان حمله على المحل أولى لضعف الحمل على اللفظ. وأما الثالث: فاحتج إما لاختيار الرفع فلأن اللام مع العلم لما كان لايمنع من تقدير حرف النداء لعدم إفادته التعريف، فالأولى

= الشاهد في قوله: «ياعمر الجوادا» فقد روى بفتح عمر الجوادا بدليل قوافي القصيدة. وقد استدل به الكوفيون على أن المنادى الموصوف يجوز فيه الفتح سواء كان الوصف لفظ ابن أم لم يكن. وقد خرجه البصريون على أن أصله «ياعمرا» حذفت الألف تخلصا من الساكنين فهو كالمندوب، وهذه الألف تشبه ألف الندبة والفتحة فتحة المناسبة لا حركة العامل وهو بعيد لما فيه من التكلف.. وقد استشهد به: المقتضب ٢٠٨/٤، جمل الزجاجي ١٦٥، أمالي ابن الشجرى ٣٠٧/١، ٢٩٩/٢، الأصول ١٩٢/١، الأشموني ١٣٤/٣، المغنى ١٩، شواهد العينى ٢٥٤/١، شرح التصريح ١٦٩/٢، الهمع ١٨٦/١، الدرر اللوامع ١٥٣/١، الخزانه ٢٦٣/٢، شواهد التوضيح ١٠٩، الكامل ١٣٦/١.

(١) يقول المبرد في هذا: أما الخليل وسيبوية والمازني فيختارون الرفع فيقولون يازيد والحارث أقبلا وقرأ الأعرج «ياجبالي أوبى معه والطير». وأما أبو عمر وعيسى بن عمر ويونس وأبو عمر الجرمي فيختارون النصب وهي قرأة العامة. المقتضب ٢١٢/٤ ويقول سيبوية ٣٠٥/١. قال الخليل:من قال يازيد والنضير، فنصب لأن هذا كان من المواضع التي يرد فيها الشيء إلى أصلة. فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: يازيد والنضر. وقرأ الاعرج «اجبالى أوبي معه الطير» فرفع. ويقولون: ياعمر والحارث وقال الخليل هو القياس كأنه قال وياحارث: ويقول المبرد «أيضا» والنصب حسن على قراءة الناس ٢١٣/٤. وانظر: الأصول ٤٠٨/١، الإيضاح العضدي ٢٣١/١، ٢٣٢، المفصل ٣٧ شرح الكافية ١٣٦/١، شرح المفصل لابن يعيش ٢/٢ ــ ٦، سيبويه ٣١٨/١، ١٨٦/٢.

(٢) المقتضب ٢١٢/٤، ٢١٣، والمصادر في الهامش السابق.

تحريكه بحركة المنادى. وإما لاختيار النصب فلأنه لما آمتنع الحكم بزيادتها لإفادتها التعريف كان حمله على المحل أولى. وأما أبو الفتح[1] فجوز الأمرين من غير أولوية. وأنشد:

أَلَا يَازَيْدُ والضَّحَّاكُ سِيْرَا فَقَدْ جَاوَزْتُمَا خَمَرَ الطَّرِيقِ[2]

بالرفع والنصب لما مر. وقد قرىء قوله تعالى: ﴿يَاجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ والطَّيْرَ﴾[3] برفع الطير ونصبه. وإن لم يكن فى المعطوف الألف واللام فإن كان مفردا نحو: يازيد وعمرو وجد فيه الضم، لأنه إن لم يجعل فى حكم تكرير العامل، فإن حرف العطف قد ناب مناب العامل الممكن تقديره معه. وأجاز الأخفش[4] يازيد وعمرا بالنصب حملا على المحل، وتنبيها على أنه يجوز فى المعطوف مالا يجوز فى المعطوف عليه، ويبطله ماتقدم. وإن كان مضافا نحو: يازيد وعبد الله وجب نصبه، لأنه فى حكم المباشر لحرف النداء كما مر.

٦٥٣ وَآرْفَعْ أَوْ آنْصِبْ يَاتَمِيْمُ جُمَعُ وكُلُّكُـــمْ وكُلُّهـــم لايُرْفَـــعُ

التوكيد إن كان مفردا جاز فيه الرفع حملا على اللفظ، والنصب حملا على المحل كالصفه. فيقال: ياتميمُ أجمَعُ وأجْمَعَ رفعا ونصبا بإفراد التوكيد حملا على لفظ تميم

---

(١) المراجع السابقه.

(٢) القائل: لم أعثر على قائله، من الوافر:
المعنى: يأمر صديقين له بأن يغذا السير ويجدا فيه لأنهما قد صارا في طريق لاسائر فيه يتواريان وراءه ممن يتعقبهما، وصارا بحيث يراهما فيه من يطلبهما.
الشاهد في قوله: «يازيد والضحاك» فزيد منادى مفرد مبني على الضم في محل نصب «والضحاك» اسم مقترن بأل غير مضاف معطوف على المنادى بالواو. وقد روى البيت بنصبه ورفعه، فدل ذلك على أن المعطوف على المنادى اذا كان بهذه المثابة جاز فيه الوجهان الرفع على اللفظ والنصب على المحل. وقد استشهد به كل من: أوضح المسالك رقم ٤٣٥، مغنى اللبيب رقم ١٦، قطر الندى رقم ٨٩، جمل الزجاجي ١٦٥، شرح المفصل لابن يعيش ١٢٩/١، همع الهوامع ١٤٢/٢، الدرر اللوامع ١٩٦/٢.

(٣) سورة سبأ آية ١٠.

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب ٢٧٠.

وقوله: جمع ليس بجيد. لأنه تأكيد لجماعة المؤنث كقولك: قام النساء جُمَعُ، وتميمُ ليس كذلك. فالصواب أن يقال: أجْمَعُ كما ذكرنا. ويجوز أن يجمع التوكيد حملا على معنى تميم فيقال: ياتميم أجْمَعِيْنَ وأجْمَعُون إنْ قُصِدَ الحى، وياتميم جمعاء إن قصد به القبيلة. ويقال يانساءُ جُمَعُ بالرفع، وجُمَعَ بالنصب. قوله: وآرفع يريد به حملا على اللفظ. قوله: وانصب يريد به حملا على المحل. وإن كان التوكيد مضافا فليس إلّا النصب لأنه مضاف، وتأثير النداء فى المضاف النصب فتابعه كذلك. فيقال ياتميمُ كلكُمْ بضمير الخطاب اعتبارا للمعنى كما قالوا أنت الذى فعلت لأن المنادى مخاطب فى المعنى. وياتَمِيْمْ كُلُّهُمْ بضمير الغائب اعتبارا للفظ، لأنه وإن كان منادى فهو موضوع للغيبة. ويقال على هذا ياتميم أنْفُسَكم وأنُفسُكم. قوله: كلكُم وكلهُم يريد إن شئت أعدت الضمير بلفظ الخطاب وإن شئت أعدت بلفظه الغيبة. وقوله: لا يُرْفَعُ أى لا يجوز فيه الرفع لكونه مضافا. وقد ذكرنا علته.

(الندبـة)

٦٥٤ وإنْ نَدَبْتَ مَنْ تُنَادِى قُلْتَا وَازَيْـدُ واعَمْـرُو وإنْ أَرَدْتَـا
٦٥٥ جئتَ بِيَا فقـلتَ يَاسَعِيْـدَاهْ وفى المُضَافِ ياعُبَيْدَ اللَّهَاهْ

الندبة فعله. أما الندب الذى هو الحث على الشيء كأن النادب يحث القلوب على الحزن على المندوب. وأما من النَّدْبِ الذى هو الخفة لقولهم: هو نَدْبٌ فى حاجته. فكأنها خفة ذكر المندوب على لسان النادب وأكثر ما يتكلم به النساء لِضَعْفِ قلوبهن عن آحتمال المصائب. والمندوب ليس بمنادى حقيقة لأن المنادى هو المطلوب اقباله. والمندوب المتفجع عليه فتنافيا. وإنما وُجّهَ إليه النداء مع العلم أنه لا يجيب لإزالة الشدة التى لحقته، ولأن النداء إذا وجه نحو الجماد والذى لم يعهد منه نطق لتصور الإجابة مجازا فتوجهه نحو ماعهد منه النطق لتصور الإجابة أولى وقوله: وإن ندبت من تنادى: يريد به من يذكر اسمه بلفظ النداء، لا أنه منادى حقيقة لما بَيَّنَّا. ولما كان الميت فى غاية البعد حكما، أحتيج إلى مد الصوت فى دعائه بكونه مخالفا للمنادى حقيقة خصوه بواو. قيل: إنما آختص بها لأن المنادى متأوه متفجع، ولفظ مايفيد هذا المعنى بدليل قوله:

.... تَأَوَّهُ آهَـةَ الرَّجُـلِ الحَزِيْـنِ(١)

---

(١) القائل: المثقب العبدي.. وتمام البيت وهو من الوافر:

إِذَا مَاقُمْتَ أَرْحَلُهَا بِلَيْلِ
تَأَوَّهُ آهَةَ الرَّجُلِ الحَزِيْنِ

الشاهد في قوله: «تأوه» حيث أن التأوه أصله لاوه بجميع لغاتها وأوه تلفظ بصيغ متعددة منها: أوه: بسكون الواو وكسر الهاء وكذلك آه بمدة بعد الهمزة وكسر الهاء وكذلك أواه. فالهمزة فاء
=

وأما يا فإنها مشتركة بينه وبين المنادى لكونها أم حروف النداء كما مر. والمندوب إن كان علما فَنُدْبَتُهُ جائزة بالإتفاق. وإن كان مضافا فالأعرف جوازها. لأن الندبة متوقفة على شهرة الإسم مطلقا. ولا يندب الإسم النكره ولا المبهم. وأما قولهم: وامن حفر بئر زمزماه فهو لشهرته بمنزلة العلم المعلق عليه، فصار بمنزلة واعبد المطلباه إذ هو المشهور بحفرها. وقولهم: وارجلا مسحاه شاذ رواه ثعلب[(1)]. فقوله: وازيد واعمرو تمثيل بالعلم وهو مبنى على الضم، لأن الندوب بمنزل المنادى فى البناء والإعراب. أى يبنى على الضم إن كان مفردا، ويعرب إن كان مضافا. فوازيد واعمرو فى قوله مبنيان على الضم، لأن منهم من يقول لا يبنى المندوب على الضم إلا مع وا خاصة وصلا إن لم تلحقه الألف. وقوله: وإن أردت جئت بيا يعنىإن أردتأتيت بلفظ ياء بدل واو تزيدفى آخر المندوب ألفا كقوله:واسعيداه، والهاء للوقف. واختلف فى الحاق الألف فمنهم من أوجبه ليمتاز عن عموم النداء لأنه إذا قيل يازيد لم يسبق الفهم إلا إلى النداء، بخلاف وا فإنا لاختصاصها بالتفجع تصرفه عن النداء. ومنهم من لم يوجبه ويجعله مبنيا على ماكان من الضم لدلالة قرينة الحال على كونه متفجعا. ومنهم من أجاز: وازيدَ بالفتح لاغير. لدلالتها على الألف. وإنما اختصت الألف بالزيادة لأن المد فيها أمكن من أُختيها فيصير الإسم المندوب واقعا من صوتين فى أوله وآخره لاحتياج الندبة إلى مد الصوت. وأما الهاء فلا تلحق الألف إلا مع الوقف، وهو الأجود لبيان خفائها كقوله: وفى المضاف ياعبيد اللهاه. فالحق ألف المد آخر اسم الله تعالى: والهاء بعده وأما إلحاقها فى الدرج فى قوله:

يَامَرْحَبَاهُ بِحِمَارِ عَفْرَاءِ[(2)]

= والواو عين والهاء لام.. وهذا يظهر لنا أصل الكلمة وماطرأ عليها من تغيير.

وقد استشهد به كل من: الخصائص ٣٨/٣، المفضليات ٢٩٨، شرح المفصل لابن يعيش ٣٩/٤.

(١) انظر شرح الكافية ١٣٨/١، شرح التصريح ١٦٧/٢ — ١٧١.

(٢) القائل: عروة بن حزام من رجز له. وبعده =

فشاذ. ووجهة أنه أجرى الوصل مجرى الوقف، وتحريكهما حينئذ إما بالكسر على أصل التقاء الساكنين، وأما بالضم تشبيها لهاء السكت بهاء الضمير. واعلم: أنه لا يخلو المضاف إليه من أن يكون ظاهرا أو مضمرا. أما الظاهر فإن لم يكن منونا الحق آخره ألف الندبة على الأصح نحو: ياعُبَيْدَ اللَّهاهُ واعَبْدَ والمُطِّلباهُ. وأجاز الفراء إبقاء الكسرة وقلب الألف ياء قياسا على الإنكار نحو: وأعبد المطلبيه. وإن كان منونا نحو: واغلام زيد ألحق ألف، وحذف التنوين هربا من التقاء الساكنين. وإنما لم تقلب ألف الندبة ياء محافظة عليها لمد الصوت. وأجاز الكوفيون كسر التنوين لالتقاء الساكين، وقلب الألف ياء نحو: واغلام زيدنيه. ومنهم من يحرك التنوين بالفتح فيقول: واغلام زيدناه وهو ضعيف. لأنه خارج عن القياس والسماع. وأما المضمر فإن كان لمخاطب فالمفرد تقلب الألف فيه من المؤنث ياء نحو: واغلامكيه لئلا يلتبس بالمذكر نحو: واغلامكاه. والجمع تقلب الألف واوا نحو: واغلامكوه لئلا يلتبس بالمثنى فى نحو: واغلامكماه. وإن كان لغائب فالمذكور المفرد وجمعه تقلب الألف معهما واوا. وأما المفرد فنحو: واغلامهموه لئلا يلتبس بالمؤنث نحو: واغلامهماه وإن كان لمتكلم فإن كان آخره ياء، فإن كانت متحركة الحقت من غير تغيير نحو: واغلامياه، لتحصنها بالحركة، وإن كانت ساكنة ففيها وجهان: أحدهما: تحريك الياء نظرا إلى الأصل، والحاق الألف. والثانى حذف الياء هربا من التقاء الساكنين. وإن كان آخره ألفا منقلبة عن الياء نحو: ياغلامَ فمنهم من لا يلحق ألف الندبة استغناء عنها بالمنقلبة ومنهم من قال: تزاد ألف الندبة لأنها لمعنى، وتحذف المنقلبة. ويقول على هذا واغلاما على من قال واغلام بحذف الياء. وٱختلف فى الحاق ألف الندبة بالصفة نحو وازيد الظريفاه فمنعه الخليل

= إذا أتى قربتـــــــــــــــــه لما شاء

من الشعير والحشيش والماء

الشاهد في قوله: «يامرحباه» حيث ألحق هاء الساكت ب «يامرحبا» وهي في درج الكلام وهذا شاذ. وقد استشهد به كل من المنطق ١٠٥، المنصف ١٤٢/٣ ابن يعيش في شرح المفصل ٤٦/٩، الخزانه ٥٩٢/٤، وليس في ديوانه، الإيضاح في شرح المفصل ٩١٢/٢.

وسيبويه، لأن الصفه غير مندوبة فلا تلحقها علامة الندبة، كما لا يلحق غير المندوب، ولأنها اسم معرب منفصل عن المندوب بدليل إعرابها وبقاء الموصوف فى نحو: يازيد العاقل. والفصل بينها وبين الموصوف فى حال السعة. وأجازه يونس وابن كيسان وبه قال الكوفى. لأن الصفة والموصوف كالشيء الواحد. ولذلك يبنى مع الموصوف فى باب لا نحو: لا رجل ظريفَ[1] فى الدار وقياسا على المضاف، ولأن الصفة تلزم فى نحو: ياأيها الرجل، لأنهم قالوا: واجمجمى الشاميتاه. فالشاميتان: صفة للجمجمتين.

---

(١) تجوز فى لفظة الظريف وجوه عدة:
(١) النصب فنقول: لارجلَ ظريفاً. فـ«ظريفاً» نعت لرجل على المحل.
(٢) الرفع فنقول: لارجل ظريفٌ. فـ«ظريف» نعت لمحل لا واسمها لأنهما فى محل الرفع.
(٣) البناء على الفتح فنقول: لارجل ظريفَ كما ذكر الشارح لتركب اسم لا والصفة كالإسم الواحد.

(الإستغاثة)

٦٥٦ وتلحق اللام إذا استغثنا بمن تناديه إذا دهمتا

٦٥٧ تقول يالَجعفر لِعمرو ويالخالد لهذا الأمر

٦٥٨ ولام من به استغثت تفتحه إذا المنادى كالضمير يفتحه

٦٥٩ وماعداه لامه مكسور إن لم يكن مكانه ضمير

الإستغاثة: استدعاء مدعو على جهة النصرة والمعونة لرفع ضيم. فهى تقتضى مدعوا ومدعوا إليه. فالمدعو هو المستغاث به وعلامته إلحاق اللام الجارة به لإفادة التخصيص وهو المراد بقوله: وتلحق اللام إذا استغثت بمن تناديه وقوله: إذا دهمتا يريد إذا فجأك أمر تخافه. يقال: دهم الرجل إذا جيء بما يكره من غير تلبث. والمدعو إليه هو المستغاث من أجله. وقوله: ولام من به آستغثت تفتحه. إنما فتحت لام المستغاث به وهو لام الجر، ولا تكون مع الظاهر إلا مكسورة لأنه منادى. والمنادى واقع موقع الضمير، ولام الجر تفتح معه، وإلى هذا التعليل أشار بقوله: إذا المنادى كالضمير تشرحه. أى لما أشبه المنادى المضمر لما مر فتح لام الجر معه كما يفتح مع المضمر. ويريد بقوله: كالضمير تشرحه أنه مخاطب كضمير المخاطب. فيقول يالزيد بفتح اللام كما تقول: يالك بفتحها، ولهذا الشبه تعاد لام الجر فى المعطوف على المستغاث كما تعاد في المعطوف على المضمر. وقوله: يالجعفر لعمرو إلى آخره مثال لاجتماعهما أعنى المستغاث به ولأجله فرقا بينهما لأنه غير منادى، وهو منادى كما تفتحها مع المضمر. ومنه قول عمر رضى الله عنه يالله لِلمسلمين وقول الشاعر:

تَكَنَّفَنِى الوُشَاةُ فَأَزْعَجُونِى فيالَلَّهِ لِلوَاشى المُطَاعِ[1]

(١) القائل: قيس بن ذريح العامري من الوافر. ويروى عجزه: =

ويجوز الإتيان بالأول دون الثانى. قال الشاعر:

يَالَقَومِي مَنْ لِلْعُلَى والمَسَاعِي   يالَقَومِي مَنْ لِلنَّدَى والسَّمَاحِ(١)

وبالثانى دون الأول كقوله:

يَاعَجَبــاً لِهَــذِهِ الفَلِيقَـــهْ   هَلْ تُذْهِبَنَّ القُوبـاءَ الرِّيقَـهُ(٢)

فإن عطف على المستغاث به. فإن لم يكن مع المعطوف حرف النداء، كان لامه مكسورا كقوله:

....   يالَلْكُهُولِ ولِلشُّبَّانِ مِنْ عَجَبِ(٣)

= فيالَلنَّاسِ لِلواشي المطاع

الشاهد في قوله: «فياللناس للواشي» حيث فتح اللام في «للناس أو لله» لأنه مستغاث به، وكسر اللام في «للواشي» لأنه مستغاث من أجله، وهذه الحركات هي التي تفرق بين المستغاث والمستغاث من أجله.

وقد استشهد به كل من: سيبوبة ٣١٩/١، ٣٢٠، جمل الزجاجي ١٧٩، ابن يعيش في مفصله ١٣١/١، شواهد العيني ٢٥٩/٤.

(١) القائل: لم أعثر على قائله ويروى: يالقوم من للندى والسماح.

الشاهد في قوله «يالقومي» حيث أدخل لام الإستغاثه على الأسماء «لقومى العلى» ففتح اللام الأولى للفرق بينها وبين لام المستغاث من أجله وكانت أولى بالفتح لوقوع المنادى موقع الضمير، ولام الجر تفتح مع الضمائر.

والمعنى: رثى الشاعر رجالا من قومه فيقول: لم يبق للعلى والمساعى من يقوم بها بعدهم.

وقد استشهد به كل من: سيبوبة ٣١٩/١، الدرر ١٥٦/١، الهمع ١٨٠/١ اللامات ٨٤، المفصل ٢١، ابن يعيش ١٣١/١، المقتضب ٢٥٧/٤، شواهد العينى ٢٦٨/٤، الخزانة ٢٩٦/١.

(٢) القائل: نسبه اللسان (قوب) إلى ابن قنان وهو من الرجز: الشاهد في قوله «لهذه» حيث جاء بلام المستغاث لأجله ولم يأت بلام المستغاث به، وهذا نمط من الأنماط اللغوية للإستغاثة. وكما ذكر المغنى أن مجيء الالف هنا للتعجب. انظر المغنى رقم ٦٩٧، اللسان (قوب)، السيوطي ٢٦٨، والفليقة: الداهية، القوباء: مرض يقشر الجلد، والريقة: الريق، شواهد الشافية ٣٩٩، جمل الزجاجي ١٧٩، التصريح ١٨١/٢.

(٣) القائل: مجهول وهو من البسيط. وتمام البيت:

يُبْكِيكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ   يَالَلْكُهُولِ ولِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ =

لبعده عن حرف النداء، ولانتفاء اللبس بوجود حرف العطف. فإن كان مع المعطوف حرف النداء كقوله:

.... يالعَطَّافِنَـــا ويالَرِّيـــاح[1]

كان لامه مفتوحا لما مر، ولام المستغاث به يتعلق بما ينصب المنادى. وهو إما الفعل المقدر أو حرف النداء على مامر من الخلاف فى العامل فيه. وأما لام المستغاث من أجله فيتعلق إما بفعل مضمر غير الذى تعلق به اللام الأولى، نظرا إلى اتفاق لفظى الحرفين، وإما بما يتعلق به اللام الأولى لاختلاف المتعلقين. لأن الأولى تعلقها تَعَلُّقُ المفعول به، والثانية تعلق المفعول من أجله كما تقول: خرجت من الدار لإكرام زيد. قوله: وماعداه لامه مكسور يريد وماعدا المستغاث به، وكان يجب أن يقول إذا لم يكن معطوفا بغير إعادة حرف النداء لمامر، وإنما كسر فيما عدا المستغاث به للفرق بينهما وقد تقدم بيان علم اختصاص الأول بالفتح والثانى بالكسر. وقوله: إن لم يكن مكانه ضمير أى تكسر لام المستغاث من أجله إذا لم يكن مضمرا نحو: يالزيد لعمرو. فإن كان فى محله مضمرا نحو: يالزيد لنا وجب

= الشاهد في قوله «وللشبان» حيث كسرت فيه اللام. والقياس فتحها حملا على المعطوف عليه. ولكن لما كان معلوما وزال اللبس، ولم يكرر حرف النداء كسرت، و اللام في للعجب مكسورة أيضا لأنها لام المستغاث من أجله.

وقد استشهد به كل من: الأصول ٢٧٩/١، الخزانه ٢٩٦/١، المقتضب ٢٥٦/٤، الكامل ١٦٩/٢، الموجز لابن السراج ٤٩، الجمل للزجاجي ١٨٠، الدرر ١٥٥/١، الهمع ١٨٠/١، شواهد العينى ٢٥٧/٤، شرح التصريح ١٨١/٢، الإيضاح ٢٣٦، اللسان ٣٧/١٦، السيرافي ٥٢/٣، الأشموني ١٦٥/٣.

(١) القائل: غير معروف.

الشاهد في قوله: «يالعطافنا ويالرياح» حيث فتح اللام في كل منهما وذلك لتكرار الإستغاثة ووجود حرف العطف الواو مع وجود أداة النداء. وتمامه:

يَالَعِطَافَنَـــــا وَيَالَرِيَـــــاح
وأبـــو الـــحَشْرَجَ الْفَتَـــى النَّفَّـــاج

وقد استشهد به كل من: سيبوبة ٣١٩/١، ابن يعيش في شرح المفصل ١٣١/١، الاشموني ١٦٥/٣، الخزانه ٢٩٦/١، ٢٦٨/٤.

فتحه. واعلم أن اللام قد تجيء لمعنى التعجب كقوله أمرىء القيس[1]

فَيَالَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ ....[2]

تعجب من طوله فاستغاث به من طوله وقولهم: ياَلَلْمَاء وياَلَدَّوَاهى. فإن قدر أن الماء والدواهى منادات وجب فتح اللام، فكأنه يقول: ياماء أقبل فهذا حين مجيئك، وهذا يذكر عند كثرة الماء، ويادواهى أقبلى، فإنه لا ينكر إقبالك فى هذا الحين، فإنه من أحيان مجيئك وهذا يذكر عند كثرة الماء ويادواهى أقبلى فإنه لا ينكر إقبالك فى هذا الحين فإنه من أحيان مجيئك وهذا يذكر عند النوائب النازلة بالإنسان. وإن قدر أن المنادى محذوف كأنك قلت أدعوكم ياقوم للماء والدواهى وجب كسر اللام وهو ظاهر. وللإستغاثة خصائص منها: أن لا يجوز إسقاط حرف النداء لما مرّ، وأن لايدخل فيه إلا يا، وأنْ لا يجوز إلحاق علامة الندبة فى آخره.

---

(١) هو امرؤ القيس بن حجر الكندي، أحد فحول الشعراء الجاهلين، وأحد أصحاب المعلقات المشهورة وحياته وشهرته أشهر من أن تعرف.

(٢) القائل: آمرؤ القيس وهو من الطويل.. وتمامه:

فيــــالك من ليــــــل كأن نجومــــــــه
بِكُـــــلِّ مُغَـــــارِ الْفَتْــــلِ شُدَّتْ بِيَذْبُــــلِ

الشاهد في قوله: «فيالك» حيث جاءت اللام هنا للتعجب ومجردة من القسم وهو من معاني اللام الكثيرة. وفيه شاهد آخر «من ليل» حيث جاءت تميزا عن المفرد الذي هو الضمير المبهم في قوله: يالك وفيه أن الضمير غير مبهم لتقدم مرجعه في البيت قبله وهو قوله: ألا أيها الليل الطويل.. والتمييز هنا تمييز نسبة لامفرد. ومن هنا لبيان الجنس. وقد استشهد به كل من الخزانة ٥٥٩/١، ١٠٨/٤، المغنى ٢١٥، شواهد العينى ٢٦٩/٤، الهمع ٣٢/٢، الدرر ٣١/٢، الأشموني ٢١٧/٢، ديوانه ص ١٩.

(الترخـيم)

٦٦٠ ثُمّ إذَا زَادَ المُنَادَى العَلَمُ   على ثَلاَثَـةِ فَقَـدْ يُرَخَّـمُ

الترخيم من خصائص النداء وفى غير ضرورة. وفى معناه اللغوى وجهان: أحدهما القطع. ومنه رَخَّمْتُ الدجاجة إذا قطعتها. والآخر التسهيل والتليين، وهو من صفات الصوت والنطق. ومنه قول ذى الرمة:

لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ آلْحَرِيْرِ وَمَنْطِقٌ   رَخِيْمُ آلْحَوَاشِي لاَهُرَاءٌ وَلَا نَزْرُ(١)

وأما فى الإصطلاح: فهو عبارة عن حذف آخر الإسم المنادى المبنى تخفيفا على جهة الإعتباط، وآختص بالنداء: إما لأنه لما كثر آستعماله احتيج إلى التخفيف، أو لأنه لما كان مشاهدا مخاطبا، جاز حذفُ شيء من حروفه لدلالة الحال عليه. أو لأن الترخيم باب تغيير. وقد كثر ذلك فى النداء. وأما فى غير النداء فيجوز عند سيبوية(٢) أن يرخم الشاعر كل آسم يجوز ترخيمه فى النداء للضرورة

---

(١) القائل: ذو الرمة غيلان بن عقبة صاحب مية من قصيدة له من الطويل مطلعها

الا ياإسلمي يادارمي على البلى   ولازال منهلا بجر عائك القطر

المعنى: يصفها بنعومة الجلد وملاسته، وبأنها ذات كلام عذب وحديث رفيق، وأنها لاتكثر في كلامها حتى يملها سامعها، ولاتقتضبه اقتضابا حتى يحتاج سامعها في تفهم المعنى إلى زيادة.

والشاهد في قوله: رخيم الحواشي حيث استعمل كلمة رخيم في معنى الرِّقَّة وذلك يدل على أن الترخيم في اللغة ترقيق الصوت.

وقد استشهد به كل من: الخصائص ٢٩/١، ٣٠٢/٣، سيبوبه ٣٣٤/١، مفصل ابن يعيش ١٦/١، ١١٩/٢، ابن عقيل ٢٢٤/٢، شرح شواهد الشافيه ٤٩١، شواهد العينى ٢٨٥/٤، الأشموني ١٧١/٣، ديوانه ٢١٢.

(٢) انظر: سيبوبة ٣٤٢/١.

على لغتى الترخيم كقوله:

أَلَا أَضْحَتْ حِبَالُكُمُ رِمَامَا   وَأَضْحَتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أُمَامَا[(١)]

والمبرد[(٢)] لا يجيزه إلا على لغة الضم. وطعن فى رواية البيت على هذا الوجه ورواه وماعهدى كعهدك يأماما وهو تعسف. واختص بحذف الآخر ليدل على مامضى من الإسم على ماحذف منه بالمبنى، لأنه يثقل بالبناء للزومه، وعلى جهة الإعتباط ليخرج منه ماحذف لعلة تصريفية. قوله: ثم إذا زاد المنادى العلم إلى آخره فيه تنبيه على شروط ذكر بعضها لا يصح الترخيم بدونها. فقوله المنادى فيه إشعار أنه لايرخم إلا المنادى غالبا. وقوله: إذا زاد على ثلاثة: فيه احتراز عن الثلاثى العلم. وقوله: علم احتراز عن غير العلم. وقد خرج بهذا القيد باقى المعارف مطلقا والنكرات. فإنها لا يرخم شىء منها إلا مافيه تاء التأنيث، وأتى بلفظة قد فى قوله: فقد يرخم لتفيد تقليل الحكم مع المضارع، فإن الترخيم وإن كان جائزا لكنه قليل فى النداء. والأولى أن يقال: الإسم المرخم فى النداء، وإن لم تكن فيه تاء التأنيث فله عند البصريين خمسة شروط. أحدها: أن يكون علما. أما أولا فلان الأعلام منقولة فى الأكثر عن وضعها اللغوى إلى وضع ثان، والنقل تغيير والترخيم تغيير، وهو يؤنس بالتغير بدليل حذف الياء من خيفة فى النسب دون حنيف. وأما ثانيا فلأن الأعلام كثيرا مايتطرق إليها مثل هذا التغيير الذى لا يوجبه قياس،

---

(١) القائل: جرير بن عطية الخطفي من الوافر.
الشاهد في قوله: «أماما» حيث رخم الإسم غير المنادى، ومع ذلك جاء به على لغة من ينتظر الحرف المحذوف، فأبقى آخر الكلمة بعد الحذف كما كان قبله، ولولا اعتبار المحذوف لأجراه على مايقتضيه العامل، فرفعه وذلك يرد على المبرد الذي أوجب ترخيم مثل ذلك على لغة من ينتظر.
وقد استشهد به كل من: أوضح المسالك رقم ٤٥٧، سيبوبة ٣٤٣/١، نوادر أبى زيد ٣١، جمل الزجاجي ١٨٩، ابن الشجرى في أماليه ١٢٦/١، ٧٩/٢، ٩١، الإنصاف رقم ٢٢٤، الخزانه ٣٨٩/١، المغنى ٢١٣، شواهد العينى ٢٨٢/٤، ٣٠٢ التصريح ١٩٠/٢، الهمع ١٨٤/١، الأشموني ١٨٤/٣، ديوانه ٥٠٢.

(٢) لم أعثر على هذا البيت في كتاب المقتضب، ولم أقرا رأي المبرد في هذا الموضوع.

كامالة الحجاج وترك الإدغام فى محبب. وأما نحو: ياصاح وأطرق كرا فشاذ. وثانيها: أنْ يكون مفردا، أى لا يكون جملة فى الأصل كبرق نحره لعدم تأثير النداء فيه، ولأن الجمل تحكى ولا تغير عن وضعها، وأن لا يكون مضافا ولا مشبها به لكونهما معربين، ولأن المضاف والمضاف إليه جريا مجرى الكلمة الواحدة من وجه ومجرى الكلمتين من وجه. فلو رُخِّمَ المضاف لرخم ماليس بآخر الكلمة على الأول، ولو رخم المضاف إليه لرخم ماليس بمنادى على الثاني وكذلك حكم المشبه به. وأجاز الكوفيون ترخيم المضاف إليه قياسا على المركب ولقول الشاعر:

أَبَا عُرْوَ لَا تُبْعِدْ فَكُلُّ ٱبْنِ حُرَّةٍ سَيَدْ عُوهُ دَاعِي مِيْتَةٍ فَيُجِيْبُ[1]

بحذف التاء والتقدير عروة. والجواب: أما عن القياس فلأن المقيس عليه أثر فيه النداء البناء على الضم، بخلاف المقيس فٱفترقات. وأما عن البيت فرخم فيه ماليس بمنادى ضرورة، فلا يقاس عليه. وثالثها: أن يكون زائدا على ثلاثة، لأن الثلاثى أقل الأصول فى المتمكن وأخفها. فلو رخم للتخفيف لكان إجحافا وتحصيلا للحاصل. وأجاز الفراء[2] ترخيم الثلاثى إذا كان متحرك الوسط كعُمَرَ لتنزل الحركة منزله الحرف الرابع، كما تنزلت منزلته فى النسب نحو جمزى، وفى باب مالا ينصرف نحو سقر. ومن الكوفيين من يجوز ترخيمه مطلقا. ورابعها: أن لا يكون مستغاثا لأنه معرب فى النداء، والترخيم لا يكون إلا فيما يؤثر النداء فيه البناء لما

---

(١) القائل: غير معروف وهو من الطويل:
الشاهد في قوله: «أبا عرو» حيث حذف عجز ماأضيف إليه المنادى للترخيم وهو حذف جائز عند الكوفيين. وأصله على هذا: «يا أبا عروة» والبصريون لايجيزون ترخيم المنادى المركب، وقد ورد شبها لهذا البيت في الشعر العربي. وقد استشهد به كل من: ابن الشجرى ١/١٢٩، الإنصاف ٣٤٨، أوضح المسالك رقم ٤٥١، ابن يعيش في مفصله ٢/٢٠، شواهد العينى ٤/٢٨٧، الخزانه ١/٣٧٧، شرح التصريح ٢/١٨٤.

(٢) الإنصاف ١/٣٥٦ ـــ ٣٦٧ وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٠، سيبوية ٢/٥٥، ١/٣٢٩، المفصل ٤٧، الأمالي لابن الشجرى ٢/٨٢، المقتصد ٢/٧٣٤، شرح الكافية ١/١٥٠، شرح التصريح ٢/١٨٢، التوطئة ٢٦٨، الإنصاف ١/٣٥٦، الإرتشاف ٣٥٤، الهمع ١/١٨٢.

مر. وخامسها: أن لا يكون مندوبا، لأن المراد من الندبة مد الصوت. ومن الترخيم حذفه وقطعة فتنافيا، وإن كان فى الإسم المرخم تاء التأنيث لم يشترط فيه العلمية ولا الزيادة على ثلاثة أحرف. أما عدم آشتراط العلمية فلأن التأنيث لثقله يقتضى التخفيف كما تقتضيه العلمية فكان التأنيث خلفا عنها. وأما عدم اشتراط الزيادة على الثلاثة، فلأن اشتراطها إنما كان لئلا يؤدى إلى ابقاء الكلمة على حرفين، ومافيه تاء التأنيث من هذا النحو. فالحذف حاصل له قبل الترخيم للإعلال. والتاء زائدة فى حكم المنفصلة. فلا يُخِلُّ بحذفها شيء من ذات الكلمة وذلك نحو: ثبة وشاة نكرتين. ويأتى بيانه فيما بعد.

٦٦١ فَمِنْهُ مَا يُحْذَفُ منه حَرْفُ ومِنْهُ مَافيه تَوَالِىَ الحَذْفُ

يريد أن الإسم المرخم المذكور وهو المنادى العلم لا يخلو إما أن يكون مفردا أو مركبا. والمراد بالفرد هاهنا: مايقابل المركب الذى هو قسيمه. فإن كان مفردا فمنه مايحذف منه حرف واحد وهو ضربان: أصل وزائد، أما الأصل فنحو: ياحار ويامال وياعام فى: حارث ومالك وعامر. وأما الزائد: فإما للتأنيث نحو ياطَلْحَ وياحُبْلَ فى طلحة وحبلى إذا سمى بهما. وأما للإلحاق كمعزى، وأما للتكثير كبعثرى علمين. ومنه مايحذف منه حرفان ولا يكونان أصليين بل زائدين نحو مروان وعثمان. أو زائدة أصلا نحو منصور. وإنا كان مركبا نحو بعلبك حذف منه الجزء الثانى. فقوله: فمنه مايحذف منه حرف: إشارة إلى المفرد الذى يحذف منه حرف واحد مطلقا. وقوله: ومنه مافيه توالى الحذف إلى مايحذف منه حرفان ويأتى بيانه فيما بعد. فإن قيل إن الترخيم لما كان حذفا تلحق الكلمة كان على خلاف الأصل، لأن فهم معنى متوقف على مجموع حروفها بكمالها فكل ماكان الحذف فيه أقل كان أولى، لأنه تقليل لمخالفة الأصل.

٦٦٢ فَمَنْ يَقُلْ ياحَارِ بالكَسْرِ يَقُلْ بالواو ياثَمُو ومن يضمم يُعِلْ
٦٦٣ فَهْوَ يَقُولُ ياثَمِى فَيُبْدِلُ الواوُ ياءً وكذاك يُفْعَلُ
٦٦٤ فى كلّ ماأدَّى إلى الأعلالِ بالقلبِ أو بالهمزِ أو إبْدالِ

٦٦٥ لَأنَّ من يقول يَاحَارُ وَضَمْ يُجْرِيه مُجْرَى آسْم تكمل وتَمْ
٦٦٦ ومن يقل ياحارِ والراءُ آنْكَسَرْ فَهْو لِبَاق الإسْم وَهْماً آنْتَظَر
٦٦٧ كذا تَقُول ياهِرَقْ وياعِمَا وياسَعِى ويائَمُو مُرَخِماَ

فى الإسم المرخم لغتان: أحدهما: إرادة المحذوف، وإبقاء ماقبله من حركة وسكون مالم يؤد إلى اجتماع ساكنين دالا عليه، إشعارا بإرادة المحذوف وهى الأكثر. والثانية: أن يجعل الباقى علما قائما بذاته مبنيا على الضم. فنقول فى الأولى فى حارث: ياحارِ بالكسر وفى جعفر: ياجعفَ بالفتح وفى برثُن آسم رجل يابرثُ بالضم، وفى هرقل ياهرقْ بسكون القاف خلافا للفراء فإنه يحذف الساكن من نحو هرقل اتباعا للحرف الأخير، محتجا بأن ابقاء ماقبل الآخر ساكنا يؤدى إلى شبه آخر الإسم المعرب بالحرف فى نحو نَعَمْ وأَجَلْ وهو ضعيف. لوجوب إرادة المحذوف بدليل ياثمو وياترقو فى ثمود وترقوه: وإن أدى إلى عدم النظير. وتقول فى ترخيم شقاوة وعظامة علمين ياشقاو وياعظاى بالواو والياء مفتوحين، لأن التاء مرادة. وفى كروان وضميان علمين: ياكَرُو وياضمى فتصحح الواو والياء لأنك تنوى الألف،ولو قلبتهما لجمعت بين ساكنين فى التقدير. وتقول على الثانية ياحارُ وياجعفُ وياهرقُ، وأما المضموم نحو برثن فاللغتان متفقان فيه فى اللفظ وإن اختلفتا فى التقدير. لأن الضمة فى الأولى مقدرة حشوا وفى الثانية مستأنفة بمنزلة الضمة. وفى ياجار وقوله ومن يضمم يُعِل: يريد من يقول: ياحارُ بضم الراء فالمحذوف عنده لا يكون مرادا، وهو إشارة إلى اللغة الثانية وعليها تتفرع مسائل الترخيم. فيقال على هذا ياثمى وياترقى بقلب الواو ياء فى ثمود وترقوه لأنهما لما وقعا طرفين قبل كل منهما ضمة، أُبدل من الضمة كسرة لأنه لم يوجد في لغة العرب اسم متمكن في آخره واو قبلها ضم وَصْلا، بدليل الإستقراء. ثم أُبدل من الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها. وأما على الأولى: فلما كان المحذوف مرادا لم يقعا طرفين، فلم يعرض ماذكرنا. وفى شقاوة وعظاية: ياشقاءُ وياعظاءُ بقلب الواو والياء همزة لوقوعها طرفا قبلهما ألف زائدة، كما فى كساء ورداء وفى كروان وصميان:

ياكَرَا وياصَمَا فتقلب الواو والياء فيهما ألفين لوقوعهما طرفين مفتوحا ماقبلها كما فى عصا ورحا وقوله: فى كل ماأدى إلى آخره يريد فى كل ماأدى ترخيمة إلى الإعلال على لغة من قال ياحارُ بالضم، لأن عليها تترتب مسائل الترخيم. فالإعلال يندرج تحته الجميع. أما القلب فنحو: ياكرا وياصما فى كروان وصميان فقلبت الواو والياء فيهما ألفين: وأما الإبدال فنحو: ياثمى وياترقى فى ثمود وترقوه فتبدل من الضمه كسرة ومن الواو ياء. وأما الهمزة فنحو: ياشقاء وياعطاء فى شقاوة وعطاية. وقد تقدم بيان العلة فى ذلك كله. واعلم: أن الأمور التى تترتب على هذه اللغة خمسة: قلب حرف العلة المفتوح ماقبله ألفا. ويندرج فيه الهمزة نحو: ياشقاء إن قلنا أن حرف العلة ينقلب ألفا، ثم يقلب الألف همزة. وإن قلنا أن حرف العلة ينقلب همزة من أول وهلة، كان قسما برأسه. وإبدال الواو المضموم ماقبلها، ورد المحذوف وحذف الموجود. والإمتناع من ترخيم مايؤدى إلى عدم النظير. أما الأولان: فقد تقدم بيانها وأما الثالث: فكقولك فى قاضون علما ياقاضى، وفى أعلون ياأعلى. وإنما رُدُّ المحذوفُ فيهما لعدم موجب الحذف وهو التقاء الساكنين. وفى شاء ياشاة بإعادة لام الكلمة، لأنه لما حذفت التاء التى هى عوض الهاء، أعيدت اللام تقوية للإسم على القيام بنفسه. ولهذه العلة يقال فى ترخيم شيةٍ وديةٍ ياوشى وياوَدْىُ بإعادة الفاء. وأما الرابع: فنحو بهنية وعلانية علمين فتحذف فتحة الياء لعدم إرادة المحذوف، ولا تضم لثقل الضم عليها، ولا تقلب ألفاً لانكسار ماقبلها. وكذلك قولهم جارى فى ترخيم جارية، لأن التاء للتأنيث ليست بمرادة فتسكن الياء، وتقدر الضمة عليها كما فى قاضى. وأما الخامس: فنحو: طيلسان على لغة كسر اللام لئلا يؤدى إلى مثال فَيْعَل لوجوب حذف الألف والنون وليس موجودا على الأصح. وقوله: لأن من يقول ياحارُ وضم إلى آخره إشارة إلى تعليل اللغة الثانية، بناء الإسم على الضم، وهو عدم إرادة المحذوف وجعل الإسم قائما بذاته كما مر، ثم أخذ يعلل اللغة الأولى فى عدم الإعلال فيها بقوله: لأن من يقول حار بكسر الراء فهو منتظر لباقى الإسم وَهْمَاً لَاحِسًّا، أى يكون مرادا. ثم تمثل على إرادة

المحذوف بقوله: ياهرق فى ترخيم هرقل بسكون القاف على لغة من قال ياحارِ بالكسرة. وفى هرقل لغتان: احداهما: بوزن سبطر، والأخرى بوزن زبرج. والترخيم هاهنا إنما هو على الأولى، وقد مر خلاف الفراء[1] فيه. قوله وياعِمَا وياسَعِى يريد أن عِمَاداً وسَعِيدا إذا رخما على اللغة الأولى كانت الألف والياء ساكنتين لفظا وتقديرا لأنهما مدتان قبل الطرف. وأما على الثانية فهما ساكنتان لفظا، مضمومتان تقديرا. ولا يجوز حذفها آتباعا، كألف عمّار وياء مسكين، لامتناع بقاء الإسم المتمكن على حرفين. وآعلم أنه إذا رُخّم الإسم المدغم الآخر على اللغة الأولى، فإن لم يكن قبله ساكن حذف المتحرك أو ترك الساكن بحاله على الأصح، فيقال فى محمر يامحمر وإن كان قبله ساكن حذف الأخير، ورد الحرف المدغم إلى أصله من الحركة، فيقال فى ترخيم مضار اسم فاعل من ضاره يضاره مضارة: يامضارِ، بكسر الراء لَأنّ أصله مضارِب كمُضَارِب فلما أحتيج إلى التحريك هربا من التقاء الساكنين فى الوصل، حرك بحركة الأصل. وأما آسم المفعول فيحرك بالفتح.

٦٦٨ وتَحْذِفُ الحَرْفَيْنِ إنْ زِيْدَا مَعاً تَقُولُ ياعُثْمَ ويأسْمَ آسْمَعَا

٦٦٩ تريد عُثْمَان وأَسْمَاء وقُلْ يامَنْصُ ياعَمَّ ويازِحْلِ فزِلْ

٦٧٠ حرفين حَرْفُ المَدّ والمؤَخّر إذا بَقِى ثَلَاثة أو أكْثَرُ

يريد بيان مايحذف منه حرفان وهو ماأشار إليه أولا بقوله ومنه مافيه توالى الحذف وهو ضربان. أحدهما: أن يكون الحرفان زائدين معا. والثانى: أن يكون أحدهما أصلا والآخر زائدا. وقوله: زيدا معا يحتمل أن: يريد به أن زيادتها لمعنى واحد، وأنه لا يكتفى بأحدهما دون الآخر. أما الضرب الأول وهو الذى يحذف منه الزائدان معا فعلى أقسام: أحدها: الألف والنون نحو عثمان ومروان. فيقال ياعثم يامرو. قال:

(١) الإنصاف ٣٥٦/١ ــ ٣٦٧، شرح المفصل لابن يعيش ٢٠/٢، سيبوية ٣٢٩/١، ٥٥/٢، المفصل ٤٧، أمالي ابن الشجرى ٨٢/٢، المقتصد ٧٣٤/٢ شرح الكافية ١٥٠/١، شرح التصريح ١٨٥/٢، الهمع ١٨٢/١، التوطئة ٢٦٨، الارتشاف ٣٥٤.

يامَرْوَ إنَّ مَطِيَّتِي مَحْبُوسَةٌ ....[1]

لأنهما لما زيدا معا لم يكن حذف أحدهما أولى من حذف الآخر، ولامتناع انفصال أحدهما عن الأخر، لتنزلهما منزلة الحرف الواحد. وثانيهما ألف التأنيث نحو حمراء وأسماء فيقال ياحمر ويااسم. ومنه قوله:

يأسْمِ صَبْراً عَلَى مَانَابَ مِنْ حَدَثٍ إنَّ الحَوَادِثَ مَلْقِيٌّ وَمُنْتَظَرُ[2]

وهذا على مذهب سيبوبة[3]. فإنه يرى أنَّه من الوسم وهو الملاحة قلبت واوه همزة على غير قياس كما قبلت فى أناة وأُحُد، فوزنها عنده فعلاء وغيره يرى أن وزنها أفعال سُمّى بها، وامتنع من الصرف للتأنيث المعنوى والعلمية. ومذهب سيبوبة[3]، أظهر لكثرة التسمية بالصفات، وقلته فى الجموع. ومنهم من منع من ترخيم المؤنث على لغة الضم لئلا يلتبس بالمذكر. وأجاز الفراء[4] فى حمراء علما ياحمرا

---

(١) القائل: الفرزدق من الكامل. وتمام البيت:

يَامَرْوَ إنَّ مَطِيَّتِي مَحْبُوسَةٌ
تَرْجُو الْحِبَاءَ وَرَبُّهَا لَمْ يَيْأَسِ

الشاهد في قوله: «يامرو» حيث جاءت مرخمة وأصل الكلمة: يامروان، وعندما رخمها الشاعر حذف الألف والنون.

وقد استشهد به كل من: أوضح المسالك ١٠٣/٣، سيبوية ٣٣٧/١، قطر الندى باب الترخيم ـــ شرح التصريح ١٨٦/٢، معاهد التنصيص ١٨/١، شواهد العينى ٢٩٢/٤، أمالي ابن الشجرى ٨٧/٢، الأشموني ١٧٨/٣.

(٢) القائل: لبيد من البسيط:

الشاهد في قوله: «يااسم» حيث أن أصلها ياأسماء ورخمها بحذف الألف والهمزة كما رخم مروان بحذف الألف والنون وهذا رأي سيبوبة.

وقد استشهد به كل من: سيبوبة ٣٣٧/١، جمل الزجاجي ١٨٤، شرح التصريح على التوضيح ١٨٦/٢، الأشموني ١٧٨/٣.

(٣) سيبوبة ٣٣٧/١ ـــ ٣٣٩.

(٤) القائل: أبو النجم:

الشاهد في قوله: «أزحله» حيث جاءت بمعنى كثير التأخر وقد حذف منها بعض الحروف إذ أصلها الزحليل. وأصل حركة اللام هي السكون والضمة الموجودة عليه هي على الهاء ولكن نقلت

بالألف. وثالثها: الواو والنون في جمع السلامة إذا سُمّي به وبقي بعد الحذف ثلاثة أحرف فصاعدا، فيقال في زيدون يازيد بحذفهما، فإن لم يبق ثلاثة أحرف، فإنه لا يحذف منه إلا النون. فيقال في ترخيم بنون علما يابنو لئلا يبقى الإسم على حرفين، فإن كان قد حذف منه شيء للجمع رد لدى الحذف فيقال في قاضون ياقاضي برد الياء، وفي موسون ياموسى برد الألف لانتقاء موجب الحذف. ورابعها: الألف والنون في التثنية، فيقال في زيدان علما يازيد. وأما يدان اسم رجل فمنهم من يقول يايَدُ فيحذفهما لأنه قد لفظ به على حرفين، نقله ابن الدهان. ومنهم من يحذف النون وحدها قياسا على بنون. وخامسها: ياء النسب كزيديّ علما يحدفان معالأنهما زيدا لمعنى واحد وهو النسب، أو مايشبهها ككرسي علما. وسادسها: الألف والتاء في جمع المؤنث. فإن كان الإسم منتهياً بتاء التأنيث لم يحذف منه غيرها نحو: طائفة ومرجانة واسطوانة على قول من جعلها أفعلانه أو فعلوانة لا أفعوالة، لأنها لما كانت بمنزلة اسم ضُمّ إلى اسم اختصت بالحذف دون الزائد. الضرب الثاني: أن لا يكونا زائدين، بل يكون أحدهما أصليا والآخر زائدا. كقوله: يامَنْصُ ياعَمّ ويازحل. وقوله: حرفين حرف المد والمؤخر إشارة إلى ماذكرنا من أن أحدهما أصلي وهو المؤخر، والآخر زائد وهو حرف المد قبله، فالأصل في يامَنْصُ يامنصور، وفي ياعَمّ ياعَمّارُ، وفي يازحل يازحليل. والزحليل: الرجل الكثير التأخر. قال الشاعر:

فَقَرّبَنْ هَذَا وذا أَزْحِلُهْ(1)

أي آخر. ومنه سمي زُحَلْ لبعده. وفي لام زحليل الأخيرة خلاف. فمنهم من

= حركة الهاء إلى الحرف لذى سبقها فصارت أزحله.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢/٢٨٧، المفصل للزمخشري ص ١٨٨.

(١) القائل: أبو النجم:

الشاهد في قوله: «أزحله» حيث جاءت بمعنى كثير التأخر وقد حذف منها بعض الحروف إذ أصلها الزحليل. وأصل حركة اللام هي السكون والضمة الموجودة عليه هي على الهاء ولكن نقلت حركة الهاء إلى الحرف لذى سبقها فصارت أزحله.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢/٢٨٧، المفصل للزمخشري ص ١٨٨.

ذهب إلى أنها زائدة بدليل عدمها فى التزحل وحينئذ لا يكون من هذا القبيل أى مما آخره أصل وقبله زائد. ومنهم من ذهب إلى أنها أصل، والأجود التمثيل بمستكن. وفى بعض نسخ الكتاب يامهدُ نزل يريد يامهدى وهو [منقول][1] من هديته إلى الدين هدى، وحينئذ يتم له التمثيل مطلقا، وإنما حذفا معا فى هذا الضرب. فأما الأصلى فلأنه لام الكلمة فهو محل الحذف، وأما الزائد فحذف اتباعا للأصلى، لأنه لما حذف الزائد مع الزائد كما مرّ، كان حذفُهُ مع الأصلى أولى. وقوله: إذا بقى ثلاثة أو أكثر، يريد أنه لا يحذف الأصلى مع الزائد إلا إذا بقى الإسم بعد الحذف والترخيم على ثلاثة أحرف فصاعدا، كما مثلنا به، وأمّا إذا ابقى الحذف على حرفين فلا يحذف منه إلا حرف واحد، نحو سعيد وعجوز وعماد. ومنه قول الشاعر:

تَنَكَّرْتِ مِنّى بَعْدَ مَعْرِفَةٍ لِمَى وَبَعْدَ التَّصَابِى والشَّبَابِ المُكْرَمِ[2]

أراد لميس فحذف السين فقط. وكذلك إذا كانت الزائدة التى قبل الآخر للإلحاق نحو: برذون فإنه لما كان ملحقا. بِجَرْ دَحْل، أجرى الزائد فيه مجرى الأصلى.

٦٧١ وَكُـلّ ماأُنِّثَ بالهاءِ حُذِفْ الهَاءُ مِنْهُ وَكَذَا ٱفْعَل فِي الألِفْ

٦٧٢ تَقُولُ ياطَلْحَ وياسَلْمَ ٱعْلَمَا والهاء أَثْبِتْـهُ بفتـح مُقْحِمَـا

قد بينا أن مافيه تاء التأنيث لا يشترط فى ترخيمه العلمية ولا الزيادة على ثلاثة أحرف وكل ماأنث بالهاء حذف الهاء منه يدخل فيه المعرفة والنكرة أما المعرفة فإن كان آخره تاء التأنيث كقوله ياطلح جاز فى ترخيمه فى الأصل أربعة أوجه ياطَلْحَ

(١) هكذا في (ق) وفي الأصل (ص) (مفعول).

(٢) القائل: أوس بن حجر من الطويل: ويرويه سيبوية: وبعد التصافي والشباب المكرم.
الشاهد في قوله «لمى» حيث جاء هذا الإسم مرخما بحذف الحرف الأخير منه وهو السين إذ أصله: لميس وأراد الشاعر أن يقول أنها تنكرت له لمكان الكبر بعد أن كانا على معرفة زمن الشباب.
وقد اسشتهد به كل من: سيبوبة ٣٣٦/١، أمالي ابن الشجرى ٨١/٢، الصاحبى ١٩٤، ذيل السمط ٦٥ ديوانه ١١٧.

وياطَلْحُ بحذف التاء وفتح الحاء وضمها وهما لغتا الترخيم على مامر. وثالثها ياطلحةَ بالحاق التاء مفتوحة كقول النابغة:

كِلِينِى لِهَمّ ياأُمَيْمَـةَ ناصِبِ وَلَيْلٍ أُقَاسِيةِ بَطِيء الكَوَاكِبِ(١)

فقيل هى هاء السكت فى الوقف عوضا عن التاء، فلما وصل جعلها مقحمة أى زائدة، وحركها بالفتح تبعا لحركة ماقبلها، وإليها أشار بقوله: والهاء أثبته بفتح مقحما. فإن قيل: فالإقحام لا يكون إلا بين شيئين وليس هاهنا كذلك، لأن الهاء آخر الكلمة. أجيب: بأن الهاء لما كانت ساكنة، كان اقحامها بين حركة ماقبلها وحركتها. وقيل أن التاء المضمومة لم تحذف لكن أبدل من ضمتها فتحة تخفيفا لثقل التأنيث وقيل هى على لغة من يبني المنادى المفرد على الفتح وعليها قول:

يَارِيحَ مِنْ أَرْضِ الشَّمَالِ هُبِّى(٢)

وأما نحو قوله:

.... **ياضِبَاعَا** ....(٣)

---

(١) القائل: النابغة الذبياني من الطويل يمدح بها عمرو بن الحارث الأعرج.
الشاهد في قوله: «ياأميمة» حيث جاءت بفتح التاء وهي لغة لبعض العرب. وقد استشهد به كل من: سيبوية ٣١٥/١، ٣٤٦، ٩٠/٢، جمل الزجاجي ١٨٦، أمالي ابن الشجرى ٨٣/٢، مفصل ابن يعيش ١٢/٢، ١٠٧، الخزانه ٣٧٠/١، ٣٩٧، ٣١٩/٢، شواهد العينى ٣٠٣/٤، الهمع ٧٥/١، الدرر ١٦٠/١، الأشموني ١٥٣/٣، ٢٠٠/٤، الدمنهوري ٩٩ ديوانه ص ٢.

(٢) القائل: غير معروف. ويروى: ياريح من نحو الشمال هبى. وهو من الرجز المشطور.
الشاهد في قوله: «ياريح» فإنه منادى مفرد. وكان حقه أن يبنى على الضم، ولكنه فتح لأن من العرب من يبنى المنادى المفرد على الفتح ويقولون ياطلحة بفتح التاء.
وقد استشهد به كل من: شواهد العينى ٢٩٤/٤، شرح الأشموني ١٧٤/٣.

(٣) القائل: القطامى من الوافر. وتمام البيت:

قِفِـــــي قَبْـــــلَ التَّفَـــــرُّقِ ياضُبَاعَـــــا
ولايَكُ مَوْقِــــــفٌ مِنْكِ الوِدَاعَـــــا

الشاهد في قوله: «ياضباعا» حيث أنه رخم ضباعة فحذف تاء التأنيث فأصبحت ضباعا، فوقف على الألف بدلا من الهاء. وهذا جائز وكثير في اللغة.
وقد استشهد به كل من: سيبوبه ٣٣١/١، المقتضب ٩٣/٤، جمل الزجاجي ٥٩، ابن يعيش في

وقول الآخر:

.... عُوجِي عَلَيْنَا وَآرَبِعي يَافَاطِمَا[1]

فقيل حذف منها هذه الهاء لضرورة الشعر، وجعل المدة التى تلحق القوافى بدلا منها، والحق أنها أعلام مرخمة على لغة إرادة المحذوف. ورابعها: ياطلحة بالحاق التاء مضمومة على تقدير إقحامها ، والضمة لما قبلها على لغة من قال: ياجارُ بالضم، وإن كان آخر المعرفة الف التأنيث فالممدودة قد مر بيانها. وأما المقصورة فتحذف كالتاء تقول ياسَلْمَ وياسَعْدَ ويالَيْلَ فى سلمى وسعدى وليلى قال:

أَلَا يَالَيْلَ إِنْ خُيِّرْتِ فِيْنَا بِنَفْسِكِ فَانظُرِى كَيْفَ الخِيَارُ[2]

وكذلك ألف الإلحاق والتكسير فيقال فى أرطى وقبعثرى علمين ياأرط ياقبعث أقبلا، وأما النكرة فسيبويه[3] يجيز ترخيمها إذا كان فيها تاء التأنيث على لغة من راعى المحذوف مطلقا. وأجازه المبرد[4] فى المقصورة نحو:

= شرح المفصل ٩١/٧، الخزانة ٣٩١/١، ٦٤، المغنى ٤٥٣، الهمع ١١٩/١، ١٨٥، الدرر ٨٩/١، ١٦٠، الأشموني ١٧٣/٣، ديوانه ٣٧.

(١) القائل: هدبة بن خشرم وهو من مشطور الرجز:
الشاهد في قوله: «يافاطما» حيث أن الشاعر رخمها إذ أن أصله يافاطمة فحذف تاء التأنيث ووقف عليها بالألف عوضا من الهاء.
وقد استشهد به كل من سيبوية ٣٣١/١، الشعر والشعراء ٦٧٢، أمالي ابن الشجرى ٢ /٦٤.

(٢) القائل: مجنون ليلى من الوافر: ويروى عجزه:
....
بنفسي فانظري أين الخيار
الشاهد في قوله: «ياليل» حيث رخمت ليلى فحذفت الألف كا تحذف الهاء ويخاطب الشاعر ليلى بقوله: إن خيرت فيّ وفي غيري النكاح فاختاريني ففي الخيار.
وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٣٦/١، الأغاني ٤٣٢/٢، اللسان ١٦٥/١٣، ابن السيرافي ٤٢٩.

(٣) سيبويه ٣٣٠/١.

(٤) سيبويه ٢٥١/٢، ٢٤٩، الأصول ٤٣٧/١، الموجز في النحو ٥١، الإيضاح العضدي ٢٣٧/١، المفصل ٤٧، ابن الشجرى ٧٩/٢، شرح التصريح ١٨٨/٢، شرح المفصل ٢١/٢، ٢٢، شرح الكافية ١٥٣/١، الهمع ١٨٤/١.

يائَــاقُ سِيْــرِى وَجَــارِى لَاتَسْتَنْكِـــرِى عَذِيْـــرِى[1]

ومنع منه فى الشائعة نحو: شجرة وقائمة. وإذا رخمت شاة على لغة من قال ياحار بالكسر قلت ياشا بحذف التاء ومنه قولهم. وياشا أدجنى[2] أى أقيمى يقال شاة داجن إذا لزمت [البيت][3] ولم تسرح للمرعى. وعلى لغة من قال: ياحارُ بالضم ياشاةُ فترد الهاء، لأنه لما حذف التاء التى هى عوض عن الهاء، أعيد اللام تقوية للإسم على قيامه بنفسة. لأنه ليس من كلامهم اسم معرب على حرفين، آخرهما ساكن. فامّا ذومال فالإضافة فيه كالعوض، ولهذه العلة إذا رخمت شية ودية على لغة من راعى المحذوف قلت: ياشي ويادى، وعلى لغة من لم يراع ياواشِيْ وياوَدِيْ، بإعادة فاء الكلمة. وقد تحصَّلَ من هذا أن مافيه تاء التأنيث يخالف سائر الأسماء فى الترخيم من أوجه منها أن ترخيمة أكثر من ترخيمها، لأن التاء لما لم تكن جزءا بدليل عدم ثباتها فى جمع تكسير أو سلامة لم يحل حذفها بذات الكلمة. ومنها أن لا يشترط فيه الزيادة على الثلاثة لما مر ومنها أن الأولى به الحاق الهاء فى الوقف. ومنها أنه لا يشترط فيه.

٦٧٣ أمّا المُرَكَّبُ كمَعْدِى كَرِبَا تقول يامَعْدِى فلا تُرَكِّبَا

٦٧٤ كَذَاكَ إنْ رَخَّمْتَ بَعْلَبَكّا ولاتُرَخِّمْ جملةً إذ تُحْكَا

---

(١) القائل: العجاج من الرجز وتمام البيت:

سَيْــرِي وَآشْفَاقِــي على بَعِيْـــرِي

جَارِىَ لاتَسْتَنْكِــرِى عَذِيْــرِى

الشاهد في قوله: «جارى» حيث حذف منه حرف النداء ورخم بحذف تاء التأنيث للضرورة. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٢٥/١، ٣٣٠، المقتضب ٢٦٠/٤، أمالي ابن الشجرى ٨٨/٢شرح المفصل لابن يعيش ١٦/٢، ٢٠، المقرب ٣٧، الخزانه ٢٨٣/١، شواهد العينى ٢٧٧/٤، التصريح ١٨٥/٢، الأشموني ١٧٢/٣، اللسان (شقر) ديوانه ٢٦.

(٢) قول يستشهد به لترخيم المؤنث الثلاثي بحذف تاء التأنيث. انظر المفصل ص ٤٧ ويقال: دجنت الشاة فى بيتها دجونا مثل قعد قعوداً، وإذا أقامت فلم تبرح ألفته فلم تسرح مع الغنم. انظر سيبويه ٣٣٠/١، اللمحة البدرية فى علم العربية ٤٠١.

(٣) هكذا في (ك) وفي الأصل (ص) و (ك) (البيوت).

إذا رخمت المنادى المركب فلا يخلو إما أن يكون تركيبة على غير جهة الإسناد أو على جهة الإسناد. أما الأول فإن كان تركيب إضافة امتنع ترخيمه على الأصح لما مرّ. وَإنْ لم يكن تركيب إضافة جاز مطلقا سواء كان تركيب اسمين جعلا اسما واحداً كمعدى كرب وبعلبك، أو اسم وصوت كسيبوية وعمرويه، أو تركيب للعدد كخمسة عشر لاتحاد الإسمين وجعلهما كالكلمة الواحدة، بدليل جعل الإعراب على آخرهما، وتأثير النداء فيهما البناء كسائر الأعلام. فيقال يامَعْدِى، ويابَعْل فى معدى كرب وبعلبك بحذف الإسم الأخير لشبهه بتاء التأنيث من حيث يفتح ماقبله كتاء التأنيث، ويحذف فى النسب كحذف التاء عنه ويحقر الصدر من الإسمين كتحقير الإسم الداخل عليه تاء التأنيث. وتقول فى ترخيم خمسة عشر علما ياخمسة. بحذف الجزء الثانى، وفى ترخيم اثنى عشر يااثنَ ويااثنُ على اللغتين فيحذف الإسم الثانى والألف، لأن الثانى بمنزلة النون من قولك اثنان، ولما كان الألف والنون تحذف من اثنين، حذف من اثنى عشر. وأما الثانى وهو ماتركيبه على جهة الإسناد نحو: تأبط شرا، وبرق نحره فلا يجوز ترخيمه على الأصح، لأن النداء لم يؤثر فيه البناء مطلقا كالمضاف والمشابه له، لأن ترخيمه يخل بحكاية الجمل، كما يخل بها إعرابها. ومنهم من أجازه قياسا على النسبة إليه فيه نحو: تأبطى، وهو ضعيف لأن النسبة إليه إنما جاز لقيام ياء النسب مقام الجزء الثانى، لأن اجتماعهما معه يؤدى إلى جعل ثلاثة أشياء كشىء واحد بخلاف الترخيم، فإنه لم يوجد مايقوم مقام المحذوف، ولا حصل شرط الترخيم وهو تأثير النداء والبناء فى المرخم فافترقا. وقوله: تقول يامَعْدِ فلا تركبا إلى قوله: كذلك إن رخمت بعلبكا إشارة إلى القسم الأول من قسمى المركب، أى لا تركب فى الترخيم. لأنه بحذف الثانى زال التركيب لفظا، وإن كان مرادا نية. قوله: ولا ترخم جملة إذ تحكى إشارة إلى القسم الثانى منه، وإلى تعليل امتناع ترخيمه بقوله إذ تحكى. وكأنه قال: لا ترخمه جملة إذ تحكى لأنها تحكى. ومعنى الحكاية أن يؤتى باللفظ على ماكان قبل فلا ترخم: يريد فى قوله:

نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ ....[1]

لأن فيه ضميرا، ويرخم فى قوله:

فقالوا تَعَالَ يَايَزِى بَن مُحَزِّمٍ ....[2]

بخلوه منه.

٦٧٥ وخصَّصُوا النِّداءَ عن سَمَاعِ بِمِثْلِ يَاهَنَاهُ يَالُكَاعِ

٦٧٦ ولمذكر فقل يالُكَعُ وَقُل واللَّهُمّ فيه يَقَعُ

يريد بقوله وخصصوا النداء أنهم استعملوا فيه ألفاظا لم يستعملوها. فمن ذلك قولهم: ياهناه أقبل بمعنى يارجل أقبل. قال الشاعر:

وَقَدْ رَابَنِي قَوْلُهَا يَاهَنَاهُ وَيْحَكَ أَلْحَقْتَ شَرًّا بِشَرٍّ[3]

---

(١) القائل: رؤبة بن العجاج من الرجز. ويروى بمعجم الشواهد العربية أنه لزيد الخيل، وتمام البيت:

نبئت أخوالى بنى يزيد

ظلما علينا لهم فديد

الشاهد في قوله: «يزيد» فإنه علم منقول من فعل أولا ثم استعمل في العلمية، ولذلك لايرخم لاشتماله على ضمير. لأن وزن يزيد هو وزن فعل: يفعل.

وقد استشهد به كل من: الخزانة ١٣٠/١، ٣٨٨، ٣٧٠/٤، المقرب لابن عصفور ٢٤، مجالس ثعلب ٢١٢/٤، التصريح ١١٦/١، ٢٢١/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٢٠١/١، الخزانة ١٣٠/١، المغنى ٦٢٦، شواهد العينى ٣٨٨/١، ٣٧٠/٤، شرح الأشموني ٢٦٠/٣، اللسان (وزر)، شرح الأجرومية ٢١٣، ملحقات ديوانه ١٣٢.

(٢) القائل: يزيد بن مخرم وهو من الطويل. وتمام البيت:

فقالوا تعال يايزي بن مخرم

فَقُلْتُ لهم إنِّي حَلِيْفُ صُدَاءِ

الشاهد في قوله: «يايزي» حيث أن أصلها يايزيد وقد رخمها هنا الشاعر. وقد علل الشارح أن الترخيم جاز هنا لخلوه من الضمير.

وقد استشهد به كل من سيبويه ٣٣٥/١ ــ ٣٣٦، أمالى ابن الشجرى ٨١/٥، والخزانة ٣٧٨/٢، (تحقيق عبد السلام هارون).

(٣) القائل: امرؤ القيس وهو من المتقارب.

الشاهد في قوله: «ياهناه» حيث جاءت الهاء بدلا من الواو في قوله: هنوك وهنوات. وكان الأصل: هناو فأبدلت الواو هاء فقالوا هناه. =

ولم يقولوا: قام هناه ولا مررت بهناه. وهى كناية عن النكرات، ووزنها فَعَالِ. وآختلف فى أصلها فقيل: الهاء بدل من واو وهى لام الكلمة، والألف زائدة وبدل على أن الهاء بدل من الواو فى قولهم فى الجمع هنوات. قال:

.... عَلَى هَنَوَاتِ شَأْنُهَا مُتَتَابِعُ[1]

وقيل: الهاء لام الكلمة، وتحريكها إجراء للوصول مجرى الوقوف. وقيل: لامها محذوف، والألف والهاء زائدان. بدليل: هن وهنه فوزنها فُعَاةُ. وقوله: عن سماع يريد أن هذا التخصيص بالنداء سماعى لا يقاس عليه ومنه قوله: يالكاع فشاذ. وأما استعماله فى غير النداء كقوله:

أُطَوِّفُ ماأُطَوِّفُ ثُم آوِى إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ[2]

- وقد استشهد به كل من: ابن الشجرى ١٠١/٢، اللسان ٣٢٩/١٧، ٢٤٢/٢٠، الأشموني ٣٣٤/٤، المنصف ١٢٩/٣، ديوانه ١٦٠، شرح المفصل لابن يعيش ٤٨/١، ٤٢/١٠، جمل الزجاجي ١٧٥، ياسين ٣٦٨/٢.

(١) القائل: مجهول. من الطويل. ويروى البيت:

أَرَى ٱبْنَ نِزَارٍ قد جَفَانِي وَقَلَّنِي
على هَنَوَاتٍ شَأْنُهَا مُتَتَابِعُ

الشاهد في قوله: «هنوات» فأصله: «هن» وأصل هن هنو مثل أب: أبو، أخ أخو. وقد جاء بثبوت الواو، وكان القياس فيها أن تقلب واوه ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها، إلا أنهم حذفوها مبالغة في التخفيف. وقد استشهد به كل من: المقتضب ٢٧٠/٢، المنصف ١٣٩/٣، ، أمالي ابن الشجرى ٦٨/٢، ابن يعيش في شرح المفصل ٥٣/١، اللسان (هنا).

(٢) القائل: الحطيئة من الوافر ويروى بروايات أخرى:

أجول ماأجول ثم آوى... ورواية: اطود ماأطود... ديوانه ١٢٠. الشاهد في قوله: «لكاع» حيث وردت دون أداة النداء، وحقها أن تكون معها لأنها مما اختص بسب النساء وهي لاتفارق الياء. وهي هنا خبر للمبتدأ وقيدته. وهذا مخالف لسنة العرب. ويخرج على: أن لكاع منادى بحرف النداء المحذوف وهو معمول للخبر المحذوف وتقديره: قعيدته: مقول لها لكاع. وهذا من باب حذف العامل وابقاء المعمول. وقد استشهد به كل من المقتضب ٢٣٨/٤، الكامل للمبرد ١٥٣، جمل الزجاجي ١٧٦، أمالي ابن الشجرى ١٠٧/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٥٧/٤، الخزانة ١ /٤٠٨، شذور الذهب ٩٢، شرح العينى ٤٧٣/٢، التصريح ١٨٠/٢، همع الهوامع ٨٢/١، الدرر اللوامع ٥٥/١، الأشموني ١٦٠/٣، أوضح المسالك رقم ٤٤٦، ديوانه ١٢٠.

فشاذ. ووزن لكاع فَعَال وهو صفة معدولة للمبالغة وهى المرأة اللئيمة، وقيل الأمة. وكذلك يافُساق وياخباث وياغدار وهى معرفة بالقصد بدليل وصفها بالمعرفة نحو: يالكاع الخبيثة. وبناؤها إما لأنها على وزن اسم الفعل كنَزَال، وإما لتضمنها علامة التأنيث وعلى حركة لئلا يلتقى ساكنان، وكانت كسرة لأنها الأصل فى التقاء الساكنين. وقوله لمذكر فقل يالكع: يريد أنه كما يقال يالكاع فى المؤنث يقال يالكع فى المذكر، وكذلك يافسق وياغدر وياخبث ومنه قولهم: يافل. قال:

وَجَاءَتْ حَوَادِثُ فى مِثْلِهَا ... يُقَـال لِمِثْلِـى وَيْهَـا فُلُ(١)

والأصل يافلان فحذف الألف والنون تخفيفا وليس ترخيما على الأصح، وإلا لوجب أن يقال يافُلَا باثبات الألف، كما يقال فى عماد ياعما لبقائه على حرفين.

وقد جاء فى غير النداء ذا. قال:

.... فِي لُجَّةٍ أَمْسِكْ فُلَاناً عَنْ فُلِ(٢)

(١) القائل: الكميت بن زيد. الشاهد في قوله: «فل» حيث أن أصلها يافلان فحذف الألف والنون وأصبحت يافل وذلك لأجل التخفيف وقيل: إنها أصبحت كذلك لأجل الترخيم وذلك ليس صحيحا لحذف حرفين بدل حرف واحد. وفيه شاهد آخر.«ويها» حيث جاءت هنا بمعنى طلب الإسراع والإستحثاث على الشيء. ومعنى البيت: أنني أنتدب لجسام الإمور وعظائمها، ولقد حدثت حوادث هامة وعرضت أمور يقال فيها لمثلي اسرع ولاتبطيء. واستشهد به كل من: ابن يعيش في مفصله ٧٢/٤، اللسان (فال) ديوانه ٣٥/٢.

(٢) القائل: أبو النجم العجلي من أُرجوزة له يصف فيها بعض أشياء. وتمام البيت:

تَضِلُّ مِنْـــــــــهُ إِبِلِـــــــــى بالهَوْجَـــــــــلِ
فِي لُجَّـــــــــةٍ أَمْسِك فُلانـــــــــاً عَنْ فُلِ

الشاهد في قوله: «عن فل» حيث استعمل فيه كلمة «فل» في غير النداء فجرها بحرف الجر وهذا رأي ابن مالك. وبعض العلماء قالوا : إن أصله: «فلان» فرخم بحذف النون والألف في غير النداء ضرورة. وأما فل الخاص بالنداء فأصله «فلو» فحذفت لامه كما حذفت لام يد ودم ولايستعمل إلا محذوف اللام.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢٣٣/١، ١٢٢/٢، المقتضب ٢٣٨/٤، جمل الزجاجي ١٧٦، سمط ٢٥٧، أمالي ابن الشجرى ١٠١/٢، المقرب ٣٨، الخزانة ٤٠١/١، المغنى ١٥٤، شواهد ألفية العيني ٢٢٨/٤، شرح التصريح ١٨٠/٢، همع الهوامع ١٧٧/١، الدرر اللوامع ١٥٤/١، شرح الأشموني ١٦١/٣، اللسان (لجج، فلن) أوضح المسالك رقم ٤٤٤.

ومنه. اللهم. فالبصرى يرى أن أصله ياالله، فحذف حرف النداء من أوله وعوض منه الميم فى آخره هربا من الجمع بينه وبين اللام، وإن لم يكن للتعريف. وخصت الميم بذلك إما لأنه قد كثرت زيادتها آخرا كزرقم وستهم. وإما لأنها مناسبة للواو التى هى أخت الياء، أو لأنها يعرف بها على لغة طى، وحرف النداء يفيد التعريف، فكانت مشددة لأنها عوض عن حرفين، ومفتوحة طلبا للخفة. وذهب الكوفي إلى أن أصله ياالله أم أى أقصد فحذفت الهمزة من فعل الأمر وآتصلت الميم المشددة بآسم الله تعالى فآمتزجا وصارا كلمة واحدة وهو ضعيف لإمور أحدها: أن الإسم لا يركب مع الجملة. وثانيها: أن الهمزة لاتخفف بالحذف إلا إذا سكن ماقبلها. وثالثها: لزوم تكرير الفعل الذى هو أم فى نحو: اللهم أمنا بخير. ورابعها: عدم الإفتقار إلى حرف العطف فى اللهم آعف عن زيد. ولو كان كما قالوا لافتقر إليه. وخامسها: أن الشرط إذا وقع بعد الأمر. فالأحسن الإستغناء بالأمر عن الجواب كما فى نحو: اتق الله إن كنت مسلما، ولما لم يستغن به فى قوله تعالى: ﴿وإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إنْ كَانَ هَذَا هُوَ الحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأمطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ﴾(١) دل على أنه ليس بمركب من الأمر. وسادسها: أنه لايجمع بين حرف النداء والميم وما ذاك إلا لامتناع الجمع بين العوض والمعوض منه. وأما قوله:

إنّـى إذَا مَا حَدَثٌ أَلَمَّـا أقُولُ يا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَّـا(٢)

---

(١) سورة الأنفال آية ٣٢.

(٢) القائل: نسب إلى أبي خراش الهذلي، وقال العيني هو لأمية بن أبي الصلت وهو من الرجز.
الشاهد في قوله: «ياااللهم» حيث جمع بين «يا» النداء والميم المشدة التي تأتي في الكلام عوضا عنها، وذلك ضرورة نادرة، وسبب ذلك أن العرب لاتجمع بين العوض والمعوض عنه.
وقد استشهد به كل من: التصريح ١٧/٢، نوادر أبي زيد ١٦٥، المقتضب ٢٤٢/٤، المخصص ١٣٧/١، المحتسب ٢٣٨/٢، أمالى ابن الشجرى ١٠٣/٢، الإنصاف رقم ٢١٤، شرح المفصل لابن يعيش ١٦/٢، الخزانة ٣٥٨/١، المغنى ٢١٣، شواهد العينى ٢١٦/٤، شرح التصريح ١٧٢/٢، الهمع ١٦٨/١، الدرر اللوامع ١٥٥/١، شرح الأشموني ١٤٦/٣، اللسان (أله)، أسرار العربية ٢٣٢.

فللضرورة. واختلف فى وصف اللهم. فمنعه سيبويه[1] لبعده بالتركيب عن التمكن المقتضى للوصف، كما بَعُدَ به حبذا عن الوصوف. وأجازه المبرد[1] قياسا على وصفه مع حرف النداء تنزيلا للبدل منزلة المبدل منه وفيه نظر. وأما قوله تعالى: ﴿قُلْ اللَّهُمَّ مالَكِ المُلْكِ﴾[2]، ﴿واللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ﴾[3] فمحمول عند الأول على البدل أو على نداء آخر. وعند الثانى على الوصف.

---

(١) انظر المقتضب ٢٤٢/٤، ابن الشجرى ١٠٣/٢، الخزانة ٢٥٨/١، الإنصاف ٢١٢، أسرار العربية ٢٣٢. يقول المبرد ٢٤٢/٤: .... كما اضطر فأدخل (يا) في اللهم لما كان العوض في آخر الإسم.

(٢) سورة آل عمران آية ٢٦.

(٣) سورة الزمر آية ٤٦.

(الإختصـــاص)

٦٧٧ وَبَابُ الإِخْتِصَاصِ كالنِّدَاءِ فى النَّصْبِ بالفِعْلِ وَ فِى البِنَاءِ
٦٧٨ كمثل نَحْنُ العُرْبَ أقْرَى للنُّزُل وإِننى أفْعَلُ أيّها الرَّجُلُ

الإختصاص إجراء مفهوم النداء، ضرورة تَرَكُّبِ حقيقته منه، من تنبيه المدعو به ليخاطبه، وهو أعم من النداء مطلقا، وقد يجرد الإختصاص من لفظ التنبيه وطلب الإقبال [لأمر ما][1] فلا يكون نداء حقيقة وحينئذ ينقسم إلى مالا يكون على صورة النداء، وإلى مايكون على صورته. أما الأول فيكون إما للمتكلم كقوله نحن العُرْب أقْرَى للنُّزُل. نحن: مبتدأ، وأقرى خبره، والنزل إما جمع نازل وهم الأضياف أو مايعد للنزيل، والعرب منصوب بفعل مقدر واجب الإضمار، كأنه قال: أعنى وأخص. وأما للمخاطب كقولهم: بك الله نرجو الفضل. والذى يدل على أن العرب ونحوه ليس بمنادى مطلقا، أما الأول فلأن مافيه الألف واللام لاينادى إلا بتوسط اسم آخر بينه وبين حرف النداء.

وأما ثانيا فلأن المضمر هو المظهر فى المعنى لأنه لم يَعْنِ بنحن سوى المظهر ويستحيل أن ينادى الإنسان نفسه، ولأنه لو كان منادى هو مفرد لوجب بناءه على الضم وهو باطل لقوله:

بِنَا تَمِيْماً يُكْشَفُ الضَّبَابُ[2]

(١) هكذا في (ق) وقد سقطت من الأصل (ص) ومن (ك) والأفضل وجودها.

(٢) القائل: رؤبة بن العجاج من مشطور الرجز.

الشاهد في قوله: «تميما» حيث جاء منصوبا بفعل مضمر وجوبا تقديره أخص أو أعنى وهذا جائز ووارد، وقد استشهد به كل من: الخزانه ٤١٢/١، سيبويه ٢٥٥/١، ٣٢٧، اللسان (نقب) ٢٦٦/٢، شواهد العيني ٣٠٢/٤.

فنصب تميما وهو مفرد معرفة بفعل يمتنع إظهاره. وأما الثانى فكقولهم: أما أنا فأفعل كذا أيها الرجل. ونحن نفعل كذا أيها القوم وأنتم تفعلون كذا أيتها العصابة. فأى مبنى على الضم وهو مختص بمعين كالمنادى، فلفظه لفظ النداء وليس بمنادى حقيقة. أما أولا: فلما مر من أن الجملة للمتكلم، والإنسان لا ينادى نفسه، وأما ثانيا: فلأن صفة أى عبارة عن ضمير المتكلم والمخاطب المتقدم، والمنادى ليس عبارة عن شيء سابق عليه، إلا أنه لما كان مختصا بالمتكلم والمخاطب مطلقا ومنصوبا بفعل مقدر واجب الإضمار أشبه المنادى وهو المراد بقوله: وباب الإختصاص كالنداء فى النصب بالفعل. وقوله: وفى البناء يريد به نحو قوله: إننى أفعل أيها الرجل. فأى مبنى على الضم وهو مختص بمعين كالمنادى وليس المراد بأيها الرجل إلا ضمير المتكلم. وأفعل خبر إن، وأيها الرجل: فى محل نصب على الحال. كأنه قال: أننى أفعل مخصوصا من بين الرجال. وأما ماذهب إليه أبو سعيد من أن أبا وصفته مرفوع، إما بالإبتداء وخبره محذوف والتقدير: يأيها الرجل المذكور أو خبر مبتدأ محذوف أى المراد يا أيها الرجل. فمما يخرجه عن مضارعة باب النداء.

واعلم: أن المنصوب على الإختصاص والمدح لايجوز إظهار الفعل الناصب له. إما لأنه لما أشبه النداء أُجْرى مُجْرَاه فى ذلك، وإما لأنهم استغنوا عن استعماله لعلم المخاطب، والإختصاص لا يكون إلا فيما يتقدمه ضمير متكلم أو مخاطب كامر، دون الغائب. فلا يقال: إنهم فعلوا كذا أيها القوم، لِبُعْدِهِ عن شبه النداء وهو الذى يقتضيه كلام سيبويه. وقد جاء النصب على المدح والذم والترحم مع الغيبة، أما الأول فكقولهم الحمد الله الحميد، والملك لله أهل الملك بنصبهما على المدح، وأما الثانى فكقوله تعالى: ﴿وَٱمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الحَطَبِ﴾[1] فيمن قرأ بالنصب. وأما الثالث فكقوله:

---

(١) سورة المسد آية ٤.

لَنَـا يَوْمٌ وللكَـــرَوانِ يَوْمُ تَطِيْرُ البَائِسَاتِ ولا تَطِيـرُ[1]

فنصب البائسات على الترحم، والفاعل مضمر يعود على الكروان. وقولهم مررت به المسكينَ يجوز فى المسكين النصب على الترحم والجر على البدل من الضمير فى به، والرفع إما بأنه مبتدأ وخبره ماقبله أو مقدر يدل عليه ماقبله، وأما خبر مبتدأ محذوف.

---

(١) القائل: طرفة بن العبد من قصيدة له هجا بها عمرو بن المنذر بن امرىء القيس وهو من الوافر.
الشاهد في قوله: «البائسات» حيث وردت منصوبة على الترحم.
والتقدير أعنى البائسات أو أقصد البائسات. وفاعل تطير محذوف. وقد ورد أيضا برفع البائسات.
واستشهد به الخزانة ٤١٢/١، الشعر والشعراء ١٤٠، ديوان الشاعر ٧.

(باب الإنكار والحكاية)

٦٧٩ القَوْلُ فى المدَّةِ للإنْكَارِ وَقْفاً وَمَا يُحْكَى فى اَلاسْتِخْبَارِ
٦٨٠ تقولُ مُنْكِراً أزَيْدُ نِيهِ فى كلّ حال بِسْكُونِ فيِه

إنما جمع فى هذا الفصل بين الإنكار والحكاية وإن آختلفا فى الحكم، لاشتراك الإنكار وحكاية النكرات إذا كانت بمن فى زيادة المدة فى الوقف. واحترز بمدة الإنكار عن مدة الندبة. ونبه بقوله وقفا على اختصاصها بالوقف دون الوصل، وحروفه إذا كان متصلا الياء والألف والواو. واختلف فى أيها الأصل فقيل: الياء لاطرادها فى الإنكار والتذكير. وقيل: الألف لما فيها من زيادة المدة قياسا على ألف الندبة، ولم يعين سيبويه للأصالة حرفا. فإن كان آخر الكلمة منونا كسر التنوين لالتقاء الساكنين، وتعينت الباء. وقد مثل به فى قوله: تقول منكرا: أزيدنيه. فالدال من زيد مضمومة وبعدها نون مكسورة. وتلك النون هى التنوين الذى حرك لسكونه وسكون المدة التى للإنكار وهى الياء، والهاء التى بعدها للسكت ساكنة. واحترز بقوله: منكرا على كونه مستفهما، وإنما تعينت الياء لانكسار التنوين قبلها. فإن قيل: الإنكار لا يكون إلا فى الوقف، والتنوين لا يوقف عليه. أجيب: بأن [الموقوف][1] عليه هاهنا مدة الإنكار، لا التنوين، وألحقت هاء السكت للدلالة على الوقف، فإنها لا تثبت إلا فيه. فإن قيل: فلم ألحق التنوين مع مدة الإنكار ولم يلحق مع ألف الندبة. أجيب بأن الندبة من فروع النداء، وهو لا يدخله تنوين فى المفرد المعرفة. بخلاف ماتدخل عليه مدة الإنكار. وإن لم يكن

(١) هكذا في (ق) وفي الأصل (ص) (الوقف) وهنا أفضل.

آخر الكلمة منونا تبعت المدة حركة ماقبلها مطلقا. فتكون ألفاً بعد المفتوح، وياء بعد المكسور وواوا بعد المضموم إعرابا كانت الحركة أو بناء. تقول لمن قال: جاءنى عمر: أعمروه؟ ولمن قال: رأيت عثمان: أعثماناه؟ ولمن قال: مررت بحذام أحذاميه؟ ولمن قال زيد ضرب: أزيد ضرباه؟ وإذا كان آخر الكلمة ساكنا غير التنوين نحو عيسى والقاضى، فقال السيرافى فى حكمه أن تزاد عليه مدة مجانسة للآخر، ثم تحذف. فيقال فى إنكار من قال مررت بعيسى: أعيساه؟ ولمن قال القاضى: القاضيه؟ ولمن قال زيد يغزو: أزيد يغزوه؟ وإن كان الإنكار منفصلا زيد على الكلمة إن المكسورة وهى التى تزاد بعد ما النافية وفى نحو:

وَمَـا إِنْ طِبُّنَـا جُبْـنٌ ....(١)

فتقول منكرا لمن قال: قام زيد أزيدانيه. بسكون التنوين من زيد وبعده همزة إن المكسورة. وتكسر نون إن لسكونها وسكون المدة بعدها، وتلحقها هاء السكت. واعلم أنّ لمدة الإنكار معنيين: أحدهما: إنكار خبر المخبر وتكذيبه فى أخباره، وثانيهما: إنكار أنْ يكون الأمر على خلاف ماذكر. أما الأول فكقولك لمن قال: قدم زيد: أزيدانيه فتنكر إخباره بقدوم زيد لبطلان قدومه المنكر. وأما الثانى: فكقولك لمن قال: غلبنى الأمير: الأميروه؟ فتنكر أن يكون الأمير على خلاف ماذكر، كأنك تستهزء به منكرا من أن يغلبه الأمير، لأنه ممن يستحق ذلك. وقد

---

(١) القائل: فروة بن مسيك من قصيدة له من الوافر وتمام البيت:

فَمَـا إِنْ طِبُّنَـا جُبْـنٌ وَلكِـنْ
مَنَايَانَـا وَدَوْلَـةُ آخَرِيْنَـا

الشاهد في قوله: «فما إن طبنا» حيث جاءت إن زائدة وفاصلة مابين ما وما بعدها. واستشهد به الشارح هنا على أن الإنكار إن كان منفصلا زيد على الكلمة إن المكسورة، وهي التي تزاد بعد ما النافية.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ١/٤٧٥، ٢/٣٠٥، سيرة بن هشام ٩٥٠، الوحشيات ٢٨، المقتضب ١/٥١، ٢/٣٦٤، الخصائص ٣/١٠٨، الكامل ١/٢٠٠، المحتسب ١/٩٢، الخزانة ٢/١٢١، المغنى ٢٥، الهمع ١/١٢٣، الدرر اللوامع ١/٩٤.

حكى سيبويه أن رجلا قيل له: أتخرج إلى البادية إن أخْصَبَتْ؟ فقال: أنا آتية منكرا أن يكون رأية على خلاف ماذكر.

٦٨١ كَذَا آحْكِ مَنْكُوراً بِمَنْ ولَيِّنِ رَفْعًا مَنُو نَصْباً مَنَا جَرًّا مَنِي

٦٨٢ وقُلْ مَنَانِ ومَنُونَ ومَنَهْ مَنْتَانِ والجَمْعُ مَنَاتْ مُسْكَنَةْ

الحكاية فى اللغة المماثلة والمشابهة، وفى الإصطلاح: تأدية اللفظ المسموح مجانسته على هيئته الأولى من غير تغيير. وللحكاية أقسام. أحدها: الحكاية بمن وقد بدأ بها لمشاركة المدة التى تلحق آخرها فى النكرة وفقا لمدة الإنكار مطلقا كما مر، وهو المراد بقوله: كذا احك منكورا بمن، وآحترز بقوله منكورا عن العلم مطلقا وما فيه اللام، لأن الحكاية بمن فى الإستفهام ثلاثة أضرب. حكاية النكرة والعلم المنسوب إلى الآباء والأمهات، أما النكرة: فالأصح أن لا يعاد لفظها، لأن النكرة متى أعيدت وجب تعريفها باللام، لئلا يوهم أن الثانية غير الأولى. فإن كان المستفهم بها واقفا الحق بها فى مقابلة كل حركة مايناسبها من حروف المد واللين وهى الألف والواو والياء، وهو المراد بقوله لين. أى الحق بآخره من إذا كان المسئول عنه نكرة فى الوقف أحد الحروف الثلاثة، ليدل على إعراب الإسم وتثنيته وجمعه وتأنيثه. فتقول إذا قيل: جاءنى رجل منو، ورأيت رجلا منا ومررت برجل منى. وفى التثنية منان ومنين، وفى الجمع منين ومنون، وفى الواحدة المؤنثة مَنَهْ بفتح النون مطلقا لوقوع تاء التأنيث بعدها. ولا تلحق معها العلامات لامتناع الجمع بين مايدل على التأنيث والإعراب، وكان إبقاء علامة التأنيث أولى من دلائل الإعراب، لكون التأنيث دالا على أصل الذات المتصفة به. والإعراب دالا على الأعراض اللاحقه بها. ومنهم من يسكن النون فيقول: مَنْتَ وفى المثنى مَنْتَانِ ومَنْتَيْنِ، والنون ساكنة على أصلها لعدم الموجب للتحريك. وحكى أن الكسائى جوز تحريكها لوقوع تاء التأنيث بعدها. كما فى المفرد. وفى الجمع مَنَاتْ بإسكان التاء مطلقا، لأنها فى محل الوقف. ومن العرب من لم يلحق هذه العلامات فى التثنية والجمع، بل يجعل لفظ المثنى والمجموع مذكرا كان أو مؤنثا كلفظ المفرد فى

الحاق العلامة مطلقا، ولا يجوز أن تكون هذه الأحرف اللاحقة للإعراب لثبوتها فى الوقف دون الوصل، ولا شيء من الإعراب كذلك، ولأن المقتضى للبناء موجود، فلا يوجد مايضاده، وإنما اختص إلحاق هذه الزيادة بالوقف، لأنه محل تغيير من حذف أو زيادة أو إبدال إلى غير ذلك. وأما قول الشاعر:

أَتَوْا نارِي فَقُلْتُ مَنُوَن أَنْتُم فَقَالُوا الجِنُّ قُلْتُ عِمُوا ظَلَامَا(١)

ففيه شذوذ من وجهين. أحدهما: إلحاق الزيادة فى الوصل، والثانى تحريك النون. وهى لا تكون إلا ساكنة. وقيل هو على لغة من قال: ضرب من منينا. لأن يونس(٢) زعم أنه سمعه من أعرابي حكاه عنه سيبويه(٢) وهو بعيد من كلام العرب. وقيل: كأنه وقف على منون وسكت عندها ثم ابتدأه. ومن فى الجميع خبر مبتدأ محذوف أى من الرجل الذى ذكرته. ويحتمل أن يكون مبتدأ، والخبر محذوف أى من الرجل الذى ذكرته مسئول عنه، وقوله: وقل منان بزيادة علامة التثنية وهى الألف ونون ساكنة فى الوقف لأنه سؤال من قال: جاءنى رجلان.

وقوله منون بزيادة واو ونون ساكنة بعدها علامة للجمع، لأنه سؤال من قال جاءنى رجال. قوله مَنه بزيادة علامة التأنيث وحدها: لما مر لأنه سؤال من قال جاءتنى امرأة، ورأيت امرأة ومررت بامرأة. قوله منتان فى سؤال من قال: جاءتنى امرأتان والجمع منات يعنى جمع التأنيث فى سؤال من قال: جاءتنى نساء. وقوله مسكنة أى التاء فى منات ساكنة للوقوف كما مر. وإنما أتى بهذه الحروف دون الحركات لأن الحركات لا تثبت فى الوقف، والحروف تثبت فيه. فإن وصلت

(١) القائل: شمر بن الحرث الضبي، وقيل: جذع بن سنان الغساني وهو من الوافر.
الشاهد في قوله: «منون» فقد أتي به بشذوذين معا: الأول الحاق الواو و النون لها في الوصل والثاني تحريك النون وهي تكون ساكنة. وذكر أن أحد الشذوذين هو أنه حكى مقدرا غير مذكور. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٤٠٢/١، نوادر أبي زيد ١٢٣، الحيوان ١٧٦/١، ٣٢٨، ١٩٧/٦، المقتضب ٣٠٧/٢، جمل الزجاجي ٣٢٠، الخصائص ١٢٩/١، ابن يعيش في شرح المفصل ١٦/٤، المقرب ٣٠٠/١، الخزانه ٣/٢، شواهد العينى ٤٩٨/٤، ٥٥٧، التصريح ٢٨٣/٢، الهمع ١٥٧/٢، ٢١١، الدرر ٢١٨/٢، ٢٣٧، الأشموني ٩٠/٤، ٢٢٠.

(٢) سيبويه ٤٠٢/١.

حذفتها وقلت من يافتى فى الأعرف.

٦٨٣ كذاك أىُّ وحِكَايـــــــةُ العَلَـــــــمْ
أو كُنْيَـــةً مِنْ بَعْـــدِ مَنْ إنْ ضُمَّ ضُمْ

٦٨٤ وجُـــــــرّه إنْ جُرّ وَٱنْصِبْ إنْ نُصِبْ
وٱسْأَلْ عَنِ الـــوَصْفِ المَنِــــىّ إن نُسِبْ

قد تقدم أن للحكاية بمن ثلاثة أضرب. فذكر حكاية النكرة بها، وقبل أن يذكر الضربين الآخرين، أخذ فى بيان الحكاية بأى. فقوله كذاك أى: يريد أنه إذا استفهم بها عن نكرة حكى إعراب تلك النكرة وكميتها وتذكيرها وتأنيثها كما مر فى مَنْ. والفرق بينهما من ثلاثة أوجه. أحدها: أن أيّا معربة ومن مبنية، ولذلك تثبت علامتها المزيدة وصلا كما تثبت فى الوقف.

وثانيها: أنَّ أيّا أعَمُّ مِنْ. مَنْ مطلقا، لأنها يسئل بها عن ذوى العلم وغيرهم.

وثالثها: أن أيا فى الإفراد، لايزاد عليها إلا حركة النكرة. وقد يسئل بأى عن المعرفة أيضا. أما النكرة فإن كان فى وصل قيل لمن. قال: جاءنى رجل أىُّ بالرفع ولمن قال: رأيت رجلا أيا بالنصب ولمن قال: مررت برجل أىٍّ بالجر. وفى التثنية والجمع فى الأحوال الثلاثة: أيان وأيون وأيّين وأيين وفى المؤنث أيَّة ولمثناه: أيَّتان فى الرفع وأيَّتَيْنِ فى النصب والجر، ولجموعه أياتُ بضم التاء فى الرفع وكسرها فى النصب والجر وكان القياس أن يقال: أىُّ الرجل وأىُّ الرجلين إلى آخره، لأن النكرة متى أعيدت عرفت باللام للعهد كما مر فى من. وأما فى الوقف فباسقاط التنوين من المفرد، والوقف عليه ساكنا مرفوعا ومجرورا، وبابدال التنوين ألفا منصوبا، وبإسكان النون فى المثنى والمجموع مطلقا، وتبدل من تاء التأنيث هاء وتسكن فى الجمع. ومحل أى فى هذه الأحوال الرفع على الإبتداء وخبره محذوف والتقدير: أىُّ هو وما فى لفظه من صورة الرفع والنصب حكاية فى الأظهر، لأنه لو كان إعرابا ولا عامل هاهنا إلا الأول، للزوم المحال من وجهين، أحدهما: أن يكون كلام المتكلم معمولا لكلام آخره غيره، وثانيهما: أن يكون العامل فى الإستفهام ماقبله، ولأنها

لو كانت إعرابا لكانت كلاما تاما وليس كذلك. وقيل: إنها علامات إعراب وليس بحكاية، بل هي فى حال الرفع خبر لمبتدأ محذوف. وفى النصب معمول لفعل مقدر يفسره الأول، وفى الجر يقدر العامل الأول أيضا. وجاز حذفه لدلالة الأول عليه. وأما المعرفة فتعيده بلفظة بعد أى مرفوعا مطلقا كقولك لمن قال رأيت أبا عبد الله أى أبو عبد الله؟ ورأيت الرجل أى الرجل؟ ولا تجوز حكايته لأن ظهور الإعراب فى أى يمنع من الحكاية.

وآعلم أن المراد من الإستفهام بأى عن المعرفة إنما هو طلب تعينه بوصفه عن الإشتراك الحاصل فى المعارف، وأما عن النكرة فالمطلوب ذاتها لاصفتها.

قوله: وحكاية العلم أو كنية إشارة إلى الضرب الثانى وهو الإستفهام بمن عن المعرفة. وآحترز بقوله العلم عن سائر المعارف، فإنها لا تحكى بعد من.

وآحترز بقوله مِنْ بَعْدِ مَنْ عن مابعد أى. وأما الكنية فصنف من العلم كما مر، فالمعرفة إن كانت علما مطلقا فلغة أهل الحجاز أن يحكيه المستفهم بها كما نطق. فنقول لمن قال: جاءنى زيد وأبو محمد. مَنْ زَيْدٌ وأَبُومُحَمَّدٍ؟ ورأيت زيدا وأبا محمد. من زيداً وأبا محمد؟ ومررت بزيد وأبى محمد؟ من زيدٍ وأبى محمدٍ؟ وهو المراد بقوله من بعد مَنْ إنْ ضُمَّ ضُمْ وجُرَّهُ إنْ جُرَّ، وآنْصِبْ إن نُصِبْ. وإنما جاز ذلك فى الأعلام، لأنها لما كانت كثيرة الإستعمال، جاز فيها مالم يجز فى غيرها، بدليل عدم إعلال حيوة ومكوزة وإمالة الحجاج، ولأنها كان يقع فيها الشركة أزيل بالحكاية توهم أن المستفهم عنه غير السابق. وأما غير الأعلام من المعارف فليس فيها إلا الرفع على المبتدأ والخبر. وأما بنوا تميم فإنهم يرفعون بعد من المعرفة مطلقا قياسا على أى، ولأن الحكاية على خلاف الأصل. ويشترط لجواز الحكاية عند الحجازيين أن لا يدخل على مَنْ حرف العطف. فإنك إذا قلت: وَمَنْ زَيْدٌ أو فمن زيد بطلت الحكاية مطلقا، لأن حرف العطف يدل على أن المعطوف غير المعطوف عليه، لامتناع عطف الشيء على نفسه، والحكاية لا يكون فيها الثانى غير الأول. وأن لايكون الإسم الذى بعدها معطوفا عليه، أو مؤكد أو موصوفا بغير

آبن مضاف إلى علم، لأن هذه الأشياء لما كانت للمتقدم المذكور أغنت عن الحكاية لطول الكلام بها. وأما المضاف إلى العلم فما كان الموصوف بمنزلة الشيء الواحد بدليل حذف التنوين منه جرى مجرى الكنية فجازت حكايته.

قوله: واسأل عن الوصف المنى إن نسب. إشارة إلى الضرب الثالث وهو حكاية المنسوب إلى الآباء والأمهات بمن. فإذا سُئل بها عن صفة لعلم منسوبة إلى من يعقل نحو: الهاشمى والعلوى والثقفى، فإنك تأتى بمن لأن السؤال عمن يعقل، وبالألف واللام لأن المسئول عنه لما كان موصوفا بصفة، أتى باللفظ الدال على تلك الصفة، ولأن مَنْ صارت بدخول ياء النسب عليها فى حكم النكرة المشتقة، فصح دخول الألف واللام عليها. وأما ياء النسب فلأن المسئول عنه منسوب، ولأن ياء النسب يخرج الإسم من حيز الأسماء الأوائل أعنى الموصوفات، وتدخله فى حيز الثوانى الصفات. فإذا قيل جاءنى زيد قلت: المنىّ أى الهاشمىّ أم العلوىّ. ولا يقال البَصْرى ولا الكوفى لأن هذا النسب لا يكون إلا فى الآباء والأمهات. ويثنى ويجمع ويؤنث فيقال: المنيان والمنيون والمنية والمنيتان والمنيات ومَنْ هاهنا معربة لأن ياء النسب لا تكون إلا فى المعرب، والإعراب جار عليها مطابقا لإعراب الإسم المتقدم رفعا ونصبا وجرا. ولا يقال: لو كانت معربة لزم أن يكون الشيء معربا مع وجودالسبب المانع عن الإعراب،لأنا نقول:إنما يلزم ذلك أن لم تكن ياء النسب نقلتها عن حكمها كما نقلت الأسماء إلى الصفات وهو ممنوع. وآعلم: أنّ الحكاية تنقسم إلى مفرد ومركب، والمفرد إمّا بمَنْ وله ثلاثة أضرب: حكاية النكرة والعلم والمنسوب. وأما بأى ولا يحكى بها إلا النكرة خاصة، وقد ذكرهما المصنف جميعا أعنى قسمى المفرد. وأما المركب فينقسم إلى جملة فى الأصل وغير جملة، والجملة تنقسم إلى مُسَمًّى بها وغير مُسَمّى بها، فإنْ سُمّى بها نحو: تأبط شرا وبرق نحره حُكِيَتْ مطلقا ولم تُعْرَب لأنها صارت اسما لمفرد، وهى جملة عمل بعضها فى بعض، فإعرابها يخرجها عن كونها جملة، ولذلك لاتثنى ولا تجمع ولا تصغر ولاترخم فى الأعرف كما مرّ، ولا ينسب إليها بتمامها. ومنهم من ينسب إلى جزئها

فيقول: تَأَبَّطِيٌّ وبَرَقِيٌّ. فإن قصد التثنية قيل: كلاهما تأبط شرا أو ذوا تأبط شرا أى صاحبا هذا الإسم. وإنْ لم يُسَمّ بها حُكِيت إما بالقول. وللعرب فيه أربعة مذاهب. أحدها: وهو الأعراف أن تحكى بعده الجملة أو شيء منها، ولا يؤثر فى لفظها بل يكون محلها النصب. فالجملة نحو قلت زيد قائم. وفى التنزيل: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾(١) والجزء من الجملة كقولك إذا سمعت من يقول قام زيد أو ضربت زيدا أو مررت بزيد قلت زيدُ أو قلت زيداً أو قلت زيدٍ فتحكى الإسم مقتضبا من كلامه مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا. وثانيها: أن منهم من يجرى القول مجرى الظن بخمسة شرائط أن يكون فعلا، مضارعا، للمخاطب، بعد آستفهام غير مفصول بينه وبين كلمة الإستفهام إلا بالظرف. وثالثها: أن منهم من يجريه مجرى الظن بشرط كونه فعلا مضارعا ويلغى الإستفهام والفصل. ورابعها: أن منهم من يجريه مجرى الظن مطلقا وقد مر بيان ذلك كله عند الكلام فى قوله: وأن أتى مع أتقول: فتحت إن كنت تريد الظنا. وأما بغير القول وهى الجمل الواقعة بعد كتبت وقرأت وسمعت ونحوها كقولك: كَتَبْتُ زَيْدُ قَائِمٌ. أى هذا اللفظ، وقَرَأْتُ الحَمْدُ لِلّهِ. وسمعت فى قول ذى الرمة:

سَمِعْتُ النَّاسَ يَنْتَجِعُونَ غَيْثاً ....(٢)

وبعد وجدت فى قوله:

وَجَدْنا فِي كِتَابِ بَنِى تَمِيْمٍ أَحَقُّ ٱلْخَيْلِ بالرَّكْضِ المُعَارُ(٣)

---

(١) سورة الكهف آية ٢٢.

(٢) القائل: ذو الرمة غيلان بن عقبه العدوى. وتمام البيت:

سَمِعْتُ النَّاسَ يَنْتَجِعُونَ غَيْثاً
فَقُلْتُ لِصَيْدَحَ انْتَجِعِي بِلَالَا

الشاهد كما ذكره الشارح. وآنظر ديوان شعر ذي الرمة/تحقيق وتصحيح كارليل هنري هيس/ كلية كمبردج سنة ١٩١٩م. ص ٤٤٢.

(٣) القائل: بشر بن أبي حازم وهو من الوافر ولم ينسبه سيبويه لأحد.

الشاهد في قوله: «أحق الخيل بالركض المعار» حيث نقل الشاعر هذا الشطر محكيا على لفظه.
=

ومن هذا القبيل حكاية نقوش الخواتيم ونحوها. يقال: رأيت على فص خاتمه: أبو بكر مكتوبا أو مكتوبة. التذكير حملا على اللفظ، والتأنيث حملا على الجملة، ولا يقال أبا محمد بالنصب إلا إذا كان منصوبا فى الكتابة. ومنه قوله:

وأَصْفَرَ مِنْ ضَرْبِ دَارِ المُلُوكِ   يَلُوحُ على وَجْهِهَ جَعْفَراَ[1]

فإنه حكاه منصوبا كما كان مكتوبا على الدينار، ونصبه بتقدير أقصد جعفرا، فإن كانت النقصة صورة أسد آمتنع الحكاية، وأُعربت بحسب العوامل. لأن الرؤية تقع على الصورة، ويجوز وصفها بالحسن والقبح ونحوهما مما يمكن للصورة، ولا يجوز وصفها بالقوة والخبث لأن ذلك لا يمكن لها، وأما غير الجملة فالذى ليس فيه إلا الحكاية أقسام: فمنه أن يسمى بحرف العطف، والمعطوف نحو: وعمرو من قولك قام زيد وعمرو فإنه يحكى مطلقا لأن حرف العطف لما كان نائبا عن العامل فى

- وهو من أمثال العرب/ آنظر مجمع الأمثال للميداني ٢٣/١، وقيل في تفسيره: أنه لا شفقة لك على العارية لأنها ليست لك. وقيل فى معناه: أنهم جائرون فى وصيتهم لأنهم يرون العارية أحق بالإبتذال. وقيل أيضا: أن العارية أحق بالإستعجال منها لترد سريعا. وقد استشهد به سيبويه ٦٥/٢، الكامل ٢٦٩، المقتضب ١٠/٤، المفضليات ٣٤٤، المخصص ١٨٥/٦، الخزانة ١٧/٤، سر الصناعة ٢٣٦/١، رغبة الأمل ١٨٠/٤، اللسان (عبر) ديوانه ٦١.

(١) لم أقف على قائل هذا البيت. وقد ذكره أبو البقاء في المحصل ١٢٠/٢، وعلق عليه بقوله: «وقيل أراد المثال الذي ضربه جعفر البرمكي».
الشاهد في قوله: «جعفرا» حيث جاء منصوبا على تقدير عامل محذوف إذ قدره الشارح بقوله: أقصد جعفرا.
وأورده أبو حيان في الإرتشاف ٣٣٣ دون أن يعزوه لقائل: وجاء في الأشباه والنظائر للسيوطي ٩٢/٤، أن في «يلوح» روايتين: أحدهما رواية الفراء وهي الرواية الصحيحة أنها بالتاء ولا إشكال على نصب جعفر على هذا لأنه مفعول بتلوح بمعنى ترى وتبصر. تقول لحت الشيء اذا أبصرته وهذا بين لا إشكال فيه ولا تعسف في إعرابه. وأما الرواية الأخرى المشهورة: يلوح بالياء وفيها إشكال: فمن النحاة من قال باضمار فعل... ومنهم من جعله من باب المفعول المحمول على المعنى من جهة أن جعفرا داخل في الرؤية من جهة المعنى، لأن الشيء إذ لاح لك فقد رأيته.. علل البناء والإعراب ٥٤٠/٢.

الرفع والنصب والجر ينزل منزلة الجملة. ومنه أن يُسَمّى بحرف وفعل نحو قد ضرب وسوف يضرب. ومنه أن يسمى بحرفين متصلين نحو لولا. وأما الشرطية فهذان يحكيان أيضا لأن الأصل فى الحروف والأفعال البناء.

(باب الأعـداد)

٦٨٥ اَلْقَـوْلُ فى مُفَسِّرِ الأَعْـدَادِ أَوَّلُهَـــا مَرْتَبَـــةُ الآحَادِ

يريد بيان إعراب مفسِّر الأعداد، ولما لم يكن ذكره إلا بأسماء الأعداد، لزمه ذكرها. والأعداد جمع عدد، والعَدَدُ فى الأصل مصدر عَدَدْتُ الشَّىءَ. وفى الإصطلاح: هو الكمية المتآلفة من الوحدات. فلا يكون الواحد عددا لأنه مبدأ له، ومبدأ الشيء غير الشيء، وهو أربع طبقات: آحاد وعشرات ومئات وألوف. وبدأ بالآحاد لأصالتها. وألفاظ العدد الموضوعة له اثناء عشر لفظا، وهى من الواحد إلى العشرة، والمائة والألف وماعداها متفرع عليها. أما تثنيه أو جمعا، أما قياسيا كخمسة آلاف أو غير قياسى كعشرين أو بالعطف، إما تقديرا كأحد عشر أو لفظا كأحد وعشرين وهى مبنية على السكون مالم تركب، لأن الإعراب إنما يكون بعد التركيب عددا كان المعرب أو غيره.

(جمـوع القلة)

٦٨٦ تُضِيْفُها إلى جُمُوعِ القِلَّةْ أفْعِلَـةٌ وأفْعُـلٌ وَفِعْلَـةْ
٦٨٧ وَوَزْنُ أفْعَالٍ فصارت أرْبَعَةْ مثالـه تِسْعَـةُ أفْـرَاس مَعَـهْ
٦٨٨ وتِسْعُ نِسْوَةٍ وحَذْفُ الهَاءِ من عدد الإناثِ حَتْماً جَاءِى
٦٨٩ وتُثْبِتُ الهَـاءَ مع الذُّكُورِ من حيث ثَلَثَ إلى التعشير

الهاء فى قوله تضيفها تعود إلى مرتبة الآحاد أى تضيف مرتبة الآحاد وهى من الثلاثة إلى العشرة إلى جموع القلة، وهى إربعة أبنية من الجمع المكسر فى الأعرف نحو أفْعُل وأفْعَال وأفْعِلَة وفِعْلَة: كأفلس وأفراس وأجرية ونسوة وصبية، وجمعا السلامة المذكر والمؤنث فتقول: ثلاثة أفلس وأربعة أفراس وخمسة أجرية وتسع نسوة، وثلاثة مسلمين وأربع مسلمات. فإن لم يكن للنوع المضاف إليه العدد جمع قلة، أضيف إلى جمع الكثرة لتعذره نحو: ثلاثة رجال.

وقد جاء إضافته إلى الكثرة مع وجود القلة فى قوله تعالى: ﴿ثَلاثَةُ قُرُوءٍ﴾(١) مع قولهم إقراء. والوجه فيه أنه آسْتُعِيرَ جمع الكثرة فى موضع القلة لخفته لقلة حروفة، وقيل إنه على حذف المضاف، أى ثلاثة أقراء قرؤ. ولم ينبه عليه المصنف. فالأولى أن يقال: المعدود إنْ كان له جمع قله أضيف إليه مطلقا، وإن لم يكن: فإن كان له آسم جمع أضيف إليه نحو ثلاثة نفر وتسعة رهط، وإلا أضيف إلى جمع الكثرة. وإنما أضيفت مرتبة الآحاد إلى جمع القلة، أما الجمع فلأنهم إذا أرادوا أن يذكروا أشخاصا من جنس من الأجناس، وتجاوزوا الواحد والإثنين، أضافوا آسم

---

(١) سورة البقرة آية ٢٢٨.

العدد إلى مابعده، لأن صيغة جمع اللفظ الدال على الجنس نحو: أفْلُس ورجال لما لم تكن ناصة على الكمية المعينة، لكونها لا يفهم منها الحصر، وفى عدد تعينه عدلوا إلى ألفاظ العدد، وأضافوها إلى الجنس موضع الجمع ليحصل بذلك معرفة العدد والمعدود. أما لفظ الواحد العددى والإثنين فلم يضيفوها. ولا يقال واحد رجل ولا اثنان رجل، لأن الإسم الموضوع المفرد والمبنى لغير المعنى المقصود، فلا فائدة فى إضافتهما إليه. وقد شذ من ذلك قوله:

.... ظَرْفُ عَجُوزٍ فيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ[1]

وأما كون الجمع قلة فإما لتطابق المعدود العدد، أو طلبا للمشاكلة فى العلة.

قوله: وحذف الهاء من عدد الإناث، يريد أنهم قد خالفوا القياس فى حذف الهاء مع عدد المؤنث من الثلاثة إلى العشرة إذا أضيف إلى الجمع، وإثباتها مع عدد المذكر كذلك. وأما الواحد والإثنان فإنهم جروا فيهما على القياس فأثبتوها مع المؤنث، وحذفوها مع المذكر، وإنما عدل فى ذلك مع إضافة العدد إلى الجمع لأمور: أحدها أن العدد مؤنث، لأنها جماعة وكثرة فلو لم تلحقه العلامة عند إضافته إلى المذكر الذى التذكير لمفرده، لأوهم ذلك تذكير العدد لخلوه عن مايدل على تأنيثه لفظا ومعنى. وثانيها: أن أصل العدد وأوله مؤنث، والمعدود نوعان: مذكر ومؤنث، والمذكر أول فأعطى الأول طلبا للمناسبة. وثالثها: أنهم لما قصدوا الفرق بين جمع المذكر والمؤنث، لأنه يقال ثلاثة طلحات للمذكر وثلاث طلحات للمؤنث، لاشتراك المذكر والتسمية باللفظ وجمعه واحد، كان المذكر أولى باثبات الهاء لأنه أخص. ورابعها: أن المذكر أخف من المؤنث فكان أولى بتحمل الزيادة.

وقوله: وتثبت الهاء مع الذكر إشارة إلى ماذكرنا، وفى التنزيل: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ

---

(١) سبق شرحه وتخريجه. وتمام البيت:

كأن خصييـــــــــه من التدلـــــــــــدل
ظرف عجـــــوز فيـــــه ثنتـــــا حنظـــــل

وانظر المخصص ٩٨/٥.

أَيَّامٍ فِي الحَجِّ﴾[1]. ومنه: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِم سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ﴾[2]. وقوله: من حيث ثلثت إلى التعشير ليخرج منه الواحد والإثنان. فإنهما مجريان فى التوكيد والتأنيث على القياس كما مر. وآعلم أنّ المعدود قد يكون واللفظ مذكر وبالعكس. فيجوز فى كل منهما الحمل على اللفظ تارة، وعلى المعنى أخرى. أما الأول فلقولهم: ثلاثة أنفس وأنا أعنى به الرجال. وكقول الشاعر:

فَكَانَ مِجَنِّي دُوْنَ ماكُنْتُ أَتَّقِي ثَلاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانِ وَمُعْصِرُ[3]

فحذف التاء حملا على المعنى، لأن المراد بالشخوص النساء بدليل تفسيره كاعبان ومعصر ولقول الآخر:

وإنَّ كِلَاباً هَذِهْ عَشْرُ أَبْطُنٍ وَأَنْتَ بَرِيءٌ من قَبَائِلَها العَشْرُ[4]

---

(١) سورة البقرة آية ١٩٦.

(٢) سورة الحاقة آية ٧.

(٣) القائل: عمر بن أبي ربيعه المخزومي من قصيدته الرائية المشهورة وهو من الطويل ويروى صدره: فكان نصيرى دون من كنت أتقي. الشاهد قوله: «ثلاث شخوص» فإن كلمة شخوص: جمع ومن حقه أن يلاحظ في عدده حال مفرده. ومفرده الذي هو شخص مذكر. وإن كان المقصود به هنا مؤنثا، والواجب أن يقول: ثلاثة شخوص، وتخرج الرواية الموجودة على أنه راعى المعنى المقصود به وهو التأنيث، ويؤيد ذلك ذكر الكاعبين والمعصر وهو ضرورة عند جمهور النحاة. وقد استشهد به كل من: سيبويه ١٧٥/٢، المقتضب ١٤٨/٢، الخصائص ٤٠٧/٢، الانصاف رقم ٤٧٥، المقرب لابن عصفور ٣٠٧/١، الخزانة ٣١٢/٣، شواهد العينى ٣٨٣/٤، شرح التصريح ٢٧١/٢، ٢٧٥، شرح الأشموني ٦٢/٣، أوضح المسالك رقم ٥٢٤، ديوانه ٩٢، الانصاف رقم ٤٧٥، الخزانة ٣١٢/٣.

(٤) القائل: نسبه سيبويه إلى رجل من كلاب وكذلك العينى في شرحه وهو من الطويل. الشاهد في قوله: «عشر أبطن» حيث أتى بعشر في حالة التذكير دون التأنيث والمفروض أن تأتي مؤنثة فيقال «عشرة» وقد حذف هنا بالنظر إلى المعنى دون النظر إلى اللفظ حيث أن المقصود بالبطن هو القبيلة، وهي مؤنث بدليل ماذكر بعدها من قبائلها العشر وهو ضرورة عند النحاة. وقد استشهد به كل من اللسان «بطن»، سيبويه ١٧٤/٢، شرح العينى ٤ /٤٨٤، الخصائص ٤١٧/٢، الأشموني ٦٣/٤، الكامل للمبرد ٣٨٨/١، المقتضب ١٤٨/٢، الإنصاف ٤٧٣، الهمع ١٤٩/٢، الدرر اللوامع ٢ /٢٠٤

لأنه أراد بالنظر القبيلة. وإذا آجتمع العدد لفظان مذكر ومؤنث، فالحكم للأسبق منها فيقال: ثلاث من البط ذكور وخمس من الإبل ذكور، لأن الصفة لاتزيل معنى التأنيث فى الأصل، فلو عكس لقلب ثلاث ذكور من البط تغليبا للتذكير لتقدمه.

٦٩٠ فإنْ تَجَاوَزْتَ أَقَلَّ العَدَدِ جئت بِنَيِّفٍ كمثل أَحَدِ

٦٩١ مُنْفَتِحاً مَعْ عَقْدِهِ مُرَكَّبا مُفَسَّرًا بِمُفْرَدٍ قَدْ نُصِبَا

قد بينا أن أقل العدد هو مرتبة الآحاد، وهى من الثلاثة إلى العشرة. وأما أكثره فلا نهاية له. فإذا تجاوزت العشرة حيث ينيف أى زائد عليها لأن النيف هو الزائد على الشيء، ولذلك فسره بقوله: كمثل أحد. فهذا النوع من العدد مركب من أحد أو ماتركب منه إلى التسعة ومن العشرة، ونبدأ فيه بالآحاد قبل العشرات لتقدم رتبة الآحاد. وهمزة أحد إماّ أصلية ولا تستعمل حينئذ إلا فى النفى للعموم وكذلك لايثنى ولا يجمع نحو: ماجاءنى من أحد وليس هذا النوع موضع ذكره، وإما بدل من واو، وإما مفتوحة. وهو الذى يستعمل فى عدد المذكر نحو أحد عشر وأحد وعشرين ومضافا نحو أحدهما، وأما مكسورة وهو الذى يستعمل فى عدد المؤنث نحو: إحدى عشرة وإحدى وعشرين آمرأة. وإحداهما ولايستعملان إلا فى النفى أو مضافين. وأما قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾[1] فأحد فيه بمعنى واحد. قوله: منفتحا مع عقدة مركبا يريد أن هذا النيف مبنى على الفتح مركب مع عقده الذى هو العشرة، وأما علة بناء الأول فلتنزله منزلة صدر الكلمة من عجزها. وأما الثانى: فلتضمنه معنى حرف العطف وهو الواو، ولا يجوز إظهار الواو لأن إظهاره ينافى الإيجاز والإختصار المقصودين بالتركيب، ولأنه يحصل من ظهورها اللبس فى بعض الصور، لأنك لو قلت أعطيت بهذه السلعة خمسة وعشرة لأمكن أن يتوهم المخاطب أنك أعطيت بهما فى صفقتين. وإنما بينيا أعنى النيف والعقد على حركة لأن بناءهما عارض كالتركيب، وكانا مفتوحين طلبا للخفة لطول الإسم بالتركيب،

---

(١) سورة الإخلاص آية ١.

ولأن الثانى يتنزل من الأول منزلة تاء التأنيث التى لا يكون ماقبلها إلا مفتوحا حملا على ألف التأنيث . واعلم أن هذه الحكم وهو التركيب، والبناء جار على مازاد على النيف إلى تسعة عشر فى الجزئين جميعا إلا اثني عشر واثنتي عشرة فإن الجزء الأول منهما معرف على الأصح.

والثانى مبنى مطلقا. وأما إعراب الأول فلأنه لما حذفت نونه بانضمام العشرة إليه، وتنزلها منه منزلة النون، أشبه المضاف. ولذلك آمتنعت إضافته، فلا يقال آثنى عشرك كما يقال أحد عشرك متحرك العين وساكنها معربا عند الأخفش والكوفيين، مبنيا عند الجمهور، فلما أشبه المضاف وهو فى حكم الكلمة المثنات بدليل اختلافه لاختلاف العوامل، وجب آجراؤه مجرى المضاف من جهة تنزلة منزلة الكلمة المستقلة لا منزلة الجزء. فوجب أن يبقى لذلك على إعرابه لأنه الأصل. وأما الثانى فبقى على بيانه لتضمنه معنى حرف العطف. قوله مفسرا بمفرد وقد نصبا. يريد أن مميز مابعد العشرة من العدد المركب من أحد عشر إلى تسعة عشر ومابعده من العقود إلى تسعة وتسعين لا يكون إلا مفردا منكرا منصوبا. أما وجه الإفتقار إلى المفسر أى المميز، فلأنها وإن كانت معلومة القدر إلا أن جنس المعدود بها مجهول. وأما كونه مفردا، فلأن المقدار لما استفيد من العدد لم تَدْعُ الحاجة إلى تبيين الجنس فقط، فكان الغرض حاصلا منه مع خفته. فلو ميز بالجمع لكان خاليا عن الفائدة، ولأن التمييز لما كان يحصل به بيان المميز وجب أن يكون جزءا منه، فلو كان جمعا وأقله ثلاثة للزم أن يكون كل جزء من المميز مناسبا للتمييز فى الجمع، وثلاثة فى أحد عشر ثلاثة وثلاثون، فيخرج العدد عن ماقصد به من الكمية. وأما قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ آثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطاً أُمَماً﴾[1] فالمميز محذوف والتقدير: فِرْقَةً أو أُمَّةً. وأسباط: بدل من آثنتى عشرة، وأمما: نعت له. وأما تنكيره فلأن الغرض منه بيان حقيقة المعدود وذلك يحصل بالنكرة فلا يعدل إلى المعرفة التى هى أثقل منها، ولأن النكرة تقبل التكثر والتعدد

(١) سورة الأعراف آية ١٦٠.

بخلاف المعرفة. وأما نصبه فلامتناع إضافته، لأنه يؤدى إلى جعل ثلاثة أشياء فى نحو أَحَدَ عَشَرَ وبابه كالشيء الواحد، ولا نظير له لأن التنوين فيه مُقَدَّرٌ، فيمنع من الإضافة كما يمنع إذا كان ظاهرا. فإن قيل: فقد أضيف فى نحو: أحد عشرك وأخواته. قيل: إنما جاز لأن الإضافة فيه إلى المالك وهى غير لازمة بخلاف المفسر، فإنه لازم للعدد لإبهامه.

٦٩٢ وَجِىءْ بإحْدَى واثْنَتَىْ فى التَّثْنِيَه تقولُ إحْدَى عَشْرَةَ آبْنَةً لِيَهْ

٦٩٣ فمن هنا يُنْصَبُ تَفْسِيْرُ العَدَدْ إلى آنتها تِسْعٍ وتِسْعِيْنَ فَعُدْ

٦٩٤ من مِائَةٍ للجَرّ بالإِضَافَهْ وقِسْ على آحَادِهِ آلافَهْ

يريد أن ينبه أولا على تذكير العدد وتأنيثه. فإحدى فى قوله: وجى بإحدى تأنيث أحَد لما مر. أما تأنيث إحدى عشرة وآثنتى عشرة فلا إشكال فيه، لأنهما جاريان فيه على القياس. وأما جواز الجمع فيهما بين علامتى التأنيث فلاختلافهما فى اللفظ، ولأنهما لما كان آسمين فى الأصل آنفرد كل منهما بما يستحقه فى الأصالة قبل التركيب، ولأن التاء فى آثنتين لما كانت بدلا من لام الكلمة لم تتمحض للتأنيث، وحملت آثنتا عشرة عليها.وقيل: إن ألف إحدى للإلحاق كألف مِعْزَى، والتاء فى ثنتين للإلحاق بجدع. قوله واثنتى فى التثنية: يريد وجىء باثنتى فى التثنية أى فى النيف. ولذلك حذف النون ليشعر حذفها بأن مراده النيف. فإذا جاوزت إحدى عشرة وآثنتى عشرة جرت فى النيف على ألعشرة على حالة قبل التركيب فى إثبات العلامة مع المذكر، وحذفها مع المؤنث. وأما العشرة فالحال فيها على العكس من ذلك، فتثبت التاء فى عدد المؤنث، وتحذف من المذكر. لأن فى إثباتها مع المذكر الجمع بين علامتى تأنيث مع الإستغناء عنه. فيقال ثلاثة عشر رجلا، وثلاث عشرة آمرأة إلى تسعة عشر وتسع عشرة. وشين عشرة من إحدى عشرة إلى تسعة عشر ومابينهما مفتوح أبدا إن كان العدد لمذكور. ومنهم من يسكن العين من أحد عْشَر لتوالى الحركات وعلى هذه اللغة قرىء قوله تعالى: ﴿إِنّى رَأَيْتُ أَحَدَ عْشَر كَوْكَبًا﴾[1] بإسكان العين. وإن

(١) سورة يوسف آية ٤.

كان لمؤنث ففيه لغتان. سكون الشين وهو لغة أهل الحجاز وكسرها وهى لغة تميم. أما التسكين فلطلب الخفة وهو الأحسن لثقل المؤنث، وأما الكسر فللتنبيه على أن عشرا مؤنث. وقد جاء فتح الشين مع المؤنث وقد قرىء آثنتا عشرة. ويجوز فى ياء ثمانى عشرة الفتح وهو الأفصح قياسا على أخواته، والإسكان تشبيها بمعدى كرب ويجوز حذفها مع فتح النون وهو قليل. ومنه قول الأعشى:

وَلَأَشْرَبَـــنَّ ثَمَانِيـاً وَثَمَانِيَــا   وثَمَانَ عَشْرَةَ واثْنَتيْنِ وَأَرْبَعَا(١)

قوله: فمن هنا تنصب تفسيرا لعدد: يريد من إحدى عشرة وقد مر الكلام فى علة نصبه ومابعده إلى تسعة عَشَرَ وهو العدد المركب. وأما مُمَيِّزُها مابعدها من العقود إلى تسعة وتسعين. فأما إفراده فى الأظهر وتنكيره فلما مر فى العدد المركب، وأما وجوب نصبه فلأمرين: أحدهما: أنه لو أضيف لكان إمّا أنْ تثبت نونه أو تحذف، فإن ثبتت آمتنعت الإضافة لوجود النون، وإن حذفت كان حذف حرف من كلمة ليست لجمع محقق كمسلمين. فلما تعذرت إضافته وجب نصبه. وثانيهما: لو أضيف إليه لأضيف إلى مفرد ليس بمعدود لعدم تركبه وهو باطل. لأن الباب لإضافة العدد إلى المعدود، ولاترد إضافة المائة إلى مميزها لكونها مفردة اللفظ بخلاف العقود. وأما إضافته إلى الملك فى قول الشاعر:

....   وستُّوكَ قَدْ كَرُبَت تَكْمُـلُ(٢)

---

(١) القائل: الأعشى وهو من الكامل. ويروى: ولقد شربت ثمانيا وثمانيا.
الشاهد في قوله: «ثمان عشرة» حيث وردت لفظة «ثمان» مضافة وقد جردت من الياء وفتح آخرها. وثمان: إذا أضيفت جاز فيها أربعة أحوال منها حذف الياء وكسر النون أو فتح الياء أو سكونها وحذف الياء مع كسر النون أو فتحها. وقد استشهد به كل من المقرب ٣٠٩/١، الأشموني ٧٢/٤، اللسان (ثمن).

(٢) القائل: الكميت بن زيد من قصيدة له من المتقارب يمدح فيها عبد الرحمن بن عنبسة بن سعيد ابن العاص وتمام البيت:

ومــــــــاأنت ويك ورسم الديــــــــــــار
وستــــــــــوك قد كربت تكمـــــــــــل

الشاهد في قوله: «وستوك» حيث أضاف العدد «ستون» إلى صاحبه حيث أن العدد الذي في

وقول الآخر:

بَرِئْتُ إلَـــيْكَ مِنْ خَمْسٍ وعَشرِي الحَاسَبِيــــــــــنَ(١)

فإنما جازت لكونها غير لازمة لما مر. وإنما من العشرين إلى التسعين ومابينهما بالواو والنون مع اشتراك المذكر والمؤنث ومن يعقل ومالا يعقل تغليبا للمذكر العاقل على غيره كقوله:

دَعَتْنِي أَخَاهَا بَعْدَ مَاكَانَ بَيْنَنَا مِنَ الأَمْرِ مالا يَفْعَلُ الأَخَوانِ(٢)

وقيل: كَسْرُ عَيْنِ العشرين إشعارا بالتأنيث، والجمع بالواو والنون. ولا يلزم ذلك فى الثلاثين فما فوقها، لأن حذف الثاء من ثلاثين مثلا يدل على التأنيث، والحاق الواو والنون يدل على التذكير، ولا يستعمل فى النيف إلا أحد وإحدى دون واحد وواحدة فيقال: أحد وعشرون رجلا وإحدى وعشرين امرأة إلى آخرها، وإذا عطف العقود على ماقبل العشرة رُوعِيَ فى المعطوف عليه التذكير والتأنيث فيقال: اثنان وعشرون رجلا واثنتان وثلاثون امرأة، وكذلك ثلاثة وأربعون إلى تسعة إلى آخر العقود. قوله: فَعُدّ من مائة للجر بالإضافة، يريد أنك إذا تجاوزت تسعة وتسعين إلى المائة فما زاد عليها إلى التسعمائة جررت مميزها كما كان إلا فى مميز الآحاد، ومن الثلاثة إلى العشرة. إلا أن مميز الآحاد يكون مجموعا لفظا ومعنى كما مر. ومميز

= آخره النون يضاف إلى صاحبه أكثر من إضافته إلى المميز وأصبح معنى العبارة: قَرُبَ ان يكمل ستون سنة من عمرك. فحذف كل هذا وقال ستوك. وقد استشهد به كل من: الخزانة ٥٥٨/١، الهمع ٢٥٤/١، الدرر ٢١٠/١، ديوانه ٢٩/٢.

(١) لم أعثر على قائله، ولم أجده في الكتب التي رجعت إليها، وقد ذكر الشارح سبب الإستشهاد به.

(٢) القائل: لم أعثر على قائله وهو من الطويل.

الشاهد في قوله: «أخوان» حيث جاءت مثنى للمفرد: أخ، والقاعدة أن التثنية تعيد المحذوف إلى أصالته، فأصل: أخ: أخو، ودل على ذلك التثنية فنقول: أخ: أخوان، وفيه نقطة أخرى حيث غلب المذكر على المؤنث فقال أخوان ولم يقل أختان. وهنا قاعدة تقول إذا اجتمع المذكر والمؤنث غلب المذكر لأنه الأصل. والمعنى: يقول الشاعر: دعتني هذه المرأة أخاها بعد أن وقع مني ومنها ما لايكون من الأخوين، يريد مايكون بين المحبين. وقد استشهد به كل من المفصل في ١١١، الكامل ٧٣/١، الكنايات ٩٩، شرح المفصل لابن يعيش ٢٧/٦.

المائة لا يكون إلا مفردا. أما الجر والإضافة إلى مميز المائة، فلأنها أشبهت العشرات من حيث أنَّها عَشْرُ عَشَرَات، كما أن العَشْرَة عَشْرُة آحاد، ولا مانع من الإضافة فحملت عليها. وأما إفراد مميزها فيطابق لفظها فيقال مائة درهم ومائة دينار. وأما قوله تعالى: ﴿ثَلَثَمَائَةٍ سِنِيْنَ﴾(١) فيمن قرأ بالتنوين. فذهب الزجاج إلى أنه بدل من المضاف والمضاف إليه أى ولبثوا سنين. ولا يكون تمييزا وإلا لوجب أن يكون قد لبثوا تسع مائة سنة لما مر من أن أقل الجمع ثلاثة، وثلاثة فى ثلثمائة تسع مائة. وذكر فى الكشاف أن سنين عطف بيان، وقيل أنه وصف بالجامد كامرأة كَلْبَةٍ، وإنما أفردوا المائة من نحو ثلثمائة إلى تسع مائة وكان القياس مئات أو مئين، إما لثقل الكسرة والتأنيث لكونه جمعا مؤنثا، أو لأنه وضع المفرد موضع الجمع استغناء به لعدم اللبس كقوله:

كُلُوا فى بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعِفُّوا .... (٢)

وقد رجع الشاعر إلى الأصل المذكور فى قوله:

ثَلاَثُ مِئِينٍ لِلْمُلوكِ وَفَى بهاَ رِدَائى وَجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الأَهَاتِمِ(٣)

---

(١) سورة الكهف آية ٢٥.

(٢) القائل: غير معروف وهو من الوافر. وتمام البيت:

كُلُـــــوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُــــمُ تَعِفُّـــوا
فَإِنَّ زَمَانَكُــــمْ زَمَــــنٌ خَمِـــيْصُ

المعنى: عفوا عن كثرة الأكل واقنعوا باليسير، فإن زمانكم زمن مجاعة وجدب. الشاهد في قوله: «بطنكم» حيث استعمل صيغة المفرد بدلا من صيغة الجمع إذ لو جمع لقال بطون. ولكنه عدل إلى صيغة المفرد. وقد استشهد به كل من: ابن يعيش ٢٢/٦، سيبويه ١٠٨/١، الخزانة ٣٧٩/٣، المقتضب ١٧٢/٢، المفصل ١١٠، الأصول ٢٤٥/١، معاني القرآن ١٠٢/٢، ابن الشجرى ٣١١/١، الهمع ٥/١، الدرر ٢٥/١، السيرافي ٢٦٧، أسرار العربية ٢٢٣.

(٣) القائل: الفرزدق من الطويل.

الشاهد في قوله: «ثلاث مئين» حيث جمع المائة على مئين، وكان حقه أن يقول ثلاث مائة وهذا الجمع شاذ لأن الجمع يدل على عدد من المفرد أقلها ثلاثة فقوله: مئين معناه ثلثمائة. والثلاثةالتي هي العدد إذا كان معدوده هذه الجملة كان معنى «ثلاث مئين» هو تسعمائة وهو غير مقصود.
=

والمبرد يرى إضافة هذا العدد إلى المائة قياسا مطردا. وقد تحذف النون فى تثنية المائة نحو: مائتى رجل، ومائتى امرأة لوجوب إضافتها إلى المميز. وأما قوله:

إذَا عَاشَ الفَتَى مائَتَيْنِ عَامًا فَقَدْ ذَهَبَ اللَّذَاذَةُ والفَتَاءُ[1]

فشاذ للضرورة. قوله: وقس على آحاده آلافه. يريد أن حكم مميز الألف حكم مميز المائة فى كونه مجردا مفردا نحو: ألف درهم، وألف ثوب. ويشارك المائة فى التثنية نحو: ألفى رجل، ويفارقها فى أنه يجمع مكسرا نحو عشرة آلاف ونحوه، لأن الألف لما كان مذكرا جاز جمعه لعدم اجتماع ثقل الجمع والتأنيث فيه بخلاف المائة. واعلم أنّه قد تحصل: أن المميز لما كان فضلة كان منصوبا ومجرورا، أما المنصوب فمميز أحد عشر إلى تسعة وتسعين، ولا يكون إلا مفردا لمامر. خلافا للفراء[2]. وأما المجرور فعلى ضربين أحدهما: مفرد وهو مميز المائة والألف غالبا. والثانى مجموع لفظا أو معنى وهو مميز الثلاثة إلى العشرة. أما جمعه فلأن مدلوله مجموع والأصل مطابقة اللفظ المعنى، فجاء على الأصل. وأما جره، فلأنه لما كان مجموعا أضيف إليه طلبا للخفة. فإن قيل: يلزم منه إضافة الشىء إلى نفسه، لأن المضاف من نحو ثلاثة أثواب هو نفس المضاف إليه. أجيب بالمنع ولأن العدد مغاير للمعدود، كما أن الأجزاء فى كل القوم غير المجزى، فإن جاء فى مميز العشرة فما دونها البدل نحو: عندى ثلاثة أثواب، أو النصب على التمييز والإفراد، فلا

= وقد استشهد به كل من: المقتضب ٢/١٧٠، ابن الشجرى في أماليه ٢/٢٤، ٦٤، ابن يعيش في شرح المفصل ٦/٢١، الخزانة ٣/٣٠٢، شواهد العيني ٤/٤٨٠، شرح التصريح ٢/٢٧٢، شرح الأشموني ٤/٦٥، أوضح المسالك رقم ٥٢٥، ديوانه ٨٥٣.

(١) القائل: الربيع بن ضبع الفزاري من قصيدة له من الوافر. الشاهد في قوله «مائتين عاما» حيث أضاف المائتين إلى العام وأبقى نون التثنية ولم يحذفها. والأصل أن يحذفها والإبقاء هنا شاذ لايقاس عليه. وقد استشهد به كل من: سيبويه ١/١٠٦، ٢٩٣، المقتضب ٢/١٦٩، مجالس ثعلب ٣٣٢، جمل الزجاجي ٢٤٦، ابن يعيش ٦/٢١، المقرب ١/٢٠٦، الخزانة ٣/٣٠٦، شواهد العينى ٤/١٨١، الهمع ١/٢٥٣، الدرر ١/٢١٠، التصريح ٢/٢٧٣، الأشموني ٤/٦٧، اللسان (فتا).

(٢) انظر سيبويه ١/١٠٧، المقتضب ٢/١٦٦ ـــ ١٦٨، الأصول ١/٣٨٠.

يكون إلا فى العشر لكون الإضافة أخصر لحذف التنوين وجعلهما كالشيء الواحد.

٦٩٥ وَعَرِّفِ الثَّانِيَ فى الآحادِ وأوّلاً رُكِّبَ فى الأَعْـدادِ

إذا قصد تعريف العدد فلا يخلو من أن يكون مضافا أو مركبا أو معطوفا. أما المضاف وهو مرتبة الآحاد والمئين والألوف فلا يعرف إلا الثانى وهو المضاف إليه. فيقال خمسة الأثواب ومائة الدينار، وألف الدرهم، وخمس مائة ألف دينار، صاحب الرجل الذى تعرف، فيسرى التعريف إلى الأول، وإنْ بَعُدَتِ الإضافة بإضافته إلى الثانى. وقوله: وعرف الثانى فى الآحاد يريد به من الثلاثة إلى العشرة. وإنما وجب تعريف الثانى لأن الإضافة لما كانت فيها معنوية، امتنع تعريف الأول، لأنه إنْ أضيف إلى معرفة كان جمعا بين تعريفين وهو باطل. لأنه إنْ حصل التعريف بأحدهما لزم إلغاء الآخر، وإن حصل بالمجموع لزم خروج كل منهما عن كونه معرفا وهما ظاهرا البطلان. وإن أضيف إلى نكرة كان جمعا بين متنافيين لأن المعرفة تدل على تعيين المُسَمّى. والنكرة تدل على عدم تعيينه. وأجاز الكوفيون تعريف الأول قياسا على الحسن الوجه، ولأن الكسائي حكى الثلاثة الأثواب والخمسة الدراهم. والجواب: أما عن الأول فلأن الحسن الوجه إضافته لفظية منفصلة، لا تفيد تعريفا. فلا تقاس عليها المعنوية المفيدة له. وأما عن الثانى فلأن ما تمسكوا به من الرواية ضعيف، لكون قائلها غير فصيح، لأنه على خلاف ماروى عن الفصحاء. قال الفرزدق:

مازال مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ فسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ[1]

(١) القائل: الفرزدق من قصيدة له من الكامل يمدح بها يزيد بن المهلب.
الشاهد في قوله: «مذ عقدت» حيث أضيفت مذ إلى الجملة الفعلية. وفيه شاهد آخر وهو «خمسة الأشبار» حيث جرد المضاف من أل التعريف فإنه مستعمل في الفصيح بخلاف مايراه الكوفيين. وقد استشهد به كل من: شواهد العينى ٣٢١/٣، السيرافي ٢٩/٢، شواهد الكشاف ١٣/٤، شرح المفصل لابن يعيش ٣٣/٦، الخزانة ١٠٣/١، الدرر اللوامع ١٨٥/١، ٢١٦، التكملة ٨٢.

وقال ذو الرمة:

وَهَلْ يُرْجِعُ التَّسْلِيمُ أو يَكْشِفُ العَمَى
ثَلَاثُ الأَثَافِــي والدِّيَــارُ البَلَاقِــعُ[1]

وأما المركب ففية ثلاثة أقوال: أحدها: جمهور البصريين وهو أن يعرف الإسم الأول بانفراده نحو: الأحد عشر رجلا والإثنتى عشرة امرأة. إلى التسعة عشر رجلا. وهو آختيار المصنف، وأشار إليه بقوله: وأولا ركب فى الأعداد، أى عرف الإسم الأول من العدد المركب، لأنه لما تنزل بالتركيب منزلة الكلمة الواحدة، لم يدخل التعريف إلا على الجزء الأول منه، لامتناع دخول أداة التعريف حشو الكلمة. وأما امتناع تعريف المميز فلما مر، وثانيها للكوفيين والأخفش وهو أن يعرف الاسمان معاً دون المميز فيقال: الأحد العشر درهما، والخمسة العشر دينارا، لأن الإسمين فى تقدير العطف ولو عطف أحدهما على الآخر لفظا لاشتركا فى التعريف، فكان التقدير فى حكمه. وثالثها: لقوم من الكوفيين وهو اختيار جماعة من الكتاب. وهو أن يعرف الإسمان معا والمميز فقال: الأحد العشر الدرهم. أما تعريف المركبين فلما مر آنفا. وأما المميز فلأن قولك عشرون درهما أصله عشرون من الدراهم فعرف هاهنا نظرا إلى الأصل، ولأن الدرهم هنا جنس، والجنس يقرب تعريفه من تنكيره. ولقوله:

---

(١) القائل: ذو الرمة وهو من الطويل.
الشاهد في قوله: «ثلاث الأثافي» حيث أضاف «ثلاث» إلى «الأثافي» المعرف بأل. والقاعدة المعروفة من ضرورة تجريد المعرف بأل منها عند الإضافة، ولكن الشاعر أبقاها هنا لتعريف ثلاث بدل تنكيرها.
المعنى: يقول الشاعر: كيف يرد السلام أو يزيل اللبس بشرح حال الأحبة وماصاروا إليه: أحجار القدور، الديار الخالية.. يريد أن ديارهم أقفرت من السكان ولم يبق فيها من يرد سلام المسلم أو يجيب عن سؤال السائل. وقد استشهد به كل من: ابن يعيش في شرح المفصل ١٢٢/٢، اللسان ٣٦٨/٧، المفصل ٨٤، الخزانة ١٠٣/١، المخصص ١٠٠/١٧، ١٢٥، الدرر ٢٠٦/٢، الهمع ١٥٠/٢، الأشموني ١٨٧/١، المقتضب ١٧٤/٢، ١٤٤/٤، ديوانه ٣٣٢.

....

رَضِيْتَ وَطِبْتَ النَّفْس يابَكْرُ عَنْ عَمْرو[1]

وهو ضعيف لما مر من أن المميز يجب أن يكون نكرة، وأن اللام فى البيت زائدة. أما المعطوف فتعرف الإسمان معا نحو: الأحد والعشرين رجلا، والإحدى والعشرين امرأة إلى التسعة والتسعين، لأن كل واحد منهما كلمة مستقلة للفصل بينهما بحرف العطف.

٦٩٦ وآبْنِ آسْمَ فَاعِلٍ كحَادِى عَشَرا وثَــالِثٍ ورَابِــعٍ كما ترَى

٦٩٧ قال تعالى ثَانِىَ آثْنَيْنِ كَمَا قَدْ قَالَ ثَالِثُ ثَلَاثَةً وَمَا

٦٩٨ أىْ أحَدُ آثْنَيْنِ فَإنْ نَوَّنَا كرابِــعٍ ثَلَاثَــة نَصَبْتَــا

يريد أنه يجوز أن تبنى من لفظ العدد اسم فاعل مطلقا، فتقول الأول والأولى والثانى والثانية إلى العاشرة، وتركب الإسمين فتقول الحادى عشر والثانى عشر والحادية عشرة والثانية عشرة. والحادى قلب الواحد لكونه من الوحدة فوزنه عالف. وقيل ليس بمقلوب لأنه من حدا يحدوا، لأن الحادى تابع للعشرة كما أن حادى الإبل تابع لها. والثالث عشر والثالثة عشرة إلى التاسع عشر والتاسعة عشرة تبنى الإسمين معا على الفتح كما تبنيهما فى أحد عشر وبابه، وتحذف التاء من الإسمين فى المذكر وتثبتهما فيهما فى المؤنث. أما حذفهما من الجزء الأول من المذكر، فلأنه

---

(١) القائل: رشيد بن شهاب اليشكري من الطويل وتمام البيت مع رواية أخرى:

رَأَيْــــتُكَ لَمَّــــا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَــــا
صددت وطـبت النـــفس ياقـــيس عن عمـــرو

الشاهد في قوله: «وطبت النفس» حيث أدخل الألف واللام على التمييز الذي يجب أن يكون نكرة وذلك ضرورة وهو رأي البصريين. أما الكوفيون فلا يقولون بوجوب تنكير التمييز بل يجوز عندهم التنكير والتعريف على سواء. ولذلك لاتكون أل زائدة بل تكون معرفة. وقد استشهد به كل من: ابن عقيل رقم ٣٧، شواهد العينى ٥٠٢/١، ٢٢٥/٣، شرح التصريح ١٥١/١، ٣٩٤، همع الهوامع ٨٠/١، ٢٥٢، الدرر اللوامع ٥١/١، ٢٠٩، شرح الأشموني ١٨٢/١، المفضليات ٣١٠.

اسم فاعل المذكر. وأما من الثانى فلأنه عدد مركب مع المذكر فلم تثبت معه التاء كما فى تركيب العدد، وأما ثبوتها فيهما مع المؤنث فظاهر أما الأول فللدلالة على أنه اسم فاعل مؤنث، وأما الثانى فلأنه عدد مركب مع المؤنث فتثبت معه العلامة كما تثبت فى العدد المركب مطلقا. وإذا تقرر هذا فاعلم أنه لا يخلو اسم الفاعل المشتق من العدد غير المركب. إما أن يريد به أنه واحد من المذكورين أو يراد أنه زائد عليهم، لكنه يصير مايدخل عليهم مثله. والأول إما أن يضاف إلى العدد الموافق له فى اللفظ نحو: ثانى آثنين وثالث ثلاثة، وإما إلى ماهو أكثر منه كقولك: هذا ثالث عشرة أى الواحد من العشرة الذى ذكر فى موضع الثلاثة ولا تجوز إضافته إلى ماهو دونه فلا يقال: ثالث آثنين بمعنى أنه واحد من اثنين، لأنه ليس من الإثنين معنى الثلاثة بخلاف العشرة، فإن فيها معنى الثلاثة. وعلى كلا التقديرين فليس فيه إلا الإضافة مطلقا على الأظهر. أما أولا فلوروده فى التنزيل مضافا كقوله تعالى: ﴿ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾[1]، ﴿وثَانِىَ آثْنَيْنِ﴾[2]، وأما ثانيا فلأن معنى قولنا ثانى اثنين أو ثالث ثلاثة أنه أحد اثنين أو ثلاثة «أو بعض اثنين أو ثلاثة» وواحد وبعض لا ينتصبان اتفاقا فكذلك مافى معناهما. وأما ثالث فلأنه إنما يعمل النصب إذا كان فى معنى الفعل وهو باطل. لأن ثالث ثلاثة لو كان فى معنى مُصَيِّر ثلاثة مثلا لكان تحصيلا للحاصل إذ الثلاثة حاصلة دونه. ومنهم من أجاز تنوينه ونصب مابعده كثالث ثلاثة، محتجا بأن معنى ثَلَّثْتُ ثلاثة أتممت ثلاثة، وهو ضعيف لما مر. وأما الثانى وهو أن يراد به أن يصير الإثنين ثلاثة بنفسه فلابد من أن يكون العدد أنقص منه بواحد، لأن لفظ التمام يجب أن يكون أكثر من لفظ المتمم بواحد. واسم الفاعل منه حينئذ لا يخلو إما أن يراد به المضى أولا. فإن أُريد به المضى فليس فيه إلا الإضافة عند البصرى كقولك هذا رابع ثلاثة أمس. وإن أُريد به الحال أو الإستقبال جاز فيه النصب والإضافة.

---

(١) سورة المائدة آية ٧٣.

(٢) سورة التوبة آية ٤٠.

أما النصب فنحو: هذا رابع ثلاثة الآن أو غدا قياسا على آسم الفاعل فى غير العدد، والمعنى أنه يُصَيِّرُ الثلاثة أربعة. وأما الإضافة وهو الأظهر، لأنه ليس له قوة آسم الفاعل فى غير العدد. والمعنى أنه يصير الثلاثة أربعة.

ولهذا لم يذكر سيبويه[1] النصب بل قال: نقول هذا خامس أربعة، تريد خُمُس الأربعة وفى التنزيل: ﴿مَايَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾[2]. وفيه رابعهم وسادسهم وثامنهم. وأشار المصنف إلى القسم الأول وإلى تفسيره وهو مايراد به أنه أحد المذكورين بقوله: أى أحد اثنين. يريد أن معنى قوله تعالى: ﴿ثَانِى آثْنَيْنِ﴾[3] أى أحد اثنين لما مر. وأشار إلى القسم الثانى وهو المصير بقوله: فإن تؤنث كرابع ثلاثة نصبت أى نصبت الثانى بالإسم الأول المصير. وقد بينا أنه لا ينوى إلا إذا أريد به الحال أو الإستقبال، وأن لفظه لابد وأن يكون أكثر من لفظ معموله بواحد. واعلم أنك إذا جاوزت العشرة فلا يخلو إما أن يتفق لفظا العدد أو يختلفا. فإن آتفقا جاز بناء آسم الفاعل منه آتفاقا، ولا يكون إلا على المعنى الأول، وهو أن يكون واحدا من العدد الذى أضيف إليه. لأن مازاد على العشرة لافعل له، وفى كيفية آستعماله ثلاثة أوجه. أحدها: أن يذكر الإسمان جميعا فى الأول والثانى فيقال: حادى عشر أحد عشر. وفى المؤنث: حادية عشرة إحدى عشرة. فحادى عشر تركيب مبنى على الفتح لأن الأصل حادى وعشرة وكذلك أحد عشر، والجزء الأول أعنى حادى عشر مضاف إلى الجزء الثانى. أعنى أحد عشر وهو فى موضع الجر بإضافته الأول إليه. وثانيهما: أن يحذف الإسم الثانى من المركب الأول آستغناء عنه بذكره فى الثانى نحو: حادى أحد عشر وحادية أحد عشر. وحادى على هذا الوجه معرب بوجوه الإعراب لانتقاء علة البناء وهى

---

(١) انظر: سيبويه ٢/١٧٢، المقتضب ٢/١٨٢، ١٨٣. واختار المبرد رأى المازني والأخفش في تخطئة هذا الرأي. انظر: هامش المقتضب ٢/١٨٣.

(٢) سورة المجادلة آية ٧.

(٣) سورة التوبة آية ٤٠.

التركيب. وأما أحد عشر فمبنيٍ لكونه مركبا، وهو فى موضع الجر بإضافة الأول وهو حادى إليه. وثالثها: أن يحذف العجز من الأول والصدر من الثانى فيبقى لفظه لفظ المضاف فيقال: حادى عشر، وحادية عشر إلى آخرها. واختلف فى الأول. فالبصرى يرى أنه مبنى على الفتح لكونه مركبا مع عشر.

والكسائى والفراء ذهبا إلى أنه معرب لأنه لما حذف منه العجز روعى فيه الإنفصال. وأما الثانى وهو عشر فمبنى على الفتح بالإتفاق لتضمنه معنى حرف العطف كما كان قبل الحذف. وإن اختلف اللفظان نحو: ثالث عشر اثنى عشر ورابع عشر ثلاثة عشر فسيبويه[1] وأكثر النحاة أجازوه على وجه الإضافة قياسا على متفق الألفاظ لاشتراكهما فى تقدير الإضافة.

ومنعه الأخفش[2] والمازنى[2] والمبرد[2] لامتناع أن يبنى من العدد المركب المختلف اسم الفاعل بمعنى المُصَيِّر بخلاف المتفق، فإنه لما لم يكن بمعنى المصير بل بمعنى أحد العدة لم يمتنع ذلك فيه.

٦٩٩ وفِي التَّوَارِيخِ اللَّيَالِي عُدَّتِ نحو كَتَبْتُهُ لِخَمْسٍ خَلَتِ

٧٠٠ من غُرَّة إلى آنْتِصَافِ الشَّهْرِ وَبَقِيَتْ إِلَى سِرَارِ آلْبَدْرِ

التاريخ: كلمة معربة وفيه لغتان: أَرَّخْتُ وَوَرَّخْتُ، وهو عبارة عن توقيت الزمان ليعرف به مقدار مابين أول مدة الإبتداء إلى أى وقت شئت. وقيل:

---

(١) يقول سيبويه في ذلك ١٧٣/٢: «... و نقول هو خامس أربع إذا أردت أن تصير أربع نسوة خمسة ولا تكاد العرب تكلم به كما ذكرت لك. وعلى هذا نقول: رابع ثلاثة عشر كما قلت خامس أربعة عشر».

(٢) يقول المبرد في المقتضب ١٨١/٢: «... كما تقول هذا رابع ثلاث، وخامس أربع فهذا قول النحويين المتقدمين، وكان أبو الحسن الأخفش لايراه صوابا وذلك لأنك إذا قلت: رابع ثلاثة فإنما تجريه مجرى ضارب ونحوه، لأنك كنت تقول: كانوا ثلاثة فربعهم، وكانوا خمسة فسدسهم، ولايجوز أن تبنى فاعلا من خمسة وعشرة جميعا لأن الأصل: خامس عشر أربعة عشر ثم يقول: والقياس عندي ماقال وهو قول المازني».

انظر: التفصيل في هذا الموضوع: المقتضب ١٨١/٢ ـ ١٨٢، سيبويه ١٧٣/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٣٦/٦، شرح الكافية ١٤٩/٢.

اشتقاق من الإِرْخ بكسر الهمزة وفتحها، وهو ولد البقرة الوحشية البيضاء، والجامع بينهما الشهرة. كما أن الشهر لما بين الهلالين لاشتهاره، والسنة لاثنتى عشره شهرا لإنارتها بآجتماع الشهرة، وفى ضمنها آثنى عشرة مرة. لأن أصلها سنوة من السناء وهو النور وقيل خصته خصت البقرة بذلك، لأنهم يكنون بها عن السنين وفى التنزيل: ﴿إِنّى أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ﴾[1] فسروا البقرات هنا بالسنين. ولما كان التاريخ مشتملا على ليال وأيام، كان الأصل أن يبدأ فيه بالأيام تغليبا للمذكر على المؤنث طردا للقاعدة فى تغليب المذكر.

وإنما عدل عنه لأن التاريخ مبنى على الأسبق، والأسبق هى الليلة لأنها أول الشهر لأن الهلال إنما يظهر ليلا، ولأن مدار تاريخ العرب على الأشهر القمرية وبزوغ القمر وظهوره فى الليل، وقيل إنَّ شهرة الأيام أغنت عن تغليبها، فإذا أرخت فى أول الشهر قلت: كتبته غرة شهر كذا، أو مستهل شهر كذا، أو من أول يوم كذا، ولا تقول لليلة خلت وأنت فيها، لأنها لم تمض فإذا دخلت فى اليوم قلت: لليلة خلت، ولليلتين خلتا. والأجود أن يقال: لثلاث ليال خلون ولخمس خلون إلى عشر خلون. فإذا جاوزت العشر قلت: لإحدى عشرة ليلة خلت إلى خمس عشرة ليلة خلت. وقول المصنف لخمس خلت ضعيف، لأن التقدير: لخمس ليال خلون إلى العشرة لأن من الثلاثة إلى العشرة يضاف إلى الجمع. وخلون صفة لليالى وهو جمع مكسر غير عاقل، فالأفصح أن يؤتى بضمير الجمع المؤنث وهو النون.

وإن كان لا يمتنع الإتيان بالتاء تنزيلا لها من منزلة المدة. وأما من أحدى عشرة ليلة خلت إلى خمس عشرة ليلة خلت فلا يجوز إلا بالتاء، لأن المميز فيه واحد مؤنث. وخلت صفة للمميز. قوله: وبقيت إلى سرار البدر. يريد أنك جاوزت النصف الثانى من الشهر قلت فى تاريخه: كتبته لخمس عشرة ليلة بقيت من شهر كذا إلى تسع عشرة ليلة بقيت. وتقول فى اليوم العشرين: لعشر ليال بقين. فيأتى بضمير الجمع الذى هو النون لأنه صفة لجمع لما مر. فثبت أن خَلَوْنَ وخلت

(١) سورة يوسف آية ٤٣.

مختصان بالصنف الأول وبقيت وبقين بالنصف الأخير فى الأعراف. ومنهم من يأتى بحرف الشرط فيقول: لعشر إن بقين، ولخمس عشرة ليلة إن بقيت تحريا من نقصان الشهر أو مخافة الخطأ. وقوله: إلى سرار البدر يريد به إلى خفائه، لأن السرار هو الإخفاء ومنه: أسر الحديث. وقد أطلق اسم البدر على القمر حالة السرار تجوزا، إما بآعتبار ماكان عليه أو بما يؤول إليه، لأن البدر لايصدق عليه حقيقة إلا وقت كما له. وسمى بدرا إما لسعته أو لأنه يبادر ليلة المقابلة الشمس فى الطلوع. وآعلم أنهم غلبوا التاريخ المؤنث على المذكر، كما غلبوا ضَبُعَان تثنية ضَبَعُ للمؤنث والمذكر هربا من اجتماع الزوائد، فإذا أتيت بالمفسِّر المذكر كقولك: كتبت لخمسة أيام خلت، ولابد من التاء لأن المضاف إليه مذكر. وأما إذا جمعت بينهما وقلت: سرت خمسة عشرة بين يوم وليلة فالأجود تغليب المؤنث لما مرّ كقوله:

أقَامَتْ ثَلَاثِيْـنَ يَومـاَ وليلـة ....[١]

ومنهم من يغلب المذكور فيقول: ثلاث من بين يوم وليلة. وقيل: إن أوّل من أرّخ فى الاسلام عمر[٢] رضى الله عنه، وأما فى الجاهلية فإنهم كانو يؤرخون بالوقائع.

---

(١) لم أعثر على قائله: وقد استشهد به الشارح على أنه إذا اجتمع المذكر والمؤنث في الأعداد غلب التأنيث التذكير. فقال اقامت بالتأنيث مع ان العدد مذكر ومؤنث.

(٢) عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(كـم الخـبرية)

٧٠١ وَشَبَّهُـوا بالعَـدَدِ الكَثِيـرِ كَمْ فى السؤَالِ نَاصِبَ التَّفْسِيرِ
٧٠٢ تَقُولُ كَمْ عَبْداً مَلَكْتَ ناصِبَهْ وٱخْفِضْ بِكَمْ حيثُ تَكُونُ وَاجِبَهْ
٧٠٣ أىْ خَبَرِيَّةْ كَكَمْ عَبْدٍ لِيَا وهى نَقِيْضُ رُبَّ وٱسْمٌ بُنِيَا
٧٠٤ مَوْضِعُهَا فِى حَالَتَيْهَا يُعْرَبُ يُرْفَع أو يُجَرُّ أو يَنْتَصِبُ
٧٠٥ نحو بِكَمْ بِعْتَ وكَمْ مَلَكْتَا وكَمْ لَهُ ٱسْتَخْبَرتَ أوْ أخْبَرْتَا
٧٠٦ وٱنْصِبْ بِكَمْ مفسّراً إنْ فُصِلَا كَكَم بِجودٍ مُقْرِفًا نَالَ العُلَى
٧٠٧ والجَرّ فى السُّؤَالِ بعد كَمْ وَرَدْ والنَّصْبُ فى الأَخْبَارِ أيْضاً لا يُرَدْ

إنما شبهت كم بالعدد لأنها يكنى بها عنه. أما فى الإستفهام فعن مطلقه. وأما فى الخبر فعن كثيرة، ولأن جوابها فى الإستفهام عدد كما يبين. وهو اسم بدليل دخول حرف الجر عليها، والإضافة إليها. وجواز وقوعها مبتدأة، ومفعولة، وعود الضمير إليها، وابدال الإسم منها نحو: كَمْ مَالُكَ: أعشرون أم ثلاثون؟. وٱختلف فيها من جهة التركيب والإفراد، فذهب البصرى إلى أنها مفردة لأنه الأصل، والكوفى إلى أنها مركبة من كاف التشبية وما الإستفهامية، وحذف ألفها كما يحذف مع حرف الجر فى نحو: لم. وأسكن الميم، وإذا تقرر هذا فلنذكر مايتعلق بتفسيرها على ترتيب مافى الكتاب من مباحث.

الأول :

فى مميزها: ولما كانت مبهمة فى أصل وضعها لم يكن لها بد من مميز فى كلا

وجهيها، أما الإستفهامية فمميزها منصوب مفرد. أما نصبه وهو الأصل فلأنها لما كانت لمطلق العدد مع قطع النظر عن قلة أو كثرة، وجب أن تحمل على وسط العدد وهو ينصب مميزه، لأنها لو حملت على أحد الطرفين لكان ترجحيا من غير مرجح، ولأن الإستفهامية تقتضى الفعل الذى من شأنه أن ينصب. وأما أفراده فلأنها بمنزلة عدد منون، ولا يفسر إلا بواحد مفرد. فإن كان الإسم بعدها جمعا نحو: كم لك غلمانا لم يكن مفسرا، بل كان منصوباً على الحال، والعامل فيه الجار والمجرور. والمميز محذوف والتقدير: كما نفسا غلمانك؟ فى حال ماهم كذلك، فلو قدمت غلمانا على الجار والمجرور نحو: كم غلمانا لك، امتنع عند البصريين مطلقا، لأنه لا يكون تمييزا لكونه جمعا، ولا حالاً لكونه مقدما على العامل المعنوى.

وأما الخبرية فمميزها مجرور ويكون مفردا وجمعا. أما جره فلأنها لما كانت للتكثير حملت على نهاية العدد وهو يَجُر مُمَيّزه، ولأنها نقيضة رُبّ، فحملت فى العمل عليها. وأما جواز كونه مفردا وجمعا، فلأنها لما كانت لعدد كثير كالمائة والألف جاز فيها الإفراد، ولما كانت موضوعة للتكثير، ولفظها لايدل عليه بخلاف المائة والألف، جاز أن يكون جمعا اشعارا بدلالتها على الكثرة. وأشار المصنف إلى مميز الإستفامية بقوله: كم فى السؤال ناصب التفسير. وقد احترز بالسؤال عن الأخبار، وناصب حال من كم. والتفسير التمييز وكم هي الناصبة له. فإذا قيل كم درهما لك. فدرهم منصوب بكم على تقدير التنوين، كما ينصب المفسر بعد أحد عشر بتقدير التنوين كما مر. ومثل المنصوب بها بقوله: تقول كم عبدا ملكت ناصبة. أى أنها الناصبة لعبد بتقدير التنوين، والنون فى نحو عشرين درهما. وأشار إلى مميز الخبرية بقوله: وخفض بكم حيث تكون واجبة.

وقوله: أى خبرية تفسير لقوله واجبة ككم عبد لنا. تمثيل للخبرية الواجبة. ومعنى كونها واجبة أن الكثرة بها متحققة بخلاف الإستفهامية. فإن [المسئول][1]

---

(١) هكذا في (ق، ك) وفي الأصل «ص» السؤال.

بها غير متحقق عند السائل. واعلم أن من قد تدخل على مميزها أما الإستفهامية فنحو: كم من رجل جاءك؟ وأما الخبرية فكقوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ﴾[1]. ودخولها مع الخبرية أكثر. وتقدر الخبرية تامة بمنزلة اسم منون والمميز مجرور بمن، واختلف فى المجرور بعدها بغير من. فالأكثر أنه مجرور بكم. ونقل عن الخليل[2] والكوفيين أنه مجرور بمن مقدره بدليل ظهورها مع المميز فى بعض الصور كما يبين. وفى المعطوف كقوله:

كَمْ مِنْ ضَاحِكٍ مِنْ ذَا وَكَمْ مِنْ سَاخِرٍ[3]

المبحث الثانى :

فى علة بنائها: أما الإستفهامية فلتضمنها معنى حرف الإستفهام، وأما الخبرية فحملا لها على الإستفهامية لاشتراكهما فى اللفظ، ولأن وضعها على حرفين كوضع بعض الحروف، أو حملا لها على رب، لأنها نقيضتها فى المعنى. وأشار إلى هذا الوجه بقوله: فهى نقيض رب. أى أنها نقيضتها من حيث أنها للتكثير كما أن رب للتقليل فهما متناقضتان فى المعنى. قوله: واسم بنيا إشارة إلى كونها اسما، وإلى علة بنائها. أما اسميتها فقد مر بيانه، ولأنه يصدق عليها حد الإسم لأنها كلمة تدل على معنى فى نفسها غير مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة. وأما علة بنائها فلما مر آنفا. وأما سكونها فلأنه الأصل فى البناء.

---

(١) سورة الأعراف آية ٤.

(٢) انظر: سيبويه ٢٩٣/١، الإنصاف ٣٠٣/١، شرح المفصل ١٢٦/٤.

(٣) القائل: الأعشى وهو من البحر السريع.
الشاهد في قوله: «كم من ضاحك وكم من ساخر» حيث جاء مميزكم الخبرية مجرورا بحرف الجر الظاهر. وهذا جائز، وقد استشهد به كل من: ابن الشجرى في أماليه ٣٦٤/١، وديوان الأعشى ص ٢٠٦.

المبحث الثالث :

لما ثبت أنها اسم لم يكن لها بد فى كلا وجهيها من موضع من الإعراب إذا ركبت مع العوامل، إما رفعا أو نصبا أو جرا. وأشار إليه بقوله: موضعها فى حالتيها يعرب. ويريد بحالتيها كونها استفهامية وخبرية. قوله يرفع أو يجر أو ينتصب: يريد أن إعرابها على حسب مايقتضيه العامل من الإعراب، إلا أنه لا يجوز أن يكون فاعلا ولا مفعولا [لما](١) لم يسم فاعله، لأنها لما كان لها صدر الكلام لتضمنها معنى الإستفهام أو معنى الإنشاء، والعامل فى الفاعل والمفعول الذى لم يسم فاعله لا يكون إلا متقدما عليهما لما مر فى الفاعل. آمتنع [فيهما](٢).

قوله: نحو بكم بعت. مثال للمجرور لدخول حرف الجر عليه، والجار يتعلق بالفعل الذى هو بعت، لأن الإستفهام له صدر الكلام. وقوله وكم ملكتا: مثال لكونها منصوبة المحل، والعامل فيها الفعل الذى هو ملكت. ويدل على نصب محلها ظهور النصب فيما يضاف إليها نحو غلام كم رجل ضربت. فغلام منصوب بضربت. قوله: وكم له مثال للمرفوعة المحل وله خبرها. قوله: استخبرت أو خبّرتا يريد أنه لا فرق بين كونها خبرية وبين كونها استفهامية فى الحكم على محلها بالإعراب على حسب مايقتضيه من العوامل كما مر فى الإستفهامية. فإن الحكم بذلك لا يختلف فيهما. والأولى أن يقال فى ضابط إعرابها: أنها إذا لم تكن ظرفا ولا مصدرا، فإن لم يدخل عليها حرف الجر، فإن كان بعدها فعل لازم أو اسم جار ومجرور نحوكم رجلا قام، وكم مالك وكم عبدا لك، وكم غلام لى فهى مبتدأة مطلقا. وجاز الإبتداء بها وهى نكرة لتضمنها حرف الإستفهام، أو لما فيها من العموم. ويجوز أن تكون المعرفة التى بعدها مبتدأة وهى الخبر. وإن كان الفعل بعدها متعديا، فإن لم يشتغل عنها بضميرها نحو: كم عبدا اشتريت، وكم جارية أعتقت

(١) سقطت من الأصل (ص) والأفضل وجودها.
(٢) هكذا في (ق، ك) وفي الأصل (ص) (فيها).

فهى مفعولة للفعل الذى بعدها، إلا أن يحذف العائد ضرورة، وإن اشتغل بضميرها نحوكم عبدا ملكته، وكم جارية أعتقتها فهى مبتدأ، والجملة بعدها خبرها. ويجوز أن تكون مفعولة بفعل يفسره الظاهر، ولا يقدر إلا بعدها لامتناع أن يعمل فيها فعل قبلها مطلقا. والأول أولى لعدم الحذف الذى هو على خلاف الأصل. وإن دخل عليها حرف جر أو أضيف إليها فهى مجرورة نحو: بكم رجل مررت، وعلى كم [رجل](١) نزلت، وغلام كم رجل أكرمت. والجار يتعلق بالفعل الذى بعدها لما مر. وكذلك فى الخبرية. وإن كانت ظرفا أو مصدرا وبعدها فعل كانت منصوبة به مطلقا. وإن كانت ظرفا وبعدها مصدر كقولك: كم يوما سفرك كان المصدر مبتدأ. وهى الخبر وتتعلق بمحذوف، ولا يجوز أن تكون هى المبتدأ لامتناع الإخبار بالحدث عن الزمان لما بينهما من المغايرة.

المبحث الرابع :

فى الفصل بينها وبين مميزها. أما الخبرية فالأجود نصب المميز لضعف عملها فى المضاف عند وجود الفاصل. فإن الجر وإن كان هو الأرجح، فإنه صار فى هذه الصورة مرجوحا كما فى نعت النكرة والبدل فى الإستثناء إذا تقدما. وهو المراد بقوله: وانصب مفسرا بكم إن فصلا. أى فى كم الخبرية، لأن مميزها قبل الفصل كان مجرورا بالإضافة. وآستدل على النصب مع الفصل بالظرف يقول الشاعر:

كَمْ بِجودٍ مُقْرِفاً نَالَ العُلَى وشرِيفٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهْ(٢)

(١) هكذا في (ق، ك) وفي الأصل (ص) (رجلا).

(٢) القائل: أنس بن زنيم من المديد، قالها لعبيد الله بن زياد. ويروى البيت برواية أخرى:

كم بجود مقـــرف نال العـــلا
وكـــريم بخلـــه قد وضعـــه

الشاهد في قوله: «كم بجود مقرفاً» حيث فصل بين كم الخبرية ومميزها بفاصل وهو قوله: «بجود» الجار والمجرور و مع الفصل نصب مميزكم فقال مقرفا. =

يروى بنصب مقرف. وقد فصل بالظرف وهو بجود. ومنهم من يجره مع الفصل. قال:

كَمْ فى بَنِى سَعْدِ بن بَكْرٍ سَيِّدٍ ضَخْمِ الدَّسِيْعَةِ مَاجِدٍ نَفَّاعِ(١)

كما يجره مع الفصل بالظرف فى غيركم كقوله:

كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفِّ يَوْماً يَهُودِىّ يُقَارِبُ أو يُزِيْلُ(٢)

وسيبويه(٣) لا يجيزه فى غير الشعر، والأفصح النصب لما مر. ومنه قول الآخر.

تَؤُمُّ سِنَاناً وَكَـمْ دُوْنَـهُ مِنَ الأَرْضِ مُحْدَوْدِباً غَارُهَا(٤)

= وقد استشهد به كل من: الأشموني ٨٢/٤، شواهد العينى ٤٩٣/٤، الخزانة ١١٩/٣، شرح شواهد الشافية ص ٥٣، الدرر ٢١٢/١، ٢٠٦/٢، الحماسة البصرية ١٠/٢، الهمع ٢٥٥/١، ١٥٦/٢، المقتضب ٦١/٣، الإنصاف ٣٠٣، سيبويه ٢٩٦/١، شرح المفصل لابن يعيش ١٣٢/٤.

(١) القائل: الفرزدق وهو من الكامل:
الشاهد في قوله: «كم في بنى سعد بن بكر سيد» حيث فصل بين كم الخبرية ومميزها «سيد» بفاصل طويل وهو الجار والمجرور وقد جاز هذا لوروده في الشعر العربي. ومثله سيبويه للضرورة. وكم مبتدأ والجار والمجرور «في بنى سعد» متعلق بمحذوف خبر. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢٩٦/١، المقتضب ٦٢/٣، الإنصاف ٣٠٤، الأشموني ٨٢/٤، ابن يعيش في شرح المفصل ١٣٠/٤، شروح العينى ٣٩٢/٤.

(٢) القائل: أبو حيه النميري وهو من الوافر.
وصف الشاعر في هذا البيت رسوم الدار فشبها بالكتاب في دقتها والإستدلال بها، وخص اليهود لأنهم أهل كتاب.
الشاهد: في قوله: «بكف يوما يهودي» حيث فصل بين المضاف وهو «بكف» والمضاف إليه وهو «يهودي» بأجنبي «يوما» وبقى على جره وهذا غير جائز إلا في الضرورة. وقد استشهد به كل من: المقتضب للمبرد ٣٧٧/٤، الأشموني ٢٧٨/٢، سيبويه ٩١/١، الإنصاف ٤٣٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/١، ٢٥٠/٢، التصريح على التوضيح ٥٩/٢، همع الهوامع ٥٢/٢، الدرر اللوامع ٦٦/٢.

(٣) سيبويه ٩١/١، الأصول في النحو ٣٨٣/١، شرح المفصل ١٣٠/٤، المقتضب ٥٩/٣ ـــ ٦١.

(٤) القائل: زهير بن أبي سلمى من المتقارب وقيل لابنه كعب.
الشاهد في قوله: «وكم دونه من الأرض محدودبا» حيث فصل بين كم الخبرية ومميزها المنصوب =

وأما قول القطامى[1]:

كَمْ نَالَنِى مِنْهُمُ فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ   إذْ لَا أَكَادُ مِنَ الإقْتَارِ أحْتَمِلُ[2]

فيروى منصوبا ومرفوعا ومجرورا. أما النصب فلأجل الفصل على الأظهر. وأما الجر فعلى لغة من جر مع الفصل. وأما الرفع فلأنه فاعل نالنى. وكم ظرف زمانى أى كم مرة أو يوما. وإذا قلت: كم ضربت رجلا، وجعلت رجلا تمييزا، فالأولى الإتيان معه بمن لئلا يلتبس بمفعول ضربت. وإذا جعلت رجلا مفعولا به لضربت كانت كم منصوبة المحل، إما مصدرا أو ظرف زمان. وأما الإستفهامية فيجوز الفصل بينها وبين مميزها بالظرف وحرف الجار جوازا حسنا مطلقا. نحو: كم لك غلاما، وكم عندك جارية بخلاف العدد الذى بمعناها، فإنه لا يَحْسُنُ اشتريت

= «محدودبا» بفاصل وهو الظرف والجار والمجرور. وهذا وارد في اللغة. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢٩٥/١، العقد الفريد ٢٠٧/٣، المحتسب ١٣٨/١، الإنصاف ٣٠٦، العمدة ١٣/١، ابن يعيش في شرح المفصل ١٢٩/٤، ١٣١، شرح شواهد العينى ٢٩١/٤، الأشموني ٨٣/٤، اللسان «غور».

(١) هو عمير بن شبيم بن عمرو بن عباد «أبو سعيد» يقال له أيضا (صريع الغواني) ولعله أول من لقب بهذا اللقب، كان نصرانيا فأسلم وهو ابن أخت الأخطل الشاعر المشهور، من الطبقة الثانية من شعراء الإسلام. قيل أحسن الناس ابتداعا في الجاهلية امرؤ القيس وفي الإسلام القطامي. توفي سنة ١٣٠هـ.
انظر معجم الشعراء ٩٣، الأغاني ١٧٥/٢٣، ٣٤٣، الخزانة ٣٧١/٢.

(٢) القائل: القطامي من قصيدة له من البسيط يمدح فيها عبد الواحد بن الحارث بن الحكم والي المدينة في عهد مروان بن الحكم.
المعنى: يقول الشاعر: لقد أنعم على هؤلاء وزادوا في إنعامهم عند فقري وحاجتي التي بلغت إلى حد أنني لا أقدر على الإرتحال لطلب الرزق ضعفا وفقرا.
الشاهد في قوله: «فضلا» فقد جاء في ثلاث حالات: النصب على أنه تمييز لكم الخبرية ومع وجود الفاصل بين كم وتمييزها. وسيبويه يوجب ذلك في الضرورة والفراء يجيزه في السعة. والجر: على لغة من جر مع الفصل اي دون تأثر بالفصل والرفع على إلغاءكم. وهو فاعل للفعل نالني. وقد استشهد به كل من سيبويه ٢٩٥/١، شرح المفصل لابن يعيش ١٢٩/٤، الأشموني ٨٢/٤، الخزانة ١٢٢/٣، المقتضب ٦٠/٣، الإنصاف ٣٠٥، شواهد العيني ٢٩٨/٣، جمهرة القرشي ١٥٣، الهمع ٢٥٥/١، الدرر ٢١٢/١، ديوانه ٦.

خمسة عشر لك عبدا، ورأيت عشرين عندك جارية، وإنما حسن الفصل مع كم دون العدد، لأنهم جعلوا الفصل مع كم عوضا عن التمكن الذى سُلِبَتْ عنه مع كثرة استعمالها، فلا يرد نحو خمسة عشر، وإن كان غير متمكن. أما أولا فلأن العلة مركبة من عدم التمكن وكثرة الإستعمال. وفى خمسة عشر قد آنتفى أحد جزئى العلة وهو كثرة الإستعمال، وأما ثانيا فلأن بناء خمسة عشر عارض للتركيب. وأما ثالثا فلأن كم يجوز حذف مميزها عند قيام القرينة الدالة عليه نحو: كَمْ مَالُكَ؟ وكم ضربت أكثر من جواز حذف مميز العدد نحو: أعشرون عندك أم ثلاثون؟ وإذا ترجح جواز الحذف كان جواز الفصل أرجح لكونه أسهل منه. وأما قوله:

عَلَى أَنَّنِي بَعْدَ مَاقَدْ مَضَى ثَلاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلاً كَمِيْلاَ[1]

فشاذ لا يقاس عليه.

المبحث الخامس :

فى جواز حمل كل واحدة منهما على الأخرى فيما هو الأصل فى مميزها وأشار إليها بقوله: والجر فى السؤال بعد كم ورد، والنصب فى الأخبار أيضا لا يرد. أى لا يُجَرُّ بالإستفهامية وينصب بالخبرية لما بينهما من المشابهة فى اللفظ ولزومهما الصدر وآفتقارهما إلى مميز، والحكم على موضعهما بالإعراب، وأن لا يكونا فاعلين، وأنهما يجوز الحمل على لفظهما تارة وعلى المعنى أخرى فى التثنية والجمع

(١) القائل: عباس بن مرداس. انظر ديوانه ص ١٣٦.
الشاهد فى قوله «ثلاثون للهجر حولاً» حيث فصل بين التمييز ومميزه بأجنبي وهو الجار والمجرور، واعتبره الشارح شاذاً. وقد استشهد به كل من: الخزانه ٥٧٣/١، شواهد العينى ٤٨٩/٤ الدرر ٢١٠/١، سيبويه ٢٩١/١، اللسان (كمل) ١١٨/١٤، الأشمونى ٢٧١/٤، المقتضب ٥٥/٣، شرح المفصل ١٣٠/٤، الإيضاح ٢٢٤، الإنصاف ١٧٤، الأصول ٢٤٦/١، مجالس ثعلب ٤٩٢، السيرافي ١٨/٣.

والتأنيث، لكنه لا يكون ذلك فى الإستفهامية مطلقا، بل إذا كانت مجرورة نحو بكم درهم بعت لأنها لما كانت مع مميزها كالشيء الواحد، استغنى بدخول حرف الجر عليها عن دخوله. وقيل الجر بمن فالباء عوض عن مِنْ المقدرة، أعنى الداخلة على كم كما كانت الواو عوضا عن رب. فعلى هذا لا تكون الإستفهامية محمولة فى الجر على الخبرية. وأما النصب فى الخبرية فإن بنى تميم ينصبون بها نحو: كم رجلا زارنى، وإن لم يفصل بينها وبين مميزها. ومنه قول الفرزدق:

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَاجَرِيُر وخَالَةٍ   فدعاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيّ عِشَارِى[1]

يروى بنصب عمة وخالة وجرهما ورفعهما. أما النصب فيحتمل أن تكون كم خبرية وآستفهامية. فإن كانت خبرية كان تكثيرا للعمات، لأن الكلام فى معرض الهجو. وهو إنما يكون بما قد ثبت وهو الخبر لا الإستفهام. وإن كانت آستفهامية كان السؤال عن العمات تهكما وآستهزاء. والمعنى أخبرنى عن عدد تلك الأزمان التى حلبن عشارى فيها، أو عن عدد الحلبات. فإنى قد نسيتها. وأما مع الجر فلا تكون إلا خبرية، لامتناع أن يكون مميز الإستفهامية مجرورا من غير عوض لما مر. وأما الرفع فبالإبتداء. والخبر إما قد حَلَبَتْ، وساغ الإبتداء بالنكرة لأنها وصفت بالجار والمجرور، أو يكون الجار والمجرور هو الخبر، وجواز الإبتداء بالنكرة حينئذ إما لاعتمادها على الإستفهام قبلها، وإما لأن كم معلولة لخبرها. فيصير تقدم معمول

(١) القائل: الفرزدق من قصيدة له يهجو بها جريرا.

الشاهد في قوله: «عمة» فقد وردت على الروايات الثلاث: الرفع، النصب، الجر. والرفع «عمة» مبتدأ نكرة، وسوغ ذلك وقوعها بعد كم الخبرية. والشارح استشهد بها هنا مع رواية النصب فإن بني تميم ينصبون بكم الخبرية. وعلى هذا يكون المعنى عمات كثيرات قمن بهذا العمل. لأن الكلام في معرض الهجاء.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ١/٢٥٣، ٢٩٣، السيوطي ١٧٤، الخزانة ٣/١٢٩، شواهد العينى ١/٥٥٠، الدرر ١/٢١١ شرح التصريح ٢/٢٨٠، شواهد العينى ٤/٤٨٩، الخزانة ٣/١٢٦، شرح المفصل لابن يعيش ٤/١٣٣، اللسان (كم) ١٥/٤٣٣، الهمع ١/٢٥٤، الأشموني ١/٢٠٧، ٢١٢، ٤/٨١، المقتضب ٣/٥٨، ابن عقيل ١/١٩٥، الأصول ١/٢٤٨، ديوانه ١/٣٦١.

الخبر بمنزلة تقدم الخبر، ويجوز فى كم مع الرفع أن تكون آستفهامية وخبرية. [فالاستفهامية][1] سؤال عن الحلبات تهكما، والخبرية إخبار عن العمة. أما كم فتحتمل أن تكون مصدرية وظرفية بالنظر إلى مميزها، لأنه إن قدر كم حلبة كانت مصدرية، وإن قدر كم مرة أو يوما كانت ظرفية، والأجود أن تكون كم مع رفع العمة آستفهاما. لأن الإستفهامية يحذف مميزها، والخبرية لا يحذف مايضاف إليه. لأن حذف المضاف إليه وابقاء المضاف ضعيف. واعلم أن كم لما كان لفظها مفردا مذكرا، ومعناها يصح أن يعبر به عن كل ذى كمية مطلقا، فإذا عاد عليها ضمير جاز أن يعود على اللفظ تارة نحو: كم رجل لقيته وامرأة، وكم رجل جاءك، وامرأة جاءك. وتارة على المعنى نحو: كم امرأة لقيتها وكم امرأة جاءتك، وكم نساء لقيتهُنَّ، وكم رجال جاءوك؟ وفى التنزيل: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فى السَّمٰوَاتِ لا تُغْنِى شَفَاعَتُهُمْ شَيْئاً﴾[2]. فالضمير فى جميع هذه لابد وأن يعود على كم لكونه مبتدأ وخبرة جملة. ولا يعود على المميز لئلا يبقى المبتدأ بلا عائد.

(١) هكذا في (ك) و في الأصل (ص) و (ق) فالإستفهام.

(٢) سورة النجم آية ٢٦.

(باب معانى الأدوات)

٧٠٨ القَوْلُ فى مَعْنَى بَقَايَا كَلِمِ يحْتَاَجُهَا الناشِىءُ فى التَّعَلُّمِ

البقايا جمع بقية مثل عطايا وعطية، وباقية الشيء وبقيته بمعنى واحد، والكلم اسم جنس، وليس بجمع على الأصح لمامر. ويؤيده تذكير وصفه كقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾(١) لو كان جمعا لامتنع تذكير وصفه. وقوله يحتاجها أى يحتاج إليها، فلما حذف الجار عداه إلى المفعول. ويريد بالناشيء المتوسط فى العلم لا الموغل فيه.

٧٠٩ مَعْنَى كَأَىّ كَمْ ومَنْ لَهَا ٱلْتزِمْ جَيْرِ وأَىّ مثل نَعَمْ قَبْلَ القَسَمْ

يريد أن معنى **كأى** معنى كم الخبرية فى الدلالة على العدد الكثير وهو الأعرف، لأنها لما ركبت من كاف التشبيه وأى الإستفهامية حصل من اجتماعهما معنى لم يكن لكل واحد منهما حالة الإنفراد، وهو التكثير الذى تفيده كم الخبرية. وأى مجرور فى الأصل بالكاف لأن حرف الجر لا يعلق عن العمل، فإن قيل فحرف الجر لايكون عاملا إلا إذا كان متعلقا بفعل أو معنى فعل وليس هاهنا كذلك. قيل: إن العمل لا يتوقف على التعلق، فإن الزائد يعمل كالباء فى خبر ليس مع كونه غير متعلق بشيء مطلقا. فإن قيل: فالكاف ليس بزائد، فلا يقاس على ماهو زائد. أجبنا: بأن المراد أن عمل حرف الجر لا يتوقف على كونه متعلقا بشيء فى الجملة. والحق أن الكاف إنما يتعلق هاهنا بشيء، لأنه لما رُكِبَ مع أى صار كالكلمة الواحدة، ولهذا زال الشبه عن الكاف، والإستفهام عن أى، والإسم

---

(١) سورة فاطر آية ١٠.

الذى بعدها إذا لم يدخل عليه من نحو: كأى رجلا جاءك وجب نصبه على التمييز للزوم التنوين المانع من الإضافة. والعامل فيه كأين وموضعها رفع بالإبتداء. ولو قلت كأين رجلا رأيت كان موضعها نصبا بالفعل بعدها لأنه مُتَعَدّ. والأكثر أن يدخل عليه من. وفى التنزيل: ﴿وَكَأَيّ مِنْ قَرْيَةٍ عَتَتْ﴾[١]، ﴿فكَائِنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾[٢]. وإليه أشار بقوله: ومن لها التزم، وإنما التزم معها فى الأكثر لأنها لما لم تدل على التكثير فى الأصل قرن بها من الدالة على الجنس تقوية لدلالتها على التكثير، ولأن المجرور بعدها لما كان يُوهِمُ أنه بدل من أى أُزيلَ بدخول من عليها بخلاف كم. ولئلا يحصل اللبس فى بعض الصور، لأنه إذا قيل كائن رجلا ضربت مثلا آحتمل أن يكون رجل منصوبا بالكائن فيكون واحدا فى معنى الجمع الكثير، وأن يكون منصوبا بضربت، وكائن: ظرف أى كائن مرة أو زمانا ضربت رجلا، فيكون التكثير للمرار، ورجل حينئذ مفرد لفظا ومعنى. وفيها ست لغات: الأولى: كاين بوزن كعى وعليها أكثر القراء. الثانية: كائن بوزن كاعن وعليها قول جرير:

وَكَائِنْ بالأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ   يَرَانِى لَوْ أُصِبْتُ هُوَ المُصَابَا[٣]

(١) سورة الطلاق آية ٨.

(٢) سورة الحج آية ٤٥.

(٣) القائل: جرير من قصيدة له من الوافر. ومطلعها:

سئمت من المواصلة والعتابا
وأمسى الشيب قد ورث الشبابا

الشاهد في قوله: «كائن» حيث استعمل الشاعر هذه الصيغة من صيغ كاين. وهنا الحالة الثانية بوجود الهمزة. وفيه شاهد آخر «هو المصابا» حيث جاء ضمير الفصل «هو» بلفظ العائد بعد ضمير الحاضر وذلك لقيامه مقام غائب. ويروى البيت برواية أخرى. يراه لو أصبت هو المصابا. وهو هنا جار على ماتقرر من ضرورة كون ضمير الفصل موافقا لما قبله في الغيبة والتكلم والخطاب. ولأبي على الفارسي توجيه في هذا البيت، فالضمير فصل بين المضاف المقدر وهو مصاب وبين الظاهر وهو قوله المصابا. أي يرى مصابي هو المصابا. ووجه ثالث: أن يجعل الضمير فصلاً للياء مع مافي ظاهر ذلك من الإختلاف بين معناهما. فقد استشهد به كل من: ابن الشجرى ١٠٦/١، شرح المفصل لابن يعيش ١١٠/٣، ١٣٥/٤، المقرب ١١٩/١، الخزانة ٤٥٤/٢، المغنى ٤٩٥، الهمع ٦٨/١، ٥٦، ٧٢/٢، ٧٦، الدرر ٤٦/١، ٩٢/٢، الأشموني ٨٧/٤، ديوانه ١٧.

ويحتمل حينئذ وجهين: أحدهما أن تكون الياء المشددة قدمت على الهمزة فصار كيّي مثل هينّ وليّن ثم حذفت الياء الأخيرة تخفيفا فصار كيء: بياء ساكنة بعدها همزة كما قالوا هَيْن ولَيْن فى هيّن وليّن، ثم أبدل من الياء ألفا اجتزاء بأحد الشرطين وهو انفتاح ماقبلها كما فعلوا فى طائي. والأصل طيىء. وثانيهما: أن المحذوف هو الياء الأولى الساكنة، ثم قلبت الأخيرة ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها. ويونس[1] يذهب إلى أن كاين فاعل من كان يكون. وقال المبرد[1]: لما ركبت الكلمتان بنى منهما اسم على فاعل، فالكاف فاء الكلمة، والهمزة التى كانت فى أى فاء عينها ولامها أحد الياءين، وحذفت الأخرى تخفيفا. اللغة الثالثة: كيىء بوزن هين من غير حذف ولا إبدال. الرابعة: كيء بوزن كيع كبيت وشيخ وهو من اللغة التى قبلها بحذف الياء المتحركة ولم تقلب الياء ألفا لسكونها. الخامسة: كأى بهمزة ساكنة بعدها ياء مكسورة بوزن ظبى. السادسة: كى بوزن كع فإنهم حذفوا العين واللام معا، ونقلوا كسرة اللام إلى الهمزة، فحذفت الياء لأجل التنوين كعَم وشَجٍ.

وأما **جير**: فحرف فى الأظهر ومعناه التصديق كنعم. وبنيت على الكسر لأنه الأصل فى التقاء الساكنين. ولم يراعوا فيها طلب الخفة كأين وكيف لقلة استعمالها. وقد تفتح طلبا للخفة ولا يصدق بها إلا فى الخبر، فهى بمنزلة أجل كما يبين بعد وقد جمع بينهما الشاعر فى قوله:

وَقُلْنَ عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلُ مَشْرَبِ
أَجَلْ جَيْرِ إِنْ كَانَتْ أُبِيْحَتْ دَعَاثِرُهْ[2]

---

(١) الأشموني ٨٦/٤ ــ ٨٩.

(٢) القائل: مضرس بن ربيعي. وقيل إنه لطفيل الغنوى وهو من الطويل:
الشاهد في قوله: «أجل جير» حيث جمع بين لفظين في معنى واحد لأن كليهما بمعنى الإيجاب ذكرهما الشاعر معا لأجل التأكيد كأنه قال: أجل أجل. أو جير وهذا جائز. وقد استشهدبه كل من: شواهد العينى ٩٨/٤، الخزانة ٢٣٥/٤، السيوطي ١٢٥، أمالي الزجاجي ٣٢، المفصل ١٧٠، الأشموني ٨١/٣، معاني القرآن ١٢٢/٢، ونسبه البغدادي في الخزانة لطفيل الغنوى انظر الخزانة ٢٣٦/٤.

وقد تُقْسِمْ بها العرب نحو: جير لأفعلن ومعناه: حقا لأفعلن. ومنهم من ذهب إلى أنها اسم[1] بدليل تنوينها فى غير القوافى فيما حكاه الجزولى[1] عن شيخه ابن بري فى قول الشاعر:

وَقَائِلَةٍ أسِيْتُ فَقُلْتُ جَيْرِ أسِيءُ إنَّنِى مِنْ ذَاكَ أنَّهْ[2]

ولو كان جير قافية ودخلة التنوين لما كان فيه حجة، لجواز أن يكون تنوين ترنم. ومعنى أسيت حزنت، وأسيء حزين. وعلة بنائها على هذا الوجه إما حملها على الحرفية، وإما لوقوعها موقع الفعل. لأن معناها أعترف. وأما إى: بكسر الهمزة فلا تستعمل إلا مع القسم نحو: إى والله، وإى ها الله ذا وفى التنزيل: ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِيْ وَرَبِّي إنّه لَحَقٌّ﴾[3]. وياؤها ساكنة كميم نعم مالم يلقها ساكن نحو: أى الله فإنه يجوز فتحها لئلا يلتقى ساكنان. ويجوز فى الياء وجهان آخران. أحدهما: إثبات الياء ساكنة ومدها للحرف المدغم، وحذف الهمزة من اسم الله اجراء للمتصل مجرى المنفصل نحو دابَّة.

وثانيهما: حذف الياء لالتقاء الساكنين وهو اللام والياء فيبقى الله بهمزة مكسورة، لأن همزة الوصل تحذف منه للدرج. ويجوز فى آسم الله بعدها مطلقا النصب والجر، أما النصب فعلى حذف حرف القسم وهو الأصل. وأما الجر فمنهم من لم يجزه إلا إذا كان معها هاء التنبيه عوض عن حرف القسم، ومنهم من أجازه مطلقا كما أجاز الجر فى نحو اللهِ لأفعلن من غير عوض. وهو مختص باسم

---

(١) معاني الحروف للرماني ١٠٦، رصف المباني للمالقى ١٧٦، سيبويه ٢٨٦/٣، الصاحبى لابن فارس ١٢٠، شرح المفصل ١٢٤/٨، المقرب ٢٠٧/١، الهمع ٤٤/٢، المزهر في علوم اللغة للسيوطي ٢٦١/٢.

(٢) القائل: نسبه صاحب كتاب الأشباه والنظائر لبعض بني أسد. ولم ينسبه أحد وهو من الوافر.
الشاهد في قوله: «جير» حيث نونت، والتنوين من خصائص الأسماء.
وقد استشهدبه كل من: ابن هشام في مغني اللبيب ١٢٠، الدرر ٥٢/٢، ٨٩، الهمع ٤٤/٢، ٧٢، اللسان «اسا» ٣٦/١٨، السيوطي ص ١٢٥، الخزانة ٢٣٨/٤.

(٣) سورة يونس آية ٥٣.

الله تعالى. وقول المصنف: جير وأى مثل نعم يريد أنّهما مثل نعم فى التصديق. أما جير فلا يُصَدَّقُ بها إلا فى الخبر. وأما أى فيجاب بها كما يُجَابُ بنعم وتستعمل فى جواب الإستفهام مشفوعة بالقسم لتأكيد الإيجاب كما مر فى قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ﴾(١). قوله قبل القسم يعنى فى أى وحدها، فإنّا قد بينا أنه لا يستعمل إلا مع القسم نحو: أى وربى. وأما جير فلا يلزم ذلك فيها بل هو جائز.

٧١٠ نَعَمْ بِمَعْنَى الوَعْدِ والتَّصْدِيقِ بَلَى لِنَقْضِ النَّفْى بِالتَّحْقِيقِ

نعم حرف معناه التحقيق والتصديق لما يتقدمه من كلام مثبت أو منفى، خبرا كان أو استفهاما. فهذه أربعة أقسام: الإثبات والنفى الخبرين والإستفهام والتقرير: مثال الأول: إذا قال إنسان قام زيد وأردت تصديقه. قلت: نعم. فإن أردت تكذيبه قلت لا، وكذلك النفى. فإنه إذا قيل: لم يقم زيد وأردت تصديقه فى نفيه قلت: نعم. وأما الإستفهام والتقرير فنحو: أقام زيد أو لم يقم زيد. فإذا قلت فى جوابه نعم فالمعنى نعم قام زيد. أو نعم لم يقم زيد.

فإن قيل: فالتصديق إنما يصح فى الخبر دون الإستفهام، لامتناع كون المتكلم به مخبرا. فالجواب أن التصديق إنما هو بالنظر إلى مابعد الإستفهام من كلام مثبت أو منفى ملغى عنه الإستفهام. وأما قوله: نعم بمعنى الوعد والتصديق، فهذا ظاهر كلام سيبويه(٢) وآبن السراج(٢). وقيل إنه لا يريد به فى كلام واحد، يعنى أنها عدة فى الطلب وتصديق فى الخبر وهذا ليس على إطلاقه، لأنها إنما تكون عدة فى الإستفهام إذا كانت جوابا عن شيء ينتظر وقوعه كقولك: هل تزورنى؟ فإذا

(١) سورة يونس آية ٥٣.

(٢) يذكر أحمد المالقي في رصف المباني ٣٦٤ فيقول: اعلم أن (نعم) معناها العدة والتصديق وهي حرف جواب لما قبلها أبدا، إلا أنها إن كان ماقبلها طلبا فهي عدة لاغير وإن كان ماقبلها خبرا فهي تصديق لاغير. ويقول: ونعم توجب لاغير ولايقع قبلها المنفى، ولو جاز لجاز. وينسب القول الأخير لابن عباس.

وانظر: أمالي السهيل ٩٤، الجنى ٢٠٤، المغنى ٣٨١، الهمع ٧٦/٢.

قال نعم. فقد وعد بالزيارة. وأما إذا لم ينتظر وقوعه فإنها تكون تصديقا كقوله تعالى: ﴿فَهَلْ وَجَدْتُم مَاوَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا، قَالُوا نَعَم﴾(١) أى وجدنا. ويدل على حرفيتها كونها نقيضة لا، وامتناع دخول الأسماء والأفعال عليها، وفيها أربع لغات: أحدها: فتح النون وهى المشهورة، وثانيها كَسْرُ النون وهى لغة كنانة وبها قرأ الكسائىُ. وثالثها: كسر العين آتباعا للنون، ورابعها: نَحَمْ بالحاء.

وأما بلى: فحرف مفرد على الأصح موضوع لنقض النفى واثبات مابعده. ولهذا لاتقع إلا بعد النفى مطلقا. أى خبرا كان أو تقديرا. فإذا قيل: قام زيد أو هل قام زيد. تعين جوابه بنعم. وإذا قيل ماقام زيد أو لم يقم زيد أو ألم يقم جاز وقوع نَعَم وبلى فى الجواب، لَأنَّ نعم تشارك بلى فى جواب النفى، وتختص نعم بجواب ماعداه، ويفترقان بعد اشتراكهما فى النفى من جهة أن المعنى مع نعم تصديق نفى ماقبلها. والمعنى مع بلى اثبات مابعد النفى الذى قبلها لأنه إذا قيل: ألم أُحْسِن إليك؟ فإن قلت نعم فقد صدقته وأنت جاحد للإحسان. لأن معناه نعم لم تحسن إلى، وإن قلت بلى صدقته مثبتا له، لأن معنى ألم أحسن إليك: أحسنت إليك. فيكون المثبت بعد بلى موافقا لما قبله فى الإثبات وهو المراد بقوله بلى لنقض النفى بالتحقيق، لأن نقض النفى إبطاله وإزالته. ويلزم من إزالته وابطاله اثبات نقيضه وهو التحقيق. ولهذا المعنى تعين الجواب فى قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾(٢) قالوا بلى لأنها لما ردت النفى ونقضته كان فيها إثبات، ودلالته على التوحيد، ولو أجابوا بنعم لكانوا قد كفروا.

فإن قيل: الإستفهام إذا دخل على النفى صار تقريرا، فيكون قوله: ألست بربكم فى قوة قوله أنا ربكم. فلم يبق نفى تبطله بلى أجيب بأنها إنما دخلت لازالة النفي دون الإستفهام لأنها جوابه فلا تزيله. فإن قيل: فقد جاءت بلى بعد الإثبات فى قوله:

---

(١) سورة الأعراف آية ٤٤.

(٢) سورة الأعراف آية ١٧٢.

وَقَدْ بَعُدَتْ بالوَصْلِ بَيْنِي وَبَيْنَهَا   بَلَى إنْ مَنْ زَارَ القُبورَ بَعِيْدُ[1]

قيل: النفى قبلها مقدر، فكأن قائلا قال فى جواب بَعُدَت مابعدت. فقال بلى إن من زار القبور لبعيد، ولأنه نادر لايقاس عليه. وآعلم أن حروف التصديق والإيجاب ستة وهى: نَعَم وبَلَى، وأجَل، وجَيْر، وأىّ. وإن فى أحد أقسامها، وإنما سميت حروف تصديق لأن فيها مواطأة للمتكلم على مايقوله. فإن قيل بلى لا مواطأة فيها قلنا: لا نسلم ذلك مطلقا، فإنه إذا قيل ألم أحسن إليك فقلت بلى كان ذلك تصديقا ومواطأة.

٧١١ قَدْ لتوقُّع وتَقْـرِيْبِ وُضِعْ   كَلَّا لِرَدْعِ ولِزَجْرِ مُرْتَدِعْ

قد: إما أن تدخل على الماضى أو على المضارع، فإن دخلت على الماضى كانت للتقريب والتوقع. أما التقريب فمعناه أن زمن وجود الفعل قريب من الحال نحو: قد قَامَ زَيْدٌ، وقد قامت الصلاة، ولولا قد لما حصل هذا المعنى. ولذلك اشترطوا دخولها على الماضى إذا وقع حالا. فإن لم يكن الفعل قريبا من الحال لم تدخل عليه قد. وأما التوقع فهو الإنتظار، لأنك إنما تُخْبِرُ بالخبر الذى تدخل عليه قد لمن يتوقعه كقولك: قد جاء زيد لمن تتوقع مجيئه. ومنه قد قامت الصلاة، لأن المصليين يتوقعون قيامها وينتظرون. وإن دخلت على المضارع كانت للتقليل كرُبَّ مع الأسماء. ومن أمثالهم: إن الكَذُوبَ قَدْ يَصْدِقُ[2]، وإن الجَوادَ قَدْ

---

(١) القائل: غير معروف. ويروى البيت برواية أخرى:

وقـــد بعـــدت بالـــوصل بينـــي وبـــينها   بلى إن من زار القبـــور ليبعـــدا

الشاهد في قوله: «بلى» حيث استشهد بها الشاعر هنا على أن «بلى» قد تأتي بعد الإثبات وهذا غير صحيح. وإذا ورد فهو على سبيل الشذوذ. وقد خرجه الشارح على أن النفي هنا مقدر. وقد استشهد به البغدادي في الخزانة ٤/٤٨٤، وذكر انه جاء في شعر الطهوي على الشكل التالي:

فلا تبعـــدن ياخير عمـــرو بن جنـــدب   بلى إن من زار القبـــور ليبعـــدا

(٢) قال أبو عبيده: هذا المثل يضرب للرجل تكون الإساءة منه كثيرة، ولكنه قد يحسن لمرة من المرات. مجمع الأمثال ٨/١. منه الهنة من الإحسان.. انظر: مجمع الأمثال ١١/١.

يَعْثِرُ[1]. وقد تكون معه للتحقيق. وفى التنزيل: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾[2]، ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فى السَّمَاءِ﴾[3] فالأكثر أنها فيهما للتحقيق. كأنهم نقلوها من معنى التقليل إلى التحقيق كما فعلوا ذلك فى رب. وقال فى الكتاب هى فى قوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾[3] للتكثير كالتى فى قول الشاعر:

قَدْ أَتْرُكَ القِرْنَ مُصْفَرًّا أَنامِلُهُ ....[4]

إن الإنسان لا يمدح نفسه بما قيل عنه. ويجوز أن يفصل عن الفعل وقد فى القسم كقولك: قد والله أحسنت إِلَىَّ. وأن يحذف الفعل بعدها كقول النابغة:

أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ[5]

---

(١) يضرب لمن يكون الغالب عليه فعل الجميل ثم يكون منه الزلل. مجمع الأمثال ٨/١.

(٢) سورة النور آية ٦٤.

(٣) سورة البقرة آية ١٤٤.

(٤) القائل: عبيد بن الأبرص. ونسبه سيبويه للهذلي وهو من البسيط وتمام البيت:

قَدْ أَتْـــرُكَ القَـــرْنَ مُصْفَـــرّاً أَنَامِلَـــهُ
كَأَنَّ أَثْوَابَـــــــهُ سُجَّتْ بِفِـــــــرْصَادِ

الشاهد في قوله: «قد أترك» حيث جاءت قد لإفادة التكثير. وقد أشار الى ذلك المعنى سيبويه وغيره من النحاة. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٠٧/٢، المقتضب ٤٣/١، أمالي ابن الشجري ٢١٢/١، شرح المفصل ١٤٧/٨، الخزانة ٤ /٥٠٢، المغنى ١٧٤، الهمع ٧٣/٢، الدرر ٨٩، ديوانه ٧١. وفي ديوانه ذي الرمة بيت قريب منه يقول ص ١٤٧:

والتـــارك القـــرن مصفـــرا أناملـــه
في صدره قصدة من عامـــــــل صرد

(٥) القائل: النابغة الذبياني أحد فحول الجاهلية، وثالث شعراء الطبقة الأولى منهم. من قصيدة له من الكامل يصف فيها المتجرده زوج النعمان بن المنذر ومطلعها:

من آل ميـــة رائـــح أو مغتـــدى
عجـــــلان ذا زاد وغير مزود

الشاهد في قوله: «قد» حيث حذف الفعل بعدها. وفي هذا البيت شاهدان آخران: الأول: دخول تنوين الترنم على قد فتقرأ: قدن، وهذا دليل على أن هذا التنوين لايقتصر على الأسماء فقط بل يدخل على الحروف أيضا. =

وأما كلا[1] فحرف مفرد على الأصح لأن دعوى التركيب مع كونه على خلاف الأصل لا دليل عليه. واختلفت العبارات فى معناه. فقال سيبويه[1]: معناه الردع والزجر. وهو النهي عن ارتكاب الشيء. وقال الزجاج[1]: معناه الردع والتنبيه وفى التنزيل: ﴿فَأَمَّا الإِنْسَانُ إِذَا مَا ٱبْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ ونَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّى أَكْرَمَنْ، وأَمَّا إِذَا مَا ٱبْتَلاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّى أَهَانَنْ كَلَّا﴾[2]. أى ارتدع عن هذا أو تنبّه على الخطأ فيه فليس الأمر كذلك. فإن التضييق والتوسعة لا يدلان على الإهانة والإكرام، لأنه قد يُضَيَّقُ على المصطفين من عباده فى الدنيا، ويُوسعُ على الكفار، وامّا للإستصلاح عند من يرى ذلك، وأما لأَنَّه لا يُسْئَلُ عما يفعل. وقد جاءت بمعنى حقا كقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ الإِنْسَانَ لَيَطْغَى﴾[3] وبمعنى أى إذا وقع بعدها القسم كقوله تعالى: ﴿كَلَّا وَالْقَمَرِ﴾[4] والمعنى أى والقمر، وبمعنى ألا

= والشاهد الثاني: هو تخفيف كأن ومجيء اسمها ضمير الشأن، والفصل بينها وبين خبرها بقد لأن الكلام إثبات. ولو كان نفيا لكان الفصل بلم.
وقد استشهد به كل من: ابن عقيل ١٨/٢، الدرر ١٢١/١، ١٠٤/٢، شرح التصريح ٣٦/١، الخزانه ٣٤/١، ٢٣٢/٣، ٣٦٢/٤، شواهد العيني ٨٠/١، ٣١٤/٢، السيوطي ١٦٧، ٢٥٩، الأغاني ٣٧٩٤/١١، الهمع ٤٣/١، ٨٠/٢، الأشموني ٣١/١، شرح المفصل ٥/٨، ١١٠، ١٨/٩ ديوانه ٣٠.

(١) يقول الزمخشري في المفصل: «كلا» قال سيبويه هو ردع وزجر. وقال الزجاج كلا: ردع وتنبيه وذلك قولك كلا لمن قال لك شيئا تنكره نحو: فلان يبغضك وشبهه أي ارتدع عن هذا وتنبه عن الخطأ فيه.. ابن يعيش ١٦/٩.
ويقول رصف المباني ٢١٢: اعلم أن كلا في كلام العرب معناها الزجر والردع، ولا تعمل شيئا وهي بسيطة عند النحويين، إلا أن ابن عريف جعلها مركبة من كل ولا وهذا كلام خَلْفٌ لأن «كل» لم يأت لها معنى في الحروف. وفي اللسان ٩٦/٢٠: «وقال الأخفش معنى كلا الردع والزجر. قال الأزهري وهذا مذهب سيبويه وإليه ذهب الزجاج في جميع القرآن».
وانظر: الجنى الداني ٢٣٣، المغنى ٢٠٥، وتأويل مشكل القرآن ٥٥٨، وشرح المفصل لابن يعيش ١٦/٩.
(٢) سورة الفجر آية ١٥، ١٦.
(٣) سورة العلق آية ٦.
(٤) سورة المدثر آية ٣٢.

التى للإفتتاح والتنبيه كقوله تعالى: ﴿كَلَّا لا تُطِعْهُ﴾[1].

٧١٢ إذْ للـــمُضِيّ وإذَا للآتِى وَقَــدْ تَكُــونُ للمُفَاجَــآتِ

إذْ ظرف لما مضى من الزمان، وآختصت بالماضى لأنه لما كان نوعا واحدا جعل ماهو أقل حروفا مختصا به. وبناؤها إما لافتقارها إلى جملة تبين معناه كآفتقار الموصل إلى ذلك، وإما لأنها على صيغة الحرف، لأن إذ على صيغة من وأن، ولا تضاف إلّا إلى جملة، إما اسمية نحو جئتك إذ زيد قائم، وإما فعلية نحو: قمت إذ قام زيد، وإذ يقوم زيد. وتنقل معنى المستقبل إلى الماضى. ومحل الجملة الجر بإضافتها إليها، وتتعلق بالفعل قبلها أو مايقوم مقامه. وإذا دخلت على المضارع فالأحسن أن يتأخر عن الإسم نحو: إذ زيد يقوم، ولا يَحْسُنُ إذا كان ماضيا نحو: إذ زيد قام، بل الوَجْهُ إذ زيد قائم، وإذ قام زيد فتضاف إلى الماضى للمشاكلة، ولأن حق خبر المبتدأ أن يكون اسما أو مايضارعه، ولأنها إذا أضيفت إلى جملة آسمية كان الزمان الماضى مستفادا من لفظة فلا حاجة إلى دلالة الفعل عليه. وقد تشعر فى بعض المواضع بالتعليل نحو: أكرمتك إذ أكرمتنى. فإن قطِعَت عن الإضافة عِوَّضَت منها التنوين كيومئذ وحينئذ.

فإن قيل: فهلا فعلوا ذلك فى إذا. أجيب: بأنها إنما اختصت بذلك لكونها للماضى وهو متحقق وقوعه، بخلاف إذا. فإنها للمستقبل وهو غير معلوم الوقوع وإذا رُكِبَتْ مع ماصارت مبهمة كمتى فيجازى بها، وهى تنقل لدى التركيب إلى الحرفية أو هى باقية على اسميتها فيه خلاف بين سيبويه[2] والمبرد[2]. وقد تقدم بيانه فلا وجه لإعادته.

---

(١) سورة العلق آية ١٩.

(٢) يقول سيبويه في ذلك في كتابه ١/٤٣٣: «..وسألته عن (إذا) مامنعهم أن يجاوزوا بها، فقال الفعل في إذا بمنزلته في إذ. إذا قلت: أتذكر إذ تقول فإذا فيما تستقبل بمنزلة إذ فيما مضى وبين هذا أن (إذا) تجيء وقتا معلوما. ألا ترى أنك لو قلت: آتيك إذا احمر البسر كان حسنا، ولو قلت آتيك إن احمر البسر كان قبيحا. (فإن) أبدا مبهمة وكذلك حروف الجزاء (وإذا) توصل بالفعل فالفعل في إذا بمنزلته في حين كأنك قلت: الحين الذي تأتيني فيه آتيك فيه.» ويقول

وأما **إذا**: فللزمان المعين المستقبل، وهو المراد بقوله للآتى وبناؤها إما لتضمنها معنى الشرط، وإما لافتقارها إلى جملة تبين معناها، وتختص لتضمنها معنى الشرط بالفعل، ولذلك إذا وقع بعدها اسم قدر بينها وبينه فعل ليتوفر عليها ماتقتضيه من الفعل، لأن الشرط لما كان تعليقا لما يصح أن يوجد، وأن لا يوجد وهذا المعنى لا يكون إلا فى الأحداث المتجددة كان مختصا بالأفعال، فإن كان ذلك الإسم مرفوعا كان فاعل ذلك الفعل المقدر كقوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾(١) وإن كان منصوبا كان مفعولا، والعامل فيه أيضا ذلك المقدر كقوله:

إِذَا ٱبْنَ أَبِي مُوسَى بِلَالًا بَلَغْتِهِ ... فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وَصْلَيْكِ جَازِرُ(٢)

والتقدير: إذا بلغت ابن أبي موسى. ومنهم من منع اختصاصها بالفعل لجواز إذا زيدا ضربتُه ووجوب آرتفاعه حينئذ بالإبتداء، ولو كانت مختصه بالفعل لامتنع رفعه. وإنما شاع ذلك فيها لنقصانها عن حرف الشرط. ومحل الجملة بعدها على الرأيين معا الجر بالإضافة. ويتعلق بجوابها لأن مايليها من فعل الشرط الذى هى مضافة إليه فى الأظهر لايعمل فيها لامتناع أن يعمل المضاف إليه فى المضاف، وإنما لم تجزم مع كونها متضمنة معنى الشرط لتعيين زمانها على مامر. وقد تتجرد عن معنى الشرط

= المبرد في المقتضب ٢/٥٤: «وإنما منع إذا من أن يجازي بها لأنها مؤقتة وحروف الجزاء مبهمة، ألا ترى أنك إذا قلت: إن تأتيني آتيك، إنما معناه: إن يأتيني واحد من الناس آتيه».
وانظر: الأضداد للأنباري ١١٨، الأزهية ٢١١، ابن يعيش ٤/٩٥، المغنى ٩٢، الهمع ١/٢٠٦.

(١) سورة الانشقاق آية ١.

(٢) القائل: ذو الرمة وهو من الطويل.
المعنى إذا بلغتني الممدوح وهو بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري فقد استغنيت عن استعمالك، لأني قد حللت عنده في سعة وخصب فلا أحتاج إلى الرحيل. الشاهد: في قوله: «إذا ابن أبي موسى بلالا» فقد وردت «ابن وبلال» في حالتي الرفع والنصب. فإذا جاءت ابن بالنصب فهي مفعول لفعل محذوف مقدر هو والفاعل. وإن روى (ابنُ) على الرفع فالمقدر المحذوف هو العامل وحده. وفيها رأي آخر وهو أن الإسم «ابن» إذا جاء مرفوعا قدرت إذا غير عاملة مع تضمنها معنى الشرط.
وقد استشهد به كل من: سيبويه ١/٤٢، المقتضب ٢/٧٧، الخصائص ٢/٣٨٠، أمالي ابن الشجرى ١/٣٤، ابن يعيش في شرحه ٢/٣٠، ٩٦، المغنى ٤٣٥، ديوانه ٢٥٣. (برواية الرفع).

وتبقى ظرفا لاغير كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾[١] لأنها لو كانت شرطا لكان جوابها مادلّ على أقسم المقدر الإنشائى. إذ ليس فى الكلام مايصلُحُ جوابا سوى القسم، فيصير القسم مقيدا وهو باطل لفساد المعنى. لأنه يلزم منه أن لا يكون القسم حاصلا إلا إذا أوجد شرطه وهو ظاهر البطلان. فهى إذن ظرف فى موضع الحال من الليل يتعلق بمحذوف. والتقدير والليل حاصل فى وقت غشيانه. فيكون القسم حينئذ مطلقا لا مقيدا. وقوله: وقد تكون للمفاجآت. يريد أن لإذا معنى آخر غير الزمان وهو المفاجآت. وهى عبارة عن موافقة الشيء فى حال أنت فيها فيلزم المبتدأ بعدها، وتكون حينئذ ظرف مكان لأنك تقول: خرجت فإذا زيد قائما فتنصب قائما على الحال. فلو لم تكن إذا هى الخبر لامتنع نصبه، وإذا كانت خبرا عن زيد لم تكن ظرف زمان، لامتناع وقوع ظرف الزمان خبرا عن الجثة، وإذا آمتنع أن تكون للزمان تعين أن تكون مكانا. فإن رفعت قائما كان خبرا عن زيد. وإذا ظرفا له. ومنهم من يجعلها زمانية مطلقا، وتكون على هذا الرأى مضافة إلى الجملة، ولا تعمل فيما يليها، بخلاف إذا كانت مكانية. فإن ظروف المكان لاتضاف إلى الجملة إلا حيث خاصة، وقد تقع جوابا للشرط كالفاء كما مر لما بين المفاجآت والتعقيب من المناسبة. وآعلم أن إذ قد تستعمل للمفاجآت أيضاً كإذا كقولك: بينما زيد قائم إذ أقبل عمرو. وبينا نحن بمكان كذا إذ فلان قد طلع علينا. كما تقول إذا. إلا أن الأكثر وقوع إذ فى جواب بينما، وإذا فى جواب بينا وبينما، وبينا وبينما ظرفا مكان فيهما معنى الشرط، ولذلك لا يعمل فيهما إلا جوابهما مطلقا إن لم يكن إذ وإذا فى جوابهما وهو الأفصح. ومنه قوله:

وَبَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا مُعَلِّقُ وَفْضَةٍ وَزِنَادِ رَاعِ[٢]

---

(١) سورة الليل آية ١.

(٢) القائل: نصيب وهو من الوافر. وقيل إنه لرجل من قيس غيلان.

الشاهد في قوله: «بينا» حيث استعملت هنا بدون اذ وهو الأفصح. فإن إذ لو أتى بها وأضيفت إلى الجواب لم يحسن إعمالها فيما قبلها، وإنما جاز ذلك لأن إذ ظرف والظروف يتسع فيها ما لايتسع مع غيرها.

=

فأتانا هو العامل فى بينا. فإن كانا فى جوابهما فمنهم من جعل مابعدها وهو الجواب عاملاً فيهما، وحكم عليهما بالزيادة، ومنهم من جعل العامل فيهما محذوفا وهو آستقر، وهما خبران عن إذ وإذا، لأنهما فى محل الرفع بالإبتداء لخروجهما إلى حيز الإسمية، وتجردهما عن الظرفية. والأخير ضعيف لأنهما من الظروف اللازمة للظرفية فلا يصح الحكم بخروجهما عنها.

٧١٣ وَهَلْ لِلاَسْتِفْهَامِ كالهَمْزِ وإِنْ تَكُونُ نَفْياً وتُزَادُ مِثْلَ أَنْ

الإستفهام مصدر آستفهم ومعناه طلب الفهم. وفى بعض النسخ وهل للإستفهام والهمز بواو العطف على هل وهو الأصح. والتقدير وهل والهمز للإستفهام. وفى بعضها وهل للإستفهام كالهمزة. واعلم أن للإستفهام ثلاثة أحرف: هل والهمزة وأم. فأم: قد مر بيانها فى العطف، ولذلك لم يذكرها المصنف، ولأنها غير خالصة للإستفهام حال استعمالها فيه. وأما **هل والهمزة**: فيشتركان فى قلب معنى الخبر إلى الإستخبار فى دخولهما على الجملة الإسمية والفعلية، للسؤال عن مضمونها نحو: هل زيد قائم؟ وهل قام زيد؟ وأزيد قائم؟ وأقام زيد؟ إلّا أنَّ الهمزة أعم تصرفا من هل، إما لأنها أخصر من اللفظ، وإما لأنها الأصل للزومها الإستفهام، ولعموم تصرفها آختصت بأحكام لا يشاركها فيها هل. منها أنها تقع معادلة أم المتصلة كما مر دون هل. ومنها أنها تأتى للإنكار كقوله تعالى: ﴿الله أذِن لكم﴾[1] ﴿أَتَقُولُونَ عَلَى الله مَالاَتَعْلَمُونَ﴾[2] ومنها التوبيخ كقوله:

أطَرَبـــــاً وأنْتَ قِنسَرِيٌّ ....[3]

= وقد استشهد به كل من: سيبويه ٨٦/١ ــ ٨٧، السيوطي ٢٧٠، المفصل ٨٠، الدرر ١٧٦/١، الهمع ٢١١/١، الإغفال ٢٤٢/١، سر الصناعة ٢٧/١، شرح المفصل لابن يعيش ٩٧/٤، ١١/٦، ابن السيرافي ٢٨٧، المحتسب ٧٨/٢، اللسان (بين) ٢١١/١٦ ، ديوانه ١٠٤.

(١) سورة يونس آية ٥٩

(٢) سورة يونس آية ٦٨.

(٣) القائل: العجاج وهو من مشطور الرجز. وتمام البيت:

أَطَرَبــــــــاً وَأَنْتَ قِنْسَرِيُّ

والدَّهْــــــــرُ بالإِنْسَانِ دَوَّارِيُّ؟ =

ومنها دخولها مع البدل من الإستفهام كقولك: كم دراهمك؟ أَخَمْسَةٌ أم ستة؟ ومنها أنها تدخل على الفاء والواو وثم. وفى التنزيل: ﴿أَوَكُلَّماَ عَاهَدُوا﴾[1]، ﴿أفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ﴾[2]، ﴿أَثُمَّ إذَا مَاوَقَعَ آمَنْتُم به﴾[3]. ومنها تدخل على بعض الجملة كقولك أبزيد؟ لمن قال مررت بزيد، ومنها أنها إذا وقع بعدها اسم وبعده فعل، كان تقديره فاعلا أو مفعولا على حسب تعلق الفعل أولى من تقديره مبتدأ. وأما هل: فلا يقدر ذلك بعدها إلا على ضعف. وتأتى هل بمعنى قد عند سيبويه[4] نحو: هل خرج زيد. والأصل: أهل خرج زيد بدليل قوله:

سَائِلْ فَوَارِسَ يَرْبُوع بِشَدَّتِنَا أَهَلْ رَأَوْنَا بِسَفْحِ القَاعِ والأَكَمِ[5]

= الشاهد في قوله: «أطربا» حيث جاءت الهمزة للإنكار التوبيخي.
وقد استشهد به كل من: الخصائص ٣/١٠٤، ١٠٥، المحتسب ١/٣١٠، آمالي ابن الشجرى ١/٢٩، شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٣٩، المقرب ١٦٢، المغنى ١٨، ٦٨١، الهمع ٢/٢٣٠، الدرر ١/١٦٥، ٢/٢٣٠، الاشموني ٤/٢٠٣، اللسان (دور)، ديوانه ٦٦.

(١) سورة البقرة آية ١٠٠.

(٢) سورة هود آية ١٧.

(٣) سورة يونس آية ٥١.

(٤) يقول سيبويه ١/٥١: «وتقول أم هل فإنما هي بمنزلة قد..» ويقول في ص ٤٩٢: وكذلك هل إنما تكون بمنزلة قد. وانظر: إيضا ماكتب عن هل في كل من: ابن يعيش ٨/١٥٠، المغنى ٣٨٦، المقتضب ١/١٨٢، ورصف المباني ٤٠٦.

(٥) القائل: زيد الخيل وهو من الطويل:
الشاهد في قوله: «أهل» فقد دخلت الهمزة على «هل» فدل ذلك على أن «هل» بمعناها الأصلي قد، وإنما تدل على الإستفهام بهمزته. وقد حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال وفيها أحوال أربعة.
الأول: سيبويه: يقول أن هل بمعنى قد، والإستفهام مفهوم من االهمزة، ولذا فلا شاهد فيها هنا.
الثاني: الفراء والكسائي والمبرد: أن هل تأتي للإستفهام. الثالث: ابن مالك إن دخلت عليه الهمزة كانت بمعنى قد، وإن لم تدخل الهمزة فقد تكون للاستفهام. الرابع: أبو حيان وجماعة: لاتكون بمعنى قد أبدا، وإنما هي للإستفهام.
فقد استشهد به كل من: المقتضب ١/٤٤، ٣/٢٩١، الخصائص ٢/٤٦٣، أمالي ابن الشجرى ١/١٠٨، ٢/٣٣٤، شرح المفصل لابن يعيش ٨/١٥٢، الخزانة ٤/٥٠٦، المغنى ٣٥٢، الهمع ٢/٧٧، ١٣٣، الدرر ٩٥، ١٣٨.

إلا أنهم التزموا معها حذف الهمزة لكثرة وقوعها فى الإستفهام. وقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ حِيْنٌ مِنَ الدَّهْرِ﴾[1] هى فيه بمعنى قد إذ لا وجه للإستفهام، وإذا آستعملت بمعنى قد اختصت بالفعل مطلقا. والأولى أن يقال: أنها للإستفهام، ويدخلها معنى قد دفعا للإشتراك، لكن استعمالها فيه دون الهمزة لما مر. ولذلك شبهها المصنف بها على إحدى الروايات.

وآعلم أنّه يجوز حذف همزة الإستفهام لدلالة أم المعادلة عليها كقوله:

لَعَمْرِى وَمَا أَدْرِى وإنْ كُنْتُ دَارِيَا بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ[2]

ولا يكون حرف الإستفهام إلا أول الكلام، لأنه سؤال، والسؤال يجب أن يكون مقدما على المسئول عنه، ولأنهما يدلان على نو ع من الكلام. والدليل يجب أن يذكر قبل المدلول. قوله: وإن تكون نفيا وتزاد: يريد أن المكسورة المخففة تكون نافية بمنزلة ما وزائدة أما النافية: فكقوله تعالى: ﴿إِنِ الكَافِرُونَ إلا فى غُرُور﴾[3]، لأن إلا لا تستعمل مفرغة إلا بعد النفي. وقد تأتي للنفي من غير إلا. وفى التنزيل: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَاهُم فِيْمَا إِنْ مَكَّنَاكُم فِيْهِ﴾[4] وإنما لم تعمل على ما حطا لها عنها، وقد جاء إعمالها فى الشعر كقوله:

إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلَى أَحَدٍ إلا عَلَى أَضْعَفِ المَجَانِينِ[5]

---

(١) سورة الانسان آية ١.

(٢) القائل: عمر بن أبي ربيعة المخزومي من الطويل:
الشاهد في قوله: «بسبع... أم بثمان» حيث حذفت الهمزة المغنية عن لفظ «أى» وأصل الكلام «أبسبع رمين أم بثمان» وإنما حذفها اعتمادا على انسياق المعنى وعدم خفائه. وقد استشهد به كل من: ابن عقيل ٢٩٤، سيبويه ٤٧٥/١، المقتضب ٣٩٤/٣، المحتسب ٢٠/١، ابن الشجرى في أماليه ٢٦٦/١، ٣٣٥/٢، ابن يعيش في شرح المفصل ١٤٥/٨، الخزانة ٤٤٧/٤، المغنى ١٤، شواهد العيني ١٢٤/٤، همع الهوامع ١٣٢/٢، الدرر اللوامع ١٧٥/٢،ديوانه ٢٥٨.

(٣) سورة الملك آية ٢٠.

(٤) سورة الأحقاف آية ٢٦.

(٥) القائل: مجهول وهو من الوافر:
الشاهد في قوله: «إن هو مستوليا» حيث أعمل «إن» النافية عمل ليس فرفع بها الإسم «هو»
=

وهو شاذ. وأجاز المبرد(١) والكوفيون إعمالها مطلقا قياسا على ما. وليس لأنها بمعناها فى نفى الحال وهو ضعيف. لأنه قياس فى اللغة، وهى لاتثبت بالقياس على الأصح، ويجوز فى خبرها إذا كانت نفيا ثلاثة أوجه: أحدها: أن تقع إلا فى خبر الإسم الواقع كما مر. وثانيها: أنْ تستعمل بغير إلا كقوله تعالى: ﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا﴾(٢)ج وثالثها: أن تقع [لما](٣) المشددة الميم موقع إلا كقوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾(٤) فيمن قرأ بالتشديد كما مر فى باب إن. وأما الزيادة فتزاد بعد ما النافية لتأكيد النفى زيادة مطردة. وقد مر بيانه فيما يبطل إعمال ما الحجازية. وأما قول الفراء: إنهما حرفا نفى ترادفا كترادف حرفى التأكيد فى مثل: إن زيدا لقائم فضعيف لامتناع اجتماع حرفين لمعنى من غير فاصل ولا يحكم بزيادة أحدهما. وقد تزاد بعد ما المصدرية. قال:

وَرَجِّ ٱلْفَتَى لِلْخَيْرِ ماإنْ رَأَيْتَهُ　　فى الشَّرِ خَيْرٌ لا يَزَالُ يَزِيْدُ(٥)

= ونصب بها الخبر «مستوليا» وهي بهذا لاتختص بالنكرات مثل لا، فالضمير اسم ومعرفة واعتبرها المؤلفون شاذة.

وقد استشهد به كل من: ابن عقيل ٨٢، أوضح المسالك ١١١، شذور الذهب ١٣٦، المقرب ١٠٥/١، الخزانه ١٤٣/٢، شواهد العينى ١١٣/٢، التصريح ٢٠١/١، الهمع ١٢٥/١، الدرر ٩٦/١، شرح الأشموني ٢٥٥/١.

(١) انظر: المقتضب ١٨٨/١، سيبويه ٤٧٥/١، ٥٥٥، ٢٨٣/١، المقتضب ٤٩/١، ١٨٨، الاضداد ١٨٩، الازهيه ٣٢، الجنى ٨٢، المغنى ١٧، الاشموني ٨٥/٣، رصف المباني ١٠٤.

(٢) سورة يونس آية ٦٨.

(٣) هكذا في (ق، ك) أما الأصل (ص) (أما).

(٤) سورة الطارق آية ٤.

(٥) القائل: المعلوط القريعي من الطويل. ويروى عجزه: على السِّنِ خيرا لايَزَالُ يَزيدُ.

الشاهد في قوله: «ماإن» حيث جاءت «إن» زائدة وغير عاملة بعد ما المصدرية وأصبح معنى الكلام: ورج الفتى للخيرة مدة رؤيته. وفيه شاهد آخر في قوله: «خير لايزال يزيد» حيث قدم لفظ خيرا وهو معمول خبر يزال «يزيد» على لايزال وهذا جائز. فاذا تقدم معمول خبر يزال عليها جاز تقدم الخبر عليها، لأن الأصل في المعمول أن يقع بعد عامله، وهذا البيت رد على الفراء الذي يمنع من ذلك. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٠٦/٢، الخصائص ١١٠/١، مفصل ابن يعيش ١٣٠/٨، المقرب ٩٧/١، المغنى ٢٥، ٣٨، ٣٠٤، شرح شواهد العينى ٢٢/٢، شرح التصريح ١٨٩/١، الهمع ١٢٥/١، الدرر اللوامع ٩٧/١، شرح الأشموني ٢٣٤/١.

أى مدة رؤيته وهو قليل. وقد تكون شرطية ومخففة من الثقيلة وقد مر بيانهما. فأقسام إن المكسورة المخففة أربعة. قوله: مثل أن يريد أنّها تزاد كما تزاد أن المفتوحة الهمزة المخففة، والمفتوحة تزاد زيادة مطردة بعد لما كما فى قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾(١)، ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا﴾(٢) ومنهم من يزيدها بعد لمّا المكسورة. والأعرف فتحها. وإنما حكموا بزيادتها هاهنا مفتوحة لأن لمّا ظرف زمان، ولا يضاف إلا إلى الجمل الفعلية، وأن يجعل مابعدها فى حكم المفرد ولما لايضاف إليه. وقد يزاد بين القسم ولو نحو: والله أن لو أكرمتنى. وأما قوله تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ﴾(٣)، ﴿وَأَنْ لَوِ اسْتَقَامُوا﴾(٤)، ﴿وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ﴾(٥). فمنهم من حكم بزيادتها فى الجميع، ومنهم من جعلها: مخففة من الثقيلة فى: ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ﴾(٣)، و﴿أَنْ لَوِ اسْتَقَامُوا﴾(٤). ومصدرية فى: ﴿وَأَنْ أَقِمْ﴾(٥)، وأما زيادتها مع الكاف فى قوله:

.... **كَأَنْ ظَبْيَةٌ**......................(٦)

---

(١) سورة يوسف آية ٩٦.

(٢) سورة العنكبوت آية ٣٣.

(٣) سورة الأعراف آية ١٨٥.

(٤) سورة الجن آية ١٦.

(٥) سورة يونس آية ١٠٥.

(٦) القائل: نسب هذا البيت لعدد من الشعراء، فقد نسبه الأعلم لباعث بن صريم البشكري، ونسب لعلباء بن أرقم، ونسب لكعب بن أرقم اليشكري الذي قاله في امرأته. ويذكر الأمالي عبارة «وهو الصحيح» أي نسبته لكعب. وينسبه البغدادي في الخزانه لباغث بن صريم وينسبة البكرى في اللآلىء، لرائد بن شهاب البكري. وتمامه:

وَيَوْماً تُلَاقِيْنَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ
كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ

المعنى يصف الشاعر امرأة جميلة بأن لها وجها جميلا حسنا وعنقا كعنق الظبية. الشاهد في قوله: «كأن ظبية» فقد رويت «ظبية» على ثلاثة أوجه: الرفع والنصب والجر. فمن نصبها: فعلى أنها اسم كأن، وخبرها محذوف. ومن رفعها: فعلى أنها خبر كأن واسمها محذوف. ومن جرها فعلى أن الكاف حرف جر، وأن زائدة بين الجار والمجرور، وظبية مجرورة بالكاف، وكأنه قال: كظبية =

على من رواه بالجر فنادر وتكون مخففة من الثقيلة. وقد تقدم بيانه فى بابها. وناصبة للفعل المستقبل. وقد ذكرت فى نواصب الأفعال. ومفسرة ويأتى بيانها فأقسامها أربعة: زائدة ومخففة وناصبة ومفسرة كالمكسورة. وذهب الكوفيون إلى أنها فى قوله تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى أَنْ جَاءَهُ الأَعْمَى﴾[1] بمعنى إذ. وهى عند البصريين فى موضع نصب لأنه مفعول له والتقدير لأن جاءه:

٧١٤ لَوْ آمْتِنَاع لِامْتِنَاع وُضِعَا ... لَوْلَا آمْتِنَاع لِوُجُودٍ وَقَعَا

٧١٥ لَوْلَا مَعَ الأَفْعَالِ حَرْفُ حَضّ ... ألا لِلإِسْتِفْتَاح أَوْ لِلْعَرْضِ

لو تستعمل على ضربين أحدهما امتناع الجزء وهو الثانى لَامتناع الشّرْط، وهو الأول وهو المراد بقوله: لو امتناع لامتناع. وفى التزيل: ﴿لَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾[2]. فآمتنع الثانى وهو الرفع لامتناع الأول وهو المشيئة. وهى حرف شرط. ولم تعمل لاختصاصها بما لا يقبل الإعراب وهو الماضى. فإن دخلت على المستقبل فهو فى معنى الماضى خلافا للفراء[3]. فإن وقع بعدها آسم كان معمولا لفعل مقدر يفسره مابعده كقوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُم تَمْلِكُون﴾[4]فأنتم مرفوع بفعل مقدر يسفره تملكون. وأما قول الشاعر:

لَوْ بِغَيْرِ المَاءِ حَلْقِى شَرِقٌ ... كُنْتُ كالغَصَّانِ بالمَاءِ إعْتِصَارِى[5]

= تعطوا. وقد استشهد به كل من: اللسان (قسم)، الأضداد ١٠٧، الخزانه ٣٦٤/٤، الكامل ٥٠/١، الأمالي للقالي ٢٠٦/٢، سيبويه ٢٨١/١، الأشموني رقم ٢٧٧، أوضح المسالك رقم ١٥١، شذور الذهب رقم ١٤٠، شرح الأجرومية ١٧٢، الدرر اللوامع ١٢١/١، المغنى رقم ٤٢، القطر رقم ٦٢، شرح شواهد المغنى ٤١/١، حاشية الخضري ١١١/٢، حاشية السجاعي ٦٤/١، المقرب ١١١/١، أمالي ابن الشجرى ٣/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٧٢/٨، همع الهوامع ١٤٣/١، وهو من الطويل.

(١) سورة عبس آية ٢.

(٢) سورة الأعراف آية ١٧٦.

(٣) انظر المقتضب ٧٦/٣، ابن يعيش ١١/٩، الجنى ١٠٨، المغنى ٢٨٣، رصف المباني ٢٨٩.

(٤) سورة الإسراء آية ١٠٠.

(٥) القائل: عدى بن زيد التيمي من الرمل: =

فالأجود أن تكون أوقع الجملة الإسمية موقع الفعلية، وإلا لو رفع قوله: حلقى بفعل مضمر يفسره شرق، لبقى شرق خبرا لمبتدأ آخر محذوف، فيؤدى إلى أن له موضعا من الإعراب، وكونه يقتضى بأن لا موضع له من الإعراب. وقيل: كان مضمرة وفيها ضمير الشأن، والمبتدأ والخبر خبرها. ولها مع شرطها وجزائها أربعة معان أحدها: أن يتجرد حرف النفى من شرطها وجزائها كقولك: لو جئتنى لأكرمتك. وتدل حينئذ على آمتناع الشيء الذى هو الجزاء على امتناع الشيء الذى هو الشرط كما ذكر المصنف. وإليه ذهب جمهور النحاة. والأولى أن يقال أنها تدل على امتناع الشرط لامتناع الجزاء، لأن امتناع اللازم مستلزم لامتناع الملزوم، ولا ينعكس لاحتمال أن يكون اللازم أعم. وثانيها: أن يقترن حرف النفى بشرطها وجزائها معا كقولك: لو لم تكرمنى لم أكرمك. ومعناه حصول الشيء لحصول غيره، لأنها لامتناع الشيء، وآمتناع الشيء مستلزم بنفسه. فإذا اقترن حرف النفى بكل واحد من الشرط والجزاء سلب عنهما الامتناع فحصل الثبوت، لأن سلب السلب إيجاب. فإن قيل فقد قالوا نعم العبد صهيب، لو لم يخف الله لم يعصه. وهو يخالف ماقررتم من القاعدة فى لو، لأنه يقتضى أن يكون العصيان ثابتا على تقدير ثبوت الخوف، لاقتران حرف النفى بكل منهما، وهو محال. فالجواب: أنه ذكر فى معرض المدح للمبالغة فى نفى العصيان عنه، لأنه إذا كان انتفاء الخوف مستلزما لنفى العصيان، كان آستلزام وجود الخوف لنفى العصيان أولى. فيكون

= الشاهد في قوله: «لو بغير الماء» حيث دخلت لو على الجملة الإسمية، والأصل أن تدخل على الجملة الفعلية. وقد خرج على أكثر من وجه: فقيل على تقدير لو شرق بغير الماء حلقي هو شرق. فهو شرق: جملة مفسرة للفعل المضمر وخرجه أحدهم على اضمار «كان الشأن» إذ يصبح الكلام لو كان الشأن بغير الماء حلقى. فحلقي شرق: في موضع النصب على انها خبر كان. وقيل. هو محمول على ظاهره، والجملة الإسمية وليتها شذوذا.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٤٦٢/١، الشعر والشعراء ٢٢٩/١، الأغاني ٣٢/٢، شواهد العيني ٤٥٤/٤، الخزانة ٥٩٤/٣، ٤٦٠/٤، ٥٢٤، السيوطي ٢٢٥، الحيوان ١٣٨/٥، ٥٩٣، الدرر ٨١/٢، الهمع ٦٦/٢، الأشموني ٤٠/٤، شرح التصريح ٢٥٩/٢، ديوانه ٩٣.

نفى العصيان عنه ثابتا على كل تقدير. ونظيره: لو أهنتني أكرمتك. فإنه إذا وجد الإكرام على تقدير وجود الإهانة، كان وجوده على تقدير عدمها أولى.

وثالثها: أن يقترن حرف النفى [بشرطها دون جزائها كقولك. لو لم تكرمنى أكرمتك، أو معناه على ماذهب إليه الجمهور امتناع الشيء الذى هو الجزاء لحصول غيره، وهو شرطها المنفى لاستغراق نفى الإمتناع المستلزم لثبوته. ورابعها: العكس من هذا وهو أن يقترن حرف النفى بالجزاء][1]دون الشرط كقولك: لو جئتنى لم أكرمك، ومعناه: حصول الشيء الذى هو جزاؤها المنفى لامتناع غيره وهو شرطها. ويدخل على الثانى الذى هو الجزاء، لام مفتوحة للدلالة على أن مادخلت عليه هو اللازم، لما دخلت عليه لو. وفى التنزيل: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلّا اللهُ لَفَسَدَتَا﴾[2]، ففى اللام إشعار بأن الثانية لازمة للأولى، ويجوز حذفها كقوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾[3] ويجوز حذف جوابها مطلقا للتعظيم والعلم بأنها تقتضى جوابا وفى التنزيل: ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً﴾[4]. وأما قوله تعالى: ﴿ولَوْ أَنَّ مَافِى الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مانَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللهِ﴾[5]. فيحتمل وجهين أحدهما: أن جواب لو محذوف والتقدير: لنفذت هذه الأشياء، ومانفذت كلمات الله.

وثانيهما: أن مانفذت هو الجواب مبالغة فى نفى النفاذ لأنه إذا كان نفى النفاذ لازما على تقدير كون ماف الأرض من شجرة أقلاما، والبحر مدادا كان لزومه على تقدير عدمها أولى.

الضرب الثانى: أن تكون للتمنى كقولك: لو تأتينى فتحدثنى بمعنى ليتك

---

(١) هكذا في (ق) وقد سقط مابين المعقوفين من الأصل (ص) والأصح وجوده.
(٢) سورة الأنبياء آية ٢٢.
(٣) سورة الواقعة آية ٧٠.
(٤) سورة هود آية ٨٠.
(٥) سورة لقمان آية ٢٧.

تأتينى فتحدثنى. وفى التنزيل: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾[١] ويجوز فى الجواب النصب على إضمار أنْ والرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف لجواب ليت.

وأما **لولا**: فى قوله لولا امتناع لوجود وقعا فلها معنيان: أحدهما: آمتناع الشيء لوجود غيره أى يمتنع جوابها لوجود المبتدأ بعدها، ويجب حذف الخبر إذا كان عاما لطول الجواب، كما فى باب المبتدأ والخبر. كقولهم لولا على لهلك عمرو. وإنما كانت امتناعاً لوجود، لأنها لما كانت مركبة من لو ولا، ولو معناها امتناع لامتناع صارت باقتران حرف النفى امتناعاً لوجود، فإن اقترن بالثانية حرف النفى كقولك لولا زيد لم أقم كانت وجودا لوجود لما مر. وتدخل اللام فى جوابها إشعارا بأن معناها آرتباط إحدى الجملتين بالأخرى لما مر فى لو. وفى التنزيل: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُم وَرَحْمَتُهُ لاتَّبعتُمُ الشَّيْطانَ﴾[٢].

الثانى: التحضيض: ولا تدخل إلا على فعل لفظا أو تقديرا، لأن الحض هو الحث على إيقاع الفعل. فإن وقع بعدها اسم مرفوع أو منصوب كان مفعولا لفعل مقدر، وتكون حرف جر مع المضمر المتصل عند سيبويه[٣]. وقد مر بيانهما فى أول الكتاب.

وأما **ألا**: فلها معنيان: أحدهما: الاستفتاح والتنبيه، والآخر العرض. أما الأول فلافتتاح الكلام وتنبيه المخاطب للدلالة على صحة مابعدها. وتدخل على الجمل مطلقا كقولك: ألا يازيد أقبل، إن القوم خارجون. ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ المُفْسِدُوْنَ﴾[٤]، ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيْهِمِ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمُ﴾[٥]. وقال الشاعر:

---

(١) سورة القلم آية ١.

(٢) سورة النساء آية ٨٣.

(٣) انظر: سيبويه ٢٧٩/١، الإنصاف ٥٢ ــ ٥٦، أمالى ابن الشجرى ٢١٠/٢، ٣١٢، الكامل ١٣٨/٣، المقتضب ٧٣/٣، الأزهية ١٧٥، ابن يعيش ١٢٠/٣، ١٤٥/٨، الجنى ٢٤١، المغنى ٣٠٢، الهمع ٣٤/٢، ٦٦، رصف المباني ٢٩٢.

(٤) سورة البقرة آية ١٢.

(٥) سورة هود آية ٨.

أَلَا يَازَيْـدُ وَالضَّحَّاكُ سِيْرَا ....[1]

وقال فى الكشاف ألا مركبة من همزة الإستفهام وحرف النفى لإفادة معنى التنبيه على تحقيق مابعدها، لأن الإستفهام إذا دخل على النفى أفاد تحقيقا كقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَادِرٍ عَلَىٰٓ أَنْ يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾[2]. وأما: فى معنى ألا فى الإستفتاح والتنبيه كقولك: أما أنك خارج. قال الشاعر:

أَمَا وَالَّذِى أَبْكَى وأَضْحَكَ وآلَّذِى   أَمَاتَ وَأَحْيَا وَالَّذِى أَمْرُهُ الأَمْرُ[3]

وأما الثانى فنحو: ألا تنزل فتصيب خيرا. وقد تقدم بيانه فى نواصب الأفعال. وقد يدخلها معنى التمنى فتنصب النكرة بغير تنوين كقولك: ألا ماء بارد أشربه. وأن شئت قلت: ألا ماءً باردا. وحكمها حكم لا فى ذلك.

---

(١) القائل: غير معروف وهو من الوافر.
المعنى: يطلب الشاعر من صديقيه بأن يغذا السير ويجدا فيه، لأنهما قد صارا في طريق لاساتر فيه يتواريان وراءه ممن يتعقبهما، وصارا بحيث يراهما فيه من يطلبهما. وتمام ا لبيت:

أَلَا يَازَيْـــــــدُ و الضَحَّـــــــــاكُ سَيْــــــــراً
فَقَـــــــدْ جاوَزْتُمَـــــــا خَمَـــــــــرَ الطَّرِيــــــــق

الشاهد في قوله: «ألا» حيث جاءت ألا لتفيد الإستفتاح وهو معنى من المعنيين الذين تفيدهما ألا. وفيه شاهد آخر وهو قوله: «يازيد والضحاك» فزيد: منادى مفرد مبني على الضم في محل نصب. وقوله: الضحاك: اسم مقترن بأل غير مضاف وهو معطوف على المنادى المبني عطف نسق بالواو. وقد استشهد به كل من: قطر الندى ص ٢٩٢، جمل الزجاجي ١٦٥، شرح المفصل لابن يعيش ١٢٩/١، الهمع ١٤٢/٢، الدرر ١٩٦/٢.

(٢) سورة القيامة آية ٤٠

(٣) القائل: أبو صخر الهذلي وهو من الطويل.
الشاهد في قوله: «أما والذي» حيث جاء أما أداة لتنبيه المخاطب مع ماسيتحدث به المتحدث. وأما من حروف التنبيه المعروفة. وكذلك ها وألا. وقد جاءت هنا للإستفتاح بمنزلة ألا وذلك لوقعها قبل القسم. وقد استشهد بها كل من: شرح شعراء الهذليين ٩٥٧/٢، السيوطي ٦٢، ٧٥، الشعر والشعراء ٥٦٣، اللسان ٤٦١/٢، أمالي ابن الشجرى ١٤٤/١، ١١٥، المغنى ٥٤، الأغاني ١٨٢٥/٥، المفصل ١٦٨، شرح المفصل لابن يعيش ١١٤/٨، الدرر ٨٧/٢، شرح السكري ٩٥٧، الهمع ٧٠/٢.

٧١٦ حَتّى تُسَمّى غَايَةً فى الجُمَلِ   إمّا لِتَفْصِيلِ كَلَامٍ مُجْمَلِ

فى حتى لغتان: عتى بالعين وهى لغة هذيل وبها قرأ ابن مسعود: ﴿عَتَّى مَطْلِعَ الفَجْرِ﴾(١) وبالحاء وهى المشهورة، وتكون جارة وعاطفة. وحرف ابتداء. أم الأولان فقد مر بيانهما، وأما الثالث فإذا وقع بعدها الجملة كقول الشاعر:

فَمَا زَالَتِ القَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا   بِدَجْلَةَ حَتّى مَاءُ دِجْلَةَ أشْكَلُ(٢)

وقوله: تسمى غاية فى الجمل: يريد أنها إذا دخلت على الجملة الإسمية وصارت حرف ابتداء لا يخرجها ذلك عن كونها غاية بدليل قوله:

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَّ غُزَاتُهُمْ   وَحَتَّى الجِيَادُ مايُقَدْنَ بأرْسَانِ(٣)

فعطف حتى الثانية وهى حرف ابتداء على الأولى وهى غاية، بدليل أن الفعل

---

(١) سورة القدر آية ٥.

(٢) القائل: جرير من الطويل. انظر ديوانه ٤٥٧، الحيوان ٣٠٠/٥، ورواية الديوان:

فما زالت القتلى تمور دماؤها   بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

وروى بطبقات فحول الشعراء ص ٤٨١:

ومازالت القتلى تمج دماؤها   مع الحد حتى ماء دجلة أشكل

الشاهد في قوله: «حتى ماء» فقد جاءت حتى هنا حرف ابتداء، ومابعدها جاء مرفوعا. وهذا هي الحالة الثالثة لحتى.

وقد استشهد به كل من: مغنى اللبيب ١٢٨، ٣٨٦، الأشموني ٣٠٠/٣، الخزانة ١٤٢/٤، شرح شواهد المغنى ٣٧٧/١، شرح الآجرومية ٨٨، شرح المفصل ١٨/٨، الهمع ٢٤٨/١، ٤٢/٢، الدرر ٢٠٧/١، ١٦/٢، ديوانه ٤٥٧، الحيوان ٣٣٠/٥.

(٣) القائل: امرؤ القيس. ويروى الصدر: سريت بهم حتى تطل مطيهم. وهو من الطويل. الشاهد في قوله: «حتى» فقد وردت مرتين: الأولى عاملة والثانية غير عاملة، فقد جاءت مكررة بعد حتى الناصبة. وزعم ابن السيد أن «حتى» الأولى غير ناصبة بل هي عاطفة، وقد رفع الفعل بعدها «تكل» وجملة تكل مطيهم. معطوفة بحتى على سريت بهم. وقد استشهد به: سيبويه ٤١٧/١، المقتضب ٤٠/٢، جمل الزجاجي ٧٨، شرح المفصل لابن يعيش ٧٩/٥، المغنى ١٢٧، التصريح ٣٠٩/٢، الهمع ١٣٦/٢، الدرر ١٨٨/٢، ديوانه ٩٣.

بعدها منصوب باضمار، فهى لا تخرج عن الغاية مطلقا، ولا موضع الجملة الواقعة بعدها من الإعراب لعدم وقوعها موقع المفرد خلافا للزجاجى[1]. فإنه زعم أن محلها من الإعراب الجر وهو ضعيف لأنه يؤدى إلى تعليق حرف الجر عن العمل وهو محال.

قوله: **أمّا** لتفصيل كلام مجمل يريد أن أما المفتوحة الهمزة حرف معناه التفصيل. وهو إما لتفصيل بعد الإجمال كقوله: ﴿فَأَمّا الَّذِيْنَ شَقُوَا فَفِى النَّارِ﴾[2]، ﴿وأَمَّا الَّذِيْنَ سُعِدُوا فَفِى الجَنَّةِ﴾[3] لأنها تفصل ماأجمل فى قوله تعالى: ﴿يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ﴾[4]. وأما للإقتصار على شىء مما ادعاه المخاطب كما يقال: زيد عالم شجاع فيقال: أما زيد فعالم أى لم يصدق عليه شىء من تلك الأوصاف إلا العلم.

وقوله: لتفصيل كلام مجمل ليخرج به تفصيل المفرد، فإن ذلك يكون بأو، وأما المكسورة الهمزة كما مر. وآحترز بالمجمل عن المفصل، فإنه لما كان مفصلا فى نفسه لم يحتج إلى تفصيل. وآختلف فى تعدد الأقسام بعدها. فمنهم من قال: إن العدد لازم، وحمل قوله تعالى: ﴿الرَّاسِخُونَ فِى العِلْمِ﴾[5] على معنى: وأما الراسخون فى العلم ليحصل بذلك ذكر المتعدد بعدها، وقطعه عن قوله تعالى: ﴿وَمَايَعْلَمُ تَأوِيْلَهُ إلّا اللهُ﴾[6]. ومنهم من قال إنه غير لازم، بل قد يذكر بها قسم واحد، ولا ينافى ذلك أن يكون للتفصيل لما فى نفس المتكلم كقوله تعالى: ﴿فَأَمّا الَّذِيْنَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾[6]. والأول هو الأظهر.

---

(١) انظر سيبويه ١/٤٨٣، المقتضب ٢/٣٨، آمالي السهيلي ٤٢، المقرب ١/١٩٨، ٢٦٨، ابن يعيش ٨/١٥، ٩٤، أسرار العربية ١٠٥، المغنى ١٣١.

(٢) سورة هود آية ١٠٦.

(٣) سورة هود آية ١٠٨.

(٤) سورة هود آية ١٠٣.

(٥) سورة النساء آية ١٦٢.

(٦) سورة آل عمران آية ٧.

واعلم أن ماحرف مفرد على الأصح، وفيها معنى الشرط بدليل لزوم الفاء لها، ولذلك قدرها سيبويه[١] بمهما. فإنه قال: إذا قلت أمازيد فمنطلق، فكأنك قلت مهما يكن من شيء فزيد منطلق. فلو لم يكون معناها الشرط لما صح تفسيرها بما هو فى معناه. ولا يقال: يلزم من تفسيرها بمهما أن تكون اسما، لأنا نجيب بمنع اللزوم. فإن الحرف يفسر بالإسم، ولا يلزم منه كون الحرف اسماً لأنك تقول معنى أن للتأكيد وليت للتمني . ولا يلزم منه أن يكونا آسمين. وإذا ثبت أنها حرف شرط وجب أن يليها الفعل لكنهم التزموا حذفه. وجعلوا الإسم الذى بعد الفاء التى هى جوابها عوضا عنه. وأولوه: إياها. وأدخل الفاء على مابعده لئلا يلى الفاء حرف الشرط، وكذلك الإسم إن كان مرفوعا فهو مبتدأ كقولك: أما زيد فمنطلق. وإن كان منصوبا نحو: أما زيدا فأنا مكرم. وفى التنزيل: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ، وأمّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَر﴾[٢]. فالناصب له مابعد الفاء على الأصح وهو جزء مما بعدها، أما أم: أولا فلا قتضاء مابعد الفاء إياه، وأما ثانيا فإنه إنما قدم على عامله ليكون عوضا عن الفعل المحذوف لما مر، مع كونه متعلقا بما بعده. فإن قيل: فاء الجزاء لا يعمل مابعدها فيما قبلها عند البصرى. أجيب: بأن ذلك إنما جاز لكونها واقعة فى غير موضعها، لأن من حقها أن تلى أما. وقيل العامل فيه الفعل المقدر بعد أما فيكون جزءا من الجملة المحذوفة والتقدير مهما يذكر أحد زيدا فأنا مكرم. ولا يخفى ضعفه لا جماعهم على رفع زيد من نحو: أما زيد فمنطلق. ولو كان مقدرا لما جاز رفعه لامتناع تعلق الفعل المقتضى عن العمل، إذ ليس من أفعال القلوب.

---

(١) يقول سيبويه في كتابه ٣١٢/٢: «وأما أمّا» ففيها معنى الجزاء كأنه يقول: عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلق، ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبدا. ويقول المبرد في المقتضب ٧/٣: أما المفتوحة فإن فيها معنى المجازاة وذلك قولك أما زيد فله درهم. وأما زيد فاعطه درهما. فالتقدير: مهما يكن من شيء فاعط زيدا درهما، فلزمت الفاء الجواب لما فيه من معنى الجزاء.
ويلخص المبرد ذلك بقوله: وجملة هذا الباب: أن الكلام بعد أما على حالته قبل أن تدخل، إلا أنه لابد من الفاء لأنها جواب الجزاء. وانظر: المغنى ص ٧٩.

(٢) سورة الضحى آية ١٠.

وآختلف فيما بعد إن، إذا كان مقتضيا لما بعد أما نحو: أما زيدا فإنى ضارب، فالأصح أنه لا يعمل فيه إلا الفعل المقدر، لامتناع أن يعمل مابعد أن فيما قبلها. وأجازه المبرد(١) محتجا بأنه لما جاز تقديمه على فاء الجزاء، لم يبعد جواز تقديمه على أن، للمعنى الذى يقدم لأجله على الفاء. والجواب: أن الفاء إنما جاز فيها ذلك لكونها واقعة غير موقعها لما بينا فظهر الفرق. فإن وقع بعدها ظرف نحو: أما يوم الجمعة فزيد منطلق فالعامل فيه منطلق على الأصح. فإن فإن دخل على الإسم أن نحو: أما يوم الجمعه فإن زيدا منطلق فلا يعمل فيه مابعد أن لمامر. ويجوز حذف الفاء فى الجواب للضرورة كقوله:

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمُ ....(٢)

٧١٧ لَمّا كَحِينٍ وأَجَلْ مِثْلُ نَعَمْ قَطُّ كَعَوْضٌ زَمَنٌ يُنْبَى يُضَمْ

لما: تكون بمعنى حين كقولك: كلمتك لما كملنى زيد. أى حين كلمنى. ولا يليها إلا الفعل الماضى. وفى التنزيل: ﴿إِلّا قَوْمَ يُونُسَ لَمّا آمَنُوا كَشَفنَا عَنْهُمْ﴾(٣)

---

(١) المبرد لم يجز هذا الرأي، وقد نسب ابن الشجرى في أماليه الموافقة للمبرد فقد قال: ٣٤٩/٢ «وإن قلت أما زيد فإني ضارب فهذا غير جائز عند النحويين إلا أبا ا لعباس المبرد فانه أجاز نصب زيد بضارب» وكأن الشارح قد اعتمد على هذا القول. ولكن السيوطي في الهمع يدافع عن المبرد فيقول ٦٨/٢: «وقال أبوحيان: وهذا لم يرد به سماع ولا يقتضيه قياس صحيح. قال: وقد رجع المبرد إلى مذهب سيبويه فيما حكاه ابن ولاد عنه. قال الزجاج: رجوعه مكتوب عندي بخطه». انظر المقتضب ٢٧/٣.

(٢) القائل: الحارث بن خالد المخزومي من الطويل. وتمام البيت:

فَأَمَّــــــا الْقِتَــــــالُ لَاقِتَــــــالَ لَدَيْكُــــــمُ
وَلَكِــــــنَّ سَيْــــــراً فِي عِرَاضِ المَــــــرَاكِبِ

الشاهد في قوله: «لاقتال لديكم» حيث حذفت الفاء الداخلة على خبر المبتدأ الواقع بعد أما. والأصل أن يقول: فلا قتال لديكم. وجاء حذفها هنا للضرورة. وقد استشهد به كل من: المقتضب ٧١/٢، أمالي ابن الشجرى ٢٨٥/١، ٢٩٠، ٣٤٨/٢، ابن يعيش في شرح المفصل ١٣٤/٧، ١٢/٩، المغنى ٥٦، شواهد العينى ٥٧٧/١، ٤٧٤/٤، التصريح ٢٦٢/٢، الهمع ٧٦/٢، الدرر ٨٤/٢، الأشموني ٢٢٤/١، ٤٥/٣، الخزانة ٢١٧/١.

(٣) سورة يونس آية ٩٨.

يريد حين آمنوا. ومثله ﴿فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا﴾(١)، ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا﴾(٢)، ﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا﴾(٣) والعامل فيه جوابها فهى فى الماضى بمنزلة إذا فى المستقبل. وفيها معنى الشرط لتوقف وقوع جوابها على وقوع الفعل الذى يليها. كقولك: لما جاء زيد أكرمته. ألا ترى أن الإكرام إنما وقع لوقوع مجيء زيد وهى مبينة إما للزوم الإضافة إلى الجملة، وإما لتضمنها معنى حرف الشرط، وتكون معنى ألا وتستعمل أما بعد النفى كقولك: ماقام لما زَيْدٌ. تريد إلا زيد. وفى التنزيل: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾(٤) فقيل: لما هاهنا بمعنى إلا، وأما بعد القسم كقولك بالله لماقمت. وتكون لما حرف الجزم. وقد مر بيانه.

وأما **أجل**: فحرف بمنزلة نعم فى التصديق يختص بالخبر اثباتا ونفيا. فإذا قيل: زيد أفضل الناس، أو ليس بفاضل، قيل فى جوابه أجل. وإنما اختصت بالخبر جوابا. وإن كانت بمعنى نعم، لتنحط عن رتبتها. لأن نعم أكثر استعمالها منها ولذا لا تستعمل فى العدة فى جواب الإستفهام. وأجاز الأخفش(٥) استعمالها فى الإستفهام إلا أنه يخالف أن استعمالها فى الخبر هو الأفصح. ولهذا قيل: إن نعم أحسن منها فى الإستخبار وهى أحسن منها فى الخبر(٦). وأما **قط**: فظرف لما مضى من الزمان، وأصله من القط وهو القطع لأنه لا يستعمل إلا فى الماضى وهو منقطع عما بعده، لانقضائه ووقوعه وبنائه. إمّا لتضمنه معنى لام التعريف لدلالته على آستغراق زمن الماضى مطلقا، وإمّا لتضمنه معنى من الدالة على الإستغراق، وإما لتضمنه معنى المضاف إليه لكونه حذف وهو مراد، لأنه بمعنى زمن المضى. وعلة بنائه على الضم هو علة بناء الظروف المقطوعة عن الإضافة. وقيل إنما ينى لتضمنه معنى منذ التى تقدر بها

---

(١) سورة غافر آية ٨٤.

(٢) سورة هود آية ٧٧، سورة العنكبوت آية ٣١.

(٣) سورة هود آية ٥٨.

(٤) سورة الطارق آية ٤.

(٥) انظر: رصف المباني ٥٩، الجنى الداني للمرادي ١٤٣، المغنى ١٥، الهمع ٧١/٢.

(٦) ينسب هذا القول للأخفش. رصف المباني ٥٩.

المدة. وبناؤه حينئذ على الضم لشبهه بمنذ، وفيه أربع لغات أشهرها قط: بفتح القاف وتشديد الطاء مع فتحها. الثانية: بضم القاف اتباعا لضمة الطاء. الثالثة: فتح القاف وتخفيف الطاء مع ضمها. الرابعة: ضم القاف مع ضم الطاء وتخفيفها. وأما **عوض**: فتوافق قط من وجه وتخالفها من وجه. أما التوافق فلأنه لا يستعمل إلا مع النفى كقط فى الماضى فلا يقال عوض أفارقك، بل يقال عوض لا أفارقك، وعوض لا أنساك. قال الأعشى:

تُشِبُّ لِمَقْرُورَيْـنِ يَصْطَلِيَانِهَا ... وَبَاتَ عَلَى النَّارِ النَّدَى والمحَلِق
رَضِيْعَىْ لِبَانٍ ثَدْىَ أُمٍّ تَقَاسَمَا ... بأَسْحَمَ داجٍ عَوْضُ لا نَتَفَرَّقُ(١)

أى لا يتفرق أبدا. فَعَوْضٌ فى محل النصب على الظرف، والعامل فيه يتفرق. وأما التخالف فلأن عوض لاستغراق المستقبل وقد لاستغراق الماضى. قوله: قط كعوض يريد أنه مثل قط فى الأول وهو أنه لا يستعمل إلا مع النفى، وأنه مبنى على الضم كقط. وأشار إليه بقوله: زمن يبنى بضم، واشتقاقه من عاضه يعوضه عوضا، ولما كان الزمان كلما تقضى منه جزء خلفه جزء آخر وصار عوضا عنه سمى عوضا، وعلة بنائه إنما لتضمنه معنى لام التعريف لأنه موضوع لاستغراق

---

(١) القائل: الأعشى ميمون بن قيس من قصيدة له من الطويل يمدح بها المحلق فرفع من شأنه ومطلعها:

أرقت وماهـــــذا السهـــــاد المؤرق ... ومـــابي من سقـــم ومـــابي معشق

الشاهد في قوله: «عوض لايتفرق» حيث أن عوض ظرف لما يستقبل من الزمان مبني على الضم في محل نصب. وأكثر مايستعمل مع القسم بحيث يكون من متعلقات جواب القسم. وهو هنا متعلق بقوله: يتفرق الذي هو جواب القسم. وجاز تقديم الظرف على لام القسم لتوسعهم في الظروف.

وقد استشهد به كل من: الدرر ١٨٣/١، الخصائص ٢٦٥/١، الأغاني ٣٤/٩، اللسان (عوض) ٥٦/٩، ٢٥٨/١٧، المفصل ٨١، الخزانة ٢٠٩/٣، السيوطي ١٠٥، آمالي السهيلي ١١٣، الإقتضاب ٣٩٠، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/٤، الإنصاف ٤٠١، الهمع ٢١٣/١، مغنى اللبيب رقم ٢٤٦، ديوانه ٢٢٥.

الزمان، وإما لتضمنه معنى من الدالة على الإستغراق، وأما لتضمنه معنى المضاف إليه لكونه بمعنى عوض العائضين. فإن ذكر المضاف إليه كان معربا كقولك: لاأفعله عوض العائضين، أى دهر الداهرين. وآنتصابه حينئذ على الظرف، وإنما حرك آخره إذا كان مبنيا هربا من التقاء الساكنين إما بالضم وهو الأكثر حملا له على الظروف المقطوعة وإما بالفتح طلبا للخفة. وإنما لم تلزم الضم كما لزمه قط، لأن فى الضم زيادة ثقل، فآحتمله قط لخفته بالإدغام بخلاف عوض. فإن قيل: فلم أعرب أبدا وهو موضوع لاستغراق الزمن المستقبل دون عوض؟ قلنا لما كان يدخله الألف واللام جَذَبَهُ دخولهما إلى التمكن، ومنعه من البناء بخلاف عوض فإنه لا يستعمل بهما.

٧١٨ كيف للإستفهام عن أحوال الواو فى تقدير إذ للحال

كيف آستفهام عن حال الشيء لا عن ذاته، كما أن ماسؤال عن حقيقة الشيء، ومن عن مشخصاته مطلقا. وبنيت لتضمنها معنى همزة الإستفهام، وعلى حركة لئلا يلتقى ساكنان، وكانت فتحة طلبا للخفة. وقد تفيد معنى التعجب المردود إلى الأناسى كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُوْنَ باللهِ﴾(١)ولا تكون جواب كيف إلا نكرة، ولذلك كانت الحال نكرة. وفائدة وضعها: الإيجاز والإختصار، ولأنها تنظم الأحوال كلها آنتظام أين للأماكن كلها. والأظهر أنها آسم مجرد عن الظرفية مطلقا بدليل إبدال الإسم الصريح منها كقولك: كيف زيد؟ أصحيح أم سقيم؟ ولأن مدلولها الحال، وهى ليست ظرفا، ولأنها لا تدخل عليها حرف الجر إلا على الندرة فى قولهم: على كيف تبيع الأحمرين. وأما قول من قال: آنظر إلى كيف تصنع فضعيف، لأن الحرف الذى يدخل على الإسم الذى فيه معنى الإستفهام، لا يعمل فيه ماقبله، ولا يخلو من أن يقع بعدها آسم أو فعل. فإن وقع بعدها آسم، فإن لم يكن معه مايصح أن يكون خبرا عنه كانت هى الخبر. وقدرت بالصفة كقولك فى جواب من. قال: كيف أنت أصحيح أم سقيم؟ وإن كان معه مايصح أن يكون خبرا، حو كيف زيد جالس جاز أن يكون جالس خبرا عن

(١) سورة البقرة آية ٢٨.

زيد، وكيف فى موضع الحال من ضمير جالس وهو العامل فيها. وجاز نصبه على الحال من الضمير فى كيف إذ هى الخبر بمنزلة آسم الفاعل، والعامل فيها لأن الإستفهام وحده لا يعمل فى الحال. وإن وقع بعدها فعل نحو: كيف يقوم زيد، قدرت بالجار والمجرور، والتقدير: على أن حالة وأى هيئة. وأجاز الكوفيون المجازاة بها. وقد مر الكلام عليه عند ذكر الجوازم. وقد جاء فى كيف كى بحذف الفاء فقيل أنها لغة. وعليها قوله:

أَوْ رَاعِيَانِ لِبُعْرَانٍ لَنَا شَرَدَتْ كَيْ لا يُحِسَّانِ مِنْ بُعْرَانِنَا أَثَرَا(١)

أراد كيف. ولذلك ثبتت النون بعدها. وقيل بحذف الفاء تخفيفا للضرورة. وأما الواو فى قوله: الواو فى تقدير إذ للحال، فإنما قدرت بإذ إشعارا بأنها فى محل النصب كاذ. ولأن الحال تشبه الظرف ولذلك يقدر بفى. فإذا قيل: جاء زيد والشمس طالعة كان معناه إذ الشمس طالعة، ولذلك لا يحتاج إلى عائد من الجملة إلى ذى الحال كما لا يحتاج إليه مع الظرف إذا قلت: جاء زيد وقت الشمس طالعة، وإذا الشمس طالعة. واختصت الواو بالحال لإفادتها معنى الجمع مطلقا دون الفاء وثَمّ. فإن قيل: الحال وصف هيئة الفاعل أو المفعول فكيف يصح أن يقال: الشمس طالعة ونحوه صفة لهيئة الفاعل؟ قيل: التقدير موافقا طلوع الشمس. والموافقة وصف هيئة الفاعل. ومثله قوله تعالى: ﴿يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُم أَنْفُسُهُمْ﴾(٢) إذ التقدير موافقا آهتمام طائفة أنفسهم.

٧١٩ سَوْفَ مَعَ السِّينِ لِتَنْفِيسِ الزَّمَنْ أَىْ حرف تَفْسِيرٍ ومِثْلُ ذَاكَ أَنْ

السين وسوف حرفان موضوعان للإستقبال ومعناهما التنفيس وهو التوسعة.

---

(١) القائل: لم اعثر على قائله:

الشاهد في قوله: «كي لايحسان» فقد جاءت «كي» من كيف، وذلك أنه لو كانت كي هنا هي المصدرية لانتصب الفعل بعدها ، فمجيئه بالنون التي للرفع دليل على أنها ليست كي المصدرية بل كيف التي حذف آخرها. وقد استشهد به كل من: شرح المفصل لابن يعيش ١١٠/٤، الخزانة ١٩٥/٣.

(٢) سورة آل عمران آية ١٥٤.

وهما أخص بمعنى الإستقبال من سائر الحروف الدالة عليه، لأنهما لا يدلان إلا على مجرد الإستقبال، لكن فى سوف دلالة على زيادة تنفيس، كأنهم جعلوا زيادة الحرف دالة على زيادة المعنى، وفى سوف ثلاث لغات. وقد تقدم بيانها فى صدر الكتاب، وقد أُدخلت السين فى خبر عسى لمشاركتها لأن فى الإستقبال، قال:

عَسَى طَيِّءُ من طَيِّءٍ بَعْدَ هَذِهِ
سَتُطْفِىءُ غُلَّات الكُلَى والجَوَانِحِ(١)

وإنما لم يعملا مع كونهما مختصين بالفعل لتنزلهما منزلة أحد أجزاءه كلام التعريف مع الأسماء. ويدل عليه فى قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيْكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾(٢) لأن هذه اللام إنما تدخل على الإسم والفعل المضارع. فلولا أن سوف قد صارت كأحد حروف الفعل لها، لامتنع دخول اللام عليها.

وأما أى بفتح الهمزة وسكون الباء فلها وضعان: أحدهما: النداء وقد مر بيانه، وثانيهما: التفسير وهى الأصل فيه لعمومها، لأنها تصلح لتفسير كل كلام محتاج إليه. وشرطها أن تقع بين كلامين الثانى بمعنى الأول ومفسر له كقوله تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوْسَى قَوْمَهُ سَبْعِيْنَ رَجُلاً﴾(٣). فلو سئل عن تفسيره لقيل: أى من قومه.

ومنه قول الشاعر:

وَتَرْمِيْنَنِي باللَّحْظِ أىْ أنْتَ مُذْنِبٌ وَيَقْلِيْنَنِى لَكنَّ إيَّاكِ لا أقْلِي(٤)

(١) القائل: قسام بن رواحه السنبسي من الطويل:
الشاهد في قوله: «ستطفيء» حيث جاء بالسين نيابة عن أن لكونها للإستقبال. وقال الزمخشري في ذلك: ولما انحرف الشاعر في هذا البيت عما عليه الإستعمال، جاء بالسين التي هي نظيرة أن يعني: لما لم يأت الشاعر بما حقه أن يجيء به مع عسى في الخبر وهو إن أتى بما يقوم مقامه في الدلالة على الإستقبال وهو السين دل على أن ذلك شاذ. وقد استشهد به الهمع ١/١٣٠، المفصل ١٧٤، الدرر اللوامع ١/١٠٧، السيوطي ١٥٠، معجم الشعراء ٢٣٤، شرح المفصل لابن يعيش ٨/١١٧، ١٤٨، الخزانة ٤/٤٧، المغنى ١٥٣.

(٢) سورة الضحى آية ٦.

(٣) سورة الأعراف آية ١٥٥.

(٤) القائل: غير معروف وهو من الطويل: ويروى صدره: وترمينني بالطرف أي أنت.. الشاهد في =

فقوله: أى أنت مذنب تفسير لقوله وترميننى باللحظ، وقوله: لكن إياك أصله لكنَّه فحذف ضمير الشأن. وإياك: مفعول أقلى. وقيل: التقدير لكننى فحذف ضمير المتكلم وهو آسم لكن والأول أظهر، لأنه قد عهد حذف ضمير الشأن وقيل: التقدير لكنه أنا إياك. ومثله قوله تعالى: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي﴾(١) فألقيت حركة الهمزة على النون فصار لكننا، ثم أدغمت النون فى النون وحذف ألف أنا لأنها تسقط فى الوصل، فبقى لكن هو الله ربى. قوله: ومثل ذلك أن قد بينا، إنّ لأن أقساما ومن جملتها أن تكون تفسيرا بمعنى أى. ولا تقع مفسرة إلا بثلاث شرائط: الأولى: أن تأتى بعد كلام تام لأنها نفس الجملة، ولهذا لم تكن فى قوله تعالى: ﴿وآخِرُ دَعْوَاهُم أَنِ ٱلْحَمْدُ لله رَبِّ ٱلْعَالَمِيْن﴾(٢) مفسرة لأن ماقبلها مبتدأ، وهى فى موضع الخبر، الثانية: أن لا تكون معمولة للفعل الذى يفسره نحو أمرته بأن قم، لأن الباء متعلقة بالفعل فهى من صلته، فلا تكون مفسرة له ضرورة وجوب كون المفسر من جملة أخرى. الثالثة: أن يكون الفعل الذى يفسره فى معنى القول، وليس بقول صريح على الأصح كقولك: ناديته أن قم، وأمرته ﴿أن ياإبراهيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرؤْيا﴾(٣) فيه الشرائط تمام ماقبلها من الجملة وعدم تعلقها بما قبلها. والنداء والأمر فى معنى القول وليس بقول صريح. وأما قوله تعالى: ﴿وآنْطَلَقَ ٱلْمَلأُمِنْهُمْ أَنِ آمشُوا﴾(٤) فقيل أن مفسره، لأن الإنطلاق متضمن لمعنى القول وقيل، الإنطلاق عبارة عن الأخذ فى القول فتكون بمنزلة صريحة. وأن مُفَسِّرَةٌ

= قوله: «أي» حيث أنها تأتي على حالات عدة: ومنها أن تكون تفسيرية وقد وقعت هنا تفسيرية، ومابعدها بيان لمعنى الجملة التي قبلها. والمعنى: أي أشارت إليّ بطرفها إشارة أني مذنب في حقها. وأي تفسير الجملة وغيرها وهي أعم من «أن» المفسرة، لأنها يفسر بها المفرد والجملة و القول وغيره. وقد استشهد به كل من: شرح المفصل لابن يعيش ٨/١٤٠، الخزانة ٤/٤٩٠، المغنى ٧٦، همع الهوامع ٢/٧١، الدرر اللوامع ١/٢٠٧، ٢/٨٧.

(١) سورة الكهف آية ٣٨.

(٢) سورة يونس آية ١٠.

(٣) سورة الصافات آية ١٠٥.

(٤) سورة ص آية ٦.

وقيل مصدرية. فإن قيل: فقد جاءت بعد صريح القول كقوله تعالى: ﴿مَاقُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ آعْبُدُوا﴾[1] قلنا لادلالة فيه على أنها مفسرة لاحتمال كونها مصدرية.

٧٢٠ هَيْهَاتَ أىْ بَعُدَ مثل شَتَّانَ وَشْكَانَ أىْ قَرُبَ مِثْلُ سَرْعَانْ

هيهات آسم لبعد فهو آسم لفعل ماض[2] وهو مبنى إما لوقوعه موقع الماضى وأما لشبهه الجملة فى الفائدة والجملة مبنية، ويستعمل مكررا للمبالغة. قال:

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العَقِيقَ وأهْلَهُ وهَيْهَاتَ خِلٌّ بالعَقِيْقِ نُوَاصِلُه[3]

والعقيق وخل مرتفعان بهيهات على الفاعلية. وأما قوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوْعَدُونَ﴾[4] ففى فاعلها ثلاثة أوجه. أحدها: ماتوعدون. واللام زائدة.

وثانيها: أن يكون مضمرا لدلالة ماتقدم عليه، والتقدير: هيهات بعثكم

---

(١) سورة المائدة آية ١١٧.

(٢) ذهب المبرد إلى أنها ظرف غير متمكن وبنى لابهامه ويفتح الحجازيون تاء هيهات ويقفون بالهاء، ويكسرها تميم، ويقفون بالتاء، وبعضهم يضمها، وإذا ضمت فمذهب أبي على أنها تكتب بالتاء، ومذهب ابن جني أنها تكتب بالهاء. وحكى أحد العلماء فيها ست وثلاثين لغة هيهاه، وأيهاه، وهيهات، وأيهات، وهيهان، وأيهان.
وكل واحدة من هذه الستة مضمومة الآخر ومفتوحة ومكسورته، وكل واحدة منونة وغير منونه فتلك ست وثلاثون. وحكى آخرون: هيهاك، أيهاك، أيهاء، أيهاه، هيهاء هيهاء. أهـ انظر: منهج السالك ١٩٩/٣، ٢٠٠.

(٣) القائل: جرير وهو من الطويل: ويروى الصدر: فهيهات هيهات العقيق ومن به.
الشاهد في قوله: هيهات هيهات العقيق.. وهيهات خل حيث استعمل هيهات في الموضعين اسم فعل ماضي بمعنى بعد، ورفع به فاعلا كما كان يرفعه لو وضع موضعه بعد، وهو الفعل الذي يدل اسم الفعل على معناه. وقد كررت هيهات هنا للتوكيد وللمبالغة في هذا التأكيد. وقد استشهد به كل من: الخصائص ٤٢/٣، شرح التصريح ٣١٨/١، ١٩٩/٢، شواهد العينى ٧/٣، ٣١١/٤، شرح المفصل لابن يعيش ٣٥/٣، اللسان «هبه» ٤٥١/١٧، الدرر ١٤٥/٢، النقائض ٦٣٢/٢، الهمع ١١١/٢، شذور الذهب ٤٠٢، الصحاح ٢٢٥٨، معاني القرآن ٣٢٥/٢، الإيضاح ١٦٥، ديوانه ٩٦٥.

(٤) سورة المؤمنون آية ٣٦.

واخراجكم لأجل ماتوعدون. وثالثها: أن يكون التقدير بعد الصدق لما توعدون. وفيه لغات: هيهاتَ بإثبات التاء مفتوحة هربا من التقاء الساكنين وطلبا للخفة، وهى لغة أهل الحجاز، ومكسورة على أصل التقاء الساكنين، وهى لغة أسد وتميم، ومضمومة عن ناس من العرب. وقد قرىء بهن جميعا. وقول الراجز.

هَيْهَاتُ مِنْ مُصْبِحَهَا هَيْهَاتِ ....(١)

يروى بضم الأول وكسر الثانى من غير تنوين، وتنوين مع اللغات الثلاثة لإرادة التنكير. قال:

تَذَكَّرْتُ أياما مَضَيْنَ رَوَاجِعَا فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتٍ إلَيْنَا رجُوعُهَا(٢)

فنون هيهات الثانية من الكسر ورجوعها فاعل هيهات الأول أن جعل هيهات الثانى توكيدا أو فاعل الثانى على الأصح إن لم يجعل توكيدا. ومنهم من يسكن التاء وعليها قراءة عيسى الهمدانى. ومنهم من يحذفها فيقول: هَيْهَا. ومنهم من يبدل تاؤها نونا مكسورة على الأصل فيقول: هيهانِ. ومنهم من يبدل من الهاء الأولى همزة فيقول أيهانِ بنون مكسورة وليست بدلا من التاء لعدم النظير. وقد تزاد عليها الكاف لمجرد الخطاب فيقال: أيْهَاكَ. ويقال أيها بحذف التاء، وأيهات. وقيل: أنها مع الفتح والضم اسم مفرد. وتاؤها الثانية مثلها فى غرفة وظلمة بدليل قلبها فى الوقف هاء فيقال هيهات. وإلفها إما عن ياء أصلها هيهه من المضاعف كزلزلة،

(١) القائل: ححميد الأرقط من أبيات يصف إبلا قطعت بلادا حتى صارت في القفار. وتمامه:

هيهات من مصبحهـــــــــــــــــــا هيهات
هيهات حجـــــــــــر من ضيبعـــــــــــــات

الشاهد في قوله: «هيهات» حيث وردت مكررة لمرتين في الأولى مضمومه التاء وفى الثانية مكسورة التاء وهي لغة من لغات العرب. وقد استشهد به المفصل ص ١٦١.

(٢) القائل: نسبه اللسان إلى الأحوص:

المعنى: يقول الشاعر: لقد تذكرت ما مر من الشباب وتمنيت رجوعه وكيف يرجع ما مر وانقضى.
الشاهد في قوله: «هيهات هيهات» فقد أتى الشاعر بحالتين من حالات هيهات وهما التنوين وعدمه، وترد أيضا بفتح التاء على لغة أهل الحجاز، وبكسرها على لغة أسد وتميم، وبالضم على لغة قوم. وقد استشهد به كل من: اللسان ٤٥٢/١٧، الزهره ٣٤٨، المفصل الزمخشري ١٦٠.

فانقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها، وأما للإلحاق كأرطأة. وأصلها هَيْهَةٍ بوزن فَعْلَةٍ. وأما مع كسر التاء فإنها جمع المضمومة والمكسورة، وأصلها هيهات، فحذفت اللام بعد قلبها ألفا لئلا يلتقى ساكنان. وإنما لم يقلب كألف حبلى لعدم تمكنها كألف ذا وكسرة التاء للبناء والوقف عليها كالوقف على مسلمات وتنوينها للتنكير. وقيل يحتمل أن تكون مع الضم والفتح جمعا. ومنهم من يسكن التاء وقفا ووصلا. وأما **شتان** فاسم للفعل بمعنى بعد على الأصح ومعناه افتراق الشيئين فى معنا بعدا، ولفظه مأخوذ من الشت وهو التفرق. وفعلت شتت وبناؤه لوقوعه موقع الماضى، وفتح إما ليوافق أوله أو لمجاورة الألف. وقد يكسر النون. والأفصح أن يؤتى له باسمين مرفوعين به أحدهما بنفسه والآخر بتوسط الواو لأن الشتات لا يكون إلا من اثنين نحو شتان زيد وعمرو أى افترقا وتباعدا ويزاد عليه ماكقول الشاعر:

شَتَّانَ مايَوْمِي عَلَى كُورِهَا   وَيَـوْمُ حَيَّـانَ أخِـي جَابِرِ[1]

فما زائدة، ويومى فاعل شتان، ويوم حيان معطوف عليه. وأما قول الآخر:

لَشَتَّانَ مابَيْنَ ٱلْيَزِيدَيْنِ فِى النَّدَىَ   يَزِيد سُلَيْم والأَغَرَّ ٱبْن حَاتِمِ[2]

---

(١) القائل: الأعشى (ميمون بن قيس) وهو من الطويل:
الشاهد في قوله: «شتان مايومي ويوم حيان» حيث جاءت شتان اسم فعل ماض بمعنى افترق وتعمل عمل الفعل تماما فرفعت فاعلا وهو يومي. والما: زائدة بين اسم الفعل وفاعله.
وقد استشهد به كل من: شذور الذهب ٤٠٣، اللسان (قيس) برواية خالد، المفصل ٧٦، شرح المفصل لابن يعيش ٣٧/٤، حاشية ياسين على التصريح ١٩٩/٢.

(٢) القائل: ربيعه الرقي من قصيدة له يمدح فيها يزيد بن حاتم المهلبي ويذم يزيد بن أسيد السلمى. وكان قد ورد إلي يزيد بن حاتم يستجديه وهو والي مصر.
الشاهد في قوله: «شتاه مابين» فان هذا الاسلوب قد رفضه الأصمعي وأنكر صحته ولكن جمهور النحاة وافق عليه حيث اعرب «شتان» اسم فعل ماض بمعنى افترق مبني على الفتح لا محل له من الاعراب، وما اسم موصول فاعل بشتان مبني على السكون في محل رفع. بين: ظرف مكان متعلق بمحذوف صلة وهو مضاف واليزيدين مضاف اليه.
وقد استشهد به كل من: الاغاني ٣٨/١٤، العقد الفريد ٢٨٧/١، ٣٣٢، شرح المفصل لابن يعيش ٣٧/٤، ٦٨، الخزانة ٣ /٤٥، شذور الذهب ٤٠٤، الكامل المبرد ٣٧٠/١.

فالأصمعى لم يجز روايته لأنه لا يجيز شتان مابين زيد وعمرو، ولأن ماإنْ كانت موصولة لم يكن لشتان إلا فاعل واحد، ولا يكون إلا متعددا. وإن كانت زائدة لم يكن لها فاعل مطلقا لأن بين ظرف فلا يصلح لذلك. ومنهم من أجازه. قال لأن تباعد مابينهما مستلزم لتباعدهما. وحينئذ لافرق فى المعنى بين شتان زيد وعمرو وبين شتان مابين زيد وعمرو. وأما **وشكان** فآسْم لَوشُكَ بمعنى قَرُبَ أو سرع فمسماه فعل ماض، وعلته فى البناء، وفتحه كعلة بناء شتان وتضم واوه وتفتح وتكسر. ومن أمثالهم: وشكان ذا خروجا[1] فذا فاعل وشكان، وخروجا تمييز. وأما سرعان فآسم لسَرُعَ. وفى سينه ثلاث لغات: فتحها وضمها وكسرها. وعلة بناءه وفتح نونه يفهم مما تقدم. ومن كلامهم[2] سَرْعَانَ ذا أهالة. واختلف فى أصل المثل فقيل: إن بعض العرب من الحمقى اشترى شاة هزيلة يسيل رغامها من أنفها، فقالت له أمه لم اشتريتها؟ فقال: أو ماترين إهالتها تسيل من أنفها؟ فقالت: سرعان ذا أهالة. وقيل: أن أعرابيا طلب من راع شاةً سمينة ليشتريها فجاءه بشاة يسيل رغامها. فقال: أين ماطلبت منك؟ فقال: ألا ترى شحمها يسيل من منخريها. فقال له ذلك. وقيل: كان لرجل نعجة هزيلة يسيل رغامها، فقيل له ماالذى يسيل؟ فقال ودكها. فقال له السائل: سرعان ذا أهلة. وذا فاعل سرعان، والإشارة إلى الرغام وإهالة منصوب إما على التمييز أو على الحال.

وآعلم أن الأسماء التى ذكرها فى هذا البيت مسماها كلها أفعال ماضية.

٧٢١ وَهَيْتَ أسْرِعْ إيه زِدْ قَطْكَ آخْتَسِبْ
لَعَا آنْتَعِشْ مَهْ كُفَّ آمِينَ آسْتَجِبْ

هيت اسم لفعل الأمر إما بمعنى أسرع أو بمعنى أقبل ولايتعدى كمسماه. وتكرر للمبالغة. قال الشاعر:

---

(١) قاله الدنوشري من اسم الفعل وشكان بمعنى قرب أو أسرع، وتضم واوه وتفتح وتكسر. ومن أمثالهم: وشكان ذا خروجا، فذا: فاعل وشكان وخروجا تمييز.
انظر حاشية ياسين على التصريح ١٩٨/٢.

(٢) انظر: مجمع الأمثال ٣٢٦/١.

أَنَّ ٱلْعِـــرَاقَ وأهْلَـــهُ سَلَمُ لَدَيْكَ فَهَيْتَ هَيْتَا[1]

أى أسرع أسرع. وبناؤه لوقوعه موقع الأمر. وحرك لئلا يلتقى ساكنان. وفيه ثلاث لغات: فَتْحُ التاء وضمهُا وكسرُها. فالفتح طلبا للخفة كأين وكيف، والضم تشبيها لها بحيث، والكسر على أصل التقاء الساكنين. ولم يعتبر ثقل الكسر مع الياء لقلة استعمالها كما فى جير. ويجوز فى الهاء الفتح مع فتح التاء والكسر مع ضمها، والهمز وتركه. واللام التى تتصل بها فى نحو: هيت لك لبيان المخاطب. وقيل معنى مضمومة التاء جئت إليك. وقيل أنا مهيأة لك، وأما إيهٍ بكسر الهاء فاسم لحَدِّث إذ أمرته بزيادة الحديث. كما أن أيها بالفتح آسم لطلب الكف عن الحديث، وقد مر الكلام فى بيانه مطلقا، وتنوينه وعدمه فى صدر الكتاب.

واعلم أن فى قوله: إيه زد أى معناها زد، نظرا لأن زد متعد، وإيه لا يتعدى لأنه لا يقال: إيه حديثا بمعنى زد حديثا. وكذلك لو قيل: أنها اسم لحدث لأن حدث متعد فيكون مسماها أيضا متعديا، فيلزم أن يكون إيه متعديا وهو باطل لعدم استعماله متعديا. فالأجود أن يقال: إيه اسم لقولهم تحدث لأنه لازم مثله. وأما **قَطْكَ**: فمسماه آكتف كقدك. وقوله آحتسب هو بمعنى اكتف. وبنى لوقوعه موقع الفعل على السكون لعدم ماتقتضي الحركة. والكاف حرف خطاب على الأصح، وكأن قط مخففة من قططت الشيء إذا قطعته كما أن قدك من قدك الشيء إذا قطعته طولا فكان الإكتفاء قطع أو قدما سواه.

وأما **لعا**: فمسماه انتعش. ومعنى آنتعش ارتفع. ومنه سمى سرير الميت نعشا

---

(١) القائل: لم أعثر على قائله: وهو من مجزؤ الكامل، وقد انشده الفراء مع بيت آخر لأحد الشعراء في مدح علي بن أبي طالب رضي الله عنه. والبيت الذي سبق الشاهد:

أَبْلِـــغْ أَمِيـــرَ المُـــؤْمِنِين أَخَـــا العِـــرَاقِ إِذَا أَتَيْتَـــا

الشاهد في قوله: «هيت هيتا» حيث جاءت «هيت» هنا اسم فعل أمر بمعنى أسرع وهي لازمة لاتتعدى إلى مفعول به. والمعروف أن لهيت لغات ثلاثة الفتح والكسر والضم. وقد استشهد به كل من: الخصائص ٢٧٩/١، ابن يعيش في شرح المفصل ٣٢/٤، اللسان (هيت).

لأنه يرفع على رؤوس الناس يقال ذلك للعاثر قال:

....

فَٱلسَّوْطُ أَدْنَى لِهَا مِنْ أَنْ أَقُوْلَ لَعَا[1]

والتنوين فى لعا للتنكير. وَدَعْ ودَعْدَعَا: في معني لعا. وأمامَهْ: فاسم لاكفف الكف المعهود. فإن أريد به التنكير نون أى كُفَّ كَفًّا، وبنى إما لوقوعه موقع فعل الأمر الذى هو مسماه أو موقع الجملة. وعلى السكون لأنه الأصل، وإذا دخله التنوين حرك بالكسر لأنه الأصل فى التقاء الساكنين. وأما **آمين**: فمعناه ٱسْتَجِب. وفيه لغتان القصر بوزن فعيل والمد بوزن فاعل. وهو من أبنية العجم. وقيل الألف نشأت من فتحة الهمزة فلا يكون أعجميا، وبناؤه لبناء مسماه، وفتح آخره طلبا للخفة لأنه لو كسر لوقعت الياء بين كسرتين. وقيل: آمين: اسم من أسماء الله تعالى والتقدير يا الله استجب فحذف منه حرف النداء. واستجب وهو ضعيف لأنه يلزم أن يكون مبنيا على الضم لأنه مفرد معرفة، ولا تستعمل إلا عقيب دعاء وليس بدعاء، لأنه اسم واحد مفرد، والإسم الواحد لا يسمى دعاء. وقد اشتقوا من لفظه فعلا فقالوا آمنت أى قلت آمين. قالوا لبيت أى قلت لبيك.

وٱعلم أن الأسماء التى ذكرها فى البيت مسماها كلها أمر كما فسرها، وأسماء الأفعال كلها تنقسم إلى مالا يتعدى مطلقا وإلى مايتعدى من وجه دون وجه، وتنقسم أيضا إلى ماهو لتسمية الأوامر وإلى ماهو لتسمية الأخبار، والغلبة للأول. أما المتعدى مطلقا فنحو: رُوَيْدَ وتَيْدَ وَهَا. وأما غير المتعدى مطلقا، فإما من الأوامر فنحو هيت لك، وأيه ومه وصه. وإما من الأخبار فنحو هيهات وشتان

---

(١) القائل: الأعشى. وتمام البيت مع رواية أخرى:

بِذَاتِ لَوْث عِفِرْنَاةُ إِذَا عَثَرَتْ
فالتَّعْسُ أَدْنَى مِنْ أَنْ أَقُولَ: لَعَا

الشاهد في قوله: «لعا» حيث استشهد بها الشارح على أن معناها الإرتفاع.
انظر: اللسان ٣٢/٦، وتهذيب اللغة ١٩٢/٣.

وسرعان. وأما مايتعدى من وجه دون وجه فأربعة. الأول: هَلُمَّ: فإن لها معنيين أحدهما: بمعنى أَحْضِرِ وَهَاتِ وهى حينئذ متعدية، والآخر: بمعنى أقبل وهى لا تتعدى. الثانى: حَيَّهَل فإنها تكون بمعنى إيت كقولهم: حَيَهَل الثريد وهى حينئذ متعدية لتعدى مسماها، وتكون بمعنى أقبل وأسرع، وهى لازمة للزوم مسماها. الثالث: دُوْنَكَ فإنها تستعمل بمعنى خذ والزم. فتكون متعدية، وتارة بمعنى أُدْنُ وأقرب كقوله:

فَأَوْقَدْتُ نَارِى فَآدْنُ دُوُنَكَ وَآصْطَلِى

فلا تتعدى. وهذه الثلاثة أسماء للأوامر. الرابع: بداد: وتستعمل تارة آسما لفعل الأمر كقولهم فى الحرب: بداد أى ليأخذ كل منكم قرنه فيكون متعديا لتعدى مسماه. وتارة معدولا عن المصدر كقولهم: جاءت الخيل بداد أى متبددة. وهو على هذا لازم للزوم مسماه.

(باب أبنية الثلاثى والرباعى والخماسى)

٧٢٢ **ٱلْقَــوْلُ فِى أَبْنِيَــةِ الآحَادِ إِذَا خَلَتْ مِنْ طَارِىءِ مُزْدَادِ**

يريد بالآحاد الأسماء، لأن الأفعال تذكر فيما بعد، وإنما بدأ بذكرها قبل الشروع فى ذكر الجمع، لأن الآحاد هى الأصول والجمع فرع عليها، فلا حصول له دونها مطلقا، ولما كانت الأسماء الآحاد مجردة عن الزائد، وغير مجردة قيدها بقوله: إذا خلت من طارىء مزداد، ليخرج به ماكان منها غير مجرد من حروف الزوائد، لأن مراده بالآحاد التى لا زائد فيها بل كل حروفها أصول. وتنقسم إلى ثلاثى ورباعى وخماسى على الأصح، وزعم الكوفى أن الثلاثى هو الأصل، وأن فى الرباعى زيادة حروف، وفى الخماسى زيادة حرفين وهو ضعيف. أما أولا فلأن حروف الزيادة محصورة على ما سيأتى. وأما ثانيا فلأنهم لما قصدوا المغايرة بينها جعلوا للثلاثى همزة غالبا لخفته، لأنه أتى على العدة التى تقتضيها حكمة الوضع. ألا ترى أن الحرف الأول للابتداء لا يكون إلا متحركا، والحرف الآخر للوقف ويكون متحركا وساكنا، والحرف الثانى للفصل بينهما لئلا يلى الإبتداء الوقف. وجعلوا للرباعى خمسة لتكون أثقل، وللخماسى أربعة لثقله على الرباعى. وعلى قولهم: لاتبقى هذه الحكمة فى الترتيب، ولا يجوز أن تكون الأصول أقل من ثلاثة ولا أكثر من خمسة. أما الأول فلئلا يلى الوصل الوقف كما مر آنفا إذ المتجاورين كالشىء الواحد. فإن نقص عن ذلك وهو معرب فلابد وأن يكون قد دخله حذف كيدودم. وأما الثانى فلأن السداسى ضِعْفُ الثلاثى، فلو كان أصلا لأوهم أنه مركب كبعلبك، لكن قد يبلغ الإسم الثلاثة بالزيادة إلى سبعة أحرف نحو ٱحْمَارَّ ٱحْمِيْرارا، وٱشْهَابَّ إشهيبابا لأنه من الشهبة والحمرة. ولا تجوز الزيادة

عليها. وأما قرعبلانة آسم لدويبة فثمانية أحرف بتاء التأنيث وهو مزيد الخماسى.

٧٢٣ فَعْــلٌ كفَــلْسٍ كجَمَـــلِ فِعْلٌ كحِبْرٍ فِعِلٌ كإِبِـــلِ

٧٢٤ فُعْلٌ كَقُفْلٍ فَعُلٌ كصُرَدٍ وَزِدْ مِثـــالَ عَضُدٍ وكَبِـــدٍ

٧٢٥ وعُنُـقٍ وعِنَـبٍ وفِعِــل قد جَاءَ فى الشّذُوذِ منه دُئِلُ

بدأ بالثلاثى لأنه الأَصل فى الخفة لما مر، وذكر له أحد عشر مثالا، والتقسيم يقتضى أن تكون أبنيته اثنى عشر قسما، لأن الفاء لوجوب تحركها لابد وأن تكون مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة. والعين كذلك وتزيد عليها بالسكون. فإذا ضربت الثلاثة التى للفاء وفى التى للعين كانت اثنى عشر وهو الحاصل من ضرب ثلاثة فى أربعة، لكن واحدا منها لايوجد له فى الأسماء ولا فى الأفعال، لثقل الخروج من كسر لازم إلى ضم لازم. وأما الحِبُك بكسر الحاء وضم الباء فإن ثَبَتَ فَعَلَى التداخل لأنه يقال: حُبُك كعُنُق وحِبِك كإِبِل. فالمتكلم بحبك كأنه قصد الكسر أولا ثم غفل فذكر الضم ثانيا. وأكثر مايكون التداخل من كلمتين. وآخر وهو المضموم الفاء المكسور العين مختص بالفعل الثلاثى الماضى الصحيح العين غير المضاعف المبنى للمفعول نحو: ضُرِبَ. ولم يأت فى الأسماء إلا علما منقولا كدُئِل وهى قبيلة أبى الأسود أو شاذا. اسم لدويبة شبيهة بابن عرس فيما حكاه الأخفش. وعن الليث أن الوَعِل لغة فى الوَعْل، فبقى عشرة. أربعة منها لمفتوح الفاء وثلاثة لمكسورها وثلاثة لمضمومها، أما الأربعة الأول فَفَعْلٌ: بفتح الفاء وسكون العين، ويكون اسم عين وصفة ومصدرا، فالإسم: كفَلْس وصَقْر، والصفة كسَهْل وصَعْب، والمصدر كضَرْب، وفَعَل: بفتح الفاء والعين ويكون كذلك، فاسم العين كجَمَل، والصفة: كنحو بَطَل، والمصدر نحو طَلَب. وفَعِل بفتح الفاء وكسر العين ويكون كذلك. فالإسم نحو كَبِد والصفة نحو: حَذِر والمصدر نحو كَذِب ولَعِب. وفَعُل: بفتح الفاء وضم العين ويكون آسْما كعَضُد ورَجُل، وصفة كحَدُث ويَقُظ. وهو أقل من الذي قبله لثقل الضم. وأما الثلاثة التى لمكسور الفاء ففعل بكسر الفاء وسكون العين. ويكون اسم عين كحِبْر

وصِفَة كِنضْو وجِلفْ، ومصدرا كعِلمْ وفِسْق. وفِعَل بكسر الفاء وفتح العين وهو أقل من الذى قبله لثقل عينه بالحركة. ويكون اسما كعِنَبْ، وصفة نحو: لِحَم وزِيَم أى متفرق وقوم عِدَى. وهو آسم جنس يوصف به الجمع كالركب والسفر وليس بتكسير. وقد يوصف به المفرد وهو نادر. ومصدرا نحو شبع وفعل بكسرهما وهو أقل من الذى قبله، لثقل الكسرة وخفة الفتحة، ويكون اسما كإبل وصفة كامرأة بلز وهى العظيمة، وقيل القصيرة وهو قليل. وأما الثلاثة المضمومة الفاء فَفُعْل بضمها وسكون العين، ويكون اسم عين كفُعْل وبُرْد، وصفة كحُلْو ومُرّ وعُبْر. يقال: ناقة عُبْر أى لا يزال يسافر عليها، ومصدرا نحو شُغْل. وفُعَل بضم الفاء وفتح العين، وتكون آسما كصُرَد ورُبَع وصفة نحو حُطَم. قال:

قَدْ لَفَّهَا اللَّيْلُ بسواق حُطَمْ ....(١)

ومصدر كهُدًى وسُرَى، وفُعُل بضمها ويكون آسما كعُنُق وطُنُب وصفة كناقة سُرُح، ومصدرا كعُسْر لغة فى العُسُر كنُذُر وفى التنزيل: ﴿فَذُوقُوا عَذَابِى وَنُذُرِ﴾(٢) أى انذارى.

٧٢٦ وَلِلرّبَاعِي قِمَطْـرٌ سَلْـهَبُ وَزِبْرِجٌ ودِرْهَـمٌ وجُخْـدَبُ

ذكر للرباعى المجرد خمسة أبنية وهى التى يعرفها الجمهور. فالأول: فِعَلْل بكسر الفاء وفتح العين وسكون اللام ــ الأولى، ويكون آسما كقِمَطْر وهو وعاء الكتب،

(١) القائل: الحطم القيس كماذكر سيبويه وهو من مشطور الرجز. ونسبه آخرون لأبي زغبة الخزرجي ولرشيد بن رميضه وبعده:

قد لفهـــا الليـــل بسواق حطـــم
ليس براعـــي إبـــل ولاغنـــم

الشاهد في قوله: «بسواق حطم» حيث جاء حطم نعتا لسواق. فكل منهما نكرة وليس بمعدول عن حاطم لأن فعل لايعدل عن فاعل إلا في باب المعرفة: عمر وزفر عامر وزافر. وقد استشهد به كل من سيبويه ١٤/٢، البيان والتبيين ٣٠٨/٢، المقتضب ٥٥/١، ٣٢٣/٣، الكامل ٢١٥، المخصص ٢٢/٥، ابن يعيش في شرح المفصل ١١٢/٦، اللسان (حطم).

(٢) سورة القمر آية ٣٩.

وقيل الشديد. ومنه قوله تعالى: ﴿يَوْماً عَبُوساً قَمْطَرِيرًا﴾[1] وصفة كليث هِزَبْر أى جرىء.

الثانى: فَعْلَل بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام. ويكون اسما كجعفر وهو فى الأصل اسم للنهر، ثم نقل وسمى به وصفه كسَلْهَب للطويل. الثالث: فِعْلِل بكسر الفاء وسكون العين وكسر اللام الأولى ويكون اسما كزِبْرِج وهو الذهب، وقيل النقوش المختلفة الألوان، وقيل السحاب الأحمر، وصفة كعِنْقِصْ للمرأة القليلة الحياء، وخِضْرِم[2] للماء الكثير. الرابع: فِعْلَل بكسر الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى، ويكون اسما كدِرْهَم، وصفه كَهْبَلع وهجْرع إنْ كانت الهاء أصلا فيها كما ذهب إليه سيبويه وهو الأظهر لقلة زيادة الهاء أولا.

الخامس: فُعْلُل بضم الفاء وسكون العين وضم اللام الأولى، ويكون اسما وصفة، فالإسم كجُحْدُب[3] وبُرْثُن[4]. وقيل أن جُحْدُبا صفة وهو الضخم. وأما الصفة فنحو جُرْشُع وهو العظيم من الإبل. وزاد الأخفش بناء سادسا وهو فُعْلَل بضم الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى نحو: جُحْدَب. وسيبويه[4] لم يثبته، ورواه بالضم. ونقل أنه رأى الكوفيين، وحجتهم مارواه الفراء من نحو بُرْقُع[5] وطُحْلُب وجُؤذر وجُحْدَب، ولا حجة فيه. أما برقع وطحلب فالأجود فيهما ضم

(١) سورة الإنسان آية ١٠.

(٢) من معاني الخضرم: الجود والعطاء.

(٣) الجحذب: الجراد الاخضر الطويل الرجلين.

(٤) والبرثن للسبع والطير كالأصابع للإنسان.
ويضيف سيبويه كلمة أخرى على الوزن نفسه وهي التُرْتُم ويقول: ٢/٣٣٥، فالأسماء نحو الترتم والبرثن والحبرج والصفة نحو الجرشع والصنتع والكندر فالترتم من أمثلة سيبويه. وقد ذكره أيضا أبو الفتح في المصنف ٢٥/١، ولم تذكره المعاجم اللغوية التي بين أيدينا. وانظر: المقتضب ٢٠٤/١.

(٥) البرقع: نقاب المرأة ومايستر به وجه الدابة بضم فسكون ففتح وقد يكسر أوله، والأصل ضم الثالث.

القاف واللام [فيكونان][1] كبُرْثُن. وأما جؤذر فإنّه أعجمى. وأما جُحْدَب فالرواية الجيدة فيه ضم الدال وعلى أنه لو ثبت فتحها أمكن أن يكون مخففا من جخادب. كما قالوا أن عُلْبطا مخفف من علابط. والأظهر ماذهب إليه الأخفش. أما أولا فلأن الفراء ثقة فى روايته فلا وجه لردها، ويقويه إظْهار التضعيف فى نحو سؤدد وعندد لإرادة الإلحاق بجُحْدُب. ولو لم يكن له هذا البناء لقيل سُوَّد وُعنَّد. فلو كان معدوما لوجد ماهو ملحق به. ولذلك ألف بُهْمَات ملحقة بهذا البناء إذ قد امتنع أن يكون للتأنيث لدخول التاء عليها. وأما ثانيا فلأن قولهم: الأجود فيما رواه الضم فليس محل النزاع بل فى إثبات هذا البناء وعدمه. وفيه تسلم وجودها.

٧٢٧ وللخامسى جاء قِرْطَعْبٌ وله سَفَرْجَل جَحْمَرِش قُذَعْمِلَهْ

للخماسى المجرد أربعة أبنية حَطًّا له عن الرباعى لكونه أثقل. وقد جمعها فى هذا البيت كما جمع الرباعى فى الذى قبله. فالأول فِعْلَلْل بكسر الفاء وسكون العين وفتح اللام الأُولى وسكون الثانية. ويكون اسما كِقْرطَعْب وهو السحاب، وقيل دابة. وصفة كجِرْدَحْل وهو الضخم من الإبل. الثانى: فَعَلْلِل بفتح الفاء والعين وسكون اللام الأُولى وفتح الثانية. ويكون اسماً كسَفَرْجَل وصفة كشَمَرْدَل وهو القوى السريع من الإبل وغيرها. الثالث: فَعْلِلَل بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام الأُولى وكسر الثانية. ويكون اسما عند أبى عثمان[2] وأبى الفتح[2].

فالاسم كَقْهَبلسٍ للذكر والصفة كجَحْمَرِش[3] للعجوز الكبيرة. قال الراجز:

قَدْ قَرَنُونِى بِعَجْوزٍ جَحْمَرِش[4]

---

(١) هكذا ف (ق، ك) وفي الأصل (ص) (فيكون) وماذكر هنا أفضل.

(٢) ذكر المازني في تصريفه أن أوزان الخماسي المجرد تكون أسماء وصفات، ولكنه لم يمثل لفعللل اسما. وقال «ابو الفتح في شرحه ١/٣٠، وفعللل: ذكر أبو عثمان أنه يكون اسما وصفة، وذكر أبو العباس أنه إنما جاء في هذ المثال في النعت، وقد اتبع المبرد وسيبويه فى ذلك.

(٣) يقول سيبويه ٢/٣٤١: «.. ويكون على مثال فعلل في الصفة. قالوا: قهلبس وجحمرش وصهلصق، ولانعلمه جاء اسما.

(٤) القائل: غير معروف وهو من الرجز:

=

وقال المبرد(١)، لاتكون إلا صفة. الرابع: فُعَلْلِل بضم الفاء وفتح العين وسكون اللام الأولى وكسر الثانية ويكون آسما كقُذَعْمِل. ولا تستعمل إلا بعد النفى، إما بهاء أو بغير هاء. يقال: ماله قُذَعْمِلَة أى شيء، وصفة كخُبَعْثِن وهو الشديد من الرجال والأَسْدُ والإبل، وقد يستعمل القذعمل صفة أيضا. يقال: امرأة قذعملة للقصيرة، وناقة قذعملة للشديدة. وزاد ابن السراج(٢) بناء خامسا وهو هُنْدَلِع لبقلة، والأظهر أنّه رباعى، والنون زائدة وإلا لكان نحو كنهبل بناء خماسيا وذلك يؤدى إلى كثرة أبنية الخماسي فيجوز على هذا أن يكون له بناء سادساوسابعا.. وحينئذ لاوجه لحصرها فى الرباعى أو الخماسى.

= الشاهد في قوله: «جحمرش» حيث استشهد به الشارح على مجيء لفظه جحمرش صفة. وجاءت هنا صفة لعجوز.

وقد استشهد به الحيوان ١٦١/٧، المنصف لابن جنى ٥/٣.

(١) انظر: المقتضب ٢٠٦/١ يقول المبرد في ذلك: «ويكون على «فَعْلَلِل نعتا» وذلك قولهم: عجوز جحمرش وكلب نخورش.

(٢) لم أعثر عليه في كتاب الأصول جـ ١، جـ ٢.

(باب جمع التكسير)

٧٢٨ القَوْلُ فى الجَمْعِ الّذِى يُكَسَّرُ وَاحِدُهُ عَنْ وَضْعِهِ يُغَيَّرُ

التكسير تفعيل من كسرت الشيء بعد التئام أجزائه، وقد تقدم بأن الجمع إما صحيح وإما مكسر، أما الصحيح فقد مر بيانه، وأما المكسر فلما كان عبارة عما تغيّر فيه نظم الواحد، وبناؤه إما لفظا أو تقديرا كما تقدم فى أول الكتاب كان له أربعة أحوال. أحدها: أن يكون الجمع أكثر من الواحد كرجال،

وثانيها: عَكْسُهُ نحو كُتُبْ. وثالثها: أن يتساويا فى الحروف ويختلفا فى الحركة كغذافر وجوالق. [فإنهما يُضَمُّ أوّلهما](١) فى الوحد، فإذا كُسِرَ جُعِلَ بدل الضم فتحة، وتُتَوهَّمُ الألَف فى الجمع غيرها فى المفرد وكذلك أسَد، فإنه يفتح أوله فى [المفرد](٢) ويضم فى الجمع على العكس منهما. ورابعهما: أن يتساويا فيهما ويختلفا فى التقدير كفُلْك وهِجَان ودِلَاص. وقد تبين منه أن تغيير البناء أعم من تغيير النظم مطلقا.

وأن نحو غدافر وأُسُد لم يتغير فيه إلا البناء وهو تكسير. وقول المصنف فى الجمع الذى يُكَسَّرُ: يحترز به عن الجمع المصحح ثم فسر معنى قوله: يكسر بقوله: واحده عن وضعه يغير. لأن التكسير تغيير صيغة الواحد [عما](٣) كان عليه مطلقا. ويريد بالوضع فى قوله عن وضعه البناء الذى كان عليه والهيئة قبل التكسير. وقوله: يُغَيّر أيّ يُكَسّر مطلقا. واعلم أن جمع التكسير يَعُمُّ من يعقل

(١) هكذا في (ك) وفي الاصل (ص) و (ق) (فانها اولهما). وهو تصحيف.

(٢) هكذا في (ق، ك) وفي الاصل (الواحد).

(٣) هكذا في (ق، ك)، وفي الاصل (ص) (كما) وهو تصحيف.

وغيرهم فى أسمائهم نحو رجال وأفراس وفى صفاتهم نحو كرام وظراف وطوال وحُمْر وهو فى الأسماء أكثر منه فى الصفات، لأن من الصفات مالا تكسير له كما سيأتى:

٧٢٩ أوّلها فُعْل كأُسْد فى أَسَد وفُعُلٌ كنُمُر وكأُسُد

قد ذكر للثلاثى المجرد ثلاثة عشر بناء، وقد يشترك فى البناء مفردان وأكثر أولها: فُعْلٌ بضم الفاء وسكون العين. وإنما بدأ به لخفته، وقد كُسِر عليه فَعْلا بفتح الفاء وسكون العين نحو: سَقْف وسُقُف، وفَعَل بفتح الفاء والعين نحو: أَسَد، وقيل أن سُقُفا اسم جمع، وأُسْد مخفف من أُسُد المضموم العين، وكسروا عليه فُعُلا بضم الفاء ونحو فُلُك فيكون الإختلاف بهما تقديرا كما مر.

البناء الثانى: فُعُل بضم الفاء والعين. وقد كسر عليه فَعِل بفتح الفاء وكسر العين كنمر ونمر. قال:

فِيهَا عَيائِيلُ أُسود ونُمُر(١)

وفَعْل بفتح الفاء وسكون العين نحو: سَقْف وسُقُفْ ورَهْن وَرُهُن وفعَل بفتحهما نحو: أَسَد وأُسُد. وقيل أن أَسَداً مقصور من أسود.

٧٣٠ وَفَعْلَةٌ كرَجْلَةٌ وفِعْلَهْ جِبَبَةٌ ثِيَرَةٌ وحِسْلَهْ

البناء الثالث: فَعْلَة بفتح الفاء وسكون العين ولم يكسروا عليه إلا اسما واحدا وهو فَعُل بفتح الفاء وضم العين نحو رَجُل ورَجُلَة. وقد أضافوا إليه العدد القليل قالوا ثلاثة رَجْلَة آستغناء به عن أرجال. وقيل إنه اسم جمع وليس بتكسير.

البناء الرابع: فِعَلَة بكسر الفاء وفتح العين وقد كسر عليه فُعْل بضم الفاء

---

(١) القائل: حكم بن معية الربعى وهو من الرجز:
الشاهد في قوله: «عيائيل ونمر» فعيائيل: أبدلت الهمزة من الياء، فأصلها عيائل، لكنه لماأشبع الهمزة اضطراراً نشأت الياء كقوله: تنقاد الصياريف لأنه عيل واحد العيال. والثاني: ونمر حيث جاءت جمعاً لنمر كما جمع أسد على أسد لتساويهما في عدد الحروف وحركاتها. وقد استشهد به كل من: سيبويه ١٧٩/٢، المقتضب ٢٠٣/٢، ابن يعيش في شرح المفصل ١٨/٥، ٩١/١٠، المقرب ١٠٧/٢، ١٦٣، شواهد الشافية ٢٧٦، شواهد العينى ٥٨٦/٤، التصريح ٣١٠/٢، ٣٧٠، الأشموني ٢٩٠/٤، اللسان (عيل).

وسكون العين نحو: جُبّ وهو البئر العميقة، وجِبَبَة. وقالوا: خَرْجٌ وخِرْجَة، وحُجْرٌ وحُجَرَة وكُرْزٌ وكِرَزَة. وفَعْل بفتح الفاء وسكون العين كثَورْ وثِيَرَة. وقالوا أثْورَة فى القطعة من الأقط فرقا بينه وبين الثور من الحيوان، وفِعْل بكسر الفاء وسكون العين نحو حِسْل وهو ولد الضب، وحِسْلَة وقِرْد وقردة وقد كسروا عليه فُعُلا بضم الفاء والعين نحو طُنُب وطِنْبَة وهو نادر.

٧٣١ وأفْعُــلُ كأفْلُــسٍ وأزْمُــنِ وأضْلُــعِ وأرْجُــلٍ وأرْكُــنِ

البناء الخامس: أفْعُل وقد كسروا عليه أمثلة من الثلاثى المجرد: أحدها: فَعْل بفتح الفاء وسكون العين فقالوا فِلْس وفَرْخ وأفْرُخ ونَسْر وأنْسُر. وفى مضاعفه كَفّ وأكُفّ وصَكّ وأصُكّ وضَبّ وأضُبّ. وفى فعل معتل العين منه قَوْسٌ وأقْوُس. وثَوْبٌ وأثْوُب وعَيْنٌ وأعين. وفى معتل لامه: دَلْوٌ وأدْلٍ وظَبْى وأظُبّ. وقد اطرد فيه. وثانيها: فَعَل: بفتح الفاء والعين نحو زَمَن وأزْمُنْ قال:

....

هَلِ الأزْمُــنِ اللائــى مَضَيْــنَ رَوَاجِــعُ(١)

وقياسه أن يكون جمع زمان. وقالوا: جبل وأجبل ورسن وأرسن حكاه الفراء. ومنه قول الشاعر:

خلَعُوا أرْسُنَ الجيَادِ وَسَارُوا قَارِنِيْهَا بِشَاحِجَاتِ البِغَالِ(٢)

وفى معتل عينه: دَرٌ وأدْوُر ونَار وأنْوُر. وفى معتل لامه: عصا وأعص والأصل

---

(١) القائل: ذو الرمة وهو من الطويل. وتمام البيت:

أَمُنْزَلَتــى مَىّ سَلَامٌ عَلَيْكُمَــا
هَلْ الأزْمُــنُ اللائِــى مَضَيْــنَ رَوَاجِــعُ

الشاهد في قوله: «الأزمن» فهي جمع زمن والقياس ألا يكون على هذا الوزن الذي ذكره الشاعر بل القياس أن يكون جمع أزمان. وقد استشهد به كل من: سيبويه ١٧٨/٢، المخصص ٦٣/٩، ديوانه ٣٣٢، المقتضب ١٧٦/٢، شرح المفصل ١٧/٥، ٣٣/٦، الكامل ٣٧.

(٢) القائل: لم أعثر على قائله: ولم أجده في المراجع التي اطلعت عليها.
الشاهد في قوله: «أرسن» حيث جاءت على وزن افعل لانها جمع سن كا ذكره الشارح.

أعْصُو، فأبدل من الضم كسرة ومن الواو ياء كما فعلوا فى أظب، وأذل لئلا يؤدى إلى مالا نظير له فى كلامهم. وثالثها: فِعَل بكسر الفاء وفتح العين نحو: ظِلَع وأظْلُعُ وهو قليل كأنهم شبهوه بزمن وأزمن. ورابعها: فِعْل بكسر الفاء وسكون العين نحو: رِجْل وأرْجُل. وفى التنزيل: ﴿وَٱمْسَحُوا بِرُؤُسِكُم وأرْجُلِكُم﴾[1] ولم يتجاوزه للقليل والكثير. وقالوا: ذئب وأذؤُب وضِرْس وأضْرُس. وخامسها: فُعْل بضم الفاء وسكون العين: رُكْن وأرْكُن، وحكى غضن وأغضن وقُفْل وأقْفُل.

٧٣٢ ثم فَعِيـــلِ كَعَبِيْـــدٍ قَيَّسُوا قالوا كَلِيبٌ وكَذَا الضَّرِيْسُ

البناء السادس: فعِيل وقد كسروا عليه فَعْلا بفتح الفاء وسكون العين نحو: عَبْد وعَبِيد وكَلْب وكَلِيب. وهذا البناء تكسير عند الأخفش. وأما عند سيبويه[2] فهو اسم للجمع كالحامل والباقر. وفِعْلا بكسر الفاء وسكون العين كضرس وضريس وهو قليل. وقالوا فى مفتوح الفاء والعين بقر وبقير، وهو اسم للجمع على الأصح.

٧٣٣ ثمّ فِعَال كالفِرَاخ قَالُـــوا فيـه بِئَار وكـــذا رِجَـــالُ
٧٣٤ كذا القِرَاطُ والجِمَالُ قُولُوا ثم فُعـول فَقُـــل الوُعُـــولُ

البناء السابع فِعَال: وقد كسروا عليه أمثلة: أحدها فَعْل بفتح الفاء وسكون العين فقالوا: فَرْخ وفِراخ، وكَلْبٌ وكِلَاب وكَعْب وكِعَاب. وفى معتله سَوْط وسِيَاط وثَوْبٌ وثِيَاب وحَوْض وحِيَاض. وفى معتل لامه دلو ودِلاء وظَبْى وظِباَء ولم يأت فيه معتل العين بالياء كما لم يأت معتل العين بالياء على فعول، لئلا يلتبس ذوات الواو بالياء لانقلاب الواو ياء فى فعال. وقد شذ فَوْجُ وفُوْجٌ فى ذوات الواو، ولقلب الواو ياء فى فعال خمسة شروط: أن يكون جمعا فلذلك لا تقلب فى قوام وخوان، وأن لا يكون بعد الواو ألف، ولذلك لاتقلب من طوال. وأن يكون المفرد ساكن العين فلا تقلب زَوْجَه، وأن لا يكون معتل اللام نحو طواء لئلا يتوالى

(١) سورة المائدة آية ٦.
(٢) سيبويه ١٧٦/٢.

إعلالان، وأن يكون قبل الياء كسرة، لأنها هى الموجبة لقلب الواو مع هذه الشروط. وثانيها: فِعْل بكسر الفاء وسكون العين. فقالوا بِئْر وبِئَار، وذِئْبْ وذِئَابٌ. وفى مضاعفة زق وزقاق، وفى معتل عينه ريح ورياح. وثالثها: فَعُل بفتح الفاء وضم العين نحو: رَجُل ورجال وسَبُع وسباع. ورابعها: فُعْل بضم الفاء وسكون العين فقالوا قُرْط وقراط وهو مايعلق فى أعلا الأذن. وفى مضاعفه: خُفّ وخِفاَف وَعُشٌ وعِشَاش، وقُفّ وقفاف وقد كثر فيه. وخامسها: فَعَل بفتح الفاء والعين نحو: جَمَل وجِمَاَل وجبَلَ وجبال. وحَجَر وحِجَار، وهو كثير. وسادسها: فُعَل بضم الفاء وفتح العين فقالوا:رُبَع: رباع. ولم يذكره فى الكتاب.

٧٣٥ كذا البُرُوج وكذا العُـرُوقْ كذا الضُلُوعُ وكذا السُؤُوقُ

٧٣٦ كذا الأُسُودُ ثمّ مَعْ فِعَالَهْ فُعُولَـــة بُعولَـــةٌ جِمَالَـــه

البناء الثامن: فُعُول: وقد ذكر لتكسيره خمسة أمثلة: أحدها: فَعِل بفتح الفاء وكسر العين نحو وعَلِ ووُعُول. وأشار إليه بقوله: ثم فعول فعل الوعول. والوعل الكبش الجبلى. وأما قوله عليه السلام «فى آخر الزمان وتهلك الوعول وتظهر التحوت»(١). فالمراد أنه يهلك من له القدر، ويتقدم من كان تحت أرجل الناس لعدم السادة. وقالوا نَمِرٌ ونُمُور. وثانيها فُعْل بضم الفاء وسكون العين نحو بُرْج وبُرُوج وبُرْد وبُرودُ وجُرْح وجُروُح. وفى التنزيل: ﴿والجُرُوْحُ قِصَاصٌ﴾(٢). وقالوا فى مضاعفة عش وعشوش.

وثالثها: فِعْل بكسر الفاء وسكون العين. فقالوا: عِرْق وعروق، وجِذْع وجذوع. وفى مضاعفه: لصّ ولصوص. وفى لغة من كسر اللام وفى معتل عينه دِيْك ودُيُوك وفيل وفيول. وفى معتل لامه تجىء ويجىء. ورابعها: فِعَل بكسر الفاء وفتح العين نحو: ضِلِع وضلوع، وإِرَم وإِروم. وخامسها: فَعَل بفتح الفاء والعين

---

(١) حديث نبوي كما في جمع الزوائد للهيثمى جـ ٧ ص ٣٢٤، والحديث في موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان للهيثمى ص ٤٦٥ ورقم الحديث ١٨٨٦.

(٢) سورة المائدة آية ٤٥.

نحو: أَسَد وأُسُود وساق وسوق لأن الأصل سَاق سَوَق. فقلبت الواو ألفا لتحركها وآنفتاح ماقبلها. ويجوز تصحيح واوه وهمزها. وقد مر أن فعولا فى معتل العين شاذ، لوقوع الواو بعد ضمتين متواليتين. وقالوا فى معتل لامه عَصَى وعَصِي، وقَفَا وقِفِى. وقد كسروا عليه بناء. [وسادسها][1] وهو فعل بفتح الفاء وسكون العين فقالوا بَقْل وبُقُول وبَطْن وبُطُون ونَسْر ونُسُور، وفى معتل لامه: دَلْوُ ودُلِيّ، وثدى وثدى، ولم يذكره المصنف.

البناء التاسع: فُعُولَة: وقد كسروا عليه: فَعْلا بفتح الفاء وسكون العين فقالوا بُعُولة وفُحُولَة وعُمُومَة وخُؤُولَة وخُيُوطَة. العاشر: فِعَالَة: وقد كسروا عليه فعلا بفتح الفاء والعين فقالوا: جِمَالة وذِكَارة وحِجَارة. وهذان البناءان أعْنِى فُعُولَة وفِعَالة هما فُعُول وفِعَال زيد عليهما تاء التأنيث لتأكيد الجمع.

٧٣٧ وجاء فى فِعْلاَنَ كالخِرْبَانِ ... وَجَاءَ كالنِّيرَانِ والنِغْرَانِ

٧٣٨ وجاء كالِقْنوَانِ والعِيْدَان ... فُعْلاَنُ كالحُمْلاَنِ والظُهْرَانِ

٧٣٩ وجاء كالذُؤبَانِ والزُقَّانِ ... وجاءَ أفْعَالُ عَلَى أوْزَانِ

البناء الحادى عشر: فِعْلان بكسر الفاء، وقد كَسَّروا عليه خمسة أوزان من الثلاثى المجرد: أحدها: فَعْل بفتح الفاء وسكون العين فقالوا: عَبْد وعَبْدَان. وفى معتل العين ثَوْر وثِيْران. وثانيهما: فُعَل بضم الفاء وفتح العين نحو: نُغَر ونِغْرَان.. قال الشاعر:

يَحْمِلْنَ أوْعِيَةَ المُدَامِ كَأنَّها ... قَدْ عَلِقَتْ بأكَارِعِ النغْرَانِ[2]

والنغر: العصفور الصغير. وثالثها. فِعْل بكسر الفاء وسكون العين كِقنوْ

---

(١) هكذا في (ق، ك) وفي الأصل: (ص): (سادس) والأصح ماذكر.

(٢) القائل: لم أعثر على قائله:

والنغر كصرد وهو البلبل، وفراخ العصافير وضرب من الحُمَّر أو ذكورها، والجمع نغران. انظر: القاموس: (نغر)، وقيل النغران طير كالعصافير، حمر المناقير، ومؤنثه نغرة كهمزة، وأهل المدينة يسمونه البلبل. وانظر: حاشية الشافية.

وقِنَوان والقنو العذق بما عليه، وينبغى أن يتوهم أن الكسرة فى قنوان غير التى فى قنو لئلا يصح فيه الواحد. ورابعها: فُعْل بضم الفاء وسكون العين ويختص به منه معتل العين بالواو ونحو: عُوْد وعِيْدَان، وحُوْت وحِيْتَان وكُوْز وكيزان. وغُول وغِيْلَان، ونون ونينان.

وخامسها: فَعَل بفتح الفاء والعين نحو: صَرَب وصِرْبَان وهو ذكر الحبارى. ويَرَق ويِرْقَان، وَوَرَل وَوِرْلان. وفى معتل العين منه جَار وجِيْرَان، وتَاج وتِيْجَان وقاع وقِيْعَان. ولم يذكر المصنف هذا الوزن.

البناء الثانى عشر: فُعْلَان: بضم الفاء وقد كسر عليه ثلاثة أمثلة: أحدها فَعَل بفتح الفاء والعين نحو: حَمَل وحُمْلان وسَلق وسُلْقَان وهو المطمئن من الأرض. وثانيها: فَعْل بفتح الفاء وسكون العين نحو: ظَهْر وظُهْرَان، وبَطْن وبُطْنَان وتَعْب وتُعْبَان وهو مسيل الوادى. وثالثها: فِعْل بكسر الفاء وسكون العين نحو: ذِئْب وَذُئْبَان، وصِرْم وَصُرْمَان. وقالوا فى مضاعفة زِقّ وزُقَّان.

٧٤٠ قَدْ جَاءَ كالأَحْمَال والأَجْنَادِ وجَاءَ كالأَرْطَابِ والأَزْنَادِ

٧٤١ وجاء كالأَعْنَاقِ والأَعْضَادِ وجاء كالأَضْلَاع والأَكْبَادِ

٧٤٢ وجاء كالآبَالِ والأَجْمَالِ ثلاثَ عَشْرَةَ عَلَى التوالى

البناء الثالث عشر: أَفْعَالٌ وهو أعم أبنية الجمع، لأنه قد كسر عليه الأسماء الثلاثية العشرة وقد ذكرها فى الكتاب[1]، ونحن نأتى عليها على سياق نظمه مع التعرض لما أهمله. أولها: فَعَل بفتح الفاء والعين: نحوه جَمَل وأَجْمَال. وقالوا جَبَل وأَجْبَال وأَشَد وآشاد. وفى معتل العين منه بَاع وأبواع، ونَاب وأنْيَاب وفى معتل اللام رَجَا وأَرْجَاء للناحية، وصفا وأصفاء وغضا وأغضاء. وربما اقتصروا عليه من كثرة نحو: أقلام وأقتاب وأموال. وثانيها: فُعْل بضم الفاء وسكون العين نحو: جُنْد

(١) يقول سيبويه فى ذلك ١٧٧/٢: «وما كان على ثلاثة أحرف وكان فَعَلا فانك إذا كسرته لأدنى العدد بنيته على أفعال وذلك قولك جمل وأجمال ... فإذا جاوزوا به أدنى العدد فإنه يجئ على فِعَال وفعُول ... فانه يجيء على فِعَال وفُعُول....».

وأَجْنَاد وقالوا: قُفْل وأَقْفَال وبُرْد وأَبْرَاد. وفى مضاعفه خُفّ وأَخْفَاف وعُشّ وأَعْشَاش. وفى معتل العين عنه عُوْد وأعْواد، وغُوْل وأغْوَال وفى معتل اللام: مُدى لمكيال وأمداء. وثالثها: فُعَل بضم الفاء وفتح العين نحو: رُطَب وأَرْطَاب. وقالوا رُبَع وأَرْبَاع وهو مانتج فى الربيع. ورابعها: فَعْل بفتح الفاء وسكون العين وليس بقياس فى صحيح العين منه نحو: زَنْد وأَزْنَاد. قال:

.... وَزَنْــدُكَ أَثْــقَبُ أَزْنَادِهَــا(١)

وقد جاء فَرْخٌ وأَفْرَاخ، وسَطْر وأَسْطَار، ورَأْدٌ وأرْآد. وقالوا فى معتل العين منه أَشْوَاطٌ وأَبْيَات وأَلْوَاح وأَبْوَاب وهو مطرد. وخامسها: فُعُل بضم الفاء والعين نحو: عُنُق وأَعْنَاق. وقالوا: طُنُب وأَطْنَاب، وأُذُن وآذَان، ولم يتجاوزوه. وقد شذ طنبه كما تقدم. وسادسها: فَعُل بفتح الفاء وضم العين نحو: عَضُد وأَعْضَاد وقالوا عَجُز، وأَعْجَاز. ولم يتجاوزه فيهما كما يتجاوزوا رجالا وسباعا فى الكثرة. وسابعها. فِعَل بكسر الفاء وفتح العين نحو: ضِلَع وأَضْلَاع. وقالوا عِنَب وأَعْنَاب وإِرَم وآرام. وهو العلم ينصب فى الطرق. وفى معتله مِعًا: وأَمْعَاء. وثامنها: فَعِل بفتح الفاء وكسر العين نحو كَبِد وأَكْبَاد. وقالوا: فَخِذ وأَفْخَاذ ووَعِل وأَوْعَال وتاسعها: فِعْل بكسر الفاء والعين نحو: إِبْلا وآبال، وقالوا طِلّ وآطال. والإِطل الخاصرة. وعاشرها: فِعْل بكسر الفاء وسكون العين نحو: حِمْل وأَحمال وقالوا بِئْر وآبار، وريحْ وأَرْوَاح، وجِيْد وأَجْيَاد فهذه ثلاثة عشر بناء للثلاثى المجرد. وقوله: ثلاث عشر: يحتمل أحد أمرين: إما أنه أنث العدد لأن مراده الصيغة وهى مؤنثة. والتقدير: ثلاث عشرة

(١) القائل: الأعشى. وهو من المتقارب. وتمام البيت:

وُجِـــدْتُ إِذَا اصطَلَحُـــوا خَيْرَهُـــمْ
وَزَنْـــدُكَ أَثْـــقَبُ أَزْنَادِهَـــا

الشاهد في قوله: «أزنادها» حيث جمع زندا عليه وقياسه المطرد في بابه أزند كفلس وأفلس ولكنهم قد يشبهون بابا بباب وهذا وارد في اللغة. وأما ماورد فهو غير قياسي. وقد استشهد به كل من: المقتضب ١٩٦/٢، أمالي ابن الشجرى ٣٢٩/١، ابن يعيش في شرح المفصل ١٦/٥، شواهد العينى ٥٢٦/٤، شرح التصريح ٣٠٣/٢، الأشموني ١٢٥/٤، ديوانه ٥٥٤.

صيغة، أو أنه أضاف النيف إلى العشرة كما هو رأى الكوفيين. والأول أظهر. وقد بقى مما يُكَسَّر عليه الثلاثى المجرد ولم يذكره فعله بكسر الفاء وسكون العين نحو: جار وجِيَرَة، وقاع وقِيْعَه. وفى التنزيل: ﴿كسَرَابِ بِقِيْعَة﴾[1] وفِعلى نحو: حِجْلى جمع حجل. قال:

.... **حِجْلَى تَدَرَّجُ فى الشَّرَبَّةِ وُقَّعُ**[2]

وهو نادر. وأفعلة نحو: نجد وأنجدة، ورجاء أرجية وهما أيضا شاذان:

٧٤٣ وبَابُ فَعْل أفْعُلٌ فى القِلَّة مالم يكن ثانية حَرْف عِلَّهْ

٧٤٤ والكثرةُ الفُعُول والفِعَالُ وغيرُه قلّته الأفْعَال

فَعْل المفتوح الفاء الساكن العين إذا كان صحيح العين فبناؤه فى القلة أى قياسه أن يجمع على أفْعُل مطلقا نحو: أفْلُس وأكُف وأدُل وأظُب، لأنَّه لما كانا أكثر الآحاد جمعا لخفته، ناسب أن تكون قلته أفْعُلا لخفتها. فإن قيل: فقد قالوا أزناد وأفراخ وأزاد. فالجواب: إنما جمعت هذه القلة على أفعال تشبيها لها بما عينه حرف علة. أما النون فى زِنْد فلما فيها من الغنة، وأما الهمزة فى زناد فلأنها إذا خففت صارت ألفا. وأما الراء فى نحو: فَرْخ فأما لأن الراء حرف مكرر ليشبه حرف العلة، أو لأن التكرير يقوم مقام الحركة، أو لأنه محمول على طير إذ هو بمعناه إن كان

---

(١) سورة النور آية ٣٩.

(٢) القائل: عبد الله بن الحجاج الثعلبي من كلمة له من الكامل يخاطب بها عبد الملك بن مروان يعتذر إليه من صحبته لعبد الله بن الزبير. وتمام البيت:

ارحم أُصَيْبِيَتِى الذين كأنهم
حِجْلَى تَدَرَّجَ في الشَّرَبَّةِ وُقَّعُ

الشاهد في قوله: «حجلى» جمع لحجلة حيث جمع الشاعر فعل على فعلى. ولم يأت الجمع على هذا الوزن سوى: حجلى وظربى.

وقد استشهد به كل من: الأغاني ٢٦/١٢، المحتسب ٢٧١/٢، ابن يعيش في شرح المفصل ١٤/٥، ٢١، ١٣٤، اللسان (حجل) ١٥١/١٣، المفصل ١٩٠، التكملة ١٢٦، المخصص ١٥٦/٨، ١٨٧/١٥، المقصور والممدود للقالى ١٦٨.

معتل العين فقياسه على أفعال نحو: أبواب وأسواط وألواح وأبيات وأقياد، ولم يجمع على أفعال استثقالا للضمة على الواو والياء. وقد شذ منه أعين وأبيت وأقوس وأثوب. قال:

لِكُلِّ دَهْرٍ قَدْ لَبِسْتُ أَثْوُبَا(١)

وأما فى الكثرة فالصحيح العين مطلقا يجمع على فعال وفعول، فمنه مايلزم فعالا نحو كلاب وكباش. ومنه مايلزم فعولا نحو: فُلوس وعُصور، ومنه مايتوارد الجمعان نحو: كعاب وكعوب وفحال وفُحُول ودِلاء ودُلى. وأما المعتل العين فإن كان بالياء فيختص بفعُول نحو بيت وبيوت إلا ماشذ كما مرّ. وإن كان بالواو فيختص بفعال نحو: حوض وحياض وثوب وثياب، فتقلب الواو ياء لضعفها بالسكون فى الواحد لما بينا قوله: وغيره قلته الأفعال: يريد أن غير فَعْل المفتوح الفاء الساكن العين من أبنية الآحاد الثلاثية، لم تجمع فى القلة إلا على أفعال وقد تقدمت أمثلته عند ذكر بيانه وهو أفعال. وقد شذ رجا وأرجية كامر.

٧٤٥ وفى الرُّبَاعِي مع الخُمَاسِي يأتى فَعَالِلُ على القِيَاسِ

٧٤٦ نحو ضَفَادِعَ وفى سَفَرْجَلِ جَمْعاً سَفَارِجُ بحذفه قلِ

٧٤٧ وأن تَشَأ عَوِّضْ فقل سَفَارِيجْ فَصَارَ بالتَّعْوِيضِ كالهَمَالِيجِ

أما الرباعى فلم يكسر إلا على بناء واحد وهو فَعَالِل بفتح أوله وإلحاق ألف التكسير ثالثة، وقبلها جمعان ومابعدها مكسورَ. وهو قياسه المطرد فى جمعه سواء كان أول الواحد مفتوحا أو مضموما أو مكسورا، أصلا كان أو ملحقا به. فالأصل نحو قوله: ضفادع فى جمع ضفدع، ويقال درهم ودراهم وزبرج وزبارج

(١) القائل: معروف بن عبد الرحمن من قصيدة مرجزة:
الشاهد في قوله: «أثوبا» حيث جاء به الشاعر هنا جمعا للمفرد ثوب وهو شاذ إذ أن القياس أن يجمع على أفعال أو فعال: ثوب: أثواب أو ثياب.
وقد استشهد به كل من سيبويه ١٨٥/٢، المقتضب ٢٩/١، ١٣٢، ١٩٩، مجالس ثعلب ٤٣٩، ٤٤٠، المنصف ٢٨٤/١، ٤٧/٣، التصريح ٣٠١/٢، الأشموني ١٢٢/٤، اللسان (ثوب).

وبُرْثُنٍ وبراثن. والملحق به صيرف وصيارف وجدول وجداول وجهور وجهاور وقَسْوَر وقساور، وكذلك مازيادته لغير الإلحاق نحو: مساجد وتناضب وأجادل. وإنما لم يتجاوزوا فى الرباعى هذا البناء قليلا كان أو كثيرا، لأنه لايمكن أن يحذف فيه شيء. وأما الخماسى فلا يكسر إلا على آستكراه، لأنه مستقل لكثرة حروفه، فلو جمع بجملتها لازداد ثقلا، ولأن الجمع تصرف وأصله للفعل. وهو لايكون خماسيا. قال سيبويه[1]: لا يزال الإسم فى سهولة حتى يبلغ الخمسة. قال السيرافى: معناه أن لا يكسر إلا إذا سئل عن تكسيره. فإذا كسر حذف منه حرف ليصير رباعيا، والأجود حذف الأخير لأنه طرف، وهو الذى حصل به الثقل. فتقول فى سفرجل: سفارج، وفى جحمرش: جحامر، وفى قرطعب: قراطع، وفى قذعمل: قذاعم. وقيل إن كان فى الإسم شيء من حروف الزيادة، فالأولى حذفه فيقال فى جحمرش: جحارش، وفى فرزدق: فرازق لأن الدال تشبه التاء. فإن كان فيه زائد حذف مع الأخير فيقال فى خندريس: خنادر، وفى عضرفوط عضارف. قوله: وإن تشأ عوض فقل سفاريج. يريد أنه يجوز أن يعوض من الحرف المحذوف من الخماسى مطلقا، مدة ساكنه قبل الطرف جبرا لما لحق الإسم من الحذف، فيقال فى سفرجل: سفاريج، وفى قرطعب: قراطيع. قوله: فصار بالتعويض كالهماليج يريد أنه يصير بالتعويض فى زنة الهماليج. إلا أن الياء فى الهماليج ليست للتعويض، بل هى تنقله عن ألف هملاج وهو السرعة، لا نكسار ماقبلها، فالياء فى الهمالج لازمة فى حال السعة، وفى سفاريج غير لازمة. لأن كل اسم ثلاثى كان أو رباعيا وصار بالزيادة خمسة أحرف، وكان قبل آخره مدة، فإن كانت ألفا أو واوا قلبت ياء نحو: سراديح ومفاتيح ويعاقيب وعصافير، وإن كان ياء بقيت بحالها نحو: قناديل ومساكين. ولا يقال: إذا عوضت الياء من الحرف الخامس لم تحصل الخفة لكون الإسم بها كما كان أولا ذا خمسة أحرف. لأنا

(١) يذكر سيبويه ٢/١١٩، أن تكسير الخماسي المجرد مستكره. وذكر أيضا ٢/١٠٦ أن تصغيره وتكسيره بحذف لامه ٢/١٢١.

نقول: لما كانت الزيادة مدة ساكنة محمولة على ما رابعه مدة منقلبة بدليل جعل التعويض قبل الطرف كالمنقلبة، لم يحصل بها الثقل. فالياء فى سفاريج كالياء فى الهماليج وقناديل.

٧٤٨ وَفَعْلَة كالجَفَناتِ سُلّمَتْ وكالجِفانِ والمُؤونِ كُسِّرَتْ

٧٤٩ وفِعْلَةٌ كُرُكُبَاتِ وعُدَدْ والقِبَابِ وكسُرَّاتِ وَرَدْ

٧٥٠ وفِعْلَةٌ كالسِدراتِ والكِسَرْ ....

ماتلحقه التاء من أبنية الإسم الثلاثى المجرد قياسه أن يكون اثنى عشر وزنا، ففعلة الساكنة العين تكون إما مفتوحة الفاء أو مضمومتها أو مكسورتها، وتجمع مطلقا تصحيحا بالألف والتاء، وتكسيرا إما بالألف والتاء. فقد مر بيانه فى صدر الكتاب وقوله: وفَعْلَة كالجفنات سلمت يريد أنها تكون فى القلة بالألف والتاء. وأما التكسير فقد اطرد جمعها فى الكثرة فى فِعَال وفُعُول. أما فِعَال فكقوله: كالجِفَان فى جمع جَفْنَة. وقالوا قَصْعَة وقِصَاع، وفى المضاعف منه سَلّة وسِلَال، وفى معتله مطلقا رَوْضَة ورِيَاض، وظَبْيَة وظِبَاء.

وأما فُعُول فنحو قوله: المُؤون فى جمع مانة وهى أسفل البطن وهو قليل. قالوا بَذْرَة وبُذُور، وفى معتله بَيْضَة وبيوض قال:

.... فِرَاخاً بُيُوضُهَا[(١)]

(١) القائل: ابن أحمر وهو من الطويل وتمام البيت:

بِتَيْهَاءَ قَفْرٍ والمَطِيّ كَأَنَّهَا
قَطَا الحَزْنِ قَدْ كَانَتْ فِرَاخاً بُيُوضُهَا

الشاهد في قوله: «بيوضها» حيث جاءت على وزن فُعُول ومفردها بَيْضَه على وزن فَعْلَه.
وفي شاهد آخر قوله: «فقد كانت» حيث جاءت كان بمعنى صارت ويجب هذا ليصح المعنى، اذ لو بقيت كان على معناها لفسد المعنى لكونه محالا. وقد استشهد به كل من: شرح المفاصل لابن يعيش ١٠٢/٧، الخزانة ٢٣١/٤، الأشموني ٢٣٠/١، الحيوان ٥٧٥/٥، اللسان (عرض) ٤٩/٩، ٢٤٩/١٧، التكملة ١٠٩، المعاني الكبير ٣١٣/١، أسرار العربية ١٣٧، المرزوقي ٦٨، المفصل ٤١، شرح الجمل ٧٧/١، ديوانه ١١٩.

وقد جاء فيها فِعَل بكسر الفاء وفتح العين نحو: حَلْقَة وحِلَق، وهضبة وهِضَبْ، وقيل جمع حِلْقَة على حَلَق بفتح الحاء واللام على غير قياس إلا على رأى من حكى فى واحدها حَلَقَة وتفتح الحاء واللام. وفى معتل العين خَيْمَة وخِيَم. وفُعَل: بضم الفاء وفتح العين فيما عينه واو نحو: دَوْلة ودُوَل ونَوْبة ونُوَب وفى معتل اللام مطلقا قَرْيَة وقُرَى، وبَرْوَة وبُرَى. وأما فُعْلَة المضمومة الفاء فقد جمعت فى القلة تصحيحا بالألف والتاء كقوله: كالركبات فى جمع رُكْبَة. وقالوا فى مضاعفه سُرّة وسُرَات. وأما فى القلة تكسيرا فليس لها فيه قلة، وأما فى الكثرة فقد جاء فيها فُعَل بضم الفاء وفتح العين كقوله: عُدَد فى جمع عُدّة. وقالوا رُكْبَة ورُكَبْ وظُلْمَة وظُلَم. وفى المعتل مطلقا سُوْرة وسُور ومُدْيَة ومُدَى وفِعَال نحو: بُرْمة وبِرَام وقد اطرد فى مضاعفة كقوله: كالقِبَاب فى جمع قُبّة. وقالوا قُفّة وقِفَاف وجُبّة وجِبَاب وقُلّة قِلَال، وقوله: وكسرات ورد. يرد ماذكرناه فى مضاعفة فى القلة بالألف والتاء. وأما فِعلة المكسورة الفاء للجمع فى القلة تصحيحا بالألف والتاء فى قوله كالسِدِرَات فى جمع سِدْرَة وفى الكثرة تكسيرا على فِعَل بكسر الفاء وفتح العين كقوله: والكسر فى جمع كسرة. وقالوا لقحة ولِقَح وفِرْقَة وفِرَق وهو مطرد. وفى مضاعفة قدة للجماعة وقِدَد. [وقدورد][(١)] فى المعتل مطلقا: قيمة وقِيَم، وقَرْية وقِرَى، ورُشْوَةَ ورِشَا، ولِحْيةَ ولِحَا. ولاتجمع رشوة بالألف والتاء إلا على لغة من لا يكسر العين اتباعا لكسر التاء ولئلا تنقلب الواء ياء. وقد جاء فى فِعْلة أُفْعل نحو: نِعْمَة وأَنْعُم وهو مقصور على السماع. قال سيبويه ومنه شِدّة وأشد، وقيل أن أشد جمع لا واحد له.

٧٥٠ .... فَعَلَــةٌ كثَمَــرَاتِ وَثَمَـــرْ

٧٥١ وكالرِحَـابِ وكنُــوقِ وقِيَــمْ فُعَلَــةٌ كتُخَمَــاتِ وتُخَــمْ

٧٥٢ فِعِلَــةُ كنَمِــرَاتِ ونَمِـــر فَعُلَــة كسَمُــراتِ وسَمُــرْ

قد ذكر لما ألحقت به التاء متحركة العين أربعة أبنية: أحدها: فَعَلَة بفتح الفاء

(١) هكذا في (ك) وقد سقطت من الأصل (ص) والأصح وجودها.

والعين أما ثَمَرَة فتجمع فى القلة بالألف والتاء كثَمَرَات. وأما قوله ثَمَر فاسم جنس وليس بجمع على الأصح وتجمع على ثمار. قوله: وكالرحاب إلى آخره يريد أن فَعَلَة بفتحهما قد كسرت على فِعَال كرحَبَة ورِحَاب. ورَقَبَة ورِقَاب. وحكى أبو زيد رَحْبَة بإسكان الحاء، وعلى فُعْل بضم الفاء وإسكان العين كَنَاقَة ونُوْق وخَشَبَة وخُشْب. وفى التنزيل: ﴿كَأَنَّهُم خُشُبٌ مُسَنَّدَةٌ﴾(١)، على قراءة الضم. وقالوا فى نَاقِة نِيَاق وأنْيُق على أفْعُل وأصله أنْوُق فقدموا الواو هربا من ثقل الضمة عليها فصار أونقا ثم قلبت الواو اتساعا للتغير فوزنه أعفِل. وقيل: حذفت العين التى هى الواو وعرض منها ياء زائدة فوزنه أيفل. وأما أيانق لجمع أنْيُق وعلى فِعَل بكسر الأول وفتح الثانى فى معتل العين نحو: قَامَه وقِيَم وتَارةَ وتِيَر. وقد يجمع على فُعُول نحو: دوات وَدُوِى، وصفات وصُفيّ، وعلى فَعَل بفتحهما كدَوَاة ودوًى، فدُوِيّ مقصور جمع دوات كنواة ونوا، وعلى فعلان نحو: أمة وأموان قال:

أما الإِمَاءُ فلا يَدْعُونَنِي وَلَداً ... إِذَا تَدَاعَى بَنُو الأَمَوانِ بِالْعَارِ(٢)

وثانيهما: فُعَلَة بضم الفاء وفتح العين فجمعها فى القلة تصحيحها بالألف والتاء كتُخَمَات فى جمع تُخْمَة وفى الكثرة تكسيرا على فُعَل بضم الفاء وفتح

(١) سورة المنافقون آية ٤.

(٢) القائل: القتال الكلابي من البسيط. ويروى العجز:

....

اذا ترامى بنو الأموان بالعار

وهناك رواية أخرى في الكامل حيث نسب لعبيد المضرحي والرواية هي:

أَنَا ابْنُ أَسْمَاءَ أَعْمَامِي وأَبِي ... إِذَا تَرَامَى بَنُو الأَمْوَانِ بالعَارِ

الشاهد في قوله: «أموان» حيث جاءت هنا جمعا لأمه. وأصل أمه: أموه بدلالة ظهورها في الجمع أموان. ومعنى البيت: يفتخر الشاعر بنفسه ويقول: إنني ابن حرة، فإذا ترامى بنو الاماء بالعار لم أحسب منهم ولم يلحقني من التعيير مايلحقهم.

وقد استشهد به كل من الكامل ٣٤ أمالى القالى ٢٢٣، أمالى ابن الشجرى ٥٣/٢، قصائد السبع الطوال ٢٢٢، سيبويه ٩٩/٢، جمل الزجاجي ٣٥٣، اللسان (أما)، ديوانه ٥٤، ٥٩.

العين كتُخَم وبُهَم. وأما قولهم رُطَب فى نحو رَطْبة ورُطَب، فرُطب: اسم جنس وليس بجمع بدليل تذكيره وتأنيثه.

وثالثها: فَعُلَة بفتح الفاء وضم العين ولا يجمع إلا بالألف والتاء نحو: صَدُقَة وصَدَقَات وكقوله: ثَمَرات فى جمع ثَمُرة. وهى لغة فى ثَمَرة المفتوحة الفاء والعين معا. وكذلك الثُّمُر بضم الأول والثانى أيضا لغة. وأما سَمُر فى نحو سَمُرَة وسَمُر لشجر العضاة، فاسم جنس كالثمر وليس بجمع ويجمع بالألف والتاء. ورابعها: فُعُلة بضم الفاء والعين فى قوله كبُسُرات بالألف والتاء فى جمع بُسْرَة، وأما بُسُر فاسم جنس. وقد بقى ممالم يذكره من أمثلة المتحرك العين فَعِلة بفتح الفاء وكسر العين نحو: كَلِمَة وكَلِمَات وخَرِبَة وخَرِبَات. وأما كَلِم: فاسم جنس على الأصح لما مر. وقالوا فى تكسيرها فِعَل نحو مَعِدَة ومِعَد ولا يقاس عليه غيره. وفِعْلة بكسر الفاء وفتح العين نحو: عِنْبَه وعِنَبَات بالألف والتاء لا غير. وأما عنب فاسم جنس وفِعِلة بكسر الفاء والعين ولا تجمع إلا بالألف والتاء نحو بكرة وبكرات فهذه عشرة أبنية مما تلحقه التاء.

٧٥٣ وفى فِعَال جاء خُوُن أخْونَه وَعُيُنٌ أجِلَّةٌ وأصْوِنَه
٧٥٤ وفى فَعَال قُذُلٌ وأجْوِبَهْ وفى فُعَال جاء قُرْد أغْزِبَه
٧٥٥ وجاء كالغِرْبَان والذِبَّانِ وفى فَعِيل جاء كالرُّغْفَانِ
٧٥٦ أرْغِفَةٌ وأنْصِبَاءٌ وسُرُر وفى فَعُول مِثْلُ خِرْفَانِ كَثُر

الأسماء الثلاثية الجامدة المجردة من تاء التأنيث مما ثالثه حرف مد، تأتى على خمسة أمثلة، لأن الألف لا يكون ماقبلها إلا مفتوحا، فيقع الإختلاف فى أول الكلمة وذلك ثلاثة أمثلة: فِعَال فَعَال فُعَال بكسر الفاء فى الأول، وفتحها فى الثانى، وضمها فى الثالث. والواو لا يكون ماقبلها إلا مضموما. ويكون الأول مفتوحا نحو: فَعُول لأن كسر الفاء قبل الضم معدوم، وضمها مختص بالجمع نحو فُلُوس أو بالمصدر نحو: خُرُوج. وأما نحو: سُدُوس فقد رواه الأصمعي بفتح الفاء. وأما الياء فلا يكون ماقبلها إلا مكسورا نحو فَعِيل. والأول يتعين فتحه لأن كسرَهُ

يؤدى إلى توالى أربع كسرات، لأن الياء فى تقدير كسرتين وضمه إلى مالا نظير له غالبا، فكانت خمسة ولتكسيرها أحد عشر بناء. أما فِعَال بكسر الفاء فلفظه مشترك بين المفرد والجمع، وإنما بدأ به لأنه أكثر استعمالا من سائرها. وقد جاء فى القلة على أفْعِلَة نحو: حمار وأحْمِرَه وفراش وأفْرِشَه ولسان وألْسِنَة على من ذكر. وفى التنزيل: ﴿سَلَقُوكُم بألْسِنَةٍ حِدَادٍ﴾[1] ومن أنث قال: السُنْ وفى معتل العين خَوان وأخْونَة وهو مايُمَدّ عليه الطعام، وصوان وأصونة وهو عينة الثياب. وفى الكثرة على فُعُل بضمهما فى صحيح العين نحو: حمار وحُمُر وكتاب وكتب وجدار وجدر. وفى التنزيل: ﴿آمَنَ باللهِ وكُتُبِهِ﴾[2] وقرىء ﴿أوْ مِنْ وَرَاءِ جُدُر﴾[3] ويجوز التخفيف نحو: حُمْر وكُتْب، وإن كان معتل العين، فإن كان بالواو وجب التخفيف استثقالا للضمة على الواو نحو: خوان وخون ورواق وروق وقد جاء الضم فى الشعر. قال:

.... **وفِي الأَكُفّ اللّامِعَاتِ سُوُرُ**[4]

وهو جمع سوار. وإن كان بالياء جاز التخفيف والتثقيل مطلقا، لأن الياء أخف من الواو نحو عيان وعين لحديدة تكون فى متاع الفدان، كما قالوا فى جمع صيود وبيوض: صُيُد وبُيُض. وتجوز عِيُن وصِيُد وبِيُض. بالإسكان وإبدال الكسرة من الضم لئلا تنقلب الواو ياء. وإن جاء مضاعفا، أو معتل اللام قصروه على أفْعِلَة نحو: خلال وأخلة وهو عُوْدٌ يجعل فى عروق الجوالق. وعِنَان وأعِنَّة وكساء وأكْسِيَة وسقاء وأسْقِيَة ورشاء وأرْشِيَة. قال:

(١) سورة الأحزاب آية ١٩.

(٢) سورة البقرة آية ٢٨٥.

(٣) سورة الحشر آية ١٤.

(٤) القائل: عدى بن زيد:

الشاهد في قوله: «سور» حيث جاءت جمعا لسوار وقد حرك الواو فيها بالضم على الأصل تشبيها للمعتل بالصحيح عند الضرورة. والأصل التخفيف بتسكين الراء ولكن ضمها للضرورة.

وقد استشهد به سيبويه ٢/٣٦٩.

وَٱضْطَرَبَ ٱلْقَوْمُ ٱضْطِرَابَ الْأَرْشِيَةِ(١)

وإنما لم يتجاوزوه أما المضاعف فلأنه لا حرف به من جنس واحد من غير إدغام. لو قيل: خُلُل بوزن فُعُل مثلا وهو مستثقل. وأما المعتل فلئلا يؤدى إلى ماليس بموجود فى اللغة وهو أن يكون فى آخر الإسم واو وقبلها ضمة نحو: كِسَو إنْ لم يُغَيّر، وإن أُبدل من الضمة كسرة صار منقوصا وبقى على حرفين إذا لقيه بعدها ساكن كالتنوين. وقول المصنف: وفى فعال جاء خون إشارة إلى جمع الكثرة.

وقوله: أخونه إلى القلة وكذلك قوله عين وأصونة. وأمّا فَعال بفتحها فقد جاء فى القلة على أفْعِلَة نحو: قذال وأقذلة وهو مؤخر الرأس، وجواب وأجوبة وفدان وأفدنة وزمان وأزمنة. وأما غزال وغزلة فنادر. وفى الكثرة على فُعُل نحو: قذال وقُذُل وفدان وفُدُن. ويجوز فُدْنٌ وقُذْلٌ بالتخفيف.

وقوله: وفى فعال قذل يريد فى الكثرة. وقوله أجوبة إشارة إلى القلة. وقد جاء فى الكثرة على فُعْلان. قالوا غزال وغُزْلَان، ولا يتجاوزون بالمعتل أفْعِلَة للعلة المذكورة نحو: غطاء وأغطية، وقضاء وأقْضِيَة وسماء وأسْمِيَة للسحاب إلا للمظل على الأرض لأنها لا تجمع إلا بالألف والتاء نحو: سموات. وأما سَمَى فى الكثرة فى سماء المطر فقليل. وقيل هي مؤنثة فتكون فى الكثرة على القياس، وفى القلة على غير قياس. وأما فُعَال بضمِ الفاء فقد جاء فى القلة على أفْعِلَة نحو: غراب وأغربة وخُرَاج وأخْرِجَة وزُقَاق وأزِقّة وذُبَاب وأذِبّة وحُوَار وأحْوِرَة، وجاء فيه على فِعْلة كغلام وغِلْمة وهو قليل وفى الكثرة على فُعْل بضم الفاء وسكون العين نحو قُراد وقُرْد، وذُباب وذُبّ وغُرَاب وغُرْب. وقد جاء ضم العين نحو: قُرُدُ وغُرُب وقوله: وفى فُعَال جاء قرد يريد فى فُعال بضم الفاء قولة جاء قُرْد أى جاء فيه ضم الفاء وسكون العين فى الكثرة. وقولة: وجاء كالغِرْبَان يريد أنه قد جاء فيه فِعْلان بكسر الفاء نحو

(١) لم أعثر على قائله في المراجع التي عدت إليها. وقد استشهد به الشارح لبيان أن رشاء يأتى على أرشية كما وردت في الشاهد.

ذِبّان وعِرْيَان وغِلْمان. وقد جاء فُعْلان: بضمها نحو حُوْرَان وزُقَّان والأول أكثر. وربما اجتمع الكسر والضم فى كلمة واحدة لأنهم قالوا جوران وجيران، وأما فعيل فقد جاء فى القلة على أفْعِلَة نحو: رغيف وأرْغِفَة وجَرِيب وأجْرِبَة وسرير وأسِرّة وشذ جنين وأجْنُنْ. وقالوا: صبىّ وصبية وهو قليل. وفى الكثرة على فُعُل نحو رغيف ورُغُفْ وجَدِيْد وجُدُد وسرير وسُرُر. ومنهم من يفتح الراء الأولى طلبا للتخفيف. وعلى فِعْلان بكسر الفاء نحو ظَلِيْم وظِلْمَان لذكر النعام وقَضِيب وقِضْبَان وصبى وصِبْيَان وهو قليل. وبضمها كرُغْفَان وكُثْبَان. وقد يجتمع الضم والكسر فى الإسم الواحد نحو: قُضْبَان فإنه يجوز فيه ضم الفاء وكسرها وعلى أفْعِلاء نحو: نصيب وأنْصِباء وخميس وأخْمِسَاء وعلى فعال نحو: فصيل وفصال وعلى فعائل نحو: أفيل لولد الناقة وأفائل. وعلى فَعَل بفتحها نحو أدِيْم وأدَم. وقيل اسم للجمع وهو الأعْرَف. ومثله أفيق وأفَق. وأما فَعُول فقد جاء فى القلة على أفْعَلة نحو: خروف وأخرفة وعمود وأعمدة وقعود وأقعدة وعلى أفْعَال ولم يتجاوزوه فى المعتل نحو: فلو وأفلاء وهو قليل. وفى الكثرة فِعْلان بكسر الفاء ونحو خَرُوف وخِرْفَان وقَعُود وقِعْدَان وعتود وعِتْدَان. وعلى فُعُل بضمهما نحو عَمُود وعُمُد وعَتُود وعُتُد وأما عَمَد بالفتح: فهو اسم جمع على الأظهر، ولقولهم هو العَمَدُ وجاء على فعائل فقالوا للدلوذنوب وذنائب.

٧٥٧ وفَاعَل دَوَانِق وفَاعِـل جاء جاء له الحِيطَانُ والكَوَاهِلُ

فاعل بفتح العين لا يكون إلا اسْماً، ويُكَسَّر على فواعل نحو دانق ودوانق وخاتم وخواتم على لغة من فتح التاء، وربما الحقوا الياء فقالوا [دوانيق][1] وهو قليل. وإنما قلبت ألفه واوا مطلقا لأجل ألف الجمع وكان قلبها إلى الواو أولى ليظهر الفرق بين فاعل وفَيْعَل نحو صيرف وصيارف، أو حملا على التصغير. وأما فاعِل بكسر العين المجرد من تاء التأنيث فيكون اسما صريحا وصفة.

وأما الإسم فيكسر على ثلاثة أبنية معرفة كان أو نكرة. أحدها: فواعل نحو:

---

(١) هكذا في (ق) وفي الأصل (ص) (طوارنيق) وهو تصحيف والأصح ماذكر.

كاهل وكواهل. والكاهل[1] معزز العنق من الظهر. وقالوا: خالد وخوالد وخاتم وخواتم على من كسر. وأما خواتيم فالأظهر أنه جمع خاتام لغة فى الخاتم. قال:

فَقُل لِذَاتِ الجَوْرَبِ المُنْشَقّ أَخَذْتِ خَاتَامِى بِغَيْرِ حَقّ[2]

وذهب الفراء[3] إلى أن بواطيل بالياء من كلام المولدين. وثانيها: فِعْلان كسر الفاء نحو حائط وحِيْطَان، والياء فيه منقلبة عن واو لأنه من حاط يحوط، لسكونها وانكسار ماقبلها. وقالوا غائط وغِيْطَان وجان وجِنّان وحاجز وحِجْزَان وهو مايمسك الماء من شفة الوادى. وثالثها: فُعْلَان: بضم الفاء نحو: فالق وفُلْقَان للمطمئن من الأرض، وخائر وخُوْرَان. وقالوا فى المضاعف غال وغُلّان وسال وسُلّان. وقد جاء معتلة فى القلة على أفْعِلَة نحو: واد وأوْدِيَة لأنه لو جمع على فواعل لأدى إلى الجمع بين واوين، وقلب الثانية همزة. ولو جمع على فُعْلان مطلقا للزم ضم الواو وكسرها، وكلاهما مستثقل فى الجمع، ولم يذكر المصنف فُعلان بضم الفاء. وقوله جاء له الحيطان والكواهل. والهاء فى له تعود إلى فاعل بكسر العين. وأما الصفة فيأتى ذكرها فيما بعد:

٧٥٨ وفى الإناثِ أعْنُقٌ وأذْرُعٌ وأعْقُبٌ وأيْمُنٌ متّسِعٌ

يريد أن الأمثلة الخمسة التى ثالثها حرف مد ولين المتقدم ذكرها إذا كانت لمؤنث، فإنها تكسر فى القلة على أفْعُل. لأنه يختص بالمؤنث مطلقاً إلا ماشذّ. أما فَعَال بالفتح فنحو عَنَاق وأعْنُق. وقالوا: أتان وأتن. وأما مكان وأمْكُن فحمل له على فعالى نحو: عذرى وعَذَارى. وقيل فيه عَذَارِىّ مشددا، وعذارِ كالمنقوص ولم يسمع منه عذراء وعذر لما قالوا حَمْرَاء وحُمُرْ.

(١) الكاهل: مقدم أعلى الظهر، مما يلى العنق وهو الثلث الأعلى فيه ست فقر. انظر اللسان (كهل)

(٢) القائل: مجهول:

الشاهد في قوله: «خاتامي» حيث جاءت في خاتم: خواتم — وخواتيم هي جمع خاتام التي هي لغة في خاتم. وقد استشهد به كل من: المقتضب ٢/٢٥٦، شرح شواهد الشافية ١٤١، اللسان ١٥/٤، شرح المفصل ٥/٥٣.

(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥/٥٣، حيث يقول: «قال الفراء لم يجيء في فاعل فواعيل إلا في شيء من كلام المولدين، قالوا: باطل وبواطيل،...».

٧٥٩ وفى الصِّفَاتِ شِيْخَةٌ خُلْقَانُ كُتٌّ كُهُولٌ أجْلُفٌ حِسَانُ
٧٦٠ ومثل أبْطَالِ صعاب وَوَرْدُ فى أفْعَل حُمْرٌ وبِيْضٌ فاطَّرَدْ
٧٦١ وصَفْاً وفى الأَسْمَاء كالأَفَاكِلِ فاعِلَــةٌ تُجْمَــعُ كالعَــوَاذِلِ

لما كان الثلاثى المجرد عن الزيادة ينقسم إلى اسم وصفة كما مر فى أبنية الآحاد وذكر تكسير الإسم أولا، أتبعه بتكسير الصفة لكونها فرعا على الإسم، وقياسها أن لا تكسر كالفعل، بل تجمع جمع [سلامة][1] لمشابهته الفعل بالحاق علامته. فقولك: ضاربون كيضربون لفظا، لكن لما كانت الصفة قد تُقَام مَقَام الموصوف، صح تكسيرها تغليبا لجانب الإسمية. أما فَعْل بفتح الفاء وسكون العين فتكسر فى القلة على فِعْلة بكسر الفاء كقوله: شِيْخَة فى جمع شَيْخ. وقد جاء على أفعال قالوا: أشْيَاخ وهو مطرد فى معتل العين كضيف وأضْيَاف. وجاء على أفْعُل نحو عبد وأعْبُد، وعَبْلٌ وأعْبُل، وفى الكثرة على فِعَال نحو: صَعْب وصِعَاب، وقَتْل وقِتَال، وعلى فُعُول كشُيُوخ وضُيُوف وكُهُول، وعلى فِعْلان بكسر الفاء كشِيْخَان وضِيْفَان وبضمها نحو عُدان وعُقدان، وعلى فُعْل بضم الفاء وسكون العين نحو: كَثٌّ وكُثٌّ يقال: رجل كَثُّ اللحية ورجال كُثٌّ. وقالوا: فرس وَرْدٌ وخيل وُرُد، ورجل ثَطٌّ وقوم ثُطٌّ. وعلى مَفْعَلَة كشيخ ومشيخة، وهو قليل. وأما فَعَل: بفتحها فقد كسر فى القلة على أفْعَال نحو: بَطَلٌ وأبْطَال، وخَلَفٌ وأخْلَاف، ونَصَفٌ وأنْصَاف وعَزَبٌ وأعْزَاب وفى الكثرة على فُعْلَان بضم أوله كقوله خُلْقَان فى جمع خلق، وقالوا ذَكَر ذُكْرَان، وقالوا أخٌ وأخوان بكسر أوله فى الصَّداقَةِ. وعلى فِعَال نحو حَسَن وحِسَان، وعلى فُعُل نحو: نَصِف ونُصُف وهو نادر. وأما فِعْل: بكسر الفاء وسكون العين فيكسر فى القلة على أفْعَال نحوض خِلْف وأخْلَاف ونِضْو وأنْضَاء وحِلْو وأحلاء، وعلى أفْعُل كجلف وهو قليل. والجلف الشاة المسلوخه بغير رأس. وفى الكثرة على فُعُول قالوا عِلْج وعُلُوج. وأما فَعِل: بفتح الفاء وكسر العين فيكسر فى القلة على أفعال نحو: نَكِر وأنكار ويَقِظ وأيقاظ على لغة الكسر. وفى

(١) هكذا في (ق، ك) وفي الأصل (ص) (السلامة).

الكثرة على فعال نحو عَجِل وعِجَال وفرح وفِرَاح، وعلى فُعْل نحو خَشِن وخُشْن، وعلى فَعَالى نحو حَذِر وحَذَارى وعَجِلٌ وعَجَالى، وعلى فَعْلى نحو زَمِن وزَمْنَى. وأما فَعُل بفتح الفاء وضم العين فقد كُسِّر فى القلة على أفْعَال نحو نجد وأنجاد ويقظ وأيقاظ فيمن ضم وفى التنزيل: ﴿وَتَحسَبُهُمْ أَيْقَاظاً﴾[1] وأما فُعْل بضم الفاء وسكون العين فقد كُسِّر فى القلة على أفْعَال نحو: حُرّ وأحْرَار، ومُرّ وأمْرَار، ولم يسمع له كثرة. وأما فُعُل بضمهما فيكسر فى القله على أفْعَال نحو: جُيُب. وأجْيَاب. ويقال: جُيُبٌ للواحد والجمع. وقالوا عُلطُ وأَعْلَاط، قال:

.... أَوْرَدْتُـــهُ قَلَائِصاً أَعْلَاطَـــا[2]

وهو قليل. وأما فِعِل بكسرهما فنحو امرأة بِلِز. وقياسه فى القلة أبلاز كأبال. وأما فُعَل بضم الفاء وفتح العين نحو: حُطَم فقياسه فى القلة أحْطَام كأرطاب وأما فِعَل بكسر الفاء وفتح العين فقياسه أفعال نحو: سِوىَ وأسْوَاء وعَدَا وأعْدَاء ولا يخفى عليك بعد هذا حل ألفاظ الكتاب ومقاصد المصنف. وآعلم أن هذه كلها تجمع بالواو والنون فى المذكر إذا آستوفت الشروط المعتبرة فيه نحو: صعبون وحسنون وخبثون وفرحون. وفى التنزيل: ﴿كُلُّ حِزْبِ بِمَا لَدَيْهِم فَرِحُونَ﴾[3] وكذلك سائرها. وفى المؤنث بالألف والتاء. وشذ عِلْجَة وعِلَجْ. ومنها مايجمع جمع السلامة ولا يكسر نحو: رجل حلو الشمائل وقوم حلوون ورجل جد لذى الحظ.

---

(١) سورة الكهف آية ١٨.

(٢) القائل: نقاوة الأسدي ابن عم الخدلي. ويروى أيضا لرجل من بني مازن وهو من الرجز وتمام البيت:ـــ

كالتـــــــــرجمان لقـــــــــى الأنباطـــــــــا
أوردتـــــــــه قلائصا أعلاطـــــــــا

الشاهد في قوله: «أعلاط» حيث استشهد به الشارح على أن لوزن فعل أفعال فقال: علط أعلاط، وذكر هذا الشاهد تدليلا على مايقول.

انظر الرجز في السيرافي ١٢٦، اللسان (فرط) ٢٤٢/٩، (لغط) ٢٦٨/٩ ـــ ٢٧٠، مقاييس اللغة ٢٦٣/٥، تهذيب الألفاظ ٥٩٧، ٨٤٤، الصحاح ١١٣٩/٣، الصحاح ١٩٢٨/٥، مختصر تهذيب الألفاظ ٣٦٢ شرح سقط الزند ١٦٣٣، تهذيب اللغة ٥٨/٨.

(٣) سورة المؤمنون آية ٥٣.

وجدون وندس وندسون ووجل ووجلون. وفى التنزيل: ﴿إِنَّامِنُكُم وَجِلُون﴾[1] وأما قوله: وورد فى أحمر وبيض فآعلم أن أفعل إما أن يكون صفة أو غير الصفة. والصفه غالبة وغير غالبة. أما الصفة غير الغالبة فإن كان مؤنثه فعلاء كسر على فُعْل بضم الفاء وسكون العين كمؤنثه نحو: أحمر وحُمْر، وأسود وسود، وأبيض وبيض. والأصل فى بيض بُيْضُ بضم الأول، لكن كسر لئلا تقلب الياء واوا فيلتبس بجمع ماعينه واو كسود فى جمع أسود.

قوله: فاطرد يريد جمع أفعل صفه قياس مطرد على فُعْل. وقد جاء على فُعْلَان بضم الفاء نحو: سُوْدَان وشُقْرَان. وقالوا بيضان بكسرها لتسلم الياء. وقد جاء على فَعْلَى ويختص بما يتضمن عيبا نحو: أَحْمَق حَمْقَى وأَنْوَك ونُوْكَى. وإن كان مؤنثة على فُعْلَى أو أفْعِلَة كسر على أفاعِلْ. مطلقا كالأكابر والأفاضل. وفى التنزيل: ﴿أَكَابِرَ مُجْرِمِيْهَا﴾[2] وقالوا رَمَلٌ وأرَامل. وبالواو والنون فى التصحيح الأفضلون. وفى التنزيل: ﴿وَأَنْتُمُ الأَعْلَوْن﴾[3] ﴿بالأَخْسَرِيْنَ أعْمَالَا﴾[4] وكذلك الصفة الغالبة نحو أَبْطَح وأبَاطِح وأَجْرَع وأجَارِع، وبالواو والنون جمع السلامه إن آستوفى الشروط. وأما الإسم غير الصفة مطلقا فيكسر على أفاعل أيضا نحو: أفكل وأفاكل وأشار إليه بقوله: وفى الأسماء كالأفاكل، والأفكل الرعدة. وقالوا أدم وأوادم وأجْدَل وأجَادِل. وآحترز بالإسم عن الصفة غير الغالبة. فإن حُكْمَ الغَالبةِ حُكْمُ الإسم مطلقا فى الجمع. وأما قوله: فاعلة تجمع كالعواذل. فاعلم أن فاعلة مطلقا تجمع على فواعل نحو عاذلة وعواذل وكاتبة وكواتب وفاطمة وفواطم وعاتكة وعواتك. وقد أجروا مافيه الهمزة مجرى الياء فقالوا: قاصعاء، وقواصع ونافقاء ونوافق وسابياء وسواب وكذلك المؤنث الذى لا تاء فيه نحو طالق وطوالق، وطامث وطوامث

---

(١) سورة الحجر آية ٥٢.

(٢) سورة الأنعام آية ١٢٣.

(٣) سورة آل عمران آية ١١٩، سورة محمد آية ٣٥.

(٤) سورة الكهف آية ١٣٠.

وخاسر وخواسر. وقد جاءت على فُعَّل مطلقا نحو: نائمة ونُوَّم وصائمة وصُوّم وحائض وحُيَّض وحَاسِرٍ وَحُسَّر.

٧٦٢ وَفَاعِلٌ كَشُهَّدِ حُلُولِ فَوَارِسِ رُكْبَانِ عُوْدِ حُوْلِ
٧٦٣ هَلْكَى وأشْهَادِ غُزِيّ ونُزُلْ بَرَرَةِ صَحْبِ وُلاةِ ونُزَّلْ

فاعل إذا كان صفة مطلقا فله فى التكسير أربعة عشر بناء على الأصح. وقد ذكر له اثنا عشر مثالا. أحدها: فُعَّل كشاهد وشُهّد وهو الحاضر. وقالوا فى معتل العين منه نائم ونُيّم وصائم وصُيَّم وعائل وعُيّل. قال:

.... وإذا هم نزلوا فماوى القبل[1]

وقالوا نُوّم وصُوّم بالواو. وفى معتل اللام غاز وغُزَّى. وفى التنزيل: ﴿أَوْكَانُوا غُزَّى﴾[2] الثانى: فُعُول نحو: حال وحُلُول وهو من حل فلان بالمكان، فهو حال فيه. وقالوا جالس وجلوس وقَاعِد وقُعُود. وفى التنزيل: ﴿قِيَاماً وقُعُودَا﴾[3]. الثالث: فَوَاعِل: نحو: فَارِس وفَوَارِس وهو شاذ، لأن فواعل فى الصفات مخصوص بصفة المؤنث، فلو كسر عليه صفة المذكر لا لتبس فاعله بفاعل المؤنث وأما فوارس فلما كان صفة تختص بالمذكر جرى مجرى الإسم، فجاز جمعه على فواعل. وذهب المبرد إلى أنه أصل فى المذكر والمؤنث لأنه قد جاء هالك وهوالك وناكس ونواكس. وقيل إنه لم يأت فيمن يعقل إلا فوارس وهوالك ونواكس. قال:

وإذَا الرِّجَالُ رَأَوْا يَزِيْدَ رَأَيْتَهُمْ خُضعَ الرِّقَابِ نَوَاكِسَ الأَبْصَارِ[4]

---

(١) لم اعثر على قائله، ولم أجده في المراجع التي اطلعت عليها.

(٢) سورة آل عمران آية ١٥٦.

(٣) سورة آل عمران آية ١٩١.

(٤) القائل: الفرزدق من قصيدة له من الكامل يمدح فيها آل المهلب:
الشاهد في قوله: «نواكس» حيث جاءت جمعا لناكس وهي صفة للعاقل. وقد جاء جمع ناكس وزن فاعل على فواعل: نواكس: وهي مخالفة لما تعارف عليه النحاة من أنه لايجمع على فواعل نعتا للمذكر خوفا من التباسه بصفات المؤنث: فلا يقولون في ضارب ضوارب ولا في قاتل: قواتل لأن هذين الجمعين للمفرد: ضاربة وقاتلة: فيقال: ضاربة: ضوارب، وقاتلة قواتل: وقد أورد العرب =

وقيل الرواية نَوَاكِس يريد نواكسين. وأما فى غير من يعقل فقد جاء منه شواهق وصواهل ونواهق ونوادل إلى غير ذلك تشبيها لما لا يعقل بالمؤنث بالتاء.

الرابع: فُعْلان: نحو: راكب ورُكْبَان وصاحب وصُحْبَان وراع ورُعْيَان. الخامس: فُعْل بضم الفاء وسكون العين نحو: عائذ وعُوْذ وهو القريبة من وقت النتاج. وحائل وحُوْل وهى التى لم تحمل من ضراب الفحل. وقيل الأصل فيهما عُوُذ، وحُوُل بضم الواو فحذفت الضمة طلبا للخفة.

السادس: فُعْلَى ويكون فيما يتضمن نحو هالك وهلكى ووامق وومقى.

السابع: أفْعَال نحو: شاهد وأشهاد. وفى التنزيل: ﴿وَيَقُولُ الْأَشْهَادُ﴾(١) وقالوا: ناصر وأنصار وصاحب وأصحاب. الثامن: فَعِيل نحو: غاز وغَزِى. وقال أبو على إنه مفرد يقع على الجمع. فهو أسم للجمع كعازب وعَزِيْب وحاج وحَجِيْج.

التاسع: فُعُل بضم الفاء والعين نحو: نازل ونُزُل. العاشر: فَعَلَة: بفتح الفاء والعين نحو: بار وبررة وكافر وكفرة وفاجر وفجرة. وفى التنزيل: ﴿كِرَامٍ بَرَرَةٍ﴾(٢)، ﴿الكَفَرَةُ الفَجَرَةُ﴾(٣) الحادى عشر: فُعَلَة بضم الفاء وفتح العين وهو مختص بمعتل اللام نحو: وال وولاة وقاض وقُضاَة. والأصل وُلِيَة وقُضِيَة تحركت الياء وأنفتح ماقبلها قلبت ألفا. الثانى عشر: فَعْل بفتح الفاء وسكون العين نحو صاحب وصَحْب. وراكب ورَكْب وهو ليس بجمع عند سيبويه(٤) كما تبين فى صدر الكتاب خلافا للاخفش. وأما قوله: بُزُل بضم الفاء والعين فجمع بازل وهو البعير

= كلمة فارس فجموعها على فوارس لأنه لايلتبس بالمؤنث. وجاءت نواكس هنا للضرورة. وقد استشهد بها كل من سيبويه ٢/٢٠٧، المقتضب ١/١٢١، ٢/٢١٩، الكامل ١/٢٧٢، جمل الزجاجي ٣٠٥، شرح المفصل لابن يعيش ٥/٥٦، الخزانة ١/٩٩، شرح شواهد الشافية ١٤٢، شرح أدب الكاتب للجواليقي ٢٥، ديوانه ٣٧٤ — ٣٨٠.

(١) سورة هود آية ١٨.

(٢) سورة عبس آية ١٦.

(٤) سورة عبس آية ٤٣.

(٥) سيبويه ٢/٢٠٩.

المُسِنّ، وأصله بُزْل بسكون العين فهو من القسم الخامس، إلا أنه حرك للضرورة. وأما الثلاثة التى لم يذكرها فنحو: فُعَّال كشُهّاد وكُفّار ورُكّاب وفى معتل العين صُوّام ونُوّام. قال:

.... **فَمَا أَرَّقَ النُّوَامَ إِلّا سَلامُهَا**[1]

وفُعَلاء كشاعر وشُعَرَاء وجاهل وجُهَلاء. وفِعَال نحو صِحَاب ورعاء. وقالوا أم وإمَام وفى التنزيل: ﴿وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِيْنَ إِمَامًا﴾[2]

٧٦٤ وفى فَعِيْـل أَنْبِيَــاءِ ونُــذُر قَتْلى وخِصْيَان وأَيْتَامٌ، كَثُر

يريد فى فَعِيل: إذا كان صفة فإنه يكسر على أمثلة ذكر منها خمسة. أحدها: أفْعِلاء نحو نَبِيى وأنْبِيَاء وصَدِيق وأصْدِقاء. وقد اطرد فى مضاعفه. قالوا لبيب وأَلِبّاء وطبيب وأطِبّاء وعزيز وأعِزّاء. وقالوا فى المعتل منه غَنِيّ وأَغْنِيَاء وشَقِّي وأَشْقِيَاء. وثانيها: فُعُل بضم الفاء والعين نحو نذير ونذر. وفى التنزيل: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِالنُّذُرِ﴾[3] وقالوا جديد وجُدُد. وثالثها: فَعْلَى ويكسر عليه فعيل بمعنى مفعول نحو: قَتِيْل وقَتْلَى وجَرِيْح وجَرْحَى وأسير وأسْرَى أو بمعنى فاعل مما به آفة أو دخل فى أمر مكروه نحو مَرِيْضٍ ومَرْضَى وغَرِيْق وغَرْقَى. ورابعها: فِعْلَان بكسر الفاء نحو: خصى وخصيّان وعلى فُعْلَان بضمها نحو: ثنى وثُنْيَان. وخامسها: أَفْعَال نحو: يتيم

---

(١) القائل: أبو الغمر الكلابي من الطويل. وتمامه:

أَلَا طَرَقَتْنَا مية ابنة منذر ... فَمَا أَرَّقَ النُّوَامَ إلا سَلَامُها

ويروى عجزها:

فما أرق النيامية إلا كلامها.

الشاهد في قوله: «النوام أو النيام» حيث أن أصل النوام: النيوام، قلبت الياء واوا وأدغمت في الواو وقلبت الواو ياء. وادغام الياء في الياء شاذ.

وقد استشهد به كل من: شواهد العينى ٢٧٨/٤، التصريح ٢٨٣/٢، الأشموني ٣٢٨/٤، يس ٣٨١/٢.

(٢) سورة الفرقان آية ٧٤.

(٣) سورة القمر آية ٢٣.

وأيْتَام وشَرِيف وأشْرَاف. قوله: كثر: يريد أن ماذكره من الأمثلة الخمسة هو الكثير المطرد. وأما مما لم يذكره. فُعَلَاء نحو: كريم وكُرَماء وفَقِيه وفُقَهَاء. وفِعَال: نحو ظِرَاف وكبَار وصِغَار وفى التنزيل: ﴿وَمَلائِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ﴾[1]، ﴿وسَلَقُوكُمْ بِأَلْسِنَةٍ حِدَادٍ﴾[2]، وفِعْلَة نحو: خصى خِصْيَة وأفعِلَة نحو: شحيح وأشِحّه وفى التنزيل: ﴿أَشِحَّةً عَلَيْكُم﴾[2] وفُعُول: قالوا ظريف وظروف. وقد جاء على فَعَالى وفُعَالى قالوا: أَسَارَى وأُسَارَى.

٧٦٥ فَعُولٌ الأُنْثَى عَجَائِزٌ وَقُلْ هم وُدَداءُ وأوِدَاء رُسُل

فَعُول يستوى فيه المذكر والمؤنث إفرادا وجمعا. وقد ذكر لتكسيره أربعة أبنية: الأول: [فعائل][3] جمع الأنثى من فعائل عَجُوز وعَجَائِز، وقالوا صُعُودٌ وصَعَائِد. الثانى: فُعَلاء. قالوا وَدُوْدٌ وَرُدُاءُ تشبيها له بفعيل نحو كريم وكُرَمَاء. ولم يجمع فى هذا البناء من فَعُول غيره. الثالث: أَفْعِلَاء نحو: أوِدّاء. الرابع: فُعُل بضم الفاء والعين نحو: رسول ورُسُل وقالوا صَبْور وصبُرُ مطلقا وجَزُور وجُزُر.

٧٦٦ وفى فِعَال دُلُثِ هِجَانُ وَجَمْعُ ذَا بالوهم يُسْتَبَانُ

فِعَال بكسر الفاء صفة يكسر على ثلاثة أبنية: أحدها: فُعُل بضمها نحو: دِلَاث ودُلُث للسريعة من النوق، وكناز وكُنُز. وثانيها: فِعَالٌ بكسر الفاء نحو ناقة هِجَان ونوق هِجَان، وهى البيض. وقالوا درع دِلَاص ودروع دِلَاص. ويتوهم أن كسرة المفرد غير كسرة الجمع، والألف التى فى الجمع غير التى فى المفرد كما مر. وهو معنى قوله وَجَمْعُ ذا بالوهم يُسْتَبَانُ. أى بالوهم يُتَبَيَّنُ الفرق بين الواحد والجمع، ولا يستنكر ذلك بدليل تكسيرهم فعالا نحو: حِوَار على فِعَال، وليس بينهما إلا اختلاف حركة الفاء. وثالثها: فعائل. ولم يذكره. قالوا شمال للخليفة وشمائل.

---

(١) سورة التحريم آية ٦.

(٢) سورة الاحزاب آية ١٩.

(٣) هكذا في (ق) وقد سقطت من الأصل (ص) و (ك)، والأفضل وجودها.

٧٦٧ **وفى فَعال صنع نور الخفر وفيعل كأهوناء قد ظهر**

أما فَعال بفتح الفاء صفة فقد ذكر لتكسيره بناءين. الأول: فُعُل بضم الفاء والعين نحو صناع وصُنُع وهى المرأة الحاذقة، وقالوا جماد للبخيلة وجمد. الثانى: فُعْل بسكون العين فى معتله نحو نوار ونور. وهى النفور من الريبة. وكذلك قالوا نور الخفر لأن الخفر الحياء. وقالوا عوان وعُوْن وجواد وجُوْد. وقيل أصله الضم إلاأنهم حذفوا الضمة استثقالا على الواو، وقد جاء فى جمعه فعلاء نحو: جبان وجبناء وفِعال بكسر الفاء نحو: جواد وجياد. وأما قوله: وفيعل كأهوناء قد ظهر فاعلم أن فَيْعِلاء بكسر العين يختص بمعتلها، ويكسر على أَفْعِلَاء نحو: هين وأهوناء وبُيِّن وأبْيِنَاء. وحكى الجرمى فى جيد وأجود والأصل فى هين هيون، فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو وأدغمت فى الياء. فإذا جمع ظهرت الواو فى الجمع لعدم الموجب لقلبها، ويجمع جمع السلامة وهو الأصل فيه. وفى الحديث «المؤمنون هينون لينون»(١). وعلى أفْعَال: قال: ميّت وأموات وفى الصحيح ميتون. وفى التنزيل: ﴿إنَّكَ مَيِّتُ وإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾(٢). وعلى فِعَال نحو جَيِّد وجِيَاد.

٧٦٨ **ومفعل كَيْفَ أتى مَفَاعِلُ مَدَاعِسٌ مَنَاكِرُ مَطَافِلُ**

يريد أن كل اسم فى أوله الميم زائدة وبعدها ثلاثة أحرف أصول فإنه يجمع على مفاعل مطلقا، وله تسعة أمثلة: لأن الميم إما أن تكون مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة، وكذلك العين. وضرب ثلاثة فى مثلها تسعة. أما مِفْعَل بكسر الميم فنحو مِدْعَس ومَدَاعِس. وهو الرمح الأصم. وأما مُفْعَل بضم الميم وفتح العين فنحو: مُنْكَر ومَنَاكر. وهو اسم المفعول. وإما بضم الأول وكسر الثانى فنحو مُطْفِل ومطافل وهى الظبية التى لها طفل، فهذه هى التى ذكرها. وأما سائرها فنحو: مَسْجِد ومَسَاجِد بفتح الميم وكسر العين ومَدْخَل ومَدَاخِل بفتحهما معا. ومُنْخُل ومُنَاخِل بضمهما ومِنْخِر ومناخر بكسرهما وكذلك ماكان فيه الفاء فنحو معونة

---

(١) حديث مرسل: انظر: الجامع الصغير للسيوطي. ومختلف فيه بين الحسن والضعيف.

(٢) سورة الزمر آية ٣٠.

معاون. وآعلم أن كل آسم ثلاثى فى أوله ميم زائدة ومعها حرف آخر زائد فإنه يحذف منه الزائد، وتبقى الميم لدلالتها على اسم الفاعل والمفعول، وتجمع على مفاعل. نحو مقطع ومقاطع ومغتسل ومغاسل ومقتدر ومقادر. ومزدجر ومزاجر ومختار ومخاتر ومصطفى ومصاف.

٧٦٩ وَعَنْكَبُوتٌ جَمْعُه عَنَـاكِبْ والجَمْعُ قد يُجْمَع كالأَكَالِبْ

ماكان من الأسماء رباعيا وفيه زائد، فلا يخلو إما أنْ يكون الزائد رابعا مدة أولا يكون: فإن لم يكن حذف الزائد مطلقا فى الجمع كما فى نحو عنكبوت، لأن التاء والواو فيه زائدتان. والوزن فَعْلَلُوت. بدليل حذفهما فى قولهم: العنكباء والمعنى واحد فيصير عنكبا بوزن جَعفر، ويقال فى تكسيره عناكب كما يقال جعافر. ويقال فى قمحذوة قماحذ، وفى محرنجم حراجم. وفى حبو كرى حباكر وفى جحجبا جحاجب، وفى مدحرج دحارج وفى جحنفل جحافل، وفى سميدع وقدوكس سمادع وقداكس. وأما نحو عذافر فإن تكسيره بحذف ألفه. والإتيان بألف التكسير فى موضعه. وإن كانت مدة رابعة لم تحذف لما مر بل تثبت الياء. وتقلب إليها الألف واوا نحو: سراديح وشياطين وعصافير ويعاقيب ودهاليز. وأما نحو: عيضمون للناقة المسنة، وعيسجون للغليظة، فإنه يجب حذف الياء فيهما لتقع الواو رابعة فتقلب ياء، فيقال: عضامين وعساجين وإلا لو حذفت الواو لأدى إلى حذف الياء، لأنها ليست رابعة. فيخرج الإسم عن بناء التكسير. وأما قوله: والجمع قد يجمع كالأكالب. فاعلم أن الجمع إن كان قلة كسر على أفاعل فيقال فى أكلب: أكَالِب. فأكالب جمع أكلب وأكلب جمع كلب. وقالوا: أيد وأياد وأسورة وأساور. وفى التنزيل: ﴿وَحُلُّوا أَسَاوِرَ من فِضَّةٍ﴾(١) وعلى أفاعيل نحو: نَعَمٌ وأَنْعَام وأناعِيم. وقالوا عرب وأعراب وأعاريب. وقالوا أشقيات وأُعطيات بالألف والتاء فى جمع أشقية وأُعطية، وإن كان كثرة كُسِّر على مفاعيل: فإنهم قالوا: مصير ومصران ومصارين وعلى فعائل نحو: جمال وجمائل. وبالألف والتاء نحو: جمالات ورجالات. وآختلف فيه، فظاهر

(١) سورة الإنسان آية ٢١.

كلام سيبويه[1] يدل على أنه مقصور على السماع وليس بقياس. لأنه قال: ليس كل جمع يجمع، كما أنه ليس كل مصدر يجمع كالأشغال والحلوم. وأجازه المبرد[2] قياسا مطردا. وقال آبن الخباز: إن الزمخشرى[3] يراه قياسا. وكلام آبن الحاجب فى شرح المفصل[3] يدل على خلافه.

٧٧٠ وفى المهالبــة هاء لاحقــة وهــى للتعــويض كالزنادقــة

التاء اللاحقه بمفاعل فى الجمع مشتركة بين معان. أحدها: التعويض من ياء النسب نحو المهالبة، فإنه جمع مُهَلّبِى منسوب إلى المهلب. كما أن التاء فى الزنادقة عوض من الياء فى زنديق. وهو المراد بقوله للتعويض كالزنادقة.

وثانيا: لتأكيد تأنيث الجمع نحو: الملائكة. وثالثها: للدلالة على التعريف نحو: الموارخة. ورابعها: أن تكون للنسب والعجمة نحو: البرابرة والسيايحة.

وخامسها: كما ذكر فى الزنادقة وهو جمع زنديق وهو فارسى. والأصل زناديق فلما حذفت الياء عوض منها التاء، وكذلك لا يجوز الجمع بينهما. وآعلم أنه قد جاءت جموع على غير واحدها المستعمل. فمن ذلك: ليلة وليال، وقياس مفرده ليلاء، ومنه باطل وأباطيل، وقياس مفرده ابطيل، وحديث وأحاديث، وكأنه جمع أحدوثة، وهى عبارة عن المعنى المتحدث به. والحديث عبارة عن اللفظ، ومنها لمحة

---

(١) يذكر سيبويه في كتابه ٢/٢٠٠ عنوانا جانبيا «هذا باب جمع الجمع» ويقول: أما أبنية أُدنى العدد فتكسر منها أفعلة وأفْعِل على أفاعل، لأن (أفعلا) بزنة أفعل وأفْعِلَة بزنه أَفْعَلَة كما أن أفْعَالًا بزنة إفْعَال وذلك نحو: أَيْدٍ وأَيَادٍ وأوطب وأواطب...
وأما ماكان (أفعالا) فانه يكسر على (أفاعيل) لأن أفعالا بمنزلة إفعال وذلك نحو: أنعام وأناعيم، وأقوال وأقاويل، وقد جمعوا (أفعلة) بالتاء كما كسروها على أفاعل وذلك قولهم. أعطيات وأسقيات ومثل ذلك الحمرات والطرقات والجزرات وكذلك الطرق والبيوت.

(٢) قال المبرد في المذكر والمؤنث: «والجمع يجمع إذا اختلفت أنواعه وكذلك تقول طريق وطرق وطرقات، وأوطب وأواطب.. ومالم أذكره لك من الجمع فجمعه جائز إلا ماكان على مثال مفاعيل أو مفاعل فانه لاتكسير يتجاوز هذه الغاية.
انظر: المقتضب ٣/٣٣٠.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٥/٧٤ — ٧٧.

وملامح وذكر ومذاكير. وقياس المفرد بينهما ملحمة ومذكار. ومنها: شبه ومشابه، وقياس واحده مشبه. ومنها: حاجة وحوائج فكأنهم بنوه على حائجة. ومنها ضرّة وضرائر، فكأنهم جمعوه على فَعَال. وفِعَال على فعائل وقالوا: أبابيل وعبابيد ولم ينطقوا لهما بمفرد. وقياسهما: وعَبْدِيد.

(بـاب التصغـير)

٧٧١ أَلْقَـوْلُ فى أَبْنِيَـةِ التَّصْغِـيـرِ   أَشْبَـهُ شيءٍ هُوَ بالتَّكْسِيـرِ
٧٧٢ على فُلَـيْسٍ وَدُرَيْهِمٍ بني   ثم دُنَيْنِيْـرٍ بِيَـاءِ لَيِّـنِ

التصغير والتحقير مترادفان وهما فى الأصل مصدرا صَغَّر وَحقَّر، وهو وصف فى المعنى بدليل أن اسم الفعل والمصدر لا يعملان مصغرين، كما لا يعملان موصوفين لبعدهما بذلك عن شبه الفعل. ويؤكده أنه لما قيل لبعض العرب كيف تصغر دمكمكا وهو العظيم الجثة قيل: شخت وهو الدقيق نظرا إلى المعنى. وفائدته الإختصار. أما أولا فلأن علامة التصغير مع تغير الحركة تقوم مقام وصف الشيء بالصغر. وأما ثانيا فلأن قولك رجل يحتمل الكبير والصغير، فإذا أردت التخصيص قلت رُجَيْل صغير، فإن أردت مع التخصيص الإختصار قلت: رجيل ولذلك لم يصغر الفعل وأما قول الشاعر:

يَامَا أُمَيْلَحَ غِزْلَانًا شَدَنَّ لَنَا   من هاؤلَيَّاءِ بين الضَّالِ والسَّمَرِ(١)

(١) القائل: نسب هذا البيت لأكثر من شاعر من البسيط ومنهم: العرجى، مجنون ليلى، ذو الرمة، ورواه ابن يعيش بصيغة أخرى:

يَامَـــا أُمَيْلِـــحَ غِزْلَانـــاً شَدَنَّ لَنَـــا
من هؤلَيّائكـــن الضَّالِ والسَّمَـــرِ

الشاهد في قوله: «أميلح» فقد جاء مصغرا لأملح. والتصغير كما هو معروف من خصائص الأسماء، ولهذا فقد اعتبر الكوفيون أن صيغة أفعل هي اسم بدليل تصغيرها. والبصريون لا يوافقون على هذا الرأي، ويخرجون البيت على أساس الشذوذ. وخرجه آخرون على أن صيغة التعجب لما أشبهت صيغة التفضيل في الوزن، وكان فعل التعجب جامدا، أعطوا فعل التعجب حكم اسم التفضيل فأجازوا تصغيره. وقد استشهد به كل من: شرح شواهد الشافية ١٩٠/١، اللسان

فإن التصغير فيه راجع إلى المصدر، كما أن الإضافة إلى الفعل راجعة إلى المصدر. فإن قيل: فِعْلُ التعجب جامد فلا يكون له مصدر. قلنا: لما كان له مصدر فى الأصل ولم يذكر معه أجروه مجراه تجوزا، وله ثلاثة معان. تحقير مايوهم [أنه عظيم كرجيل، وتقليل مايوهم أنه كثير كدريهمات وهو مختص بالجمع وتقريب مايوهم][1] أنه بعيد نحو قبيل الفجر وفويق وتحيت.

قال:

.... تَئُوبُ فَتَأتِي مِنْ تُحَيْتِ ومِنْ عَلِ[2]

وهو مختص بالظروف. وزاد الكوفيون تصغير التعظيم كما فى قوله:

.... دُوَيْهِيَّةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الأَنَامِلُ[3]

ونحو: ياأخى وياصديقى، وكُنَيْفٌ مُلِيءَ عِلْماً. وكلها عند البصريين من

- ٢/٣٢٠، أمالي ابن الشجرى ٢/١٣٠، الدرر ١/٤٩، ٢/٢٢٩، الهمع ١/٧٥، ٢/١٩١، الإنصاف ١٢٧، ديوان مجنون ليلى ١٦٨، اللسان ٣/٤٤٠، شواهد العينى ١/٤١٦، ٣/٦٤٣، الخزانة ١/٤٢ ــ ٤٧، الأشموني ٣/١٨، ٢٦، الخزانة ٤/٩٥، المغنى رقم ٩٣٧.

(١) هكذا في (ق) وقد سقط من الأصل (ص) والأصح وجوده.

(٢) القائل: الشنفري من الطويل وتمامه:

إِذَا وَرَدَتْ أُصْدَرْتُهَا ثم أنها
تَئُوبُ فَتَأْتِي مِنْ تُحَيْتِ وَمِنْ عَلِ

الشاهد في قوله: «تحيت» حيث صغرها الشاعر تحقيرا لما يتوهم أنه بعيد، إذ الأصل تحت. فلما أراد الشاعر إظهار أن هذا المكان ليس بعيد في الأسفل قال: تحيت.. وقد استشهد به البغدادي في الخزانة ١/٤٠٤.

(٣) القائل: لبيد بن ربيعه العامري من الطويل وتمام البيت:

وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ
دُوَيْهِيَّةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الأَنامِلُ

الشاهد في قوله: «دويهية» حيث جاءت مصغرة لكلمة داهية وهي المصيبة من مصائب الدهر وقد اعتبر الكوفيون هذا التصغير للتعظيم، وفسره معظم العلماء أنه للتعظيم وقد استشهد به كل من: شرح الشافية لابن الحاجب رقم ٣٨، ابن الشجرى في أماليه ١/٢٠، همع الهوامع ٢/١٨٥، الأشموني ٤/١٥٧، الدرر ٢/٢٢٨، ديوانه ٢٥٦.

الأقسام الأول بِضَرْبِ من التأويل. وأما قوله: أشبه شيء هو بالتكسير. فآعلم أن التصغير يشبه التكسير من وجوه ولذلك قال سيبويه[1]: التصغير والتكسير من واد واحد، أحدها: أنه فرع على المُكَسَّر، كما أن المكسر فرع على المفرد وثانيها: أن المكسر تتغير صيغته كما تتغير صيغة الواحد فى التكسير. وثالثها: أن له بناء مخترعا كالتكسير. ورابعها: أن ياء التصغير تقع ثالثة، كما أن علامة التكسير فى أكثر الثلاثى، ومازاد عليه كذلك مطلقا. وخامسها: رد اللام المحذوفة من الثلاثى فيها. وسادسها: حذف الزائد الذى ليس بمد رابع، واثباته إذا كان كذلك. وسابعها: حذف الأصلى فيهما. وثامنها: فتح ماقبل ياء التصغير كفتح ماقبل الألف. وتاسعها: حذف ألفات الوصل. وعاشرها: إعلال اللام بحرف اللين قبلها. وأما قوله: على فُلَيْسٍ وَدُرَيْهِمٍ بنى إلى آخره. فمعناه أن للإسْم المتمكن فى التصغير بحسب عدة أبنية الأصول ثلاثة أمثلة غالبا: فُعَيْل وفُعَيْعِل وفُعَيْعِيْل فالأول للثلاثى مطلقا نحو: فُلَيْس. وبريد وجُدَيْع. والثانى: للرباعى والخماسى المحذوف اللام من غير تعويض نحو: دريهم وجعيفر وسفيرج وفريزد، الثالث: للخماسى المعوض من محذوفه، ولما رابعه حرف مد ولين نحو: سفيريج ودنينير وما خرج عن هذه الأمثلة فلعلة يأتى ذكرها.

وقوله: بياء لين: الأشبه أن يريد بها المنقلبة مطلقا، لأنها ساكنة مكسور ماقبلها، ويحتمل أن يريد به ياء التصغير لأنها ساكنة. أو الياء التى للتعويض. وآعلم أن المراد من هذه الأمثلة موازنة الحركات والسكنات فى الجملة لا مقابلة الأصل بالأصل، والزائد بالزائد. وإلا لما صَحّ أن يقال وَزْنُ نُوَيْسٍ فى تصغير ناس فُعَيْل، وضُوَيْرب فى تصغير ضَارِبِ فُعَيْعِل ومفيتيح فى تصغير مفتاح فُعَيْعِيْل لأن وزن الأول فى التصريف عويل والثانى فويعل والثالث مفيعيل.

٧٧٣ أَوَّلُهَا جَمِيْعُهَا قَدْ ضُمَّا فَللثّلاَثى فُعَيْلُ حَتْمَا

الضمير فى أولها يعود على الأمثلة المذكورة للتصغير مطلقا، واعلم أن الإسم

(١) انظر: سيبويه ٢/١٠٦.

المتمكن تلحقه فى التغصير أربع تغييرات: ضَمُّ أوله وفتح ثانيه وزيادة الياء ثالثة وكسر مابعد الياء فى غير الثلاثى. أما ضم أوله فلأن لفظ المصغر يشبه فعل مالم يُسَمَّ فاعله، إما لأنَّه يتضمن معنى المكبر وزيادة، كما يتضمن معنى الفاعل، وإما لأنه مسبوق بالمكبر كما أن مالم يسم فاعله مسبوق بمسمى الفاعل. وقيل: آختص أوله بالضمة لأن الشفتين تنضم لها فيصغر المخرج بانضمامها فكان مناسبا لمعنى التصغير.. وأما فتح ثانية فلأنه لو ضم لانقلبت ياء التصغير واوا، ولو كسر لالتبس بالمكبر نحو مقيم ومحيل، ولأنه لو ضُمَّ لتوالت ضمتان، ولو كسر التوالت كسرتان، لأن مابعد الياء يكسر، وهى لسكونها لا يعتد بها حاجزا. وأما زيادة الياء فلأن تغيير الحركات لا يكفى فى امتياز المكبر عن المصغر لأن فى المكبر ما الأول منه مفتوح. الثانى: كصُرَد ولأن التصغير معنى فلابد له من حرف يدل عليه، وكانت ياء لأن الأولى بالزيادة حروف المد واللين، والألف قد أستبدّ بها الجمع، والياء أقرب إليها لثقل الواو، وكانت ثالثة لأنها لا يمكن وقوعها أولا لسكونها، ولا ثانيا لئلا تقلب واوا لانضمام ماقبلها، ولا آخراً وإلا لكانت حرف إعراب، فيفضى إلى حذفها للتنوين الطارىء عليها. وأما كسر مابعدها إن لم يكن حرف إعراب فإنما ليجانس الياء، وإما حملا على ألف التكسير لكونها من واد واحد. وأما قوله فللثلاثى فُعَيْل حتما: فمعناه أن اللازم للإسم المتمكن مطلقا من هذه التغييرات، إنما هى الثلاث الأول، لوجوب آشتمال الثلاثى منه عليها. ولذلك قال حتما ونصب حتما على المصدر أى حتم ذلك فيه حتما أى أوجبه وجوبا.

٧٧٤ فقل ممثلا لذاك راويا أخشى رُكَيْباً أو رُجَيْلاً غاديا

قد تقدم أن الثلاثى مطلقا له من الأمثلة المذكورة للتصغير فعيل. فقوله لذاك إشارة إلى مثال الثلاثى وهو فعيل. وأما ركيب ورجيل فتصغير ركب ورجل بفتح الراء وسكون الجيم. وقوله: راويا إشارة إلى البيت الذى يحتج به على أنهما ليسا بجمعى تكسير لراكب وراجل لتصغيرهما على لفظهما. وقوله راويا إشارة إلى الذى ذكرهما فيه وصدره:

بَنَيْتُهُ بِعُصْبَةٍ مِنْ مَالِيَا أَخْشَى رُكَيْباً أَوْ رُجَيْلاً عَادِيَا[1]

ولو كان من الجموع لرد إلى الواحد لكونهما على أبنية جموع الكثرة لأن فَعْلاً ليس من جموع القلة. وذهب الأخفش إلى أن فَعْلا فيهما جمع تكسير لأنه لما كان له مفرد من لفظه وكان دالا على الكثرة دلّ على أنه جمع تكسير، لأن دلالة المفرد على الجمع على خلاف الأصل. وذهب الكوفيون إلى أن اسم الجنس نحو نَخْل وثَمَر جَمْعُ تكسير ويُبْطِلُهُ مَامَرَّ:

٧٧٥ وفى الرُّبَاعِىّ فُعَيْعِلٌ وَجَبْ وفى الخُمَاسِىّ الأَصِيلُ يُسْتَحَبْ

أما الرباعى الأصل أو الزائد أو الملحق به فيجب تصغيره على فعيعل بتكرير العين فيقال فى جعفر: جعيفر، وفى درهم دريهم، وفى أجدل أجيدل، وفى مجلس مجيلس وفى عجوز وصيرف وجهور: عُجَيْز، وصُيَيْرِف وجُهَيْوَر، ويقال فى غلام غُلَيْم، وإنما كررت العين فى هذا المثال دون اللام، إمّا لظهور المثلان فى المضاعف نحو سُلّم وسُلَيْلم وسُكّر وسُكَيْكر، وإما لأنهم غَلَّبُوا العين على اللام إذ هى أحق بالمحافظة عليها من التغيير، بدليل إعلال اللام فى نحو: هَوَى وثَوَىَ دون العين. وأما الخماسى المجرد من الزيادة وهو المراد بقوله: الأصيل أعنى الذى كل حروفه أصلية، فَتُرَدُّ بالحذف إلى مثال الرباعى لئلا يكون عجز الكلمة أكثر من صدرها وقوله: يستحب أى يستحب فيه فعيعل دون فعيعيل. والمعنى أن ترك التعويض من

---

(١) القائل: أحيحة بن الجلاح:
الشاهد في قوله: «ركيبا» حيث صغر هنا لفظ ركب على ركيب. وهذا يدل على أن لفظة ركب هي مفرد وليس جمعا لراكب كما يرى أبو الحسن. لأنه لو كان كذلك لقال في التصغير وفقا للقاعدة المعروفة في تصغير الجمع. ركب: رويكبون إن كان لمذكر ورويكبات إن كان لمؤنث.
وقد استشهد به كل من: شرح شواهد الشافية ٢٠٢/٢، شرح المفصل ٧٧/٥، الأغاني ٣٢٨/١٥، التكملة ٢٣٧، الإقتضاب ١٥٢، البيان في غريب القرآن ٣٣٨/١، ١٣٦/٢، اللسان ٢٥٨/١٣، المنصف ١٠١/٢، المخصص ٥٥/٢، ١٢٢/١٤، الخزانة ٣٧/٣، المقرب ١٢٧/٢.

المحذوف مستحب لأن الغرض من الحذف التخفيف. فلو أتى بالعوض لزم مخالفة الغرض.

٧٧٦ إذْ كُنْتَ تَحْذِفُ الأَخِيْرَ مِنْهُ نحو سُفَيْرِج فَعَوّضْ عَنْهُ

٧٧٧ نحو سفيريج وَطَوْراً أُلْزِمَا نحو دُنَيْنِيْرٍ بِيَاءٍ حُتِمَا

٧٧٨ فى كُلّ ما الرَّابعُ منه حَرْفُ مَدْ وَبَعْدَ حَرْفِ المَدّ حَرْفٌ قَدْ وَرَدْ

قد بينا أن الخماسى المجرد من الزيادة يرد بالحذف إلى مثال الرباعى. فقوله إذ كنت تحذف الأخير منه بيان لعلة وجوب الرد إليه لأنه بحذف الحرف الأخير منه يصير رباعيا فيقال فى سفرجل[١] سُفَيْرِج وفى جحمرش: جُحَيْمِر. واعلم أنه قد اختلف فى المحذوف، فسيبوية[٢] يوجب حذف الأخير كما ذكره المصنف، لأن الزيادة به حصلت، ولأن الإسم لايزال في سهولة حتى يبلغ الخامس ثم يرتدع. وانما يحذف ماارتدع عنده، ولأنه ظرف وهو أولى بالتغيير، ومنهم من لا يوجب حذف الأخير بل يحذف ماكان من حروف الزيادة أو شبيها به. فتقول فى جحموش: جحيرش لأن الميم من حروف الزيادة، وفى فرزدق: فريزق لأن الدال تشبه التاء وهى من حروف الزيادة، ومنهم من لا يحذف منه شيئا. وسمع الأخفش سفيرجل بكسر الجيم وهو نادر. لأنه يؤدى إلى أن يكون عجز الكلمة أكثر من صدرها. والصدر أقوى.

وقوله: فعوض عنه: أى وعوض عن المحذوف فى الخماسى، فيأتى على مثل فعيعيل نحو: سفيريج وفريزيد وجحيمير. فالياء عوض عن الحرف الخامس. والمستحب عدم التعويض لما مر. قوله: وطورا الزما: يريد أنه إذا كان رابع الإسم حرف مد ثلاثيا كان أو رباعيا وبعده حرف لزمت الياء مطلقا لأنه إن كان ألفا أو

(١) يقول ابن جنى في المنصف ١/٣٣: التحقير والتكسير ضرب في التصرف، وأصل التصرف للأفعال لأنها بالزوائد أخف، فلما لم يكن لام فعل خماسي لم يكسر نحو سفرجل ولا حقر إلا بحذف حرف ليصير إلى باب دحرج، «وعند سيبويه والمبرد تصغيره. وأمثاله: على سفيرج وفريزق. المقتضب ٢/٢٤٩، سيبويه ٢/١٠٦، ١٢٥، اللباب ٥٥٩، شرح اللمع ٢٩٥.

(٢) سيبويه ٢/١٠٦، ١٠٧.

واوا قلب ياء لسكونه وانكسار ماقبله. فيقال فى نحو دينار دنينير وفى سرداح ومفتاح ومضروب وعصفور: سريديح ومفيتيح ومضيريب وعصيفير. وإن كان ياء أقرت بحالها نحو: معيطير وقنيديل. فإن وقع حرف المد خامسا حذف ولم يقلب. فيقال فى عضرفوط: عضيريف، وفى يستعور يسيتيع. وقد آحترز عن وقوعه خامسا بقوله فى كل ما الرابع منه حرف مد.

وبقوله: وبعد حرف المد حرف قد ورد عن وقوعه ظرفا. وآعلم أنه إذا كان فى الثلاثى زائدان فإن كان أحدهما أقوى حذفت الأضعف. فتقول فى منطلق ومقتدر: مطيلق ومقيدر بحذف النون والتاء، وتبقى الميم لدلالتها على اسم الفاعل. فإن عوضت الياء قلت: مطيليق ومقيدير: وتقول فى مختار مخيّر [بالحذف](1) والإدغام، وفى مضطرب مضيرب بحذف الطاء لأنها بدل من تاء الإفتعال. فإن كان مضاعفا نحو مِدَقّ فتقول فى تصغيره مُدَيقّ من غير حذف، وإن كانا متساويين كنت مخيرا فى حذف أيهما شئت. فتقول فى حبنطى وقلنسوة حبيط وقليسية بحذف النون وحبينيط وقلينيسة بحذف الألف والواو. فإن كان حذف أحدهما يلزم منه حذف الآخر من غير عكس، حذف الذى لا يستلزم الحذف. كما ذكر فى التكسير فى عَيْضَمُون وعَيْسَجُون. وآختلف فى نحو مقعنسس الملحق بالرباعى. فسيبويه يحذف النون والحرف الأخير لدلالة الميم على جريانه على الفعل، وتسلط التغير على الأواخر. والمبرد يحذف الميم والنون ويبقى السين، لأنه ملحق بمُحْرَنْجِم، والملحق يجرى مجرى الأصلى. وأما الرباعى فإن لم يكن الزائد فيه مدة رابعة حذف مطلقا فيقال فى مد حرج ومحرنجم وعنكبوت وفدوكس وسميدع: دحيرج وحريجم وعنيكب وفديكس وسميدع. وإن كانت رابعة قلبت الألف واوا وأثبت الياء، وأما الخماسى فتحذف منه الزائد مع الحرف الخامس لما مرّ.

٧٧٩ إلّا أُفَيْعَالًا فاثْبِتْ ألِفَــه　　كَذَا فُعَيْلانُ فى الاسمِ والصِفَةَ

٧٨٠ كذا فُعَيْــلَاءُ فلا يُغَيَّــرُ　　من لَفْظِهِ الأَلِفُ إذ يُصَغَّرُ

---

(١) هكذا في (ق، ك) وقد سقطت من الأصل (ص).

٧٨١ فقل حُمَيْرَاءُ وقل سُكَيْرَانْ وقل أُجَيْمَالٌ وقِسْ فَقَدْ بَانْ

قد استثنى مما يقع حرف المد فيه رابعا وبعده حرف: ثلاث صور، ولم يقلب حرف اللين فيها وهى: أُفَيْعَال جمعا وفُعَيْلَاء وفُعَيْلَان أما أفيعال فنحو: أُجَيْمَال تصغير أجمال جمع جمل، وأُنَيْعَام تصغير أنعام، وإنما لم تقلب وأن كانت مَدّة لئلا يختل معنى الجمع، فيلتبس بتصغير المفرد نحو: أجيمال وأنيعام فى تغصير أَجْمَال وأنْعَام مصدرين، وإليه أشار بقوله: فأثبت ألفه يعنى فى التصغير كما ذكرنا. وأما فعيلان وهو مافى آخره ألف ونون زائدتان سواء كان علما نحو عثمان ومروان أو صفة نحو سكران وغضبان فإنه لا تغير ألفه فى التصغير.

فيقال: عثيمان ومريوان وسكيران وغضيبان حملا لها على ألف التأنيث الممدودة، وهو المراد بقوله فى الإسم والصفة. وأما نحو سلطان وسرحان فتقلب ألفهما فى التصغير فيقال سليطين وسريحين لأن الزيادة فيهما للإلحاق، ولذلك قلبت فى التكسير نحو سلاطين وسراحين. ويقال زعيفران بالألف لعدم مايلحق به، أو لأنه لو كسر لقيل زعافر. وقالوا فى تصغير انسان أُنَيْسَان وأُنيسين وهو مبنى على تكسيره، لأنه قد جاء فيه أناسى وأناسين. فمن قال أناسى صغره على انيسان من غير قلب، ومن قال: أناسين قال فيه أنيسين بالقلب. وأما فعيلاء وهو مما فى آخر ألف التأنيث الممدودة، فلا يغير فيه ألف التأنيث ولا الألف التى قبلها. فيقال فى حميراء وصحيراء، لأنه لو آنكسر ماقبل ألف المد، لتقلب ياء، للزم قلب الهمزة المبدلة من ألف التأنيث بعدها، فيلتبس ألف التأنيث فى حميراء بألف الإلحاق نحو حربى وعلبى، ولأنها أشبهت تاء التأنيث [فى تحمل الإعراب وآنفتاح](١) ماقبلها. وأشار إلى مثال أفعال بقوله: وقل أُجيمال. وإلى مثال فعيلان مطلقا بقوله: وقل سكيران، وإلى مثال فعيلاء بقوله: فقل حميراء. وقوله: وقس فقد بان، معناه وقس فعلان علما على فعلان فَعْلَى النكرة كما بيناه.

٧٨٢ وألِفَ التَأنِيْثِ مِثْلُ هَائِهِ تَثْبُتُ لَا تَزُولُ عَنْ بِنَائِهِ

(١) هكذا في (ك) وفي الأصل (ص) فقد حذفت وبدلا منها قوله (بعدها فيلتبس ألف ماقبلها).

٧٨٣ نحو حُبَيْلَى ومِثَالُ الهَاءِ طُلَيْحَةٌ فِقِس عَلَيْهِ الجَاءِى

المؤنث ذو العلامة لا يخلو إما أن يكون بالتاء أو بالألف المقصورة أو الممدودة. أما التاء فإنها تثبت فى المصغر مفتوحا ماقبلها، ثلاثيا كان أو زائدا، سمى به قبل التصغير أو بعده. فيقال فى طلحة طليحة وفى ضاربة ضويربة وفى قطاة قطيّة وفى سفرجلة سفيرجة. أما ثبوت التاء فلأنها بمنزلة الجزء الثانى من المركب وهو لايحذف فى التصغير، ولأنها لما كانت تعود فى الثلاثي الذي لا تاء فيه، وجب أن لا تحذف الموجودة. وأما فتح ماقبلها، فإما حملاً على ماقبل الف التأنيث، وإما على ماقبل آخر المركب، وإما الألف المقصورة، فإن كانت رابعة فهى مثل التاء فى الثبوت نحو حُبُيْلَى وسُكَيْرَى وسُعَيْدَى لأنها لما كانت لازمة للكلمة، تنزلت منزلة الجزء من الرباعى وهو لا يحذف منه شيء. وفتح ما قبلها محافظة عليها. وقول المصنف: وألف التأنيث: يريد به المقصورة. وقوله: مثل هائة يريد أنها مثل هاء التأنيث، أى أنها مثلها فى الثبوت كما يبين. ويريد بألف التأنيث الرابعة بدليل تمثيله بحبيلى، وإن كانت خامسة فما فوقها حذفت لأنه لما حذف الأصلى خامسا كان حذف الزائد فيه أولى فيقال: فى حججبى اسم رجل حجيجب، وفى قرقرى قريقر وفى حبارى حبير، وفى حبوكرى حبيكر بحذف الواو والألف، لأنه سداسى، وفى حولاء حُوَيْلَى بحذف ألف التأنيث لأنها سادسة. والرابعة تقلب ياء لانكسار اللام قبلها. وتُدْغَم فى الياء بعدها. ومنهم من يجعله فى التصغير منقوصا، إما لأنه يحذف إحدى اليائين من المدغم تخفيفا، أو لأنه حذف من الإسم الأخير تخفيفا، وقلب الألف ياء لانكسار ماقبلها. وأما ألف التأنيث الممدودة فتثبت فى المصغر مطلقا لما مر. وقالوا: فيما زاد على خمسة أحرف: قويصعاء وأريبعاء ومعيلجاء. واختلف فى بروكاء وجلولاء. فسيبويه[1] يحذف منهما الواو فى التصغير فيقول: بريكاء وجليلاء. والمبرد يقلبها ياء ويدغمها فى ياء التصغير قياسا عليهما وفيهما تاء التأنيث، نحو جلولة وبروكة. فإن الواو تقلب فيهما ياء، وتدغم فى ياء التصغير

(١) سيبويه ١٠٩/٢.

آتفاقا. وأما المؤنث الذى ليس فيه علامة فيأتى ذكره. وأشار إليه بقوله: فقس عليه الجاءى.

٧٨٤ وكُلُّ مَحْذُوفٍ إذَا مَاصُغِّرَا يُرَدُّ للأصل فَقُل مُصغَّرَا
٧٨٥ وُعَيْدةٌ يُدَيَّة شُوَيْهَة ثُبَيَّةٌ عُضَيَّةٌ سُتَيْهَةْ
٧٨٦ وقل أُبَيٌّ وفُوَيْهٌ وذوَىّ ....

وقوله: وكل محذوف يريد من الثلاثى لأن كل اسم متمكن على حرفين لابد وأن يكون قد حذف شيء من حروفه لامتناع تركيبه من أقل من ثلاثة أحرف أصول مبدأ ومقطع وفاصل. فإذا صُغّر وجب رد المحذوف ليتم به مثل التصغير. لأنه لو لم يصغر على مثال فُعَيْل لوقعت ياء التصغير معتقب الإعراب، ووضعها أن تكون ساكنة كألف التكسير، وحينئذ لا يخلو المحذوف من أن يكون فاءاً أو عينا أو لاما. أما الأول فنحو عدة وزنة وشية. فيقال فى تصغيرها: وعيدة ووزنية ووشية، لأنه من الوعد والوزن والوشى، ولو سُمِّىَ: بوكل ووخذ لقيل: أُكَيْل وأُخَيْذ. وأما الثانى فنحو [مذ][1] وسل علمين فيقال مُنَيْذ وسُيَيْل ويقال فى سه: سُتَيْهَه. وأصلها سَتَه بدليل تكسيرها على أستاه، فلما صغر رد إليه المحذوف. وهذه إحدى لغاتها. وفى الحديث: العينان وكاء السَّهِ[2]. ويقال ست بحذف اللام ويجوز إلحاق همزة الوصل به فإذا صغر رد إليه المحذوف. إلا أنه على الأولى العين وعلى الآخرتين اللام. وكذلك ثبه ولثه فيمن جعل المحذوف عينيهما لأنهما من باب يَثُوبُ إذا رجع. ومن لاث يلوث. وأما الثالث فله صور فمنها: يَدٌ وأصلها يَدَىٌ فلما صغرت ردت الياء التى هى اللام، وأدغمت فى ياء التصغير، وكذلك غُدَىّ ودُمَىّ فى غد ودَم. ومنها شويهة وأصلها شوهة لقولهم فى الجمع شياة، وتشوهت شاة أى صدتها. ومنها ثُبَيَّة على من جعل اللام هو المحذوف وأصلها ثَبْوَة من ثَبَى أى دام. فلما

(١) هذا في (ق، ك) وقد سقطت من الأصل (ص).
(٢) أنظر: أبو داود: الصحيح/ كتاب الطهارة باب ٧٩، وانظر أيضا ابن ماجة/ الطهارة ٦٢، وانظر: مسند أحمد ٤/٩٧.

صغرت رد اللام الذى هو الواو وقلبت ياء لوقوعها بعد ياء ساكنة. وأدغمت قبلها ياء التصغير. ومنها عضية وهى شجرة ذات شوك ولامها إما واو كقولهم فى الجمع عَضَوَات فردَّت للتصغير وقلبت ياء لوقوع ياء التصغير قبلها. وأدغم فيها ياء التصغير. وأما ها لقولهم عضاه. ويقال حينئذ فى تصغيرها: عضيهه وكذا شفه لأن من قال أصلها شفهه قال شفيهه. ومن قال شفوة قال شُفَيّة. ومنها أُبَىّ وأُخَىّ وأصلهما أَبَوٌ وأَخَوٌ لأنهما من الأبوة والأخوة. ولقولهم فى التثنية: أبوان وأخوان. فردت الواو فى التصغير وقلبت ياء لما مر، وأدغم فيها ياء التصغير، ومنها فُوَيْه فرد لامه وهى ها بدليل الجمع على أفواه، ومنها ذُوَىّ تصغير ذوا بمعنى صاحب ولامه إما ياء على الأظهر فردت وأدغمت فى ياء التصغير، وإما واو فترد وتقلب ياء وتدغم فيها ياء التصغير. والمصنف أشار إلى القسم الأول بقوله: وُعَيْدَة، وإلى الثالث بقوله: يُدَيَّة إلى آخره. ولم يذكر الثانى. وآعلم أن المحذوف منه حرف قد تكون معه زيادة. ولا يخلو إما أن يمكن جعله على مثال التصغير معها أو لا يمكن، فإن أمكن لم يُرَدٌ الحرف الأصلى على الأصح لحصول الصيغة بالزائد دونه. نحو ميت وأصله مَيْوِتٌ بزنة فَيْعل فقلبت الواو إلى الياء لاجتماعهما، وسبق الأولى منهما بالسكون. فإذا خفف حذف من العين وبقى الزائد لدلالته على اسم الفاعل ووزنه فَيْل. فيقال فى تصغيره مُيَيْتٌ. وكذلك كل مابقى بعد الحذف على ثلاثة أحرف، والصيغة معها حاصلة نحو نُوَيْس وهوير تصغير ناس وهار. لأن أصل ناس عند سيبويه[1] أناس، فحذف الفاء تخفيفا. وأما من قال من نيوس فلم يحذف منه شيء وكذلك من قال: ألفها منقلبة عن ياء هى لام الكلمة، قدمت إلى موضع العين وأصله من نسى. وأما هار فقيل أصله فاعل فحذفت عينه من غير قلب. وأما من قال وزنه فَعْل لكنه أُعِلّ لتحرك حرف العلة وآنفتاح ماقبله وأصله فاعل لكن قلبت عينه إلى بعد اللام، وقلبت الواو ياء لانكسار ماقبلها على رأى من جعل عينها واوا ثم حذفها للتنوين على قياس المنقوص، فلا يكون قد حذف أيضا

---

(١) سيبويه ٢/١١ — ١٣.

منه شيء، وإن لم يمكن جعل الإسم مع الزيادة على مثال التصغير حذفت ورد المحذوف مطلقا. فيقال فى ابن واسم: بنيّ وسُمَيّ بحذف همزة الوصل ورد اللام، وإبدالها ياء، وإدغام ياء التصغير فيها، لأن همزة الوصل إن حذفت فى الدَّرْج آختل المثال. وإن لم تحذف لزم مخالَفةُ وضعها. وأما نحو بنت وأخت وهنت فيقال فى تصغيرها [بنية][1] وأُخَيَّة وهُنَيَّة، لأن التاء خرجت برد المحذوف عن كونها عوضا، وصارت لمجرد التأنيث كالتاء فى قائمة بدليل أنها تكتب هاء ويوقف عليها بها، ويحرك ماقبلها والتاء لا يعتد بها فى المثال كما لا يعتد بها فى شفيه ونظائرها. وإنما لم يعتد بها لأنها لا يكون ماقبلها إلا مفتوحا، فلو وقعت ياء التصغير قبلها للزم تحركها وهى لا تكون إلا ساكنة.

٧٨٦ .... وفى عصاً وبَابُه فَقُل عُصَىّ

٧٨٧ وفى عَمٍ وبابه فقل عُمَىّ ومثل نَحْوٍ أدْغِم فَقُل نُحَىّ

ماجاء فى آخره حرف علة فإن كان مقصورا أو منقوصا ثلاثيا، فلابد من إدغام ياء التصغير فى لامه بعد قلبه إلى الياء مطلقا. أما المقود فنحو غضا وهو ضرب من الشجر ولامه ياء لقولهم أرض غضيا أى فيها شجر الغضا فإذا قلبت ألف إلى أصلها وأدغم فيها ياء التصغير فيقال غُضَىّ وكذلك عُصَىّ وقُفَىّ، بعد قلب الواو إلى الياء، وإدغام ياء التصغير فيها.. وأما المنقوص فنحو عم وشج بحذف لامه ليكون التنوين بعدها، فإذا صغر رُدّت وأدغم فيها ياء التصغير فيقال: عَمَىٌّ وشَجِىٌّ. وإن كان آخره واوا أو ياء قبلها ساكن من الثلاثى، فالياء تدغم فيها ياء التصغير فيقال: فيها نُحَىٌّ وظبى وعمى وشجى وصبى. والواو تقلب إلى الياء وتدغم فيها فيقال فى نحو:نحىّ، والأصل نحيو فلما آجتمع الواو والياء والسابق ساكن، قلبت الواو ياء وأدغم فيها ياء التصغير وهو المراد بقوله: أدغمن أى أدغم ياء التصغير المنقلبة عن الواو مثل دلى وعَرَيّ فى تصغير دلو وعروة. إلا أن الإدغام

---

(١) هكذا في (ق، ك) وفي الأصل (ص) (بنيت) وهو تصحيف.

يجب أن يحمل على ماهو أعم من الواو المنقلبة. لما بينا أن ياء التصغير تدغم فى الياء مطلقا.

٧٨٨ ومِثْلُ يَحْيَى قُل يُحَيّى كاسِرَة فصار كالقَاضِىّ بياءِ آخِـرَه

يريد أن مثل يحيى وهو مايجتمع فيه ثلاث ياءات، لأن ألفه تقلب ياء لانكسار ماقبلها، وهى الياء الواقعة بعد ياء التصغير، فتحذف الأخيرة لدلالة كسرة الياء التى بعد ياء التصغير عليها. وهو المراد بقوله: قل يُحَيّى كاسره. أى كاسر الياء التى أدغمت فيها ياء التصغير. فيصير منقوصا كالقاضى بياء آخره، وكان قبل التصغير مقصورا غير متصرف للوزن والتعريف. وفى صرفه مصغرا أقوال: أحدها: لسيبويه أنه غير مصروف لأن الياء إنما حذفت كراهة آجتماع الياءات، فهى فى حكم المنطوق بها، وثانيها لعيسى بن عمر أنه مصروف لأن المحذوف غير مراد مطلقا. وثالثها: لأبى عمرو أن تنوينه كتنوين المنقوص نحو جوار تثبت رفعا وجرا عوضا وتحذف نصبا. وكذلك أحْوَى أفْعَل من الحُوَّةِ. فإذا صغر وقعت ياء التصغير بعد الحاء وانقلبت الواو ياء، والألف لانكسار ماقبلها. فآجتمع ثلاث ياءات. وفى صرفه بعد التصغير كما ذكر من الخلاف فى يحيى.

٧٨٩ وألِفُ الإلْحَاقِ نحو أرْطَى ونحو مِعْزَى يَسْتَوِى بِمُعْطَى
٧٩٠ فقل أُرَيْطٍ ومُعَيْزٍ ثمّ قُلْ قُبَيْعِثٌ تَعْنى القَبَعْثَرى الجَمَل
٧٩١ وفى حُبَارَى قل حُبَيِّرٌ حُذِفْ وإن تَشَأ قلت حُبَيْرَى بالألِفْ

الألف إنْ كانت رابعة لغير التأنيث تقلب فى التصغير ياء لانكسار ماقبلها. ويصير الإسم منقوصا سواء أكانت الألف للإلحاق أو مبدلة عن حرف أصل. أما ألف الإلحاق نحو أرطى على أحد التأويلين ونحو مِعْزَى فيقال: أُرَيْطٌ ومُعَيْزٌ فتقلب الألف ياء لما ذُكِرَ، وتحذف لسكونها وسكون التنوين بعدها. وأرْطَى ملحق بجعفر ومعزى ملحق بدرهم وهجرع، والذى يدل على زيادة الألف حذفها منهما فى قولهم أديم مأروط. أى مدبوغ بالأرطى. وقولهم فى مِعْزَى معز ومعيز. وعلى كونها

للإلحاق وليست للتأنيث تنوينها. وإدخال التاء عليها نحو أرطى ومعزى وأرطأة ومعزاة قال:

.... مَالَ إِلَى أَرْطَأَةِ حِقْفٍ فَاضْطَجَعْ[1]

وأما المبدلة من حرف أصل فنحو مُعْطَى ومَرْمَى ومَعْزَى فيقال فيها معيط ومُرَيْمٌ ومُعَيْز لما مرّ، فيستوى الملحق والأصلى فى القلب. وصيروا الإسم منقوصا. وإليه أشار بقوله وألف الإلحاق نحو أرطى إلى قوله فيستوى بمعطى. وإن كانت خامسة فصاعدا، فإن كانت لغير التأنيث ولا زائد معها. فإن كانت للإلحاق نحو: حبركى حذفت كالأصلى فيقال حبيرك. وإن كانت للتكثير سادسة نحو: قبعثرى وهو الجمل حذفت مع الحرف الذى قبلها وهو الراء، كما يحذف لام سفرجل لأنها خامسة. فيقال: قبيعث، وإن كان معها زائد نحو مصطفى ومستدعى فلابد من حذفه ماعدا الميم لدلالتها على آسم الفاعل فتبقى الألف رابعة، فتقلب ياء لانكسار ماقبلها. فيقال: مُصَيْف ومُدَيْع. وإن كانت الألف للتأنيث ومعها ألف زائدة نحو حُبَارى وجُمَادى، فالأجود حُبَيّر وحُمَيّر بحذف ألف التأنيث وقلب الأولى ياء، وآدغام ياء التصغير فيها لعدم خروجه بذلك عن مثال التصغير. ولذلك قال: قل حبير. وقوله: حذف يريد الألف لكونها خامسة. ويجوز حُبَيْرَى وجُمَيْدَى

(١) القائل: منظور بن حية الأسدي من الرجز يصف ذئبا. وتمام البيت:

لمّا رَأى لادَعَةَ ولا شبَعْ
مَالَ إلى أَرطَاةِ حِقْفٍ فَالْطَجَعْ

الشاهد في قوله: «أرطاة» حيث أن بها ألف الإلحاق، وهي ملحقة لجعفر، والألف التي بها ليست للتأنيث، ولذلك فهي تؤنث. وقد أنثها هنا باضافة تاء التأنيث لها، وفيه شاهد آخر: «فالطجع» حيث أن أصله: اضطجع بعد إبدال تاء افتعل طاء لوقوعها بعد حرف من حروف الإطباق وهو الضاد. ثم أبدل الضاد لاما وهو إبدال شاذ. والأصل في هذه الكلمة «اضتجع» قلبت التاء طاء فصارت اضطجع، ثم قلبت الضاد لاما فصارت الطجع، ففي الكلمة إبدال قياسي وإبدال شاذ. وقد استشهد به كل من: الخصائص ٦٣/١، ٣٥٠/٢، والمحتسب ١٢٤/١، المخصص ٢٤/٨، المقرب ١٧٩/٢، شواهد الشافية ٢٧٤، شواهد العينى ٥٨٤/٤، شرح التصريح ٣٦٧/٢، الأشموني ٢٨٠/٤، ٣٣٢، أوضح المسالك رقم ٥٦٤.

بحذف بالألف الأولى وإبقاء ألف التأنيث، فيصير حبرى بوزن حبلى. وأشار إليه بقوله: وأن تشأ قلت حبيرا بالألف. وقيل يجوز حبيرة وجميدة بحذف الألفين وتعويض تاء التأنيث.

٧٩٢ وارْدُدْ إِلَى الوَاحِدِ جَمْعاً كَثُرا   فٱجْعَلْهُ جَمْعاً سالِماً مُصَغَّرَا

٧٩٣ نحو رُجَيْلَيْــــن ظُرَيــــفين   وٱجْمَع بتـاء غَيْـرَ عَاقِلِيْنَا

والجمع إمّا قِلَّة أو كَثْرَة على ماتبين. فإن كان جمع قلة صغر على لفظه من غير تغيير كالمفرد. فيقال فى أفلس: أُفَيْلِس، وفى أجمال: أُجَيْمَال، وفى أجرية أُجَيْرِيَة، وفى غلمة: غُلَيْمَة. وإنما أُجْرِى مُجْرَى المفرد فى التصغير لأنه لا جمع أقل منه لِيُرَدَّ إليه. وإن كان جمع كثرة، فإن لم يكن له جمع قلة تعين رده إلى المفرد، وجمعه جمع السلامة. فإن كان مذكرا عاقلا جمع بالواو والنون فيقال فى رجال رجيلون وفى ظراف ظريفون وفى شاعر شويعرون. وبالألف والتاء إن لم يكن كذلك فيقال فى مساجد وقناديل: مسيجدات وقنيدلات. وإنما أجرى رجل ونحوه مجرى الصفات فى جمع السلامة حال تصغيرها دون تكسيره، لخروجه بالتصغير من الجمود إلى معنى الصفة. وإن كان جمع قلة كنت مخيرا بين رده إلى جمع القلة وبين رده إلى الواحد، وجمعه جمع السلامة. نقول فى غلمان: غليمة. وإن شئت غليمون. وفى فلوس وكلاب وجمال: أفيلس وأكيلب وأجيمال وفليسات وجميلات. وإنما لم يصغر جمع الكثرة على لفظة لأن التصغير فيه معنى التقليل، ولفظ الجمع يقتضى التكثير فتنافيا. وإذا تقرر هذا فقوله واردد إلى الواحد جمعا كثرا، خرج به جمع القلة. قوله: فاجعله يعنى جمع الكثرة قوله: سالما مصغرا يريد أنه تجعله سالما، إما بالواو والنون إن ٱستوفى الشروط كقوله نحو: رجيلين ظريفين. وبالألف والتاء إن لم يستوف الشروط، ولم يذكر له مثالا. وقد مرّت أمثلته وهو المراد بقوله: وٱجمع بتاء غير عاقلين. وٱعلم أن الجمع السالم يصغر على لفظه مطلقا، لأنه للقلة فيقال فى الزيدين والمسلمين والهندات والمسلمات: الزُيَيْدُوْنَ والمُسَيْلمُوْنَ والهُنَيْدَاتُ والمسيلمات. وفى نحو سنون وبنون سُنَيّات وبُنَيّات، لأن التصغير لما رد المحذوف وزال العوض، قلبت اللام ياء وأُدغم فيها ياء التصغير.

٧٩٤ وشَذَّ قَوْلُهم زُهَيْرٌ صُغِرَا مُرَخَّما كَذَا عُثَيْمٌ حُقِرَا

تصغير الترخيم عبارة عن حذف زائد الثلاثى والرباعى مطلقا وتصغير مابقى بعد الحذف طلبا للخفة. وهى بذلك لمشاركته الترخيم فى مطلق الحذف فيقال فى أزهر زهير وفى عثمان عثيم وفى أسود سويد. فيحذف الزائد لانتفاء المانع. ويقال فى غلاب غليبة، وفى حذام حذيمة وفى زينب زنيبة وفى مقعنسس قعيس، وفى مدحرج دحيرج فيكون تصغيره مرخما كتصغيره فى غير الترخيم. والإعتماد على الفرق بالقرائن، أو أن تصغير الترخيم لا يجوز الحاق التعويض به ويجوز فى غيره نحو: دحيريج فافترقا. وكذلك حميد فى ترخيم أحمد ومحمد ومحمود. وآعلم أن هذا النوع من التصغير قياسى عند جمهور النحاة. وقال المصنف: هو شاذ لما فيه من كثرة الحذف والإلتباس، فهو مقصور عنده على السماع لأن الشاذ هو الذى لا يقاس عليه. وقال الفراء لا يكون إلا فى الأعلام دون الصفات قياسا على ترخيم النداء، فيجوز ترخيم حارث علما وتمنعه صفة. وكذلك أسود وأحمر ونحوهما. ويبطله قولهم: حُمَيْقٌ جملة وهو تصغير أحمق. وقيل حميق اسم رجل فعلى هذا لا يرد نقصا. وآعلم أن الأسماء الأعجمية نحو إبراهيم وإسماعيل تارة يحذف منها فى ترخيم التصغير حرفان فيقال: برهيم وسميعيل وهو اختيار سيبويه(١). وتارة ثلاثة أحرف فيقال أبيره وأسيمع وهو اختيار المبرد وحكى سيبويه عن الخليل: بريه وسميع وهو شاذ.

٧٩٥ كَمِثْــلِ مَاشَذَّ مُغَيْرِبَــــانِ فى مُغْرِبِ كَذَا عُشَيْشِيَانُ

يريد أنه قد شذت ألفاظ فى التصغير فجاءت على خلاف المكبر بالزيادة فيهما

---

(١) يقول سيبويه في ذلك ١٣٤/٢: «اعلم أن كل شيء زيد في بنات الثلاثة فهو يجوز لك أن تحذفه في التصغير حتى تصير الكلمة على ثلاثة أحرف، وذلك قولك في حارث حريث، وفي أسود سويد. وزعم الخليل أن يجوز أيضا في ضفندد ضفيد وفي مقعنسس قعيس، وكذلك كل شيء كان أصله الثلاثة. وبنات الأربعة في الترخيم بمنزلة الثلاثة تحذف الزوائد حتي يصير الحرف على أربعة لا زائدة فيه».

وانظر: المقتضب ٢٦٨/٢ ــ ٢٩٢.

كما شذ تصغير الترخيم بحذف ماكان فى المكبر من الزائد. إلا أن الأول شاذ بالإتفاق بخلاف الثانى: أما مغيربان فالقياس فى تصغيره مغيرب كما يقال فى مشرق مشيرق. وأنهم صغروا مغربان بالزيادة وهو فى الشذوذ نظير نجرانى فى النسب، كأنهم نسبوا إلى نجران. وأما عشيشيان فى تصغير العِشَى، فالقياس عُشَىٌّ كصُبَىّ بحذف الياء الأخيرة من اليائين، وادغام ياء التصغير فيما بعدها. وقالوا عُشَيَّان بزيادة الألف فهذا ماذكروا. ومما لم يذكره عشيشة فى عشية وهى فُعَيْلة من عشى يعشوا. وقياس تصغيرها عُشَيَّة بحذف ياء فعلية وآدغام ياء التصغير فى المنقلبة عن لام الكلمة وفيها: أنيسيان فى إنسان والقياس أنيسان كسكيران، وهو مشتق من الأنس على الأصح، فالوَزْن فى التكثير فعلان، وفى التصغير فعيلان. وأما من قال من النسيان فالوزن أفْعَان لحذف لامه، وفى التصغير أفيعلان لثبوتها. ومنها أُصَيْلَان وأصيلال فى الأصيل، والقياس أصيل. فأبدلوا من الياء المدغمة فيها لاما، وفصل بينهما بالألف، ومن اللام الأخيرة نونا، وقيل أنه جمع أصيل، وشذوذه من جهة تصغير جمع الكثرة وإبدال النون لاما. ومنها رويجل فى تصغير رجل، قياسه رجيل. وإنما رويجل تصغير راجل. وقالوا فى صبية وغلمة أصيبية وأغيلمة.

وآعلم أن من الأسماء ماجاء فى كلامهم مصغرا ولم يستعمل له مكبرا نحو: الجميل لطائر، والكعيث لبلبل. ومكبرهما جُمْل وكُعْث بدليل جمعهما على فعلان كصردان، وقالوا الكميت فى تصغير الترخيم، ومكبره أكمت لجمعه على كمت والثريا ومكبرها ثروى.

٧٩٦ مِثْلُ شُذُوذ قَوْلِهِم هَاذَيَا تَصْغِيرُ هَذَا وكَذَا اللَّتَيَّا

٧٩٧ كمثل قول القائل آلْمَرْوِىّ أَنى أَبُو ذَيّالِك الصَّبِيّى

يريد أن الأسماء المبهمة: الموصولات والإشارة شذت عن قياس التصغير مثل شذوذ مغيربان ونحوه مما تقدم. فمثل فى صدر البيت منصوب لأنه صفة لمصدر محذوف والتقدير شذ مغيربان عن القياس شذوذا مثل شذوذ قولهم هذيا ونحوه. وكان قياسها أن لا يصغر مطلقا للزوم البناء لها، وقوة تشبهها بالحرف. إلا أنها

لما كانت تتصرف تصرف الأسماء فى تثنيتها وجمعها ووصفها، والوصف بها ووقوعها فاعلة ومفعولة ومضافا إليه، آلحقت بالمعربة فى التصغير لأنه وصف فى المعنى. ولذلك لا يصغر غيرها من المبنيات مطلقا. ووجه الشذوذ فيها أنها تركت أوائلها مفتوحة، وجعلت ياء التصغير ثانية والحقت الألف بأواخرها. أما فتح أوائلها فللإشعار بأنها غير متمكنة، وأنها مخالفة للأسماء المتمكنة فى تصغيرها. وأما وقوع ياء التصغير ثانية، فلأنها على حرفين فى اللفظ، وإن كان لها أصل لا يرد، لإيغالها فى شبه الحرف. وأما الألف فلأنها عوض عن الحرف الذاهب أو عن ضم أوائلها. أما أسماء الإشارة فقالوا فى ذا: ذَيّا وفى تا:تَيّا. قال:

أَلَا قُلْ لِتَيّا قَبْل مِرَّتِها آسْلَمِى ....(١)

وأصلِ ذا ذىّ فعينها ولامها ياء، فحذفت الأخيرة التى هى اللام تخفيفا، وقلبت العين ألفاً لئلا يبقى الإسم على زنة الحرف، وقيل عينها واو إمّا متحركة أو ساكنة. والأَوّلُ أَظْهَرُ بدليل إمالة ألف ذا. وإذا كانت العين ياء وجب أن تكون اللام كذلك، لامتناع مثل حَيَوْتُ فى كلامهم. فلمّا صُغِّرَ رد اللام وقلبت الألف ياء لوقوعها قبل ياء التصغير، فتجتمع ثلاث ياءات، والأجود حذف الأولى التى هى العين، وإدغام ياء التصغير فى اللام لتقع ياء التصغير ثالثة تقديرا، وإلا لو حذف اللام فإن أدغمت فى العين كانت ثابتة لفظا وتقديرا، وإن قُدِّمَت العين وأدغمت ياء التصغير فيها، لزم تحركها لوجوب آنفتاح ماقبل الألف، وياء التصغير لا تكون إلا ساكنة. وأما ياء التصغير فلا تحذف لأنها لمعنى، فحذفها يخل بذلك المعنى.

---

(١) القائل: الأعشى وهو ميمون بن قيس. وهو من الطويل. وتمام البيت:

أَلَا قُلْ لِتَيّا قَبْلَ مِرّتِهَا آسْلَمِى
تَحِيَّةَ مُشْتَاقٍ إِلَيْهَا مُتَيَّمِ

الشاهد في قوله: «تيا» حيث استشهد به الشاعر على استعمال أسماء الإشارة فقالوا في ذا: ذيا وفي تا: تيا. والشاهد الشعري دليل على ذلك، وشاعرنا يستشهد بشعره ويعتبر حجة في علم اللغة.

انظر: ديوانه ص ١١٩، وجمل الزجاجي ٢٥٢.

وكذلك الكلام فى تا. ولا يصغر ذى لئلا يلتبس المذكر بالمؤنث، وتصغر مع حرف التنبية، فيقال فى هَذَيّا وهَاتَيَّا ومع حرف الخطاب نحو: ذيّاك وذويالك وتياك وتيالك. قال:

أَوْ تَحْلِفِى بِرَبِّكِ العَلِــىِّ أَنِّى أَبُـو ذَيَّـالِكِ الصَّبِىِّ(١)

وهو البيت الذى آستشهد به. ويقال فى التثنية ذَيّانِ وتَيّان فى الرفع، وذَيَّيْنِ وتَيَّيْنِ فى النصب والجر، بحذف ألف العوض لأجل علامة التثنية. وقالوا فى أولا مقصور الياء فتقع ياء التصغير ثالثة على أصلها وتقلب الألف الأخيرة ياء لسكونها وسكون الألف التى زيدت أخيرا عوضا من الضمة، وليست الضمة التى فى أوله للتصغير، بل هى التى كانت مُكَبَّرة. وفى أُولاءِ ممدودة الياء فتزداد ألف التعويض قبل الهمزة، وتقلب أَلِفُ أولاءِ ياءً، وتدغم فيها ياء التصغير، وقلب الألف فيهما أعنى المقصور والممدود، وإدغام ياء التصغير فيها، دليل على أن ألف ذا وتا هى التى قلبت، وأدغمت ياء التصغير فيها. ووقوع ياء التصغير ثانية، وأما الموصولات فيقال فى تصغير الذى والتى: اللذيًّا واللتَيَّا، فتقع الياء ثالثة لكونها على ثلاثة أحرف، وتدغم فى اللام، والأول مفتوح فيهما لأن الألف عوض عن الضمة. وفى التثنية اللذيّان واللتَيَّان فيحذف العوض لئلا يلتقى ساكنان وكذا فى الجمع. اللذيُّون واللذيين. وآختيار سيبويه(٢) ضم الياء المشددة قبل الواو وكسرها قبل الياء، واختيار أبى الحسن فتحها مطلقا لتدل على الألف المحذوفة كما فى جمع المقصور، فلا يكون بين لفظى التثنية والجمع فرق فى النصب والجر إلا فتح النون وكسرها.

---

(١) القائل: رؤبة الراجز:
الشاهد في قوله: «أني» حيث يجوز فيه الوجهان الكسر لأنه جواب القسم، والفتح على إضمار على. أي: أو تحلفي بربك على أني. فلما أضمر الجار فتحت أن وفيه شاهد آخر حيث جاءت ذيالك متصلة بحرف الخطاب.
وقد استشهد به كل من: شواهد العينى ٢/٢٣٢، شرح التصريح ١/٢١٩، الأشموني ١/٢٧٦، اللسان ٢٠/٣٣٦، معاني القرآن ٢/٧٠.

(٢) سيبويه ٢/١٤٠، المقتضب ٢/٢٩٠، المخصص ١٤/١٠٥.

وأما اللاتى ونحوها فترد فى التصغير إلى المفرد على الأصح، لأنه جمع كثرة فيقال اللتيات. ومنهم من يصغره على لفظه، ويحذف الياء الأخيرة، لأنه ليس بجمع حقيقى. واعلم أن من وأين وحيث وعند ومع وغير ونحوها لا تصغر كما لا تصغر المضمرات لا يغالها فى الإبهام.

٧٩٨ وارْدُدْ إلى المُؤَنَّث الثُلَاثِي هاءً بِه عَلَامَةُ الإِنَاثِ

٧٩٩ فَقُل قُدَيْرَةٌ تُرِيْدُ القِدْرَا وَبَعْدَ هَذَا الباب ذَاكَ يُدْرَى

المؤنث الثلاثى المجرد عن علامة التأنيث إن لم يُسَمّ به مذكر وجب رد هاء التأنيث إليه فى التصغير غالبا. فتقول فى قدر: قُدَيْرَة، وفى أذن أُذَيْنَه وفى شمس شَمَيْسَة وفى هِنْد هُنَيْدَة وفى دَعْد دُعَيْدَة. والذى يدل على تأنيث القدر عود الضمير عليها مؤنثا. قال: إذا رد عافى القدر من يستعيرها[١] وإنما وجب رد العلامة إلى الثلاثى فى التصغير، إما لأن التصغير يرد الأسماء إلى أصولها، فكما أعاد المحذوف من الثلاثى، أعادها لأنها حذفت من المكبر تخفيفا، وإما لأنه وصف فى المعنى. ولما لزمت الهاء فى وصف المؤنث، لزمت فى تصغيره. ولا يقال: لو لزمت الهاء فى تصغير الثلاثى للزومها فى صفته، للزمت فى تصغير الرباعى، لاشتراكهما فى لزوم الفاء للصفة. لأنا نقول: إنما لم يلزم فى الرباعى لوجود الحرف الرابع القائم مقامها كما يبين. وقيل: إنما وجب رَدُّ العلامة، لأن تقديرها والتصغير كما منهما على خلاف الأصل، فلو لم ترد العلامة فى التصغير للزم مخالفة الأصل من وجهين. وإن سمى به مذكرا لم ترد الهاء فيقال هنيد ودعيد. وأما قولهم عُيَيْنَة وأُذَيْنَة علمين، فإنما سمى بهما بعد التصغير. وإذا تقرر هذا فلنرجع إلى بيان المتن. فقوله: واردد إلى المؤنث احترز عن المذكر إذا سمى بلفظ المؤنث. وقوله الثلاثى عن الرباعى، فإنك لو صغرت زينب لقلت زيينب بغير هاء، وكذلك عقيرب وعقيب فى تصغير

---

(١) لم أعثر على قائله: ولم أجده في الكتب التي اطلعت عليها.
الشاهد في قوله: «القدر» حيث جاءت مؤنثة وذلك لعود الضمير المؤنث عليها في قوله: «يستعيرها».

عقاب وعقرب لقيام الحرف الرابع مقام الهاء. وقوله هاء يريد به التاء المنقلبة فى الوقف هاء. قوله علامة الإناث، أى علامة التأنيث. وكان ينبغى أن يقول فى التصغير لكنه اكتفى: إما بالمثال، أو لدلالة سياق الكلام عليه. ولو قال غالبا أو فى الأمر العام لكان أجود، لعدم ردها فى نحو قويس ودريع وجريب على ماسيأتى بيانه. قوله: فقل قديرة يريد القدرا معناه أنك ترد التاء إليها فى التصغير وهو ظاهر قوله. وبعد هذا الباب ذاك يدرى. أى يذكر المؤنث بغير علامة بعده مستقصى. وتصغير الثلاثى يدرى منه.

(باب المذكر والمؤنث)

٨٠٠ **القَوْلُ فى التَّأْنِيْثِ والتَّذْكِيْرِ تَذْكِير الإِسْمِ الأَصْلِ كالتَنْكِيْرِ**

إنما كان تذكير الإسم الأصل لأمرين: أحدهما: أن شيئا آسم مذكر يندرج تحته كل موجود مذكرا كان أو مؤنثا، فهو أعم من المؤنث مطلقا. والعام أصل للخاص لأنه أعرف منه فى الوجود. الثانى: أن المذكر لا يفتقر إلى علامة يدرك معناه بها بخلاف المؤنث. فإنه يفتقر إلى أمر زائد، إما لفظا أو تقديرا. والأصل عدمه، والتأنيث للأسماء لانقسام مدلولها إليهما دون الأفعال والحروف. أما الأفعال فلأن مدلولها المصادر، وهى مذكرة لأنها أجناس، ولأنها عبارة عن انتساب الحدث إلى فاعله فى الزمن المعين ولا معنى للتأنيث فيه. وأما التاء اللاحقة للفعل نحو قامت وضربت فللدلالة على تأنيث الفاعل كما مر، وأما الحروف فلما لم يكن لها دلالة على معنى فى نفسها بل فى غيرها، تنزلت منزلة الجزء من ذلك الغير، وجزء الكلمة لا يوصف بتذكير ولا تأنيث. وإما دخولها على لات وربت وثمت، فإما للمبالغة وإما على تأويل الكلمة. وكذلك حروف التهجى تذكر على معنى الحرف، وتؤنث على معنى الكلمة. فمن التذكير قوله:

تَخَالُ مِنْهَا الأَرْسُمَ الرَّوَاسِمَا كَافاً وَمِيْمَيْنِ وَسِيْناً طَاسِمَا(١)

(١) القائل: غير معروف. وهو من الرجز:

الشاهد في قوله: «وسينا طاسما» حيث جاء بالوصف المذكر «طاسما» نعتا للسين المؤنثة. لانه أراد الحرف وقصد التذكير بذكرها، ولو أمكنه التأنيث عى معنى الكلمة لجاز. وفيه شاهد آخر على أن حروف المعجم إذا تعاطفت أعربت، فإنه لما جاء بحروف العطف بين اسمي الحرفين أعربهما. فالأول والثالث منصوبان بالفتحة والثاني منصوب بالياء للتثنية.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣١/٢، جمل الزجاجي ٢٨٦، المخصص ٤٩/١٧، شرح المفصل لابن يعيش ٢٩/٦.

ومن التأنيث قول آخر:

.... **كَمَا كَتَبَتْ كَافٌ تَلُوْحُ وَمِيْمُهَا**[1]

٨٠١ ثُمَّ المُـؤَنَّثُ الـذى نُورِدُهُ إمّا حَقِيْقِىّ وإمّـا ضِدُّهُ

المؤنث ضربان حقيقى وغير حقيقى. أما الأول فما كان بازائه ذكر من الحيوان من نوعه، أو كان له فرج مطلقا نحو امرأة عناق وناقة. وإنما قيل له حقيقى، لأنه لا يختلف باختلاف الأوضاع والإصطلاحات. وأما الثانى فهو مايقابل الحقيقى ولذلك عبر عنه المصنف بالضد لكونه مقابلا له. ويتعلق بالوضع والإصطلاح وتختلف باختلافهما. ومأخذه السماع. وكل واحد من الحقيقى وضده إما بعلامة أو بغير علامة. أما الحقيقى وذو العلامة مطلقا فلا إشكال فيه، وأما الخالى من العلامة من غير الحقيقى فيستدل على تأنيثه بأمور منها: الإشارة نحو هذه عين وقدر، ويعود الضمير عليه مؤنثا نحو الشمس رأيتها والقدر أغليتها، بالحاق التاء فى فعله نحو: طلعت الشمس أو نعته نحو: دار حسنة، أو الحال منه نحو: أبصرت الشمس مشرقة، أو فى خبره نحو: العين جارية، أو فى التصغير فى الثلاثى نحو: أذنيه. وبتكسيره على أفعل فيما زاد على الثلاثى فى الأعرف نحو: عقاب وأعقب وذراع وأذرع، واسقاط الهاء من عدده فيما دون العشرة نحو ثلاث قدور. وأما قوله:

.... **سَائِلْ بَنِى أَسَدٍ ماهَذِهْ الصَّوْتُ**[2]

---

(١) القائل: الراعي من الطويل. وتمام البيت مع رواية أخرى:

أَهَاجَتْكَ أَيَاتٌ أَبَانَ قَدِيْمُهَا
كَمَا بُيِّنَتْ كَافٌ تَلُوحُ وَمِيْمُهَا

الشاهد في قوله: «كتبت كاف» حيث أنت الفعل «كتبت» لتأنيث الكاف على معنى اللفظ. وفيه شاهد آخر: «كاف تلوح وميمها» حيث رفعا على أنهما نائب فاعل لقوله: «كتبت» وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣١/٢، المقتضب ٢٣٧/١، ٤٠/٤، جمل الزجاجي ٢٨٦، شرح المفصل ٢٩/٦، اللسان (ك و ف).

(٢) القائل رويشد بن كثير الطائي وهو من البسيط. وتمام البيت:

ياأيها الراكب المزجي مطيته
سائل بني أسد ماهذه الصوت =

فإنه حمل الصوت على الصيحة. وقول العربي: فلان جاءته كتابي فاحتقرها. فإنما ألحق العلامة حملا للكتاب على الصحيفة، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيْبٌ مِنَ الْمُحْسِنِيْنَ﴾(١) فقيل أن المراد بالرحمة المطر. فذكر حملا على المعنى. وقيل أن فعيلا بمعنى مفعول، وقيل أن قريبا بمعنى النسب أى ذات قرب. وأما قول الشاعر:

.... ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانِ ومُعْصِرُ(٢)

فإنما أسقط التاء من عدد المذكر حملا على المعنى لما فسره به الكاعبين والمعصر لما مر فى باب العدد.

= الشاهد في قوله: «ماهذه الصوت» حيث جاء باسم الإشارة المختص بالمؤنث المفرد ووصف به الإسم المذكر وهو الصوت. وقد استعمل هذه الصيغة بالنظر إلى معنى الصوت. فمعناه. الجلبة أو الضوضاء أو الصيحة. وهذه الفاظ مؤنثة، لذا أنث اسم الإشارة لذلك.

وقد استشهد به كل من: اللسان (صوت) شرح المفصل لابن يعيش ٩٢/٥، الخصائص ٤١٦/٢، الإنصاف ٧٧٣، الخزانة ١٦٧/٢، الهمع ١٧٥/٢، الدرر ٢١٦/٢، شرح ديوان الحماسة (التبريزي) ١٦٤/١، شرح المرزوقي ١٦٦.

(١) سورة الأعراف آية ٥٦.

(٢) القائل: عمر ابن أبي ربيعة من الطويل. وتمام البيت:

وَكَانَ مِجَنِّى دُوْنَ مَنْ كُنْتُ أَتَّقِى
ثَلاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانِ ومُعْصِرُ

ويرويه سيبويه:

فكان نصيري دون من كنت

....

الشاهد في قوله: «ثلاث شخوص» حيث أتى باسم العدد مذكرا مع أنه مضاف إلى معدود مذكر. ولو أتى به وفق مايقتضيه الإستعمال العربي لقال: «ثلاثة شخوص» بالتاء، لكنه نظر إلى المعنى، فالمقصود بالشخوص هنا النساء بدليل التفصيل في ذلك بقوله: «كاعبان ومعصر» وهما النساء.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ١٧٥/٢، المقتضب ١٤٨/٢، الخصائص ٤١٧/٢، الإنصاف ص ٧٧٠، المقرب ٣٠٧/١، الخزانة ٣١٢/٣، شواهد العينى ٣٨٣/٤، شرح التصريح ٢٧١/٢، شرح الأشموني ٦٢/٣، ديوانه ٩٢.

٨٠٢ غَيْرُ الحَقِيقِيّ عَلَى نَوْعَيْـنِ نَوْعٌ بِلَا عَلَامَةٍ كَالعَيْـــنِ

لما كان المؤنث غير الحقيقى ينقسم إلى نوعين، أحدهما بعلامة والآخر بغير علامة ظاهرة، ذكر النوعين أولا ثم بدأ بالمجرد عن العلامة الظاهرة لاحتياجه إلى مزيد بيان. وقوله: بلا علامة يريد به ظاهرة فى اللفظ، لأنه لابد من تقديرها بدليل ظهورها فى التصغير. وينقسم إلى ماهو من أعضاء الحيوان، وإلى ماليس منه. فمن الأول قوله كالعين ويدل على تأنيثها عود الضمير عليها فى قوله:

بَكَتْ عَيْنِي وَحَقَّ لَهَا بُكَاهَا ....[1]

وأما قوله:

....

وَالعَيْـنُ بالإِثْمِـدِ الحَـارِيّ مَكْحُـولُ[2]

(١) القائل: كعب بن مالك وقيل: حسان بن ثابت وقيل عبد الله بن رواحه:
وتمام البيت وهو من الوافر:

بَكَتْ عَيْنِـــى وَحَـــقَّ لَهَـــا بُكَاهَـــا
وَمَـــا يُغْنِـــى البُكَـــاءُ وَلَا العَوِيْـــلُ

الشاهد في قوله: «عيني» حيث أنها مؤنث لفظي، ويدل على تأنيثها عودة الضمير المؤنث عليها وكذلك تأنيث الفعل لها.

وقد استشهد به كل من: ديوان كعب ص ٢٥٢، الروض الأنف ٢٢٣/٣، الجواليقي ٢٦٧، الكامل ١٣٠/١، ابن ولاده ص ١٥، ١٣٣، الإقتضاب ٣٦٩، شواهد الشافية ٦٦، اللسان (بكى) ٨٨/١٨، السيرة ٢١٢/٣، المنصف ٤٠/٣، مجالس ثعلب ١٠٩، الموشح ١٤٥.

(٢) القائل: طفيل الغنوى من البسيط. ومقام البيت:

إِذْ هِيَ أَحْـــوَى مِنَ الرِّبْعِـــيّ حَاجِبُـــهُ
والعَيْـــنُ بالأَثْمِـــدِ الحَـــارِيِّ مَكْحُـــولُ

الشاهد في قوله: «مكحول» حيث جاءت خبرا عن العين، وهو مذكر والعين مؤنث. وقد خرجه سيبويه على أنه من باب مراعاة المعنى، لأن معنى العين هو الطرف وهو مذكر. وخرجه بعض النحاة على أن مكحول خبر للمبتدأ حاجبه. وخبر العين محذوف يدل عليه خبر محكول. والتقدير: حاجبه مكحول والعين كذلك. وهذا تخريج بعيد.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢٤٠/١،الإنصاف رقم ٤٨١، شرح المفصل لابن يعيش ١٨/١٠، ديوانه ١٨.

فإنه حمل العين على العضو فلذلك لم يقل مكحولة:

٨٠٣ وَعُنُـــقٍ وفَخِـــذٍ والأذْنِ والرِجْلِ والعَقِبِ ثمّ السِّنِّ

العنق مؤنثة لقوله عنيقة وفيها ثلاث لغات: ضَمُّ العين، والنون فيها الضم والفتح والكسر، وقيل إنها تذكر وتؤنث، فعلى هذا لا يجوز أن يذكر فيما يؤنث لا غير. وقيل المضمومة والنون هى المؤنثة. وأما فَخِذٌ فلقولهم فى التصغير فُخَيْذَة وفيها أربع لغات فَخِذٌ بفتح الأول وكسر الثانى. فِخِذٌ بكسرهما، فَخْذٌ بفتح الأول وإسكان الثانى، فِخْذٌ بكسر الأول وإسكان الثانى، وأما الأذن فيضم ذالها ويسكن. ودليل تأنيثها قوله تعالى: ﴿وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ﴾[1] وتصغيرها أُذَيْنَة. وأما الرِجْل فدليل تأنيثها وصفها بالمؤنث وعود الضمير عليها مؤنثا. قال الشاعر:

وَكُنْتُ كَذِى رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيْحَةٍ وَرِجْلٍ رَمَى فِيْهَا الزَّمَانُ فَشُلَّتِ[2]

وأما العقب: فدليل تأنيثها تصغيرها والحاق التاء بفعلها نحو عقيبة. وقولهم ماذهبت له عَقِبٌ، وقد يُسَكَّنُ قافها. وأما السِنُّ: فهى واحد الأسنان بدليل تأنيثها إلحاق التاء بفعلها يقال: كبرت سنى، وتصغيرها سنينة. وقد يعبر بها عن العمر فيقال هى فتيء السن[3]

٨٠٤ وَالْيَدِ واليَمِيْنِ ثُمّ الإصْبَعِ والقِتْبِ ثم الكَرْشِ ثم الضِّلَعِ

---

(١) سورة الحاقة آية ١٢.

(٢) القائل: كثير عزه وهو من الطويل:
الشاهد في قوله: «رجل» حيث جاءت هنا مؤنثة. ودليل تأنيها وصفها بالتأنيث فقال: «صحيحة» وكذلك عودة الضمير المؤنث عليها قوله «رمى فيها».
وفيه شاهد آخر وهو قوله: «رجلين رجل صحيحة ورجل رمى» حيث جاء البدل المطابق. فقد وردت «رجل صحيحة ورجل رمى» بدل مطابق من رجلين، وهما نكرتان لان المبدل من نكرة يكون كذلك، وهذا كثير في اللغة ابدال النكرة من النكرة.
وقد استشهد به كل من: الزجاجي في الجمل ٣٦، ابن يعيش في شرح المفصل ٦٨/٣، الأشموني ١٢٨/٣، مغنى اللبيب ٤٧٢، والعينى في شرح شواهد الألفية ٢٠٤/٤، سيبويه ٢١٥/١، الخزانة ٣٧٦/٢، شرح الآجرومية ٢٦٣، المقتضب ٢٩٠/٤، ديوانه ٩٩.

(٣) انظر هذه المعاني في اللسان (سنن) وفي المعجم الوسيط ٤٥٤/١.

اليد مؤنثة لإلحاق التاء بفعلها وعود الضمير عليها مؤنثا، وتأنيث الحال عنها، وفى التنزيل: ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ﴾(١). ﴿وَآضْمُمْ يَدَاكَ إِلَى جَنَاحِكَ تَخْرُجُ بَيْضَاءَ﴾(٢) ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يكد يَرَاهَا﴾(٣) ولأن التاء تُرَدُّ إليها فى التحقير نحو يدية. وأما اليمين فيدل على تأنيثها الإشارة إليها نحو هذه اليمين وجمعها على أفعل نحو أيمن، ولأنها فى معنى اليد. وكذلك اليمين من الحلف لغير الأعضاء. وأما الإصْبَع فلقولهم: ذَهَبَتْ بَعْضُ أصَابِعَهَ. وفيها سبع لغات: كسر الهمزة وكسر الياء للإتباع، وفتحها طلبا للخفة، وفتح الهمزة فى الياء والضم والفتح والكسر وضم الهمزة، وفى الباء الفتح والكسر. وقيل جاء فيها إصْبُع بكسر الهمزة وضم الباء وهو نادر. وأما القِتَبُ: لواحد أقتاب وهو البطن(٤) فدليل تأنيثها التصغير نحو قتيبة وبه سمى ابن قتيبة(٥). وأما الكرش: فدليل تأنيثها الإخبار بها عن المؤنث نحو: هي الكرش ووصفها بها. قالوا: عليه كرش(٦) منثورة، إذ كنوا بها عن كثرة العيال. وهى لغير الإنسان، لأن له المعدة فى مكانها. وأما الضلع فمؤنثة لوصفها به فى الحديث: خلقت المرأة من ضلع عوجاء(٧) وفيها لغتان فتح اللام وسكونها، والضاد مكسور بحالها.

---

(١) سورة الحج آية ١٠.

(٢) سورة طه آية ٢٢.

(٣) سورة النور آية ٤٠.

(٤) انظر هذه المعاني في اللسان (قتب) والمعجم الوسيط ٥١٦/١.

(٥) هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة. ولد سنة ٢١٣ هـ وتوفي سنة ٢٧٦ هـ فارسي الأصل — ولد بمدينة بغداد، وقيل بالكوفة، تتلمذ على أبيه وعلى أحمد بن سعيد اللحياني، وابن سلام الجمحي وغيرهم، من مصنفاته: كتاب الوزراء، كتاب صناعة الكتابة، تفسير غريب القرآن، كتاب المعارف، تأويل مشكل القرآن، الشعر والشعراء، وكتاب معاني القرآن. (انظر تأويل مشكل القرآن ص ١ — ٤٢).

(٦) انظر هذه المعاني في اللسان (كرش)، المعجم الوسيط ٨٧٣/٢.

(٧) انظر: صحيح البخاري/ الأنبياء الباب الأول، وانظر: مسلم/الرضاع رقم ٦٢، والحديث يروى بلفظ آخر استوصوا بالنساء خيرا، فإن المرأة خلقت من ضلع أعوج.

٨٠٥ والسَّاقِ والقَدَمِ ثم العَضُدِ والكَفّ والشِّمَالِ ثم الكَبِدِ

السَّاق: مؤنثة ودليل تأنيثها الحاق التاء بالفعل المسند إليها. وفى التنزيل: ﴿وَٱلْتَفَّتِ السَّاقُ بالسَّاقِ﴾(١) وأما القدم: فمؤنثة لقوله تعالى: ﴿فَتَزِلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا﴾(٢) ولقول الشاعر: أوزلت القدمان(٣) وأما العضد: فيدل على تأنيثه قول الشاعر:

أَبَنِى لُبَيْنَا لَسْتُمُ بِيَدِ إلّا يداً لَيَسَتْ لَهَا عَضُدُ(٤)

فعضد اسم ليس. فالحق تاء بها لتأنيث آسمها ويُسَكَّنُ ضادها ويُضَمّ وهو الأصل. وأما الكف: فهى مؤنثة لعود الضمير عليها مؤنثا قال:

....

وَكَفّ فَوَاضِلِ خَضِلِ نَدَاهَا(٥)

---

(١) سورة القيامة آية ٢٩.

(٢) سورة النحل آية ٩٤.

(٣) القائل: لم أعثر على قائله أو تمام البيت.

الشاهد في قوله: «القدمان» حيث جاء القدم مؤنثا فأنث الفعل وقال: زلت.

(٤) القائل: يروى هذا البيت لأوس بن حجر ــ كما يرويه بعض النحاة أنه لطرفة وهو من الكامل، الشاهد في قوله: «عضد» حيث استشهد الشارح بهذا البيت للتدليل على تأنيث «عضد» حيث أنث الفعل الناقص لها «ليس» فقال ليست لأنه جاء اسما لها، وفيه شاهد آخر وهو قوله: «إلايدا» حيث جاء منصوبا على البدلية من موضع الباء في «بيد» والتقدير: «لستما يدا إلا يدا لا عضد لها» ولا يجوز الجر على البدل من المجرور لأن ما بعد إلا موجب والباء مؤكدة للنفي. وقد استشهد به كل من: اللسان ١٣/٢١٠، والمفصل ٣٨، شرح شواهد الكشاف ٩٤، شرح المفصل لابن يعيش ٢/٩٠، سيبويه ١/٣٦٢، شرح التصريح ١/٣٥١، معاني القرآن ٢/١٠١، ٤١٦، المقتضب ١/٤٢١، ديوان أوس ص ٢١، ملحقات ديوان طرفه ١٥١، ويرويه سيبويه:

ياابنى لبينى لستما بيد

....

(٥) القائل: بشر بن أبى حازم. وتمام البيت:

لَهُ كِفَايَةُ كَفٍ كَفٌّ ضُرٌّ

وَكَفّ فَوَاضِلِ خَضِلِ نَدَاهَا =

كَفَّـــاكَ كَفٌّ لا تُليـــقُ دِرْهَمَـــا
جُوْداً وأُخْرَى تُعْطِ بالسَّيْفِ الدَّمَـــا[1]

فألحق التاء بتليق وتعط. وقال أخرى. وأما قول الأعشى:

أَرَى رَجُلًا مِنْهُم أسِيْفاً كَأنَّمَا   يَضُمُّ عَلَى كَشْحَيْهِ كَفًّا مُخضَّبَا[2]

فمخضبا إما صفة لرجل، وإما أنه حَمَلَ مُخَضَّبًا على معنى الكف وهو العُضْوُ. وقيل هو حال إمّا من الضمير فى يضم، أو من الضمير فى كشحيه، وأما الشمال: فتأنيثها لأنها فى معنى اليد، ولأنها تجمع على أفعل نحو أشمل. وقد تبين أنه لايجمع ماثالثة حرف لين عليه إلا المؤنث. وأما الكبد: فدليل تأنيثها قوله عليه

= الشاهد فى قوله: «كفّ» حيث جاءت مؤنثة والدليل على تأنيثها عود الضمير عليها مؤنثاً بقوله: نداها. وقد استشهد به كل من: اللسان ٢٤١/١٢، معاني القرآن ١١٨/٢.

(١) القائل: لم أعثر على قائله.
الشاهد في قوله: «كف» حيث جاءت مؤنثة هنا وأنث الفعل لها فقال: تليق، تعط. وعاد الضمير عليها مؤنثا. وفيه شاهد آخر وهو قوله: «تعط» حيث جاء مضارعا مرفوعا وغير مجزوم. وقد حذفت الياء هنا وعوض عنها بالكسرة كدليل عليها.
وقد استشهد به كل من:
الإنصاف رقم٢٤٨،اللسان ٢٤١/١٢، ٣٠١/٩، أمالي ابن الشجرى ٧٢/٢، معاني القرآن ٢٧/٢، ١١٨، ٢٦٠/٣، الخصائص ٩٠/٣، ١٣٣.

(٢) القائل: الأعشى: ميمون بن قيس من الطويل. وهو البيت الثالث والعشرون من قصيدته التي مطلعها:

كفـــــى بالـــــذي توليتـــــه لو تجنبـــــا
شفـــــاء لسقـــــم بعدمـــــا كان أشيبـــــا

الشاهد في قوله: «كفا مخضبا» فقد جاء بالوصف المذكر «مخضبا» نعتا لكف وهو مؤنث، ومن المعروف أنه لابد من التجانس بين النعت والمنعوت من حيث التذكير والتأنيث. وقد خرج الشاهد هنا على أن الشاعر قد نظر إلى المعنى حيث قصد بالكف العضد، وهو مذكر.
وقد استشهد به كل من: ابن الشجرى في أماليه ١٥٨/١، ٢٢٧، الإنصاف ٧٧٦، مجالس ثعلب ٤٧، الكامل ١٦/١، اللسان (خ ض ب)، ديوانه ٨٨ ــ ٩١.

الصلاة والسلام: «فى كل ذى كبد حرى أجر»[1] فوصفها بالمؤنث.

٨٠٦ ومن سِوَى الأَعْضَاء عَيْنٌ وَيَدُ والأُذْنُ والرِجْلُ وسَاقٌ تُحْضَدُ

يريد بيان القسم الثانى من المؤنث غير الحقيقى وهو ليس من أعضاء الحيوان فمنه العين: لعين الماء، وعين السحاب، وعين القبيلة، وعين الميزان، وعين الركبة إلى غير ذلك. وفى التنزيل: ﴿عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ الله يُفَجِّرُونَهَا﴾[2]، و﴿فِيْهَا عَيْنٌ جَارِيَةٌ﴾[3] وكذلك سائرها. وأما اليد للنعمة[4] فدليل تأنيثها وصفها به نحو: له عندى يد جميلة. قال:

يَدَيَانِ بَيْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ ....[5]

وتصغيرها نحو: يُدَيَّة، والحاق التاء بالفعل المسند إليها نحو: نالتك يده، وكذلك التى بمعنى القدرة. وأما الأذن: للدلو والكوز[6] فمؤنثة بدليل حذف التاء

---

(١) حديث صحيح. وانظر: البخاري/المساقاة ٩، مظالم ٢٣، أدب ٢٧، وانظر: صحيح مسلم، باب السلام -حديث ١٥٣، وانظر: ابن ماجة باب الأدب ٨، وانظر: مسند أحمد ٢٢٢/٢، ٣٧٥، ٥١٧.

(٢) سورة الإنسان آية ٦.

(٣) سورة الغاشية آية ١٢.

(٤) انظر هذا المعنى في اللسان (يدى) والمعجم البسيط ١٠٦٣/٢.

(٥) القائل: غير معروف مع كثرة الإستشهاد به عند علماء النحو وهو من الكامل وتمامه:

يَدَيَانِ بَيْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ
قَدْ تَمْنَعَانِكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضْهَدَا

ويروى عجزه: قد تمنعانك منهما أن تهضما. وأيضا: قد تمنعانك أن تذل وتقهرا.

الشاهد في قوله: «يديان بيضاوان» حيث جاءت يد مؤنثة تأنيثا معنويا وهي بمعنى النعمة فقد وصفت بمؤنث عندما قال: يديان بيضاوان.

وفيه شواهد أخرى.

وقد استشهد به كل من: ابن يعيش في شرح المفصل ١٥١/٤، ٨٣/٥، ٥٦/١٠، شواهد الشافية ١١٣، الخزانة ٣٤٨/٣، عرضا، الأشموني ١١٩/٤، المنصف لابن جنى ٦٤/١، ١٤٨/٢، يس ٢٣٣/٢.

(٦) الكوز: إناء بعروة يشرب به الماء ــ المعجم الوسيط ٨٠٤/٢.

من عددها. قال يصف دلوا واسعة الفرع، لها أديمان اثنان، لها عناجان[1] وست آذنان. وأما الرجل: للقطعة من الجراد فتأنيثها لأنها بمعنى القطعة والطائفة[2]. أوما الساق: من الشجر فمؤنثة لأنها للنبات، كالساق التى للإنسان لقيامه عليها. ومعنى تُخْضَدُ تقطع لأن الخضد: قَطْعُ الشجر[3]

٨٠٧ والدَّارُ والعَرُوضُ والصَعُودُ وسَقَرٌ جَهَنَّمٌ والذَّوْدُ

الدار مؤنثة. وفى التنزيل: ﴿الدَّارُ الآخِرَةُ﴾[4] وقال الشاعر:

يَادارُ أقْوَتْ بَعْدَ إصْرَامِهَا ....[5]

وقالوا هذه الدار نعمت البلدة، فأشاروا إليه بما يشار به إلى المؤنث، وألحقوا التاء فى فعله. وإن كان المثال مذكرا لأنه عبارة عن الدار. ويدل على تذكيره قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا البَلَدِ﴾[6]، وأما العروض للناحية والشعر[7]، فمؤنثة بدليل عود الضمير عليها مؤنثا. قال:

لِكُلِّ أُناسٍ مِنْ مَعَدّ عِمَارَةٌ عَرُوضٌ إليها يَلْحَقُونَ وجَانِبُ[8]

(١) العناج: زمام البعير، وحبل أو سير يشد تحت الدلو ويتصل طرفاه من أعلاه بما تتصل به آذانها، فإذا انقطعت آذانها أمسكها أن تقع في البئر ـــ المعجم الوسيط ٦٣٠/٢.

(٢) انظر هذه المعاني في: اللسان (رجل) والمعجم الوسيط ٣٣٢/١.

(٣) انظر هذه المعاني في: اللسان (خضد) والمعجم الوسيط ٢٤٠/١.

(٤) سورة القصص آية ٧٧، ٨٣، سورة العنكبوت آية ٦٤، سورة الأعراف آية ١٦٩.

(٥) القائل: لم أعثر على قائله.
الشاهد في قوله: «يادار» حيث جاءت مؤنثة والدليل على ذلك تأنيث الفعل «أقوت» وعود الضمير المؤنث عليها في قوله: «إصرامها».

(٦) سورة البلد آية ١.

(٧) انظر هذه المعاني في اللسان (عرض) والمعجم الوسيط ٥٩٣/٢.

(٨) القائل: الأخفش بن شهاب التغلبي. ويروى العجز: عروض اليها يلجأون وجانب. الشاهد في قوله: «عروض» حيث جاءت هنا مؤنثة، ويستدل على تأنيثها بعودة الضمير مؤنثا عليها في قوله: «اليها».
وقد استشهد به كل من: شرح المفضليات ٤١٤، السمط ٨٦٨، معجم ماستعجم ٨٦، جمهرة اللغة ٣٨٧/٢، تهذيب اللغة ٤٦٥/١، مقاييس اللغة ١٤٢/٤، ٢٧٢، اللسان ٣٤/٩، التكملة ١٨٤، المخصص ٥٨/١٢.

وأما الصعود وهى الأرض[1] التى يصعد فيها فمؤنثة لوصفها به قالوا: أخذ فى صعود منكرة، ولأنها فى معنى العقبة. وأما سَقَرٌ: فعلم على النار[2]. ودليل تأنيثها عدم تصرفها وعود الضمير عليها مؤنثا ووصفها به. وفى التنزيل: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَاسَقَر، لا تُبْقِى وَلَا تَذَر، لَوَّاحَةٌ لِلْبَشَرْ﴾[3] وكذلك جهنم: فإنها علم مؤنث على النار أيضا كسقر. وفى التنزيل: ﴿هَذِهِ جَهَنَّمُ التّى يُكَذِّبُ بِهَا المُجْرِمُونَ﴾[4] وقيل: هى مأخوذة من الجهنام وهى البئر البعيدة القعر[5]، وأما الذود: فهى الجماعة [6] من الإبل من الثلاثة إلى التسعة. وفى الحديث: «ليس فيها دون خمس ذود صدقة» [7]

٨٠٨ وآلْخَيْـلُ والغَنَـمُ والجَــزُورُ والكأسُ والقَلُوصُ والحَـدُورُ

الخيل اسم جمع، ودليل تأنيثها قوله تعالى: ﴿والخَيْلِ المُسَوَّمَةِ﴾[8] وفى الحديث: «الخَيْلُ مَعْقُودٌ فى نَوَاصِيها الخَيْرُ»[9] واشتقاقها من الخيلاء لأن فيه مرحا[10]. وأما الغنم: فاسم جمع يطلق على الضأن والمعز[11]. ولا يقال فى واحدة

---

(١) انظر هذه المعاني في اللسان (صعد) وفي المعجم الوسيط ٥١٥/١.

(٢) انظر المعجم الوسيط ٤٣٥/١.

(٣) سورة المدثر آية ٢٧ ــ ٢٩.

(٤) سورة الرحمن آية ٤٣.

(٥) انظر المعجم الوسيط ١٤٤/١.

(٦) انظر اللسان (ذود) والمعجم الوسيط ٣١٧/١.

(٧) انظر البخاري: كتاب الزكاة ٣٢، ٤٢، ٥٦، صحيح مسلم، كتاب الزكاة الحديث ٢،٥،٧.

(٨) سورة آل عمران آية ١٤.

(٩) انظر البخاري/الجهاد باب ٤٣، ٤٤، وكتاب الخمس من البخاري الباب الثامن، وفي المناقب من البخاري باب ٢٨، وصحيح مسلم باب الزكاة الحديث (٢٦) وفي باب الامارة من صحيح مسلم الحديث ٩٧، ٩٨، وانظر: الترمذى في فضائل الجهاد الباب العاشر، والنسائي في باب الخيل الباب رقم ١، والباب رقم ٧، وابن ماجه في الجهاد الباب الرابع عشر.

(١٠) انظر هذه المعاني في اللسان (خيل) وفي المعجم ٢٦٦/١ ــ ٢٦٧.

(١١) انظر اللسان «معز» والمعجم الوسيط ٦٦٤/٢.

غنمة، ويدل على تأنيثه قول الشاعر:

وإِذَا أَنْتُم لَيْسَتْ لَكُم غَنَمَانِ ....[1]

فالحق التاء بليس وهو اسمها وكذلك سائر أسماء الجموع مطلقا. فإن الغالب عليها التأنيث. وأما الجزور[2]: فمؤنثة لقولهم عشر جزور، فحذف التاء من العدد المضاف إليها وقيل لبعض العرب، ماأطيب الأشياء؟ قال: جزر سمينة، وموسى حذمة[3] في غداة شبمة[4]. فوصفها بالمؤنث وسميت جزورا لأنها تجزر، أي تقطع أعضاؤها. أما الكأس: فيدل على تأنيثها قوله تعالى: ﴿يُطَافُ عَلَيْهِم بِكَأْسٍ مِنْ مَعِيْنٍ بَيْضَاءٍ لَذَّةٍ للشَّارِبِيْنَ﴾[5]. وقول الشاعر:

.... **وَكَانَ الكَأسُ مَجْرَاهَا اليَمِيْنَا**[6]

فوصفت بالمؤنث وأعيد الضمير عليها كذلك. ولا نسمى كأسا إلا إذا كان فيها الشراب، وإلا فهى قدح. وتجمع على كؤوس وأكؤس وكأس. وأما القلوص

---

(١) لم أعثر على قائله: في المراجع التي عدت اليها.
والشاهد في قوله: «غنمان» حيث أنثها وذلك بعودة الضمير عليها في قوله «ليست».

(٢) انظر اللسان «جزر» والمعجم الوسيط ١٢١/١.

(٣) انظر اللسان «حذم» أي قاطعة ــ المعجم الوسيط ١٦٣/١.

(٤) شبمة، شبما: برد وأحس الجوع والبرد، فهو شبمة يقال: ماء شبمة، وغداة شبمة، ويقال: قلب شبمة: بارد قليل الحس ــ اللسان «شبم» والمعجم الوسيط ٤٧١/١.

(٥) سورة الصافات آية ٤٥.

(٦) القائل: عمرو بن كلثوم. وتمام البيت: وهو من الوافر:

صَدَدْتِ الكَأْسَ عَنَّا أُمَّ عَمْرٍو
وَكَانَ الكَأْسُ مَجْرَاهَا اليَمِيْنَا

الشاهد في قوله: «الكأس» فقد جاءت هنا مؤنثة وزاد على ذلك وصفها بالتأنيث وكذلك لعودة الضمير المؤنثة عليها كذلك بقوله: مجراها اليمينا. وفيه شاهد آخر في: «اليمينا» حيث جاءت ظرفا متصرفا حيث تستعمل غير ظرف: مبتدأ، فاعل، نائب فاعل... ووردت ذات مضافة إليهما نحو قوله تعالى: ﴿تزاور عن كهفهم ذات اليمين وتقرضهم ذات الشمال﴾ وقد استشهد به كل من: سيبويه ١١٣/١، شذور الذهب رقم ١١١، همع الهوامع ٢٠١/١، الدرر اللوامع ١٩٩/١.

فهى للفتية من الإبل(١)، ودليل تأنيثها إلحاق التاء بالفعل المسند إليها. قال:

حَنّت قَلُوصِي أمْسِ بالأرْدُنّ ....(٢)

قال: وفى ذكرها فى قسم المؤنث غير الحقيقى نظر. وأما الحَدُورُ، فهى ماينحدر فيه من الأرض(٣)، عكس الصعود. وهى مؤنثة لقولهم: حدور سهلة، ولأنها كالصعود فى الصورة وكذا الهبوط. والكئوود لعقبة صعبة.

٨٠٩ وعُرُسٌ وضَرَبٌ والطَسْتُ والمَنْجَنِيْقُ ولَظَى والقَلْتُ

الذى يدل على أن العرس مؤنث الإخبار عنه بالمؤنث. ومنه قول الشاعر:

إنّا وَجَدْنَا عُرُسَ الحَنَّاط لَئِيمَةٌ مَذْمُومَة الحُوَّاطِ(٤)

وأما الضرب فهو العسل الأبيض(٥). وقيل ماغلظ منه، ويدل على تأنيثه ووصفها بالمؤنث وعود الضمير عليها مؤنثا. قال:

وَمَا ضَرَبٌ بَيْضَاء يَسْقِى دَبُوبَها ....(٦)

---

(١) انظر اللسان «قلص» والمعجم الوسيط ٧٥٥/٢.

(٢) القائل: العجاج من مشطور الرجز.
الشاهد في قوله: «قلوص» حيث أتى بها الشارح على أنها اسم مؤنث، واستدل على ذلك بتأنيث الفعل لها فقال الشاعر: حنت.
وقد استشهد به كل من: اللسان (حنن) ٢٨٥/١٦، المؤتلف والمختلف ١٧٩، التكملة ١٨٣، القيس ١٦٠، المعرب ٧٦، ديوان العجاج ص ١٩٠.

(٣) انظر اللسان «حدر» والمعجم الوسيط ١٦١/١.

(٤) القائل: غير معروف.
الشاهد في قوله: «عرس» حيث جاءت هنا مؤنثة مع خلوها من تاء التأنيث فدل على استعمالها مؤنثة الإخبار عنها بأوصاف مؤنثة وهي قوله: لئيمة مذمومة. وقد استشهد به كل من المخصص ٩٢/١٧، شرح شواهد الشافية ٩٩.

(٥) انظر اللسان «ضرب» والمعجم الوسيط ٥٣٦/١ ــ ٥٣٧.

(٦) القائل: ساعده بن جؤية من الطويل. وتمام البيت:
وَمَا ضَرَبٌ بَيْضَاء يَسْقِى دَبُوبَهَا
دُفَاقٌ فَعُرْدَانِ الكُوَاثِ فَضِيمُهَا
الشاهد في قوله: «ضرب» وهي العسل الأبيض، فقد جاءت مؤنثة ودل على تأنيثها وصفها ببيضاء وقد استشهد به: ابن الأنباري في المذكر والمؤنث ٣٧٦، ديوان الهذليين ٢٠٧/١.

وأما الطست[1] فدليل على تأنيثها عود الضمير إليها مؤنثا. قال:

أإنْ رَأَيْتَ هَامَتِي فى الطِّسْتِ تُوقِدُهَا الشَّمْسُ ائْتِلَاقِ التُّرْسِ[2]

فالهاء فى توقدها ضمير الطست. فإن قلت فهلا كان ضمير الهامة. قلنا: يمتنع من جهة المعنى لأن الشمس لا توقد الهامة، ولأنه يقال فيها طَسٌّ وطَسَّةٌ والمعنى واحد. ويصغر على طيسة، ويجمع على طسوس وطساس. وأما المنجنيق[3] فهى معربة، ودليل تأنيثها الحاق التاء بالفعل المسند إليها. قالوا: أصابته المنجنيق. وجمعها بالألف والتاء وقال: بالمنجنيقات وبالأمايم[4]. وأما لظى فعلم على النار[5]، وهى مؤنثة لقوله تعالى: ﴿كَلّا إنَّها لَظَى، نَزَّاعَةً للشَّوَى﴾[6] فوصفها بالمؤنث. وأما القلت فهى نُقْرَةٌ فى الجبل يجتمع فيها الماء[7] قال:

.... وقلت أَقَرَّت ماءَ قَيْسِ بنِ عَاصِمِ[8]

---

(١) إناء كبير مستدير من نحاس ونحوه يغسل فيه. المعجم الوسيط ٢/٥٥٧، اللسان «طس» ٧/٤٢٩.

(٢) القائل: رؤبة. ويروى:

حَتَّــلا رَأَتْنِــي هَامَتِــي كالــطَّسْت تُوقِدُهَــا الشَّمْسُ ائْتِــلَاقَ التُّــرْسِ

الشاهد في قوله: «الطست توقدها» حيث أنت لفظة الطست ودلل على تأنيثها بعودة الضمير المؤنث عليها فى قوله توقدها وقد ذكرها ابن الخباز في شرح ألفية ابن معطي ص ٥١٣، واللسان (طس) ٧/٤٢٩.

(٣) انظر المعجم الوسيط ٢/٨٥٥.

(٤) القائل: لم اعثر على قائله: وهو من الرجز.

والشاهد في قوله: بالمنجينقات، حيث جمعها جمع مؤنث سالم فزاد الألف والتاء على مفرده. وقد ذكره ابن الخباز في الغرة المخفية في شرح الدرة ص ٥١٣.

(٥) انظر المعجم الوسيط ٢/٨٢٧، اللسان «لظى».

(٦) سورة المعارج آية ١٥، ١٦.

(٧) انظر اللسان «قلت» والمعجم الوسيط ٢/٧٥٣.

(٨) القائل: لم أعثر على قائله. وتمام البيت:

لحي اللــــه أعلى تلعـــــة خفشت به وقــــلت أقـــــرت ماء قيس بن عاصم =

فأعاد الضمير إليها مؤنثا من صفتها وهى الجملة التى بعدها.

٨١٠ والشَّمْسُ والأَرْضُ مَعَ السَّمَاءِ كَذَاكَ قُدَّامُ مَعَ الـــوَرَاءِ

الشمس مؤنثة لعود الضمير عليها مؤنثا، وفى التنزيل: ﴿والشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾(١)، ﴿والشَّمْسُ تَجْرِى لِمُسْتَقَرٍّلَهَا﴾(٢) فأما الشمس فى القلادة كالهلال فمذكر. وأما الأرض فيدل على تأنيثها قوله تعالى: ﴿والأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾(٣)، وكذلك الدابة لما يلى حافرها. قال:

وَلَمْ يُقَلِّبْ أرْضَهَا بِيْطَارُ ....(٤)

وأما السماء المطلة فمؤنثة(٥). وفى التنزيل: ﴿أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا﴾(٦). وأما السماء للمطر فقيل أنه مذكر بدليل جمعه على أسمية. وقالوا ثلاث أسمية. فحذفوا التاء من العدد المضاف إليها وذلك يدل على تأنيثه. وأما قدام ووراء من الظروف

= الشاهد في قوله: «وقلت أقرت» حيث وردت «قلت» مؤنثة وقد أعاد إليها الضمير ووصفها بالتأنيث بقوله: «أقرت».

وقد ذكره ابن الخباز في شرح الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية: رسالة دكتوراه محققة.

(١) سورة الشمس آية ١.

(٢) سورة يس آية ٣٨.

(٣) سورة النازعات آية ٣٠.

(٤) القائل: حميد الأرقط وتمام البيت:

ولم يُقَلِّبْ أَرْضَهَا البَيْطَارُ
ولا لِحَبْلَيْهِ بها حَبَارُ

الشاهد في قوله: «أرضها» حيث جاءت مؤنثة بدليل إضافة ضمير المؤنث إليها.

وقد استشهد به كل من: القبس ١٥٨، الكامل ٧٨/٢، ١١٠/٣، جمهرة اللغة ٥٩/١، ٢١٩، السمط ٩١٥، الإقتضاب ١٤٠، ٣١٢، مختصر الألفاظ ٢٧، اللسان (قلب) ١٨٠/٢، ٢٧١/٣، ٢٣١/٥، ٣٨٠/٨، المقاييس ١٢٧/٢، ١٠٧/٥. المعاني الكبير ١٥٥، التكملة ١٧٩، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ١٨٨، الإقتضاب في شرح أدب الكاتب ص ٣١٢، أدب الكاتب ٢١، تهذيب اللغة ٤٣٤/٣.

(٥) المعجم الوسيط ٤٥٢/١.

(٦) سورة النازعات آية ٢٧.

فيدل على تأنيثها الحاق التاء بهما فى التصغير، وأما قدام فكقوله:

قُدَيْدِيْمَــةُ التَّجْــرِيبِ والحِلْــمِ إننــى
أرَى غَفـلاتِ العَيْشِ قَبْـلَ التَّجَـارُبِ[1]

وأما وراء فقالوا وُرَيَّة بوزن وُرَيْعَة وتصغيرها شاذ كما يتبين بعد.

٨١١ فَذِى وشبهِها إذا صَغَّرْتَهَـا رُدَّ إلَيْهَا الهَاء إذْ نَوَيْتَهَـا
٨١٢ الّا الرُّبَاعِىَّ مع الخُمَاسِي ورُبَّمَا شَذّ عَنِ القِيَــاسِ
٨١٣ قَالُوا قُدَيْدِيْمَــةٌ فِى قُدَّامَ كَذَا وُرَيِّئَــةُ عنهم نَامِــى
٨١٤ مِثْلَ شُذُوذِ قَوْلِهـم قُوَيْسُ كَذَا دُرَيْـعٌ وكَــذَا عُرَيْسُ
٨١٥ فَحَذَفُوا التَّـاءَ كَذَا نُيَيْبُ كَذَا عُرَيْبٌ وكَــذَا حُرَيْبُ

قد تقدم أن الثلاثى المؤنث المجرد من العلامة وهى الهاء إذا لم يُسَمَّ به رُدَّتْ إليه فى التصغير. وكانت الأسماء المؤنثة لم تذكر عند الحكم المذكور، فلما ذكر منها طرفا صالحا، أشار إليها بأن الهاء تُرَدُّ إليه فى التصغير وإلى مايشبهه من المؤنث بغير علامة مما يذكر. وقد تقدمت عليه. وقوله: رُدّ إليها الهاء إذا نويتها، يريد أنها لما كانت منوية أى مقدرة مرادة فى المكبر، وجب ردها فى المصغر. لأن التصغير يرد الأشياء إلى أُصولها لما مر. وأما الرباعى ومازاد عليه فَلَا تُرَدّ إليه التاء فى تصغيره،

---

(١) القائل: القطامي. وهو من الطويل.
الشاهد في قوله «قديديمة» فقد استشهد بها الشاعر على أنها مؤنثة وذلك بالحاق تاء التأنيث بها عند التصغير ليدل على تأنيثها. وهي أيضا موطن لشاهد آخر حيث صغر قدام بقديديمة بالهاء، وإنما أدخلوا الهاء في تصغير قدام مع تجاوز الحروف الثلاثة للتفريق بينها وبين غيرها.
وقد استشهد به كل من: المقتضب ٢/٢٧٣، ٤/٤١، جمل الزجاجي ٢٥١، أمالي ابن الشجرى ٢/١٥٥، اللسان (قدم) ١٥/٣٦٤، الخزانة ٣/١٨٨، ماينصرف ومالا ينصرف ٧٠، ديوانه ٥٠.
وقد ذكره أبو هاشم السجستاني في كتاب التذكير والتأنيث ص ٢٧٣، وذكره المبرد أيضا في كتاب المذكر والمؤنث ص ١٣٨ ويقول فيه «فالعرب تقول في تصغير قدام ووراء قديديمة ووريئة ولم يكن حق هذا أن تدخله الهاء لأنها لاتدخل فيما جاوز الثلاثة، ولكن لما كانت الظروف بابها التذكير وكانت هاتين مؤنثتين اضطروا إلى إبانة ذلك فيها. قال القطامي.. الخ.

أكان مصغرا قبل التسمية أو بعدها. لأن الحرف الرابع يتنزل منزلة هاء التأنيث لكونه جاء بعد العِدَّة التى عليها الأصول. فلا تكون التاء منوية فى مكبرة فيقال: فى عقرب عُقَيْرَب، وفى عقاب عُقَيْب. وفى زينب زُيَيْنَبْ. وقوله إلا الرباعى مع الخماسى آستثناء من قوله فذى وشبهها إذا صغرتها. فإن قيل: فتلك ثلاثية فكيف صح الإستثناء الرباعى ومازاد عليها منها. قلنا: كما إن فيها الثلاثى فيها الرباعى وأيضا نحو قوله: والسماء، والخماسى وهو قوله: قدام. وقوله: وربما شذ عن القياس إلى قوله كذا ورئية عنهم نامى. فاعلم: أنه قد شذ من الرباعى، ومازاد عليه ثلاثة ألفاظ. قدام وهو خماسى، وأمام ووراء: وهما رباعيان ردّا إليها الهاء فى التصغير. فقالوا: قديديمة وأميمة ورييية باثبات الهاء الأخيرة. والقياس حذفها لاجتماع ثلاث ياءات. وإنما خرجت هذه عن حكم الرباعى لأنها مؤنثة دون بقية الظروف التى هى من الجهات الست. فلحقتها العلامة لئلا يتوهم أنها مذكرة، وقيل ألحقت التاء تنبيها على الأصل كالقود[1]، والحيكة. وحكى بعضهم ذريعة فى ذراع وهو شاذ. قوله: مثل شذوذ قولهم قويس إلى آخره. يريد أنه قد شذ فى الثلاثى أيضا ألفاظ وصغرت بحذف التاء كما شذت فى الرباعى باثباتها على العكس. أما القوس فدليل تأنيثها قوله:

إذَا زَلَّ عَنْهَا السَّهْمُ ....[2]

فأعاد الضمير عليها مؤنثا. وإنما قالوا قويس ولم يردوا الهاء، لأنه حمل القوس على العود، وأما الدرع فمؤنثة لقولهم: دِرْعٌ سَابِغَة. وهو محمول على الثوب أو الملبوس. وأما عُرَيس فتأنيثها ظاهر مما مر. وكأنهم حملوها على الأملاك أو الفرح أو

---

(١) القواد: طائفة من الخيل تقاد في السفر بجوار الركب ولاتركب، بل تودع حتى يحتاج إليها في دفاع عن الركب. انظر هذه المعانى فى اللسان «قود» والمعجم الوسيط. ٧٦٥/٢.

(٢) لم أعثر على قائله، ولم أجده في المراجع التي اطلعت عليها.
وقد استشهد به الشارح على تأنيث كلمة القوس، وليس في هذا الشطر كلمة القوس، فقد تكون في الجزء الباقي من البيت. وقد تكون روايته: إذا زل عنها القوس. وعند ذلك أنث القوس باعادة الضمير المؤنث عليها.

السرور. وأما الناب: فهى المسنة من الإبل، ولم ترد إليها التاء فى التصغير. لأنها منقولة عند الناب من الأسنان. وهو مذكر. وأما العرب فدليل تأنيثها قولهم: العرب العرباء والعاربة. وإنما لم تزد الهاء فى تصغيره لأنهم أرادوا به الجيل المخصوص من الناس، وأما الحرب فمؤنثة لقولهم: الحرب خدعة. ولم تزد الهاء فى تصغيرها، إما لأنه محمول على القتال، أو لأنه مصدر فى الأصل وصف به، فلما صغر راعوا أصله المنقول منه وهو مذكر. ومن الثلاثى الشاذ فعيل[1] وفريس. والأول محمول على الجلد والثانى على المركوب.

٨١٦ أمّا الّذِى أُنِّثَ بالعَلَامَـةِ فالهاءُ نحو غُرْفَـةٍ وَرَامَـهْ

لما فرغ من ذكر المؤنث بغير علامة من غير الحقيقى، أخذ فى ذكر ذى العلامة منه. فعند سيبويه[2] العلامة التاء والألف، وأما الهمزة فى نحو صحراء فبدل من ألف التأنيث. وعند أبى الحسن[2]، التاء والألف والهمزة. وبدأ بالمؤنث بالتاء فقال: فالهاء نحو غرفة ورامة. وتكون فى الوصل تاء وفى الوقف هاء فى اللغة الفصيحة فرقا بينها وبين الأصلية نحو بيت وقوت، ولتكون مخالفة للتاء المتصلة بالفعل لأنها لا تتغير وصلا ووقفا. ولذلك خصها بالذكر دون التاء. وآختلف فى أيهما الأصل فذهب البصرى إلى أنه التاء، والهاء فرع عليها لأنها تثبت فى الوصل تاء بالإتفاق. وقلبها إنما كان للفرق بينها وبين الفعل أو للبس المذكر، ولأن من العرب من يقرؤها فى الوقف كما هى فى الوصل كقوله:

بل جَوْزِتَيْهَاءَ كَظَهْرِ الجَحَفَتْ ....[3]

(١) سيبويه ٢/١٧٦ — ١٨٢.

(٢) سيبويه ٢/١٧٦ — ١٨٢.

(٣) القائل: سؤر الذئب من أرجوزة له:

الشاهد في قوله: (الجحفت) حيث و قف الشاعر على تاء التأنيث بالتاء لا بالهاء. وقد قال ابن منظور «... من العرب إذا سكت على الهاء جعلها تاء فقال: هذا طلحت...» اهـ

وفيه شاهد آخر في قوله: «جوزتيهاء» حيث جر جوزتيهاء برب المحذوف بعد بل.

وقد استشهد به كل من: الخصائص ١/٤٠٣، ٢/٩٨، المحتسب ٢/٩٢، المخصص ٩/٧، ١٦/٨٤، ٩٦، الإنصاف ٣٧٩، ابن يعيش في شرح المفصل ٢/١١٨، ٤/٦٧، ٨/١٠٥، ٩/٨٠، ٨١، شرح شواهد الشافيه ١٣٨، اللسان (حجف).

وذهب الكوفى إلى أن الهاء هى الأصل، لأنها من مخرج الألف والهمزة اللتين هما علامتا التأنيث، فجعلها علامة التأنيث أولى، فظهر أنه يريد بالهاء التاء معبرا عنها بما تؤول إليها فى الوقف بدليل قوله فيما بعد: وعلم التأنيث تاء وألف، والهاء عن تاء تنشأ إذ تقف. واعلم أن التاء تدخل فى الكلام لإمور: أحدها: للفرق بين المذكر والمؤنث. أما فى الصفات وهو قياس مطرد نحو: ضارب وضاربة وقائم وقائمة. وأما فى الذوات نحو: آمرى وآمرأة وإنسان وإنسانة قال:

إِنْسَانَةٌ فَتَّانَةٌ بَدْرِ السَّمَاءِ لَهَا خَجَلْ ....(١)

وحمار وحمارة، وبرذون وبرذونة، وغلام وغلامة. وثانيها: للفرق بين آسم الجنس والواحد منه: كثمر وثمرة، وطلح وطلحة. وثالثها: للفرق بين الواحد وجنسه على العكس من الذى قبله نحو: كم للواحد، وكمة للجنس وهو قليل. ورابعها: للمبالغة فى الوصف نحو: علامة ونسابة. ورواية وفروقة وملولة الكثير الخوف والملال. وخامسها: لتأكيد معنى التأنيث نحو: ناقة ونعجة. وسادسها: لتأكيد معنى الجمع وهى إما لازمة كصبية وغلمة، أو غير لازمة كحجارة وذكارة وبعولة وصياقله: وسابعها: للدلالة على النسب: كالمهالبة والأشاعرة. وثامنها: للدلالة على العجمة: كموازجة وجوارية. وتاسعها: للنسب والعجمة معها: كالسبائحة والبرابرة. وعاشرها: لتأكيد لفظ التأنيث نحو: ظلمة وغرفة. والحادى عشر: للعوض عن حذف التاء فى الجمع نحو: قرازنة وزنادقة وشياطنة. الثانى عشر: للفرق بين العدد المضاف إلى المذكر نحو: ثلاثة رجال. والمضاف إلى المؤنث نحو: ثلاث نسوة. وقيل تأتى للدلالة على المفرد بدليل دخولها على اللفظ الواقع على المذكر والمؤنث بصيغة واحدة نحو: حمامة ذكر وبطة ذكر وهو راجع إلى الفرق بين آسم الجنس والواحد، فهذه إذا سُمّى بها لاتنصرف، ولا يكون ماقبلها إلا مفتوحا إلا أن تكون ألفاً نحو قطاة وحصاة.

---

(١) لم أعثر على قائله: وقد استشهد به الشارع للتدليل على أن العرب تستعمل لفظة إنسان للمذكر ولفظة إنسانة للمؤنث و الدليل قول الشاعر لهذا البيت.

٨١٧ والألِفُ المَقْصُورُ نحو دُنْيَا ونحو بُشْرَى وكذاك طُغْيَا
٨١٨ وأُدَمَى والقَهْقَرَى والخَوْزَلَى وأُرَبَى وذَفَرَى ونَمَلَى
٨١٩ ومثل دِفْلَى وكذاك شَرْوَى ومثل حِجْلَى وكَذَاك دَعْوَى

هذه العلامة الثانية وهى ألف التأنيث المقصورة. فقوله والألف معطوف على قوله والهاء. وهى فى الإسم إما لمجرد التأنيث أو مشتركة بينة وبين الإلحاق. فمن الأبنية المختصة بالمؤنث فُعْلَى بضم الفاء وسكون العين. وتكون إما اسما أو صفة. والإسم إما مصدر نحو البُشْرَى بمعنى البشارة وآلرُجْعَى، وإما غير مصدر نحو: الطغى للصغير من بقر الوحش، وحُزْوَى لموضع، وبُهْمَى لنبت. وأما بُهَماتٌ بالتاء فألفه للتكثير وليس للتأنيث، كما أن الألف فى دِفْلَى مؤنثة للإلحاق. ومع عدم التنوين للتأنيث والصفة، وأما مؤنثة الأَفْعَال ويلزمه إذا لم يكن معه من أمّا الألف واللام أو الإضافة كمذكرة نحو: الدنيا والفضلى ودنياهم وفضلاهم إلا إذا جعلت اسما بالغلبة كقوله:

.... فى سَعْى دُنْيَا طَالَ مَاقَدْمُدّتِ[1]

فإنها تجرى مجرى الأسماء. وأما ليس مؤنثة نحو حبلى وخنثى. وقد أشار بقوله: دنيا إلى المؤنث أَفْعَل وقد أجراه مجرى الأسماء. وبقوله: بشرى إلى المصدر. وبقوله: طُغْيَا إلى الإسم. ومنها فُعَلَى بضم الفاء وفتح العين نحو: أُدَمى وشُعَبَى وهما اسمان لموضع. وأُرَبَى للداهية. ولم يرد على هذه الصيغة غيرها. ومنها فَعَلَى بفتح الفاء والعين. وهى إما اسم: كذفرى لروضة. ونملى وأجلى لموضعين، وأما صفة نحو:

(١) القائل: العجاج من رجز له وإكمال البيت.

يَوْمَ تَرَى النُّفُوسُ ماأَعَدَّتِ
فِي سَعْى دُنْيَا طَالَمَا قَدْ مُدَّتِ

الشاهد في قوله: «دنيا» حيث أنها قد جردت من اللام والإضافة لكونها بمعنى العاجلة. ومعنى هذا أن الإسمية قد غلبت عليها لكثرة الإستعمال، ولهذا لم تجر على موصوف غالبا وذلك كما غلبت الإسمية على نحو الأجرع والأبطح. وقد استشهد به كل من: ابن يعيش في شرح المفصل ٦/١٠٠، الخزانة ٣/٥٠٨، ديوانه ٥.

جَمَزَى وَمَرَطَى وبَشَكَى وقلَسَى فهذه ثلاثتها لا يكون ألفها إلا للتأنيث بدليل آمتناع صرفها نكرة وآمتناع الحاق التاء بها. ومنه قوله: القهقرى وهو الرجوع إلى خلف. ووزنها فَعْلَلَى بفتح الفاء وسكون العين وهى إما مصدر أو صفة للمصدر أى الرجعة القهقرى. ومنه قوله والخوزلى بوزن فوعلى وهو صفة لضرب من المشى فيه تفكك. وأما المشترك فبناءان أحدهما فِعْلَى بكسر الفاء وسكون العين. أما المؤنث منه فهو إما مفرد أو جمع. والمفرد مصدر كذكرته ذكرى. وفى التنزيل: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لِذِكْرَى﴾[1] وغير مصدر كقوله: دُفْلَى وكذلك ذِفْرَى فيمن لم ينون. والجمع كقوله حجلى جمع حجل. وهو طائر، وضربى جَمْعُ الضربان. وأمّا التى للإلحاق فضربان. آسم كمعزى وذفرى فيمن ينون، وصفة كرجل كيصُىّ للذى يأكل وحده، وعزهى للذى لا يطرب للهو. وسيبويه[2] لم يثبته صفة إلا وألفه للإلحاق مع التاء نحو: عزهاه. وأما قسمة ضيزى ومشية حيكى فأصلهما عنده فُعْلَى بضم الفاء. وإنما كسرت لِيَسْلَمَ الباء عن القلب. وثانيهما: بفتح الفاء وإسكان العين، أما المؤنث منه فتكون إما إسما أو صفة. والإسم إما مصدر كالدعوى فى مثاله والنجوى. وأما غير مصدر نحو رضوى اسم جبل، وسلمى لأحد جبلى طىء. دعّوى لأحد منازل القمر. والصفة إما مفرد أو جمع. فالمفرد إما مؤنث فعلان كسَكْرَى وعَضْبَى. وأما ليس كذلك نحو قوله: شردى بمعنى مثل. واست جَهْوَى أى مكشوفة والجمع نحو هلكى وجرحى وقتلى. وأما التى للإلحاق فنحو: أرطى على من قال أديم مأروط وعلقى بدليل تنوينها، وإلحاق التاء بها، وتترى على قراءة من نونها فى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَى﴾[3].

٨٢٠ والألِف الممدود كالسَرَّاءِ ومثل عَلْيَاءَ وسَابِيَاءِ

العلامة الثانية ألف التأنيث الممدودة وهى الهمزة التى قبلها ألف زائدة، والأبنية

---

(١) سورة الزمر آية ٢١.

(٢) سيبويه آية ١٩٩/٢.

(٣) سورة المؤمنون آية ٤٤.

التي تلحقها تأتى على ضروب منها: فَعْلاء بفتح الفاء وسكون العين، ولا تكون إلا للتأنيث وهى ضربان اسم وصفة. أما الإسم فثلاثة أضرب: أحدها آسم عين مفرد كالصحراء والبيداء والعلياء. وهى آسم موضع كقوله:

أَلَا يَابَيْتُ بِٱلْعَلْيَاءِ بَيْتُ ....(١)

وليس بمؤنثه الأعلى كالأحمر والحمراء لأنه يقال: الأَعْلُون فى الجمع. ولا يقال الأحمرون، ولأنها لو كانت صفة مطلقا لصحت لامها التى هي الواو، لأنها من علوت، كما صحت فى القنواء والعشواء. الثانى: مصدر كالسراء والنعماء والضراء. الثالث: الجمع نحو الحلفاء والقضباء والظرفاء وأشياء عند الخليل وسيبويه. وأصلها شيياء بوزن فعلاء، فقلبوا اللام التى هى الهمزة إلى موضع الفاء هربا من آجتماع همزتين، ولا تتصرف للتأنيث ولزومه. وذهب الأخفش والفراء إلى أنه جمع. وآختلفا فى مفرده. فقال الأخفش: الواحد شيء مجمع على أفعلاء على غير القياس، لأن قياس الواحد شيء مثل هذين صديقين وأصدقاء والأصل أشيياء فحذفت الهمزة تخفيفا. وقال الفراء: واحدة شَيّء كهَيّن وأهوناء فحذفت الهمزة فى الجمع أيضا تخفيفا، وكلاهما ضعيف. لأنه لو كان جمعا لرد فى التصغير إلى المفرد وليس كذلك، لقولهم فى تصغيره أشياء. وقال الكسائى إنه جمع على أفعال، لأن فعلاء المعتل العين قياسه أن يجمع على أفعال كبيت وأبيات بدليل إضافة العدد القليل إليه نحو ثلاثة أشياء. وإنما ترك لكثرة الإستعمال وهو باطل، لأن كثرة الإستعمال

---

(١) القائل: عمر بن قنعاس من الوافر. وتمام البيت:

أَلا يَابَيْتُ بِالعَلْيَاءِ بَيْتُ ... ولولا حُبُّ أَهْلِكَ ما أَتَيْتُ

الشاهد في قوله: «بالعلياء» حيث استشهد به الشارح على بيان أقسام الأسماء فهي عنده ثلاثة أضرب. أحدها: اسم عين مفرد. وعلياء اسم عين مفرد. وفي البيت شاهد آخر وهو قوله: «بيت» حيث رفعه لأنه قصده بعينه ولم يصفه بالمجرور بعده فينصبه لأنه أراد: لي بالعلياء بيت غيرك ولكني أوثرك عليه لمحبتي في أهلك. وقد استشهد به سيبويه ٣١٢/١، المخصص ١٥٣/١٥، ٤٠/١٦.

مما يخف به الإسم، فكان يجب أن تصرف، ولأنه كسر على أشاوى، وأفعال لا تكسر على أفاعل. وأما إضافة العدد القليل إليه فبالنظر إلى معناه. وأما الصفة فضربان. مؤنث أفعل نحو: سوداء وحمراء وماليس كذلك نحو: حلة شوكاء وديمة هطلاء وداهية دهياء. ومنها فُعْلَاء بضم الأول وفتح الثانى نحو: سُيَرَاء[١] وهى حلة يكون فيها خطوط. وفاعلاء نحو: سابياء، وفاعولاء نحو: عاشوراء وفعلياء نحو: كبرياء، وفعالاء: نحو: براكاء وفعولاء نحو: بروكاء، وفعيلاء كبشر قريناء وفِعِلّاء نحو: زِمِيكّاء بسكرتين وتشديد الكاف لذنب الطائر[٢]. وقد يقصر. وفعللاء نحو: عقرباء وهو موضع[٣] وفيعلاء كخنفساء وفعلياء كذكرباء، وأفْعِلَاء كأصْدِقاء، وأما ماكان على وزن فِعْلاء وفُعْلاء بكسر الفاء وضمها مع سكون العين نحو: عِلْبَاء وحِرْباء وقُوْبَاء[٤] فهمزته ليست للتأنيث بدليل تنوينه، بل منقلبة عن حرفِ إلْحَاقِ، فمكسور الفاء ملحق بسرداح ومضمومها بقرطاس. وأما سيناء من قوله تعالى: ﴿طُوْرِ سَيْنَاءَ﴾[٥] على من كسر السين فهو أما: فَيْعَال كدَيْمَاس[٦] وأما فِعْلَاء كعِلْبَاء. فلا ينصرف مطلقا لأنه علم على موضع.

٨٢١ فَعَلَمُ التَّأنِيْثِ تَاءٌ وَأَلِفْ والهاءُ عن تاءِ تنشا إذْ تَقِفْ

٨٢٢ والياء فى هَذِى وتاءُ قَامَتْ ونونُ قُمْنَ ويَقُمْنَ بَانَتْ

قد تقدم أن علم التأنيث التاء والألف عند سيبويه[٧]، والهمزة التى فى نحو

---

(١) السيراء: ضرب من البرود فيه خطوط صفر، وثوب مسير: فيه خطوط من القز كالسيور ــ انظر اللسان «سير» والمعجم الوسيط ١/٤٦٧.

(٢) الزمك: منبت ذنب الطائر ــ المعجم الوسيط ١/٤٠٠.

(٣) العقرباء: انثى العقارب، وحديدة نحو الكلاب تعلق في السرج والرحل. المعجم الوسيط ٢/٦١٥.

(٤) داء في الجسد يتقشر منه الجلد وينجرد منه الشعر ــ اللسان «قوب» والمعجم الوسيط ٢/٧٦٥.

(٥) سورة المؤمنون آية ٢٠.

(٦) الديماس: الكن، السرب المظلم ــ المعجم الوسيط ١/٢٩٦ ــ اللسان «دمس».

(٧) سيبويه ٢/١٧٦ ــ ١٨٢.

صحراء بدل من ألف التأنيث، لوقعها طرفا بعد ألف المد. وأما أولا فلأنهم أنثوا بالتاء والألف مطلقا، ولم يؤنثوا بالهمزة إلا مع ألف المد. أما ثانيا فلأنها ترد إلى الألف فى الجمع كقولهم: فى صحراء صحارى، لأن ألف المد لما قلبت ياء لانكسار ماقبلها عادت ألفاً لزوال المد، ثم قلبت ياء لعدم آنفتاح ماقبلها، وأدغمت فيها الياء الأولى. ولو كانت أصلا لثبتت [كما تثبت][1] فى جمع قُرّاء. وأما عند أبى الحسن فالهمزة نفسها علم التأنيث. فالعلامات عنده ثلاث. لأن دعوى آجتماع ألف التأنيث مع ألف المد وقلبها همزة لوقوعها طرفا على خلاف الظاهر وقوله: والهاء عن تاء تنشّيء إذ تقف: يريد به ماذكرناه أولا من أن الهاء اللاحقة بالأسماء بدل من تاء التأنيث على الأصح لما مر. قوله: والياء فى هذى فآعلم أن منهم من زاد فى علامة التأنيث الياء فى هذى. وهو مذهب الكوفى لأن اسم الإشارة عنده عبارة عن الذال وحدها. والحق أنها ليست بعلامة تأنيث بل الصيغة بكاملها فى المؤنث. كذا فى المذكر. وقوله وتاء قامت إلى آخره. فآعلم أن التاء الساكنة فى نحو قامت فللدلالة على تأنيث الفاعل كما مر. وأما نون قُمْنَ فى الماضى ويقمن فى المضارع فلجمع المؤنث، كما أن واو فعلوا لجمع المذكر. ومما يدل على التأنيث التاء فى هندات، والكسرة فى أنتِ وقمتِ والنون فى أنْتنَّ وهُنّ، والياء فى نحو اضربى وتضربين.

٨٢٣ ثمّ المُؤنَّثُ الحَقِيقِيّ عُرِفْ بِخلْقَة خُصّت به لا تَخْتَلفْ

٨٢٤ وَهْوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ ضَرْبٌ منه بِلَا عَلَامَةٍ تُبِيْنُ عَنْهُ

٨٢٥ كزَيْنَبِ وَطَالِقِ وجَيْئَلِ وَرَخِلِ وحَائِلِ ومُطْفِلِ

لما فرغ من ذكر غير الحقيقى من المؤنث أخذ فى بيان الحقيقى منه. وقد تقدم أن الحقيقى لا يختلف بآختلاف الأوضاع والإصطلاحات، لأنه مختص بخلقة يعرف بها من جهة الحس، وهو الفرج المُعَدُّ للنسل، وتلك الخلقة حقيقة واحدة موجودة فى كل فرد من أفراد الحيوان. وهو المراد بقوله: عرف بخلقة خُصَّتْ به لا

(١) هكذا في (ق، ك)، وقد سقطت من الأصل (ص) والأصح وجودها.

تختلف. وهو على ضربين مجرد عن علامة وذى علامة. أما الأول فكقوله: زينب وهو علم مرتجل على امرأة ولا يعرف له اشتقاق. وطالق وهو وصف مختص بالمؤنث الحقيقى كطامث وحائض وقاعد. وفيه ثلاثة أقوال: أحدها: للخليل أنه على معنى النسب أى لنسبة المعنى إلى من قام به كقولهم: لابن تامر: أى ذولبن وذو تمر، لا أنه مأخوذ من فعله الصادر عنه. لأنه لو أخذ من فعله لإرادة الحدوث أو الإخبار عن الماضى فلابد من التاء نحو: طالقة وحائضة الأن أو غدا وفى التنزيل: ﴿تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمّا أَرْضَعَتْ﴾(١)، ولولا ذلك لقال: ذات أرضاع. وثانيها: لسيبويه: وهو أنه يتأوّل الموصوف بشيء أو إنسان أو شخص كما يؤول غلام رَبْعَةٌ ويَفْعَةٌ بنفس حتى يصح وصفه بالمؤنث. وثالثها: للكوفيين وهو أن هذه الصفات لما كانت مختصة بالمؤنث، لم يحتج إلى التاء استغناء عنها بالصيغة. وأُبْطِل مذهبهم بالضامر والعاشق. فإنهم يجريان على المذكور والمؤنث بلفظ واحد نحو: جمل ضامر وناقة ضامر ورجل عاشق وامرأة عاشق وفيه نظر. لأنه إنما يبطل به لو جعلوا الحكم عاما. وأما إذا جعلوه مختصا بطالق وحائض ونحوهما فلا يبطل بما ذكر. وأما جيئل فعلم على الضبع. وأما الرخل فولد الضأن الأنثى والذكر الحمل. وجمعها رُخَال بضم الراء كما قالوا: تُوءَام فى جمع توام. وأما الحائل فالناقة التى لم تحمل فى تلك السنة. وأما مطفل فصفة لمؤنث وليست بجارية على الفعل كطالق وحائض ومرضع وقد تقدم حكمها.

٨٢٦ وَضَرْبُهَ الثانى لهُ علاَمَةٌ فالهاءُ كالمرأةِ والغُلاَمَة

٨٢٧ والألف المقصور وزن فُعْلَى كمثل سُلْمَى ومثال فُضْلَى

٨٢٨ ومثل قُصْوَى ومثال أُخْرَى ووزن فَعْلَى فى مثال سَكْرَى

٨٢٩ والألــف المدود كالحَمْــرَاءِ ونُفَسَاء قِسْ عليه الجاءِى

وأما الثانى وهو ذو العلامة من المؤنث الحقيقى فعلامته التاء والألف والهمزه على رأى. كما ذكر فى غير الحقيقى. أما التاء فنحو قوله: المرأة وهى تأنيث المرء.

---

(١) سورة الحج آية ٢.

وفيها لغتان: امرأةٌ ومَرْأةٌ. والغُلَامَة وهي تأنيث الغُلَام. قال:

وَمُـرَكَّضَةٌ صَرِيحِــيٌّ أبُوهَــا ... يُهَانُ لَهَا الغُلَامَةُ والغُـلَامُ(١)

وقالوا: شيخ وشيخة. قال: كأنها شيخة رقوب وإنسان وإنسانة ورجل ورجلة وحمار وحمارة، وبرذون وبرذونة. وأما الألف المقصور فكقوله: سُلْمَى بضم السين وهو اسم امرأة. ومنه: زهير بن أبي سُلْمَى. وهو كنية أبيه. ولا تضم السين إلا فيه. والفضلى وهو تأنيث الأفضل. وهو أفعل التفضيل، ولا تستعمل إلا باللام أو الإضافة أو بمن. والقصوى وهي تأنيث الأقصى. فإن جعلت اسما قلبت الواو ياء نحو: القصيا بمعنى القاصية البعيدة، كالدنيا بمعنى الدانية القريبة وأخرى تأنيث آخر وهو أفعل التفضيل، ولا توصف بهما إلا بعد تقدم شيء من نوع موصوفهما نحو مررت بزيد ورجل آخر وهند وامرأة أخرى. وفي التنزيل: ﴿ولا تَدْعُ مَعَ الله الهاً آخَرَ﴾(٢) ولا نقول: مررت بزيد وحمار آخر لاختلاف نوعيهما. وسكرى بوزن فعلى تأنيث سكران. ومن العرب من يقول: سكرانةُ بالتاء فهذه الصفات إن جرت على مؤنث حقيقي كان تأنيثها حقيقيا وإلافلا. وأما الألف الممدودة فكقوله كالحمراء بوزن الفعلاء. وهي صفة مشتركة بين الحقيقي وغير الحقيقي. فيقال: امرأة حمراء وجُلَّةٌ حمراء. فالأجود أن يمثل في هذا القسم بمثل الحولاء والعوراء ونُفَسَاء فُعَلَاء، والنفساء مختصة بالحقيقي، لأنها التي وضعت الولد. وسُمِّيَتْ بذلك إما لأنها خرج منها نفْس وهو الولد أو الدَّم، أو لأنها من التنفس وهو الإتساع.

---

(١) القائل: أوس بن غلفاء الهجيمي يصف فرسا وهو من الوافر. الشاهد في قوله: «الغلامة» بزيادة التاء على غلام للفرق بين المذكور والمؤنث وقد ورد الكثير من ذلك في القرآن الكريم والشعر العربي. وقد ورد كذلك شيخ وشيخة، وامرىء وامرأة ومرء ومرأة. قال تعالى: ﴿أم امرؤهلك﴾ وقال: ﴿امرأة العزيز تراود فتاها﴾. وقد استشهد به كل من أمالي ابن الشجرى ٢٨٧/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٩٧/٥، لسان العرب ٤٤٠/١٢، التكملة ١٥٢، المخصص ٣٦/١، ٩٩/١٦.

(٢) سورة القصص آية ٨٨.

(باب النســبة)

٨٣٠ اَلْقَوْلُ فى النِّسْبَةِ وهى ياءٌ زائـدةٌ تُعْـزَى بها الأَسْمَـاءُ
٨٣١ إلى قَبِيْلٍ أَوْأَبٍ أو لِبَلَـدْ أو لِصِنَاعِــةٍ ويــاؤُهُ تُشَدْ

النسبة بضم النون وكسرها معناها الإضافة. وسيبويه[١] يترجمها بباب الإضافه من حيث أن ياء النسب تجعل المنسوب من قبيلة المنسوب إليه، أو من أهل بلدته أو صنعته. إلا أنها إضافة معكوسة كالإضافة فى الفارسية. لأن إذا قيل مثلا تميمى كان تميم هو المضاف إليه فى المعنى بخلاف الإضافة الصناعية من نحو غلام زيد. ولما كان النسب معنى طارئا على الكلمة كالإعراب والتثنية والجمع، آحتاج إلى إمارة دالة عليه احتياج تلك المعانى إليها. وكانت الياء لأنها من حروف اللين. إذ هى أولى بالزيادة. وآختص بالياء دون الواو والألف، لأنها تصير حرف إعراب للكلمة. والألف يمتنع ظهور الإعراب معها، والواو يستثقل عليها. وزيدت مشددة لتقوى على تحمل الحركات، ولئلا يلتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم، وآنكسر ماقبلها طلبا لمجانسة الياء. وهذه الياء تنقل الإسم من المعرفة إلى النكرة، ومن الجمود إلى الإشتقاق حتى يتحمل الضمير ويرفع الظاهر، ولا موضع لها من الإعراب بدليل ظهور إعراب الكلمة فيها خلافا للكوفيين. فإنهم ذهبوا إلى انهاء اسم فى محل جر بإضافة الأول إليها. واحتجوا بما جاء عن العرب نحو: رأيت التميمى تيم عدى[٢]

(١) سيبويه والمبرد سميا هذا الباب بباب الإضافة سيبويه ٦٩/٢، المقتضب ١٢٣/٣، أسرار العربية ٣٦٩. (كانت ياء تشبيها بياء الإضافة لأن النسب في معنى الإضافة ولذلك كان المتقدمون من النحويين يترجمونه بباب الإضافة).

(٢) قول عربي وصوابه: رأيت التيم تيم عدى. ويمكن لتيم «الثانية أن تكون منصوبة على البدلية من تيم =

بجر تيم الثانى على البدل من الياء فى التيمى، ولا يبدل الإسم إلا من مثله، ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون جره بإضافة اسم محذوف إليه. والتقدير صاحب تيم عدى. فلما حذف المضاف ترك المضاف إليه على جره لدلالة النسب عليه، وإذا تقرر هذا: فقوله: فهى ياء إشارة إلى تخصيص الياء بالنسبة دون غيرها. وقوله: زائدة احترز به إما عن ياء المتكلم فى نحو: ياحيى أو عن الياء فى القاضى. وقوله: تعزى بها الأسماء لتخرج به نحو كرسى. فإنها وإن كانت زائدة فى آخر الإسم، إلا أنها تعزى بها الأسماء أى لاتنسب. قوله إلى قبيل أو أب إلى آخره فاعلم أن النسب لما كانت إضافة فى المعنى، والإضافة إما حقيقية أو غير حقيقية، كان النسب أيضا كذلك. أما الحقيقية من النسب فهى التى تفيد أن النسبة أى الإضافة إلى قبيل نحو عربى وعجمى أو إلى أب نحو: علوى وقرشى أو لبلد نحو بصرى وكوفى، أو لصناعة نحو أبرى لصانع الإبر أو بائعها. وأما غير الحقيقة فنحو: كرسى وتختى. فإن الياء لا تدل على نسبة ولا مبالغة كما فى أحمرى وأصفرى. وأما قوله: وياؤه تشد فقد سبق بيانه. وآعلم أن المنسوب قد يكون على

= الأولى، ويمكن أن تكون مجرورة على البدلية من الضمير (الياء) في التيمى، وهذا نادر. إذ لايبدل الإسم إلا من مثله.. أما ابدال الإسم من الضمير فلا حجة فيه. وشبيه لهذا القول قول جرير:

ياتيــــــمَ تَيْــــــمَ عَدِىٍّ لا أَبَالَكُـــــمُ
لَايَلْقِيَنّكُــــــــمُ في سَوْءَة عُمَـــــــرُ

انظر: سيبويه ٢٦/١، المقتضب للمبرد ٢٢٩/٤، الخزانة ٣٥٩/١، ١١٦/٢، شواهد العينى ٢٤٠/٤، شرح المفصل لابن يعيش ١٠/٢، ٢١/٣، الخصائص ٣٤٥/١، ابن الشجرى في أماليه ٨٣/٢، المغنى ٧٠٩، الأشموني ١٥٧/٣، ابن عقيل ٨٤/٢.

وسيبويه والمبرد يستعملان عبارة: ياتيم تيم عدى. ويقول المبرد في ذلك ٢٢٧/٤، فالأجود في هذا أن تقول ياتَيْمُ تَيْمَ عدى، فترفع الأول لأنه مفرد، وتنصب الثاني لأنه مضاف، وإن شئت كان بدلا من الأول، وان شئت كان عطفا عليه عطف البيان فهذا أحسن الوجوه.

ويقول السيرافي في تعليقه على سيبويه ٣١٥/١،: يازيد زيد اليعملات: قال أبو سعيد مذهب سيبويه أن زيدا الأول هو المضاف الى اليعملات، والثاني توكيدا للأول لاتأثير له في المضاف إليه، ومذهب أبي العباس أن الأول مضاف إلى محذوف والثاني مضاف إلى المذكور..»

صيغة لا تلحق الياء المشددة بآخره. بل تغير له الصيغة بكمالها. وله لفظان فَاعِل وفَعّال. وأما الأول فنحو: لابن وتامر ودارع ولاحم. معنى ذى كذا، وليس بجار على الفعل كما تقدم فى طالق وحائض وقوله تعالى: ﴿فِى عِيْشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾(١) حملها الخليل على النسب أى ذات رضى. والتاء للمبالغة لا للتأنيث. وقال الفراء راضية بمعنى مرضية. وأما الثانى فنحو: ثبات وهو الذى يَعْمَلُ الثُّبُوتَ وهى الطيالس من الخز. وقيل الذى الذى يبيعها وعواج وجمال، وفعال أكثر استعمالا من فاعل. وإن كان النسبة إليهما موقوفة على السماع، لأنه لا يقال لبائع الفاكهة فكاه، ولا لصاحب الشعير: شعار. والفرق بينهما أن فعالا لمبالغته موضوع لما يكون صنعة وعلاجا وفاعل موضوع لما يكون صنعة وعلاجا. وفاعل موضوع لمن يلابس الشيء من غير دلالة على مبالغة.

٨٣٢ وقبله كسر كَزَيْدِىّ النّسَبْ وحَذْفُ كُلّ هَاءِ تَأنِيْثٍ وجَبْ

٨٣٣ لِشَبَهٍ بَيْنَهُمَا وهَرَبُوا من جَمْعِ تأنِيْثَيْنِ فى آسم يُنْسَبْ

قوله وقبله كسر يريد به ماذكرنا من أن ماقبل ياء النسب يجب كسره طلبا لمجانسة الياء، ولأنه لو فتح لا لتبس بالمثنى الذى حذف نونه. والضم ثقيل فتعين الكسر. وقوله وحذف كل هاء تأنيث وجب. يريد أنه إذا نسب إلى اسم وفيه تاء التأنيث، وجب حذفها نحو فاطمى ومكى وبَصْرِى. وعلل ذلك بأمرين أحدهما: أن تاء التأنيث لما كانت تشبه ياء النسب، لم يجمعوا بينهما. بيان الشبه: أن الياء تخليص الواحد من الجنس نحو: روم رومى، وحبش وحبشى كما تخلصه التاء نحو: نخل ونخلة وحمام وحمامة. وهو المراد بقوله: لشبه بينهما. وثانيهما: أنه لو لم تحذف التاء للزم اجتماع علامتى تأنيث فى بعض الصور وذلك إذا نسب إلى مؤنث نحو: امرأة مكية وكوفية، ليقع الفرق بين المذكر والمؤنث، وأشار إليه بقوله: وهربوا منه جمع تأنيثه إلى آخره. ولأنه لو لم تحذف التاء لأدى إلى تأنيث المذكر، لأنه إذا نسب رجل إلى مافيه التاء نحو فاطمة

(١) سورة الحاقة آيه ٢١.

انتقل مدلول الإسم المؤنث إلى المنسوب المذكر فيصير المذكر مؤنثا وهو باطل. ولأن التاء لو لم تحذف لأدى إلى الجمع بين متنافيين من حيث أن التاء وياء النسب تقتضى أن تكون طرفا وأن تتحمل الإعراب. وأما قولهم دواتي وذاتى فى النسب إلى دواة وذات فخطأ. والصواب دووى وذووى.

٨٣٤ وفى الثَّلَاثِــى إِذَاَ نَسَبْتَــا إلى مثــال فَعِــلٍ فَتَحْتَــا

٨٣٥ أوسطه قل نَمَرِىّ ثم قِسْ ذُكّر أو أُنّثَ ليس يَنْعَكِسْ

٨٣٦ وأكسر إِذَا زَادَ كتَغْلِبِـــىّ وَزِبْرِجِــىّ وقُــذ عُمِلِـــىّ

إذا نسب إلى آسم ثلاثى مكسور العين مطلقا مذكرا كان أو مؤنثا، فإنه يجب فتح العين منه أى وسطه. فيقال فى نَمِر ودُئِل وإِبِل وشَفْرة[1]: نَمَرِىّ ودُؤَلِىّ وأبلى وَشِفَرىّ لثقل توالى كسرتين وياءين. وشفرة: اسم قبيلة. ويقال أرض شفرة أى ذات أزهار مختلفة. فإن زاد على الثلاثى، فإن كان رباعيا ثانيه ساكن نحو: تعلبى ويثربى ومغربى. فللعرب فيه مذهبان: إبقاء كسر ماقبل الآخر إن كان مكسورا أو فتحة. والأول آختيار سيبويه[2]، والفتح عنده متوقف على السماع لأن التغيير على خلاف الأصل، ولأن الكلمة قويت بكثرة حروفها لتخلل الحرف الساكن، وهو الثانى بين حروفها. وأجاز المبرد الوجهين مطلقا من غير ترجيح، لأنه لما سكن ثانى الكلمة صار كأنه موقوف عليه، ومابعده مبتدأ به، ومنفصل مما قبله. فإن كان ثانية متحركا نحو عليط، أو زائدا على أربعة أحرف نحو: قذ عمل فليس فيه إلا الكسر. ولنرجع إلى شرح المتن. فقوله: وفى الثلاثى إذا نسبتا: احترز به عن الرباعى، وقوله إلى مثال فعِل يعنى بكسر العين. وآحترز به عن المضموم العين كعضد والمفتوح كفرس، والساكن كفلس. فإن ذلك لا يغير حركته ولا سكونه لمخالفته الكسرة، وكونها من غير جنسها قوله: فتحتا أى تجعل بدل كسرة العين فتحة. قولة: أوسطه بيان لموضع التغيير. ومثله

---

(١) انظر المعجم الوسيط ٤٨٦/١، اللسان «شفر».

(٢) سيبويه ٦٩/٢ — ٧٢.

بقوله: نمرى وقد بينا علة ذلك قوله: ذكر أو أنث ليس ينعكس، يريد أنه يجب إبدال كسرة العين فى الثلاثى فتحة مطلقا. أعنى مذكرا كان أو مؤنثا، ولا يختلف هذا الحكم فيه. قوله: واكسر إذا زاد يعنى على ثلاثة أحرف كقوله: تغلبى وزبرجى إلى آخره. والمراد بقوله: واكسر إذا زاد أنه إذا كان فى آخره كسرة تركت بحالها [لأنك][1] تكسر ماليس بمكسور.

٨٣٧ وَمِنْ فُعَيْلَةٍ مع الفَعُوْلَــهْ   تَحْذِفُ حَرْفَ اللّيْنِ كالفَعِيْلَهْ

٨٣٨ مُثُلهــا ثَلاثَــة مَعْرُوفَــهْ   قُرَيْظَــةٌ شَنُــؤَةٌ حَنِيْفَــةْ

٨٣٩ تَقُولُ مِنْهَا حَنَفِيٌّ فَاتِحَا   أوْسَطَهُ كشَقَرِيّ وَاضِحَــا

٨٤٠ الا مُضَاعَفــاً أو المُعَلَّــلا   فَامْنَعْهُمَا الحَذْفَ وقُلْ مُمَثِّلَا

٨٤١ يُعْزَى عَزِيْزِيّ إلى عَزِيْــزَةَ   كذا حُوَيْــزِيّ إلى حُوَيْــزَة

٨٤٢ فإنْ خَلَتْ مِنْ هاءِ تَأنِيْثٍ فَلَا   تُحْذَف وقُلْ هَذَا قُرَيْشِيُّ الوَلَا

يريد أن ماكان بوزن فُعَيلة بضم الفاء أو فَعِيلة بفتحها أو فَعُولة غير معتل العين ولا مضاعفها، فإنه يحذف منه حرف اللين وهو الياء والواو ويفتح أوسطه بالرد من فَعِل المكسور العين إلى مفتوحها. مثال المضموم قوله: قُرَيْضَة، والمفتوح قوله حَنِيْفَه وفَعُولَة قوله شَنُوْءَة. أما ذاتُ الياء مطلقا فنقول فى النسب إليها قُرَضِيّ وحَنَفِيّ وكذلك جُهَنِيّ ورَبَعِيّ فى جهينة وربيعة. أما وجوب حذف الياء فللفرق بين فعيلة المؤنث وفعيل المذكر لأنه يقال فى كريمة كَرَمِيّ، وفى كَرَمْ كَرِيمِيّ. وكان حذفها من المؤنث أولى لأنه لما حذف من التاء تبع حذف الياء لأن التغيير يؤنس بالتغيير، وأما فتح الوسط بالرد إلى فعل فلما مر من توالى كسرتين وياءين. وأشار إليه بقوله: نقول هذا حَنَفِى فاتحا أوسطه، حتى أنك لما حذفت الياء من حنيفه بقيت الكلمة حَنَف بوزن نَمِر وشَقِرة بكسر الثانى فأبدل من الكسرة فتحة كما فعل فى نمرى وشقرى. وقوله واضحا يريد أنه بعد حذف حرف اللين منه صار ثلاثيا مكسور العين كشقرة ففتح أوسطه وذلك واضح فيه

(١) هكذا في (ك) وفي الأصل (ص) (لأأنك) وهو تصحيف.

أى ظاهر. وأما ذات الواو فتقول فى النسب إلى شنوءة وفروقة وعَدْوَة: شناءى وفرقى وعدوى. وعلة الحذف مامر فى الياء. وسيبويه[1] يرى أن حذف الواو من فعوله وفتح عينا قياسا مطردا بمنزلة فعيلة من غير فرق. لأنه قد جاء عن العرب شنىء فى شنوءة. وأما المبرد[2] فيوافقة [على][3] حذف الياء دون الواو محتجا بأنهم قد جمعوا بين واوين. فقالوا فى النسب إلى عَدُوّ عدوّىّ ولم يجمعوا بين ياءين. وقالوا فى عدى عَدَوِىّ، وغيروا الكسرة فى نَمرِ ولم يغيروا الضمة من عَضُد. ومذهب المبرد أقوى من جهة القياس. إلا أن النص مع سيبويه، ولأن ماصار إليه أخف. قوله: إلا مضاعفا أو المعللا هو استثناء من قوله بحذف حرف اللين. قوله: فآمنعهما الحذف يريد مضاعف العين ومعتلها. أما المضاعف فنحو عزيزة وشديدة. وأما المعتل فنحو بنى حويزه وبنى طويلة وهما قبيلتان. فيمتنع حذف حرف اللين بينهما مطلقا، فيقال عزيزى وشديدى وحويزى وطويلى. أما المضاعف فلأنه لو حذف منه الياء لالتقى حرفان من جنس واحد. فإن أدغموا أحدهما فى الآخر أدى إلى كثرة التغيير واللبس. وإن لم يدغموا حصلوا على غاية الثقل من آجتماع المثلين نحو: شديدى. وأما المعتل فلأنه لو حذفت الياء منه للزم أما قلب الواو ألفا لتحركها وآنفتاح ماقبلها فتؤدى إلى كثرة التغيير، واللبس أو مخالفة القاعدة إنْ لم تقلب. قوله: فإن خلت من هاء التأنيث إلى آخره يريد أن الكلمة إذا خلت من تاء التأنيث نحو قريش وثقيف وعدو، لم يحذف منها حرف اللين فى الأعرف. فيقال: قريشي وثقيفى وعدوى قال:

يَجِىءُ قُرَيْشِىٌّ عَلَيْـهِ مَهَابَـةٌ ... سَرِيْع إِلَى دَاعِى النَّدَى والتَّكَرُّمِ[4]

---

(١) سيبويه ٢/٧٣.

(٢) المقتضب ٣/١٣٦ ــ ١٣٨.

(٣) هكذا في «ق، ك» وفي الأصل (ص) (في) وهنا أفضل.

(٤) القائل: مجهول من الطويل. ويروى صدره: بكل قريشي عليه مهابة.

الشاهد في قوله: «قريشي» حيث أجراه الشاعر في النسبة على أصلها ووفاه حروفه. ولم يحذف

وإنما لم يحذف لئلا يلتبس المذكر بالمؤنث نحو حنيف وحنيفة، ولأن حذف الياء إنما كان تبعاً لحذف التاء كما اتبع حذف الواو في منصوب حذف الراء في الترخيم. وأما قولهم عميريّ في عميرة كلب فشاذ لايقاس عليه:

٨٤٣ وإنْ يَكُنْ تَأنِيثُهُ بالألـف   مَقْصُورَةً فإن نَسَبْتَ فَاحْذِفِ

٨٤٤ أَلِفَـهُ كالهَـاءِ قُلْ حُبْلِـيّ   وإنْ مَدَدْتَ قُلْتَ صَحْرَاوِيّ

لما بين أن المؤنث بالتاء يجب حذفها أخذ يذكر حكم المؤنث بالألف مطلقاً وهو وإن كان تأنيثه بالألف المقصورة فلا يخلو إما أن تكون رابعة أو أزيد: فالرابعة: إن كان ثانى الكلمة التى هى فيه ساكنا نحو حبلى وسكرى فالأجود حذفها فتقول حُبْلِيّ وسكريٌّ إما لشبهها بتاء التأنيث، أو طلبا للخفة. أو لأنها زائدة وهو الذى آختاره المصنف، ويجوز قلبها واوا فتقول حُبْلَوِيّ وسُكْرَوِيّ تشبيها لها بالمنقلبة عن الأصل، للزومها الكلمة، وتثبوتها فى التصغير والتكسير. ومنهم من يلحقها بالممدودة بزيادة ألف فتقول: حِبْلاوِيّ ودِنْيَاوِيّ. وإن كان متحركا نحو جَمَزَى وبَشَكَى وجب حذفها لتنزل الحركة منزلة الحرف الخامس كما فى قَدَمٍ وسَقَرٍ فى منع الصرف. فيقال فى حُبَارى وجمادى وسمانى: حُبَارِيّ وجُمَادِيّ وسُمَانِيّ. وإن كان تأنيثه بالألف الممدودة قلبت واوا مطلقا، فتقول فى صحراء وحمراء وسابياء: صحراويّ وحمراويّ وسابياويّ. وأشار إليه بقوله: وإن مَدَدْتَ قلت صحراوى. وإنما تعين القلب لامتناع حذفها وإقرارها. أما الحذف فلأنها قويت بتحركها. وأما الإقرار فلئلا تقع علامة التأنيث حَشْواً. وأما تخصيص الواو فلأنها لو قلبت ياء لاجتمع ثلاث ياءات.

٨٤٥ وإنْ يَكُن عَلَى ثَلَاثٍ والأَلِفْ   آخِرُهُ أَصْلٌ فَلَيْسَ يَنْحَذِفْ

٨٤٦ تقـول هذا رَحَـوِيّ مُبْـدِلا   وإن يزد كَمَلْهَـوِيّ أُبْـدِلَا

= ياءه وهو القياس، لأن الياء لايطرد حذفها إلا فيما كانت فيه هاء التأنيث نحو جهينة ومزينة، إلا أن العرب آثرت في قريش الحذف لكثرة الإستعمال له فقالوا: قرشي.

وقد استشهد به كل من سيبويه ٧٠/٢، ابن السيرافي ٦٧٠، الإنصاف ٣٥٠، اللسان (قرش) ٢٢٦/٨، المخصص ٢٣٨/١٣، شرح المفصل ١١/٦.

٨٤٧ وإنْ تَشَأ فَآحْذِف وقل مَلْهِيّ وقُلْ بِحَتْمِ الحَذْفِ مُصْطَفِيّ

لما ذكر حكم ألف التأنيث أخذ فى بيان التى لغير التأنيث وهى المنقلبة. فإن كانت ثالثة قلبت واوا فيقال فى عصاورحى: عَصَوِىّ وَرحَوِىّ. فالواو منقلبة عن ألف هى منقلبة عن واو أو ياء. فهى إذن بَدَل بَدَلِ. أما القلب فلأن ياء النسب لما كان قبلها مكسورا لم يكن بد من حذف الألف أو قلبها لتعذر تحريكها، والحذف ممتنع لئلا يبقى الإسم المتمكن على حرفين فتعين القلب. وكان إلى الواو دون الياء، لئلا يجتمع ثلاث ياءات. وقوله: والألف آخره أصل يريد بدل أصل، فحذف المضاف لأنه قد علم أن الألف لا تكون أصلا فى آسم متمكن ولا فعل مطلقا، بل تكون إما زائدة أو بدلا عن أصل. وفيه نظر. لأن الألف فى الثلاثى لا يكون زائدا فلا فائدة فى قوله أصل. وقيل فيه آحتراز عن الألف الداخلة على الثلاثى. وقوله: فليس ينحذف يريد مابيناه من أن الألف فى الثلاثى لا يجوز حذفها. وإن كانت رابعة منقلبة عن حرف أصلى نحو ملهى ومغزى ومرمى. فلأجود قلبها واوا كالثلاثى فيقال مَلْهَوِىّ ومَغْزَوِىّ ومَرْمَوِىّ محافظة على الحرف الأصلى للفرق بين وبين الزائد كألف حبلى. وقد جاء الحذف نحو ملهى ومغزى تشبيها للأصل بالزائد. وأشار إلى الوجه الأول بقوله: وإن يزيد كملهوى أُبْدِلَا. وإلى الثانى بقوله: وأن تشأ فآحذف وقل مَلْهِىّ. وأجاز بعضهم مَلْهَاوى كحُبْلَاوى. وإن كانت خامسة فصاعدا فليس فيها إلا الحذف مطلقا فيقال مصطفىّ ومرامىٌّ ومستدعِىٌّ وقبعثرِىٌّ. وأشار إليه بقوله: وقل بحتم الحذف مصطفىّ أى أنه يجب حذفها إذا كانت خامسة فصاعدا منقلبه كانت أو زائدة.

٨٤٨ وألف الإلْحَاقِ نَحْوَ أَرْطَى تُبْدله وآحْذِفْهُ مِنْ حَبَنْطَى

الألف المنقلبة عن حرف الإلحاق وإن كانت رابعة كان حكمها حكم المنقلبة عن أصل نحو أرطى ومعزى. فالأول ملحق بجعفر والثانى بدرهم. فتقول أَرْطَوِىّ ومعزوِىّ بالقلب وهو آختيار المصنف وهو الأجود. ويجوز أرطىٌّ ومِعْزِىٌّ

بالحذف تشبيها بألف حبلى. ومنهم من يزيد ألف المد فيقول أرطاوى. وإن كانت خامسة وجب حذفها، لأنه لما وجب حذف الخامسة المنقلبة عن حرف أصلى كألف مصطفى. كان وجوب حذف الزائد الملحق به أولى. فتقول: حبنطى حبنطىّ وهو المراد من قوله وآحذفه من حبنطى وهو العظيم البطن، وألفه للإلحاق بسفرجل.

٨٤٩ وَهَمْزُ قُرَّاءٍ أصِيْلٌ بَاقِــى والهَمزُ ذُوْ الإبْدَالِ والإلْحَاقِ

٨٥٠ كهمزةِ الكِسَاء والحِرْبَــاءِ يُنْسَبُ كالقُــرَّاءِ والحَمْــرَاءِ

مافى آخره همزة وقبلها ألف زائدة وهو الممدود. أربعة أقسام لما مر فى التثنية. أحدها: ماهمزته أصلية نحو قراء ووضاء بدليل وجودها فى جميع تصاريف الكلمة. ويجب إثباتها فى النسب فيقال قراءِىّ ووضاءِىّ. وقد جاء قبلها واوا تشبيها لها بالزائد وهو شاذ. وثانيها ماهمزتُهُ منقلبة عن حرف أصلى نحو كساءِ ورداءِ . والأجود فيها الإقرار كالأصلية فيقال كساءِىّ ورداءِىّ لأنها بدل عن أصل. ويجوز قلبها واوا نحو كساوىّ ورداوىّ لأنها لما لم تكن أصلية فى الجملة أُجْرِيَتْ مُجْرَى الزائد. وثالثها: ماهمزته منقلبة عن حرف الإلحاق نحو حرباء وعلباء. وفيها الوجهان: الإقرار كحرباءِىّ وعلباءِىّ كالأصلية إذ هى ملحقة بأصل. وقلبها واوا كالزائد نحو حرباوىّ وعلباوىّ وهى أقرب إلى القلب من الأصلية. ورابعها: ماهمزته زائدة للتأنيث نحو حمراء وصحراء وليس فيها إلا القلب فى الأعرف. وقد مر بيانه. وإذا تقرر هذا فقوله: وهَمْزُ قُرّاءِ أصيل يريد أنها ليست بزائدة وقوله باقِ: يريد أن الهمز ثابت فى جميع تصاريفها كما مر من الدلالة على أصالتها. وقوله: والهمز والإبدال والإلحاق إشارة إلى المبدلة عن حرف أصل. والمبدلة عن حرف الإلحاق، ثم مثل لكل واحد من الضربين. فقال كهمزة الكساء والحرباء. لأن الأولى بدل من لام الكلمة وهو الواو. والثانية من الباء التى هى بازاء سين قرطاس لما مر. قوله: تثبت كالقراء والحمراء إشارة إلى جواز الوجهين. الإقرار كما تُقَرُّ الهمزة الأصلية فى قراءى. والإبدال كما

تبدل فى حمراء. فكساءى وحرباءى كقراءى وكساوى وحرباوى كحمراوى. فما فى آخره همزة قبلها ألف زائدة حينئذ طرفان وواسطة، فالأصلية لا يجوز فيها إلا الإقرار، والزائد للتأنيث يجب قلبها واوا فى الأعراف فيهما، والمنقلبة عن أصل. والزائدة للإلحاق يجوز فيها الوجهان: الإقرار كالأصلية والقلب كالزائدة.

٨٥١ والياءُ فى ٱلْمَنْقُوصِ واواً أُبْدِلَتْ ثالثــة كالعَمَــوِىّ مُثِــلَتْ

٨٥٢ وإنْ تَزِدْ فَٱحْذِفْ وقل قاضِىُّ ومنهمُ مَنْ قَالَ قَاضَوِىُّ

٨٥٣ إذْ شَذّ عَنْهُمْ فَتْح تَغْلَبِىّ والـلازِمُ الحَـذْفِ كمُشْتَـرِىّ

الياء فى المنقوص إن كانت ثالثة نحو عم وشج فالنسب إليه كالثلاثى المقصور، لأنك تُبْدِلُ من كسرة العين فتحة كما فى نَمِر، وتقلب من الياء ألفاً فيصير عَماً وشَجاً كعَصَى ورَحَى ثم تقلب الألف واوا فتقول: عَمَوِىّ وشَجَوِىّ. وإن كانت رابعة كالقاضى والراعى والجانى، فالأجود حذفها لأن فتح ماقبل آخر الرباعى لما كان محمولا على فتح آخر تغلب. وكان إبقاء الكسرة فيه هو المختار لما مر. كان ابقاء كسرة المنقوص كذلك. وإذا كان ماقبلها مكسورا كانت ساكنة على حالها، وحينئذ يجب حذفها لئلا يلتقى ساكنان. فيقال قاضى وداعى وجانى قال:

كَأَنَّ رِيقَتَهَا بَعْدَ الكَرَى ٱغْتَبَقَتْ صَرْفاً تَخَيَّرَهَا الحَانِىّ خُرْطُومَا(١)

ومنهم من يقول: قاضوى وغازوى وحانوى بالقلب. وعليه قول الشاعر:

وَكَيْفَ لَنَا بالشُّرْبِ إنْ لم تَكُنْ لَنَا دَرَاهِمُ عِنْدَ الحَانِوِىِّ ولا نَقْدُ(٢)

---

(١) القائل: لم أعثر على قائله:
الشاهد في قوله: «الحاني» حيث جاء منسوبا مضافا أي ياء النسبه كما ذكره الشارح.

(٢) القائل: الفرزدق: وقيل ثعلب وقيل أنه لذي الرمة، وقيل لأعرابي، وهو من الطويل. ويرويه سيبويه:
وَكَيْــفَ لَنَــا بالشُّرْبِ إنْ لَمْ تَكُــنْ لَنَــا
دَوَانِيْــقُ عِنْــدَ الحَانَــوِىِّ ولانَقْــدُ
الشاهد في قوله: «الحانوىّ» حيث نسب إلى الحانية تقديرا، وقلبت الياء واوا كما في النسبة إلى القاضى : قاضويّ.

لأنه يبدل من الكسرة التى قبل الياء فتحة، كما أبدل من كسرة اللام فى تغلب فتحة، فتقلب الياء ألفا ثم تقلب الألف واوا. وإن كانت خامسة فصاعدا وجب حذفها لزيادة الثقل كما كان فى الألف خامسة، ومازاد عليها فى المقصور، فيقال فى مشتر ومستقض ومستدع: مشترى ومستقضي ومستدعى. وأشار المصنف إلى القسم الأول بقوله: والياء فى المنقوص واوا أبدلت ثالثة. ومثله بقوله كالعموى وكان يجب أن يقول: أُبْدلت ألفا ثم الألف واوا لما تبين. إلا أنه [تساهل][1] فى كلامه لأنها تؤول بعد قلبها ألفا إلى الواو. وأشار إلى الثانى بقسمية: أما الحذف فقوله: وإن تزد فاحذف وقل قاضى. وهو المختار، وأما القلب فبقوله: ومنهم من قال قاضويّ. وعلل كون الحذف هو المختار دون القلب بقوله: ومنهم من قال قاضوى. وعلل كون الحذف هو المختار دون القلب بقوله: إذ شذ عنهم فتح تغلبى لما مر. وأشار إلى القسم الثالث بقوله: واللازم الحذف كمشترى أى يجب حذف الياء خامسة. واعلم أنه إذا كان فى آخر الإسم الثلاثى واو أو ياء قبلهما ساكن فإن لم تكن فيه تاء التأنيث لم تغير بالإتفاق. فيقال ظبِّى وغزوىٌّ فى ظبى وغزو. ولأن حُكْمَهُ حُكْمُ الصحيح. وإن كان فيه تاء التأنيث ففيه خلاف. فسيبويه[2] والخليل ذهبا إلى أنه فى حكم المجرود عن التاء مطلقاً لأنها تحذف فيبقى كالذي لاتاء فيه. فيقال فى ظبية وغزوة ظَبْيِيٌّ وَغْزِويٌّ. وذهب يونس[2] والزجاج إلى أنه تَغير بالقلب فيقال: ظَبَوِىّ وغَزَوِىٌّ فتحرك العين، وتقلب اللام ألفا، فيصير كالنسب إلى عَصَى كراهة اجتماع الياءات فى المؤنث، بدليل اثباتها فى كريمى. وحذفها من كريمة، ولأنه

= وقال سيبويه: إنه منسوب إلى الحانه وهي بيت الخمار.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٧١/٢، المحتسب ١٣٤/١، شرح المفصل لابن يعيش ١٥١/٥، المقرب ٦٥/٢، شواهد العينى ٥٣٨/٤، شرح التصريح على التوضيح ٣٢٩/٢، شرح الأشموني ١٨٠/٤، اللسان (حنا) ملحقات ديوان ذي الرمة ٦٦٥.

(١) هكذا في (ق، ك) وفي الأصل (ص) (ساهل) وهو تصحيف.

(٢) سيبويه ٧١/٢.

قد جاء عن العرب: قَرَوِىٌّ وزَنَوِىّ فى قرية وبنى زنبة وهو عند سيبويه[1] من النسب الشاذ. وكان الخليل[1] يعذر يونس[1] فى ذوات الياء دون الواو، ولأن قلب الياء يزيد اجتماع الياءات بخلاف الواو. فإن فيه زيادة حركة بلا فائدة.

٨٥٤ وَرُدّ مائحْذف مثل أخوِىّ ودَمَوِىّ إن تَشَأ وشَفَهِــىّ

٨٥٥ فى شَفَةٍ وآنْسُبْ إلى آسْتٍ سَتَهِى كذا إلى شِيَةٍ آنْسُب وَشَوِىّ

٨٥٦ وَقَدْ يَقُولُ بَعْضُهُم وَشِيِىٌّ وآنْسُب لمثــل عِدَةٍ عِدِىٌّ

٨٥٧ وآنْسُب إلى شَاةٍ فَقُل شَاهِىٌّ أمَّـا إلى ماء فقـل مَاءِىٌّ

٨٥٨ ومثل لا إذَا نَسَبْتَ مُدَّهْ تقـــول لاءِىٌّ كالإسم رُدَّهْ

الإسم المتمكن لا يكون على حرفين إلا وقد حذف منه. إما فاؤه أو عينه أو لامه فإذا نسبت إليه فمنه مايجب فيه الرد. ومنه مالا يُرد. ومنه مايجوز فيه الأمران. أما محذوف اللام فلا يخلو إما أن لا يعوض عنه، أو يعوض فإن لم يعوض فإما أن يجب رَدُّهُ فى التثنية أو الجمع بالألف والتاء أو لا يجب رده فيهما. فهذه ثلاث أقسام لمحذوف اللام. الأول: الواجب الرد فى التثنية من غير عوض نحو أخ وأب. ويجب رد لامه فى النسب. فيقال أخوى وأبوى لوجوب رده فى التثنية نحو أخوان وأبوان، بل النسب أقوى من التثنية على تغيير اللفظ، وأشار المصنف إلى هذا القسم بقوله: ورد ماتحذف مثل أخوى. وقالوا فى النسب إلى ذى مال ذووى. برد المحذوف وإن لم يرد فى تثنية المذكور لوجوب رده فى تثنية المؤنث نحو ذواتا مال كما تقدم بيانه. وقالوا فى النسبة إلى فم فَمِىّ وفَمَوِىّ كما قالوا: فمان وفموان. الثانى: ماليس بواجب الرد فى التثنية ولا معوض منه نحو: دم ويد[2] فلا يجب رده فى النسب. فإن شئت قلت: دموىّ ويديىّ

---

(١) سيبويه ٢/٧١.

(٢) يقول المبرد في المقتضب ٣/١٥٢: «..أما الأخفش فيقول يدي ويديي ويقول أن أصل (يد) فعل، فان أردت ماذهب رجعت بالحرف إلى أصله فهذا قوله في كل هذا». ويقول ص ١٥٦: «.. وكان أبو الحسن الأخفش يقول في النسب إليها وشي لأنه إذا أرددت ماذهب من الحرف رددته إلى أصله، وتثبت الياء لسكون ماقبلها..».

برد اللام، وإن شئت قلت دَمِيّ ويَدِيّ من غير رد. وإليه أشار بقوله. وَدَمَوِيّ إنْ تشأ. أى أنت مخير بين الرد وعدم الرد. أما الرد فلأن النسب لما قوى على رد لام ماكثرت حروفه من المعتل، قوى على ماقلت حروفه منه. وأما عدم الرد فلعدم التثنية فإنه يقال فيها: يدان ودمان إلا فى ضرورة الشعر كما مر. واختلف فيما هو ساكن العين من هذا النحو. فسيبويه[1] يحركه بالفتح جَبْراً له لما دخله من الحذف قبل الرد. وأبو الحسن يسكنه لأنه الأصل. وكذلك شفة فإنه يجوز أن يُنْسَبَ إليها برد اللام التى هى الهاء بدليل جمعها على شفاه، وتصغيرها على شفيهة. فيقال شَفَهِيّ لما مر، وبعدم الرد فيقال شَفِيّ. وإنما لم يجب الرد لعدم وجوبه فى التثنية، ولذلك عطفه على قوله: ودموى أن تشأ وشفهى. وقيل لم يسمع فيها فى النسب إلا الرد. وقالوا فى ثبه ثُبِّى وثَبَوِيّ. لقولهم ثابت فى الجمع. وقالوا عَضَوِيّ فى عضة لقولهم عضوات على تقدير كون لامه واوا على تقدير كونها هاء فلا يلزم الرد. فيقال: عضى وعضهى. الثالث: ماعُوِضّ عن لامه وهو إما همزة الوصل أو التاء. أما الهمزة فنحو: آسْتِ وآبن وآسم. فإن حذف العوض ردت اللام لئلا يبقى على حرفين فيقال: ستهى وبنوى وسموى. وأشار إليه بقوله: وآنسب إلى ست ستهى. وإن لم يحذف لم يرد لامتناع الجمع بين العوض والمعوض منه. ويجوز فى ابنم بنوى. برد اللام وحذف الزائد. وآبنمى من غير رده، ولا حذف الزائد وأما التاء فنحو بنت وأخت. فسيبويه[2] يحذف التاء ويرد اللام. فيقول بنوى وأخوى تشبيها لها بتاء التأنيث لأن ماهى فيه مؤنث، ولأن اللام يُرَدُّ فى الجمع والتصغير. فيقال بنوات وأخوات وبنيّة وأخيّة. ويونس يقر التاء ولا يرد اللام فيقول: بنتى وأختى لأن التاء لما سكن ماقبلها جرت مجرى الأصل، إذ تاء التأنيث لا يكون ماقبلها إلا مفتوحا أو فى حكمه. ولهذا يوقف عليها بالتاء وأما محذوف الفاء فإن كان لامه معتلا وجب رد التاء لامتناع وجود آسم معرب

(١) سيبويه ٢/٧٣.

(٢) سيبويه ٢/٨١.

على حرفين ثانيهما ياء. وذلك نحو شية وأصلها وَشْيَة. فلما حذفت الفاء التى هى الواو عوضت منها التاء واختلف فى النسب إليها بعد الإتفاق على الرد. فسيبويه يرد الواو التى هى الفاء مكسورة، ويبدل من كسرة العين التى هى الشين فتحة فتنقلب اللام ألفاً، والألف واوا، فيقال وَشَوِىّ. والأَخْفَش يحذف حركة العين مطلقا ويرد الكلمة إلى أصلها. إذ أصلها الإسكان اجماعا فيقال: وشيى بسكون الشين. والمصنف أشار إلى مذهب سيبويه[١] أولا بقوله: كذا إلى شية انسب وشوى. وإلى مذهب الأخفش ثانيا بقوله: وقد يقول بعضهم وشييّ. والواو مكسورة على الرأيين معا. وكذلك الحكم عندهما فى كل ماكان معتل الفاء واللام نحو دية. فيقال على الأول وَدَوِىّ، وعلى الثانى وَدْيِىٌّ.

فإن قيل: كيف جاز أن يقال شية ودية فتبقى الكلمة مع الياء على حرفين ولا يجوز مع ياء النسب وهو فى قوة حرفين لكونه مشددا؟ قيل: إنما رد مع ياء النسب دون التاء لأن النسب عارض، ولأنه باب تغيير، وإن لم يكن لامه معتلا نحو عدة وزنة لم ترد ألفا لبعدها من محل التغيير وهو الطرف. فإنها لما كانت الياء فيها متطرفة وهى ضعيفة لقبولها التغيير قويت برد الفاء. وأشار إليه بقوله: وأنسب لمثل عِدَة عِدِىّ. وأما قولهم: عدوى وزَنَوِىّ فمحمول على القلب. أعنى قلب الفاء إلى موضع اللام. فالوزن عَلِفى. وأما شاة فى قوله: وانسب إلى شاة فقل شاهى. فهى واحد الشاء والنسب إليها شاهى برد الهاء التى هى اللام، وتبقى الألف لأن الرد عارض، ويدل على كون لامها هاقولهم فى الجمع شياة. وفى التصغير شويهة. وهى من قسم محذوف اللام الواجب الرد. وإنما وجب رَدُّ اللام لئلا تبقى الكلمة بعد حذف التاء على حرفين ثانيهما ألف. وشاء الجمع ينسب إليه شاوى. قال:

فَلَسْتُ بِشَاوِىّ عَلَيْهِ دَمَامَةٌ[٢]

---

(١) سيبويه ٢/٧٩ — ٨٢.

(٢) القائل: لم أعثر على قائله وعلى تمام البيت.

الشاهد في قوله: «شاوى» حيث جاءت نسبة إلى شاء فقال شاوى وهذا ماذكره الشارح.

وأما ماء فلامه هاء بدليل جمعه على أمواه. وقولهم: ماهت الركيّة تموه موها. فأبدل من الهاء التى هى اللام همزة، وقلبت الواو ألفا، فهو كشاء فى الإبدال والقلب. إلا أن النسب اليه يجوز فيه إقرار الهمزة وإبدالها. فيقال: مَاءِىّ ومَاوِىٌّ. بخلاف شاء. وأما قوله: ومثل لا إذا نسبت مُدَّهُ. فآعلم أنه إذا سمى بمثل لاوما وهو ماكان على حرفين، ثانيهما ألف مطلقا، فلابد من زيادة ألف أخرى لامتناع كون المعرب على حرفين ثانيهما حرف مد فتقلب الألف الثانية همزة لامتناع اجتماع ألفين. فإذا نسبت إليه ففيه وجهان، الإقرار والقلب، لآءِى وماءِى، ولاوىّ وماوىّ. لأن الهمزة بدل عن حرف زائد. ومن زاد الهمزة من أول وهلة قال: لاءِىّ باقرارها. وإن قال لاوى كان كقراوى. وكذلك تفعل بما إذا كانت اسما. وذا للإشارة. فقد ظهر أنه يرد بالزيادة إلى ثلاثة أحرف كعِدَّةِ حروف الإسم وهو معنى قوله كالإسم رده.

٨٥٩ وآنْسِبِ بوَاوٍ لعَلِىّ عَلَوِىّ كذا إلى أُمَيَّةَ آنسبْ أُمَوِىّ

٨٦٠ وإِنْ تَشَأْ قلت أُمِيّىٌّ بِشَدْ والأَجْوَدُ الأَوَّلُ والثانى وَرَدْ

إذا نسب إلى مثال فعيل وفعيلة بضم الفاء وفتحها واللام فيهما معتل نحو: على وقصى وصُرَيّة وأُمَيّة استوى مافيه التاء ومالیست فيه فى حذف الياء الزائدة، وإبدال الكسرة التى على العين فتحة فيها هى فيه كما فى نمر، وقلب اللام ألفا لتحركها وآنفتاح ماقبلها، وقلب الألف واوا كما فعل فى عصى ورحى. فيقال عَلَوِى وقُصَوِىّ. فالواو فى على منقلبة عن ألف مبدلة على ياء مبدلة عن واو، لأنه من العلو. ويقال: ضرورى وأموى بحذف الياء لما مر. وأمية قبيلة من قريش وهى تصغير أمة وأصلها أموة فلما صغرت ردت إلى الأصل، فآجتمعت الياء والواو. وسبقت إحدهما بالسكون فقلبت الواو ياء، وآدغمت فيها ياء التصغير. وفى النسب إليها وجهان: أحدهما وهو الأجود كما ذكر المصنف: حذف الياء الأولى، لأنها زائدة فتنقلب الياء الأخيرة ألفا لانفتاح ماقبلها فيصير إما بوزن هدى ثم يبدل من الألف واوا فيقال أموى. وثانيهما: إثباتها لأن الياء المشددة لما

سكن ماقبلها لم يستثقل الإعراب عليها، كما لم يستثقل على التى قبلها ساكن. فقالوا: أميى كما قالوا ظبيى. وقد حكى هذا القول سيبويه(١) عن يونس(١).

وآعلم أنهم قالوا فى تحية: تحوى فأجروها مجرى على وضربة وأميّة فى حذف الياء الساكنه والقلب، وإن كانت فى الوزن مخالفة لها لأن الموجب للقلب هو الثقل لما كان موجودا لم يعتد بالوزن. وقالوا فى مرمى اسم مفعول مرمىّ بحذف الياء المشددة للثقل، والإتيان بياء النسب. ومنهم من يحذف الساكنة التى هى بدل من واو مفعول، ويفتح ماقبل الياء فتنقلب ألفا، ثم يقلبها واوا فيقول: مرموى.

٨٦١ وآنسب أُسَيْدِيّا إلى أُسَيِّدْ وفى مُهَيِّمِىّ اليــاء أَرْدُدِ

إذا [نسب](٢) إلى اسم قبل آخره ياء مشددة نحو: هيّن وميّت وأُسَيّد وهو تصغير أسود. والأصل أسيود فقلبت الواو ياء لوقوع ياء التصغير قبلها ساكنة وأدغمت ياء التصغير فيها، حذفت الياء المتحركة فيقال هينى وميتى وأسيدى. وإنما حذفت المتحركة دون الساكنة هربا من آجتماع ياءين وكسرتين. وهو فى

(١) يقول سيبويه ٧٤/٢ ـــ ٧٥ مايلي: «باب الإضافة إلى كل اسم آخره ياء وكان الحرف الذي قبل الياء ساكنا، وماكان آخره واوا وكان الحرف الذي قبل الواو ساكنا، وذلك نحو: ظبيي ورمى وغزو ونحو. تقول: ظبي، ورميى وغزوى ونحوى ولاتغير الياء والواو في هذا الباب لأنه حرف جرى مجرى غير المعتل. تقول: غزو فلا تغير الواو كما تغير في غير، وكذلك الإضافة إلى نحى والعرى. فإذا كانت هاء التأنيث بعد هذه الياءات فإن فيه اختلافا. فمن الناس من يقول في رميه: رميى وفي ظبية ظبيى وفي دميه دميى، وفي فتيه: فتيى وهو القياس من قبل أنك تقول: رمى ونحى، فتجرى مجرى مالا يعتل نحو: درع وترس ومتن، فلا يخالف هذا النحو، كأنك أضفت إلى شيء ليس فيه ياء وحدثنا يونس أن أبا عمرو كان يقول في ظبية ظبيى ولاينبغى أن يكون في القياس. وأما يونس فكان يقول في ظبية: ظبوى وفي دميه: دموى وفي فتيه: فتوى. فقال الخليل: كأنهم شبهوها حيث دخلتها الهاء بفعلة. هذا قول الخليل. وزعم أن الأول أقيسها وأعربها..»

(٢) هكذا في (ق) وفي الأصل (ص) (نسب) والأصح ماذكر هنا لأن جواب إذا مقترن بالتاء (حذفت)

لأن وزنه فيعل، لامه همزة وقلبها ياء مشددة. فإذا نسب إليه حذفت الياء الثانية على الأصح، فيبقى طيى مثل سيدى. فتقلب الساكنة ألفا آجتزاء بأحد الشرطين. وأما مُهَيِّم تصغير مُهَوِّم وهو النائم مطلقا فلا يقال فيه إلا مهيميّ بإثبات الياء المشددة، وزيادة أخرى للتعويض. لأنه فى التصغير يحذف منه الواو الأولى الساكنة، لأن الإسم بها خرج عن مثال التصغير، وتبدل التى بعدها ياء. وقد تقدم أن التعويض فى مثل هذا جائز. فإذا نسب إليه صار التعويض واجبا لبعد الياء المشددة بياء التعويض عن الطرف، وإلا للزم حذف المتحركة كما فى سَيّد ومَيّت. فيؤدى إلى حذف حرفين من الكلمة. أحدهما: أحد الواوين فى مهوم لتناهى مثال التصغير، والآخر المنقلب عن الواو وهو إجحاف بها. وإذا آمتنع حذف الياء المشددة وهى ياء التصغير مع الياء المبدلة من عين الكلمة، وجب رد ياء التعويض، اجتمع فى الكلمة مع ياء النسب خمس ياءات. وأما مهيم اسم الفاعل من هيمة الحب فالنسب إليه مهيمى بحذف الياء المتحركة لأنه كسيد وميت.

٨٦٢ وارْدُدْ الى الفَرْدِ الجموعَ فى النَسَبْ
إلى رِجـــالِ رَجُلِـــــىّ قُلْ تُصِبْ

٨٦٣ كذا إلى زَيْدَيْـــنِ زَيْـــدِىّ آنْسُبِ
ومثـــــل ذاك المُثَنّـــــى أوْجِبِ

٨٦٤ إلا إذا كان آسمَ جَمْـعِ عَلَمَـــاَ
فلا تُغَيّـــرهُ لِئَـــلَا يُبْهَمَـــــا

٨٦٥ نَحْـــو كِلَابِـــىّ مَعَافِـــرِىّ
مَدَائِنِـــــــىّ وكأبنــــــــاوى

(١) سيبويه ٢/٨٥.

٨٦٦ وٱنْسُب إلى يَبْرِيـــــنَ يَبْرِينِـــــىُّ
وَقَـــدْ يَقُـــولُ بَعْضُهُـــم يَبْـــرِىّ
٨٦٧ كَذَا نصيبيـــــــنُ وقِنسَرِيـــــــنُ
وَمِثْلُهـــــا بالــــوَاوِ ماطِـــــرُونَ

الجمع إما أن يكون له واحد من لفظه أولا. فإن لم يكن له واحد من لفظه نسب إليه من غير تغيير نحو رَهْطى ونفرى ونَسوِى ومذاكرى وعَبادِ يِدىّ، لأنه لا واحد له يُرَدُّ إليه. وإن كان له واحد من لفظه فلا يخلو إما أن يكون جمعا مكسرا أو مصححا. أما الأول فإن لم يُعَلَّقْ علما على واحد رُدّ إلى واحده فى النسب. فيقال فى رجال رَجُلىّ، وفى مساجد لرجل يلازمها مَسْجِدِىّ. وفى الفرائض والصحائف فرضى وصحفى كحنفى، لأن الواحد فريضة وصحيفة. وإنما وجب رده إلى الواحد، لأن النسب لما كان يرد الإسم إلى الوصفية والوصف هنا لواحد، وجب رده إلى المفرد لئلا يؤدى إلى وصف الفرد بالجمع وهو باطل، ولأن المقصود من النسبة إلى الجمع معرفة جنس المنسوب إليه. وأن المنسوب ملابس له، وذلك يحصل بلفظة الواحد مع خفته، وإن علق بالنقل فلا يرد إلى الواحد بل يترك على لفظ الجمع من غير تغيير، لئلا يحصل اللبس بين الجمع والواحد المسمى به، وكذلك إذا غلب على قوم بأعيانهم حتى صار كالعلم عليهم. وهو جمع. فإنه لا ينظر فيه إلى الجمعية، فلا يرد إلى الواحد.

وأما الثانى وهو جمع المصحح، فإن كان مؤنثا بالألف والتاء حذفا مطلقا. فيقال فى مسلمات وهندات: مُسْلِمّى وهِنْدِىّ. وإنما حذفا لئلا تقع تاء التأنيث حشوا لأنهما يفيدان الجمع والتأنيث، والقياس ابقاؤه على صيغة الجمع. ولذلك إذا سمى رجل بجفنات قيل فى النسب إليه جَفَنِىّ بفتح العين لأنه لم يرد إلى الواحد. ولو نسب إليه جمعا لقيل فى النسب إليه جَفْنِىّ بسكونها فرقا بين كونه جمعا وبين كونه منقولا إلى العلمية. وإن كان مذكرا بالواو والنون فإن لم يجعل علما لشىء وجب رده إلى الواحد. فيقال فى الزيدين والمسلمين: زيدى ومسلمى

بحذف علامة الجمع لئلا يؤدى إلى وصف المفرد بالجمع لما مر، ولئلا يؤدى إلى آجتماع إعرابين فى اسم واحد، وكذلك فى المثنى. فإنه يجب رده إلى واحد للعلة المذكورة. وإن علق الجمع المصحح علما لشيء، فإن جعل النون معتقب الإعراب، لم تحذف علامة الجمع لأن إعرابه بالحركات بمنزلة إعراب المفرد لزوال معنى الجمع. فيقال فى زَيْدِينَ: زيدينى ويصرف لأجل ياء النسب، وإن لم يجعل معتقب الإعراب، بل حكى إعرابه وجب الحذف لما تقدم. وقد جاء الوجهان فى نحو: نصيبين وقنسرين ويبرين. وهى أعلام على مواضع معينة[(١)] وإذا تقرر هذا فلنرجع إلى تفسير ألفاظ الكتاب فقوله: واردد إلى الفرد الجموع فى النسب. يريد به ماتقدم من وجوب رد الجمع إلى الواحد فى النسب، وكان ينبغى أن يقول فيما له واحد لتخرج عن أسماء الجموع كما مر. وكأنه آستغنى عن ذلك بالمثال فى قوله: إلى رجال رجلى. فمثل بالجمع الذى له واحد من لفظه وهو جمع التكسير فعلم بذلك مراده. وقوله: كذا إلى زيدين زيدى آنسب. إشارة إلى الجمع المصحح ووجوب رده إلى الواحد، كما فى جمع التكسير. وحذف منه علامة الجمع قوله. ومثل ذاك فى المثنى أوجب. يريد أنك توجب رده إلى الواحد. وحذف علامة التثنية منه لما مر. فيقال فى الزيدان والمسلمان: زيدى ومسلمى. قوله: إلا إذا كان آسم جمع علما. هو آستثناء من قوله: وآردد إلى الفرد الجموع. والمعنى أن الجمع يرد إلى المفرد إلا إذا جعل علما. قوله: لئلا يبهما إشارة إلى علة آمتناع رد الجمع المسمى به إلى الواحد، وهى حصول الإبهام أى اللبس فى المنسوب، فلا يعلم أهو منسوب إلى الجمع أم إلى واحد مسمى بالجمع. ثم أخذ يمثل بالجمع المسمى به فيقال نحو: كلابى إلى قوله مدائنى. أما كلاب فآسم رجل، فيقال فى النسب إليه كلابىّ. وأما مَعَافر بفتح الميم فهو أخو تميم بن مسرد النسب إليه: معافرىّ. ومعافر[(٢)] أيضا بلد باليمن.

(١) سبق إعطاء لمحة عن هذه الأمكان.

(٢) في متن الألفية: كلابى معافري مدائنى.

مدينة يمنية قديمة كانت موجودة ثم زالت مع الأيام وأطلق اسم جديد على المنطق الموجودة فيها واسم المنطقة الآن لواء تعز.

وأما المدائن: فهو علم على البلدة المعروفة بالعراق. فيقال فى النسب إليها مدائنى. وأما قوله وكأبناوى فمعناه ماذكرنا أولا وهو أن الجمع إذا غلب على قوم بأعيانهم حتى صار كالعلم عليهم لم ينظر فيه إلى الجمعية. فلا يرد إلى الواحد للعلة المذكورة، فيقال فى الأنصار: أنصارىّ، وفى الأبناء أبناء سعد بن زيد مناة أبناوىّ وهم خمسة: عبد شمس وجشم وكعب وعوف وعوانه. وأما أبناء فارس فالنسب إليهم بالرد إلى الواحد. قوله: كذا نصيبين وقنسرين إشارة إلى عدم رد الجمع السالم إلى الواحد إذا سمى به، وإلى ماجاء فيه الوجهان منه. لأن من جعل الإعراب على النون قال: نصيبينّى وقنسرينىّ ويبرينىّ وصرفها. والياء لازمة قبل النون مطلقا. ومن حكى الجمع قال: يَبْرِىّ ونَصِيبِىّ وقِنّسْرِىّ بحذف علامة الجمع مطلقا. وأما قوله ومثلها بالواو ماطرون. فيريد أنها مثل نصيبين وقنسرين ويبرين فى جعل النون معتقب الإعراب تارة والحكاية أخرى. إلا أن تلك إذا جُعِل النون معتقب إعرابها لا يكون إلا بالياء، لأنها أخف من الواو، ولأنها لا تدل على إعراب معين. وماطرون لا يكون إلا بالواو. فماطرون حينئذ تماثلها من وجه وتخالفها من وجه. وآعلم أن حكم المثنى إذا سمى به كقولهم: خليلان آسم رجل والسَّبُعَان آسم موضع حكم الجمع المصحح فمن جعل النون معتقب الإعراب. قال: خليلانىّ وسَبُعَانِىّ. وعلى هذا يحمل بحرانىّ فى النسب إلى البحرين. ولو نسب إليه على الوجه الآخر لا لتبس، وبالنسب إلى البحر. ومن حكى التثنية قال: خليلىّ وسَبْعِىّ بحذف علامتها.

٨٦٨ وآحْذِف من مُضَافِ ثَانِى آثْنَيْنِ ‏ ‏ ‏ مثل المُرَكَّبِ الّذى فى آسْمَيْنِ

٨٦٩ تَقُولُ عَبْدِىّ وبَعْلِىّ وَقِسْ ‏ ‏ ‏ وفى المُضَافِ ذَاكَ طَوْراً يَنْعَكِس

٨٧٠ فِى كُلّ مَاتَعْرِيفُهُ بِالثَّانِى ‏ ‏ ‏ كآبْنِ الزُّبَيرِ وَبَنِى شَيْبَانِ

٨٧١ فقل زُبَيْرِىُّ وشَيْبَانِيُّونَ ‏ ‏ ‏ وشَذَّ فى المضاف عَبْقَسِيُّونْ

٨٧٢ وَعَبْشَمِيَّةٌ وعَبْدَرِىُّ ‏ ‏ ‏ مِثْلَ شُذوذِ قَوْلِهِم حَارِىّ

المركب ضربان. مضاف وغير مضاف. أما المضاف فلا يخلو المضاف إليه

من أن يقصد به مسمى بعينه أو لا يقصد به مسمى. بل جعل المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة. فإن كان الثانى حذف المضاف إليه وهو ثانى اثنين فى قوله: وآحذف من المضاف ثانى اثنين، وآنسب إلى الأول فيقال فى عبد القيس وآمرىء القيس عبدى وامرءى. قال:

وَيَذْهَبُ بَيْنَهَا المَرْئِيُّ لَغْواً كما أَلْغَيْتَ فى الدِّيَةِ الحُوارُ(١)

وإنما حذف المضاف لأنه لما لم يقصد به مسمى على حياله، تنزل منزلة المركب، فحذف المضاف إليه كحذف الثانى من المركب وهو المراد بقوله: مثل المركب الذى فى آسمين. وأما قولهم منافىّ فى عبد مناف فقيل: إنما نسب إلى المضاف إليه هربا من اللبس بعبد القيس. وقوله عبدى مثال لما حذف من المضاف إليه وهو منسوب إلى عبد شمس. قوله: وبَعْلِىّ مثال للنسبة إلى بعل بك كما يأتى بيانه. وإن كان الأول وهو أن يُقْصَد بالمضاف إليه فسمى بعينه فعلى العكس أن يحذف المضاف دون المضاف إليه كابن الزبير وبنى شيبان وبنى كراع. فيقال: زبيرىّ وشيبانيون وكراعىّ وهو المراد بقوله: وفى المضاف ذاك طورا ينعكس. ثم بين ذلك فقال: فى كل ماتعريفه بالثانى، وقد تقدم ذكر أمثلته. وكذا حكم الكنى نحو: أبى محمد وأبى بكر وأبى طالب فيقال: محمدى وبكرى وطالبى. وإنما نسب إلى الثانى لأن المضاف إليه مقصود بدلالته، ونسبة المضاف إليه، ولأنه لو نسب إلى المضاف لالتبس بغيره ولذلك عدلوا عن النسب إلى المضاف فى عبد مناف. وآعلم أنه يصح أن يقال كل مايتعرف بالثانى ينسب إلى المضاف إليه. ولا يصح أن يقال: وكل مالا

---

(١) القائل: ذو الرمه. ويروى في ديوانه:

ويهلك بينها المرئُى لغـــــوا
كما ألغـــيت في الديـــة الحوارا

الشاهد في قوله: «المرئُى» حيث أن أصله امرؤ القيس «فلما نسب إلى الإسم المركب حذف الجزء الثاني منه فأصبحت مرى، والمرى هنا نسبة إلى امرىء القيس والحوار: ولد الناقة. وقد ذكره القالى ٢/١٤١، وفي ديوان الشاعر ص ٧٦، وفي اللسان والتاج (لغت).

يتعرف بالثاني لاينسب إلى المضاف إليه لأن الكنى لا يتعرف الأول منها بالثانى. وينسب إلى المضاف إليه، وقد يصاغ منها آسم وهو أن يتركب من بعض حروف المضاف وبعض حروف المضاف إليه، وينسب إليهما فيقال فى عبد القيس: عبقسي وفى عبد الدار عبدرى. وفى عبد شمس: عبشمى. قال:

وَتَضْحَكُ مِنّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيْراً يَمَانِيَا[1]

وهو مقصور على السماع فلا يقاس عليه وهو المراد بقوله: وشذ فى المضاف عبقسيون إلى قوله وعبدرىّ. وأما غير المضاف ينسب إلى صدره مطلقافى الأعرف فيقال فى معدى كرب، وبعلبك معدىّ وبعلىّ، وفى تأبط شرا وبرق نحره: تأبطِىّ وبَرَقِىّ. وإنما حذف الثانى من المركب لتنزله منزلة تاء التأنيث، والحق به المحكى. وأجاز الجرمى[2] النسب إلى الثانى فيقال كربىّ وبكىّ. ومنهم من ينسب إلى الإسمين معا فيقول معدىّ كربىّ. قال:

تَزَوَّجْتُهَــا رَامِيَّــةً هُرْمُزِيَّــةً ....[3]

---

(١) القائل: عبد يغوث بن وقاص الحارثي من قصيدة له من الوافر قالها حين وقع أسيرا لبني تميم. الشاهد في قوله: «عبشمية»، حيث جاء بهذه اللفظة منسوبة لعبد شمس. وفيه شواهد أخرى ففي قوله: شيخه حيث جاء بتاء التأنيث مع شيخ وذلك للتفريق بين المذكر والمؤنث في الجنس، حيث تأتي تاء التأنيث على عشرة أنواع ومنها التاء التي وردت في الشاهد للفرق بين المذكر والمؤنث في الجنس.

وفيه شاهد أخر: في قوله: «لم ترى» فإنه إذا كان مضارع الفعل رأى معتل اللام كان ثبوت حرف العلة مع الجازمة شاذا. وقد خرجت على وجهين:

الأول أنه جاء على الضرورة والثاني أن يكون على لغة من قال: راء مقلوب رأى فجزم فصارت قرأ ثم خففت الهمزة فقلبها ألفا لانفتاح ماقبلها وهذه لغه مشهورة. وقد استشهد به كل من: الأشموني ١٠٣/١، المفضليات ١٥٨، شرح المفصل لابن يعيش ٩٧/٥، ١١١/٩، ١٠/ ١٠٤، ١٠٧، المغنى ١٨٨، ٢٧٨، المحتسب ٦٩/١، أمالى القالي ١٣٢/٣، جمل الزجاجي ٢٥٧.

(٢) المخصص ٢٤٢/١٣، شرح الشافية ٧١/٢ ــ ٧٧.

(٣) القائل: مجهول وهو من الطويل، وتمام البيت: =

وقد ركبوا من الإسمين آسما واحدا فقالوا حضرمىّ كما قالوا عَبْدَرِىّ. وإذا سمى بالعدد حذف الثانى فى الأعرف. فيقال فى خمسة عشر خمسىّ وفى اثنى عشر اثنىّ أو ثَنَوِىّ، بإعادة اللام كما يقال آسمى وسموى ولا تنسب إليه إلا إذا كان علما، لئلا يلتبس بالعدد المفرد، لأنه إذا نسب إليه وهو علم كان معلوما للمخاطب فلا يحصل لبس. وقد جاء النسب إلى كان واسمها. قال:

وَمَا أَنَا كُنْتِيٌّ وَمَا أَنَا عَاجِنُ ....(1)

وهو على خلاف القياس. لأن القياس إذا نسب إلى الفعل يحذف ماعداه كالجمل المحكية فقياس النسب إلى كان: كونىّ بحذف الضمير ورد اللام قوله مثل: شذوذ قولهم حارىّ معناه أن عبقسيا وعبشمية ونحوهما فى الشذوذ مثل شذوذ حارى كما يذكره فى البيت التالى لما فيه ذكر حارى.

٨٧٣ كَذَا سَلِيقِىّ الى السَلِيْقَة وهُذَلِىّ خالف الطَّرِيْقَة

٨٧٤ وحَذْفُ إِحْدَى ياءَى النّسْبَةِ فى مثل يَمانٍ عَوَّضُوا بالأَلِف

= تَزَوَّجْتَها رَامِيَّةً هُرْمزِيَّةً
بِفَضْلِ الَّذي أَعْطَى الأَمِيْرُ مِنَ الرِّزْقِ

الشاهد في قوله: «رامية هرمزية» حيث أن أصلها رامهرمز وهي بلدة من نواحي خوزستان، ولما نسب الشاعر إليها وهو علم مركب الحق ياء النسبة فى كل جزء فقال: رامية هرمزية وهذه النسبة على رأي بعض النحاة. والنسبة المشهورة راميّ، لأن المركب ينسب إلى صدره. ويجوز أن يقال هرمزيّ. والنسبة هنا على الجزئين نادرة وضرورة. وقد استشهد به كل من شرح الشافية ١١٥، المخصص ٢٤٣/١٢، ١١٩/١٧، المقرب ٥٨/٢، شرح شواهد الشافية ١١٥، التصريح ٣٣٢/٢، الأشموني ١٩٠/٤.

(١) القائل: الأعشى وهو من الطويل. وتمام البيت:

وَمَا أَنَاكُنْتِيّ وَمَا أَنَا عَاجِنُ
وَشَرُّ الرِّجَالِ الكُنْتُنِيُّ وعَاجِنُ

الشاهد في قوله: «كنتى» حيث نسب الشاعر هنا إلى كان وهي جملة.

وعادة العربي أن يحذفوا لياء النسب عجز المركب غير المضاف.

وقد استشهد به كل من: ابن يعيش في شرح المفصل ١٤١/١، ٧/٦، المقرب ٨٦، الهمع ١٩٣/٢، الدرر ٢٢٩/٢، الأشموني ٤ /١٨٩، اللسان (عجن، كون).

قد شذت ألفاظ فى النسب. فجاءت على غير القياس فلا تؤخذ إلا سماعا. فمنها حارى فى النسب إلى الحيرة. كما ذكر أولا. والقياس حِيْرِىّ، لأنه لا يحذف منه فى النسب إلا التاء. وإنما ألحقوه ألفاً لئلا تتوالى الكسرات والياء، وكأنهم نسبوا إلى حار كما فى زبينة: زبانىّ. وقد جاء حيريةّ. قال:

كَأَنَّ حَيْرِيّة عَيْرى ملاحِيَّة بانت تُوَءرُيُه من تَحْتِهِ لَهَبَا[١]

ومنها سليقىّ فى النسب إلى السَّلِيْقَة. وقوله كذا سليقى إشارة إلى الشذوذ الذى فى حارىّ. والقياس سَلَقِى كحَنَفِىّ لأن فعيلة لا ينسب إليها إلا بحذف الياء وإبدال كسرة العين فتحة كما مَرّ. والسليقة الطبيعة، والسليقى الذى يتكلم بالطبيعة معربا. قال:

إنَّ السَّلِيْقَةَ للنَّحْوِىّ إنْ جُمِعَا كالماءِ فيهِ لِحَرِّ النَّارِ إطْفَاءُ[٢]

ومنها هُذَلِىّ وهو عكس سليقى، لأن فعيلا إذا لم يكن فيه تاء التأنيث لا تحذف منه الياء كقرشى فى النسب إلى قريش. فالأصل فى النسب إلى هذيل: هُذَيْلِىّ وهو هذيل بن مدركة بن الياس بن مضمر. ومنه قوله:

هُذَيْلِيَّةٌ تَدْعُوا إذَا هِىَ فَاخَرَتْ أَبَا هُذَلِيّا من غَطَارِفَةٍ نُجْدِ[٣]

وقد جمع فيه الوجهين. ومنها يمان فى المنسوب إلى اليمن فحذفوا إحدى

---

(١) لم أعثر على قائله:
الشاهد في قوله: «حيريه» حيث جاءت منسوبة إلى حار. ولم أعثر عليه في المراجع التي اطلعت عليها.

(٢) القائل: غير معروف، لم أعثر عليه.
الشاهد في قوله: «السليقة» حيث استشهد الشارح هنا على المعنى اللغوي للسليقة التي تفيد الطبيعة والمتحدث باللغة السليمة معربا ودون عناء.

(٣) القائل: غير معروف:
الشاهد في قوله: «هذيلية، أبا هذليا» فقد استشهد به الشاعر في موضعين فقد جاء في قوله: «هذيلية» باثبات الياء فيها بينما حذفها (الياء) من الكلمة الثانية «أبا هذليا» والقياس في مثل هذا إبقاء الياء وعدم حذفها وهذا مايؤيده سيبويه.
وقد استشهد به كل من: المفصل ١٠٨، شرح المفصل ٦/١٠، الإنصاف ٣٥١.

الياءين وعرضوا منها الألف، لأنه قد عهد من قوانين العربية أن الياءين من علاقة النسب دون الألف، وكذا شاءام وتهام فى النسب إلى الشام وتهامة. ولا تشدد الياء مع الألف لامتناع الجمع بين العوض والمعوض منه. ومنهم من قال: يمانىّ وشامىّ وتهامىّ. فشدد الياء مع الألف. فعلى هذا لا يكون الألف عوضا. وقيل شامىّ بالتشديد ونحوه. ليس منسوبا إلى شام المنسوب بل هو مبنى على شاءام المنسوب تقديرا، والا لوجب حذف الألف لأنها عوض عن إحدى الياءين. لأنهم إذا نسبوا إلى آسم منسوب حذفوا منه الياءين أولا وجاءوا بياءين غيرهما للنسب، بدليل عدم صرف نجاتى جمع نجتى. وصرف نجاتى المنسوب. فلو لم يكن منسوبا إليه لآمتنع صرفه. ومن النسب الشاذ أيضا صَنْعَانِى وبَهْرَانِىّ لأن القياس قلب الهمزة واوا، قالوا سُهَلى بالضم فى النسب إلى السهل، خلاف الحزن وسهلىّ بالفتح. إلى رجل آسمه سهل فرقا بينهما، كما قالوا دُهْرِىّ بالضم لمن طال عمره وَدَهْرِىّ لمن يقول بقدم الدهر. وقالوا بِصْرِى بكسر الياء والقياس فتحها.

(باب المقصور والممدود)

٨٧٥ اَلْقَوْلُ فى المَقْصَور وَالمْمدُودِ   يُعْرَف بالقِيَــاس والتَّعْدِيْــدِ

٨٧٦ من القِيَاسِ أنْ تَقُولَ المَصْدَرُ   لفَعَل يَعْتَـلّ حَتْمَـا يُقْصَرُ

٨٧٧ مثل الصَدَى وكالطَوَىَ والمُفْتَعَلْ   يُقْصَر مثل المُشْتَرَى كذا الفُعَلْ

٨٧٨ نحو القُرَى كثر المِشَى كالحيكى   والمَرَطَى والخَوْزَلَى والبَشَكَى

المقصور[1] والممدود صنفان من نوع الإسم المتمكن. لأن المقصور كل آسم معرب فى آخره ألف، والممدود كل آسم معرب فى آخره همزة قبلها ألف. وقد تقدم بيان كيفية إعرابهما فى أول الكتاب. والغرض هاهنا معرفة الطرق المؤدية إليهما، لئلا يُمَدُّ مايقصر وبالعكس، وكل منهما قياس وسماعى. وهو المراد بقوله: يعرف بالقياس والتعديد. أما السماعى فلما كان مأخذه من كتب اللغة لأنه موقوف على النقل لم يذكره. وأما القياس، فإنه هو الذى يجب على النحوى إعطاء الضابط فيه ليقاس عليه غيره، لأنه يحمله على نظيره من الصحيح غالبا، فيعرف حاله منه لأنه إن كان ماقبل آخر النظير من الصحيح مفتوحا فالمعتل مقصور، وإن كان ألفا فهو ممدود، أما المقصور المقيس فقد ذكر لمعرفته طرقا منها: أن كان مصدر لفعل بكسر العين فى الماضى معتل اللام، فإنه يجب أن يكون مقصورا وهو المراد بقوله: لفعل يعتل حتما يقصر. أى يُقْصَرُ وجوباً وذلك مثل الصدى والطوى والعمى. لأنه لما كان ماقبل آخر

(١) يوضح ابن الأنباري في أسرار العربية، ص ٤٠ مفهوم المقصور فيقول: سُمّي مقصورا لأن حركات الإعراب قصرت عنه أي حبست، والقصر الحبس، وقوله تعالى في سورة الرحمن: ﴿حور مقصورات في الخيام﴾.

نظيره من الصحيح مفتوحا، وجب أن يكون ماقبل آخره أيضا كذلك. وإذا تحركت لامه بحركة الإعراب وهو معتل، وجب قلبها ألفا لتحركها، وآنفتاح ماقبلها. وأما غَرِيَ بالشيء يَغْرى إغراء فرواه سيبويه[1] بالمد على خلاف القياس. ورواه الأصمعي بالقصر على القياس. ومنها أن آسم المفعول كالمفتعل بفتح العين. وأما أشبهه إذا زاد على ثلاثة أحرف من المعتل اللام كان مقصورا كالمشترى. لأنه من اشتراه فهو مشترى. وأشار إليه بقوله: كالمفتعل يقصر مثل المشترى. لأن ماقبل آخر نظيره من الصحيح مفتوح نحو: مقتطع ومختبر. وأما آسم الفاعل منه فمنقوص لآنكسار ماقبل آخره. والمصدر ممدود. ومنها ماكان من الجموع بوزن فُعَل بضم الفاء وفتح العين. أما لفَعْلَة بفتح الفاء نحو: قَرْيَة وقُرَى أو لفُعْلَة بضمها نحو: عُرْوَة وعُرَى، وبوزن فِعَل بكسر الفاء وفتح العين لفعلة مكسورة ألفا نحر جِرْيَة، وجِرّى ومِشْيَة ومِشَى، ولِحيْةَ ولحا ورِشْوَة ورِشَا. والأكثر في رُشىً ضم الفاء لأجل الواو، وسُمِعَ لِحْيَة ولُحا بضم الفاء والقياس الكسر. لأن نظير هذين الوزنين من الصحيح ظِلَمةٌ وظُلَم وكِسْرَة وكِسَر. فلما آنفتح ماقبل الآخر في المعتل كما آنفتح في الصحيح قُلِبَ حَرْفُ العلةِ ألفا. وأشار إلى هذه الطريق بقوله: كذا الفعل. وهو يتناول الوزنين. وآعلم أن كل جمع على فُعَالى بضم الفاء وفتحها لا يكون إلا مقصورا نحو سُكارى وصَحارى، وكذلك فَعْلَى جمع فعيل نحو قتلى ومرضى. ومنهم ماجاء من أسماء المَشْي وهو قوله كذا المشي إلى آخره. أما المستثنى فجمع مِشْيَة بوزن فِعْلَة بكسر الفاء. وإنما مثل به هاهنا إما لقصد التمثيل بالفعل جمع فعَلة كما مر، وإما لأنه أتى بعده بما هو ضرب من المشي. فكأنه قال: أنواع المشي مقصور بكسر الأول، وأما الحِبَكَى بكسر الحاء وفتح الباء فمصدر وهو ضرب من المشي

---

(۱) يقول سيبويه في ١٦٢/٢: «.. وقالوا غَرِى يَغْرَى غَرىً وهو غَرٍ، والغراء شاذ ممدود كما قالوا الظماء».

يتحرك فيه المنكبان[1] وأما المرطى والبشكى فلضربين من العدو[2]. وأما الخوزلى فمشية فيها تفكك، ومن المشى القَهْقَرَى[3] والجَمَزَى[4].

٨٧٩ كذاك فِعِّيلَى كخِلِّيفَى قُصِر كَذَاكَ فَعْلَى ضِدّ فَعْلَانَ الذَكَرْ

٨٨٠ وفَعَلٌ واحدُ أفْعَالٍ يُعَلْ تَقْصُرُهُ مثل رَحَى وَزْن فَعَلْ

قوله كذاك إشارة إلى ماهو كالمقصور المقيس وهو ماجاء من المصادر بوزن فَعْلَى للمبالغة، والتكثير نحو: الخليقى وهو الخلاقة، والدليلى هو كثرة العلم بالدلالة. وحكى الكسائى الخصيصاء بالمد والقصر. والمشهور القصر، ولكون هذا الوزن مختصا بالقصر غالبا أكده بقوله قُصِر، فقوله كذاك فَعْلا إلى آخره. أى من الطرق التى يعرف بها المقصور المقيس فَعْلى مؤنث فَعْلان الذى لا تلحقه التاء نحو: غَضْبى وعَطْشى وسَكْرى، فإنها مؤنث غضبانِ وعطشان وسكران. قوله: الذكر صفة تأكيد إذ فعلان الذى فى مقابلة فعلى لا يكون إلا ذكرا. وهذه الطريقة وماقبلها كالخليقى. والمثنى غير الجمع لا نظير له ليقاس عليه، إلا أن ألفه لما كانت للتأنيث كان مطردا فى بابه. وكذلك فُعْلى مؤنث الأفعل نحو: الصغرى والأصغر والكبرى والأكبر. قوله: وفَعَل واحد أفعال يعل أى ومن الطرق المقيسة ماكان جمعه على أفعال. فإن واحده متى كان معتل اللام كان مقصورا غالبا وذلك مثال رحى وأرحاء، وكذلك ندا وأنداء، ورحى لواحد النواحى وأرحاء وقَفَا وأقْفَاء. ومنهم من يمد القفاء. وإنما كان الأظهر فيه القصر لأن أفْعَالًا يجمع عليه فَعَل المفتوح الفاء والعين، فمتى كان معتل اللام كان مقصورا لتحرك حرف العلة، وانفتاح ماقبله. ونظيره من الصحيح قلم وأقلام، وجبل وأجبال.

---

(١) لسان العرب (حبك).

(٢) المعجم الوسيط ٨٦٤/٢.

(٣) المعجم الوسيط ٧٦٤/٢.

(٤) المعجم الوسيط ١٣٤/١.

٨٨١ ومَفْعَلٌ يُقْصَرُ إمّا مَصْدَرا أو الزَّمَانَ أو مكَانَاً قُصِرا
٨٨٢ كمثل مَرْمَى وكَذَلكَ مُفْعَلٌ كمثل مُعْطَى وكذا مُسْتَفْعَلُ
٨٨٣ كمثل مُسْتَدْعَى كَذَاكَ فَعْلَى كأجَلَى وبَـرَدَى ونَمَلَى

مَفْعَل بفتح الميم والعين لا يكون فى معتل اللام إلا مقصورا، مصدرا كان أو مكانا أو زمانا نحو المرمى. فإنه يقال فى المصدر رَمَيْتُ رَمْياً ومَرْمَى، وفى الزمان وفى المرمى أى وقت الرمى، كما يقال دنا المشتى. وفى المكان وقفت فى مرماك أى فى مكان رميك، لأن نظيره من الصحيح المَضْرَب والمَدْخَل والمَخْرَج. وأما مُفْعَل بضم الميم وفتح العين فهو آسم المفعول لما كان ماضيه أربعة أحرف فلا يكون فى معتل اللام إلا مقصورا نحو مُعْطَى. يقال أعطيت زيدا فهو مُعْطَى. وقد يأتى منه المصدر والمكان بلفظ المفعول. أما المصدر فكقوله تعالى: ﴿بسَمِ الله مُجْرَاهَا ومُرْسَاهَا﴾[1] أي إجراؤها وإرساؤها . وأما المكان فكقولك: هذا مقام زيد أى مكان إقامته وأما مُسْتَفْعَل بضم الميم وفتح العين من معتل اللام فيكون آسم فعل مستدعى. ويجب أن يكون مقصورا لأن نظيره من الصحيح ماقبل آخره مفتوح نحو مستخرج، ويكون للزمان، والمكان مصدرا. وآعلم أن كل مصدر فى أوله ميم أو آسم زمان أو مكان مطلقا أو آسم مفعول من الزائد على الثلاثى مطلقا لا يكون من المعتل إلا مقصورا، لأن ماقبل آخر نظيرها من الصحيح مفتوح. وأما آسم الفاعل فمقصور لما مر. قوله كذاك فعلى أى وما جاء بوزن فعلى بفتح الفاء والعين فهو مقصور نحو: أَجَلَى وبَرَدَى وعَمَلَى وهى أعلام على مواضع بأعيانها. ولم يأتِ على وزنها ممدود إلا ثلاثة ألفاظ قوماء وجفناء وهما موضعان، وتأداء وهى الأمة يقال هو ابن تأداء بإسكان الهمزة الأولى وفتحها.

٨٨٤ ويُعْرَفُ المَمْدُود بالقِيَـاسِ كَمَصْدَر لا سْتَفْعَل السُّداسِي
٨٨٥ كمثل الاسْتِلْقَاء والفِعَـالِ نحو رِمَـاءِ وكالإفْتِعَـالِ

(١) سورة هود آية ٤١.

٨٨٦ أوْزِنَةِ الإفْعَـالِ والأَفْعَـالِ   وزنـة الفِعْـلاء والفِعَـلالِ
٨٨٧ كمثل إِعْطَاءِ مع الأَرْجَاءِ   ومثل حِرْبَاءِ مع الزَّيْـزَاءِ

وأما الممدود المقيس فيعرف بأمور. أحدها: المصادر الزائدة على ثلاثة أحرف مطلقا فمنها: أن يكون مصدرا لفعل معتل اللام، أوله همزة وصل نحو الإستلقاء والإشتراء والإرعواء لأن ماقبل آخر نظيره من الصحيح ألف زائدة نحو الإستخراج والإقتراب والإحمرار. فإذا كانت الألف قبل حرف العلة وهو ظرف وجب قلبه همزة فيصير ممدودا، لأنه عبارة عن آسم متمكن فى آخره همزة قبلها ألف زائدة. ومنها أن يكون مصدرا لفاعلت نحو: راميت رماء وواليت ولاء، وعاديت عداء لأن نظيره من الصحيح القتال والطلاب. ومنها أن يكون مصدرا لأَفْعَلَ نحو أعطى إعطاء. فإعطاء إفعل بكسر الهمزة. ونظيره من الصحيح: أكرام إكراما. ومنها فعلال المضاعف نحو زوزى زيزاء وحاحا حيحاء، لأن نظيرهما الزلزال والقلقال. يقال: زوزى إذا نصب ظهره وأسرع. وقيل إذا آرتفع فى سيره، وزويت به أى طردته. ومن المصادر المعتلة ماكان من الأصوات على فُعَال بضم أوله كالدعاء والثغاء والرغاء والعواء. لأن نظائرها النباح والصراخ والصياح. الثانى: الجموع فمنها أن كل جمع على أفعال معتل اللام فهو ممدود نحو رحاء وأرحاء لأن نظيره من الصحيح جبل وأجبال. والرحاء جانب البير وواحده مقصور. ومنها ماجاء على فعال معتلا نحو: دلو ودلاء وظبى وظباء، لأن نظيرهما من الصحيح كلب وكلاب وكعب وكعاب. ومنها أن كل ماجمعه على أفعلة وهو معتل اللام، فواحده ممدود نحو كساء وأكسية، ورداء وأردية، وقباء وأقبية. لأن نظيرهما قذال وأقذلة وفدان وأفدنة. وقد شذ منه: ندى وأندية، وقيل إنه جمع نداء. ونداء جمع ندى المقصور فهو جمع الجمع. وقيل: إنه مد المقصور وجمعه. وهو رأى الكوفيين. ولا يجيزه البصريون لأنه رد الأصل إلى الفرع بخلاف العكس. الثالث: ماجاء ملحقا بِفْعَلَال مكسور الفاء ومضمومها نحو حرباء وقرباء. فالأول ملحق بسرداح، والثانى بقرطاس على لغة من ضم

القاف، وكذلك ماكان من الصفات نحو: فعلاء مؤنث أفعل كحمراء وبيضاء، ولنرجع إلى تفسير ألفاظه. فقوله كمصدر لا ستفعل السداسى إشارة إلى القسم الأول. ومثل بما فى أوله همزة وصل بقوله كمثل الإستلقاء والإفتعال. وقوله: والفعال إشارة إلى مصدر فاعلت وإلى مثاله بقوله نحو: رماء. وقوله: أوزنه الإفعال والأَفْعَال والأول بكسر الهمزة إشارة إلى مصدر أفعل ومثاله قوله: إِعْطَاء. والثاني بفتح الهمزة إلى جمع فَعّل وهو من القسم الثانى. وأشار إلى مثاله بقوله: مع الأرجاء. وقوله: وزنة الفعلاء إشارة إلى القسم الثالث، وهو الملحق بفعلال. وقوله والفعلال إلى المصدر والمضاعف وهو من القسم الأول. وأشار إلى مثاليهما بقوله: ومثل حرباء مع الزيزاء. وقد مر بيانه.

٨٨٨ أما السَّمَاعُ فِيهِمَا فَيَكْثُرُ ... وقد يُمَدُّ تَارَةَ مايُقْصَرُ
٨٨٩ إمّا بِمَعْنَى واحد أو مختلف ... ولفظه مختلف أو مُؤْتلِفْ
٨٩٠ نحو الزِنَاء والبُكَاء والرِبَا ... وكالصلاءِ والفِداء والكِبَاء

قد تقدم أن السماع فيهما أى فى المقصور والممدود متوقف على النقل وهو كثير لتشعبه فلا يدرك بضابط كلى. وآعلم أنه قد يتوارد القصر والمد على الكلمة الواحدة، فتقصر تارة وتمد أخرى، ويأتى على أربعة أوجه. لأن اللفظ إما أن يكون متحدا أو مختلفا. وعلى كلا التقديرين فالمعنى إما متحد أو مختلف. أما الأول وهو يتحد اللفظ والمعنى فنحو الزِنا والزِناء والغِدا والغِداء بكسر الأول فى القصر والمد. والبُكا والبُكاء بضم الأول فيهما. والمقصور بينهما يكتب بالياء مطلقا. وأما الثانى وهو يتحد اللفظ ويختلف المعنى فنحو الكِبا والكباء بكسر الأول فيهما. فالمقصور الكناسة والممدود العود الذى يتبخر به. وأما الثالث: وهو أن يختلف اللفظ ويتحد المعنى فكالصِلاءِ بالكسر والمد، والصَّلَا بالفتح والقصر لحر النار. والبكى بكسر الباء مقصور وبفتحها ممدود. وأما الرابع: وهو أن يختلف معا فكالربا بالكسر والقصر للزيادة، والرباء بالفتح والمد للفخر ولغنا لخلاف الفقر بالكسر والقصر. والغناء بالفتح والمد بمعنى الإكتفاء.

(باب الإمالة)

٨٩١ القَوْلُ فى الهِجَاءِ والإمَالَـةْ إعْلَـمْ بأنَّ الألِـفَ المُمَالَـةْ
٨٩٢ هى التى قَدْ قُلِبَتْ عَنْ يَاءِ أو جَاوَرَتْ لِكَسْرَةٍ أوْ رَاءِ
٨٩٣ مِكْسُورَة نَحْوَ رَمَى ومَرْمَـى وباعَ وآشْتَرَى ونَحْوَ أعْمَى
٨٩٤ وهكذا إنْ قُلِبَتْ عَنْ وَاوِ مَكْسُورةٍ كخَافَ خَوْفَ الغَاوِى
٨٩٥ والراءُ نَحْوَ كَافِرِ والنَّـارِ والكسر نحو لِعِبَادِ البَـارِى

الهجاء هو ذكر مايدل على الحروف البسيطة التى هى مادة الكلم. موقوفة مفصلة لفظا أو خطا كقولك جعفر ج ع ف ر. والإمالة[1] فى الأصل: العدول بالشيء عن جهته. وفى الإصطلاح: أن ينحى بالفتحة نحو الكسرة والألف نحو الياء. وإنما ذكر الإمالة مع الهجاء، لأن الإمالة قد يستدل بها على الهجاء. فإنه إذا جهل أصل ماأخره ألف، فإن أميل كتب بالياء وإلا كتب بالألف. وفائدة الإمالة: تناسب الأصوات، وتقريب الحروف بعضها من بعض، ليحسن الصوت ويخف النطق بها. لأن الفتحة والألف يطلبان أعلا الفم، والكسر والياء على العكس. فإذا تجاورا فى كلمة حصل التنافر. فإذا قربت الفتحة من الكسرة والألف من الياء صار الجميع طالباً أسفل فلم يحصل تنافر لجرى اللسان على نمط واحد، وهى لغة قيس وتميم وأسد. وقد غلبت فى قراءة[2] حمزة والكسائى.

---

(١) يقول ابن الأنباري في أسرار العربية ص ٤٠٦: إن قال قائل. ماالإمالة؟ قيل: إن تنح بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء. فإن قيل فلم أدخلت الإمالة الكلام؟ قيل: طلبا للتشاكل لئلا تختلف الأصوات فتتنافر، وهي تختص بلغة أهل الحجاز ومن جاورهم من بنى تميم و غيرهم...»

(٢) حمزة: هو حمزة بن حبيب الزيات، أبو عمارة الكوفي، أحد القراء السبعة (٨٠ ــ ١٢٧هـ»

وأما التفخيم فلغة أهل الحجاز. وٱعلم أن للإمالة أسبابا ستة وترجع إلى أصلين وهما الياء والكسرة. وإنما ٱحتاجت إلى سبب لأنها لما كانت على خلاف الأصل ٱفتقرت إلى مرجح، والسبب مجوز لا موجب، وينقسم إلى قوى وضعيف، ويمتنع عند وجود المانع كما يتبين بعد. السبب الأول: كون الألف منقلبة إما عن ياء أو واو. فإن قلبت عن ياء أميلت مطلقا، أى سواء كانت عينا نحو باع وغاب، أو لاما نحو رمى وسعى وٱشترى والفتى والهدى وأعمى. وإنما أميلت تنبيها على الأصل. وإن قلبت عن واو فلا يخلو إما أن تكون عينا أو لاما. فإن كانت عينا فإما فى ٱسم أو فعل، فإن كانت فى اسم لم تمل نحو باب ودار إلا إذا وقعت بعدها راء مكسورة وقد شذت إمالة باب ومال. وأما ناس فمن جعل ألفه مقلوبة من نسى فلا إشكال فى إمالته، ومن جعلها من الواو ومأخوذة من ناس ينوس إذا تحرك فيها شاذة. وإن كانت فى فعل فإن كانت مكسورة بوزن عَلِمَ جازت إمالته نظراً إلى كسر العين نحو خاف ومات على لغة مت بكسر أوله. وإلا ٱمتنعت مطلقا. وإن كانت لاما فإن كانت ثالثة فى ٱسم نحو عصى وقنا لم تمل لأنها لم ترجع إلى الياء فى حال. وأما العلا فإنما ساغ إمالتها لأنها جمع العلياء. وقد قلبت واوها فى المفرد ياء، وقد شذ إمالته العشى. وإن كانت فى فعل أميلت نحو غزا ودعا، لأنها تصير إلى الياء فى بناء الفعل للمفعول نحوى غزى ودعى ولا يرد نحو قيل وقيد الفرس فيما تقلب عينه ياء فى بناء المفعول، لأن اللام لما كانت طرفا كانت أقبل للتغيير بخلاف العين، وإن كانت رابعة فصاعدا أميلت مطلقا لأن الواو تصير ياء نحو ملهى ومغزى.

الثانى: أن يجرى الألف مجرى المنقلبة عن الياء كألف التأنيث. إما لأنها تنقلب فى التثنية ياء نحو حبليان، أو لأنها لو بنى منها فعل لكان من الياء، وكذلك التى للإلحاق نحو معزى أو التكثير نحو: قبعثرى.

= ويقول عنه ابن مطرف بأنه كان أورع أهل زمانه، كان إمام الناس في القراءة بالكوفة بعد عاصم والأعمش. انظر طبقات القراء ١٩٦/١، تقريب النشر ١٧.

الثالث: مجاورة الألف الكسرة إما قبلها أو بعدها. أما التى قبلها فلابد وأن يكون بينها وبين الألف إما حرف واحد نحو عباد البارى وعماد لامتناع أن يكون ماقبل الألف إلا مفتوحا، وحرفان أولهما ساكن نحو شملال وجلباب. فإن كان ماقبلها ثلاثة أحرف فصاعدا أولها ساكن نحو فَتَلْتُ قِنْبًا ومِرْوَحَتَا زَيْدٍ، أو حرفان متحركان نحو: أكلت عنبا آمتنعت الإمالة. أما الزائد فلبعد الكسرة عن الألف. وأما المتحركان فلقوة الحرف بالحركة منعت من كونه كالمعدوم. وأما قولهم يريد أن يضربها مع تقدم متحركين وعنده درهما مع تقدم ثلاثة أحرف بالإمالة فشاذ: والذى يسوغه أن الهاء حرف خفى فلم يعتد بها. وأما التى بعدها فشرط أن لا يفصل بينها وبين الألف مطلقا، وسواء كانت الكسرة بناء نحو عالم وعائد أو إعرابا نحو أخذت من مالك. وإنما لم يفصل بين الألف والكسرة إذا كانت متأخرة، لأنها قبل الألف أقوى منها فى إيجاب الإمالة بعده. وآختلف فى الكسرة المقدرة بعد الألف نحو جاد وجواد. فمنهم من أجازه نظرا إلى أن الكسرة مقدرة. ومنهم من منعه لكونها معدومة لفظا. وأما نحو ماش فى الوقف فإمالته قويه لأن حذف الياء عارض للوقف. الرابع: الياء وهى إما أن تقع قبل الألف أو بعدها، أما التى قبلها فتؤثر فى الإمالة إن جاورتها من غير فاصل نحو سيال وسفيان، أو كان الفاصل حرفا واحدا نحو شيبان وغيلان. فإن كان الفاصل حرفين آمتنعت الإمالة نحو: خيزران وديدبان إلا أن يكون أحدها هاء نحو جئتها. وأما التى بعدها فلا تؤثر فى الإمالة إلا إذا كانت مجاورة مكسورة نحو: مباين ومبايع اسمى فاعل. وقيل التأثير إنما هو الكسرة فعلى هذا لا تأثير للياء الواقعة بعد الألف مطلقا. الخامس: أن تجاور الألف راء مكسورة. إما قبلها نحو رشاء أو بعدها نحو البارى وقوله تعالى: ﴿عَذَابَ النَّارِ﴾[1]. فإن كانت مضمومة أو مفتوحة منعت الإمالة مطلقا لوجود مايضادها، لأنها لما فيها من التكرير تجرى مجرى حرفين متحركين فيمتنع كما يمتنع المستعلى. وأما

(١) سورة البقرة آية ١٢٦.

المكسورة فبالعكس، لأنها تقوى الإمالة لتضاعف موجبها. وكذلك تقلب الحرف المستعلى إذا لم يقدم عليه كطارد وعارم. فإن بعدت الراء على الألف بحرف نحو: كافر جازت الإمالة مع الكسر مطلقا وآختلف فيها مع الضمة والفتحة. وقيل: الإمالة فى كافر لأجل الكسرة ولا أثر للراء لبعدها عن الألف. وآعلم أنه إذا آكتنف الألف راءان: الأولى مفتوحة والثانية مكسورة، غلبت المكسورة المفتوحة نحو: الأبرار والفرار. لأنها إذا غلبت المستعلية فالمفتوحة أولى. السادس: طلب التناسب كقراءة الكسائى: تلاها وطحاها ودحاها وسجاها بالإمالة، وهى من الواو، ولتوافق رؤوس الآى التى قبلها وبعدها كما جمعت الغداة على الغدايا إذا آقتربت بالعشى. وإن آمتنع ذلك فيها عند الإنفراد. السابع: أن تجاور الألف ألف أخرى قبلها ممالة.

نحو رأيت عمادا وكتبت كتابا وحسبت حسابا فى الوقف بإمالة العين الأولى للكسرة قبلها، والثانية المبدلة من التنوين طلبا لمشاكلة الألف الممالة قبلها. والفرق بين المناسبة التى فى هذا القسم والذي قبله مطلقا أن المناسبة الأولى تكون فى كلمتين، وهذه فى كلمة واحدة. وقد شذ عن القياس الحجاج والعجاج فأمالوهما علمين فى حالة الرفع والنصب مع عدم الموجب للإمالة. وقيل للفرق بين العلم والصفة، لأن العلم لما كان أعرف وأشهر لم يخل به تغييره، ولأن الأعلام الأغلب عليها التغيير عن أصلها. ومن قواعدهم أن التغيير يؤذن بالتغيير. ولنرجع إلى تفسير ألفاظه. فقوله: هى التى قد قلبت عن ياء. إشارة إلى السبب الأول وهو كون الألف منقلبة عن ياء. وقوله نحو: رمى ومرمى مثال لكونها ثالثة لاما مطلقا. وقوله: باع مثال لكونها عينا فى الفعل. وقوله: وآشترى وأعمى مثال لكونها لاما فى الفعل الزائد على الثلاثة. والإسم قوله أو جاورت الكسرة إشارة إلى السبب الثالث وهو كون الألف مجاورة للكسرة مطلقا، لأنه يعم ماقبل الألف ومابعدها. وأشار إلى مثالها بقوله: عباد البارى. وقوله وراء إشارة إلى السبب الخامس. وآحترز بقوله مكسورة عن وقوعها بعد

الألف مضمومة أو مفتوحة، فإنها تمنع الإمالة لما مر. وأشار إلى مثالها مكسورة بقوله: والراء نحو كافر والنار. قوله: وهكذا إن قلبت عن واو إشارة إلى كون الواو سببا إذا كانت عينا مكسورة فى الفعل وإلى مثاله بقوله: خاف خوف الغاوى. والذى يدل على أن أصل خاف خوف بوزن علم قولهم فى مضارعه يخاف. وأصله يَخْوَف بفتح الواو. فلما تحركت وآنفتح ماقبلها قلبت ألفا، ولم يكن فى الماضى العين مكسورة لقيل خاف يخوف كقام يقوم.

٨٩٦ وَٱلْهَاءُ للتَّأنِيْثِ قَدْ أُمِيْلَت بَعْدَ حروفٍ بَعْدُ قَدْ أُبِيْنَتْ

٨٩٧ فى ذَوْدِ كَلْبِ نَهْرٍ شَمْسٌ جَثَتْ كَخِيْفَة وَقْفاً وقد تَبَيَّنَتْ

إنما جاز إحالة تاء التأنيث لأنها تبدل فى الوقف هاء. والهاء تشبه الألف فأميلت كإمالتها. إلا أن الألف تمال فى الوقف وغيره، والهاء لا تمال إلا فى الوقف. ووجه الشبهه بينهما أن كلا منهما يفيد التأنيث، وأن مخرجهما واحد، وأن ماقبلهما مفتوح. وأنهما يزادان مطلقا، وأنهما ساكنان، وأن فى الهاء خفاء كالألف. والحروف التى تمال تاء التأنيث بعدها. فقيل: إنها ثمانية عشر حرفا. وقد جمع المصنف منها خمسة عشر حرفا فى قوله: ذود كلب بهر شمس جثت. فالذال كلذه وموقوذه. والواو كقوله والدال جامدة. والكاف أيكة ومشتركة واللام كاملة، والياء حية، والنون جنة، والهاء وجهة، والزاى بارزة والشين موحشة والميم نعمة. والسين المقدسة والجيم بهجة والثاء مبثوثة والتاء بغتة. وقد بقى منها الفاء والياء والهمزة. أما الفاء فقد مثلها فى قوله: كخيفة وقفا، وآحترز بقوله وقفا عن الوصل فإنها لا تكون فيه هاء. وإنما تمال إذا كانت هاء. وأما الياء والهمزة فنحو راضية والنشأة. وآعلم: أن الحروف التى تمال التاء بعدها فى المشهور خمسة عشر يجمعها: فجثت زينب لذود شمس[1] وأما الباقية من الحروف فعشرة منها: يمتنع إمالتها بعدها مطلقا، وهى حروف الإستعلاء. فتمتنع إمالتها كما تمنع الألف. وأما الثلاثة الأخر فلأن العين والحاء لما كانا قريبين من

(١) شطرة شعريه جمعها الشارح لتبين عدد الحروف التي تمال وليسهل حفظها.

مخرج العين والخاء المستعليتين حملا عليهما فى المنع. وأما آمتناعها بعد الألف فلأنها لا تكون إلا ساكنة قبل الحرف الممال. لا يكون إلا متحركا لقرب فتحة ذلك الحرف من الكسرة فتنافيا. وأما الأربعة وهى الهمزة والكاف والهاء والراء، فإن كان قبلها فتحة أو ضمة نحو النشأة ومكة والبررة والهلكة والسفاهة وحفرة آمتنعت الإمالة. أما الهمزة والهاء فحملا على الألف لقربهما من مخرجها. وأما الكاف فلقربها من مخرج القاف. وأما الراء فلأنها لتكررها صارت كحروف الحلق وإن كان قبلها ياء أو كسرة جازت الإمالة نحو ليلة ومشركة، والعبرة وجهة.

٨٩٨ وإِنْ تَقَدَّم أَحْرُفٌ مُسْتَعْلِيَة فَٱمْنَعْ لَهَا الإِمَالَةَ المُسْتَوْلِيَةْ

الحروف المستعلية تمنع الإمالة وهى سبعة: الغين والخاء والقاف والصاد والطاء والضاد والظاء. وسميت بذلك لأنها تخرج من ظهر اللسان ملاصقا للحنك الأعلى. وإنما منعت الإمالة لأن الألف تتصاعد معها. فلو أميلت إلى الياء لطلبت السفل، فيؤدى إلى الجمع بين متنافيين. وآعلم أن فى هذه الأحرف تفصيلا: لأنها إنْ كانت فى فعل وفيه مايسوغ الإمالة نحو خاف وطاب وطغى وصغى لم تمنع الإمالة مطلقا لقوة تصرفه وقوة وجود سبب الإمالة فيه. إذ هى فى الفعل أكثر لما مر. وإن كانت فى آسم: فإما أن تكون قبل الألف أو بعده. فإن كانت قبله ولم يفصل بينه وبين الألف، منعت إمالته مطلقا نحو غانم وخامل وقاعد وصاعد وضامر. وإن فصل بينهما بحرف واحد، فإن كانت متحركة إما مفتوحة نحو ضباب أو مضمومة نحو صمات وخيال منعت إمالته أيضا، وإن كانت مكسورة نحو: صعاب وغلاب وطلاب وقفاف، أو ساكنة بعد مكسورة نحو مضمار ومطعان ومفتاح ومباح ففيها وجهان: أحدهما الإمالة وهو الأجود لأنه لما وجدت الكسرة وكان المستعلى أولا منعتها عند حد ارتفاعها. فلو لم تمل للزم التصاعد بالألف بعد الكسرة وهو مستثقل. وثانيهما: عدم الإمالة لكون الفاصل بينهما مفتوحا. وإن كانت بعد الألف منعت الإمالة مطلقا سواء تلتها

نحو واغل وباخل وعاصم وعاضد ونافت وناطف وظالم وبينهما فاصل، إما حرف واحد نحو عارض وناشط ونافق أو حرفان نحو معاريض ومنابيع ومقارين. وإنما منعت هذه الحروف الإمالة بعد الألف مطلقا، لأنها تقضى الإصعاد بعد الإنحدار وهو شاق بخلاف ماإذا تقدمت ــ فإنه على العكس.

٨٩٩ وَكُلُّ مَقْصُور بِيَاءِ ثُنِّيَا كَمَا إِذَا أُمِيلَ فَاَكْتُبْهُ بِيَا

٩٠٠ كَمِثْل حُبْلَى ورَحَى فِقِسْ تُصِبْ كُلُّ ذَوَاتِ اليَاءِ بالياء كُتِبْ

للشيء وجود فى الأعيان: أى فى نفسه. وهو مدلول عليه ولا يدل على شيء مطلقا. ووجود فى الأذهان: وهو دال على العين حقيقة لاوضعا. ولا تخلف باختلاف الأوقات والأمم. ووجود فى اللفظ وهو دال وضعا على الذهنى. ومدلول من جهة الكتابة، ووجود فى الخط. ودلالتها هذين الأخيرين أعنى اللفظى والخطى تختلفان باختلاف العصور والأمم. وقد يمكن أن يجعل لكل موجود فى الأذهان أو فى الأعيان رقما فى الكتابة، إلا أنه لما كان فى ضبط ذلك مشقة، عدل عنه وجعل لكل حرف مسموع من الحروف البسائط رقم. وقوبل بتركيب تلك الحروف وتركيب تلك الرقوم، فالخط إذا دال على اللفظ بحروف هجائية مرقومة، وقيل هو تصور اللفظ بحروف هجائية. والخط يشتمل على عشرة أنواع: المهموز والمقصور والممدود والزيادة والحذف والبدل والوصل والفصل والنقط والشكل والاعجام. أما المقصور. فإن لم يكن قبل ألفه ياء فلا يخلو إما أن يكون ثلاثيا أو زائدا. فإن كان ثلاثيا نظر إلى ألفه. فإن كانت منقلبة عن واو كتبت بالألف نحو عصا وقفا وقطا ليطابق الخط اللفظ، ولأنهم كرهوا أن يكون فى آخر الإسم واو قبلها فتحة. وخالف الكوفى فى مكسور الفاء نحو: ربا، وفى مضمومها نحو: ضُحا فكتبه بالياء وهما من ذوت الواو. إن كانت منقلبة نحو ياء كتبت بالياء نحو رحى وفتى وهدى. وإن كان زائدا على الثلاثى كتب بالياء مطلقا نحو: معزى وملهى ومعطى وحبلى وسكرى ومرتجى وقبعثرى وجمادى. فإن كان قبل ألفه ياء نحو: الحيا وحريا وصديا والمحيا

وخطايا كتبت بالألف كراهة آجتماع يائين. وأما نحو يحيى وربى إذا كانا علمين، فإنما كتبا بالياء لئلا يلتبس يحيى بالفعل وربى بالصفة. فإن أضيف المقصور كتب بالألف مطلقا. وإذا تقرر هذا فقوله: وكل مقصور بياء ثانيا. فآعلم: أنه قد يستدل على كون ألف المقصور منقلبة عن واو أو ياء بأمور: أحدها: التثنية نحو: عصوان ورحيان ومعزيان وحبليان. وثانيهما: الإمالة نحو: فتى والربا على رأى من أماله وهما اللذان ذكرهما. وقوله كمثل حبلى ورحى مثال للمقصور الذى يثنى بالياء. وقوله: كل ذوات الياء بالياء كتب إنما هو على رأى البصرى كما مر، وهو مراده. وثالثها الجمع بالألف والتاء نحو قنوات وحصيات. ورابعها: كون فاء الكلمة واوا نحو: وغى وودى وقد شذ من ذلك الواو فجاء فاؤها ولامها واوا. وآختلف فى عينها فقيل من الياء. وقال الأخفش من الواو. وخامسها: كون عينها واوا نحو: شوى وطوى حملا على الأكثر. وقد شذ منه: الصواء للحجارة التى تنصب على الطريق. وسادسها: ظهوره فى الفعل المضارع نحو: يغرو ويرمى. وسابعها: المصدر نحو غزو ورمى. وثامنها: المرة الواحدة من المصدر نحو: غزوة ورمية بفتح الأول، والهيئة منه غزوة ورمية بكسره. وتاسعها: إسناد الفعل إما إلى ضمير المتكلم أو المخاطب نحو: غزوتُ ورميتُ. وعاشرها: تصريف الفعل من الكلمة فعصا من الواو لقولهم عصوت بالعصا، ورحى بالياء لقولهم: رحيت بالرحى. فإن لم يعرف للكلمة آشتقاق مطلقا. فإن أميلت ألفه نحو متى وبلى كتب بالياء. وإلا كتب بالألف. وأما كلا فتارة تكتب بالياء لسماع الإمالة وتارة بالألف ترجيحاً لكونها من الواو بدليل إبدال التاء منها. وقد كتبوا إلى وحتى وعلى من الحروف بالياء، وكرى بالياء لظهورها فى الإضافة نحو لديه.

٩٠١ والإِسْمُ والفِعْلُ بِذَا لا يَخْتَلِفْ وآكْتُبْ ذَوَاتَ الواوِ كُلّا بالأَلِفْ

٩٠٢ يُبِيْـنُ أصْلَـهُ لَكَ الخِطَـابُ هَذَا عَلَيْهِ آصْطَلَحَ الكُتَّابُ

يريد أنه لا يختلف الإسم والفعل إذا كانا من ذوات الياء بذا الحكم، أى فى

كونهما يكتبان بالياء. فيكتب رمى وسعى بالياء كما يكتب رحى وفتى بها. وكذلك إذا كانا من ذوات الواو فإن كلا منهما أغنى الأسماء والأفعال. يكتب بالألف من غير تفاوت وهو المراد بقوله: وآكتب ذوات الواو كلا بالألف. فيكتب غزا ودعا بالألف كما يكتب عصا وقنا بها. قوله يبين أصله لك الخطاب الضمير فى أصله يعود على الفعل. لأن بإسناده إلى المخاطب يتبين أصل ألفه كما مر. ولا يصح ذلك فى الإسم. وقيل يحتمل أن يعود الضمير إلى مايكتب مطلقا ويفسره مايفهم من سياق الكلام. وحينئذ لا يختص بالفعل لأن من الأسماء الثلاثين مايبين أصله إذا آشتق منه فعل وأسند إلى ضمير الفاعل نحو عصوت ورحيت لما مر. فإن قيل: أصل الفعل كما يظهر عند إسناده إلى ضمير المخاطب فإنه يظهر عند إسناده إلى ضمير المتكلم وغيره. فلا معنى لتخصيصة يكون للمخاطب. أجبت: بأنه لم يرد به المخاطب وحده لأن الخطاب عام يصدق على المخاطِب والمخاطَب جميعا، لأنه مصدر خطاب يخاطب. ومصدره المخاطبة. والخطاب والمفاعلة لا تقع من واحد. وفى هذا الجواب نظر. لأن الفعل إذا آتصل به ضمير يسكن له آخر الفعل متكلما كان أو مخاطبا أو ضمير جماعة المؤنث. رجع إلى أصله وكذلك إذا آتصل به ضمير الغائبين مطلقا نحو غزوا ورميا. والحق أن مقصوده إبانة الأصل بالضمير الذي يسكن له لام الفعل مطلقا. فأى واحد من أفراده ذكره حصل مقصوده. فلا يقال [لم][1] خصه بهذا دون هذا. قوله: هذا عليه آصطلح الكتاب يريد أن ماذكره هو الأعرف وهو مذهب البصريين بخلاف الكوفيين. فإنهم يجيزون أن يكتب [من كان][2] ومن ذوات الياء بالألف نحو رحى وفتى. وقال فى الفصول[3]: إن كان مايكتب بالياء فإنه يكتب بالألف من غير عكس.

٩٠٣ خَوْفَ آلْتِبَاسٍ مِثْلَ مَاقَدْ كَتَبُوا بِأَلِفٍ مِنْ بَعْدِ واو ضَرَبُوا

٩٠٤ وَشِبْهَهُ وزَيْدَ وَاوُ عَمْـرٍو لا عُمَرٍ فى رَفْعِهِ والجَرّ

(٢،١)هكذا في (ق) وقد سقطت من الأصل (ص) والأصح وجودها.

(٣) الفصول الخمسون ص ٢٥٧.

قوله: خوف التباس إشارة آصطلاح الكتاب أى إنما فعل الكتاب ماذكره من اصطلاح حذف القياس الألف المنقلبة عن الياء بالمنقلبة عن الواو فى اللغة العربية، كما أنهم فى الزيادة كتبوا: ضربوا ونحوه بالألف بعد واو الجمع خوفا من اللبس فى بعض الصور. لأن هذه الواو قد يقع بعدها ضمير للمذكرين الغائبين وهو هم. فيحتمل أن يكون مرفوع المحل لكونه تأكيدا لضمير الفاعل، وأن يكون منصوبا لكونه مفعولا فيكون منفصلا. فآحتيج إلى فارق بين الضميرين ففصلوا بينه وبين والواو إذا تأكد بألف نحو ضربوا هم للدلالة على آنفصاله، ولم يفصلوا بينهما إذا كان مفعولا للدلالة على آتصاله. وقد زادوا ألفا فى نحو جاءوا وشاءوا لئلا يلتبس واو الضمير بواو العطف ولم يزيدوا فى نحو: يدعو ويغزو لعدم اللبس. قوله: وشبهه يريد أنهم قد شبهوا واو الجمع الحرفية بواو الضمير فزادوا بعدها ألفا إذا أضيف الجمع إلى ظاهر نحو: ضاربوا زيد، ولم يزيدوا إذا أضيف إلى مصغر نحو: ضاربوك وبنوك. وزادوا واوا فى عمرو علما فى الرفع والجر فرقا بينه وبين عمر، لأن صورتهما فى الخط واحدة. وآختص عمرو بالزيادة لأنه أخف لفظا من عمر بدليل صرف عمرو وآمتناع صرف عمر. وأما فى النصب فلا يحتاج إلى زيادة لأن إبدال التنوين فى عمرو ألفا يكفى فارقا، وزيدت الواو دون غيرها من حروف المد إذ هى أولى بالزيادة، لأن الألف تلتبس بالمنصوب، والياء فى المضاف إلى ياء المتكلم، فلم يبقى إلا الواو. وآعلم أنهم قد زادوا الواو فى أولئك فرقا بينه وبين إليك. وفى أُخَىّ مصغرا لئلا يلتبس بالمكبر. والألف فى مائة للفرق بينه وبين منه فى نحو أخذت منه مائة. وألحقوا المثنى بالمفرد فى الزيادة نحو مائتين بخلاف الجمع نحو مبين لفوات صيغة المفرد فيه.

٩٠٥ وَكَتَبُوا آلْهَمْزَ عَلَى التَّخْفِيْفِ وأولاً بالألِـفِ المَعْـرُوفِ

قد تقدم أن للخط أقساما من جملتها المهموز: وآعلم أنه لا صورة للهمز فى الخط تخصها، وإنما تصوره بصورة حروف اللين. فقوله: وكتبوا الهمز على

التخفيف وأولا بالألف. ليس على إطلاقه. لأنها إذا خففت لا تكتب ألفا إلا إذا آنفتح ماقبلها ساكنه كانت أو متحركة. فالأجود أن يقال: الهمزة لا تخلو إما أن تقع أولا أو وسطا أو أخيرا. فإن وقعت أولا كتبت بالألف مطلقا سواء كانت فى اسم نحو: أحد وأُحد وإبل أو فى فعل نحو: أخذ. أو فى حرف نحو: إنَّ وأن لأنها لما لم يكن لها فى الخط صورة كتبت بصورة حروف المد واللين لانقلابها إذا خففت إليهن، وآنقلابهن إليها. وإن وقعت وسطا فإما أن تكون ساكنة أو متحركة. فإن كانت ساكنة كتبت بحرف يجانس حركة الذى قبلها. فتكتب واوا إذا انضم ماقبلها نحو مؤمن ويؤمن وياء إن آنكسر نحو: بئر وبئس وألفا إن آنفتح نحو: رأس ويأكل. وإن كانت متحركة فما قبلها إما أن يكون ساكنا أو متحركا. أما الأول فإن كان صحيحا ففيها وجهان: أحدهما أنها لا صورة لها مطلقا لأن تخفيفها بنقل حركتها إلى ماقبلها أو حذفها. والخط يتبع التخفيف. وثانيهما: أن تصور بالحرف الذى منه حركتها فتكتب المفتوحة ألفا نحو: يسأل، والمضمومة واوا نحو يلوم، والمكسورة ياء نحو صيم لانتفاء إعتبار ماقبلها لسكونه. وإن كان معتلا فإن كان ألفا كتبت المفتوحه ألفا، والمضمومة واوا والمكسورة ياء: ملائم والتلاؤم والمليكة اعتبارا بحركتها، لأن تخفيفها يؤدى إلى جعلها بين بين. وإن كان واوا ساكنة أو ياء ساكنة زائدتان نحو مقرؤة وخطيئة فلا صورة لها لأن تخفيفها بالإدغام. وأما الثانى: فإن كان حركة الهمزة فتحة كتبت واوا إن كان المتحرك قبلها مضموما نحو: مؤجل وجؤن وياء إن كان مكسورا نحو: فئة وبئر. وألفا إن كان فتحة نحو سأل، وإن كان حركتها ضمة كتبت واوا إن كان ماقبلها مفتوحا نحو: لؤم ورءوف، أو مضموما نحو توضؤؤ. وتودؤوا نظرا إلى حركتها، وياء إن كان مكسورا نحو يقرئك نظرا إلى حركة ماقبلها وقيل يكتب واوا بالنظر إلى حركتها، وإن كانت كسرة كتبت ياء مطلقا نظرا أكان قبلها فتحة نحو يئس أو ضمه نحو سُئِل أو كسرة نحو يُقْرِئك. وإن وقعت آخرا فإن سكن ماقبلها فلا صورة لها فى الخط نحو: الخُبْ والجُزْ. وأما

نحو: أخذتُ جُزْءاً فى النصب، فالألف بدل من التنوين. فإن أضيف إلى مُضْمَرٍ صورت بحركة نَفْسِهَا فتكب نحو هذا جُزْؤُكَ بالواو، رأيت جُزْأَكَ بالألف ومررت بجزئِك بالياء. وإن تحرك ماقبلها صورت بحركة ماقبلها، صورت بحركة مطلقا فيكتب نحو: قرأ ويقرأ بالألف. وردؤ ويردؤ بالواو، ويُقْرِىء بالياء. فإن آتصل بها ضمير كتبت بحركة نفسها نحو يقرؤه ولن تقرأه. وآعلم أن الهمزة إذا وقعت طرفا وقبلها ألف زائدة وهو قسم الممدود من الخط. فإن كانت فى آسم منون كتبت فى الرفع والجر بألف واحدة، وفى النصب بألفين بينهما همزة لأنَّه يُبْدَل من تنوينه ألف فى الوقف. والخط يقع فى الوقف، وإن لم يكن منونا، فإن أضيف إلى مضمر وليس ياء المتكلم كتب فى الرفع بالواو، وفى الجر بالياء وفى النصب بالألف نحو: هذا رداؤك، ومررت بردائِك ورأيت رداءَك. وإلا كتبت بألف واحدة مطلقا. ويكتب سايل وتساؤل بالحرف الذى منه حركته.

٩٠٦ وَأَلِفُ آبْنٍ وآبْنَةٍ وصَفْاً حُذِفْ كَحَذْفِ تَنْوِينِ كَزَيْدِ بْنِ خَلَفْ

آبن وآبنة إذا وقعا بين علمين وصفين حذف ألفهما من الخط مطلقا. وتنوين الموصوف من اللفظ. أما حذف التنوين: فإما لكثرة الإعمال لأن لكل واحد من الناس ولابنه علما يخصه، وإما لالتقاء الساكنين. وقيل لهما وهو الأصح. وأما حذف الألف من ابن فإما تبعا لحذف التنوين من الموصوف كقوله: كزيد بن خلف. فإن ألفه حذف من الخط تبعا لحذف التنوين من زيد. وإما لكثرة الإستعمال. فإن لم يقعا بين علمين نحو: هذا زيد آبن آخينا وهند آبنة عمنا، أو وقعا بين علمين ولم يكونا وصفين بل إما خبرين نحو زيد ابن عمرو وهند آبنة خالد، أو بدلا كقوله: جارية ابن قيس ابن ثعلبة امتنع حذفهما مطلقاً لعدم كثرة الإستعمال. والمصنف أطلق القول فى الحذف وكأنه اكتفى بالتمثيل لتعذر القيد فى النظم. وآعلم أن للحذف أسبابا: أحدها كثرة الإستعمال وهو أقسام فمنه ماذكره. ومنه حذف ألف الوصل من اسم فى نحو: بسم الله خاصة بدليل

عدم حذفها من قوله تعالى: ﴿إقْرأ بآسْمِ رَبِّكَ﴾[1]، ﴿وبآسْمِ الله مَجْرَاها﴾[2] ونحوهما. ومنه حذف الألف من الرحمن مطلقا، ومن الله ومن سليمان وشعبان ومروان وعثمان وآسمعيل واسحق وهرون لعدم اللبس فيها بكثرة استعمالها وشهرتها، بخلاف اسرافيل وميكائيل وهاروت. وثانيها: عدم القياس الكلمة بغيرها، فمنه حذف ألف ثلث إذا أضيفت أو وقعت صفة ثلث نساء، ونساء ثلاث. وأما نحو رأيت ثلاثا فلا تحذف لئلا يلتبس. وحذفها من الدراهم إذا أضيف إليها نحو ثلاثة دراهم، لأن العدد لا يضاف إلى المفرد. ومنه حذف همزة الوصل من لام التعريف إذا دخل عليه لام الجر أو لام الإبتداء نحو: للرجل وللرجل أفضل من المرأة. ولا يحذف مع الياء والكاف. وثالثها: كراهة آجتماع الأمثال فنحو آدم وآخر تكتب بألف واحدة. وتحذف الأخرى تخفيفاً ومنه حذف إحدى الواوين تخفيفا من نحو: داود وطاؤس. ومنه حذف اللام من الذى والتى ونحوهما عند آجتماع ثلاث لامات. ورابعها: أن تصير الكلمة مع ماآنضم إليها كالشيء الواحد نحو: هذا وهذه وهؤلاء، فإن الألف إنما حذف من حرف التنبيه لشدة آتصاله بآسم الإشارة. وخامسها: للفرق بين معنيين نحو: الحرث والقسم فإنه يحذف الألف منهما، وتزاد لام التعريف إذا كانا علمين، ولا يحذف إذا كانا صفتين نحو الرجل الحارث والقاسم وكذلك لو كانا علمين بغير لام نحو: حارث وقاسم. وأما باقى أقسام الخط فلما لم تكن مذكورة فى المتن آثرنا تركها مخافة الإسهاب.

---

(١) سورة الفلق آية ١.

(٢) سورة هود آية ٤١.

(باب أبنية المصادر)

٩٠٧ اَلْقَـوْلُ فى أَبْنِيـةِ الـمَصَادِرِ وفِعلها المُشْتَقّ مِنْهَا الصَّادِرِ
٩٠٨ أَمْثِلَة الفِعْـل الثُّلَاثِـى فَعَـلَا فَٱكْسرِ وقُلْ فَعِلِ وٱضمم فعلا

المصدر فى الأصل آسم لموضع الذى تصدر عنه الإبل، لأنها إذا آنصرفت عنه توليه صدورها. وفى الإصطلاح آسم للمعنى الصادر عن الفاعل مطلقا أعنى الفعل الحقيقى. وأصل للفعل اللفظى الذى هو قسيم الإسم والفعل والحرف. لأنه مشتق منه على الأصح لما مر فى صدر الكتاب. فالفعل إذا صادر عنه والغرض هاهنا بيان أبنية المصادر أى أمثلتها وصيغها. والأفعال المشتقة منها. ولما كانت الأفعال محصورة، والمصادر فى الثلاثى غير محصورة، قدم ذكر الأفعال. وهى ضربان: ثلاثي ورباعى. وكل واحد منهما مجرد ومزيد، وليس فى الأفعال الأصول ماهو على أكثر من أربعة أحرف حطالها على درجة الأسماء. أما الثلاثى فله ثلاثة أمثلة وقد ذكرها: فَعَل بفتح العين كضرب وفَعِل بكسرها كعَلِم وفَعُل بضمها كظرف. وإنما آنحصرت فى الثلاثة لأن الفاء لما لم تكن إلا مفتوحة، واللام محل التغيير، والعين تتحرك بالحركات الثلاث، وجب أن تنحصر فى عدد الحركات. وأما فُعِل بضم الفاء وكسر العين فإنه مختص بما لم يسم فاعله. وهو منقول من الفعل المبنى للفاعل على الأصح. أما فَعَل بفتح العين فيأتى مضارعة يَفْعِلُ بكسر العين وهو أما متعد نحو ضربه يَضْرِبَهُ. أو غير متعد كجَلَسَ يَجْلِسُ ويَفْعُل بضمها ويؤخذ سماعا. وهو إما متعد نحو قَتَلَهُ يَقْتُلُهُ أو غير متعد نحو خَرَجَ يَخْرُجُ وسَمَدَ يَسْمُدُ إذا لهى. وفى التنزيل: ﴿وأنتم

سَامِدُونَ﴾[1] وقد جاء فى مضارع عَكَفَ يَعْكُفِ الكسر والضم على اللغتين ولا يأتى مضارعه مفتوحا إلا إذا كانت عينه أو لامه أحد حروف الحلق، وهى الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء، وليس معتل العين ولا مضاعفا. نحو قرأ يقرأ وسأل يَسْأل، وجبه يَجْبَهُ ووَهَبَ يَهَبُ. وبخ يَبْخَعُ. وفى التنزيل: ﴿فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ﴾[2]. وذَعَرَ يَذْعَرْ ونَسَجَ يَنْسَجُ ونحر يَنْحَرُ، ودمع يَدْمَعُ وشغَلَ يَشْغَل وسلخ يَسْلَخُ وفَخَرَ يَفْخَرُ. وقد شذ أبى يَأْبَى وقَلَى يَقْلَى. وقيل حسنة كون لامه ألفا، وهى من حروف الحلق. وأما رَكَنَ يَرْكَنُ فمن تداخل اللغتين. وإنما عدل عن الأصل وهو الضم والكسر إلى الفتح، طلبا للمناسبة. لأن الفتحة من الألف وهى من حروف الحلق. وقد جاءت عين المضارع معها على الأصل بنحو، نفخ يَنْفُخُ ودخل يَدْخُلُ ونَطَحَ يَنْطَح ونحت ينحِت ورَجَعَ يَرْجِعُ وقَرَعَ يَقْرَعُ. وأما فَعِلَ بكسر العين فيأتى مضارعه مالم يكن معتل العين، ولا مضاعفا على يَفْعَل بالفتح غالبا ويكون متعديا نحو حَمِدْتُهُ أَحْمَدَه، وشَرطت الشيء أشْرُطُهُ، ولازما نحـو فَرِحَ يَفْرَحُ وبَعِدَ يَبْعَدُ إذا هلك. وفى التنزيل: ﴿كَمَا بَعِدَتْ ثَمُودُ﴾[3]. وقد شذ منه أفعال فى غير معتل الفاء، فجاءت مكسورة العين نحو: حَسِبَ يَحْسِبُ، ونَعِمَ يَنْعُمُ ويَئِس يَيْئَسُ. وأما معتل الفاء فقد كثر فيه كسر العين نحو وَمَقَ يَمِقُ ووَرِث يَرِثُ وولى يلَى. ولم يأت منه مضموم العين، إلا فَضُلَ يَفْضُل وحضر يَحْضُرُ ومات يَمُوْتُ ودامِ يَدُوْمُ على من كسر فاءها عند اتصالها بضمير المتكلم أو المخاطب. وأما فَعُلَ بضم العين فليس فى مضارعه إلا الضم نحو شَرُفَ يَشْرُفُ وظَرُفَ يَظْرُفُ ولم يأت متعديا إلا فى مثال واحد وهو رَحُبَتْكَ الدار، كأنهم حملوه على وسعكم. وقيل لم يسمع ممن يوثق بعربيته، وإنما كان لازما لأنه موضوع للطبائع والغرائز التى لا تتوقف إلا على فاعلها.

---

(١) سورة النجم آية ٦١.
(٢) سورة الكهف آية ٦.
(٣) سورة هود آية ٩٥.

٩٠٩ فَعَلَ يَفْعِلُ من المُعَـدّى لَهُ مَصَادِرٌ تُعَـــدُّ عَدًّا
٩١٠ ضَرْبٌ وقيل سَرِقَ وغَلَبْ سَرِقَــةً غَلَبَـــةً وكَـــذِبُ
٩١١ وَحِمْيَـــةٌ حِمَايَـــةٌ لَيَّـــانُ ومثلها الحِرْمَانُ والغُفْـرَانُ

لكل واحد من الأفعال الثلاثية المذكورة أمثلة من المصادر، وطريق معرفتها السماع لكثرة آختلافها، وعدم لزومها طريقة واحدة فى تبعيتها الفعل. لأن بعضها يتداخل على مصادر بعض وهو المراد بقوله: له مصادر تعد عدا. فمعرفتها إذا من اللغة أبلغ من معرفتها من النحـو . أما فَعَل يَفْعِل المتعدى بفتح العين فى الماضى وكسرها فى المضارع فقد ذكر له آثنى عشر مثالا. أحدها: فَعْل بفتح الفاء وسكون العين نحو ضَرْب. وهو أكثرها دورا فى الأفعال الثلاثية، فهو أصلها لا طراده، وقيل لأنها ترجع إليه عند دخول التاء نحو: ضَرْبَةً وقَتْلَةً. والمرة الواحدة هى الأصل، ومازاد عليها فرع. وثانيها: فِعْل بكسر الفاء نحو: قِيْل وهو مصدر قاله البيعة بمعنى أقاله. وقد جاء الفتح فى أوله وهو الأعرف. وثالثها: فَعِل بفتح الفاء وكسر العين نحو: سَرَق سَرِقاً. ورابعها: فَعَل بفتح الفاء والعين كغلب غَلَبًا وخامسها: فَعِلة بفتح الفاء وكسر العين نحو: سرق سَرِقَة. وسادسها: فَعَلة بفتح الفاء والعين نحو: غَلَبَة غَلَبَة. وسابعها: فَعِل بفتح الفاء وكسر العين نحو كَذِب. وثامنها: فِعْلة بكسر الفاء وسكون العين نحو: حميت المريض حِمْيَةً. وتاسعها: فِعَالة بكسر الفاء نحو حميت المكان حِمَاية، لأنه لما اتفق مع البناء الذى قبله فى المعنى وهو المنع خالفوا بينهما فى الصيغة. وعاشرها: بفتح الفاء وسكون العين نحو ليان[1] وهو المطل. قال:

تُطِيْلِيْنَ لَيّانِى وأنْتِ مَلِيَّةٌ[2]

---

(١) اللّين: ضد الخشونة، يقال: لان الشيء يلين لينا وليانا وتليّن ...
واللّيان: نعمة العيش. وبالفتح: المصدر من اللين ... اللسان (لين).

(٢) القائل: لم أعثر على قائله أو تمام البيت
الشاهد في قوله: «ليانى» حيث جاءت على وزن فعلان كما ذكر الشارح.

وقد جاء مكسور الفاء. الحادى عشر: فِعْلان بكسر الفاء وسكون العين نحو الحِرْمَان. الثانى عشر: فُعْلَان بضم الفاء وسكون العين نحو الغُفْرَان. وقد بقى مما لم يذكره فِعَال كضِرَاب وفِعَالة كبغى بِغَاية وفَعَلة كغَلَبَة ومَفْعِلَة كمَغْفِرَه وفَعِيْلة كعَقِيْرة.

٩١٢ فَعَلَ يَفْعُلُ شكُوّر وجَلَب قَتْلٌ وكُفْرٌ وكِتَابٌ لكَتَبْ

٩١٣ حِجٌّ ونِشْدَةٌ وشُكْرَانٌ خَنِقْ فَعِلَ يَفْعَلُ المُعَدّى قد نُطِقْ

٩١٤ فيه بِحَمْدِ وسَمَاعٍ وعَمَلْ شُرْبٍ وغِشْيَانٍ سَفَادٍ فَكَمَلْ

وقد ذكر لمصدر فَعُل يَفْعُلُ المعدى بفتح العين فى الماضى وضمها فى المضارع تسعة أمثلة أحدها: فُعُول كشكره شُكُورا. وجحده جُحُودًا. وقيل شَكَورُ جمع شُكْر لأن فعولا يجرى قياسا على اللازم نحو: دخول دُخُولا. وثانيا: فَعَلٌ بفتح الفاء والعين نحو: جلب الشىء إذا جاء به جَلَباً. وقد يكون الجلب نفس المجلوب. وقيل هو حَلْبٌ بالحاء غير المعجمة من حلبت الناقة وغيرها أحلبها حلبا. وثالثها: فَعْل بفتح الفاء وسكون العين نحو قتله قَتْلا وهو الأصل لما مر. ورابعها: فُعْل بضم وسكون العين نحو كَفَر كُفْراً وشكر وشُكْراً. وخامسها: فِعَال بكسر الفاء نحو كتب كِتَابا وكتابة وهما بمعنى واحد. وسادسها: فِعْل بكسر الفاء وسكون العين نحو حج حِجًّا. وجاء فيه فتح الفاء، وقرىء بها. وسابعها: فِعْلة بكسر الفاء وسكون العين نحو: نَشَدْتُ الضالة أَنْشدُها نِشْدة. وثامنها: فُعْلَان نحو: شكر شُكْرَاناً وتاسعها: فَعِل بفتح الفاء وكسر العين نحو: خَنَق يَخْنُقُ خَنِقاً. ومن أمثلة مصادر فِعْلَان بكسر الفاء نحو كِتْمَان. وفِعْلى بكسرِ الفاء كذِكْرَى، وفُعْلَى بضمها كبشرى، وفَعْلَى بفتحها كدعوى، وفُعَال كدُعَاء. وأما فَعِلَ يَفْعَلُ بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المستقبل فقد ذكر لمصدر المتعدى من ستة أمثلة. أولها: فَعْل بفتح الفاء وسكون العين نحو: حَمِدَه يَحْمَدَهُ حَمْداً. وهو الأصل لما تبين. وثانيها: فَعَال بفتح الفاء نحو: سمعه سَمَاعا. والسمع الأذن، وقد يكون بمعنى الإنقياد. ومنه

السمع والطاعة. وثالثها: فَعَل بفتح الفاء والعين نحو: عَمِلَ عَمَلا. ورابعها: فُعْل بضم الفاء وسكون العين نحو شرب شُرْباً. ويجوز فتح الفاء وفى التنزيل: ﴿شُرْبَ ٱلْهِيمِ﴾[1] قرىء بضم الأول وفتحه. وخامسها: فِعْلان بكسر الفاء: غشيته غِشْيَاناً إذا جئته. ويكنى به عن البضاع. وسادسها: فِعَال بكسر الفاء نحو: سفدها سِفَاداً إذا واقعها. ومن أبنية فَعْلَةٌ بفتح الفاء وسكون العين كرَحَمْتُهُ رَحْمَةً وفِعْلة بكسر الفاء كشِرْكة وفُعْلَة بضمها كفُجْأة وفُعُول كَلَزِمَهُ لُزُوماً، ومَفْعِلَه كمَحْمِدَة، وفَعَلان بفتح الفاء والعين كشَنَآن. وفعالية ككَرَاهِيَة.

٩١٥ فَعَلَ يَفْعَلُ بِحَرْفِ الحَلْقِ تُفْتَحُ مُسْتَقْبَلَة فِى النُّطْقِ

٩١٦ كمثل يَسْأَلُ سُؤَالاً وَنَصَحْ يَنْصَحُهُ نَصَاحَةً نُصْحاً أصَحْ

قد تقدم أن فَعَل بفتح العين فى الماضى إذا كان عينه أو لامه حرف حلق فتح عين مستقبله. وقد ذكر للمتعدى منه أربعة أبنية. فُعَال بضم الفاء نحو: سأله يسأله سُؤَالا. وفَعَالة بفتح الفاء نحو: نَصَحَه يَنْصَحُهُ نَصَاحَةً، وفَعِيْلَة نحو نصيحة، وفُعْلٌ بضم الفاء وسكون العين نحو نَصَحَهُ نُصْحاً، وهو الأصل بدليل قوله أصح. وإنما لم يفتح إذا وقع حرف الحلق فاء نحو: أَمَرَ يَأْمُرُ وعَصَبَ رأسه يعصبُهُ لأن الفاء تقتضى الإنتقال من سفل إلى علو وهو سهل بخلاف اللام. فإن الإنتقال من الضمة والكسرة إليه، تقتضى الإنتقال من سفل إلى علو على العكس من الفاء. وفيه مشقة.

٩١٧ مَصْدَرُ غَيْرِ المُتَعَدّى أطَّرَدَا فيه الفُعُولُ كالجُلُوسِ وَرَدَا

٩١٨ فيه مُزَاحٌ ضَحِكٌ فِسْقٌ حَرَد مُكْثٌ ثَبَاتٌ نَدَمٌ عَجْزٌ وَرَدْ

لما ذكر مصادر فَعَل بفتح العين، وفَعِل بكسرها فيه المتعديين، أخذ يذكر مصادر غير المتعدى. أما فَعَل بفتح العين فى الماضى وكسرها فى المضارع فقد ذكر له فى غير مالامه وعينُهُ حرف حلق مثالين. أحدهما: الفُعُول وهو المطرد فيه لأنه المقيس عند سماع غيره نحو: جَلَس جُلُوسا. وثانيهما: فَعْل

(١) سورة الواقعة آية ٥٥.

بفتح الفاء وسكون العين نحو عَجِز يَعْجَزُ عَجْزاً. ومن أمثلته أيضا فعيل نحو هدير وصهيل، وفِعْل بكسر الفاء وسكون العين نحو: حرص حِرْصاً. وفِعَال بكسر الفاء كضِرَاب. وفُعَل بضم الفاء وفتح العين نحو سُرَى، وفَعْلَان كضرب الدهر ضَرْبَاناً. وأما فَعَل يَفْعُل بفتح العين فى الماضى وضمها فى المضارع من غير المتعدى فقد ذكر لمصدره ثلاثة أمثلة. أحدها فِعْل بكسر الفاء وسكون العين نحو فَسَق يَفْسُقُ فِسْقاً وجاء يَفْسِق بكسر العين. وثانيها: فُعْل بضم الفاء وسكون العين نحو: مَكَث يَمْكُثُ مُكْثاً. وقيل هو من فَعُل يَفْعُل بضم العين مطلقا. والأول أظهر لأن اسم الفاعل منه قد جاء على فاعل محو مَكَث فهو ماكِث. وثالثها: فَعَال بفتح الفاء نحو: يَنْعَس نُعَاساً. وهو كثير فى الأصوات كالصراخ. وفَعْل بفتح الفاء وسكون العين كصَمَتَ يَصْمِتُ صَمْتاً، وجاء صُمُوتا وصَمَاتا. وفَعَالَة كطَهُرَ طَهَارَةً وفعيل كذمل ذميلا وفَعَلان كنزا ينزوا نزوانا، وفِعْلَة كفَطِنَ يَفْطَنْ فِطْنَة. وفِعَال كعمر عِمَارة، وفَعَاليةَ نحو علن يعلن عَلَانِيَة. وأصلها فُعُول لأنه المقيس عليه عند عدم السماح. وأما فَعِلَ يَفْعَل بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع فقد ذكر لمصدر غير المتعدى منه ثلاثة أبنية، الأول فَعِل بفتح الفاء وكسر العين نحو: ضَحِكَ يَضْحَكُ ضَحِكاً، وجاء فيه ضَحْكاً بسكون العين والفاء على حالها، وضِحْكا بكسر الفاء والعين ساكنة، وضِحِكا بكسرهما حكاها الجوهرى. وثانيها: فَعْل بفتح الفاء وسكون العين نحو: حَرِدَ يَحْرَدُ حَرَداً. وإنما حرك عينه لإقامة الوزن. وقيل: جاء فيه حَرَداً بفتح الراء. وثالثها: فَعَل بفتح الفاء والعين نحو نَدِم نَدَمًا. ومن أمثلته فُعْلَة بضم الفاء كغُلْمَة وفِعَالَة كرِمَايَة وفُعُولة كعُقُوبة. ولم يذكر مصادر الثلاثى المجرد من فَعُل يَفْعُل بضم العين فى الماضى والمضارع، ولابد من الإشارة إليها. وقد تقدم أنه لا يكون إلا لازما غالبا، ولمصدره أمثلة أحدها: فَعَالَة بفتح الفاء نحو: كَرُم كَرَامَة وظَرُف ظَرَافَة وهو الأكثر فيه. وثانيها: فُعُولَة كسَهُل سُهُولَة. وثالثها: فَعَال بفتح الفاء كجَمُدَ جَمَاداً وكَمُلَ كَمَالاً. ورابعها: فِعَلّ بكسر الفاء كعِظَم. وخامسها:

فُعْل بضم الفاء وسكون العين كحُسْن. وسادسها: فَعَل بفتحهما نحو: كَرَمٍ وشَرَفٍ. وسابعها: فَعْلَة بفتح الفاء وسكون العين نحو: كَثْرة. وثامنها: فُعْلة بضم الفاء مع السكون نحو: كَدُرَ الماء كُدْرَة. وآعلم أن مَفْعَلاً مطرد فى كل فعل متصرف، فإذا جهل مصدر فعل ثلاثي مطلقاً فابن منه مَفْعَلاً بفتح العين. وأما مَفْعِل بكسر العين فإنه للزمان والمكان، وقد حمل عليه المصدر. وفى التنزيل: ﴿إِلَى اللهِ مَرْجِعَكُمْ﴾[1] و﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ المَحِيْضِ﴾[2]. والقياس الفتح. وقد يجيء المصدر على بناء اسم الفاعل والمفعول أما الأول فكقوله:

.... ولا خَارِجاً مِنْ فِيَّ زُوْرُ كَلَامِ[3]

على الأظهر وقول الآخر:

كَفَى بالنَّأى مِنْ أَسْمَاءَ كَافِي ....[4]

---

(١) سورة المائدة آية ٤٨، ١٠٥.

(٢) سورة البقرة آية ٢٢٢.

(٣) القائل: الفرزدق من الطويل وتمام البيت:

عَلَى حَلْفَةٍ لا أَشْتُمِ الدَّهْرَ مُسْلِماً
وَلَاخَارِجاً مِنْ فِيّ زُوْرُ كَلَامِ

الشاهد في قوله: «ولاخارجا» حيث جاء منصوبا لوقوعه موقع المصدر الموضوع مكان الفعل على مذهب سيبويه. والتقدير: عاهدت ربي لايخرج من في زور كلام خارجا. ويجوز أن يكون قوله: ولاخارجا منصوبا على الحال. والمعنى عاهدت ربي غير شاتم ولاخارج. أي: عاهدته صادقا. وقد استشهد به كل من: سيبويه ١٧٣/١، المقتضب ٢٦٩/٣، ٣١٣/٤، الكامل ٦٩، ابن يعيش في شرح المفصل ٥٩/٢، الخزانة ١٠٨/١، ٢٧٠/٢ عرضا، المغنى ٤٠٥، ديوانه ٧٦٩، شواهد الشافيه ٧٢، آمالي المرتضى ٤٦/١.

(٤) القائل: بشر بن أبي حازم في مدح أوس بن حارثه لما خلى سبيله من الأسر والقتل ـــ وتمام البيت: وهو من الوافر.

كفى بالنأى من أسماء كافى
وليس لحبها إذ طال شاف
فيالك حاجة ومطال شوق
وَقَطْعُ قرينة بعد ائتلاف =

وتدخله الهاء نحو العاقبة، والفاصلة. وفى التنزيل: ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾[1] وأما الثانى: فكالميسور والمعسور والمعقول والمرفوع والموضوع والمفتون. وبالهاء نحو: المكروهة والمصدوقة. ولم يثبت سيبويه المعول فى المصادر وكلها تسمع ولا يقاس عليها.

٩١٧ وللرُّباعِى مِثَالُ فَعْلَلا مَصْدَرُهُ فَعْلَلَةٌ كَشَمْلَلا

٩١٨ ومِنْه مُلْحَقٌ بِهِ كَجَهْوَرَا حَوْقَلَ مثله كَذَاكَ بَيْطَرَا

٩١٩ ومِنْهُ ذُوْ التَّضْعِيْفِ وهو فَعَّلا مَصْدَرُهُ الفَعِيْلُ ثم أَفْعَلا

٩٢٠ ومصدره الإِفْعَالُ ثم قَالُوا فَاعَلَ مِنْهُ المَصْدَرُ الفِعَالُ

لما فرغ من ذكر المصادر الثلاثى أخذ فى ذكر مصادر الرباعى وهى قياسية مطلقا لعدم اختلافها. والرباعى ضربان: أصلٍ وغير أصل. أما الأصلى فما كانت حروفه كلها أصولا، وله بناء واحد وهو فَعْلَلَ. ويكون متعديا كدحرج الحَجَرَ وشَرْهَفَ الصَّبِىَ أى أحسن غذاءه، ولازما نحو طَرْمَسَ إذا انقبض، وبَرْهَمَ إذا أَحَدَّ النظر. وله فى غير المضاعف مصدران. فَعْلَلَةٌ كَدَحْرَجَة وسَرْهَفَةٍ. وفِعْلال كدِحْرَاج وسِرْهَاف. قال:

.... سَرْهَفْتُهُ ماشِئْتُ مِنْ سِرْهَافِ[2]

= الشاهد في قوله: «كافى» حيث نصب كاف على المصدر وإن كان لفظه لفظ اسم الفاعل والمراد كافيا، وإنما سكن الياء ضرورة جعله في الأحوال الثلاثة بلفظ واحد كالمقصور. وقد جاء ذلك كثيرا. وقد وقف عليه بالسكون وكان حق المنصوب أن يبدل تنوينه ألفا، لكنه هنا حذف التنوين ووقف عليه بالسكون وهذه لغة. وقد استشهد به كل من: الخزانة ٢٦١/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٥١/٦، الخصائص ٢٦٨/٢.

(١) سورة الواقعة آية ٢.

(٢) القائل: العجاج والدرؤبة. وقد نسبه بعض العلماء لرؤبة، والصحيح أنه لأبيه. انظر ديوان العجاج ٤٠ وتمام البيت:

يأتي على الأهـــــــلين والآلاف
سرهفتـــــــه ماشئت من سرهـــــــاف

والسبب في نسبة هذا البيت لرؤبة: أن له قصيدة تزيد على الثمانين بيتا من هذا الروى. الشاهد في =

وفى المضاعف ثلاثة مصادر: فَعْلَلَة كَزْلَزَلَةَ. وفِعْلَال كزِلْزَال بكسر أوله وهى قراءة الفتح. وأما شَمْلَلَ فليس من الرباعى الأصل، وإنما هو لملحقة. إلا أنه لما كان الزائد فيه وهو اللام من جنس الحرف الأصلى مثل به. وأما غير الأصلى فما كان ذا أربعة أحرف بزيادة. وينقسم إلى ماهو ملحق بالرباعى الأصلى وإلى ماهو موازن له. أما الملحق به فما كان بناء مصدره موافقا لمصدر الأصل. وله ستة أبنية. أحدها: شَمْلَلْتُهُ شَمْلَلَةً إذا ألبسته الشَّمْلَة. وثانيها: جَهْوَرَ جَهْوَرَةً. وهو من الجهر والإرتفاع. وثالثها: فَوْعَل كحَوْقَلَ. يُقَالُ حوقل الرجل إذا كَبِر وعجز عن مباشرة النساء. ورابعها: فَيْعَل كبَيْطَر إذا شق، ومنه سمى البيطار لأنه يشق جلد الدابة لإصلاحه. وخامسها: فَعْلا كسَلْقَى يقال: سَلْقَيْتُهُ سَلْقَاة إذا ألقيته على قفاه. وسادسها: فَعْنَلَ كقَلْنَسَ يقال: قَلْنَسْتُه قَلْنَسَةَ إذا جعلت القلنسوة فى رأسه. ويقال: قَلْسَيْتُه قَلْسَاة وأصله قلسية. فانقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها. فهذه الأمثلة كلها مصادرها كمصدر الأصل فالشمللة والحوقلة والدحرجة وكذلك سائرها. وأما الموازن للرباعى مما كانت حركاته وسكناته بازاء حركات الأصل وسكناته بالزيادة، ولايناسب مصدره مصدر الأصل فى الوزن وله ثلاثة أمثلة. فَعَّل المضاعَفُ العين وأَفْعَلَ وفاعل. وقد ذكرها المصنف. أما فعّل ذو التضعيف فله أربعة مصادر. الأول: التفعيل وهو الذى ذكره لأنه أكثرها. وفى التنزيل: ﴿وكَلَّمَ اللهُ مُوْسَى تَكْلِيْمَا﴾(١). الثانى: التفعلة: نحو كرّم تكرمة وبصّر تبصرة. وفى التنزيل: ﴿تَبْصِرَةً وَذِكْرَى﴾(٢). الثالث: فَعّل

= قوله: «سرهاف» حيث ذكر مصادر الرباعي وأن له بناء واحدا هو فعلل. ويأتي متعديا مثل: دحرج وسرهف. وأن للرباعي في غير المضاعف مصدران: فعللة وفعلال. وقد جاء «سرهاف» على وزن فعلال. وقد استشهد به كل من: المقتضب ٩٣/٢، الخصائص ٢٢٢/١، ٣٠٢/٢، المنصف ٤١/١، ٤/٣، المخصص ٢٧/١، شرح المفصل لابن يعيش ٤٧/٦، ٤٩.

(١) سورة النساء آية ١٦٤.

(٢) سورة ق آية ٨.

بتشديد العين كقوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُوا بآيَاتنا كِذَّابَا﴾[1]. الرابع: مفعل نحو: مَزَّق مُمَزَّقاً. وتكثر التفعلة فى معتل اللام نحو: عَزَّى تَعْزِيَةً وسَمَّى تَسْمِيَة. وقيل أصلها التفعيل. فحذف أحد الحرفين تخفيفا، وعوض عن التاء تعويضا لازما لئلا يؤدى [إلى][2] صيرورة تاء التفعيل حرف الإعراب. وقد جاء فى الشعر على الأصل. قال:

فَهِيَ تُنَزِّي دَلْوَهَا تَنْزِيَّا ....[3]

ويأتى فَعَّل لأربعة معان: أحدها: التكثير وهو الغالب عليه نحو قَطَّعْتُ الثياب وغلقت الأبواب. وثانيها: السلب نحو: فَزَّعْتُه وقَذَّيْتُ عَيْنَهُ: أى أزلت عنه الفزع وعن عينه القذى. وثالثها: التعدية نحو: عَرّفته وفَرّحته. أى صيرته ذا معرفة وذا فرح. وأما خَطَّأْتُهُ ولحَّنْتُهُ فمعناه نَسَبْتُهُ إلى ذلك. ورابعها: كونه بمعنى فَعَّل نحو: زُلْتُهُ وزَيَّلْتُهُ ومِزْتُهُ وَمَيَّزْتُهُ. وأما أَفْعَلَ فمصدره الإِفْعَال كما ذكر نحو: أَكْرَم إكراما وأعطا إعطاء. فإن كان معتل العين نحو إقامة وإعانة حذفت إحدى الألفين لا متناع اجتماعهما، وعوض منها التاء. وآختلف أولا فى الألف

---

(١) سورة النبأ آية ٢٨.

(٢) هكذا في (ق) وقد سقطت من الأصل (ص) ومن (ك).

(٣) القائل: غير معروف، وهو من الرجز. وتمام البيت:

فهي تنزي دلوها تنزيا

كما تنزى شهلة صبيا

ويروى أيضاً:

بات ينزى دلوه تنزيا

كما تنزى شهلة صبيا

الشاهد في قوله: «تنزيا» فإن القياس فيه أن نقول تنزية بالتخفيف كما يقول في زكى: تزكية، وسمى تسمية. ولكنه أورده هنا كمصدر فعل بتشديد العين الصحيح اللام مثل: سلم تسليما وكلمه: تكليما. وقد استشهد به كل من: المخصص ١٠٤/٣، ١٨٩/١٤، شرح المفصل لابن يعيش ٥٨/٦، المقرب لابن عصفور ١٣٤/٢، شرح شواهد العينى ٥٧١/٣، شرح التصريح ٧٦/٢، شرح الأشموني ٣٠٧/٢، اللسان (شهل).

المحذوفة فذهب سيبويه إلى أنها الزائدة لضعفها بالزيادة وقربها من الطرف. وذهب الأخفش إلى أنها المنقلبة عن العين لاعتلالها. وثانيها فى لزوم العوض وعدمه. فسيبويه يرى أنه غير لازم مطلقا. والفراء يرى أنه لازم إلا فى الإضافة لقيام المضاف إليه مقامه. كقوله تعالى: ﴿وأَقَامَ الصَّلَاةَ﴾(١). وأما أريته إراءة فلا يلزم فيه التعويض مطلقا، لأن عين الكلمة وهى الهمزة نقلت حركتها إلى الفاء وحذفت، ويأتى أفْعَل لمعان منها: التعدية: وهو الأكثر نحو: خرج وأخرجه. ومنها التعريض للشىء إما تعريض المفعول لفعل الفاعل نحو: أبعت الفرس إذا عرضته للبيع. وإما تعريضه لغير الفاعل نحو: أقبرته إذا جعلت له قبرا، وأسقيته إذا جعلت له ماء على سبيل الهبة. وعرضته لشربة. ومنها السلب وهو إما سلب الفعل عن المفعول نحو: أشكيته وأعجمته إذا أزلت شكواه والعجمة. وأما عن الفاعل نحو: قَسَطَ إذا جَارُوا، قَسِطَ إذا عدل. ومنها الصيرورة وهو إما أن ينسب الفعل إلى الفاعل وليس فِعْلَهُ نحو: أغَدَّ البعير وأجْرَبَ إذا صار ذا غُدَّةٍ وجَرَبٍ، أو ينسب إليه، وهو فِعْلُهُ نحو: ألْأم الرجل إذا صار ذا لؤم. أو ينسب الفعل إلى الفاعل، والمراد غيره نحو: أجرب الرجل وأنحر وأخال إذا صار ذا إبل فيها جَرَب ونُحار وخُيّال، أو تراد الدلالة على المقاربة من غير حصول نحو: أصْرَمَ النخل وأحْصَدَ الزرع. ومنها وجود الشىء على صفة نحو أحمدته أى وجدته محمودا. وأحييت الأرض أى وجدتها حية النبات. ومنها: الدلالة على الكثرة نحو: البن الرجل وأتمر إذا كثر ذلك عنده. ومنها أن تكون بمعنى فَعَلْتُ نحو: قِلْتَ البَيْعَ وأقَلْتُهُ وشغلته وأشغلته. وأما فاعل فمصدره فِعَال وهو الذى أشار إليه بقوله: فاعل منه المصدر الفعال نحو: قاتل: قتالا ومفاعلة نحو مقاتلة. وفَيْعَال نحو: قَيْتَال. وقال الفراء وهو الأقيس لأن ألف فاعل ينقلب ياء لانكسار ماقبلها، والياء عوض من الألف التى قبل اللام. ويأتى لمعان أحدها: أن يقتضى شيئين كل واحد منهما فاعلا ومفعولا فى المعنى. إلا أن أحدهما مرفوع والآخر منصوب. فإن

(١) سورة التوبة آية ١٨.

كان الفعل يتعدى إلى واحد، فإن لم يمكن مشاركتها المفعول فيه تعدى إلى اثنين نحو: جذبت الثوب وجاذبت زيدا الثوب. فإن أمكن تعدى إلى واحد نحو: ضربت زيدا وضاربته. وثانيها: للتكثير: بمعنى فَعّل نحو: ضاعفته وناعمته بمعنى ضعّفته ونَعَّمْتُه. وثالثها: بمعنى فعال نحو: سافر ودافع بمعنى سفرا إذا خرج للسفر ودفع. ورابعها: بمعنى أفْعَل نحو: عافاك الله بمعنى أعفاك أى صيرك ذا عافية. وطارقت الفعل بمعنى أطرقت.

٩٢١ وللخماسيّ تَفَعْلَلَ ٱنْفَعَلْ تَفَعَّل ٱفْعَلَّ تَفَاعَلَ ٱفْتَعَلْ

٩٢٢ تمثيل كُلّها تَدَحْرَجَ ٱنْكَسَر تَكَبَّرَ ٱرْتَدّ تَعَاظَم ٱقْتَدَر

٩٢٣ مصدرها التَّدَحْرُج ٱنْكِسَارُ تَكَبُّرُ ٱرْتِدَاد ٱقْتِدَارُ

قد تقدم أن الأفعال المجردة من الزوائد إما ثلاثية أو رباعية. فلا يكون فيها ماهو على خمسة أحرف أو أكثر إلا بزيادة، إما على أصل الثلاثى أو الرباعى. فقوله وللخماسى يريد به ماكان ذا خمسة أحرف بالزيادة. ولا يخلو أوله من أن تكون فيه تاء أو همزة. وقد ذكر من كل واحد منهما ثلاثة أبنية. أما القسم الأول وهو مافى أوله التاء. فأولها قوله تفعلل وهو رباعى زيد فى أوله التاء نحو تدحرج. ومصدره التدحرج. وكذلك الملحق به نحو: تجلبب وتجورب وتشيطن وتسهول، وتسلقى وتقلنس. فإنها كلها مصدرها كالتدرج. ويأتى تفعلل مطاوع فعلل نحو دحرجته فتدحرج، ولغير المطاوعة نحو تغطرف وترهول. وثانيهما قوله تفعل وله مصدران. أحدهما: التفعل نحو تكبر تكبرا، وتكلم تكلما قال:

.... وَنُشْتِم بالأَفْعَالِ لا بِالتَّكَلُّمِ(١)

---

(١) القائل: معبد بن علقمة. وتمام البيت:

وتجهل أيدينا ويحلم رأينا ... ونشتم بالأفعال لا بالتكلم

الشاهد في قوله: «بالتكلم» على وزن تفعل حيث أن هذا مصدر لتفعل وله وزن آخر وهو تفعال. وشاهد الشارح هنا على الوزن الأول للمصدر تفعل. وقد استشهد به المرتجل ص ٢٠٩، والكوكب الدرى ص ١٥.

وثانيهما: تفعال نحو تملق تملاقا. قال:

ثَلَاثَةُ أَحْبَابٍ فَحُبُّ عَلَاقَةٍ وَحُبُّ تِمِلَّاقٍ وحُبٌّ هُوَ القَتْلُ[(١)]

ويأتى تفعل مطاوع فعل نحو قطعته فتقطع. وبمعنى التكلف نحو تشجع وتحلم وتصبر، وبمعنى التجنب عن الشيء نحو تأثم وتحرج وتهجد إذا تجنب الإثم والحرج والهجود. وبمعنى آتخاذ الشيء نحو: تبوأت الدار وتبيأه. أى آتخذ ذلك مبيأة. وليس تديرت الدار منه لأنه تفعيل. وقلبت واوه ياء لاجتماعها مع الياء. وبمعنى التشبيه نحو تقيس وتنزر إذا تشبه بقيس ونزار. وبمعنى استفعل نحو تكبر وتعظم. وبمعنى فعل وفى التنزيل: ﴿وَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُم بَيْنَهُم﴾[(٢)] أى قطعوا. وثالثها: قوله تفاعل ومصدره تفاعل. نحو تعاظم تعاظما وتباعد تباعدا. ويأتى لما يكون من اثنين فصاعدا للمشاركة فى أصل الفعل نحو: تضارب زيد وعمرو، وتقاتل الزيدون والعمرون وحينئذ إن كان الفعل يتعدى إلى واحد لم يتعد إلى مفعول ثان، وإن تعدى إلى اثنين كما فى مالم يسم فاعله. وبمعنى حصول الفعل فى الظاهر وليس بحاصل فى الحقيقة نحو تجاهل وتغافل وتعامى. وبمعنى فعل نحو تعاظم بمعنى عظم ومطاوع فاعل نحو باعدته فتباعد. وأما القسم الثانى: وهو مافى أوله همزة الوصل فأولها قوله: آنفعل ومصدره آنفعال نحو إنكسر آنكسارا والغالب عليه مطاوعة فعل. والمطاوعة عبارة عن قبول أثر الفاعل وحصوله فيه نحو كسرت الإناء فآنكسر، ولا يكون إلا حيث يقع علاج وتأثير بالجوارح. وهذا لا يقال علمته فآنعلم وعدمته فآنعدم، لامتناع تحقق المطاوعة فيهما. وأما قلته فانقال فجوازه بالنظر إلى تحريك اللسان. ويأتى مطاوع أفعل نحو أغلقت الباب فآنغلق وهو قليل. وقد جاء لغير المطاوعة نحو: انسلخ الشهر

(١) القائل: مجهول. الشاهد في قوله: «تملاق» حيث جاء على تملق مطاوع ملق، ويروى فحب علاقة بالتنوين وبغير تنوين، والإضافة في الموضعين جعله منقوصا من الأجزاء الخماسية. وقد استشهد به كل من: المفصل ١١٤، شرح المفصل ٤٧/٦، ١٥٧/٩، اللسان (ملق) ٢٢٤/١٢، مجالس ثعلب ٢٩.

(٢) سورة الأنبياء آية ٩٣.

وآنكدرت النجوم أى تناثرت. وثانيها قوله: أفعل ومصدره إفعلال نحو آربدا إربدادا، وآحمر احمرارا. وثالثها: قوله: آفتعل نحول: إقتدر إقتدار واكتسب اكتسابا. ويجيء لمعان: مطاوعة فعل نحو شويته فاشتوى وغممته فاغتم ويقال انشوى وانغم. ومطاوع أفعل نحو أحرقته فآحترق، وأقترضته فآقترض، وبمعنى تفاعل نحو: آجتوروا وآختصموا وبمعنى فعل من غير زيادة على معناه نحو: قلعه فانقلع وخطفه فآختطف. أو للزيادة على معناه للتكثير نحو: عمل فاعتمل وكسَّب وآكتسب. وفى التنزيل: ﴿لَهَا مَاكَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَاْ آكْتَسَبَتْ﴾[1] علق الأول وهو كسب على الخبر لدلالته على أصل الفعل من غير مبالغة لعدم طلب نفس الإنسان له غالبا. والثانى هو اكتسب على الشر لدلالته على المبالغة فى الشر لميلها إليها بالطبع غالبا. وآعلم أن الأفعال التى فى أولها التاء لا فرق بينها وبين مصادرها فى الزنة إلا بكون الفعل مفتوح العين مطلقا، والمصدر مضمومها كالتدحرج والتكبر والتعاظم فى مصدر تدحرج وتكبر وتعاظم. ولم يذكر مصدر تفاعل وهو تعاظم آستغناء عنه بمصدر تفعلل وتَفَعُّل لموافقتهما له فى ضم عينه. وأما التى فى أوائلها الهمزة فالفرق حاصل بزيادة الألف فى المصدر دون الفعل كالإنكسار والإرتداد والإقتدار فى مصدر انكسر وارتد واقتدر.

٩٢٤ وللسداسى آسْتَفْعَلَ آفْعَنْلَى آفْعَالْ
إفْعَوْعَلَ آفْعَوَّلَ منه آفْعِيْعَالْ
٩٢٥ كآجْلَوَّذَ آسْتَعْطَفَ وآسْلَنْقَى آشْهَابَّ
وآغْدَوْدَنَ آسْحَنْكَك فَآنْقَضَى البَابُ

ذكر للفعل السادسى أعنى ماكان على ستة أحرف ستة أبنية، ولا يوجد فى الأفعال وهو أكثر منه بخلاف الأسماء فإنها تبلغ بالزيادة سبعة أحرف نحو أشهيباب وعلى ثمانية مع تاء التأنيث نحو: قرعبلانة. وقد مر بيانه فى أبنية آحاد الأسماء. والسداسى ينقسم إلى مايكون من مزيد الثلاثى وإلى مايكون من مزيد

(١) سورة البقرة آية ٢٨٦.

الرباعي. أما مزيد الثلاثي فهي الأمثلة التي ذكرها وهمزة الوصل لازمة للفعل والمصدر في أولها إما استفعل فنحو آستعطف وآستخرج. وله خمسة معاني: أحدها: طلب الفعل نحو آستخفه واستعجله أي طلب خفته وعجلته. ومر مستعجلا أي طالبا من نفسه العجلة وآستخرجه أي طلب خروجه بلطف. وثانيها: التحول نحو آستحجر الطين وآستنوق الجمل. وآستتيست الشاة. وآستنسر البغاث. وثالثها الإصابة على إصابة نحو: آستعظمته وآستجدته أي وجدته عظيما وجيدا. ورابعها: بمعنى فَعَلَ نحو: قَرّ وآستقر وعلا قرنه وآستعلاه. وخامسها: الصيرورة: نحو آستحصد الزرع أي حان وقت حصاده. وأما أفْعَنْلَى فنحو آسْلَنْقَى إذا نام على قفاه. وأما أفْعَالّ فنحو اشهابَّ ومعناه التزايد في الشهبة من غير وقوف، وأكثر مايجيء في الألوان نحو أشهابّ وآحمارّ وآسوادّ وأوهام. وفي التنزيل: ﴿مُدْ هَامَّتَانِ﴾(١) وقرىء: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدّ وُجْوهٌ﴾(٢) وأما افعوعل فأصل وضعه للمبالغة ويكون لازما نحو: أغدودن البيت والشعر أي طال، وآعشوشبت الأرض وآخشوشن الشيء وآحلولى. ومتعديا نحو: آعْرَوْرَيْتُ الفرس إذا ركبته عريانا. وأما آفْعَوَّلَ فنحو: اجلوذ الليل إذا ذهب. وقيل أسرع قال:

فَيَاحَبِّــــذَا بَرْدُ أَنْيَابِهَـــا ... إِذَا أَظْلَمَ اللَّيْـلُ وَآجْلَـوَّذَا(٣)

ويكون لازما كالمثال المذكور، ومتعديا كآعْلَوَّطَه إذا عَلَاه. وأما افعنلل فنحو: آسحنكك الليل إذا اشتد سواده، ولم يذكر المصنف لافعنلل وزنا. وآقتصر على مثاله نحو: اسحنكك. وآعلم أن الفرق بين صيغ هذه الأفعال في المضي وبين مصادرها يحصل بأمرين: تغيير الحركة وهو كسر ثالث المصدر وزيادة الألف

(١) سورة الرحمن آية ٦٤.

(٢) سورة آل عمران آية ١٠٦.

(٣) القائل: ابراهيم بن سفيان من البحر المتقارب.
الشاهد في قوله: «اجلوذا» حيث جاءت سداسية على وزن أفعول وتأتي بمعنى ذهب.
وقد استشهد به كل من: الكامل ٧٥٥، الدرر اللوامع ١١٧/٢، البغية ص ١٨١.

قبل آخرها نحو: استعطاف واستلقاء واشهيباب واغديدان وآستحنكاك وآجلواذ. وأما مزيد الرباعى فله مثالان: افعنلل نحو احر نجم إذا آجتمع وافعلّ نحو اقْشَعَرّ وآكْفَهَرّ. وأكثر مايكون فيما يتغير.

٩٢٦ وآعْلَـــم بأنّ ألفـــاتِ الـــوَصْلِ
تَدْخُـــل فى الأَمْـــرِ الثُّلاثِـــى الأصلِ

٩٢٧ تُكْسَرُ إنْ كُسِرثَـــان أو فُتِـــح
والضَمّ إن يضم ثان متضح

إنما سميت الهمزات التى فى أوائل الكلمة ألفات نظرا إلى صورتها فى الخط كما مر، وتنقسم إلى همزات قطع وهمزات وصل. أما همزة القطع فهى التى تقطع مابعده عن الإتصال بما قبلها وتثبت وصلا وآبتداء. وتدخل فى الكلم الثلاثى نحو: أجرو أخذ وإن وسواء كانت أصلاً كما ذكر أو غير أصل. وإما بدلا نحو: أقتت وأشاح، أو زائدا نحو: أعطى وأكرم. وأما همزة الوصل فهى التى يتصل مابعدها بما قبلها وتحذف فى الدرج وتثبت فى الإبتداء ليتوصل بها [إلى][1] النطق بالساكن لتعذر الإبتداء به، ولذلك سميت همزة وصل. وتدخل فى الكلم الثلاث كهمزة القطع. أما الفعل فالرباعى منه لا تدخله مطلقا لعدم آحتياجه إليها. وقد شذ دخولها على فعلين منه وهما تَفَعَّل وتَفَاعَل نحو: تَزَيَّن وتدارا فإذا أُعِلّا بالإدغام سكن أولهما فآحتاجا إلى همزة الوصل فى الآمر والماضى، وإن كان ثلاثيا مجردا عن الزيادة فلا تدخل إلا على أمر المخاطب الفاعل منه. إذا كان مابعد حرف مضارعه ساكنا، لَأَنَّ الأمر مأخوذ من المضارع. فإذا حذف حرف المضارعة، والإبتداء بالساكن متعذر، آجتلبت الهمزة توصلا إلى النطق لما مر وهو المراد بقوله: تدخل فى الأمر الثلاثى الأصل. فآحترز بقوله: الأمر عن الماضى والمضارع، وبقوله: الثلاثى عن الرباعى، وبقوله الأصل عن الثلاثى المزيد فيه، وقوله: تكسرإن كُسِرَ ثانٍ أو فتح

(١) هكذا في (ق) وقد سقطت من الأصل (ص) والأفضل وجودها.

إلى آخره أى ينظر إلى عين المضارع منه وهو ثانية. فإن كانت مكسورة أو مفتوحة كسرت الهمزة نحو إضرب واعلم واذهب. وإن كانت مضمومة ضمت نحو: أُدخل وأُقتل. وٱختلف فيها فقيل: زيدت متحركة. أما المكسورة فلاتباع الكسر، وأما المضمومة فلاتباع الضم، وإنما لم تفتح ٱتباعا للفتح لئلا يلتبس الأمر بالمضارع وبالماضى الرباعى وقفا. فكسرت معه حملا على مكسور العين. وقيل ساكنة مطلقا، وكسرت لالتقاء الساكنين. إلا أنه عدل بها من الكسر إلى الضم فى مضموم العين لئلا يؤدى إلى الخروج من كسر لازم إلى ضم لازم وهو ثقيل بدليل عدم وجود فِعُل بكسر الفاء وضم العين فى كلامهم مطلقا على الأصح. وأما الخروج من الكسر إلى الضم فى نحو ارموا. ومن الضم إلى الكسر فى نحو: اغزى. فلما كان عارضا لاتصال الفعل بضمير الجمع فى الأول وهو الواو، وبضمير الواحدة فى الثانى وهى الياء لم يعتد به، وإن كان الفعل زائدا على الرباعى مطلقا فيأتى بيانه.

٩٢٨ وَأَلِفُ الوَصْلِ مَعَ الخُمَاسِى يَلْحَقُ مَكْسُوراً كَذَا السُّدَاسِى

٩٢٩ فى الأمرِ والماضى وفى المصادِرِ كالإِنْطِلَاقِ وٱصْطَفَى وٱسْتَأْثِرِ

إذا كان الفعل خماسيا أو سداسيا بالزيادة فالهمزة فى أوله للوصل فى الماضى والأمر منه. أم الخماسى فالأبنية التى تقدّم ذكرها من مزيد الثلاثى وهو ٱفتعل وٱفْعَلّ وٱنْفَعَلَ. وأما السداسى فالستة التى ذكرت من مزيد الثلاثى، والإثنان من مزيد الرباعى فالمجموع أحد عشر بناء. وأمثلتها ٱقتدر وٱنطلق وٱحمرّ وٱستخرج وٱشهَابَّ وٱغدودن وٱجلَّوذَ واسحنكك وٱسلنقى وٱحْرَنْجَمَ وٱقْشَعَرّ. وإنما ٱحتاجت إلى همزة الوصل أماّ فى المخاطب الفاعل منها فلما مر، وأما فى الماضى فلأنها لما طال بناؤها بالحروف والحركات، أُسْكِن أوائلها تخفيفا، وجيء بالهمزة مكسورة إن كان مبنيا للفاعل وهو الأصل، ولذلك قال: يلحق مكسورا، ومضومة إن كان مبنيا للمفعول. وأما دخولها فى الإسم فعلى ضربين قياسى وسماعى. فالقياس مصادر الأفعال المزيدة المذكورة وهى التى فى أوائلها

الهمزة مطلقا نحو: الإقتداء والإرتداء والإنطلاق إلى آخرها. فقد تبين أنها تدخل عليها فى الماضى كما ذكر نحو إصطفى والأمر نحو استأثر. والمصدر نحو الإنطلاق. ودخلت على مصادرها كما تَدْخُلُ على أفعالها طلبا للمناسبة، لأن المصدر تابع للفعل صحة وآعتلالا وعملا على الأظهر. ويَنُوبُ أحدهما على ذكر الأخر نحو: سقيالك ورعيا. ومن كذب كان شرا له. وأما السماعى ففى الأسماء المحصورة الآتى ذكرها.

٩٣٠ وألِفُ الوَصْلِ أتى فى الإسْمِ فى آمْرَأةٍ وآثْنَيْنِ وآبْنِ وآسْمِ

٩٣٢ وآستوفى آمْرِىءٍوفى الحرف كأل لكنـه يُفْتَـحُ كأيْمُـنٍ جُعِـل

٩٣٢ وَألِفُ آلْوَصْلِ مَتَى يُوْصَل حُذِفْ كَأيْمُنِ آللّهِ وَبِآسْمِهِ خُلِفْ

يريد بيان القسم الثانى من الأسماء التى تدخل عليه ألف الوصل وهو السماعى. وقوله فى الإسم أى فى الإسم الذى ليس بمصدر، لأنها تدخل سماعا على أعيان محصورة وهى عشرة: آمرؤ وآمرأة وآثنان وآثنتان وآسم وآبن وآبنة وآست وآبنم وآيمن فى القسم. وإنما دخلت عليها همزة الوصول لأنها لما سكنت أوائلها، إما لاعتلال لاماتها أو لأنها معرضة للإعتلال، عوض منها همزة الوصل. أما آمْرُ ومؤنثة آمرأة. ويقال مَرْءة فلامها همزة وهى معرضة للإعلال بالتخفيف بالتاء وحركتها على ماقبلها، أو حذفها فيقال المرء والمرأة. وحركة الراء فى آمرء تابعة لحركة إعراب الهمزة. ومنهم من يفتحها مطلقا، ويثنيان فيقال امران وآمرأتان ولا يجمعان. وأما آثنان مؤنثة فاعلا بحذف لامها ولا يستعمل لهما مفرد، وأما آسم فأصله سِمْو كحِنْوٌ، فحذفت لامه ونُقِلَ سُكُونُ المِيمْ إلى السين. وقد مر بيانه، وما فيه من الخلاف فى أول الكتاب. وأما آبن فأصله بَنَوكَجَمَل بدليل تكسيره على أبناء فاعل بحذف لامه وقال الزجاج أصله بِنْوٌ بكسر الفاء وسكون العين كجذع بدليل كسر الهمزة. وأما آبنة فمؤنثة. وحكمها حكمه فى الإعلال. وأما آبنم فهو آبن، والميم زائدة كزرقم وستهم.

وحركة النون تابعة لإعراب الهمزة كآمرء. وأما آست فأصله سته كجمل بدليل جمعه على أستاه. فلامه محذوفة. وقد تُرَدّ وتحذف عينه وفي الحديث: «العينان وكاء السَّهِ»[1] وقد تحذف اللام من غير تعويض فيقال سِتٌ. وأما أيمن فقد مر ذكر الخلاف الذى فى همزته فى القسم. وإنما لحقته همزة الوصل لما يلحقه من التغيير بالحذف هو أيم الله. فلامه معرضة للحذف. والمصنف ذكر من هذه العشرة ستة: أولا وهى قوله فى آمرأة إلى قوله: وفى آمرء. وآحترز بذكر آبن عن ذكر آبنة وعن ذكر آبنم لأن الميم فيه زائدة لما مر. وبذكر آثنين عن ذكر آثنتين إذ لافرق بينهما إلا بالتذكير والتأنيث. وأما أيْمُن فذكر فى البيت الأخير قوله: وفى الحرف كأن يريد بيان دخول همزة الوصل على الحرف وهو لام التعريف نحو أل فى قوله: آلرجل. وآلغلام على رأى سيبويه لأن أداة التعريف عنده اللام وحدها، وهى ساكنة لايمكن الإبتداء بها. فأتى بالهمزة ليمكن الإبتداء بها. وقد تقدم مافيها من الخلاف فى باب التعريف والتنكير. وهى مفتوحة مع لام التعريف، وأيمن الله أما مع اللام فطلبا للخفة لكثرة الإستعمال. وقيل: له وللفرق بين دخولها على الحرف وعلى الإسم والفعل. وأما مع أيمن فلمناسبتها لام التعريف لأنها قد تحذف وتبقى على حرف واحد، ولأن أيمن أشبه الحرف فى لزومه محلا واحدا وهو معنى قوله. لكنه أى لام التعريف فيفتح كأيْمُنِ جعل أى جعل ألف الوصل مفتوحا مع لام التعريف كما جعل مفتوحا مع أيمن. قوله وألف الوصل متى يوصل حذف.. فآعلم أن ألف الوصل متى اتصل مابعدها بما قبلها فإن لم تدخل عليها همزة آستفهام حذفت مطلقا كليمن الله وباسمه أى باسم الله لاستغناء مابعدها بحركة ماقبلها. وأما قول الشاعر:

---

(١) انظر: أبو دواد / الصحيح/كتاب الطهارة باب ٧٩، وانظر: ابن ماجة الطهارة ٦٢، مسند أحمد ٩٧/٤.

إِذَا جَاوَزَ ٱلإِثْنَيْنِ سِرٌّ فإنهُ   بِبَثٍّ وَتُكْثِيرِ الْوُشَاةِ قَمِيـنُ[1]

فللضرورة. لأن إثباتها فى الدرج خارج عن قانون كلام العرب. وإن دخل عليها همزة الإستفهام، فإن كانت همزة الوصل مكسورة حذفت مطلقا، نحو أين زيد عندك أشتريت لزيد ثوبا؟ وفى التنزيل: ﴿أَصْطَفَى البَنَاتِ على البَنَيْنِ﴾[2]. وإن كانت مفتوحة مدت ولم تحذف لئلا يلتبس الإستفهام بالخبر. وذلك مع لام التعريف وأيمن نحو: آلرجال عندك، وآيمن الله يمينك. وفى بعض النسخ بدل قوله كيمن الله كأيمن الله. وهو إشارة إلى قلبها ألفا وعدم حذفها مع الإستفهام.

٩٣٣ وإِنْ أَتَى مِنْ قَبْلِهِ مُسَكَّن   فَكَسْرُهُ أَوْ ضَمُّـهُ مُعَيَّـن

٩٣٤ نحو قُلُ آدْعُو وقُمِ آللَّيْلَ فَقِس   وَفَتْحُ مِنْ نَحْو مِنَ آللهِ اقتبِسْ

ألف الوصل إن كان ماقبله متحركا. فقد تقدم الكلام عليه، وإن كان ساكنا فإن لم يكن معتلا، حرك لئلا يجتمع مع الحرف الساكن بعده، لأن الألف تحذف فى الدرج لما مر. إما بالكسرة وهو الأصل فى التقاء الساكنين كقوله تعالى: ﴿قُمِ ٱللَّيْلَ﴾[3] ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِيْنَ﴾[4] وأما بالضم إذا كان مابعد الساكن الثانى مضموما كقوله: ﴿قُلْ آدْعُوا﴾[5] وثالث ﴿آخْرُجِ﴾[6]. وإنما ضم الأول

---

(١) القائل: قيس بن الخطيم وهو من الطويل. ويروى البيت برواية أخرى:

إذا جاوز الإثـــــــــنين سر فانـــــــــــه

بنشر وتضييـــــــــــــــــــــع الحديث قمين

الشاهد في قوله: «الإثنين» حيث أثبت همزة الوصل في درج الكلام للضرورة وهو غير جائز في حالة الإختبار. وقد استشهد به كل من: نوادر أبي زيد ٢٠٤، شرح المفصل لابن يعيش ١٩/٩، ١٣٧، شواهد الشافية ١٨٣، الهمع ١١١/٢، الدرر ٢٣٧/٢، ديوانه ١٠٥.

(٢) سورة الصافات آية ١٥٣.

(٣) سورة المزمل آية ٢.

(٤) سورة البينة آية ١.

(٥) سورة سبأ آية ٢٢.

(٦) سورة يوسف آية ٣١.

اتباعا لضم مابعد الثانى، وإلا لَزِم الخروج من كسر إلى ضم لازم. وأما نحو مِنَ آللهِ فإنما فتحت نون من، وبعدها ساكن هربا من توالى كسرتين كسرة الميم والنون بدليل كسر نون عن لفتح أولها. وكذلك فتحوا الميم فى قوله: ﴿ألم اللهُ﴾[1] لئلا يجمعوا بين كسرة الميم الأولى وكسرة الميم الثانية، وبينهما ياء ساكنة. وإن كان الساكن قبله معتلا، فإن كان حركة ماقبله من جنسه حذف مطلقا لالتقاء الساكنين نحو: يغزو القوم ويرم العرض ويخش الله. وآضربوا القوم وآعبدوا الله. وآضربا الرجل، وآمتنع التحريك لثقل الحركة عليه. وإن لم تكن حركة ماقبله من جنسه وذلك فى الواو والياء خاصة. فإن كان ضميرين أو علامة الجمع حركت الواو بالضم والياء بالكسر نحو آشتروا الضلالة. ومصطفوا القوم واخش الله. ومصطفى الله، وإلا حركت بالكسر كقوله تعالى: ﴿لَوِ آسْتَطَعْنَا﴾[2].

---

(١) سورة آل عمران آية ١.

(٢) سورة التوبة آية ٤٢.

(باب التصريف)

٩٣٥ القولُ فى التَّصْرِيفِ وَهْوِ يَشْتَمِلْ عَلَى زِيَادَةٍ وَحَذْفٍ وَبَدَلْ

التصريف فى الأصل مصدر صرفت الشيء إذا جعلته منتقلا فى جهات مختلفة، مشبه بتصريف الرياح من مهابها. ولذلك قيل: أصل التصريف فى الأفعال لتنقلها فى الأزمنة. وأما فى الصناعة فقيل: هو عبارة عن العلم بذات الكلم أى جوهرها من حيث معرفة الأصل منها، والزائد والصحيح والمعتل والتام والناقص، والمظهر والمدغم والمبدل، والأصل والفرع. وهو غير جامع لخروج التقاء الساكنين والوقف والنسيب والتصغير منه. وقيل: هو العلم باصول تُعْرَفُ بها أصول أبنية الكلم التى ليست باعراب، ليدخل فيه ماخرج من الأول. ويشتمل التصريف على خمسة أقسام زيادة وحذف وحركة وسكون وإدغام. وترجع كلها فى التحقيق إلى الثلاثة الأول التى ذكرها، إذ الحركة والسكون يدخلان فى الزيادة والحذف، والإدغام يدخل فى الحذف إن كان فى المثلين، لأنه بالإسكان وهو حذف الحركة. وفى البدل إن كان فى المتقاربين. ولما كانت الأسماء المتمكنة العربية، والأفعال مشتملة على حروف أصلية وزائدة أُحتيج إلى التمييز بينهما. أما الأصلية فهى الحروف اللازمة للكلمة مطلقا، وتتنزل منها منزلة المادة المعينة لوجودها فى جميع تصاريفها، وإن اختلفت صورها فكما أن الخشب موجود فى جميع الصور التى هو مادتها. كذلك الحروف الأصلية التى للكلمة كالضاد والراء والباء مثلا من نحو: ضرب يضرب ضارب مضروب ضربت فإنها موجودة فى جميع الأبنية المذكورة. فإن لم يوجد الأصل بتمامه فى بعض الصور كان لعلة نحو لم يغز ولم يرم ولم يخش وكذلك

حذف هذه الحروف لالتقاء الساكنين نحو لم يبع ولم يقم. أما الزائد فضده، وقد تقدم ذكر الأبنية الأصول من الأسماء والأفعال، فما خرج منها كان زائداً أو ناقصا. وقد وضعوا الفاء والعين واللام فى مقابلة الأصول، وعبروا عن الزوائد بالفاظها. فإن لم تكن فى الموزون زوائد. فإن كان ثلاثيا قوبل أوله بالفاء وثانيه بالعين وثالثه باللام. ولم يحتج إلى زيادة، وإن كان رباعيا كجعفر ودحرج كرر اللام مرتين. فقيل وزنه فعلل. وإن كان خماسياً وذلك فى الأسماء خاصة نحو سفرجل كرر ثلاث مرات. وإن كان فيه زائد أتى به فى المثال بلفظه فيقال وزن أحمد أفعل، وآستخرج وآحرنجم آفعنلل . وقد آستثنى منه ثلاثة مواضع لم يقابل الزائد فيها بلفظه. أحدها: أن يكون مبدلا من تاء الإفتعال فيقال: وزنه آفتعل ولا يقال آفدعل ولا آفطعل. وإن كان الدال والطاء زائدين لكونهما بدلا من زائد. وإنما فعلوا ذلك إما لثقل هذا اللفظ وخفته مع التاء، وإما لإرادة بيان أصل الزنة. وثانيها: أن تكون للإلحاق نحو قردد. فيقال وزنه فعلل ولا يقال وزنه فعلد، لأن الحرف الملحق يجرى مجرى الأصل. وثالثها: أن يكون الحرف مكرراً من جنس حرف الكلمة. إما فاء نحو كوكب أو عين نحو ضَرّب وقَطَّع أو لام نحو جَذَبَّ. فإنه يقال وزنها فوعل وفَعّل وفَعَلَّ. ولا يقال فوفل ولا فرعل ولا فعلب. ويأتى له مزيد بيان. وآختلف فى المبدل من الأصل فمنهم مايقابله بالأصل. ومنهم من يقابله بلفظه، فعلى الأولى وزن كساء فعال وعلى الثانى فعاء. وآعلم: أن الطريق التى يعرف بها الزائد من الأصلى ثلاث: إحداها: الإشتقاق: وهو أظهرها وهو عبارة عن آقتطاع فرع من أصل يدور فى تصاريفه مع ترتيب الحروف. وزيادة المعنى. فالياء فى ضيغم زائدة لأنه من الضغم والواو فى كوثر لأنه من الكثرة، والميم فى موعد لأنه من الوعد. والثانية: عدم النظير. فالنون زائدة فى نرجس لأنه ليس فى الكلام مثل جعفر بكسر الفاء.

وكذلك فى قرنفل لعدم فَعْلُل كسَفَرْجُل بضم الجيم. الثالثة: كثرة زيادة الحرف فى ذلك الموضع فيحكم على الهمزة فى نحو أفكل وأيدع بالزيادة

لأنها قد آطردت زيادتها أولا، وبعدها ثلاثة أصول نحو: أحمر. وعلى النون فى غضنفر وجحنفل لكثرة زيادتها ثالثة ساكنة. وقد يستدل بطريق واحدة من هذه الثلاثة على الزيادة. وقد يجتمع منها آثنان. وربما آجتمعت الثلاثة.

٩٣٦ وأحْرُفُ الزِّيادَةِ المُنْحَصِرَة آوَيْتُ من سَهْل هَجَاء العَشَرَة

حروف الزيادة التى لا تكون من جنس حروف الكلمة عشرة وقد جمعها فى قوله أويت من سهل. وجمعها غيره فى نحو: أسلمنى وتاه، والموت ينساه. وياهول أسنم، وهم يتساءلون. وهويت السمان. والمراد من كونها زوائد أنه لا يوجد زائد فى الكلمة مما ذكر إلا منها، لأنها لا تكون إلا زوائد، وإلا لكانت حروفا. وأى وأمن وسهل كلها زوائد وهو باطل. وإنما خُصّت بالزيادة دون غيرها لأن أولى مازيد حروف المد واللين لكثرة آستعمالها، لأنها لا تخلو كلمة إمّا منها أو من أبعاضها التى هى الضمة والفتحة والكسرة، ولأنها لما فيها من اللين يسهل النطق. وسائر حروف الزوائد مشبهة بها. أما الهمزة فلأنها تشبه الألف لأنها من مخرجها، وكذلك تقلب إليها وتصور بها. وأما الميم فلأنه من مخرج الواو وهو من الشفة، ولأن فيه غنة تمتد إلى الخيشوم، كالمد الذى فى حروف اللين. وأما النون ففيها غنة كالمد. وإذا سكنت تُمَدُّ فى الخيشوم كآمتداد الألف فى الحلق. وأما التاء فلأنها مهموسة والهمس يناسب حروف اللين، ولأن مخرجها قريب من مخرج النون. وأما السين فتناسبها بما فيها من الهمس والصفير، ولأن مخرجه قريب من مخرج التاء. وأما الهاء فتشبه الألف لخفائها ولمجاورة مخرجها. وأما اللام فمشابهة للنون، لأنه قريب من مخرجها. وكذلك يدغم فيه نحو من لدنه. وتحذف مع نون الوقاية كما تحذف مع مثلها فيقال لعلى كما يقال أنى. وآعلم أن هذه الحروف تزاد لمعان: أحدها: الدلالة على معنى كحروف المضارعة وألف ضارب الدالة على آسم الفاعل، وميم مكرم الدالة عليه، وواو مضروب الدالة على آسم المفعول، والهمزة فى أذهبته الموجبة للتعدية، وزيادتى التثنية والجمع وياء التصغير وألف التكسير وواوه. وثانيها:

الإلحاق كواو كوثر وياء صيرف ونون رعشن. وثالثها: المد كواو عجوز وألف رسالة وياء صحيفة. ورابعها: التعويض كالتاء فى زنادقة والسين فى يستطيع. وخامسها: التكثير كميم زرقم وألف قبعثرى. وسادسها: الإمكان كهمزة الوصل لتمكن النطق بالساكن. وسابعها: بيان الحركة أو الحرف كهاء السكت نحو غلامية وياغلاماه.

٩٣٧ فَالْهَمْز نحو أفْكَـلٍ وأوَّلٍ وأوْرَقٍ خُطَائِطٍ وشَمْأَلٍ

٩٣٨ مالم يكن بناؤه كأيقــق أو بَانَ أصْلاً كَاشْتِقَاقِ أوْلَقِ

زيادة الهمزة ضربان مطرد وغير مطرد. فالمطرد إذا وقعت أولا وبعدها ثلاثة أحرف أُصول، عرف الإشتقاق الدال على الزيادة نحو: أحْمَر وأبْيَضَ وأجدل وأذهَبَ، أو لم يعرف نحو أفكل وهو الرِّعْدَة، وجمعه على أفاكل. فلو سمى به رجل لم يصرف للتعريف ووزن الفعل. وأيدع هو آسم طائر. وقيل هو آسم للزعفران وقيل دم الأخوين، ووزنه أفعل حملا على الأكثر. إذ باب أفعل أكثر من باب فَيْعَل. وإنما حكم بزيادتها فيما لا يُعْرفَ له آشتقاق حملا للفرد على الأعم الأغلب، وكذا حكمها إذا كان بعدها أكثر من ثلاثة أحرف، لكن بعضها زائد كاجفيل واخريط، لأنهما من الجفل والخرط. وأما أول فذهب البصريون إلى أنه أفعل فاؤه وعينه من جنس واحد وهو الواو وهو أفْعَلُ التفضيل، بدليل آقترانه بمن نحو قولهم هو أوّل من كذا أو لأن مؤنثه أولى، وهى فعلى. وذهب الكوفيون إلى أن أصله أءْوَلُ بوزن فَعْوَل، فَأُبْدِلَتِ الهمزة الثانية واوا، وأُدغمت فى الواو الزائدة بعدها. وقيل وزنه عندهم فَوْعَلُ، إما من وأل إذا نجا وأصله أَوْوَلُ فنقلوا الهمزة إلى موضع الفاء، وأدغموا الواو فى الواو. أو من آل يؤول إذا رجع، وأصله أَوْوَلُ فآدغمت واو فَوْعَنَ الزائد فى عين الكلمة. وأما أورق فهمزته زائدة لأنه من الوُرْقَةِ وهو لون فيه غُبْرَة فهو كأبيض وأحمر، فإن وقع بعد الهمزة حرفان من غير إعلال نحو أخذ وأتْب، أو ثلاثة ليس كلها أُصولا نحو: أزار أو كان بعدها أربعة أحرف أصول نحو آصطبل واصطخر، حكم بأصالتها مطلقا. أما إذا وقع

بعدها أقل من ثلاثة أحرف فلئلا ينقص الإسم أو الفعل عن أقل الإصول. وأما أربعة أحرف فلأن الرباعى لا يزاد فيه أولا إلا إذا كان جاريا على الفعل، وكذلك إذا آجتمع مثلان ولم يدغم الأول منهما فى الثانى للدلالة على أن الأخير منهما للإلحاق كبناء أيقق وأكلل ووزنهما فعلل. فلو لم يكن أصلا لأدى إلى زيادتها أولا، وبعدها أقل من ثلاثة أصول، ولأنها لو كانت زائدة لوجب أن يقال أيق واكل كاشم وايل مكررة وهو المراد بقوله: مالم يكن بناؤه كأيقق. أى يحكم بزيادة الهمزة أولا وبعدها ثلاثة أصول مالم يجتمع مثلان ولم يدغم الأول منهما فى الثانى كما ذكر. وكذلك إذا قام دليل على عدم الزيادة كإمعة وامرّة، لأنه لو حكم بزيادة الهمزة فيهما للزم كون الفاء والعين من جنس واحد كددن وهو قليل. ولأنه ليس فى الصفات إفعلة بكسر الهمزة وفيها فِعَّلَة. وأما أولق وهو الجنون فيحتمل أن تكون الهمزة فيه أصلا. ووزنه فوعل بدليل ثبوتها فى المفعول فى قولهم: رجل مألوق. وهو الذى آختاره المصنف. ويحتمل أن تكون زائدة وهو أفعل، لأنه مِنْ ولق يَلِقُ إذا أسرع. وأما غير المُطَّرد فإذا وقعت حشوا أو أخيرا. أما زيادتها حشو فكقوله: حطائط وشَمْأَل. أما حُطائط فهمزته زائدة. ووزنه فعائل بدليل الإشتقاق، لأن الحطائط الصغير فهو من الحط كأنه محطوط عن الكبير. وأما شَمْأَلَ فوزنه فَاعَل والهمزة فيه زائدة بدليل سقوطها فى نحو شملت الريح. وقولهم فى معناها شَمّل وشَمْول بغير همزة. ومما زيدت الهمزة فيه حشوا: الجرائض والنئدلان. والجرائض الجمل الشديد وهمزته زائدة، ووزنه فعائل لقولهم فى معناه جِرْوَاصٌ وهو فِعْوال. والنَّئْدُلَان الكابوس. والهمزة زائدة لقولهم فى معناه النيدلان وهو فيعلان بغير همز. وأما أخيرا فنحو حمراء وصفراء فى المفرد على رأى، وأصدقاء وعشراء وأنبياء فى الجمع. وقال أبو الفتح: إنها فيه مطردة. وآختلف فى ضَهْيَاء. فذهب سيبويه إلى أنها فعلاء، والهمزة زائدة بدليل جمعها على ضُهْبِ كحمر بغير همزة وهى[1] المرأة التى لاتحيض. وقولهم فى معناها

---

(١) انظر اللسان (ضهب).

ضَهْيَا كحمرا. وهو دليل على أصالة الياء وزيادة الهمزة. ومنهم من ذهب إلى أنها فعلية. فالياء زائدة. والهمزة أصلية.

٩٣٩ والألف السّاكن نحو فَاعِلِ   وفى الفِعَال زِيْدَ والفَوَاعِل

٩٤٠ وَزِيْدَ للتَّأنِيْثِ أما أرْطَى   فزيد إلْحَاقاً كذا حَبَنْطَى

اعلم أن الألف لا تقع أصلا فى الأسماء المتمكنة والأفعال، لعدم قبولها الحركة، بل إما منقلبة أو زائدة. وإنما تكون أصلا غير منقلبة فى الحروف نحو ماولا، والأسماء الموغلة فى شبه الفعل نحو إذا ومتى. ولا تزاد أولا لسكونها. وقد نبه عليه بقوله والألف الساكن. وتزاد ثانية بعد الفاء نحو فاعل كضارب فى آسم الفاعل وضَارَبَ فى الفعل للمفاعلة ونحو: ساباط فيما عداهما. وتزاد للمد ثالثة بعد العين، وفى فِعَال مطلقا نحو كتاب وغلام وجواب. وفى فِعَالة كرسالة وللتكسير مطلقا نحو قوله الفِعَال كرجال وفراخ. والفَوَاعِل كضوارب. وقد تزاد للمد بعد اللام رابعة نحو سِرْدَاح لأن وزنه فعلال، فالألف بعد اللام الأولى وكذلك فى نحو حمراء وصحراء.. وتزاد للتأنيث نحو حبلى وسكرى، وللإلحاق نحو معرى. ولا تزاد فيهما إلا أخيرا. وأما ألف أرطى ففيها خلاف فمن قال أن همزته أصل بدليل ظهورها فى اسم المفعول فى قولهم أديم مأروط إذا دبغ بالأرطى وهو شجر. قال بأن ألفه للإلحاق بجعفر لأنها ليست للتأنيث، وهو رأى سيبويه[١] ولذلك تدخلها التاء والتنوين نحو أرطأة وأرطى. ومن قال أن الهمزة زائدة لسقوطها فى قولهم أديم مرطى. قال بأن الألف المبدلة عن حرف أصلى هو لام الكلمة، ووزنه أفعل. وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش. وآعتذر عن التنوين ودخول التاء بأنه آسم كأيدع وقد تزاد خامسة. إمّا للإلحاق نحو حبنطى وهو المنتفخ البطن، فإنه ملحق بسفرجل ووزنه فَعَنْلَى. فالألف والنون زائدان، وأما للتأنيث نحو حُبَارى وجُمَادى. وقد تزاد سادسة: إمّا للتكثير نحو قبعثرى لأنها ليست فيه للإلحاق لعدم ماتلحق به، ولا للتأنيث لصرف ماهى فيه، فتعين

---

(١) سيبويه ٢/٣٢٠، ٣٤٤.

أنها للتكثير. وإما للتأنيث كَمَكْوَزَى. وأما زيادتها سابعة فللتأنيث لا غير نحو بردرايا لموضع معين. ولم ينبه على زيادتها سادسة وسابعة.

٩٤١ والـوَاوُ زِيْـدَ ثَانِيـاً كجَوْهَـرِ وكَوْثَـــرٍ وثَالِثــاً كجَهْـــوَرِ

٩٤٢ وزِيْـدَ رَابِعـاً كمثـل تَرْقُـوَةْ وخـَـامِساً مثالــه قَلَـــنْسُوَةْ

الواو لا تزاد أولا إما لثقلها لأنه لا يمكن أن تكون أولا إلا متحركة أو لئلا يؤدى إلى قلبها همزة، فلا يُعْلَمُ أهى الزائدة أم الهمزة. أما فى الأسماء فلأنها معرضة لضم أوائلها فى التصغير ضما لازما فتقلب همزة. وأما فى الأفعال فلأنها تبنى للمفعول فتقلب همزة كما فى قوله تعالى: ﴿وإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾[١] على قراءة الهمزة. وإنما تزاد ثانية للإلحاق كجوهر وكوثر، فإنهما ملحقان بجعفر ودليل زيادتها فيهما الإشتقاق. وأما جوهر فلأنه من الجهارة وهى الجمال[٢]. وسمى بذلك لحسنه، وأما كوثر للكثير العطاء فمن الكثرة. وثالثة إما للإلحاق كجهور من الجهر وهو الإظهار ومنه صوت جهورى[٣] وهو ملحق بجعفر، ومثله جدول وقسور، وقد تكون للإلحاق بدرهم كخِرْوَع. وقال أبو الفتح ليس فى اللغة فِعْوَل إلّاٍبْرَدَع فى ناقة. وجِدْوَل لغة فى الجَدْوَل. وإما للمد نحو عجوز وعمود وعتود. وإما للجمع نحو حمول وطُلُول وسُتُور. ورابعة: إما للإلحاق نحو: هَبَلْوَق فإنه ملحق بسفرجل. وللمد: نحو زُنْبُور وعُصْفُور. وللبناء: كتَرْقُوَة وهو العظم الذى يصل بين نُغْرَة النحر والعاتق من الجانبين ووزنه فَعْلُوَة. ودليل زيادتها إما عدم النظير لأنه ليس فى الأبنية فَعْلُلَة بضم اللام الأولى. وإما لأنها مع ثلاثة أصول من غير تكرير، وقد قلبوا الواو فيها تاء فى تصريف الفعل فيها لوقوعها رابعة. قالوا تَرَقَّيْتُهُ إذا ضربت ترقوته. وخامسة: إما لكثرة البناء نحو قلنسوة أما بدليل الإشتقاق فى نحو قَلْنَسْتُهُ فتقلنس. وإما لحذفها من نحو قَلْنَسَهُ إذ هى فى معناها.

---

(١) سورة المرسلات آية ١١.

(٢) انظر اللسان «جهر» والمعجم الوسيط ١/١٤٩.

(٣) انظر اللسان (جهر) المعجم الوسيط ١/١٤٢

وإمّا لأن معها ثلاثة أحرف أُصول، إذ النون فيها زائدة وكذلك قَمَحْذُوَة. وإما للمد نحو عَضْرَفوط للعظيم من الأعضاء وهى فى عِزْوَيْت أصل ووزنه فِعْلَيْتْ كعِفْرِيْت لأنه من عزا يعزوا.

٩٤٣ واليَاءُ زِيْدَ أوَّلَا كيَعْمَـلِ وثَانِيـاً كزَيْـنَبِ وجَيْئَـلِ

٩٤٤ وثَالثًا مِثْلَ قَضِيْبِ آطَّرَدْ وخامِساً كمَنْجَنِيْقِ قَدْ وَرَدْ

الياء تزاد أولا أما فى الأسماء فنحو يعمل للبعير القوى[1] على السير ويرمع ويلمد ويربوع ويثرى ويهتر بتشديد الراء وتخفيفها، إما بدليل الإشتقاق وإما لأنها مع ثلاثة أصول. وأما نحو ياجج فلأن الحرف الأخير للإلحاق، بدليل عدم الإدغام مع آجتماع المثلين فوزنه فعلل. وأما يَسْتَعُوُر: فالواو زائدة ووزنه فعللول. فلو حكم بزيادة الياء لكانت زائدة مع أربعة أصول فى غير الأسماء الجارية على الأفعال، وهو على خلاف زيادتها. وأما فى الأفعال فللمضارعة نحو يضرب ويُكْرِم وهى فيها مطردة. وتزاد ثانيا نحو زينب وجَيْئَل. وهى فيهما للإلحاق بجعفر، ولايعرف لهما اشتقاق. إلا أنه لما كثر زيادتها للإلحاق ثانياً فى نحو ضيغم وصيرف، وخيفق لأنها من الضغم والصرف والخفق، حُمِلا فى ذلك عليه، ولأنها لما كانت مع ثلاثة أصول فيهما مع عدم مُعَارِض الزيادة وجب أن يُحْكَمَ بزيادتها. وثالثا أما للمد نحو قضيب وهو مطرد. وأما للإلحاق نحو جذيم وعِثْيَر إذ هما ملحقان بدرهم. ويدل على الزيادة فيهما الإشتقاق. وأما التصغير نحو فليس ودريهم وهو ظاهر. ورابعا: للإحاق نحو زبنية من الزبن وهو الدفع[2]، لواحد الزبانية وكذلك عِفْرِيَة. وللمد نحو قنديل ودهليز. وخامسا: إما للمد نحو منجنيق وهو معروف، لأنها لا تكون أصلا فى ذوات الأربعة مع عدم التضعيف. وإما للإلحاق نحو قلنسية وسلحفية. أما زيادتها فى قلنسية فظاهر كما مر. وأما فى سلحفية فلحذفها فى الجمع نحو سلاحف. وإنما تزاد الواو والياء سادسة كالألف، لأن الألف أبعد منها فى المد.

---

(١) اللسان (عمل).

(٢) انظر اللسان «زبن» والمعجم الوسيط ٣٨٨/١.

وأكثر [استعمالا][1] وأخف فى اللفظ وآعلم أن حروف اللين وهو الألف والواو والياء إذا وجد واحد منها مع ثلاثة أحرف أصول، فإن لم يكن فى الكلمة تكرير حكم بالزيادة مطلقا عرف الإشتقاق أو لم يُعْرَف، وإن كان فيها تكرير نحو صيصية وجب الحكم عليه بالأصالة لأنه لا يجوز جعل الحرفين معا زائدين لئلا تبقى الكلمة على أقل من ثلاثة أصول ولا أحدهما. أما الأول فلأنه يؤدى إلى أن تصير الكلمة من باب دَدَنٍ: وأما الثانى منها فلأنه يصير من باب سلس. وكلاهما قليل. فلا يحمل عليه مع إمكان الإنصراف عنه. إذ مضاعف الفاء والعين فى الرباعى كثير كزلزل وقلقل فيجب الحمل عليه. وكذلك يحكم بأصالة الواو فى مكرر الرباعى نحو الوسوسة لصوت الحُلِى، والوجوجة للحدة.

٩٤٥ والتاءُ زِيْدَ أوّلاً كتَتْفُلاَ وتُرْتُبٍ وثانِياً كآفْتَعَلاَ

٩٤٦ وآخراً كعَنْكَبُوتِ يَكْثُرُ وَزِيْدَ للتَّأنِيْثِ وَهْوَ الأكْثَرُ

التاء تزاد أولا. أما فى الأسماء نحو تتفل[2] لواحد الثعلب وهو مشتق من التفل وهو رمى الريق اللينة. وصِغَرِه وجريه فى مشيه بسهولة. ويقال فى مؤنثه تَتْفُلَهُ وهو الذى مثل به المصنف. إلا أنه حذف التاء وأشبع الفتحة، فنشأ منها الألف، أو أنه أبدل من التاء هاء للوقف. ومن الهاء ألفا. وفى تتفل ثلاث لغات: ضم التاء والفاء وفتح التاء وضم الفاء، وعكس ذلك. وتُرْتَب وهو من الرتوب وفيه ثلاث لغات: فتح التاء الأولى وضم الثانية، وضم الأولى وفتح الثانية وضمهما. ودليل زيادة التاء أما الإشتقاق لأنه من رتب إذا ثبت، أو عدم النظير إذ ليس فى الكلام مثل جعفر بضم الفاء، وكذلك هى فى نحو تنضب وتَنْدَراء وتجفاف وتمثال. وأما فى الأفعال فإما للمضارعة نحو تَفْعَلُ مطلقا وأما فى الماضى نحو تَفَعَّل، وهو مطاوع فعل نحو كسرته فتكسر، وتفاعل مطاوع فاعل كناولته فتناول. وتفوعل مطاوع فوعل كضروبته فتضورب، وتفيعل مطاوع فيعل كبيطرته فتبيطر وهو مطرد فيها.

---

(١) هكذا في (ق) وقد سقطت من الأصل (ص) ووجودها أفضل.

(٢) انظر اللسان «تفل».

وفى مصادرها. وتزاد ثانيا فى آفتعل وهو مطاوع فعل كقطعته فاقتطع وشَوَيْته فاشتوى، وكذلك فيما تَصَرَّفَ منه وهو ظاهر للإشتقاق، وآخرا إمّا لغير التأنيث كعنكبوت وهو فعللوت. ودليل زيادتها قولهم فى معناه العنكباء. وقوله يكثر يعنى آخرا بعد الواو نحو جبروت ورحموت ورهبوت لأنه من الجبر والرحمة والرهبة. وأما طاغوت فاصله طيغوت فقلبت الياء ألفا وهو من طغى يطغى بدليل الطغيان فهو مقلوب لتقدم اللام على العين فوزنه حينئذ فَلْعُوت. وأما للتأنيث وهو الأكثر لأنه لمعنى مقصود فى المفرد نحو مُسْلِمَة. والجمع نحو مسلمات وقضاة وخيوطة وجمالة وحجارة وذكارة. وآعلم أنّ التاء هى الأصل فى التأنيث لما مر. والهاء بدل منها فى الوقف. وتكتب بصورة الهاء ووقفا ووصلا إلا إذا أضيفت إلى المضمر مطلقا، فإنها تكتب بالتاء مثل مسلمتى وشجرتك ورحمته. لأنه لما لم ينفصل هذا المضمر لامتناع قيامه بنفسه يتنزل منزلة الجزء مما قبله فصارت التاء حشوا. وإنما قلبوا منها فى الوقف والخط هاء ليفرق بينها وبين التاء التى تزاد فى الفعل للدلالة على تأنيث الفاعل نحو ضربت وقامت. وقيل للفرق بينها وبين الأصلية فى نحو بيت وقوت.

٩٤٧ والمِيْمُ زِيْدَ أَوَّلَا كمُكْرَم وآخِراَ كزُرْقُم وستُهُم

٩٤٨ وشَذَّ حَشْواً لَبَنٌ قُمَارِصُ ومن دِلاصٍ قولهم دُلَامِصُ

الميم تزاد أولا وهو الأكثر وهى فيه كالهمزة، لأنها متى وقعت أولا بعدها ثلاثة أصول ولم يعارض دليل على الأصالة حكم بزيادتها. وقد اطرد فى اسم الفاعل نحو مكرم ومستخرج. والمفعول نحو مَضْرُوب، والمصدر والزمان كالمَضْرَب والمقتل وكذلك فيما عدل عن اسم الفاعل للمبالغة نحو مطعام ومِطْعَان. وفى آسم الألة كمِقْرَاض ومِقَصّ. وفى نحو مأسدة ومسبعة للمكان الذى يكثر فيه ذلك، ودليل الزيادة فيها الإشتقاق. وأما نحو مَنْبِج آسم بلد وإن لم يُعْرَف له آشتقاق، فإنه يحكم على ميمه بالزيادة. إما لوقوعها أولا بعد ثلاثة أصول، أو لأنه ليس فى الإصول ماهو مثل جعفر بكسر الفاء. فإن عارض دليل على الأصالة وهو إمّا ملازمة الإشتقاق كميم مَعَدّ، فإنها فاء لقولهم تَمَعْدَدَ أى صار على خلق مَعَدّ. أو

تكلم بكلامه، وهو تَفَعْلَلَ كَتَدحْرَجَ. ولا يكون تَمَفْعَلَ لأنه لا يعرف فصيحا. وأما تمسكن وتمدرع وتمندل فالأجود فيه تَسَكَّن وتَدَرَّع وتَنَدَّل. وكذلك الميم فى مراحل لضرب من الوشى لقولهم مُمَرْحَل. ولو كانت زائدة لقيل مَرَحَّل أو مُرَحَّل، وليس فى الكلام مثل مَفَعَّل ومُفَعَّل وأما إن وقع بعدها أربعة أحرف أصول كميم مَرْزَحُوش، فإنها أصل والوزن فَعْلَلُول كعضرفوط ومنجنون ومنجنيق. لأن الزيادة لا تلحق الرباعى أولا إلا إذا كان جاريا على الفعل لقلة التصرف فيه، أو ظهر بعدها مثلان نحو مهدد آسم آمرأة، ومأجج آسم موضوع لوجوب كون الأخير منها للإلحاق. وآمتناع كونها زائدة مع أقل من ثلاثة أصول. وآختلف فى مَلَك فقيل إنها زائدة لأنها من الملكة وهى القوة، والهمزة زائدة بدليل جمعه على أملاك. والأكثر أنها أصلية. وآختلف فى أصله فقيل أصله من لاك إذ أرسل. فالهمزة عين ووزنه مفعل. وقيل من الألوكة وهو الرسالة فالهمزة فاء أُخرت إلى مكان العين فوزنه مفعل. وأما غير أول فلا يحكم عليها بالزيادة إلا بدليل. وهو إما أن تزاد آخرا كزرقم بضم الزاء للأزرق. وستهم للأسته وهو العظيم العجز قال:

.... ليست بزَلّاءَ وَلَكِنْ سُتْهُمِ[1]

---

(١) القائل: غير معروف. وقد ذكره ابن برى في الصحاح. وتمام البيت:

لَيْسَت بِكَرْوَاءَ وَلَكِن خِذْلِمُ
ولا بِزَلَّاءَ ولكن سُتْهُمُ

اللغة: الكرواء: الدقيقة الساقين. الخذلم: الناعمة الممتلئة الساقين والذراعين وهي الصفات التي كان يحبها العربي في المرأة في ذلك الوقت. الشاهد في قوله: «ستهم» حيث أتى الشارح بهذا البيت لبيان استعمال «ستهم» اللغوى، حيث قصد الشاعر هنا فيها العظيم العجز.

وقد استشهد به كل من: المنصف لابن جنى ٢٢/٣، الصحاح (بكر) اللسان (كرا) وفي كتاب كفاية المتحفظ يقول:

ويرويه ابن جنى بقوله: أخبرنا أبو سهل أحمد بن محمد قال: أنشدنا أبو العباس ثعلب:

لست بكحلاء ولكن زرقم
ولا بِرَسْحَاهُ ولكن سُتْهُمِ

المنصف ٢٥/٣.

وكذلك فسحم للشيء الفسيح[1] وحلكم[2] للأسود. وآمرأة دَفْعُمُ من الدفعاء وناقة دلقم للتى آندلق لسانها لكبرها. ورجل شجعم وأيتم، والإشتقاق فيها ظاهر. وأما زيادتها حشوا فشاذ كما ذكر وذلك نحو قمارص ودلامص. أما قمارص فهو اللبن الجامد، ووزنه فماعل لأنه من القرص، ولقولهم لبن قريص. وأما دُلامِص[3] فاحتج الخليل على زيادتها بسقوطها فى الإشتقاق نحو دلاص ودليص. وقال المازنى: لو قال قائل أن دلامصا[4] من الأربعة ومعناه دليص وليس بمشتق منه لكان قولا قويا، كما أن لألأ فيه بعض حروف اللؤلؤ وليس منه، لأنّ فَعّال إنما يبنى من الثلاثى لاغير. ولؤلؤ رباعى. وحكى عن الفراء أنه كان يقول لبائع اللؤلؤ لاءأ بوزن لعاع وهو خلاف المسموع. وقد أشير إلى هذا فيما تقدم.

٩٤٩ والنون زِيْدَ أوَّلَا كَنَرجِسِ   وثانيا كعُنْصُلِ وعَنْبَسِ

٩٥٠ وزيد فى القِنَفْخَر والكَنَهْبُلِ   كَذَاك فى الضَيْفَنِ والجَحَنْفَلِ

النون يزاد أولا إما فى الإسم فنحو نرجس ووزنه نَفْعِل فلو سُمِىّ به لم ينصرف، وإنما حكم بزادتها لأن أصالتها تؤدى إلى مالا نظير له فى الكلام، إذ ليس فى الأصول مثل جِعفِر بكسر الفاء. ومن قال نرجس بكسر النون فإنه وإن كان على مثال زبرج فهى أيضا زائدة لأنه لما كان البِنَاءانِ لمعنى واحد آمتنع الحكم عليها بالأصالة فى لغة دون أخرى، ولأن بعدها ثلاثة أصول. فإن قيل: نرجس أعجمى فلا يحكم عليه بالزيادة، لأنه فى ذلك كالحروف. قيل لما تكلمت به العرب وصرفته فى الجمع والتصغير ونحوهما أجروه مجرى العربى. ولهذا قيل إن ألف لجام وواو نوروز وياإبراهيم زائدة لجمعها على لجم ونوازيز وأباره. وأما فى الفعل ففى المضارع إذا كان للمتكلم مع غيره، وللواحد العظيم نحو نضرب ونَقْعُدُ، وفى الماضى للمطاوعة نحو

(١) المعجم الوسيط ٦٨٨/٢.

(٢) المعجم الوسيط ١٩٣/١.

(٣) انظر سيبويه ٣٥٢/٢، المقتضب ١٩٧/١، تصريف المازني ١٥١/١.

(٤) المعجم الوسيط ٢٩٢/١.

كسرته فآنكسر وجبرته فآنجبر. لأنه لما كان حرفا غنيا فيه سهولة وآمتداد إلى الخيشوم، ناسبت معنى المطاوعة لأنها سهولة. وتزاد ثانيا فى نحو عنصر وعنبس والقنفخر والكنهبل. أما زيادتها فى عنبس فظاهر للإشتقاق لأنه من العبوس. وأما عنصل فلعدم النظير، لأنه ليس فى الكلام مثل جعفر بفتح الأول وضم الثالث، ولذلك من قال عنصل بضم الأول وفتح الثالث لأنه بناء معدوم عند سيبويه[٥]. ومثله جندب[١] وقنبر. وأما القنفخر فكقولهم فى معناه آمرأة قفاخرية بحذف النون وهى العظيمة الجثة. وأما الكَنَهْبُل بضم الباء وهو الشجر العظام فلعدم النظير، لأنه ليس فى الأصول مثل سفرجل بضم الجيم. وكذلك من قال كنهبَل بفتح الباء لامتناع زيادتها فى لغة. وأصالتها فى أخرى، والنون فى عنتر أصل والوزن فَعْلَل مثل جعفر. وقيل زائدة لأنّها إمّا من عَتَرَ إذا ذَبَحَ العتيرة، أو من العَتْر وهو الشدة. وتزاد ثالثة. أما في الإسم نحو جحنفل وقرنفل. أما جحنفل وهو العظيم الشفة فلسقوطها فى الجحفلة وهو بمعناه. ولأنها وقعت موقع الألف الزائدة ولذلك تعاورتا الكلمة الواحدة نحو شرنبت وشرابت وجرنفش وجرافش. وقيل لوقوعها موقع ما لايكون إلا زائدا وهو حرف العلة نحو فَدَوْكس وسَمَيْدَع وعُذَافر. وأما قرنفل فلعدم النظير لأنه ليس فى الأصول مثل سفرجل بضم الجيم. وأما فى الفعل فنحو إحرنجم وهو من مزيد الرباعى كما مر. ورابعة مثل ضَيْفَن ورَعْشَن وبَلْعَن. أما ضيفن[٢] فقال المازنى: نونه زائدة لأنه من الضيف ووزنه فَعْلَن. وقال أبو زيد إنها أصلية والياء زائدة، ووزنه فَيْعَل كصيرف لأنه من ضفن الرجل إذا جاء ضيف الضَّيْف. وأما رعشن وبلعن فللاشتقاق وهو ظاهر. واعلم أن النون قد تكثر زيادتها أخيرا. أما خامسا فنحو سكران وعطشان وغضبان وعثمان ومروان. إلا أن الأصل فى زيادة هذه النون بعد الألف الزائدة، إنما هو للصفات، والأعلام محمولة

(١) يقول سيبويه في ذلك ٢/٣٥٠: «والنون من جُنْدَب وعُنْصَل وعُنْظَب زائدة لانه لايجيء على مثال فُعْلَل شيء إلا وحرف الزيادة لازم له واكثر ذلك النون ثابته فيه..» ثم قال: «وأما جندب فالنون فيه زائدة لأنك تقول جدب فكان هذا بمنزلة اشتقاقك منه مالا نون فيه.

(٢) يقول سيبويه ٢/٣٢٧: «وتلحق رابعة فيكون على فعلن في الصفة قالوا رعشن وضيفن وعلجن ولانعلمه جاء اسما». وقال المبرد: الضيفن هو الجائي مع الضيف.

عليها. ولهذا قيل إنه متى وُجِدَت ألف ونون حكم بأنهما زائدان إلا أن يقوم دليل على الأصالة كما فى فينا لأنه من الفنن. وأما سادسة نحو زعفران وعنفوان وعقربان. وأما أُرْجُوان فقيل أُفْعُلان من رجى يرجو، وقيل افعوال من رجن، وقيل فَعْلُوَان من الأرج. وأما سابعة نحو عبيثران وعنوبران. وتزاد أخيرا للدلالة على الصرف فى الأسماء المتمكنة وبعد ألف التثنية والجمع عوضا من الحركة والتنوين، وللتوكيد فى الأفعال المضارعة والأمر. وفى الأمثلة الخمسة من المضارع.

٩٥١ والسّينُ فى آسْتَفْعَلَ كآسْتَطَاعَا وَزِيْدَ لِلتَّعْوِيضِ فى آسْطَاعَا

السين تزاد زيادة مطردة فى آستفعل لطلب الفعل ونحوه كما مر. ومصدره وماتصرف منهما كالمستقبل وآسم الفاعل والمفعول. والأمر والنهى كآستخرج استخراجا فهو مستخرج. ودليل الزيادة الإشتقاق وهو ظاهر. ومع كاف الضمير للمؤنث المخاطب وقفا فى لغة بكر نحو أَكْرَمْتُكْس ومررت بِكُسْ محافظة على بيان كسرة الضمير. وأما آستطاع فالسين والتاء فيه زائدان وهو آستفعل والهمزة للوصول مكسورة. وفيه ثلاث لغات. إحداها ماذكر، الثانية: آستاع بحذف الطاء والهمزة فيها مكسورة للوصل. أما أنهم حذفوا الطاء التى هى الفاء كَرَاهَة ثقل اجتماعها مع التاء، لأنهما من مخرج واحد، وإما أن التاء حذفت أولا وأبدل من الطاء تاء. الثالثة: اسطاع بحذف التاء لمجانستها الطاء والهمزة بحالها مكسورة للوصل. وفى التنزيل: ﴿فَمَا آسْطَاعُوا أَنْ يُظْهِرُوهُ﴾(١). وأما آسطاع بفتح الهمزة فى الماضى وقطعها وضمها فى المَستقبل فالسين عند سيبويه(٢) زائدة للعوض عن ثقل حركة العين إلى الفاء. وأشار إليه بقوله: وزيد للتعويض فى آسطاعا. والأصل أطْوَعَ بفتح الواو فلما نقلت الفتحة إلى الطاء لارادة الإعلال، قلبت ألفا لتحركها فى التقدير وانفتاح ماقبلها الأن. ورد المبرد(٣) على سيبويه أمّا أولاً فلأنَّ الشيء إنما يُعَوَّضُ منه

(١) سورة الكهف آية ٩٧.

(٢) سيبويه ٣١٣/٢، ٣٣٢، ٣٣٣.

(٣) يقول المبرد في المقتضب ١٩٨/١: «وأما السين فلا تلحق زائدة إلا في موضع واحد وهو استفعل وماتصرف منه».

إذا لم يكن موجودا، وحركة العين موجودة لأنها منقولة إلى الفاء. وأما ثانيا فلأنها لو كانت للعوض لاطردت فى كل مايوجد فيه الثقل وليس كذلك. والجواب أما عن الأول فلأن العوض إنما كان من ذهاب الحركة عن العين فى الجملة لا عن ذهابها عن الكلمة مطلقا. وأما عن الثانى فلأنه إنما لم يطرد لأنه تعويض جواز لا تعويض وجوب. وقال الفراء: أصله آستطاع فحذفت التاء وقطعت الهمزة وفتحت وهو ضعيف لقطع همزة الوصل فى الاختيار من غير موجب. وقد تُبْدَل من الطاء فى آستطاع المفتوح الهمزة تاء فيبقى آستاع والخلاف فيه ماذكر.

٩٥٢ والهَاءُ فى هِرْكَوْلَةٍ إذْ أصْلُها رَكْلَ وهاءُ أُمَّهاتِ مِثْلُهَا

الهاء تزاد غير مطردة أما أولا كزيادتها فى هركولة عند الخليل(١) لأنه من الركل إذ الهركولة العظيمة الخلق، وهى تركل فى مشيها. وكذلك هَبْلَعُ لأنه من البلع وهو الأكول. والذى عليه الأكثرون أنها أصل فيهما لقلة زيادتها أولا. فعلى الأول وزن هركولة هفعولة وهبلع وهفعل. وعلى الثانى هركولة فعلولة وهِبْلَع فِعْلَل. ونقل عن الأخفش زيادتها أولا فى نحو هجرع وهلقامة، لأنه من الجرع واللقم. وزيدت فى أهراق يهريق بقطع الهمزة فى الماضى، وضم حرف المضارعة فى المستقبل، وفتح الهاء فيهما عوض عن حركة العين كالسين فى اسطاع. وأما ثالثا: نحو فرس سلهب لقولهم فى معناه سَلَبٌ. وأما رابعاً: كالهاء فى أمّهات ووزنها فعلهات. وهى مثل هِرْكَوْلَةٍ فى عدم الإطراد، وهو المراد بقوله وهاء أمهات مثلها. ويدل على زيادتها أنها جمع أمّ.. فالهمزة فاء والميم الأولى عين، والثانية لام والغالب فى الأناسى الأمهات. وفى التنزيل: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُم أُمَّهَاتِكُمْ﴾(٢). وفى البهائم الامّات. وربما جاء على العكس. وقد جمع الشاعر بين اللغتين فى الأناسى. قال:

إذَا الأُمَّهاتُ قَبُحْنَ الوُجُوهَ فَرَجْتَ الظَّلَامَ بأُمَّاتِكَا(٣)

---

(١) يقول سيبويه ٣١٢/٢: «أما الهاء فتزاد لتبين بها الحركة، وبعد ألف المد في الندبة والنداء نحو. واغلاماه وياغلاماه..».

(٢) سورة النساء آية ٢٣.

(٣) القائل: مروان بن الحكم من المتقارب. الشاهد في قوله: «الأمهات ــ باماتكا» حيث أن الشاعر =

وقيل إنها أصل لقولهم فى الواحدة أمهة بوزن فَعَلَّة كأُبَّهَة. وقال الشاعر:

أُمَّهَتِى خِنْدِفٌ واليَأْسُ أبِى ....[1]

وفى كتاب العين أمهة وتَأَمَّهْتُ. والأول أظْهَرُ. أما أولا فلسقوطها فى قولهم أُمٌّ بُنَيَّة الأُمُوَمة. وأما ثانيا فلأنه خلاف المسموع. وأما أَمَّهَة فَتَأَمَّهْتُ فشاذان. وتزاد أخيرا للوقف زيادة مطردة. وهى إما لازمة نحو مَهْ وعَهْ وهى إذا بقيت الكلمة على حرف واحد أو غير لازمة نحو لِمَهْ وقِيْمَة وغُلَامِيهْ واغزه. وهو عند بقائها على أكثر من ذلك.

٩٥٣ والـلَّامُ نحو عَبْـدَلٍ وذَلِكَ كَذَاكَ لِلْبَعِيْـدِ قُلْ هُنَالِكَـا

اللام لا تكثر كثرة غيرها من حروف الزوائد، ولذلك آسْتَبْعَدَ الجرمي[2] كونها منها لبعد مشابهتها حروف العلة. وقد زيدت فى نحو عَبْدَل وزَيْدَل بدليل عبد وزيد. وفى فَجْحَل وهو الذى تتدانى قدماه وتتباعد كعباه، لأنه فى معنى أفحج وفى هدمل لأنه من الهدم. وفى أسماء الإشارة نحو ذلك وتالك وأولالك. وأما هنالك فهو إشارة إلى مابعد الأمكنة. وإنما زيدت فيها لتدل على بعد المشار إليه، ولذلك

= قد جمع بيع اللغتين. فأم تجمع في الأناسي على أمهات، وفي البهائم: أمات. وهذا الغالب ولكن الشاعر استعمل الحالتين في الدلالة على الأناسي. وهو قليل. وقد استشهد به كل من: شرح شواهد الشافية ٣٠٨، شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٠، شرح التصريح ٣٦٢/٢، المفصل (٢٠٠)، الدرر ٦/١، الهمع ٢٣/١، اللسان ٢٩٥/١٤.

(١) القائل: قصى بن كلاب بن مرة أحد أجداد النبي ﷺ. وتمام البيت:

أمهتى خندف واليأس أبى
وحاتم الطائي وهاب المئى

الشاهد في قوله: «أمهتى» حيث ظهرت فيه الهاء على الأصل في الكلمة لأن أصل أم أمهة، ولذلك يجمع على أمهات. ويقال الأمهات للناس، والأمات للبهائم.

وقد استشهد به كل من: جمهرة أشعار العرب ٢٦٧/٣، أمالى القالى ٣٠١/٢، المحتسب ٢٢٤/٢، السمط ٩٥٠، الروض ٧/١، شرح المفصل لابن يعيش ٤/١٠، الخزانة ٣٠٦/٣، التصريح ٣٠٦/٢، التصريح ٣٦٢/٢، الهمع ٢٣/١، الدرر ٥/١.

(٢) انظر: ماكتب عن زيادة اللام في سيبويه ٣١٣/٢، حيث قال: واللام تزاد في عبدل وذلك ونحوه، وتصريف المازني ١٦٥/١، ١٦٦، الخصائص ٤٩/٢.

لا يجمع بينها وبين ها التى للتثنية الدالة على قرب المشار إليه لما بينهما من التضاد. وأما هَيْقَل لذكر النعام[1] فقد ورد فيه هَيْق وهَقْل ويحتمل أن تكون اللام زائدة، والياء أصلية وبالعكس، وهى زائدة فى فيشلة وطبشل لقولهم فى معناهما فيشه وطبش. وقيل اللام فى فيشلة أصلية والياء، ووزنها فيعلة من الفشل وهو سيلان الماء[2]. وقيل اللام فى ورنتل زائدة وإلا لكان الواو إما زائدا أو أصلا. والقسمان باطلان. أما الأول فلامتناع زيادتها أولا لما مر. وأما الثانى فلأن حروف العلة لا تكون فيما هو على ثلاثة أحرف فصاعدا إلا زوائد مالم يعرض التكرير. وقد تقدم بيانه. وأما إذا حكم بزيادة اللام فلا يلزم هذا المحال لأن الكلمة إنما كانت ثلاثية بالواو والمراد أن تكون ثلاثية بغيرها.

٩٥٤ وكُلُّ حَرْفٍ زِيْدَ لَا تُغَيِّرهْ بِلَفْظِهِ إذَا وَزَنْتَ تَذْكُرُهْ

٩٥٥ والأحْرُفُ التى تَكُوْن أصْلاً قَابِلْ بها إذا وَزَنْتَ فِعْلَا

٩٥٦ وأن تَزِدْ عَلَى ثَلَاثٍ كَرِّرِ اللَّامَ نحو فَعْلَل فى جَعْفَرِ

وقد تبين أنهم لما قصدوا التمييز بين الأصلى والزائد من حروف الكلمة وضعوا قانونا كليا وزنوها به وهو فَعَل، فقابلوا بالفاء والعين واللام الحروف وهو المراد بقوله قابل بها إذا وزنت فعلا. أى قابل بها الفعل إذا وزنت الأصل. فإن كان الموزون ثلاثيا لم يحتج إلى زيادة عليه. وإن كان أكثر من ثلاثة كرر اللام مرتين فى الرباعى وثلاث مرات في الخماسى من الأسماء. فيقال وزن جعفر فعلل، ووزن جحمرش فَعْلَلِل، وإنما آختصت اللام بالتكرير لأن الزائد مجاورها وقد حَجَزت بينه وبين العين والفاء، وإن كان فيه زائد عبروا عن بلفظه فقالوا وزن أحمر أفعل، وضارب فاعل ومضروب مفعول، وصيرف فيعل وكلتبان وهو القراد فعتلان، لأنه من الكلت، وقماص فماعل ودلامس فعامل وكذلك سائر مافيه الزيادة. وأن منها ثلاثة مواضع مستثناة وهو مايكون الزائد فيه مبدلا من تاء الإفتعال، أو للإلحاق أو مكررا من

(١) المعجم الوسيط ٩٨٩/٢.

(٢) المعجم الوسيط ٦٩٠/٢.

جنس حرف الكلمة. والمكرر إما أن يكون فاء أو عينا أو لاما وكل واحد منها قد يكون بآنفراد وقد يكون مع غيره. أما الأوّل فالفاء تكرر إما بغير فاصل نحو دَدَن ووزنه فَعَل، وأما بفاصل نحو كوكب، ووزنه فَوْعَل، وأما العين فتكرر إما بغير فاصل نحو عَلّم وقَطّع ووزنها فَعَّل وإما بفاصل نحو عثوثل وغَدَوْدَن ووزنهما فَعَوْعَل. وأما اللام فإما مع عدم الفصل نحو أحْمَرّ وحدب فى غير الملحق، وقَرْدَدَ ومَهْدَدَ فى الملحق. وإما مع الفصل نحو جلباب وشملال، وأما الثانى فعلى ضربين أحدهما أن تتكرر الفاء والعين نحو [مَرْمَرِيْس](1) ومرمريت ولم يكرر فيه غيرهما. وثانيهما أن تتكرر العين واللام نحو صمحمح وبرهرهة ووزنهما فعلعلة. وأما نحو قلقل وزلزل فالأجود أن وزنهما فَعْلَل، وقيل فَعْفِل. فإن قيل فلم خُصَّ الفعل أعنى الميزان فى مقابلة الأصل دون غيره. فالجواب من وجهين: أحدهما: إنما آختاروه إشعارا بأن أصل التصريف للأفعال. وثانيهما لعمومة أفعال القديم والمحدث علاجا كان الفعل أو غير علاج غريزة أو غير غريزة قال الله تعالى: ﴿لا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾(2) وإنما وزن الزائد من المكرر بلفظ الأصل لاشتراكهما فى لفظ الأصل، ولأن منها مايلزمه الإدغام عند آجتماع المثلين. واعلم أنه إذا كان فى الموزون قلب أو حذف آعتبر ذلك فى الوزن. أما القلب فيقال: وزن آدر أعفل ووزن أشياء [أفعاء](3) لأن أصلها شيئا بوزن فعلاء على الأظهر كما مر وحادى عالف على العكس لتأخر الفاء عن اللام، وجائى فالع على رأى الخليل، والقِسِيّ فِلوِعٌ لأن واحده قوس. وأما المحذوف: فيقال وزن قاض فاع ويَدِفَعٍ وفم فل.

٩٥٧ فإنْ بَنَيْتَ فَعْلَلاً من ضَرَبَا تُلْحقه بِجَعْفَر قل ضَرْبَبَا

٩٥٨ وإنْ بَنَيْتَ من وَأى كمَفْعَل مَوْأى على مثالِ مَرْمَى يُجْعَلُ

لما كان علم التصريف مستعصيا على الفهم كباب الأخبار فى النحو، قصد

(١) هكذا في (ق، ك) وفي الأصل (ص) (مريس) وهو تصحيف.

(٢) سورة الأنبياء آية ٢٣.

(٣) هكذا في (ق، ك) أما في الأصل (ص) (لفعاء) وماذكر هنا أصح وأفضل

التصريفيون تسهيله بالتصرف فى مادة الكلمة أعنى حروفها بالنقل من الصيغة التى هي عليها إلى صيغة أخرى، ليحصل بذاك التدرب والرياضة فيه. فمعنى قولهم ابن من كذا مثل كذا هو أنك تفك تركيب لفظ كلمة كذا عما كان عليه من البنية، وتركبه على وزن لفظ كلمة كذا جاريا على القانون الذى تقتضيه مماثلة البناء المقصود مماثلته. وذلك أن تقابل الحروف الأصلية التى هى الفاء والعين واللام من المطلوب مثاله فى الحركة والسكون. وتأتى بالزائد على لفظه إن كان فى المقصود مثاله زائد. فإن أُحتيج إلى تكرير كرر أما مرة أو مرتين كما مر، وإن عرض مايوجب الإعلال أعل. ويجوز أن تبنى من الثلاثى رباعيا وخماسيا من غير عكس، ومن الرباعى خماسيا ولا عكس وإلا لكان ذلك هدما لابناء، ولهذه العلة كان الميزان ثلاثيا وهو فَعَلَ، لأنه لو كان رباعيا مثلا لما أمكن وزن الثلاثى إلا باسقاط حرف. وآعلم أنه قد آختلف فى البناء، فذهب سيبويه إلى أنه لا يبنى من العربى إلا عربى مثله. لأن الغرض منه التمرن، وأحكام الأصول العربية دون غيرها. وذهب الأخفش إلى جواز بناء العربى من مثله ومن العجمى بالعكس لأنه أكثر تمرنا ورياضة فى تصرف صيغ الكلم. ومنع الجرمى البناء من شيء مماثلا لآخر مطلقا آختراع ألفاظ لا معانى لها. فعلى قول الجمهور إذا بنيت ثلاثيا فإن واقَعَهُ فى الزنة آمتنع مطلقا فلا يقال: ابن من ضرب مثل رمى، وإن خالفه صح البناء إذا بنيت من ضرب مثل سمع كسرت الراء، وإذا بنيت منه مثل ظرف ضممتها لاغير. وإن بنيت منه رباعيا فإن كان بوزن جعفر وهو الذى أشار إليه المصنف قلت ضربت فتفتح أوله، والباء الأولى، وتسكن ثانية وتكرر الباء مرة واحدة. وإن كان بوزن زبرج قلت ضِرْبِبْ بكسر أوله وسكون ثانية وكسر الباء الأولى وتكرر الباء. وإن كان بوزن سِبَطْر قلت ضِرَبّ بكسر أوله وفتح ثانيه، وإدغام الباء الأولى لسكونها فى الثانية، وإن بنيت منه خماسيا. فإن كان بوزن سفرجل قلت ضَرَبَّبَ كررت الباء مرتين، وأدغمت الأولى لسكونها فى الثانية، وفتحت أوله وثانيه ورابعه، وإن كان بوزن جحمرش قلت ضَرْبَبِبْ بفتح أوله واسكان ثانية وفتح ثالثه وكسر رابعه من غير إدغام. وقس على ماذكر سائر أبنية الرباعى

والخماسي من الصحيح مطلقا. أما المعتل فنحو وأى بمعنى وعد هو معتل الفاء واللام، إذ فاؤه واو وعينه همزة ولامه ياء، فإن بنيت منه مثل مفعل كما ذكر المصنف قلت مَوْأى بوزن مَوْعد وموهب ومواى، فآنقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها كما قلبت الياء فى مرمى ألفا. وإن خففت الهمزة بالفاء حركتها على الواو الساكن قبلها قلت موى. ولا يلزم منه قلب الواو ألفا لأنه يؤدى إلى آجتماع إعلالين، وإن بنيت منه مثل جعفر قلت وَأْيا وأصله وإيي فالهمزة الساكنة فى مقابلة العين والياءان المتحركان فى مقابلة الفاء والراء. ولما تحركت الأخيرة وآنفتح ماقبلها قلبت ألفا. فإن خففت الهمزة قلبتها ألفا لسكون ماقبلها. فقلت. وأيا. وإن بنيت منه مثل سفرجل قلت وأيًّا، تقلب الثالثة ألفا لتحركها وآنفتاح ماقبلها، وتدغم الأولى فى الثانية لسكونها. وإن بنيت منه مثل أَحْمَر قلت أَوْأى. فإن خففت الهمزة قلت أوى. ولا تقلب الواو ألفا لما مر من لزوم آجتماع إعلالين. وإن بنيت منه مثل إِصْبَع بكسر الهمزة وفتح الباء قلت: إِيّا انقلب من الواو ياء لسكونها وآنكسار ماقبلها. ومن الياء الأخيرة ألفا لتحركها وآنفتاح ماقبلها. وإن خففت الهمزة بالقاء حركتها على الياء قبلها حذفتها فصار أيا. وأما بكسر الهمزة والياء فتقول أى تبدل الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها. وتحذف الياء الأخيرة لسكونها وسكون التنوين. وإن بنيت منه مثل عَنْسَل: فإن أخذ على أنه من العنس واللام زائدة قلت وَأْنَل، وإن أخذته من العسلان والنون زائدة من اللام أصل قلت ونأى، وأصله وناى. فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها. وإن خففت الهمزة قلت ونا. ولما كانت الأبنية كثيرة أثرنا فيها الإختصار، لأن من فطانة مايرشده القدر الذى أوردناه. ولك أن تبنى من الصحيح مثله ومثل المعتل. ومن المعتل مثله. ومثل الصحيح. واعلم أن الواو والياء فى المعتل مطلقا قد يشتركان ويختلفان.. أما الأول فإنهما يقعان فاء: نحو وعد وينع ووعد ويسر، وعينا نحو: قال وباع وقول وبيع، ولاما نحو: غزى ورمى وغزو ورمى، وفاء وعينا نحو يوم وويل وبين فى اسم مكان، وعينا ولاما نحو طويت وحَيَيْتُ وقُوّة وحَيّة، وفاء ولاما نحو: وأيت ويديت،

والياء على رأى من يجعل عينها ياء وفاء ولاما ونحو: ييبت. والواو على رأى الأخفش لأن تأليفها عنده من الواو، كما أن يَيَيْتُ من الياءات. وقالوا ليس من العربية كلمة فاؤها واو ولامها واو إلا الواو. ولذلك حكموا على نحو: الوغى بأن يكتب الفها ياء لانقلابها عن الياء. وأما الثانى فلأن الواو تقع فاء والياء لاما دون العكس نحو وشيت ووقيت. والواو عينا والياء لاما فى الأظهر نحو طويت وشويت من غير عكس. وأما نحو الحيوان فأصله الحييان فلما آجتمعت الياءات قلبت الأخيرة واوا كراهة آجتماع الأمثال. وذهب المازنى إلى أنها فيه أصل.

٩٥٩ وآلْحَذْفُ فى الوَاو وياء وألِفْ فمنه مالِغَيْرِ عِلَّةٍ حُذِف
٩٦٠ كالأب والِيَد آعْتَبَاطاً عُرِفَا ومِنْهُ مالِعِلَّـةٍ قَدْ حُذِفَا
٩٦١ كالحَذْفِ لِالْتِقَاءِ سَاكِنَيْنِ والحذفُ لِالْتِقَاءِ هَمْزَتَيْنِ
٩٦٢ نحو فَتَىً وَصْلاً ونحو أُكْرِمُ أو مُلْحَق به كمثل يُكْرِمُ

لما ذكر أقسام الزائد ومايتعلق به أخذ فى بيان الحذف، لأنه فى مقابلة الزائد وهو ضربان. مطرد وهو ماحذف لعلة فيحذف حيث وجدت العلة. وغير مطرد وهو ماكان لغير علة فيقصر على السماع. ويسمى آعتباطا، مأخوذا من عبطت الناقة وآعتبطتها إذا ذبحتها[1]، ولا علة. والحروف التى تحذف أحد عشر حرفا يجمعها قولك: يخفن حائط وهب. وقد ذكر منها أربعة أحرف وهى الواو والياء والألف والهمزة، ونحن نأتى على الجميع إن شاء الله تعالى. أما الضرب الثانى وهو غير مطرد ففى عشرة أحرف. الواو والياء والألف والهمزة والهاء والنون والياء والحاء والخاء والفاء، أما الواو فنحو قوله أب. وأصله أبو بدليل أبوان فى التثنية. وقولهم أبٌ بَيِّن الأبُوّة. ومنه آبن وأصله بَنَو بفتح الباء والعين فى الأعرف. وقيل لامه ياء لأنه من بنى يبنى، ولأن الولد مبنى من ماء أبيه. ومنه قلة وثبة وكرة لأنها من كورت العمامة. وغَدٌ أصله غَدْوٌ. وقد جاء على التمام قال:

(١) انظر هذا المعنى في اللسان «عبط» والمعجم الوسيط ٢/ ٥٨٠.

.... إنَّ مَعَ اليَوْمِ أخاهُ غَدْوَا[1]

وأما الياء فنحو قوله يد وأصلها يَدْيٌ بدليل يديت إليه يدا. أى نعمة[2] لأن العطاء يكون باليد. ولقولهم فى التثنية يديان. ومنه مائة. وأصلها ميئة وقد جاء ميين على الأصل، حكاه الأخفش ومنه دم. ولامه ياء على الأكثر بدليل قوله:

.... جَرَى الدَّمَيَانِ بِٱلْخَبَرِ ٱلْيَقِيْنِ[3]

وقيل: لامه واو لقولهم دموان وأما الألف ففى نحو: أم والله. وأصله أما والله فحذفت الألف من أما. وأما الهمزة فتحذف فاء، ونحو ناس عند سيبويه ووزنه عال. ويلتزم الحذف مع الألف واللام فلا يقال الأناسُ إلا فى الضرورة كقوله:

---

(١) القائل: غير معروف من الرجز وتمام البيت:

لاتَقْلُواَهَـــــا وادْلُواَهَـــــا دَلْـــــوَا
إنَّ مَعَ اليَـــــوْمِ أخَـــــاهُ غَدْوَا

الشاهد في قوله: «غدوا» حيث جاءت أصلا للكلمة: غد وهي تشابه أب: أبو وغد: غدو. وفيه شاهد آخر بقوله: «أخاه غدوا» حيثّ أبدل النكرة وهي قوله «غدوا» من المعرفة وهي قوله «أخاه» وإنما كان معرفة لأنه اسم مضاف إلى الضمير وذلك ظاهر. وقد استشهد به كل من المقتضب ٢/٣٢٨، ٣/١٥٣، المنصف ١/٦٤، ٢/١٤٩، المخصص ٩/٦٠، أمالى ابن الشجرى ٢/٣٥، شواهد الشافية ٤٤٩، شذور الذهب ٤٤٤، اللسان (دلا).

(٢) انظر المعنى في المعجم الوسيط ٢/١٠٦٣، واللسان (يدى).

(٣) القائل: من الوافر، اختلف النحاة في نسبة هذا البيت. فنسبه قومه إلى الفرزدق وآخرون إلى الاخطل وآخرون إلى المرداس بن عمرو والبغدادي نسبه لعلي بن بدال بن سليم وتمامه:

فَلَـــو أنَّـــا عَلَـــى حَجَـــرٍ ذُبِحْنَـــا
جَرَى الدَّمَيَـــانِ بالخَبَـــرِ اليَقِيْـــنِ

الشاهد في قوله: «الدميان» حيث ثني كلمة الدم، وجعل لامه ياء ومن المقرر أن التثنية والجمع يردان الاشياء إلى أصولها فمجيء الدميان بالياء يدل على أن اللام المحذوفة عن الدم وهي الياء. وقيل إن أصلها الواو فيقال في التثنية الدموان. وهذه مسألة خلافية بين النحاة وبها كلام كثير. وقد استشهد به كل من: المقتضب ١/٢٣١، ٢/٢٣٨، ٣/١٥٣، مجالس ثعالب ٣٢٨، المنصف ٢/١٤٨، ابن الشجرى ٢ /٣٤، الإنصاف رقم ٢٢٨، ابن يعيش في شرحه ٤/١٥١، ٥ /٨٤، ٢٤٩، الخزانة ٣/٣٤٩، شواهد الشافية ١١٢، الأشموني ٤/١٠٩، المقرب ٢/٤٤.

إنَّ المَنَايَـــــا يَطْلَعْـــــنَ عَلَـــى الأُناسِ الآمِنِيْنَـــا(١)

وقيل أنه من ناس ينوس إذا تحرك. وقيل مقلوب من نَسِيَ كما مر. وعَيْناً نحو تَرى. وأصله تُرْءَى بالهمزة. وقد جاء على الأصل في الشعر. قال:

رَأتْ عَيْنَـيّ مَالَـمْ تَرْأيَــاهُ كِلَانَــا عَالِــمٌ بالتُّرَّهَــاتِ(٢)

ولاما نحو أشياء عند الفراء. وأما الهاء: ففي فوك بدليل فُوَيْهٌ وأفْوَاهٌ. وفي شاة وأصلها إما شَوَهَة بتحريك العين التي هي الواو، فلما تحركت وآنفتح ماقبلها قلبت ألفا. وأما شَوْهَة بسكونها إذا هو الأصل. إلا أنه لما باشرت الواو التاء تحركت لها فقلبت ألفا. وأما النون ففي نحو مذ وإنْ إذا خففت، وأما الباء فمن رب إذا خففت. وقرىء: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِيْنَ كَفَرُوا﴾(٣) بالتخفيف. وأما الحاء فمن نحو حَرٍ، وأصله حرح بدليل حريح وأحراح. وأما الخاء فمن بخ إذا خفف. ويقال لتعظيم الشي وتفخيمه(٤). وأما الفاء فمن سوف في نحو سو أفعل ومن أف مخففة.

(١) القائل: ذوجدن الحميري. الشاهد في قوله: «الأناسي» حيث اجتمعت أل التعريف والهمزة وهذا لايكون إلا في الشعر. والقياس أن نقول الناس فأصله أناس فحذفت الهمزة وعوض عنها أل، إلا أنها ليست لازمة إذ يقال في السعة أناس وهذا يدل على أن أل في البيت ليست عوضا من الهمزة، إذ لو كانت عوضا لم يجز أن يقال: ناس من غير همزة ولا أل، إذ لايجوز الخلو عن العوض والمعوض عنه وسيبويه يعتبرها عوضا من الهمزة. وقد استشهد به كل من: مجالس العلماء ٧٠، الخصائص ٣/١٥١، ١/١٢٤، ابن الشجرى في أماليه ١/١٢٤، ٢/١٢، ابن يعيش في شرح المفصل ٢/٩، ٥/١٢٦، الخزانة ١/٣٥١، شرح شواهد الشافية ٣٩٦.

(٢) القائل: سراقة بن مرداس البارقي من الوافر. الشاهد في قوله: «ترأياه» فقد ذكر سيبويه أن كل شيء كان في أوله زائدة من الزوائد الأربعة نحو أرى، ترى يرى، ترى، فإن العرب لاتقول ذلك بالهمز. أي أنها لاتقول: أرأى ونرأى ونحوها وذلك لأنهم جعلوا همزة المتكلم في أرى تعاقب الهمزة التي هي عين الفعل، وهي همزة أرأى حيث كانت همزتين، وإن كانت الأولى منها زائدة والثانية أصلية. وكأنهم إنما فروا من التقاء همزتين، وإن كان بينهما حرف ساكن وهو الراء. ثم حملوا سائر حروف المضارعة على الهمزة. وقد جاء أراهم على الأصل وهو قليل. وقد استشهد به كل من: نوادر أبي زيد ١٨٥، المحتسب ١/١٢٨، الخصائص ٣/١٥٣، أمالي ابن الشجرى ٢/٢٠، ابن يعيش في شرح المفصل ٩/١١٠، شواهد الشافية ٣٢٢، المغنى ٢٧٧، ديوانه ٧٨.

(٣) سورة الحجر آية ٢.

(٤) انظر هذا المعنى في المعجم الوسيط ١/٤٠.

وأما الضرب الأول وهو ماحذف لعلة فمنة ماحذف لالتقاء الساكنين فى الوصل نحو عصا وهذا قاض يافتى حذفت الألف والياء لسكونها وسكون التنوين، وهذا الحكم مطرد فى كل حرف علة لقيه ساكن بعده غير مدغم سواء كان الساكن الذى يليه من نفس الكلمة نحو قم وبع وخف أو من كلمتين نحو يرمى الغرض ويغزو الجيش، ويخشى القوم. وقوله نحو فتى وَصْلاً مثال لما يُحْذَفُ لالتقاء الساكنين. وآحترز بقوله وصلا عن الوقف. فإنه لاحذف فيه لعدم موجب الحذف وهو التقاء الساكنين. قوله والحذف لالتقاء همزتين أى ومن المطرد ماحذف لالتقاء همزتين وذلك فى مضارع أفعل نحو أكرم فى مثاله وأصله أأكرم بهمزتين، الأولى همزة المتكلم والثانية الزائدة فى أكرم. فآستثقل آجتماعهما فحذفت الثانية، لأن الأولى لمعنى وهو المضارعة، ولأن الثقل حصل بالثانية ثم ألحق به تكرم ويكرم ونكرم. وإن لم تلتق فيه همزتان لئلا يختلف بناء المضارع من المثال الواحد وهو المراد بقوله: أو ملحق به كمثل يكرم أى حمل على المتكلم بقية الصيغ طردا للباب. وقد جاء على الأصل فى الشعر. قال:

فَإِنَّـــــهُ أهْـــــلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَمَــــــا[1]

فإن كانت الهمزة الثانية فاء الفعل نحو أسس وأخذ وأدى. فإنها تبدل واوا نحو أوسس وأودى وأوخذ ولا يحذف.

٩٦٣ والوَاوُ بَيْنَ الكَسْرِ والياءِ حُذِفْ مُطَّرِداً كَيَعِدُ الحُكْمُ عُرِفْ

الواو تحذف حذفا مطردا فى المضارع إذا وقعت فاء بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة ظاهرة أو مقدرة. فالظاهرة نحو يَعِدُ ويَلِدُ. والأصل يَوْعِدُ ويَوْلِدُ. والمقدر نحو

---

(١) القائل: أبو حيان الفقعسي من الرجز المشطور، الشاهد في قوله: «يؤكرما» حيث جاء به على ماهو الأصل الأصيل فيه، ولم يحذف الهمزة كما يحذفها أهل اللسان تخفيفا، وذلك حين اضطر إلى إقامة وزن البيت، وليست الضرورة إلا معاودة الأصول المهجورة. وقد استشهد به كل من: المقتضب ٩٨/٢، الخصائص ١٤٤/١، المخصص ١٠٨/١٦، الإنصاف ٦٠٥، أوضح المسالك رقم ٥٨٠، الخزانة ٣٦٨/١، شواهد الشافية ٥٨، شواهد العينى ٥٧٨/٤، ٥٩٣، التصريح ٣٩٦/٢، الهمع ٢١٨/٢، الدرر ٢٣٩/٢، الأشموني ٣٤٣/٤، اللسان (كرم).

يَهَبُ ويَسَعُ لَأَنَّ أصْلَهُ الكسر، والفتح عارض لأجل حرف الحلق. وإنما حذفت الواو طلبا للخفة لأن الياء والكسرة لما كانتا متجانستين آستثقل وقوع الواو المغايرة [لما][1] بينهما، إذ هى فى تقدير ضمتين. وأما حذفها فى سائر حروف المضارعة نحو أعد ويعد وتعد، فحمل على الياء لما مر فى حمل يكرم ومابعده على أكرم، وكذلك الأمر نحو عد وزن. [والمصدر][2] إذا كان فيه التاء وهو مكسور الفاء نحو عدة وزنة. وفى القيود المذكورة لحذف هذه الواو آحترازات: فيا الواو عن الياء نحو بيع التمر يبيع، ويَسَّر الناقة إذا قسم لحمها أجزاء[3] ييسرها. فإنها لا تحذف لمجانستها لما قبلها وهو الياء، وبكون الياء مفتوحة عن المضمومة من نحو يوعد مضارع أوعد. فإن الواو هاهنا لا تحذف لئلا يؤدى إلى الإجحاف بالكلمة بحذفها مع حذف همزة أفعل، ولأن الواو جانسها ماقبلها وهو ضم الياء، وبكونها بين ياء وكسرة عن وقوعها بين ياء وفتحة نحو يوجل وكذلك يوعد، فيما لم يسم فاعله لفوات فتح الياء وكسرها بعد الواو. وأشار إلى القيد الأول بقوله والواو إلى الثالث بقوله بين الكسر والياء وآجتزأ عن الثانى بالمثال فى قوله كيَعِدُ إلى آخره. وآعلم أن معتل الفاء من الواو يأتى على أوجه. أحدها: أن يكون مفتوح العين فى الماضى ومكسورها فى المضارع، فلا يجوز فيه إلا الحذف لما مر نحو وعد يعد.. ووصب الدين إذا دام يصب. وفى التنزيل: ﴿وَلَهُ الدِّيْن وَاصِبَا﴾[4] وثانيها: كسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع لغير حرف الحلق، على العكس مما قبله، وليس فيه إلا الإثبات نحو وجل يوجل لوقوع الفتحة بعد الواو. وفى مضارع وجل أربع لغات: فتح العين وهى القياس، ويأجل بقلب الياء ألفا آجتزاء بأحد الشرطين، وينجل تقلب الواو ياء كراهة لاجتماعهما، وينجل بكسر الياء لتنقلب الواو ياء. وثالثها: كسر العين فى الماضى المضارع. ويتعين الحذف بنحو ورث

(١) هكذا في (ق، ك) وفي الاصل (ص) (لها) وهو تصحيف.

(٢) هكذا في (ن، ك) وقد سقطت من الاصل (ص) والافضل وجودها.

(٣) انظر هذا المعنى في المعجم الوسيط ١٠٦٤/٢، اللسان «يسر».

(٤) سورة النحل آية ٥٢.

يرث ووثق يثق وومن يمن. وأما وسع يسع ففتحته عارضة لحرف الحلق. ورابعها: فتح العين فيهما عكس ماقبله نحو وضع يضع ووهب يهب. وولغ(١) يلغ وليس فيه إلا الحذف لأن الفتح عارض لأجل حرف الحلق. وأما وذر فاصله يوذر بالكسر. وإنما فتحت عينه التى هى الذال وإن لم تكن حرف حلق ولا لامه، حملا على يدع إذا كان بمعناه فعروض الفتحة منه كعروض الضمة فى يجد فى لغة بنى عامر. فحذف الواو فيهما نظرا إلى الأصل. وخامسها: ضم العين فيهما وليس فيه إلا الإثبات لانتفاء علة الحذف نحو وجه يوجه، ووضو يوضؤ، ووجف يوجف.

٩٦٤ وَخَفَّفُوا الهَمْزَةَ بالحَذْفِ كخَبْ فى الخَبْءِ إِذْ سُكِّنَ قَبْلَهَا وَجَبْ

تحقيق الهمزة هو الأصل والتخفيف على خلافه. ولما كان تخفيف الهمزة لا يعدو ثلاثة أقسام: الحذف وبين بين والإبدال. وذكر التخفيف لكون الحذف الذى الكلام فيه قسم منه وهو أبلغ فى التخفيف. وأحكام الهمزة متعلقة بحركة ماقبلها وسكونه وبحركة نفسها. ولا تعلق لها بما بعدها. والتخفيف ضربان مقيس وغير مقيس. فالمقيس هو تخفيفها من الأوجه المذكورة بعد إلقاء حركتها على ماقبلها، وغير المقيس هو الحذف من غير إلقاء. واعلم أن الهمزة إذا كان ماقبلها ساكنا. فإن كان صحيحا، وألقى حركتها عليه طلبا للتخفيف وجب حذفها سواء كان الساكن قبلها من كلمة واحدة نحو خبء وجزء أو من كلمتين نحو من أبوك ومن أمك وكم إبلك، وإنما وجب الحذف لامتناع إبدالها وجعلها بين بين. أما الإبدال فلأنه يؤدى إلى الجمع بين ساكنين. وأما بين بين فلأنه يقربها من الساكن. فيؤدى إلى الجمع بين الساكنين كما يأتى بيانه. وإن كان معتلا فإن كان ألفا جعلت بين بين، وإن كان واوا أو ياء أصليين نحو شيء وسوء، أو ضميرين نحو آضربوا أحمد وآضربى أخاك، أو إعرابا للأسماء الستة نحو: هو أبوك. أو التثنية

(١) وَلَغَ الكَلْبُ وغيره من السباع في الإناء ومنه وبه ـ يَلَغُ ويالَغُ ولغاً ووُلُوغاً ولغانا: شرب مافيه بأطراف لسانه، أو أدخل فيه لسانه فحركه فهو والغ وهي والغة. اللسان «ولغ»، والمعجم الوسيط ١٠٥٧/٢.

نحو مررت بغلامى أبوك أو الجمع نحو قاضوييك وبنى ابراهيم، أو زائدين للإلحاق نحو الجواب فى المكان المتسع. فإن الواو فيه للإلحاق بجعفر. فإن حركتها فى الجميع تُلْقَى على الساكن قبلها، وتحذف إذا أريد تخفيفها كما فى الصحيح. وإن كانا زائدين فياتى حكمهما.

(باب الإبدال)

٩٦٥ وأَحْرُفُ الإبْدَالِ يَأتِى التَّبْيِينْ بِحَصْرِهَا فى أجْهِدْتُمْ طَاوِيْنْ

إبدال الحرف هو عبارة عن إقامة الحرف مقام آخر فى محله بعد حذفه طلبا للمناسبة مطلقا أو الضرورة. والفرق بين البدل والعوض أن العوض يكون فى غير محل المعوض منه، كالالف فى آبن والياء فى سفيريج. فإنهما فى غير محل اللام، بخلاف البدل. والفرق بين القلب والبدل: أن القلب لا يكون إلا فى حرف اللين، والبدل يكون فيها وفى غيرها. فهو أعم من القلب. وآختلف فى حروفه فذكر المصنف أنها أحد عشر[1] يجمعها أجهدتم طاوين، ثمانية من حروف الزيادة والجيم والطاء والدال من غيرها، وإليه ذهب أبو على فى التكملة، وأبو الفتح وابن السراج. وقال الزمخشرى[2]: إنها ثلاثة عشر يجمعها: آستنجده يوم طال. وهى حروف الزيادة مع ثلاثة أحرف. وقال قوم: إنها خمسة عشر حرفا: الزوائد العشرة والطاء والدال والجيم والضاد والزاى يجمعها آستنجده يوم طال زض، وآعلم أن الطريق إلى معرفة كون الحرف بدلا من غيره يكون بأمور. أحدها: الإشتقاق: كتجاة وميزان فإنهما من المواجهة والوزن: وثانيها: [كثرة][3] الأصل وقلة الفرع

---

(١) يشارك ابن معطي سيبويه في عدد الحروف حيث يقول سيبويه، ٣١٣/٢: «هذا باب حروف البدل... وهي ثمانية أحرف من الحروف الأولى وثلاثة من غيرها..» ويوافقهما أيضا المبرد في المقتضب حيث يقول ١٩٩/١ «وهي أحد عشر حرفا، منها ثمانية من حروف الزوائد التي ذكرناها وثلاثة من غيرها..».

(٢) شرح المفصل ٧/١٠، ٨.

(٣) هكذا في (ق، ك) وفي الأصل (ص) (كسرة) وهو تصحيف.

كالثعالبى فى الثعالب، وثالثها: كون البناء فرعا والحرف المبدل منه موجود فى البناء الأصل زائد نحو الضوارب. فالواو بدل من الألف الزائد فى ضارب. ورابعها ظهور الأصل فى الفرع نحو أمواه ومُوَيْه.

٩٦٦ والهَمْزُ قَدْ يُحْذَفُ إذ يُخَفَّفُ يُبْدَلُ منه مثل رَأْسِ أَلِفُ

٩٦٧ ومثل مُؤَمِنِ بواو يُبْــدَلُ ومثل بِئْر محض يَاءِ يُجْعَلُ

٩٦٨ وإنْ فَتَحْتَهَا وضَمَّ أو كُسِرْ مَاقَبْلَهَا كَمُـؤَنِ أو كمِئَرْ

٩٦٩ أَبْدَلْتَها للضَّم واواً فُتِـحَتْ كَذَا لِكسْرٍ صَارَ ياء حُرّكَتْ

وقد بينا أن الهمزة تخفف من ثلاثة أوجه الحذف والإبدال وجعلها بين بين، ولكل واحد منهم حكم يتعلق بالحذف والبدل. أما مايتعلق بالحذف فقد مر ذكره، وأما ما يتعلق بالبدل فقد ذكر أن حروف المد واللين والهاء تبدل من الهمزة. وقيل: إن الغرض من بيان ذكر البدل ماوقع فيه الحرف بدلا عن غيره، لا ما أبدل غيره منه. وهاهنا قد ذكر مايبدل من الهمزة. ويمكن أن يقال أن المراد ذكر مايبدل من الهمزة، إلا أن ذكر البدل يستلزم ذكر المبدل منه. لأنه لم يعتبر فى حروف البدل الترتيب. وإذا تقرر هذا فآعلم أن تخفيف الهمزة ضربان: أحدهما: تخفيف الهمزة المفردة.وثانيهماتخفيفها إذا اجتمع همزتان. أما الأول فإن لم تقع الهمزة أولا فلا يخلو إما أن تكون ساكنة أو متحركة. فإن كانت ساكنة دبْرها حركة ماقبلها إذ لا حركة لها فى نفسها . فإن كانت فتحة قلبت ألفا نحو رأس وقرأ. وإن كانت ضمة قلبت واواً نحو مؤمن ولؤم . وإن كانت كسرة قلبت ياء نحو بيروجيت وسواء كانت مع الحركة فى كلمة كما ذكر أو فى كلمتين نحو إلى الهدى ايتنا، والذى ايتمن. يقول: ايذَنْ لى. وإن كانت متحركة فإن كان ماقبلها ساكنا صحيحا أو واوا أو ياء أصلين أو علامة إعراب مطلقا، ألقى حركتها على ماقبلها، وخففت بالحذف متصلا كان أو منفصلا كما مر فى حذف الهمزة فى نحو خبء. وإن كان معتلا زائدا، فإن كان واوا أو ياء مدتين أو ماتناسبه المدة كياء التصغير، قلبت الهمزة إليه وأدغم فيها كمقرؤة وخطيئة وأقيس. وإن كان ألفا

جعلت بين بين، لان الألف لا يدغم. فلو أبدلت لزم إدغام الألف فيها، ومعنى بين بين: أن تجعل بين نفسها وبين الحرف الذى منه حركتها، فيقال هذا كساؤك فتجعل بين الهمزة وبين الواو، وفى مررت بكسائك بين الهمزة والياء، ورأيت كساءك بينها وبين الألف. وإن كان ماقبلها متحركا فلها معه تسعة أحوال. لأنه يكون مفتوحا أو مضموما أو مكسورا وحركتها إما فتحة أو ضمة أو كسرة. والحاصل من ضرب الثلاثة فى مثلها تسعة. فإن كانت حركتها فتحة، فإن آنضم ماقبلها أبدلت واوا نحو مؤن وجؤن جمع مونة وجونة. وإن آنكسر أبدلت ياء نحو مير جمع ميرة. وإنما أُبدلت لامتناع جعلها بين بين. وقد جعلها يونس هنا بين بين وهو شاذ. وماعدا ذلك فهى فيه بين الحرف الذى منه حركتها وبين الهمزة، وهى المفتوحة المفتوح ماقبلها نحو سأل وقرأ، والمضمومة وقبلها الحركات الثلاث. فالضمة نحو رؤس وكؤس والفتحة نحو رؤف [ونئوم][1] والكسرة نحو: المستهزئون وسنقرئك عند سيبويه والخليل خلافا للأخفش. فإنه أبدلها ياء خالصة، والمكسورة ومثلها كذلك فالفتحة نحو سئم ويئس، والضمة نحو سئل، والكسرة نحو خاطئين ومستهزئين. وإن وقعت الهمزة أولا نحو أب وأم فليس فيها إلا التحقيق لأن جعلها بين بين يؤدى إلى الإبتداء بما يقرب من الساكن. وأما الثانى وهو تخفيف الهمزة عن آجتماع همزتين. فإن كانا فى كلمة واحدة فلابد من تحرك الأولى، والثانية إن كانت ساكنة وجب إبدالها حرف لين من جنس حركة ماقبلها كراهة آجتماعهما، فتقلب ألفاً بعد الفتحة، وواوا بعض الضمة، وياء بعد الكسرة. نحو أدم واؤتمن وأيت. وإن كانت متحركة فكذلك، فتقلب المفتوحة ألفاً نحو أَتَتْ زيداً، والمكسورة ياء نحو أيمة جمع إمام على أفعلة، والمضمومة واوا نحو أعطى زيد درهما. وإن كانا فى كلمتين ففيهماخمسة أوجه تخفيف: تخفيفهما معا إذ هو الأصل، وتحقيق الأولى وتخفيف الثانية وعكسه. وهو تخفيف الأولى وتحقيق الثانية وتحقيقهما معا والفصل بينهما بألف.

---

(١) هكذا في (ك) وفي الأصل (ص) (لؤم).

٩٧٠ وأَبْدَلُوا الهَمْـزَةَ فى أَرَقْتُ هاء وإِيَّـاكَ وفى أَنَـرْتُ

يريد بيان ابدال الهاء من الهمزة. فاْعلم أن الهاء قد أبدلت من أربعة أحرف: الهمزة والألف والياء والتاء. ولما كان إبدالها من الهمزة هو الأكثر ذكره. أما من الهمزة ففى نحو أرقت وأياك وأنرت. أما أرقت فقالوا فيه هرقت. فأبدلوا من الهمزة الزائدة ها يقال هراق الماء إذا صبّه يهرقه بفتح الهاء. وأراقة يريقه إراقة، وأما أهراق الماء بالهمز مع الهاء فقيل الهاء زائدة عوض من حركة العين فهى كالسين فى آسطاع. وأما إياك فقالوا فيه هياك. فأبدلوا من الهمزة هاء. وقرىء شاذا ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاك نَسْتَعِيْن﴾(١) وأما أنرت الثوب إذا جعلت له نيرا أى علما، فقالوا فيه هنرت فأبدلوا الهاء من الهمزة الزائدة. وقالوا فى أرحت الدابة هرحتها وفى أردت الشىء هردته، وفى لأنك قائم لهنك قائم. قال:

.... لِهَنَّكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَىَّ كَرِيْمُ(٢)

وفى أما والله: لقد كان كذاهما والله. وفى هن فَعَلْتَ فَعَلْتُ. والأصل فى إنْ فَعَلْتَ فَعَلْتُ فأبدلوها من همزة إن الشرطية. وأما إبدالها من الألف ففى قولهم إِنَّهْ فى إنّا وفى مَهْمَه إذا الأصل ماما، فأبدلت من ألف ما الأولى. وأما قوله:

وَقَـدْ رَابَنِـى قَوْلُهَـا يَاهَنَـاهُ ....(٣)

---

(١) سورة الفاتحة آية ٥.

(٢) القائل: رجل من بنى نمير لم يسمه الرواة. من الطويل وأخطأ من نسبه إلى محمد بن سلمة لأنه من الرواة. وتمام البيت:

أَلَا يَاسَنَـا بَرْقٍ عَلَـى قُلَـلِ الحِمَـى
لِهَـنَّكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَـىّ كَرِيْـمُ

الشاهد في قوله: «لهنك» حيث حذفت همزة أنك وأبدلت هاء. والهمزة والهاء يتعاقبان في كلام كثير من العرب، ولربما زادوا بعد الهمزة هاء وذلك إمارة تقاربهما وتجانسهما. وقد استشهد به كل من: مجالس ثعلب ١١٣، الخصائص ٣١٥/١، ١٩٥/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٦٣/٨، ٢٥/٩، المقرب ١٠٧/١، الخزانة ٣٣٩/٤، المغنى ٢٣١، الهمع ١٤١/١، الدرر ١١٨/١، اللسان (لهن).

(٣) القائل: امرؤ القيس من المتقارب. وتمام البيت:

=

فقيل الهاء فى هناه مبدلة عن ألف منقلبة عن واو وهى لام الكلمة فى أحد الأقوال. وأما إبدالها من الياء ففى قولهم: هذه أُمَّةُ الله. والأصل هذه فأبدل من الياء هَا وليست الياء للتأنيث لأنه يفهم من الصيغة، بل هى عين الكلمة. وقيل: إنما تبدل هاء فى الوقف نحو هذه. وأما فى الوصل فيقال هذى وهو الأصل. وقد أُبدلت من الياء فى نحو هنيهة تصغير هنوة فقلبت الواو ياء لاجتماعهما، وسبق الأول منهما بالسكون، وآدغامها فى الثانية، ثم أُبدل منها الهاء كراهة آجتماع التضعيف. وأما إبدالها من التاء ففى نحو: قائمة وقاعدة فى الوقف فى الأعرف.

٩٧١ وأَبْدَلُوا الأَلِفَ هَمْزاً لِتَصِحْ فى مثل حَمْرَاءَ وصحراء يَضِح

٩٧٢ كذاك مع شذوذه شَأَبَّهْ مثل الضَّالين رووا دأبَّه

إبدال الهمزة من الألف ضربان. واجب مطرد وجائز شاذ. أما الأول فمن ألف التأنيث الواقعة بعد الألف الزائدة عند سيبويه نحو حمراء وصحراء. فالهمزة فيهما بدل من ألف التأنيث لوقوعها طرفا بعد ألف المد، لأن الأصل أن يقال: حمرا وصحرا بألف واحدة بوزن سكرى، فلما اجتمعت ألف المد وألف التأنيث قلبت الثانية همزة لامتناع آجتماعهما لسكونهما وآمتناع حذفهما أو حذف أحدهما لآختلال المعنى المقصود، وقلب ألف المد لزواله بالحركة. ويدل على أن أصل الهمزة الألف أمران أحدهما: الرجوع إلى القصر فى الضرورة كقوله:

يَمُرُّونَ بالدَّهْنَا خِفَافاً عِيَابُهُم ....(١)

=

وَقَـــدْ رَابَنِـــى قَوْلُهَـــا يَاهَنَـــاهُ
وَيْـــحَكَ أَلْحَـــقْتَ شَرًّا بِشَرّ

الشاهد في قوله: «ياهناه» حيث يرى الشارح أن الهاء في آخر الكلمة منقلبة عن الألف، والألف منقلبة عن واو هي لام الكلمة. وقد استشهد بها الشارح لبيان ذلك.

وقد استشهد به كل من جمل الزجاجي ١٧٥، ابن يعيش في شرح المفصل ٤٨/١، ٤٢/١٠، ٤٣، أمالي ابن الشجرى ١٠١/٢، شواهد العينى ٢٦٤/٤، الأشموني ٣٣٤/٤، يس ٣٦٨/٢، ديوانه ١٦٠.

(١) القائل: الأحوص. وقيل أعشى همدان وهو من الطويل. وتمام البيت:

=

وثانيهما: ردها إلى الألف فى الجمع وقلبها ياء لانكسار ماقبلها كقوله:

وَقَدْ أَغْدُو عَلَى أَشْقَرِ يَغْتَالُ الصَّحَارِيَا[1]

وقد مر بيانه فى التذكير والتأنيث وما فيه من الخلاف. وقوله ليصح معناه أن ألف التأنيث إذا أبدل همزة صار حرفا صحيحا قابلا لجميع حركات الإعراب. وقوله يَضِحْ من قولهم وضح الشيء يَضَحُ إِذَا ظَهَرَ أى يظهر إبدال الهمزة فى مثل حمراء أو صحراء ظهورا جليا لما مر من الدليل عليه. وأما الثانى وهو الشاذ الذى لا يطرد بل يتوقف على السماع، فابدالها من الألف قبل الحرف المشدد نحو شابة فالهمزة بدل من الألف لأن الأصل شَابَّة ودَابّة فلما كرهوا الجمع بين ساكنين وهو الألف والياء الأولى المدغمة فى الثانية همزوا الألف وقالوا: آبياض وآدهام. فهمزوا الألف فيهما لما مر. ومنه قراءة أيوب السختيانى ﴿وَلَا الضَّأَلِيْن﴾[2] بابدال الألف همزة لسكونها وسكون اللام الأولى من الضالين بعدها. وقد أُبدلت من الألف فى نحو العالم، إن لم يكن بعدها حرف مشدد. قال:

= يَمُـــــــرُّونَ بِالدَّهْنَاخِفَافـــــــاً عِيَابُهُـــــــم
وَيَرْجِعْـــــنَ مِنْ دَارِيْـــــنِ بُجْـــــرَ الحَقَـــــائِبِ
على حين ألهى النـــــاس جل أمورهـــــم
فنُـــــدلاً زريـــــق المال ندل الثعـــــالب

الشاهد في قوله: «بالدهناء» حيث أن أصل الهمزة الألف، وقد عاد الشاعر إلى القصر هنا للضرورة «الدهناء» وقد استشهد به كل من: سيبويه ٥٩/١، الإنصاف ٢٩٣، شواهد العينى ٤٦/٣، التصريح ٣٣١/١، الأشموني ١١٦/٢، ٢٥٨، اللسان (بذل)، ملحقات ديوانه ٢٨٩، وشرح ابن عقيل ١٧٨/٢.

(١) القائل: الوليد بن يزيد: الشاهد في قوله: «الصحاريا» حيث أنه جمع صحراء، فلما قلبت الألف بعد الراء في الجمع ياء قلبت الهمزة التي أصلها ألف التأنيث ياء أيضا والألف هنا هي بدل من ألف التأنيث كالتي في نحو حبلى وسكرى. وقد استشهد البغدادي في الخزانة ٣٢٤/٣.

(٢) سورة الفاتحة آية ٧.

.... وَخَنْدَفُ هَامَةُ هَذَا العَأْلَمِ[1]

٩٧٣ والوَاوُ والياءُ إذَا تَحَرَّكَا مِنْ بَعْدِ فَتْحٍ لازمٍ فَلْيُشْرَكَا

٩٧٤ في الإنقلاب ألفاً نحو رمى ومثل مَرْمَى ودعا وكالعَمَا

٩٧٥ مَالَمْ يَجِيْئَا فى مِثَالِ الخَوَنَةْ ومَيْلِ وَدَعَوَاتِ بَيِّنَةْ

يريد بيان إبدال الألف من أختيها وهما الواو والياء. فآعلم أن الواو والياء إذا كان فى اسم أو فعل، وتحركا حركة لازمة وقبلهما فتحة ـــ لا مانع مطلقا ـــ قلبا ألفا، إما آستثقالا للحركة مطلقا عليهما للزومها، وإما كراهة ثقل آجتماع الأمثال. لأن كل واحد منها يقدر بحركتين. فإذا آنضم إلى حركته وحركة ماقبله، آجتمع فى التقدير أربع حركات متوالية فى كلمة واحدة وذلك مستثقل. ويكونان إما عينين أو لامين لامتناع آنقلاب الفاء ألفا. فالعينان كقال وباع وباب وناب. واللامان نحو دعا ورمى وعصا ورحى وقلبهما لاما أقوى من قلبهما عينا، لأن اللام محل التغيير لكونه طرفا. ولذلك إذا آجتمع مايقتضى إعلالهما، أعل اللام دون العين. فإن وجد مانع لم يقلبا. وهو إما سكون ماقبلهما نحو قَاْول وبَاْيع. ولا يرد نحو كساء ورداء، لأنهما قلبا همزة من أول وهلة على الأصح. أو سكون مابعدهما نحو دعوا ورميا وغليان ونزوان وصحيان، لأن قلبهما يؤدى إلى الجمع بين ساكنين المستلزم لحذف أحدهما، أو الجمع بين إعلالين نحو هوى وشوى، لأن اللام لما آنقلبت ألفا

---

(١) القائل: العجاج. وهو من الرجز. وتمام البيت:

يَادَارَ سَلْمَى يَاآسْلَمِى ثم آسلمى
فَخِنْدِفُ هامَةُ هَذَا العَأْلَمِ

الشاهد في قوله: «العالم» حيث همز عالم و ذلك من قبل أن الألف في العالم تأسيس لايجوز معها إلا مثل ساجم ولازم. فلما قال ياآسلمى ثم آسلمى همز العالم لتجرى القافية على منهاج واحد في عدم التأسيس. وقد استشهد به كل من: الخصائص ١٩٦/٢، ٢٧٩، الإنصاف ١٠٢، ابن يعيش في شرح المفصل ١٢/١٠، ١٣، شواهد الشافية ٤٢٨، الدمنهوري ١٠٨، اللسان (سحم، علم) ديوانه ٥٨ ملحقات رؤبة ١٨٣، المفصل ٣٦١.

فيهما لتحركها وآنفتاح ماقبلها، آمتنع قلب العين لئلا يؤدى إلى الجمع بين إعلالين. وإذا عرفت هذا فقوله والواو والياء إذا تحركا إشارة إلى الشرط الأول من الشرطين المذكورين وهو تحركهما. وآحترز به عن كونهما ساكينن نحو ثوب وبيت، فإنهما مع انفتاح ماقبلهما، لم يقلبا لعدم توفر أحد الشرطين وهو تحركهما. وكان ينبغى أن يقول إذا تحركا حركة لازمة ليخرج ماتحركا فيه بحركة عارضة نحو: لو آستطاعوا، ولو أنك بالقاء حركة أن على الواو، ولا يقال حركة الإعراب عارضة فى نحو عصا ورمى. وقد قلبا لأجلها، لأنا نقول مطلق حركة الإعراب لازمة فى الوصل. وحذفها فى الوقف عارض بخلاف حركة التقاء الساكنين، فإن الأصل عدمها. وقوله من بعد فتح لازم: إشارة إلى الشرط الثانى لقلبهما، وهو آنفتاح ماقبلهما نحو عَوْض وطَوْل. وآحترز بقوله لازم عن الفتح العارض نحو عور وحول لأنه فى معنى أعور أحول وصيد البعير لأنه فى معنى أصيد، فالأصل السكون والفتح عارض. ولا يقال آحترز به عن مثل دعوات وظبيات لكون ماقبلهما ساكنا فى المفرد نحو دعوة وظبية والحركة عارضة فى الجمع لأنا نقول آمتناع قلب الواو والياء فى دعوات وظبيات إنما كان لئلا يؤدى إلى آجتماع ألفين لما مر، بدليل آمتناع قلبهما فى قطوات وفتيات، ووجوب قلبهما فى المفرد نحو قطاة وفتاة، لتحركهما وآنفتاح ماقبلهما. قوله فليشركا فى الإنقلاب ألفا، يعنى الواو والياء إذا وجد الشرطان اللذان ذكرهما وقد مرت علته. وقوله نحو رمى مثال للفعل وآنقلاب الياء التى هى اللام فيه ألفا. وذكره أولا لأنه الأصل فى الإعلال. قوله: ونحو مرمى مثالا لانقلابها كذلك فى الإسم. قوله ودعا مثال لانقلاب الواو التى هى لام فى الفعل ألفا. وقد مر مثال كونها عينا فى الفعل نحو قال وباع. وفى الإسم نحو باب وناب. قوله مالم يجيئا فى مثاله الخونة وميل. أما ميل فمنبهة على الأصل، وأما الخونة فمنهم من يعلها ويقول خانة لتحقق الشرطين فيها وهو تحركها وآنفتاح ماقبلها. ومنهم من لم يعلها وهو الأكثر. إما منبهة على الأصل فى مثل سادة وعادة. وإما أن تاء التأنيث أخرجت الكلمة عن وزن الفعل، وأجبت له التصحيح إذ الفعل هو

الأصل فى الإعلال، كما أخرجتها ألف التأنيث عن شبهه نحو الحيدى والصورى. والألف والنون فى نحو الجولان والطوفان والجبلان. ومنعتها القلب. وأما نحو ماهان وداران فأصلهما موهان ودوران عند سيبويه والقلب شاذ، وقال المبرد: القلب هو الأصل. فإن قيل فقد صحتا فى الفعل مع تحركهما وآنفتاح ماقبلهما نحو آجتوروا وآعتوروا. قلنا إنما صح ولم يقلبا لأنهما فى معنى ماسكن قبلهما لأنهما بمعنى تجاوروا وتعاوروا. وأما قوله: دعوات فمثال لما يمتنع قلبه لئلا يؤدى إلى آجتماع ألفين لما مر.

٩٧٦ والوَاوَ إنْ يَسْكُن وَقَبْلَهُ آنْكَسَر فاقلبه ياءً نحو مِيْزَانٍ آشْتَهَرْ

يريد أن الواو إذا سكنت وآنكسر ماقبلها ياء، واحترز بسكونها عن المتحرك نحو عِوَض. وآعلم أن الواو تقلب ياء إذا سكنت وآنكسر ماقبلها، ولم تكن مدغمة سواء كانت الواو فاء أو عَيْناً أو لَاماً. أما الفاء فنحو ميزان وميقات وميعاد لأنه مفعال من الوزن والوقت والوعد. وإنما قلبت ياء امّا لأنها لما سكنت وآنكسر ماقبلها جَذَبْتَها الكسرة إلى جنسها تغليبا لها. وأما لأن النطق بالواو بعد الكسرة ثقيل جدا فقلبت إلى الياء المجانسة لها لكون النطق بها أخف، فإن زالت الكسرة بالتصغير أو الجمع عادت الواو لانتفاء موجب القلب نحو مويزين وموازين. وأما العين فنحو ريح وعيد وديمة، لأنها من الروح والعود والدوام، وإذا زالت الكسرة عادت نحو رويح وأرواح. وأما قولهم عييد وأعياد فالتزموا الياء فى التصغير والتكسر للفرق بينه وبين عُود أو عَوْدٍ. وأما اللام نحو غاز وعال ودان، لأنه من الغزو والعلو، والدنو، وإنما قلبت اللام ياء مع فوات أحد الشرطين وهو السكون. إما لأن لام الكلمة لما كان محل التغيير بدليل تعاقب الإعراب عليه، آجتزىء فى القلب بأحد الشرطين وإما لأنها لو لم تقلب لأدى إلى وقوع واو فى آخر الإسم قبلها حركة، وذلك معدوم مع ثقل الضم والكسر عليها.

٩٧٧ ويُبْدَلَانِ هَمْزَةً فى فَاعِلِ وجَمْعُهُ كَبَائِعِ وَقَائِلَ

الواو والياء يبدلان همزة فى فاعل أى فى آسم الفاعل الصفة المشتقة وجمعه، إذا وقعت الواو والياء عينا فيه لا لاما. أما آسم الفاعل المفرد فكما مثل به فى قوله كبائع وقائل. وأما بائع فعينه ياء لأنه من البيع. وأما قائل فعينه واو لأنه من القول وفى وجوب قلبهما همزة وجهان: أحدهما أن منهم من يقلبهما ألفا أولا لتحركهما بعد ألف زائدة، ولوقوعهما بعد ألف زائدة قريبة من الطرف، ثم قلبت الألف همزة كما قلبوا الواوين فى صيُمّ وقُيّم حملا على عِصِيّ. وثانيهما: أن منهم من يقلبهما همزة من أول وهلة، ولا حاجة إلى قلبهما ألفا. وإنما وجب إعلال عين آسم الفاعل وقلبهما همزة حملا على إعلال فعله. ولذلك إذا لم يعل الفعل لم يعل آسم الفاعل نحو عور فهو عاور وحول فهو حاول وصيد فهو صائد. ولما وجب إعلاله فإما أن يكون بالحذف أو القلب، والأول ممتنع لأنه يؤدى إلى لبس صيغة آسم الفاعل بصيغة الفعل. فإن قيل فالإعراب والتنوين يفصلان بينهما، فإذا كانا فيه عُلِمَ أنه آسم الفاعل. وإذا تجردا عنه عُلِمَ أنه فعل. قلنا: إنما لا يكفى ذلك فارقا لانقلابه فى حال الوقف، فيحصل اللبس عند ذلك. فلما تعين القلب عدل إليه. قوله: ويبدلان همزة فيه إشعار بأنه يختار المذهب الثاني وهو القول بأن الواو والياء يبدلان همزة من غير تدريج وهو قول عبد القاهر. وأما جمع آسم الفاعل فى قوله: وجمعه فنحو قائلة وقوائل وبائعة وبوائع، لأن الموجب للإبدال فى المفرد همزة موجودة في الجمع. فإن اكتنف ألف الجمع ياءان نحو خير خياير أو واو وياء نحو سييق فعيـل من السوق وسيايق فالأصح همز الثانية وهو رأى سيبويه. وأما ضييون وضياون من غير همز فشاذ منبه على الأصل. وأما إذا وقع بعد ألف الجمع ثلاث أحرف نحو طواويس وعواور فى قوله:

.... وتَكْحُلُ العَيْنَيْنِ بِالعَـوَاوِرِ(١)

---

(١) القائل: جندل بن المثنى وهو من مشطور الرجز. وتمام البيت:

=

فلم تهمز لبعدها عن الطرف. إما لفظا كما فى طواويس أو تقديرا كما فى عواور إذ أصله عواوير.

وآعلم أن إبدال الواو والياء همزة واجب فى موضعين. أحدهما: وقوعهما عينا فى آسم الفاعل لوجوب آعتلالهما فى فعله لما مر. الثانى: إذا آجتمع فى أول الكلمة واوان متحركان نحو أواصل وأواق جمع واصلة وواقية. والأصل وواصل وواق بوزن فواعل. وكذلك أُوَيْصِل تصغير واصل يجب قلب الثانية همزة لتحركها. لأنه لما ثقل آجتماعهما لتحركهما ولم يُمْكِن تخفيفهما بالإدغام لامتناع الإبتداء بالساكن عُدِلَ إلى همزة الأولى. ولذلك لم يجب الإبدال إذا آجتمعا، والثانية ساكنة نحو وَوْصَل. وفى التنزيل: ﴿ماوُوْرِى عَنْهُمَا من سؤاَتِهِمَا﴾(١)

٩٧٨ كَذَاكَ يُبْدَلاَن فى فِعِيْلَـةْ مثـل فِعَالَـةْ مع الفَعُولَـةْ

٩٧٩ هَمْزاً فقل جَامِعَها صَحَائِف كذا رَسَائِـلُ وَكَـذَا تَنَائِـفُ

٩٨٠ أمّا مَعَايِش فلا تُهْمِزْهَا لأنّها مَفَاعِل فَمِزْهَا

يريد أن الأمثلة التى ثالثها حرف لين فَعِيلَة وفعالة مطلقا وفعولة إذا جمعت جمع تكسير أُبدل من حرف اللين منها همزة، أما الواو والياء نحو صحائف وتنائف

= حَتّـى عِظَامِـي وَأَرَاهُ ثَاغِـرِى
وَكَحَـلَ العَيْنَيْـنِ بِالعَـوَاوِرِ

الشاهد في قوله: «العواور» فإن أصله العواوير. بياء بعد الواو، منقلبة عن ألف المفرد كما تقول جمع قرطاس قراطيس، والواو إذا كانت قريبة من طرف الكلمة تقلبت همزة و كذلك الياء تقول: أول: أوائل: قال الأعلم: الشاهد في تصحيح واو العواور الثانية لأنه ينوي الياء المحذوفة من العواوير، والواو إذا وقعت في مثل هذا الموضع لم تهمز لبعدها من الطرف الذي هو أحق بالتغيير والإعتلال، ولو لم تكن فيه ياء منونه للزم همزها كما قالوا في أول: أوائل والأصل أواول.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢/٣٧٤، الخصائص ١/١٩٥، ٣/١٦٤، المحتسب ١/١٠٧، ٢٩٠، الإنصاف رقم ٤٨٨، شرح المفصل لابن يعيش ٥/٧٠، ١٠/٩١، شواهد الشافية ٣٧٤، شرح التصريح ٢/٢٦٩، شرح الأشموني ٤/٢٩٠، اللسان (عور) شرح شافية ابن الحاجب رقم ١٧٦ أوضح المسالك رقم ٥٦٦.

(١) سورة الاعراف آية ٢٠.

فلوقوعهما بعد ألف التكسير، لأنهما مدتان زائدتان لا أصل لهما فى الحركة. وأما الألف فى نحو رسالة فلما زيد عليها ألف الجمع التقى ألفان، الأولى ألف الجمع، والثانية ألف رسالة الزائدة، حركت الثانية بالكسر لامتناع آجتماعهما وحذف أحدهما، فانقلبت همزة فقيل رسائل. وقيل الواو والياء فى نحو صحائف وتنائف محمولان فى القلب على الألف فى رسالة. إذ تحريكها ليس بمتعذر بخلاف الألف، فإن ذلك متعذر فيها. فإذن أصل هذه الأمثلة فى الهمز إنما هو الألف لأنها أقعد فى المد. قوله كذلك يبدلان إشارة إلى الواو والياء، قوله فى فعيلة: يعنى فى جمع فعيلة وفعولة. وقوله مثل فعالة أى مثل إبدال الألف فى جمع فعالة. وفى شبيهه آبدال الياء والواو همزة فى جمع فعيلة وفعولة بالألف فى فعالة إشعار بأن الأصل فى الإبدال إنما هو الألف كما قيل. وأما مطايا وركايا فى جمع مطية وركية بوزن فعيلة معتلة اللام، فأصلهما مطايئ ركايئ كصحائف، لأن الواحد مطيؤة وركيؤة، فآنقلبت الواو ياء لانكسار ماقبلها فصار مطاوىء وركاىء، ثم أُبدل من كسرة الهمزة فتحة طلبا للخفة لثقل الجمع، فآنقلبت الياء ألفا لتحركها وآنفتاح ماقبلها فصار مطاءا وركاءا بهمزة مفتوحة بين ألفين. فآبدل من الهمزة ياء كراهة لاجتماع الأمثال، إذ الهمزة قريبة من الألف فصار مطايا وركايا. قوله: أما معايش فلا تهمزها: يريد أن نحو معايش ومقاوم ومعاون لا يبدل فيه حرف العلة همزة فى الجمع كما أُبدل فى نحو صحائف ورسائل وتنائف. وهى الأمثلة التى تقدم ذكرها، لأن حرف العلة فى معيشة ومابعدها عين الكلمة وأصلة الحركة. إلا أنه أعل بنقل حركة عينه إلى فائه. فلما أُحتيج إلى تحريكه لوقوعه بعد ألف التكسير حرك ولم يهمز لأن له أصلا فى الحركة، وهو المراد بقوله لأنها مفاعل. فمزها أى الياء فى معيشة عين الكلمة وليست بزائدة بخلافها فى صحيفة ونحوها. وزن معيشة عند سيبويه يحتمل أن تكون مفعلة بكسر الياء فنقلت الكسرة إلى العين، ويحتمل أن تكون مفعلة بضمها [فنقلت][1] إلى العين، ثم أبدل من الضمة كسرة محافظة على

(١) هكذا في (ق، ك) وفي الأصل (ص) (فتقلب).

العين لئلا تقلب واوا كما فى موسر وموقن. وقد روى خارجه عن نافع[1] همز معايش وهو لحن عند النحاة. ولذلك قال الزمخشرى[2] ورواية خارجة عن الصواب خارجة. وأما مصيبة فقياس جمعها مصاوب كمقاوم. قال:

وإنّى لَقَوَّامٌ مَقَاوِمَ لَمْ يَكُنْ   جَرِيْرٌ وَلَا مَوْلَى جرِيْرٍ يَقُومُهَا[3]

وأما من همزها فهو على خلاف القياس وهو محكى عن بعض العرب، وكأنه أجرى الأصلى مجرى الزائد، وعده أبو الفتح من أغلاطهم. وقال الزجاج: لما كانت الواو فى المفرد منقلبة عن واو مكسورة إذ أصل مصيبة مصوبة بكسر الواو فنقلت الكسرة إلى الصاد آستثقالا لها على الواو، فآنقلبت ياء لسكونها مفردة، وانكسار ماقبلها قلبت همزة فى الجمع حملا على الواو المكسورة فى وشاح ووسادة. ورد بأن الواو المكسورة إنما تقلب همزة إذا كانت أولا لاحشوا.

٩٨١ وأبْدِلَا هَمْزاً لِأَجْلِ أَلِفِ   زَائِدَةٍ قَبْلَهُمَا فى الطَرَفِ
٩٨٢ نحو كِسَاء ورِدَاءٍ أَمَّا   شَقَاوَةٌ عَبَايَةٌ فَحَتْمَا
٩٨٣ يصحَّحان فيهما للهائَيْنْ   تصحيحَ مِذْرَوَيْنِ والثِنَايَيْن

يريد أن الواو والياء يبدلان همزة إذا وقعتا بعد ألف زائدة طرفا، وكان ينبغى أن يقول: تبدل الهمزة من الواو والياء لأنها هي التى تبدل منهما إلا أنه تساهل فى كلامه. إذ مراده ظاهر. وقد آحترز بقوله لأجل ألف عن أن لا يكون قبلهما ألف

---

(١) هو نافع بن عبد الرحمن أبو رويم، أحد القراء السبعة، توفي سنة ١٦٩. انظر طبقات القراء ٢ /٣٣٤، المعارف ص ٢٣٠، غرائب القرآن على هامش الطبرى ١/٩، وفيات الأعيان ٥/٥.

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠/٨٨.

(٣) الأخطل التغلبي من قصيدة يهجو بها جريرا:
الشاهد في قوله: «مقاوم» حيث جاءت جمعاً لمقامة، فالواو والياء تصحان فيها لوقوعهما بعد ساكن فلم يجز قلبهما ألفين. وقد استشهد به كل من الخصائص ١٤٥/٣، المقتضب ١٢٢/١، ابن يعيش في شرح المفصل ٩٠/١٠، ٩٧، ديوانه ١٢٣.

مطلقا نحو عصا ورحى فإنهما يبدلان ألفا لا همزة. وبقوله زائدة عن كون الألف قبلهما أصلا نحو آى جمع آية. ورأى جمع راية للعلم، والأصل فيهما أَييٌّ ورَوْىٌ بدليل قولهم أياءُ. ولم يقولوا أواء. وأن الرّاية رَوَيْتُ الحديث إذا أظهرته إذ الراية تظهر أمر صاحبها. وبقوله فى الطرف عن وقوعهما غير طرف كما يذكر بعد، وطرف الكلمة آخرها. وأما كساء: فلامه واو لأنه فِعَالٌ من الكسوة بدليل قولهم كسوت. وأما رداء فلامه ياء لأنه فِعَال من الرِدْيَةِ. ولا دليل فى تَرَدَّيْتُ لاحتمال أن تكون الياء منقلبة عن الواو لوقوعها رابعة، كما فى أَعْلَيْت ورانيت، فلما وقعا طرفا بعد ألف زائدة ولم [يتحصنا][1] بحرف إعراب أُبدلا همزة. أما من أول وهلة أو أنهما قلبا ألفا ثم قلبت الألف همزة كما مر فى إبدالهما همزة فى آسم الفاعل. وفى علة قلبهما ألفا وجهان أحدهما: لتحركهما وآنفتاح ماقبلهما لأن الألف حاجز غير حصين لسكونه. وثانيهما: أن الألف تُعِيْنُ على قلبهما لأنه من جوهر الفتحة، ولانها تقدر عندهم بفتحتين. لا يقال هذه العلة بعينها موجودة فيما تكون الألف فيه منقلبة عن عين الكلمة نحو آيَةِ ورَايَةِ فيلزم حينئذ قلبها، لأنا نقول: إنما يلزم تحقيق المقتضى عند عدم المانع وهو ممنوع. أما أولا: فلئلا يؤدى إلى الجمع بين إعلال اللام مع إعلال العين بخلاف الألف الزائدة. وأما ثانيا: فلأن الزائد يقدر كالمعدوم حتى تقلب اللام ألفا لانفتاح ماقبلها، ولا يمكن تقدير الأصلى كالمعدوم، فكان مانعا من القلب قوله أما شقاوة عباية فحتما يصححان فيهما. يريد أن الواو والياء إذا تحصنا بحرف الإعراب، لم يقلبا لعدم تطرفهما نحو شقاوة وعباية. وإليه أشار بقوله: للهائين أى لان الكلمة مبنية من أول أمرها على التأنيث، فلم يقعا طرفين وأما من قال عباة وصلاة وعطاة. فإن الكلمة لم تُبْنَ على التأنيث فيها من أول أحوالها بل آستعملوا لفظها أولا على التذكير. وقلبوا الواو والياء لتطرفهما، ثم طرأ التأنيث على التذكير. قوله تصحيح مذروين والثنايين. يريد أن الواو والياء صحتا فى شقاوة وعباية، كما صحت الواو والياء فى مذروين وثنائين فى المثنى، لبنائهما على

(١) هكذا في (ق، ك) وفي الأصل (ص) (يتمحضا).

التثنية من أول أمرهما بناء شقاوة وعباية على التأنيث كذلك، وإلا لو بنى مذروان على مذرى وهو المفرد وثناءين فى قولهم: عقلته بثنائين وهما طرفا الحبل على مفرد لو نطق بمفرده لوجب أن يقال فى الأول من ريان تقلب الواو ياء لوقوعها رابعة. وفى الثانى تناءين بالهمز لوقوع الياء طرفا بعد ألف زائدة.

٩٨٤ وَتَهْمِزِ الوَاوَ إِذَا ضَمَمْتَهُ وآلْوَاوَ أَوّلاً إذا كَسَرْتَهُ

٩٨٥ كَوُقِّتَتْ وكوِشَاحٍ وأُحُد وأَثْؤُبٌ مثل قُؤُوسٍ آطَّرَدْ

إبدال الهمزة من الواو واجب وجائز. فالواجب يكون فى موضعين. وقد مَرّ بيانهما. ومراده الآن أن يبين الجائز. وهو ينقسم إلى مطرد وغير مطرد. فالمطرد هو الذى يجرى قياسا، ولا يتوقف على السماع، وغير المطرد بخلافه. أما الأول ففى مواضع أحدها: إذا آنضمت الواو ضما لازما وهى فاء الكلمة نحو وُقِّتَتْ من الوقت وهو فِعْل مبنى للمفعول وَوُعِدْ ﴿وآسْتَخْرَجَهَا مِنْ وعِاء أَخِيْهِ﴾(١) على من قرأ بضم الواو. وإنما اطرد إبدال الهمزة منها هربا من ثقل آجتماع ثلاث ضمات، لأن الواو تقدر بضمتين. وخصت الهمزة بذلك لأنها من أول المخارج، والواو من آخرها حملا للأطراف على الأطراف. وآحترز بقوله ضَمَمْتَهُ عن كونه مكسورا أو مفتوحا. ويريد بقوله: إذا ضَمَمْتَهُ الضمّ ليخرج عنه وقوع الواو لاما نحو دَلْو وماحركته عارضة لالتقاء الساكنين نحو ضَمّة. ولا تنو الفضل فإنها لا تهمز لأن ضمة الإعراب ليست بلازمة، وثانيها إذا وقعت عينا وهى مضمومة ضما لازما نحو أثْؤُب وأدْؤُر فى جمع ثوب ودار. وأما قُؤُوسٌ فجمع قوس. وقد وقعت الواو فيه عينا مضمومة مشفوعة بأخرى زائدة ساكنة، فجاز همزها لثقل الضمة على الواو. وتبقى الثانية بحالها. وأوردها فى مثال الجائز المطرد لئلا يُتَوَهَّمَ أن آجتماع الواوين كيف كان، يوجب إبدال الواو همزة، لأنه إنما يجب بشرط تحرك الثانية لما مر. فإن كانت العين مُدْغَمَةً نحو التقوُّل والتحول آمتنع الإبدال لئلا يؤدى إلى إبدال

---

(١) سورة يوسف آية ٧٦.

الواوين همزتين. أحدهما مدغمة فى الأخرى. وكذلك إذا كانت الضمة على الواو للفرق بينه وبين الفعل. فإنها لاتهمز زائدة كانت الواو كالتَّرَهْوُل مصدر تَرَهْوَلَ أو أصلية كالتفاؤل مصدر تفاول. ورابعها: آجتماع واوين: الأولى منهما مفتوحة، والثانية ساكنة وليست بعين نحو: ووعد ووُرِيَ. وقد مرّت الإشارة إليه. وأما الثانى

وهو الجائز غير المطرد ففى موضعين أحدهما إذا وقعت الواو أولا مكسورة فى الَأعْرَفِ خلافا للمازنى، فإنها عِنْدَه من المطرد نحو شاح ووسادة. ومن وعاء أخيه على قراءة الكسر وهو المراد بقوله والواو أولا إذا كسرته. وإنما قيد الواو المكسورة بالَأوَّلِيَة لِيَخْرُجَ منه ماكانت فيه غير أول نحو طويل وأجود به وأطول. وأما إبدال واو مصائب المكسورة همزة قياسا على المكسورة لاما كما حكى عن الزجاج فقد تقدم أنه شاذ لا يعرج عليه. فإن قيل فقد قالوا وجاج وأجاج فأبدلوا من الواو المكسورة أولاً همزة وهو دليل على الإطراد. قلنا: لانسلم أن الهمزة بدل من الواو، بل هما لغتان كما فى وكدت وأكدت. فإن قيل: فلم لا يكون وشاح وأشاح لغتين. أجيب: بأن ظهور الواو فى نحو توشحت وموشح يدل على أن الهمزة بدل. وإنما لم يطرد همز المكسورة لأن الكسرة تعد بياء صغيرة، وآجتماع الواو والياء لا يوجب الهمز كيوم وريح. وأما المازنى فإنما يجعله مطردا نظرا إلى ثقل الكسرة على الواو فى الجملة. والموضع الثانى: الواو المفتوحة لأنها لما كانت أخف من الهمزة ولم يعدل من الأخف إلى الأثقل إلا بدليل سمعى. وقد جاء منه قولهم: امرأة أناة. أصله وناة لأنه من الونى وهو الفتور. وأسماء: أصله وسماء لأنه من الوسامة على رأى سيبويه[1] كما مر.

وأما أحد فإن أُخذ من الوحدة التى هى مبدأ العدد وأصله كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾[2] فهمزته منقلبة على الواو المفتوحة آجماعا، وإن لم يؤخذ منها بل

---

(١) شرح المفصل ٩/١٠.

(٢) سورة الإخلاص آية ١.

كان المستعمل فى النفى للعموم نحو: ماجاءنى من أحد. فهمزته أصلية. فإذن قول المصنف واحد يجب أن يحمل على الأول دون الثانى.

٩٨٦ وأُبْدِلَت تاء صَرِيْحَا نَحْوَبِنْتِ وأُخْتِ واَتَّـــزِنْ وتَقْـــوَى

يريد أن التاء تبدل من الواو. فقوله وأبدلت تاء فيه تسامح لما مر. أما بنت فالتاء فيه بدل من الواو التى هى اللام، لأنه من البُنُوَّةِ. وقيل: إنها مبدلة من الياء. ولا دليل فى البنوة على أن اللام واو، لاحتمال أن يكون أصله الياء كما قالوا الفتوة وهو من الياء، وهو ضعيف. لأن إبدال التاء من الواو أكثر فالحمل عليه أولى. وأما أخت فلامها واو لأن أصلها أخو لقولهم فى الجمع أخوات، فأُبدل من الواو تاء وليس التاء فيهما للتأنيث. أما أولا فلسكون ماقبلها فيهما ووجوب فتح ماقبل تاء التأنيث. وأما ثانيا: فلأنها لا تبدل فى الوقف هاء. وأما ثالث: فلأنه لو سمى بهما لانصرفا فى المعرفة، ولو كانت التاء فيهما للتأنيث لامتنع صرفهما، نص عليه سيبويه[1]. فإن قيل: فقد نقل عن سيبويه[1] أنه يطلق لفظ التأنيث على التاء فى بنت وأخت وهو مناقض لما ذكرتم فى الظاهر، فكيف الجمع بين القولين؟ أجيب: بأن إطلاقه لفظ التأنيث عليها إنما هو بطريق المجاز، لأن التاء لما كانت لاتبدل فى هاتين الكلمتين إلا مع التأنيث صارت كأنها علامة تأنيث كما ذكره أبو الفتح.

فإن قيل: فما علامة التأنيث فيهما؟ قلنا علامته الصيغة وهى بناء أُخْت على وزن قُفْل، وبناء بِنْت على وزن جِذْع لأنهما لما كان على وزن فَعَل بفتح الفاء والعين ونقلا على المثالين المذكورين، دل أنهما للتأنيث بدليل آمتناع دخول تاء التأنيث عليهما ماداما على هذه الصفة. وأما آتزن فأصله أو تزن لأنه آفتعل من الوزن. فأُبدل من الواو التى هى فاؤه وأُدغمت فى تاء آفتعل. وهذا البدل مطرد لازم

(١) يقول سيبويه ٣١٤/٢: «...وأما التاء فتبدل مكان الواو فاء في أتعد واتهم وأتلج وتران وتجاه ونحو ذلك، ومن الياء في افتعلت من يئست ونحوها، وقد أبدلت من الدال والسين في ست وهذا قليل. ومن الياء كانت لاما في اسنتوا وذلك قليل..».

بخلاف الذى قبله. أما آطراده فلأن التاء تبدل من كل واو وقعت فى آفتعل. وأما لزومه فلأن التاء تبدل من الواو فى كل ماتصرف من آفتعل مما فاؤه واو مطلقا، نحو آتَّعَد وآتَّزن ومُتَّعِد ومُتَّزِن. وإنما أُبدلت الواو تاء، لأن التاء أقوى منها لأنها أجْلَدُ على تحمل الحركة مع مناسبتها لها فى قرب المخرج الذى يناسب لين الواو، ولأنها لو لم تعمل لقلبت فى الماضى ياء وجوبا، لسكونها وآنكسار همزة الوصل قبلها مطلقا، وواوا إن آنضم نحو موتعد، وألفا إن انفتح نحو ياتعد. فلما كرهوا كثرة التغيير، أبدلوها إلى حرف لا يتغير. ومن العرب من لا يدغم ويقلب الواو ياء لانكسار ماقبلها ولانضمامه. وأما تقوى فاصلها وَقْوَى بوزن فعلا من الوقاية، فأُبدل من الواو التى هي الفاء تاء، وكذلك تقية وتقاة وتَقَيْتُ وتُقًى. وآعلم أن إبدال التاء من الواو مطرد وغير مطرد. أما المطرد فمن كل مافاؤه واو إذا بنى منه آفتعل وماتصرف منه نحو آتزن وآتعد. وقد تقدم بيانه. وأما غير المطرد فما عداه. والواو إما: فا نحو تقوى وتجاه وتراث وتخمة وتكلة وتُكْلان وتَتْرى، لأنه من المواترة. وأما تورية فقيل أنها فوعلة. ومن ورى الزند وأصلها وَوْرِيَة. فأبدل من الواو تاء، وآنقلبت الياء ألفا لتحركها وآنفتاح ماقبلها. وقيل: إنها تفعلة فأبدل من الكسرة فتحة فانقلبت الياء ألفا. وقيل تفعلة بفتح العين. وإما لاما: نحو بنت وأخت وهنت بدليل جمعه على هنوات وكِلْتَى على من قال أصلها كَلْوَى كما مرّ.

٩٨٧ ويُبْدِلُونَ التَّاءَ دَالاً قَالُوا إِزْدَانَ يَزْدَانُ لَهُ مِثَالُ

يبدل الدال من التاء إذا كان فاء آفتعل أحد حروف ثلاثة، وهى الزاء والذال والدال. أما الزاى ففى الماضى والمضارع وآسم الفاعل والمصدر، والأمر والنهى نحو ازدان وأصله ازتان لأنه آفتعل من الزَّيْن. فأبدل من التاء دالا. وقوله له مثال: أى مثال لما أُبدل فيه التاء دالا. وهو قوله إزدان فى الماضى ويزدان فى المضارع. وأما الدال فنحو أدّرى وأصله أذ تَرِى من الدراية. فأُبدل من التاء دالا فاجتمع مثلان فأُدغم أحدهما فى الآخر. وأما الذال فنحو أذّكَر. وأصله آذْ تَكِرُ من الذكر فصار بالإبدال إذ دكر فقلبت الدال ذالا، وأُدغمت الأولى فى الثانية على الأظهر، وإنما

أبدل من التاء دال بعد هذه الأحرف كراهة الخروج من قوة الجهر الذي فيه إلى ضعف الهمس الذي فى التاء. فأبدلت إلى الدال لتوافق ماقبلها من الحروف فى الجهر والمخرج.

٩٨٨ وَالتَّاءَ طَاءً فى فَحَصْط وٱضْطَجَعْ والنُّونُ مِيماً مِثْل عَنْبَرٍ سُمِعْ

الطاء تُبْدَل من التاء مطردا إذا كانت فاء ٱفتعل وما تصرف منه حرفا من حروف الإطباق وهى الصاد والضاد والطاء والظاء، لأنه لما كان فى الخروج من الحروف المستعلية المجهورة المطبقة، إلى حرف مستفل مهموس مشقة على اللسان، أُبدل منه طاء لموافقتها ماقبلها فى الإطباق والإستعلاء، والتاء فى المخرج فحصل التناسب فى الصوت والخفة فى اللفظ. أما الصاد فنحو ٱصطبر. وأصله ٱصتبر، فأبدل من التاء طاء. ويجوز إصّبر بإبدال التاء صاداً وإدغام إحداهما فى الأخرى وهكذا متى كان فاء افتعَلَ صادا ففيها الوجهان وأما الضاد المعجمة فنحو قوله: اضطجع والأصل اضتجع فأبدل من التاء طاء. ويجوز إبدال التاء إلى ماقبلها، وإدغام الأولى فيها لسكونها، ولا يجوز أن تدغم الضاد فى الطاء لئلا يذهب مافيها من التفشى والإستطالة. ويجوز إبدال الضاد لاما قال:

.... مَالَ إِلَى أرْطَأَةِ حِقْفٍ فَٱلْطَجَعْ(١)

(١) القائل: منظور بن حية الأسدي يصف ذئبا. وتمام البيت:

لَمَّـــــا أَنْ رَأَى أَنْ لَادَعَـــــةَ وَلَاشِبَـــــعْ
مالَ إلَـــــى أَرْطَـــــأةِ حِقْـــــفٍ فَالْطَجَـــــعْ

الشاهد في قوله: «فالطجع» فإن أصله فاضطجع بعد إبدال تاء افتعل طاء لوقوعها بعد حرف من حروف الإطباق وهو الضاد، ثم أبدل الضاد لاما وهو ابدال شاذ. والأصل في هذه الكلمة: «اضتجع» قلبت التاء طاء فصارت اضطجع، ثم قلبت الضاد لاما فصارت الطجع. ففيها إبدال قياسي وإبدال شاذ. وقد استشهد به كل من الخصائص ٦٣/١، ٣٥٠/٢، ١٦٣/٣، المحتسب ١٢٤/١، المخصص ٢٤/٨، المقرب ١٧٩/٢، شواهد الشافية ٢٧٤، شواهد العينى ٥٨٤/٤، شرح التصريح ٣٦٧/٢، شرح الأشموني ٢٨٠/٤، ٣٣٢، أوضح المسالك رقم ٥٦٤.

وأما الطاء فنحو آطرد وأصله آطترد. فأبدل من التاء طاء، وأُدغمت الأولى فى الثانية. وأما الظاء المعجمة فنحو آضطلم من الظلم بالإظهار وهو الأصل. وأصله آظتلم. فأبدل من تاء آفتعل ظاء لما مر. ويجوز أظلم بإبدال الظاء المبدلة من تاء افتعل طاء معجمة، وإدغام الظاء التى هى الفاء فيها ترجيحا للأصلى على الزائد. وأظلم بابدال الظاء التى هى فا آفتعل طاء غير معجمة والإدغام. ففيه ثلاثة أوجه وقد رويت الأوجه الثلاثة فى قول زهير:

هُوَ الجَوَادُ الّذِى يُعْطِيْكَ نائِلَهُ   عَفْواً ويُظْلَمُ أحْيَاناً فَيَظَّلِمُ[1]

وقد روى فيه وجه آخر وهو فينظلم بنون المضارعة. وأما قوله فحصط فقد ذكر مثالا لما تبدل الطاء فيه من التاء لوقوعها بعد الصاد لما فيها من الإطباق كما مر. وقد نقل عن العرب فحصط برجلي وهو شاذ، لأن التاء فى فحصت اسم وهو ضمير الفاعل والذي سوغه أمران. أما أولا فلأن الفاعل كالجزء من الفعل، وكأنه أحد حروفه. وأما ثانيا: فلأنها لما وقعت بعد صاد ساكنة شبهت تاء آفتعل. قوله والنون ميم يريد أن الميم يبدل من النون فى اللفظ دون الخط مطردا إذا وقعت ساكنة قبل الباء نحو عنبر وسنبا. وقد آجتزأ المصنف بمثاله وهو قوله عنبر عن التقييد، وإنما أُبدلت ميما لان النون الساكنة مخرجها من الخيشوم وهو حرف رخو، والباء حرف شديد مجهور مخرجه من الشفة، فلما آستثقل الخروج من حرف ضعيف إلى مايضاده عدل إلى الميم لتوسطها بينهما، لأنها تشارك النون فى الغُنَّة والباء فى المخرج. فإن تحركت النون نحو: الشَّنَب والعِنَب آمتنع إبدال الميم منها

---

(١) القائل: زهير بن أبى سلمى من البسيط. الشاهد في قوله «فَيَظَّلِمُ» إذ أن أصله فيظتلم «فالظاء في الكلمة والتاء زائدة لأنها تاء الإفتعال فقلبت التاء طاء فأصبحت فيضطلم بظاء معجمة بظاء مهملة. ومن العرب من يبقيها كما هي. ومنهم من يقلبها فيدغم إحداهما في الأخرى فتصبح فيظلم أو يقلب الظاء طاء فتصبح فيطّلم. وقد استشهد به كل من سيبويه ٢/٤٢١، ابن يعيش في المفصل ١٠/٤٧، شواهد العينى ٤/٥٨٢ التصريح ٢٩١، أوضح المسالك رقم ٥٧٦، ديوانه ١٥٢.

لقوتها بالحركة وخروجها من الفم. وأما قول رؤبة:

يَاهَالُ ذَاتُ المَنْطِقِ التَّمْتَامِ وَكَفِّكِ المُخَضَّبِ البَنَامِ(١)

يريد البنان فابدالها من المتحركة شاذ، أبدلت الميم من الواو لاشتراكهما فى المخرج ومناسبة الغنة التى فيها اللين، الواو كما مر. وقال الأخفش: الميم بدل من الهاء لأنه عنده محمول، فهو على القلب والتقدير: فلما حذفت الواو أبدلت من الهاء. ومن الياء فى قولهم: بنات مَخْرٍ للسحاب، والأصل بَخْر لأنه من بخار الأرض، ومن اللام نحو أمرجل. وفى الحديث: ليس من أمْبِرّ أمْصِيَام فى أمْسَفَر(٢)

٩٨٩ واليَاءُ جِيماً فِيهِ لِلمُحْتَجّ خالِى عُوَيْفٌ وأبو عَلِجِّ

الجيم تبدل من الياء فى الوقف غالبا لاشتراكهما فى المخرج والجهر. إما لأن الجيم أبين منها لزيادتها عليها بالشدة، وإما لأن الياء تشبه الحركة، ولذلك تحذف فى الجزم كما تحذف الحركة، والحركة لا يوقف عليها. فإن كانت الياء مشددة أُبدل منها الجيم مشددة. وإن كانت مخففة أُبدلت منها مخففة. أما المشددة فقال أبو عمرو قلت لرجل ممن أنت فقال: فقيمج. فقلت: من أيهم؟ فقال مرج. أراد فقيميا ومريا. وقد أبدلت منها فى الوصل آجراء له مجرى الوقف. قال:

خالِى عُوَيْفٌ وأبُوعَلِجّ المُطْعِمَانِ اللَّحْمَ بالعَشِجِّ(٣)

وبالغَدَاةِ فَلَقَ البَرْنِجِ يُقْلَعُ بالوَدِّ وبالصِّيِّصَجِّ(٣)

---

(١) القائل: رؤبة بن العجاج. انظر ملحقات ديوانه ١٨٣، الشاهد في قوله «البنام» إذ أن أصله البنان، فأبدلت النون ميما على سبيل الشذوذ. وفيه شاهد آخر هو ياهال فهو منادى مرخم إذ أصله ياهالة فحذف الحرف الأخير للترخيم. ومعنى التمتام الذي فيه تمتمة أي تردد في النطق، والمخضب استعمال الحناء. وقد استشهد به كل من: المفصل ٢٠٣، شرح المفصل ٣٣/١٠، ٣٥، شواهد العينى ٥٨٠/٤، شرح التصريح ٣٩٢/٢، شرح شواهد الشافية ٤٥٥، الأشموني ٣١٩/٤.

(٢) انظر: الإمام أحمد في المسند الجزء الخامس ص ٤٣٤.

(٣) القائل: تنسب هذه الأبيات لرجل من أهل البادية لم يعين اسمه وهو من الرجز.

الشاهد في قوله: «علج، العشج، البرنج، الصيصج» حيث أن أصل الجيم فيها كلها هو الياء

أراد أبو على والعشى والصيصى والبرنى وهو نوع من الثمر. وقال الآخر:

كَأنّ فى أذْنَابِهِنَّ الشُّوَّلِ من عَبَسِ الصَّيِّفِ قُرُونَ الأَجِّلِ[1]

والأصل الإبل. وأما الخفيفة فكقولهم:

لَاهُمَّ إنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتِجْ ....[2]

= المشددة، فأبدلت هذه الياءات جيما وكذلك في بقية الكلمات إذ أن الأصل: «أبو على، العشي، البرنى، الصيصى وهذا الإبدال شاذ. وقد أورد سيبويه في كتابه ٢٢٨/٢ قوله: وأما ناس من بنى سعد فإنهم يبدلون الجيم مكانا الياء في الوقف، لأن الياء خفيفة. فأبدلوا من موضعها أبين الحروف وذلك قولهم: هذا تميمج يريدون هذا تميمى...» وتسمى هذه اللغة: عجعجة قضاعة. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢٨٨/٢، أمالي القالى ٧٧/٢، المحتسب ٧٥/١، شرح المفصل لابن يعيش ٧٤/٩، ٧٥/١٠، المقرب لابن عصفور ٢٩/٢، ١٦، شرح شواهد الشافية ٢١٢، شواهد العينى ٥٨٥/٤، شرح التصريح ٣٦٧/٢، الأشموني ٢٨١/٤، أوضح المسالك رقم ٥٦٥.

(١) القائل: أبو النجم العجلي:
الشاهد في قوله: «الأجل» حيث أن أصل الجيم فيها هو الياء والأصل «الايل» فأبدلت الياء جيما وهو إبدال شاذ. وهناك قبيلة عربية تستعمل هذا الإبدال. وقد استشهد به كل من: الطرائف الأدبية ص ٦٣، المحتسب ٧٦/١، اللسان ٢١١/١٣ (شول) ٣٩٨/١٣، السمط ٧١٢، تهذيب إصلاح المنطق ١٤٨/١، الخزانة ٤٠١/١، شواهد الشافية ٤٨٥، إصلاح المنطق ٨٣، شرح المفضليات ص ٣٥٠.

(٢) القائل: غير معروف وهو لإعرابي من البادية لم يسمه الرواة ولا شرح الشواهد وهو من الرجز. وتمام البيت:

لَاهُمّ إنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتِجْ
فَلَا يَزَالُ شَاحِجٌ يَأْتِيْكَ بِجْ

الشاهد في قوله: «حجتج» حيث أبدلت الياء من الجيم وتسمى هذه اللغة عجعجة قضاعة وقد قال الجوهري: وعجعجة في قضاعة يحولون الياء جيما مع العين يقولون هذا راعج خرج معج. أي هذا راعي خرج معي. وقد استشهد به كل من: شرح المفصل لابن يعيش ٧٤/٩، ٥٠/١٠، نوادر أبى زيد ١٦٤، مجالس ثعلب ١٤٣، المحتسب ٧٥/١، المقرب ١٦٦/٢، شواهد الشافية ٢١٥، شواهد العينى ٥٧٠/٤، التصريح ٣٦٧/٢، همع الهوامع ١٧٨/١، ١٥٧/٢، الدرر اللوامع ١٥٥/١، شرح الأشموني ١٤٧/٣، ٤٨١/٤.

وأما قول الآخر:

حَتّى إِذَا مَاأَمْسَجَتْ وأَمْسَجَا[1]

فإنما أبدل من الياء جيما لئلا تنقلب الياء ألفا لتحركها وآنفتاح ماقبلها، فيؤدى إلى حذفها لالتقاء الساكنين، وألف أمسجا للإطلاق. وكذلك الياء فى علج ومابعده.

---

(١) القائل: العجاج وهو من الرجز: الشاهد في قوله «ماأمسجت وأمسجا» حيث أبدلت الياء بالجيم كالمثال السابق والأصل «ماأمسيت وأمسيا» ولكن قلبها إلى جيم جاء على لغة قبيلة قضاعة. وتسمى هذه ب: عجعجة قضاعة. وقد استشهد به كل من: المحتسب ١/٧٤، ابن يعيش في شرح المفصل ١٠/٥٥، المقرب ٢/١٦٦، شواهد الشافية ٤٨٦، وليس في ديوانه.

(باب الإدغام)

٩٩٠ اَلْقَوْلُ فى الإِدْغَام بِاْخْتِصَارِ وبَعْـدَه ضَرَائِـرِ الأَشْعَـارِ

الإدغام بالتخفيف مصدر أدغم إدغاما كأكرم إكراما. ويقال أدغم بالتشديد وهو آفتعال، ولا يكون غالبا إلا من مصادر أفعال مطاوعة الثلاثى كما مر. ولا يقال أدغمت إلا أن يقدر له فعل ثلاثى، والأول عبارة الكوفى والثانى عبارة البصرى. وقد آستعملهما المصنف معا، وهو فى الأصل من أدغمت الشيء فى الشيء إذا أدخلته فيه. ومنه أدغمت اللجام فى الفرس إذا أدخلته فيه. وقالوا للحمار الذى لونه بين الخضرة والزرقة أدغم، لدخول أحد اللونين فى الأخر وآمتزاجه به. وفى الإصطلاح: عبارة عن أن تصل حرفا ساكنا بحرف مثله متحرك من غير فاصل بينهما بحركة ولا وقف، فيصيران لشدة آتصالهما كحرف واحد يرتفع اللسان بهما دفعة واحدة شديدة، والغرض منه التخفيف والتسهيل. لأن إدغام أحد الحرفين المتماثلين فى الآخر، وآرتفاع اللسان بهما دفعة واحدة أخف من عوده بالحركة إلى موضع فارق، لأنه يتنزل منزلة مشى المقيد، لأنه يرفع قدمه ويعيدها إلى موضعه لمنعه القيد سعة الخطوة. وقوله وبعده أى وبعد الإدغام. وقوله ضرائر الأشعار: الضرائر جمع ضرورة كالركائب فى جمع ركوبة.

٩٩١ أَمّا ادَغامُ الحَرْفِ فى مَثِيلِهِ كالدَّالِ فى الدَّالِ فَمِنْ تَمْثِيلِهِ
٩٩٢ شَدّ يَشُدُّ شُدّ دَاؤودا مُحَرّكاً أو سَاكِنـاً مَوْجُـودَا

قوله: ادغام هو عبارة البصريين كما مر. قوله فى مثيله: يريد فى مثله مخرجا ولفظا، وأوضحه بقوله كالدال فى الدال. وآعلم أن الحرفين إذا التقيا، فإما أن يكونا

مثلين أو متقاربين، فإن كانا مثلين فهما على ثلاثة أضرب. أحدها: أن يسكن الأول ويتحرك الثانى. وثانيهما: عكسه. وثالثها: أن يتحركا معا، فإن كان الأول وجب الإدغام لحصول شرطه إن لم يمنع مانع. وسواء كانا فى كلمة واحدة نحو جمل حِدَبّ للغليظ[1]، أو فى كلمتين نحو قد دخل. وأما قوله تعالى: ﴿آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾[2] وقوله: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ﴾[3] فإنما لم تدغم الواو فى الواو فى الأولى، ولا الياء فى الياء فى الثانية، لعروض مانع الإدغام، لأن المدّ الذي فى الواو فى آمنوا مع كونها ضميراً، وفى الياء فى يوسف تام. فهو كالحركة الفاصلة بين الحرفين، وكذا فى الهمزتين، لثقل آجتماعهما، إلا نحو سآل ولآل لبائع اللؤلؤ. وأما آمتناعه فى نحو قوول فلئلا يلتبس بياء فَوْعَلَ تَفَعَّلَ من المضاعف، وإن كان الثانى وهو أن يتحرك الأول منهما والثانى ساكن سكونا لازما، آمتنع الإدغام مطلقا لانتفاء شرطه نحو ظَلَلْتُ. وَرَسُولُ الحَسن. وآحترز بكون السكون لازما عن سكون الوقف نحو يَشدُّ ويَمُدُّ. فإنه لا يمنع الإدغام آتفاقا، وعن سكون الجزم وماشابهه نحو لم يَشُدّ وشَدَ. وإن كان الثالث وهو أن يتحرك المثلان معا فهما فيه بالنسبة إلى الإدغام على ثلاثة أقسام. واجب وجائز وممتنع. أما الواجب فهو أن يكونا فى كلمة واحدة ولامانع مطلقا مما نذكره فيما بعد، نحو شد يشد فى أكثر تصاريفه أعنى الماضى والمضارع والأمر والنهى والمصدر وآسم الفاعل، ولذلك ذكره المصنف متصرفا إلى الماضى والمضارع والأمر والنهى. وقولنا فى أكثر تصاريف الكلمة فيه آحتراز من آسم المفعول. وأصل شدّ شدد فحذف حركة الدال وأدغمها فى الثانية. وأصل يشدّ: يشدد فنقل حركة الدال إلى الشين. وأما الجائز فهو أن يكونا فى كلمتين أو مافى حكمهما. فالكلمتان كقوله: بددا وددا ونحو: جعل لك وثوب بكر. وإنما لم يحب الإدغام فى الكلمتين لعدم وجوب آجتماع

(١) انظر هذا المعنى في اللسان «حدب» والمعجم الوسيط ٢١٨/١.

(٢) سورة البقرة آية ٨٢.

(٣) سورة يوسف آية ٧.

المثلين فيهما، بخلاف الكلمة الواحدة والذى فى حكمهما تاء الإفتعال نحو: آقتتلوا لأنها لما لم تلزم الكلمة جرت مجرى كلمة أخرى. فلذلك جاز فيها الوجهان. وأما الممتنع ففى صور إحداها: أن يكون الحرف الثانى للإلحاق. أما فى الفعل نحو جلبب أو فى الإسم نحو: مهدد. لأن الإدغام يزيل موازنة الملحق بالملحق به. وثانيها: أن يكون الحرف الأول مشددا نحو ﴿تَمّ مِيْقَاتُ﴾[1] لأنه إن فك الإدغام وأسكن الحرف الثانى ليدغم فيما بعده لزم الجمع بين ساكنين. وإن لم يفك آمتنع إدغام حرفين فى حرف. وثالثها: أن يكون الأول تاء متكلم نحو جلست تجاهك أو مخاطب نحو أنت تعلم، إما لأنه على حرف واحد أو لئلا يؤدى الإدغام إلى التقاء الساكنين، إذ ماقبل الضمير ساكن. ورابعها: أن يؤدى إلى لبس مثال نحو: طَلَل وسُرُرِ لأنه لو أُدْغِم لا لتبس طلل بطلّ، وسرر بسرّ لأنه حينئذ لا يعلم العين ساكنة أم متحركة مطلقا مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة. وخامسها: أن يكون ماقبل الأول منهما حرفا ساكنا ليس بمدة نحو قَوّم مالك، وعدد وليد. وفى التنزيل: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ﴾[2] وإنما آمتنع الإدغام فى الأعرف لئلا يؤدى إلى التقاء الساكنين على غير حده.

٩٩٣ أمّا ادّغام المُتَقَارِبَيْنِ كَالَذاَلِ فى الـــذَّالِ مُلاصِقَيْـــنِ

٩٩٤ كإذَّرَى وقد ذَّرى فَقِس تُصِبْ فالقَوْلُ فى ذكرِ المَخَارِجِ يَجِبْ

يريد بيان القسم الثانى وهو أن يكون الحرفان متقاربين. ونريد بكونهما متقاربين، إما فى المخرج أو فى صفة من الصفات التى تذكر بعد. وآحترز بالمتقاربين عن المتباعدين مخرجا وصفة لانه ليس كل متقاربين إذا آلتقيا كيف كان أُدغما، بدليل عدم إدغام الشين فى الجيم لبعدهما صفة مع تقاربهما فى المخرج. لأن فى الشين تفشيا تفيد زيادة فى الصوت ليس فى الجيم مثله، والإدغام يذهب بذلك ولما كان الإدغام عبارة عن النطق بحرفين من مخرج واحد دفعة لما مر، فإذا أريد

(١) سورة الأعراف آية ١٤٢.

(٢) سورة يوسف آية ٣.

إدغام أحد المتقاربين فى الآخر وجب قلبه إلى الآخر ليصيرا مثلين فيصح الإدغام. فإن كان الأول منهما ساكنا ففيه القلب والإدغام، وإن كان متحركا ففيه الإسكان والقلب والإدغام. فقوله: كالذال فى الدال أى كالذال المعجمة فى الدال المهملة. وقوله ملاصقين: فيه آحتراز من الفصل بينهما بفاصل أو بوقف. قوله: كاذرى أصله إذ ترى وهو آفتعل من ذرت الريح التراب وغيره تذروه. فأبدل من تاء آفتعل دالا لما مر. فآجتمع الذال المعجمة والدال المبدلة من التاء فقلبت الذال دالا وأُدغمت فى التى بعدها. قال:

كَيْفَ تَرَانِى أذَّرِى وَأدْرِى .... (١)

وقوله وقد ذرى مثال لالتقاء المتقاربين فى كلمتين والعمل فيهما مامر. وآعلم أن إدغام المتقاربين واجب وجائز وممتنع كالمتماثلين. أما الواجب: فإن لم يلتقيا فى كلمة، والأول منهما ساكن، ولم يؤد الإدغام إلى لَبْسٍ بناء ببناء نحو آمّحى وهو آنفعل من المحو وهَمَّرِش فى هَنْمَرِش وهى العجوز المسنة، فأبدلت النون فيهما ميما، وأدغمت الأولى فى الثانية لأمن اللبس. أما الأول فلأنه ليس فى المضاعف مثل أفعّل، وأما الثانى فلأنه ليس فى ذوات الأربعة من المضاعف فَعّلَلَ. وأما الممتنع فان يلتقيا فى كلمة فيؤدى إدغمها إلى اللبس نحو كنية وشاة زَنْما(٢) وغَنْمَ زُنّم وعُتُدّ ووَتَد يَتِدُ. أما كنية فإنه لو أدغم النون الساكنة فى الياء لا لتبس بكية النار فى الخط. وأما النافية فلئلا يلتبس بالمضاعف، ولذلك قالوا فى مصدر وتد ووطد:

---

(١) القائل: راجز لم يعرف اسمه. وتمام البيت:

كَيْـــــــــفَ تَرَانِـــــــــى أذَّرِى وأذْرِى
غِرَّاتِ جُمْـــــــــلٍ وتَـــــــــدَرّى غِرَرى

الشاهد في قوله: «أذرى» حيث اجتمعت الذال المعجمة والدال المبدلة من التاء. إذ أن أصلها إذ ترى، فأبدلت من تاء افتعل دالاً فقلبت الذال دالاً، وأدغمت فى التى بعدها فأصبحت اذري. وقد ذكره ابن سيده في مخصصه ٤/١٤.

(٢) زنم: الشاة أو البعير زنما: قطع من أذنه هنة فتركها معلقة (المعجم الوسيط ١/٤٠٣).

تِدَة وطِدَة، ولم يقولوا وتدا ووطدا، لأنهم إن أدغموا حصل اللبس، وإن أظهروا حصل الثقل. ولو أدغم مضارع وتد لأدى إلى محذور آخر وهو الجمع بين إعلالين. وأما الجائز فإن يلتقيا فى كلمتين، ولم يكن فى الأول منهما صفة زائدة على الثانى تذهب بالإدغام نحو ذهبت زينب، ﴿وإذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ﴾(١) ﴿وجَعَلَ رَبُّكَ﴾(٢) والضابط أن المتقاربين إن تكافآ جاز إدغام أحدهما فى الآخر كالدال والذال، وإن تفاضلا آمتنع إدغام الفاضل فى المفضول من غير عكس. فحروف «ضوى مشفر» لا تدغم فيما يقاربها فى الأعرف. أما الضاد فلاستطالتها. وأما الواو والياء فلما فيهمامن المد. وأما الميم فلما فيها من الغنة. أما الشين فلا نتفاء تفشيها كما مر. وأما الفاء فلزوال التأنيف الذى فيها، لأنه صوت يخرج من الفم كالنفخ عقيب النطق. وأما الراء فلما فيها من التكرير وهو ظاهر. وكذلك حروف الحلق إذا آجتمع منها حرفان أحدهما أدخل فى الحلق، والآخر أقرب إلى الفم، أُدغم الأدخل فى الحلق فى الأقرب إلى الفم ولا ينعكس، لأن الأدخل أثقل. فإذا أدغم فى الآخر كان فيه قلب الأثقل إلى الأخف بخلاف العكس. ولما كان متقارب الحروف ومتباعدها وفاضلها ومفضولها لم تعرف إلا بمعرفة مخارجها وصفاتها، ولم يكن بد من ذكرها أشار إليه بقوله: القول فى ذلك المخارج يجب. ولما كان ذكر المخارج أهم من ذكر الصفات قدم المخارج عليها.

٩٩٥ لَهْوِيَّــةٌ حَلْقِيَّــةٌ شَجْرِيَّــةٌ وأَسَلِيَّــةٌ مع النِطْعِيَّــةْ

٩٩٦ ولِثَوِيَّــةٌ مع الذَلْقِيَّــةْ وشَفَهِيَّــةٌ مع اللِينِيَّــةْ

المخارج جمع مخرج وهو عبارة عن المقطع الذى ينتهى صوت الحرف عنده وقيل هو الموضع الذى ينشأ منه الحرف. والتحقيق أن كل حرف له مخرج غير مخرج الآخر، وإلا لو اتُّحَد مخرجاهما لكان هو إياه. فآختلاف الحروف [لسبب](٣)

---

(١) سورة التكوير آية ٧.

(٢) سورة مريم آية ٢٤.

(٣) هكذا في (ك) وفي الأصل (ص) (وليست) وهو تصحيف.

اختلاف المخارج. لأن صوت الإنسان إنما يحذف بسبب الهواء الذى يستنشق سالكا إلى قصبة الرئة. ثم يتكرر راجعا، فإن لم يمر فى رجوعه بشيء من المخارج، كان كصوت سائر الحيوانات. وإن مر بها واستفاد منها هياتا يمتاز بها عن صوت آخر مثله فى الحدة والثقل تميزا فى المسموع سمى حرفا. والطريق إلى معرفة مخرج الحرف أن تسكنه وتدخل عليه همزة الوصل مكسورة وتنطق به ساكنا، فحيث آنقطع جَرْسُ الحرف فثم مخرجه، ألا تراك تقول أم، أب فتجد مخرج الميم والباء من الشفتين ومن هنا لم يكن للألف مخرج، لأن صوتها لا ينقطع عند حد مما ذكر، بل هى نَفَسٌ مستطيل. وقيل: إن له مخرجا لكنه مخرج متسع فى هواء الفم، ولذلك قيل له هاو وهواءى لأنه يهوى فى الفم حتى يتصل بالحلق ثم ينقطع مخرجه إلى الحلق، لأن فيه مقطعه. فبالنظر إلى مقطعه له مخرج، وبالنظر إلى منشأه وابتدائه لا مخرج له. وآختلف فى كمية المخارج فذهب سيبويه[1] ومن تابعه إلى أنها ستة عشر مخرجا: فى الحلق منها ثلاثة مخارج، وفى الفم ثلاثة عشر مخرجا: عشرة فى اللسان، وآثنان فى الشفة، وواحد فى الخيشوم. وذهب الجرمى والفراء إلى أنها أربعة عشر مخرجا، لأن النون والراء واللام لها مخرج واحد وهو طرف اللسان. والأول أصح لما سيأتى بيانه. وقبل الخوض فى بيان المخارج فلنذكر عدد الحروف وهى سبعة وأربعون، فمنها حروف العربية من الأصول وخلوص مخارجها وهى تسعة وعشرون حرفا: الهمزة والألف والهاء والعين والحاء والغين والخاء والقاف والكاف والجيم والشين والياء والضاد واللام والنون والراء والطاء والدال والتاء والصاد والزاى والظاء والذال والثاء والفاء والباء والميم والواو. ومنها ستة فروع عليها مستحسنة. أما كونها فروعا فلقربها من الأصول وآمتزاجها بها. إن لم تخلص فى مخارجها، وأما كونها مستحسنة: فلوقوعها فى فصيح الكلام. وربما قرىء بأكثرها. فأولها النون الخفيفة

(١) يقول سيبويه ٢/٤٠٥: «ولحروف العربية ستة عشر مخرجا. فللحلق منها ثلاثة فأقصاها مخرجا الهمزة والهاء والألف...».
وانظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٢٤.

التى مخرجها من الخيشوم عندم ملاقاتها الحروف التى تخفى عندها وهى خمسة عشر حرفا من حروف الفم. الثانية: همزة بين بين. وقد مر ذكرها فى تخفيف الهمزة. الثالثة: ألف الإمالة وسيبويه يسميها ألف الترخيم لتليين الصوت بها، وتسهيله ونقصان الجهر وتقليله. لأنها ليست بألف خالصة ولا ياء خالصة. والرابعة: ألف التفخيم نحو: الصلوة والزكوة وهى لغة أهل الحجاز، سميت بذلك لأنها ينحى بها نحو الواو طلبا للعلو. ولذلك تكتب بالواو وهي ضد ألف الإمالة. الخامسة: الصاد كالزاى نحو الصراط، ومصدر الصراط ويصدر لأن الطاء والدال ينافران الصاد لما فيهما من الجهر، فأشرب الصاد صوت الزاى لتوافقهما فى الجهر. السادسة: الشين التى كالجيم كقولهم: أشدق وأجدق لأن الشين حرف رخو مهموس. والدال بعدها حرف شديد مجهور، فلما تنافرا قربوا الشين من الجيم لموافقتها لها فى المخرج، وللدال فى الجهر، ومهنا أحد عشر حرفا مستقبحة لا تقع فى كلام فصيح ولا فى شعر. ولا قرىء بها. فالأول الجيم كالكاف فى لغة بنى

تميم، وأهل اليمن فى جمل كمل. الثانى: عكسه وهى الكاف كالجيم. الثالث: الجيم كالشين فى نحو: آشتمعوا وأشدر فى آجتمعوا وأجدر. الرابع: الضاد الضعيفة كطرب فى ضرب وهى لغة من آعتاض عليه آخراج الضاد. الخامس: الصاد كالسين نحو سبع فى صبع. السادس: الظاء كالتاء كقولهم فى ظلم تلم وهى لغة أهل المغرب. السابع: الطاء كالتاء وهى من لغة أهل المشرق كقولهم تالب فى طالب. الثامن: الباء كالفاء وهى من لغة أهل الفرس، فإنهم يقولون فى بورفور وفى يريد فريد، وفى أصبهان أصفهان. التاسع: الشين كالزاى كقولهم أزرب فى أشرب. العاشر: الجيم كالراء كقولهم أُخرر فى أخرج. الحادى عشر: القاف كالكاف كقولهم: فى قادر كادر. ولنرجع إلى ذكر المخارج فنقول: أما الحلق فقد تقدم أن فيه ثلاثة مخارج. فللهمزة والهاء والألف أقصاه، وللعين والخاء أدناه إلى الفم. وأما مخارج اللسان فأولها مخرج القاف وهو من أقصى اللسان، وما فوقه من الحنك. الثانى: مخرج الكاف وهو أسفل قليلا من أسفل قليلا من مخرج القاف. الثالث:

مخرج الجيم والسين والياء هو وسط اللسان ومايحاذيه من الحنك الأعلى وهو وسطه. الرابع: مخرج الضاد وهو من أول حافة اللسان ومايليها من الأضراس. الخامس: مخرج اللام وهو من أول حافة اللسان من أدناها إلى منتهى الطرف ومايحاذيه من الحنك الأعلى فويق الضاحك والناب والرباعية والثنية. السادس: مخرج النون مابين طرف اللسان وفويق الثنايا. السابع: مخرج الراء وهو أدخل فى ظهر اللسان قليلا من مخرج النون لانحرافه إلى مخرج اللام. الثامن: مخرج الطاء والتاء والدال وهو مابين طرف اللسان [وأطراف][1] الثنايا العليا. التاسع: مخرج الصاد والراء والسين وهو مابين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا. العاشر: مخرج الظاء والتاء والذال وهو مابين طرف اللسان وأطراف الثنايا. وأما مخرجا الشفة فالأول للفاء وهو باطن الشفة السفلى، وأطراف الثنايا العليا على الأصح. والثانى للباء والميم والواو وهو مابين الشفتين فى الأعرف. وأما مخرج النون الخفية ويقال لها الخفيفة فمن الخيشوم نحو عنك إذا وقعت ساكنة قبل الحروف التى فيها كما مر. فهذا ترتيب سيبويه. وقد أطلق المصنف على الحروف ألقابا تخفى باعتبار مخارجها وهيئاتها، وهو آصطلاح الخليل. فقوله: حلقية إشارة إلى حروف الحلق الستة عدا الألف وقد مر ذكرها. وقوله: لهوية إشارة إلى القاف والكاف لأن مبدأهما من اللهات وهو مابين الفم والحلق. وقوله: شجرية [إشارة][2] إلى الشين والجيم والضاد لأن مبدأها من شجر الفم. وهو أما مفرجه أى مفتتح الفم كما قال الخليل، وأما مجتمع اللحيين عند العنفقة. كما قال غيره. وقوله: وأسلية إلى الصاد والسين والزاى لأنها تخرج من أسلة اللسان وهو طرفه ومستدقة. وقوله: النطعية إشارة إلى الطاء والتاء والدال، لأنها تبتدىء فى مخرجها من نطع الغار الأعلى وهو سقفه. وقوله: لثوية إلى الظاء والثاء والذال، لأنها من اللثة وهي اللحم الذى تنبت فيه الأسنان. وقوله: الذلقية بإسكان اللام وتحريكه ويقال الذَّوْلَقِيّة أيضا إشارة إلى الراء واللام

(١) هكذا في (ق، ك) وفي الأصل (ص) (وأصول).

(٢) هكذا في (ق، ك) وقد سقطت من الأصل (ص)

والنون، لأنها من طرف اللسان وطرف كل شيء ذلقه. وقوله: شَفَهِيّة. ويقال الشَّفَوِيّة إلى الفاء والياء والميم لأن مخرجها من الشفة. وقوله: اللينية إلى الواو والياء الساكنين المفتوح ماقبلهما، لأنهما يخرجان فى لين وسهولة، إلا أنهما لما لم يجانسها ماقبلهما فى الحركة نقصا عن المد الذى فى الألف. وبقى فيهما مجرد اللين لسكونهما.

٩٩٧ مَهْمُوسَة مَجْهُورَةٌ مُسْتَرْخِيَة شَدِيْدَةٌ بَيْنَهُمَا مُسْتَعْلِيَة

٩٩٨ مُطْبَقَةٌ مُنْحَرِفٌ مُكَرَّرٌ هاوٍ أغنَّانِ طَوِيلٌ صُفَّرُ

لما ذكر مخارج الحروف أخذ فى بيان صفاتها وهى كثيرة حتى أن أبا محمد المكى المقرىء ذكر لها فى كتابه الموسوم بالرعاية لتجويد القرآن أربعة وأربعين صفة، لكنها قد تتداخل فى الحروف. لأن الحرف الواحد قد يجتمع له منها صفتان وثلاث أو أكثر بحسب عروضها له. والحروف قد تشترك فى بعض الصفات وتختلف فى بعض. والمخرج واحد. وتتفق فى بعض الصفات والمخرج مختلف. وقد ذكر لها المصنف ثلاثة عشر وصفا. الأول: الهمس وأشار إليه بقوله مهموسة وهى عشرة يجمعها قولك: سَكَتَ فَحَثَّهُ شَخْصٌ، أو ستشحثك خصفة وهو أخصر من الأول. والشحث: الإلحاح فى السؤال، وخصفة آسم امرأة ومعناه ستكدى هذه المرأة عليك، لأن الشحات هو المكدى فليس كما يظن أنه لامعنى له. وإنما سميت مهموسة لضعف الصوت بها عند آعتمادها على مخارجها إذ الهمس هو الصوت الخفى وفى التنزيل: ﴿فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا﴾[١] لأن هذه الأحرف لما ضعف الإعتماد ولم تمنع النفس من الجرى معها صارت كالمنسل مع النفس فخفى صوتها لذلك. الثانى: الجهر وأشار إليه بقوله مجهورة وهى تسعة عشر حرفا وهى ماعدا المهموسة ويجمعها قولك لقد عظم زنجى ذو أطمار غصبا. وقوله:

غَزَالٌ أَدْعَجٌ نضٌّ ذُو قَرْطٍ نَظِيمٍ[٢]

---

(١) سورة طه آية ١٠٨.

(٢) نظم شعري جمع الحروف المجهورة وعددها تسعة عشر حرفا.

وجمعها الجوهرى فى قوله ظل قويرض إذ غزا جند مطيع. وإنما سميت مجهورة لاتساع آعتماد الحروف من مخارجها. ومع النفس أن تخرج معها لأن الجهر آرتفاع الصوت فهو ضد الهمس. الثالث: الإسترخاء وأشار إليه بقوله: مسترخية. وتسمى الرِّخْوَة أيضا وهى ثلاثة عشر حرفا: الصاد والضاد والحاء والخاء والسين والشين والدال والزاى والهاء والطاء والعين والفاء والباء ويجمعها: عض سَهْ فَحَصرَ خَدَثَ شطّ. وسُمِّيَت بذلك لجرى الصوت معها عند النطق بها لضعف الإعتماد عليها. ألا ترى إلى جريان الصوت مع السين والشين والحاء فى قولك: المَسُ والرّشُ والسَّحُ. فإن قيل: فعلى هذا لا فرق بين الرخوة والمهموسة لاشتراكهما فِي جَرْى النفس معهما وعدم حبس الصوت. أجيب: بأن المهموسة تردد فى اللسان بنفسها أو بحرف اللين معها من غير ترديد من الصدر بخلاف الرخوة. فإن النفس يجرى معها من غير ترديد. الرابع: الشدة: والأحرف الشديدة ثمانية يجمعها قولك: أجدت طبقك أو أجدك قطبت. والشدة إنحصار صوت الحرف فى مخرجه، ألا ترى أنك إذا قلت الحج آمتنع مَدُّ الصوتِ فيه. وأصل الشدة: القوة وذلك أن الصوت لما آنحصر فى مخرج الحرف آشتد وقوى، لامتناع قبوله التليين. والفرق بين الشديدة والمجهورة أن المجهورة يقوى الإعتماد فيها مطلقا، والشديدة يشتد الإعتماد بلزومها موضعها حتى انضغطت مواضعها. فإذا إنضم إلى الشدة فى الحرف إطباق وجهر وآستعلاء كالطاء مثلا كان فى غاية القوة، لأن هذه الصفات من علامات قوة الحرف، كما أن الهمس والرخاوة والخفاء من علامات ضعفة. الخامس: مابين الرخاء والشدة وهو المراد بقوله بينهما أى بين الرخوة والشديدة وهى ثمانية أحرف يجمعها لم تروعنا. وقيل هى خمسة أحرف يجمعها لم ترع. وإنما كانت هذه بين الشديدة والرخوة، لأنها لم يتم فيها انحصار الصوت، ولا تم فيها جريانه. فالعين لشبهها بالحاء كأنها تنسل عند الوقف إلى الحاء، فليس لصوتها الإنحصار التام، ولا جرى الرخوة فهى بينها. السادس: الإستعلاء: وأشار إليه بقوله مستعلية وهى سبعة أحرف يجمعها: قض خض ضغط. وسميت بذلك لاستعلاء اللسان عند النطق بها

إلى الحنك الأعلى أطبق أو لم يطبق. والإنخفاض بخلافه. وحروفه اثنان وعشرون وهى ماعدا المستعلية. السابع: الإطباق: والمطبقة أربعة أحرف من حروف الإستعلاء والصاد والضاد والطاء والظاء. وسميت بذلك لانطباق الحنك الأعلى على مخارجها من اللسان عند النطق بها، والمنفتحة بخلافها وهى باقى الحروف وذلك خمسة وعشرون حرفا، لأنها لا ينطبق لها اللسان ولا ينحصر الصوت معها كانحصاره مع المطبقة. الثامن: الإنحراف والمنحرف: اللام فقط سمى بذلك لانحرافه إلى ناحية طرف اللسان، وقيل لانحرافه إلى مخرج الضاد، ولذلك إذا فخم قاربها فى اللفظ. التاسع: التكرير والمكرر هو الراء سمى بذلك لترديد اللسان فى مخرجه عند النطق به وآضطرابه. ولذلك [نزلوه][1] منزلة حرفين، وحركته منزلة حركتين. وفيه آنحراف كاللام، إلا أن اللام ليس فيه آضطراب. العاشر: الهُوَى: والهاوى هو الألف. ويقال له الهواءى. أما الأول فلأن اللسان يهوى به أكثر من هويه بالياء والواو، والهاوى مشتق من الهوى بضم الهاء وهو الصعود والإرتفاع[2] لأن الألف تخرج من أقصى الحلق صاعدا إلى الحنك، فيتسع مخرجه لهواء الصوت والهوى بفتح الهاء وهو الإنخفاض. أما الثانى فلما مر. الحادى عشر: الغنة. والاغنآن الميم والنون، سميا بذلك لأن فيهما غنة تخرج من الأنف، لأن صوتها لما اتصل بالخياشيم حدث منه صوت أغن. فقوله: أغنان هو تثنية أغن. الثانى عشر: الإستطالة والمستطيل هو الضاد لأنه يستطيل حتى يتصل بمخرج اللام وعبر عنه بقوله طويل. الثالث عشر: الصفير والحروف الصفيرية ثلاثة: الصاد والسين والزاى لأنها لما آنحصر الصوت فى مخرجها حدث من ذلك الصفير وهو ظاهر عند النطق بها، مأخوذ من الصفير للفرس. وأشار إلى هذا الوصف بقوله: صُفَّرُ. وآعلم أن لمعرفة مخارج الحروف وصفاتها فوائد منها: أنه يستفاد من الصفات معرفة مايحتاج إلى التعديل ليحسن فى السمع مما لا يحتاج. ومنها مقابلة الحروف بما يشاكلها فى القوة

---

(١) هكذا في (ق، ك) وفي الأصل (ص) (تركوه).

(٢) انظر هذه المعاني في اللسان «هوى» والمعجم الوسيط ١٠٠١/٢.

والضعف فى المعانى بدليل جعل القضم للشىء اليابس والصلب لقوة القاف وصلابتها، والخضم للشىء الرطب لضعف الخاء ورخاوتها، ومنها فضيلة مالكل حرف على غيره ليعرف مايجوز إدغامه فى مقاربة، وما لا يجوز. ولنتكلم على إدغام الحروف حرفا حرفا على سياق ماذكرناه أولا، لتحصل الإحاطة التامة بجواز الإدغام فى المقارب وآمتناعه. فنقول: الهمزة لا تدغم فى مقاربها، ولا يدغم مقاربها فيها ولا فى مماثل إلا إذا كانت عينا فى نحو سأل ورأس كما مر. أما آمتناع إدغامها فى مقاربها فلاختصاصها فى مزيد قوة لا توجد فى المقارب، ولأن تخفيفها يغنى إدغامها، وأما آمتناع إدغام مقاربها فلئلا يؤدى ادغام الأقرب إلى الفم فى الأدخل فى الحلق، ولئلا يؤدى إلى الخروج من الأخف إلى الأثقل، والألف لا يدغم ولا يدغم فيها مطلقا. وأما الهاء فتدغم فى مثلها نحو أجبه هلال. وفى التنزيل: ﴿فَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ﴾(١) ولا تدغم فى مقاربها إلا فى الحاء [إن](٢) كانت قبلها نحو أحبه حاتما، أو بعدها نحو أمدح هلالا. فيقال أحبحاتما وأمد حلالا. وإنما أُدغمت الهاء فى الحاء لاشتراكهما فى الهمس والرخاوة والتقارب. وأما العين فتدغم فى مثلها كقوله آرفع عليا. وقوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِى يَشْفَعُ عِنَدَهُ﴾(٣) وفى الحاء مطلقا فى آرفع حاتما: أرفحاتما وفى أذبح عتودا: إذ بحتودا. وأما الحاء فتدغم فى مثلها نحو إذبح حملا. وفى التنزيل: ﴿لَا أَبْرَحُ حَتّى أَبْلُغَ﴾(٤) وقد تقدم أن الهاء والعين يدغمان فيها. وأما العين والخاء فيدغم كل واحد منهما فى مثله وفى صاحبه فإدغام العين فى مثلها لم يوجد فى التنزيل إلا مارُوى عن أبى عمرو، ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلَامِ دِيْناً﴾(٥) وإدغام الخاء فى مثلها كقولك لا

(١) سورة القارعة آية ٩.

(٢) سقطت من الأصل (ص) ومن (ق، ك) والأصح وجودها.

(٣) سورة البقرة آية ٢٥٥.

(٤) سورة الكهف آية ٦٠.

(٥) سورة آل عمران آية ٨٥.

تنسخ خلقك. وآدغام الغين فى الخاء كقولك أدمغ خلقا. وإدغام الخاء فى الغين كقولك إسلخ غنمك، إلا أن إدغام الغين فيها أحسن. أما أولا فلأن العين مجهورة والخاء مهموسة، وأجتماع المهموسين أخف من آجتماع المجهورين. وأما ثانيا: فلأن الخاء أدخل فى الفم. فالإدغام فيها أحسن من إدغام الأدخل فى الحلق. وأما القاف والكاف فتدغم كل وحدة منهما فى مثلها وفى صاحبتها فالقاف فى مثلها كقولك أسبق قاسما. وفى التنزيل: ﴿فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ﴾[1] والكاف فى مثلها كقوله تعالى: ﴿نُسَبِّحْكَ كَثِيْرًا﴾[2] والكاف فى القاف كقوله تعالى: ﴿خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ﴾[3] وعكسه كقوله: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيْرًا﴾[4] وأما الجيم فقد أدغمت فى مثلها نحو آخرج جابرا. وفى الشين نحو: أخرج شيئا. وفى التنزيل: ﴿أَخْرَجَ شَطْأَهُ﴾[5] وإنما أدغمت فيها أمّا أولا فلما بينهما من التقارب، وأما ثانيا فلأن ما فى الجيم من الجهر والشدة يقابل مافى السين من التفشى. وروى إدغامها فى التاء عن أبى عمرو فى قوله تعالى: ﴿ذِى المَعَارِجِ تَعْرُجُ﴾[6] وهو ضعيف لبعدها عن الجيم ويدغم فيها ستة أحرف وهى الطاء والدال والتاء والذال والظاء والثاء نحو اربط جملا، وأحمد جابرا، و﴿وَجَبَت جُنُوبُهَا﴾[7]، وآحفظ جارك، ﴿وإذا جاؤوكم﴾[8]، ولم يلبث جالسا. وإنما أدغمت فيها وإن لم تقاربها حملا للجيم على الشين. فإن قيل فيها تفشيا يتصل بمخارج هذه الأحرف. وأما الشين فلا تدغم إلا فى مثلها نحو أقمش شيخا. وتدغم فيها ثمانية أحرف. الجيم واللام

(١) سورة الأعراف آية ١٤٣.
(٢) سورة طه آية ٣٢.
(٣) سورة النور آية ٤٥.
(٤) سورة الفرقان آية ٥٤.
(٥) سورة الفتح آية ٢٩.
(٦) سورة المعارج آية ٣.
(٧) سورة الحج آية ٣٦.
(٨) سورة المائدة آية ٦١.

والطاء والدال والثاء والذال والتاء نحو خرج شعبان دون التاسع، ولا تخالط شرا. ولم ترد شيئا وأصابت شربا. ولم تحفظ شعرا، ولم يتخذ شريكا. أما إدغام الجيم فيها فلشدة قربها منها. وأما اللام فلكثرتها فى الكلام مع مقاربتها لها. وأُدغمت فى الشين دون الجيم مثل: الجار لبعد الجيم عن الشين. وأما الستة الباقية فلما مر. وأما الياء فتدغم فى مثلها، إما متصلة نحو عى وحى، وأما شبيهة بالمتصلة وذلك عند الإضافة إلى ياء المتكلم نحو قاضى ورامى، وإما منفصلة عما بعدها وقبلها فتحة نحو أخشى ياسرا. فإن كان قبلها كسرة نحو اعلمى ياسرا آمتنع الإدغام لئلا يؤدى إلى ذهاب المد بالإدغام، بخلاف المنفتح ماقبلها، وتدغم فيها الواو نحو طويت طيا، والنون فى نحو من يعلم. وأما إدغام الواو فيها فلاشتراكهما فى المد. وأما النون فلمشابهتها لحروف اللين بالغنة، وأما الضاد فلا تدغم إلا فى مثلها لئلا تذهب مافيها من الإستطالة بالإدغام. وأما ماروى عن أبى عمرو من إدغامها فى الشين فى قوله تعالى: ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِم﴾[1] فضعيف. أما أولا فلسكون ماقبل الحرف المدغم، وأما ثانيا فلذهاب آستطالتها بالإدغام. ويدغم فيها مايدغم فى الشين إلا الجيم، لأنها أخت الشين وذلك نحو الضاحك. وحط ضمانك ورد ضاحكا. وشدت ظفائرها، وآحفظ ضانك، ولم يلبث ضاربا، وآنبذ ضاربا. وإنما جاز إدغام هذه الحروف فى الضاد لأنها لاستطالتها تصل بهذه الحروف إذ هى من طرف اللسان والثنايا. وأما اللام فإن كانت للتعريف وجب إدغامها فى مثلها، وفى ثلاثة عشر حرفا وهى: الضاد والراء والنون والشين والطاء والدال والذال والتاء والطاء والثاء والصاد والزاى والسين. إما لمقاربة هذه الأحرف لها فى المخرج، إذ أحد عشر حرفا منها من طرف اللسان كاللام، وآثنان يتصلان بطرفه، وهما الضاد والشين لما فيهما من الإستطالة والتفشى، وإما لكثرة لام التعريف في الكلام، وإما لتنزلها منزلة جزء الكلمة. وإن لم يكن اللام للتعريف، كان إدغامها فى الراء نحو هل رأيت

(١) سورة النور آية ٦٢.

لشدة القرب بينهما بالإنحراف الذى فى اللام، وإلى ضعيف وهو إدغامها فى النون كقولك: هل نخرج. لأن اللام من حروف يرملون والنون يدغم فيها من غير عكس. وإلى وسط وهو إدغامها فى البواقى. وأما الراء فتدغم فى مثلها نحو: ﴿أُذْكُرْ رَبَّكَ﴾(١) وتدغم فيها اللام نحو فعل ربك للمتقارب الذى بينهما ولاشتراكهما فى الصفات والنون أيضا. نحو: ﴿وإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُم﴾(٢) لما بينهما من التقارب. وأما النون الساكنة مطلقا فلها مع سائر الحروف إذا وقعت بعدها أربعة أحوال: الإدغام والإظهار والقلب والإخفاء. أما الإدغام: ففى ستة أحرف وهى حروف يرملون نحو: من يعلم ومن راشد ومن محمد، ومن لك، ومن وال، ومن نحن. أما إدغامها فى الراء واللام فلشدة التقارب. وأما فى الميم فلاشتراكهما فى الغنة، وأما فى الواو والياء فلأن النون تشبه حروف المد، وأما النون فظاهر. وأما الإظهار فمع حروف الحلق نحو من آمن، ومن هاجر وكذلك سائرها، لبعدها عن مخرج النون. وأما القلب فالى الميم إذا وقع بعدها الياء نحو سميا وعمير لما مر. وأما الإخفاء فمع سائر الحروف وهى خمسة عشر حرفا وهى القاف والكاف والصاد والجيم والشين والضاد والراء والسين والطاء والدال والتاء والذال والظاء والثاء والفاء. لأنها لما لم تبعد عن النون بعد حروف الحلق ولم تقرب قرب يرملون، جعل لها حكم بين الإظهار والإدغام. وأما الطاء والثاء والدال والذال والظاء والثاء والصاد والزاى والسين وهى تسعة ومن ثلاثة مخارج. فالستة الأولى يدغم بعضها فى بعض لشدة التقارب، وتدغم أيضا فى الثلاثة الأخيرة فيدغم بعضها فى بعض، ولا يدغم فى الستة الأولى لئلا يذهب منها الصفير، وإذا أدغمت حروف الإطباق فالأقيس بقاء الإطباق قياسا على بقاء الغنة كما روى عن أبى عمرو. قرأ ﴿فَرَّطْتُ فِى جَنْبِ اللهِ﴾(٣) مع بقاء الإطباق. وأما الفاء فلا تدغم إلا فى مثلها

(١) سورة آل عمران آية ٤١، سورة الكهف آية ٢٤.

(٢) سورة ابراهيم آية ٧.

(٣) سورة الزمر آية ٥٦.

كقوله تعالى: ﴿وماأُخْتُلِفَ فِيهِ﴾[1] وأما إدغامها فى الباء فى قراءة الكسائى ﴿نَخْسِفَ بهم﴾[2] فضعيف. وأما الباء فتدغم فى مثلها كقوله تعالى: ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِم﴾[3] فى قراءة أبى عمرو. وفى الفاء نحو: ﴿إِذْهَبْ فَمَنَ تَبِعَكَ﴾[4] وفى الميم نحو ﴿آرْكَبْ مَعَنا﴾[5] ﴿وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾[6] أما فى الفاء فإنما حسن إدغامها فيها دون العكس لما فيها من شبه التفشى. وأما الميم فلا تدغم إلا فى مثلها كقوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾[7] وتدغم فيها الياء والنون كما مر.

٩٩٨ وَمِنْ شُذُوذِ مُدْغَمٍ عَلْمَاءِ مِلْعَب بَلْحَرِث مِنه جَاءِى

هذا النوع ليس من الإدغام فى التحقيق لتعذر مدغم ومدغم فيه. وإنما هو حذف على غير قياس تخفيفا. وأشار إلى كونه غير قياسى بقوله ومن شذوذ مدغم. وعبر عن الحذف بالإدغام تجوزا. أما قولهم علماء فأصله على الماء فسقطت همزة الوصل للدرج، وألف على لالتقاء الساكنين هى ولام التعريف فآجتمع مثلان وهما اللام من على ومن الماء. والإدغام ممتنع لسكون الثانى فحذفوا لام على كراهة آجتماع المثلين من غير إدغام، وإنما لم يحذفوا الثانية لدلالتها على التعريف. قال الشاعر:

غَدَاةَ طَفَتْ عَلْمَاءِ بَكْرُ بْنُ وائِل
وَعَاجَتْ صُدُوْرَ الخَيْلِ نَحْوَتَمِيْمِ[8]

---

(١) سورة البقرة آية ٢١٣.
(٢) سورة سبأ آية ٩.
(٣) سورة البقرة آية ٢٠.
(٤) سورة الإسراء آية ٦٣.
(٥) سورة هود آية ٤٢.
(٦) سورة البقرة آية ٢٨٤.
(٧) سورة البقرة آية ٣٧.
(٨) القائل: قطرى بن الفجاءة من الطويل ونسب أيضا لآخرين. الشاهد في قوله: «علماء» إذ أن أصله على الماء، فهمزة الوصل تسقط للدرج، وألف على تحذف لالتقائها مع لام المعرفة فصار =

وقال الأخر:

فَمَا سَبَقَ القَيْسِيُ مِنْ سُوءِ سِيْرةِ وَلَكِنْ طَغَتْ عَلْمَاءِ غُرْلَةُ خالِدِ[1]

وأما قوله ملعب فأصلة من العب فآجتمع المتقاربان وهما نون من ولام التعريف، فحذف نون من لسكونها وسكون لام التعريف لتعذر الإدغام. إلا أن حذف النون على خلاف الأصل لإمكان تحريكها. وإنما حذفت تشبيها لها بحروف المد لما فيها من الغنة. وأما قوله بلحرث فأصله بنوا الحرث أو بنى الحارث، فحذفوا الواو والياء لالتقاء الساكنين، فآجتمعت النون واللام فحذفت النون لتقاربهما وآمتناع الإدغام لما مر، وهذا الحكم مطرد فى كل قبيلة أضيف إليها بنون، وظهر فيها لام التعريف، ولا تدغم نحو بنى العنبر وبنى العجلان وبنى الفين. فإن كانت اللام مدغمة نحو بنى الفجار وبنى التمر آمتنع الحذف لئلا يجتمع على الكلمة إعلالان: الإدغام والحذف، وفيه نظر. لأن الإعلالين إنما لم يجتمعا غالبا فى كلمة واحدة وأما فى الكلمتين فلا يعد فى جوازه.

= اللفظ عللماء فحذفوا لام على كراهة اجتماع المثلين كما حذفوا اللام في ظلت. وقد استشهد به كل من: المفصل ٤٠٥، شواهد الشافية ٤٩٨، الحماسة الشجرية ٢٢١/١، مجموعة المعاني ٣٧، الكامل ٢٢٣/١، ١٨٢/٥، شعراء الخوارج ٤٤.

(١) القائل: الفرزدق: الشاهد في قوله: «علماء» حيث أن أصل الكلمة: على الماء فالتقت اللامان: الأولى متحركة والثانية ساكنة. وامتنع الإدغام بينهما لعدم ادغام المتحرك في الساكن فحذفت الأولى طلبا للتخفيف.
وقد استشهد به كل من سيبويه ٤٢٤/٢، الكامل للمبرد ٢١٨/٢، المقتضب ٢٥١/١، جمل الزجاجي ٣٨١، أمالي ابن الشجرى ٤/٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٥٥/١٠، ديوانه ٢١٦.

(الضـرورات الشـعرية)

٩٩٩ وفى آضْطِـرَارِ الشِّعْــرِ جَازَ صَرْفُ
مالَـيْسِ مَصْرُوفـاً وجَـازَ الحَـذْفُ

١٠٠٠ حَذْفُ الحُروفِ وآنْجِذَافُ الحَرَكَة
كما أتتْ سَوَاكِـنٌ مُحَرَّكَـة

لما كان الشعر موزونا بأفاعيل محصورة فى عدد معين من الحروف والحركات والسكنات، فالشاعر يضطر فى بعض الأحوال إلى الخروج عن القواعد الكلية، لإقامة الوزن وآرتكاب ماليس منها، إما بزيادة اللفظ أو نقصانه أو غير ذلك، إذ هو غير مختار فى جميع أحواله، إلا أنه لا يخرج عن القوانين المذكورة على أى وجه آتفق، بل يسلك طريقه لها وجه فى العربية. ولذلك قال سيبويه[1] ليس شيء يقصدون إليه إلا وهم يحالون به وجها. فإن جهلنا ذلك فإنما جهلنا ماعلمه غيرنا، أو يكون وصل إلى الأول مالم يصل إلى الآخر. وقد حصروا ضرورات الشعر فى سبعة أبنواع: أحدها الزيادة، وثانيها: النقصان وثالثها: التقدم والتأخر، ورابعها الإبدال، وخامسها: تغيير الإعراب عن وجهه. وسادسها: تذكير المؤنث. وسابعها: تأنيث المذكر. أما صرف مالم ينصرف فهو من الزيادة لأنه بزيادة حرف وهو التنوين. فإذا آضطر الشاعر كان له مراجعة الأصل، لأن الأصل فى الأسماء الصرف. وهو ثلاثة أقسام: قسم لاخلاف فى آمتناع صرفه وهو ماكان فيه ألف التأنيث. لأن التنوين بحذف الألف فلا تحصل زيادة فى الوزن. فقول المصنف إذن

---

(١) سيبويه ٢/٤٢٩.

جاز صرف ماليس مصروفا وليس على اطلاقه، وقسم فيه خلاف. وهو أفعل منك، فالبصرى يجيز صرفه لافادة زيادة التنوين قيام الوزن. ومنعه الكوفي للزوم منك وقسم لاخلاف فى جواز صرفه للضرورة وهو ماعدا ذلك. قال:

مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدٌ حُبُكَ النِّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلِ(١)

وأما ترك ماينصرف فأكثر البصريين لا يجيزه. وقد مر تقدم الكلام فيه فى بيان غير المنصرف. ومن الزيادة زيادة حرف مد ولين فصاعدا فى القوافى للإطلاق كقولهم: الصياريف والدراهيم. ومنها زيادة الحركة فى المنقوص كقوله لا بارك الله فى الغوانى هل. فزاد الحركة المفردة لإقامة الوزن، ومنها قطع ألف الوصل كقوله:

إِذَا جَاوَزَ الإِثْنَيْن سِرٌّ فَإِنَّهُ بِبَثٍّ وتَضْيِيعِ الحَدِيْثِ قَمِيْنُ(٢)

وأما الحذف فى قوله: حذف الحروف وآنحذاف الحركة. فآعلم: أن الحذف ضربان: حذف حرف وحذف حركة، أما الأول. فإما حذف حرفين كقول لبيد.

دَرَسَ المَنَا بِمُتَالِـعٍ فَأَبَـانِ ....(٣)

---

(١) القائل: أبو كبير الهذلي من قصيدة له من الكامل يمدح فيها تأبط شرا كان زوج أمه.
الشاهد في قوله: «عواقد» حيث صرفها الشاعر هنا ونونها ضرورة ولإقامة الوزن، وحقها أن تكون ممنوعة من الصرف لورودها على صيغة منتهى الجموع. وفيها شاهد آخر عند رواية عواقد بالنصب بدل التنوين المرفوع. وفيه دليل عند ذلك على إعمال اسم الفاعل مجموعا جمع تكسير. وقد استشهد به كل من: شرح أشعار الهذليين ١٠٧٢/٣، سيبويه ٥٥/١، ٥٦، شرح المفصل لابن يعيش ٦ /٧٤، السيوطي ٨١، الخزانة ٤٦٦/٣، الشعر والشعراء ٦٧١/٢، شواهد العينى ٥٨٨/٢، الإنصاف ٤٨٩، الأشموني ٢٩٩/٢، المغنى رقم ٩٤٢.

(٢) القائل: قيس بن الخطيم وهو من الطويل. ويروى عجزه: ببث وتكثير الوشاة قمين.
الشاهد في قوله: «الإثنين» حيث أثبت همزة الأصل في درج الكلام للضرورة وهو غير جائز في حالة الإختيار. وقد استشهد به كل من: نوادر أبي زيد ٢٠٤، شرح المفصل لابن يعيش ١٩/٩، ١٣٧، شرح شواهد الشافية ١٨٣، الهمع ١١١/٢، الدرر ٢٣٧/٢، حماسة البحترى ١٤٧، اللسان ١٢/٣، ٢٢٧/١٧، الكامل ١٧/٢، المفصل ١٩٨، ديوانه ١٦٢.

(٣) القائل: لبيد. وتمام البيت: وهو من الكامل:

=

أراد المنازل وكقول العجاج:

قَوَاطِناً مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الحِمَى(١)

فحذف الألف والميم وكسر الميم الأولى، وقيل حذف الميم الأخيرة وحدها. وأبدل من الألف ياء. وقيل حذف الألف فبقى الحمم فأبدل من أحد حرفى التضعيف ياء كما قالوا: قَصَّيْتُ البازى. والأصل قَصَصْتُ. وأما حذف حرف واحد فأقسام فمنه: حذف حروف العلة. أما الواو فكقوله:

فَلَوْ أنَّ الأَطِبَاءَ كَانُ حَوْلِى   وَكَانَ مَعَ الأَطِبَّاءِ الشِّفَاءُ(٢)

= دَرَسَ المَنَـــا بِمُتَالِـــعٍ فَأَبَـــانِ
وتَقَـــادَمَتْ بالحُـــبْسِ فالسُّوبَـــانِ

الشاهد في قوله: «المنا» حيث حذف حرفين إذ أصلها المنازل. وهو حذف قبيح وغير مستحب. وقد استشهد به كل من: الإنصاف ٨١/١ ، ٤٣٧/٢، الهمع ١٥٦/٢، الدرر ٢٠٨/٢، الأشموني ١٦١/٣، ديوانه ١٣٨، شرح ديوان لبيد/تحقيق احسان ٦٢، المحتسب ٨٠/١، شواهد الشافية ٣٩٧، شواهد العيني ٢٤٦/٤.

(١) القائل: العجاج. وهو بيت من الرجز ويروى أوالفا مكة من ورق الحمى. ديوانه ٥٩.
الشاهد في قوله: «الحمى» فان أصلها الحمم. فحذف الحرف الأخير وهو الميم و الحذف كما ذكر المؤلف على قسمين حذف حرف أو حذف حركة وما حصل بالشاهد فقد قيل أنه حذف الألف والميم، وكسم الميم الأولى وقيل حذف الميم الأخيرة وحدها وأبدل من الألف ياء، وقيل حذف الألف فبقى الحمم فأبدل من أحد حرفي التضعيف ياء. وفيه شاهد آخر في قوله: قواطنا أوالفا على الرواية الثانية حيث نصب الإسم الذي بعدها (مكة) بما تقدم عليه الذي هو أوالف «مواطن» الذي هو جمع تكسير لاسم الفاعل. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٨/١، ٥٦، أمالى القالى ١٩٩/٢، الخصائص ١٣٥/٢، المحتسب ٧٨/١، الإنصاف رقم ٣٤٣، ابن يعيش في شرح المفصل ٧٤/٦، ٧٥، شواهد العينى ٥٥٤/٣، ٢٨٥/٤، شرح التصريح ١٨٩/٢، الهمع ١٨١/١، ١٥٧/٢، الدرر ١٥٧/١، ٢١٨/٢، الأشموني ٢٩٩/١، ١٨٣/٣، اللسان (حمم).

(٢) القائل: مجهول لم ينسب لاحد معين. ويروى برواية أخرى مع بيت ثان:
فلـــو أن الاطبـــاء كانُ حولي
وكان مع الأطبـــاء الأساة =

أراد كانوا فحذف واو الجمع، واجتزأ عنها بالضمة. وكقول الآخر:

وَبَيْنَاهُ يَسْرِى رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ لِمَن رَجُلٍ رَخْوُ المِلَاطِ نَجِيْبُ(١)

فحذف الواو وأبقى الضمة. وأما الياء فكقوله:

.... دَارٌ لسُعْدَى إذْهِ مِنْ هَوَاكِ(٢)

= إذا ماأذهبوا ألما بقلبي
وإن قيل الشفاة هم الأساةُ

الشاهد في قوله: «كانُ» بضم النون حيث استغنى بهذه الضمة عن واو الضمير، والأصل كانوا حولي، فحذفت الواو وبقيت الضمة دليلا عليها. وقد استشهد به كل من: ابن يعيش في شرح المفصل ٥/٧، ٨٠/٩، الإنصاف ص ٣٨٥، الخزانة ٥٥١/٤، ٣٨٥/٢، أسرار العربية ص ٣١٧.

(١) القائل: نسب هذا البيت لشاعرين هما: العجير السلومي والمخلب الهلالي: ويروى البيت برواية أخرى:

فَبَيْنَاه يَشْرِى رَحْلَةُ قَالَ قَائِلٌ
لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلَاطِ نَجِيبُ

الشاهد في قوله: «فبيناه» حيث أن أصلها «فبينا هو» بضم الهاء وفتح الواو فحذفت الواو وهذا دليل على زيادتها وأن الضمير هو الهاء فقط. وهذا مذهب الكوفيين. والبصريون يقولون إن حذف الواو هنا للضرورة وذلك لأن هو ضمير منفصل فمن حقه أن يجرى مجرى الظاهر من جهة أنه مستقل بنفسه، فلا يبقى على حرف واحد. وقال سيبويه: .. اعلم أنه يجوز في الشعر مالايجوز في الكلام من صرف مالاينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء إلى أن يقول: ومايجوز في الشعر أكثر من ذلك..

وقد استشهد به كل من: اللسان ٤٤٦/٤، ٣٦٦/٢، الدرر ٣٦/١، سيبويه ١٤/١، الإغفال ٢٤٤/٢، الخزانة ٣٩٦/٢، الأصول ٦٩٧/١، الخصائص ٦٩/١، أمالى ابن الشجرى ٢٠٨/٢، الخزانة ٧٢/١، شرح المفصل ٦٨/١، ٩٦/٣، الإنصاف ٥١٢.

(٢) القائل: غير معروف، فلم ينسب لشخص معين وهو من مشطور الرجز و قبله:

هَلْ تَعْرِف الدَّارَ على تِبْرَاكَا
دَارٌ لسُعْدَى إذْهِ مِنْ هَوَاكَا

الشاهد في قوله: «إذه» حيث أن أصلها «إذ هي» فحذفت الياء وعوض عنها بالكسرة وهذا =

أراد إذ هى. فحذف الياء وآجتزأ بالكسرة. وكقول الآخر:

قَالَتْ سُلَيْمَىَ آشْتَرِ لَنَا سَوِيْقَا ....(١)

وأما الألف فكقوله:

وَصَّانِيَ العَجَّاجُ فِيْمَا وَصَّنِى(٢)

ومن ذلك حذف النون فى قوله:

فَلَسْتُ بَآتِيهِ ولا أَسْتَطِيعُهُ وَلِكِ آسْقِنِى إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ(٣)

= مايؤيد الكوفيين، أما البصريون فيرون أن الحذف للضرورة. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٩/١، اللسان (هيا) ٢٠/٢٥٤، ارتشاف الضرب ١٢٣، الدرر ٣٦/١، الهمع ٦١/١، شرح شواهد الشافية ٢٩٠، الخزانة ٣٩٩/٢، ٤٤٣/٣، ٢٢٧/١، الإنصاف ٦٨٠، الخصائص ٨٩/١، الموشح ١٤٧، الحجة لأبي علي ١٠/١، السيرافي ٢٦٤/١، التكملة ٣٩، أمالي ابن الشجرى ٢ /٢٠٨، الإيضاح ٧٥، الأصول ٧١٦/٢.

(١) القائل: العذافر الكندى. وهو من الرجز وتمام البيت:

قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرِ لَنَا سَوِيْقَا
وَهَاتِ بُرَّ البَخْسِ أَوْ دَقِيْقَا

الشاهد في قوله: «اشتر حيث سكن الراء وهي عين الفعل وكان حقها الكسر فتوهم الشاعر أنها لام الفعل فسكن اللام، وقد استشهد به كل من الخصائص ٣٤٠/٢، ٩٦/٣، شواهد الشافية ٢٢٤، ٢٢٦.

(٢) القائل: رؤبة بن العجاج. انظر ملحقات ديوانه ١٨٧.

الشاهد في قوله: «وصنى» فقد قصد إلى التخفيف فحذف الألف، إذ أن أصل الكلمة: وصاني والتخفيف وارد في الشعر العربي. واستشهد به: إعراب القرآن ٧٣٨، الخصائص ٣١٧/٢.

(٣) القائل: قيس بن عمر بن مالك النجاشي الحارثي، من الطويل، قالها في وصف ذئب.

الشاهد في قوله: «ولك اسقنى» إذ أن أصل العبارة و لكن اسقنى فالتقى فيها ساكنان نون لكن وسين اسقنى، فحذف النون للتخلص من التقاء الساكنين حيث اضطر لإقامة الوزن.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٩/١، الخصائص ٣١٠/١، ابن الشجرى ٣١٥/١، الإنصاف ٦٨٤، ابن يعيش في شرح المفصل ١٤٢/٩، الخزانة ٣٦٧/٤، المغنى ٢٩١، الهمع ١٥٦/٢، الدرر ١١٠/٢، الأشموني ٢٧١/١، أوضح المسالك رقم ١٠٠.

أى ولكن. ومنه حذف التنوين لالتقاء الساكنين كقوله:

.... **ولاذَاكِـــرِ الله إلّا قَلِيْـــلا**(1)

ومنه حذف الفاء من جواب الشرط كقوله:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ الله يَشْكُرُهَا ....(2)

أى فالله يشكرها. وأما الثانى وهو حذف الحركة فضربان. أحدهما: حذف حركة الإعراب. فسيبويه أجازه فى المرفوع والمجرور، ومنعه المبرد مطلقا محتجا بأن حركة الإعراب للبيان فلا تحذف. وأما سيبويه فآحتج بقوله:

---

(1) القائل: أبو الأسود الدؤلى. أنظر ملحقات ديوانه ١٢٢. وتمام البيت:

فَأَلْفَيْتُـــــــــهُ غَيْـــــــرَ مُسْتَعْـــــــــتِبٍ
ولا ذاكـــــــــــرِ الله إلَّا قَلِيْـــــــــــلاَ

الشاهد في قوله: «ولا ذاكر الله» حيث نصب لفظ الجلالة على التعظيم وهو معمول لذاكر. وكان المفروض أن ينون «ذاكر» لكنه حذف التنوين للضرورة الشعرية. ولو أضاف الذاكر إلى الله لحذف التنوين وجوبا. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٨٥/١، مجالس ثعلب ١٤٩، المقتضب ١٩/١، ٣١٣/٢، الأغانى ١٧/١١، الخصائص ١٢/١، ١٣، أمالى بن الشجرى ٣٨٣/١، الإنصاف رقم ٤١٤، شرح المفصل لابن يعيش ٩/٢، ٣٤/٩، الخزانة ٥٥٤/٤، المغنى ٥٥٥، الهمع ١٩٩/٢، الدرر اللوامع ٢٣٠/٢.

(2) القائل: الحطيئة: وتمام البيت:

مَنْ يَفْعَـــــلِ الحَسَنَـــــاتِ الله يَشْكُرُهَـــــا
لايَـــذْهَبُ العُـــــرْفُ بَيْـــــنَ الله والنَّـــــاسِ

ويروى:

من يفعـــــل الخير لا يعـــــدم جوازيـــــه
لايـــذهب العـــرف بين اللــــه و النــــاس

الشاهد: «الله يشكرها» حيث جاءت الجملة الإسمية جوابا للشرط، والأصل أن ترتبط بالفاء ولكن حذفها وأصل العبارة: فالله يشكرها. وقد استشهد به كل من: الخصائص ٤٨٩/٢، ديوانه ٥٤٥. وفي الرواية الثانية شاهد آخر: «جوازيه» فقد تأتى جمعا لجاز، أى لا يعدم شاكراً عليه. ويجوز أن تكون جمع جزاء أي لايعدم جزاء عليه. وقد جاز جمع جزاء على جواز لمشابهة المصدر اسم الفاعل.

.... وَقَدْ بَدَاهَنْكِ مِنَ المِئْزَرِ[1]

فحذف ضمة النون من هَنُك تشبيها لها بضمة عضد لقوة آتصال المضمر المجرور بجارة. ويقول الآخر:

سِيْرُا بَنِى العَمِّ فالأَهْوَازُ مَوْعِدُكُم ونَهْرُ تِيْرى وَلَا يَعْرِفْكُمُ العَرَبُ[2]

فحذف ضمة الفعل وهو تعرفكم. وأما قول أمرىء القيس:

فَالْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبِ إِثْماً مِنَ اللهِ وَلَا وَاغِلِ[3]

---

(١) القائل: الأقيشر الأسدي، وهو المغير بن عبد الله، وكان قد سكر فبدت عورته فضحكت منه امرأته فقال ثلاثة أبيات وهذا منها. وصدر البيت:

رُحْتِ وفي رِجْلَيْكِ مافِيهِمَا
وَقَدْ بَدَاهَنْكِ مِنَ المِئْزَرِ

الشاهد في قوله: «هنك من المئزر» حيث سكن النون من هنك في حالة الرفع تشبيها بما تحرك وسطه بالضم فخفف نحو عضد، وظرف وما أشبهها، وهذا شاذ لايقبل أبدا. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢٩٧/٢، الخصائص ٧٤/١، ٩٥/٣، المحتسب ١١٠/١، العمدة ١١١/٢، أمالي ابن الشجرى ٣٧/٢، ٤٨/١، الخزانة ٢٧٩/٢، شواهد العينى ٥١٦/٤، الدرر اللوامع ٣٢/١.

(٢) القائل: جرير وهو من البسيط. ويروى الصدر: سيروا بنى العم فالأهواز منزلكم.
الشاهد في قوله: «تعرفكم» حيث سكن الفعل المضارع للضرورة. وهذا يقبل في الشعر ولا يقبل في غيره. وقد استشهد به كل من: الأغانى ٢٥٧/٣، السمط ٥٢٧، المخصص ١٨٨/١٥، الخصائص ٧٤/١، ٣١٧/٢، معجم البلدان (تيرى) ديوانه ٤٨.

(٣) القائل: امرؤ القيس بن حجر الكندي من قصيدة له يذكر فيها ما فعل ببني أسد في أخذه بثأر أبيه. ديوانه ١٧٣، ورواه الكامل ١٤٣/١ برواية:

فاليوم أسقى غير مستحقب
اثما من الله و لا واغل

الشاهد في قوله: «أشرب» حيث جزم الفعل المضارع مع عدم تقدم أدوات الجزم عليه وللعلماء فيه أقوال: السيوطي يقول أن ذلك لغة، سيبويه يقول إنه للضرورة وتعليل آخر: إنه لما توالى في الكلمة مع مابعدها ثلاث حركات (رَ، بُ، غَ) لما توالت هذه الحركات أشبهت عضدا في وجود فتحة تتبعها ضمة، والعرب تجوز تسكين ضاد عضد ونحوه، ولشبهها استساغ لنفسه أن يسكن وسطها.
=

فقيل أسكن الباء للضرورة، وقيل الرواية فاليوم أسقى، وحينئذ لا ضرورة وقيل: أمر نفسه وحذف اللام للضرورة، وثانيهما حذف حركة الإعراب مطلقا. قال:

أَوْطَنْتُ وَطَناً لَمْ يَكُنْ مِنْ وَطَنِى(١)

وقال الآخر:

أى من تراب خلقه الله آدما(٢)

وأما تحريك الساكن فى قوله كما أتت سواكن محركة فيرجع إلى زيادة الحركة وتكون فى المجزوم وغيره. أما الأول فكقوله:

صُمَّتْ عَلَى مَخْلُوقَةٍ لَمْ تَكْمُل(٣)

وأما الثانى فكقول رؤبة:

.... **مُشْتَبِهِ الأَعْلَامِ لَمَّاعِ الخَفَقْ**(٤)

= وقد استشهد به كل من سيبويه: ٢/٢٩٧، نوادر أبي زيد ٣١٣، الخصائص ١/٧٤، ٢/٣١٧، ابن يعيش في شرح المفصل ١/٤٨، المقرب ٢/٢٠٤، الخزانة ٣/٥٣٠، شذور الذهب ٢١٢، الدرر ١/٣٢، التصريح ١/٨٨، الهمع ١/٥٤.

(١) القائل: رؤبة من رجزه وبعده:

أوطنت وطنا لما يكن من وطنى
لو لم تكن عاملها لم أسكن
بها ولم أُرْجُنْ في الرُّجُنِ

(٢) القائل: لم أعثر عليه، ولم أجده في الكتب التي اطلعت عليها. انظر اللسان ١٣/٤٥١.

(٣) لم أعثر على قائله.

(٤) القائل رؤبة بن العجاج أحد الرجاز المشهورين. انظر ديوانه وتمامه:

وَقَاتِمِ الأَعْلَامِ خَاوِى المُخْتَرَقْنْ
مُشْتَبِهِ الأَعْلَامِ لَمَّاعِ الخَفَقْنْ

الشاهد في قوله: «الخفق» والمخترق: حيث أن الحركة فيهما السكون للقاف في كل. ولكن الشاعر حركهما. ومن جهة أخرى في الكلمتين موطن لشاهد آخر حيث أدخل عليهما التنوين مع اقتران كل واحد منهما بأل. ولو كان هذا التنوين مما يختص بالإسم لما لحق الأسماء المقترنة بأل. وإذا كان آخر الكلمة التي في آخر البيت حرفا صحيحا سميت القافية قافية مقيدة. وقد استشهد به =

أراد الخَفْق بالسكون. ومنه قول الآخر:

إذَا تَجَرَّدَ نَوْحٌ قَامَتَا مَعَهُ ... ضَرْباً أَلِيماً بِسِبْتٍ يَلْعَجُ الجِلِدَا(١)

أراد الجلد بسكون اللام.

١٠٠١ والفَصْلُ والقَلْبُ وقَصْرُ مَايُمَدُّ ... وشَدّ ماخُـفَّ وفَكٌّ مَايُشَدّ

أما الفصل فيرجع إلى التقديم والتأخير، لأنه إذا فصل بين المضاف والمضاف إليه فاصل فقد تأخر المضاف إليه عن محله، ويأتى فى الكلام على ضروب منها الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف مطلقا. وقال:

كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفِّ يَوْماً ... يَهُودِىّ يُقَـارِبُ أَوْيُزِيـلُ(٢)

أراد بكف يهودى يوما. وقال الآخر:

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مِنْ إِيغَالِهِـنَّ بِنَـا

أَوَاخِـرِ المَـيْسِ أَصْوَاتُ الفَرَايِـجِ(٣)

= كل من ابن عقيل رقم ٣، الخصائص ١/٢٥٨، ٢٦٠، المنصف ٢/٣١٨، المحتسب ١/٨٦، ٢/٢٧.

(١) القائل: عبد مناف بن ربع الجرمي الهذلي. ويروى البيت برواية أخرى:

إذا تأدب نوح قامتـا معـه ... ضربـا أليما بسبت تلعـج الجلـدا

الشاهد في قوله: «الجلدا» حيث حرك الشاعر الحرف الساكن وهو اللام. وأصله «الجلْدا» بسكون اللام ولكنه حركها. وقد استشهد به كل من الخزانة ٣/١٧٢، الكامل ١/٣٣٦، اللسان (جلد) ٤/٩٧، نوادر أبي زيد ٣٠، الخصائص ٢/٣٣٣، المنصف ٢/٣٠٨، المقرب ١١٦، الهمع ٢/١٥٧، الدرر ٢/٢١٤، شرح ديوان الهذليين ٢/٦٧٢، ديوان الهذليين ٢/٣٨.

(٢) تم شرح البيت سابقا.

(٣) القائل: ذو الرمة غيلان بن عقبة من البسيط: الشاهد في قوله: «أصوات من إيغالهن بنا أواخر الميس» فقوله: «أصوات» مضاف إلى قوله: أواخر الميس، وقد فصل بين المضاف والمضاف اليه بالجارين والمجرورين الذين هما من أيغالهن بنا. وأصل الكلمة كأن أصوات أواخر الميس أصوات الفراريج من إيغالهن بنا. وقد استشهد به كل من: سيبويه ١/٩٢، الخصائص ٢/٤٠٤، الخزانة ٢/١١٩، ٢٥٠، نوادر أبي زيد ١/٩٣، ٩٥، المقتضب ٤ /٣٧٦، الإنصاف ٤٣٣، ابن يعيش في شرح المفصل ١/٣٠١، ٢/١٠٨، أسرار البلاغة ١٠٢، ديوانه ٧٦٦.

أى أصوات أواخر الميس وأما الفصل بغير الظرف فقبيح جدا. وقد جاء فى قوله:

تَمُـرُّ على مائَسْتَمِـرُّ وَقَـدْ شَفَتْ
غَلَائِـلَ عَبْـدِ ٱلْقَيْسِ مِنْهَا صُدُورِهَـا[1]

أراد فقد شفت عبد القيس منها غلائل صدورها. ففصل بعبد القيس وهو الفاعل. ومنها: الفصل بين الفعل والفاعل. وإما بالمبتدأ والخبر كقوله:

وَقَدْ أدْرَكَتْنِى والحَوَادِثُ جَمَّةٌ أسِنَّةُ قَوْمٍ لاضِعَافٍ وَلَا غُزْلِ[2]

فأسنة فاعل أدركتنى. وقد فصل بينهما بالجملة الإبتدائية. وإما بمفرد من جملة أخرى كقول الفرزدق:

هَيْهَاتَ قَدْ سَبَقَتْ أُمَيَّةُ رَأْيَهَا فَٱسْتَجْهَلَتْ حُلَمَاؤُها سُفَهاؤُهَا[3]
حَرْبٌ جَرَتْ مابَيْنَهُمْ بِتَشَاجُرٍ قَدْ كَفَّرَتْ آبَاؤُهَا أبْنَاؤُهَا[3]

---

(١) القائل: مجهول وهو من الطويل. الشاهد في قوله: «شفت غلائل عبد القيس منها صدورها» حيث يرى الكوفيون أنه قد فصل بين المضاف «غلائل» والمضاف إليه «صدورها» بأجنبي وهو فاعل شفت الذي هو قوله عبد القيس. والجار والمجرور الذي هو قوله منها. وأصل الكلام على هذا: وقد شفت عبد القيس منها غلائل صدورها. وقد استشهد به كل من الخزانة ٢/٢٥٠، الإنصاف ٤٢٨.

(٢) القائل: اختلف في نسبته. فقيل أنه لرجل من بنى دارم، وقيل أنه لجويرة بن زيد وقيل هو لحويرثة ابن بدر. الشاهد في قوله: «أدركتنى والحوادث جمة أسنة» حيث فصل بين الفعل والفاعل بالجملة الإسمية المكونة من المبتدأ والخبر وهي: «الحوداث جمة» والفاعل هو أسنة وهذا وارد في اللغة. وقد استشهد به كل من: الدرر ١/٢٠٥، الهمع ١/٢٤٨، الخصائص ١/٣٣١، اللسان «هيم» ١٦/١١١، آمالى ابن الشجرى ١/٢١٥، السيوطي ٢٧٣.

(٣) القائل: الفرزدق الشاهد في قوله: «فاستجهلت حلماؤها سفهاؤها، بتشاجر ابناؤها» حيث فصل الشاعر بين العامل والمعمول في البيتين. فقد فصل بين الفعل والفاعل في البيت الأول بقوله: «حلماؤها» وفصل بين المصدر والعامل «بتشاجر» ومعموله «أبناؤه» بجملة فعلية، وهذا وارد في اللغة. وقد استشهد به كل من: المقرب لابن عصفور ص ٢٥، اللسان (كفر ٤٦٤).

فقيل حلماؤها من البيت الأول بدل من أمية، وقد فصل بين آستجهلت وسفهاؤها الذى هو فاعله. وأبناؤها فى الثانى مرفوع بتشاجر لأنه مصدر وآباؤها فاعل [كفرت][1]. ومنها الفصل بين الصفة والموصوف كقول الفرزدق:

وَمَا مِثْلُهُ فِى النَّاسِ إِلّا مُمَلَّكاً أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُـوهُ يُقَارِبُـهْ[2]

يمدح إبراهيم بن إسماعيل خال هشام بن عبد الملك، وأبو أم هشام أبو إبراهيم. والمعنى: وما مثل إبراهيم الممدوح حيّ يقاربه أى أحد يشبهه إلا مملكا. يعنى إلا خليفة أبوه أبو أمه. يعنى أم الخليفة أبوه أى أبو الممدوح فالهاء فى أبو أمه عائدة على الملك وهو هشام بن عبد الملك، والهاء فى أبوه عائد على إبراهيم والتقدير: ومامثله فى الناس حى يقاربه إلا مملكا أبو أمه أبوه: ففى اليت ثلاثة فصول: أما أولا: فبين المبتدأ الذى هو مثله وبين خبره بالإستثناء المقدم. وأما ثانيا: فبين المبتدأ والخبر اللذين هما فى محل النصب نعت لمملك. وأما ثالثا: فبين الصفة والموصوف. فالموصوف حى. والصفة يقاربه. والفاصل بينهما الجملة الإسمية المذكورة وهى قوله: أبو أمه. وأما القلب فى قوله: والقلب فهو التقديم والتأخير من جهة المعنى دون اللفظ كقوله:

مِثْلُ القَنَافِذِ هَدّجُون قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانَ أَوْ بَلَغَتْ سَوْآتِهِم هَجَرُ[3]

---

(١) هكذا في (ق) وفي الأصل (ص) (تغطت بالسلاح) وهو زيادة.

(٢) القائل: الفرزدق وهو من الطويل: الشاهد في قوله: «حي أبوه يقاربه» حيث جاء الفصل بين الصفة «يقاربه» وبين الموصوف (حي) بفاصل مكون من جملة اسمية (أبوه) وهذا جائز ووارد في الشعر. وفي البيت فواصل أخرى بين المبتدأ والخبر مثله مملك وغيرها. وقد استشهد به كل من: الأصول ٧٢١/٢، معاهد التنصيص ١٦/١، الكامل ١٨/١، الموضح ١٥٢، ١٦٢، الخصائص ١٤٦/١، ٣٢٩، ٣٩٣/٢.

(٣) القائل: الأخطل. وهو من البسيط. الشاهد في قوله «بلغت سوآتِهِم هَجَرُ» حيث عكس القاعدة المعروفة في النحو من رفع الفاعل ونصب المفعول، وقد ورد ذلك باللغة العربية عند ظهور المعنى مثل: خرق الثوب المسمار. والأصل هنا أن يقول: بلغت سوآتهُم هجرَ لأن الفاعل في =

فجعل الفاعل وهو السوأت مفعولا. والمفعول وهو هجر فاعلا، والمعنى على العكس ومنه قول الآخر:

.... كان الزِّنَاءُ فَرِيْضَةَ الرَّجْمِ[1]

والمعنى: كانت فريضة الزناء الرجم. ومنه قول أمرىء القيس:

.... كَمَا زَلَّتِ الصَّفْوَاءُ بالمُتَنَزِّلِ[2]

فالمتنزل هو الذى زل. وأما قوله تعالى: ﴿ماإِنْ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بالعُصْبَةِ﴾[3] فقيل بأنّه على القلب وهو الأكثر، لأن العصبة هى التى تنؤ بالمفاتيح. وقال الفراء:

= المعنى هو سوآتهم. وفي البيت ورد مفعولا به. وقد استشهد به كل من: أمالي ابن الشجرى ٣٦٧/١، الكامل ٢١٧/١، مجاز القرآن ٣٩/٢، اللسان ٤٨/٧، الجمل للزجاجي ٢١١، الأصول ٧١٩/٢، سيبويه ١١٨/٢، المغنى ٦٩٩، الهمع ١٦٥/١، الدرر ١٤٤/١، الأشموني ٧١/٢، ديوانه ١٧٨.

(١) القائل: النابغة الجعدي، وهو من الكامل. وتمام البيت:

كَانَتْ فَرِيْضَةَ ماتَقُولُ كَمَا ... أَنَّ الزِّنَاءَ فَرِيْضَةُ الرَّجْمِ

الشاهد في قوله: «أن الزناء فريضة الرجم» فقد جاءت هذه العبارة مقلوبة، والأصل فيها أن الرجم فريضة الزنا. واختلف علماء العربية في جواز هذا، فأباحه السكاكى وعارضه مجموعة وخطأوا كل من قال على هذا المنوال. وفئة ثالثة قالت: أنه إذا كان قد تضمن اعتبارا لطيفا فهو جائز مقبول، وإن لم يتضمن اعتبارا لطيفا فهو مردود على صاحبه. وقد استشهد به كل من: مجاز القرآن ٣٧٨/١، تأويل مشكل القرآن ١٩٩، السمط ٣٦٨/١، أمالي المرتضى ٢١٦/١، الخزانة ١٨٤/١، ديوانه ٢٣٥، الإنصاف ٣٧٣، وكتاب القطع والائتلاف ١٠٩.

(٢) القائل: امرؤ القيس. وهو من الطويل. وتمام البيت:

كُمَيْتٌ يَزِلُّ اللِّبْدُ عَنْ حَالِ مَتْنِهِ ... كَما زَلَّتِ الصَّفْواءُ بالمُتَنَزِّلِ

الشاهد في قوله: «الصفواء بالمتنزل» حيث رفع المفعول «الصفواء» وجر الفاعل. انظر: ديوانه البيت الحادي والخمسين من معلقته ص ٢٠، السجستاني ١٤٦، النهاية ٤٦٤/١، المذكر والمؤنث لابن الأنبارى ص ٣٠٨ حاشية الدمنهوري على متن الكافية ٩.

(٣) سورة القصص آية ٧٦.

والمعنى أن المفاتيح تثقل العصبة وتميلهم بثقلها. فعلى هذا لا قلب. وأما القصر فى قوله: وقصر مايمد: فيريد به قصر الممدود وهو من النقصان وهو جائز فى الضرورة مطلقا لأنه رد فرع إلى أصل قال:

لَابُدَّ مِنْ صَنْعَا وإِنْ طَالَ السَّفَرْ ....(١)

وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز إلا إذا كان له بعد القصر نظير فى الأبنية الصحيحة فلا يجز قصر نحو حمراء وأنبياء. أما الأَوَّل فلان مؤنث أَفْعَل لم يأتِ إلا مَمْدُوداً. وأما الثانى فلأن قَصْرَهُ يُؤَدّى إلى مالا يكون عليه الجمع وهو ضعيف، لأن حذف الزائد إنما هو للضرورة. فالرجوع إلى الأصل لا يختص بماله نظير دون مالا نظير له. وأما مد المقصور فلا يجيزه البصرى لأنه رد أصل إلى فرع بزيادة الحرف. وأجاز الكوفيون. وأما تشديد المخفف فى قوله: وشد ماخَفّ فراجع إلى الزيادة. تشديد الحرف إنما يكون بزيادة مثله عليه كقوله:

ضَخْمٌ يُحِبُّ الخُلُقَ الأَضْخَمَّا(٢)

وقول الآخر:

.... **بِبَازِلَ وَجْنَاءَ أَوْ عَيَهَلَّ**(٣)

---

(١) القائل: راجز غير معروف. وتمام البيت:

لَابُدّ مِنْ صَنْعَا وإِنْ طَالَ السَّفَرْ
وإِنْ تَحَنَّى كُلُّ عَوْدٍ وَدَبَرْ

الشاهد في قوله: «صنعا» حيث قصرها الشاعر للوزن الشعري وهو جائز. وقد استشهد به كل من: المخصص ١١١/١٥، ٤٢/١٦، شواهد العينى ٥١١/٤، التصريح ٢٩٣/٢، الهمع ١٥٦/٢، الدرر اللوامع ٢١٠/٢، الأشموني ١٠٩/٤.

(٢) القائل: رؤبة بن العجاج: الشاهد في قوله: «الأضخما» حيث قصد الأضخما دون تشديد، ولكنه شدد في الوصل ضرورة تشبيها بما يشدد في الوقف. ولو قال: الأضخم فوقف على الميم لم تكن فيه ضرورة، ولكنه لما وصل القافية بالألف خرجت الميم عن حكم الوقف، لأن الوقف على الألف لا عليها. وقد استشهد به كل من: سيبويه ١١/١، ٢٨٣/٢، المنصف ١٠٩/١، المحتسب ١٠١/١، المخصص ٧٨/٢.

(٣) القائل: منظور بن مرثد الأسدي. وينسب منظور لامه فيقال له منظور بن حبه وهو من الرجز =

وهو من إجراء الوصل مجرى الوقف، لأن من العرب مِن يقف على آخر الكلمة بالتشديد لِتَدُلَّ على التحريك فى الوصل. وقد يُخَفَّفُ المُشَدَّد على العكس، وهو راجع إلى الحذف. قال:

.... وَيْحَكَ أَلْحَقْتَ شَرّاً بِشَرٍّ[1]

وقال الآخر:

.... لا يَدَّعِي ٱلْقَوْمُ أَنِّي أَفِرْ[2]

= ومثله:

نسل وجـــــــد الهائم المغتــــــــــل

بـــــــــازل وجنـــــــــاء أو عيهل

الشاهد في قوله: «عيهل» حيث شدد اللام في الوصل ضرورة، والأصل أن يكون تشديده عند الوقف لعلم أنه متحرك في الوصل. وفيه شاهد آخر في قوله: «ببازل» حيث وصف الناقة به من غير أن يلحق به تاء التأنيث وذلك يدل على أن هذا اللفظ يطلق على المذكر والمؤنث. وقد استشهد به كل من: الإنصاف ٧٨٠، اللسان (عهل) نوادر أبي زيد ص ٥٣، سيبويه ٢٨٢/٢، الخصائص ٣٥٩/٢، شرح الشافية رقم ١٢٧.

(١) القائل: امرؤ القياس من قصيدة له مطلعها:

لا وأبـــــيك ابنـــــة العامـــــــرى

لا يحسب القـــــــوم أني أفـــــــر

وتمام البيت:

وَقَـــــدْ رَابَنِـــــي قَوْلُـــــهُ يَاهَنَــــــاهُ

وَيْـــــحَكَ أَلْحَـــــقْتَ شَرًّا بِشَرّ

الشاهد في قوله: «بشر» حيث أن بعض العرب تقف على آخر الكلمة بالتشديد لتدل على التحريك في الوصل، وقد يخفف المشدد على العكس كما في هذا المثال، وفي هذه القراءة إذ قد يقرأ بالتشديد. وقد استشهد به كل من جمل الزجاجي ١٧٥، ابن يعيش في شرح المفصل ٤٨/١، ٤٢/١٠، آمالى ابن الشجرى ١٠١/٢، شواهد العينى ٤ /٢٦٤، الأشموني ٣٣٤/٤، يس ٣٦٨/٢، ديوانه ١٦٠، الخزانة ٤ /٢٦٤، المذكر والمؤنث لابن الأنبارى ص ٦١٢.

(٢) القائل: آمرؤ القيس. انظر ديوانه ١٥٤. وتمام البيت:

=

والمراد: بشر أو أفر. فخففا بحذف أحد الراءين. وأما إظهار المدغم فى قوله: وفك مايشد. فراجع إلى زيادة الحركة المقدرة كقوله:

الحَمْدُ للهِ العَلِيّ الأَجْلَلِ ....[1]

وقول الآخر:

مَهْلاً أعَاذِلِ قد جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقِي أنِّي أجُودُ لِأَقْوَامٍ وإنْ ضَنِنُوا[2]

وقد بقى من أنواع الضرورات أربعة: البدل وتغيير الإعراب وتذكير المؤنث

=

لا وَأَبِيْكِ ابْنَةَ العَامِرِيّ لايَدَّعِي الْقَوْمُ أنّي أفِرْ

الشاهد في قوله: «أفر» حيث أن أصله «أفرّ» بالتشديد و لكن عندما وقف الشاعر عليه عمد إلى التخفيف فحذف الراء وأبقاه براء واحدة أفر. وفيه شاهد آخر: «لا وأبيك» حيث جاءت لا زائدة قبل القسم وذلك للإعلام بأن جواب القسم منفي.

فالواو حرف قسم، وجملة لايدعى القوم جواب قسم وهي منفية، فأتى بأداة النفي قبل القسم للإشعار ابتداء بأن جوابه منفي. وقد استشهد به كل من المحتسب ٢٧٣/٢، الخزانة ٤ /٤٨٩، المغنى ٢٤٩.

(١) القائل: الفضل بن قدامه ــ أبى النجم العجلى الراجز المعروف. وتمامه:

الحَمْدُ للهِ العَلِيِّ الأَجْلَلِ الواسِعِ الفَضْلِ الوَهُوبِ المُجْزِلِ

الشاهد في قوله «الأجلل» حيث فك الإدغام وقياسه يقتضى الإدغام، ولو أنه أتى به على مايقتضيه القياس لقال: الأجلّ بتشديد اللام، ولكنه عندما اضطر لإقامة الوزن جاء به مخالفا للقياس. والبيت أيضا يستشهد به علماء البلاغة على عدم فصاحة الكلام لسبب مخالفة أحد مفرداته لقياس اللغة المشهورة. وقد استشهد به كل من: نوادر أبى زيد ٤٤، المقتضب ١٤٢/١، ٢٥٣، الخصائص ٨٧/٣، ٩٣، الخزانة ٤٠١/١، العينى ٤ /٥٩٥، التصريح ٤٠٣/٢، الهمع ١٥٧/٢، الدرر ٢١٦/٢، الأشموني ٢٤٩/٤، معاهد التنصيص ٧/١، المقرب ١٥٧/٢، اللسان (جلل).

(٢) القائل: قعنب بن أم صاحب، وهو من البسيط: الشاهد في قوله: «ضننوا» حيث أراد ضنوا فبناه على الأصل، وأظهر التضعيف هنا ضرورة شبهه بما استعمل في الكلام مضافا على أصله نحو: لححت، وضبب. وقد استشهد به كل من: سيبويه ١١/١، ١٦١/٢، المقتضب ١٤٢/١، ٢٥٣، ٣٥٤/٣، الخصائص ١٦٠/١، ٢٥٧، المخصص ١٦٥/١، اللسان (ضنن).

وتأنيث المذكر. لأنه لم يدخل فيما ذكره إلا ثلاثة أنواع وهى الزيادة والحذف والتقديم والتأخير. أما الإبدال: فضربان: أولهما إبدال حرف بحرف لا يبدل مثله إلا فى الضرورة كقوله:

.... وَوَخْـــزٌ مِنْ أَرَانِيْهَـــا[1]

يريد أرانبها. وثانيهما: إبدال آسم بآسم كقوله:

فِيهِ الرِّمَاحُ وفِيهِ كُلُّ سَابِغَةٍ بَيْضَاءُ مُحْكَمَةٌ مِنْ نَسْجِ سَلَّامِ[2]

أراد سليمان لأنهما يرجعان فى الإشتقاق إلى أصل واحد وهو السلامة. ويريد به سليمان [بن][3] داود. وأما تغيير الإعراب عن وجهه. فكالنَّصْبِ بعد الفاء فى الواجب والوَجْهُ الرفع فى قوله:

---

(١) القائل:رجل من بنى يشكر واسمه: أبو كاهل اليشكري. وقيل النمر بن تولب وهو من البسيط. وتمام البيت:

لَهَـــا أَشَارِيْـــرُ مِنْ لَحْـــمٍ تُتَمِّـــرُهُ
من الثَّعَالِـــى وَوَخْـــزٌ مِنْ أَرَانِيْهَـــا

الشاهد في قوله:«الثَّعَالِى أرانيها» حيث أبدل الباء من الياء ضرورة. ووجه ذلك أنه لما اضطر إلى إسكان الحرفين لإقامة الوزن وهما مما لايسكن في الوصل، أبدل مكانهما الياء، لأنها تكون في حالة الرفع والخفض. وهو هنا ليس من باب الترخيم. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٤٤/١، المقتضب ٢٤٧/١، مجالس ثعلب ٢٢٩، ابن يعيش في شرح المفصل ٢٤/١٠، المقرب ١٦٩/٢، شواهد الألفية ٤٤٣، شواهد العينى ٥٨٣/٤، الهمع ١٨١/١، ١٥٧/٢، الدرر ١٥٧/١، اللسان «رنب».

(٢) القائل: الحطيئة. ويروى عجز البيت:

....
جَدْلَاءُ مُحْكَمَـــــــــــــةٌ مِنْ نَسْجِ سَلَّامِ

الشاهد في قوله: «سلام» حيث عدل الشاعر بهذه الصيغة عن صيغة سليمان فقال سلام، وهذا البدل لاسبب له، والإبدال بدون سبب مستقبح في اللغة، لأنه قد يغير المعنى. وقد استشهد به كل من: الهمع ١٥٦/٢، الدرر اللوامع ٢٠٨/٢، ٢٢٢، ديوانه ٣٢.

(٣) هكذا في (ق) وقد سقطت من الأصل (ص) والأفضل وجودها.

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وأَلْحَقُ بالحِجَازِ فَأَسْتَرِيْحَا[1]

لانه معطوف على الحق. وأما تذكير المؤنث فكقوله:

قَامَتْ تُبَكِّيهِ على قَبْرِهِ مَنْ لِيَ بَعْدَكَ ياعَامِرُ[2]

تَرَكْتَنِي في الحَيِّ ذاغُرْبَةٍ قَدْ ذَلَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ نَاصِرُ[3]

أي ذات غُرْبَةٍ. وجاز لأنه حَمَلَ المرأة على الإنسان. وكقول الآخر:

.... ولا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا[3]

---

(١) القائل: المغيرة بن حنين التميمي الحنظلي، و هو من الوافر. ويروى عجز البيت:

....

وأنزل بالحجاز فأستريحا

الشاهد في قوله: «فاستريحا» حيث جاء منصوبا بعد الفاء مع عدم سبقه بنفي أو طلب. والأصل به أن يكون مرفوعا، وإنما جاء النصب هنا على سبيل الضرورة. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٤٢٣/١، ٤٤٨، المقتضب ٢٤/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٧٩/١، المقرب ٢٦٣/١، الخزانة ٦٠/٣، المغنى ١٦٩، شذور الذهب رقم ١٤٩، شواهد العينى ٤ /٤٩٠، الهمع ٧٧/١، ١٠/٢، ١٦، ا لدرر ٥١/١، الأشموني ٣٠٥/٣.

(٢) القائل: إعرابية وقفت على قبر زوجها يقال له عامر، فقالت هذه الأبيات من السريع. وقد أورد العقد الفريد رواية أخرى للبيت الثاني: تركتني في الدار لي وحشة. وهناك رواية أخرى: تركتنى ف الناس. ويروى مطلع الأول: أقمت أبكيه على قبره. العقد الفريد ٣٥٩/٣. ورواية البيت الأول للإعلام بأن القائل آمرأة.

الشاهد في قوله: «ذا غربة» إذ الإصل أن تقول ذات غربة لأن المتحدث امرأة، ويخرج بتخريج آخر على أن القائل قد نظر إلى المعنى، حيث أن المرأة إنسان وقد قصد الإنسانية وإنسانا ذا غربة. وقد استشهد به كل من: الإفصاح ٦٨، العقد الفريد ٣٥٩/٣، اللسان ٦ /٢٨٦، أمالى ابن الشجرى ١٦٠/٢، الإنصاف ص ٥٠٧، شرح المفصل لابن يعيش ١٠١/٥.

(٣) القائل: عامر بن جُوَيْن ــ بالتصغير ــ الطائي. قاله من قصيدة يصف بها سحابة وأرضا نافعتين. وتمام البيت:

فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا

وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

المعنى: إن هذه السحابة من أكرم السحب، فقد أمطرت مطر سخيا ماجادت بمثله سحابة، وأن

=

وإنما ذكر إما حملا للأرض على المكان أو على حذف مضاف، وأما تأنيث المذكر فضعيف لأَنَّهُ رَدُّ أصْل إلى فعل بخلاف تذكير المؤنث فمن ذلك قوله تعالى: ﴿يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾[1] فيمن قرأ بالتاء بنقطتين من فوق، فأنث الفاعل إما حملا على المعنى لأن بعض السيارة سيارة. وإما لأنه لما أضيف إلى المؤنث أكتسى منه التأنيث كما يكتسى منه التعريف ونحوه. وقال جرير:

إِذَا بَعْضُ السِّنِيْـنِ تَعَرَّقَتْـنَـا   كَفَى الأَيْتَامَ فَقْدُ أَبِى اليَتِيْمِ[2]

وقال الآخر:

لَمَّا أَتَى خَبَرُ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ   سُوْرُ المَدِيْنَةِ والجِبَالُ الخُشَّعُ[3]

= هذه الارض قد أخصبت وجادت بنبات لم تنبت مثله أرض. الشاهد في قوله: «أبقل» حيث حذفت تاء التأنيث منه مع أنه مسند لضمير المؤنث المجازي وذلك حملا للأرض على المكان أو على حذف المضاف أو أن ذلك مخصوص بالشعر.

وقد استشهد به كل من: ابن عقيل ٢٣/١، سيبويه ٢٤٠/١، الخصائص ٤١١/٢، المحتسب ١١٢/٢، ابن الشجرى في أماليه ١٥٨/١، ١٦١، شرح المفصل لابن يعيش ٩٤/٥، المقرب ٢٠٣/١، الخزانة ٢١/١، ٣٣٠/٣، المغنى ٦٥٦،العينى ٢٦٤/٢، التصريح ٢٧٨/١، الهمع ١٧١/٢، الدرر ٢٢٤/٢، الأشموني ٥٣/٢.

(١) سورة يوسف آية ١٠.

(٢) القائل: جرير من الوافر: الشاهد في قوله: «تعرفتنا» حيث أنث الفعل مع أن الفاعل مذكر، وسبب التأنيث هو إضافة الفاعل المذكر إلى المؤنث فاكتسب منه صفة التأنيث، فأنث الفعل لأجله. وقصد الشاعر في بيته هشام بن عبد الملك بأنه إذا أصابت الناس سنة جدب وقحط قام للأيتام مقام آبائهم. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢٥/١، ٣٢، الكامل ٣٢٣/١، الخزانة ٦٦٧/٢، ديوانه ٢١٩، المقتضب ١٩٨/٤، الأصول ٥٨/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٩٦/٥، اللسان (عرق) ١١٦/١٢.

(٣) القائل: جرير وهو من الكامل، ويروى البيت برواية أخرى:

لمّا أتى خبر الـــــــــــــــــزبير تواضعت

سور المدينــــــــــــة والجبــــــــــــال الخشع

الشاهد في قوله: (تواضعت سور المدينة) حيث أنث الفعل «تواضعت» مع أن الفاعل مذكر =

ومن كلامهم: ذهبت بعض أصابعه. فتأنيث الفاعل فى هذه وأمثالها لما ذكر. وآعلم أن ماذكر من ضرائر الأشعار لا يختص جوازه بأشعار المتقدمين دون المتأخرين. نص عليه أبو على وأبو الفتح.

١٠٠٢ نحويـــة أشعارهـــم المرويـــة
هذا تمام الـــدُّرَّة الألِفيَّـــة

١٠٠٣ نظمها يحيى بن مُعْطِى المغـــربى
تذكـــرة وجيـــزة للمُغْـــرِبِ

١٠٠٤ وَفْـــقَ مراد المنتهى والـــنشأة
فى الخمس والتسعين والخمس المائـــة

١٠٠٥ والحمـــد الله به أعـــتصم
ثمّ على نبيـــة أسلـــم

يقول: إن الإضطرار المتقدم ذكره المتنوع إلى الأنواع السبعة نحوية أى تجمعه أشعارهم المروية أى المنقولة المسندة إليهم كما مر، وتمام الشيء كما له انتهاؤه. والدرة: اللؤلؤة الفريدة التى لا نظير لها غالبا. الألفية: نسبة إلى الألف وهو عدد هذه الأرجوزة وقد مر فى صدر الكتاب أنها فى التحقيق ألفان وفى وصف الدرة بالألفية تورية حسنة لمن يتأملها لأنه تخييل لقولهم درة نفيسة. ألفها: أى نظمها، أى ألفها

= «سور» وهذا الشاهد أبعد شيئا ما عن المثال السابق. وذلك لأن السور وإن كان بعض المدينة فلا يسمى مدينة، كما تسمى بعض السنين سنة، ولكن الإتساع فيها متمكن، لأن معنى تواضعت المدينة وتواضع سور المدينة متقارب.

والمعنى: يصف الشاعر مقتل الصحابى مصعب بن الزبير ويقول: لما وافي خبره المدينة، مدينة رسول الله ﷺ تواضعت هي وجبالها وخشعت حزنا عليه. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢٥/١، السمط ٩٢٢، اللسان (سور) ٥٢/٦، ٢٨٥/١١، ٤٤٢/٢، الأشباه والنظائر ٨٠٨/٣، الخزانة ١٦٦/٢، مجاز القرآن ١٩٧/١، ١٦٣/٢، الكامل ٣٢٤/١، المخصص ٧٧/١٧، جامع الأحكام ٤٦٥/١، شرح القصائد السبع ص ٥١٢، المقتضب ١٩٧/٤، الجمهرة ٣٨٨/٢، أضداد ابن الأنبارى ٢٩٦، السيرافي ٣٢١/١٠، الخصائص ٤١٨/١، الصاحبى ٢٢٤، معانى القرآن ٣٧/٢، الأصول ٧٣١/٢، ديوانه ص ٩١٣.

فى نظام وجمعها فيه، وحذف التنوين من معط لالتقاء الساكنين. والتذكرة ماتذكر به الشيء لئلا ينسى. والوجيزة: المختصرة الألفاظ الكثيرة المعانى. والمعرب: المبين لما فى نفسه، المفصح عنه والوقف الملائم للمراد. والنشأة جمع ناشيء وهو القريب العهد بالشروع فى العلم. ويوجد فى بعض النسخ: الخمس مائة وهو قبيح لإضافة المعرفة إلى النكرة وذلك نادر فى كلامهم لقولهم الثلاثة درهم والربع درهم. وفى بعضها الخمس المائة وهو الأصح.

وهذا ماتيسر من شرح الدرة الألفية والله أعلم بالصواب ومنه المبدأ وإليه المئاب والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد وآله وصحبه الظاهرين والحمد لله رب العالمين.

نقلت جميع هذا الكتاب من نسخة بخط الشيخ الإمام العالم العلامة صدر الدين المالكى عفا الله تعالى عنه. وشاهدت بخطه على نسخته ماصورته: نقلت جميع هذا الكتاب وهو الكتاب المرسوم بالمباحاث الخفية فى حل مشكلات الدرة الألفية من نسخة عليها بخط المصنف رحمة الله عليه ماصورته فرغ من تأليفه العبد الفقير إلى رحمة الله تعالى عبد العزيز بن جمعه بن زيد الموصلى المالكى عفا الله عنه وعن والديه وعن جميع المسلمين. وأسأل الله الذى لا يخيب قاصده، ولا يضل مسترشده أن ينفع به فى الدنيا والآخرة إنه ولى الخيرات واسع الجود والبركات، ومنه تطلب الحسنات وكان ذلك فى السادس والعشرين من شهر رمضان المبارك سنة تسعين وستةماية من الهجرة النبوية، صلوات الله على صاحبها وسلامه — وبخطه أيضا ماصورته: قرأ على هذا الجزء والذى قبله الشيخ الإمام العابد الصالح المقرىء محمد بن عبد الله بن يحيى اليمنى نفع الله به الدنيا والآخرة قراءة بحث واتقان مع مباحث اتفقت فى أثناء القراءة والبحث واطلاع على مافيه من المسائل. وذلك فى مجالس آخرها ثامن شوال من سنة ثلاثة وتسعين وست ماية بمحروسة بغداد حماها الله تعالى عن الآفات. وكتب العبد الفقير إلى رحمة الله تعالى عبد العزيز بن جمعه ابن زيد الموصلى مؤلف هذا الشرح المذكور عفا الله عنه.

خاتمـــة

فيما مر بنا من صفحات، جاءت الدراسة التى قمت بها فى فصلين:

الأول: يدور حول ناظم الألفية يحيى بن معطى حيث تحدثت عن: آسمه ولقبه، والعصر الذى عاش فيه، حيث كان فقير الحال معدما، لا يملك قوت يومه حتى حضر إلى الشام فعمل مدرسا بالإضافة إلى عمله الرسمى، ثم تحدثت عن شيوخه وعن مؤلفاته العديدة التى لم يكتب لها الإنتشار، وكذلك عن تلاميذه. وأفردت قسما خاصا للحديث عن آرائه النحوية، ومذهبه الذى كان يغلب عليه الإتجاه البصرى مع التدليل على ذلك. ثم تحدثت بعد ذلك عن أثر ألفية آبن معطى فى مؤلفات الآخرين، وخاصة فى ألفية آبن مالك. وقد أشرت إلى بعض المواقف التى قلد بها آبن مالك آبن معطى. وقد خرجت بنتيجة هامة وهى أن ابن معطى كان رائدا فى النظم النحوى المتكامل ثم جاء بعده من قلده كآبن مالك.

وفى الفصل الثانى: تحدثت عن الشارح عبد العزيز بن جمعه الموصلى، حيث تناولت حياته، والعصر الذى عاش فيه، ومؤلفاته، وشيوخه وتلاميذه. وحرصت على بيان آراء ابن جمعه النحوية، وعلى مذهبه البصرى، وقد دللت على ذلك. ثم وضحت منهجه فى شرح ألفيته وخلصت إلى أن آبن جمعه عالم نحوى بصرى، ولا يقل فى مستواه عن المبرد، والأخفش وآبن السراج وغيرهم.

أما القسم الثانى الذى خصص للتحقيق فقد آشتمل على مقدمة تحدثت فيها عن المنهج الذى آتبعته فى التحقيق ثم وصف للمخطوطات مع مقارنة بعضها بالبعض الآخر، وقد حرصت على أن يخرج النص سليما خاليا من العيوب مع كثرة الأخطاء الإملائية والنحوية الموجودة فيه.

وقد آخترت النسخة الأصلية والتى رمزت لها بالحرف (ص) حيث كانت من أفضل النسخ من حيث تمامها وعدم النقص فيها، وخطها الجيد المقرؤ، وهى من أقدم النسخ التى وجدت، ويضاف إلى هذا أنه قد تم نقلها عن نسخة المؤلف الأصلية.

وقد قمت بعد ذلك بتخريج الآيات القرآنية وألحقتها بالسورة التى هى منها وأرقامها فى تلك السور. كذلك الشواهد النحوية التى بذلت جهدا كبيرا فى تخريجها وفى نسبتها إلى أصحابها. وقد خرجت كذلك الأحاديث النبوية الشريفة. ثم أعطيت لمحة عن الأعلام التى وردت اسماؤهم فى النص.

وأخيرا عملت فهارس لمضمون الكتاب وماشملة من:

- فهارس للشواهد الشعرية، ولأنصاف الأبيات والأرجاز.
- فهارس للآيات القرآنية الكريمة.
- فهارس للأحاديث النبوية الشريفة.
- فهارس للأمثال والأقوال العربية.
- فهارس للأعلام.
- فهارس للأماكن.
- فهارس للموضوعات.

وبعد هذا أستطيع القول أننى قد توصلت إلى مايلى:

١ ــ أن آبن معطى يعد الرائد الحقيقى فى نظم النحو بشكل متكامل.

٢ ــ أن ظروفه المادية، ومستواه الإجتماعى حدّت من آنتشار ألفيته وذيوعها.

٣ ــ أن آبن مالك قد قلد فى ألفيته آبن معطى، وأنه قد أخذ منه الكثير.

٤ ــ أن آبن معطى لم يحالفه التوفيق عندما نظم الألفية على بحرين. «الرجز والسريع» وهو بهذا قد خالف كل ماأعتاد عليه العرب.

٥ ــ أن ابن جمعه الموصلى عالم نحوى لا يقل فى مستواه عن غيره من كبار العلماء كالمبرد وابن السراج وغيرهما.

وبعد.. إنى لأرجو أن أكون قد قدمت بعملى هذا كتابا جديدا للمكتبة العربية وأزلت الستار عن شخص كان مجهولا لا يعرف عنه شيء إلا من قول ابن مالك: فائقة الفية ابن معطى.

فإن وفقت وهذا ماأرجوه فهو حسبى، وإن جانبنى التوفيق فأرجو أن يغفر الله لى تقصيرى.

« فهارس الآيات القرآنية »

فهارس الأحاديث النبوية الشريفة

فهرس الأمثال والأقوال العربية

أسماء الأماكن

«فهـرس الأعـلام

فهرس الشواهد الشعرية

(الهمزة)

(ب)

كأن أبا موسى عشية أذرج	نظيف بلقمان الحكيم مرازبه	٤٥٤
لم تتلفع بعض مئزرها دعد	ولم تسق دعد في العلب	٤٦٣
فظل لنا يوم لذيذ بنعمة	فقل في مقيل نحسه متغيب	٤٧٧
لن تراها ولو تأملت إلا	ولها في مفارق الرأس طيبا	٤٩٤
حتى إذا الكلاب قال لها	كاليوم مطلوبا ولا طالبا	٤٩٥
إياك إياك المراء فإنه	إلى الشر دعاء وللشر جالب	٤٩٦
أمرتك الخير فأفعل ماأمرت به	فقد تركتك ذا مال وذا نشب	٥٠١
والقوم في أثرى ظننت فإن يكن	ماقد ظننت فقد نجوت وخابوا	٥٠٧
وقد جعلت نفسى تطيب لضغمة	لغضمهما مايقرع العظم نابه	٥١٥
وبالشعب ميمون النقيبة قوله	لملتمس المعروف أهل ومرحب	٥٣٢
فإن الموعدى يرون دونى	أسود خَفِيَّة الغلب الرقابا	٥٤٤
لدن يهز الكف يعسل متنه	فيه كما عسل الطريق الثعلب	٥٥٠
أتهجر سلمى بالفراق حبيبها	وما كان نفسا بالفراق تطيب	٥٧٩
كأنها جمل وهم ومابقيت	إلا النجيزة والأرواح والعصب	٥٩٨
فمالى إلا آل أحمد شيعة	ومالى إلا مذهب الحق مذهب	٦٠١
كل أمرىء ظن أن الموت يخطئة	معلل بسواء الحق مكذوب	٦٠٨
لقد ولدت فقيرة جرو كلب	فسب بذلك الجرو الكلاب	٦٢٠
إن لها لركبا ارزبا	كأنه جبهة ذرى حبا	٦٤٢
وكمتا مدماة كأن متونها	جرى فوقها واستشعرت لون مذهب	٦٥٤
وكائن بالأباطح من صديق	يرانى لو أصبت هو المصابا	٦٦٨
ليس أياى وياك	ولا نخشى رقيبا	٦٧٦
فإن بنى عمى الأولى يخذلوننى	على حدثان الدهر إذ يتقلب	٦٩٤
ولما دخلناها أضفنا ظهورنا	إلى كل حارى قشيب مشطب	٧٢٩
فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا	فأذهب فما بك والأيام من عجب	٧٩٧
إن السيوف غدوها ورواحها	تركت هوازن مثل قرن الأعضب	٨٠٠
سراة بنى أبى بكر تسامى	على كان المسومة العراب	٨٦٦
وما الدهر إلا منجونا بأهله	وماصاحب الحاجات إلا معذبا	٨٨٧
عسى الهم الذى أمسيت فيه	يكون وراءه فرج قريب	٩٠٠
فقلت أدع أخرى وارفع الصوت معلنا	لعل أبى المغوار منك قريب	٩١٠
فمن يك أمس بالمدينة رحله	فأنى وقيار بها لغريب	٩٥٦

شنبـــاء أنيابـــا والحـــزن بابـــا والعقـــور كلبـــا ٩٩٧
هيفاء مقبلة عجزاء مدبـــرة محظوظة جدلت شنباء أنيابا ١٠٠٠
فذاك وخم لا يبالي السبا الحزن بابا والعقور كلبـــا ١٠٠١
على حين الهى الناس جل أُمورهم فندلا زريق المال ندل الثعالب ١٠٠٨
يمشي القطوف إذا غنى الحداة له مشى الجواد فبله الجلة النجبا ١٠٢١
أبا عمرو لا تبعد فكل ابن حره سيدعوه داعى ميتة فيجيب ١٠٦٧
كليني لهم ياأميمـــة ناصب وليل أقاسيه بطيء الكواكب ١٠٧٥
وكائن بالأباطح من صديـــق يرانى لو أصبت هو المصابا ١١٢٧
أرى رجلا منهم أسيفا كأنما يضم على كشحيه كفا مخضبا ١٢٢٩
لكل أناس من معد عمارة عروض إليها يلحقون وجانب ١٢٣١
قديديمة التجريب والحلم إنني أرى غفلات العيش قبل التجارب ١٢٣٧
كأن حبرية عبـــرى ملاحيـــة باتت تؤريه من تحته لهبا ١٢٧١
وبيناه يسرى رحله قال قائل لمن رجل رخوا الملاط نجيب ١٣٨٣
سيروا بنى العم فالأهواز موعدكم ونهر تيرى ولا يعرفكم العرب ١٣٨٦
وما مثله فى الناس إلا مملكا أبو أمه حى أبوه يقاربـــه ١٣٩٠

(ت)

رحـــم الله أعظمـــا دفنوهـــا بسجستان طلحة الطلحات ٢٨٥،٨٠٣
ولو أن الأطباء كان حولي وكـــان مع الأطبـــاء الأساة ٣٠٨
زعمت تماضر أننى إن مأمت يسدد أبينوها الأصاغر خلتى ٣٦٩
ربمـــا أوفـــيت فى علـــم ترفعن ثوبى شمالات ٣٧١،٤٠٦
وساغ لى الشراب وكنت قبلا أكاد أغص بالماء الفـــرات ٥٤٧
بعد اللتيا والتـــى واللائـــى زعمن أنى قد كبرت لذاتى ٦٨٨
إلا أن قتلى الطف من آل هاشم أذلت رقاب المسلمين فذلت ٧٣١
ومنهـــل فيـــه الغـــراب ميت سقيت منه القوم وآستقيت ٧٧٧
وكنت كذى رجلين رجل صحيحة ورجل رمى فيها الزمان فشلت ٨٠٤،١٢٢٦
حنت نوار ولات هنا حنت وبدأ الذى كانت نوار أحنت ٨٩٧
إن العـــراق وأهلـــه سلـــم لديك مهـــبت هيتـــا ١١٦٢
رأت عينـــى مالـــم تر أيـــاه كلانـــا عالـــم بالترهـــات ١٣٣٥

(ج)

أومت بعينيهـــا من الهـــودج لولاك هذا العام لم أحجج ٣٧٨

(ح)

(د)

في فتية جعلوا الصليب الههم حاشاى إنى مسلم معـذور ٦١٠
لئن كان أياه لقد حال بعدنا عن العهد والإنسان قد يتغير ٦٧٥
واللذ لو شا لكنت صخرا أو جبـلا أشم مشمخـسرا ٦٩٠
صدعت غزالـه قلبه بفـوارس تركت جموعهم كامس الدابر ٧٤٦
لا يعدن قدوى اللذيـن هم سم العداة وآفـة الجـزر ٧٦٧
النازليـــن بكـــل معتـــرك والطيبـــون معاقـــد الأزر ٧٦٧
ولقـد أعطفهـا كراهـة حيـــن وللنـفس من الموت هريـــر ٧٦٨
أنـى واسطـار سطـرن سطـــرا لقائـــــل يانصر نصر نصرا ٧٧٠
إنا وجدنا بنى خولان قاطبة كساعد الضب لاطول ولا قصر ٨٠٥
ترتع مارتعت حتى إذا ادكرت فإنمــا هي إقبــال وإدبــار ٨٢٥
فيــوم علينــا ويـــوم لنـــا ويـــوم نساء ويـــوم نسر ٨٢٧
فلا ذا جلال هبنـه لجلالـه ولاذا ضياع هن يتركن للفقر ٨٥٢
في غرفة الجنة العليا التي وجبت لهم هناك بسعي كان مشكور ٨٦٦
أصبحت لا أفيك السلاح ولا أملك رأس البعير إن نفرا ٨٧١
ثم أضحوا كأنهم ورق جف فألـوت به الصبــا والدبـــور ٨٧٢
حراجيـح ماتـنفك إلا مناخـــة على الخسف أو نرمى بها بلدا قفرا ٨٧٥
فانك لا تبالـى بعـــد حول أظبـى كان أمك أم حمـار ٨٧٨
فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ مامثلهم بشر ٨٨٨
إن آمراءاً خصنى عمدا مودته على الثنائي لعندى غير مكفور ٩١٣
فلا أب وآبنا مثل مروان وآبنه إذا هو بالمجد آرتدى وتأزرا ٩٤٧
إن الخلافـة والنبـوة فيهـم والمكرمـــات وسادة أطهـــار ٩٥٢
حذر امـورا لاتضيــر وآمــن ماليس منجيـه من الأقـــدار ٩٩٢
ثم زادوا أنهـم فى قومهـم غفـر ذنبهـم غيــر فجـــر ٩٩٢
باعـد أم العمـر عن أسيرهـا حراس أبـواب علـى قصورهـا ٧٢٨
ضروب بنصل السيف سوق سمانها إذا عدموا زادا فإنك عاقـر ٩٩١
ولنعم حشو الدرع أنت إذا دعيت نزال ولذ فى الذعر ١٠١٤
متكفى جنبـى عكـاظ كليهمـا يدعـو وليدهـم بهـا عرعـــار ١٠٢٤
فمـــر دهـــر علـــى وبـــار فهلـــكت جهـــرة وبـــار ١٠٢٧
إنـى وأسطـار سطـرن سطـــرا لقائـــــل يانصر نصر نصرا ١٠٥٢
لها بشر مثل الحرير ومنطق رخيم الحواشي لاهراء ولانـزر ١٠٦٥

ياآسم صبرا على ماناب من حدث	إن الحوادث ملقى ومنتظر	١٠٧٢
ألا ياليل إن خيرت فينا	بنفسك فأنظرى كيف الخيار	١٠٧٦
ياناق سيرى وجارى	لا تستكرى عذيري	١٠٧٧
وقد رابنى قولهم ياهناه	ويحك ألحقت شرا بشر	١٠٧٩
لنا يوم وللكروان يوم	تطير البائسات ولا تطير	١٠٩٥
وجدنا فى كتاب بنى تميم	أحق الخيل بالركض المعار	١٠٩٤
وأصفر من ضرب دار الملوك	يلوح على وجهه جعفرا	١٠٩٥
مازال مذ عقدت يداه إزاره	فسما فأدرك خمسة الأشبار	١١٠٨
كم عمة لك ياجرير وخالة	فدعاء قد حلبت على عشارى	١١٢٤
وقلن على الفردوس أول مشرب	أجل جيرإن كانت أبيحت دعاثره	١١٢٨
إذا آبن أبى موسى بلالا بلغته	فقام بفأس بين وصليك جازر	١١٣٦
ولو بغير الماء حلقى شرق	كنت كالغصان بالماء اعتصارى	١١٤٣
أما والذى أبكى وأضحك والذى	أمات وأحيا والذى أمره الأمر	١١٤٧
أو راعيان لبعران لنا شردت	كى لا يحسان من بعراننا أثرا	١١٥٥
شتان مايومى على كورها	ويوم حيان أخى جابر	١١٦٠
أما الإماء فلا يدعوننى ولدا	إذا تداعى بنو الأموان بالعار	١١٨٤
وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم	خضع الرقاب نواكس الإبصار	١١٩٣
ياما أميلح غزلان شدن لنا	من هؤلاء بين الضال والسمر	١٢٠١
ويذهب بينها المرءى لغوا	كما الغيت فى الدية الحوار	١٢٦٨
تمر على ماتستمر وقد شفت	غلائل عبد القيس منها صدورها	١٣٨٩
مثل القنافذ هداجون قد بلغت	نجران أو بلغت سوآتهم هجر	١٣٩٠
قامت تبكيه على قبره	من لى بعدك ياعامر	١٣٩٦
تركتنى فى الحى ذا غرابه	قد ذل من ليس له ناصر	١٣٩٦
فكان مجنى الليل دون من كنت أتقي	ثلاث شخوص كاعبان ومعصر	١١٠٠
وإن كلابا هذه عشر أبطن	وأنت برىء من قبائلها العشر	١١٠٠
تؤم سنانا وكم دونه	من الأرض محدودبا غارها	١١٢١

(س)

أعلاقه أم الوليد بعدما	أفنان رأسك كالثغام المخلس	١٨٠
إذا ماأتيت على الرسول فقل له	حقا عليك إذا اطمأن المجلس	٣٢٥
لله يبقى على الأيام ذو حيد	بمشمخربه الظيان والآس	٤٢٩

وبلـــدة ليس بهـــا أنــــيس إلا اليعافيـــر وإلا العـــيس ٦٠٣
أفـي حق مؤساتـــي أخاكـــم بمالـي ثم يظلمنـــي السريس ٩٣٠
أأن رأيت هامتي في الطش توقدها الشمس ايتلاق الترس ١٢٣٥

(ض)

بتيهـاء قفـر والمطي كأنهـــا قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها ٨٦٨
جاريـة في درعها الفضفـــاض أبيض من أخت بني إباض ٩٦٣

(ط)

فحور قد لهـوت بهـن عيـن نواعم في البرود وفي الرياط ٤١٠
ألم تكن حلفت بالله العلي أن مطاياك لمن خير المطي ٩١١
إنـــا وجدنـــا عرس الحنـــاظ لئيمـــة مذمومـــة الحـــوّاط ١٢٣٤

(ع)

وقفنا فقلنا أيه عن أم سالم ومابال تكليم الديـار البلاقـع ٢٣٥
تعدون عقر النيب أفضل مجدكم بني ظوطرى لولا الكمي المقنعا ٣٣٨
فقالت أكل الناس أصبحت مانحا لسانك كيما أن تغر وتخدعا ٣٤٠
إذا أنت لم تنفع فضر فإنما يكون الفتي كيما يضر وينفع ٣٤١
أريد لكيما أن تطير بقربتي فتتركها شقا ببيـــداء بلقـــع ٣٤٦
هجوت زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع ٣٥٩
ومهمـا تشأمنـــه فزارة تعطـــه ومهما تشأ منه فزارة تمنعـا ٣٧٠
لاتهيـــن الفقيـــــر علك أن تركع يوما والدهـر قد رفعه ٣٧٣
هم صلبوا العبدى في جذع نخلة فلا عطشت شيبان إلا بأجدعا ٤١٨
لئن تك قد ضاقت على بيوتكم ليعلـم ربي أن بيتي أوسع ٤٣٣
وماكـــان حصن ولاحـــابس يفوقـــان مرداس في مجمـــع ٤٤٢
أريد لا أنسى ذكرها فكأنمـا تمثل لي ليلي ككل شفيـع ٤٨٨
ومني الذى أختير الرجال سماحة وجودا إذا هب الرياح الزعازع ٥٠١
مزبـدا يخطـــر مالـــم يرنـــي فإذا أسمعتـه صوتي أنقمـــع ٥٦٠
فلمـا بلغنـا الأمهـات وجدتـم بني عمكم كانوا كرام المضاجع ٦٠٠
اللهم أغفر لنا ولمن يسمـع حاشي الشيطان وأبا الإصبع ٦١١
وما المـال والأهلـون الاودائـع ولابـد يومـا أن ترد الودائـع ٦١٦
يعثرن في حد الظبات كأنما كسيت برود بني تزيد الأذرع ٦٤٣
إذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر مثن بالذى كنت أصنع ٦٥٠
أنا آبن التـارك البكـرى بشر عليـه الطير ترقبـه وقوعـــا ٧٧١

(ف)

(ق)

وجـاءت حوادث في مثلهـا يقـال لمثلـى ويهافـل ١٠٨١
كما خط الكتاب بكف يوم يهـودى يقـارب أو يزيـل ١١٢١
كم نالني منهم فضلا على عدم إذ لا أكاد من الأقتار أحتمل ١١٢٢
على أننـى بعـد ماقـد مضى ثلاثـون للهجـر حولا كميـلا ١١٢٣
فمازالت القتلى تمـج دماءهـا بدجلة حتى ماء دجلة أشكل ١١٤٨
وترمينني باللحظ أى أنت مذنب ويقلينني لكن إياك لا أقلى ١١٥٦
فهيهات هيهات العقيق وأهلـه وهيهات خل بالعقيق نواصلـه ١١٥٨
خلعوا أرسن الجيـاد وساروا قارينهـا بشاحجـات البغـال ١١٧٣
ثلاثـة أحبـاب فحب علاقـه وحب تملاق وحب هو القتل ١٣٠٤
كأن في أذنابهـن الشول من عبس الصيف قرون الأجل ١٣٦١
ممن حملن به وهـن عواقـد حبك النطاق فشب غير مهبل ١٣٨١
فلست بأتيه ولا أستطيعه ولك أسقنى إن كان ماؤك ذا فضل ١٣٨٤
فاليـوم أشرب غيـر مستحقب إثمـا من الله ولا واغـل ١٣٨٦
وقد أدركتنى والحـوادث جمـه أسنة قوم لاضعـاف ولاغـرل ١٣٨٩

(م)

تراه وقـد فات الرمـاة كأنـه أمام الكلاب مصغى الخد أصلم ٢٤٧
هما نفثا فى فىّ من فمويهما على النائح العادى أشد رجام ٢٥٦
لوعد قبر وقبر كان أكرمهم بيتاً وأبعدهم عن منزل الذأم ٢٧٠
يديـان بيضاوان عنـد محلـم قد يمنعانك عنده أن تهضما ٢٨١
عبـرات الفعـال والسؤدد العد إليهم محطوطة الأعكـام ٢٩٩
قد سألتنـى بنت عمـى عن الأرضيـن إذ تنكـر أعلامهـا ٣٠٤
وأعلم مافى اليوم والأمس قبله ولكننى عن علم مافى غد عمى ٣٠٦
وإن أتـاه خليـل يوم مسئلة يقول لاغائب مالى ولا حرم ٣٣٠
لاتنه عن خلـق وتأتـى مثلـه عار عليك إذا فعلت عظيم ٣٥١
يحسبـه الجاهـل مالـم يعلما شيخـا علـى كرسيـة معممـا ٣٧٠
لو قلت مافى قومها لم تيتم يفضلهـا فى حسب ومـيسم ٤٠٠
ماوى ياربتمـا غارة شعـواء كاللذعـة بالمـيسم ٤٠٣
صددت وأطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم ٤٠٧
بل بلـد ملء الفجـاج قتمـه لا يشتـرى كتانـه وجهرمـه ٤١١
عارى الأشاجع من ثقيف أصله عبـد ويزعـم أنـه من يقـدم ٤٤٨

ألست بنعم الجار يؤلف بيته	أخا قلة أو معدم المال مصرم	٩٦٨
لا حبذا أنت ياصنعاء من بلد	ولا شعوب هوى منى ولا نقم	٩٧٣
حتى شآها كليل موهنا عمل	باتت طرابا وبات الليل لم ينم	٩٩٠
شم مهاوين أبدان الجـزور	مخاميص العشيات لاخور ولا فدم	٩٩١
أقامت على ربيعهما حارتا صفا	كميتا الأعالى جونتا مصطلاهما	٩٩٨
حتى تهجر بالرواح وهاجة	طلب المعقب حقه المظلوم	١٠١٢
إذا قالت حذام فصد قوها	فإن القـول ماقـالت حذام	١٠٢٦
أتاركـة تدللهـا فطـام	وظنـا بالتحيـة والسلام	١٠٢٧
أيها الشاتمى ليحسب مثلى	إنما أنت فى الضلال تهيم	١٠٤١
أزيد أخا ورقاء إن كنت ثائرا	فقد عرضت أحناء حق فخاصم	١٠٥١
ألا أضحت حبا لكم رماما	وأضحت منك شاسعة أماما	١٠٦٦
تنكرت منى بعد معرفه لمى	وبعد التصابى والشباب المكرم	١٠٧٤
إنـى إذا ماحـدث المـا	أقـول يا اللهـم ياااللهمـا	١٠٨٢
أتو نارى فقلت منون أنتم	فقالوا الجن فقلت عموا ظلاما	١٠٩٠
ثلاث مئين للملوك وفى بها	ردائى وجلت عن وجوه الأهاتم	١١٠٦
سائل فوارس يربوع بشدتنـا	أهل رأونا بسفح القاع ذو الأكم	١١٣٩
لشتان مابين اليزيدين فى الندى	يزيد سليم والأغر بن حاتم	١١٦٠
تخال منها الأرسم الرواسما	كافا وميمين وسينا طاسما	١٢٢٢
كفاك كف لا تليق ودرهما	جودا وأخرى تعط بالسيف الدما	١٢٢٩
ومـركضة صريحـى أبوهـا	يهان لها الغلامة والغـلام	١٢٤٧
يجـىء قرشيّ عليـه مهابـة	سريع إلى داع الندى والتكرم	١٢٥٣
كأن ريقتها بعد الكرى آغتبقت	صرفا تخيرها الحانى خرطوم	١٢٥٧
وأنى لقوام مقاوم لم يكـن	جرير ولا مولى جرير يقومها	١٣٥٢
هو الجواد الذى يعطيك نائله	عفوا ويظلم أحيانا فيظلـم	١٣٥٩
يا هال ذات المنطق التمتام	وكـفك المـخضب البنـام	١٣٦٠
غداة طغت علماء بكر بن وائل	وعاجت صدور الخيل نحو تميم	١٣٧٨
فيه الرماح وفيه كل سابغة	بيضاء محكمة من نسج سلام	١٣٩٥
إذا بعض السنيـن تعرفتنـا	كفى الأيتام فقد أبى اليتم	١٣٩٧

(ن)

من يفعل الحسنات الله يشكرها	والشر بالشر عند الله مثلان	١٩٢

(ى)

وتضحك من شيخة عبشمية	كأن لم ترى قبلى أسيرا يمانيا	٣٦٠
أبيت أسرى وتيتى تدلكى	وجهك بالعنبر والمسك الذكي	٣٦٣
مهما لى الليلة مهما لية	أودى بنعلى وسر باليه	٣٩٧
قال لها هى لك ياتانى	قالت له ماأنت بالمرضى	٤١٩
ولو كان عبد الله مولى هجوته	ولكن عبد الله مولى مواليا-	٤٥٦
يطالبنى عمى ثمانين ناقة	ومالى ياعفراء إلا ثمانيا	٥٩٩
فأصبح مافى الأرض منى تقية	لناظرها ليس العظام العواليا	٦٠٥
عرفت الديار كرسم الدوات	يزبره الكاتب الحميرى	٦٤٠
على أطرقا باليات الخيام	إلا الثمام وإلا العصى	٦٤٠
وأخرج من بيت البيوت لعلنى	أحدث عنك النفس يامى خاليا	٦٨٠
وليس المال فاعلمه بمال	وإن أغناك إلا للذى	٦٩٠
بدالى أنى لست مدرك مامضى	ولا سابق شيئا إذا كان جائيا	٨٩٢
أرانى إذا مابت بت على هوى	فثم إذا أصبحت أصبحت غاديا	٧٨٠
فياراكبا إما عرضت فبلغن	ندا ماى من نجران أن لا تلاقيا	١٠٣٩
بنيته يعصبة من ماليا	أخشى ركيبا أو رجيلا عاديا	١٢٠٥
أو تحلفى بربك العلى	أنى أبو ذيالك الصبى	١٢١٩
وتضحك منى شيخة عبشمية	كأن لم تر قبلى أسيرا يمانيا	١٢٦٩

فهارس أنصاف الأبيات والارجاز

(ب)

(ف)

(ق)

لأنت أسود في عيني من الظلـم	٩٦٤
يمينا لنعم السيدان وجدتما	٩٦٧، ٩٧١
فأما القتال لاقتال لديكم	٩٧٢
هم الامرون الخير والفاعلونه	٩٨٣
والفارجي باب الأمير المبهم	٩٨٥
أو الفامكة من ورق الحمى	٩٩٣
يابؤس للحرب ضرارا لأقوام	١٠٣٥
فيالك من ليل كأن نجومه	١٠٦٤
فقالوا تعالى يايزى بن مخرم	١٠٧٩
عوجي علينا وآربعي يافاطما	١٠٧٦
فأما القتال لا قتال لديكم	١١٥١
لعلما أنت حالم	٩١٦
قد لفها الليل بسواق حطم	١١٦٧
فما أرق النيام إلا سلامها	١١٩٥
ألا قل لتيا قبل مرتها آسلمى	١٢١٨
كما كتبت كاف تلوح وميمها	١٢٢٣
يديان بيضاوان عند محلم	١٢٣٠
يادار أقوت بعد آصرامها	١٢٣١
بالمنجنيقات وبالأمايم	١٢٣٥
أقرت ماء قيس بن عاصم	١٢٣٥
إذ زل عنها السهم	١٢٣٨
فلست بشاوى عليه دمامة	١٢٦١
ولا خارجا من في زور كلام	١٢٩٨
ونشتم بالأفعال لا بالتكلم	١٣٠٣
لست بزلاء ولكن ستهم	١٣٢٣
فإنه أهل لأن يؤكرما	١٣٣٦
لهنك من برق على كريم	١٣٤٣
وخندف هامة هذا العالم	١٣٤٦
قواطنا مكه من ورق الحمى	١٣٨٢
أى من تراب خلقه الله أدما	١٣٨٧

(هـ)

(و)

(ى)

أطربـــــــــــــا وأنت قنسري ١١٣٨
فهـــي تنـــزى دلوهـــا تنزيـــا ١٣٠١
وقد أعد على أشقر يغتال الصحاريا ١٣٤٥

المصادر والمراجع

- الأحاجي النحوية ـ لجار الله محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق مصطفى، حماة ١٩٦٩.
- الاتباع والمزاوجة ـ لابن الحسن أحمد بن فارس، نشره. كمال مصطفى القاهرة ١٩٤٧.
- الإبدال ـ لأبي الطيب اللغوى ـ تحقيق. عز الدين التوخي دمشق ٦٠ ـ ١٩٦١.
- الإبل ـ لعبد الملك بن قريب الأصمعي (ضمن الكنز اللغوى في اللسان العربي) نشر أوغست هفنز ـ بيروت ١٩٠٣.
- الإبانة عن سرقات المتنبي للعبيدى ـ المطبعة العباسية.
- الأزهية في علم الحروف ـ لعلي بن محمد الهروي ـ تحقيق عبد المعين دمشق ١٩٧١.
- الأزمنة والأمكنة ـ لابي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي ـ حيدر أباد الدكن بالهند ١٣٣٢ هـ.
- الأشربة لابن قتيبة تحقيق محمد كرد علي ـ الترقي ـ دمشق ١٣٦٦.
- الأضداد لابن السكيت، بعناية أوغست هفنز ـ بيروت ١٩١٣.
- اعجاز القرآن. للباقلاني تحقيق السيد صقر ـ المعارف ١٣٧٤.
- اعراب ثلاثين سورة من القرآن. لابن خالوية ـ دار الكتب ١٣٦٠.
- الاشتقاق، لابن دريد، تحقيق عبد السلام هارون ـ مطبعة السنة ١٣٧٨.

— الاشباه والنظائر للسيوطى ــ حيدر أباد ١٣٦١.
— الأغانى، لأبى الفرج الأصبهانى ــ التقدم ١٣٢٣.
— الامالى، لابن الشجر. حيدر أباد ١٣٤٩.
— الامالى، لأبى على القالى ــ دار الكتب ١٣٤٤.
— أمالى المرتضى. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. عيسى الحلبى ١٣٧٣ دار الكتب ١٣٦٩.
— الإنصاف لابن الأنبارى. تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد السعادة ١٣٨٠.
— البحر المحيط ــ لأبى حيان. السعادة ١٣٢٨.
— البداية والنهاية. لابن كثير. السعادة ١٣٢٨.
— بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة ــ السيوطى ــ السعادة ١٣٨٠.
— بلاغات النساء ــ لابن طيفور ــ القاهرة ١٣٢٦.
— البيان والتبيين للجاحظ ــ تحقيق عبد السلام هارون ــ لجنة التأليف ١٣٧١.
— بلوغ الأرب للألوسى. بعناية بهجة الأثرى ــ الرحمانية ١٣٤٣.
— البارع فى اللغة ــ لأبي على القالى ــ قطعة مصورة لندن ١٩٣٣.
— بغية الأمال فى معرفة مستقبل الأفعال. لأحمد بن يوسف اللبلى الأندلس ــ تحقيق ــ جعفر ماجد تونس ١٩٧٢.
— البصائر والذخائر ــ لأبي حيان التوحيدى ــ تحقيق د. أحمد بدوى ود. حامد عبد المجيد ــ القاهرة ١٩٦٠.
— بهجة المجالس وأنس المجالس ــ لابن عبد البر ــ تحقيق محمد مرسى الخولى «سلسلة تراثنا» الدار المصرية للتأليف بالقاهرة ــ بلا تاريخ.

- بدائع البداهة ـــ لعلى بن ظافر الأزدى، بولاق ١٢٧٨ هـ.
- تاريخ العروس فى شرح القاموس ـــ للزبيدى، بولاق ١٣٠٧ هـ.
- تأويل مشكل القرآن ـــ لابن قتيبة الدينورى، تحقيق السيد أحمد صقر ـــ القاهرة ـــ ١٩٥٤م.
- تاريخ الرسل والملوك ـــ لابن جرير الطبرى، مطبعة خياط ـــ بيروت بلا تاريخ.
- التبيان فى شرح ديوان المتنبى ـــ لعبد الله بن الحسين العكبرى ـــ بولاق ١٢٨٧ هـ.
- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ـــ لابن مكى الصقلى تحقيق ـــ د. عبدالعال مطر ـــ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٩٦٦.
- تحرير التجير، لابن أبى الأصبع. تحقيق فتحى شرف القاهرة ١٣٨٣.
- التصحيف والتحريف، العسكرى، تحقيق عبد العزيز أحمد. الحلبى ١٣٨٣.
- تاريخ دمشق ـــ لابن عساكر. مخطوط المكتبة التمورية.
- تأويل مختلف الحديث ـــ لابن قتيبة ـــ كردستان ١٣٢٦.
- التشبيهات لابن أبى عون ـــ تحقيق محمد عبد المعيد خان كمبردج ١٣٦٩.
- تزيين الأسواق بتفصيل أشواق العشاق لداود الأنطاكى الأزهرية ١٣٢٨.
- التصريح بمضمون التوضيح الشيخ خالد ـــ الأزهرية ١٣٤٤.
- تفسير القرطبى. دار الكتب المصرية.
- التنبية على أمالى القالى. الكبرى ـــ دار الكتب ١٩٣٤ ـــ ١٩٥٠.

- التنبيه على حدوث التصحيف. لحمزة بن حسن الأصفهانى. تحقيق محمد حسن آل ياسين المعارف ببغداد ١٣٨٧.
- تهذيب الألفاظ، لابن السكيت ـــ بيروت ١٨٩٥.
- تهذيب التهذيب لابن حجر. حيدر أباد ١٣٢٧.
- ثمار القلوب فى المضاف المنسوب للثعالبى. تحقيق إبراهيم أبو الفضل ـــ دار نهضة مصر ١٩٦٥م.
- ثلاث رسائل فى اعجاز القرآن للرمانى والخطابى والمرجانى. تحقيق. محمد خلف الله أحمد ومحمد زغلول سلامه ـــ دار المعارف بمصر ١٩٧٠م.
- جمهرة أشعار العرب ـــ لابن زيد القرشى، بولاق ١٣٠٨ هـ.
- جمهرة الأمثال للعسكرى، تحقيق محمد أبو الفضل وعبد المجيد قطامش المؤسسة العربية الحديثة ١٣٨٤.
- جمهرة اللغة ـــ لابن دريد، نشر بعناية ـــ كرنكو، حيدر أباد الدكن ١٣٤٥.
- جنى الجنتين ـــ لمحمد أمين بن فضل الله المحبى ـــ مطبعة القدسى بالقاهرة ١٣٤٨ هـ.
- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبى) ـــ لابن عبد الله محمد بن أحمد القرطبى ط ١ دار الكتب المصرية ٣٣ ـــ ١٣٤٩م.
- الجمان فى تشبيهات القرآن ـــ لعبد الله بن محمد الحسن البغدادى. تحقيق أحمد مطلوب وخديجه الحديثى. بغداد ١٩٦٨.
- الجمل للزجاجى. تحقيق ابن أبى شنب. مكنسكيك بباريس ١٣٧٦.
- حماسة الخالدين ـــ أبى بحر محمد وأبى عثمان سعيد بن هاشم. تحقيق السيد محمد يوسف ـــ التأليف ١٩٥٨م.

- الحماسة البصرية ــ لصدر الدين بن أبى الفرج بن الحسين البصرى، نشر بعناية د. مختار الدين أحمد ــ حيدر أباد الدكن ١٩٦٤.
- الحيوان ــ لابن عثمان عمر بن بحر الجاحظ ــ تحقيق عبد السلام هارون ط ٢. مطبعة عيسى الحلبى بالقاهرة ١٩٦٥ ــ ١٩٦٩م.
- حماسة البحترى ــ لابن عبادة الوليد بن عبيد البحترى ــ تحقيق لويس ــ بيروت ١٩١٠م.
- الحروف ــ لابن السكيت ــ تحقيق دكتور رمضان عبد التواب ــ مطبعة جامعة عين شمس بالقاهرة ١٩٦٩م.
- الحجة فى القراءات السبع ــ لابن خالوية ــ تحقيق د. عبد العال سالم بيروت ١٩٧١م.
- حاشية الصبان ــ لمحمد بن على الصبان ــ دار أحياء الكتب العربية بالقاهرة «دون تاريخ».
- حاشية الدمامينى ــ لمحمد بن أبى الدماينى (بها نشر حاشية الشمنى).
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ــ لعبد القادر بن عمر البغدادى ــ بولاق ١٣٩٩ هـ.
- الخصائص ــ لابن عثمان بن جنى، تحقيق محمد على النجار، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٢ ــ ١٩٥٦م.
- خلق الإنسان ــ لابن أبى ثابت، تحقيق عبد الستار فراج ــ الكويت ١٩٦٥م.
- الخيل ــ لابن عبيدة معمر بن المتنى، نشرة. سالم الكرنكوى، حيدر أباد الدكن ١٣٢٨ هـ.
- الخيل ــ لعبد الملك بن قريب الأصمعى، نشرة أوغست هفنز، فينا ــ ١٨٩٥م.

- الدرر اللوامع ــ لأحمد بن الامين الشنقيطي، مصورة عن طبعة الجمالية بالقاهرة ١٣٢٨ هـ.
- درة الغواص ــ لأبى محمد القاسم بن على الحرير، القسطنطنين ١٣٩٩ هـ.
- دلائل الإعجاز ــ لعبد القاهر الجرجانى نشرة ــ محمد رشيد رضا ــ دار المنار بالقاهرة ١٣٣١ هـ.
- ديوان الأخطل ــ شرح ديوان الأخطل ــ شرح إيليا سليم الحاوى ــ دار الثقافة بيروت ١٩٦٨م.
- ديوان أبى الأسود الدؤلى ــ تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، مكتبة النهضة ببغداد ١٩٦٤م.
- ديوان الأعشى ــ شرح وتعليق الدكتور محمد محمد حسين، المطبعة النموذجية بالقاهرة ١٩٥٠م.
- ديوان أبى داود ــ تحقيق غوستاف فون عزنباوم ــ دار مكتب الحياة ببيروت ١٩٥٩م.
- ديوان أبى زبيد الطائى، تحقيق نورى حمودى القيسى. المعارف بغداد ١٩٦٧.
- ديوان سراقة البارقى. تحقيق حسين نصار ــ لجنة التأليف ١٩٦٦م.
- ديوان أبى العتاهية ــ تحقيق شكرى فيصل. جامعة دمشق ١٣٨٤.
- ديوان آبن الرومى ــ شرح محمد شريف سليم. الهلال ١٣٣٥.
- ديوان أمرىء القيس ــ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٣ دار المعارف بالقاهرة ١٩٦٩م.
- ديوان حاتم الطاىء ــ (ضمن كتاب خمسة دواوين العرب) المكتبة الأهلية ببيروت «بدون تاريخ».
- ديوان الحارث بن حلزة ــ تحقيق ــ هاشم الطحان بغداد ١٩٦٩م.

- ديوان جميل بثينة ـــ جمع وتحقيق ـــ دكتور حسين نصار ط ٢ ـــ القاهرة ١٩٦٧م.
- ديوان جرير ـــ بشرح محمد بن حبيب ـــ تحقيق ـــ د. نعمان محمد أمين طه ـــ دار المعارف بمصر ١٩٦٩.
- ديوان أمية بن أبى الصلت ـــ جمعة ـــ بشير يموت ط. بيروت ١٩٣٤م.
- ديوان أيمن بن خريم ـــ أيمن بن خريم الأسدى ـــ أخباره وشعره ـــ جمع وتحقيق. الطبيب العشاشي ـــ مجلة الحوليات للجامعة التونسية ـــ العدد ٩ لسنة ١٩٧٢م.
- ديوان الأفوه الأودى ـــ الطرائف الأدبية، تحقيق، عبد العزيز الميمنى. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ١٩٣٧.
- ديوان الأسود بن يعز ـــ دكتور نورى حمودى القيس بغداد ١٩٦٨م.
- ديوان ذى الرمة، تحقيق كارليل هنرى هيس. كمبردج ١٩١٩م.
- ديوان سحم عبد بنى الحشاسى ـــ تحقيق الميمنى ـــ دار الكتب ١٣٦٩.
- ديوان سلامه بن جندل ـــ تحقيق لويس شيخو. بيروت ١٩١٠.
- ديوان عبيد بن الأبرص ـــ تحقيق شارل ليل. لندن ١٩١٣.
- ديوان العجاج، بعناية وليم بن الورد. ليبسك ١٩٠٣م.
- ديوان أبى نواس، بعناية محمد واصف ـــ العمومية ١٨٩٨م.
- ديوان معن بن أوس بعناية كمال مصطفى. النهضة ١٩٢٧م.
- رسائل الجاحظ ـــ تحقيق عبد السلام هارون ـــ السنة ١٣٨٤.
- الرياض النضرة. للمحب الطبرى، الحسينية ١٣٢٧.
- روضة المحبين ـــ لأبن القيم الحوزية ـــ تحقيق أحمد عبيد ـــ دمشق ١٣٣٩ هـ.

- الروضى الأنف ــ لأبى القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أبى الحسن السهيلى، نشره، عبد الرءوف طه سعد، مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة ١٩٧٣م.
- الزهرة للأصفهانى ــ تحقيق لويس نيكل بيروت ١٣٥١.
- زهر الآدب للمصرى ــ تحقيق على البجاوى الحلبى ١٩٥٣م.
- الزينة ــ كتاب الزينة فى الكلمات الإسلامية (١ ــ٢) لأبى حاتم أحمد بن حمدان الرازى ــ تحقيق ــ حسين بن فيض الله لهمدانى ــ القاهرة ١٩٥٧ ــ ١٩٥٨م.
- زينة الفضلاء فى الفرق بين الضاد والظاء. لابن البركات ابن الأنبارى. تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب بدار القلم بالقاهرة ١٩٧١م.
- سر الفصاحة لابن سنان الخفاجى تحقيق على فودة ــ مطبعة الخانجى بالقاهرة ١٩٧٢م.
- سر صناعة الإعراب «الجزء المطبوع» لابن الفتح عثمان بن جنى. تحقيق: مصطفى السقا وآخرون مطبعة الحلبى بالقاهرة ١٩٥٤م.
- سمط الآلى ــ لابن عبيد البكرى ــ تحقيق عبد العزيز ــ الميمنى مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ١٩٣٦ ــ ١٩٣٧م.
- سيبويه ــ الكتاب لسيبويه.
- السيرة النبوية ــ لابى محمد عبد الملك بن هشام، نشرت بعناية: طه عبد الرءوف سعد ــ مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة ١٩٧٣م.
- السيرة لابن سيد الناسى ــ عيون الأثر.
- شرح أبيات سيبوية للشنتمرى، بهامش كتاب سيبويه طبعة بولاق ١٣١٦.
- شرح أدب الكاتب ــ لابى منصور موهوب بن أحمد الجواليقى. مكتبة القدس بالقاهرة ١٣٥٠ هـ.

- شرح الأبيات المشكلة الأعراب ــ للحسن بن أسد الفارقى ــ تحقيق سعيد الأفغانى مطبعة الجامعة السورية ١٩٥٨م.
- شرح الأشمونى ــ لنور الدين أبى الحسن على بن محمد الأشمونى دار أحياء الكتب العربية بالقاهرة «بدون تاريخ».
- شرح التصريح ــ للشيخ خالد الأزهرى ط ٢، المطبعة الأزهرية بالقاهرة.
- شاعرات العرب فى الجاهلية والإسلام ــ جمع بشير يموت، المطبعة الوطنية بيروت ١٩٣٤م.
- شرح شواهد الكشافة تنزيل الآيات على الشواهد من الأبيات لمحب الدين أفندى. المطبعة الشرقية بالقاهرة ١٣٠٧ هـ.
- شرح شواهد المغنى ــ لجلال الدين السيوطى، المطبعة البهية بالقاهرة ١٣٢٢ هـ.
- شرح ديون الحماسة ــ لابن على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقى ــ أحمد أمين وعبد السلام هارون، لجنة التأليف والترجمة بالقاهرة ١٩٥١ ــ ١٩٥٣م.
- شرح القصائد العشر ــ لابن زكريا يحيى بن الخطيب البتريزى ــ المطبعة المنيرية بالقاهرة ١٣٥٢.
- شرح مايقع فيه التصحيف والتحريف لأبى أحمد الحسن بن عبد الله ابن سعيد السكرى، تحقيق ــ عبد العزيز أحمد مطبعة الحلبى بالقاهرة ١٩٦٣م.
- شرح شذور الذهب ــ لأبى محمد عبد الله جمال الدين بن هشام تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد، ط. بالقاهرة ١٩٦٥.
- شرح شواهد الكشاف. تنزيل الأيات على الشواهد من الأبيات لمحب الدين أفندى، المطبعة الشرقية بالقاهرة ١٣٠٧ هـ.

— شرح القصائد العشر — لأبى زكريا يحيى بن الخطيب التبريزى، المطبعة المنيرية بالقاهرة ١٣٥٢ هـ.
— الشعر والشعراء، لابن قتيبة، تحقيق أحمد شاكر الحلبى ١٣٧٠.
— الصاحبى — لابن فارس — تحقيق لجنة إحياء آثار أبى العلاء ١٣٦٧.
— الصاحبى فى فقه اللغة — لاحمد بن فارس، مطبعة المؤيد بالقاهرة ١٩١٠م.
— الصحاح — تاج اللغة وصحاح العربية — للجوهرى — دار الكتاب العربى بالقاهرة ١٣٧٧.
— الصناعتين — كتاب الصناعتين — لأبى هلال العسكرى، تحقيق على محمد البجاوى ومحمد أبو الفضل إبراهيم — مطبعة الحلبى بالقاهرة ١٩٧١م.
— صفة الصفوة، لابن الجوزى، حيدر أباد ١٣٥٦.
— الصبح المنيرة على حيثية المتنبى للبديعى بهامشى ديوان المتنبى بشرح العكبرى.
— الطائر الآلوس بعناية محمد بهجة الأثرى — السلفية ١٣٤١.
— الضروسه — مايجوز للشاعر فى الضرورة — لابى عبد الله محمد بن جعفر القزاز القيروانى — تحقيق منجى الكعبى.
— طبقات فحول الشعراء — لابن سلام الجمحى، تحقيق محمود شاكر دار المعارف بالقاهرة «بلا تاريخ».
— طبقات الشعراء — لعبد الله بن المعتز، تحقيق، عبد الستار أحمد فراج ط٢، دار المعارف بالقاهرة ١٩٦٨م.
— طبقات النحويين واللغويين — لابن بحر محمد بن الحسن الزبيدى الأندلسى تحقيق — محمد أبو الفضل إبراهيم — دار المعارف بمصر ١٩٧٣م.

- طراز المجالس ـــ لشهاب الدين الخفاجي ـــ المطبعة الوهبية بالقاهرة ١٢٨٤ هـ.
- عبث الوليد لابى العلاء المصرى ـــ تصحيح محمد عبد الله المدنى ـــ مطبعة الترقى بدمشق ١٩٣٦م.
- العقد الفريد ـــ لابن رشيق القيروانى ـــ تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد ـــ المطبعة التجارية بالقاهرة ١٩٦٤م. طبعة الخانجى ١٩٠٧م.
- العينى ـــ المقاصد النحوية، شرح شواهد شروح الألفية للامام العينى محمود (بهامشى خزانة الأدب).
- عيوب الأخبار ـــ لابن قتيبه الدنيورى (مصورة عن طبعة دار الكتب) القاهرة ١٩٦٤م.
- غريب الحديث ـــ لابن عبيد القاسم بن سلام، ط ١ حيدر أباد الدكن ٦٤ ـــ ١٩٦٧م.
- الفيت المنسجم فى شرح لامية العرب ـــ لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدى، بولاق ١٢٩٠ هـ.
- الفائق فى غريب الحديث ـــ للزمخشرى ـــ تحقيق على محمد بجاوى ومحمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٤٥م.
- فوات الوفيات، لابن شاكر. بولاق ١٢٨٣.
- الفاخر، للمفضل بن سلمة ـــ تحقيق عبد العليم الطحاوى، الحلبى ١٣٨٠.
- الوصول والغايات ـــ لابى العلاء المصرى ـــ بعناية محمود حسن زناتى. حجازى ١٣٥٦.
- الفهرست لابن النديم، الرحمانية بالقاهرة ١٣٤٨ هـ.
- القلب والابدال لابن السكيت (ضمن الكنز اللغوى) بعناية. أوغست هفنز بيروت ١٩١٣م.

- الكامل لابن الأثير. بولاق ١٢٩٠.
- الكامل للمبرد ــ تحقيق وليم رأيت ليبسك ١٨٦٤م.
- الكتاب، كتاب سيبويه. تحقيق عبد السلام هارون دار القلم ١٣٨٥ ودار الكتاب العربى ١٣٨٨.
- الكنايات للثعالبى. السعادة ١٣٢٦.
- الكوكب الثاقب فى أخبار الشعراء وغيرهم من ذوى المناقب ــ مجهول المؤلف ــ مخطوط تيمورية برقم «٣٣٥» تاريخ.
- اللامات ــ للزجاجى ــ تحقيق دمازن المبارك ــ المطبعة الهاشمية بدمشق ١٩٦٩م.
- لحن العوام ــ للزبيدى ــ تحقيق د. رمضان عبد التواب ــ مطبعة الكمالية بالقاهرة ١٩٦٤م.
- لسان العرب ــ لابن منظور بولاق ١٣٠٠ ــ ١٣٠٧ هـ.
- لمع الأدلة فى النحو ــ لأبى البركات عبد الرحمن بن الأنبارى تحقيق سعيد الأفغانى ــ دمشق ١٩٥٧م.
- ليس فى كلام العرب ــ لابن خالوية تحقيق أحمد عبد الغفور عطار. دار مصر للطباعة بالقاهرة ١٩٥٧م.
- ماآتفق لفظه وآختلف معناة ــ الكتاب المأثور عن أبى العميثل الأعرابى ــ نشرة. كرنكو. المطبعة الكاثوليكية ــ بيروت ١٩٢٥م.
- ماينصرف ومالا ينصرف ــ لابى أسحق الزجاج تحقيق هدى قراعة ــ القاهرة ١٩٧١.
- مبادىء اللغة لابى عبد الله محمد بن عبد الله الاسكافى، تصحيح محمد بدر الدين النعسانى ــ مطبعة السعادة بالقاهرة ١٩٤٢م.
- مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، المعارف ١٣٦٩.
- مجاز القرآن. لابى عبيدة تحقيق محمد فؤاد ستركين محمد سامى الخانجى ١٣٧٤.

- مجموعة المعانى لمجهول ـــ الجوائب ١٣٠١.
- المبهج فى أسماء شعراء الحماسة. لابن جنى ـــ الترقى دمشق ١٣٤٨.
- المخصص، لابن سيدة ـــ تحقيق الشنقيطى ومعاونه عبد الغنى محمود بولاق ١٣١٨ هـ.
- المزهر للسيوطى ـــ تحقيق مبحمد أبو الفضل إبراهيم وعلى البجاوى عيسى الحلبى ١٣٦١ هـ.
- معانى القرآن. للفراء تحقيق أحمد نجاتى ومحمد النجار. بيدار الكتب ١٣٧٤.
- معجم الشعراء للمرزبانى ـــ بتعليق فى كرنكو القدس ١٣٥٤.
- مقاييس اللغة لابن فارس ـــ تحقيق عبد السلام هارون عيسى الحلبى ١٣٦٦.
- الميسر والقداح ـــ لابن قتيبة ـــ تحقيق محب الدين الخطيب السلفية ١٣٤٣.
- نسب الخيل ـــ لابن الكلبى ـــ تحقيق جرجس لوى دلاويدا. ليدن ١٩٢٨م.
- نقائض جرير والأخطل تحقيق أنطون صالحون الكاثوليكية بيروت ١٩٢٢م.
- نهاية الأرب. للنويرى ـــ دار الكتب ١٣٤٢.
- نوادر أبى زيد. تحقيق سعيد الخورى. بيروت ١٨٩٤.
- همع الهوامع للسيوطى ـــ تحقيق عبد العزيز الميمى المعارف ١٩٦٣م.
- الوحشيات. لابن تمام ـــ تحقيق عبد العزيز الميمى المعارف ١٩٦٣م.

— وفيات الأعيان ــ آبن خلكان الميمنة ١٣١٠.
— وقفة صفين، لنصر بن مزاهم ــ تحقيق عبد السلام هارون عيسى الحلبى ١٣٦٥.
— يس ــ حاشية يس على التصريح.

الرسـائل الجامعيـة

- إبراهيم إبراهيم بركات: الجملة الخبرية فى نثر الجاحظ ــ إشراف محمود فهمى حجازى ــ القاهرة ١٩٧٩م ــ ماجستير.
- إبراهيم سليمان الرشيد الشمسـان الجملة الشرطية عند النحاة العرب اشراف محمود فهمى حجازى ــ القاهرة ١٩٧٩. ماجستير.
- إبراهيم عبد البارى إبراهيم الشـافعى المعجم اللغوى لديوان لبيد بن ربيعة اشراف محمود فهمى حجازى ــ القاهرة ــ ماجستير.
- أحمد عبد المجيد هريدى كتاب المقصور والممدود لأبي على القالى ــ تحقيق ودراسة ــ القاهرة جامعة القاهرة ــ ١٩٧٣ ــ ماجستير.
- أحمد علم الدين الجندى اللهجات العربية كما تصورها كتب النحو اللغة ــ القاهرة ــ ١٩٦٥ ــ دكتوراه.
- أحمد حنفى ثعلب ومنهجة فى النحو اللغة ــ القاهرة ــ ماجستير.
- أحمد مكى الأنصارى أبو زكريا الفراء ومذهبه فى النحو واللغة القاهرة ــ دكتوراة.
- أميرة على توفيق الرضى، آثاره فى النحو واراؤه ــ القاهرة ١٩٦٩م.

ــ أمين على على السيد	الكتاب المقتضب للمبرد ــ ماجستير ــ كلية دار العلوم جامعة القاهرة ــ ١٩٦٠م.
ــ أمين على السيد	الاتجاهات النحوية فى الأندلس وأثرها فى تطور النحو ــ دكتوراه ــ كلية دار العلوم ــ جامعة القاهرة ١٩٦٤م.
ــ أمين محمد فاخر	أبن فارس اللغوى منهجة وأثره فى الدراسات اللغوية ــ دكتوره كلية اللغة العربية ــ جامعة الأزهر ١٩٧٣م.
ــ تامر سلوم سلوم	التشكيل اللغوى والجمالى عند عبد القادر الجرجانى فى ضوء فاعلية اللغة ونظرية السياق ــ اشراف عبد المنعم تليمة ــ القاهرة ١٩٧٨م.
ــ تقى محمد على الطحان	صيغ الأمر والنهى فى القرآن الكريم ــ إشراف د. حسين نصار ــ القاهرة ١٩٨٠ ــ ماجستير.
ــ ثابت أدريس الخطيب	أحرف الزيادة فى الكلام العربى وأدلتها ومواضعها ــ إشراف د. حسين نصار ١٩٦٧ ــ ماجستير.
ــ جعفر نايف عبابته	وضع الخليل بن أحمد لأصول النحو البصرى وفروعه. القاهرة ١٩٧٠ ــ ماجستير.
ــ جميل أحمد ظفر	الفعل فى اللغة العربية من الآدب والبناء. إشراف محمود فهمى حجازى ــ القاهرة ــ ١٩٨٠ ــ ماجستير.
ــ حامد أحمد أسماعيل	رسالة فى التعجب ــ تخصص ــ كلية اللغة العربية جامعة الأزهر ١٩٣٧م.

— حامد أحمد نيل العلل النحوية — جامعة الأزهر — دكتوراه — ١٩٧٣م.

— حسين نصار المعجم العربى — نشأته وتطوره — رسالة دكتوراة.

— حسن عبد الكريم الشرع كتاب شرح اللمع لابن حنى تصنيف ابن نصر الوسطى الضرير القرن الخامس الهجرى — القاهرة ١٩٧٣م.

— حسام سعيد النعيمى النواسخ فى كتاب سيبوية — القاهرة ١٩٦٧ — ماجستير.

— خالد عبد الكريم جمعه شواهد الشعر عند سيبويه — إشراف حسين نصار القاهرة ١٩٨٠ — ماجستير.

— خديجة عبد الرازق الحديثى أبنية الصرف فى كتاب سيبويه ١٩٦٠ — القاهرة — ماجستير.

— خديجة عبد الرازق الحديثى أبو حيان النحوى، حياته، أثاره ومذهبه النحوى القاهرة — ١٩٦٣ — دكتوراه.

— خليل بنيان الحسور اللباب فى علل البناء الإعراب لابى البقاء العكبرى القاهرة — ١٩٧٦ — دكتوراه.

— زبيدة طالب البحث الصوتى عند آبن جنى — اشراف محمود فهمى حجازى القاهرة — ١٩٧٩ — ماجستير.

— زهير غازى زاهد كتاب إعراب القرآن لابن جعفر أحمد بن محمد أسماعيل النحوى المعروف بالنحاس. دراسة وتحقيق — القاهرة — ١٩٧٦ — دكتوراه. اشراف د. شوقى ضيف.

ــ سليمان محمد سليمان القضاة	الجملة الشرطية عند شعراء تميم في العصر الجاهلي إشراف حجازي ــ عبد الحميد السيوري ــ ١٩٨٠ ــ الماجستير.
ــ السعيد محمد الدهان	أحكام الإضافة ــ تخصص ــ كلية اللغة العربية ــ جامعة الأزهر ــ ١٩٧٣م.
ــ شفيق حسن مكاوى	الوصف عند سيبويه ــ القاهرة ١٩٧١ ــ ماجستير.
ــ شكرى السيد الخلوى	القرآن والنحو ــ القاهرة ــ ماجستير.
ــ صابر بكر أبو السعود	القياس في النحو العربى من الخليل إلى ابن جنى القاهرة ــ ١٩٧٥ ــ دكتوراه.
ــ صاحب جعفر أبو صباح	شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ــ تحقيق ودراسة ــ القاهرة ــ ١٩٧١ ــ دكتوراه.
ــ صابر بكر أبو السعود	المبرد ومنهجه النحوى ــ القاهرة ــ ١٩٦٩ ــ جامعة الأزهر ــ ماجستير.
ــ صباح عباس سالم الخفاجي	الأبنية الصرفية في ديوان أمرىء القيس ــ اشراف محمود فهمي حجازى ــ ماجستير.
ــ صبحي عبد الحميد محمد عبد الكريم	الحروف العاملة وأثرها في الأساليب ــ دكتوراه جامعة الأزهر ــ ١٩٧٣.
ــ طه محمد الزيني	أو الحسن الأخفش وأثره في النحو ــ تخصص ــ كلية اللغة العربية ــ جامعة الأزهر ــ ١٩٤٧م.
ــ عبد الرافع محمد خليل مقلد	آبن عقيل النحوى، حياته، أثاره ومنهجة اشراف د. يوسف خليف ــ ١٩٦٤م.
ــ علاء الدين أحمد الحديني	الإبدال في اللغة ــ اشراف د. خليل يحيى نامي، حسين نصار ــ القاهرة ١٩٦٣.

— عبد الحميد السيورى	كتاب «الانتصار» لسيبويه من المبرد لابن ولاء — تحقيق ودراسة — اشراف د. شوقى ضيف — ١٩٦٤.

— عبد الفتاح بحيرى إبراهيم	التضمين فى النحو العربى — دكتوراه — كلية اللغة العربية — جامعة الأزهر — ١٩٦٩م.

— عبد الله عبد الخالق المشد	الجمل النحوية — تخصص — كلية اللغة العربية — جامعة الأزهر — ١٩٣١م.

— عدنان محمد سليمان	التوابع فى كتاب سيبويه — ماجستير — كلية الأداب — جامعة القاهرة — ١٩٦٥م.

— كاظم فتح العسكرى الراوى	أساليب فى اللغة العربية — اشراف د. يوسف خليف — القاهرة — ١٩٦٦م.

— كاظم بحر المرجان	كتاب التكملة لابي على الفارسى — تحقيق ودراسة ماجستير — كلية الأداب — جامعة القاهرة ١٩٧٢م.

— محمد عبد الحميد سعد	الشذوذ والضرورة فى لغة العرب — كلية اللغة العربية — جمعة الأزهر — ١٩٦٩ — دكتوراه.

— محمد فرج عيد	مستوى الصواب والخطأ بين النحاة الأقدمين واللغويين المحدثين — دكتوراه — دار العلوم — القاهرة — ١٩٦٨م.

— محمد حماسة عبداللطيف	الضرورة الشعرية فى النحو العربى — ماجستير — كلية دار العلوم — القاهرة — ١٩٧٢م.

— محمود محمد على أبوالروس	شواهد النحو فى حماسة أبى تمام — دكتوراه — كلية اللغة العربية — جامعة الأزهر ١٩٧٣م.

ــ محمود محمد على الطناحى	أبن معطى وأراؤه النحوية مع تحقيق كتابة «الفصول الخمسون» ــ ماجستير ــ كلية دار العلوم ــ جامعة القاهرة ــ ١٩٧١م.
ــ محمود أحمد المكاوى	الفاعل ــ تخصص ــ كلية اللغة العربية ــ جامعة الأزهر ــ ١٩٣٠م.
ــ محمود رفاعة عنبر	فى الحال ــ تخصص ــ كلية اللغة العربية ــ جامعة الأزهر ــ ١٩٣٩م.
ــ محى الدين توفيق إبراهيم	ابن الأنبارى فى كتابة الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ــ دكتوراه ــ كلية الآداب ــ القاهرة ١٩٧٢م.
ــ منى حسين تقى	أساليب التوكيد بين النحاة ــ أشراف د. يوسف خليف ــ القاهرة ١٩٦٧م.
ــ مصطفى أحمد سعيد خنفر	أبو عمر بن العلاء ــ اشراف حسين نصار ــ القاهرة ١٩٦٦م.
ــ مصطفى أحمد حسن أمام	شرح الجمل فى النحو صيغ طاهر بن أحمد المعروف بابن بابشاذ (٤٦٩ هـ ــ ١٠٧٧م) دكتوراه ــ كلية اللغة العربية ــ جامعة الأزهر ــ ١٩٧٤م.
ــ مهدى المخزومى	مدرسة الكوفة النحوية ومنهجها فى البحث آداب ــ القاهرة دكتوراه ــ ١٩٥٣م.
ــ موسى حسن سالم	الإستثناء ــ تخصص ــ كلية اللغة العربية ــ جامعة الأزهر ١٩٢٩مت.
ــ موسى المرسى جهادى	ظاهر التنوين فى اللغة العربية ــ ماجستير ــ كلية دار العلوم ــ جامعة القاهرة ــ ١٩٦٧م.

الفهرس العام

الموضوع	الصفحة

الجزء الأول

الفصل الأول

الفصل الثاني

الجزء الثاني